التعريف ببحث

-بيان المناقشة-

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله،

أما بعد:

فإن للإيمان بالقضاء والقدر في دين الإسلام مكانة عُليا، وأهمية كُبرى؛ إذ الإيمان به قطب رحى التوحيد ونظامه، ومبدأ الدين القويم وختامه، فهو أحد أركان الإيمان وقاعدة أساس الإحسان؛ ومن هنا كان على المتكلم في مسائله أن يعتمد على الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة، وأن لا يتجاوزها، ولا يحيد عنها، إن أراد معرفة الاعتقاد الصحيح؛ فإنه لا تُؤتى البيوت إلا من أبوابها.

ولقد دب في هذه الأمة داء الأمم فركبت سنن من كان قبلها؛ وظهر فيها من لم ينهج النهج القويم الذي سلكه سلف الأمة في فهم عقائد الدين.

ولعل من أشهر تلك الفرق التي خاضت في هذا الباب– فرقة الشيعة الإمامية، الذين ادعوا أنهم أولى الناس بالصواب فيه لموافقتهم لأئمة آل البيت واتباعهم لأقوالهم! هذا مع أنهم أي: الشيعة طائفة حربائية متلونة؛ فليس هناك تشيع واحد خلال التاريخ بل لكل عصر نوع من التشيع؛ والتشيع الأول كان ممثلاً والتشيع الأخير كان معطلاً معتزليًا وهم جميعًا شيعة!! يدعون متابعة ال البيت والتمسك بأقوالهم!

ومن العجب أن يبدأ التشيع بعقيدة مؤداها: أن علي بن أبي طالب هو الإمام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنص الجلي أو الخفي، وأن الإمامة لا تخرج عنه وعن أولاده، وإن خرجت فبظلم من غيره أو تقية منه ومن أولاده ، عجبًا أن تبدأ هكذا ، ثم تنتهي إلى مذاهب كلامية أو فلسفية معقدة تمام التعقيد ، مركبة من مختلف المذاهب المتناقضة! مع ادعاء الكل متابعة آل البيت في العقيدة والسوك واقتفاء أثرهم!!

ومن هنا جاءت هذه الرسالة والتي بعنوان **موقف الشيعة الإمامية من القضاء والقدر دراسة نقدية** لتبين زيف هذه دعوى:

دعوى موافقة الشيعة لأئمة آل البيت واتباعهم لأقوالهم، وتكشف عوارها موضحة اختلاف أقوال الشيعة الإمامية، وتناقضها في باب القضاء والقدر مع مخالفتها لعقيدة علي

رضي الله عنه والأئمة من آل البيت؛ فإن أئمة آل البيت متفقون على ما اتفق عليه سائر الصحابة من إثبات الصفات والقدر فلم يكن فيهم من يقول بقول القدرية المعتزلة النافية ولا بقول الفلاسفة الجبرية!

جاءت هذه الرسالة لتوضح عقيدة أولئك المدعين متابعة آل البيت في باب القضاء والقدر في نسق متكامل واضعة عقيدتهم-في هذا الباب- في إطارها، مظهرة مصادرها ومنابعها وما تفردوا فيه من رفض وغلو

فبينت مذهب متكلمة الشيعة الإمامية وفلاسفتهم في القدر -مراتبه ومسائله- ووضحت مدى ارتباطه بعقائدهم الباطلة من القول بالبداء والتقية والغلو المفرط في الأئمة

وقد لا حظت في عجب أن قضية موالاة الأئمة والبراءة من أعدائهم شغلت عقول علماء ومفكري الإمامية ؛ فقد عمل هؤلاء على تعميق النظرية الروحية الشيعية- المتمثلة في الغلو بآل البيت وعترة الرسول حتى جعلوها تنبثق في أعماق مذهبهم وصبغوه بصبغتها حتى أضحت صبغة بارزة فيه فربطوا الكلام في باب القضاء والقدر -مراتبه ومسائله- بالإمامة ومسائلها.

كما لاحظت تجاور الاتجاه الفلسفي والباطني والاعتزال العقلي في المذهب الشيعي عامة على ما بينها من خلاف عميق

فعامة الشيعة الإمامية أتباع للمعتزلة، إلا من تفلسف منهم فيكون إما فيلسوفًا، وإما ممتزجًا من فلسفة واعتزال ويضم إلى ذلك الرفض، فيصيرون بذلك من أبعد الناس عن الله ورسوله، وعن دين المسلمين المحض

واقتضت طبيعة البحث أن تسير الخطة على النحو التالي:

أولاً: التمهيد: وتطرقت فيه للتعريف بالقضاء والقدر ثم بينت مجمل عقيدة القضاء والقدر عند أهل السنة أتباع النبي صلى الله عليه وسلم **وآله** السالكون طريقتهم والمقتفون أثرهم حقيقة لا ادعاءً

بعد ذلك انتقلت إلى مفهوم الشيعة الإمامية ونشأتها بشكل مختصر موجز أكدت فيه على أن الاثني عشرية هي المتبادرة عند الإطلاق من لفظ الإمامية، فلفظ الإمامية ينصرف إليها على وجه الخصوص، وهي المقصودة في هذا البحث.

ثانيًا: الباب الأول: منهج الشيعة الإمامية في الاستدلال على مسائل القضاء والقدر، وحقيقة القضاء والقدر عندهم–عرض ونقد–

وفيه توطئة وفصلان:

تطرقت في التوطئة للحديث عن صلة قول الشيعة الإمامية بالمعتزلة–في باب القدر– ومخالفتهم لعقيدة آل البيت و بينت أن عامة ما نسبوه إلى أئمة آل البيت هو كذب عليهم بل أئمتهم في ذلك هم المعتزلة

وأوجزت ذلك إيجازًا لظهوره بجلاء في صفحات البحث؛ ولوجود بحوث علمية اختصت ببيان تأثر الشيعة بعقيدة الاعتزال ودرست ذلك بتوسع واستفاضة.

ثم تحدثت في الفصل الأول عن منهج الشيعة الإمامية في الاستدلال على مسائل القضاء والقدر تطرقت فيه للحديث عن منهج فلاسفة الشيعة وعرفائهم في الاستدلال على مسائل القدر ثم

ذكرت اختلاف منحى متكلميهم في منهج الاستدلال إلى اتجاه إخباري يدعي أن العلم بمسائل القدر والإحاطة بتفصيلاتها ومسائلها لا يمكن إلا بالسماع عن المعصوم، ومن هنا اكتفى بنصوص الإمام وتصريحاته؛ وإن خالفت القرآن؛ ونفى حجية العقل مطلقًا

واتجاه أصولي نهج نهج المعتزلة في تقديس العقل واعتباره مصدر الحجج وإليه تنتهي فادعى أن مسائل القدر من المسائل التي لا تُعلم إلا بالعقل المحض، فلا يمكن الاستدلال عليها بالسمع.

ونوهت إلى أن الفارق بين الاتجاهين–الأصولي والإخباري– إنما يكمن في نوعية الاستدلال وكيفية سوق الدليل والبرهنة على الرأي الاعتقادي، لكن ليس بين الاتجاهين فرق في أغلب مسائل الاعتقاد.

ثم نقدت ما سبق طرحه مبينة ظهور معالم دينهم الإمامي في منهج الاستدلال ومبينة مخالفتهم للمنهج الحق في الاستدلال على مسائل القدر ومنبهة على أن منهج فلاسفة الشيعة وأصولييهم في الاستدلال لا يتسق مع أساس المذهب الشيعي، إذ لا محيص لهم من ذكر الروايات والاعتداد بها! لاسيما وأن الاتكاء على الذوق العرفاني أو الاستدلال العقلي والاستغناء به –يحدث هوة عميقة بين ادعاءات الشيعة بامتيازهم عن طوائف القبلة: لانفرادهم بآراء يستلهمونها من مرجعيتهم الفكرية المتمثلة بالإمام المعصوم–زعموا– هذا من جانب، ومن جانب آخر أن اقصاء المرويات يتناقض مع

جهودهم التي يبذلونها في الدفاع عن أحقية الأئمة بالإمامة وضرورة اتباعهم واتخاذهم مرجعية للفكر الإسلامي!

أما الفصل الثاني: فتطرق فيه لحقيقة القضاء والقدر عند الشيعة الإمامية، ومهدت له بتوطئة ذكرت فيها اختلاف الشيعة في حكم الكلام في القدر ومعناه وأن منهم من منع من الحديث عنه، ومنهم من عرفه، ومنهم من جمع بين القولين.

وبينت أنهم جميعًا ناكبون عن الحق فمن نهى عن الحديث عنه منع من ذلك منعًا مطلقًا وحث على الكلام في البداء، ومن حث على الكلام في معنى القدر خالف الحق في توضيح معناه وزعم أن الأئمة يعلمون أسراره!

ثم استفصلت في الحديث عن معنى القضاء والقدر في اللغة عند الإمامية منبهة على أنهم وإن أقروا بالمعاني اللغوية للقضاء والقدر إلا أنهم عند حديثهم عن مسائل القدر أولوا تلك المعاني بما يناسب معتقدهم و ربطوها بما انفردوا به من عقائد، وادعوا أن معاني القضاء والقدر التي ذكرها أئمة اللغة قد سبقهم في معرفتها وذكرها أئمة أهل البيت!

ثم ذكرت معنى القضاء والقدر اصطلاحًا عند الشيعة الإمامية مبتدأة بتعريف مروياتهم له، ثم ذكرت تعريف متكلمتهم وفلاسفتهم للقضاء والقدر مبينة رجوع تعريفاتهم الفلسفية إما إلى فلسفة ابن سينا المشائية أو إلى فلسفة ابن عربي العرفانية. ثم نقدت ما سبق على ضوء الكتاب والسنة، مبرزة ربط متكلمتهم وفلاسفتهم المعاني الاصطلاحية للقضاء والقدر ببدعهم في الإمامة وما انفردوا به من عقائد.

ثالثًا: الباب الثاني: موقف الشيعة الإمامية من مراتب القضاء والقدر، –عرض ونقد–

تطرقت فيه لذكر موقف متكلمة الشيعة وفلاسفتهم من كل مرتبة من مراتب القضاء والقدر؛– مع إبراز ربطهم بين كل مرتبة من مراتب القدر والبداء، وأثر غلوهم في أئمتهم على معتقدهم في كل مرتبة من مراتب القدر.

ثم نقدت ما سبق على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة مبينة تناقض آرائهم في مسائل الباب تناقضًا يظهر براءة أئمة ال البيت من أقوالهم!

رابعًا: الباب الثالث: موقف الشيعة الإمامية من مسائل القضاء والقدر، –عرض ونقد–

تطرقت فيه لذكر موقف متكلمة الشيعة وفلاسفتهم من مسألة الحكمة والتعليل والتحسين والتقبيح وتنزيه الله عن الظلم وتكليف ما لا يطاق مع إبراز ربطهم هذه المسائل ببدعهم في الإمامة وما انفردوا به من عقائد.

ثم نقدت ما سبق على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة مبينة تناقض آرائهم في مسائل الباب تناقضًا يظهر براءة أئمة ال البيت من أقوالهم!

ثم في آخر المطاف جاءت الخاتمة والتي تضمنت عرضًا لأهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث!

وقد اعتمدت في بياني لموقف الشيعة الإمامية من القضاء والقدر على مصادر المذهب الأصلية من كتب التفسير والحديث والرجال والعقائد ونحوها، وعلى ما ينشره علماؤهم في مواقعهم الرسمية على شبكة المعلومات العنكبوتية، من مقالات ومجلات. وأطلت في عرض أقولهم بكل دقة وحيادية توضيحًا لمذهبهم وتوخيًا للوصول إلى النتائج الصحيحة، وسلكت في البحث المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي، والمنهج النقدي، وذلك بنقل أقوال الشيعة من مصادرهم وتحليلها ونقدها على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة، وقد اجتهدت جهدي وصرفت جل اهتمامي في إبراز حقيقة معتقد الشيعة الإمامية في القضاء والقدر ونقده على ضوء الكتاب والسنة، ولم أدخر في سبيل ذلك وسعًا، ولم أبخل على البحث بجهد، أو مال، أو وقت وعند الله أحتسب عنائي ومنه أطلب التوفيق وحسن القبول!

وبعد فهذا حصاد ست سنين دأبًا؛ فأحمد الله وأشكره على ما منّ به من إتمام هذا البحث والفراغ منه، والله أسأل كما منّ عليّ بإتمامه أن يتم النعمة بقبوله وأن ينفع به عموم المسلمين، وأن يجعل عملي صالحًا، ولوجهه الكريم خالصًا، **وأن يجزي والديّ عني خيرًا، إنه جواد كريم**.

رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ، وأن أعمل صالحًا ترضاه، وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين، والله حسبي ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

الباحثة:

إيلاف بنت يحيى إمام

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم العقيدة

موقف الشيعة الإمامية من القضاء والقدر

دراسة نقدية

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العقيدة

إعداد :

إيلاف بنت يحيى إمام محمود

(٤٣٣٧٠٠٠٣)

إشراف :

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور،

إبراهيم خليفة عبد اللطيف خليفة

الأستاذ بكلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى

١٤٤٠هـ-٢٠١٩م.

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فهذا بحث بعنوان: (موقف الشيعة الإمامية من القضاء والقدر–دراسة نقدية–) مقدم من الباحثة: إيلاف بنت يحيى إمام؛ لنيل درجة الدكتوراه في العقيدة، بكلية الدعوة وأصول الدين، بجامعة أم القرى، بمكة المكرمة، بإشراف: أ.د. إبراهيم خليفة.

انصب هذا البحث وانحصر في دراسة موقف الشيعة الإمامية من القضاء والقدر؛ دراسة نقدية، وتظهر أهميته في كونه يعالج موضوعًا من أهم موضوعات العقيدة، وهو القضاء والقدر، وإيضاح موقف الشيعة الإمامية منه، ومناقشتهم مناقشة علمية مؤصلة بالكتاب والسنة وفهم سلف الأمة؛ حماية للدين والعقيدة، ودفاعًا عنها، ودحضًا لما يخالفها.

وجاءت هذه الدراسة في ثلاثة أبواب مسبوقة بمقدمة وتمهيد وملحقة بخاتمة وفهارس.

وفي المقدمة: بينت أهمية الموضوع وسبب اختياري له، والدراسات السابقة، وخطة البحث، والمنهج الذي سارت عليه الدراسة.

ثم التمهيد: وذكرت فيه، التعريف بالقضاء والقدر، ومجمل عقيدة أهل السنة والجماعة فيه، والتعريف بالشيعة الإمامية.

وفي الباب الأول: بينت منهج الشيعة الإمامية في الاستدلال على مسائل القضاء والقدر، وحقيقة القضاء والقدر عندهم.

وفي الباب الثاني: بينت موقف الشيعة الإمامية من مراتب القضاء والقدر.

وفي الباب الثالث: بينت موقف الشيعة الإمامية من المسائل المتعلقة بالقضاء والقدر.

واشتملت الخاتمة على أهم نتائج البحث، ومن أبرزها:

١– عقيدة الشيعة الإمامية في القضاء والقدر وأسسها ومفاهيمها مغايرة للمضمون الديني والرسالي للإسلام ومخالفة للكتاب والسنة وسبيل المسلمين.

٢– تشكل موقف الشيعة الإمامية من القضاء والقدر من مشارب ونزعات متنوعة؛ فقد احتوى على نزعات جهمية، ونزعات اعتزالية قدرية، ونزعات فلسفية(مشائية، وعرفانية)!

٣– معالم دين الشيعة الإمامية ظاهرة في موقفهم من القضاء والقدر؛ فهم يربطون كلامهم في مسائل القضاء والقدر بمعتقدهم في الإمامة، والبداء، والتقية وغلوهم في الأئمة!.

٤– عامة الشيعة الإمامية أتباع للمعتزلة، إلا من تفلسف منهم فيكون إما فيلسوفًا، وإما ممتزجًا من فلسفة واعتزال ويضم إلى ذلك الرفض، فيصيرون بذلك من أبعد الناس عن الله ورسوله، وعن دين المسلمين المحض.

إلى غير ذلك من النتائج المدونة في خاتمة البحث.

وبعد؛ فمما أوصي به أمور:

١– إبراز مخالفة الشيعة الإمامية لأقوال أئمة آل البيت من خلال عقد دراسات تهتم بالمنقول عن أهل البيت في العقائد.

٢– إبراز مكانة عقيدة البداء في الفكر الشيعي من خلال عقد دراسة تهتم بالبداء وارتباطه بعقائد الشيعة الإمامية.

٣– دراسة ظاهر التطبير أصولها وآراء الشيعة الإمامية حولها مع إبراز جوانب ارتباطها بعقائدهم.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

Research Summary

All praise is due to Allaah, the Lord of Creation and peace and blessings be upon our Prophet Muhammad (Peace be upon him), his family and Companions altogether. To proceed:

This research paper is titles, "The position of the Shia Imamiyah sect with regard the Pre-Decree – A Critical Study."

Introduced by the student, Elaf bint Yahya Imam for the PhD in the Islamic Belief. This research being in the College of Da'wah and Fundamentals of this Religion.

This research is carried out at the Umm al-Qura University, Makkah al-Mukaramma under the supervision of the Professor Dr. Ibrahim al-Khaleefah.

This research is concerning the position of the Shia Imamiyah sect belief of the Pre-Decree, A Critical Study. The importance of this subject is clearly portrayed in that it is a solves an area of study from the aspect of the Islamic Belief that being the Pre-Decree and a clarification of the Shia Imamiyah sect regarding it. This research is a critical study with derived arguments from the Qur'an and Sunnah from the understanding of Pious Predecessors such that the Religion of Islam alongside its Belief is preserved, by way of defending it and refuting that which opposes it.

This study consists of three chapters that are preceded by an Introduction and preface and followed by a conclusion and a reference section.

In the introduction: This clarifies the importance of this study and the reason why I chose it. Likewise, the previous studies in this subject area are mentioned and the plan and methodology that it consists of.

This is followed by a preface whereby the definition of the Pre-Decree and the general belief of Ahlu Sunnah regarding it is given. Likewise, the definition of the Shia Imamiyah sect is highlighted.

Also, the definition of allegiances is given in comparison between Ahlu Sunnah (The People of Sunnah) and the Shia Imamiyah sect.

Chapter one discusses the methodology of the Shia Imamiyah sect and their proofs regarding the Pre-Decree and its' reality according to them.

Chapter two discusses the position of Shia Imamiyah sect regarding the levels of Pre-Decree.

Chapter three clarifies the affairs of Pre-Decree with the Shia Imamiyah sect.

The conclusion necessitates the most important results of this study which are:

1. The Shia Imamiyah sect's Belief in the Pre-Decree, its foundation and understanding and how this changes the Islamic Belief and message and its opposition to the Qur'an and Sunnah and path of the Companions.
2. The various positions of Shia Imamiyah sect's Belief regarding the Pre-Decree from different deviations which consists of deviations from the Jahmite, Mu'tazilite sects and various Philosophical beliefs (Masha'iyah and Irfaniyah)
3. The main belief of the Shia Imamiyah sect regarding the Pre-Decree for they connect their belief of the Pre-Decree to their extreme belief of the Imams and their deception thereof.
4. The general Shia Imamiyah sect are followers of the Mu'tazilah sect except those that have become more extreme into philosophy or a mix of both such that they have become from the furthest of people to Allah and His Messenger and the Religion of the Muslims.

That which I advise with:

1. To research the Shia Imamiyah sects' belief in opposition to the statement of the Family of the Prophet (Peace be upon him) in light of the studies that quotes the Family of the Prophet (Peace be upon him).
2. To clarify the position of the Shia thought in terms of belief from a research study that links it to the Shia Imamiyah sect.
3. The research study of the Shia Imamiyah belief, its foundation and opinions by clarifying and connecting their beliefs.

Peace and blessings be upon our Prophet Muhammad, his family and Companions altogether. All praise is due to Allaah, the Lord of the creation.

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ آل عمران: ١٠٢، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴿١﴾﴾ النساء: ١، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴿٧٠﴾ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ الأحزاب: ٧٠ – ٧١.

أما بعد:

فإن القضاء والقدر من أسنى المقاصد فهو نظام التوحيد وركن من أركان الإيمان؛ وقد تكلمت فيه الأمم قديمًا وحديثًا، وساروا للوصول إلى مغزاه سيرًا حثيثًا، وخاضت فيه الفرق على تباينها واختلافها، فلا أحد منهم إلا وهو يتحدث بهذا الشأن، ويطلب الوصول إلى معرفته، والوقوف على حقيقته، وكل قد اختار لنفسه قولاً لا يعتقد الصواب في سواه، ولا يرتضي إلا إياه، وكلهم –إلا من اهتدى بالوحي وتمسك به–عن طريق الصواب مردود، وباب الهدى في وجهه مسدود!

ولعل من أشهر تلك الفرق التي خاضت في هذا الباب– فرقة الشيعة الإمامية، الذين زعموا أنهم أولى الناس بالصواب فيه لموافقتهم لأئمة آل البيت واتباعهم لأقوالهم، فأردت كشف عوارهم وبيان كذبهم وافتراءهم وضلالهم.

ومن هنا عزمت مستعينة بالله تجريد القلم في بيان موقفهم من القضاء والقدر؛ فاخترت هذا الموضوع:(**موقف الشيعة الإمامية من القضاء والقدر دراسة نقدية**)، ليكون عنوان بحثي لنيل درجة الدكتوراه بقسم العقيدة من كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

أسباب اختيار الموضوع:

أولاً: الرغبة في الكتابة في موضوع متعلق بفكر الشيعة وعقيدتهم، لعلو صولتهم هذه الأيام، وعملهم الدؤوب في نشر التشيع، وارتباطهم المباشر بالفتن والويلات المنصبة على المسلمين في الوقت الراهن.

ثانيًا: المساهمة في رد البدع والمخالفات والأهواء، ومقارعة أهلها، وكشفهم، ومعرفتهم بأعيانهم، وإبطال بدعهم، نصحًا لهم ولأتباعهم، بل لله ولرسوله ودينه وأئمة المسلمين وعامتهم، فاخترت الكتابة في هذا الموضوع عسى أن يكون سببًا لِفِكَاك المعتقلين في شَرَك البدعة وقيود الأوهام، وتذكرة بعقيدة أهل السنة والجماعة في باب القضاء والقدر، نصرة للسنة وحاملها، وضربًا بالبدعة رأس قائلها.

ثالثًا: المساهمة في نصح الشيعة المعاصرين بدعوتهم إلى العودة إلى العقيدة الحقة، ومن هنا كتبت في هذا الموضوع علّ كتابتي تجد عينًا شيعية محبة للحق، فتؤوب إلى الحق قبل أن تلقى ببدعها الحق، فإن الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل، والله الهادي!

رابعًا: إتمام الجهود العلمية المنصبة في نقد عقيدة الشيعة الإمامية.

وأخيرًا: الرغبة في الاشتغال بموضوع بحث أشترك فيه مع أختي فأدرسه من جانب، وتدرسه من جانب آخر.[1]

الدراسات السابقة:

على الرغم من كثرة الكتب والرسائل المؤلفة حول موضوع القضاء والقدر، غير أني لم أقف على مؤلف مستقل في المكتبة الإسلامية يجمع بين عرض موقف الشيعة الإمامية من القضاء والقدر ونقده على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة إلا أن هناك بعض الدراسات التي عالجت بعض أجزاء الموضوع، فكان لها سبق القلم، وهي على ثلاثة أقسام:

---

(١) ولي أسوة في دعاء الكليم ﷺ حين اختاره الله تعالى لرسالته؛ فقال داعيًا ربه: ﴿وَٱجۡعَل لِّي وَزِيرٗا مِّنۡ أَهۡلِي ٢٩ هَٰرُونَ أَخِي ٣٠ ٱشۡدُدۡ بِهِۦٓ أَزۡرِي ٣١ وَأَشۡرِكۡهُ فِيٓ أَمۡرِي ٣٢﴾ طه: ٢٩-٣٢.

القسم الأول: دراسات انصبت على بيان مذهب أهل السنة والجماعة في القضاء والقدر، والرد على المخالفين فيه، وهي كالتالي:

١–كتاب القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة، لمؤلفه الدكتور: عبد الرحمن بن صالح المحمود.

٢–الآثار الواردة عن السلف في القضاء والقدر من خلال تفسير الطبري–ترتيبًا ودراسة عقدية–رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من الباحثة: سعاد بنت محمد السويد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، عام١٤٢٣هـ.

٣–الشبهات النقلية لمخالفي أهل السنة والجماعة في مسائل القدر –عرضًا ونقدًا–، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من الباحثة: هند بنت دخيل الله القثامي، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم العقيدة، عام ١٤٢٨هـ–١٤٢٩هـ.

٤–كتاب جهود شيخ الإسلام ابن تيمية في توضيح الإيمان بالقدر، تأليف: د.تامر محمد محمود متولي.

٥–كتاب موقف الرازي من القضاء والقدر عرض ونقد، دراسة نقدية في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة، تأليف: أنفال بنت يحيى إمام.

القسم الثاني: دراسات انصبت على بيان تأثر الشيعة الإمامية بالمعتزلة؛ وأهمها –في نظري–:

١–كتاب: أصول العقيدة بين المعتزلة والشيعة الإمامية، تأليف: د.عائشة يوسف المناعي.

٢–الصلة بين التشيع والاعتزال، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العقيدة، إعداد الطالب: محمد بن حامد بن منور الجدعاني، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم العقيدة، ١٤١٩هـ.

٣–كتاب: تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة أسبابه ومظاهره، تأليف: عبداللطيف بن عبدالقادر الحفظي.

٤–كتاب: الشيعة الإمامية وتأثرهم بالعقائد الاعتزالية، عرض ونقد، تأليف: د.عبدالرحمن أحمد أبو جمرة.

٥-العدل الإلهي بين الاثني عشرية ومعتزلة البصرة، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير، إعداد الطالبة: هيام عباس عبدالعال محمود، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم الفلسفة الإسلامية، ٢٠٠٢م.

القسم الثالث: دراسات عرضت موقف الشيعة من بعض مسائل القضاء والقدر واصطبغت في طرحها بصبغة شيعية، -ومن أهمها في نظري-:

١-القضاء والقدر، دراسة مقارنة بين الفلسفة وعلم الكلام الإمامي، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير، جامعة آل البيت عليهم السلام العالمية، إعداد: الشيخ عقيل البندر.[١]

٢-كتاب سر القدر عند العرفاء، تأليف: الشيخ فادي ناصر، وهو في الأصل رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في علم الكلام من جوزة قم.

خطة البحث:

وتضم المقدمة والتمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة وفهارس.

أولاً: **المقدمة**: وتتضمن أهمية الموضوع وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة البحث، والمنهج الذي سارت عليه الدراسة.

ثانيًا: **التمهيد**: وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بالقضاء والقدر ومجمل عقيدة أهل السنة والجماعة فيه؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالقضاء والقدر.

المطلب الثاني: مجمل عقيدة أهل السنة والجماعة في القضاء والقدر.

المبحث الثاني: التعريف بالشيعة الإمامية.

---

(١) نشرتها مجلة المنهاج مجزأة في ثلاثة الأعداد: التاسع والأربعون . ربيع ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، العدد الخمسون . صيف ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، العدد الحادي والخمسون . خريف ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

ثالثًا: الباب الأول: منهج الشيعة الإمامية في الاستدلال على مسائل القضاء والقدر، وحقيقة القضاء والقدر عندهم،–عرض ونقد– وفيه توطئة حول صلة قول الشيعة الإمامية بالمعتزلة ومخالفتهم لعقيدة أئمة آل البيت، وفصلان:

الفصل الأول: منهج الشيعة الإمامية في الاستدلال على مسائل القضاء والقدر–عرض ونقد– وفيه مبحثان:

المبحث الأول: منهج الشيعة الإمامية في الاستدلال على مسائل القضاء والقدر.

المبحث الثاني: نقد منهج الشيعة الإمامية في الاستدلال على مسائل القضاء والقدر.

الفصل الثاني: حقيقة القضاء والقدر عند الشيعة الإمامية –عرض ونقد–، وفيه توطئة حول حكم الكلام في القدر ومعناه عند الشيعة الإمامية، ومبحثان:

المبحث الأول: معنى القضاء والقدر عند الشيعة الإمامية؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: معنى القضاء والقدر في اللغة وإطلاقات كل منهما في القرآن الكريم –عند الشيعة الإمامية–

المطلب الثاني: معنى القضاء والقدر في الاصطلاح–عند الشيعة الإمامية–

المبحث الثاني: نقد معنى القضاء والقدر عند الشيعة الإمامية، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: نقد اتجاهي الشيعة الإمامية حول حكم الحديث عن معنى القضاء والقدر.

المطلب الثاني: نقد اتجاهات الشيعة الإمامية في تعريف القضاء والقدر اصطلاحًا.

رابعًا: الباب الثاني: موقف الشيعة الإمامية من مراتب القضاء والقدر، –عرض ونقد–، وفيه توطئة، وأربعة فصول:

الفصل الأول: موقف الشيعة الإمامية من المرتبة الأولى من مراتب القضاء والقدر: مرتبة العلم؛ –عرض ونقد–، وفيه توطئة، وأربعة مباحث:

المبحث الأول: موقف الشيعة الإمامية من مسألة علم الله السابق الأزلي التفصيلي بالأشياء قبل كونها؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقف متكلمة الشيعة الإمامية من مسألة علم الله السابق الأزلي التفصيلي بالأشياء قبل كونها.

المطلب الثاني: موقف فلاسفة الشيعة الإمامية من مسألة علم الله السابق الأزلي التفصيلي بالأشياء قبل كونها.

المبحث الثاني: تعلق البداء بالعلم الإلهي عند الشيعة الإمامية.

المبحث الثالث: أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على معتقدهم في مرتبة العلم.

المبحث الرابع: نقد موقف الشيعة الإمامية من المرتبة الأولى من مراتب القضاء والقدر: مرتبة العلم.

الفصل الثاني: موقف الشيعة الإمامية من المرتبة الثانية من مراتب القضاء والقدر: مرتبة الكتابة –عرض ونقد–، وفيه توطئة، ومبحثان:

المبحث الأول: موقف الشيعة الإمامية من المرتبة الثانية من مراتب القضاء والقدر؛ مرتبة الكتابة، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: موقف الشيعة الإمامية من اللوح والقلم.

المطلب الثاني: موقف الشيعة الإمامية من مدلول لفظ كتب وصفة الكتابة.

المطلب الثالث: موقف الشيعة الإمامية من أنواع التقادير والمحو والإثبات فيها.

المطلب الرابع: أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على معتقدهم في مرتبة الكتابة.

المبحث الثاني: نقد موقف الشيعة الإمامية من المرتبة الثانية من مراتب القضاء والقدر؛ مرتبة الكتابة.

الفصل الثالث: موقف الشيعة الإمامية من المرتبة الثالثة من مراتب القضاء والقدر: مرتبة القدرة والمشيئة (الإرادة الكونية) –عرض ونقد–، وفيه توطئة، وأربعة مباحث:

المبحث الأول: موقف الشيعة الإمامية من مرتبة القدرة والمشيئة (الإرادة الكونية)؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقف متكلمة الشيعة من مسألة قدرة الرب وإرادته للكائنات.

المطلب الثاني: موقف فلاسفة الشيعة من مسألة قدرة الرب وإرادته للكائنات.

المبحث الثاني: ربط الشيعة الإمامية البداء بالقدرة والمشيئة.

المبحث الثالث: أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على معتقدهم في مرتبة القدرة والمشيئة (الإرادة الكونية).

المبحث الرابع: نقد موقف الشيعة الإمامية من المرتبة الثالثة من مراتب القضاء والقدر: مرتبة القدرة والمشيئة (الإرادة الكونية).

الفصل الرابع: موقف الشيعة الإمامية من المرتبة الرابعة من مراتب القضاء والقدر: مرتبة الخلق (خلق أفعال العباد)–عرض ونقد–، وفيه توطئة، وأربعة مباحث:

المبحث الأول: موقف الشيعة الإمامية من مسألة خلق الله سبحانه أعمال العباد وتكوينه وإيجاده لها؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقف متكلمة الشيعة من مسألة خلق الله سبحانه أعمال العباد وتكوينه وإيجاده لها.

المطلب الثاني: موقف فلاسفة الشيعة من مسألة خلق الله سبحانه أعمال العباد وتكوينه وإيجاده لها.

المبحث الثاني: ربط الشيعة الإمامية البداء بمرتبة الخلق.

المبحث الثالث: أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على معتقدهم في مرتبة الخلق.

المبحث الرابع: نقد موقف الشيعة الإمامية من المرتبة الرابعة من مراتب القضاء والقدر: مرتبة الخلق (خلق أفعال العباد).

خامسًا: الباب الثالث: موقف الشيعة الإمامية من المسائل المتعلقة بالقضاء والقدر–عرض ونقد–، وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: موقف الشيعة الإمامية من الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى–عرض ونقد–؛ وفيه توطئة، وأربعة مباحث:

المبحث الأول: موقف الشيعة الإمامية من الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقف متكلمة الشيعة من مسألة الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى.

المطلب الثاني: موقف فلاسفة الشيعة من مسألة الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى.

المبحث الثاني: ربط الشيعة الإمامية البداء بالحكمة والتعليل.

المبحث الثالث: مظاهر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم المتعلقة بمسألة الحكمة والتعليل.

المبحث الرابع: نقد موقف الشيعة الإمامية من الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى.

الفصل الثاني: موقف الشيعة الإمامية من التحسين والتقبيح –عرض ونقد–؛ وفيه توطئة، وثلاثة مباحث:

المبحث الأول: موقف الشيعة الإمامية من التحسين والتقبيح، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقف متكلمة الشيعة من التحسين والتقبيح.

المطلب الثاني: موقف فلاسفة الشيعة من التحسين والتقبيح.

المبحث الثاني: مظاهر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم المتعلقة بمسألة التحسين والتقبيح.

المبحث الثالث: نقد موقف الشيعة الإمامية من التحسين والتقبيح.

الفصل الثالث: موقف الشيعة الإمامية من مسألة تنزيه الله عن الظلم–عرض ونقد– وفيه؛ توطئة، وثلاثة مباحث:

المبحث الأول: موقف الشيعة الإمامية من مسألة تنزيه الله عن الظلم، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقف متكلمة الشيعة من مسألة تنزيه الله عن الظلم.

المطلب الثاني: موقف فلاسفة الشيعة من مسألة تنزيه الله عن الظلم.

المبحث الثاني: مظاهر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم المتعلقة بمسألة تنزيه الله عن الظلم.

المبحث الثالث: نقد موقف الشيعة الإمامية من مسألة تنزيه الله عن الظلم.

الفصل الرابع: موقف الشيعة الإمامية من مسألة التكليف بما لا يطاق –عرض ونقد– وفيه؛ توطئة وثلاثة مباحث:

المبحث الأول: موقف الشيعة الإمامية من مسألة التكليف بما لا يطاق؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقف متكلمة الشيعة من مسألة التكليف بما لا يطاق.

المطلب الثاني: موقف فلاسفة الشيعة من مسألة التكليف بما لا يطاق.

المبحث الثاني: مظاهر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم المتعلقة بمسألة التكليف بما لا يطاق.

المبحث الثالث: نقد موقف الشيعة الإمامية من مسألة التكليف بما لا يطاق.

سادسًا: الخاتمة: وتشتمل على: أهم النتائج والتوصيات العلمية.

ثم الفهارس التفصيلية.

منهج البحث:

ويمكن تلخيصه في النقاط الآتية:

أولاً: اعتمدت في بياني لموقف الشيعة الإمامية من القضاء والقدر على مصادر المذهب الأصلية من كتب التفسير والحديث والرجال والعقائد ونحوها، وعلى ما ينشره علماؤهم في مواقعهم الرسمية على شبكة المعلومات العنكبوتية، من مقالات ومجلات. وأطلت في عرض أقولهم بكل دقة وحيادية توضيحًا لمذهبهم وتوخيًا للوصول إلى النتائج الصحيحة

ثانيًا: سلكت في البحث المناهج التالية: المنهج الوصفي؛ والمنهج التحليلي، والمنهج النقدي؛ وذلك بـ: نقل أقوال الشيعة من مصادرهم وكتبهم المعتمدة، وتحليلها ونقدها على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

ثالثًا: عزوت الآيات القرآنية إلى أماكنها في المصحف، بذكر اسم السورة، ورقم الآية.

رابعًا: ألزمت نفسي في المبحث أو المطلب الذي أعرض فيه أقوال الشيعة عدم التعليق إلا فيما ندر.

خامسًا: خرجت الأحاديث من مصادرها الأصلية، وإذا كان الحديث في غير الصحيحين ووجدت حكمًا عليه عند علماء الحديث، فإني أذكره.

سادسًا: ترجمت للأعلام الوارد ذكرهم في البحث.

سابعًا: التزمت في ترجمة أعلام الشيعة نقلها من كتبهم إلا ما تعذر ترجمته منها، ونقلت ثناء علمائهم وتوثيقاتهم متعمدة نقل مكانتهم العلمية وهالة التبجيل التي يضفيها الإمامية عليهم حتى يعلم القارئ أني لم أنقل إلا عن أعلام المذهب الإمامي الاثني عشري وأربابه.

ثامنًا: عرفت بالفرق الوردة في البحث.

تاسعًا: عزوت أبيات الشعر والأمثال الواردة إلى قائلها.

عاشرًا: ختمت كل فصل بأهم النتائج؛ لتكون خلاصة لما احتواه الفصل بمباحثه وفرعه من عرض ومناقشة.

حادي عشر: أخرت ذكر بيانات المراجع والمصادر إلى فهارسها خشية الإطالة بذكرها؛ وإذا اعتمدت في مرجع على أكثر من طبعة فإني أشير في الحاشية إلى الطبعة المنقول منها.

ثاني عشر: قمت بعمل فهارس شاملة للرسالة.

وفي الختام؛ فهذا بحث يوضح موقف الشيعة الإمامية من القضاء والقدر –دراسة نقدية– قد صرفت جل اهتمامي لاكتساب دقائقه، واجتهدت جهدي في طلب حقائقه، فإن وفقت فيما سعيت إليه فلله الحمد والمنة، وإن كانت الأخرى فعند الله أحتسب عنائي!! ولكن عزائي –حينئذ– أني لم أدخر وسعًا، ولم أبخل عليه بجهد، أو مال، أو وقت.

وإلى الله أبتهل بأطلق لسان، وأرق جنان، كما منّ بإتمام هذا البحث، أن يتم النعمة بقبوله، وأن ينفع به عموم المسلمين، وأن يجعل عملي صالحًا، ولوجهه الكريم خالصًا، وأن يجزي والديّ عني خيرًا، إنه جواد كريم.

رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ، وأن أعمل صالحًا ترضاه، وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين، والله حسبي ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

شكر وتقدير

وبعد أن أنهيت رسالتي هذه **لا يسعني إلا أن أشكر الله جل وعلا** وأحمده حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا، فالحمدلله ربِّ العالمين حمدًا يوافي نعمه ويكافئ مزيده.

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

اللهم لك الحمد كالذي نقول وخيرًا مما نقول، سبحانك لا نحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك.

ثم أقدم خالص شكري وعرفاني إلى من كان دعاؤهما نورًا يحتويني، وكلماتهما وتشجيعهما عبقًا يؤويني، إلى بؤرة النور التي عبرت بي نحو الأمل، إلى من اتسع قلبهما ليحتوي حلمي فروّضا الصعاب من أجلي، ولم يألوا جهدًا في بذل كل ما من شأنه إكمال مسيرتي العلمية، ولم يدخرا وسعًا في تيسير هذا البحث والسير به قدمًا، ولطالما تفطر قلبهما شوقًا وحنت عيناهما الوضاءة إلى رؤيتي متقلدة شهادة الدكتوراه؛ **إلى والديّ الحبيبين، والدي السيد/ الدكتور يحيى بن إمام محمود، ووالدتي السيدة/الأستاذة زهراء بنت محمد بن عبدالوهاب**، لا أعلم للشكر لفظًا يفي بحقكما!

من كان يزعم أنه جازاكما عن بعض ما قدمتما فقد افترى! أسأل الله الشكور أن يشكر سعيكما وأن يجزيكما عني خيرًا إنه جواد كريم.

وشكري وخالص تقديري وعرفاني إلى رفيقتي في دربي، من كانت ردءًا لي في بحثي، شد الله بها أزري، وأشركها في أمري، فكانت نعم المعين، والشاد لعضدي، **أختي أنفال**، فبارك اللهم فيها وأجزل لها الثواب، واجعلنا دومًا شريكتين في الخير على قلب واحد.

ولا يوفيني شكري مهما أطنبت، **لفضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور/ إبراهيم بن عبداللطيف خليفة** الذي أولى هذا البحث عنايته إرشادًا ثم إشرافًا طيلة ست سنوات، وما فتئ ييسر الدرب ويذلل الصعب بخلق نبيل وروح متفانية فجزاه الله خيرًا وبوأه من الجنة غرفًا.

وأتوج شكري بجميل الامتنان والتقدير لأولئك الذين ساندوني في تذليل عقبات هذا البحث، وهم: أخوي الكريمين **د. محمد، د. أحمد، وأستاذتي الفاضلة أ.د: عفاف بنت حسن مختار الهاشمي، والأخت الفاضلة: د. شروق بنت حسن أقو**.

وأثمن عاليًا الدعم والمساندة التي وجدتها من **أ. د. محمد عبدالحافظ** ﷾، **أ.د.خالد بن علي عبدان الأبلجي الغامدي، أ.د.فهد بن محمد القرشي، أ.د.سعيد بن عبدالرحمن بن سعيد اليزيدي الحارثي،** عميد الدراسات العليا، فلهم جميعًا الشكر والتقدير على جهودهم وتعاونهم.

وكذلك شكري وعميق ثنائي لكل من ساعدني في توفير مراجع البحث، وأخص منهم: **الأستاذ: أحمد بن طلال المحروقي، وأختي: أ. أبرار، والأخت الفاضلة: د. أحلام بنت محمد الوادي.**

والشكر موصول **لأخي أ. عبدالله** الذي تحمل مشقة إيصالي من جدة إلى الجامعة –في السنة المنهجية– وانتظاري ريثما ينتهي دوامي فالشكر له موصول غير مقطوع، والتقدير له مدود غير مجذوذ.

ولا أنسى تقديم الشكر الجزيل **للأخت إيناس عبد الجواد، ولجميع أخواتي،** وكل من دعمني أو ساندني بقليل أو كثير..

وأخيرًا أقدم شكري لجامعة أم القرى ممثلة في كلية الدعوة وأصول الدين، قسم العقيدة على ما أتاحوه لي من فرصة الدراسة العليا.

ويمتد شكري لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة الرسالة.

راجية من الله العلي القدير أن يوفق الجميع لما يحبه ويرضاه إنه قريب مجيب، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، و الحمد لله رب العالمين.

التمهيد

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بالقضاء والقدر، ومجمل عقيدة أهل السنة والجماعة فيه.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالقضاء والقدر.

المطلب الثاني: مجمل عقيدة أهل السنة والجماعة في القضاء والقدر.

المبحث الثاني: التعريف بالشيعة الإمامية.

المبحث الأول: التعريف بالقضاء والقدر ومجمل عقيدة أهل السنة والجماعة فيه

المطلب الأول: التعريف بالقضاء والقدر

أولاً: معنى القضاء في اللغة:

القضاء – ممدود – مصدر معرّف من الفعل (قَضَى يَقضِي) وأصله : قَضَايٌ إلاَّ أن الياء لما جاءت بعد الألف همزت،[1] و(القاف والضاد والحرف المعتل أصل صحيح يدل على إحكام أمر وإتقانه وإنفاذه)[2].

وقد تعددت معاني القضاء في اللغة؛ فجاءت بمعنى: **الحكم** والفصل، والأداء، والإنهاء والإتمام، **والحتم، والأمر** والوصية، **والإعلام والإخبار**، والبيان، والموت، والفراغ، والعمل **والصنع، والخلق، والتقدير**؛ يقال: قضاه أي: صنعه **وقدره**.[3]

والقضاء وإن تعددت معانيه إلا أنها ترجع إلى انْقِطَاع الشيءِ وتمامِه[4] إذ كل ما أُتم عمله، أو أُحكم، أو أُدي، أو خُتم، أو أُوجب، أو أُنفذ، أو أُمضي ، أو أُعلم، ؛ فقد قُضِيَ.[1]

---

(١) انظر: الصحاح للجوهري، مادة(قضى)، ٢٤٦٣/٦، لسان العرب لابن منظور، مادة(قضى)، ١٨٦/١٥، تاج العروس للزبيدي، مادة(قضي)، ٣١٠/٣٩.

(٢) معجم مقاييس اللغة لابن فارس، مادة (قضي)، ٩٩/٥.

(٣) انظر: العين للفراهيدي، مادة(قضي)، ١٨٥/٥، الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري، ١/ ٤٨٦، تهذيب اللغة للهروي ، مادة(ق ض ي)، ١٦٩/٩-١٧٠، الصحاح للجوهري، مادة(قضى)(٦/ ٢٤٦٣-٢٤٦٤)، الصاحبي في فقه اللغة العربية لابن فارس، ١٥٢-١٥٣، المخصص، لابن سيده، ٤١٠/٣، المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، مادة(قضى)، ٦٧٤-٦٧٥، مختار الصحاح للرازي، مادة(ق ض ى)، ٢٥٥، لسان العرب لابن منظور، مادة(قضى)، ١٨٦/١٥-١٨٧، القاموس المحيط للفيروزآبادي، مادة(القضاء)، ١٣٢٥، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزآبادي، ٢٧٦/٤-٢٧٩، تاج العروس للزبيدي، مادة(قضي)، ٣١٠/٣٩-٣١٤، المعجم الوسيط، لمجمع اللغة العربية، مادة(قضى) ٧٤٢/٢-٧٤٣.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج،٢٣٠/٢، تهذيب اللغة للهروي ، مادة(قضي)، ١٦٩/٩، فقه اللغة وسر العربية للثعالبي، ١٦١، لسان العرب لابن منظور، مادة(قضى)، ١٨٦،١٨٧/١٥، تاج العروس للزبيدي، مادة(قضي)، ٣١١/٣٩.

وجاء في الكليات: (القضاء: ممدود ويقصر، وقد أكثر أئمة اللغة في معناه، وآلت أقوالهم إلى أنه إتمام الشيء قولاً وفعلاً).[٢]

ثانيًا: معنى القدر في اللغة:

القدر: بفتح القاف والدال: مصدر: قَدَرَ يَقْدِر قَدَراً، وقد تسكن داله[٣] وجمعه أقدار، و(القاف والدال والراء أصل صحيح يدل على مبلغ الشيء وكنهه ونهايته)[٤] وهو اسم يطلق على **الحكم والقضاء، أو القضاء الموفق**؛ فهو قضاء الله تعالى الأشياء على مبالغها ونهاياتها التي أرادها لها.[٥]

ويأتي القدر بمعان عدة؛ منها: **الخلق**[٦]و**العلم والحتم، والتقدير، والقدرة، والحكمة، وتدبير الأمر**، ومبلغ الشيء، والغنى، واليسار، والقوة، والطاقة والوسع، والقِسْمة، والتقتير والتضييق، والتعظيم، والقياس، وغير ذلك.[٧]

=

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، مادة(قضى)٤/ ٧٨، لسان العرب لابن منظور،مادة(قضى)، ١٨٦/١٥.

(٢) الكليات للكفوي، مادة(القضاء) ٧٠٥.

(٣)انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، مادة(قدر)٢٢/٤، مختار الصحاح للرازي، مادة(ق د ر)، ٢٤٨.

(٤) معجم مقاييس اللغة لابن فارس، مادة (قدر)، ٥/ ٦٢.

(٥) انظر: العين الفراهيدي، مادة(قدر)، ١١٢/٥، تهذيب اللغة للهروي، مادة(ق د ر)، ٣٧/٩، معجم مقاييس اللغة لابن فارس، مادة (قدر)، ٥/ ٦٢، المحكم والمحيط الأعظم مادة(ق د ر)، ٣٠٠/٦، القاموس المحيط للفيروزآبادي، مادة(القدر)،٤٦٠، لسان العرب لابن منظور، مادة(قدر)، ٧٤/٥، تاج العروس للزبيدي، مادة(ق د ر)، ٣٧٠/١٣.

(٦) انظر: الوسيط في تفسير القرآن المجيد للواحدي،٤٧٠/٤، تفسير القرآن للسمعاني، ٢٠٧/٦، معالم التنزيل في تفسير القرآن للبغوي،٢٤١/٥، فتح القدير للشوكاني ٥١٤/٥، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للشنقيطي، ٨/ ٥٠٢.

(٧) انظر: العين للفراهيدي،مادة(قدر)، ١١٢/٥-١١٣، تهذيب اللغة للهروي، مادة(ق د ر)، ٣٧/٩-٤٠، الصحاح للجوهري، مادة(قدر)(٢/ ٧٨٦-٧٨٧)، معجم مقاييس اللغة لابن فارس، مادة (قدر)، ٦٢/٥-٦٣، المحكم والمحيط الأعظم مادة(ق د ر)، لابن سيده، ٣٠٠/٦-٣٠٢، مختار الصحاح للرازي، مادة(ق د ر)، ٢٤٨، لسان العرب لابن منظور، مادة(قدر)، ٧٤/٥-٧٩، المصباح المنير للفيومي مادة(ق د ر) ٤٩٢/٢ ، القاموس المحيط للفيروزآبادي، مادة(القدر)، ٤٦٠، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزآبادي، ٢٤٣/٤-٢٤٦، تاج العروس للزبيدي، =

والقدير، والقادر والمقتدر: من أسماء الله ﷻ، وهما يدلان على **صفتي القدرة، والتقدير**؛ فهو سبحانه على كل شيء قدير، وهو مقدر كل شيء وقاضيه، وهو يتولى تنفيذ المقادير ويخلقها وفق ما سبق به قدره، فالأمور تجري بقدره سبحانه ومقداره وتقديره ومقاديره وأقداره.(١)

والرب سبحانه إذا قَدّر أمرًا أمضاه وأنفذه،(٢) ووجود الشيء ووقوعه على حسب تقدير الله السابق له يدل على قدرة الله تعالى؛ (٣) ومن هنا عرّف بعض السلف القدر بأنه قدرة الله ﷻ (٤)؛ إذ القدر منشؤُه عن تقدير الله السابق وقدرته على إيجاد ما قدر.(٥)

=

مادة(ق د ر)، ٣٧٠/١٣-٣٨١، المعجم الوسيط، لمجمع اللغة العربية، مادة(قدر) ٧١٨/٢-٧١٩، مسألة القضاء والقدر نشأتها لدى الفلاسفة والمتكلمين بحثها على مقتضى منهج السلف، عبد الحليم محمد، ٨٦-٨٧.

(١) انظر: اشتقاق أسماء الله للزجاجي،٤٨، تهذيب اللغة للهروي، مادة(ق د ر)، ٤٠/٩، النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، مادة(قدر)، ٢٢/٤، لسان العرب لابن منظور، مادة(قدر)، ٧٤/٥، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزآبادي،٢٤٦/٤،٢٤٣، تاج العروس للزبيدي، مادة(ق د ر)، ٣٧٩/١٣-٣٨٠، المعجم الوسيط، لمجمع اللغة العربية، مادة(قدر) ٧١٩/٢، أسماء الله الحسنى الثابتة في الكتاب والسنة، للرضواني، ٣٤٣، ٥٤٣-٥٤٤، ٥٨٢-٥٨٣.

(٢) أما البشر فإنهم إذا قدروا أمرًا؛ فقد يمضونه، وقد يعجزون عن إمضائه، وذلك أمارة على عجزهم وقصورهم!

(٣) انظر: مجموعة الفتاوى، ٣٨١/٧-٣٨٢، ، موقف الرازي من القضاء والقدر -عرض ونقد-، لأختي: أنفال ٥٠/١، حاشية(٧)، ٥٢/١ حاشية(١).

(٤) وممن عرّف القدر بذلك: عمر بن الخطابﷺ، و زيد بن أسلم، والإمام أحمد بن حنبل وابن القيمﷺ، انظر: مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن هانئ،١٥٥/٢، كتاب القدر للفريابي،١٦١، السنة لأبي بكر الخلال، ٥٤٤/٣، الشريعة للآجري،٨٩٥/٢، الإبانة الكبرى لابن بطة، الكتاب الثاني-القدر-، ١٣١/٢، ٢٢٢، ٢٦٢، مجموعة الفتاوى، لابن تيمية، ٣٠٨/٨، شفاء العليل لابن القيم،٤٤/١.

(٥) انظر: طريق الهجرتين وباب السعادتين لابن القيم،١٩٦/١.

ثالثًا: معنى القضاء والقدر في الاصطلاح[1]:

هو تقدير الله مقادير الأشياء في الأزل وعلمه السابق -الذي لا يتبدل- بوقوعها في أوقات معلومة عنده، و على صفات مخصوصة وكتابته لها في اللوح المحفوظ ومشيئته لها وإرادته لكونها ، ثم إيجاده وخلقه لها بقدرته وفق تقديره وما سبق في علمه وحسبما اقتضت حكمته، وهذا يتضمن إخباره بذلك إخبارًا مفصلاً وكلامه به.[2]

فلا شيء في العالم العلوي والسفلي إلا وهو صادر عن علمه تعالى وقدرته ومشيئته وإيجاده.[3]

وعلى هذا فالقضاء والقدر يتضمن علم الله بالشيء، وكتابته، ومشيئته له، ثم إيجاده له بقدرته وفق تقديره، ومن هنا يقول شيخ الإسلامﷺ[4]: (القضاء والقدر: وهو علم الله وكتابه وما طابق ذلك من مشيئته وخلقه).[5]

---

(١) ثمة تعريفات كثيرة للقضاء والقدر في الاصطلاح لعل من أشملها وأكثرها توافقًا مع الأدلة الشرعية التعريف المذكور، انظر في تعريف القضاء والقدر: اللمعة في تحقيق مباحث الوجود والحدوث والقدر وأفعال العباد؛ لإبراهيم الحلبي المذارى، ٤٨-٦٧، لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية، للسفاريني الحنبلي، ١/ ٣٤٥، القضاء والقدر عند المسلمين- دراسة وتحليل-، د.إسماعيل القرني، ٤٧-٥٣.

(٢) انظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، للقرطبي، ١/١٣٢، المنهاج شرح صحيح مسلم، للنووي،١/١٥٤، شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي، ٢/ ٣٥٨- ٣٥٩، لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية، للسفاريني الحنبلي، ١/ ٣٤٨، شرح ثلاثة الأصول، لابن عثيمين، ١١١، القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه، د. عبد الرحمن المحمود،٣٩-٤٠، التمهيد لشرح كتاب التوحيد، لصالح آل الشيخ، ٥٤٩-٥٥٠، شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري، للغنيمان، ٢/٢٠٨.

(٣) انظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، للقرطبي، ١/١٣٢.

(٤) هو أبو العباس، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن عبد الله بن أبي القاسم الخضر النميري الحراني الدمشقي الحنبلي، ابن تيمية، ولد يوم الاثنين عاشر ربيع الأول سنة إحدى وستين وستمائة بحران. كان إمامًا متبحرًا في علوم الديانة، صحيح الذهن، سريع الإدراك، سيال الفهم، كثير المحاسن، لا لذة له في غير نشر العلم وتدوينه والعمل بمقتضاه، شرع في الجمع والتصنيف، من دون العشرين، نصر السنة بأوضح حجج وأبهر براهين، أُوذي في ذات الله وأُخيف في نصر السنة المحضة، حتى أعلى الله مناره، وجمع قلوب أهل التقوى على محبته والدعاء له، توفي معتقلاً في قلعة دمشق سحر ليلة الاثنين العشرين من ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وسبعمائة، انظر: ذيول العبر في خبر من غبر، للذهبيّ، ٤/ ٨٤، الوافي بالوفيات للصفدي،٧ / ١١-٢١، الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب، ٤/٤٩١-٥٢٩.

(٥) جامع الرسائل، لابن تيمية، ٢/ ٣٥٥.

ولا يخفى أن هذا التعريف فيه نص ظاهر على مراتب القضاء والقدر التي لا يتم الإيمان بالقضاء والقدر إلا بها؛ وهي على سبيل التفصيل أربعة مراتب:

المرتبة الأولى: علم الله السابق الأزلي بالأشياء قبل وقوعها -جملة وتفصيلاً- ، فهو سبحانه موصوف بالعلم أزلاً وأبدًا.

المرتبة الثانية: كتابته سبحانه في اللوح المحفوظ -قبل خلق السموات والأرض- لكل ما هو كائن إلى يوم القيامة.

المرتبة الثالثة: عموم مشيئة الله النافذة وقدرته الشاملة.

المرتبة الرابعة: خلق الله تعالى لجميع المخلوقات، ومن ذلك خلقه لأفعال العباد.[1]

هذا وإثبات القضاء والقدر لا يوجب نفي الاختيار في أفعال العباد كما لا يوجب ذلك في أفعال الله تعالى.

يقول ابن الوزير رحمه الله[2]:(القدر لا يوجب نفي الاختيار في أفعالنا كما لا يوجب ذلك في أفعال الله تعالى)[3]، (ولذلك كان الله تعالى مختاراً عند الجميع مع تعلُّق القدر بأفعاله سبحانه: ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴿٧١﴾﴾ مريم: ٧١). [4]

---

(١) انظر: العقيدة الواسطية، لابن تيمية، ١٠٥، شفاء العليل، لابن القيم، ١٣٣/١، طريق الهجرتين لابن القيم، ١٩٣/١.

(٢) محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن الهادي بن يحيى بن الحسين اليماني الصنعاني المعروف بابن الوزير، ولد سنة خمس وسبعين وسبعمائة، ومات سنة أربعين وثمانمائة، كان رأسًا في المعقول والمنقول، إمامًا في الفروع والأصول، ضايق أئمة الأشعرية والمعتزلة في مقالاتهم، وتكلم في الحديث بكلام أئمته المعتبرين، فعرف رجال الأسانيد شخصًا وحالاً وزمانًا ومكانًا، وتبحر في جميع العلوم العقلية والنقلية على حد يقصر عنه الوصف، من مصنفاته: إيثار الحق على الخلق، والعواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، وترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان. انظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي، ٢٧٢/٦، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني،٦٣٦/٢- ٦٤٧.

(٣) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، لابن الوزير، ٦/ ٣١٦.

(٤) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، لابن الوزير، ٦/ ١٨٥، وانظر: شرح العقيدة السفارينية، العثيمين، ٣٦٥.

ويقول الخطابي رحمه الله [1]: (قد يحسب كثير من الناس أن معنى القدر من الله والقضاء منه معنى الإجبار والقهر للعبد على ما قضاه وقدره ... وليس الأمر في ذلك على ما يتوهمونه، وإنما معناه: الإخبار عن تقدم علم الله سبحانه بما يكون من أفعال العباد وأكسابهم وصدورها عن تقدير منه وخلق لها خيرها وشرها، ... وإذا كان الأمر كذلك فقد بقي عليهم من وراء علم الله فيهم أفعالهم وأكسابهم ومباشرتهم تلك الأمور وملابستهم إياها عن قصد وتعمد وتقديم إرادة واختيار، فالحجة إنما تلزمهم بها واللائمة تلحقهم عليها).[2]

ومن خلال ما سبق من تعريف القضاء والقدر في اللغة والاصطلاح يتبين ارتباط المعنى اللغوي بالمعنى الاصطلاحي:

فكلٌّ مِن القضاء والقدر يأتي -في اللغة -بمعنى الآخر؛ كما أن كل منهما يجيء بمعنى: الخلق والتقدير والحكم والحتم؛ ويدخل في معناهما الفعل والمشيئة والعلم والحكمة بحسب من قضى وقدر،[3] والرب سبحانه وتعالى قدّر وقضى أمورًا في الأزل فَعلمها وكتبها وشاءها فلا بد من وقوعها كما قدرها وقضاها؛ ومن هنا ساغ أن تكون كلمتي القضاء والقدر عنوانًا مشتركًا له مدلول واحد : هو حكم الله الكوني[4]، فجاء التعريف الاصطلاحي شاملاً لهما.[5]

هذا وقد اختلف العلماء في حقيقة العلاقة بين القضاء والقدر:

---

(١) أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي؛ كان فقيهاً أديباً محدثاً، ولد سنة بضع عشرة وثلاث مئة، وكانت وفاته سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة بمدينة بست، من مصنفاته: غريب الحديث، معالم السنن في شرح سنن أبي داود، أعلام السنن في شرح البخاري، شأن الدعاء، إصلاح غلط المحدثين، وغير ذلك. انظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان،٢/٢١٤-٢١٦، سير أعلام النبلاء، الذهبي،١٧/٢٣-٢٧، ط. مؤسسة الرسالة، الأعلام للزركلي٢/٢٧٣.

(٢) معالم السنن للخطابي،٤/٣٢٢-٣٢٣.

(٣) انظر: شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ ضمن جامع شروح العقيدة الطحاوية، ١/٥٣٣.

(٤) انظر: دقائق التفسير الجامع لتفسير ابن تيمية، ٣/ ٢٥، جامع الرسائل، لابن تيمية، ١/ ٧٤، عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين لابن القيم، ٤٩، القضاء و القدر في الإسلام، للدسوقي، ١/ ٣٢٨، ٣٣١.

(٥) انظر: مصطلحات في كتب العقائد، للحمد، ١٧٣.

- فقيل: هما مترادفان فكل منهما بمعنى الآخر، وإذا أطلق التعريف على أحدهما شمل الآخر، فيقال: هذا قضاء الله وقدره كما يقال: هذا قدر الله، ويقال: هذا قضاء الله[١].
- وقيل: بل بينهما فرق، **واختلفوا في بيانه على عدة أقول:**[٢]

فقيل: القضاء: هو العلم السابق الذي حكم الله به في الأزل، والقدر: وقوع الخلق على وزن الأمر المقضي السابق.[٣]

وقيل: القدر: تقدير الله -تعالى- الشيء في الأزل فهو العلم السابق، والقضاء: قضاؤه به عند وقوعه؛ فهو إيجاد المقدور وهو الخلق.[٤][٥]

وقيل: القضاء ثلاث مراتب: علم وكتابة ومشيئة، والقدر أربعة مراتب علم وكتابة ومشيئة وخلق.[٦]

والذي يترجح بعد النظر في الأدلة الشرعية وكلام أهل العلم عدة أمور:

---

(١) انظر: فتاوى نور على الدرب لابن باز بعناية الشويعر، ٤/ ١٩١، القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه، د. عبد الرحمن المحمود،٤٠-٤١.

(٢) انظر في ذلك: القضاء والقدر عند المسلمين-دراسة وتحليل-، د.إسماعيل القرني، ٥٣-٥٥، القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه، د. عبد الرحمن المحمود،٤٠-٤٤، الآثار الواردة عن السلف في القضاء والقدر من خلال تفسير الطبري، سعاد السويد١/٨٣-٨٧، جهود شيخ الإسلام ابن تيمية في توضيح الإيمان بالقدر، د.تامر محمد محمود متولي،٦٤-٦٧، الإيمان بالقضاء والقدر، للحمد، ٢٠.

(٣) انظر: التعريفات، للجرجاني مادة(القدر)،١٧٤، فتح الباري لابن حجر، ١١/٤٧٧.

(٤) انظر: المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، مادة (قضى)، ٦٧٦، النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، مادة(قضا)، ٤/٧٨-٧٩، لسان العرب، لابن منظور، مادة(قضى)، ١٥/١٨٦، القضاء والقدر، للأشقر، ٢٥.

(٥) وربما قال بعضهم: إن القضاء والقدر متباينان إن اجتمعا، ومترادفان إن تفرقا؛ فإذا قيل: هذا قدر الله؛ فهو شامل للقضاء، أما إذا ذكرا جميعًا؛ فلكل واحد منهما معنى. فالقدر تقدير الله تعالى الشيء في الأزل، والقضاء قضاؤه به عند وقوعه. انظر: مجموع فتاوى ورسائل العثيمين، ٢/٧٩،٨٠، ٨/٥٣٩-٥٤٠، الإيمان بالقضاء والقدر، للحمد، ٢٠.

(٦) انظر: منة القدير عقيدة أهل السنة والجماعة في توحيد الربوبية والإيمان بالقضاء والقدر والحكمة والتدبير، أ.د.الرضواني١/٤٤٦-٤٤٨.

الأمر الأول: أنه لا فرق في المراتب بين القضاء والقدر؛ ولا وجه لتخصيص أحدهما بمرتبة دون الأخرى؛ إذ لا دليل على ذلك؛ ولذلك تجد في كلام أهل العلم قولهم: مراتب القدر،[1] ومراتب القضاء والقدر.[2]

كما أنه لا دليل على جعل أحدهما هو السابق والآخر هو اللاحق الواقع؛ بل دلّ الدليل على أن كلاً منهما يراد به: العلم الأزلي والتقدير السابق، والأمر الواقع المقضي المقدر.[3]

ومن الأدلة على تسمية التقدير السابق قضاءً وقدرًا:

ما جاء في الصحيح: "إن رجلين من مزينة أتيا رسول الله ﷺ فقالا: يا رسول الله! أرأيت ما يعمل الناس اليوم، ويكدحون فيه، **أشيء قضي عليهم ومضى فيهم من قدر قد سبق**، أو فيما يستقبلون به مما أتاهم به نبيهم، وثبتت الحجة عليهم؟ فقال: " لا، **بل شيء قضي عليهم ومضى فيهم**، وتصديق ذلك في كتاب الله ﷻ: ﴿ **وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝٨** ﴾ الشمس: ٧ – ٨ ".[4]

وأيضًا حديث المحاجة؛ وفيه: "فقال له آدم: أنت موسى، اصطفاك الله بكلامه، وخط لك بيده، **أتلومني على أمر قَدَّرَهُ الله عليّ قبل أن يخلقني بأربعين سنة؟**".[5]

وفي رواية: " قال: فيمَ تلومُني! في شيءٍ **سَبَقَ من الله** ﷻ **فيه القضاء** قَبلي؟"[6]

---

(١) انظر: العقيدة الواسطية، لابن تيمية، ١٠٥، معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، للحكمي، ٩٢٠/٣.

(٢) انظر: شفاء العليل، لابن القيم، ١٣٣/١.

(٣) انظر: شرح الرسالة التدمرية، للبراك٣٣، موقف الرازي من القضاء والقدر –عرض ونقد–، لأختي أنفال، ٥٣/١.

(٤) مسلم، كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، ٢٠٤١/٤.

(٥) البخاري، كتاب التوحيد، باب قوله: ﴿ **وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ۝١٦٤** ﴾ النساء: ١٦٤، ١٤٨/٩. صحيح مسلم، كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام، ٢٠٤٢/٤.

(٦) أبو داود، كتاب السنة، باب في القدر، ٧/ ٨٩، ط. دار الرسالة العالمية، والألباني رحمه الله في سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم:(١٧٠٢)٢٧٧/٤.

وفيما سبق دلالة واضحة على أن القضاء والقدر كلاهما يراد به التقدير السابق، ولهذا تجد في كلام أهل العلم وصف القضاء والقدر بأنه سابق؛ وعدم تخصيص أحدهما بذلك دون الآخر.

يقول ابن القيم رحمه الله[1] :(ردت القدرية المجوسية[2] أحاديث **القضاء والقدر السابق**).[3]، ويقول:(وفي قوله: ﴿ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ﴿٨﴾ ﴾ الشمس: ٨، إثبات القضاء والقدر السابق).[4]

---

(١) هو الشيخ الإمام العلامة، شمس الدين، أحد المحققين، علم المصنفين، نادرة المفسرين، أبو عبد الله محمد ابن أبي بكر بن أيوب الزرعي الأصل، ثم الدمشقي ابن قيم الجوزية، صاحب التصانيف الكثيرة، ولد سنة إحدى وتسعين وستمائة، ولازم الشيخ تقي الدين ابن تيمية، وأخذ عنه علمًا جمًا، وكان ذا فنون من العلوم، وخاصة التفسير والأصول من المنطوق والمفهوم، ومن مصنفاته: الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، زاد المعاد في هدي خير العباد ﷺ، وكتاب سفر الهجرتين وباب السعادتين، توفي ليلة الخميس، الثالث عشر من شهر رجب سنة إحدى وخمسين وسبعمائة، ودفن بمقبرة الباب الصغير من دمشق. انظر: الوافي بالوفيات للصفدي ١٩٥/٢-١٩٧، ذيول العبر في خبر من غبر للذهبي ١٥٥/٤، الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب ١٧٠/٥-١٧٩.

(٢) هم المكذبون بالقدر، المنكرون لعلم الله السابق، الذين يقولون: إن الله لم يُقدر أفعال العباد ولم يكتبها، وإن الأمر أنف، فأفعال العباد مقدرة لهم على جهة الاستقلال، وهؤلاء هم القدرية الأوائل الذين كفرهم السلف، ثم خمدت فتنتهم إلى أن ظهرت القدرية المتأخرة متمثلة في المعتزلة، الذين أنكروا عموم مشيئة الله وقدرته وخلقه لأفعال العباد، وإنما سموا قدرية مجوسية؛ لأنه يلزم على مذهبهم في خلق الإنسان لأفعال نفسه أن يكون الإنسان خالقًا آخر مع الله فأثبتوا عدة خالقين فشابهوا المجوس الذين يقولون بإلهين، النور والظلمة، على أن لفظ القدرية يطلق على كل من ضل في باب القدر، وخاض فيه بغير علم، وبخلاف مقتضى النصوص وفهم السلف، فيدخل في مسمى القدرية من أثبت القدر وقال بالجبر، ومن أثبت القدر واحتج به على إسقاط الأمر والنهي، لكن شاع استعماله في النفاة أكثر، وعلى هذا فالمعتزلة قدرية نفاة، والجبرية ومن اتبعهم من الأشاعرة قدرية مثبتة!!. انظر: مقالات الإسلاميين، للأشعري٢٩٨/١، الملل والنحل، للشهرستاني، ٥٦،٢٧٤/١ مجموعة الفتاوى، لابن تيمية، ٨/ ١٠٣-١٠٧، شفاء العليل، لابن القيم،٤٦/١-٤٧، القدرية والمرجئة نشأتهما وأصولهما وموقف السلف منها، للعقل، ص١٩وما بعدها.

(٣) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر، لابن القيم، ٨٣/١.

(٤) التبيان في أيمان القرآن لابن القيم٣٦، وانظر: مجموعة الفتاوى، لابن تيمية، ٢٧٤/٨-٢٧٦، شفاء العليل، لابن القيم،٢٠٨/١ .

وجاء في تفسير قوله تعالى:﴿ وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا ﴿٢١﴾ ﴾ مريم: ٢١: (أي: وكان خلق هذا الغلام بلا أب أَمرًا **قضيناه وقدرناه أزلاً**، فهو مقضى كائن لا محالة، كقوله جل سلطانه:﴿ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴿٣٨﴾ ﴾ الأحزاب: ٣٨).[١]

كما دلت الأدلة على تسمية الواقع قضاءً وتسميته قدرًا:

- فمن الأدلة على تسمية الأمر الواقع قضاءً:

قوله ﷺ: "من سعادة ابن آدم استخارته الله، ومن سعادة ابن آدم رضاه بما قضى الله، ومن شقوة ابن آدم تركه استخارة الله، ومن شقوة ابن آدم سخطه بما قضى الله ﷻ".[٢]

وقول أبو الدرداء رضي الله عنه[٣]: "إذا قضى الله قضاء أحب أن يرضى بقضائه".[٤]

وفيما سبق دلالة واضحة على تسمية الواقع قضاءً لتعلق الرضا به؛ إذ الرضا بالشيء لا يكون إلا بعد وقوعه.[٥]

- ومن الأدلة على تسمية الأمر الواقع قدرًا :

---

(١)التفسير الوسيط – مجمع البحوث (٦/ ٩٥٥)، وانظر: تفسير السعدي، ٤٩١.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند، ط.دار الحديث، رقم (١٤٤٤)، ٣/٥٤، وقال الشيخ أحمد شاكر:'' إسناده ضعيف''، **وقد حسن الحافظ ابن حجر إسناده**، في الفتح١١/ ١٨٤ ، ورواه الترمذي، في كتاب القدر، باب ما جاء في الرضا بالقضاء،٤/٣٩٦، ط. دار الكتب العلمية، وقال: ''هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث محمد بن أبي حميد، ويقال له أيضًا حماد بن أبي حميد، وهو أبو إبراهيم المدني، وليس هو بالقوي عند أهل الحديث''، وضعفه الشيخ الألباني رحمه الله ، انظر: ضعيف سنن الترمذي٢٤٥، وأخرجه الحاكم في المستدرك، رقم (١٩٠٣)١/٦٩٩، وقال: ''هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه''.

(٣) أبو الدرداء، عويمر بن عامر بن مالك بن زيد بن قيس بن أُمية بن عامر بن عدي الأنصاري الخزرجي، مشهور باسمه وكنيته معًا، كان فقيهًا عاقلاً فاضلاً حَكيمًا، من الذين أوتوا العلم، آخى رسول الله ﷺ بينه وبين سلمان الفارسي رضي الله عنه ، شهد أبو الدرداء رضي الله عنه الخندق وما بعدها من المشاهد، واختلف في شهوده أُحدًا. توفي سنة اثنتين وثلاثين بدمشق في خلافة عثمان رضي الله عنه، انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ٤/١٦٤٦-١٦٤٧، أسد الغابة، لابن الأثير، ٦/٩٤-٩٥، الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر،٤/٦٢١-٦٢٢.

(٤) الزهد لابن المبارك زيادات نعيم ابن حماد، رقم(١٢٤)، صفحة٤٦٠.

(٥) انظر: مجموعة الفتاوى، لابن تيمية،١٠/٤٦.

قول رسول الله ﷺ: "المؤمن القوي، خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كل خير احرص على ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجز، وإن أصابك شيء، فلا تقل لو أني فعلت كان كذا وكذا، **ولكن قل قدر الله وما شاء فعل**، فإن لو تفتح عمل الشيطان" [1] **والمعنى: أن هذا قدر الله، أي: تقدير الله وقضاءه وما شاء فعله**ﷻ [2]

وقول أبو الدرداءرضي الله عنه: " ذروة الإيمان أربع خلال: الصبر للحكم، **والرضا بالقدر**، والإخلاص للتوكل، والاستسلام للرب"[3]

وفيه دلالة واضحة على تسمية الواقع قدرًا لتعلق الرضا به؛ والرضا بالأمر لا يكون إلا بعد وقوعه.

ومن هنا تجد في كلام أهل العلم تسمية الأمر الواقع قضاء وقدرًا دون تخصيص أحدهما بذلك؛ ومن ذلك:

قول الشيخ السعديرحمه الله [4]: (القضاء والقدر، إذا حتم وجاء فلا مرد له).[5]

الأمر الثاني: أن كلاً من القضاء والقدر **يُراد به حكم الله الكوني**؛ ولذا تجد في كلام أهل العلم:

١- تقرير أن القضاء والقدر منشؤه عن علم الرب وقدرته؛ وعدم تخصيص أحدهما بذلك دون الآخر.

---

(١) مسلم، كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز والاستعانة بالله وتفويض المقادير لله،٤/ ٢٠٥٢.

(٢) انظر: شرح رياض الصالحين، لابن عثيمين، ٢/٨٣.

(٣) الزهد لابن المبارك زيادات نعيم ابن حماد، رقم(١٢٣)، صفحة٤٦٠.

(٤) هو عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي التميمي، النجدي، الحنبلي مفسر، من علماء الحنابلة، ولد في عنيزة القصيم بنجد سنة ١٣٠٧هـ، وحفظ القرآن، وطلب العلم على علماء نجد، ثم درّس ووعظ وأفتى وخطب في جامع عنيزة، وتوفي في عنيزة قبل فجر يوم الخميس الثاني والعشرين من شهر جماد الآخرة سنة ١٣٧٦هـ، له نحو ٣٣ مؤلف، منها: تيسير الكريم المنان في تفسير القرآن، تيسير اللطيف المنان في خلاصة مقاصد القرآن، القواعد الحسان في تفسير القرآن، طريق الوصول إلى العلم المأمول من الأصول، والحق الواضح المبين في توحيد الأنبياء والمرسلين. انظر: مشاهير علماء نجد وغيرهم، لعبد الرحمن آل الشيخ ٣٩٢-٣٩٧، الأعلام للزركلي ٣/٣٤٠، معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة،٢/١٢١-١٢٢.

(٥) تفسير السعدي، ٩٠٠.

يقول ابن القيم﵀:(القضاءُ والقدر منشؤُه عن علم الرب وقدرته). [١]

٢- الحديث عن (دخول الشر في القضاء الإلهي [و]وجه نسبته إلى قضائه وقدره)[٢] وذلك عند تعليقهم على قوله ﷺ في حديث جبريل﵇: (وتؤمن **بالقدر خيره وشره**). [٣] وقوله ﷺ (وقني **شر ما قضيت**). [٤]

٣- الحديث عن رد الدعاء للقضاء والقدر[٥]؛ وذلك عند تعليقهم على قوله ﷺ:" **لا يرد القدر** إلا الدعاء"[٦] ، وقوله:" **لا يرد القضاء** إلا الدعاء"[٧]

---

(١) انظر: طريق الهجرتين وباب السعادتين لابن القيم،١/١٩٦.

(٢) شفاء العليل، لابن القيم، ٢/٤٧٩، وانظر: الفتاوى الكبرى، لابن تيمية،٦/٤٣٩، مجموعة الفتاوى، لابن تيمية، ٨/٦٣، شفاء العليل، لابن القيم،١/ ٣٣٩، ٤٠٢، ٢/٤٧٨، طريق الهجرتين، لابن القيم، ١/٣١٠، ٣١١.

(٣) مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان، ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله سبحانه وتعالى، وبيان الدليل على التبري ممن لا يؤمن بالقدر، وإغلاظ القول في حقه،١/٣٦-٣٨.

(٤) أخرجه الإمام أحمد في المسند، ط.دار الحديث، رقم (١٧١٨)، ٢/٣٤٣، وقال الشيخ أحمد شاكر﵀: ''إسناده صحيح''، وابن ماجه، كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في القنوت في الوتر، ط.دار المعرفة،٢/٤٩-٥٠، و أبو داود، كتاب: الصلاة، باب: القنوت في الوتر ،٢/٩٠، ط. دار ابن حزم، والترمذي، كتاب: الصلاة، باب: ما جاء في القنوت في الوتر،٢/٣٢٨-٣٢٩، ط. دار الكتب العلمية. وقال: ''هذا حديث حسن ولا نعرف عن النبي ﷺ في القنوت في الوتر شيئًا أحسن من هذا''. ورواه النسائي، كتاب: قيام الليل وتطوع النهار، باب: الدعاء في الوتر،٣/٢٧٥، وأخرجه الحاكم في المستدرك، رقم (٤٨٠٠)٣/١٨٨،وقال: ''هذا حديث صحيح على شرط الشيخين إلا أن محمد بن جعفر بن أبي كثير قد خالف إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة في إسناده''، وصححه الشيخ الألباني﵀، انظر: إرواء الغليل، الألباني،٢/١٧٢-١٧٥.

(٥) انظر: الداء والدواء لابن القيم، ١٢-١٣، ٢٦-٣٤، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لعلي القاري، ٤/١٥٢٨، ٧/٣٠٨٧، ٣٠٨٨، قطر الولي على حديث الولي، للشوكاني، ٣٨٢- ٣٨٣،٤٨٠-٤٨٥.

(٦) أخرجه أحمد في المسند، ط.دار الحديث، برقم(٢٢٢٨٦)،١٦/٢٩١-٢٩٢، وابن ماجه، كتاب السنة، باب في القدر، ط.دار المعرفة، ١/٦٩، وحسنه الشيخ الألباني﵀، انظر: صحيح سنن ابن ماجه، ١/٢٢، والحاكم في المستدرك، برقم(١٨١٤)، ١/٦٧٠، وقال: ''هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه''.

(٧) أخرجه الترمذي، كتاب القدر، باب ما جاء لا يرد القدر إلا الدعاء، ٤/٣٩٠، ط. دار الكتب العلمية، وقال: ''هذا حديث حسن غريب''، وحسنه الشيخ الألباني﵀، انظر: صحيح سنن الترمذي،٢/٢٢٥.

٤- الحديث عن الرضى بالقضاء والقدر؛ وقد ورد في ذلك قولهﷺ:" وأسألك **الرضا بالقضاء**"[١] وفي رواية "اللهم إني أسألك الصحة، والعفة، والأمانة، وحسن الخلق، **والرضا بالقدر** "[٢] وفي رواية " اللهم إني أسألك الرضا **بالقضاء والقدر**".[٣] والتسليم للحكم الكوني-وهي مسألة الرضا بالقضاء والقدر- إنما (يُحمد إذا لم يؤمر العبد بمنازعته ودفعه. ولم يقدر على ذلك، كالمصائب التي لا قدرة له على دفعها. وأما الأحكام التي أمر بدفعها: فلا يجوز له التسليم إليها، بل العبودية: مدافعتها بأحكام أخر أحب إلى الله منها)[٤].

٥- النهي عن الاحتجاج على المعاصي بالقضاء والقدر؛ وبيان ضلال الطوائف فيه.

يقول ابن القيمرحمه الله:(الاعتراض على دين الله وشرعه بقضائه وقدره باطل).[٥] ويقولرحمه الله:(المخاصمون في القدر نوعان؛ أحدهما: **من يبطل أمر الله ونهيه بقضائه وقدره** ؛كالذين قالوا: لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا. والثاني: من ينكر قضاءه وقدره السابق).[٦]

ويقولرحمه الله: (**القضاءُ والقدر يؤمن به ولا يحتج به**، والأمر والنهى يمتثل ويطاع).[٧]

ويقول ابن تيميةرحمه الله: (**الحقيقة الكونية** مضمونها **الإيمان بالقضاء والقدر**، وأن الله خالق كل شيء وربه ومليكه، **وهذا مما يجب أن يؤمن به ولا يجوز أن يحتج به**؛ بل لله

---

(١)السنن الكبرى للنسائي ٢/ ٨٢، صحيح الجامع الصغير وزيادته، الألباني، ١/ ٢٧٩.

(٢)الأدب المفرد، البخاري، ١١٥، مجمع الزوائد، الهيتمي، ١٠/ ١٧٣-١٧٤، وقال: (رواه الطبراني والبزار، وقال: " أسألك العصمة " بدل: " الصحة "، فيه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، وهو ضعيف الحديث، وقد وثق، وبقية رجال أحد الإسنادين رجال الصحيح)، ضعيف الجامع الصغير وزيادته، الألباني، ١٦٨.

(٣) مجمع الزوائد، الهيتمي، ١٠/ ١٧٧، وقال: (رواه الطبراني في الأوسط والكبير، ورجالهما ثقات).

(٤)مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، لابن القيم، ٢/ ١٤٦.

(٥) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، لابن القيم، ٤/ ١٥٦٣.-بتصرف يسير-

(٦) شفاء العليل، لابن القيم، ١/١٣٠، وانظر: التعليقات المختصرة على متن العقيدة الطحاوية، للفوزان، ١٠٩.

(٧)طريق الهجرتين وباب السعادتين، لابن القيم، ١/١٩٠.

علينا الحجة البالغة، فمن احتج بالقدر فحجته داحضة، ومن اعتذر بالقدر عن المعاصي فعذره غير مقبول).[1]

ويقول﵀:(وأهل الضلال الخائضون في القدر انقسموا إلى ثلاث فرق :مجوسية، ومشركية، وإبليسية.

فالمجوسية: الذين كذّبوا بقدر الله، وإن آمنوا بأمره ونهيه، فغلاتهم أنكروا العلم والكتاب، ومقتصدتهم أنكروا عموم مشيئة الله وخلقه وقدرته، وهؤلاء هم المعتزلة[2] ومن وافقهم.

والفرقة الثانية: المشركية؛ الذين أقروا بالقضاء والقدر، وأنكروا الأمر والنهي، قال الله تعالى: ﴿ سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمۡنَا مِن شَيۡءٖۚ ﴾ الأنعام: ١٤٨، فمن احتج على تعطيل الأمر والنهي بالقدر فهو من هؤلاء، وهذا قد كثر فيمن يدّعي الحقيقة من المتصوفة. [3]

---

(١) مجموعة الفتاوى، لابن تيمية، ١١/ ٥٠٨.

(٢)المعتزلة: سموا بذلك لاعتزال واصل بن عطاء، وعمرو بن عبيد من رؤسائهم مجلس الحسن البصري؛ لإحداثهما القول: بأن الفاسق مرتكب الكبيرة لا مؤمن ولا كافر، وأصول المعتزلة خمسة: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتصل فرقهم إلى عشرين فرقة، كل فرقة منها تكفر سائرها، وقد أجمعوا على القول بنفي الصفات عن الله تعالى، وعلى أن القرآن محدث مخلوق، وأن الله لا يُرى في الآخرة، وأن الله ليس خالقًا لأفعال العباد، ويُسمَّون أيضًا بالقدرية، والمعطلة، والمجوسية، والعدلية، من أشهر علمائهم: إبراهيم النظام، والقاضي عبد الجبار، ومن أشهر كتبهم: المغني للقاضي عبد الجبار، تنزيه القرآن عن المطاعن له. انظر: مقالات الإسلاميين، للأشعري، ١/٢٣٥-٢٤٩، الفرق بين الفرق للبغدادي، ١١٤-٢٠١، عقائد الثلاث والسبعين فرقة لأبي محمد اليمني، ١/٣٢٥-٤٤٥، الملل والنحل للشهرستاني، ١/٥٦-٩٦، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، للرازي، ٣٩-٤٥.

(٣)الصوفية أو التصوف: فكر ديني انتشر في العالم الإسلامي في القرن الثالث الهجري كنزعات فردية تدعو إلى الزهد وشدة العبادة تعبيرًا عن فعل مضاد للانغماس في الترف الحضاري، ثم تطورت تلك النزعات حتى صارت طرقًا مميزة، وقد تأثروا بالفلسفات الوثنية المختلفة من يونانية، وهندية وفارسية، فخلطوا الزهد بعبارات باطنية، ومصطلحات مبتدعة، وتوخوا تربية النفس، والسمو بها بغية الوصول إلى معرفة الله بالكشف والمشاهدة لا عن طريق إتباع الوسائل المشروعة، فانحرفوا عن مفهوم الزهد الذي حض عليه الإسلام، وخالفوا طريق الحق في الاعتقاد والأفعال والأقوال، ولهم شطحات =

والفرقة الثالثة: الإبليسية، وهم الذين أقروا بالأمرين، لكن جعلوا هذا تناقضًا من الرب ﷻ، وطعنوا في حكمته وعدله).[1]

الأمر الثالث: عند النظر في النصوص الشرعية يلحظ أمرين:

- أن لفظ القدر أكثر ورودًا في النصوص الشرعية من لفظ القضاء؛ وذلك عند الدلالة على وجوب الإيمان بهذا الركن العظيم من أركان الإيمان؛[2][3] ومن ذلك قوله ﷺ في حديث جبريل عليه السلام: (وتؤمن **بالقدر خيره وشره**)، وقول ابن عمر رضي الله عنهما[4]: (لو أن لأحدهم مثل أحد ذهبًا، فأنفقه ما قبل الله منه **حتى يؤمن بالقدر**).[5]

- أن (القضاء في كتاب الله نوعان: **كوني قدري**؛ كقوله: ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ ﴾ سبأ: ١٤، وقوله: ﴿ وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ ﴾ الزمر: ٦٩، **وشرعي ديني**؛ كقوله:

=

كثيرة بعيدة عن الدين الإسلامي. انظر: البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان، لأبي الفضل السكسكي، ١٠١-١٠٥، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، مراجعة: د. مانع بن حماد الجهني، ١/٢٤٩-٢٧٣.

(١)التدمرية لابن تيمية، ٢٠٧-٢٠٨، وانظر: الاستقامة لابن تيمية، ١/ ١٧٦.

(٢) انظر: القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه، د. عبد الرحمن المحمود، حاشية(٣)، صفحة٤٠.

(٣) وهذا لا يعني عدم ورود ذلك بلفظ القضاء؛ فقد روى الطبراني في الأوسط عن ابن عباس، قال: دخل رسول الله ﷺ على عمر ومعه أناس من أصحابه، فقال: «أمؤمنون أنتم؟» فسكتوا - ثلاث مرات - فقال عمر في آخرهم: نعم، نؤمن على ما أتيتنا به، ونحمد الله في الرخاء، ونصبر على البلاء، **ونؤمن بالقضاء**، فقال رسول الله ﷺ: «مؤمنون ورب الكعبة» المعجم الأوسط، الطبراني، ٩/ ١٦٣.

(٤) أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، أسلم مع أبيه وهو صغير لم يبلغ الحلم، وكانت هجرته قبل هجرة أبيه، أوّل مشاهده الخندق، وشهد غزوة مؤتة واليرموك، وفتح مصر، وإفريقية، كان من أئمة المسلمين، كثير الاتباع لآثار رسول الله ﷺ، توفي رضي الله عنه سنة ثلاث وسبعين. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر،٣/٩٥٠-٩٥٣، أسد الغابة، لابن الأثير، ٣/٣٣٦-٣٤١، الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، ٤/١٥٥-١٦١.

(٥) مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان، ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله ﷻ، وبيان الدليل على التبري ممن لا يؤمن بالقدر وإغلاظ القول في حقه، ١/٣٦-٣٧.

﴿ ۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ الإسراء: ٢٣، أي: أمر وشرع، ولو كان قضاء كونيًا لما عُبد غير الله)[١]؛ **أما القدر فإنه نوع واحد فقط؛ وهو الحكم الكوني. فالقدر أخص من القضاء.**

يقول ابن تيمية﵀: (بيّن الله في كتابه: الفرق بين..**القضاء .. الكوني الذي خلقه وقدره وقضاه.. وبين الديني الذي أمر به وشرعه** وأثاب فاعليه وأكرمهم، وجعلهم من أوليائه المتقين، وحزبه المفلحين وجنده الغالبين)[٢](**فقال في الكوني:** ﴿ فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ فِي يَوۡمَيۡنِ ﴾ فصلت: ١٢، وقال سبحانه:﴿ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ١١٧ ﴾ البقرة: ١١٧ ، **وقال في الديني:** ﴿ ۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ الإسراء: ٢٣ ، أي: أمر، **وليس المراد به: قدر ذلك،** فإنه قد عُبد غيره، كما أخبر في غير موضع، كقوله تعالى:﴿ وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمۡ وَلَا يَنفَعُهُمۡ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ ﴾ يونس: ١٨).[٣]

وخلاصة ما سبق أن القضاء إذا أُريد به حكم الله الكوني؛ فهو مرادف للقدر؛ وحينئذٍ يُسمى بالقضاء الكوني القدري[٤]**، وبالأمر الكوني.**[٥]

---

(١) شفاء العليل، لابن القيم، ٧٦٧/٢.

(٢) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، لابن تيمية، ٢٧٦.

(٣) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، لابن تيمية، ٢٨٠-٢٨١.

(٤) انظر: مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، لابن القيم، ١٩٣/٢.

(٥) انظر: شفاء العليل، لابن القيم، ٧٦٩/٢.

المطلب الثاني: مجمل عقيدة أهل السنة والجماعة في القضاء والقدر

الإيمان بالقدر عند أهل السنة فرض لازم، ومجمل مذهبهم في هذا الباب:

اعتقاد أن كل ما يكون في الوجود–حتى أفعال العباد– هو بقضاء الله وقدره؛ لا يخرج شيء عن القدر المقدور، ولا يتجاوز ما خط في اللوح المحفوظ. وأن الله رب كل شيء وخالقه ومليكه، لا رب غيره؛ ولا خالق سواه، وأنه ما شاء كان؛ وما لم يشأ لم يكن؛ وأنه تعالى لا يأمر بالفحشاء، ولا يرضى لعباده الكفر؛ ولا يحب الفساد، وأنه لا يكون في ملكه ما لا يريد ولا يعجز عن إنفاذ مراده، فجميع ما في السماوات والأرض من الأعيان والصفات، والحركات؛ هي مخلوقة له؛ مقدورة له؛ مصرفة بمشيئته، لا يخرج شيء منها عن قدرته وملكه؛ ولا يشركه في شيء من ذلك غيره؛ بل هو سبحانه لا رب سواه ولا إله إلا هو وحده لا شريك له؛ له الملك وله الحمد؛ ولا حول ولا قوة إلا به؛ ولا ملجأ منه إلا إليه؛ وهو على كل شيء قدير، يقدر أن يهدي العباد ويقلب قلوبهم، ويضل من يشاء ويهدي من يشاء، فمن يهده تعالى فلا مضل له؛ ومن يضلله فلا هادي له، والعباد كلهم فقراء إليه في كل شيء، محتاجون إليه في كل شيء، لا يستغنون عنه طرفة عين.

وهو سبحانه قد أمر جميع العباد بطاعته والإيمان به ونهاهم عن معصيته والكفر به، وأنذرهم وبيّن لهم، ثم أنعم على عباده المؤمنين بنعمة غير نعمته بالإرسال والبيان والإنذار، وهي: أن جعلهم مسلمين مطيعين مؤمنين، وهذه النعمة لا يقدر عليها إلا الله سبحانه، وهي نعمة يختصون بها غير النعمة المشتركة مع غيرهم من الكفار، إذ الكفار لم يُنعم عليهم بهذه النعمة التي اختص بها المؤمنين، لحكمة بالغة يعلمها سبحانه، لكنه سبحانه أقدرهم ومكنهم وأزاح عللهم.

يقول البغوي: [1] (الإيمان بالقدر فرض لازم، وهو أن يعتقد أن الله تعالى خالق أعمال العباد، خيرها وشرها، كتبها عليهم في اللوح المحفوظ قبل أن يخلقهم، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَٱللَّهُ

---

(١)أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد، المعروف بالفراء، البغوي، الشافعي، الفقيه، المحدث، المفسر؛ كان بحرًا في العلوم، وكان زاهدًا قانعًا، وكان لا يلقي الدرس إلا على الطهارة، وصنف كتبًا كثيرة، منها كتاب " التهذيب " في الفقه، وكتاب " شرح السنة " في الحديث، و " معالم التنزيل " في تفسير القرآن الكريم، وكتاب " المصابيح " و " الجمع بين الصحيحين " وغير ذلك، توفي في شوال سنة عشر وخمسمائة. انظر: وفيات الأعيان، بن خلكان،٢ / ١٣٦-١٣٧، الأعلام للزركلي، ٢ / ٢٥٩.

﴿خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ الصافات: ٩٦، وقال الله ﷻ: ﴿قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ الرعد: ١٦، وقال ﷻ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ القمر: ٤٩.فالإيمان والكفر، والطاعة والمعصية، كلها بقضاء الله وقدره، وإرادته ومشيئته، غير أنه يرضى الإيمان والطاعة، ووعد عليهما الثواب، ولا يرضى الكفر والمعصية، وأوعد عليهما العقاب، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ ﴿٢٧﴾﴾ إبراهيم: ٢٧، وقال الله سبحانه وتعالى: وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿٢٥٣﴾﴾ البقرة: ٢٥٣،﴿وَمَن يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن مُّكْرِمٍ ۚ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ۝ ﴿١٨﴾﴾ الحج: ١٨، وقال ﷻ: ﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ الأنعام: ١٢٥). [1]

وأهل السنة مع إيمانهم بذلك يقولون إن العباد فاعلون حقيقة، لهم قدرة قبل الفعل ومعه، وقدرتهم مؤثرة في أعمالهم، ولهم إرادة واختيار، والله خالقهم وخالق قدرتهم وإرادتهم واختيارهم، فهم يثبتون أن العبد له قدرة ومشيئة وعمل وأنه مختار والله خالقه وخالق اختياره. فيقولون: (مشيئة العبد للخير والشر موجودة، فإن العبد له مشيئة للخير والشر، وله قدرة على هذا وهذا، وهو العامل لهذا وهذا، والله خالق ذلك كله وربه ومليكه؛ لا خالق غيره؛ ولا رب سواه؛ ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن. وقد أثبت الله المشيئتين: مشيئة الرب؛ ومشيئة العبد؛ وبيّن أن مشيئة العبد تابعة لمشيئة الرب في قوله تعالى:﴿ إِنَّ هَٰذِهِ تَذْكِرَةٌ ۖ فَمَن شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا ﴿٢٩﴾ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾ ﴾ الإنسان: ٢٩ - ٣٠، وقال تعالى:﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ ﴿٢٧﴾ لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٩﴾ ﴾ التكوير: ٢٧ - ٢٩). [2]

(ومن قال: لا مشيئة له في الخير ولا في الشر فقد كذب، ومن قال: إنه يشاء شيئًا من الخير أو الشر بدون مشيئة الله فقد كذب؛ بل له مشيئة لكل ما يفعله باختياره من خير وشر، وكل ذلك

---

(١)شرح السنة، البغوي، ١/ ١٤٢-١٤٣.

(٢) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٢٣٨/٨

إنما يكون بمشيئة الله وقدرته، فلا بد من الإيمان بهذا وهذا، ليحصل الإيمان بالأمر والنهي والوعد والوعيد، والإيمان بالقدر خيره وشره، وأن ما أصاب العبد لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه). [1]

ويقررون أنه ليس لأحد على الله حجة؛ بل ﴿فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٤٩﴾﴾ الأنعام: ١٤٩، كل نعمة منه فضل، وكل نقمة منه عدل. وعلى العبد أن يؤمن بالقدر، وليس له أن يحتج به على الله! فإذا أذنب عليه أن يستغفر ويتوب، (ولا يحتج على الله بالقدر، ولا يقول: أي ذنب لي وقد قدر عليّ هذا الذنب؛ بل يعلم أنه هو المذنب العاصي الفاعل للذنب، وإن كان ذلك كله بقضاء الله وقدره ومشيئته، إذ لا يكون شيء إلا بمشيئته وقدرته وخلقه؛ لكن العبد هو الذي أكل الحرام، وفعل الفاحشة، وهو الذي ظلم نفسه؛ كما أنه هو الذي صلى وصام وحج وجاهد، فهو الموصوف بهذه الأفعال؛ وهو المتحرك بهذه الحركات، وهو الكاسب بهذه المحدثات، له ما كسب وعليه ما اكتسب، والله خالق ذلك وغيره من الأشياء لما له في ذلك من الحكمة البالغة بقدرته التامة ومشيئته النافذة). [2]

فهم يثبتون أن الله سبحانه وتعالى حكيم لا يفعل شيئًا عبثًا، ولا لغير معنى ومصلحة وحكمة هي الغاية المقصودة بالفعل، بل أفعاله سبحانه صادرة عن حكمة بالغة لأجلها فعل، كما هي ناشئة عن أسباب بها فعل وحكمته سبحانه تتضمن شيئين: أحدهما: حكمة تعود إليه يحبها ويرضاها، والثاني: إلى عباده، هي نعمة عليهم يفرحون بها ويلتذون بها، وهذا في المأمورات وفي المخلوقات.

ويقررون أن الله سبحانه حرم الظلم على نفسه مع قدرته عليه، فلا يحمل المرء سيئات غيره، ولا يُعذبه بما لم تكسب يداه، ولا يُنقص من حسناته، فعقوبة الإنسان بذنب غيره، أو عقوبة المجبر المكره ظلم يُنزه الله عنه، والله تعالى إنما يُعذب عبده على فعله الاختياري، وعقاب العبد على فعله الاختياري ليس بظلم، ومن زعم أن تقدير الفعل وخلقه مع العقوبة عليه ظلم كان بمنزلة من يقول: خلق أكل السم ثم حصول الموت به ظلم!! فكما أن هذا سبب للموت، فهذا سبب للعقوبة، ولا

---

(١) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٨/٢٤٠

(٢) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٨/٢٣٧-٢٣٨.

ظلم فيهما وأما إثابته تعالى للمطيع فهي فضل منه وإحسان، وإن كان حقًا واجبًا بحكم وعده، وبما كتبه على نفسه من الرحمة، وبموجب أسمائه وصفاته سبحانه وتعالى.

وهم بهذا الاعتقاد اجتمع في قلوبهم الإيمان بحقيقة القدر والشرع والحكمة، فآمنوا بالقضاء والقدر والحكم والغايات المحمودة في أفعال الرب وأوامره، وقاموا مع ذلك بالأمر والنهي، وصدقوا بالوعد والوعيد، فكانوا أسعد الناس بالصواب في هذا الباب، لاسيما وأنهم لا يجوزون الخوض في القدر والبحث عنه بمحض طريق العقل وبمعزل عن الوحي؛ وإنما يتلقونه من مشكاة الوحي المبين، وقد رغبوا بعقولهم وفطرهم وإيمانهم عن تشكيكات المتكلمين، فجاء قولهم في القدر واضحًا، متناسقًا، متميزًا وسطًا بين القدرية والجبرية. (١)

يقول شيخ الإسلام ﷺ: (أهلُ الاستقامةِ في الإسلام المعتصمون بالحكمةِ النبوية والعصمة الجماعية، متوسطون..في باب القدر والعدل والأفعال بين القدرية الجبرية والقدرية المجوسية)(٢).

ويقول: (وأما أهل الجماعة..فهم الوسط في أهل الإسلام كما أن أهل الإسلام هم الوسط في أهل الملل: هم وسط في..باب القدر بين أهل التكذيب به، وأهل الاحتجاج به)(٣).

---

(١)الجبرية: فرقة كلامية منحرفة تقول بالجبر؛ بمعنى: أن العباد مجبورون على أعمالهم ومقهورون، ولا دور لهم فيها؛ بل هم مضطرون إليها، وإنما تضاف إليهم على سبيل المجاز؛ فهم ينفون الفعل حقيقة عن العبد ويضيفونه إلى الرب، ومن أبرز الفرق التي حملت لواء الجبر حتى كاد أن يصير علمًا عليها؛ الجهمية أتباع الجهم بن صفوان، الذي استقى تعاليمه من أستاذه الجعد بن درهم الذي كان بدوره يقول بالجبر؛ لكن القول به اشتهر عن تلميذه الجهم! والجبرية صنفان: جبرية خالصة وجبرية متوسطة؛ أما الجبرية الخالصة: فهي التي لا تثبت للعبد فعلاً ولا قدرة على الفعل ولا استطاعة أصلاً، وهم الجهمية أتباع الجهم بن صفوان القائل بأنه لا فعل لأحد في الحقيقة إلا الله وحده، فهو الفاعل، والناس تنسب أفعالهم إليهم على المجاز، وهذه جبرية متقدمة، وأما الجبرية المتوسطة؛ فهي المتمثلة في الأشاعرة القائلة بالكسب، فهم يثبتون للعبد قدرة غير مؤثرة في الفعل، والفعل يكون عندها لا بها، وهذه جبرية متأخرة، انظر: مقالات الإسلاميين، الأشعري،١/٣٣٨، الفرق بين الفرق، عبد القاهر الإسفرائيني،،٢١١-٢١٢، الفصل، ابن حزم،٣/٢٢-٢٣، الملل والنحل، الشهرستاني،١/٩٧-٩٨، الكشف عن مناهج الأدلة لابن رشد ١٨٧، ١٩٤، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب، بإشراف:د.مانع الجهني،٢/١٠٣٥-١٠٣٦.

(٢) جامع المسائل، ابن تيمية، ٣/٩٠.

(٣) منهاج السنة، ابن تيمية،٣/٤٦٨-٤٦٩.

ويقول:(إن الفرقة الناجية –أهل السنة والجماعة– ....وسط في باب أفعال الله تعالى بين القدرية والجبرية)[1].

ويقول:(أهل السنة والجماعة..في باب أسماء الله وآياته وصفاته..و.. في باب خلقه وأمره وسط بين المكذبين بقدرة الله؛ الذين لا يؤمنون بقدرته الكاملة ومشيئته الشاملة وخلقه لكل شيء؛ وبين المفسدين لدين الله الذين يجعلون العبد ليس له مشيئة ولا قدرة ولا عمل، فيعطلون الأمر والنهي والثواب والعقاب، فيصيرون بمنزلة المشركين الذين قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ﴾ الأنعام: ١٤٨، فيؤمن أهل السنة بأن الله على كل شيء قدير، فيقدر أن يهدي العباد ويقلب قلوبهم، وأنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، فلا يكون في ملكه ما لا يريد ولا يعجز عن إنفاذ مراده، وأنه خالق كل شيء من الأعيان والصفات والحركات. ويؤمنون أن العبد له قدرة ومشيئة وعمل وأنه مختار ولا يسمونه مجبورًا؛ إذ المجبور من أكره على خلاف اختياره، والله سبحانه جعل العبد مختارًا لما يفعله فهو مختار مريد، والله خالقه وخالق اختياره وهذا ليس له نظير. فإن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله)[2].

والقصد أنه لم يؤمن بالقضاء والقدر والحكمة والأمر والنهي والوعد والوعيد إلا أهل السنة الخالصة أتباع الرسل وورثتهم، فليس الشأن في الإيمان بألفاظ هذه المسميات وجحد حقائقها كما يفعل كثير من طوائف الضلال؛ وعلى رأسهم طائفتان:

الطائفة الأولى: القدرية النفاة؛ المكذبون بالقدر الذين يقولون: لا قدر، وأن الأمر أنف، وقد نبغت هذه في أواخر عهد الصحابة، ورد عليهم من بقي منهم[3]، وكفروهم[1]، ثم انقرض مذهب

---

(١) مجموعة الفتاوى، ابن تيمية،٣/١٤١.

(٢) مجموعة الفتاوى، ابن تيمية،٣/٣٧٣-٣٧٤.

(٣)أخرج مسلم في صحيحه بسنده عن يحيى بن يعمر قال:"كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني. فانطلقت أنا وحميد بن عبد الرحمن الحميري حاجين أو معتمرين فقلنا: لو لقينا أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر. فوفق لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب داخلاً المسجد. فاكتنفته أنا وصاحبي. أحدنا عن يمينه والآخر عن شماله. فظننت أن صاحبي سيكل الكلام إليّ. فقلت: أبا عبد الرحمن! إنه قد ظهر قبلنا ناس يقرءون القرآن، ويتقفرون العلم، وذكر من شأنهم، وأنهم يزعمون أن لا قدر. وأن الأمر أنف. قال: فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم، وأنهم برآء مني. والذي يحلف به عبد الله بن عمر! لو أن لأحدهم مثل أحد ذهبًا فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر".
=

هؤلاء[٢]، وخلف من بعدهم قوم أقروا بعلم الله السابق، وأنكروا عموم مشيئة الله وخلقه، وهؤلاء هم المعتزلة، ومن سلك سبيلهم وتأثر بقولهم!

الطائفة الثانية: الجبرية؛ الذين نفوا فعل العبد و قدرته و اختياره[٣]، وهؤلاء هم أتباع الجهم بن صفوان [٤]الذي ظهر في أوائل المائة الثانية للهجرة تقريبًا.

وخلف من بعدهم قوم وافقوا جهمًا في أصل قوله في الجبر، وإن نازعوه في بعض ذلك نزاعًا لفظيًا، وهؤلاء هم الأشاعرة[٥] ومن سلك سبيلهم حيث أقروا بقدرة العبد ومشيئته، لكنهم نفوا تأثيرها على الفعل! [١]

=

كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان، ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله سبحانه وتعالى، وبيان الدليل على التبري ممن لا يؤمن بالقدر وإغلاظ القول في حقه، ١/٣٦-٣٧.

(١) انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية،٧/٣٨٤-٣٨٦.

(٢)وإن أحياه الشيعة بقولهم بالبداء!!

(٣) انظر: مقالات الإسلاميين، الأشعري،١/٣٣٨، الفرق بين الفرق، البغدادي، ٢١١-٢١٢، شفاء العليل، ابن القيم،١/٤٦-٥٠.

(٤)جهم بن صفوان أبو محرز الراسبي، مولاهم، السمرقندي، الكاتب المتكلم، رأس الضلالة، ورأس الجهمية، كان صاحب أدب ونظر وذكاءٍ وفكر وجدال ومراء، ظهرت بدعته بترمذ، وقتله سالم بن أحوز المازني، في آخر ملك بني أمية، سنة١٢٨هـ، ذهب إلى أن الإيمان عقد بالقلب، وإن تلفظ بالكفر، وكان ينكر الصفات، وينزه الباري عنها بزعمه، ويقول: بخلق القرآن، ويقول: إن الله في الأمكنة كلها، ويقول: إن الثواب والعقاب والتكليف جبرٌ كما أن أفعال العباد جبرٌ، وكان السلف الصالح ﷺ من أشد الناس ردًّا عليه لبدعه القبيحة، قال عنه الذهبي: الضال المبتدع، هلك في زمان صغار التابعين وقد زرع شرًا عظيمًا. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٥/٩٨، ط. دار إحياء التراث العربي، الوافي بالوفيات، الصفدي، ١١/١٦٠-١٦١، الأعلام للزركلي٢ / ١٤١.

(٥)الأشاعرة: فرقة كلامية إسلامية، تنتسب إلى أبي الحسن الأشعري في مذهبه الثاني، بعد أن رجع عن مذهب المعتزلة، وسلك مسلك ابن كلاب، أهم آرائهم: تقديم العقل على النقل عند التعارض-بزعمهم-، نفي الصفات إلا سبعًا أثبتوها بالعقل، ينفون عن الله علو الذات، ويثبتون الرؤية بلا جهة! ويزعمون أن الإيمان هو التصديق، وأن قدرة العبد لا تأثير لها في حدوث مقدورها، وافقوا أهل السنة والجماعة في بعض الأصول فهم أقرب من غيرهم إلى معتقد أهل السنة والجماعة، كما تصدوا للمعتزلة والفلاسفة مع أنهم قد تأثروا بهم، من أشهر علمائهم: الباقلاني، الجويني، الغزالي، الرازي، الإيجي، ومن أشهر كتبهم: الإنصاف للباقلاني، الشامل في أصول الدين للجويني، إحياء علوم الدين للغزالي، أساس التقديس للرازي،

=

ومنشأ ضلال هؤلاء المبتدعة على اختلاف بدعتهم تقديمهم العقل على النقل، ونظرهم في النصوص بعين عوراء، فيأخذون ما وافق أهواءهم، وأقوال شيوخهم، ويعمون أو يتعامون عن غيره.

ويأتي هذا البحث في دراسة القضاء والقدر عند طائفة من أهل الضلال؛ نسبت معتقدها زورًا إلى آل البيت وألصقت نفسها بهم؛ وفيما يلي التعريف بها!

=

المواقف للإيجي، انظر: الملل والنحل، للشهرستاني ١/١٠٦-١١٨، مذاهب الإسلاميين، للدكتور عبد الرحمن البدوي، ٤٨٧-٧٤٨.

(١) انظر: منهاج السنة، ابن تيمية، ١/٤٦٣-٤٦٤.

المبحث الثاني: التعريف بالشيعة الإمامية

أولاً: الشيعة في اللغة:

الشيعة في اللغة مأخوذة من (شَيَعَ)، والشين والياء والعين أصلان، يدل أحدهما على البث والإشاعة؛ ومنه قولهم: شاع الحديث، إذا ذاع وانتشر. وأما الآخر؛ فيدل على المعاضدة والمساعفة والمتابعة، فالمشيع هو الذي يساعد الآخر ويقارنه. والشيعة: الأعوان والأنصار؛ فهم أنصار الرجل وأتباعه، وكل قوم اجتمعوا على أمر فهم شيعة. (١)

فالشيعة إذًا من حيث مدلولها اللغوي تعني: القوم والصحب والأتباع والأعوان؛ ثم صارت الشيعة نبزًا -أي: وصفًا- لجماعة مخصوصة.

وبالتأمل في المعنى اللغوي للشيعة والذي يدل على المتابعة، والمناصرة، ثم بالنظر إلى أكثر فرق الشيعة التي غلب إطلاق هذا الاسم عليها لكونها تتولى علياً (٢) وأهل بيته؛ يتضح: أنه لا يصح تسمية هذه الفرق بالشيعة من الناحية اللغوية؛ بل ولا من الواقع؛ لأنهم في الحقيقة غير متابعين لأهل البيت بل هم مخالفون لهم ومجافون لطريقتهم. (٣)

ومن هنا منع شريك بن عبد الله (٤)-وهو ممن يوصف بالتشيع-(١) إطلاق اسم التشيع على من يفضل عليًا ﷺ على أبي بكر(٢) وعمر(٣)ﷺ-وذلك

---

(١)انظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، ٣/ ٢٣٥-٢٣٦، لسان العرب، لابن منظور، ٨/ ١٨٨-١٩٢.

(٢) علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي، ابن عم رسول الله ﷺ وصهره على ابنته فاطمة ،كنيته: أبو الحسن، ، أول من أسلم من الصبيان، هاجر إلى المدينة، وشهد بدرًا وأحدًا والخندق، وبيعه الرضوان والمشاهد كلها، إلا تبوك فإن رسول الله ﷺ خلفه على أهله، وهو أول خليفة من بني هاشم، استشهد غيلة حين ضربه الخارجي عبد الرحمن ابن ملجم بسيف مسموم عام أربعين للهجرة. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ط. دار الأعلام، ابن عبد البر، ٥٢٢-٥٤٣، أسد الغابة، ابن الأثير، ٤/٨٧-١١٧، الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، ط. دار الكتب بالأزهر، ٤/٢٦٩-٢٧١.

(٣)انظر: أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية -عرض ونقد-، د.عبدالله القفاري، ١/ ٣١-٣٢.

(٤)أبو عبد الله شريك النخعي؛ اختلف في اسمه فقيل: هو شريك بن عبد الله بن سنان بن أنس النخعي، وقيل: شريك بن عبد الله بن أبي شريك بن مالك بن النخع وقيل :شريك بن عبد الله بن الحارث بن أوس ، علامة، قاضي، حافظ، على لين ما في حديثه، توقف بعض الأئمة عن الاحتجاج بمفاريده، اشتهر بقوة ذكائه وسرعة بديهته، ولد في بخارى، =

=

سنة:٩٥هـ. وتوفي بالكوفة سنة: ١٧٧ هـ، انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي، ط.مؤسسة الرسالة ، ٨/٢٠٠-٢١٧، الأعلام، الزركلي، ٣/ ١٦٣.

(١)قال عنه شيخ الإسلام (شريك هذا هو شريك بن عبد الله القاضي، قاضي الكوفة، من أقران الثوري، وأبي حنيفة، وهو من الشيعة الذي يقول بلسانه: أنا من الشيعة)، -منهاج السنة، ابن تيمية، ١/٦٠ -**غير أنه كان يقول**: (قدم عثمان يوم قدم، وهو أفضل القوم)؛قال عنه الذهبي؛ بعدما نقل قوله الآنف (ما بعد هذا إنصاف من رجل كوفي) سير أعلام النبلاء للذهبي، ط.مؤسسة الرسالة ، ٨/٢٠٠-٢٠٢، ٢٠٩، والتشيع كما سيأتي أطوار ومراحل؛ فالتشيع في العصر الأول غير التشيع فيما بعده، ولهذا كان في الصدر الأول يطلق التشيع على من صحب عليًا ثم ظهر فيهم التنازع في الأفضلية بين عثمان وعلي؛ فكانت طائفة منهم تقدم عليًا على عثمان ﷺ مع اتفاقهم على تقديم أبي بكر وعمر؛ ثم تطور الأمر فأصبح لا يسمى شيعيًا إلا من قدم عليًا على عثمان وطعن في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وتعرض لهم بالسب؛ ثم زاد الأمر فوصل إلى الطعن في الشيخين-أبي بكر وعمر- ﷺوتقديم علي عليهما!! ومن هنا يقول الذهبي في معرض الحديث عمن رمى ببدعة التشيع: (إن البدعة على ضربين؛ فبدعة صغرى، كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو، فهذا كثير في التابعين، وأتباعهم مع الدين والورع والصدق، فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة، ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل، والغلو فيه، والحطّ من أبي بكر وعمر ﷺ، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة أيضًا، فما أستحضر الآن في هذا الضرب رجلاً صادقًا ولا مأمونًا؛ بل الكذب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله، حاشا وكلا!؛ فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير، وطلحة ومعاوية، وطائفة ممن حارب عليًا ﷺ وتعرض لسبهم، والغالي في زمننا وعرفنا هو الذي يكفر هؤلاء السادة ويتبرأ من الشيخين فهذا ضال مفترٍ). ميزان الاعتدال، الذهبي،١/٥-٦.

(٢)أبو بكر الصديق بن أبي قحافة: عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو القرشي التيمي، صاحب رسول الله ﷺ في الغار وفي الهجرة، والخليفة بعده، كان أبو بكر ﷺ من رؤساء قريش في الجاهلية، محببًا فيهم، مألفًا لهم، فلما جاء الإسلام سبق إليه، فكان أول من أسلم، وأسلم على يده جماعة من الصحابة، شهد أبو بكر بدرًا، وأحدًا، والخندق، والحديبية والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ وبشره النبي ﷺ بالجنة، ومناقبه كثيرة جدًا، توفي سنة ثلاث عشرة. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، ٣٧٣-٣٨٠، ط .دار الأعلام، أسد الغابة لابن الأثير، ٣/٣١٠-٣١١، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، ٤/١٠١-١٠٤، ط. دار الكتب بالأزهر.

(٣)الفاروق، أبو حفص عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى القرشي العدوي ﷺ، ولد بعد الفيل بثلاث عشرة سنة، وكان إليه السفارة في الجاهلية، وكان عند المبعث شديدًا على المسلمين، ثم أسلم فكان إسلامه فتحًا على المسلمين وفرجًا لهم من الضيق، شهد كل مشهد شهده رسول الله ﷺ، وتوفي رسول الله ﷺ وهو عنه راضٍ، ولي الخلافة بعد أبي بكر ﷺ ببيعة من المسلمين، وفتحت الفتوح في عهده، قتله المجوسي أبو لؤلؤة سنة ثلاث وعشرين. انظر: انظر: الاستيعاب في
=

لمخالفته لما تواتر عن عليّ ﷺ[1]- فحين سأله سائل: فقال له: أيهما أفضل أبو بكر، أو علي؟ فقال له: أبو بكر، فقال له السائل: أتقول هذا، وأنت من الشيعة؟! فقال: نعم! إنما الشيعي من قال مثل هذا، والله لقد رقى عليّ هذه الأعواد، فقال: "ألا إن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم عمر"،[2] أفكنا نرد قوله؟ أكنا نكذبه؟ والله ما كان كذابًا. [3]

فقرر شريك هنا أن غير المتابع لعلي لا يستحق اسم التشيع، لأن معنى التشيع وحقيقته المتابعة والمناصرة لا المخالفة والمنابذة؛ ولهذا آثر بعض الأئمة أن يطلق عليهم اسم الرافضة[4][5]، لا سيما وأن منهم من اتخذ من محبة عليّ ﷺ وأهل البيت ستاراً لحركتهم ومحورًا لنشاطهم في هدم الإسلام والنيل منه ومن أتباعه.

=

معرفة الأصحاب ٤٧٣-٤٨٠، ط .دار الأعلام، أسد الغابة لابن الأثير، ٤/١٣٧-١٦٨، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، ٤/٢٧٩-٢٨٠، ط. دار الكتب بالأزهر.

(١)يقول شيخ الإسلام ابن تيمية﵀ في منهاج السنة ٧/٥١١: ''وقد روي عن عليّ من نحو ثمانين وجهًا أنه قال على منبر الكوفة: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر''، وقد ورد الأثر عنه بذلك في عدد من كتب السنة؛ منها: كتاب السنة لابن أبي عاصم، ٢/٥٧٠، برقم:(١٢٠١)، السنة لعبدالله بن أحمد بن حنبل، ٢/٥٨١، برقم(١٣٧١)، الثقات، لابن حبان، ٧/١٤٢، برقم(٩٣٧٤)، المعجم الأوسط، للطبراني، ٥/٣١٨، برقم(٥٤٢١)، كما جاء ذكر ذلك في كتب الشيعة أيضًا. انظر: الشافي في الإمامة لعلي بن الحسين الموسوي، ٣/٩٤.

(٢)السنة لابن أبي عاصم، ٢/٥٧٠، برقم:(١٢٠١)، السنة لعبدالله بن أحمد بن حنبل، ٢/٥٨١، برقم(١٣٧١)، الثقات، لابن حبان، ٧/١٤٢، برقم(٩٣٧٤)، المعجم الأوسط، للطبراني، ٥/٣١٨، برقم(٥٤٢١).

(٣)تثبيت دلائل النبوة، عبد الجبار الهمذاني ، ١/٦٢-٦٣، منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ١/ ١٣-١٤.

(٤)انظر: التنبيه والرد، للملطي، ١٣٣، ١٣٩-١٤٠.

(٥)الرافضة: إحدى فرق الشيعة، سموا بذلك لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر ﷺ ، وقيل: لرفضهم زيد ابن علي، أجمعت الرافضة على الإمامة، والعصمة، والرجعة، وإبطال الاجتهاد في الأحكام، وقالوا: بتفضيل علي ﷺ على سائر الصحابة، وهم أربع وعشرون فرقة، ويدعون بالإمامية لقولهم بالنص على إمامة علي بن أبي طالب﵁. انظر: مقالات الإسلاميين، الأشعري،١/٨٨-٨٩، التنبيه والرد، الملطي،٢٩-٤٢، التبصير في الدين، لأبي المظفر الإسفرائيني، ٢٤-٣٧، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، الرازي،٥٢، رسالة في الرد على الرافضة، لأبي حامد المقدسي٦٥-٦٧.

ومن هنا جاء في كتاب فجر الإسلام:(الحق أن التشيع كان مأوى يلجأ إليه كل من أراد هدم الإسلام لعداوة أو حقد، ومن كان يريد إدخال تعاليم آبائه من يهودية، ونصرانية، وزردشتية،[١] وهندية،[٢] ومن كان يريد استقلال بلاده والخروج على مملكته؛ كل هؤلاء كانوا يتخذون حب أهل البيت ستارًا يضعون وراءه كل ما شاءت أهواؤهم)! [٣]

وقد نقل الإمام الدارمي [٤] عن أحد الزنادقة[٥]سبب التفافهم حول أهل بيت الرسول ﷺ وجعلهم عليًا ترسًا لهم يتولونه ويتشيعون له ويتظاهرون بحبه والولاء له؛ فقال: (كان من هؤلاء الجهمية رجل، وكان الذي يظهر من رأيه الترفض وانتحال حب عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، فقال رجل ممن يخالطه ويعرف مذهبه: قد علمت أنكم لا ترجعون إلى دين الإسلام ولا تعتقدونه، فما الذي حملكم على الترفض وانتحال حب علي؟ قال: إذًا أصدقك أنا، إن أظهرنا رأينا الذي نعتقده رُمينا بالكفر والزندقة، وقد وجدنا أقوامًا ينتحلون حب عليّ ويظهرونه ثم يقعون بمن شاءوا، ويعتقدون ما

---

(١)الزردشتية: ديانة فارسية مجوسية ثنوية تنتسب إلى زرادشت، يزعم الزرادشتية أن للعالم أصلان: أصل الخير أهورامزاد، وأصل الشر أهريمان، وأن الماء والنار والتراب عناصر طاهرة، وكتابهم المقدس أفستا، وعليه شرح يُسمى: زندا فستا. انظر: الملل والنحل، الشهرستاني، ١/٢٨١-٢٨٩، قاموس المذاهب والأديان، حسين علي، ١٠٧-١١٠.

(٢)الهند أمة كبيرة، وملة عظيمة، وآراؤهم مختلفة. فمنهم البراهمة، وهم المنكرون للنبوات، قائلون بالتناسخ ، ومنهم من يميل إلى الدهر، ومنهم من يميل إلى مذهب الثنوية، وأكثرهم على مذهب الصابئة ومناهجها فمن قائل بالروحانيات، ومن قائل بالهياكل، ومن قائل بالأصنام، إلا أنهم مختلفون في شكل الهياكل التي ابتدعوها، وكيفية أشكال وضعوها، ومنهم حكماء على طريق اليونانيين علمًا، وعملاً. انظر: الملل والنحل، الشهرستاني، ٢/٦٠١-٦٠٣.

(٣)فجر الإسلام، لأحمد أمين، ٢٧٦.

(٤)عثمان بن سعيد بن خالد بن الدارمي السجستاني، أبو سعيد، محدث هراة، إمام حافظ ناقد، ولد قبل المائتين بيسير، وطوف الأقاليم في طلب الحديث، توفي سنة ٢٨٠هـ. من مصنفاته: كتاب النقض على بشر المريسي، كتاب الرد على الجهمية، ومسند كبير، قال عنه الذهبي:(كان عثمان الدارمي جذعًا في أعين المبتدعة). انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ١٣/ ٣١٩-٣٢٦، ط.مؤسسة الرسالة، الأعلام للزركلي، ٤/ ٢٠٥.

(٥)الزندقة لفظ أعجمي معرب أُخذ من كلام الفرس، وكانت تطلق الزندقة على من يؤمن بكتاب المجوس، ثم توسعوا في استعمالها على كل إنسان يتشكك في الدين، أو يجحد شيئًا مما ورد فيه، أو يقول بمقالة الكفار ويُؤمن ببعض عقائدهم، وقد انتشرت حركة الزندقة –المجوسية الأصل– في أول العصر العباسي، وتجلت في وضع الأحاديث المختلقة لإفساد الدين، وفي نظم الشعر الذي فيه مجاهرة بالتهتك والخلاعة، وبغض العرب والنيل منهم، والرفع من شأن العقل وتقديمه على النقل. انظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، إشراف: د. مانع بن حماد الجهني ، ٢/١٠٦٥-١٠٦٦.

شاءوا، ويقولون ما شاءوا، فنسبوا إلى الترفض والتشيع، فلم نر لمذهبنا أمرًا ألطف من انتحال حب هذا الرجل، ثم نقول ما شئنا، ونعتقد ما شئنا، ونقع بمن شئنا، فلأن يقال لنا: رافضة أو شيعة، أحب إلينا من أن يقال: زنادقة كفار، وما عليّ عندنا أحسن حالاً من غيره ممن نقع بهم!). [1]

وبهذا يُعلم أن أهل السنة والجماعة من الصحابة والتابعين هم من ينطبق عليهم مسمى التشيع بحسب المدلول اللغوي؛ والحقيقة الواقعية لأنهم في الحقيقة هم أصحاب عليّ وأنصاره ومحبيه بحق وصدق؛ وهم المشايعون لأهل البيت الموالون لهم في السراء والضراء.

ثانيًا: الشيعة في الاصطلاح:

تعريف الشيعة مرتبط أساسًا بأطوار نشأتهم، ومراحل التطور العقدي لهم، إذ التشيع درجات وأطوار ومراحل كما أنه فرق وطوائف.

جاء في كتاب دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين ؛ -في معرض الحديث عن الشيعة- (التشيع لم يكن مذهبًا واحدًا بل إنه اتخذ أطوارًا مختلفة ومر بمراحل عديدة؛ فقد كان لكل عصر نوع من التشيع، ولكل طائفة شيعية لون من التشيع؛ فقد وجد المعاصرون لعلي الذين أبرزوا فضائله وكفاءته، كما ظهر في عهده من فضل عليًا على عثمان[2] فقط، وظهر بعد ذلك الرافضة الذين رفضوا ولايتي أبي بكر وعمر، ثم ظهر الغلاة الذين كفروا الصحابة). [3]

---

(١)الرد على الجهمية، للدارمي،٢٠٦- ٢٠٧.

(٢)عثمان بن عفان ﷺ: عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي، يجتمع هو ورسول الله ﷺ في عبد مناف، وُلد بعد الفيل بست سنين على الصحيح، لُقب بذي النورين، وأمير المؤمنين، أسلم في أول الإسلام حين دعاه أبو بكر إليه، ولم يشهد عثمان بدرًا بنفسه، لأن زوجته رقية بنت رسول الله ﷺ كانت مريضة، وبعد وفاتها زوّجه النبيّ ﷺ أختها أم كلثوم، بشّره رسول الله ﷺ بالجنة، وشهد له بالشهادة، وبايع عنه في الرضوان، كان ﷺ أوّل من هاجر إلى الحبشة مع زوجته رقية، كان ﷺ كثير الإحسان والحلم، حدثت فتنة في خلافته أدت إلى مَقتله بعد أن حُوصر في داره، قتل ﷺ يوم الجمعة لثمان عشرة خلت من ذي الحجة وهو ابن اثنتين وثمانين سنة. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر، ط.دار الجيل، ٣/ ١٠٣٧- ١٠٥٣ ، أسد الغابة، ابن الأثير، ٣/ ٥٧٨، الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، ط.دار الكتب العلمية، ٤/ ٣٧٧- ٣٧٩.

(٣)دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين "الخوارج والشيعة" لأحمد جلي ، ١٦٢.

ومن هنا تعددت التعاريف الاصطلاحية المبينة لوصف الشيعة واعتقاداتهم؛ غير أن من أجمع التعاريف لأصول التشيع وأكثرها شمولاً: (أن الشيعة هم الذين شايعوا عليًا ﷺ على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصًا ووصية، إما جليًا، وإما خفيًا. واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، أو بتقية من عنده. وقالوا: ليست الإمامة قضية مصلحية تناط باختيار العامة وينتصب الإمام بنصبهم، بل هي قضية أصولية، وهي ركن الدين، لا يجوز للرسل ﷺ إغفاله وإهماله، ولا تفويضه إلى العامة وإرساله. ويجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيص، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوبًا عن الكبائر والصغائر. والقول بالتولي والتبري قولاً، وفعلاً، وعقدًا، إلا في حال التقية). (١)

والشيعة فرق مختلفة(٢) ومتعددة؛(٣) بينهم خلاف وشقاق؛ شأنهم شأن بقية الفرق أهل الأهواء والبدع الذين خرجوا عن النهج الذي ارتضاه الله لعباده واستندوا إلى آرائهم ومعقولاتهم؛ وثمة أسباب كان لها عظيم الأثر في تناحرهم وتفرقهم ؛ أبرزها:

١- اختلاف نظرتهم إلى التشيع؛ فمنهم الغالي الذي يسبغ على الأئمة هالة التقديس والاطراء؛ وعلى من خالفه أحط الأوصاف بل ربما رماه بالكفر البواح، ومنهم من اتصف بنوع من الاعتدال؛ فلا يرى كفر المخالف له.

٢- اختلافهم في تعيين أئمتهم من ذرية عليّ ﷺ؛ فقد اختلفت طوائفهم في تعيين الأئمة وكيفية تسلسلهم(٤)مما كان له أثره البالغ في تفرقهم وتناحرهم.

غير أن أبرزهم ثلاث طوائف؛ هي: الباطنية،(٥) والزيدية (١) والإمامية الرافضة. (٢)

---

(١)الملل والنحل، للشهرستاني ١/ ١٦٩.

(٢)انظر: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين للأشعري،١/٩٠ وما بعدها، اعتقاد فرق المسلمين والمشركين للفخر الرازي، ٥٢-٦٣، مختصر التحفة الاثنى عشرية، للألوسي ، ٣-٢٧.

(٣)انظر كلام نفيس حول: (كثرة تفرق الشيعة واختلافهم) في كتاب: أصول الإسماعيلية للسلومي، ١/٦٥-٧١، أصول مذهب الشيعة الإمامية، للقفاري ، ١/٩٠-٩٨.

(٤)انظر: فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام لغالب عواجي، ١/٣١٨-٣١٩.

(٥)تُطلق الباطنية على الفرق المستترة بالتشيع، وحب آل البيت للوصول إلى الناس، مع إبطان الكفر المحض، وسميت بذلك لأنها تزعم أن لكل ظاهر باطنًا، ولكل تنزيل تأويلاً، فلظواهر القرآن والأخبار في زعمهم بواطن تجري مجرى اللب من القشر، وغرض الباطنية هدم الإسلام بالتأويل الفاسد والدعوة إلى دين المجوس، وأصول الباطنية بكل فرقها وطوائفها =

وأشهر فرقهم والتي تعد الواجهة البارزة في عصرنا الحاضر للتشيع؛ هي الرافضة الإمامية الاثني عشرية؛ وإنما سموا بذلك لأنهم يسلسلون أئمتهم إلى اثني عشر إمامًا، تُعينهم بأسمائهم، ويزعمون أن أسماء هؤلاء الأئمة وترتيبهم قد سُطر في لوح كان عند فاطمة ﵂ [٣] أهداه لها والدها رسول الله ﷺ [٤] وهم على النحو التالي:

الإمام الأول: علي بن أبي طالب ﵁ الذي يلقبونه بالمرتضى ـ رابع الخلفاء الراشدين، وصهر رسول الله ﷺ، وقد مات غيلةً حينما أقدم الخارجي عبد الرحمن بن ملجم[٥] على قتله في مسجد الكوفة في ١٧ رمضان سنة: ٤٠ هـ.

الإمام الثاني: الحسن بن علي ﵄، ويلقبونه بالمجتبى، والذي ولد سنة ٣هـ وتوفي سنة: ٥٠هـ.

=

معتمدة على الفلسفة اليونانية، من أبرز طوائفها: الإسماعيلية، القرامطة، الدروز، النصيرية، إخوان الصفا وخلان الوفا. للاستزادة؛ انظر: كتاب الحركات الباطنية في العالم الإسلامي، د.محمد الخطيب، الموسوعة الميسرة في الأديان،٢/٩٨١-٩٨٢.

(١)أتباع زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب﵁، الذي كان يفضل عليًا على سائر الصحابة، ويتولى الشيخين، ويرى الخروج على أئمة الجور، افترقت الزيدية عدة فرق، منها: الجارودية، السليمانية، البترية، وغيرها. انظر: مقالات الإسلاميين، الأشعري، ١٣٦-١٤٦، الملل والنحل، الشهرستاني، ١/١٧٩-١٨٩، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، الرازي، ٥٢-٥٣.

(٢) انظر: مقالات الإسلامين، الأشعري، ١/٥٦، وما بعدها.

(٣)فاطمة بنت محمد رسول الله بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم، الهاشميّة﵂؛ أصغر بنات النبيّ ﷺ وأحبهنّ إليه، ولدت قبل النبوة بخمس سنين، أمها خديجة بنت خويلد ﵂، تُلقّب بالزهراء، وتُكنى بأم أبيها، من خير نساء العالمين، تزوجها علي بن أبي طالب ﵁ وولدت له الحسن، والحسين، وأم كلثوم، وزينب، ﵃ وانقطع نسل رسول الله ﷺ إلا منها، عاشت ﵂بعد النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ستة أشهر ثم توفيت، وكانت وفاتها ليلة الثلاثاء لثلاث خلون من شهر رمضان سنة إحدى عشرة، انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر، ٤/ ١٨٩٣-١٨٩٩، ط. دار الجيل، أسد الغابة، ابن الأثير، ٧/٢١٦، الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، ٨/ ٢٦٢-٢٦٨، ط. دار الكتب العلمية.

(٤)انظر: الاحتجاج، للطبرسي، ١/٨٥-٨٧.

(٥)عبد الرحمن بن ملجم المرادي التدؤلي الحميري الخارجي، كان من شيعة علي ثم انقلب عليه وقتله، وكان من القراء وأهل الفقه والعبادة لكنه ختم له بشر. قتل ابن ملجم سنة ٤٠هـ. انظر: انظر: لسان الميزان، ابن حجر، ٣/٤٣٩-٤٤٠، الأعلام، الزركلي، ٣/٣٣٩.

الإمام الثالث: الحسين بن علي ﷺ ويلقبونه بالشهيد، والذي ولد سنة ٤هـ واستشهد سنة: ٦١هـ.

الإمام الرابع: علي زين العابدين بن الحسين ويلقبونه بالسَّجَّاد. والذي ولد سنة ٣٨هـ وتوفي سنة: ٩٥ هـ.

الإمام الخامس: محمد الباقر بن علي زين العابدين، ويلقبونه بالباقر. والذي ولد سنة ٥٧هـ وتوفي سنة: ١١٤هـ.

الإمام السادس: جعفر الصادق بن محمد الباقر، ويلقبونه بالصادق. والذي ولد سنة ٨٣هـ وتوفي سنة: ١٤٨هـ، وتسمى الاثنا عشرية بالجعفرية نسبة إليه.

الإمام السابع: موسى الكاظم بن جعفر الصادق، ويلقبونه بالكاظم. والذي ولد سنة ١٢٨هـ وتوفي سنة: ١٨٣هـ.

الإمام الثامن: علي الرضا بن موسى الكاظم، ويلقبونه بالرضى. والذي ولد سنة ١٤٨هـ وتوفي سنة: ٢٠٣هـ.

الإمام التاسع: محمد الجواد بن علي الرضا، ويلقبونه بالتقي. والذي ولد سنة ١٩٥هـ وتوفي سنة: ٢٢٠هـ.

الإمام العاشر: علي الهادي بن محمد الجواد، ويلقبونه بالنقي، والذي ولد سنة ٢١٢هـ و توفي سنة: ٢٥٤هـ.

الإمام الحادي عشر: الحسن العسكري بن علي عبد الهادي، ويلقبونه بالزكي؛ والذي ولد سنة ٢٣٢هـ وتوفي سنة: ٢٦٠هـ.

الإمام الثاني عشر: محمد المهدي بن الحسن العسكري[1]، ويلقبونه بالحجة القائم المنتظر،

---

(١)حقيق بالقول هنا أن هذا الإمام الثاني عشر قد اضطرب كلام الشيعة حوله وتناقضت أقوالهم فيه ، ومن ذلك: **اختلافهم في ولادته**: فقد اختلفت كلمة الشيعة في ولادة هذا الشخص، فبعضهم ذهب إلى أن الحسن العسكري مات ولم يعرف له ولد أصلاً، بينما ذهب آخرون إلى إثبات ولادة محمد بن الحسن، وهؤلاء الذين أثبتوا ولادته **تناقضت أقوالهم واضطربت أفكارهم في وقت ولادته**؛ فبعضهم زعم أنه ولد بعد وفاة والده الحسن بثمانية أشهر. بينما زعم آخرون: أنه ولد قبل وفاة والده بسنين. وزعم فريق ثالث: أنه ولد قبل وفاة والده بخمس سنوات. كما **اختلفوا كذلك في تحديد السنة التي اختفى فيها**، فبعضهم يجعلها سنة ٢٥٦هـ، وآخرون ٢٥٨هـ، وغيرهم ٢٥٥هـ.كما **اختلفوا في اسم أمه على أقوال**.
=

والذي ولد سنة ٢٥٦هـ، ويزعمون بأنه قد دخل سردابًا في دار أبيه بسامراء، وغاب غيبة صغرى بدأت عام ٢٥٦هـ أو بعدها وانتهت سنة ٣٢٩هـ، ثم غيبة كبرى، بدأت في هذا التاريخ ولم يعرف متى تنتهي ولم يخرج حتى الآن!![١]

ومما لا يحق إغفاله أن ظهور هذا الاسم-الاثني عشرية-كان بلا شك بعد ميلاد فكرة الأئمة الاثني عشر، والتي حدثت بعد وفاة الحسن العسكري (والذي توفي سنة٢٦٠هـ) فإنه قبل وفاة الحسن لم يكن أحد يقول بإمامة المنتظر إمامهم الثاني عشر، ولا عرف في زمن عليّ ﷺ و لا في دولة بني أمية أحد ادعى إمامة الاثني عشر. [٢]

وبهذا يُعلم كذب ما نقلوه من ذِكر لتعيين الأئمة بعد النبي ﷺ؛ و زعمهم أن ذلك كان في حياة النبي ﷺ، بل ويتضح أن مذهب الرافضة الاثني عشرية لم يحدث إلا بعد مضي الصدر الأول، و لذلك لم يسمع عن أحد من الصحابة من يذكر أن النص في ((علي ﷺ)) جلي، ولا في اثني عشر إمامًا كما زعموا!![٣]

وهذا يقود إلى ذكر المراحل التي أدت إلى ظهور الشيعة الإمامية الاثني عشرية الرافضة.

ثالثًا: المراحل التي أدت إلى ظهور الشيعة الإمامية الاثني عشرية.

إن فرقة الشيعة الرافضة كفكرة وعقيدة لم تولد فجأة؛ بل أخذت أطورًا زمنية، ومرت بمراحل عدة، غير أن طلائع هذه العقيدة الرافضية وأصل أصولها إنما ظهر على يد السبئية[٤] [١]باعتراف

=

وهذا الاختلاف كله دليل على أن هذا الإمام لم يولد وأنه شخصية خيالية لا وجود له إلا في أذهان الشيعة الذين يزعمون إمامته وينتظرون خروجه بعد غيبته الكبرى. انظر: فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام، لغالب عواجي،١/٤٠٠-٤٠٣.

(١)انظر: دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين، لأحمد جلي، ١٧٩-١٨٠، الشيعة والتشيع، لإحسان إلهي ظهير ،٢٦٩.

(٢)انظر: منهاج السنة النبوية لابن تيمية، ٨/ ٢٤٩، أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية -عرض ونقد- للقفاري، ١/ ١٠٣.

(٣)انظر: طبقات المعتزلة، أحمد بن المرتضى، ٥-٦.

(٤)السبئية: فرقة من فرق الشيعة الغالية، وهم أصحاب عبدالله بن سبأ اليهودي، وهم أول فرقة قالت بالغيبة والرجعة وتناسخ الجزء الإلهي في علي والأئمة من بعده. انظر: مقالات الإسلاميين، الأشعري، ٨٦/١، الملل والنحل، الشهرستاني، ٢٠٤/١-٢٠٥، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، الرازي، ٥٧.

كتب الشيعة[٢] التي قالت: بأن ابن سبأ[٣] أول من شهرّ بالقول بفرض إمامة علي ﷺ، وأن عليًا ﷺ وصي محمد ﷺ؛ وأنه –أي ابن سبأ– هو أول من أظهر الطعن في أبي بكر وعمر وعثمان ﷺ، كما أنه قال برجعة عليّ ﷺ بل وبتخصيصه وأهل البيت بعلوم سرية خاصة، وهذه الأمور تعد من أهم أصول الاعتقاد التي تدين بها الشيعة الاثني عشرية الروافض كما لا يخفى. [٤]

ومن هنا يمكن القول بأن الرافضة الاثني عشرية قد مرّت في نشأتها بعدة مراحل، حتى أصبحت فرقة مستقلة متميزة بعقيدتها واسمها عن سائر فرق الأمة ويمكن إبراز ذلك من خلال أربع مراحل رئيسية:

– **المرحلة الأولى:** دعوة عبد الله بن سبأ إلى ما دعا إليه من الأصول التي انبنت عليها عقيدة الرافضة الاثني عشرية، كدعوته لعقيدة الرجعة، وإحداثه القول بالوصية لعليّ ﷺ، والطعن في الخلفاء السابقين لعليّ ﷺ في الخلافة.

– **المرحلة الثانية:** إظهار هذا المعتقد والتصريح به، وذلك بعد مقتل عثمان ﷺ، وانشغال الصحابة رضوان الله عليهم بإخماد الفتنة التي حصلت بمقتله، فوجد هؤلاء الضلال متنفسًا في تلك الظروف، وقويت تلك العقائد الفاسدة في نفوسهم، إلا أنه مع كل ذلك بقيت هذه العقائد محصورة في طائفة مخصوصة ممن أضلهم ابن سبأ، وليست لهم شوكة ولا كلمة مسموعة عند أحد سوى من

=

(١)انظر: الشيعة والتشيع – فرق وتاريخ، لإحسان إلهي ظهير ، ٣٣١، وما بعدها، دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين، لأحمد جلي، ١٥٦–١٥٧، أسمى المطالب في سيرة علي بن أبي طالب، لعلي الصَّلاَّبي ، ٢/٨٠٠–٨٠٥، عبد الله ابن سبأ وأثره في أحداث الفتنة، للعودة، ٥٧ –٦٠، الموسوعة الميسرة، للجهني،١/٥١–٥٢.

(٢)انظر: رجال الكشيّ، للكشي، ١/٣٢٣–٣٢٥، بحار الأنوار، للمجلسي، ط.مؤسسة الرسالة، ٢٥/٢٨٧–٢٨٨.

(٣)عبد الله بن سبأ من غلاة الزنادقة، ضال مضل، رأس الطائفة السبئية، أول من أحدث الغلو في علي ﷺ فقال بألوهيته، وبالتناسخ والرجعة، ووقع في أبي بكر وعمر ﷺ، أصله من اليمن، كان يهوديًا فأظهر الإسلام، وطاف بلاد المسلمين ليلفتهم عن طاعة الأئمة، ويدخل بينهم الشر، رحل إلى الحجاز فالبصرة فالكوفة، ودخل دمشق في أيام عثمان بن عفان ﷺ، فأخرجه أهلها، فانصرف إلى مصر، وجهر ببدعته. كان يقال له: ابن السوداء؛ لسواد أمه، توفي في نحو سنة ٤٠هـ. انظر: لسان الميزان، ابن حجر،٣/ ٢٨٩–٢٩٠، الأعلام للزركلي، ٤/ ٨٨.

(٤)انظر: أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية، للقفاري ، ٢/٦٤٩، وما بعدها.

ابتلي بمصيبتهم في مقتل عثمان ﷺ، وشاركهم في دمه من الخوارج[1]المارقين. [2]

- **المرحلة الثالثة:** اشتداد أمرهم وقوتهم واجتماعهم تحت قيادة واحدة، وذلك بعد مقتل الحسين[3] ﷺ للأخذ بثأر الحسين والانتقام له من أعدائه. [4]

وقد ذكر ذلك ابن تيمية ﷺ حيث قال: إنهم (لم يجتمعوا ويصير لهم قوة إلا بعد مقتل الحسين ﷺ). [5]

ويقول الطبري ﷺ [6] -في حوادث سنة أربع وستين للهجرة-: (وفي هذه السنة تحركت الشيعة بالكوفة، واتعدوا الاجتماع بالنُّخَيلة[1]سنة خمس وستين للمسير لأهل الشام للطلب بدم الحسين بن علي، وتكاتبوا في ذلك). [2]

---

(١)الخوارج: هم أول الفرق الإسلامية ظهورًا، واختلف في وقت ظهورها، فقيل هم الذين خرجوا على علي ﷺ بعد التحكيم، وقيل غير ذلك، من عقائدهم: إنكار التحكيم، وتكفير أصحاب الكبائر، والقول بالخروج على أئمة الجور، وإن أصحاب الكبائر مخلدون في النار، وأن الإمامة جائزة في غير قريش، وافترقوا على اثنتي عشرة فرقة. انظر عقائدهم وفرقهم في: مقالات الإسلاميين، الأشعري،١٦٧/١-١٧٤، الفصل، ابن حزم،١١٣/٢، الملل والنحل، الشهرستاني،١٣١/١-١٦١، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، أبو محمد اليماني ،١١/١-٤٢، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، الرازي،٤٦-٥١، وانظر: الخوارج تاريخهم وآراؤهم الاعتقادية،د.العواجي، ٣٧ومابعدها.

(٢)انظر: أسمى المطالب في سيرة علي بن أبي طالب، لعلي الصَّلاَّبي ، ٨٠٦/٢-٨٠٨.

(٣)الحسين بن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم القرشي الهاشمي، أبو عبد الله سبط رسول الله ﷺ وريحانته، وشبهه من الصدر إِلَى أسفل منه، أمه فاطمة بنت رَسُول اللَّهِ ﷺ سيدة نساء العالمين، سيد شباب أهل الجنة، ولد سنة أربع، كان ﷺ فاضلًا كثير الصوم، والصلاة، والحج، والصدقة، وأفعال الخير جميعها، شهد مع أبيه علي ﷺ الجمل ثم صفّين ثم قتال الخوارج، وبقي معه إلى أن قتل، ثم مع أخيه إلى أن سلّم الأمر إلى معاوية، فتحوّل مع أخيه إلى المدينة واستمر بها إلى أن مات معاوية، فخرج إلى مكة، ثم أتته كتب أهل العراق بأنهم بايعوه بعد موت معاوية فذهب إليهم، واستشهد يوم عاشوراء من سنة إحدى وستين بكربلاء من أرض العراق ﷺ. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر، ط. دار الجيل، ٣٩٢/١-٣٩٩، أسد الغابة، ابن الأثير، ٢٤/٢، الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر ، ط. دار الكتب العلمية، ٦٧/٢-٧٢.

(٤)انظر: أسمى المطالب لعلي الصَّلاَّبي، ٨٠٨/٢، دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين لأحمد جلي،١٥٩-١٦٠.

(٥)مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٢٨/ ٤٩٠.

(٦)أبو جعفر بن جرير الطبري: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب، ولد سنة أربع وعشرين ومائتين، أحد أئمة الإسلام علمًا وعملاً ، روى الكثير عن الجم الغفير، ورحل إلى الآفاق في طلب الحديث، فجمع من العلوم ما لم يشاركه =

- **المرحلة الرابعة:** انشقاق الشيعة الرافضة عن الزيديّة، وكان ذلك على وجه التحديد في سنة إحدى وعشرين ومائة عندما خرج زيد بن علي بن الحسين[٣] على هشام بن عبد الملك[٤] [٥]، فأظهر بعض من كان في جيشه من الشيعة الطعن على أبي بكر وعمر فمنعهم من ذلك، وأنكر عليهم فرفضوه، فسموا بالرافضة، وسميت الطائفة الباقية معه بالزيديّة[٦]؛ وكان ذلك أول ظهور لاسم الرفض في الإسلام.

=

فيه أحد من أهل عصره، وكان حافظًا لكتاب الله، عارفًا بالقراءات كلها، بصيرًا بالمعاني، فقيهًا في الأحكام، عالمًا بالسنن وطرقها وصحيحها وسقيمها، وناسخها ومنسوخها، عارفًا بأقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم، عارفًا بأيام الناس وأخبارهم، توفي في شوال سنة عشر وثلاث مئة، ودفن ببغداد واجتمع الناس من سائر أقطار بغداد وصلوا عليه، ومكث الناس يترددون إلى قبره شهورًا يصلون عليه، مكث أربعين سنة يكتب في كل يوم أربعين ورقة، من كتبه: تاريخ الأمم والملوك، وكتاب التفسير لم يصنف أحد مثله، وتهذيب الآثار، والتبصير في معالم الدين وغيرها. انظر: سير أعلام النبلاء، ١٠/١٦٦- ١٧٥، ط. دار إحياء التراث العربي، البداية والنهاية، ابن كثير، ١١/١٧٣-١٧٥.

(١)النُّخَيْلَةِ: موضع قرب الكوفة على بعد ميلين منها، انظر: الأماكن، ما اتفق لفظه وافترق مسماه، للهمداني، ص: ٨٨٤، معجم البلدان للحموي، ٥/٢٧٨.

(٢)تاريخ الطبري، للطبري، ٥/٥٥١.

(٣)زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب العلوي الهاشمي القرشي المدني، يكنى بأبي الحسين ولد سنة ٧٩هـ، كان ذا علم وجلالة وصلاح، قال هنه الذهبي: (خرج متأولاً، وقتل شهيدًا، وليته لم يخرج) وذلك أنه أتاه قوم من الكوفة، فقالوا: ارجع نبايعك، فأصغى إليهم، وعسكر، فبرز لحربه عسكر يوسف والي هشام على العراق، فقتل في المعركة سنة ١٢٢هـ، ثم صلب أربع سنين، قيل لجعفر الصادق، وعنده ناس من الرافضة، إنهم يبرؤون من عمك زيد. فقال: برأ الله ممن تبرأ منه، كان -والله- أقرأنا لكتاب الله، وأفقهنا في دين الله، وأوصلنا للرحم، ما تركنا وفينا مثله. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٥/٣٨٩-٣٩٠، ط.مؤسسة الرسالة، الأعلام للزركلي، ٣/ ٥٩.

(٤)هشام بن عبد الملك بن مروان القرشي الأموي الدمشقي، يكنى بأبي الوليد، ولد في دمشق عام ٧١هـ، وبويع فيها للخلافة بعد وفاة أخيه يزيد، توفي في الرصافة سنة ١٢٥هـ. كان حسن السياسة، يقظًا في أمره، يباشر الأعمال بنفسه. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٥/٣٥١-٣٥٣، ط. مؤسسة الرسالة، الأعلام للزركلي، ٨/ ٨٦.

(٥)انظر: تاريخ الطبري، للطبري، ٧/١٦٠ أسمى المطالب، لعلي الصَّلاَّبي، ٢/٨٠٩-٨١٠.

(٦)انظر: اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للفخر الرازي،٥٢.

يقول ابن تيمية ﷺ: (لم يظهر اسم الرفض إلا حين خروج زيد بن علي بن الحسين بعد المائة الأولى لما أظهر الترحم على أبي بكر وعمر ﷺ رفضته الرافضة فسموا " رافضة "..واتبعه آخرون فسموا " زيدية ").[١]

ويقول:(ومن زمن خروج زيد افترقت الشيعة إلى رافضة، وزيدية، فإنه لما سئل عن أبي بكر، وعمر، فترحم عليهما رفضه قوم، فقال لهم: رفضتموني، فسموا رافضة لرفضهم إياه، وسمي من لم يرفضه من الشيعة زيديًا؛ لانتسابهم إليه). [٢]

ومنذ ذلك التاريخ تميزت الرافضة عن باقي فرق الشيعة، فأصبحت فرقة مستقلة باسمها ومعتقدها. [٣] ومن هذه الطائفة تأسس بعد ذلك مذهب "الإمامية الاثنا عشرية" أكبر مذاهب الشيعة. ووضعت أصوله وقُعِدّت مبادئه.

على أن لقب الشيعة وإن كان في الأصل يطلق على فرق الشيعة كلها إلا أن هذا اللقب إذا أطلق اليوم -في نظر جمع من الشيعة وغيرهم- لا ينصرف إلا إلى طائفة الاثني عشرية؛ وذلك لأن الاثني عشرية يمثلون القاعدة الكبيرة من بين الفرق الشيعية، كما أن مصادر الاثني عشرية في الحديث والرواية قد استوعبت معظم آراء الفرق الشيعية التي خرجت في فترات التاريخ المختلفة إن لم يكن كلها، فأصبحت هذه الطائفة هي الوجه المعبر عن الفرق الشيعية الأخرى. [٤]

ويأتي هذا البحث في دراسة موقفهم من القضاء والقدر.

---

(١)مجموع الفتاوى، لابن تيمية، ٤٩٠/٢٨.

(٢)منهاج السنة النبوية، لابن تيمية،٣٥/١.

(٣)انظر: أسمى المطالب لعلي الصَّلاَّبي ، ٨١٠/٢.

(٤)انظر: أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية، القفاري، ٩٨/١-١٠٠.

وبعد عرض التعريف بالقضاء والقدر ومجمل عقيدة أهل السنة والجماعة فيه، والتعريف بالشيعة الإمامية أخلص إلى ما يلي:

نتائج التمهيد:

١- أن القضاء ينقسم إلى كوني وشرعي، وإذا قُصد بالقضاء الحكم الكوني فهو مرادف للقدر؛ ويمكن تسميته: بالقضاء الكوني القدري، وبالأمر الكوني.

٢- وردت بعض النصوص الشرعية ذات السياق الواحد تارة بلفظ القدر وتارة بلفظ القضاء؛ مثل قوله تعالى:﴿ وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا ﴿٢١﴾ ﴾ مريم: ٢١، وقوله:﴿ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴿٣٨﴾ ﴾ الأحزاب: ٣٨، وقوله ﷺ:" **لا يرد القدر** إلا الدعاء" ، وفي رواية:" **لا يرد القضاء** إلا الدعاء" وقوله:" وأسألك الرضا بالقضاء"وفي رواية "اللهم إني أسألك الصحة، والعفة، والأمانة، وحسن الخلق، **والرضا بالقدر** "وفي رواية " اللهم إني أسألك الرضا بالقضاء والقدر"، وقول آدم عليه السلام :" أتلومني على أمر **قَدَّرَهُ الله عليّ** قبل أن يخلقني بأربعين سنة؟"، **وفي رواية:** " قال: فيمَ تلومُني! في شيءٍ **سَبَقَ من الله** ﷻ **فيه القضاء** قَبلي؟".

٣- ورود بعض النصوص الشرعية ذات السياق الواحد تارة بلفظ القدر وتارة بلفظ القضاء دليل بيّن على ترادف لفظي القضاء والقدر في الدلالة على حكم الله الكوني.

٤- قول أهل السنة والجماعة في باب القضاء والقدر متميز، سديد، واضح، متناسق، سليم من التناقض، وسط بين القدرية المجوسية والجبرية.

٥- جمع أهل السنة والجماعة محاسن الأقوال في باب القدر، فوصفوا الله بغاية الكمال، واستمسكوا بصحيح المنقول وصريح المعقول.

٦- لم يؤمن بحقيقة القضاء والقدر والحكمة والأمر والنهي والوعد والوعيد إلا أهل السنة الخالصة أتباع الرسل وورثتهم.

٧- منشأ ضلال أهل الأهواء والبدع على اختلاف بدعتهم-في باب القدر- تقديم العقل على النقل، والنظر في النصوص بعين عوراء، وأخذ ما وافق الهوى والرأي، وقول الشيوخ، مع العمي أو التعامي عن غيره.

٨- أهل السنة والجماعة هم الذين أحبو عليًا ﷺ حقيقة وناصروه واتبعوه ولم يخالفوه!

٩- تعددت التعاريف الاصطلاحية المبينة لوصف الشيعة واعتقاداتهم وهذا ناشئ عن تطور التشيع وتعدد فرقه!

١٠- أول ظهور لاسم الرفض في الإسلام كان بعد المائة الأولى لما أظهر زيد بن علي بن الحسين الترحم على أبي بكر وعمر ﷺ فرفضته الرافضة فسموا بذلك!

١١- تُعد الشيعة الاثني عشرية الوجه المعبر عن الفرق الشيعية الأخرى؛ لاحتواء مصادرها على معظم آراء الفرق الشيعية، وكثرة عدد المنتمين إليها مقارنة بفرق الشيعة الأخرى.

وبهذا يكتمل بحمد الله وتوفيقه التعريف بالقضاء والقدر وبيان مجمل عقيدة أهل السنة والجماعة فيه، والتعريف بالشيعة الإمامية وأنتقل بعد ذلك بعون الله إلى بيان منهج الشيعة الإمامية في الاستدلال على مسائل القضاء والقدر، وتعريف القضاء والقدر عندهم.

الباب الأول:

منهج الشيعة الإمامية في الاستدلال على مسائل القضاء والقدر، وحقيقة القضاء والقدر عندهم

-عرض ونقد-

وفيه توطئة وفصلان:

التوطئة حول صلة قول الشيعة الإمامية بالمعتزلة ومخالفتهم لعقيدة أئمة آل البيت.

الفصل الأول: منهج الشيعة الإمامية في الاستدلال على مسائل القضاء والقدر-عرض ونقد-

الفصل الثاني: حقيقة القضاء والقدر عند الشيعة الإمامية -عرض ونقد-

توطئة: في صلة قول الشيعة الإمامية بالمعتزلة ومخالفتهم لعقيدة آل البيت.

المعتزلة فرقة كلامية[١] ظهرت في أوائل القرن الثاني في البصرة؛ ومنها حمُل الاعتزال إلى بغداد؛ افترقت على عدة طوائف غير أنها اتفقت على خمسة مبادئ؛ تُسمى الأصول الخمسة؛ فلا يُسمى المرء معتزليًا إلا إذا آمن بها؛ هي: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.[٢]

(وهذه الأصول الخمسة ملجأهم وأصل مذهبهم مع اختلافهم في الفروع، وهم يتوالون عليها ويعادون عليها ويردون الفروع بها وهم معتزلة بغداد ومعتزلة البصرة)[٣].

والمعروف عن المعتزلة أنهم سلكوا منهجًا عقليًا صرفًا في بحث العقائد؛ فهم أرباب الكلام[٤] وأصحاب الجدل على من خالفهم!

وإذا كان أصل التشيع هو متابعة آل البيت ومطاوعتهم والسير على منهاجهم؛ فإن (المنقول عن أهل البيت في إثبات الصفات والقدر لا يكاد يحصى)[٥] فكان لزامًا على الشيعة إذًا أن يقتفوا

---

(١)أهل الكلام والمتكلمون: كل من تكلم في مسائل العقيدة بما يخالف الكتاب والسنة، وهم الذين ذمهم السلف ﷺ لاشتمال كلامهم على ما هو مخالف للنقل والعقل، وعلى هذا فيدخل في أهل الكلام كل من سلك المنهج الكلامي في أبواب العقيدة كالجهمية، والمعتزلة، والأشاعرة ونحوهم. يقول شيخ الإسلام ﷺ:((فالسلف ذموا أهل الكلام الذين هم أهل الشبهات والأهواء ولم يذموا أهل الكلام الذين هم أهل كلام صادق يتضمن الدليل على معرفة الله تعالى وبيان ما يستحقه وما يمتنع عليه)). درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية، ١٨١/٧، وانظر: النبوات، لابن تيمية،٦١٥/٢-٦٢٢، درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية، ١٧٧/٧-١٨٣، ١٧٨/١، مجموع الفتاوى، لابن تيمية، ١٤٧/١٣، موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة، للغصن،٢٨/١-٢٩.

(٢) انظر: التنبيه والرد، الملطي، ٤٣-٤٩، الأصول الخمسة عند المعتزلة وموقف السلفيين منها، الشيبي، ١٤ وما بعدها، المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها، المعتق، ١٤ وما بعدها.

(٣)التنبيه والرد، الملطي، ٤٥.

(٤)انظر: منهاج السنة، ابن تيمية، ٤١٣/٧، مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم، اختصار الموصلي، ١٤٦٤/٤.

(٥) منهاج السنة، ابن تيمية، ٩/٣.

أثرهم في ذلك! إلا المتأمل في عقائد الشيعة؛ يلحظ أن متأخري الشيعة تأثروا بالمعتزلة وورثوا عقائدهم خذو القذة بالقذة! [١]

فـ(من حيث العقيدة والمذهب؛ .. الشيعة هم ورثة المعتزلة) [٢] فـ(هم يقولون في كثير من مسائل أصول الدين بقول المعتزلة) [٣] وقلما يوجد رافضي إلا وهو معتزلي؛ (فتصادق الرفض والاعتزال وتواخيا) [٤] **(وهذا كان من أواخر المائة الثالثة) [٥] واستمر إلى زماننا.**

حتى همّ أبو علي الجبائي [٦] آنذاك أن يجمع بين الشيعة والمعتزلة، وقال: قد وافقونا في التوحيد والعدل وإنما خلافنا في الإمامة؛ فاجتمعوا حتى تكونوا يدًا واحدة! [٧]

---

(١) تنويه: نفى بعض الشيعة تأثر طائفته بالمعتزلة أو أن يكون الشيعة قد أخذوا شيئًا من المعتزلة أو اقتبسوا من عقائدهم؛ انظر: المسائل الصاغانية، المفيد، ٤١، المسار الفكري بين المعتزلة والشيعة، رسول جعفريان، ٣-٤، الفلسفة والاعتزال في نهج البلاغة، قاسم جابر، ٤٠-٤١، وقد فند هذا القول ونقده وأشبع مناقشته عدة كتب ورسائل علمية؛ أبرزها: ضحى الإسلام، أحمد أمين، ٨٩١/٣-٨٩٢، الصلة بين التشيع والاعتزال، د. حامد منور الجدعاني، ٢٢٥/١ وما بعدها، تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة-أسبابه ومظاهره-، عبداللطيف بن عبدالقادر الحفظي، ٣٩٥ وما بعدها، الشيعة الإمامية وتأثرهم بالعقائد الاعتزالية، عبدالرحمن أبو جمرة، ٧١ وما بعدها، العدل الإلهي بين الاثني عشرية ومعتزلة البصرة، هيام محمود، ١-٤٥، الشيعة في مرآة المعتزلة، عفاف بن الغالي، ٢٣ وما بعدها.

(٢) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، آدم متز، ١٢٤/١، وانظر: مختصر التحفة الاثني عشرية، الدهلوي، ٢٢.

(٣)ضحى الإسلام، أحمد أمين، ٨٩١/٣.

(٤) ميزان الاعتدال، الذهبي، ١٤٩/٣، وانظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ط. الرسالة، ١٧/ ٥٠٧.

(٥)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ١٠٠/٢-١٠١.

(٦)أبو علي الجبائي البصري، محمد بن عبد الوهاب بن سلام، شيخ المعتزلة، من معتزلة البصرة، كان رأسًا في الفلسفة والكلام، أخذ عنه: ابنه أبو هاشم، والشيخ أبو الحسن الأشعري، إذ كان الجبائي زوج أمه ثم أعرض الأشعري عن طريق الاعتزال وتاب منه، والجبائي له طائفة من المعتزلة يعتقدون مقالاته يعرفون بالجبائية، مات بالبصرة سنة ثلاث وثلاث مئة، له تصانيف منها: التعديل والتجويز، والأسماء والصفات، والنقض على ابن الراوندي، والرد على ابن كلاب، والرد على المنجمين، ومن يكفر ومن لا يكفر، وغيرها. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ط. دار إحياء التراث العربي، ١٢٤/١٠-١٢٥، المواقف للإيجي، ٤١٨.

(٧) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، البلخي، القاضي عبد الجبار، الحاكم الجشيمى، ٢٩١.

وقد شهد بعض الشيعة بـ(أن علم الكلام الإمامي تأثر في أغلبيته بالمدرسة الاعتزالية البصرية)، [١] (وأن هذا التأثر الإمامي بمنافسه المعتزلي لم يكن في مفهوم محدود أو مسائل فرعية صغيرة؛ بل في أعمق المسائل وأشدها حساسية).[٢]

وقالوا: المعتزلة (وإن كانوا فرقاً مختلفة إلاّ أنّهم قد اتّفقوا على أُمور: نفي الصفات الزائدة على ذات الله تبارك وتعالى، أنّ كلامه محدث مخلوق، نفي رؤية الله تبارك وتعالى في الآخرة، العبد قادر خالق لأفعاله خيرها وشرّها، أنّ المؤمن إذا خرج من الدنيا على طاعة وتوبة استحقّ الثواب، وإذا خرج من غير توبة عن كبيرة استحقّ الخلود في النار، أنّ الله منزّه عن الشرّ والظلم، أُصول المعرفة وشكر النعمة واجبة عقلاً، الحسن والقبح يجب معرفتهما بالعقل، ويجب اعتناق الحسن واجتناب القبيح عقلاً) [٣] (**وتبعهم الشيعة الإماميّة الاثنا عشريّة في مسألة العدل والحكمة والحسن والقبح العقليّين** وما يتفرّع على ذلك)، [٤] (فلا تنافي بين الاعتقاد بالتشيع والاعتزال، فهما متفقان في بعض الأصول العقلية كالتوحيد والعدل ومختلفان في الإمامة)! [٥]

والقول بمخالفة الشيعة لعقائد آل البيت وتأثرهم بعقائد المعتزلة قد نبه عليه شيخ الإسلام ابن تيمة في غير ما موطن:

فقال: (غالب الشيعة الأولى كانوا مثبتين للقدر، وإنما ظهر إنكاره في متأخريهم كإنكار الصفات، فإن غالب متقدميهم كانوا يقرون بإثبات الصفات، والمنقول عن أهل البيت في إثبات الصفات والقدر لا يكاد يحصى).[٦]

ويقول: (لا نسلم أن الإمامية أخذوا مذهبهم عن أهل البيت: لا الاثنا عشرية ولا غيرهم، بل هم مخالفون لعليﷺ وأئمة أهل البيت في جميع أصولهم التي فارقوا فيها أهل السنة والجماعة:

---

(١) تطور علم الكلام الإمامي، علي المدن، ترجمة: عبد الجبار الرفاعي، ٦٤.

(٢) تطور علم الكلام الإمامي، علي المدن، ترجمة: عبدالجبار الرفاعي، ٦٤-٦٥، وانظر: الفوائد المدنية، محمد الإسترآبادي، ١٢٣.

(٣) العقل والبلوغ، حسين القمي، ١١٦-١١٧.

(٤) العقل والبلوغ، حسين القمي، ١١٨.

(٥)عقيدة الشيعة تأصيل وتوثيق من خلال سبعين رسالة اعتقادية، جمع: محمد رضا القمي، ١٨٠.

(٦)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ٩.

توحيدهم وعدلهم وإمامتهم، فإن الثابت عن علي ﷺ وأئمة أهل البيت من إثبات الصفات لله، وإثبات القدر، وإثبات خلافة الخلفاء الثلاثة، وإثبات فضيلة أبي بكر وعمر ﷺ، وغير ذلك من المسائل كله يناقض مذهب الرافضة. والنقل بذلك ثابت مستفيض في كتب أهل العلم، بحيث إن معرفة المنقول في هذا الباب عن أئمة أهل البيت يوجب علمًا ضروريًا بأن الرافضة مخالفون لهم لا موافقون لهم). [1]

ويقول: (الإمامية تخالف أهل البيت في عامة أصولهم، فليس في أئمة أهل البيت مثل: علي بن الحسين[2]، وأبي جعفر الباقر[3] وابنه جعفر بن محمد الصادق[4] من كان ينكر الرؤية، أو يقول بخلق

---

(١)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٤/ ١٦-١٧.

(٢)علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ابن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف الهاشمي القرشي، الملقب بزين العابدين لعبادته، اختلف في كنيته فقيل يكنى بأبي محمد، وقيل: بأبي الحسين، وقيل: بأبي الحسن، وقيل: بأبي عبد الله، رابع الأئمة الاثني عشر عند الإمامية، ولد بالمدينة سنة ثمان وثلاثين، ومات بالمدينة سنة أربع وتسعين، كان علي بن الحسين تابعيًا، ثقة، مأمونًا، كثير الحديث، عاليًا، رفيعًا، ورعًا، من أقواله: "يا أيها الناس، أحبونا حب الإسلام، فما برح بنا حبكم حتى صار علينا عارًا ". انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ط مؤسسة الرسالة، ٤/ ٣٨٦-٤٠١، الأعلام للزركلي، ٤/٢٧٧.

(٣)محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي العلوي، أبو جعفر الباقر، سيد بني هاشم في زمانه، ولد سنة ست وخمسين، وتوفي سنة أربع عشرة ومائة، وقيل: سنة سبع عشرة ومائة، كان أحد من جمع العلم، والفقه، والشرف، والديانة، والثقة، والسؤدد، وكان يصلح للخلافة، وهو خامس الأئمة الاثني عشر الذين تعتقد الرافضة عصمتهم، ولا عصمة إلا لنبي، لأن النبي إذا أخطأ لا يقر على الزلة، بل يعاتب بالوحي على هفوة وإن ندر وقوعها منه، ويتوب إلى الله – تعالى وأما قولهم الباقر، فهو من بقر العلم أي شقه فعرف أصله وخفيه، قال الذهبي:(قال ابن فضيل. عن سالم بن أبي حفصة: سألت أبا جعفر وابنه جعفرا الصادق. عن أبي بكر، وعمر، فقالا لي: يا سالم تولهما وابرأ من عدوهما، فإنهما كانا إمامي هدى. **هذه حكاية مليحة**، لأن راوييها سالم وابن فضيل، من أعيان الشيعة، لكن شيعة زماننا – عثرهم الله – ينالون من الشيخين، يحملون هذا القول من الباقر والصادق ﷺ على التقية). انظر: تاريخ الإسلام، الذهبي، ٣/ ٣٠٨، الأعلام للزركلي، ٦/ ٢٧٠-٢٧١.

(٤)جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الإمام العلم أبو عبد الله الهاشمي العلوي الحسيني المدني الملقب بالصادق، من الطبقة الخامسة من التابعين، ولد سنة ثمانين بالمدينة وتوفي بها سنة ثمان وأربعين ومئة، وأمه: هي أم فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر التيمي. وأمها: هي أسماء بنت عبد الرحمن بن أبي بكر، ولهذا كان يقول: ولدني أبو بكر الصديق مرتين، كان من جلة علماء المدينة. كذبت عليه الرافضة ونسبت إليه أنواع من الأكاذيب، قال عنه الذهبي: (وكان يغضب من الرافضة، وبمقتهم إذا علم أنهم يتعرضون لجده أبي بكر ظاهرًا وباطنًا، هذا لا ريب فيه، ولكن =

القرآن ، أو ينكر القدر، أو يقول بالنص على علي، أو بعصمة الأئمة الاثني عشر، أو يسب أبا بكر وعمر والمنقولات الثابتة المتواترة عن هؤلاء معروفة موجودة، وكانت مما يعتمد عليه أهل السنة. وشيوخ الرافضة معترفون بأن هذا الاعتقاد في التوحيد والصفات والقدر لم يتلقوه لا عن كتاب ولا سنة ولا عن أئمة أهل البيت، وإنما يزعمون أن العقل دلهم عليه، كما يقول ذلك المعتزلة، وهم في الحقيقة إنما تلقوه عن المعتزلة وهم شيوخهم في التوحيد والعدل). [1]

ويقول: (شيوخ القدرية الذين هم شيوخ هؤلاء الإمامية المتأخرين في مسائل التوحيد والعدل فإن جميع ما يذكره هؤلاء الإمامية المتأخرون في مسائل التوحيد والعدل، كابن النعمان[2] والموسوي الملقب بالمرتضى[3] وأبي جعفر الطوسي[1] وغيرهم، هو مأخوذ من كتب المعتزلة، بل كثير منه منقول نقل المسطرة وبعضه قد تصرفوا فيه.

=

الرافضة قوم جهلة، قد هوى بهم الهوى في الهاوية، فبعدًا لهم). وقال:(مناقب جعفر كثيرة، وكان يصلح للخلافة لسؤدده وفضله وعلمه وشرفه ﷺ، وقد كذبت عليه الرافضة ونسبت إليه أشياء لم يسمع بها؛ كمثل كتاب الجفر، وكتاب اختلاج الأعضاء، ونسخ موضوعة، وكان ينهى محمد بن عبد الله بن حسن عن الخروج ويحضه على الطاعة، ومحاسنه جمة). اعتبرته الإمامية سادس الأئمة الاثني عشر، وسميت بالجعفرية نسبة إليه! انظر: تاريخ الإسلام، الذهبي، ٣/ ٨٢٨، سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٦/ ٢٥٥- ٢٧٠، ط. مؤسسة الرسالة.

(١)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٢/ ٣٦٨-٣٦٩.

(٢)محمد بن محمد بن النعمان بن عبد السلام العكبريّ، يرفع نسبه إلى قحطان، أبو عبد الله، المفيد، ويعرف بابن المعلم، ولد في عكبرا سنة ٣٣٦هـ، ونشأ وتوفي ببغداد سنة ٤١٣هـ، له نحو مئتي مصنف، منها: الإعلام فيما اتفقت الإمامية عليه من الأحكام، الإرشاد، أوائل المقالات في المذاهب والمختارات، الأمالي، إيمان أبي طالب، انتهت إليه رئاسة الشيعة في وقته، حتى قال عنه النجاشي الشيعي: (فضله أشهر من أن يوصف في الفقه والكلام والرواية والثقة والعلم) **هذا قدره عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!؛ قال عنه الذهبي**: (محمد بن محمد بن النعمان، أبو عبد الله بن المعلم **الرفضي** الملقب بالشيخ المفيد. له تصانيف كثيرة في الطعن على السلف.. كان ذا عظمة وجلالة في دولة عضد الدولة). انظر: رجال النجاشي ، ٣٩٩ – ٤٠٣، ميزان الاعتدال، للذهبي، ٤/ ٢٦، الأعلام للزركلي ٧/ ٢١.

(٣)علي بن الحسين بن موسى بن محمد بن إبراهيم، أبو القاسم، من أحفاد الحسين بن علي بن أبي طالب، متكلم رافضي معتزلي، ولد سنة: ٣٥٥هـ ببغداد وتوفي فيها سنة ٤٣٦ هـ، له تصانيف كثيرة، منها: الغرر والدرر يعرف بأمالي المرتضى، الشافي في الإمامة، إنقاذ البشر من الجبر والقدر نهج البلاغة، **ضلاله لا يخفى على ذي لب؛ حتى قال عنه الذهبي**: "الشريف **المرتضى المتكلم الرافضى** المعتزلي، صاحب التصانيف.. ولي نقابة العلوية.. **وهو المتهم بوضع كتاب نهج**

=

وكذلك ما يذكرونه من تفسير القرآن في آيات الصفات والقدر ونحو ذلك، هو منقول من تفاسير المعتزلة كالأصم[٢] والجبائي وعبد الجبار بن أحمد الهمذاني[٣]...وغيرهم، **لا ينقل عن قدماء الإمامية من هذا حرف واحد، لا في الأصول العقلية ولا في تفسير القرآن).** [١]

=

البلاغة، وله مشاركة قوية في العلوم، ومن طالع كتابه نهج البلاغة جزم بأنه مكذوب على أمير المؤمنين علي ﷺ، ففيه السب الصراح والحط على السيدين: أبي بكر، وعمر ﷺ، وفيه من التناقض والأشياء الركيكة والعبارات التي من له معرفة بنفس القرشيين الصحابة وبنفس غيرهم ممن بعدهم من المتأخرين جزم بأن الكتاب أكثره باطل". انظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ٣/ ١٢٤، الكنى والألقاب، عباس القمي،٢/٤٨٠ – ٤٨١، الأعلام للزركلي، ٤/ ٢٧٨.

(١)أبو جعفر ، محمد بن الحسن بن علي الطوسي ، شيخ الإمامية، وفقيه الشيعة وزعيمهم بعد رحيل الشريف المرتضى، ولد في طوس خرسان في شهر رمضان سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، وتوفي في النجف ليلة الاثنين الثاني والعشرين من المحرم سنة ستين وأربعمائة، قال الحلي –الشيعي– في وصفه:(رئيس الطائفة، جليل القدر، عظيم المنزلة ، ثقة عين صدوق ، عارف بالأخبار والرجال والفقه والأصول والكلام والأدب ، وجميع الفضائل تنسب إليه ، صنف في كل فنون الإسلام ، وهو المهذب للعقائد في الأصول والفروع ، والجامع لكمالات النفس في العلم والعمل). **هذا قدره عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب**؛ من مصنفاته: تهذيب الأحكام، الاستبصار، المفصح في الإمامة ، كتاب فهرست كتب الشيعة وأسماء المصنفين ، وكتاب المبسوط في الفقه ، كتاب التبيان في تفسير القرآن ، وغيرها، انظر: رجال النجاشي، ٤٠٣، خلاصة الأقوال، الحلي، ٢٤٩ –٢٥٠، موسوعة طبقات الفقهاء (المقدمة)، السبحاني ،١/ ٣٩٨.

(٢)شيخ المعتزلة، أبو بكر عبد الرحمن بن كيسان، فقيه معتزلي مفسر، ذهب إلى أن الإمامة لا تنعقد إلا بإجماع الأمة عن بكرة أبيهم، وقصد بذلك الطعن على إمامة علي بن أبي طالب، فإنها كانت في أيام الفتنة، ولم يتفق عليها أهل العصر. وحُكي عنه أنه قال: القرآن جسم مخلوق، وأنكر الأعراض أصلاً. وكان يقول كقول أستاذه هشام بن عمرو: الجنة والنار لم يخلقا إلى الآن، مات سنة إحدى ومئتين، وله تفسير، وكتاب خلق القرآن، وكتاب الحجة والرسل، وكتاب الحركات، والرد على الملحدة، والرد على المجوس، والأسماء الحسنى، وافتراق الأمة. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٧ / ١١١، ط. دار إحياء التراث العربي، الوافي بالوفيات، الصفدي، ١٠/١٦٩، الأعلام للزركلي ٣/ ٣٢٣.

(٣)القاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار بن أحمد بن خليل أبو الحسن الهمذاني الأسد آبادي المعتزلي، من كبار فقهاء الشافعية، كان قاضيًا، أصوليًا، وهو مع ذلك شيخ الاعتزال، تلقبه المعتزلة: قاضي القضاة، ولا يطلقون هذا اللقب على غيره، كان كثير المال والعقار، ولي قضاء القضاة بالري وأعمالها بعد امتناع منه وإباء، وتولى القضاء عن قوم هم في مذهبه ظلمة بل كفرة، يقول بخلق القرآن، ونفي رؤية المؤمنين لله يوم القيامة، يزعم أن المسلم يخلد في النار على ربع دينار، مات في الري سنة خمس عشرة وأربعمائة، له تصانيف كثيرة، منها: تنزيه القرآن عن المطاعن، تثبيت دلائل النبوة، المغني في أبواب التوحيد والعدل، شرح الأصول الخمسة، متشابه القرآن، المجموع في المحيط بالتكليف. انظر: العبر في خبر من غبر، =

ويقول –في معرض نقده لكلام علامة الشيعة الحلي[٢]– (هذا قول المعتزلة في التوحيد والقدر، والشيعة المنتسبون إلى أهل البيت، الموافقون لهؤلاء المعتزلة، أبعد الناس عن مذاهب أهل البيت في التوحيد والقدر، **فإن أئمة أهل البيت كعلي** وابن عباس[٣]، **ومن بعدهم كلهم متفقون على ما اتفق عليه سائر الصحابة والتابعين لهم بإحسان من إثبات الصفات والقدر**.

والكتب المشتملة على المنقولات الصحيحة مملوءة بذلك،[٤] و [بهذا]...يتبين أن هؤلاء الشيعة مخالفون لهم في أصول دينهم). [٥]

و على هذا فـ(ما ذكره [أي: الحلي] من الصفات والقدر ليس من خصائص الشيعة، ولا هم أئمة القول به، ولا هو شامل لجميعهم، بل أئمة ذلك هم المعتزلة، وعنهم أخذ ذلك متأخرو الشيعة. وكتب الشيعة مملوءة بالاعتماد في ذلك على طرق المعتزلة، **وهذا كان من أواخر المائة الثالثة، وكثر**

=

الذهبي،٢/٢٢٩، سير أعلام النبلاء، الذهبي،١٢/١١٠، ط. دار إحياء التراث العربي، الوافي بالوفيات، الصفدي ، ١٨/٢٠-٢٢، طبقات الشافعية لابن شهبة١/١٧٦-١٧٧، الأعلام للزركلي ٣/ ٢٧٣-٢٧٤.

(١)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ٥-٦.

(٢)الحسن – ويقال: الحسين – بن يوسف ابن علي بن المطهر الحلي، جمال الدين، ويُعرف عند أبناء طائفته بالعلامة، من أئمة الشيعة، وأحد كبار علمائهم، قال عنه أبناء طائفته:" رئس علماء الشيعة من غير مدافعة"، نسبته إلى الحلة (في العراق) وكان من سكانها، مولده ووفاته فيها، ولد سنة: ٦٤٨هـ، وتوفي سنة: ٧٢٦ هـ، **وإن عظمه أبناء نحلته إلا أن ضلاله لا يخفى على ذي لب**؛ له كتب كثيرة؛ منها: تبصرة المتعلمين في أحكام الدين، تهذيب طريق الوصول إلى علم الأصول، الأبحاث المفيدة في تحصيل العقيدة، نهاية المرام في علم الكلام، الأسرار الخفية، في المنطق الطبيعي والإلهي، المقامات في الحكمة، إيضاح التلبيس من كلام الرئيس، استقصاء النظر في القضاء والقدر. انظر: الفوائد الرجالية، مهدي بحر العلوم، ٢/٢٥٧-٢٩٤، الأعلام للزركلي، ٢/ ٢٢٧-٢٢٨.

(٣)أبو العباس عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، القرشي الهاشمي، ابن عم رسول الله ﷺ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، دعا له النبي ﷺ بالعلم والحكمة والفقه في الدين، كان عالمًا بالسنة، جليل الرأي، ثاقب النظر، وكان عمر ﷺ يعده للمعضلات مع اجتهاد عمر ونظره للمسلمين. مات عبد الله بن عباسﷺ بالطائف سنة ثمان وستين انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر، ط.دار الأعلام، ٤٢٣-٤٢٦، أسد الغابة، ابن الأثير، ٣/٢٩١-٢٩٥، الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، ط.دار الكتب بالأزهر، ٤/٩٠-٩٤.

(٤) انظر: الجامع الصحيح في القدر، مقبل الوادعي، ٥٢٠-٥٢٣، ٥٣٨.

(٥)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٢/١٠٠.

في المائة الرابعة لما صنف لهم المفيد وأتباعه كالموسوي والطوسي وأما قدماء الشيعة فالغالب عليهم ضد هذا القول). [1]

ويقول: (**أئمة المسلمين من أهل بيت رسول الله ﷺ وغيرهم متفقون** على القول الوسط المغاير لقول أهل التمثيل وقول أهل التعطيل، **وهذا مما يبين مخالفة الرافضة لأئمة أهل بيت رسول الله ﷺ في أصول دينهم، كما هم مخالفون لأصحابه، بل ولكتاب الله وسنة رسوله. وهذا لأن مبنى مذهب القوم على الجهل والكذب والهوى).**[2]

ويقول: (الصحابة رضوان الله عليهم ..لم يختلفوا في شيء من قواعد الإسلام: لا في الصفات ولا في القدر ، ولا مسائل الأسماء والأحكام ، ولا مسائل الإمامة. لم يختلفوا في ذلك بالاختصام بالأقوال، فضلاً عن الاقتتال بالسيف، بل كانوا مثبتين لصفات الله التي أخبر بها عن نفسه، نافين عنها تمثيلها بصفات المخلوقين، مثبتين للقدر كما أخبر الله به ورسوله، مثبتين للأمر والنهي والوعد والوعيد، مثبتين لحكمة الله في خلقه وأمره مثبتين لقدرة العبد واستطاعته ولفعله مع إثباتهم للقدر. ثم لم يكن في زمنهم من يحتج للمعاصي بالقدر، ويجعل القدر حجة لمن عصى أو كفر، ولا من يكذب بعلم الله ومشيئته الشاملة وقدرته العامة وخلقه لكل شيء، وينكر فضل الله وإحسانه ومنه على أهل الإيمان والطاعة، وأنه هو الذي أنعم عليهم بالإيمان والطاعة، وخصهم بهذه النعمة، دون أهل الكفر والمعصية، ولا من ينكر افتقار العبد إلى الله في كل طرفة عين، وأنه لا حول ولا قوة إلا به في كل دق وجل، ولا من يقول: إن الله يجوز أن يأمر بالكفر والشرك، وينهى عن عبادته وحده، ويجوز أن يدخل إبليس وفرعون الجنة ويدخل الأنبياء النار، وأمثال ذلك. **فلم يكن فيهم من يقول بقول القدرية النافية، ولا القدرية الجبرية الجهمية).** [3]

---

(١)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٢/١٠٠-١٠١.

(٢)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٢/ ٢٤٣.

(٣)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٦/ ٣٣٦-٣٣٧.

ويقول:(سائر علماء أهل البيت متفقون على إثبات القدر، والنقل بذلك عنهم ظاهر معروف. وقدماء الشيعة كانوا متفقين على إثبات القدر والصفات، وإنما شاع فيهم رد القدر من حين اتصلوا بالمعتزلة في دولة بني بويه[١]). [٢]

وإذا كان من المعروف الذائع أن (للشيعة في كل ما تدعيه أو تتخذه عقيدة تعصب عصيب يضطرها إلى وضع فاحش) [٣] فإن ما نسبه الشيعة إلى أئمة آل البيت مما يخالف معتقد السلف من الصحابة والتابعين، ؛ هو كذب على أئمة آل البيت؛ وهو من الموضوعات؛ وما أكثر كذب الشيعة عليهم!

فكذب الرافضة مشهور وتعمد الكذب كثير فيهم[٤] بل العلماء كلهم متفقون على أن الكذب في الرافضة أظهر منه في سائر طوائف أهل القبلة، ومن تأمل كتب الجرح، والتعديل المصنفة في أسماء الرواة، والنقلة، وأحوالهم رأى المعروف عندهم بالكذب في الشيعة أكثر منهم في جميع الطوائف.[٥][٦]

---

(١)الدولة البويهية تنسب إلى أبي شجاع بويه، الذي اختلف المؤرخون في نسبه، فمنهم من يقول إن أصله فارسي، وإنه من نسل يزدجرد آخر ملوك الفرس، ومنهم من يقول إن أصله من بلاد الديلم، كان أبو شجاع صياد سمك متوسط الحال، فماتت زوجته وخلفت له ثلاثة بنين كان لهم شأن آخر، وهم عماد الدولة أبو الحسن علي، وركن الدولة أبو علي الحسن، ومعز الدولة أبو الحسن أحمد، عملوا في بداية أمرهم في خدمة أمراء نيسابور وجرجان، ثم تآمر هؤلاء الأخوة الثلاثة على أمير نيسابور واحتالوا عليه وقتلوه سنة ٣٢٣هـ، وبدأت الأمور تستتب لهم في بلاد فارس، ثم توسعوا فاستولوا على معظم مناطق البلاد الإسلامية حينها وهي: إيران والعراق والجزيرة العربية والشام، كان البويهيين يشجعون الدهماء من الشيعة على إظهار السب والطعن في صحابة رسول الله ﷺ، كما عملوا على إحياء الطقوس الشيعية والاحتفال بعاشوراء ونحو ذلك. انظر: الكامل في التاريخ، ابن الأثير، ٥/٧ وما بعدها.

(٢)منهاج السنة النبوية منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ١٣٩.

(٣)الوشيعة في نقد عقائد الشيعة، موسى جار الله، ١١٨.

(٤)انظر: منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ١/ ٦٨، ٢/ ٤٦٧، ٤٦٨، ٣٦٠/٧.

(٥)انظر: منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ١/ ٦٦، ٢/ ٣٤، ٤١٣/٧.

(٦)يقول محب الدين الخطيب في تقدمته على كتاب مختصر التحفة الاثني عشرية للدهلوي -صفحة ٩-(علماء الجرح والتعديل عند الشيعة إذا قالوا في رجل منهم «إنه ثقة» لا يريدون من هذا الوصف أنه صادق من أهل العدالة، بقدر ما يريدون منه أنه معتصب لاتجاهاتهم، مبغض للصحابة، مجتهد في النيل منهم، والافتراء عليهموإذا تتبعت تراجم أعلام الشيعة في زمن أئمتهم رأيتهم بين كذابين، وملاحدة، وشعوبيين، وفاسدي العقيدة، ومذمومين من أمتهم، أو عابثين بأثداء =

والقصد أن (أهل العلم بالنقل يعلمون أنه ليس في فرق المسلمين أكثر تعمدًا للكذب وتكذيبًا للحق من الشيعة)،(فالكذب عليهم غالب من حين ظهروا). [١]و(يوجد في كتبهم وكلامهم من الجهل والكذب في المنقولات ما لا يوجد في سائر الطوائف). [٢]

بل (ما رئي في طوائف أهل البدع والضلال أجرأ من هذه الطائفة الرافضة على الكذب على رسول الله ﷺ، وقولها عليه ما لم يقله، والوقاحة المفرطة في الكذب). [٣] حتى صار (الكذب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم) . [٤]

وليت الشيعة سلكوا مسلك جلاميد الناس، وأوصلوا أقوال الأئمة إليهم بروايات تسوغ عند الناس وجادلوا عن رواتها؛ ولكن لم يبلغوا بها مصنفها! [٥] ف(الشيعة تضع ولا تحسن الوضع، [ف]لا ذوق للشيعة في الوضع ولا مهارة)[٦]

وجمهور المسلمين دائمًا يقدحون في رواياتهم، ويبينون كذبهم، وقد علم بالتواتر الذي لا يمكن حجبه كثرة الكذب، وظهوره في الشيعة من زمن علي وإلى اليوم! [٧]

وهم بذلك أدخلوا في دين الله من الكذب على رسول الله ﷺ والكذب على أئمة آل البيت ما لم يكذبه غيرهم، وردوا من الصدق ما لم يرده غيرهم، وحرفوا القرآن تحريفًا لم يحرفه غيرهم ومن

=

جواري أئمتهم، وكل ما يخطر ببالك من نقائص. وسبب ذلك أن دينهم من أصله فاسد، وهل يثمر الدين الفاسد إلا الفساد؟).

(١)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٨/ ٢٥٠، وانظر منه: ٢٦٠/٧.

(٢)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٨/ ٣٤٤. وانظر: منهاج السنة، ابن تيمية، ٤١٣/٧، مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم، اختصار الموصلي، ١٤٦٤/٤.

(٣)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٨/ ٣٠٤.

(٤)ميزان الاعتدال، الذهبي،١/ ٦.

(٥)انظر: العلم الشامخ، المقبلي،٣٦٤.

(٦)الوشيعة في نقد عقائد الشيعة، موسى جار الله، ٤٦.

(٧)انظر: منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٧/ ٤١٢.

تدبر مصنفاتهم وجد فيها من الكذب في المنقولات والتكذيب بالحق والتحريف لمعانيه ما لا يوجد في صنف من المسلمين.[١]

ومن هنا انبرى لهم أئمة الإسلام؛ وكشفوا زيف مروياتهم؛ وبينوا أن كل ما نُسب إلى أئمة آل البيت من مرويات أو معتقدات تخالف معتقد السلف هو كذب عليهم![٢]

وفي هذا الصدد يقول شيخ الإسلام : (علي أعظم براءة من المعتزلة) [٣]

ويقول: (الكلام المخالف للكتاب والسنة باطل، وقد نزه الله عليًا عنه... وليس في الخطب الثابتة عن علي شيء من أصول المعتزلة الخمسة، بل كل ذلك إذا نقل عنه فهو كذب عليه)[٤]. (والكتب المنسوبة إلى علي، أو غيره من أهل البيت، في الإخبار بالمستقبلات كلها كذب، ...وكذلك ما يضاف إليه من أنه كان عنده علم من النبيﷺ خصه به دون غيره من الصحابة). [٥]

وحين ادعى علامة الشيعة الحلى أن (الشيعة أخذوا أحكامهم ..عن الأئمة المعصومين ، الناقلين عن جدهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، الآخذ ذلك من الله تعالى بوحي جبرئيل عليه السلام إليه ، يتناقلون ذلك عن الثقات خلفًا عن سلف ، إلى أن تتصل الرواية بأحد المعصومين). [٦]

رد عليه شيخ الإسلام فقال: بل (الكذب على هؤلاء في الرافضة أعظم الأمور، لاسيما على جعفر بن محمد الصادق، فإنه ما كذب على أحد ما كذب عليه). [٧]

(بل كُذب على جعفر الصادق أكثر مما كذب على من قبله، فالآفة وقعت من الكذابين عليه لا منه. ولهذا نسب إليه أنواع من الأكاذيب، ... ما نزه الله جعفرًا عنه، وحتى إن كل من أراد أن ينفق أكاذيبه نسبها إلى جعفر)! [١]

---

(١)انظر: منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ٤٠٤-٤٠٥.

(٢) انظر: منهاج السنة، ابن تيمية، ٨/ ٧-٨، ٥٥-٥٦، ميزان الاعتدال، الذهبي، ٣/ ١٢٤، سير أعلام النبلاء، الذهبي، ط. مؤسسة الرسالة، ٥٨٩/١٧، جمهرة مقالات محمود شاكر، جمع: عادل جمال، ٢/ ١٠٦٢.

(٣)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٨/ ٨.

(٤)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٨/ ٥-٦. وانظر منه: ٨/ ٧-٨ ،١٠-١١، ٤١، ٥٥-٥٦

(٥)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٨/ ١٣٦.

(٦)منهاج الكرامة، الحلي، ٣٧-٣٨.

(٧)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٢/ ٤٦٤.

ويقول: (كما وضعت الروافض ما هو أعظم وأكثر من هذا الكذب، ولو لم يكن إلا ما ذكره هذا الإمامي[٢] في مصنفه هذا من الأحاديث، فإن فيها من الكذب الذي أجمع أهل العلم بالحديث على كذبه). [٣]

ويقول: (الشيعة أكثر وأعظم خطأ ؛ لأنهم أعظم كذبًا فيما ينقلونه عن الأئمة). [٤]

ويقول: (والرافضة ...يكذبون على النبي ﷺ والصحابة كذبًا ما كذب أحد مثله). [٥]

وخلاصة القول:

أن مخالفة هؤلاء الرافضة (لما جاء به الرسول وكذبهم عليه لا يخفى قط إلا على مفرط في الجهل والهوى، وهم في دينهم لهم عقليات وشرعيات، فالعقليات متأخروهم فيها أتباع المعتزلة، إلا من تفلسف[٦] منهم،[١] فيكون إما فيلسوفًا، وإما ممتزجًا من فلسفة واعتزال،[٢] ويضم إلى ذلك الرفض،.. فيصيرون بذلك من أبعد الناس عن الله ورسوله، وعن دين المسلمين المحض.

=

(١)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٤/ ٥٤.

(٢)يقصد: علامة الشيعة الحلي!

(٣)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٢/ ٦٣٥-٦٣٦.

(٤)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ٤٩١.

(٥)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٥/ ١٥٤.

(٦)الفيلسوف هو: محب الحكمة، والفلاسفة : اسم جنس لمن يحب الحكمة ويؤثرها، وقد صار هذا الاسم في العرف مختصًا بمن خرج عن ديانات الأنبياء، فهو اسم لأتباع أرسطو وهم المشاءون خاصة، وهم الذين هذب ابن سينا طريقتهم، وبسطها، وقررها، ويقولون: إن العالم قديم وعلته مؤثرة بالإيجاب، وليست فاعلة بالاختيار، وينكرون علم الله بالجزئيات، وحشر الأجساد، ومن قدمائهم؛ أرسطو تلميذ أفلاطون، ومن متأخريهم؛ أبو نصر الفارابي، وابن سينا، انظر: الملل والنحل، الشهرستاني،٢/٣٦٩-٥٧٧، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي، ٩١، إغاثة اللهفان، لابن القيم، ٢/٢٥٦-٢٦٣، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، للمقريزي،٢/٣٤٤-٣٤٥، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، مراجعة:الجهني،٢/١١٠٨-١١١١، مصطلحات في كتب العقائد-دراسة وتحليل-للحمد، ٩٤-١٠١.

وأما شرعياتهم فعمدتهم فيها على ما ينقل عن بعض أهل البيت، مثل أبي جعفر الباقر، وجعفر بن محمد الصادق وغيرهما؛ ولا ريب أن هؤلاء من سادات المسلمين، وأئمة الدين، ولأقوالهم من الحرمة والقدر ما يستحقه أمثالهم، لكن كثير مما ينقل عنهم كذب، والرافضة لا خبرة لها بالأسانيد، والتمييز بين الثقات وغيرهم). (٣)

وما ينقلونه عن أئمة آل البيت مما يخالف عقيدة السلف من الصحابة والتابعين؛ كذب عليهم (وقد اتفق أهل العلم بالنقل، والرواية، والإسناد على أن الرافضة أكذب الطوائف، والكذب فيهم قديم، ولهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بكثرة الكذب). (٤)

فاتضح أن الشيعة ملبسون في مروياتهم؛ ملبسون في ادعائهم متابعة أهل البيت! ملبسون في وصف طائفتهم بالطائفة المحقة والفرقة الناجية! (٥)

=

(١) كتصير ملة الشيعة الطوسي، وحيدر الآملي، وملا صدر الشيرازي فهؤلاء الفلاسفة إذا تجردوا عن الفلسفة أو العرفان؛ فالنزعة الاعتزالية ظاهرة فيهم! انظر: كتاب تجريد الاعتقاد، نصير الدين الطوسي، تفسير المحيط الأعظم، حيدر آملي، ٢١٩/٣، ٢٢٠، ٢٢٢، شرح أصول الكافي، ملا صدر الشيرازي، ٢٣٥/٤.

(٢) تنويه: مزج نصير ملة الشيعة الطوسي الفلسفة بعلم الكلام في كتابه الذي يُعرف بتجريد الكلام مرة وبتجريد الاعتقاد مرة أخرى؛ ثم سرت هذه الروح فأصبحت الطابع العام لأغلب المؤلفات في علم الكلام عند الإمامية؛ انظر: الصلة بين التشيع والتصوف، الشيبي، ٨٥/٢-٨٧، المرجعية الدينية العليا عند الشيعة الإمامية، د.جودت القزويني، ١٠٧-١٠٨، الشيعة الإمامية وتأثرهم بالعقائد الاعتزالية، عبدالرحمن أبو جمرة، ١٢٤-١٢٦. كما تأثر الشيعة بأقوال ابن عربي وفلسفته العرفانية؛ وقد شهد بذلك أعلامهم، يقول الشعراني: (واعلم أن الشيخ محيي الدين بن عربي أطال البحث في الفتوحات المكية في الباب السادس عشر وثلاثمائة في لوح القضاء والقدر والمحو والإثبات واللوح المحفوظ وأثبت البداء على تأويل بعض علمائنا، ومنه اقتبس صدر المتألهين وبعده المجلسي ﷺ كلامهما في اللوحين مع فرق ما في التعبير ولا ضير فيه؛ لأن ابن عربي مع اختلاف الناس في أمره لم يختلفوا في تضلعه في العلم وليس اقتباس المعنى منه تقليدًا بل هو أخذ بالدليل وتصديقه في أمر لا يستلزم تصديقه في الكل حتى مسائل الإمامة والولاية مثلاً ، مع أن بعض علمائنا اعتقد تشيعه!!). تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٤/ حاشية(١)، صفحة ٢٧٤.

(٣)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ١٦١/٥-١٦٣.

(٤)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ١/ ٥٩، وانظر: منه: ٦٠/١-٦٧.

(٥)انظر: المبسوط للطوسي، كلمة المصحح: محمد تقي الكشفي-، ٣/١، منهاج الكرامة، العلامة الحلي، ٤٩.

نعم إن أتباع النبيﷺ وأئمة أهل البيت ناجون، ومقلدوهم هم المصيبون، ولكن أين الشيعة ، من أولئك السادات الكرام والأئمة العظام؟ وقد تقدم بيان كذبهم وما لهم من الأحوال، وسيأتي ذكر ما اعتقدوه من الكفر والضلال-في باب القدر-، (فهيهات هيهات، وقد فات عنهم ما فات، بل الحق الحقيق بالقبول أن أهل السنة هم أتباع بيت الرسول، وهم السالكون طريقتهم والمجيبون دعوتهم، والأئمة الأطهار كانوا على ما عليه أهل السنة الأخيار). [1]

ويأتي هنا-بعون الله-بيان منهج الشيعة الإمامية في الاستدلال على مسائل القضاء والقدر، وحقيقة القضاء والقدر عندهم.

(١)مختصر التحفة الاثني عشرية، للدهلوي، اختصار: محمود الألوسي، ١/ ٣٣.

الفصل الأول:

منهج الشيعة الإمامية في الاستدلال على مسائل القضاء والقدر–عرض ونقد–

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: منهج الشيعة الإمامية في الاستدلال على مسائل القضاء والقدر.

المبحث الثاني: نقد منهج الشيعة الإمامية في الاستدلال على مسائل القضاء والقدر.

المبحث الأول:

منهج الشيعة الإمامية في الاستدلال على مسائل القضاء والقدر.

تقدمت الإشارة إلى أن متأخري الشيعة في غالب مسائل أصول الدين وفي القضاء والقدر – على وجهٍ أخص– أتباع المعتزلة، إلا من تفلسف منهم، فيكون إما فيلسوفًا، وإما ممتزجًا من فلسفة واعتزال، ويضم إلى ذلك الرفض، فيصيرون بذلك من أبعد الناس عن الله ورسوله، وعن دين المسلمين المحض.

وإذا تقرر ذلك؛ فإن الناظر في مصنفات الشيعة يلحظ أنهم إما فلاسفة؛ وإما عرفاء[1]، وإما متكلمة!

أما الفلاسفة والعرفاء؛ فلم يرق لهم الاعتماد على (الظهورات العرفيّة للروايات والنصوص) بل اتخذوا (طريق آخر لإثبات المعارف العليا للدِّين وأصول العقائد، أمّا الفلاسفة فقد اختاروا العقل طريقاً لذلك، وأمّا العرفاء فقد سلكوا طريق التصفية وتزكية النفس للوصول إلى حقائق الدِّين الإلهي[2])! [3] –زعموا–.

لكنهم يجمعون مع ذلك الرفض؛ فيلتصقون باتباع أئمة آل البيت؛ ويدعون أن في مرويات الأئمة دلالات وإشارات لأقوالهم؛ وما خالف أقوالهم من الأدلة النقلية؛ فهو إما مؤول أو محمول على التقية!

---

(١)العِرفَان: هُوَ مَعرِفَة الوِجود عَن طَرِيقِ الكَشف، لا عَن طَرِيقِ العَقلِ أَو الفَهم، وفِرقَة "العُرَفاء" هُم الوَجه الثَانِي لِـ "المتصوفة"، ومن أبرز أعلامهم: الحَلاج، الشبلي، السهروردي، وابن عربي، والشِيعَة الَذِينَ يَسلِكُون مَسالِكَ الصُوفِية يُسمونَ "عُرفاء"، إذ العِرفَان مِن نَاحيتِهِ العَملية هُوَ نفسهُ "التَصوف"، وغُلاَة الصُوفِية وَعُرَفاء الشِيعَة وَاحِد، يقول علامة الشيعة حَيدر آملي: "إن الصوفي الحقيقي لا يكونُ إلا شيعيًا، كما أن الشيعي الحقيقي لا يكون إلا صوفيًا." ويرتكز العِرفَان الشِيعي على الإيمَان بوِحدَة الوجود، ولهَذهِ المدرَسة أتباع؛ أبرزهم: صدر المتألهين، ، حَيدَر الآملي، المولوي الرومي، ، الخميني، كمال الحيدري، حَسنَ الآملي" وَغيرهُم، هَؤلاء كُلهُم عَالة عَلى شَيخِهم الأكبر "ابن عربي"، فَكُلهم جَلسوا عَلى مائِدَته، هُوَ مَن أوْصَل العِرْفَان إلَى هَذهِ الزَندقة. انظر: جامع الأسرار، حيدر آملي، ٤١–٤٨، العرفان الشيعي، كمال حيدري، جَنَّةُ المرْتَابْ بِنَقْدِ عَقِيّدَة كَمَالْ حَيّدَرِيْ الكَذَّابْ. [وَثَائِقْ]، أبو وليد التركماني، مدونة: الإسلام دين الحق، وهي مدونة مخصصة لنشر عقيدة السلف الصالح وتبيان طرق المبتدعة والرد على شبهاتهم، الثلاثاء، ٢٤ يوليو، ٢٠١٢م، تاريخ الاطلاع: ١٤–٨–١٤٣٧هـ. استرجعت من:
http://islam-is-true-way.blogspot.com/2012/07/blog-post_24.html

(٢)انظر في تفصيل ذلك: مصادر التلقي وأصول الاستدلال العقدية عند الإمامية، د.إيمان العلواني، ٨٩٧–وما بعدها.

(٣)الظن، كمال حيدري، ٢٢٤–٢٢٥.

وأما متكلمة الشيعة؛ فقد اختلف منحاهم في استقاء ما يمكن أن ترتكز عليه بحوثهم العقائدية إلى فريقين بارزين:

- **الفريق الأول: اعتمد على الروايات كمصدر أساسي للعقيدة؛ وهؤلاء هم الإخباريون؛** الذين يقولون بـ(**نفي حجّية الدليل العقلي**) [١] و(انحصار مدرك ما ليس من ضروريّات الدين من المسائل الشرعيّة ، أصليّة كانت أو فرعيّة في السماع عن الصادقين عليهم السلام) [٢] وقيدوا (ذلك بالسماع عن الصادقين عليهم السلام لأنّهم لا يرون حجّية ظواهر القرآن الكريم في استنباط الحكم) [٣] بل هو حجة بتفسير المعصوم!

فعندهم (الحجة الشرعية خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله والكتاب والعترة الهادية المهدية في الخبر المتواتر بين العامة والخاصة. فالمرجع في الكل الكتاب والعترة، وليس لنا حجة غيرهما). [٤]

وبناء على ذلك (ذهبوا إلى أنّه يجب أَخذ أُصول الدين وفروعه من أصحاب العصمة عليهم السلام وإلى أنّه لا يستقلّ العقل بتحصيلها كما ينبغي). [٥]

ومذهب هؤلاء (حجّية مطلق الأخبار) [٦]لا سيما(الأخبار المسطورة في الكتب التي انعقد إجماع قدماء الطائفة المحقّة على ورودها عن المعصومين عليهم السلامكانت مرجعًا لهم فيما يحتاجون إليه من عقائدهم وأعمالهم).[٧]

فهم يدعون(حجّية كل الروايات الموجودة في الكتب الأربعة وما يماثلها [١]، وبعضهم ادعى قطعيتها)و(لاعتقادهم حجّية كل الروايات الموجودة في الجوامع الحديثية ، وجدوا أنفسهم في غنى عن علم الرجال وعلم الرواية الذي يبحث عن أصول الحديث). [٢]

---

(١)القطع، كمال حيدري، ٤٠٧.

(٢)الفوائد المدنية، محمد الاسترآبادي، ٣٢، ٢٥٤.

(٣)القطع، كمال حيدري ، ٤٠٧، بتصرف يسير.

(٤)مستدركات علم رجال الحديث، علي النمازي، ٩/١.

(٥)خاتمة المستدرك، ميرزا حسين النوري الطبرسي، ٣١٥/٩.

(٦)خاتمة المستدرك، ميرزا حسين النوري الطبرسي، ٣١٦/٩.

(٧)خاتمة المستدرك، ميرزا حسين النوري الطبرسي، ٣١٦/٩.

وذهبت طائفة منهم إلى (أن اعتبار الصحة والضعف إنما يجري فيما يتعلق بنحو الفرائض والحلال والحرام **دون ما يتعلق بأصول الدين**). [٣]

ومهما يكن من أمر فالسمة العامة لهذا التيار: أنه تيار إخباري يكتفي بنصوص الإمام وتصريحاته! ويرى (عدم جواز العمل في الاعتقادات بالظنون والأهواء والعقول الناقصة والآراء ونحوها من أدلة علم الكلام التي لم تثبت عنهم ع)[٤] وأتباعه (لا يراعون في التمسك بالأحاديث المروية عدم مخالفتها للقرائن العقلية والنقلية اليقينية بل لا يبالون بمخالفة القرآن أيضًا)! [٥]

- **وأما الفريق الثاني:** فقد اهتم على الأكثر بالفلسفة والأدلة العقلية فجمع بين المبادئ الفلسفية والكلامية وعرض المسائل على أساسها وهؤلاء هم الأصوليون.[٦]

وقد ادعى هؤلاء أن (العقل هو الدليل الوحيد الذي يثبت الإيمان). [٧]وقالوا:

- (إن العقل مصدر الحجج وإليه تنتهي ، فهو المرجع الوحيد في أصول الدين) [٨]و(أما السمع فلا يجوز أن يكون طريقًا إلى معرفته؛ لأن معرفة السمع مبنية على معرفة الله تعالى وتوحيده وعدله فكيف يعلم الأصل بالفرع؟!).[٩]

=

(١)وهذه الكتب هي: الكافي للكليني، من لا يحضره الفقيه للصدوق، تهذيب الأحكام لأبي جعفر الطوسي، الاستبصار فيما اختلف من الأخبار لأبي جعفر الطوسي، الوافي للفيض الكاشاني، وسائل الشيعة للعاملي، بحار الأنوار للمجلسي، مستدرك وسائل الشيعة للطبرسي. انظر: رسائل في دراية الحديث، البابلي، ٢/٢٢٣-٢٢٤.

(٢) خاتمة المستدرك، النوري الطبرسي، حاشية (١) ٩/صفحة٣٠٣.

(٣)الأصول الأصيلة، الفيض الكاشاني، ١٩٧.

(٤) الفصول المهمة، الحر العاملي، ١/٨٩، ١٢٧.

(٥)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٤/ حاشية(١)، صفحة ١٠٩.

(٦) انظر: مقدمة المحقق: أحمد الحسيني على كتاب قواعد المرام في علم الكلام لابن ميثم البحراني، ٤-٥.

(٧) معتقدات الشيعة، علي مكي، ٣٦.

(٨)الأصول العامة للفقه المقارن، السيد محمد تقي الحكيم، ٢٩٩.

(٩) تمهيد الأصول، الطوسي، ٤٦.

- (العقل هو العمدة والركيزة الأساسية في إثبات أصول الدين الخمسة بأكملها وهي التوحيد والعدل والنبوة والإمامة والمعاد، ولا يصح دليل غيره فيها من سماع أو نقل أو غير ذلك لأنها أمور ظنية). [١]

- (أصول الدين عن الشيعة الإمامية خمسة: الأول: التوحيد، الثاني: العدل، الثالث: النبوة، الرابع: إمامة الأئمة الاثني عشر، الخامس: المعاد)(ومن الواجب أن يتدبر المسلم أصول دينه وعقائده بالتتبع وإعمال الفكر وأخذ **العقيدة بهذه الأصول عن طريق العقل،..وفهم الأمور وأخذها بميزان البصيرة والأصول المنطقية الصحيحة**) [٢] لا سيما وقد(أجمع العلماء كافة على وجوب معرفة الله وصفاته الثبوتية والسلبية والنبوة والإمامة والمعاد بالدليل.. **وبناءً على هذا فإن الواجب يقتضي بأن تجيء المعرفة بأصول الدين الخمسة عن طريق الدليل والإيمان العقلي**).[٣]

ومهما يكن من أمر فليس ثمة فرق بين المدرستين في أغلب مسائل الاعتقاد؛[٤] بل يمكن القول باتفاقهما في أصول العقيدة وتفاصيلها إلا في موارد قليلة جدًا؛ غير أن الفارق بينهما يكمن في نوعية الاستدلال وكيفية سوق الدليل والبرهنة على الرأي الاعتقادي![٥]

فبينما يُفْرط (الأصوليين) في الثقة بالعقل لدرجة اعتباره الحجة في مسائل الأصول العقدية دون غيره؛ قبل الأنبياء وبعدهم؛ يرى الإخباريون أن العقل لا يوجب شيئًا ولا يُعلم به شيء، وأن مصدر المعرفة منحصر في المعصوم!

---

(١)معتقدات الشيعة، علي مكي،٣٢.

(٢)عقائد الإمامية الاثني عشرية، إبراهيم موسوي الزنجاني، ١/١١١.

(٣)عقائد الإمامية الاثني عشرية، إبراهيم موسوي الزنجاني، ١/ ١١٢.

(٤) تنويه: من الفوارق البارزة بين الإخباريين والأصوليين في باب القدر؛ أنه نُسب إلى الإخبارية إنكار التحسين والتقبيح العقليين؛ وهذا ما لا يقول به الأصوليون من الشيعة؛ راجع من هذا البحث: الفصل الثاني من الباب الثالث:موقف الشيعة الإمامية من التحسين والتقبيح، ١٧٣٠-١٧٦٢.

(٥) انظر: الأنوار الإلهية في المسائل الاعتقادية، جواد التبريزي، ٢٥٢، الكلام عند الإمامية، محمد رضا الجعفري –مقالة في مجلة تراثنا العددان الأول والثاني[٣٠-٣١]، السنة الثامنة، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ١٤١٣، ص:١٥٨-١٥٩.

وقد شهد أعلام الشيعة بوقوع الخلاف بين طائفتهم في منهج الاستدلال:

- فقالوا: (المعتزلة اعتمدوا على العقل بأكثر مما يمكن في أصول الدين وفروعه..و أما العدلية[1] الإمامية فسلكوا في ذلك مسلكًا وسطًا تبعًا لما ورد إليهم عن أئمتهم المعصومين عليهم السلام، لكنهم اختلفوا بينهم في المسلك الوسط، فانقسموا إلى إخباريين و مجتهدين أصوليين. أما الإخباريون فنفوا حجية العقل في الفروع نفيًا مطلقًا، فبنوا فقها مؤسسًا على الكتاب والسنة والحديث، و أما الأصوليون فقالوا بحجية محدودة مشروطة للعقل في الفروع بينما وسعوا مجاله في الأصول الدينية). [2]
- وقالوا: (لا اختلاف بين الأصولي والإخباري في استنباط الأحكام الشرعية ولزوم الاستناد فيه إلى الحجة المعتبرة؛ إلا أن الأخباري يرى حجية بعض أمور لا يراه الأصولي حجة؛ كأخبار الضعاف الموجودة في الكتب الأربعة وغيرها من الكتب المعروفة، كما أن الأصولي يرى حجية بعض أمور لا يراه الأخباري حجة كالأحكام العقلية القطعية، وبعض الإجماعات من متقدمي الفقهاء الذين يقرب عصرهم من عصر الأئمة عليهم السلام، ويتمسك بظاهر آيات الكتاب المجيد فيما لم يكن للآية مقيد أو قرينة، والأخباري لا يجوز ذلك، ولا يتمسك بالآيات القرآنية قبل ورود التفسير من الأئمة عليهم السلام، ولو كانت

---

(١)العدلية نسبة إلى العدل؛ وهو أصل من أصول المعتزلة والإمامية، ويطلق هذا الاسم على القدرية كالمعتزلة ومن تبعهم من الإمامية وغيرهم الذين ينفون خلق الله تعالى لأفعال العباد بزعم نفي الجبر!!؛ ويقولون: هو أعدل من أن يظلم عبده ويؤاخذه بما لم يفعله!!، وهذا أصل كلامهم الذي يعرفه عامتهم وخاصتهم، وهو أساس مذهبهم وشعاره ولهذا سموا أنفسهم العدلية؛ يقول ابن تيمية:(قالت القدرية: ..إذا قيل: إنه خالق أفعال العباد وإنه مريد لكل ما وقع، وقيل مع ذلك: إنه يعذب العاصي، كان هذا ظلمًا كظلمنا، وسموا أنفسهم العدلية) منهاج السنة النبوية ٣/ ١٤١، يقول ابن القيم:(لفظ العدل، جعلته القدرية اسمًا لإنكار قدرة الرب على أفعال عباده، وخلقه لها، ومشيئته، فجعلوا إخراجها عن قدرته ومشيئته وخلقه هو العدل، وجعل سلفهم إخراجها عن تقدم علمه، وكتابته من العدل، وسموا أنفسهم بالعدلية).الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، ابن القيم، ٩٤٩/٣، وانظر: منهاج السنة النبوية، ابن تيمية ٩٩/١، ٥/ ٩٦، مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١٧/ ٣٥٢، شفاء العليل، ابن القيم،٤٦/١-٤٧، وانظر كذلك: شرح الأصول الخمسة، القاضي عبدالجبار، ٣٠١، الاقتصاد، الطوسي، ٥، رسالة في الاعتقادات ضمن الرسائل العشر، الطوسي، ١٠٣.

(٢)مقدمة كتاب شرح أصول الكافي للملا صدرا، ٦٢/١-٦٣، وانظر: موسوعة طبقات الفقهاء-المقدمة-، السبحاني، ٤٢٠/١، وما بعدها.

الآية ظاهرة في المعنى ولم يكن لها مقيد أو قرينة، وعلى الجملة ليس بين الأصوليين والأخباريين اختلاف في الأصول العقدية). [١]

- وقالوا لترويج ما ذهب إليه-بعضهم- من جواز الاعتماد على خبر الواحد **في الفروع- دون الأصول-** (أمّا الإمامية **فالأخباريون منهم لم يعولوا في أُصول الدين وفروعه إلاّ على أخبار الآحاد** ، والأُصوليون منهم كأبي جعفر الطوسي وغيره وافقوا على خبر الواحد ولم ينكره سوى المرتضى[٢] وأتباعه) . [٣]

- وقالوا في بيانهم للاختلاف بين منهج الصدوق وكتابه الاعتقادات، ومنهج المفيد وكتابه تصحيح الاعتقادات (ألف الشيخ الصدوق هذا الكتاب ، **معتمدًا المنهج الكلامي المعروف عند أهل الحديث وهو الاعتقاد في معرفة أصول الدين على النصوص الواردة ، من كتاب وحديث ومفسرًا لها حسب ما ورد من تفسيره عن أهل البيت عليهم السلام باعتبارهم معادن الحكمة والعلم ومخازن المعرفة.** وبما أن المنهج الكلامي المتبع لدى جمهور الشيعة هو المنهج الذي يقول إن أصول الدين ومسائل العقيدة لابد أن يتوصل الإنسان إليها بنفسه وبالاستعانة بعقله الذي هو رسول الباطن لديه، **وإن استرشد إلى** ذلك بطريق أهل البيت عليهم السلام والعلماء بحديثهم فلا بأس!! أما أن يتقيد في ذلك بالنصوص، ولا يتعداها أو يعتمد على ما ضعف ووهن منها أو يقلد من يقول فيها برأي اعتمادًا على الظن، فلا. وبما أن الشيخ المفيد يعتمد المنهج الثاني ، فهو قد تصدى للشيخ الصدوق في كتاب الاعتقادات بالنقد والرد في كتاب (تصحيح الاعتقاد) [٤]

---

(١)الأنوار الإلهية في المسائل الاعتقادية، جواد التبريزي، ٢٥٢، وانظر: الكلام عند الإمامية، محمد رضا الجعفري –مقالة في مجلة تراثنا العددان الأول والثاني[٣٠-٣١]، السنة الثامنة، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ١٤١٣، ص:١٥٨-١٥٩.

(٢) صرح المرتضى في رسائله بـ(أن أخبار الآحاد ليست بحجة في الشريعة). رسائل الشريف المرتضى، الشريف المرتضى، ٢٥/١.

(٣) الفوائد المدنية، محمد الاسترآبادي، ٩٧.

(٤) تقدمة المحقق لكتاب الاعتقادات في دين الإمامية للصدوق، ٣.

ومهما يكن من أمر فإنه يتحصل من تنظير الشيعة السابق أن مسألة القضاء والقدر عند الاتجاه الأصولي الشيعي من المسائل التي لا تُعلم إلا بالعقل المحض، فلا يمكن –عندهم–الاستدلال بالسمع على هذه المسألة؛ لأن صحة السمع موقوف على العلم بها، إذ لا يُعلم صدق الرسول ﷺ إلا بعد العلم بهذا الأصل العقلي.

فجاء في نصوصهم:

- (السمع لا يجوز أن يكون طريقًا إلى معرفته [تعالى]؛ لأن معرفة السمع مبنية على معرفة الله تعالى وتوحيده وعدله فكيف يعلم الأصل بالفرع؟!).[١] (والضابط في ذلك أن كل ما يتوقف عليه صدق الرسول لا يجوز إثباته بالنقل)[٢]
- (العقل هو العمدة والركيزة الأساسية في إثبات أصول الدين الخمسة بأكملها وهي التوحيد والعدل والنبوة والإمامة والمعاد، ولا يصح دليل غيره فيها من سماع أو نقل أو غير ذلك لأنها أمور ظنية). [٣]

وهذا المنهج في الاستدلال على مسائل القضاء والقدر (=أصل العدل الإلهي) المقتصر على حجة العقل فحسب، دون ما سواها من الحجج، استقاه متكلمة الشيعة (الأصوليين) من المعتزلة، يقول القاضي عبد الجبار: (اعلم: أن الدلائل أربعة؛ حجة العقل، والكتاب، والسنة، والإجماع، ومعرفة الله تعالى لا تُنال إلا بحجة العقل)[٤].

وقد علل السبب في أن معرفة الله لا تُنال إلا بحجة العقل دون ما عداها من الحجج فقال: في (الكلام في أن معرفة الله تعالى لا تُنال إلا بحجة العقل؛ **فلأن ما عداها فرع على معرفة الله تعالى بتوحيده وعدله،** فلو استدللنا بشيء منها على الله، والحال هذه كنا مستدلين بفرع للشيء على أصله، وذلك لا يجوز.

---

(١) تمهيد الأصول، الطوسي، ٤٦.

(٢) كشف المراد، العلامة الحلي، ٣٤٩.

(٣)معتقدات الشيعة، علي مكي،٣٢.

(٤) شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار، ٨٨.

بيان هذا: أن الكتاب إنما ثبت حجة متى ثبت أنه كلام عدل حكيم، لا يكذب ولا يجوز عليه الكذب، وذلك فرع على معرفة الله تعالى بتوحيده وعدله، وأما السنة فلأنها إنما تكون حجة متى ثبت أنها سنة رسول عدل حكيم، وكذلك الحال في الإجماع؛ لأنه إما أن يستند إلى الكتاب في كونه حجة، أو إلى السنة، وكلاهما فرعان على معرفة الله تعالى)[1].

ويقول في مسألة إرادة الله تعالى لجميع الكائنات:(**الاستدلال بالإجماع على هذه المسألة غير ممكن؛ لأن كون الإجماع حجة إما أن يستند إلى الكتاب، أو إلى السنة، وكلاهما إنما يثبت إذا ثبت عدل الله وحكمته، وأنه لا يفعل القبيح، ولا يختاره، ولا يشاؤه، فكيف يصح هذا الإجماع)**[2].

ويقول في معرض كلامه على مسألة خلق الأفعال: (الاستدلال بالسمع على هذه المسألة متعذر، لأنا ما لم نعلم القديم تعالى، وأنه عدل حكيم لا يظهر المعجز على الكذابين، لا يمكننا الاستدلال بالقرآن، وصحة هذه المسائل كلها مبنية على هذه المسألة)[3].

ويقول في كلامه على مسألة التكليف بما لا يُطاق: (قد ذكرنا أن كل مسألة تقف صحة السمع عليها، فالاستدلال بالسمع على تلك المسألة لا يصح)[4].

ويقول أيضًا: (**إن الاستدلال بالسمع على هذه المسألة** غير ممكن؛ لأن صحة السمع موقوفة عليها؛ لأنا ما لم نعلم القديم تعالى عدلاً حكيمًا لا نعلم صحة السمع...فكيف يمكن الاستدلال بالسمع على هذه المسألة، وهل هذا إلا استدلال بالفرع على الأصل، وذلك محال)[5].

---

(١) شرح الأصول الخمسة، القاضي عبدالجبار، ٨٨-٨٩.

(٢) شرح الأصول الخمسة، القاضي عبدالجبار، ٤٦٩.

(٣) شرح الأصول الخمسة، القاضي عبدالجبار، ٣٥٤-٣٥٥، وانظر: شرح الأصول الخمسة، القاضي عبدالجبار، ٣١٥، ٣٨٧، ٤٦٤-٤٦٥، ٤٧٥، ٤٨١.

(٤) شرح الأصول الخمسة، القاضي عبدالجبار ، ٤٠١.

(٥) شرح الأصول الخمسة، القاضي عبدالجبار، ٢٢٦، وانظر: شرح الأصول الخمسة، القاضي عبدالجبار، ٢٦٢، وانظر: المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين البصري،٢/٨٨٦-٨٨٧.

وقد شهد بعض أعلام الطائفة بتأثر متكلمة الشيعة بمنهج المعتزلة؛ فقرر(أن علم الكلام الإمامي تأثر في أغلبيته بالمدرسة الاعتزالية البصرية)،[1] (وأن هذا التأثر الإمامي بمنافسه المعتزلي لم يكن في مفهوم محدود أو مسائل فرعية صغيرة؛ بل في أعمق المسائل وأشدها حساسية **وهي قضية المنهج**).[2]

ولما تباين تنظير الإخباريين والأصوليين في منهج الاستدلال على الأصول العقدية كان لابد من إبراز موقفهم من الاستدلال بالأدلة الشرعية -القرآن الكريم، والسنة المتواترة، والآحاد[3]، والإجماع-، على مسائل القضاء والقدر=(المسمى-عندهم- أيضًا بأصل العدل)؛ وفيما يلي عرض ذلك-بعون الله-:

---

(١) تطور علم الكلام الإمامي، علي المدن، ترجمة: عبد الجبار الرفاعي، ٦٤.

(٢) تطور علم الكلام الإمامي، علي المدن، ترجمة: عبدالجبار الرفاعي، ٦٤-٦٥،

(٣) قسم علماء الحديث والأصول الأخبار الواردة عن النبي ﷺ باعتبار طرق وصوله إلينا إلى قسمين: متواتر: وهو ما رواه جماعة يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب، عن مثلهم، وأسندوه إلى شيء محسوس، وآحاد: وهو ما لم يجمع شروط المتواتر، وقد قال كافة أهل العلم إن الخبر المتواتر يفيد العلم القطعي، أما خبر الآحاد، فينقسم إلى مقبول ومردود، وأعلى أقسام المقبول: الصحيح لذاته، وهو ما رواه عدل، تام الضبط، عن مثله، بسند متصل، وسلم من الشذوذ، والعلة القادحة، فإن خف الضبط، فهو الحسن لذاته، وإن تعددت طرق الحسن لذاته صار صحيحًا لغيره، وحديث المستور وسيء الحفظ إذا تعددت طرقه صار حسنًا لغيره، والذي يعنينا هنا هو ذكر موقف الشيعة من الاستدلال بالصحيح من الآحاد، إذ غير الصحيح لا شك في عدم إفادته للعلم. انظر في ذلك: المسودة في أصول الفقه، لآل تيمية، ٢٣٣، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر، ٣٨-٤٨، النكت لابن حجر١/٣٨٧-٤٠١، وانظر: موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة، الغصن، ١/١٣٠-١٣١، ١/١٦٣-١٦٤.

موقف متكلمة الشيعة من الاستدلال بالأدلة الشرعية على مسائل القضاء والقدر:

أولاً: موقف متكلمة الشيعة من الاستدلال بالقرآن الكريم،[1] والسنة[1] المتواترة (=قول المعصوم) على مسائل القضاء والقدر:

---

(١)تنويه: زعمت طائفة من الشيعة (**أنَّ القرآن ليس بحجّة إلاّ بناطق مؤيّد** يعلم ظاهر القرآن وباطنه وباطن باطنه ويأتمر وينهى بالحقّ؛ ولذلك ترى كلّ واحدة من الفرق المختلفة يتمسّك بالقرآن وتخاصم به الأُخرى وتحمله على المقاصد الباطلة **فعلم من ذلك أنّ القرآن ليس بحجّة مستقلّة**)! شرح أصول الكافي، المازندراني،٥/٢٥١. يقول نعمة الله الجزائري: (ذهب بعض مشايخنا المحققين إلى أن القرآن كله متشابه بالنسبة إلينا لا يجوز لنا أن نتكلم في محكمه على ما هو الظاهر منه..ف..تفسير القرآن لا يجو إلا بالأثر الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله أو عن الأئمةﷺ الذين قولهم حجة كقول النبي صلى الله عليه وآله)الأنوار النعمانية، نعمة الله الجزائري، ١/٣٠٨-٣٠٩، وهذا المسألة حصل فيها نزاع بين الأصوليين والإخباريين؛ فالأصوليون يرون الاعتماد على ظواهر الكتاب ولو لم يرد فيها تفسير عن أئمّة أهل البيت بينما منع ذلك الإخباريون؛ وعدوه مصداق التفسير بالرأي الممنوع وقد حكى الخوئي قولهم؛ فقال: (**ذهب الأخباريّون إلى أنّ حجّيّة الظواهر مختصّة بغير ظواهر الكتاب ، فلا يجوز العمل بظواهره** . واستدلّوا على ذلك بوجوه :

الأوّل : أنّ القرآن لم ينزل لأن يفهمه العامّة ، بل فهمه مختصّ بمن خوطب به وأوصيائه ﷺ، كما هو المسلَّم في الحروف المقطَّعة ، فتكون الخصوصيّات لمجرّد ألفاظه ونقوشه ، كما في الطلسمات ، وإذا لم يكن لإفهام عامّة الناس ، فلا ظهور له في شيء حتى يكون حجّة ...

الثاني : أنّ القرآن مشتمل على مضامين عالية ومطالب غامضة وعلى علم ما كان وما يكون وما هو كائن ، ولا يمكن أن تصل إليها بهذه الألفاظ القليلة أيدي غير الراسخين في العلم ، فلا ظهور له في شيء. والشاهد عليه بعض الأخبار الواردة في المقام .

الثالث : أنّ القرآن وقع فيه التحريف بالنقصان لا بالزيادة ، ويمكن أن يكون فيما سقط منه قرينة على خلاف ظاهر ما لم يسقط ، فلا ينعقد له ظهور في شيء .

الرابع : أنّه وإن كان له ظهور أوّلا وبالذات إلّا أنّه لمّا علمنا إجمالاً بطروّ التقييد والتخصيص والتجوّز في بعض ظواهره صار مجملاً بالعرض .

وهذه الوجوه كليّها راجعة إلى منع الصغرى ، واستدلّ على منع الكبرى **وأنّ ظهور القرآن ليس بحجّة بوجهين آخرين:**

أحدهما : أنّه منع عن اتّباع المتشابه ، والمراد به هو ما يحتمل لمعان متعدّدة يشتبه بعضها ببعض ، فيشمل الظواهر أيضًا ، فلا تكون حجّة ، لمنع الشارع عن اتّباعها ، ولا أقلّ من إجمال لفظ المتشابه ، فلا يكون حجّة ، ولا يجوز العمل به ، للشكّ في ترخيص المولى وإذنه فيه ، فيكون العمل به تصرّفًا في سلطان المولى .

ثانيهما – وهو العمدة – : ورود الأخبار المتواترة الدالَّة على المنع عن تفسير القرآن بالرأي، فإنّها تشمل حمل الظاهر في معنى على ما هو الظاهر فيه ، فلا يكون حجّة ، لكونه تفسيرًا بالرأي) الهداية في الأصول، تقرير بحث الخوئي للشيخ حسن الصافي، ٣/١٣١-١٣٣ .

لما كانت مسائل القدر (أصل العدل) من مسائل أصول الدين ؛ فإن تنظير الإخباريين يقتضي الاكتفاء بالمرويات الواردة عن الأئمة –في هذا المضمار– ؛ (لأنهم عليهم السلام مرجع الأنام في المعارف اليقينية).[٢]

وهؤلاء صرحوا بأنه (لا محذور في التمسك بالأدلة السمعية في باب التوحيد، وهذه هي المعتمد عليها). [٣]

وأن (القضاء والقدر .. لا يمكن فهمها كما ينبغي إلا بإلهام الله تعالى وتعليم أوليائه عليهم السلام). [٤]

ومن هنا قرروا أنه (يجوز للرعية أن يعتمدوا على قول إمامهم في **العقائد أيضًا كمسألة القضاء والقدر**). [٥] لا سيما وأن (العلم بها والإحاطة بتفصيلاتها ومسائلها لا يمكن إلا بالسماع عن

=

(١) السنة عند الإمامية؛ هي أقوال المعصومين الواردة في مصنفاتهم الحديثية؛ ولا حجة عندهم بمرويات أهل السنة وهذا ما صرحوا فيه بقولهم: (: إنّنا أتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام نعتمد في كافة أُمورنا الدينيّة على أئمة أهل البيت عليهم السلام ولا نحتاج إلى سواهم من أتباع مدرسة الخلفاء . وبشكل أوضح نقول : إنّ المسلمين يعتبرون القرآن والسنّة المطهّرة كمصدري للتشريع الإسلامي، لكن نقطة الخلاف الرئيسية بينهم هي: مَن الذي يمثّل هذه السنّة الشريفة ؟ فأتباع مدرسة الخلفاء يحدّدوها بقول النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وفعله وتقريره. وأتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام يوسعونها لتشمل المعصوم عليه السلام عمومًا . والمعصومون عندنا أربعة عشر: النبيّ محمّد صلى الله عليه وآله وسلم وفاطمة الزهراء عليها السلام وعلي والحسن والحسين والتسعة المعصومون من أولاد الحسين عليهم السلام. فإذا ثبت لنا القول عن أحدهم عليهم السلامفيكون حجّة بيننا وبين الله سبحانه وتعالى، ويجب علينا التعبّد به . فنحن لا نُفرّق بين كلام النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وبين كلام أي معصوم آخر من حيث الحجيّة، وأُكرّر وأقول: من حيث الحجيّة، وإلاّ فكلام النبيّ محمّد صلى الله عليه وآله وسلم له خصوصياته المعروفة. إذاً عندما ثبتت مظلوميّة الزهراء عليها السلام بروايات صحيحة من طرق أئمتنا عليهم السلام، وأكدّها علماؤنا رضوان الله تعالى عليهم ، فنحن نعتقد بها ونؤمن بها اعتمادًا على هذه الأدلة الصحيحة سواء وردت روايات فيها من طرق أتباع مدرسة الخلفاء أم لم ترد ، وسواء اعتقد بها العلماء المخالفون لنا أم لم يعتقدوا ، فنحن لا تهمنا رواياتهم ولا أقوال علمائهم ، بل لا نعتمد على رواياتهم ، لا في الصحاح ولا في غيرها ، كما أنّهم لا يعتمدون على الروايات الواردة من طرقنا ولا يجعلونها حجّة عليهم). موسوعة من حياة المستبصرين، مركز الأبحاث العقائدية، ٧/ ١٢– ١٣

(٢)القول الشارح والحجة فيما ورد عمن هو على العباد حجة، حسين آل عصفور، ١٨٢ .

(٣)بحار الأنوار، المجلسي،ط.مؤسسة الوفاء، ٢٣٤/٣.

(٤)روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه، محمد تقي المجلسي (الأول)، ٥٧/١٢ .

(٥)الأصول الأصيلة، الفيض الكشاني، حاشية(٢)، صفحة:١٣٣، وانظر: الفوائد المدنية، الاسترابادي ، ٢٤٢.

الصادقين والمأثور عن خاتم المرسلين صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة المعصومين من ذريته الهداة الطاهرين وهذا هو ما صرحت به الكثير من النصوص عنهم عليهم السلام) وأما ما ذكره بعضهم (من التوصل إليها بالعقل المحض فهو خرط القتاد ومزاعم أهل العناد من الفلاسفة بلا حجة ولا استناد ولا رجاحة في الرأي ولا سداد). [1]

وأما الأصوليين من الشيعة فتنظيرهم يقتضي أنه لا يصح الاستدلال على أصل العدل=(مسائل القدر) بالأدلة السمعية لأمرين:

أحدهما: (أن كل ما يتوقف عليه صدق الرسول لا يجوز إثباته بالنقل) [2] لئلا يلزم الدور! [3]

والثاني: أن دلالة الكتاب والسنة (=قول المعصوم) تتقاصر عن إفادة القطع واليقين، فهي بأسرها ظنية، لذا لا يجوز التمسك في هذه المسائل بالدلائل السمعية!

وهذا ما صرحوا به في قولهم:

- أما(الذي **لا يصحّ أن يعلم إلَّا بالعقل** ، فهو كلّ علم لو لم يحصل للمكلَّف لم يمكنه معرفة السّمع ، وما لا يتمّ هذا العلم إلَّا به ، وذلك نحو العلم بأنّ ها هنا حوادث لا يقدر عليها أحد من المحدثين ، وأنّ لها محدثًا ، قادرًا ، عالماً ، حيًّا ، قديمًا .. ، **وأنّه لا يفعل إلَّا الحسن ، ولا يجوز عليه شيء من القبائح ، ولا الإخلال بالواجب؛ فمتى علم هذه الجملة صحّ أن يعلم صحّة السّمع ، ومتى لم يعلمها أو لم يعلم شيئًا منها لا يصحّ أن يعلم صحّة السّمع).** [4]

---

(١)إجابة الشيخ محسن العصفور على سؤال أرسلته عبر البريد إلى موقعه الالكتروني يوم الخميس ٣ ديسمبر، ٢٠١٥م الموافق: ٢١ صفر ١٤٣٧ هـ؛ ونصه:(يرى البعض أن أصل العدل-مسائل القضاء والقدر- لا تعلم إلا بالعقل المحض، ولا يمكن الاستدلال عليها بالمسموعات(النصوص الشرعية، والإجماع) وإنما تذكر الأدلة السمعية في هذه الأصول للاعتضاد وإلزام الخصم فما توجيهكم؟ وهل قولهم صحيح؟).

(٢)كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، الحلي، ٣٤٩، وانظر: تمهيد الأصول، الطوسي، ٤٦.

(٣)انظر: صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ١٤٧/١.

(٤) العدة في أصول الفقه، الطوسي، ٧٥٩/٢-٧٦٠.

- (أدلَّة العقل الدّالة على توحيده، **وعدله** ، وجميع صفاته الَّتي من لا يعرفها لا يصحّ أن يعرف صحّة السّمع)[١]و(لولا أن يحكم العقل بوجوب المعرفة لأصول الدين فالأدلة السمعية كتابًا وسنة لا تجدي نفعا لعدم تمامية الاستدلال بها للجاهل بأصول الدين لأن دليليتهما فرع الاعتقاد بهما، والاعتقاد بهما فرع المعرفة لأصول الدين). [٢]

- (الدليل السمعي لا يُفيد اليقين أصلاً؛ لجواز الاشتراك والتخصيص والمجاز إلى غير ذلك عليه، ويفيده مع القرآئن الظاهرة، وما يبنى عليه صدق الرسول لا يكتسب من جهته).[٣]

- (العقل وهو العمدة والركيزة الأساسية في إثبات أصول الدين الخمسة بأكملها وهي التوحيد **والعدل** والنبوة والإمامة والمعاد، **ولا يصح دليل غيره فيها من سماع أو نقل** أو غير ذلك **لأنها أمور ظنية**). [٤]

وعلى هذا فالتمسك بدلائل القرآن الكريم والسنة المتواترة (قول المعصوم) في مسائل القضاء والقدر عند الأصوليين من الشيعة لا يصح ولا يجوز!

ولئن كانت نصوص الكتاب والسنة المتواترة (=قول المعصوم) عند أصوليي الشيعة –بموجب تنظيرهم– ليست حجة في مسائل القضاء والقدر (أصل العدل) إلا أن متكلمة الشيعة الأصوليين إنما يذكرون نصوص الكتاب والسنة المتواترة(=قول المعصوم) إلزامًا للخصم واعتضادًا بها واسترشادًا لا اعتمادًا عليها. [٥]

---

(١) العدة في أصول الفقه، الطوسي، ٢/٧٤٦.

(٢) النور الساطع، علي كاشف الغطاء، ٢/٩٩-١٠٠.

(٣) الياقوت في علم الكلام، إبراهيم ابن نوبخت، ٢٨.

(٤)معتقدات الشيعة، علي مكي،٣٢.

(٥)انظر: النظريات الكلامية عند الطوسي–دراسة تحليلية مقارنة–، علي جواد، ٦٧-٦٨، القضاء والقدر دراسة مقارنة بين الفلسفة وعلم الكلام الإمامي–القسم الأوّل–، عقيل البندر، فصلية المنهاج، العدد: التاسع والأربعون . ربيع ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م ، صفحة١٠٨-١٠٩.

فليس مقصودهم من ذكر الآيات والأحاديث(=أقوال المعصومين) في بيان مذهبهم في مسائل القضاء والقدر إثباته في نفس الأمر، بل مقصودهم إلزام الخصم؛ وذلك لأن الخصم من أهل القبلة لما كانوا معترفين بأن القرآن حجة، فإذا ثبت أن القرآن يدل على مذهبهم في مسائل القضاء والقدر، فقد حصل الإلزام، وإلا فقد تقدم أنهم يرون أن جواز التمسك بالدلائل السمعية موقوف على العلم بمسائل القضاء والقدر (أصل العدل)، فإثباتها بالدلائل السمعية إثبات للأصل بالفرع، وذلك يوجب الدور! فالتمسك بالدلائل السمعية في إثبات مسائل القضاء والقدر غير جائز!

وهذا ما صرحوا به في قولهم: (المنهج المتبع عند جمهور الشيعة من المتكلمين؛ هو المنهج القائل: بأن أصول الدين ومسائل العقيدة، لا بد أن يتوصل الإنسان إليها بنفسه عبر العقل والنظر، وإن استرشد للوصول إلى ذلك بالكتاب الكريم وأحاديث أهل البيت عليهم السلام وأما أن يتقيد في ذلك بالنصوص فقط ولا يتعداها إلى الرؤية العقلية والأدلة النظرية فهذا مرفوض!) لأنه (لا يجوز المعرفة عبر السمع؛ أو التقليد؛ أما السمع فلابتناء المعرفة بالسمع على معرفته تعالى وتوحيده وعدله؛ فكيف يُعلم الأصل بالفرع، وأما التقليد فلقبحه). [1](**وهذا المنهج الكلامي.. يختلف عن المنهج المتبع عند أهل الحديث والذي يعتمد في معرفة أصول الدين على النصوص الواردة في الكتاب والسنة وما ورد من تفسير لها عن أهل البيت عليهم السلام**). [2]

والحق أن هذا المنهج الذي استقاه أصوليين الشيعة من المعتزلة والذي يقتضي اقصاء النقل والنص–في الاستدلال على مسائل القضاء والقدر(أصل العدل)– لا يتسق مع أساس المذهب الشيعي!

ذلك أن الشيعة كطائفة (سواءً كانوا إخباريين أو أصوليين) تدعي أن ما تفردت به عن طوائف الأمة؛ انتسابها إلى آل البيت واتباعها لأقوالهم!

---

(١)النظريات الكلامية عند الطوسي–دراسة تحليلية مقارنة–، علي جواد، ٦٧.

(٢)النظريات الكلامية عند الطوسي–دراسة تحليلية مقارنة–، علي جواد، ٦٨.

وأن مقولاتهم ومفاهيمهم إنما تنبع من ضوء التعاليم التي يضعها أئمة أهل البيت ﷺ الذين هم–في زعمهم– قادة هذا المذهب! وأنهم (يضعون المعصوم كإطار نهائي لأفكارهم) [1]

فلا بد إذن من أن يلصق الشيعة عقائدهم بهم؛ وذلك بادعاء ان تلك العقائد دعا لها أئمة آل البيت وبشروا بها عن طريق المرويات! وأن يتخذوا من تلك التعاليم والأقوال –التي نسبوها للأئمة– إطارًا مرجعيًا في قراءة العقيدة وتشييد رؤاها ومفاهيمها !!

فلا محيص إذن من ذكر الروايات والاعتداد بها لاسيما وأن الاتكاء على الاستدلال العقلي والاستغناء به –يحدث شرخًا– بل هوة عميقة بين ادعاءات الشيعة بامتيازهم عن طوائف القبلة: لانفرادهم بآراء يستلهمونها من مرجعيتهم الفكرية المتمثلة بالإمام المعصوم–زعموا– هذا من جانب.

ومن جانب آخر أن اقصاء المرويات يتناقض مع جهودهم التي يبذلونها في الدفاع عن أحقية الأئمة بالإمامة وضرورة اتباعهم واتخاذهم مرجعية للفكر الإسلامي. [2]

وقد تنبه إلى هذه القضية بعض مصنفي الشيعة فحاولوا الخروج من هذا المأزق؛ بادعاء أنهم عندما يذكرون النص (=المرويات)كمرجعية ومنهج في صياغة العقيدة لدى تيار ما=(التيار الإخباري) فلا يعني ذلك–بحد زعمهم– إقصاء هذا النص(=المرويات) وتهميشه لدى التيار الآخر(=التيار الأصولي) في أن يلعب دوره كمكون أساسي في تشكيل وبلورة الاعتقاد الإمامي، إنما ينصب التركيز في كل تيار على المكون المميز في حضوره داخل الإطار العقائدي الاثني عشري، والدور الرئيسي الذي يمكن أن يضطلع به المكون المشار إليه على حساب المكونات الأخرى، مما يشكل إضافة مهمة لم يسبق تغطيتها وأخذها بنظر الاعتبار في تيار ما، أو أُخذت ولكن ليس بالشكل المركزي الذي يجعل منها أصلاً يُعتمد عليه ومرجعية يُحتكم إليها! (أما فكرة القطيعة التامة مع النص ونبذه؛ فالواقع أن شيئًا من هذا القبيل لا يمكن أن يتحقق بحال من الأحوال، ولو فرضنا

---

(١)تطور علم الكلام الإمامي، علي المدن، ترجمة: عبد الجبار الرفاعي، ١٢٨.

(٢) وهذا ما صرحوا به في قولهم: (أن الشيعة الإمامية قصروا الإمامة في أهل البيت ﷺ، وحصروا التقليد فيهم ، فلا حجة إلا لقولهم ، ولا حق إلا ما صدر منهم . ولهذا تتابع الشيعة خلفًا عن سلف في تدوين علومهم ، وكتابة أحاديثهم **في أصول الدين وفروعه حتى جمعوا الشيء الكثير** . وعليه، فالداعي إلى متابعتهم والأخذ بهديهم والسير على نهجهم – وهو اعتقاد إمامتهم دون سواهم – موجود ، والمانع من متابعتهم مفقود ، فلا بد من حصول الاتباع وتحقق الموالاة). كشف الحقائق، علي آل محسن، ١٦٥.

حدوثه؛ فلا يبقى الفكر العقائدي بعد ذلك يمتلك صفة اعتقاد إسلامي على ضوء مدرسة الإمامية؛ ذلك لأن النص يُعد صلب العقلية الإمامية في تعاطيها مع الإسلام عمومًا ومجال العقيدة خصوصًا، وهذا كله وفقًا لمفهوم السنة ونظرية العصمة والدور الذي يضطلع به المعصوم نبيًا كان أو إمامًا – كمرجعية فكرية تمثل الفكر الإسلامي). [1]

وهذا التبرير–في حقيقة الأمر– لا يخلوا من أحد أمرين:

أحدهما: أن هذا تخريج في العبارات فقط؛ زيادة وإمعانًا في التلبيس والتضليل وإلا فالمعتمد هو العقل فحسب!

أو أن تنظير التيار الأصولي الشيعي المستقى من المعتزلة في الاستدلال على مسائل القدر لا طائل تحت؛ ولا اعتماد عليه! لضرورة الحفاظ على النص الإمامي الذي يُعد صلب العقلية الإمامية!

ولعل هذا ما يُفسر تذبذب الشيعة[2] وعدم التزام بعض مصنفاتهم بتنظير معين في الاستدلال على أصل العدل والمواضيع المتعلقة بالقضاء والقدر (مراتب القضاء والقدر ومسائله) وإيرادهم الأدلة النقلية والعقلية على حد سواء!

غير أن المتأمل في منهجهم –في مسائل القضاء والقدر– يجد أن حقيقة أمرهم أنهم يعتمدون على معتقداتهم الموروثة من المعتزلة في أصل العدل (باب القضاء والقدر) ويدعون أن العقل دل عليها وكذا النقل (المنسوب إلى الأئمة) –فهذا هو الغالب عليهم–(فأساس الفساد في عقائد الإمامية هو الاعتقاد أولاً ثم تسخير النصوص لموافقة عقيدتهم بإعمال الدليل العقلي). [3]

---

(١)بل تذبذب في ذلك أيضًا بعض المنسبين إلى الاتجاه الأصولي؛ حتى ادعوا (ان أصول التوحيد والعدل مأخوذة من كلام أمير المؤمنين علي عليه السلام وخطبه وأنها تتضمن من ذلك مالا مزيد عليه ولا غاية وراءه ومن تأمل المأثور في ذلك من كلامه علم أن جميع ما أسهب المتكلمون من بعد في تصنيفه وجمعه إنما هو تفصيل لتلك الجمل وشرح لتلك الأصول)، الأمالي، الشريف المرتضى، ١٠٣/١،وانظر: نهاية المرام في علم الكلام، العلامة الحلي، ٦/١.

(٢)تطور علم الكلام الإمامي، علي المدن، ترجمة: عبد الجبار الرفاعي، ١٨٢

(٣)مصادر التلقي وأصول الاستدلال العقدية عند الإمامية، د.إيمان العلواني، ١٠٦٠/٢.

ويمثل حالهم قول الشعراني[1]:

- (إنَّ من أهمِّ ما يجب أن يعلم أنَّ الاعتماد في **الأُصول على العقل والكتاب والأخبار المتواترة وبالجملة ما يوجب اليقين دون أخبار الآحاد ، والأحاديث الواردة في أبواب الأُصول إنّما يعتمد عليها إذا كانت موافقة لاعتقاد الشيعة الإماميَّة المعلوم بالقطع واليقين ممّا صرف العلماء عمرهم واستفرغوا جهدهم في استخراجها من الأدلّة اليقينيّة ، وأمّا ما خالفه فمأوَّل أو مردود** فلذلك ترى أنَّ أكثر أحاديث الأُصول في الكافي غير صحيحة الإسناد ومع ذلك أورده الكلينيُّ [2]رحمه الله **معتمدًا عليها لاعتبار متونها وموافقتها للعقائد الحقّة ولا ينظر في مثلها إلى الإسناد)!** [3]

---

(١)أبو الحسن الشعراني بن محمد بن غلام حسين بن أبو الحسن الطهراني، ولد سنة ١٣٢٠هـ في طهران، وتوفي سنة ١٣٩٣هـ على أثر مرض ألم به اضطره للسفر إلى ألمانيا حيث فارق الحياة هناك، ونقل جثمانه إلى إيران ودفن فيها، يعد الشعراني أحد علماء الشيعة وآياتهم الكبار، يقول عنه صاحب كتاب« گنجينه دانشمندان » أي: خزانة العلماء: "إن العلامة الشعراني كان من نوادر العلماء المعاصرين، ..كان حاذقًا في اللغة العربية واللغة العبرية واللغة الفرنسية..وتربى على يده عدد من العلماء أشهرهم الشيخ حسن زاده الآملي من كبار علماء الحوزة العلمية في قم"، **هذا قدره عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛له عدة مؤلفات منها: تعليقات على شرح أصول الكافي للمازندراني، طريق السعادة في إثبات الله والنبوة والولاية والمعاد، تعليقات على كتاب (أسرار الحكم) للحكيم السبزواري، تعليقات على كتاب الوافي، وغيرها. انظر: مستدركات أعيان الشيعة، حسن الأمين، ٦٦/٥، موسوعة مؤلفي الإمامية، مجمع الفكر الإسلامي، ١١١/٢-١١٥.

(٢)أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي، إمام على مذهب الشيعة، عالم في مذهبهم، كبير فاضل عندهم، توفي ببغداد، واختلف في وقت وفاته؛ فقيل توفي سنة٣٢٨هـ ، وقيل بل سنة ٣٢٩هـ؛ عظم قدره في نفوس أبناء نحلته؛ حتى لقبوه بالعديد من الألفاظ التي توحي بصدقه وأمانته –في نظرهم–، ومن ذلك ما قاله عنه النجاشي الشيعي في رجاله-:٣٧٧- (وكان أوثق الناس في الحديث وأثبتهم، صنف الكتاب الكبير المعروف بالكليني يسمى الكافي ، في عشرين سنة) وقال عنه الإمامي عباس القمي في كتاب الكنى والألقاب، ١٢٠: (هو الشيخ الأجل قدوة الأنام، وملاذ المحدثين العظام ، ومروج المذهب في غيبة الإمام عليه السلام، أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي الملقب ثقة الإسلام، ألف الكافي الذي هو أجل الكتب الإسلامية وأعظم المصنفات الإمامية والذي لم يعمل للإمامية مثله)، **هذا قدره عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛ انظر:رجال النجاشي، ٣٧٧-٣٧٨، خلاصة الأقوال، الحلي، ٢٤٦-٢٤٧، الكنى والألقاب، عباس القمي، ١٢٠-١٢٢، قاموس الرجال، التستري، ٦٥٩/٩-٦٦٠.

(٣)تقدمة المحشي الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ١٠/١.

- **(إنَّ هذه الأُصول وأمثالها المستفادة من القرآن الكريم المؤيّدة بالعقول والاخبار المتواترة الّتي استخرجها علماؤنا منها بفكرهم الدّقيق وجمعوها في كتبهم الكلاميّة وغيرها وإن وجد شيء في بعض الأخبار مخالف لها في الظاهر يجب تأويلها إن ثبتت صحّتها بحيث يرفع التنافي)!** [1]

فظهر بذلك مغايرتهم لمنهج السلف الذين يعتمدون على دلالة الكتاب والثابت من السنة، وينطلقون منها لتقرير حقائق الدين، بخلاف أولئك الشيعة أتباع المعتزلة الذين لا يلتفتون إلى هذين المصدرين؛ لأنهم يعتقدون أولاً ثم يستندون على الأدلة:

- **فإما يعتمدون على مروياتهم المكذوبة التي نسبوها لأئمتهم على وجه أخص؛ باعتبارهم مرجع الأنام في المعارف اليقينية وهذا غلو مفرط يؤدي إلى الصرف عن مصدر الهداية (الكتاب و سنة الرسول ﷺ)، ويجعل أقول الأئمة كأقوال النبي ﷺ في التشريع والعصمة ووجوب الاتباع، ويزيد في دين الله ما ليس منه؛ بل يناقضه–كما سيتضح في أثناء البحث–**
- **أو يعتمدون على الدليل العقلي بشكل أساسي ويقبلون من الأدلة النقلية ما وافقهم في مذهبهم ويردون ويؤولون ما خالفها.**

ومن هنا تجدهم:

- **يدعون أن القرآن الكريم يدل على قولهم الفاسد في باب القدر؛ فهو عندهم يدل على البداء، وعلى اتصاف الأئمة بعلم الغيب، وعلى عدم خلق الله لأعمال العباد وإرادته لها...الخ**
- **ويعولون على مروياتهم المنسوبة إلى أئمتهم التي توافق معتقدهم الفاسد؛ فيزعمون:**
  - **تواتر مروياتهم على اعتقادات تخالف الحق:**

كادعائهم:

---

(١)تقدمة المحشي الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ١/١٠.

أنه (ثبت في الدين بالآيات والأخبار المتواترة أنه ..ليس له صفات زائدة، بل صفاته عين ذاته). [١]

- **تواتر مروياتهم على أمور تخالف معتقدات أهل القبلة:**

كادعائهم:

- تواتر مروياتهم في توبيخ من أنكر البداء.[٢]
- تواتر الروايات التي تبين : أن الأئمة خزنة علم الله ووحيه من العلوم اللدنية والأسرار الإلهية [٣] وأنهم عالمون بما يكون إلى قيام الساعة.[٤]
- تواتر الروايات التي تبين : أن الله سبحانه وتعالى قد أخذ من بني آدم في عالم الذر ذريتهم ، وأشهدهم على ألوهيته ، ونبوَّة نبينا محمد صلى الله عليه وآله، وولاية علي أمير المؤمنين . [٥]
- تواتر الروايات التي تدل على: أنّ الملائكة والروح تتنزّل على أئمتهم المعصومين بعد وفاة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في كلّ عام ليلة القدر بتقديرات العام.[٦]
- تواتر الروايات التي تدل على أن أعمال جميع العباد تعرض على النبي والأئمة كل يوم! [٧]...إلخ

---

(١)العقائد، المجلسي، ٣٤-٤٠.

(٢)انظر: تعليقات على أوائل المقالات للشيخ إبراهيم الأنصاري الزنجاني الخوئيني، ٣٢٧.

(٣)انظر: روضة المتقين، المجلسي الأول، ٤٦٦/٥

(٤)انظر: مجموعة الرسائل، لطف الله الصافي، ١٣٤/٢، ٣٤٥، وراجع أيضًا من هذا البحث: ٦٣٢، وما بعدها.من المبحث الثالث-أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على معتقدهم في مرتبة العلم- في الفصل الأول من الباب الثاني.

(٥)انظر: نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ١٨١/٢-١٨٢، وراجع أيضًا من هذا البحث: ١٠٣٧-١٠٤١، ١٠٤٦، من المطلب الرابع-أثر غلو الشيعة في أئمتهم ومعصوميهم على معتقدهم في مرتبة الكتابة- في الفصل الثاني من الباب الثاني.

(٦)انظر: الشيعة الفرقة الناجية، سعيد أبو معاش، ٥٨٣/١-٥٨٤، وراجع أيضًا من هذا البحث:١٠٦٠- ١٠٦٦، من المطلب الرابع-أثر غلو الشيعة في أئمتهم ومعصوميهم على معتقدهم في مرتبة الكتابة- في الفصل الثاني من الباب الثاني.

(٧)انظر: ألف الحديث في المؤمن، هادي النجفي، ٢٣٣، وراجع أيضًا من هذا البحث: ١٠٩٠-١٠٩١ من المطلب الرابع-أثر غلو الشيعة في أئمتهم ومعصوميهم على معتقدهم في مرتبة الكتابة- في الفصل الثاني من الباب الثاني.

ثانيًا: موقف متكلمة الشيعة من الاستدلال بخبر الآحاد على مسائل القضاء والقدر:

تقدم أن الأُصوليين من الشيعة لا يعتقدون بحجية الرواية بمجرّد وجودها في إحدى الكتب الروائية؛ وأنهم ذهبوا إلى عدم الاحتجاج بخبر الواحد مطلقًا وذهب بعضهم إلى التفريق بين العقائد وغيرها!

وفي قبالهم الأخباريّون: الذين يعتقدون حجّية كل الروايات الموجودة في الكتب الأربعة وبمعنى آخر يقولون بحجّية كل الروايات الموجودة في الجوامع الحديثية[١] ولا يفرقون بين الآحاد والمتواتر.

وقد حكى الشيعة عن الإخباريين تعويلهم في مسائل العقيدة على خبر الواحد؛ فجاء في مصنفاتهم (أمّا الإمامية فالأخباريون منهم لم يعولوا في أُصول الدين وفروعه إلاّ على أخبار الآحاد).[٢]

غير أن الناظر في مصنفات بعض متكلمة الشيعة يجد أنهم لا يعولون على خبر الواحد [٣] في الاعتقاد؛ بل يزيفون (القول بأخبار الآحاد)، ويردون (القول بها في الاحتجاج)، [٤] بل جاء في مصنفاتهم حكاية إجماع الطائفة على عدم الاعتداد بها؛ فقالوا:

- (لا يرجع عن الأدلة بأخبار الآحاد [وهذا] هو الحق اليقين الذي إطباق الطائفة عليه خلفًا وسلفًا)!![٥]
- الشيعة (نقلوا روايات الآحاد في التوحيد وأُصول الدين واتّفقوا على عدم حجّيتها فيها). [٦]

هذا ونصوص الشيعة في عدم الاعتماد على خبر الواحد متكاثرة؛ منها:

---

(١) انظر: خاتمة المستدرك، النوري الطبرسي، حاشية (١) ٩/صفحة٣٠٣

(٢) الفوائد المدنية، محمد الاسترآبادي، ٩٧.

(٣)تنويه: سرت عدوى عدم الاعتداد بخبر الواحد إلى بعض الإخباريين؛ كنعمة الله الجزائري، انظر: كشف الأسرار، الجزائري، ١٧٦/٣.

(٤)السرائر، الشريف ابن إدريس الحلي، ٢٤٩/١.

(٥)السرائر، الشريف ابن إدريس الحلي، ٢٤٩/١-٢٥٠.

(٦)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٢/ حاشية(١)، صفحة ٢٢٠.

- (إذا كان الخبر .. من أخبار الآحاد التي من عمل عليها كان بالظن عاملاً، حرم الاعتقاد بصحته ، ولم يجز القطع به ، ووجب العدول عنه إلى ما يقتضيه اليقين). [١]
- (فإن كانت الروايات متواترة نأخذ بها في مجال العقيدة وإلا فروايات الآحاد لا تفيد في مجالها ولا يؤخذ بها).[٢]
- (إنه لا يجب العلم ولا العمل بشئ من أخبار الآحاد ، ولا يجوز لأحد أن يقطع بخبر الواحد في الدين إلا أن يقترن به ما يدل على صدق راويه على البيان . وهذا مذهب جمهور الشيعة). [٣]
- (أخبار الآحاد ..لا توجب العلم). [٤]
- (أخبار الآحاد ، لا يلتفت إليه ، ولا يعرج عليه ، ولا يترك لأجله أصول المذهب).[٥]
- (خبار الآحاد عندنا لا توجب علمًا ولا عملاً). [٦]
- (أخبار الآحاد.. لا تثمر علمًا ولا توجب عملاً). [٧]
- (ليس خبر الواحد حجة في أصول الدين إذ لا يوجب العلم ولا في فروع الدين لأنه لا يقوم به الحجة ولا يوجب العمل). [٨]
- (لا يجوز التعويل على أخبار الآحاد في مثل هذه المسألة التي هي من العقائد). [١]

---

(١)عدم سهو النبي، المفيد، ٢٢.

(٢)رسائل ومقالات، السبحاني، ١٥٢.

(٣)أوائل المقالات، المفيد، ١٢٢.

(٤)الانتصار، الشريف المرتضى، ٣٩١.

(٥)السرائر، الشريف ابن إدريس الحلي، ٢٤٩/١.

(٦)رسائل الشريف المرتضى، الشريف المرتضى، ٦٠/٢، وانظر: المسائل العكبرية، المفيد، ٥٢،الاستبصار، الطوسي، ١١٢/١.

(٧)السرائر، الشريف ابن إدريس الحلي، ٢٦٧/٣.

(٨)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٤/ حاشية(٢)، صفحة ٢٣٦

- (الروايات إذا لم تكن متواترة أو قطعية الصدور، فلا توجب اليقين والعلم والعقيدة نوعا ، وتجري فيها قاعدة ''لا يوجب علمًا ولا عملاً'') [٢]
- (الاعتماد في الأُصول على العقل والكتاب والأخبار المتواترة وبالجملة ما يوجب اليقين دون أخبار الآحاد) [٣].
- (كيف يمكن التعويل على خبر الواحد الذي لا يكون موجبًا للعلم ، فيدعى الاعتقاد به)! [٤]
- (لا يصح التعبير القاطع بالجزم بمحض خبر الواحد خاصة إذا كان سنده ضعيفًا غير قوي، فإنه لا يحصل الاعتقاد واليقين بالخبر الظني الصدور) [٥].

ولئن كانت أخبار الآحاد عند الشيعة ليست حجة في مسائل الاعتقاد إلا أن الشيعة قد ذكروا:

أ- أن خبر الواحد إنما يصير حجة إذا حصل الإجماع عليه!

فقالوا: (الخبر وإن كان من أخبار الآحاد ..، فإن الأمة بأجمعها قد تلقته بالقبول..، فصار الإجماع عليه هو الحجة في صوابه ولم يخل ببرهانه كونه من أخبار الآحاد). [٦]

ب- أن خبر الواحد لا يُرد إذا وافق أصول المذهب!

فقالوا: (لا يجوز القطع والعمل بالروايات التي هي أخبار آحاد، أي أن القطع لا يحصل منها عادة، **إلا أنها إذا لم يعارض مضمونها أصول المذهب فلا يجوز ردها أيضًا).** [٧]

وبعد..

=

(١)مصباح الفقيه، آقا رضا الهمداني، ٣٤٥/٩.

(٢)مجموعة الرسائل، لطف الله الصافي، ٣٠٦/١.

(٣)تقدمة المحشي الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ١٠/١.

(٤)مجموعة الرسائل، لطف الله الصافي، ٣٠٦/١.

(٥)مجموعة الرسائل، لطف الله الصافي، ٣٠٦/١.

(٦) الفصول المختارة، المفيد، ٩٧، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٤٣١/١٠-٤٣٢.

(٧)مجموعة الرسائل، لطف الله الصافي، ٣٠٧/١.

فحقيق بالقول هنا التنبيه إلى أن الشيعة وإن صرحوا (أنَّ الاعتماد في الأُصول على العقل والكتاب والأخبار المتواترة وبالجملة ما يوجب اليقين دون أخبار الآحاد) إلا أن حقيقة قولهم ادعاء:

- **أن (الأحاديث الواردة في أبواب الأُصول إنّما يعتمد عليها إذا كانت موافقة لاعتقاد الشيعة الإماميَّة المعلوم بالقطع واليقين ممّا صرف العلماء عمرهم واستفرغوا جهدهم في استخراجها من الأدلّة اليقينيّة ، وأمّا ما خالفه فمأوَّل أو مردود)!** [١] **(وبالجملة فالأصل هو ما ثبت عنهم بالتواتر وتقرر في علم الكلام ويجب ارجاع الأخبار إليه إن أمكن وإلا فلا اعتماد على ما روى بطريق الآحاد إن خالف ما ثبت في علم الكلام)!!** [٢]
- (أنَّ أكثر أحاديث الأُصول) وإن كانت (غير صحيحة الإسناد) إلا أنه يُعتمد **(عليها لاعتبار متونها وموافقتها للعقائد الحقّة ولا ينظر في مثلها إلى الإسناد)!** [٣]

فحقيقة قولهم التعويل على المذهب؛ فحسب؛ ومن هنا ردوا جملة من الأخبار التي لا توافق معتقدهم بحجة أنها أخبار آحاد!

- فقالوا في الرواية التي تدل على (أنه تعالى قدر السعادة لبعض الناس والشقاء لبعضهم فمن قدر له السعادة سهل له السبيل إليها ومن قدر له الشقاء هيأ له وسائل العصيان) ظاهرها الجبر، وهي(خبر مرسل مضطرب المتن لا حجة فيه وإن فرض حجية أخبار الآحاد في هذه المسائل فقد رواه الشيخ الصدوقﷺ في التوحيد مع اختلاف لا يوجب الجبر). [٤][٥]

---

(١)تقدمة المحشي الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ١/ ١٠.

(٢)تعليق الشعراني على هامش كتاب الوافي للفيض الكاشاني، ١/ ٥٢٧ ، هامش(١).

(٣)تقدمة المحشي الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ١/ ١٠.

(٤)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٤/ حاشية(١)، صفحة ٢٨٦

(٥)راجع من هذا البحث: موقف الشيعة من المرتبة الأولى من مراتب القدر–مرتبة العلم–، الكلام على رواية : (أيها السائل) حاشية (٢)، صفحة ٥٨٣.

- وقالوا في الروايات التي تدل على نفي علم الأئمة بما كان وما سيكون أنها أخبار آحاد.[١]
- وقالوا في الأخبار الواردة في تميز السعيد من الشقي وقت أخذ الميثاق (أنها أخبار آحاد مخالفة للكتاب والإجماع فوجب ردها). [٢]
- وقالو في الروايات التي لا توافق قولهم في مسألة خلق الأفعال: (أكثر تلك الأخبار من باب إخبار الآحاد التي لا توجب علمًا ولا ظنًا. وهذا الجواب .. في رد تلك الأخبار التي ظاهرها الجبر). [٣]
- وقالوا في الروايات التي تُثبت استطاعة مع الفعل (لا اعتماد على ما روى بطريق الآحاد إن خالف ما ثبت في علم الكلام ومن ذلك ما اتفق عليه المتكلمون من أصحابنا أن القدرة قبل الفعل) [٤]...إلخ

ثالثًا: موقف متكلمة الشيعة من الاستدلال بالإجماع [٥] على مسائل القضاء والقدر:

مسألة القضاء والقدر (أصل العدل) عند الاتجاه الأصولي الشيعي من العقائد التي لا تعُلم إلا بالعقل و كل (أمر عقلي لا يمكن إثباته بالإجماع) [٦] وعلى هذا فلا يجوز التمسك بالإجماع كدليل على أصل العدل عندهم.

وأما الاتجاه الاخباري فالإجماع في الأصل عندهم -وعند بعض الأصوليين- ليس دليلاً شرعيًا؛ ولا يمكن الاعتماد عليه في مجال الاستدلال لأنه بمجرده ليس بحجة .[١]

---

(١)انظر: رسائل آل طوق القطيفي، أحمد آل طوق، ٣/٢٢١-٢٢٢.

(٢) الأنوار النعمانية، نعمة الله الجزائري، ١/٢٩٣.

(٣) نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ١/٤٥.

(٤)تعليق الشعراني على كتاب الوافي للفيض الكاشاني، ١/ حاشية(١)، صفحة ٥٢٧.

(٥)الإجماع في اصطلاح الإمامية : هو الاتفاق الحاصل بين جميع الإمامية على مسألة ما، وهذ الاتفاق يكشف عن رأي المعصوم في تلك المسألة؛ فغاية ما يفيده الإجماع عندهم هو الكشف عن رأي المعصوم-زعموا-انظر: الرسالة السعدية، العلامة الحلي،٢٠، مستدركات علم رجال الحديث، علي النمازي، ٩/١، مصادر التلقي وأصول الاستدلال العقدية عند الإمامية، إيمان الحلواني، ٦٥٨/٢، وما بعدها.

(٦) الهداية في الأصول، تقرير بحث السيد الخوئي للشيخ حسن الصافي، ٥٠٢/٣.

وإذا كان كذلك فالتمسك بالإجماع في مسائل القضاء والقدر عند كلا الاتجاهين لا يجوز!

غير أن المتأمل في مصنفاتهم يجد أن الشيعة (سواءً الأخباريين أو الأصوليين) قد حكوا الإجماع على قولهم في مسائل القضاء والقدر!!

وهنا يُقال: انشغال الأصوليون من الشيعة بنقل الإجماع على مسائل القضاء والقدر يُعد ثغرة منهجية، وهو في حقيقة الأمر خروج عن النهج الذي ارتسموه في الاستدلال على أصول دينهم!! هذا من جانب.

ومن جانب آخر؛ فإذا كان الإجماع في الأصل عند الإخباريين وبعض الأصوليين؛ ليس دليلاً شرعيًا؛ ولا يمكن الاعتماد عليه في مجال الاستدلال لأنه بمجرده ليس بحجة ؛ فلم ينشغلون بحكايته!!

هذا ومن عجائبهم في هذا الباب:

أ- أنهم يحكمون الإجماع على أمور وقع فيها الخلاف بينهم؛ كـ:

- حكايتهم إجماع الامامية بأسرها على أن الحسن والقبح عقليان! **مع أنه قد نُسب إلى الإخباريين إنكاره! بل نسب بعضهم إنكاره إلى أبناء نحلته على وجه العموم.**[٢]
- **حكايتهم الإجماع على القول بالبداء وعدم القول به!**؛ فتجد في نصوصهم: إيجاب القول بالبداء وحكاية إجماع الشيعة على وصفه تعالى به![٣] وتجد فيها أيضًا: الحث على عدم القول بالبداء، وحكاية إجماع الشيعة على عدم جواز وصف الله به!![٤] .

=

(١)انظر: الفوائد المدنية، محمد الاسترآبادي، ٥١، الشواهد المكية، نور الدين العاملي، ٥١-٥٢، جواهر الكلام، الجواهري، ٦/٢٥٠، الأصول، مرتضى المطهري،٥٣-٥٤، المسائل المستحدثة، محمد الروحاني، ٤٣، مصادر التلقي وأصول الاستدلال العقدية عند الإمامية، إيمان الحلواني، ٢/٧١٦.

(٢)راجع من هذا البحث: صفحة ١٧٣١-١٧٣٨، في الفصل الثاني من الباب الثالث:موقف الشيعة الإمامية من التحسين والتقبيح.

(٣)انظر: أوائل المقالات، المفيد، ٤٦.

(٤)انظر: تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٤/٢٥٨ حاشية(٢).

- حكايتهم الإجماع على كون علم الإمام واقعي حضوري[1] مع كون هذه المسألة من مسائل الخلاف بينهم.

ب- أنهم يحكون الإجماع على أمور تخالف الحق؛ كـ:

- حكايتهم الإجماع على علم الإمام بما يكون ![2]
- حكايتهم الإجماع على نفي خلق الأفعال!
- حكايتهم الإجماع على تعطيل عود الحكمة والغاية المطلوبة إلى الله سبحانه وادعائهم أن حكمته فيما شرع وخلق تعود إلى المخلوق فقط!
- حكايتهم الإجماع على أن كل ما حكم العقل بفعل أنه ظلم؛ فالله منزه عنه، وأن الحكم بالعدل وتمييز مصاديقه وجزيئاته وأن هذا عدل وذاك ظلم كلها ترجع إلى العقل، وأن من عدل الرب عدم خلقه لأفعال العباد!
- حكايتهم الإجماع على أن القدرة إنما تكون فقط قبل الفعل!...إلخ

ولا ريب أن إجماعهم –في الأمور السابقة- مخالف لما ثبت في الكتاب والسنة وهو نظير غيره من الإجماعات الباطلة المدعاة في علم الكلام![3]

وبعد بيان موقف متكلمة الشيعة من الاستدلال بالأدلة الشرعية على مسائل القضاء والقدر(أصل العدل) يأتي عرض موقفهم من الاستدلال بالقياس العقلي على مسائل القضاء والقدر.

---

(١)انظر: الإمامة الإلهية، تقرير بحث محمد السند لبحر العلوم، ٤٢٩/١، راجع أيضًا من هذا البحث: صفحة ٦٤٨-٦٥٠، في الفصل الأول، من الباب الثاني: موقف الإمامية من المرتبة الأولى من مراتب القضاء والقدر؛ مرتبة العلم.

(٢)انظر: مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٣٣٩/٧، راجع أيضًا من هذا البحث: صفحة ٦٤٨، في الفصل الأول، من الباب الثاني: موقف الإمامية من المرتبة الأولى من مراتب القضاء والقدر؛ مرتبة العلم.

(٣)انظر: الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، ٤٤٧/٦.

موقف متكلمة الشيعة من الاستدلال بالقياس العقلي على مسائل القضاء والقدر:

القياس العقلي يتمثل بقياس الغائب على الشاهد، وهذا القياس باتفاق الأمم ينقسم إلى حق وباطل؛ فالباطل منه هو قياس التمثيل الذي يستوي فيه الأصل والفرع، وقياس الشمول الذي تستوي أفراده في حكمه؛ وأما الحق منه فهو قياس الأولى، ومعناه: أن كل ما اتصف به المخلوق من كمال فالخالق أولى به، وكل ما تنزه عنه المخلوق من نقص فالخالق أولى بالتنزه عنه[١].

وقد تناقض متكلمة الشيعة في موقفهم من الاستدلال بالقياس العقلي (قياس الغائب على الشاهد، والشاهد على الغائب)؛

- فحين ذهب الإخباريون من الشيعة إلى أن الدليل العقلي ظني؛[٢] ورفضوا دليل العقل بكل أشكاله وفروعه ونفوا حجيته؛ واستدلوا على بطلانه بقوله تعالى:﴿ وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا ﴾ يونس: ٣٦، وقالوا في تفسيرها: (﴿ وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ ﴾ يونس: ٣٦، فيما يعتقدونه ﴿ إِلَّا ظَنًّا ﴾ يونس: ٣٦، مستندًا إلى خيالات فارغة وأقيسة فاسدة، كقياس الغائب على الشاهد ، والخالق على المخلوق ، بأدنى مشاركة موهومة والمراد بالأكثر الجميع ، أو من ينتمي إلى تمييز ونظر ، ولا يرضى بالتقليد الصرف) [٣].

قرروا أنه (لا يصح أن نقيس ذاته ﷻ على ذواتنا، ولا أفعاله على أفعالنا) [٤] وأن الله تعالى (لا مثال له في الشاهد حتّى يستدلّ بالشاهد على الغائب). [٥] فـ (العقل البشريّ قاصر عن إدراك الوجود الأزلي ، لأنه لا مثال له في الشاهد ، فيستدلّ بالشاهد على الغائب). [٦]

---

(١)انظر: التدمرية، لابن تيمية، ٥٠، مجموع الفتاوى، ابن تيمية ،١٢/٣٤٣-٣٥٠.

(٢)انظر: الفوائد الطوسية، الحر العاملي، ٣٥٠ وما بعدها.

(٣) زبدة التفاسير، الفيض الكاشاني، ٣/٢٠٩.

(٤) عصر الشيعة، علي الكوراني العاملي، ٢٢٢.

(٥) معارج نهج البلاغة، علي البيهقي، ٢٠٥.

(٦) معارج نهج البلاغة، علي البيهقي، ٣٣٣.

- خالفهم في ذلك الأصوليون فادعوا أن العقل مصدر الحجج وإليه تنتهي؛[١] (والعقل مجموعة علوم بها يتمكن من الاستدلال بالشاهد على الغائب) [٢] وبناءً عليه قالوا بـ (قياس الغائب على الشاهد). [٣] وبـ(ستعمال العقل في الوصول إلى الغائب ، باعتبار دلالة الحاضر) . [٤] وقرروا (أن العلم بالله ﷻ وأنبيائه (ع) وبصحة دينه الذي ارتضاه و كل شئ لا يدرك حقيقته بالحواس ولا يكون المعرفة به قائمة في البداية وإنما **يحصل بضرب من القياس)** [٥]

هذا –في الجملة– هو تنظير متكلمة الشيعة حول القياس العقلي.

وبالنظر إلى استدلالات الشيعة على قولهم في مسائل القضاء القدر و تنظيرهم لها؛ يُلحظ أن متكلمة الشيعة كالمعتزلة استخدموا النوع الباطل من هذا القياس **فقاسوا أفعال الله على أفعال الناس!!** وادعوا أن ما حسن من العباد حسن من الرب، وما قبح من العباد قبح من الرب. [٦] **وجعلوا عدله من جنس عدلهم وظلمه من جنس ظلمهم[٧] وبناءً على ذلك نفوا خلق الرب لأفعال العباد وإرادته لها؛ فأصل ضلالهم في باب القدر قياسهم أفعال الله على أفعال خلقه وهو من أفسد القياس!**

كما استخدموا النوع الحق منه فاستدلوا بقياس الأولى على إثبات علم الله[٨] وقدرته واختياره[١]، وعدله[٢] وإثبات الحكمة في أفعاله وتنزهه عن النقائص.[٣]

---

(١)انظر: الأصول العامة للفقه المقارن، السيد محمد تقي الحكيم، ٢٩٩.

(٢)التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، ٢/٧٧.

(٣) التفسير المبين، محمد جواد مغنية، ٣٧٨.

(٤)النكت في مقدمات الأصول، المفيد، ٢١، كنز الفوائد، الكراجي، ١٤٦، وانظر: تطور علم الكلام الإمامي، علي المدن، ترجمة: عبد الجبار الرفاعي، ١٨٦ وما بعدها.

(٥)أوائل المقالات، المفيد، ٨٨،

(٦)انظر: أصول العقائد في الإسلام، مجتبى اللاري، ١/١٧٠، موسوعة طبقات الفقهاء، المقدمة، السبحاني، ١/١٧٦، وراجع أيضًا–من هذا البحث–:١٧٤٩–١٧٥٠؛ في موقف الشيعة الإمامية من التحسين والتقبيح.

(٧)انظر: مفاهيم القرآن، السبحاني، ١٠/٨، وراجع أيضًا–من هذا البحث–: ١٨٣٧–١٨٤١؛ في الفصل الثالث من الباب الثالث: موقف الشيعة الإمامية من مسألة تنزيه الله عن الظلم.

(٨)انظر: التوحيد عند مذهب أهل البيت، علاء الحسون، ١٩٨، ٢١٠، وراجع أيضًا–من هذا البحث–: صفحة ٥٨٩،، في الفصل الأول من الباب الثاني:موقف الشيعة الإمامية من المرتبة الأولى من مراتب القدر–مرتبة العلم–.

وخلاصة موقف الشيعة من الاستدلال بالقياس العقلي –قياس الغائب على الشاهد–، ما يلي:

١– أن الأصوليين من الشيعة –ومن تابعهم– اعتبروه أحد أنواع الأدلة واستخدموه بنوعيه الحق والباطل.

٢– أن الأصوليين من الشيعة جعلوا هذا القياس نوعًا واحدًا ولم يقسموه إلى حق وباطل.

٣– أن الإخباريين من الشيعة–بموجب تنظيرهم في الاستدلال– أبطلوه بجميع أنواعه.

وبعد عرض موقف الشيعة من الاستدلال بالقياس العقلي على مسائل القضاء والقدر(=أصل العدل)، يحق الإشارة إلى موقف الشيعة من الأدلة النقلية المخالفة لمذهبهم في مسائل القضاء والقدر، واتجاهاتهم حيال نصوص مسائل القضاء والقدر.

موقف متكلمة الشيعة من الأدلة النقلية المخالفة لمذهبهم في مسائل القضاء والقدر، واتجاهاتهم حيال نصوص مسائل القضاء والقدر:

أولاً: موقف متكلمة الشيعة من الأدلة النقلية المخالفة لمذهبهم في مسائل القضاء والقدر:

يتلخص موقف الأصوليين –من الشيعة ومن تابعهم وتأثر بهم– من الأدلة النقلية المخالفة لمذهبهم في مسائل القضاء والقدر في أمرين:

=

(١)انظر:نور الأفهام في علم الكلام، الواساني، ٨٣/١، الإرادة الإلهية التكوينية والتشريعية، السبحاني، ١١، وراجع من هذا البحث–:١١٩٤، ١١٩٧ في الفصل الثالث من الباب الثاني:موقف الشيعة الإمامية من المرتبة الثالثة من مراتب القدر–مرتبة القدرة والمشيئة–

(٢) انظر:الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٢٨٩، وراجع أيضًا–من هذا البحث–: ١٨٥٢–١٨٥٣،الفصل الثالث من الباب الثالث:موقف الشيعة الإمامية من مسألة تنزيه الله عن الظلم.

(٣) انظر: الصراط المستقيم، علي العاملي، ٢٢/١، وراجع أيضًا–من هذا البحث–: ١٦٣٦–١٦٣٩،في الفصل الأول من الباب الثالث:موقف الشيعة الإمامية من الحكمة والتعليل.

إما المعارضة بينها وبين الأدلة النقلية التي أيدوا وعضدوا بها مذهبهم في مسائل القضاء والقدر، ومن ثم الرجوع إلى الأدلة العقلية!

أو المعارضة بينها وبين الأدلة العقلية، ومن ثم ترجيح الأدلة العقلية لا سيما وأن الدلائل النقلية ظنية-في زعمهم-، وأن العقلية قطعية، والظن لا يعارض القطع؛ فالقاعدة عندهم (إذا تعارض دليلان نقليان أو دليل عقلي ونقلي وجب تأويل النقل ، أما مع تعارض النقلين فظاهر لامتناع تناقض الأدلة ، وأما مع تعارض العقلي والنقلي فكذلك أيضًا . وإنما خصصنا النقلي بالتأويل لامتناع العمل بهما وإلغائهما والعمل بالنقلي وإبطال العقلي لأن العقلي أصل للنقلي ، فلو أبطلنا الأصل لزم إبطال الفرع أيضًا، فوجب العدول إلى تأويل النقلي وإبقاء الدليل العقلي على مقتضاه).[١]

وخلاصة قولهم (أنّ حكم العقل القطعي لا يعارضه شيء أبدًا ، وأنّه لابدّ في ما تتراءى فيه المعارضة من تأويله وحمله على غير ظاهره)؛ [٢] ولذلك قالوا: (إن كل آية قرآنية قامت القرينة العقلية على خلاف ظاهرها وجب صرفها عن ظاهرها بمقتضى القرينة ، وهذا هو الموافق لبناء العقلاء في العمل ، بمقتضى القرينة القائمة على خلاف الظاهر). [٣]

وقالوا: (إن وجدنا حديثًا يخالف أحكام العقول اطرحناه، لقضية العقل بفساده) [٤] وفي ذلك تصريح بتأويلهم الآية وردهم الحديث المخالف لحكم العقل وأن أساس هذا التأويل والرد هو حكم العقل!

ومن تطبيقهم لذلك في باب القدر[٥]:

قولهم: أما (الآيات والروايات الدالة على أن الهداية والايمان وسائر الأعمال بمشيئة الله وإرادته وقضائه فالجواب أن حكم العقل بنفي الجبر في الأعمال المقدورة للبشر، وما دل من الآيات

---

(١) كشف المراد، العلامة الحلي، ٣٤٩-٣٥٠

(٢) نور الأفهام، اللوساني،١/١٧٥

(٣)صراط النجاة، مع تعليق الميرزا التبريزي، الخوئي، ٣/٤٤٥ – ٤٤٦.

(٤) تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ١٤٩.

(٥)وبذلك رد اللوساني دلالة الآيات على خلق الأفعال انظر: نور الأفهام، اللوساني، ١/١٥٧، وما بعدها.

والروايات المذكورة لهذا الحكم العقلي والروايات المفسرة لهذه الآيات .كما ستجي جملة منها . قرينة قطعية على أن المراد من مشيئة الله تعالى وإرادته وتقديره وقضائه في الأفعال الاختيارية للبشر ليس بمعناها في غيرها). [١]

على أن الإخباريين من الشيعة وإن لم يعولوا على العقل إلا أنهم كالأصوليين يعتقدون ثم يستدلون فما خالف قولهم اطرحوه ولم يعملوا به لا سيما وأن معتقداتهم –جميعًا–في باب القدر موروثة من المعتزلة الذين اعتمدوا على عقولهم في باب الاعتقاد.

ولما كان عامة متكلمة الشيعة يعتقدون ثم يستدلون فقد اتخذوا من معتقدهم حاكمًا على النصوص النقلية، فما كان معناه ومدلوله موافقًا لمعتقدهم المتأكد بالدلائل العقلية كان مُحكمًا، وما كان ظاهره مخالفًا لمعتقدهم كان متشابهًا فيجب رده إلى المحكم!

فمعتقدهم الموروث من المعتزلة–وإن نسبوه زورًا إلى الأئمة– هو الطريق الذي يُعرف به كون الأدلة النقلية محكمة أو متشابهة؛ فما وافق معتقدهم –من الأدلة النقلية –فهو محكم وحجة في بابه![٢]

وما خالف معتقدهم سواءً أكان من القرآن مثل قوله ﷻ: ﴿ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ ﴾ المدثر: ٣١، (حيث نسب الضلالة إلى نفسه فهو من المتشابه).[٣]

أو كان من الأخبار؛ مثل: مرويات جفاف القلم وسبق السعادة والشقاوة؛ فقد قالوا فيها: (أما حكاية جف القلم وسبق العلم بالسعادة لمن آمن وبالشقاوة لمن كفر ، فقد ورد في متشابهات الأخبار). [٤]

وكذا مرويات أخذ الميثاق وما فيها من إثبات التقدير؛ فقد ادعوا (أن أخبار هذا الباب من متشابهات الأخبار ومعضلات الآثار) [١] (ومما يوهم الجبر ونفي الاختيار). [٢]

---

(١)تنبيهات حول المبدأ والمعاد، حسن علي مروارید،٢١٣.

(٢) انظر: الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٧٣/٤.

(٣) انظر: بحار الأنوار، المجلسي، ١٢/٩٠، ط.مؤسسة الوفاء،

(٤)نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢٥١/٢.

وقد سلكوا حيال هذه المرويات عدة مسالك واتجاهات!

ومن هنا يأتي عرض اتجاهاتهم حيال نصوص مسائل القضاء والقدر.

ثانيًا: اتجاهات متكلمة الشيعة حيال نصوص مسائل القضاء والقدر:

اتجه الشيعة حيال النصوص الدالة على مسائل القضاء والقدر خمسة اتجاهات، والمعول على سلوكهم لهذه الاتجاهات هو معتقدهم الموروث من المعتزلة المبني على العقل، فإذا وافق النص قولهم أثبتوا ما دل عليه، وهذا الاتجاه هو الاتجاه الأول، **وهو اتجاه الإثبات!**

وقد أثبت متكلمة الشيعة أن للقضاء والقدر مراتب كما أثبوا–من حيث الجملة– علم الله، وقدرته واختياره، وخلقه لكل شيء إلا أفعال العباد،كما أثبتوا الحكمة في أفعاله، وتكليفه بالمقدور، وعدله وتنزهه عن القبح والظلم.

أما إذا خالف النص قولهم؛ سلكوا تجاهه عدة مسالك واتجاهات:

الاتجاه الأول: اتجاه التأويل، وقد صرح الشيعة أن (الأحاديث الواردة في أبواب الأُصول إنّما يعتمد عليها إذا كانت موافقة لاعتقاد الشيعة الإماميَّة المعلوم بالقطع واليقين ممّا صرف العلماء عمرهم واستفرغوا جهدهم في استخراجها من الأدلّة اليقينيّة ، وأمّا ما خالفه **فمأوَّل)!** [٣]

وقد سلك الشيعة مسلك التأويل في عامة الأدلة النقلية المخالفة لمعتقدهم في باب القدر! فهو أحد مسالكهم في مرويات التقادير، وفي صفة الكتابة واللوح والقلم، وكذا في الأدلة الدالة على إرادة الله لأفعال العباد، وخلقه لها وكذلك في الأدلة الدالة على إثبات قدرة مع الفعل.

وقد تميزوا بالتناقض الفوضوي في تأويل النصوص فتجد عدة نظريات ذات مسالك معرفية متنوعة: روائية، وكلامية وفلسفية وعرفانية صوفية باطنية في قرآءة وتحديد معنى الآية أو القول المنسوب إلى الأئمة –كما سيتضح في أثناء البحث–

=

(١)بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٢٦٠/٥.

(٢)مرآة العقول، المجلسي، ١٥/٧، تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٨/ حاشية(١)، صفحة ١٦.

(٣)تقدمة المحشي الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ١٠/١.

الاتجاه الثاني: اتجاه الوقوف والتفويض، وقد سلك الشيعة هذا المسلك في عدة مسائل؛ فهو:

١-أحد أقوال الشيعة في إرادة الرب هل هي العلم أم زائدة على العلم.[١]

٢-أحد أقوال الشيعة في مسألة علم الإمام -وهل يثبت له علم القدر أم لا؟!-؛ فقد زعموا أن (التوقّف....في خصوص علم الإمام عليه السلام سبيل السّلامة لاختلاف الأخبار في ذلك جدًا)؛ [٢] وقالوا: (وأما مسألة مقدار معلومات الإمام عليه السلام من حيث العموم والخصوص، وكيفية علمه بها من حيث توقفه على مشيتهم أو على التفاتهم إلى نفس الشيء أو عدم توقفه على ذلك، فلا يكاد يظهر من الأخبار المختلفة في ذلك ما يطمئن به النفس، فالأولى وكول علم ذلك إليهم صلوات الله عليهم أجمعين).[٣]

٣-أحد مواقف الشيعة من حقيقة اللوح والقلم [٤]والمحو الإثبات والقضاء والقدر ويبرز من خلال ما ورد في بعض نصوصهم ؛ ومن ذلك:

- (الكلام في القلم واللوح المحفوظ والمحو والإثبات والقضاء والقدر، وما ذكره الحكماء من المعاني لهذه الأمور لا عبرة به، فالواجب الاعتقاد الإجمالي بوجودها، والكفّ عن التفصيل) [٥] إذ (جواز الاعتقاد بأحد هذه الأنحاء هو موقوف على حصول العلم، وهو غير حاصل، والأخبار الواردة في الباب من قبيل الظاهر، وقد قرّر في محلّه عدم حجّيّة

---

(١)انظر: الأبحاث المفيدة في تحصيل العقيدة، العلامة الحلي، وهي الرسالة التاسعة والثلاثون ضمن كتاب عقيدة الشيعة تأصيل وتوثيق من خلال سبعين رسالة اعتقادية من القرن الثاني لغاية القرن العاشر الهجري، جمع وتحقيق وتقديم: محمد رضا الأنصاري القمي، ٦٣٧، وراجع من هذا البحث، ١٢٢٢؛ في موقف الشيعة من المرتبة الثالثة مرتبة القدرة والمشيئة.

(٢)أوثق الوسائل في شرح الرسائل، موسى التبريزي، ٢٩١.

(٣)فرائد الأصول، الأنصاري، ١٣٤/٢.

(٤)انظر: بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٣٧٠/٥٤، وراجع من هذا البحث: ٨٠٢-٨٠٤، في الفصل الثاني من الباب الثاني:موقف الشيعة الإمامية من المرتبة الثانية من مراتب القضاء والقدر-مرتبة الكتابة-.

(٥)حواشي المشكيني على كفاية الأصول للخرساني، ٤٦٢/٢.

الظنّ في أصول الدين .. فالمتعيّن هو الاعتقاد الإجمالي بما هو الواقع، وإيكال التفصيل إليهم عليهم السلام). [١]

- (الإنصاف أن حقيقة اللوح والقلم غير ثابتة شرعًا، ..وإنما الثابت شرعًا أصل وجودهما؛.. فالصحيح التوقف). [٢]
- (الشيعة الإمامية الاثني عشرية الجعفرية.. مذهبهم)[٣] و(اعتقادهم فيما لم تعلم حقيقته؛ مثل: اللوح والقلم والعرش وغيرها: أنه يجب الاعتقاد به إجمالاً على ما هو عليه في الواقع، ولا يجب أزيد من ذلك لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاها). [٤]
- (للمفسرين كلام طويل وعريض حول اللوح المحفوظ، ونحن غير مسؤولين عن تحديده ومعرفة حقيقته. والراسخون في العلم يؤمنون بالغيب المحجوب، ويحجمون عن الشروح والتفاصيل). [٥]

٤-أحد مسالك الشيعة في أخبار الميثاق وما ورد فيها من تقدير؛ وقد نسبوه إلى الإخباريين منهم.

يقول المجلسي:-في معرض حديثه عن المسالك في مرويات الميثاق- (اعلم أن ما ذكر في هذا الباب وفي بعض الأبواب الآتية من متشابهات الأخبار ومعضلات الآثار ، ومما يوهم الجبر ونفي الاختيار ولأصحابنا رضوان الله عليهم فيها مسالك : الأول :ما ذهب إليه **الأخباريون وهو أنا نؤمن بها مجملا ونعترف بالجهل عن حقيقة معناها وعن أنها من أي جهة صدرت ونرد علمه إليهم** عليهم السلام)!. [٦]

---

(١)حواشي المشكيني على كفاية الأصول للخرساني، ٤٦١/٢-٤٦٢.

(٢)صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ٢١٨/١.

(٣)أعيان الشيعة، محسن الأمين، ١٠٦/١.

(٤)أعيان الشيعة، محسن الأمين، ١٠٨/١.

(٥)التفسير الكاشف، محمد جواد مغنية ، ٧ / ٥٤٧.

(٦) مرآة العقول، المجلسي، ١٥/٧، وانظر: بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٢٦٠/٥.

ويقول: (اعلم أن آيات الميثاق والأخبار الواردة في ذلك مما يقصر عنه عقول أكثر الخلق وللناس فيها مسالك:

الأول : طريقة المحدثين والمتورعين فإنهم يقولون نؤمن بظاهرها ولا نخوض فيها ولا نطرق فيها التوجيه والتأويل) [١].

ويقول -بعد ذكره مسالك الشيعة في هذه الأخبار-(لأصحابنا رضي الله عنهم فيها مسالك؛.. ولا يخفى ما فيها.. وترك الخوض في أمثال تلك المسائل الغامضة التي تعجز عقولنا عن الإحاطة بكنهها أولى، لا سيما في تلك المسألة التي نهى أئمتنا عن الخوض فيها) [٢].

ويقول نعمة الله الجزائري[٣] في معرض نقله لمسالك الشيعة في هذه الأخبار: (قد سلك الأصحاب فيها مسالك مختلفة...[منها]: أنها أخبار متشابهة يجب الوقوف عندها وتسليم أمرها إليهم عليهم السلام). [٤]

٥-أحد مسالك الشيعة في أخبار التقدير العمري والجنين في بطن أمه.

يقول المجلسي-في معرض تعليقه على رويات التقدير العمري والجنين في بطن أمه-: (ثم اعلم أن للعلماء في أمثال هذا الخبر مسالك: فمنهم من آمن بظاهرها ووكل علمها إلى من صدرت عنه، وهذا سبيل المتقين) [٥].

---

(١)مرآة العقول، المجلسي، ٣٧/٧-٣٨

(٢) بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٢٦٠/٥-٢٦١.

(٣)نعمة الله بن عبد الله بن محمد بن حسين الحسيني الجزائري، أحد فقهاء الإمامية وعلمائهم، ولد في قرية (الصباغية) من قرى الجزائر سنة ١٠٥٠ هـ ، وتوفي بقرية (جايدر) سنة ١١١٢ هـ. **له قدرٌ عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛ تتلمذ على جماعة من شيوخ الإمامية ، أشهرهم: السبزواري، والخوانساري، ومحمد بن الحسن الحر العاملي، ومحمد النائيني، والفيض الكاشاني، وقرأ على المجلسي شطرًا وافيًا من العلوم العقلية والنقلية وعدة من كتب الحديث، له أكثر من ٥٠ كتابًا ، منها: أنس الوحيد في شرح التوحيد، زهر الربيع، الأنوار النعمانية في معرفة النشأة الإنسانية، مقصود الأنام في شرح تهذيب الأحكام، لوامع الأنوار في شرح عيون الأخبار، انظر: طرائف المقال، علي البروجردي ،٦٦/١، الأعلام، الزركلي، ٨ /٣٩، تلامذة المجلسي، أحمد الحسيني، ١٣٩- ١٤٠.

(٤) الأنوار النعمانية، نعمة الله الجزائري، ٢٩٣/١.

(٥)بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٣٤٦/٥٧.

ويقول في موطن آخر: (في حل أمثال هذا الخبر مسالك ، فمنهم من آمن بظاهره ووكل علمه إلى من صدر عنه، وهذا سبيل المتيقن)[١].

ويقول بعد ذكره مسالك أصحابه الشيعة في رويات التقدير العمري الجنيني: (ثم اعلم أن للعلماء في أمثال هذا الخبر مسالك :..أقول : الأحوط والأولى عدم التعرض لأمثال هذه التأويلات الواهية ، والتسليم لما ورد عن الأئمة الهادية عليهم السلام) [٢] .

والعجب من الشيعة أنهم إذا فوضوا المعنى فوضوه إلى أئمتهم المعصومين؛ فالمتكلمون يفوضون معاني النص النقلي إلى الله تعالى[٣] والشيعة أخذوا البدعة وزادوا عليها فهم يفوضون معاني الأخبار الى أئمتهم –في غلو ظاهر–!

فتجد في نصوصهم:

- **(متشابهات الأخبار؛ الأولى ردّ علمها إلى أهله فهم أولى بتفسيرها وأعلم بظاهرها وباطنها).**[٤]
- **أما (متشابهات الأخبار ، فيرد علمها إليهم عليهم السلام).** [٥]

الاتجاه الثالث: الحمل على التقية؛ فإذا وجد الشيعة حديثًا –في مروياتهم المنسوبة إلى الأئمة–يخالف معتقدهم اطرحوه وادعو (أنه صحيح خرج مخرج التقية) [٦] وقد سلك الشيعة هذا المسلك في عدة مواطن؛ فهو:

- أحد مسالك بعض الشيعة في الأخبار النافية لعلم الأئمة بالغيب[٧] وأيضًا الدلة على أن (علمهم عليهم السلام بالغيب إرادي والتفاتي لا حضوري) فهو–بحسب رأيهم وزعمهم (خلاف ما حققه المحققون

---

(١)مرآة العقول، المجلسي، ٢٤/٢١.

(٢)بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٣٤٦/٥٧.

(٣) انظر: أساس التقديس، الرازي، ١٢٦، ١٣٢–١٣٥. التفسير الكبير، الرازي، ١٧/٢٧.

(٤) عناية الأصول في شرح كفاية الأصول، مرتضى الحسيني، ٥٤.

(٥) مكيال المكارم، محمد تقي الأصفهاني، ٣١٤/٢.

(٦) تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ١٤٩.

(٧)انظر: مرآة العقول، المجلسي، ١١٤/٣، الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤٧٤/٢–٤٧٤. وراجع من هذا البحث: ٦٥٧–٦٥٨، في الفصل الأول من الباب الثاني: موقف الشيعة من المرتبة الأولى من مراتب القضاء والقدر –مرتبة العلم–

من علمائنا الأعلام!؛ فينبغي حمل الأخبار الواردة على التقية؛ لأنها مخالف لكثير من الآيات القرآنية والأحاديث المتواترة وتنافي مقام الإمامية وزعامة الكبرى الإلهية !!).[١]

- أحد مسالكهم في أخبار التقدير السابق.[٢]
- أحد مسالكهم في أخبار الميثاق وما ورد فيها من تقدير؛ فقد ادعوا (أنها محمولة على التقية لموافقتها لروايات العامة ومذاهب الأشاعرة الجبرية وهم جلهم). [٣]
- أحد مسالك الشيعة في الأخبار الدلة على عموم مشيئته تعالى لما يكون في الكون-حتى أفعال العباد.[٤]
- أحد مسالك الشيعة في الأخبار الدلة على عموم خلقه تعالى لكل شيء-حتى أفعال العباد.[٥]
- أحد مسالك الشيعة في الأخبار التي تثبت قدرة مع الفعل.[٦]

الاتجاه الرابع: الرد؛ فقد صرح الشيعة أن (الأحاديث الواردة في أبواب الأُصول إنّما يعتمد عليها إذا كانت موافقة لاعتقاد الشيعة الإماميَّة المعلوم بالقطع واليقين ممّا صرف العلماء عمرهم

---

(١)تعليق محقق كتاب الاثنا عشرية للحر العاملي، ٨٣، حاشية (١)، وانظر منه أيضًا:٢٠٨، حاشية(١) وَ ٣٥٤، حاشية (١)، وانظر أيضًا: علم الإمام، محمد حسين المظفر، ٥٥-٥٦، حقيقة علم آل محمد وجهاته، علي عاشور، ٣١-٣٢، ٥٤-٦٠، علم الإمام، كمال الحيدري، ٢٠٥-٢٠٦.

(٢)انظر: بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٨٩/٥، منتهى الدراية، المروج، ٤١٢/١، وراجع من هذا البحث: ٨٩٠-٨٩١؛ في الفصل الثاني من الباب الثاني: موقف الشيعة الإمامية من مرتبة الكتابة.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ١٥/٧، وانظر: بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٢٦٠/٥، وراجع من هذا البحث: ٩٠٧-٩٠٨؛ في الفصل الثاني من الباب الثاني: موقف الشيعة الإمامية من مرتبة الكتابة.

(٤) انظر: شرح أصول الكافي للمازندراني، ٢٧٣/٤، ٢٩٥/٤، القول الشارح والحجة فيما ورد عمن هو على العباد حجة، حسين آل عصفور، ٢١٣، وراجع من هذا البحث:١٢٤٧؛ في الفصل الثالث من الباب الثاني: موقف الشيعة الإمامية من مرتبة القدرة والمشيئة.

(٥)انظر: شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٢٩٤/٤-٢٩٥، منتهى الدراية، محمد جعفر الجزائري المروج، ٤١٢/١، وراجع من هذا البحث:١٤٣٩؛ في الفصل الرابع من الباب الثاني: موقف الشيعة الإمامية من مرتبة الخلق.

(٦) انظر: تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٥/ حاشية(١)، صفحة ٤١، مرآة العقول، المجلسي، ٢١٦/٢، وراجع من هذا البحث:١٩٣٢-١٩٣٣؛ في الفصل الرابع من الباب الثالث: موقف الشيعة الإمامية من تكليف مالا يطاق.

واستفرغوا جهدهم في استخراجها من الأدلّة اليقينيّة ، وأمّا ما خالفه **فمأوَّل أو مردود)** [١] ؛ **ومن ثمّ فقد سلك الشيعة هذا المسلك في عدة مسائل في باب القدر؛ فهو:**

- أحد مسالك الشيعة في الأخبار الدلة على عموم مشيئته تعالى لما يكون في الكون–حتى أفعال العباد.[٢]
- أحد مسالك الشيعة في الأخبار الدلة على عموم خلقه تعالى لكل شيء–حتى أفعال العباد.[٣]

وفي ختام الحديث عن منهج الشيعة في الاستدلال على مسائل القضاء والقدر، أود التنبيه على أن الشيعة نهجوا هذا المنهج في الاستدلال على مسائل القضاء والقدر، رغم تقريرهم في مواطن عديدة تمسكهم بأقوال آل البيت؛ وزعمهم (أن أصول التوحيد والعدل مأخوذة من كلام أمير المؤمنين علي عليه السلام وخطبه وأنها تتضمن من ذلك مالا مزيد عليه ولا غاية وراءه ومن تأمل المأثور في ذلك من كلامه علم أن جميع ما أسهب المتكلمون من بعد في تصنيفه وجمعه إنما هو تفصيل لتلك الجمل وشرح لتلك الأصول). [٤]

هذا ولا يحق إغفال الإشارة إلى أمور سلكها الشيعة أثناء كلامهم حول مسائل القضاء والقدر؛ مفادها:

١–أنهم ينسون إلى مذهب السنة[٥] في مسائل القدر؛ وينقلون عنهم مقالات لا يقولها إلا بعضهم مع تحريفهم لها، [١] فكان في نقلهم من الكذب والاضطراب ما لا يخفى على ذوي الألباب.

---

(١)تقدمة المحشي الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ١/١٠.

(٢) انظر: تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٤/ حاشية(١)، صفحة ٢٧٢، تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٤/ حاشية(٢)، صفحة ٢٧٣ ، مرآة العقول، المجلسي، ٢/٢٤٨، شرح أصول الكافي ، محمد صالح المازندراني، ٥/٦٨.

(٣)انظر: منتهى الدراية، محمد جعفر الجزائري المروج، ١/٤١٢.

(٤)الأمالي، الشريف المرتضى، ١/١٠٣، وانظر: نهاية المرام في علم الكلام، العلامة الحلي، ١/٦.

(٥) تنويه: لفظ " أهل السنة " يراد به من أثبت خلافة الخلفاء الثلاثة، فيدخل في ذلك جميع الطوائف إلا الرافضة، وقد يراد به أهل الحديث والسنة المحضة، فلا يدخل فيه إلا من يثبت الصفات لله تعالى ويقول: إن القرآن غير مخلوق، وإن الله يرى في الآخرة، ويثبت القدر، وغير ذلك من الأصول المعروفة عند أهل الحديث والسنة. وهؤلاء الرافضة مرادهم بأهل =

٢–أنهم يربطون بين مسائل القدر والبداء فيجعلونها من باب واحد؛ ومن أقوالهم في ذلك:

- (وأمّا البداء فمعرفته حقيقة موقوفة على الإحاطة بعالم القضاء والقدر ، وهي خارجة عن طوق البشر، **فعلمه موكول إلى أهله** ، ولا يترتّب عليه ثمرة أُصوليّة كما لا يخفى). [٢]
- (الكلام في البداء وأضرابه ، من القضاء والقدر ، ولوح المحو والاثبات). [٣]

٣–أنهم يصدرون مذهبهم في القدر بقالت الإمامية؛ ويربطون بين قولهم في القدر والإمامة؛ وغلوهم في الأئمة مع أنه لا ملازمة بين الأمرين بل إن ما ذكروه في القدر لا يتعلق بمسألة الإمامة بل يقول بمذهبهم من لا يقول بقولهم في مسائل الإمامة ويقول بمسائل الإمامة من لا يقول بقولهم في القدر، ولا أحدهما مبني على الآخر!

فمسائل القدر لا تتعلق بمسألة الإمامة والتفضيل؛ بل من الشيعة من يقول بالجبر والقدر وفي أهل السنة من يقول بهذا وبهذا.

ثم إن ما ذكره عامة متكلميهم في مسائل القدر ليس من خصائص الشيعة، ولا هم أئمة القول به، ولا هو شامل لجميعهم، بل أئمة ذلك هم المعتزلة، وعنهم أخذ ذلك متأخرو الشيعة! فتبين أن إدخال مسائل القدر في مسألة الإمامية إما جهل، وإما تجاهل. [٤]

٤–أنهم مختلفون اختلافًا كثيرًا في مسائل القدر؛ فليس لهم قول واحد اتفقوا عليه؛ بل كل مسألة من مسائل القدر تجد فيهم من يخالف المعلوم من مذهبهم مع اشتراكهم جميعًا في ادعاء الانتساب إلى المعصوم واتباع أقواله؛ فأي قول لهم هو المأخوذ عن الأئمة

=

السنة الاصطلاح الأول، وهو اصطلاح العامة: فكل من ليس برافضي، قالوا عنه: هو من أهل السنة. انظر: منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٢/ ٢٢١.

(١) انظر: منهاج الكرامة، العلامة الحلي، ٣٢، الشيعة في الميزان، محمد جواد مغنية، ٧٦-٧٧.

(٢)وسيلة الوصول الى حقائق الأصول-تقرير بحث الاصفهاني للسبزواري-، ٤١٧.

(٣)أصل الشيعة وأصولها، كاشف الغطاء، ٣١٥.

(٤) انظر: منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ١/ ١٢٨، ٢/ ١٠٠-١٠١، ٨/٣، ٩٧/٥.

المعصومين! بل وأيهم انتهج نهج الأئمة ومذهب أهل البيت هل هو مذهب الأصولية أم الإخبارية أم كلاهما!. [1]

(١)لله در الشيخ خالد الوصابي الذي طرح على حسابه في تويتر ضمن مشروعه ١٠٠٠ سؤال يتحدى الشيعة الإجابة عليه؛ ومما جاء فيه:(ينقسم مذهب الاثني عشرية إلى أُصولية وإخبارية فأيهما هو مذهب أهل البيت هل هو مذهب الأصولية أم الإخبارية أم كلاهما؟). الحساب الرسمي للباحث في شؤون الشيعة خالد الوصابي في تويتر، تاريخ الاطلاع: ٢٢-١١-١٤٣٨هـ، استُرجعت من: @www3477

المبحث الثاني:

نقد منهج الشيعة الإمامية في الاستدلال على مسائل القضاء والقدر.

منهج الشيعة الإمامية في الاستدلال على مسائل القضاء والقدر مخالف للحق الذي يجب على المسلم انتهاجه والسير عليه؛ وسيكون –بعون الله– الرد عليه من عدة جوانب:

الجانب الأول: المنهج الحق في الاستدلال على مسائل القضاء والقدر وغيرها من مسائل الاعتقاد هو منهج أهل السنة والجماعة الذي يقوم على أساس أن النص الشرعي هو الأصل في الاستدلال على مسائل الاعتقاد(١).

فأساس منهج أهل السنة في الاستدلال على مسائل الاعتقاد هو اشتراط أن يكون الاستدلال شرعيًا في دلائله كما يكون شرعيًا في مسائله، فلا يمكن وجود مسألة اعتقادية ليس لها دليل شرعي، كما لا يمكن وجود مسألة اعتقادية لا تكون نصوص الكتاب والسنة كافية في الدلالة عليها.

والمسائل الاعتقادية إما أن تكون خبرية، بحيث لا يمكن الاستدلال عليها إلا من جهة ورود النص بها، وإما أن يكون الاستدلال عليها ممكنًا بالعقل، لكن لا بد مع ذلك من ورود النص عليها، واشتماله على الدلالة العقلية.

وينبني على هذا وجوب التسليم بكل ما ثبت بالكتاب والسنة واعتقاد عدم إمكانية التعارض بين النقل الصحيح والعقل الصريح، وبيان ما تضمنته الأدلة النقلية من الحجة العقلية، واعتقاد كفايتها في الدلالة على مسائلها.

وفي هذا الصدد أكد أهل السنة على أمرين:

الأول: أنه ليس هناك أمر يجب اعتقاده والإيمان به لم ترد به النصوص.

الثاني: أنه لا يمكن رد النصوص الثابتة بدعوى التعارض بين العقل والنقل، بل إمكان التعارض غير مسلم أصلاً(٢).

---

(١) انظر: المعرفة في الإسلام مصادرها ومجالاتها، القرني، ١٧٧.

(٢)انظر: المعرفة في الإسلام، القرني، ١٧٥-١٧٦.

الثالث: أنه لا منافاة بين العقل والنقل أصلاً، ولا تضخيم للعقل في جانب وإهدار في جانب، وعليه فليس هناك أصل من أصول العقيدة يستقل العقل بإثباته أبدًا، كما أنه ليس هناك أصل منها لا يستطيع العقل إثباته أبدًا[1].

وقد لخص منهجهم شيخ الإسلام فقال:(يجب الرجوع في أصول الدين إلى الكتاب والسنة..[و] الكتاب بيّن الأدلة العقلية التي بها تعرف المطالب الإلهية، وبيّن ما يدل على صدق الرسول في كل ما يقوله هو يظهر الحق بأدلته السمعية والعقلية)[2].

ويقول: (أصول الدين إما أن تكون مسائل يجب اعتقادها، ويجب أن تذكر قولاً، أو تعمل عملاً؛ كمسائل التوحيد والصفات والقدر والنبوة والمعاد، أو دلائل هذه المسائل؛ أما القسم الأول: فكل ما يحتاج الناس إلى معرفته واعتقاده والتصديق به من هذه المسائل فقد بينه الله ورسوله بيانًا شافيًا قاطعًا للعذر، إذ هذا من أعظم ما بلغه الرسول البلاغ المبين، وبينه للناس، وهو من أعظم ما أقام الله الحجة على عباده فيه بالرسل الذين بينوه وبلغوه، وكتاب الله الذي نقل الصحابة ثم التابعون عن الرسول لفظه ومعانيه، والحكمة التي هي سنة رسول الله ﷺ التي نقلوها أيضًا عن الرسول مشتملة من ذلك على غاية المراد، وتمام الواجب والمستحب، والحمد لله الذي بعث فينا رسولاً من أنفسنا يتلو علينا آياته ويزكينا ويعلمنا الكتاب والحكمة، الذي أكمل لنا الدين، وأتم علينا النعمة، ورضي لنا الإسلام دينًا، الذي أنزل الكتاب تفصيلاً لكل شيء، وهدى ورحمة وبشري للمسلمين: ﴿ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿١١١﴾ ﴾ يوسف: ١١١.

وإنما يظن عدم اشتمال الكتاب والحكمة على بيان ذلك من كان ناقصًا في عقله وسمعه، ومن له نصيب من قول أهل النار الذين قالوا: ﴿ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴿١٠﴾ ﴾ الملك: ١٠ ، وإن كان ذلك كثيرًا في كثير من المتفلسفة والمتكلمة ..

---

(١) انظر: منهج الأشاعرة في العقيدة، الحوالي، ٨٨.

(٢) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٤٦٩/١٦.

وأما القسم الثاني- وهو دلائل هذه المسائل الأصولية- فإنه وإن كان يظن طوائف من المتكلمين أو المتفلسفة أن الشرع إنما يدل بطريق الخبر الصادق فدلالته موقوفة على العلم بصدق المخبر، ويجعلون ما يبني عليه صدق المخبر معقولات محضة- فقد غلطوا في ذلك غلطًا عظيمًا، بل ضلوا ضلالاً مبينًا في ظنهم أن دلالة الكتاب والسنة إنما هي بطريق الخبر المجرد، بل الأمر ما عليه سلف الأمة أهل العلم والإيمان من أن الله سبحانه وتعالى بيّن من الأدلة العقلية التي يُحتاج إليها في العلم بذلك ما لا يقدر أحد من هؤلاء قدره، ونهاية ما يذكرونه جاء القرآن بخلاصته على أحسن وجه)[1].

ويقول: (على كل مؤمن أن لا يتكلم في شيء من الدين إلا تبعًا لما جاء به الرسول، ولا يتقدم بين يديه؛ بل ينظر ما قال، فيكون قوله تبعًا لقوله، وعمله تبعًا لأمره، فهكذا كان الصحابة ومن سلك سبيلهم من التابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين؛ فلهذا لم يكن أحد منهم يعارض النصوص بمعقوله، ولا يؤسس دينًا غير ما جاء به الرسول، وإذا أراد معرفة شيء من الدين والكلام فيه نظر فيما قاله الله والرسول، فمنه يتعلم، وبه يتكلم، وفيه ينظر ويتفكر، وبه يستدل **فهذا أصل أهل السنة**، وأهل البدع لا يجعلون اعتمادهم في الباطن ونفس الأمر على ما تلقوه عن الرسول؛ بل على ما رأوه أو ذاقوه[2]، ثم إن وجدوا السنة توافقه وإلا لم يبالوا بذلك، فإذا وجدوها تخالفه أعرضوا عنها تفويضًا أو حرفوها تأويلاً. **فهذا هو الفرقان بين أهل الإيمان والسنة، وأهل النفاق والبدعة**، وإن كان هؤلاء لهم من الإيمان نصيب وافر من اتباع السنة، لكن فيهم من النفاق والبدعة بحسب ما تقدموا فيه بين يدي الله ورسوله، وخالفوا الله ورسوله)[3].

---

(١) درء التعارض، ابن تيمية، ١/٢٧-٢٨. وانظر: مجموعة الرسائل الكبرى، ابن تيمية، ١/١٧٨-١٧٩، مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١٩/١٥٩-١٦٠.

(٢)الذوق: مصطلح صوفي، يقصد به الصوفية: حال يفجأ الولي في قلبه، ونور يحصل فيه بسبب تجلي الله تعالى فيه، وهو أول مقامات العارفين، لوجدان لذة الحقيقة. ويعد الذوق مصدر من مصادر التلقي عند الصوفية إذ به يُفرق المرء – عندهم-بين الحق والباطل من غير نظر في كتاب أو غيره، انظر: موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي، للعجم، ٣٧٢-٣٧٤، المصادر العامة للتلقي عند الصوفية-عرضًا ونقدًا-، لصادق سليم، ٣٩٣-٤٦٢.

(٣) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١٣/٦٢-٦٣.

الجانب الثاني: أن الإمامية –فلاسفة ومتكلمة(إخبارية وأصولية)– لا يرجعون في شيء مما يبتدعونه ويخالفون به الحق في مسائل القضاء والقدر وسائر أصول الدين إلى حجة أصلاً لا عقلية ولا سمعية، ولا نص، ولا إجماع، وإنما عمدتهم: دعوى نقل مكذوب يعلم أنه كذب، أو دعوى دلالة نص، أو قياس يعلم أنه لا دلالة له. (١)

ثم إنهم تنازعوا في مسائل القضاء والقدر كتنازع سائر الناس، لكنهم فرع على غيرهم فمثبتيهم تبع للمثبتة، ونفاتهم تبع للنفاة، إلا ما اختصوا به من افتراء الرافض، (فإن الكذب والجهل والتكذيب بالحق الذي اختصوا به لم يشركهم فيه أحد من طوائف الأمة. وأما ما يتكلمون به في سائر مسائل العلم: أصوله وفروعه، فهم فيه تبع لغيرهم من الطوائف، يستعيرون كلام الناس فيتكلمون به، وما فيه من حق فهو من أهل السنة، لا ينفردون عنهم بمسألة واحدة صحيحة، لا في الأصول ولا في الفروع). (٢)

الجانب الثالث: المنهج الفلسفي الذي سلكه فلاسفة الشيعة في مسائل القضاء والقدر هو في حقيقته إما اتباع لفلسفة ابن سينا(٣) المشائية(٤) ، أو اتباع لعرفان ابن عربي(١) الحلولي(٢)، أو خلط

---

(١)انظر: منهاج السنة، ابن تيمية، ٣٤٣/٨.

(٢)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٢/ ٣٠١-٣٠٢.

(٣) الفيلسوف، أبو علي، الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا، البلخي ثم البخاري، صاحب التصانيف في الطب والفلسفة والمنطق، كان آية في الذكاء، وهو رأس الفلاسفة الإسلاميين الذين مشوا خلف العقول، وخالفوا الرسول ﷺ، ولد في صفر سنة سبعين وثلاثمائة، وتوفي في شهر رمضان، سنة ثمان وعشرين وأربعمائة، وقد حصر الغزالي كلامه في مقاصد الفلاسفة، ثم رد عليه في تهافت الفلاسفة في عشرين مجلسًا له، كفره في ثلاث منها، وهي قوله: بقدم العالم، وعدم المعاد الجسماني، وأن الله لا يعلم الجزئيات، وبدعه في البواقي، ويقال: إنه تاب عند الموت فالله أعلم، صنف نحو مئة كتاب، من مصنفاته: القانون، الشفا، النجاة، الإشارات، سلامان، حي بن يقظان، وغيرها؛ انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٢٤١/١٢-٢٤٣، ط. دار إحياء التراث العربي، البداية والنهاية، ابن كثير، ٤٨٨/١٢-٤٨٩، الأعلام للزركلي ٢٤١/٢-٢٤٢.

(٤)الفلسفة المشائية: المشاء: الكثير المشي، والمشائي هو: الأرسطي، فالمشاؤون هم: أتباع أرسطو، سموا بذلك لأن أرسطو كان يعلم تلاميذه ماشيًا، وهم يمشون، ويعتمد الفلاسفة المشاؤون على المنهج العقليّ والاستدلال على أسس منطقيّة، فالعقل هو الطريق الوحيد للمعرفة في نظرهم، وقد تبنى بعض فلاسفة المسلمين فلسفة أرسطو وأولوا بها النصوص الشرعية، ومن أبرز هؤلاء ابن سيناء. انظر: المعجم الفلسفي، جميل صليبا ، ٢ / ٣٧٣.

=

(١) محمد بن علي بن محمد ابن عربي، أبو بكر الحاتمي الطائي الأندلسي، المعروف بمحيي الدين بن عربي، الملقب بالشيخ الأكبر: فيلسوف، متصوف، ولد في مرسية (بالأندلس) سنة ٥٦٠هـ وانتقل إلى إشبيلية، وقام برحلة، فزار الشام وبلاد الروم والعراق والحجاز، وأنكر عليه أهل الديار المصرية (شطحات) صدرت عنه، فعمل بعضهم على إراقة دمه، وحبس، لكنه نجا، واستقر في دمشق، فتوفي فيها سنة ٦٣٨هـ. وهو، قدوة القائلين بوحدة الوجود، وقد صنف التصانيف في تصوف الفلاسفة وأهل وحدة الوجود، له نحو أربعمائة كتاب ورسالة، منها: الفتوحات المكية، فصوص الحكم، شرح أسماء الله الحسنى، الأربعون صحيفة من الأحاديث القدسية. ذكر الذهبي أن شيخ ابن دقيق العيد – محمد بن عبدالسلام– جرى ذكر ابن عربي عنده؛ فقال عنه: **(شيخ سوء شيعي كذاب)**، انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، الذهبي، ٦٥٩/٣-٦٦٠، الأعلام للزركلي، ٦/ ٢٨١-٢٨٢، **اختلفت نظرة علماء الشيعة فيه على ثلاثة أقوال:**

فمنهم من يرفعه إلى مصاف الأولياء الصالحين ويصفه بأنه أعظم العارفين الإسلاميين ولا يجعل أحدًا من الفلاسفة في رتبته، ومن هؤلاء: صدر التألهين الشيرازي، وعلي القاضي التبريزي، ومرتضي مطهري، والخميني، وكمال حيدري، وغيرهم –لذا نجد أفكار ابن عربي وآراءه ماثلة عند هؤلاء وعند جملة ممن تبعهم من أبناء نحلتهم —!

ومنهم من يعده ناصبي متعصب ويسميه بمميت الدين، كشيخ الشيعة أحمد الأحسائي، وجعفر العاملي.

ومنهم من توقف فيه؛ كشيخ الشيعة محمد باقر الصدر!

وحول آراء أعلام الشيعة فيه، انظر: الكلام والعرفان، مرتضي مطهري ، ٩٩-١٠٠، كتاب ابن عربي سني متعصب، جعفر مرتضى العاملي، ابن عربي ناصبي لعين، جواب سؤال ورد على مركز العترة الطاهرة للدراسات والبحوث، الموقع الرسمي للمرجع الديني الكبير الشيخ محمد جميل حمود العاملي، بيروت–لبنان، تحت تصنيف العقائد والتاريخ– شبهات وردود، –الموضوع: ابن عربي ناصبي لعين، تاريخ الاطلاع: ٢٠-١٠-١٤٣٧هـ. استرجعت من :

http://www.aletra.org/subject.php?id=472

جواب سؤال ورد على موقع الأسئلة العقائدية ضمن مركز الأبحاث العقدي، بإشراف: السيستاني؛ تحت تصنيف: الصوفية والتصوف– آراء العلماء في ابن عربي، تاريخ الاطلاع: ٢١-١٠-١٤٣٧هـ. استرجعت من:

http://www.almontzar.com/books/faq/faq/2821.htm

جَنَّةُ المرْتَابْ بِنَقْدِ عَقِيْدَة كَمَالْ حَيْدَرِيْ الكَذَّابْ. [وَثَائِقْ]، أبو وليد التركماني، مدونة: الإسلام دين الحق، وهي مدونة مخصصة لنشر عقيدة السلف الصالح وتبيان طرق المبتدعة والرد على شبهاتهم، الثلاثاء، ٢٤ يوليو، ٢٠١٢م، تاريخ الاطلاع: ٢١-١٠-١٤٣٧هـ. استرجعت من:

http://islam-is-true-way.blogspot.com/2012/07/blog-post_24.html

(٢)الحلول: إثبات لموجودين حل أحدهما في الآخر، وهو اصطلاح يراد منه: حلول الله ﷻ في مخلوقاته أو بعض مخلوقاته؛ وينقسم إلى قسمين: حلول عام: وهو اعتقاد أن الله تعالى قد حلّ في كل شيء، فهو في كل مكان، وهذا قول الجهمية ومن على شاكلتهم، وحلول خاص: وهو اعتقاد أن الله تعالى قد حلّ في بعض المخلوقات، وذلك كاعتقاد بعض فرق النصارى في عيسىﷺ، واعتقاد بعض الصوفية في شيوخهم، ويطلق على القائلين بالحلول: الحلولية، والقول بالحلول قول =

بين فلسفة ابن سينا المشائية وعرفان ابن عربي! ولا يخفى أن دراسة العقائد وفق هذا المنهج استعارة ناشزة للقالب الفلسفي أو العرفاني في عرض العقائد الإسلامية وإقحام لمفاهيم الفلسفة والعرفان وألفاظهما -المشتملة على الكفر والإلحاد- في غير مجالها!

وليس ثمة حاجة إلى سلوك هذه المناهج المنحرفة في بيان عقيدة القضاء والقدر فإنه من المعلوم ضرورة أن الله تعالى قد أتم الدين بنبيه ولم يحوج أمته بعده إلى عقل ولا نقل سواه، ولا رأي ولا منام ولا عرفان ولا فلسفة، قال تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ۚ ﴾ المائدة: ٣، بل قد أنكر سبحانه على من لم يكتفِ بالوحي عن غيره فقال: ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾ ﴾ العنكبوت: ٥١.[1]

ومن هنا أخطأ فلاسفة الشيعة الذين حاولوا صياغة عقيدة القضاء والقدر في قوالب أجنبية غريبة في مناهها وألفاظها وإحاءاتها عن روح العقيدة الحقة، فغلطوا غلطًا عظيمًا، بل ضلوا ضلالاً مبينًا، وحادوا عن الحق المبين وسبيل المؤمنين.

يقول ابن تيمية: (إن جعل القرآن إمامًا يؤتم به في أصول الدين وفروعه هو دين الإسلام. وهو طريقة الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين، فلم يكن هؤلاء يقبلون من أحد قط أن يعارض القرآن بمعقول أو رأي يقدمه على القرآن .. ولهذا كان الأئمة الأربعة وغيرهم يرجعون في التوحيد والصفات إلى القرآن والرسول لا إلى رأي أحد ولا معقوله ولا قياسه)[2].

=

باطل مخالف للعقل والشرع، وهو من أعظم الكفر والإلحاد. انظر: معجم مصطلحات الصوفية، عبدالمنعم الحفني، ٨٢ ، مصطلحات في كتب العقائد، الحمد، ٤٠-٤٧، معجم ألفاظ العقيدة، فالح،١٥١-١٥٢.

(١)انظر: الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، ابن القيم، ٨٢٦/٣.

(٢) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٤٧١/١٦-٤٧٢.

وقد تنبه أيضًا إلى فساد منهجهم بعض أعلام الشيعة المصححين، الذين اعتبروا أقوال فلاسفة الشيعة ومنهجهم خروجًا عن نهج آل البيت وأقوالهم واهتداءً بغيرهم فقالوا في نقدهم لفلسفة الحكمة المتعالية[1] القائمة على الدمج بين الفلسفة المشائية والفلسفة العرفانية:

(أكانت تضحيات ومقاتل الأئمة الأطهار (صلوات الله عليهم) من أجل أن يتّبع الشيعة ابن عربي ويتخذونه إمامًا يفسر لهم كيف يفكر خالقهم وكيف هو علمه وإرادته وكيف أنه .. يخلق الكائنات !!

هذه الأسئلة وغيرها ربما تكشف عن عمق الأزمة العقائدية التي ينتجها اتّباع مدرسة الحكمة المتعالية الشيعية التي التزمت بانتقائية التراث الصوفي لابن عربي مع الفلسفة الإشراقية[2] تارة والمشائية

---

(١)مدرسة فلسفية شيعية، ظهرت في القرن الحادي عشر الهجري أسّسها صدر الدين الشيرازي وهو فيلسوف شيعي معروف بـ صدر المتألهين والملّا صدرا. قامت هذه المدرسة على محاولة الدمج بين الفلسفة المشائية والفلسفة العرفانية والإشراقية، وأصبح لها سيطرة على أغلب الجوزات الشيعية، ومن أبرز آراءها الفلسفية الإلحادية: القول بـ: أصالة الوجود، اشتراك الوجود، اتحاد جوهر العاقل والمعقول، بسيط الحقيقة كل الأشياء، انظر في الحديث عنها: كتاب الحكمة المتعالية عند صدر المتألهين الشيرازي، د.علي الحاج حسن، ٥ وما بعدها، كتاب النظام الفلسفي لمدرسة الحكمة المتعالية، عبد الرسول عبوديت، كتاب فلسفة صدر المتألهين، -قراءة في مرتكزات الحكمة المتعالية-كمال حيدري، كتاب قاعدتان فلسفيتان في الحكمة المتعالية، جعفر السبحاني.

(٢)الإشراق لغة: الإضاءة والإنارة. والاشراق اصطلاحًا: يحوطه غموض كبير عند الفلاسفة، وقد عُرّف بعدة تعريفات منها: أن الإشراق عبارة عن ظهور الأنوار العقلية ولمعانها وفيضانها بالإشراقات على النفوس عند تجردها، أو: هو ظهور الأنوار الإلهية في قلب الإنسان الصوفي (العارف). أي: معرفة الله من طريق الكشف أو نتيجة لانبعاث نور من العالم غير المحسوس إلى الذهن، أو هو حكمة حكماء فارس القديمة، والمعرفة الإشراقية: هي العلم بالشيء دون حصول صورته في الذهن، أو هي المعرفة التي تتم على صورة أنوار وأضواء تفيض من العقل الفعال على النفوس البشرية، والإشراق مصدره الفيض والاتجاه الباطني، ويدور حول فكرة التجلي والنور، ويعتمد فلاسفة الإشراق في الحصول على المعرفة على الكشف والذوق والحدس، والإشراقيون طائفة رئيسهم أفلاطون، ويعد السهروردي المقتول من مؤسسي مذهب الإشراق في العالم الإسلامي، انظر: التعريفات، الجرجاني، ٩٢، المعجم الفلسفي، جميل صليبا ، ١/ ٩٣-٩٥، الفلسفة اليونانية-عرض ونقد-، د.أحمد رمضان، ٩٣-٩٥.

تارة أخرى ، ثم تغليف ذلك كله بغلاف الشرعية الدينية بعد سفسطائيات[1] تأويلية باطنية ما أنزل الله سبحانه وتعالى بها من سلطان!.. فما نهدف إليه .. هو تمييز الأصيل عن الدخيل وايقاف التبعية العقائدية لتراث ابن عربي والفلسفتين الإشراقية والمشّائية ومنع مساواة الولاء لهم بالولاء للأئمة الأطهار عليهم السلام. فإذا تمكنّا بحول الله وقوته من التمييز المذكور فعند ذاك نتمكن من إيقاف المد.. الذي يريد أن يستولي على مذهبنا الأصيل وعقيدتنا الإسلامية المحمدية الطاهرة ..

إنَّ قضية ادخال التصوف أو جانب الفلسفة في العقيدة الشيعية هي قضية حساسة للغاية فمن المعلوم أن الشيعة الإمامية ينتهون بجميع قضاياهم الدينية العقائدية والفقهية والأخلاقية إلى النبي (صلى الله عليه وآله) عن طريق التمسك بالثقلين اللذين أمرنا رسول الله (صلى الله عليه وآله) بالتمسك بهما وهما الكتاب الكريم والعترة الطاهرة عليهم السلام لكي يكون هذا التمسك المرتكز الأساسي في الأمن من الضلال. أما المنهج العقائدي (الفلسفي- العرفاني) الذي تنتهجه مدرسة الحكمة المتعالية الشيعية بالاستناد إلى تراث ابن عربي فيعني أن يتم إضافة مفاهيم فلسفية وعرفانية ظنّية كمرتكز ثالث إلى جانب الكتاب والعترة وبذلك تنهار المنظومة النبوية التي تعهدت بالأمن من الضلال لمن يسلك سبيل التمسك بالثقلين..!). [2]

الجانب الرابع: منهج إخباري الشيعة وأصولييهم في الاستدلال على مسائل القضاء والقدر منهج مبتدع باطل:

- أما الإخباريون: فقد جعلوا العقل عاطلاً في مسائل الاعتقاد، وحصروا طريق الاستدلال في أخبار معصوميهم وأقوالهم، من غير تمييز بين صحيحها وسقيمها، وساووا بينها وبين الوحي (القرآن الكريم والثابت من قول الرسول)؛ فـ:

---

(١)السفسطة تعني: التمويه، والخداع، والمغالطة في الكلام، والغرض من ذلك تغليط الخصم وإسكانه، والسفسطائية: طائفة من الفلاسفة تقوم على إنكار الحقائق، والتشكيك فيها. انظر: المعجم الفلسفي، جميل صليبا، ١/٦٥٨-٦٦٠، مصطلحات في كتب العقائد، محمد الحمد، ١١٩، معجم ألفاظ العقيدة، لعامر بن فالح، ٢١٧-٢١٨.

(٢)من الأخطاء العقائدية عند مدرسة الحكمة المتعالية، مقال رقم [١]، للباحث نبيل الكرخي كتبه في موقع كتابات في الميزان، تاريخ النشر: ٢١-١٠-٢٠١٦م، تاريخ الاطلاع: ٢٧-٦-١٤٤٠هـ، استرجعت من:
https://www.kitabat.info/subject.php?id=85141

١- فرطوا في الاستدلال العقلي، ولم يهتدوا إلى الأدلة النقلية العقلية وأن النصوص الشرعية ليست أخبارًا محضة بل (القرآن مملوء من ذكر الأدلة العقلية التي هي آيات الله الدالة عليه وعلى ربوبيته ووحدانيته وعلمه وقدرته وحكمته ورحمته.. **فقد أقام سبحانه الأدلة القطعية والبراهين اليقينية.....المتعددة الدالة على التوحيد وإثبات الصفات والنبوات والمعاد وأصول الإيمان، فلا تجد كتابًا قد تضمن من البراهين والأدلة العقلية على هذه المطالب ما تضمنه القرآن فأدلته لفظية عقلية**)[١].

٢- أفرطوا في الاعتماد على الأقوال المنسوبة إلى معصوميهم مما أدى إلى انصرافهم عن مصدر الهداية(الكتاب وسنة الرسول ﷺ)، وابتداعهم في دين الله ما ليس منه؛ بل ما يناقضه مما أتت به أخبارهم المفتراة عن أئمتهم!

- وأما الأصوليون فقد انتهجوا نهج المعتزلة في تقديس العقل، فجعلوه أصلاً في الاستدلال على مسائل القضاء والقدر، والذي دفعهم إلى ذلك:

١- ظنهم الذي ورثوه عن شيوخهم المعتزلة: أن دلالة النصوص الشرعية إنما هي من جهة الخبر المجرد، الذي لا يوجب العلم إلا بعد العلم بصدق المخبر، وقد تقدم بطلان ذلك؛ وبيان أن الله سبحانه وتعالى بيّن من الأدلة العقلية التي يُحتاج إليها في العلم بأصول الدين ما لم يقدره هؤلاء قدره، ونهاية ما يذكره هؤلاء من الأدلة الصحيحة جاء القرآن بخلاصته على أحسن وجه.

وفي هذا الصدد يقول شيخ الإسلام: (إن دلالة الكتاب والسنة على أصول الدين ليست بمجرد الخبر؛ كما تظنه طائفة من الغالطين من أهل الكلام...وغيرهم، بل الكتاب والسنة دلا الخلق وهدياهم إلى الآيات والبراهين والأدلة المبينة لأصول الدين، وهؤلاء الغالطون الذين أعرضوا عما في القرآن من الدلائل العقلية والبراهين اليقينية صاروا إذا صنفوا في أصول الدين... يقدمون في كتبهم ... ما هو... مبتدع في الشرع وباطل في العقل..فهؤلاء..

---

(١)الصواعق المرسلة، ابن القيم،٢/٧٩٣-٧٩٤.

الغالطين الذين أعرضوا عما في القرآن من الدلائل العقلية والبراهين اليقينية، لا يذكرون النظر والدليل والعلم الذي جاء به الرسول والقرآن مملوء من ذلك)[1].

ويقول:(يجب الرجوع في أصول الدين إلى الكتاب والسنة..[و] الكتاب بين الأدلة العقلية التي بها تعرف المطالب الإلهية، وبين ما يدل على صدق الرسول في كل ما يقوله، هو يظهر الحق بأدلته السمعية والعقلية)[2].

٢- ادعاؤهم أن الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين؛ (والحق أن الأدلة السمعية اللفظية تُفيد اليقين، فهي مبنية على مقدمتين يقينيتين: **إحداهما**: أن الناقلين إلينا فهموا مراد المتكلم، **والثانية**: أنهم نقلوا إلينا ذلك المراد كما نقلوا اللفظ الدال عليه، وكلا المقدمتين معلومة بالاضطرار فإن الذين خاطبهم النبي ﷺ بألفاظ القرآن يعلم بالاضطرار أنهم فهموا مراده من تلك الألفاظ التي خاطبهم بها أعظم من حفظهم لها، وهذا مما جرت به العادة في كل من خاطب قومًا بخطبة، أو دارسهم علمًا، أو بلغهم رسالة، وإنّ حرصه وحرصهم على معرفة مراده أعظم من حرصهم على مجرد حفظ ألفاظه؛ ولهذا يضبط الناس من معاني المتكلم أكثر مما يضبطونه من لفظه، فإن المقتضى لضبط المعنى أقوى من المقتضى لحفظ اللفظ؛ لأنه هو المقصود واللفظ وسيلة إليه، وإن كانا مقصودين؛ فالمعنى أعظم المقصودين، والقدرة عليه أقوى، فاجتمع عليه قوة الداعي وقوة القدرة وشدة الحاجة فإذا كانوا قد نقلوا الألفاظ التي قالها الرسول ﷺ مبلغًا لها عن الله وألفاظه التي تكلم بها يقينًا فكذلك نقلهم لمعانيها، فهم سمعوها يقينًا، وفهموها يقينًا، ووصل إلينا لفظها يقينًا، ومعانيها يقينًا، وهذه الطريقة إذا تدبرها العاقل علم أنها قاطعة، وأن الطاعن في حصول العلم بمعاني القرآن شر من الطاعن في حصول العلم بألفاظه؛ ولهذا كان الطعن في نقل بعض ألفاظه من فعل هؤلاء الرافضة وأما الطعن في حصول العلم بمعانيه فإنه من فعل الباطنية الملاحدة).[3]

---

(١)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١٩/١٦٠-١٦٣، وانظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١٣/١٣٥-١٣٨، الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، ٦/٦٤٣-٦٤٤، النبوات، ابن تيمية، ٢/٦١٣-٦٢٣.

(٢) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١٦/٤٦٩.

(٣)الصواعق المرسلة، ابن القيم، ٢/٦٣٢-٦٤٠.

ثم يُقال: ادعاء هؤلاء أن الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين؛ إما أن يريدوا به نفي العموم أو عموم النفي، فإن أرادوا نفي العموم لم يفدهم شيئًا فإن عاقلاً لا يدعي أن كل دليل لفظي يفيد اليقين، حتى ينصب معه الخلاف ويحتج عليه، وإن أرادوا به عموم النفي كان هذا مكابرة للعيان وبهتًا ومجاهرة بالكذب والباطل[1].

وقد جود ابن القيم حين قال:(إن أدلة القرآن والسنة التي يسميها هؤلاء الأدلة اللفظية، نوعان: **أحدهما**: يدل بمجرد الخبر، **والثاني**: يدل بطريق التنبيه والإرشاد على الدليل العقلي، والقرآن مملوء من ذكر الأدلة العقلية التي هي آيات الله الدالة عليه، وعلى ربوبيته ووحدانيته وعلمه وقدرته وحكمته ورحمته، فآياته العيانية المشهودة في خلقه تدل على صدق النوع الأول، وهو مجرد الخبر، فلم يتجرد إخباره سبحانه عن آيات تدل على صدقها، بل قد بين لعباده في كتابه من البراهين الدالة على صدقه وصدق رسوله ما فيه شفاء وهدى وكفاية.

فقول القائل: إن تلك الأدلة لا تفيد اليقين؛ إن أراد به النوع المتضمن لذكر الأدلة العقلية العيانية فهذا من أعظم البهت والوقاحة والمكابرة، فإن آيات الله التي جعلها أدلة وحججًا على وجوده ووحدانيته وصفات كماله، إن لم تفد يقينًا لم يفد دليل بمدلول أبدًا، وإن أراد به النوع الأول الدال بمجرد الخبر، فقد أقام سبحانه الأدلة القطعية والبراهين اليقينية على ثبوته، فلم يحل عباده فيه على خبر مجرد لا يستفيدون ثبوته إلا من الخبر نفسه دون الدليل الدال على صدق الخبر، وهذا غير الدليل العام الدال على صدقه فيما أخبر به، بل هو الأدلة المتعددة الدالة على التوحيد وإثبات الصفات والنبوات والمعاد وأصول الإيمان، فلا تجد كتابًا قد تضمن من البراهين والأدلة العقلية على هذه المطالب ما تضمنه القرآن فأدلته لفظية عقلية فإن لم يفد اليقين: ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾ ﴾ الجاثية: ٦) [2].

وكلا الفريقين (الإخباريون والأصوليون):

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة، ابن القيم، ٢/٦٥٠.

(٢) الصواعق المرسلة، ابن القيم، ٢/٧٩٣-٧٩٤.

١-**فرطوا -بموجب تنظيرهم-حول دلالة الإجماع على مسائل القضاء والقدر** فـ(هم أبعد الأمة عن معرفة النصوص والإجماعات، والاستدلال بها) [١] لنفيهم كون الإجماع حجة! مع أن (الإجماع: هو الأصل الثالث الذي يُعتمد عليه في العلم والدين). [٢] يقول ابن تيمية -في معرض بيانه للمنهج الحق في معرفة ما جاءت به الرسل عن الله:(الحق الذي لا باطل فيه هو ما جاءت به الرسل عن الله .. ويعرف بالكتاب والسنة والإجماع .. فلهذا كانت الحجة الواجبة الاتباع: للكتاب والسنة والإجماع فإن هذا حق لا باطل فيه، واجب الاتباع، لا يجوز تركه بحال، عام الوجوب لا يجوز ترك شيء مما دلت عليه هذه الأصول وليس لأحد الخروج عن شيء مما دلت عليه). [٣]

٢-**اختلفوا بموجب تنظيرهم حول استخدام القياس العقلي (قياس الغائب على الشاهد)**، والتحقيق أن (قياس الغائب على الشاهد باتفاق الأمم ينقسم إلى حق وباطل فإن لم تبين أن هذا من الباطل لم يصلح رده بمجرد ذلك)[٤]، (إذا تبين ذلك، فنقول: المتكلمون والفلاسفة كلهم على اختلاف مقالاتهم هم في قياس الغائب على الشاهد مضطربون كل منهم يستعمله فيما يثبته، وينكره فيما ينفيه، وإن ذلك فيما ينفيه أولى منه فيما يثبته، ويرد على منازعه ما استعمله من ذلك، وإن كان قد استعمل هو في موضع آخر ما هو دونه، وسبب ذلك أنهم لم يمشوا على صراط مستقيم، بل صار قبوله ورده هو بحسب القول لا بحسب ما يستحقه القياس العقلي، كما تجدهم أيضًا في النصوص النبوية كل منهم يقبل منها ما وافق قوله، ويرد منها ما خالف قوله، وإن كان المردود من الأخبار المقبولة باتفاق أهل العلم والحديث، والذي قبله من الأحاديث المكذوبة باتفاق أهل العلم والحديث فحالهم في الأقيسة العقلية كحالهم في النصوص السمعية، لهم في ذلك من التناقض والاضطراب ما لا يحصيه إلا رب الأرباب.

---

(١)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٦/ ٤٦٦.

(٢)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٣/ ١٥٧.

(٣)مجموع الفتاوى، ابن تيمية،١٩/ ٥.

(٤) بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ٦١٧/٤.

وأما السلف والأئمة فكانوا في ذلك من العدل والاستقامة وموافقة المعقول الصريح والمنقول الصحيح بحال آخر،... وكانوا يستعملون القياس العقلي على النحو الذي ورد به القرآن في الأمثال التي ضربها الله تعالى للناس؛ فإن الله ضرب للناس في القرآن من كل مثل وبين بالأقيسة العقلية المقبولة بالعقل الصريح من المطالب الإلهية والمقاصد الربانية ما لم تصل إليه آراء هؤلاء المتكلفين في المسائل والوسائل في الأحكام والدلائل.. والله تعالى له المثل الأعلى فلا يجوز أن يقاس على غيره قياس تمثيل يستوي فيه الأصل والفرع، ولا يقاس مع غيره قياس شمول تستوي أفراده في حكمه؛ فإن الله سبحانه ليس مثلاً لغيره ولا مساويًا له أصلاً، بل مثل هذا القياس هو ضرب الأمثال لله، وهو من الشرك والعدل بالله، وجعل الند لله، وجعل غيره له كفوًا وسميًّا، وهم مع هذا كثيرو البراءة من التشبيه والذم له، وهم في مثل هذه المقاييس داخلون في حقيقة التمثيل والتشبيه والعدل بالله وجعل غيره له كفوًا وندًّا وسميًّا، كما فعلوا في مسائل الصفات والقدر وغير ذلك..

و..الله تعالى لا شريك له، بل لله المثل الأعلى وذلك هو قياس الأولى والأحرى، فكل ما ثبت للمخلوق من صفات الكمال فالخالق أحق به وأولى وأحرى به منه؛ لأنه أكمل منه، ولأنه هو الذي أعطاه ذلك الكمال، فالمعطي الكمال لغيره أولى بأن يكون هو موصوفًا به، .. وكذلك ما كان منتفيًا عن المخلوق لكونه نقصًا وعيبًا فالخالق هو أحق بأن ينزه عن ذلك.. وعلى هذا فجميع الأمور الوجودية المحضة يكون الرب أحقَّ بها؛ لأن وجوده أكمل، ولأنه هو الواهب لها فهو أحق باتصافه بها، وجميع الأمور العدمية المحضة يكون الرب أحقَّ بالتنزيه منها؛ لأنه عن العدم أبعد من سائر الموجودات، ولأن العدم ممتنع لذاته على ذاته وذاته بذاته تنافي العدم، وما كان فيه وجود وعدم كان أحق بما فيه من الوجود وأبعد عما فيه من العدم، فهذا أصل ينبغي معرفته؛ فإذا أثبتت له صفات الكمال من الحياة والعلم والقدرة والكلام والسمع والبصر وغير ذلك بهذه الطريقة القياسية العقلية التي لله فيها المثل الأعلى كان ذلك اعتبارًا صحيحًا، وكذلك إذا نفى عنه الشريك والولد والعجز والجهل ونحو ذلك بمثل هذه الطرق)[1].

(١)بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ٢/٣٤٥-٣٥٠. وانظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١٢/٣٤٣-٣٥٠.

الجانب الخامس: أن الشيعة جعلوا مذهبهم العقدي حَكَمًا على النصوص النقلية فنظروا في النصوص بعين عوراء، فما وافق المذهب أثبتوه، وما خالفه ردوه، وعارضوا بينه وبين النصوص الدالة على مذهبهم، مقتصرين على إعمال الأدلة التي تدل على مذهبهم.

فإن دل الخبر على مذهبهم قالوا بموجبه وأثبتوا مدلوله وإن كان خبر واحد، وإن لم يدل ردوه بحجة أنه خبر واحد لا يفيد العلم، أو بحجة أنه معارض بدليل نقلي أو عقلي، أو بحجة أنه متشابه يجب تأويله، أو الوقوف فيه وتفويض علمه للأئمة أو ادعوا أنه خرج مخرج التقية.

وهنا يقال:

أولاً: أن اتجاه الإثبات الذي سلكه الشيعة في بعض النصوص الدالة على مسائل القضاء والقدر يشوبه ثلاثة أمور:

١ – أن قبول الشيعة لدلالة بعض الأدلة السمعية في مسائل **القضاء والقدر** ، وإثباتهم لها ليس لمجرد التسليم للنص؛ وإنما لموافقتها لمذهبهم![١]

٢ – أن إثبات الشيعة لدلالة بعض نصوص مسائل القضاء والقدر صار ذريعة إلى التكذيب ببعض النصوص الأخرى المتعلقة بها، ولازم ذلك الأمر أنه لا يمكن تصديق الرسول في بعض ما أخبر به إلا بتكذيبه في شيء مما أخبر به، فلا يمكن الإيمان بالكتاب كله، بل يكفر ببعضه ويؤمن ببعضه، فيهدم من الدين جانب ويبنى منه جانب على غير أساس ثابت![٢]

٣ – أن الشيعة بالغوا في الإثبات وغلوا فيه وزادوا عليه حتى أثبتوا ما نفته النصوص استقلال العباد بأفعالهم وخلقهم لها.

---

(١)وهذا شأن أهل البدع ودأبهم وديدنهم، انظر: درء التعارض، ابن تيمية، ١/١٧٥.

(٢) انظر: الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، ٦/٦٤٤.

ثانيًا: الحق أن خبر الواحد إذا صح قامت به الحجة، فالتواتر ليس شرطًا للعمل بالرواية واعتقاد مدلولها، وإنما الصحة هي الشرط، وعليه فالحديث إذا صح قامت به الحجة سواء في أمر العقيدة أو في أمر الشريعة[١].

وإفادة العلم ليست قاصرة على المتواتر من الأخبار؛ بل حتى أخبار الآحاد يحصل بها العلم إذا وجدت قرينة تدل على ذلك. وأبرز القرائن التي تفيد العلم بصحة خبر الواحد:

١–تلقي الأمة له بالقبول؛ فإن هذا يوجب القطع بصحة الخبر؛ لأن الأمة لا تجتمع على ضلالة.

٢–كون الحديث مشهورًا مستفيضًا؛ إذا كانت له طرق متباينة سالمة من ضعف الرواة والعلل.

٣–كون الحديث مسلسلاً بالأئمة الحفاظ المتقنين[٢] [٣].

والمقصود أنه يجب الأخذ بكل ما صح عن رسول الله ﷺ في أي مجال، واعتقاد موجبه، والعمل به، سواء في ذلك المتواتر أو الآحاد، لاسيما وأن أخبار الآحاد الصحيحة قد مضى اتفاق الأئمة على نقلها، وروايتها، وتخريجها في الصحاح والمسانيد، وتدوينها في الدواوين، وحَكَم الحفاظ المتقنون عليها بالصحة، وعلى رواتها بالإتقان والعدالة، فطرحها مخالف للإجماع، خارج عن أهل الاتفاق، فلا يلتفت إليه، ولا يعرج عليه[٤].

---

(١) انظر: تعليق الرحيلي محقق كتاب نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، انن حجر، حاشية(٥٠) صفحة٤٦-٤٨.

(٢) انظر في ذلك: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١٣/٣٥١-٣٥٢، صون المنطق والكلام، السيوطي، ١٦٠ -١٦١، وانظر: موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة، الغصن،١/١٦٤-٢٠٢، منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد، عثمان علي،١/١١٦-١٢٩.

(٣)انظر: موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة، الغصن، ١/١٨١، وانظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١٨/٤٨-٥١، مختصر الصواعق المرسلة، ابن القيم، ٤/١٤٨٤-١٤٨٥، ١٥٥٧-١٥٥٨.

(٤)انظر: موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة، الغصن، ١/٢٠٠-٢٠١.

يقول ابن عبد البر[1]:(ليس في الاعتقاد كله .. إلا ما جاء منصوصًا في كتاب الله أو صح عن رسول ﷺ أو أجمعت عليه الأمة، وما جاء من أخبار الآحاد في ذلك كله أو نحوه يسلم له ولا يناظر فيه)[2].

ويقول في معرض كلامه عن عمل أهل الفقه والحديث والأثر بخبر الواحد: (وكلهم يدين بخبر الواحد العدل في الاعتقادات، ويُعادي ويوالي عليها، ويجعلها شرعًا، ودينًا في معتقده، على ذلك جماعة أهل السنة)[3].

ويقول شيخ الإسلام:(مذهب أصحابنا أن أخبار الآحاد المتلقاة بالقبول تصلح لإثبات أصول الديانات)[4].

ثالثًا: القول باتفاق نصوص الكتاب والسنة، ونفي التعارض والاختلاف بينها، من الأصول التي يجب على كل مسلم أن يعتقدها ضرورة[5] فالأدلة النقلية الصحيحة لا تتعارض، ولا تتناقض بل يصدق بعضها بعضًا، كما قال تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾ ﴾ النساء: ٨٢، وقد كان قوم على باب رسول الله ﷺ يتنازعون في القرآن، فخرج عليهم رسول الله ﷺ مغضبًا قد احمر وجهه، يرميهم بالتراب، ويقول: "مهلاً يا قوم بهذا أهلكت الأمم من قبلكم باختلافهم على أنبيائهم، وضربهم الكتب بعضها ببعض، إن القرآن لم

---

(١)أبو عمر: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي المالكي، كان إمامًا دينًا، ثقة، علامة، صاحب سنة وإتباع، من كبار حفاظ الحديث، مؤرخًا، أديبًا، ولد بقرطبة، سنة ثمان وستين وثلاث مئة، وتوفي سنة ثلاث وستين وأربع مئة، من كتبه :الدرر في اختصار المغازي والسير، الاستيعاب، جامع بيان العلم وفضله، الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار، التمهيد، الكافي في الفقه، وغيرها انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ١٨/ ١٥٣-١٦٣، ط. مؤسسة الرسالة، الأعلام للزركلي٨/ ٢٤٠.

(٢)جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر،١٣١/٢.

(٣)التمهيد، ابن عبد البر، ٨/١.

(٤) المسودة في أصول الفقه، آل تيمية، ٢٤٨.

(٥)انظر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد، عثمان علي، ٣١٣/١.

ينزل يكذب بعضه بعضًا، بل يصدق بعضه بعضًا، فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه"[1].

يقول شيخ الإسلام تعليقًا على الحديث: (وإذا كان القرآن نزل يصدق بعضه بعضًا فمن الممتنع أن يكون فيه تناقض واختلاف تضاد، فمن فهم آية فآمن بها وظن أن الأخرى تناقضها، فليعلم أنه مبطل في ذلك، وأن معنى الأخرى يوافقها لا يخالفها) [2].

وإذا كان القرآن لا تناقض في دلالته؛ فالمذهبان إن كان القرآن دل عليهما فكلاهما حق؛ كقول من يقول: إن العبد فاعل لفعله، وقول من يقول: إن الله تعالى هو الذي جعله فاعلاً، فكلاهما حق، والقرآن قد دل على هذا وعلى هذا، فأخبر أن العباد فاعلون، وأنهم هم الذين يكفرون ويؤمنون ويعملون، وقال الخليل وابنه عليهما الصلاة والسلام: ﴿ رَبَّنَا وَٱجۡعَلۡنَا مُسۡلِمَيۡنِ لَكَ ﴾ البقرة: ١٢٨، ونحو ذلك، وقال: ﴿ رَبِّ ٱجۡعَلۡنِي مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ وَمِن ذُرِّيَّتِيۡ ﴾ إبراهيم: ٤٠ ، وأمر عباده أن يقولوا: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ ﴾ الفاتحة: ٦ ، ونحو ذلك، وإن كان كلاهما باطلاً فالقرآن ينفيهما جميعًا؛ كقول من يقول: إن العبد لا قدرة له ولا مشيئة ولا فعل، وقول من يقول: بل هو الذي يخلق فعله دون الله، فالقرآن ينفي هذا وهذا[3].

وبهذا يتبين بطلان ادعاء الشيعة لوقوع التعارض بين الأدلة النقلية؛ فالأدلة السمعية الصحيحة يصدق بعضها بعضًا، ولا يُؤتى أحد إلا من غلط في الفهم، أو سوء في القصد، ومتى صحت النصوص وفهمت كما ينبغي تبين أن الأمر كله من مشكاة واحدة صادقة متضمنة لنفس الحق! [4].

رابعًا: أن ما علم بصريح العقل لا يتصور أن يعارضه الشرع البتة، بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط، بل كل دليل صحيح لا يمكن أن يُعارضه عقل صحيح سليم من الشبهات والشهوات، وإذا عارضه عقل علمنا فساد العقل لا بطلان النقل![1]

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده، برقم(٦٧٠٢)، ٦/٢٥١-٢٥٢، ط. دار الحديث، وقال الشيخ أحمد شاكر: ''إسناده صحيح''.

(٢)بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ٨/٤٩٦.

(٣) انظر: بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ٨/٤٩٦-٤٩٨.

(٤) مقتبس من كلام ابن القيم، انظر: شفاء العليل، ابن القيم، ١/١٠٨.

ومن تأمل عامة ما تنازع الناس فيه، وجد ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة شبهات فاسدة يعلم بالعقل بطلانها، بل يعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع، فما يعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط بل السمع الذي يقال إنه يخالفه: إما حديث موضوع أو دلالة ضعيفة فلا يصلح أن يكون دليلاً لو تجرد عن معارضة العقل الصريح فكيف إذا خالفه صريح المعقول؟ [٢]. **هذا من جانب**.

ثم يُقال: لو قدر تعارض الشرع والعقل لوجب تقديم الشرع؛ لأن العقل قد صدق الشرع، ومن ضرورة تصديقه له قبول خبره، والشرع لم يصدق العقل في كل ما أخبر به، ولا العلم بصدق الشرع موقوف على كل ما يخبر به العقل، ومعلوم أن هذا المسلك إذا سلك أصح من مسلك هؤلاء الشيعة وشيوخهم من المعتزلة!، كما قال بعض أهل الإيمان: يكفيك من العقل أن يعرفك صدق الرسول، ومعاني كلامه، ثم يخلي بينك وبينه، ولأن العقل دل على أن الرسول يجب تصديقه فيما أخبر وطاعته فيما أمر، ولأن العقل يدل على صدق الرسول دلالة عامة مطلقة، ولا يدل على صدق قضايا نفسه دلالة عامة، ولأن العقل يغلط كما يغلط الحس وأكثر من غلطه بكثير، فإذا كان حكم الحس من أقوى الأحكام، ويعرض فيه من الغلط ما يعرض فما الظن بالعقل؟ [٣]. **وهذا جانب آخر**.

وجانب ثالث: أن تقديم المعقول على الأدلة الشرعية ممتنع متناقض، وأما تقديم الأدلة الشرعية فهو ممكن مؤتلف، فوجب الثاني وامتنع الأول؛ بيانه: أن كون الشيء معلومًا بالعقل أو غير معلوم بالعقل ليس هو صفة لازمة لشيء من الأشياء، بل هو من الأمور النسبية الإضافية، فإن زيدًا قد يعلم بعقله مالا يعلمه بكر بعقله، وقد يعلم الإنسان في حال بعقله ما يجهله في وقت آخر.

=

(١)انظر: موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة، الغصن، ١٥٨/١. وانظر: الصواعق المرسلة، ابن القيم، ٧٣١/٢-٧٣٢، ٧٧٣.

(٢) انظر: درء التعارض، ابن تيمية، ١٤٧/١.

(٣)انظر: درء التعارض، ابن تيمية، ١٣٨/١-١٣٩، الصواعق المرسلة، ابن القيم، ٨٠٧/٣-٨٠٩، موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة، الغصن، ٣٥١/١-٣٥٢.

والمسائل التي يُقال: قد تعارض فيها العقل والشرع جميعها قد اضطرب فيها أرباب العقل، ولم يتفقوا فيها على أمر واحد قالوا فيه: أن موجب العقل كذا! بل كل منهم يقول إن العقل أثبت أو أوجب أو سوغ ما يقول الآخر إن العقل نفاه أو أحاله أو منع منه، بل قد آل الأمر بينهم إلى التنازع فيما يقولون إنه من العلوم الضرورية؛ فيقول هذا: نحن نعلم بالضرورة العقلية ما يقول الآخر إنه غير معلوم بالضرورة العقلية، وأبلغ من هذا أن يدعي بعضهم أن هذا محال بضرورة العقل، فيدعي الآخر أنه ممكن بضرورة العقل..

فلو قيل بتقديم العقل على الشرع، وليست العقول شيئًا واحدًا بينًا بنفسه، ولا عليه دليل معلوم للناس، بل فيها هذا الاختلاف والاضطراب؛ لوجب أن يحال الناس على شيء لا سبيل إلى ثبوته ومعرفته ولا اتفاق للناس عليه، وأما الشرع فهو في نفسه قول الصادق، وهذه صفة لازمة له لا تختلف باختلاف أحوال الناس، والعلم بذلك ممكن، ورد الناس إليه ممكن، ولهذا جاء التنزيل برد الناس عند التنازع إلى الكتاب والسنة، كما قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩ ﴾ النساء: ٥٩ ، فأمر الله تعالى المؤمنين عند التنازع بالرد إلى الله والرسول، وهذا يوجب تقديم السمع، وهذا هو الواجب إذ لو ردوا إلى غير ذلك من عقول الرجال وآرائهم ومقاييسهم وبراهينهم لم يزدهم هذا الرد إلا اختلافًا واضطرابًا وشكًا وارتيابًا.

ولذلك قال تعالى: ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِۚ ﴾ البقرة: ٢١٣ ، فأنزل الله الكتاب حاكمًا بين الناس فيما اختلفوا فيه، إذ لا يمكن الحكم بين الناس في موارد النزاع والاختلاف على الإطلاق إلا بكتاب منزل من السماء، ولا ريب أن بعض الناس قد يعلم بعقله ما لا يعلمه غيره، وإن لم يمكنه بيان ذلك لغيره، ولكن ما علم بصريح العقل لا يتصور أن يعارضه الشرع البتة، بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط[1].

---

(١) انظر: درء التعارض، ابن تيمية، ١/١٤٤-١٤٨، ١٥٦-١٦٠، ١٩٢-١٩٤، ٥/٢٤٣، ٢٥٢، الصواعق المرسلة، ابن القيم، ٣/٨٢٣-٨٢٦.

وجانب رابع: إن الذين لم يحصل لهم اليقين بالأدلة العقلية أضعاف أضعاف الذين حصل لهم اليقين بالأدلة السمعية، والشكوك القادحة في العقليات أكثر بكثير من الشكوك القادحة في السمعيات؛ فأهل العلم والكتاب والسنة متيقنون لمراد الله ورسوله جازمون به معتقدون لموجبه اعتقادًا لا يتطرق إليه شك ولا شبهة، أما المتكلمون الذين عدلوا عن الاستدلال بالأدلة السمعية إلى الأدلة العقلية في المسائل الكبار هم أشد الناس حيرة وتناقضًا واضطرابًا، لا يثبت لهم فيها قول، بل تارة يقولون بالقول ويجزمون به، وتارة يقولون بضده ويجزمون به، وتارة يحتارون ويتوقفون وتتعارض عندهم الأدلة العقلية، وقد اعترف فضلاؤهم بما أفادتهم الأدلة العقلية من ضد اليقين ومن الحيرة والشك، فمن الذي شكا من القرآن والسنة والأدلة اللفظية هذه الشكاية؟! ومن الذي ذكر أنها حيرته ولم تهده؟! أو ليس بها هدى الله أنبياءه ورسله وخير خلقه؟! قال تعالى لأكمل خلقه وأوفرهم عقلاً: ﴿ قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِى ۖ وَإِنِ ٱهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِىٓ إِلَىَّ رَبِّىٓ ﴾سبأ: ٥٠، فهذا أكمل الخلق عقلاً يخبر أن اهتداءه بالأدلة اللفظية التي أوحاها الله إليه، وهؤلاء الشيعة وشيوخهم من أهل الكلام يقولون: إنها لا تفيد يقينًا ولا علمًا ولا هدى![1].

وجانب خامس: أن المدعين للمعارض العقلي الذي منعهم استفادة اليقين من كلام الله ورسوله مضطربون في العقل الذي يعارض النقل أشد اضطراب، وكل منهم يدعي أن صريح العقل معه، وأن مخالفه قد خرج عن صريح العقل، فنحن نصدق جميعهم، ونبطل عقل كل فرقة بعقل الفرقة الأخرى، ثم نقول للجميع بعقل من منكم يوزن كلام الله ورسوله، وأي عقولكم تجعل معيارًا له؟! فما وافقه قبل وأقر على ظاهره وما خالفه رد أو أوّل أو فوض!

وعلى أي عقل من عقولكم يتوقف إفادة كلام الله ورسوله لليقين؛ للعلم بعدم معارضته له؟!

أعقل المعتزلة؟، أم عقل الأشاعرة؟، أم عقل الفلاسفة؟، أم عقل الملاحدة[2]؟ أم عقل الشيعة؟، أم عقل الجهمية[1]؟، فكل هؤلاء وأضعافهم وأضعاف أضعافهم يدعي أن المعقول الصريح

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة، ابن القيم، ٢/٦٦٣-٦٧٠.

(٢)الإلحاد الميل عما يجب اعتقاده أو عمله، والإلحاد مذهب فلسفي يقوم على فكرة عدمية؛ أساسها إنكار وجود الله، فيدعي الملحدون أن الكون وجد بلا خالق، وأن المادة أزلية أبدية، وينكرون الشرائع والنبوات. انظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، ٢/٨٠٣-٨٠٧، معجم ألفاظ العقيدة لعامر فالح، ٤٨-٤٩.

معه، وأن مخالفيه خرجوا عن صريح المعقول، وهذه عقولهم تنادي عليهم في كتبهم وكتب الناقلين عنهم، وقد عرضها المعتنون بذكر المقالات!

فليجمعها هؤلاء-المدعون للمعارض العقلي- إن استطاعوا، أو ليأخذوا منها عقلاً وليجعلوه ميزانًا لنصوص الوحي وما جاءت به الرسل، وعيارًا على ذلك، ثم ليعذروا بعد: من قدم كتاب الله وسنة رسوله -الذي يسمونه الأدلة اللفظية على هذه العقول المضطربة المتناقضة بشهادة أهلها وشهادة أنصار الله ورسوله عليها-، وقال: إن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ يفيد العلم واليقين، وهذه العقول المضطربة المتناقضة إنما تفيد الشكوك والحيرة والريب والجهل المركب، فإذا تعارض النقل وهذه العقول أخذ بالنقل الصريح، ورمي بهذه العقول تحت الأقدام وحطت حيث حطها الله وحط أصحابها.(٢)

يوضحه: أن ما يستخرجه الناس بعقولهم أمر لا غاية له سواء كان حقًا أو باطلاً؛ فإذا جوز المجوز أن يكون في المعقولات ما يناقض خبر الرسول لم يثق بشيء من أخبار الرسول؛ لجواز أن يكون في المعقولات التي لم تظهر له بعد ما يناقض ما أخبر به الرسول، ومن قال: أنا أقر من الصفات، ومن مسائل القضاء والقدر بما لم ينفه العقل، أو أثبت من السمعيات ما لم يخالفه العقل لم يكن لقوله ضابط؛ فإن تصديقه بالسمع مشروط بعدم جنس لا ضابط له ولا منتهى، وما كان مشروطًا بعدم ما لا ينضبط لم ينضبط، فلا يبقي مع هذا الأصل إيمان.

=

(١)الجهمية: أصحاب الجهم بن صفوان، الذي زعم: أن أسماء الله مخلوقة، وأن الإيمان هو المعرفة بالله فقط، والكفر هو الجهل بالله فقط، وأن العبد مجبور على فعله ولا قدرة له ولا اختيار، ومن ضلالاته: نفي الأسماء والصفات والقول بخلقها، والقول بفناء الجنة والنار، وإنكار رؤية الله تعالى، وأن كلام الله مخلوق، وأن الله في كل مكان. انظر: مقالات الإسلاميين، الأشعري،١/٣٣٨، الفرق بين الفرق، عبد القاهر الإسفرائيني،٢١١-٢١٢، الفصل، لابن حزم، ٤/٢٠٤-٢٠٥، التبصير في الدين، لأبي المظفر الإسفرايني،٩٠-٩١، الملل والنحل، الشهرستاني،١/٩٧-٩٨، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، الرازي، ٦٨ .

(٢) انظر: الصواعق المرسلة، ابن القيم، ٢/٧٨١-٨٩١.

ولهذا تجد من تعود معارضة الشرع بالرأي لا يستقر في قلبه الإيمان، بل يكون كما قال الأئمة: إن علماء الكلام زنادقة، وقالوا: قل أحد نظر في الكلام إلا كان في قلبه غل على أهل الإسلام؛ ومرادهم بأهل الكلام: من تكلم في الله بما يخالف الكتاب والسنة.

ففي الجملة: لا يكون الرجل مؤمنًا حتى يؤمن بالرسول إيمانًا جازمًا، ليس مشروطًا بعدم معارض، فمتى قال: أؤمن بخبره إلا أن يظهر له معارض يدفع خبره لم يكن مؤمنًا به، فهذا أصل عظيم تجب معرفته فإن هذا الكلام هو ذريعة الإلحاد والنفاق.[1]

خامسًا: إن اتخاذ الشيعة مذهبهم العقدي حاكمًا على النصوص النقلية، فما وافقها كان محكمًا، وما خالفها صار متشابهًا، منهج مبتدع باطل فاسد، وهم في هذا كسائر المبتدعة من أهل الكلام؛ تجعل كل طائفة منهم ما أصلته من أصول دينها الذي ابتدعته هو الإمام الذي يجب اتباعه، وتجعل ما خالف ذلك من نصوص الكتاب والسنة من المجملات المتشابهات، التي لا يجوز اتباعها، بل يتعين حملها على ما وافق أصلهم الذي ابتدعوه، أو الإعراض عنها وترك التدبر لها! وهذا في الحقيقة معارضة للكتاب والسنة بالعقل والرأي[2]، يقول شيخ الإسلام:(أهل الكلام.. الذين يعارضون الكتاب والسنة بأقوالهم؛ بنوا أمرهم على أصل فاسد، وهو أنهم جعلوا أقوالهم التي ابتدعوها هي الأقوال المحكمة التي جعلوها أصول دينهم، وجعلوا قول الله ورسوله من المجمل الذي لا يستفاد منه علم ولا هدى، فجعلوا المتشابه من كلامهم هو المحكم، والمحكم من كلام الله ورسوله هو المتشابه)[3].

والواجب على المسلم أن يجعل ما أنزله الله من الكتاب والحكمة أصلاً في جميع مسائل الدين: العلمية والعملية[4]، ويتدبر معناه، ويعقل، ويعرف برهانه ودليله؛ إما العقلي وإما الخبري السمعي،

---

(١) انظر: درء التعارض، ابن تيمية، ١/١٧٧-١٧٨.

(٢) انظر: درء التعارض، ابن تيمية، ١/٧٧، مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١٧/٣٠٦-٣٠٧.

(٣) درء التعارض، ابن تيمية، ١/٢٧٥.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١٧/٣٠٦-٣٠٧.

ويعرف دلالة القرآن على هذا وهذا ويجعل أقوال الناس التي قد توافقه وتخالفه متشابهة مجملة فإن أرادوا بها ما يوافق خبر الرسول قبل، وإن أرادوا بها ما يُخالفه رد. [1]

وليُعلم! أنه ليس ثمة آيات بعينها تتشابه على كل الناس؛ بل إن التشابه أمر نسبي إضافي، بحيث يشتبه على بعض الناس دون بعض، ومثل هذا يُعرف من أهل العلم ما يزيل عنه هذا الاشتباه، وهناك آيات محكمات لا تشابه فيها على أحد، فالمتشابهات ترد إلى المحكمات فإذا ردت إليها وعرف معناها صارت غير متشابهة[2].

يقول شيخ الإسلام:(إن التشابه أمر نسبي، فقد يتشابه عند هذا ما لا يتشابه عند غيره، ولكن ثم آيات محكمات لا تشابه فيها على أحد، وتلك المتشابهات إذا عرف معناها صارت غير متشابهة؛ بل القول كله محكم؛ كما قال:﴿ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ ﴾ هود: ١) [3].

ويشهد لهذا ما ورد في الحديث عن النبي ﷺ أنه قال: "الحلال بيّن والحرام بيّن، وبينهما مشتبهات لا يعلمها كثير من الناس"[4]. فأخبر أن المشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس، ولكن بعض الناس يعلمونهن.

وعلى هذا فالمحكم ما استقل بنفسه وظهر معناه، والمتشابه ما لم يستقل بنفسه ولم يظهر معناه بل يحتمل أكثر من وجه، ويحتاج إلى بيان؛ وهو نسبي إضافي، وأهل الزيغ يتبعون المتشابه لإثارة الشبهات والشكوك، وبث العقائد الفاسدة، ولا يردونه إلى الآيات المحكمات الفاصلات والموضحات[5]، بل يردونه إلى أهوائهم وعقولهم، فيَضِلون ويُضِلون، وقد حذر رسول الله ﷺ منهم فقد تلا ﷺ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١٣/١٤٥-١٤٦.

(٢) انظر: التدمرية، ابن تيمية، ١٠٥-١٠٦، مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١٧/٣٩٦، بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ٨/٣٤٨-٣٥٧، موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة، الغصن، ١/٣٨٠-٣٨٦.

(٣) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١٣/١٤٤.

(٤) البخاري، كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه، ١/٢٠، ومسلم، كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، ٣/١٢١٩-١٢٢١.

(٥) انظر: موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة، الغصن، ١/٣٨١-٣٨٣.

﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٧﴾ آل عمران: ٧، ثم قال: "إذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه، فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم"(١).

سادسًا: أن التأويل الذي سلكه الشيعة في بعض نصوص الدالة على القضاء والقدر مفاده: صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنى آخر موافق لمذهبهم، ومعلوم أن التأويل بهذا المعنى لم يكن مستعملاً في عصر الصحابة والتابعين، ولم يتحدث به القرآن؛ ولا لغة العرب بل هو اصطلاح جاءت به الفرق، واستحدثته بعد القرون الثلاثة الأولى![٢] وهو في الحقيقة تعطيل لحقائق النصوص، وتلاعب بها وانتهاك حرمتها[٣]، فهو من باب تحريف الكلم عن مواضعه، والإلحاد في آيات الله، والكذب على الله وعلى كتابه وعلى رسوله ﷺ (٤).

إذ ضابط ذلك التأويل هو المذهب الذي يذهب إليه المرء، ولكل فرقة تأويل، وعلى هذا فلا يمكن لأحد أن يحتج على مبطل بحجة سمعية لأنه سيسلك في تأويلها نظير ما سلكه هو في تأويل ما خالف مذهبه، يقول ابن القيم:(وحقيقة الأمر أن كل طائفة تتأول ما يخالف نحلتها ومذهبها، فالعيار على ما يتأول وما لا يتأول هو المذهب الذي ذهبت إليه والقواعد التي أصلتها، فما وافقها أقروه ولم يتأولوه، وما خالفها فإن أمكنهم دفعه وإلا تأولوه؛ ولهذا.. لما أصلت القدرية أن الله سبحانه لم يخلق أفعال عباده ولم يقدرها عليهم أولوا كل ما خالف أصولهم،.. ولما أصلت الجبرية أن قدرة العبد لا تأثير لها في الفعل بوجه من الوجوه، وأن حركات العباد بمنزلة هبوب الرياح وحركات

---

(١) البخاري، كتاب التفسير، باب ﴿مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٞ﴾ آل عمران: ٧...، ٦/ ٣٣، ومسلم، كتاب العلم، باب النهي عن اتباع متشابه القرآن، والتحذير من متبعيه، والنهي عن الاختلاف في القرآن، ٤/٢٠٥٣.

(٢)انظر: الإمام ابن تيمية وقضية التأويل، الجليند، ٢٢٨.

(٣)الصواعق المرسلة، ابن القيم، ١/٢٣٤.

(٤)انظر: بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ٦/٢٨٧-٢٩٣، موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة، الغصن، ٢/٧٦٥.

الأشجار أولوا كل ما جاء بخلاف ذلك. فهذا في الحقيقة هو عيار التأويل عند الفرق كلها، ..ومن تأمل مقالات الفرق ومذاهبها رأى ذلك عيانًا وبالله التوفيق.

وكل من هؤلاء يتأول دليلاً سمعيًا ويقر على ظاهره نظيره أو ما هو أشد قبولاً للتأويل منه؛ لأنه ليس عندهم في نفس الأمر ضابط كلي مطرد[١] منعكس[٢] يفرق ما يتأول وما لا يتأول، إن هو إلا المذهب وقواعده وما قاله الشيوخ، وهؤلاء لا يمكن أحدًا منهم أن يحتج على مبطل بحجة سمعية؛ لأنه يسلك في تأويلها نظير ما سلكه هو في تأويل ما خالف مذهبه)[٣].

سابعًا: أن التفويض الذي سلكه الشيعة في بعض نصوص الدالة على القضاء والقدر مفاده: نفي المعنى المراد من ظاهر اللفظ؛ بحجة أن ظاهر اللفظ معارض للمذهب، ثم تفويض معناه إلى الأئمة، وعلى هذا فإذا خالف ظاهر اللفظ المذهب فهو غير مراد ولا يجوز اعتقاده؛ ولا الخوض في معناه، بل يجب تفويض معناه إلى الأئمة! ولا شك أن هذا قدح في بيان القرآن والسنة وهدايتهما للخلق! [٤].

وما زعمه الشيعة من أن منهج التفويض طريقة المتقين والمتورعين، باطل، إذ طريق المتقين إثبات ما دلت عليه النصوص من مسائل القضاء والقدر، وفهم ما دلت عليه، وتدبره وعقله، وإبطال طريقة النفاة –الذين نفوا أن يكون المراد من النصوص ظاهرها– من المؤولة والمفوضة، وبيان مخالفتها لصريح المعقول وصحيح المنقول؛ فطريقة المتقين تتضمن تصديق الرسول فيما أخبر به، وفهم ذلك ومعرفته [٥] فلم يفوضوا المعنى المراد من نصوص مسائل القضاء والقدر، ولم يقل أحد منهم إن ظاهر هذه النصوص غير مراد، وإنما فوضوا إلى الرب سبحانه وتعالى العلم بكيفية ذاته، وبكيفية صفاته وبكيفية أفعاله سبحانه وتعالى، والعلم بتفاصيل حكمته في قضائه وقدره وشرعه وأمره وحكمه؛ وأما فهم معنى النصوص الدالة على ذلك وتفسيرها فلم يكن المتقين ينكرونه، فتفويض

---

(١)الطرد: هو تحقق المحدود مع تحقق الحد، انظر: الرد على المنطقيين، ابن تيمية، ١٧.

(٢)العكس: هو انتفاء المحدود مع انتفاء الحد، انظر: الرد على المنطقيين، ابن تيمية، ١٧.

(٣) الصواعق المرسلة، ابن القيم، ١/٢٣٠-٢٣٣.

(٤) انظر: درء التعارض، ابن تيمية، ١/٢٠٤-٢٠٥.

(٥) انظر: درء التعارض، ابن تيمية، ٥/٣٧٨-٣٧٩، بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ٨/٥٣٧-٥٤٦.

الكيفية وتفاصيل الحكمة دون المعنى هو مذهب المتقين.[1] وبهذا يُعلم أن الشيعة أضافوا إلى المتقين ما هم بريئون منه، وكذبوا عليهم فيما نقله عنهم!

ثامنًا: أن التوقف الذي سلكه الشيعة في بعض النصوص الدالة على مسائل القضاء والقدر، باطل؛ لأمور:

١-أن توقفهم قائم على الحكم بجواز الأمرين، الإثبات والنفي لكن دون ميل إلى أحدهما، وهذا مخالف لما كان عليه النبي ﷺ وصحابته الكرام، ومن تبعهم بإحسان من إثبات ما دلت عليه النصوص، واعتقادها، وتصديقها، والإفتاء بما دلت عليه.

٢-أن مسلك الوقوف مبنيّ على الشك والتردد والحيرة، بعيد عن الجزم واليقين الذي هو الأصل في الاعتقادات[2].

٣-أن الوقوف في مسائل القضاء والقدر جهل وعي؛ لأن الرب سبحانه بيّن في كتابه الحق في مسائل القضاء والقدر، لنثبته ونؤمن به، فوقوفنا عن إثباتها ونفيها عدول عن المقصود من بيانه، فإنه سبحانه ما بيّن لنا إلا لنثبت ما بينه، ولا نقف في ذلك[3].

٤-أن مسلك الوقوف مبني على اعتقاد خلو النصوص عن ما يفيد القطع بالنفي أو الإثبات، وهذا مناف لكون القرآن بيان وهدى وشفاء ونور وميسر للذكر، وكون الرسول ﷺ بلغ البلاغ المبين، و بيّن للناس ما نزل إليهم![4]

٥-أن مسلك الوقوف منافٍ لما يجب على المسلم سلوكه؛ فمن المعلوم أنه يجب على الخلق الإقرار بما جاء به النبي ﷺ، فما جاء به القرآن العزيز أو السنة المعلومة وجب على الخلق الإقرار به جملة وتفصيلاً عند العلم بالتفصيل؛ فلا يكون الرجل مؤمنًا حتى يقر بما جاء به النبي ﷺ، وهو تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، فمن شهد أنه رسول الله شهد أنه صادق فيما يخبر به عن الله تعالى، فإن هذا حقيقة الشهادة بالرسالة؛ إذ

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٣٦٥/٥، ١٢٨/٦، ٣٥٨، منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد، عثمان علي، ٥٨٠/٢، ٥٨٥-٥٩٢.

(٢)انظر: مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات، أحمد القاضي،١٣٧.

(٣) انظر: النصيحة في صفات الرب، للواسطي، ٣٧.

(٤) انظر: مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات، القاضي، ١٣٥.

الكاذب ليس برسول فيما يكذبه، وبالجملة فهذا معلوم بالاضطرار من دين الإسلام؛ وهو وجوب الإقرار بما جاء به النبي ﷺ من القرآن والسنة[١].

٦-أن مسلك الوقوف يفضي إلى تعطيل ما دلت عليه النصوص من المسائل سواء كانت في العقائد أو الأحكام[٢][٣].

تاسعًا: أن حمل الشيعة النصوص المخالفة لمذهبهم على التقية **هو في الحقيقة اتهام للأئمة** إما بالعجز والخور وعدم الصلابة في بيان الحق، وإما بالكتمان وعدم التبليغ،[٤] **وهو أيضًا تلاعب بالدين؛ لأن الأئمة إذا كانت أقوالهم إنما هي من قبيل التقية؛ فإن أتباعهم سينفذون أقوالهم التقوية ويعملون على ترويجها بين لناس، فمن يتحمل آثامها أمام الله؟! خاصة وأنه لا يُعرف أي عبارة هي الصحيحة التي يقصدها الإمام من مجموع كلماته التقوية التي يقولها!** [٥]

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١٥٤/٥.

(٢) انظر: روضة الناظر وجنة المناظر، ابن قدامة، ٤٣٢/٢.

(٣)انظر: مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات، القاضي، ١٣٣-١٣٧.

(٤)لله در الشيخ خالد الوصابي الذي طرح على حسابه في تويتر ضمن مشروعه ١٠٠٠ سؤال يتحدى الشيعة الإجابة عليه؛ ومما جاء فيه: (س١٨٦: هل الإمام مأمور بالتبليغ أم بالكتمان؟ فإن كان مأمورًا بالتبليغ بطلت التقية، وإن كان مأمورًا بالكتمان بطل تكليفه بالتبليغ!!)، س١٢٠: (هل التقية لحفظ الدين أم لحفظ النفس؟ فإن كانت لحفظ الدين؛ فأي دين يحفظ والمستعمل للتقية يكتم الحق ويقول خلافه) وإن كانت لحفظ النفس فكيف يخاف الإمام- المستعمل للتقية- على نفسه وهو موصوف بالقوة؛ وهل هذا إلا من الخور والضعف!!الحساب الرسمي للباحث في شؤون الشيعة خالد الوصابي في تويتر، تاريخ الاطلاع: ٢٢-١١-١٤٣٨هـ، استُرجعت من: @www3477

(٥)انظر: التفويض الإلهي للأئمة، اللهيبي،١٩١-١٩٣.

وبعد مناقشة منهج الشيعة الإمامية في الاستدلال على مسائل القضاء والقدر، أخلص إلى ما يلي:

نتائج الفصل الأول:

١- المنقول عن أهل البيت في إثبات الصفات والقدر لا يكاد يحصى.
٢- الشيعة الأولى كانوا مثبتين للقدر، وإنما ظهر إنكاره في متأخريهم.
٣- تصادق الاعتزال والرفض وتواخيا منذ أواخر المائة الثالثة واستمر هذا إلى زماننا.
٤- تأثر متأخري الشيعة بالمعتزلة وورثوا عقائدهم خذو القذة بالقذة!
٥- اعتمد متأخرت الشيعة على كتب المعتزلة، ووافقوهم في مسائل الصفات، والقدر.
٦- شهد بعض الشيعة بتأثر علم الكلام الإمامي في أغلبيته بالمدرسة الاعتزالية.
٧- القول بأن الإمامية أخذوا مذهبهم عن أهل البيت قول باطل!
٨- الشيعة مخالفون لعليﷺ وأئمة أهل البيت في جميع أصولهم التي فارقوا فيها أهل السنة والجماعة: توحيدهم وعدلهم وإمامتهم.
٩- خالفت الشيعة الإمامية أهل البيت في عامة أصولهم.
١٠- شيوخ المعتزلة القدرية هم شيوخ متأخري الإمامية في مسائل التوحيد والعدل.
١١- اتفق أئمة أهل البيت على ما اتفق عليه سائر الصحابة والتابعين لهم بإحسان من إثبات الصفات والقدر.
١٢- أقوال متكلمة الشيعة في الصفات والقدر ليست من خصائص الشيعة، ولا هم أئمة القول به، ولا هو شامل لجميعهم، بل أئمة ذلك هم المعتزلة.
١٣- يتعصب الشيعة لكل ما يدعونه أو يتخذنه عقيدة تعصب عصيب يضطرهم إلى وضع فاحش.
١٤- ما نسبه الشيعة إلى أئمة آل البيت مما يخالف معتقد السلف من الصحابة والتابعين، هو كذب على أئمة آل البيت.
١٥- ليس في فرق المسلمين أكثر تعمدًا للكذب وتكذيبًا للحق من الشيعة!
١٦- الشيعة تضع ولا تحسن الوضع، لا ذوق للشيعة في الوضع ولا مهارة!

١٧- كل ما نُسب إلى أئمة آل البيت من مرويات أو معتقدات تخالف معتقد السلف هو كذب عليهم!

١٨- عامة متأخرة الشيعة أتباع للمعتزلة، إلا من تفلسف منهم فيكون إما فيلسوفًا، وإما ممتزجًا من فلسفة واعتزال ويضم إلى ذلك الرفض، فيصيرون بذلك من أبعد الناس عن الله ورسوله، وعن دين المسلمين المحض.

١٩- الشيعة ملبسون في مروياتهم؛ ملبسون في ادعائهم متابعة أهل البيت! ملبسون في وصف طائفتهم بالطائفة المحقة والفرقة الناجية!

٢٠- لم يرق لفلاسفة الشيعة وعرفاءهم الاعتماد في الاستدلال على ظواهر الروايات والنصوص.

٢١- اتخذ فلاسفة الشيعة العقل طريقًا لإثبات المعارف العليا للدِّين وأصول العقائد.

٢٢- اتخذ عرفاء الشيعة التصفية وتزكية النفس طريقًا للوصول إلى حقائق الدِّين الإلهي.

٢٣- التصق فلاسفة الشيعة وعرفاءهم باتباع أئمة آل البيت؛ وادعوا أن في مرويات الأئمة دلالات وإشارات لأقوالهم؛ وما خالف أقوالهم من الأدلة النقلية؛ فهو إما مؤول أو محمول على التقية!

٢٤- اختلف منحى متكلمة الشيعة في منهج الاستدلال على المسائل العقائدية إلى فريقين بارزين.

٢٥- اعتمد الإخباريون من الشيعة على الروايات كمصدر أساسي للعقيدة.

٢٦- ادعى الإخباريون من الشيعة انحصار إدراك المسائل الشرعيّة، أصليّة كانت أو فرعيّة في السماع عن الصادقين عليهم السلام ونفوا حجية الدليل العقلي.

٢٧- ادعى الإخبارويون من الشيعة حجّية مطلق الأخبار.

٢٨- السمة العامة للتيار الإخباري الشيعي الاكتفاء بنصوص الإمام وتصريحاته! والقول بعدم جواز العمل في الاعتقادات بالظنون والأهواء والعقول الناقصة والآراء ونحوها من أدلة علم الكلام التي لم تثبت عنهم عليهم السلام .

٢٩- أتباع التيار الإخباري الشيعي لا يراعون في التمسك بالأحاديث المروية عدم مخالفتها للقرائن العقلية والنقلية اليقينية بل لا يبالون بمخالفة القرآن أيضًا.

٣٠- جمع الأصوليون من الشيعة بين المبادئ الفلسفية والكلامية وعرضوا المسائل على أساسها.

٣١- ادعى الأصوليون من الشيعة أن العقل مصدر الحجج وإليه تنتهي، وأنه المرجع الوحيد في أصول الدين!

٣٢- ليس ثمة فرق بين المدرستين(الإخبارية والأصولية) في أغلب مسائل الاعتقاد غير أن الفارق بينهما يكمن في نوعية الاستدلال وكيفية سوق الدليل والبرهنة على الرأي الاعتقادي!

٣٣- شهد أعلام الشيعة بوقوع الخلاف بين طائفتهم في منهج الاستدلال.

٣٤- مسألة القضاء والقدر عند الاتجاه الأصولي الشيعي من المسائل التي لا تُعلم إلا بالعقل المحض، فلا يمكن -عندهم- الاستدلال عليها بالسمع.

٣٥- منهج الأصوليين من الشيعة في الاستدلال على مسائل القضاء والقدر مستقى من منهج المعتزلة!

٣٦- صرح الإخباريون من الشيعة أن العلم بمسائل القضاء والقدر والإحاطة بتفصيلاتها ومسائلها لا يمكن إلا بالسماع عن الصادقين.

٣٧- زعم الأصوليون من الشيعة أن الأدلة السمعية ظنية لا تفيد اليقين!

٣٨- قول الأصوليون من الشيعة بأن الأدلة السمعية ظنية لا تفيد اليقين من أعظم السفسطة عقلاً، ومن أعظم الإلحاد في كلام الله تعالى شرعًا، وصاحبه جحد نعمة الله ﷻ في تعليمه البيان والقرآن!

٣٩- ذهب الأصوليون من الشيعة إلى أن الاستدلال على مسائل القضاء والقدر بالقرآن الكريم وبالسنة -متواترة كانت أو آحاد- وبالإجماع، غير جائز!

٤٠- قرر الأصوليون من الشيعة أنه لا يمكن الاستدلال على مسائل القضاء والقدر بالقرآن الكريم وبالسنة -متواترة كانت أو آحاد- وبالإجماع!

٤١- ذِكر الأصوليون من الشيعة لنصوص الكتاب والسنة في الاستدلال على مسائل القضاء والقدر إنما هو لإلزام الخصم والاعتضاد بها لا للاعتماد عليها والتلقي منها!

٤٢- الأدلة السمعية ليست عمدة للأصوليون من الشيعة في مسائل القضاء والقدر، ولا أصلاً لعلمهم بها، وإنما هي عاضدة للعقل، وحجة على من يُنازعهم من المصدقين بالسمع!

٤٣- المنهج الذي استقاه الأصوليين الشيعة من المعتزلة والذي يقتضي اقصاء النقل والنص-في الاستدلال على مسائل القضاء والقدر(أصل العدل)- لا يتسق مع أساس المذهب الشيعي!

٤٤- لا محيص للشيعة (إخباريهم وأصوليهم) من ذكر الروايات والاعتداد بها! لاسيما وأن الاتكاء على الاستدلال العقلي والاستغناء به –يحدث هوة عميقة بين ادعاءات الشيعة بامتيازهم عن طوائف القبلة: لانفرادهم بآراء يستلهمونها من مرجعيتهم الفكرية المتمثلة بالإمام المعصوم–زعموا– هذا من جانب، ومن جانب آخر أن اقصاء المرويات يتناقض مع جهودهم التي يبذلونها في الدفاع عن أحقية الأئمة بالإمامة وضرورة اتباعهم واتخاذهم مرجعية للفكر الإسلامي!

٤٥- حقيقة أمر متكلمة الشيعة أنهم يعتمدون على معتقداتهم الموروثة من المعتزلة في أصل العدل (باب القضاء والقدر) ويدعون أن العقل دل عليها وكذا النقل (المنسوب إلى الأئمة)!

٤٦- أساس الفساد في عقائد الإمامية هو الاعتقاد أولاً ثم تسخير النصوص لموافقة عقيدتهم!

٤٧- منهج الشيعة في الاستدلال مغاير لمنهج السلف الذين يعتمدون على دلالة الكتاب والثابت من السنة، وينطلقون منها لتقرير حقائق الدين!

٤٨- اعتماد الشيعة على مروياتهم المكذوبة التي نسبوها لأئمتهم على وجه أخص؛ باعتبارهم مرجع الأنام في المعارف اليقينية غلو مفرط يؤدي إلى الصرف عن مصدر الهداية (الكتاب وسنة الرسولﷺ)، ويجعل أقول الأئمة كأقوال النبي في التشريع والعصمة ووجوب الاتباع، ويزيد في دين الله ما ليس منه؛ بل يناقضه!

٤٩- حكى الشيعة عن الإخباريين تعويلهم في مسائل العقيدة على خبر الواحد.

٥٠- تنظير عامة متكلمة الشيعة عدم التعويل على خبر الواحد في الاعتقاد؛ وتزييف القول بأخبار الآحاد، ورد الاحتجاج بها–وقد سرت العدوى في ذلك إلى بعض الإخباريين!

٥١- حكى الشيعة إجماع الطائفة على عدم الاعتداد بأخبار الآحاد!

٥٢- اضطرب الشيعة حول الاعتداد بخبر الواحد؛ فادعوا أن خبر الواحد يصير حجة إذا حصل الإجماع عليه! وأنه لا يُرد إذا وافق أصول المذهب!

٥٣- حقيقة منهج الشيعة في الاستدلال التعويل على المذهب فحسب؛ وما خالفه فهو مردود أو مؤول!

٥٤- رد الشيعة جملة من الأخبار التي لا توافق معتقدهم –في باب القضاء والقدر–بحجة أنها أخبار آحاد!

٥٥- لا يجوز التمسك بالإجماع كدليل على أصل العدل عند الاتجاه الأصولي الشيعي! إذ كل أمر عقلي لا يمكن إثباته بالإجماع.

٥٦- الإجماع في الأصل عند الإخباريين-و بعض الأصوليين- ليس دليلاً شرعيًا؛ ولا يمكن الاعتماد عليه في مجال الاستدلال لأنه بمجرده ليس بحجة!

٥٧- لا يجوز التمسك بالإجماع في مسائل القضاء والقدر عند كلا الاتجاهين (الإخباري والأصولي)!

٥٨- انشغال الأصوليون من الشيعة بنقل الإجماع على مسائل القضاء والقدر يُعد ثغرة منهجية!

٥٩- حكى متكلمة الشيعة الإجماع على عامة مسائل القضاء والقدر! -مع أنه في نظرهم ليس بحجة-

٦٠- حكى متكلمة الشيعة الإجماع على أمور وقع فيها الخلاف بينهم، وعلى أمور تخالف الحق!

٦١- إجماع الشيعة في مسائل القدر المخالف لما ثبت في الكتاب والسنة هو من قبيل الإجماعات الباطلة المدعاة في علم الكلام!

٦٢- ينقسم قياس الغائب على الشاهد، باتفاق الأمم إلى حق وباطل!

٦٣- تناقض تنظير متكلمة الشيعة حول الاستدلال بالقياس العقلي .

٦٤- اعتبر الأصوليين من الشيعة —ومن تابعهم- القياس العقلي (قياس الغائب على الشاهد) أحد أنواع الأدلة واستخدموه بنوعيه الحق والباطل.

٦٥- جعل الأصوليين من الشيعة القياس العقلي (قياس الغائب على الشاهد) نوعًا واحدًا ولم يقسموه إلى حق وباطل.

٦٦- أبطل الإخباريين من الشيعة-بموجب تنظيرهم في الاستدلال- القياس العقلي (قياس الغائب على الشاهد) بجميع أنواعه.

٦٧- استدل متكلمة الشيعة بقياس الغائب على الشاهد على بعض مسائل القضاء والقدر.

٦٨- استخدم متكلمة الشيعة النوع الباطل من القياس العقلي فقاسوا أفعال الله على أفعال الناس!!

٦٩- استخدم متكلمة الشيعة النوع الحق من القياس العقلي فاستدلوا بقياس الأولى على إثبات علم الله وقدرته واختياره وعدله وإثبات الحكمة في أفعاله وتنزهه عن النقائص.

٧٠- زعم الأصوليين من الشيعة أن الأدلة النقلية تتعارض فيما بينها، وتتعارض مع الأدلة العقلية ومن ثم رجحوا الأدلة العقلية عليها!

٧١- العقل الصريح لا يخالف النقل الصحيح، بل يوافقه، ويعاضده، ويؤيده.

٧٢- ادعى الأصوليين من الشيعة أن حكم العقل القطعي لا يعارضه شيء أبدًا، وأنّه لابدّ فيما تتراءى فيه المعارضة من تأويله وحمله على غير ظاهره أو رده واطراحه!

٧٣- التعارض بين الأدلة اليقينية ممتنع؛ سواء كانت كلها عقلية أو كلها سمعية، أو بعضها سمعي وبعضها عقلي.

٧٤- اتخذ متكلمة الشيعة من معتقدهم حاكمًا على النصوص النقلية، فما كان معناه ومدلوله موافقًا لمعتقدهم المتأكد بالدلائل العقلية كان مُحكمًا، وما كان ظاهره مخالفًا لمعتقدهم كان متشابهًا فيجب رده إلى المحكم!

٧٥- معتقد متكلمة الشيعة الموروث من المعتزلة-وإن نسبوه زورًا إلى الأئمة- هو الطريق الذي يعرف به كون الأدلة النقلية محكمة أو متشابهة!

٧٦- جعل الشيعة مذهبهم العقدي حكمًا على النصوص النقلية؛ فنظروا إليها بعين عوراء فما وافق مذهبهم أثبتوه وما خالفه عارضوا بينه وبين ما يدل على مذهبهم واقتصروا على إعمال الأدلة التي تدل على مذهبهم!

٧٧- اتجه الشيعة حيال النصوص الدالة على مسائل القضاء والقدر خمسة اتجاهات؛ الإثبات، أو النفي والتأويل، أو التوقف والتفويض إلى الأئمة، أو الحمل على التقية، أو الرد، والمعول على سلوكهم لهذه الاتجاهات هو مذهبهم الذي ارتضوه!

٧٨- اتجه الشيعة حيال النصوص الدالة على مسائل القضاء والقدر خمسة اتجاهات، والمعول على سلوكهم لهذه الاتجاهات هو معتقدهم الموروث من المعتزلة المبني على العقل.

٧٩- تميز الشيعة بالتناقض الفوضوي في تأويل النصوص فتجد عدة نظريات ذات مسالك معرفية متنوعة: روائية، وكلامية وفلسفية وعرفانية صوفية باطنية في قرآءة وتحديد معنى الآية أو القول المنسوب إلى الأئمة!

٨٠- أخذ الشيعة بدعة تفويض المعنى من المتكلمين وزادوا عليها فهم يفوضون معاني النصوص الشرعية إلى الائمة -في غلو ظاهر-.

٨١- نسب الشيعة إلى مذهب السنة في مسائل القدر؛ مقالات لا يقولها إلا بعضهم مع تحريفهم لها!

٨٢- نقلُ الشيعة مذهب السنة في القدر فيه من الكذب والاضطراب ما لا يخفى على ذوي الألباب!

٨٣- ربط الشيعة بين مسائل القدر والبداء وجعلوها من باب واحد!

٨٤- ربط الشيعة بين قولهم في القدر والإمامة؛ (غلوهم في الأئمة) مع أنه لا ملازمة بين الأمرين!

٨٥- مسائل القدر والتعديل والتجوير ليست ملزومة لمسائل الإمامة ولا لازمة، فإن كثيرًا من الناس يقر بإمامة الخلفاء الثلاثة، ويقول ما قاله الشيعة في القدر، وكثير من الناس بالعكس، وليس أحد مرتبطًا بالآخر أصلاً!

٨٦- إدخال مسائل القدر في مسألة الإمامية إما جهل، وإما تجاهل!

٨٧- الشيعة مختلفون اختلافًا كثيرًا في مسائل القدر؛ فليس لهم قول واحد اتفقوا عليه؛ بل كل مسألة من مسائل القدر تجد فيهم من يخالف المعلوم من مذهبهم مع اشتراكهم جميعًا في ادعاء الانتساب إلى المعصوم واتباع أقواله؛ فأي قول لهم هو المأخوذ عن الأئمة المعصومين! وأيهم انتهج نهج الأئمة ومذهب اهل البيت هل هو مذهب الأصولية أم الأخبارية أم كلاهما!

٨٨- منهج أعلام الشيعة في الاستدلال على مسائل القضاء والقدر- مستقى من أقول المتكلمين المبدعة أو الفلاسفة الزنادقة وممزوج بما ابتدعوه من بدع وانفردوا به من عقائد(الإمامة، البداء، التقية، الغلو في الأئمة).

٨٩- تشكل منهج أعلام الشيعة في الاستدلال على مسائل القضاء والقدر من مشارب ونزعات متنوعة؛ فقد احتوى على نزعات اعتزالية قدرية، ونزعات فلسفية(مشائية، وعرفانية)!

٩٠- المنهج الفلسفي الذي سلكه فلاسفة الشيعة في مسائل القضاء والقدر هو في حقيقته إما اتباع لفلسفة ابن سينا المشائية، أو اتباع لعرفان ابن عربي الحلولي، أو خلط بين فلسفة ابن سينا المشائية وعرفان ابن عربي، و دراسة العقائد وفق هذا المنهج استعارة ناشزة للقالب الفلسفي أو العرفاني في عرض العقائد الإسلامية وإقحام لمفاهيم الفلسفة والعرفان وألفاظهما -المشتملة على الكفر والإلحاد- في غير مجالها!

٩١- إن منهج الشيعة في الاستدلال على مسائل القضاء والقدر-مخالف لما عليه أهل السنة والجماعة؛ فهم إما سائرين على نهج المتكلمين المبتدعة أو الفلاسفة الزنادقة؛ مع مزج ذلك بما انفردوا به من العقائد.

٩٢- معالم دين الشيعة الإمامية ظاهرة في منهجهم في الاستدلال على مسائل القضاء والقدر - ؛ فهم يحملون النصوص التي تخالف معتقدهم في مسائل القضاء والقدر على التقية، أو يفوضون معناها إلى الأئمة ويربطون كلامهم في مسائل القضاء والقدر بمعتقدهم في الإمامة، والبداء، وغلوهم في الأئمة!.

٩٣- قبول الشيعة لدلالة بعض الأدلة السمعية في مسائل القضاء والقدر، ليس لكون السمع جاء بها؛ وإنما لموافقتها لمعتقدهم.

٩٤- إن كل ما يحتاج الناس إلى معرفته من مسائل الاعتقاد التي يجب اعتقادها قد بينه الله ورسوله بيانًا شافيًا قاطعًا للعذر.

٩٥- إن الله سبحانه وتعالى قد بيّن الأدلة العقلية التي يُحتاج إليها في العلم بمسائل الاعتقاد ما لم يقدر أحد من المتكلمين قدره.

٩٦- لا منافاة عند أهل السنة والجماعة بين العقل والنقل أصلاً، ولا تضخيم للعقل في جانب وإهدار له في جانب.

٩٧- المنهج الحق في الاستدلال على مسائل الاعتقاد هو منهج أهل السنة الذي يقوم على أساس أن النصوص الشرعية هي الأصل في الاستدلال على مسائل الاعتقاد، وأنه لا يمكن وجود مسألة اعتقادية ليس لها دليل شرعي، كما لا يمكن وجود مسألة اعتقادية لا تكون نصوص الكتاب والسنة كافية في الدلالة عليها.

٩٨- جماع منهج أهل السنة في الاستدلال على مسائل الاعتقاد أنهم لا يرون أمرًا يجب اعتقاده والإيمان به لم ترد به النصوص، كما أنهم لا يسلمون بإمكان التعارض بين العقل والنقل.

٩٩- الحق أنه ليس هناك أصل من أصول العقيدة يستقل العقل بإثباته أبدًا، كما أنه ليس هناك أصل منها لا يستطيع العقل إثباته أبدًا.

١٠٠- مستند الشيعة في جميع ما نفوه وتأولوه من دلالة النصوص الشرعية إنما هو: عدم الاطلاع على حقيقته، وعدم الاكتفاء بقول الرسول ﷺ فصاروا إلى النفي والتأويل!

١٠١- حمل الشيعة النصوص المخالفة لمذهبهم على التقية هو في الحقيقة تلاعب بالدين، واتهام للأئمة إما بالعجز والخور وعدم الصلابة في بيان الحق، أو بالكتمان وعدم التبليغ!

١٠٢- الشيعة ومن على شاكلتهم من أهل البدع والأهواء جعلوا النصوص النقلية الصحيحة الدالة على مسائل القضاء والقدر عضين؛ فأقروا ببعضها وأنكروا بعضها من غير برهان مبين!

١٠٣- بالجمع بين النصوص من الآيات والأخبار يكون البيان من الله ورسوله حاصلاً، وتقوم الحجة على الناس بالرسالة؛ إذ على الناس أن يؤمنوا بالكتاب كله، ولا يؤمنوا ببعض ويكفروا ببعض.

١٠٤- لا يرجع الشيعة في شيء مما يبتدعونه ويخالفون به الحق في مسائل القضاء والقدر وسائر أصول الدين إلى حجة أصلاً لا عقلية ولا سمعية، ولا نص، ولا إجماع، وإنما عمدتهم: دعوى نقل مكذوب يعلم أنه كذب، أو دعوى دلالة نص، أو قياس يعلم أنه لا دلالة له.

١٠٥- تنازع الشيعة في مسائل القضاء والقدر كتنازع سائر الناس، لكنهم فرع على غيرهم فمثبتيهم تبع للمثبتة، ونفاتهم تبع للنفاة، إلا ما اختصوا به من افتراء الرافض والكذب.

الفصل الثاني:

حقيقة القضاء والقدر عند الشيعة الإمامية

-عرض ونقد-

وفيه توطئة، ومبحثان:

التوطئة حول حكم الكلام في القدر ومعناه عند الشيعة الإمامية.

المبحث الأول: معنى القضاء والقدر عند الشيعة الإمامية.

المبحث الثاني: نقد معنى القضاء والقدر عند الشيعة الإمامية.

توطئة: حول حكم الكلام في القدر ومعناه عند الشيعة الإمامية

قبل البدء بذكر موقف الشيعة من معنى القضاء والقدر؛ يحق التنبيه إلى أنه ثمّ تناقض بين علماء الشيعة حول مشروعية الحديث عن معنى القضاء والقدر؛ فعلمائهم ومصنفيهم على اتجاهين في ذلك؛ -بل قد تجد أحدهم يضطرب في موقفه فينحو بأحد الاتجاهين في مصنف، وينحو بالآخر في مصنف آخر!!-

الاتجاه الأول:

عدم التعرض للحديث عن معنى القضاء والقدر، والنهي عن تفسيرهما وتوضيح المراد منهما بحجة أنهما سرّ من سرّ الله وستر من ستره، أو لأن القدر (ليس من الأصول التي يجب اعتقادها، والبحث عنها مفصلة)[١] (لكونه أمرًا غيبيًا وبحرًا عميقًا).[٢]

وبمعنى آخر:(**القضاء والقدر..الواجب[فيه] الاعتقاد الإجمالي، والكفّ عن التفصيل**). [٣]

وفي ذلك يقول محمد رضا المظفر[٤]:(القضاء والقدر سر من أسرار الله تعالى)[٥]،(**وليس هو من الأصول الاعتقادية** حتى يجب تحصيل الاعتقاد به على كل حال). [١]

---

(١)حقائق الإيمان، الشهيد الثاني، ٦٣.

(٢)حقائق الإيمان، الشهيد الثاني، ٦٣.

(٣)حواشي المشكيني على كفاية الأصول للخرساني، ٤٦٢/٢.

(٤)محمد رضا بن محمد بن عبدالله المظَّفر، فقيه شيعي عراقي، ولد بالنجف سنة ١٣٢٢هـ وتوفي بها سنة ١٣٨٣هـ، له منزلة عند أبناء نحلته حتى جاء نعته في مجلة الفرات: (المجتهد المجدد آية الله الشيخ محمد رضا المظفر-قدس- علامة كبير وكاتب معروف وشاعر يعد من أبرز رواد ومجددي الفكر الإسلامي والإصلاح في عصرنا) **هذا قدره عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛ خلّف آثارًا عديدة، منها: المنطق، فلسفة ابن سينا، فلسفة الكندي، المثل الأفلاطونية عند ابن سينا، مجموعة رسائل في علم الكلام، عقائد الإمامية، وغيرها. انظر ترجمته في مقدمة كتابه عقائد الإمامية، ٢-١٢، مجلة الفرات، العدد ١٢٣، جماد الثانية ١٤٣٢هـ، سير العلماء ، عطر الآفاق في علماء العراق ٤ - الشيخ المجدد محمد رضا المظفر، للشيخ حميد البغدادي، تاريخ الاطلاع:٤-١٢-١٤٣٦هـ، استرجعت من:
http://www.alkadhum.org/alfurat/pages/tex.php?tid=875

(٥)عقائد الإمامية، محمد رضا مظفر،٣١.

وقد نحاه هذا الاتجاه الصدوق[٢] **في كتابه الاعتقادات**؛ فقد عقد بابًا ترجم له بعنوان(باب الاعتقاد في القضاء والقدر)[٣] **ثم لم يذكر فيه معنى للقضاء والقدر بل اكتفى بقوله: (الكلام في القدر منهي عنه)** [٤] وذكر جملة من الروايات الدالة على ذلك[٥].

وتعقبه المفيد في كتابه تصحيح اعتقادات الإمامية؛ فقد عقد فصلاً ترجم له بعنوان:(فصل: فيما ذكر الشيخ أبو جعفر في القضاء والقدر) [٦] ثم قال: (قال الشيخ أبو جعفر ﷺ في القضاء والقدر: الكلام في القدر منهي عنه، **وروى حديثًا لم يذكر له إسنادًا**[٧])[٨]وقد (عوّل أبو جعفر

=

(١)عقائد الإمامية، محمد رضا مظفر،٣٢، وانظر: بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية، محسن الخزازي،١٨٨/١ الفوائد البهية في شرح عقائد الإمامية، محمد جميل حمود العاملي،٣٥٢/١.

(٢)محمد بن علي بن الحسين بن موسى بابويه القمي، أبو جعفر ولد سنة ٣٠٦هـ وتوفي سنة ٣٨١هـ، ويعرف بالشيخ الصدوق: محدث إمامي، يزعم أبناء نحلته أنه لم ير في القميين مثله، **وهذا قدره عندهم مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛ نزل بالري وارتفع شأنه في خراسان، وتوفي ودفن في الري. له نحو ثلاثمئة مصنف، منها: الاعتقادات ، معاني الأخبار، الخصال، علل الشرائع والأحكام، التوحيد، المقنع ، من لا يحضره الفقيه . انظر: رجال النجاشي، ٣٨٩ – ٣٩٢، الأعلام للزركلي ٦/ ٢٧٤.

(٣)الاعتقادات، للصدوق ٣٤.

(٤)الاعتقادات، للصدوق ٣٤.

(٥)الاعتقادات، للصدوق ٣٤-٣٥.

(٦)تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ٥٤.

(٧)تنويه!لم يلق هذا الاعتراض تأييدًا من بعض علماء الشيعة؛ فهذا أحد آياتهم لطف الله الصافي يقول معتذرًا للصدوق ومستدركًا على المفيد:(والكلام الآخر – هنا- الذي فيه مجال للاستدراك على الشيخ المفيد ﷺ أنه قال:".. **وروى حديثًا لم يذكر إسناده**". فإذا كان مقصوده الحديث عن أمير المؤمنين ﷺ في جواب رجل سأله عن القدر فأجابه: بحر عميق فلا تلجه، ...، [ف]هذا الحديث هو الحديث الثالث من الكتاب القيم (توحيد الصدوق) وقد رواه في الباب (٦٠) (باب القضاء والقدر والأرزاق والأسعار والآجال) عن أبيه علي بن الحسين بن بابويه القمي بسند ينتهي إلى أمير المؤمنين ﷺ، **ولم يذكر مسنده في هذه الرسالة (الاعتقادات) لأنها مختصرة**). مجموعة الرسائل، لطف الله الصافي،٣٠٢/١.

(٨)تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ٥٤.

ﷺ في هذا الباب على أحاديث شواذ [1] لها وجوه يعرفها العلماء متى صحت وثبت إسنادها، ولم يقل فيه قولاً محصلاً، **وقد كان ينبغي له لما لم يكن يعرف للقضاء معنى أن يهمل الكلام فيه)**[2] (والحديث الذي رواه عن زرارة[3][4] حديث صحيح من بين ما روى، والمعنى فيه ظاهر ليس به على

---

(١)تنويه!لم يلق هذا الحكم تأييدًا من بعض علماء الشيعة؛ فهذا أحد آياتهم لطف الله الصافي يقول مستدركًا على المفيد:(على أي أساس ومعيار عُدت هذه الأخبار من الشواذ، مع أن الصدوق نفسه روى في كتابه التوحيد في باب القضاء والقدر ستة وثلاثين حديثًا ؟!. ومما رواه من الأحاديث في هذا الباب: حديث آخر مهيب وقيم جدًا وهو:"ألا إن القدر سر من سر الله، وستر من ستر الله، وحرز من حرز الله، مرفوع في حجاب الله" وهو الحديث ٣٢ من الباب ٦٠ من كتاب التوحيد) مجموعة الرسائل، لطف الله الصافي،١/٣٠٣.

(٢)تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ٥٤، وانظر: بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية، السيد محسن الخزازي، ١/١٨٦-١٨٧.

(٣)زرارة بن أعين الشيبانيّ بالولاء، أبو الحسن، رأس الفرقة (الزرارية) من غلاة الشيعة، ونسبتها إليه. كان متكلمًا شاعرًا، له علم بالأدب، وهو من أهل الكوفة. قيل: اسمه (عبدربه) وزرارة لقبه. من كتبه (الاستطاعة والجبر) توفي سنة ١٥٠هـ، تناقضت أقوال الإمامية فيه؛ إما ذمًا أو تزكية؛ فقد وردت الروايات عن أبي عبدالله بلعنه وأنه (ما أحدث أحد في الإسلام ما أحدث زرارة من البدع ، لعنه الله)، كما وردت الرواية عنه أيضًا بتزكيته:(بشر المخبتين بالجنة بريد بن معاوية العجلي ، وأبو بصير بن ليث البختري المرادي ، ومحمد بن مسلم ، وزرارة ، أربعة نجباء أمناء الله على حلاله وحرامه ، لولا هؤلاء انقطعت آثار النبوة واندرست)!! زكاه النجاشي- وهو من رجال الشيعية –فقال عنه:(زرارة بن أعين بن سنسن .. أبو الحسن . شيخ أصحابنا في زمانه ومتقدمهم ، وكان قارئًا فقيهًا متكلمًا شاعرًا أديبًا ، قد اجتمعت فيه خلال الفضل والدين ، صادقًا فيما يرويه)!! **هذه منزلته عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛ حتى قال عنه الذهبي -في كتابه ميزان الاعتدال ٢/ ٦٩-:(زرارة بن أعين الكوفي، أخو حمران، **يترفض**).- وفي كتابه المغني في الضعفاء، ١/٢٣٨-(زرارة بن أعين أخو حمران **كُوفِي فِيهِ رفض بَين)** انظر ترجمته: رجال النجاشي، ١٧٥، رجال الكشي، للطوسي ، ١/٣٦٥، ٣٩٨، الأعلام للزركلي ٣/ ٤٣.

(٤)يقصد: ما رواه زرارة حين سأل الصادق، ما تقول –يا سيدي- في القضاء والقدر؟!قال: "أقول إن الله تعالى إذا جمع العباد يوم القيامة سألهم عما عهد إليهم ولم يسألهم عما قضى عليهم"، كتاب الاعتقادات، الصدوق،٣٤-٣٥، كتاب التوحيد، الصدوق، برقم(٢)، ٣٦٥، الهداية، الصدوق، ١٧، كتاب الإرشاد، المفيد،٢/٢٠٤، كتاب مختصر بصائر الدرجات، حسن الحلي، ١٣٤، ١٣٦، كتاب بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٥/٩٧، ٥/١١٢، وقد صحح إسناد الرواية شيخهم هادي النجفي في كتابه موسوعة أحاديث أهل البيت فقال: ''الرواية صحيحة الإسناد ''، موسوعة أحاديث أهل البيت، ٩/٨٢، ١٦٤.

وقد بين المفيد وجه دلالة الرواية السابقة على معنى القضاء والقدر قائلاً:(فدل على أن **قضاء الله تعالى: ما خلقه من ذوات العباد وفيهم** وأنه تعالى لا يسألهم إلا عن أعمالهم التي عهد إليهم فيها ، **فأمرهم بحسنها ونهاهم عن قبيحها** ،

=

العقلاء خفاء،...و..**الحديث موضح لمعنى القضاء والقدر فلا وجه لقول من زعم أنه لا معنى للقضاء والقدر معقول ، إذ كان بينًا حسبما ذكرناه)**.[1] [2]

=

وهذا الحديث موضح لمعنى القضاء والقدر فلا وجه لقول من زعم أنه لا معنى للقضاء والقدر معقول ، إذ كان بينًا حسبما ذكرناه) تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ٥٩؛ ويظهر فيه بجلاء مذهب المؤلف في معنى القضاء والقدر: وأنه خلق ذوات العباد؛ وأما أفعال العباد فليست-عنده- مخلوقة؛ ومعنى تعلق القضاء الإلهي بها-في نظره-: أي: تعلق التكيف الإلهي بها(بالأمر والنهي) والجزاء عليها بالثواب والعقاب، انظر: تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ٥٥- ٥٦، تفسير القرآن المجيد، المفيد، ٤٧٠- ٤٧١.

(١)تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ٥٩.

(٢) **حقيق بالتنبيه هنا: أن الصدوق ذكر في كتابه التوحيد، عدة معانٍ للقضاء والقدر**، انظر: كتاب التوحيد، الصدوق، ٣٧٠، ٣٨٤-٣٨٦ **وهذا ما جعل بعض مصنفي الشيعة يعتذر له، ويرى أن اعتراض المفيد عليه اعتراض غير وارد!!**

يقول علاّمتهم نعمة الله الجزائري في شرحه لكتاب التوحيد للصدوق:(ما ذكره المفيد -طاب ثراه- في الرد على الصدوق فيما قاله في كتاب الاعتقاد قد ذكره في هذا الكتاب، وحينئذ فلعل) مقصود الصدوق مما ذكره في كتابه الاعتقاد النهي (عن إرادة حقيقة القضاء والقدر، والإحاطة بتفاصيلهما ونحو ذلك مما لا تفي بإدراكه أنظار العقول، ومن ثمّ اقتصر -طاب ثراه- في كتاب الاعتقاد على نقل متن الخبرين، **فما أورده المفيد -عطر الله مرقده- من الاعتراض عليه الظاهر أنه غير وارد)**.نور البراهين، نعمة الله الجزائري،٢/٣٥٧.

وربما استدرك بعضهم على اعتراض المفيد ملتمسًا للصدوق العذر -في مسلكه في كتابه الاعتقادات- يقول آياتهم لطف الله الصافي: (لم يكن الصدوق في صدد بيان معنى القضاء؛ وإنما روى حديثًا قيمًا..ومع ذلك فإن الصدوق إذا لم يكن هنا قد بيّن معنى القضاء، وربما أعرض عنه لوضوحه؛ فإنه ذكر للقضاء في كتابه (التوحيد) عشر معان، واستشهد لجميع هذه المعاني بآيات القرآن الكريم، بينما لم يذكر المفيد قدس سره هنا أكثر من أربعة معان للقضاء!!).مجموعة الرسائل، لطف الله الصافي، ١/٣٠٢-٣٠٣

وربما نحى بعضهم منحًا للتوفيق بين الصدوق والمفيد، يقول شيخهم عقيل البندر: (قد نجد طريقًا للتوفيق بين كلام الشيخ الصدوق وردّ الشيخ المفيد، فقد يكون النهي عند الشيخ الصدوق هو النهي الإرشادي الذي يراه الشيخ المفيد أيضاً)!! القضاء والقدر دراسة مقارنة بين الفلسفة وعلم الكلام الإمامي-القسم الأوّل-، عقيل البندر، فصلية المنهاج، العدد: التاسع والأربعون . ربيع ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م ، صفحة٩٠.

وفي نظري أن جميع التوجيهات غير واردة، وأن الصدوق له في الكلام عن معنى القضاء والقدر اتجاهين متناقضين؛ ودليل ذلك عدة أمور:

=

=

الأول: أن الصدوق لم يحرر معنى النهي الوارد في الروايات في أيٍّ من الكتابين، ولم يبين الوجه المنهي عنه في الحديث عن القدر، فلم يبين المقصود من القدر الغامضة معرفته والمظلم مسلكه ووواديه والمنهي عن الكلام فيه، وما ذكره المعتذرين له لا برهان عليه.

الثاني: أن هناك تفاوت في المنهج والمسلك بين كتابيّ الصدوق؛ بيانه:

أنه في كتابه التوحيد عقد بابًا ترجم له بعنوان:(القضاء والقدر والفتنة والأرزاق والأسعار والآجال)؛ ضمنه ست وثلاثين رواية **متنوعة الفحوى بين إثبات القضاء والقدر والتقدير ووجوب الإيمان به و إجابة السائلين عن المراد منه، وبين كون القضاء والقدر سرًا، كما عقب على بعض الآثار بذكر معانٍ للقضاء والقدر**. انظر: التوحيد، للصدوق، ٣٦٤-٣٩٠.

بينما في كتاب الاعتقادات عقد بابًا ترجم له بعنوان:(باب الاعتقاد في القضاء والقدر)، ضمنه خمس روايات **تفيد إثبات القضاء والقدر وأنه سر، ولم يذكر فيه معنًا للقضاء والقدر بل اكتفى بقوله:(الكلام في القدر منهي عنه)!!** انظر: الاعتقادات، للصدوق ٣٤-٣٥.

الثالث: لو سلمنا تنزلاً أن الصدوق في المسألة على قول واحد، لم نعفه من اللائمة؛ فقد كان عليه أن لا يكتفي في كتابه الاعتقادات بقوله: (الكلام في القدر منهي عنه)، بل يشير -ولو بإيجاز- إلى المقصود من القدر المنهي عن الحديث فيه، أو يذكر معنى للقضاء والقدر، أو يحيل في معناه إلى ما ذكر في كتابه التوحيد!

هذا وقد كان في حق المفيد أن يشير إلى أن الصدوق له اتجاه آخر نهجه في كتاب التوحيد: بيّن فيه عدة معان للقضاء والقدر معان، وأن لا يتغافل عن ذلك، ويتهمه بعدم المعرفة لمعانيهما!!

الرابع: ومما يؤكد على أن الصدوق له في المسألة اتجاهين انتقده على أحدهما المفيد؛ أثر ذلك على الشيعة من بعده:

فقد سرى بعض مصنفي الشيعة على نهج المفيد فتغافلوا عن الاتجاه الآخر الذي نهجه الصدوق في كتابه التوحيد، بل تراهم يوردون ما ذكره الصدوق في كتابه الاعتقادات -من نهي عن الكلام في القدر- ويوردون بعده استدراك المفيد واعتراضه عليه -بنصه وفصه- متغافلين عن معاني القضاء والقدر التي ذكرها الصدوق في كتاب التوحيد! انظر: ميزان الحكمة، محمد الريشهري، ٢٥٧٠/٣-٢٥٧٣، وهذا شيخهم المجلسي في بحار الأنوار، ٩٧/٥-١٠١، ط. مؤسسة الوفاء، ينتهج النهج السابق؛ فينقل ما ذكره الصدوق في كتابه الاعتقادات **ويورد بعده استدراك المفيد واعتراضه عليه -بنصه وفصه- مقرًا له**؛ ثم تجده بعد فراغه من التعليق عن الروايات التي فحواها النهي عن الكلام في القدر ، يورد روايات أخرى-في عدة صفحات- متعلقة بالمشيئة والإرادة وأفعال العباد ثم ينقل بعد ذلك ما ذكره الصدوق في كتاب التوحيد من معانٍ للقضاء والقدر من غير مناسبة ظاهرة، ولا تعليق على صنيع الصدوق في كتابيه!! بل بتغافل ظاهر عما نقله -سابقًا-عن المفيد من استراك وانتقاد!! انظر: بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٠٦/٥-١٠٨.

=

وممن نحى هذا المنحى–المنع من الحديث عن معنى القضاء والقدر–:

الحر العاملي[1] فقد قال في كتابه وسائل الشيعة ما نصه:(**وردت أحاديث كثيرة أيضًا في النهي عن الكلام في القضاء والقدر [و] في الأمر بالكلام في البداء)!!** [2] كما عقد بابًا في كتابه الفصول المهمة ترجم له بعنوان (باب: **أنه لا ينبغي الكلام في القضاء والقدر بل ينبغي الكلام في البداء**[3])،[1] ضمنه أربع روايات فحواها الحث على الكلام في البداء، والنهي عن الكلام في القضاء والقدر!![2]

=

كما اعتمد بعض علماء الإماميّة على بعض الروايات عن أهل البيت، التي فحواها: النهي عن الغور والتعمّق في مسألة قضاء الله وقدره، معتبرةً إيّاه سرّاً وعلماً من علومه سبحانه لا يدركه ولا ينال شأنه كلّ أحد. فذهبوا إلى الأخذ بها واعتمادها وترتّب على ذلك قولهم بالنهي عن الكلام في معنى القضاء والقدر!

في حين طرح هذه الروايات ولم يعتمد عليها بل رفضها وردّها بعضٌ آخر، واعتمدوا على الروايات التي تدل على وجوب الإيمان بالقدر وتحريم إنكاره، وبالتالي لم يقولوا بالنهي المذكور! انظر: القضاء والقدر دراسة مقارنة بين الفلسفة وعلم الكلام الإمامي–القسم الأوّل–، عقيل البندر، فصلية المنهاج، العدد: التاسع والأربعون . ربيع ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م ، صفحة٨٨، وانظر: بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية، محسن الخزازي،١٨٤/١ – ١٨٨؛ فقد ذكر الروايات التي تدل على تأكيد الإيمان بالقضاء والقدر كما ذكر الروايات الناهية عن الغور في القضاء والقدر ثم وجهها بعدة توجيهات، وانظر: الفوائد البهية في شرح عقائد الإمامية، محمد جميل حمود العاملي،٣٤٨/١-٣٥٢، فقد تحدث عن معالجة الأخبار المختلفة في القضاء والقدر، وذكر أدلة الطائفتين ووجه الجمع بينهما!.

(١)محمد بن الحسن بن علي بن محمد المعروف بالحر العاملي الإخباري، ولد سنة ١٠٣٣هـ، وتوفي سنة ١١٠٤هـ، وصفه أبناء طائفته بأنه: "شيخ المحدثين وأفضل المتبحرين العالم الفقيه النبيه المحدث المتبحر الورع الثقة الجليل أبو المكارم والفضائل، صاحب المصنفات المفيدة" **هذا قدره عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛ من مصنفاته: وسائل الشيعة، أمل الآمال، الفصول المهمة في أصول الأئمة، رسالة الاثني عشرية في الرد على الصوفية، إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات. انظر: الكنى والألقاب، لعباس القمي،٢/ ١٧٦ – ١٧٧، روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، للخوانساري، ٩٢/٧-١٠١.

(٢)وسائل الشيعة، الحر العاملي، ٤٥٩/١١.

(٣)تنويه: حَثُّ العاملي على الكلام في البداء ومعناه؛ يتناقض مع ما قرره علامة الشيعة المجلسي في قوله:(توضيح أمر البداء وتفصيله لأكثر الخلق ينافي حكمة البداء وتعيينه؛ إذ هذه الحكمة لا تحصل لهم إلا بجهلهم بأصله ليصير سببًا

=

واستدل من نحى هذا الاتجاه بجملة من المرويات المنسوبة إلى الأئمة؛ ومنها:

- **ما ورد من أن القدر ستر من ستر الله، سابق في علم الله، منع الله العباد عن علمه**

فقد روى الصدوق بسنده عن الأصبغ بن نباته[٣]، قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: " ألا إن القدر سر من سر الله، وستر من ستر الله، وحرز من حرز الله، مرفوع في حجاب الله، مطوي عن خلق الله، مختوم بخاتم الله، سابق في علم الله، **ومنع الله العباد عن علمه** ورفعه فوق شهاداتهم، ومبلغ عقولهم؛ لأنهم لا ينالونه بحقيقتة الربانية ولا بقدرته الصمدانية ولا بعظمته النورانية ولا بعزته الوحدانية، لأنه بحر زاخر خالص لله تعالى، عمقه ما بين السماء والأرض، عرضه ما بين المشرق والمغرب، أسود كالليل الدامس، كثير الحيات والحيتان، يعلو مرة ويسفل أخرى، في قعره شمس تضيء، لا ينبغي أن يطلع إليها إلا الله الواحد الفرد، فمن تطلع عليها فقد ضاد الله عز وجل في حكمه، ونازعه في سلطانه، وكشف عن ستره وسره، وباء بغضب من الله، ومأواه جهنم وبئس المصير".[٤]

- **ما ورد من نهي علي رضي الله عنه عن السؤال عن القدر:**

=

لإتيانهم بالخيرات وتركهم الشرور) فـ(العلم بكنه حقيقة ذلك لا يتيسر لعامة الخلق)!! بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٩٥/٢٥، مرآة العقول، المجلسي، ٩٧/٣-٩٨.

(١)الفصول المهمة في أصول الأئمة، الحر العاملي،٢٥٢/١، وانظر: الذريعة، الطهراني، ٢٤٦/٧.

(٢)انظر: الفصول المهمة في أصول الأئمة، الحر العاملي،٢٥٢/١-٢٥٤.

(٣)الأصبغ بن نباته التميمي الحنظلي أبو القاسم الكوفي يُعد عند الشيعة من خاصة أمير المؤمنين وهو مشكور، توفي في القرن الثاني، قال عنه الذهبي:(أصبغ بن نباته الحنظلي .. **واه غال في تشيعه** تركه النسائي وقال ابن معين ليس بثقة) انظر: المغني في الضعفاء، الذهبي ، ١/ ٩٣، تهذيب التهذيب، ابن حجر، ١/ ٣٦٢-٣٦٣، جامع الرواة، محمد علي الأردبيلي، ١٠٦/١ – ١٠٧.

(٤)الاعتقادات، الصدوق،٣٥، التوحيد، الصدوق، ٣٨٣-٣٨٤، برقم (٣٢)، مختصر بصائر الدرجات، حسن الحلي، ١٣٦، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٥/ ٩٧ ، مصباح البلاغة، المير جهاني،٣/ ٥٧- ٥٨، مسند الإمام علي، حسن القبانجي،١٧١/١.

ففي رواية أنه قال في جواب رجل سأله عن القدر: "بحر عميق فلا تلجه"، ثم سأله ثانية؛ فقال: "طريق مظلم فلا تسلكه"، ثم سأله ثالثة؛ فقال: "سر الله فلا تتكلفه".[1]

- **ما ورد من أن علي ﷺ لم يبين معنى القدر، بل عبر بما يبعد السائل عن السؤال عنه[2]:**

ففي رواية : سئل أمير المؤمنين صلوات الله عليه عن القدر؛ فقيل له: أنبئنا عن القدر يا أمير المؤمنين؟! فقال: "سر الله فلا تفتشوه"، فقيل له الثاني: أنبئنا عن القدر يا أمير المؤمنين؟! قال: "بحر عميق فلا تلحقوه"، فقيل له: أنبئنا عن القدر، فقال:" طريق معوج فلا تسلكوه"، ثم قيل له الرابعة: أنبئنا عن القدر يا أمير المؤمنين؟! فقال: " ﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ ﴾ فاطر: ٢.[3]

وفي رواية: جاء رجل إلى أمير المؤمنين عليه السلام فقال: يا أمير المؤمنين أخبرني عن القدر؟!، قال عليه السلام: "بحر عميق فلا تلجه"، قال: يا أمير المؤمنين أخبرني عن القدر؟!، قال عليه السلام: "طريق مظلم فلا تسلكه" ، قال: يا أمير المؤمنين أخبرني عن القدر؟!، قال عليه السلام: "سر الله فلا تكلفه"، قال: يا أمير المؤمنين أخبرني عن القدر؟!، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: "أما إذا أبيت فإني سائلك، أخبرني أكانت رحمة الله للعباد قبل أعمال العباد أم كانت أعمال العباد قبل رحمة الله ؟!" قال: فقال له الرجل: بل كانت رحمة الله للعباد قبل أعمال

---

(١)كتاب الاعتقادات، الصدوق،٣٤، نهج البلاغة-خطب الإمام علي(ع)-جمع الشريف الرضي، ٥٢٦، برقم (٢٨٧)، عوالي اللئالي، ابن أبي جمهور الأحسائي، ١٠٨/٤برقم (١٦٢)، الفصول المهمة في أصول الأئمة، الحر العاملي، ٢٥٣/١برقم(٢)، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٢١٨/١، وَ١٢٤/٥، وَ١٢٦/٥، موسوعة أحاديث أهل البيت(ع)، هادي النجفي، ٣١٩/٧، برقم(٨)، وَ٨٥/٩ برقم(١٨).

(٢)انظر: نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٣١٣/٢.

(٣)فقه الرضا، ٤٠٨، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٢٣/٥.

العباد، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: "قوموا فسلموا على أخيكم فقد أسلم، وقد كان كافرًا".[1][2]

الاتجاه الثاني:

تقرير أن معاني القضاء والقدر معروفة في اللغة وعليها شواهد من القرآن، والقول بضعف الروايات التي استدل بها أصحاب الاتجاه الأول أو معارضتها بالروايات الدالة على وجوب الاعتقاد بالقضاء والقدر وأنه من مقتضيات الإيمان والمكذب به خارج عن ربقة المؤمنين[3] أو توجيهها بعدة توجيهات تصرف دلالتها على التحريم والمنع أو تبطل دلالتها على(عموم النهي وإطلاقه) هذا على فرض التسليم بصحة الروايات وإلا فمتى ثبت اختلال سندها فلا حاجة –في نظرهم– لاعتبارها أو توجيهها:

يقول آيتهم محسن الخزازي[4]:(لتلك الأخبار ذهب الصدوق رحمه الله في الاعتقادات إلى أن الكلام في القدر منهي عنه! والجواب عن تلك الأخبار؛ أولاً: بضعف السند).[5]

---

(١)كتاب التوحيد، الصدوق، ٣٦٥، برقم(٣)، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٥/١١٠-١١١، مسند الإمام علي، حسن القبانجي،١/١٥٩-١٦٠، موسوعة أحاديث أهل البيت(ع)، هادي النجفي، ٩/٨١، برقم(٧).

(٢) تنويه! بعض مرويات الشيعة تنازع أتباع المذهب بين دلالتها على تعريف القضاء والقدر أو منع التعريف؛ فحين يتخذها الناهجون للمنع من تعريف القضاء والقدر عمدة لهم يجد فيها المعرفون للقضاء والقدر تعريفًا له!!

(٣)انظر: بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية ، محسن الخزازي ،١/١٨٤-١٨٥،فقد ذكر الروايات التي تدل على تأكيد الإيمان بالقضاء والقدر كما ذكر الروايات الناهية عن الغور في القضاء والقدر ثم وجهها بعدة توجيهات، وانظر: الفوائد البهية في شرح عقائد الإمامية، محمد جميل حمود العاملي،١/٣٤٨-٣٥٢، فقد تحدث عن معالجة الأخبار المختلفة في القضاء والقدر، وذكر أدلة الطائفتين، وانظر أيضًا: سر القدر عند العرفاء، فادي ناصر، ١٩١-٢٠١، فقد تحدث عن اتجاهي علماء الشيعة في الحديث عن القدر.

(٤)السيد محسن الخرّازي، أحد آيات الإمامية المعاصرين، ولد في طهران عام ١٣٥٥ هـ، من مؤلفاته: بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية، عمدة الأصول، أهميَّة الزيارة، كلام حول حديث الثقلين. انظر ترجمته: موقع الميزان للدفاع عن الصديقة الشهيدة فاطمة الزهراء، تاريخ الاطلاع، ٢١-١٢-١٤٣٦هـ، استرجعت من: http://www.mezan.net/olamaa/kharazi.html

(٥)بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية، السيد محسن الخزازي، ١/١٨٦.

ويقول المفيد –في معرض توجيهه للأخبار التي رواها الصدوق-:(هذا إن سلمنا الأخبار التي رواها أبو جعفر ﵀، فأما إن بطلت أو اختل سندها فقد سقط عنا عهدة الكلام فيها).[١]

وقد وُجهت تلك الروايات بما يلي:

١-أن النهي الوارد في الروايات لا يقتضي التحريم والمنع؛ وإنما هو نهي إرشادي[٢] جاء توقيًا للمخاطر![٣]

يقول محسن الخزازي:(لتلك الأخبار ذهب الصدوق ﵀ في الاعتقادات إلى أن الكلام في القدر منهي عنه! والجواب عن تلك الأخبار: ... بأن دلالتها على الحرمة التكليفية غير واضحة؛ لأن لحن جملة منها هو لحن الإرشاد كالنهي عن التكلف، والإخبار بأن القضاء والقدر وادٍ مظلم وبحر عميق).[٤]

ويقول محمد جميل العاملي[٥]:(لو سلمنا بصحة [الـ]أسانيد.. وبعضها قطعًا صحيح فـ..تحمل .. على النهي الإرشادي؛ لأن دلالتها على الحرمة التكليفية غير واضحة، وذلك لأن

---

(١)تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ٥٩.

(٢) النهي الإرشادي في اصطلاح الشيعة: نهي يرشد لمانعيّة متعلقه فهو إرشاد وتنبيه وهداية إلى ما فيه الصلاح والخير، وليس مفاده الحرمة والمنع الإلزامي عن ارتكاب متعلق النهي، فارتكاب متعلقه لا يعد عصيانًا وذنبًا واقعيًا، ومن هنا فإن النهي الإرشادي لا يُعد في حقيقته تكليفًا، ولا ينطوي على تعهّد، ولا يورث مسؤولية، وفي مقابله النهي التحريمي المولوي، والنهي التنزيهي. انظر: الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، الشيرازي، ٣٣٢/٤، المعجم الأصولي، محمد البحراني،٩٣٩.

(٣) انظر: البنات ربائب" قل هاتوا برهانكم"، جعفر مرتضى العاملي، ١٦٥.

(٤)بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية، السيد محسن الخزازي، ١٨٦/١-١٨٧.

(٥)محمد بن جميل بن عبد الحسين بن يوسف حمود العاملي، ولد سنة ١٣٨٠هـ بيروت ، أحد مراجع الشيعة الاثنا عشرية المعاصرين بلبنان عُرِفَ بمنهجه الحاد تجاه عقائد السنة، والقول بكفرهم وتحريم أكل ذبائحهم، كما عُرف بانتقاده لولاية الفقيه المتمثلة بالحكومة الإيرانية، وصفه أبناء طائفته: بأسد الشيعة، المرجع الديني الكبير، فقيه عصره الحجّة العلاّمة المحقق ، **هذا قدره عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛ من مؤلفاته: وسيلة المتقين في أحكام سيد المرسلين وأهل بيته الطاهرين، ولاية الفقيه العامة في الميزان، طهارة أهل البيت المادية والمعنوية من آية التطهير، الفوائد البهية في شرح عقائد الإمامية، الأصول العقائدية الخمسة، معنى الناصبي وحكم التزاوج معه، الشعائر الحسينية، نفحات الأبرار في شرح زيارة عاشوراء، وغيرها. انظر ترجمته في موقعه: الموقع الرسمي للمرجع الديني محمد جميل العاملي، مركز العترة الطاهرة للدراسات والبحوث، تاريخ الاطلاع: ٢١-١٢-١٤٣٦هـ، استرجعت من:

=

لسانها عدم التعمق لئلا يؤدي إلى مفسدة لا تُحمد عقباها كما هو مفاد قوله:"بأنه سر الله مطوي عن خلق الله").[1]

٢-المعارضة بالروايات التي أجاب فيها الأئمة السائلين عن معنى القضاء والقدر، أو التي دلت على وجوب الاعتقاد بالقضاء والقدر إذ لا يتصور تكليف العباد بالإيمان بهما من غير بيانٍ لمعناهما!!

يقول محسن الخزازي:(**الغور في معنى القضاء والقدر لو كان حرامًا** ، لما أجاب الأئمة عليهم السلام عن السؤال فيه، مع **أنهم أجابوا السائلين وأوضحوا المراد منهما**[2] ، **بل قد يكون الجواب في ذيل النهي المذكور، بعد إصرار السائل عن فهم معناه**[3]).[1]

=

http://www.aletra.org/subject.php?id=202

(١)الفوائد البهية في شرح عقائد الإمامية، محمد جميل حمود العاملي،١/٣٥١،

(٢) سيأتي -إن شاء الله- ذكر هذه الروايات في الاتجاه الروائي في تعريف القضاء وقدر؛ راجع من هذا البحث من صفحة ٢٥٧ إلى صفحة ٢٩٩.

(٣)يقصد ما ورد في مصنفاتهم من أن جاء رجل إلى أمير المؤمنين عليه السلام فقال: يا أمير المؤمنين أخبرني عن القدر؟!، قال عليه السلام: "بحر عميق فلا تلجه"، قال: يا أمير المؤمنين أخبرني عن القدر؟!، قال عليه السلام: "طريق مظلم فلا تسلكه" ، قال: يا أمير المؤمنين أخبرني عن القدر؟!، قال عليه السلام: "سر الله فلا تكلفه"، قال: يا أمير المؤمنين أخبرني عن القدر؟!، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: "أما إذا أبيت فإني سائلك، أخبرني أكانت رحمة الله للعباد قبل أعمال العباد أم كانت أعمال العباد قبل رحمة الله ؟!" قال: فقال له الرجل: بل كانت رحمة الله للعباد قبل أعمال العباد، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: "قوموا فسلموا على أخيكم فقد أسلم، وقد كان كافرًا". فهذه الرواية في نظره تُعد دليلاً على تعريف القضاء والقدر؛ بينما وجد فيها بعض الشيعة **دليلاً على أن عليًا رضي الله عنه لم يبين معنى القدر، بل عبر بما يبعد السائل عن السؤال عنه!!** ومن هنا فإن هذه الرواية تنازع في دلالتها أتباع المذهب الشيعي!! فمنهم من أوردها ضمن الأدلة على النهى عن الحديث في القدر، ومنهم من يرى أنها دليلاً على تعريف القضاء والقدر! وراجع من هذا البحث: توطئة: حول حكم الكلام في القدر ومعناه عند الشيعة الإمامية، ١٥٠-١٧٠.

ومن الأمثلة أيضًا على ما ذكر: ما رواه المجلسي عن كتاب مطالب السؤول بإسناده عن الشافعي ، عن يحيى بن سليم ، عن الإمام جعفر بن محمد، عن عبد الله بن جعفر رضي الله عنه، عن الجميع ، عن أمير المؤمنين عليه السلام:" . . . فقام إليه رجل ممن شهد وقعة الجمل، فقال: يا أمير المؤمنين أخبرنا عن القدر؟! فقال: "بحر عميق فلا تلجه"، فقال: يا أمير المؤمنين أخبرنا عن القدر؟! فقال: "بيت مظلم فلا تدخله". فقال: يا أمير المؤمنين، أخبرنا عن القدر؟! فقال: "سر الله فلا تبحث عنه".

=

ويقول:(ويؤيد عدم الحرمة ما ورد من التأكيدات على الإيمان بالقضاء والقدر، إذ الإيمان بهما لا يمكن بدون توضيح المراد منهما والمعرفة بهما!).[٢]

٣-أن النهي الواد في الروايات مخصوص بطائفة معينة؛ فهو خاص بالعامة وأهل الجهل ومن كان كلامه في القضاء والقدر يفسده ويضله عن الدين دون غيرهم، ولذا كان الأئمة والعلماء يتكلمون في القضاء والقدر![٣]

يقول محسن الخزازي:(لو سلم كون النهي نهيًا تكليفيًا، اختص بمن لا يتمكن، وأما من تمكن من فهمهما ودركهما ، كالعلماء والفضلاء والحوزات العلمية ومن أشبههم فلا نهي بالنسبة إليهم، و..النهي الوارد على من لا يتمكن من أن يفهمهما على الوجه اللائق بهما). [٤]

ويقول محمد جميل العاملي:(لو كان لحن تلك الروايات الناهية هو الحرمة التكليفية فلا بد من أن يكون مخصوصًا بمن لا يتمكن من فهمها ودركها تفصيلاً وأما من تمكن من ذلك فلا نهي متوجه إليه لعدم وجود شرطه).[٥]

=

فقال: يا أمير المؤمنين أخبرنا عن القدر؟! فقال: "**لما أبيت، فإنه أمر بين أمرين. لا جبر ولا تفويض**"''. مطالب السؤول في مناقب آل الرسول، محمد الشافعي،١/١٥٠-١٥١، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٥/٥٦-٥٧، ١٠٨/ ٦٣، مستدرك نهج البلاغة، هادي كاشف الغطاء، ١٧٨، نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة، المحمودي،١/٤٨٢-٤٨٣، مسند الإمام علي، حسن القبانجي،١/١٦٤-١٦٥.

(١)بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية، السيد محسن الخزازي، ١/١٨٧.

(٢)بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية، السيد محسن الخزازي، ١/١٨٨.

(٣) **تنويه!**لم يلق هذا التوجيه تأييدًا من بعض علماء الشيعة؛ فهذا حبيب الله الهاشمي الخوئي يقول في معرض شرحه لرواية:(سُئل عن القدر فقال:"بحر عميق فلا تلجه..إلخ") ؛ **معقبًا على من ذكر هذا التوجيه:** (أقول : نهيه عليه السلام يعمّ العلماء؛ فإنّ هذا السائل ومن بحضرته من علماء الإسلام وأصحاب النبيّ صلّى الله عليه وآله، وقوله:"سرّ الله" يعمّ كافّة العباد)!منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، الخوئي، ٢١/٣٧٦.

(٤)بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية، السيد محسن الخزازي، ١/١٨٨.

(٥)الفوائد البهية في شرح عقائد الإمامية، محمد جميل حمود العاملي،١/٣٥١.

ويقول السبحاني[1]: (وفي كلام آخر له[2] **ينهى فيه البسطاء عن الخوض** في القدر فقال عليه السلام: "طريق مظلم فلا تسلكوه، وبحر عميق فلا تلجوه، وسرّ الله فلا تتكلّفوه").[3]

ويقول في معرض تعليقه عن الرواية السابقة: (تحذير الإمام عليه السلام هذا موجه إلى من لا يمكنه فهم هذه المعارف الدقيقة، وهضمها واستيعابها، بل وربما يؤدي به الدخول فيها إلى الضلال والانحراف. ويشهد بهذا الموضوع أنه عليه السلام طالما عمد -في موارد ومواضع أخرى- إلى شرح وبيان مسألة القضاء والقدر).[4]

ويقول في موطنٍ آخر:(**كان عليه السلام يجيب بعض من يسأله عن القضاء والقدر هكذا: " طريق مظلم فلا تسلكوه، وبحر عميق فلا تلجوه، وسر الله فلا تتكلفوه"! فإن من المسلّم به؛ أن الإمام عليه السلام في كلامه هذا إنما ينهى عن سلوك هذا الطريق، أولئك الذين يريدون أن يسلكوا هذا الطريق المظلم بغير مصباح منير**، وأولئك الذين يريدون أن يلجوا أمواج هذا البحر المائج الهائج من دون مهارة في السباحة، وأولئك الذين يريدون أن يستمعوا إلى الأسرار الربوبية من دون لياقة لتحمل هذه الأسرار الإلهية!

وأما أولئك الذين يريدون أن يسلكوا هذا الطريق بأنوار الفطرة والعقل والقرآن وكلمات الأئمة المعصومين عليهم السلام، ويغوصوا في بحار أنوار المعارف الإلهية كأحسن غواص ماهر، ويريدون أن يصغوا إلى الأسرار الربانية بلياقة لذلك؛ فإنهم بمنأى عن هذا النهي والتحذير بل قد يجب على

---

(١)جعفر بن محمد حسين السبحاني الخيابابي التبريزي، مرجع شيعي إيراني معاصر، له بروز واضح في مجالات الكلام والتفسير والفلسفة، وهو مؤسس مؤسسة الإمام الصادق والمشرف عليها، وهي من المؤسسات الثقافية الشيعية الكبيرة في قم، ولد في تبريز سنة ١٣٤٧ هـ، ألف أكثر من ١٥٠ كتاباً ورسالة منها: المحصول في علم الأُصول، سيرة الأئمة، العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة أهل البيت، رسالة في التحسين والتقبيح العقليين، الإنسان بين الجبر والتفويض، أُصول الفلسفة، التوحيد والشرك في القرآن. انظر ترجمته في موقعه: موقع سماحة المرجع الديني آية الله العظمى السبحاني، مؤسسة الإمام الصادق، تاريخ الاطلاع: ٢١-١٢-١٤٣٦هـ، استرجعت من:
http://imamsadeq.com/ar/index/biografy

(٢) يقصد كلام آخر منسوب إلى علي عليه السلام.

(٣)تقديم السبحاني على كتاب نهاية المرام في علم الكلام للحلي،٢٦/١، وانظر: الإلهيات على هدي الكتاب والسنة والعقل، محاضرات السبحاني بقلم المكي،٢١٨/٢.

(٤)العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة أهل البيت عليهم السلام، السبحاني، ١٠٢.

بعضهم! ولهذا كان أئمتناﷺ هم الذين يبدأون بإلقاء هذه الأبحاث إلى من يعرفون فيه اللياقة والطاقة والقابلية والظرفية والاستعداد. وقد اهتم الإمام الصادق، والإمام الكاظم[1] ﷺ بهذا الموضوع حتى قالوا بكل صراحة: "خلق الله الخلق في سبعة الأشياء.... -وعد منها- القضاء".[2]

إن هذا الخبر من الإمام الكاظمﷺ؛ بالإضافة إلى أنه يرخص لنا الغور في هذا الموضوع، يدفعنا إلى أن نحاول التعرف عليه بمعناه الواسع الشامل لجميع الموجودات والحوادث. وهو صريح في أن للقدر معنى واسع شامل لجميع الموجودات العلوية والسفلية؛ فإنه لا يدع شيئًا منها خارجًا عن إطاره العام قط.).[3]

---

(١)موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو الحسن الملقب بالكاظم المدني، ثقة صدوق إمام من أئمة المسلمين، ولد سنة ثمان وعشرين ومائة، ومات سنة ثلاث وثمانين ومائة، كان سخيًا صالحًا عالماً عابدًا متألهًا، حبسه الرشيد في بغداد إلى أن توفي غير مضيق عليه، فقد زار الرشيد قبر النبي ﷺ فقال: السلام عليك يا رسول الله، يا ابن عم؛ يفتخر بذلك، فتقدم موسى بن جعفر فقال: السلام عليك يا أبه. فتغير وجه الرشيد وقال: هذا الفخر يا أبا حسن حقًا. قال عنه الذهبي:(كان يبلغه عن الرجل أنه يؤذيه فيبعث إليه بصرة فيها الألف دينار، وكان يصرر الصرر مائتي دينار وأكثر ويرسل بها، فمن جاءته صرة استغنى. **قلت:** هذا يدل على كثرة إعطاء الخلفاء العباسيين له، ولعل الرشيد ما حبسه إلا لقولته تلك: السلام عليك يا أبه، فإن الخلفاء لا يحتملون مثل هذا)، اعتبرته الإمامية سابع الأئمة الاثني عشر، وفي فرق الشيعة فرقة تقول: إنه (القائم المهدي) وفرقة أخرى تسمى (الواقفة) تقول: إن الله رفعه إليه وسوف يردّه. وسميت بذلك لأنها وقفت عنده ولم تأتم بإمام بعده. انظر: تاريخ الإسلام، الذهبي، ٤/ ٩٨٤، لسان الميزان، ابن حجر، ٧/ ٤٠٢، الأعلام للزركلي ٧/ ٣٢١.

(٢) لم أجد في مصادرهم رواية بهذا اللفظ! ولعله يقصد ما رواه الكليني بسنده عن أبي الحسن موسى بن جعفر ﷺ قال: "لا يكون شيء في السماوات ولا في الأرض إلا بسبع: بقضاء وقدر وإرادة ومشيئة وكتاب وأجل وإذن، فمن زعم غير هذا فقد كذب على الله، أو رد على الله ﷻ". الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب في أنه لا يكون شيء في السماء والأرض الا بسبعة، رقم(٢)، ١/١٤٩-١٥٠، واختلف حكم أعلام الشيعة على الرواية، فقد عدها المجلسي الأول في كتابه روضة المتقين، ١٢/٥٦: من القوي ، بينما قال المجلسي في مرآة العقول،٢/١٥١:(الحديث الثاني: مجهول) وأيده آية الشيعة عبد الحسين المظفر في حكمه على إسناد الرواية حيث قال في كتابه الشافي في شرح أصول الكافي٣/٢٥٠: '' مجهول إسناده''!!.

(٣) القضاء والقدر في العلم والفلسفة الإسلامية، السبحاني، ٥٩-٦٠.

ويقول لطف الله الصافي[1]:(الأولى أن نتأدب في هذه الأبواب بأدب الروايات وأن نتجنب عن الخوض في القدر ، والأولى من ذلك أن نقيد النهي المطلق في هذه الروايات ونعتبره خاصًا بأولئك الذين يعد تكلمهم في القدر خلاف مصلحتهم ويعرضهم للضلال!).[2]

ويقول محمد جواد مغنية:[3] (تكلم أئمتنا الأطهار وعلماؤنا الكبار في القضاء والقدر ، وأطالوا ودفعوا كل ما قيل أو يمكن أن يقال حولهما من شبهات ، أما نهي الإمام هنا فهو موجه لخصوص أهل الجهل ... وإلا فالعالم بحق هو الذي يكشف الظلمات، ويخوض البحار، ويعلم القضاء والقدر وغيرهما من الأسرار[4]، وتقدم ... سؤال الشامي عن القدر وجواب الإمام بما أقنعه وأقنع السامعين[1]، وكلام الإمام ينسجم بعضه مع بعض تمامًا كما ينسجم مع أفعاله).[2]

---

(١)لطف الله بن الشيخ محمّد جواد الصافي الكلبايكاني أحد مراجع الشيعة وآياتهم المعاصرين بإيران، ولد في التاسع عشر من جمادى الأُولى ١٣٣٧ هـ بمدينة كلبايكان في إيران، أنهى دراسته في المقدّمات و السطوح في كلبايكان ، ثم سافر إلى قم ومنها إلى النجف لإكمال دراسته ، ثمّ رجع إلى مدينة قم و استقر بها، أُنتخب عضوًا في مجلس الخبراء لكتابة دستور الجمهورية الإيرانية، عيَّنه الخميني عضوًا في مجلس صيانة الدستور، **هذا قدره عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛من مؤلفاته: أمان الأُمّة من الضلال والاختلاف، مع الخطيب في خطوطه العريضة، الأحكام الشرعية ثابتة لا تتغيَّر، ضرورة وجود الحكومة، المباحث الأُصولية، رسالة في البداء. انظر ترجمته في: موقع الرسمي لمكتب سماحة آية الله العظمى الصافي الكلبايكاني، تاريخ الاطلاع:٢٢-١٢-١٤٣٦هـ، استرجعت من: https://safi.ir/ar شبكة قرآني تبيان، تاريخ الاطلاع:٢٢-١٢-١٤٣٦هـ، استرجعت من: http://arabic.tebyan.net/QuranIndex.aspx?pid=99124

(٢)مجموعة الرسائل، لطف الله الصافي،١/٣٠٣.

(٣)محمّد جواد بن محمود بن محمّد بن مهدي بن محمّد بن عليّ بن حسن بن حسين بن محمود بن محمّد بن عليّ آل مُغْنِيَّة العامليّ، من أبرز علماء الشيعة وآياتهم في لبنان ، ولد سنة ١٣٢٢ في قرية طير دبا من جبل عامل وتوفي في المحرم سنة ١٤٠٠ في بيروت ونقل جثمانه إلى طير دبا حيث دفن فيها، درس على شيوخ قريته ثم سافر إلى النجف فأنهى هناك دراسته ثم عاد إلى جبل عامل فسكن قرية طير حرفا ثم عين قاضيًا شرعيًا في بيروت ثم مستشارا للمحكمة الشرعية العليا فرئيسًا لها بالوكالة، **هذا قدره عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**، كان كثير الذب عن التشيع بلسانه، وكان يسعى بقلمه وقوله في التقريب بين الشيعة والسنة، من مؤلفاته: الفقه على المذاهب الخمسة، ورفقة الإمام جعفر الصادق، والتفسير الكاشف، بين الله والإنسان، إمامة علي والعقل وغيرها. انظر: كتاب تجارب محمد جواد مغنية، محمد مغنية، أعيان الشيعة، محسن الأمين، ٩/ ٢٠٥ – ٢٠٦.

(٤) القول بمعرفة الأئمة والعلماء بأسرار القضاء والقدر غلو ظاهر؛ فثمة جانب خفي في القدر؛ حجب الله علمه عن الخلق؛ فلم يطلع عليه ملك مقرب ولا نبي مرسل فكيف بمن هو دونهم؟، وهذا الجانب يتعلق بمعرفة الحكمة الغائية =

٤-أن الروايات لا تدل على النهي عن مطلق الكلام في القدر، بل عنه في مسألة معينة؛ فالنهي الوارد في الروايات ليس نهيًا عن الكلام في معنى القضاء والقدر؛ وإنما هو نهي مقيد بموضوع معين!

=

المقصودة من أفعال الرب؛ فإن الله تعالى طوى علمها عن أنامه ونهاهم عن مرامه، قال تعالى: ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ الأنبياء: ٢٣، فهو سبحانه لا يُسئل عما يفعل لكمال حكمته ورحمته وعدله لا لمجرد قهره وقدرته كما يقول جهم وأتباعه! انظر: بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ٨/٢، مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٣٩٩/٨، العقيدة الطحاوية، شرح وتعليق الألباني، ص٥٠.

(١)يقصد ما رواه الكليني بسنده: "كان أمير المؤمنين عليه السلام جالسًا بالكوفة بعد منصرفه من صفين إذ أقبل شيخ فجثا بين يديه، ثم قال له: يا أمير المؤمنين أخبرنا عن مسيرنا إلى أهل الشام أبقضاء من الله وقدر ؟ فقال أمير المؤمنين عليه السلام:"أجل يا شيخ ما علوتم تلعة ولا هبطتم بطن واد إلا بقضاء من الله وقدر"، فقال له الشيخ: عند الله أحتسب عنائي يا أمير المؤمنين! فقال له: "مه يا شيخ! فوالله لقد عظم الله الأجر في مسيركم وأنتم سائرون، وفي مقامكم وأنتم مقيمون، وفي منصرفكم وأنتم منصرفون، ولم تكونوا في شيء من حالاتكم مكرهين ولا إليه مضطرين". فقال له الشيخ: وكيف لم نكن في شيء من حالاتنا مكرهين ولا إليه مضطرين، وكان بالقضاء والقدر مسيرنا ومنقلبنا ومنصرفنا ؟! فقال له: "وتظن أنه كان قضاءً حتمًا وقدرًا لازمًا؟! إنه لو كان كذلك لبطل الثواب والعقاب والأمر والنهي والزجر من الله وسقط معنى الوعد والوعيد فلم تكن لائمة للمذنب ولا محمدة للمحسن، ولكان المذنب أولى بالإحسان من المحسن، ولكان المحسن أولى بالعقوبة من المذنب، تلك مقالة إخوان عبدة الأوثان وخصماء الرحمن وحزب الشيطان وقدرية هذه الأمة ومجوسها. إن الله تبارك وتعالى كلف تخييرًا ونهى تحذيرًا وأعطى على القليل كثيرًا ولم يعص مغلوبًا ولم يطع مكرهًا ولم يملك مفوضًا ولم يخلق السماوات والأرض وما بينهما باطلاً، ولم يبعث النبيين مبشرين ومنذرين عبثًا، ذلك ظن الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار"، فأنشأ الشيخ يقول :

أنت الإمام الذي نرجو بطاعته ... يوم النجاة من الرحمن غفرانًا
أوضحت من أمرنا ما كان ... جزاك ربك بالإحسان إحسانًا

الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين، رقم(١)،١٥٥/١-١٥٦، وقال المجلسي: (الحديث.. مرفوع) ومذكور في (سائر الكتب الحديثية والكلامية)، مرآة العقول، المجلسي، ١٧٣/٢، هذا وقد أخرج هذه الرواية ابن عساكر في تاريخ دمشق، عن محمد بن زكريا العلائي عن العباس بن بكار عن أبي بكر الهذلي عن عكرمة ، ٥١١/٤٢-٥١٢، كما عزاها إليه علاء الدين الهندي في كتابه كنز العمال ٣٤٤/١-٣٤٥، وقال: "والعلائي وشيخه كذابان"!!

(٢)في ظلال نهج البلاغة، محمد جواد مغنية، ٣٨٩/٤.

وقد اختلفوا في تحديده على أقوال:

- **فمنهم من قال: إنه نهيٌ عن طلب علل مفصلة للأمور المقدرة:**

يقول آية الشيعة محمد آصف: [1] (إن النهي الوارد في الكلام في **القدر لا يشمل شرح مفهومه وبيان مدلوله..بل الظاهر أنه راجع إلى السؤال عن علة تقديره تعالى، وأنه لم قدر كذلك؟ وما قدر كذا؟**؛ فإن عقول الناس لا تصل إلى علل الأشياء أبدًا، فوِزانه وزان قوله تعالى: ﴿ لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ ﴾ الأنبياء:٢٣) . [2]

وفي الوجهين السابقين–تخصيص النهي في حق طائفة معينة أو تقييده بمسألة البحث عن تفاصيل الحكمة والعلل–

يقول المفيد:(فأما الأخبار التي رواها أبو جعفر ﷺ في النهي عن الكلام في القضاء والقدر؛ فهي تحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون النهي خاصًا بقوم كان كلامهم في ذلك يفسدهم ويضلهم عن الدين ولا يصلحهم في عبادتهم إلا الإمساك عنه وترك الخوض فيه، ولم يكن النهي عنه عامًا لكافة المكلفين،

---

(١)آية الله العظمى الشيخ محمد آصف محسني، أحد مراجع الشيعة الاثنا عشرية، من علماء الرجال، **هذا قدره عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛ ولد سنة ١٩٣٥م، في قندهار من عائلة طاجيكية شيعية. درس في الحوزة العلمية في النجف وفي قم حتى حصل على درجة الاجتهاد، من أبرز أساتذته: أبو القاسم الخوئي، محسن الحكيم، عبد الأعلى السبزواري، حسين الحلي، له عدة نشاطات، من أبرزها: تأسيس حركة فجر المعرفة والتي جذبت توجهاتها السياسية والدينية العديد من شيعة مدينة كابول، تأسيس الحركة الإسلامية في أفغانستان وهي حركة شيعية لعبت دوراً في التمرد ضد النظام الشيوعي، أصدر في عام ٢٠٠٠م كتاب (مشرعة بحار الأنوار) وأثار بذلك زوبعة كبيرة؛ فقد وضع فيه ملاحظات كثيرة على كتاب البحار للمجلسي ورأى أن أكثر رواياته غير معتبرة، وانتقد تساهل علماء ملته وطلابهم في تداول الروايات المنسوبة إلى أهل البيت، وتمسك بمبدأ التخلي عن كل الروايات الشيعية غير الموثوق بها –فقهية أو عقائدية أو سياسية أو غيرها–، وهذا الأمر جعله يتخطى بعض الخطوط الحمراء ليصل إلى التشكيك في بعض آراء أعلام ملته السائدة، انظر ترجمته في مقدمة كتابه مشرعة بحار الأنوار، ١/أ–و، كتاب المعتبر من بحار الأنوار، عمار الفهداوي، ٢٩/١–٣٠.

(٢)صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ٢٢٣/١.

وقد يصلح بعض الناس بشيء يفسد به آخرون، ويفسد بعضهم بشيء يصلح به آخرون، فدبر الأئمة عليهم السلام أشياعهم في الدين بحسب ما علموه من مصالحهم فيه .

وثانيًا: أن يكون النهي عن الكلام في القضاء والقدر النهي عن الكلام فيما خلق الله تعالى وعن علله وأسبابه وعمّا أمر به وتعبد، وعن القول في علل ذلك إذا كان طلب علل الخلق والأمر محظورًا، لأن الله تعالى سترها عن أكثر خلقه، ألا ترى أنه لا يجوز لأحد أن يطلب لخلقه جميع ما خلق عللاً مفصلات فيقول: لِمَ خلق كذا وكذا ؟! حتى يعد المخلوقات كلها ويحصيها، ولا يجوز أن يقول: لِمَ أمر بكذا؟ أو تعبد بكذا؟ ونهى عن كذا؟ إذ تعبده بذلك وأمره لما هو أعلم به من مصالح الخلق ولم يطلع أحدًا من خلقه على تفصيل علل ما خلق وأمر به وتعبد، وإن كان قد أعلم في الجملة أنه لم يخلق الخلق عبثًا وإنما خلقهم للحكمة والمصلحة، ودلّ على ذلك بالعقل والسمع . ... فلمّا خفيت هذه الوجوه وكانت مستورة عنّا، ولم يقع دليل على التفصيل فيها وإن كان العلم بأنها حكمة في الجملة **كان النهي عن الكلام في معنى القضاء والقدر إنما هو نهي عن طلب علل لها مفصلة، فلم يكن نهيًا عن الكلام في معنى القضاء والقدر**.

هذا إن سلمنا الأخبار التي رواها أبو جعفر رضي الله عنه فأما إن بطلت أو اختل سندها فقد سقط عنا عهدة الكلام فيها).[1]

ويقول قطب الدين الراوندي[2] –في توجيه روايات النهي عن الحديث في القدر–: (وهذه المناهي الثلاثة لمن سأله عن القدر ليس على الشياع والعموم على وجه، وهي عامة على وجه:

---

(١)تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ٥٧-٥٩، وانظر: بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية، محسن الخزازي، ١٨٨/١، الفوائد البهية في شرح عقائد الإمامية، محمد جميل حمود العاملي، ٣٥١/١-٣٥٢، مجموعة الرسائل، لطف الله الصافي، ٣٠١/١-٣٠٢.

(٢)أبو الحسن سعيد عبدالله بن حسين بن هبة الله بن الحسن الراوندي الكاشاني، الملقب بقطب الدين، ولد في القرن السادس الهجري في راوند كاشان، وتوفي سنة٥٧٣هـ، كان من أعاظم محدثي الشيعة، قال الإمامي الحر العاملي في ترجمته:(فقيه ثقة عين صالح) **هذا قدره عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛ من مؤلفاته: الخرائج والجرائح، وقصص الأنبياء ولب اللباب وشرح النهج وتهافت الفلاسفة وجواهر الكلام في شرح مقدمة الكلام ، وغيرها. انظر: أمل الآمل، الحر العاملي،٢/ ١٢٥ – ١٢٧، الكنى والألقاب، عباس القمي، ٣/ ٧٢ – ٧٣.

فعلى الأول كأنه ﷺ نهى ذلك المخاطب عن سلوكه طريق معرفته قضاء الله وقدره، ونهى كل من يكون في منزلة ذلك السائل عن أن يتكلم في ذلك . **فأما أهل العلم والمحققون الذين أيقنوا أصول التوحيد والعدل فلهم أن يتكلموا فيه ...فهذا الحديث خاص فيمن لم يكن له ضرس قاطع في التوحيد والعدل، وإنما يجب عليه أولاً إحكام ذلك حتى لا يزل في تلك المداحض.**

[و] إذا قلنا: إنه عام في جميع المكلفين[1]، فإنه المجادلة والمخاصمة والنزاع، وأنهم إذا وجدوا حكمًا من أحكام الله تعالى لا يقطعون على أنه لهذا الوجه، وذلك الحكم لهذا الوجه، ولا يطلبون علم جميع ذلك على سبيل التفصيل بل يقتصرون على العلم به جملة بأن **جميع قضاء الله وقدره حق وصواب وحكمة).** [2]

– ومنهم من قال: إنه نهيٌ عن التفكر في شبه مسائل الجبر والاختيار والقضاء والقدر

يقول المجلسي[3]:(وليس لك التفكر في شُبه القضاء والقدر والخوض فيها، فإن الأئمة – صلوات الله عليهم– قد نهونا عن التفكر فيها. فإن فيها شُبهًا قوية تعجز عقول أكثر الناس عن حلها، وقد ضل فيها كثير من العلماء؛ فإياك والتفكر والتعمق فيها! فإنه لا يفيدك إلا ضلالاً ولا يزيدك إلا جهلاً).[4]

---

(١)يقصد إذا قلنا أن النهي عام.

(٢)منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، قطب الدين الراوندي،٣/٣٧٧-٣٧٨.

(٣)محمد باقر بن محمد تقي المجلسي، يُعرف بالمجلسي الثاني، ولد في أصفهان سنة ١٠٢٧هـ، وتوفي فيها سنة ١١١٠هـ قال عنه الحر العاملي:(عالم فاضل ماهر محقق مدقق علامة فهامة فقيه متكلم محدث ثقة ثقة)، **هذا قدره عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛ له مؤلفات كثيرة؛ منها :كتاب بحار الأنوار في أخبار الأئمة الأطهار ،كتاب مرآة العقول في شرح الكافي ، وكتاب الفوائد الطريفة في شرح الصحيفة الشريفة ، ورسالة في الرجعة ، وجوابات المسائل الطوسية ، وشرح روضة الكافي ، ورسالة في الاعتقادات.انظر: أمل الآمل، الحر العاملي، ٢/٢٤٨-٢٤٩، أعيان الشيعة، محسن الأمين، ٩/١٨٢-١٨٤.

(٤)العقائد، المجلسي، ٤٢-٤٣.

ويقول: (من تفكر في الشبهة الواردة على اختيار العباد وفروع مسألة الجبر والاختيار والقضاء والقدر علم سر نهي المعصوم عن التفكر فيها، فإنه قل من أمعن النظر فيها ولم يزل قدمه إلا من عصمه الله بفضله).[١]

- **ومنهم من قال: بل هو نهيٌ عن البحث في كنه القضاء والقدر وكيفيته.**

يقول رضا الصدر[٢]: (يمكن أن يكون الأمر بالإمساك متعلقًا بالبحث عن كيفيّة القدر فالبحث عن أصل القدر وإثباته غير ممنوع). [٣]

ويقول نعمة الله الجزائري:(**حقيقة القدر والاطلاع على تفاصيل أسراره من الأسرار** المخفية التي ليس للعقول والأفهام حظ منها، لأن مرجعه إلى العلم والقدرة، وهما من صفات الذات لا يمكن الاطلاع على كنههما، فمن ثم ورد النهي عن الخوض فيه).[٤]

ويقول محمد باقر الملكي[٥]:(الروايات الشريفة ناصة ودالة على تحريم الخوض في القدر، والظاهر أن المراد منه: **هو تحريم التكلف في التفتيش والبحث عن هذه الحقيقة** ونيلها والعلم بها،

---

(١)بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٠١/٥، وانظر منه:٢٠٩/١-٢١٠، وانظر: نور البراهين، السيد نعمة الله الجزائري، ٣١٣/٢، ميزان الحكمة، محمد الريشهري، ٢٥٧٣/٣.

(٢)هو السيّد رضا بن السيّد صدر الدين بن السيّد إسماعيل الصدر ابن السيّد صدر الدين محمّد ابن السيّد صالح الموسوي العاملي، ينتهي نسبه إلى إبراهيم الأصغر ابن الإمام موسى الكاظم، ولد عام ١٣٤٠ هـ بمدينة مشهد الإيرانية، توفّي سنة ١٤١٥ هـ، من مؤلفاته: الاجتهاد والتقليد، العدالة في الفقه، الفلسفة العليا، الوجيزة في سجن ولاية الفقيه. انظر ترجمته في: مقدمة كتابه في سجن ولاية الفقيه،١١-١٣، الجوهر العفيف في معرفة النسب النبوي الشريف، صالح الفضالة، ٤٥٦-٤٥٧.

(٣)الاجتهاد والتقليد، رضا الصدر، ٢١٢.

(٤)نور البراهين، نعمة الله الجزائري ٣٥٣/٢، وانظر منه: ٣٥٣/٢-٣٥٤، ٣٥٧.

(٥)محمد باقر الملكي الميانجي، نجل الحاج عبد العظيم بن الحاج علي وردي، أحد علماء الشيعة المعاصرين وآياتهم، **له قدره عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛ ولد في قصبة ترك مركز ناحية گرمرود من توابع قضاء ميانه في محافظة آذربيجان نحو سنة ١٣٢٤هـ، وتوفي سنة ١٤١٩ هـ ، تلقى مبادئ القراءة والكتابة الفارسية في ترك وواصل دراسته فيها، ثم استقر في مدينة قم وواصل تدريسه في حوزتها. وتخرج على يديه عدة من أهل العلم والمعرفة. ومع إقامته بقم كذلك ظل مستمرًا بتزويد أهل المنطقة ترك - حيث يقيم بين أظهرهم عدة شهور من كل سنة - بالتوجيهات الدينية والاجتماعية، والكثير من المشاريع الخيرية والعمرانية التي تخدم أهالي المنطقة، له عدة مؤلفات علمية؛ منها: بدائع الكلام =

والحال أن المتكلف لم يعرف أن القدر مختوم بخاتم الله، والمتكلف في ذلك يضاد الله سبحانه في فك هذا الخاتم عن محله، فالطريق الوحيد في معرفته هو التسليم والإيمان بما ورد في الكتاب والسنة من غير تفتيش وتكلف، وهذا المقدار يكفي في التدين والتعبد به). [1]

ويقول محسن الخزازي: (شهادة ذيل الرواية الثانية على **أن المنهي عنه هو السعي للإطلاق على كنه المقدرات والإشراف عليها**، ومن المعلوم أنه أمر لا يناله الإنسان نيلاً كاملاً، ولا مصلحة فيه، بل لا يخلو عن المفسدة كما لا يخفى؛ فكما أن التأمل حول كنه ذاته تعالى ممنوع، كذلك التأمل حول كنه المقدرات ممنوع، لأنه فوق مستوى مقدور البشر، ولا يزيده إلا الحيرة والفساد، **وأما فهم معنى القضاء والقدر فلا يكون موردًا للنهي فيها**). [2][3]

ومن هنا يأتي ذكر معنى القضاء والقدر عند الشيعة الإمامية:

=

في تفسير آيات الأحكام في الطهارة والصلاة، تفسير فاتحة الكتاب، مناهج البيان في تفسير القرآن، توحيد الإمامية، انظر ترجمته: مقدمة كتابه توحيد الإمامية، ٥-٨.

(١)توحيد الإمامية، محمد باقر الملكي،٤١٠، وانظر: اختيار مصباح السالكين، ابن ميثم البحراني، ٦٤٥-٦٤٦.

(٢)بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية، محسن الخزازي،١٨٧/١، وانظر: مجموعة الرسائل، لطف الله الصافي، ٣٠١/١-٣٠٢.

(٣) انظر فيما سبق أيضًا: سر القدر عند العرفاء، فادي ناصر، ١٩١-٢٠١، ٢١٩-٢٢٠، وانظر أيضًا: مسائل الاعتقاد عند الشيعة الاثني عشرية في ضوء مصادرهم الحديثية، د. محمد النداف، ٥٩٣/٢.

المبحث الأول:

معنى القضاء والقدر عند الشيعة الإمامية.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: معنى القضاء والقدر في اللغة وإطلاقات كل منهما في القرآن الكريم -عند الشيعة الإمامية-

المطلب الثاني: معنى القضاء والقدر في الاصطلاح-عند الشيعة الإمامية-

المطلب الأول: القضاء والقدر لغة وإطلاقات كل منهما في القرآن الكريم عند الشيعة الإمامية

أ- القضاء في اللغة وإطلاقاته في القرآن الكريم عند الشيعة الإمامية:

١-أصل اشتقاق القضاء عند الشيعة الإمامية:

نقل المصطفوي[١] عن الصحاح أن:(القَضاءُ:...أصله قَضايٌ؛ لأنّه من قضيت، إلَّا أنّ الياء لما جاءت بعد الألف همّزت، والجمع الأقضية، والقضيّة مثله، والجمع القضايا على فعالي، والأصل فعائل).[٢]

٢-أصل مفهوم القضاء في اللغة عند الشيعة الإمامية:

أقر مصنفو الشيعة بأن (القضاء - بالمدّ والقصر - ورد في اللغة لمعان كثيرة) [٣] **غير أنهم اختلفوا في الأصل الذي يرجع إليه معناه اللغوي:**

- **فمنهم من أرجع أصل معنى القضاء إلى: الإنهاء والانقطاع والإتمام والفراغ والحتم**

يقول المصطفوي-بعد نقله لأقوال أهل اللغة في معاني القضاء- :(والتحقيق أنّ الأصل الواحد في المادّة: **الإنهاء في قول أو عمل، بمعنى الإتمام والبلوغ إلى النهاية**

---

(١)حسن المصطفوي أحد علماء إيران المعاصرين، ولد سنة ١٣٣٦هـ وتوفي يوم الإثنين ٢٠ جمادي الأولى ١٤٢٦هـ عن تسعين سنة. ودفن بمقبرة در بهشت (باب الجنة). **له قدرٌ عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛ حصل على شهادة الدكتوراه من كلية الإلهيات في تبريز (المعقول والمنقول)، كان يجيد عدة لغات؛ منها: العربية والفارسية والعبرية والتركية والفرنسية، وله مؤلفات باللغة الفارسية والعربية، ومن مؤلفاته: رسالة لقاء الله، شرح مصباح الشريعة ومفتاح الحقيقة للإمام الصادق، التفسير المنير وهو ترجمة لتفسيره بالفارسية (تفسير روشن)، التحقيق في كلمات القرآن الكريم وغيرها، انظر ترجمته: موقع علامة مصطفوي، تاريخ الاطلاع: ٢٢-١٢-١٤٣٦هـ، استُرجعت من: http://www.allamehmostafavi.com

(٢)التحقيق في كلمات القرآن الكريم، حسن المصطفوي، ٢٨٤/٩، وانظر: الصحاح للجوهري، مادة(قضى) ٢٤٦٣/٦.

(٣)فقه القضاء، عبد الكريم الموسوي الأردبيلي، ١/ ٣، وانظر: جواهر الكلام، الجواهري، ٧/٤٠.

فيهما،..فالقضاء هو: إنهاء وإتمام في جهة الحكم في أي موضوع).[١] وجاء في زبدة التفاسير:(**أصل القضاء**: إتمام الشيء قولاً ... أو فعلاً).[٢]

ويقول آيتهم عبد الأعلى السبزواري[٣] (القضاء يستعمل لغة في عدة معان، **والجامع بينها هو: انقطاع الشيء وتمامه**).[٤] ويقول أيضًا: (القضاء **متحد المعنى: وهو الحتم أو الانقطاع**). [٥]

وجاء في كتاب مباني تحرير الوسيلة:(القضاء ...أيّا ما كان فهو متضمّن في مفهومه **الحتم والقطع وصيرورة الأمر ذا جهة واحدة لا يحتمل فيه سواها** ،... وبالجملة : **فالقضاء متضمّن للحتم**؛ فالقاضي يقال له القاضي؛ لأنّه بقضائه يخرج المورد المقضي فيه عن كونه ذا وجهين واحتمالين ، ويجعله ذا جهة واحدة هي ما قضى بها) . [٦]

ويقول علامتهم ضياء الدين العراقي[٧]:(القضاء ..هو لغة لمعان كثيرة،[و] يمكن .. إرجاعه **إلى الحتم أو الفراغ**).[١] وجاء في تفسير غريب القرآن: (قضا: **في اللغة على وجوه، مرجعها: انقطاع الشيء وتمامه**).[٢]

---

(١)التحقيق في كلمات القرآن الكريم، حسن المصطفوي، ٢٨٤/٩-٢٨٥، وانظر منه: ٢٠٨/٩، ٢٨٧/٩ ، وانظر: القضاء والشهادات،الجواهري،١١/١، نظرة حول دروس في العقيدة الإسلامية، محمد تقي مصباح اليزدي، ٨٦.

(٢)زبدة التفاسير، فتح الله الكاشاني، ١/ ٢١٩.

(٣)هو السيد عبد الأعلى بن علي رضا بن عبد العلي الموسوي السبزواري، ينتهي نسبه إلى محمد العابد بن موسى بن جعفر الكاظم، ولد سنة ١٣٢٨هـ في مدينة سبزوار بإيران وتوفي بالنجف سنة ١٤١٤هـ، هاجر إلى النجف بالعراق للدراسة فكان من أساتذته هناك: محمد حسين النائيني وضياء الدين العراقي والسيد أبو الحسن الأصفهاني، استقل بالتدريس في مسجده فتخرج عليه العديد من التلامذة، **له قدرٌ عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛ صنف عددًا من مؤلفات؛ منها: جامع الأحكام الشرعية، حاشية على بحار الأنوار، مواهب الرحمن في تفسير القرآن، وغير ذلك، انظر: الذريعة ، الطهراني، ٢٤٢/١١، ٢٨١/١٨ مستدركات أعيان الشيعة، حسن الأمين، ١١٩/٧.

(٤)مهذب الأحكام، عبد الأعلى السبزواري، ٥/٢٧.

(٥)مهذب الأحكام، عبد الأعلى السبزواري، ٦/٢٧.

(٦)مباني تحرير الوسيلة، محمد المؤمن القمي، ١ /١٧-١٨، وانظر: العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة أهل البيت (ع)، السبحاني ، ١٠٣ .

(٧)علي بن محمد علي العراقي ، فقيه شيعي من شيوخ النجف، ولد في أراك بإيران سنة ١٢٧٨هـ. وتوفي بالنجف سنة ١٣٦١هـ. له مصنفات، منها: بدائع الأفكار، روائع الأمالي، مقالات الأصول وغيرها، يعتبر –في نظر الشيعة- من =

- **ومنهم من أرجعه إلى: الإحكام أو فصل الأمر على إحكام**

يقول الطبرسي:[٣] (القضاء: فصل الأمر على إحكام، ومنه سمي القاضي،..... **وأصله الإحكام**).[٤] ويقول أيضًا: (أصل القضاء: الفصل، وإحكام الشيء).[٥]

ويقول الطوسي: (**أصل القضاء: فصل الأمر على إحكام**، وقد يفصل بالفراغ منه؛ كقضاء المناسك، وقد يفصل بالعمل له على تمام،... وقد يفصل بالإخبار على القطع،... وقد يفصل بالحكم؛ كقضاء القاضي على وجه الإلزام بالقهر).[٦]

=

العلماء ا المعروفين بغزارة العلم وسعة العقلية؛ جاء في مدحه:(يعتبر المعلم الأول بحق للعلوم الدينية ولا سيما الأصول فقد رقى منبر التدريس مدة خمسين سنة متواصلة لم ينقطع فيها عن التدريس، وقد روى الكثيرون شيئًا كثيرًا عن ملكات أساتذة العلم العلماء في السابق ولكن ما لم يرو للآن أحد مثلاً يجاري به مواهب الفقيد العظيم واتساع معارفه وكبر عقيلته العلمية، الأمر الذي جعل منه أستاذًا كبيرًا لطائفة كبيرة من العلماء المجتهدين ، ولقد كان رأيه إلى حين مماته حجة في المشاكل العلمية)، **هذا قدره عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛ انظر ترجمته: أعيان الشيعة، محسن الأمين، ٣٩٢/٧-٣٩٣، الأعلام، الزركلي، ١٩/٥، موسوعة طبقات الفقهاء (المقدمة)، السبحاني ،٤٤٥/١، ٤٤٦/٢.

(١)شرح تبصرة المتعلمين- كتاب القضاء-، ضياء العراقي، ٣.

(٢)تفسير غريب القرآن، فخر الدين الطريحي، ٦٠، وانظر: رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين، علي خان المدني الشيرازي، ١٤٥/٥، ٣٠١/٦.

(٣)أمين الدين ، أبو علي الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسي، مفسر إمامي ومحقق لغوي، نسبته إلى طبرستان . ولد في مدينة مشهد عام ٤٧١ هـ وتوفي في سبزوار سنة ٥٤٨ هـ، جاء مدحه من أبناء نحلته بعبارات عالية منها: (أمين الإسلام راية العلم وآية الهدى ، وفي الجبهة والسنام ، من زعماء الدين وعمد المذهب)، (ثقة فاضل دين عين ، من أجلاء هذه الطائفة)، (فخر العلماء الأعلام وأمين الملة والإسلام ، المفسر الفقيه الجليل الكامل النبيل)، **هذا قدره عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛ له عدة مصنفات؛ منها: مجمع البيان في تفسير القرآن والفرقان، تاج المواليد، غنية العابد، مختصر الكشاف، إعلام الورى بأعلام الهدى، انظر: أعيان الشيعة، محسن الأمين، ٨ /٣٩٨ – ٤٠١، الأعلام، الزركلي ، ٥/ ١٤٨، موسوعة طبقات الفقهاء (المقدمة)، السبحاني ،٢/ ٢٨٧ – ٢٨٨.

(٤)تفسير مجمع البيان، الطبرسي، ٢٢٠/٦، وانظر: الفوائد البهية في شرح عقائد الإمامية، محمد جميل حمود العاملي،٢٩٧/١.

(٥)تفسير مجمع البيان، الطبرسي، ٣٦٢/١.

(٦)التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، ١٧٠/٢، وانظر منه: ٤٣٠/١، ١١١/٩.

وجاء في تفسير الميزان:(الأصل في معنى القضاء: **فصل الأمر**).[1]

ويقول السبحاني:(**وأما القضاء، فقد ذكروا له معاني كثيرة ،... والظاهر أنه ليس له إلا معنى واحد، وما ذُكر من المعاني كلها مصاديق معنى واحد .. هو.. إحكام أمر وإتقانه وإنفاذه لجهته ... فـ..أي قول أو عمل إذا كان متقنًا محكمًا، وجادًا قاطعًا، وفاصلاً صارمًا لا يتغير ولا يتبدل، فذلك هو القضاء**).[2] (هذا ما ذكره أئمة اللغة، وقد سبقهم أئمة أهل البيت عليهم السلام كما ورد فيما روي عنهم عليهم السلام):[3]

فـ(عن أبي الحسن الرضا عليه السلام[4]) أنه قال:("القضاء هو الإبرام وإقامة العين"[5]).[1] وفي رواية أخرى: أنه عليه السلام سُئل (فما معنى قضى؟ قال: "إذا قضى أمضاه فذلك الذي لا مرد له"[2]).[3]

---

(١)تفسير الميزان، الطباطبائي، ٣٦٧/١٧، وانظر: فقه القضاء، عبد الكريم الموسوي الأردبيلي، ١/ ٣، بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية، محسن الخزازي، ١٨٠/١-١٨١، دروس في العقيدة الإسلامية من منظور الإمام الخميني، إبراهيم الأنصاري، ١٣٦-١٣٧.

(٢)الإلهيات على هدي الكتاب والسنة والعقل، محاضرات السبحاني بقلم المكي العاملي،١٨٠/٢-١٨١ ، وانظر: القضاء والقدر، السبحاني، ٤٠-٤٢، محاضرات في الإلهيات، للسبحاني تلخيص علي الرباني، ٢٢١، موسوعة الأسئلة العقائدية، مركز الأبحاث العقائدية، ٢٣١/٣-٢٣٢.

(٣)محاضرات في الإلهيات، للسبحاني تلخيص علي الرباني، ٢٢١، وانظر: الإلهيات على هدي الكتاب والسنة والعقل، محاضرات السبحاني بقلم المكي العاملي،١٨٢/٢، القضاء والقدر، السبحاني، ٤٣، ، موسوعة الأسئلة العقائدية، مركز الأبحاث العقائدية، ٢٣٢/٣.

(٤)علي بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو الحسن، الملقب بالرضى: ثامن الأئمة الاثني عشر عند الإمامية، ولد بالمدينة سنة١٥٣هـ وتوفي سنة ٢٠٣ هـ، أحبه الخليفة العباسي المأمون ، فعهد إليه بالخلافة من بعده، وزوّجه ابنته أم حبيبة، وضرب اسمه على الدينار والدرهم، وغير من أجله الزيّ العباسي الّذي هو السواد فجعله أخضر، وكان هذا شعار أهل البيت، مات علي الرضي في حياة المأمون بطوس، فدفنه إلى جانب أبيه الرشيد، ولم تتم له الخلافة. انظر: مرآة الجنان وعبرة اليقظان، اليافعي، ١٠/٢، الأعلام للزركلي، ٢٦/٥.

(٥) الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين، رقم(٤)، ١٥٧/١-١٥٨، مختصر بصائر الدرجات، حسن الحلي،١٤٩، الوافي، الفيض الكاشاني،٥٤٢/١، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١١٦/٥-١١٧، مسند الإمام الرضا، جمع: عزيز الله عطاردي، ٣٥/١ – ٣٦، وقال المجلسي في مرآة العقول،١٨٤/٢:(الحديث الرابع مجهول)، وقد وافق آية الشيعة عبد الحسين المظفر المجلسي في حكمه على إسناد الرواية =

- **ومنهم من جمع بين القولين:**

يقول شيخهم الأعظم مرتضى الأنصاري[٤]: (القضاء وهو بالمد والقصر لمعان، أنهاها بعضهم إلى عشرة، **ولا يبعد إرجاع الكل إلى معنى واحد، وهو: إتمام الشيء والفراغ**

=

حيث قال في كتابه الشافي في شرح أصول الكافي٢٧١/٣: ''مجهول إسناده '' بينما ذكر شيخهم هادي النجفي في كتابه موسوعة أحاديث أهل البيت، ٧٩/٩:أن ''الرواية معتبرة الإسناد ''!!

(١) محاضرات في الإلهيات، للسبحاني تلخيص علي الرباني، ٢٢١، وانظر: الإلهيات على هدي الكتاب والسنة والعقل، محاضرات السبحاني بقلم المكي العاملي،١٨٢/٢، القضاء والقدر، السبحاني، ٤٣، العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة أهل البيت عليهم السلام، السبحاني، ١٠٣، الفوائد البهية في شرح عقائد الإمامية، محمد العاملي، ٢٩٩/١، موسوعة الأسئلة العقائدية، مركز الأبحاث العقائدية، ٢٣٢/٣.

(٢)**وردت هذه الرواية عن أبي الحسن الرضا** في: المحاسن، أحمد البرقي، برقم(٢٣٧)، ٢٤٤/١، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٢٢/٥، مسند الإمام الرضا، جمع: عزيز الله عطاردي،٢٠/١، **بينما وردت عن موسى الكاظم** في: الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب المشيئة والإرادة ، رقم(١)، ١٥٠/١، ، الوافي، الفيض الكاشاني،٥١٩/١، وقد أوردها عن الكاظم أيضًا المجلسي الأول في كتابه روضة المتقين، ٥٩/١٢: وعدها من القوي، بينما قال المجلسي في مرآة العقول،١٥٥/٢:(الحديث الأول: ضعيف، ورواه البرقي في المحاسن بسند صحيح ..عن يونس عن أبي الحسن الرضا...) وأيده آية الشيعة عبد الحسين المظفر في حكمه على إسناد الرواية حيث قال في كتابه الشافي في شرح أصول الكافي٢٥١/٣: '' ضعيف إسناده ،.. ورواه البرقي في المحاسن بسند صحيح.. ''!!

(٣)الإلهيات على هدي الكتاب والسنة والعقل، محاضرات السبحاني بقلم المكي العاملي،١٨٢/٢، موسوعة الأسئلة العقائدية، مركز الأبحاث العقائدية، ٢٣٢/٣.

(٤)مرتضى بن محمد أمين الدزفولي الأنصاري النجفي ولد في دزفول بإيران سنة ١٢١٤هـ، وتوفي بالنجف، في ١٨ جمادى الآخرة سنة ١٢٨١هـ ، فقيه إمامي، شيخ مشايخ الإمامية، كان مرجعًا للشيعة قاطبة في دينهم ودنياهم، ذاع صيته في عصره، وانفرد واستقل بالتدريس والتآليف واختلف إليه طلاب طائفته، يعد في نظر الشيعة مؤسس النهضة الأُصولية المعاصرة،؛ لأنه وضع أساس علم الأصول الحديث عند الشيعة، انتهت إليه رياسة الإمامية العامة في شرق الأرض وغربها، وصار على كتبه ودراستها معول علماء الشيعة فلم يبق أحد لم يستفد منها، وإليه يعود تكوين النهضة العلمية في النجف، **هذا قدره عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛ له تصانيف ، منها: فرائد الأُصول، المكاسب، الطهارة، وغيرها، انظر: أعيان الشيعة، محسن الأمين،١١٧/١٠-١١٩، الأعلام، الزركلي، ٢٠١/٧، موسوعة طبقات الفقهاء (المقدمة)، السبحاني ١/ ٤٤٣ -٤٤٤.

عنه كما اعترف به الأزهري[1] على ما حكي عنه[2]، **أو فصل الأمر قولاً أو فعلاً**، كما في كشف اللثام[3]).[4]

غير أن قوله لم يلق قبولاً من أبناء طائفته؛ فقد تعقبه أحدهم؛ فنفى إرجاع معاني القضاء إلى الإتمام ورجح إرجاعها إلى الفصل!

يقول آيتهم محمد اللنكراني[5] -بعد ذكره لمعاني القضاء في اللغة-: (إلَّا أنّه نفى البعد الشيخ الأنصاري في رسالته في القضاء عن إرجاع الكلّ إلى معنى واحد، قال: ''وهو إتمام الشيء والفراغ عنه....أو فصل الأمر قولاً أو فعلاً ''. **أقول**: الظاهر أنّ الإرجاع

---

(١)محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، أحد الأئمة في اللغة والأدب، مولده ووفاته في هراة بخراسان، ولد سنة ٢٨٢هـ، وتوفي سنة ٣٧٠ هـ ، نسبته إلى جده " الأزهر " عني بالفقه فاشتهر به أولاً، ثم غلب عليه التبحر في العربية، فرحل في طلبها وقصد القبائل وتوسع في أخبارهم. ووقع في إسار القرامطة، فكان مع فريق من هوازن " يتكلمون بطباعهم البدوية ولا يكاد يوجد في منطقهم لحن "كما قال في مقدمة كتابه " تهذيب اللغة " ومن كتبه: غريب الألفاظ التي استعملها الفقهاء، تفسير القرآن ، فوائد منقولة من تفسير للمزني . انظر: إرشاد الأريب، للحموي، ٥/ ٢٣٢١-٢٣٢٣، الأعلام للزركلي، ٥/ ٣١١.

(٢) ونصه:''قضى فِي اللُّغَة على ضرُوب كلُّها تَرجع إِلَى معنى انْقِطَاع الشيءِ وتمامِه''، تهذيب اللغة، الأزهري، مادة(قضى)، ١٦٩/٩.

(٣) ونصه:'' القضاء: وهو فصل الامر قولاً أو فعلاً، وفي المقائيس: أنه أصل صحيح يدل على إحكام أمر وإتقانه وإنفاذه ''كشف اللثام، الفاضل الهندي، ٣٢٠/٢.

(٤) القضاء والشهادات، الأنصاري، ٢٥. وانظر: جواهر الكلام، الجواهري،٧/٤٠ - ٨، مقتنيات الدرر، علي الحائري الطهراني، ٢٩٢/١، ٢٩٠/٩.

(٥)محمد الفاضل اللنكراني من علماء الشيعة المعاصرين ومراجعهم، له قدرٌ عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!؛ وُلد في مدينة قم في إيران سنة ١٩٣١م. والده فاضل اللنكراني أحد أكابر العلماء في الحوزة العلمية في قم، من أبرز أساتذته:حسين البروجردي، محمد حسين الطباطبائي، روح الله الخميني، كان من أعضاء مجلس خبراء القيادة في إيران، ورأس مجلس الإدارة في الحوزة العلمية بقم مدّة تزيد على عشر سنوات، وتُوفّي في الأوّل من جمادى الثانية ١٤٢٨هـ، بمدينة قم، له عدة مؤلفات؛ منها: معتمد الأُصول، تقريرات بحوث الإمام الخميني، آية التطهير رؤية مبتكرة وغيرها. انظر ترجمته: الموقع الرسمي لسماحة آية الله العظمى محمد الفاضل اللنكراني، من حياة سماحته، تاريخ الاطلاع: ٢١-١٢-١٤٣٦هـ، استُرجعت من:
http://www.lankarani.com/ara/index.php

إلى المعنى الأوّل **لا يتم**، ولا يكاد يستقيم مع مثل قوله تعالى: ﴿ ۞ **وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ** ﴾ الإسراء: ٢٣ ، **فتدبّر!**[١] . وأمّا المعنى الثّاني فهو يتمّ). [٢]

٣- إطلاقات لفظ القضاء في القرآن الكريم بحسب مرويات الشيعة الإمامية وعلمائهم.

جاء في مرويات الشيعة ذكر محامل ووجوه لفظ القضاء في القرآن، كما ذكرها مصنفوهم أثناء ذكرهم لمعاني القضاء اللغوية **وقد اختلفوا في ضروبها على أقوال:**

- فمنهم من جعل المعاني على ضربين: ١-الخلق والإتمام، ٢-الإلزام.

يقول الشريف المرتضى: (لفظة (قضى) .. معناها في اللغة ينقسم إلى وجهين: **أحدهما: بمعنى خلق وتمم**، كقوله تعالى: ﴿ **فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ** ﴾ فصلت: ١٢، **والوجه الثاني: الإلزام** نحو قوله سبحانه :﴿ ۞ **وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ** ﴾ الإسراء: ٢٣، وقولهم: قضى الحاكم بكذا، إذا ألزمه).[٣]

---

(١)تنويه!! لم يرتضِ آيتهم محمد فاضل اللنكراني إرجاع معنى القضاء **إلى إتمام الشيء والفراغ منه والحتم**؛ لأنه توهم أن إرجاع القضاء إلى هذا المعنى يفيد أن يكون المقضي واجب الوقوع، متحتم الكون والوجود، لا يمكن تخلفه بوجه من الوجوه. وهو لا يتم ولا يستقيم مع مثل قوله تعالى: ﴿ ۞ **وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ** ﴾ الإسراء: ٢٣ !!

وهذا الفهم القاصر المغلوط مبني على عدم تقسيمه القضاء الإلهي إلى كوني وشرعي، والحق: أن القضاء ينقسم إلى قضاء شرعي ديني حتمي الوجوب شرعًا -واجب الفعل شرعًا- ولا يحتم وجوده كونًا. وقضاء كوني قدري حتمي الوقوع لا يتخلف، يقول ابن القيم في شفاء العليل٢/٧٦٧:(القضاء في كتاب الله نوعان: كوني قدري؛ كقوله: ﴿ **فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ** ﴾ سبأ: ١٤، وقوله: ﴿ **وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ** ﴾ الزمر: ٦٩، وشرعي ديني؛ كقوله: ﴿ ۞ **وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ** ﴾ الإسراء: ٢٣، أي: أمر وشرع، ولو كان قضاء كونيًا لما عبد غير الله). هذا؛ ولا وجه لجعله هذا المعنى- إتمام الشيء والفراغ منه والحتم- لا يتم مع مثل قوله تعالى: ﴿ ۞ **وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ** ﴾ الإسراء: ٢٣، لأن كلمة حتم تفيد الوجوب؛ إما وجوب الفعل شرعًا وإما وجوب الوقوع والوجود كونًا.

(٢)تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة- كتاب القضاء والشهادات-، محمد اللنكراني، ١٠.

(٣)الذريعة إلى أصول الشريعة، الشريف المرتضى، ١/١١٨.

- **ومنهم من جعل المعاني على ثلاثة أضرب: ١-الحكم والإلزام، ٢-الإخبار، ٣-الإتمام.**

يقول الصدوق:(القاضي اسم مشتق من القضاء، **ومعنى القضاء من الله ﷻ على ثلاثة أوجه:**

فوجه منها هو: **الحكم والإلزام**، يقال: قضي القاضي على فلان بكذا؛ أي: حكم عليه به وألزمه إياه، ومنه قوله ﷻ: ﴿ ۞ **وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ** ﴾ الإسراء: ٢٣.

ووجه منها هو: **الخبر**، ومنه قوله ﷻ: ﴿ **وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِي ٱلْكِتَٰبِ** ﴾ الإسراء: ٤ ، أي: أخبرناهم بذلك على لسان النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

ووجه منها هو: **الإتمام**، ومنه قوله ﷻ: ﴿ **فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ** ﴾ فصلت: ١٢، ومنه قول الناس: قضى فلان حاجتي، يريد أنه أتم حاجتي على ما سألته).[1]

- **ومنهم من جعلها على أربعة أضرب: واختلفوا في تعينها على قولين:**

الأول: أن معاني القضاء هي: ١-الخلق، ٢-الحكم، ٣-الأمر، ٤-العلم.

فقد جاء عن أمير المؤمنين قوله:" **القضاء على أربعة أوجه في كتاب الله** ﷻ الناطق على لسان سفيره الصادق صلى الله عليه وآله: منها: **قضاء الخلق**، وهو قوله تعالى: ﴿ **فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ** ﴾ فصلت: ١٢، معناه: خلقهن، **والثاني: قضاء الحكم**، وهو قوله: ﴿ **وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ** ﴾ الزمر: ٧٥، معناه: حكم، **والثالث: قضاء الأمر**، وهو قوله: ﴿ ۞ **وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ** ﴾ الإسراء: ٢٣، معناه: أمر ربك، **والرابع: قضاء العلم**، وهو قوله:﴿

---

(١)التوحيد، الصدوق، ٢١١-٢١٢.

﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ ﴾ الإسراء: ٤ ، معناه: عَلِمنا من بني إسرائيل[1]".[2]

الثاني: أن القضاء يأتي بمعنى: ١- الخلق والإحداث، ٢- الأمر والإلزام، ٣- الإعلام والإخبار، ٤-الفصل بالحكم.

يقول شيخ الشيعة المفيد: (**القضاء معروف في اللغة وعليه شواهد من القرآن، فالقضاء على أربعة أضرب:** أحدها: الخلق، والثاني: الأمر، والثالث: الإعلام، والرابع: القضاء في الفصل بالحكم. **فأما شاهد القضاء في معنى الخلق:** فقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ ﴾- إلى قوله - ﴿ فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ ﴾ فصلت: ١١ – ١٢، يعني: خلقهن سبع سماوات في يومين. **وأما شاهد القضاء في معنى الأمر:** فقوله تعالى: ﴿ ۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ الإسراء: ٢٣، يريد: أمر ربك. **وأما شاهد القضاء في الإعلام:** فقوله تعالى: ﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ الإسراء: ٤، يعني: أعلمناهم ذلك وأخبرناهم به قبل كونه. **وأما شاهد القضاء بالفصل بالحكم بين الخلق:** فقوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَقْضِى بِٱلْحَقِّ ﴾ غافر: ٢٠، يعني: يفصل بالحكم بالحق بين الخلق، وقوله: ﴿ وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ ﴾ الزمر: ٦٩، يريد: وحكم بينهم بالحق، وفصل بينهم بالحق. وقد قيل: إن للقضاء وجها خامسًا: وهو الفراغ من الأمر،

---

(١) تنويه: لفظة القضاء في قوله تعالى:﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ ﴾ الإسراء: ٤ ، تعني: الإعلام والإخبار، والإعلام مصدر من أعلمَ يُعلم، وأعلمه بالأمر: أخبره به وعرَّفه إيّاه وأطلعه عليه وأعلمه بما حدث، والمعنى: إعلام بني إسرائيل وإخبارهم بما سيقع منهم، وليس في (عَلِمنا من بني إسرائيل) هذا المعنى، وعليه: فتفسير الرواية لمعنى القضاء في هذا الموضع بالعلم فيه تأويل ظاهر!، انظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، د.أحمد مختار، ٢/ ١٥٤١.

(٢)فقه الرضا، ٤١٠، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٥/١٢٤-١٢٥.

واستشهد على ذلك بقول يوسف عليه السلام: ﴿ قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ ٱلَّذِي فِيهِ تَسۡتَفۡتِيَانِ ﴿٤١﴾ ﴾ يوسف: ٤١، يعني: فرغ منه، وهذا يرجع إلى معنى الخلق).[1]

ويقول الطوسي:(**القضاء في اللغة على أربعة أقسام**: أحدها: **بمعنى الخلق والأحداث،** ﴿ فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ فِي يَوۡمَيۡنِ ﴾ فصلت: ١٢، أي: خلقهن وأحدثهن. والثاني: **أن يكون بمعنى الحكم،** كقوله: ﴿ وَٱللَّهُ يَقۡضِي بِٱلۡحَقِّۖ ﴾ غافر: ٢٠، ومنه اشتقاق القاضي. والثالث: **بمعنى الأمر والإلزام،** كقوله:﴿ ۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ الإسراء: ٢٣، أي: أمر وألزم. والرابع: **بمعنى الإعلام والإخبار،** كقوله:﴿ وَقَضَيۡنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾ الإسراء: ٤، أي: أعلمناهم وأخبرناهم).[2]

وجاء في روضة الواعظين:(**اعلم أنّ القضاء في اللغة على أربعة أقسام**: أحدهما: بمعنى الخلق والإحداث، كقوله تعالى: ﴿ فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ فِي يَوۡمَيۡنِ ﴾ فصلت: ١٢، أيّ: خلقهن. والثاني: بمعنى الحكم، كقوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَقۡضِي بِٱلۡحَقِّۖ ﴾ غافر: ٢٠، ومنه اشتقاق القاضي. والثالث: بمعنى الأمر والإلزام، كقوله تعالى:﴿ ۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ الإسراء: ٢٣. والرابع: بمعنى الإخبار والإعلام، كقوله تعالى:﴿ وَقَضَيۡنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ فِي ٱلۡكِتَٰبِ ﴾ الإسراء: ٤).[3]

– ومنهم من جعلها على عشرة أضرب[4]: وقد اختلفوا في تعينها على أقوال:

---

(١)تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ٥٤-٥٥، تفسير القرآن المجيد، المفيد، ٤٦٩-٤٧٠، وانظر: عقائد الشيعة وأهل السنة في أصول الدين، علاء الدين القزويني، ١٥٠-١٥١.

(٢)الاقتصاد الهادي إلى طريق الرشاد، الطوسي، ٥٤، وانظر: التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، ٦/٤٤٧-٤٤٨.

(٣)روضة الواعظين، الفتال النيسابوري، ٩٢- ٩٣، وانظر: نور الأفهام في علم الكلام، اللواساني، ١/٢٦٠-٢٦١.

(٤) انظر: جواهر الكلام، الجواهري، ٤٠/٧- ٨، مهذب الأحكام في بيان الحلال والحرام، عبد الأعلى السبزواري، ٢٧/٥- ٦، حديث حول الجبر والتفويض، عبدالله البحراني، ٢٩-٣٠، عقائد الإمامية الإثنى عشرية، إبراهيم الموسوي، ٢/١٤٤-١٤٥.

أحدها: أن القضاء يأتي بمعنى: الفراغ، العهد، الإعلام، الفعل، الإيجاب، الكتاب، الإتمام، الحكم والفصل، الخلق، نزول الموت.

فقد أورد المجلسي عن النعماني[1] بإسناده عن أمير المؤمنين عليه السلام أنهم سألوه -صلوات الله عليه- عن المتشابه في القضاء؟! فقال: "**هو عشرة أوجه مختلفة المعنى**: فمنه قضاء فراغ، وقضاء عهد، ومنه قضاء إعلام، ومنه قضاء فعل، ومنه قضاء إيجاب، ومنه قضاء كتاب، ومنه قضاء إتمام، ومنه قضاء حكم وفصل، ومنه قضاء خلق، ومنه قضاء نزول الموت. أما تفسير قضاء الفراغ من الشيء؛ فهو قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوٓاْ أَنصِتُواْ ۖ فَلَمَّا قُضِىَ وَلَّوْاْ إِلَىٰ قَوْمِهِم ﴾ الأحقاف: ٢٩، معنى ﴿ فَلَمَّا قُضِىَ ﴾ الأحقاف: ٢٩، أي: فلما فرغ، وكقوله: ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ ﴾ البقرة: ٢٠٠. أما قضاء العهد؛ فقوله تعالى: ﴿ ۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ الإسراء: ٢٣، أي: عهد، ومثله في سورة القصص: ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِىِّ إِذْ قَضَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ ﴾ القصص: ٤٤، أي: عهدنا إليه. أما قضاء الإعلام؛ فهو قوله تعالى: ﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴿٦٦﴾ ﴾ الحجر: ٦٦، وقوله سبحانه: ﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴿٤﴾ ﴾ الإسراء: ٤، أي: أعلمناهم في التوراة ما هم عاملون. أما قضاء الفعل؛ فقوله تعالى في سورة طه: ﴿ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ۖ ﴾ طه: ٧٢، أي: افعل ما أنت فاعل، ومنه في سورة الأنفال: ﴿ لِّيَقْضِىَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا ﴾ الأنفال: ٤٢، أي: يفعل ما كان في علمه السابق، ومثل هذا في القرآن

---

(١)محمد بن إبراهيم بن جعفر النعماني، أبو عبدالله الكاتب المعروف بابن أبي زينب من أكابر علماء الإمامية، مات بالشام، قال النجاشي في وصفه: "شيخ من أصحابنا عظيم القدر شريف المنزلة صحيح العقيدة كثير الحديث"، **هذا قدره عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛ له مؤلفات؛ منها: كتاب الغيبة، وتفسير القرآن، كتاب الفرائض، وغيرها انظر: رجال النجاشي، ٣٨٣-٣٨٤، أمل الآمال، الحر العاملي، ٢/ ٢٣٣-٢٣٤، تعليقة أمل الآمل، ميرزا عبد الله أفندي الإصبهاني، ٢٣٦، الكنى والألقاب، عباس القمي،١/١٩٥ – ١٩٦.

كثير. أما قضاء الإيجاب للعذاب؛ كقوله تعالى في سورة إبراهيم عليه السلام:﴿ وَقَالَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لَمَّا قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ ﴾ إبراهيم: ٢٢، أي: لما وجب العذاب، ومثله في سورة يوسف عليه السلام:﴿ قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ ٱلَّذِي فِيهِ تَسۡتَفۡتِيَانِ ﴿٤١﴾ ﴾ يوسف: ٤١، معناه: أي: وجب الأمر الذي عنه تسائلان. أما قضاء الكتاب والحتم؛ فقوله تعالى في قصة مريم: ﴿ وَكَانَ أَمۡرٗا مَّقۡضِيّٗا ﴿٢١﴾ ﴾ مريم: ٢١، أي: معلومًا. وأما قضاء الإتمام؛ فقوله تعالى في سورة القصص:﴿ ۞ فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلۡأَجَلَ ﴾ القصص: ٢٩، أي: فلما أتمَّ شرطه الذي شارطه عليه، وكقول موسى عليه السلام:﴿ أَيَّمَا ٱلۡأَجَلَيۡنِ قَضَيۡتُ فَلَا عُدۡوَٰنَ عَلَيَّۖ ﴾ القصص: ٢٨، معناه: إذا أتممت. وأما قضاء الحكم؛ فقوله تعالى: ﴿ وَقُضِيَ بَيۡنَهُم بِٱلۡحَقِّ وَقِيلَ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٧٥﴾ ﴾ الزمر: ٧٥، أي: حكم بينهم، وقوله تعالى " والله يقضي بينهم بالحق والذين يدعون من دونه لا يقضون بشيء إن الله هو السميع العليم"(١)، وقوله سبحانه: "والله يقضي بالحق وهو خير الفاصلين "(٢)، وقوله تعالى في سورة يونس:

---

(١)الآية هكذا: ﴿ وَٱللَّهُ يَقۡضِي بِٱلۡحَقِّۖ وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَقۡضُونَ بِشَيۡءٍۗ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴿٢٠﴾ ﴾ غافر: ٢٠، وفي نص الرواية تحريف ظاهر فيها، وقد وقفتُ –لمراجعة النص– على طبعتين من بحار الأنوار:

- ط. مؤسسة الوفاء، ١٩/٩٠، ولم يُعلق في الهامش بشيء غير تخريج الآية!!
- وَ ط. مؤسسة الأعلمي، ٢٧١/٤٥؛ والعجب أنه في الهامش عند تخريج الآية جاء ما نصه: ''سورة غافر، آية:٢٠، وهي في المصحف بدون (بينهم) والبصير بدل العليم''!!؛ فبدل أن يصحح الآية في متن الكتاب أشار إلى مخالفة الرواية إلى ما في المصحف!!؛ وهذا إن دلّ فإنما يدل على رسوخ معتقدهم الفاسد بتحريف القرآن!!

(٢)**في نص الرواية تحريف ظاهر للآية**، وقد وقفت –لمراجعة النص– **على ثلاث طبعات من بحار الأنوار**:

- ط. مؤسسة الوفاء، ١٩/٩٠، **وقد أوهم محققها في الحاشية أن ما ورد في الرواية قراءة!! فقال في هامش (١٢) ما نصه:** '' الأنعام : ٥٧ والآية في المصحف الكريم هكذا: ﴿ إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۖ يَقُصُّ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ خَيۡرُ ٱلۡفَٰصِلِينَ ﴿٥٧﴾ ﴾ الأنعام: ٥٧" لكنه أيضًا من القراءات المشهورة: قال الطبرسي في المجمع: قرأ أهل الحجاز وعاصم " ﴿ يَقُصُّ ٱلۡحَقَّۖ ﴾ والباقون ﴿ يَقۡضِي ٱلۡحَقَّ ﴾ ...'' **وليس كما زعم!!**

فلا توجد قراءة بهذا اللفظ: "والله يقضي بالحق وهو خير الفاصلين "؛ بل هو تحريف وتمويه ظاهر؛ والقراءات في الآية على هذا النحو: قرأ نافع وابن كثير وعاصم وأبو جعفر:**بِضَم الْقَاف وَالصَّاد:**﴿ يَقُصُّ ٱلۡحَقَّۖ ﴾ الأنعام: ٥٧، وَقَرَأَ =

﴿ وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ ﴾ يونس: ٥٤. وأما قضاء الخلق؛ فقوله سبحانه:﴿ فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ فصلت: ١٢، أي: خلقهن. وأما قضاء إنزال الموت؛ فكقول أهل النار في سورة الزخرف :" وقالوا يا مالك ليقض علينا ربك قال إنكم ماكثون "،(١) أي: لينزل علينا الموت، ومثله: ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا ﴾ فاطر: ٣٦، أي: لا ينزل عليهم الموت فيستريحوا، ومثله في قصة سليمان بن داود:﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ ﴾ سبأ: ١٤، يعني تعالى لما أنزلنا عليه الموت".(٢)

=

الْبَاقُونَ:(أبو عمرو وحمزة وابن عامر والكسائيّ) **بالضاد** وَسُكُون الْقَاف:﴿ يَقْضِى ٱلْحَقَّ ﴾ الأنعام: ٥٧، **وروى الفياض:** ﴿ يَقْضِى بِٱلْحَقِّ ﴾ **بزيادة ياء وباء ولا يؤخذ به**، وفي مصحف عبد الله ابن مسعود:﴿ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَقْضِى ٱلْحَقَّ وَهُوَ أَسْرَعُ ٱلْفَٰصِلِينَ ﴾.

وبعد... فلا يوجد حرف بما ذكرته الرواية، بل لم ترد قراءة –لا متواترة ولا شاذة – بما سودته الرواية!!

انظر: تفسير الطبري، ٣٩٨/١١-٣٩٩، الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ١٤٠-١٤١، الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد، ٣/ ٣١٨، حجة القراءات، ابن زنجلة، ٢٥٤، الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، أبو القاسم الهُذَلي اليشكري، ٥٤٠-٥٤١، تفسير ابن عطية، ٢/ ٢٩٩، النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ٢/ ٢٥٨، الدر المنثور، السيوطي، ٢٧٩/٣، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرة، عبدالفتاح القاضي، ١٠٣.

- وَ ط. إحياء الكتب الإسلامية، ٢٠٣/١٩، ولم يُعلق في الهامش بشيء غير تخريج الآية!!
- وَ ط. مؤسسة الأعلمي، ٢٧١/٤٥؛ وجاء في الهامش عند تخريجه الآية ما نصه:'' سورة الأنعام، الآية ٥٧، **وهي في المصحف هكذا:**﴿ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ ٱلْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ ﴿٥٧﴾ ﴾ الأنعام: ٥٧ '' !!، فبدل أن يصحح الآية في متن الكتاب أشار إلى مخالفة الرواية إلى ما في المصحف!!؛ وهذا إن دلّ فإنما يدل على رسوخ معتقدهم الفاسد بتحريف القرآن!!

(١)الآية هكذا:﴿ وَنَادَوْا۟ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ ﴿٧٧﴾ ﴾ الزخرف: ٧٧، وفي نص الرواية –كما في ط. مؤسسة الوفاء، ٢٠/٩٠-تحريف ظاهر فيها!!

(٢) بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٩/٩٠-٢٠، نقلاً عن النعماني، **وسند تفسير النعماني محل نظر بين علماء الشيعة**، انظر: وسائل الشيعة، الحر العاملي، ٣٢/٢٠، خاتمة المستدرك، النوري الطبرسي، ٣٤٧/١-٣٤٨، وقد =

والقول الثاني: أن معاني القضاء العشرة هي: العلم؛ الإعلام، الحكم، القول، الحتم، الأمر، الخلق؛ الفعل، الإتمام، الفراغ.

يقول الصدوق:(سمعت بعض أهل العلم يقول: إن القضاء على عشرة أوجه: فأول وجه منها: العلم؛ وهو قول الله ﷻ: ﴿ إِلَّا حَاجَةً فِي نَفْسِ يَعْقُوبَ قَضَىٰهَا ﴾ يوسف: ٦٨، يعني: علمها. والثاني: الإعلام؛ وهو قوله ﷻ: ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ ﴾ الإسراء: ٤، وقوله ﷻ:﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَٰلِكَ الْأَمْرَ ﴾ الحجر: ٦٦، أي: أعلمناه. والثالث: الحكم؛ وهو قوله ﷻ: ﴿ وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ ﴾ غافر: ٢٠، أي: يحكم بالحق. والرابع: القول؛ وهو قوله ﷻ: ﴿ وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ ﴾ غافر: ٢٠، أي: يقول الحق. والخامس: الحتم؛ وهو قوله ﷻ: ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا

=

صرح الحائري بضعف إسناده قائلاً:(إن سنده ضعيف على الظاهر)، شرح العروة الوثقى، مرتضى الحائري، ١٥٣/٣، **ومع ذلك فهو معتبر عندهم!!** يقول النوري الطبرسي: (تفسير الشيخ الجليل الأقدم ، أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن جعفر النعماني الكاتب: المعروف بابن زينب، **وهو خبر واحد مسند عن أمير المؤمنين** عليه السلام، ..و ..**مع أن الكتاب في غاية الاعتبار**، وصاحبه شيخ من أصحابنا الأبرار، ولكن يجب التنبيه على شيء لا يخلو من غرابة)ثم نبه على إشكال في إسناده!! خاتمة المستدرك، النوري الطبرسي، ٣٤٧/١-٣٤٨، ويقول مرجع الشيعة وآيتهم المعاصر الشيخ مسلم الداوري (**إن تفسير النعماني حاوٍ لكثير من الروايات فهو يعتبر من كتب التراث الشيعي و نسبته إلى المؤلف صحيحة**، و طريق صاحب الوسائل إليه أيضًا صحيح، و المؤلف هو محمد بن إبراهيم بن جعفر أبو عبدالله الكاتب النعماني، أما قيمته العلمية: فبما أنه يحتوي على روايات أهل البيت عليهم السلام فلا شك **أن له قيمة عالية! وأما السند:** فقد نقل بالإسناد الآتي: أحمد بن محمد بن سعيد بن عقده، قال: حدثنا أحمد بن يوسف بن يعقوب الجعفي عن إسماعيل بن مهران عن الحسن بن علي بن أبي حمزة عن أبيه عن إسماعيل بن جابر؛ **وهذا السند غير معتبر** بثلاثة أشخاص: بالجعفي؛ فإنه لم يرد فيه توثيق، و الحسن بن علي بن أبي حمزة؛ فإنه ورد في نوادر الحكمة وروى عنه المشايخ الثقات إلا أنه ورد فيه الضعف بالكذب وهو من الواقفة؛ فلا يمكن الجمع بين التوثيق و التضعيف، و أما أبوه؛ فهو علي بن أبي حمزة؛ فقد ورد فيه الضعف، و هو مؤسس الوقف. إلا أن يعلم أنهما قد رويا ذلك قبل وقفهما و في حال استقامتهما)!!مؤسسة الإمام الرضا عليه السلام للبحث والتحقيق العلمي برعاية سماحة آية الله الشيخ مسلم الداوري، تاريخ الاطلاع: ٢٠-١-١٤٣٧هـ، استُرجعت من:
http://ridhatorath.com/content/masael/masael_questionanswer.aspx?questionid=97

﴿ عَلَيۡهِ ٱلۡمَوۡتَ ﴾ سبأ: ١٤، يعني: حتمنا، فهو القضاء الحتم. والسادس: الأمر؛ وهو قوله ﷻ: ﴿ ۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ الإسراء: ٢٣، يعني: أمر ربك. والسابع: الخلق؛ وهو قوله ﷻ: ﴿ فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ فِي يَوۡمَيۡنِ ﴾ فصلت: ١٢، يعني: خلقهن. والثامن: الفعل؛ وهو قوله ﷻ: ﴿ فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٖۖ ﴾ طه: ٧٢ ،أي: افعل ما أنت فاعل. والتاسع: الإتمام؛ وهو قوله ﷻ: ﴿ ۞ فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلۡأَجَلَ ﴾ القصص: ٢٩، وقوله ﷻ حكاية عن موسى: ﴿ أَيَّمَا ٱلۡأَجَلَيۡنِ قَضَيۡتُ فَلَا عُدۡوَٰنَ عَلَيَّۖ وَٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٞ ٢٨ ﴾ القصص: ٢٨، أي: أتممت. والعاشر: الفراغ من الشيء؛ وهو قوله ﷻ: ﴿ قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ ٱلَّذِي فِيهِ تَسۡتَفۡتِيَانِ ٤١ ﴾ يوسف: ٤١، يعني: فرغ لكما منه، وقوله القائل: قد قضيت لك حاجتك، يعني: فرغت لك منها).[1]

والقول الثالث: أن معاني القضاء العشرة هي: الأمر والوصية، الإخبار والإعلام، الفراغ، الفعل، نزول الموت، وجوب العذاب، الكتابة في اللوح المحفوظ، الإتمام، الحكم الفصل، الجعل.

قال الطبرسي:(القضاء : ... ينصرف على وجوه؛ منها: الأمر والوصية، كقوله تعالى: ﴿ ۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ الإسراء: ٢٣، أي: وصى ربك، وأمر.

ومنها: أن يكون بمعنى الإخبار والإعلام؛ كقوله: ﴿ وَقَضَيۡنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾ الإسراء: ٤، أي: أخبرناهم. وقوله:﴿ وَقَضَيۡنَآ إِلَيۡهِ ذَٰلِكَ ٱلۡأَمۡرَ ﴾ الحجر: ٦٦، أي: عهدنا إلى لوط.

ومنها: أن يكون بمعنى الفراغ، نحو قوله: ﴿ فَإِذَا قَضَيۡتُم مَّنَاسِكَكُمۡ ﴾ البقرة: ٢٠٠، أي: فرغتم من أمر المناسك. وقوله: ﴿ فَإِذَا قَضَيۡتُم مَّنَاسِكَكُمۡ ﴾ البقرة: ٢٠٠ ....

والرابع : بمعنى الفعل في قوله: ﴿ فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٖۖ ﴾ طه: ٧٢ ، أي: فافعل ما أنت فاعل. ومنه قوله: ﴿ إِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا ﴾ آل عمران: ٤٧، يعني: إذا فعل أمرًا كان في علمه أن يفعله، إنما

---

(١)التوحيد، الصدوق، ٣٨٥- ٣٨٦، وانظر: الأنوار النعمانية، نعمة الله الجزائري، ١/٣٠٤-٣٠٥.

يقول له كن فيكون. ومنه قوله:﴿ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا ﴾ الأحزاب: ٣٦ ....

والخامس: في قوله: ﴿ وَنَادَوْا۟ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ۖ ﴾ الزخرف: ٧٧ ، أي: لينزل علينا الموت.

وقوله: ﴿ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ۖ ﴾ القصص: ١٥، أي: فأنزل به الموت.

والسادس: قوله: ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ ﴾ مريم: ٣٩، أي: وجب العذاب، فوقع بأهل النار. وكذا قوله:﴿ وَقَالَ ٱلشَّيْطَٰنُ لَمَّا قُضِىَ ٱلْأَمْرُ ﴾ إبراهيم: ٢٢ .

والسابع: قوله: ﴿ وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا ﴿٢١﴾ ﴾ مريم: ٢١ ، **أي: مكتوبا في اللوح المحفوظ أنه يكون.**

والثامن: بمعنى الإتمام في نحو قوله: ﴿ ۞ فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلْأَجَلَ ﴾ القصص: ٢٩، أي: أتم. و﴿ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ ﴾ القصص: ٢٨، أي: أتممت. وقوله: ﴿ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ ۖ ﴾ طه: ١١٤، يعني: من قبل أن يتم جبرائيل إليك الوحي.

والتاسع: بمعنى الحكم الفصل؛ كقوله:﴿ وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ ﴾ الزمر: ٦٩ ، و﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُمْ ﴾ يونس: ٩٣ ؛ أي: يفصل. وفي الأنعام: ﴿ يَقْضِى بِٱلْحَقِّ ﴾ الأنعام: ٥٧،[1] أي: يفصل الأمر بيني وبينكم بالعذاب.

والعاشر: بمعنى الجعل في قوله:﴿ فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ ﴾ فصلت: ١٢، أي: جعلهن).[2]

<u>والقول الرابع</u>: أن القضاء يأتي بمعنى: الإزالة، الإعلام، الحكم، الفصل أو القول، الحتم، الأمر والإلزام والوصية، الخلق، الإحكام، الإتمام، الفراغ

فقد جاء في كتاب منتهى الدراية في معرض ذكر معاني لفظ القضاء في القرآن الكريم:

---

(١)قراءة آية الأنعام:﴿ يَقُصُّ ٱلْحَقَّ ۖ ﴾ الأنعام: ٥٧؛ **بهذا الوجه:** ﴿ يَقْضِى بِٱلْحَقِّ ۖ ﴾ -أي: بزيادة ياء وباء- قراءة شاذة لا يؤخذ بها!! انظر: الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، أبو القاسم الهُذَلي اليشكري،٥٤٠-٥٤١. وراجع: حاشية رقم(٢) صفحة١٨٣-١٨٤ من هذا البحث.

(٢)تفسير مجمع البيان، الطبرسي، ٣٦٢/١-٣٦٣.

(مادة القضاء بتصاريفها المتشتتة قد وردت فيه[1] وأريد بها معان متعددة :

منها: قوله تعالى في سورة يوسف..: ﴿ إِلَّا حَاجَةً فِي نَفْسِ يَعْقُوبَ قَضَىٰهَا ﴾ يوسف: ٦٨؛ فإن معناه كما في تفسير مجمع البيان: هو **الإزالة ، أي : أزال به اضطراب قلبه**[2]، وجعله بمعنى العلم كما عن بعض الأعلام لم يظهر له مأخذ .

ومنها: قوله تعالى في سورة الحجر ..: ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَٰلِكَ الْأَمْرَ ﴾ الحجر: ٦٦، فإن معناه كما في مجمع البيان: هو **الإعلام**، يعني: أعلمنا لوطًا وأخبرناه وأوحينا إليه ما ننزل به من العذاب.[3]

ومنها: قوله تعالى في سورة يونس ..: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ يونس: ٩٣، فإن معناه: **الحكم**، وبهذا المعنى ورد في موارد عديدة من القرآن المجيد، كقوله تعالى في سورة النمل ..: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُم بِحُكْمِهِ ﴾ النمل: ٧٨، وكقوله تعالى في سورة إسرائيل ..: ﴿ ۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ الإسراء: ٢٣، على قول يأتي، وكقوله تعالى في سورة النساء..: ﴿ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ ﴾ النساء: ٦٥، بل وروده بهذا المعنى في القرآن المجيد أكثر من غيره كما لا يخفى على من لاحظ ذلك .

ومنها: قوله تعالى في سورة المؤمن ..: ﴿ وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ لَا يَقْضُونَ بِشَيْءٍ ﴾ غافر: ٢٠، والمراد به: **الفصل** كما في مجمع البيان،[4] (ويمكن [إرجاعه إلى] ما [ورد]عن بعض الأعلام من كون معناه هنا هو: **القول**).[5]

---

(١) يقصد: وردت في القرآن الكريم.

(٢)مجمع البيان، الطبرسي، ٥/٤٣٠.

(٣)مجمع البيان، الطبرسي، ٦/١٢٤.

(٤)ونصه: ''يفصل بين الخلائق بالحق، فيوصل كل ذي حق إلى حقه'' مجمع البيان، الطبرسي، ٨/٤٣٣.

(٥) في الأصل:(ويمكن إرجاع ما عن بعض الأعلام – من كون معناه هنا هو القول – إليه)!!

ومنها: قوله تعالى في سورة سبأ ..:﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ ﴾ سبأ: ١٤، قال في مجمع البيان:(فلما **حكمنا** على سليمان بالموت، وقيل: معناه: أوجبنا على سليمان الموت) انتهى.[١] وجَعَله بعض الأعلام بمعنى الحتم، ويمكن إرجاع أحدهما إلى الآخر.

ومنها: قوله تعالى في سورة إسرائيل ..:﴿ ۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ الإسراء: ٢٣، قال في مجمع البيان:(أي: أمر ربك أمرًا باتًا، ... وقيل: ألزم (وأوجب)[٢] ربك، ... وقيل: أوصى).[٣]

ومنها: قوله تعالى في سورة حم السجدة..:﴿ فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ فصلت: ١٢، قال في مجمع البيان: (أي: صنعهن وأحكمهن وفرغ من خلقهن) انتهى.[٤] فالمراد بالقضاء حينئذ: هو الخلق.

ومنها: قوله تعالى في سورة طه..:﴿ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ﴾ طه: ٧٢، والخطاب لفرعون. أي: فاصنع ما أنت صانعه على إتمام وإحكام، وقيل: معناه: فاحكم ما أنت حاكم.

ومنها: قوله تعالى في سورة القصص..:﴿ ۞ فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلْأَجَلَ ﴾ القصص: ٢٩، أي: أوفاه وأتمه ، وكذا – قضيت – فيما قبله:﴿ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ ﴾ القصص: ٢٨.

ومنها : قوله تعالى في سورة البقرة ..: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴿٢١٠﴾ ﴾ البقرة: ٢١٠ ، قال في مجمع البيان في تفسير – قضي- : (معناه: فرغ من الأمر؛ وهو المحاسبة، وإنزال أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار) انتهى.[٥] فالمراد بالقضاء هنا: الفراغ، وكذا في قوله تعالى في سورة يوسف على نبينا

---

(١)مجمع البيان، الطبرسي، ٢٠٤/٨.

(٢)في مجمع البيان:(أوجبه).

(٣)مجمع البيان، الطبرسي، ٢٣٩/٦.

(٤)مجمع البيان، الطبرسي، ١١/٩.

(٥)مجمع البيان، الطبرسي، ٦١/٢.

وآله وعليه السلام ..:﴿ قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ ٱلَّذِي فِيهِ تَسۡتَفۡتِيَانِ ﴿٤١﴾ ﴾ يوسف: ٤١، قال في مجمع البيان: (أي: فرغ من الأمر الذي تسألان)انتهى.(١)).(٢)

– ومنهم من جعلها على أربعة عشر ضربًا: واختلفوا في تعينها على قولين:

أحدهما: أن معاني القضاء الأربعة عشر هي: الخلق، الفعل(٣)، الأمر، الإعلام، العهد، الفراغ، الموت، الوجوب، الكتابة، الإتمام، الوفاء، الصنع، القدر

فقد جاء في كتاب متشابه القرآن ومختلفه: (**القضاء له أربعة عشر وجهًا: ﴿ فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ ﴾** فصلت: ١٢؛ **خلق. ﴿ إِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا ﴾** آل عمران: ٤٧؛ **فعل. ﴿ وَٱللَّهُ يَقۡضِي بِٱلۡحَقِّۖ ﴾** غافر: ٢٠؛ **يفعل**، ومنه سمي القاضي الحاكم.

﴿ ۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ ﴾ الإسراء: ٢٣؛ **أمر. ﴿ وَقَضَيۡنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾** الإسراء: ٤؛ **أعلمنا**، فهذا يأتي مقرونا بإلى. **﴿ إِذۡ قَضَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلۡأَمۡرَ ﴾** القصص: ٤٤؛ **عهدنا. ﴿ فَإِذَا قَضَيۡتُم مَّنَاسِكَكُمۡ ﴾** البقرة: ٢٠٠؛ **فرغتم.**

﴿ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِۖ ﴾ القصص: ١٥؛ **مات. ﴿ قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ ٱلَّذِي فِيهِ تَسۡتَفۡتِيَانِ ﴿٤١﴾ ﴾** يوسف: ٤١؛ **وجب. ﴿ أَمۡرٗا مَّقۡضِيّٗا ﴿٢١﴾ ﴾** مريم: ٢١؛ **كتابًا. ﴿ مِن قَبۡلِ أَن يُقۡضَىٰٓ ﴾** طه: ١١٤؛ **إتمام. ﴿ ۞ فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلۡأَجَلَ ﴾** القصص: ٢٩؛ **وفى. ﴿ فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍۖ ﴾** طه: ٧٢ ؛ **فاصنع. ﴿ لِّيَقۡضِيَ ٱللَّهُ أَمۡرٗا ﴾** الأنفال: ٤٢؛**يقدر)**(٤) فـ(قد يطلق القضاء بمعنى القدر)(٥).

---

(١)مجمع البيان، الطبرسي، ٤٠٤/٥.

(٢)منتهى الدراية في توضيح الكفاية، محمد المروج، ٤١٦/١-٤١٨.

(٣) والعجب أنه جعل الفعل على ضربين:(فعل- يفعل)!!

(٤)متشابه القرآن ومختلفه، ابن شهرآشوب، ١٩٥/١-١٩٦.

(٥)بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية، محسن الخزازي،١٨٢/١.

والآخر: أن معاني القضاء الأربعة عشر هي: الوصية والأمر، الإعلام، الفراغ، الفعل، الموت، وجوب العذاب، الكتابة، الإتمام، الحكم، الجعل، العلم، القول، التقدير، الإحكام.

يقول علامتهم إبراهيم الكفعمي:[1] (القضاء يُقال على معانٍ:

الأول: قضاء الوصية والأمر؛ ﴿ ۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ الإسراء: ٢٣، أي: أمر ووصى، ومنهم من سماه: قضاء الحكم،... ومنهم من سماه: قضاء العهد، أي: عهد ألا تعبدوا إلا إياه، ومثله: ﴿ إِذْ قَضَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ ﴾ القصص: ٤٤، أي: عهدنا.

الثاني: قضاء الإعلام؛ ﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ الإسراء: ٤، أي: أعلمناهم.

الثالث: الفراغ؛ ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ النساء: ١٠٣، أي: فرغتم من أدائها، وقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوٓاْ أَنصِتُواْ ۖ فَلَمَّا قُضِيَ ﴾ الأحقاف: ٢٩، أي: فرغ من تلاوته، وقوله: ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ ﴾ البقرة: ٢٠٠، أي: فرغتم منها، وسمّي القاضي قاضيًا؛ لأنه إذا حكم فقد فرغ ما بين الخصمين.

الرابع: الفعل؛ ﴿ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ۖ ﴾ طه: ٧٢ ، أي: افعل ما أنت فاعل، وامض ما أنت مُمْضٍ من أمر الدّنيا.

الخامس: الموت؛ ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ۖ ﴾ الزخرف: ٧٧، ومثله: ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ ﴾ فاطر: ٣٦ .

---

(١)تقي الدين إبراهيم بن علي بن الحسن بن محمد بن صالح العاملي الكفعمي، ولد سنة ٨٤٠ بقرية كفر عيما من جبل عامل، واختلف في وفاته، فقيل: أنه توفي سنة ٩٠٠، وقيل أن سنة وفاته مجهولة، قال عنه الحر العاملي: (كان ثقة فاضلاً أديبًا، شاعرًا عابدًا زاهدًا ورعًا)، **هذا قدره عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛ له عدة كتب منها: المصباح وهو الجنة الواقية والجنة الباقية، البلد الأمين، المقصد الأسنى أو المقام الأسنى في شرح الأسماء الحسنى، وغيرها. انظر: أمل الآمل، الحر العاملي، ٢٨/١ – ٢٩، الكنى والألقاب، عباس القمي،٣ / ١١٦ – ١١٧، أعيان الشيعة ، محسن الأمين،١٨٤/٢ – ١٨٥.

السادس وجوب العذاب؛ ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ ﴾ مريم: ٣٩، أي: وجب العذاب، ومثله في يوسف: ﴿ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ ٱلَّذِى فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ ﴿٤١﴾ ﴾ يوسف: ٤١.

السابع: الكتب؛ ﴿ وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا ﴿٢١﴾ ﴾ مريم: ٢١، أي: مكتوبًا.

الثامن: الإتمام؛ ﴿ ۞ فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلْأَجَلَ ﴾ القصص: ٢٩، أي: أتم، وَ ﴿ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ ﴾ القصص: ٢٨، أي: أتممت.

التاسع: الحكم؛ ﴿ وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ ﴾ الزمر: ٦٩ ، أي: حكم، ﴿ وَٱللَّهُ يَقْضِى بِٱلْحَقِّ ﴾ غافر: ٢٠، أي: يحكم.

العاشر: الجعل؛ ﴿ فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ ﴾ فصلت: ١٢، أي: جعلهن، قال الطبرسي ره : (وسماه الصدوق ره: قضاء الخلق، وقال في معنى: ﴿ فَقَضَىٰهُنَّ ﴾ ؛ أي: خلقهن[١]، وسماه الهروي[٢]: قضاء الفراغ، وقال: معنى ﴿ فَقَضَىٰهُنَّ ﴾ ؛ أي: فرغ من خلقهنّ[٣]).[٤]

الحادي عشر: العلم؛ ﴿ إِلَّا حَاجَةً فِى نَفْسِ يَعْقُوبَ قَضَىٰهَا ﴾ يوسف: ٦٨، أي: علمها.

الثاني عشر: **القول**؛ ﴿ وَٱللَّهُ يَقْضِى بِٱلْحَقِّ ﴾ غافر: ٢٠، **أي: يقول الحق**، قاله الصدوق، وذكر ذلك أيضًا في باب الحكم.[١]

---

(١) انظر: التوحيد، الصدوق، ٣٨٥-٣٨٦.

(٢)أحمد بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي عبيد العبدي المؤدب الهروي الفاشاني، أبو عُبيد الهروي، من علماء أهل هراة، توفي سنة ٤٠١هـ، صاحب الأزهري اللغوي، له كتاب الغريبين غريب القرآن وغريب الحديث، وكتاب ولاة هراة. انظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، ١/٩٥-٩٦، الأعلام للزركلي،١/ ٢١٠.

(٣)انظر: الغريبين في القرآن والحديث، الهروي، ٥/١٥٥٦.

(٤)بحثتُ عنما نسبه الكفعمي للطبرسي فلم أجده فيما وفقتُ عليه من كتبه؛ ولم أجده في تفسيريه: جوامع الجامع، وَ مجمع البيان!

الثالث عشر: التقدير؛ ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ ﴾ سبأ: ١٤، **قدّرناه.**

الرابع عشر: قضاء الحكم؛ ﴿ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى لَّقُضِىَ بَيْنَهُمْ ﴾ الشورى: ١٤، يُقال: قضى الحاكم؛ أي: فصل الحكم، وكل ما أُحكم عمله؛ فقد قضي، وقضيت هذه الدار: أحكمت عملها، قال ذؤيب[٢]:

وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا دَاوُدُ أَوْ صَنَعَ السَّوَابِغَ تُبَّعُ [٣]).[١]

=

(١) انظر: التوحيد، الصدوق، ٣٨٥.

(٢) وَهِم الكفعمي في نسبة قائل البيت، والصواب أن البيت لأبي ذئيب الهذلي: وهو شاعر مخضرم، اشتهر بكنيته، واختلف في اسمه؛ فقيل: اسمه خالد بن خويلد وقيل: بل اسمه خويلد بن خالد بن محرث ابن زبيد بن مخزوم بن صاهلة بن كاهل بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل، يجتمع مع ابن مسعود ﷺ في مخزوم، ولا خلاف أنه جاهلي إسلامي كان فصيحًا كثير الغريب متمكنًا في الشعر، حتى وصف بأنه أشعر هذيل من غير مدافع، عاش في الجاهلية دهرًا وأدرك الإسلام، فأسلم، وكان مسلمًا على عهد رسول الله ﷺ، ولم يره، وفد على النبي ﷺ ليلة وفاته، فأدركه وهو مسجى وشهد دفنه. ثم أنشد يبكيه بقصيدة مطلعها:

لما رأيت الناس في عسلاتهم ما بين ملحود له ومضرح

اشترك في الغزو والفتوح، وعامة ما قال من الشعر في إسلامه، وأشهر شعره عينية رثى بها خمسة من أولاده أصيبوا بالطاعون في عام واحد، مطلعها:

أَمِنَ المَنُونِ وَرَيْبِهِ تَتَوَجَّعُ وَالدَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتِبٍ مَنْ يَجْزَعُ.

أُختلف في وقت وفاته؛ فقيل: مات في خلافة عثمان ﷺ بطريق مكة، وقيل: مات في زمن عثمانﷺ في طريق مصر ودفنه ابن الزبيرﷺ وكان معه، وقيل: مات في طريق إفريقية، وقيل: مات غازيًا بأرض الروم، انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر، ط.دار الجيل، ٤/ ١٦٤٨- ١٦٥٢، أسد الغابة، ابن الأثير، ٦/٩٨-١٠١، الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، ط. دار الكتب بالأزهر، ٧/٦٣-٦٤، الأعلام، الزركلي، ٢/٣٢٥، معجم أعلام شعراء المدح النبوي، محمد أحمد درنيقة، ١٤١- ١٤٢.

(٣)هذا البيت من قصيدة طويلة لأبي ذئيب الهذلي، أنشدها في رثاء أولاده الخمسة، الذين أصابهم الطاعون، فهلكوا جميعًا في عامٍ واحد، مطلعها:

أَمِنَ المَنُونِ وَرَيْبِهِ تَتَوَجَّعُ وَالدَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتِبٍ مَنْ يَجْزَعُ.

والضمير في قوله: "وعليهما" يرجع إلى بطلين وصفهما في شعره -قبل هذا البيت-، كل قد أعد عدته للقاء العدو:

=

وقد ذكر بعضهم أن (من معاني القضاء [أيضًا] الإرادة؛ كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ١١٧ ﴾ البقرة: ١١٧).[٢]

ب- القدر في اللغة وإطلاقاته في القرآن الكريم عند الشيعة الإمامية:

١-أصل اشتقاق القدر عند الشيعة الإمامية:

يقول شيخ الطائفة الطوسي: (القَدر مصدر من قولهم: قَدَرَ يَقْدِر قَدَراً. وقَدَّرَ يُقَدِّر - بالتخفيف، والتشديد-.....والعرب تقول: قُدِّرَ عَلَيْهِ الموتُ وقُدِرَ: بالتخفيف والتشديد).[٣]

ونقل المصطفوي عن المصباح المنير أن: (قَدَرْتُ الشيء قَدْرًا من بَابِيّ: ضَرَبَ وَقَتَلَ، وَقَدَّرْتهُ تَقْدِيرًا بمعنى، والاسم: الْقَدَرُ).[٤]

=

فَتَنَادَيا وَتَوَاقَفَت خَيلاهُما وَكِلاهُما بَطَلُ اللِقاءِ مُخَدَّعُ.
مُتَحَامِيَينِ المِجَدَ كُلٌّ واثِقٌ بِبَلائِهِ وَاليَومُ يَومٌ أَشنَعُ.
وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا دَاوُدُ أَوْ صَنَعَ السَّوَابِغَ تُبَّعُ.

وَ " مَسْرُودَتَانِ ": يعني درعين، من والسَّرْدُ، والسَّرْدُ اسم جامع للدروع، وسُمّيَ سَرْداً لأنه يُسْرَدُ، فيُثْقِبُ طرَفا كل حَلْقَة بالمسمار، وَ " قَضَاهُمَا": أي: أحكمهما، وفرغ من عملهما، وَ يقصد بـ" دَاوُدُ ": نبي الله داود). وَ "الصَنَعَ ": الحاذق بعمله. والصنع هنا تبع: وهو ملك من ملوك حمير.

ومعنى البيت: أن هذين البطلين جاءا وعليهما درعان سابغتان، أي: طويلتان محكمتا الصنع، كأنهما من صنع داود ﷺ، أو من صنع تبع ملك اليمن العظيم، قال ابن الأنباري-معقبًا على قوله-: "سمع بأن الحديد سخر لداود ﷺ، وسمع بالدروع التبعية، فظن أن تُبَّعًا عملها: وكان تُبَّع أعظم من أن يصنع شيئا بيده، وإنما عُمِلت في بأمره وفي ملكه". انظر: ديوان المفضليات، جمع: المفضل الضبي، بشرح الأنباري، ٨٤٩-٨٥٠، ٨٨٠-٨٨١، المفضليات، جمع: المفضل الضبي ، ٤٢١ ،٤٢٨، شرح أشعار الهذليين، السكري،١/٣-٤١.

(١)المصباح، إبراهيم الكفعمي،١/٣٩٨- ٣٩٩.

(٢)عقائد الإمامية الإثنى عشرية، إبراهيم الموسوي، ٢/١٤٥.

(٣)التبيان في تفسير القرآن، الطوسي،١٠/٢٢٨.

(٤)التحقيق في كلمات القرآن الكريم، حسن المصطفوي، ٩/٢٠٥، وانظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي، ٢/٤٩٢.

٢-أصل مفهوم القدر في اللغة عند الشيعة الإمامية:

أقر مصنفو الشيعة بأن (القدر -بفتح الدال وسكونها-)[١] ورد في اللغة لعدة معان غير أنهم اختلفوا في الأصل الذي يرجع إليه معناه اللغوي:

- **فمنهم من أرجعه إلى القوة والقدرة.** [٢]

يقول المصطفوي-بعد أن نقل أقوال أهل اللغة في معاني كلمة "قدر"-:

(**والتحقيق أنّ الأصل الواحد في المادّة: هو القوّة في اختيار إيتاء الفعل وتركه، بمعنى أنّه قوّة إن شاء فعل بها وإن لم يشاء لم يفعل، مادّيّة أو معنويّة.** ومن الأصل : التقدير ، والقَدَر ، والقَدْر ، والقِدْر .

أمّا التقدير: **فيدلّ على إجراء القدرة وتعلّقه** في الخارج على المتعلَّق، فإنّ إظهار القدرة هو فعليّة العمل وظهوره على النحو الذي يريده ويختاره، وهذا المعنى يلازم التعيّن والمحدوديّة في قبال مطلق المفهوم.

وأمّا القَدر بمعنى القضاء: فهو أيضا حكم وتصويب وتصميم باختيار العمل المعيّن بعد تحقّق القدرة، ثمّ يكون التقدير .

وأمّا القَدْرُ: بمعنى المقدار والمبلغ المعيّن : فهو اسم مصدر، وهو ما يتحصّل من التقدير وإظهار القدرة .

وأمّا القدر: بمعنى التضييق: فهو من لوازم التقدير .

---

(١)توحيد الإمامية، محمد باقر الملكي، ٣٥٥ ، وانظر: شرح أصول الكافي، المازندراني، ٣/٥، تفسير الميزان، الطباطبائي، ٥٦/١٨، محاضرات في الإلهيات، للسبحاني تلخيص علي الرباني،٢٢١، الإلهيات على هدي الكتاب والسنة والعقل، محاضرات السبحاني بقلم المكي العاملي،١٨٠/٢، القضاء والقدر، السبحاني، ٤٢.

(٢)**أقر -آية الشيعة- السبحاني أن من معاني القدر اللغوية القدرة إلا أنه زعم أنها خارجة عن موضوع بحث القضاء والقدر!** يقول في معرض ذكره لمعاني القدر: (-قال الراغب : " القَدْرُ والتَّقْدِيرُ: تبيين كمّيّة الشيء، يقال: قَدَرْتُهُ وقَدَّرْتُهُ، وقَدَّرَهُ بالتّشديد: أعطاه الْقُدْرَةَ. فَتَقْدِيرُ على وجهين : **أحدهما**: بإعطاء القدرة- (**وهذا خارج عن موضوع البحث**)!! الثاني: بأن يجعلها على مقدار مخصوص ووجه مخصوص..)، الإلهيات على هدي الكتاب والسنة والعقل، محاضرات السبحاني بقلم المكي العاملي،١٨٠/٢، وانظر قول الراغب في: المفردات في غريب القرآن، ٦٥٨.

وأمّا القِدْر بمعنى الظرف الَّذى يطبخ فيه الغذاء: فإنّه يلازم تحديد المظروف وتعيين مقداره.

وأمّا القدرة [فـ]من صفات الجمال.. قلنا إنّ القدرة قوّة بها إن شاء يفعل وإن لم يشأ لم يفعل.و.. من الأسماء الحسنى لله المتعال: القادر والقدير).[١]

هذا وقد بين المصطفوي أن المراد من جميع موارد كلمة "قدر": التقدير وجعل شيء تحت خصوصيّات وحدود معيّنة ملحوظة، وإن كان الأصل (القوة والقدرة) محفوظ في جميع مشتقّاتها.

يقول:(وأمّا القدر والتقدير: فيلاحظ فيه مرتبة بعد مرتبة القضاء، .. فالنظر في.. التقدير إلى جهة تحقّقه وتميّزه بخصوصيّات معيّنة) [٢](وعلى هذا يذكر القدر بعد القضاء، فإنّ في التقدير تعيين وتطبيق وتحديد) [٣](ومن مصاديق التقدير: القدر بمعنى التضييق وبمعنى المبلغ والمقدار المعيّن: فإنّ التقدير يلازم تضييقًا ما ويقابل الإطلاق والتوسعة، فالمادّة لا تدلّ على التضيّق والمقدار المعيّن مستقلاً، بل في ظلّ التقدير وفي أثره، والأصل محفوظ في جميع مشتقّاتها: ... فالمراد في جميع هذه الموارد: هو التقدير وجعل شيء تحت خصوصيّات وحدود معيّنة ملحوظة). [٤]

- **ومنهم من أرجعه إلى الحد والمقدار**

يقول فتح الله الكاشاني[٥]: (التقدير بمعنى القضاء ..**وأصله جعل الشيء على مقدار غيره**).[٦] وعلى هذا فـ(لفظة " القدر " بمعنى: المقدار، و"التقدير" يعني: قياس الشيء، وجعله على مقدار، وصنع كل شيء بحد معين).[٧] و(قدر الشيء: **هو المقدار الذي لا يتعداه والحد والهندسة**

---

(١)التحقيق في كلمات القرآن الكريم، حسن المصطفوي، ٢٠٥/٩-٢٠٧

(٢)التحقيق في كلمات القرآن الكريم، حسن المصطفوي، ٢٠٨/٩.

(٣)التحقيق في كلمات القرآن الكريم، حسن المصطفوي، ٢٨٥/٩.

(٤) التحقيق في كلمات القرآن الكريم، حسن المصطفوي، ٢٠٨/٩-٢٠٩.

(٥)فتح الله بن شكر الله الكاشاني، توفي سنة ٩٨٨هـ، قيل في ترجمته: "محدث جليل مفسر فاضل" أحد مشاهير علماء الشيعة في العصر الصفوي، **هذا قدره عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛ من مؤلفاته: منهج الصادقين في تفسير القرآن، زبدة التفاسير، شرح نهج البلاغة، شرح احتجاج الطبرسي، تنبيه الغافلين وتذكرة العارفين. انظر: أعيان الشيعة، محسن الأمين، ٣٩٣/٨.

(٦)زبدة التفاسير، الملا فتح الله الكاشاني، ٥٢٨/٣.

(٧)نظرة حول دروس في العقيدة الإسلامية، محمد تقي اليزدي، ٨٦.

التي لا يتجاوزه في شيء من جانبي الزيادة والنقيصة).[1] (فالقدر: المقدار المعلوم الذي لا زيادة فيه ولا نقصان).[2]

وقد جاء في موسوعة الأسئلة العقدية:(أما القدر: فالظاهر من موارد استعماله أنه بمعنى الحد والمقدار).[3]

ويقول السبحاني:(**أما القدر؛ فإن موارد استعماله تدل على معنى: الحد والمقدار**)[4] (ولعل في قوله تعالى:﴿ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ﴿٣﴾ ﴾ الأعلى: ٣؛ إشارة إلى هذه الحقيقة، ومعناه: أن الله تعالى قدر المخلوقات بمقادير معينة، ثم خلقها وهداها على غاياتها، **وقد جاء هذا المعنى بوضوح ..عن الإمام الرضا** عليه السلام)[5] حين سُئل عن القدر؛ فقال:" الهندسة ووضع الحدود من البقاء والفناء"[6]، وفي رواية عنه أنه سئل ما معنى قدر؟ قال: "تقدير الشيء من طوله وعرضه"،[7] وفي رواية قال:" هو الهندسة من الطول والعرض والبقاء"[1].[2]

---

(١)تفسير الميزان، الطباطبائي، ٨٥/١٩، وانظر: الإلهيات على هدي الكتاب والسنة والعقل، محاضرات السبحاني بقلم المكي العاملي،١٧٤/٢.

(٢)التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، ٢٢٨/١٠.

(٣) موسوعة الأسئلة العقائدية، مركز الأبحاث العقائدية، ٢٣١/٣.

(٤)القضاء والقدر، السبحاني، ٤٢. وانظر: الإلهيات على هدي الكتاب والسنة والعقل، محاضرات السبحاني بقلم المكي العاملي،١٧٩/٢.

(٥)القضاء والقدر، السبحاني، ٤٣، وانظر: موسوعة الأسئلة العقائدية، مركز الأبحاث العقائدية، ٢٣٢/٣.

(٦)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين، رقم(٤)، ١٥٧/١-١٥٨، مختصر بصائر الدرجات، حسن الحلي،١٤٩، الوافي، الفيض الكاشاني،٥٤٢/١، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١١٦/٥-١١٧، مسند الإمام الرضا، جمع:عزيز الله عطاردي، ٣٥/١ – ٣٦، وقال المجلسي في مرآة العقول،١٨٤/٢:(الحديث الرابع مجهول)، وقد أيد آية الشيعة عبد الحسين المظفر المجلسي في حكمه على إسناد الرواية، حيث قال في كتابه الشافي في شرح أصول الكافي٢٧١/٣: ''مجهول إسناده '' بينما ذكر شيخهم هادي النجفي في كتابه موسوعة أحاديث أهل البيت، ٧٩/٩:أن ''الرواية معتبرة الإسناد ''!!

(٧)**وردت هذه الرواية عن أبي الحسن الرضا** في: المحاسن، أحمد البرقي، برقم(٢٣٧)، ٢٤٤/١، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٢٢/٥، مسند الإمام الرضا، جمع: عزيز الله عطاردي،٢٠/١، **بينما وردت عن موسى الكاظم** في: الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب المشيئة والإرادة ، رقم(١)، ١٥٠/١، ، الوافي، الفيض =

ويقول الطباطبائي[٣]: (**القَدْر والقَدَر بسكون الدال وفتحها** – كما صرحوا به كالنعل والنعل **بمعنى واحد..[هو]المقدار**)[٤]و(هندسة الشيء وحد وجوده.....ويؤيد ذلك **ما ورد من تفسير القدر بمثل العرض والطول وسائر الحدود والخصوصيات الطبيعية الجسمانية**).[٥]

– ومنهم من جمع بين القولين:

فقد جاء في كتاب دروس في العقيدة الإسلامية من منظور الإمام الخميني[٦] ما نصه:(وأما القدر: فقال فيه الراغب[١] في مفرداته: **القدر والتقدير: تبيين كمية الشيء**. يقال: قدرتُه، وقدرَّه

=

الكاشاني،٥١٩/١، وقد أوردها عن الكاظم أيضًا المجلسي الأول في كتابه روضة المتقين، ٥٩/١٢: وعدها من القوي، بينما قال المجلسي في مرآة العقول،١٥٥/٢:(الحديث الأول: ضعيف، ورواه البرقي في المحاسن بسند صحيح ..عن يونس عن أبي الحسن الرضا...) وأيده آية الشيعة عبد الحسين المظفر في حكمه على إسناد الرواية حيث قال في كتابه الشافي في شرح أصول الكافي٢٥١/٣: '' ضعيف إسناده ،.. ورواه البرقي في المحاسن بسند صحيح.. ''!!

(١)المحاسن، أحمد البرقي، برقم(٢٣٨)، ٢٤٤/١، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٢٢/٥.

(٢) انظر: القضاء والقدر، السبحاني، ٤٣-٤٤، الإلهيات على هدي الكتاب والسنة والعقل، محاضرات السبحاني بقلم المكي العاملي،١٨٢/٢، محاضرات في الإلهيات، للسبحاني تلخيص علي الرباني،٢٢٢، العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة أهل البيت عليهم السلام، السبحاني، ١٠٣، الفوائد البهية في شرح عقائد الإمامية، محمد العاملي، ٢٩٩/١، موسوعة الأسئلة العقائدية، مركز الأبحاث العقائدية، ٢٣٢/٣.

(٣)محمد حسين محمد الطباطبائي، ولد سنة ١٣٢١هـ، وتوفي سنة ١٤٠٢هـ، من أبرز فلاسفة ومفكري الشيعة في القرن العشرين، جمع بين الفلسفة والعرفان، والفقه والتفسير، والرياضيات وعلم الهيئة، حتى حظي بمنزلة رفيعة عند كثير من علماء ومراجع الشيعة في عصره فضلاً عن عامتهم، **هذا قدره عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛ له عدة مؤلفات منها: الميزان في تفسير القرآن، رسالة في الولاية، بداية الحكمة ، نهاية الحكمة، الرسائل التوحيدية، رسالة في الوسائط بين الله والإنسان، وغيرها. انظر: أعيان الشيعة، محسن الأمين، ٢٥٤/٩-٢٥٥، تذكرة الأعيان، السبحاني، ٤٣١-٤٥٦.

(٤)تفسير الميزان، الطباطبائي، ١٥٣/١٤.

(٥)تفسير الميزان، الطباطبائي، ٩٠/١٩.

(٦)روح الله بن مصطفى بن أحمد الموسوي الخميني، زعيم شيعي متعصب لمذهبه، ولد في مدينة خمين بإيران في العشرين من جمادى الثانية سنة ١٣٢٠هـ وهلك في مدينة طهران سنة ١٤٠٩هـ، ودفن بها، برع في المعقول والعرفان والفلسفة حتى صار أستاذًا فيها، من أبرز أساتذته الحائري، ومحمد علي الشاه آبادي، والبروجردي، بلغ درجة الاجتهاد العظمى –عند الشيعة–فأطلق عليه آية الله العظمى، مارس التدريس خلال سنوات طويلة في الحوزات العلمية بقم، والنجف، استطاع أن

=

بالتشديد: **أعطاه القدرة، يقال: قدَّرني الله على كذا وقوّاني عليه، فتقدير الله الأشياء على وجهين:**

أحدهما: بإعطاء القدرة.

والثاني: بأن يجعلها على مقدار مخصوص ووجه مخصوص حسبما اقتضت الحكمة. كتقديره في النّواة أن ينبت منها النّخل دون التّفّاح والزّيتون).[٢]

٣-إطلاقات لفظ القدر في اللغة و القرآن الكريم عند الشيعة الإمامية:

القدر عند الشيعة (يُطلق.. على: **الخلق؛** كقوله تعالى: ﴿ وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا ﴾ فصلت: ١٠ **والكتابة؛** كقول الشاعر :

=

يقود الثورة الإيرانية التي أطاحت بالشاة محمد رضا بهلوي وتسلم إثرها شيعة إيران على الحكم، يعد الخميني الأب الروحي لغالب الشيعة داخل إيران وخارجها، فهو رجل سياسي وفيلسوف ومرجع ديني شيعي، **له قدرٌ عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛ له مؤلفات عديدة منها: الحكومة الإسلامية أو ولاية الفقيه، كشف الأسرار، مصباح الهداية إلى الخلافة والولاية، شرح دعاء السحر، رسالة في الاجتهاد والتقليد، حاشية على فصوص الحكم للقيصري ومصباح الأنس، حاشية على مفتاح الغيب في العرفان، وغيرها. انظر: مستدركات أعيان الشيعة، حسن الأمين، ٣/٨١-٨٣، موسوعة طبقات الفقهاء، السبحاني، ٢/٤٥٢-٤٥٥، روح الله الخميني الموسوي -مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية-، تاريخ الاطلاع: ١٠-٤-١٤٣٧هـ، استُرجعت من:
/http://www.imam-khomeini.com/web1/persian

(١)أبو القاسم الراغب الأصفهاني: اشتهر بلقبه، واُختلف في اسمه؛ فقيل اسمه: الحسين بن محمد بن المفضل، وقيل: المفضل بن محمد، وقيل غير ذلك، أديب، من الحكماء العلماء. من أهل (أصبهان) سكن بغداد، قال عنه الذهبي: (العلّامة الماهر، والمحقق الباهر،.. صاحب التصانيف، كان من أذكياء المتكلمين) له عدة مؤلفات؛ منها: جامع التفاسير، الذريعة إلى مكارم الشريعة، حاضرات الأدباء، تحقيق البيان، وغيرها، توفي سنة ٥٠٢هـ، انظر:سير أعلام النبلاء، الذهبي، ط. مؤسسة الرسالة، ١٨/١٢٠-١٢١، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، ٢/٢٩٧، الأعلام للزركلي، ٢/٢٥٥.

(٢) دروس في العقيدة الإسلامية من منظور الإمام الخميني، إبراهيم الأنصاري، ١٣٧-١٣٨، وانظر قول الراغب الأصفهاني في كتابه: المفردات في غريب القرآن، ٦٥٨.

وَاعْلَمْ بِأَنَّ ذَا الْجَلَالِ قَدْ قَدَرْ فِي الصُّحُفِ الْأُولَى الَّتِي كَانَ سَطَرْ[1]

والبيان؛ كقوله تعالى: ﴿ إِلَّا ٱمۡرَأَتَهُۥ قَدَّرۡنَٰهَا مِنَ ٱلۡغَٰبِرِينَ ﴿٥٧﴾ ﴾ النمل: ٥٧، أي: بيَّنا وأخبرنا بذلك).[2]

كما (قد يطلق..**القدر بمعنى القضاء**)[3] ومنه قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ أَمۡرُ ٱللَّهِ قَدَرٗا مَّقۡدُورًا ﴿٣٨﴾ ﴾ الأحزاب: ٣٨، أي: (**قضاءً مقضيّا، وحكمًا مبتوتًا**)[4]. وقوله: ﴿ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمۡ أَجۡمَعِينَ ﴿٥٩﴾ إِلَّا ٱمۡرَأَتَهُۥ قَدَّرۡنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلۡغَٰبِرِينَ ﴿٦٠﴾ ﴾ الحجر: ٥٩ – ٦٠، (**أي: قضينا أنها تهلك كما يهلكون**). [5]

ويطلق ويراد به: التقدير أو القدرة، ومنه (قوله: ﴿ فَقَدَرۡنَا فَنِعۡمَ ٱلۡقَٰدِرُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ المرسلات: ٢٣، [فإن]معناه في قول من خفف: فقدَرنا من القدرة ، فنعم القادرون على تدبيره. ومن شدد[6]

---

(١)هذان البيتان من مشطور الرجز للعجاج بن رؤبة، وهي أرجوزة مطولة، قالها يمدح بها عمر بن عبيد الله ابن معمر التيمي القرشي، أحد قواد بني أمية، وكان عبدالملك قد وجهه إلى قتال الخوارج الحروريين في البحرين وعلى رأسهم أبو فديك عبدالله بن ثور الخارجي الحروري فقتله وأصحابه – بهجر– ، وقضى عليهم. فمدحه العجاج لذلك، ووصف شجاعته وكتب له بذلك ذكرًا باقيًا مع الأيام وقد عُدت أرجوزته في مدحه أجود أرجوزة للعجاج على الإطلاق، ومطلعها:

قَدْ جَبَرَ الدِّينَ الإلهُ فَجَبَرْ وَعَوَّرَ الرَّحمنُ مَنْ وَلَّى العَوَرْ

وفي الديوان: "فَاعْلَمْ" في موضع " وَاعْلَمْ "!!، ومعنى قوله:" سَطَرْ " يعني: كَتَبَ من السَّطْرِ، أراد: سَطَرَها. انظر: ديوان العجاج رواية الأصمعي وشرحه، تحقيق: عزة حسن، ١٤، ٦٣، ٩٧، ديوان العجاج رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تحقيق: د. السطلي، ٢/١، ٧٣–٧٤، مجموع أشعار العرب، بعناية: وليم البروسي، ١٥/٢، ١٩.

(٢)كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، الحلي، ٤٣٣، حديث حول الجبر والتفويض، عبدالله البحراني، ٣٠.

(٣) بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية، محسن الخزازي،١٨٢/١.

(٤) زبدة التفاسير، الملا فتح الله الكاشاني، ٣٨١/٥.

(٥) نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢ /٣٦٠.

(٦) قرأ أبو جعفر ونافع والكسائي ﴿ فَقَدَّرۡنَا فَنِعۡمَ ٱلۡقَٰدِرُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ المرسلات: ٢٣ ، مشددة الدال؛ فعل ماض من «التقدير» كأنه مرة بعد مرة، وقرأ الباقون ﴿ فَقَدَرۡنَا ﴾ المرسلات: ٢٣،خفيفة الدال؛ فعل ماض من «القدرة»، انظر: تفسير الطبري، ١٣٢/٢٤، السبعة في القراءات، التميمي، ٦٦٦، المبسوط في القراءات العشر، الحسين النيسابوريّ =

أراد: فقدَّرنا، فنعم المقدرون لأحوال النطفة ونقلها من حال إلى حال حتى صارت إلى حال الانسان).[1]

كما يطلق (القدر مقابل البسط؛ [و]معناه: **التضييق؛ ومنه قوله:..﴿** يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ ۚ ﴾ الشورى: ١٢).[2]

ويطلق أيضًا ويراد به:(كمية الشيء وهندسته؛ ومنه قوله: ﴿ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُ ۚ ﴾ الشورى: ٢٧، **أو جعل الشيء على كمية معينة،** ومنه قوله: ﴿ فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ المرسلات: ٢٣).[3]

وقد ذكر ابن شهر آشوب[4] أن (**القدر له خمسة معان: الإحداث؛** ﴿ وَقَدَّرَ فِيهَآ ﴾ فصلت: ١٠، **الكتابة والإعلام؛** ﴿ قَدَّرْنَآ ۙ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ ﴿٦٠﴾ ﴾ الحجر: ٦٠ ، **وبيان حال الشيء وما يجيء منه؛** يقال: قدر الخياط الثوب

وقد يستعمل بمعنى: التقدير؛ وروي عن الصادق عليه السلام **أن "التقدير: هو العلم"**[5][1]).[2]

=

٤٥٧، الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد سالم، ٣٢٦/٣، القراءات وأثرها في علوم العربية، محمد سالم،١/ ٤٣٩-٤٤٠.

(١) التبيان في تفسير القرآن، الطوسي،٢٢٨/١٠.

(٢) تفسير الميزان، الطباطبائي، ٥٦/١٨.

(٣) تفسير الميزان، الطباطبائي، ٥٦/١٨.

(٤)محمد بن علي بن شهرآشوب المازندراني السروري، ولد سنة ٤٨٩هـ، وتوفي سنة٥٨٨هـ، أبو جعفر، الشيعي، قيل في ترجمته: "شيخ في هذه الطائفة وفقيهها" وقال الحر العاملي عنه:"كان عالماً فاضلاً ثقة محدثًا محققًا عارفًا بالرجال والأخبار، أديبًا شاعرًا جامعًا للمحاسن"، **هذا قدره عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛ قال عنه الذهبي في كتابه تاريخ الإسلام، ٨٦٠/١٢-٨٦١. :" أحد شيوخ الشيعة لا بارك الله فيهم"، له كتب، منها: كتاب الرجال ، وكتاب أنساب آل أبي طالب عليهم السلام، كتاب الحاوي ، كتاب الأوصاف ، كتاب المنهاج ، تأويل متشابهات القرآن وغير ذلك. انظر: نقد الرجال، التفرشي، ٢٧٦/٤، أمل الآمل، الحر العاملي، ٢٨٥/٢-٢٨٦.

(٥)روضة الواعظين، الفتال النيسابوري، ١١٥/١.

وجاء في كنز الفوائد: (فأما القدر؛ فيكون بمعنى: **الكتاب والإخبار؛ كما قال** ﷻ: ﴿ إِلَّا ٱمۡرَأَتَهُۥ قَدَّرۡنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلۡغَٰبِرِينَ ﴿٦٠﴾ ﴾ الحجر: ٦٠، يعني: كتبنا وأخبرنا. ويكون القدر أيضًا بمعنى: **التبيين لمقادير الأشياء وتفاصيلها، والإعلام باختلاف أحوالها**. ويكون القدر: **ترك الأشياء في التدبير على نظام، ووضعها في الحكمة مواضعها من غير زيادة فيها ولا نقصان**؛ كما قال تعالى: ﴿ وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقۡوَٰتَهَا ﴾ فصلت: ١٠).[٣]

كما جاء في عقائد الإمامية الإثنى عشرية أن (للقدر كما للقضاء معاني شتى؛ منها: التقدير والتحديد؛ كقوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلۡنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءَۢ بِقَدَرٖ ﴾ المؤمنون: ١٨، وقوله تعالى: ﴿ وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٖ مَّعۡلُومٖ ﴿٢١﴾ ﴾ الحجر: ٢١، **ومن معانيه: الإعلام والإخبار**؛ كقوله تعالى: ﴿ إِلَّا ٱمۡرَأَتَهُۥ قَدَّرۡنَٰهَا مِنَ ٱلۡغَٰبِرِينَ ﴿٥٧﴾ ﴾ النمل: ٥٧؛ أعلمنا وأخبرنا عنها أنها من الغابرين. **ومنها: الخلق**؛ كقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِيَ مِن فَوۡقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ ﴾ فصلت: ١٠، **ومنها: التضييق**؛ كقوله تعالى: ﴿ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيۡهِ رِزۡقَهُۥ ﴾ الفجر: ١٦، أي: ضيق عليه رزقه. **ومنها: الكتابة** ؛ كقول الشاعر:

=

(١)تنويه!: تفسير الرواية للتقدير بالعلم فيه رد على المازندراني الذي زعم بـ(أن مجيء القدر بمعنى العلم ... في اللغة والعرف غير ثابت)!! شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٦٦/٤، والعجب أنه في موطن آخر تناقض وأقر بأن من معاني القدر: العلم السابق؛ انظر: شرح أصول الكافي، مولي محمد صالح المازندراني، ٣/٥.

(٢) متشابه القرآن ومختلفه، ابن شهر آشوب، ٢٠٠/١، وانظر: نور الأفهام في علم الكلام، اللواساني، ٢٦٠/١-٢٦١، تصنيف نهج البلاغة، لبيب بيضون، ١٧٥.

(٣)كنز الفوائد، الكراجكي، ١٦٨- ١٦٩، وانظر: إحقاق الحق، المرعشي التستري، ٤٦٠/١-٤٦١، عقائد الشيعة وأهل السنة في أصول الدين، علاء الدين القزويني، ١٥١-١٥٢.

وَاعْـلَمْ بِـأَنَّ ذو الْجَـلَالِ قَـدَره فِي الصُّـحُفِ الْأُولَى الَّـتِي قَـد سَـطَّره[1]

وهناك معاني أُخر ..للقدر)[2]

وقد جمع المازندراني[3] **من أعلامهم إطلاقات القدر؛ فذكر أنه يطلق على: العلم السابق، والتقدير، والقدرة، والوقت، والكتابة والإخبار، ووضع الأشياء موضعها، والتبيين، والتفويض، والجبر.**

يقول: (القدر بالتحريك والتسكين يطلق على معان: منها: **ما سبق به علمه تعالى**[4]، ومنها: **تقدير الأشياء بما لا يزيد ولا ينقص**، ومنها: **القدرة**، ومنها: **الوقت**، وقد فُسر بهذه المعاني في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾ ﴾ القمر: ٤٩ .....

ومنها: **الكتاب والأخبار**؛ كما في قوله تعالى: ﴿ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَٰهَا مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ ﴿٥٧﴾ ﴾ النمل: ٥٧، أي: أخبرنا بذلك **وكتبناها في اللوح المحفوظ**.

ومنها: **وضع الأشياء في مواضعها من غير زيادة فيها ونقصان**؛ كما في قوله تعالى: ﴿ وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا ﴾ فصلت: ١٠.

---

(١)**تنويه:** في لفظه مخالفات لما في الديوان!!؛ فلفظه في الديوان: "**فَاعْلَمْ**" في موضع " وَاعْلَمْ " ، " **ذَا** " في موضع "ذو" ، "**قَـدَرْ** " في موضع " قَدَره" ، " **كَـانَ** " في موضع "قَدْ" ، "**سَـطَرْ**" في موضع " سَطَّره "!!، انظر: ديوان العجاج رواية الأصمعي وشرحه، تحقيق: عزة حسن، ٩٧، ديوان العجاج رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تحقيق: د. السطلي، ٧٣/١، مجموع أشعار العرب، بعناية: وليم البروسي، ١٩/٢.

(٢)عقائد الإمامية الإثنى عشرية، إبراهيم الموسوي، ١٤٥/٢.

(٣)حسام الدين محمد صالح بن أحمد المازندراني، قال عنه الحر العاملي: (فاضل عالم محقق) **هذا قدره عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛ تتلمذ على محمد تقي المجلسي وله منه إجازة الحديث، وكان صهره على بنته، له كتب منها: شرح أصول الكافي، شرح من لا يحضره الفقيه، شرح زبدة الأصول، شرح معالم الأصول، شرح قصيدة البردة وغيرها توفي بأصبهان سنة ١٠٨٦هـ. انظر: أمل الآمل، الحر العاملي، ٢٧٦/٢، تلامذة المجلسي، أحمد الحسيني، ١٦٤.

(٤)تنويه! تقرير المازندراني بأن من معاني القدر العلم السابق يناقض ما زعمه-في موطن آخر- من (أن مجيء القدر بمعنى العلم ... في اللغة والعرف غير ثابت)!! شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٦٦/٤.

ومنهـا: **التبيـين لمقـادير الأشـياء وتفاصـيلها**. وهـذه المعـاني الثلاثـة ...[يـ]دخل بعضـها في السوابق .

ومنها: إقداره تعالى عباده على أعمالهم على وجه الاستقلال بحيث يخرجهم ذلك عن ربقة الانقياد له ويبطل تصرفه في تلك الأعمال حتى لا يكون لقضائه وإرادته وقدرته وتدبيره مدخل فيها كإقدار سلطان منا أحدًا من عباده على أمور من بلاده بحيث يخرج التصرف في تلك الأمور بعده عن يد ذلك السلطان وعن تحت حكمه وتدبيره، **والقدر بهذا المعنى..هو المسمى بالتفويض**[١] أيضًا). [٢]

ومنهـا:(جبر الله تعـالى عبـاده على الأفعـال وعلى مـا قـدره وقضـاه)[٣] أي:(**أن القـدر جـاء بمعنى: الجبر**).[٤]

---

(١)تنبيه! ذكر بدر الدين العاملي في كتابه الحاشية على أصول الكافي ١٢١:أن(القدر قد يستعمل بمعنى التفويض) غير أنه عرف التفويض بترك العباد بلا أمر ولا نهي! انظر: الحاشية على أصول الكافي، بدر الدين العاملي، ١٢٠،١٨-١٢١.
وقد اعترض بعض أعلام الشيعة على من أطلق القدر على التفويض وقصد به إهمال العباد و تركهم بلا أمر ولا نهي! وبينوا أن التفويض بالمعنى السابق فيه زيادة ليست في معنى القدر!
يقول المجلسي في كتابه مرآة العقول، ١٩٤/٢: (التفويض هو إهمال العباد وعدم توجه الأمر والنهي إليهم ، ولذا قال بعضهم : التفويض غير معنى القدر والجبر المقابل لكل منهما معنى آخر). ويقول محمد بن حيدر النائيني في كتابه الحاشية على أصول الكافي ٥٠٦: (التفويض مستلزم للقَدَر، وفيه زيادة لا تعتبر في القدر، وهي: عدم التعرّض للمفوّض إليه بأمر أو نهي، فالحصر بالأمر والنهي ينفي التفويض ... ولا يخفى أنّ ما بين الجبر والتفويض أوسعُ ممّا بين الجبر والقدر. ولا يبعد أن يقال: الجبر في مقابل التفويض الإلزام بالأمر والنهي، وفي مقابل القَدَر الإلزام والإيجاب بالإيجاد ورفع مدخليّة الإرادة والقدرة من العامل).

(٢)شرح أصول الكافي، مولي محمد صالح المازندراني، ٣/٥-٤، وانظر منه: ٢٨/٥، وانظر: دراسات في الحديث والمحدثين، هاشم معروف الحسني، ٣٤٢-٣٤٣.

(٣)شرح أصول الكافي، مولي محمد صالح المازندراني، ١٦٠/٧.

(٤)شرح أصول الكافي، مولي محمد صالح المازندراني، ٤/٥، وانظر منه: ١٨/٥، دراسات في الحديث والمحدثين، هاشم معروف الحسني، ٣٤٢-٣٤٣.

والغرض من ذكر محامل لفظيّ القضاء والقدر في اللغة و القرآن الكريم عند الشيعة:

التنبيه على أن القوم وإن أقروا بهذه المحامل والمعاني إلا أنهم عند حديثهم عن القضاء الإلهي صرفوها عن ظاهرها بما يناسب معتقدهم:

- **فتجد غالبهم –وإن أقرّ بهذه المحامل– إلا أنه يفسر قضاء الله وقدره للأمور كلها:**
  - **إما بالبيان!**
  - **أو بالعلم، والحكم والأمر الشرعيين –دون الخلق– لينفي خلق الله لأفعال العباد، وإرادته سبحانه للمعاصي وحكمه الكوني بوجودها!!**

جاء في منظومة الكلام ما نصه:

(من قال ما في الكون من خير لم يك إلاّ بقضاء وقدر
إن حاول الخلق ففي البعض زهق وإن عنى البيان فالبيان حقّ)[1]

ويقول الصدوق–بعد ذكره لأوجه القضاء –:(يجوز أن يُقال: **إن الأشياء كلها بقضاء الله وقدره** تبارك وتعال **بمعنى**: أن الله ﷻ **قد علمها وعلم مقاديرها،** وله ﷻ في جميعها حكم من خير أو شر، فما كان من خير فقد قضاه بمعنى: أنه **أمر به وحتمه وجعله حقًا وعلم مبلغة ومقداره،** وما كان من شر؛ فلم يأمر به ولم يرضه، ولكنه ﷻ قد قضاه وقدره بمعنى: **أنه علمه بمقداره ومبلغه وحكم فيه بحكمه**[2])!![3]

- **وقد اختلفوا في المحامل والمعاني التي يُحمل عليها القول بـ (تعلق قضاء الله وقدره بأفعال العباد) –مع اتفاقهم على نفي معنى الخلق–** [4] **على أقول:**
  - **فمنهم من فسر قضاء الله لأفعال العباد: بالتقدير لها والإعلام والإخبار عنها، والحكم والإلزام غير أنه خص الحكم والإلزام بالطاعة دون غيرها(الحكم والأمر**

---

(١)منظومة علم الكلام لمحمد باقر الحائري، ضمن شرحها الموسوم بنور الأفهام في علم الكلام، اللواساني، ٢٦٣/١.

(٢) يظهر قصره لمعنى الحكم على الحكم الشرعي؛ فالحكم عنده بمعنى: الأمر والنهي الشرعيين، فلم يثبت الحكم الكوني القدري الذي مدار حديث البحث عليه!!

(٣) التوحيد، الصدوق، ٣٨٦، وانظر: الأنوار النعمانية، نعمة الله الجزائري، ٣٠٥/١.

(٤) تأثر الشيعة بالمعتزلة ظاهر في ذلك؛ انظر:شرح الأصول الخمسة، القاضي عبدالجبار، ٧٧٠وما بعدها، فلسفة القدر في فكر المعتزلة، سميح دغيم، ٥٦ وما بعدها.

الشرعيين). وفسر تعلق القدر بأفعال العباد: بالإخبار عنها والكتابة لها وتبيين مقاديرها وأحوالها من حسن وقبح!.

يقول الصدوق: (إن الله تبارك وتعالى قد **قضى جميع أعمال العباد وقدّرها**، وجميع ما يكون في العالم من خير وشر. **والقضاء قد يكون بمعنى: الإعلام**؛ كما قال الله ﷻ: ﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ ﴾ الإسراء: ٤، يريد: أعلمناهم، وكما قال الله ﷻ: ﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴿٦٦﴾ ﴾ الحجر: ٦٦، يريد: أخبرناه وأعلمناه، **فلا ينكر أن يكون الله ﷻ يقضي أعمال العباد و سائر ما يكون من خير وشرّ على هذا المعنى؛ لأن الله ﷻ عالم بها أجمع. ويصح أن يعلمها عباده ويخبرهم عنها.**

وقد يكون **القدر أيضًا في معنى: الكتاب والإخبار**؛ كما قال الله ﷻ: ﴿ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ ﴿٦٠﴾ ﴾ الحجر: ٦٠ ؛ يعني: كتبنا وأخبرنا، وقال العجّاج[1]:

---

(١)هو أبو الشعثاء عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر بن كنيف بن عمرو بن حيي بن ربيعة بن سعد بن مالك بن سعد بن زيد مناة بن تميم السعدي التميمي البصري، راجز مجيد، وشاعر مخضرم، وهو والد رؤبة الراجز المشهور، ولد في الجاهلية وقال الشعر فيها، ثم أدرك الإسلام وأسلم وعاش إلى أيام الوليد بن عبد الملك، له رواية عن أبي هريرة ﷺ وهو أول من رفع الرجز، وجعل له أوائل، وشبّهه بالقصيدة، سُمي العجاج لبيت قاله في أرجوزة له يقول:

حتى يَعِجَّ ثُغَنَّا مَن عَجْعَجا

عَجْعَجَ وَ عَجَّ واحد، والعجّ: رفع الصوت بالدعاء، ويُقال عَجْعَاجٌ: إذا كان كثير الصياح، والعَجَاج: الغُبار، وقد غلب عليه هذا اللقب منذ القديم حتى عُرف به وغطى على اسمه، وقد ذكر –هو نفسه– لقبه هذا في آخر أرجوزته التي مطلعها:

ما لِلغَواني مُعرِضاتٍ صُدَّدا

إذ قال على لسان الغواني:

فَقُلنَ قَد أَقصَرَ أَو قَد عَوَّدا

عَن وَصلِنا العَجّاجُ أَو تَجَلَّدا

انظر: ديوان عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تحقيق:د.السطلي،١/١-٢، ١/٥٣٥-٥٣٦، ٢/٨١، ديوان العجاج رواية الأصمعي وشرحه، تحقيق: عزة حسن، ٥-١١، ٣١٣، ٣١٤، طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلاّم، ٢/٧٣٨، =

وَاعْـلَمْ بِـأَنَّ ذَا الْجَـلَالِ قَـدْ قَـدَرْ فِي الْكُتُـبِ الْأُولَى الَّـتِي كَانَ سَـطَرْ[1]

و (قدر) معناه: كتب .

وقد يكون القضاء بمعنى: الحكم والإلزام، قال الله ﷻ: ﴿ ۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ﴾ الإسراء: ٢٣، يريد: حكم بذلك وألزمه خلقه، **فقد يجوز أن يُقال: إنّ الله ﷻ قد قضى من أعمال العباد على هذا المعنى، ما قد ألزمه عباده وحكم به عليهم وهي الفرائض دون غيرها،**[2]

وقد يجوز أيضًا: **أن يقدر الله أعمال العباد بأن يبيّن مقاديرها وأحوالها من حسن وقبح وفرض** ونافلة وغير ذلك، ويفعل من الأدلة على ذلك ما يعرف به هذه الأحوال لهذه الأفعال؛ فيكون ﷻ مقدرًا لها في الحقيقة، وليس يقدرها ليعرف مقدارها، ولكن ليبين لغيره ممن لا يعرف ذلك حال ما قدره بتقديره إياه، وهذا أظهر من أن يخفى، وأبين من أن يحتاج إلى الاستشهاد عليه، ألا ترى أنا قد نرجع إلى أهل المعرفة بالصناعات في تقديرها لنا، فلا يمنعهم علمهم بمقاديرها من أن يقدروها لنا ليبينوا لنا مقاديرها.

وإنما أنكرنا أن يكون الله ﷻ حكم بها على عباده،[3] **ومنعهم من الانصراف عنها، أو أن يكون فعلها**[1] **وكونها، فأما أن يكون الله ﷻ خلقها خلق تقدير فلا ننكره).**[2]

=

الاشتقاق، ابن دريد، ٢٥٩-٢٦٠، الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، ط. دار الكتب العلمية،٥/٦٨-٦٩، الأعلام، الزركلي ، ٤/٨٦-٨٧.

(١)في الديوان: "فَاعْلَمْ" في موضع " وَاعْلَمْ "، وَ "الصُّحُفِ" في موضع: " الْكُتُبِ "! انظر: ديوان العجاج رواية الأصمعي وشرحه، تحقيق: عزة حسن، ٩٧، ديوان العجاج رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تحقيق: د. السطلي، ١/٧٣، مجموع أشعار العرب، بعناية: وليم البروسي، ٢/١٩.

(٢) يظهر من النص قصر الصدوق لمعنى الحكم على الحكم الشرعي، فلم يثبت الحكم الكوني القدري الذي مدار حديث البحث عليه!!

(٣) يظهر من النص أن الصدوق فهم من الحكم الكوني القدري الجبر، لذا نفاه ولم يثبته!!

– ومنهم من فسر قضاء الله لأفعال العباد: بالأمر والنهي والثواب والعقاب ونفى أن يكون معناه: خلق الله لها وإعلامه بحصولها، كما نفى أمر الله بالمعاصي وحكمه بها.(٣)

يقول المفيد–بعد ذكره لأوجه القضاء –:(إذا ثبت ما ذكرناه في أوجه القضاء **بطل قول المجبرة: أن الله تعالى قضى بالمعصية على خلقه،** لأنّه لا يخلو إمّا أن يكونوا يريدون به: أنّ الله **خلق** العصيان في خلقه، فكان يجب أن يقولوا: قضى في خلقه بالعصيان، ولا يقولوا قضى عليهم؛ لأن الخلق فيهم لا عليهم، **مع أن الله تعالى قد أكذب من زعم أنه خلق المعاصي**؛ لقوله سبحانه: ﴿ ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَىۡءٍ خَلَقَهُۥۖ ﴾ السجدة: ٧، فنفى عن خلقه القبح وأوجب له الحسن،

=

(١) فعل العبد إذا جعل فعل الرب **لم يعقل هذا**؛ إلا إذا أريد أنه خالقه، وإذا أريد ذلك؛ فالصواب أن يقال: فعل العبد مخلوق للرب تعالى ومفعول له، لا يطلق أنه فعله؛ لما فيه من التلبيس!! انظر: الاستغاثة في الرد على البكري ٢١٥/١.

(٢) التوحيد، الصدوق، ٣٨٤–٣٨٥، وانظر: تنبيهات حول المبدأ والمعاد، حسن مروارید، ٢٢٤–٢٢٦.

(٣) وهذا النفي بناءً على أنهم لم يفهموا من الحكم والأمر سوى نوعًا واحدًا؛ هو الشرعي فقط!!؛ وهذا باطل مخالف للدليل!! والذي دلّ عليه الدليل: أن الأمر نوعان شرعي، وقدري؛ وكذلك الحكم؛ يقول ابن القيمﷺ: (أمره سبحانه نوعان: أمر كوني قدري، وأمر ديني شرعي). شفاء العليل، ابن القيم، ١٨٩/١ (**والأمر الكوني**: كقوله: ﴿ إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾ ﴾ يس: ٨٢، وقوله: ﴿ وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٞ كَلَمۡحِۭ بِٱلۡبَصَرِ ﴿٥٠﴾ ﴾ القمر: ٥٠، وقوله: ﴿ وَكَانَ أَمۡرُ ٱللَّهِ مَفۡعُولٗا ﴿٤٧﴾ ﴾ النساء: ٤٧، وقوله: ﴿ وَكَانَ أَمۡرٗا مَّقۡضِيّٗا ﴿٢١﴾ ﴾ مريم: ٢١، وقوله: ﴿ وَإِذَآ أَرَدۡنَآ أَن نُّهۡلِكَ قَرۡيَةً أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا ﴾ الإسراء: ١٦، فهذا أمر تقدير كوني لا أمر ديني شرعي؛ فإن الله لا يأمر بالفحشاء، والمعنى: قضينا ذلك وقدرناه،..**والأمر..الديني**؛ [كـ] قوله: ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ ﴾ النحل: ٩٠، وقوله: ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا ﴾ النساء: ٥٨، وهو كثير). شفاء العليل، ابن القيم، ٧٦٩/٢–٧٧١ (والحكم أيضا نوعان: **فالكوني**؛ كقوله: ﴿ قَٰلَ رَبِّ ٱحۡكُم بِٱلۡحَقِّۗ ﴾ الأنبياء: ١١٢، أي: افعل ما تنصر به عبادك وتخذل به أعداءك. **والديني**؛ كقوله: ﴿ ذَٰلِكُمۡ حُكۡمُ ٱللَّهِۖ يَحۡكُمُ بَيۡنَكُمۡۚ ﴾ الممتحنة: ١٠، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ مَا يُرِيدُ ﴿١﴾ ﴾ المائدة: ١، وقد يرد بالمعنيين معًا؛ كقوله: ﴿ وَلَا يُشۡرِكُ فِي حُكۡمِهِۦٓ أَحَدٗا ﴿٢٦﴾ ﴾ الكهف: ٢٦، فهذا يتناول حكمه الكوني وحكمه الشرعي). شفاء العليل، ابن القيم، ٧٦٨/٢

والمعاصي قبائح[1] بالاتفاق.[2]

ولا وجه لقولهم: قضى بالمعاصي؛ على معنى أنه أمر بها؛[3] لأنه تعالى قد أكذب مدعي ذلك بقوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأۡمُرُ بِٱلۡفَحۡشَآءِۖ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾ الأعراف:

---

(١) يظهر من النص أن المفيد فهم من خلق الله لأفعال العباد؛ فعل الله لها؛ فلم يفرق بين الخلق والمخلوق والفعل والمفعول!! ولهذا لَبّس بهذه الشُبه!! وقوله باطل مخالف للحق؛ **فـ(كون الفعل قبيحًا من فاعله لا يقتضي أن يكون قبيحًا من خالقه،** كما أن كونه أكلاً وشربًا لفاعله لا يقتضي أن يكون كذلك لخالقه؛ لأن الخالق خلقه في غيره لم يقم بذاته، فالمتصف به من قام به الفعل لا من خلقه في غيره، كما أنه إذا خلق لغيره لونًا وريحًا وحركة وقدرة وعلمًا كان ذلك الغير هو المتصف بذلك اللون والريح والحركة والقدرة والعلم، فهو المتحرك بتلك الحركة، والمتلون بذلك اللون، والعالم بذلك العلم، والقادر بتلك القدرة، **فكذلك إذا خلق في غيره كلامًا أو صلاة أو صيامًا أو طوافًا كان ذلك الغير هو المتكلم بذلك الكلام، وهو المصلي، وهو الصائم، وهو الطائف،** وكذلك إذا خلق في غيره رائحة خبيثة منتنة كان هو الخبيث المنتن، **ولم يكن الرب تعالى موصوفًا بما خلقه في غيره،** وإذا خلق الإنسان هلوعًا جزوعًا -كما أخبر تعالى بقوله: ﴿ ۞ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴿١٩﴾ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ﴿٢٠﴾ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلۡخَيۡرُ مَنُوعًا ﴿٢١﴾ ﴾ المعارج: ١٩ - ٢١- لم يكن هو سبحانه لا هلوعًا ولا جزوعًا ولا منوعًا) منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٢/ ٢٩٤- ٢٩٥، **وبهذا يبطل ما زعمه المفيد-ومن على شاكلته- من أنه إذا جعل الإنسان ظالمًا كاذبًا كان هو ظالمًا كاذبًا، تعالى عن ذلك!**

(٢) هذا متفق عليه بين المسلمين -من حيث الجملة- أن الله لا يفعل قبيحًا ولا يظلم أحدًا، ولكن النزاع في تفسير ذلك، فهو إذا كان خالقًا لأفعال العباد هل يقال: إنه فعل ما هو قبيح منه وظلم أم لا؟

فأهل السنة يقولون: ليس هو بذلك ظالمًا ولا فاعلاً قبيحًا، **والمفيد-ومن على شاكلته من القدرية يقولون:** لو كان خالقًا لأفعال العباد كان ظالمًا فاعلاً لما هو قبيح، وقد تقدم أن كون الفعل قبيحًا من فاعله لا يقتضي أن يكون قبيحًا من خالقه، لأن الخلق غير المخلوق، وفعل الله القائم به ليس هو مفعوله المنفصل عنه، فأفعال العباد مخلوقة لله مفعولة له، لا أنها نفس خلقه ونفس فعله، وهي نفس فعل العبد؛ فهي فعل العبد حقيقة لا مجازا، انظر: منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٢/ ٢٩٤- ٢٩٥، الصفدية، ابن تيمية، ١/ ١٥٣. يقول شيخ الإسلام ﷺ: (فعل العبد -الذي يمكن منه الفعل، والفعل قد قام به- ... إذا جعل فعله فعل الرب لم يعقل هذا إلا إذا أريد أنه خالقه، وإذا أريد ذلك؛ فالصواب أن يقال: فعل العبد مخلوق للرب تعالى ومفعول له لا يطلق أنه فعله لما فيه من التلبيس ولما فيه من نفي فعل الرب ولما فيه من نفي كون العبد فاعلاً). الاستغاثة في الرد على البكري ١/٢١٥.

(٣) يظهر من النص قصر المفيد لمعنى الأمر على الأمر الشرعي، فلا يثبت الأمر الكوني القدري الذي مدار حديث البحث عليه!!

٢٨. **ولا معنى لقول من زعم أنّه قضى بالمعاصي على معنى أنه أعلم الخلق بها؛**[١] **إذا كان الخلق لا يعلمون أنهم في المستقبل يطيعون أو يعصون، ولا يحيطون علمًا بما يكون منهم في المستقبل على التفصيل.**

ولا وجه لقولهم: إنه قضى بالذنوب؛ على معنى أنه حكم بها بين العباد،[٢] لأن أحكامه تعالى حق، والمعاصي منهم، ولا لذلك فائدة، وهو لغو بالاتفاق، فبطل قول من زعم أن الله تعالى يقضي بالمعاصي والقبائح.

والوجه عندنا في القضاء والقدر بعد الذي بيناه في معناه: أن لله تعالى في خلقه قضاءً وقدرًا، وفي أفعالهم أيضًا قضاءً وقدرًا معلومًا؛ ويكون المراد بذلك: أنه **قد قضى في أفعالهم الحسنة بالأمر بها، وفي أفعالهم القبيحة بالنهي عنها،** وفي أنفسهم بالخلق لها، وفيما فعله فيهم بالإيجاد له، والقدر منه سبحانه فيما فعله: إيقاعه في حقه وموضعه، **وفي أفعال عباده ما قضاه فيها من الأمر والنهي والثواب والعقاب).**[٣]

---

(١) نفي المفيد أن يكون من معاني: قضاء الله بالمعاصي: إعلام الخلق بها؛ فيه مخالفة ظاهرة لقوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِي ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا ۝٤﴾ الإسراء: ٤، وقد ذكر غير واحد من أهل العلم أن القضاء هنا بمعنى: إعلام بني إسرائيل وإخبارهم بأنه سيقع منهم إفسادٌ في الأرض مرتين!!!، انظر: معاني القرآن للفراء١١٦/٢، غريب القرآن، ابن قتيبة، ٢٥١، تفسير الطبري، ٢/ ٥٤٢، ٣٥٥/١٧، معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ٢٢٧/٣، مجموع الفتاوى، ابن تيمية،١٣/ ٣٤٢، تفسير ابن كثير، ٤٧/٥، الدرر السنية في الأجوبة النجدية، جمع: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ٥١٢/١، ٣/ ٢١٣، تفسير السعدي، ٤٥٣، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، الشنقيطي، ١٤/٣.

والعجب أن المفيد أقر بهذا المعنى عند تفسيره لهذه الآية –في معرض إيراده لمحامل لفظ القضاء في القرآن، فقال ما نصه:(قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ الإسراء: ٤، **يعني: أعلمناهم ذلك وأخبرناهم به قبل كونه**).تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ٥٥!!

نعم لم يُعلم الله ﷻ جميع الخلق بما يكون منهم في المستقبل على التفصيل؛ لكن أعلم بعضهم ببعض ما يقع منهم؛ وعليه فلا يصح نفي هذا المعنى نفيًا مطلقًا!!

(٢) يظهر من النص قصر المفيد لمعنى الحكم على الحكم الشرعي، فلم يثبت الحكم الكوني القدري الذي مدار حديث البحث عليه!!

(٣)تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ٥٥– ٥٦، تفسير القرآن المجيد، المفيد، ٤٧٠– ٤٧١.

- **ومنهم من فسر قضاء الله وقدره لأفعال العباد: بالإعلام بالثواب والعقاب أو أن قضاءه تعالى لها يعني: الإخبار بأنها ستكون! ونفى أن يكون معناه: الخلق والأمر والإلزام والحكم!**

يقول شيخ طائفتهم الطوسي:(**فإن قيل : هل أفعال العباد بقضاء الله وقدره أم لا ؟ قلنا : القضاء في اللغة على أربعة أقسام**: أحدها: **بمعنى الخلق والأحداث،** ﴿ فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ فِي يَوۡمَيۡنِ ﴾ فصلت: ١٢، أي: خلقهن وأحدثهن. والثاني: **أن يكون بمعنى الحكم،** كقوله: ﴿ وَٱللَّهُ يَقۡضِي بِٱلۡحَقِّۖ ﴾ غافر: ٢٠، ومنه اشتقاق القاضي. والثالث: **بمعنى الأمر والإلزام،** كقوله: ﴿ ۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ الإسراء: ٢٣، أي: أمر وألزم. والرابع: **بمعنى الإعلام والإخبار،** كقوله:﴿ وَقَضَيۡنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾ الإسراء: ٤، أي: أعلمناهم وأخبرناهم)[1] (بما يكون من الأمر المذكور، من أنهم سيفسدون في الأرض مرتين، ويعلون علوًا كبيرًا، أي: عظيمًا، أي: يتجبرون على عباد الله....**والآية تدل على أن قضاء الله بالمعاصي هو: إخباره أنها تكون).**[2]

(ولا يجوز أن يكون قضى أفعال العباد بمعنى: أحدثها؛ لأن فعل العبد لا يخلو أن يكون قبيحًا أو حسنًا، فما هو قبيح لا يجوز أن يكون فعلاً له؛ لأنّا قد بيّنا أنه لا يفعل القبيح، وما هو حسن لا يجوز أيضًا أن يفعله؛ لأنه فعلنا، والفعل الواحد لا يكون من فاعلين على ما نبينه.[3]

---

(١)الاقتصاد، الطوسي،٥٤، وانظر: التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، ٦/٤٤٧-٤٤٨.

(٢)التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، ٦/٤٤٨.

(٣) يظهر من النص أن شيخ طائفة الشيعة –الطوسي– فهم من خلق الله لأفعال العباد؛ فعل الله لها؛ فلم يفرق بين الخلق والمخلوق والفعل والمفعول!! ولهذا لَبّس بهذه الشُبه!! والحق أن أفعال العباد مخلوقة للرب؛ وليست هي نفس فعل الرب. وفي ذلك يقول شيخ الإسلام﵀: (جمهور أهل السنة من أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم يقولون: إنه–أي: العبد– فاعلٌ حقيقة و.. إن فعله مفعول للرب؛ بناء على أن الخلق غير المخلوق كما هو.. مذهب السلف وأهل الحديث والفقهاء). الاستغاثة في الرد على البكري ١/١٧٥، ويقول﵀–في تفنيد ما أورده الطوسي من شُبه–: (من قال: خلق الرب تعالى لمخلوقاته ليس هو نفس مخلوقاته، قال: إن أفعال العباد مخلوقة كسائر المخلوقات، ومفعولة للرب كسائر المفعولات. ولم يقل: إنها نفس فعل الرب وخلقه؛ بل قال: إنها نفس فعل العبد، **وعلى هذا تزول الشبهة؛ فإنه يُقال: الكذب والظلم** =

ولا يجوز أن يكون قضاء أفعالهم بمعنى: حكم أو أمر وألزم، لأن أحدًا من الأمة لا يقول: إن الله ألزمنا فعل المعاصي أو حكم علينا بأن نفعلها. (١)

وأما القضاء بمعنى: الإعلام والإخبار؛ فإنه يجوز أن يقال على ضرب من التقييد، لأن الله تعالى أخبر وأعلم مالنا في فعل الطاعة من الثواب، وما علينا بفعل المعاصي من العقاب؛ فجاز أن يضاف إلى الله تعالى القضاء على هذا الوجه.

والقول في القدر على مثل ذلك؛ لأن القدر يستعمل بمعنى: **الإحداث والخلق**؛ كما قال: ﴿ وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴿١٠﴾ ﴾ فصلت: ١٠؛ **فعلى هذا لا يجوز أن تكون المعاصي بقدر الله، لمثل ما قلناه في القضاء.**

وقد يستعمل بمعنى: **التقدير**؛ كما قال تعالى: ﴿ فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ المرسلات: ٢٣؛ **فعلى هذا يجوز أن يقال: أفعالنا بقدر الله، بمعنى: أنه قدر ما علينا من الثواب أو العقاب، فينبغي أن يقيد القول في ذلك ولا يطلق به).** (٢)

=

ونحو ذلك من القبائح يتصف بها من كانت فعلاً له ،كما يفعلها العبد وتقوم به، ولا يتصف بها من كانت مخلوقة له إذا كان قد جعلها صفة لغيره، كما أنه سبحانه لا يتصف بما خلقه في غيره من الطعوم والألوان والروائح والأشكال والمقادير والحركات وغير ذلك؛ فإذا كان قد خلق لون الإنسان لم يكن هو المتلون به، وإذا خلق رائحة منتنة أو طعما مرًا أو صورة قبيحة ونحو ذلك مما هو مكروه مذموم مستقبح؛ لم يكن هو متصفًا بهذه المخلوقات القبيحة المذمومة المكروهة والأفعال القبيحة. ومعنى قبحها كونها ضارة لفاعلها وسببًا لذمه وعقابه وجالبة لألمه وعذابه. وهذا أمر يعود على الفاعل الذي قامت به؛ لا على الخالق الذي خلقها فعلاً لغيره،...على..[أن] له فيما خلقه من هذه الأفعال القبيحة الضارة لفاعلها حكمة عظيمة؛ كما له حكمة عظيمة فيما خلقه من الأمراض والغموم). مجموع الفتاوى، ابن تيمية؛ ١٢٣/٨.

(١) يظهر من النص أن الطوسي فهم من الحكم الكوني الجبر؛ فلم يثبته؛ ولم يفهم من الأمر سوى نوعًا واحدًا؛ هو الشرعي فقط!!؛ فَقَصر المعنى عليه؛ فتحصل من قوله: إثبات الحكم والأمر الشرعيين، ونفي الحكم الكوني والأمر الكوني القدري الذي مدار حديث البحث عليه!!

(٢) الاقتصاد، الطوسي، ٥٤-٥٥.

ويقول الفتال النيسابوري[1]:(واعلم أن القضاء في اللغة على أربعة أقسام: أحدهما: بمعنى الخلق والإحداث، كقوله تعالى: ﴿ فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ فِي يَوۡمَيۡنِ ﴾ فصلت: ١٢، أيّ: خلقهن. والثاني: بمعنى الحكم؛ كقوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَقۡضِي بِٱلۡحَقِّۖ ﴾ غافر: ٢٠، ومنه اشتقاق القاضي. والثالث: بمعنى الأمر والإلزام؛ كقوله تعالى: ﴿ ۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ الإسراء: ٢٣. والرابع: بمعنى الإخبار والإعلام؛ كقوله تعالى: ﴿ وَقَضَيۡنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ فِي ٱلۡكِتَٰبِ ﴾ الإسراء: ٤، **ولا يجوز أن تكون أفعالنا بقضاء الله بمعنى: أنه خلقها لأنها فعلنا، والفعل الواحد لا يكون من فاعلين.** [2]

فأما القضاء بمعنى: الحكم والإلزام فلا يجوز إجماعًا. [3] وأما القضاء بمعنى: الإخبار والإعلام؛ فيجوز: أن يُقال على ضرب من التقييد؛ لأن الله أخبر وأعلم ما لنا في فعل الطاعة من الثواب وما علينا بفعل المعاصي من العقاب...

---

(١) هو أبو علي محمد بن الحسن بن علي بن أحمد النيسابوري بن علي الفتّال المدعو تارة بالفتال وتارة بابن الفارسي، أحد علماء الإمامية وشيوخهم في المائة السادسة، وصفه أبناء نحلته بأنه حافظ واعظ، روى عن شيخ الطائفة الطوسي وعن أبيه الحسن بن علي وعن السيد المرتضى، وهو من مشايخ ابن شهرآشوب، لُقب بـ(الفتال)لطلاقة في لسانه في الخطابة والوعظ، وعذوبة في لهجته ورقة في ألفاظه، قال الإمامي ابن داود في حقه: (متكلم جليل القدر فقيه عالم زاهد ورع)، ووصفه الإمامي حسين النوري الطبرسي :بـ(الشيخ الشهيد السعيد العالم النبيل) **هذا قدره عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛ مات مقتولاً سنة ٥٠٨ هـ، من مؤلفاته: كتاب روضة الواعظين والتنوير في التفسير، انظر: رجال ابن داود ، ابن داود الحلي، ١٦٣، خاتمة المستدرك، حسين النوري الطبرسي ، ٢٦٤/٢، ٩٨/٣، الكنى والألقاب، عباس القمي،١٢/٣- ١٣، فهرس التراث، محمد حسين الحسيني الجلالي،٥٥٤/١-٥٥٥.

(٢) يظهر من النص أن شيخهم النيسابوري فهم من خلق الله لأفعال العباد؛ فعل الله لها؛ فلم يفرق بين الخلق والمخلوق والفعل والمفعول!! ولهذا لَبّس بهذه الشبهة!! والحق أن أفعال العباد مخلوقة للرب؛ وليست هي نفس فعل الرب!

(٣) هذا النفيّ من النيسابوري يحتمل أمرين: الأول أنه فهم من الحكم الكوني الجبر ؛ فلم يثبته بل حكى الإجماع على نفيه!!؛ والحق أن الحكم حكمان: حكم شرعي ديني، و حكم قدري كوني؛ وإثبات الحكم القدري لا يستلزم الجبر!

الثاني: -وهو الأظهر-أنه قصد نفي قضاء الله بالمعاصي بمعنى أن الله أمر بالمعاصي وحكم وإلزام بها، ولذا حكى الإجماع؛ وقصده: أن الله لا يأمر بالمعصية ولا يلزم بها إجماعًا!! وهذا النفي بناءً على أنه لم يفهم من الحكم والأمر سوى نوعًا =

والقول في القدر على مثل ذلك؛ لأن **القدر يستعمل بمعنى: الإحداث والخلق**؛ كما قال تعالى: ﴿ وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴿١٠﴾ ﴾ فصلت: ١٠، **وقد يستعمل القدر: بمعنى التقدير**؛ فعلى هذا يجوز أن يقال: أفعالنا بقدر الله **بمعنى: إنه قدر ما عليها من الثواب والعقاب؛ فينبغي أن يُقيد القول ولا يُطلق**).[1]

- ومنهم من نفى أن يكون معنى تعلق قضاء الله وقدره بأفعال العباد الحتم بوقوعها والخلق لها وفهم من إثبات ذلك الجبر

فهذا أحد آياتهم محمد جعفر الجزائري المروج[2] -في معرض حديثه عن تعلق قضاء الله وقدره بأفعال العباد- يُقرر:

(**انقسام القضاء والقدر إلى حتميين وغير حتميين**، وأن الموجب للجبر واضطرار العباد في أفعالهم ليس إلا القسم الأول،...فالمتحصل: **ثبوت الملازمة بين القضاء الحتمي وبين ارتفاع**

=

واحدًا؛ هو الشرعي فقط!!؛ وهذا باطل مخالف للدليل!! والذي دلّ عليه الدليل: أن الأمر نوعان شرعي، وقدري؛ وكذلك الحكم!

(١) روضة الواعظين، الفتال النيسابوري، ٩٢/١ - ٩٤ ، وانظر: متشابه القرآن ومختلفه، ابن شهر آشوب، ١٩٧/١- ٢٠٠.

(٢) محمد جعفر بن محمد علي الجزائري التستري، أحد علماء الشيعة المعاصرين، ولد في الثامن والعشرين من شهر جمادى الثاني سنة ١٣٣٠هـ في شوشتر، وتوفي بمدينة قم في ٢٥ ذي القعدة ١٤١٩هـ، وصلى عليه المرجع الشيعي الكبير آية الله العظمى الشيخ حسين الوحيد الخراساني، تتلمذ على عدد من علماء الشيعة وآياتهم؛ منهم: علي النوري ،ضياء الدين العراقي، محمود الحسيني الشاهرودي، وأجيز بثلاث إجازات اجتهاد من كل من: السيد الأصفهاني والشيخ العراقي والسيد الشاهرودي، وكان يحظى باحترام كبير من علماء الشيعة؛ حتى وُصف بأنه (فقيه فاضل عالم عامل مجتهد جليل محقق متتبع ورع متواضع، وبلغ درجة رفيعة من الفضل والعلم وتصدى للتدريس والبحث والتأليف، وهو على جانب كبير من الورع والزهد والاحتياط والتواضع) **هذا قدره عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛ له عدة مؤلفات: منها: منتهى الدراية في توضيح الكفاية- والذي وُصِف بأنه أشهر الشروح تداولاً بين أساتذة وطلاب الكفاية- ، هدى الطالب في شرح المكاسب، نتائج الأفكار في علم الأصول وغيرها. انظر ترجمته: معجم رجال الفكر والأدب في النجف، الأرميني، ٤٠٩، الشيعة -موقع إلكتروني تابع لمركز آل البيت ﷺ العالمي للمعلومات في مدينة قم-، تاريخ الاطلاع: ١٣-١-١٤٣٧هـ، استُرجعت من:
/ http://farsi.al-shia.org/%D8%A2%D9%8A%D8%AA-7

الاختيار[1] **المبطل للتكليف والثواب والعقاب)**[2](والحاصل: أن **معنى القضاء والقدر في مورد البحث هو غير الحتميين** و.. لا ظهور للفظ القضاء فيما أراده الجبري مع كثرة المعاني التي استعمل فيها خصوصًا في القرآن الكريم، فإن مادة القضاء بتصاريفها المتشتتة قد وردت فيه وأريد بها معان متعددة).[3]

ثم يقول بعد ذكره لمحامل القضاء في القرآن:(والغرض من ذكر معاني القضاء في القرآن الكريم هو: أنه مع كثرتها والاغماض عن قرينية ..على إرادة القضاء غير الحتمي في أفعال العباد لا محيص عن التوقف، لإجمال معنى القضاء!).[4]

(ولو سُلِّم عدم الإجمال، فلا يصح الاستدلال به أيضًا، لأنه إن كان بمعنى: العلم؛ فليس علةً حتى يكون علمه تعالى بفعل العبد موجبًا للجبر، مثلاً علم زيد بمسافرة عمرو باختياره في الغد لا يوجب اضطرار عمرو إلى المسافرة.

وكذا الحال في: الإعلام، لوضوح أن الإخبار بفعل الغير الصادر عن فاعله بإرادته واختياره لا يرفع الاختيار حتى يلزم الجبر.

وإن كان بمعنى: الحكم والأمر؛ فلأنه إن أريد بهما الأمر والنهي المصطلحان، فلا يستلزمان الجبر أيضًا، وإلا لم يقدر الكفار والفساق على المخالفة. وإن أريد بهما غير الأمر والنهي المصطلحين ، فإن كان المراد به الحتم فسيأتي الكلام فيه، وإن كان غيره فلا بد من بيانه والنظر فيه.

---

(١) يظهر من النص أن آية الشيعة محمد جعفر الجزائري فهم من تعلق القضاء الحتمي بأفعال العباد الجبر وسلب الاختيار، وهذا باطل؛ فإن قضاء الله الحتمي لا يقتضي الجبر!؛ يقول ابن الوزير ﷺ في معرض حديثه عن تعلق القضاء والقدر الحتمي بأفعال العباد:(**إن أحدًا لم يقل: إن معناهما هو الجبر وسلب الاختيار**، وكيف يكون كذلك! وقد ثبت تعلق القضاء والقدر بأفعال الله تعالى؛ كما قال:﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴿٧١﴾﴾ مريم: ٧١، وهو سبحانه مختار بغير شك ولا خلاف). إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات، ابن الوزير، ٢٧٩. ويقول أيضًا:(وقال:﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴿٧١﴾﴾ مريم: ٧١ ، وهي من أوضح الأدلة على مذهب أهل السنة في **صحة الجمع بين نفوذ القضاء ونفي الجبر**، لأنه لا يصح الجبر في حق الرب سبحانه إجماعًا). العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، ابن الوزير، ٢٠٣/٦.

(٢) منتهى الدراية في توضيح الكفاية، محمد جعفر الجزائري المروج، ٤١٤/١-٤١٥.

(٣) منتهى الدراية في توضيح الكفاية، محمد جعفر الجزائري المروج، ٤١٦/١.

(٤) منتهى الدراية في توضيح الكفاية، محمد جعفر الجزائري المروج، ٤١٨/١.

وأما الحتم والخلق والفعل وغيرها مما هو ظاهر في الجبر، فالجواب العام عنها هو: أنها محفوفة بالقرينة الصارفة لها عن ظاهرها، وهي: حكم العقل بعدم اضطرار العباد إلى أفعالهم وتروكهم. وهذا الحكم العقلي كالقرينة المتصلة اللفظية المانعة عن انعقاد ظهورها فيما يوجب الإلجاء والاضطرار من لفظ القضاء).[1]

- **وربما صرح بعض الشيعة بنفي تعلق القضاء الإلهي بأفعال العباد معتبرًا أن التعرض لذكر المعاني التي يُحمل عليها القول بـ (تعلق قضاء الله وقدره بأفعال العباد) تطويل لا طائل تحته!:**

فقد جاء في كتاب رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين؛ ما نصه: كون(أفعال العباد كلَّها خيرها وشرّها بقضائه تعالى...بطلانه معلوم عندنا عقلاً ونقلاً)!![2]

ويقول الشعراني -تعليقًا على ما ورد في مروياتهم عن أبي عبد الله عليه السلام [3] أنه قال : "لا يكون شيء في الأرض ولا في السماء إلاّ بهذه الخصال السبع : بمشيئة وإرادة وقدر وقضاء وإذن وكتاب وأجل"[4]-:

(الأظهر أن يخصص الكلام بأفعال الخالق، وغرض الإمام عليه السلام أن الأمور التكوينية لا يكون في الأرض ولا في السماء إلاّ بسبعة لا الأفعال الاختيارية للناس، وحينئذ فلا

---

(١) منتهى الدراية في توضيح الكفاية، محمد جعفر الجزائري المروج، ٤١٨/١- ٤١٩.

(٢)رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين، علي خان المدني الشيرازي، ٢٢٦/٢.

(٣)المراد بأبي عبد الله: الإمام السادس من أئمة الاثني عشرية جعفر الصادق، قال ميرزا حسين الطبرسي في خاتمة المستدرك: " **إذا ورد في كتب أصحابنا أبو عبد الله مطلقًا، كان المراد به الصادق** ،..ونقل الشيخ أبو علي الحائري في رجاله ، عن رجال المولى عناية الله أنه ذكر كنى الأئمة عليهم السلام، وألقابهم - إلى أن قال - وأبو عبد الله للحسين والصادق عليهما السلام، لكن المراد في كتب **الأخبار الثاني**". خاتمة المستدرك، ميرزا حسين النوري الطبرسي، ٢٨٦/١.

(٤)المحاسن، أحمد البرقي، برقم(٢٣٦)، ٢٤٤/١، الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب في أنه لا يكون شيء في السماء والأرض الا بسبعة، رقم(١)، ١٤٩/١، الوافي، الفيض الكاشاني،٥١٩/١، الفصول المهمة، الحر العاملي، ٢١٨/١-٢١٩، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٢١/٥، واختلف حكم أعلام الشيعة على الرواية، فقد عدها المجلسي الأول في كتابه روضة المتقين، ٥٥/١٢: من القوي كالصحيح، بينما قال المجلسي في مرآة العقول،١٤٩/٢:(الحديث الأول: مجهول بسنديه) وأيده آية الشيعة عبد الحسين المظفر في حكمه على إسناد الرواية حيث قال في كتابه الشافي في شرح أصول الكافي٢٤٩/٣: '' مجهول سنديه ''!!.

حاجة إلى الشرح الطويل....لتطبيق مفاد الحديث على أفعال الناس)!![1]

ويقول أيضًا-تعليقًا على ما ورد في مروياتهم عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام أنه قال: "لا يكون شيء إلاّ ما شاء الله وأراد وقدر وقضى"[2]- :

(وكلامنا في هذا الحديث؛ **هو كلامنا في ما سبق من أن تخصيصه بالأمور التكوينية**[3] **أقرب وأولى)!!**[4]

فظهر مما سبق أن الشعراني خص الروايتين بالأمور التكوينية ونفى تعلق القضاء والقدر والإذن والكتاب والأجل والمشيئة والإرادة بأفعال العباد؛ ومن ثمّ لم يرَ حاجة في ذكر معنى تعلقها بأفعال العباد!!.[5]

---

(١) تعليق الميرزا أبو الحسن الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٢٦٣/٤، حاشية(١).

(٢)المحاسن، أحمد البرقي، برقم(٢٣٧)، ٢٤٤/١، الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب المشيئة والإرادة ، رقم(١)، ١٥٠/١، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٢٢/٥، مسند الإمام الرضا، جمع: عزيز الله عطاردي، ٢٠/١، وقال المجلسي في مرآة العقول،١٥٥/٢:(الحديث الأول: ضعيف، ورواه البرقي في المحاسن بسند صحيح) وأيده آية الشيعة عبد الحسين المظفر في حكمه على إسناد الرواية حيث قال في كتابه الشافي في شرح أصول الكافي٢٥١/٣: '' ضعيف إسناده ،.. ورواه البرقي في المحاسن بسند صحيح ''.

(٣) تنويه!!؛ القول بتعلق المشيئة والإرادة والقدر والقضاء والإذن والكتاب والأجل بالأمور التكوينية يقتضي أن تكون الأمور الكونية محتومة مفروغ منها ؛ وهذا يتناقض مع مذهب عامة الشيعة القائلين بالبداء، والمعارضين بين علم الله السابق وقدرته، الزاعمين بأن القول بأن الله فرغ من الخلق والأمر يقتضي العجز وحد القدرة الإلهية!! كما يقتضي أن يكون الله مجبورًا في تكوين الكون!! يقول الكوراني لامزًا أهل السنة:(**مخالفونا ..قالوا: إن الله تعالى قد فرغ من الأمر فلا يمكنه التغيير** !كما في مسند أحمد: ٢ /٥٢:(عن ابن عمر قال: قال عمر: يا رسول الله أرأيت ما نعمل فيه **أفي أمر قد فرغ منه أو مبتدأ** أو مبتدع ؟ قال: فيما فرغ منه، فاعمل يا ابن الخطاب فإن كل ميسر لما خلق له) ! (وروى نحوه: ١ /٢٩، وفيه (قال عمر: ألا نتكل ؟) .....**فهذه النصوص الصحيحة عندهم تقول بالجبر في أفعال الانسان، وبالجبر على الله في تكوين الكون معًا....وخالفناهم نحن شيعة أهل البيت عليهم السلام لأن الكون كله تحت سلطان الله تعالى حدوثًا وبقاءً، ولذا نعتقد بالبداء وهو المحو والإثبات في أفعال الله تعالى التي لم يخبر بها ملائكته ورسله على نحو الحتم**، كما قال تعالى: ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩) ألف سؤال وإشكال، الكوراني، ٢١٥/١-٢١٦ وانظر: الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥٧٤-٥٧٥.

(٤) تعليق الميرزا أبو الحسن الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٢٦٩/٤، حاشية(١).

(٥) تنويه! إن استطاع الشعراني إخراج أفعال العباد عن عموم الروايتين الآنفتين والتي تفيد تعلق القضاء والقدر والإرادة والمشيئة والإذن والكتاب والأجل بكل ما يكون في الكون غير أنه لم يستطع أن يفعل ذلك في حديث الشام الاعتزالي =

وبعد عرض اختلاف الشيعة وتضاربهم في المحامل والمعاني التي يُحمل عليها القول بـ(تعلق قضاء الله وقدره بأفعال العباد) يتضح أن للشيعة في مسألة تعلق القضاء الإلهي بأفعال العباد؛ مسلكان؛ فمنهم من صرح بنفي تعلق القدر بأفعال العباد؛ ومنهم من أثبت ذلك على اختلاف بينهم في المراد منه؛ مع اتفاقهم على نفي خلق الله لها!!

ولا يخفى أن كلا المسلكين مخالف لنصوص الكتاب والسنة؛ **ورحم الله شيخ الإسلام حين قال:**(مذهب أهل السنة والجماعة .. ما دل عليه الكتاب والسنة، وكان عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان: وهو أن الله خالق كل شيء وربه ومليكه، وقد دخل في ذلك جميع الأعيان القائمة بأنفسها وصفاتها القائمة بها من أفعال العباد وغير أفعال العباد. وأنه سبحانه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن؛ فلا يكون في الوجود شيء إلا بمشيئته وقدرته، لا يمتنع عليه شيء شاءه؛ بل هو قادر على كل شيء، ولا يشاء شيئًا إلا وهو قادر عليه. وأنه سبحانه يعلم ما كان وما يكون وما لم يكن لو كان كيف يكون، وقد دخل في ذلك أفعال العباد وغيرها، وقد قدر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلقهم: قدر آجالهم وأرزاقهم وأعمالهم وكتب ذلك وكتب ما يصيرون إليه من سعادة وشقاوة، فهم يؤمنون بخلقه لكل شيء، وقدرته على كل شيء، ومشيئته لكل ما كان، وعلمه بالأشياء قبل أن تكون، وتقديره لها، وكتابته إياها قبل أن تكون. وغلاة القدرية ينكرون علمه المتقدم وكتابته السابقة ويزعمون أنه أمر ونهي وهو لا يعلم من يطيعه ممن يعصيه بل الأمر أنف: أي مستأنف!... ثم .. صار جمهورهم يقر بالعلم المتقدم والكتاب السابق؛ لكن ينكرون عموم مشيئة الله وعموم خلقه وقدرته، ويظنون أنه لا معنى لمشيئته إلا أمره، فما شاءه فقد أمر به، وما لم يشأه لم يأمر به، فلزمهم أن يقولوا: إنه قد يشاء ما لا يكون، ويكون ما لا يشاء،

=

الصبغة؛ بل اعترض على حصر معنى القضاء والقدر الوارد في الرواية بالأمر والنهي؛ وأضاف إليه معنى آخر؛ هو: الإقدار والتمكين والوعد والوعيد! انظر: تعليق الميرزا أبو الحسن الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٧/٥، حاشية(١)، وراجع من هذا البحث: الاتجاه الروائي في تعريف القضاء والقدر، من صفحة ٢٥٧ إلى صفحة ٢٩٩.

وأنكروا أن يكون الله تعالى خالقًا لأفعال العباد أو قادرًا عليها...وهذا قول باطل).[1]

- **هذا وقد جاء عن بعض الشيعة تقسيم القضاء إلى كوني وشرعي غير أنهم:**

- **قصروا في تقسيم القضاء إلى كوني وشرعي؛** فرغم ذكر بعضهم للتقسيم **غير أنهم لم يحققوا ذلك فلم يربطوه بمباحث القدر؛** لذا لا تجد -عندهم- ذكرًا للاعتقاد بعدم تلازمهما، أي: لا تجد تقريرًا بأنه تعالى قد يقضي ويقدر ما لا يأمر به ولا شرعه وقد يشرع ويأمر بما لا يقضيه ولا يقدره وأنه يجتمع الأمران -القضاء الشرعي والقضاء الكوني- فيما وقع من طاعات عباده وإيمانهم، وينتفي الأمران عما لم يقع من المعاصي والفسق والكفر، وينفرد القضاء الديني الشرعي في ما أمر به وشرعه ولم يفعله المأمور، وينفرد القضاء الكوني فيما وقع من المعاصي[2]. **فظهر أن تقسيمهم صوري؛ لا يزيل لبسًا ولا إشكالاً ولا يصحح معتقدًا!**

ومن الأمثلة على ذلك:

❖ ما قاله الطباطبائي: (قول المخبر: إن كذا كذا، فصل وتعيين، وهذا المعنى هو الذي نسميه القضاء.....وعلى ذلك جرى كلامه تعالى فيما أشار فيه إلى هذه الحقيقة، قال تعالى: ﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ١١٧﴾ البقرة: ١١٧، وقال: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ فِي يَوۡمَيۡنِ﴾ فصلت: ١٢، وقال: ﴿قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ ٱلَّذِي فِيهِ تَسۡتَفۡتِيَانِ ٤١﴾ يوسف: ٤١، وقال: ﴿وَقَضَيۡنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ فِي ٱلۡكِتَٰبِ لَتُفۡسِدُنَّ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَّتَيۡنِ﴾ الإسراء: ٤، إلى غير ذلك من الآيات المتعرضة للقضاء التكويني. ومن الآيات المتعرضة للقضاء التشريعي قوله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًا﴾ الإسراء: ٢٣، وقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقۡضِي بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ ٩٣﴾ يونس: ٩٣، وقوله: ﴿وَقُضِيَ بَيۡنَهُم بِٱلۡحَقِّ وَقِيلَ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٧٥﴾ الزمر: ٧٥، وما في الآية وما قبلها من القضاء بمعنى:

---

(١)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ٤٤٩-٤٥١.

(٢)انظر: شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ابن القيم، ٢/٧٦٧.

فصل الخصومة تشريعي بوجه وتكويني بآخر[١]).[٢]

❖ ما جاء في حاشية كتاب التوحيد:(أنه تعالى لا يسأل العباد يوم القيامة عما قضى عليهم **قضاء تكوينيًا**، حتى نفس أفعالهم الصادرة عنهم؛ لأنها من حيث هي هي أشياء تقع في الوجود تبعًا لعللها؛ فليست خارجة عن حيطة قدره تعالى وقضائه. بل مورد السؤال يوم القيامة هو أفعالهم من حيث الموافقة و المخالفة **لقضائه التشريعي** الذي هو التحليل والتحريم، وهذا هو العهد). [٣]

– ومنهم من زاد الطين بلة؛ فقصر في التقسيم التقصير الآنف ذكره؛ و:

١–خَالَف النصوص؛ فقسم كلا من القضاء والقدر إلى تشريعي وتكويني؛ والذي دلّت عليه النصوص: أن مورد التقسيم هو القضاء دون القدر، وأن القدر متعلق بالخلق والتكوين دون التشريع!

يقول السبحاني:(لكل من القضاء والقدر مراتب أو أقسام، نشير إليها : أ– **القضاء والقدر التشريعيان:** ويعني به الأوامر والنواهي الإلهية الواردة في الكتاب والسنة، وقد أشار إليه الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في كلامه حينما سأله الشامي عن معنى القضاء والقدر فقال : " الأمر بالطاعة والنهي عن المعصية، والتمكين من فعل الحسنة وترك السيئة، والمعونة على القربة إليه والخذلان لمن عصاه، والوعد والوعيد " إلى آخر كلامه الشريف. ب. **القضاء والقدر التكوينيان:** ويعني به ما يرجع إلى الحقائق الكونية ونظام الوجود).[٤] ويقول في موطن آخر:(الحاصل أن " القضاء والقدر " **قد يكونان في مجال التكوين، وقد يكونان في مجال التشريع)!!**[٥].

---

(١) جعل الطباطبائي القضاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿٩٣﴾﴾ يونس: ٩٣، وقوله: ﴿وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٧٥﴾﴾ الزمر: ٧٥، **تشريعي بوجه وتكويني بآخر، يُظهِر مدى تخبطه وعدم فهمه لحقيقة التقسيم الذي ذكره السلف؛ إذ القضاء في الآيتين قضاء كوني قدري!!**

(٢)تفسير الميزان، الطباطبائي، ١٣/٧٢–٧٣، وانظر منه:١٦/٣٢١، وانظر أيضًا: الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، الشيرازي، ١٢/٥٣.

(٣)تعليق هاشم الحسيني الطهراني على الرواية في هامش كتاب التوحيد للصدوق، هامش(٢)صفحة٣٦٥.

(٤)محاضرات في الإلهيات، للسبحاني تلخيص علي الرباني، ٢٢٣، وانظر: مجموعة الرسائل، لطف الله الصافي،١/٣٠١.

(٥)العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة أهل البيت، السبحاني، ١٠٥.

٢- رَبَط التقسيم بمباحث الإمامة؛ فزعم أن تنصيب أئمة الشيعة الاثنى عشر قضاء شرعي؛ يجب الأخذ به ويحرم مخالفته!!

فقد جاء في كتاب التحقيق في الإمامة وشؤونها -في معرض ذكر أدلة الشيعة عل كون الإمامة إمرة إلهية أمرها بيد الله ﷻلا بيد خلقه وأن القول بجواز الاختيار في نصب الإمام مخالف للدليل-[١] :

(ومن آيات الكتاب التي تدل على عدم الخيرة للناس حتى المؤمنين منهم؛ قوله تعالى: ﴿ **وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾** ﴾ الأحزاب: ٣٦، **والظاهر أن المراد من القضاء في هذه الآية هو القضاء التشريعي دون التكويني**، وهو ما شرّعه الله وحَكَمَ به تشريعيًا في شيء مما يرجع إلى أعمال العباد في شأنٍ من شؤونهم بواسطة رسولٍ من رسلِه، والمعنى: ليس لأحدٍ من المؤمنين والمؤمنات إذا قضى الله ورسوله التصرف في أمرٍ من أمورهم أن يثبت لهم الاختيار بغير ما شرّع الله لهم بحجة انتساب ذلك الأمر إليهم وكونه أمراً من أمورهم فيختاروا منه غير ما قضى الله ورسوله، لا!، بل عليهم أن يتبّعوا إرادة الله وإرادة الرسول فهي المتقدمة على غيرها من الإرادات . **ووجه الاستدلال بهذه الآية الكريمة نقول: الإمامة إن كانت ممّا قضى الله بتركها وعدم تشريعها مثلاً – وحاشا اللطيف الخبير تركها– فلا يجوز للناس الخيرة في إثباتها، وإن كانت ممّا قضى الله إثباتها وتشريعها – وهو الحق – كانت كغيرها من الأحكام والتشريعات التي قضى الله عليها وأمر بها ولم يهملها فهي منه لا من غيره من الناس**، فإذا خالفوا الله وعصوه واختاروا خلاف ما اختار الله فقد ضلّوا ضلالاً مبيناً).[٢]

– ومنهم من ذكر التقسيم لمزًا للقائلين به؛ باعتبارهم محجوبين عن مقام الفناء[٣] المرتبط

---

(١)انظر: التحقيق في الإمامة وشؤونها، عبد اللطيف البغدادي، ٣٩-٤٠.

(٢)التحقيق في الإمامة وشؤونها، عبد اللطيف البغدادي، ٤٥-٤٦.

(٣)الفناء لغة: الزوال، وفي الاصطلاح له ثلاثة أقسام: **القسم الأول**: فناء ديني شرعي: وهو الفناء عن إرادة السوى، أي: عن إرادة ما سوى الله ﷻ بحيث يفنى بالإخلاص لله عن الشرك، وبشريعته عن البدعة، وبطاعته عن معصيته، وبالتوكل عليه عن التعلق بغيره، وبمراد ربه عن مراد نفسه إلى غير ذلك مما يشتغل به من مرضاة الله عما سواه، وحقيقته: انشغال العبد بما يقربه إلى الله ﷻ عما لا يقربه إليه وهذا وإن كان أحد أقسام الفناء في الاصطلاح إلا أنه فناء شرعي به جاءت الرسل، ونزلت الكتب، وبه قيام الدين والدنيا وصلاح الآخرة والدنيا.

=

بعقيدة وحدة الوجود؛[1] التي تقرر أن الوجود واحد، وما ثم غير الخالق ولا سواه،

=

القسم الثاني: فناء صوفي بدعي: وهو: الفناء عن شهود السوى، أي: عن شهود ما سوى الله تعالى، وذلك أنه بما ورد على قلبه من التعلق بالله ﷻ وضعفه عن تحمل هذا الوارد ومقاومته غاب عن قلبه كل ما سوى الله ﷻ، ففني بهذه الغيبوبة عن شهود ما سواه، ففنيَّ بالمعبود عن العبادة وبالمذكور عن الذكر، حتى صار لا يدري أهو في عبادة وذكر أم لا؟! لأنه غائب عن ذلك بالمعبود والمذكور لقوة سيطرة الوارد على قلبه، وهذا فناء يحصل لبعض أرباب السلوك، وهو فناء ناقص من وجوه: الأول: أنه دليل على ضعف قلب الفاني، وأنه لم يستطع الجمع بين شهود المعبود والعبادة، والآمر والمأمور به، واعتقد أنه إذا شاهد العبادة والأمر اشتغل به عن المعبود والآمر، بل إذا ذكر العبادة والذكر كان ذلك اشتغالاً عن المعبود والمذكور. الثاني: أنه يصل بصاحبه إلى حال تشبه حال المجانين والسكارى، حتى إنه ليصدر عنه من الشطحات القولية والفعلية المخالفة للشرع ما يعلم هو وغيره غلطه فيها كقول بعضهم في هذه الحال: سبحاني، أنا الله، ما في الجبة إلا الله ونحو ذلك من الهذيان والشطح. الثالث: أن هذا الفناء لم يقع من المخلصين الكمل من عباد الله؛ فلم يحصل للرسل ولا للأنبياء ولا للخلفاء الراشدين ولا للصحابةﷺ، وإنما حدث هذا في عصر التابعين، فوقع منه من بعض العباد والنساك ما وقع، فكان منهم من يصرخ، ومنهم من يصعق، ومنهم من يموت، وعرف هذا كثيراً في بعض مشايخ الصوفية، ومن جعل هذا نهاية السالكين فقد ضل ضلالاً مبينًا، ومن جعله من لوازم السير إلى الله فقد أخطأ، وحقيقته: أنه من العوارض التي تعرض لبعض السالكين لقوة الوارد على قلوبهم وضعفها عن مقاومته، وعن الجمع بين شهود العبادة والمعبود ونحو ذلك.

القسم الثالث: فناء إلحادي كفري: وهو الفناء عن وجود السوى. أي: عن وجود ما سوى الله ﷻ بحيث يرى أن الخالق عين المخلوق، وأن الموجود عين الموجد، وليس ثمة رب ومربوب، وخالق ومخلوق، وعابد ومعبود، وآمر ومأمور، بل الكل شيء واحد وعين واحدة، وهذا فناء أهل الإلحاد القائلين بوحدة الوجود كابن عربي، والتلمساني وابن سبعين، والقونوي ونحوهم، وهؤلاء أكفر من النصارى من وجهين: أحدهما: أن هؤلاء جعلوا الرب الخالق عين المربوب المخلوق، وأولئك النصارى جعلوا الرب متحدًا بعبده الذي اصطفاه بعد أن كانا غير متحدين. الثاني: أن هؤلاء جعلوا اتحاد الرب ساريًا في كل شيء في الكلاب والخنازير، والأقذار، والأوساخ، وأولئك النصارى خصوه بمن عظموه كالمسيح. وتصور هذا القول كاف في رده، إذ مقتضاه: أن الرب والعبد شيء واحد، والآكل والمأكول شيء واحد، والناكح والمنكوح شيء واحد، والخصم والقاضي شيء واحد، والمشهود له وعليه شيء واحد، وهذا غاية ما يكون من السفه والضلال. انظر: معجم ألفاظ الصوفية، الشرقاوي، ٢٢٧-٢٢٨، تقريب التدمرية، ابن عثيمين، ١٢٣-١٢٧.

(١)وحدة الوجود: عقيدة من عقائد الصوفية، وهي قائمة على أن الله والوجود شيء واحد غير منقسم، وأن وجود هذا العالم هو عين وجود الله، فليس عندهم رب وعبد، ولا مالك ومملوك، ولا خالق ومخلوق، ولا عابد ومعبود، فالعابد هو نفس المعبود، والرب هو العبد، تعالى الله عما يقولون علوًا كبيرًا، وقد أطلق الصوفية عدة اصطلاحات وأسماء لهذه العقيدة

=

وقد قضى الله بعبادته، وما قضى الله شيئًا إلا وقع، فما عُبد غير الله في كل معبود! فكل عابد صنم إنما عبد الله–بزعمهم– إذ ليس عندهم غير له تتصور عبادته!!.

يقول الكربلائي[1]:(الفناء المذكور الموجب لرؤية الحقّ وأنّ الموجودات كلَّها قائمة به ومنه وله وإليه، هو المطلوب له تعالى من كلّ أحد. ولعلَّه إليه يشير قوله تعالى: ﴿ ۞ **وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ** ﴾ الإسراء: ٢٣؛ فإن التعبير بالقضاء الإلهيّ آكد من الأمر المولوي به[2]، **فإنه يستفاد منه الأمر المولوي والظاهري بالنسبة إلى المحجوبين،**[3]كما في قوله

=

الفاسدة منها: الفناء، الحقيقة، الجمع، جمع الجمع، الإحسان. انظر: المعجم الفلسفي، جميل صليبا ، ٥٦٩/٢، معجم ألفاظ العقيدة، فالح، ٤٤٠، عقيدة الصوفية وحدة الشهود الخفية، القصير، ٢٧-٤٣.

(١)جواد بن عباس الكربلائي، الملقب بالعارف الكربلائي، أحد شيوخ الشيعة المعاصرين، ومن أساتذة الأخلاق والعرفان البارزين في طهران، أحد المقربين من سماحة المرجع الشيعي الشيخ بهجت، له قدرٌ عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!؛ تتلمذ على المرجع الشيعي آية الله العظمي السيد الخوئي، والعارف آية الله السيد علي القاضي، توفي في طهران، يوم الأربعاء ٢٧ ذو القعدة ١٤٣٢هـ، من أبرز مؤلفاته: كتاب الأنوار الساطعة في شرح زيارة الجامعة الكبيرة. انظر: شبكة مجموعة النور: الأخبار المحلية، بتاريخ: ٢٧-١٠-٢٠١١م، تاريخ الاطلاع: ٣-١١-١٤٣٦هـ، استُرجعت من:

http://www.alnour-group.net/vp/news.php?action=show&id=462

(٢)الأمر المولوي في اصطلاح الشيعة: هو الأمر الصادر عن الشارع بداعي البعث والتحريك، وهو طلب حقيقي يستتبع الثواب على امتثاله والعقاب على مخالفته، ومخالفته تُعد معصية، ويقابله الأمر الإرشادي، انظر: تفسير الميزان، الطباطبائي، ٢٨١/١٢، ٢٥٤/١٨، اصطلاحات الأصول، المشكيني، ٧٤-٥٦، المعجم الأصولي، محمد البحراني، ٢٧٥-٢٧٦.

(٣) تأمل لمزه للسلف – الذين قالوا: إن معنى ﴿ **قَضَىٰ** ﴾ في قوله تعالى ﴿ ۞ **وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ** ﴾ الإسراء: ٢٣ أي: أمر وشرع؛ فهو قضاء شرعي ديني، ولو كان قضاء كونيًا لما عبد غير الله! –ولمزه لهم بالمحجوبين دعوى مجرَّدةٌ عن الدليل؛ مصادمة له! غرضه منها الطعن عليهم والازدراء بهم، إذ مسمى المحجوبين في لغة القائلين به ليس اسمًا لطائفة معينة لها رئيس قال مقالة فاتبعته كالجهمية والكلابية؛ وإنما هو لفظ من الألفاظ التي أطلقها أهل الأهواء والبدع من المتصوفة الحلولية الاتحادية على السلف؛ حين رأوا أن منهجهم التمسك بالكتاب والسنة في جميع مسائل الاعتقاد؛ وعدم الالتفات للتأويلات المستحدثة المخالفة للدليل ورد التأويل على قائله؛ وعدم قبول دعاوي الصوفية وتعسفاتهم وأحوالهم المزعومة من الفناء والمحو والصحو والسكر المبنية على الظن والخيال والخطرات والوساوس؛ لاسيما وأنه ما تفوه بها صديق

=

تعالى: ﴿ إِنِّيٓ أُمِرۡتُ أَنۡ أَعۡبُدَ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴿١١﴾ ﴾ الزمر: ١١، وأمثاله من الآيات، والأمر التكويني؛ أي: أنّ الأمر في الواقع هو هكذا، أي كلّ يعبدونه تعالى لا محالة، ضرورة أنّ عبوديّة الموجودات له تعالى، وأنّها قائمة به ومنه وله وإليه، إنما هي أمر تكوينيّ لا تشريعي فقط؛ فالتشريع إنّما هو للوصول والوقوف على هذه الحقيقة تكوينًا.... **فبلحاظ الواقع يصدق أنّه تعالى قضى أن لا تعبدوا إلا إيّاه بالقضاء التكويني، وبلحاظ الظاهر لمن لم يشاهد هذه الأمور بواقعها أمر بالعبادة عن إخلاص بقوله:** ﴿ إِنِّيٓ أُمِرۡتُ أَنۡ أَعۡبُدَ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴿١١﴾ ﴾ الزمر: ١١، فتأمل تعرف إن شاء الله، ثمّ خذه وأغتنم!

وبما ذُكِر ينحلّ ما وقع النزاع بين العلماء حيث اعترضوا على من قال بالقضاء التكويني في الآية المباركة من العرفاء،(١) **فإنّه يحمل القضاء التكويني على واقعه، ويشاهده من وصل إلى مقام الفناء،** وهذا لا ينافي الأمر بالعبادة تشريعًا ظاهرًا بالنسبة إلى

=

ولا صاحب ولا تابعي ؛ فإذا طالبهم السلف بدليل على صحة أقوالهم ودعاويهم؛ مقتوهم ورموهم بالمحجوبين عن سر المذهب!

(١)هذا قول الملحدين من الصوفية أصحاب وحدة الوجود، فكلما كثرت المعبودات كانت العبادة –في نظرهم– أكمل، ولا يسمى هذا شركًا عندهم؛ لأن هذه كلها وسائر الموجودات شيء واحد في نفسه متعدد في مظاهره، (فإيمان الذين خلطوا إيمانهم بشرك هو الإيمان الكامل التام، وهو إيمان المحقق العارف عندهم، لأن من آمن بالله في جميع مظاهره وعبده في كل موجود هو أكمل ممن لم يؤمن بالأمر حيث لم يظهر، ولم يعبده إلا من حيث لا يشهد ولا يعرف، وعندهم لا يتصور أن يوجد إلا في المخلوق، فمن لم يعبده في شيء من المخلوقات أصلاً فما عبده في الحقيقة، وإذا أطلقوا أنه عبده فهو لفظ لا معنى له، أي: إذا فسروه فيكون بالتخصيص؛ بمعنى: أنه خصص بعض المظاهر بالعبادة، وهذا عندهم نقص لا من جهة ما أشركه وعبده، وإنما من جهة ما تركه، فليس عندهم في الشرك ظلم ولا نقص إلا من جهة قلته، وإلا فإذا كان الشرك عامًا كان أكمل وأفضل)، فما عُبد غير الله أصلاً–عندهم– وقد احتجوا بقوله تعالى:﴿ ۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ الإسراء: ٢٣، وقالوا: وما قضى الله شيئاً إلا وقع، وهذا في الحقيقة من (الإلحاد في آيات الله، وتحريف الكلم عن مواضعه، والكذب على الله، **فإن " قضى " هنا ليست بمعنى القدر والتكوين بإجماع المسلمين بل وبإجماع العقلاء** حتى يُقال: ما قدر الله شيئًا إلا وقع، وإنما هي بمعنى أمر، وما أمر الله به فقد يكون وقد لا يكون. فتدبر هذا التحريف!!!)، مجموعة الرسائل والمسائل، ابن تيمية،٤/ ٨٧، ٨٨.

المحجوبين كما لا يخفى! والله العالم بالأمور).[1]

- **وقد ربط الشيعة قضاء الله وقدره للأمور كلها بمعتقدهم الفاسد بالبداء؛** -الذي عارضوا بموجبه بين علم الله السابق الأزلي بالأشياء قبل وقوعها، وبين مشيئته النافذة وقدرته الشاملة- **فانطوى كلامهم على ضلالات؛ حيث:**

١- زعموا أن قضاء الله وتقديره السابق للأمور كلها معلق بالمشيئة؛ فما سبق به القضاء والقدر ليس حتمي الوقوع؛ بل قد يقع المقضي المقدر وقد لا يقع-بحسب ما تقتضيه المشيئة الإلهية- وعلى هذا فقضاء الله السابق -بزعمهم- متردد بين الوقوع وعدم الوقوع!

يقول علامة الشيعة الخوئي[2]: (تقدير الله وعلمه سبحانه بالأشياء منذ الأزل لا يزاحم ولا ينافي قدرته تعالى عليها حين إيجادها، فإن الممكن لا يزال منوطًا بتعلق مشيئة الله بوجوده التي قد يعبر عنها بالاختيار، وقد يعبر عنها بالإرادة، فإن تعلقت المشيئة به وجد وإلا لم يوجد. والعلم الإلهي يتعلق بالأشياء على واقعها من الإناطة بالمشيئة الإلهية)[3] و(معنى تقدير الله تعالى للأشياء وقضائه بها: أن الأشياء بجميع ضروبها كانت متعينة في العلم الإلهي منذ الأزل على ما هي عليه من أن وجودها معلق على أن تتعلق المشيئة الإلهية بها حسب اقتضاء الحكم والمصالح التي تختلف باختلاف الظروف والتي يحيط بها العلم الإلهي)،[4] وعلى ضوء هذا البيان يظهر بطلان ما ذهب إليه اليهود

---

(١)الأنوار الساطعة في شرح زيارة الجامعة، جواد بن عباس الكربلائي، ١/١٧١-١٧٢.

(٢)أبو القاسم الموسوي الخوئي بن علي أكبر بن المير الهاشم ، ولد سنة ١٣١٧هـ في مدينة (خوي) من أعمال آذربيجان، وتوفي سنة ١٤١٣هـ في النجف، تلقى تعليمه في النجف حتى انتهت إليه المرجعية الدينية للشيعة فيه، وقلد في إيران والعراق وسوريا ولبنان وأفغانستان وغيرها، جمع بين الفقه وأصوله والتفسير وعلم الرجال، ترأس الحوزة العلمية في النجف وقت الثورة الإسلامية بإيران، مما جعل النظام البعثي يحس بالخطر المباشر من هذه الثورة، فطالبت السلطة الخوئي بأن يصدر فتوى يعارض فيها ثورة الخميني، ولكنه رفض، **له قدرٌ عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛من مؤلفاته: معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، أجود التقريرات في أصول الفقه، حاشية على العروة الوثقى، البيان في تفسير القرآن، وغيرها. انظر: مستدركات أعيان الشيعة، حسن الأمين، ٧/١٥-١٦.

(٣)البيان في تفسير القرآن، الخوئي، ٣٨٥-٣٨٦، وانظر: رسالتان في البداء، الخوئي وَ البلاغي، ٣٣.

(٤)البيان في تفسير القرآن، الخوئي، ٣٨٦، وانظر: مفهوم البداء في الفكر الإسلامي، هاشم الموسوي، ٤٨-٤٩.

من (أن قلم التقدير والقضاء حينما جرى على الأشياء في الأزل استحال أن تتعلق المشيئة الإلهية بخلافه)[1] (ومن الغريب أنهم – قاتلهم الله – التزموا بسلب القدرة عن الله، ولم يلتزموا بسلب القدرة عن العبد، مع أن الملاك في كليهما واحد، فقد تعلق العلم الأزلي بأفعال الله تعالى، وبأفعال العبيد على حد سواء). [2] فـ(البداء الذي تقول به الشيعة الإمامية وتعتقد به هي: الاعتراف الصريح بأن العالم بأجمعه تحت سلطان الله وقدرته حدوثًا وبقاءً، وأن مشيئة الله تعالى نافذة في جميع الأشياء، وأنها بشتى ألوانها بأعمال قدرته واختياره)[3]و(إنكار البداء يشترك بالنتيجة مع القول بأن الله غير قادر على أن يغير ما جرى عليه قلم التقدير، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا)!! [4]

ولا ريب أن ما زعمه الشيعة صريح في أن قضاء الله السابق إمكاني الوقوع!!؛ وقولهم باطل؛ وبيان بطلانه من وجهين:

الأول: مخالفته لما يفيده المدلول اللغوي لكلمة "قضاء" من: وجوب الوقوع والحتم– والعجب أن الشيعة قد قرروا هذا المعنى اللغوي وأقروا به؛ ثم تجدهم ينقضونه عند ربطهم قضاء الله وقدره للأمور كلها بمعتقدهم الفاسد بالبداء !!

الثاني: مخالفته لما دلت عليه النصوص الشرعية من وجوب وقوع ما قدره الله تعالى وقضاه.

يقول شيخ الإسلام ﷺ–في معرض بيانه لوجوب وقوع ما قدره الله وقضاه–: (وهو واجب من جهات: من جهة علم الرب من وجهين، ومن جهة إرادته من وجهين، ومن جهة كلامه من وجهين، ومن جهة كتابته من وجهين، ومن جهة رحمته، ومن جهة عدله.

أمّا علمه: فما علم أنه سيكون، فلا بد أن يكون، وما علم أنه لا يكون، فلا يكون.

---

(١)البيان في تفسير القرآن، الخوئي، ٣٨٦، وانظر: رسالتان في البداء، الخوئي وَ البلاغي،٣٣، مفهوم البداء في الفكر الإسلامي، هاشم الموسوي، ٤٩.

(٢)البيان في تفسير القرآن، السيد الخوئي، ٣٨٦.

(٣)محاضرات في أصول الفقه، تقرير بحث السيد الخوئي للفياض، ٣٤١/٥.

(٤)البيان في تفسير القرآن، السيد الخوئي، ٣٩٢-٣٩٣.

وهذا مما يعترف به جميع الطوائف، إلا من ينكر العلم السابق؛ كغلاة القدرية الذين تبرأ منهم الصحابة.(١)

ومن جهة أنه يعلم ما في ذلك الفعل من الحكمة: فيدعوه علمه إلى فعله، أو ما فيه من الفساد، فيدعوه إلى تركه. وهذا يعرفه من يقرّ بأنّ العلم داع، ومن يقرّ بالحكمة. ومن جهة إرادته: فإنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن. ومن جهة حكمته، وهي الغاية المرادة لنفسها، التي يفعل لأجلها. فإذا كان مريدًا للغاية المطلوبة، لزم أن يُريد ما يُوجب حصولها. ومن جهة كلامه: من وجهين؛ من جهة أنه أخبر به، وخبره مطابق لعلمه؛ ومن جهة أنه أوجبه على نفسه، وأقسم ليفعلنّه. وهذا من جهة إيجابه على نفسه، والتزامه أن يفعله. ومن جهة كتابته إياه في اللوح: وهو يكتب ما علم أن سيكون. وقد يكتب إيجابه والتزامه؛ كما قال: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ﴾ المجادلة: ٢١، وقال: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ الأنعام: ٥٤. **فهذه عشرة أوجه**

---

(١) فقد أخرج مسلم بسنده عن يحيى بن يعمر، قال: كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني، فانطلقت أنا وحميد بن عبد الرحمن الحميري حاجين – أو معتمرين – فقلنا: لو لقينا أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ، فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر، فوفق لنا **عبد الله بن عمر بن الخطاب** داخلاً المسجد، فاكتنفته أنا وصاحبي أحدنا عن يمينه، والآخر عن شماله، فظننت أن صاحبي سيكل الكلام إلي، فقلت: أبا عبد الرحمن إنه قد ظهر قبلنا ناس يقرءون القرآن، ويتقفرون العلم، وذكر من شأنهم، وأنهم يزعمون أن لا قدر، وأن الأمر أنف، قال: «**فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم، وأنهم برآء مني**»، والذي يحلف به عبد الله بن عمر «لو أن لأحدهم مثل أحد ذهبًا، فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر» مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان، ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله ﷻ، وبيان الدليل على التبري ممن لا يؤمن بالقدر وإغلاظ القول في حقه، ١/٣٦-٣٧.ويقول شيخ الإسلام –في ذكر من تبرأ من غلاة القدرية–: (غلاة القدرية ينكرون علمه المتقدم وكتابته السابقة، ويزعمون أنه أمر ونهي وهو لا يعلم من يطيعه ممن يعصيه بل الأمر أنف: أي مستأنف. وهذا القول أول ما حدث في الإسلام بعد انقراض عصر الخلفاء الراشدين وبعد إمارة معاوية بن أبي سفيان في زمن الفتنة التي كانت بين ابن الزبير وبين بني أمية في أواخر عصر عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وغيرهما من الصحابة، وكان أول من ظهر عنه ذلك بالبصرة معبد الجهني، فلما بلغ الصحابة قول هؤلاء تبرءوا منهم وأنكروا مقالتهم كما قال عبد الله بن عمر – لما أخبر عنهم –: "إذا لقيت أولئك فأخبرهم: أني بريء منهم وأنهم برآء مني"، **وكذلك كلام ابن عباس وجابر بن عبد الله وواثلة بن الأسقع وغيرهم من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين فيهم كثير حتى قال فيهم الأئمة كمالك والشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم: إن المنكرين لعلم الله المتقدم يكفرون**). مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ٤٥٠.

تقتضي الجزم بوقوع ما سيكون، وأنّ ذلك واجبٌ حتمٌ لا بُدّ منه، فما في نفس الأمر جوازٌ يستوي فيه الطرفان؛ الوجود، والعدم، وإنّما هذا في ذهن الإنسان، لعدم علمه بما هو الواقع)[1].

٢- استحدثوا تقسيمًا للقضاء الإلهي بناء على البداء.

يقول الخوئي:(إن قضائه تعالى على ثلاثة أنواع : ١-قضائه الذي لم يطلع عليه أحد من خلقه. ٢- قضائه الذي أطلع بوقوعه أنبيائه وملائكته على سبيل الحتم والجزم. ٣ - قضائه الذي أطلع بوقوعه أنبيائه وملائكته معلقًا على أن لا تتعلق مشيئته على خلافه، **ولا يعقل جريان البداء في القضاء الأول والثاني؛ وإنما يكون ظرف جريانه هو الثالث، وهذا التقسيم قد ثبت على ضوء الروايات وحكم العقل الفطري).**[2]

ويقول-زيادة في البيان والإيضاح-: (إن البداء الذي تقول به الشيعة الإمامية إنما يقع في القضاء غير المحتوم ، أما المحتوم منه فلا يتخلف،[3] **ولا بد من أن تتعلق المشيئة بما تعلق به القضاء** .وتوضيح ذلك أن القضاء على ثلاثة أقسام:

الأول: قضاء الله الذي لم يطلع عليه أحدًا من خلقه، والعلم المخزون الذي استأثر به لنفسه، ولا ريب في أن البداء لا يقع في هذا القسم، بل ورد في روايات كثيرة عن أهل البيت عليهم السلام أن البداء إنما ينشأ من هذا العلم. روى الشيخ الصدوق في العيون بإسناده... أن الرضا عليه السلام قال لسليمان المروزي[4]:" رويت عن أبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: "إن لله عز وجل علمين: علمًا مخزونًا مكنونًا لا يعلمه إلا هو، من ذلك يكون البداء، وعلمًا علمه ملائكته ورسله، فالعلماء من

---

(١)النبوات، ابن تيمية، ٢/ ٩١٢-٩١٤.

(٢)محاضرات في أصول الفقه، تقرير بحث السيد الخوئي للفياض، ٣٤٣/٥.

(٣) وقد يسمي بعضهم القضاء الذي يقع فيه البداء بالقضاء المتغير، يقول حبيب الله الهاشمي الخوئي: (إنّ القضاء ينقسم إلى قضاء ثابت محتوم لا يتغيّر وقضاء متغيّر) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله الهاشمي الخوئي، ٣٥٥/١٨، ويقول الطباطبائي:(إن القضاء ينقسم إلى قضاء متغير وغير متغير) تفسير الميزان، الطباطبائي، ١١/ ٣٧٨.

(٤)سليمان المروزي متكلم خراسان ، قدم على المأمون فأكرمه ووصله ليحاجّ مع أبي الحسن الرضا عليه السلام، اختلف فيه علماء الشيعة فمنهم من وثقه وقال: إنه من علماء خراسان وأوحديهم وباحث مع الرضا عليه السلام ورجع إلى الحق، ومنهم من ذمه وطعن فيه واستدرك على من وثقه. هذا موقف أعلام نحلته منه مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لبٍ! انظر ترجمته: مستدركات علم رجال الحديث، النمازي، ١٤٦/٤-١٤٧.

أهل بيت نبيك يعلمونه ".[1] و..في بصائر الدرجات... عن أبي عبد الله عليه السلام قال: " إن لله علمين: علم مكنون مخزون لا يعلمه إلا هو، من ذلك يكون البداء. وعلم علمه ملائكته ورسله وأنبياءه، ونحن نعلمه "[2].

الثاني: قضاء الله الذي أخبر نبيه وملائكته بأنه سيقع حتمًا، ولا ريب في أن هذا القسم أيضًا لا يقع فيه البداء، وإن افترق عن القسم الأول بأن البداء لا ينشأ منه. قال الرضا عليه السلام لسليمان المروزي – في الرواية المتقدمة – عن الصدوق: " إن عليًا عليه السلام كان يقول: العلم علمان، فعلم علمه الله ملائكته ورسله، فما علمه ملائكته ورسله فإنه يكون، ولا يكذب نفسه ولا ملائكته ولا رسله، **وعلم عنده مخزون لم يطلع عليه أحدًا من خلقه يقدم منه ما يشاء، ويؤخر ما يشاء، ويمحو ما يشاء ويثبت ما يشاء** ".[3]).[4] وفي رواية عن أبي (جعفر عليه السلام... : " من الأمور أمور محتومة جائية لا محالة، ومن الأمور أمور موقوفة عند الله يقدم منها ما يشاء، ويمحو ما يشاء، ويثبت ما يشاء، لم يطلع على ذلك أحدًا – يعني الموقوفة – فأما ما جاءت به الرسل فهي كائنة لا يكذب نفسه، ولا نبيه ، ولا ملائكته "[5].

الثالث: قضاء الله الذي أخبر نبيه وملائكته بوقوعه في الخارج إلا أنه موقوف على أن لا

---

(١) عيون أخبار الرضا، الصدوق، ١٦٠/١، برقم(١)، كتاب التوحيد، الصدوق، ٤٤٣، برقم(١)، الفصول المهمة في أصول الأئمة، الحر العاملي، ٢٢٣/١برقم(٨)، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٩٥/٤، ٣٣٠/١٠، مسند الإمام الرضا، جمع: عزيز الله عطاردي، ١٠٦/٢.

(٢)بصائر الدرجات، محمد الصفار، رقم(٢)، ١٢٩، الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب البداء، رقم(٨)، ١٤٧/١، الوافي، الفيض الكاشاني،٥١٣/١، الفصول المهمة في أصول الأئمة، الحر العاملي، ٢٢٥/١برقم(٢)، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٠٩/٤-١١٠، ١٦٣/٢٦، وقال المجلسي في مرآة العقول،١٤٠/٢:(مجهول)، وقد وافق آية الشيعة عبد الحسين المظفر المجلسي في حكمه على إسناد الرواية حيث قال في كتابه الشافي في شرح أصول الكافي٢٤٥/٣: ''مجهول إسناده ''.

(٣)عيون أخبار الرضا، الصدوق، ١٦١/١-١٦٢، برقم(١)، كتاب التوحيد، الصدوق، ٤٤٤، برقم(١)، الفصول المهمة في أصول الأئمة، الحر العاملي، ٢٢٤/١برقم(٨)، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٩٦/٤، ٣٣١/١٠، مسند الإمام الرضا، جمع: عزيز الله عطاردي، ١٠٧/٢.

(٤)البيان في تفسير القرآن، السيد الخوئي، ٣٨٦-٣٨٨.

(٥) تفسير العياشي، محمد العياشي، ٢١٧/٢، البرهان في تفسير القرآن، البحراني، ٢٦٨/٣، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ١١٩/٤، تفسير الصراط المستقيم، البروجردي، ١٣٤/٤، مستدرك سفينة البحار، النمازي، ٢٩٤/١.

تتعلق مشيئة الله بخلافه. وهذا القسم هو الذي يقع فيه البداء: ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩ ، ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ۚ ﴾ الروم: ٤، وقد دلت على ذلك روايات كثيرة منها:)[١] (عن عبد الله بن مسكان[٢] عن أبي عبد الله عليه السلام قال :"إذا كان ليلة القدر نزلت الملائكة والروح والكتبة إلى سماء الدنيا، فيكتبون ما يكون من قضاء الله تعالى في تلك السنة، فإذا أراد الله أن يقدم شيئًا أو يؤخره، أو ينقص شيئًا أمر الملك أن يمحو ما يشاء، ثم أثبت الذي أراده". قلت: وكل شيء هو عند الله مثبت في كتاب ؟ قال : "نعم". قلت: فأي شيء يكون بعده؟ قال : "سبحان الله ، ثم يحدث الله أيضًا ما يشاء تبارك وتعالى" [٣])[٤] و(عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: " لولا آية في كتاب الله، لأخبرتكم بما كان وبما يكون وبما هو كائن إلى يوم القيامة، وهي هذه الآية: ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ... ﴾ الرعد: ٣٩. . . "[٥]....إلى غير ذلك من الروايات الدالة على وقوع البداء في القضاء الموقوف.

وخلاصة القول: أن القضاء الحتمي المعبر عنه باللوح المحفوظ، وبأم الكتاب، والعلم المخزون[٦] عند الله يستحيل أن يقع فيه البداء؛ وكيف يتصور فيه البداء ؟ وأن الله سبحانه عالم بجميع الأشياء

---

(١)البيان في تفسير القرآن، السيد الخوئي، ٣٨٨.

(٢)عبد الله بن مُسْكان، أبو محمد ، مولى عنزة ، وثقه أعلام الشيعة، فقال عنه النجاشي: "ثقة عين" ، وزعموا أنه روى عن أبي عبدالله وأبي الحسن موسى عليه السلام. **هذا قدره عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛ له كتب ، منها : كتاب في الإمامة ، وكتاب في الحلال والحرام ،مات في أيام أبي الحسن عليه السلام. انظر: رجال النجاشي، ٢١٤-٢١٥، خلاصة الأقوال، الحلي، ١٩٤.

(٣)التفسير الصافي، الفيض الكاشاني، ٧٤/٣، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٩٩/٤-١٠٠، ١٢/٩٤، تفسير نور الثقلين، الحويزي، ٥١٥/٢.

(٤)البيان في تفسير القرآن، السيد الخوئي، ٣٨٨-٣٨٩، ، وانظر: علم الإمام، كمال الحيدري، ٣١٩-٣٢٢.

(٥)الأمالي، الصدوق، ٤٢٢-٤٢٣، كتاب التوحيد، الصدوق، ٤٥-٣٠٥، برقم(١)، الاختصاص، المفيد، ٢٣٥، الاحتجاج، الطبرسي، ٣٨٤/١، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٩٧/٤، ١١٨/١٠، ٧٨/٨٩، مسند الإمام علي، القبانجي، ١١٤/٢، ٣٩٦/٧.

(٦) في النص تأويل ظاهر للوح المحفوظ بالعلم!!

منذ الأزل، لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء).[١](والبداء: إنما يكون في القضاء الموقوف المعبر عنه بلوح المحو والإثبات،[٢] والالتزام بجواز البداء فيه لا يستلزم نسبة الجهل إلى الله سبحانه، وليس في هذا الالتزام ما ينافي عظمته وجلاله.

فالقول بالبداء: هو الاعتراف الصريح بأن العالم تحت سلطان الله وقدرته في حدوثه وبقائه، وأن إرادة الله نافذة في الأشياء أزلاً وأبدًا، بل وفي القول بالبداء يتضح الفارق بين العلم الإلهي وبين علم المخلوقين ، فعلم المخلوقين – وإن كانوا أنبياء أو أوصياء – لا يحيط بما أحاط به علمه تعالى، فإن بعضًا منهم وإن كان عالمًا – بتعليم الله إياه – بجميع عوالم الممكنات لا يحيط بما أحاط به علم الله المخزون الذي استأثر به لنفسه، فإنه لا يعلم بمشيئة الله تعالى – لوجود شيء – أو عدم مشيئته إلا حيث يخبره الله تعالى به على نحو الحتم). [٣] (أما ما وقع في كلمات المعصومين عليهم السلام من الإنباء بالحوادث المستقبلة فتحقيق الحال فيها:

أن المعصوم متى ما أخبر بوقوع أمر مستقبل على سبيل الحتم والجزم ودون تعليق، فذلك يدل أن ما أخبر به مما جرى به القضاء المحتوم وهذا هو القسم الثاني " الحتمي " من أقسام القضاء المتقدمة. وقد علمت أن مثله ليس موضعًا للبداء، فإن الله لا يكذب نفسه ولا نبيه.

ومتى ما أخبر المعصوم بشيء معلقًا على أن لا تتعلق المشيئة الإلهية بخلافه، ونصب قرينة متصلة أو منفصلة على ذلك فهذا الخبر إنما يدل على جريان القضاء الموقوف الذي هو موضع البداء . **والخبر الذي أخبر به المعصوم صادق وإن جرى فيه البداء، وتعلقت المشيئة الإلهية بخلافه. فإن الخبر – كما عرفت – منوط بأن لا تخالفه المشيئة)!!**[٤]

ولا يخفى أن ما استحدثه الخوئي من تقسيم القضاء بناءً على عقيدة البداء الفاسدة؛ يتضمن مخالفات صريحة وتناقضات ومغالطات واضحة؛ فانطوى كلامه على ضلالات أعدها وأوردها؛ وتحليل كلامه وبيان فساده ونقده من وجوه:

---

(١)البيان في تفسير القرآن، السيد الخوئي، ٣٨٩-٣٩٠، وانظر: كفاية الأصول دروس في مسائل علم الأصول، الميرزا جواد التبريزي، ٣/٣٢٠.

(٢)انظر: كفاية الأصول دروس في مسائل علم الأصول، الميرزا جواد التبريزي، ٣/٣٢٠.

(٣)البيان في تفسير القرآن، السيد الخوئي، ٣٩١.

(٤)البيان في تفسير القرآن، السيد الخوئي، ٣٩٤.

١- أن الخوئي زعم أن العلم المخزون منشأ البداء، ولا يقع فيه البداء؛ ودلل على ذلك بروايات منسوبة إلى الأئمة؛ **ثم أورد روايات أخرى تناقض ما قرره وتفيد بأن العلم المخزون الذي لا يطلع عليه أحد؛ يمحو الله منه ما يشاء ويثبت!!!** مما يدل على حصول البداء فيه؛ إلا أن الخلق لـمّا لم يطلعوا عليه لم يعلموا بوقوع البداء فيه!!!

وبهذا يكون علم الله المخزون في –زعمهم- علم إمكاني؛ ويثبت على مذهبهم وقوع البداء في القسم الأول: أي وقوعه في:(العلم المخزون= القضاء الحتمي الذي لم يطلع عليه الخلق).[1]

٢- أن الخوئي قسم القضاء بحسب عقيدة البداء إلى ثلاثة أقسام:

أ- العلم المخزون وهو مصدر البداء وسببه

ب- العلم الذي أطلع الله عليه ملائكته ورسله والأئمة وأخبر أنه يقع حتمًا-بلا شرط المشيئة-

وهذان القسمان لا بداء فيهما –بزعمه-

ت- العلم الذي أطلع الله عليه ملائكته ورسله والأئمة وأخبر أنه يقع لكن علقه بشرط أن لا تتعلق المشيئة بخلافه؛ وهذا يقع فيه البداء.

فيقال:

أولاً: إن الخوئي أصل قاعدة مطلقة عامة؛ تفيد تعلق البداء بما تعلق به القضاء؛ وإن استخدم تمويها لفظة: المشيئة؛ فقال:(ولا بد من أن تتعلق المشيئة بما تعلق به القضاء) **مما يدل على تعلق البداء في جميع ما استحدثه من أقسام القضاء!!**

---

(١) وقد نصت بعض روايات الكافي على وقوع **البداء في العلم الذي استأثر الله به**؛ فقد نسبوا إلى عبد الله أنه قال- كما يفترون-: "إن لله تبارك وتعالى علمين: علمًا أظهر عليه ملائكته وأنبياءه ورسله، فما أظهر عليه ملائكته ورسله وأنبياءه فقد علمناه، **وعلمًا استأثر به فإذا بدا لله في شيء منه** أعلمنا ذلك، وعرض على الأئمة الذين كانوا من قبلنا". الأصول من الكافي، الكليني، كتاب: الحجة، باب: أن الأئمة ﷺ يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل ﷺ، رقم(١)،١/٢٥٥، وقال المجلسي: (الحديث الأول: ضعيف بسنده الأول صحيح بسنده الثاني)، مرآة العقول، المجلسي، ٣/١٠٨.

ثانيًا: إن تقسيم الأخبار إلى قسمين–قسم يتعلق به البداء؛ وقسم لا يتعلق به؛ تقسيم باطل؛ فمن المعلوم أن ما أخبر به الله ورسوله واجب الوقوع؛ وإلا لزم الكذب أو الجهل وكلاهما محال!!

ثالثًا: أنهم زعموا أن موضع البداء هو ما أخبر به المعصوم معلقًا على أن لا تتعلق المشيئة الإلهية بخلافه؛ ونسبوا إلى علي ﷺأنه قال: " لولا آية في كتاب الله، لأخبرتكم بما كان وبما يكون وبما هو كائن إلى يوم القيامة، وهي هذه الآية: ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ... ﴾ الرعد:٣٩"؛ ولا يخفى ما في ذلك من نسبة الجهل إلى الله؛ لأن مفهوم الرواية أن عليًا كان يمسك عن الإخبار بالغيبيات مخافة أن يبدو لله فيغيره فلا يحدث ما أخبر به!

وقد جود الغزالي [1]حين قال تعليقًا على ذلك: (لأجل قصور فهم الروافض..ارتكبوا البداء، ونقلوا عن علي ﷺ أنه كان لا يخبر عن الغيب مخافة أن يبدو له تعالى فيه فيغيره، ..وهذا هو الكفر الصريح ونسبة الإله تعالى إلى الجهل والتغير. ويدل على استحالته ما دل على أنه محيط بكل شيء علما وأنه ليس محلا للحوادث والتغيرات).[2]

رابعًا: إذا سلمنا تنزلًا أن محل البداء هو القسم الثالث: العلم الذي أخبر أنه يقع لكن علقه بشرط أن لا تتعلق المشيئة بخلافه لزم أن يكون هناك بداء في القسم الأول (العلم المخزون)؛ فما دام حصل بداء في أحد العلمين فهو لازم للآخر؛ وإلا يكون الثالث(العلم الذي أخبر أنه يقع لكن علقه بشرط أن لا تتعلق المشيئة بخلافه) ليس علمًا بل جهلاً؛ إذ كيف يكون علمًا ويحصل فيه البداء!!

---

(١)أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد الطوسي، الغزالي، الشافعي، لم يكن للطائفة الشافعية في عصره مثله، يلقب بحجة الإسلام، ولد سنة خمسين وأربع مئة، لم يكن له علم بالآثار ولا خبرة بالسنن النبوية القاضية على العقل، حبب إليه إدمان النظر في كتاب رسائل إخوان الصفا، فهو فيلسوف، متصوف، قيل عنه: إنه بلع الفلسفة، وأراد أن يتقيأها فما استطاع! وقد ألف في ذم الفلاسفة كتاب التهافت، وكشف عوارهم، لكنه وافقهم في مواضع ظنًا منه أن ذلك حق، أو موافق للملة، توفي سنة خمس وخمس مئة، من مصنفاته: إحياء علوم الدين، الأربعين في أصول الدين، فضائح الباطنية، الاقتصاد في الاعتقاد، وغيرها، انظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان، ٤/٢١٦-٢١٩، سير أعلام النبلاء١٩/٣٢٢-٣٤٦، ط. مؤسسة الرسالة، الأعلام للزركلي ٧ /٢٢-٢٣.

(٢)المستصفى، الغزالي، ٨٨.

ولله در ابن القيم ﷺحين قال: (من أخبر عن شيء ثم أخبر عنه بخلاف ذلك كان مكذبًا لنفسه، **وذلك غير جائز على الله تعالى، ولا على رسوله** ﷺ؛ لأن من .. أخبر أن شيئًا سيكون، ثم أخبر أنه لا يكون؛ فقد أكذب نفسه فيما أخبر، ودل على أنه أخبر بما لا يعلمه، أو تعمد الكذب، أو قال بالظن، وكان جاهلاً، ثم رجع عن ظنه.

ولا يعلم أحد يجوز الناسخ في أخبار الله غير صنف من الروافض يصفونه بالبداء -تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا!- فلم يزل الله سبحانه عالمًا بما يكون، ومريدًا لما علم أنه سيكون، لم يستحدث علمًا لم يكن، ولا إرادة لم تكن، فإذا أخبر عن شيء أنه كائن فغير جائز أن يخبر أبدًا عن ذلك الشيء أنه لا يكون؛ لأنه لم يخبر أنه كائن إلا وقد علم أنه كائن، وأراد أن يكون، وهو الفاعل لما يريد العالم بعواقب الأمور، لا تبدو له البدوات، ولا تحل به الحوادث، ولا تعتقبه الزيادة والنقصان).[١]

وبهذا يظهر أن حقيقة مذهب القوم: القول بتعلق البداء بجميع أقسام القضاء – سواء في ذلك القضاء المحتوم و القضاء الموقوف -والتي عبروا عنها بهذه المسميات:

- (قضاء ثابت محتوم لا يتغيّر، وقضاء متغيّر).[٢]
- قضاء متغير، وقضاء غير متغير.[٣]
- قضاء محتوم مبرم، وقضاء موقوف مشروط.[٤]
- قضاء قطعي، وقضاء معلق. [٥]

---

(١)أحكام أهل الذمة، ابن القيم، ٢/ ١٠٤٩- ١٠٥٠.

(٢)منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، الخوئي، ١٨/٣٥٥.

(٣)يقول الطباطبائي:(إن القضاء ينقسم إلى قضاء متغير وغير متغير)تفسير الميزان، الطباطبائي، ١١/ ٣٧٨.

(٤) انظر: البداء، د. عبد الهادي الفضلي ، مقالات ودراسات- مركز الإشعاع الإسلامي للدراسات والبحوث الإسلامية، تاريخ الاطلاع:٧-٤-١٤٣٧هـ، استرجعت من:
http://www.islam4u.com/ar/maghalat/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D8%A1

(٥)انظر: الإلهيات على هدي الكتاب والسنة والعقل، محاضرات السبحاني بقلم المكي العاملي،٢/٢٤٠.

- أو بهذه الأقسام(أ- العلم المخزون. ب-العلم الذي أطلع الله عليه ملائكته ورسله والأئمة وأخبر أنه يقع حتمًا. ت-العلم الذي أطلع الله عليه ملائكته ورسله والأئمة وأخبر أنه يقع لكن علقه بشرط أن لا تتعلق المشيئة بخلافه؛)

وإن فروا من الإقرار بذلك؛ وتعسفوا في العبارات وتكلفوا في التخريجات!!

٣- زعموا وقوع الخطأ في القضاء والقدر

فقد نسبوا إلى أمير المؤمنين قوله:(كل شيء بقضائه وقدره، والأمور تجري ما بينهما، **فإذا أخطأ القضاء لم يخطئ القدر، وإذا لم يخطئ القدر لم يخطئ القضاء، وإنما الخلق من القضاء إلى القدر، وإذا أخطأ القدر لم يخطئ القضاء، وإذا لم يخطئ القضاء لم يخطئ القدر، وإنما الخلق من القدر إلى القضاء**).[١]

وقد أورد علامتهم المجلسي الرواية السابقة عن الرضا **-لكن بتحريف ونقص ظاهر في المتن-** ولفظه:(وكل شيء بقضائه وقدره، والأمور تجري ما بينهما، فإذا أخطأ القضاء لم يخطئ القدر، وإذا **لم يخطّ** القدر **لم يخطّ** القضاء، وإنما الخلق من القضاء إلى القدر، **وإذا يخطى**، ومن القدر إلى القضاء)!![٢]

ثم علق على الرواية مبينًا ارتباطها بعقيدة البداء؛ فقال: (أقول: كانت النسخة سقيمة فأوردناه كما وجدناه. قوله عليه السلام: "إذا أخطأ القضاء" يمكن أن يقرأ بغير همز؛ والمعنى: إذا جاوز أمر من الأمور التي شرع في تهيئة أسباب وجوده القضاء ولم يصر مقضيًا فلا يتجاوز عن القدر، **ولا محالة يدخل في التقدير، وإنما يكون البداء بعد التقدير**. وإذا لم يخط -من المضاعف- بمعنى: الكتابة، **أي: إذا لم يكتب شيء في لوح القدر لا يكتب في لوح القضاء إذ هو بعد القدر**. "وإنما الخلق من القضاء" أي: إذا لوحظت علل الخلق والإيجاد ففي الترتيب الصعودي يتجاوز من القضاء إلى القدر، **والتخطي والبداء إنما يكون بعد القدر قبل القضاء**، والأظهر أنه كان: **"وإذا أخطأ القدر"** مكان: **" وإذا لم يخط القدر"**، و يكون من الخطأ لا من الخطّ، **فالمعنى أن كل ما يوجد من الأمور إما**

---

(١)فقه الرضا، ٤١٠.

(٢)بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٢٤/٥.

موافق للوح القضاء، أو للوح القدر على سبيل منع الخلو، فإذا وقع البداء في أمر ولم يقع على ما أثبت في القدر يكون موافقًا للقضاء). [1]

فيقال:

هذا كلامٌ فاسد جدًا، لا تقبله الأذهانُ، ولا تُصغي إليه الآذانُ؛ للأمور التالية:

أ- لفظ الرواية مختل معتل مضطرب لا يمكن صدوره عن إمام!!؛ وقد أوردها المجلسي مبتورة؛ وجاء متنها في –كتاب الفقه المنسوب للرضا- متصدعًا منهارًا؛ فتارة ينص على أن "الخلق من القضاء إلى القدر"، وتارة ينص أن" الخلق من القدر إلى القضاء"، وتارة يجعل الخطأ في القضاء، وتارة يجعل الخطأ في القدر!!

ب- معنى الرواية فاسد؛ فقد تضمن ما يحكم المرء بوضعه بمجرد النظر فيه؛ لمخالفته لأصول الدين وضروراته، ولما علم بالتواتر، ولما أجمع المسلمون عليه مع مخالفته لصريح العقل، وقد حاول المجلسي شرح عباراتها فزادها إفسادًا وضلالا !! **يوضحه:**

ت- نصت الرواية على وقوع الخطأ في القضاء والقدر؛ وقد فسر المجلسي الخطأ بالبداء، **فيُقال:**

- الخطأ في اللغة: مخالفة الصواب من غير قصد[2]؛ والقضاء والقدر من أفعال الله ﷻ؛ والقول بوقوع الخطأ فيهما يقتضي نسبة الخطأ إلى أفعاله تعالى! ونسبة الخطأ إلى أفعاله تعالى من أعظم النقائص في حقه؛ إذ فيه: تشبيه له بالمخلوق وقدح في قدرته ومشيئته وعلمه وحكمته!-تعالى الله عما يقولو علوًا كبيرًا-
- تفسير المجلسي الخطأ بوقوع البداء؛ يقتضي أن الاعتقاد بالبداء اعتقاد بوقوع الخطأ ومخالفة الصواب في محل البداء؛ وهذا يعني نسبة الجهل إلى الله، والخطأ في أخباره وكلماته التكوينية! -تعالى الله عما يقولو علوًا كبيرًا-

وغير خاف بأن ما ذكرته الرواية -وشرح المجلسي لها- تضمن ابتداعًا شنيعًا في الدين ومخالفة صريحة لدين المسلمين؛ ولما جاءت به الرسل في وصف رب العالمين؛ فابتدعت أقوالاً لم تقلها الرسل، بل تخالف ما قالوه وتعارضه لأنها تقدح في أفعال الرب=(تقدير

---

(١)بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٢٥/٥.

(٢) انظر: مختار الصحاح، الرازي، مادة(خ ط أ) ، ٩٢.

الله وقضاؤه)، كما تقدح في كمال علمه وقدرته وحكمته وتصفه بالنقص؛ وذلك لا يقره سمع ولا عقل!

يقول شيخ الإسلام ﷺ: (من آمن بما جاءت به الرسل وقال ما قالوه من غير تحريف للفظه ولا معناه، فهذا لا إنكار عليه، بخلاف من ابتدع أقوالاً لم تقلها الرسل، بل هي تخالف ما قالوه، وحرف ما قالوه، إما لفظًا ومعنى، وإما معنى فقط، فهذا يستحق الإنكار عليه باتفاق الطوائف، وأصل دين المسلمين أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه في كتبه، وبما وصفته به رسله، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، بل يثبتون له تعالى ما أثبته لنفسه، وينفون عنه ما نفاه عن نفسه، ويتبعون في ذلك أقوال رسله، ويجتنبون ما خالف أقوال الرسل،...فالرسل وصفوا الله بصفات الكمال، ونزهوه عن النقائص المناقضة للكمال،...فوصفته الرسل بأنه حي منزه عن الموت، عليم منزه عن الجهل، قدير قوي عزيز منزه عن العجز والضعف والذل واللغوب، سميع بصير منزه عن الصم والعمى، غني منزه عن الفقر، جواد منزه عن البخل، حكيم حليم منزه عن السفه، صادق منزه عن الكذب، إلى سائر صفات الكمال... وقد قال تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤ ﴾ الإخلاص: ١ – ٤، فالصمد، اسم يتضمن إثبات صفات الكمال ونفي النقائص، وهو العليم الكامل في علمه، القدير الكامل في قدرته، الحكيم الكامل في حكمته).[1] (والإجماع وغيره .. نفى ما يناقض صفات الكمال ... ولهذا..[فـ]إن الله منزه عن النقائص شرعًا وعقلاً. فإن العقل كما دل على اتصافه بصفات الكمال من العلم والقدرة والحياة والسمع والبصر والكلام، دل أيضًا على نفي أضداد هذه؛ فإن إثبات الشيء يستلزم نفي ضده، ولا معنى للنقائص إلا ما ينافي صفات الكمال).[2]

---

(١)الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ابن تيمية، ٤/ ٤٠٥-٤٠٧

(٢)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ٤/٦-٧.

وبهذا يظهر بطلان نسبة الخطأ إلى القضاء والقدر؛ وكذب هذه الرواية المنسوبة إلى الرضا؛ ويكفي في الحكم عليها النظر في متنها! و"ما أحسن قول القائل: إذا رأيت الحديث يباين العقول، أو يخالف المنقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع".[١]

٤- اختلفت نصوصهم في محل البداء؛ على قولين:

الأول: أن محل البداء هو القضاء والقدر، فالبداء متعلق بهما؛ ولا يختص بأحدهما دون الآخر؛ ومن نصوصهم في ذلك:

- الرواية السابقة المنسوبة للرضا؛ فقد دلت على دخول البداء في القضاء والقدر؛ -باعتبار وقوع الخطأ فيهما وتفسير الخطأ بالبداء-
- ما جاء في كتاب الفصول المهمة في أصول الأئمة: (البداء .. مخصوص بأحكام القضاء والقدر).[٢]
- ما قاله نعمة الله الجزائري تعليقًا على ما ورد في مروياتهم -عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: "إن القضاء والقدر خلقان من خلق الله ، والله يزيد في الخلق ما يشاء"[٣] - : (خلقان بفتح الخاء، أي: نوعان من مقدورات الله سبحانه، ومرتبتان من مراتب علمه المكتوب في الألواح، مقدمان على التكوين والإيجاد العيني، **وله البداء فيهما** قبل الإيجاد والإرادة الحتمية، وذلك قوله:" يزيد في الخلق ما يشاء").[٤]
- ما قاله المجلسي-تعليقًا على الرواية الآنفة-: (بيان : "خلقان من خلق الله" بضم الخاء، أي: صفتان من صفات الله. أو بفتحها، أي: هما نوعان من خلق الأشياء وتقديرها في

---

(١)نقله السيوطي في كتابه تدريب الراوي عن ابن الجوزي، ٣٢٧/١.

(٢) الفصول المهمة في أصول الأئمة، الحر العاملي، ٢٢٤/١.

(٣)المحاسن، أحمد البرقي، برقم(٢٤٠)، ٢٤٥/١، بصائر الدرجات، محمد الصفار، رقم(١٧)، ٢٦٠، كتاب التوحيد، الصدوق، ٣٦٤، برقم(١)، مختصر بصائر الدرجات، حسن الحلي،١٣٤، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١١٢/٥، ١٢٠، وذكر شيخهم هادي النجفي في كتابه موسوعة أحاديث أهل البيت، ٨١/٩-٨٢، ١٦٤:أن ''الرواية صحيحة الإسناد ''!!

(٤) نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٣١١/٢-٣١٢.

الألواح السماوية ، **وله البداء فيها قبل الإيجاد**، فذلك قوله: "يزيد في الخلق ما يشاء").[١]

الثاني: أن محل البداء هو القدر، فالبداء مختص به[٢] و أما القضاء فلا بداء فيه، و نصوصهم في تقرير ذلك لها اعتباران مختلفان:

أ- اعتبار[٣] أن (القدر ..قسم من القضاء؛ فإنّه عبارة عن القضاء الغير الحتمي).[٤] وعليه فالقضاء الحتمي (مصون عن التغير والنسخ والبداء لأن علمه القضائي مثل علمه الأزلي في عدم جواز التغير عليه بخلاف القدر إذ منه النسخ والبداء والتردد)[٥]. فـ(لا بداء في القضاء..وإنما البداء في القدر)[٦]

يقول آية الشيعة الخوئي:(البداء الذي تقول به الشيعة الإمامية إنما يقع في القضاء غير المحتوم، أما المحتوم منه فلا يتخلف).[٧] ويقول:(القضاء الحتمي المعبر عنه باللوح المحفوظ، وبأم الكتاب، والعلم المخزون [٨] عند الله يستحيل أن يقع فيه البداء؛).[٩] (والبداء: إنما يكون في القضاء الموقوف المعبر عنه بلوح المحو والإثبات).[١٠]

وجاء في كتاب كفاية الأصول-تأكيدًا لهذا المعنى-:(ما كان في علمه المكنون المخزون لا يكون فيه تغيير ولا تبديل ولا محو ولا إثبات، ويعبّر عنه باللوح المحفوظ [١١] وقضائه

---

(١) بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٥/١١١-١١٢.

(٢)تنويه!!زعم الشيعة أن نفي البداء تعجير للرب، وتعطيل لقدرته ومشيئته، وعليه فقولهم بوجود أمورٌ لا يتعلق بها البداء يوقعهم في المحذور الذي لأجله جوزوا البداء ابتداءً!!!

(٣) هذا الاعتبار مبني على الاتجاه الشيعي الفلسفي في تعريف القضاء والقدر والفرق بينهما، انظر: الوافي، الفيض الكاشاني، ١/٥١٧، الشافي في شرح أصول الكافي، عبد الحسين المظفر، ٣/٢٤٧-٢٤٨.

(٤) مفتاح السعادة في شرح نهج البلاغة، محمد تقي النقوي القايني، ٦ /٢٢٣.

(٥)شرح الأسماء الحسنى، ملا هادي السبزواري، ١/٢٣٤.

(٦)نبراس الضياء وتسواء السواء في شرح باب البداء وإثبات جدوى الدعاء، المير محمد الداماد، ٥٥-٥٦.

(٧) البيان في تفسير القرآن، السيد الخوئي، ٣٨٦، وانظر: رسالتان في البداء، الخوئي وَ البلاغي، ٣٤.

(٨) في النص تأويل ظاهر للوح المحفوظ بالعلم!!

(٩)البيان في تفسير القرآن، السيد الخوئي، ٣٩٠.

(١٠)البيان في تفسير القرآن، السيد الخوئي، ٣٩١.

(١١) في النص تأويل ظاهر للوح المحفوظ بالعلم!!

المحتوم، وما لم يكن في المكنون من علمه فيجري فيه التبديل والمحو والإثبات وهو قضاء الله غير المحتوم، والبداء يتبع هذا القضاء؛ بمعنى: أنّ ما جرى في قضائه غير المحتوم المعبّر عنه بلوح المحو والإثبات، **ومنه علمه الذي يظهر لملائكته ورسله وأنبيائه**؛ فإنّه قد يكون الشيء في هذا القضاء بنحو التعليق والتقدير، فلو كان هذا مخالفًا لما في قضائه المحتوم وقع فيه البداء، أي: تغيير وتبديل، وذلك لعدم حصول المعلّق عليه، أو حصول تقدير آخر).[١]

ويقول الشعراني: (**المأوّل للبداء بلوح المحو والإثبات .. يسمى ما في اللوح المحفوظ قضاء وما في لوح المحو والإثبات قدرًا**)، [٢] **وعليه فيقع (في لوح القدر التغير والتجدد)**.[٣]

لكن نصوص الشيعة لم تتفق على نفي تعلق البداء بالقضاء المبرم المحتوم؛ بل هم في ذلك متناقضون مضطربون وينكشف تناقضهم واضطرابهم بما يلي:

- **أنه قد ورد في مروياتهم ونصوصهم إثبات وقوع البداء في القضاء المبرم المحتوم؛ ومن ذلك:**
  - **ما ورد في مرويات الشيعة عن أبي جعفر الثاني محمد الجواد أنه سئل هل يبدو لله في المحتوم ؟ قال : "نعم ".**[٤] قال المجلسي في تعليقه على الرواية "للمحتوم معان يمكن البداء في بعضها و.. يحتمل أن **يكون المراد بالبداء في المحتوم البداء في خصوصياته!!!**"[٥]

---

(١)كفاية الأصول دروس في مسائل علم الأصول، الميرزا جواد التبريزي، ٣/٣٢٠

(٢)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ج٥/ حاشية(١)، صفحة ٦.

(٣)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ج٥/ حاشية(١)، صفحة ٦.

(٤)الغيبة، النعماني، ٣١٤-٣١٥، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٥٢/٢٥٠، موسوعة الإمام الجواد، القزويني، ١/٥٠٧.

(٥)بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٥٢/٢٥١.

- ما قاله الحر العاملي –تعليقًا على الرواية المنسوبة إلى أبي عبد الله: "إن الدعاء يرد القضاء وقد نزل من السماء وقد أبرم إبرامًا"[1] –(**هذا يدل على البداء**).[2]
- ما قاله المازني–تعليقًا على الرواية المنسوبة إلى أبي عبد الله:" إنَّ الدُّعاء **يردّ القضاء**، ينقضه كما ينقض السلك **وقد أُبرم إبراماً** " [3] (**الياء في قوله « يرد » متعلق بالدُّعاء، والإبرام الإحكام، وقد مرَّ أن البداء يجري في مرتبة القضاء**).[4]

– **أنه قد سبق في تحليل كلام الخوئي ونقده ما يكشف بجلاء وقوع البداء في القضاء المحتوم، وأن كلامه ينقض أوله آخر!**

– **أنهم زعموا أن البداء لا يقع في القضاء الحتم، ومن القضاء الحتم المفروغ منه – بزعمهم– أمر الإمامة وتحديد الأئمة!!** لذا جاء الإجماع من علمائهم على عدم جريان البداء فيه؛ **غير أنك تجد في مروياتهم ما ينقض ذلك ويفيد إثبات البداء لله في تحديد الأئمة!!**

ففي صدد بيان أن أمر الإمامة وتحديد الأئمة من القضاء الحتم الذي لا يقبل البداء[5]: يقول المجلسي في معرض شرحه لما جاء في الكافي عن أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: "إن الطاعة مفروضة من الله ﷻ، وسنة أمضاها في الأولين، وكذلك يجريها في الآخرين، والطاعة لواحد

---

(١)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الدعاء، باب أن الدعاء يرد البلاء والقضاء، رقم(٣)، ٤٦٩/٢،الوافي، الفيض الكاشاني،١٤٧٧/٩، وسائل الشيعة، الحر العاملي، ١٠٩٣/٤، الفصول المهمة، الحر العاملي، ٣٢٦/٣-٣٢٧، موسوعة أحاديث أهل البيت، هادي النجفي ، ٢١٢/٧. وقال المجلسي في مرآة العقول،١٥/١٢:(الحديث الثالث:صحيح)، وقد أيد آية الشيعة عبد الحسين المظفر المجلسي في حكمه على إسناد الرواية، حيث قال في كتابه الشافي في شرح أصول الكافي٨/٧: ''صحيح''.

(٢)الفصول المهمة في أصول الأئمة، الحر العاملي، ٣ / ٣٢٧، هامش(١).

(٣)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الدعاء، باب أن الدعاء يرد البلاء والقضاء، رقم(١)، ٤٦٩/٢، الوافي، الفيض الكاشاني، ١٤٧٧/٩، وسائل الشيعة، الحر العاملي، ١٠٩٣/٤، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٢٩٥/٩٠، وقال المجلسي في مرآة العقول،١٣/١٢:(الحديث الأول:كالصحيح)، وقال آية الشيعة عبد الحسين المظفر المجلسي في كتابه الشافي في شرح أصول الكافي، ٨/٧: ''حسن كالصحيح'' وقال شيخهم هادي النجفي في كتابه موسوعة أحاديث أهل البيت، ٤٢٤/٣؛''الرواية صحيحة الإسناد''.

(٤)شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٣٦/١٠.

(٥) انظر: دفاع عن الكافي، ثامر العميدي،٢٠٤/٢-٢٠٦.

منا، والمودة للجميع، **وأمر الله يجرى لأوليائه بحكم موصول وقضاء مفصول، وحتم مقضي...**"[1] -: ("وأمر الله " أي: الإمامة ووجوب الطاعة أو حكمه بخروجهم وقيامهم بأمر الإمامة، .. " بحكم موصول " **أي: متصل بعضه ببعض، أراد لواحد بعد واحد،** كما ورد في تأويل قوله سبحانه: ﴿ ۞ وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ ٱلْقَوْلَ ﴾ القصص: ٥١؛ أي: **إمام بعد إمام.** " **وقضاء مفصول " أي مفروغ عنه،**[2] أو مبين غير مشتبه، أو المراد

---

(١) الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحجة، باب ما يفصل به بين دعوى المحق والمبطل في أمر الإمامة، رقم(١٦)، ٣٥٦/١، الوافي، الفيض الكاشاني،١٤٩/٢، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٢٠٣/٤٦، وقال المجلسي في مرآة العقول،١١١/٤:(الحديث السادس عشر: مجهول).

(٢)**في النص تقرير بأن القضاء فرغ منه في أمر الإمامة**؛ وفيه إثبات الشيعة لهذه اللفظة(فرغ من الأمر) برغم أنهم يفرون منها، ويزعمون أن فيها تعطيلاً للرب ومشابهة لقول اليهود الذين زعموا أن الله استراح يوم السبت فلا يقضي فيه شيئًا وأنها مقتضى قولهم يد الله مغلولة،!!.

وقد اكتظت نصوص الشيعة بنفيها؛ ففي الرواية المذكورة في مصنفاتهم تحت باب ذكر مجلس الرضا عليه السلام مع سليمان المروزي؛ (قال سليمان : إنه قد فرغ من الأمر فليس يزيد فيه شيئًا، قال الرضا عليه السلام: هذا قول اليهود)،عيون أخبار الرضا، الصدوق، ١٦٧/١، برقم(١)، كتاب التوحيد، الصدوق، ٤٥٢، برقم(١)، مختصر بصائر الدرجات، حسن الحلي،١٤٧، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٣٣٦/١٠، مسند الإمام الرضا، جمع: عزيز الله عطاردي، ١١٢/٢. وفي رواية نسبوها لأبي عبدالله أنه قال في تفسير قول الله تعالى:﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ﴾ المائدة: ٦٤؛ "كانوا يقولون قد فرغ من الأمر"، الأمالي، الطوسي، ٦٦١، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١١٣/٤، ٤٨/٥، ولأجل ذلك أثبتوا البداء: يقول الصدوق: (البداء هو رد على اليهود لأنهم قالوا: إن الله قد فرغ من الأمر)التوحيد، الصدوق، ٣٣٥ ، ويقول المجلسي: (إنهم عليهم السلام إنما بالغوا في البداء ردًا على اليهود الذين يقولون إن الله قد فرغ من الأمر) مرآة العقول، المجلسي ،١٣١ /٢، **وهنا يُقال: لِمَ تناقضتم و أثبتم (الفراغ من الأمر) في أمر الإمامة!!**؛ ولِمَ لم يحصل المحظور الذي لأجله نفيتم هذه اللفظة!!

على أن لفظة(فرغ من الأمر) واردة في النصوص الشرعية؛ ومن النصوص المثبتة لها:

عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: "قلت يا رسول الله: أرأيت عملنا هذا على أمر قد فرغ منه أم على أمر نستقبله؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: بل على أمر قد فرغ منه. " -أخرجه ابن وهب في القدر، برقم(٢٠)، صفحة٤٨، وابن أبي عاصم في السنة، برقم(١٦١)،صفحة٧١، وقال الألباني:((حديث صحيح))، وابن بطة في الإبانة عن شرعة الفرقة الناجية، الكتاب الثاني،(القدر)، برقم(١٣٢٣)،٣٠٣/١، والفريابي في القدر، برقم(٢٩)، صفحة٤٥، والآجري في الشريعة، برقم(٣٢٥)،٧٤٣/٢-٧٤٤، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة، برقم(١٥٥٦)،٩١٩/٤-٩٢٠.-

=

=

وعن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: "سمعت رسول الله ﷺ يقول:" أول ما خلق الله تعالى القلم فأخذه بيمينه، وكلتا يديه يمين. قال: فكتب الدنيا، وما يكون فيها من عمل معمول بر أو فجور، رطب أو يابس، فأحصاه عنده في الذكر، فقال:﴿ هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيۡكُم بِٱلۡحَقِّۚ إِنَّا كُنَّا نَسۡتَنسِخُ مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ٢٩ ﴾ الجاثية: ٢٩، فهل تكون النسخة إلا من شيء قد فرغ منه"(٢). - أخرجه ابن أبي عاصم في السنة، برقم(١٠٦)، صفحة٤٩-٥٠، وقال الألباني:((إسناده حسن))، وابن بطة، في الإبانة، الكتاب الثاني،(القدر)، برقم(١٣٦٥)،٣٣٥/١-٣٣٦، والفريابي في القدر، برقم(٤١٥)، صفحة٢٦٦، والآجري في الشريعة، برقم(٣٣٩)،٧٥٩/٢.-

ومعنى فرغ من الأمر: إثبات أن الله قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلقهم: قدر آجالهم وأرزاقهم وأعمالهم وكتب ذلك وكتب ما يصيرون إليه من سعادة وشقاوة، وليس في هذا المعنى تعطيل للرب بل فيه إقرار بأن الله عالم في الأزل بمقتضيات الأشياء فقدر كل شيء على وفق علمه فما يجري بعد ذلك يجري على ما قدره، ووقوع الأشياء على حسب تقديره السابق يدل على كمال قدرته وعلمه وأنه لا نقص فيهما بوجه؛ كما يدل على تنزهه سبحانه عن نقص البشر وقصور علمهم وقدرتهم؛ إذ البشر قاصرون قد يقع تقديرهم للأمور وقد لا يقع؛ وأما الرب ﷻ فإن ما سبق به تقديره فهو واقع. انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٤٤٨/٨-٤٤٩، وسوق المقادير إلى المواقيت؛ فيه دلالة على دوام فعله وأنه سبحانه وتعالى لم يزل فعالاً لما يشاء؛ وهو معنى قوله: ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٍ ٢٩ ﴾ الرحمن: ٢٩، يقول السعدي في تفسيره، ص:٨٣٠:(وهذه الشئون التي أخبر أنه تعالى كل يوم هو في شأن، **هي: تقاديره وتدابيره التي قدرها في الأزل وقضاها، لا يزال تعالى يمضيها وينفذها في أوقاتها التي اقتضته حكمته**).

واعتقاد ما سبق هو حقيقة الإيمان بالقدر الذي زاغت فيه الفرق؛ ومن هنا يقول ابن القيم(إنه لم يؤمن بالقضاء والقدر..حقيقة الإيمان إلا أتباع الرسل وورثتهم، والقدر منشؤه عن علم الرب وقدرته،)(فارتباط الخلق بقدرته التامة يقتضى أن لا يخرج موجود عن قدرته، وارتباطه بعلمه التام يقتضى إحاطته به وتقدمه عليه، ... **فـ.. لا يخرج مقدور عن علمه وقدرته ومشيئته**)و(المنكرون للقدر فرقتين: فرقة كذبت بالعلم السابق ونفته، وهم غلاتهم الذين كفرهم السلف والأئمة وتبرأ منهم الصحابة. وفرقة جحدت كمال القدرة وأنكرت أن تكون أفعال العباد مقدورة لله تعالى وصرحت بأن الله لا يقدر عليها، فأنكر هؤلاء كمال قدرة الرب، وأنكرت الأخرى كمال علمه) طريق الهجرتين وباب السعادتين، ابن القيم، ١/ ١٩٦-١٩٨.

وليس في هذا المعنى مشابهة لقول اليهود الذين قدحوا في قدرة الرب وعطلوه عن الفعل حيث زعموا أن الله استراح يوم السبت فلا يقضي فيه شيئًا ولا هو مقتضى ما أنكره القرآن عليهم في قولهم : ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ ﴾ لأن (اليهود أرادوا بقولهم: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ ﴾ المائدة: ٦٤أنه بخيل، فكذبهم الله في ذلك، وبين أنه جواد لا يبخل، فأخبر أن يديه مبسوطتان) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ، ٤/ ٤١٢، وسياق الآية يدل على هذا المعنى،قال تعالى:

=

بـ"الحكم الموصول" الإمضاء المتصل بالفعل، والقضاء السابق على الفعل، وقيل: "بحكم موصول" أي: **متتابع ليس فيه استثناء بعض أوليائه ، والقضاء المفصول: الفصل بين الحق والباطل** ، ووصفه بمفصول للمبالغة؛ كقوله تعالى: ﴿ حِجَابًا مَّسْتُورًا ﴿٤٥﴾ ﴾

=

﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ ﴾ المائدة: ٦٤، بل الناظر في معتقدات اليهود يلحظ التشابه بين عقائد الشيعة واليهود؛ ومن ذلك:

أن اليهود ينسبون الجهل وقصور العلم لله من خلال وصفه بالندم والأسف ؛ - فجاء في توراتهم: " وَرَأَى الرَّبُّ أَنَّ شَرَّ الإِنْسَانِ قَدْ كَثُرَ فِي الأَرْضِ، وَأَنَّ كُلَّ تَصَوُّرِ أَفْكَارِ قَلْبِهِ إِنَّمَا هُوَ شِرِّيرٌ كُلَّ يَوْمٍ. ٦ فَحَزِنَ الرَّبُّ أَنَّهُ عَمِلَ الإِنْسَانَ فِي الأَرْضِ، وَتَأَسَّفَ فِي قَلْبِهِ. " (سفر التكوين، الفصل:٦ ، فقرة: ٥-٦) ومثل هذا المعنى الباطل تكرر في توراتهم (انظر: سفر الخروج، الفصل: ٣٢ فقرة: ١٢، ١٤، وسفر قضاة، الفصل:٢، فقرة: ١٨، وسفر صموئيل الأول، الفصل:١٥ فقرة: ١٠-١١، وسفر صموئيل الثاني، الفصل: ٢٤، فقرة: ١٦، وسفر أخبار الأيام الأول، الفصل: ٢١، فقرة: ١٥،وغيرها).

-وهذا المعنى هو لازم القول بالبداء!!

لأن البداء يُراد به: الظهور بعد الخفاء، ونشأة الرأي الجديد، وظهور الرأي بعد أن لم يكن، واستصواب شيء علم بعد أن لم يعلم وهو يقتضي الجهل وقصور العلم، ومن ندم وحزن وتأسف على فعل ما؛ فلا بد أن يكون ذلك لظهور رأي جديد صائب غير رأيه السابق، وهذا الرأي ناتج عن تجدد علم له علم به خطأه فندم!

وهذا ما جعل العلماء يربطون بين عقيدة البداء في الفكر الشيعي وبين الندم والجهل والنسيان المنسوب إلى الله في نصوص العهد القديم؛ انظر: الصحاح، الجوهري، مادة(بدا)، ٦/٢٢٧٨، ولسان العرب، ابن منظور، مادة(بدا)، ١٤/٦٥-٦٦، بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود، عبدالله الجميلي، ١/ ٣١٧- ٣٣٧، أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية - عرض ونقد- القفاري، ٢/٩٣٧- ٩٣٩، مفهوم العلم الالهي عند اليهود وموقف الإسلام منه، مريم تيجاني، ١٣٤- ١٣٨، عقيدة البداء نشأتها وتطورها والرد عليها والفرق بينها وبين النسخ، د. محمد ملكاوي، مجلة أبحاث اليرموك. سلسلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، الأردن، المجلد:١٣، العدد:١(أ)، ١٩٩٧م، ص٥٩-ص٦٥.

فظهر أن القول بالبداء فيه مشابهة لليهود، بل هو من لوازم عقائدهم وقد أقر بذلك بعض الشيعة- وشهد شاهد من أهلها- يقول الشعراني:(البداء مصرح به في التوراة التي بأيدي اليهود الآن) تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ج٤/ حاشية(١)، صفحة ٢٥٢.

إذا تقرر ذلك: فلفظة (فرغ من الأمر) لفظة شرعية وإثباتها ليس فيه مشابهة لما نسبه اليهود لله من النقائص بل نفيها يقتضي نفي علم الله السابق والقول بأن الأمر أنف وفي ذلك مشابهة لقول اليهود في نسبه الجهل وقصور العلم إلى الله؛ **فما بال الشيعة يلبسون الحق بالباطل، ويحرفون الكلم عن مواضعه!!**

الإسراء: ٤٥. " **وحتم مقضي": إشارة إلى تأكيد القضاء ورفع احتمال البداء وقيل : الحتم الحكم، والمقضي المحتوم..).**[١]

فالنص السابق يبيّن أن أمر الإمامة وتحديد الأئمة من القضاء الحتم ويرفع احتمال البداء فيها.

وإرساءً لهذا المعتقد الفاسد واستدلالا له:

- زعم الشيعة أن أسماء الأئمة وترتيبهم قد سُطر في لوح كان عند فاطمة ﵂ أهداه لها والدها رسول الله ﷺ[٢]**وأنه قد ورد (عن كل واحد منهم ﷺ نصوص قاطعة وتنصيصات بأنه على إمامتهم، واحدًا بعد واحد إلى قائمهم الحجة).**[٣]
- **وحكى شيخهم المفيد الإجماع على عدم جريان البداء في أمر الإمامة وتحديد الأئمة؛** فقال ما نصه: **(وأما الإمامة فإنه لا يوصف الله فيه بالبداء، وعلى ذلك إجماع فقهاء الإمامية، ومعهم فيه أثر عنهم ﷺ أنهم قالوا: "مهما بدا لله في شيء فلا يبدو له في نقل نبي عن نبوته، ولا إمام عن إمامته، ولا مؤمن قد أخذ عهده بالإيمان عن إيمانه"**[٤]**).**[٥]

غير أنه ثبت في مروياتهم ما ينقض ذلك ويثبت البداء لله في بعض الأئمة؛ ومنها:

- **ما ورد في رواياتهم عن الصادق** ﷺ أنه قال: "ما بدا لله بداء كما بدا له في إسماعيل ابني[٦]"،[١] أي: (ما ظهر لله أمر كما ظهر له في إسماعيل ابني؛ إذ اخترمه قبلي ليعلم بذلك

---

(١) مرآة العقول في شرح أخبار الرسول، المجلسي، ١١٢/٤.

(٢)انظر: الاحتجاج، الطبرسي، ٨٥/١-٨٧.

(٣)نبراس الضياء وتسواء السواء في شرح باب البداء وإثبات جدوى الدعاء، المير محمد الداماد، ٩.

(٤) المسائل العكبرية، المفيد، ١٠٠، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٣/٣٧.

(٥) الفصول المختارة، المفيد، ٣٠٩، وانظر: النجاة في القيامة في تحقيق أمر الإمامة، ابن مهيثم البحراني، ١٩٧، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٣/٣٧.

(٦) إسماعيل بن جعفر الصادق بن محمد الباقر، الهاشمي القرشي، الابن الأكبر للإمام جعفر الصادق، وإليه نسبة (الإسماعيلية) وهي من فرق الشيعة في الأصل، وتميزت عن الاثني عشرية بأن قالت بإمامته بعد أبيه، والاثنا عشرية تقول بإمامة أخيه موسى الكاظم، توفي في حياة والده سنة ١٤٣هـ. وقد أنكرت الإسماعيلية موته وزعمت أن أباه أظهر موته =

أنه ليس بإمام بعدي).[٢]

- ما جاء في الكافي عن أبي الحسن عليه السلام[٣]:"**بدا لله في أبي محمد**[٤] بعد أبي جعفر عليه السلام [٥] **ما لم يكن يعرف له،** كما بدا له في موسى بعد مضي إسماعيل ما كشف به عن حاله ..، وأبو محمد ابني الخلف من بعدي، عنده علم ما يحتاج إليه ومعه آلة الامامة"[٦][١].

=

تقية حتى لا يقصده العباسيون بالقتل، وزعموا أنه (لا يموت حتى يملك الأرض ويقوم بأمر الناس). انظر: الوافي بالوفيات، الصفدي، ٩/ ٦٢-٦٣، الأعلام للزركلي، ١/ ٣١١-٣١٢.

(١)كتاب التوحيد، الصدوق، ٣٣٦، برقم(١٠)، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٤٧/٢٦٩.

(٢)التوحيد، الصدوق، ٣٣٦.

(٣)علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد ابن زين العابدين، السيد الشريف، أبو الحسن العلوي الحسيني الفقيه. عاشر الأئمة الاثني عشر عند الإمامية ويلقبونه بالهادي، يعرف بأبي الحسن العسكري، أحد الأتقياء الصلحاء، ولد بالمدينة سنة ٢١٤هـ، ووشي به إلى المتوكل العباسي، فاستقدمه إلى بغداد وأنزله في سامراء، وكانت تسمى " مدينة العسكر " لأن المعتصم لما بناها انتقل إليها أبو الحسن، ثم اتصل بالمتوكل أنه يطلب الخلافة وأن منزله كتبًا من شيعته تدل على ذلك، فوجه إليه من جاء به، فلم ير ما يسوؤه، فسأله إن كان عليه دين، فقال: نعم، أربعة آلاف دينار، فوفاها عنه ورده إلى منزله مكرمًا، توفي بسامراء سنة ٢٥٤ هـ. انظر: تاريخ الإسلام، الذهبي، ٦/ ١٣٠، الأعلام للزركلي، ٤/ ٣٢٣.

(٤)الحسن بن علي بن محمد بن علي الرضا بن موسى بن جعفر الصادق، أبو محمد الهاشمي الحسيني، الإمام الحادي عشر عند الإمامية، ولد في المدينة سنة ٢٣٢هـ، وتوفي في سامراء سنة ٢٦٠هـ، ويقال له الحسن العسكري لكونه سكن سامراء، فإنها يقال لها العسكر، وهو والد منتظر الرافضة، انظر: تاريخ الإسلام، الذهبي، ٦/ ٦٩، الأعلام للزركلي، ٢/٢٠٠.

(٥)محمد بن علي بن محمد الملقب بالتقي أبو جعفر الابن الأكبر لإمام الشيعة العاشر علي الهادي، ادعت الإمامية الرافضة أن الله أثبت له الإمامة بعد أبيه، فعهد إليه أبوه -علي الهادي- بالإمامة من بعده؛ فكان المرجو للإمامة بعده، إلا أنه —بزعمهم- بدا لله في أمره فمحا ذلك وقبضه في حياة والده، فتغير مسار الإمامة وانتقلت إلى أخيه(الابن الأصغر لعلي الهادي)؛ فأصبح أخوه أبو محمد الحسن العسكري الملقب بالزكي، والعسكري؛ هو الإمام الحادي عشر. انظر: الوافي، الفيض الكاشاني، ٢/٣٨٨، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٩٩/٦٣.

(٦)هذه الرواية جعلت الشيعة في مشكلة كبيرة لا مخرج منها إلا بالإقرار بفساد مذهبهم! يقول الشيخ خالد الوصابي في تعليقه على هذه الرواية: (الشيعة في ورطة من هذه الرواية؛ إذا قالوا: رجع الضمير إلى الله وصفوا الله بالجهل، إذا قالوا: رجع الضمير إلى الإمام وصفوه بالجهل في أمر الإمامة)و(إذا كان البدا راجع إلى الائمة بطلت الإمامة وبطلت عصمة الإمام؛ لأن الأئمة لم يكونوا يعرفون من الإمام، وبهذا بطلت عصمة الإمام وسلسلة الأئمة) والأظهر بدلالة لفظ الرواية رجوع الضمير في (بدا) إلى الله-تعالى الله عما يقولون علوًا كبيرًا- لاسيما وقد وردت روايات أخرى صريحة في نسبة البداء

=

وما سبق صريح بمناقضة ادعاءات الشيعة على توفر النص المسبق الصريح بتعيين الأئمةﷺ. وزعمهم أن الإمامة من القضاء المحتوم الذي لا يجوز فيه البداء وحكيهم الإجماع على ذلك!

إذ كيف يستقيم قولهم وتصح ادعاءاتهم وهي مناقضة لما صرحت به رواياتهم من إثبات البداء لله في أمر إسماعيل و أبي محمد ؟ وكفى بذلك دليلاً على بطلان قولهم وتناقضه وتضاربه واختلافه وعدم اتفاقه؛ وهذا شأن كل ترك الحق؛ (فمن ترك الحق فإنه يُبتلى بالتناقض وتضارب أقواله؛ لأن الضلال يتشعب، ولا حد لشعبه. وأما الحق: فإنه شيء واحد لا يتشعب ولا يختلف، والله ﷻ يقول: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ يونس: ٣٢ ، فمن ترك الحق وقع في الضلال، والضلال متاهة).[٢]

ب- اعتبار[٣] أن القضاء هو الإيجاب والإيجاد والإمضاء، أي: الأمر الواقع، فلا يتصور وقوع البداء فيه، إذ كيف يتعلق البداء بالأمر الواقع بخلاف القدر فإنه محل البداء

=

إلى الله؛ يقول الوصابي:(الرواية لها احتملات: الاحتمال الأول: رجوع الضمير على الله. الاحتمال الثاني رجوع الضمير للإمام، وهذا باطل براوية (يامن بدا لله في شأنكما)) -والرواية في: كامل الزيارات، جعفر بن قولويه، الباب(١٠٣)زيارة علي بن محمدﷺ وأبي محمد الحسن بن عليﷺ بسر من رأى، ص٥٢٠، المزار، المفيد،٢٠٣، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء،٦١/٩٩، ٦٢-الحساب الرسمي للباحث في شؤون الشيعة خالد الوصابي في تويتر: @www3477 تاريخ المشاركة : ٩-يناير- ٢٠١٥، تاريخ الاطلاع؛ ١٤٣٦/٦/٢هـ. استرجعت من:
https://twitter.com/www3477/status/553694803662106624
https://twitter.com/www3477/status/553693698781761536
https://twitter.com/www3477/status/553697857610326016

(١)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحجة، باب الإشارة والنص على أبي محمد ﷺ، رقم(١٠)، ٣٢٧/١، كتاب الإرشاد، المفيد،٣١٨/٢-٣١٩، الغيبة، الطوسي، ٨٢-٨٣، الوافي، الفيض الكاشاني،٣٨٨/٢، وقال المجلسي في مرآة العقول،٣٩١/٣:(الحديث العاشر: مجهول).

(٢)شرح سائل الجاهلية، صالح الفوزان، ٢٨٧.

(٣) هذا الاعتبار مبني على مرويات الشيعة التي نسبوها للأئمة في تعريف القضاء والقدر والفرق بينهما ، انظر: الوافي، الفيض الكاشاني، ٥١٧/١، الشافي في شرح أصول الكافي، عبد الحسين المظفر، ٢٤٧/٣-٢٤٨.

فقد جاء في الكافي: سئل العالم عليه السلام[1] كيف علم الله ؟ قال: "علم وشاء وأراد وقدر وقضى وأمضى، فأمضى ما قضى، وقضى ما قدر، وقدر ما أراد، فبعلمه كانت المشيئة، وبمشيئته كانت الإرادة، وبإرادته كان التقدير، وبتقديره كان القضاء، وبقضائه كان الامضاء، والعلم متقدم على المشيئة، والمشيئة ثانية، والإرادة ثالثة، **والتقدير واقع على القضاء بالإمضاء . فلله تبارك وتعالى البداء فيما علم متى شاء، وفيما أراد لتقدير الأشياء، فإذا وقع القضاء بالإمضاء فلا بداء**، فالعلم في المعلوم قبل كونه، والمشيئة في المنشأ قبل عينه، والإرادة في المراد قبل قيامه، والتقدير لهذه المعلومات قبل تفصيلها وتوصيلها عيانًا ووقتًا، والقضاء بالإمضاء هو المبرم من المفعولات، ذوات الأجسام المدركات بالحواس من ذوي لون وريح ووزن وكيل وما دب ودرج من إنس وجن وطير وسباع وغير ذلك مما يدرك بالحواس. **فلله تبارك وتعالى فيه البداء مما لا عين له، فإذا وقع العين المفهوم المدرك فلا بداء**، والله يفعل ما يشاء، فبالعلم علم الأشياء قبل كونها، وبالمشيئة عرف صفاتها وحدودها وأنشأها قبل إظهارها، وبالإرادة ميز أنفسها في ألوانها وصفاتها، وبالتقدير قدر أقواتها وعرف أولها وآخرها، وبالقضاء أبان للناس أماكنها ودلهم عليها، وبالإمضاء شرح عللها وأبان أمرها وذلك تقدير العزيز العليم". [2]

وجاء في بحار الأنوار —في شرح الرواية السابقة—:(بعلمه كانت المشية وهي مسبوقة بالعلم، وبمشيته كانت الإرادة وهي مسبوقة بالمشية، وبإرادته كان التقدير والتقدير مسبوق بالإرادة، **وبتقديره كان القضاء والإيجاب وهو مسبوق بالتقدير، إذ لا إيجاب إلا للمحدد الموقوف، وبقضائه وإيجابه كان الإمضاء والإيجاد، ولله تعالى البداء فيما علم**

---

(١) المقصود بالعالم: الإمام السابع عند الشيعة الإمامية؛ موسى الكاظم؛ انظر: موسوعة أحاديث أهل البيت، هادي النجفي ، ٢/٢١٠.

(٢)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب البداء، رقم(١٦)، ١/١٤٨-١٤٩، كتاب التوحيد، الصدوق، ٣٣٤-٣٣٥، برقم(٩)، مختصر بصائر الدرجات، حسن الحلي،١٤٢، الوافي، الفيض الكاشاني،١/٥١٧-٥١٨، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٥/١٠٢، وقال المجلسي في مرآة العقول،٢/١٤٢:(ضعيف ، وهو من غوامض الأخبار ومتشابهاتها)، وقد وافق آية الشيعة عبد الحسين المظفر المجلسي في حكمه على إسناد الرواية حيث قال في كتابه الشافي في شرح أصول الكافي٣/٢٤٧: ''ضعيف إسناده '' بينما ذكر شيخهم هادي النجفي في كتابه موسوعة أحاديث أهل البيت، ٢/٢١٠:أن ''الرواية حسنة الإسناد ''!!

متى شاء؛ فإن الدخول في العلم أول مراتب السلوك إلى الوجود العيني، **وله البداء فيما علم متى شاء أن يبدو وفيما أراد**، وحرك الأسباب نحو تحريكه متى شاء قبل القضاء والإيجاب؛ **فإذا وقع القضاء والإيجاب متلبسًا بالإمضاء والإيجاد فلا بداء**).[1]

وجاء في كتاب الحاشية على أصول الكافي: (" القدر " التحديد وتعيين الحدود والأوقات. و" **القضاء " هو الإيجاب.** و" الإمضاء " هو الإيجاد؛ فوجد الخلق بعد علمه سبحانه بهذه المراتب. وقوله:" فأمضى ما قضى" أي: فأوجد ما أوجب، وأوجب ما قدّر، وقدّر ما أراد. ولمّا بلغ بيانه إلى هذا أخذ البيان من رأس على وجه أوضَحَ ، وقال:

" فبعلمه كانت المشيّة" وهي مسبوقة بالعلم. "وبمشيته كانت الإرادة" وهي مسبوقة بالمشيّة. "وبإرادته كان التقدير" والتقدير مسبوق بالإرادة." **وبتقديره كان القضاء" والإيجاب، وهو مسبوق بالتقدير، حيث لا إيجاب إلاّ للمحدّد والموقوت. "وبقضائه" وإيجابه " كان الإمضاء "والإيجاد.** "والعلم متقدّم على المشيّة" وهو الأوّل بالنسبة إليها. "والمشيّة ثانية، والإرادة ثالثة، والتقدير واقع" **وقوعًا سابقًا "على القضاء" الإيجاب المتلبّس "بالإمضاء" والإيجاد. "ولله تبارك وتعالى البداء فيما علم متى شاء" فإنّ الدخول في العلم أوّل مراتب السلوك إلى الوجود العيني، وله البداء بعدم الإيجاد فيما علم متى شاء أن يبدو، وفيما أراد وحرّك الأسباب نحو تقديره متى شاء قبل القضاء والإيجاب، فإذا وقع القضاء والإيجاب متلبّساً "بالإمضاء" والإيجاد" فلا بَداء "**)[2]

ويقول الطباطبائي –معلقًا على الرواية السابقة–:(أقول: **وذلك أن القدر لا يحتم المقدر**، فمن المرجو أن لا يقع ما قدر، **أما إذا كان القضاء فلا مدفع له**، والروايات في المعاني المتقدمة كثيرة من طرق أئمة أهل البيت عليهم السلام).[3]

ويقول في موطن آخر: ورد (في عدة من أخبار القضاء والقدر ما معناه: أن القدر يمكن أن يتخلف وأما القضاء فلا يرد).[4]

---

(١)بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٠٣/٥.

(٢)الحاشية على أصول الكافي، محمد بن حيدر النائيني، ٤٨١– ٤٨٢.

(٣) تفسير الميزان، الطباطبائي، ٧٥/١٣، وانظر: ميزان الحكمة، الريشهري، ٣ /٢٥٧٦

(٤) تفسير الميزان، الطباطبائي، ٩١/١٩.

وبهذا يظهر:

- **تضارب كلام الشيعة وتناقضه في محل البداء!**
- **أن حقيقة قولهم إثبات البداء في كل شيء سوى الأمر الواقع إذ يستحيل وقوع البداء فيه،[1] ولو أمكن –وقوع البداء فيه– لما توانوا في إثباته[2] لعظيم قدره في نفوسهم!![3][1]**

---

(١) وهذا ما صرح به عارف الشيعة الكربلائي في حديثه عن محل البداء؛ فقد علقه بكل شيء ثم قال:(والشيء ما لم يجد فيحتمل فيه المحو والإثبات) الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤٨٨/٢، وانظر منه، ٤٧٥/٢-٤٩١.-وهذا في حقيقة الأمر- هو الأليق بمذهبهم؛ لأنه إذا أُختص البداء بأمر دون أمر حصل المحذور الذي لأجله جوزوا البداء ابتداءً!!!

(٢)من عجائب مذهب الشيعة؛ ما صرح به أحدهم من إمكان وقوع البداء في الأمر الواقع!! يقول عبد الأعلى السبزواري في كتابه مهذب الأحكام في بيان الحلال والحرام، ١٤٤/٧، ما نصه: (لا ريب في أنّ تغير القضاء والقدر بإرادة الله تعالى واختياره كما في مقتضياتنا ومقدراتنا، فما لم يتحقق مورد مشيته وإرادته ﷻ في الخارج يكون قابلاً للتغير، **بل وبعد الوقوع في الخارج أيضًا في الجملة، كما يأتي**. ويدل عليه مضافًا إلى الوجدان، والمستفيضة الواردة في البداء، وأنّه يدخل في جميع أسباب الفعل)!!!

(٣)بالغ الشيعة في أمر البداء، وجعلوه من أعظم الطاعات وأصول الاعتقادات، ونسبوا للأئمة روايات في تعظيمه والعناية به منها ما رواه الكليني في أصول الكافي، كتاب التوحيد، باب البداء برقم (١) ١٤٦/١: "ما عبد الله بشيء مثل البداء" وقال عنه المجلسي في المرآة، ١٢٣/٢(صحيح). وبرقم (١) ١٤٦/١:"ما عظم الله ﷻ بمثل البداء" وقال عنه المجلسي في المرآة، ١٢٣/٢(مرسل)، وبرقم(٣) ١٤٧/١ " ما بعث الله نبيا حتى يأخذ عليه ثلاث خصال: الإقرار له بالعبودية، وخلع الأنداد، وأن الله يقدم ما يشاء، ويؤخر ما يشاء " وقال عنه المجلسي في المرآة، ١٢٣/٢(حسن)، وبرقم(١٢)١٤٨/١"ولو علم الناس ما في القول بالبداء من الأجر ما فتروا من الكلام فيه" وقال عنه المجلسي في المرآة، ١٢٣/٢(مجهول)، وبرقم(١٥)١٤٨/١"وما بعث الله نبيًا قط إلا بتحريم الخمر وأن يقر لله بالبداء"؛ وقال عنه المجلسي في المرآة، ١٢٣/٢(حسن).

وبلغ من اهتمام علمائهم بتقريره أن عقد الكليني ضمن كتاب التوحيد بابًا بعنوان "باب البداء" وذكر فيه ستّة عشر حديثًا من الأحاديث المنسوبة للأئمة، وعقد الصدوق بابًا خاصًا بعنوان "باب البداء" وذلك في كتابيه "الاعتقادات" و"التوحيد" ، وبوب المجلسي في بحاره بابًا بعنوان "باب البداء والنسخ"، وذكر (٧٠) حديثًا من أحاديثهم عن الأئمة؛ بل إن الحر العاملي قد عقد بابًا في كتابه الفصول المهمة ترجم له بعنوان(باب: أنه لا ينبغي الكلام في القضاء والقدر بل ينبغي الكلام في البداء) ضمنه أربع روايات فحواها الحث على الكلام في البداء، والنهي عن الكلام في القضاء والقدر!! انظر: الأصول من الكافي، الكليني، ١٤٦/١-١٤٩، الاعتقاد، الصدوق، ٤٠-٤١، التوحيد، الصدوق، ٣٣١-٣٣٦، الفصول المهمة، الحر العاملي، ٣٢٦/٣-٣٢٧ بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٩٢/٤-١٣٤، الفصول المهمة في أصول الأئمة، الحر العاملي،٢٥٢/١-٢٥٤.

=

=

ولم يرتض أغلبهم بما صدر عن بعض أعلامهم –كالمحقق نصير الدين الطوسي –من **إنكار كون البداء من عقائد الشيعة و الحكم على أحاديثه بأنها أخبار آحاد** لا توجب علمًا ولا عملاً ، حتى اعترض عليه أحد أفراد طائفته قائلاً:(وأما ما قاله الناقد المحقق ..فمما يستغرب مثله عن مثله أشد الاستغراب، فهنالك أخبار جمة صبة متضافرة متظافرة متكثرة الطرق معتبرة الأسانيد متفننة المتون بلفظة البداء وتصاريفها، رواها أساطين الحديث وأعمدة الرواية .. وقد أخرجها تشعب طرقها واختلاف أسانيدها من حيز أخبار الآحاد، وأدخلها في حريم باب التواتر.. وإثبات مغزاها المروم والقول بمعناها المصطلح عليه من صراح ضروري الدين، و مرّ المتواتر بالمعنى قطعًا) نبراس الضياء وتسواء السواء في شرح باب البداء وإثبات جدوى الدعاء، المير محمد الداماد ، ٨، وانظر قول محقق الشيعة الطوسي في: تلخيص المحصل ، ٢٥٠!

(١) الناظر في أقوال الشيعة في البداء يجد لهم ثلاث اتجاهات:

الأول: إثبات البداء وجعله من أعظم الطاعات وأصول الاعتقادات وهو صريح مروياتهم.

الثاني: إنكار كون البداء من عقائد الشيعة؛ لما ترتب على القول به من وصم المذهب بالعار والكفر والإلحاد، ووصف أخباره بأنها أخبار آحاد يقول نصير الدين الطوسي –عن الشيعة–:(**إنهم لا يقولون بالبداء** وإنما القول بالبداء ما كان إلا في رواية رووها عن جعفر الصادق أنه جعل إسماعيل القائم مقامه، فظهر من إسماعيل ما لم يرتضه منه، فجعل القائم موسى؛ فسئل عن ذلك فقال: "بدا لله في أمر إسماعيل"، وهذه رواية، و..خبر الواحد لا يوجب علمًا ولا عملاً)، تلخيص المحصل، نصير الدين الطوسي، ٢٥٠. ويقول الشعراني: في (**مقام بيان العقائد فالصحيح أن يقال لا بداء**). تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ج٤/ حاشية(٢)، صفحة ٢٥٨.

الثالث: الإقرار بالبداء كعقيدة أصيلة في مذهب الشيعة جاءت به الأخبار والروايات مع محاولة بائسة في أن يجدوا له تأويلاً مقبولاً لأمرين:

- للاستبراء مما يلزم من القول به من إثبات الجهل على الله.
- وليجعلوا مسوغًا شرعيًا للاعتقاد والقول به.

يقول الصدوق:(**يجب علينا أن نقر لله ﷻ بأن له البداء** ، ... فمن أقر لله ﷻ بأن له أن يفعل ما يشاء ويؤخر ما يشاء، ويخلق مكانه ما يشاء، ويقدر ما يشاء، ويؤخر ما يشاء، ويأمر بما يشاء كيف يشاء، **فقد أقر بالبداء**، وما عظم الله بشيء أفضل من الإقرار بأن له الخلق والأمر والتقديم والتأخير **وإثبات ما لم يكن ومحو ما قد كان**، والبداء هو رد على اليهود لأنهم قالوا إن الله قد فرغ من الأمر، فقلنا: إن الله كل يوم في شأن يحيي ويميت ويرزق ويفعل ما يشاء). التوحيد، الصدوق، ٣٣٥-٣٣٦، ويقول الحر العاملي:(لفظ البداء..مجاز) الفصول المهمة في أصول الأئمة، الحر العاملي، ١/، وانظر: مرآة العقول، المجلسي، ١٢٣/٢.

فلم يتخلَ أصحاب هذا الرأي عن القول بالبداء–لا سيما وقد جاءت مروياتهم بإثباته– لكنهم جعلوا نسبته إلى الله مجاز والتزموا تأويله بتأويلات كلامية أو فلسفية –لا يحتملها لفظ البداء؛ لا سيما وأنهم مالوا في الحديث عنه إلى جوانب عقليه

=

=

واهية- وقد أنكروا على من أنكر —من أبناء طائفتهم-القول بالبداء ووصف أخباره بأنها أخبار آحاد، يقول الطبطبائي في تفسير الميزان، ٣٨١/١١،:(الروايات في البداء عنهم ﷺ مستفيضة فلا يعبأ بما نقل بعضهم أنه خبر واحد، وهذا مما لا يسع لذي لب إنكاره) وقد تعجب المجلسي من قول محقق الشيعة الطوسي وعزا ذلك لعدم إحاطته ومعرفته بالأخبار؛ فقال:(وأعجب منه أنه أجاب المحقق الطوسي ﷺفي نقد المحصل عن ذلك - لعدم إحاطته كثيرًا بالأخبار - : بأنهم لا يقولون بالبداء، وإنما القول به ما كان إلا في رواية رووها عن جعفر الصادق ﷺأنه جعل إسماعيل القائم مقامه بعده، فظهر من إسماعيل مالم يرتضه منه، فجعل القائم مقامه موسى ﷺ، فسئل عن ذلك فقال:"بدا لله في إسماعيل" ، وهذه رواية وعندهم أن خبر الواحد لا يوجب علمًا ولا عملاً). بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٢٣/٤، وانظر: مرآة العقول، المجلسي، ١٢٣/٢-١٢٤.

والعجب أنك ترى في نصوصهم حكاية إجماع الشيعة على عدم جواز وصف الله بالبداء، مع حكاية إجماعهم- أيضًا- على وصفه بالبداء ثم تجدهم يدعون أن الخلاف في إثبات البداء ونفيه لفظي بحجة واهيه مفادها وجوب تأويل معناه!!

يقول المفيد-في حكايته إجماع طائفته على وصف الله بالبداء-:(اتفقوا على إطلاق لفظ (البداء) في وصف الله تعالى وأن ذلك من جهة السمع دون القياس)، أوائل المقالات، المفيد، ٤٦، ويقول:(فأما إطلاق لفظ البداء فإنما صرت إليه بالسمع الوارد عن الوسائط بين العباد وبين الله ﷻ، **ولو لم يرد به سمع أعلم صحته ما استجزت إطلاقه كما إنه لو لم يرد على سمع بأن الله تعالى يغضب ويرضى ويحب ويعجب لما أطلقت ذلك عليه -سبحانه-**، ولكنه لما جاء السمع به صرت إليه على المعاني التي لا تأباها العقول، وليس بيني وبين كافة المسلمين في هذا الباب خلاف، وإنما خالف من خالفهم في اللفظ دون ما سواه، وقد أوضحت عن علتي في إطلاقه بما يقصر معه الكلام، **وهذا مذهب الإمامية بأسرها** وكل من فارقها في المذهب ينكره على ما وصفت من الاسم دون المعنى ولا يرضاه) أوائل المقالات، المفيد، ٨٠.

بينما يقول الشعراني-في حكايته إجماع طائفته على نفي وصف الله بالبداء-:(اعتقادنا في البداء على الله تعالى أنّه محال.. وهو باطل بالاتّفاق) تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ١/ ١٣. ويقول: (البداء ليس يستحق هذه العناية والتهويل الذي اهتم به المتأخرون واستوعروا مسلكه واستصعبوا حله ولست أرى فيه شيئًا أوجب هذا الاستعضال، وفهم وجه عنايتهم به عندي أشكل من أصل المسألة وما أدري سبب هذه العناية التامة العجيبة وذلك لأنه لا خلاف بين علمائنا في أن البداء محال على الله تعالى كما مر وأنه لا يجوز التغير في علمه ولا يجوز عليه الكذب بأن يخبر الحجج بوقوع ما لا يقع أصلاً ولا أن يمكن أنبيائه ورسله من اعتقاد الأمر الباطل ، وأيضاً لا خلاف بينهم في أن ما ورد في الروايات من نسبة البداء إلى الله تعالى فهو مثل نسبة الرضا والغضب والكراهة والحب والحزن والأسف يجب تأويله بوجه صحيح يمكن نسبته إلى الله تعالى، وحينئذ فالاختلاف في البداء لفظي نظير أن يختلفوا في أن الله تعالى هل يغضب أو لا ، فمن نفاه فمراده نفي حقيقته ومن أثبته فلا بد أن يؤوّله، ولما كان مقام بيان العقائد فالصحيح أن يُقال: لا بداء

=

=

كما لا غضب ولا رضاء وليس له تعالى يد ولا رجل ولا عين ولا إذن كما نقلناه عن المحقق الطوسي وغيره من العلماء، ولا وجه لاعتراض أهل الحديث عليهم بروايات لا يخالفون في وجوب تأويلها وإن اختلفوا في وجه التأويل). تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ج٤/ حاشية(٢)، صفحة ٢٥٨.

وهنا يقال:

كيف يُجعل الخلاف بين النافين للبداء والمثبتين له لفظي؛ مع الاختلاف الظاهر بينهم في الأمور التالية:

١– في صحة إطلاق لفظ البداء في حقه تعالى؛ فقد اختلفوا في ذلك على قولين:

أحدهما: أن– الشيعة (اتفقوا على إطلاق لفظ (البداء) في وصف الله تعالى) أوائل المقالات، المفيد، ٤٦. بل قالوا: (يجب علينا أن نقر لله ﷻ بأن له البداء) التوحيد، الصدوق، ٣٣٥، **وأصحاب هذا القول يوجبون التعبد بلفظ البداء، وفيهم يقول الشعراني:(يوجب بعض علمائنا التعبد بالتلفظ بالبداء)**. تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ج٤/ حاشية(٢)، صفحة ٢٥٨.

والآخر: أن الشيعة–:(لا يقولون بالبداء) تلخيص المحصل، نصير الدين الطوسي، ٢٥٠. بل قالوا:(لا خلاف بين علمائنا في أن البداء محال على الله تعالى) وفي (مقام بيان العقائد فالصحيح أن يقال لا بداء) تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ج٤/ حاشية(٢)، صفحة ٢٥٨.

٢– في أحاديث البداء هل هي –على مذهبهم–أحاد لا تفيد علمًا ولا عملا أم هي متواترة تفيد العلم وتوجب العمل؛ فقد اختلفوا في ذلك على قولين:

أحدهما: أن (القول بالبداء ما كان إلا في رواية رووها عن جعفر الصادق أنه جعل إسماعيل القائم مقامه، فظهر من إسماعيل ما لم يرتضه منه، فجعل القائم موسى فسئل عن ذلك فقال: بدا لله في أمر إسماعيل، وهذه رواية، و..خبر الواحد لا يوجب علمًا ولا عملاً). تلخيص المحصل، نصير الدين الطوسي، ٢٥٠.

والآخر: أن (الروايات في البداء عنهم ﷺ مستفيضة فلا يعبأ بما نقل بعضهم أنه خبر واحد، وهذا مما لا يسع لذي لب إنكاره)، تفسير الميزان، الطبطبائي ، ٣٨١/١١ (فهنالك أخبار جمة صبة متضافرة متظافرة متكثرة الطرق معتبرة الأسانيد متفننة المتون بلفظة البداء وتصاريفها، رواها أساطين الحديث وأعمدة الرواية .. وقد أخرجها تشعب طرقها واختلاف أسانيدها من حيز أخبار الآحاد، وأدخلها في حريم باب التواتر.. وإثبات مغزاها المروم والقول بمعناها المصطلح عليه من صراح ضروري الدين، و مرّ المتواتر بالمعنى قطعًا) نبراس الضياء وتسواء السواء في شرح باب البداء وإثبات جدوى الدعاء، المير محمد الداماد، ، ٨، يقول آية الشيعة الميرزا جواد التبريزي:(الأخبار الواردة في البداء متواترة إجمالاً، وقد ورد في بعضها أنّ البداء مما يعبد به الله ﷻ، وأنّه تعظيم لله ﷻ، وأنّه ما بعث نبيًّا إلاّ وقد ألزم أن يعلم أنّ الله ﷻ يقدّم ما يشاء ويؤخّر ما يشاء ، وأنّ لله ﷻ علمين علم مخزون لا يعلمه إلاّ هو فمن ذلك يكون البداء، وعلم علّمه ملائكته ورسوله وأنبيائه فنحن نعلمه ، وأنّ من الأمور أمور موقوفة عند الله يقدّم ما يشاء ويؤخّر منها ما يشاء إلى غير ذلك).الأصول دروس في مسائل علم الأصول، جواد التبريزي، ٣٢٠/٣.

=

=

٣- في البداء هل هو رد على اليهود؟ أم هو قول اليهود لأنه مثبت في توراتهم؟؛ فقد اختلفوا في ذلك على قولين:

أحدهما: أن (البداء هو رد على اليهود لأنهم قالوا: إن الله قد فرغ من الأمر) التوحيد، الصدوق، ٣٣٥ ، وانظر: مرآة العقول، المجلسي، ١٣١/٢.

والآخر: أن (البداء مصرح به في التوراة التي بأيدي اليهود الآن) تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ج٤/ حاشية(١)، صفحة ٢٥٢.

هذا وفي نقد اتجاهات الشيعة في البداء؛ يقال:

لفظ البداء يحمل معنى باطلاً في لغة العرب التي نزل بها القرآن؛ فالبداء في اللغة يُراد به: الظهور بعد الخفاء، ونشأة الرأي الجديد، وظهور الرأي بعد أن لم يكن، واستصواب شيء علم بعد أن لم يعلم، قال ابن الأثير:(البداء استصواب شيء علم بعد أن لم يعلم) النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، مادة(بدا)، ١٠٩/١، وقال الفراء: (بدا لي بداء أي: ظهر لي رأي آخر)، وقال الجوهري: (بدا له في الأمر بداء-ممدودة-أي: نشأ له فيه رأي) الصحاح، الجوهري، مادة(بدا)، ٢٢٧٨/٦، ولسان العرب، ابن منظور، مادة(بدا)، ٦٥/١٤-٦٦.

وواضح أن البداء -بهذه المعاني- يستلزم سبق الجهل وحدوث العلم وكلاهما محال على الله سبحانه. ونسبته إلى الله سبحانه من أعظم الكفر؛ وهذا سر إنكار بعض الشيعة له؛ والتزام بعضهم بتأويله؛ **وهنا يُقال:**

١- من أنكر البداء وزعم أنه ليس من عقائد الشيعة خالف الواقع؛ إذ إن البداء من عقائدهم المقررة، ورواياتهم وأخبارهم فيه كثيرة.

٢- لا شك بأن عقيدة البداء بمقتضى معناها اللّغوي، وبموجب روايات الاثني عشريّة، وحسب تأويل بعض شيوخهم يقتضي أن يكون في علم الله اليوم ما لم يكن في الأمس؛ ومن ذلك : رواية " لولا آية في كتاب الله، لأخبرتكم بما كان وبما يكون وبما هو كائن إلى يوم القيامة، وهي هذه الآية: ﴿ **يَمْحُواْ ٱللَّهُ**... ﴾ الرعد: ٣٩. إذ تدل على نسبة البداء إلى الله لا إلى الخلق، ولذلك اعتذر أئمتهم عن الإخبار بالمغيبات خشية البداء.، ورواية: "بدا لله في أبي محمد بعد أبي جعفر عليه السلام ما لم يكن يعرف له.." فإن قوله "بدا لله.. ما يكن يعرف له.." تنسب "البداء" إلى الله صراحة، ومثلها رواية: "ما بدا لله بداء كما بدا له في إسماعيل ابني".

٣- كيف يعد البداء من أصول دين الشيعة، وليس له معنى متفق عليه بين أعلامهم بل قد يفرون من الإقرار بظاهر معناه ويلتمسون له تأويل ومخرجٌ؟!

٤- إن القول بأن وصف الله بالبداء مجاز كوصفه بالغضب؛ غير **مقبول لأن الله ﷻ يوصف بالغضب حقيقة وعلى ذلك إجماع أهل السنة**، يقول ابن أبي العز الحنفي رحمه الله في شرح الطحاوية، ٦٨٥/٢:(ومذهب السلف وسائر الأئمة إثبات صفة الغضب، والرضى، والعداوة، والولاية، والحب، والبغض، ونحو ذلك من الصفات، التي ورد بها الكتاب والسنة، ومنع التأويل الذي يصرفها عن حقائقها اللائقة بالله تعالى. كما يقولون مثل ذلك في السمع والبصر والكلام =

=

وسائر الصفات) ويقول الشيخ العثيمينﷺ في تعليقه على لمعة الاعتقاد، ص:٥٥(أجمع السلف على ثبوت الغضب لله فيجب إثباته من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل. وهو غضب حقيقي يليق بالله). بخلاف وصف الله بالبداء فإنه ليس من صفاته!؛ وقد اختلفت كلمة الشيعة في جواز إطلاقه على الله !!

٥- أن تأويلات الشيعة للبداء تأويلات لا صلة لها بلفظة البداء، وقد اتخذت منحيان؛ فهي إما تأويلات كلامية أو تأويلات فلسفية —وليس المقام في بسطها-

وهذا ما شهد عليه علامتهم المجلسي مع اعتقاده بالبداء- وشهد شاهد من أهلها حيث قال بعدما ذكر بعض أقوال علماء طائفته في معنى البداء-(هذا ما قيل في هذا الباب وقد قيل فيه: وجوه أخر لا طائل في إيرادها، والوجوه التي أوردناها بعضها بمعزل عن معنى البداء وبينهما كما بين الأرض والسماء، وبعضها مبنية على مقدمات لم تثبت في الدين بل ادعي على خلافها إجماع المسلمين، وكلها يشتمل على تأويل نصوص كثيرة بلا ضرورة تدعو إليه، وتفصيل القول في كل منها يفضي إلى الاطناب) بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٢٩/٤، مرآة العقول، المجلسي، ١٢٣/٢

فظهر أن تأويلات الشيعة للبداء لا تخلوا إما عن جهلهم بمعنى البداء أو تجاهلهم وتغافلهم عن حقيقته تقية وتلبيسًا؛ يوضحه:

- أنهم لم يتفقوا على تأويل واحد؛ فتأويلاتهم مختلفة المعاني متباينة المشارب والمسالك؛ وكيف يبتدعون أمرًا ويجعلونه من أصول العقائد وهم مختلون في ماهيته جاهلون بحقيقته.
- أن تأويلات الشيعة الفلسفية للبداء مبنية على القول بالعقول والنفوس والأفلاك فهي باطلة مخالفة لدين الإسلام.
- أن تأويلات الشيعة الكلامية للبداء لا صلة لها بلفظة البداء ولا بنسبة البداء إلى الله، ولو كان مقصودهم بالبداء خلاف ظاهره لما أنكره عليهم أحد، ولما وجد الشيعة فيه مخرجًا لتناقض روايات أئمتهم، وتخلف وعودهم.
- أن المطلع على رواياتهم يرى أنها لا تتفق مع تأويلاتهم، إذ تدل على نسبة البداء إلى الله حقيقة.

انظر: أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية – عرض ونقد- القفاري، ٩٣٧/٢-٩٤٨، عقيدة البداء بين النفي والإثبات، عامر الملاحمه، ٥٥-٥٩.

٦- على فرض التسليم بتأويلات البداء؛ يُقال: **إن الشيعة المثبتون للبداء يزعمون أن في إثباته رد على اليهود القائلين بأن الله فرغ من الأمر؛ فالبداء-في زعمهم- رد على اليهود القائلين بأن الله عالم في الأزل بمقتضيات الأشياء فقدر كل شيء على وفق علمه، ومن هنا قالت الشيعة بالبداء لإنكار قولهم، وبيان أنه يتجدد له تعالى تقديرات وإرادات حادثة كل يوم بحسب المصالح المنظورة له.** فقد جاء في شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٤٠/٤-٢٤١ ما نصه: (القول بالبداء رد على اليهود حيث زعموا أنه تعالى فرغ من الأمر لأنه عالم في الأزل بمقتضيات الأشياء

=

=

فقدّر كل شيء على وفق علمه، وملخص الرد أنه يتجدد له تعالى تقديرات وإرادات حادثة كل يوم بحسب المصالح المنظورة له تعالى) .

وعلى هذا فقد زعمت الشيعة أن مذهب اليهود إثبات وقوع الأشياء بحسب التقدير السابق، وأن في إثبات البداء والقول به رد على ذلك!

وقد جاء في كتاب مستدرك سفينة البحار، لعلي النمازي، ١٠/٥٨٦: تعليقًا على(قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ المائدة: ٦٤ قالوا: إن الله فرغ من الأمر، لا يحدث الله غير ما قدره في التقدير الأول، فرد الله عليهم ولعنهم وقال: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾ المائدة: ٦٤، و﴿ يَزِيدُ فِى ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ ﴾ فاطر: ١، و ﴿ يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ﴾ الرعد: ٣٩، **ويقدم ويؤخر ما يشاء ،وله البداء والمشية**). وجاء في كتاب مجمع البحرين، للطريحي، ١/٤٥-٤٦ تعليقا على (وقوله:"ما بعث الله نبيًا حتى يقر له بالبداء" أي: يقر له بقضاء مجدد في كل يوم بحسب مصالح العباد لم يكن ظاهرًا عندهم، وكان الإقرار عليهم بذلك للرد على من زعم أنه تعالى فرغ من الأمر، وهم اليهود، **لأنهم يقولون: إن الله عالم في الأزل بمقتضيات الأشياء؛ فقدر كل شيء على وفق علمه)!! وهذا ما صرح به الكوراني؛ حيث شنع على أهل السنة إثباتهم لأحاديث التقدير السابق** يقول في كتابه ألف سؤال وإشكال، ١/٢١٥-٢١٦:(**هل أنتم معنا في البداء أو مع اليهود** ؟ زعم اليهود أن يد الله تعالى مغلولة، وأنه فرغ من الخلق والأمر ولا يستطيع تغيير شيء ! قال الله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ كُلَّمَآ أَوْقَدُوا۟ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا ٱللَّهُ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٦٤﴾ ﴾ المائدة: ٦٤،**وقد وافق مخالفونا اليهود؛ فقالوا: إن الله تعالى قد فرغ من الأمر فلا يمكنه التغيير** ! كما في مسند أحمد: ٢/٥٢:(عن ابن عمر قال: قال عمر: يا رسول الله أرأيت ما نعمل فيه **أفي أمر قد فرغ منه أو مبتدأ** أو مبتدع ؟ قال: فيما فرغ منه، فاعمل يا ابن الخطاب فإن كل ميسر لما خلق له)! (وروى نحوه: ١ /٢٩، وفيه (قال عمر: ألا نتكل ؟) ونحوه في الترمذي: ٤ / ٣٥٢ والحاكم : ٢ / ٤٦٢ وصححه. وفي مجمع الزوائد : ٧ / ١٩٤ عن أبي بكر وعمر وقال : رواه البزار ورجاله رجال الصحيح).

فهذه النصوص الصحيحة عندهم تقول بالجبر في أفعال الإنسان، وبالجبر على الله في تكوين الكون معًا.....وخالفناهم نحن شيعة أهل البيت عليهم السلام لأن الكون كله تحت سلطان الله تعالى حدوثًا وبقاءً، ولذا نعتقد بالبداء وهو المحو والإثبات في أفعال الله تعالى التي لم يخبر بها ملائكته ورسله على نحو الحتم، كما قال تعالى: ﴿ يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩، وفي شرح الأسماء الحسنى للسبزواري: ٢/٨٤ ، عنه عليه السلام: " أنحن في أمر فرغ أم في أمر مستأنف ؟ فقال في أمر فرغ ، وفي أمر مستأنف")!!.

=

المطلب الثاني: معنى القضاء والقدر في الاصطلاح عند الشيعة الإمامية:

وردت في مصنفات الشيعة عدة تعريفات للقضاء والقدر اصطلاحًا؛ وهذه التعريفات ذات اتجاهات متباينة، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث اتجاهات رئيسية: الاتجاه الروائي، والاتجاه الكلامي، والاتجاه الفلسفي.

أولاً: الاتجاه الروائي في تعريف القضاء والقدر عند الشيعة الإمامية

جاء في روايات الشيعة المنسوبة للأئمة عدة تعريفات للقضاء والقدر؛ فقد أوضحت مروياتهم المراد منهما، بل إن كل رواية ورد فيها الجواب عن القدر في ذيل النهي عن السؤال عنه، بعد إصرار السائل على فهم معناه تعد-في نظرهم- توضيحًا لمعناه.

وفي ذلك يقول آية الشيعة المعاصر محسن الخزازي: (في معنى القضاء والقدر...أجاب الأئمة عليهم السلام .. **السائلين وأوضحوا المراد منهما، بل قد يكون الجواب في ذيل النهي [عن السؤال عنه]، بعد إصرار السائل عن فهم معناه).**[1]

=

ويقول السبحاني:(أما اليهود فاستدلوا على امتناع النسخ في التكوين بأن قلم التقدير والقضاء إذا جرى على الأشياء في الأزل استحال أن تتعلق المشيئة بخلافه. **وبعبارة أخرى: ذهبوا إلى أن الله قد فرغ من أمر النظام، وجف القلم بما كان، فلا يمكن لله سبحانه محو ما أثبت وتغيير ما كتب أولاً!!** ويرد عليهم سبحانه في بيان إمكانه هذا النسخ في مجال التكوين بالآية التالية : ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩، **وعلى ذلك فإن الله سبحانه باسط اليدين في مجال التكوين والتشريع، يقدم ما يشاء ويؤخر ما يشاء ويثبت ما يشاء ويمحو ما يشاء لا يمنعه من ذلك مانع) (والقول بأن المقدر لا يتغير وأن الله فرغ من الأمر يوافق قول اليهود)!!** الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥٧٤-٥٧٥.

ومن هنا يتضح أن مقتضى قول الشيعة بالبداء:

١- إنكار عموم تقدير الله السابق الشامل لجميع الأشياء، ووقوعها على ما سبق به تقديره

٢- مشابهة قول من قال :(إن الأمر أنف)

فظهر أن تأويلاتهم للبداء لا طائلة تحتها وإنما هي تلبيس وتمويه، وهم في حقيقة الأمر منكرون لعلم الله السابق بالأشياء قبل وقوعها وأنها ستقع حتمًا في أوقات معلومة -عنده تعالى-بحسب تقديره السابق.

(١)بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية، محسن الخزازي، ١/١٨٧.

وقد وردت مرويات الشيعة الموضحة لمعنى القضاء والقدر على ثلاثة أنماط:

روايات عرفت القضاء والقدر معًا، وروايات خصّت القضاء بالتعريف، وروايات خصت القدر بالتعريف؛ وفيما يلي بيان ذلك:

١–روايات عرفت القضاء والقدر معًا:

ما نطقت به روايات الشيعة في هذا الباب يمكن تصنيفه كالتالي:

أ– روايات جعلت القضاء والقدر خلقان من خلق الله!

قررت مرويات الشيعة هذا المعنى بألفاظ متعددة:

ومن ذلك:

ما ورد في مصنفاتهم عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: "إن القضاء والقدر خلقان من خلق الله، والله يزيد في الخلق ما يشاء".

وفي لفظ عنه: " القضاء والقدر خلقان من خلق الله، والله يزيد في الخلق ما يشاء".[١]

وجاء في لفظ أنه سُئل عن القضاء والقدر، فقال: "هما خلقان من خلق الله، والله يزيد في الخلق ما يشاء".[٢]

ومادة التجهم ظاهرة في هذه الرواية بجميع ألفاظها، وقد اختلف علماء الشيعة في تفسير معنى القضاء والقدر بحسب الرواية على ثلاث أقوال:

الأول: أن القضاء والقدر صفتان.

الثاني: أنهما نوعان من خلق الأشياء وتقديرها في الألواح، ولله البداء فيهما.

الثالث: أنهما مرتبتان من مراتب خلق الأشياء وإيجادها.

---

(١)المحاسن، أحمد البرقي، برقم(٢٤٠)، ١/٢٤٥.

(٢)بصائر الدرجات، محمد الصفار، رقم(١٧)، ٢٦٠، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٥/١٢٠.

وقد جمع بين هذه الأقوال: المجلسي؛ فقال: (بيان : "خلقان من خلق الله": بضم الخاء أي: صفتان من صفات الله، أو بفتحها، أي: هما نوعان من خلق الأشياء وتقديرها في الألواح السماوية، وله البداء فيها قبل الإيجاد، فذلك قوله: "يزيد في الخلق ما يشاء"، أو المعنى أنهما مرتبتان من مراتب خلق الأشياء فإنها تتدرج في الخلق إلى أن تظهر في الوجود العيني).[١]

بينما رجح الجزائري: أن القضاء والقدر–بحسب هذه الرواية– نوعان من التقدير في الألواح، يتعلق بهما البداء! يقول في نور البراهين:(خلقان بفتح الخاء، أي: نوعان من مقدورات الله سبحانه، ومرتبتان من مراتب علمه المكتوب في الألواح، مقدمان على التكوين والإيجاد العيني، وله البداء فيهما قبل الإيجاد والإرادة الحتمية، وذلك قوله: "يزيد في الخلق ما يشاء").[٢]

ونص على كونهما مخلوقين: السبحاني؛ فقال: (وإنما يكون القضاء والقدر مخلوقين لله تعالى من حيث إن وجود أية ظاهرة يكون ملازمًا مع قدره الذي يعطي لها الحد والمقدار، ويخصصها بشكل خاص كما يكون ملازمًا مع القضاء الذي هو ضرورة وجودها من قبل علتها فخالق الشيء خالق قدره وخالق قضائه).[٣]

وذهب إلى كونهما من الصفات الفعلية – استنادًا إلى هذه الرواية – المظفر: فـ(القضاء والقدر عنده من الصفات الفعلية).[٤]

ومثله: محمد باقر الملكي حيث قال بعد ذكره للرواية(بيان: هذه الروايات الشريفة ناصة على أن ..**القدر والقضاء فعل لله سبحانه، وأنها غير ذاته وغير علمه تعالى**).[٥]

---

(١) بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١١٢/٥.

(٢) نور البراهين، الجزائري، ٣١١/٢.

(٣)الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥٣٠، الإلهيات على هدي الكتاب والسنة والعقل، محاضرات السبحاني بقلم المكي، ١٨٦/٢.

(٤) بيّن ذلك الخرازي في شرحه لكتاب عقائد الإمامية للمظفر، حيث قال:(المستفاد من ذكر القضاء والقدر هنا أنه عند المصنف من الصفات الفعلية). بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية، الخرازي، ١٨٣.

(٥)توحيد الإمامية، محمد باقر الملكي، ٣١٨.

ونص الخرازي على أنهما صفتان: إما صفة ذاتية أو صفة فعلية: أي أنهما نوعان؛ غير أن المقصود بالرواية الصفة الفعلية.

يقول:(في أنواع القضاء والقدر: فاعلم أنهما يستعملان تارة ويراد منهما:

القضاء والقدر العلميان: بمعنى أنه تعالى قدر الأشياء قبل خلقتها، وأنجز أمرها وقضاها، والقضاء والقدر بهذا المعنى هو مساوق لعلمه الذاتي ، ومن المعلوم أن القضاء والقدر بالمعنى المذكور **من صفاته الذاتية.** فضرورة الوجود لكل موجود وتقديره ينتهي إلى علمه الذاتي، ولعل إليه يؤول ما روي عن علي عليه السلام في القدر؛ حيث قال:" سابق في علم الله".

وأخرى يستعملان ويراد منهما العلمي في مرحلة الفعل، لا في مرحلة الذات، بأن يطلق التقدير ويراد منه: لوح المحو والإثبات، ويطلق القضاء ويراد منه: اللوح المحفوظ، ومن المعلوم أنهما بأي معنى كانا، فعلان من أفعاله تعالى.

وأخرى يستعملان ويراد منهما القضاء والقدر الفعليان، ومن المعلوم أنهما بهذا المعنى والمعنى السابق من صفاته الفعلية، لأنهما منتزعان عن مقام الفعل، لأن كل فعل مقدر بالمقادير ، ومستند إلى علته التامة الموجبة له، ولعل قوله تعالى :﴿ إِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٧﴾ ﴾ آل عمران: ٤٧**يشير إلى الأخير)،**[1] وكـ(ذلك ما روي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه)سُئل(عن القضاء والقدر؛ فقال: "هما خلقان من خلق الله والله يزيد في الخلق ما يشاء" **ومن المعلوم أن ما يقبل الزيادة هو الفعل لا العلم الذاتي كما لا يخفى!).**[2]

وقد أكد على هذا المعنى أيضًا: السبحاني؛ فقال: (القضاء والقدر التكوينيان: -ويعني به ما يرجع إلى الحقائق الكونية ونظام الوجود- وله أقسام:

---

(١) بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية، محسن الخزازي، ١٨٢/١.

(٢) بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية، محسن الخزازي، ١٨٣/١.

١- **القضاء والقدر العلميان:**[1] فالتقدير العلمي عبارة عن تحديد كل شيء بخصوصياته في علمه الأزلي سبحانه، قبل إيجاده، فهو تعالى يعلم حد كل شيء ومقداره وخصوصياته الجسمانية وغير الجسمانية.

والمراد من القضاء العلمي: هو علمه تعالى بضرورة وجود الأشياء وإبرامها عند تحقق جميع ما يتوقف عليه وجودها من الأسباب والشرائط ورفع الموانع. فعلمه السابق بحدود الأشياء وضرورة وجودها، تقدير وقضاء علميان، وقد أشير إلى هذا القسم ، في آيات الكتاب المجيد؛ قال سبحانه: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا ﴾ آل عمران: ١٤٥، وقال أيضًا: ﴿ قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَىٰنَا وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾ ﴾ التوبة: ٥١، وقال: ﴿ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿١١﴾ ﴾ فاطر: ١١، وقال: ﴿ مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ﴾ الحديد: ٢٢.

هذه بعض الآيات التي وردت في بيان أن خصوصيات الأشياء وضرورة وجودها متحققة في علمه الأزلي، أو مراتب علمه كالكتاب الوارد في الآيات الماضية.

٢- **القضاء والقدر العينيان**[1]: التقدير العيني عبارة عن الخصوصيات التي يكتسبها الشيء من علله عند تحققه وتلبسه بالوجود الخارجي، والقضاء العيني: هو ضرورة وجود الشيء عند وجود علته التامة ضرورة عينية خارجية.

---

(١)وله تسمية أخرى في اصطلاحهم فيسمى بـ(التقدير والقضاء الكليين) الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥٢٦، الإلهيات على هدي الكتاب والسنة والعقل، محاضرات السبحاني بقلم المكي، ١٨٢/٢، وفيه إشارة إلى تأثرهم بالفلاسفة في زعمهم أن الله لا يعلم بالجزيئات، وأن علمه تعالى كلي؛ والعجب أنهم يقسمون هذا النوع-أي: القضاء والقدر العلميين-إلى قسمين كلي وجزئي؛ ثم يموهون في تعريفاتهم لها؛ ولعل ذلك عملاً بعقيدة التقية الفاسدة لإخفاء حقيقة قولهم!! انظر: لب الأثر في الجبر والقدر –تقرير بحث الخميني للسبحاني، ٢٩٨-٣٠٦.

فالتقدير والقضاء العينيان ناظران إلى التقدير والضرورة الخارجيين اللذين يحتفان بالشيء الخارجي، فهما مقارنان لوجود الشيء بل متحدان معه، مع أن التقدير والقضاء العلميان مقدمان على وجود الشيء .

فالعالم المشهود لنا لا يخلو من تقدير وقضاء، فتقديره تحديد الأشياء الموجودة فيه من حيث وجودها، وآثار وجودها، وخصوصيات كونها بما أنها متعلقة الوجود والآثار بموجودات أخرى، أعني العلل والشرائط، فيختلف وجودها وأحوالها باختلاف عللها وشرائطها ، فالتقدير يهدي هذا النوع من الموجودات إلى ما قدر له في مسير وجوده، قال تعالى: ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٢﴾ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ﴿٣﴾ ﴾ الأعلى: ٢ – ٣، أي: هدى ما خلقه إلى ما قدر له. وأما قضاؤه، فلما كانت الحوادث في وجودها وتحققها منتهية إليه سبحانه فما لم تتم لها العلل والشرائط الموجبة لوجودها، فإنها تبقى على حال التردد بين الوقوع واللا وقوع، فإذا تمت عللها وعامة شرائطها ولم يبق لها إلا أن توجد، كان ذلك من الله قضاء وفصلاً لها من الجانب الآخر وقطعًا للإبهام .

وبذلك يظهر أن التقدير والقضاء العينيين من صفاته الفعلية سبحانه فإن مرجعهما إلى إفاضة الحد والضرورة على الموجودات ، وإليه يشير الإمام الصادق عليه السلام في قوله : " القضاء والقدر خلقان من خلق الله، والله يزيد في الخلق ما يشاء ").[٢]

=

(١) وله تسمية أخرى في اصطلاحهم فيسمى(بالتقدير التكويني أو القضاء والقدر العيني والخارجي) القضاء والقدر في العلم والفلسفة الإسلامية، السبحاني، صفحة ٦٤، حاشية١. وقد قسم السبحاني القضاء والقدر العينيين إلى قسمين؛ كلي وجزئي؛ فقال:(إن ما مضى من القضاء والقدر العينيين إذا كان راجعًا إلى خصوصيات وجود الشيء وضرورة وجوده الخارجي فليسم بالجزئي منهما. وإذا كان تقديره وقضاؤه على الإنسان والمجتمع بصورة تسنين قوانين كلية واسعة لا تتخلف في حق فرد دون فرد أو مجتمع دون مجتمع، فليسم بالتقدير والقضاء العينيين الكليين) الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥٤٠، الإلهيات على هدي الكتاب والسنة والعقل، محاضرات السبحاني بقلم المكي، ١٩٦/٢.

(٢)محاضرات في الإلهيات، للسبحاني تلخيص علي الرباني، ٢٢٦-٢٢٥.

وحقيق بالقول هنا: التنبيه إلى أن جميع الأقوال السابقة ترجع –في الحقيقة– إلى ما ذكره علامة الشيعة المجلسي في شرحه لمعنى الرواية؛ فالقضاء والقدر بموجب هذه الرواية: صفتان؛[1] إما صفة ذات ترجع إلى العلم أو صفة فعل (مخلوقة على مذهبهم) ترجع إلى التقدير أو الإيجاد.

هذا وقد أبعد أحد أعلام الشيعة النجعة وزاد الطين بلة؛ فمع إقراره بصحة إجراء الرواية الآنفة على ظاهرها؛ فيكون القضاء والقدر من المخلوقات على اعتبار أنهما من صفات الله الفعلية إلا أنه زاد على ذلك فحمل الرواية على المعنى المجازي، وزعم أن المراد بهما الملائكة! يقول: (ولا يبعد أن يكون المراد بهما موجودين من الملائكة أو غيرهم يجري على أيديهم قضاؤه تعالى وقدره كالنازلين ليلة القدر، مع أن إطلاق الخلق على نفس القضاء والقدر صحيح باعتبار جريانهما في الممكنات).[2]

ولا يحق إغفال الإشارة إلى أن أحد أعلام الشيعة زعم أن جواب أبي عبد الله عليه السلام –حين سُئل عن القضاء والقدر؟– بقوله: "هما خلقان من خلق الله تعالى والله يزيد في الخلق ما يشاء" (كأنه جواب إقناعي، وربما أشعر بأن السؤال عن معرفة كنهه وحقيقته غير لائق لبعد معرفة ذلك عن عقول المكلفين)!![3]

فلم يَر في إجابة الإمام توضيحًا لمعنى القضاء والقدر بل فهم منها:

- **أن السؤال عن حقيقتهما غير لائق!!**

---

(١)تنبيه: من ضلالات الشيعة في باب الصفات: -١- القول بعينية الصفة(فصفاته عين ذاته)(وليست صفات زائدة عليها) عقائد الإمامية، المظفر،٢٣،٢٥/ -٢- الزعم بأن صفات الفعل مخلوقة حادثة ، انظر: بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٣٣٨/١٠، نور البراهين، الجزائري، ٤٧٤/٢.

(٢)تعليق هاشم الحسيني الطهراني على الرواية في هامش كتاب التوحيد للصدوق، هامش(١)صفحة٣٦٤.

(٣)مجمع البحرين، الطريحي، ٣٤٦/١.

- أن إجابة الإمام للسائل-في الرواية السابقة- من قبيل الجواب الإقناعي المغاير للحقيقة – فهو جواب من قبيل التقية- !![1]

ب- روايات تفيد بأن القدر: هو التقدير والهندسة، والقضاء: إبرام وإمضاء وإيجاد وإيجاب: قررت مرويات الشيعة هذا المعنى بألفاظ متباينة:

فقد ورد في مروياتهم عن يونس بن عبد الرحمن[2]، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: قلت : فما معنى قدر؟ قال: " **تقدير الشيء من طوله وعرضه**"، قلت: فما معنى قضى؟ قال: " **إذا قضاه أمضاه، فذلك الذي لا مرد له**".

وفي رواية عنه؛ قال: قال لي أبو الحسن الرضا عليه السلام "فتعلم ما القدر؟" قلت: لا، قال: "**هي الهندسة ووضع الحدود من البقاء والفناء**"، قال: ثم قال: "**والقضاء هو الإبرام وإقامة العين** ".

---

(١) لم يسر الطريحي على هذا النهج مع سائر المرويات التي ورد فيها إجابة أئمة الشيعة للسائلين عن القدر! بل قد أورد بعض الروايات التي فيها إجابة أئمة الشيعة للسائلين عن معنى القدر؛ وأيد ما تأوله أعلام الشيعة من معناها! انظر: مجمع البحرين، الطريحي، ١/٢٥٥-٢٥٦، ٢٥٧-٢٥٨، وراجع صفحة ٢٧٠-٢٧١، من هذا البحث!

(٢)هو أبو محمد يونس بن عبد الرحمن مولى علي بن يقطين بن موسى، من أصحاب الإجماع ، قال عنه النجاشي في رجاله-٤٤٧-:(كان وجها في أصحابنا، متقدمًا، عظيم المنزلة، ورأى جعفر بن محمد عليه السلام بين الصفا والمروة ولم يرو عنه. وروى عن أبي الحسن موسى والرضا عليهما السلام)، اختلفت فيه روايات الشيعة؛ فقد ورد فيه مدح وذم، وقد ذكر ذلك الجوهري في كتابه المفيد من معجم رجال الحديث-٧٧٨- فقال:(وثقه الشيخ، وقد دلّت عدّة روايات على وثاقته. ويستفاد التوثيق من كلام النجاشي وغيره أيضًا، والروايات الذامّة له كلّها ضعيفة. نعم فيها صحيحتان دالّتان على انحرافه وسوء عقيدته، ولابدّ من ردّ علمها إلى أهله ولا تصلحان لمعارضة الروايات المستفيضة التي فيها الصحاح الدالّة على وثاقته وجلالته) **هذا موقف أبناء نحلته منه مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛ له تصانيف كثيرة، منها: كتاب السهو، كتاب الأدب والدلالة على الخير، كتاب الزكاة، كتاب جوامع الآثار وغيرها، انظر: رجال النجاشي، ٤٤٧-٤٤٨، رجال الكشي، الطوسي،٢/٧٧٩، معجم رجال الحديث، الخوئي، ٢١/٢٤٩، تهذيب المقال في تنقيح كتاب رجال النجاشي، الأبطحي، ٤/ ٤١٩، المفيد من معجم رجال الحديث، الجوهري، ٦٧٩،٦٨٠، ٧٧٨.

وفي رواية عنه–أيضًا– أن الرضا عليه السلام قال له :"أو تدرى ما قدر؟" قال: لا، قال: **"هو الهندسة من الطول والعرض والبقاء"**، ثم قال: **"إن الله إذا شاء شيئا أراده، وإذا أراده قدره، وإذا قدره قضاه، وإذا قضاه أمضاه"**.

وفي لفظٍ آخرٍ عنه: أن الرضا عليه السلام قال له :"وتدري ما التقدير؟" قلت: لا، قال: **"هو وضع الحدود من الآجال والأرزاق والبقاء والفناء"**، "وتدري ما القضاء ؟" قلت: لا ، قال: **"هو إقامة العين"**.(١)

وقد تباينت مواقف علماء الشيعة حيال المقصود من القضاء والقدر في هذه الروايات على أقوال:

١- فمنهم من فسر القدر–في الرواية– بالتقدير والهندسة، والقضاء بالإبرام والإمضاء والإيجاب والإيجاد:

يقول محمد جواد مغنية: (أوضح معاني القضاء: أنه البت والإمضاء الذي لا مرد له، وأوضح معاني القدر أنه التقدير. قال الإمام الكاظم نجل الإمام الصادق: "**القدر: هو تقدير الشيء من طوله وعرضه، والقضاء: هو إمضاء لا مرد له**".(٢) وقال الإمام الرضا حفيد الإمام الصادق : "**القدر: هندسة، والقضاء: إبرام**").(٣)

---

(١) تفسير القمي، علي القمي، ٢٤/١، البرهان في تفسير القرآن، البحراني، ٩٠/١، التفسير الصافي، الفيض الكاشاني، ٤/٤، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١١٧/٥.

(٢)يقصد ما نسبوه إلى أبي الحسن موسى الكاظم عليه السلام؛ حين سأله علي الهاشمي ما معنى قدر ؟ قال:" تقدير الشيء من طوله وعرضه"، قال: ما معنى قضى؟ قال: "إذا قضى أمضاه فذلك الذي لا مرد له" . وقد وردت هذه الرواية عنه في: الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب المشيئة والإرادة ، رقم(١)، ١٥٠/١، ، الوافي، الفيض الكاشاني،٥١٩/١، واختلف حكم أعلام الشيعة على الرواية، فقد عدها المجلسي الأول في كتابه روضة المتقين، ٥٩/١٢: من القوي، بينما قال عنها المجلسي في مرآة العقول،١٥٥/٢:(الحديث الأول: ضعيف، ورواه البرقي في المحاسن بسند صحيح ..عن يونس عن أبي الحسن الرضا...)، وأيده آية الشيعة عبد الحسين المظفر في حكمه على إسناد الرواية حيث قال في كتابه الشافي في شرح أصول الكافي٢٥١/٣: '' ضعيف إسناده ،.. ورواه البرقي في المحاسن بسند صحيح.. ''!!

(٣) في ظلال نهج البلاغة، محمد جواد مغنية، ٢٦٠/٤.

ويقول الطباطبائي: (**التقدير: تعيين مقدار الفعل من حيث تعلق المشيئة به، والقضاء هو الحكم الأخير الذي لا واسطة بينه وبين الفعل**...وهو الإمضاء والإجراء).[١]

وجاء في مرآة العقول: (قوله : "**تقدير الشيء**" أي: تعيين خصوصياته في اللوح، أو تسبيب بعض الأسباب المؤدية إلى تعيين المعلول وتحديده وخصوصياته. " **وإذا قضاه أمضاه** " أي: إذا أوجبه باستكمال شرائط وجوده وجميع ما يتوقف عليه المعلول أوجده. " **وذلك الذي لا مرد له** " لاستحالة تخلف المعلول عن الموجب التام).[٢]

ومن أقوال أعلامهم: (وردت في تفسير التقدير أَلفاظ مثل: " **الهندسة من الطول والعرض والبقاء**"، و" **تقدير الشيء من طوله وعرضه**" ، و " **وضع الحدود من الآجال والأرزاق والبقاء والفناء**"، **وتدلّ هذه الأَحاديث على أَنّ** كلّ شيء في النظام الكَونيّ يقوم على مقياس وتقدير خاصّين من جهات مختلفة كالطول والعرض والبقاء والآجال والأَرزاق)،[٣]("**إذا قضى أمضاه**" يعني: أن القضاء ما يتفرع عليه الإمضاء وهو الحكم والإيجاب).[٤]

٢- ومنهم من فسر القدر–في الرواية– بالتعيين أو التقدير، وأما القضاء: ففرقوا في معناه بين قضاؤه تعالى لأفعاله(= الأمور الكونية) وقضاؤه لأفعال العباد، واتفقت أقوالهم على أن معنى القضاء في أفعاله تعالى: إحكام المراد وإيجاده؛ بينما اختلفوا في المراد من القضاء في أفعال العباد على قولين:

– الأول: أن القضاء في أفعال العباد يعني: إقدار العبد وتمكينه ورفع الموانع عنه:

يقول المجلسي في مرآة العقول: (قوله عليه السلام: "**هي الهندسة**"، الهندسة: على وزن دحرجة مأخوذ من الهنداز (معرب انداز) فأبدلت الزاي سينًا؛ لأنه ليس في كلام العرب دال بعدها زاي، فالهندسة (معرب اندازه) أي: المقدار، والمهندس: مقدر مجاري القناة حيث تحفر، ثم عمم في تحديد مجاري

---

(١)تعليق الطباطبائي على رواية: "قلت: ما معنى قدر؟ قال : تقدير الشيء من طوله وعرضه، قلت: ما معنى قضى؟ قال: إذا قضى أمضاه، فذلك الذي لا مرد له"، الأصول من الكافي للكليني،١/ ١٥٠ هامش١.

(٢)بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٥٥/٢.

(٣) موسوعة العقائد الإسلامية، الريشهري، ١١٧/٥-١١٨.

(٤) الوافي، الفيض الكاشاني، ٥٢٠/١.

الأمور كلها، فالقدر: إثبات خصوصيات ما أراد إيجاده في اللوح من أزمنة بقائه ووقت فنائه وأشباه ذلك، أو ترتيب أسباب وجوده إلى حيث ينتهي إلى علله الخاصة المعينة لخصوصياته، أو فينا عبارة عن تعيين حدود ما يريده من عرضه وطوله وسمكه وإحكامه على وجه يبقى زمانًا طويلاً أو قصيرًا، وفيه تعالى ما يناسبه من ترتيب الأسباب، **والقضاء هو الإبرام**؛ أي: إحكام المراد، **وإقامة عينه**؛ أي: إيجاده، وفي أفعال العباد: إقدار العبد وتمكينه ورفع الموانع عنه).[1]

– الثاني: أن القضاء في أفعال العباد يعني: الحكم بالثواب والعقاب!:

يقول المازندراني في شرح الرواية: (قلت: ما معنى قدر؟ قال:" **تقدير الشيء من طوله وعرضه**"؛ المراد به: تعيين ذات الشيء وصفاته وحدوده وكيفياته وسائر ما يدخل في خصوصياته ، وقيل: التقدير: هو الإعلام والتبيين. وقيل: هو الكتابة في اللوح المحفوظ. وقيل: غير ذلك، ولا شبهة في صحة تعلق تقديره تعالى بهذه المعاني بجميع الأشياء. (قلت: ما معنى قضى؟ قال: "**إذا قضى أمضاه فذلك الذي لا مردّ له**")؛ لأن إمكان رد الشيء وتركه والقدرة عليها إنما هو قبل القضاء والإيجاد، وأما بعدهما فقد خرجا عن تحت القدرة، والفاعل كالمجبور لا يقدر على إيجاده وعدم إيجاده؛ لأن إيجاد الموجود وعدم إيجاده محال، وتحقق هذا المعنى لقضائه في أفعاله ظاهر، وكذا لقضائه في أفعال العباد؛ إذ قضاؤه فيها: أعني: الحكم عليها بالثواب والعقاب كما عرفت آنفاً أيضاً لا مردّ له).[2]

ويقول أيضًا: (" **فتعلم ما القدر؟ قلت: لا، قال: هو الهندسة** " بفتح الهاء والدَّال وسكون النون معرَّب «أندازه» أي: المقدار، ثمَّ نقل إلى تعيين المقدار كما أشار إليه بقوله:" **ووضع الحدود من البقاء والفناء** " وغيرهما، قال الجوهريُّ:[3] المهندس: هو الّذي يقدر مجاري القُنيِّ حيث تحفر وهو معرَّب من «الهنداز» وهي فارسيّة فصيّرت الزَّاي سينًا؛ لأنّه ليس في شيء من كلامهم زاي بعد

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ١٨٧/٢، وانظر: بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١١٧/٥، حاشية(٣).

(٢) شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٧٠/٤.

(٣)أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، من أئمة اللغة، وهو أول من حاول (الطيران) ومات في سبيله سنة٣٩٣هـ، أشهر كتبه الصحاح، وله كتاب في العروض. انظر: لسان الميزان لابن حجر،١/٤٠٠-٤٠٢، الأعلام للزركلي١/ ٣١٣.

دال والاسم الهندسة[1] (قال: ثمَّ قال: **"والقضاء هو الإبرام وإقامة العين"**) يعني إحكام الشيء وإقامته في الأعيان، وهو في أفعاله بمعنى: الخلق والإيجاد على وفق الحكمة. وفي أفعالنا بمعنى: إبرام الثواب والعقاب وإقامتها على وجه الجزاء كما مرَّ عن أبي الحسن الرَّضا عليه السلام أنّه قال:" **ما من فعل يفعله العباد من خير أو شرّ إلاّ ولله فيه قضاء" قال السائل: ما معنى هذا القضاء؟ قال: "الحكم عليهم بما يستحقّونه من الثواب والعقاب في الدُّنيا والآخرة"** [2]).[3]

٣- ومنهم من زعم أن القضاء والقدر في الرواية يرجع إلى العلم بأحوال الخلق أو معنى يزيد على ذلك بحيث لا يصل إلى حد الجبر؛ أو أن الرواية مخصصة بغير أفعال العباد!

جاء في روضة المتقين تعليقًا على الرواية: (الذي يظهر منه أن هذه الأسامي من المشية والإرادة والقضاء والقدر **للأحوال المختلفة للخلق، ..... وترجع إلى العلم بأحواله أو يزيد عليه بحيث لا يصل إلى حد الجبر، ويمكن تخصيصه بغير أفعال العباد كما هو الظاهر من الأخبار).**[4]

٤- ومنهم من فسر –القضاء والقدر – الوارد في الروايات بالصفات الفعلية، واختلفت آراؤهم في ذلك على قولين:

– الأول: أن الروايات دلالة على القضاء والقدر العينيين(العلة التامة الموجبة لوجود الشيء):

يقول السبحاني: (التقدير والقضاء العينيين من صفاته الفعلية سبحانه، فإن مرجعهما إلى إفاضة الحد والضرورة على الموجودات)، [5] (ونستطيع أن ندعي تصريح بعض الروايات عن الأئمة

---

(١) الصحاح، الجوهري، ٩٩٢/٣، باب(هندس)، ولفظه: (المهَنْدِسُ: الذي يقدِّر مجاري القُنِيّ حيث تُحْفَرُ،وهو مشتق من الهنداز، وهى فارسية، فصيرت الزاي سينا، لأنه ليس في شيء من كلام العرب زاي بعد الدال. والاسم الهندسة).

(٢)عيون أخبار الرضا، الصدوق، ١١٤/١، برقم(١٧)، روضة الواعظين، النيسابوري، ١١٢/١-١١٣، الاحتجاج، الطبرسي، ١٩٨/٢،، الفصول المهمة، الحر العاملي، ٢٣٩/١-٢٤٠، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١١/٥-١٢، مسند الإمام الرضا، جمع: عزيز الله عطاردي، ٣٦/١-٣٧. موسوعة أحاديث أهل البيت، هادي النجفي ، ٣٤٧/٢-٣٤٨.

(٣) شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢١/٥، وانظر: بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١١٧/٥، حاشية(٣).

(٤)روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه، المجلسي الأول، ١٢/ ٥٥.

(٥)محاضرات في الإلهيات، للسبحاني تلخيص علي الرباني، ٢٢٥.

المعصومين عليهم السلام بهذا المعنى للقضاء والقدر والذي يتلخص في أن أية حادثة إنما تجد ضرورتها وهكذا تتحدد بشكلها الخاص من قبل علتها والوجودية وإليك جملة من هذه الروايات:

يقول الإمام الصادق عليه السلام: " إن القضاء والقدر خلقان من خلق الله، والله يزيد في الخلق ما يشاء " وإنما يكون القضاء والقدر مخلوقين لله تعالى حيث أن وجود أية ظاهرة يكون متلازمًا مع القضاء الذي هو ضرورة وجودها من قبل علتها وكذلك مع القدر الذي هو تعينها بشكلها الخاص من قبل علتها أيضًا فخالقها يكون خالقًا لقضائها وقدرها أيضًا فالذي يهب هذه الظاهرة الحياة يكون قد وهبها ضرورة الوجود أيضًا وكذلك يكون قد حددها بحدودها.

يقول الإمام الرضا عليه السلام: "القدر: **هي الهندسة ووضع الحدود من البقاء والفناء ، والقضاء هو الابرام وإقامة العين** "، وعلى رواية أخرى عنه عليه السلام: " **التقدير: هو الهندسة من الطول والعرض والبقاء والفناء**"، وعلى رواية أخرى عنه عليه السلام: "**التقدير: وضع الحدود من الآجال والأرزاق والبقاء والفناء**". **هذه الرواية وإن اختلفت صورها، ولكنها كلها تدل على معنى واحد؛ فالمقصود من هذا التحديد هو ما قلناه من التشكيل بالشكل الخاص من قبل العلة**).[1]

ويقول في موطن آخر:((استعير لبيان مقدار الشيء من الخصوصيات لفظ " القدر " ، ولتبيين ضرورة وجوده وعدم إمكان تخلفه ، لفظ القضاء " ولأجل ذلك فسر أئمة أهل البيت عليهم السلامالقدر بالهندسة ووضع الحدود من البقاء والفناء ، والقضاء بالإبرام وإقامة العين)،[2](**وبذلك يظهر أن التقدير: بمعنى إفاضة الحد على الشيء، والقضاء بمعنى إفاضة الضرورة على وجود الشيء**، من صفاته الفعلية سبحانه، وإليه يشير الإمام الصادق عليه السلام في قوله : " إن القضاء والقدر خلقان من خلق الله والله يزيد في الخلق ما يشاء ").[3]

---

(١) القضاء والقدر في العلم والفلسفة الإسلامية، السبحاني، ٦٩-٧٠، وانظر: الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥٢٦، الإلهيات على هدي الكتاب والسنة والعقل، محاضرات السبحاني بقلم المكي، ١٨٢/٢.

(٢)الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥٢٨، الإلهيات على هدي الكتاب والسنة والعقل، محاضرات السبحاني بقلم المكي، ١٨٤/٢.

(٣)الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥٣٠، الإلهيات على هدي الكتاب والسنة والعقل، محاضرات السبحاني بقلم المكي، ١٨٦/٢.

ويقول الطباطبائي: (**القضاء من صفاته الفعلية وهو منتزع من الفعل من جهة نسبته إلى علته التامة الموجبة له، والروايات في تأييد ما تقدم كثيرة جدًا:**

ففي المحاسن ... قال أبو عبد الله عليه السلام :"إن الله إذا أراد شيئًا قدره فإذا قدره قضاه فإذا قضاه أمضاه"(١). وفيه...قال: أبو الحسن عليه السلام ليونس مولى على بن يقطين: " يا يونس لا تتكلم بالقدر!" قال: إني لا أتكلم بالقدر، ولكن أقول: لا يكون إلا ما أراد الله وشاء وقضى وقدر، فقال: "ليس هكذا أقول، ولكن أقول: لا يكون إلا ما شاء الله وأراد وقدر وقضى". ثم قال:" أتدري ما المشية ؟" فقال: لا، فقال: " همه بالشيء، أو تدرى ما أراد ؟ " قال: لا، قال: "إتمامه على المشية"، فقال: "أو تدرى ما قدر؟" قال: لا، **قال: "هو الهندسة من الطول والعرض والبقاء"** ثم قال: "إن الله إذا شاء شيئًا أراده، وإذا أراد قدره، وإذا قدره قضاه، وإذا قضاه أمضاه.. الحديث" .

وفي رواية أخرى عن يونس عنه عليه السلام قال: "لا يكون إلا ما شاء الله وأراد وقدر وقضى". قلت فما معنى شاء ؟ قال: "ابتداء الفعل". قلت: فما معنى أراد ؟ قال: "الثبوت عليه". قلت: فما معنى قدر ؟ قال:" **تقدير الشيء من طوله وعرضه**". قلت: فما معنى قضى ؟ قال: "**إذا قضى أمضى فذلك الذي لا مرد له**").(٢)

- الثاني: أن معنى القضاء والقدر في الروايات هو: النقش في اللوح المحفوظ

جاء في كتاب مجمع البحرين: (قال بعض أفاضل العلماء : ...**القدر والقضاء .. بمعنى: النقش في اللوح المحفوظ وهي من صفات الفعل لا الذات، والتفاوت بينها تفصيل كل لاحق على سابقه** ...وعن الباقر (ع)(٣): "لا يكون شيء إلا ما شاء الله وأراد وقدر وقضى، سئل: ما معنى شاء؟ قال: "ابتداء الفعل"، سئل: ما معنى قدر ؟ قال:" **تقدير الشيء من طوله وعرضه**"،

---

(١)المحاسن، أحمد البرقي، برقم(٢٣٥)، ١/٢٤٣-٢٤٤، معارج نهج البلاغة، علي البيهقي، ٢٩٣، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٢١/٥، وقال شيخ الشيعة هادي النجفي في كتابه موسوعة أحاديث أهل البيت، هادي النجفي ، ١٦٦/٩، (الرواية صحيحة الإسناد).

(٢) تفسير الميزان، الطباطبائي، ٧٣/١٣، وانظر: ميزان الحكمة، الريشهري، ٢٥٧٥/٣-٢٥٧٦.

(٣)لم أجد هذه الرواية في مصادرهم عن الباقر وإنما نُسبت إلى أبي الحسن موسى بن جعفر الكاظم (ع) وتقدم تخريجها!!

سئل: ما معنى قضى ؟ قال: "**إذا قضى أمضى، فذلك الذي لا مرد له**". **وعلى هذا فيكون معنى القضاء هو النقش الحتمي في اللوح المحفوظ**).[1]

وجاء فيه أيضًا: (وفي حديث أيضًا: "لا يكون إلا ما شاء الله وأراد وقدر وقضى، يا يونس تعلم ما المشيئة ؟" قلت: لا، قال: "هي الذكر الأول، فتعلم ما الإرادة ؟" قلت: لا، قال: "هي العزيمة على ما يشاء، **فتعلم ما القدر؟**" قلت: لا، قال: " **هي الهندسة ووضع الحدود من البقاء والفناء، ثم قال: والقضاء هو الإبرام وإقامة العين** " قال بعض الأفاضل: **كأن المراد من الذكر الأول والعزيمة والقدر والقضاء النقوش الثابتة في اللوح المحفوظ**، ومن تفسير القدر بالهندسة تقديرات الأشياء من طولها وعرضها، والهندسة عند أهل اللسان هي تقدير مجاري القنى حيث تحفر).[2]

ج– روايات اقتصرت على ذكر معنى القضاء والقدر في أفعال العباد وجاءت على ثلاثة أنماط:

النمط الأول: رواية تفيد بأن فعل الخير بتوفيق الله وفعل الشر بخذلان الله وكل سابق في علم الله.

جاء في مصنفات الشيعة ما نصه:

سئل أمير المؤمنين عليه السلام عن القضاء والقدر، فقال: "لا تقولوا: وكلهم الله إلى أنفسهم فتوهنوه، ولا تقولوا: جبرهم على المعاصي فتظلموه، ولكن قولوا: الخير بتوفيق الله، والشر بخذلان الله، وكل سابق في علم الله ".[3]

---

(١) مجمع البحرين، الطريحي، ١/٢٥٥-٢٥٦، وانظر منه:٣/٤٥١.

(٢) مجمع البحرين، الطريحي، ١/٢٥٧-٢٥٨.

(٣) الاحتجاج، الطبرسي، ١/٣١١، عوالي اللئالي، ابن أبي جمهور الأحسائي، ٤/١٠٩، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٥/٩٥، مسند الإمام علي، القبانجي، ١/١٥٩.

وفحوى الرواية ظاهر في الرد على القدرية المعتزلة والجبرية! وقد بين أعلام الشيعة أن هذه الرواية لا تبطل كون العبد مختارًا في فعله، فالقضاء والقدر ليسا سالبين للاختيار بل هما مؤيدان لحرية الانسان[1] ومن أقوالهم في ذلك:

- ما دُون في حاشية عوالي اللئالي تعليقًا على الرواية:(التوفيق: عبارة عن إعطاء الألطاف الزائدة على الألطاف التي هي شرط التكليف، والخذلان: منع تلك الألطاف الزائدة، **ولا يبطل الاختيار بذلك؛ لأن ذلك أمور زائدة على شرط التكليف الواجب عمومها للكل**. وسبق علم الله تعالى بها لا يستلزم كونه مؤثرًا فيها، لأن العلم لا تأثير له في فعل الغير، بل التأثير مستند إلى إرادة العبد وقدرته).[2]
- ويقول السبحاني بعد ذكره لهذه الرواية:(هذا هو المأثور عن النبي الأعظم وأهل بيته الطاهرين، فالكل يركزون على أن القضاء والقدر لا يسلبان الحرية عن الإنسان).[3]

النمط الثاني: روايات عرفت القضاء والقدر في أفعال العباد بالأمر والحكم الشرعيين!

وقد قررت مرويات الشيعة هذا المعنى بألفاظ متعددة:

ففي لفظٍ: (أن شيخًا حضر صفين مع أمير المؤمنين عليه السلام؛ فقال: أخبرنا يا أمير المؤمنين عن مسيرنا إلى الشام أكان بقضاء من الله تعالى وقدر؟ قال له: "نعم يا أخا أهل الشام، والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما وطئنا موطئًا ولا هبطنا واديًا ولا علونا تلعة إلا بقضاء من الله وقدر"؛ فقال الشامي: عند الله أحتبس عناي يا أمير المؤمنين! وما أظن أن لي أجرًا في سعيٍ إذا كان الله قضاه علي وقدره! فقال له عليه السلام: "إن الله قد أعظم لكم الأجر على مسيركم وأنتم سائرون، وعلى مقامكم

---

(١) انظر: الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥٠٢، الإلهيات على هدي الكتاب والسنة والعقل، محاضرات السبحاني بقلم المكي، ١٥٨/٢

(٢)عوالي اللئالي، ابن أبي جمهور الأحسائي، ١٠٩/٤، حاشية(١)، والتعليق للمصنف؛ كما أفاد بذلك محقق الكتاب في تقدمته، انظر: مقدمة المحقق ٢١/١-٢٢.

(٣)الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥٠٤، ٥٠٦، الإلهيات على هدي الكتاب والسنة والعقل، محاضرات السبحاني بقلم المكي،١٦٠/٢، ١٦٢.

وأنتم مقيمون، ولم تكونوا في شيء من حالاتكم مكرهين، ولا إليها مضطرين، ولا عليها مجبرين"؛ فقال الشامي: كيف ذاك؛ والقضاء والقدر ساقانا، وعنهما كان مسيرنا وانصرافنا؟! فقال له عليه السلام: "ويحك يا أخا أهل الشام! لعلك ظننت قضاءً لازمًا، وقدرًا حاكمًا؟! لو كان ذلك كذلك لبطل الثواب والعقاب، وسقط الوعد والوعيد، والأمر من الله والنهي، ولما كان المحسن أولى بثواب الإحسان من المسيء، والمسيء أولى بعقوبة الذنب من المحسن!، تلك مقالة عبدة الأوثان، وحزب الشيطان، وخصماء الرحمن، وشهداء الزور، وقدرية هذه الأمة ومجوسها، إن الله أمر عباده تخييرًا، ونهاهم تحذيرًا، وكلف يسيرًا، وأعطى على القليل كثيرًا، ولم يطع مكرهًا، ولم يعص مغلوبًا، ولم يكلف عسيرًا، ولم يرسل الأنبياء لعبًا، ولم ينزل الكتب لعباده عبثًا، ولا خلق السماوات والأرض وما بينهما باطلاً؛ ذلك ظن الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار". **قال الشامي: فما القضاء والقدر الذي كان مسيرنا بهما وعنهما؟ قال: "الأمر من الله بذلك والحكم؛ ثم تلا: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴿٣٨﴾﴾** الأحزاب: ٣٨ "؛ فقام الشامي فرحًا مسرورًا لما سمع هذا المقال، وقال: فرجت عني فرج الله عنك يا أمير المؤمنين! وجعل يقول:

أنت الإمام الذي نرجو يوم الحساب من الرحمن غفرانًا
أوضحت من أمرنا ما كان جزاك ربك بالإحسان إحسانًا)[1]

وفي لفظ: (فقال الشامي: **فما ذاك القضاء والقدر الذي ساقانا، وعنهما كان مصيرنا وانصرافنا ؟** فقال عليه السلام: "يا أخا أهل الشام! لعلك ظننته قضاءً لازمًا، وقدرًا حتمًا؟! لو كان ذلك كذلك لبطل الثواب والعقاب، وسقط الوعد والوعيد، والأمر والنهى، وما كان المحسن أولى بثواب الإحسان من المسيء، والمسيء أولى بعقوبة الذنب من المحسن، تلك مقالة عبدة الأوثان، وخصماء الرحمن، وحزب الشيطان، وشهداء الزور، وقدرية هذه الأمة ومجوسها، إن الله تعالى أمر عباده تخييرًا، ونهاهم تحذيرًا، وكلف يسيرًا، وأعطى على القليل كثيرًا، ولم يطع مكرهًا، ولم يعص مغلوبًا، ولم يكلف عسيرًا، ولم يرسل الأنبياء لعبًا، ولم ينزل الكتاب إلى عباده عبثًا، ولا خلق السماوات والأرض وما بينهما باطلاً؛ ذلك ظن الذين كفروا فويل للذين كفروا من عذاب النار". **قال الشامي: فما القضاء**

---

(١)الفصول المختارة، المفيد، ٧٠-٧٢، الأمالي، الشريف المرتضى، ١/١٠٤-١٠٥.

والقدر اللذان كان مسيرنا بهما وعنهما ؟ قال: "الأمر من الله بذلك والحكم، ثم تلا: ﴿ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴿٣٨﴾ ﴾ الأحزاب: ٣٨").[١]

وفي لفظٍ: (فقال الشيخ: **يا أمير المؤمنين! فما القضاء والقدر اللذان ساقانا وما هبطنا واديًا ولا علونا تلعة إلا بهما؟** فقال أمير المؤمنين عليه السلام: **" الأمر من الله والحكم؛ ثم تلا هذه الآية: ﴿ ۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ﴾** الإسراء: ٢٣").[٢]

وفي لفظ:(قال الشامي: فما القضاء والقدر اللذان كان مسيرنا بهما وعنهما؟ **فقال** عليه السلام: **"الأمر من اللَّه تعالى في ذلك، والحكم منه، ثم تلا قوله سبحانه: ﴿ ۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾** الإسراء: ٢٣، **وقوله تعالى: ﴿ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴿٣٨﴾ ﴾** الأحزاب: ٣٨").[٣]

والنزعة الاعتزالية القدرية ظاهرة في الرواية بجميع ألفاظها!، وعلى الرغم من أن هذه الرواية تُعد مستندًا للشيعة في تعريف القضاء والقدر؛ إذ زعموا (أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب صلوات الله عليه وسلامه قد بين معنى القضاء والقدر وشرحهما شرحًا وافيًا في حديث الأصبغ بن نباتة لما انصرف من صفين؛ فإنه قام إليه شيخ فقال له: أخبرنا يا أمير المؤمنين عن مسيرنا إلى الشام أكان بقضاء الله تعالى وقدره؟...)[٤] **إلا أنه قد تباينت أقوال علمائهم في تفسير معنى القضاء والقدر الواد فيه:**

١-فمنهم من فسر القضاء والقدر الواد فيه بالأمر والحكم التكيفي!

---

(١)روضة الواعظين، الفتال النيسابوري، ١/١١٦-١١٧.

(٢)كتاب التوحيد، الصدوق، ٣٨٢، برقم(٢٨)،رسائل الشريف المرتضى، الشريف المرتضى، ٢/٢٤٢، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٥/١٤.

(٣) مستدرك نهج البلاغة، هادي كاشف الغطاء، ٥٦،

(٤)كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، الحلي، ٤٣٤، وانظر منه: ٤٣٣، وانظر كذلك: في ظلال نهج البلاغة، محمد جواد مغنية، ٤/٣٨٩، لا تخونوا الله والرسول- دراسة نقدية لآراء الشيخ محمد بن عبد الوهاب-، البياتي، ٣١٦.

قال الصدوق بعد ذكره لحديث المسير إلى الشام:(أي: أمر ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا)،[1] وجاء في حاشيه كتابه التوحيد:(أي: قضاء وقدرًا تشريعيين).[2]

ويقول المازندراني في شرحه لحديث المسير إلى الشام:(فلمّا بلغ كلامه إلى هذا المقام علم عليه السلام أنّه أخطأ في معنى القضاء والقدر «فقال له » على سبيل الإنكار والتوبيخ « وتظنّ أنّه » .. ، أي: أظننتَ.. أنَّ سيركم وانقلابكم وانصرافكم وغيرها ممّا تعلّق به القضاء والقدر.. إذ القضاء والقدر إذ تعلّقا بأفعال العباد يراد بهما: **الأمر والنهي عنهما وتبيين مقاديرها من حدودها وحسنها وقبحها ومباحها وحظرها وفرضها ونفلها**، ولا يراد بهما أنّه تعالى خلقها وأوجدها)[3]، (**ثمَّ أشار إلى أنَّ المراد بالقضاء والقدر هنا هو الحكم والتكليف على التخيير دون الإجبار** بقوله: « إنَّ الله تبارك وتعالى كلّف تخييراً » من الثواب؛ كما قال:﴿ **مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَاۖ** ﴾ الأنعام: ١٦٠، ولو كانوا مجبورين لم يكن لهم ثواب أصلاً)،[4](فقال له الشيخ: « فما القضاء والقدر اللّذين ما سرنا إلاّ بهما ؟ قال: هو الأمر من الله والحكم؛ ثمَّ تلا قوله تعالى:﴿ ۞ **وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ** ﴾ الإسراء: ٢٣. **أقول: المراد بالأمر والحكم الأمر التكليفي والحكم التخييري دون الحتمي الإجباري**، وقد أشار إليه عليه السلام بقوله: « إنَّ الله كلّف تخييرًا ونهى تحذيرًا »).[5]

٢-ومنهم من فسر القضاء والقدر الواد فيه بالأمر التكليفي والإعلام!

يقول محقق الشيعة نصير الدين الطوسي[6]:(**والقضاء والقدر**: إن أُريد بهما خلق الفعل لزم المحال؛ **أو الإلزام صح في الواجب خاصة، أو الإعلام صح مطلقًا، وقد بينه أمير المؤمنين علي** رضي الله عنه **في حديث الأصبغ**).[1]

---

(١)التوحيد، الصدوق، ٣٨٢وانظر: البرهان في تفسير القرآن، البحراني، ٥١٦/٣، ٦٥١/٤.

(٢)تعليق هاشم الحسيني الطهراني على الرواية في هامش كتاب التوحيد للصدوق، ٣٨٢، هامش (١).

(٣)شرح أصول الكافي، المازندراني، ٧/٥.

(٤)شرح أصول الكافي، المازندراني، ١٢/٥.

(٥)شرح أصول الكافي، المازندراني، ١٤/٥.

(٦)محمد بن محمد بن الحسن، أبو جعفر، الملقب عند طائفته الشيعة بالمحقق، والمشتهر بالخواجه نصير الدين الطوسي: فيلسوف، كان رأسًا في العلوم العقلية، علامة بالأرصاد والمجسطي والرياضيات، ولد بطوس (قرب نيسابور) سنة ٥٩٧هـ، =

وجاء في إحقاق الحق -في معرض التعليق على حديث المسير إلى الشام - ما نصه:(ولا يخفى أن هذا الحديث منهاج الحق واليقين، وقد بين فيه ما هو الحق في مسألة أفعال العباد كمال التبيين، و...أمر أمير المؤمنين عليه السلام بهذا السفر، إن كان على سبيل الوجوب، **فالقضاء والقدر في الحديث بمعنى الإيجاب**، وذلك لأن أمره عليه السلام موافق لما أمر الله، وهو واجب الاتباع،[٢] وإن كان على سبيل الاستحباب والأولوية، **فهما بمعنى الإعلام** إذا الأمر المفيد للأولوية يتضمنه، والأول أظهر، ويؤيده قوله عليه السلام : "**هو الأمر من الله**"، **وقوله**: ﴿ ۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ الإسراء: ٢٣، وحينئذ **فقوله** عليه السلام: " **لعلك ظننت قضاءً لازمًا الخ" يفيد سلب الوجوب العقلي والاضطرار، كما يدل عليه ما تقدم عليه في الرواية وما تأخر صريحًا فتدبر!**).[٣]

٣-ومنهم من اعترض على حصر معنى القضاء والقدر الوارد في الرواية بالأمر والنهي؛ وأضاف إليه معنى آخر؛ هو: الإقدار والتمكين والوعد والوعيد!

=

وتوفي ببغداد سنة ٦٧٢، علت منزلته عند (هولاكو) فكان يطيعه فيما يشير به عليه، ويمده بالأموال، ترك ما يُقارب مائة كتاب، منها: تجريد العقائد ويعرف بتجريد الكلام، تلخيص المحصل، حل مشكلات الإشارات والتنبيهات لابن سينا، شرح قسم الإلهيات من إشارات ابن سينا، غيرها. **له قدرٌ عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛ حتى قال عنه ابن القيم رحمه الله:(نصير الشرك، والكفر الملحد، وزير الملاحدة، النصير الطوسي وزير هولاكو، شفا نفسه من أتباع الرسول وأهل دينه، فعرضهم على السيف، حتى شفا إخوانه من الملاحدة، واشتفى هو، فقتل الخليفة والقضاة والفقهاء والمحدثين، واستبقى الفلاسفة، والمنجمين، والطبائعيين، والسحرة. ونقل أوقاف المدارس والمساجد، والربط إليهم، وجعلهم خاصته وأولياءه، ونصر في كتبه قدم العالم، وبطلان المعاد، وإنكار صفات الرب جل جلاله: من علمه، وقدرته، وحياته، وسمعه، وبصره، وأنه لا داخل العالم ولا خارجه، وليس فوق العرش إله يعبد البتة. واتخذ للملاحدة مدارس، ورام جعل إشارات إمام الملحدين ابن سينا مكان القرآن فلم يقدر على ذلك. فقال: هي قرآن الخواص. وذاك قرآن العوام. ورام تغيير الصلاة وجعلها صلاتين، فلم يتم له الأمر. وتعلم السحر في آخر الأمر. فكان ساحرًا يعبد الأصنام). انظر: إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، ابن القيم، ٢/ ٢٦٧، طرائف المقال، علي البروجردي، ٢/٤٤٤، الأعلام للزركلي، ٧/ ٣٠-٣١.

(١) تجريد العقائد، نصير الدين الطوسي، ١٢٣، وانظر: كشف المراد شرح تجريد الاعتقاد، الحلي، ٤٣٢-٤٣٣.

(٢) يظهر من النص طرفًا من غلو الشيعة في علي رضي الله عنه؛ فهم ينزلونه منزلة النبي ﷺ ويجعلون أمره موافقًا لأمر الله، وهو واجب الاتباع! وهم لا يألون جهدًا في تقرير بدعهم في الإمامة وتأصيلها!

(٣)إحقاق الحق وإزهاق الباطل، المرعشي التستري، ١/٤٦٤.

فقد عقب الشعراني على المازندراني حين ذكر أن القضاء والقدر في حديث المسير إلى الشام يراد بهما: الأمر والنهي؛ فقال ما نصه: (قوله[1]: « يراد بهما: الأمر والنهي »؛ أقول: هذا غير كافٍ في توجيه القضاء والقدر؛ بل هما زائدان على الأمر والنهي وتبيين مقادير الأفعال، والصحيح ما قال المفيد عليه الرحمة: ''أن الله أقدر الخلق على أفعالهم، ومكنهم من أعمالهم، وحد لهم الحدود في ذلك، ورسم لهم الرسوم، ونهاهم عن القبائح بالزجر والتخويف والوعد والوعيد؛ فلم يكن تمكينهم من الأعمال مجبرًا لهم عليها، ولم يفوّض إليهم الأعمال لمنعهم من أكثرها ووضع الحدود لهم فيها''[2] انتهى. فإن قيل: هل يحتمل التخلف في علم الله وقضائه ؟ قلنا: لا يحتمل التخلف، ولا يلزم الجبر؛ لأن الفعل الاختياري قد لا يحتمل التخلف أصلاً ؛كصدور القتل والزناء والسرقة عن العادل والمعصوم؛ فإنه لا يقع حتمًا مع كونه اختيارًا، ولا يحتمل أن يأكل إنسان القاذورات مع كونه مختارًا فقوله عليه السلام: « قضاءً حتمًا » أي: جبراً « وقدراً لازماً[3] » أي: قدراً يجب أن يقع وإن لم يرده الإنسان المكلّف ويختاره).[4]

٤-ومنهم من تناقض في موقفه:

- **فأجرى الرواية على ظاهرها تارة؛ وفسر القضاء والقدر الوارد فيها بالأمر التكليفي.**
- **وتارة أخرى صرف الرواية عن ظاهرها؛ و نقل قول من (اعترض على من فسر القضاء والقدر الوارد فيها بالحكم التكليفي والإعلام، وفسره بالإيجاب والإيجاد) مقرًا له!**

فهذا شيخ الشيعة نعمة الله الجزائري فسر القضاء والقدر الوارد في حديث المسير إلى الشام بالأمر التكليفي؛ فقد شرح الرواية الآنفة بلفظ آخر من ألفاظها؛ يظهر من خلاله؛ أن معنى القضاء والقدر: هو الأمر بالطاعة والنهي عن المعصية!

---

(١) يقصد: المازندراني

(٢) قاله المفيد في كتابه تصحيح اعتقادات الإمامية، ٤٧.

(٣) يظهر من النص أن الشعراني فهم من القضاء الحتم والقدر اللازم الجبر!

(٤)تعليق الميرزا أبو الحسن الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٧/٥، حاشية(١).

يقول تعليقًا على حديث المسير إلى الشام:(روي أن الرجل قال: فما القضاء والقدر الذي ذكرته يا أمير المؤمنين؟! فقال: "**الأمر بالطاعة، والنهي عن المعصية، والتمكين من فعل الحسنة وترك المعصية، والمعونة على القربة إليه، والخذلان لمن عصاه، والوعد والوعيد والترغيب والترهيب، كل ذلك قضاء الله في أفعالنا وقدرة لأعمالنا**، وأما غير ذلك فلا تظنه، فإن الظن له محبط للأعمال"، فقال الرجل: فرجت عني يا أمير المؤمنين[1])[2] ثم قال:(قال شيخنا الطبرسي طاب ثراه: ﴿ ۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ ﴾ الإسراء: ٢٣ ، أي : أمر ربك أمرًا تامًا ...﴿ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ الإسراء: ٢٣ ، معناه : أن تعبدوه ولا تعبدوا غيره....﴿ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۚ ﴾ الإسراء: ٢٣، أي: وقضى بالوالدين إحسانًا ، أو أوصى بالوالدين إحسانًا، ومعناهما واحد، لأن الوصية أمر[3])[4]!!

لكنه–في موضع آخر– تناقض فاعترض على من فسر القضاء والقدر الوارد في الرواية بالحكم التكليفي والاعلام و فسرهما بالإيجاب والإيجاد!!

يقول في شرحه لحديث المسير إلى الشام أيضًا: (قال بعض المحققين:[5] حاصله أنه سأل عن كون أفعالهم وما عملوه في مسيرهم من جهاد أهل الشام؛ هل كان بقضاء الله وقدره ؟ **والظاهر من القضاء إذا استعمل مع القدر الإيجاب الذي يكون منه سبحانه في طريق الإيجاد لا الإيجاب التكليفي من الطلب الحتمي للفعل كما في الأمر، وتركه كما في النهي، ولا الإعلام! فأولى أن يحمل القضاء في هذا الحديث على ذلك الإيجاب لا على واحد من الأخيرين.**

وحاصل الجواب: أن القضاء والإيجاب في طريق الإيجاد على قسمين:

---

(١) الإرشاد، المفيد، ٢٢٥/١-٢٢٦، كنز الفوائد، الكراجكي، ١٧٠، الاحتجاج، الطبرسي، ٣١١/١، عوالي اللئالي، ابن أبي جمهور الأحسائي، ١٠٩/٤، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٩٦/٥، ١٢٦، مسند الإمام علي، القبانجي، ١٥٨/١-١٥٩.

(٢)نور البراهين، نعمة الله الجزائري،٣٤٨/٢-٣٤٩.

(٣)قاله الطبرسي في كتابه تفسير مجمع البيان، ٢٣٩/٦-٢٤٠.

(٤) نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٣٤٩/٢.

(٥) يقصد محمد بن حيدر النائيني المتوفى سنة١٠٨٢هـ؛ فقد ذكر نحو هذا القول في كتابه الحاشية على أصول الكافي، ٤٩٤-٤٩٧، وقد نقله عنه الجزائري بتصرف!

أحدهما: الإيجاب بمدخلية قدرة العبد وإرادته، فلا إيجاب منه سابقًا عليهما، وإنما المؤدي إلى الإكراه والاضطرار؛ الإيجاب السابق عليهما لا الإيجاب بهما.

والثاني: **الإيجاب لا بمدخلية القدرة والإرادة من العبد، وهو المراد بالقضاء الحتم والقدر اللازم،**[1] **وهذا القسم من الإيجاب هو المؤدى إلى الإكراه والاضطرار**. فقول السائل باستلزام الكون بالقضاء للإكراه والاضطرار، يدل على ظنه أن القضاء في أفعال العباد قضاء حتم، والقدر فيها قدر لازم وجوبًا ولزومًا لا بمدخلية القدرة والإرادة من العبد كما قال ﷺ: "وتظن أنه كان قضاءً حتمًا، وقدرًا لازمًا" سابقين على قدرة العبد وإرادته، وليس تعلقهما بأفعال العباد وأعمالهم على هذا النحو، وإلا لخرجت أفعالهم عن قدرتهم، فلم يستحقوا بها مدحًا ولا ذمًا، لاختصاصهما بما يصدر عن المختار بقدرته وإرادته، وإذا كان كذلك بطل الأمر والنهي، لامتناع مخاطبة غير القادر بهما، ولم يكن للوعد والوعيد حينئذ معنى، وسقط المقصود بهما، وبطل الثواب والعقاب، حيث لا ينفك استحقاقهما عن استحقاق المدح والملامة).[2]

٥-ومنهم من صرف الرواية عن ظاهرها؛ ففسر القضاء والقدر الواد فيها بالكتابة والعلم والإعلام!

(١) يظهر من النص أن آية الشيعة نعمة الله الجزائري فهم من تعلق القضاء والقدر الحتمي بأفعال العباد الجبر وسلب الاختيار=الإكراه والاضطرار، لذا ربط بينهما قائلاً: (ظنه أن القضاء في أفعال العباد قضاء حتم ، والقدر فيها قدر لازم وجوبًا ولزومًا لا بمدخلية القدرة والإرادة)وهذا باطل؛ فإن قضاء الله الحتمي لا يقتضي الجبر!؛ يقول ابن الوزير ﷺ في معرض حديثه عن تعلق القضاء والقدر الحتمي بأفعال العباد:(**إن أحدًا لم يقل: إن معناهما هو الجبر وسلب الاختيار،** وكيف يكون كذلك! وقد ثبت تعلق القضاء والقدر بأفعال الله تعالى؛ كما قال:﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴿٧١﴾﴾ مريم: ٧١، وهو سبحانه مختار بغير شك ولا خلاف). إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات، ابن الوزير، ٢٧٩. ويقول أيضًا:(وقال:﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴿٧١﴾﴾ مريم: ٧١ ، وهي من أوضح الأدلة على مذهب أهل السنة في **صحة الجمع بين نفوذ القضاء ونفي الجبر**، لأنه لا يصح الجبر في حق الرب سبحانه إجماعًا). العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، ابن الوزير، ٢٠٣/٦.

(٢)نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٣٤١/٢ – ٣٤٢.

جاء في حاشية كتاب مناظرات في العقائد والأحكام -تعليقًا على حديث المسير إلى الشام - ما نصه:(قيل إن القضاء والقدر هو: الأمر من الله تعالى والحكم؛ بمعنى: **أنه تعالى بين ذلك وكتبه وأعلم أنهم سيفعلون ذلك في اللوح المحفوظ وبينه لملائكته، وقدر ذلك في سابق علمه...**

[فـ]أفعال العباد واقعة بقضاء الله وقدره، لا بمعنى أنه تعالى خلق أفعالهم وأوجدها - كي ينسب فعل العباد له - إذ لو كان بهذا المعنى لسقط اللوم عن العاصي وعقابه، ولم يستحق المطيع الثواب على عمله،[١] تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا).[٢]

٦-ومنهم من اعتبر جواب الإمام للسائل عن معنى القضاء لقدر- بأن المراد منهما: الأمر والحكم التكليفي إنما هو -من قبيل التقية- فهو جواب إقناعي لا حقيقي؛ يقبله طباع أكثر الخلق حتى يسكت السائل ولا يُلح!

يقول ابن ميثم البحراني[٣] -عند شرحه حديث المسير إلى الشام-:(وتقرير سؤال السائل: إن كان مسيرنا بقضاء من الله وبقدر لم يكن لنا في تعبنا ثواب! وذلك أنّ القضاء قد يراد به في اللغة: الخلق وما خلقه الله تعالى في العبد فلا اختيار له فيه، وما لا اختيار له فلا ثواب له فيما فعله.[٤] وقوله: "ويحك"- إلى قوله:- "الوعيد". بيان لمنشأ وهمه؛ وهو: ما لعلَّه يظنّه من تفسير القضاء والقدر بمعنى العلم الملزم والإيجاد الواجب على وفقه. **وقوله: "إنّ الله سبحانه أمر عباده تخييرًا"؛ إشارة إلى تفسير القضاء بالأمر، كما صرّح به في جواب السائل عن معناه، مستشهدًا في تفسيره**

---

(١) يظهر من النص وهم قائله؛ فقد فهم من خلق الله لأفعال العباد الجبر، وعدم نسبة الفعل العبد؛ ولهذا نفاه!

(٢) مناظرات في العقائد والأحكام، عبدالله الحسن، ١/٢٠، هامش (١).

(٣)ميثم بن علي بن ميثم البحراني، قال عنه أبناء طائفته: "الفيلسوف المحقق، والحكيم المدقق، قدوة المتكلمين، وزبدة الفقهاء والمحدثين"، **هذا قدره عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛ مات سنة تسع وسبعين وستمائة؛ له عدة مصنفات منها: شرح نهج البلاغة، وشرح الإشارات إشارات أستاذه الشيخ علي بن سليمان البحراني، وكتاب القواعد في علم الكلام، وكتاب المعارج السماوي ، وكتاب البحر الخضم، ورسالة في الوحي والإلهام. انظر: طرائف المقال، علي البروجردي، ٢/٤٤٩-٤٥٣، الكنى والألقاب، القمي، ١/٤٣٣.

(٤) يظهر من النص وهم ابن ميثم البحراني فقد فهم من خلق الله لأفعال العباد الجبر؛ ونفي الاختيار؛ ولهذا نفاه!

بالأمر والحكم بقوله تعالى: ﴿ ۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ ﴾ الإسراء: ٢٣ الآية، ومعلوم أنّ أمر اللّه ونهيه لا ينافي اختيار العبد في فعله. وهذا الجواب إقناعيّ بحسب فهم السائل!!).[١]

النمط الثالث: رواية عرفت القضاء والقدر: بالأمر بالطاعة ، والنهي عن المعصية، والتمكين من فعل الحسنة وترك السيئة ، والمعونة على القربة إليه ، والخذلان لمن عصاه ، والوعد والوعيد والترغيب والترهيب

جاء في لفظٍ آخر لحديث المسير إلى الشام السابق:(أن رجلاً قال: فما القضاء والقدر الذي ذكرته يا أمير المؤمنين؟ قال: "**الأمر بالطاعة، والنهي عن المعصية، والتمكين من فعل الحسنة وترك المعصية، والمعونة على القربة إليه، والخذلان لمن عصاه، والوعد والوعيد، والترغيب والترهيب، كل ذلك قضاء الله في أفعالنا، وقدره لأعمالنا، وأما غير ذلك فلا تظنه فإن الظن له محبط للأعمال!**". فقال الرجل: فرجت عني يا أمير المؤمنين فرج الله عنك).

والنزعة الاعتزالية القدرية ظاهرة في الرواية؛ وقد تباينت أقوال علماء الشيعة حول هذه الرواية:

١-فمنهم من جعلها أصلاً في معنى العدل وإثبات الحكمة:

يقول المفيد تعليقًا على الرواية:(وهذا الحديث موضح عن قول أمير المؤمنين عليه السلام في معنى العدل، ونفي الجبر، وإثبات الحكمة في أفعال الله تعالى، ونفي العبث عنها).[٢]

وعلى ضوء قوله؛ وجد أحد أعلام الشيعة في الرواية دليلاً على أنه (لا بأس بتعلّق التقدير والقضاء التكويني بأسباب)الأفعال الاختيارية(ومقدماتها، وبالدواعي إلى وجودها أو عدمها، وبالقدرة على فعلها وتركها، فإنه وإن كانت المقدمات والمقتضيات والدواعي مخلوقة لله تعالى، وكانت القدرة المفاضة منه تعالى على العبد بقدر .كما ..رُويّ: أن الرجل قال: فما القضاء والقدر الذي ذكرته يا أمير المؤمنين ؟ فقال: "الأمر بالطاعة والنهي عن المعصية، والتمكين من فعل الحسنة وترك المعصية، والمعونة على القربة إليه، والخذلان لمن عصاه، والوعد والوعيد، والترغيب والترهيب، كل ذلك قضاء

(١)شرح نهج البلاغة، ابن ميثم البحراني،٥/٢٧٨-٢٧٩.

(٢) الإرشاد، المفيد، ١/٢٢٧.

الله في أفعالنا، وقدره لأعمالنا، أما غير ذلك فلا تظنه فإن الظن له مُحبط للأعمال"؛ فقال: فرجت عني يا أمير المؤمنين فرج الله عنك.

إلا أن تلك القدرة المفاضة عليه تجعل العمل المقدور له فعله، ومنتهيًا إليه، لا إلى معطي القدرة الذي أعطاها إياه ليصرفها في طاعته، وأعملها العبد بسوء اختياره في معصيته.

والإنسان وإن كان لا يعمل عملاً إلا بالداعي، ولكن القدرة المفاضة عليه بعد وجود الداعي توجب نسبة العمل على نحو الحقيقة إليه لا إلى الداعي.

ويظهر ذلك كمال الظهور إذا كان الداعي إلى الطرفين كليهما موجودًا، وكان اختيار أحدهما– **أي: ترجيح أحد الداعيين على الآخر بيد الفاعل–، فإن مقتضى قدرة القادر أن لا يحتاج في سلطنته على ترجيح أحد طرفي المقدور، أي: وجوده وعدمه– متساويين كانا من جهة الداعي أم لا– إلى مرجح آخر سوى مشيئته التي هي فعل له، وإلا لزم الخلف ،أي: أن لا يكون قادرًا، والالتزام به مخالف للوجدان وضرورة الأديان).** [1]

٢–ومنهم من ذهب إلى أن معنى القضاء والقدر لا ينحصر بما أجاب به الإمام على السائل، و اعتبر أن إجابة الإمام بالمعنى المذكور في الرواية إنما هو رعايةً لحال السائل!

يقول السبحاني: (**إن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام فسر القضاء والقدر للشامي الذي سأله عنهما بالأمر بالطاعة والنهي عن المعصية**، وذلك عندما قال الرجل له: ''فما القضاء والقدر الذي ذكرته يا أمير المؤمنين؟! فقال: " **الأمر بالطاعة، والنهي عن المعصية، والتمكين من فعل الحسنة وترك السيئة، والمعونة على القربة إليه، والخذلان لمن عصاه، والوعد والوعيد، والترغيب والترهيب، كل ذلك قضاء الله في أفعالنا وقدره لأعمالنا، وأما غير ذلك فلا تظنه، فإن الظن له محبط للأعمال**". فقال الرجل: فرجت عني يا أمير المؤمنين فرج الله عنك!''.

وقد اختار هذا المعنى شيخنا المفيد رحمه الله في تصحيح الاعتقاد؛ فقال: "والوجه عندنا في القضاء والقدر بعد الذي بيناه: أن لله تعالى في خلقه قضاءً وقدرًا، وفي أفعالهم أيضًا قضاءً وقدرًا معلومًا.

(١)تنبيهات حول المبدأ والمعاد، حسن مروارید، ٢٢٥-٢٢٦.

ويكون المراد بذلك: أنه قد قضى في أفعالهم الحسنة بالأمر بها، وفي أفعالهم القبيحة بالنهي عنها، وفي أنفسهم بالخلق لها، وفيما فعله فيهم بالإيجاد له، والقدر منه سبحانه فيما فعله: إيقاعه في حقه وموضعه. وفي أفعال عباده: ما قضاه فيها من الأمر والنهي والثواب والعقاب، لأن ذلك كله واقع موقعه ".[١]

وقد ذكره المحقق الطوسي ﷺ وجهًا في تفسير القضاء والقدر؛ حيث قال: " والقضاء والقدر، إن أريد بهما خلق الفعل لزم المحال ، أو الإلزام صح في الواجب خاصة، والإعلام صح مطلقًا ".[٢]

وأوضحه العلامة الحلي ﷺ بقوله: " ماذا يعني من القول بأن الله قضى أعمال العباد وقدرها، فإن أرادوا به: الخلق والإيجاد، فهو باطل؛ لأن الأفعال مستندة إلينا.[٣] وإن أرادوا به: الإلزام؛ لم يصح إلا في الواجب، وإن عني به: أنه تعالى بينها وكتبها وأعلم أنهم سيفعلونها، فهو صحيح، لأنه تعالى قد كتب ذلك أجمع في اللوح المحفوظ وبينه لملائكته، وهذا المعنى الأخير هو المتعين ".[٤]

نقول: إن القضاء والقدر مما اتفق عليه جميع الملل، لكن القدر لا ينحصر في هذا فقط، حسب ما عرفت من الآيات والروايات. وأما اكتفاء الإمام بهذا الجواب فهو لملاحظة حال السائل ، فلو كان مستطيعًا لأن يتحمل بعض المعارف الإلهية لما اقتصر الإمام عليه؛ ولأجل

---

(١)قاله المفيد في كتابه تصحيح اعتقادات الإمامية، ٥٦.

(٢)قاله نصير الدين الطوسي في كتابه تجريد العقائد، ١٢٣.

(٣) يظهر من النص وهم علامة الشيعة الحلي؛ فقد فهم من خلق الله لأفعال العباد الجبر، وعدم نسبة الفعل للعبد؛ ولهذا نفاه!

(٤)قاله الحلي في كتابه كشف المراد شرح تجريد الاعتقاد، ٤٣٣؛ ولفظه:" فنقول للأشعري: ما تعني بقولك: إنه تعالى قضى أعمال العباد وقدرها، إن أردت به: الخلق والإيجاد؛ فقد بينا بطلانه، وإن الأفعال مستندة إلينا، وإن عني به: الإلزام؛ لم يصح إلا في الواجب خاصة، وإن عني به: أنه تعالى بينها وكتبها وأعلم أنهم سيفعلونها؛ فهو صحيح، لأنه تعالى قد كتب ذلك أجمع في اللوح المحفوظ وبينه لملائكته، وهذا المعنى الأخير هو المتعين".

هذه الملاحظة كان الإمام عليه السلام يجيب بعض من يسألوه عن القضاء والقدر بقوله : " طريق مظلم فلا تسلكوه ، وبحر عميق فلا تلجوه، وسر الله فلا تتكلفوه"(١)).(٢)

ويقول في موضع آخر:(**ذكر الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في جواب من سأل عن حقيقة القضاء بهذه المرحلة من القضاء والقدر إذ قال: " الأمر بالطاعة، والنهي عن المعصية، والتمكين من فعل الحسنة، وترك المعصية، والمعونة على القربة إليه، والخذلان لمن عصاه، والوعد والوعيد، والترغيب والترهيب كل ذلك قضاء الله في أفعالنا وقدره لأعمالنا ".**

هذا ولعل اقتصار الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في الإجابة على سؤال السائل- على شرح **القضاء والقدر التشريعيين، كان رعاية لحال السائل، أو الحاضرين في ذلك المجلس**، لأنه كان يُستنبط من القضاء والقدر التكوينيين وشمولهما لأفعال الإنسان في ذلك اليوم الجبر وسلب الاختيار؛ ولهذا ختم الإمام عليه السلام كلامه المذكور بقوله: " أما غير ذلك فلا تظنه فإن الظن له محبط للأعمال ". والمقصود هو أن قيمة الأعمال تنبع من كون الإنسان مختارًا يأتي بأفعاله باختيار وإرادة منه، ومع فرض الجبر لا تبقى للأفعال أية قيمة!

والحاصل أن القضاء والقدر قد يكونان في مجال التكوين، وقد يكونان في مجال التشريع.(٣) ولكل من القسمين مرحلتان: ١-الذاتي ''= العلمي'' ٢-الفعلي).(٤)

ويقول في موطن آخر: (يفسر جماعة من علماء الشيعة **القضاء والقدر** على ضوء كلام أمير المؤمنين عليه السلام، هكذا:

---

(١)نهج البلاغة-خطب الإمام علي(ع)-جمع الشريف الرضي، ٥٢٦، برقم (٢٨٧)، روضة الواعظين، الفتال النيسابوري، ٤٠، الفصول المهمة، الحر العاملي، ١/٢٥٤، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١/٢١٠، ٢١٨، ٥/١٢٣، ١٢٤، ١٢٦، ٦٤/١١١، موسوعة أحاديث أهل البيت، هادي النجفي ، ٧/٣١٩، ٩/٨٥.

(٢)الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥٦٠-٥٦١، الإلهيات على هدي الكتاب والسنة والعقل، محاضرات السبحاني بقلم المكي،٢/٢١٦-٢١٨.

(٣)يظهر من النص وهم السبحاني ومخَالَفته للنصوص الشرعية؛ فقد قسم كلا من القضاء والقدر إلى تشريعي وتكويني؛ والذي دلّت عليه النصوص: أن مورد التقسيم هو القضاء دون القدر، وأن القدر متعلق بالخلق والتكوين دون التشريع!

(٤)العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة أهل البيت، السبحاني، ١٠٤-١٠٥.

لا حقيقة لتقدير المصير بالنسبة إلى الإنسان، سوى أن الله خلقه، فقدره على أعماله، ولكنه أمره بخيرها ونهاه عن شرها.

إن تفسير تقدير المصير بهذا المعنى الذي يرجع إلى تشريع الأحكام والأمر بخيرها والنهي عن شرها، هو ما بينه الإمام أمير المؤمنين عليه السلام للشيخ السائل في منصرفه من صفين؛ فإنه عليه السلام، بعد كلام طويل في جواب السؤال عن معنى القضاء والقدر؟ قال: " هو الأمر بالطاعة، والنهي عن المعصية، والتمكين من فعل الحسنة، وترك المعصية، كل ذلك قضاء الله في أفعالنا وقدره لأعمالنا ".

إن القضاء والقدر بهذا المعنى مما يتفق عليه جميع الملل والنحل في الإسلام، إذ لا كلام لأحد من المسلمين في أن الله تعالى قد أمر عباده بالطاعة، ونهاهم عن المعصية.

فالاعتقاد بهكذا معنى للقضاء والقدر لا يوجب أي عقدة، ولا يترتب عليه أي إشكال من جبر أو غيره، **غير أن من المسلّم به أن معنى القدر لا ينحصر في هذا فقط.!**

وأما أمير المؤمنين عليه السلام؛ فإنه إنما اكتفى به في جواب الشيخ؛ لملاحظة حال السائل؛ إذ لو كان ممن يتحمل من حقيقة المعارف الإلهية أكثر من هذا، لما كان الإمام عليه السلام يبخل عليه بالإجابة التامة.

ولهذه الملاحظة أيضًا كان عليه السلام يجيب بعض من يسأله عن القضاء والقدر هكذا: " طريق مظلم فلا تسلكوه ، وبحر عميق فلا تلجوه، وسر الله فلا تتكلفوه"!)[1]

والحق (أن للقدر معنى واسع شامل لجميع الموجودات العلوية والسفلية؛ فإنه لا يدع شيئًا منها خارجًا عن إطاره العام قط.

إذن؛ فلا اختصاص للقدر بأفعال العباد فضلاً عن تخصيصه–على هذا المعنى السالف– بتشريعات الأوامر والنواهي التكليفية!).[2]

---

(١) القضاء والقدر في العلم والفلسفة الإسلامية، السبحاني، ٥٧–٥٨.

(٢) القضاء والقدر في العلم والفلسفة الإسلامية، السبحاني، ٥٩.

٣–ومنهم من جعل الرواية دليلاً على القضاء والقدر التشريعيين وهذا بناءً على بدعته في القول بتقسيم كلٍ من القضاء والقدر إلى تكويني وتشريعي!

يقول السبحاني:(**لكل من القضاء والقدر مراتب أو أقسام، نشير إليها: أ– القضاء والقدر التشريعيان: ويعني به الأوامر والنواهي الإلهية الواردة في الكتاب والسنة،** وقد أشار إليه الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في كلامه حينما سأله الشامي عن معنى القضاء والقدر فقال: " الأمر بالطاعة والنهي عن المعصية، والتمكين من فعل الحسنة وترك السيئة، والمعونة على القربة إليه والخذلان لمن عصاه، والوعد والوعيد " إلى آخر كلامه الشريف. ب. القضاء والقدر التكوينيان: ويعني به ما يرجع إلى الحقائق الكونية ونظام الوجود).[١]

ويقول في موطن آخر:(**وقد يكون القضاء والقدر مرتبطين بعالم التشريع ومجاله،** بمعنى: أن أصل التشريع، والتكليف الإلهي يكون قضاء الله، وكذا تكون كيفيته وخصوصيته كالوجوب، والحرمة، وغير ذلك تقديرًا تشريعيًا لله تعالى.

وقد ذكر الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في جواب من سأل عن حقيقة القضاء بهذه المرحلة من القضاء والقدر إذ قال: " الأمر بالطاعة، والنهي عن المعصية، والتمكين من فعل الحسنة، وترك المعصية، والمعونة على القربة إليه، والخذلان لمن عصاه، والوعد والوعيد، والترغيب والترهيب كل ذلك قضاء الله في أفعالنا وقدره لأعمالنا ").[٢]

النمط الرابع: روايات تفيد بأن المسئول عنه يوم القيامة التكليف وليس القضاء.

وقد قررت مرويات الشيعة هذا المعنى بألفاظ متعددة:

---

(١)محاضرات في الإلهيات، للسبحاني تلخيص علي الرباني، ٢٢٣.

(٢)العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة أهل البيت، السبحاني، ١٠٣–١٠٤.

ففي لفظٍ: عن زرارة أنه سأل الصادق، ما تقول – يا سيدي– في القضاء والقدر؟! قال:" أقول: إن الله تعالى إذا جمع العباد يوم القيامة سألهم عما عهد إليهم، ولم يسألهم عما قضى عليهم".(١)

وفي لفظٍ: أنه عليه السلام قال: " يا زرارة ، أعطيك جملة في القضاء والقدر ". قال له زرارة : نعم ، جعلت فداك. قال له: " إنه إذا كان يوم القيامة وجمع الله الخلائق سألهم عما عهد إليهم ولم يسألهم عما قضى عليهم".(٢)

وقد تباينت أقوال علماء الشيعة حول هذه الرواية:

١–فمنهم من رأى أن الرواية دلالة على أن أفعال العباد بقضاء الله وأن الله لا يسأل العباد عن قضائه لأعمالهم؛ وإنما يسألهم عن موقفهم من تكليفه.

جاء في حاشية كتاب التوحيد تعليقًا على الرواية :(بيانه: أنه تعالى لا يسأل العباد يوم القيامة عما قضى عليهم قضاء تكوينيًا، حتى نفس أفعالهم الصادرة عنهم؛ لأنها من حيث هي هي أشياء تقع في الوجود تبعًا لعللها؛ فليست خارجة عن حيطة قدره تعالى وقضائه. بل مورد السؤال يوم القيامة هو أفعالهم من حيث الموافقة و المخالفة لقضائه التشريعي الذي هو التحليل والتحريم، وهذا هو العهد). (٣)

---

(١) هذا الرواية اختلف محل إيرادها بين علماء المذهب الشيعي فمنهم من أوردها ضمن الأدلة على النهى عن الحديث في القدر كالصدوق في كتابيه الاعتقاد٣٤ والهداية١٩، ومنهم من يرى أنها دليلاً على تعريف القضاء والقدر كالمفيد انظر: تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ٥٩! وراجع من هذا البحث: توطئة: حول حكم الكلام في القدر ومعناه عند الشيعة الإمامية، ١٥٠–١٧٠.

(٢) الإرشاد، المفيد، ٢/٢٠٤، كنز الفوائد، الكراجكي، ١٧١، الدرة الباهرة، محمد المكي، ٣٢ ،بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٥/٦٠، ٧٥/٢٢٨.

(٣)تعليق هاشم الحسيني الطهراني على الرواية في هامش كتاب التوحيد للصدوق، هامش(٢)صفحة٣٦٥، وإن تعجب فالعجب صدور هذا القول منه!؛ فقد قرر في عدة مواضع أن معنى تعلق القضاء في أفعال العباد؛ هو الحكم بالثواب والعقاب! انظر: تعليقه في هامش كتاب التوحيد للصدوق، هامش(٣)صفحة٣٨٣، وَ هامش(٤)صفحة٣٤٩، وراجع صفحة ٢٩٧من هذا البحث.

ويقول الطباطبائي تعليقًا على الرواية: (الرواية تدل على أن التكاليف والأحكام أمور اعتبارية غير تكوينية، ومورد القضاء والقدر بالمعنى الدائر هو التكوينيات؛ فأعمال العباد من حيث وجودها الخارجي كسائر الموجودات متعلقات القضاء والقدر، ومن حيث تعلق الأمر والنهي والاشتمال على الطاعة والمعصية أمور اعتبارية وضعية خارجة عن دائرة القضاء والقدر إلا بالمعنى الآخر الذي بينه أمير المؤمنين عليه السلام للرجل الشامي عند منصرفه من صفين كما في الروايات، ومحصله: التكليف للمصالح تستدعى ذلك؛ فالقدر في الأعمال ينشأ من المصالح التي تستدعى التكليف الكذائي، والقضاء هو الحكم بالوجوب والحرمة مثلاً بأمر أو نهى)![1]

ويقول الكربلائي بعد ذكره للرواية :(أقول : لا ريب في أن الأمور واقعة بقضاء من الله تعالى وقدر، فالأمور الواقعة من حيث هي كذلك تكون بمشيته تعالى ويكون وقوعها بالضرورة ، ويعبر عنه بالأمر التكويني، ثم إن بعض تلك مما يكون للعبد فيه اختيار فله فعله بحسب قدرته وله تركه، ثمّ إن هذه الأمور المقدورة على قسمين: قسم منها يكون متعلق التكليف الإلهي من التكاليف الخمسة؛ فيسمى بالأمر التشريعي، وهي حينئذٍ من الأمور التشريعية، وهي التي يكون متعلق التكليف، وهي التي مما عهد الله تعالى إلى العباد بأن يعملوها، أي: أخذ منهم الميثاق بإنزال الكتب وإرسال الرسل وإقامة الحجة عليهم، فهذه هي التي يسأل الله تعالى عنها يوم القيامة .

وأما القسمان الأوّلان: فهما من الأمور المقضيّة بقضاء، التي لا تكليف يتعلّق بها، سواء كان متعلقًا لاختيار العبد أم لا.

والحاصل : أن ما يقع من العبد إما لا اختيار له فيه، ويكون مما قضى الله تعالى عليه بها، أو له الاختيار فيه إلا أنه لم يتعلق به حكم إلهي، فهذا وسابقه لا يسأل عنه العبد عنهما لعدم التكليف الإلهي .

وأما الثالث: أعني ما له فيه الاختيار، وتعلق به التكليف الإلهي، فلا محالة يسأل عنه، ولكن يحمل السؤال عنه بنحو الاقتضاء. أي: له تعالى أن يسأل عنه، وله تعالى أن يعفو عنه).[2]

---

(١)تعليق الطباطبائي على الرواية في هامش بحار الأنوار للمجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١١٢/٥، هامش(٢)، وانظر: كتاب الهداية للصدوق، هامش(٢)صفحة١٩.

(٢)الأنوار الساطعة في شرح زيارة الجامعة، جواد بن عباس الكربلائي، ٩١/٥.

٢-ومنهم من فسر القضاء والقدر في الرواية بالقضاء والقدر الحتميان، وزعم أنه لا يتعلق بأفعال العباد.

يقول المجلسي بعد ذكره للرواية:(بيان: هذا الخبر يدل على أن القضاء والقدر إنما يكون في غير الأمور التكليفية؛ كالمصائب والأمراض وأمثالها، فلعل المراد بهما القضاء والقدر الحتميان). [١]

وأيده على فهمه الجزائري؛ فقال: في شرحه:لـ "سألهم عما عهد إليهم" (أي: عما كلفهم به. قال الأستاذ أبقاه الله تعالى: هذا الخبر يدل على أن القضاء والقدر إنما يكون في غير الأمور التكليفية، كالمصائب والأمراض، فلعل المراد بهما القضاء والقدر الحتميان). [٢]

ومن هنا عدّ شيخ الشيعة المفيد هذه الرواية دليلاً على نفي خلق الله لأفعال العباد؛ فقال قبل إيراده لها:(ومما حفظ عنه عليه السلام من موجز القول في العدل: قوله لزرارة بن أعين رحمه الله: " يا زرارة ! أعطيك جملة في القضاء والقدر؟ ". قال له زرارة: نعم، جعلت فداك. قال له: " إنه إذا كان يوم القيامة وجمع الله الخلائق سألهم عما عهد إليهم، ولم يسألهم عما قضى عليهم ").[٣]

وبين وجه دلالتها على معنى القضاء والقدر قائلاً:(والحديث الذي رواه .. زرارة حديث صحيح ..، والمعنى فيه ظاهر ليس به على العقلاء خفاء، وهو مؤيد للقول بالعدل، ودال على فساد القول بالجبر، ألا ترى إلى ما رواه عن أبي عبد الله عليه السلام من قوله :" إذا حشر الله تعالى الخلائق سألهم عما عهد إليهم، ولم يسألهم عما قضى عليهم"، وقد نطق القرآن بأن الخلق مسؤولون عن أعمالهم، فلو كانت أعمالهم بقضاء الله تعالى لما سألهم عنها.

فدل على أن قضاء الله تعالى: ما خلقه من ذوات العباد وفيهم، وأنه تعالى لا يسألهم إلا عن أعمالهم التي عهد إليهم فيها، فأمرهم بحسنها ونهاهم عن قبيحها، وهذا الحديث موضح لمعنى القضاء والقدر، فلا وجه لقول من زعم أنه لا معنى للقضاء والقدر معقول، إذ كان بيّنًا حسبما ذكرناه).[٤]

---

(١)بحار الانوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١١٢/٥.

(٢)نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٣١٢/٢-٣١٣.

(٣) الإرشاد، المفيد، ٢٠٤.

(٤)تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ٥٩.

٢- روايات خصت القدر بالتعريف:

ما نطقت به مرويات الشيعة في هذا الباب يشترك بتعلقه بأفعال العباد؛ ويمكن تصنيفه كالتالي:

أ- رواية عرفت القدر بحكم الإيمان به، ومسألة أفعال العباد.

ورد في مصنفاتهم عن العالم عليه السلام[١] أنه قال: كتب الحسن بن أبي الحسن البصري،[٢] إلى الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، يسأله عن القدر، فكتب إليه:" اتبع ما شرحت لك في القدر، مما أفضي إلينا أهل البيت؛ **فإنه من لم يؤمن بالقدر خيره وشره؛ فقد كفر، ومن حمل المعاصي على الله** عز وجل؛ **فقد فجر، وافترى على الله افتراءً عظيمًا**، إن الله تبارك وتعالى لا يطاع بإكراه، ولا يعصى بغلبة، ولا يهمل العباد في الهلكة، ولكنه المالك لما ملكهم، والقادر لما عليه أقدرهم، فإن ائتمروا بالطاعة لم يكن لهم صادًا عنها مبطئًا، وإن ائتمروا بالمعصية؛ فشاء أن يمن عليهم فيحول بينهم وبين ما ائتمروا به فعل، وإن لم يفعل؛ فليس هو حاملهم عليهم قسرًا، ولا كلفهم جبرًا، بل بتمكينه إياهم بعد إعذاره وإنذاره لهم، واحتجاجه عليهم، طوقهم ومكنهم وجعل لهم السبيل إلى أخذ ما إليه دعاهم، وترك ما عنه نهاهم، جعلهم مستطيعين لأخذ ما أمرهم به من شيء غير آخذيه، ولترك ما نهاهم عنه من شيء

---

(١)العالم إذا أطلق في مرويات الشيعة يراد منه إمامهم السابع موسى الكاظم، ومع القرينة يطلق على غيره. انظر: موسوعة كلمات الإمام الحسين، لجنة الحديث في معهد باقر العلوم، ٦٥١ حاشية(٢).

(٢)الحسن بن أبي الحسن البصري، أبو سعيد الإمام المشهور، من سادات التابعين، إمامُ أهل البصرة وَحَبر زمانه. ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر رضي الله عنه، ورأى عثمان رضي الله عنه وسمع خطبته، ورأى عليًا رضي الله عنه ولم يثبت سماعه منه، كان مكثرًا من الحديث، ويرسل كثيرًا عن كل أحد، وصفه بتدليس الإسناد النسائي وغيره، ومات بالبصرة سنة عشر ومائة وهو ابن ثمانين سنة، كان جامعًا عالمًا رفيعًا فقيهًا حجةً مأمونًا عابدًا ناسكًا كثير العلم فصيحًا جميلاً وسيمًا، وكان يقول: "لولا الميثاق الذي أخذه الله على أهل العلم ما حدثتكم بكثير مما تسألون عنه". انظر: الطبقات الكبير، لابن سعد١٥٧/٩-١٧٨، طبقات الفقهاء، للشيرازي٨٧، العبر في خبر من غبر، للذهبي، ١٠٣/١-١٠٤، طبقات المدلسين، لابن حجر، ٢٩.

غير تاركيه، والحمد لله الذي جعل عباده أقوياء لما أمرهم به، ينالون بتلك القوة، وما نهاهم عنه، وجعل العذر لمن لم يجعل له السبب جهدًا متقبلاً ".[١]

وفحوى هذه الرواية ظاهر في الرد على القدرية المعتزلة والجبرية؛ وقد أورد أعلام الشيعة هذه الرواية في صدد بيان:

- أن (من أهم المسائل الكلامية وأعمقها مسألة القدر؛ فقد أثير حولها الكلام منذ فجر التاريخ الإسلامي، وقد تصدى أئمة أهل البيت (ع) لبيانها ودفع الشبهات عنها).[٢]
- وأن (المأثور عن النبي الأعظم وأهل بيته الطاهرين، .. أن القضاء والقدر لا يسلبان الحرية عن الإنسان).[٣]

ب- رواية عرفت القدر بمسألة أفعال العباد وأنها أمر بين أمرين.

ورد في مصنفات الشيعة أن رجلاً قال يا أمير المؤمنين أخبرنا عن القدر ؟ فقال عليه السلام: "بحر عميق فلا تلجه"، فقال: يا أمير المؤمنين أخبرنا عن القدر؟ فقال: "بيت مظلم فلا تدخله"، فقال: **يا أمير المؤمنين أخبرنا عن القدر؟ فقال : "سرّ الله فلا تبحث عنه"، فقال: يا أمير المؤمنين أخبرنا عن القدر ؟، فقال: "لمّا أبيت فإنّه أمر بين أمرين لا جبر ولا تفويض..."**

وفحوى هذه الرواية ظاهر في الرد على القدرية المعتزلة والجبرية؛ واستنادًا إلى هذه الرواية زعم أحد أعلام الشيعة أن (أطروحة الأمر بين الأمرين .. بدأت في عصر الإمام علي عليه السلام وهو الّذى ألقاها)![٤]

---

(١) فقه الرضا، ٤٠٨-٤٠٩، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ، ١٢٣/٥-١٢٤، موسوعة أحاديث أهل البيت، هادي النجفي ، ٣٧٣/١-٣٧٤، موسوعة كلمات الإمام الحسين، لجنة الحديث في معهد باقر العلوم، ٦٥١-٦٥٢.

(٢)حياة الإمام الحسين (ع)، باقر شريف القرشي، ١٤٧.

(٣)الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥٠٥، ٥٠٦، الإلهيات على هدي الكتاب والسنة والعقل، محاضرات السبحاني بقلم المكي،١٦١/٢، ١٦٢.

(٤)الكلام المقارن، بحوث مقارنة في عقائد الإسلامية، علي الرباني، ١٩٧.

ويحق التنبيه هنا إلى أن الشيعة اختلفت عباراتهم ومذاهبهم في تفسير الأمر بين أمرين كما سيأتي إن شاء الله.(١)

ت- روايات أشارت إلى تعلق رحمة الله بالتقدير السابق لأفعال العباد.

قررت مرويات الشيعة هذا المعنى بألفاظ متباينة:

فقد ورد في مروياتهم: سئل أمير المؤمنين صلوات الله عليه عن القدر؛ فقيل له: أنبئنا عن القدر يا أمير المؤمنين؟! فقال: "سر الله فلا تفتشوه"، فقيل له الثاني: أنبئنا عن القدر يا أمير المؤمنين؟! قال: "بحر عميق فلا تلحقوه"، فقيل له: أنبئنا عن القدر، فقال:" طريق معوج فلا تسلكوه"، ثم قيل له الرابعة: أنبئنا عن القدر يا أمير المؤمنين؟! فقال: "﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ ﴾ فاطر: ٢ ".

وفي رواية: جاء رجل إلى أمير المؤمنين عليه السلام فقال: يا أمير المؤمنين أخبرني عن القدر؟!، قال عليه السلام: "بحر عميق فلا تلجه"، قال: يا أمير المؤمنين أخبرني عن القدر؟!، قال عليه السلام: "طريق مظلم فلا تسلكه" ، قال: يا أمير المؤمنين أخبرني عن القدر؟!، قال عليه السلام: "سر الله فلا تكلفه"، قال: يا أمير المؤمنين أخبرني عن القدر؟!، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: "أما إذا أبيت فإني سائلك، أخبرني أكانت رحمة الله للعباد قبل أعمال العباد أم كانت أعمال العباد قبل رحمة الله ؟!" قال: فقال له الرجل: بل كانت رحمة الله للعباد قبل أعمال العباد، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: "قوموا فسلموا على أخيكم فقد أسلم، وقد كان كافرًا"، وانطلق الرجل غير بعيد، ثم انصرف إليه؛ فقال له: يا أمير المؤمنين أبالمشية الأولى نقوم ونقعد ونقبض ونبسط ؟ فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: "وإنك لبعيد في المشية؛ أما إني سائلك عن ثلاث لا يجعل الله لك في شيء منها مخرجًا: أخبرني أخلق الله العباد كما شاء أو كما شاؤوا ؟!"؛ فقال: كما شاء، قال عليه السلام: "فخلق الله العباد لما شاء أو لما شاؤوا ؟!"؛ فقال: لما شاء، قال عليه السلام: "يأتونه يوم القيامة كما شاء أو كما شاؤوا ؟!"؛ قال: يأتونه كما شاء، قال عليه السلام:"قم فليس إليك من المشية شيء".

---

(١) راجع من هذا البحث: ١٤٦٢-١٤٧٧؛ في الفصل الرابع من الباب الثاني موقف الشيعة الإمامية من مرتبة الخلق – خلق أفعال العباد-.

والناظر في مصنفات الشيعة يجد أن من أعلامهم من ربط بين الروايتين السابقتين؛ فقد أشار الطباطبائي في تعليقه على الرواية الأولى إلى الرواية الثانية؛ فقال:(الآية[1] تدل على سبق وجود الرحمة على إيتائها وإفاضتها ... فتدل على تقدم الرحمة الإلهية على أعمال العباد التي تفتح لهم الرحمة فيها وبها، وحينئذ يعود مضمون الكلام إلى .. الخبر الذي تحت رقم ٣٥ عن أمير المؤمنين عليه السلام).[2]

وقال في تعليقه على الرواية الثانية:(إنه عليه السلام سأل الرجل عن تقدم صفة الرحمة على الأعمال، ولا معنى لتقدمها مع عدم ارتباطها بها وتأثيرها فيها؛ فقد نظم الله الوجود بحيث تجرى فيه الرحمة والهداية والمثوبة والمغفرة، وكذا ما يقابلها، ولا يوجب ذلك بطلان الاختيار في الأفعال؛ فإن تحقق الاختيار نفسه مقدمة من مقدمات تحقق الأمر المقدر؛ إذ لولا الاختيار لم يتحقق طاعة ولا معصية، فلم يتحقق ثواب ولا عقاب، ولا أمر ولا نهي، ولا بعث ولا تبليغ .

ومن هنا يظهر وجه تمسك الإمام عليه السلام بسبق صفة الرحمة على العمل! ثم بيانه عليه السلام أن لله مشية في كل شيء، وأنها لا تلغو ولا تغلبه مشية العبد، فالفعل لا يخطئ مشيته تعالى، ولا يوجب ذلك بطلان تأثير مشية العبد، فإن مشية العبد إحدى مقدمات تحقق ما تعلقت به مشيته تعالى، فإن شاء الفعل الذي يوجد بمشية العبد فلابد لمشية العبد من التحقق والتأثير فافهم ذلك!

وهذه الرواية الشريفة على ارتفاع مكانتها ولطف مضمونها يتضح به جميع ما ورد في الباب من مختلف الروايات، وكذا الآيات المختلفة من غير حاجة إلى أخذ بعض وتأويل بعض آخر). [3]

ومن هنا؛ فقد أكد بعض أعلام الشيعة على ما نطقت به الرواية الثانية من أن أعمال العباد مقدرة كسائر الأشياء وهي مسبوقة برحمة الله.

جاء في هامش كتاب التوحيد تعليقًا على الرواية الثانية:(إن السائل توهم أن أعمال العباد لو كانت واقعة بقدر الله تعالى لزم الظلم إذا عذبوا عليها، إذ لا محيص لهم عن القدر، كما أن هذا التوهم ألجأ المفوضة إلى التفويض، ونفي القدر؛ فأجاب عليه السلام: **أن أعمال العباد مسبوقة برحمته،**

---

(١) يقصد: ﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ ﴾ فاطر: ٢.

(٢) تعليق الطباطبائي على الرواية في هامش بحار الانوار للمجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٢٣/٥، هامش(٢).

(٣) تعليق الطباطبائي على الرواية في هامش بحار الانوار للمجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١١١/٥، هامش(١)، وانظر: تفسير المحيط الأعظم للآملي، ١٥١/٣، هامش(٨٦).

مرتبطة بها، مقدرة بها كسائر الأشياء، فإن رحمته وسعت كل شيء، فإن كانت مقدرة بها فلا معنى لأن يكون في التقدير ظلم، فالجواب يرجع إلى نفي الملازمة بإثبات ضد الظلم في القدر، وحيث إنه عليه السلام نفى التفويض وأثبت القدر، توهم الجبر؛ فرجع وقال: (أبالمشيئة الأولى – الخ) إذ إثبات القدر في الأعمال يستلزم كونها بمشيئته، وهذا من عجيب أمر هذا المبحث؛ إذ نفي أحد الطرفين يجر إلى الطرف الآخر، والقرار في الوسط يحتاج إلى قريحة لطيفة وفكرة دقيقة، فأثبت عليه السلام للعبد مشيئة ولله تعالى المشيئة إلا أنها متقدمة حاكمة عليها مؤثرة فيها. وقوله: (فليس إليك من المشيئة شيء) **أي: ليس شيء من مشيئتك مفوض إليك من دون تأثير مشيئته، وهذا هو الأمر بين أمرين).**[1]

هذا وقد وجد بعض أعلام الشيعة في هذه الرواية دليلاً ومستندًا على الكلام في معنى القضاء والقدر.[2]

يقول محسن الخزازي: (الغور في معنى القضاء والقدر لو كان حرامًا لما أجاب الأئمة عليهم السلام عن السؤال فيه، مع **أنهم أجابوا السائلين وأوضحوا المراد منهما، بل قد يكون الجواب في ذيل النهي المذكور، بعد إصرار السائل عن فهم معناه** كما في الرواية الأولى، حيث قال السائل في المرتبة الرابعة: يا أمير المؤمنين أخبرني عن القدر، قال: فقال أمير المؤمنين عليه السلام: "أما إذا أبيت فإني سائلك: أخبرني أكانت رحمة الله للعباد قبل أعمال العباد أم كانت أعمال العباد قبل رحمة الله ؟ قال: فقال له الرجل: بل كانت رحمة الله للعباد قبل أعمال العباد " إلى أخر ما قال عليه السلام في توضيح المراد منهما).[3]

---

(١)تعليق هاشم الحسيني الطهراني على الرواية في هامش كتاب التوحيد للصدوق، هامش(١)صفحة٣٦٦.

(٢) بينما علق بعض أعلام الشيعة على الرواية قائلاً:(لما كان الكشف عن حقيقة القدر مما لا يدرك لعقول الناس ، وربما استلزم الاطلاع عليه الكفر والميل إلى ما تقوله الأشاعرة، لعدم تمييز الانسان بين الجبر والأمر بين الأمرين، **لم ير** عليه السلام **المصلحة للسائل في بيان معناه؛ بل عبر بما يبعد السائل عن السؤال عنه)!!** نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٣١٢/٢، راجع من هذا البحث توطئة حول حكم الكلام في القدر ومعناه عند الشيعة الإمامية، صفحة ١٥٠-١٧٠.

(٣)بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية، السيد محسن الخزازي، ١٨٧/١.

ث- رواية أشارت إلى تعلق مشيئة الله بأفعال العباد

ففي رواية : أن رجلاً جاء إلى عليّ بن أبي طالب ﷺ، فقال : يا أمير المؤمنين أخبرني عن القدر؟ قال: "طريق مظلم لا تسلكه"، قال: يا أمير المؤمنين أخبرني عن القدر؟ قال:" بحر عميق لا تلجه"، قال: يا أمير المؤمنين أخبرني عن القدر؟ قال: "سرّ الله قد خفي عليك فلا تفشه"، قال: يا أمير المؤمنين أخبرني عن القدر ؟ قال: "أيها السائل إذاً: الله خلقك لما شاء أو لما شئت ؟" قال: بل لما شاء ، قال: "فيستعملك كما شاء أو كما شئت ؟" قال: بل كما شاء ، قال: "فيبعثك يوم القيامة كما شاء أو كما شئت ؟" قال: بل كما شاء، قال: "أيّها السائل ألست تسأل ربّك العافية ؟" قال: نعم، قال: "فمن أيّ شيء تسأله العافية؛ أمن البلاء الذي ابتلاك به غيره ؟" قال: من البلاء الذي ابتلاني به، قال: "أيّها السائل! تقول لا حول ولا قوّة إلاّ بمَنْ ؟" قال: إلاّ بالله العليّ العظيم، قال: "فتعلم ما تفسيرها ؟ قال: **تعلمني ممّا علمك الله يا أمير المؤمنين ! قال: "إنّ تفسيرها لا تقدر على طاعة الله، ولا يكون له قوّة في معصية في الأمرين جميعًا كذا إلاّ بالله**، أيّها السائل! ألك مع الله مشيّة؟، أو فوق الله مشيّة؟، أو دون الله مشيّة؟؛ فإن قلت: إنّ لك دون الله مشيّة؛ فقد اكتفيت بها عن مشية الله!، وإن زعمت أنّ لك فوق الله مشيّة؛ فقد ادّعيت أنّ قوّتك ومشيّتك غالبتان على قوّة الله ومشيّته!، وإن زعمت أنّ لك مع الله مشيّة؛ فقد ادّعيت مع الله شركاً في مشيئته!. أيّها السائل! إنّ الله يشج و يداوي كذا؛ فمنه الداء ومنه الدواء، أعقلت عن الله أمره ؟" قال: نعم، قال علي: "الآن أسلم أخوكم؛ فقوموا فصافحوه"، ثمّ قال علي: "لو أنّ عندي رجلاً من القدرية لأخذت برقبته ثمّ لا أزال أجأها حتّى أقطعها، فإنّهم يهود هذه الأمّة ونصاراها ومجوسها[1]".[1]

---

(١)المجوس: المجوسية ديانة وثنية ثنوية تقول بإلهين، النور والظلمة، فالنور مصدر الخير والظلمة مصدر الشر، وهم عدة فرق، وقد نشأت المجوسية في بلاد الفرس، ومسائل المجوس كلها تدور على قاعدتين، إحداها: بيان سبب امتزاج النور بالظلمة، والثانية بيان سبب خلاص النور من الظلمة، وجعلوا الامتزاج مبدأً و الخلاص معادًا، ومن عقائدهم عبادة النار، والصلاة إلى الشمس، وعدم دفن الموتى في الأرض تعظيمًا لها، ولا يغتسلون بالماء تقديسًا له، إلا أن يستعملوا قبله بول البقر ونحوه، ولا يرون قتل الحيوانات ولا ذبحها، ويستحلون فروج المحارم. انظر: التبصير في الدين، لأبي المظفر الإسفرائيني ، ١٢٦، الملل والنحل، الشهرستاني، ١/٢٧٤-٢٨٩، تلبيس إبليس، ابن الجوزي،٧٨-٧٩، اعتقادات فرق المسلمين =

وفحوى هذه الرواية ظاهر في الرد على القدرية المعتزلة، وقد ترجم لها أحد أعلامهم بعنوان:(القضاء والقدر و المشيئة)[٢](مناظرة أمير المؤمنين عليه السلام مع رجل قَدَري في المشيئة")؛[٣] وجاء في حاشية كتاب مناظرات في العقائد والاحكام تعليقًا على الرواية:(ليس للعبد مشيئة مستقلة دون مشيئة الله تعالى، قال تعالى:﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾ ﴾ الإنسان: ٣٠). [٤]

ج- رواية أولت القدر في قوله تعالى:﴿ إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ ﴿٤٩﴾ ﴾ القمر: ٤٩، بخلق عذاب أهل النار على قدر استحقاقهم ومجازاة على أعمالهم بقدرها.

ورد في مصنفاتهم عن الحسن بن علي ابن أبي طالب عليهما السلام،[٥] **أنه سئل عن قول الله عز وجل:﴿ إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ ﴿٤٩﴾ ﴾** القمر: ٤٩، **فقال: "يقول عز وجل: إنا كل شيء خلقناه لأهل النار بقدر أعمالهم".[١]**

=

والمشركين، الرازي،٨٦، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، إشراف: د.مانع الجهني،١١٣٩/٢-١١٤١ .

(١)مسند الإمام علي (ع)، حسن القبانجي، ١/ ١٥٩ – ١٦١.

(٢)مسند الإمام علي (ع)، حسن القبانجي، ١/ ١٥٧، وانظر: مناظرات في العقائد والأحكام، عبدالله الحسن، ١٥/١.

(٣)مناظرات في العقائد والأحكام، عبدالله الحسن، ١٧/١.

(٤) مناظرات في العقائد والأحكام، عبدالله الحسن، ١٨/١، هامش (١).

(٥)الحسن بن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم القرشي، سبط رسول الله ﷺ وريحانته، أمير المؤمنين أبو محمد، أمه فاطمة رضي الله عنها، ولد في السنة الثالثة من الهجرة، وعق عنه رسول الله ﷺ يوم سابعه بكبش، وحلق رأسه، وأمر أن يتصدق بزنة شعره فضة، كان أشبه الناس برسول الله ﷺما بين الصدر إلى الرأس، سماه رسول الله ﷺ سيدًا، سيد شباب أهل الجنة، كان رضي الله عنه حليمًا ورعًا فاضلاً، دعاه ورعه وفضله إلى أن ترك الملك والدنيا رغبة فيما عند الله، مات بالمدينة، واختلف في وقت وفاته، فقيل: مات سنة تسع وأربعين. وقيل: بل مات سنة خمسين، وقيل: بل مات سنة إحدى وخمسين، ودفن ببقيع الغرقد، ويُقال إنه مات مسمومًا رضي الله عنه. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر، ط. دار

=

والنزعة الاعتزالية القدرية ظاهرة في الرواية، وتأويل الرواية للقدر في الآية؛ بالعقاب على قدر الأعمال مرده إلى تعريف القدر في أفعال عباده بالحكم بالثواب أو العقاب؛ ولهذا علق أحد أعلامهم على الرواية بقوله: (وأما أهل الجنة فإن لهم من الله فضلاً كبيرًا غير ما أعد لهم أجرًا كريمًا)!.[٢]

٣-روايات خصت القضاء بالتعريف:

ما نطقت به مرويات الشيعة في هذا الباب جاء بتعريف القضاء في أفعال العباد بالحكم عليهم بالثواب أو العقاب!

فقد ورد في مصنفاتهم عن أبي الحسن الرَّضا عليه السلام أنّه قال: " **ما من فعل يفعله العباد من خير أو شرّ إلاّ ولله فيه قضاء**"، قال السائل: ما معنى هذا القضاء ؟ قال: "**الحكم عليهم بما يستحقّونه من الثواب والعقاب في الدُّنيا والآخرة** "

والنزعة الاعتزالية القدرية ظاهرة في الرواية؛ وقد جاءت تعليقات أعلام المذهب على الرواية مسايرة لهذه النزعة ويظهر ذلك من ناحيتين:

الناحية الأولى: جعلهم الرواية دليلاً على أن معنى القضاء في أفعال العباد: هو الأمر والنهي والثواب والعقاب!

فقد أورد المازندراني الرواية ليبين أن معنى القضاء في أفعال العباد هو إبرام الثواب والعقاب؛ يقول: ((القضاء هو الإبرام وإقامة العين) يعني: إحكام الشيء وإقامته في الأعيان وهو ...في أفعالنا بمعنى: إبرام الثواب والعقاب، وإقامتها على وجه الجزاء كما مرَّ عن أبي الحسن الرَّضا عليه السلام أنّه

=

الجيل، ١/٣٨٣-٣٩٢، أسد الغابة، ابن الأثير، ١٣/٢، الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، ط. دار الكتب العلمية، ٦٠/٢-٦٦.

(١)التوحيد، الصدوق،٣٨٢-٣٨٣، برقم(٣٠)، موسوعة كلمات الإمام الحسن، ٢١٧ وورد في مروياتهم مثله عن علي بن أبي طالب: البرهان في تفسير القرآن، البحراني، ٢٢٩/٥، تفسير نور الثقلين، ١٨٥/٥، مسند الإمام علي (ع)، حسن القبانجي، ٢/ ٢٥٢ – ٢٥٣.

(٢)تعليق هاشم الحسيني الطهراني على الرواية في هامش كتاب التوحيد للصدوق، هامش(٣)صفحة٣٨٣.

قال:" ما من فعل يفعله العباد من خير أو شرّ إلاّ ولله فيه قضاء"، قال السائل: ما معنى هذا القضاء ؟ قال: "الحكم عليهم بما يستحقّونه من الثواب والعقاب في الدُّنيا والآخرة ").[١]

وأكد هذا المعنى أحد أعلامهم فوجد في الرواية دليلًا على:(أن الفعل الصادر من العبد يكون متعلقًا لأمره تعالى ونهيه المولويين، ويصير لذلك متصفًا بوصف الطاعة أو المعصية، **ويكون أيضًا موضوعًا لحكمه بالثواب والعقاب عليه، وكل منها –أي: الأمر والنهي والثواب والعقاب– بقدر معين، فالمشيئة والإرادة والقدر والقضاء منه تعالى يكون بأحد هذه المعاني**، لا التكويني أو غيره الذي يوجب الجبر وسلب القدرة عن العبد،[٢] **كما**..قال : علي بن موسى الرضا (ع):"ما من فعل يفعله العباد من خير وشر إلا ولله فيه قضاء" قيل : فما معنى هذا القضاء ؟ قال: "الحكم عليهم بما يستحقونه على أفعالهم من الثواب والعقاب في الدنيا و الاخرة").[٣]

الناحية الثانية: جعلهم الرواية دليلاً على إثبات الحرية المطلقة للإنسان!

فقد أورد السبحاني هذه الرواية ضمن الروايات التي(توضح ..حقيقة القضاء والقدر، وأنهما ليسا عاملين خفيين مستقلين خارجين عن إرادة الإنسان في ميسرة حياته، بل إنهما نفس السنن الإلهية الكونية الحاكمة على صفحات الحياة، **والإنسان حر في اختيار تلك المقدرات**، والنتيجة الحاصلة من إحدى هذه الطرق إنما هي بقضاء الله وقدره...

وليس هناك خارج إطار إرادتنا واختيارنا أي عامل آخر يدعى القضاء والقدر. وإنما حقيقة القضاء هي نفس السنن الطبيعية الكونية، وإنا نحن مخيرون في اختيار أيها شئنا وأردنا، فنحن نحن الذين نقرر مصيرنا بأيدينا، وإنما تقع المسؤولية على من يسيء الاستفادة من حريته وإرادته واختياره، وبدل أن يختار الأحسن يختار الطريق الذي يفضي به إلى الهلاك).[٤]

---

(١) شرح أصول الكافي، المازندراني، ٥/٢١.

(٢)يظهر من النص وهم قائله؛ فقد فهم من تعلق القضاء التكويني والقدر بأفعال العباد الجبر، وسلب الاختيار؛ ولهذا نفاه!

(٣)تنبيهات حول المبدأ والمعاد، حسن مروارید، ٢٣٨.

(٤)القضاء والقدر في العلم والفلسفة الإسلامية، السبحاني، ٥٢-٥٣.

كما علق أحد أعلامهم على الرواية قائلاً:(نجد أن الإمام الرضا عليه السلام يسند جميع الأفعال الصالحة والطالحة للبشر إلى القضاء الإلهي بكل صراحة؛ فإن قضاء الله في أعمال البشر هو حريتهم تلك الحرية، وذلك الاختيار اللذين يستحق بهما الثواب في الطاعة والعقاب في المعصية).[1]

ثانيًا: الاتجاه الكلامي في تعريف القضاء والقدر عند الشيعة الإمامية:

الناظر في مصنفات الشيعة يجد أن غالب تعريفاتهم الاصطلاحية–ذات الطابع الكلامي– للقضاء والقدر لا تعدو من أن تكون معاني مذكورة في معرض:

تفسيرهم للآيات القرآن تفسيرًا يوافق معتقدهم.

أو توجيههم للروايات –المنسوبة لأئمتهم– وبيان معناها .

أو ملحقة بالمعاني اللغوية التي ذكروها للقضاء والقدر لبيان الرأي الفصل –من وجهة نظرهم– في مسألة القضاء والقدر.[2]

وقد جاءت هذه المعاني والتعاريف على ثلاثة أنماط: فتارة يُطلقون القضاء والقدر على معنى واحد، وتارة أخرى يقابلون بينهما في التعريف ويجعلونهما على معنيين مختلفين، وثالثة يفردون أحدهما بالتعريف؛ فيعرفون القضاء على حدة، والقدر على حدة

وفيما يلي تفصيل ذلك:

النمط الأول: إطلاق القضاء والقدر على معنى واحد

ومنه:

١– تعريف القضاء بالقدر، وتعريف القدر بالقضاء؛ فهما مترادفان.

جاء في كتاب نظرة حول دروس العقيدة الإسلامية ما نصه:(يستعمل القضاء والقدر كلفظين مترادفين).[1]

---

(١)الطفل بين الوراثة والتربية، محمد تقي فلسفي، ١/١١٨

(٢)انظر: القضاء والقدر دراسة مقارنة بين الفلسفة وعلم الكلام الإمامي–القسم الأوّل–، عقيل البندر، فصلية المنهاج، العدد: التاسع والأربعون، ربيع ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م ، صفحة٨٧.

ويقول آية الشيعة محسن الخزازي: (قد يطلق القضاء بمعنى القدر والقدر بمعنى القضاء).[٢]

وجاء في تفسير مقتنيات الدرر عند تفسير قوله:﴿ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا ﴾ الأنعام: ٢، **أي: (قدّر أجلاً)**.[٣] وجاء في مرآة العقول:(القضاء: الأمر المقدر).[٤]

ويقول فتح الله الكاشاني: **(القدر بمعنى القضاء)** [٥]، وقوله تعالى: ﴿ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴿٣٨﴾ ﴾ الأحزاب: ٣٨، أي:**(قضاء مقضيًّا، وحكمًا مبتوتًا)**.[٦]

ويقول المجلسي: (يفسر القدر بالقضاء)،[٧]ويقول المازندراني: (**القدر والمقدرة بفتح الدّال: القضاء)**،[٨] و(القدر: القضاء والحكم)، [٩] **وهو (عبارة عما قضاه الله تعالى وحكم به من الأمور)**.[١٠]

ويقول المصطفوي:(القدر: القضاء الَّذي يقدّره الله تعالى).[١١]

وجاء في تقريب القرآن إلى الأذهان عند تفسير قوله تعالى:﴿ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴿٧١﴾ ﴾ مريم: ٧١: (﴿ مَّقْضِيًّا ﴾ قد قضاه وقدره)، [١] وجاء فيه أيضًا (﴿ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا ﴾ الأحزاب: ٣٨، **أي: بقدر وقضاء)**.[٢]

=

(١)نظرة حول دروس العقيدة الإسلامية، محمد تقي اليزدي، ٨٦.

(٢)بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية، محسن الخزازي،١٨٢/١.

(٣)تفسير مقتنيات الدرر، سيد علي الحائري الطهراني، ١٣٣/٤-١٣٥.

(٤)مرآة العقول، المجلسي، ١٤/١٢، وانظر: عدة الداعي ونجاح الساعي، ابن فهد الحلي، حاشية (٣) صفحة١٣.

(٥)زبدة التفاسير، فتح الله الكاشاني، ٣٤٩/٤، وانظر: تفسير مقتنيات الدرر، سيد علي الحائري الطهراني، ١٩٠/٧.

(٦)زبدة التفاسير، فتح الله الكاشاني ٣٨١/٥، وانظر: تفسير مجمع البيان، الطبرسي، ١٦٥/٨.

(٧)بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٣٩٠/١٤.

(٨)شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٤٥/٥.

(٩)شرح أصول الكافي، المازندراني،٥٠٣/١٠.

(١٠)شرح أصول الكافي، المازندراني، ١٠/١٢.

(١١)التحقيق في كلمات القرآن الكريم، حسن المصطفوي، ٩/ ٢٠٥، وانظر: مجمع البحرين، الطريحي، ٤٥٢/٣.

وجاء في منهاج البراعة –في شرح ما رووه عن أمير المؤمنين أنه قال في إحدى خطبه :" أحمد لله على ما قضى من أمر وقدر من فعل"[٣] –ما نصه:(يحتمل أن يريد بقوله: "قضا وقدر" معنى واحد ..فيكونا مترادفين).[٤]

وباعتبار القضاء والقدر لفظين مترادفين علق بعض الشيعة الإمامية بهما البداء[٥] ولذا قسموهما إلى حتم وغير حتم.[٦]

٢– تعريف القضاء والقدر: بحكم اللَّه في الأشياء على حد علمه بها

يقول الفيض الكاشاني:[٧](التقدير والقضاء كلها من فعل اللَّه سبحانه؛ وهي: حكم اللَّه في الأشياء على حد علمه).[٨]

ويقول الحر العاملي:(القضاء والقدر بمعنى العلم والحكم).[١]

=

(١)تقريب القرآن إلى الأذهان، محمد الحسيني الشيرازي، ٤٥٦/٣.

(٢)تقريب القرآن إلى الأذهان، محمد الحسيني الشيرازي، ٣٤٠/٤.

(٣)نهج البلاغة–خطب الإمام علي(ع)–جمع الشريف الرضي، ٢٥٨، برقم (١٨٠)، الغارات، إبراهيم الثقفي، ٢٩١/١، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٥٦٤/٣٣، ٨٥/٣٤، مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ١٨٢/٦.

(٤)منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله الهاشمي الخوئي، ١٠ / ٢٧٩.

(٥)انظر: بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١١٢/٥، نور البراهين، الجزائري، ٣١١/٢.

(٦)نظرة حول دروس العقيدة الإسلامية، محمد تقي اليزدي، ٨٦، بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية، محسن الخزازي،١٨١/١–١٨٢.

(٧)محسن بن مرتضى بن فيض الله محمود الكاشي، ورد اسمه "محسن بن مرتضى" و" محسن بن محمّد" و" محمد محسن" وقيل له: " الفيض " وعرف جده بفيض الله وبالفيض، وجاءت نسبته " الكاشي "و" الكاشاني "و" القاشاني " ويقال له: ملا محسن فيض الكاشي، وينعت بالمتأله الحكيم، من أهل كاشان، ولد سنة ١٠٠٧هـ، وتوفي سنة ١٠٩١هـ، مفسر من علماء الإمامية، **له قدرةٌ عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛ قرأ كتب أبي حامد الغزالي وتأثر به وسلك منهجه في التصوف، له نحو ٨٠ مصنفًا، منها: الصافي في تفسير كلام الله، الوافي، الأصفى، علم اليقين، عين اليقين، الحقائق في محاسن الأخلاق، معتصم الشيعة، بشارة الشيعة. انظر: الكنى والألقاب، القمي، ٤٠/٣–٤٢، الأعلام للزركلي ٥/ ٢٩٠.

(٨)الوافي، الفيض الكاشاني،٥٢٠/١.

ويقول الصدوق: (إن الأشياء كلها **بقضاء الله وقدره تبارك** وتعال بمعنى: أن الله ﷻ قد **علمها وعلم مقاديرها ، وله ﷻ في جميعها حكم من خير أو شر**، فما كان من خير فقد قضاه بمعنى: أنه أمر به وحتمه وجعله حقً، وعلم مبلغة ومقداره، وما كان من شر فلم يأمر به ولم يرضه؛ ولكنه ﷻ **قد قضاه وقدره بمعنى: أنه علمه بمقداره ومبلغه وحكم فيه بحكمه**). [٢]

ويظهر من مجموع النصوص أن الشيعة إذا فسروا القضاء والقدر بالحكم؛ فالمراد به-عندهم- الأمر بالطاعة والنهي عن المعصية، والحكم بالثواب أو العقاب.

أما الحكم الكوني الواجب الوقوع؛ فقد فهموا منه الجبر ونفوا تعلقه بأفعال العباد!

يقول قطب الدين الراوندي: (**أفعال العباد الحسنة والقبيحة، فلا قضاء من اللَّه فيها ولا قدر، بمعنى الإيجاب والحكم بها**). [٣]

٣- تعريف القضاء والقدر بالعلم الأزلي بما يكون والبيان.

يقول شيخ طائفة الشيعة الطوسي:(كل ما كان أو يكون فهو بالقضاء والقدر و..**القدر والقضاء هاهنا بمعنى العلم والبيان**، والمعنى: أنه تعالى يعلم كل ما هو كائن أو يكون). [٤]

وجاء في منظومة الكلام ما نصه:

(من قال ما في الكون من خير لم يك إلاّ بقضاء وقدر
إن حاول الخلق ففي البعض زهق وإن عنى البيان فالبيان حقّ)[٥]

=

(١)الفصول المهمة في أصول الأئمة، الحر العاملي، ١/ ٢١٨، هامش(*).

(٢)التوحيد، الصدوق، ٣٨٦.

(٣)منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، قطب الدين الراوندي،٣٧٨/٣، وانظر: تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ٥٦، تفسير القرآن المجيد، المفيد، ٤٧١، الاقتصاد، الطوسي، ٥٥، روضة الواعظين، الفتال النيسابوري،٩٣/١.

(٤)العقائد الجعفرية(خمسون مسألة اعتقادية)للطوسي ملحقة بكتاب جواهر الفقه لابن البراج، ٢٤٧، وأورد الكتاب بنصه أيضًا السبحاني في كتابه أضواء على عقائد الشيعة وتاريخهم، ومورد النص فيه: ٣٧١ -٣٧٢.

(٥)منظومة علم الكلام لمحمد باقر الحائري، ضمن شرحها الموسوم بنور الأفهام في علم الكلام، اللواساني، ٢٦٣/١.

وجاء في شرح هذا النظم ما نصه:(نقول في المقام: «من قال» إنّ جميع «ما في الكون من خير وشرّ» وغيرهما من أفعال العباد «لم يك إلاّ بقضاء وقدر» حتمي من الله تعالى «إن حاول» أي: قصد بالقضاء معنى «الخلق» والإيجاد،...«ففي البعض» من قوله بذلك «زهق» أي: هلك؛....«وإن عنى» بذلك معنى «البيان» **والإثبات في اللوح المحفوظ الّذي فيه تبيان كلّ شيء، وهو كناية عن العلم القديم**[1] **كما قيل «فالبيان حقّ»).**[2]

وجاء في توضيح نهج البلاغة:(المعنى من القدر والقضاء: **علمه سبحانه بما يكون).**[3]

ويقول الشعراني: (واعتقادنا في القضاء والقدر أنّهما علم الله بما سيقع، وأنَّ علمه لا يوجب جبر العباد).[4]

على أن تعريف الشيعة للقضاء والقدر: بالعلم الأزلي بما سيكون ليس بمعزل عن اعتقادهم الفاسد بالبداء؛[5] **ولذا تجد في نصوصهم تعريف القضاء والقدر بالعلم الأزلي المعلق بالمشيئة!**

يقول الخوئي:(ولا ريب أيضا في أن علم الله سبحانه قد تعلق بالأشياء كلها منذ الأزل، وأن الأشياء بأجمعها كان لها تعين علمي في علم الله الأزلي وهذا التعين يعبر عنه ب " تقدير الله " تارة وب " قضائه " تارة أخرى، ولكن تقدير الله وعلمه سبحانه بالأشياء منذ الأزل لا يزاحم ولا ينافي قدرته تعالى عليها حين إيجادها، فإن الممكن لا يزال منوطًا بتعلق مشيئة الله بوجوده التي قد يعبر عنها بالاختيار، وقد يعبر عنها بالإرادة، فإن تعلقت المشيئة به وجد وإلا لم يوجد.

---

(١) يظهر من النص تأويل الكتابة بالعلم!

(٢)نور الأفهام في علم الكلام، حسن الحسيني اللواساني،١/٢٦٣-٢٦٤.

(٣)توضيح نهج البلاغة، محمد الحسيني الشيرازي، ٣/ ٦٣.

(٤)تقديم الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ١/١٣.

(٥) هذا من حيث الجملة؛ وإلا فقد سبق أن القول بالبداء مختلف فيه عند الشيعة؛ فمنهم من أثبته وحكى الإجماع على إثباته؛ ومنهم من نفاه وحكى الإجماع على نفيه! راجع من هذا البحث حاشية(١)، من صفحة ٢٥١ إلى صفحة ٢٥٧.

والعلم الإلهي يتعلق بالأشياء على واقعها من الإناطة بالمشيئة الإلهية، لأن انكشاف الشيء لا يزيد على واقع ذلك الشيء، فإذا كان الواقع منوطًا بمشيئة الله تعالى كان العلم متعلقًا به على هذه الحالة، وإلا لم يكن العلم علمًا به على وجهه، وانكشافًا له على واقعه.

فمعنى تقدير الله تعالى للأشياء وقضائه بها: أن الأشياء جميعها كانت متعينة في العلم الإلهي منذ الأزل على ما هي عليه من أن وجودها معلق على أن تتعلق المشيئة بها، حسب اقتضاء المصالح والمفاسد التي تختلف باختلاف الظروف والتي يحيط بها العلم الإلهي، وذهبت اليهود إلى أن قلم التقدير والقضاء حينما جرى على الأشياء في الأزل استحال أن تتعلق المشيئة بخلافه. ومن أجل ذلك قالوا: يد الله مغلولة عن القبض والبسط والأخذ والإعطاء، فقد جرى فيها قلم التقدير ولا يمكن فيها التغيير، ومن الغريب أنهم – قاتلهم الله– التزموا بسلب القدرة عن الله، ولم يلتزموا بسلب القدرة عن العبد، مع أن الملاك في كليهما واحد، فقد تعلق العلم الأزلي بأفعال الله تعالى، وبأفعال العبيد على حد سواء).[1]

٤– تعريف القضاء والقدر في أفعال العباد بالبيان والكتابة والإعلام بما سيفعله الخلق.

يقول علامة الشيعة الحلي:(نقول للأشعري :ما تعني بقولك: إنه تعالى قضى أعمال العباد وقدرها، إن أردت به: الخلق والإيجاد فقد بينا بطلانه، وإن الأفعال مستندة إلينا، وإن عني به: الإلزام؛ لم يصح إلا في الواجب خاصة، وإن عني به: أنه تعالى **بينها وكتبها وأعلم أنهم سيفعلونها؛ فهو صحيح، لأنه تعالى قد كتب ذلك أجمع في اللوح المحفوظ وبينه لملائكته، وهذا المعنى الأخير هو المتعين**).[2]

ويقول نعمة الله الجزائري:(**المراد من القضاء والقدر الواقع على أعمال العباد، كتابتها ونقش تفاصيلها في اللوح وإخبار الأنبياء والملائكة بها قبل وقوعها**). [3]

على أن تعريف الشيعة للقضاء والقدر بذلك ليس بمعزل عن اعتقادهم الفاسد بالبداء!

---

(١)البيان في تفسير القرآن، الخوئي، ٣٨٥-٣٨٦.

(٢)كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، الحلي، ٤٣٣.

(٣)نور البراهين، نعمة الله الجزائري،٢/٣٥٨.

٥- تعريف القضاء والقدر في أفعال العباد بالإعلام بأحكام أفعالهم وبما فيها من الثواب والعقاب، ونفي تعلق معنى الخلق بها.

يقول علامة الشيعة الحلي: (أفعال العباد مقضية، لا بمعنى أنها مخلوقة لله سبحانه، بل بمعنى: أنها مأمور بالطاعات منها، أو بمعنى أنه أعلمنا ما فيها من ثواب وعقاب...ومقدرة بمعنى: أنه الواجب والمندوب والمباح، وأن الله سبحانه قدرها، بمعنى: أعلمنا حاله، أو ما فيها من ثواب وعقاب، لا بمعنى أنه خلقها).[١]

٦- تعريف القضاء والقدر بالقول.

يقول فتح الله الكاشاني:(التقدير بمعنى القضاء، وهو بمعنى: القول).[٢]

٧- تعريف القضاء والقدر بنظام العلة والمعلول.

يقول الطباطبائي:(القدر والقضاء في العالم هو سريان العلية التامة والمعلولية في العالم بتمامه وجميعه ، وذلك لا ينافي سريان حكم القوة والإمكان في العالم من جهة أخرى وبنظر آخر؛ فالفعل الاختياري الصادر عن الإنسان بإرادته إذا فرض منسوبًا إلى جميع ما يحتاج إليه في وجوده من علم وإرادة وأدوات صحيحة ومادة يتعلق بها الفعل وسائر الشرائط الزمانية والمكانية كان ضروري الوجود، وهو الذي تعلقت به الإرادة الإلهية الأزلية، لكن كون الفعل ضروريًا بالقياس إلى جميع أجزاء علته التامة ومن جهتها لا يوجب كونه ضروريًا إذا قيس إلى بعض أجزاء علته التامة، كما إذا قيس الفعل إلى الفاعل دون بقية أجزاء علته التامة فإنه لا يتجاوز حد الإمكان، ولا يبلغ البتة حد الوجوب، فلا معنى لما زعموه[٣] أن عموم القضاء وتعلق الإرادة الإلهية بالفعل يوجب زوال القدرة وارتفاع الاختيار، بل الإرادة الإلهية إنما تعلقت بالفعل بجميع شؤونه وخصوصياته الوجودية ومنها ارتباطاته بعلله وشرائط وجوده). [٤]

---

(١)المسلك في أصول الدين، الحلي،٩٠-٩١.

(٢)زبدة التفاسير، فتح الله الكاشاني، ٥٢٨/٣.

(٣)يقصد الجبرية.

(٤)تفسير الميزان، الطباطبائي،٩٩/١، وانظر: الشيعة في الإسلام، الطباطبائي، ١٢٢-١٢٤.

٨- أن القضاء والقدر كلاهما يستعمل بالمعنى العلمي والمعنى العيني الفعلي؛ فيكونان تارة من صفات الذات وتارة أخرى من صفات الفعل-المخلوقة على مذهبهم-[١]

وقد اختلفت أساليب الشيعة في التعبير عن هذا المعنى على النحو التالي:

- **فمنهم من فسر القضاء والقدر العلمي: بعلم الله بالشروط المؤثرة في تحقق الظواهر، وعلمه بالوقوع الحتمي لها.**

وفسر القضاء والقدر العيني: بانتساب وجود الظواهر وتحققها العيني إلى الله.

جاء في كتاب نظرة حول دروس في العقيدة الإسلامية:(القضاء والقدر العلمي والعيني:

يستعمل التقدير والقضاء الإلهي أحيانًا، بمعنى: **علم الله بتوفر المقدمات والشروط المؤثرة في تحقق الظواهر وكذلك علمه بالوقوع الحتمي لها، ويطلق على ذلك " القضاء والقدر العلمي".**

وأحيانا يستعمل بمعنى: **انتساب المسيرة التدريجية للظواهر، وكذلك انتساب تحققها العيني ، إلى الله تعالى ويطلق عليه " القضاء والقدر العيني").**[٢]

- **ومنهم من فسر التقدير والقضاء العلمي: بعلم الله السابق بحدود الأشياء وضرورة وجودها، علمًا ثابتًا في الذات أو علمًا مكتوبًا في كتاب**

وذكر أن التقدير والقضاء العيني: مرجعهما إلى إفاضة الحد والضرورة على الموجودات.

يقول السبحاني:(المراد من التقدير والقضاء العلميين: علمه سبحانه بمقدار الشيء وضرورة وجوده في ظرف خاص، علمًا ثابتًا في الذات أو علمًا مكتوبًا في كتاب. والأول يكون علمًا في مقام الذات والآخر يكون علمًا في مقام الفعل)،[٣](فعلمه السابق

---

(١) هذا التعريف هو في حقيقته دمج وتلفيق بين الكلام والفلسفة في سياق واحد!

(٢)نظرة حول دروس في العقيدة الإسلامية، محمد تقي اليزدي، ٨٧.

(٣)الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥٤١، الإلهيات على هدي الكتاب والسنة والعقل، محاضرات السبحاني بقلم المكي،١٩٧/٢، وانظر: لب الأثر في الجبر والقدر، تقرير بحث الخميني للسبحاني، ٣٠٤.

بحدود الأشياء وضرورة وجودها: تقدير وقضاء علميان)،[1] و(التقدير والقضاء العينيين عبارة عن الخصوصيات والتقديرات الموجودة في وجود الشيء المكتسبة من علله والقضاء ضرورة وجوده عند وجود علته التامة)،[2](وبذلك يظهر أن التقدير والقضاء العينيين من صفاته الفعلية سبحانه؛ فإن مرجعهما إلى إفاضة الحد والضرورة على الموجودات)،[3] وإذا(كان القدر والقضاء العلميان ناظرين إلى التقدير والضرورة في علم الله سبحانه ، فالتقدير والقضاء العينيان ناظران إلى التقدير والضرورة الخارجيين اللذين يحتفان بالشيء الخارجي).[4][5]

- **ومنهم من جعل القضاء والقدر العلمي على قسمين:**

علمي ذاتي: والمراد منه: أنه تعالى قدر الأشياء وعلمها قبل خلقتها، وأنجز أمرها وقضاها، والقضاء والقدر بهذا المعنى هو من صفاته الذاتية لأنه مساوق لعلمه الذاتي.

وعلمي في مرحلة الفعل: والمراد أنهما فعلان من أفعاله تعالى، فالتقدير هو لوح المحو والإثبات والقضاء هو اللوح المحفوظ!

وجعل القضاء والقدر الفعلي: بمعنى نظام العلة وهو من الصفات الفعلية

---

(١)الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥١٥، الإلهيات على هدي الكتاب والسنة والعقل، محاضرات السبحاني بقلم المكي،٢/١٧١.

(٢)الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥٤٠، وانظر: الإلهيات على هدي الكتاب والسنة والعقل، محاضرات السبحاني بقلم المكي،٢/١٧١.

(٣)محاضرات في الإلهيات، للسبحاني تلخيص علي الرباني، ٢٢٥.

(٤)الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥١٥-٥١٦، الإلهيات على هدي الكتاب والسنة والعقل، محاضرات السبحاني بقلم المكي،٢/١٧١-١٧٢.

(٥)ذكر السبحاني في موضع آخر:(إن التقدير والقضاء على أصناف ثلاثة: أ: القضاء والقدر: السنن الكونية. ب:القضاء والقدر: التكوينيان. ج: القضاء والقدر: علمه السابق ومشيئته النافذة) مفاهيم القرآن- العدل والإمامة-، السبحاني،١٠/ ٥٩ – ٦٠، وحاصل قوله يعود إلى ما ذكر هنا من أن القضاء والقدر كلاهما يستعمل بالمعنى العلمي والمعنى العيني الفعلي.

يقول آية الشيعة محسن الخرازي (في أنواع القضاء والقدر: فاعلم أنهما يستعملان تارة ويراد منهما القضاء والقدر العلميان، بمعنى: أنه تعالى قدر الأشياء قبل خلقتها، وأنجز أمرها وقضاها، والقضاء والقدر بهذا المعنى هو مساوق لعلمه الذاتي، ومن المعلوم أن القضاء والقدر بالمعنى المذكور من صفاته الذاتية، فضرورة الوجود لكل موجود وتقديره، ينتهي إلى علمه الذاتي، ولعل إليه يؤول ما روي عن علي عليه السلام في القدر؛ حيث قال: " سابق في علم الله ".

وأخرى يستعملان ويراد منهما العلمي في مرحلة الفعل، لا في مرحلة الذات، بأن يطلق التقدير ويراد منه لوح المحو والإثبات، ويطلق القضاء ويراد منه اللوح المحفوظ ، ومن المعلوم أنهما بأي معنى كانا، فعلان من أفعاله تعالى.

وأخرى يستعملان ويراد منهما القضاء والقدر الفعليان، ومن المعلوم أنهما بهذا المعنى والمعنى السابق من صفاته الفعلية، لأنهما منتزعان عن مقام الفعل، لأن كل فعل مقدر بالمقادير، ومستند إلى علته التامة الموجبة له، ولعل قوله تعالى: ﴿ **إِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ** ﴿٤٧﴾ ﴾ آل عمران: ٤٧، يشير إلى الأخير)، [1] **(والتحقيق أن القضاء والقدر بالمعنى الأول من تفصيلات العلم وصفة ذاته تعالى ، وبالمعنى الأخير من تفصيلات التوحيد الأفعالي)**.[2]

٩- تعريف القضاء والقدر بالإيجاد.

يقول الشريف المرتضى: (القضاء: إيجاد على التمام، و...القدر: إيجاد الفعل على وجه الإحكام، وبحسب المنفعة).[3]

---

(١) بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية، محسن الخزازي،١٨٢/١.

(٢) بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية، محسن الخزازي،١٨٩/١.

(٣)رسائل الشريف المرتضى، الشريف المرتضى،٢٧٩/٢-٢٨٠، وانظر: رسائل الشريف المرتضى، الشريف المرتضى، ٢٦٦/٢.

وتعريف القضاء والقدر بالإيجاد عند عامة الشيعة غير متعلق بأفعال العباد![1] ولهذا يقول علامة الشيعة الحلي: (نقول للأشعري ما تعني بقولك أنه تعالى قضى أعمال العباد وقدرها؟ إن أردت به الخلق والإيجاد، فقد بينا بطلانه، وأن الأفعال مستندة إلينا). [2]

ويقول قطب الدين الراوندي: (إن الله يقضي ويقدر كل ما يقتضيه الحكمة من الخيرات والحسنات من أفعاله تعالى، وما لا يدعوه إليه داعي الحكمة من القبايح، فلا قضاء له فيها ولا قدر، وأفعال العباد الحسنة والقبيحة، فلا قضاء من الله فيها ولا قدر، بمعنى الإيجاب والحكم بها). [3]

ويقول شيخ طائفة الشيعة الطوسي: (**لا يجوز أن يكون قضى أفعال العباد بمعنى: أحدثها؛...والقول في القدر على مثل ذلك؛** لأن القدر يستعمل بمعنى: **الإحداث والخلق؛** كما قال: ﴿ وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴿١٠﴾ ﴾ فصلت: ١٠؛ **فعلى هذا لا يجوز أن تكون المعاصي بقدر الله، لمثل ما قلناه في القضاء**).[4]

وجاء في اللوامع الإلهية:(وقع الاتفاق وتطابق النقل على كون الأفعال واقعة بقضاء الله وقدره، ويستعملان في معان ... الأول: الخلق والإيجاد.. وهذا المعنى غير مرادنا، لما علم من بطلانه بالضرورة).[5]

غير أن من الشيعة من عرف القضاء بالإيجاد مع إقراره بخلق الله لأفعال العباد

---

(١)اضطربت أقوال الشيعة الإمامية في مسألة خلق الأفعال تارة بالإثبات وأخرى بالنفي! وسيأتي إن شاء الله مزيد بيان لموقفهم منها؛ راجع من هذا البحث الفصل الرابع من الباب الثاني: موقف الشيعة الإمامية من مرتبة الخلق-خلق أفعال العباد- صفحة ١٤٠٨، وما بعدها.

(٢)كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، الحلي، ٤٣٣.

(٣)منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، قطب الدين الراوندي،٣٧٨/٣، وانظر: تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ٥٦، تفسير القرآن المجيد، المفيد، ٤٧١، الاقتصاد، الطوسي، ٥٥، روضة الواعظين، الفتال النيسابوري،٩٣/١.

(٤) الاقتصاد، الطوسي،٥٤-٥٥.

(٥) اللوامع الإلهية في المسائل الكلامية، الفاضل المقداد ، ١٩٨، وانظر: التوحيد، الصدوق، ٣٨٤-٣٨٥، تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ٥٥- ٥٦، تفسير القرآن المجيد، المفيد، ٤٧٠- ٤٧١، روضة الواعظين، الفتال النيسابوري، ٩٢ - ٩٤، متشابه القرآن ومختلفه، ابن شهر آشوب، ١٩٧/١-٢٠٠، منتهى الدراية في توضيح الكفاية، محمد جعفر الجزائري المروج، ٤١٨/١- ٤١٩، تنبيهات حول المبدأ والمعاد، حسن مروارید، ٢٢٤-٢٢٦.

ومنهم محمد حيدر النائيني[1] فقد قال في معرض شرحه لحديث الشام:(وتلخيص ما في الحديث – من سؤال السائل وجوابِه عليه السلام– أنّه سأل عن كون أفعالهم وما عملوه في مسيرهم لجهاد أهل الشام: هل كان بقضاء الله وقَدَره ؟ والظاهر من القضاء –إذا استُعمل مع القَدَر– الإيجابُ الذي منه سبحانه في طريق الإيجاد، لا الإيجابُ التكليفي من الطلب الحتمي للفعل كما في الأمر، أو للكفّ عن الفعل، أو تركه كما في النهي، ولا الإعلام، فالأولى أن يُحمل القضاء في هذا الحديث على ذلك الإيجاب ، لا على أحد من الأخيرين ، فلنحمله عليه كما هو الظاهر من كلام السائل؛ حيث قرنه بالقَدَر).[2]

النمط الثاني: المقابلة بين القضاء والقدر في التعريف.

ومنه:

١– تعريف القضاء: بالخلق والإيجاد لنفوس العباد، والأمر والنهي والثواب والعقاب لأفعالهم. وتعريف القدر: بتبيين المقادير من الحسن والقبح والمباح والحظر والفرض والنفل، وإيقاع كل شيء في موضعه بموجب الحكمة فلا تفاوت ولا خلل.

يقول المفيد: (والوجه عندنا في القضاء والقدر بعد الذي بيناه في معناه أن لله تعالى في خلقه قضاء وقدرًا، وفي أفعالهم أيضًا قضاء وقدرًا معلومًا، ويكون المراد بذلك: أنه قد قضى في أفعالهم

---

(١)رفيع الدين محمّد بن حيدر الحسيني الطباطبائي النائيني الأصفهاني المعروف ب " الميرزا رفيعا " من أكابر علماء الشيعة في العصر الصفوي، قضى عمره في البحث والتنقيب في معارف التشيّع، حتى قال أبناء طائفته عنه:" فريد عصره، ووحيد دهره، قدوة المحققين، سيد الحكماء المتألهين، برهان أعاظم المتكلمين، وأمره في جلالة قدره، وعظم شأنه، وسمو رتبته وتبحره في العلوم العقلية والنقلية، ..أشهر من أن يذكر"، **هذا قدره عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛ ولد في بلدة زوارة في عام ٩٩٨ هـ ، إلاّ أنّه عرف باسم النائيني بسبب طول إقامته في نائين، دفن بأصفهان، واختلف في تاريخ وفاته: فقيل توفي سنة ١٠٨٢هـ، وقيل توفي سنة ١٠٩٩، له عدة مؤلفات، منها: حاشية على المختلف، حاشية على أصول الكافي، حاشية على شرح الإشارات، حاشية على مختصر الأصول، حاشية على الصحيفة الكاملة، رسالة شبهة الاستلزام، رسالة الشجرة الإلهية وهو كتاب في أصول العقائد، من أشهر تلاميذه: المجلسي الثاني، والحر العاملي. انظر: أعيان الشيعة، محسن الأمين، ٢٧٢/٩، مستدركات أعيان الشيعة، حسن الأمين، ١٦٧/٦–١٦٩.
(٢) الحاشية على أصول الكافي، محمد حيدر النائيني، ٤٩٤–٤٩٥.

الحسنة بالأمر بها، وفي أفعالهم القبيحة بالنهي عنها، وفي أنفسهم بالخلق لها، وفيما فعله فيهم بالإيجاد له، والقدر منه سبحانه فيما فعله: إيقاعه في حقه وموضعه، وفي أفعال عباده: ما قضاه فيها من الأمر والنهي والثواب والعقاب، لأن ذلك كله واقع موقعه، موضوع في مكانه، لم يقع عبثًا ولم يصنع باطلاً، فإذا فُسر القضاء في أفعال الله تعالى والقدر بما شرحناه زالت الشنعة منه، وثبتت الحجة به، ووضح الحق فيه لذوي العقول، ولم يلحقه فساد ولا إخلال)،[1] ويقول: (قضاء الله تعالى ما خلقه من ذوات العباد وفيهم).[2]

وجاء في كنز الفوائد: (فأما أفعال العباد؛ فيصح أن نقول فيها: إن الله تعالى قضى بالطاعة منها على معنى: أنه حكم بها، وألزمها عباده، وأوجبها، وهذا هو إلزام أمر، وليس بإلجاء ولا جبر.

ونقول أيضًا: إنه سبحانه قدر أفعال العباد بمعنى: إنه بين لهم مقاديرها من حسنها وقبحها ومباحها وحظرها وفرضها ونفلها.

فأما القول: بأنه قضاها على معنى أنه خلقها فغير صحيح؛ لأنه لو خلق الطاعة والمعصية لسقط اللوم عن العاصي بموجب العدل، ولم يكن معنى لإثابة الطائع في حجة ولا عقل!

ونقول في أفعال الله تعالى: إنها كلها بقدر، يريد: أنها لا تفاوت فيها ولا خلل، وأنها بموجب الحكمة ملتئمة، وعلى نسق الصواب منتظمة).[3]

ويقول الصدوق: (إن الله ﷻ قد قضى من أعمال العباد على هذا المعنى ما قد ألزمه عباده وحكم به عليهم، وهي الفرائض دون غيرها، وقد يجوز أيضًا أن يقدر الله أعمال العباد بأن يبين مقاديرها وأحوالها من حسن وقبح وفرض ونافلة وغير ذلك، ويفعل من الأدلة على ذلك ما يعرف به هذه الأحوال لهذه الأفعال، فيكون ﷻ مقدرًا لها في الحقيقة، وليس يقدرها ليعرف مقدارها، ولكن ليبين لغيره ممن لا يعرف ذلك حال ما قدره بتقديره إياه، وهذا أظهر من أن يخفى، وأبين من أن

---

(١)تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ٥٦.

(٢)تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ٥٩.

(٣)كنز الفوائد، الكراجكي، ١٦٩، وانظر: إحقاق الحق، المرعشي التستري، ٤٦١/١، عقائد الشيعة وأهل السنة في أصول الدين، علاء الدين القزويني، ١٥٢.

يحتاج إلى الاستشهاد عليه، ألا ترى أنا قد نرجع إلى أهل المعرفة بالصناعات في تقديرها لنا فلا يمنعهم علمهم بمقاديرها من أن يقدروها لنا ليبينوا لنا مقاديرها!

وإنما أنكرنا أن يكون الله ﷻحكم بها على عباده ومنعهم من الانصراف عنها، أو أن يكون فعلها وكونها، فأما أن يكون الله ﷻ خلقها خلق تقدير فلا ننكره .)[1] وعلى هذا فـ(قضاء الله ﷻ في المعاصي حكمه فيها، ومشيته في المعاصي نهيه عنها، وقدره فيها علمه بمقاديرها ومبالغها). [2]

٢- تعريف قضاء الله في أفعاله(=الأمور الكونية) بالإيجاد أو الحكم بالإيجاد، وفي أفعال العباد: إما بالحكم بالثواب أو العقاب، أو بالإقدار والتمكين. وتعريف القدر: بتقدير الموجودات طولاً وعرضًا وكيلاً ووزنًا وحدًا ووصفًا وكمًا وكيفاً أو إثبات خصوصيات ما أراد إيجاده في اللوح أو ترتيب أسباب وجود الأشياء.

يقول المازندراني: (المراد بالقدر: تقدير الموجودات طولاً وعرضًا وكيلاً ووزنًا وحدًا ووصفًا وكمًا وكيفاً بحيث لا يزيد ولا ينقص؛ كما قال: ﴿ قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَىْءٍ قَدْرًا ﴿٣﴾ ﴾ الطلاق: ٣، وبالقضاء في أفعاله: هو الحكم بوجودها. وفي أفعالنا: هو الحكم عليها بالثواب والعقاب).[3]

ويقول المجلسي: المراد (بالقدر: تقدير الموجودات طولاً وعرضًا وكيلاً ووزنًا وحدًا ووصفًا وكمًا وكيفًا، وبالقضاء: الحكم عليها بالثواب والعقاب)[4] ويقول في موضع آخر:(القدر: إثبات خصوصيات ما أراد إيجاده في اللوح من أزمنة بقائه ووقت فنائه وأشباه ذلك، أو ترتيب أسباب وجوده إلى حيث ينتهي إلى علله الخاصة المعينة لخصوصياته، أو فينا: عبارة عن تعيين حدود ما يريده من عرضه وطوله وسمكه وإحكامه على وجه يبقى زمانًا طويلاً أو قصيرًا، وفيه تعالى: ما يناسبه من ترتيب الأسباب، **والقضاء هو الإبرام**؛ أي: إحكام المراد، **وإقامة عينه**؛ أي: إيجاده، وفي أفعال العباد: إقدار العبد وتمكينه ورفع الموانع عنه).[5]

---

(١)التوحيد، الصدوق،٣٨٤-٣٨٥.

(٢)التوحيد، الصدوق،٣٧٠.

(٣)شرح أصول الكافي، المازندراني، ٤/٢٦٥-٢٦٦.

(٤)مرآة العقول، المجلسي، ٢/١٥٠.

(٥) مرآة العقول، المجلسي، ٢/١٨٧، وانظر: بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٥/١١٧، حاشية(٣).

٣- تعريف القضاء: بالإعلام بأحكام أفعال العباد. وتعريف القدر: بأن الله كتب أفعال العباد في اللوح المحفوظ، وبينها للملائكة.

جاء في اللوامع الإلهية ما نصه:(**وقع الاتفاق وتطابق النقل على كون الأفعال واقعة بقضاء الله وقدره، و**.. يراد بالقضاء: الإعلام والإخبار . . . والقدر يراد به: الكتابة والبيان...

وهذا المعنى هو المراد؛ أما القضاء: فلأنه تعالى أعلمنا أحكام أفعالنا، وأما القدر: فلأنه تعالى بيّن أفعال العباد، وكتبها في اللوح المحفوظ، وبيّنها للملائكة).[١]

٤- تعريف القضاء: بالخلق والإيجاد، وتعريف القدر: بالعلم الأزلي بوجود الكائنات.

يقول المازندراني: (قدره الذي هو العلم الأزلي بوجود الكائنات على مقاديرها ومنافعها وخواصها وآثارها على ما هي عليه في نفس الأمر،[٢] وهذا كالأساس لبناء القضاء: أعني خلق الأشياء وإيجادها في الأعيان ، فالقضاء تابع للقدر).[٣]

على أن تعريف القضاء بمعنى الخلق –عند عامة الشيعة–غير متعلق بأفعال العباد، وتعريف القدر بالعلم الأزلي–عند عامة الشيعة– ليس بمعزل عن اعتقادهم الفاسد بالبداء!

٥- تعريف القضاء بالعلم الأزلي والكتابة في اللوح قبل وقوع الموجودات، وتعريف القدر بالإيجاد.

جاء في تفسير مقتنيات الدرر عند تفسير قوله تعالى:﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾ ﴾ القمر: ٤٩: (المعنى: خلقناه مقدّرًا مكتوبًا في اللوح قبل وقوعه؛ فحينئذ المراد تقديره في علمه الأزليّ قضاء، فالقضاء وجود جميع المخلوقات في اللوح، والقدر وجودها في الأعيان بعد حصول شرائطها، والتعبير عن الخلق متعلَّق بالوجود الظاهريّ في الوقت المعيّن).[٤]

---

(١) اللوامع الإلهية في المسائل الكلامية، الفاضل المقداد ، ١٩٨.

(٢) هذا من تناقضه؛ فقد اعترض على من عرف القدر بالعلم فقال في كتابه شرح أصول الكافي، ٢٦٦/٤،:(مجيء القدر بمعنى العلم والإرادة في اللغة والعرف غير ثابت)!

(٣)شرح أصول الكافي، المازندراني، ١٤٦/٤.

(٤)تفسير مقتنيات الدرر، علي الحائري الطهراني، ٢٩٧/١٠.

على أن تعريف القدر بمعنى الإيجاد—عند عامة الشيعة–غير متعلق بأفعال العباد وإن كان بعضهم أثبت تعلق الخلق بأفعال العباد.

٦- تعريف القضاء بعلم الله الشامل المحيط بكل شيء، وتعريف القدر: بتفصيل القضاء وإيجاد الأشياء على وفقه.

يقول ابن ميثم البحراني:(القضاء: هو إحاطة علمه تعالى بكلّ شيء، وهو أعمّ من أن يكون فعلاً، ولما كان القدر هو: تفصيل القضاء وإيجاد الأشياء على وفقه؛ خص القدر بالفعل).[١]

على أن تعريف القدر بمعنى الإيجاد عند عامة الشيعة غير متعلق بأفعال العباد، –وإن كان بعضهم أثبت تعلق الخلق بأفعال العباد– **ولهذا تجد من أعلامهم من يفرّ من تعريف القدر بلفظة الإيجاد إلى تعريفه بلفظة الوقوع! وهذا ما يظهر في التعريف التالي:**

٧- تعريف القضاء بالعلم الإجمالي بما كان وما سيكون، وتعريف القدر: بتفصيل القضاء الواقع على وفقه.

جاء في رياض السالكين:(القضاء:...العلم الإجمالي بما كان وماهو كائن، والقدر: بتفصيله الواقع على وفقه؛ فكلَّما وقع في الوجود فهو بقضائه وقدره، وليس المراد به خلقه تعالى وإيجاده له).[٢]

ويظهر من النص أن قائله فرّ من تعريف القدر بلفظة الإيجاد إلى تعريفه بلفظة الوقوع لما ترسخ عنده من أن في الوجود ما هو واقع بقضاء الله وقدره وليس من خلقه وهو أفعال العباد!

٨- تعريف القضاء: بالإيجاد، وتعريف القدر: بالإرادة.

جاء في مرآة العقول: المراد (بالقدر تعلق الإرادة،[٣] وبالقضاء الإيجاد).[١]

---

(١)اختيار مصباح السالكين، ابن ميثم البحراني، ٣٧١، وانظر: شرح نهج البلاغة، ابن ميثم البحراني، ٢/ ١٧٧، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٨٦/٣٤.

(٢)رياض السالكين، علي الشيرازي، ٧/ ٢٠٥-٢٠٦.

(٣)من الشيعة من اعترض على من عرف القدر بالإرادة! يقول المازندراني:(مجيء القدر بمعنى العلم والإرادة في اللغة والعرف غير ثابت) شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٦٦/٤!

على أن تعريف القدر بالإرادة-عند عامة الشيعة- ليس بمعزل عن اعتقادهم الفاسد بالبداء![٢]

كما أن تعريف القضاء بمعنى الإيجاد وتعريف القدر بالإرادة -عند عامتهم-غير متعلق بأفعال العباد؛ وإن كان بعض الشيعة أثبت تعلق الخلق والإرادة بأفعال العباد!

٩- تعريف القضاء: بالإرادة الحتمية، وتعريف القدر: بتأثير الله تعالى في الأفعال.

يقول الطباطبائي: (القضاء: وهو تعلق الإرادة الإلهية الحتمية بكل شيء، والأخبار تقضي فيها بالإثبات)،[٣]و(القدر: وهو ثبوت تأثير ماله تعالى في الأفعال، والأخبار تدل فيها أيضًا على الإثبات) [٤] وذلك (أن الإنسان إنما يفعل ما يفعل بمشيئة وقوة، والله سبحانه هو الذي شاء أن يشاء الإنسان، ولو لم يشأ لم تكن من الإنسان مشيئة، وهو الذي ملك الإنسان قوة من قوته، وأن القوة لله جميعًا، فلا استغناء للإنسان في فعله عنه تعالى).[٥]

١٠- تعريف القضاء: بالحكم بالوجود، وتعريف القدر: بتحديد كلّ مخلوق بحدّه الذي يعتبر في كماله وتميّزه وتشخّصه .

جاء في رياض السالكين (المراد بالتقدير: تحديد كلّ مخلوق بحدّه الذي يعتبر في كماله وتميّزه وتشخّصه، وبالقضاء الحكم بوجود المقدّر في الأعيان على وفق التقدير).[٦]

=

(١)مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، المجلسي،١٥٠/٢.

(٢) لاسيما وقد ورد في مروياتهم أن (لله ﷻ البداء فيما علم متى شاء، وفيما أراد لتقدير الأشياء).!!

(٣)تعليق الطباطبائي على رواية حديث الشام في هامش الأصول من الكافي للكليني، ١٥٥/١، ١٥٧، هامش(٣).

(٤)تعليق الطباطبائي على رواية حديث الشام في هامش الأصول من الكافي للكليني، ١٥٥/١، ١٥٧،هامش(٣).

(٥)تعليق الطباطبائي على هامش الأصول من الكافي للكليني، ١٦٠/١، هامش(١)، وانظر: تعليقه أيضًا على هامش الأصول من الكافي للكليني، ١٥٨/١، هامش(٢)، ١٥٨/١، هامش(٢).

(٦)رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين، علي الشيرازي، ٢٣٥/٧.

ويقول المازندراني:((وقدر) أي: قدر الأشياء أولها وآخرها وحدودها وذواتها وصفاتها وآجالها وأرزاقها إلى غير ذلك مما يعتبر في كمالها وتميزها وتشخصها. (وقضى) أي: حكم بوجود تلك الأشياء في الأعيان على وفق الحكمة والتقدير).[1]

على أن تعريف القضاء بالحكم بالوجود –عند عامة الشيعة–غير متعلق بأفعال العباد. وإن كان بعضهم أثبت تعلق هذا المعنى بها!

ومنهم الخميني؛ فقد قال:(ومعنى التقدير: أن لوجود كل شيء حدًا وقدرًا، كما أن لتحققه ووجوده قضاءً وحكمًا مبرمًا من جانبه سبحانه، فكل شيء يقدر أولاً، ثم يحكم عليه بالوجود. من غير فرق بين الجواهر[2] والأعراض[3]وأفعال الإنسان).[4]

١١- تعريف القضاء بحتمية وجود الشيء، وتعريف القدر بتحديد الشيء وتشخيصه قبل وجوده.

جاء في كتاب نظرة حول دروس في العقيدة الإسلامية في معرض ذكر مفهوم القضاء والقدر ما نصه:

(إن لفظة "**القدر**" بمعنى: المقدار، و" التقدير" يعني: قياس الشيء وجعله على مقدار، وصنع كل شيء بحد معين، ولفظة "**القضاء**" بمعنى: الإتمام والفراغ من الشيء أو الأداء والحكم.

---

(١)شرح أصول الكافي، المازندراني، ٤/٢٥٦-٢٥٧، وانظر منه: ٥/٦.

(٢) الجوهر ما كان قائمًا بنفسه، فهو متقوم بذاته، ومتعين بماهيته، وبه تقوم الأعراض والكيفيات، ويقابل العرض، انظر: التعريفات للجرجاني، ٧٩، التوقيف على مهمات التعاريف، المناوي، ١٣٢، المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، ٦٤ ، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والانكليزية واللاتينية، د.جميل صَليبَا،١/٤٢٤-٤٢٥ مصطلحات في كتب العقائد للحمد٨٧-٨٨.

(٣)العرض مالا يقوم بنفسه ولا يوجد إلا في محل يقوم به، فهو الموجود الذي يحتاج في وجوده إلى موضع، أي محل، يقوم به، كاللون المحتاج في وجوده إلى جسم يحله ويقوم به، انظر: التعريفات للجرجاني، ١٤٨-١٤٩، المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، ١١٨ ، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والانكليزية واللاتينية، د.جميل صَليبَا،٢/٦٨-٧٠، مصطلحات في كتب العقائد للحمد٦٢.

(٤)لب الأثر في الجبر والقدر، تقرير بحث الخميني للسبحاني، ٢٩٣.

والمراد من **التقدير الإلهي**: أن الله تعالى جعل لكل حادث مقدارًا و حدودًا كمية وكيفية وزمانية ومكانية معينة في تحققه بفعل العلل والعوامل التدريجية.

والمراد من **القضاء الإلهي**: إيصال الحادث إلى مرحلته النهائية والحتمية بعد توفر المقدمات والأسباب والشروط لذلك الحادث.

تكون مرحلة التقدير متقدمة على مرحلة القضاء؛ حيث تكون للتقدير مراحل تدريجية. وأما مرحلة القضاء فهي دفعية وليست تدريجية، ومرتبطة بتوفر كل الأسباب والشروط، وهي أيضًا حتمية لا تقبل التغير).[1]

وجاء في كتاب الأمر بين الأمرين:(نظام العلية هو: نظام القضاء والقدر. فإن من أصول العلية: حتمية وجود المعلول عند وجود العلة، وتشخص المعلول من حيث الكم والكيف ...

وحتمية حدوث المعلول هي: القضاء، وتشخص المعلول من حيث النوع والكم والكيف هي: القدر. فإن (القضاء) بمعنى: الحتم والحكم الإلزامي، و (القدر) بمعنى: التقدير والمقدار).[2]

ويقول السبحاني: (التقدير مقدم على القضاء؛ إذا كان التقدير بمعنى: تحديد وجود الشيء، والحد الذي يتحدد به، فهو مقدم على القضاء بمعنى: ضرورة وجوده؛ لأن الشيء إنما يتحدد بكل جزء من أجزاء العلة؛ فإن كل واحد منها يؤثر أثره في المعلول على حدثه. فحيث إن أجزاء العلة تتحقق قبل تمامها، وكل جزء منها يؤثر أثره في محيطه، ويكون أثره تحديد الموجود وصبغه، يجب أن يكون التقدير مقدمًا على القضاء).[3]

ويقول في موضع آخر: (إن البحث في القضاء والقدر رهن توضيح أمرين: الأول: ما معنى القدر؟، الثاني: ما معنى القضاء؟

أما القدر بمعنى: التقدير والتحديد، فكل ظاهرة طبيعية بل كل موجود إمكاني خلق على تقدير وتحديد خاص، ولا يوجد في عالم الكون شيء غير مقدر ولا محدد، وإليه يشير سبحانه بقوله:

---

(١)كتاب نظرة حول دروس في العقيدة الإسلامية، محمد تقي اليزدي، ٨٦.

(٢)الأمر بين الأمرين، مركز الرسالة، ٧٣-٧٤.

(٣)الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥٣٠-٥٣١، الإلهيات على هدي الكتاب والسنة والعقل، محاضرات السبحاني بقلم المكي،٢/١٨٦-١٨٧.

﴿ إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ ﴿٤٩﴾ ﴾ القمر: ٤٩، وقوله سبحانه: ﴿ وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٖ مَّعۡلُومٖ ﴿٢١﴾ ﴾ الحجر: ٢١؛ فالموجودات من النبات إلى الإنسان محددة بالحد الذي نعبر عنه بالماهية،[1] وهكذا الحال في الجمادات.

وأما القضاء؛ وهو: حتمية وجود الشيء بعد تقديره وتحديده، وذلك رهن وجود سببه التام الذي يلازم وجود المسبب على وجه القطع والبت، فقضاؤه سبحانه عبارة عن إضفاء الحتمية على وجود الشيء عند وجود علته التامة، قال سبحانه في مورد السماوات: ﴿ فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ فِي يَوۡمَيۡنِ وَأَوۡحَىٰ فِي كُلِّ سَمَآءٍ أَمۡرَهَاۚ ﴾ فصلت: ١٢، ويقول في حق الإنسان: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن طِينٖ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلٗاۖ ﴾ الأنعام: ٢، أي: حكم حكمًا حتميًا بأن لوجود الشيء مدة محددة لا يتجاوز عنها.

هذا هو معنى القضاء والقدر من غير فرق بين وجود الإنسان وأفعاله ووجود الجواهر وأعراضها).[2]

هذا وتعلق القضاء الحتم بأفعال العباد؛ محل خلاف بين أعلام الشيعة فمنهم من نفاه ومنهم من أثبته! [3]

---

(١)ماهية الشيء: ما به يجاب عن السؤال بما هو، ويفسره بما به الشيء هو هو، وهي لفظة مشتقة عما هو، والماهية تطلق غالبًا على الأمر المتعقل، مثل المتعقل من الإنسان، وهو الحيوان الناطق، مع قطع النظر عن الوجود الخارجي. و الأمر المتعقل، من حيث إنه مقول في جواب ما هو، يسمى: ماهية، ومن حيث ثبوته في الخارج، يسمى حقيقة، انظر: المواقف في علم الكلام للإيجي٥٩-٦٠، شرح المقاصد للتفتازاني٣٩٩/١، التعريفات للجرجاني ١٩٥- ١٩٦، كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي، ط.بتحقيق: د.لطفي عبد البديع، مادة(الحقيقة)، ٨٤/٢، ٣٢٨/٢، المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، ١٦٥، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والانكليزية واللاتينية، تأليف: د.جميل صَليبا،٣١٤/٢-٣١٥.

(٢) مفاهيم القرآن، السبحاني، ٥٨/١٠.

(٣) تبعًا لاختلافهم في خلق الأفعال، وسيأتي إن شاء الله مزيد بيان لذلك عند ذكر: موقف الشيعة من مسألة خلق الله لأفعال العباد؛! راجع الفصل الرابع من الباب الثاني: موقف الشيعة الإمامية من مرتبة الخلق –خلق أفعال العباد- صفحة: ١٤٠٨، وما بعدها.

١٢- تعريف القضاء: بالفصل على التمام وهو حتم، وتعريف القدر: بالتقدير والمقدار، وهو حتم وغير حتم-أي: يتعلق به البداء-!

يقول محسن الخرازي في حديثه عن معنى القضاء والقدر: (إن القضاء هو: فصل الأمر قولاً أو فعلاً، وهو يحصل بالإتمام والإنجاز ،كما يشهد له قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ﴾ البقرة: ٢٠٠.

والقدر بمعنى: التقدير، وهو تقدير الأشياء بحسب الزمان والمقدار والكيفيات والأسباب والشرائط ونحوها ...

ثم .. إن القضاء بالمعنى المذكور ليس إلا واحدًا، لأن الإنجاز والإتمام لا يتعدد، فالقضاء واحد وهو حتم، هذا بخلاف التقدير، فإنه يختلف بحسب المقادير والأزمنة والكيفيات ونحوها، فالعمر مثلاً يمكن أن يقدر لزيد ستين سنة إن لم يصل رحمه، وتسعين سنة إن وصلهم وهكذا...

وكيف كان فالقضاء حتم، والتقدير حتم وغير حتم، و.. القضاء متأخر عن القدر).[١]

١٣- تعريف القضاء بالإمضاء والإيجاب والإيجاد، وتعريف القدر بالتحديد والمقدار، وتعليق البداء به

يقول الطباطبائي: (**التقدير: تعيين مقدار الفعل من حيث تعلق المشيئة به، والقضاء هو الحكم الأخير الذي لا واسطة بينه وبين الفعل**...وهو الإمضاء والإجراء).[٢]

ويقول المجلسي:(القدر: التحديد وتعيين الحدود والأوقات، والقضاء: هو الإيجاب).[٣]

ويقول محمد حيدر النائيني: (الظاهر من القضاء – إذا استعمل مع القدر– الإيجاب الذي منه سبحانه في طريق الإيجاد،... والقَدَر: وضع حدود الأشياء وتحديدُ مجاريها).[٤]

---

(١)بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية، الخرازي، ١٨١-١٨٢.

(٢)تعليق الطباطبائي على رواية: "قلت: ما معنى قدر؟ قال: تقدير الشيء من طوله وعرضه، قلت: ما معنى قضى؟ قال: إذا قضى أمضاه، فذلك الذي لا مرد له"، الأصول من الكافي للكليني،١/ ١٥٠ هامش١.

(٣)بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٠٣/٥، وانظر: مرآة العقول، المجلسي، ١٤٣/٢.

(٤)الحاشية على أصول الكافي، محمد بن حيدر النائيني، ٤٩٥، ٥٠٣.

ويقول أيضًا:(القدر: التحديد وتعيين الحدود والأوقات. و القضاء هو: الإيجاب....

وله البداء بعدم الإيجاد فيما علم متى شاء أن يبدو، وفيما أراد وحرّك الأسباب نحو تقديره متى شاء قبل القضاء والإيجاب، فإذا وقع القضاء والإيجاب متلبّسًا بالإمضاء والإيجاد فلا بَداء).[١]

على أن تعريف القضاء بمعنى الإيجاد عند عامة الشيعة-غير متعلق بأفعال العباد وإن كان بعضهم أثبت تعلقه بأفعال العباد !

١٤- تعريف القضاء: بالإتمام والحكم القاطع، وتعريف القدر: بتعلَّق الحكم وتحقّقه في الخارج بخصوصيّات خارجيّة، ومرتبته بعد القضاء.

يقول المصطفوي:(القضاء بمعنى: الإتمام والحكم القاطع، فالحكم من جانب الله تعالى إذا تمّ وانقضى؛ فيطلق عليه القضاء..

وأمّا القدر والتقدير: فيلاحظ فيه مرتبة بعد مرتبة القضاء، وهي عبارة عن تعلَّق الحكم وتحقّقه في الخارج بخصوصيّات خارجيّة، فالنظر في القضاء إلى جهة الحكم القاطع من حيث هو. وفي التقدير إلى جهة تحقّقه وتميّزه بخصوصيّات معينّة).[٢]

ويقول:(وأمّا القضاء والتقدير: فالقضاء هو: إنهاء وإتمام في جهة الحكم في أي موضوع، حتّى ينتهي الحكم في المورد إلى كماله وآخره.

والتقدير يتحقّق بعده في مقام التطبيق والتحقيق في الخارج، على قيود وحدود مخصوصة)،[٣](وعلى هذا يذكر القدر بعد القضاء ، فإنّ في التقدير تعيين وتطبيق وتحديد).[٤]

النمط الثالث: تعريف القضاء على حدة، والقدر على حدة.

أولاً: تعريف القضاء على حدة

ومنه:

---

(١)الحاشية على أصول الكافي، محمد بن حيدر النائيني، ٤٨٢.

(٢)التحقيق في كلمات القرآن الكريم، المصطفوي، ٢٠٨/٩.

(٣)التحقيق في كلمات القرآن الكريم، المصطفوي، ٩/ ٢٨٥.

(٤)التحقيق في كلمات القرآن الكريم، المصطفوي، ٢٨٥/٩.

١- أن القضاء من الصفات الفعلية؛ فهو: فصل الأمر وتعينه بإتمام علله وشرائط وجوده.

يقول الطباطبائي: (لا نعني بالقضاء إلا فصل الأمر وتعيينه عن الإبهام والتردد. ومن هنا يظهر أن القضاء من صفاته الفعلية، وهو منتزع من الفعل من جهة نسبته إلى علته التامة الموجبة له) [١]

ويقول: (كلام في القضاء .. ١- في تحصيل معناه وتحديده:

إنا نجد الحوادث الخارجية والأمور الكونية بالقياس إلى عللها والأسباب المقتضية لها على إحدى حالتين؛ فإنها قبل أن تتم عللها الموجبة لها والشرائط، وارتفاع الموانع التي يتوقف عليها حدوثها وتحققها، لا يتعين لها التحقق والثبوت ولا عدمه؛ بل يتردد أمرها بين أن تتحقق وأن لا تتحقق من رأس.

فإذا تمت عللها الموجبة لها وكملت ما تتوقف عليه من الشرائط وارتفاع الموانع ولم يبق لها إلا أن تتحقق خرجت من التردد والإبهام، وتعين لها أحد الطرفين وهو التحقق، أو عدم التحقق، إن فرض انعدام شيء مما يتوقف عليه وجودها. ولا يفارق تعين التحقق نفس التحقق .

والاعتباران جاريان في أفعالنا الخارجية فما لم نشرف على إيقاع فعل من الأفعال كان مترددًا بين أن يقع أو لا يقع، فإذا اجتمعت الأسباب والأوضاع المتقضية وأتممناها بالإرادة والإجماع بحيث لم يبق له إلا الوقوع والصدور عينا له أحد الجانبين فتعين له الوقوع .

وكذا يجرى نظير الاعتبارين في أعمالنا الوضعية الاعتبارية كما إذا تنازع اثنان في عين يدعيه كل منهما لنفسه كان أمر مملوكيته مرددًا بين أن يكون لهذا أو لذاك، فإذا رجعا إلى حكم يحكم بينهما فحكم لأحدهما دون الآخر كان فيه فصل الأمر عن الإبهام والتردد، وتعيين أحد الجانبين بقطع رابطته مع الآخر.

ثم توسع فيه ثانيًا **فجعل الفصل والتعيين بحسب القول كالفصل والتعيين بحسب الفعل، فقول الحكم: إن المال لأحد المتنازعين فصل للخصومة وتعيين لأحد الجانبين بعد التردد بينهما، وقول المخبر: إن كذا كذا ، فصل وتعيين ، وهذا المعنى هو الذي نسميه القضاء .**

---

(١)تفسير الميزان، الطباطبائي، ٧٤/١٣، وانظر: ميزان الحكمة، محمد الريشهري، ٢٥٧٥/٣.

ولما كانت الحوادث في وجودها وتحققها مستندة إليه سبحانه، وهي فعله جرى فيها الاعتباران بعينهما، فهي ما لم يرد الله تحققها ولم يتم لها العلل والشرائط الموجبة لوجودها باقية على حال التردد بين الوقوع واللاوقوع، فإذا شاء الله وقوعها وأراد تحققها فتم لها عللها وعامة شرائطها ولم يبق لها إلا أن توجد كان ذلك تعيينًا منه تعالى وفصلاً لها من الجانب الآخر وقطعا للإبهام، ويسمى قضاء من الله).[1]

٢- تعريف القضاء: بعلم الله تعالى وحكمه من جهة العلل التامة التابع للمعلوم المطابق له.

يقول الطباطبائي:(**القضاء هو علم الله تعالى وحكمه من جهة العلل التامة، فمن هنا تعلم أن كل إنسان مقضي في حقه السعادة أو الشقاء قضاء لا يرد ولا يبدل**' ولا ينافي ذلك إمكان اختياره السعادة والشقاء، فقوله ﷺ: "إن الله خلق السعادة والشقاء قبل أن يخلق خلقه الخ"[2] معناه: أنه تعالى علم أن العلل التامة ماذا يوجب في حق الإنسان من سعادة وشقاء وحكم بذلك، ولا ينافي ذلك كون الأفعال اختيارية للإنسان،[3] وكذا السعادة والشقاء اللاحقين له من جهة أفعاله ... . وبهذا البيان يظهر معنى الروايتين التاليتين أيضًا ، **فحكم الله تعالى وقضاؤه يتبع العلة التامة**

---

(١)تفسير الميزان، الطباطبائي، ١٣/٧٢- ٧٣.

(٢)المحاسن، أحمد البرقي، برقم(٤٠٥)، ١/٢٧٩، الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب السعادة والشقاء، رقم(١)، ١/١٥٢، الوافي، الفيض الكاشاني،١/٥٢٧،واختلف حكم أعلام الشيعة على الرواية، فقد عدها المجلسي الأول في كتابه روضة المتقين، ١٣/٦: من ''الصحيح''، وأيده شيخهم هادي النجفي، فقد ذكر في كتابه موسوعة أحاديث أهل البيت، هادي النجفي ، ٥/١٢٣أن ''الرواية صحيحة الإسناد''. ، بينما قال المجلسي في مرآة العقول،٢/١٦٥:(الحديث الأول: مجهول كالصحيح) وأيده آية الشيعة عبد الحسين المظفر في حكمه على إسناد الرواية حيث قال في كتابه الشافي في شرح أصول الكافي٣/٢٥٥: '' مجهول كالصحيح إسناده''!!.

(٣)تنويه: اختلف أعيان الشيعة في مسألة تقدير السعادة والشقاوة، فمنهم من أثبتها وذكر أنها لا تنافي الاختيار كالطبطبائي في هذا النص، ومنهم من نفاها وعدها مستلزمة للجبر؛ بل عد أحاديثها مخالفة للضرورة العقلية، قيلت على سبيل التقية! كالطبطبائي في تفسير الميزان، ١٣/ ١٨٧، وكمحمد جعفر الجزائري المروج الجزائري فقد قال في كتابه منتهى الدراية في توضيح الكفاية، ١/٤٠٩-في معرض تعليقه على روايات السعادة والشقاوة-:(لو سلم ظهور هذا الخبر أو غيره من الروايات في كون السعادة والشقاوة .. بمعنى العلة التامة فلا سبيل إلى حجيته، لعدم مكافأته للضرورة العقلية التي هي كالقرينة المتصلة، وللآيات والروايات المتواترة بل المتجاوزة عن حد التواتر النافية للجبر، فلا محيص عن التأويل أو الحمل على التقية، لما قيل: من أن الجبر أشهر مذاهب العامة، أو الطرح!).

للشيء التي لا يتخلف عنه، وأما حكم الناس وقضاؤهم فيتبع علمهم الناقص ببعض جهات الشيء، وشطرًا من أجزاء علته الموجودة، ولذلك ربما يتخلف، فيختم لبعض من هو سعيد عندهم بالشقاء، ولبعض من هو شقى عندهم بالسعادة (١)).(٢)

ويقول الشعراني: (ليس الجبر مرادفًا للقضاء بل القضاء بمعنى: علم الله تعالى بما يقع، ويمكن أن يعلم وقوع الفعل اختيارًا، والحاصل: أنه تعالى جعل لكل شيء سببًا وعلّة؛ كالشمس للإضاءة والنار للإحراق، فإذا علم أن الشيء الفلاني يحترق، فلابد أن يحترق في الوقت الذي تعلّق علمه به بالنار التي جعلها علّة له، ولا يوجب ذلك أن يحترق بغير نار، ويسلب العليّة عن النار، وكذلك إذا علم أن فلانًا يموت بمرض جعله سببًا لموته، لا يوجب أن يموت بغير ذلك المرض، وإذا علم أن فلانًا يصير غنيًا بكسب وتجارة، أو بدعاء مثلاً لا يوجب أن يغني بغير ذلك السبب، فلا يجوز لمن علم بخبر المخبر الصادق أنه يصير غنيًا أن يترك الكسب والدعاء، فكما علم الله وقوع المسبب علم وقوعه بذلك السبب بعينه، وإذا علم أنه يدعو ويكسب ويتجر باختياره لا يوجب ذلك أن يصدر عنه بغير اختياره).(٣)

ويقول في موطن آخر:(قضائه بمعنى علمه بكفر الكافر عن اختيار و... علمه ليس ملزمًا، والذي علم الله تعالى صيرورته كافرًا باختياره يصير كافرًا باختياره لا مجبوراً).(٤)

هذا وقول بعض الشيعة بالمعنى السابق لا يعني إقرارهم بكون أفعال العباد—الطاعات والمعاصي– مقضية بقضائه تعالى الأزلي، مفروغ منها، وواقعة بمشيئته وقدرته.

٣– تعريف القضاء بالحكم والإيجاب، وأنه متأخر عن القدر

---

(١)تنويه: الطبطبائي وإن أقر هنا بأن الشقاوة والسعادة بقضاء الله تعالى، وأن(كل إنسان مقضي في حقه السعادة أو الشقاء قضاء لا يرد ولا يبدل) غير لم يستقر على ذلك؛ بل اضطرب ونفى ما قرره؛ يقول في كتابه تفسير الميزان١٣/١٨٧: (قول القائل: إن السعادة والشقاوة..مقضيتان بقضاء أزلي لازم..فالأمر مفروغ عنه...مدفوع..فإن السعادة والشقاوة لو كانتا ..بقضاء لازم أزلي .. كانت الحجة للناس على الله سبحانه فتلغو الحجة منه تعالى)!!.

(٢)تعليق الطباطبائي على الرواية في هامش الأصول من الكافي للكليني، ١/١٥٣، هامش(١).

(٣)تعليق الميرزا أبو الحسن الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٥/٢٨، حاشية(١).

(٤)تعليق الميرزا أبو الحسن الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ١/٢٢١، حاشية(١).

يقول الفيض الكاشاني:(وأما في الأخبار فالقضاء بمعنى: الحكم والإيجاب؛ فيتأخر عن القدر).[١]

وهذ المعنى عند عامة الشيعة لا يتعلق بأفعال العباد، يقول قطب الدين الراوندي: (أفعال العباد الحسنة والقبيحة، فلا قضاء من الله فيها ولا قدر، بمعنى الإيجاب والحكم بها). [٢]

٤- تعريف القضاء: بالأمر الحتمي المتوجه من اللّه سبحانه إلى المخلوقات بالحصول ذاتًا أو صفة أو تغييرًا.

يقول آية الشيعة محمد الصدر:[٣](القضاء الإلهي وهو: الأمر الحتمي المتوجه من اللّه سبحانه إلى المخلوقات بالحصول ذاتًا أو صفة أو تغييرًا). [٤]

٥- تعريف القضاء بالحكم بالوجود أو بتسطير ما كان وما سيكون في اللوح المحفوظ أو بالأمر المقضي أو بالخلق والإيجاد على وفق التقدير الأزلي أو بالأمر الشرعي.

جاء في رياض السالكين:(القضاء لغة: الحكم، واصطلاحًا: عبارة عن الحكم الإلهي في أعيان الموجودات على ما هي عليه من الأحوال الجارية من الأزل إلى الأبد)،[٥] فـ(قضاؤه تعالى: عبارة عن

---

(١)الوافي، الفيض الكاشاني، ٥١٨/١، انظر: شرح المشاعر، أحمد الأحسائي، ١/ ٨٠، وقد ذكر (أن القدر عند أهل البيت عليهم السلام ومن يأتم بهم سابق على القضاء)، وزعم أن من قال إن القضاء متقدم على القدر ؛ فقد وقع في التشبيه!؛ والعجب أن من أبناء ملته من يرى تقدم القضاء على القدر؛ ويصطنع تأويلات عجيبة؛ ليوفق بين قوله وبين ما دلت عليه الأثار المنسوبة للأئمة من تأخر القضاء! انظر: شرح الأسماء الحسنى، حاج ملا هادي السبزواري، ٦١/١-٦٤.

(٢)منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، قطب الدين الراوندي،٣٧٨/٣، وانظر: تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ٥٦، تفسير القرآن المجيد، المفيد، ٤٧١، الاقتصاد، الطوسي، ٥٥، روضة الواعظين، الفتال النيسابوري،٩٣/١.

(٣)مُحمّد بن مُحمّد صادق بن محمد مهدي بن إسماعيل الصدر، ولد سنة١٣٦٢هـ، وقتل في العراق سنة ١٤١٩هـ، أحد أعلام الشيعة ومراجعهم المعاصرين، كان من مُعارضي النظام العراقي في فترة حكم حزب البعث العربي الاشتراكي، وقد عُرف بنشاطه المناهض للنظام، وقد أدّى ذلك لاغتياله، له عدة مؤلفات، منها: تاريخ الغيبة الكبرى، تاريخ الغيبة الصغرى، ما وراء الفقه، أضواء على ثورة الحسين، بحث حول الرجعة، شذرات من فلسفة الإمام الحسين، وغيرها. انظر: فهرس التراث، الجلالي، ٦٨٨/٢.

(٤)ما وراء الفقه، محمد الصدر، ٢٨٧/٩.

(٥)رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين، علي خان المدني الشيرازي،٢٠٦/١، وانظر: شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٢٢٠/١.

حكمه بوجود ما يريد وجوده وهو الفصل بتمام الأمر).[1] وهذا الحكم بالإيجاد لا يتعلق بأفعال العباد إذ (قضائه تعالى ..الذي تعلَّقت به إرادته الحتميّة، ومشيئته القطعيّة، ..هو قضاؤه في أفعاله).[2]

وجاء أيضًا في رياض السالكين:

- في شرح ما نسبوه لزين العابدين من قوله في دعائه: «عدل فيّ قضاؤك».[3]

(القضاء: إمّا بمعنى المقضي؛ إذ قد يقال: هذا قضاء الله، أي: مقضيّه، أو بمعنى: الأمر، من قضى بمعنى: أمر، كقوله تعالى: ﴿ ۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ الإسراء: ٢٣، أو بمعنى: سطر ما كان وما يكون في اللوح المحفوظ بالقلم الإلهي.

وعلى كلّ تقدير لمّا كان العدل عبارة عن التوسّط في الأفعال والأقوال بين طرفي الإفراط والتفريط، وكان ما قضاه الله تعالى وحكم بوقوعه عليه، أو أمره به ونهاه عنه، أي: ما سطره ما كان أو يكون من شأنه في اللوح المحفوظ، جاريًا على وفق الحكمة، والنظام الأكمل، لا جرم كان قضاؤه فيه – بأيّ معنى حملته عليه – غير منسوب إلى أحد طرفي الإفراط والتفريط، بل كان على حاقّ الوسط منهما وهو العدل).[4]

- وفي شرح ما نسبوه لزين العابدين من قوله في دعائه: «وجرى بقدرتك القضاء».[5]

(القضاء: يحتمل أن يراد به هنا الأمور المقضيّة، إذ يقال: هذا قضاء الله، أي: مقضيّه. ويحتمل أن يراد به: الأمر والحكم والخلق على وفق التقدير الأزلي).[6]

ويقول المازندراني:(القضاء: الأمر والحكم والخلق على وفق التقدير الأزلي).[7]

---

(١)رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين، علي خان المدني الشيرازي، ٣٣٣/٦.

(٢)رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين، علي خان المدني الشيرازي، ٣٠٢/٦.

(٣) الصحيفة السجادية، زين العابدين، الدعاء(٢١)ص:١٠٤.

(٤)رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين، علي خان المدني الشيرازي، ٤٦١/٣، وانظر: منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله الهاشمي الخوئي، ٣٤٥/٩.

(٥) الصحيفة السجادية، زين العابدين، الدعاء(٧)ص:٥٢

(٦)رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين، علي خان المدني الشيرازي، ٣١١/٢ ، وانظر منه: ٧ /٢٣٨.

(٧)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ١٩٦/٨، ١٠٥/١٢.

هذا وتعريف القضاء بالحكم الإيجاد والخلق –عند عامة الشيعة –لا يتعلق بأفعال العباد!، وما أفاده التعريف من أن الخلق يكون على وفق التقدير الأزلي مناقض لاعتقاد عموم الشيعة الفاسد بالبداء!

٦- تعريف القضاء في أفعال العباد؛ بالحكم بالثواب أو العقاب

جاء في حاشية كتاب التوحيد تعليقًا على ما نسبوه لأبي عبد الله أنه قال: "ليس شيء مما أمروا به ونهوا عنه إلا ومن الله تعالى ﷻ فيه ابتلاء وقضاء "؛[١] (أي: امتحان وحكم بالثواب أو العقاب).[٢]

ثانيًا: تعريف القدر على حدة

ومنه:

١- تعريف القدر بالمقدار والتحديد والتعيين، وبيان القدر والكمية والكيفية بما تقتضيه الحكمة.

يقول شيخ طائفة الشيعة الطوسي عند تفسير قوله تعالى:﴿ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴿٣٨﴾ ﴾ الأحزاب: ٣٨،:(القدر المقدور هو ما كان على مقدار ما تقدم من غير زيادة ولا نقصان).[٣]

ويقول:(﴿ قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَىْءٍ قَدْرًا ﴿٣﴾ ﴾ الطلاق: ٣، أي: قدر الله لكل شيء مقدارًا وأجلاً، لا زيادة فيه ولا نقصان). [٤]

---

(١)كتاب التوحيد، الصدوق، ٣٤٩، برقم(٩)، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٣٨/٥.

(٢)تعليق هاشم الحسيني الطهراني على الرواية في هامش كتاب التوحيد للصدوق، هامش(٤)صفحة٣٤٩.

(٣)التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، ٣٤٥/٨.

(٤)التبيان في تفسير القرآن، الطوسي،٣٣/١٠.

وجاء في كتاب تقريب القرآن إلى الأذهان:(﴿ فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرٗا ٢ ﴾ الفرقان: ٢، حسب الحكمة والصلاح ، أي: وضع لكل شيء حدًا في الكيفية والكمية ومدة البقاء إلى غير ذلك من الأمور المكتنفة بكل مخلوق). [١]

ويقول المازندراني: (القدر والتقدير: بيان قدر الشيء وكميته وكيفيته).[٢]

ويقول محمد باقر الملكي: (القدر -بفتح الدال وسكونها- بمعنى واحد. وهو بحسب ما يدل عليه الكتاب والسنة تعيين حدود الأمر المشاء والمراد من جميع الجهات).[٣]

وجاء في كتاب الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل ما نصه: (المراد بـ(قدر) هو: وضع البرامج، وتقدير مقادير الأمور اللازمة للحركة باتجاه الأهداف المرسومة التي ما خلقت الموجودات إلا لأجلها).[٤]

وإذا كان ظاهر الكلام السابق أن القدر: تحديد مقادير الأمور الكونية وتعيين الأمور المكتنفة بكل مخلوق غير أن بعض أعلام الشيعة اتجه وجهة أخرى حول هذا المعنى!

فمع إقرارهم بالمعنى السابق، غير أنهم أضافوا إليه: أن القدر يعني تحديد الأحكام الشرعية المتعلقة بأفعال العباد، ولأجل ذلك ذكروا أن تبيين مقادير الأشياء للعباد يكون بتعريفهم مقدارها ووقت كونها ومكانها بالخبر والكتابة، واختلفوا في الكتابة فمنهم من نسبها إلى الله، ومنهم من نسبها إلى الملائكة!

يقول الصدوق في تفسير قوله تعالى:﴿ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٞ فِي ٱلۡمُلۡكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرٗا ٢ ﴾ الفرقان: ٢،:(يعني: **أنه خلق الأشياء كلها على مقدار يعرفه**، وأنه لم يخلق شيئًا من ذلك على سبيل سهو ولا غفلة ولا على تنحيب ولا على مجازفة، بل على المقدار الذي يعلم أنه

---

(١)تقريب القرآن إلى الأذهان، محمد الحسيني الشيرازي، ٣/٧٣٣.

(٢)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ١١/١٨٠.

(٣)توحيد الإمامية، محمد باقر الملكي، ٣٥٥.

(٤)الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ناصر مكارم الشيرازي،١٥/٢٥٤، وانظر: بحوث معاصرة في الساحة الدولية، محمد السند،٣٧٤.

صواب من تدبيره، وأنه استصلاح لعباده في أمر دينهم، وأنه عدل منه على خلقه؛ لأنه لو لم يخلق ذلك على مقدار يعرفه على سبيل ما وصفناه لوجد في ذلك التفاوت والظلم والخروج عن الحكمة وصواب التدبير إلى العبث والظلم والفساد، كما يوجد مثل ذلك في فعل خلقه الذين ينحبون في أفعالهم ويفعلون من ذلك ما لا يعرفون مقداره.

ولم يعن بذلك أنه خلق لذلك تقديرًا يعرف به مقدار ما يفعله ثم فعل أفعاله بعد ذلك،[1] لأن ذلك إنما يوجد من فعل من لا يعلم مقدار ما يفعله إلا بهذا التقدير وهذا التدبير، والله سبحانه لم يزل عالمًا بكل شيء، وإنما عنى بقوله: ﴿ فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرٗا ۝٢ ﴾ الفرقان: ٢، أي: فعل ذلك على مقدار يعرفه – على ما بيناه – **وعلى أن يقدر أفعاله لعباده بأن يعرفهم مقدارها ووقت كونها ومكانها الذي يحدث فيه ليعرفوا ذلك، وهذا التقدير من الله ﷻ كتابٌ وخبرٌ؛ كتبه الله[2] لملائكته وأخبرهم به ليعرفوه).**[3]

ويقول الطبرسي في تفسيره :(﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ ﴾ الفرقان: ٢، مما يطلق عليه اسم المخلوق ﴿ فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرٗا ۝٢ ﴾ الفرقان: ٢، على ما اقتضته الحكمة. والتقدير: تبيين مقادير الأشياء للعباد، فيكون معناه: قدر الأشياء بأن كتبها في الكتاب الذي كتبه الملائكة، لطفًا لهم. وقيل: خلق كل شيء فقدر طوله وعرضه، ولونه وسائر صفاته، ومدة بقائه). [4]

---

(١)يظهر من النص؛ أن الصدوق جعل التقدير أمرًا مخلوقًا، ونفى تقدير الله لأفعاله!

(٢)الشيعة في الحقيقة لا يثبتون قيام فعل الكتابة بالله!؛ ثم قد ظهر أن مدلول النص: تعريف القدر بتبيين الأحكام الشرعية المتعلقة بأفعال العباد، وتحديد وقتها ومكانها؛ والإخبار والكتابة، ويبقى السؤال! أيُّ كتابة يقصد: الكتابة الكونية الواجبة الوقوع أم الكتابة الدينية التي بمعنى الأمر الشرعي، وعامة الشيعة لا يثبتون تعلق الكتابة الكونية القدرية بأفعال العباد لأنهم فهموا منها الجبر؛ فظهر أنه يقصد بذلك الكتابة الدينية –التي بمعنى الأمر الشرعي–؛ وفي ذلك إقحام موضوع في موضوع آخر يغايره تمامًا، إذ المقصود في بحث القضاء والقدر الكتابة الكونية دون الكتابة الشرعية!!؛ –في نفي الشيعة لتعلق الكتابة الكونية القدرية بأفعال العباد–؛ انظر: ألف سؤال وإشكال، الكوراني، ١/٢١٥-٢١٦، الصحيح من سيرة النبي الأعظم، جعفر العاملي، ٢٨/١٨٥-٢٠٠.

(٣)التوحيد، الصدوق، ٢١٨.

(٤)تفسير مجمع البيان، الطبرسي،٧ /٢٨٠.

٢- تعريف القدر بتقدير كل شيء بمقدار على مقتضى الحكمة أو الكتابة في اللوح قبل الوقوع.

يقول فتح الله الكاشاني في تفسيره لقوله تعالى:﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾ ﴾ القمر: ٤٩،:(**خلقنا كلّ شيء مقدّرًا بمقدار على مقتضى الحكمة. أو مقدّرا مكتوبًا في اللوح قبل وقوعه.**

[وقيل:] على قدر معلوم، فخلقنا اللسان للكلام، واليد للبطش، والرجل للمشي، والعين للنظر، والأذن للسماع، والمعدة للطعام. ولو زاد أو نقص عمّا قدّرناه لما تمّ الغرض.

وقيل: معناه: جعلنا لكلّ شيء شكلاً يوافقه ويصلح له، كالمرأة للرجل، والأتان للحمار، وثياب الرجال للرجال، وثياب النساء للنساء).[١]

ويقول الطبرسي في تفسيره لقوله تعالى:﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾ ﴾ القمر: ٤٩،:(أي: خلقنا كل شيء خلقناه مقدرًا بمقدار توجبه الحكمة، لم نخلقه جزافًا، ولا تخبيتًا ...

وقيل: معناه: خلقنا كل شيء على قدر معلوم، فخلقنا اللسان للكلام، واليد للبطش، والرجل للمشي، والعين للنظر، والأذن للسماع، والمعدة للطعام. ولو زاد أو نقص عما قدرناه ، لما تم الغرض...

وقيل: معناه: جعلنا لكل شيء شكلاً يوافقه، ويصلح له كالمرأة للرجل، والأتان للحمار، وثياب الرجال للرجال، وثياب النساء للنساء....

وقيل: **خلقنا كل شيء بقدر مقدر، وقضاء محتوم في اللوح المحفوظ).**[٢]

هذا والحكمة التي يثبتها عامة الشيعة حكمة مخلوقة منفصلة عن الله عائدة إلى المخلوقات؛ لذا يقررون (أنّ اللّه عزّ وعلا الغنيّ المطلق عمّا سواه و المتعالي عن الحاجة إلى ما عداه، بل غني كلّ مخلوق بجوده، وقوام كلّ موجود بوجوده، فإذًا جميع ما يصدر عنه سبحانه في حقّ العباد من الأخذ

---

(١)زبدة التفاسير، فتح الله الكاشاني، ٥٣٦/٦.

(٢)تفسير مجمع البيان، الطبرسي، ٣٢٤/٩.

والإعطاء والمعافاة والابتلاء والافتقار والإغناء **ليس الغرض منها جلب منفعة لذاته أو دفع مضرّة عن نفسه، بل الغرض منها كلّها مصالح كامنة للمكلَّفين ومنافع عائدة إليهم يعلمها سبحانه ولا نعلمها إلَّا بعضًا منها).**[١]

٣- تعريف القدر بالأمر والحكم

يقول المجلسي: (المراد بقدر الله أمره وحكمه).[٢]

والتعريف بمنطوقه مجمل؛ فلم يفصح عن أي من الأمرين والحكمين يقصد (الشرعي أم الكوني)! وعامة الشيعة لا يثبتون تعلق (الأمر والحكم)الكوني بأفعال العباد!

٤- التردد في القدر بين كونه من صفات الذات لأنه يرجع إلى العلم والقدرة، أو من صفات الأفعال –المخلوقة على مذهب الشيعة–، وهو ما قدره الله سبحانه ونقشه في الألواح، ومحا منه ما أراد محوه، وأثبت ما أراد إثباته!، وتقرير تعلق البداء بالتقدير في الألواح!.[٣]

يقول نعمة الله الجزائري:(القدر... مرجعه إلى العلم والقدرة، وهما من صفات الذات لا يمكن الاطلاع على كنههما)[٤].

ويقول أيضًا: (حقيقة القدر راجع إلى صفات الذات التي هي عينها، ... ويجوز في القدر أن يرجع إلى صفات الأفعال، بل هو أظهر... ويكون مرجعه إلى الربوبية، أعني: كونه ربًا مربيًا لما خلق بعد خلقه، وكما لا نعلم حقيقة هذه الصفة لا نعلم حقيقة القدر، أعني: ما قدر الله سبحانه ونقشه في الألواح، ومحا منه ما أراد محوه، وأثبت ما أراد إثباته).[٥]

٥- تعريف القدر: بالإرادة والمشيئة، المتعلقة بالخلق وبمقادير الأشياء على وفق المصلحة، وجعله من صفات الأفعال المخلوقة على مذهب الشيعة!

---

(١)منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله الهاشمي الخوئي، ٣٤٦/٩.

(٢)بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٥١/٦٧، مرآة العقول، المجلسي، ٣٦٣/٧.

(٣) انظر: نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٣١١/٢.

(٤)نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٣٥٣/٢.

(٥)نور البراهين، نعمة الله الجزائري ، ٢/ ٣٥٤-٣٥٥.

يقول الشعراني: (القدر: هو المشيئة والإرادة باعتبار تعلّقهما بمقادير الأشياء على وفق المصلحة).[١]

ويقول نعمة الله الجزائري:(التقدير: عبارة عن إرادة الخلق والمشيئة الواردة عليه، وتلك الإرادة من صفات الأفعال الحادثة، وكل حادث مخلوق).[٢]

٦- تعريف القدر: بما لا نهاية له من معلومات الله أو هو ما يكون مكتوبًا في اللَّوح المحفوظ

جاء في منهاج البراعة ما نصه:(سُئل عن القدر؟ فقال عليه السلام: "طريق مظلم فلا تسلكوه، وبحر عميق فلا تلجوه، وسرّ الله فلا تتكلَّفوه" ....

قال بعض الشارحين: معنى القدر هنا ما لا نهاية له من معلومات الله ، فإنّه لا طريق لنا إلى مقدوراته.

وقيل: القدر هنا: ما يكون مكتوبًا في اللَّوح المحفوظ[٣]، وما دللنا على تفصيله، وليس لنا أن نتكلَّفه، ويُقال اللوح المحفوظ: القدر).[٤]

ويقول المازندراني: (سُئل أمير المؤمنين عليه السلام عن القدر فقال: "طريقٌ مظلمٌ فلا تسلكوه، وبحرٌ عميقٌ فلا تلجّوه ، وسرُّ الله فلا تتكلّفوه". قال بعض العلماء: معنى القدر ههنا: مالا نهاية له من معلومات الله تعالى؛ فإنّه لا طريق لنا إليه ولا إلى مقدوراته. وقال بعضهم: هو ما يكون مكتوبًا في اللّوح المحفوظ، وليس لنا علم بتفصيله؛ فليس لنا أن نتكلّفه. وقال بعضهم: هو تقدير الأشياء كلّها أوّل مرّة، وليس لنا معرفة بكمّيته وكيفيّته وتفصيله، فلا يجوز لنا التكلّم به).[٥]

---

(١)تعليق الميرزا أبو الحسن الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٢١/٥، حاشية(١)، وانظر: في ظلال نهج البلاغة، محمد جواد مغنية، ١٦/٢-١٧.

(٢)نور البراهين، نعمة الله الجزائري ، ٤٨١/٢.

(٣)انظر: التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، ٤٦٠/٩.

(٤)منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله الهاشمي الخوئي،٣٧٥/٢١، وانظر: مجمع البحرين، الطريحي، ٤٥١/٣.

(٥)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٢٤/٥.

ويقول نعمة الله الجزائري في شرح ما رواه شيخه الصدوق بسنده عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال : "لا يؤمن أحدكم حتى يؤمن بالقدر خيره وشره وحلوه ومره "[١] (أي: يصدق بأن كلما يقع في عالم الأمر وعالم الخلق،[٢] فهو بتقديره سبحانه وعلمه القديم ونقشه له في الألواح، لا كما يقوله المعتزلة من أن الله سبحانه لا تقدير له في فعل العباد ولا لطف ولا إرادة، فيكون عندهم معزولاً عن ملكه).[٣]

٧- تعريف القدر بما كُتب في لوح المحو والاثبات أو في ليلة القدر أو تسببت أسبابه القريبة.

يقول المجلسي في شرح ما ود في مرويات الشيعة عن أبي الحسن أنه قال :"إن الدعاء يرد ما قد قدر"[٤]: (أي: كتب في لوح المحو والاثبات أو في ليلة القدر أو تسببت أسبابه

---

(١)كتاب التوحيد، الصدوق، ٣٧٩-٣٨٠، برقم(٢٧)، موسوعة أحاديث أهل البيت، هادي النجفي، ٨٣/٩.

(٢)هذا التقسيم مبني على أصل الفلاسفة الذين يفرقون بين عالم الخلق وعالم الأمر؛ فيجعلون الأجسام عالم الخلق، والنفوس والعقول عالم الأمر، بناء على ما ادعوه من: أن الخلق: التقدير وأن الأجسام هي ذوات المقدرات، والعقول والنفوس ليست أجسامًا بل هي عالم الأمر، فلا تدخل تحت الخلق، وقول الفلاسفة مخالف ومناقض لدين المسلمين؛ فإن كل ما سوى الله مخلوق عند المسلمين، والله تعالى خالق كل شيء. وفي قول الجزائري بهذا التقسيم تأثر ظاهر بالفلاسفة، وخلط للفلسفة بما جاءت به شرعة الإسلام من إثبات تقدير لله لكل شيء؛ والحق أن الجزائري وقع في التناقض؛ لأن لفظ التقدير إنما يتناول -على أصل الفلاسفة- ما هو عندهم عالم الجسام، فأما الأرواح المفارقة أو المدبرة التي يسمونها بعالم الأمر فهي ليست من عالم الخلق، فإذا أثبت -الجزائري- مع ذلك أن هذا الفظ يتناول أيضًا ما هو من عالم الأمر كان قوله مناقضًا لأصولهم، وعلى هذا فقوله بالتقسيم مع قوله بشمول التقدير لكلا القسمين مناقض لدين الإسلام، ولقول الفلاسفة أيضًا. انظر: بغية المرتاد، ابن تيمية، ٢١٨، الرد على المنطقيين، ابن تيمية، ١٩٧، الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ابن تيمية، ٢٠٩-٢١٠، بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ٦/ ٥٥٧- ٥٥٨، مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٢٣١/١١.

(٣)نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٣٤٠/٢ — ٣٤١.

(٤)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الدعاء، باب أن الدعاء يرد البلاء والقضاء، رقم(٢)، ٤٦٩/٢، الوافي، الفيض الكاشاني،١٤٧٧/٩ وسائل الشيعة، الحر العاملي، ١٠٩٣/٤، جامع أحاديث الشيعة، البروجردي،٢١٠/١٥، وقال المجلسي في مرآة العقول، ١٣/١٢:(الحديث الثاني: كالصحيح) وأيده آية الشيعة عبد الحسين المظفر في حكمه على إسناد الرواية حيث قال في كتابه الشافي في شرح أصول الكافي، ٨/٧: '' حسن كالصحيح ''.

القريبة..قيل:[1]إيجاده تعالى للشيء يتوقف على علمه بذلك الشيء ومشيته وإرادته وتقديره وقضائه وإمضائه، وفي مرتبة المشية إلى الإمضاء تجري البداء فيمكن الدفع بالدعاء).[2]

ولا يخفى تعلق هذا التعريف بالبداء، يؤيد ذلك؛ ما قاله المجلسي:(ليس الأمر كما يقولون إن الله تعالى قدر الأمور في الأزل، وقد فرغ منها، فلا يتغير تقديراته تعالى ، **بل لله البداء فيما كتب في لوح المحو والإثبات،** كما قال:﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩).[3]

٨- تعريف التقدير إما بتعيين الصفات والحدود بحيث لا تنقص ولا تزيد، أو بالكتابة في اللوح المحفوظ، أو بتفصيل القضاء، ونفي تعلق معنى الخلق والإيجاد به.

جاء في رياض السالكين: في شرح ما نسبوه لزين العابدين من قوله في دعائه: «اللّهمّ إنّ هذا المقام لخلفائك، وأصفيائك، ومواضع أمنائك في الدّرجة الرّفيعة الّتي اختصصتهم **بها، قد ابتزّوها، وأنت المقدّر لذلك،** لا يغالب أمرك، ولا يجاوز المحتوم من تدبيرك كيف شئت وأنّى شئت»[4]

(المراد بتقديره تعالى لذلك: إمّا تعيينه له بصفاته وحدوده وكيفيّاته وزمانه ومكانه وسائر ما يدخل في خصوصياته بحيث لا ينقص ولا يزيد، كما قال تعالى: ﴿ قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ﴿٣﴾ ﴾ الطلاق: ٣، أو كتابته له في اللوح المحفوظ، أو تفصيله الواقع على وفق قضائه على تفسير القضاء: بالعلم الإجمالي بما كان وما هو كائن، والقدر: بتفصيله الواقع على وفقه، فكلَّما وقع في الوجود فهو بقضائه وقدره، وليس المراد به: خلقه تعالى وإيجاده له حتى يكون ابتزازهم وتغلّبهم عن تقديره تعالى لذلك، بحيث لا يكون في وسعهم خلافه، **كما تزعمه المجبّرة، كيف ولو كان كذلك لنافى معنى الابتزاز والقهر والغلبة التي لعنهم عليهم السلام على فعله،** ولناقض الكلام بعضه بعضًا، بل لم

---

(١)لعل القائل هو المازندراني، فقد جاء في كتابه شرح أصول الكافي، ٢٣٦/١٠ ما نصه:(وإن شئت زيادة توضيح فنقول: إيجاده تعالى للشيء موقوف على علمه بذلك الشيء ومشيئة وإرادته وهي العزيمة على ما شاء وتقديره وقضائه وإمضائه وفي مرتبة المشيئة إلى الإمضاء تجري البداء فيمكن الدفع بالدُّعاء).

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ١٣/١٢.

(٣)مرآة العقول، المجلسي، ١٨٩/٢٥.

(٤) الصحيفة السجادية، زين العابدين، الدعاء(٤٨)ص:٢٣٦.

يتوجّه عليهم في ذلك كلّه لوم ولا ذمّ، ومعنى تعلّق إرادته ومشيئته بالمعاصي: أن لا يمنع منها بالجبر والقهر لمنافاته غرض التكليف، فلا يتوهّم معنى الجبر من قوله عليه السلام: « ولا يجاوز المحتوم من تدبيرك كيف شئت وأنّى شئت »[1]ولا من قوله عليه السلام: « غير متّهم على خلقك ولا إرادتك »[2] هكذا ينبغي أن يفهم هذا المقام، فإن ظاهره مزلّة أقدام والله وليّ التوفيق).[3]

٩- تعريف التقدير بالإيجاد أو العلم

يقول الشريف المرتضى:(التقدير: إيجاد الفعل لغرض مثله، والتدبير كالتقدير، والتقدير أيضًا تعليق الثاني بالأول بكلمة، أو قد يراد به العلم بهذا المعنى). [4] وتعريف القدر بالإيجاد -عند عامة الشيعة -لا يتعلق بأفعال العباد!

١٠- تعريف القدر بتعلق علم الله وإرادته بالكائنات قبل وجودها

يقول المازندراني:(القدر على ما استفدت من تصفح كلام العلماء يطلق على ثلاثة معان:

الأول: أنه في عرف المتكلمين عبارة عن: تعلق علم الله وإرادته بالكائنات أزلاً قبل وجودها، فلا حادث إلاّ وقد قدره سبحانه في الأزل، أي: سبق علمه به، ولا ينكر هذا المعنى أحد من أهل الإسلام إلاّ شرذمة قليلون نشأوا في آخر زمن الصحابة فقال بعضهم: إنه تعالى يعلم الأشياء بعد وجودها[5]، وقال بعضهم: أنه يعلمها قبل وجودها، بمعنى: أنه يوجد لنفسه علمًا بها ثم يوجدها[6]).[1]

---

(١) الصحيفة السجادية، زين العابدين، الدعاء(٤٨)ص:٢٣٦-٢٣٨

(٢) الصحيفة السجادية، زين العابدين، الدعاء(٤٨)ص:٢٣٨.

(٣)رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين، علي خان المدني الشيرازي، ٢٠٥/٧- ٢٠٦.

(٤)رسائل الشريف المرتضى، الشريف المرتضى،٢٦٦/٢.

(٥)هذا قول القدرية الأوائل نفاة العلم، انظر: مقالات الإسلاميين، للأشعري٢٩٨/١، الملل والنحل، للشهرستاني، ٥٦،٢٧٤/١ مجموعة الفتاوى، لابن تيمية، ٨/ ١٠٣-١٠٧،٤٥٠ شفاء العليل، لابن القيم،٤٦/١-٤٧، القدرية والمرجئة نشأتهما وأصولهما وموقف السلف منها، للعقل، ص١٩وما بعدها.

(٦) حكى الأشعري في مقالاته أن طائفة من الروافض زعموا أنه تعالى لم يزل لا يعلم حتى فعل العلم، انظر مقالات الإسلاميين، الأشعري، ١١٢/١، وفي أقوال الفرق في صفة العلم، انظر: مقالات الإسلاميين، الأشعري، ١٧٧/٢-١٩٣.

وتعريف القدر بالمعنى السابق يتعلق به البداء عند عامة الشيعة!

١١- تعريف القدر بالعلم الأزلي بما يجري، وإعطاء العباد القدرة على الترك والفعل

قال الأميني[٢]: (معنى القدر الصحيح:.. **ثبوت الأمر الجاري في العلم الأزلي الإلهي، مع إعطاء القدرة على الفعل والترك، مع تعريف الخير والشر وتبيان عاقبة الأول ومغبة الأخير.**

﴿ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴿٣﴾ ﴾ الإنسان: ٣، ﴿ وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ﴿١٠﴾ ﴾ البلد: ١٠، [٣]﴿ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّى غَنِىٌّ كَرِيمٌ ﴿٤٠﴾ ﴾ النمل: ٤٠، ﴿ وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ حَمِيدٌ ﴿١٢﴾ ﴾ لقمان: ١٢.

كل ذلك مع تكافؤ العقل والشهوة في الإنسان مع خلق عوامل النجاح تجاه النفس الأمارة بالسوء، فمن عامل بالطاعة بحسن اختياره، ومن مقترف للمعصية بسوء الخيرة. ﴿ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ ﴾ فاطر: ٣٢ ، ﴿ مَّنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۚ ﴾ الإسراء: ١٥، ﴿ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۖ ﴾ الزمر: ٤١، ﴿ مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۖ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ﴿١٥﴾ ﴾ الجاثية: ١٥، ﴿ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ عَمِىَ فَعَلَيْهَا ۚ ﴾ الأنعام:

=

(١)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٧/١٥٩-١٦٠.

(٢)عبد الحسين بن أحمد بن نجف علي التبريزي النجفي الشهير بالأميني، مؤرخ أديب من فقهاء الإمامية، له قدره عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!؛ولد في تبريز سنة ١٣٢٠هـ، ونشأ وأقام بالنجف، وأسس فيها (مكتبة الإمام أمير المؤمنين) العامة، توفي بطهران سنة ١٣٩٢هـ، وصنف كتبًا منها: شهداء الفضيلة، الغدير، أدب الزائر، رياض الأنس في التفسير، سيرتنا وسننتا. انظر: الأعلام للزركلي، ٣/ ٢٧٨، موسوعة طبقات الفقهاء، السبحاني، ج١٤/ق١/ص٣٠٣-٣٠٥.

(٣) في قول الأميني تحريف ظاهر في الآية؛ فقد دونها هكذا: إنا هديناه النجدين!

١٠٤، ﴿ قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِى ۖ وَإِنِ ٱهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِىٓ إِلَىَّ رَبِّىٓ ۚ ﴾ سبأ: ٥٠، ﴿ إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ۖ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ۚ ﴾ الإسراء: ٧، ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱهْتَدَىٰ ﴿٣٠﴾ ﴾ النجم: ٣٠، ﴿ رَّبِّىٓ أَعْلَمُ مَن جَآءَ بِٱلْهُدَىٰ وَمَنْ هُوَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٨٥﴾ ﴾ القصص: ٨٥.

فالقدر لا يستلزم جبرًا، وعلم المولى سبحانه بمقادير ما يختاره العباد من النجدين ويأتون به من العمل من خير أو شر لا ينافي التكليف. كما لا أثر له في اختيار المكلفين، ولا يقبح معه العقاب على المعصية، ولا يسقط معه الثواب على الطاعة. ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴿٧﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴿٨﴾ ﴾ الزلزلة: ٧ – ٨).[١]

١٢- تعريف القدر بقدرة العباد على أفعالهم.

يقول المازندراني: (القدر على ما استفدت من تصفح كلام العلماء يُطلق على .. قدرة العبد على أفعاله وهذا مذهب المعتزلة والإمامية). [٢]

١٣- تأويل القدر في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾ ﴾ القمر: ٤٩ **بجعل عذاب أهل النار على قدر استحقاقهم ومجازاة على أعمالهم بقدرها. أي: تأويل القدر بالعقاب على قدر الأعمال!**

يقول الطوسي في تفسيره: (لما وصف العقاب؛ قال: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾ ﴾ القمر: ٤٩، أي: العقاب على مقدار الاستحقاق الذي تقتضيه الحكمة، وكذلك غيره في كل خصلة). [٣]

---

(١)الغدير، الأميني، ٧ /١٥٣- ١٥٤.

(٢)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني،٧/١٦٠.

(٣)التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، ٩ /٤٦٠.

ويقول ابن شهر آشوب:(قوله تعالى :﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾ ﴾ القمر: ٤٩ ، لا خلاف أن كل شيء خلقه بقدر، وإنما الخلاف فيما خلقه، وإنما يعني: أن جميع ما خلقه بقدر معلوم بلا تفاوت، وأنه خلق الجزاء على الأعمال بمقدار ما يستحقونه؛ لما قبلها ﴿ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ ﴿٤٨﴾ ﴾ القمر: ٤٨). [١]

ويقول الطبرسي في تفسيره: (﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾ ﴾ القمر: ٤٩، أي: خلقنا كل شيء خلقناه مقدرًا بمقدار توجبه الحكمة، لم نخلقه جزافًا، ولا تخبيتًا، فخلقنا العذاب أيضًا على قدر الاستحقاق، وكذلك كل شيء في الدنيا والآخرة، خلقناه مقدرًا بمقدار معلوم).[٢]

ثالثًا: الاتجاه الفلسفي في تعريف القضاء والقدر عند الشيعة الإمامية

ثمة اختلاف بين فلاسفة الشيعة الإمامية في تعريف القضاء والقدر، فقد عرفوا القضاء والقدر بعدة تعريفات؛ ويمكن إدراجها تحت خمسة تعريفات رئيسية:

التعريف الأول:

مبني على أن القضاء صفة فعلية، وهو: وجود الأشياء في العالم العقلي بصورة الإجمال والإبهام، والقدر: وجودها مفصّلة مبيّنة في الأعيان،[٣] وهذا التعريف راجع إلى تعريف ابن سينا للقضاء والقدر ومأخوذ منه.[٤]

وقد تنوعت أساليب فلاسفة الشيعة في التعبير عن هذا التعريف:

- يقول نصير ملة الشيعة الطوسي: (إنّ القضاء عبارة عن وجود جميع الموجودات في العالم العقلي مجتمعة ومجملة على سبيل الإبداع. والقدر عبارة عن وجودها في موادّها

---

(١)متشابه القرآن ومختلفه، ابن شهر آشوب، ٢٠١/١.

(٢)تفسير مجمع البيان، الطبرسي، ٣٢٤/٩.

(٣) انظر: القضاء والقدر دراسة مقارنة بين الفلسفة وعلم الكلام الإمامي-القسم الثاني-، عقيل البندر، فصلية المنهاج، العدد الخمسون . صيف ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، صفحة١٩٦.

(٤) انظر: الإشارات والتنبيهات، ابن سينا، ٢٩٧/٣-٢٩٩، رساله في قوى النفس وإدراكاتها؛ ضمن كتاب تسع رسايل في الحكمة والطبيعيات، ابن سينا، ٦٧-٧٠، شرح الإشارات والتنبيهات، الرازي، ٤٣٣-٤٣٦.

الخارجيّة، أو بعد حصول شرائطها مفصّلة واحدًا بعد واحد، كما جاء في التنزيل في قوله عزّ من قائل: ﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴿٢١﴾ ﴾ الحجر: ٢١).[١]

- وجاء في جامع السعادات ما نصه: (القدر عبارة عن حصول الموجودات في الخارج من أسبابها المعينة بحسب أوقاتها، مطابقة لما في القضاء، والقضاء عبارة عن ثبوت صور جميع الأشياء في العالم العقلي على الوجه الكلي).[٢]
- ويقول صدر الدين الشيرازي[٣] في كتابه المبدأ والمعاد:(القضاء عبارة عن وجود الصور العقلية لجميع الموجودات بإبداع البارئ إياها في العالم العقلي على الوجه الكلي بلا زمان. والقدر عبارة عن ثبوت صور جميع الموجودات في عالم النفس على الوجه الجزئي مطابقة لما في موادها الخارجية الشخصية مستندة إلى أسبابها وعللها واجبة بها لازمة لأوقاتها المعينة.....وكما أن العالم العقلي المعبر عنه بالقلم محل القضاء فالعالم النفساني السماوي محل قدره تعالى).[٤]
- ويقول الفيض الكاشاني: (**القضاء**: عبارة عن وجود الصورة العقلية لجميع الموجودات بإبداعه سبحانه إياها في العالم العقلي على الوجه الكلي بلا زمان على ترتيبها الطولي

---

(١) شرح الإشارات والتنبيهات، نصير الدين الطوسي، ٢٩٨/٣، وانظر: الألفين، الحلي، ٣٤٠.

(٢)جامع السعادات، ملا محمد مهدي النراقي، ١٦٩/٣.

(٣)محمد بن إبراهيم بن يحيى القوامي الشيرازي، يلقب بعدة ألقاب: الملا صدرا، صدر الدين الشيرازي، صدر المتألهين، فيلسوف، شيعي متصوف، من القائلين بوحدة الوجود، من أهل شيراز، رحل إلى أصبهان وتعلم فيها. جمع بين آراء ابن سينا وابن عربي وفلاسفة اليونان، وسعى إلى التوفيق بين الفلسفتين الإشراقية والمشائية، ودرء التعارض بين المكاشفات العرفانية الصوفية، والبراهين العقلية، فحاول أن يصهر في بوتقة واحدة التراث اليوناني المشائي القائم على البرهان المنطقي القديم ضمن خط العقل بالمعنى الذي قدمه ابن سينا ومن بعده نصير الدين الطوسي مع التراث الأفلاطوني الروحاني الإشراقي الذي مارسه المتصوفة وعمقه شيخ الإشراق السهروردي، **له قدرٌ عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛ توفي البصرة سنة ١٠٥٩هـ، له عدة مؤلفات منها: الأسفار الأربعة في الحكمة، الشواهد الربوبية، المبدأ والمعاد، مفاتيح الغيب، وغيرها. انظر: أعيان الشيعة، محسن الأمين، ٣٢١/٩-٣٣٠، الأعلام للزركلي، ٥/ ٣٠٣.

(٤)المبدأ والمعاد، صدر الدين محمد الشيرازي، ٢٢٤-٢٢٥.

الذي هو باعتبار سلسلة العلل والمعلولات، والعرضي الذي هو باعتبار سلسلة الزمانيات والمعدات، بحسب مقارنة جزئيات الطبيعة المنتشرة الأفراد لأجزاء الزمان كما قال ﷻ: ﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ ﴾ الحجر: ٢١، **والقدر**: عبارة عن ثبوت صور جميع الموجودات في العالم النفسي الفلكي على الوجه الجزئي مطابقة لما في موادها الخارجية الشخصية، مستندة إلى أسبابها الجزئية، واجبة بها، لازمة لأوقاتها المعينة كما قال ﷻ: ﴿ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴿٢١﴾ ﴾ الحجر: ٢١)،[1] (ولكل من القضاء والقدر محل؛ أما محل القضاء فالعالم العقلي، وأما القدر فالعالم النفسي). [2]

- وجاء في رياض السالكين مانصه: (قال بعض المحقّقين من أصحابنا : وقد يفسّر القضاء بمعنى العلم الملزوم، والإيجاد الواجب على وفقه، وهو أنّ القضاء عبارة عن إبداع الأوّل تعالى لصور الموجودات الكلّية والجزئية، الّتي لا نهاية لها من حيث هي معقولة في العالم العقليّ. ثمّ لما كان إيجاد ما يتعلّق منها بموادّ الأجسام في موادّها، وإخراج المادّة من القوّة إلى الفعل، غير ممكن إلا على سبيل التعاقب، لامتناع قبول المادّة الصور الكثيرة دفعة، وكان الجود الإلهيّ مقتضيًا لإيجادها، ولتكميل المادّة بإيداعها فيها، وإخراج ما فيها من قبول تلك الصورة من القوّة إلى الفعل، قدّر بلطيف حكمته وجود الزمان المديد، لتخرج فيه تلك الأمور من القوّة إلى الفعل واحدًا بعد واحد، فتصير في جميع ذلك الزمان موجودة في موادّها، وتكون المادّة كاملة بها. فالقدر عبارة عن وجود هذه الأشياء مفصّلة واحدًا بعد واحد في موادّها السفليّة الخارجيّة، بعد أن كانت مقدّرة في صحائفها العلويّة ، كما قال تعالى: ﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴿٢١﴾ ﴾ الحجر: ٢١).[3]

---

(١)حق اليقين، الفيض الكاشاني، ٤٠١/١.

(٢)حق اليقين، الفيض الكاشاني، ٤٠٢/١.

(٣)رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين، علي خان المدني الشيرازي، ٢٢٥/٢ – ٢٢٧، وانظر منه: ٣١١/٢-٣١٢.

- ويقول السبزواري[1]:(والقضاء...وجود جميع الموجودات مجملة على الوجه الكلي في العالم العقلي، والقدر وجود صور الموجودات مفصلة في العالم النفسي السماوي على الوجه الجزئي مطابقة لما في موادها الخارجية). [2]

- وجاء في منهاج البراعة مانصه: (**القضاء بمعنى المصدري: عبارة عن إبداع الحقّ سبحانه صور الموجودات وجميع الأشياء معقولة مفصّلة محفوظة عن التّغير في اللَّوح المحفوظ، وهو امّ الكتاب ويسمّى بالعلم الملزم، ومعلوم أنّ هذا المعنى ممّا قد فرغ عنه،** ولا يتصوّر تردّد الملائكة وتدبيرهم فيه، وإنّما تدبيرهم في المقتضيات الموجودة على طبق ما في اللَّوح المحفوظ.

توضيحه: أنّ القضاء كما عرفت عبارة عن إبداعه سبحانه لصور الموجودات الكلّية والجزئية التي لا نهاية لها من حيث هي معقولة في العالم العقلي، وهو أمّ الكتاب، ثمّ لمّا كان إيجاد ما يتعلّق منها بموادّ الأجسام في موادها وإخراج المادّة من القوة إلى الفعل غير ممكن إلّا على سبيل التّعاقب والتدرّج، لامتناع قبولها لتلك الكثرة دفعة، وكان الجود الإلهي مقتضيًا لإيجادها ولتكميل المادّة بإبداعها فيها وإخراج ما فيها من قبول تلك الصّور من القوّة إلى الفعل، قدّر بلطيف حكمته وجوده زمانًا لا ينقطع ليخرج فيه تلك الأمور من القوّة إلى الفعل واحدًا بعد واحد، فيصير في جميع ذلك موجودة في موادّها والمادّة كاملة بها، فالمقتضيات عبارة عن وجود هذه الأشياء مفصلة واحدًا بعد واحد في موادها السّفلية الخارجية بعد أن كانت ثابتة في صحايفها العلوية بأيدي المدبّرات،[3]

---

(١)هادي بن مهدي السبزواري الشيرازي، فقيه إمامي، نعته أبناء طائفته بالفيلسوف المتأله، **له قدرٌ عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛ولد سنة١٢١٢هـ، وتوفي بـ سبزوار سنة ١٢٨٩هـ، تعلم بأصبهان والمشهد. له عدة مؤلفات منها: شرح الأسماء الحسنى، شرح اللآلي المنتظمة في المنطق، حاشية على الشواهد الربوبية للصدر الشيرازي، حاشية على المبدأ والمعاد للشيرازي، أسرار الحكمة . انظر: طرائف المقال، البروجردي، ٥٤/١، الأعلام للزركلي ٨/ ٥٩.

(٢)شرح الأسماء الحسنى، هادي السبزواري، ٦١/١.

(٣)في النص تمويه ظاهر! فقد حاول قائله أن يوفق بين أقوال الفلاسفة في العقول وبين ما أخبرت به الرسل فجعل العقول هم الملائكة! ولله در شيخ الإسلام حين قال:(إن من فهم ما يقوله هؤلاء من العقول والنفوس، وإن سموها ملائكة وفهم ما جاءت به الرسل عن الأخبار بملائكة الله ..علم بالاضطرار أن قول هؤلاء من أعظم الأقوال منافاة لأقوال الرسل وأن ذلك من أعظم الكفر في دين الرسل)بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية، ابن تيمية، ٣٥٧.

وإلى هذا أشار سبحانه في قوله: ﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴿٢١﴾ ﴾ الحجر: ٢١...

وأما القدر فهو دون مرتبة القضاء، إذ هو عبارة عن صور جميع الموجودات في لوح المحو والإثبات على الوجه القابل للتّغيير، وإلى ذلك الإشارة في قوله سبحانه: ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩). (١)(٢)

ومن هنا كان القدر محل البداء عند فلاسفة الشيعة؛(٣) **وقد أكد على ذلك جمع منهم:**

يقول الشعراني:(هذا الاصطلاح في القدر والفرق بينه وبين القضاء بما ذُكر مأخوذ من الشيخ أبي علي بن سينا ومَن تبعه .... **والمأوّل للبداء بلوح المحو والأثبات على ما سبق يسمى ما في اللوح المحفوظ قضاء وما في لوح المحو والإثبات قدراً ....لأن في لوح القدر التغير والتجدد).**(٤)

ويقول الفيض الكاشاني عند تفسيره قوله تعالى﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴿٢١﴾ ﴾ الحجر: ٢١،:(الخزائن عبارة عما كتبه القلم الأعلى، أولاً: على الوجه الكلي، **في لوح القضاء المحفوظ عن التبديل، الذي منه يجري ثانيًا: على الوجه الجزئي، في لوح القدر الذي فيه المحو والإثبات،** مدرجًا على التنزيل، ثم منه ينزل ويظهر في عالم الشهادة).(٥)

---

(١)منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله الهاشمي الخوئي، ٢/٢٢ – ٢٣، وانظر منه:١٠/٢٧٩-٢٨٠.

(٢) انظر: شرح نهج البلاغة، ابن ميثم البحراني، ٢/٤، شرح مئة كلمة لأمير المؤمنين، ابن ميثم البحراني، ١٨١-١٨٢، الشواهد الربوبية في المناهج السلوكية، صدر الدين محمد الشيرازي، ٣٤٩-٣٥٥، شرح أصول الكافي، المازندراني، ١/٢٢٠-٢٢١، مفتاح السعادة في شرح نهج البلاغة، محمد تقي النقوي، ٦/٢٢٠-٢٢١.

(٣) أي: فلاسفة الشيعة القائلين بالبداء؛ لأن منهم من أنكره كمحقق الشيعة نصيرالدين الطوسي وغيره!

(٤) تعليق الميرزا أبو الحسن الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٥/٦، حاشية(١).

(٥) التفسير الأصفى، الفيض الكاشاني، ١/٦٢٨، وانظر: التفسير الصافي، الفيض الكاشاني، ٣/١٠٥، بحار الأنور، المجلسي، ٥٦/٣٦١.

وجاء في منهاج البراعة ما نصه: (إنّ جميع ما يجرى في عالم الملك والشهادة من المقضيات والمقدرات فهو مثبت في عالم الأمر والملكوت،[1] مكتوب في أمّ الكتاب بالقلم الربّاني، كما قال ﷻ: ﴿ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾ ﴾ الأنعام: ٥٩، وقال: ﴿ وَمَا مِنْ غَائِبَةٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴿٧٥﴾ ﴾ النمل: ٧٥، وظهورها في هذا العالم مسبوق بثبوتها في ذلك العالم، وإليه الإشارة في قوله سبحانه: ﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴿٢١﴾ ﴾ الحجر: ٢١، فالخزائن عبارة عما كتبه القلم الأعلى أوّلاً على الوجه الكلّي **في لوح القضاء المحفوظ عن التبديل الَّذي يجري منه ثانيًا على الوجه الجزئي في لوح القدر الَّذي فيه المحو والاثبات مدرجًا على التنزيل**).[2]

ويقول السبزواري: (يا من لا راد لقضائه، فهو مصون عن التغير والنسخ والبداء؛ لأن علمه القضائي مثل علمه الأزلي في عدم جواز التغير عليه، بخلاف القدر إذ منه النسخ والبداء والتردد ونحوها).[3]

التعريف الثاني:

مبني على أن القضاء صفة ذاتية قديمة بقدم الذات، وقد رفض القائلين به التعريف الأول وأنكروا على الآخذين به!

يقول صدر الدين في كتابه الحكمة المتعالية مبينًا رفضه للتعريف الأول وإنكاره على من أخذ به[1]:(وأمّا القضاء فهي عندهم[2] عبارة عن وجود الصور العقلية لجميع الموجودات، فائضة عنه

---

(١) الفلاسفة يقسمون العالم إلى حسي وعقلي وسفلي وعلوي، ويسمون الأول عالم الملك والشهادة والآخر عالم الغيب والملكوت، وقد يفسرون عالم الملك: بعالم الأجسام. وعالم الملكوت: بعالم النفوس لأنها باطن للأجسام. وعالم الجبروت: بالعقول لأنها غير متصلة بالأجسام ولا متعلقة بها، وتقسيمهم باطل مبني على نظرية الفيض والصدور والعقول العشرة! انظر: بغية المرتاد، ابن تيمية، ٢٠٣، ٢١٨، الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ابن تيمية، ٢٠٩-٢١٠، الرد على الشاذلي، ابن تيمية، ٣٧-٨٣، مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١١/ ٢٣١-٢٣٢.

(٢)منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله الهاشمي الخوئي، ١١/١٧٤، وانظر منه: ١٤/٣٥٥.

(٣)شرح الأسماء الحسنى، هادي السبزواري، ١/٢٣٤.

تعالى على سبيل الإبداع دفعة بلا زمان، لكونها عندهم من جملة العالم ومن أفعال الله المبائنة ذواتها لذاته[٣]).[٤]

ثمّ قال معرّفاً للقضاء:(وعندنا صور علميّة لازمة لذاته بلا جعل وتأثير وتأثّر، وليست من أجزاء العالم، إذ ليست لها حيثيّة عدميّة ولا إمكانات واقعيّة، فالقضاء الربّانية: وهي صورة علم الله، قديمة بالذات باقية ببقاء الله....

وأمّا القدر: فهو عبارة عن وجود صور الموجودات في العالم النفسي السماوي على الوجه الجزئي مطابقة لما في موادّها الخارجيّة الشخصيّة مستندة إلى أسبابها وعللها واجبة بها لازمة لأوقاتها المعيّنة وأمكنتها المخصوصة).[٥]

ويقول في موطن آخر من نفس الكتاب:(عالم القضاء الإلهي الذي هو عبارة عن وجود جميع الأشياء بصورتها العقلية .. و..عالم القدر الذي هو تفصيل الصور التي في عالم القضاء وتجسيمها وتقديرها بقدرها المعلوم).[٦]

ويقول في موطن آخر من نفس الكتاب أيضًا:(قضاء الله تعالى عبارة عن وجود صور الأشياء الموجودة في هذا العالم الأدنى جميعًا في عالم علم الله، على وجه مقدس عقلي شريف إلهي خال عن النقائص والشرور والإعدام والإمكانات، ولا شبهه في أن لكل موجود في هذا العالم الكوني ما بإزائه في ذلك العالم الإلهي من جهة وجودية، هي علة صدوره ومبدء تكونه، **وهو لكونه في عالم الإلهية**

=

(١) تنويه: عرف صدر الدين الشيرازي القضاء والقدر بالتعريف الأول في كتابه المبدأ والمعاد، بينما رفضه واعترض على القائلين به في كتابه الحكمة المتعالية!!!

(٢)يقصد عند القائلين بـ(التعريف الأول) وهم ابن سينا ومن تبعه من الفلاسفة المشائين.

(٣) يظهر من النص أن الصفات الفعلية عند الفلاسفة مخلوقة!

(٤)الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، صدر الدين محمد الشيرازي، ٨/٢٩١-٢٩٢.

(٥)الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، صدر الدين محمد الشيرازي، ٨/٢٩٢-٢٩٣.

(٦)الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، صدر الدين محمد الشيرازي، ٣/٧٤، وانظر منه: ٧/٥٠-٥١.

خير محض لا يشوبه شرية؛ لأن عالم الأمر كله خير، والشر لا يوجد إلا في عالم الخلق؛ لمخالطه الوجود بالإعدام والظلمات).[1]

ويقول: (قاعدة في مراتب علمه تعالى بالأشياء إجمالاً وتفصيلاً... ومنها: القضاء والقدر؛ **فالقضاء: عبارة عن وجود جميع الموجودات بحقائقها الكلية وصورها العقلية في العالم العقلي مجتمعة ومجملة على سبيل الإبداع، وتلك مرتبطة بالحق الأول، موجودة في صقع الإلهية، لا ينبغي عدها من جملة العالم، بمعنى ما سوى الله؛ بل الحق أنها معدودة من لوازم ذاته الغير المجعولة؛**[2] **لأنها صور علمه التفصيلي بما عداه،** ولذلك قال: ﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ ﴾ الحجر: ٢١؛ فالعالم كله جوده ورحمته، وخزائن جوده ورحمته يجب أن يكون قبل الجود والرحمة؛ فلو كانت تلك الخزائن من جملة جوده- أي: من مخلوقاته ومقدوراته- فلا بد لها أيضًا من خزائن سابقة عليها؛ فظهر أن خزائن الله ليست من جملة المصنوعات والأفاعيل؛ بل هي سرادقات نورية ولمعات جمالية وجلالية!

وأما القدر فهو قدران: قدر علمي وقدر خارجي؛ فالأول: عبارة عن وجود تلك الأشياء مقدرة مصورة بشخصياتها وجزئياتها في قوة إدراكية ونفس انطباعية. وأما الثاني: فهو عبارة عن وجودها في موادها الخارجية مفصلة واحدًا بعد واحد، مرهونة بأوقاتها وأزمنتها، موقوفة على موادها واستعدادتها، متسلسلة من غير انقطاع؛ كما قال تعالى: ﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ﴾ النحل: ١٨، وقال: ﴿ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴿٢١﴾ ﴾ الحجر: ٢١. وأشار إلى القدر العلمي بقوله: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾ ﴾ القمر: ٤٩، وقوله: ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩.....فإذا تقرر هذا؛ فالقضاء كما أشير إليه: عبارة عن وجود جميع الموجودات في العالم العقلي مجتمعة بعد وجودها في العناية الإلهية مجملة،

---

(١)الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، صدر الدين محمد الشيرازي، ٣٨٢/٨.

(٢)يظهر من مجموع كلامه أنه أثبت صور للأشياء-التي هي وجوهها وحقائقها-في ذات الحق تعالى-، ولا يخفى ما في هذا القول من فساد الاعتقاد والتجازف في التحقيق؛ إذا القول به قول بالاتحاد، وبوحدة الوجود، وقد انتقده على ذلك فلاسفة أهل نحلته، انظر: شرح المشاعر، أحمد الأحسائي، ٨١/١-٨٢ ؛ شرح العرشية، أحمد الأحسائي، ١٣٩/١.

ومحلها القلم. والقدر: عبارة عن وجوده التفصيلي في كتاب المحو والإثبات [1]وفي مواد الخارجية الجارية[2]).[3] [4]

(١) ويقصد به: القدر العلمي.

(٢)ويقصد به: القدر الخارجي.

(٣) أسرار الآيات، صدر الدين الشيرازي، ٤٦-٤٩.

(٤) تنويه: انتصر صدر الدين الشيرازي لقول أفلاطون بالمثل وخلط فلسفته بها، فقال في كتابه الحكمة المتعالية٦/٢١٤-٢١٥ بعد أن حكى مذهب أفلاطون:(أقول: ونحن قد أحيينا بعون الله تعالى رسمه في القول بهذه المثل، وأحكمنا برهانه، وقومنا بنيانه، وشيدنا أركانه، وسهلنا سبيله، وأبطلنا النقوض عليه، والتشنيعات التي ذكرها على مذهبه كل من أتى بعده إلى وقتنا هذا تقربًا إلى الله، وتشوقًا إلى دار كرامته ومحل أنواره..)، **وقد خلط هذا التعريف –تعريفه الثاني للقضاء الإلهي– بالمثل الأفلاطونية؛ ويظهر ذلك جليًا عند تأمل ما ذكره في تعريفه الثاني للقضاء الإلهي**: وأنه(عبارة عن وجود جميع الموجودات بحقائقها الكلية **وصورها العقلية** في العالم العقلي مجتمعة ومجملة على سبيل الإبداع)و(أنه **صور علميّة لازمة لذاته)**تعالى، **مع قوله**:(إن لكل صورة محسوسة صورة معقولة من نوعها، وهي صورة ذاتها ومهيتها عند الله، **وهي المسماة بالمثل الأفلاطونية**، أعني: **صور علمه تعالى بالأشياء** ...و..إن تلك **الصور العقلية هي بعينها صفات الله** وعلومه التابعة لوجوده مع أن علوه ومجده بذاته لذاته لا لتلك الصور، ولا يلزم من ذلك تعدد القدماء ولا استكماله تعالى بغير ذاته الأحدية الصمدية، لأنها ليست موجودات مستقلة مبانية الوجود عن وجود الحق، ولا متميزة الآنية عن الآنية الأولى).الحكمة المتعالية، صدر الدين محمد الشيرازي، ٦/٢١٥-٢١٦؛ وفي قول أفلاطون بالمثل؛ انظر: فكرة الألوهية عند أفلاطون، د.مصطفى النشار، ١١٥-١٤٢، ٣٠٦-٣٠٧ موسوعة الفلسفة، د.عبد الرحمن بدوي، ١/١٦١-١٧٣، الموسوعة العربية،(أفلاطون–نظرية المثل)، تاريخ الاطلاع: ١-٨-١٤٣٧هـ، استُرجعت من:
http://arab-ency.com/ar

وقد استخدم المثل الأفلاطونية –وتأثر أيضًا بفلسفة السهروردي الإشراقية– ليقرر أن علمه تعالى بالأشياء حضوري شهودي، فزعم أن صور الأشياء وحقائقها في ذات الحق، (فذاته أحق بالأشياء من الأشياء بأنفسها، فحضور ذاته تعالى حضور كل شيء، فما عند الله هي الحقائق المتأصلة التي نزل هذه الأشياء منزلة الأشباح والأظلال)!! المشاعر، صدر المتألهين الشيرازي، ١٠٨، وانظر: شرح المشاعر، أحمد الأحسائي، ١/٨١-٨٢ ؛ شرح العرشية، أحمد الأحسائي، ١/١٣٩، أصول الفلسفة الإشراقية عند شهاب الدين السهروردي، د.محمد علي أبو ريان، ١٣٣-١٣٤.

هذا..ويُلاحظ على تعريفه الثاني للقضاء الإلهي أنه احتوى على كثير من المعاني المقررة في التعريف الأول؛ وبهذا يظهر أنه حاول أن يصهر في بوتقة واحدة الفلسفة المشائية الأرسطية التي قدمها ابن سينا مع الفلسفة الأفلاطونية الروحانية الإشراقية!!، انظر: الحكمة المتعالية عند صدر المتألهين الشيرازي، علي الحاج، ٥٣-٥٨، النظام الفلسفي لمدرسة الحكمة المتعالية، عبدالرسول عبويت، ٣/٢٠٥. ولا عجب؛ فقد زعم أن هؤلاء الفلاسفة هم مصدر علم الربوبية! يقول في كتابه الحكمة المتعالية، ٦/٢٠٦-٢٠٧:(واعلم أن أساطين الحكمة المعتبرة..من اليونانيين خمس: أنباذ قلس وفيثاغورث وسقراط =

وقد علق البداء بالقدر، حين جعله كتاب المحو والإثبات، بينما نفى التغير والتبديل والمحو عن القضاء وجعله (أم الكتاب .. و.. الإمام المبين واللوح المحفوظ عن المحو والتغيير).[1] فقال في كتابه الحكمة المتعالية: (القضاء، ويقال له: أم الكتاب، والقدر، ويقال له: كتاب المحو والإثبات؛ كما أشار إليه بقوله: ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩).[2]

ويقول:(عالم الأمر وعالم القضاء ومظهرهما وحاملهما القلم واللوح المحفوظ، والكتاب من عالم الخلق والتقدير ومحله عالم القدر الذهني والقدر العيني والأولان غير قابلين للنسخ والتبديل؛ لأنهما فوق الزمان والمكان بخلاف الكتاب لأنه موجود زماني، ومحله لوح قدري نفساني، هو لوح المحو والإثبات، أو مواد خارجي، وكلاهما متغيران).[3]

ويقول:(وبالجملة فالعالم العقلي مصون عن التغير والفساد، ولكل موجود في عالم الطبيعة صورة باقية في القضاء الإلهي، واللوح المحفوظ عن المحو والزوال، وله صورة إدراكية في كتاب المحو والإثبات، وله أيضًا صورة أخرى مادية غير إدراكية في المادة الهيولانية[4] التي من شأنها الدثور

=

وأفلاطن وأرسطاطاليس قدس الله نفوسهم وأشركنا الله في صالح دعائهم وبركتهم؛ فلقد أشرقت أنوار الحكمة في العالم بسببهم وانتشرت علوم الربوبية في القلوب لسعيهم)!!

(١)الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، صدر الدين محمد الشيرازي، ٨/٣٩٤.

(٢) الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، صدر الدين الشيرازي، ٨/٢٩٠ – ٢٩١.

(٣)أسرار الآيات، صدر الدين الشيرازي، ٥٢.

(٤)الهيولى: لفظ يوناني بمعنى الأصل والمادة. واصطلاحا: هُوَ جَوْهَر بسيط لَا يتم وجوده بِالْفِعْلِ دون وجود مَا حل فِيهِ. وَاخْتلف الْقَوْم فِي اليهولى الأولى وَهُوَ الْجَوْهَر الْبَسِيط الَّذِي لَا يتم وجوده بِالْفِعْلِ بِدُونِ وجود مَاحل فِيهِ، فَذهب المتكلمون وَطَائِفَة من الْحُكَمَاء الْمُتَقَدِّمين كأفلاطون إِلَى أَنَّهَا غير متحققة بل الْجِسْم إِمَّا مركب من الْجُزْء كَمَا هُوَ مَذْهَب الملليين أَو نفس الامتداد الْآخِذ فِي الْجِهَات كَمَا هُوَ مَذْهَب القدماء. وَقَالَ جُمْهُور الفلاسفة: إِنَّهَا متحققة، وَالْغَرَض من إِثْبَات الهيولى نفي الِاخْتِيَار عَن الْبَارِي تَعَالَى، إِذْ لَو ثَبت الهيولى لَا بُد أَن تكون قديمَة (وَهِي لَا تنفك عَن الصُّورَة الجسمية الَّتِي هِيَ عِلّة لوُجُود الهيولى فَلَا بُد أَن تكون الصُّورَة قديمَة) فَيلْزم قدم الصُّورَة النوعية للأجسام بالنوع فَيلْزم قدم أصُول الْعَالم من هَذِه الْأُصُول، وَتُؤَدِّي هَذِه الْأُصُول إِلَى كَون الْوَاجِب مُوجبًا الذَّاتِ، وَيُؤَدِّي هَذَا إِلَى نفي حشر الأجساد، وَكثير من أصُول الهندسة؛ مثل: إِثْبَات الْكمّ الْمُتَّصِل المتوقف على وجود الهيولى الْمَبْنِيّ عَلَيْهَا دوَام حَرَكَة السَّمَوَات، وَيلْزم قدم السَّمَاوَات

=

والاضمحلال وهي القدر الخارجي، والأولى هي القدر العلمي، وكل منهما قابل للتغير والتبدل؛ ففي الأولى المحو والإثبات، وفي الأخرى الكون والفساد وهكذا عند المحققين، وعند بعضهم أن القدر هو الثانية دون الأولى، ويرون أن المحو والإثبات لا يكونان إلا في المواد العنصرية والصور الجزئية المنطبعة في الفلكيات ثابتة أبدًا بحالها من غير استحالة، والتحقيق يصادمه من جهة العقل والقرآن جميعًا. وقوم جوزوا المحو والإثبات في الصور الإدراكية الفلكية دون الصور المادية الخارجية. ونحن بإذن الله وتوفيقه نرى أن المحو والإثبات في نفوسها، وفي أجرامها جميعًا؛ فيقع في ألواح نفوسها المحو والإثبات أولاً، ويتبعها الكون والفساد في مواد أجرامها ثانيًا، ثم في سائر المواد الجزئية العنصرية، ولا شك أن الثاني لازم للأول وكذا الثالث للثاني).[1]

ولا يحق إغفال الإشارة إلى أن أحد أعلام الشيعة أبعد النجعة؛ فزعم أن لأمير المؤمنين قول يؤيد التعريف الفلسفي الأول ومن ثمَّ لم يرتض هذا التعريف، ورجح التعريف الأول عليه:

يقول حبيب الله الهاشمي الخوئي[2]-في شرح ما رووه عن أمير المؤمنين أنه قال في إحدى خطبه :" أحمد الله على ما قضى من أمر وقدر من فعل "-ما نصه: (أقول هنا: إنّ قوله عليه السلام هذا مؤيّد لـ... **أنّ القضاء عبارة عن وجود الصور العقلية لجميع الموجودات فايضة عنه تعالى على سبيل الإبداع دفعة بلا زمان، لكونه..من جملة العالم ومن أفعال الله تعالى المباينة وذاتها لذاته،** خلافًا لـ..من ... عنده.. عبارة عن صور علمية لازمة لذاته بلا جعل وتأثير وتأثّر، وليست من أجزاء العالم، إذ ليست لها جهة عدمية ولا إمكانات واقعية ...وأمّا القدر فهو عبارة عن وجود صور

=

والعناصر، وَيلْزم قدم أصُول حركات السَّمَوَات وَامْتِنَاع الْخرق والالتئام. انظر: التوقيف على مهمات التعاريف، المناوي، ٣٤٥، الكليات، الكفوي، ٩٥٥-٩٥٦.

(١)أسرار الآيات، صدر الدين الشيرازي، ٦٦.

(٢)حبيب الله بن محمد بن هاشم العلوي الخوئي الأذربيجاني، ولد سنة ١٢٦٥هـ في مدينة خوي ثم هاجر إلى النجف ليتتلمذ هناك عند حسين الترك، وعلي بن خليل الطهراني، وسافر في أواخر أيام حياته إلى طهران، وتُوفيّ بها سنة ١٣٢٥ هـ، له عدة مؤلفات منها: منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، إحقاق الحق في تحقيق المشتق، الجنة الواقية. انظر: مرآة الكتب، التبريزي، ٤٨١-٤٨٣، أعيان الشيعة، محسن الأمين، ٢٤٦/٨.

الموجودات في العالم السماوي على الوجه الجزئي مطابقة لما في موادّها الخارجية الشخصيّة مستندة إلى أسبابها وعللها لازمة لأوقاتها المعيّنة وأمكنتها المشخّصة هذا) [1].

التعريف الثالث:

يجمع بين التعريفين، ويرى خطأ القول بأحدهما دون الآخر، وعلى هذا فالقضاء قضاءان: قضاء ذاتي خارج من العالم، وقضاء فعلي داخل فيه!

يقول الطباطبائي:(إذ كانت الموجودات الممكنة بما لها من النظام الأحسن في مرتبة وجوداتها العينية علمًا فعليًا للواجب تعالى، [2] فما فيها من الإيجاب قضاء منه تعالى. وفوقه العلم الذاتي منه، المنكشف له به كل شيء على ما هو عليه في الأعيان على التفصيل بنحو أعلى وأشرف.

فالقضاء قضاءان: قضاء ذاتي خارج من العالم، وقضاء فعلي داخل فيه. ومن هنا يظهر ضعف ما نسب إلى المشهور[3] أن القضاء هو: ما عند المفارقات العقلية من العلم بالموجودات الممكنة بما لها من النظام.

وكذا ما ذهب إليه صدر المتألهين ﵀، أن القضاء: هو العلم الذاتي المتعلق بتفاصيل الخلقة، قال في الأسفار: (وأما القضاء فهو عندهم عبارة عن وجود الصور العقلية لجميع الموجودات فائضة عنه تعالى على سبيل الإبداع دفعة بلا زمان، لكونها عندهم من جملة العالم ومن أفعال الله المباينة ذواتها لذاته، وعندنا صور علمية لازمة لذاته بلا جعل ولا تأثير وتأثر، وليست من أجزاء العالم، إذ ليست لها حيثية عدمية ولا إمكانات واقعية. فالقضاء الرباني وهو صورة علم الله قديم بالذات باق ببقاء الله)[4]- انتهى.

---

(١)منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله الخوئي، ١٠/٢٨٠.

(٢)العلم الفعلي: هُوَ علم الْفَاعِل الْمُخْتَار بِمَا يُرِيد ان يَفْعَله فَإِنَّهُ مَوْقُوف على إرادته الْمَوْقُوفَة على تصَوره المرَاد وَعلمه بِهِ فَهَذَا علم قبل الْفِعْل مُتَقَدم عَلَيْهِ مُؤثر فِيهِ، وقد ذهبت الفلاسفة إلى أن علم الله فعلي إلا أنهم جعلوا نفس علمه إبداعه، فجعلوه موجبًا بالذات لا فاعلاً بالقصد والاختيار. انظر: درء التعارض، ابن تيمية، ١٠/١١٢، مفتاح دار السعادة، ابن القيم، ١/٢٤١.

(٣) يقصد التعريف الأول!

(٤) الحكمة المتعالية، صدر الدين الشيرازي، ٨/٢٩١-٢٩٢.

وينبغي أن يحمل قوله: (صور علمية لازمة لذاته)[1] على العلم الذاتي الذي لا ينفك عن الذات، وإلا فلو كانت لازمة خارجة ،كانت من العالم ولم تكن قديمة بالذات –كما صرح بذلك...

ووجه الضعف في القولين[2] أن صدق القضاء بمفهومه على إحدى المرتبتين من العلم – أعني العلم الذاتي والعلم الفعلي – لا ينفي صدقه على الأخرى، فالحق أن القضاء قضاءان: ذاتي وفعلي – كما تقدم بيانه –.

وأما القدر: فهو ما يلحق الشيء من كمية أو حد في صفاته وآثاره. والتقدير: تعيين ما يلحقه من الصفات والآثار تعيينًا علميًا يتبعه العمل على حسب ما تسعه الأسباب والأدوات الموجودة).[3]

وقد علق الطباطبائي البداء بالقدر، وجعله قابلاً للتغيير، بينما نفى التغير والتبديل عن القضاء:

يقول:(القضاء لا يقبل التغيير، لكن القدر يقبل التغيير).[4]

ويقول:(إن لوجود الحوداث مرتبتين سابقتين عليها مرتبة لا تقبل التخلف عن الوقوع والتغير عن ذلك وهو الذي نسميه بالقضاء الحتم، ومرتبة تقبل التخلف والتغير كمرتبة مقتضياتها وعللها الناقصة والاستعدادات وهي التي نسميها بالقدر، وهو القابل لوقوع المحو والإثبات ، وهو البداء) .[5]

ويقول:(البداء مورده القدر). [6]

هذا..والناظر في التعريفات الثلاثة السابقة بعين فاحصة يلحظ ما يلي:

– أن صدر المتألهين –صاحب التعريف الفلسفي الثاني– مضطرب في موقفه من فلسفة

---

(١)الحكمة المتعالية، صدر الدين الشيرازي، ٨/٢٩١.

(٢) يقصد التعريف الأول، والتعريف الثاني!

(٣)نهاية الحكمة، الطباطبائي، ٣٥٧–٣٥٨، وانظر: تعليق الطباطبائي على كتاب الحكمة المتعالية لصدر المتألهين الشيرازي، ٨/ ٢٩١، هامش(٤)، تفسير الميزان، الطباطبائي، ١٩/٩٠–٩٢.

(٤)أصول الفلسفة والمنهج الواقعي، محمد حسين الطباطبائي، ٢/٧٥٠.

(٥)رسالة الأفعال ضمن مجموعة رسائل العلامة الطباطبائي، محمد حسين الطباطبائي، ٩٢.

(٦)رسالة الأفعال ضمن مجموعة رسائل العلامة الطباطبائي، محمد حسين الطباطبائي، ٩٨.

ابن سينا فتارة يأخذ بها ويقرُّها ويقررها، وتارة أخرى يردها وينقدها؛[١] ولهذا تجده في موطن يقول بالتعريف الفلسفي الأول المأخوذ من قول ابن سينا و(المبني على أن القضاء صفة فعلية)، وفي موطن آخر ينقده ويقول بالتعريف الفلسفي الثاني(المبني على أن القضاء صفة ذاتية).

- أن صدر المتألهين وإن كان في تعريفه الثاني للقضاء الإلهي -المبني على كون القضاء صفة ذاتية، وأنه صور علمه تعالى بالأشياء التي هي بعينها صفة الله [٢] أي: أنه(العلم الذاتي المتعلق بتفاصيل الخلقة) [٣]- نقد التعريف الأول المأخوذ من قول ابن سينا إلا أنه في حقيقة الأمر: حاول الجمع بين فلسفة المشائين الزاعمة بأن علمه تعالى صوري ناتج عن التعقل الإلهي، وبين الفلسفة الإشراقية الزاعمة بأن علمه تعالى شهودي إشراقي؛ بحيث تصبح الأشياء حاضرة مشهودة لا تفارقه أزلا وأبدًا، والواقع أنه لم يفلح في ذلك؛ لأنه حاول أن يجمع بين أمرين متناقضين، إذ لا يمكن الجمع بين منطق الفلسفة المشائية وبين منطق الفلسفة الإشراقية-في آن واحد-.[٤]

ومن هنا صرح أحد الباحثين بأن(صدر الدين لم يكن منشئ فلسفة جديدة بل هو أعاد إلى فلسفة ابن سينا ضرامها وأضاءها في مصباح جديد).[٥]

---

(١) انظر: إبداعات صدر الدين الشيرازي الفلسفية، صادق المسلم، ٢٩-٣٧، فلسفة صدر المتألهين الشيرازي المباني والمرتكزات، تأليف: محمد حسين الطباطبائي وآخرون، ٤٤-٤٦، الحكمة المتعالية عند صدر المتألهين الشيرازي، علي الحاج، ٥٣-٥٦.

(٢)انظر: الحكمة المتعالية، صدر الدين الشيرازي، ٢١٥/٦، أسرار الآيات، صدر الدين الشيرازي، ٤٧، صدر الدين الشيرازي وموقفه النقدي من المذاهب الكلامية، د.جميلة محيي الدين البشتي، ١٥١.

(٣)نهاية الحكمة، الطباطبائي، ٣٥٧.

(٤)انظر: الفلسفة والعرفان والإشكاليات الدينية، يحيى محمد، ٦٠، النظام الفلسفي لمدرسة الحكمة المتعالية، عبدالرسول عبويت، ٢٠٥/٣.

(٥)مقالات في تاريخ القرآن وصدر المتألهين، الزنجاني، ١٨٧، نقلاً من كتاب إبداعات صدر الدين الشيرازي الفلسفية، صادق المسلم، ٣٧، و قد نسب القول إلى المستشرق الفرنسي " دو غوبينو"، وانظر: الفلسفة الإيرانية - الإسلامية من منظار المفكر الفرنسي "آرثر دو غوبينو"،د. كريم مجتهدي، فصلية دراسات استشراقية، السنة الثانية، العدد الخامس، صيف ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م، صفحة٢٢٤-٢٢٥.

بل اعتبر بعض الباحثين أن صدر المتألهين في تعريفه الثاني للقضاء الإلهي: يتفق مع ابن سينا [١]وأن تعريفه نظير قول ابن سينا في تعريف القضاء: بأنه (علمه المحيط بالمعلومات مبدعاته ومكوّناته)؛[٢] فتعريف ابن سينا الآنف لا يرد عليه إنكار صدر المتألهين!.[٣]

- أن التعريف الفلسفي الثالث والذي اختاره الطباطبائي هو في حقيقته جمعٌ بين التعريف الفلسفي الأول والتعريف الفلسفي الثاني-في سياق واحد[٤]؛ ولهذا بيّن الطباطبائي في هامش كتاب الحكمة المتعالية صحة إطلاق القضاء على أي من الصفتين: -صفة الذات أو صفة الفعل-؛ يقول: (القضاء بأي معنى فسر من أوصافه تعالى، وهو القاضي؛ فإن فسر بالعلم الذاتي، كان من أوصاف الذات، وإن فسر بوجود الأمر الكوني من حيث نسبته إليه تعالى ومصداقيته للحكم والقضاء؛ كان من صفات الفعل).[٥] لكنه —لم يطرد على ذلك-بل نص في كتابه الميزان على أن (القضاء من صفاته الفعلية)! [٦]

ومن هنا يحق القول بأن التعريفات الثلاثة مؤداها واحد، (الاتكاء على فلسفة ابن سينا) لا سيما وقد اتفقت على أمور؛ أبرزها:

١-أن القضاء هو الأمر الواحد الكلي وهو عالم عقلي، والقدر: هو عالم تفصيلي[٧]ف(القضاء هو: الأمر الكلي الواقع في العالم العقلي، المسمى: بعالم الملكوت وعالم الغيب وعالم الأمر

---

(١)انظر: الإنسان عند صدر الدين الشيرازي، د.هاشم أبو الحسن علي حسن، ٢٣٣-٢٥٣.

(٢) الرسالة العرشية، ابن سينا، ٣٧.

(٣)انظر: القضاء والقدر دراسة مقارنة بين الفلسفة وعلم الكلام الإمامي-القسم الثاني-، عقيل البندر، فصلية المنهاج، العدد الخمسون . صيف ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، صفحة١٩٨.

(٤)متجاهلاً تعارض الأساس الفلسفي لهما!!

(٥) تعليق الطباطبائي على كتاب الحكمة المتعالية لصدر المتألهين الشيرازي، ٨/ ٣٨٣، هامش(١).

(٦) تفسير الميزان، الطباطبائي، ٧٣/١٣، وانظر: ميزان الحكمة، الريشهري، ٢٥٧٥/٣-٢٥٧٦.

(٧) انظر: الشفا —الإلهيات-، ابن سينا،٤٣٩-٤٤٠، تفسير المحيط الأعظم والبحر الخظم في تأويل كتاب الله العزيز المحكم، حيدر الآملي،٢/ ٣٥٣، الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، صدر الدين الشيرازي، ١٩/٣، ٣٨٢/٨-٣٨٦، المحجة البيضاء في تهذيب الأحياء، الفيض الكاشاني، ١١/٧.

واللوح المحفوظ، والقدر هو: تفصيل ذلك القضاء، الواقع في الوجود الخارجي والعالم الحسي، المسمى: بعالم الملك وعالم الشهادة وعالم التقدير)[1]والعالم النفسي السماوي.[2]

٢- أن القضاء والقدر من مراتب علم الله تعالى.[3]

٣- أن العلم الإلهي بالمبدعات يسمى قضاء إلهيًا، وهو علة في وجود الأشياء.[4]

٤- أن القضاء هو القصد الأول وليس فيه شر أصلاً بل هو خيرٌ محض، والقدر هو القصد الثاني وهو محل الشر.[5]

٥- أن هذه التعريفات بأسرها قائمة على نظرية الفيض والصدور![6]

---

(١)عوالي اللئالي، ابن أبي جمهور الأحسائي، ١١١/٤، حاشية(٣)، والتعليق للمصنف؛ كما أفاد بذلك محقق الكتاب في تقدمته، انظر: مقدمة المحقق ٢١/١-٢٢، وانظر: تفسير المحيط الأعظم والبحر الخظم في تأويل كتاب الله العزيز المحكم، حيدر الآملي،٢/ ٣٥٣.

(٢) انظر: المبدأ والمعاد، صدر المتألهين الشيرازي، ٥٩٤، الحكمة المتعالية صدر المتألهين الشيرازي، ٢٩٢/٨-٢٩٣، حق اليقين، الفيض الكاشاني، ٤٠٢/١، شرح الأسماء الحسنى، السبزواري، ٦١/١

(٣) انظر: شرح الإشارات والتنبيهات، نصير الدين الطوسي، ٣/ ٢٩٥-٢٩٩، المبدأ والمعاد، صدر الدين الشيرازي، ٢٢٣ - ٢٢٤، الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، صدر الدين الشيرازي، ٢٩٠/٨ -٢٩١، نهاية الحكمة، الطباطبائي، ٣٥٦-٣٦٠.

(٤)انظر: أصول الفلسفة والمنهج الواقعي، محمد حسين الطباطبائي، ٧٤٩/٢.

(٥)انظر: شرح الإشارات والتنبيهات، نصير الدين الطوسي، ٣/ ٢٩٩-٣٠٥، الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، صدر الدين الشيرازي، ٧٤/٣ -٧٧، ٢٩٧/٧ — ٢٩٩، المبدأ والمعاد، صدر الدين الشيرازي، ٢٦٦، شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٢٠/١-٢٢١، جامع السعادات، محمد مهدي النراقي، ١٧٠/٣-١٧١، نهاية الحكمة، محمد حسين الطباطبائي ٣٧٥-٣٧٨، تعليقات بر الشواهد الربوبية، سيد جلال الدّين آشتياني، ٥٩٦ — ٥٩٧، ٧٧٤.

(٦) الفيض: مرادف للصدور، تقول: فاض الشيء عن الشيء: صدر عنه على مراتب متدرجة، ويقوم مذهب الفيض على القول بأن الموجودات صدرت أو فاضت عن الأول، أي الله، كما يفيض النور عن الشمس. وقد فاضت هذه الموجودات عن الله وفق نظام متراتب الدرجات، وليس دفعة واحدة، فالواحد لا يصدر عنه إلا واحدًا، ثم يصدر عن هذا الواحد، واحد آخر، وهكذا إلى آخر مراتب العقول والأنفس والأجسام. وترجع نظرية الفيض أو الصدور في أصل نشأتها إلى الفيلسوف أفلوطين، الذي تُنسب إليه الأفلاطونية الحديثة، وقد استهدفت نظريته الإجابة عن السؤال الآتي: كيف صار الواحد المحض الذي لا كثرة فيه بنوع من الأنواع، علة إبداع الأشياء من غير أن يخرج من وحدانيته، ولا يتكثر!؟، بل =

٦- أن(الإفاضة من مبدء الفّياض على المفاض عليه بقدر استعداده ولياقته، وحيث إنّ الاستعدادات مختلفة بحسب اللّياقة، فلا جرم تكون الإستفاضات متفاوتة، مع أنّ الفيض في الكلّ واحد، فإنّ المفيض لا بخل فيه في الإفاضة).[1]

=

اشتدت وحدانيته عند إبداعه الكثرة؟ وتتلخص إجابة أفلوطين على هذا السؤال في أن الواحد المحض يفعل بعض أفعاله بذاته، وبعضها بتوسط أشياء، وأن هناك خمس مراتب للموجودات، الواحد المحض، ثم العقل وهو أول ما صدر عن الواحد المحض بغير توسط، ثم النفس الكلية التي أبدعها العقل والتي صدرت عنها الطبيعة، ثم يصدر عن الطبيعة الأجرام الواقعة تحت الكون والفساد أي: ما في العالم السفلي، وقد تلقف بدعته(القول بنظرية الفيض) الفلاسفة من بعده كالفارابي وابن سينا كما تأثرت بها الاتجاهات والفلسفات العرفانية الصوفية(ابن الفارض وابن عربي والسهروردي)؛ فإن مراتب الوجود التي تقررها مذاهب الفيض الأفلوطيني – الله والعقل الأول والنفس الكلية والمادة غير المصورة والنفوس الجزئية- يقررها ابن عربي في الحقيقة المحمدية أول فيض من الذات الإلهية، ثم بقية الفيوضات في جميع الموجودات(الفيض الأقدس، والفيض المقدس)، ويقررها ابن الفارض صاحب مذهب وحدة الشهود في مذهبه (القطبية والحقيقة المحمدية)، كما تقررها الإشراقية السهروردية والشيرازية التي تجعل الله نور الأنوار فياضاً بالأنوار القاهرة وهي النفوس والعقول، وبالجواهر الغاسقة الناشئة عن الأنوار، وهي الأجسام، فكل هذه المدارس الفلسفية والعرفانية تعود أصولها إلى الأفلوطينية! فهي تستمد من الأفلوطينية مع قيل أو كثير من التحوير! هذا، وقد حاول الفلاسفة المنتسبون للإسلام أسلمة هذه النظرية وتكلفوا أشد التكلف في أن يوائموا بينها وبين حقائق دين الإسلام فتصدى لذلك علماء المسلمين ومن أولئك: شيخ الإسلام -ﷺ- الذي أبطل نظرية الفيض ورد عليها بالأدلة النقلية والعقلية، وبين عوارها. و الغزالي القائل في نقدها:((ما ذكرتموه تحكمات وهي على التحقيق ظلمات فوق ظلمات. لو حكاه الإنسان عن منام رآه لاستدل به على سوء مزاجه))، تهافت الفلاسفة، الغزالي، ٩٢. انظر: المعجم الفلسفي، جميل صليبا، ٧٢٤/١، الجانب الإلهي من التفكير الإسلامي، محمد البهي ، ٢٤٠-٢٤٣، تاريخ الفكر الفلسفي، محمد علي أبو ريان ، ٣٢٥-٣٣٦، الجانب الإلهي عند ابن سينا، سالم مرشان، ٢٤٠-٢٤٢، الاتجاه الإشراقي في فلسفة ابن سينا، د.مرفت عزت بالي، ٢٢٣-٢٣٩، ابن تيمية وموقفه من الفكر الفلسفي، عبد الفتاح أحمد فؤاد، ١٨٧-٢٠٥، موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من آراء الفلاسفة، الغامدي، ٣٦٦-٣٧٧، أثر الأفلاطونية المحدثة عند المتكلمين والصوفية، شريف عبد المعز، ١٥٠ و ما بعدها.

(١)مفتاح السعادة في شرح نهج البلاغة، محمد تقي النقوي القايني، ٤٦/٥، وانظر: شرح الإشارات والتنبهات، نصير الدين الطوسي، ٤٤٧/٢-٤٤٧، ١٤٣/٣-١٤٤، شرح نهج البلاغة، ابن ميثم البحراني، ٩٧/١، ٣٣١/١، تفسير المحيط الأعظم والبحر الخظم في تأويل كتاب الله العزيز المحكم، حيدر الآملي،٢/ ٣٠١ ، المبدأ والمعاد، ٢٩١، الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، صدر الدين الشيرازي، ٢٣١/٢ -٢٣٢، الشواهد الربوبية في المناهج السلوكية، صدر الدين محمد الشيرازي،١٨١-١٨٢، المحجة البيضاء في تهذيب الأحياء، الفيض الكاشاني، ١١/٧، شرح الأسماء الحسنى،

=

٧- أن القضاء لا يتغيّر ولا يتبدل والقدر قابل للمحو والإثبات والتبدل والتغير، فهو محل البداء.

٨- أن المعلولات تصدر عن عللها صدورًا حتميًا ضروريًا، فالشيء مالم يجب لم يوجد.[١]

التعريف الرابع:

مبني على أن للأشياء عينًا ثابتة قبل وجودها، ولها خواص وقوابل[٢] يجري القضاء على وفقها، وأن القضاء: هو حكم الله في الأشياء على حسب أوضاعها، والقدر: توقيت ما عليه الأشياء في عينها و تعيين وقت ظهورها بحسب خصائصها الذاتية.

- يقول علي بن محمد التركه:[٣](اعلم أنّ القضاء: حكم الله في الأشياء بما يجرى عليها من الأحكام و الأوضاع الظاهرة هي بها، وحكم الله في الأشياء على حدّ علمه بها، وعلم الله في الأشياء على ما أعطته المعلومات مما هي عليه في نفسها، أي: في أصل قابليّتها الأقدسيّة. والقدر: توقيت ما هي عليه الأشياء في عينها أي: تعيين وقت

=

السبزواري، ٧٤/١، منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله الخوئي، ٣١٩/١٧، ١٩٨/١٩-١٩٩، تفسير الميزان، الطباطبائي، ٦٨/١٣-٧٧.

(١) انظر: شرح الإشارات والتنبهات، نصير الدين الطوسي، ٩٠/٣-٩٤، الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، صدر الدين الشيرازي، ١١١/٣ -٨،١١٢/٣٢١-٣٢٢، شرح الأسماء الحسنى، السبزواري، ٨٢/٢، منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله الخوئي، ٣٣٧/٦، تفسير القرآن الكريم، مصطفى الخميني، ٤/ ٢٥١، نهاية الحكمة، الطباطبائي، ٧٤-٧٥، بداية الحكمة، الطباطبائي، ٦٠-٦١، تفسير الميزان، الطباطبائي، ١٠٨/١-١٠٩ وقد حكى عبد الزهرة البندر في كتابه نظرية البداء عند صدر الدين الشيرازي، ص١٤١-١٤٢: إجماع الفلاسفة على ذلك!

(٢)القابل هو الصورة، وقوابل الموجودات صورها المعقولة التي ليس لها وجود عيني وإن كان لها وجود غيبي : فهي بهذا المعنى وجودات ممكنة أو وجودات بالقوة. انظر: تعليقات أبو العلاء عقيقي على فصوص الحكم، ابن عربي، ٨/٢.

(٣)صائن الدين علي بن محمد بن تركة، الخجندي الأصفهاني ، المتوفى سنة ٨٣٠هـ من أبرز علماء الشيعة المتصوفة، له عدة مؤلفات منها: شرح فصوص الحكم، رسالة في علم الحروف، التمهيد في شرح قواعد التوحيد، انظر: الذريعة، الطهراني، ٢١١/٢١.

ظهور الأشياء بأحكامها).[1] و(القدر: هو الاستحقاق الذي يطلبه الخلق من كلّ شيء؛ فإن الله ﴿أَعۡطَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ خَلۡقَهُۥ﴾ طه: ٥٠، ف﴿يُنَزِّلُ بِقَدَرٖ مَّا يَشَآءُۚ﴾ الشورى: ٢٧، وما يشاء إلَّا ما علم، فحكم به، وما علم –كما قلنا – إلا بما أعطاه المعلوم ، فالتوقيت في الأصل للمعلوم، وهو أنت، والقضاء والعلم والإرادة والمشيئة تبع للقدر، كما بيّن وحقّق غير مرّة. فالكلّ تابع لك بما أنت عليه من الأحكام الذاتيّة التي من الفيض الأقدس[2] فَسِرّ القدر من أجلّ العلوم؛ لأنّها من الخصائص الذاتيّة).[3]

- ويقول عبد الرزاق الكاشاني: [4] (القضاء: حكم الله تعالى في الأشياء بمقتضى علمه بأحوال القوابل في الغيب، فإنه مطلع بذاته على أحوال كل عين من الأعيان مما يقتضيها ويقبلها إلى الأبد، وهي الأحوال التي عليها الأعيان حال ثبوتها، والقدر: توقيت تلك الأحوال بحسب الأوقات وتعليق كل واحد منها بزمان معين ووقت مقدر بسبب معين، فالقضاء لا توقيت فيه، والقدر تعيين كل حال في وقت معين لا يتقدمه ولا يتأخر عنه، وتعليقه بسبب معين لا يتخطاه..... فالقدر: تفصيل القضاء وتقدير ما قضى بحسب الأزمان من غير زيادة ولا نقصان، والقضاء : هو الحكم على الأشياء بما عليه أعيانها في أنفسها حال ثبوتها، فما حكم عليها إلا بها ، فما حكم الله على أحد من خارج)؛ [5] (فإن جميع الناس يتفاضلون بذواتهم ومقتضى أعيانهم واستعداداتهم الأصلي في الرزق المعنوي والصوري، وما ينزل عليهم ذلك الرزق إلا بقدر ما يطلبه كل أحد باستعداده الأصلي، وفسر القدر المعلوم بالاستحقاق الذي يقتضيه

---

(١)شرح فصوص الحكم، علي بن محمد التركه، ٥٤٦/١ – ٥٤٨.

(٢)الفيض الأقدس: هو تجلي الواحد أو التجلي الذاتي الموجب لوجود الأشياء واستعداداتها في الحضرة العلمية " في العالم المعقول "، أي: وجودها في العلم والعقل. انظر: التوقيف على مهمات التعاريف، المناوي، ٢٦٥، الكليات، الكفوي، ٦٩٢، تعليقات د. أبو العلا الفيفي على فصوص الحكم لابن عربي، ٢٤٤/٢.

(٣)شرح فصوص الحكم، علي بن محمد التركه، ٥٤٩/١.

(٤)عبد الرزاق (جمال الدين) بن أحمد (كمال الدين) ابن أبي الغنائم محمد الكاشي أو الكاشاني أو القاشاني، من علماء المتصوفة الشيعة، توفي سنة ٧٣٠هـ، له عدة كتب، منها :كشف الوجوه الغر في شرح تائية ابن الفارض، اصطلاحات الصوفية، شرح فصوص الحكم لابن عربي، وغيرها. انظر: الأعلام للزركلي، ٣/ ٣٥٠-٣٥١.

(٥)شرح فصوص الحكم، عبد الرزاق الكاشاني، ١٩٥- ١٩٦.

خلقه، أي: عينه الثابتة عند خلقه ودخوله في الوجود..، فالتوقيت في الأصلي للمعلوم، أي: التعيين بالوقت والسبب في نفس الأمر لما علم الله من أحوال كل عين، وهو: القدر المقدور، **والقضاء والعلم والإرادة والمشيئة تبع للقدر، أي: العين الثابتة، فإن العلم الإلهي ليس إلا منها، والحكم تبع للعلم، وكذلك الإرادة والمشيئة، والتوقيت هو: القدر؛ فكلها تبع القدر الذي هو نفس للعين)**[1]و(العارف المحقق يعلم أنه لا يظهر في الوجود إلا ما كان في العلم الأزلي، وما كان في العلم أن يقع لا بد أن يقع، وما كان فيه أن لا يقع فمحال أن يقع، فالأمر بين فاعل عالم بما في قوة القابل، والقابل لا يقبل إلا ما في استعداده الذاتي الغير المجعول، فعلى أي شيء يرسل الهمة، وأي فائدة في إرسالها ؟ فإن المعلوم وقوعه أو لا وقوعه لا يتغير بهمته، ولا يتأخر عن وقته المقدر فيه ولا يتقدم عليه، والقابل لا يقبل إلا ما علم الفاعل أن يقبله، والفاعل لا يفعل إلا ما يقتضي قبوله، فإن الأعيان مقتضية بما تجرى عليها حالة الوجود من الأزل إلى الأبد، والفاعل العالم لا يعلم منها إلا ذلك).[2]

- ويقول السبزواي: (سر القدر هو ما علمه الله تعالى من كل عين في الأزل مما انطبع فيها من أحوالها التي يظهر عليها عند وجودها فلا يحكم على شيء إلا بما علمه من عينه في حال ثبوتها في العلم، وقد قيل: من اطلع على سر القدر استراح عن الطلب والنصب والتعب). [3]

ويظهر من مجموع هذه النقول أن هناك ثلاث مصطلحات رئيسة في هذا التعريف: مصطلح سر القدر، وهو غير القضاء والقدر.

---

(١)شرح فصوص الحكم، عبد الرزاق الكاشاني، ١٩٧.

(٢)شرح فصوص الحكم، الشيخ عبد الرزاق الكاشاني، ١٩٤ .

(٣)شرح الأسماء الحسنى، السيزواري، ٣٦/١، قول السيزواري على هامش كتاب الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، صدر الدين الشيرازي، ٧ /٢٩٧ هامش(١).

إذ المقصود بسر القدر–في زعمهم–: العين الثابتة؛ والعلم بسر القدر هو العلم بالأعيان الثابتة[١] في حال ثبوتها في عدمها، وهذا غير القضاء والقدر؛ بل القضاء والقدر –بزعمهم– مُرتبان على العين الثابتة والعلم بها؛ فالقضاء هو حكم الله في الأشياء على ما هي عليه في ذاتها وكما علمها أزلاً، والقدر: هو توقيت حصول الشيء بحسب ما تقتضيه عينه الثابتة؛ وهو تفصيل القضاء؛ فالقدر بعد القضاء.

وخلاصة القول: أن سر القدر –الذي هو العلم بالأعيان الثابتة– إنما يترتب عليه –بزعمهم– حكم القضاء وتوقيت القدر،[٢] (لأن حكم القضاء إنما يكون على أساس قابلية كل عين واستعدادها. فما تكون عليه العين الثابتة في حال ثبوتها في العدم، يكون حكم القضاء على أساسه، والحق يحكم على الأشياء على حد علمه بها، وعلمه بها تابع لعينها الثابتة).[٣]التي هي سر القدر كما تقدم.

وكذلك القول في القدر الذي هو التوقيت فإنه –بزعمهم–أيضًا(إنما يكون على مقتضى العين الثابتة وما يطلبه استعدادها) .[٤]

---

(١)العين الثابتة: مصطلح فلسفي صوفي مركب من كلمتين: عين، ثابت، أول من أطلقه ابن عربي؛ ويقصد بالعين: الماهية أو الحقيقة والذات، ويقصد بالثابتة: الوجود المقابل للوجود الخارجي وهو الوجود الذهني أو العقلي، فالأعيان الثابتة لها – في نظر ابن عربي– وجودها العقلي المسلوب عنه الوجود الخارجي، وذلك من حيث ثبوتها في العلم الإلهي، ولذلك يصفها ابن عربي بالمعدومات أو الأمور العدمية، وقد يطلق عليها ماهيات؛ لأنها صور معقولة لحقائق الموجودات، كما يطلق عليها هويات؛ لأنها تعينات في الذات الإلهية الواحدة، ووجود الأعيان الثابتة –في زعم ابن عربي– ليس مستقلاً عن وجود الذات الإلهية، فهي –بزعمه– حقائق ثابتة في العلم الإلهي منذ الأزل، وهي في ذات الوقت أصل لجميع الموجودات الخارجية التي وجدت وفق الأسماء الإلهية التي تتجلى بها الذات في الوجود وتتعين في صور أعيان الممكنات، وتشكل الأعيان الثابتة مرتبة بين الحق في غيبه المطلق وبين العالم المحسوس، فهي من ناحية أول تنزل من تنزلات الحق من مرتبة بطونه "الفيض الأقدس"؛ الذي يمثل ظهور الحق بنفسه لنفسه في صور الأعيان الثابتة، ومن ناحية ثانية "المثال" الثابت في علم الله، المعدوم في العالم الخارجي، والذي له الأثر في كل موجود بل هو أصل الموجودات. انظر: المعجم الصوفي، سعاد الحكيم، ٨٣١–٨٣٥، صلة الله بالكون في التصوف الفلسفي، د.سعيد سعيد، ٢/٤٩٣–٤٩٥.

(٢)انظر: سر القدر عند العرفاء، فادي ناصر، ١٧–١٨، ١٠٧–١١١، ٢١٨.

(٣)سر القدر عند العرفاء، فادي ناصر، ١٠٨–١٠٩.

(٤)سر القدر عند العرفاء، فادي ناصر، ١٠٩.

التعريف الخامس:

أن القضاء هو العلم ويسمى بالفيض الأقدس،[١] والقدر هو الوجود ويسمى بالفيض المقدس.[٢]

- يقول صدر الدين محمد الشيرازي:(الإيجاد والإفاضة والفعلية والتكميل والتحصل والبقاء واللطف والرحمة من جنب الله وقدرته، والقابلية والقصور والخلل والفتور والفناء والدثور والتجدد والزوال والقهر والغضب من قبل الخلق واستطاعتهم.. والتفاوت في القوابل والحقائق الإمكانية والماهيات إنما يحصل لها بوجه من نفس ذواتها وبوجه من الفيض الأقدس المسمى: بالقضاء الأزلي الذي هو عبارة عن ثبوت الأشياء في علم الله تعالى بالنظام الأليق الأفضل من حيث كونها تابعه لأسماء الحق وصفاته التي هي عين ذاته، ووجود تلك الماهيات في الخارج بإفاضة الوجود عليها بحسب أوقاتها المخصوصة واستعداداتها من الحق [و]يسمى..بالفيض المقدس وهو بعينه: القدر الخارجي، إذ التقدير تابع لعلم الله تعالى، وكلاهما في الوجود غير منفك عن ذاته، وهذا لا ينافي حدوث الأشياء وتجددها وزوال بعضها عند حضور بعض آخر...

والحاصل أن النقائص والذمائم في وجودات الممكنات ترجع إلى خصوصيات المحال والقوابل لا إلى الوجود بما هو وجود).[٣]

- ويقول الخميني:(إن الفيض الإلهي ينقسم بالفيض الأقدس والفيض المقدس. وبالأول تحصل الأعيان الثابتة واستعداداتها الأصلية في العلم. وبالثاني تحصل تلك الأعيان في الخارج مع لوازمها وتوابعها.

---

(١)الفيض الأقدس: هو تجلي الواحد أو التجلي الذاتي الموجب لوجود الأشياء واستعداداتها في الحضرة العلمية " في العالم المعقول "، أي: وجودها في العلم والعقل. انظر: التوقيف على مهمات التعاريف، المناوي، ٢٦٥، الكليات، الكفوي، ٦٩٢، تعليقات د. أبو العلا الفيفي على فصوص الحكم لابن عربي، ٢/٢٤٤.

(٢)الفيض المقدس: وهو تجلي الواحد أو التجلي الموجب لظهور الأعيان في الخارج. أي وجودها في الخارج مع لوازمها وتوابعها. التوقيف على مهمات التعاريف، المناوي، ٢٦٥، الكليات، الكفوي، ٦٩٢، تعليقات د. أبو العلا الفيفي على فصوص الحكم لابن عربي، ٢/٢٤٤.

(٣)الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، صدر الدين الشيرازي، ٧/ ٣٥٣ – ٣٥٥.

فالأعيان من حيث إنها صور علمية لا توصف بأنها مجعولة، لأنها حينئذ معدومة في الخارج، فالجعل إنما يتعلق بها بالنسبة إلى الخارج، وليس جعلها إلا إيجادها في الخارج)[١] و(هذه الحضرة[٢] هي حضرة القضاء الإلهي والقدر الربوبي، وفيها يختص كل صاحب مقام بمقامه، ويقدر كل استعداد وقبول بواسطة الوجهة الخاصة التي للفيض الأقدس مع حضرة الأعيان. فظهور الأعيان في الحضرة العلمية تقدير الظهور العيني في النشأة الخارجية والظهور في العين حسب حصول أوقاتها وشرائطها).[٣]

وحقيق بالقول هنا أن هذين التعريفين (أي: التعريف الرابع والخامس) وجهان لعملة واحدة؛ ويمكن الجمعُ بينما في سياق واحد؛ إذ كلاهما مبني على الفيض والتجلي الصوفي[٤] ووحدة الوجود؛ وحقيقتهما الزعم:

- بأن أعيان الممكنات ثابتة منذ الأزل، وأنها غير مجعولة!
- وأن لهذه الأعيان طبائع واستعدادات موجودة فيها.
- وأن العلم الإلهي كاشف لهذه الطبائع والاستعدادات.
- وأن العلم الإلهي تابع للمعلوم فلا يعلم إلا ما أعطته الأشياء من معلومات ثابتة لها منذ الأزل.
- وأن الخلق هو تجلي الحق لنفسه في صور أعيان الممكنات(وحدة الوجود).

---

(١) حديث الطلب والإرادة، الخميني، ١٣٨.

(٢) يقصد الأعيان الثابتة.

(٣) مصباح الهداية إلى الخلافة والولاية، الخميني، ٥٤.

(٤)ليس المقصود بالفيض والتجلي الصوفي الفيض الأفلاطوني، وإنما المقصود بالفيض والتجلي الصوفي أن الواحد الحق يتجلى -في زعمهم- في صور الموجودات، ولا تفيض الموجودات عنه، وأول تجلي -في زعمهم- للذات الإلهية هو تجلي الإله لنفسه ويسمى بالفيض الأقدس، والمرتبة الثانية من مراتب التجليات: هي تجلي الواحد الحق لذاته في صور الأسماء الإلهية ويسمى الفيض المقدس وفيها يتجلى الحق لنفسه في صور الموجودات، والتجلي الثالث: هو تجلي الواحد الحق في صور أعيان الموجودات أو العالم الخارجي. انظر: تعليقات د. أبو العلا الفيفي على فصوص الحكم لابن عربي، ٢/ ٢٤٤-٢٤٦.

- وأن الأعيان تحصل نتيجة الفيض الإلهي؛ إذ إن الله تعالى يوجد الأعيان بداية بفيضه الأول (الأقدس)، وبالثاني(المقدس) يخرجها إلى الخارج.

وبناء على ذلك: فالقضاء هو حكم الله وعلمه بالأشياء على ما أعطته المعلومات مما هي عليه في نفسها=(الفيض الأقدس الذي به تظهر الأعيان الثابتة واستعداداتها في حضرة العلم[١])

والقدر هو توقيت ما هي عليه الأشياء في عينها من غير مزيد=(الفيض المقدس الذي به تظهر الأعيان الخارجية في حضرة العين والشهادة)=العالم الخارجي.[٢]وهذا التعريف راجع إلى قول ابن عربي في القضاء والقدر ومأخوذ منه!

وهكذا نلحظ أن الاتجاه الفلسفي في تعريف القضاء والقدر عند الشيعة الإمامية؛ هو في حقيقته يرجع إلى أحد تعريفين أساسيين: يرتكز الأول منهما على فلسفة ابن سينا في تعريف القضاء والقدر، (الطابع المشائي). ويرتكز الثاني على فلسفة ابن عربي في تعريف القضاء والقدر (الطابع العرفاني).

هذا وعند استعراض أقول الشيعة في تعريفات القضاء والقدر نجد أن من أعلامهم من جمع بين التشيع والفلسفة والعرفان في نص واحد؛ فعبر عن عالم القضاء والقدر: بعالم الملائكة، وعالم العقول والنفوس،[١] وعالم الأنوار[٢] والأرواح والنفوس[٣] وعالم الولاية!![٤]

---

(١)الحضرات الإلهية عند فلاسفة الصوفية (العرفاء) خمس؛ هي: حضرة الغيب المطلق، وعالمها عالم الأعيان الثابتة في الحضرة العلمية، وفي مقابلتها: حضرة الشهادة المطلقة، وعالمها عالم الملك، وحضرة الغيب المضاف، وهي تنقسم إلى ما يكون أقرب منه الغيب المطلق، وعالمه عالم الأرواح الجبروتية، وحضرة الملكوتية؛ أعني عالم العقول والنفوس المجردة، إلى ما يكون أقرب من الشهادة المطلقة، وعالمها عالم المثال، ويسمى بعالم الملكوت، والخامسة: الحضرة الجامعة للأربعة المذكورة، وعالمها عالم الإنسان الجامع لجميع العوالم وما فيها، فعالم الملك مظهر عالم الملكوت، وهو عالم المثال المطلق، وهو مظهر عالم الجبروت، أي عالم المجردات، وهو مظهر عالم الأعيان الثابتة، وهو مظهر الأسماء الإلهية والحضرة الواحدية، وهي مظهر الحضرة الأحدية. انظر: التعريفات، الجرجاني، ٨٨-٨٩، التوقيف على مهمات التعاريف، المناوي، ١٤١.

(٢) انظر: شرح فصوص الحكم، علي التركه، ١/١٧٧-١٧٩، حديث الطلب والإرادة، الخميني، ١٣٨-١٤٠، تعليقات د. أبو العلا الفيفي على فصوص الحكم لابن عربي، ٢/٨-٩، ٢٧-٢٨، ١٩٧، ١٦٥-١٦٦، القدر في الفكر الصوفي، علي العمري، ١١١-١١٥، مشكلة القضاء والقدر عند علماء الكلام والصوفية، سنوسي ماريوه، ٢٥-٥٧، الإنسان عند صدر الدين الشيرازي، هاشم أبو الحسن، ٢٣٦-٢٣٨.

فقد جاء في كتاب الإمامة الإلهية ما نصه:(عالم القضاء القدر والإرادات التكوينية قد يعبّر عنه بعالم الملائكة كما في لغة القرآن،[٥] وقد يعبّر عنه بعالم العقول والنفوس الكلّية كما في لغة الاصطلاح الفلسفي، حيث جعل العقل الأخير والعقول التي قبله تعبيرًا عن القضاء، والنفس الكلّية تعبيراً عن لوح القدر، وقد يعبّر عنه بعالم الأنوار والأرواح والنفوس... كما استقرّ عليه الاصطلاح عند أهل المعرفة، أخذًا له من الشرع وهو عالم الولاية. وهذا العالم ذو درجات متسلسلة تكوينًا، وقد عبّر عنه الفلاسفة بالنظام العليّ والعلمي، ونظام الوجوب والعلم، مع استثناء لوح القدر حيث لا يكون مبرماً).[٦]

=

(١) عالم العقول والنفوس الناطقة المقصود به –في نظر الفلاسفة–عالم المجردات الصرفة، وموجودات هذا العالم–في زعمهم– عارية عن المواد وعن المقادير أيضًا، انظر: تعليق الميرزا أبو الحسن الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٢٩/٨، حاشية(١).

(٢)عالم الأنوار الأولى:–في زعم الشيعة– هو العالم الذي سبق كل العوالم، ويسمى بعالم الأشباح، وهو أول ظلال أو ضياء خلقه الله تعالى من نور عظمته ، وهو نور نبينا وآله صلى الله عليه وعليهم! انظر: العقائد الإسلامية، مركز المصطفى، ٦٣/١ .

(٣)عالم الأرواح والنفوس: هو عالم العقول والنفوس، انظر: تمهيد القواعد، ابن تركة، ٢٩٠، التمهيد في شرح قواعد التوحيد، علي ابن تركة، ٣٧٢.

(٤)يزعم الشيعة أن النبيﷺ وأهل بيته–فاطمة والأئمة– هم النور الأول وهم أول صادر عن الله تعالى وأول فيض من فيوضاته، فليس بينهم وبينه تعالى ستر ولا حجاب؛ ولذلك كانوا السبيل الأعظم في كل خير نازل من خزائنه تعالى، وفي كل خير صاعد من أعمال الخلائق إليه تعالى، فهم واسطة الفيض بين الله وخلقه، فكل أمر يريده الله أن يتحقق في عالم الإمكان لا بد أن يتوسط بهم، أو يصدر من عندهم، أو عبرهم حتى يصل إلى محله! فهم حجاب الحضرة الإلهية ونوابها، وخزان أسرار الربوبية وبابها، من الأزل إلى الأبد وهذا بزعمهم هو عالم الولاية وهي الحقيقة المحمدية والولاية المطلقة الحاصلة في الأزل، الباقية في الأبد! انظر: الأنوار الساطعة في شرح زيارة الجامعة، جواد بن عباس الكربلائي، ٢٧٣/٥، الولاية التكوينية عند الشيعة الإمامية–دراسة نقدية–، لأختي أنفال، ١٥٨–١٧٦.

(٥) في النص تأويل ظاهر، وإفك وبهتان؛ فليس في القرآن ما يدل على أن المراد بالقضاء والقدر هو عالم الملائكة!!

(٦)الإمامة الإلهية، تقرير بحث الشيخ محمد السند لسيد بحر العلوم، ج ٢–٣ /٤٨٤.

ولما قرر الفلاسفة أن القضاء (العقل الأول) خير محض لا شر فيه بوجه من الوجوه، أقرهم فلاسفة الشيعة على بدعتهم وزادوا عليهم: بأن زعموا أن هذا العقل الأول هم الأنبياء والأئمة؛ فهم أول فائض عن الله، وهم خير محض لا شر فيه بوجه من الوجوه!!

يقول السبزواري: (الشر في القدر العيني لا في القضاء؛ لأن القضاء عالم تصالح الأضداد برئ عن الشرور مصون عن التفاسد الذي هو منبعها، بل لا شر في عالم السماوات؛ إذ لا تضاد هناك فلا تفاسد فلا شر. إنما هو في عالم الكون والفساد،[١] وذلك في أفراد نادرة في أوقات قليلة، مع أنه عدمي يختلف بالإضافة أيضًا، ولذلك كان تقدير الشر بالعرض).[٢]

(فبقى أن ما وجد عنه؛ إما الخير المحض، وإما الخير الغالب: أما الأول: فكالعقول إذ لا حالة منتظرة لها[٣] ويتلوها النفوس السماوية،..و..**عقول الأنبياء والأولياء وعقول الكمل بما هي عقول من هذا القسم**..... بل الأجسام السماوية من هذا القسم لعدم التضاد والتفاسد فيها.....

وأما الثاني: فكالموجودات الكائنة التي يعرض لها في عالم التضاد والتزاحم ودار القسر إفساد أو منع عن بلوغ الكمال؛ فهذا أيضًا بحسب وجوده من ذلك المبدأ الذي هو فاعل الخيرات، لأن ترك إيجاده لأجل شره القليل ترك لخير كثير، وترك الخير الكثير لأجل الشر القليل شر كثير).[٤]

---

(١) عالم الكون والفساد في نظر الفلاسفة؛ هو عالم الصيرورة والتغير(عالم الطبيعة)، وبحسب نظرية الفيض والصدور-فإن هذا العالم يوجد دون فلك القمر، وتتسلسل فيه الكائنات من الأخس إلى الخسيس حسب العنصر والمادة إلى أن تصل إلى مراتب المعادن فالنباتات والحيوانات غير الناطقة فالحيوان الناطق الذي لا يوجد أفضل منه. للاستزادة؛ انظر: مفهوم الخير والشر في الفلسفة الإسلامية، د.منى زيد، صفحة ١٥٠وما بعدها.

(٢)شرح الأسماء الحسنى، السيزواري، ١/٢٢١.

(٣)يقصد ليس لها حالة منتظرة كمالية يمكن حصولها فيها، لكونها تامة كاملة!، وهذا وصف يصف به الفلاسفة الله عزوجل؛ فيقولون أنه خير محض، وعقل محض، وتام وفوق التام وليس له حالة منتظرة، فليس له شيء من وجوده وكمالات وجوده قاصرًا عنه، ولا شيء من جنس وجوده خارجًا عن وجوده يوجد لغيره، وهو بناء على ذلك يملك كل خير، وكل خير يكون لأي كائن من الكائنات يكون فائضًا عن خيرية ذاته تعالى، وقد اقتبس فلاسفة الشيعة منهم هذا القول فوصفوا به الأئمة!!، انظر: الشفا -الإلهيات-، ابن سينا،٣٣٥-٣٣٧، مفهوم الخير والشر في الفلسفة الإسلامية-دراسة مقارنة في فكر ابن سينا-، د. منى أحمد محمد أبو زيد، ٤٠-٤١.

(٤)شرح الأسماء الحسنى، السيزواري، ١/٢٢١- ٢٢٣.

ومن خلال ما سبق يتضح أن فلاسفة الشيعة خلطوا الفلسفة بالتشيع، واستخدموا الفلسفة في تقرير ما انفردوا به من عقائد؛ فزعموا أن عالم القضاء الذي هو العقل الأول –وهو خير محض لا شر فيه بوجه من الوجوه– هو نفسه عالم الولاية الذي هو الإنسان الكامل[1] – صاحب الولاية التكوينية– (الأنبياء والأئمة)!![2]

(١)مرتبة ادعاها الشيعة والصوفية يزعمون أن من يصل إليها يعد مرآة للحق، فصاحبها–في زعمهم– جامع للصفات الإلهية والكونية والبشرية، وهو واسطة وبرزخ بين الحق والخلق لتحصيل الفيض الإلهي، وللإنسان الكامل التصرف والتمكين في الكون والكشف بحكم الخلافة الإلهية، وقد ظهر لقب الإنسان الكامل على يد ابن عربي، واقتبسه منه الشيعة فادعوا لأئمتهم مرتبة الإنسان الكامل والولاية التكوينية. انظر: التعريفات، الجرجاني، ٣٨، الإنسان الكامل في الفكر الصوفي، خوجه، ١٤١–١٤٨.

(٢) راجع: بحث الولاية التكوينية عند الشيعة الإمامية، لأختي أنفال.

المبحث الثاني:

نقد معنى القضاء والقدر عند الشيعة الإمامية.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: نقد اتجاهي الشيعة الإمامية حول حكم الحديث عن معنى القضاء والقدر.

المطلب الثاني: نقد اتجاهات الشيعة الإمامية في تعريف القضاء والقدر اصطلاحًا

المطلب الأول: نقد اتجاهي الشيعة حول حكم الحديث عن معنى القضاء والقدر.

التضارب في موقف أعلام الشيعة من حكم الكلام في معنى القدر ناتج عن تناقض الروايات التي نسبوها إلى أئمتهم واختلاف منطوقها ومفهومها في هذا الباب.

وقد تقدم بيان أن بعض روايات الشيعة ادعت أن الأئمة امتنعوا عن الكلام في القدر؛ ومنعوا الناس عن الحديث عنه؛ بينما ادعى بعضها الآخر أن الأئمة بينوا وفسروا معنى القضاء والقدر! وتبعًا لذلك سلك أعلام الشيعة تجاه هذه المسألة مسلكين: الأول: النهي عن تفسير معنى القضاء والقدر والكلام فيه، والثاني: الحديث عن معنى القضاء والقدر.

والحق أن مسلكي الشيعة حول حكم الحديث عن معنى القضاء والقدر مخالف للصواب؛ فمن نهى عن الحديث عنه منع من ذلك منعًا مطلقًا وحث على الكلام في البداء!!، ومن تحدث عنه اختلف في توجيه التحريم الوارد في الروايات–على فرض التسليم بصحتها–؛ فزعم بعضهم أن النهي عن الحديث في القدر نهي إرشاد؛ لا يقتضي المنع والتحريم، وذهب آخرون أنه نهيٌ خاص بطائفة معينة[1] أو مخصوص بموضوع معين على اختلاف بينهم في تحديده،[1] وعارض

---

(١)زعم بعض الشيعة أن النهي عن الخوض في القدر مخصوص بالبسطاء والعامة ومن لا يتمكن من أن يفهم القدر على الوجه اللائق به؛ والحق أن النهي عن الخوض في القدر والتنازع فيه والبحث عن الجانب الخفي منه نهيٌ عام يشمل جميع الخلق؛ فالخوض في القدر ذريعة الخذلان، وسلم الحرمان، ودرجة الطغيان،؛ يقول البربهاري ﷺ–في كتابه شرح السنة ص ٨٠–٨١: « والكلام والجدل والخصومة في القدر خاصة منهي عنه عند جميع الفرق؛ لأن القدر سر الله ونهى الرب ﷻ الأنبياء عن الكلام في القدر، ونهى رسول الله ﷺ عن الخصومة في القدر، وكرهه العلماء وأهل الورع ونهوا عن الجدال في القدر، فعليك بالتسليم والإقرار والإيمان، واعتقاد ما قال رسول الله ﷺ في جملة الأشياء وتسكت عما سوى ذلك»، ويقول البغوي ﷺ في كتابه شرح السنة ١/ ١٤٤: « والقدر سر من أسرار الله لم يطلع عليه ملكًا مقربًا، ولا نبيًا مرسلاً، لا يجوز الخوض فيه، والبحث عنه بطريق العقل، بل يعتقد أن الله ﷻ خلق الخلق، فجعلهم فريقين: أهل يمين خلقهم للنعيم فضلاً، وأهل شمال خلقهم للجحيم عدلاً». ويقول ابن عبد البر ﷺ:«وجملة القول في القدر: أنه سر الله، لا يدرك بجدال ولا نظر ولا تشفي منه خصومة ولا احتجاج، وحسب المؤمن من القدر: أن يعلم أن الله لا يقوم شيء دون إرادته، ولا يكون شيء إلا بمشيئته، له الخلق والأمر كله، لا شريك له، نظام ذلك: قوله: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾الإنسان: ٣٠، وقوله:﴿ إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ ﴿٤٩﴾ ﴾ القمر: ٤٩ ، وحسب المؤمن من القدر أن يعلم أن الله لا يظلم مثقال ذرة، ولا يكلف نفسًا إلا وسعها، وهو الرحمن الرحيم؛ فمن رد على الله تعالى خبره في الوجهين أو في أحدهما =

فريق منهم بين الروايات الناهية عن الحديث في القدر والروايات التي تحدثت عنه؛ ليبطلوا التحريم ويقرروا مشروعية الحديث عن معناه، بينما شطح بعضهم فزعم أن الأئمة والعلماء يعلمون أسرار القدر! فخالفوا الحق وحادوا عن الصواب!!

=

كان عنادًا وكفرًا، وقد ظاهرت الآثار في التسليم للقدر والنهي عن الجدل فيه والاستسلام له والإقرار بخيره وشره والعلم بعدل مقدره وحكمته» التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبدالبر، ٣/ ١٣٩-١٤٠ ويقول أيضًا: « القدر سر الله، لا يدرك بجدال ولا يشفي منه مقال، والحجاج فيه مرتجة لا يفتح شيء منها إلا بكسر شيء وغلقه، وقد تظاهرت الآثار وتواترت الأخبار فيه عن السلف الأخيار الطيبين الأبرار، وبالاستسلام والانقياد والإقرار بأن علم الله سابق ولا يكون في ملكه إلا ما يريد وما ربك بظلام للعبيد» التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبدالبر، ٦/ ١٣-١٤، ويقول الطحاوي﵀ : «وأصل القدر سر الله تعالى في خلقه لم يطلع على ذلك ملك مقرب ولا نبي مرسل والتعمق والنظر في ذلك ذريعة الخذلان وسلم الحرمان ودرجة الطغيان؛ فالحذر كل الحذر من ذلك نظرًا وفكرًا ووسوسة؛ فإن الله تعالى طوى علم القدر عن أنامه ونهاهم عن مرامه كما قال الله تعالى في كتابه: ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ الأنبياء: ٢٣؛ فمن سأل لم فعل؟ فقد رد حكم الكتاب ومن رد حكم الكتاب كان من الكافرين»، العقيدة الطحاوية، للطحاوي، بتعليق الألباني (ص: ٤٩-٥٠).

ويكفي العاقل أن يعلم أن لله ﷻ عليم حكيم رحيم بهرت الألباب حكمته ووسعت كل شيء رحمته، وأحاط بكل شيء علمه وأحصاه لوحه وقلمه وأن لله تعالى في قدره سرًا مصونًا وعلمًا مخزونًا احترز به دون جميع خلقه واستأثر به على جميع بريته؛ وإنما يصل به أهل العلم وأرباب ولايته إلى جمل من ذلك و يُكلم الناس في ذلك على قدر عقولهم. انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ٣٩٩.

وبون شاسع بين هذا القول وقول الشيعة؛ الذين يزعمون أن النهي عن الخوض في القدر نهي إرشاد، أو يزعمون أن الخوض فيه مشروع للعلماء؛ بل زادوا الطين بلة فزعموا اطلاع العلماء والأئمة على سر القدر، ودلسوا على أتباعهم عقيدة القدر فلم يفصحوا لهم حقيقة مذهبهم في القدر؛ بل خلطوا أقوالهم بشيء من التقية والإخفاء والتدليس!! وربما حملوا الروايات المنسوبة لأئمتهم في باب القدر على التقية؛ فشككوا في مضمونها وصرفوا أتباعهم عن الاعتقاد بمعناها!!

(١)تقدم أن بعض الشيعة ذكروا أن النهي عن الحديث في القدر مخصوص بالبحث عن العلل والحكم التفصيلية؛ أو بالكلام في كنه القضاء والقدر؛ أو الاستفصال في شبه الجبر والقدر؛ وهؤلاء وإن أصابوا من حيث الجملة فيما ذكروه؛ غير أن أقوالهم يعتريها الدخن لنفيهم صفات الرب ﷻ؛ وقولهم بالبداء في القدر، ونفي عامتهم خلق الله لأفعال العباد!

والتحقيق في مسألة حكم الكلام عن القدر ما يلي:

أولاً: ورد القضاء والقدر بمسائله الكثيرة في عدد وافر من الأحاديث الثابتة عن الرسول ﷺ والتي يجب تعلمها وفهمها؛ ومنها حديث جبريل؛ الذي جعل من عقد الإيمان؛ الإيمان بالقدر وسبق علمه تعالى بالكائنات قبل كونها.(١)

كما وردت أحاديث تنهي عن الخوض في القدر؛ والمخاصمة فيه؛ منها:

- أن رسول الله ﷺخرج على أصحابه، وهم يختصمون في القدر، فكأنما يفقأ في وجهه، حب الرمان من الغضب، فقال: «بهذا أمرتم، أو لهذا خلقتم، تضربون القرآن بعضه ببعض، بهذا هلكت الأمم قبلكم».(٢)
- أن رسول الله ﷺ قال: «إذا ذكر القدر فأمسكوا».(٣)

ولا تعارض بين هذه الأحاديث–أي بين الأحاديث الناهية عن الخوض في القدر؛ والأحاديث التي دلت على أهمية تعلم القدر وتعليمه لأنه من عقد الإيمان؛ بل يجب الجمع بينهما؛ إذ الأدلة السميعة الصحيحة يصدق بعضها بعضًا.

ووجه الجمع بين تلكم النصوص: أن محل النهي عن الحديث في القدر مغاير لمحل الأمر بمعرفته والإيمان به؛ فلا تعارض بين الأمرين؛ بل كلا الأمرين صحيحين، وكلاهما يجب القبول له والعمل به؛ **يوضحه:**

---

(١)شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، ٢/٣٥٥.

(٢)أخرجه ابن ماجه في سننه، في المقدمة، باب في القدر، ط.دار إحياء الكتب العربية،١/ ٣٣، وقال الألباني: "حسن صحيح"، صحيح سنن ابن ماجة، الألباني، ١/ ٢١.

(٣)أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ٢/ ٩٦، ١٠/ ١٩٨، والهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ٧/ ٢٠٢، قال:(رواه الطبراني، وفيه مسهر بن عبد الملك، وثقه ابن حبان وغيره وفيه خلاف، وبقية رجاله رجال الصحيح)، وابن حجر في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، ١٢/ ٤٥٨، وحسنه فقال في كتابه فتح الباري، ١١/ ٤٧٧: (قد أخرج الطبراني بسند حسن من حديث بن مسعود رفعه: "إذا ذكر القدر فأمسكوا")، وصححه الألباني؛ فقال في تعليقه على الطحاوية؛ ص٥٠: (وهذا التعمق هو المراد – والله أعلم – بقوله ﷺ: " وإذا ذكر القدر فأمسكوا ". وهو حديث صحيح روي عن جمع من الصحابة وقد خرجته في " الصحيحة " (٣٤)) وانظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، الألباني، ١/ ٧٥، برقم: ٣٤، صحيح الجامع الصغير وزيادته، الألباني، ١/ ١٥٥، برقم: ٥٤٥.

ثانيًا: أن الأحاديث التي تفيد النهي عن الكلام في القدر محمولة على النهي عن التعمق والتنقير فيه، والخوض فيه بالباطل، والجدل والمنازعة فيه بغير علم ولا دليل، والكلام في الجانب الخفي منه، كالبحث في كيفية القدر وكنهه-أي: البحث في كيفية العلم والكتابة والمشيئة والخلق- أو السؤال الاعتراضي عن القدر وحِكَمِه تعنتًا ومعاندة، والإلحاح في معرفة علل الغيب وحِكَمِه وكيفياته.

يقول ابن رجب رحمه الله [1]: (النهي عن الخوض في القدر يكون على وجوه:

منها: ضرب كتاب الله بعضه ببعض؛ فينزع المثبت للقدر بآية والنافي له بأخرى، ويقع التجادل في ذلك. وهذا قد روي أنه وقع في عهد النبي ﷺ وأن النبي ﷺ غضب من ذلك ونهى عنه، وهذا من جملة الاختلاف في القرآن والمراء فيه، وقد نهي عن ذلك.

ومنها: الخوض في القدر إثباتًا ونفيًا بالأقيسة العقلية: كقول القدرية لو قدر وقضى ثم عذب كان ظالمًا. وقول من خالفهم إن الله جبر العباد على أفعالهم ونحو ذلك.

ومنها: الخوض في سر القدر. وقد ورد النهي عنه عن ..السلف فإن العباد لا يطلعون على حقيقة ذلك).[2]

وذلك بخلاف تعلم مسائل القدر الذي هو أصل من أصول الإيمان، فلا يدخل في النهي، بل لا بد من تعلم مسائل القدر -على أساس من الكتاب والسنة الصحيحة -وتعليمها وتربية الأمة عليها لما في ذلك من الثمرات العظيمة والفوائد الجليلة وهذا ما يُحمل عليه أحاديث الأمر بالإيمان بالقدر **وبهذا التفصيل يحصل الجمع بين النصوص.**[3]

---

(١)عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن ابن محمد بن مسعود البغدادي، الدمشقي، الحنبلي، الشهير بابن رجب، محدث، حافظ، فقيه، أصولي، مؤرخ، مهر في فنون الحديث أسماءً ورجالاً وعللاً وطرقًا واطلاعًا على معانيه، وقرأ القرآن بالروايات وأكثر عن الشيوخ، ولد ببغداد سنة ست وثلاثين وسبعمائة، ومات سنة ٧٩٥هـ، من مصنفاته: ذيل طبقات الحنابلة، لطائف المعارف في المواعظ، جامع العلوم والحكم، شرح صحيح الترمذي، تقرير القواعد وتحرير الفوائد. انظر: الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ابن حجر، ٣٢١/٢-٣٢٢، إنباء الغمر بأبناء العمر، ابن حجر،٤٦٠/١، معجم المؤلفين، عمر كحالة، ٧٤/٢-٧٥، الأعلام، الزركلي، ٣ / ٢٩٥.

(٢)فضل علم السلف على علم الخلف؛ ضمن مجموع رسائل الحافظ ابن رجب، ١٤/٣-١٥.

(٣) للاستزادة؛ انظر: كتاب ضرورة تعلم مسائل القدر والنهي عن الخوض فيه، د.محمد العلي.

وقد جود ابن بطة[1] ﷺحين قال:(فإن قال قائل: قد رويت هذه الأحاديث في الإمساك عن الكلام في القدر والنظر فيه، ومع هذا فقد روي عن رسول الله ﷺ وأصحابه وعن جماعة من التابعين وفقهاء المسلمين أنهم تكلموا فيه، وفسروا آيات من القرآن يدل ظاهرها وتفسيرها على العلم بالقدر، وقد رأينا جماعة من العلماء ألفوا فيه كتبًا وصنفوه أبوابًا. ورووا أيضًا بأن النبي ﷺ قال: «تعلموا من القدر ما لا تضلون»،[2] وهذا مخالف لقوله: «إذا ذكر القدر فأمسكوا»؛ فإني أرجع إليه بجواب ما سأل عنه من ذلك؛ بأن أقول له: اعلم رحمك الله أن كلا الوجهين صحيحان، وكلا الأمرين واجب القبول لهما والعمل بهما، وذلك أن القدر على وجهين:....

أحدهما: فرض علينا علمه ومعرفته، والإيمان به والتصديق بجميعه. والآخر: فحرام علينا التفكر فيه والمسألة عنه، والمناظرة عليه، والكلام لأهله، والخصومة به.

فأما الواجب علينا علمه والتصديق به والإقرار بجميعه: أن نعلم أن الخير والشر من الله، وأن الطاعة والمعصية بقضاء الله وقدره، وأن ما أصابنا لم يكن ليخطئنا وما أخطأنا لم يكن ليصيبنا، وأن الله خلق الجنة وخلق لها أهلاً، علمهم بأسمائهم وأسماء آبائهم، ووفقهم لأعمال صالحة رضيها أمرهم بها، فوفقهم لها، وأعانهم عليها، وشكرهم بها، وأثابهم الجنة عليها تفضلاً منه ورحمة، وخلق النار وخلق لها أهلاً، أحصاهم عددًا، وعلم ما يكون منهم، وقدر عليهم ما كرهه لهم، خذلهم بها وعذبهم لأجلها غير ظالم لهم ولا هم معذورون فيما حكم عليهم به، فكل هذا وأشباهه من علم القدر الذي لزم الخلق علمه والإيمان به والتسليم لأمر الله وحكمه وقضائه وقدره، فلا يسأل عما يفعل وهم يسألون. وسيأتي من علم القدر وما يجب على المسلمين علمه والمعرفة به وما لا يسعهم جهله مشروحًا مفصلاً في أبوابه على ما جاء به نص التنزيل ومضت به سنة الرسول ﷺ وبالله نستعين، وهو حسبنا ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

---

(١)أبو عبد الله العكبري، عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان، من أهل عكبرا مولدًا ووفاة، كان إمامًا قدوة، عالمًا بالحديث، فقيهًا من كبار الحنابلة، توفي سنة سبع وثمانين وثلاث مائة، من مصنفاته: الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة، والإنكار على من قضى بكتب الصحف الأولى. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ١٦/٥٢٩-٥٣٣، ط. مؤسسة الرسالة، البداية والنهاية، ابن كثير، ١١/٣٩٠-٣٩١، الأعلام، الزركلي ٤/ ١٩٧.

(٢)لم أجد حديثًا بهذا اللفظ!

وأما الوجه الآخر من علم القدر الذي لا يحل النظر فيه ولا الفكر به، وحرام على الخلق القول فيه كيف ولم وما السبب مما هو سر الله المخزون وعلمه المكتوم الذي لم يطلع عليه ملكًا مقربًا ولا نبيًا مرسلاً، وحجب العقول عن تخيل كنه علمه، والناظر فيه كالناظر في عين الشمس، كلما ازداد فيه نظرًا ازداد فيه تحيرًا، ومن العلم بكيفيتها بعدًا: فهو التفكر في الرب ﷻ كيف فعل كذا وكذا، ثم يقيس فعل الله ﷻبفعل عباده، فما رآه من فعل العباد جورًا يظن أن ما كان من فعل مثله جور، فينفي ذلك الفعل عن الله؛ فيصير بين أمرين: إما أن يعترف لله ﷻ بقضائه وقدره، ويرى أنه جور من فعله. وإما أن يرى أنه ممن ينزه الله عن الجور، فينفي عنه قضاءه وقدره، فيجعل مع الله آلهة كثيرة يحولون بين الله وبين مشيئته. فبالفكر في هذا وشبهه والتفكر فيه والبحث والتنقير عنه هلكت القدرية حتى صاروا زنادقة وملحدة ومجوسًا، حيث قاسوا فعل الرب بأفعال العباد، وشبهوا الله بخلقه، ولم يعوا عنه ما خاطبهم به، حيث يقول: ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ الأنبياء: ٢٣.

فمما لا يحل لأحد أن يتفكر فيه ولا يسأل عنه، ولا يقول فيه: لم لا ينبغي لأحد أن يتفكر؟ لم خلق الله إبليس وهو قد علم قبل أن يخلقه أنه سيعصيه، وأن سيكون عدوًا له ولأوليائه؟ ولو كان هذا من فعل المخلوقين إذا علم أحدهم أنه إذا اشترى عبدًا يكون عدوًا له ولأوليائه، ومضادًا له في محابه، وعاصيًا له في أمره، ولو فعل ذلك لقال أولياؤه وأحباؤه: إن هذا خطأ وضعف رأي وفساد نظام الحكمة؛ فمن تفكر في نفسه وظن أن الله لم يصب في فعله حيث خلق إبليس فقد كفر. ومن قال: إن الله لم يعلم قبل أن يخلق إبليس أنه يخلق إبليس عدوًا له ولأوليائه فقد كفر. ومن قال: إن الله لم يخلق إبليس أصلاً فقد كفر. وهذا قول الزنادقة الملحدة؛ فالذي يلزم المسلمين من هذا: أن يعلموا أن الله خلق إبليس، وقد علم منه جميع أفعاله ولذلك خلقه، ويعلموا أن فعل الله ذلك عدل صواب، وفي جميع أفعاله ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ الأنبياء: ٢٣. ومما يجب على العباد علمه وحرام عليهم أن يتفكروا فيه ويعارضوه بآرائهم ويقيسوه بعقولهم وأفعالهم؛ لا ينبغي لأحد أن يتفكر لم جعل الله لإبليس سلطانًا على عباده وهو عدوه وعدوهم مخالف له في دينه، ثم جعل له الخلد والبقاء في الدنيا إلى النفخة الأولى، وهو قادر على أن لا يجعل له ذلك، لو شاء أن يهلكه من ساعته لفعل، ولو كان هذا من فعل العباد لكان خطأً، وكان يجب في أحكام العدل من العباد أن إذا كان لأحدهم عبد وهو عدو له ولأحبائه ومخالف لدينه ومضاد له في محبته أن يهلكه من ساعته،

وإذا علم أنه يضل عبيده ويفسدهم، ففي حكم العقل والعدل من العبادات أن لا يسلطه على شيء من الأشياء، ولا يجعل له سلطانًا ولا مقدر، ولو سلطه عليهم كان ذلك من فعله عند الباقين من عباده ظلمًا وجورًا حيث سلط عليهم من يفسدهم عليه ويضاده فيهم وهو عالم بذلك من فعله، وقادر على منعه وهلكته، فممن تفكر في نفسه فظن أن الله لم يعدل حين جعل لإبليس الخلد والبقاء وسلطه على بني آدم فقد كفر. ومن زعم أن الله ﷻ لم يقدر أن يهلك إبليس من ساعته حين أغوى عباده فقد كفر. وهذا من الباب الذي يرد علمه إلى الله ولا يقال فيه: لم؟ ولا كيف؟ ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ الأنبياء: ٢٣.

ومن ذلك نوع آخر: أن الله ﷻ جعل لإبليس وذريته أن يأتوا بني آدم في جميع أطراف الأرض، يأتونهم من حيث لا يرونهم لقوله ﷻ: ﴿ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ﴾ الأعراف:٢٧، وجعلهم يجرون من بني آدم مجرى الدم، ولم يجعل للرسل من بني آدم من السلطان مثل ما جعل لهم، ولو كان هذا في أحكام العباد لكان من العدل بينهم أن يكون مع إبليس وذريته علامة كعلامة السلطان، أو يكون عليهم أجراس يعرفونهم بها، ويسمعون حسهم فيأخذون حذرهم منهم، حتى إذا جاءوا من بعيد علم العباد أنهم هم الذين يضلون الناس، فيأخذون حذرهم، أو يجعل للرسل أن يزينوا ويوصلوا إلى صدور الناس من طاعة الله كما يوسوس الشيطان ذريته ويزينوا لهم المعصية، فلو فعل ذلك كان عند عبيده الباقين ظلمًا وجورًا؛ لأن العباد لا يعلمون الغيب فيأخذوا حذرهم من إبليس، والرسل لا يستطيعون أن يزينوا في قلوب العباد طاعة الله ومعرفته كما يزين الشيطان في قلوب العباد معصيته بالوسوسة؛ فمن قال: إن الله لم يجعل لإبليس وذريته سلطانًا أن يأتوا على جميع بني آدم من حيث لا يرونهم ويوسوس في صدورهم المعاصي فقد كفر. ومن قال: إن الله لم يعدل حيث جعل لإبليس وذريته هذا السلطان على بني آدم فقد كفر. وهذا أيضًا من الباب الذي يرد علمه مع الإيمان به والتسليم فيه إليه ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ الأنبياء: ٢٣.

ومن ذلك أيضًا: لا ينبغي لأحد أن يتفكر لم سلط الله الكفار على الرسل في الدنيا، وسلط الكافرين على المؤمنين حتى قتلوهم وعذبوهم وقتلوا الذين يأمرون بالقسط من الناس، وإنما سلط الله أعداءه على أوليائه ليكرم أولياءه في الآخرة بهوان أعدائه، وهو قادر على أن يمنع الكافرين من المؤمنين ويهلك الكفار من ساعته، ولو كان هذا من أفعال بعض ملوك العباد كان جورًا عند أهل مملكته حيث سلط أعداءه على أنصاره وأوليائه وهو قادر على هلكتهم من وقتهم، فمن تفكر في نفسه

فظن أن هذا جور من فعل الله حيث سلط الكفار على المؤمنين فقد كفر. ومن قال: إن الله لم يسلطهم وإنما الكفار قتلوا أنبياء الله وأولياءه بقوتهم واستطاعتهم، وأن الله لم يقدر أن ينصر أنبياءه وأولياءه حتى غلبوه وحالوا بينه وبين من أحب نصره وتمكينه فمن ظن هذا فقد كفر؛ ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ الأنبياء: ٢٣، لا يشبه عدله عدل المخلوقين، كما أن شيئًا من الخلق لا يشبهه.

وخصلة أخرى أنه لا ينبغي لأحد أن يتفكر لم مكن الله لأعدائه في البلاد، وأعانهم بقوة الأبدان ورشاقة الأجسام، وأيدهم بالسلاح والدواب؛ ثم أمر أنبياءه وأولياءه أن يعدوا لهم السلاح والقوة، وأن يحاربوهم ويقاتلوهم، ووعدهم أن يمدهم بالملائكة، ثم قال هو لنفسه: إني معكم على قتال عدوكم؟ وهو قادر على أن يهلك أعداءه من وقته بأي أنواع الهلاك شاء من غير حرب ولا قتال، وبغير أنصار ولا سلاح! فلو كان هذا من أفعال العباد وأحكامهم لكان جورًا وفسادًا أن يقوي أعداءه على أوليائه، ويمدهم بالعدة، ويؤيدهم بالخيل والسلاح والقوة؛ ثم يندب أولياءه لمحاربتهم؛ فمن قال: إن العدة والقوة والسلاح الذي في أعداء الله ليس هو من فعل الله بهم وعطية الله لهم فقد كفر. ومن قال: إن ذلك من فعل الله بهم وعطيته لهم وهو جور من فعله فقد كفر. ومن قال: إن الله أعطاهم وقواهم ولم يقدر أن يسلبهم إياه ويهلكهم من ساعته فقد كفر. وهذا مما يجب الإيمان به والتسليم له، وأن الله خلق أعداءه وقواهم وسلطه، ولو شاء أن يهلكهم لفعل، والله أعدل في ذلك كله ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ الأنبياء: ٢٣.

ومما لا ينبغي لأحد أن يتفكر فيه: لا ينبغي لأحد أن يضمر في نفسه؛ فيقول: لم خلق الله الحيات والعقارب والهوام والسباع التي تضر بني آدم ولا تنفعهم، وسلطها على بني آدم، ولو شاء أن لا يخلقها ما خلقها، ولو كان هذا من فعل ملوك العباد لقال أهل مملكته: هذا غش لنا ومضرة علينا بغير حق حيث جعل معنا ما يضر بنا ولا ننتفع نحن ولا هو به! فمن تفكر في نفسه فظن أن الله لم يعدل حيث خلق الحيات والعقارب والسباع وكلما يؤذي بني آدم ولا ينفعهم فقد كفر. ومن قال: إن لهذه الأشياء خالقًا غير الله فقد كفر، وهذا قول الزنادقة والمجوس وطائفة من القدرية. فهذا مما يجب على المسلمين الإيمان به، وأن يعلم أن الله خلق هذه الأشياء كلها وعلم أنها تضر بعباده وتؤذيهم وهو عدل من فعله وهو أعلم بما خلق ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ الأنبياء: ٢٣.

وخصلة أخرى لا ينبغي لأحد أن يتفكر ويضمر في نفسه؛ لم ترك الله العباد حتى يجحدوه ويشركوا به ويعصوه، ثم يعذبهم على ذلك وهو قادر على هدايتهم، وهو قادر أن يمنع قلوبهم أن تدخلها شهوة شيء من معصيته، أو محبة شيء من مخالفته، وهو القادر على أن يبغض إلى الخلق أجمعين معصيته ومخالفته، وقادر على أن يهلك من همّ بمعصيته مع همته، وهو قادر على أن يجعلهم كلهم على أفضل عمل عبد من أوليائه، فلم لم يفعل ذلك؟ فمن تفكر في نفسه فظن أن الله لم يعدل حيث لم يمنع المشركين من أن يشركوا به، ولم يمنع القلوب أن يدخلها حب شيء من معصيته، ولم يهد العباد كلهم فقد كفر. ومن قال: إن الله أراد هداية الخلق وطاعتهم له، وأراد أن لا يعصيه أحد ولا يكفر أحد؛ فلم يقدر فقد كفر. ومن قال: إن الله قدر على هداية الخلق وعصمتهم من معصيته ومخالفته فلم يفعل ذلك وهو جور من فعله فقد كفر.

وهذا مما يجب الإيمان به والتسليم له، وترك الخوض فيه والمسألة عنه، وهو أن يعلم العبد أن الله ﷻ خلق الكفار وأمرهم بالإيمان وحال بينهم وبين الإيمان، وخلق العصاة وأمرهم بالطاعة وجعل حب المعاصي في قلوبهم، فعصوه بنعمته، وخالفوه بما أعطاهم من قوته، وحال بينهم وبين ما أمرهم به، وهو يعذبهم على ذلك، وهم مع ذلك ملومون غير معذورين، والله ﷻ عدل في فعله ذلك بهم، وغير ظالم لهم، ولله الحجة على الناس جميعًا، له الخلق والأمر ﷻ ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ الأنبياء: ٢٣،. فهذا من علم القدر الذي لا يحل البحث عنه ولا الكلام فيه، ولا التفكر فيه، وبكل ذلك مما قد ذكرته وما أنا ذاكره نزل القرآن وجاءت السنة وأجمع المسلمون من أهل التوحيد عليه، لا يرد ذلك ولا ينكره إلا قدري خبيث مشوم قد زاغ قلبه وألحد في دين الله وكفر بالله، وسأذكر الآيات في ذلك من كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد).[1]

(١)الإبانة الكبرى، ابن بطة-الكتاب الثاني،((القدر))-، ١/ ٢٤٣-٢٥٢.

المطلب الثاني: نقد اتجاهات الشيعة في تعريف القضاء والقدر اصطلاحًا:

يمكن إيجاز النقد المتوجه على الاتجاهات التي سلكها الشيعة في تعريف القضاء والقدر في الأمور التالية:

أولاً: لم تأت الاتجاهات المتباينة التي عُرف من خلالها القضاء والقدر اصطلاحًا –في مصنفات الشيعة– بتعريف جامع شامل، يحوي مراتب القضاء والقدر؛ بل عُرف ببعض مراتبه تارة، وعُرف بعمومه دون الإشارة إلى مراتبه تارة ثانية.

ثانيًا: تنوعت المشارب والنزعات التي تشكلت منها تعريفات الشيعة الاصطلاحية للقضاء والقدر؛ فقد احتوت على نزعات كلامية؛ جهمية، واعتزالية قدرية، ونزعات فلسفية؛ مشائية وإشراقية وعرفانية!

ثالثًا: معالم دين الشيعة الإمامية ظاهرة في تعريفاتهم للقضاء والقدر؛ فقد تلوثت تعريفاتهم بعدد من العقائد الباطلة التي انفردوا به؛ كعقيدة البداء والتقية، والإمامة!

رابعًا: يظهر من الاتجاهات المتباينة التي عُرف بها القضاء والقدر –في مصنفات الشيعة– الاضطراب في العلاقة بينهما؛ فتارة يكونا مترادفين: يطلقان على معنى واحد؛ أو يعرف القضاء بما عرف به القدر، وتارة يفرق بينهما.

خامسًا: لم يُبنى التفريق في التعريف بين القضاء والقدر لدى اتجاهات الشيعة على دليل من الكتاب والسنة.

سادسًا: أغلب ما ذكرته اتجاهات الشيعة المتباينة –التي عرفت القضاء والقدر– من فروق بين القضاء والقدر مخالف صراحة لما دلّ عليه الكتاب والسنة؛ وهي إما فروق مبنية على ما ابتدعوه من بدع وانفردوا به من عقائد أو مستقاة من أقوال المتكلمين أو قولٌ بمذهب الفلاسفة!

وفما يلي تفصل ذلك:

أولاً: نقد الاتجاه الروائي في تعريف القضاء والقدر

ونقده في مقامين:

المقام الأول: بيان مصدر مرويات الشيعة الإمامية

أغلب مرويات الشيعة موضوعة مفتراة على الأئمة؛ فمصنفي كتب الروايات من أعلامهم؛ لما وجدوا كثيرًا من شيعة زمانهم يعتريهم الشك في أسس مذهبهم؛ وضعوا عدة مرويات وألفوا فيها المصنفات كي يطمئن الشيعة أن مذهبهم هو الصراط المستقيم!!! [١]

ومن هنا شاع الكذب في مروياتهم؛ حتى وصموا بأنهم أكذب الطوائف ووصم حديثهم بأنه أكذب الحديث؛ يقول شيخ الإسلام رحمه الله: (الشيعة ..هم أكذب الطوائف،..وضعوا .. أحاديث لبسوا بها على الناس دينهم). [٢] ويقول:(حديث الشيعة من أكذب الحديث). [٣] ويقول:(**اتفق أهل العلم بالنقل، والرواية، والإسناد على أن الرافضة أكذب الطوائف، والكذب فيهم قديم، ولهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بكثرة الكذب**). [٤]

وهذا مما شهدت به بعض رواياتهم؛[٥] **فقد حكت طرفًا من وقوع الدس والكذب على آل البيت ومن ذلك:**

ما روي عن أبي عبدالله أنه قال:"كان المغيرة بن سعيد[٦] يتعمد الكذب على أبي عليه السلام ويأخذ كتب أصحابه، وكان أصحابه المستترون بأصحاب أبي يأخذون الكتب من أصحاب أبي؛ فيدفعونها إلى

---

(١) انظر: براءة أهل البيت مما نسبته إليهم الروايات، د.أحمد سعد الغامدي، ٣١-٣٢.

(٢)الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، ٢/ ١٧٤.

(٣)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٣/ ٢٠٩.

(٤)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ١/ ٥٩.

(٥) بل شهد بعدم اعتبار جملة من مرويات الشيعة؛ ومصادرهم الحديثية بعض أعلام المذهب نفسه؛ انظر: مشرعة بحار الأنوار، محمد آصف محسني، ١/٧-٢٠، المعتبر من بحار الأنوار وفقًا لنظريات آية الله آصف محسني، إعداد: عمار الفهداوي، ١/٣٠-٣٩.

(٦)المغيرة بن سعيد البجلي الكوفي، وقيل بن سعد، من المذمومين المطعونين، كان فاسد المذهب مشهورًا بالكذب والغلو؛ وكان يدّعي الاتّصال بأبي جعفر الباقر ، ويروي عنه الأحاديث المكذوبة ، وكان في أول أمره يدعو إلى محمد بن عبد الله بن الحسن ،انظر: اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ٢/٥٧٧، الرجال، الغضائري، ١٢٠، رجال ابن داود، ٢٧٩-٢٨٠.

المغيرة، فكان يدس فيها الكفر والزندقة ويسندها إلى أبي عليه السلام، ثم يدفعها إلى أصحابه فيأمرهم أن يبثوها في الشيعة." (١)

وعنه أيضًا:" إن المغيرة بن سعيد لعنه الله دس في كتب أصحاب أبي(يقصد: أبا جعفر محمد بن علي الباقر) أحاديث لم يحدث بها أبي، فاتقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا تعالى وسنة نبينا محمد صلى الله عليه وآله، فإنّا إذا حدثنا قلنا: قال الله عز وجل، وقال رسول الله صلى الله عليه وآله".(٢)

وعنه أيضًا: " إن الناس أولعوا بالكذب علينا ، ..وإني أحدث أحدهم بالحديث فلا يخرج من عندي حتى يتأوله على غير تأويله، وذلك أنهم لا يطلبون بحديثنا وبحبنا ما عند الله، وإنما يطلبون الدنيا، وكل يحب أن يدعى رأسًا".(٣)

وهؤلاء الكذابين يتسترون بحب آل البيت والتمسك بأقوالهم، ويبتدعون ما يخالف كتاب الله ويقولون هو من عند الله إما روايات مفتريات على الأئمة وإما تفسير وتأويل للنصوص باطل، يدسون من خلاله معتقداتهم وأقوالهم الباطلة!

وهذا في الحقيقة مؤامرة على دين الله متسترة بأقوال آل البيت؛ حتى تلقى تلك الأقوال والاعتقادات الباطلة قبولاً ورواجًا لدى الناس.

ولاشك أن لذلك بالغ الأثر في فساد معتقدات الشيعة وجنوحها عن الحق؛ لا سيما وأن تلك الروايات تُعد مصدرًا من مصادر التلقي-عند الشيعة- في العقيدة والتشريع!

---

(١)رجال الكشي، الطوسي، ٢/ ٤٩١، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٢٥٠/٢، وذكر شيخ الشيعة هادي النجفي في كتابه موسوعة أحاديث أهل البيت، ١٦٣/٨: أن ''الرواية صحيحة الإسناد ''

(٢)رجال الكشي، الطوسي، ٢/ ٤٨٩، رجال ابن داود، ابن داود الحلي، ٢٧٩، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٢٤٩/٢-٢٥٠، جامع أحاديث الشيعة، البروجردي، ٢٦٢/١.

(٣)رجال الكشي، الطوسي، ١/ ٣٤٧، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٢٤٦/٢، أعيان الشيعة، محسن الأمين، ٤٨/٧، جامع أحاديث الشيعة، البروجردي، ٢٢٥/١-٢٢٦.

المقام الثاني: نقد تعريفات الشيعة الروائية للقضاء والقدر

والنقد عليها من وجهين:

الوجه الأول: اضطراب الروايات الواردة في كتب الاثنى عشرية في معنى القضاء والقدر؛ واختلاف مضامينها.

لما كان الوضع هو الصبغة البارزة لمرويات الشيعة؛ اتسمت رواياتهم بالتضاد[١] والتناقض؛[٢] (فما من رواية تقرر عقيدة من عقائدهم أو فرعًا من فروع دينهم إلا وبإزائها رواية أخرى تنقضها) [٣] وهذا ما شهد به أعلامهم؛ فقد صرحوا بأنه (بعدما كثر أصحاب الحديث ورواد المذهب وتوفرت الأصول والمؤلفات وتداولتها أيدي الوراقين والصحفيين، تلاعبت بمواريثهم أيدي الغلاة الخونة، وعملاء الزنادقة، فزادوا ونقصوا وغيروا وبدلوا وأحلوا حرام الله وحرموا حلال الله عند ذلك كثر التضاد والتهافت بحيث لا يوجد في أبواب الفقه والمعارف حديث إلا وبإزائه ما يخالفه، ولا يسلم حديث إلا وفي مقابله ما يناقضه، ويضاده، وبذلك تطرقت المضادة والاختلاف إلى العقائد والفتاوى والأحكام).[٤] وفي ذلك يقول شيخ طائفتهم الطوسي: الأخبار(وقع فيها من الاختلاف والتباين والمنافاة والتضاد، حتى لا يكاد يتفق خبر إلا وبإزائه ما يضاده، ولا يسلم حديث إلا وفي مقابلته ما ينافيه). [٥]

ومعنى القضاء والقدر هي أحد العقائد التي تناقضت فيها الروايات؛ ويظهر ذلك من ثلاثة جوانب:

---

(١) الضدان: أمران وجوديان، لا يمكن اجتماعهما في محل واحد، في وقت واحد، ولكنهما قد يرتفعان، كالسواد والبياض، فهما لا يجتمعان في نقطة واحدة معًا، وقد يرتفعان فيكون مكانهما الأصفر أو الأحمر، والضدان أحد أقسام تباين المقابلة، انظر: آداب البحث والمناظرة، الشنقيطي،٤٣-٤٥.

(٢)النقيضان: الأمران المتمانعان بالذات، أي: الأمران اللذان يتمانعان ويتدافعان بحيث يقتضي لذاته تحقّق أحدهما في نفس الأمر انتفاء الآخر وبالعكس كالإيجاب والسّلب فإنّه إذا تحقّق الإيجاب بين الشيئين انتفى السّلب، وبالعكس. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي، ط.مكتبة لبنان، مادة(النّقيض)، ٢/ ١٧٢٦.

(٣) الأدلة العقلية على الإمامة، د.إيمان العلوان، ٥٣٦.

(٤) معرفة الحديث وتاريخ نشره وتدوينه، محمد البهبودي، ٧٢

(٥) تهذيب الأحكام، الطوسي، ٢/١.

- **الجانب الأول**: وردت بعض الروايات في النهي عن الحديث عن القدر؛ بينما أفصحت روايات أخرى عن معنى القضاء والقدر! وجمعت ثالثة بين النهي عن الحديث عنه وبين الإفصاح عن معناه!!

- **الجانب الثاني**: قررت بعض الروايات أن القضاء والقدر خلقان من خلق الله يجري فيهما البداء، بينما عرفت روايات أخرى القدر بالتقدير والهندسة، والقضاء بالإبرام والإمضاء والإيجاد والإيجاب، وعرفت روايات ثالثة القضاء والقدر في أفعال العباد بسبق العلم والتوفيق والخذلان، وقررت أخرى تعلق مشيئة الله بها، بينما أولت بعض الروايات القضاء والقدر بالأمر والحكم الشرعيين، كما أولت روايات أخرى القضاء والقدر؛ بالحكم بالثواب والعقاب؛ وهنا يبقى السؤال!..كيف يمكن الجمع بين مضمون هذه الروايات والقول بها في آن واحد!!

- **الجانب الثالث: اختلاف النزعات الاعتقادية في مرويات الشيعة المتعلقة بمعنى القضاء والقدر**؛ وفيما يلي بيان ذلك:

- **بعض الروايات المتعلقة بمعنى القضاء والقدر؛ جهمية المنزع**: كالروايات التي تدعي أن القضاء والقدر خلقان من خلق الله!

وهذه الروايات حاول واضعوها أن يُنطِقوا الأئمة بزندقة الجهمية؛ والتي تزعم أن صفة الرب وفعله مخلوق![1] والحق: أن قضاء الله (وقدره الذي هو صفته؛ كمشيئته وكلامه غير مخلوق)، [2] (فالقضاء فعل الرب ومشئته وما قام به)؛ [3] فكيف يجعله الشيعة بموجب مروياتهم الموضوعة مخلوقًا للرب منفصلاً عنه، وكيف يقولون بخلق القضاء والقدر(أفعال الرب) ولا يقولون بخلق أفعال العباد!!

---

(١)انظر: التنبيه والرد، الملطي، ٩٦-٩٧، مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٢١٤/٦، ٢٣٧، ٤١٢/٨-٤١٣، ٥٠٧/١٢.

(٢)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٤١٢/٨-٤١٣.

(٣)مدارج السالكين، ابن القيم، ٤٩٩/٢، وانظر: فضل علم السلف على علم الخلف؛ ضمن مجموع رسائل الحافظ ابن رجب، ١٥/٣.

- **وبعض الروايات اعتزالي المنزع قدري المنحى**؛ كرويات حديث مسير الشام؛ والتي اختلفت ألفاظها؛ فلفظ عرف القضاء والقدر في أفعال العباد بالأمر والحكم الشرعيين، ولفظ عرفه بالأمر والنهي والتمكين والخذلان والوعد والوعيد!

والرواية التي أولت القدر في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾ ﴾ القمر: ٤٩، بخلق عذاب أهل النار على قدر استحقاقهم، والرواية التي عرفت القضاء بالحكم بالثواب أو العقاب!

وقد استخدم المعتزلة –بعض هذه الروايات– في التدليل على أصلهم في العدل؛ ونفي خلق الله لأفعال العباد!!؛ ومن هؤلاء الشريف المرتضى المعتزلي؛ فقد عقد فصلاً ترجم له بعنوان:(الأخبار المسددة لمذهب العدلية)، [1] ثم قال: (ومما جاء من الحديث ما يصحح مذهبنا في القضاء والمشيئة وغير ذلك مما ذكرنا.. ما روي عن الأصبغ بن نباتة؛ قال: لما رجع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام من صفين قام إليه شيخ؛ فقال: يا أمير المؤمنين أخبرنا عن مسيرنا إلى الشام أكان بقضاء وقدر؟..).[2]وأورد الرواية بتمامها!

ولله در د.علي سامي النشار[3] حين قال–تعليقًا على النزعة الاعتزالية الظاهر في هذا الحديث —حديث المسير إلى الشام–:(إذا كان هذا النص حقًا لعلي؛ فعلي إذن كان معتزليًا قبل المعتزلة، فقد ورد فيه جميع المصطلحات المعتزلية التي ظهرت بعد عصر علي بزمن طويل، أو بمعنى أدق يحاول المعتزلة هنا أن ينطقوا عليًا بالمذهب المعتزلي

---

(١) رسائل الشريف المرتضى، الشريف المرتضى، ٢/٢٣٩.

(٢)رسائل الشريف المرتضى، الشريف المرتضى، ٢/٢٣٩-٢٤٢.

(٣)علي سامي النشار؛ أحد كبار المفكرين الإسلاميين في القرن العشرين، كان شافعي المذهب برع في علم الكلام، والفلسفة والمنطق، ولد في ١٩ يناير عام ١٩١٧م بمدينة القاهرة، وتوفي في الرباط في أول سبتمبر ١٩٨٠م،حصل على درجتي الماجستير والدكتوراه ؛ وكان موضوع رسالته في الماجستير «مناهج البحث عند مفكري الإسلام ونقد المسلمين للمنطق الأرسطاليسي» وموضوعها في الدكتوراه «أبو الحسن الششتري: المتصوف الأندلسي»، عمل بالتدريس في عدد من الكليات والجامعات، وتنوع نتاجه العلمي بين التأليف والتحقيق؛ نال كتابه «نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام» عناية من الدارسين، وكرّمته الدولة المصرية إذ نال جائزة الدولة التشجيعية عام ١٩٦٥م،اعترافًا بجهوده في تأصيل الدرس الفسلفي! انظر ترجمته: في آخر كتابه نشأة الفكر الفلسفي، ٣/١٦٦١-١٦٦٢.

كاملاً..فكان لابد إذن للمعتزلة من وضع قصة عن نقاش ..لعلي بن أبي طالب مع أحد أتباعه ينكر فيها القدر الأزلي والقضاء الواجب..ويتكلم عن الأمر التخييري والنهي التحذيري)[1] وثبوت التكليف!

- **وبعض الروايات ظاهرة في الرد على القدرية المعتزلة والجبرية**؛ كالرواية التي تُفيد بأن فعل الخير بتوفيق الله وفعل الشر بخذلان الله، وكل سابق في علم الله، والرواية التي عرفت القدر بحكم الإيمان به ومسألة أفعال العباد، **وبعضها ظاهرة في الرد على القدرية المعتزلة**؛ كالرواية التي تفيد تعلق مشيئة الله بأفعال العباد.

الوجه الثاني: اضطراب موقف أعلام الشيعة وتناقض أقوالهم في الروايات الواردة في كتبهم بخصوص معنى القضاء والقدر.

وفيما يلي بيان ذلك:

اختلف أعلام الشيعة في شرحهم للروايات الواردة في معنى القضاء والقدر، بل لم يتفقوا- أصلاً- على إفادة الروايات معنى للقضاء والقدر:

- **فزعم بعضهم أن بعض مرويات الأئمة الواردة في تعريف القضاء والقدر ليست من باب التعريف وإنما من باب التقية!**

كرواية القضاء والقدر خلقان من خلق الله؛ فقد زعم بعض الشيعة أنها من باب التقية.

وكذا حديث المسير إلى الشام؛ فقد عد بعض أعلامهم إجابة الإمام علي للسائل إجابة إقناعيه لا حقيقية-من باب التقية-؛ حتى يسكت السائل ولا يلح!؛ وذهب بعضهم إلى أن معنى القضاء والقدر لا ينحصر بما أجاب به الإمام على السائل؛ وأن إجابه الإمام إنما هي من باب رعاية حال السائل!

- **وربما جعل بعض أعلامهم بعض الروايات المعرفة للقضاء والقدر ليست من باب التعريف وإنما هي دالة على النهي عن الحديث في القدر!**

كالرواية التي تفيد بأن المسئول عنه يوم القيامة التكليف وليس القضاء!

---

(١) نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، علي سامي النشار، ٤٧١/١.

- **أو زعم أن الإمام في إجابته للسائل عن القدر لم يقصد التعريف بمعنى القضاء والقدر وإنما قصد إبعاد السائل عن السؤال عن القدر!** كالرواية التي تفيد تعلق رحمة الله بالتقدير السابق لأفعال العباد!

وليت شعري كيف يصح بعد ذلك أن تُصبح الروايات المنسوبة للأئمة الواردة في معنى القضاء والقدر ذات مكانة عند الإمامية؛ وقد تضاربت فحواها واختلفت مضامينها؛ ولم يتفق أعلامهم على إفادتها للتعريف!

ثانيًا: نقد الاتجاه الكلامي في تعريف القضاء والقدر

ونقده في مقامين:

المقام الأول: بيان عمدة الشيعة الإمامية في تفسيرهم الكلامي لمعنى القضاء والقدر ومصدر أقوالهم.

طريق الشيعة في بيان معنى القضاء والقدر طريق أهل البدع، فقد عدلت الشيعة الإمامية في هذا الأصل عن بيان الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان واعتمدوا على رأيهم ومعقولهم وما تأولوه من اللغة، وما نسبوه لأئمتهم من روايات.

فهم في بيانهم لمعنى القضاء والقدر؛ إنما يأخذون ما في كتب الكلام وكتب الأدب واللغة، ويتأولون آيات القضاء والقدر برأيهم وفهمهم بلا آثار عن النبي ﷺ وأصحابه،[1] وليس لهم في تعريف القضاء والقدر قول واحد اتفقوا عليه، وإن كان غالب قولهم في تعريف القضاء والقدر مستقى من كلام المعتزلة وضلالاتهم ممزوج بما انفردوا به من عقائد الإمامة، ولهذا اعترى بيانهم لمعنى القضاء والقدر الخلل والقصور والخطل؛ يوضحه:

المقام الثاني: نقد تعريفات الشيعة الكلامية للقضاء والقدر وموقفهم من العلاقة بينهما

اختلفت أقوال الشيعة في تفسير معنى القضاء والقدر، وتوضيح حقيقة العلاقة بينهما؛ فليس لهم قول واحد في ذلك؛ فتارة يطلقون القضاء والقدر على معنى واحد، ويجعلونهما مترادفين، وتارة يغايرون بينهما في التعريف؛ وسيكون –بعون الله– نقد تعريفاتهم في ثلاثة جوانب:

---

(١) وهذا ديدن أهل البدع، انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٧/ ١١٨-١١٩.

الجانب الأول: نقد النمط الأول: إطلاق القضاء والقدر على معنى واحد.

والنقد المتوجه عليه من وجوه:

الوجه الأول: زعم بعض الشيعة أن القضاء والقدر لفظان مترادفان، فالقضاء بمعنى القدر والقدر بمعنى القضاء، وأنهما ينقسمان إلى حتم وغير لحتم؛ لتعلق البداء بهما، وقولهم باطل؛ للأمور التالية:

أ- الزعم بأن القضاء والقدر لفظان مترادفان مبني على أن القضاء نوع واحد، وهو خلاف ما دلت عليه النصوص الشرعية.

يقول ابن القيم رحمه الله: (**القضاء في كتاب الله نوعان: كوني قدري؛** كقوله: ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ ﴾ سبأ: ١٤، وقوله: ﴿ وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ ﴾ الزمر: ٦٩، **وشرعي ديني؛** كقوله: ﴿ ۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ الإسراء: ٢٣، أي: أمر وشرع، ولو كان قضاء كونيًا لما عُبد غير الله)[1].

أما القدر فإنه نوع واحد فقط؛ وهو الحكم الكوني. وعلى هذا فثمة فرق بين القضاء القدر؛ فالقضاء أعم والقدر أخص.

يقول ابن تيمية رحمه الله: (بيّن الله في كتابه: **الفرق بين..القضاء .. الكوني الذي خلقه وقدره وقضاه.. وبين الديني الذي أمر به وشرعه وأثاب فاعليه وأكرمهم، وجعلهم من أوليائه المتقين، وحزبه المفلحين وجنده الغالبين**)[2](فقال في الكوني: ﴿ فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ فصلت: ١٢، وقال سبحانه: ﴿ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿١١٧﴾ ﴾ البقرة: ١١٧ ، وقال في الديني: ﴿ ۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ الإسراء: ٢٣ ، أي: أمر، وليس المراد به: قدر ذلك، فإنه قد عُبد غيره، كما أخبر في غير موضع، كقوله تعالى: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن

(١) شفاء العليل، لابن القيم، ٢/٧٦٧.

(٢) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، لابن تيمية، ٢٧٦.

دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ﴾ يـــونس: ١٨).[١] على أن القضاء إذا أُريد به حكم الله الكوني؛ فهو مرادف للقدر؛ وحينئذٍ يُسمى بالقضاء الكوني القدري[٢]، وبالأمر الكوني.[٣] ومن هذه الحيثية فقط يسوغ أن تكون كلمتي القضاء والقدر عنوانًا مشتركًا له مدلول واحد: هو حكم الله الكوني.

ب- **تعريف –بعض الشيعة–القضاء بالقدر والقدر بالقضاء، تعريف وارد بعمومه دون تفصيل أو إشارة إلى مراتب القضاء والقدر.**

ت- **تقسيم –بعض الشيعة–القضاء والقدر إلى حتم وغير حتم، مبني على عقيدة البداء الفاسدة؛** ولا ينبغي عده من قبيل ما أتت به النصوص الشرعية من إثبات التغيير في المقادير والمحو والإثبات فيها، ذلك أن المحو والإثبات بعلمه تعالى وقدرته وإرادته وحكمته، من غير أن يكون له بداء في شيء، وكيف يتوهم له البداء وعنده أم الكتاب، وله في الأزل العلم الواسع المحيط بكل شيء، الذي لا يعتريه نقص ولا تبديل، قال تعالى: ﴿ ۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾ ﴾ الأنعام:٥٩، وقال: ﴿ وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا ﴾ الأعراف:٨٩، وقال: ﴿ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ۖ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٣﴾ ﴾ سبأ:٣ .[٤]

---

(١) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، لابن تيمية، ٢٨٠-٢٨١.

(٢) انظر: مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، لابن القيم، ١٩٣/٢.

(٣) انظر: شفاء العليل، لابن القيم، ٧٦٩/٢.

(٤) انظر: أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية- عرض ونقد-، د.ناصر القفاري، ٩٤٩/٢.

ث- غلو بعض الشيعة في أئمتهم؛ **فزعموا أن بهم يقضي الله في الخلق قضاءه!!** [1] **(وأن المقادير في الخلق تصدر من بيوتهم عليهم السلام)!!**[2] ونسبوا إلى أبي عبدالله الصادق أنه قال -كما يفترون-: " إن لله ﷻ خلقًا من رحمته، خلقهم من نوره، ورحمة من رحمته لرحمته، فهم عين الله الناظرة، وأذنه السامعة، ولسانه الناطق في خلقه بإذنه، وأمناؤه على ما أنزل من عذر أو نذر أو حجة، فبهم يمحو السيئات، وبهم يدفع الضيم، وبهم ينزل الرحمة، وبهم يحيي ميتًا، وبهم يميت حيًا، وبهم يبتلي خلقه، **وبهم يقضي في خلقه قضيته**"، قيل: جعلت فداك من هؤلاء! ؟ قال: "الأوصياء"[3]

وقد اتخذوا هذه الرواية متكأ في تقرير هذا الغلو، وجعلوها دليلاً على كون الأئمة وسطاء في الخلق، وأن لهم الولاية التكوينية والتشريعية!!

يقول الكربلائي -عن الأئمة-: (أنه تعالى تقضى بهم قضيته كما تقدم من قول الصادق عليه السلام وكما ورد:"إرادة الرب في مقادير أموره تهبط إليكم، وتصدر من بيوتكم" [4]).[5]

ويقول أيضًا:(إنه تعالى يقضي في الخلق قضيّته بهم)،[6] (وإليه يشير ما تقدم عن التوحيد عن الصادق عليه السلام في حديث صحيح يذكر فيه شؤون الأئمة والأوصياء إلى أن قال: " **وبهم يقضى في**

---

(١)انظر: الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤١٥/٣، ، ٤/ ١١٥، ١٢٢، ١٢٤، أهل البيت في الكتاب والسنة، محمد الريشهري، ١٤٤، العقائد الإسلامية، مركز المصطفى،٤٢٤/٢، مقدمة هاشم الحسيني الطهراني على كتاب التوحيد للصدوق، ٥.

(٢)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤٨٢/١.

(٣)الإمامة والتبصرة، علي ابن بابويه القمي، ١٣٢، كتاب التوحيد، الصدوق، ١٦٧، ومعاني الأخبار، الصدوق، ١٦، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٢٦ / ٢٤٠ .

(٤)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحج، أبواب الزيارات، باب زيارة قبر أبي عبدالله الحسين بن علي، برقم (٢)، ٥٧٧/٤، كامل الزيارات، ابن قولويه،٣٦٦، تهذيب الأحكام، الطوسي، ٥٥/٦، الوافي، الفيض الكاشاني، ١٤٨٨/١٤، وسائل الشيعة، العاملي، ٣٨٤/١٠، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٥٣/٩٨، وقال المجلسي في مرآة العقول، ٢٩٧/١٨ : (الحديث الثاني: ضعيف).

(٥)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ١٠٨/٢.

(٦)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤٩٠/٤.

الخلق قضيّته").[1] ويقول: (الله تعالى بهم يقضي في الخلق في الدنيا والآخرة قضيته، كما تقدم عن توحيد الصدوق قول الصادق عليه السلام في حديث صحيح: "وبهم يقضي قضيته").[2] ويقول: (إنه تعالى يقضي قضيّته بهم كما تقدم التصريح به في الخبر الصحيح ، **فهم عليهم السلام وسائط الخلق**).[3] ويقول: (فهذا الحديث خصوصًا قوله عليه السلام: " **وبهم يقضي في خلقه قضيته** " ظاهر في أن **قضاء الأمور التكويني والتشريعي في الخلق إنما هو بهم** عليهم السلام)،[4]ويقول: (فقوله عليه السلام: "وبهم يقضي إلخ"، دليل على أنهم عليهم السلام متصرفون في الخلق تصرفا تكوينيًا؛ إذ المراد من قضيته: هو إيجاد الخلق والأمر والشئون الربوبية كما لا يخفى!!).[5]

بل زادوا في غلوهم؛ فزعموا أن الأئمة هم المقدرون لحدود الخلق!! يقول الكربلائي: (إنهم عليهم السلام أصل كل موجود حيث جعلهم الله تعالى الأعضاد والأشهاد والمناة، أي: المقدرون لحدود الخلق!!).[6]

الوجه الثاني: عرف بعض الشيعة القضاء والقدر بحكم الله في الأشياء على حد علمه بها، أي: بالحكم والعلم، ويؤخذ على هذا التعريف الأمور التالية:

أ- هذا التعريف قاصر؛ فقد صرح بإثبات مرتبة العلم فقط؛ ولم يستوعب باقي مراتب القضاء والقدر، على أن التصريح بمرتبة العلم يشوبه عدة أمور:

١- قول عامة الشيعة بعينية الصفة، وأن العلم عين الذات.

٢- اعتقاد غالب الشيعة بوقوع البداء في علم الله تعالى، وأنه يكون في علم الله اليوم ما لم يكن في الأمس، وغير خاف أن القول بالبداء يستلزم سبق الجهل وحدوث العلم، وكلاهما على الله محال، ونسبته إلى الله من أعظم الكفر![7] يقول ابن تيمية رحمه الله: (كثير من شيوخ الرافضة من يصف الله

---

(١)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ١٩٦/٥.

(٢)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤٤/٤-٤٥، وانظر منه: ٣٢٤/١، ١٩٦/٥.

(٣)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٢٢٢/٥.

(٤)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٥٧/٢، وانظر منه:٤٩/٣.

(٥)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣٦٩/٣، وانظر منه: ٤١٦/٣، وانظر: الولاية التكوينية لآل محمد، علي عاشور، ٢٣٠.

(٦)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ١٤/٤.

(٧) راجع: من هذا البحث حاشية(١) من صفحة ٢٥١إلى صفحة ٢٥٧.

تعالى بالنقائص،.. ف...يقولون: يجوز البداء عليه وأنه يحكم بالشيء ثم يتبين له ما لم يكن علمه فينتقض حكمه لما ظهر له من خطئه....ومعلوم أن هذا من أعظم النقائص في حق الرب). [1]

٣-غلو بعض الشيعة في أئمتهم؛ فقد زعموا أن الأئمة هم خزنة علم الله، وأن الله أنحلهم وأعطاهم علمه، وزاد بعضهم الطين بلة فزعم أن الأئمة هم علم الله!!

وتجد في نصوصهم ورواياتهم ما يقرر هذه المعاني الفاسدة؛ فقد عقد الكليني في كتابه الكافي بابًا بعنوان (باب: أن الأئمة عليهم السلام ولاة أمر الله وخزنة علمه)،[2] ضمنه طائفة من رواياتهم الدالة على ذلك؛[3] كما عقد صاحب بصائر الدرجات[4] بابًا بعنوان (باب: في الأئمة أنهم....خزنة علمه جل جلاله)؛ [5]ضمنه جملة من الروايات الدالة على ذلك![6] ويقول محمد تقي المجلسي[7] في كتابه روضة

---

(١)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية،٢/ ٣٩٤-٣٩٥

(٢)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحجة، باب أن الأئمة عليهم السلام ولاة أمر الله وخزنة علمه، ١٩٢/١.

(٣)انظر: الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحجة، باب أن الأئمة عليهم السلام ولاة أمر الله وخزنة علمه، ١٩٢/١-١٩٣.

(٤)أبو جعفر محمد بن الحسن بن فروخ الصفار، توفي بقم سنة ٢٩٠هـ؛ ذكره الطوسي في رجاله، وزعم أنه من أصحاب الإمام العسكري، فقال : " محمد ابن الحسن الصفار ، له إليه عليهم السلام مسائل ، يلقب: ممولة "رجال الطوسي،-٤٠٢-، ووثقه النجاشي؛ فقال عنه في رجاله-٣٥٤-:(محمد بن الحسن بن فروج الصفار..كان وجهًا في أصحابنا القميين، ثقة، عظيم القدر، راجحًا، قليل السقط في الرواية) ثم ذكر خمسة وثلاثين كتابًا من كتبه؛ منها: بصائر الدرجات، كتاب الصلاة ، كتاب الوضوء ، كتاب الجنائز ، كتاب الصيام ، كتاب الحج ، كتاب النكاح، وغيرها، **هذا قدره عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛ انظر: رجال النجاشي، ٣٥٤، رجال الطوسي، ٤٠٢، خلاصة الأقوال، الحلي، ٢٦٠-٢٦١، وسائل الشيعة، الحر العاملي، ٣٢٤/٢٠-٣٢٥.

(٥)بصائر الدرجات، ابن فروخ الصفار، ٨١

(٦)انظر: بصائر الدرجات، ابن فروخ الصفار، ٨١-٨٤

(٧)محمد تقي بن مقصود علي المجلسي، يعرف بالمجلسي الأول، ولد سنة ١٠٠٣هـ وتوفي في أصفهان سنة ١٠٧٠هـ ، كان في نظر أعلام طائفته فاضلاً عالمًا محققًا متبحرًا زاهدًا عابدًا ثقة متكلمًا فقيهًا، وقد عدوه وحيد عصره وفريد دهره! قال عنه الحر العاملي:(كان فاضلاً عالمًا محققًا متبحرًا زاهدًا عابدًا ثقة متكلمًا فقيهًا) **هذا قدره عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛ من أبرز مشايخه: شيخ الشيعة عبد الله، وشيخ الشيعة البهائي، وأبرز تلاميذه محقق الشيعة حسين الخوانساري ، وعلامة الشيعة محمد باقر بن محمد تقي المجلسي قيل: إنه أول من نشر حديث الشيعة بعد ظهور الدولة الصفوية، وقد اتهم بالتصوف، إلا أن ابنه محمد باقر المجلسي نزهه عن ذلك، له مصنفات كثيرة منها: حديقة المتقين، شرح الصحيفة، شرح من لا يحضره الفقيه (روضة المتقين) رسالة في الرضاع، رسالة في بحث صلاة الجمعة، حاشية على كتاب نقد الرجال. انظر: أمل الآمل، الحر العاملي، ٢٥٢/٢، نقد الرجال، التفرشي، ٢٠/١-٢٣.

المتقين –عن الأئمة–:(ورد في المتواتر من الأخبار أنهم خزنة علم الله ووحيه من العلوم اللدنية والأسرار الإلهية وغيرهما).[١] ويقول الكربلائي–عن الأئمة–: (هم خزنة علم اللَّه ومستودع سرّه).[٢] ويقول أيضًا: (إنهم عليهم السلام علمه تعالى وقدرته وحكمه، وأمره وعدله،...وعيبة علمه، وأسرار غيبه!!)،[٣] ويقول في موضع آخر:(هم الحفظة لعلمه تعالى بما جعلهم الله حصنًا وحرزًا وخزينة لعلمه، .. فهم خزائن علمه؛ أي: ولاة خزائن علم الله تعالى . و..مظهر عين علم الله تعالى!!)،[٤] ويقول أيضًا: (إنه تعالى ..حمّلهم علمه!!).[٥]

ومن رواياتهم في ذلك: ما نسبوه لأبي عبد الله أنه قال –كما يفترون–: "نحن ولاة أمر اللَّه، وخزنة علم اللَّه.." ،[٦] وجاء في خطبة منسوبة لأمير المؤمنين ما نصه: " وأنا الذي أنحلني ربي اسمه وكلمته وحكمته وعلمه!!"[٧] ، ونسبوا إليه أنه قال:" أنا علم الله!!"،[٨] وعن أبي جعفر الباقر أنه قال– كما يفترون–: " ونحن جنبه وأمره وحكمه ، وكلمته وعلمه وحقه"!! [٩]

ب– كما أن تعريف الشيعة للقضاء والقدر بالحكم يشوبه ما يلي:

---

(١)روضة المتقين، المجلسي الأول، ٤٦٦/٥.

(٢)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٦٢/٣.

(٣)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣٨٠/٤–٣٨١، وانظر منه:٤٩٧/٤.

(٤)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ١/ ٤٨٣، وانظر منه:٤٨٩/١.

(٥)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ١/ ٤٩٢.

(٦)بصائر الدرجات، ابن فروخ الصفار، رقم(٣)، ٨١، وَ رقم(٨)، ١٢٥، الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحجة، باب أن الأئمة عليهم السلام ولاة أمر الله وخزنة علمه، برقم (١)، ١٩٢/١، الوافي، الفيض الكاشاني، ٥٠٤/٣، ينابيع المعاجر، هاشم البحراني، ٣٢، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٠٦/٢٦، ٢٤٧، وقال المجلسي في مرآة العقول، ٣٤٦/٢: (الحديث الأول : ضعيف).

(٧) مختصر بصائر الدرجات، حسن الحلي،٣٤، البرهان في تفسير القرآن، هاشم البحراني، ٩٦/٤، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٤٩/٥٣.

(٨) بصائر الدرجات، ابن فروخ الصفار، رقم(١٣)، ٨٤، كتاب التوحيد، الصدوق، ١٦٤، مشارق أنوار اليقين، البرسي، ٢٩٥، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٩٨/٢٤، مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٥٦٨/٨، مسند الإمام علي، القبانجي، ٢٢٧/٧، ٢٦١.

(٩) مشارق أنوار اليقين، البرسي، ٢٨٦.

- **أن الشيعة إذا فسرا القضاء والقدر بالحكم فإنهم يعنون به أحد أمرين:**

  - **الحكم بالوجود.**

  - **أو الحكم بالأمر والنهي والثواب والعقاب.**

وأفعال العباد—في نظرهم تتعلق بالثاني دون الأول-، فقد فهموا من تعلق أفعال العباد بالأول الجبر ونفي الاختيار!

والحق أن الحكم في كتاب الله ينقسم إلى حكم شرعي ديني، وحكم قدري كوني؛ يقول ابن تيمية﵀: (لفظ..الحكم.. ينقسم إلى: ديني وكوني، شرعي وقدري؛ فالرب تعالى له الخلق والأمر، وعلينا أن نؤمن بدينه وبشرعه ونؤمن بقضائه وقدره،..والحكم الديني؛ كقوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴿١﴾﴾ المائدة: ١، والحكم الكوني؛ كقوله يعقوب عليه السلام: ﴿وَمَآ أُغْنِى عَنكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ ۖ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۖ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ ۖ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴿٦٧﴾﴾ يوسف:٦٧)، [1] (وقد يجمع الحكمين؛ مثل ما في قوله: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۖ﴾ الأنعام:٥٧). [2]

ويقول ابن القيم﵀: (والحكم أيضا نوعان: فالكوني؛ كقوله: ﴿قَٰلَ رَبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ ۗ﴾ الأنبياء: ١١٢، أي: افعل ما تنصر به عبادك وتخذل به أعداءك. والديني؛ كقوله: ﴿ذَٰلِكُمْ حُكْمُ ٱللَّهِ ۖ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ ۚ﴾ الممتحنة: ١٠، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴿١﴾﴾ المائدة: ١، وقد يرد بالمعنيين معًا؛ كقوله: ﴿وَلَا يُشْرِكُ فِى حُكْمِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾﴾ الكهف: ٢٦، فهذا يتناول حكمه الكوني وحكمه الشرعي). [3]

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية،٨/ ٤٢٦-٤٢٨، وانظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٢/٤١٢-٤١٣، بغية المرتاد، ابن تيمية، ٥٠٦.

(٢) مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٢/٤١٣.

(٣)شفاء العليل، ابن القيم، ٢/٧٦٨، وانظر: الفوائد، ابن القيم، ٣٣-٣٤.

والقضاء والقدر مختص بالحكم الكوني، يقول ابن تيميةﷺ: (فإنه سبحانه امتحن عباده وابتلاهم بأمره ونهيه، وهو: حكمه الديني، وابتلاهم بقضائه وقدره، وهو: حكمه الكوني، وفرض عليهم الصبر على كل واحد من الحكمين). (١)

ولا خروج لأحد عن الحكم الكوني، وأما حكمه الديني الشرعي فيعصيه الفجار والفساق، والأمران غير متلازمان؛ فقد يحكم كونًا فيقضي ويقدر بما لا يأمر به ولا يشرعه، وقد يشرع ويأمر بما لا يحكم به كونًا ولا يقضيه ولا يقدره، ويجتمع الأمران فيما وقع من طاعات عباده وإيمانهم، وينتفي الأمران عما لم يقع من المعاصي والفسق والكفر، وينفرد الحكم الشرعي فيما أمر به وشرعه ولم يفعله المأمور، وينفرد الحكم الكوني فيما وقع من المعاصي.(٢)

وإثبات الحكم القدري، وتفسير القضاء والقدر به لا يستلزم الجبر ولا الظلم! بل لله الحجة البالغة.

يقول ابن القيمﷺ: (العبد بين منة من الله عليه، وحجة منه عليه، ولا ينفك عنهما، فالحكم الديني متضمن لمنته وحجته، قال الله تعالى: ﴿ لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ ﴾ آل عمران: ١٦٤، وقال: ﴿ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ ﴾ الحجرات: ١٧، وقال: ﴿ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ ﴾ الأنعام: ١٤٩. والحكم الكوني أيضًا متضمن لمنته وحجته، فإذا حكم له كونًا حكمًا مصحوبًا باتصال الحكم الديني به؛ فهو منة عليه، وإن لم يصحبه الديني؛ فهو حجة منه عليه.

وكذلك حكمه الديني إذا اتصل به حكمه الكوني، فتوفيقه للقيام به منة منه عليه، وإن تجرد عن حكمه الكوني صار حجة منه عليه، فالمنة باقتران أحد الحكمين بصاحبه، والحجة في تجرد أحدهما عن الآخر). (٣)

---

(١)جامع الرسائل، ابن تيمية، ١/ ٧٤، دقائق التفسير، ابن تيمية،٣/ ٢٥.

(٢) انظر: شفاء العليل، ابن القيم، ٧٦٧/٢.

(٣) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، ابن القيم، ١٧٢/١.

- اعتقاد غالب الشيعة بالبداء، وأنه سبحانه يحكم بالشيء ثم يتبين له ما لم يكن علمه فينتقض حكمه لما ظهر له من خطئه!!، وهذا من أعظم النقائص في حق الرب سبحانه. (١)
- أن الشيعة يزعمون أن الأئمة محل الحكم الإلهي، بل زادوا الطين بلة فزعموا أنهم حكم الله!!!، يقول الكربلائي: (من المعلوم أنهم عليهم السلام **محل الحكم الإلهي!!**)،(٢) ويقول: (إنهم عليهم السلام علمه تعالى وقدرته **وحكمه**، وأمره وعدله،!!)،(٣) ويقول حافظ الشيعة البرسي(٤) –عن الأئمة–: (هم عدل الله ورحمته، ولطفه وأمره **وحكمه!!**).(٥)

وقد نسبوا لأبي جعفر الباقر أنه قال– كما يفترون–: " **ونحن** جنبه **وأمره وحكمه** ، وكلمته وعلمه وحقه"!!

الوجه الثالث: عرف بعض الشيعة القضاء والقدر بالعلم الأزلي بما سيكون، وعلق –غالبهم– علمه الأزلي بالمشيئة، ونصوا على أن علمه تعالى الأزلي لا يوجب الجبر.

وهذا التعريف الذي ذكره الشيعة قاصر؛ من عدة وجوه:

١–أنهم عرفوا القضاء والقدر بعلم الله بما سيكون، ولم يذكروا علم الله بما كان، وقد جاء في الحديث تعريف القدر بما كان وبما سيكون؛ يقول صلى الله عليه وسلم:" إن أول ما خلق الله القلم،

---

(١)انظر: منهاج السنة النبوية، ابن تيمية،٢/ ٣٩٤–٣٩٥

(٢)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤٢٨/٢.

(٣)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣٨٠/٤–٣٨١، وانظر منه:٤١٣/١، ٤٢٦، ٢٣٣/٢، ١٢٢/٣، ٣٣٦، ٤١٢، ٤٤/٤، ١٢٢، ١٩٨، ٣٦٩، وانظر: الأربعين في حب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، علي أبو معاش، ٣٨١/٤.

(٤) رجب بن محمد بن رجب البرسي الحلي، والبرسي نسبة إلى قرية البِرْس بين الحلة والكوفة، توفي قريبًا من عام ٨١٣هـ، قال أبناء نحلته في ترجمته: شاعر أديب، حافظ، فاضل، محدث، فقيه، **هذا قدره عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛ صنف في الأخبار وغيرها، من مؤلفاته: الدر الثمين في خمسمائة آية نزلت من كلام رب العالمين في فضائل مولانا أمير المؤمنين، مشارق أنوار اليقين في حقائق أسرار أمير المؤمنين عليه السلام، رسالة في الصلاة على الرسول والأئمة، وغيرها. انظر: طرائف المقال، البروجردي، ١٦٢/٢، الكنى والألقاب، عباس القمي، ١٦٦/٢–١٦٧، أعيان الشيعة، محسن الأمين، ٤٦٥/٦–٤٦٨.

(٥)مشارق أنوار اليقين، البرسي، ٣٠١.

فقال: اكتب. فقال: ما أكتب؟! قال: اكتب القدر ما كان، وما هو كائن إلى الأبد"[1].

٢-أنهم- في هذا التعريف- صرحوا بإثبات مرتبة العلم فقط؛ ولم يستوعبوا باقي مراتب القضاء والقدر، **على أن تصريحهم بمرتبة العلم يشوبه الضلالات التالية:**

أ- قول عامة الشيعة بعينية الصفة، وأن العلم عين الذات.

ب- تعليق بعض الشيعة العلم الأزلي بالمشيئة؛ وحقيقته: المعارضة بين علم الله السابق الأزلي بالأشياء قبل وقوعها، وبين مشيئته النافذة وقدرته الشاملة- **وهذا هو موجب القول بالبداء في علم الله، ويلزم عليه عدة لوازم فاسدة:**

- سبق الجهل وحدوث العلم، وإنكار العلم القديم؛ والقول بذلك كفر؛ يقول ابن تيمية رحمه الله: اتفق (سلف الأمة وأئمتها، على أن الله عالم بما سيكون قبل أن يكون، وقد نص الأئمة على أن من أنكر العلم القديم فهو كافر؛ ومن هؤلاء: غلاة القدرية، الذين ينكرون علمه بأفعال العباد قبل أن يعملوها، والقائلون بالبداء من الرافضة ونحوهم). [2]
- أن يكون قضاء الله وقدره (علم الله السابق بما سيقع) إمكاني الوقوع!!؛ وهذا مخالف لما دلت عليه النصوص الشرعية من وجوب وقوع ما قدره الله تعالى وقضاه.

يقول شيخ الإسلام رحمه الله-في معرض بيانه لوجوب وقوع ما قدره الله وقضاه-: (وهو واجب من جهات:

من جهة علم الرب من وجهين، ومن جهة إرادته من وجهين، ومن جهة كلامه من وجهين، ومن جهة كتابته من وجهين، ومن جهة رحمته، ومن جهة عدله.

---

(١) أخرجه الترمذي، كتاب القدر عن رسول الله ﷺ ، باب ما جاء في الرضا بالقضاء، ٣٩٨/٤، ط.دار الكتب العلمية، وصححه الشيخ الألباني-رحمه الله-، صحيح سنن الترمذي،٢٢٩/٢.

(٢)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ٣٩٦/٩.

أمّا علمه: فما علم أنه سيكون، فلا بد أن يكون، وما علم أنه لا يكون، فلا يكون. وهذا مما يعترف به جميع الطوائف، إلا من ينكر العلم السابق؛ كغلاة القدرية الذين تبرأ منهم الصحابة.(١)

ومن جهة أنه يعلم ما في ذلك الفعل من الحكمة: فيدعوه علمه إلى فعله، أو ما فيه من الفساد، فيدعوه إلى تركه. وهذا يعرفه من يقرّ بأنّ العلم داع، ومن يقرّ بالحكمة.

ومن جهة إرادته: فإنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن. ومن جهة حكمته، وهي الغاية المرادة لنفسها، التي يفعل لأجلها. فإذا كان مريدًا للغاية المطلوبة، لزم أن يُريد ما يُوجب حصولها.

ومن جهة كلامه: من وجهين؛ من جهة أنه أخبر به، وخبره مطابق لعلمه؛ ومن جهة أنه أوجبه على نفسه، وأقسم ليفعلنّه. وهذا من جهة إيجابه على نفسه، والتزامه أن يفعله.

ومن جهة كتابته إياه في اللوح: وهو يكتب ما علم أن سيكون. وقد يكتب إيجابه والتزامه؛ كما قال: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ﴾ المجادلة: ٢١، وقال: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ

---

(١) فقد أخرج مسلم بسنده عن يحيى بن يعمر، قال: كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني، فانطلقت أنا وحميد بن عبد الرحمن الحميري حاجين – أو معتمرين – فقلنا: لو لقينا أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ، فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر، فوفق لنا **عبد الله بن عمر بن الخطاب** داخلاً المسجد، فاكتنفته أنا وصاحبي أحدنا عن يمينه، والآخر عن شماله، فظننت أن صاحبي سيكل الكلام إلي، فقلت: أبا عبد الرحمن إنه قد ظهر قبلنا ناس يقرءون القرآن، ويتقفرون العلم، وذكر من شأنهم، وأنهم يزعمون أن لا قدر، وأن الأمر أنف، قال: «**فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم، وأنهم برآء مني**»، والذي يحلف به عبد الله بن عمر «لو أن لأحدهم مثل أحد ذهبًا، فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر» مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان، ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله ﷻ، وبيان الدليل على التبري ممن لا يؤمن بالقدر وإغلاظ القول في حقه، ١/٣٦-٣٧.ويقول شيخ الإسلام –في ذكر من تبرأ من غلاة القدرية–: (غلاة القدرية ينكرون علمه المتقدم وكتابته السابقة، ويزعمون أنه أمر ونهي وهو لا يعلم من يطيعه ممن يعصيه بل الأمر أنف: أي مستأنف. وهذا القول أول ما حدث في الإسلام بعد انقراض عصر الخلفاء الراشدين وبعد إمارة معاوية بن أبي سفيان في زمن الفتنة التي كانت بين ابن الزبير وبين بني أمية في أواخر عصر عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وغيرهما من الصحابة، وكان أول من ظهر عنه ذلك بالبصرة معبد الجهني، فلما بلغ الصحابة قول هؤلاء تبرءوا منهم وأنكروا مقالتهم كما قال عبد الله بن عمر – لما أخبر عنهم –: "إذا لقيت أولئك فأخبرهم: أني بريء منهم وأنهم برآء مني"، **وكذلك كلام ابن عباس وجابر بن عبد الله وواثلة بن الأسقع وغيرهم من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين فيهم كثير حتى قال فيهم الأئمة كمالك والشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم: إن المنكرين لعلم الله المتقدم يكفرون**). مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ٤٥٠.

﴿ٱلرَّحۡمَةَۖ﴾ الأنعام: ٥٤. فهذه عشرة أوجه تقتضي الجزم بوقوع ما سيكون، وأنّ ذلك واجبٌ حتمٌ لا بُدّ منه، فما في نفس الأمر جوازٌ يستوي فيه الطرفان؛ الوجود، والعدم، وإنّما هذا في ذهن الإنسان، لعدم علمه بما هو الواقع)[١].

ت- **أنهم زعموا أن الأئمة لديهم علم ما كان وعلم ما سيكون؛ فأعطوا علم القدر لأئمتهم، ووصفوهم بما لا ينبغي إلا للخالق جل شأنه،** فقد عقد صاحب الكافي بابًا بعنوان (باب: أن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون وأنه لا يخفى عليهم الشيء صلوات الله عليهم)، [٢] وضمنه طائفة من رواياتهم؛ وعقد صاحب بصائر الدرجات بابًا بعنوان(باب: في علم الأئمة بما في السماوات والأرض والجنة والنار وما كان وما هو كائن إلى يوم القيمة)،[٣] وآخر بعنوان: (باب: في الأئمة عليهم السلام أنهم أعطوا علم ما مضى ومابقي إلى يوم القيمة)، [٤] وضمنهما طائفة من رواياتهم؛ وعقد المجلسي في البحار بابًا بعنوان(باب: أنهم عليهم السلام لا يحجب عنهم علم السماء والأرض والجنة والنار، وأنه عرض عليهم ملكوت السماوات والأرض، ويعلمون علم ما كان وما يكون إلى يوم القيامة)،[٥] وضمنه طائفة من رواياتهم؛ ومن رواياتهم في ذلك: قال أبو عبد الله – كما يفترون –: "إنّي لأعلم ما في السّماوات وما في الأرض وأعلم ما في الجنّة وأعلم ما في النّار، وأعلم ما كان وما يكون"![٦]

ث- **نصهم على أن علمه تعالى الأزلي لا يوجب الجبر، يفيد إقرارهم بتعلق علمه تعالى بأفعال العباد، وهذا حق؛ غير أنهم زعموا أن علم الله بأفعال العباد ليس تأثير في فعلهم،** يقول

---

(١)النبوات، ابن تيمية، ٢/ ٩١٢-٩١٤.

(٢)الأصول من الكافي، الكليني، ١/٢٦٠.

(٣)بصائر الدرجات، ابن فروخ الصفار،١٤٧.

(٤)بصائر الدرجات، ابن فروخ الصفار،١٤٩.

(٥)بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٠٩/٢٦.

(٦)بصائر الدرجات، ابن فروخ الصفار، رقم(٥)، ١٤٨، الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحجة، باب: أن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون وأنه لا يخفى عليهم الشيء صلوات الله عليهم، رقم(٢)، ٢١٦/١، الوافي، الفيض الكاشاني،٦٠٠/٣، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١١١/٢٦، ٨٦/٨٩، وقال المجلسي في مرآة العقول،١٣٠/٣:(لحديث الثاني: ضعيف على المشهور).

الأميني: (علم المولى سبحانه بمقادير ما يختاره العباد من النجدين ويأتون به من العمل من خير أو شر لا ينافي التكليف. كما لا أثر له في اختيار المكلفين، ولا يقبح معه العقاب على المعصية، ولا يسقط معه الثواب على الطاعة. ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ۝٨ ﴾ الزلزلة: ٧ – ٨).[1]

وبهذا يظهر مخالفتهم للحق؛ لأن علم الله بأفعال العباد له تأثير في فعلهم، وأهل السنة يثبتون علم الله الفعلي بأفعال العباد خلافًا للمعتزلة والقدرية، ويقررون أن علمه تعالى الفعلي ليس هو وحده العلة في وجود الأفعال بل لا بد من إثبات قدرته تعالى ومشيئة خلافًا للفلاسفة، ويبينون أن علم الله الفعلي بأفعال العباد لا يوجب وقوع المعلوم بدون الأسباب التي جعلها الله أسبابًا له من قدرة العبد ومشيئته؛ فمن علمه الله سعيدًا فإنه يكون سعيدًا بالأعمال التي جعله يسعد بها خلافًا للجبرية،[2] وعلى هذا فلا يصح نفي أن يكون علم الله بأفعال العباد علمًا فعليًا ولا يصح الاحتجاج به على الجبر.

وفي تقرير ذلك يقول شيخ الإسلام ﵀: (إن من الناس من يقول: العلم صفة انفعالية لا تأثير له في المعلوم؛ كما يقوله طوائف من أهل الكلام، ومنهم من يقول: بل هو صفة فعلية له تأثير في المعلوم، كما يقوله طوائف من أهل الفلسفة والكلام.

والصواب أنه نوعان – كما بيناه – وهكذا علم الرب ﷻ؛ فإن علمه بنفسه سبحانه لا تأثير له في وجود المعلوم، وأما علمه بمخلوقاته التي خلقها بمشيئته وإرادته فهو مما له تأثير في وجود معلوماته، والقول في الكلام والكتاب كالقول في العلم:

فإنه ﷻ إذا خلق الشيء خلقه بعلمه وقدرته ومشيئته، ولذلك كان الخلق مستلزمًا للعلم ودليلاً عليه كما قال تعالى: ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ۝١٤ ﴾ الملك: ١٤.

وأما إذا أخبر بما سيكون قبل أن يكون؛ فعلمه وخبره حينئذ ليس هو المؤثر في وجوده لعلمه وخبره به بعد وجوده لثلاثة أوجه: أحدها: أن العلم والخبر عن المستقبل كالعلم والخبر عن الماضي.

---

(١)الغدير، الأميني، ٧ /١٥٣– ١٥٤.

(٢) انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/٦٥–٧٠، ٢٧٢–٢٩٠.

الثاني: أن العلم المؤثر هو المستلزم للإرادة المستلزمة للخلق، ليس هو ما يستلزم الخبر، وقد بينا الفرق بين العلم العملي والعلم الخبري.

الثالث: أنه لو قدر أن العلم والخبر بما سيكون له تأثير في وجود المعلوم المخبر به، فلا ريب أنه لا بد مع ذلك من القدرة والمشيئة، فلا يكون مجرد العلم موجبًا له بدون القدرة والإرادة.

فتبين أن العلم والخبر والكتاب لا يوجب الاكتفاء بذلك عن الفاعل القادر المريد، مما يدل على ذلك أن الله ﷻ يعلم ويخبر بما سيكون من مفعولات الرب؛ كما يعلم أنه سيقيم القيامة، ويخبر بذلك، ومع ذلك فمعلوم أن هذا العلم والخبر لا يوجب وقوع المعلوم المخبر به بدون الأسباب التي جعلها الله أسبابًا له.

إذا تبين ذلك فقول السائل: السعيد لا يشقى، والشقي لا يسعد، كلام صحيح: أي من قدر الله أن يكون سعيدًا يكون سعيدًا لكن بالأعمال التي جعله يسعد بها، والشقي لا يكون شقيًا إلا بالأعمال التي جعله يشقى بها التي من جملتها الاتكال على القدر وترك الأعمال الواجبة). (١)

ويقول ﷺ: (علمه بذاته لا يمكن أن يكون فعليًا، وإنما يكون فعليًا علمه بخلقه. فإن علمه له تأثير في فعل خلقه، وليس له تأثير في وجود نفسه، وهذا مما لا ينازع فيه عاقل فهمه، ....

فإن القدرية من أهل الكلام يقولون: العلم تابع للمعلوم، مطابق له، لا يكسبه صفة ولا يكتسب عنه صفة. وكثير من المتفلسفة يقولون: علم الرب فعلي، وقد يجعلون نفس علمه إبداعه. وقد بسطنا الكلام على هذا في موضع آخر، وبينا أن العلم نوعان: علم العالم بما يريد أن يفعله، فهذا علم فعلي، هو شرط في وجود المعلوم، إذ وجود المعلوم بدونه ممتنع.

ومذهب أهل السنة أن الله خالق كل شيء من أفعال العباد وغيرها، فعلمه فعلي لجميع المخلوقات بهذا الاعتبار، لا باعتبار أن مجرد العلم هو الإبداع، من غير قدرة وإرادة، كما يقول ذلك من يقوله من المتفلسفة، فإن هذا باطل، كما قد بين في موضعه.

والقدرية عندهم أن الله [لا] يخلق أفعال العباد، فعلمه بها علم بأمر أجنبي منه، فلهذا لا يجعلون علمه بالمخلوقات فعليًا، لكن علمه بمخلوقاته لا ينازعون فيه). (١)

---

(١) مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/٢٨٠ - ٢٨٢.

وبهذا يظهر موافقة الشيعة للقدرية من المعتزلة في قولهم بأن علم الله بأفعال المكلفين لا أثر له في اختيارهم، وأن ذلك مبني على نفيهم لخلق الله لأفعال العباد.

الوجه الرابع: عرف بعض الشيعة القضاء والقدر في أفعال العباد؛ بالبيان والكتابة والإعلام بما سيفعلونه، أي: (إخبار الملائكة والأنبياء بأعمال العباد قبل وقوعها)، ونفوا أن يكون من معاني قضاء الله وقدره لأفعال العباد خلق الله وإيجاده لها!

ومما ينبغي أن يُعلم أن الشيعة لا يثبتون قيام فعل الكتابة بالله تعالى، وهم إذا وصفوا الله بالكتابة فإنما وصفوه بذلك لوجود كتابة أحدثها -أي- خلقها في اللوح لا لقيام فعل الكتابة به، أو لأنه أمر الملك فكتب؛[٢]بل ويظهر من نصوصهم تأويل البيان والكتابة بالعلم القديم!

يقول الطوسي:(القدر والقضاء هاهنا بمعنى العلم والبيان، والمعنى: أنه تعالى يعلم كل ما هو كائن أو يكون). [٣] وجاء في نور الأفهام: القضاء والقدر إن عني به(معنى «البيان» والإثبات في اللوح المحفوظ الّذي فيه تبيان كلّ شيء، وهو كناية عن العلم القديم[٤] كما قيل «فالبيان حقّ»).[٥] وفي بعض نصوصهم تأويل اللوح المحفوظ وأم الكتاب بالعلم المخزون. [٦]

=

(١) درء التعارض، ابن تيمية، ١١٢/١٠، وانظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٢٩/١٩-١٣٠، جامع الرسائل، ابن تيمية، ٣٩٥/٢-٣٩٦، مفتاح دار السعادة، ابن القيم، ٢٤١/١-٢٤٢.

(٢)يقول شيخ الشيعة المفيد: (إن الله تعالى يحدث في القلم اعتمادات وحركات تتولد منها الكتابة في اللوح بما شاء، والكتابة فعله وهو الكاتب لها ، كما يحدث الكلام في الهواء، فيكون الكلام فعله وهو المتكلم ....ويحتمل أن يكون لله ملك موسوم يكتب وحيه في اللوح لما يتلقاه الملائكة، ويكون المعنى..أنه يأمر الملك بكتب ما يشاء بقلمه فيكتبه) . المسائل العكبرية، المفيد، ١٠١-١٠٢

(٣)العقائد الجعفرية(خمسون مسألة اعتقادية)للطوسي ملحقة بكتاب جواهر الفقه لابن البراج، ٢٤٧، وأورد الكتاب بنصه أيضًا السبحاني في كتابه أضواء على عقائد الشيعة وتاريخهم، ومورد النص فيه: ٣٧١ -٣٧٢.

(٤) يظهر من النص تأويل الكتابة بالعلم!

(٥)نور الأفهام في علم الكلام، حسن الحسيني اللواساني،٢٦٣/١-٢٦٤.

(٦)انظر: البيان في تفسير القرآن، السيد الخوئي، ٣٩٠، كفاية الأصول دروس في مسائل علم الأصول، الميرزا جواد التبريزي، ٣٢٠/٣.

وعليه فيؤخذ على هذا التعريف الأمور التالية:

١- **هذا التعريف قاصر**؛ فهو وإن صرح بإثبات مرتبتي العلم والكتابة إلى أنهم لا يثبتون صفة الكتابة لله-على ما يليق بجاله- بل يؤولون الكتابة واللوح المحفوظ بالعلم؛ فعاد التعريف -في حقيقته- إلى إثبات مرتبة العلم فقط؛ (علم الله بأفعال العباد)، ولم يستوعب باقي مراتب القضاء والقدر، بل صرح بنفي خلق الله وإيجاده لأفعال العباد، ولا يخفى مخالفة ذلك للنصوص الشرعية. يقول ابن القيم ﷺ:(قال تعالى: ﴿قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ﴿٣﴾﴾ الطلاق:٣، فما من مخلوق إلا وقد جعل الله له قدرًا يخصه، والقدر يكون علميًا ويكون عينيًا؛ فالأول: هو التقدير العلمي؛ وهو: تقدير الشيء في العلم واللفظ والكتاب ،كما يقدر العبد في نفسه ما يريد أن يقوله ويكتبه ويفعله، فيجعل له قدرًا، ومن هذا تقدير الله سبحانه لمقادير الخلائق في علمه وكتابه قبل تكوينها؛ ثم كونها على ذلك القدر الذي علمه وكتبه، فالقدر الإلهي نوعان: أحدهما: في العلم والكتابة، والثاني: خلقها وبرأها وتصويرها بقدرته التي بها يخلق الأشياء) [١]

٢-أن تصريح الشيعة في هذا التعريف بمرتبة العلم (علم الله السابق بأفعال العباد) يشوبه عدة أمور:

- قول عامة الشيعة بعينية الصفة، وأن العلم عين الذات.
- غلو بعض الشيعة في أئمتهم؛ فقد زعموا أن الأئمة هم خزنة علم الله، وأن الله أنحلهم وأعطاهم علمه بل زاد بعضهم الطين بلة فزعم أن الأئمة هم علم الله! -كما تقدم-
- اعتقاد غالب الشيعة بوقوع البداء في علم الله تعالى، وأنه يكون في علم الله اليوم ما لم يكن في الأمس، وغير خاف أن القول بالبداء يستلزم سبق الجهل وحدوث العلم، وكلاهما على الله محال، ونسبته إلى الله من أعظم الكفر! [٢] وقد عد

---

(١)الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، ابن القيم، ٤/ ١٣٦١.

(٢) راجع: من هذا البحث، ٢٢٨-٢٣٥، وَ راجع منه أيضًا: حاشية(٦) من صفحة ٢٥١-صفحة ٢٥٧.

العلمـاء قـول الشـيعة بالبـداء مـن قبيـل إنكـار العلـم القـديم! [1] يقـول شـيخ الإسلام رحمه الله: الـ (بداء يخالف العلم القديم ،كما قاله بعض غلاة الرافضة).[2]

- أنه بناءً على نفي عامة الشيعة لخلق الله لأعمال العباد؛ لم يجعلوا علمه تعالى بأفعال عباده علمًا فعليًا، وهذا خلاف الحق-كما تقدم-

٣- أن تصريحهم بإعلام الله بما سيفعله العباد وإخباره الملائكة والأنبياء بأفعال عباده قبل وقوعها. يشوبه عدة أمور:

- قول عامة الشيعة بأن كلام الله تعالى محدث [3] مخلوق.[4]

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ٣٩٦/٩.

(٢) جامع الرسائل، ابن تيمية، ١/ ١٨٠.

(٣) انظر: تفسير القرآن المجيد، المفيد، ٤٧٤، المسائل العكبرية، المفيد، ٣٨، رسائل الشريف المرتضى، ٣٠١/١، التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، ٤٣٢/١-٤٣٣.

(٤) جاء في كتاب القرآن والعقيدة، لآية الشيعة مسلم الحلي النجفي،٤٥، ما نصه:(ذهب أهل العدل -من الإمامية والمعتزلة- إلى أن معنى اتصافه تعالى بالكلام وانتساب الكلام إليه، هو أنه تعالى يخلق أصواتًا وحروفًا في أجسام تدل على المراد، فمعنى أنه تعالى متكلم: أنه خلق الكلام لا أنه قام به الكلام)، **وقد ينفي بعض الشيعة إطلاق لفظ الخلق على كلام الله(القرآن)، ومرادهم: أنه غير مختلق مفترى مكذوب، بل هو حق وصدق**، يقول الشريف المرتضى:(القرآن كلام الله تعالى أنزله وأحدثه تصديقًا للنبي صلى الله عليه وآله، فهو مفعول. ولا يقال: إنه مخلوق. لأن هذه اللفظة إذا أطلقت على الكلام أوهمت أنه مكذوب، ولهذا يقولون: هذا كلام مخلوق، فقال الله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا ٱخْتِلَٰقٌ ۝٧﴾ ص:٧، يريد: الكذب لا محالة) رسائل الشريف المرتضى، ٣٠١/١، **وعلى هذا المعنى(أي: نفي الاختلاق والافتراء والكذب) حملوا ما ورد في الروايات المنسوبة لأئمتهم من النهي عن القول بخلق القرآن**، يقول المفيد:(وردت آثار كثيرة عن طرق الإمامية بالنهي عن القول في القرآن أنه مخلوق، إذ كانت هذه اللفظة قد يرد في اللغة بمعنى: المكذوب والمفتعل، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ العنكبوت:١٧، وقال ﷺحكاية عن منكري التوحيد : ﴿مَا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِى ٱلْمِلَّةِ ٱلْءَاخِرَةِ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا ٱخْتِلَٰقٌ ۝٧﴾ ص:٧، فكان إطلاق هذه اللفظة في حق القرآن موهمًا لكونه كذبًا واختلاقًا على ما كان يزعمه المشركون والملاحدة وسائر أهل الضلال، لذلك وقع المنع من إطلاقها في ذلك المقام، وأجيز إطلاق ما لا يوهم مثل هذا المعنى؛ كلفظ: محدث) أوائل المقالات، المفيد، ١٥٦، وهذا الصنيع منهم تدليس وتلبيس؛ إذ لا ريب أن هذا المعنى -أي: الاختلاق والكذب-(منتفٍ عن كلام الله باتفاق المسلمين، والنزاع بين أهل القبلة =

- أن الله سبحانه إنما أطلع أنبياءه ورسله ببعض ما سيقع من العباد ولم يطلعهم على جميع ذلك؛ فإن العلم بجميع ما يفعله العباد قبل وقوعه؛ هو من الغيب الذي استأثر الله بعلمه، (وقد اصطفى الله من خلقه أنبياء نبأهم من هذا الغيب بما يشاء، وأطلعهم منه على ما لم يطلع عليه غيرهم، كما قال تعالى: ﴿ مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجْتَبِى مِن رُّسُلِهِۦ مَن يَشَآءُ ۖ ﴾ آل عمران١٧٩، وقال تعالى: ﴿ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ﴿٢٧﴾ ﴾ الجن٢٦-٢٧، وقال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ﴾ الحج:٧٥). [١](والله أعلم بما سيكون من مخلوقاته الذين لا علم لهم إلا ما علمهم، وما أوحاه إلى أنبيائه وغيرهم مما سيكون هو أعلم به منهم؛ فإنهم لا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء). [٢]
- أن علمه تعالى بما سيقع من أفعال عباده، وإخباره لأنبيائه ورسله ببعض ما سيقع من أعمال العباد -قبل أن تكون-، مستلزم لخلقه لها؛ فإنه سبحانه لا يستفيد العلم من غيره؛ كالملائكة والبشر، ولكن علمه من لوازم نفسه؛ فلو كانت أفعالهم خارجة عن مقدوره ومراده لم يجب أن يعلمها كما يعلم مخلوقاته.[٣]

=

إنما هو في كونه مخلوقًا خلقه الله، أو هو كلامه الذي تكلم به وقام بذاته؟ وأهل السنة إنما سئلوا عن هذا، وإلا فكونه مكذوبًا مفترى مما لا ينازع مسلم في بطلانه) شرح العقيدة الطحاوية، العز بن عبدالسلام،١/ ١٨٦.

(١)الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، ابن القيم، ٣/ ٨٧٤.

(٢)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٧/ ٣٨٢.

(٣)انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ٤٩٣.

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام رحمه الله: (إن الله قد أخبر عما يكون من أفعال العباد قبل أن تكون، بل أعلم بذلك من شاء من ملائكته وغير ملائكته، قال تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ البقرة:٣٠، فالملائكة حكموا بأن الآدميين يفسدون، ويسفكون الدماء قبل أن يخلق الإنس، ولا علم لهم إلا ما علمهم الله؛ كما قالوا: ﴿ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ ﴾ البقرة:٣٢، ثم قال: ﴿ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾ البقرة:٣٠، وتضمن هذا ما يكون فيما بعد من آدم وإبليس وذريتهما وما يترتب على ذلك. ودلت هذه الآية على أنه يعلم أن آدم يخرج من الجنة؛ فإنه لولا خروجه من الجنة لم يصر خليفة في الأرض؛ فإنه أمره أن يسكن الجنة ولا يأكل من الشجرة بقوله: ﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٣٥﴾ ﴾ البقرة:٣٥، وقال تعالى: ﴿ فَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ ﴿١١٧﴾ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُاْ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴿١١٩﴾ ﴾ طه:١١٧-١١٩، نهاه أن يخرجه من الجنة، وهو نهي عن طاعة إبليس التي هي سبب الخروج، وقد علم قبل ذلك أنه يخرج من الجنة، وأنه إنما يخرج منها بسبب طاعته إبليس وأكله من الشجرة؛ لأنه قال قبل ذلك: ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ البقرة:٣٠؛ ولهذا قال من قال من السلف: إنه قدّر خروجه من الجنة قبل أن يأمره بدخولها بقوله: ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ ﴾ البقرة:٣٠، وقال بعد هذا: ﴿ وَقُلْنَا ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾ البقرة:٣٦، وقال تعالى: ﴿ قَالَ ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٢٤﴾ قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ ﴿٢٥﴾ ﴾ الأعراف:٢٤-٢٥، وهذا خبر عما سيكون من عداوة بعضهم بعضًا وغير ذلك. وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٩٦﴾ وَلَوْ جَآءَتْهُمْ كُلُّ ءَايَةٍ ﴾ يونس:٩٦-٩٧، وقال: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ

﴿ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾ ﴾ البقرة:٦، وهذا خبر عن المستقبل وأنهم لا يؤمنون. وقال تعالى: ﴿ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾ ص:٨٥، وقال: ﴿ وَلَٰكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١٣﴾ ﴾ السجدة:١٣، وهذا قَسَم منه على ذلك، وهو الصادق البار في قسمه، وصدقه مستلزم لعلمه بما أقسم عليه؛ وهو دليل على أنه قادر على ذلك. وقد يستدل به على أنه خالق أفعال العباد؛ إذ لو كانت أفعالهم غير مقدورة له لم يمكنه أن يملأ جهنم؛ بل كان ذلك إليهم إن شاءوا عصوه فملأها؛ وإن شاءوا أطاعوه فلم يملأها). (١)

- أن الشيعة قسموا ما أعلم الله به ملائكته وأنبياؤه—بحسب تعلق البداء-إلى قسمين:

١- ما أطلع الله عليه ملائكته ورسله والأئمة وأخبر أنه يقع حتمًا-بلا شرط المشيئة- وهذا القسم لا بداء فيه —بزعهم-

٢- ما أطلع الله عليه ملائكته ورسله والأئمة وأخبر أنه يقع، لكن علقه بشرط أن لا تتعلق المشيئة بخلافه؛ وهذا يقع فيه البداء. (٢)(٣)

فيقال:

أولًا: إن تقسيم الأخبار إلى قسمين-قسم يتعلق به البداء؛ وقسم لا يتعلق به؛ تقسيم باطل؛ فمن المعلوم أن ما أخبر به الله ورسوله واجب الوقوع؛ وإلا لزم الكذب أو الجهل وكلاهما محال!!

ثانيًا: أنهم زعموا أن موضع البداء هو ما أخبرت به الأنبياء معلقًا على أن لا تتعلق المشيئة الإلهية بخلافه؛ وعلى هذا يصبح جزء مما أخبرت به الأنبياء موضع شك، قد يقع

---

(١)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ٤٩١- ٤٩٣.

(٢)انظر: البيان في تفسير القرآن، السيد الخوئي، ٣٨٦-٣٩٤، محاضرات في أصول الفقه، تقرير بحث السيد الخوئي للفياض، ٣٤١/٥،كفاية الأصول دروس في مسائل علم الأصول، الميرزا جواد التبريزي، ٣٢٠/٣.راجع من هذا البحث: ٢٢٨-٢٣٥.

(٣) ومن الشيعة من زاد الطين بلة؛ فعلق البداء في العلم الذي استأثر الله به، وفي جميع ما يستقبل، وفي جميع الأخبار حتى التي أُخبروا بأنها لا تتغير! انظر: الأنوار الساطعة في شرح زيارة الجامعة، الكربلائي، ٤٧٥/٢-٤٩١.

وقد لا يقع؛ فليزم الكذب في بعض ما أخبرت به الرسل؛ ويلزم أن يكون جزء من أخبار الرسل كأخبار الكهان يعتريها الكذب؛ وهذا قدح في العصمة، وقدح في نوع من براهين وآيات الأنبياء الدالة على صدق النبوة (ما أخبر به الرسول من المستقبلات) إذ كان وجود ما أخبر به الرسول من المستقبلات –من آيات نبوّته ودليل صدقه– إذا ظهر المخبَر به كما كان أخبر. (١)

ثالثًا: إذا سلمنا تنزلًا أن محل البداء هو القسم الثاني: ما أخبر أنه يقع لكن علقه بشرط أن لا تتعلق المشيئة بخلافه لزم أن يكون هناك بداء في القسم الأول (ما أخبر أنه يقع ولم يعلقه بشرط)؛ فما دام حصل بداء في أحد الخبرين فهو لازم للآخر؛ وإلا يكون الثاني(ما أخبر أنه يقع لكن علقه بشرط أن لا تتعلق المشيئة بخلافه) ليس خبرًا صادقا بل هو من قبيل الكذب وهذا يستلزم الجهل وعدم العلم؛ إذ كيف يكون خبرًا صادقًا مبنيًا على العلم ويحصل فيه البداء!!

ولله در ابن القيم ﷺحين قال: (من أخبر عن شيء ثم أخبر عنه بخلاف ذلك كان مكذبًا لنفسه، **وذلك غير جائز على الله تعالى، ولا على رسوله** ﷺ؛ لأن من .. أخبر أن شيئًا سيكون، ثم أخبر أنه لا يكون؛ فقد أكذب نفسه فيما أخبر، ودل على أنه أخبر بما لا يعلمه، أو تعمد الكذب، أو قال بالظن، وكان جاهلاً، ثم رجع عن ظنه.

ولا يعلم أحد يجوز الناسخ في أخبار الله غير صنف من الروافض يصفونه بالبداء –تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا!– فلم يزل الله سبحانه عالمًا بما يكون، ومريدًا لما علم أنه سيكون، لم يستحدث علمًا لم يكن، ولا إرادة لم تكن، فإذا أخبر عن شيء أنه كائن فغير جائز أن يخبر أبدًا عن ذلك الشيء أنه لا يكون؛ لأنه لم يخبر أنه كائن إلا وقد علم أنه كائن، وأراد أن يكون، وهو الفاعل لما يريد العالم بعواقب الأمور، لا تبدو له البدوات، ولا تحل به الحوادث، ولا تعتقبه الزيادة والنقصان).(٢)

الوجه الخامس: عرف بعض الشيعة القضاء والقدر في أفعال العباد؛ بالإعلام بأحكام أفعالهم وبما فيها من الثواب والعقاب، ونفوا تعلق معنى الخلق بها.

---

(١)انظر: النبوات، ابن تيمية، ١/ ٤٩٥.

(٢)أحكام أهل الذمة، ابن القيم، ٢/ ١٠٤٩– ١٠٥٠.

وهذا التعريف الذي ذكروه فاسد؛ لأمرين:

١-لأن فيه تصريح بنفي بعض أفراد معنى القضاء والقدر الداخلة فيه، -خلق الله لأفعال العباد-.

٢-ولأنه تعريفٌ للقضاء والقدر في أفعال العباد بأمر مباين له أجنبي عنه؛ **فتعريفهم: يُعد من قبيل التعريف بالمباين؛ ذلك أن:**

- الإعلام بأحكام أفعال العباد(الأمر، والنهي..) يسمى قضاءً دينيًا شرعيًا.
- والإعلام بما يترتب على أفعال العباد من الثواب والعقاب متعلق بمسائل الوعد والوعيد.

وفرق بين القضاء الكوني القدري=(القضاء والقدر=الحكم الكوني)، وبين القضاء الديني الشرعي(الحكم الديني=الأوامر والنواهي) وما ترتب عليه من جزاء!

يقول ابن تيميةﷺ: (بيّن الله في كتابه: الفرق بين..القضاء .. الكوني الذي خلقه وقدره وقضاه.. وبين الديني الذي أمر به وشرعه وأثاب فاعليه وأكرمهم، وجعلهم من أوليائه المتقين، وحزبه المفلحين وجنده الغالبين)[1](فقال في الكوني: ﴿ فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ فِي يَوۡمَيۡنِ ﴾ فصلت: ١٢، وقال سبحانه:﴿ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ١١٧ ﴾ البقرة: ١١٧ ، وقال في الديني: ﴿ ۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ الإسراء: ٢٣ ، أي: أمر، وليس المراد به: قدر ذلك، فإنه قد عُبد غيره، كما أخبر في غير موضع، كقوله تعالى:﴿ وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمۡ وَلَا يَنفَعُهُمۡ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ ﴾ يونس: ١٨).[2]

وإذا تقرر ذلك فلا يصح تعريف القضاء والقدر (= حكم كوني)؛ بالحكم الديني وما ترتب عليه من ثواب أو عقاب.

---

(١) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، لابن تيمية، ٢٧٦.

(٢) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، لابن تيمية، ٢٨٠-٢٨١.

وقد ترتب على تعريف الشيعة القضاء والقدر بأمر مباين له لا علاقة له به؛ خلو هذا التعريف من ذكر مراتب القضاء والقدر؛ –بل صرح بنفي بعض أفراده الداخلة فيه –خلق الله لأفعال العباد–!

والحق أن الله تعالى علم أفعال العباد قبل أن تكون بعلمه السابق، وتكلم بها، وكتبها خيرها وشرها وكتب ما يصيرون إليه من السعادة والشقاوة، وشاءها وخلقها؛ وقد دلت على ذلك النصوص الشرعية، (قال الله تعالى في العلم: ﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴿٤﴾ ﴾ الإسراء: ٤، أي: أعلمناهم بذلك، وقال في الكتاب: ﴿ وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴿١٢﴾ ﴾ يس: ١٢، أي: كتبناه في لوح محفوظ، وقال في الكلمة: ﴿ وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٧١﴾ إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ ﴿١٧٢﴾ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿١٧٣﴾ ﴾ الصافات: ١٧١ – ١٧٣، وقال أيضًا: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴿١٠١﴾ ﴾ الأنبياء: ١٠١ ، وقال: ﴿ لَقَدْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَىٰٓ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٧﴾ إِنَّا جَعَلْنَا فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ أَغْلَٰلًا فَهِىَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ فَهُم مُّقْمَحُونَ ﴿٨﴾ وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَٰهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴿٩﴾ وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠﴾ إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلذِّكْرَ وَخَشِىَ ٱلرَّحْمَٰنَ بِٱلْغَيْبِ ۖ فَبَشِّرْهُ بِمَغْفِرَةٍ وَأَجْرٍ كَرِيمٍ ﴿١١﴾ ﴾ يس: ٧ – ١١ ، ...وقال في المشيئة: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا ﴾ السجدة: ١٣ ، وقال: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ يونس: ٩٩ ، وقال: ﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾ ﴾ التكوير: ٢٩)،[1] وقال: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ﴾ الأنعام: ١١٢، وقال في الخلق: ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ ﴾ الرعد: ١٦، وقال: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾ ﴾ الصافات: ٩٦.

(١) عقائد الثلاث والسبعين فرقة، لأبي محمد اليمني، ١/٣٥٨-٣٥٩، وانظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٦/ ٢٣٢.

الوجه السادس: عرف بعض الشيعة القضاء والقدر بالقول.

ويؤخذ على هذا التعريف الأمور التالية:

١–هذا التعريف قاصر؛ لأنه لم يستوعب مراتب القدر، وقد تقدم أن أصل القضاء والقدر؛ هو العلم والكتاب والكلمة والمشيئة والخلق؛ فتقدير الله للأمور يتضمن علمه تعالى بالأشياء قبل كونها وخبره عنها وكتابته لها ومشيئته وقدرته عليها ثم خلقه لها.

٢–هذا التعريف وإن نص على القول= (الكلمة والإخبار) **إلا أنه يشوبه عدة أمور؛ بيانها كالتالي:**

- **أنه وارد بعمومه؛ إذ القول إما إخبار وإما إنشاء:** والإخبار يشمل: إخبار الرب عن نفسه تعالى بأسمائه وصفاته وإخباره عما ذكره لعباده من الوعد والوعيد وإخبار بما كان وبما سيكون وبما لم يكن لو كان كيف يكون. والإنشاء؛ نوعان: إنشاء تشريع= (الكلمات الدينية)، وإنشاء تكوين=(الكلمات الكونية).[١] وبينهما فرق؛ إذ الكلمات الكونية؛ هي: التي كون بها سبحانه الكائنات؛ فلا يخرج بر ولا فاجر عن تكوينه وقدرته ومشيئته؛ وأما كلماته الدينية؛ فهي: كتبه المنزلة وما فيها من أمره ونهيه، وقد أطاعها الأبرار وعصاها الفجار.[٢]

يقول ابن تيمية ﷺ الكلمات الكونية هي: (الكلمات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر ليست هي أمره ونهيه الشرعيين؛ فإن الفجار عصوا أمره ونهيه، بل هي: التي بها يكون الكائنات. وأما الكلمات الدينية المتضمنة لأمره ونهيه الشرعيين؛ فمثل الكتب الإلهية: التوراة والإنجيل والزبور والقرآن).[٣]

ويقول: (وأما كلماته الكونية التي لا يجاوزها بر ولا فاجر؛ فإنه يدخل تحتها جميع الخلق حتى إبليس وجنوده وجميع الكفار وسائر من يدخل النار؛ فالخلق وإن اجتمعوا في شمول الخلق والمشيئة والقدرة والقدر لهم؛ فقد افترقوا في الأمر والنهي والمحبة والرضا والغضب). [١]

---

(١) انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٢/ ٤٤٤، ١٣/ ٢٧٧، ١٧/ ٣٦٨-٣٦٩، ١٩/ ١٣٣-١٣٤، درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية،١٠/ ٢١٥، شرح الأصبهانية، ابن تيمية، ١٠، ٤٦٨، الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، ابن القيم، ٤/ ١٤٩٣.

(٢) انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية،١١/ ٢٧٠-٢٧١.

(٣)مجموعة الفتاوى، ابن تيمة، ٨/ ٦٠-٦١.

ويقول: (الكلمات التي بها كون الله الكائنات لا يخرج عنها بر ولا فاجر؛ فما من ملك ولا سلطان ولا مال ولا جمال ولا علم ولا حال ولا كشف ولا تصرف إلا وهو بمشيئته وقدرته وكلماته التامات).[٢]

ويقول ابن القيم رحمه الله: (أما الكلمات الكونية؛ فكقوله: ﴿كَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ فَسَقُوٓاْ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٣﴾﴾ يونس:٣٣، وقوله:﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١١٩﴾﴾ هود:١١٩، وقوله ﷺ: "أعوذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر من شر ما خلق"،[٣] فهذه كلماته الكونية التي يخلق بها ويكون، ولو كانت الكلمات الدينية هي التي يأمر بها وينهى؛ لكانت مما يجاوزهن الفجار والكفار. وأما الديني؛ فكقوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ التوبة:٦، والمراد به: القرآن، وقوله ﷺ في النساء: "واستحللتم فروجهن بكلمة الله"،[٤] أي: بإباحته ودينه، وهي قوله: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ النساء:٣، وقد اجتمع النوعان في قوله:﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ﴾ التحريم:١٢، فكتبه: كلماته التي يأمر بها وينهى ويحل ويحرم، وكلماته: التي يخلق بها ويكون؛ فأخبر أنها ليست جهمية تنكر كلمات دينه وكلمات تكوينه وتجعلها خلقًا من جملة مخلوقاته).[٥]

وإذا تقرر ما سبق، اتضح أن تعريف القضاء والقدر بالقول ليس جامعًا ولا مانعًا؛ لأمرين:

أحدهما: أنه لم يستوعب ذكر جميع مراتب القضاء والقدر ولم يشملها.

والثاني: أنه أدخل أفراد من غير المعرف في التعريف؛ إذ القول (الكلمة) في باب القدر مختص بأمرين:

=

(١)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١١/ ٢٧١.

(٢)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٢/ ٤٠٨.

(٣)أخرجه الإمام أحمد في المسند، ط.الرسالة، رقم (١٥٤٦١)، ٢٠٢/٢٤، والألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم (٨٤٠)، ٤٩٥/٢، وَ رقم(٢٩٩٥)، ١٢٥٠/٦.

(٤)صحيح مسلم، كتاب: الحج، باب: حجة النبي ﷺ، ٢/ ٨٨٩.

(٥)شفاء العليل، ابن القيم، ٧٧٢/٢-٧٧٣.

بإخباره تعالى بما كان وبما سيكون، وَ بكلماته تعالى التكوينية=(الإنشاء التكويني=الأمر التكويني).[1]

- **أن عامة الشيعة يرون أن كلام الله تعالى محدث مخلوق**، وهذا نفي لحقيقة الكلام وجحد له؛ ويلزم منه نفي القدر: أي نفي إخباره تعالى السابق وكلماته التكوينية المتضمنة لأمره الكوني التي بها يخلق ﷻ ويكون!
- **اعتقاد عامة الشيعة بوقوع البداء في أخبار الله تعالى**، والحق أن (ما أخبر به لا بد أن يفعله لسبق كلماته به؛ كقوله: ﴿ وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٧١﴾ إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ ﴿١٧٢﴾ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿١٧٣﴾ ﴾ الصافات ١٧١-١٧٣، وقوله: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١١٩﴾ ﴾ هود:١١٩، وقوله: ﴿ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ ﴾ يونس:١٩؛ فهذا إخبار عما يفعله ويتركه أنه لسبق كلمته به فلا يتغير).[2]

فغير جائز عند العلماء دخول النسخ في إخبار الله تعالى؛ لأن المخبر بشيء، كان أو يكون، إذا رجع عن ذلك، لم يخل رجوعه عن تكذيبه لنفسه، أو غلطة فيما أخبر به، أو نسيانه.[3]

ولله در ابن القيم ﷺحين قال: (لا يعلم أحد يجوز الناسخ في أخبار الله غير صنف من الروافض يصفونه بالبداء -تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا!).[4]

- **غلو بعض الشيعة في أئمتهم؛ فقد زعموا أن الأئمة هم كلمة الله[1] وأن قولهم قوله!!**

---

(١) انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٢/ ٤٠٨، ٧/ ٣٨١-٣٨٢، ٨/ ٤٩٠، ١٦/ ٢٣٢، ٣٠٦-٣٠٧، النبوات، ابن تيمية، ٢/ ٨٩٩-٩٠٠، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ابن تيمية، ٣/ ٢٦٩، موقف الرازي من القضاء والقدر -عرض ونقد-، لأختي: أنفال ١/ ٢٢٥-٢٢٦.

(٢)بدائع الفوائد، ابن القيم، ٢/ ٦٤٦.

(٣)انظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، ٣/ ٢١٥، درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ٨/ ٣٨١، أحكام أهل الذمة، ابن القيم، ٢/ ١٠١٧، شفاء العليل، ابن القيم، ٢/ ٧٨٧-٧٨٨.

(٤)أحكام أهل الذمة، ابن القيم، ٢/ ١٠٤٩.

يقول الكربلائي:(لا شبهة في أن قول الحق وكلامه فوق الأكوان وأعلى منها؛ إذ بها يقع الفعل والتأثير والتكوين، فكيف يقع تحت الكون، وقد قال تعالى:﴿ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلْعُلْيَا ﴾ التوبة:٤٠، **وهذه الكلمات –كما علمت وستجيء أحاديثها– هي بعينها حقيقة محمد وآله الطاهرين الأئمة وفاطمة الزهراء** عليهم السلام).[٢]

ويقول: إنهم (عليهم السلام.. حقيقة ظاهره تعالى، ووجهه، وبابه، وجنابه، وحكمه الذي يصير إليه كل شيء، وأمره الذي قام به كل شيء، **وكلماته التامات التي علمت أنهم** عليهم السلام **هي تلك الكلمات** التي لا تستقصى ولا يدرك غورها!!!). [٣]

ويقول–عن الأئمة أيضًا–:(**قولهم قوله تعالى** ؛كما هو صريح كثير من الأخبار)،[٤] ويقول في موضع آخر: (**إن كلامهم: تعالى تكلم بهم، وهو أحد معاني قوله تعالى:﴿ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ ﴾ الأنبياء:٢٧، أي: أن قولهم قوله لا قولهم؛ فتدبر!!**). [٥]

وقد ورد في رواياتهم ما يقرر هذه المعاني الفاسدة؛ فعن أبي جعفر الباقر أنه قال– كما يفترون–: " **ونحن** جنبه وأمره وحكمه ، **وكلمته** وعلمه وحقه"!! [١] وجاء في خطبة منسوبة لأمير المؤمنين ما نصه:

=

(١)انظر: تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة، علي الحسيني الأسترآبادي، ١١٦/١، التفسير الصافي، الفيض الكاشاني،٣٥١/١، البرهان في تفسير القرآن، هاشم البحراني، ٦٤٧/١،كنز الدقائق وبحر الغرائب، محمد المشهدي، ١٤٨/٣، رسائل آل طوق القطيفي، أحمد بن صالح آل طوق القطيفي، ١١٤/١، إلزام الناصب في إثبات الحجة الغائب، علي اليزدي الحائري، ٣١٩/٢، تفسير الصراط المستقيم، البروجردي، ١٣٥/٣، ١٧٤، مستدرك نهج البلاغة، الميرجهاني، ١١٦/٣، مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ١٧٩/٢، ٢١١/٤، ١٧٣/٥، ١٦٠/٩، ٥١٤، الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤٤/٤، ٢٥٨، ٤٨٤، الأربعين في حب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، علي أبو معاش، ٣٨١/٤، ، الولاية التكوينية لآل محمد، علي عاشور، ٨٢، ٢٤١

(٢)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣٧٦/٢.

(٣)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣٣٦/٣-٣٣٧.

(٤)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣٧٧/٥، وانظر منه:٤١٨/٢، ١٢٢/٤-١٢٣

(٥)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ١٢٢/٤، وانظر: الأنوار اللامعة في شرح الزيارة الجامعة، عبد الله الشبر، ٩٦.

- " **فنحن** روح الله **وكلماته!!**"(٢)
- " وأنا الذي أنحلني ربي اسمه **وكلمته وحكمته وعلمه!!**"(٣)

الوجه السابع: تعريف بعض الشيعة القضاء والقدر بسريان نظام العلة والمعلول في العالم.

ويؤخذ على هذا التعريف الأمور التالية:

١–هذا التعريف وارد بعمومه دون أي تفصيل أو إشارة إلى مراتب القضاء والقدر.

٢–التعريف وإن أثبت مبدأ العلية والسببية؛ وأن كل حادث لا بد له من سبب وعلة؛ وأن العلة التامة تستلزم المعلول. وأبطل ما زعمته الجبرية من أن عموم القضاء وتعلق الإرادة الإلهية بالفعل الإنساني يوجب زوال القدرة وارتفاع الاختيار: بتقريره أن الفعل الاختياري الصادر عن الإنسان إنما يصبح ضروري الوجود إذا توفرت جميع أجزاء علته التامة؛ والتي منها: تعلق الإرادة الأزلية به، ووجود جميع ما يحتاجه إليه في وجوده من سائر الشرائط الزمانية والمكانية؛ لكن يبقى هنا سؤال؛ مفاده: هل الرب خالقٌ لأفعال عباده؟، وهل لعلمه سبحانه وإرادته ومشيئته لأفعال خلقه أثر على أفعالهم؟!

هذا ما أثبتته النصوص الشرعية؛ والتي منها: قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١١٢﴾ ﴾ الأنعام:١١٢، وقوله: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴿٩٩﴾ ﴾ يونس:٩٩، وقوله: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ ﴾ هود:١١٨، وقوله: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ

=

(١)مشارق أنوار اليقين، البرسي، ٢٨٦.

(٢)مختصر بصائر الدرجات، حسن الحلي،٣٣، مدينة المعاجر، هاشم البحراني، ١٠٥/٣، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٠/١٥، ٢٦/ ٢٩١، ٤٦/٥٣، ١٩٢/٥٤، مسند الإمام علي، القبانجي، ٤٥/٢، ٤٨٤/٨.

(٣)مختصر بصائر الدرجات، حسن الحلي،٣٤، البرهان في تفسير القرآن، هاشم البحراني، ٩٦/٤، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٤٩/٥٣.

هُدَىٰهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١٣﴾ ﴾ السجدة، ١٣.

فقد قررت النصوص الشرعية أن العباد لا يخرجون عن مشيئته وقدرته وكلماته التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر؛ فما شاء كان وإن لم يشاءوا، وما شاءوا إن لم يشأه لم يكن،[١] ونازع في ذلك المعتزلة القدرية –النافية لخلق الله لأفعال العباد– ومن تبعهم من الرافضة.

٣–غلو بعض الشيعة في أئمتهم فزعموا أنهم السبب والعلة لكل ما يكون في الكون!

يقول فاضل الصفار[٢]: (إن كل المعصومين عليهم السلام ..أعطاهم ربهم تبارك وتعالى القدرة على التأثير في الأشياء والتصرف في شؤونها، فجعلهم أسبابًا ووسائل..في الدنيا والآخرة!!!).[٣] ويقول:(الأئمة عليهم السلام...جعلهم الله سبحانه وسائط في سلسلة العلل الطولية في الخلق والتكوين وتدبير شؤون العالم!!!).[٤] وقد جاء في رواياتهم ما يقرر هذا المعنى الفاسد؛ فقد نسبوا إلى أبي عبدالله الصادق أنه قال –كما يفترون–: "نحن السبب بينكم وبين الله"،[٥] كما ذكروا أن صاحب الزمان المنتظر المعدوم[٦] علمهم أن يقولوا–

---

(١)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٠/ ١٥٥.

(٢)فاضل الصفار، أحد أعلام الشيعة وآياتهم المعاصرين، ولد في كربلاء سنة ١٩٦٢م، ودرس في قم، وقام بالتدريس فيها وفي دمشق، له مؤلفات منها: المظاهر الإلهية في الولاية التكوينية، الحكومة الديمقراطية أصولها ومناهجها، شرح معالم الدين وملاذ المجتهدين، انظر ترجمته: شبكة النبأ المعلوماتية، تاريخ الاطلاع: ١٣–١١–١٤٣٦هـ، استُرجعت من: http://annabaa.org/news/maqalat/fadelalsafar.htm

(٣)المظاهر الإلهية في الولاية التكوينية، فاضل الصفار، ١/٢٢١.

(٤)المظاهر الإلهية في الولاية التكوينية، فاضل الصفار، ١/٢٢٦، وانظر: الولاية التكوينية لآل محمد، علي عاشور، ٢٢٨، وما بعدها، عجائب قدرة آل محمد، علي عاشور، ٢٨٩، وما بعدها

(٥) الأمالي، الطوسي، ١٥٧، مناقب آل أبي طالب، ابن شهر آشوب، ٣/٥٠٤، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٢٣/١٠١.

(٦)أبو القاسم محمد بن الحسن العسكري ، آخر الأئمة الاثني عشر في زعم الإمامية، وقد لقبته الإمامية بعدة ألقاب: فلُقب: بالمهديّ، وصاحب الزمان، والمنتظر، والحجة، وصاحب السرداب، اضطربت أقوال الشيعة في ولادته؛ فقيل ولد في سامراء سنة ٢٥٥هـ، وقيل بل ولد سنة٢٥٦، وزعمت الإمامية أنه غاب مرتين ؛ غاب غيبة صغرى سنة٢٦٠هـ، وانتهت سنة ٣٢٩هـ، ثم غاب غيبة كبرى بدأت في نفس التاريخ أي –سنة ٣٢٩هـ– ولم يُعرف متى تنتهي؛ فقد دخل سردابًا في دار أبيه بسامراء ولم يخرج منه حتى الآن! والذي عليه أهل العلم بالأنساب والتواريخ: أن الحسن العسكري لم يكن له نسل =

في زياراتهم-: "قد أتاكم الله يا آل يس خلافته وعلم مجاري أمره، فيما قضاه ودبره، وأراده في ملكوته، وكشف لكم الغطاء، وأنتم خزنته وشهداؤه، وعلماؤه وأمناؤه، وساسة العباد وأركان البلاد، وقضاة الأحكام، وأبواب الإيمان. ومن تقديره منائح العطاء بكم، إنفاذه محتومًا مقرونًا، فما شيء منه إلا وأنتم له السبب وإليه السبيل..!!"(١)

الوجه الثامن: قسّم بعض الشيعة القضاء والقدر إلى علمي وعيني؛ واختلفوا في تفسير ذلك؛ إلى ثلاثة آراء:

١- أن المراد من القضاء والقدر العلمي: علم الله بالشروط المؤثرة في تحقق الظواهر، وعلمه بالوقوع الحتمي لها، والمراد من القضاء والقدر العيني: انتساب وجود الظواهر وتحققها العيني إلى الله.

٢- أن المراد من التقدير والقضاء العلمي: علم الله السابق بحدود الأشياء وضرورة وجودها، علمًا ثابتًا في الذات أو علمًا مكتوبًا في كتاب، وأن التقدير والقضاء العيني: مرجعهما إلى إفاضة الحد والضرورة على الموجودات.

٣- أن القضاء والقدر العلمي على قسمين:

- **علمي ذاتي:** والمراد منه: أنه تعالى قدر الأشياء وقضاها وعلمها قبل خلقها، والقضاء والقدر بهذا المعنى هو من صفاته الذاتية لأنه مساوق لعلمه الذاتي.

=

ولا عقب، وعلى هذا فهذا الغائب إمام معدوم موهوم ولو كان موجودًا معلومًا، لكان الواجب في حكم الله الثابت بنص القرآن والسنة والإجماع أن يكون محضونًا عند من يحضنه في بدنه؛ فكيف يكون من يستحق الحجر عليه في بدنه وماله إمامًا لجميع المسلمين معصومًا، لا يكون أحد مؤمنًا إلا بالإيمان به؟!. انظر: إعلام الورى بأعلام الهدى، الطبرسي،٢/٢١٤ وما بعدها، الأعلام للزركلي، ٦/ ٨٠، وانظر: منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٤/ ٨٨-٨٩، مع الاثنى عشرية في الأصول والفروع، السالوس، ٤٤.

(١)رواه شيخ الشيعة الطوسي بإسناده عن صاحب الزمان، كما ذكر المشهدي، المزار الكبير، المشهدي، ٥٦٦-٥٦٧، بحار الأنوار، ط. مؤسسة الوفاء، المجلسي، ٣٦/٩١-٣٧.

- **وعلمي في مرحلة الفعل**: والمراد أنهما فعلان من أفعاله تعالى، فالتقدير هو لوح المحو والإثبات والقضاء هو اللوح المحفوظ!

والقضاء والقدر العيني: يعني نظام العلة وهو من الصفات الفعلية.

وحاصل هذه الأقوال ترجع إلى:

- **تفسير القضاء والقدر العلمي إما بالعلم فقط، أو بالعلم والكتابة (واعتبار القدر لوح المحو والإثبات، والقضاء اللوح المحفوظ)**
- **وتفسير القضاء والقدر العيني بسريان نظام العلة في العالم بإذن الله**

ويؤخذ على هذا التعريف الأمور التالية:

أ- **هذا التعريف قاصر**؛ فهو وإن صرح بإثبات نوعي القضاء والقدر الإلهي؛ العلمي والعيني إلا أن تفسيره لهما غير تام؛ فلم يستوعب مراتب القضاء والقدر؛ يوضحه:

ب- **أن القضاء والقدر يكون علميًا ويكون عينيًا؛ فالعلمي**: يتضمن العلم والكلمة والكتابة، **والعيني يتضمن القدرة والمشيئة والخلق**، يقول ابن القيم ﷺ:(قال تعالى: ﴿قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ﴿٣﴾﴾ الطلاق:٣، فما من مخلوق إلا وقد جعل الله له قدرًا يخصه، والقدر يكون علميًا ويكون عينيًا؛ فالأول: هو التقدير العلمي؛ وهو: تقدير الشيء في العلم واللفظ والكتاب ،كما يقدر العبد في نفسه ما يريد أن يقوله ويكتبه ويفعله، فيجعل له قدرًا، ومن هذا تقدير الله سبحانه لمقادير الخلائق في علمه وكتابه قبل تكوينها؛ ثم كونها على ذلك القدر الذي علمه وكتبه، فالقدر الإلهي نوعان: أحدهما: في العلم والكتابة، والثاني: خلقها وبرأها وتصويرها بقدرته التي بها يخلق الأشياء). [1]

ت- **أن تعريف الشيعة للقضاء والقدر العلمي بالعلم السابق؛ أو العلم والكتابة وجعل القدر هو لوح المحو والإثبات والقضاء هو اللوح المحفوظ، يشوبه عدة أمور:**

---

(١)الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، ابن القيم، ٤/ ١٣٦١، وانظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/٤٩٠، ١٦/ ٢٣٢.

- قول عامة الشيعة بعينية الصفة، وأن العلم عين الذات.

- أن الشيعة لا يثبتون قيام فعل الكتابة بالله تعالى، وهم إذا وصفوا الله بالكتابة فإنما وصفوه بذلك لوجود كتابة أحدثها -أي- خلقها في اللوح لا لقيام فعل الكتابة به، أو لأنه أمر الملك فكتب؛[١]بل ويظهر من نصوصهم تأويل الكتابة واللوح المحفوظ ولوح المحو والإثبات بالعلم[٢]؛ ومنهم من ينص على أن الألواح ملائكة![٣]ومنهم من يجعل اللوح المحفوظ هو علي[٤]، ولوح المحو والإثبات هم الأئمة.[٥] [٦]

- أن غالب الشيعة يقولون بوقوع البداء في علم الله تعالى وتقديره السابق، وقد عد العلماء قول الشيعة بالبداء من قبيل إنكار العلم القديم! [٧]

- غلو بعض الشيعة في أئمتهم؛ فزعموا أن الأئمة هم المقدرون لحدود الخلق؛ كما زعموا أنهم خزنة علم الله، وأن الله أنحلهم وأعطاهم علمه بل زاد بعضهم الطين بلة فزعم أن الأئمة هم علم الله! كما تقدم-

---

(١)يقول شيخ الشيعة المفيد: (إن الله تعالى يحدث في القلم اعتمادات وحركات تتولد منها الكتابة في اللوح بما شا ، والكتابة فعله وهو الكاتب لها ، كما يحدث الكلام في الهواء، فيكون الكلام فعله وهو المتكلم ....ويحتمل أن يكون لله ملك موسوم يكتب وحيه في اللوح لما يتلقاه الملائكة، ويكون المعنى..أنه يأمر الملك بكتب ما يشاء بقلمه فيكتبه) . المسائل العكبرية، المفيد، ١٠١-١٠٢

(٢) ومن نصوصهم في ذلك؛ ما جاء في كتاب الدعاء، مركز الرسالة، ١٠٨-١٠٩:(إن لعلمه تعالى مظاهر عبر عنها في الكتاب الكريم، منها: أم الكتاب، وهذا المظهر يعبر عن علمه الأزلي المحيط بكل شيء، ...والمظهر الآخر من علمه تعالى هو المعبر عنه بلوح المحو والإثبات!!)، وانظر: الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥٨٢-٥٨٣.

(٣)يقول الصدوق في كتابه الاعتقادات في دين الإمامية ص٤٤ (اعتقادنا في اللوح والقلم أنهما ملكان).

(٤)انظر: مشارق أنوار اليقين، البرسي، ٢٥٧، شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٤٥/٤.

(٥)انظر: الأنوار الساطعة في شرح زيارة الجامعة، الكربلائي، ٤٧٧/٢.

(٦)وسيأتي إن شاء الله مزيد بيان لضلالهم في هذا الباب، راجع من هذا البحث: الفصل الثاني من الباب الثاني: موقف الشيعة الإمامية من مرتبة الكتابة.

(٧) انظر: درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ٣٩٦/٩، جامع الرسائل، ابن تيمية، ١/ ١٨٠.

- أنهم في التعريف جعلوا القدر هو لوح المحو والإثبات[1] والقضاء هو اللوح المحفوظ، وهذا لا دليل عليه، وهو مبني على عقيدة البداء الفاسدة؛ [2] ولا ينبغي عده من قبيل ما أتت به النصوص الشرعية من إثبات اللوح المحفوظ الذي ترجع إليه سائر الأشياء، وإثبات التغيير في المقادير والمحو والإثبات فيها، ذلك أن المحو والإثبات بعلمه تعالى وقدرته وإرادته وحكمته، من غير أن يكون له بداء في شيء.

ث- تفسير الشيعة للقضاء والقدر العيني بمبدأ العلية والسببية؛ واعتباره من صفات الله الفعلية؛ يشوبه عدة أمور:

---

(١)هذا يناقض ما عرف به بعض الشيعة القدر؛ فقد عرفوه باللوح المحفوظ! يقول الطريحي في مجمع البحرين، ٤٥١/٣: (القدر.. ما يكون مكتوبًا في اللوح المحفوظ وما دللنا على تفصيله، وليس لنا أن نتكلفه، ويقال: **اللوح المحفوظ القدر**). ويقول:(القضاء والقدر.. بمعنى النقش في اللوح المحفوظ)!! مجمع البحرين، الطريحي، ٢٥٥/١، وانظر: منهاج البراعة، حبيب الله الخوئي، ٣٧٥/٢١،

(٢)يقول الشعراني:(المأوّل للبداء بلوح المحو والإثبات على ما سبق يسمي ما في اللوح المحفوظ قضاء، وما في لوح المحو والأثبات قدرًا ....لأن في لوح القدر التغير والتجدد).تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٦/٥، حاشية(١)، وقد اختلف الشيعة في محل البداء؛ فمنهم من أوقعه في لوح المحو والإثبات دون اللوح المحفوظ، ومنهم من نص على وقوعه في اللوح المحفوظ، وقد نص محمد باقر الخرسان -في معرض ذكره لعقيدة الشيعة الإمامية في البداء- على تعلق البداء بلوح المحو والإثبات دون اللوح المحفوظ، يقول:(عقيدتنا نحن الإمامية في البداء تتلخص فيما يلي: لقد ثبت من الأخبار الواردة عن أئمة أهل البيت سلام الله عليهم أن الله ﷻ خلق لوحين، أثبت فيهما ما يحدث من الكائنات:
الأول: اللوح المحفوظ: وهو اللوح المطابق لعلمه تعالى لا يحدث فيه أي تبدل أو تغيير. الثاني: لوح المحو والإثبات: وهو الذي يتغير ويتبدل ما فيه حسب ما تقتضيه الحكمة الإلهية قبل وقوعه وتحققه ما فيه حسب ما تقتضيه الحكمة الإلهية قبل وقوعه وتحققه في الخارج) تعليق محمد باقر الخرسان على كتاب الاحتجاج للطبرسي، ٢ /١٧٩، هامش(٦)، وممن نص- من أعلام الشيعة - على وقوع البداء في اللوح المحفوظ: الأسترآبادي، والمازندراني، يقول المازندراني:(وهل يمحى إلا ما كان ثابتًا في اللوح المحفوظ أو في الأعيان، وهل يثبت إلاّ ما لم يكن ثابتًا فيهما. إن المحو يتعلق بالموجود والإثبات يتعلق بالمعدوم، وكل ذلك لعلمه تعالى بالمصالح العامة والخاصة والشرائط، فيزيل وجود ما أوجده ويفيض وجود ما أراد إيجاده لانقضاء مصالح الوجود وشرائط حسنه في الأول وتحققها للثاني، وتلك المصالح والشرائط مما يختلف باختلاف الأوقات والأزمان ودلالته على البداء، بمعنى: تجدد التقدير والمشية والإرادة في كل وقت بحسب المصالح ظاهرة) شرح أصول الكافي، المازندراني،٤/ ٢٤١. ويقول:(قال الفاضل الأسترآبادي..وعلم عنده مخزون، أي: مقدر في اللوح المحفوظ أولاً على وجه ثم يغير ذلك إلى وجه آخر لمصلحة حادثة وهذا هو البداء في حقه تعالى) شرح أصول الكافي، المازندراني،٤/ ٢٤٨.

- أن الشيعة لا يثبتون قيام الصفات الفعلية بالله تعالى بل صفات الأفعال محدثة مخلوقة عندهم.
- أن تعريفهم (للقضاء والقدر العيني) بمبدأ العلية والسببية تعريف عام مجمل؛ فلم ينصوا على إثبات إرادة الله تعالى وقدرته ومشيئته وخلقه لكل شيء! [1]
- أن بعض الشيعة غلوا في أئمتهم فزعموا أنهم السبب والعلة لكل ما يكون في الكون! -كما تقدم-

الوجه التاسع: عرف بعض الشيعة القضاء والقدر بالإيجاد على وجه التمام والحكمة وبحسب المنفعة.

وهذا التعريف صريح في إثبات مرتبة الخلق والإيجاد، وإثبات الخلق والإيجاد يستلزم إثبات علم الله، وقدرته، ومشيئته، فإنه سبحانه إذا خلق شيئًا خلقه بعلمه وقدرته ومشيئته.[2] يقول ابن القيم رحمه الله: (الخلق يستلزم حياة الخالق وقدرته وعلمه ومشيئته). [3]

ويقول ابن تيمية رحمه الله:(خلق المخلوقات مشروط بالعلم بها؛ كما قال: ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ﴾ الملك: ١٤، فالعلم بها شرط في وجودها، لكن ليس هو وحده العلة في وجودها، بل لا بد من القدرة والمشيئة). [4]

ويقول: (إذا عرف أنه الخالق؛ فمن المعلوم بالضرورة أن الخالق لا يكون إلا قادرًا...ف..الخلق..يستلزم القدرة،... والخلق أيضًا يستلزم العلم، كما قال تعالى: ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾ ﴾ الملك: ١٤، وذلك من جهة أن الخلق يستلزم الإرادة، فإن فعل الشيء على صفة مخصوصة ومقدار مخصوص دون ما هو خلاف ذلك لا يكون إلا بإرادة تخصص هذا عن ذاك،

---

(١)راجع من هذا البحث: من صفحة: ٤٠٩-٤١١، و من صفحة: ٤٢٤-٤٢٧ .

(٢) انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٢٨١/٨، بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ١٠٩/٥-١١٠، درء التعارض، ابن تيمية، ١٠/ ١١٧، شرح العقيدة الطحاوية، العز بن عبدالسلام،١٢٤/١، ٣٥٣/٢، موقف الرازي من القضاء والقدر - عرض ونقد، لأختي: أنفال ٢١٧/١-٢١٨.

(٣)شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ابن القيم، ٢٠٨/١.

(٤)درء التعارض، ابن تيمية، ٩/ ٣٩١.

والإرادة تستلزم العلم، فلا يريد المريد إلا ما شعر به وتصور في نفسه، والإرادة بدون الشعور ممتنعة. وأيضًا فنفس الخلق..فيه من الإحكام والإتقان ما قد بهر العقول، والفعل المحكم المتقن لا يكون إلا من عالم بما فعل، وهذا معلوم بالضرورة. فالخلق يدل على العلم من هذا الوجه ومن هذا الوجه). [١]

غير أن العلم الذي يَثبت بإثبات الخلق هو العلم المشروط في الفعل، وهو الذي لا يكون المريد مريدًا حتى يحصل ذلك العلم، فإن الإرادة مشروطة بتصور المراد، وذلك هو العلم بالمراد المفعول.

والعلم بما يريده الفاعل ليس هو العلم بأن سيكون المراد إذ (لا ريب أن الفاعل إذا أراد أن يفعل أمراً، فعلم ما يريد أن يفعل، لم يكن هذا هو العلم بأن سيكون، فإنه ليس كل من تصور ما يريد أن يفعل يعلم أن سيكون ما يريده) [٢].

ويتحصل من ذلك أن العلم المذكور هنا في حق الله هو (العلم المشروط في الفعل، أما العلم بأن سيكون المراد- وهو المرتبة الأولى من مراتب القدر: علم الرب سبحانه السابق بالأشياء قبل كونها- فهذا لا يُثبت بمجرد ما ذُكر، فإن هذا علم خبري، وذاك علم طلبي) [٣].

وإذا تقرر ما سبق؛ فإن هذا التعريف قاصر؛ وتشوبه شوائب عدة؛ بيانها:

- **أن العلم بأن سيكون المراد- وهو المرتبة الأولى من مراتب القدر: علم الرب ﷻبالأشياء قبل كونها- لا يُثبت بمجرد إثبات الخلق والإيجاد.**
- **أن الحكمة التي يثبتها عامة الشيعة حكمة مخلوقة منفصلة عن الله عائدة إلى المخلوقات ولا يعود على الله منها شيء،** [٤] وقد (أخطؤا في .. أنهم أعادوا تلك الحكمة إلى المخلوق ولم يعيدوها إلى الخالق سبحانه على فاسد أصولهم في نفي

---

(١)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٦/ ٣٥٣-٣٥٤.

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ٣٩١/٩.

(٣)موقف الرازي من القضاء والقدر -عرض ونقد-، لأختي: أنفال ٢١٨/١، وانظر: درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية،٣٩١/٩-٣٩٢.

(٤)انظر:شرح نهج البلاغة، ابن ميثم البحراني، ٢٨٠/٥ .

قيام الصفات به، فنفوا الحكمة من حيث أثبتوها وجحدوها من حيث أقروا بها!!)، [١]

والحق أن الله تعالى حكيم في كل ما فعله وخلقه وأمر به، وحكمته حكمة حق عائدة إليه، قائمه به، كسائر صفاته، وهي الغايات المحبوبة له المطلوبة التي هي متعلق محبته وحمده، ولأجلها خلق فسوى، وقدر فهدى، وأمات وأحيا، وأضل وهدى، وأسعد وأشقى، ومنع وأعطى.[٢] والحكمة تتضمن شيئين: حكمة تعود إليه يحبها ويرضاها، وحكمة تعود إلى عباده.[٣]

- **أن الشيعة اختلفوا في تعلق معنى الخلق والإيجاد بأفعال العباد؛** فعامة الشيعة على نفي خلق الله لأفعال العباد وقليل منهم من أثبت ذلك.

والحق الذي دلّ عليه المنقول والمعقول أن أفعال العباد مخلوقة لله مفعولة له وهي فعل للعباد حقيقة لا مجازًا. [٤]

- **أن بعض الشيعة غلوا في أئمتهم:**

- **فزعموا أن الإيجاد والخلق إنما يتحقق بالأئمة؛ فبهم خلق الله الخلق!**

يقول الكربلائي: (**الإيجاد يتحقق ركنه بهم** عليهم السلام)!!؛[٥] (فالله تعالى **بهم خلق ما خلق**) !!.[٦]
ويقول: (**بهم وبحقائقهم خلق اللَّه الخلق**، وألزمهم التشريع والتكليف من العقائد والأعمال، **وبهم خلق الموجودات بمقاديرها وكيفياتها ورتبها وأمكنتها وأوقاتها وآجالها وما يلزمها**)!![٧]
ويقول: (إن كل **موجود مخلوق منهم** ... فمادة الأشياء والخلق موجودة منهم عليهم السلام)!![٨]

---

(١)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ١٠١٠/٢.
(٢) انظر: طريق الهجرتين، ابن القيم، ١٩٣/١-١٩٩.
(٣)انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ٣٥- ٣٧.
(٤)انظر: الصفدية، ابن تيمية،١/ ١٥٤.
(٥)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤١٦/٣.
(٦)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ١٠٧/٣، وانظر منه:١٤١/٢، ١٩/٣، ٥٩/٣، ٢٧٠/٥
(٧)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ١٠٨/٣.
(٨)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤٢٧/٢-٤٢٨.

وقد نسبوا إلى الأئمة ما يؤيد زعمهم[١]:

فرووا عن علي أنه قال-كما يفترون-: "فإنا صنائع ربنا، **والناس بعد صنائع لنا!!**".[٢]

ورووا عن صاحب الزمان المنتظر المعدوم أنه قال: "ونحن صنائع ربنا **والخلق بعد صنائعنا!!**".[٣]

- **كما زعموا أن الله أعطى الأئمة حكمته، واستودعهم إياها! بل زاد بعضهم الطين بلة فزعم أن الأئمة هم معادن حكمة الله!**

يقول الكربلائي عن الأئمة:(إنه تعالى خلقهم كاملين في العلم والمعارف، وحمّلهم علمه، **وأعطاهم حكمته)**، [٤] ويقول: (إنّه تعالى رضيهم **مستودعين لحكمته)**،[٥] ويقول:(إنّه تعالى **استودعهم حكمته)**،[٦] وجاء في كتاب مستدرك سفينة البحار ما نصه:(**علي والأئمة من ولده خزان علم الله ومعادن حكمته)**.[٧]

وقد ورد في رواياتهم ما يقرر هذه المعاني الفاسدة؛ ومن ذلك:

ما جاء في خطبة منسوبة لأمير المؤمنين أنه قال –كما يفترون-: " وأنا الذي أنحلني ربي اسمه وكلمته وحكمته وعلمه!!" [٨]

---

(١)جعل بعض الشيعة هذه الروايات دليلاً على أن الله خلق الخلق بالأئمة؛ انظر: الخصائص الفاطمية، محمد باقر الكجوري، ٢/ ٦٠٩-٦١٠، تفسير الصراط المستقيم، البروجردي، ١٥٦/٣، ٤٣٣، الشيعة الفرقة الناجية، سعيد أبو معاش، ٢٥٦.

(٢) نهج البلاغة، خطب الإمام علي، اختاره الشريف الرضا،٣٨٦، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٥٨/٣٣.

(٣)رواه شيخ الشيعة الطوسي بإسناده عن صاحب الزمان، الغيبة، الطوسي، ٢٨٥، الاحتجاج، الطبرسي، ٢٧٨/٢، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٧٩/٥٣.

(٤)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٦٣/٣.

(٥)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣٩٧/٣.

(٦)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣٩٧/٣، وانظر منه:٣٩٨/٣، ٣٩٩.

(٧)مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٣٣٦/٧، وانظر: الأنوار الساطعة، ٣٩٧/٣، ٣٩٨.

(٨)مختصر بصائر الدرجات، حسن الحلي،٣٤، البرهان في تفسير القرآن، هاشم البحراني، ٩٦/٤، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٤٩/٥٣.

وفي دعاء الزيارة المنسوب إلى علي الهادي أنه أرشدهم أن يقولوا –كما يفترون–:"السلام على محال معرفة اللَّه ومساكن بركة اللَّه ومعادن حكمة اللَّه وحفظة سر اللَّه..... ورضيكم خلفاء في أرضه، وحججًا على بريته، وأنصارًا لدينه، وحفظة لسره، وخزنة لعلمه، ومستودعًا لحكمته..!! ".[1]

الجانب الثاني: نقد النمط الثاني، المقابلة بين القضاء والقدر في التعريف.

والنقد المتوجه عليه من وجوه:

الوجه الأول: قابل بعض الشيعة بين القضاء والقدر في التعريف؛ فعرفوا القضاء بالخلق والإيجاد لنفوس العباد، والأمر والنهي والثواب والعقاب لأفعالهم.

وعرفوا القدر: بتبيين المقادير من الحسن والقبح والمباح والحظر والفرض والنفل، وإيقاع كل شيء في موضعه بموجب الحكمة فلا تفاوت ولا خلل.

ويؤخذ على قولهم الأمور التالية:

١– أن التفريق الذي احتواه التعريف تفريق مبتدع ليس عليه دليل من الكتاب ولا السنة.

٢– أن تعريفهم للقضاء والقدر قاصر، فلم يستوعب مراتب القضاء والقدر؛ لا في تعريف القضاء ولا في تعريف القدر؛ بل لم ينصوا إلا على خلق نفوس العباد دون أفعالهم–وذلك في تعريف القضاء–

٣– أن تعريفهم للقضاء:(بالخلق والإيجاد لنفوس العباد، والأمر والنهي والثواب والعقاب لأفعالهم) يشوبه عدة أمور:

- التصريح بخلق نفوس العباد دون أفعالهم، بل نفي تعلق معنى الخلق بأفعال العباد، والحق: أن الله ﷻخالق نفوس العباد وأفعالهم، يقول شيخ الإسلام ﷺ : (الله خالق كل شيء فهو خالق العباد وقدرتهم وإرادتهم وأفعالهم)، [2] ويقول ﷺ

---

(١)عيون أخبار الرضا، الصدوق، ٣٠٥/٢، ٣٠٦، من لا يحضره الفقيه، الصدوق، ٦١٠/٢، ٦١١، تهذيب الأحكام، الطوسي، ٩٦/٦، ٩٧، المزار الكبير، محمد المشهدي، ٥٢٥، ٥٢٦، المحتضر، حسن الحلي، ٢١٦، الوافي، الفيض الكاشاني، ١٥٦٧/١٤، ١٥٦٩، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٢٨/٩٩، ١٢٩.

(٢)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ٤٤٠.

تعليقًا على قوله تعالى: ﴿ وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ۝١ وَٱلۡقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا ۝٢ وَٱلنَّهَارِ إِذَا جَلَّىٰهَا ۝٣ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰهَا ۝٤ وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا طَحَىٰهَا ۝٦ وَنَفۡسٖ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلۡهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقۡوَىٰهَا ۝٨ ﴾ الشمس ١-٨:(وهو سبحانه .. ذكر من عموم خلقه لجميع الموجودات على مراتبها حتى أفعال العبد المنقسمة إلى التقوى والفجور، وبين انقسام الأفعال إلى الخير والشر، وانقسام الفاعلين إلى مفلح وخائب سعيد وشقي. وهذا يتضمن الأمر والنهي والوعد والوعيد. فكان في ذلك رد على القدرية المجوسية الذين يخرجون أفعال العباد عن خلقه وإلهامه، وعلى القدرية المشركية الذين يبطلون أمره ونهيه ووعده ووعيده، احتجاجًا بقضائه وقدره).[1]

- غلو بعض الشيعة في أئمتهم؛ فزعموا أن الإيجاد والخلق إنما يتحقق بالأئمة؛ فبهم خلق الله الخلق!!- كما تقدم-
- الخلط الظاهر بين القضاء الديني الشرعي والقضاء الكوني القدري؛ فالأمر والنهي والثواب والعقاب لأفعال العباد متعلق القضاء الديني الشرعي، والخلق والإيجاد متعلق القضاء الكوني القدري، وجعل الأمرين يصدقان على القضاء الكوني خطأ في الفهم والتصور!

ذلك أن الأمر والنهي الشرعيان لا يفسران في ضوء القضاء الكوني؛ لأن هذا يقتضي إبطال أثر القضاء الكوني، والمشيئة العامة. [2]

ومن هنا نص العلماء على أن القضاء في قوله:﴿ ۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ الإسراء: ٢٣، قضاءً شرعيًا دينيًا، فمعنى ﴿ وَقَضَىٰ ﴾ في الآية؛ أي: أمر وشرع، ولو كان قضاءً كونيًا لما عبد غير الله![1]

---

(١)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٦/ ٢٣٠ وانظر منه:١٦/٢٤٣

(٢)انظر: قضية الخير والشر في الفكر الإسلامي، الجليند،١١٦-١٢١.

فالقضاء الإلهي ينقسم إلى كوني متعلق بخلقه ﷻ وإلى ديني متعلق بأمره، ولا خروج لأحد عن قضائه الكوني القدري، وأما قضاؤه الديني الشرعي فيعصيه الفجار والفساق، والأمران غير متلازمين، فقد يقضي ويقدر ما لا يأمر به ولا شرعه، وقد يشرع ويأمر بما لا يقضيه ولا يقدره، ويجتمع الأمران فيما وقع من طاعات عباده وإيمانهم، وينتفي الأمران عما لم يقع من المعاصي والفسق والكفر، وينفرد القضاء الديني الشرعي في ما أمر به وشرعه ولم يفعله المأمور، وينفرد القضاء الكوني فيما وقع من المعاصي. (٢)

٤-أن تعريفهم للقدر:(بتبيين المقادير من الحسن والقبح والمباح والحظر والفرض والنفل، وإيقاع كل شيء في موضعه بموجب الحكمة فلا تفاوت ولا خلل) يشوبه عدة أمور:

- لم يحتوِ التعريف على ذكر أي مرتبة من مراتب القدر!
- أن العلم بأحكام أعمال العباد ومقاديرها وتبينها- من الإباحة والحظر والفرض والنفل – يُعد من قبيل الأحكام شرعية، وعلى هذا فتعريف القدر بذلك يُعد من قبيل التعريف بالمباين؛ إذ القدر مختص بالحكم الكوني!
- أن الحكمة التي يثبتها عامة الشيعة؛ حكمة مخلوقة منفصلة عن الله عائدة إلى المخلوقات ولا يعود على الله منها شيء، والحق:

- أن الله تعالى حكيم في كل ما فعله وخلقه وأمر به، وحكمته حكمة حق عائدة إليه، قائمه به، كسائر صفاته. (٣)
- أن الحكمة -فيما خلقه سبحانه وأمر به- تتضمن شيئين: حكمة تعود إليه يحبها ويرضاها، وحكمة تعود إلى عباده هي نعمة عليهم يفرحون بها ويلتذون بها. (٤)

=

(١)انظر: الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، لابن تيمية، ٢٨٠-٢٨١، شفاء العليل، ابن القيم، ٢/ ٧٦٧.

(٢)انظر: شفاء العليل، ابن القيم، ٢/ ٧٦٧.

(٣) انظر: طريق الهجرتين، ابن القيم، ١/١٩٣-١٩٩.

(٤)انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ٣٥- ٣٧.

- أن بعض الشيعة غلوا في أئمتهم؛ فزعموا أن الله أعطى الأئمة حكمته، واستودعهم إياها! بل زاد بعضهم الطين بلة فزعم أن الأئمة هم معادن حكمة الله!!-كما تقدم-

الوجه الثاني: عرف بعض الشيعة قضاء الله في أفعاله(=الأمور الكونية) بالإيجاد أو الحكم بالإيجاد، وفي أفعال العباد: إما بالحكم بالثواب أو العقاب، أو بالإقدار والتمكين.

وعرفوا القدر: بتقدير الموجودات طولاً وعرضًا وكيلاً ووزنًا وحدًا ووصفًا وكمًا وكيفاً أو إثبات خصوصيات ما أراد إيجاده في اللوح أو ترتيب أسباب وجود الأشياء.

ويؤخذ على قولهم الأمور التالية:

١- أن التفريق الذي احتواه التعريف تفريق مبتدع ليس عليه دليل من الكتاب ولا السنة.

٢- أن تعريفهم للقضاء والقدر قاصر، فلم يستوعب مراتب القضاء والقدر؛ بل لم ينصوا إلا على إيجاد الأمور الكونية دون أفعال العباد-وذلك في تعريف القضاء-، وتقدير حدود الموجودات وإثبات خصوصيات ما أراد الله إيجاده في اللوح-وذلك في تعريف القدر-

٣-أن تعريفهم للقضاء:(في الأمور الكونية بالإيجاد أو الحكم بالإيجاد، وفي أفعال العباد: إما بالحكم بالثواب أو العقاب، أو بالإقدار والتمكين.) **يشوبه عدة أمور:**

- **التفريق بين الأمور التكوينية وأفعال العباد في تعلق معنى الإيجاد بها؛ وذلك باطل،** لأن أفعال العباد-كسائر ما يكون في الكون- يتعلق بها علم الله السابق وخبره وكتابته وقدرته ومشيئته وخلقه.

يقول ابن القيم﵀: (حزب الله ورسوله وأنصار سنته...يثبتون قدرة الله على جميع الموجودات من الأعيان والأفعال، ومشيئته العامة، وينزهونه أن يكون في ملكه ما لا يقدر عليه، ولا هو واقع تحت مشيئته، ويثبتون القدر السابق، وأن العباد يعملون على ما قدره الله وقضاه وفرغ منه، وأنه لا يشاؤون إلا أن يشاء الله لهم، ولا يفعلون إلا من بعد مشيئته، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن..والقدر

عندهم قدرة الله تعالى وعلمه ومشيئته وخلقه، فلا تتحرك ذرة فما فوقها إلا بمشيئته وعلمه وقدرته).[1]

- **غلو بعض الشيعة في أئمتهم؛ فزعموا أن إيجاد ما في الكون وخلقه إنما يتحقق بالأئمة؛ فبهم خلق الله الخلق!!**- كما تقدم-
- **تعريف القضاء في أفعال العباد بالحكم بالثواب أو العقاب؛ وهذا يعد من قبيل التعريف بالمباين؛ لأنه ثمة فرق بين القضاء الكوني القدري، وبين الحكم على أفعال العباد بالثواب والعقاب!**

ففي التعريف خلط ظاهر بين والقضاء الكوني القدري؛ وبين ما يترتب على القضاء الديني من الجزاء -مسائل الوعد والوعيد- لا سيما وأنهم لا يقصدون بتعريفهم (القضاء في أفعال العباد بالحكم بالثواب والعقاب) أن الله سبحانه علم أهل الجنة من أهل النار من قبل أن يعملوا الأعمال (سبق السعادة والشقاوة) وإنما يقصدون بذلك إعلام العباد بجزاء أعمالهم!

- **تعريف القضاء في أفعال العباد بالإقدار والتمكين تعريف مجمل؛ لا يقرر خلق الله لأفعال العباد، ولا يقرر ما اختص به المؤمنين من نعمة الهداية والتوفيق، وغاية ما يقرره التعريف: الإقدار والتمكين وإزاحة الأعذار وسلامة الآلة، وهذا نظير قول المعتزلة الذين أثبتوا للكفار والمؤمنين- على حدٍ سواء-، الإقدار والتمكين والدلالة والبيان، ولم يفرد الله المؤمنين -عندهم- بتوفيق وقع به الإيمان منهم، والكفار بخذلان امتنع به الإيمان منهم، ولو فعل ذلك لكان -عندهم- محاباة وظلمًا.**[2]

والحق ما قرره شيخ الإسلام رحمه الله: بقوله: إن الله(سبحانه محسن متفضل إلى من أمرهم ونهاهم بقدر زائد لا يقدر عليه، ولا يفعله غيره، وهو أن جعلهم مؤمنين مسلمين مطيعين، وهذا لا يقدر عليه غيره من الآمرين الناهين، وهو في ذلك محسن إليهم منعم عليهم نعمة ثانية، غير نعمته بالإرسال

---

(١)شفاء العليل، ابن القيم، ١/٢٠٠-٢٠١.

(٢) انظر قول المعتزلة، متشابه القرآن، القاضي عبدالجبار، ١/١١٢، ١٣٥، ١٥١، ٢٨٠، ٢٨٢، وانظر: مدارج السالكين، ابن القيم، ١/ ٤١٦.

والبيان والإنذار، فهذه نعمة يختصون بها غير النعمة المشتركة. وأما الكفار فلم ينعم عليهم بمثل ما أنعم به على المؤمنين، ومن لم ينعم ويحسن بمثل ذلك، لم يكن قد أساء وظلم مع الإقدار والتمكين وإزاحة العلل، إذا كان له في ترك ذلك حكمة بالغة).[1]

٤- أن تعريفهم للقدر:(بتقدير الموجودات طولاً وعرضًا وكيلاً ووزنًا وحدًا ووصفًا وكمًا وكيفًا أو إثبات خصوصيات ما أراد إيجاده في اللوح أو ترتيب أسباب وجود الأشياء)

يشوبه عدة أمور:

- **لمح التعريف بإثبات الكتابة في اللوح؛ وإثبات الكتابة يتضمن إثبات العلم بالحوادث قبل كونها.** [2]

وقد تقدم بيان ما يشوب إثبات عامة الشيعة للعلم السابق من القول بعينية الصفة، وتعلق البداء به، وأنه قد غلا بعض الشيعة في الأئمة؛ فزعموا أن الأئمة هم خزنة علم الله، وأن الله أنحلهم وأعطاهم علمه بل زاد بعضهم الطين بلة فزعم أن الأئمة هم علم الله!

كما تقدم بيان ضلالهم في الكتابة، وأنهم لا يثبتون قيام فعل الكتابة بالله تعالى ويؤولون الكتابة واللوح بتأويلات فاسد، ويثبتون تعلق البداء بها!

- **تعريف القدر بمبدأ السببية يشوبه أمران:**

- **أنه تعريف عام مجمل؛ فلم يصرح بإثبات إرادة الله تعالى وقدرته ومشيئته وخلقه لكل شيء!**

والذي ينبغي أن يقرر أن ما قدره الله وعلمه -مما يكون في الكون أو من أحوال العباد وعواقبهم- فإنما قدره الله بأسباب يسوق المقادير إلى المواقيت، فليس في الدنيا والآخرة شيء إلا بسبب، والله خالق الأسباب والمسببات، ولا فرق في ذلك بين الكونيات وأفعال العباد، ولا بين أمور المعاش وأمور المعاد ، فتعليق الكوائن بالأسباب كتعليق الثواب والعقاب بالأسباب، ومن رام التفريق بينهما فقوله باطل. **وقد ضل في هذا المقام طائفتان:**

الأولى: الجبرية التي أعرضت عَن الأسباب ونظرت إِلَى الْقدر.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ٨/ ٤٧٥.

(٢) انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٦٢/١٦.

والثانية: القدرية –ومن تبعهم من الرافضة– التي نظرت إلى الأسباب، وأعرضت عَن الْقدر. [1]

وقد لبس على الفريقين الحق بالباطل. والحق – الذي بعث به الله رسله، وأنزل به كتبه، وفطر عليه عباده، وأودعه في عقولهم –بين مذهب هؤلاء وهؤلاء.

يقول ابن تيمية رحمه الله: (جميع الأسباب قد تقدم علم الله بها وكتابته لها وتقديره إياها وقضاؤه بها كما تقدم ربط ذلك بالمسببات)،[2] و(الله سبحانه وتعالى.. يعلم الأشياء على ما هي عليه، وكذلك يكتبها؛ فإذا كان قد علم أنها تكون بأسباب من عمل وغيره وقضى أنها تكون كذلك وقدر ذلك؛ لم يجز أن يظن أن تلك الأمور تكون بدون الأسباب التي جعلها الله أسبابًا، وهذا عام في جميع الحوادث).[3]ويقول: (الله سبحانه علم أهل الجنة من أهل النار من قبل أن يعملوا الأعمال و .. علم ما سيكون كله قبل أن يكون.. وهو قد جعل للأشياء أسبابًا تكون بها؛ فيعلم أنها تكون بتلك الأسباب، كما يعلم أن هذا يولد له بأن يطأ امرأة فيحبلها؛ فلو قال هذا: إذا علم الله أنه يولد لي فلا حاجة إلى الوطء كان أحمق؛ لأن الله علم أن سيكون بما يقدره من الوطء، وكذلك إذا علم أن هذا ينبت له الزرع بما يسقيه من الماء ويبذره من الحَب؛ فلو قال: إذا علم أن سيكون فلا حاجة إلى البذر كان جاهلاً ضالاً؛ لأن الله علم أن سيكون بذلك، وكذلك إذا علم الله أن هذا يشبع بالأكل، وهذا يروى بالشرب، وهذا يموت بالقتل؛ فلا بد من الأسباب التي علم الله أن هذه الأمور تكون بها.

وكذلك إذا علم أن هذا يكون سعيدًا في الآخرة، وهذا شقيًا في الآخرة؛ قلنا: ذلك لأنه يعمل بعمل الأشقياء، فالله علم أنه يشقى بهذا العمل؛ فلو قيل: هو شقي وإن لم يعمل كان باطلاً؛ لأن الله لا يدخل النار أحدًا إلا بذنبه، كما قال تعالى:﴿ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾ ص: ٨٥، فأقسم أنه يملؤها من إبليس وأتباعه، ومن اتبع إبليس فقد عصى الله تعالى، ولا يعاقب الله العبد على ما علم أنه يعمله حتى يعمله...

---

(١) تظهر معارضة الرافضة للقدر من ناحيتين: **الأولى**: إنكارهم أن يكون الله سبحانه وتعالى قد فرغ من الأمر، وقولهم بوقوع البداء في العلم، حتى قال علامتهم المجلسي في مرآة العقول ١٨٩/٢٥:(ليس كما يقولون: إن الله تعالى قدر الأمر في الأزل، وقد فرغ منها فلا يتغير تقديراته تعالى، بل لله البداء فيما كتب في لوح المحو والاثبات).**الثانية**: قولهم إن أفعال العباد غير مخلوقة لله، ولا واقعة بمشيئته!

(٢)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ٢٧٧.

(٣)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ٢٧٦.

وكذلك الجنة خلقها الله لأهل الإيمان به وطاعته، فمن قدر أن يكون منهم يسره للإيمان والطاعة. فمن قال: أنا أدخل الجنة سواء كنت مؤمنًا أو كافرًا إذا علم أني من أهلها كان مفتريًا على الله في ذلك؛ فإن الله إنما علم أنه يدخلها بالإيمان، فإذا لم يكن معه إيمان لم يكن هذا هو الذي علم الله أنه يدخل الجنة، بل من لم يكن مؤمنًا بل كافرًا؛ فإن الله يعلم أنه من أهل النار لا من أهل الجنة. ولهذا أمر الناس بالدعاء والاستعانة بالله وغير ذلك من الأسباب. ومن قال: أنا لا أدعو ولا أسأل اتكالاً على القدر كان مخطئًا أيضًا؛ لأن الله جعل الدعاء والسؤال من الأسباب التي ينال بها مغفرته ورحمته وهداه ونصره ورزقه. وإذا قدر للعبد خيرًا يناله بالدعاء لم يحصل بدون الدعاء، وما قدره الله وعلمه من أحوال العباد وعواقبهم فإنما قدره الله بأسباب يسوق المقادير إلى المواقيت، فليس في الدنيا والآخرة شيء إلا بسبب والله خالق الأسباب والمسببات.

ولهذا قال بعضهم: الالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد، ومحو الأسباب أن تكون أسبابًا نقص في العقل، والإعراض عن الأسباب بالكلية قدح في الشرع.

ومجرد الأسباب لا يوجب حصول المسبب؛ فإن المطر إذا نزل وبذر الحب لم يكن ذلك كافيًا في حصول النبات بل لا بد من ريح مربية بإذن الله، ولا بد من صرف الانتفاء عنه؛ فلا بد من تمام الشروط وزوال الموانع وكل ذلك بقضاء الله وقدره، وكذلك الولد لا يولد بمجرد إنزال الماء في الفرج بل كم من أنزل ولم يولد له؛ بل لا بد من أن الله شاء خلقه فتحبل المرأة وتربيه في الرحم، وسائر ما يتم به خلقه من الشروط وزوال الموانع.

وكذلك أمر الآخرة ليس بمجرد العمل ينال الإنسان السعادة؛ بل هي سبب؛ ولهذا قال النبي ﷺ: "إنه لن يدخل أحدكم الجنة بعمله"، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟! قال: "ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل".[1] وقد قال: ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ٣٢﴾ النحل:٣٢، فهذه باء السبب، أي: بسبب أعمالكم، والذي نفاه النبي ﷺ باء المقابلة؛ كما يقال: اشتريت هذا بهذا، أي: ليس العمل عوضًا وثمنًا كافيًا في دخول الجنة؛ بل لا بد من عفو الله وفضله ورحمته، فبعفوه يمحو السيئات، وبرحمته يأتي بالخيرات، وبفضله يضاعف البركات.

---

(١) بنحوه في البخاري، كتاب المرضى، باب تمني المريض الموت، ٧/ ١٢١، ومسلم، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله، بل برحمة الله تعالى، ٤/٢١٧٠.

وفي هذا الموضع ضل طائفتان من الناس: فريق آمنوا بالقدر؛ وظنوا أن ذلك كاف في حصول المقصود؛ فأعرضوا عن الأسباب الشرعية والأعمال الصالحة؛[1] وهؤلاء يؤول بهم الأمر إلى أن يكفروا بكتب الله ورسله ودينه. وفريق أخذوا يطلبون الجزاء من الله كما يطلبه الأجير من المستأجر متكلين على حولهم وقوتهم وعملهم[2].. وهؤلاء جهال ضلال)؛[3](فمن أعرض عن الأمر والنهي والوعد والوعيد ناظرًا إلى القدر؛ فقد ضل، ومن طلب المقام بالأمر والنهي معرضًا عن القدر؛ فقد ضل؛ بل لا بد من الأمرين كما قال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ الفاتحة:٥، فنعبده اتباعًا للأمر، ونستعينه إيمانًا بالقدر).[4]

- **أن بعض الشيعة غلوا في أئمتهم فزعموا أنهم السبب والعلة لكل ما يكون في الكون!**–كما تقدم–

الوجه الثالث: عرف بعض الشيعة القضاء: بالإعلام بأحكام أفعال العباد، والقدر: بكتابه الله لأفعال العباد في اللوح المحفوظ، وتبينها للملائكة.

ويؤخذ على قولهم الأمور التالية:

١– أن التفريق الذي احتواه التعريف تفريق مبتدع ليس عليه دليل من الكتاب ولا السنة.

٢– أن تعريفهم للقضاء والقدر قاصر، فلم يستوعب مراتب القضاء والقدر؛ بل لم ينصوا إلا على كتابة الله لأفعال العباد–وذلك في تعريف القدر–

---

(١)وهؤلاء كالجبرية والأشعرية الذين طووا بساط الأسباب والعلل، ولم يجعلوا الأعمال سببًا في حصول الثواب؛ بل وجوزوا أن يعذب الله من أفنى عمره في طاعته، وينعم على من أفنى عمره في معصيته، انظر تقرير الرازي لذلك: : المطالب العالية، الرازي، ٢٣٤/٩، القضاء والقدر، الرازي٢٠٣، التفسير الكبير، الرازي، ١٣٢/٧، ٧٦/١٠، ١٠/١١، ١٢٤/١٤، ٨٩/١٦، ١٦٨/١٧، ٢٦ /٢٥٣–٢٥٤، أسرار التنزيل، الرازي ، ٥٧٦–٥٧٩، لوامع البينات، الرازي، ١٥٩–١٦٠.

(٢)وهؤلاء هم القدرية المعتزلة الذين يزعمون أن العبادات شرعت أثمانًا لما يناله العباد من الثواب والنعيم، وأن الثواب بمنزلة استيفاء أجرة الأجير، فهو عوض عن الأعمال ومقابل لها، انظر أقوالهم: شرح الأصول الخمسة، القاضي عبدالجبار، ٦١٤، ٦١٦، المعتزلة وأصولهم الخمسة، عواد بن عبد الله المعتق،٢١١–٢١٦.

(٣) مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ٦٦–٧١، وانظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ٢٧٥–٢٨٢، مختصر الفتاوى المصرية، ابن تيمية،١٨٠– ١٨٢، مدارج السالكين، ابن القيم، ٣ /٤٠٠–٤٠٢، شفاء العليل، ابن القيم، ١٢٠/١.

(٤) مختصر الفتاوى المصرية، ابن تيمية، ١٨٢، وانظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ٧٣.

٣- **أن تعريفهم للقضاء:(بالإعلام بأحكام أفعال العباد)** تعريف باطل، ذلك أن الإعلام بأحكام أفعال العباد من الأمر والنهي والإباحة والحظر..إلخ؛ متعلق القضاء الديني الشرعي، وجعله يصدق على القضاء الكوني خطأ في الفهم والتصور!

فالأمر والنهي الشرعيان لا يفسران في ضوء القضاء الكوني؛ لأن هذا يقتضي إبطال أثر القضاء الكوني، والمشيئة العامة. **ومن هنا نص العلماء على أن القضاء في** قوله: ﴿ ۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ الإسراء: ٢٣، قضاءً شرعيًا دينيًا، فمعنى ﴿ وَقَضَىٰ ﴾ في الآية؛ أي: أمر وشرع، **ولو كان قضاءً كونيًا لما عبد غير الله!**(١)

٤-أن تعريفهم للقدر:(بكتابه الله لأفعال العباد في اللوح المحفوظ، وتبينها للملائكة) يشوبه عدة أمور؛ بيانها كالتالي:

- **صرح التعريف بأمرين:**

- **الأمر الأول: إثبات كتابة الله لأفعال العباد في اللوح المحفوظ؛ وإثبات الكتابة وإن كان يتضمن إثبات العلم بالحوادث والأعمال قبل كونها.** (٢) **غير أن:**

  - إثبات عامة الشيعة للعلم السابق يشوبه القول بعينية الصفة، وتعلق البداء به! كما يشوبه غلو بعض الشيعة في أئمتهم؛ فقد زعموا أن الأئمة خزنة علم الله، وأن الله أنحلهم وأعطاهم علمه بل زاد بعضهم الطين بلة فزعم أن الأئمة هم علم الله! -كما تقدم-كما أنهم -وبناءً على نفي عامتهم لخلق الله لأعمال العباد-؛ لم يجعلوا علمه تعالى بأفعال عباده علمًا فعليًا، وهذا خلاف الحق-كما تقدم.

  - وإثباتهم لكتابة الله لأفعال العباد في اللوح المحفوظ؛ إثبات صوري، لأنهم لا يثبتون قيام فعل الكتابة بالله تعالى على الحقيقة، ويؤولون الكتابة واللوح بتأويلات فاسد،

---

(١)انظر: الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، لابن تيمية، ٢٨٠-٢٨١، شفاء العليل، ابن القيم، ٢/ ٧٦٧.

(٢) انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٦٢/١٦.

ويثبتون تعلق البداء بها! بل قد صرح طائفة منهم بنفي تعلق الكتابة بأفعال العباد؛ لأنها في نظرهم تقتضي الجبر!! [1]

- **الأمر الثاني: تبين أعمال العباد للملائكة؛ أي: (إخبار الله الملائكة بأعمال العباد قبل وقوعها)، وهذا. يشوبه عدة أمور:**

  - قول عامة الشيعة بأن كلام الله تعالى محدث مخلوق.

  - أن الشيعة علقوا البداء في جزء من أخباره تعالى؛ -وهو ما أطلع الله عليه ملائكته وأخبر أنه يقع بشرط أن لا تتعلق المشيئة بخلافه-؛ [2][3] وقد تقدم بيان فساد ذلك؛ ومناقضته للشرع وللعقل لأن ما أخبر به الله واجب الوقوع؛ وإلا لزم الكذب أو الجهل وكلاهما محال!!

  - أن علمه تعالى بما سيقع من أفعال عباده، وإخباره للملائكة ببعض ما سيقع من أعمال العباد -قبل أن تكون-، يبطل قولهم بنفي خلق الله لأفعال العباد؛ لأن العلم الله السابق بأفعال العباد مستلزم لخلقه لها؛ فإنه سبحانه لا يستفيد العلم من غيره؛ كالملائكة والبشر، ولكن علمه من لوازم نفسه؛ فلو كانت أفعالهم خارجة عن مقدوره ومراده لم يجب أن يعلمها كما يعلم مخلوقاته.[4]

الوجه الرابع: عرف بعض الشيعة القضاء: بخلق الأشياء وإيجادها في الأعيان، والقدر: بعلم الله الأزلي بوجود الكائنات على مقاديرها ومنافعها وخواصها وآثارها على ما هي عليه في نفس

---

(١)انظر: ألف سؤال وإشكال، الكوراني، ١/٢١٥-٢١٦، الصحيح من سيرة النبي الأعظم، جعفر العاملي، ٢٨/١٨٥-٢٠٠.

(٢)انظر: البيان في تفسير القرآن، السيد الخوئي، ٣٨٦-٣٩٤، محاضرات في أصول الفقه، تقرير بحث السيد الخوئي للفياض، ٥/٣٤١،كفاية الأصول دروس في مسائل علم الأصول، الميرزا جواد التبريزي، ٣/٣٢٠، راجع من هذا البحث: ٢٢٨-٢٣٥.

(٣) ومن الشيعة من زاد الطين بلة؛ فعلق البداء في العلم الذي استأثر الله به، وفي جميع ما يستقبل، وفي جميع الأخبار حتى التي أُخبروا بأنها لا تتغير! انظر: الأنوار الساطعة في شرح زيارة الجامعة، الكربلائي، ٢/٤٧٥-٤٩١.

(٤)انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ٤٩٣.

الأمر.وقد عكس بعضهم التعريف؛ فعرف القضاء: بالعلم الأزلي والكتابة في اللوح قبل وقوع الموجودات، والقدر: بالإيجاد.

ويؤخذ على قولهم الأمور التالية:

١-تخصيص القضاء بالإيجاد والخلق، **أو** بالعلم الأزلي والكتابة، **وتخصيص القدر** بالعلم الأزلي بوجود الكائنات **أو** بالإيجاد، **ليس عليه دليل من الكتاب ولا السنة؛ فالقضاء والقدر كلاهما يتضمن علم الله السابق بالأشياء قبل كونها وخبره عنها وكتابته له وقدرته ومشيئته وخلقه لها.**

٢- تعريفهم للقضاء أو للقدر بالإيجاد والخلق؛ يشوبه ما يلي:

- **أن عامة الشيعة ينفون تعلق معنى الخلق والإيجاد بأفعال العباد!** وقد تقدم أن الله خالق كل شيء؛ وهو خالق الأعيان والأفعال.
- **غلوا بعض الشيعة في أئمتهم؛ فزعموا أن الإيجاد والخلق إنما يتحقق بالأئمة؛ فبهم خلق الله الخلق!!-كما تقدم-**
- **أن إثبات الخلق والإيجاد وإن كان يستلزم إثبات علم الله، وقدرته، ومشيئته،** غير أن العلم الذي يَثبت بإثبات الخلق هو العلم المشروط في الفعل، وهو الذي لا يكون المريد مريدًا حتى يحصل ذلك العلم. والعلم بما يريده الفاعل ليس هو العلم بأن سيكون المراد

فالعلم بأن سيكون المراد- وهو المرتبة الأولى من مراتب القدر: علم الرب ﷻبالأشياء قبل كونها- لا يُثبت بمجرد إثبات الخلق والإيجاد.

٣-تعريفهم للقضاء بالعلم الأزلي والكتابة **وللقدر** بعلم الله الأزلي بوجود الكائنات على مقاديرها ومنافعها وخواصها وآثارها على ما هي عليه في نفس الأمر؛ **يشوبه ما يلي:**

- **قول عامة الشيعة بعينية الصفة، وأن العلم عين الذات.**

- **تعليق البداء بالعلم الأزلي**، وقد عد العلماء قول الشيعة بالبداء من قبيل إنكار العلم القديم! (١)
- **غلو بعض الشيعة في أئمتهم**؛ فزعموا أن الأئمة هم خزنة علم الله، وأن الله أنحلهم وأعطاهم علمه بل زاد بعضهم الطين بلة فزعم أن الأئمة هم علم الله! – كما تقدم–
- **أن إثباتهم لكتابة الله في اللوح؛ إثبات صوري**، لأنهم لا يثبتون قيام فعل الكتابة بالله تعالى على الحقيقة، ويؤولون الكتابة واللوح بتأويلات فاسد، ويثبتون تعلق البداء بها!.

الوجه الخامس: عرف بعض الشيعة القضاء: بعلم الله الشامل المحيط بكل شيء، والقدر: بتفصيل القضاء وإيجاد الأشياء على وفقه. وذكر بعضهم نحو هذا التعريف مع بعض خلاف؛ فعرفوا القضاء: بالعلم الإجمالي لما كان وسيكون، والقدر: بتفصيل القضاء الواقع على وفقه .

ويؤخذ على قولهم الأمور التالية:

١– لم يستوعب أي من التعريفين مراتب القضاء والقدر.

٢– خص التعريفين القضاء بالعلم (العلم الشامل–أو–العلم الإجمالي بما كان وما سيكون)، والقدر بالإيجاد، أو إيقاع الأشياء على وفق القضاء وهذا التخصيص والتفريق، ليس عليه دليل من الكتاب ولا السنة؛ فالقضاء والقدر كلاهما يتضمن علم الله السابق بالأشياء قبل كونها وخبره عنها وكتابته له وقدرته ومشيئته وخلقه لها.

٣–اتفق التعريفان على أن القضاء هو العلم، واختلفوا في بيانه بين كونه العلم الشامل المحيط بكل شيء أو العلم الإجمالي لما كان وسيكون! وهنا يُقال:

- **أولاً: بيان كلا التعريفين للمقصود من العلم في تعريف القضاء الكوني تشوبه شائبة؛ توضيحها كالتالي:**

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ٣٩٦/٩، جامع الرسائل، ابن تيمية، ١/ ١٨٠.

- **القول بأن المقصود بالعلم في تعريف القضاء الكوني: العلم الشامل المحيط بكل شيء؛ يُقال فيه:**

لاريب في أن علم الرب ﷻ شامل لكل شيء، فقد وسع سبحانه كل شيء علمًا، وقد أحاط علمًا بجميع المعلومات من الواجبات والممتنعات والممكنات؛ لكن المراد- بالعلم في المرتبة الأولى من مراتب القضاء الكوني القدري هو العلم السابق الذي ثبت في التقدير، وهو بعض علمه الواسع. يوضحه:

أن ما ثبت في التقدير ليس كل شيء، سواءً كان جائزًا أو ممتنعًا وسواءً كان ممكنًا أو غير ممكن، بل الذي ثبت فيه: هو ما كان، والمعدوم الممكن، الذي لم يوجد بعد، ولكنه سيوجد ويكون، دون المعدوم الممكن الذي لا يكون، ودون الممتنعات التي لا تكون أبدًا، يدل لذلك قوله ﷺ:" إن أول ما خلق الله القلم، فقال: اكتب. فقال: ما أكتب؟! قال: اكتب القدر ما كان، وما هو كائن إلى الأبد"، فخص التقدير بما كان وما سيكون، فظهر بذلك أن علم القدر هو جزء من علمه الواسع وبعض منه. (١)

ومن هنا يقول الشوكاني﵀: (٢) (إن علم الله تعالى أعم وأشمل، بل لا يحيط به قلم، ولا يحصره فم، ولا يتناهى، وغاية ما في اللوح المحفوظ الإحاطة بما هو كائن إلى يوم القيامة كما قيدته الأحاديث والآثار).(٣)

---

(١)انظر: كتاب القضاء والقدر للبيهقي١/١٧٥، شفاء العليل، ابن القيم، ١/١٣٣، منة القدير عقيدة أهل السنة والجماعة في توحيد الربوبية والإيمان بالقضاء والقدر والحكمة والتدبير، أ.د.الرضواني١/٣٠٥-٣١٩، أسماء الله الحسنى الثابتة في الكتاب والسنة، أ.د.الرضواني٤٤١-٤٤٢، جهود شيخ الإسلام في توضيح الإيمان بالقدر١/١٥٨، موقف الرازي من القضاء والقدر -عرض ونقد-، لأختي: أنفال ١/٢١٩-٢٢٠.

(٢)الشوكاني: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن، من أهل صنعاء، ولد سنة ١١٧٣هـ، بهجرة شوكان (من بلاد خولان، باليمن) ونشأ بصنعاء، وتوفي سنة١٢٥٠هـ له ١١٤ مؤلفًا، منها: إرشاد الثقات إلى اتفاق الشرائع على التوحيد والمعاد والنبوات، نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع. انظر: البدر الطالع، الشوكاني، ٢/٧٦٨-٧٧٨، الأعلام، الزركلي، ٦/ ٢٩٨.

(٣) الفتح الرباني، للشوكاني، ١٢/٦٢٠١.

ويقول الشيخ ابن عثيمين﵀:[1] (إنه ليس كل معلوم الله ﷻ مكتوبًا).[2]

ويقول شيخ الإسلام﵀: (لكن إنما ثبتت في التقدير المعدوم الممكن الذي سيكون، فأما المعدوم الممكن الذي لا يكون؛ فمثل إدخال المؤمنين النار، وإقامة القيامة قبل وقتها، وقلب الجبال يواقيت، ونحو ذلك فهذا المعدوم ممكن،... ومع هذا فليس بمقدر كونه، والله يعلمه على ما هو عليه، يعلم أنه ممكن وأنه لا يكون. وكذلك الممتنعات؛ مثل: شريك الباري وولده، فإن الله يعلم أنه لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوًا أحد، ويعلم أنه ليس له شريك في الملك ولا ولي من الذل، ويعلم أنه حي قيوم لا تأخذه سنة ولا نوم، ويعلم أنه لا يعزب عنه مثقال ذرة في السماوات ولا في الأرض. وهذه المعدومات الممتنعة: ليست شيئًا باتفاق العقلاء مع ثبوتها في العلم، فظهر أنه قد ثبت في العلم ما لا يوجد، وما يمتنع أن يوجد، إذ العلم واسع؛)[3].

- **القول بأن المقصود بالعلم في تعريف القضاء الكوني: العلم الإجمالي لما كان وسيكون؛ يُقال فيه:**

كون المراد – بالعلم في تعريف القضاء الكوني: العلم بما كان وما سيكون؛ هذا حق لا ريب فيه؛ أما وصف علمه تعالى بأنه إجمالي؛ فهذه لوثة من لوثات الفلاسفة الزاعمين بأن علمه تعالى كلي،[4] والحق أنه تعالى يعلم ما كان وما سيكون ويعلم الأعيان والأفعال، والكليات والجزئيات (لا يعزب عنه مثقال ذرة في الأَرض ولا في السموات، ولا في قرار البحار ولا تحت أَطباق الجبال؛ بل أَحاط بذلك كله علمًا تفصيليًا). [5] وعلى هذا اتفقت النبوات، يقول ابن تيمية ﵀:(النصوص المتواترة التي

---

(١)أبو عبد الله محمد بن صالح بن محمد بن سليمان عثيمين الوهيبي التميمي، ولد بعنيزة؛ عام ١٣٤٧هـ، توفي بجدة عام ١٤٢١هـ، درّس في المسجد الحرام، وفي المعهد العلمي بعنيزة، كان عضوًا في هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية، وكان ﵀ مدرسة في الأخلاق، والفضائل، والزهد، والورع، مثالاً للعالم الذي لم تغره الشهرة، ولم يتغير من علو المكانة، من مؤلفاته: شرح لمعة الاعتقاد، القول المفيد شرح كتاب التوحيد، شرح الواسطية، وغيرها. انظر: كتاب١٤عامًا مع سماحة العلامة محمد بن صالح بن عثيمين، عبدالكريم المقرن.

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، للعثيمين، ٤١٣/٢.

(٣) مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٥٤/٢-١٥٥.

(٤) انظر: عيون الحكمة، ابن سينا، ٥٨، مفهوم الخير والشر في الفلسفة الإسلامية –دراسة مقارنة في فكر ابن سينا–، د. منى أحمد محمد أبو زيد، ٩٢-١٠٧.

(٥)طريق الهجرتين، ابن القيم، ٨٩/١.

جاءت بها الأنبياء عن الله، كلها تدل على إثبات ..علمه بكل شيء علمًا مفصلاً. وهذا القرآن فيه من إخبار الله بالأمور المفصلة عن الشخص المعين، وكلامه المعين، وفعله المعين، وثوابه وعقابه المعين، مثل قصة آدم، ونوح، وهود، وصالح، وموسى، وغيرهم....وكذلك أخباره عن أحوال محمد ﷺ، وما جرى ببدر، وأحد، والأحزاب، والخندق، والحديبية، وغير ذلك من الأمور الجزئية أقوالاً وأفعالاً. وأخباره أنه يعلم السر وأخفى، وأنه عليم بذات الصدور، وأنه يعلم ما تنقص الأرض من الموتى وعنده كتاب حفيظ، وأنه يعلم ما في السموات والأرض، وأن ذلك في كتاب. وأنه ما: ﴿ تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾ ﴾ الأنعام:٥٩، وأنه يعلم ما: ﴿ تَغِيضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ ۖ وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُ بِمِقْدَارٍ ﴿٨﴾ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴾ الرعد: ٨-٩، وأنه: ﴿ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ ۖ ﴾ لقمان: ٣٤، وأنه: ﴿ قَضَىٰ أَجَلًا ۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُ ﴾ الأنعام: ٢، وأنه: ﴿ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴿٧٧﴾ ﴾ البقرة:٧٧ ، وأنه: ﴿ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ ﴾ طه:١٠٤، إلى أمثال ذلك مما يطول ذكره في كتاب الله تعالى). (١)

ويقول ابن القيم رحمه الله: (النبوات من أولها إلى آخرها متفقة على أصول: [وذكر منها:] التاسع: أنه علام بكل شيء، يعلم السر وأخفى ويعلم ما كان وما يكون وما لم يكن لو كان كيف يكون وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس ولا ساكن ولا متحرك إلا وهو يعلمه على حقيقته). (٢)

- **ثانيًا: تعريف الشيعة للقضاء بالعلم(العلم الشامل-أو-العلم الإجمالي بما كان وما سيكون)، يشوبه أيضًا:** قول عامة الشيعة بعينية الصفة، وأن العلم عين الذات، وتعليقهم البداء بالعلم الأزلي، وقد تقدم أن القول بالبداء يعد إنكارًا للعلم القديم! **كما يشوبه:** ما زعمه بعض الشيعة من كون الأئمة هم خزنة علم

(١)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ١٠/ ١٨٥-١٨٦.

(٢)هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى، ابن القيم، ٣٦٨-٣٦٩.

الله، وأن الله أنحلهم وأعطاهم علمه بل زاد بعضهم الطين بلة فزعم أن الأئمة هم علم الله! -كما تقدم-

٤-تعريف القدر: بإيجاد الأشياء على وفق القضاء. أو بإيقاع الأشياء على وفق القضاء يشوبه ما يلي:

- في التعريفين مغايرة في لفظ واحد(الإيجاد) وَ (الإيقاع)، وقد فرّ من عرف القدر (بلفظ الوقوع) عن تعريفه (بلفظ الإيجاد) ليخرج أفعال العباد عن خلق الله وإيجاده مسايرة لقول عامة الشيعة الذين ينفون تعلق معنى الخلق والإيجاد بأفعال العباد! والحق أن الله خالق كل شيء؛ وهو خالق الأعيان والأفعال.
- تعريف القدر بإيقاع الأشياء على وفق القضاء، تعريف مجمل لم ينص على أي مرتبة من مراتب القدر؛ بل صرح قائله بنفي تعلق معنى الإيجاد والخلق بالقضاء والقدر، وذلك في قوله:(فكلَّما وقع في الوجود فهو بقضائه وقدره، وليس المراد به خلقه تعالى وإيجاده له)!![1]
- تعريف القدر بإيجاد الأشياء على وفق القضاء، **فيه مأخذان:**

- **أن إثبات إيجاد الله للأشياء، وإن كان يستلزم إثبات علم الله، وقدرته، ومشيئته، غير أن العلم الذي يَثبت بإثبات الخلق هو العلم المشروط في الفعل، وهو الذي لا يكون المريد مريدًا حتى يحصل ذلك العلم.** والعلم بما يريده الفاعل ليس هو العلم بأن سيكون المراد فالعلم بأن سيكون المراد- وهو المرتبة الأولى من مراتب القدر: علم الرب بالأشياء قبل كونها- لا يُثبت بمجرد إثبات الخلق والإيجاد.
- **غلوا بعض الشيعة في أئمتهم**؛ فزعموا أن الإيجاد والخلق إنما يتحقق بالأئمة؛ فبهم خلق الله الخلق!!- كما تقدم-

الوجه السادس: عرف بعض الشيعة القضاء: بالإيجاد، والقدر: بالإرادة.

ويؤخذ على قولهم الأمور التالية:

---

(١)رياض السالكين، علي الشيرازي، ٧/ ٢٠٥-٢٠٦.

١- خص التعريف القضاء بالإيجاد والقدر بالإرادة، وهذا التخصيص والتفريق ليس عليه دليل من الكتاب ولا من السنة، فالقضاء والقدر كلاهما يتضمن علم الله السابق بالأشياء قبل كونها وخبره عنها وكتابته له وقدرته عليها ومشيئته لها وخلقه إياها.

٢- أن تعريفهم لكل من القضاء والقدر قاصر، فلم يستوعب مراتب القضاء والقدر!

٣-أن تعريفهم للقضاء بالإيجاد **يشوبه ما يلي:**

- أن عامة الشيعة ينفون تعلق معنى الخلق والإيجاد بأفعال العباد! والحق أن الله خالق كل شيء؛ فهو خالق الأعيان والأفعال.
- أن بعض الشيعة غلوا في أئمتهم؛ فزعموا أن الإيجاد والخلق إنما يتحقق بالأئمة؛ فبهم خلق الله الخلق!!- كما تقدم-
- أن إثبات الخلق والإيجاد وإن كان يستلزم إثبات علم الله، وقدرته، ومشيئته، غير أن العلم الذي يَثبت بإثبات الخلق هو العلم المشروط في الفعل، وهو الذي لا يكون المريد مريدًا حتى يحصل ذلك العلم. والعلم بما يريده الفاعل ليس هو العلم بأن سيكون المراد. فالعلم بأن سيكون المراد- وهو المرتبة الأولى من مراتب القدر: علم الرب ﷻ بالأشياء قبل كونها- لا يُثبت بمجرد إثبات الخلق والإيجاد.

٤-أن تعريفهم للقدر بالإرادة يشوبه ما يلي:

- **تعريف القدر بالإرادة يعد من قبيل التعريف بالأعم؛ فينبغي تقيده بالإرادة الكونية؛**

ذلك أن الإرادة في كتاب الله نوعان:

النوع الأول: الإرادة الكونية؛ وهي: الإرادة المستلزمة لوقوع المراد، والتي يُقال فيها: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وهذه الإرادة بمعنى المشيئة.

النوع الثاني: الإرادة الدينية الشرعية؛ وهي الإرادة التي لا تستلزم وقوع المراد إلا أن يتعلق به النوع الأول من الإرادة-أي الإرادة الكونية- وهي بمعنى محبة المراد ورضاه، ومحبة أهله والرضا عنهم،

وجزاهم بالحسنى. يقول ابن القيم ﷺ: (لفظ الإرادة ينقسم إلى: إرادة كونية؛ فتكون هي: المشيئة. وإرادة دينية؛ فتكون هي: المحبة).[1]

ويقول ابن تيمية ﷺ:(الإرادة الكونية: هي مشيئته لما خلقه، وجميع المخلوقات داخلة في مشيئته وإرادته الكونية، والإرادة الدينية: هي المتضمنة لمحبته ورضاه، المتناولة لما أمر به وجعله شرعًا ودينًا. وهذه مختصة بالإيمان والعمل الصالح) [2]

والإرادة في باب القضاء والقدر مختصة بالإرادة الكونية التي هي المشيئة، ولا خروج لأحد عنها؛ إذ مشيئة الله العامة وإرادته القدرية شاملة لا يخرج عنها حادث صغير ولا كبير ولا عين ولا فعل ولا وصف، فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن.

وأما الإرادة الدينية الشرعية (المتعلقة بالأوامر والنواهي الشرعية) فيعصيها الفجار والفساق. والإرادتان غير متلازمان؛ فقد يريد كونًا فيقضي ويقدر بما لا يأمر به ولا يشرعه، وقد يشرع ويأمر بما لا يريده كونًا ولا يقضيه ولا يقدره، وتجتمع الإرادتان فيما وقع من طاعات عباده وإيمانهم، وتنتفي الإرادتان عما لم يقع من المعاصي والفسق والكفر، وتنفرد الإرادة الشرعية فيما أمر به وشرعه ولم يفعله المأمور، وتنفرد الإرادة الكونية فيما وقع من المعاصي.[3]

ومن هنا سمى العلماء الإرادة الكونية بإرادة القضاء والتقدير، يقول شيخ الإسلام ﷺ:(وإرادته قسمان: إرادة أمر وتشريع، وإرادة قضاء وتقدير. فالقسم الأول: إنما يتعلق بالطاعات دون المعاصي، سواء وقعت أو لم تقع. كما في قوله:﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ﴾النساء: ٢٦، وقوله:﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾ البقرة: ١٨٥. وأما القسم الثاني: وهو إرادة التقدير، فهي شاملة لجميع الكائنات، محيطة بجميع الحادثات، وقد أراد من العالم ما هم فاعلوه بهذا المعنى لا بالمعنى الأول، كما في قوله تعالى:

---

(١) شفاء العليل، ابن القيم، ١٨٩/١.

(٢) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، لابن تيمية، ٢٧٦-٢٧٧، مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٢٦٦/١١.

(٣) انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ١٨٧-١٨٩، دقائق التفسير، ابن تيمية، ٢/ ٥٢٨-٥٢٩، شفاء العليل، ابن القيم، ١٤٢/١، ٧٦٧/٢-٧٦٩، موقف الرازي من القضاء والقدر -عرض ونقد-، لأختي: أنفال ٢٢١/١-٢٢٣.

﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾ الأنعام: ١٢٥، وفي قوله: ﴿ وَلَا يَنفَعُكُمۡ نُصۡحِيٓ إِنۡ أَرَدتُّ أَنۡ أَنصَحَ لَكُمۡ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغۡوِيَكُمۡۚ هُوَ رَبُّكُمۡ ﴾ هود: ٣٤، وفي قول المسلمين: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، ونظائره كثيرة. وهذه الإرادة تتناول ما حدث من الطاعات والمعاصي دون ما لم يحدث، كما أن الأولى تتناول الطاعات حدثت أو لم تحدث، والسعيد من أراد منه تقديرًا ما أراد به تشريعًا، والعبد الشقي من أراد به تقديرًا ما لم يرد به تشريعًا، والحكم يجري على وفق هاتين الإرادتين، فمن نظر إلى الأعمال بهاتين العينين كان بصيرًا، ومن نظر إلى القدر دون الشرع أو الشرع دون القدر كان أعور).[١]

- **أن عامة الشيعة يخرجون أفعال العباد عن عموم قدرة الله ومشيئته؛ وينصون على أنه تعالى (لا يريد شرًا ولا ظلمًا ولا كفرًا ولا شيئًا من القبيح).[٢] وأن (أفعال العباد غير متعلقة لإرادة الله تعالى)[٣]**

يقول الشعراني: (مذهبنا أنه ليس له تعالى في أفعال العباد إلاّ الأمر والنهي، ولا إرادة ولا طلب غير مفاد الأمر والنهي).[٤]

وهذا خلاف (ما دل عليه القرآن وسائر كتب الله المنزلة، من عموم قدرة الله ومشيئته لجميع ما في الكون من الأعيان والأفعال، وأن العباد فاعلون لأفعالهم حقيقة، وأنهم يستوجبون عليها المدح والذم).[٥]

---

(١) مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٩٧/٨-١٩٨.

(٢)الولاية التكوينية لآل محمد، علي عاشور، ٤٧، وانظر: الاقتصاد، الطوسي، ٥٠، تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ٥٠، اثنا عشر رسالة، الداماد، ١٣/٥، شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٦٤/٤ .

(٣)زبدة الأصول، محمد الروحاني، ١٩٨/١.

(٤)تعليق الميرزا أبو الحسن الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٢٧٣/٤، حاشية(١).

(٥)شرح العقيدة الطحاوية، العز بن عبدالسلام، ٢/ ٦٤١.

- **أن الشيعة اختلفوا في صفة الإرادة**؛ فذهب طائفة منهم إلى أنها من صفات الذات، وأولوها بالعلم،[1] يقول نعمة الله الجزائري:(متكلمي علمائنا ذهبوا إلى أن الإرادة عبارة عن العلم بالخير وما هو الأصلح). [2]

وذهبت طائفة أخرى إلى أن الإرادة من صفات الأفعال المحدثة المخلوقة-في نظرهم-، وزعموا أن ذلك مفاد الروايات المنسوبة للأئمة، [3] يقول الكليني:(الإرادة من صفات الفعل). [4] وجاء في حاشية كتاب التوحيد:(إن مذهب أهل البيت عليهم السلام على ما يظهر من أخبار كثيرة في هذا الكتاب وغيره: أن الإرادة من صفات الأفعال).[5] وجعلهم الإرادة صفة فعل لا صفة ذات؛ المراد منه: أن الإرادة محدثة منفصلة عن الله غير قائمة به!

---

(١)تأويل الشيعة للإرادة بالعلم، قول بقول الفلاسفة وتأثرٌ ظاهر بهم، انظر: الرسالة العرشية، ابن سينا، ٢٧-٢٩، صفة الإرادة الإلهية في الفكر الإسلامي، خليل الرحمن عبد الرحمن،٢٩، ٣٨وما بعدها.

(٢) نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢٤٣/٢، وانظر: مسألة في الإرادة، المفيد، صفحة ٤، وما بعدها.

(٣)انظر: المحاسن، البرقي، ٢٤٥/١، الأصول من الكافي، الكليني، ١٠٩/١-١١٢، مختصر بصائر الدرجات، حسن بن سليمان الحلي، ١٤٣، وقد أقر الشيعة بأن (صفة الإرادة) محل خلاف بين علمائهم، وأنهم اختلفوا في الإرادة هل هي عين الذات أم هي من صفات الأفعال المحدثة الزائدة على الذات!!؛ يقول نعمة الله الجزائري-في مقام بيان الفروع التي وقع التعارض فيها بين العقل والنقل -:(مسألة الإرادة؛ فإنّ المتكلّمين من أصحابنا قد أقاموا البراهين العقليّة على كونها عين الذّات، **وقد وردت في الأخبار المستفيضة أنّها زائدة عليها وأنّها من صفات الأفعال وذهب إليه شيخنا الكليني وقد عنون بابًا في أصول الكافي في زيادة الإرادة على الذّات**). غاية المرام في شرح تهذيب الأحكام، نعمة الله الجزائري نقلاً من بحر الفوائد، ميرزا محمد حسن الآشتياني، ٣٣/١- ومن هنا يتضح أن الخلاف في هذه المسألة لم يحسم بين أتباع المذهب الشيعي؛ بل جنحت طائفة منهم إلى الجمع بين القولين -في محاولة بائسة يائسة لحل الإشكالات والخروج عن اللوازم الباطلة والجمع بين المرويات والأقوال المتضاربة-!! و في الجملة: هذا شأن من ترك الحق يُبتلى بالتناقض وتضارب الأقوال؛ لأن الضلال يتشعب ولا حد لشعبه، انظر:شرح مسائل الجاهلية، الفوزان، ٢٨٧.

(٤) الأصول من الكافي، الكليني، ١١١/١-١١٢، وانظر: التوحيد، الصدوق، ١٤٨، تفسير الصراط المستقيم، البروجردي، ٣٥٨/١-٣٥٩.

(٥) تعليق هاشم الحسيني الطهراني في هامش كتاب التوحيد للصدوق، هامش(٢)صفحة١٤٦.

وجمعت طائفة بين القولين؛[1] فزعمت (أن إرادة الله تعالى على نوعين: ١-الإرادة الذاتية. ٢-الإرادة الفعلية،..و..إرادة الله الذاتية عين علمه، وعين ذاته،...وإرادته الفعلية عين الإيجاد والتحقق) [2] ف(إرادته في خلق السموات والأرض هي عين حدوثها)!!!. [3][4]

---

(١) وهذا نهج سابق؛ نهجه بشر بن المعتمر-من معتزلة بغداد-!! انظر: المغني، القاضي عبدالجبار، ٦/(الإرادة) ص:٣، أصول العقيدة بين المعتزلة والشيعة الإمامية، عائشة المناعي، ١٧٤.

(٢) الكشكول العقائدي، ناصر الشيرازي،٧٧-٧٨، وانظر: نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢/٢٤٤، نور الأفهام في علم الكلام، حسن الحسيني اللواساني، ١/١١٠-١١١.

(٣) الكشكول العقائدي، ناصر الشيرازي، ٧٨.

(٤)ولهم اختلاف آخر في صفة الإرادة؛ ووجه: **هل يوصف الرب بها حقيقة أم لا!: فمنهم من قال بقول معتزلة بغداد فزعم أن الإرادة صفة مجازية، ولم يثبت لله تعالى إرادة على الحقيقة، كالمفيد،** وأبو الفتح الكراجكي، انظر: مسألة في الإرادة، المفيد، ٨ ، **كنز الفوائد، أبو الفتح الكراجكي، ٢٥**، وفي قول معتزلة بغداد: انظر: ماحكاه القاضي عبد الجبار؛ عنهم في كتابه، شرح الأصول الخمسة، ٤٣٤، وانظر: أصول العقيدة بين المعتزلة والشيعة الإمامية، عائشة المناعي، ١٧٥، ١٧٨.

ومنهم من نهج نهج معتزلة البصرة فقال أنها صفة حقيقية إلا أنها محدثة مخلوقة لا في محل، كالمرتضى، وشيخ طائفة الشيعة الطوسي، انظر: جمل العلم والعمل، الشريف المرتضى،٣٠، رسائل الشريف المرتضى، ٣/١٠-١١، الاقتصاد، الطوسي،٣٥-٣٦، وفي قول معتزلة البصرة: انظر: شرح الأصول الخمسة، ٤٤٠، وانظر: أصول العقيدة بين المعتزلة والشيعة الإمامية، عائشة المناعي، ١٧٥، ١٧٩-١٨٠.

وكلا القولين باطل مخالف للنقل الصحيح والعقل الصريح:

فمن زعم –من المعتزلة والشيعة– أن إرادة الله مجاز؛ فحقيقة قوله نفي اتصاف الرب بالإرادة، مع أن النقل الصحيح والعقل الصريح قد دلا على أن الإردة من صفات الرب، يقول ابن القيم(أما الإرادة فورودها في نصوص القرآن والسنة معلوم)شفاء العليل، ابن القيم،١/١٨٥ ويقول: (الدليل العقلي ..دل على ثبوت..الإرادة) الصواعق المرسلة، ابن القيم، ١/٢٩٣. وليس مع هؤلاء من أنواع الأدلة –ما ينفي اتصاف الرب بالإرادة حقيقة– لا نقليها ولا عقليها ولا ضروريها ولا نظريها!

ومن زعم –من المعتزلة والشيعة –أن الله مريد بإرادة يخلقها لا في محل؛ فقد(خالفوا صريح العقل من وجهين: من إثبات كونه مريدًا من غير قيام صفة الإرادة به، ومن جعلهم صفة الإرادة قائمة بغير محل!!). الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، ابن القيم، ٢/ ٧٢.

فتحصل أن هؤلاء الشيعة عالة على المعتزلة، فقولهم في الإرادة كقول (المعتزلة القدرية: إما أن ينفوا إرادة الرب تعالى، وإما أن يقولوا بإرادة أحدثها في غير محل..كما يقوله البصريون منهم وهم أقرب إلى الحق من البغداديين منهم) درء التعارض، ابن تيمية، ١/٣٢٩

وجميع أقوال الشيعة في صفة الإرادة باطلة وهم عالة على من سبقهم من الفلاسفة والمعتزلة!!

والحق أن الإرادة صفة من الصفات الثابتة لله على ما يليق بجلاله، وهي من الصفات الذاتية الاختيارية،[1] والرب تعالى (لم يزل مريدًا بإرادات متعاقبة، فنوع الإرادة قديم وأما إرادة الشيء المعين فإنما يريده في وقته. وهو سبحانه يقدر الأشياء ويكتبها ثم بعد ذلك يخلقها. فهو إذا قدرها علم ما سيفعله وأراد فعله في الوقت المستقبل لكن لم يرد فعله في تلك الحال فإذا جاء وقته أراد فعله، فالأول: عزم، والثاني قصد).[2] (وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها على أن الله تعالى.. مريد بإرادة قائمة به، وأن إرادته ليست مخلوقة)،[3] وعليه:

- **فإن تأويل طائفة من الشيعة للإرادة بالعلم في(غاية الفساد والتناقض، فإنا نعلم بالضرورة أن الإرادة ليست مجرد العلم)،[4]** فإن العلم لا يكفي للترجيح والتخصيص ولا يغني عن الإرادة!![5] ثم إنهم –في الأصل– ينفون قيام الصفات بالله تعالى ويقولون بعينية الصفة، وهذا غير معقول؛ فلا يعقل عالم إلا من يقوم به العلم، ولا مريد إلا من تقوم به الإرادة، وإثبات عالم بلا علم ومريد بلا إرادة ممتنع في صريح العقل!!

فجمعوا في قولهم بين ضلالتين:

جَعْل الصفة هي الموصوف، فنفس الذات الموصوفة–في زعمهم– هي الصفة، =(القول بعينية الصفة).

وجَعْل الصفة هي الأخرى=(القول بأن الإرادة هي العلم) وهذا من أعظم السفسطة وأعظم الباطل!![6] يقول شيخ الإسلام رحمه الله: (من قال: إن صفات الرب لا تتعدد؛ فهو يقول: العلم هو القدرة والقدرة هي الإرادة؛ و..يقول: .. إن الصفة هي الموصوف:

---

(١)انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٢١٧/٦، ٢٤٤.

(٢)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٣٠٣/١٦.

(٣)شرح العقيدة الأصبهانية، ابن تيمية، ١١.

(٤)منهاج السنة، ابن تيمية، ٣٩٩/١.

(٥)صفة الإرادة الإلهية في الفكر الإسلامي، خليل الرحمن عبد الرحمن، ٤٤.

(٦)الرد على الشاذلي، ابن تيمية، ١٧١، درء التعارض، ابن تيمية، ٢٢٠/٨، مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٢٧٦/٩، ١٤٧/١٧.

فالعلم هو العالم والقدرة هي القادر. وهذه الأقوال صرح بها نفاة الصفات..ومعلوم أن في هذه الأقوال من مخالفة المعقول الصريح والمنقول الصحيح؛ -بل مخالفة المعلوم بالاضطرار للعقلاء، والمعلوم بالاضطرار من دين الإسلام ودين الرسل-ما يبين أنها في غاية الفساد شرعًا وعقلاً).[1]

- **كما أن ما زعمه طائفة منهم من أن الإرادة مخلوقة محدثة، باطل**؛ إذ حقيقته نفي أن تكون الإرادة من **صفات الله القائمة به، ووصفه بما هو مخلوق منفصل عنه!!** (والله تعالى لا يوصف بشيء من مخلوقاته، بل صفاته قائمة بذاته)،[2] ووصفه بما هو منفصل عنه؛ **مخالف لصريح العقل، فقد تقرر في بدائه العقول أنه (لا يتصف الموصوف بما هو منفصل عنه).**[3]
- **ومن جمع من الشيعة بين القولين**؛ فقد جمع بين الضلالات في تعسف شديد، ونزح عن التحقيق إلى مكان بعيد!!

- **أن عامة الشيعة يعلقون إرادة الله بالبداء، فقد ورد في مروياتهم أن (لله ﷻ البداء فيما علم متى شاء، وفيما أراد لتقدير الأشياء).!!**
- **أن الشيعة يزعمون أن قلوب الأئمة مورد لإرادة الله،[4] وأن الأئمة إذا أرادوا شيئًا أراده الله!![1] وأنهم موضع مشيئة الله!! [2] وألسن إرادته!! [3]**

---

(١)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٧/ ١٦٨.

(٢)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ١٢٦.

(٣)در التعارض، ابن تيمية، ١١١/٢.

(٤) انظر: التفسير الصافي، الفيض الكاشاني، ٢٩٤/٥، ينابيع المعاجر، هاشم البحراني، ٤٤، البرهان في تفسير القرآن، هاشم البحراني، ٥٩٨/٥، تفسير نور الثقلين، الحويزي، ٥١٩/٥، كنز الدقائق وبحر الغرائب، محمد المشهدي، ١٥٩/١٤، تفسير الصراط المستقيم، البروجردي، ١٥٤/٣، مجمع النورين، المرندي، ٢١٢، مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٢٥٤/١٠، الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣٣٩/١، ٢/ ٨٨، ١١٥/٤، ٥٤٩، ٤٩٠/٥، الولاية التكوينية لآل محمد، علي عاشور، ٢٢٦، موسوعة الإمام الهادي، بإشراف: محمد الحسيني وآخرون، ٩٧/٢، ٥٢١، ٢٧٢/٣، موسوعة المصطفى والعترة، الحاج حسين الشاكري، ٢٨٩/١٤، موسوعة مكاتيب الأئمة، عبد الله الصالحي النجف آبادي، ١٤٩/٢.

يقول الكربلائي: (إنهم عليهم السلام ...محال مشيته وألسنة إرادته!!)،[٤] ويقول في موضع آخر: (إنّ قلوبهم أوعية مشيّته!!)[٥] وجاء في كتاب ينابيع المعاجز ما نصه:(أنهم (ع) إذا شاؤوا أن يعلموا علموا، **وأن قلوبهم مورد لإرادة الله سبحانه إذا شاء شيئًا شاؤه**).[٦]

كما عقد حافظ الشيعة البرسي في كتابه مشارق الأنوار؛ فصلاً تُرجم له بعنوان (فصل: إذا شاء آل محمد عليهم السلام شاء الله تعالى)؛ [٧] ذكر فيه ما يدل على ذلك!!، وزعم بعض الشيعة أن كون إرادة الأئمة مساوقة لإرادة الله دليلٌ على تصرف الأئمة في الكون وولايتهم التكوينية،[٨]ومن هنا صحَّ –في

=

(١) انظر: إلزام الناصب في إثبات الحجة الغائب، علي اليزدي الحائري، ١/٣٥-٣٦، مجمع النورين، المرندي، ٢١٤، الأنوار الساطعة، الكربلائي، ١/٤١٣، ٢/ ٢٣٣، ٤/٤٤، ٦٤، ٥/١٥٢، ٣١٩، مفتاح السعادة، النقوي، ٢/٨١-٨٢، الأربعين في حب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، علي أبو معاش، ٤/١٦٣، ٤/٣٨١، مختصر مفيد، جعفر العاملي، ٨/١٣، ١٣/٢١-٢٢، الولاية التكوينية لآل محمد، علي عاشور، ٣٨-٣٩، ٤٧، ١٨٩، ٢٢٥-٢٢٨، عجائب قدرة آل محمد (ع) وولايتهم التكوينية، علي عاشور، ٢٠-٢٨، ٢٨٤-٢٨٨.

(٢)انظر: مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٦/١٠٠.

(٣)انظر: مصباح المجتهد، الطوسي، ٧٥٣، إقبال الأعمال، ابن طاووس، ٢/٢٥٦، كشف المهم في طريق خبر غدير خم، هاشم البحراني، ٦٠-٦١، تفسير نور الثقلين، الحويزي، ٣/٤٢٣، كنز الدقائق وبحر الغرائب، محمد المشهدي، ٨/٤٠٦، تفسير الصراط المستقيم، البروجردي، ٣/٣٢٦، ٦٠١، ٤/١٦٢، ٥/٩٧، مستدرك نهج البلاغة، هادي كاشف الغطاء، ٨٠، مجمع النورين، المرندي، ٩، مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٣/٩٤، ٦/٩٩-١٠٠، الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٢/١٣٤، ١٤٢، ٤١٨، ٥١٠، ٣/٥٤، ٥/١٩٥، ٣٧٧، حياة أمير المؤمنين، محمد محمديان، ٢/٨١.

(٤)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤/٣٨١.

(٥)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤/٤٩٧.

(٦)ينابيع المعاجز، هاشم البحراني، ٤٣.

(٧)مشارق أنوار اليقين، البرسي، ٢٨٥، مع ملاحظة أن عنوان الترجمة –مع مطابقتها لمحتوى الفصل- إلا أنها من صنيع محقق الكتاب علي عاشور!

(٨)الولاية التكوينية لآل محمد، علي عاشور، ٤٠، عجائب قدرة آل محمد (ع) وولايتهم التكوينية، علي عاشور، ٢٨.

زعمه- (القول بتواتر ثبوت الولاية التكوينية لآل محمد ﷺ)!!!![1] **بل بلغ من غلوهم أن زعموا أن الأئمة هم مشيئة الله وإرادته!!** [2] يقول الكربلائي: (**إنهم قدرته ... وإرادته !!**).[3]

وقد ورد في رواياتهم ما يقرر هذه المعاني الفاسدة؛ ومن ذلك:

- قال أبو الحسن الهادي- كما يفترون-:(**إن الله جعل قلوب الأئمة موردًا لإرادته**).[4]
- وفي رواية عن أبي جعفر الباقر أنه قال- كما يفترون-:"**وإذا شئنا شاء الله ، ويريد الله ما نريده**"،[5] وعن علي بن الحسين أنه قال-كما يفترون-: "**ونحن إذا شئنا شاء الله وإذا أردنا أراد الله**"،[6] وفي رواية: عن أمير المؤمنين أنه قال -كما يفترون-: "**ونحن إذا شئنا شاء الله** وإذا كرهنا كره الله".[7]
- وفي الدعاء المنسوب لأبي عبدالله الصادق عند زيارة الحسين أنه قال -كما يفترون- "**إرادة الرب في مقادير أموره تهبط إليكم وتصدر من بيوتكم**"! [8]في بعض الزيارات : " **يا موضع مشية الله** "![9]

---

(١)الولاية التكوينية لآل محمد، علي عاشور، ٢٢٨، عجائب قدرة آل محمد (ع) وولايتهم التكوينية، علي عاشور، ٢٨٨.

(٢)انظر: مجمع النورين، المرندي، ٢١٥، مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٩٩/٦،

(٣)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤٩٧/٤.

(٤)بصائر الدرجات، ابن فروخ الصفار، رقم(٤٧)، ٥٣٧، تفسير القمي، علي القمي، ٤٠٩/٢، ينابيع المعاجر، هاشم البحراني، ٤٤، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١١٤/٥، ٣٠٥/٢٤، ٣٧٢/٢٥، مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٢٥١/٤.

(٥)مشارق أنوار اليقين، البرسي، ٢٨٦.

(٦)بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٤/٢٦.

(٧)بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٧/٢٦، مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٢٥١/٤، ٣٢٧/٨

(٨)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحج، أبواب الزيارات، باب زيارة قبر أبي عبدالله الحسين بن علي، برقم (٢)، ٥٧٧/٤، كامل الزيارات، ابن قولويه،٣٦٦، تهذيب الأحكام، الطوسي، ٥٥/٦، الوافي، الفيض الكاشاني، ١٤٨٨/١٤، وسائل الشيعة، العاملي، ٣٨٤/١٠، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٥٣/٩٨، وقال المجلسي في مرآة العقول، ٢٩٧/١٨ : (الحديث الثاني: ضعيف).

(٩) مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ١٠٠/٦.

- وجاء في خطبة منسوبة لأمير المؤمنين ما نصه" **جعلهم تراجم مشيته وألسن إرادته**"![1]
- وفي رواية: قال أمير المؤمنين –كما يفترون–: "**إن الأئمة من آل محمد قدرة الله ومشيته**"![2] وعن الصادق أنه قال –كما يفترون– : " **نحن مشية الله** "![3].

الوجه السابع: عرف بعض الشيعة القضاء: بتعلق إرادة الله الحتمية بكل شيء، والقدر: بتأثير الله تعالى في الأفعال.

ويؤخذ على قولهم الأمور التالية:

١–خص التعريف القضاء بالإرادة الحتمية والقدر بتأثير الله تعالى في الأفعال، وهذا التخصيص والتفريق ليس عليه دليل من الكتاب ولا من السنة، فالقضاء والقدر كلاهما يتضمن علم الله السابق بالأعيان والأفعال قبل كونها وخبره عنها وكتابته له وقدرته عليها ومشيئته لها وخلقه إياها.

٢–أن تعريفهم لكل من القضاء والقدر قاصر، فلم يستوعب مراتب القضاء والقدر!

٣–أن تعريف القضاء بالإرادة الحتمية[4]**يشوبه ما يلي:**

- (أن لفظ «الإرادة» مجمل له معنيان: فيقصد به المشيئة لما خلقه، ويقصد به المحبة والرضى لما أمر به)،[5] والإرادة في باب القضاء والقدر مختصة بالإرادة الكونية التي هي المشيئة، فينبغي تقيد التعريف بها–كما تقدم–

---

(١)مصباح المجتهد، الطوسي، ٧٥٣، إقبال الأعمال، ابن طاووس، ٢٥٦/٢، المصباح ، إبراهيم الكفعمي، ٨٠٦/٢، كشف المهم في طريق خبر غدير خم، هاشم البحراني، ٦٠–٦١، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٩٤/ ١١٤، مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٩٤/٣، ٩٩/٦–١٠٠، مسند الإمام الرضا، جمع: عزيز الله عطاردي، ٢٢/٢، موسوعة أحاديث أهل البيت، هادي النجفي ، ٧١/٨.

(٢) مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ١٠٠/٦.

(٣) مجمع النورين، المرندي، ٢١٥، مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٩٩/٦.

(٤)استعمل بعض الشيعة الإرادة الحتمية للتعبير عن الوجوب في الطلب والأمر المتعلق بالأحكام التكليفية؛ وهي بهذا المعنى تعني الإرادة الشرعية، انظر: لمحات الأصول، تقرير بحث البروجردي للسيد الخميني، ٥٨–٥٩، أصول الفقه، محمد رضا المظفر، ٣٤١/٢.

(٥)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٥٩/٨.

- أن عامة الشيعة فهموا من الإرادة الكونية الجبر، ولذا أخرجوا أفعال العباد عن عموم إرادة الله الكونية وقدرته ومشيئته؛[1] والحق أن إرادته القدرية الكونية لا تستلزم الجبر، وهي شاملة لا يخرج عنها حادث صغير ولا كبير ولا عين ولا فعل ولا وصف، فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن.
- أن الشيعة اختلفوا في صفة الإرادة، فذهبت طائفة منهم إلى أن الإرادة من صفات الذات وأولوها بالعلم، وذهبت طائفة أخرى إلى أن الإرادة من صفات الأفعال المحدثة المخلوقة —على مذهبهم–، وجمعت طائفة ثالثة بين الضلالتين، وقد تقدم بيان فساد أقوالهم!!
- أن الشيعة علقوا إرادة الله بمعتقدهم الفاسد بالبداء! —كما تقدم–
- أن الشيعة غلوا في أئمتهم فزعموا أن قلوب الأئمة مورد لإرادة الله، وأن الأئمة إذا أرادوا شيئًا أراده الله، وأنهم موضع مشيئة الله!! وألسن إرادته!! بل زادوا الطين بلة فزعموا أن الأئمة هم مشيئة الله وإرادته!!–كما تقدم–

٤–أن تعريف القدر بتأثير الله تعالى في الأفعال، وتقرير أن الله سبحانه هو الذي شاء أن يشاء الإنسان، وهو الذي ملك الإنسان قوة من قوته، وعليه فلا استغناء للإنسان في فعله عنه تعالى؛ يشوبه ما يلي:

- **هذا التعريف عام مجمل!**؛ فلم يصرح بإثبات علم الله السابق بأفعال العباد، وتقديره لها كما لم يصرح بإثبات مشيئته تعالى لما يقع من أفعال العباد وقدرته عليها وخلقه لها، وغاية ما أثبته: أن الله مكن الإنسان، وأعطاه القدرة والاختيار، وهذا نظير قول المعتزلة الذين أثبتوا للكفار والمؤمنين– على حدٍ سواء–، الإقدار والتمكين والدلالة والبيان، ولم يثبتوا مشيئة الله لأفعال العباد، وخلقه لها، ولا ما اختص الله به المؤمنين —دون الكفار– من التوفيق إلى الإيمان والأعمال الصالحة.[2]

---

(١)انظر: شرح أصول الكافي، المازندراني، ٤٥٢/١١، تفسير الميزان، الطباطبائي، ٩٧/١–٩٨.

(٢) انظر قول المعتزلة، متشابه القرآن، القاضي عبدالجبار، ١١٢/١، ١٣٥، ١٥١، ٢٨٠، ٢٨٢، وانظر: مدارج السالكين، ابن القيم، ١/ ٤١٦.

الوجه الثامن: جعل بعض الشيعة القضاء متأخر عن القدر، ونفوا تعلق البداء به، وعرفوه: بالحكم بوجود الأشياء في الأعيان على وفق الحكمة والتقدير، أو بحتمية وجود الشيء بعد تقديره وتحديده أو بالفصل على التمام أو بالإمضاء والإيجاب والإيجاد، وهذه التعريفات مع تعدد ألفاظها إلا أن مؤداها واحد؛ وهو الحكم الحتمي بوجود الشيء أو وجود الشيء على وفق الحكمة والتقدير.

وعرفوا القدر: بتقدير الشيء –قبل وجوده–وتحديده بحدّه الذي يعتبر في كماله وتميّزه وتشخّصه، وعلقوا به المشيئة والبداء؛ فقسموه إلى حتم وغير حتم.

ويؤخذ على قولهم الأمور التالية:

١–أن التفريق الذي احتواه التعريف تفريق مبتدع ليس عليه دليل من الكتاب ولا السنة.

٢–أن تعريفهم السابق للقضاء والقدر قاصر، فلم يستوعب مراتب القضاء والقدر.

٣–أن تعريف القضاء بالحكم بوجود الأشياء في الأعيان على وفق الحكمة والتقدير، أو بحتمية وجود الشيء بعد تقديره وتحديده أو بالفصل على التمام أو بالإمضاء والإيجاب والإيجاد؛ **يشوبه ما يلي:**

- **أن هذه المعاني عند عامة الشيعة مختصه بالأمور التكوينية ولا تتعلق بأفعال العباد؛ وهذا باطل،** فأفعال العباد وسعادتهم وشقاءهم–كسائر ما يكون في الكون– يتعلق بها حكم الله السابق الحتمي بوجودها، كما يتعلق بها علمه السابق وخبره وكتابته وقدرته ومشيئته وخلقه وإيجاده.وعليه فما قدره الله وقضاه من أفعال العباد كسائر ما قدره وقضاه من الأمور التكوينية؛ هو واجب الوقوع من عدة جهات: من جهة علم الرب به، ومن جهة مشيئته وإرادته له، ومن جهة كلامه به، ومن جهة كتابته ، ومن جهة رحمته، و عدله. وهذا يقتضي الجزم بوقوع ما سيكون من أفعال العباد وسائر الأمور التكوينية ، وأنّ ذلك واجبٌ حتمٌ لا بُدّ منه. (١).

(١)انظر: النبوات، ابن تيمية، ٢/ ٩١٢-٩١٤.

- **أن نفي الشيعة –في التعريف السابق–لتعلق البداء بالقضاء إذا قُصد به: (الحكم بوجود الأشياء في الأعيان على وفق الحكمة والتقدير، أو حتمية وجود الشيء بعد تقديره وتحديده أو الفصل على التمام) لا يتأتى على مذهبهم!!!**؛ لا سيما وأنهم يعلقون البداء بالشيء ما لم يوجد!!؛ [1]**يوضحه:**
- **أن إثبات هذه المعاني(الحكم بوجود الأشياء في الأعيان على وفق الحكمة والتقدير، أو حتمية وجود الشيء بعد تقديره وتحديده أو الفصل على التمام) عند عامة الشيعة كما تستلزم الظلم والجبر في أفعال الإنسان؛ فإنها –في نظرهم– تستلزم الجبر على الله في تكون الكون**، ومن هنا فإن عامة الشيعة:

كما نفوا تعلق هذه المعاني بأفعال العباد، زادوا الطين بلة؛ فعارضوا بين هذه المعاني والمشيئة؛ فعلقوا البداء بالأمور التكوينية!! وهذا ما صرح به آية الشيعة الكوراني[2] حين قال: (مخالفونا ..قالوا: إن الله تعالى قد فرغ من الأمر فلا يمكنه التغيير ..فهذه النصوص الصحيحة عندهم تقول بالجبر في أفعال الانسان، وبالجبر على الله في تكوين

---

(١) وهذا ما صرح به عارف الشيعة الكربلائي في حديثه عن محل البداء؛ فقد علقه بكل شيء ثم قال:(والشيء ما لم يجد فيحتمل فيه المحو والإثبات) الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٢/٤٨٨، وانظر منه، ٢/٤٧٥-٤٩١.

(٢)علي محمد قاسم الكوراني الياطري العاملي، أحد آيات الشيعة المعاصرين، **له قدرٌ عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛ولد في أسرة شيعية معروفة في بلدة ياطر (جبل عامل) جنوب لبنان ،في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٤م، كانت له مشاركات في نشاطات المرجعية الشيعية ومقاومة الشيوعية في العراق، وقام بنشاط شيعي تبليغي واسع بالكويت، تعرض سنة ١٩٧٩ لمحاولة اغتيال في بيروت، من أعماله: تأسيس ''مركز المعجم الفقهي'' برعاية المرجع الشيعي محمد رضا الموسوي الكلبايكاني، و ''مركز المصطفى للدراسات الإسلامية'' برعاية المرجع الشيعي علي السيستاني، اشتهر بظهوره إعلاميًا في النقاشات والحوارات بين الشيعة والسنة. كما اشتهر في أوساط الشيعة ببحوثه حول الإمام المهدي وذلك بكتابيه ''عصر الظهور ''، و'' المعجم الموضوعي لأحاديث الإمام المهدي''. وبرامجه التلفزيونية كبرنامج ''المهدي منا'' الذي بث على قناة أهل البيت، ألف عددًا من الكتب في مجالات مختلفة كالعقيدة واللغة العربية والسياسة والتاريخ والأخلاق، وقد تُرجِمَ عدد من كتبه إلى لغات أخرى كالإنجليزية والفارسية، ولا يزال إلى اليوم يواصل اليوم التأليف والتدريس، وتبث برامجه ومحاضراته على قنوات فضائية أخرى كالأنوار والكوثر والمعارف. انظر ترجمته: موقع سماحة العلامة الشيخ علي الكوراني العاملي، تاريخ الاطلاع: ٤-١-١٤٣٨هـ، استرجعت من:
http://www.alameli.net/about

الكون معًا....وخالفناهم نحن شيعة أهل البيت؛ لأن الكون كله تحت سلطان الله تعالى حدوثًا وبقاءً، ولذا نعتقد بالبداء وهو المحو والإثبات).[1]

وزعمهم باطل ؛ إذ:

- **القول بتعلق هذه المعاني بأفعال العباد لا يستلزم الجبر ولا الظلم بل لله الحجة البالغة؛** يقول ابن القيم﵀: (العبد بين منة من الله عليه، وحجة منه عليه، ولا ينفك عنهما، فالحكم الديني متضمن لمنته وحجته، قال الله تعالى:﴿ **لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ** ﴾ آل عمران:١٦٤، وقال:﴿ **بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ** ﴾ الحجرات:١٧، وقال:﴿ **فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ** ﴾ الأنعام:١٤٩. والحكم الكوني أيضًا متضمن لمنته وحجته، فإذا حكم له كونًا حكمًا مصحوبًا باتصال الحكم الديني به؛ فهو منة عليه، وإن لم يصحبه الديني؛ فهو حجة منه عليه. وكذلك حكمه الديني إذا اتصل به حكمه الكوني، فتوفيقه للقيام به منة منه عليه، وإن تجرد عن حكمه الكوني صار حجة منه عليه، فالمنة باقتران أحد الحكمين بصاحبه، والحجة في تجرد أحدهما عن الآخر). [2]
- **والقول بتعلقها بالأمور التكوينية لا يخرجها من كونها تحت سلطان الله وقدرته ومشيئته،** وفي ذلك يقول شيخ الإسلام﵀:(**ما شاءه وجب كونه، وهو يجب بمشيئة الرب وقدرته، وما لم يشأه امتنع كونه مع قدرته عليه. كما قال تعالى:**﴿ **وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا** ﴾ السجدة:١٣، ﴿ **وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم** ﴾ البقرة:٢٥٣،﴿ **وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ** ﴾ الأنعام:١١٢.**فكون الشيء واجب الوقوع لكونه قد سبق به القضاء، وعلم أنه لا بد من كونه لا يمتنع أن يكون واقعًا بمشيئته وقدرته وإرادته).**[3]

---

(١)ألف سؤال وإشكال، الكوراني، ١/٢١٥-٢١٦، وانظر: الصحيح من سيرة النبي الأعظم، جعفر العاملي، ٢٨/١٨٥-٢٠٠.

(٢) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، ابن القيم، ١/١٧٢.

(٣) جامع الرسائل، ابن تيمية، ٢/ ٣٨-٣٩، مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٦/ ٢٤٤-٢٤٥.

- **أن غالب الشيعة يقولون بتعلق البداء في حكم الله؛ فكيف يستقيم على قولهم وصف الحكم بكونه حكم فصل أو حكم قطعي وحتمي!!**

- ثم إن القول بعقيدة البداء وأنه سبحانه يحكم بالشيء ثم يتبين له ما لم يكن علمه فينتقض حكمه لما ظهر له من خطئه، من أعظم النقائص في حق الرب سبحانه!! [١]

- **أن إثبات هذه المعاني:(الإيجاب والإيجاد والإمضاء) يفيد إثبات الخلق، وإثبات ذلك وإن كان يستلزم إثبات علم الله، وقدرته، ومشيئته، غير أن العلم الذي يَثبت بإثبات الخلق والإيجاد هو العلم المشروط في الفعل، وهو الذي لا يكون المريد مريدًا حتى يحصل ذلك العلم. والعلم بما يريده الفاعل ليس هو العلم بأن سيكون المراد!** فالعلم بأن سيكون المراد- وهو المرتبة الأولى من مراتب القدر: علم الرب ﷻ بالأشياء قبل كونها- لا يُثبت بمجرد إثبات الخلق والإيجاد.

- **هذا التعريف وإن صرح بإثبات الحكمة إلا أن الحكمة التي يثبتها عامة الشيعة؛ حكمة مخلوقة منفصلة عن الله عائدة إلى المخلوقات ولا يعود على الله منها شيء، وقد (أخطؤا في ...أنهم أعادوا تلك الحكمة إلى المخلوق ولم يعيدوها إلى الخالق سبحانه على فاسد أصولهم في نفي قيام الصفات به فنفوا الحكمة من حيث أثبتوها وجحدوها من حيث أقروا بها !!)** [٢] **والحق:**

  - أن الله تعالى حكيم في كل ما فعله وخلقه وأمر به، وحكمته حكمة حق عائدة إليه، قائمه به، كسائر صفاته. [٣]

  - أن الحكمة -فيما خلقه سبحانه وأمر به- تتضمن شيئين: حكمة تعود إليه يحبها ويرضاها، وحكمة تعود إلى عباده هي نعمة عليهم يفرحون بها ويلتذون بها. [٤]

- **أن بعض الشيعة غلوا في أئمتهم:**

---

(١) انظر: منهاج السنة النبوية، ابن تيمية،٢/ ٣٩٤-٣٩٥

(٢)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٢/١٠١٠.

(٣) انظر: طريق الهجرتين، ابن القيم، ١/١٩٣-١٩٩.

(٤) انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ٣٥- ٣٧.

فزعموا أن الأئمة محل الحكم الإلهي، بل زادوا الطين بلة فزعموا أنهم حكم الله!!!،
كما زعموا أن الإيجاد إنما يتحقق بالأئمة؛ فبهم خلق الله الخلق!!
وزعموا أيضًا أن الله أعطى الأئمة حكمته، واستودعهم إياها! بل زاد بعضهم الطين بلة فزعم أن الأئمة هم معادن حكمة الله!! –وقد تقدم–

٤–أن تعريف القدر بتقدير الشيء–قبل وجوده– وتحديده بحدّه الذي يعتبر في كماله وتميّزه وتشخّصه، وتعليقه بالمشيئة، وتقسيمه إلى حتم وغير حتم؛ يشوبه ما يلي:

- **هذا التعريف عام مجمل لم يصرح إلا بتحديد الشيء قبل وجوده**، والحق: أن القدر كالقضاء كلاهما يتضمن علم الله السابق بالأعيان والأفعال قبل كونها وخبره عنها وكتابته له وقدرته عليها ومشيئته لها وخلقه إياها.
- **علق التعريف القدر بالمشيئة وقسمه إلى حتم وغير حتم، وهذا التقسيم مبني على عقيدة البداء الفاسدة؛ ولا ينبغي عده من قبيل ما أتت به النصوص الشرعية من إثبات التغيير في المقادير والمحو والإثبات فيها، ذلك أن المحو والإثبات بعلمه تعالى وقدرته وإرادته وحكمته، من غير أن يكون له بداء في شيء، وكيف يتوهم له البداء وعنده أم الكتاب، وله في الأزل العلم الواسع المحيط بكل شيء، الذي لا يعتريه نقص ولا تبديل.**[١]
- **أن بعض الشيعة غلوا في أئمتهم؛ فزعموا أن الأئمة هم المقدرون لحدود الخلق!!**

يقول الكربلائي: (إنهم عليهم السلام أصل كل موجود حيث جعلهم الله تعالى الأعضاد والأشهاد والمناة، أي: المقدرون لحدود الخلق!!).[٢]

٥–أن الشيعة اختلفوا في الترتيب بين القضاء والقدر؛ أيهما سابق وأيهما لاحق؛[١] وإذا كان هذا التعريف قرر تأخر القضاء عن القدر؛ فإن التعريف التالي قرر تقدم القضاء على القدر!!

---

(١) انظر: أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية– عرض ونقد–، د.ناصر القفاري، ٩٤٩/٢.
(٢)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ١٤/٤.

الوجه التاسع: عرف بعض الشيعة القضاء بالإتمام والحكم القاطع، وعرفوا القدر: بتعلّق الحكم وتحقّقه في الخارج بخصوصيّات خارجيّة، وزعموا أن مرتبته بعد القضاء.

ويؤخذ على قولهم الأمور التالية:

١-أن التفريق الذي احتواه التعريف تفريق مبتدع ليس عليه دليل من الكتاب ولا السنة.

٢-أن تعريفهم للقضاء والقدر قاصر، فلم يستوعب مراتب القضاء والقدر.

٣-أن تعريف القضاء بالإتمام والحكم القاطع؛ **يشوبه ما يلي:**

- **أنه تعريف مجمل عام؛ إذ الحكم القاطع؛ قد يكون حكم كوني، أو حكم شرعي ديني، أو حكم جزائي بالثواب أو العقاب، وإذا تقرر ذلك، فإن هذا التعريف ليس جامعًا ولا مانعًا؛ لأمرين:**

أحدهما: أنه لم يستوعب ذكر جميع مراتب القضاء والقدر ولم يشملها.

=

(١)لم تتفق أقوال الشيعة فضلاً عن رواياتهم في الترتيب بين القضاء والقدر؛ **فبعضها قرر تقدم القدر على القضاء**؛ انظر: المحاسن، البرقي، ٢٤٤/١، شرح نهج البلاغة، ابن ميثم البحراني، ٣٥٨/٣، الوافي، الكاشاني،٥١٧/١-٥١٨، مرآة العقول، المجلسي، ١٨٥/٢، رياض السالكين، علي الشيرازي، ٢٣٦/٧، الرسالة الوعائية، أحمد الأحسائي، ٤٤، منهاج البراعة، حبيب الله الخوئي، ٣٧٥/٢١، ميزان الحكمة، محمد الريشهري، ٢٥٠٤/٣، ٢٥٧٠. **وبعضها قرر تأخر القدر عن القضاء**؛ انظر: المحاسن، البرقي، ٢٩٦/١، الأصول من الكافي،١٥٠/١، التوحيد، الصدوق، ٣٦٩، شرح نهج البلاغة، ابن ميثم البحراني، ٥٥/٣، ٣٤٦، تفسير المحيط الأعظم، الآملي، ٢٩٤/٢، ٣٥٢، عوالي اللئالي، ابن أبي جمهور الأحسائي، ١١١/٤، أصول استنباط العقائد، -محاضرات السند بقلم: محمد الرضوي- ، ١٥٦-١٥٧، **وبعضها قرر سبق القضاء والقد معًا**؛ انظر: نهج البلاغة، جمع الشريف الرضى، ٢٥٣، التفسير الأصفى، الكاشاني،٧٥٩/٢، التفسير الصافي، الكاشاني، ٣٠٧/٣، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٩٠/٦٨، مصباح البلاغة، المير جهاني،١٧١/٤، توضيح نهج البلاغة، محمد الشيرازي، ٦٣/٣-٦٤، **ولدفع هذا التعارض والتضارب حاول السبروازي الجمع بين الروايات والأقوال في تعسف ظاهر وتكلف مشين!!؛ فجاء بقول فاسد يحسبه الظمآن ماءً؛ ويا ليته إذا جاءه لم يجده شيئًا بل يجده سمًا ناقعًا**. انظر: شرح الأسماء الحسنى، السبروازي، ٦١/١-٦٣.

والثاني: أنه أدخل أفراد من غير المعرف في التعريف؛ إذ الحكم في باب القضاء والقدر مختصة بالحكم الكوني كما تقدم.

هذا وتعريف الشيعة للقضاء بالحكم القاطع تشوبه شوائب أخرى تقدم إبرازها ونقدها باستيفاء وإفاضة في التعريف السابق...

٤- أن تعريف القدر بتعلَّق الحكم وتحقّقه في الخارج بخصوصيّات خارجيّة؛ يشوبه ما يلي:

- هذا التعريف مجمل؛ فلم يصرح إلا بتعلَّق الحكم وتحقّقه في الخارج ؛أي: إيجاد ما سبق به الحكم، ولم ينص على متعلق الحكم هل هو الأعيان أم الأفعال، أم كلاهما؛ والحق أن القدر يتعلق بالأعيان والأفعال؛ وهو يتضمن علم الله السابق بالأعيان والأفعال قبل كونها وخبره عنها وكتابته له وقدرته عليها ومشيئته لها وخلقه إياها.
- **أن إثبات تحقق الأشياء وإيجادها في الخارج وإن كان يستلزم إثبات علم الله، وقدرته، ومشيئته، غير أن العلم الذي يَثبت بإثبات الخلق والإيجاد هو العلم المشروط في الفعل، وهو الذي لا يكون المريد مريدًا حتى يحصل ذلك العلم. والعلم بما يريده الفاعل ليس هو العلم بأن سيكون المراد!** فالعلم بأن سيكون المراد- وهو المرتبة الأولى من مراتب القدر: علم الرب ﷻ بالأشياء قبل كونها- لا يُثبت بمجرد إثبات الخلق والإيجاد.
- **أن بعض الشيعة غلوا في أئمتهم فزعموا أن بهم يتحقق الإيجاد؛ وقد تقدم!**

الجانب الثالث: نقد النمط الثالث، تعريف القضاء على حدة، والقدر على حدة.

التعريفات في هذا النمط مجملة ولم تستوعب مراتب القضاء والقدر، وأغلب المآخذ عليها قد سبق ذكرها باستفاء وإفاضة، لذا سأقتصر على نقد التعريفات التي لم يسبق نقدها تحاشيًا للتكرار؛ وسيكون النقد في الوجوه التالية:

الوجه الأول: نقد تعريف القضاء: بالأمر الحتمي[1] المتوجه من اللَّه سبحانه إلى المخلوقات بالحصول ذاتًا أو صفة أو تغييرًا. أو تعريف القدر بالأمر.

هذا التعريف يشوبه ما يلي:

١- **أنه تعريف قاصر؛** لم ينص على مراتب القضاء والقدر؛ ولم يصرح بإثبات علم الله السابق بالأعيان والأفعال قبل كونها وخبره عنها وكتابته له وقدرته ومشيئته وخلقه لها.

٢- **يُعد هذا التعريف من قبيل التعريف بالأعم؛** فينبغي تقيده بالأمر الكوني؛ ذلك أن الأمر في كتاب الله نوعان:

النوع الأول: الأمر الكوني القدري، ويسمى أيضًا: بأمر التكوين؛ وأمر التقدير والتكوين وهذا الأمر:

- مستلزم لوقوع المأمور، ولا يمكن تخلفه.
- متعلقٌ بالحقائق الكونية الوجودية الخلقية القدرية الملكية.
- موافق مشيئة الله الكونية. [2]

النوع الثاني: الأمر الديني الشرعي؛ أي: أمر التكليف: -(الذي هو الأمر بالحسنات والنهي عن السيئات)[3] -؛ وهذا الأمر:

- متعلقٌ بالحقائق الدينية الإيمانية القرآنية النبوية الشرعية.
- موافق لمحبة الله ورضاه.
- لا يستلزم وقوع المأمور إلا أن يتعلق به النوع الأول من الأمر-أي الأمر الكوني-. [1]

---

(١)استعمل بعض الشيعة لفظ (الأمر الحتمي) للتعبير عن الوجوب في الطلب والأمر المتعلق بالأحكام التكليفية؛ وهو بهذا المعنى يعني الأمر الديني الشرعي، انظر: الوفية في أصول الفقه، الفاضل التوني، ٩١، معتمد الشيعة في أحكام الشريعة، ملا محمد النراقي،١٧٢، اللمعة البيضاء، التبريزي، ٤٣٨.

(٢) انظر: التحفة العراقية، ابن تيمية، ٣٢٦، بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ٤٢٣/٨، جامع المسائل، ابن تيمية، ٢٨٠/٤-٢٨١، مجموعة الفتاوى، ابن تيمية،١٠/ ٢٤، حادي الأرواح، ابن القيم، ٧٢/١-٧٣، شفاء العليل، ابن القيم، ١٨٩/١-١٩٠.

(٣)بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ٤٢٣/٨.

والأمر في باب القضاء والقدر مختص بالأمر الكوني الموافق للمشيئة، ولا خروج لأحد عنه؛ بل هو شامل لكل شيء لا فرق فيه بين الجماد والحيوان، ولا يخرج عنه حادث صغير ولا كبير ولا عين ولا فعل ولا وصف، ولا يجاوزه برٌ ولا فاجر.

وأما الأمر الديني الشرعي فيعصيه الفجار والفساق. والأمران غير متلازمان؛ فقد يأمر كونًا فيقضي ويقدر بما لا يشرعه، وقد يشرع بما لا يأمر به كونًا ولا يقضيه ولا يقدره، ويجتمع الأمران فيما وقع من طاعات عباده وإيمانهم، وينتفي الأمران عما لم يقع من المعاصي والفسق والكفر، وينفرد الأمر الشرعي فيما شرعه ولم يفعله المأمور، وينفرد الأمر الكوني فيما وقع من المعاصي.(٢)

يقول ابن القيم ﷺ: (**أمره سبحانه نوعان: أمر كوني قدري، وأمر ديني شرعي؛ فمشيئته سبحانه متعلقة بخلقه وأمره الكوني**، وكذلك تتعلق بما يحب وبما يكرهه كله داخل تحت مشيئته، كما خلق إبليس وهو يبغضه، وخلق الشياطين والكفار والأعيان والأفعال المسخوطة له وهو يبغضها، فمشيئته سبحانه شاملة لذلك كله.

وأما محبته ورضاه فمتعلقة بأمره الديني وشرعه الذي شرعه على ألسنة رسله، فما وجد منه تعلقت به المحبة والمشيئة جميعًا، فهو محبوب للرب واقع بمشيئته؛ كطاعات الملائكة والأنبياء والمؤمنين، وما لم يوجد منه تعلقت به محبته وأمره الديني ولم تتعلق به مشيئته، وما وجد من الكفر والفسوق والمعاصي تعلقت به مشيئته، ولم تتعلق به محبته ولا رضاه ولا أمره الديني، وما لم يوجد منها لم تتعلق به مشيئته ولا محبته). (٣)

=

(١) انظر: التحفة العراقية، ابن تيمية، ٣٢٦، بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ٤٢٣/٨، جامع المسائل، ابن تيمية، ٢٨٠/٤-٢٨١، مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٠/ ٢٤، حادي الأرواح، ابن القيم، ٧٢/١-٧٣، شفاء العليل، ابن القيم، ١٨٩/١-١٩٠.

(٢) انظر: جامع الرسائل، ابن تيمية، ٩/١، مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٢/ ٣٢٢، ١٨/ ١٣٢-١٣٣، شفاء العليل، ابن القيم، ١٨٩/١-١٩٠، ٧٦٧/٢-٧٦٩.

(٣)شفاء العليل، ابن القيم، ١٨٩/١.

ويقول:(لفظ الأمر..نوعان: أمر تكوين، وأمر تشريع، والثاني قد يعصي ويخالف بخلاف الأول؛ فقوله تعالى: ﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا ﴾ الإسراء:١٦، لا يناقض قوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ﴾ الأعراف:٢٨، **ولا حاجة إلى تكلف تقدير: أمرنا مترفيها فيها بالطاعة فعصونا وفسقوا فيها؛ بل الأمر ههنا أمر تكوين وتقدير لا أمر تشريع**). [١]

ويقول: (حركات العالم العلوي والسفلي وما فيهما موافقة للأمر؛ **إما الأمر الديني الذي يحبه الله ويرضاه، وإما الأمر الكوني الذي قدره وقضاه**)، [٢] (**والأمر الكوني؛ كقوله:** ﴿ إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾ ﴾ يس:٨٢، وقوله: ﴿ وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ كَلَمْحٍۭ بِٱلْبَصَرِ ﴿٥٠﴾ ﴾ القمر:٥٠، وقوله: ﴿ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولًا ﴿٤٧﴾ ﴾ النساء:٤٧، وقوله: ﴿ وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا ﴿٢١﴾ ﴾ مريم:٢١، وقوله: ﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا ﴾ الإسراء:١٦؛ **فهذا أمر تقدير كوني لا أمر ديني شرعي؛ فإن الله لا يأمر بالفحشاء والمعنى: قضينا ذلك وقدرناه....**

ومن الديني قوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ ﴾ النحل:٩٠، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا ﴾ النساء:٥٨، وهو كثير). [٣]

ويقول ابن تيمية رحمه الله: (بيّن الله في كتابه: الفرق بين..**الأمر.. الكوني الذي ..قدره وقضاه وإن كان..لا يحبه ولا يرضاه ولا يثيب أصحابه.. وبين الديني الذي .. وشرعه** وأثاب فاعليه وأكرمهم، وجعلهم من أوليائه المتقين، وحزبه المفلحين وجنده الغالبين)؛[٤](فقال في الأمر الكوني: ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾ ﴾ النحل:٤٠، وقال تعالى: ﴿ وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ

---

(١)شفاء العليل، ابن القيم، ١/١٩٠.

(٢)روضة المحبين ونزهة المشتاقين، ابن القيم، ٩٩.

(٣)شفاء العليل، ابن القيم، ٢/٧٦٩-٧٧١

(٤) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، لابن تيمية، ٢٧٦، مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١١/٢٦٥.

كَلَمۡحِۭ بِٱلۡبَصَرِ ﴿٥٠﴾ ﴾ القمر:٥٠، وقال تعالى: ﴿ أَتَىٰهَآ أَمۡرُنَا لَيۡلًا أَوۡ نَهَارٗا فَجَعَلۡنَٰهَا حَصِيدٗا كَأَن لَّمۡ تَغۡنَ بِٱلۡأَمۡسِۚ ﴾ يونس:٢٤. وأما الأمر الديني؛ فقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ﴾ النحل:٩٠، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا ﴾ النساء:٥٨).[1]

ويقول:(الأمر في القرآن نوعان: أمر تكليف؛ كالأمر بالشرائع التي بعث بها الأنبياء. وأمر تكوين؛ كقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾ ﴾ يس:٨٢، وقوله تعالى: ﴿ وَكَانَ أَمۡرُ ٱللَّهِ قَدَرٗا مَّقۡدُورٗا ﴿٣٨﴾ ﴾ الأحزاب:٣٨، أي: مأموره، وقوله تعالى: ﴿ أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ ﴾ النحل:١، **أي: مأموره، أمر التكوين الذي قدره وقضاه**..ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٞ كَلَمۡحِۭ بِٱلۡبَصَرِ ﴿٥٠﴾ ﴾ القمر:٥٠،)،[2] (وكذلك في أظهر القولين قوله تعالى: ﴿ وَإِذَآ أَرَدۡنَآ أَن نُّهۡلِكَ قَرۡيَةً أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيۡهَا ٱلۡقَوۡلُ ﴾ الإسراء:١٦)،[3] (والآي نفسها وما اتصل بها قبلها وبعدها تدل على)[4] ذلك (فقد أخبر أن هذا الأمر إنما يكون إذا أراد هلاكهم، وما شاء الله ﷻ كان، فلابد من وقوع هلاكهم، والهلاك إنما يكون بالذنوب، وأمر التكليف الذي هو الأمر بالحسنات والنهي عن السيئات لا يستلزم وقوع المعصية بل قد يأمرهم فيطيعون فلا يستحقون العذاب بخلاف أمر التكوين)[5] وأيضًا (الله لا يأمر بالفحشاء ولا يحب

---

(١) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ابن تيمية، ٢٧٨-٢٧٩، مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٢٦٧/١١.

(٢)بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ابن تيمية، ٨/ ٤٢١، وانظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ابن تيمية، ١٥٠/١-١٥٢، التحفة العراقية، ابن تيمية، ٣٢٥-٣٢٦.

(٣)الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ابن تيمية، ١٥١/١، وانظر: بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ابن تيمية، ٨/ ٤٢٠-٤٢٣، التحفة العراقية، ابن تيمية، ٣٢٦.

(٤)بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ابن تيمية، ٨/ ٤٢١.

(٥)بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ابن تيمية، ٨/ ٤٢٣.

الفساد ولا يرضى لعباده الكفر ولا يوجد منه خطاب .. بفعل الكفر والفسوق والعصيان، **وإن كان ذلك واقعًا بمشيئته وقدرته وخلقه وأمره الكوني، فالأمر الكوني ليس هو أمرًا للعبد أن يفعل ذلك الأمر؛ بل هو أمر تكوين لذلك الفعل في العبد أو أمر تكوين لكون العبد على ذلك الحال.** فهو سبحانه الذي خلق الإنسان هلوعًا، إذا مسه الشر جزوعًا، وإذا مسه الخير منوعًا، وهو الذي جعل المسلمين مسلمين؛ كما قال الخليل: ﴿ رَبَّنَا وَٱجۡعَلۡنَا مُسۡلِمَيۡنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةٗ مُّسۡلِمَةٗ لَّكَ ﴾ البقرة:١٢٨، فهو سبحانه جعل العباد على الأحوال التي خلقهم عليها، **وأمره لهم بذلك أمر تكوين، بمعنى أنه قال لهم :كونوا كذلك، فيكونون كذلك، كما قال للجماد: كن فيكون. فأمر التكوين لا فرق فيه بين الجماد والحيوان).** [١]

وإذا تقرر ذلك، فإن هذا التعريف ليس جامعًا ولا مانعًا؛ لأمرين:

أحدهما: أنه لم يستوعب ذكر جميع مراتب القضاء والقدر ولم يشملها!

والثاني: أنه أدخل أفراد من غير المعرف في التعريف؛ إذ الأمر في باب القضاء والقدر مختص بالأمر الكوني!

٣- أن الأمر من أقسام الكلام والخطاب،[٢] وعامة الشيعة يزعمون أن الكلام صفة محدثة مخلوقة، وعلى هذا فأمر الله الكوني القدري-في زعمهم- محدث مخلوق وهذا باطل. ؛**لأنه يقتضي نفي حقيقة الكلام والأمر الكوني وجحده؛ ويلزم منه نفي القدر: أي نفي كلمات الرب التكوينية المتضمنة لأمره الكوني التي بها يخلق ﷻ ويكون!**

٤- أن عامة الشيعة يخضعون كل شيء سيكون (لمبدأ « البداء » ، الأمر الذي يجعله غير قابل للاعتماد عليه في رسم خريطة الأحداث في المستقبل) [٣] وهذا يعني أن الأمر

---

(١)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية،٢/ ٣٢٢.

(٢)انظر: مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن القيم، اختصار الموصلي، ٤/١٣١٨، ١٣١٩.

(٣) بيان الأئمة، جعفر مرتضى العاملي، ٦.

التكويني يحتمل تخلفه ووقوع خلافه، وهذا مناقض للحق، يقول ابن القيمﷺ: (أمر [الـ]تكوين لا يمكن وقوع خلافه).[١]

٥- أن عامة الشيعة فهموا من الأمر الكوني الجبر، ولذا:

- أخرجوا أفعال العباد عن الأمر الكوني، ونفوا تعلقه بها![٢]
- ردوا معنى القدر إلى الأمر الديني الشرعي، فجعلوا قضاء الله وقدره هو نفس أمره ونهيه لأفعال عباده(الأمر التكليفي).[٣]

وهذا في الحقيقة إنكار للقضاءِ والقدر، والحق أن أمر الله الكوني القدري لا يستلزم الجبر، وهو شامل لكل شيء لا يخرج عنه حادث صغير ولا كبير ولا عين ولا فعل ولا وصف.

يقول ابن القيمﷺ:(اعلم أن الإيمان بحقيقة القدر والشرع والحكمة لا يجتمع إلا في قلوب خواص الخلق.. وليس الشأن في الإيمان بألفاظ هذه المسميات وجحد حقائقها كما يفعل من.. يُؤمن ..بلفظ القدر، و.. يرده إلى الأمر الديني، ويجعل قضاءه وقدره هو نفس أمره ونهيه، ويفسر مشيئة الله لأفعال عباده بأمره لهم بها، وهذا حقيقة إنكار القضاءِ والقدر).[٤]

٦- أن بعض الشيعة غلوا في أئمتهم فزعموا أن الله ولّى الأئمة أمره التكويني، ومن هنا أثبتوا تصرف الأئمة في الكون وولايتهم التكوينية!! واتكأوا لإثبات هذا المعنى الفاسد على ما نسبوه في رواياتهم لأمير المؤمنين علي؛ فزعموا أنه قال في خطبة له:" وإن اللَّه اختص لنفسه بعد نبيه صلَّى اللَّه عليه وآله من بريته خاصة؛ علاّهم بتعليته، وسما بهم إلى

---

(١)حادي الأرواح، ابن القيم، ١/٧٢-٧٣.

(٢)انظر: الاقتصاد، الطوسي،٥٤-٥٥، منتهى الدراية في توضيح الكفاية، محمد جعفر الجزائري المروج، ١/٤١٨-٤١٩.

(٣)انظر: التوحيد، الصدوق، ٣٨٦، تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ٥٥- ٥٦، تفسير القرآن المجيد، المفيد، ٤٧٠-٤٧١، الأنوار النعمانية، نعمة الله الجزائري، ١/٣٠٥، منتهى الدراية في توضيح الكفاية، محمد جعفر الجزائري المروج، ١/٤١٨- ٤١٩.

(٤) طريق الهجرتين، ابن القيم، ١/١٩٥.

رتبته،...وأشهدهم خلقه، **وولاهم ما شاء من أمره!!**".[1] يقول الكربلائي في معرض شرحه للخطبة السابقة:(فهم عليهم السلام العارفون بحقائق الأشياء، ولهذه الإحاطة والتمكن من الخلق؛ **ولاهم اللَّه تعالى ما شاء من أمره، أي: مما يرجع إلى نظام الخلق وتربيتهم مما هو عبارة عن ولايتهم التكوينية!!!**).[2]

بل زادوا الطين بلة؛ فزعموا أن الأئمة هم أمر الله، وتجد في نصوصهم ورواياتهم ما يقرر ذلك!

فعن أبي جعفر الباقر أنه قال- كما يفترون-: " **ونحن جنبه وأمره** وحكمه، وكلمته **وعلمه وحقه**"!!

ويقول الكربلائي: (**إنهم** عليهم السلام علمه تعالى وقدرته وحكمه، **وأمره** وعدله،...وعيبة علمه، وأسرار غيبه!!). [3]ويقول: الأئمة (عليهم السلام.. حقيقة ظاهره تعالى، ووجهه، وبابه، وجنابه، وحكمه الذي يصير إليه كل شيء، **وأمره الذي قام به كل شيء!!!**).[4]

الوجه الثاني: نقد تعريف القدر بتقدير الرب وتحديده للأحكام الشرعية المتعلقة بأفعال العباد، وإخباره بها، وكتابته لذلك.

عرف بعض الشيعة القدر: بتحديد مقادير الأمور الكونية وتعيين الأمور المكتنفة بكل مخلوق غير أنهم لم يقتصروا على ذلك بل أضافوا إليه معنى آخر؛ فزعموا أن القدر يعني أيضًا تحديد الرب تعالى للأحكام الشرعية المتعلقة بأفعال العباد، وتبيينه لوقتها ومكانها ومقدارها، وإخباره بها وكتابته لها!

وهذا التعريف يشوبه ما يلي:

---

(١) مصباح المتهجد، الطوسي، ٧٥٣، إقبال الأعمال، ابن طاووس، ٢/٢٥٥-٢٥٦، المصباح للكفعمي، ٨٠٥-٨٠٦، كشف المهم في طريق خبر غدير خم، هاشم البحراني، ٦٠-٦١، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء،٩٤/١١٣-١١٤، مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٣/٩٤، مسند الإمام الرضا، جمع: عزيز الله عطاردي، ٢/٢٢، موسوعة أحاديث أهل البيت، هادي النجفي ، ٨/٧١.

(٢)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٢/١٤١-١٤٢، وانظر منه:٢/٤١٨-٤١٩، ٤/١٠٠، ٥/١٩٥-١٩٦، وانظر كذلك: الولاية التكوينية لآل محمد، علي عاشور، ١٣٦، عجائب قدرة آل محمد، علي عاشور، ١٦٤-١٦٧.

(٣)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤/٣٨٠-٣٨١، وانظر منه:٤/٤٩٧.

(٤)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣/٣٣٦.

١- **أنه تعريف قاصر**؛ لم ينص على مراتب القضاء والقدر.

٢- أدخل هذا التعريف في مفهوم القدر ما ليس منه؛ فالقدر مختص بالحكم الكوني، وإدخال الحكم الشرعي (الأمر والنهي) في تعريفه خطأ في الفهم والتصور؛ **فالأمر والنهي الشرعيان لا يفسران في ضوء الحكم الكوني؛ لأن هذا يقتضي إبطال أثر القضاء الكوني، والمشيئة العامة.**

وعليه فما زعموه في تعريف القدر بأنه تحديد الرب للأحكام الشرعية (الأوامر والنواهي) خلط ظاهر!!

جاء في كتاب الدر السنية ما نصه: (الله سبحانه، له الخلق، والأمر، والمشيئة، والإرادة، وله الشرع، والدين؛ إذا ثبت هذا، ففعل المأمورات، وترك المنهيات، هو: **الإيمان بالأمر، وهو الإيمان بالشرع، والدين، ولا يذكر في حد الإيمان بالقدر**). [١]

ويبقى الكلام على إدخالهم في تعريف القدر إخبار الله بالأوامر الشرعية وكتابته لها. فيقال:

أ- إن الشيعة لا يثبتون حقيقة الكلام ولا الكتابة لله، وإثباتهم لذلك لفظي صوري؛ فصفتي الكلام والكتابة -في نظرهم- محدثة مخلوقة! فهم ينكرون قيامها بالرب واتصافه بها ويجعلونها خلقًا من جملة مخلوقاته!

ب- إن الإخبار بالأوامر الشريعة لا يُسمى قدرًا، إذ الخبر عن الأمر والنهي متضمن خبر الرب عن طلبه المتضمن إرادته الشرعية،[٢] وهذا متعلق الحكم الشرعي، والقدر مختصٌ بالحكم الكوني.

ت- أن الكتابة في النصوص الشرعية تنقسم إلى قسمين؛ كونية وشرعية (فالكونية؛ كقوله: ﴿ كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ ﴾ المجادلة:٢١، وقوله: ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ ٱلصَّٰلِحُونَ ﴿١٠٥﴾ ﴾ الأنبياء:١٠٥، وقوله: ﴿ كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ

---

(١)الدرر السنية في الأجوبة النجدية، علماء نجد، ١/ ١٠٨.

(٢)انظر: الاستقامة، ابن تيمية، ١/٢٤.

عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ﴿٤﴾ ﴾ الحج:٤، والشرعية الأمرية؛ كقوله: ﴿ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ ﴾ البقرة:١٨٣، وقوله: ﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ ﴾ النساء:٢٣،- إلى قوله-: ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾ النساء:٢٤، وقوله: ﴿ وَكَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ ﴾ المائدة:٤٥؛ **فالأولى كتابة بمعنى القدر، والثانية كتابة بمعنى الأمر)**،[1] وعلى هذا؛ (فالكتابة) في باب القضاء والقدر مختصة بالكتابة الكونية القدرية الواجبة الوقوع، دون الكتابة الشرعية الدينية التي قد تُعصي وتُخالف، **وعليه فتعريف القدر بالكتابة الشرعية خلل ظاهر!!**

الوجه الثالث: نقد ما ذهب إليه-بعض الشيعة- في تعريف القدر؛ فقد ترددوا بين كونه من صفات الذات لأنه يرجع إلى العلم والقدرة.

أو من صفات الأفعال -المخلوقة على مذهبهم-، وأنه يعني ما قدره الله سبحانه ونقشه في الألواح، ومحا منه ما أراد محوه، وأثبت ما أراد إثباته!

وهذا التعريف يشوبه ما يلي:

١- **أنه تعريف قاصر**؛ لم يستوعب مراتب القضاء والقدر!

٢- تَرَدُّد بعض الشيعة في القدر بين كونه راجع إلى صفات الذات التي هي عينها؛ أو يرجع إلى صفات الأفعال،-المخلوقة المحدثة على مذهبهم-؛ يُقال فيه:

التحقيق أن القدر (تقدير الرب لما كان وما سيكون) من أفعال الله، ويتضمن إثبات جملة من صفاته الذاتية -كالعلم والقدرة، والمشيئة، والحكمة-، والذاتية الفعلية كالكلام والكتابة والخلق.[2]

وإذا كان السلف قد قرروا أن (القضاءُ والقدر منشؤُه عن علم الرب وقدرته). [3] إلا أن بين قولهم وقول الشيعة بون شديد؛ يوضحه:

---

(١)شفاء العليل، ابن القيم، ٧٦٩/٢، وانظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ابن تيمية، ١٤٩/١، ١٥٢.

(٢)انظر: طريق الهجرتين، ابن القيم، ١٩٦/١-١٩٨، شفاء العليل، ابن القيم، ٢٠٠/١-٢٠١، فضل علم السلف على علم الخلف؛ ضمن مجموع رسائل الحافظ ابن رجب، ١٥/٣.

(٣) انظر: طريق الهجرتين وباب السعادتين لابن القيم،١٩٦/١.

٣- **أن قول الشيعة برجوع القدر إلى صفتي العلم والقدرة**؛ يشوبه ما يلي:

- قولهم بعينية صفتي العلم والقدرة. يقول الشريف المرتضى: (القديم تعالى قادرا بنفسه لا بقدرة).[١] ويقول الصدوق:(إن الله تعالى ﷻ عالم حي قادر لنفسه لا بعلم وقدرة وحياة). [٢] ويقول المفيد: (الله – ﷻ اسمه – حي لنفسه لا بحياة، **وأنه قادر لنفسه وعالم لنفسه لا بمعنى**..وهذا **مذهب الإمامية كافة**)، [٣] ويقول الراوندي: إنه (تعالى قادر لا بقدرة عالم لا بعلم حي لا بحياة، بل هو قادر لذاته عالم لذاته حي لذاته). [٤]

وهذا خلف من القول بلا شك؛ إذ لا معنى للعالم إلا أنه ذو علم ولا معنى للقادر؛ إلا أنه ذو قدرة! [٥]

- تعليقهم البداء بالعلم، وقد تقدم أن العلماء عدوا قول الرافضة بالبداء من قبيل إنكار العلم القديم!
- نفي طائفة منهم لقدرة الله على مقدور العبد وفعله،[٦] يقول الطوسي: قوله تعالى:(﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ٣٩﴾ فصلت:٣٩، خرج مخرج المبالغة، وهو أخص من قوله: ﴿بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ ٢٩﴾ البقرة:٢٩؛ لأن أفعال العباد لا توصف بالقدرة عليها). [١]

---

(١) رسائل الشريف المرتضى، ٣٦٢/١، وانظر منه:١٩/٤.

(٢) التوحيد، الصدوق، ٢٢٣، وانظر: الهداية، الصدوق، –مقدمة لجنة التحقيق–١٤٧

(٣) أوائل المقالات، المفيد، ٥٢.

(٤) منهاج البراعة، قطب الدين الراوندي، ٤١/١.

(٥) انظر: الإبانة عن أصول الديانة، الأشعري، ١٥١–١٥٢، قدرة الله تعالى وقدرة العبد، أحمد الزهراني، ٤٦٩–٤٧٠.

(٦) هذه المسألة محل خلاف بين الشيعة؛ يقول علامتهم الحلي: في كتابه أنوار الملكوت شرح الياقوت لإبراهيم النوبختي ص ٨٨ : (المبحث الثاني في أنه تعالى قادر على عين أفعال العباد وهو مذهب المصنف [يعني مصنف الياقوت] – ره –**وجماعة من أصحابنا** والأشاعرة. وذهب أبو علي وأبو هاشم وأتباعهما إلى أنه تعالى لا يقدر على عين مقدور العبد وإن قدر على مثله **واختاره السيد المرتضى والشيخ أبو جعفر الطوسي** – ره –)! وهم في كلا القولين تبع للمعتزلة؛ فقد ذكر الأشعري في المقالات٢٢٨/٢: عن (أبو الهذيل وسائر المعتزلة والقدرية إلا الشحام: لا يوصف البارئ بالقدرة على شيء يقدر عليه عباده ومحال أن يكون مقدور واحد لقادرين. وقال الشحام: إن الله يقدر على ما أقدر عليه عباده)، وقال أيضًا:(واختلفت المعتزلة في البارئ هل يوصف بالقدرة على ما أقدر عليه عباده أم لا وهم فرقتان: فزعم أكثرهم أن البارئ لا يوصف بالقدرة على ما أقدر عليه عباده على وجه من الوجوه! وزعم بعضهم وهو الشحام أن الله يقدر على ما أقدر =

- إنكار عامة الشيعة لقدرة الله على أفعاله الاختيارية؛ ونفيهم قيام الأفعال الاختيارية به؛ فالرب عندهم لا يقدر على فعل يقوم به!
- معارضة الشيعة بين قدرة الله وقدره السابق، فقد زعموا أن أحاديث القلم والتقدير السابق(تقضي بتعميم القدر ..حتى على أفعال الله تعالى، فهو تعالى محكوم بقدره مكره على إجرائه، فإن عليه أن يجري ما كتبه القلم، ثم إنه لما جف القلم أصبح الله غير قادر على فعل أي شيء!!، .. ومهما يكن من أمر، فإن طائفة كبيرة من المسلمين ترى أن القدر .. يشمل أفعال الله...وينكر الشيعة ذلك ..، فيرون –وفقاً لتعاليم أئمتهم عليهم السلام أن الله .. له المشيئة فيما قضاه وقدره ﷻ وليس محكوماً بقدره). [٢]

وهذا خلف من القول؛ فالرب سبحانه إذا قَدّر أمرًا أمضاه وأنفذه بمشيئته واختياره،[٣] ووجود الشيء ووقوعه على حسب تقدير الله السابق له يدل على سعة علم الله وكمال قدرته تعالى!![٤]

وقد جود ابن القيم رحمه الله حين قال: التقدير(يدلُّ على سعة علم الرَّبِّ ﷻ، وإحاطته بالكُلِّيَّات والجزئيَّات؛.. و..يدلُّ على كمال قدرة الرَّبِّ ﷻ، ومطابقة مقدوره لمعلومه، فتبارك الله رَبُّ العالمين). [٥]

- ربطهم بين إثبات عقيدة الرجعة، والإيمان بقدرة الله؛ وزعمهم أن من أنكر الرجعة؛ فقد أنكر قدرة الله!!

يقول السبحاني:(من أنكر إمكان الرجعة فقد أنكر قدرة الله!).[١]

=

عليه عباده)، مقالات الإسلاميين، الأشعري، ٢٧٤/١، وانظر منه:٢٢٨/٢-٢٣٠، وسيأتي –إن شاء الله–مزيد الكلام على هذه المسألة في هذا البحث؛ راجع: ١٢٠٠-١٢٠٤؛ في الفصل الثالث من الباب الثاني موقف الشيعة الإمامية من مرتبة القدرة والمشيئة.

(١)التبيان في تفسير القران، الطوسي، ٧٨/٣، وانظر: المنتخب من تفسير القرآن، بن ادريس الحلي، ٢٥٨/١.

(٢)الصحيح من سيرة النبي الأعظم، جعفر العاملي، ١٨٨/٢٨-١٩٣.

(٣) أما البشر فإنهم إذا قدروا أمرًا؛ فقد يمضونه، وقد يعجزون عن إمضائه، وذلك أمارة على عجزهم وقصورهم!

(٤) انظر: مجموعة الفتاوى، ٣٨١/٧-٣٨٢، موقف الرازي من القضاء والقدر –عرض ونقد–، لأختي: أنفال ٥٠/١، حاشية(٧)، ٥٢/١ حاشية(١).

(٥)التبيان في أيمان القرآن، ابن القيم، ٥٢٤.

ويقول الكربلائي: (الكرّات والرجعة من قدرة الله تعالى، ولا ينكرها إلا القدريّة من المعتزلة، الذين ينكرون كثيرا من قدرة الله تعالى!!).[٢]

- غلوهم بعض الشيعة في أئمتهم؛ فقد زعموا أنهم مظاهر علم الرب وقدرته كما زعموا أن الله أعطاهم علمه وقدرته!!

يقول الكربلائي:(**إنهم عليهم السلام مظاهر علمه الذي وسع السماوات والأرض** ، وحكمه على كلّ الخلق، ونعمه على جميع الخلائق ، ..**وقدرته الجامعة**)،[٣] ويقول: (إن الله تعالى قد..جعلهم عليهم السلام **مظهرًا لعلمه وقدرته** ومعارفه)![٤] ويقول-عن الأئمة-: (أنه تعالى عرّفهم ولايتهم وسلطانهم في الوجود، الذي لهم لا لغيرهم وهو في الحقيقة المرتبة العليا، التي أقامهم الله تعالى فيها، ومكّنهم فيها بحيث **حمّلهم علمه وأعطاهم** قدرته)،[٥] **بل زادوا الطين بلة فزعموا (أنهم عليهم السلام علمه تعالى وقدرته)**.[٦]

يقول الكربلائي: (**إنهم عليهم السلام علمه تعالى وقدرته** وحكمه، وأمره وعدله!!) ،[٧]وقد نسبوا إلى علي بن أبي طالب أنه قال –كما يفترون-:" **أنا علم الله!!**"،[٨] **"وأنا قدرة الله عزوجل**"[٩] كما نسبوا إلى

=

(١)رسائل ومقالات، السبحاني، ١٥٢، وانظر:رسائل الشريف المرتضى، الشريف المرتضى، ١/١٢٥-١٢٧.

(٢)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤/٤٠٧.

(٣)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ١/٤٢٦، وانظر منه: ٣/٢٤٠،٣٤٠-٣٤١، ٣٥٠، ٤٤٨، ٤/٢٧١.

(٤)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٢/٤٠٥.

(٥)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤/٣٥٦.

(٦)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤/٣٨٠ .

(٧)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤/٣٨٠-٣٨١، وانظر منه:٤/٤٩٧.

(٨) بصائر الدرجات، ابن فروخ الصفار، رقم(١٣)، ٨٤،كتاب التوحيد، الصدوق، ١٦٤، مشارق أنوار اليقين، البرسي، ٢٩٥، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٢٤/١٩٨، مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٨/٥٦٨، مسند الإمام علي، القبانجي، ٧/٢٢٧، ٢٦١.

(٩)بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٢٦/٦، الأربعين في حب أمير المؤمنين، علي أبو معاش، ٤/١٦٢.

الأئمة أنهم قالوا –كما يفترون–: "نحن قدرة الله"[1] وعن أبي جعفر الباقر أنه قال– كما يفترون–: " **ونحن** جنبه وأمره وحكمه ، وكلمته **وعلمه وحقه**"!!

فتحصل مما سبق أمران:

- أن الشيعة لم توفي قدرة الله حقها؛ لقولهم بالبداء في التقدير السابق، وإخراجهم أفعال العباد عن قدرة الله وخلقه، وتصريحهم بأن الله لا يقدر على فعل يقوم به!! وقد جود ابن القيم ﷺ حين قال في معرض تعليقه على عبارة إن الله على كل شيء قدير: (إن أكثر أهل الكلام لا يوفون هذه الجملة حقها، ولو كانوا يقرون! فمنكرو القدر وخلق أفعال العباد لا يقرون بها على وجهها، ومنكرو أفعال الرب القائمة به لا يقرون بها على وجهها؛ بل يصرحون أنه لا يقدر على فعل يقوم به!). [2]
- أن الشيعة جمعت بين ضلالات القدرية في باب القدر، وزادت عليها الغلو في الأئمة وجعلهم حقيقة صفتي العلم والقدرة ومظاهرها!!

وإذا كان أهل العلم قد بينوا أن المنكرين (للقدر فرقتين: فرقة كذبت بالعلم السابق ونفته، وهم غلاتهم الذين كفرهم السلف والأئمة وتبرأ منهم الصحابة. وفرقة جحدت كمال القدرة، وأنكرت أن تكون أفعال العباد مقدورة لله تعالى، وصرحت بأن الله لا يقدر عليها، فأنكر هؤلاء كمال قدرة الرب، وأنكرت الأخرى كمال علمه)؛ [3] فإن هذين القولين ينطبقان على أقوال الشيعة؛ لأن القول بالبداء إنكار للتقدير السابق والعلم القديم، ولأنهم أخرجوا أفعال العباد عن عموم قدرة الله وخلقه!

٤–قول الشيعة برجوع القدر إلى صفات الأفعال، وأنه يعني: ما قدره الله سبحانه ونقشه في الألواح، ومحا منه ما أراد محوه، وأثبت ما أراد إثباته؛ يشوبه ما يلي:

أ– أن الشيعة لا يثبتون قيام الصفات الفعلية بالله تعالى بل صفات الأفعال محدثة مخلوقة عندهم.

---

(١) الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤١٢/٣، وقد وردت في كتاب الكربلائي هذا مواضع عدة تقرر كون الأئمة هم قدرة الله، انظر: الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٢/ ٤٠٢، ٣/ ٥٩، ٤١٢، ٤٤/٤، ٤٥، ٢٠٠، ٤٤٢، ٤٩٧، ٥٤٣، ٢٢٤/٥.

(٢) شفاء العليل، ابن القيم، ١٣٠/١–١٣١.

(٣) طريق الهجرتين، ابن القيم، ١٩٧/١.

ب- إن إثبات هذا التعريف للتقدير والكتابة في اللوح والمحو والإثبات إثبات صوري ظاهري يخفي تحته باطلاً وزورًا؛ بيان ذلك:

- **أن إثبات الشيعة للتقدير يتضمن إثبات علم الله بالحوادث قبل كونها؛**[1]غير أن إثباتهم للعلم السابق يشوبه القول بعينية الصفة، وتعلق البداء به، كما أنه قد غلا بعضهم في الأئمة؛ فزعموا (أن المقادير في الخلق تصدر من بيوتهم عليهم السلام)!![2] بل زادوا في غلوهم؛ فزعموا أن الأئمة هم (المقدرون لحدود الخلق!!).[3] كما زعموا أن الأئمة هم خزنة علم الله، وأن الله أنحلهم وأعطاهم علمه بل زاد بعضهم الطين بلة فزعم أن الأئمة هم علم الله!
- **أنهم لا يثبتون قيام فعل الكتابة بالله تعالى على الحقيقة،** ويؤولون الكتابة واللوح بتأويلات فاسد، ويثبتون تعلق البداء بها!.
- **أنهم ينكرون أن تكون الكتابة الكونية القدرية واجبة الوقوع!!**، ومن هنا ادعو أن أحاديث القلم والكتابة في اللوح؛ عمدة (عقيدة الجبر الإلهي وأنها.. تقضي بتعميم القدر والجبر الإلهي لأفعال العباد .. وأن القدر .. يجري حتى على أفعال الله تعالى، فهو تعالى محكوم بقدره مكره على إجرائه، فإن عليه أن يجري ما كتبه القلم، ثم إنه لما جف القلم أصبح الله غير قادر على فعل أي شيء، والقدر الذي – كتبه القلم – هو الذي حرم ناساً من الجنة، وأدخل آخرين النار!!..

ومهما يكن من أمر، فإن طائفة كبيرة من المسلمين ترى أن القدر يشمل أفعال العباد، بل يشمل أفعال الله أيضًا!

وينكر الشيعة ذلك في الموردين، فيرون –وفقًا لتعاليم أئمتهم عليهم السلام– أن الله قادر على إجبار عباده، ولكنه لا يفعل ذلك كما أن له المشيئة فيما قضاه وقدره سبحانه وتعالى وليس محكوماً بقدره!!). [4]

---

(١) انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٦٢/١٦.

(٢)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤٨٢/١.

(٣)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ١٤/٤.

(٤)الصحيح من سيرة النبي الأعظم، جعفر العاملي، ١٨٨/٢٨-١٩٣.

- **أن قول الشيعة بالمحو والإثبات مبني على عقيدة البداء الفاسدة**؛ ولا ينبغي عده من قبيل ما أتت به النصوص الشرعية من إثبات التغيير في المقادير والمحو والإثبات فيها، ذلك أن المحو والإثبات بعلمه تعالى وقدرته وإرادته وحكمته، من غير أن يكون له بداء في شيء، وكيف يتوهم له البداء وعنده أم الكتاب، وله في الأزل العلم الواسع المحيط بكل شيء، الذي لا يعتريه نقص ولا تبديل.(١)
- **أن الشيعة غلوا في أئمتهم؛ فزعموا أن القضاء المثبت والمحو يكون وفقًا لمشيئتهم!! فبهم يمحوا الله ما يشاء ويثبت!!**

جاء في دعاء الزيارة: "والقضاء المثبت ما استأثرت به مشيتكم، والمحو ما استأثرت به سنتكم!!". (٢) **وقال المجلسي–في شرحه–: "ما استأثرت به" أي: اختارته،** يُقال: استأثر بالشيء؛ أي:استبد به وخص به نفسه،..."**والمحو ما استأثرت به سنتكم"..**

فالمعنى: إن قدركم في الواقع بلغ إلى درجة يجري القضاء على وفق مشيتكم)(٣)

وجاء –أيضًا–في مروياتهم عن علي بن أبي طالب أنه قال–كما يفترون–:" وبنا يمحو الله ما يشاء، وبنا يثبت!!" (٤) **–وفي دعاء الزيارة–:" وبكم يمحو ما يشاء وبكم يثبت!!"**(٥)

وبهذه الروايات اتكأ الكربلائي؛ فزعم أن قلوب الأئمة هي قلم المحو والإثبات!!؛ يقول :(الظاهر من الأحاديث والأدعية أن قلوبهم المطهرة وحقيقتهم المقدسة هي قلم المحو والإثبات كما دلّ عليه: ما

---

(١) انظر: أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية– عرض ونقد–، د.ناصر القفاري، ٩٤٩/٢.

(٢)رواه شيخ الشيعة الطوسي بإسناده عن صاحب الزمان، كما ذكر المشهدي، المزار الكبير، المشهدي، ٥٧١، بحار الأنوار، ط. مؤسسة الوفاء، المجلسي، ٣٩/٩١، ٩٤/٩٩–٩٥.

(٣)بحار الأنوار، ط. مؤسسة الوفاء، المجلسي، ١٢٢/٩٩، وانظر: مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٢٩٦/١.

(٤)الخصال، الصدوق، ٦٢٦، تحف العقول عن آل الرسول، ابن شعبة الحراني، ١١٥، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء،١٠٤/١٠، ٣١٦/٥٢، ٦١/٦٥، ١٣/١١٠، خاتمة المستدرك، الطبرسي، ٩٤/٣ مسند الإمام علي، القبانجي، ٤٣٦/٧، ٧٦/٨، ٣٥٧.

(٥)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحج، أبواب الزيارات، باب زيارة قبر أبي عبدالله الحسين بن علي، برقم (٢)، ٥٧٦/٤، كامل الزيارات، ابن قولويه،٣٦٥، من لا يحضره الفقيه، الصدوق، ٥٩٦/٢، تهذيب الأحكام، الطوسي، ٥٥/٦، الوافي، الفيض الكاشاني، ١٤٨٧/١٤، وسائل الشيعة، العاملي، ٣٨٤/١٠، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٥٣/٩٨، وقال المجلسي في مرآة العقول، ٢٩٧/١٨ : (الحديث الثاني: ضعيف).

عن الخصال عن علي عليه السلام في حديث طويل وفيه يقول عليه السلام: وبنا يمحو الله ما يشاء وبنا يثبت .وفي الزيارة المطلقة للحسين عليه السلام كما في كامل الزيارات: وبكم يمحو الله ما يشاء ويثبت). [1]

الوجه الرابع: نقد تعريف القدر بالمشيئة المتعلقة: بالخلق وبمقادير الأشياء على وفق المصلحة.

هذا التعريف يشوبه ما يلي:

١–أنه تعريف قاصر؛ لم يستوعب مراتب القضاء والقدر!

٢– إثبات هذا التعريف للمشيئة المتعلقة بالخلق، والمتعلقة بمقادير الأشياء على وفق المصلحة؛ إثبات صوري ظاهري يخفي تحته باطلاً وزورًا؛ **بيان ذلك:**

– أن صفة المشيئة عند الشيعة من صفات الأفعال المحدثة المخلوقة! فهم ينكرون قيامها بالرب واتصافه بها ويجعلونها خلقًا من جملة مخلوقاته! وقد جاء في مروياتهم ما يؤيد ذلك؛ ومنه؛ ما ورد عن أبي عبد الله أنه قال –كما يفترون–:" المشيئة محدثة"!!.[2]

والحق أن المشيئة من صفات الله الذاتية القائمة به، ومشيئته –سبحانه– (تارة تتعلق بفعله، وتارة تتعلق بفعل العبد)،[3] والرب له المشيئة النافذة، فمشيئته سبب وموجب ومقتض، فما شاء وجب وجوده وما لم يشأ امتنع وجوده[4] كما أن مشيئته سبحانه عامة فيما يحبه وما لا يحبه فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وهي مشيئة مقرونة بالحكمة والمصلحة[5].

٣–أن تعريفهم للقدر: بالمشيئة المتعلقة بالخلق، **يشوبه ما يلي:**

---

(١)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣٠٣/٣.

(٢)المحاسن، البرقي، ٢٤٥/١، الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب الإرادة أنها من صفات الفعل وسائر صفات الفعل، برقم (٧)، ١١٠/١ كتاب التوحيد، الصدوق، ١٤٧، برقم(١٨) وَ ٣٣٦، برقم(١)، مختصر بصائر الدرجات، حسن الحلي،١٤١، الوافي، الفيض الكاشاني، ٤٥٩/١، الفصول المهمة، الحر العاملي، ١٩٥/١، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٤٤/٤، ١٢٢/٥، ٥٤/ ١٧١–١٧٢، وقال المجلسي في مرآة العقول، ٢٢/٢: (الحديث السابع: صحيح).

(٣) التبيان في أيمان القرآن، ابن القيم، ٢٥٠.

(٤) انظر: شفاء العليل، ابن القيم، ١٣٠/١.

(٥) انظر: شفاء العليل، ابن القيم، ١٨٩/١، تفسير الفاتحة والبقرة، محمد العثيمين، ٢٩٤/١–٢٩٥، ٣١١/٤–٣١٢.

- أن عامة الشيعة أخرجوا أفعال العباد عن مشيئة الله؛ ولذا:
  - أولوا مشيئة تعالى لأفعال العباد:

أ- إما بالعلم؛ جاء في تفسير المحيط الأعظم: (المشيّة عند التّحقيق.. بمعنى العلم خصوصًا على رأي أهل البيت(ع)،[1] والعلم ليس له تأثير في المعلوم بالاتّفاق، فلا يكون كفرهم بإرادته وأمره بل بعلمه ومشيّته!!). [2]

ب- أو بالأمر والنهي؛ والرضا والكراهة؛ يقول الصدوق:(مشية الله وإرادته في الطاعات الأمر بها والرضا، وفي المعاصي النهي عنها والمنع منها بالزجر والتحذير).[3]

ت- أو بالإقدار والتمكين؛ يقول المازندراني:(مشيئته للإيمان والكفر: المشيئة باعتبار الإقدار عليهما).[4]

ث- أو بالإلجاء والاضطرار؛ يقول الشريف المرتضى:(فإن سألوا عن معنى قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴾ يونس:٩٩ ؟! قيل لهم: معنى ذلك لو شاء ربك لألجأهم إلى الإيمان، لكنه لو فعل ذلك؛ لزال

---

(١)ومن ذلك ما ورد في كتاب **فقه الرضا**، المنسوب للإمام الرضا، ٤١١، عن علي أنه قال-كما يدعون- "قد شاء الله المعصية من عباده..وشاء المعصية؛ **يعني: علم من عباده المعصية**" ..الخبر، على أن تأويل المشيئة بالعلم وإن أتت به هذه الرواية إلا أنه منقوض بروايات أخرى منسوبه لآل البيت بل ومنقوض حتى في أقوال طائفة من أعلام الشيعة !!؛ فقد رواه الكليني بسنده عن بكير بن أعين قال: قلت لأبي عبد الله ﷺ: علم الله ومشيئته هما مختلفان أو متفقان!؟ فقال: "**العلم ليس هو المشيئة**؛ ألا ترى أنك تقول: سأفعل كذا إن شاء الله، ولا تقول: سأفعل كذا إن علم الله! فقولك: إن شاء الله دليل على أنه لم يشأ فإذا شاء كان الذي شاء كما شاء، وعلم الله السابق للمشيئة". الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب الإرادة أنها من صفات الفعل وسائر صفات الفعل، رقم(٢)،١/١٠٩، وقال المجلسي: (الحديث الثاني: ضعيف)، مرآة العقول، المجلسي، ٢/١٦، ويقول نعمة الله الجزائري:(ليس معنى المشيئة معنى العلم) نور البراهين، ١/٣٦٩، ويقول المازندراني: (إطلاق المشية على العلم لم يثبت لغة ولا عرفًا)،شرح أصول الكافي، المازندراني، ٤/٢٧٣، وقد أفاض النمازي في ذكر الأدلة على نقض هذا التأويل، انظر: مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٦/٩٦-٩٩.

(٢)تفسير المحيط الأعظم، حيدر الآملي، ١/٣٧٩.

(٣)التوحيد، الصدوق، ٣٤٦-٣٤٧، وانظر: عيون أخبار الرضا، الصدوق،١/١١٤، تنبيهات حول المبدأ والمعاد، حسن مروارید، ٢٣٨.

(٤)شرح أصول الكافي، المازندراني، ١٠/١٤١.

التكليف، فلم يشأ ذلك، بل شاء أن يطيعوا على وجه التطوع والإيثار لا على وجه الإجبار والاضطرار، وقد بين الله ذلك؛ فقال: ﴿ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ ﴾ يونس:٩٩، يريد: إني أنا أقدر على الإكراه منك، ولكنه: ﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ ۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّ ﴾ البقرة:٢٥٦، وكذلك الجواب في قوله: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ ﴾ الأنعام:١١٢، ﴿ وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩﴾ ﴾ النحل:٩، وقوله: ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ ﴾ البقرة:٢٥٣، ولو شاء لحال بينهم وبين ذلك، ولو فعل ذلك لزال التكليف عن العباد، لأنه لا يكون الأمر والنهي إلا مع الاختيار لامع الإلجاء والاضطرار!!).[١]

- فرقوا بين مشيئة الله في الخلق ومشيئته في أفعال العباد؛ فزعموا أن مشيئته المتعلقة بالخلق مشيئة حتم، ومشيئته المتعلقة بأفعال العباد مشيئة تخلية؛ فقد (خلَّى بينهم وبين أفعالهم وهيّأهم لها وذلك من لوازم اختيارهم)،[٢] إبقاءً للتكليف، وليتحقق الثواب للمطيع والعقاب للعاصي!!، يقول شيخ الشيعة حسن الحلي: [٣] (**إن المشية قد تكون مشية حتم ؛كمشية الله سبحانه وتعالى لخلقنا على الصفات الجارية في علمه السابق فهو يقع كما شاء!**

وقد تكون مشية تخليته للعبد بينه وبين فعله؛ كما يخلى الله تعالى بين العصاة وبين معاصيهم إذ لم يتفضل عليهم ويعصمهم منها، فمشيته فيها عدم عصمته لهم وتركه

---

(١)رسائل الشريف المرتضى، الشريف المرتضى، ٢/٢٣٤-٢٣٥، وانظر: التوحيد، الصدوق، ٣٤٢، كنز الفوائد، أبو الفتح الكراجكي، ٣٠٣-٣٠٤.

(٢) شرح نهج البلاغة، ابن ميثم البحراني، ٥/٢٨٠، وانظر: التبيان في تفسير القرآن ، الطوسي، ٤/٢٣٨، ٢٤١، مجمع البيان، الطبرسي، ٤/١٤٠، ٩/١٧٠.

(٣)هو عز الدين أبو محمد حسن بن سليمان بن محمد بن خالد الحلي العاملي، قال عنه أبناء نحلته: فاضل فقيه، **هذا قدره عندهم مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛ كان حيًا سنة ٨٠٢ ، وكان من أجلاء تلاميذ الشهيد الأول محمد المكي، من مؤلفاته: مختصر بصائر الدرجات، انظر: تكملة أمل الآمل، حسن الصدر، ١٤٩، أعيان الشيعة، محسن الأمين، ٥/١٠٤، ١٠٦-١٠٧.

إياهم وأنفسهم بعد ما بين لهم من أمره ونهيه، فوافق علمه السابق في علمه لتمام حكمته وبلوغ ما جرى من علمه من الثواب للمطيع والعقاب للعاصي، فمشيته في الشر التخلية من غير عصمة)!! [١] فالرب سبحانه –في زعمهم–(ألقى إلى عباده زمام الاختيار، وفوض إليهم المشيئة والإرادة، و..لم يخص أحدًا منهم دون أحد بتوفيق ولا لطف ولا هداية بل ساوى بينهم في مقدوره) [٢] فـ(سلبوه قدرته على أفعال العباد ومشيئته لها)!! [٣] **ولم يقروا بأن** مشيئته في أفعال العباد نافذة، وهي تتعلق بما يحب وما لا يحب، وأنه شاء إيمان المؤمن وعصيان الفاسق وكفر الكافر، وأنه لا يمكن للعبد (أن يتحرك إلا بتحريكه ولا يفعل إلا بأقداره ولا يشاء إلا بمشيئته تعالى) [٤] وأن مشيئة العبد داخلة تحت مشيئة الله وتابعة لها. [٥]

٤–أن تعريفهم للقدر: بالمشيئة المتعلقة بمقادير الأشياء على وفق المصلحة؛ **يشوبه ما يلي:**

أ- **أن عامة الشيعة ربطوا بين مشيئة الرب ومعتقدهم الفاسد في البداء؛** فزعموا أن لله(البداء بعدم الإيجاد فيما علم **متى شاء أن يبدو،** وفيما أراد وحرّك الأسباب نحو تقديره **متى شاء قبل القضاء والإيجاب،** فإذا وقع القضاء والإيجاب متلبّسًا بالإمضاء والإيجاد فلا بَداء).[٦]

ب- **أن عامة الشيعة عارضوا بين وجوب وقوع التقدير السابق (العلم السابق) والمشيئة،** وزعموا أن القول باستحالة أن تتعلق المشيئة بخلاف التقدير السابق هو قول اليهود!!؛ وهذا ما يقصدون تقريره في تعريفهم للقدر بأنه المشيئة المتعلقة بمقادير الأشياء على وفق المصلحة!

---

(١)مختصر بصائر الدرجات، حسن الحلي، ١٣٢.

(٢)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم،٢/ ١٠١٦.

(٣)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم،٢/ ١٠١٦.

(٤)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم،٢/ ١٠٥٩.

(٥)شرح العقيدة الواسطية، ابن عثيمين،٢/ ٢٠٥.

(٦)الحاشية على أصول الكافي، محمد بن حيدر النائيني، ٤٨٢.

يقول الخوئي:(معنى تقدير الله تعالى للأشياء وقضائه بها: أن الأشياء جميعها كانت متعينة في العلم الإلهي منذ الأزل على ما هي عليه من أن وجودها معلق على أن تتعلق المشيئة بها، حسب اقتضاء المصالح والمفاسد التي تختلف باختلاف الظروف والتي يحيط بها العلم الإلهي، وذهبت اليهود إلى أن قلم التقدير والقضاء حينما جرى على الأشياء في الأزل استحال أن تتعلق المشيئة بخلافه. ومن أجل ذلك قالوا: يد الله مغلولة عن القبض والبسط والأخذ والإعطاء، فقد جرى فيها قلم التقدير ولا يمكن فيها التغيير، ومن الغريب أنهم – قاتلهم الله– التزموا بسلب القدرة عن الله، ولم يلتزموا بسلب القدرة عن العبد، مع أن الملاك في كليهما واحد، فقد تعلق العلم الأزلي بأفعال الله تعالى، وبأفعال العبيد على حد سواء).[1]

والحق أنه لا معارضة بين علم الله السابق ومشيئته؛ فـ(عِلْمُ الله ﷻ ماض في خلقه بمشيئة منه ﷻ.... فكل ....صائر إلى ما قضى عليه، لا يعدو أحد منهم قدر الله ومشيئته والله الفعال لما يريد). [2] و**(كل ما تعلق به علمه من العالم تعلقت به قدرته ومشيئته).** [3]

ت- **أن الشيعة فهموا من تعلق المشيئة بما سيكون: إمكانية وقوع البداء؛ ولذا قسموا ما أعلم الله به ملائكته وأنبياؤه** -إلى قسمين:

- ما أطلع الله عليه ملائكته ورسله والأئمة، وأخبر أنه يقع حتمًا-بلا شرط المشيئة- وهذا القسم لا بداء فيه —بزعهم-
- ما أطلع الله عليه ملائكته ورسله والأئمة، وأخبر أنه يقع، لكن علقه بشرط أن لا تتعلق المشيئة بخلافه؛ وهذا يقع فيه البداء. [4]

---

(١)البيان في تفسير القرآن، الخوئي، ٣٨٥-٣٨٦.

(٢) حادي الأرواح، ابن القيم، ٨٢٩/٢، وانظر منه:٨٢٨/٢.

(٣) طريق الهجرتين، ابن القيم، ٢٣٧/١.

(٤)انظر: البيان في تفسير القرآن، السيد الخوئي، ٣٨٦-٣٩٤، محاضرات في أصول الفقه، تقرير بحث السيد الخوئي للفياض، ٣٤١/٥،كفاية الأصول دروس في مسائل علم الأصول، الميرزا جواد التبريزي، ٣٢٠/٣. راجع من هذا البحث: ٢٢٨-٢٣٥.

وهذا التقسيم باطل؛ فمشيئة الرب لا تتعلق بخلاف ما أخبر به، وكل ما أخبر به الله ورسوله واجب الوقوع؛ -بمشيئته تعالى وقدرته-وإلا لزم الكذب أو الجهل وكلاهما محال!!

ث- **أن الشيعة زعموا أن (من أقر لله ﷻ بأن له أن يفعل ما يشاء ويعدم ما يشاء ويخلق مكانه ما يشاء ، ويقدم ما يشاء ويؤخر ما يشاء، ويأمر بما شاء كيف شاء فقد أقر بالبداء!!)**[1]؛ فتعلق المشيئة بالشيء يعنى بالضرورة- في زعمهم- تعلق البداء به!

٥-أن الشيعة يزعمون أن الأئمة محال وموضع مشيئة الله!!، [2]**وأن قلوبهم أوعية لمشيئة الله،**[3] **وأنهم إذا شاءوا شيئًا شاءه الله!!**[4]

يقول الكربلائي: (إنهم عليهم السلام ...محال مشيته وألسنة إرادته!!)،[1] ويقول في موضع آخر: (إنّ قلوبهم أوعية مشيّته!!)[2] وجاء في كتاب ينابيع المعاجز ما نصه:(أنهم (ع) إذا شاؤوا أن يعلموا علموا، **وأن قلوبهم مورد لإرادة الله سبحانه إذا شاء شيئًا شاؤه).**[3]

---

(١) التوحيد، الصدوق، ٣٣٥، وانظر: الحاشية على أصول الكافي، بدر الدين العاملي، ١١١-١١٢، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ١٠٩/٤، مرآة العقول، المجلسي، ١٢٣/٢.

(٢)انظر: مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ١٠٠/٦.

(٣) انظر: التفسير الصافي، الفيض الكاشاني، ٢٩٤/٥، ينابيع المعاجر، هاشم البحراني، ٤٤، البرهان في تفسير القرآن، هاشم البحراني، ٥٩٨/٥، تفسير نور الثقلين، الحويزي، ٥١٩/٥، كنز الدقائق وبحر الغرائب، محمد المشهدي، ١٥٩/١٤، تفسير الصراط المستقيم، البروجردي، ١٥٤/٣، مجمع النورين، المرندي، ٢١٢، مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٢٥٤/١٠، الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣٣٩/١، ٢/ ٨٨، ١١٥/٤، ٥٤٩، ٤٩٠/٥، الولاية التكوينية لآل محمد، علي عاشور، ٢٢٦، موسوعة الإمام الهادي، بإشراف: محمد الحسيني وآخرون، ٩٧/٢، ٥٢١، ٢٧٢/٣، موسوعة المصطفى والعترة، الحاج حسين الشاكري، ٢٨٩/١٤، موسوعة مكاتيب الأئمة، عبد الله الصالحي النجف آبادي، ١٤٩/٢.

(٤) انظر: إلزام الناصب في إثبات الحجة الغائب، علي اليزدي الحائري، ٣٥/١-٣٦، مجمع النورين، المرندي، ٢١٤، الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤١٣/١، ٢/ ٢٣٣، ٤٤/٤، ٦٤، ١٥٢/٥، ٣١٩، مفتاح السعادة، النقوي، ٨١/٢-٨٢، الأربعين في حب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، علي أبو معاش، ١٦٣/٤، ٣٨١/٤، مختصر مفيد، جعفر العاملي، ١٣/٨، ٢١/١٣-٢٢، الولاية التكوينية لآل محمد، علي عاشور، ٣٨-٣٩، ٤٧، ١٨٩، ٢٢٥-٢٢٨، عجائب قدرة آل محمد (ع) وولايتهم التكوينية، علي عاشور، ٢٠-٢٨، ٢٨٤-٢٨٨.

كما عقد حافظ الشيعة البرسي في كتابه مشارق الأنوار؛ فصلاً تُرجم له بعنوان (فصل: إذا شاء آل محمد عليهم السلام شاء الله تعالى)؛[٤] ذكر فيه ما يدل على ذلك!!، ويقول الكربلائي: الأئمة (مشيئتهم مشيئة الله!!)،[٥] ويقول: (مشيتهم عليهم السلام عين مشيته تعالى!!).[٦] **بل بلغ من غلوهم أن زعموا أن الأئمة هم مشيئة الله!!** [٧] يقول البروجردي: [٨] **(الأئمة عليهم السلام ..هم يد الله الباسطة وقدرته القاهرة ومشيئته النافذة !!)**.[٩]

وقد ورد في رواياتهم ما يقرر هذه المعاني الفاسدة؛ ومن ذلك ما جاء:

- في رواية عن أبي جعفر الباقر أنه قال–كما يفترون–:"**وإذا شئنا شاء الله ، ويريد الله ما نريده**"،[١٠] وعن علي بن الحسين أنه قال–كما يفترون–: "**ونحن إذا شئنا شاء الله**

=

(١)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣٨١/٤.

(٢)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤٩٧/٤.

(٣)ينابيع المعاجر، هاشم البحراني، ٤٣.

(٤)مشارق أنوار اليقين، البرسي، ٢٨٥، مع ملاحظة أن عنوان الترجمة –مع مطابقتها لمحتوى الفصل– إلا أنها من صنيع محقق الكتاب علي عاشور!

(٥)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣٢٨/٣.

(٦)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ١١٩/٤، وانظر منه:١٢١/٤، ٣٣٣، ٥٥٢

(٧)انظر: مجمع النورين، المرندي، ٢١٥، مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٩٩/٦،

(٨)حسين بن السيد محمد رضا الحسيني البروجردي، أختلف في وقت ولادته؛ فقيل ولد في ٢٣ شوال سنة ١٢٢٨هـ، وقيل بل سنة: ١٢٣٨هـ، كما اختلف في وقت وفاته؛ فقيل توفي سنة ١٢٧٦هـ وقيل بل سنة ١٢٧٧هـ. كان فقيها إماميًا مفسرًا رجاليًا شاعرًا، **له قدرٌ عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛له مؤلفات منها: مقياس الدراية في أحكام الولاية، تفسير الصراط المستقيم، زبدة المقال أو نخبة المقال في علم الرجال، انظر: أعيان الشيعة، محسن الأمين، ١٨/٦، موسوعة طبقات الفقهاء، إعداد: اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام الصادق ، ٢٣٤/١٣–٢٣٥.

(٩)تفسير الصراط المستقيم، البروجردي ،٦١٠/٣–٦١١، وانظر منه:٣٧٤/٣.

(١٠)مشارق أنوار اليقين، البرسي، ٢٨٦.

وإذا أردنا أراد الله"،[1] وفي رواية: عن أمير المؤمنين أنه قال –كما يفترون–:"**ونحن إذا شئنا شاء الله** وإذا كرهنا كره الله".[2]

- وفي الدعاء في بعض الزيارات : " **يا موضع مشية الله** "**!**[3]
- وجاء في خطبة منسوبة لأمير المؤمنين ما نصه" **جعلهم تراجم مشيته وألسن إرادته**"**!**[4]
- وفي رواية: قال أمير المؤمنين –كما يفترون–: "**إن الأئمة من آل محمد قدرة الله ومشيته**"**!**[5] وعنه أيضًا أنه قال–كما يفترون–: " الإمام ...**قدرة الرب ومشيته**.."[6]وعن الصادق أنه قال–كما يفترون– : " **نحن مشية الله** "**!**.[7]

وقولهم باطل معلوم فساده بالضرورة من دين الإسلام(فليست مشيئة أحد من العباد مشيئة لله، ولا مشيئة الله مستلزمة لمشيئة العباد، بل ما شاء الله كان وإن لم يشأ الناس، وما شاء الناس لم يكن إلا أن يشاء الله).[8]

الوجه الخامس: نقد تعريف القدر بما كُتب في لوح المحو والإثبات أو في ليلة القدر أو تسببت أسبابه القريبة.

هذا التعريف يشوبه ما يلي:

١–أنه تعريف قاصر؛ لم يستوعب مراتب القضاء والقدر!

---

(١)بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٤/٢٦.

(٢)بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٧/٢٦، مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٢٥١/٤، ٣٢٧/٨

(٣) مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ١٠٠/٦.

(٤)مصباح المجتهد، الطوسي، ٧٥٣، إقبال الأعمال، ابن طاووس، ٢٥٦/٢، المصباح ، إبراهيم الكفعمي، ٨٠٦/٢، كشف المهم في طريق خبر غدير خم، هاشم البحراني، ٦٠–٦١، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٩٤/ ١١٤، مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٩٤/٣، ٩٩/٦–١٠٠، مسند الإمام الرضا، جمع: عزيز الله عطاردي، ٢٢/٢، موسوعة أحاديث أهل البيت، هادي النجفي ، ٧١/٨.

(٥) مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ١٠٠/٦.

(٦)مشارق أنوار اليقين، البرسي،١٧٨–١٧٩، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٦٩/٢٥–١٧٤.

(٧) مجمع النورين، المرندي، ٢١٥، مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٩٩/٦.

(٨)التدمرية، ابن تيمية، ٢٠٦، مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٠٩/٣.

٢- إثبات هذا التعريف للكتابة في لوح المحو والإثبات، وفي ليلة القدر إثبات صوري ظاهري يخفي تحته باطلاً وزورًا؛ بيان ذلك:

- **أن إثبات الكتابة وإن كان يتضمن إثبات علم الله بالحوادث قبل كونها؛**[١] غير أن إثبات الشيعة للعلم السابق يشوبه القول بعينية الصفة، وتعلق البداء به، كما أنه قد غلا بعضهم في الأئمة؛ فزعموا (أن المقادير في الخلق تصدر من بيوتهم عليهم السلام)!![٢] بل زادوا في غلوهم؛ فزعموا أن الأئمة هم (المقدرون لحدود الخلق!!).[٣] كما زعموا أن الأئمة هم خزنة علم الله، وأن الله أنحلهم وأعطاهم علمه بل زاد بعضهم الطين بلة فزعم أن الأئمة هم علم الله!
- **أن الشيعة لا يثبتون قيام فعل الكتابة بالله تعالى على الحقيقة،** ويؤولون الكتابة واللوح بتأويلات فاسد، ويثبتون تعلق البداء بها!.
- **أنهم ينكرون أن تكون الكتابة الكونية القدرية واجبة الوقوع!!،** ومن هنا ادعو أن أحاديث القلم والكتابة في اللوح؛ عمدة عقيدة الجبر؛ وأنها توجب الجبر في أفعال الله وأفعال العباد على حد سواء![٤] وقد تقدم بيان ذلك!
- **نص هذا التعريف على بعض أنواع الكتابة والتقادير؛ ولم يشملها؛ وهذا قصور!؛** والحق أن الكتابة (والتقادير خمسة أنواع: النوع الأول: التقدير العام، وهو المكتوب في اللوح المحفوظ الذي كان قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء. النوع الثاني: تقدير أرزاق العباد وآجالهم وأعمالهم قبل أن يخلقهم. النوع الثالث: تقدير ما ذكر على الجنين في بطن أمه. النوع الرابع: التقدير السنوي؛ وهو ما يكون ليلة القدر. النوع الخامس: التقدير اليومي. فالتقديرات خمسة: يومي، وحولي، وعمري: عند تعلق النفس بالبدن وعند تخليقه، وتقدير قبل وجود ابن آدم بعد خلق

---

(١) انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٦٢/١٦.

(٢)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤٨٢/١.

(٣)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ١٤/٤.

(٤)انظر: الصحيح من سيرة النبي الأعظم، جعفر العاملي، ١٨٨/٢٨-١٩٣.

السماوات والأرض، وتقدير قبل خلق السماوات والأرض، وكل هذه تفاصيل للتقدير السابق).[١]

٣-تعريف القدر بما كُتب في لوح المحو والإثبات؛ يشوبه ما يلي:

- **ادعاء وقت للتقدير والكتابة في هذا اللوح:**؛ فقد زعم بعض الشيعة أن التقدير في هذا اللوح يكون في ليلة النصف من شعبان!

يقول جعفر العاملي: (**التقدير في ليلة النصف من شعبان في لوح المحو والإثبات)!!**.[٢] والزعم بأن ثمة تقدير في ليلة النصف من شعبان باطل؛ فلم يأت دليل صحيح يدل على ثبوت تقديرٍ في ليلة النصف من شعبان!، والأحاديث التي يوردها من يرى ذلك لا أساس لها، ولا يصح سند شيء منها وقد جزم بذلك غير واحد من المحققين.[٣]

- **تسمية اللوح بلوح المحو والإثبات تسمية محدثة مبنية على عقيدة البداء الفاسدة؛ وقد اتخذ الشيعة هذا الاسم ترسًا يتترسون به لتقرير البداء؛ ونفي أن يكون الرب سبحانه قد فرغ من الأمر!** لذا تجدهم يقولون:(اعلم أن الآيات والأخبار تدل على أن الله تعالى خلق لوحين أثبت فيهما ما يحدث من الكائنات؛ أحدهما: اللوح المحفوظ الذي لا تغير فيه أصلاً،[٤] وهو مطابق لعلمه تعالى، **والآخر لوح المحو والإثبات فيثبت فيه شيئًا ثم يمحوه لحكم كثيرة لا تخفى على أولي الألباب ..... والتغيير الواقع في هذا اللوح مسمى بالبداء).**[٥] **وينصون على أن (لله البداء في عالم التقدير الجزئي وفي لوح المحو والإثبات)**[٦] فـ(ليس الأمر كما يقولون إن الله تعالى قدر الأمور في الأزل، وقد فرغ منها،

---

(١)مجموع فتاوى ورسائل العثيمين، ٧/ ٢٦٥-٢٦٦-بتصرف يسير-

(٢)مختصر مفيد، جعفر العاملي، ٢٣٦/٩.

(٣)انظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ٢٤٥/٧-٢٤٦، أضواء البيان، الشنقيطي، ٧/ ١٧٢.

(٤)تنويه: لم يتفق الشيعة على ذلك؛ بل منهم من أثبت وقوع البداء أيضًا في اللوح المحفوظ!! راجع من هذا البحث: حاشية(٢)، صفحة: ٤١٤.

(٥)مرآة العقول، المجلسي، ١٢٣/٢، وانظر: الاحتجاج، الطبرسي، ٢/هامش(٥)صفحة١٧٩.

(٦)مرآة العقول، المجلسي، ١٤٧/٢، وانظر منه: ١٧٥/٤-١٧٦.

فلا يتغير تقديراته تعالى، **بل لله البداء فيما كتب في لوح المحو والإثبات**، كما قال: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾﴾ الرعد: ٣٩)!!.[١]

يقول حبيب الله الخوئي:(لوح المحو والإثبات قد كتب فيه الآجال والأرزاق وجميع ما يكون في عالم الكون معلَّقًا على الأسباب والشرائط، وهو الذي يقع فيه المحو والاثبات والتّغيير والبداء).[٢]

ومما سبق يظهر بجلاء أن قول الشيعة بلوح المحو والإثبات مبني على عقيدة البداء الفاسدة؛ ومن هنا فلا ينبغي الاغترار بتمويههم وتلبيسهم وعد أقوالهم من قبيل ما أتت به النصوص الشرعية من إثبات التغيير في المقادير والمحو والإثبات فيها، ذلك أن المحو والإثبات بعلمه تعالى وقدرته وإرادته وحكمته، من غير أن يكون له بداء في شيء، وكيف يتوهم له البداء وعنده أم الكتاب، وله في الأزل العلم الواسع المحيط بكل شيء، الذي لا يعتريه نقص ولا تبديل.[٣]

وقد جود الشيخ عبد الرزاق عفيفي رحمه الله[٤] **حين قال تعليقًا على قوله تعالى: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴾** الرعد:٣٩؛:(بيّن تعالى في آخر الآية أن كل ما يكون

---

(١)مرآة العقول، المجلسي، ١٨٩/٢٥، وانظر: الأصول من الكافي، الكليني، ٨/ حاشية(٥)صفحة ٨٢، أضواء على عقائد الشيعة الإمامية، السبحاني، ٤٤٦، الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥٨٢.

(٢)منهاج البراعة، حبيب الله الخوئي، ٣٨٧/٤

(٣) انظر: أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية- عرض ونقد-، د.ناصر القفاري، ٩٤٩/٢.

(٤)الشيخ عبد الرزاق بن عفيفي بن عطية بن عبد البر شرف الدين النوبي، ولد بمصر في محافظة المنوفية عام١٣٢٣هـ وتوفي عام١٤١٥هـ، نشأ في بيت دين وحزم واجتهاد، ورزقه الله مواهب من قوة الحافظة والملاحظة وفقه النفس، كرس جهوده لطلب العلم، فعني بعلوم اللغة والتفسير والأصول والعقائد والسنة والفقه، حتى أصبح إذا تحدث في علم من هذه العلوم ظن السامع أنه تخصصه الذي شغل فيه كامل وقته، وقد كانت له عناية خاصة في دراسة أحوال الفرق، عين نائبًا لرئيس اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، مع جعله عضوًا في هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية، وكان من خيرة العلماء عقيدة وعلمًا ودعوة وتعليمًا، مضى عليه في ذلك ما يُقارب خمسين عامًا، وانتفع بعلمه خلق كثير، جُمع بعض نتاجه العلمي في كتاب فتاوى ورسائل سماحة الشيخ عبد الرزاق عفيفي، ومن مؤلفاته: الحكمة من إرسال الرسل، انظر ترجمته: في مقدمة كتاب الحكمة من إرسال الرسل، عبدالرازق عفيفي، ٥-٩، وفتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع: أحمد الدويش، ٣/١-٤.

منه من محو وإثبات وتبديل وتغيير واقع بمشيئته فعلاً كونيًا أو تشريعًا، ومسطور عنده في أم الكتاب، جرى به القلم، فكتب ما هو كائن من ناسخ ومنسوخ وسعادة وشقاوة وسائر ما يكون من التغيير والتبديل، كلٌ منها في وقته الذي حدد له في علمه تعالى وكتابه، ورهين بأسبابه حسب ما تقتضيه الحكمة، **وبذلك يتبين أنه لا يلزم من المحو والإثبات عمومًا أن يكون بدا لله أمر كان خفيًا عليه، بل كل ما كان وما سيكون من فعل أو تشريع تفسير عملي وتطبيق واقعي دقيق موافق لسابق علمه وما جرى به قلمه في كتابه)**.[1]

- **زعم بعض الشيعة أن لوح المحو والإثبات هو أم الكتاب**؛ يقول المجلسي في معرض كلامه عن قوله تعالى: ﴿ يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ الرعد:٣٩؛(**أم الكتاب في الآية عبارة عن لوح المحو والإثبات!!**)،[2]**ويقول في موضع آخر:(يظهر....أن أم الكتاب لوح المحو والإثبات لا اللوح المحفوظ)!!** [3]**وقولهم باطل؛** لأن أم الكتاب يعني أصل الكتاب: وهو اللوح المحفوظ؛ فأم كل شيء أصله![4]

يقول الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي ﷺ في تفسير قوله تعالى: ﴿ يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ الرعد:٣٩؛ (﴿ يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴾ الرعد:٣٩؛ من الأقدار ﴿ وَيُثْبِتُ ۖ ﴾ الرعد:٣٩؛ ما يشاء منها، **وهذا المحو والتغيير في غير ما سبق به علمه وكتبه قلمه؛ فإن هذا لا يقع فيه تبديل ولا تغيير، لأن ذلك محالٌ على الله أن يقع في علمه نقص أو خلل، ولهذا قال:﴿ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ الرعد:٣٩؛ أي: اللوح المحفوظ الذي ترجع إليه سائر الأشياء**، فهو أصلها، وهي فروع وشعب، فالتغيير والتعديل يقع في الفروع والشعب؛ كأعمال اليوم والليلة التي تكتبها الملائكة، ويجعل الله لثبوتها أسبابًا، ولمحوها أسبابًا لا تتعدى تلك الأسباب ما رسم في اللوح

---

(١) تعليق الشيخ عبدالرزاق عفيفي على كتاب الإحكام في أصول الأحكام للآمدي، ٣/ ١١١، حاشية(١).

(٢)ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، المجلسي، ٣٩/٥.

(٣)بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٧٣/٨٣، وانظر: مرآة العقول، المجلسي، ١٧٠/٢.

(٤)انظر: شفاء العليل، ابن القيم، ١٦٦/١.

المحفوظ، كما جعل الله البر والصلة والإحسان من أسباب طول العمر وسعة الرزق، وكما جعل المعاصي سببًا لمحق بركة الرزق والعمر، وكما جعل أسباب النجاة من المهالك والمعاطب سببًا للسلامة، وجعل التعرض لذلك سببًا للعطب، فهو الذي يدبر الأمور بحسب قدرته وإرادته، **وما يدبره منها لا يخالف ما قد علمه وكتبه في اللوح المحفوظ**). [١]

- **زعم بعض الشيعة إطلاع الأئمة على ما كُتب في هذا اللوح، وأن الإمام (يعلم..ما يكون في عالم لوح المحو والإثبات)** [٢]؛ فقد جاءت نصوصهم بتقرير أن: (لوح المحو والإثبات تتطلع عليه الرسل والأنبياء والأوصياء والملائكة)، [٣] ولا شك أن زعم الشيعة بأن الألواح التي يقع فيها المحو والإثبات-والمسماة في اصطلاحهم بلوح المحو والإثبات- يطلع عليها الأنبياء والأئمة مجرد دعوى مجردة عن الدليل؛ فليس هناك دليل صحيح يدل على اطلاع الأنبياء والأئمة على هذه الألواح وعلمهم بما دون فيها!!؛ وقد رتب الشيعة على هذا التخرص والظن ادعاء تخلف بعض الأخبار عن الوقوع، و**أن النبي والإمام قد يخبران بما لا يقع ولا يتحقق في الخارج؛ إذ الأخبار الناشئة عن هذا اللوح محل التخلف لتعلقه بالبداء!!**

جاء في كفاية الأصول:(قد يقع الإخبار عن النبي أو الوصي بما في لوح المحو والإثبات ثم يظهر تخلّفه عمّا في لوحه المحفوظ لما أشرنا إليه من موجب التخلّف ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ الرعد:٣٩). [٤]

ويقول جعفر العاملي في معرض كلامه عن (فوائد البداء:... إنه إذا أخبر الأنبياء والأوصياء عليهم السلام، أحيانًا عن لوح المحو والإثبات، ثم أخبروا بخلافه يلزم الناس الإذعان به، ويكون في ذلك تشديد للتكليف عليهم، وتسبيب لمزيد من الأجر لهم. إذ لا شك أنهم يؤجرون على هذا التسليم!!). [٥]

---

(١)تيسير الكريم الرحمن، السعدي، ٤١٩.

(٢)صراط النجاة في أجوبة الاستفتاءات، الخوئي، ٥/٢٨٠، وانظر منه:٣/٤٢١، ٥/٢٩٥.

(٣)الاحتجاج، الطبرسي، ٢/هامش(٥)صفحة١٧٩.

(٤)كفاية الأصول، التبريزي، ٣/٣٢٠.

(٥)مختصر مفيد، جعفر العاملي، ٢/٢٥-٢٦.

وهذا تخرص ظاهر، وتلبيس وتمويه لتمرير معتقد البداء الفاسد!!

والحق أن القول بتخلف الأخبار لتعلق البداء بها ظاهر الفساد؛ للزومه الكذب والجهل، فمن (أخبر أن شيئًا سيكون، ثم أخبر أنه لا يكون؛ فقد أكذب نفسه فيما أخبر، ودلّ على أنه أخبر بما لا يعلمه، أو تعمد الكذب، أو قال بالظن، وكان جاهلاً، ثم رجع عن ظنه)[1] وهذا قدح في العصمة، فقدحوا بقولهم ذلك – أي: بإثباتهم البداء في أخبار الرسل والأئمة- في عصمة الأنبياء كما قدحوا في العصمة التي أثبتوها لأئمتهم على حد سواء!!

- **أوّل بعض الشيعة لوح المحو والإثبات بالعلم فزعموا** (أن لعلمه تعالى مظاهر عبر عنها في الكتاب الكريم، منها: أم الكتاب، وهذا المظهر يعبر عن علمه الأزلي المحيط بكل شيء...**والمظهر الآخر من علمه تعالى هو المعبر عنه بلوح المحو والإثبات**، ولله تعالى فيه المشيئة يقدم ما يشاء ويؤخر ما يشاء حسب ما تقتضيه حال العباد من حسن الأفعال أو قبحها التي تؤدي بالإنسان إلى السعادة أو الشقاء، قال تعالى: ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ الرعد:٣٩) [2](**فإذا قيل بدا لله في علمه فمرادهم البداء في هذا المظهر)!!.**[3]

هذا وقد نشأ عن تأويل بعض الشيعة اللوح بالعلم نفيهم لحقيقة المحو والإثبات!!

يقول ناصر الشيرازي: [4] (**إن للعلم الإلهي مرحلتين:** علم بالمقتضيات والعلل الناقصة، وعلم بالعلل التامة؛ فما ارتبط بالمرحلة الثانية نعبر عنها بـ: أم الكتاب واللوح المحفوظ،

---

(١)أحكام أهل الذمة، ابن القيم، ٢/ ١٠٤٩- ١٠٥٠.

(٢)الدعاء-حقيقته، آدابه، آثاره، مركز الرسالة، ١٠٨-١٠٩، وانظر: الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥٨٢-٥٨٣، مطارحات في الفكر والعقيدة، مركز الرسالة، ١٥٠.

(٣)الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥٨٣، وانظر: مطارحات في الفكر والعقيدة، مركز الرسالة، ١٥٠.

(٤)ناصر بن محمد كريم بن محمد باقر مكارم الشيرازي، مرجع شيعي إيراني معاصر، **له قدرٌ عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛ ولد سنة ١٣٤٥هـ، بمدينة شيراز في جنوب إيران، يعد من أبرز القيادات الدينية في إيران، كانت له أدوار فعّالة في الثورة الإيرانية، الأمر الذي عرضه للاعتقال في السجون والنفي إلى عدد من المدن النائية، كما كانت له مشاركات مؤثرة في تدوين القانون الأساسي، بدأ دراسته في مدينة شيراز بإيران ثم انتقل إلى قم للالتحاق =

وما ارتبط بالمرحلة الأولى نعبر عنها بـ:لوح المحو والإثبات؛ **وإلا فليس اللوح موضوعًا في زاوية من السماء حتى يكتبوا أو يمحوا فيه شيئًا ويثبتوا بدله شيئا آخر!!!).** [١]

- **أن الشيعة غلوا في أئمتهم؛ فزعموا أن القضاء المثبت والمحو يكون وفقًا لمشيئتهم!! فبهم يمحوا الله ما يشاء ويثبت!!** [٢] **بل زادوا في الشطح فزعموا** (أنهم عليهم السلام هم لوح المحو والإثبات). [٣]

وهنا يبقى السؤال؛ كيف يمكن الجمع بين إثبات اطلاع الأئمة على اللوح والقول بأن الأئمة هم اللوح؛ فكيف يطلعون على لوح المحو والاثبات؛ وهم هو!!، وكيف تأتي أخبارهم بخلاف الواقع مع أن المحو والإثبات إنما يكون بهم ووفقًا لمشيئتهم!!

٤-تعريف القدر بما كُتب في ليلة القدر؛ يشوبه ما يلي:

- **أن الشيعة يزعمون بأن ما قُدّر ليلة القدر ينزل فيها إلى الإمام ويظهر له!!**؛ و(أنّ إمضاء وحتم ما علموه-أي: الأئمة- من الأمور المستقبليّة من خير وشرّ وطاعة ومعصية، وحياة وموت ورزق ونحوها، إنّما يحصل لهم عليهم السلام في ليلة القدر من كلّ سنة، وهذه أهمّ خصوصيّة في هذه الليلة بالنسبة إلى الأوصياء عليهم السلام!!!).[٤]

=

بحوزتها، ثم سافر إلى العراق، والتحق بحوزة النجف، ثم عاد إلى قم. له عدة مؤلفات منها: الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، نفحات الولاية في شرح نهج البلاغة، آيات الولاية في القرآن، شبهات وردود، الشيعة واليهود ونقطة الالتقاء، الشيعة، وغيرها. انظر ترجمته: في موقعه؛ موقع سماحة آية الله العظمى ناصر مكارم الشيرازي، تاريخ الاطلاع: ٣٠-١-١٤٣٨هـ، استُرجعت من:

http://makarem.ir/index.aspx?lid=2

(١) الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ناصر الشيرازي، ٤٦٦/٦.

(٢) انظر: المزار الكبير، المشهدي، ٥٧١، بحار الأنوار، ط. مؤسسة الوفاء، المجلسي، ٣٩/٩١، ١٥٣/٩٨، ٩٤/٩٩-٩٥، ١٢٢، مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٢٩٦/١، الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣٠٣/٣.

(٣)الانوار الساطعة، الكربلائي، ٤٧٧/٢.

(٤)علم الإمام، كمال الحيدري، ٣١٤.

يقول القمي: [1](معنى ليلة القدر: أن الله يقدر فيها الآجال والأرزاق وكل أمر يحدث من موت أو حياة أو خصب أو جدب أو خير أو شر كما قال الله: فيها يفرق كل أمر حكيم إلى سنة، قوله:﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا ﴾ القدر:٤ ، **قال: تنزل الملائكة وروح القدس على إمام الزمان ويدفعون إليه ما قد كتبوه من هذه الأمور!!**). [2]

وجاء في الكافي عن أبي جعفر الباقر أنه قال-كما يفترون-: " **إنّه لينزل في ليلة القدر إلى وليّ الأمر تفسير الأمور سنة سنة يؤمر فيها في أمر نفسه بكذا وكذا، وفي أمر النّاس بكذا وكذا**". [3]

ويقول نعمة الله الجزائري: (إنه سبحانه ينزل الملائكة في ليلة القدر إلى إمام الزمان عليه السلام بما يكون من الأمور المحتومة تلك السنة). [4]

ويقول حبيب الله الخوئي في معرض تعليقه على قوله تعالى:﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ ﴿٤﴾ ﴾ القدر:٤،: (**المنزل إليه هو رسول اللَّه صلَّى اللَّه عليه وآله وسلَّم وأمير المؤمنين عليه السلام بعده والأئمة القائمون مقامه!!**)، [5](والمراد حسبما ذكرنا

---

(١)علي بن إبراهيم بن هاشم، أبو الحسن القمي، كان حيًا سنة ٣٠٧هـ، روى عنه محمد بن يعقوب الكليني في كتابه الكافي، **له قدره عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛ فقد زكاه النجاشي الإمامي فقال عنه في رجاله ٢٦٠:(ثقة في الحديث، ثبت، معتمد، صحيح المذهب، سمع فأكثر، وصنف كتبًا وأضر في وسط عمره)، بينما قال عنه ابن حجر في لسان الميزان ٤/ ١٩١،(رافضي جلد له تفسير فيه مصائب)؛ له عدة مصنفات؛ منها: كتاب التفسير المعروف بتفسير القمي، كتاب الناسخ والمنسوخ، كتاب قرب الإسناد، كتاب الشرائع، كتاب التوحيد والشرك ، كتاب فضائل أمير المؤمنين عليه السلام، وغيرها؛ انظر: رجال النجاشي، ٢٦٠، الفهرست، الطوسي،١٥٢-١٥٣، لسان الميزان، ابن حجر، ١٩١/٤، نقد الرجال، التفرشي، ٣/ ٢١٨، موسوعة طبقات الفقهاء، إعداد: اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام الصادق، ٢٦٥/٤-٢٦٦.

(٢) تفسير القمي، ٤٣١/٢.

(٣)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحجة، باب في شأن ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴿١﴾ ﴾ القدر:١، وتفسيرها، برقم (٣)، ٢٤٨/١، الوافي، الفيض الكاشاني، ٤٥/٢، الفصول المهمة، الحر العاملي، ٣٩٢/١، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء،٧٩/٢٥، وقال المجلسي في مرآة العقول، ٧٨/٣ (ضعيف).

(٤)نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٤٨٩/٢.

(٥) منهاج البراعة، حبيب الله الخوئي، ١٧٥/١١.

إظهار تلك المقادير للملائكة، **وإظهارهم لها إلى النّبي والأئمة ﷺ في تلك الليلة!!)**.[١] ويقول أيضًا:(الفتن الحادثة مثل ساير الأمورات المقدورة مكتوبة في الألواح السّماوية قبل حدوثها وظهورها، **وينزل علمها إلى الامام في ليلة القدر)!!**[٢]

- **زعم بعض الشيعة أن ما كُتب ليلة القدر؛ حتم لا محو فيه ولا إثبات!، ومن هنا نصوا على أن (التقدير في ليلة النصف من شعبان في لوح المحو والإثبات، ثم يكون الحتم في ليلة القدر)**،[٣]**وأنه (تتنزّل في ليلة القدر إحصائيات وملفّات علمية لا تتخلّف عن الواقع)!!**[٤]ونسبوا إلى الرضا أنه قال –كما يفترون–:" ليلة القدر يقدر الله ﷻ فيها ما يكون من السنة إلى السنة من حياة أو موت أو خير أو شر أو رزق، فما قدره من تلك الليلة فهو من المحتوم".[٥]

وقولهم مخالف للحق؛ فإن ما كتب ليلة القدر يجري فيه المحو والإثبات؛[٦] **فعن مجاهد**[٧] قال: (يُقْضى في ليلة القدر ما يكون في السَّنة من رزق أو مصيبة، ثم يقدِّم ما يشاء ويؤخر

---

(١)منهاج البراعة، حبيب الله الخوئي، ٢/٢٤-٢٥.

(٢)منهاج البراعة، حبيب الله الخوئي، ١١/١٧٨.

(٣)مختصر مفيد، جعفر العاملي، ٩/٢٣٦.

(٤)بحوث معاصرة في الساحة الدولية، محمد السند، ٣٧٤.

(٥)عيون أخبار الرضا، الصدوق، ١/١٦١، برقم(١)، كتاب التوحيد، الصدوق، ٤٤٤، برقم(١)، الفصول المهمة، الحر العاملي، ١/٢٢٤، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٤/ ٩٦، ١٠/٣٣١، ٩٤/ ١٤، مسند الإمام الرضا، جمع: عزيز الله عطاردي، ٢/١٠٧.

(٦)انظر: المحو والإثبات في المقادير، د. عيسى السعدي، ١١١، ١١٣، ١٢١-١٢٢، ١٢٧.

(٧)مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي المخزومي، مولى السائب بن أبي السائب، تابعي جليل، ثقة، إمام، قال عنه الذهبي: شيخ القراء والمفسرين، كان من العباد والمتجردين في الزهاد مع الفقه والورع، ولد سنة إحدى وعشرين، ومات بمكة وهو ساجد سنة: ثنتين أو ثلاث ومائة، روى عن ابن عباس ﷺ ، و أخذ عنه القرآن، والتفسير، والفقه، وعرض عليه القرآن ثلاث مرات، وأخذ أيضًا عن أبي هريرة، وعائشة، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن عمرو، وابن عمر،ﷺ وعدة، كان يقول: ما أدري أي النعمتين أعظم، أن هداني للإسلام، أو عافاني من هذه الأهواء. يقصد: الرفض والقدر والتجهم. انظر: مشاهير علماء الأمصار، لأبي حاتم البستي، ١٠٦، سير أعلام النبلاء، الذهبي، ط. دار إحياء التراث العربي، ٤/١٧١-١٧٥، طبقات الحفاظ، للسيوطي، ٤٢-٤٣، الأعلام للزركلي ٥/ ٢٧٨.

ما يشاء، فأما كتاب الشقاء والسعادة فهو ثابتٌ لا يُغَيَّر). [1]- وعنه أيضًا في قول الله تعالى: ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ﴾ الرعد:٣٩، قال:(ينزل الله كل شيء في السَّنَة في ليلة القَدر، فيمحو ما يشاءُ من الآجال والأرزاق والمقادير، إلا الشقاء والسعادة، فإنهما ثابتان). [2]**بل هو مناقض لمروياتهم ولما قرروه في أقوالهم:**

فقد ورد في رواياتهم عن أبي عبد الله أنه قال: " إذا كان ليلة القدر نزلت الملائكة والروح والكتبة إلى سماء الدنيا، فيكتبون ما يكون من قضاء الله تعالى في تلك السنة، فإذا أراد الله أن يقدم شيئًا أو يؤخره، أو ينقص شيئًا أمر الملك أن يمحو ما يشاء، ثم أثبت الذي أراده". [3]

ويقول المجلسي -في شرح ما ود في مروياتهم عن أبي الحسن الكاظم أنه قال: "إن الدعاء يرد ما قد قدر"[4]؛-: (أي: كتب في لوح المحو والاثبات أو في ليلة القدر أو تسببت أسبابه القريبة..**قيل:** [5] **إيجاده تعالى للشيء يتوقف على علمه بذلك الشيء ومشيته وإرادته وتقديره وقضائه وإمضائه، وفي مرتبة المشية إلى الإمضاء تجري البداء فيمكن الدفع بالدعاء).** [6] فدلّ كلامه على أن ما قُدر ليلة القدر يرد بالدعاء؛ **بل يتعلق به البداء** فلا

---

(١)تفسير الطبري، ١٦/٤٨٠، تفسير ابن كثير، ٤/ ٤٦٩، الدر المنثور، السيوطي، ٤/ ٦٦٣.

(٢)تفسير الطبري، ١٦/ ٤٧٩.

(٣) تفسير القمي، ١/٣٦٦-٣٦٧، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء،٤/ ٩٦، ١٢/٩٤.

(٤)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الدعاء، باب أن الدعاء يرد البلاء والقضاء، رقم(٢)، ٢/٤٦٩، الوافي، الفيض الكاشاني،٩/١٤٧٧ وسائل الشيعة، الحر العاملي، ٤/١٠٩٣، جامع أحاديث الشيعة، البروجردي،١٥/٢١٠، وقال المجلسي في مرآة العقول، ١٢/١٣:(الحديث الثاني: كالصحيح) وأيده آية الشيعة عبد الحسين المظفر في حكمه على إسناد الرواية حيث قال في كتابه الشافي في شرح أصول الكافي، ٧/٨: '' حسن كالصحيح ''.

(٥) لعل القائل هو المازندراني، فقد جاء في كتابه شرح أصول الكافي، ١٠/٢٣٦ ما نصه:(وإن شئت زيادة توضيح فنقول: إيجاده تعالى للشيء موقوف على علمه بذلك الشيء ومشيئة وإرادته وهي العزيمة على ما شاء وتقديره وقضائه وإمضائه وفي مرتبة المشيئة إلى الإمضاء تجري البداء فيمكن الدفع بالدُّعاء).

(٦) مرآة العقول، المجلسي، ١٢/١٣.

يكون حتمًا!!؛ **ثم إن من أصول مذهبهم القول بتعلق البداء بكل شيء ما لم يوجد!؛ وعلى هذا يكون ما قدر ليلة القدر محلاً للبداء؛**[1] **فيكف يوصف بالحتم!!**

- **زعم الشيعة أن في رمضان ثلاث ليال للقدر**؛ فقد جاء في مروياتهم عن الصادق أنه قال- كما يفترون- :" في ليلة تسع عشرة من شهر رمضان **التقدير**، وفي ليلة إحدى وعشرين **القضاء**، وفي ليلة ثلاث وعشرين **إبرام** ما يكون في السنة إلى مثلها، ولله ﷻ أن يفعل ما يشاء في خلقه !!" [2]،فأثبتت الرواية ثلاث ليالٍ للقدر!: ليلة فيها التقدير، وليلة فيها القضاء، وليلة فيها الإبرام؛ وهذا باطل مخالف لصريح القرآن الذي دلّ على أن ليلة القدر ليلة واحدة، يُقدر فيها أمر السنة كلها؛ فهي ليلة الحكم والتقدير، وقد أخبر الله أن فيها يفرق كل أمر حكيم؛ أي: يفصل ويبين ويبرم كل أمر حكيم،[3] وعلى هذا فالزعم بأنها ثلاثة ليالٍ قول محدث ليس عليه برهان؛ بل هي دعوى مجردة عن البيّنة، مصادمة للنصوص البينة!

وأما الرواية-التي أوردوها في هذا المقام- فهي فاسدة، لأنها موضوعة مفتراة، وآثار الوضع عليها ظاهر، ظهور الشمس، ومن هنا فلا تصلح للاستدلال ولا للاحتجاج!

- **اختلف الشيعة في التقدير ليلة القدر:**

- **فذهب بعضهم إلى عدم إثبات التقدير في ليلة القدر، وأولوه بظهور الأمور والتقديرات إلى الائمة!!.**

يقول حبيب الله الخوئي:(عن أبي جعفر عليه السلام أنّه قال: "يقدّر في ليلة القدر كلّ شيء يكون في تلك السّنة إلى مثلها من قابل؛ من خير وشرّ وطاعة ومعصية ومولود وأجل

---

(١) انظر: البيان في تفسير القرآن، الخوئي، ٣٨٨، رسالتان في البداء، الخوئي، وَمحمد جواد البلاغي، ٣٧.

(٢)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الصيام، باب في ليلة القدر، رقم(١٢)، ١٦٠/٤، من لا يحضره الفقيه، الصدوق، ١٥٦/٢، إقبال الأعمال، ابن طاووس، ١٥٠/١، الوافي، الفيض الكاشاني، ٣٨٥/١١، وسائل الشيعة، الحر العاملي، ٢٦١/٧، جامع أحاديث الشيعة، البروجردي، ٤٤/٩، وقال المجلسي في مرآة العقول، ٣٨٩/١٦:(الحديث الثاني عشر: ضعيف).

(٣) انظر: شفاء العليل، ابن القيم، ١٠٩/١-١١٠.

ورزق، فما قدر في تلك السّنة وقضي فهو المحتوم، ولله ﷻ فيه المشيّة"،[1] **والمراد حسبما ذكرنا إظهار تلك المقادير للملائكة، وإظهارهم لها إلى النّبي والأئمة عليهم السلام في تلك الليلة**، وإلّا فالمقادير كما عرفت من الأزل إلى الأبد ثابتة في أم الكتاب!!). [2]

- **وذهب بعضهم الآخر إلى إثبات التقدير في ليلة القدر إلا أنه زعم أن التقدير في ليلة القدر تقدير جديد لم يكن مقضيًا من قبل!**

يقول محمد باقر الملكي: (قد تحصل أن قوله تعالى: ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ ﴾ الدخان:٤، و﴿ تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ ﴿٤﴾ ﴾ القدر:٤، وما ورد من الروايات المباركة في تفسيرهما، **ناصة وصريحة في أن في كل سنة ليلة تسمى بليلة القدر، وفيها تقدير جديد وتفريق حديث بالنسبة إلى جميع الحوادث الواقعة في هذه السنة بتقدير العليم الحكيم)**، [3] **و(قد اتضح أن..الروايات الواردة في تقدير الأمور في ليلة القدر من كل سنة فيها شهادة ودلالة على وهن القول بالمشية الأزلية. ولا أظنك أن تتوهم أن تقدير الأمور في كل سنة قد كان مقضيًا بالمشية الأزلية!!)**. [4]

ويقول: (النزاع بين القرآن المبين وبين اليهود وموافقيهم ومتابعيهم من المسلمين، هو إمكان التغيير والتبديل في هذا النظام المشهود الجاري، واستحالته على مذهب اليهود ومن وافقهم؛ فإنهم يقولون: إن كل ما يجري في هذا النظام من أفعاله تعالى، مقدر

---

(١)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الصيام، باب في ليلة القدر، رقم(٦)، ٤/١٥٧-١٥٨، من لا يحضره الفقيه، الصدوق، ٢/١٥٨، الوافي، الفيض الكاشاني، ١١/٣٧٩، وسائل الشيعة، الحر العاملي، ٧/٢٥٦-٢٥٧، الفصول المهمة، الحر العاملي، ١/٣٩١-٣٩٢، ٢/١٦٥، جامع أحاديث الشيعة، البروجردي، ٩/٤٩، وقال المجلسي في مرآة العقول، ١٦/٣٨٥:(الحديث السادس: حسن).

(٢)منهاج البراعة، حبيب الله الخوئي، ٢/٢٤-٢٥.

(٣)توحيد الإمامية، محمد باقر الملكي، ٣٦١.

(٤)توحيد الإمامية، محمد باقر الملكي، ٣٦٢.

ومكتوب في الكتاب الأزلي وإن علمه تعالى محدود بذلك!![1] وأما القرآن الكريم والروايات الواردة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام؛ يقول: هو تعالى في مرتبة ذاته قدرة وعلم وكشف على النظامات الحسنة الحكيمة الغير المتناهية ...و.. يقولون : إن التقدير المنظم العلمي أمر حادث جديد. ولو شاء تعالى محو هذا التقدير أو بعضه، فلا محالة يمحوه ويثبت مكانه آخر بتقدير حادث جديد. فلو لا يشأ محوه ولم ينسخه ولم يثبت تقديرًا آخر مكانه، فهو جرى على تقديره السابق الحادث. فالتقدير الجديد ليس هو التقدير الأول. وهكذا في كل تقدير جديد يرد عليه تقدير جديد آخر. **كما يدل عليه تكرار ليلة القدر في كل سنة وسنة إجمالاً؛ فتحصل أن صريح الآيات المباركة بطلان التقدير الأزلي وبطلان انعزاله تعالى عن مالكيته واقتداره وانحصاره بالتقدير الواحد بل في وسعه وتمكنه تقديرات أخر في عرض هذه النظام إن شاء يحدثها. ومن هنا يعلم ضعف ما افترضوه واصطلحوا عليه من تعين النظام الواحد الأصلح بالمشية الأزلية؛ لأنه..تحديد لعلمه وقدرته تعالى!!).**[2]

وكلا القولين باطل، والحق: إثبات تقدير حقيقي ليلة القدر، وإثبات أن هذا التقدير كان مكتوبًا في أم الكتاب، ففي ليلة القدر تُفصل مقادير السنة من اللوح المحفوظ وتبرز لكتبة المقادير من الملائكة، فيكتبون في صحفهم ما يكون في السنة،[3] يقول ابن عباس رضي الله عنهما في قوله: ﴿ **فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ** ﴿٤﴾ ﴾ الدخان:٤،: "يُكتب من أم الكتاب في ليلة القدر ما يكون في السنة من رزق

---

(١)كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبًا!! انظر كيف يلمز أهل السنة ويصفهم بموافقة اليهود، وأنهم يقولون بمحدودية علم الله وقدرته لاعتقادهم بتقدير الله السابق لكل شيء! والحق أن الشيعة القائلين بالبداء هم الأجدر بهذا الوصف! هذا وليس في القول بالتقدير السابق تحديد لقدرة الله وعلمه؛ بل وجود الشيء ووقوعه على حسب تقدير الله السابق له يدل على سعة علم الله وكمال قدرته تعالى، يقول ابن القيم رحمه الله: التقدير(يدلُّ على سعة علم الرَّبِّ ﷻ، وإحاطته بالكُلِّيَّات والجزئيَّات؛.. و..يدلُّ على كمال قدرة الرَّبِّ ﷻ، ومطابقة مقدوره لمعلومه، فتبارك الله رَبُّ العالمين) التبيان في أيمان القرآن، ابن القيم، ٥٢٤، وراجع من هذا البحث: حاشية (٢) صفحة٢٣٩-٢٤٤.

(٢)توحيد الإمامية، محمد باقر الملكي، ٣٩٠-٣٩١.

(٣)المحو والإثبات في المقادير، د.عيسى السعدي، ١٢١-١٢٢.

أو موت أو حياة أو مطر، حتى يُكتب الحاج؛ يحج فلان ويحج فلان ".[1] ويقول السعدي ﷺ في تفسير قوله تعالى: ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ ﴾ الدخان:٤، (أي: يفصل ويميز ويُكتب كل أمر قدري وشرعي حكم الله به، **وهذه الكتابة والفرقان، الذي يكون في ليلة القدر أحد الكتابات التي تكتب وتميز فتطابق الكتاب الأول الذي كتب الله به مقادير الخلائق وآجالهم وأرزاقهم وأعمالهم وأحوالهم**، ثم إن الله تعالى قد وكل ملائكة تكتب ما سيجري على العبد وهو في بطن أمه، ثم وكلهم بعد وجوده إلى الدنيا وكل به كرامًا كاتبين يكتبون ويحفظون عليه أعماله، **ثم إنه تعالى يقدر في ليلة القدر ما يكون في السنة، وكل هذا من تمام علمه وكمال حكمته وإتقان حفظه واعتنائه تعالى بخلقه**). [2]

- **شطح بعض الشيعة فأولوا الليلة بفاطمة والقدر بالله، والأمر الحكيم بإمام بعد إمام!!؛**

يقول علي النمازي: [3] ورد (تأويل قوله تعالى في الدخان: ﴿ لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ ﴾ **الدخان:٣؛ بفاطمة الزهراء** عليها السلام، وكذا قوله تعالى: ﴿ لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴿١﴾ ﴾ القدر:١، الليلة: **فاطمة، والقدر: الله تعالى**)!![4] ويقول المجلسي: (ورد في تأويل آية سورة الدخان أن الكتاب المبين:

---

(١)أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره، برقم(١٨٥٢٧)،٣٢٨٧/١٠، وعزاه السيوطي إلى محمد بن نصر وابن المنذر وابن أبي حاتم، الدر المنثور، السيوطي، ٣٩٩/٧.

(٢)تفسير السعدي، ٧٧١-٧٧٢.

(٣)علي بن محمد النمازي الشاهرودي، عالم ديني وفقيه ومتكلّم ومحدّث شيعي إيراني معاصر، وهو أحد آيات الشيعة المعاصرين، ولد بمدينة شاهرود الإيرانيَّة في أواخر العهد القاجاري، وذلك سنة ١٣٣٢هـ وتوفي في مدينة مشهد الإيرانية سنة ١٤٠٢هـ، زكاه أبناء طائفته؛ فوصفوه بأنه(العالم الكامل والعابد الزاهد)، وعدوه(من علماء مشهد المعاصرين وأئمة الجماعة)، وهو في نظرهم (حجة الإسلام والمسلمين و قدوة العلماء العاملين) **هذا قدره عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛ترك جملة من المؤلفات باللغتين العربيَّة والفارسيَّة، كما عربت بعض كتبه الفارسيَّة، ومن كتبه: رسالة نور الأنوار، في شرح مراحل خلقة النبي محمد والأئمة الإثني عشر، وانفرد هذا الكتاب – دون سائر كتبه الأخرى – بكونه كُتب بالعربية والفارسية معًا، ومن كتبه أيضًا: رسالة التفويض، مستدرك سفينة البحار، مستدركات علم رجال الحديث، الولاية التكوينية للنبي والأئمة، الأعلام الهادية في اعتبار الكتب الأربعة وغيرها. انظر ترجمته: معجم المألفين المعاصرين، محمد خير، ٤٦٦/١.

(٤)مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٢٩٨/٩.

أمير المؤمنين عليه السلام، **والليلة المباركة: فاطمة** عليها السلام، و﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ ﴾ الدخان:٤، أي: **حكيم بعد حكيم وإمام بعد إمام)!!** [١]

وجاء في رواياتهم ما يؤيد ذلك؛ فعن أبي عبدالله الصادق أنه قال-كما يفترون-: "﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴿١﴾ ﴾ القدر:١، **الليلة: فاطمة، والقدر: الله، فمن عرف فاطمة حق معرفتها فقد أدرك ليلة القدر**، وإنما سميت فاطمة لأن الخلق فطموا عن معرفتها!!" [٢]

وعن أبي الحسن الكاظم أنه قال-كما يفترون- :" أما ﴿ حمٓ ﴿١﴾ ﴾ الدخان:١، : فهو محمّد صلَّى الله عليه وآله وسلم... وأما الكتاب المبين: فهو أمير المؤمنين علي عليه السلام، وأما اللَّيلة: ففاطمة عليها السلام، وأما قوله: ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ ﴾ الدخان:٤، يقول: يخرج منها خير كثير، فرجل حكيم، ورجل حكيم، ورجل حكيم!!!". [٣]

وهنا يبقى السؤال إذا كانت ليلة القدر بهذا المعنى؛ فأي تقدير يكون فيها!!.

٥-تعريف القدر بما تسببت أسبابه القريبة؛ يشوبه ما يلي:

- السبب القريب هو السبب المباشر للحادث، والسبب البعيد؛ هو سبب للسبب،[٤] وكل ما يظهر في الوجود من ظواهر لها سبب قريب مدرك مباشرة بالحس أو بالعقل ، وسبب بعيد غير مدرك بالحس ولا بالعقل إدراكًا مباشرًا، **والأسباب كلها بقدر؛ سواء أكانت قريبة أم بعيدة؛ وعليه فتخصيص القدر بما تسببت أسبابه القريبة تحكم ظاهر!، وهو تخصيص بلا مخصص، ودعوى بلا برهان!**

---

(١)بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٩٩/٢٥، وانظر: مرآة العقول، المجلسي، ٤٨/٦، تفسير مقتنيات الدرر، علي الحائري الطهراني، ٧٧/١٠.

(٢)تفسير فرات الكوفي، ٥٨١، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٦٥/٤٣.

(٣)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحجة، باب مولد أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام، رقم(٤)، ٤٧٩/١، الوافي، الفيض الكاشاني، ٨٠١/٣، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٣١٩/٢٤-٣٢٠، ٨٧/٤٨، وقال المجلسي في مرآة العقول، ٤٣/٦:(الحديث الرابع ضعيف على المشهور).

(٤)انظر: أبحاث هيئة كبار العلماء، اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، ٦١/٤، وانظر: تفسير الميزان، الطباطبائي، ١٨٣/٢٠، ميزان الحكمة، محمد الريشهري، ٢٩٣٦/٤.

- **التعريف وإن أقر بمبدأ العلية والسببية إلا أنه تعريف عام مجمل**؛ إذ لم ينص على إثبات إرادة الله تعالى وقدرته ومشيئته وخلقه لكل شيء! [1]
- أن بعض الشيعة غلوا في أئمتهم فزعموا أنهم السبب والعلة لكل ما يكون في الكون!- كما تقدم-

الوجه السادس : نقد تأويل القدر في قوله تعالى:﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾ ﴾ القمر: ٤٩، بجعل عذاب أهل النار على قدر استحقاقهم ومجازاة على أعمالهم بقدرها. أي: تأويل القدر بالعقاب على قدر الأعمال!:

هذه الآية أصل في إثبات تقدير الله السابق وكتابته لما يريد أن يخلقه-من الأعيان والأفعال-؛[2]

فعن ابن عباس ﷺ أنه قال في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾ ﴾ **القمر: ٤٩**،"إن الله قدر المقادير بقدرته، ودبر الأمور بحكمته، وعلم ما العباد صائرون إليه، وما هو خالق وكائن من خلقه ".[3]

وعنه أيضًا أنه قال فيها: "**خلق الله الخلق كلهم بقدر، وخلق لهم الخير والشرّ بقدر، فخير الخير السعادة، وشرّ الشرّ الشقاء، بئس الشرّ الشقاء**". [4]

ويقول البيهقي ﷺ:[5] (إن الله جل ثناؤه قدر المقادير كلها قبل أن يخلق السموات والأرض، قال الله ﷻ: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾ ﴾ القمر: ٤٩، **فأخبر أن كل شيء خلقه إنما هو بحسب ما قدره قبل أن يخلقه، فجرى الخلق على ما قدر، وجرى القدر على ما علم.**).[1]

---

(١)راجع من هذا البحث: من صفحة: ٤٠٩-٤١١، و من صفحة: ٤٢٤-٤٢٧.

(٢)انظر: تفسير الطبري ٢٢/ ٦٠٥، القضاء والقدر، البيهقي، ١/١٧٧-١٨٦، مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٦/ ١٣٧، طريق الهجرتين، ابن القيم، ١/١٣٩-١٤٠.

(٣)لم أجده سوى في مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٦/ ١٣٧.

(٤)أخرجه الطبري في تفسيره ، ٢٢/٦٠٦، والبيهقي، القضاء والقدر، البيهقي، ١/١٨٥-١٨٦، وعزاه السيوطي إلى الطبري وابن المنذر، الدر المنثور، السيوطي، ٧/٦٨٣.

(٥)أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى، حافظ، فقيه، من أئمة الحديث، ولد سنة أربع وثمانين وثلثمائة، وتوفي سنة ثمان وخمسين وأربعمائة، كان على سيرة العلماء، قانعًا من الدنيا باليسير، متجملاً في زهده وورعه، كثير التحقيق =

ويقول أيضًا:(إن الله جل ثناؤه خلق الخلق على ما علمه منهم، وعلى ما قدره عليهم قال الله ﷻ: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾ ﴾ القمر: ٤٩، يعني: **بحسب ما قدرناه قبل أن نخلقه، فجرى الخلق على علمه وكتابه**). [٢]

ويقول الطبري ﷺ: (قوله: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾ ﴾ **القمر: ٤٩**، يقول تعالى ذكره: **إنا خلقنا كل شيء بمقدار قدرناه وقضيناه**، وفي هذا بيان، أن الله جلّ ثناؤه، توعد هؤلاء المجرمين على تكذيبهم في القدر مع كفرهم به). [٣]

وإذا تقرر ذلك؛ فإن تأويل القدر في الآية بجعل عذاب أهل النار على قدر استحقاقهم ومجازاة على أعمالهم بقدرها. لا يصح، بل هو تأويل باطل لوجهين:

- الأول: أنه مخالف لتأويل الصحابة ﷺ وتفسيرهم!
- الثاني: أنه عدول بالآية عن وجهها وصوابها إلى غيره، وإخراج لها عن ظاهرها بغير موجب، وهو في الحقيقة ليٌّ لمعنى الآية، وتأويل لفظها على خلاف مراد الشارع، وتَحْمَالُه ما لم يُرِدْه، وهذا من تحريف الكلم عن مواضعه ومن الإلحاد في كلام الله، **وإنما يتأتى على مذهب القدرية ويتفق مع قولهم في التكذيب بالقدر ونفي التقدير السابق!**

وقد جود ابن القيم ﷺحين قال: (التأويل يتجاذبه أصلان: التفسير والتحريف؛ فتأويل التفسير هو الحق وتأويل التحريف هو الباطل؛ **فتأويل التحريف من جنس الإلحاد؛ فإنه هو الميل بالنصوص عن ما هي عليه ....بإخراجها عن حقائقها مع الإقرار**

=

والإنصاف، حسن التصنيف، من مصنفاته: كتاب شعب الإيمان، وكتاب الخلافيات، وكتاب دلائل النبوة، وكتاب البعث والنشور، وغيرها. انظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، ١/٧٥-٧٦، البداية والنهاية، ابن كثير،١٢/٥٥٦، طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة، ١/٢٢٦-٢٢٨، الأعلام للزركلي، ١/١١٦.

(١)القضاء والقدر، البيهقي، ١/ ١٧٧.

(٢)شعب الإيمان، البيهقي، ١/ ٣٥٥.

(٣)تفسير الطبري، ٢٢/ ٦٠٤.

بلفظها، وكذلك الإلحاد في أسماء الله.. يكون بجحد معانيها وحقائقها ..فالتأويل الباطل هو إلحادٌ وتحريفٌ وإن سماه أصحابه تحقيقًا وعرفانًا وتأويلاً)؛ [1] و(**من تأويل التحريف والإلحاد: ... تأويل القدرية المجوسية نصوص القدر بما أخرجها عن حقائقها ومعانيها**).[2]

ثالثًا: نقد الاتجاه الفلسفي في تعريف القضاء والقدر

ونقده في ثلاث مقامات:

المقام الأول: بيان عمدة فلاسفة الشيعة في تفسير القضاء والقدر ومصدر أقوالهم.

اعتمد فلاسفة الشيعة في تفسير القضاء والقدر–الذي هو أصل من أصول الدين على أقوال فلاسفة اليونان ومن شايعهم وتأثر بقولهم؛ وجعلوها مصدرًا لعلم الربوبية!

ومن هنا فقد احتذوا حذو الفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام كابن سينا وابن عربي الذين عمدوا إلى الجمع والتلفيق بين الأوهام الفلسفية التي تفسر العلم الإلهي وكيفية صدور العالم عن الله،—نظرية الفيض والصدور اليونانية– والخرافات الباطنية، فابتلعوها وهضموها وأعادوا إنتاجها مرة أخرى تحت مسميات شرعية؛ وفسروا بها القضاء والقدر! [3]

وقد برز ذلك في مفردات تعريفات الشيعة الفلسفية؛ فقد اقتبسوا أقوالهم في تعريف القضاء والقدر من الفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام وتابعوهم في تحريفاتهم؛ ولذا اكتنفت تعريفاتهم بالغموض في اللفظ والصعوبة في الفهم والتقعر في اللغة وكل ما تتصف به الدلالات والمصطلحات الفلسفية من معان مستغربة وألفاظ مستحدثة دمجوها بالألفاظ الشرعية!

ومما يؤكد ذلك؛ متابعتهم للفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام في:

---

(١)الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، ابن القيم، ١/ ٢١٧.

(٢)الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، ابن القيم، ١/ ٢١٩.

(٣) انظر: الفرق الباطنية التاريخ والمنهاج، د.محمد أمحزون،١٩٩–١٢٢، مفهوم الخير والشر في الفلسفة الإسلامية – دراسة مقارنة في فكر ابن سينا–، د. منى أحمد محمد أبو زيد، ١٧٣–١٧٨، موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من آراء الفلاسفة ومنهجه في عرضها، د.صالح الغامدي، ٤٣٥–٤٣٩، الإنسان عند صدر الدين الشيرازي، هاشم حسن، ٢٣٣–٢٥٤.

- **إطلاق لفظ القضاء على: العالم العقلي، وتسميته بعالم الملكوت وعالم الغيب وعالم الأمر واللوح المحفوظ[١] أو الفيض الأقدس.[٢]**
- **وإطلاق لفظ القدر: على: العالم النفسي السماوي، وتسميته بعالم الملك وعالم الشهادة وعالم التقدير ولوح المحو والإثبات[٣] أو الفيض المقدس.[٤]**
- **والزعم بأن القضاء والقدر مُرتبان على العين الثابتة والعلم بها![٥]**

فظهر بذلك أن فلاسفة الشيعة جمعوا زبالة أذهان المذاهب الفلسفية(المشائية والإشراقية والصوفية العرفانية) **غير أنهم زادوا عليهم حين استخدموا أقوالهم في تقرير ما انفردوا به من عقائد؛** كزعمهم بأن عالم القضاء هو نفسه عالم الولاية التكوينية والإنسان الكامل الثابت للأنبياء والأئمة!! ؛ وأن عقول الأنبياء والأولياء بما هي عقول لا حالة منتظرة لها فهي خير محض، وأن عالم القضاء لا يتغيّر ولا يتبدل و عالم القدر قابل للمحو والإثبات والتبدل والتغير، فهو محل البداء.

المقام الثاني: نقد تعريفات القضاء والقدر المرتكزة على فلسفة ابن سينا (الطابع المشائي)

أولاً: إن تعريفات الشيعة الفلسفية للقضاء والقدر بنيت على فلسفة الفيض والصدور، ولأجل ذلك عبروا عن القضاء الإلهي (بعلمه الأول المتمثل في صدو العقل الأول منه بالفيض، وصدور العقول التالية في العقل الأول وكل ذلك بفعل ثابت مستمر وبنسبة واحدة وبترتيب لا يتغير؛ لأن

---

(١) انظر: رسالة في قوى النفس وإدراكاتها؛ ضمن كتاب تسع رسايل في الحكمة والطبيعيات، ابن سينا، ٦٧-٧٠.

(٢) انظر: فصوص الحكم لابن عربي، ٢/٨-٩، ٢٧-٢٨، ١٩٧، ١٦٥-١٦٦، مشكلة القضاء والقدر عند علماء الكلام والصوفية، سنوسي ماريوه، ٢٥-٥٧، الإنسان عند صدر الدين الشيرازي، هاشم أبو الحسن، ٢٣٦-٢٣٨.

(٣) انظر: رسالة في قوى النفس وإدراكاتها؛ ضمن كتاب تسع رسايل في الحكمة والطبيعيات، ابن سينا، ٦٧-٧٠.

(٤) انظر: فصوص الحكم لابن عربي، ٢/٨-٩، ٢٧-٢٨، ١٩٧، ١٦٥-١٦٦، مشكلة القضاء والقدر عند علماء الكلام والصوفية، سنوسي ماريوه، ٢٥-٥٧، الإنسان عند صدر الدين الشيرازي، هاشم أبو الحسن، ٢٣٦-٢٣٨.

(٥) انظر: فصوص الحكم لابن عربي، ٢/٨-٩، ٢٧-٢٨، ١٩٧، ١٦٥-١٦٦، القدر في الفكر الصوفي، علي العمري، ١١١-١١٥، مشكلة القضاء والقدر عند علماء الكلام والصوفية، سنوسي ماريوه، ٢٥-٥٧، الإنسان عند صدر الدين الشيرازي، هاشم أبو الحسن، ٢٣٦-٢٣٨.

فعل الإله المباشر عنه لا يكون إلا واحدًا ثابتًا لا يتغير)[1] وعن القدر بـ (ثبوت صور جميع الموجودات في العالم النفسي على الوجه الجزئي مطابقة لما في موادها الخارجية الشخصية مستندة إلى أسبابها الجزئية واجبة بها لازمة لأوقاتها)[2] وقولهم يقتضي قصر العلم الإلهي على الكليات، كما يقتضي أن يكون الله موجبًا بالذات، وأن يكون العالم صدر عنه بلا إرادة ولا غاية كما يصدر الضوء عن الشمس، فهو لازم له لا يستطيع حبسه ومنعه؛ ولا يخفى ما في ذلك من نفي علم الله المحيط بكل شيء وقدرته وإرادته واختياره وحكمته، ونفي أن يكون له فعل؛ بل ووصف له بأنه لا حيلة له في خلق العالم ولا شأن له فيه ولا رأي؛ وهذا مصادم تمامًا للنصوص الشرعية التي تثبت تدبير الله للعالم وحكمته وعموم علمه وقدرته وخلقه لكل شيء!

ثانيًا: إن فلاسفة الشيعة بنوا كلامهم في كيفية نزول القضاء وتحققه (انتقال القضاء إلى القدر–أي :إلى العالم–) على نظرية الفيض والصدور؛ فزعموا أن القضاء وجود الموجودات في العالم العقلي؛ ثمّ ادعوا:

- أن إيجاد ما يتعلَّق منها بموادّ الأجسام في موادها غير ممكن إلَّا على سبيل التّعاقب والتدرّج، لاستحالة أن يتم الفيض عن العالم العلوي دفعة واحدة على المواد.
- وأن الإفاضة من مبدء الفّياض على المفاض عليه بقدر استعداده ولياقته، وحيث إنّ الاستعدادات مختلفة بحسب اللَّياقة، فلا جرم تكون الإستفاضات متفاوتة، مع أنّ الفيض في الكلّ واحد.

وبناء على ما سبق (فسروا كيفية تحول القضاء إلى قدر) فزعموا أن وجود الموجودات في العالم بحسب الاستعدادات المختلفة هو القدر فهو تفصيل ووجود لما كان معلومًا في القضاء.

وهنا يُقال:

---

(١) الإنسان عند صدر الدين الشيرازي، هاشم أبو الحسن، ٢٣٤.

(٢) رسالة في القضاء والقدر، صدر المتألهين الشيرازي، ١٣٨، نقلاً من الإنسان عند صدر الدين الشيرازي، هاشم أبو الحسن، ٢٣٥، وقول فلاسفة الشيعة بما سبق مقتبس من قول ابن سينا؛ انظر: مفهوم الخير والشر في الفلسفة الإسلامية، تأليف: د. منى أحمد محمد أبو زيد، ١٧١–١٧٧.

- الـزعم بأن القضـاء وجـود الموجـودات في العـالم العقلـي بصـورة الإجمـال والإبهـام، والقـدر: وجودها مفصّلة مبيّنة في الأعيان بحسب القوابل؛ حقيقته: نفي أن يكون البارئ هو المبدع للحقـائق كلهـا، وتعطيـل[1] علمه تعـالى المحيط بكـل شـيء وكتابته ومشيته وقدرته واختيـاره وخلقه، أي: تعطيل قضائه وقدره، بل تعطيل وجوده أصلاً؛ ولمزيد بيان لبطلانه يُقال:

أولاً: هذا القول في تفسير كيفية تحول القضاء إلى قدر مبني على الزعم بـ :

- أن إيجاد الكون إنما كان عن طريق العقول والنفوس الفلكية، لأن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد!
- أن الفيض في الكلّ واحد واختلاف الموجودات بحسب القوابل! [2]

والقول بذلك باطل لأمور:

أ- أن (الواحـد الـذي يذكرونـه إنمـا يوجـد في الأذهـان لا في الأعيـان، فإنـه وجـود مطلـق، والمطلق إنما يوجد في الذهن لا في الخارج)، [3] يقول شيخ الإسلام ﷺ: (إن الواحد

---

(١)التعطيل: من "العطل": وهو الخلو والفراغ والترك، ومنه قوله تعالى:﴿ وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ ﴾ الحج: ٤٥، أي: تركها أهلها، ومنه قولهم: جيد معطلة: أي خالية من الحلي، والمعطلة على أقسام ثلاثة: الأول: الذين يعطلون المصنوع عن صانعه وخالقه، وذلك بإنكار وجود الله، كالدهرية والملاحدة، الثاني: الذين يعطلون الله عما يجب له من التوحيد والإخلاص، كتعطيل أهل الشرك الذين صرفوا شيئًا من العبادة لغير الله، الثالث: المعطلة الذين يعطلون الله عن كماله المقدس بنفي أسمائه وصفاته وأفعاله، وهؤلاء على أربعة أقسام: الأول: الذين ينكرون الأسماء والصفات ولا يصفون الله لا بالنفي ولا بالإثبات، كغلاة الفلاسفة وغلاة الجهمية والباطنية والقرامطة، الثاني: الذين ينكرون الأسماء والصفات ولا يصفون الله إلا بالنفي المجرد كبعض غلاة الجهمية والباطنية والقرامطة، الثالث: الذين ينكرون الصفات، ويُثبتون الأسماء ويزعمون أنها أعلام محضة، وهم المعتزلة، الرابع: الذين يُثبتون الأسماء وبعض الصفات، كالأشاعرة والماتريدية، انظر: إغاثة اللهفان، ابن القيم، ٢٦٨/٢، الداء والدواء، ابن القيم، ٢٩٩، تقريب التدمرية، ابن عثيمين، ٢٤-٣٦، معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات، التميمي، ٦٢-٦٤، معجم ألفاظ العقيدة، لعامر بن فالح، ٩١-٩٣، مصطلحات في كتب العقائد، الحمد، ٩ .

(٢) قول فلاسفة الشيعة بما سبق مقتبس من قول ابن سينا؛ انظر: الإشارات والتنبيهات لابن سينا مع شرح الطوسي، ٤٤٧/٢-٤٤٧، ١٤٣/٣-١٤٤، مفهوم الخير والشر في الفلسفة الإسلامية، تأليف: د. منى أحمد محمد أبو زيد، ١٧٧-١٧٨.

(٣)الصفدية، ابن تيمية، ١٥٩/١.

البسيط الذي يقدرونه لا حقيقة له في الخارج أصلاً). [١] ويقول: (هؤلاء يقولون: إن الرب واحد، والواحد لا يصدر عنه إلا واحد، ويعنون بكونه واحدًا أنه ليس له صفة ثبوتية أصلاً، ولا يعقل فيه معان متعددة؛...فإذا تصور العاقل أقوالهم حق التصور تبين له أن هذا الواحد الذي أثبتوه لا يتصور وجوده إلا في الأذهان لا في الأعيان،.. وإذا كان كذلك، فالأصل الذي بنوا عليه قولهم: " إن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد " أصل فاسد). [٢]

ب- أن (الواحد إن كان الصادر عنه واحدًا لم يصدر عن الآخر إلا واحدًا، وكذلك هلم جرًا؛ فيلزم أن لا يكون في العالم كثرة)، [٣] فلما تيقن وجود الكثرة المختلفة الحادثة كان هذا مناقضًا لقولهم. [٤] فظهر أن (قولهم بصدور الأشياء مع ما فيها من الكثرة والحدوث عن واحد بسيط في غاية الفساد). [٥]

وقد جود ابن تيمية﵀ حين قال: (هذه الوحدة يمتنع أن يوصف بها موجود، وإن وصف المبدع بها يقتضي تعطيله ... ثم إن العالم فيه كثرة مشهودة فإن كان الصادر عن الواحد واحداً من كل وجه فلا يصدر عنه إلا واحد ..[فـ]يلزمهم نفي الكثرة المشهودة في الوجود وهو خلاف المشاهدة). [٦]

ولله در ابن القيم ﵀ حين قال عن الفلاسفة:(وحسبك عجبًا من جهلهم، وضلالهم: **ما قالوه في سلسلة الموجودات، وصدور العالم عن العقول والنفوس، إلى أن أفضوا صدور ذلك إلى واحد من كل جهة، لا علم له بما صدر عنه ولا قدرة له عليه، ولا إرادة، وأنه لم يصدر عنه إلا واحد.** فذلك الصادر إن كان فيه كثرة بوجهٍ ما؛ فقد بطل ما أصَّلوه، وإن لم يكن فيه كثرة البتة لزم أن لا يصدر عنه إلا واحد مثله، وتكثر

---

(١)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ٣٨٤/١.

(٢)الصفدية، ابن تيمية، ١٥٩/١.

(٣)الصفدية، ابن تيمية، ١٥٩/١.

(٤)انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١٧ / ٢٨٧- ٢٨٨، ابن تيمية وموقفه من الفكر الفلسفي، د.عبدالفتاح فؤاد، ١٩٣.

(٥)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١٧ / ٢٨٧.

(٦)بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ٢٦٣/٥.

الموجودات وتعددها يكذب هذا الرأي الذي هو ضحكة للعقلاء وسخرية لأولى الألباب). [1]

ت- أن ما ادعوه من العقل والنفس الفلكية إن أثبتوا له قدرة على التصرف وإرادة؛ فقد زعموا أن المبدع الأول قد صدر عنه الفعل والإرادة، مع أنه في زعمهم فاقد لهذه الصفات، وفاقد الشيء لا يعطيه! وإن لم يثبتوا للعقل والنفس الفلكية الإرادة والقدرة والفعل فقد عاد الأمر كما كان بالنسبة إلى المبدع الأول، فيكون العقل والنفس الفلكية مسلوبيّ القدرة والإرادة والفعل، معطلين، فلا يمكن أن يصدر عنهما إيجاد أو تدبير أو تصرف كما هو الحال بالنسبة للأول، ولازم ذلك عدم وجود المخلوقات، وذلك ظاهر البطلان. [2]

ث- أن دعواهم أن العقل والنفس الفلكية هي التي أوجدت الكون وأحكمته ورتبته وما إلى ذلك يفضي إلى أن المبدع الأول أوجد من هو أكمل منه وأفضل وأقدر وأجل، وهذا ضلال مبين، فكيف يوجد من هو أفضل منه وهو عندهم في الأصل عاجز تمام العجز!. [3]

ج-أنهم جعلوا وجود المخلوقات بحسب احتمال القوابل، لا بحسب حكمة الله واختياره وقدرته، و(الذي ذكروه من توقف الفيض على استعداد القوابل إنما يمكن أن يقال إذا كان ذلك الاستعداد ليس هو من فيض ذلك الموجب، وهذا لا يصح في الواجب الوجود الذي هو المبدع لكل ما سواه؛ فإنه هو الفاعل للاستعدادات والشرائط، كما هو الفاعل لما يفيض عليها فلا شريك له في الفعل والإبداع أصلاً). [4]

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام رحمه الله:(القوابل والأسباب هي أيضًا من فعله، ليست من فعل غيره، فهو الذي أعد القوابل، وهو الذي أمد كل شيء بحسب ما أعده له، وحينئذ

---

(١) إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، ابن القيم، ٢٦٣/٢.

(٢) انظر: المباحث العقدية المتعلقة باللوح المحفوظ والقلم، عادل، ٢٠٨، موقف الرازي من القضاء والقدر -عرض ونقد، لأختي: أنفال ٥٠٧/١.

(٣) انظر: المباحث العقدية المتعلقة باللوح المحفوظ والقلم، عادل، ٢٠٨، موقف الرازي من القضاء والقدر -عرض ونقد، لأختي: أنفال ٥٠٧/١.

(٤) الصفدية، ابن تيمية، ١/ ٣٨.

فقد تبين أنه خلق الأمور المختلفة، ومن كل شيء زوجين، فبطل أن يكون واحدًا بسيطًا لا يصدر عنه إلا واحد لازم له، لا يصدر عنه غيره، ولا يمكنه فعل شيء سواه، فإن فعل المختلفات الحادثات يدل على أنه فاعل بقدرته ومشيئته). [1]

ح-أن هذه المختلفات من الفاعل والقوابل لا يُعقل أن تكون صادرة عن علة واحدة؛ فيقتضي أن يكون الصدور عن فاعل حي ذي صفات ومشيئة يفعل بها وهذا ضد ما يقولونه -بحسب نظرية الفيض-من أنه واحد لا يصدر عنه إلا الواحد؛ [2] يوضحه:

خ-أنهم زعموا أن القوابل المفعولة الممكنة المبدعة اختلفت وتأخر استعدادها، مع كون المفيض (الفاعل لها) لم يزل ولا يزال على حال واحدة؛ وهذا ممتنع عقلاً؛ إذ كيف تصدر المختلفات الحادثات عن فاعل لا اختلاف في فعله، ولا حدوث لشيء من أفعاله!؟.

ثم هو مناقض لما ثبت في النصوص الشرعية من كونه سبحانه موصوف بصفات متنوعة وأفعال متنوعة، وأن له تعالى شؤون وأحوال، كل يوم هو في شأن!

والمقصود أن قولهم ظاهر البطلان؛ لأن تنوع المفعولات وحدوث الحادثات دليل على تنوع أحوال الفاعل، وأنه يحدث من أمره ما شاء. [3]

وبهذا يظهر أن ما ذكره فلاسفة الشيعة -عند تفسيرهم لكيفية تحول القضاء إلى قدر -عن النفس الفلكية والعقل وما زعموه من أن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد وأن الفيض في الكل واحد واختلاف الموجودات بحسب القوابل؛ إنما هو محض كذب وافتراء وخيال عقلي أشبه ما يكون بأسطورة من أساطير الأولين!

ثالثًا: أن النتيجة اللازمة لتعريفات فلاسفة الشيعة للقضاء والقدر تستتبع بالضرورة حتمية نفاذ القضاء وعدم جواز تغيره، وهذه الحتمية شاملة حتى للإله فلا يستطيع تغييره؛ فالقضاء والقدر أزليان أبديان، لا يجوز التغيير فيهما بأي حال من الأحوال؛ لأنه تعالى قد قضى كل شيء في العالم وترك كل شيء يحدث ليس بمقتضى فعله المباشر وتدبيره الدائم للكون، وإنما نتيجة لوجوب المعلول عن

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ١/ ٣٨٢.

(٢) انظر: بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ٥/٢٦٢.

(٣) انظر: درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ١/ ٣٨٤- ٣٨٥.

علته؛[1] وهذا كما يتعارض مع النصوص الشرعية التي تثبت المحو والإثبات في المقادير وتثبت عموم قدرته تعالى ونفاذ مشيئته واختياره يتعارض أيضًا مع قول الشيعة في البداء ولا يتأتى على أصولهم!

رابعًا: أن فلاسفة الشيعة –تبعًا لأسلافهم–زعموا:

- أن القضاء عالم عقلي؛ فليس في عالم القضاء أجسام، بل هو جواهر عقلية، وهذه الجواهر هي خير ولا يلحقها شر بأي وجه من الوجوه.
- وأما القدر فهو عالم الأجسام، فالأجسام لا توجد إلا في القدر، والأجسام مصدر الشر؛ لأنها مكونة من المادة والإمكان، وهما منبعا الشر في الوجود.

وهذا ما عبروا عنه بقولهم: (قضاء الله تعالى .. خال عن النقائص والشرور والإعدام والإمكانات، ..وهو..خير محض لا يشوبه شرية؛ لأن عالم الأمر كله خير، والشر لا يوجد إلا في عالم الخلق؛ لمخالطه الوجود بالإعدام والظلمات) [2] وقولهم:(الشر في القدر.. لا في القضاء). [3]

وهذا القول مبني على نظرية الفيض والصدور، وأن القضاء: هو أول صادرة عن الله (على طريق الإبداع) فهو العقل الأول، وهو القصد الأول، وهو الفائض الأول، والقدر: هو وجود الموجودات بوجود عللها وأسبابها وجودًا لازمًا، وهو القصد الثاني؛ وهو منبع الشرور؛ فالشرور إنما تحدث في القدر؛ لأنها تحدث عندما تتأدى الأسباب بمصادماتها إلى شرور لازمة عنها بعد القضاء، وعلى هذا فالشرور غير لازمة عن الله أولًا في قضائه بل ثانيًا في قدره؛ فالقدر تابع للقضاء لازم له![4]

---

(١) والجبرية الإلهية هي لازم مذهب الفلاسفة كابن سينا ومن تبعه، انظر: الإشارات والتنبيهات لابن سينا مع شرح الطوسي،٣/٩٠-٩٤، مفهوم الخير والشر في الفلسفة الإسلامية –دراسة مقارنة في فكر ابن سينا–، د. منى أحمد محمد أبو زيد، ١٧٥-١٧٦، موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من آراء الفلاسفة ومنهجه في عرضها، د.صالح الغامدي، ٤٣٧-٤٣٩، الإنسان عند صدر الدين الشيرازي، هاشم حسن، ٢٣٥-٢٣٦.

(٢) الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، صدر الدين محمد الشيرازي، ٨/٣٨٢.

(٣) شرح الأسماء الحسنى، السيزواري، ١/٢٢١.

(٤) قول فلاسفة الشيعة بما سبق مقتبس من قول ابن سينا؛ انظر: مجموع رسائل ابن سينا–الرسالة الثالثة في تفسير المعوذة الأولى للشيخ الرئيس، ٢٧-٣٢، الرسالة العرشية، ابن سينا، ٣٧-٤٢، مفهوم الخير والشر في الفلسفة الإسلامية، د. منى =

وقد اشتمل قولهم على مثالب عديدة؛ تبرز من خلال التالي:

١-حقيقة هذا القول: أن الله تعالى فاعل بالذات لا بالقصد والاختيار؛ يوضحه:

- زعمهم أن القضاء خير محض؛ وهذا الزعم ينبغي أن لا يفهم على ظاهره؛ ذلك أن إله الفلاسفة ليس قاصدًا للخير ولا لرعاية المصالح في العالم، ولا يعمل لأجل ذلك بل الخيرات صادرة عنه لخيرية ذاته، فصدور الأشياء عنه مقتضى ذاته، وذاته تقتضي الصلاح ونظام الخير، فالقضاء(أي: الخير) -بناء على ذلك- حاصل عن الفيض الإلهي من غير قصد ولا إرادة،[١] ولا يخفى ما في هذا القول من نفي قدرة الله تعالى وإرادته واختياره وحكمته وإثبات عجزه!
- زعمهم أن القدر (الذي هو محل الشر) لازم للقضاء: وهذا يعني أنه تعالى لا يريده، وهو ليس من أفعاله بل هو خارج عن علمه وقدرته وإرادته!

والحق أن القضاء والقدر كلاهما من أفعال الله ﷻ، وقد دلت النصوص الشرعية على أن الله ﷻ فعّال لما يريد اختيارًا ومشيئةً، لا خروج لشيء عن مشيئته، كما لا خروج له عن علمه، يفعل ما يشاء لا مكره له، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾ ﴾ هود: ١٠٧، وقوله: ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ ﴾القصص: ٦٨، وقوله: ﴿ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ ﴿٥٤﴾ ﴾ الروم: ٥٤، وقوله: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًا ﴿١٢﴾ ﴾ الطلاق: ١٢، وقوله ﷺ: " إِنَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ لا مُكْرِه لَهُ" [٢]، وقوله عليه السلام: "إِنَّ اللَّهَ صَانِعٌ مَا شَاءَ لا مُكْرِهَ لَهُ"[١].

=

أحمد محمد أبو زيد، ١٧٨-١٨٢، موقف الرازي من القضاء والقدر -عرض ونقد-، لأختي: أنفال ٢٠٤/١، حاشية (١)، ٢٠٦/١-٢٠٩.

(١) انظر: الرسالة العرشية لابن سينا، ١٧-٢٣، الإشارات والتنبيهات لابن سينا مع شرح الطوسي، ٢٩٩/٣-٣٠٥، مفهوم الخير والشر في الفلسفة الإسلامية، د. منى أحمد محمد أبو زيد، ٦-٥٢، موقف الرازي من القضاء والقدر -عرض ونقد-، لأختي: أنفال ٢٠٦/١، حاشية (١).

(٢) البخاري، كتاب: التوحيد، باب: في المشيئة والإرادة، ٩/ ١٤٠.

وبهذا يظهر بطلان جعل فلاسفة الشيعة القدر لازمًا للقضاء، تابعًا له، لأن حقيقة هذا القول: نفيُ أن يكون القدر من أفعال الرب وإخراج لهذا الفعل (القدر) عن قدرته ومشيئته واختياره وعلمه، وهذا مناقض لنصوص الكتاب والسنة.[٢]

٢-زعمهم أن الخير في القضاء والشر في القدر، وهذا باطل!

فـ(الشر لا يدخل في القضاء و القدر الإلهي بوجه من الوجوه وإنما يدخل الشر الجزئي الإضافي في المَقضي المُقَدَّر-أي: في المخلوق المفعول-، ويكون شرًا بالنسبة إلى محل، وخيرًا بالنسبة إلى محل آخر، وقد يكون خيرًا بالنسبة إلى المحل القائم به من وجه كما هو شر له من وجه بل هذا هو الغالب، وهذا الشر الجزئي الإضافي له حكمة يصير بها من قسم الخير. فالله تعالى لم يخلق شرًا محضًا من جميع الوجوه، فإن حكمته ﷻ تأبى ذلك، فلا يمكن في جانبه تعالى أن يريد شيئًا يكون فسادًا وشرًا من كل وجه، ولا مصلحة في خلقه بوجه). [٣] يوضحه:

أن القضاء والقدر هو (علم الله، وكتابته، ومشيئته، وخلقه للأشياء والحوادث، وهذا كله حكمة وعدل ورحمة وخير محض وكمال من كل وجه، فالشر ليس إلى الرب بوجه من الوجوه، لا في ذاته، ولا في أسمائه، ولا في صفاته، ولا في أفعاله.

فأفعاله تعالى قائمة به، وهي دائرة بين العدل والفضل والحكمة والمصلحة، وهذا كله خير يُحمد عليه الرب، ويثنى عليه به.

=

(١) مسلم، كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: العزم بالدعاء، ولا يقل: إن شئت، ٢٠٦٣/٤.

(٢)انظر: موقف الرازي من القضاء والقدر -عرض ونقد-، لأختي: أنفال، ٢٣٥/١.

(٣)موقف الرازي من القضاء والقدر -عرض ونقد-، لأختي: أنفال، ٢٣٨/١. وانظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٥١٢/٨-٥١٤، جامع الرسائل، ابن تيمية،١٣٣/١-١٣٤، شفاء العليل، ابن القيم،٧٣٣/٢ ، بدائع الفوائد لابن القيم، ٧١٧/٢-٧٢١، معارج القبول بشرح سلم الوصول في التوحيد، حافظ حكمي،٢٢٦/١، الروضة الندية شرح العقيدة الواسطية، لابن فياض، ٣٥٤-٣٥٨، شرح الأربعين النووية لابن عثيمين، ٧٣-٧٤، شرح لمعة الاعتقاد لابن عثيمين، ٩٢، شرح العقيدة الواسطية لابن عثيمين، ١٩١/٢-١٩٢، كتاب الإيمان-أركانه حقيقته نواقضه-محمد نعيم ياسين، ١٢٨-١٣٠.

وأسماؤه تمنع نسبة الشر والسوء والظلم إليه، فهو القدوس المنزه عن كل شر ونقص وعيب، والسلام الذي سلم من العيوب والنقائص، والكبير المتكبر عن السوء، والعزيز الذي له العزة التامة، ومن تمام عزته براءته من كل سوء وشر وعيب، والعدل الحكيم الذي لا يضع الشيء إلا في موضعه اللائق به، والشر وضع الشيء في غير محله، فإذا وضع في محله لم يكن شرًا، فعُلم أن الشر ليس إليه، وهو الحميد الذي له الحمد كله، فكمال حمده يوجب أن لا يُنسب إليه شر ولا سوء ولا نقص لا في أسمائه ولا في أفعاله ولا في صفاته، مع أنه سبحانه الخالق لكل شيء، والشر في بعض مخلوقاته ومفعولاته لا في خلقه وفعله، وخلقه وفعله وقضاؤه وقدره كله خير).[1]

ولهذا نسب الله ﷻ إلى نفسه الخير دون الشر؛ فقال: ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ آل عمران: ٢٦، ونسبه له رسوله ﷺ، فقد صحّ عنه أنه ﷺ كان يثني على الله تعالى فينسب الخير إليه وينزهه عن الشر، فيقول في دعاء الاستفتاح في صلاته: "لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ "،[2] والمعنى: لا يضاف إليك الشر لا وصفًا ولا فعلاً، وقوله ﷺ (كالتفسير للآية؛ ففرق بين الخير والشر، وجعل أحدهما في يدي الرب سبحانه وقطع إضافة الآخر إليه مع إثبات عموم خلقه لكل شيء). [3] وهذا (يتضمن تنزيهه في ذاته ﷻ عن نسبة الشر إليه بوجه ما، لا في صفاته ولا في أفعاله ولا في أسمائه، وإن دخل في مخلوقاته).[4] (فالشر لا يُضاف إلى الرب تعالى لا وصفًا ولا فعلاً، ولا يتسمى باسمه بوجه من الوجوه، وإنما يدخل في مفعولاته بطريق العموم).[5]

(ومعلوم أن كل مخلوق؛ يُقال: هو من الله بمعنى أنه خلقه بائنًا عنه لا بمعنى أنه قام به واتصف به)،[6] (والله تعالى وإن كان خالقًا لكل شيء؛ فإنه خلق الخير والشر لما له في ذلك من الحكمة التي

---

(١)موقف الرازي من القضاء والقدر -عرض ونقد-، لأختي: أنفال، ٢٣٦/١. وانظر: شفاء العليل، ابن القيم، ٥٠٩/٢-٥١٣، بدائع الفوائد، لابن القيم، ٢٨٧/١-٢٨٨، ٧٢٤/٢-٧٢٦، معارج القبول بشرح سلم الوصول في التوحيد، حافظ حكمي، ٢٢٦/١، الروضة الندية شرح العقيدة الواسطية، لابن فياض، ٣٥٤-٣٥٨.

(٢) مسلم، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: الدعاء في صلاة الليل وقيامه، ٥٣٤/١-٥٣٥.

(٣)شفاء العليل، ابن القيم، ٧٣٩/٢.

(٤)بدائع الفوائد، لابن القيم، ٧٢٤/٢.

(٥)شفاء العليل، لابن القيم، ٧٣٧/٢.

(٦)منهاج السنة، ابن تيمية، ١٤٢/٣.

باعتبارها كان فعله حسنًا متقنًا)؛[1] ولهذا لا يجيء في كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ إضافة الشر مفردًا إلى الله؛ (**بل لا يذكر الشر إلا على أحد وجوه أربعة:**

١- إما مع إضافته إلى السبب الفاعل المخلوق كقوله تعالى: ﴿ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢ ﴾ الفلق: ٢،وقوله: ﴿ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾ الكهف: ٧٩، مع قوله: ﴿ فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا ﴾ الكهف: ٨٢، وقوله: ﴿ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ﴾النساء: ٧٩.

٢- وإما مع حذف الفاعل كقوله تعالى: ﴿ وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ۝١٠ ﴾ الجن: ١٠.

٣- وإما أن يُسند إلى محله القائم به كقوله تعالى عن إبراهيم عليه السلام: ﴿ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ۝٨٠ ﴾ الشعراء: ٨٠.

٤- وإما أن يدخل في عموم المخلوقات كقوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ ﴾الزمر: ٦٢. فإنه إذا دخل في العموم أفاد عموم القدرة والمشيئة والخلق، وتضمن ما اشتمل عليه من حكمة تتعلق بالعموم.

ومن هذا الباب أسماء الله المقترنة كالمعطي المانع، والضار النافع، المعز المذل، الخافض الرافع، فلا يفرد الاسم المانع عن قرينه، ولا الضار عن قرينه؛ بل يجمع بين الاسمين لما في اقترانهما من العموم والشمول الدال على وحدانيته، وكل ما في الوجود من رحمة ونفع ومصلحة فهو من فضله تعالى، وما في الوجود من غير ذلك فهو من عدله، وكل نعمة منه فضلاً وكل نقمة منه عدلاً، وكلاهما خير لا شر فيه بوجه).[2]

---

(١)منهاج السنة، ابن تيمية، ١٤٢/٣.

(٢) موقف الرازي من القضاء والقدر -عرض ونقد-، لأختي: أنفال، ٢٣٦/١-٢٣٧. وانظر: منهاج السنة، ابن تيمية، ١٤٢/٣-١٤٣، ٤٠٩/٥-٤١٠، مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٩٣/٨-٩٧، ٤٤٧، ٥١١-٥١٢، شرح الأصبهانية، ابن تيمية، ٤٢٦-٤٢٩، جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمن ﷺ من أن ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ =

فاتضح بذلك أن ما هو شر أو متضمن للشر فإنه لا يكون إلا مفعولاً مخلوقًا منفصلاً، فلا يكون وصفًا لله ولا فعلاً من أفعاله، فالرب ﷻ لا يوصف بشيء من مخلوقاته ومفعولاته، وإنما يوصف بفعله وخلقه، وخلقه وفعله (خير لا شر فيه؛ فإن الخلق والفعل قائم به سبحانه، والشر يستحيل قيامه به واتصافه به). (١)

وقد تحصل مما سبق تنزيه القضاء الإلهي عن الشر، فالقضاء والقدر لا شر فيه بوجه من الوجوه، إذ فعل الرب وقضاؤه وقدره كله خير، وفرق بين القضاء والقدر وبين المقضي والمقدر.

وقد جود ابن القيم ﷺ حين قال:(وقول سلف الأمة وجمهورها: إن القضاء غير المقضي. فالقضاء فعله ومشيئته وما قام به. والمقضي مفعوله المباين له المنفصل عنه. وهو المشتمل على الخير والشر، فقضاؤه كله حق. والمقضي: منه حق، ومنه باطل. وقضاؤه كله عدل. والمقضي: منه عدل، ومنه جور، وقضاؤه كله مرضي. والمقضي: منه مرضي، ومنه مسخوط. وقضاؤه كله مسالم. والمقضي: منه ما يسالم، ومنه ما يحارب) (٢).

ولا يرد على ذلك ما صح من أن النبي ﷺ كَانَ يَتَعَوَّذُ مِنْ سُوءِ الْقَضَاءِ،(٣) كما لا يشكل عليه أيضًا قوله ﷺ : "وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ"، وقوله في حديث جبريل عليه السلام: "وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ"؛ لأن تقسيم القضاء والقدر إلى خير وشر، (إنما هو بإضافته إلى الناس والمخلوقات؛ إذ الخير والشر من جنس اللذة والألم والنفع والضر، وذلك في المَقضي المُقَدَّر-أي: في المخلوق المفعول-، لا في نفس صفة الرب وفعله القائم به، فإن قطع يد السارق شر مؤلم ضار له، وأما قضاء الرب ذلك وتقديره عليه فعدل وخير وحكمة ومصلحة؛ فكل ما كان شرًا فله وجهان: أحدهما: خير وهو الوجه

=

﴿أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن، لابن تيمية،١٢١-١٢٣، شفاء العليل، ابن القيم، ٢/٧٣٧-٧٤١، الروضة الندية شرح العقيدة الواسطية، لابن فياض، ٣٥٤-٣٥٨.

(١)شفاء العليل، ابن القيم، ٢/٥١٤.

(٢)مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، ابن القيم، ٢/ ٤٩٩.

(٣) البخاري، كتاب: الدعوات، باب: التعوذ من جهد البلاء، ٨/ ٧٥، مسلم، كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: في التعوذ من سوء القضاء ودرك الشقاء وغيره، ٤/ ٢٠٨٠.

الذي نُسب فيه إلى الخالق ﷻ مشيئة وخلقًا وتكوينًا، لما فيه من الحكمة البالغة. والثاني: شر وهذا بالنسبة إلى المحل القائم به).[1]

ومن هنا يتضح بجلاء تنزه القضاء والقدر عن الشر، وبذلك يبطل ما زعمه فلاسفة الشيعة من أن الخير في القضاء، وأن منبع الشرور هو القدر!

المقام الثالث: نقد تعريفات القضاء والقد المرتكزة على فلسفة ابن عربي (الطابع العرفاني).

الزعم بأن القضاء والقدر مُرتبان على العين الثابتة والعلم بها، وتعريف القضاء بالفيض الأقدس الذي به حصلت الأعيان الثابتة واستعداداتها الأصلية في العلم الأزلي، أي: علم الله وحكمه في الأشياء بما يجرى عليها من الأحكام و الأوضاع الظاهرة هي بها، والقدر بالفيض المقدس الذي به حصلت تلك الأعيان في الخارج بلوازمها ولواحقها؛ فهو توقيت ما هي عليه الأشياء في عينها **الزعم بذلك مبني على فلسفة ابن عربي**[2] المرتكزة على أصلين:

أحدهما: أن الأعيان ثابتة في العدم، والثاني: أن وجود الأعيان نفس وجود الحق وعينه (وحدة الوجود). وعلى هذا فالأعيان متميزة بذواتها الثابتة في العدم متحدة بوجود الحق القائم بها. [3]

وهذا القول كفر، تكاد السماوات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هدًا، وهو جحد لخلق الله ولأمره، وجحود لربوبيته وألوهيته وشتمه وسبه. [4] ونقده من وجهين:

---

(١)موقف الرازي من القضاء والقدر -عرض ونقد-، لأختي: أنفال، ٢٣٧/١-٢٣٨، وانظر: شفاء العليل، ابن القيم، ٧٣٣/٢، الروضة الندية شرح العقيدة الواسطية، لابن فياض، ٣٥٥-٣٥٧.

(٢)انظر: فصوص الحكم، ابن عربي، ١١١/١-١١٣، ١٣١، شرح فصوص الحكم، مؤيد الدين الجندي، ١٥٥-١٥٦، ٤٥٤-٤٥٥، اللمعة في تحقيق مباحث الوجود والحدوث والقدر وأفعال الله، إبراهيم المذاري، ٤٩، تعليقات د. أبو العلا الفيفي على فصوص الحكم لابن عربي، ٨/٢-٩، ٢٧-٢٨، ١٩٧، ١٦٥-١٦٦.

(٣) انظر: الفتوحات المكية، ابن عربي، ١٩٣/٣، ١٦/٤، شرح فصوص الحكم للقصيري، ٤٢٢، ٥٧٥، ١١٩٢-١١٩٤، وانظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١١٢/٢، ١٤٣-١٦٠، ٢٩٤-٢٩٥، ٤٦٩-٤٧٠، مجموعة الرسائل والمسائل، ابن تيمية، ٦٧/١، ٦/٤-١٧ جامع المسائل، ابن تيمية، ٤١٩/٤، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٢٩٩/٤-٣٠١

(٤)انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٢٠٩/٢.

الوجه الأول: كلام عام مطلق، والوجه الثاني: كلام مفصل.

أما الوجه العام المطلق؛ فهو أن يُقال:

إن هذا القول مركب من ضلالتين؛ فهو (مركب من قول من قال: المعدوم شيء، وقول من يقول: وجود الخالق هو وجود المخلوق.. فالوجود المخلوق هو الوجود الخالق والوجود الخالق هو الوجود المخلوق)، [1]وفي توضيح هاتين الضلالتين؛ يقال:

- **أولاً**: الزعم بأن المعدوم شيء ثابت في العدم؛ وأن وجود كل شيء زائد عن حقيقته وماهيته (التفريق بين الوجود والثبوت)، باطل بالعقل الموافق للكتاب والسنة والإجماع. [2]

---

(١)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٢/٢٩٥، مجموعة الرسائل والمسائل، ابن تيمية، ١/٦٧.

(٢)تنويه!! قول من يقول: إن المعدوم شيء ثابت في نفسه قد ابتدع في الإسلام في نحو المئة الثالثة، وأول من ابتدع هذه المقالة في الإسلام: أبو عثمان الشحام شيخ أبي علي الجبائي، وتبعه عليها طوائف من القدرية المبتدعة من المعتزلة وغيرهم؛ لكن هؤلاء وإن ابتدعوا هذه المقالة التي هي باطلة في نفسها غير أنه ثمة فروق بين قولهم وقول ابن عربي وأتباعه ؛ بيانها:

أن القدرية من المعتزلة وغيرهم يعترفون بأن الله خلق وجود الأشياء ولا يقولون إن عين وجودها عين وجود الحق!

وأما صاحب الفصوص وأتباعه؛ فيقولون: عين وجودها عين وجود الحق؛ فهي متميزة بذواتها الثابتة في العدم متحدة بوجود الحق القائم بها. فابن عربي وأتباعه يزعمون أن الأعيان ثابتة في العدم غنية عن الله في أنفسها ووجود الحق هو وجودها، والخالق مفتقر إلى الأعيان في ظهور وجوده بها، وهي مفتقرة إليه في حصول وجودها الذي هو نفس وجوده. وليس هذا قول المعتزلة!

أن القدرية من المعتزلة لا يجعلون علمه تعالى بالأشياء مستفادًا من الأشياء قبل أن يكون وجودها، ولا أن خلقه وقدرته مقصورة على ما علمه منها؛ فإنه يعلم أنواعًا من الممكنات لم يخلقها، فمعلومه من الممكنات أوسع مما خلقه، ولا يجعلون المانع من أن يخلق غير ما خلق هو كون الأعيان الثابتة في العدم لا تقبل سوى هذا الوجود؛ بل يمكن عندهم وجودها على صفة أخرى هي أيضًا من الممكن الثابت في العدم. فلا يفضي قولهم لا إلى تجهيل ولا إلى تعجيز من هذا الوجه؛ وإنما قد يقولون المانع من ذلك: أن هذا هو أكمل الوجوه وأصلحها، فعلمه بأنه لا أكمل من هذا يمنعه أن يريد ما ليس أكمل بحكمته، فيجعلون المانع أمرًا يعود إلى نفسه المقدسة؛ حتى لا يجعلونه ممنوعًا من غيره.

وأما صاحب الفصوص وأتباعه؛ فيجعلون علمه تعالى بالأشياء مستفادًا من الأعيان الثابتة=(الأشياء قبل أن يكون وجودها)، ويزعمون أن خلقه وقدرته مقصورة على ما علمه من الأعيان الثابتة ؛ فالرب في زعمهم لا يقدر إلا على تجليه في تلك الأعيان الثابتة في العدم الغنية عنه، فقدرته محدودة بها مقصورة عليها مع غناها عنه وثبوت حقائقها بدونه؛ وهذا عندهم هو السر الذي أعجز الله أن يقدر على غير ما خلق!!

=

=

فأين قول المعتزلة من قولهم ابن عربي وأتباعه!، أين من لا يجعل له مانعًا من غيره، ولا راد لقضائه، ممن يجعله ممنوعًا مصدودًا؟ وأين من يجعله عالمًا بنفسه، ممن يجعله مستفيدًا للعلم من غيره؟ وممن هو غني عنه؟!

انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٢/ ١٤٣-١٤٤، ٢١٢ -٢١٣، ٤٧٠، مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية، ٤/٦-٨، ٥٢، جامع المسائل، ابن تيمية، ٤/٤١٩-٤٢٠. قلب الأدلة على الطوائف المضلة في توحيد الربوبية والأسماء والصفات، تميم القاضي، ١/٣٢٥-٣٣٠.

وفي قول المعتزلة؛ انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، ٥/٤٢، نهاية الإقدام في علم الكلام، الشهرستاني،١٥٠ وما بعدها، التبصير في الدين، الاسفراييني، ٥٣، الكامل في الاستقصاء للعجالي المعتزلي،١٩٠ وما بعدها، وفي قول ابن عربي؛ انظر: الفتوحات المكية، ابن عربي، ٣/١٩٣، ٤/١٦، وفي متابعة الشيعة لابن عربي؛ انظر: شرح فصوص الحكم، علي التركة، ١/١٧٧-١٧٩، ١٨٠-١٨١، ٣٠٨-٣١٠، تعليقات على شرح فصوص الحكم، الخميني، ٣٢-٣٣، ١٥٧ الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٥/١٧٦-١٧٧.

وأصل ضلال هؤلاء جميعًا: أنهم ظنوا أن تميز الشيء في العلم والإرادة يقتضي تمييزه في الخارج، فهم قد خلطوا بين مقامين مقام الثبوت الذهني، ومقام الثبوت العيني الخارجي، وقد أخطئوا في ذلك، والتحقيق: الفرق بين الثبوت العلمي (الذهني) والثبوت العيني(الخارجي) ، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ﷺ: (وإنما نشأ -والله أعلم- الاشتباه على هؤلاء من حيث رأوا أن الله سبحانه يعلم ما لم يكن قبل كونه، أو ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ٨٢﴾ يس:٨٢، فرأوا أن المعدوم الذي يخلقه يتميز في علمه وإرادته وقدرته؛ فظنوا ذلك لتميز ذات له ثابتة، وليس الأمر كذلك! وإنما هو متميز في علم الله وكتابه، والواحد منا يعلم الموجود، والمعدوم الممكن، والمعدوم المستحيل، ويعلم ما كان: كآدم والأنبياء، ويعلم ما يكون: كالقيامة، والحساب، ويعلم ما لم يكن لو كان كيف كان يكون: كما يعلم ما أخبر الله به عن أهل النار، ﴿وَلَوۡ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنۡهُ﴾ الأنعام:٢٨، وأنهم ﴿وَلَوۡ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمۡ خَيۡرًا لَّأَسۡمَعَهُمۡ﴾ الأنفال:٢٣، وأنه ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾ الأنبياء:٢٢، وأنه ﴿لَّوۡ كَانَ مَعَهُۥ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذٗا لَّٱبۡتَغَوۡاْ إِلَىٰ ذِي ٱلۡعَرۡشِ سَبِيلٗا ٤٢﴾ الإسراء:٤٢، وأنهم ﴿لَوۡ خَرَجُواْ فِيكُم مَّا زَادُوكُمۡ إِلَّا خَبَالٗا﴾ التوبة:٤٧، وأنه ﴿وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنۡ أَحَدٍ أَبَدٗا﴾ النور:٢١، ونحو ذلك من الجمل الشرطية التي يعلم فيها انتفاء الشرط أو ثبوته. فهذه الأمور التي نعلمها نحن ونتصورها: إما نافين لها، أو مثبتين لها في الخارج، أو مترددين؛ ليس بمجرد تصورنا لها يكون لأعيانها ثبوت في الخارج عن علمنا وأذهاننا؛ كما نتصور جبل ياقوت، وبحر زئبق، وإنسانًا من ذهب، وفرسًا من حجر؛ فثبوت الشيء في العلم والتقدير ليس هو ثبوت عينه في الخارج؛ بل العالِم يعلم الشيء ويتكلم به ويكتبه، وليس لذاته في الخارج ثبوت ولا وجود أصلاً).مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٢/١٤٥- ١٤٦، ويقول في موطن آخر: (وإنما غلط هؤلاء من حيث لم يفرقوا بين علم الله بالأشياء قبل كونها -وأنها مثبتة عنده في أم الكتاب في اللوح المحفوظ- وبين ثبوتها في الخارج عن علم الله تعالى؛ فإن مذهب المسلمين أهل السنة والجماعة أن الله ﷻ كتب في اللوح المحفوظ مقادير الخلائق قبل أن يخلقها؛

=

يقول شيخ الإسلام﵀: القول بـ(أن المعدوم شيء ثابت في العدم ....هو مذهب باطل بالعقل الموافق للكتاب والسنة والإجماع.) [1]و (الذي عليه أهل السنة والجماعة وعامة عقلاء بني آدم من جميع الأصناف: أن المعدوم ليس في نفسه شيئًا، وأن ثبوته ووجوده وحصوله شيء واحد، وقد دلّ على ذلك الكتاب والسنة والإجماع القديم، قال الله تعالى لزكريا: ﴿ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا ﴿٩﴾ ﴾ مريم:٩، فأخبر أنه لم يك شيئًا، وقال تعالى: ﴿ أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا ﴿٦٧﴾ ﴾ مريم:٦٧؟، وقال تعالى: ﴿ أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾ الطور:٣٥؟، فأنكر عليهم اعتقاد أن يكونوا خلقوا من غير شيء خلقهم أم خلقوا هم أنفسهم؛....ولو كان المعدوم شيئًا لم يتم الإنكار؛ إذا جاز أن يقال: ما خلقوا إلا من شيء؛ لكن هو معدوم؛ فيكون الخالق لهم شيئًا معدومًا. وقال تعالى: ﴿ فَأُو۟لَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴿٦٠﴾ ﴾ مريم:٦٠، ولو كان المعدوم شيئًا لكان التقدير: لا يظلمون موجودًا ولا معدومًا، والمعدوم لا يتصور أن يظلموه؛ فإنه ليس لهم)[2]، و(عن النبي ﷺ أنه قال: "كان الله ولم يكن شيء

=

فيفرقون بين الوجود العلمي وبين الوجود العيني الخارجي). مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٤٧٠/٢، ويقول أيضًا: (علم الله بالأشياء قبل كونها وكتابته إياها وإخباره بها..غير وجود أعيانها؛ لأنها لا توجد أعيانها حتى تخلق، ومن لم يفرق بين ثبوت الشيء في العلم والكلام والكتاب، وبين حقيقته في الخارج، وكذلك بين الوجود العلمي والعيني: عظم جهله وضلاله. وأهل العلم قد أعظموا النكبة على من يقول: المعدوم شيء ثابت في الخارج، وإن كان لهؤلاء شبهة عقلية؛ لكونهم ظنوا أن تميزه في العلم والإرادة يقتضي تمييزه في الخارج؛ فإنهم أخطئوا في ذلك، والتحقيق: الفرق بين الثبوت العلمي والعيني، وأما وجود الأشياء قبل خلقها فهذا أعظم في الجهل والضلال). مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٣٧٠/١٨، وانظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٥٦/٢-١٥٧، مجموعة الرسائل والمسائل، ابن تيمية، ١٥/٤.

(١)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٤٦٩/٢، مجموعة الرسائل والمسائل، ابن تيمية، ١٧٥/١.

(٢)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١٥٥/٢-١٥٦.

غيره، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، وخلق السموات والأرض" [1] وفي رواية ..:"كان الله ولم يكن شيء قبله، وكان عرشه على الماء، ثم خلق السموات والأرض وكتب في الذكر كل شيء" ،[2]) [3]و(قال: "أول ما خلق الله القلم؛ فقال له: اكتب، فقال: ما أكتب؟! قال: ما هو كائن إلى يوم القيامة"،[4] إلى أمثال ذلك من النصوص التي تبين: أن المخلوق قبل أن يخلق كان معلومًا مخبرًا عنه، مكتوبًا، فهو شيء باعتبار وجوده العلمي الكلامي الكتابي، وإن كانت حقيقته التي هي وجوده العيني ليس ثابتًا في الخارج؛ بل هو عدمٌ محض ونفيٌ صرف). [5]

- **ثانيًا:** الزعم بأن الوجود واحد فليس هناك وجودان أحدهما واجب بنفسه، والآخر بغيره. بل الوجود الواجب هو عين الوجود الممكن زندقةٌ وإلحاد!

وحقيقته: جعل نفس وجود رب العالمين الخالق القديم الأزلي الواجب بنفسه، هو نفس وجود المربوب المصنوع الممكن، وعلى هذا فليس في الوجود خالق خلق موجودا آخر،[6] وهذا تعطيلٌ للرب تعالى ولكتبه ولرسله ودينه وهو مناقض لما عُلم بالاضطرار من دين الإسلام وجميع الأنبياء والمرسلين وجميع الأولياء والصالحين بل جميع عوام أهل الملل؛ من

---

(١)البخاري، كتاب: بدء الخلق، باب: ما جاء في قول الله تعالى:﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ الروم:٢٧، ٤/١٠٥-١٠٦.

(٢)البخاري، كتاب: التوحيد، باب:﴿ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ ﴾ هود:٧، ﴿ وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿١٢٩﴾ ﴾ التوبة:١٢٩، ٩/١٢٤.

(٣)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٦/٥٥١، وانظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٨/٢١١-٢١٢، ٨/ ١٨٤، دقائق التفسير، ابن تيمية،٢/ ٣٢٥، مجموعة الرسائل والمسائل، ابن تيمية، ٥/١٧٣-١٧٤.

(٤)أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب في القدر،٥/٥٢، ط. دار ابن حزم، والترمذي، أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب ومن سورة ن، وقال: (هذا حديث حسن صحيح غريب)، ٥/٣٤٨، ط. دار الغرب الإسلامي، وقال الألباني رحمه الله: (حديث صحيح)، ظلال الجنة في تخريج السنة للألباني ٤٩.

(٥)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ١٨٤، دقائق التفسير، ابن تيمية،٢/ ٣٢٥.

(٦)انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٢/ ١١٢، ١١٤، ٩/٢٨٤، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ابن تيمية، ٤/٣٠٠.

اليهود والنصارى والصابئين[1]: يبرؤون إلى الله تعالى من هذا القول! بل إن المشركين عباد الأوثان والكفار أهل الكتاب يعترفون بوجود الصانع الخالق البارئ المصور -الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور -ربهم ورب آبائهم الأولين- رب المشرق والمغرب. ولا يقول أحد منهم إنه عين المخلوقات ولا نفس المصنوعات كما يقوله هؤلاء![2] بل(قد علم بالكتاب والسنة والإجماع، وبالعلوم العقلية الضرورية إثبات غير الله تعالى، وأن كل ما سواه من المخلوقات فإنه غير الله تعالى، ليس هو الله ولا صفة من صفات الله)،[3] (وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها: على أن الخالق تعالى بائن من مخلوقاته ليس في ذاته شيء من مخلوقاته ولا في مخلوقاته شيء من ذاته).[4]

---

(١)الصابئة: أمة كبيرة من الأمم الكبار، اختلف الناس فيهم اختلافًا كثيرًا بحسب ما وصل إليهم من معرفة دينهم، وهم منقسمون إلى مؤمن وكافر، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾ البقـــرة: ٦٢، وهؤلاء كانوا قوم إبراهيم الخليل، وهم أهل دعوته، وكانوا بحران؛ فهي دار الصابئة، وكانوا قسمين: صائبة حنفاء، وصابئة مشركين. والمشركون منهم يعظمون الكواكب السبعة والبروج الاثني عشر، ويصورونها في هياكلهم؛ ولتلك الكواكب عندهم هياكل مخصوصة وهي المتعبدات الكبار؛ كالكنائس للنصارى والبيع لليهود، فلهم هيكل كبير للشمس، وهيكل للقمر، وهيكل للزهرة، وهيكل للمشتري، وهيكل للمريخ، وهيكل لعطارد، وهيكل لزحل، وهيكل للعلة الأولى. ولهذه الكواكب عندهم عبادات ودعوات مخصوصة، ويصورونها في تلك الهياكل، ويتخذون لها أصنامًا تخصها، ويقربون لها القرابين، ولها صلوات خمس في اليوم والليلة نحو صلوات المسلمين، ولا زالت منهم بقايا إلى زماننا هذا منتشرون على ضفاف الأنهر الكبيرة في جنوب العراق وإيران. انظر:الملل والنحل، الشهرستاني، ٣٠٧/٢وما بعدها، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين،الرازي،٩٠، الرد على المنطقيين، ابن تيمية، ٤٥٤-٤٥٧، إغاثة اللهفان لابن القيم، ٢٥٠/٢-٢٥٢، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، إشراف: مانع الجهني، ٧١٤/٢-٧٢٢.

(٢)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٤٦٩/٢، مجموعة الرسائل والمسائل، ابن تيمية، ١٧٥/١.

(٣)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٣٥٣/٢.

(٤)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١٢٦/٢.

وأما الوجه المفصل؛ فهو أن يُقال:

إذا كان القضاءُ والقدر منشؤُه عن علم الرب وقدرته؛[1] فهو علم الله وكتابه وما طابق ذلك من مشيئته وخلقه؛[2] فإن تعريف القضاء بأنه حكم الله وعلمه بالأشياء على ما أعطته المعلومات مما هي عليه في نفسها=(الفيض الأقدس الذي به تظهر الأعيان الثابتة واستعداداتها في حضرة العلم)[3]والقدر بأنه توقيت ما هي عليه الأشياء في عينها من غير مزيد=(الفيض المقدس الذي به تظهر الأعيان الخارجية في حضرة العين والشهادة)=العالم الخارجي،[4] حقيقته: تعطيل قضاء الله وقدره والإلحاد في أسمائه وصفاته؛ بل إنكار وجوده أصلاً؛ بيان ذلك:

أنهم زعموا أن القضاء والقدر مرتبان على الأعيان الثابتة، و(أن الأعيان الثابتة في العدم غنية عن الله في أنفسها، ووجود الحق هو وجودها، والخالق مفتقر إلى الأعيان في ظهور وجوده بها، وهي مفتقرة إليه في حصول وجودها الذي هو نفس وجوده).[5] فـ(الذوات بأسرها كانت ثابتة في العدم، ذاتها أبدية أزلية حتى ذوات الحيوان والنبات والمعادن والحركات والسكنات،و..وجود الحق فاض على تلك الذوات، فوجودها وجود الحق وذواتها ليست ذوات الحق)،[6] فهم (يفرقون بين الوجود والثبوت فما

---

(١)طريق الهجرتين وباب السعادتين، ابن القيم، ١٩٦/١.

(٢) جامع الرسائل، لابن تيمية، ٢/ ٣٥٥.

(٣)حول قول فلاسفة الشيعة بذلك؛ انظر: الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، صدر الدين الشيرازي، ٧/ ٣٥٣ -٣٥٥، حديث الطلب والإرادة، الخميني، ١٣٨، مصباح الهداية إلى الخلافة والولاية، الخميني، ٥٤، وراجع أيضًا من هذا البحث: (عرض-الاتجاه الفلسفي في تعريف القضاء والقدر: التعريف الرابع والتعريف الخامس) صفحة:٣٥٤-٣٦٠.

(٤)حول قول فلاسفة الشيعة بذلك؛ انظر: الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، صدر الدين الشيرازي، ٧/ ٣٥٣ -٣٥٥، حديث الطلب والإرادة، الخميني، ١٣٨، مصباح الهداية إلى الخلافة والولاية، الخميني، ٥٤، وراجع أيضًا من هذا البحث: (عرض-الاتجاه الفلسفي في تعريف القضاء والقدر: التعريف الرابع والتعريف الخامس) صفحة:٣٥٤-٣٦٠.

(٥)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٢٩٥/٢، مجموعة الرسائل والمسائل، ابن تيمية، ٦٧/١، وانظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٢١٠/٢، مجموعة الرسائل والمسائل، ابن تيمية، ٥٠/١.

(٦)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٤٦٦/٢، مجموعة الرسائل والمسائل، ابن تيمية، ١٧٢/١-١٧٣، ، وهذا قول ابن عربي ومن تبعه؛ انظر: فصوص الحكم، ابن عربي، ١١١/١-١١٣، الفتوحات المكية، ابن عربي، ١٩٣/٣، ١٦/٤، شرح فصوص الحكم، مؤيد الدين الجندي، ٤٥٤-٤٥٥، شرح فصوص الحكم للقصيري، ٤٢٢، ٥٧٥، ١١٩٢-١١٩٤، وحول متابعة فلاسفة الشيعة لهم في ذلك؛ انظر: شرح فصوص الحكم، علي بن محمد التركه، ٤٧٨/١-٤٨٠، ٥٤٦ – ٥٤٩، ٧٩٢/٢، ٨٠٢، ٨٧٥ شرح فصوص الحكم، عبد الرزاق الكاشاني، ١٦١-١٦٢، ١٩٤- ١٩٧، الحكمة =

كنت به في ثبوتك ظهرت به في وجودك. ويقولون: إن الله سبحانه لم يعط أحدًا شيئًا ولا أغنى أحدًا ولا أسعده ولا أشقاه، وإنما وجوده فاض على الذوات فلا تحمد إلا نفسك ولا تذم إلا نفسك.)، [1] وهذا –في زعمهم–(هو سر القدر؛ لأن الماهيات لا تقبل إلا ما هو ثابت لها في العدم في أنفسها، فهي التي أحسنت وأساءت، وحمدت وذمت، والحق لم يعطها شيئًا إلا ما كانت عليه في حال العدم). [2]

تلك هي مزاعمهم وأقوالهم، وتفصيل ما احتوت عليه من الضلالات، وبيان ما تضمنته من إنكار حقيقة القضاء والقدر؛ بل إنكار وجود الله بالكلية هو في النقاط التالية:

١– الزعم بأن المعدوم شيء ثابت في العدم؛ وهو باطل بالعقل الموافق للكتاب والسنة والإجماع.

٢– الزعم بأن الماهيات والأعيان غير مجعولة ولا مخلوقة، وأن وجود كل شيء قدر زائد على ماهيته،[3] (والذي عليه أهل السنة والجماعة وعامة العقلاء أن الماهيات مجعولة، وأن ماهية كل شيء عين وجوده، وأنه ليس وجود الشيء قدرًا زائدًا على ماهيته؛ بل ليس في الخارج

=

المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، صدر الدين الشيرازي، ٧/ ٣٥٣ – ٣٥٥، شرح الأسماء الحسنى، السيزواري، ٣٦/١، قول السيزواري على هامش كتاب الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، صدر الدين الشيرازي، ٧ /٢٩٧ هامش(١) وراجع أيضًا من هذا البحث: (عرض–الاتجاه الفلسفي في تعريف القضاء والقدر: التعريف الرابع والتعريف الخامس) صفحة:٣٥٤–٣٦٠.

(١)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٤٦٦/٢، مجموعة الرسائل والمسائل، ابن تيمية، ١٧٢/١–١٧٣.

(٢)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٦٠/٢، مجموعة الرسائل والمسائل، ابن تيمية، ١٧/٤، وهذا قول ابن عربي ومن تبعه انظر: الفتوحات المكية، ابن عربي، ١٩٣/٣، ١٦/٤، شرح فصوص الحكم للقصيري، ٤٢٢، ٥٧٥، ١١٩٢–١١٩٤، وحول متابعة فلاسفة الشيعة لهم في ذلك؛ انظر: شرح فصوص الحكم، علي التركة، ١٧٧/١–١٧٩، ٥٤٦ – ٥٤٩، شرح فصوص الحكم، عبد الرزاق الكاشاني، ١٩٤– ١٩٧، الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، صدر الدين الشيرازي، ٧/ ٣٥٣ – ٣٥٥، شرح الأسماء الحسنى، السيزواري، ٣٦/١، قول السيزواري على هامش كتاب الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، صدر الدين الشيرازي، ٧ /٢٩٧ هامش(١). وراجع أيضًا من هذا البحث: (عرض–الاتجاه الفلسفي في تعريف القضاء والقدر: التعريف الرابع والتعريف الخامس) صفحة:٣٥٤–٣٦٠.

(٣) حول قول فلاسفة الشيعة بذلك؛ انظر:حديث الطلب والإرادة، الخميني، ١٣٨، مصباح الهداية إلى الخلافة والولاية، الخميني، ٥٤، وراجع أيضًا من هذا البحث: (عرض–الاتجاه الفلسفي في تعريف القضاء والقدر: التعريف الرابع والتعريف الخامس) صفحة: ٣٥٤–٣٦٠.

إلا الشيء الذي هو الشيء، وهو عينه ونفسه وماهيته وحقيقته، وليس وجوده وثبوته في الخارج زائدًا على ذلك). [1]

يقول شيخ الإسلام﵀:(المعدوم في حال عدمه هل هو شيء أم لا ؟! ذهب إلى أنه شيء في الخارج، وذات عين، وزعموا أن الماهيات غير مجعولة ولا مخلوقة، وأن وجودها زائد على حقيقتها طوائف من المتفلسفة والاتحادية [2] وغيرهم من الملاحدة..

والذي عليه أهل السنة والجماعة أنه في الخارج عن الذهن قبل وجوده؛ ليس بشيء أصلاً ولا ذات ولا عين، وأنه ليس في الخارج شيئان؛ أحدهما: حقيقة، والآخر: وجوده الزائد على حقيقته؛ فإن الله أبدع الذوات التي هي الماهيات؛ فكل ما سواه سبحانه فهو مخلوق ومجعول ومبدع ومبدو له ﷻ).[3] (والله سبحانه خالق الموجودات العينية ومعلم الصور الذهنية، وأول ما نزل: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ٥﴾ العلق: ١-٥)،[4] و(من يقول: المعدوم شيء ثابت في الخارج، وليس بمخلوق، بل ثبوته قديم. ويقولون: الماهيات غير مجعولة؛ هؤلاء اشتبه عليهم ما في الأذهان بما في الأعيان، فأخرجوا بعض مخلوقاته عن أن تكون مخلوقة له.

---

(١)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٥٦/٢، مجموعة الرسائل والمسائل، ابن تيمية، ١٥/٤، وانظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٣٤٩/٦.

(٢)الاتحاد: كون الشيئين شيئًا واحدًا، وهو اصطلاح يراد به: اتحاد الله ﷻ بمخلوقاته، أو ببعض مخلوقاته، أي: اعتقاد أن وجود الكائنات أو بعضها هو عين وجود الله تعالى، وهو على قسمين: الاتحاد العام: وهو اعتقاد كون الوجود هو عين الله تعالى، بمعنى أن الخالق متحد بالمخلوقات جميعها، وهذا هو معنى وحدة الوجود، **والقائلون به يسمون الاتحادية**، وأهل وحدة الوجود كابن الفارض وابن العربي وغيرهم، واتحاد خاص: وهو اعتقاد أن الله تعالى اتحد ببعض المخلوقات دون بعض، والقائلون بذلك نزهوه من الاتحاد بالأشياء القذرة القبيحة، وقالوا: إنه اتحد بالأنبياء أو الصالحين أو الفلاسفة أو غيرهم، فصاروا هم عين وجود الله تعالى، والقول بالاتحاد قول باطل مخالف للعقل والشرع وهو من أعظم الكفر والإلحاد. انظر: المعجم الفلسفي، جميل صليبا، ٣٤/١-٣٥، مصطلحات في كتب العقائد، محمد الحمد،٤٠-٤٧، معجم ألفاظ العقيدة، عامر فالح، ١٨-٢١ .

(٣)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٨٢/٨-١٨٣، دقائق التفسير، ابن تيمية،٢/ ٣٢٤-٣٢٥، -بتصرف يسير-.

(٤)جامع المسائل، لابن تيمية، ١٦٩/٥.

وتحقيق الأمر: أن كل ما يقدر؛ فإما أن يكون ثابتًا في الأعيان والموجود الخارج، أو في العلم والوجود الذهني، وهو سبحانه خالق هذا ومعلم هذا، فلا يخرج شيء أصلاً عن تخليقه وتعليمه، بل هو الذي خلق فسوى، وقدر فهدى، وقال: ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ﴿٧﴾ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ﴿٨﴾ ﴾ الشمس: ٧-٨). (١)

٣- الزعم بأن الذوات بأسرها كانت ثابتة في العدم ذاتها أبدية أزلية حتى ذوات الحيوان والنبات والمعادن والحركات والسكنات، وأن وجود الحق فاض على تلك الذوات فوجودها وجود الحق وذواتها ليست ذوات الحق!

٤- التفريق بين الوجود والثبوت، فما كان به الشيء في ثبوته ظهر به في وجوده!

٥- الزعم بأن الله سبحانه لم يعط أحدًا شيئًا، ولا أغنى أحدًا، ولا أسعده ولا أشقاه؛ وإنما وجوده فاض على الذوات وعليه فلا يحمد المرء إلا نفسه ولا يذم إلا نفسه!

٦- الزعم بأن الله لم يرزق أحدًا شيئًا، ولا أعطى أحدًا شيئًا، ولا رحم أحدًا، ولا أحسن إلى أحد، ولا هدى أحدًا، ولا أنعم على أحد نعمة، ولا علم أحدًا علمًا ولا علم أحدًا البيان، وفي الجملة لم يصل منه إلى أحد لا خيرٌ ولا شر، ولا نفع ولا ضر، ولا عطاء ولا منع، ولا هدى ولا إضلال أصلاً. وإن هذه الأشياء جميعها عين نفسه ومحض وجوده. فليس هناك غير يصل إليه، ولا أحد سواه ينتفع بها، ولا عبد يكون مرزوقًا أو منصورًا أو مهديًا، بل ليس إلا هذه الذوات الثابتة في العدم، والذوات هي التي أحسنت وأساءت، ونفعت وضرت!

٧- الزعم بأن ما سبق هو سر القدر، وأن الله تعالى إنما علم بالأشياء من جهة رؤيته لها ثابتة في العدم خارجًا عن نفسه المقدسة، فهو-في زعمهم- لا يعلم بالأشياء من جهة نفسه بل يراها في حال ثبوتها -التي لا تفتقر فيه إليه -فيعلم أحوالها حينئذ؛ فالرب -على قولهم- مفتقر إلى الأعيان الثابتة في علمه بها، فما استفاد علمه بها إلا منها !

٨- الزعم بأن الله تعالى لا يقدر أن يغير ذرة من العالم؛ فالرب على قولهم لا يعطي المخلوق إلا ما أعطاه عينه، -فهو في زعمهم- عاجزٌ لا يقدر إلا على ما كانت عليه عينه.

---

(١)جامع المسائل لابن تيمية، ١٦٩/٥. ، -بتصرف يسير-.

ولا يخفى ما في هذا القول من وصف الله تعالى بالفقر إلى الأعيان وغناها عنه، ونفي ما استحقه الله بنفسه من كمال علمه وقدرته ولزوم التجهيل والتعجيز![1]

وقد جود شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ حين بين بطلان ما سبق بقوله: (وذلك باطل لأمور:

الأول: أنه أثبت عينًا ثابتة لسائر الموجودات، وأن كل ما كان موجودًا من الأعيان والصفات والجواهر والأعراض فعينه ثابتة قبل وجوده. وهذا ضلال!

الثاني: أنه جعل علم الله بالعبد إنما حصل له من علمه بتلك العين الثابتة في العدم التي هي حقيقة العبد لا من نفسه المقدسة، وأن علمه بالأعيان الثابتة في العدم وأحوالها تمنعه أن يفعل غير ذلك، وأن هذا هو سر القدر.

فتضمن هذا وصف الله تعالى بالفقر إلى الأعيان وغناها عنه، ونفي ما استحقه بنفسه من كمال علمه وقدرته ولزوم التجهيل والتعجيز، وبعض ما في هذا الكلام المضاهاة لما ذكره الله عمن قال فيه: ﴿ لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ ﴾ الآية، آل عمران: ١٨١؛ فإنه جعل حقائق الأعيان الثابتة في العدم غنية عن الله في حقائقها وأعيانها، وجعل الرب مفتقرًا إليها في علمه بها، فما استفاد علمه بها إلا منها، كما يستفيد العبد العلم بالمحسوسات من إدراكه لها مع غنى تلك المدركات عن المدرك.

والمسلمون يعلمون أن الله عالم بالأشياء قبل كونها بعلمه القديم الأزلي الذي هو من لوازم نفسه المقدسة، لم يستفد علمه بها منها: ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾ ﴾ الملك: ١٤؛ فقد دلت هذه الآية على وجوب علمه بالأشياء من وجوه ..:

أحدها: أنه خالق لها، والخلق: هو الإبداع بتقدير، وذلك يتضمن تقديرها في العلم قبل تكونها في الخارج.

الثاني: أن ذلك مستلزم للإرادة؛ والمشيئة والإرادة مستلزمة لتصور المراد والشعور به...

---

(١)انظر: درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية،٣١٣/٥، مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٦٠/٢، ٢٠٥، ٢١٠-٢١٢، ٢٤٩، ٤٦٦-٤٦٧، مجموعة الرسائل والمسائل، ابن تيمية، ١٧٢/١-١٧٣، ١٧/٤، ٤٧، ٥٠-٥٢، ٧٨، بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة، ابن تيمية، ٣٩٥-٣٩٦.

الثالث: أنها صادرة عنه، وهو سببها التام، والعلم بأصل الأمر وسببه يوجب العلم بالفرع المسبب، فعلمه بنفسه مستلزم العلم بكل ما يصدر عنه.

الرابع: أنه في نفسه لطيف يدرك الدقيق؛ خبير يدرك الخفي، وهذا هو مقتضى العلم بالأشياء، فيجب وجود المقتضى لوجود السبب التام؛ فهو في علمه بالأشياء مستغن بنفسه عنها، كما هو غني بنفسه في جميع صفاته، ثم إذا رأى الأشياء بعد وجودها، وسمع كلام عباده ونحو ذلك؛ فإنما يدرك ما أبدع وما خلق وما هو مفتقر إليه ومحتاج من جميع وجوهه، لم يحتج في علمه وإدراكه إلى غيره ألبتة؛ فلا يجوز القول بأن علمه بالأشياء استفاده من نفس الأشياء الثابتة الغنية في ثبوتها عنه!

وأما جحود قدرته: فلأنه جعل الرب لا يقدر إلا على تجلية ما في تلك الأعيان الثابتة في العدم الغنية عنه، فقدرته محدودة بها مقصورة عليها مع غناها عنه وثبوت حقائقها بدونه؛ وهذا عنده هو السر الذي أعجز الله أن يقدر على غير ما خلق، فلا يقدر عنده على أن يزيد في العالم ذرة ولا ينقص منه ذرة، ولا يزيد في المطر قطرة ولا ينقص منه قطرة، ولا يزيد في طول الإنسان ولا ينقص منه، ولا يغير شيئًا من صفاته ولا حركاته ولا سكناته، ولا ينقل حجرًا عن مقره، ولا يحول ماء عن ممره، ولا يهدي ضالاً، ولا يضل مهتديًا، ولا يحرك ساكنًا ولا يسكن متحركًا؛ ففي الجملة لا يقدر إلا على ما وجد؛ لأن ما وجد فعينه ثابتة في العدم، ولا يقدر على أكثر من ظهوره في تلك الأعيان. وهذا التجهيل والتعجيز الذي ذكره وزعم أنه هو سر القدر فيه من الكفر والضلال ما لا يخفى.

الثالث: أنه جعل الله عالمًا بالأعيان بعد أن لم يكن عالمًا، وزعم أن وجود العبد هو عين وجود الرب؛ [وعليه] فكل مخلوق علم ما لم يكن علمه فهو الله علم ما لم يكن علمه! وهذا الكفر ما سبقه إليه كافر؛ فإن غاية المكذب بقدر الله أن يقول: إن الله علم ما لم يكن عالمًا؛ أما أنه يجعل كل ما تجدد لمخلوق من العلم فإنما تجدد لله، وأن الله لم يكن عالمًا بما علمه كل مخلوق حتى علمه ذلك المخلوق؛ فهذا لم يفتره غيره). [1]

وبعد هذا التبيان يتضح أن القول بموجب هذا التعريف يقتضي إنكار حقيقة القضاء والقدر – إذ كان القضاءُ والقدر منشؤُه عن علم الرب وقدرته– فهم بموجب هذا التعريف ينفون ما

---

(١)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٢/٢١٠-٢١٤، مجموعة الرسائل والمسائل، ابن تيمية، ٤/٥٠-٥٣، -بتصرف يسير-

استحقه الله بنفسه من كمال علمه وقدرته، ويلزمهم–بناء على القول به– تجهيل الرب ﷻ وتعجيزه!!

بل إن فساد هذا التعريف لم يقتصر على ذلك، إذ إن حقيقته إنكار وجود الحق، وإنكار خلقه لمخلوقاته؛ فالقائل بهذا التعريف منكر للرب الذي خلق، فلا يقر برب ولا بخلق، ومنكر لرب العالمين فلا رب ولا عالمون مربوبون؛ فليس إلا أعيان ثابتة ووجود قائم بها، فلا الأعيان مربوبة، ولا الوجود مربوب، ولا الأعيان مخلوقة ولا الوجود مخلوق.

يقول شيخ الإسلام ﷺ: الذي (يقول: أعيان الممكنات ثابتة في العدم، كما يقول إن المعدوم شيء، ويقول: إن نفسَ وجود الحقّ فاضَ عليها وظهرَ فيها، فوجودُها هو وجود الحقّ، وذاتها ليست ذات الحق، ويقول: ما كنتَ به في ثبوتك ظهرتَ به في وجودك، وإنّ الله ما أحسن إلى أحدٍ ولا أنعمَ على أحد، وإنما الذوات الثابتة في العدم هي المحسنة المسيئة بما قبلتْه في فيض وجود الحق عليها. ويجعل أسماء الله هي النسبة بين وجوده وبين ثبوت الممكنات.

[قوله] كفرٌ، وهو باطلٌ من وجهين:

من جهة أنه جعلَ المعدومَ شيئًا ثابتًا، وفرَّق بين الثبوت والوجود، فإن هذا قول باطل وفرق فاسد، وشبهتُه ثبوتُها في علم الحقّ، ولا يلزم من علم الحقّ بها ثبوتُها في نفسها ولا وجودُها.

الوجه الثاني: أنه لو فُرِض أن الأعيان ثابتة؛ فليس وجودها وجودُ الحقّ، بل الرِبُّ أبدعَ وجودَها وخلقها، كما قال تعالى: ﴿ أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ﴿٥٠﴾ ﴾ طه:٥٠، وقال: ﴿ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ الأنعام:١٠٢، وهكذا يقول من يقول بأن المعدوم شيء من المعتزلة وغيرهم،[١] يقولون: إنه خلق وجوده، لا يقولون: إن وجوده هو نفس وجود الحق).[٢]

وبهذا يظهر(أن حقيقة قولهم: أن الله لم يخلق شيئًا ولا ابتدعه ولا برأه ولا صوره، لأنه إذا لم يكن وجودٌ إلا وجوده، فمن الممتنع أن يكون خالقًا لوجود نفسه، أو بارئاً لذاته، فإن العلم بذلك

---

(١)حول قول المعتزلة بذلك؛ انظر: انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، ٤٢/٥، نهاية الإقدام في علم الكلام، الشهرستاني،١٥٠ وما بعدها، التبصير في الدين، الاسفراييني، ٥٣، الكامل في الاستقصاء للعجالي المعتزلي،١٩٠ وما بعدها.

(٢)جامع المسائل، ابن تيمية، ٤١٩/٤-٤٢٠.

من أبين العلوم وأبدهها للعقول: أن الشيء لا يخلق نفسه، ولهذا قال سبحانه: ﴿ أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾ الطور:٣٥؟؛ فإنهم يعلمون أنهم لم يكونوا مخلوقين من غير خالق، ويعلمون أن الشيء لا يخلق نفسه، فتعين أن لهم خالقًا، وعند هؤلاء.. ما ثم إلا وجوده والذوات الثابتة في العدم الغنية عنه، ووجوده لا يكون مخلوقًا والذوات غنية عنه فلم يخلق الله شيئًا.

[و] عندهم أن الله ليس رب العالمين ولا مالك الملك إذ ليس إلا وجوده، وهو لا يكون رب نفسه، ولا يكون الملك المملوك هو الملك المالك، وقد صرحوا بهذا الكفر مع تناقضه وقالوا: إن..وجوده مفتقر إلى ذوات الأشياء، وذوات الأشياء مفتقرة إلى وجوده، فالأشياء مالكة لوجوده). (١)

والخلاصة أن من تدبر قول من قال بذلك؛ يجد أنه (انتظم شيئين: إنكار وجود الحق، وإنكار خلقه لمخلوقاته، فهو منكرٌ للرب الذي خلق، فلا يقر برب ولا بخلق، ومنكر لرب العالمين، فلا رب ولا عالمون مربوبون، إذ ليس إلا أعيان ثابتة ووجود قائم بها، فلا الأعيان مربوبة ولا الوجود مربوب، ولا الأعيان مخلوقة ولا الوجود مخلوق). (٢)

هذا..

والنتيجة اللازمة لهذا التعريف للقضاء والقدر تستتبع بالضرورة حتمية نفاذ القضاء والقدر واستحالة تغيرهما لأنهما مرتبان على الأعيان الثابتة منذ الأزل وهذه الحتمية شاملة حتى للإله فلا يستطيع تغييرهما؛ لأن حكمه –في زعمهم– إنما يكون بحسب طبائع الأعيان الثابتة للأشياء منذ الأزل! (٣) وهذا كما يتعارض مع النصوص الشرعية التي تثبت المحو والإثبات في المقادير وتثبت عموم قدرته تعالى ونفاذ مشيئته واختياره، يتعارض أيضًا مع قول الشيعة في البداء ولا يتأتى على أصولهم!

وخاتمة القول:

---

(١) مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٢/٢٤٨-٢٤٩، مجموعة الرسائل والمسائل، ابن تيمية، ٤/٧٧-٧٨.

(٢) مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٢/١٦٠، مجموعة الرسائل والمسائل، ابن تيمية، ٤/١٧.

(٣)انظر: القدر في الفكر الصوفي، علي العمري، ١٥٥.

إن تعريفات الشيعة الفلسفية سواء منها التعريفات المرتكز على فلسفة ابن سينا المشائية و التعريفات المرتكزة على فلسفة ابن عربي العرفانية؛ ماهي إلا كلمات وتعابير مختلفة ومتضادة، وهي ظلمات بعضها فوق بعض، ولا يكشف بها معنى القضاء والقدر الذي أراده الدين الإسلامي من هذين اللفظين المذكورين، فهذه الأقاويل اصطلاحات من أربابها لا دخل لها بالقضاء والقدر الثابتين شرعًا مع أنها في أنفسها غير تامة!! [1]

(١)وقد شهد بذلك بعض أعلام الشيعة؛ انظر:صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ٢٢٨/١.

وبعد مناقشة معنى القضاء والقدر عند الشيعة الإمامية أخلص إلى ما يلي:

نتائج الفصل الثاني:

١- ثمّة تناقض بين علماء الشيعة حول مشروعية الحديث عن معنى القضاء والقدر؛ فمنهم مَنْ منع مِنْ الحديث عنه، ومنهم من عرفه، ومنهم من جمع بين القولين!

٢- احتج القائلون من الشيعة بالنهي عن الكلام في معنى القضاء والقدر بأمرين:

- روايات فحواها: أن القدر سر من سر الله، منع الله العباد عن علمه.
- روايات تبين مسلك الإمام مع من سأله عن القدر فقد نهى عن السؤال عنه تارة، ولم يبين معناه بل عبر بما يبعد السائل عن السؤال عنه تارة أخرى.

٣- القائلون من الشيعة بالنهي عن الكلام في معنى القضاء والقدر خالفوا الحق باعتبارين؛ الأول: إطلاق النهي عن الكلام فيه، والثاني: الحث على الكلام في البداء!

٤- احتج المتحدثون من الشيعة عن معنى القضاء والقدر بأمرين:

- روايات تدل على وجوب الإيمان بالقدر وتحرم إنكاره.
- وروايات تبين مسلك الإمام مع من سأله عن القدر فقد أجابه مبينًا معناه.

٥- سلك المتحدثون عن معنى القضاء والقدر من الشيعة تجاه أدلة الناهين عن ذلك ثلاثة مسالك؛ أحدها: القول بضعف الروايات الناهية عن الحديث في القدر، والثاني: معارضتها بالروايات الدالة على وجوب الإيمان بالقضاء والقدر وإجابة السائلين عن معناه ، الثالث: توجيه الروايات الناهية عن الحديث في القدر بتوجيهات تصرف دلالتها على التحريم والمنع أو تبطل دلالتها على عموم النهي وإطلاقه.

٦- المتحدثون عن معنى القضاء والقدر من الشيعة وجهوا نهي الروايات عن الحديث في معناه بتوجيهين؛ إما أنه نهي إرشاد؛ لا يقتضي المنع والتحريم، أو أنه نهي: خاص بطائفة معينة أو مخصوص بموضوع معين على اختلاف بينهم في تحديده.

٧- مسلكي الشيعة في الحديث عن معنى القضاء والقدر مخالف للحق؛ فمن نهى عن الحديث عنه منع من ذلك منعًا مطلقًا وحث على الكلام في البداء، ومن حث على الكلام في معناه

خالف الحق في توضيح معناه، وشطح فزعم أن الأئمة والعلماء يعلمون أسراره!

٨- اضطرب الشيعة في موقفهم من الكلام في معنى البداء، فمنهم من حث على الكلام فيه وتوضيح معناه، ومنهم من ادعى أن توضيح أمر البداء وتفصيله ينافي حكمة البداء وتعيينه؛ وأن العلم بكنهه وحقيقته لا يتيسر لعامة الخلق!!

٩- القول بمعرفة الأئمة والعلماء بأسرار القضاء والقدر غلو ظاهر!

١٠- إن الله تعالى في قدره سرًا مصونًا وعلمًا مخزونًا احترز به دون جميع خلقه واستأثر به على جميع بريته!

١١- تنازع الشيعة في بعض مروياتهم بين دلالتها على تعريف القضاء والقدر أو منع التعريف!

١٢- اختلفت نظرة أعلام الشيعة لمروياتهم في القدر؛ فبعضها يتخذها الناهجون للمنع من تعريف القضاء والقدر عمدة لهم بينما يجد فيها المعرفون للقضاء والقدر تعريفًا له!!

١٣- أقر الشيعة بأن القضاء في اللغة ورد لمعان كثيرة، ترجع إلى أصل واحد إلا أنهم اختلفوا في ذلك الأصل.

١٤- اختلفت اختيارات الشيعة في الأصل الذي يرجع إليه معنى القضاء في اللغة؛ فمنهم من أرجعه إلى: إتمام الشيء والفراغ عنه، ومنهم من أرجعه إلى فصل الأمر قولاً أو فعلاً، ومنهم من جمع بين القولين!

١٥- أقر مصنفو الشيعة بأن القدر يطلق في اللغة على معان شتى غير أنهم اختلفوا في الأصل الذي يرجع إليه معناه اللغوي.

١٦- اختلفت اختيارات الشيعة في الأصل الذي يرجع إليه معنى القدر في اللغة؛ فمنهم من أرجعه إلى القوة والقدرة، ومنهم من أرجعه إلى الحد والمقدار، ومنهم من جمع بين القولين!

١٧- ذكر مصنفو الشيعة محامل ووجوه لفظ القضاء في القرآن - في أثناء ذكرهم لمعاني القضاء اللغوية- كما جاء ذكرها في مروياتهم إلا أنهم اختلفوا في عدد ضروبها.

١٨- أقرت الإمامية بمعاني وأوجه لفظتي القضاء والقدر -في اللغة- إلا أنهم عند حديثهم عن القضاء الإلهي أولوها بما يناسب معتقدهم.

١٩- ادعت الإمامية أن معاني القضاء والقدر التي ذكرها أئمة اللغة قد سبقهم في معرفتها وذكرها أئمة أهل البيت! ولا غرو فالأئمة -في زعمهم- منابع العلم ومناهل المعارف، وكل علم في

الوجود مصدره منهم، فجاء زعمهم متسقًا مع غلوهم!.

٢٠- ينقسم كل من: القضاء الإلهي والحكم الإلهي والأمر الإلهي إلى كوني قدري وديني شرعي.

٢١- معرفة العلاقة بين نوعي القضاء الالهي (والحكم الإلهي والأمر الإلهي) الشرعي و الكوني تزيل اللبس وتحل الإشكال في باب القدر

٢٢- لا تلازم بين نوعي القضاء الإلهي (والحكم الإلهي والأمر الإلهي) الشرعي و الكوني.

٢٣- لم يثبت غالب الشيعة إلا نوعًا واحًدا من نوعي القضاء الالهي.

٢٤- لم يثبت الشيعة إلا نوعًا واحًدا من نوعي الحكم الإلهي والأمر الإلهي.

٢٥- من أثبت من الشيعة نوعي القضاء الإلهي-الشرعي والكوني-؛ لم يحقق إثباته بل قصر فيه؛ وضم إليه مخالفة النص فعم بالتقسيم كلا القضاء والقدر، أو ربط التقسيم بمباحث الإمامة، أو ذكر التقسيم لمزًا للقائلين به؛ باعتبارهم محجوبين عن مقام الفناء!

٢٦- جاء عن بعض الشيعة تقسيم القضاء الإلهي إلى كوني وشرعي غير أنهم قصروا في هذا التقسيم؛ فلم يربطوه بمباحث القدر، وربما زاد بعضهم الطين بلة؛ فقصر في التقسيم وابتدع أمورًا أخر ك جعل كلا من القضاء والقدر موردًا ومحلا للتقسيم! أو ربط التقسيم بمباحث الإمامة؛ أو ذكر التقسيم لمزًا للقائلين به؛ باعتبارهم محجوبين عن مقام الفناء المرتبط بعقيدة وحدة الوجود.

٢٧- إثبات بعض الشيعة قسمي القضاء الإلهي الكوني والشرعي إثبات صوري؛ لا يزيل لبسًا ولا إشكالاً ولا يصحح معتقدًا!

٢٨- اختلف الشيعة في مسألة تعلق القدر بأفعال العباد؛ فمنهم من صرح بنفيه؛ ومنهم من أثبته!

٢٩- ثمة اختلاف بين الشيعة المثبتين لتعلق القدر بأفعال العباد في معنى ذلك مع اتفاقهم على نفي معنى خلق الله لها

٣٠- فهم عامة الشيعة من تعلق الحكم الكوني، والأمر الكوني، والخلق، والقضاء الحتمي بأفعال العباد الجبر لذلك نفوه!

٣١- ابتدع الشيعة تقسيمًا للقضاء مبنيًا على اعتقادهم الفاسد بالبداء.

٣٢- فرّ الشيعة من كلمة (فرغ من الأمر)واكتظت نصوصهم بنفيها؛ بحجة أن فيها تعطيلاً للرب ومشابهة لقول اليهود.

٣٣- زعم الشيعة أن في القول بالبداء رد على من اعتقد بأن الله فرغ من الأمر.

٣٤- لفظة (فرغ من الأمر) لفظة شرعية وإثباتها ليس فيه مشابهة لما نسبه اليهود لله من النقائص بل نفيها يقتضي نفي علم الله السابق والقول بأن الأمر أنف ومشابهة لقول اليهود في نسبه الجهل وقصور العلم إلى الله.

٣٥- بالغ الشيعة في أمر البداء، وجعلوه من أعظم الطاعات وأصول الاعتقادات وشيدوا بنيانه بما أوتوا من قوة ثم نفوا ما يقتضي الاعتقاد به من نسبة الجهل إلى الله تقية وتلبيسًا وتمويهًا.

٣٦- مقتضى قول الشيعة بالبداء؛ إنكار عموم تقدير الله السابق الشامل لجميع الأشياء، ووقوعها على ما سبق به تقديره، ومشابهة قول من قال:(إن الأمر أنف).

٣٧- تأويلات الشيعة للبداء لا طائلة تحتها وإنما هي تلبيس وتمويه، وهم في حقيقة الأمر منكرون لعلم الله الأزلي بالأشياء قبل وقوعها وأنها ستقع حتمًا في أوقات معلومة –عنده–بحسب تقديره السابق.

٣٨- القول بالبداء فيه مشابهة لليهود، بل هو من لازم عقائدهم.

٣٩- ربط الشيعة معتقدهم في قضاء الله وقدره بقولهم الفاسد بالبداء.

٤٠- ترتب على ربط الشيعة بين اعتقادهم بالقضاء القدر وقولهم الفاسد بالبداء ضلالات؛ أبرزها:

- المعارضة بين علم الله السابق الأزلي بالأشياء قبل وقوعها، وبين مشيئته النافذة وقدرته الشاملة
- الزعم بأن ما سبق به القضاء والقدر ليس حتمي الوقوع بل متردد بين الوقوع وعدم الوقوع
- استحداث تقسيم للقضاء الإلهي بناء على البداء.
- الزعم بوقوع الخطأ في القضاء والقدر.
- القول بتعلق البداء بالقضاء والقدر؛ أو بأحدهما.

٤١- يظهر بطلان ما زعمه الشيعة من كون قضاء الله السابق إمكاني الوقوع من وجهين:

أحدهما: مخالفته لما يفيده المدلول اللغوي لكلمة "قضاء" من: وجوب الوقوع والحتم–

الثاني: مخالفته لما دلت عليه النصوص الشرعية من وجوب وقوع ما قدره الله تعالى وقضاه.

٤٢- أن حقيقة مذهب الشيعة القول بتعلق البداء بجميع ما استحدثوه من أقسام القضاء!

٤٣- القضاء والقدر من أفعال الله ﷻ؛ والقول بوقوع الخطأ فيهما يقتضي نسبة الخطأ إلى أفعاله

تعالى!

٤٤- نسبة الخطأ إلى أفعال الله تعالى من أعظم النقائص في حقه؛ إذ فيه: تشبيه له بالمخلوق وقدح في قدرته ومشيئته وعلمه وحكمته!

٤٥- اختلفت نصوص الشيعة في محل البداء؛ على قولين؛ أحدهما: أن محل البداء هو القضاء والقدر، والآخر: أن محل البداء هو القدر.

٤٦- صرحت روايات الشيعة بإثبات البداء لله في أمر إسماعيل و أبي محمد !! وذلك كفيل بمناقضة ادعاءات الشيعة على توفر النص المسبق الصريح بتعيين الأئمةﷺ. وزعمهم أن الإمامة من القضاء المحتوم الذي لا يجوز فيه البداء وحكيهم الإجماع على ذلك!

٤٧- زعم الشيعة أن الاعتقاد بالبداء فيه تعظيم للرب وإثبات لتمام قدرته ونفاذ مشيئته واختياره وتدبيره وحكمته واعتراف صريح بأن العالم بأجمعه تحت سلطانه وقدرته ومشيئته حدوثًا وبقاءً!

٤٨- زعم الشيعة أن نفي البداء تعجير للرب، وتعطيل لقدرته ومشيئته.

٤٩- قول الشيعة بوجود أمور لا يتعلق بها البداء يوقعهم في المحذور الذي لأجله جوزوا البداء ابتداءً!!!

٥٠- تخصيص الشيعة البداء بأمر دون أمر، ومحل دون آخر يوقعهم في المحذور الذي لأجله جوزوا البداء ابتداءً!!!

٥١- تضاربت أقول الشيعة في محل البداء؛ وحقيقة قولهم إثبات البداء في كل شيء سوى الأمر الواقع إذ يستحيل وقوع البداء فيه!

٥٢- زعم الشيعة أن القول بالبداء اعتراف بعموم قدرة الله تعالى ومشيئته؛ في حين أنهم أخرجوا أفعال العباد عن عموم قدرة الله ومشيئته فظهر تلبيسهم وتناقضهم!!

٥٣- اتخذت تعريفات الشيعة الاصطلاحية للقضاء والقدر ثلاث اتجاهات متباينة: الاتجاه الروائي، والاتجاه الكلامي، والاتجاه الفلسفي.

٥٤- أوضحت مرويات الشيعة المنسوبة لأئمتهم المراد من القضاء والقدر.

٥٥- كل رواية منسوبة لأئمة الشيعة ورد فيها الجواب عن القدر في ذيل النهي عن السؤال عنه، بعد إصرار السائل على فهم معناه تعد-في نظر الشيعة- توضيحًا لمعناه.

٥٦- جاءت مرويات الشيعة الموضحة لمعنى القضاء والقدر على ثلاثة أنماط: روايات عرفت القضاء والقدر معًا، وروايات خصّت القضاء بالتعريف، وروايات خصت القدر بالتعريف.

٥٧- الروايات المنسوبة لأئمة الشيعة في توضيح المراد من القضاء والقدر؛ متضاربة في فحواها؛ فبضعها يقرر عقيدة المعتزلة القدرية ويؤصله، وبعضها يرد على القدرية المعتزلة والجبرية، وبعضها يرد على القدرية المعتزلة خاصة!.

٥٨- اختلفت نظرة أعلام الشيعة تجاه إجابات أئمتهم حول القضاء والقدر فبعضهم يرى فيها توضيحًا لمعنى القضاء والقدر بينما يجدها الآخرون إجابات إقناعية مغايرة للحقيقة؛ تتناسب مع فهم السائل بل ربما زعم بعضهم أنها توحي بأن السؤال عن معناهما غير لائق !!

٥٩- معالم دين الشيعة الإمامية ظاهرة في موقفهم من المرويات المنسوبة إلى أئمتهم في توضيح المراد من القضاء والقدر؛ فهم يجعلون بعض إجابات أئمتهم من قبيل التقية، وبعضها في تقرير عقيدة البداء و تعلقه بالقضاء والقدر، وبعضها في تقرير بدعهم في الإمامة وتأصيلها حيث ينزلون علي ﷺمنزلة النبي ﷺ ويجعلون أمره واجب الاتباع!!

٦٠- يقرر الشيعة من خلال الإجابات المنسوبة لأئمتهم حول المراد من القضاء والقدر عددًا من العقائد الباطلة التي انفردوا به؛ كعقيدة التقية، والبداء، والإمامة!

٦١- تعريفات الشيعة الاصطلاحية ذات الاتجاه الكلامي للقضاء والقدر جاءت في معرض تفسيرهم للآيات القرآن تفسيرًا يوافق معتقدهم، أو توجيههم للروايات -المنسوبة لأئمتهم- وبيان معناها، أو ملحقة بالمعاني اللغوية التي ذكروها للقضاء والقدر لبيان الرأي الفصل —من وجهة نظرهم- في مسألة القضاء والقدر.

٦٢- تعريفات الشيعة الاصطلاحية ذات الاتجاه الكلامي للقضاء والقدر جاءت على ثلاثة أنماط: فتارة يُطلقون القضاء والقدر على معنى واحد، وتارة أخرى يقابلون بينهما في التعريف ويجعلونهما على معنيين مختلفين، وثالثة يفردون أحدهما بالتعريف؛ فيعرفون القضاء على حدة، والقدر على حدة.

٦٣- اختلفت أقاويل الشيعة في الترتيب بين القضاء والقدر؛ فمنهم من ذهب إلى أن القدر سابق على القضاء ومنهم من ذهب إلى أن القضاء سابق على القدر!

٦٤- اعتبر بعض الشيعة القضاء والقدر لفظين مترادفين فعلقوا بهما البداء وقسموهما إلى حتم وغير حتم.

٦٥- معالم دين الشيعة الإمامية ظاهرة في تعريفاتهم الكلامية للقضاء والقدر؛ فهم يقررون تعلق البداء بالقضاء والقدر، ويربط بعضهم بدعة الإمامة بمباحث القدر؛ فينفي أن يكون من معاني القضاء والقدر معنى الخلق؛ فابتزاز أعداء الأئمة للإمامة ليس بخلق الله!

٦٦- خلط فلاسفة الشيعة الفلسفة بالتشيع، واستخدموا الفلسفة في تقرير ما انفردوا به من عقائد!

٦٧- أقر فلاسفة الشيعة قدماء الفلاسفة على بدعهم في القول بالعقول والنفوس والفيض وزادوا عليهم فيها!

٦٨- زعم فلاسفة الشيعة أن العقل الأول هم الأنبياء والأئمة؛ فهم أول فائض عن الله، وهم خير محض لا شر فيه بوجه من الوجوه!!

٦٩- زعم فلاسفة الشيعة أن عالم القضاء الذي هو العقل الأول هو نفسه عالم الولاية الذي هو الإنسان الكامل المتمثل في الأنبياء والأئمة!!

٧٠- معالم دين الشيعة الإمامية ظاهرة في تعريفاتهم الفلسفية للقضاء والقدر؛ فهم يقررون تعلق البداء بالقدر، ويقررون بدعهم في الإمامة حيث يجعلون عالم الولاية هو نفسه عالم القضاء الذي هو العقل الأول، ويزعمون أن الأئمة؛ هم أول فائض عن الله، وهم خير محض لا شر فيه بوجه من الوجوه(الولاية التكوينية)!!!!

٧١- ترجع تعريفات الشيعة الفلسفية للقضاء والقدر إلى أحد تعريفين أساسيين: يعتمد الأول منهما على فلسفة ابن سينا (الفلسفة المشائي) ويعتمد الثاني على فلسفة ابن عربي (الفلسفة العرفانية).

٧٢- التضارب في موقف أعلام الشيعة من حكم الكلام في معنى القدر ناتج عن تناقض الروايات واختلاف منطوقها ومفهومها في هذا الباب.

٧٣- زعم بعض الشيعة أن النهي عن الخوض في القدر مخصوص بالبسطاء والعامة ومن لا يتمكن من أن يفهم القدر على الوجه اللائق به.

٧٤- الحق أن النهي عن الخوض في القدر والتنازع فيه والبحث عن الجانب الخفي منه نهي عام يشمل جميع الخلق.

٧٥- النهي عن الخوض في القدر نهي تحريم لا نهي إرشاد!

٧٦- يجب الجمع بين الأحاديث الناهية عن الخوض في القدر؛ والأحاديث الدالة على أهمية تعلم القدر وتعليمه لأنه من عقد الإيمان.

٧٧- أن محل النهي عن الحديث في القدر مغاير لمحل الأمر بمعرفته والإيمان به؛ ولا تعارض بين الأمرين!

٧٨- لم يأت أعلام الشيعة في تعريفاتهم للقضاء والقدر بتعريف جامع شامل، يحوي مراتب القضاء والقدر؛ بل عرفوه ببعض مراتبه تارة ، وتارة ثانية عرفوه بعمومه دون الإشارة إلى مراتبه.

٧٩- تشكلت تعريفات الشيعة للقضاء والقدر من مشارب ونزعات متنوعة؛ فقد احتوت على نزعات جهمية، ونزعات اعتزالية قدرية، ونزعات فلسفية!

٨٠- اضطرب أعلام الشيعة في العلاقة بين القضاء والقدر؛ فمنهم من جعلهما مترادفين؛ وعرف القضاء بما عرف به القدر؛ ومنهم من فرق بينهما.

٨١- لم يبن أعلام الشيعة تفريقهم بين القضاء والقدر على دليل من الكتاب والسنة.

٨٢- أغلب ما ذكره أعلام الشيعة من فروق بين القضاء والقدر مخالف صراحة لما دلّ عليه الكتاب والسنة؛ وهو إما فرق مبني على ما ابتدعوه من بدع وانفردوا به من عقائد أو مستقًى من أقوال المتكلمين أو قولٌ بمذهب الفلاسفة!

٨٣- أغلب مرويات الشيعة الاثني عشرية هي من المنكرات والموضوعات والأكاذيب التي لا أصل لها.

٨٤- اتفق أهل العلم بالنقل، والرواية، والإسناد على أن الرافضة أكذب الطوائف.

٨٥- اتسمت مرويات الشيعة بالتناقض والاضطراب.

٨٦- اضطربت الروايات الواردة في كتب الاثنى عشرية في معنى القضاء والقدر؛ واختلفت مضامينها.

٨٧- اضطرب موقف أعلام الشيعة وتناقضت أقوالهم في الروايات الواردة في كتبهم في معنى القضاء والقدر.

٨٨- اختلف أعلام الشيعة في شرحهم للروايات الواردة في معنى القضاء والقدر، بل لم يتفقوا- أصلاً- على إفادة الروايات معنى للقضاء والقدر!

٨٩- عدلت الشيعة الإمامية في تعريفاتهم للقضاء والقدر عن بيان الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان واعتمدوا على رأيهم ومعقولهم وما تأولوه من اللغة.

٩٠- اعتمد الشيعة في تعريفاتهم للقضاء والقدر على ما في كتب أهل الكلام ومزجوه بما انفردوا به من عقائد الإمامة، فاعترى بيانهم لمعنى القضاء والقدر الخلل والقصور.

٩١- ألحد بعض الشيعة في صفات الله (القضاء والتقدير، العلم، الحكم، الكلام، الخلق، الحكمة، الإرادة، المشيئة، القدرة، الأمر، المحو والإثبات) فجعلوها بالتشريك بين الله وأئمتهم.

٩٢- زعم بعض الشيعة أن بالأئمة يقضي الله في الخلق قضاءه!! وأن المقادير في الخلق تصدر من بيوتهم؛ بل زادوا في شطحهم وغلوهم؛ فزعموا أن الأئمة هم المقدرون لحدود الخلق!!.

٩٣- زعم بعض الشيعة أن الأئمة هم خزنة علم الله، وأن الله أنحلهم وأعطاهم علمه، وزاد بعضهم الطين بلة فزعم أن الأئمة هم علم الله!!.

٩٤- أعطى الشيعة علم القدر لأئمتهم، فوصفوهم بما لا ينبغي إلا للخالق جل شأنه.

٩٥- زعم بعض الشيعة أن الأئمة محل الحكم الإلهي، بل زادوا الطين بلة فزعموا أنهم حكم الله.

٩٦- زعم بعض الشيعة أن الأئمة هم كلمة الله وأن قولهم قوله!!

٩٧- زعم بعض الشيعة أن الأئمة هم السبب والعلة لكل ما يكون في الكون!

٩٨- زعم بعض الشيعة أن الإيجاد والخلق إنما يتحقق بالأئمة؛ فبهم خلق الله الخلق!

٩٩- زعم بعض الشيعة أن الله أعطى الأئمة حكمته، واستودعهم إياها! بل زادوا في الشطح فزعموا أن الأئمة هم معادن حكمة الله!

١٠٠- زعم بعض الشيعة أن قلوب الأئمة مورد لإرادة الله، وأن الأئمة إذا أرادوا شيئًا أراده الله!! وأنهم موضع مشيئة الله!! وألسن إرادته!!؛ بل زادوا في الشطح فزعموا أن الأئمة هم مشيئة الله وإرادته!!

١٠١- زعم بعض الشيعة أن الله ولّى الأئمة أمره التكويني، ومن هنا أثبتوا تصرف الأئمة في الكون وولايتهم التكوينية!! بل زادوا الطين بلة؛ فزعموا أن الأئمة هم أمر الله!!

١٠٢- زعم بعض الشيعة أن الأئمة مظاهر علم الرب وقدرته وأن الله أعطاهم علمه وقدرته!! بل زادوا الطين بلة فزعموا أنهم علمه تعالى وقدرته.

١٠٣- زعم بعض الشيعة أن القضاء المثبت والمحو يكون وفقًا لمشيئة الأئمة!! فبهم يمحوا الله ما يشاء ويثبت!!.

١٠٤- قول بعض الشيعة أن القضاء والقدر لفظان مترادفان مبني على أن القضاء نوع واحد، وهو خلاف ما دلت عليه النصوص الشرعية.

١٠٥- القضاء في كتاب الله نوعان: كوني قدري، وشرعي ديني، أما القدر فإنه نوع واحد فقط؛ وهو الحكم الكوني.

١٠٦- القضاء إذا أُريد به حكم الله الكوني؛ فهو مرادف للقدر؛ وحينئذٍ يُسمى بالقضاء الكوني القدري وبالأمر الكوني.

١٠٧- يسوغ أن تكون كلمتي القضاء والقدر عنوانًا مشتركًا له مدلول واحد: هو حكم الله الكوني؛ إذا أُريد بالقضاء حكم الله الكوني، ومن هذه الحيثية فقط يكون القضاء مرادف للقدر.

١٠٨- تقسيم –بعض الشيعة–القضاء والقدر إلى حتم وغير حتم، مبني على عقيدة البداء الفاسدة.

١٠٩- لا يُعد تقسيم الشيعة القضاء والقدر إلى حتم وغير حتم من قبيل ما أتت به النصوص الشرعية من إثبات التغيير في المقادير والمحو والإثبات فيها.

١١٠- زعم بعض الشيعة أن إثبات تعلق الحكم الكوني القدري بأفعال العباد يستلزم الجبر و الظلم

١١١- إثبات الحكم القدري، وتفسير القضاء والقدر به لا يستلزم الجبر ولا الظلم! بل لله الحجة البالغة.

١١٢- عارض عامة الشيعة بين وجوب وقوع التقدير السابق (العلم السابق) والمشيئة.

١١٣- زعم الشيعة أن القول باستحالة أن تتعلق المشيئة بخلاف التقدير السابق هو قول اليهود!!.

١١٤- تعليق الشيعة العلم الأزلي بالمشيئة؛ حقيقته: المعارضة بين علم الله السابق الأزلي بالأشياء قبل وقوعها، وبين مشيئته النافذة وقدرته الشاملة.

١١٥- تعليق الشيعة العلم الأزلي بالمشيئة؛ هو موجب القول بالبداء.

١١٦- عارض بعض الشيعة بين قدرة الله وقدره السابق.

١١٧- زعم بعض الشيعة أن الله ليس محكوماً بقدره بل له المشيئة (البداء) فيما قضاه وقدره.

١١٨- فهم عامة الشيعة من تعلق المشيئة بما سيكون: البداء.

١١٩- الرب سبحانه إذا قَدّر أمرًا أمضاه وأنفذه بمشيئته واختياره.

١٢٠- وجود الشيء ووقوعه على حسب تقدير الله السابق يدل على سعة علم الله وكمال قدرته تعالى.

١٢١- لا معارضة بين علم الله السابق ومشيئته؛ فعِلْمُ الله ماض في خلقه بمشيئة منه.

١٢٢- قضاء الله وقدره واجب الوقوع.

١٢٣- وجوب وقوع ما قدره الرب وقضاه من عدة جهات: من جهة علم الرب به، ومن جهة مشيئته وإرادته له، ومن جهة كلامه به، ومن جهة كتابته ، ومن جهة رحمته، و عدله.

١٢٤- كون الشيء واجب الوقوع لكونه قد سبق به القضاء الله، لا يمتنع أن يكون واقعًا بمشيئته وقدرته وإرادته.

١٢٥- القول بالبداء إنكار للعلم القديم.

١٢٦- لا يستقيم على مذهب الشيعة وصف الحكم الكوني بالقطعية أو الحتمية لاعتقادهم بالبداء.

١٢٧- تعريف بعض الشيعة القضاء والقدر في أفعال العباد؛ بالإعلام بأحكام أفعالهم وبما فيها من الثواب والعقاب، يُعد من قبيل التعريف بالمباين.

١٢٨- لا يصح تعريف القضاء والقدر بالحكم الديني وما ترتب عليه من ثواب أو عقاب.

١٢٩- تعريف بعض الشيعة القضاء والقدر بالقول يعد من قبيل التعريف بالأعم.

١٣٠- القول (الكلمة) في باب القدر مختص بإخباره تعالى بما كان وبما سيكون، وَبكلماته تعالى التكوينية.

١٣١- تعريف بعض الشيعة القدر بالإرادة يعد من قبيل التعريف بالأعم.

١٣٢- الإرادة في باب القضاء والقدر مختصة بالإرادة الكونية التي هي المشيئة.

١٣٣- سمى العلماء الإرادة الكونية بإرادة القضاء والتقدير.

١٣٤- تعريف بعض الشيعة القضاء بالحكم القاطع يعد من قبيل التعريف بالأعم.

١٣٥- الحكم في باب القضاء والقدر مختصة بالحكم الكوني.

١٣٦- تعريف بعض الشيعة القدر بالأمر يعد من قبيل التعريف بالأعم.

١٣٧- الأمر في باب القضاء والقدر مختصة بالأمر الكوني الموافق للمشيئة.

١٣٨- تعريف بعض الشيعة القدر بالكتابة الشرعية يعد من قبيل التعريف بالمباين.

١٣٩- الكتابة في باب القضاء والقدر مختصة بالكتابة الكونية القدرية الواجبة الوقوع، دون الكتابة الشرعية الدينية التي قد تُعصي وتُخالف.

١٤٠- الأمر والنهي متعلق القضاء الديني الشرعي، والخلق والإيجاد متعلق القضاء الكوني القدري، وجعل بعض الشيعة الأمرين يصدقان على القضاء الكوني خطأ في الفهم والتصور!

١٤١- الأمر والنهي الشرعيان لا يفسران في ضوء القضاء الكوني؛ لأن هذا يقتضي إبطال أثر القضاء الكوني، والمشيئة العامة.

١٤٢- تعريف بعض الشيعة القدر بالعلم بأحكام أعمال العباد ومقاديرها وتبينها- من الإباحة والحظر والفرض والنفل — يعد من قبيل التعريف بالمباين.

١٤٣- زعم عامة الشيعة أن الاعتقاد بوقوع الأشياء حتمًا بحسب تقدير الله السابق، يستلزم الجبر على الله في تكون الكون كما تستلزم الظلم والجبر في أفعال الإنسان.

١٤٤- التحقيق أن القدر (تقدير الرب لما كان وما سيكون) من أفعال الله تعالى.

١٤٥- إثبات القدر يتضمن إثبات جملة من صفات الله الذاتية -كالعلم والقدرة، والمشيئة، والحكمة-، وصفاته الذاتية الفعلية كالكلام والكتابة والخلق.

١٤٦- قرر السلف أن القضاءُ والقدر منشؤُه عن علم الرب وقدرته.

١٤٧- أثبت بعض الشيعة رجوع القدر إلى صفتي العلم والقدرة إلا أن بين قولهم وقول السلف بون شديد.

١٤٨- لم توفي الشيعة قدرة الله حقها؛ لقولهم بالبداء في التقدير السابق، وإخراجهم أفعال العباد عن قدرة الله وخلقه، وتصريحهم بأن الله لا يقدر على فعل يقوم به!!

١٤٩- جمعت الشيعة بين ضلالات القدرية في باب القدر، وزادت عليها القول بالبداء والغلو في الأئمة.

١٥٠- تأويل الشيعة للقدر في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾ ﴾ القمر: ٤٩، بجعل عذاب أهل النار على قدر استحقاقهم ومجازاة على أعمالهم بقدرها؛ يُعد من تحريف الكلم عن مواضعه ومن الإلحاد في كلام الله.

١٥١- تأويل الشيعة للقدر في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾ ﴾ القمر: ٤٩، بجعل عذاب أهل النار على قدر استحقاقهم ومجازاة على أعمالهم بقدرها؛ إنما يتأتى على مذهب القدرية ويتفق مع قولهم في التكذيب بالقدر ونفي التقدير السابق!

١٥٢- تركبت تعريفات الشيعة الفلسفية للقضاء والقدر من ثلاث مواد؛ هي: سلب الجهمية وتعطيلهم، ومجملات الصوفية وشطحاتهم، وزندقة الفلاسفة وإلحادهم.

١٥٣- اعتمد فلاسفة الشيعة في تفسير القضاء والقدر-الذي هو أصل من أصول الدين على أقوال فلاسفة اليونان، ومن شايعهم وتأثر بقولهم كابن سينا وابن عربي وجعلوها مصدرًا لعلم الربوبية!

١٥٤- احتذى فلاسفة الشيعة حذو الفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام كابن سينا وابن عربي الذين عمدوا إلى الجمع والتلفيق بين الأوهام الفلسفية التي تفسر العلم الإلهي وكيفية صدور العالم عن الله والخرافات الباطنية، فابتلعوها وهضموها وأعادوا إنتاجها مرة أخرى تحت مسميات شرعية؛ وفسروا بها القضاء والقدر!

١٥٥- تعريف فلاسفة الشيعة القضاء الإلهي بأنه وجود الأشياء في العالم العقلي بصورة الإجمال والإبهام، والقدر: بأنه وجود الأشياء مفصّلة مبيّنة في الأعيان بحسب القوابل مقتبس من تعريف ابن سينا للقضاء والقدر ومأخوذ منه.

١٥٦- القول بأن القضاء وجود الموجودات في العالم العقلي بصورة الإجمال والإبهام، والقدر: وجودها مفصّلة مبيّنة في الأعيان بحسب القوابل؛ مبني على نظرية الفيض والصدور، وحقيقته: نفي أن يكون البارئ هو المبدع للحقائق كلها، وتعطيل علمه تعالى المحيط بكل شيء وكتابته ومشيته وقدرته واختياره وخلقه، أي: تعطيل قضائه وقدره، بل تعطيل وجوده أصلاً.

١٥٧- تفسير فلاسفة الشيعة لكيفية تحول القضاء إلى قدر - إنما هو محض كذب وافتراء وخيال عقلي أشبه ما يكون بأسطورة من أساطير الأولين!

١٥٨- زعم فلاسفة الشيعة أن القضاء خير محض والقدر محل للشر.

١٥٩- يزهق زعم فلاسفة الشيعة بأن الخير في القضاء، وأن منبع الشرور هو القدر ويدمغ من خلال بيان:

- أن القضاء والقدر من أفعال الله تعالى، والشر ليس إلى الرب بوجه من الوجوه، لا في ذاته، ولا في أسمائه، ولا في صفاته، ولا في أفعاله.

- أن النصوص الشرعية دالة على أن الشر الإضافي الجزئي يدخل في المَقضي المُقَدَّر (المفعول المخلوق).

- أن ما ورد في النصوص من تقسيم القضاء والقدر إلى خير وشر، إنما هو بإضافته إلى الناس والمخلوقات؛ إذ الخير والشر من جنس اللذة والألم والنفع والضر، وذلك في المَقضي المُقَدَّر -أي: في المخلوق المفعول-، لا في نفس صفة الرب وفعله القائم به.

١٦٠- الزعم بأن القضاء والقدر مرتبان على الأعيان الثابتة حقيقته تعطيل لقضاء الله وقدره وإلحاد في أسمائه وصفاته بل إنكار وجوده أصلاً.

١٦١- تعريف فلاسفة الشيعة القضاء الإلهي بالفيض الأقدس، والقدر بالفيض المقدس مقتبس من فلسفة ابن عربي المرتكزة على أن الأعيان متميزة بذواتها الثابتة في العدم متحدة بوجود الحق القائم بها.

١٦٢- النتيجة اللازمة لتعريفات فلاسفة الشيعة للقضاء والقدر تستتبع بالضرورة حتمية نفاذ القضاء وعدم جواز تغيره، وهذه الحتمية شاملة حتى للإله فلا يستطيع تغييره.

١٦٣- الحتمية اللازمة لتعريفات فلاسفة الشيعة للقضاء والقدر إنما نتجت عن:

- مذهبهم القائم على نظرية الفيض التي تقتضي صدور جميع الموجودات من الإله صدورًا لا اختيار له فيه، ووجوب المعلول عن علته، فلا يمكن تخلفه!
- أو لأن الحكم الإلهي في نظرهم تابع للأعيان الثابتة منذ الأزل فلا يمكن تغيره!

١٦٤- الحتمية اللازمة لتعريفات فلاسفة الشيعة للقضاء والقدر كما تتعارض مع النصوص الشرعية التي تثبت المحو والإثبات في المقادير وتثبت عموم قدرته تعالى ونفاذ مشيئته واختياره فإنها تتعارض أيضًا مع قول الشيعة في البداء فلا تتأتى على أصولهم!

وبهذا يكتمل بحمد الله وتوفيقه عرض منهج الشيعة الإمامية في الاستدلال على مسائل القضاء والقدر، وحقيقة القضاء والقدر عندهم ونقده، وأنتقل بعد ذلك بعون الله إلى بيان موقف الشيعة الإمامية من مراتب القضاء والقدر.

الباب الثاني:

موقف الشيعة الإمامية من مراتب القضاء والقدر

-عرض ونقد-

وفيه: توطئة، وأربعة فصول:

الفصل الأول: موقف الشيعة الإمامية من المرتبة الأولى من مراتب القضاء والقدر: مرتبة العلم.

الفصل الثاني: موقف الشيعة الإمامية من المرتبة الثانية من مراتب القضاء والقدر: مرتبة الكتابة.

الفصل الثالث: موقف الشيعة الإمامية من المرتبة الثالثة من مراتب القضاء والقدر: مرتبة القدرة و المشيئة (الإرادة الكونية).

الفصل الرابع: موقف الشيعة الإمامية من المرتبة الرابعة من مراتب القضاء والقدر: مرتبة الخلق (خلق أفعال العباد).

توطئة:

قبل البدء في الحديث عن موقف الشيعة من مراتب القضاء والقدر يحق التقديم ببيان أمور:

الأمر الأول: يعتقد السلف اعتقادًا جازمًا بأن (كل ما يكون في الوجود هو بقضاء الله وقدره؛ لا يخرج أحد عن القدر المقدور، ولا يتجاوز ما خط له في اللوح المحفوظ، وليس لأحد على الله حجة)؛[1] **بل لله الحجة البالغة؛ فلو شاء لهداكم أجمعين، كل نعمة منه فضل ومنة، وكل نقمة منه عدل، ويقولون:**

- **:(على العبد أن يؤمن بالقدر، وليس له أن يحتج به على الله؛ فالإيمان به هدى؛ والاحتجاج به على الله ضلال وغي).** [2]
- **وعليه أيضًا أن يؤمن بأن (الله تعالى لا يأمر بالفحشاء، ولا يرضى لعباده الكفر؛ ولا يحب الفساد، وهو سبحانه خالق كل شيء؛ وربه ومليكه، ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن؛ فمن يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له).** [3]
- **وأن يؤمن بأن (مشيئة العبد للخير والشر موجودة، فإن العبد له مشيئة للخير والشر، وله قدرة على هذا وهذا. وهو العامل لهذا وهذا، والله خالق ذلك كله وربه ومليكه؛ لا خالق غيره؛ ولا رب سواه؛ ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن).** [4]
- **و(على العبد أن يصبر على المصائب، وأن يستغفر من المعائب)؛**[5] **فإذا أذنب يستغفر ويتوب** (ولا يحتج على الله بالقدر، ولا يقول: أي ذنب لي وقد قدر علي هذا الذنب؛ بل يعلم أنه هو المذنب العاصي الفاعل للذنب، وإن كان ذلك كله بقضاء الله وقدره ومشيئته، إذ لا يكون شيء إلا بمشيئته وقدرته وخلقه؛ لكن العبد هو الذي أكل الحرام، وفعل

---

(١) مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/٢٣٦.

(٢) مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/٢٣٧.

(٣) مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/٢٣٨.

(٤) مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/٢٣٨.

(٥) مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/٢٣٨.

الفاحشة، وهو الذي ظلم نفسه؛ كما أنه هو الذي صلى وصام وحج وجاهد، فهو الموصوف بهذه الأفعال؛ وهو المتحرك بهذه الحركات، وهو الكاسب بهذه المحدثات، له ما كسب وعليه ما اكتسب، والله خالق ذلك وغيره من الأشياء لما له في ذلك من الحكمة البالغة بقدرته التامة ومشيئته النافذة).[١]

يقول ابن تيمية﵀: (جميع الحوادث كائنة بقضاء الله وقدره)[٢] و(لا بد أن يؤمن العبد بقضاء الله وقدره؛ وأن يؤمن بشرع الله وأمره. فمن نظر إلى الحقيقة القدرية وأعرض عن الأمر والنهي والوعد والوعيد كان مشابهًا للمشركين؛ ومن نظر إلى الأمر والنهي وكذب بالقضاء والقدر كان مشابهًا للمجوسيين، ومن آمن بهذا وهذا، وإذا أحسن حمد الله؛ وإذا أساء استغفر الله؛ وعلم أن ذلك كله بقضاء الله وقدره فهو من المؤمنين).[٣]

الأمر الثاني: قرر أهل السنة والجماعة أن قضاء الله وقدره الذي هو صفته غير مخلوق، فهو فعل الرب وما قام به.[٤]

وهذا القول مبني على ما دلت عليه النصوص الشرعية من:

- إثبات صفات الله الفعلية الاختيارية التي تقوم به سبحانه وتتعلق بمشيئته.
- التفريق بين القضاء والمقضي، والقدر والمقدر، والفعل والمفعول، فالقضاء غير المقضي، والقدر غير المُقَدَّر، والفعل غير المفعول، إذ (القضاء فعله تعالى) وأفعال الله قائمة بذاته، متعلقة بمشيئته واختياره، أما (المقضي فمفعوله) والمفعول بائن مخلوق منفصل عنه.[٥]

يقول ابن القيم ﵀: (قول سلف الأمة وجمهورها: إن القضاء غير المقضي؛ فالقضاء فعله ومشيئته وما قام به، والمقضي مفعوله المباين له المنفصل عنه).[٦]

---

(١) مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/٢٣٧-٢٣٨.

(٢) مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/٥٤٧.

(٣)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/٢٤٣.

(٤)انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/٤١٢-٤١٣، مدارج السالكين، ابن القيم، ٢/٤٩٩.

(٥)انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/٤١٢-٤١٣، مدارج السالكين، ابن القيم، ٢/٤٩٩، شفاء العليل، ابن القيم، ١/٢٨٥.

(٦)مدارج السالكين، ابن القيم، ٢/ ٤٩٩.

الأمر الثالث: قرر السلف أن للقضاء والقدر مراتب لا يتم الإيمان بالقضاء والقدر إلا بها؛ وهي على سبيل التفصيل أربعة مراتب:

المرتبة الأولى: علم الله السابق الأزلي بالأشياء قبل وقوعها -جملة وتفصيلاً- ، فهو سبحانه موصوف بالعلم أزلاً وأبدًا.

المرتبة الثانية: كتابته سبحانه في اللوح المحفوظ -قبل خلق السموات والأرض- لكل ما هو كائن إلى يوم القيامة.

المرتبة الثالثة: عموم مشيئة الله النافذة وقدرته الشاملة.

المرتبة الرابعة: خلق الله تعالى لجميع المخلوقات، ومن ذلك خلقه لأفعال العباد.(١)

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ:(تؤمن الفرقة الناجية –أهل السنة والجماعة – بالقدر خيره وشره، والإيمان بالقدر على درجتين كل درجة تتضمن شيئين: فالدرجة الأولى: الإيمان بأن الله تعالى علم ما الخلق عاملون بعلمه القديم الذي هو موصوف به أزلاً وأبداً، وعلم جميع أحوالهم من الطاعات والمعاصي والأرزاق والآجال، ثم كتب الله في اللوح المحفوظ مقادير الخلق،.....وأما الدرجة الثانية: فهو مشيئة الله تعالى النافذة، وقدرته الشاملة، وهو الإيمان بأن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه ما في السموات والأرض من حركة ولا سكون إلا بمشيئة الله سبحانه، لا يكون في ملكه إلا ما يريد، وأنه ﷻ على كل شيء قدير من الموجودات والمعدومات، فما من مخلوق في الأرض ولا في السماء إلا الله خالقه سبحانه، لا خالق غيره ولا رب سواه). (٢)

الأمر الرابع: بنى السلف فهمهم للقضاء والقدر على توحيد الربوبية (إفراد الرب بأفعاله -الخلق والملك والتدبير-) وما يلزم ذلك من صفات الرب؛ كالعلم والمشيئة والقدرة والحكمة.

ومن ثمّ فهم يفردون الرب بالخلق والملك والتدبير، ويفردونه بكل ما يلزم ذلك من صفات الذات والأفعال؛ كما يفردونه بمراتب القضاء والقدر؛ فيعتقدون انفراده تعالى بعلم ما كان وما سيكون (علم

---

(١) انظر: العقيدة الواسطية، لابن تيمية، ١٠٥، شفاء العليل، لابن القيم، ١٣٣/١، طريق الهجرتين لابن القيم، ١٩٣/١.

(٢)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٤٨/٣-١٤٩، العقيدة الواسطية، ابن تيمية، ١٠٥-١٠٧.

القدر)، ويعتقدون انفراده بالتقدير السابق لما سيكون، ويعتقدون انفراده بعموم القدرة ونفاذ المشيئة، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، ويعتقدون انفراده بالخلق والتكوين.[1] فلا شريك له في ذلك لا إمام معصوم ولا ولي مدعى!!

إذا تقرر ما سبق فإن الشيعة وإن أقروا بأن (الله ﷻ قد قضى . وقدر..جميع ما يكون في العالم من خير وشر)؛[2] إلا إقرارهم بذلك لفظي؛ فقد خالفوا السلف في أمور؛ مجملها ما يلي:

أولاً: زعم الشيعة أن القضاء والقدر خلقان من خلق الله![3] يقول السبحاني؛ (القضاء والقدر مخلوقين لله تعالى).[4]

وقد ورد في رواياتهم ما يقرر هذا المعنى الفاسد؛ ومن ذلك ما نسبوه إلى أبي عبد الله ﷺ أنه قال – كما يفترون–: "إن القضاء والقدر خلقان من خلق الله، والله يزيد في الخلق ما يشاء". وفي لفظ عنه: " القضاء والقدر خلقان من خلق الله، والله يزيد في الخلق ما يشاء". و في لفظ آخر؛ أنه سُئل عن القضاء والقدر، فقال: "هما خلقان من خلق الله، والله يزيد في الخلق ما يشاء".

ثانيًا: اختلف الشيعة في القضاء والقدر؛ فذهب بعضهم إلى أنهما من الصفات الفعلية؛[1] وذهب أخرون إلى القضاء والقدر نوعان: علمي[2] وعيني،[3] فهما يستعملان تارة ويراد بهما

---

(١)انظر: منة القدير–عقيدة أهل السنة في توحيد الربوبية والإيمان بالقضاء والقدر والحكمة والتدبير–، محمود الرضواني، ٣٠٢–٣٠٥

(٢)التوحيد، الصدوق، ٣٨٤، وانظر: الحاشية على أصول الكافي، بدر الدين العاملي، ١١٤، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء،١٠٦/٥، نور البراهين، الجزائري، ٣٥٥/٢.

(٣) تنويه: لم يكتفِ الشيعة بجعل القضاء والقدر خلقان من خلق الله؛ بل وصفوهما بالخطأ، والضحك؛ فقد نسبوا إلى إمامهم الرضا أنه قال –كما يدعون– :"كل شيء بقضائه وقدره، والأمور تجري ما بينهما، فإذا أخطأ القضاء لم يخطئ القدر، وإذا لم يخطئ القدر لم يخطئ القضاء، وإنما الخلق من القضاء إلى القدر، وإذا أخطأ القدر لم يخطئ القضاء، وإذا لم يخطئ القضاء لم يخطئ القدر، وإنما الخلق من القدر إلى القضاء". ونسبوا إلى النبيّ صلى الله عليه أنه قال –كما يدعون–: "ما من يوم يمضي عنا ويضحك أربع على أربع. قيل: وما هن يا رسول الله؟ قال يضحك الأجل على الأمل، والقضاء على القدر، والتقدير على التدبير، والقسم على الحرص" أورده أبو الفتح الكراجكي في كتابه معدن الجواهر، ٤٧.

(٤)الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥٣٠، الإلهيات على هدي الكتاب والسنة والعقل، محاضرات السبحاني بقلم المكي، ١٨٦/٢.

الصفة ذاتية، وذلك في القضاء والقدر العلميين، ويستعملان تارة أخرى ويراد بهما الصفة الفعلية وذلك في القضاء والقدر العينيين. [٤]

وهم في كلا القولين مخالفون لأهل السنة؛ لقولهم بعينية الصفات الذاتية،[٥] وإنكارهم قيام الصفات الفعلية بالله تعالى؛ [٦] **يوضحه:**

ثالثًا: زعم الشيعة أن الربّ تعالى لا تقوم به الأفعال؛ وقرروا أنّ الفعل هو المفعول والخلق هو المخلوق؛[٧] **فـ(الصفات الفعلية خارجة عن الذات)** [٨] **وهي(حادثة بحدوث الفعل)،**[٩]

=

(١)انظر: مجمع البحرين، الطريحي، ٢٥٥/١، بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية، الخرازي، ١٨٣، توحيد الإمامية، محمد باقر الملكي، ٣١٨.

(٢)وله تسمية أخرى في اصطلاحهم فيسمى بـ(التقدير والقضاء الكليين) الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥٢٦، الإلهيات على هدي الكتاب والسنة والعقل، محاضرات السبحاني بقلم المكي، ١٨٢/٢، وفيه إشارة إلى تأثرهم بالفلاسفة في زعمهم أن الله لا يعلم بالجزيئات، وأنه علمه تعالى كلي؛ والعجب أنهم يقسمون هذا النوع-أي: القضاء والقدر العلميين-إلى قسمين كلي وجزئي؛ ثم يموهون في تعريفاتهم لها؛ ولعل ذلك عملاً بعقيدة التقية الفاسدة لإخفاء حقيقة قولهم!! انظر: لب الأثر في الجبر والقدر –تقرير بحث الخميني للسبحاني، ٢٩٨-٣٠٦.

(٣) وله تسمية أخرى في اصطلاحهم فيسمى(بالتقدير التكويني أو القضاء والقدر العيني والخارجي) القضاء والقدر في العلم والفلسفة الإسلامية، السبحاني، صفحة ٦٤، حاشية١. وقد يقسمون القضاء والقدر العينيين إلى قسمين؛ كلي وجزئي؛ انظر: الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥٤٠، الإلهيات على هدي الكتاب والسنة والعقل، محاضرات السبحاني بقلم المكي، ١٩٦/٢.

(٤)انظر: بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية، محسن الخزازي، ١٨٢/١-١٨٣، محاضرات في الإلهيات، للسبحاني تلخيص علي الرباني، ٢٢٦-٢٢٥.

(٥) انظر: تفسير الصراط المستقيم، البروجردي، ٣٠٨/٣، عقائد الإمامية، المظفر، ٢٣ ، ٢٥.

(٦)انظر: بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٣٣٨/١٠، نور البراهين، الجزائري، ٤٧٤/٢.

(٧)انظر: مقالات الإسلاميين، الأشعري، ١/ ١٢٧، الصفدية، ابن تيمية، ١٥٢/١-١٥٣، وانظر: إحقاق الحق، المرعشي، ٧١/٢.

(٨)بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، حاشية(١)، ٦٧/٥٤، وانظر: تفسير الصراط المستقيم، البروجردي، ٣٠٨/٣، بدية المعرف، محسن الخزازي، ٩٧/١.

(٩)تفسير الصراط المستقيم، البروجردي، ٣٠٨/٣، وانظر: بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء،حاشية(١)، ١٧٢/٥٤.

و(الصفات الفعلية كالرزق والخلق ..هي نفس الموجود الخارجي) [1] **يقول الكليني:(الصفات الفعلية وهي التي بنفسها لا تساوق الذات الواحد القديم لأنها متجددة ومتصرمة، فلا يمكن أن تعرض على الذات غير المتغير).** [2]

فعلى زعمهم لا يتجدد لله ﷻ عند فعله وتقديره للموجودات وإيجادها نعت ولا صفة، بل حاله قبل أن يفعل وبعد أن يفعل سواء، لم يتجدد عندهم إلا مجرد التعلق، وهو اعتباري لا وجود له في الخارج.[3]

رابعًا: نفى الشيعة أن يكون الرب قد فرغ من الأمر، وحقيقة قولهم إنكار عموم تقدير الله السابق الشامل لجميع الأشياء، ووقوعها على ما سبق به تقديره، بل ورد في مصنفاتهم ما يفيد إنكارهم لوجود التقدير السابق!!

فقد ورد في مروياتهم:

عن أبي عبدالله أنه قال في تفسير قول الله تعالى:﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ﴾ المائدة: ٦٤؛ "كانوا يقولون قد فرغ من الأمر".[4]

وفي رواية سُئل أبو جعفر الباقر عليه السلام عن قول الله تعالى: " أولم ير الإنسان أنا خلقناه من قبل ولم يك شيئًا " [5] فقال: **" لم يكن شيئًا في كتاب ولا علم".**[6]

---

(١)بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ١٣٧/٤، حاشية(٣).

(٢)الأصول من الكافي، الكليني، ٥٥٠/١.

(٣)انظر: الوافي، الفيض الكاشاني، ٥١٧/١، حاشية(١)، تعليق الميرزا أبو الحسن الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٢٦٠/٤، حاشية(١).

(٤)الأمالي، الطوسي، ٦٦١، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١١٣/٤، ٤٨/٥.

(٥)في نص الرواية تحريف ظاهر للآية، وأصل الآية﴿ أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا ﴿٦٧﴾ ﴾ مريم ٦٧،!!

(٦) المحاسن، أحمد البرقي، برقم(٢٣٤)، ٢٤٣/١، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٢٠/٥-١٢١.

وفي رواية سُئل أبوعبد الله عليه السلام عن قول الله تعالى:" أولم ير الإنسان أنا خلقناه من قبل ولم يك شيئًا"[1] فقال: **"لا مقدرًا ولا مكونًا"**.[2] (ومعناه: لا مقدرًا في اللوح المحفوظ، ولا مكونًا مخلوقًا في الأرض، ومنه يعلم تجدد إرادته تعالى وتقديره، وهي معنى البداء في حقه تعالى)!![3]

ويقول المجلسي:(**ليس كما يقولون: إن الله تعالى قدر الأمر في الأزل، وقد فرغ منها**).[4] ويقول:(النهي عن هذا القول[5] يحتمل ...بطلانه فإن هذا قول اليهود وبعض الحكماء، بل لا بد من الإيمان بالبداء)!![6]

ويقول محمد النائيني: (إنّما بالغوا في إثبات البداء ردًّا على اليهود ومن تابعهم؛ حيث قالوا: إنّ الله تبارك وتعالى فرغ من الأمر).[7]

وجاء في شرح أصول الكافي مانصه: (القول بالبداء رد على اليهود؛ **حيث زعموا أنه تعالى فرغ من الأمر؛ لأنه عالم في الأزل بمقتضيات الأشياء فقدّر كل شيء على وفق علمه**)!![8]

---

(١)في نص الرواية تحريف ظاهر للآية، وأصل الآية﴿أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا ﴿٦٧﴾﴾ مريم ٦٧، وجاء في هامش الوافي-١/٥٦٧ هامش(١)- عند تخريج الآية ما نصه: (وفي الأصل وسائر نسخ الوافي وما رأينا من نسخ الكافي هكذا: أو لم ير الإنسان . . . والآية في القرآن:﴿أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنسَانُ﴾ مريم ٦٧) فبدل أن يُقر بحصول تصحيف أشار إلى مخالفة الرواية إلى ما في القرآن!!؛ وهذا إن دلّ فإنما يدل على رسوخ معتقدهم الفاسد بتحريف القرآن!!

(٢)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب البداء، برقم (٥)، ١/١٤٧، الوافي، الفيض الكاشاني، ١/٥٦٧،وقال المجلسي في مرآة العقول، ٢/١٣٩: (ضعيف).

(٣) مجمع البحرين، الطريحي، ١/٢٥٣، وانظر: اللمعة البيضاء، التبريزي الأنصاري، ٣٩٥.

(٤)مرآة العقول، المجلسي، ٢٥/١٨٩.

(٥)يقصد: النهي عن قول إن الله قد فرغ من الأمر!

(٦)مرآة العقول، المجلسي، ١٢/٤.

(٧)الحاشية على أصول الكافي، محمد بن حيدر النائيني، ٤٧٥.

(٨)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٤/٢٤٠، وانظر منه: ج ٤/٢٥٢.

وجاء في مجمع البحرين مانصه:(تكثرت الأحاديث.. في البداء للرد على من زعم أنه تعالى فرغ من الأمر، وهم اليهود، **لأنهم يقولون: إن الله عالم في الأزل بمقتضيات الأشياء فقدر كل شيء على وفق علمه)!!**[1]

وجاء في كتاب العقائد الإسلامية ما نصه:(أهل البيت عليهم السلام... قاوموا القائلين بالجبر في...الخلق والتكوين والتخطيط، لأنهم يريدون تصوير الكون بأنه آلة وضع الله مخططها وأطلقها ولا يمكنه البداء والتغيير والتبديل فيها، وهم اليهود الذين قالوا: يد الله مغلولة، **والمسلمون الذين قلدوهم فقالوا: فرغ من الأمر).**[2] والصواب أن **(القدر مفتوح له تعالى، وله الحق والقدرة على البداء والتغيير كما يشاء).** [3]

ويقول السبحاني:(**الفراغ من الأمر** يهدف إلى أنّ الإنسان مسيَّر في حياته وليس بمخيّر... **وقد كافح أئمّة أهل البيت** عليهم السلام **تلك الفكرة بطرح البداء))!!**[4]

ويقول محمد بقر المالكي: **(تحصل أن صريح الآيات المباركة بطلان التقدير الأزلي)!!.** [5]

ويقول الصدوق في تفسير قوله تعالى: ﴿ **وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا** ﴿٢﴾ ﴾ الفرقان: ٢،:(يعني: **أنه خلق الأشياء كلها على مقدار يعرفه،** وأنه لم يخلق شيئًا من ذلك على سبيل سهو ولا غفلة ولا على تنحيب ولا على مجازفة، بل على المقدار الذي يعلم أنه صواب من تدبيره، وأنه استصلاح لعباده في أمر دينهم، وأنه عدل منه على خلقه؛ لأنه لو لم يخلق ذلك على مقدار يعرفه على سبيل ما وصفناه لوجد في ذلك التفاوت والظلم والخروج عن الحكمة وصواب التدبير إلى العبث والظلم والفساد، كما يوجد مثل ذلك في فعل خلقه الذين ينحبون في أفعالهم ويفعلون من ذلك ما لا يعرفون مقداره. **ولم يعن بذلك أنه خلق لذلك تقديرًا يعرف به**

---

(١)مجمع البحرين، الطريحي، ١/٤٥-٤٦.

(٢)العقائد الإسلامية، مركز المصطفى، ٣/ ٣٦٨-٣٦٩.

(٣)العقائد الإسلامية، مركز المصطفى،٣/ ٣٦٩.

(٤)الحديث النبوي بين الرواية والدراية، السبحاني، ١٣٩ -١٤٠.

(٥)توحيد الإمامية، محمد باقر الملكي، ٣٩١.

مقدار ما يفعله ثم فعل أفعاله بعد ذلك،[1] لأن ذلك إنما يوجد من فعل من لا يعلم مقدار ما يفعله إلا بهذا التقدير وهذا التدبير، والله سبحانه لم يزل عالمًا بكل شيء).[2]

خامسًا: أطلق بعض الشيعة مسمى القدرية على من اعتقد أن كل شيء بقضاء وقدر!

جاء في كتاب الحاشية على أصول الكافي ما نصه: (القدرية : هم الذين يقولون كلّ شيء بقضاء من الله وقدر،[3] والأشعريّون حيث قالوا: لا فعل للعبد[4] لزمهم القول بأنّ كلّ شيء بقضاء من الله وقدر؛ ولكن حيث ورد عن الرسول صلى الله عليه وآله: "أنّ القدريّة مجوس هذه الأُمّة" [5] قالت

---

(١)يظهر من النص؛ أن الصدوق جعل التقدير أمرًا مخلوقًا، ونفى تقدير الله لأفعاله!

(٢)التوحيد، الصدوق، ٢١٨.

(٣) الحق أن إطلاق، بدر الدين بن أحمد الحسيني العاملي مسمى القدرية على من أقر بأن كل شيء بقضاء وقدر؛ خطأ فاحش؛ وهو في الحقيقة لمز لآل البيت الذي يدعي هذا الحسيني اتباعه لمذهبهم؛ فقد تكاثرت الروايات عنهم في إثبات أن كل شيء بقضاء وقدر؛ وشهد على ذلك طائفة من علماء مذهبه فقد عقد الحر العاملي في كتابه الفصول المهمة بابًا ترجم له بعنوان(باب: أنه لا يقع شيء في الوجود إلا بقضاء الله وقدره وعلمه وإذنه) أورد فيه من الروايات ما يدل على ذلك؛ ثم قال: (أقول: والآيات والروايات والأدلة في ذلك كثير)،الفصول المهمة، الحر العاملي، ٢١٨/١-٢١٩، غير أن هذا المدعي وأمثاله من الشيعة ينهجون نهج التأويل للنص أو الإبطال له لإثبات معتقدهم الفاسد!

(٤)انظر: التفسير الكبير، الرازي، ٨/٨ .

(٥)أخرجه أبو داود في سننه، ط. دار ابن حزم، ٤٥/٥-٤٦، كتاب السنة، باب في القدر، بلفظ: "القدرية مجوس هذه الأمة"، وابن أبي عاصم في السنة برقم(٣٣٨)، صفحة١٤٩-١٥٠، وابن بطة في الإبانة الكبرى، الكتاب الثاني(القدر)،برقم(١٥١٢)٩٧/٢، الفريابي في كتاب القدر برقم(٢١٤)، صفحة١٧٣،والطبري في صريح السنة، برقم(٢١)صفحة٣٠، والآجري في الشريعة برقم(٣٨١)،٨٠١/٢-٨٠٣، والحاكم في مستدركه برقم (٢٨٦)١٥٩/١، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، إن صح سماع أبي حازم، من ابن عمر ولم يخرجاه »، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة برقم(١١٥٠)، ٤/ ٧٠٧، والبيهقي في كتاب القضاء والقدر، رقم(٣٢٩)٦٧٣/٢-٦٧٤، وحسنه الشيخ الألباني، انظر: تخريجه لأحاديث شرح العقيدة الطحاوية، رقم(٨٠٩)صفحة ٥٢٤، ظلال الجنة في تخريج السنة١٥٠، وأخرجه بلفظ:"مجوس هذه الأمة القدرية، وهم المجرمون.."ابن أبي عاصم في السنة، برقم(٣٣١)، صفحة١٤٦، قال الشيخ الألباني-رحمه الله- في الظلال: إسناده ضعيف.

الأشعريّة: القدريّة المعتزلة.[1] وقالت المعتزلة: القدريّة الأشعريّة،[2] وقول المعتزلة أقرب!! وفي هذا الحديث تعريض ومذمّة للأشاعرة، فلاحظ!)[3]

سادسًا: ورد في مرويات الشيعة ذكرٌ لمراتب القضاء والقدر، ومن ذلك:

- ما نسبوه إلى أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : **"لا يكون شيء في الأرض ولا في السماء إلاّ بهذه الخصال السبع : بمشيئة وإرادة وقدر وقضاء وإذن وكتاب وأجل، فمن زعم أنه يقدر على نقض واحدة فقد كفر"** .

- وما نسبوا إلى الكاظم موسى بن جعفر عليه السلام أنه قال: **" لا يكون شيء في السماوات ولا في الأرض إلا بسبع: بقضاء وقدر وإرادة ومشيئة وكتاب وأجل وإذن، فمن زعم غير هذا فقد كذب على الله، أو رد على الله صلى الله عليه وآله "** .

- ونسبوا إليه أيضًا أنه قال: **"لا يكون شيء إلاّ ما شاء الله وأراد وقدر وقضى"**.

- وقال-كما يفترون-:**"علم وشاء وأراد وقدر وقضى وأمضى، فأمضى ما قضى، وقضى ما قدر، وقدر ما أراد، فبعلمه كانت المشيئة، وبمشيئته كانت الإرادة، وبإرادته كان التقدير، وبتقديره كان القضاء، وبقضائه كان الإمضاء، والعلم متقدم على المشيئة، والمشيئة ثانية، والإرادة ثالثة، والتقدير واقع على القضاء بالإمضاء. فلله تبارك وتعالى البداء فيما علم متى شاء، وفيما أراد لتقدير الأشياء، فإذا وقع القضاء بالإمضاء فلا بداء**، فالعلم في المعلوم قبل كونه، والمشيئة في المنشأ قبل عينه، والإرادة في المراد قبل قيامه، والتقدير لهذه المعلومات قبل تفصيلها وتوصيلها عيانًا ووقتًا، والقضاء بالإمضاء هو المبرم من المفعولات، ذوات الأجسام المدركات بالحواس من ذوي لون وريح ووزن وكيل وما دب ودرج من إنس وجن وطير وسباع

---

(١) انظر: اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، الأشعري،٩٠-٩١، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، الباقلاني، ٣٦٢-٣٦٦، التبصير في الدين، لأبي المظفر الإسفرايني ، ٧٨-٨٢، التفسير الكبير، الرازي، ١٣/١٨٤-١٨٧.

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة، القاضي عبدالجبار، ٧٧٢-٧٧٧، المحيط بالتكليف، القاضي عبدالجبار،٤٢١-٤٢٣، المغني، القاضي عبدالجبار، ٨/٣٢٦-٣٣٥، الأمالي في الحديث، للقاضي عبد الجبار(ل١٧٩/ب)، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تأليف: أبي القاسم البلخي، القاضي عبد الجبار، الحاكم الجشمي، ،١٦٧-١٦٨.

(٣)الحاشية على أصول الكافي، بدر الدين بن أحمد الحسيني العاملي، ١١٨-١١٩.

وغير ذلك مما يدرك بالحواس. **فلله تبارك وتعالى فيه البداء مما لا عين له، فإذا وقع العين المفهوم المدرك فلا بداء،** والله يفعل ما يشاء، فبالعلم علم الأشياء قبل كونها، وبالمشيئة عرف صفاتها وحدودها وأنشأها قبل إظهارها، وبالإرادة ميز أنفسها في ألوانها وصفاتها، وبالتقدير قدر أقواتها وعرف أولها وآخرها، وبالقضاء أبان للناس أماكنها ودلهم عليها، وبالإمضاء شرح عللها وأبان أمرها وذلك تقدير العزيز العليم".

وبموجب هذه الروايات؛ فقد أقر الشيعة بمراتب القضاء والقدر–من حيث الجملة– إلا أنهم:

١–جعلوا القضاء والقدر أحد هذه المراتب!![١]

٢– **أطلقوا على تلكم المراتب عدة مسميات:** فسموها بـ: (مراتبُ الإيجاد)، [٢]و(أسباب الفعل[٣])، [٤] و(مراتب الخصال والأسباب)، [٥]و(مراتب أسباب الفعل)، [٦]و (أسباب

---

(١)كما نطقت بذلك رواياتهم، وقد جاءت به أيضًا نصوصهم؛ يقول التبريزي الأنصاري–في كتابه اللمعة البيضاء، ٤٠٢–(القدر –بالتحريك– ما قدره الله أيضًا، وهو أخو القضاء، وكل منهما من جملة المراتب الستة اللازمة في تكوين كل مكون)، ويقول أيضًا في صفحة ٤٠٣ من كتابه الآنف: (المراتب الستة اللازمة في تكوين كل شيء كما أشير إليه آنفًا؛ وهي: العلم، والمشية، والإرادة، والقدر، والقضاء، والإمضاء، التي سميت بستة أيام في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ﴾ الفرقان:٥٩، على وجه من وجوه المعاني في الآية الشريفة).

(٢) رسائل آل طوق القطيفي، أحمد القطيفي، ٥٠٨/٢–٥٠٩.

(٣)اختلف الشيعة في اعتبار هذه المراتب أسبابًا للفعل؛ فبعضهم أقر بذلك، وأثبت أن المراتب سببًا للفعل ومن هنا سمى المراتب بهذا الاسم؛ انظر: الوافي، الفيض الكاشاني، ٥١٧/١، ، الفصول المهمة، الحر العاملي، ٢١٩/١، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٨٤/٥، ٦٥/١٠٨، وبعضهم نفى أن تكون هذه المراتب سببًا للفعل؛ وزعم أن(مذهب أهل البيت عليهم السلام أن هذه السبعة شرط في حدوث كل حادث، وليست بأسباب) وأن القول بأنها أسباب في حدوث الحادث قول بقول الأشاعرة الجبرية. انظر: نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢٤٧/٢.

(٤)الوافي، الفيض الكاشاني، ٥١٧/١، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٨٤/٥، ٦٥/١٠٨، مهذب الأحكام في بيان الحلال والحرام، السبزواري، ١٤٤/٧

(٥)التعليقة على الفوائد الرضوية، الخميني ، ١٤، وانظر منه ١٤٥.

(٦)مهذب الأحكام في بيان الحلال والحرام، السبزواري، ١٤٤/٧.

فعله تعالى)،[١] و(المراتب الستة اللازمة في تكوين كل مكون)،[٢] و(المراتب الستة اللازمة في تكوين كل شيء)، [٣] و(الرتب الستّ التي لا يكون شيء في السماء ولا في الأرض إلَّا بها)، [٤]و مراتب المشيئتين الإمكانية والوجودية،[٥] و(جوامع مبادئ الخلقة)، [٦] و(مراحل الفعل وخلقة الموجودات)، [٧] و(مراتب التقدير في الألواح السماوية)، [٨] و(مراتب القدر)، [٩] و(مراتب القضاء) [١٠]، و(مراتب القضاء والقدر)، [١١]و(مراتب تسبب الأسباب السماوية والأرضية)،[١٢] و(مراتب علم الله وصراط الوجود)!! [١٣] بل ادعى بعضهم أنها (سميت بستة أيام)!! [١٤]

---

(١)صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ٢١٢/١، ٢١٤.

(٢)اللمعة البيضاء، التبريزي الأنصاري، ٤٠٢.

(٣)اللمعة البيضاء، التبريزي الأنصاري، ٤٠٣.

(٤)رسائل آل طوق القطيفي، أحمد القطيفي، ٥٠٨/٢-٥٠٩.

(٥)يقول البروجردي في كتابه تفسير الصراط المستقيم٣٠/٣-٣١:(المشية مشيتان: إمكانية وكونية، فبالمشية الإمكانية خلق إمكانات الأشياء بلا مد ولا نهاية ولا تناه..وبالمشيّة الكونية خلق الأكوان، وهي عالم الحدود والنهايات والتناهي، ولكل من المشيتين سبعة مراتب هي أسباب الفعل ومقتضياته ومتمماته، بحيث لا يوجد شيء من الموجودات الإمكانية والكونية إلا بها).

(٦)موسوعة العقائد الإسلامية، محمد الريشهري، ١٧٥/٤.

(٧)موسوعة العقائد الإسلامية، محمد الريشهري، ١١٧/٥، الأصول من الكافي، الكليني، ١/ ١٥٠، حاشية(١)، الحدائق الناضرة، البحراني، ٤٥١/١٣.

(٨)مرآة العقول، المجلسي، ١٥١/٢، وانظر منه: ١٤٢/٢.

(٩)نبراس الضياء، المير داماد، ١١٧، شرح الأسماء الحسنى، السبزواري، ٦٢/١.

(١٠) تعليق الميرزا أبو الحسن الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٢٦٠/٤، حاشية(١).

(١١)نبراس الضياء، المير داماد، ١١٦، شرح الأسماء الحسنى، السبزواري، ٦٢/١، ٦٣.

(١٢)مرآة العقول، المجلسي، ١٥١/٢.

(١٣)بحوث قرآنية على ضفاف سورة القدر، حسين جليح، ١٣٥.

(١٤)يقول التبريزي الأنصاري-في كتابه اللمعة البيضاء، ٤٠٣- (المراتب الستة اللازمة في تكوين كل شيء كما أشير إليه آنفًا؛ وهي: العلم، والمشية، والإرادة، والقدر، والقضاء، والإمضاء، **التي سميت بستة أيام** في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ﴾ الفرقان:٥٩، على وجه من وجوه المعاني في الآية الشريفة)!!.

٣-اختلفوا في عددها؛ فبعض الروايات على أنها أربعة،[١]وبعضها على أنها ستة،[٢]وبعضها على أنها سبعة،[٣]وقد أقر الشيعة بوقوع الاختلاف في الروايات بشأن عددها؛ فقالوا: إن(أسباب الفعل.. أعني: المشية والإرادة والقضاء والامضاء وغير ذلك..اختلف[ت] الأخبار في عددها وتقدمها وتأخرها)؛[٤] إلا أنهم زعموا أنه لا منافاة بين الأخبار المختلفة في عددها؛ لاحتمال اندراج بعضها في الباقي!![٥] **وعليه فلا** (تفاوت إلاّ في التقديم والتأخير)!![٦]

٤-اختلفوا في ترتيب مراتب القدر؛ -الوارد ذكره في الروايات-هل هو مقصود أم لا!

- **فذهب بعضهم إلى أن الترتيب غير مقصود**؛ يقول المجلسي-في معرض شرحه لرواية:" لا يكون شيء في الأرض ولا في السماء إلاّ بهذه الخصال

---

(١)وقد جاءت بذلك أيضًا نصوصهم؛ انظر: تعليق الميرزا أبو الحسن الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٢٧٠/٤، حاشية(١).

(٢)وقد جاءت بذلك أيضًا نصوصهم؛ انظر: شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٥٧/٤، ٣٠٨/٦، مرآة العقول، المجلسي، ١٤٢/٢، رسائل آل طوق القطيفي، أحمد القطيفي، ٥٠٨/٢-٥٠٩، شرح نبراس الهدى، هادي السبزواي، ٢٦٨، منهاج البراعة، الخوئي، ٣٣٦/٦، تعليق الميرزا أبو الحسن الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٢٧٠/٤، حاشية(١).

(٣)وقد جاءت بذلك أيضًا نصوصهم؛ انظر: : نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢٤٧/٢، تفسير الصرط المستقيم، البروجردي، ٣١/٣، تعليق الميرزا أبو الحسن الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٢٧٠/٤، حاشية(١).

(٤)تعليق الميرزا أبو الحسن الشعراني على كتاب الوافي للفيض الكاشاني، ٥١٧/١، حاشية(١).

(٥)يقول الشعراني: -تعليقًا على الرواية المنسوبة لأبي عبدالله في أسباب الفعل-(لا منافاة بين كون هذه الأمور هنا سبعة وفي الحديث السابق ستة لاحتمال اندراج بعضها في الباقي كما يتفق في ساير التقاسيم)!. تعليق الميرزا أبو الحسن الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٢٦٣/٤، حاشية(١). ويقول- تعليقًا على رواية : "لا يكون شيء إلاّ ما شاء الله وأراد وقدر وقضى" -:(نقول في تربيع المراتب في هذا الحديث وتسبيعها فيما قبله وتسديسها في حديث معلى ما ذكرنا سابقًا من أن في مثل هذه التقسيمات قد يندرج بعض الأقسام في بعض ولا ضير فيه)!. تعليق الميرزا أبو الحسن الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٢٧٠/٤، حاشية(١).

(٦)شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٦٧/٤.

السبع.."**:(والترتيب غير مقصود،** إذ العلم مقدم على الكل؛ بل المقصود أن هذه الأمور مما يتوقف عليه الحوادث). [١]

- **وذهب بعضهم إلى أن الترتيب مقصود، فالمراتب مرتب بعضها على بعض،**[٢] يقول محمد النائيني: (باب في أنّه لا يكون شيء في السماء والأرض إلاّ بسبعة، **أي: لا يحدث شيء في الأرض ولا في السماء إلاّ ما يتوسّط ويدخل في كونه سبعة أشياءَ، وكلّ واحد منها يسبقه؛** قوله: "إلاّ بهذه الخصال السبع : بمشيّة وإرادة " **لمّا كانت المشيّة أوّلَ ما له اختصاص بشيء دون شيء ، أخذ في عدّ سوابق وجود الأشياء وصدورها منه سبحانه من المشيّة، وبعدها الإرادة، وبعدها القدر، وبعده القضاء بالترتيب المذكور في الحديث).** [٣]

ويقول المازندراني-في معرض شرحه لرواية: " علم وشاء وأراد وقدر وقضى وأمضى "-: (هذه ستة أمور لابد منها في خلق كل شخص من أشخاص الموجودات وإيجاد كل فرد من أفراد المخلوقات، **وبين تلك الأمور ترتب وتسبب في لحاظ العقل).** [٤]

٥-صرحوا بأن التعدد في هذه المراتب اعتباري؛ وأن هذه المراتب تعود إلى صفة واحدة قديمة أزلية، لا تكثر فيها ولا تجدد؛ وإنما التجدد في متعلقاتها لأن ذلك-في زعمهم- أليق بكمال التوحيد!!

يقول الشعراني: (لا ريب أن الله تعالى ليس محلاً للحوادث ولا يتجزأ ذاته ولا مدخل للتركيب فيه وليس شيء من صفاته الذاتية حادثًا؛ وإنما الحدوث والتقدم والتأخر في

---

(١)مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، المجلسي، ١٥١/٢.

(٢)انظر: منهاج البراعة، الخوئي، ٣٣٦/٦، صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ٢١٤/١.

(٣)الحاشية على أصول الكافي، محمد بن حيدر النائيني ،٤٨٣-٤٨٤، وانظر: أصول استنباط العقائد، محاضرات محمد السند، بقلم: محمد حسن الرضوي، ١٥٦.

(٤)شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٥٧/٤، وانظر منه: ٣٠٨/٦، وانظر: مرآة العقول، المجلسي، ١٤٢/٢.

الإضافات وكذلك التكثر والتعدد... **وعلى كل حال فهذا الترتيب والتقسيم في مراتب القضاء على ما ذكره الإمام عليه السلام بالنظر إلى الممكن المخلوق لا بالنسبة إلى الخالق)!!**[1]

ويقول:(**التكثير في أسباب الفعل انتزاعي حاصل في المفاهيم بالاعتبارات لتكثر صفات الذات وأسمائه تعالى**؛ وكما إن العلم والقدرة والحياة فيه تعالى مفاهيم متعددة لمعنى واحد لا تكثر فيه ؛كذلك فعله تعالى شيء واحد، هو صدور الممكن عنه بعنايته ورضاه وقيامه به ابتداء واستدامة، **وهذه المفاهيم أعني المشية والإرادة والقضاء والامضاء وغير ذلك مفاهيم منتزعة من شيء واحد غير متكثر، ويعبر عنه بعبارات مختلفة باعتبارات شتى**؛ ولذلك اختلف الأخبار في عددها وتقدمها وتأخرها، ولما رأينا الموجودات مشتملة على حكم وأغراض وفوائد علمنا أنها صدرت عن علم، ولما رأينا المقادير فيها منضبطة بحيث إذا غلب أحد الأخلاط على المزاج زالت الصورة علمنا أن كل شيء خلقه الله تعالى بقدر، ولما رأينا حركات الأفلاك والكواكب منتظمة والأعمال مؤجلة والقاسر للأخلاط على البقاء وعدم الانفكاك- أي: الروح مهتمًا بشأنها حافظًا لها مدة-علمنا أن كل شيء بكتاب وأجل، **وهكذا نصف فعله بالاعتبارات المختلفة كما نصف ذاته تعالى من غير حصول تكثر)!!**. [2]

٦-اختلفوا في مدلول روايات مراتب القضاء والقدر:

أ- فنحى بعضهم المنحى الكلامي في تفسرها:

- فأخرجت طائفة منهم أفعال العباد عن مدلول الروايات وخصتها بالأمور التكوينية؛ وزعمت أن (غرض الإمام عليه السلام أن الأمور التكوينية لا يكون في الأرض ولا في السماء إلاّ بسبعة لا الأفعال الاختيارية للناس؛ وحينئذ فلا حاجة....لتطبيق مفاد الحديث على أفعال

(١) تعليق الميرزا أبو الحسن الشعراني على كتاب الوافي للفيض الكاشاني، ٥١٧/١، حاشية(١).

(٢) تعليق الميرزا أبو الحسن الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٢٦٠/٤، حاشية(١)، وانظر: روضة المتقين، المجلسي الأول، ٥٥/١٢.

الناس)!![1]

- وقالت طائفة منهم بعموم الروايات؛ وأنها تشمل (أفعال الخالق وأفعال الخلق) [2] غير أنهم أولوها بما يوافق مذهب العدلية من المعتزلة والإمامية.[3] وادعوا أن (مشيئة الله وإرادته وتقديره وقضائه) ليست(أسباب لأفعالنا وأفعالنا تابعة لها..[فـ] تعلّقها بأفعالنا ليس من قبيل تعلّق العلّة بالمعلول والسبب بالمسبّب). [4]
- وقالت طائفة (إن هذه الأسباب لا تنتهي إلى حد الإلجاء في الطاعات والمعاصي)،[5] ومن هنا فإن هذه الروايات لا تدل على إثبات الجبر وخلق الأفعال بل تدل على بطلان التفويض. [6]

ب- بينما نحى بعضهم المنحى الفلسفي المشائي؛ -فردوا المراتب إلى العلم.[7] ونسبوا تدبير الكون إلى النفوس الكلية؛ وزعموا أن (إصدار تلك النفوس أفعالاً هي بهذا التنزّل أيضًا: علم- شاء- أراد- قضى- قدّر). [8]

ت- ونحى بعضهم الآخر المنحى الفلسفي العرفاني، ففسروا المراتب بموجب الاعتقاد بالفيض الأقدس والمقدس!!. [9]

٧-علقوا البداء بمراتب القضاء والقدر:

---

(١) تعليق الميرزا أبو الحسن الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٢٦٣/٤، حاشية(١)؛ وانظر منه: ٢٦٩/٤ ، حاشية(١)؛ وانظر كذلك: مرآة العقول، المجلسي، ١٥١/٢.

(٢) شرح أصول الكافي للمازندراني، ٢٦٣/٤.

(٣) انظر: شرح أصول الكافي للمازندراني، ٢٦٣/٤-٢٦٩.

(٤)شرح أصول الكافي للمازندراني، ١٩/٥-٢٠.

(٥)الفصول المهمة، الحر العاملي، ٢١٩/١.

(٦) انظر: الفصول المهمة، الحر العاملي، ٢١٩/١، ٢٥٥/١، ٢٩٥/١.

(٧) انظر: شرح الأسماء الحسنى، السبزواري، ٤٢/١، تعليق الميرزا أبو الحسن الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٢٦٠/٤، حاشية(١)، تعليقات بر الشواهد الربوبية، سيد جلال الدّين آشتياني، ٥٨٠.

(٨)أصول استنباط العقائد ونظرية الاعتبار ،محاضرات الشيخ محمد السند، بقلم: محمد حسن الرضوي، ١٥٦-١٥٧.

(٩) انظر: نبراس الضياء، المير داماد، ١١٦، شرح الأسماء الحسنى، السبزواري، ٦٢/١-٦٣.

فقد جاء في مروياتهم عن الكاظم موسى بن جعفر أنه قال-كما يفترون-:"علم وشاء وأراد وقدر وقضى وأمضى، فأمضى ما قضى، وقضى ما قدر، وقدر ما أراد، فبعلمه كانت المشيئة، وبمشيئته كانت الإرادة، وبإرادته كان التقدير، وبتقديره كان القضاء، وبقضائه كان الامضاء، والعلم متقدم على المشيئة، والمشيئة ثانية، والإرادة ثالثة، والتقدير واقع على القضاء بالإمضاء. **فلله تبارك وتعالى البداء فيما علم متى شاء، وفيما أراد لتقدير الأشياء، فإذا وقع القضاء بالإمضاء فلا بداء**، فالعلم في المعلوم قبل كونه، والمشيئة في المنشأ قبل عينه، والإرادة في المراد قبل قيامه، والتقدير لهذه المعلومات قبل تفصيلها وتوصيلها عياناً ووقتًا، والقضاء بالإمضاء هو المبرم من المفعولات، ذوات الأجسام المدركات بالحواس من ذوي لون وريح ووزن وكيل وما دب ودرج من إنس وجن وطير وسباع وغير ذلك مما يدرك بالحواس. **فلله تبارك وتعالى فيه البداء مما لا عين له، فإذا وقع العين المفهوم المدرك فلا بداء**، والله يفعل ما يشاء، فبالعلم علم الأشياء قبل كونها، وبالمشيئة عرف صفاتها وحدودها وأنشأها قبل إظهارها، وبالإرادة ميز أنفسها في ألوانها وصفاتها، وبالتقدير قدر أقواتها وعرف أولها وآخرها، وبالقضاء أبان للناس أماكنها ودلهم عليها، وبالإمضاء شرح عللها وأبان أمرها وذلك تقدير العزيز العليم".

وفي شرح الرواية السابقة: يقول الفيض الكاشاني:(قوله: "فلله البداء" **إشارة إلى تعيين محل البداء من هذه المراتب**، وهو ما وقع في الوسط دون الطرفين).[1]

ويقول محمد النائيني: ("ولله ﷻ البداء فيما علم متى شاء"؛ فإنّ الدخول في العلم أوّل مراتب السلوك إلى الوجود العيني ، وله البداء بعدم الإيجاد فيما علم متى شاء أن يبدو، وفيما أراد وحرّك الأسباب نحو تقديره متى شاء قبل القضاء والإيجاب ، فإذا وقع القضاء والإيجاب متلبّساً "بالإمضاء " والإيجاد " فلا بَداء ").[2]

وقد كثر-في أقوال الشيعة- إثبات تعلق البداء بالقضاء والقدر ومراتبهما ومن ذلك:

---

(١)الوافي، الفيض الكاشاني، ٥١٨/١.

(٢)الحاشية على أصول الكافي، محمد بن حيدر النائيني، ٤٨٢، وانظر: بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ١٠٣/٥.

يقول الحر العاملي:(**البداء** قريب من معنى النسخ إلا أنه **مخصوص بأحكام القضاء والقدر**).[١]

ويقول المازندراني: (إيجاده تعالى للشيء موقوف على علمه بذلك الشيء، ومشيئة وإرادته – وهي: العزيمة على ما شاء–، وتقديره وقضائه وإمضائه، **وفي مرتبة المشيئة إلى الإمضاء تجري البداء**).[٢]

ويقول المجلسي عن القضاء والقدر:(هما نوعان من خلق الأشياء وتقديرها في الألواح السماوية، **وله البداء فيها قبل الإيجاد**).[٣]

ويقول الجزائري: القضاء والقدر(نوعان من مقدورات الله سبحانه، ومرتبتان من مراتب علمه المكتوب في الألواح، مقدمان على التكوين والإيجاد العيني، **وله البداء فيهما قبل الإيجاد والإرادة الحتمية**).[٤]

وجاء في مهذب الأحكام ما نصه: (لا ريب في أنّ تغير القضاء والقدر بإرادة اللّه تعالى واختياره كما في مقتضياتنا ومقدراتنا، فما لم يتحقق مورد مشيته وإرادته ﷻ في الخارج يكون قابلاً للتغير، بل وبعد الوقوع في الخارج أيضًا في الجملة، كما يأتي. ويدل عليه مضافًا إلى الوجدان، والمستفيضة الواردة **في البداء وأنّه يدخل في جميع أسباب الفعل**). [٥]

وجاء في كتاب العقائد الإسلامية: (**القدر مفتوح له تعالى، وله الحق والقدرة على البداء والتغيير كما يشاء**).[٦]

بل عرفوا البداء بالتقدير المتجدد والإرادة الحادثة!

---

(١)الفصول المهمة في أصول الأئمة، الحر العاملي، ٢٢٤/١.

(٢)شرح أصول الكافي للمازندراني، ٢٢٦/١٠.

(٣) بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١١٢/٥.

(٤) نور البراهين، الجزائري، ٣١١/٢.

(٥)مهذب الأحكام في بيان الحلال والحرام، عبدالأعلى السبزواري، ١٤٤/٧.

(٦)العقائد الإسلامية، مركز المصطفى،٣/ ٣٦٩.

يقول المازندراني: (الله تعالى يفعل .. ما يشاء، **فإن له بداءات أيّ: تقديرات متجدّدة في أوقات الزمان وإرادات حادثة فيها**؛ إن شاء أظهره وإن شاء أخفاه بحسب المصالح المعلومة له تعالى، ولتقديراته وإراداته غايات ونهايات). [١]

وزاد بهم الشطط فادعوا أن (نفي البداء يعني نفي القدرة المطلقة الإلهية **ونفي سلطة الباري على سلاسل القضاء والقدر**).[٢]

سادسًا: غلا الشيعة في أئمتهم فصرفوا لهم مراتب القضاء والقدر؛ بل زعموا أن بهم يقضي الله في الخلق قضاءه!! [٣] **(وأن المقادير في الخلق تصدر من بيوتهم** عليهم السلام**)!!**[٤] **وزادوا في غلوهم؛ فزعموا أن الأئمة هم المقدرون لحدود الخلق!!** [٥]

هذا ..

وسيكون بعون الله عرض موقفهم من المراتب على ثلاث أسس:

الأساس الأول: موقف الشيعة من كل مرتبة من مراتب القضاء والقدر

الأساس الثاني: ربط الشيعة بين مراتب القدر والبداء.

الأساس الثالث: ربط الشيعة بين مراتب القدر والإمامة، وإبراز أثر غلوهم في أئمتهم على معتقدهم في مراتب القدر.

---

(١)شرح أصول الكافي، المازندراني، ٦/ ٢٥٩ .

(٢) مقدمة كتاب شرح أصول الكافي لمؤلفه صدر الدين الشيرازي، ١/١٢٦.

(٣)انظر: تفسير المحيط الأعظم، حيدر الآملي، ٢/٨٩، النجم الثاقب، النوري الطبرسي، ١/٤٠٦، الأنوار القدسية، محمد الأصفهاني، ٣٠، الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣/٤١٥، ، ٤/ ١١٥، ١٢٢، ١٢٤، أهل البيت في الكتاب والسنة، محمد الريشهري، ١٤٤، العقائد الإسلامية، مركز المصطفى،٢/٤٢٤، مقدمة هاشم الحسيني الطهراني على كتاب التوحيد للصدوق، ٥.

(٤)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ١/٤٨٢.

(٥)انظر: الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤/١٤.

وبعد هذه التوطئة أخلص إلى ما يلي:

نتائج التوطئة:

١- قرر أهل السنة والجماعة أن قضاء الله وقدره الذي هو صفته غير مخلوق، فهو فعل الرب وما قام به.

٢- أسس السلف فهمهم للقضاء والقدر على توحيد الربوبية.

٣- السلف يفردون الله بمراتب القضاء والقدر فلا شريك له في ذلك لا إمام معصوم ولا ولي مدعى!!

٤- أقر الشيعة بأن الله قضى وقدر جميع ما يكون في العالم من خير وشر إلا أن إقرارهم بذلك لفظي.

٥- زعم بعض الشيعة أن من أقر بأن كل شيء بقضاء وقدر؛ فهو قدري!

٦- أطلق بعض الشيعة لفظ مجوسي هذه الأمة على من اعتقد بأن كل شيء بقضاء وقدر !

٧- أدخل بعض الشيعة في مسمى القدرية ما ليس منه؛ فحكموا له بحكم المراد منه!

٨- زعم الشيعة أن القضاء والقدر خلقان من خلق الله!

٩- اختلف الشيعة في القضاء والقدر؛ فذهب بعضهم إلى أنهما من الصفات الفعلية؛ وذهب آخرون إلى أنهما يستعملان تارة ويراد بهما الصفة ذاتية، وذلك في القضاء والقدر العلميين، ويستعملان تارة أخرى ويراد بهما الصفة الفعلية وذلك في القضاء والقدر العينيين. وهم في كلا القولين مخالفون لأهل السنة؛ لقولهم بعينية الصفات الذاتية، وإنكارهم قيام الصفات الفعلية بالله تعالى.

١٠- زعم الشيعة أنه لا يتجدد لله عند فعله وتقديره للموجودات وإيجاده لها نعت ولا صفة.

١١- نفت بعض مرويات الشيعة ونصوصهم تقدير الله السابق.

١٢- أقر الشيعة بمراتب القضاء والقدر-من حيث الجملة-.

١٣- أطلق الشيعة على مراتب القضاء والقدر مسميات عدة.

١٤- اختلفت مرويات الشيعة في عدد مراتب القدر؛ فبعض الروايات على أنها أربعة، وبعضها على أنها ستة، وبعضها على أنها سبعة، وجعلت القضاء والقدر من جملة تلك المراتب.

١٥- زعم الشيعة أنه لا منافاة بين الروايات المختلفة في عدد مراتب القدر؛ لاحتمال اندراج بعضها في الباقي!! فلا تفاوت إلاّ في التقديم والتأخير.

١٦- اختلف الشيعة في ترتيب مراتب القدر الوارد في الروايات؛ فذهب بعضهم إلى أن الترتيب غير مقصود؛ وذهب آخرون إلى أن الترتيب مقصود، فالمراتب مرتب بعضها على بعض.

١٧- صرح الشيعة بأن مراتب القدر تعود إلى صفة واحدة قديمة أزلية، لا تكثر فيها ولا تجدد؛ وإنما التجدد في متعلقاتها لأن ذلك-في زعمهم- أليق بكمال التوحيد!!

١٨- اختلف الشيعة في مدلول روايات مراتب القضاء والقدر فنحى بعضهم في تفسرها المنحى الكلامي، ونحى آخرون المنحى الفلسفي المشائي؛ بينما نحى فريق ثالث المنحى الفلسفي العرفاني.

١٩- علق الشيعة البداء بمراتب القضاء والقدر.

٢٠- عرف الشيعة البداء بالتقدير المتجدد والإرادة الحادثة

٢١- ربط الشيعة البداء بمراتب القضاء والقدر، وأنواع التقادير؛ بل عرفوه بالتقدير المتجدد والإرادة الحادثة! وزاد بهم الشطط فادعوا أن نفي البداء يعني نفي القدرة المطلقة الإلهية ونفي سلطة الباري على سلاسل القضاء والقدر!

٢٢- غلا الشيعة في أئمتهم فزعموا أن بهم يقضي الله في الخلق قضاءه!! وأن المقادير في الخلق تصدر من بيوتهم فهم المقدرون لحدود الخلق!!

٢٣- غلا الشيعة في أئمتهم فصرفوا لهم مراتب القدر وزعموا أنها من اختصاصهم.

الفصل الأول:

موقف الشيعة الإمامية من المرتبة الأولى من مراتب القضاء والقدر: مرتبة العلم.

-عرض ونقد-

وفيه توطئة، وأربعة مباحث:

المبحث الأول: موقف الشيعة الإمامية من مسألة علم الله السابق الأزلي التفصيلي بالأشياء قبل كونها.

المبحث الثاني: تعلق البداء بالعلم الإلهي عند الشيعة الإمامية.

المبحث الثالث: أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على معتقدهم في مرتبة العلم.

المبحث الرابع: نقد موقف الشيعة الإمامية من المرتبة الأولى من مراتب القضاء والقدر: مرتبة العلم.

توطئة:

المراد من هذه المرتبة: إثبات علم الله سبحانه السابق المحيط بكل شيء، وأنه عالم بما كان وما سيكون؛ بعلمه القديم الذي اتصف به أزلاً وأبداً، ويتضمن ذلك إثبات أمرين عظيمين:

الأمر الأول: إثبات علمه ﷻ الشامل للكليات والجزئيات على سبيل التفصيل من الأزل إلى الأبد؛ وعلمه بما كان وما سيكون ومن ذلك علمه بأفعال العباد قبل كونها؛ فعلم ما هم فاعلون من الطاعات والمعاصي و علم ما تصير إليه أمورهم وأحوالهم . (١)

الأمر الثاني: إثبات أن علمه ﷻ (السابق يحيط بالأشياء على ما هي عليه في نفس الأمر؛ فلا محو فيه ولا تغيير ولا إثبات ولا نقص ولا زيادة). (٢)

إذا تقرر ما سبق؛ فإن تجلية موقف الشيعة من مرتبة العلم؛ وإظهار وكشف عوارهم، وبيان فضائحهم يتضح من خلال ثلاثة أمور:

الأمر الأول: إبراز موقف متكلمة الشيعة وفلاسفتهم من مسألة العلم الإلهي الأزلي التفصيلي بالأشياء قبل كونها!

الأمر الثاني: إبراز قول الشيعة الفاسد في تعلق البداء بالعلم!

الأمر الثالث: إبراز أثر غلو الشيعة المفرط في أئمتهم على معتقدهم في مرتبة العلم، وذلك بإبراز إثباتهم علم القدر لأئمتهم!؛ بل وزعمهم أن الأئمة هم عين علم الله، وتفصيل ذلك–بعون الله– في المباحث التالية:

---

(١)انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٤٨/٣، العقيدة الواسطية، ابن تيمية، ١٠٥، شفاء العليل، ابن القيم، ١٣٣/١-١٤٤ .

(٢)مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية، اختصار: بدر الدين البعليّ، ١٨٨.

المبحث الأول:

موقف الشيعة الإمامية من مسألة علم الله السابق الأزلي التفصيلي بالأشياء قبل كونها

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقف متكلمة الشيعة الإمامية من مسألة علم الله السابق الأزلي التفصيلي بالأشياء قبل كونها.

المطلب الثاني: موقف فلاسفة الشيعة الإمامية من مسألة علم الله السابق الأزلي التفصيلي بالأشياء قبل كونها.

المطلب الأول: موقف متكلمة الشيعة الإمامية من مسألة علم الله السابق الأزلي التفصيلي بالأشياء قبل كونها.

الناظر في مصنفات متكلمة الشيعة يجد أنهم يثبتون:

- (أنه تعالى عالم) [١] (علم الأشياء وحقائقها كما هي لاستحالة الجهل عليه)، [٢] فـ(علمه يتعلق بكل معلوم) [٣] أي: بـ(كل ما من شأنه أن يُعلم.. سواء كان واجبًا أو ممكنًا [أو] ممتنعًا، وسواءً كان ذاته أو غيره، وسواءً كان جزئيًا أو كليًا، حادثًا أو قديمًا، قبل وقوعه أو بعده). [٤]وهو(سبحانه عالم بما كان وبما يكون وبما هو كائن إلى الأبد). [٥]
- وأن (علمه سبحانه لا يتبدل ولا يتغير) [٦] فـ(جميع ما يحدث في العالم فهو معلوم لله سبحانه على ما هو واقع عليه من شرط أو سبب)، [٧] غير أنهم يقول بـ(استحالة..تجدد العلم له[٨])،[١]ويزعمون أنه (تعالى عالمًا بكلّ شيء قبل أن يخلقه، كعلمه به بعد خلقه بلا

---

(١)الباب الحادي عشر، الحلي، ١٢.

(٢)شرح أصول الكافي، المازندراني، ٣٤٩/١٠.

(٣)الباب الحادي عشر، الحلي، ١٣.

(٤)مفتاح الباب، أبو الفتح بن مخدوم الحسيني، ١٠٩، وانظر: النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر، المقداد السيوري، ط.دار الأضواء، ٣٩-٤٠، ط. مؤسسة جاب وانتشارات آستان قدس رضوي، ١٣، الاعتماد شرح واجب الاعتقاد، المقداد السيوري، ٦٠-٦١، مطارح النظر في شرح الباب الحادي عشر، صفي الدين الطريحي، ٦٧-٦٨.

(٥)تقريب القرآن إلى الأذهان، محمد الحسيني الشيرازي، ٣٣٨/٥.

(٦)الحديث النبوي بين الرواية والدراية، السبحاني،١٤٠، وانظر: منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله الهاشمي الخوئي، ٣٨٧/٤.

(٧)منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله الهاشمي الخوئي، ٣٨٧/٤.

(٨)هذا من عجائب مذهب القوم؛ يجمعون بين نفي التجدد في علم الله والقول باستحالة الجهل على الله و بين الاعتقاد بالبداء؛ وتعظيم شأنه والقول به!!!؛ وقد يقولون بذلك في نص واحد ويؤولون مرويات أئمتهم-على خلاف ظاهرها- لتوافق معتقدهم الفاسد، ومن ذلك: ما جاء في شرح المازندراني -لما ورد في مروياتهم عن أبي عبد الله ﷺ أنه سئل :هل يكون اليوم شيء لم يكن في علم الله بالأمس ؟ قال: "لا ، من قال هذا فأخزاه الله "، قلت: أرأيت ما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة أليس في علم الله ؟ قال: "بلى قبل أن يخلق الخلق"-: ؛ **فقد أول المازندراني هذه الرواية لتوافق معتقده الفاسد، وجمع في تأويله بين نفي التجدد في علم الله واستحالة الجهل عليه و القول بثبوت البداء له!**، فقال: سئل أبو(عبد الله ﷺ هل يكون اليوم شيء من فعله وفعل العباد لم يكن في علم الله بالأمس؟ قال: لا " **لاستحالة الجهل عليه**

=

اختلاف وتفاوت في العلم والانكشاف قبل الخلق وبعده!!) [٢] أي: أنه (علم في الأزل بأنه سيوجد الأشياء **وهذا العلم بعينه هو العلم بها بعد وجودها)**، [٣] فهو (عالم..بها قبل ابتدائها، كما هو عالم بها بعد إيجادها؛ من غير فرق بين الحالين)؛ [٤] فـ**(علمه بها قبل كونها كعلمه بها بعد كونها)**؛ [٥] (لما عرفت آنفًا من **أن العلم بالأشياء قبل وجودها وبعده واحد)**. [٦]

وهم بناء على أصلهم في نفي الصفات يقولون بذاتية صفة العلم، وينفون أن يكون علمه تعالى صفة قائمة به زائدة على ذاته!![٧]

يقول الصدوق: إن الله ﷻ عليم، و(العليم معناه: أنه عليم بنفسه، **عالم بالسرائر، مطلع على الضمائر، لا يخفى عليه خافية، ولا يعزب عنه مثقال ذرة، علم الأشياء قبل حدوثها، وبعد ما أحدثها، سرها وعلانيتها، ظاهرها وباطنها،** وفي علمه ﷻ بالأشياء على خلاف علم الخلق دليل على أنه ﷻ بخلافهم في جميع معانيهم، **والله عالم لذاته،** والعالم من يصح منه الفعل المحكم المتقن،

=

وتجدد العلم له، "من قال هذا فأخزاه الله" أي: أذله وأهانه وأوقعه في بلية وعذاب، "قلت: أرأيت" أي: أخبرني" ما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة" بل وما هو كائن في يوم القيامة أيضًا "أليس في علم الله ؟ " **لعل الفرض من هذا السؤال بعد الجواب عن السؤال المذكور هو استعلام حال علمه تعالى بجميع الكائنات في جميع الأوقات من حيث الثبوت والاستمرار وعدم التغير" قال: بلى" هو في علم الله أزلاً "قبل أن يخلق الخلق" هذا عقيدة جميع أهل الإسلام إلا من لا يعتد به من أهل البدع كما مرّ آنفًا، وفيه دلالة على ثبوت البداء له تعالى وعلى أن بداءه ليس من جهل)!!!** شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٥١/٤.

(١)شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٥١/٤.

(٢)الحاشية على أصول الكافي، محمد بن حيدر النائيني، ٣٦١.

(٣)شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٥٦/٤.

(٤)الاحتجاج، الطبرسي، ٢٩٨/١ هامش (١).

(٥)شرح أصول الكافي، المازندراني، ١٩٧/٤.

(٦)شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٥٦/٤.

(٧)انظر: التوحيد، الصدوق، ٢٢٣، شرح أصول الكافي، المازندراني، ١٩٧/٤،الإلهيات، تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥٤٥.

فلا يقال: إنه يعلم الأشياء بعلم كما لا يثبت معه قديم غيره، بل يقال: إنه ذات عالمة ، وهكذا يقال في جميع صفات ذاته). [1]

ويقول المجلسي: (ثبت في الدين بالآيات والأخبار المتواترة أنه ..ليس له صفات زائدة، بل صفاته عين ذاته... وأنه تعالى عالم بجميع الأشياء، جزئيتها وكليتها، **وأن علمه بما كان وبما يكون على نهج واحد، ولا يتغير علمه بالشيء بعد إيجاده**، وأنه لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء، لا على ما يزعمه الحكيم أنه لا يعلم الجزئيات[2] والقول به كفر، ولا يلزم بل لا يجوز التفكير في كيفية علمه أنه حضوري أو حصولي [3][1]...فإنه يرجع إلى التفكر في ذاته-تعالى- وقد نهينا عن التفكر فيه). [2]

---

(١)التوحيد، الصدوق، ٢٠١-٢٠٢.

(٢)انظر: الرسالة العرشية، ابن سينا،٢١-٢٦، عيون الحكمة، لابن سينا، ٥٨.

(٣)قسم الفلاسفة والمناطقة العلم إلى قسمين علم حصولي، وعلم حضوري؛ وعرفوا العلم الحصولي بعدة تعريفات متقاربة؛ منها: أن العلم الحصولي هو حصول صورة المعلوم في ذات العالم، أو هو حصول العلم للعالم بارتسام صورة المعلوم في نفسه أو حضور صورة الشيء و انطباعها في العقل، أو حصول صورة الشيء وارتسامه في الذّهن، أو حضور المعلوم عند العالم به من خلال صورته فهو لا يدركه من خلال ذاته؛ بل عبر صورته الحاكية والكاشفة عنه، وهذا يعني وجود وسيط بين العالم والمعلوم الخارجي، فهو لا يحضر بنفسه لدى العالم ولا يشهده، بل يشاهد صورته الحاكية عنه، والجامع بين هذه التعريفات: هو أن العلم الحصولي ما لا تكون فيه الواقعية الخارجية معلومة بنفسها، بل بتوسط صورة مطابقة لها! ومثاله: علم الإنسان بالأشياء الموجودة في العالم الخارجة عن إطار ذاته، وأطلقوا عليه عدة مسميات: فسموه بالعلم لحصولي والعلم الارتسامي والعلم الانطباعي والعلم الكسبي وأطلقوا عليه أيضًا العلم الحادث والعلم الحصولي الانفعالي!

أمّا العلم الحضوري فقد عرفوه بأنه : عبارة عن حضور المدرك لدى المدرك دون توسط أي شيء بمعنى أنه حضور نفس المعلوم بوجوده الخارجي العيني للعالِم، أو هو العلم الذي هو عين المعلوم لا صورته ونقشه، فهو حضور المعلوم لدى النفس بنفس وجوده الخارجي لا بصورته ، كعلم الإنسان بنفسه، وكذلك علمه بالمدركات الوجدانية كالجوع والعطش والألم والحزن والفرح والحبّ والبغض والأمن وما إلى ذلك، فهي كلّها من سنخ العلم الحضوري، إذ من الواضح أنّ العلم بها وإدراكها لا يحتاج فيه إلى واسطة حاكية وكاشفة عنها، بل بمجرّد وجود أحدها في النفس يحصل العلم به مباشرةً، وقد ادعى بعض الفلاسفة بأن العلم الحضوري هو أتم صنفي العلم بل العلم في الحقيقة ليس إلا هو!! ، وسموه بعدة مسميات؛ منها: العلم الشهودي، والعلم الفعلي والعلم الواقعي والعلم الحقيقي والعلم اليقيني والكشف الذاتي والعياني وأطلقوا عليه أيضًا مسمى العلم اللدني! وقد فرّقوا بين العلم الحصولي والحضوري –بعدة فروق مدعاة؛ منها ما يلي:

١- أنّ الحصولي هو حضور صورة المعلوم لدى العالم، أي: أن الحاضر عند العالم هو صورة المعلوم ورسمه ؛ والحضوري هو حضور نفس المعلوم لدى العالم، أي: أن المعلوم ذاته حاضرًا عند العالم.

=

=

٢– أنّ المعلوم بالعلم الحصولي وجوده العلمي غير وجوده العيني، بينما المعلوم بالعلم الحضوري وجوده العلمي عين وجوده العيني.

٣– أن المعلوم في العلم الحصولي غير حاضر لدى المدرك بواقعيته، وفي الحضوري يكون المعلوم حاضرا لديه بواقعيته.

٤– أنّ العلم الحصولي هو الذي ينقسم إلى التصوّر والتصديق؛ بينما الحضوري لا ينقسم إلى ذلك .

٥– أن العلم الحصولي يقبل الخطأ؛ أما العلم الحضوري فلا يقبل الخطأ؛ بل ادعوا أن العلم الحصولي ليس بعلم حقيقة، وإنما هو طريق إلى الواقع لمن لم يتمكن من العلم الواقعي والعيان الحقيقي بالأشياء!!

٦– أن العلم الحصولي علم متغير لا يفيد اليقين أما العلم الحضوري فإنه يؤدي إلى اليقين بالمعلوم.

٧– أن العلم الحصولي طريقه: تعلم الأشياء من الأشياء بحس أو تجربة أو سماع خبر أو شهادة أو اجتهاد، و مثل هذا العلم–في زعمهم– لا يكون إلا متغيرًا فاسدًا محصورًا متناهيًا غير محيط، فإنه يلزم أن يعلم في زمان وجودها علمًا وقبل وجودها علمًا آخر ثم بعده علمًا آخر؛ أما العلم الحضوري فإنه لا يعلم الأشياء من الأشياء بل بمباديها و أسبابها، –فإذا ارتقى إلى عالم الربوبية و أفاض عليه من نوره صار عقله للأشياء عقلاً بسيطًا يعقل الأشياء بعلم الله الفائض عليه، فيكون مدركًا للأمور الجزئية من حيث هي دائمة كلية بلا كثرة ولا تغيير!!

والجدير بالذكر أن أغلب فلاسفة الشيعة لما تقرر عندهم أن العلم الحصولي ليس بعلم حقيقي نزهوا عنه أئمتهم المعصومين؛ وادعوا أن علمهم حضوري؛ بل زعموا أن علم الأئمة الحضوري من أهم أسباب منحهم الولاية التكوينية المطلقة على الكون!! يقول آية الشيعة علي عاشور في كتابه الموسوم بحقيقة علم آل محمد ص:٥٩:(**إن العلم الحصولي الكسبي** علم بظواهر الأشياء وجزئياتها من طريق نفس الأشياء يتغير ولا يفيد اليقين، **وهذا العلم يتنزه عنه الأولياء فضلاً عن آل محمد ﷺ!! وإن العلم الشهودي الحضوري** علم بواقع الأشياء وأسبابها – والذي يغني عن العلم بجزئياتها– **وإنه هو علم الأولياء فضلاً عن أولي الأمر من آل محمد ﷺ، وآثار هذا العلم إضافة إلى أنها شهودية لعين الواقع وصقع الأمر، أنه يؤهل العالم به أن يطلع على أسرار الكون والملكوت ، ويعطيه الأهلية لقدرة التصرف فيه، منتظرًا منح القدرة من الله العزيز المتعال)!!**

هذا وقد اختلف الفلاسفة في علم الله تعالى فمنهم من قال إن علمه تعالى حصولي كابن سينا في كتابه الإشارات؛ ومنهم من قال: إن علمه تعالى حضوري كمحقق الشيعة ونصير ملتهم الطوسي، ومن اقتفى أثره من أتباع المدرسة العرفانية الشيعية!

انظر فيما سبق: الإشارات والتنبيهات لأبي علي بن سينا، مع شرح نصير الدين الطوسي، ٣/٢٨١–٢٨٣، شرح أصول الكافي، الملا صدرا، ٢/٣٥٠–٣٥٣، الحكمة المتعالية في الأسفار العقليّة الأربعة، صدر الدّين محمّد الشيرازي، ٨/١٥٥–١٥٦، المبدأ والمعاد، الشيرازي، ١٨٣، ٢١١، شرح الأسماء الحسنى، هادي السبزواري، ١/١٦٨، المنطق، محمد المظفر، حاشية١ ، صفحة ١٠، خلاصة علم الكلام، عبدالهادي الفضلي، ٤٣، بداية الحكمة، الطباطبائي، ١٧٥، نهاية الحكمة، الطباطبائي، ٢٤٩، توحيد الإمامية، محمد الملكي،٢٨٦، الإلهيات تقرير بحث السبحاني للمكي، =

وجاء في كتاب حق اليقين ما نصه:(**إنه تعالى عالم**...ويكفي في ثبوت علمه تعالى الآيات المتضافرة والأخبار المتواترة، **ويكفي الإيمان بالعلم إجمالاً ولا يجب التفكر في أنه حضوري أو حصولي ونحو ذلك من خرافات المتكلمين، بل إن الله تعالى يعلم الأشياء قبل وجودها كعلمه بها بعد وجودها**، لا تخفى عليه خافية، يعلم السر وأخفى، وما تكنّ الصدور، ولا يجهل شيئًا،...وإن علم الله تعالى عام يعم جميع المعلومات كلياتها وجزئياتها). (٣)

وقد اختلفت أقوال الشيعة في تفسير علمه تعالى إلى الزعم بأنه عالم بنفسه أو أن العلم نسب وإضافات أو الزعم بأنه ليس بجاهل أو القول بأن الأشياء متبينة له ومنكشفة لديه؛ بمعنى أنها حاضرة عنده!؛ وعلى هذا فغاية ما يدل عليه اسم الله العالم عندهم:

- **إما الزعم بأنه تعالى عالم بذاته**، يقول الصدوق: إن الله ﷻ عليم، و(العليم معناه: أنه عليم بنفسه).(٤)
- **أو أن العلم نسب وإضافات لا أنه صفة ثبوتية**، يقول علامة الشيعة الحلي في معرض حديثه عن صفة العلم: (وأقرب الأشياء في هذا الباب ..أن يجعل العلم إضافة إلى الأشياء،

=

١٠٧-١١٠، حقيقة علم آل محمد، علي عاشور، ٣١-٣٢، علم الإمام ،كمال حيدري، ١٦٩-١٧٠، العرفان الشيعي تقرير بحث كمال حيدري للشيخ خليل، ٢٠٨-٢٠٩.

(١)في نفي بعض أعلام الشيعة أن يوصف علم الله بالحضوري والحصولي، انظر أيضًا: الحاشية على أصول الكافي - محمد بن حيدر النائيني، ٤٨٢، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٠٤/٥، غير أن طائفة من متكلمة الشيعة اختلطت أقوالهم في معنى العلم الإلهي بقول فيلسوفهم نصيرالدين الطوسي؛ فزعموا أن علم الله تعالى بالأشياء علم حضوري!

(٢)العقائد، المجلسي، ٣٤-٤٠.

(٣)حق اليقين في معرفة أصول الدين، عبدالله شبر، ٤٦/١-٤٧.

(٤)التوحيد، الصدوق، ٢٠١.

والإضافات لا وجود لها في الأعيان)!. [١] ويقول: (العلم ليس صفة متحققة لها وجود في الأعيان)!. [٢]

- **أو نفي الجهل عنه، فيرجعون صفات الحق إلى الأمور عدمية**، يقول الصدوق:(العلم ليس هو غيره، وأنه من صفات ذاته؛ لأن الله ﷻ ذات علامة سميعة بصيرة، وإنما نريد بوصفنا إياه **بالعلم: نفي الجهل عنه**). [٣]

وجاء في كتاب التوحيد عند مذهب أهل البيت؛ ما نصه: (**وما يجب علينا معرفته أنّه تعالى "عالم" بمعنى أنّه لا يجهل شيئًا. ولهذا ورد في أحاديث أئمة أهل البيت** عليهم السلام

قال الإمام جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام: "إنّما سُمّي الله تعالى عليمًا؛ لأنّه لا يجهل شيئًا من الأشياء، لا تخفى عليه خافية في الأرض ولا في السماء". [٤]

قال الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام:"إنّما سُمّي الله عالمًا؛ لأنّه لا يجهل شيئًا".[٥]

قال الإمام محمّد بن علي الجواد عليه السلام: "قولك عن الله: عالم، إنّما نفيت بالكلمة الجهل، وجعلت الجهل سواه"[٦]).[١]

---

(١)الأسرار الخفية، الحلي، ٥٦٦.

(٢)الأسرار الخفية، الحلي، ٥٢٨، وانظر: مرآة العقول، المجلسي، ١٠/٢، تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٢٤٠/٣ حاشية(١).

(٣) التوحيد، الصدوق، ١٣٥، وانظر: الأصول من الكافي، الكليني، ١٢١/١، الوافي، الفيض الكاشاني، ١/ ٤٨٥، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٨٣/٤.

(٤)بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ١٩٤/٣، موسوعة العقائد الإسلامية، محمد الريشهري، ٣٣٢/٤.

(٥)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب: معاني الأسماء واشتقاقها والفرق ما بين المعاني التي تحت أسماء الله وأسماء المخلوقين، رقم(٢)، ١٢١/١، كتاب التوحيد، الصدوق، ١٨٨، رقم(٢)، عيون أخبار الرضا، الصدوق، ١٣٣/١، الاحتجاج، الطبرسي، ١٧٣/٢، الوافي، الفيض الكاشاني،٤٨٥/١، الفصول المهمة، الحر العاملي، ٢٠٨/١، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٧٧/٤، مسند الإمام الرضا، جمع: عزيز الله عطاردي،١٣/١، وقال المجلسي في مرآة العقول،٥٤/٢:(الحديث الثاني: مرسل).

(٦)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب: معاني الأسماء واشتقاقها، رقم(٧)، ١١٧/١، كتاب التوحيد، الصدوق، ١٩٣، رقم(٧)، الاحتجاج، الطبرسي، ٢٣٩/٢، الوافي، الفيض الكاشاني،٤٧٣/١، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٥٤/٤وقال المجلسي في مرآة العقول،٤١/٢:(الحديث السابع : مرفوع).

- **أو القول بأن الأشياء متبينة له ومنكشفة لديه؛ بمعنى أنها حاضرة عنده!**

يقول المفيد: (موجد الحوادث عالم؛..فإن قيل: ما حد العالم ؟ فالجواب: العالم بالشيء هو الذي يكون الشيء منكشفًا له حاضرًا عنده غير غائب عنه).[٢] **وهذا القول الذي قاله المفيد في حد العالم قد تبعه عليه جملة من أعلام طائفته؛** يقول شيخ طائفة الشيعة الطوسي: (الله تعالى عالم ، بمعنى: أن الأشياء واضحة له حاضرة عنده غير غائبة عنه).[٣] وجاء في كتاب النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر؛ ما نصه: (من جملة الصفات الثبوتية كونه تعالى عالـمًا، **والعالم هو المتبين له الأشياء بحيث تكون حاضرة عنده غير غائبة عنه)**،[٤] وجاء في كتاب مطارح النظر؛ ما نصه: (إنه تعالى عالم بعمله، **عبارة عن ظهور الأشياء عنده، وانكشافها لديه،** لا بمعنى أنها لم تكن ظاهرة ثم ظهرت؛ بل بمعنى: **أنها حاضرة له غير غائبة عنه).** [٥] **إلا أن أغلب متكلمة الشيعة الذين أتوا بعد محققهم نصير الدين الطوسي وعلامتهم الحلي مرادهم بهذا القول: الزعم بـ(أن علمه تعالى حضوري).**[٦] [٧] و(أن مناط علمه بالأشياء هو العلم الإشراقي الفعلي، يعنى علمه بها هو نفس حضورها) .[١]

=

(١)التوحيد عند مذهب أهل البيت عليهم السلام، علاء الحسون،١٩٣.

(٢)النكت الاعتقادية، المفيد، ٢٣.

(٣) الرسائل العشر، الطوسي، ٩٤.

(٤)النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر، المقداد السيوري، ط.دار الأضواء، ٣٧، ط. مؤسسة جاب وانتشارات آستان قدس رضوي، ١٢، وانظر: الاعتماد في شرح واجب الاعتقاد، المقداد السيوري، ٥٨.

(٥) مطارح النظر في شرح الباب الحادي عشر، صفي الدين الطريحي، ٦٥، وانظر: مفتاح الباب، أبو الفتح بن مخدوم الحسيني، ١٠٨.

(٦)مفتاح الباب، أبو الفتح بن مخدوم الحسيني، ١٠٨، وانظر: الأسرار الخفية، الحلّي، ٥٦١-٥٦٦.

(٧)هذا القول -في بيان معنى العلم الإلهي- فيه تأثر ظاهر بقول محقق الشيعة نصير الدين الطوسي؛ ولا غرو فقد أُدخلت آرؤه الفلسفية في المذهب ومزجت بعلم الكلام الشيعي، لا سيما وأنه مزج الفلسفة بعلم الكلام في كتابه الذي يُعرف بتجريد الكلام مرة وبتجريد الاعتقاد مرة أخرى؛ وقد نُسب إلى تلميذه -العلامة الحلي-إدخال فكره إلى المعاهد التعليمية من خلال شرحه لكتاب تجريد الاعتقاد للطوسي؛ وما زال كتاب تجريد الاعتقاد للطوسي -والذي مزج فيه بين الفلسفة =

فقد جاء في مفتاح السعادة في شرح نهج البلاغة ما نصه: (الواجب تعالى يسمّى عالـمًا؛ **لأنّ الأشياء حاضرة لديه وعلمه بها يكون حضوريّا**). [٢]

وجاء في كتاب نور الأفهام في علم الكلام؛ ما نصه: (**تصافق أهل الحقّ على أنّ جميع ما في الأكوان بذواتها وحقائقها وأعيانها موجودة لديه، محتاجة إليه بأشدّ من حاجة الصورة المنعكسة إلى ذي الصورة. واتّفق الكلّ على أنّه كان علمه به حضوره لديه تعالى منكشفًا عنده**). [٣](وقد تحصّل ممّا ذكر **عدم اختصاص علمه تعالى بشيء دون شيء فالكائنات بأجمعها عنده منكشفة من غير فرق بين كلياتها وجزئياتها**). [٤]

ويقول جعفر العاملي:[٥] (إن علمه تعالى دقيق، وعميق، **وهو علم حضوري، تكون الحقائق حاضرة لديه تعالى، حضورًا حقيقيًا فعليًا**؛ فلا يعزب عنه مثقال ذرة في السماوات ولا في الأرض). [١]

=

وعلم الكلام- من المراجع الشيعية العلمية، ولا زلت مراكز الشيعة العلمية إلى اليوم تقوم بتدريسه! انظر: الصلة بين التشيع والتصوف، الشيبي، ٢/٨٥-٨٧، المرجعية الدينية العليا عند الشيعة الإمامية، د.جودت القزويني، ١٠٧-١٠٨. هذا ونصوص بعض أعلام الشيعة صريحة في الزج برأي محققهم الطوسي في معرض حديثهم عن العلم الإلهي؛ انظر: تقدمة المحشي الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ١/١٠، ١/١١، الإلهيات، تقرير بحث السبحاني للمكي، ١٢٦.

(١) الرسائل المهمة في التوحيد والحكمة، الميرازا حسن،١٢٠.

(٢)مفتاح السعادة في شرح نهج البلاغة، محمد تقي النقوي، ٤٩٧/٧.

(٣)نور الأفهام في علم الكلام، الواساني، ٨٧/١.

(٤)نور الأفهام في علم الكلام، الواساني، ٨٨/١، وانظر منه: ٨٩/١، ٩٠.

(٥)جعفر بن مصطفى بن مرتضى الحسيني العاملي، رجل دين شيعي معاصر ومؤرخ لبناني، ولد بجنوب لبنان، عام ١٣٦٤هـ، ودرس فيها وفي النجف، وفي قم، ثم عاد إلى لبنان وأنشأ العديد من المراكز الشيعية، له عدة كتب انتقد فيها آراء الشيخ محمد حسين فضل الله، من مصنفاته: الولاية التشريعية، ولاية الفقيه في صحيحة عمر بن حنظلة، مختصر مفيد، ابن عربي ليس بشيعي. كتاب "الصحيح من سيرة النبي الأعظم (ص)" الذي حاز على جائزة الكتاب الأول في الجمهورية الإسلامية. وغيرها. انظر ترجمته: موقع سماحة السيد جعفر مرتضى العاملي، تاريخ الاطلاع: ٢٩-١-١٤٣٨هـ، استُرجعت من:
http://www.al-ameli.com/edara/index.php

وقد صرح بعض أعلام الشيعة بتأثرهم برأي محققهم الطوسي وأنهم زجوا بقوله في معرض حديثهم عن العلم الإلهي؛ فهذا الشعراني-يصرح بوضع مختصر في العقيدة مستخلص من أبرز أعلام طائفته وعلى رأسهم علامته الحلي- يقول فيه: (ورأيت أن أُشير إشارة مختصرة إلى عقائد الطائفة هنا، وأذكر ما ذكره أعلم علمائنا وأوثقهم أعني: العلاّمة الحلّي – قدِّس سرُّه – في الباب الحادي عشر، ونبذة من غيره؛ ليكون الناظر في الشرح على بصيرة تحفظه من التحيّر وتشتّت الفكر عند اختلاف التأويلات ووجوه التفاسير، ويجعل العقيدة المعلومة أصلاً يرجع ما يخالفه ظاهرًا إليه إن شاء الله) [٢] ثم قال:-(واعتقادنا في الله وصفاته ما هو معروف من أنّه عالم بكلِّ شيء جزئيّ وكلّيّ من غير أن يكون له جارحة وعضو، **وعلمه بالجزئيّات علم حضوريّ على ما حقّقه المتأخّرون من الحكماء كالمحقّق الطوسي – قدِّس سرُّه)** [٣]، ويقول السبحاني:(**علمه سبحانه بالجزئيات علم حضوري** بمعنى أن الأشياء بهوياتها الخارجية وحقائقها العينية، فعله سبحانه وفي الوقت نفسه علمه، ...وإلى ذلك.. **[ذهب] المحقق الطوسي**).[٤]

وبعد.. فما ذكر آنفًا إنما هو طرف من أقوال أعلام الشيعة في معنى العلم، **والمتحصل مما سبق أن الشيعة أثبتوا –من حيث الجملة– علم الله بما كان وما سيكون،** [٥] وقد تكاثرت نصوصهم في تقرير ذلك؛ ويحق هنا أن أنقل طرفًا منها:

يقول شيخ طائفة الشيعة الطوسي: (إنه تعالى يعلم كل ما هو كائن أو يكون)، [١](ويعلم جميع ما في السماوات والأرض وما هو خارج عنهما وما لم يوجد بعد). [٢]

=

(١)تفسير سورة هل أتى، جعفر العاملي، ٢٦٢/٢، وانظر: الفوائد العلية، علي البهبهاني، ٤٨٧/٢، توحيد الإمامية، الملكي، ٢٧٤، عقيدة المؤمن، عبد الأمير قبلان، ٣٥.

(٢)تقدمة المحشي الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ١٠/١.

(٣)تقدمة المحشي الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ١١/١.

(٤)الإلهيات، تقرير بحث السبحاني للمكي، ١٢٦.

(٥) ينتقض هذا الإثبات بعقيدة الشيعة الفاسدة بالبداء، وبقول بعضهم بأن علم الله حضوري!

ويقول المرتضى:(إن الله ﷻ واحد ليس كمثله شيء،...العالم الذي لا يخفى عليه شيء)،[٣] (هو اللطيف الخبير، **الذي يعلم ما يكون، ويعلم ما كان وما سيكون وما لا يكون لو كان كيف كان يكون، قد أحاط بكل شيء علمًا، وأحصى كل شيء عددًا، وعلم الأشياء كلها بنفسه من غير علم أحدثه، ومن غير معين كان معه، بل علم ذلك كله بذاته** التي لم يزل بها قادرًا عالمًا حيًا سميعًا بصيرًا، لأنه الواحد الذي لم يزل قبل الأشياء كلها ثم خلق الخلق من غير فقر ولا حاجة، ولا ضعف ولا استعانة، من غير أن يلحقه لحدوث ذلك تغير).[٤]

ويقول محمد بن حيدر النائيني: **إن الله (يعلم كلَّ كائن إلى يوم القيامة بعلمه السابق على جميع خلقه، وهو علمه الأزلي السابق على الأزمان والأوقات)**.[٥]

ويقول المجلسي:(**تعلق علمه سبحانه بما هو كائن**). [٦]

ويقول المازندراني: (بالعلم الذي هو نفس ذاته المقدسة علم الأشياء قبل كونها؛ أي: قبل وجوداتها المتعاقبة الزمانية).[٧] ويقول: (فلا حادث إلاّ وقد قدره سبحانه في الأزل، أي: سبق علمه به، ولا ينكر هذا المعنى أحد من أهل الإسلام). [٨] ويقول: (ما من شيء يقع في الوجود إلاّ وقد سبق به علمه تعالى)، [٩] ويقول:(أنه تعالى عالم بالشيء قبل أن يخلقه). [١٠]

=

(١)العقائد الجعفرية(خمسون مسألة اعتقادية)للطوسي ملحقة بكتاب جواهر الفقه لابن البراج، ٢٤٧، وأورد الكتاب بنصه أيضًا السبحاني في كتابه أضواء على عقائد الشيعة وتاريخهم، ومورد النص فيه: ٣٧٢.

(٢)الرسائل العشر، الطوسي، ٣٢٧.

(٣)رسائل الشريف المرتضى، ١٨٧/٢.

(٤)رسائل الشريف المرتضى، ١٨٧/٢-١٨٨.

(٥)الحاشية على أصول الكافي، محمد بن حيدر النائيني، ٤٧٩.

(٦)مرآة العقول، المجلسي، ٤/١٢.

(٧)شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٦٠/٤-٢٦١.

(٨)شرح أصول الكافي، المازندراني، ١٥٩/٧-١٦٠.

(٩)شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٦٦/٤.

(١٠)شرح أصول الكافي، المازندراني، ٣٣/٦.

وجاء في تفسير مقتنيات الدر:(إنّه تعالى عالم في الأزل بكلّ الموجودات). [١]

وفي كتاب كنز الفوائد: (اعلم أن الواجب على المكلف أن يعتقد ..أن الله .. له صفات يستحقها لنفسه لا لمعان غيره وهي كونه حيًا عالمًا قادرًا قديمًا باقيًا لا يجوز خروجه عن هذه الصفات إلى ضدها، **يعلم الكائنات قبل كونها ولا يخفى عليه شيء منها**). [٢]

وكما أثبت الشيعة –على وجه العموم– علمه تعالى في الأزل بجميع ما هو كائن، فقد نصوا على إثبات علمه بجميع أحوال خلقه وأرزاقهم وآجالهم وأعمالهم وسعادتهم وشقاوتهم، ومن منهم من أهل الجنة ومن منهم من أهل النار، من قبل أن يخلقهم.[٣]

وفي تقرير ذلك؛ يقول الصدوق:(وما كان من الله ﷻ أو من الناس فهو سابق في علم الله تعالى ذكره مثل خلق الخلق). [٤]

ويقول: (نقول إن الله تعالى أراد أن يكون معصية العاصين خلاف طاعة المطيعين... وأراد أن يكون موصوفًا بالعلم بها قبل كونها.. . و..لم يزل الله تعالى عالمًا بأن الحسين سيقتل ويدرك بقتله سعادة الأبد، ويشقى قاتله شقاوة الأبد). [٥]

ويقول نعمة الله الجزائري:(علم سبحانه بالعلم الأزلي، سعادة السعداء لاختيارهم وارتكابهم أسباب السعادة)، [٦] وكذا الأشقياء (علم فيهم اختيار الشقاوة)؛ [٧] فقد (تعلق العلم القديم بشقاوتهم اختيارًا) [٨] وهو (سبحانه يعلم جميع ما في الجنة والنار، وإذا استقر أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار، وأعطاهما ما كان في علمه من الدرجات لأهل الجنة والدركات لأهل النار، ولا بد لهما من الزيادة على ما هما فيه في الأعصار المستقبلة، لأنها زمن الخلود، فتلك الزيادة الآتية..

---

(١)تفسير مقتنيات الدرر، مير سيد علي الحائري الطهراني، ١٣٣/٤-١٣٥.

(٢)كنز الفوائد، أبو الفتح الكراجكي، ١٠٩-١١٠.

(٣) ينتقض هذا الإثبات بعقيدة الشيعة الفاسدة بالبداء، وبقول بعضهم بأن علم الله حضوري!

(٤)التوحيد، الصدوق، ٣٩٠.

(٥)الاعتقادات في دين الإمامية، الصدوق، ٣٢-٣٣.

(٦)نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢ /٢٨٢-٢٨٣.

(٧)نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢ /٢٨٣.

(٨)نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢ /٢٨٣.

علمها قبل حصولها ومجيء وقتها ... لأن علمه سبحانه محيط بالأزمنة كلها قبل حصولها وبعد حصولها). [1]

ويقول حبيب الله الخوئي:(إنه خالق النّفوس وموجدها في الخارج موافقًا لفطراتها التي كتبت في الألواح السّماويّة **قبل خلق الخلق، وقدّرت أنّها من أهل الجنّة أو من أهل النّار، موافقًا لعلمه سبحانه التّابع لما يختارونه بعد وجودهم وتكليفهم بإرادتهم واختيارهم**). [2]

ويقول السبحاني:(لا شك أن الله سبحانه كان عالمًا بكل ما يوجد في هذا الكوكب ومطلق الكون، فكان واقفًا على حركة الإلكترونات في بطون الذرات، وعلى حفيف أوراق الأشجار في الحدائق والغابات، وحركات الحيتان العظيمة في خضم أمواج المحيطات. كما أنه سبحانه كان **عالمًا قبل أن يخلق العالم بأفعال المجرمين وقسوة السفاكين، وطاعة الطائعين هذا من جانب. ومن جانب آخر إن علمه تعالى بالأمور علم بالواقع والحقيقة وهو لا يتخلف عن الواقع قيد شعرة**). [3]

وجاء في كتاب الفوائد العلية-في السعيد والشقي-:(علم الله تعالى أنه سيسعد وهو في بطن أمه، وأنه سيشقى وهو في بطن أمه). [4]

وجاء في هامش كتاب دراسات في الحديث والمحديثين ما نصه:(إنه تعالى علم ما سيكون من أمر الإنسان من حيث اختياره لسلوك طريق لسعادة أو الشقاء، فقدر عليه ما يختاره وكتبه مع السعداء أو الأشقياء). [5]

وجاء في كتاب الشفاء الروحي –تحت عنوان: التحقيق في القضاء والقدر وعدم الجبر- مانصه: (**لا تتوهم** بأن معنى : "كل شيء بقضاء وقدر" أن الخلق مجبورون على كل فعل يفعلونه سواء كان خيرًا أو شرًا، وأن الحوادث التي يلاقونها في أطوار حياتهم من قتل وجور وظلم قد خلقها الله وفعلها فيهم؛

---

(١)نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢ /٤٩٤.

(٢)منهاج البراعة، حبيب الله الخوئي، ١٩٣/٥، وانظر: تفسير الميزان، الطباطبائي، ١٩/١١-٢٢.

(٣)الإلهيات، تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥٤٢، وانظر: تفسير الميزان، الطباطبائي، ١٢/٧.

(٤)الفوائد العلية، علي البهبهاني، ٤٨٧/٢.

(٥)دراسات في الحديث والمحديثين، هاشم معروف الحسني ٢٢٨ ، هامش ٢.

لأن هذا ينافي العدل والحكمة؛ بل المراد **من علاقة القضاء والقدر بالعباد هي من جهة علاقة علمه ﷻ بما سيكون من أمرهم؛ فكتب على هذا أنه سعيد لأنه عالم بسابق علمه الذاتي أنه سيتجه –بما خلق فيه من قوّة الفعل– إلى فعل الخير فيَسعُد، وكتب على الآخر أنه شقي؛ لأنه عالم بسابق علمه أنه سيتجه –بما خلق فيه من قوة الفعل– إلى فعل الشر فيشقى)،**[1] **وكل من السعادة والشقاء(متروك لاختيار العبد نفسه، والله عالم بسابق علمه بما سيتجه إليه العباد في أطوار حياتهم وما يلاقونه من رخاء وبلاء وسعادة وشقاء).**[2]

والشيعة وإن أثبتوا علم الله بأفعال العباد قبل أن يخلقهم **غير أنهم وبناءً على أصلهم في نفي خلق أفعال العباد،**[3] **وفرارًا من عقيدة الجبر؛ نفوا أن يكون علمه تعالى بأفعال عباده علم فعلي!!** وادعوا أن (علم المولى سبحانه بمقادير ما يختاره العباد من النجدين ويأتون به من العمل من خير أو شر.. **لا أثر له في اختيار المكلفين).**[4]

جاء في كتاب عوالي اللئالي: أعمال العباد **(سبق علم الله تعالى بها لا يستلزم كونه مؤثرًا فيها،** لأن العلم لا تأثير له في فعل الغير، **بل التأثير مستند إلى إرادة العبد وقدرته).**[5]

ويقول المازندراني: (إنَّ الله خلق الخلق مستعدِّين للخير والشرِّ لحكم ومصالح بعضها يظهر لأولي الألباب، وبعضها لا يعلمها إلاّ هو؛ ... فعلم ما هم صائرون إليه من الخير والشرِّ، و... **لا**

---

(١)كتاب الشفاء الروحي، عبد اللطيف البغدادي،٣٦١.

(٢)كتاب الشفاء الروحي، عبد اللطيف البغدادي،٣٦١.

(٣)هذا قول عامة الشيعة، وعليه حكي المفيد الإجماع؛ انظر: أوائل المقالات، المفيد، ٥٨-٥٩، تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ٤٢، لكن يبدوا أن هذا الإجماع لم يستمر ولعله لم ينعقد أصلاً لأن فريق منهم أثبت خلق الله لأفعال العباد وإيجاده لها! كهشام ابن الحكم و محمد حيدر النائيني، انظر: مقالات الإسلاميين، الأشعري، ١١٤/١، الحاشية على أصول الكافي، محمد حيدر النائيني، ٤٩٤-٤٩٥، الشيعة الإمامية وتأثرهم بالعقائد الاعتزالية-عرض ونقد- د.عبد الرحمن أبو جمرة، ٣٤٨-٣٦١، وسيأتي إن شاء الله تفصيل الكلام في هذه المسألة في الفصل الرابع من الباب الثاني موقف الشيعة الإمامية من مرتبة الخلق-خلق الله لأفعال العباد-.

(٤)الغدير، الأميني، ٧ /١٥٤.

(٥)عوالي اللئالي، ابن أبي جمهور الأحسائي، ١٠٩/٤، حاشية(١)، والتعليق للمصنف؛ كما أفاد بذلك محقق الكتاب في تقدمته، انظر: مقدمة المحقق ٢١/١-٢٢.

شبهة في أنَّ علمه بذلك أزليٌّ قبل الخلق و.. فيه إشعار في الجملة بأنَّ علمه تابعٌ للمعلوم ليندفع ما يتبادر إلى الأذهان القاصرة من أنَّ علمه مؤثّر في المعلوم وسبب له، وهو يبطل القدرة والاختيار، بل التكليف أيضًا،.....وفيه دلالة على أنَّ أفعالهم بقدرتهم واختيارهم، وأنَّ علمه الأزلي بها لا يستدعي أن لا يكون لهم قدرة واختيار فيها إذ علمه متعلّق بكلِّ ما يوجد في نفس الأمر وممّا يوجد فيها أفعالهم وهو لا يوجب شيئاً عليهم).[١]

ويقول: أهل المعصية (سبق علمه فيهم بما يصيرون إليه من المعصية والمخالفة و... علمه تعالى بأحوالهم الموجبة لعذابهم،..**لا دلالة فيه على أن علمه علة لتلك الأحوال وعدم قدرتهم على نقيضها، وإنما دل على أن المعلوم واجب الحصول**؛ لأن علمه مطابق. **وأما وجود المعلوم فهو مستند إلى علته التامة التي هي باختيارهم ومع تحقق علته التامة فهو واجب الحصول).**[٢]

ويقول الشعراني:(**الإطاعة في علم الله تعالى باختيار العبد، وليس شيء أمرًا محتومًا بحيث يجب أن يقع** وإن لم يكن وجد سببه، فليس علم الله تعالى بنبات الشجر بسقي الماء موجبًا لنباته وإن لم يكن ماء! ولا علمه الله تعالى بشفاء المرض بالدواء موجبًا للشفاء وإن لم يكن دواء! **وكذلك علمه تعالى بإطاعة العبد باختياره الإطاعة ليس موجبًا لوقوع الإطاعة وإن لم يختر العبد الإطاعة،** وهذا أصل فليكن في ذكرك واحمل جميع ما يوهم الجبر عليه إن شاء الله تعالى)! [٣]

ويقول السيد محمد الحسيني الشيرازي:[٤] (علم الله سبحانه بما يكون في الكون، لا أن القدر يجبر الإنسان، أو أنّ علمه علَّة للمعلوم)! [١]

---

(١)شرح أصول الكافي، المازندراني، ٥/٢٢-٢٣.

(٢)شرح أصول الكافي، المازندراني، ٤/ ٢٨٩-٢٩٠.

(٣)تعليق الميرزا أبو الحسن الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٤/٢٩٢حاشية(١).

(٤)محمد بن المهدي الحسيني الشيرازي، ولد بالنجف سنة ١٣٦٧هـ، وتوفي بقم سنة ١٤٢٢هـ، من أبرز مراجع الشيعة المعروفين في العراق وإيران، له قدرٌ عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!؛ عُرف بألقاب عديدة منها: الإمام الشيرازي، والمجدد الشيرازي الثاني، وكذلك عُرف بلقب سلطان المؤلفين، حيث أن مؤلفاته تجاوزت الألف كتاب في مختلف المجالات؛ في الدين والسياسة والتاريخ والاجتماع والاقتصاد والقرآن واللغة العربية وآدابها، ومواضيع أخرى، اشتهر بتأليفه موسوعة الفقه، وقد تجاوزت عدد مجلداتها مائة وخمسين مجلدًا، مما يجعلها أكبر موسوعة فقهية لدى الشيعة، أسس عشرات المساجد والحسينيات والمدارس والمكتبات ودور النشر وصناديق الإقراض الخيري والمستوصفات. انظر ترجمته:

=

ويقول نعمة الله الجزائري:(**ينبغي لك أن تعلم عدم كون العلم علة مؤثرة في خلق الأفعال؛** لأن القول به يستلزم القول بالجبر!!) [٢]ويقول: (تقدم .. أن العلم لا يؤثر في المعلوم). [٣]

ويقول محمد جعفر الجزائري المروج: (العلم ..ليس علة حتى يكون علمه تعالى بفعل العبد موجبًا للجبر)! [٤] وأما (**ما ورد في ثبوت جميع ما كان وما يكون وما هو كائن في أم الكتاب أو اللوح المحفوظ..[ف]الجواب عنها واضح، لأنه كالجواب عن العلم في عدم التأثير**)!. [٥]

بل زاد بعضهم شطحًا؛ **فزعم أن القول بأنه لا يقع شيء إلا بسبب علمه تعالى هو قول الجبرية!!** يقول شيخ الشيعة لطف الله الصافي: (جملة: شاء الله أن لا يكون شيء إلا بعلمه؛ بالباء الموحدة ،..إذا أردنا أن نؤول هذه الجملة بما يلي: شاء الله أن لا يقع شيء إلا بسبب علمه، أي : أراد أن لا يقع ما لا يعلمه، فهذا مستلزم للجبر والدور).[٦]

وقول الشيعة في ذلك كقول المعتزلة في وقوع الأفعال الاختيارية الصادرة عن العبادة: أثبتوا علمه تعالى بهذه الأفعال، ولكن أنكروا إسناد وجودها إلى ذلك العلم، بل إلى اختيار العباد وقدرتهم[٧]!!

=

موقع الإمام الشيرازي، تاريخ الاطلاع: ١-٩-١٤٣٨هـ، استُرجعت من:
http://www.alshirazi.com/index.htm

(١)توضيح نهج البلاغة، محمد الحسيني الشيرازي، ٤/ ٢٦٦، وانظر منه: ٦٤/٣.

(٢)نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٣١٣/٢.

(٣)نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢ /٣٣٥.

(٤)منتهى الدراية، محمد جعفر الجزائري المروج،٤١٨/١-٤١٩، وانظر: الهداية في الأصول، حسن الصافي الأصفهاني، ٢١٠/١-٢١١.

(٥)منتهى الدراية، محمد جعفر الجزائري المروج ١/ ٤٢٦، وانظر: الهداية في الأصول، حسن الصافي الأصفهاني، ٢١٠/١-٢١١.

(٦)مجموعة الرسائل، لطف الله الصافي، ٢٩٩/١.

(٧)انظر: المغني، القاضي عبدالجبار، ج٦/ق٢/ص٢٩٦-٢٩٨، وانظر حكاية قول المعتزلة في: شرح المواقف، الجرجاني، ٢٠١/٨، وانظر كذلك: مرآة العقول، المجلسي، ١٥٢/٢، لب الأثر في الجبر والقدر-تقرير بحث الخميني للسبحاني-، ٣٠٥، الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥٤٢.

على أن بعض الشيعة جمع[١] في أقواله بين مذهب المعتزلة في نفي خلق الأفعال،[٢] والزعم بأنه **(ليس هناك خارج إطار إرادتنا واختيارنا أي عامل آخر يدعى القضاء والقدر**. وإنما حقيقة القضاء هي نفس السنن الطبيعية الكونية، وإنا نحن مخيرون في اختيار أيها شئنا وأردنا، فنحن نحن الذين نقرر مصيرنا بأيدينا، وإنما تقع المسؤولية على من يسيء الاستفادة من حريته وإرادته واختياره، وبدل أن يختار الأحسن يختار الطريق الذي يفضي به إلى الهلاك)!![٣] وبين مذهب الفلاسفة في الزعم بأن (علمه تعالى ..نفس ذاته، وذاته علة لما سواه،[٤] فـ..علمه تعالى.. في سلسلة العلل، بل تنتهي إليه جميع الأسباب والمسببات)!!!. [٥]

ومهما يكن من أمر فأقوال الشيعة –إخباريهم و أصوليهم– في إثبات علمه سبحانه بما كان وما سيكون، وتقريرهم علمه تعالى السابق بأفعال العباد قبل كونها متكاثرة واستقصاؤها يفضي إلى التطويل؛[٦] لكن يحق هنا إبراز أدلتهم على هذه المسألة؛ فيقال:

الشيعة سواءً في ذلك –الإخباريون منهم والأصوليون– وإن اتفقت أقوالهم على إثبات علمه سبحانه بما كان وما سيكون؛ –من حيث الجملة–، إلا أن الفارق بينهم–في هذه المسألة– يكمن في نوعية الاستدلال، وكيفية سوق الدليل، والبرهنة عليها وعلى غيرها من مسائل الأصول العقدية!![٧]

---

(١)كالمخلط؛!آية الشيعة السبحاني!

(٢)انظر: المغني، القاضي عبدالجبار، ١٩٣/٨، وما بعدها، شرح الأصول الخمسة، القاضي عبدالجبار،٣٣٢-٣٣٦.

(٣)القضاء والقدر في العلم والفلسفة الإسلامية، السبحاني، ٥٢-٥٣.

(٤)انظر: المبدأ والمعاد، الشيرازي، ١٩١، الحكمة المتعالية، الشيرازي، ١٧٨/٨-١٧٩، أصول الفلسفة والمنهج الواقعي، محمد حسين الطباطبائي، ٧٤٩/٢.

(٥)الإلهيات، تقرير بحث السبحاني للمكي، ٥٤٥-٥٤٦.

(٦) انظر: دفاع عن الكافي، ثامر العميدي، ١٠٩/٢-١٢٢.

(٧)انظر: الكلام عند الإمامية، محمد رضا الجعفري –مقالة في مجلة تراثنا العددان الأول والثاني[٣٠-٣١]، السنة الثامنة، مؤسسة آل البيت ﷺ لإحياء التراث، ١٤١٣هـ، ص:١٥٨-١٥٩، النظريات الكلامية عند الطوسي–دراسة تحليلية مقارنة–، علي جواد، ٦٧-٦٨، عقيدة الشيعة: تأصيل وتوثيق، محمد رضا الأنصاري، ٢٢.

فعمدة أدلة الأصوليين في الاستدلال على علم الله وسائر مسائل الأصول هو العقل؛ وقد زعموا أن (الأدلة السمعية..غير صحيح ..إثبات أصل العلم بها)، [١]وأنه لا (يُتمسك في كونه عالمًا بالأدلة السمعية من الكتاب والسنة والإجماع)![٢] بحجة (أن كل ما يتوقف عليه صدق الرسول لا يجوز إثباته بالنقل) [٣] لئلا يلزم الدور! [٤]

وعليه فـ(العقل..هو العمدة والركيزة الأساسية في إثبات أصول الدين الخمسة بأكملها وهي التوحيد والعدل والنبوة والإمامة والمعاد، ولا يصح دليل غيره فيها من سماع أو نقل أو غير ذلك لأنها أمور ظنية)! [٥]

ومن هنا استدلوا —على مسألة علم الله– بالعقل اعتمادًا وبالنقل اعتضادًا واسترشادًا! [٦] غير أنهم خالفوا منهجم فاستدلوا عليها أيضًا بالإجماع!

وأما عمدة أدلة الإخباريين في الاستدلال على علم الله تعالى–وسائر مسائل العقيدة–؛ فقد اعتمدوا (على النصوص الواردة في الكتاب والسنة وما ورد ..عن أهل البيت عليهم السلام) [٧] .

يقول آية الشيعة حسين محمد آل عصفور[٨] في معرض حديثه عن الأدلة على –علم الله –:(وأما الأخبار الواردة في هذا **المضمار فهي العمدة في إثبات هذه الصفة**؛ لأنهم عليهم السلام مرجع الأنام في المعارف اليقينية).[١]

---

(١)جامع الأفكار، النراقي، ١٠٩/٢، وانظر: صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ١٤٧/١.

(٢)شرح القوشجي على تجريد العقائد للطوسي–دراسة وتحقيق–، د.صابر أبا زيد، ٥٨، وانظر: جامع الأفكار، النراقي، ١٠٥/٢-١٠٦.

(٣)كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، الحلي، ٣٤٩، وانظر: تمهيد الأصول، الطوسي، ٤٦.

(٤)انظر: صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ١٤٧/١.

(٥)معتقدات الشيعة، علي مكي، ٣٢.

(٦)انظر: النظريات الكلامية عند الطوسي–دراسة تحليلية مقارنة–، علي جواد، ٦٧–٦٨.

(٧)النظريات الكلامية عند الطوسي–دراسة تحليلية مقارنة–، علي جواد، ٦٧–٦٨.

(٨)حسين بن محمد بن أحمد آل عصفور الدرازي البحراني، أحد أعلام الشيعة ومراجعهم في الفقه والتفسير والحديث، يُعد من كبار أعلام المدرسة الإخبارية، قال عنه أبناء طائفته:(كان شيخ الإخبارية في عصره وعلامتهم، متبحرًا في الفقه =

ويقول:(الأخبار.. في إثبات علمه وكونه عين ذاته وشموله للمعلومات المقدورة وغير المقدورة والموجودة والمعدومة والجزئية والكلية والمعاني وغيرها مما لا تحيط به العقول والأفهام متواترة، وكذلك الآيات القرآنية).[٢]

وجاء في كتاب حق اليقين ما نصه: (**يكفي في ثبوت علمه تعالى الآيات المتضافرة والأخبار المتواترة**). [٣]

هذا من حيث التنظير! وفي الجملة ليس للشيعة قول منتظم في ذلك؛ ولذا تجد في بعض نصوصهم الاستدلال على علم الله السابق بالنقل–الأخبار، والإجماع– و العقل والفطرة، من غير التزام بتطبيق تنظير معين في الاستدلال!

يقول آية الشيعة **أبو القاسم الخوئي**: (فأما...الروايات المأثورة عن أهل البيت عليهم السلام أن الله لم يزل عالمًا قبل أن يخلق الخلق، فهي فوق حد الإحصاء **وقد اتفقت على ذلك كلمة الشيعة الإمامية** طبقًا لكتاب الله و سنة رسوله، جريًا على ما يقتضيه حكم العقل الفطري الصحيح). [٤]

ويقول شيخ الشيعة المفيد: (إن الله تعالى عالم بكل ما يكون قبل كونه، وإنه لا حادث إلا وقد علمه قبل حدوثه، ولا معلوم وممكن أن يكون معلومًا إلا وهو عالم بحقيقته، وإنه سبحانه لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء، وبهذا قضت **دلائل العقول والكتاب المسطور والأخبار المتواترة عن آل الرسول – صلى الله عليه وآله – وهو مذهب جميع الإمامية**). [٥]

=

والحديث، طويل الباع، كثير الاطلاع، انتهت إليه الرياسة والتدريس واجتماع طلبة العلم عليه من تلك البلاد وبلاد القطيف والأحساء وغيرها) **هذا قدره عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛ توفي في البحرين سنة: ١٢١٦ هـ، له عدة مؤلفات منها: الحقائق الفاخرة، الجنة الواقية في أحكام التقية، القول الشارح، محاسن الاعتقاد، وغيرها. انظر: أعيان الشيعة، محسن الأمين، ٦/١٤٠-١٤٢، مستدركات أعيان الشيعة، حسن الأمين، ٢/٩٣-٩٥.

(١)القول الشارح والحجة فيما ورد عمن هو على العباد حجة، حسين آل عصفور، ١٨٢ .

(٢)القول الشارح والحجة فيما ورد عمن هو على العباد حجة، حسين آل عصفور، ١٩٠ .

(٣)حق اليقين في معرفة أصول الدين، عبدالله شبر، ١/٤٦.

(٤)البيان في تفسير القرآن، الخوئي، ٣٩١.

(٥)أوائل المقالات، المفيد ٥٤-٥٥.

ويحق هنا عرض جملة من أدلتهم:

أدلة الشيعة على إثبات عموم علم الله بما كان وما سيكون.

أ–الأدلة النقلية:

أقرت الشيعة بأن الأدلة على عموم علم الله (من السمع كتابًا وسنة كثيرة، ومن ذلك: [1] قوله تعالى:﴿ وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٩﴾ ﴾ البقرة:٢٩، وقوله تعالى:﴿ يَعۡلَمُ خَآئِنَةَ ..﴾ الآية ؛ غافر:١٩) [2]وقال:﴿ وَكُلُّ شَيۡءٖ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴿٥٢﴾ ﴾ القمر: ٥٢ و(معناه: إن جميع ذلك مكتوب عليهم في الكتاب المحفوظ، لأنه من أعظم العبرة في علم ما يكون قبل أن يكون، على التفصيل) [3] و(قال سبحانه: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٖ ثُمَّ مِن نُّطۡفَةٖ ثُمَّ جَعَلَكُمۡ أَزۡوَٰجٗاۚ وَمَا تَحۡمِلُ مِنۡ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلۡمِهِۦۚ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٖ وَلَا يُنقَصُ مِنۡ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِي كِتَٰبٍۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ ﴿١١﴾ ﴾ فاطر: ١١ ؛ فالآية تنص على سبق علمه سبحانه على تحقق الأشياء وتكونها وتحددها وتقدرها، وكل ما يحف بها من الخصوصيات). [4] ف(قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَحۡمِلُ مِنۡ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلۡمِهِۦۚ ﴾ فاطر: ١١؛ بيان لعموم علمه تعالى وشموله لجميع الحوادث الجارية في العالم وأنه لا يقع شيء في الأرض ولا في السماء إلا بعلمه).[5]

ويدل لذلك أيضًا قوله تعالى:(﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعۡلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمۡ وَمَا يُعۡلِنُونَ ﴿٧٤﴾ وَمَا مِنۡ غَآئِبَةٖ فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٍ ﴿٧٥﴾ ﴾ النمل: ٧٤ – ٧٥، ﴿ يَعۡلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا يَخۡرُجُ مِنۡهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعۡرُجُ فِيهَاۚ وَهُوَ ٱلرَّحِيمُ ٱلۡغَفُورُ ﴿٢﴾ وَقَالَ

---

(١) انظر: الإلهيات، تقرير بحث السبحاني للمكي، ٥٦٦-٥٦٧، دفاع عن الكافي، ثامر العميدي، ٢/٨٤-٩٦.

(٢)مطارح النظر، الطريحي، ٦٨، وانظر: التوحيد، الصدوق، ١٣٥-١٣٨.

(٣)تفسير مجمع البيان، الطبرسي، ٩/٣٢٥.

(٤)الإلهيات، تقرير بحث السبحاني للمكي، ٥١٧.

(٥)توحيد الإمامية، محمد الملكي، ٣٨٥.

﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ ۖ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ۖ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ۝٣﴾ سبأ: ٢ – ٣﴿ٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ ۖ وَكُلُّ شَىْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ ۝٨ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ ۝٩﴾ الرعد: ٨ – ٩﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ۝٢٢﴾ الحديد: ٢٢﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓا۟ ۚ أَحْصَىٰهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُ ۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ۝٦﴾ المجادلة: ٦﴿هُوَ أَعْلَمُ بِمَا تُفِيضُونَ فِيهِ ۖ كَفَىٰ بِهِۦ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ ۖ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ۝٨﴾ الأحقاف: ٨، [ف]**هذه الآيات وما في معناها من الآيات محكمة الدلالة بنفوذ علمه تعالى بجميع ما سواه من دون فرق بين دقيقه وجليله، وجزئياته وكلياته.** وحيث إن كل غيب عنده شهادة وكل سر عنده علانية، فلا غيب ولا سر بالنسبة إليه تعالى. والمراد من الغيب هو ما لم يكن ولم يوجد وكذلك الأعيان الموجودة التي حجب الله تعالى علمها عن عباده،.... مثل البرزخ والآخرة وما فيها من الحقائق. والله سبحانه هو العالم بهذه الغيوب في عرض سواء، سواء كان من الحوادث التي لما تكن أو من الجزئيات المنقضية المتبدلة المتغيرة، أو التي تحمل كل أثنى وما تغيض الأرحام، أو ما كان في معرض الزيادة والنقصان، أو ما كان مثقال حبة من خردل فتكن في صخرة أو في السماوات والأرض يأت بها الله ويحصيها تعالى، فهو سبحانه علم .. بالغيب بالمعاني التي ذكرناها وكذلك علم .. بالمعدومات التي لن تكون أبدًا؛ أي: الفرضيات المستحيلة والممكنة التي ما جرت سنته على إيجادها).[1]

(١)توحيد الإمامية، محمد الملكي، ٢٦٠-٢٦١.

وأما الأخبار الواردة في هذا المضمار فكثيرة! (فمن تلك الأخبار:).[1] ما جاء في مروياتهم عن أبي عبد الله عليه السلام أنه كان يقول: "الحمد لله الذي كان إذ لم يكن شيء غيره، وكون الأشياء فكانت كما كونها، وعلم ما كان وما هو كائن".[2]

وفي خطبة لأمير المؤمنين ع قال: "والله لم يجهل ولم يتعلم، أحاط بالأشياء علمًا قبل كونها، فلم يزدد بكونها علمًا، علمه بها قبل أن يكونها كعلمه بها بعد تكوينها .."الخبر. [3]

وسئل علي بن موسى الرضا عليه السلام: (أيعلم الله الشيء الذي لم يكن أن لو كان كيف كان يكون أو لا يعلم إلا ما يكون ؟ فقال: "**إن الله تعالى هو العالم بالأشياء قبل كون الأشياء،** قال الله عز وجل:﴿ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٢٩﴾ ﴾ الجاثية:٢٩، وقال لأهل النار :﴿ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ ﴾ الأنعام: ٢٨، **فقد علم الله** عز وجل **أنه لو ردهم لعادوا لما نهوا عنه،** وقال للملائكة لما قالوا: ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾ البقرة: ٣٠ فلم يزل الله عز وجل علمه سابقًا للأشياء قديمًا قبل أن يخلقها، فتبارك ربنا وتعالى علوًا كبيرًا، خلق الأشياء وعلمه بها سابق لها كما شاء كذلك لم يزل ربنا عليمًا سميعًا بصيرًا"[4]) [5] و سئل أبو الحسن الرضا عليه السلام: (يعلم القديم الشيء الذي لم يكن أن لو كان كيف كان يكون ؟ قال: "ويحك إن مسائلك لصعبة، أما سمعت الله يقول: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ

---

(١)انظر: القول الشارح والحجة فيما ورد عمن هو على العباد حجة، حسين آل عصفور، ١٨٢ –١٩٠، دفاع عن الكافي، ثامر العميدي، ٢/٩٦–١٠٨.

(٢)كتاب التوحيد، الصدوق، ٧٥، رقم(٢٩)، الفصول المهمة، الحر العاملي، ١/١٤٦، ١٥٦، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٣/٣٠٠، ٥٤/٨١، موسوعة أحاديث أهل البيت، هادي النجفي ، ١٢/٢٥٣.

(٣)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب: جوامع التوحيد، رقم(١)، ١/١٣٥، كتاب التوحيد، الصدوق، ٤٣، رقم(٣)، الوافي، الفيض الكاشاني،١/٤٢٨، الفصول المهمة، الحر العاملي، ١/٢١٦، ٢١٧، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٤/٢٧٠، ٥٤/١٦٤، وقال المجلسي في مرآة العقول، ٢/٨٤، (الحديث الأول: مرفوع).

(٤)كتاب التوحيد، الصدوق، ١٣٦، رقم(٨)، عيون أخبار الرضا، الصدوق، ١/١٠٨، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٤/٧٨، مسند الإمام الرضا، جمع: عزيز الله عطاردي،١/٣١، ٣٧١.

(٥)مطارح النظر، الطريحي، ٦٨، القول الشارح والحجة فيما ورد عمن هو على العباد حجة، حسين آل عصفور، ١٨٢.

﴿إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ الأنبياء:٢٢، وقوله: ﴿وَلَعَلَا بَعۡضُهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ﴾ المؤمنون:٩١، وقال يحكي قول أهل النار: ﴿أَخۡرِجۡنَا نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُۚ﴾ فاطر:٣٧، وقال : ﴿وَلَوۡ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنۡهُ﴾ الأنعام:٢٨، **فقد علم الشيء الذي لم يكن أن لو كان كيف كان يكون**"[١] الخبر)، [٢]و(يظهر من الرواية علمه تعالى بالتقديريات وما لا يكون). [٣]

وكتب الرضا عليه السلام: "أفعال العباد مقدرة في علم الله عز وجل قبل خلق العباد بألفي عام". [٤]

وسئل أبو عبد الله عليه السلام؛(هل يكون اليوم شيء لم يكن في علم الله تعالى بالأمس؟ **قال : "لا، من قال هذا فأخزاه الله"، قلت: أرأيت ما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة أليس في علم الله ؟! قال:"بلى قبل أن يخلق الخلق".**[٥]). [٦]

وعن أبي عبد الله عليه السلام، قال: "**إن الله عز وجل خلق الخلق؛ فعلم ما هم صائرون إليه، وأمرهم ونهاهم، فما أمرهم به من شيء؛ فقد جعل لهم السبيل إلى الأخذ به، وما نهاهم عنه من شيء فقد جعل لهم السبيل إلى تركه، ولا يكونوا آخذين ولا تاركين إلا بإذن الله**"[٧] وسأله سائل فقال : جعلت

---

(١)كتاب التوحيد، الصدوق، ٦٥، رقم(١٨)، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٤/٨٢-٨٣، ٢٩٢-٢٩٣.

(٢)القول الشارح والحجة فيما ورد عمن هو على العباد حجة، حسين آل عصفور، ١٨٤.

(٣)مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٧/٣٣١.

(٤)كتاب التوحيد، الصدوق، ٤١٦، رقم(١٦)، عيون أخبار الرضا، الصدوق، ١/١٢٤، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٥/٢٩.

(٥)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب: البداء، رقم(١١)، ١/١٤٨، كتاب التوحيد، الصدوق، ١٣٥، رقم(٥)،و ٣٣٤، رقم(٨)، الوافي، الفيض الكاشاني،١/٥١٤، الفصول المهمة، الحر العاملي، ١/١٥٧، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٤/٨٤، ٨٩، والرواية عدها المجلسي الأول في كتابه روضة المتقين، ٣/٤٣٥: من الصحيح. وكذا المجلسي الثاني؛ فقد قال في مرآة العقول، ٢/١٤٠، (صحيح).

(٦)القول الشارح والحجة فيما ورد عمن هو على العباد حجة، حسين آل عصفور، ١٨٨-١٨٩

(٧)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب: الجبر والقدر والامر بين الأمرين، رقم(٥)، ١/١٥٨، كتاب التوحيد، الصدوق، ٣٤٩، رقم(٨)، و ٣٥٩، رقم(١)، الوافي، الفيض الكاشاني،١/٥٤٣، الفصول المهمة، الحر العاملي، ١/٢٣٥، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٥/٣٧، ٥١، والرواية عدها المجلسي الأول في كتابه روضة المتقين، =

فداك يا ابن رسول الله من أين لحق الشقاء أهل المعصية حتى حكم لهم في علمه بالعذاب على عملهم!؟، فقال أبو عبد الله عليه السلام،: " **أيها السائل حكم الله عز وجل لا يقوم له أحد من خلقه بحقه، فلما حكم بذلك وهب لأهل محبته القوة على معرفته، ووضع عنهم ثقل العمل بحقيقة ما هم أهله، ووهب لأهل المعصية القوة على معصيتهم لسبق علمه فيهم ومنعهم إطاقة القبول منه؛ فوافقوا ما سبق لهم في علمه ولم يقدروا أن يأتوا حالاً تنجيهم من عذابه، لأن علمه أولى بحقيقة التصديق وهو معنى شاء ما شاء وهو سره**".[1][2]

=

٥٩/١٢: من (الصحيح على المشهور)، وقال عنها المجلسي الثاني في مرآة العقول، ١٨٦/٢، (الحديث الخامس : مجهول كالصحيح).

(١)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب: السعادة والشقاء، رقم(٢)، ١٥٣/١، كتاب التوحيد، الصدوق، ٣٥٤-٣٥٥، رقم(١)، الوافي، الفيض الكاشاني،٥٢٩/١، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٥٦/٥، والرواية عدها المجلسي الأول في كتابه روضة المتقين، ٦٢/١٢: من (القوي مرسلاً)، وقال عنها المجلسي الثاني في مرآة العقول، ١٦٦/٢، (الحديث الثاني : مرفوع وهو في غاية الصعوبة والإشكال، وتطبيقه على مذهب العدلية يحتاج إلى تكلفات كثيرة).

(٢)تنويه! قد حرّف الصدوق هذه الرواية لتوافق مذهبه الاعتزالي؛ فغير وبدّل: "**ومنعهم إطاقة القبول**"، إلى: "**ولم يمنعهم إطاقة القبول**" وشهد بذلك أعلام مذهبه؛ يقول الكربلائي في الأنوار الساطعة، ٢٤٩/٢: (الصدوق رحمه الله ذكر هذا الحديث في التوحيد بتغيير)؛ ويقول المجلسي-في معرض تعليقه على الخبر-:(هذا الخبر مأخوذ من الكافي، وفيه تغييرات عجيبة تورث سوء الظن بالصدوق وإنه إنما فعل ذلك ليوافق مذهب أهل العدل) بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٥٦/٥، وانظر: مرآة العقول، المجلسي، ١٦٦/٢-١٦٧، مستدرك الوسائل، حسين الطبرسي، ١٧٠/١١. إلا أن نعمة الله الجزائري حاول دفع الشناعة عن شيخه؛ فنقل كلام المجلسي السابق ثم عقب عليه قائلاً: (أقول: لعل الصدوق رحمه الله نقل هذه الرواية برواية الكليني لكن من غير الكافي، إما من محفوظاته أو من باقي كتبه، وإلا فنسبة التحريف في الخبر ليوافق المذهب، مما لا يمكن نسبته إلى الشيخ الصدوق)!! نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢٨٢/٢، وكذا الشعراني لم يرق له نقد المجلسي السابق للصدوق؛ فعقب عليه بقوله: (وهذا الاحتمال الذي ذكره لا يتطرق عندي إلى نقل فساق مؤرخي المخالفين فكيف إلى رواية أعاظم علماء أهل الحق)، تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٢٨٦/٤، حاشية(١).

واستقصاء أخبار الشيعة ورواياتهم الواردة في ذلك يفضي إلى التطويل؛ وقد عقد الحر العاملي في كتابه الفصول المهمة بابًا ترجم له بعنوان: (باب: إن الله سبحانه عالم بكل معلوم)، [١] أورد فيه من الروايات ما يدل على ذلك؛ ثم قال: (والآيات والروايات والأدلة في ذلك لا تحصى).[٢]

والمقصود أن الشيعة قد أقروا بأن (الأخبار بهذا المعنى في إثبات علمه وكونه عين ذاته وشموله للمعلومات المقدورة وغير المقدورة والموجودة والمعدومة والجزئية والكلية والمعاني وغيرها مما لا تحيط به العقول والأفهام **متواترة**، وكذلك الآيات القرآنية؛ فما تخيله بعض الفرق من الملليين من نفي العلم مطلقًا أو في بعض المواضع دون بعض كما نسب للفلاسفة[٣] وغيرهم..فـ[قد]جاءت هذه الأخبار بهذا التعميم للرد عليهم، وما تمسكوا به من الشبه كلها مردودة عليهم بالدليل السمعي والعقلي وبالأدلة التي قررناها في حقيقة العلم منه تعالى).[٤]

وأما الإجماع على هذه المسألة؛ فقد حكاه بعض أعلامهم:

يقول شيخ الشيعة المفيد:(إن الله تعالى عالم بكل ما يكون قبل كونه، وإنه لا حادث إلا وقد علمه قبل حدوثه، ولا معلوم وممكن أن يكون معلومًا إلا وهو عالم بحقيقته، وإنه سبحانه لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء، **وبهذا قضت دلائل العقول والكتاب المسطور والأخبار المتواترة عن آل الرسول – صلى الله عليه وآله – وهو مذهب جميع الإمامية**).[٥]

ويقول آية الشيعة أبو القاسم الخوئي: (فأما...الروايات المأثورة عن أهل البيت عليهم السلام أن الله لم يزل عالمًا قبل أن يخلق الخلق، فهي فوق حد الإحصاء، **وقد اتفقت على ذلك كلمة الشيعة الإمامية** طبقًا لكتاب الله و سنة رسوله، جريًا على ما يقتضيه حكم العقل الفطري الصحيح). [٦]

---

(١)الفصول المهمة، الحر العاملي، ٢٢٦/١.

(٢)الفصول المهمة، الحر العاملي، ٢٢٦/١-٢٢٨.

(٣)في نفي الفلاسفة لعلم الله بالجزئيات، نظر: الرسالة العرشية، ابن سينا،٢١-٢٦، عيون الحكمة، لابن سينا، ٥٨.

(٤)القول الشارح والحجة فيما ورد عمن هو على العباد حجة، حسين آل عصفور، ١٩٠ .

(٥)أوائل المقالات، المفيد ٥٤-٥٥.

(٦)البيان في تفسير القرآن، الخوئي، ٣٩١، رسالتان في البداء، الخوئي والبلاغي، ٤٣.

ويقول السبحاني: (**اتفقت الإمامية تبعًا لنصوص الكتاب والسنة والبراهين العقلية على أنه سبحانه عالم بالأشياء والحوادث كلها غابرها وحاضرها ومستقبلها**، كليها وجزئيها، لا يخفى عليه شيء في السماوات والأرض). [١]

ويقول أيضًا:(**أجمع الإلهيون على أن العلم من صفات الله الذاتية الكمالية**، وأن العالم من أسمائه العليا). [٢]

وجاء في كتاب دفاع عن الكافي ما نصه: **إن (علماء الشيعة ومفكريهم..مجمعون على علمه تعالى الواسع** الذي لا يتناهى عند حد معين، ولا يجهل شيئًا أبدًا، وإن كل ما كان، وما هو كائن، وما سيكون وإلى الأبد هو مما أحاط به علمه تعالى منذ الأزل). [٣]

وجاء في كتاب البداء عند الشيعة:(**قد ظهر من كلمات علمائنا أن الكل متفقون على أن الله تعالى كان عالمًا قبل خلقه الخلق بما يجري من الحوادث إلى الأبد**، وهو الآن عالم بما كان وما يكون إلى الأبد، وسيكون عالمًا كذلك، ولا تغيير في علم الله). [٤]

وجاء في كتاب الصراط المستقيم ما نصه:(اتفق أهل القبلة على إثبات القضاء والقدر في فعل العبد بمعنى العلم والكتابة له).[٥]

وجاء في كتاب نور الأفهام في علم الكلام ما نصه:(**الحقّ المجمع عليه لدى أهل الحقّ أنّ علمه تعالى .. كقدرته عامّ لجميع الأشياء، محيط بجميع الكائنات**، وأنّ الملك القادر القاهر والسلطان الغالب المقتدر المالك أمر الممكن والّذي بيده أزمّة الأُمور كلّها **يعلم ما كان موجوداً** في

---

(١)الإلهيات، تقرير بحث السبحاني للمكي، ٥٦٦، الإلهيات على هدي الكتاب والسنة والعقل، محاضرات السبحاني بقلم المكي، ٢٢٢/٢.

(٢)الإلهيات على هدي الكتاب والسنة والعقل، محاضرات السبحاني بقلم المكي، ١٠٧/١.

(٣)دفاع عن الكافي، ثامر العميدي، ١٠٩/٢.

(٤)كتاب البداء عند الشيعة، علي الفاني الأصفهاني، ٦٣، نقلاً من كتاب دفاع عن الكافي، ثامر العميدي، ١١٨/٢، وانظر: عقائد الإمامية برواية الصحاح الستة، محمد الحلو، ٢٢١.

(٥)الصراط المستقيم، علي بن يونس العاملي،٣٧/١، وانظر: التوحيد، الصدوق، ٣٨٤-٣٨٥، مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، المجلسي،٢ / ١٥٢.

الخارج مرئيًا، أو كان في النفوس مضمرًا، أو ما كان أخفى من ذلك نحو خطرات البال وما يمرّ بسرعة في الخيال، **وكذا يعلم ما لم يكن بعد موجودًا ممّا يوجد في مستقبل الدهر**). [1]

ويقول آية الشيعة حسين محمد آل عصفور: علمه تعالى (من الصفات الفاضلة العامة، وهي صفة متفق عليها بين أكثر الملليين وإنما نفاها شرذمة من علماء الفلاسفة لا يعبأ به). [2]

ويقول آية الشيعة محمد آصف: (إن الله تعالى عالم بجميع الأشياء من الأزل وعلمه كذاته أزلي، كما اتفق عليه الفلاسفة والمتكلمون سوى قوم شاذ ونفرٌ قليل منهما، وهذا هو الثابت من الديانة الإسلامية ثبوتًا قطعيًا). [3]

ومهما يكن من أمر فانشغال الأصوليين من الشيعة[4] بنقل الإجماع على هذه المسألة يُعد ثغرة منهجية، وهو في حقيقة الأمر خروج عن النهج الذي ارتسموه في الاستدلال على أصول دينهم!! هذا من جانب.

ومن جانب آخر؛ فإذا كان الإجماع في الأصل عند الإخباريين وبعض الأصوليين؛ ليس دليلاً شرعيًا؛ ولا يمكن الاعتماد عليه في مجال الاستدلال لأنه بمجرده ليس بحجة ؛[5] فلم ينشغلون بحكايته!!

ب–دليل الفطرة:

أقر الشيعة بأن الفطرة تدل على علم الله بما كان وما سيكون؛ يقول آية الشيعة أبو القاسم الخوئي: (فأما...الروايات المأثورة عن أهل البيت عليهم السلام أن الله لم يزل عالمًا قبل أن يخلق الخلق، فهي

---

(١)نور الأفهام في علم الكلام، الواساني، ٨٦/١.

(٢)القول الشارح والحجة فيما ورد عمن هو على العباد حجة، حسين آل عصفور، ١٧١ .

(٣)صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ١٤٨/١، وانظر منه: ١٥٧/١.

(٤)كالمفيد، والخوئي!

(٥)انظر: الفوائد المدنية، محمد الاسترآبادي، ٥١، الشواهد المكية، نور الدين العاملي، ٥١–٥٢، جواهر الكلام، الجواهري، ٢٥٠/٦، الأصول، مرتضى المطهري،٥٣–٥٤، المسائل المستحدثة، محمد الروحاني، ٤٣، مصادر التلقي وأصول الاستدلال العقدية عند الإمامية، إيمان الحلواني، ٧١٦/٢.

فوق حد الإحصاء، **وقد اتفقت على ذلك كلمة الشيعة الإمامية** طبقًا لكتاب الله و سنة رسوله، **جريا على ما يقتضيه حكم العقل الفطري** الصحيح). [١]

ويقول محمد الملكي:(**معرفته تعالى ومعرفة كمالاته من العلم** والحياة والقدرة **ضرورية فطرية بالفطرة التي فطر الناس عليها**). [٢]

ت–الأدلة العقلية:

استدل الشيعة على علم الله تعالى بعدت أدلة عقلية؛ منها:

- **الدليل الأول: دليل الإحكام والإتقان.**

يقول شيخ الشيعة الصدوق:(من الدليل على أن الله ﷻ عالم: أن الأفعال المختلفة التقدير، المتضادة التدبير، المتفاوتة الصنعة، لا تقع على ما ينبغي أن يكون عليه من الحكمة ممن لا يعلمها، ولا يستمر على منهاج منتظم ممن يجهلها، ألا ترى أنه لا يصوغ قرطًا يحكم صنعته ويضع كلا من دقيقه وجليله موضعه من لا يعرف الصياغة، ولا أن ينتظم كتابة يتبع كل حرف منها ما قبله من لا يعلم الكتابة، **والعالم ألطف صنعة وأبدع تقريرًا مما وصفناه**، فوقوعه من غير عالم بكيفيته قبل وجوده أبعد وأشد استحالة). [٣] ويقول: (الله عالم لذاته، والعالم من يصح منه **الفعل المحكم المتقن**). [٤]

ويقول المفيد: (فإن قيل: ما الدليل على أن موجد الحوادث عالم ؟ فالجواب: الدليل على ذلك **أنه فعل الأفعال المحكمة المتقنة، وكل من فعل ذلك كان عالمًا**؛ فهو عالم). [٥]

ويقول علامة الشيعة الحلي:(إن الباري تعالى عالم؛ **لأنه تعالى فعل الأفعال المحكمة المتقنة،** وكل من كان كذلك فهو عالم). [١]

---

(١)البيان في تفسير القرآن، الخوئي، ٣٩١، رسالتان في البداء، الخوئي والبلاغي، ٤٣.

(٢)توحيد الإمامية، الملكي، ٢٨٠-٢٨١.

(٣)التوحيد، الصدوق، ١٣٧، وانظر: حق اليقين في معرفة أصول الدين، عبدالله شبر، ٤٧/١، ٤٨/١-٥١.

(٤)التوحيد، الصدوق، ٢٠١.

(٥)النكت الاعتقادية، المفيد، ٢٣، وانظر: تمهيد الأصول في علم الكلام، الطوسي، ٨٣-٨٤.

- **الدليل الثاني: دليل القصد والاختيار.**

يقول علامة الشيعة الحلي:(الباري تعالى مختار؛ فيكون عالمًا؛ لأن المختار لابد وأن يتصور أولاً ما يختار، وإلا لكان توجه اختياره إلى أحد الأشياء دون ما عداه ترجيحًا من غير مرجح، على أن هذا أمر ضروري). [٢]

وجاء في كتاب النافع يوم الحشر ما نصه: إنه تعالى(مختار، وكل مختار عالم..؛ لأن فعل المختار تابع لقصده، ويستحيل قصد شيء من دون العلم به). [٣]

وجاء في كتاب حق اليقين في معرفة أصول الدين ما نصه:(لما ثبت كونه تعالى قادرًا مختارًا ببديهة العقل والنقل ثبت علمه وحكمته؛ فإن القادر المختار من يفعل ما يعلم ما فيه المصلحة، ويترك ما يعلم فيه المفسدة، فيكون فعله وتركه مسبوقًا بالعلم والحكمة). [٤]

- **الدليل الثالث: دليل التخصيص.**

جاء في كتاب الاعتماد شرح واجب الاعتقاد ما نصه:(يجب أن يكون عالمًا بكل المعلومات؛ لأنه لولا ذلك للزم إما أن لا يكون عالمًا بشيء منها، أو يكون عالمًا ببعض دون بعض، والأول محال لما ثبت من كونه عالمًا، والثاني أيضًا محال، وإلا لكان علمه بالبعض منها دون البعض مع تساويهما بالنسبة إلى ذاته تخصيصًا من غير مخصص وهو محال). [٥]

=

(١)مناهج اليقين في أصول الدين، الحلي، ٢٦٧، وانظر: الباب الحادي عشر، الحلي، ١٢، النافع يوم الحشر المقداد السيوري، ط. مؤسسة جاب وانتشارات آستان قدس رضوي، ١٢-١٣، الاعتماد في شرح واجب الاعتقاد، المقداد السيوري، ٥٨-٦٠.

(٢)مناهج اليقين في أصول الدين، الحلي، ٢٦٨.

(٣)النافع يوم الحشر المقداد السيوري، ط. مؤسسة جاب وانتشارات آستان قدس رضوي، ١٢.

(٤)حق اليقين في معرفة أصول الدين، عبدالله شبر،٤٧/١

(٥)الاعتماد شرح واجب الاعتقاد، المقداد السيوري، ٦١، وانظر: مناهج اليقين في أصول الدين، الحلي، ٢٦٨.

وجاء في كتاب المنقذ من التقليد ما نصه:(إنه ﷻ.. يعلم جميع المعلومات لا يعزب عن علمه شيء..؛لأنه عالم لذاته من دون مخصص يخصه بالبعض دون البعض..وإذا كان عالمًا من دون مخصص وجب أن يعلم كل ما يصح أن يُعلم). [١]

- **الدليل الرابع**: أن (العلم صفة من صفات الكمال، ووجوده عند المخلوقات دليل على وجوده عند الخالق بأكمل مراتبه وأظهر مصاديقه). [٢] و(الجهل نقص والله منزه عن جميع أنواع النقائص). [٣]

جاء في كتاب حق اليقين في معرفة أصول الدين ما نصه: (الجهل والسفة نقصان لا يليقان به؛ فيجب نفيهما عنه، ونفيهما مستلزم لثبوت العلم والحكمة؛ لأن نفي النقيض إثبات للنقيض الآخر، وأيضًا لو جاز عليه تعالى ذلك لكان مشابهًا لمخلوقاته، والحال أنه ليس كمثله شيء، وأيضًا كما أن جميع الممكنات أثر لوجوده؛ فكذا جميع كمالاتها أثر لكماله، والذي ينتهي إليه جميع العلوم لا يجهل شيئًا). [٤]

وجاء فيه أيضًا:(إن علم الله تعالى عام يعم جميع المعلومات كلياتها وجزئياتها..لأنه لو لم يكن كذلك لزم الجهل ولو في البعض، وهو نقص يجب تنزيهه تعالى عنه). [٥]

وبعد.. فتلك جملة من الأدلة التي استدل بها متكلمة الشيعة على إثبات عموم علم الله بما كان وما سيكون؛ ولا يحق إغفال الإشارة إلا أن عموم الشيعة وإن أثبتوا –من حيث الجملة– علم الله التفصيلي بالأشياء قبل كونها إلا أن هشام بن الحكم[٦] وأصحابه من الرافضة

---

(١)المنقذ من التقليد، سديد الدين الحمصي، ٨٢/١، وانظر: التوحيد عند مذهب أهل البيت، علاء الحسون، ٢٠٩.

(٢)التوحيد عند مذهب أهل البيت، علاء الحسون، ١٩٨، وانظر منه ٢١٠.

(٣)التوحيد عند مذهب أهل البيت، علاء الحسون، ١٩٨، وانظر منه ٢١٠.

(٤)حق اليقين في معرفة أصول الدين، عبدالله شبر، ٤٧/١.

(٥)حق اليقين في معرفة أصول الدين، عبدالله شبر، ٤٧/١-٤٨، وانظر: الاعتماد في شرح واجب الاعتقاد، المقداد السيوري، ٦٠-٦١.

(٦)أبو محمد هشام بن الحكم الشيباني، من أهل الكوفة، سكن بغداد، من كبار الرافضة ومشاهيرهم، كان مجسمًا يزعم أن ربه طوله سبعة أشبار بشبر نفسه، ويزعم أن علم الله محدث، وأنه لم يعلم شيئًا في الأزل، فأحدث لنفسه علمًا، ويقول بالجبر الشديد ويبالغ في ذلك، ويجوز المحال الذي لا يتردد في بطلانه ذو عقل، كان عارفًا بصناعة الكلام له فيه مصنفات =

على نقيض هذا القول!! فقد نفوا علم الله بالأشياء قبل كونها؛ كما نفوا سبق علمه بأفعال عباده!

يقول الأشعري[1] -في حكايته لقولهم-:(الرافضة أصحاب هشام بن الحكم يزعمون أنه محال أن يكون الله لم يزل عالمًا بالأشياء بنفسه، وأنه إنما يعلم الأشياء بعد أن لم يكن بها عالمًا ..ولو كان لم يزل عالمًا لكانت المعلومات لم تزل لأنه لا يصح عالم إلا بمعلوم موجود..ولو كان عالمًا بما يفعله عباده لم يصح المحنة والاختبار). [2]

ويقول الرازي[3] في حكايته لمذهبه:(قال هشام بن الحكم: إنه تعالى لا يعلم الجزئيات إلا عند حدوثها). [4] وقال:(إن هشام بن الحكم زعم أنه سبحانه لا يعلم الأشياء قبل وقوعها وجوز البداء

=

كثيرة، منها: الدلالات على حدوث الأشياء، الرد على المعتزلة في طلحة والزبير، الإمامة، القدر، ومات بعد نكبة البرامكة بمديدة مستترًا، ويُقال: عاش إلى خلافة المأمون. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ط. دار إحياء التراث العربي، ٤٣٩/٧، المواقف للإيجي ٤٢٠-٤٢١، لسان الميزان، ابن حجر، ١٩٤/٦، الأعلام للزركلي، ٨/ ٨٥.

(١)أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم بن إسماعيل الأشعري اليماني البصري، من نسل الصحابي الجليل أبي موسى الأشعري ﷺ، مؤسس مذهب الأشاعرة، كان من أئمة المتكلمين، ولد في البصرة سنة ستين ومائتين، وتلقى مذهب المعتزلة وتقدم فيهم ثم رجع وجاهر بخلافهم، ورد عليهم، ونقدهم، توفي ببغداد سنة أربع وعشرين وثلاث مئة، له مصنفات كثيرة منها: مقالات الإسلاميين، الإبانة عن أصول الديانة، مقالات الملحدين، الرد على ابن الراوندي، الأسماء والأحكام، استحسان الخوض في الكلام. انظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان، ٢٨٤/٣-٢٨٦، سير أعلام النبلاء، الذهبي، ط. مؤسسة الرسالة، ٨٥/١٥-٩٠، الأعلام للزركلي،٤/ ٢٦٣.

(٢)مقالات الإسلاميين، الأشعري، ١١٢/١.

(٣)أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي القرشي، البكري التميمي الطبرساني الأصل، يُعرف بابن الخطيب، أو ابن خطيب الري، اشتهر بلقب فخر الدين، ولد سنة أربع وأربعين وخمس مئة، بمدينة الري، وتوفي سنة ست وستمائة بمدينة هراة، يُعد أبرز علماء الأشاعرة الذين خلطوا علم الكلام بالفلسفة، له عدة مؤلفات، منها: التفسير الكبير، المحصل، الأربعين في أصول الدين، المطالب العالية، لباب الإشارات والتنبهات، شرح عيون الحكمة وغيرها. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٤٨٥/٢١، ط.مؤسسة الرسالة، الأعلام للزركلي، ٣١٣/٦.

(٤) التفسير الكبير، الرازي،٢٣٩/١٢.

على الله تعالى، وقال: إن قوله:﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ٦﴾ البقرة:٦، إنما وقع على سبيل الاستدلال بالأمارة، ويجوز له أن يظهر خلاف ما ذكره) [١]

ويقول الشهرستاني: [٢] (وكان هشام بن الحكم من متكلمي الشيعة....ومن مذهب هشام أنه قال: لم يزل الباري تعالى عالمًا بنفسه، ويعلم الأشياء بعد كونها). [٣]

وهذه الحكاية لقول هشام ابن الحكم وإن نفاها عنه بعض علماء ملته[٤] إلا أنه قد شهد بقوله بها بعضهم الآخر؛ فقد نقل المازندراني عن قطب دينهم [٥] ما يؤيد هذا القول!

يقول المازندراني: (**قال قطب المحقّقين في درّة التاج:** زعم هشام بن الحكم أنّه تعالى يعلم المهيّات في الأزل، ويعلم أفرادها عند وجودها، **واستدلّ عليه: بأنّه لو علم الجزئيّات قبل وجودها لزم سلب القدرة عنه تعالى وعن العبد؛** لأنَّ ما علم وجوده وجب وجوده، وسلب القدرة ينفي الرُّبوبيّة والعبوديّة والوعد والوعيد والثواب والعقاب وبعث الرُّسل وإنزال الكتب). [٦]

---

(١) التفسير الكبير، الرازي،٢/٤٦، وانظر منه: ٢/٢١٠، ٤/٣٤-٣٦.

(٢)أبو الفتح محمد بن أبي القاسم عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، من أئمة الأشاعرة، كان إمامًا في علم الكلام وأديان الأمم ومذاهب الفلاسفة، يلقب بالأفضل، ولد في شهرستان سنة ٤٧٩هـ وتوفي بها سنة ٥٤٨هـ، له عدة مصنفات منها: الملل والنحل، نهاية الإقدام في علم الكلام، مصارعات الفلاسفة، الإرشاد إلى عقائد العباد، وغيرها. انظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، ٤/ ٢٧٣-٢٧٥، الأعلام للزركلي، ٦/ ٢١٥.

(٣)الملل والنحل، الشهرستاني، ١/٢١٦-٢١٧.

(٤)انظر: أوائل المقالات، المفيد، ٥٥، ١٥٨، ٢٧٩، الشافي في الإمامة، الشريف المرتضى، ١/٨٦-٨٧، هشام ابن الحكم، عبدالله نعمة، ١٣٨-١٤٨.

(٥)محمود بن مسعود بن مصلح الفارسيّ، قطب الدين الشيرازي، ولد بشيراز سنة أربع وثلاثين وستمائة، وتوفي سنة عشر وسبعمائة، تخرج على النصير الطوسي وبرع في المعقولات ولازم بالآخرة الحديث سماعًا ونظرًا في جامع الأصول وشرح السنة للبغوي وما أشبه ذلك، له عدة مؤلفات منها: فتح المنان في تفسير القرآن، حكمة الإشراق، شرح الأسرار للسهروردي، درة التاج لغرة الديباج فارسي. انظر: طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ١٠/٣٦٨، الأعلام للزركلي، ٧/ ١٨٧-١٨٨.

(٦)شرح أصول الكافي، المازندراني، ٣/٢٥١-٢٥٢.

ويقول الحلي-في كتابه أنوار الملكوت في شرح الياقوت: مذهب(هشام بن الحكم .. أنّ علمه تعالى متجدّد.. و نقل الشّيخ[1] عن هشام أنّه إنّما صار إلى هذا المذهب لأنّه يؤدّى إلى قبح تكليف الكافر، لأنّ من علم الله تعالى كفره كيف يحسن منه أن يكلّف، و التّكليف واقع بالإجماع، و العلم بالكفر قبل ثبوته متنفّر). [2]

ويقول المجلسي: (اعلم أن من ضروريات المذهب كونه تعالى عالمًا أزلاً وأبدًا بجميع الأشياء كلياتها وجزئياتها من غير تغير في علمه تعالى، وخالف في ذلك جمهور الحكماء فنفوا العلم بالجزئيات عنه تعالى،[3] ولقدماء الفلاسفة في العلم مذاهب غريبة :..منها أنه لا يعلم الأشياء إلا بعد وقوعها، **ونُسب الأخير إلى ..هشام بن الحكم كما ورد في الأخبار أيضًا!**). [4]

وقد نسبت بعض مرويات الشيعة هذا القول إليه!! ومن ذلك:

سأل محمد بن صالح الأرمني[5] أبا محمد العسكري عليه السلام عن قول الله عز وجل: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾﴾ الرعد:٣٩ فقال أبو محمد : وهل يمحو إلا ما كان

---

(١) يقصد ابن النوبخت، صاحب كتاب الياقوت في علم الكلام؛ وقد صرح فيه بأن ذلك مذهب طائفة من شيوخ الرافضة؛ فقال:(قد ذهب قوم من شيوخنا إلى حدوث العلم و ذلك فزعًا من تكليف المعلوم كفره، و قد دلّلنا على حسنه). كتاب الياقوت في علم الكلام، إبراهيم بن نوبخت، ٥٨، و قد نسب الحلي-شارح كتاب الياقوت- في شرحه لقول ابن النوبخت الآنف هذا المذهب إلى هشام ابن الحكم! انظر: أنوار الملكوت شرح الياقوت، العلامة الحلي، ١٦٠-١٦١، كتاب الياقوت في علم الكلام، إبراهيم بن نوبخت، صفحة٥٨، حاشية (٧).

(٢)أنوار الملكوت شرح الياقوت، العلامة الحلي، ١٦١.

(٣)في نفي الفلاسفة لعلم الله بالجزئيات، نظر: الرسالة العرشية، ابن سينا،٢١-٢٦، عيون الحكمة، لابن سينا، ٥٨.

(٤)بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٤/٨٧-٨٨.

(٥)**محمد الأرمني له قدره عند أبناء نحلته** ؛ فقد ذكره شيخ طائفة الشيعة الطوسي في رجاله صفحة ٤٠٣ من أصحاب أبي محمد الحسن العسكري، وقال عنه محمد البهبهاني-من رجال الشيعة-: (محمد بن صالح الأرمني ره روى عن العسكري الحسن بن علي (ع) كثيرًا، ويظهر من الأخبار حسن عقيدته وأنه كان صاحب معرفة) تعليقة على منهج المقال، محمج باقر البهبهاني، ٣١٣. وانظر: معجم رجال الحديث، الخوئي، ١٩٤.

ويثبت إلا ما لم يكن، **فقلت في نفسي هذا خلاف ما يقول هشام بن الحكم: إنه لا يعلم الشيء حتى يكون** ؟ فنظر إلي أبو محمد عليه السلام فقال: "تعالى الجبار العالم بالأشياء قبل كونها" . [1]

كما جاء في مروياتهم ما يؤيد زعمه الباطل ومن ذلك:

- سُئل أبو جعفر الباقر عليه السلام عن قول الله تعالى: " أولم ير الإنسان أنا خلقناه من قبل ولم يك شيئًا " [2] فقال: -كما يفترون-" **لم يكن شيئًا في كتاب ولا علم**".
- وسُئل أبوعبد الله عليه السلام عن قول الله تعالى: " أولم ير الإنسان أنا خلقناه من قبل ولم يك شيئًا" [3] فقال:-كما يفترون- **"لا مقدرًا ولا مكونًا"**. (ومعناه: لا مقدرًا في اللوح المحفوظ، ولا مكونًا مخلوقًا في الأرض، ومنه يعلم تجدد إرادته تعالى وتقديره، وهي معنى البداء في حقه تعالى)!! [4]

ويبقى السؤال هنا ما رأي الشيعة في نسبة قطبهم المحقق و-كذا علامتهم الحلي وشيخهم المجلسي- هذا القول لهشام بن الحكم، ثم ما رأيهم في نقل المازنداني لهذه النسبة من غير تكذيب، وما قولهم في الرواية التي نسبت هذا القول إليه بل وسائر روايات البداء التي تؤيد قوله!! وهل يصح بعد ذلك دفعهم الشناعة عنه بزعمهم:

---

(١) الغيبة، الطوسي، ٤٣٠-٤٣١، الثاقب في المناقب، ابن حمزة الطوسي، ٥٦٦-٥٦٧، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٩٠/٤، ١١٥.

(٢)في نص الرواية تحريف ظاهر للآية، وأصل الآية﴿أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا ﴿٦٧﴾﴾ مريم ٦٧،!!

(٣)في نص الرواية تحريف ظاهر للآية، وأصل الآية﴿أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا ﴿٦٧﴾﴾ مريم ٦٧، وجاء في هامش الوافي-٥٦٧/١ هامش(١)- عند تخريج الآية ما نصه: (وفي الأصل وسائر نسخ الوافي وما رأينا من نسخ الكافي هكذا: أو لم ير الإنسان . . . والآية في القرآن:﴿أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنسَانُ﴾ مريم ٦٧) فبدل أن يُقر بحصول تصحيف أشار إلى مخالفة الرواية إلى ما في القرآن!!؛ وهذا إن دلّ فإنما يدل على رسوخ معتقدهم الفاسد بتحريف القرآن!!

(٤) مجمع البحرين، الطريحي، ٢٥٣/١، وانظر: اللمعة البيضاء، التبريزي الأنصاري، ٣٩٥.

- **أن هذا القول لم يحكه عنه ثقة!** [1] **بل لا يعدو أن يكون تخرص على هشام وكذب عليه**[2] و(كذب النسبة ..لا إشكال فيه، إذ لو كان في هشام انحراف صغير في العقائد لم تصل إلى هذه المرتبة عند الأئمة عليهم السلام وعند شيعتهم، مضافًا إلى ما وردت في الروايات الصحيحة،[3] وتاريخ أصحاب الأئمة وكتب الرجال من إجماع محققيهم على بطلان هذه النسب[4]). [5]
- **أو أن (-الخصوم والأعداء-على رغم تكاثرهم لم يعتمدوا فيما نسبوه إلى هشام من آراء وعقائد وأفكار وأدلة وشواهد وحجج على مصدر شيعي أبدًا ولو على واحد!!**[6]). [7]
- **أو أنه (اشتبه على الناقلين بعض كلماته).** [1]

---

(١)انظر: الشافي في الإمامة، الشريف المرتضى، ١/٨٦-٨٧، هشام ابن الحكم، عبدالله نعمة، ١٣٨-١٤٨.

(٢)انظر: أوائل المقالات، المفيد، ٥٥، الشافي في الإمامة، الشريف المرتضى، ١/٨٦-٨٧، مختصر مفيد، جعفر العالمي، ١١/٢٧-٢٩، تعليقات على أوائل المقالات، إبراهيم الأنصاري الزنجاني، ٢٧٩، الحواشي والتعليقات على أوائل المقالات، الحاج عباسقلي، ١٥٨، هشام ابن الحكم، عبدالله نعمة، ١٣٨-١٤٨.

(٣) بل ووردت أيضًا روايات في ذم هشام ابن الحكم والنهي عن الصلاة خلف أصحابه، حتى أن الكشي ذكر فيه عدة روايات منها مادحة، ومنها ذامة!! وهذا إن دل فإنما يدل على تناقض روايات الشيعة واضطرابها حتى في الحكم على الرجال!! انظر: اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ٢/٥٤٢-٥٦٤، معجم رجال الحديث، الخوئي، ٢٠/٣٠٠-٣٢٢، التناقضات العقدية في مذهب الشيعة الاثنى عشرية، عزيزة الأشول، ١/٢٤٣-٢٤٥.

(٤)ما مستند هذا الإجماع؟!؛ وأين بل ومتى انعقد!! ولماذا لم يقل بموجبه قطب محقّقي الشيعة في درّة التاج، وكذا الحلي، والمازنداني والمجلسي!

(٥) تعليقات على أوائل المقالات، إبراهيم الأنصاري الزنجاني، ٣٠٠.

(٦) مالقول فيما نقله علامة الشيعة الحلي و شيخهم المجلسي من نسبة هذا القول لهشام ابن الحكم!! بل ونقله أيضًا المازنداني في شرح أصول الكافي عن قطب محقّقي الشيعة في درّة التاج!! وهل يصح بعد ذلك ما ادعوه من أن هذه النسبة تهمة من الأعداء والخصوم لترويج الدعايات المضللة ضد هشام بن الحكم وأنهم لم يعتمدوا فيما نسبوه إليه من آراء وعقائد وأفكار وأدلة وشواهد وحجج على مصدر شيعي أبدًا ولو على واحد!!

(٧)مقولة ''جسم لا كالأجسام'' بين موقف هشام بن الحكم ومواقف سائر أهل الكلام، محمد رضا الجعفري –مقالة في مجلة تراثنا العدد الثاني[١٩]، السنة الخامسة، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ١٤١٠ هـ، ص:١٣، وانظر منه:١١-١٢.

- **أو أن ما (نسب إلى هشام بن الحكم** من أنه تعالى لا يعلم الأشياء إلا بعد وقوعها) **إنما كان (قبل الاستبصار)** [٢] أي: أن (ما نقل منه من الآراء التي لا توافق أصول الإمامية فإنما هي راجعة إلى العصرين اللذين كان فيهما على النزعة الإلحادية أو الجهمية، وأما بعد ما لحق بالإمام الصادق عليه السلام فقد انطبعت عقليته بمعارف أهل البيت إلى حد كبير،[٣] حتى صار أحد المناضلين عن عقائد الشيعة الإمامية). [٤]

المطلب الثاني: موقف فلاسفة الشيعة الإمامية من مسألة علم الله السابق الأزلي التفصيلي بالأشياء قبل كونها.

حقيقة مذهب الفلاسفة نفي علم الله السابق الأزلي التفصيلي بالأشياء قبل كونها؛[٥] ولمزيد بيان لذلك؛ يُقال: انقسمت أراء فلاسفة الشيعة إزاء مسألة العلم الإلهي بالأشياء إلى عدة أقوال؛[١] أهمها:

=

(١)بحار الأنوار، ط. مؤسسة الوفاء، المجلسي، ٨٨/٤، وانظر: أوائل المقالات، المفيد، ٥٥، الشافي في الإمامة، الشريف المرتضى، ٨٦/١-٨٧، هشام ابن الحكم، عبدالله نعمة ١٤٦-١٤٨.

(٢)نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢٢٤/٢.

(٣)دفاع متهافت!! إذ الروايات في البداء وتعظيم شأنه والتي ألصقها الشيعة –كذبًا وبهتانًا– بعقيدة آل البيت؛ تؤيد قول هشام بن الحكم في حدوث العلم لله تعالى وتعضده!! فكيف يصح بعد ذلك نفي نسبة هذا القول إليه وقد انطبعت عقليته بمعارف أهل البيت– والبداء من عقيدتهم بل القول به من خواص مذهب أهل البيت عليهم السلام –في حد زعم الشيعة–!

(٤)أضواء على عقائد الشيعة، السبحاني، ٢٩١، وانظر: بحار الأنوار،ا لمجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٨٨/٤، نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢٢٤/٢، مختصر مفيد، جعفر العاملي، ٢٧/١١-٢٨، الحواشي والتعليقات على أوائل المقالات، الحاج عباسقلي، ١٥٨، هشام ابن الحكم، عبدالله نعمة ١٤٦-١٤٨.

(٥) يزعم الفلاسفة أن الله لا يعلم الجزيئات المتغيرة، وأن المتغيرات الداخلة في الزمان المنقسمة إلى ما كان ويكون لا يعرفها الأول، لأن ذلك يوجب تغيرًا في ذاته وتأثيرًا!! فعلمه تعالى –في زعمهم– لا يتصور فيه حال ولا ماض ولا مستقبل؛ فإن العلم من هذه الحيثية يتغير؛ وعلم الله ثابت لا يتغير، وهو علم بالكليات!! ولا شك أن قولهم باطل لمخالفته لما دلت عليه النصوص من إحاطة علمه تعالى بكل شيء (بالكليات والجزيئات وبما كان وما سيكون وما لم يكن لو كان كيف يكون). انظر: تهافت الفلاسفة، الغزالي، ١٤٢-١٤٨، درء التعارض، ابن تيمية، ١٨٠/١٠-١٨١، المواقف في علم الكلام، الإيجي، ٢٨٨-٢٨٩، شرح القوشجي على تجريد العقائد للطوسي، ٦٠-٦١.

القول الأول: قول أتباع الفلسفة المشائية، ويتمثل في قول محقق الشيعة الطوسي والذي وافق ابن سينا في كون علم الرب فعلي،[٢] ونفي علم الله بالجزئيات[٣] غير أنه لم يرتض ما ذهب إليه ابن سينا في كتابه الإشارات من كون علمه تعالى يكون بصور مرتسمة في ذاته؛[٤] [٥] فحاول طريقة أخرى لتصحيح مسألة العلم مع معاهدته نفسه على أن لا يخالفه،[٦] **لخصها في قوله: (لا يستدعي العلم صورًا مغايرة للمعلومات عنده)!!** [١]

=

(١)انظر: المبدأ والمعاد، الشيرازي، ١٩١-١٩٢، جامع الأفكار وناقد الأنظار، النراقي، ٢/١١٢-١٢٩.

(٢)انظر: الإشارات والتنبيهات لأبي علي بن سينا، مع شرح نصير الدين الطوسي، ٣/٢٧٨.

(٣)انظر: الإشارات والتنبيهات لأبي علي بن سينا، مع شرح نصير الدين الطوسي، ٣/٢٧٨، ٢٨٦، ٢٨٨، شرح مسألة العلم، نصير الدين الطوسي،٣٨، إلهيات ابن سينا بين الفخر الرازي ونصير الدين الطوسي، د.إسماعيل محمد، ٥٠١-٥٠٥.

(٤) يقول الطوسي في استدراكه على قول ابن سينا -في الإشارات- في مسألة العلم الإلهي: (**تقرير الوهم أن يقال**: إنك ذكرت أن المعقولات لا تتحد بالعاقل ولا بعضها ببعض بل هي صور متباينة متقررة في جوهر العاقل، وذكرت أن الأول الواجب يعقل كل شيء، فإذن معقولاته صور متباينة متقررة في ذاته، **ويلزمك على ذلك أن لا يكون ذات الأول الواجب واحدًا حقًا بل تكون مشتملة على كثرة**)(ولا شك في أن القول بتقرر لوازم الأول في ذاته قول بكون الشيء الواحد قابلاً وفاعلاً معًا، **وقول بكون الأول موصوفًا بصفات غير إضافية ولا سلبية.. وقول بكونه محلاً لمعلولاته الممكنة المتكثرة تعالى عن ذلك علوًا كبيرًا...إلى غير ذلك مما يخالف مذهب الحكماء)!** شرح الطوسي لكتاب الإشارات، ٣/٢٨١-٢٨٣.

(٥)قول ابن سينا في الإشارات بأن العلم عبارة عن حصول صورة المعلوم عند العالم صريح في ثبوت صفة العلم لله، وأنها صفة وجودية، وهذا يناقض أصله في نفي الصفات، وفي ذلك نقل ابن تيمية عن الآمدي قوله: (واعلم أن من أثبت لواجب الوجود من الفلاسفة علماً، وفسر العلم بانطباع صورة المعلوم في النفس، فقد أثبت لواجب الوجود صفة وجودية زائدة على ذاته، وناقض أصله في نفي الصفات الوجودية الزائدة لذات واجب الوجود) درء التعارض، ١٠/٣٨، ولأجل ذلك لم يرتضي الطوسي هذا القول بل استدركه على ابن سينا في شرحه للإشارات! انظر في ذلك: شرح الإشارات، للرازي، ٤٢٩-٤٣٠، الإشارات والتنبيهات لأبي علي بن سينا، مع شرح نصير الدين الطوسي، ٣/٢٧٨، ٢٨٦، ٢٨٨، درء التعارض، ١٠/٣٦-٣٩.

(٦)انظر: الإشارات والتنبيهات لأبي علي بن سينا، مع شرح نصير الدين الطوسي، ٣/٢٨١-٢٨٣، وقد حكى قوله الشيرازي في كتابه المبدأ والمعاد، ٢١١، والنراقي في جامع الأفكار، ٢/١١٤-١٢٠، وعبد الرسول عبوديت في كتابه =

ولتقرير ما ذهب إليه قدم تقدمة قال فيها:

(**أقول**: العاقل كما لا يحتاج في إدراك ذاته لذاته إلى صورة غير صورة ذاته التي بها هو هو، فلا يحتاج أيضًا في إدراك ما يصدر عن ذاته لذاته إلى صورة غير صورة ذلك الصادر التي بها هو هو!

واعتبر من نفسك أنك تعقل شيئًا بصورة تتصورها أو تستحضرها فهي صادرة عنك لا بانفرادك مطلقًا بل بمشاركة ما من غيرك، ومع ذلك فأنت لا تعقل تلك الصورة بغيرها، بل كما تعقل ذلك الشيء بها كذلك تعقلها أيضًا بنفسها من غير أن يتضاعف الصور فيك، بل ربما يتضاعف اعتباراتك المتعقلة بذاتك وبتلك الصورة فقط على سبيل التركيب، وإذا كان حالك مع ما يصدر عنك بمشاركة غيرك هذه الحال فما ظنك بحال العاقل مع ما يصدر عنه لذاته من غير مداخلة غيره فيه؟! ولا تظنن أن كونك محلاً لتلك الصورة شرط في تعقلك إياها؛ فإنك تعقل ذاتك مع أنك لست بمحل لها، بل إنما كان كونك محلاً لتلك الصورة شرطًا في حصول تلك الصورة لك، الذي هو شرط في تعقلك إياها، فإن حصلت تلك الصورة لك بوجه آخر غير الحلول فيك، حصل التعقل من غير حلول فيك، ومعلوم أن حصول الشيء لفاعله في كونه حصولاً لغيره ليس دون حصول الشيء لقابله، فإذن المعلولات الذاتية للعاقل الفاعل لذاته حاصلة له من غير أن يحل فيه، فهو عاقل إياها من غير أن تكون هي حالة فيه!). [٢]

ومفاد تقدمته كالتالي:

- زعم أنه (ليس بلازم دائمًا أن تكون وسيلة العلم بالشيء هي حصول صورته في العالِم؛ ألستَ ترى أن علم الشيء بنفسه لا يتوقف على أن تقوم بالشيء صورة نفسه، وكذلك العلم بالعلم لا

=

النظام الفلسفي لمدرسة الحكمة المتعالية، ٢٣٥/٣-٢٣٨، و د.سليمان دينا في تقديمه على كتاب الإشارات والتنبيهات لأبي علي بن سينا مع شرح نصير الدين الطوسي، ١٣١/٢-١٣٤.

(١) تجريد العقائد، نصير الدين الطوسي، ١١٧، انظر: كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، الحلي، ٢٦٤-٢٦٥، شرح القوشجي على تجريد العقائد للطوسي"مبحث الإلهيات"، دراسة وتحقيق: د.صابر أبا زيد، ٥٨-٦٠، البراهين القاطعة في شرح تجريد العقائد الساطعة، محمد جعفر الاسترابادي، ١٥٤/٢-١٥٥.

(٢)شرح الإشارات والتنبيهات، نصير الدين الطوسي، ٢٨٣/٣-٢٨٤.

يحتاج إلى صورة للصورة وهكذا) [1] فالعلم بالشيء الحاضر-في زعمه- لا يتوقف على حصول صورته في نفس العالم.

وبناء على تلك التقدمة:

- زعم أنه لما كان العقل الأول لازم لذات الله-عند الفلاسفة-؛ فهو حاضر لديه، وعليه فالعلم به يكون علمًا بشيء حاضر، فلا يحتاج إلى صورة تقوم بذات الله تعالى.
- ولما كانت صور الكون كله مرتسمة في هذا العقل-أي العقل الأول-، وهو بمحتوياته حاضر لذات الله تعالى، فإن علم الله بالكون لا يحتاج إلى شيء غير العقل الأول والصور المرتسمة في العقل الأول، وعلى هذا يكون الله -في زعمه-عالمًا بالكون من غير أن ترتسم في ذاته صورة شيء منه. [2]
- (فعلمه تعالى بالحضور في المعلولات القريبة، وأما في المعولات البعيدة فبحصول صورها في القريبة) [3] بمعنى أن (علمه تعالى بما عدا المعلول الأول بالصور المرتسمة في هذا المعلول)! [4]

يقول الطوسي في شرحه للإشارات: (إذا تقدم هذا؛ فاعلم: أن الواجب لذاته لما لم يكن بين ذاته وبين عقله لذاته مغايرة بل كان عقله لذاته هو نفس ذاته كذلك لا تغاير بين وجود المعلول الأول وبين تعقل الواجب له. إذ عقله لذاته علة عقله لمعلول الأول كما أن ذاته علة ذات المعلول الأول فكما حكمت باتحاد العلتين فاحكم باتحاد المعلولين . **فإذن وجود المعلول الأول هو نفس تعقل الواجب لذاته له من غير استئناف صورة تحل ذات الأول تعالى عن ذلك**. ثم لما كانت

---

(١)تقديم د.سليمان دنيا على كتاب الإشارات والتنبيهات لأبي علي بن سينا مع شرح نصير الدين الطوسي، ١٣٣/٢، وانظر: موقف فخر الدين الرازي ونصير الدين الطوسي من مشكلة العلم الإلهي عند ابن سينا-دراسة مقارنة-، د.حسام محمود رزق، ٧١-٧٣.

(٢)انظر: تقديم د.سليمان دنيا على كتاب الإشارات والتنبيهات لأبي علي بن سينا مع شرح نصير الدين الطوسي، ١٣٣/٢-١٣٥، موقف فخر الدين الرازي ونصير الدين الطوسي من مشكلة العلم الإلهي عند ابن سينا-دراسة مقارنة-، د.حسام محمود رزق، ٧١-٧٣.

(٣)جامع الأفكار، النراقي، ١١٥/٢.

(٤)جامع الأفكار، النراقي، ١٢٠/٢، وانظر: النظام الفلسفي لمدرسة الحكمة المتعالية، عبد الرسول عبوديت، ٢٣٥/٣-٢٣٨.

الجواهر العقلية[١] تعقل ما ليس بمعلولات لها بحصول صور فيها[٢] وهي تعقل الأول الواجب، ولا موجود إلا وهو معلول للأول الواجب، كانت جميع صور الموجودات الكلية والجزئية على ما عليه الوجود حاصلة فيها، **والأول الواجب يعقل تلك الجواهر مع تلك الصور لا بصور غيرها؛ بل بأعيان تلك الجواهر والصور وكذلك الوجود على ما هو عليه**، فإذن **لا يعزب عن علمه مثقال ذرة** من غير لزوم محال من المحالات!). [٣]

ويقول: (**إدراك الأول تعالى**..إما لذاته؛ فيكون بعين ذاته لاغير...**وإما لمعلولاته القريبة منه– فيكون بأعيان ذوات تلك المعلومات، ويتحد هناك المدركات والادراكات**، ...وإما لمعلولاته البعيدة كالماديات والمعدومات التي من شأنها إمكان أن توجد في وقت..فيكون بارتسام صورها المعقولة في المعلولات القريبة... وهي التي يعبر عنها تارة بالكتاب المبين وتارة باللوح المحفوظ ويسميها الحكماء بالعقول الفعالة)، [٤](وهي مرتسمة بجميع الصور الكونية). [٥]

ومهما يكن من أمر؛ فخلاصة ما ذهب إليه الطوسي:[٦] ادعاء أن (العلم بالمعقولات هو نفس المعقولات)!! [٧] أي: أنه جعل علمه تعالى بالأشياء هو نفس وجوداتها العينية[١] وجعل

---

(١)المقصود بالجواهر العقلية المجردة: العقول الْعشْرَة، المجردة عن المادة القائمة بأنفسها، انظر: الكليات، الكفوي، ٣٤٧، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد، ٢١٢/٣.

(٢)لأن كل مجرد يعقل ذاته وغيره من المجردات؛ انظر: المبدأ والمعاد، الشيرازي، ٢١٢، الحكمة المتعالية، الشيرازي، ٢٥٤/٨.

(٣)شرح الإشارات والتنبيهات، نصير الدين الطوسي، ٢٨٤/٣-٢٨٥.-بتصرف-، وانظر: المبدأ والمعاد، الشيرازي، ٢١٢، الحكمة المتعالية، الشيرازي، ٢٥٤/٨-٢٥٦.

(٤)شرح مسألة العلم، نصير الدين الطوسي، ٢٨-٢٩، وانظر منه:٤١، وانظر: جامع الأفكار، النراقي، ١١٨/٢-١٢٠.

(٥) جامع الأفكار، النراقي، ١٢٠/٢، وانظر: شرح مسألة العلم، نصير الدين الطوسي، ٢٩.

(٦) جاء في أقول فلاسفة الشيعة ما يؤيد قول الطوسي –في مسألة العلم الإلهي– ؛ ومن ذلك قول الطباطبائي: (الأشياء معلومة له تعالى بنفس وجودها لا بصورة مأخوذة منها)، تفسير الميزان، الطباطبائي، ٢٨/٤-٢٩، ويقول:(علمه تعالى التفصيلي بالأشياء ..هو علم حضوري)، تفسير الميزان، الطباطبائي، ٢٧٢/١٤.

(٧)الرد على المنطقيين، ابن تيمية، ٤٦٣، فقد زعم الطوسي أن (نفس العقل الأول هو علم الله بالعقل الأول) و (الله ﷻ يدرك سائر العقول على هذا النحو)!! النظام الفلسفي لمدرسة الحكمة المتعالية، عبد الرسول عبوديت، ٢٣٧/٣، =

(العلم نفس وجود المعلومات عنه)؛ [٢] **(فجعل نفس الحقائق، المعلومة الموجودة المباينة للعالِم، هي نفس علم العالم بها)،** [٣] **وجعل نفس علمه – تعالى– (اللازم له، الذي لم يزل ولا يزال، هو نفس المخلوقات كلها.)!!** [٤] **أي: أنه (جعل نفس علم الخالق ووجود المخلوق شيئًا واحدًا)!!**[٥] **وقوله معلوم الفساد!**

وفيه يقول ابن تيمية ﷺ: (ولما رأى الطوسي شارح الإشارات ما لزم صاحبها سلك طريقة أخرى جعل فيها العلم بالمعقولات هو نفس المعقولات) [٦] (ولا ريب أن من جعل نفس المخلوقات نفس علم الخالق بها؛ فقد أتى من السفسطة بما هو من أعظم الأشياء فرية على الخالق تعالى وعلى مخلوقاته، وما هو من أظهر الأقوال فسادًا عند كل من تدبره). [٧]

هذا وقد استدل محقق الشيعة الطوسي على مسألة العلم الإلهي بالإجماع؛[٨] **فقال: (أهل الملل جميعًا اتفقوا على أنه تعالى عالم)** [١] **كما استدل عليه بعدد من الأدلة العقلية؛ جمعها في قوله :** (الإحكام،[٢] والتجرد، واستناد كل شيء إليه؛ دلائل العلم). [٣]

=

وهذا ما صرح في قوله: (وجود المعلول الأول هو نفس تعقل الأول إياه) فـ(الأول الواجب يعقل تلك الجواهر...بأعيان تلك الجواهر!) شرح الإشارات والتنبيهات، نصير الدين الطوسي، ٢٨٥/٣.

(١) انظر: المبدأ والمعاد، الشيرازي، ١٩٢.

(٢)الأسرار الخفية في العلوم العقلية، الحلي، ٥٦٦.

(٣) درء التعارض، ابن تيمية، ٤٥/١٠.

(٤) درء التعارض، ابن تيمية، ٤٦/١٠.

(٥) درء التعارض، ابن تيمية، ٤٦/١٠.

(٦)الرد على المنطقيين، ابن تيمية، ٤٦٣.

(٧)درء التعارض، ابن تيمية، ٤٥/١٠.

(٨)حكاية الطوسي الإجماع على مسألة العلم الإلهي؛ ثغرة منهجية سيما وأنه ينتسب إلى الاتجاه الأصولي الذي يزعم أن (الأدلة السمعية ..غير صحيح ..إثبات أصل العلم بها)، جامع الأفكار، النراقي، ١٠٩/٢ وأنه لا (يُتمسك في كونه عالمًا بالأدلة السمعية من الكتاب والسنة والإجماع..[لـ]أن التصديق بإرسال الرسل وإنزال الكتب يتوقف على التصديق بالعلم والقدرة فيدور) شرح القوشجي على تجريد العقائد للطوسي–دراسة وتحقيق–، د.صابر أبا زيد، ٥٨، وانظر: تجريد

=

وفي شرح أدلة الطوسي السابقة يقول علامة الشيعة الحلي: (واستدل-أي: الطوسي- على كونه تعالى عالمًا بوجوه ثلاثة ... :

الوجه الأول: أنه تعالى فعل الأفعال المحكمة، وكل من كان كذلك فهو عالم، أما المقدمة الأولى؛ فحسية لأن العالم إما فلكي أو عنصري، وآثار الحكمة والإتقان فيهما ظاهرة مشاهدة. وأما الثانية؛ فضرورية لأن الضرورة قاضية بأن غير العالم يستحيل منه وقوع الفعل المحكم المتقن مرة بعد أخرى.

الوجه الثاني: أنه تعالى مجرد، وكل مجرد عالم بذاته وبغيره، أما الصغرى؛ فإنها ..[تعني أنه] .. تعالى ليس بجسم ولا جسماني، وأما الكبرى؛ فلأن كل مجرد فإن ذاته حاصلة لذاته لا لغيره، وكل مجرد حصل له مجرد؛ فإنه عاقل لذلك المجرد، لأنا لا نعني بالتعقل إلا الحصول؛ فإذن كل مجرد فإنه عاقل لذاته.

وأما إن كل مجرد عالم بغيره؛ فلأن كل مجرد أمكن أن يكون معقولاً وحده، وكل ما يمكن أن يكون معقولاً وحده أمكن أن يكون معقولاً مع غيره، وكل مجرد يعقل مع غيره؛ فإنه عاقل لذلك الغير، أما ثبوت المعقولية لكل مجرد فظاهر لأن المانع من التعقل إنما هو المادة لا غير ...

=

العقائد، نصيرالدين الطوسي، ١٠٥-١٠٦،كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، الحلي، ٣٤٩، جامع الأفكار، النراقي، ١٠٥/٢-١٠٦.

(١)تلخيص المحصل، نصير الدين الطوسي، ١٦٦.

(٢) ذكر محقق الشيعة الطوسي أن دليل الإحكام والإتقان أخذه المتكلمين عن قدماء الفلاسفة؛ انظر: مصارع المصارع، نصير الدين الطوسي، ١٨٠-١٨١، موقف فخر الدين الرازي ونصير الدين الطوسي من مشكلة العلم الإلهي عند ابن سينا-دراسة مقارنة-، د.حسام محمود رزق، ٦٧، وقد اضطرب موفقه من هذا الدليل؛ فبرغم أنه استند إليه كدليل أول في إثبات العلم لله —في ثلاثة مواطن من كتبه: التجريد ١٧٧، و تلخيص المحصل، ١٦٦-١٦٧، ورسالة قواعد العقائد، ٤١-٤٢، إلا أنه في كتابه مصارع المصارع نقده وصرح بعدم صحته؛ انظر: مصارع المصارع، نصير الدين الطوسي، ١٥٨-١٥٦، موقف فخر الدين الرازي ونصير الدين الطوسي من مشكلة العلم الإلهي عند ابن سينا-دراسة مقارنة-، د.حسام محمود رزق، ٦٦-٦٧.

(٣)تجريد العقائد، نصير الدين الطوسي، ١١٧.

الوجه الثالث: أن كل موجود سواه ممكن، .. وكل ممكن فإنه مستند إلى الواجب إما ابتداءً أو بوسائط ..وقد سلف أن العلم بالعلة يستلزم العلم بالمعلول، والله تعالى عالم بذاته على ما تقدم فهو عالم بغيره). [١]

القول الثاني: قول أتباع الفلسفة العرفانية المقتفون أثر ابن عربي بالقول بأن العلم الإلهي ليس إلا من الأعيان الثابتة، وأن معلومات الحق أعطت الحق العلم من نفسها، وأن علم الله علم كلي[٢]، وأن علمه بنفسه عين علمه بكل شيء!![٣]

يقول ابن تركة: (وعلم الله في الأشياء على ما أعطته المعلومات مما هي عليه في نفسها؛ أي: في أصل قابليّتها الأقدسيّة). [٤]

ويقول: (إن الله ﴿أَعۡطَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ خَلۡقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ٥٠﴾ طه: ٥٠، فـ ﴿يُنَزِّلُ بِقَدَرٖ مَّا يَشَآءُۚ﴾ الشورى:٢٧، وما يشاء إلَّا ما علم، فحكم به، وما علم –كما قلنا– إلا بما أعطاه المعلوم، فالتوقيت في الأصل للمعلوم). [٥]

ويقول عبد الرزاق القاشاني: (العين الثابتة، فإن العلم الإلهي ليس إلا منها). [٦]

---

(١)كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، الحلي، ٣٩٧-٣٩٨.

(٢)وقد قرر ذلك ابن عربي في فتوحاته المكية، فقال: (ولا يتجدد له علم بشئ؛ **بل هو عالم بتفصيل ما لا يتناهى بعلم كلي، فعلم التفصيل في عين الإجمال**، وهكذا ينبغي لجلاله أن يكون!) ، الفتوحات المكية، ابن عربي، ٣١٢/١، وانظر منها: ٣٤/١.

(٣)وقد قرر ذلك ابن عربي في فتوحاته المكية، فقال: (علم الحق بنفسه عين علمه بالعالم)، الفتوحات المكية، ابن عربي، ٩٠/١، وانظر منها: ١٢١/٣.

(٤)شرح فصوص الحكم، علي بن التركه، ٥٤٧/١، وانظر: المقدمات من كتاب نص النصوص في شرح فصوص الحكم، حيد الآملي، ٥٣-٥٤.

(٥)شرح فصوص الحكم، علي بن التركه، ٥٤٩/١.

(٦)شرح فصوص الحكم، عبد الرزاق القاشاني، ١٩٧.

وقد ادعى أتباع هذا القول: أن(العلم ، ..تابع في التعلق للمعلوم) [1]فـ (العلم لا أثر له في المعلوم، بل المعلوم تعين تعلق العلم به على حسب ما هو المعلوم عليه في نفسه من التعين والجزئية لا غير، وهذه عمدة سر القدر) [2]-في زعمهم!-

ولا يخفى ما في هذا القول من وصف الله بالفقر إلى الأعيان وغناها عنه ونفي ما استحقه بنفسه من كمال علمه ولزوم التجهيل له! [3]

وقد أول أصحاب هذا القول بعض النصوص الشرعية وحمّلوها ما لا تحتمل؛ ليستدلوا بها على قولهم الفاسد؛ ومن ذلك:

زعمهم أن قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴿٥٦﴾﴾ القصص:٥٦؛ يعني: بالذين أعطوا الرب العلم بهدايتهم بحسب أعيانهم الثابتة!!

يقول علي بن محمد التركه؛ قوله: (﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴿٥٦﴾﴾ القصص:٥٦؛ أي: بالذين أعطوه العلم بهدايتهم في حال عدمهم بأعيانهم الثابتة، فأثبت بقوله هذا أنّ العلم تابع للمعلوم، فمن كان مؤمنًا في ثبوت عينه، وحال عدمه ظهر بتلك الصورة في حال وجوده، وقد علم الله ذلك منه أنّه هكذا يكون فأوجده عليه)؛ [4] فما ظلمناهم (بل ما عاملناهم في إعطائهم الوجود بما لهم من نقود استعداداتهم إلَّا بحسب ما علمناهم، وما علمناهم إلَّا بما أعطونا من نفوسهم، **مما هم عليه من نقوش استعداداتهم ونقودها**)!!!.[5]

كما ادعوا:

---

(١)الفكوك في أسرار مستندات حكم الفصوص، القونوي، ٢٥٨.

(٢)الفكوك في أسرار مستندات حكم الفصوص، القونوي، ٢٥٨ -٢٥٩.

(٣)انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٢/٢١١-٢١٢.

(٤)شرح فصوص الحكم، علي بن التركه، ١/ ٥٤٢-٥٤٣.

(٥)شرح فصوص الحكم، علي بن التركه، ١/٥٤٣ .

- أن (علمه بنفسه عين علمه بكل شيء؛ لأنه عين كل شيء ظاهرًا وباطنًا)!!،[١] فـ(علمه بكل شيء من عين علمه بذاته)!!. [٢]

- و(أنّ الله تعالى يعلم الجزئيات بالعلم الكلي الشامل الغير المقيّد)!!. [٣] فـ(الجزيئات المادية الحادثة إنما يركها على وجه يليق به وبكماله الحقيقي، أي: على الوجه الكلي، لا على الوجه الذي يلزم منه النقص والتغير في ذاته)!!!. [٤]

القول الثالث: قول أتباع المدرسة الشيرازية –مدرسة الحكمة المتعالية–القائمة على الجمع والتوفيق –أو التلفيق– بين الفلسفة المشائية والفلسفة العرفانية الإشراقية![٥]

وقد زعم مؤسسها الشيرازي أن علم الله نحو من الوجود[٦] وأن (علمه تعالى بالأشياء الخارجية نفس صورها الخارجية [٧]) [١] وأكد على أن (علمه بالموجودات علمًا بسيطًا) [٢]كما أكد على أن علمه بها علم إجمالي في عين الكشف التفصيلي،[٣] ولإثباته لذلك:

---

(١)شرح فصوص الحكم، عبد الرزاق القاشاني، ١٦١، وانظر: تعليقات على شرح فصوص الحكم ومصباح الأنس، الخميني، ٢٧٣.

(٢)مفتاح الغيب، القونوي وشرحه مفتاح الأنس للفناري، ٥٩٢.

(٣)تعليقات على شرح فصوص الحكم ومصباح الأنس، الخميني، ٢٩٦، وانظر: شرح فصوص الحكم، محمد داود قيصري رومي، ١٠٨٤.

(٤) التمهيد في شرح قواعد التوحيد، علي بن التركه، ٤٥٩، وانظر منه:٤٦٠.

(٥)انظر: من السهروردي إلى الشيرازي، د.موسى الموسوي، ١٢٣-١٣٢ ، تذكرة الأعيان، السبحاني، ٢٩٥.

(٦) أي: الوجود المجرد عن المادة!!يقول الشيرازي في كتابه الحكمة المتعالية، ٢٩٢/٤ :(المذهب المختار وهو أن العلم عبارة عن الوجود المجرد عن المادة)، وجاء في نفس كتابه أيضًا ٣٥٤/٤ ما نصه:(نقول العلم هو الوجود للشيء المجرد عن المادة) وانظر: الحكمة المتعالية، الشيرازي، ٢٩١/٤، المشاعر، صدر المتألهين، ١٠٨، قاعدتان فلسفيتان في الحكمة المتعالية، جعفر السبحاني، ٤٣-٤٤.

(٧)يقصد من قوله: (بصورها الخارجية): الحقائق العقلية والوجودات العقلية والصور المعقولة الخارجية؛ فالموجودات –في زعمه–حاضرة عند بارئها بصورها العقلية!؛ وعلمه تعالى بما سواه من الأشياء إنما هو بحضور ذواتها العقلية، وعلى هذا فالأشياء–في زعمه–مشهودة حاضرة عنده تعالى لا تفارقه أزلاً وأبدًا، وهذه الصور العقلية تُسمى بالصور الإلهية، وهي عين الذات الإلهية من جهة ومن جهة أخرى متأخرة عنها؛ لكنها من مراتبها ومقاماتها!! انظر: الحكمة المتعالية، الشيرازي، ٢٧٣/٦، ٣٢٤/٨، جامع الأفكار، النراقي، ١٥٦/٢، النظام الفلسفي لمدرسة الحكمة المتعالية، عبدالرسول =

- **زعم أن ذاته تعالى مع بساطته وأحديته كل الأشياء، وأنه تعالى لما كان عالمًا بذاته فهو عالم بجميع الأشياء، فعلم الله بذاته –في زعمه– يمثل عين علمه المجمل بالأشياء؛ أي أن: (ذات الواجب علم إجمالي بالتفصيل بجميع الأشياء).** (٤)

يقول الشيرازي: (يجب أن يكون ذاته تعالى مع بساطته وأحديته كل الأشياء، ونحن قد أقمنا البرهان.. على أن البسيط الحقيقي من الوجود يجب أن يكون كل الأشياء... **فإذن لما كان وجوده تعالى وجود كل الأشياء، فمن عقل ذلك الوجود عقل جميع الأشياء، وذلك الوجود هو بعينه عقل لذاته وعاقل.**

فواجب الوجود عاقل لذاته بذاته، فعقله لذاته عقل لجميع ما سواه، وعقله لذاته مقدم على وجود جميع ما سواه، فعقله لجميع ما سواه سابق على جميع ما سواه، فثبت أن علمه تعالى بجميع الأشياء حاصل في مرتبة ذاته بذاته قبل وجود ما عداه سواء كانت صورًا عقلية قائمة بذاته أو خارجية منفصلة عنها، **فهذا هو العلم الكمالي التفصيلي بوجه والإجمالي بوجه، وذلك لأن المعلومات على كثرتها وتفصيلها بحسب المعنى موجودة بوجود واحد بسيط، ففي هذا المشهد الإلهي والمجلى الأزلي ينكشف وينجلي الكل من حيث لا كثرة فيها، فهو الكل في وحدة).**(٥)

=

عبوديت،٣/٢٩٤-٢٩٧، مقال بعنوان نظرية صدر المتألهين في العلم الإلهي، يحيى محمد، موقع فهم الدين، تاريخ الاطلاع: ٧-٥-١٤٣٨هـ، مسترجع:
http://www.fahmaldin.com/index.php?id=459

(١)شواهد الربوبية، ضمن مجموعة رسائل فلسفية لصدر الدين الشيرازي، ٣٧٠.

(٢) رسالة الحكمة العرشية، صدر الدين الشيرازي، نقلاً من شرح العرشية، أحمد الأحسائي، ١/١٥٥.

(٣)يقول الشيرازي في حكمته المتعالية، ٨/٢٧٠-٢٧١:(علمه تعالى بجميع الأشياء حاصل في مرتبة ذاته بذاته قبل وجود ما عداه سواء كانت صورًا عقلية قائمة بذاته أو خارجية منفصلة عنها، **فهذا هو العلم الكمالي التفصيلي بوجه والإجمالي بوجه، وذلك لأن المعلومات على كثرتها وتفصيلها بحسب المعنى موجودة بوجود واحد بسيط، ففي هذا المشهد الإلهي والمجلى الأزلي ينكشف وينجلي الكل من حيث لا كثرة فيها، فهو الكل في وحدة)!!**

(٤)النظام الفلسفي لمدرسة الحكمة المتعالية، عبدالرسول عبوديت، ٣/٢٥٦.

(٥)الحكمة المتعالية، الشيرازي، ٦/٢٦٩- ٢٧١.

ويقول:(كماله العلمي كونه في العاقلية على غاية يستتبع انكشاف ذاته بذاته على ذاته انكشاف ذوات الأشياء بذواتها على ذاته؛ بناء على أن معلولاته من حيث إنها معلولاته معقولاته وبالعكس بلا تفاوت .. فإذا كان معقولية ذاته مبدأ لمعقولية سائر الأشياء له وانكشافها لديه، كما أن وجوده مبدأ لوجودها مرتبطة به منتسبة إليه على الترتيب السببي والمسببي، وكان ترتيبها الوجودي الصدوري هو بعينه ترتيبها العقلي الشهودي، كان ذاته تعالى علمًا بجميع الموجودات، وذاته تعالى أولى بأن يسمى علمًا بالموجودات العينية من الصور الحاصلة عنها في الأذهان. فإن معلوميتها بالصور تكون معلومية بالعرض .. ومعلوميتها بسبب معلومية ذاته بذاته الذي هو مبدأ لوجودها على نعت الانكشاف والظهور لديه، وصدورها على وصف المثول بين يديه، تكون معلومية بالذات كما قررناه . ولا شك أن ما يعلم به الشيء أولى بأن يسمى علمًا بذلك الشيء مما يعلم به ذلك الشيء بالعرض. **ففي علمه بالكل كثرة حاصلة بعد الذات، والكل بكثرته ينكشف له بوحدته، وبذاته يعلم جميع الموجودات لا بغيره. فذاته علم بجميع الأشياء؛** هذا غاية ما تيسر لنا في هذا المطلب بحسب النظر البحثي والسلوك الفكري . ... . وإذا حقق الأمر على ما ذكرنا **فلا بأس بأن يسمى ذاته تعالى علمًا إجماليًا بجميع الموجودات).** [1]

ويقول: (إن علمه بذاته هو وجود ذاته، وذلك الوجود بعينه علم بالأشياء، وهو بعينه سبب لوجوداتها في الخارج التي هي صور عقلية) [2] وإذا كان (علمه سبحانه راجع إلى وجوده فكما أن وجوده لا يشوب بعدم ونقص فكذلك علمه الذي هو حضور ذاته لا يشوب بغيبة شيء من الأشياء، كيف وهو محقق الحقائق ومشيئ الأشياء فذاته أحق بالأشياء من الأشياء بأنفسها. **فحضور ذاته تعالى حضور كل شيء).** [3]

- **كما زعم أن كل ما هو موجود في عالم الإمكان متحقق في عالم الربوبية بنحو أعلى وأشرف، وأن جميع هذه الموجودات بحسب وجوداتها الخاصة متأخرة عن مرتبة ذات الله، وهو سبحانه عالم بجميعها علمًا مقدمًا على وجودها الإمكاني(العيني)، وادعى أنه**

---

(١)المبدأ والمعاد، الشيرازي، ٢٢١-٢٢٢.

(٢)الحكمة المتعالية، الشيرازي، ٢٨٣/٨.

(٣)المشاعر، الشيرازي، ١٠٨.

(لو لم تكن الممكنات على كثرتها موجودة بوجود واحد في مرتبة الذات الأحدية لم يكن علمه تعالى بخصوصياتها وماهياتها مقدمًا عليها ثابتًا له قبل وجودها).[1]

وبهذا ربط بين علمه تعالى وبين الأعيان الثابتة -التي (ليس لها وجودات مستقلّة عن ذات الحقّ، -حتّى تختصّ كلّ عين ثابتة بوجودٍ خاصّ-،.. بل **هي موجودات أزلية بوجود الحقّ**، كما أنّها ليست غير الحقّ حتّى يلزم تعدّد الواجب، **بل وجود واحد أحديّ تتّحد به الأعيان الثابتة**)-.[2]

ويظهر ذلك الربط جليًا في قوله: (لما كان علمه بذاته هو نفس وجوده، وكانت تلك الأعيان موجودة بوجود ذاته، فكانت هي أيضًا معقولة بعقل واحد هو عقل الذات، فهي مع كثرتها معقولة بعقل واحد، كما أنها مع كثرتها موجودة بوجود واحد، إذ العقل والوجود هناك واحد؛ فإذن قد ثبت علمه تعالى بالأشياء كلها في مرتبه ذاته قبل وجودها).[3]

وخلاصة القول أمران:

- **الأول: أن قول الشيرازي في العلم الإلهي مبني على عقيدة وحدة الوجود الفاسدة والقول بالأعيان الثابتة !**
- **الثاني: أن الشيرازي جمع في مذهبه في العلم الإلهي بين القول:**
  - بأن الأشياء حاضرة مشهودة في ذات الله لا تفارقه أزلاً وأبدًا (العلم الحضوري).

---

(١)أسرار الآيات، الشيرازي، ٤١-٤٢، وانظر: صدر الدين الشيرازي وموقفه النقدي من المذاهب الكلامية، د.جميلة البشتي، ١٥٠.

(٢)مقال بعنوان: العلم الإلهي بالجزيئات-قراءة تقويمية في نظريات المدرستين المشائية والمتعالية-، د.زهراء المصطفوي، بتاريخ: ١٣-يوليو-٢٠١٤م موقع نصوص معاصرة، تاريخ الاطلاع: ٧-٥-١٤٣٨هـ، مسترجع من: http://nosos.net/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%87%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A6%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D8%AA%D9%82%D9%88%D9%8A%D9%85%D9%8A%D9%91/

وانظر: الحكمة المتعالية، الشيرازي، ٢٨٢/٨-٢٨٣.

(٣)الحكمة المتعالية، الشيرازي، ٢٨٣/٨.

- وأن (الأشياء كلها معقولة له تعالى كما هي عليها بعقل واحد بسيط[هي عين ذاته]) [١] -
وهذا علم صوري وهو علم إجمالي محض يمثل عين العلم بالذات-

ومن هنا أثبت الصور الإلهية؛ وزعم أن (إثبات الصور.. لازم من تعقله لذاته المستلزم لتعقل ما هو معلوله القريب ومن تعقل معلوله القريب تعقل معلول معلوله ومنه تعقل معلوله الثالث وهكذا الرابع والخامس إلى آخر المعلولات على الترتيب العلي والمعلولي فإن ذاته لما كان علة للأشياء بحسب وجودها والعلم بالعلة يستلزم العلم بمعلولها على الوجه الذي هو معلولها). [٢]

على أن إثباته لهذه الصور الإلهية إنما هو على اعتبار أنها (من لوازم الذات، ولكن لزومها لا بنحو العروض ولا بنحو الصدور بل نوعٌ آخر من اللزوم يكون موجودًا بوجوده)، [٣] و هذه الصور هي عين وجود الله من جهة-وهي من هذه الجهة علم إجمالي محض يعبر عن الذات الإلهية-

ومن جهة أخرى متأخرة عن الذات الإلهية -وهي من تلك الجهة علم بالأعيان الثابتة التي تمثل صور الأشياء الكامنة في العالم الإلهي-؛ والصور الإلهية بهذا الاعتبار ليست من جملة العالَم وما سوى الله وليست هي أيضًا عينه بل هي من متأخرة عن الذات الإلهية وهي من مراتبه ومقاماته التي توجد بوجوده!! [٤]

يقول الشيرازي: (إن تلك الصور الإلهية ليست من جمله العالم ومما سوى الله، وليس وجودها وجودًا مبائنًا لوجود الحق سبحانه، ولا هي موجودات بنفسها لنفسها؛ بل إنما هي من مراتب الإلهية ومقامات الربوبية وهي موجودة بوجود واحد باقيه ببقاء واحد). [٥]

ومن هنا اعتبر أن (علم الحق بالأشياء علمان؛ أحدهما: عين ذاته وهو العلم المجمل، والآخر: علم مفصل عبارة عن صورة كل واحدة من الحقائق الإمكانية). [٦] فالله ﷻ-بزعمه- واجد لكلا

---

(١)الحكمة المتعالية، الشيرازي، ٨/ ٢٧٣.

(٢)الحكمة المتعالية، الشيرازي، ٨/ ٢٧٤-٢٧٥.

(٣)النظام الفلسفي لمدرسة الحكمة المتعالية، عبدالرسول عبوديت، ٢٩٦/٣.

(٤)انظر: النظام الفلسفي لمدرسة الحكمة المتعالية، عبدالرسول عبوديت، ٢٩٤/٣-٢٩٧.

(٥)الحكمة المتعالية، الشيرازي، ٢٣٤/٨.

(٦) مقال بعنوان نظرية صدر المتألهين في العلم الإلهي، يحيى محمد، موقع فهم الدين، تاريخ الاطلاع: ٧-٥-١٤٣٨هـ، مسترجع من:

=

نوعي العلم؛ إذ من حيث هو بسيط في ذاته هو بعينه علم بالتفصل بالأشياء ومن حيث أنه علة للأشياء لديه الصور[١] وهذا ما يُعبر عنه بأن،(علمه تعالى هو العلم الإجمالي في عين الكشف التفصيلي) !!! [٢]

وقد اعترف الشيرازي بصعوبة هذا القول وغموضه؛ فقال: (الواجب بحسب ذاته بذاته ذو تلك اللوازم [٣] لا أنه بسبب تلك اللوازم ذو تلك اللوازم؛ فعاقليته للأشياء لم يحصل له بسبب الأشياء ولا أيضًا بسبب صورها العقلية بل بسبب ذاته فقط؛ بمعنى أنه متى فرضت ذاته بذاته في أي مرتبه كانت بلا ملاحظة شيء آخر معه لكانت ذاته عاقلة للأشياء، لكن عاقليته للأشياء مما لا تنفك عن حصول صور الأشياء له معقولة **وهذا مما فيه غموض ولطافة يقصر عن دركه أكثر الأذهان، كيف ومن أدرك هذا هان عليه إدراك العلم المقدم على الإيجاد سواء كانت معقولاته التفصيلية صورًا ذهنية كما هو رأى المشائين[٤] أو خارجية كما هو رأى الأفلاطونيين.** [١] [٢] **ومن**

=

http://www.fahmaldin.com/index.php?id=459

(١)انظر: النظام الفلسفي لمدرسة الحكمة المتعالية، عبدالرسول عبوديت، ٢٩٥/٣، الحكمة المتعالية عند صدر الدين الشيرازي، د.علي الحاج، ٢٧٨-٢٨١.

(٢) تعليق السبزواري على الحكمة المتعالية للشيرازي، ٢٥١/٥، حاشية(١)، وانظر منه ١٣٠/٥، حاشية(٣)، وانظر: تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٩٢/٣، حاشية(١).

(٣) لوازمه: أي معقولاته، يقول الشيرازي في حكمته المتعالية، ٢١٢/٨-٢١٣ :(علوه ومجده بذاته لا **بلوازمه التي هي المعقولات**؛ وذكر بهمنيار هذا المعنى بقوله: واللوازم التي هي معقولاته تعالى وإن كانت أعراضًا موجودة فيه، فليس مما يتصف بها أو ينفعل عنها، فإن كونه واجب الوجود بذاته هو بعينه كونه مبدء **للوازمه، أي: معقولاته**؛ بل ما يصدر عنه إنما يصدر عنه بعد وجوده وجودًا تامًا، وإنما يمتنع أن يكون ذاته محلاً لأعراض ينفعل عنها، أو يستكمل بها، أو يتصف بها، بل كماله في أنه بحيث يصدر عنه هذه اللوازم؛ لا لأنه محلها. انتهى) وانظر: المبدأ والمعاد، الشيرازي، ١٩٩.

(٤)ذهب الفلاسفة المشائين المقتفون أثر ابن سينا-في كتابه الإشارات- إلى أن علم الله تعالى بالأشياء حصولي ارتسامي؛ وهذا يعني أن صور الأشياء مرتسمة في ذاته تعالى، انظر: الإشارات والتنبيهات، ابن سينا، ٢٨١/٣-٢٨٥، جامع الأفكار وناقد الأنظار، محمد النراقي، ١١٣/٢؛ والشيرازي وإن أثبت الصور العقلية (والعلم الحصولي) إلا أنه اعترض على قول المشائين؛ ووصفهم بالمحجوبين عن الحق!! ولم يرتضِ أن تكون صور الأشياء أعراضًا حالة ومرتسمة في ذات الله؛ بل أبطل(القول بارتسام الصور الذهنية في ذاته تعالى)، الحكمة المتعالية، الشيرازي، ٢٢٩/٨؛ وقال في كتابه المبدأ والمعاد، ٢٠٧ :(ثبت وتحقق من تضاعيف ما ذكرنا أن القول بإثبات الصور للواجب [مع]..تقرير رسوم المدركات

=

لم يذق هذا الشهد لا يمكنه التخلص عن لزوم جهة الإمكان في واجب الوجود على كلا المذهبين كما يظهر بالتأمل!!).[٣][٤]

=

فيه قول فاسد ورأي سخيف وتجاسر في حق المبدأ الأعلى جل كبرياؤه عن ذلك وعلا علوًا كبيرًا)، وزعم أن إثبات الصور الإلهية لا يلزم منه حلول الأشياء-أي الصور – في ذاته؛ (إلا عند المحجوبين عن الحق الزاعمين أنها.. أعراضًا حالة فيه، وأما إذا كانت عينه من حيث الحقيقة والوجود، وغيره من حيث التعيين والتقييد؛ فبالحقيقة ليس هناك حال ومحل؛ بل شيء واحد متفاوت الوجود) الحكمة المتعالية، الشيرازي، ٢٦١/٨. وانظر: النظام الفلسفي لمدرسة الحكمة المتعالية، عبدالرسول عبوديت، ٢٩٥/٣-٢٩٧.

(١)أتباع أفلاطون، وأفلاطون فيلسوف يوناني، مؤسس نظرية المثل، اسمه الأصلي أرستوكليس بن أرستون، اشتهر بأفلاطون، وتعني عريض المنكبين، ذلك لسعة جبهته وعظم جسمه، ولد في أثينا سنة ٤٢٨ق.م، من أسرة أثينية عريقة المجد، تتلمذ على سقراط، وتأثر بأفكاره، من أشهر تلاميذه أرسطو، مات عام ٣٤٧ ق.م. انظر: موسوعة الفلسفة، عبدالرحمن بدوي، ١٥٤/١-١٩٠.

(٢)ذكر الشيرازي مذهب أفلاطون في العلم الإلهي؛ فزعم أنه يرى أن (علمه تعالى بالأشياء صور خارجية قائمة بذواتها منفصلة عنه تعالى وعن الأشياء، وهي المثل الأفلاطونية) المبدأ والمعاد، الشيرازي، ١٩٢، وعلى هذا فملاك علم الله بالأشياء-بزعمه- هو الصور المفارقة والمثل؛ والشيرازي مع قبوله لنظرية المثل الأفلاطونية رفض أن تكون **الصور المفارقة المنفصلة هي مناط العلم الإلهي**؛ إذ العلم الإلهي-في زعم الشيرازي- عين ذاته تعالى، والصور العقلية الخارجية(والتي تسمى بالصور الإلهية) -في زعمه- ليس لها وجود مباين لذات الرب! يقول الشيرازي في حكمته المتعالية: ١٨٨/٨(**مذهب القائلين بالمثل؛ فهو وإن كان مذهبًا منصورًا عندنا حيث ذببنا عنه وبرهنا عليه وأحكمنا برهانه وشيدنا أركانه ورفعنا بنيانه** -كما سبق القول فيه في العلم الكلي المذكور في السفر الأول من هذا الكتاب- **لكن في جعل تلك الصور مناطًا للعلم الأزلي الكمالي الإلهي السابق على كل ما سواه موضع بحث ومحل قدح**؛ لأن علمه تعالى قديم واجب بالذات وهذه الصور متأخرة الوجود عنه تعالى، وعن علمه بذواتها فكيف يكون هي بعينها علمه بالأشياء في أزل الآزال وأيضا هذه الصور ..مفارقة)!، وانظر: الحكمة المتعالية عند صدر المتألهين الشيرازي، د.علي الحاج، ٢٦٦-٢٧٥، ٢٨١-٢٨٢.

(٣)الحكمة المتعالية، الشيرازي، ٢١٤/٨-٢١٥.

(٤)أيد الشيرازي وقال بقوله -في كون علمه سبحانه بساير الأشياء علم تفصيلي في عين الكشف الإجمالي -عدد من فلاسفة الشيعة؛ منهم: السبزواري، والشعراني، الطباطبائي، الخميني، وجلال الدين آشتياني، وغيرهم انظر: شرح الأسماء الحسنى، هادي السبزواري،١٧/١، ١٣٨، ٢٠٨، تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٢٥٥/٣، حاشية(١)، بداية الحكمة، الطباطبائي، ٢٠٤-٢٠٥، حديث الطلب والإرادة، الخميني، ١٠٥، تعليقات بر الشواهد الربوبية، جلال الدين آشتياني، ٤٤٧، ٤٨٢.

وقد استدل الشيرازي على مسألة العلم الإلهي بعدد من الأدلة العقلية؛ ومن ذلك:

- (أنه تعالى يعلم ذاته وذاته سبب تام للأشياء والعلم بالسبب التام للشيء يوجب العلم بذلك الشيء فذاته تعالى يعلم جميع الأشياء).[1] يقول الشيرازي: (لما ثبت كون الواجب تعالى عالمًا بذاته لزم كونه عالمًا بجميع الموجودات، فإن ذاته علة موجبة لجميع ما عداه ومبدأ لفيضان كل إدراك حسيًا كان أو عقليًا، ومنشأ لكل ظهور ذهنيًا كان أو عينيًا إما بدون واسطة أو بواسطة هي منه. والعلم التام بالعلة الموجبة يستلزم العلم التام بمعلولها؛ فلزم كونه تعالى عالمًا بجميع المعلومات).[2]
- أن كل شيء حكم العقل أنه كمال لموجود من حيث هو موجود من غير تخصيصه بتجسم وتقدر وتركب وتكثر ويمكن على الموجود الحق فيجب له لا محالة.

يقول الشيرازي: (تقرر في الفلسفة الأولى: أن كل شيء حكم العقل أنه كمال لموجود من حيث هو موجود من غير تخصيصه بتجسم وتقدر وتركب وتكثر ويمكن على الموجود الحق .. فيجب له لا محالة؛ لأنه كلما فرضناه كمالاً للموجود من حيث هو موجود ولا يوجب تجسمًا أو تركبًا[3] حتى يمتنع عليه...فمثل ذلك الشيء واجب الحصول له تعالى.

وأيضًا يمتنع أن يكون مفيض الكمال قاصرًا عنه؛ فيصير المستوهب أشرف من الواهب، والمستفيد أكرم من المفيد إذ الفطرة تأباه؛ **فإذا كان العلم وغيره من الكمالات المضاهية له مما لا**

---

(١)المبدأ والمعاد، الشيرازي، ١٩٦.

(٢)المبدأ والمعاد، الشيرازي، ١٩١، وانظر: الحكمة المتعالية، الشيرازي، ١٧٨/٨-١٧٩.

(٣)**التجسيم والتركيب والتكثر من الألفاظ المبتدعة**؛ التي لم ترد في الكتاب، ولا في السنة لا بنفي ولا إثبات، ولا جاء عن أحد من سلف الأمة وأئمتها فيها نفي ولا إثبات أصلاً، وحينئذ فإطلاق القول بنفيها أو إثباتها ليس من مذهب أهل السنة والجماعة، والواجب الاستفصال عن المراد بهذه الألفاظ المجملة؛ فإن أراد به معنى موافق للكتاب والسنة أثبت المعنى دون اللفظ، وإن أراد به معنى مخالف للكتاب والسنة نفي المعنى واللفظ جميعًا.

على أن هذه الألفاظ (التجسيم والتركيب والتكثر) هي من الألفاظ التي استعملها نفاة الصفات؛ الذين زعموا أن إثبات الصفات الذاتية لله مستلزم للتجسيم والتركيب والتكثر، ومن هنا لمزوا أهل السنة بالمجسمة لأنهم أثبتوا لله ما أثبته لنفسه في كتابه، وما أثبته له رسوله ﷺ، انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٢٩٨/٥-٣٠٧، ٤٣٢-٤٣٨، معجم ألفاظ العقيدة، عامر فالح، ٨٠-٨١.

يوجب تخصيص الموصوف بها بتجسم وتكثر فلا يمتنع عليه تعالى.... وحيث سبق أن مبدع الأشياء على الإطلاق هو ذاته تعالى، ومن جملة ما يستند إليه هي الذوات العالمة والصور العلمية، والمفيض لكل شيء أو في كل كمال غير متكثر؛ لئلا يقصر معطي الكمال عنه؛ **فكان الواجب عالمًا وعلمه لا يزيد على ذاته)**. [1]

(١)المبدأ والمعاد، الشيرازي، ١٨٩.

المبحث الثاني:

تعلق البداء بالعلم الإلهي عند الشيعة الإمامية.

افترقت الرافضة في جواز البداء على الله تعالى (على ثلاث مقالات:

فالفرقة الأولى منهم؛ يقولون: إن الله تبدو له البداوات .. وأن ما علم أنه يكون، ولم يطلع عليه أحدًا من خلقه؛ فجائز عليه البداء فيه، وما اطلع عليه عباده فلا يجوز عليه البداء فيه.

والفرقة الثانية منهم؛ يزعمون: أنه جائز على الله البداء فيما علم أنه يكون حتى لا يكون، وجوزوا ذلك فيما أطلع عليه عباده وأنه لا يكون كما جوزوه فيما لم يطلع عليه عباده.[1]

والفرقة الثالثة منهم؛ يزعمون أنه لا يجوز على الله ﷻ البداء، وينفون ذلك عنه تعالى). [2]

ونظرة عجلى، في الروايات المنسوبة لأئمة آل البيت، تكشف أبعادًا من التناقض الذي جاء على لسان أتباع أئمة أهل البيت عليهم السلام في هذا المجال!

فقد جاء في مروياتهم:

- عن أبي عبد الله عليه السلام قال: "من زعم أن الله ﷻ يبدو له في شيء لم يعلمه أمس فابرؤوا منه".[3]

---

(١) مرويات الشيعة متناقضة حول جواز تعلق البداء فيما علمه الأنبياء والمعصومين عن طريق إخبار الله لهم؛ فمنها: ما أثبت تعلق البداء به، انظر: بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٦٤/٢٦، علم الإمام، كمال الحيدري، ٣٣٣، ومنها: ما نفى تعلق البداء به و ادعى أن البداء إنما يكون فيما لم يطلع الله عليه الأنبياء والمعصومين حتمًا؛ لئلا يخبروا فيكذبوا! انظر: تفسير العياشي، العياشي، ٢١٦/٢-٢١٧، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٦٣/٢٦، وقد تناقضت تبعًا لذلك أقولهم!! ولدفع هذا التعارض والتضارب حاول بعض الشيعة الجمع بين الروايات والأقوال في تعسف ظاهر وتكلف مشين!!؛ فجاءوا بتخريجات بعيدة، وبأقوال فاسدة يحسبها الظمآن ماءً؛ ويا ليته إذا جاءها لم يجدها شيئًا بل يجدها سمًا ناقعًا، انظر: مكيال المكارم، محمد تقي الأصفهاني، ٣٥٤/١-٣٦٢، محاضرات في أصول الفقه، تقرير بحث السيد الخوئي للفياض، ٣٣٣/٥-٣٤٤، مجموعة الرسائل، لطف الله الصافي، ١٢٩/٢-١٣٥.

(٢)مقالات الإسلاميين، الأشعري، ١١٣/١.

(٣)الاعتقادات في دين الإمامية، الصدوق، ٤١، كمال الدين، الصدوق، ٦٩-٧٠، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١١١/٤، مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٢٩١/١.

- وعنه -أيضًا-أنه قال: "من زعم أن الله بدا له في شيء بداء ندامة، فهو عندنا كافر بالله العظيم".[١]

وجاء فيها أيضًا:

- عن أبي عبد الله عليه السلام -كما يفترون-: "ما عظم الله عز وجل بمثل البداء"!.[٢]
- وعنه أنه قال-كما يفترون-: "ما بدا لله بداء كما بدا له في إسماعيل ابني".
- وعن أبي الحسن الثالث علي بن محمد الجواد أنه قال-كما يفترون-: "بدا لله في أبي محمد بعد أبي جعفر ما لم يكن يعرف له".

وقد سرى هذا التناقض والتنافر-حول عقيدة البداء- في نصوص أعلام المذهب:

إذ تجد في نصوصهم: إيجاب القول بالبداء[٣] وحكاية إجماع الشيعة على وصفه تعالى به!

وتجد فيها أيضًا: الحث على عدم القول بالبداء، وحكاية إجماع الشيعة على عدم جواز وصف الله به!!

فهذا شيخ الشيعة الصدوق؛ يقول: (يجب علينا أن نقر لله عز وجل بأن له البداء).[٤]

وقد حكى شيخهم المفيد إجماع طائفته على وصف الله بالبداء -فقال-:(اتفقوا على إطلاق لفظ (البداء) في وصف الله تعالى، وأن ذلك من جهة السمع دون القياس).![٥]

---

(١)الاعتقادات في دين الإمامية، الصدوق، ٤١.

(٢)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب: البداء، رقم(١)، ١٤٦/١، كتاب التوحيد، الصدوق، ٣٣٣، رقم(٢)، الوافي، الفيض الكاشاني، ٥٠٧/١، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٠٧/٤، والرواية صححها بدرالدين أحمد العاملي في كتابة الحاشية على أصول الكافي، ص١١١، ومثله المجلسي الأول في كتابه روضة المتقين، ٤٣٥/٣: فقد عدها من (الصحيح). بينما قال عنها المجلسي الثاني في مرآة العقول، ١٣٧/٢، (مرسل).

(٣)وقد اعترف الشعراني بذلك؛ فقال: (يوجب بعض علمائنا التعبد بالتلفظ بالبداء). تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ج٤/ حاشية(٢)، صفحة ٢٥٨.

(٤)التوحيد، الصدوق، ٣٣٥.

(٥)أوائل المقالات، المفيد، ٤٦.

وقال:(فأما إطلاق لفظ البداء فإنما صرت إليه بالسمع الوارد عن الوسائط بين العباد وبين الله ﷻ، **ولو لم يرد به سمع أعلم صحته ما استجزت إطلاقه** .. ولكنه لما جاء السمع به صرت إليه على المعاني التي لا تأباها العقول، **وليس بيني وبين كافة المسلمين في هذا الباب خلاف، وإنما خالف من خالفهم في اللفظ دون ما سواه،** وقد أوضحت عن علتي في إطلاقه بما يقصر معه الكلام، **وهذا مذهب الإمامية بأسرها** وكل من فارقها في المذهب ينكره على ما وصفت من الاسم دون المعنى ولا يرضاه).[١]

بل ادعى آيتهم السبحاني: (أن البحث في حقيقة البداء المقصودة للإمامية أمر اتفق المسلمون حسب نصوص كتابهم وأحاديث نبيهم عليه، ولا يمكن لأحد إنكاره!!!).[٢]

بينما حكى علامتهم الشعراني إجماع طائفته على نفي وصف الله بالبداء؛ فقال-:(اعتقادنا في البداء على الله تعالى أنّه محال.. **وهو باطل بالاتّفاق**).[٣] وقال: (البداء...محال على الله تعالى باتفاق الأمة لاستلزامه الجهل على الله تعالى وحدوث علمه بالمفسدة في فعل بدا له فيه).[٤] وقال: (لكن علماءنا -كما سبق- أبطلوا البداء صريحًا).[٥]

وقال: في (**مقام بيان العقائد..الصحيح أن يُقال: لا بداء!**)، [٦] (وذلك لأنه **لا خلاف بين علمائنا في أن البداء محال على الله تعالى كما مر وأنه لا يجوز التغير في علمه ولا يجوز عليه الكذب بأن يخبر الحجج بوقوع ما لا يقع أصلاً ولا أن يمكن أنبيائه ورسله من اعتقاد الأمر الباطل**). [٧]

ومهما يكن من أمر فتناقض الشيعة في عقيدة البداء واضح، وتهافتهم مفضوح! [٨]

---

(١)أوائل المقالات، المفيد، ٨٠.

(٢)الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي،٥٨١.

(٣)تقدمة المحشي الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ١/ ١٣.

(٤)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٤/ ٢٣٦، حاشية(١).

(٥)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٤/ ٢٧٤، حاشية(١).

(٦)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٤/٢٥٨ حاشية(٢).

(٧)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٤/٢٥٨ حاشية(٢).

(٨)راجع من هذا البحث حاشية (١)،من صفحة ٢٥١ إلى صفحة ٢٥٧.

ومحور الحديث هنا مع من أثبت هذه العقيدة الفاسدة؛ وأما من أنكرها وزعم أنها ليست من عقائد الشيعة –إن لم يكن فعله تقية– فقد خالف الواقع؛ إذ البداء من عقائدهم المقررة في مصنفاتهم، ونصوصهم في إثباته متكاثرة فضلاً عن رواياتهم وأخبارهم![1]

فقد جاء في مصنفاتهم التصريح بأن (**البداء أمر يختص بالشيعة الإمامية، وقد عده العلماء والمتكلمين من ضروريات مذهبهم،**[2] والروايات عن الأئمة الطاهرين في لزوم الاعتقاد به، والتوبيخ في إنكاره متواترة، وقل من العلماء من لم يكتب كتابًا مستقلاً فيه!!!). [1]

---

(١)من عجائب الشيعة المثبتة للبداء وتدليسهم:

- أنهم يتخذون من تأويل البداء ذريعة لإثباته؛ **ثم يدعون أنه لا خلاف بينهم وبين المسلمين في معناه بل الخلاف في لفظه!!**؛ رغم:
  - **إنكارهم لما ثبت بالنصوص الشرعية من أن الرب سبحانه قد فرغ من الأمر؛ ولمزهم لمن اعتقد ذلك بأنه وافق اليهود!**
  - **اختلاف أعلام طائفتهم في تأويل البداء؛ إذ لم يتفقوا فيه على معنى بعينه!! بل قرروا أن (مسألة البداء من غوامض المسائل الإلهية وعويصات المعارف الربانية)!** رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين، علي الشيرازي، ٨٩/١، **وزعموا أن (توضيح أمر البداء وتفصيله لأكثر الخلق ينافي حكمة البداء وتعيينه؛ إذ هذه الحكمة لا تحصل لهم إلا بجهلهم بأصله ليصير سببًا لإتيانهم بالخيرات وتركهم الشرور) فـ(العلم بكنه حقيقة ذلك لا يتيسر لعامة الخلق)!!** بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٩٥/٢٥، مرآة العقول، المجلسي، ٩٧/٣-٩٨.
- أن ما ورد في رواياتهم من نفي البداء يوردونه لإثباته؛ متخذين من بعض العبارات ترسًا وجنة يتترسون بها من سهام الراشقين؛ كـ قولهم: (ليس البداء –كما تظنّه جهّال الناس– بأنّه بداءُ ندامة) وقولهم: وردت (أخبارا جمة عن الصادقين ﷺ، بالحث على اعتقاد البداء)لكن ليس البداء بداء ندامه؛ إذ بداء الندامة (على الله تعالى محال) وقولهم:(لا يلزم من الالتزام بالبداء أي محذور؛ كتجويز الجهل عليه سبحانه أو ما ينافي عظمته وإجلاله أو الكذب). انظر فيما سبق: التوحيد، الصدوق، ٣٣٥-٣٣٦، أوائل المقالات، المفيد، ٨٠، الصراط المستقيم، علي يونس العاملي النباطي، ٤٩/١، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٩٢/٤-١٣٤، مرآة العقول، المجلسي، ١٢٣/٢-١٤٩، حق اليقين في معرفة أصول الدين، عبدالله شبر، ١٠٩/١-١١٢، أجوبة مسائل جار الله، السيد شرف الدين، ٩٩-١٠٣، الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥٦٥-٥٦٩، عقائد الإمامية برواية الصحاح الستة، محمد الحلو، ٢١٧-٢٣٢، زبدة الأصول، محمد الروحاني، ٢٣٤-٢٤١.

(٢)وهذا يناقض ما ادعاه شيخ الشيعة المفيد –ومن تبعه– من أنه لا خلاف بينهم وبين المسلمين في معنى البداء بل الخلاف في لفظه!! إذ كيف يكون الاعتقاد بالبداء أمر تختص به الإمامية ثم يكون الخلاف في لفظه دون معناه!!

وقد بلغ من اهتمامهم به أن زعموا (أن البداء مما جاء به الأنبياء وندب الأمم القول به!!).[٢] وأن (تعظيمه تعالى ووصفه بالبداء -الذي هو فعل من أفعاله- مستلزم لتعظيمه ووصفه بجميع الصفات الكمالية، مثل: العلم والقدرة والتدبير والإرادة ، والاختيار وأمثالها)!!. [٣]

ومن هنا ربطوا بين علم الله بكل ما كان وما سيكون وبين البداء وزعموا بأن (تحقيق معنى البداء وصحته لا ينافي علم الله سبحانه في الأزل بكل ما كان وما سيكون من الأزل إلى الأبد)؛[٤] **بل البداء في زعمهم مقتضى مرويات الأئمة المثبتة لعلم الله السابق الأزلي!!**

يقول المازندراني – في شرح ما ورد في مروياتهم عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل: هل يكون اليوم شيء لم يكن في علم الله بالأمس؟ قال: "لا!، من قال هذا فأخزاه الله"، قلت: أرأيت ما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة أليس في علم الله؟ قال: "بلى قبل أن يخلق الخلق"-

الشرح: سئل أبو عبد الله عليه السلام ("هل يكون اليوم شيء؟" من فعله وفعل العباد؛ لم يكن في علم الله بالأمس؟" قال: "لا" **لاستحالة الجهل عليه وتجدد العلم له!**، "من قال هذا فأخزاه الله"! أي: أذله وأهانه وأوقعه في بلية وعذاب. "قلت: أرأيت" أي: أخبرني "ما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة" بل وما هو كائن في يوم القيامة أيضًا " أليس في علم الله ؟" **لعل الفرض من هذا السؤال بعد الجواب عن السؤال المذكور هو استعلام حال علمه تعالى بجميع الكائنات في جميع الأوقات من حيث الثبوت والاستمرار وعدم التغير! " قال: بلى" هو في علم الله أزلاً " قبل أن يخلق الخلق" هذا عقيدة جميع أهل الإسلام إلا من لا يعتد به من أهل البدع كما مرّ آنفًا، وفيه دلالة على ثبوت البداء له تعالى وعلى أن بداءه ليس من جهل)!!! [٥]**

بل وبلغ من شططهم:

=

(١)تعليقات على أوائل المقالات للشيخ إبراهيم الأنصاري الزنجاني الخوئيني، ٣٢٧.

(٢)روضة المتقين، المجلسي الأول، ٤٣٦/٣.

(٣)شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٤١/٤.

(٤)الوافي، الفيض الكاشاني، ١٥٤١/١٤، وانظر منه: ٥١٤/١.

(٥)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٢٥١/٤.

- **أنهم فسروا اتفاق كلمة الشيعة في أن الله تعالى لم يزل عالما قبل أن يخلق الخلق بالقول بعقيدة البداء –المبنية على المعارضة بين العلم والقدرة–**؛ فقالوا: (**اتفقت كلمة الشيعة الإمامية على أن الله تعالى لم يزل عالـمًا قبل أن يخلق الخلق بشتى أنواعه بمقتضى الحكم العقل الفطري وطبقًا للكتاب والسنة. بيان ذلك**: أنه لا شبهة في أن العالم بشتى ألوانه وأشكاله تحت قدرة الله تعالى وسلطانه المطلق، وأن وجود أي ممكن من الممكنات فيه منوط بمشيئته تعالى وأعمال قدرته، فإن شاء أوجده وإن لم يشاء لم يوجده، **هذا من ناحية**.

ومن ناحية أخرى: أن الله سبحانه عالم بالأشياء بشتى أنواعها وأشكالها منذ الأزل، وأن لها بجميع أشكالها تعيينًا علميًا في علم الله الأزلي، ويعبر عن هذا التعيين بتقدير الله مرة وبقضائه مرة أخرى.

ومن ناحية ثالثة: أن علمه تعالى بالأشياء منذ الأزل لا يوجب سلب قدرة الله تعالى واختياره عنها، ضرورة أن حقيقة العلم بشيء الكشف عنه على واقعه الموضوعي من دون أن يوجب حدوث شيء فيه؛ فالعلم الأزلي بالأشياء هو كشفها لديه تعالى على واقعها من الإناطة بمشيئة الله واختياره، فلا يزيد انكشاف الشيء على واقع ذلك الشيء... **فالنتيجة على ضوء هذه النواحي الثلاث هي**: أن معنى تقدير الله تعالى للأشياء وقضائه بها: أن الأشياء بجميع ضروبها كانت متعينة في العلم الإلهي منذ الأزل على ما هي عليه من أن وجودها معلق على أن تتعلق المشيئة الإلهية بها حسب اقتضاء الحكم والمصالح التي تختلف باختلاف الظروف والتي يحيط بها العلم الإلهي.

ومن ضوء هذا البيان يظهر بطلان ما ذهب إليه اليهود من أن قلم التقدير والقضاء حينما جرى على الأشياء في الأزل استحال أن تتعلق المشيئة الإلهية بخلافه، ومن هنا قالوا: يد الله مغلولة عن القبض والبسط والأخذ والإعطاء! **ووجه الظهور**: ما عرفت من أن قلم التقدير والقضاء لا يزاحم قدرة الله تعالى على الأشياء حين إيجادها حيث إنه تعلق بها على واقعها الموضوعي [من] الإناطة بالمشيئة والاختيار فكيف ينافيها!! ومن الغريب جدًا أنهم –لعنهم الله– التزموا بسلب القدرة من الله ولم يلتزموا بسلب القدرة عن العبد مع أن الملاك في كليهما واحد –وهو العلم الأزلي – فإنه كما تعلق بأفعاله تعالى كذلك تعلق بأفعال

العبيد. فالنتيجة: أنهم التزموا بحفظ القدرة لأنفسهم وأن قلم التقدير والقضاء لا ينافيها، وسلب القدرة عن الله تعالى وأن قلم التقدير والقضاء ينافيها!!). [1]

- **بل ادعوا أن البداء يتعلق بعلم الله المخزون خاصة،[2]و(أن في الاعتقاد بالبداء يتضح نقطة الفرق بين العلم الإلهي وعلم غيره!**، فإن غيره وإن كان نبيًا أو وصيًا كنبينا محمد

---

(١)محاضرات في أصول الفقه، تقرير بحث السيد الخوئي للفياض، ٣٣٣/٥- ٣٣٥، وانظر: البيان في تفسير القرآن، الخوئي، ٣٨٥-٣٨٦، رسالتان في البداء، الخوئي وَ البلاغي، ٣٢-٣٤.

(٢)الشيعة المثبتة لتعلق البداء بالعلم لما ضاقت بهم الحيل في إثباته -للزومه تجهيل الرب-؛ استحدثوا تقسيمًا للعلم أملاً في أن يجدوا فيه مخرجًا يدفع عنهم شناعة قولهم، واختلفوا في هذا التقسيم:

فتارة يقسمون العلم إلى قسمين علم مخزون استأثر الرب به، وعلم علمه الأنبياء والملائكة، ويعلقون المشيئة والبداء بالعلم المخزون الذي استأثر به الرب دون العلم الذي علمه الأنبياء والملائكة؛ مستندين في ذلك إلى ما ورد في مروياتهم المفتراة على الأئمة؛ والتي منها: عن علي بن أبي طالب أنه قال-كما يفترون-: " العلم علمان: فعلم علمه الله وملائكته ورسله، فما علمه ملائكته ورسله فإنه يكون!، ولا يكذب نفسه ولا ملائكته ولا رسله، وعلم عنده مخزون لم يطلع عليه أحدًا من خلقه يقدم منه ما يشاء ويؤخر منه ما يشاء، ويمحو ما يشاء ويثبت ما يشاء"!!

وتارة يقسمون العلم إلى ثلاث أقسام؛ ١-العلم المخزون، ٢- العلم الذي علمه ملائكته ورسله وأخبر بأنه سيقع حتمًا، ٣- العلم الذي علمه ملائكته ورسله إلا أنه موقوف على أن لا تتعلق مشيئته الله بخلافه!!ثم يصيحون بقولهم:(العلم المخزون الذي استأثر به لنفسه، ..لا ريب في أن البداء لا يقع في هذا القسم!! بل..البداء إنما ينشأ من هذا العلم) البيان في تفسير القرآن، الخوئي، ٣٨٧؛ رسالتان في البداء، الخوئي، والبلاغي، ٣٥، وكذا العلم الذي (أخبر نبيه وملائكته بأنه سيقع حتمًا..[ف]لا ريب في أن هذا القسم - أيضًا - لا يقع فيه البداء ، وإن افترق عن القسم الأول بأن البداء لا ينشأ منه) البيان في تفسير القرآن، الخوئي، ٣٨٧؛ رسالتان في البداء، الخوئي، والبلاغي، ٣٦، وأما العلم (الذي أخبر نبيه وملائكته بوقوعه في الخارج إلا أنه موقوف على أن لا تتعلق مشيئة الله بخلافه..هذا القسم هو الذي يقع فيه البداء)!!! البيان في تفسير القرآن، الخوئي، ٣٨٨؛ رسالتان في البداء ، الخوئي، والبلاغي، ٣٧.

غير أن هذا التقسيم لا يسعفهم بل يظهر تناقضهم واضطرابهم؛كما أنه لا يخلصهم من المحذور الذي يلزمهم (تجهيل الرب) ؛ ثم لأمرين:

الأول: تنافر أقوالهم في محل البداء:

فهم تارة يعلقون البداء بالعلم المخزون ويثبتون المحو والإثبات فيه، وتارة ينفون تعلق البداء به ويدعون أن البداء إنما ينشأ منه!!

وتارة يقولون بأن ما علمه ملائكته ورسله فإنه يكون ولا يقع فيه البداء، وتارة أخرى يقسمونه إلى قسمين قسم معلق بالمشيئة يقع فيه البداء وقسم حتمي لا يقع فيه البداء!!

=

(ص) لا يمكن أن يحيط بجميع ما أحاط به علمه تعالى، وإن كان عالمًا بتعليم الله إياه بجميع عوالم الممكنات **إلا أنه لا يحيط بما أحاط به علم الله المخزون..حيث..لا يعلم بمشيئة الله تعالى لوجود شيء أو عدم مشيئته إلا حيث يخبره الله تعالى به على نحو الحتم)!**[1]

وقد صرحوا بذلك؛ فقالوا:

(لا يلزم من الالتزام بالبداء أي محذور؛ كتجويز الجهل عليه سبحانه أو ما ينافي عظمته وإجلاله أو الكذب، بل في الاعتقاد به تعظيم لسلطانه وإجلالٌ لقدرته، كما لا يلزم منه محذور بالإضافة إلى أنبيائه وملائكته، **بل فيه امتياز علم الخالق عن علم المخلوق)!**[2]

وقالوا: (البداء **إنما يكون في العلم المخزون المكنون الذي لا يعلمه إلا الله** ﷻ)،[3] و**(في القول بالبداء يتضح الفارق بين العلم الإلهي وبين علم المخلوقين!!!** [4]؛ فعلم المخلوقين –

=

الثاني: أنه إذا سلم–على سبيل التنزل– تعلق البداء بأحد أقسام العلم لزم أن يتعلق البداء بالقسمين الآخرين؛ وإلا لصدق أن لا يكون الأول علمًا بل جهلاً؛ إذ كيف يكون علمٌ ويحصل فيه البداء!! فظهر بذلك حقيقة قولهم وأنهم يعلقون البداء في كل أقسام العلم –التي استحدثوها–؛ وإن نفوا ذلك تقية أو تلبيسًا أو تغافلاً!! وهذا ما صرح به الكربلائي حين قال: (والشيء ما لم يجد فيحتمل فيه المحو والإثبات) الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤٨٨/٢، وانظر منه: ٤٧٥/٢-٤٩١.

(١)محاضرات في أصول الفقه، تقرير بحث السيد الخوئي للفياض، ٣٤١/٥، وانظر: رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين، علي الشيرازي، ٩٠/١-٩١.

(٢)محاضرات في أصول الفقه، تقرير بحث السيد الخوئي للفياض، ٣٤٤/٥، وانظر من: ٣٣٣/٥، ٣٣٨.

(٣)رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين، علي خان المدني الشيرازي، ٨٩/١.

(٤)**تنويه:** يظهر مما سبق أن الشيعة يدعون أن البداء صفة للرب ومن خصائص علمه التي يمتاز بها عن علم المخلوقين!! غير أنهم –في حقيقة الأمر– لم يتفقوا على ذلك بل تناقضوا في ذلك–كعادتهم– تناقضًا فوضويًا!! **فعلق بعضهم البداء بعلم الأئمة والأنبياء والأولياء!** انظر: مسائل عقائدية في: الغلو والتفويض، الخلق والرزق، العلم بالغيب، الحقيقة المحمدية، علاء الدين القزويني، ص: ٢١٩، وفي ذلك يقول آية الشيعة محمد طاهر آل شبير الخاقاني: (يجوز في علمهم البداء ﷺكما صرحت به الأحاديث المتواترة وهو من شعار الإمامية، وأن الله يبدي ما خفي على الأنبياء والأولياء لمصالح توجب الخفاء عليهم!!) أنوار المسائل، محمد آل شبير، ١٨٨، نقلاً من مسائل عقائدية، في: الغلو والتفويض، الخلق والرزق، العلم بالغيب، الحقيقة المحمدية، علاء الدين القزويني، ص: ٢١٩، وانظر: الأنوار الساطعة، الكربلائي، ١١٧/٣. **وفرّ بعضهم من إثبات حقيقة البداء لله فأول الروايات الواردة في إثبات البداء وحملها على المخلوق؛** إما الإنسان

=

وإن كانوا أنبياء أو أوصياء- لا يحيط بما أحاط به علمه تعالى، فإن بعضًا منهم وإن كان عالـمًا -بتعليم الله إياه - بجميع عوالم الممكنات **لا يحيط بما أحاط به علم الله المخزون الذي استأثر به لنفسه**، فإنه لا يعلم بمشيئة الله تعالى -لوجود شيء- أو عدم مشيئته إلا حيث يخبره الله تعالى به على نحو الحتم).[1]

وجاء في مروياتهم ما يؤيد هذا اللغط؛ فقد نسبوا إلى علي بن أبي طالب أنه قال-كما يفترون-: " العلم علمان: **فعلم علمه الله وملائكته ورسله، فما علمه ملائكته ورسله فإنه يكون!**، ولا يكذب نفسه ولا ملائكته ولا رسله، **وعلم عنده مخزون لم يطلع عليه أحدًا من خلقه يقدم منه ما يشاء ويؤخر منه ما يشاء، ويمحو ما يشاء ويثبت ما يشاء"!!**

ونسبوا إلى أبي جعفر محمد الباقر أنه قال -كما يفترون- : "العلم علمان، علم علمه ملائكته ورسله وأنبيائه، **وعلم عنده مخزون لم يطلع عليه أحد، يحدث فيه ما يشاء**".[2]

ونسبوا إليه أيضًا أنه سئل عن قوله تعالى:﴿ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ٢٦ ﴾ الجن:٢٦: فقال" أمّا قوله: ﴿ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ ﴾ الجن:٢٦؛ **فإنّ الله ﷻ عالم بما غاب عن خلقه فيما يقدّر من شيء ويقضيه في علمه قبل أن يخلقه وقبل أن يُفضيه إلى الملائكة فذلك .. علم**

=

بظهور الأمر له على خلاف ظنه وعلمه، وإما النفوس والأفلاك لعدم إحاطتها بتفاصيل ما يقع من الأمور!! وجنح بعضهم إلى الزعم بأن البداء مجاز في حق الله!! انظر في ذلك: الوافي، الفيض الكاشاني، ٥٠٧/١-٥٠٨، مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، المجلسي، ١٢٧/٢-١٣١، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٩٢/٤-١٣٤، تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٤/ ص: ٢٣٦حاشية(٢)، ص: ٢٤٧حاشية(٣)، ص: ٢٤٨ حاشية(١)، ص: ٢٥٤حاشية(١)، ص:٢٥٥ حاشية(١)، أجوبة مسائل جار الله، السيد شرف الدين، ٩٩-١٠٣، الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥٦٥-٥٦٩.

(١)رسالتين في البداء، الخوئي، وَ البلاغي، ٤٣، البيان في تفسير القرآن، الخوئي، ٣٩١، خلاصة علم الكلام، عبدالهادي الفضلي، ١١٥.

(٢)تفسير العياشي، محمد بن مسعود العياشي، ٢١٦، تفسير مجمع البيان، الطبرسي، ٤٩/٦، زبدة التفاسير، فتح الله الكاشاني، ٤٥٩/٣، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء،١١٩/٤، نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ١٤٨/٢.

موقوف عنده، إليه فيه المشيئة؛ فيقضيه إذا أراد ويبدو له فيه فلا يمضيه، فأمّا العلم الذي يقدّره الله ﷻ فيقضيه ويمضيه؛ فهو العلم الذي انتهى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله ثمّ إلينا"[1].[2]

ونسبوا إلى أبي عبد الله أنه قال-كما يفترون-: "إن لله ﷻ علمين؛ علمًا أظهر عليه ملائكته وأنبيائه ورسله؛ فما أظهر عليه ملائكته ورسله وأنبيائه فقد علمناه، **وعلمًا استأثر به فإذا بدا لله في شيء منه** أعلمنا ذلك، وعرض على الأئمة الذين كانوا من قبلنا".[3]

فهذه الروايات صريحة بتعلق البداء والمشيئة بعلم الله المخزون الذي استأثر الله به ولم يطلع عليه أحد والمسمى في زعمهم بالعلم الموقوف،[4] والعلم البدائي،!![1] والعلم المكفوف!![2]

---

(١)بصائر الدرجات، ابن فروخ الصفار، رقم(١)،١٣٣، الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحجة، باب نادر فيه ذكر الغيب، رقم(٢)، ٢٥٦/١، الوافي، الفيض الكاشاني،٥١٣/١، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١١٠/٤-١١١، ١٦٦/٢٦، وقال المجلسي في مرآة العقول،١١١/٣: '' الحديث الثاني: مجهول''، بينما ذكر شيخهم هادي النجفي في كتابه موسوعة أحاديث أهل البيت، ٢١٥/٨: أن ''الرواية صحيحة الإسناد ''!!

(٢) يقول الكربلائي في معرض شرحه لهذه الرواية:(قوله: " عالم الغيب ": **يدل على أن مصداق علم الغيب هو هذا العلم الذي فيه البداء له تعالى**؛ .. "فيقضيه إذا أراد" أي: إذا أخرج نفذ، فلا بداء فيه حينئذ، **وقد يبدو له فيه فلا يمضيه كما لا يخفى**. ثم إن العلم المستأثر لنفسه تعالى الذي هو مصداق لعلم الغيب قد يبدو له تعالى أن يعلمه حججه ﷺ فيعلمهم كما لا يخفى، ولكنه تعالى مع ذلك أقدرهم على أنهم إذا شاؤوا أن يعلموا ذلك العلم المستأثر لنفسه علموه. ولعمري هذا مقام لم يعطه الله لأحد إلا إياهم ﷺ؛ فهم في مقام القرب منه تعالى، بحيث إذا شاؤوا أن يعلموا من ذلك العلم المستأثر لنفسه علموه). الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤٩٥/٢.

(٣)بصائر الدرجات، ابن فروخ الصفار،٤١٤، رقم(٦)، الأصول من الكافي، الكليني، كتاب: الحجة، باب: أن الأئمة ﷺ يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل ﷺ، رقم(١)،٢٥٥/١، الاختصاص، المفيد، ٣١٣، الوافي، الفيض الكاشاني،٥٨٨/٣، الفصول المهمة، الحر العاملي، ٣٩٣/١، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٩٣/٢٦ ، وقال المجلسي في مرآة العقول، ١٠٨/٣: (الحديث الأول: ضعيف بسنده الأول صحيح بسنده الثاني).

(٤) وقد ذكر الطبطبائي تعريفًا لعلمه تعالى الموقوف-الذي هو محل البداء في زعمهم-؛ فقال في معرض ذكره لمحل البداء في علم الله: (إن علمه تعالى بالموجودات والحوادث مطابق لما في نفس الامر من وجودها، فله تعالى علم بالأشياء من جهة عللها التامة وهو العلم الذي لا بداء فيه أصلاً، **وله علم بالأشياء من جهة مقتضياتها التي موقوفة التأثير على وجود الشرائط وفقد الموانع، وهذا العلم يمكن أن يظهر خلاف ما كان ظاهرًا منه بفقد شرط أو وجود مانع)!!** تعليق الطبطبائي على كتاب الأصول من الكافي للكليني، ١٤٦/١، هامش(١)، وانظر: الأنوار الساطعة في شرح الزيارة الجامعة، الكربلائي،٣/ ٣١٥.

وبموجب هذ الهراء؛ قسموا علم الله إلى قسمين: علم موقوف هو محل البداء، وعلم مبذول وهو العلم بالأشياء بعد الإمضاء!

يقول المازندراني:(إنه تعالى عالم بالشيء قبل أن يخلقه، ويظهره للملائكة في حال تقديره وقضائه **وذلك موقوف عنده؛ لأن ذلك الشيء في محل البداء، ولله فيه المشيئة؛ فيمضيه إذا أراد أمضاه ولا يمضيه إذا أراد عدم إمضائه وهذا علم بالغيب مختص به، وأما الذي قدّره وقضاه وأمضاه فهو الذي أظهره للملائكة والأنبياء والأوصياء** عليهم السلام**، وبالجملة العلم قسمان: علم موقوف وهو العلم بالأشياء قبل إمضائها في حال المشيئة والإرادة والتقدير والقضاء فإنّها في هذه المراتب في محل البداء** ، فإذا تعلّق بهذا الإمضاء بعد القضاء خرجت عن حدّ البداء ودخلت في الأعيان! **وعلم مبذول: وهو العلم بالأشياء بعد تعلّق الإمضاء).** [٣]

بل ورد في رواياتهم ما يثبت البداء صراحة في العلم الإلهي–من غير تقسيم–؛ ومن ذلك:

ما نسبوه إلى أبي الحسن موسى الكاظم أنه قال–كما يفترون–:" **فلله** تبارك وتعالى **البداء فيما علم متى شاء،** وفيما أراد لتقدير الأشياء، فإذا وقع القضاء بالإمضاء فلا بداء".

وقد نسبوا أيضًا إلى أبي جعفر محمد الباقر في قوله: ﴿ وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ البقرة: ٥١؛ قال–كما يفترون–: "**كان في العلم والتقدير ثلاثين ليلة، ثم بدا لله فزاد عشرًا،** فتم ميقات ربه للأول والآخر أربعين ليلة"[٤] .

كما ورد في مروياتهم ما يثبت البداء لله وينفي العلم عنه! ومن ذلك:

=

(١)انظر: مرآة العقول، المجلسي، ١٠٨/٣، وقد زعم الشيعة أن هذا العلم منه (يكون البداء؛ أي: إنّما يكون البداء فيما لم يطَّلع الله عليه الأنبياء والرّسل حتما لئلّا يخبروا فيكذبوا!!) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله الهاشمي الخوئي، ٢٢٠/٨-٢٢١.

(٢)انظر: منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله الهاشمي الخوئي، ٢٢٠/٨.

(٣)شرح أصول الكافي، المازندراني، ٣١/٦ - ٣٣

(٤)تفسير العياشي، محمد العياشي، ٤٤/١، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٢٢٦/١٣-٢٢٧، النور المبين، نعمة الله الجزائري، ٢٧٤.

ما نسبوه إلى أبي الحسن الثالث علي بن محمد الجواد أنه قال: "**بدا لله** في أبي محمد بعد أبي جعفر عليه السلام **ما لم يكن يعرف له**" !

وقد اعترف أحد أعلام الشيعة؛ بأن بعض مروياتهم في البداء تثبت الجهل لله !![١]

يقول محمد المظفر –تحت عنوان: عقيدتنا في البداء– :(البداء في الإنسان: أن يبدو له رأي في الشيء لم يكن له ذلك الرأي سابقًا، بأن يتبدل عزمه في العمل الذي كان يريد أن يصنعه، إذ يحدث عنده ما يغير رأيه وعلمه به، فيبدو له تركه بعد أن كان يريد فعله، وذلك عن جهل بالمصالح وندامة على ما سبق منه؛ **والبداء بهذا المعنى** يستحيل على الله تعالى لأنه **من الجهل والنقص وذلك محال عليه تعالى....غير أنه وردت عن أئمتنا الأطهار** عليهم السلام **روايات توهم القول بصحة البداء بالمعنى المتقدم!!**).[٢]

ثم بعد هذا الاعتراف الصريح، وبعد هذه النصوص والروايات التي تنص على تعلق البداء بالعلم الإلهي المخزون؛ وتصف الرب بالجهل وتنفي العلم عنه!! **يحاولون دفع الشنعة عنهم؛ فيتناقضون وينفون تعلق البداء بالعلم المخزون الأزلي؛!!؛ فيقولون: (العلم المخزون عند الله يستحيل أن يقع فيه البداء. وكيف يتصور فيه البداء؟ وأن الله سبحانه عالم بجميع الأشياء منذ الأزل، لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء)!!**[٣]

ويقولون: (البداء لا يقع في العلم الأزلي ولا في المشية والإرادة الأزليتين)[٤] ومن هنا فـ(البداء ليس تغييرًا في علمه ولا في إرادته سبحانه). [٥]

---

(١) انظر: الحساب الرسمي للباحث في شؤون الشيعة خالد الوصابي في تويتر: @www3477 تاريخ المشاركة: ١٤-٧- ٢٠١٥، تاريخ الاطلاع؛ ١٤٣٦/٦/٢هـ. استرجعت من:
https://twitter.com/www3477/status/617114271567052804

(٢)عقائد الإمامية، محمد رضا المظفر، ٣٢.

(٣)البيان في تفسير القرآن، الخوئي، ٣٩٠.

(٤)مرآة العقول، المجلسي، ١٤٧/٢.

(٥)الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥٦٣.

بل ويقررون بأنه (لا يلزم من الالتزام بالبداء الجهل عليه تعالى، كيف! فإن الشيعة ملتزمون به، فمع ذلك يقولون باستحالة الجهل عليه ﷻ).[1]

ويقولون: (قد التزم الشيعة بالبداء في التكوينيات، وخالف في ذلك العامة، وقالوا باستحالة البداء فيها لاستلزامه الجهل على الحكيم تعالى، ومن هنا نسبوا إلى الشيعة ما هم براء منه، **وهو تجويز الجهل عليه تعالى باعتبار التزامهم بالبداء**؛ ولكن من الواضح أنّهم لم يحسنوا في الفهم ما هو مراد الشيعة من البداء، ولم يتأملوا في كلماتهم حول هذا الموضوع وإلاّ لم ينسبوا إليهم هذا الافتراء الصريح والكذب البيّن).[2]

بل ويدعون أن عقيدة البداء لا تتنافى مع أصول الإسلام! ويقولون: (المشوشين على الشيعة قد أسرفوا في التشنيع عليهم من غير أن يتفهموا المراد منه، **مع العلم بأن البداء بالمعنى الذي نذهب إليه لا يتنافى مع أصول الإسلام، ولا يلزمه شيء من المحاذير!!، وغالى أكثرهم في التشنيع على الشيعة...وفسروا البداء بأن الله سبحانه يتعلق علمه بشيء، ثم يبدو له تركه**؛ لوجود مفسدة فيه كانت خافية عليه أولاً، أو لرجحان تركه على فعله، ولازم ذلك تبدل إرادته وتجدد علمه، وذلك لا يكون إلا لمن يجهل العواقب وتخفى عليه جهات الصلاح والفساد، وتعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا....

وبهذا المعنى الذي لا يتناسب مع عظمة الخالق انطلق الكتاب والمؤلفون وغيرهم للهجوم على الشيعة قديمًا وحديثًا، مع العلم بأن الشيعة وبخاصة الاثنا عشرية منهم ينزهون الله سبحانه ويعظمونه أكثر من جميع الفرق!!، ويرون أن البداء بهذا المعنى كفر وجحود يستحق قائله الخزي والعذاب الأليم)!![3]

وهنا يُقال: كفى تقية وتلبيسًا؛ إذا كيف يتفق هذا القول مع ما صرحت به روايات الشيعة ونصوصهم من تعلق البداء بالعلم الإلهي!

---

(١)محاضرات في أصول الفقه، تقرير بحث السيد الخوئي للفياض، ٣٣٣/٥.

(٢)محاضرات في أصول الفقه، تقرير بحث السيد الخوئي للفياض، ٣٣٣/٥، وانظر: البيان في تفسير القرآن، الخوئي، ٣٨٥، رسالتين في البداء، الخوئي، وَ البلاغي، ٢٨.

(٣)دراسات في الحديث والمحدثين، هاشم معروف، ٢٢٠-٢٢٢

بل وما الجواب عن ما ورد في نصوص الشيعة من الزعم بأن:

- (البداء ..[يعني]: تجدد التقدير والمشية والإرادة في كل وقت بحسب المصالح)،[1] و(القول بالبداء رد على اليهود حيث زعموا أنه تعالى فرغ من الأمر؛ لأنه عالم في الأزل بمقتضيات الأشياء، فقدّر كل شيء على وفق علمه، وملخص الرد: أنه يتجدد له تعالى تقديرات وإرادات حادثة كل يوم بحسب المصالح المنظورة له تعالى).[2]
- (القرآن ينص على عدم الفراغ من العلم، قال سبحانه: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴿٢٩﴾﴾ الرحمن:٢٩، وقال سبحانه : ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴿٣٩﴾﴾ الرعد:٣٩). [3]

ثم ما الجواب أيضًا عنما نص عليه أحدهم من أن إنكار البداء والقول بقوع الأشياء وفق تقدير الله وعلمه السابق الأزلي تحديد لعلم الله وقدرته!! وهو قول اليهود وموافقيهم ومتابعيهم من المسلمين!! ولذا فلا بد من إثبات تقدير علمي حاث وجديد!!

يقول محمد الملكي –في معرض تعليقه على قوله تعالى–﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴿٦٤﴾﴾ المائدة:٦٤: (في قوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ المائدة:٦٤؛ إضراب عن الجواب بمثل ما قالوا، وهو كناية وتعبير عن سلطانه واقتداره المطلق وبسط يديه بجميع الأفعال المناسبة لشؤونه تعالى في خلق العالم وتقديره، فيجب الإذعان

---

(١)شرح أصول الكافي، المازندراني،٤/٢٤١.

(٢)شرح أصول الكافي، المازندراني،٤/٢٤٠-٢٤١.

(٣)الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٧١٨، الإلهيات على هدي الكتاب والسنة والعقل، محاضرات السبحاني بقلم المكي،٢/٣٧٤.

والاعتقاد على ذلك. فيكون قوله تعالى: ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ المائدة:٦٤؛ من المصاديق الخفية لهذا الإطلاق. **ويكون قولهم: بكونه تعالى قد فرغ من الأمر جزافًا من القول ونسبة خرافية!!. والظاهر أن تكذيب أئمة أهل البيت صلوات الله عليهم اليهود في قولهم: " قد فرغ من الأمر " مستند لهذا الإطلاق !!).**[1]

ويقول-بعد إيراده جملة من الآيات التي تدل على البداء في زعمه!-: (تلخص من الآيات التي أوردناها في المقام أمران:

١- إنها تذكرة وتنبيه على مالكيته تعالى للأمر أزلاً وأبدًا. فلا يجب عليه إيجاد شيء ولا إبقاؤه بعد إيجاده إلا فيما وعده تعالى. فإنه صادق القول ونافذ العدة، فلا يخلف الله الميعاد البتة .

٢- **استحالة تحديد علمه وقدرته بالنظام الأحسن الواحد الذي افترضوه،** وهذه الآيات ناصة على إبطال هذه الفرضية، وعلى سعة علمه وقدرته في مرتبة ذاته على النظامات الحسنى الغير المتناهية من دون تعين شيء من هذه النظامات عليه سبحانه قبل مرتبة الإيجاد وبعد إيجاده.

وهو سبحانه يمجد على سلطانه ومالكيته المطلقة أزلاً وأبدًا، ويتفرع على ذلك: بطلان...**قول من يقول باستحالة التغيير في نظم العالم المشهود على خلاف النظم الثابت في الكتاب الأزلي؛ لأنه ليس كتاب أزلي وليس علمه مقيدًا بهذا النظام!!! وكذلك ليس قدرته منحصرة بهذا النظام الحكيم، بل هو عالم وقادرًا على النظامات الحسنة الحكيمة الغير المتناهية!! وهذا النزاع نزاع أصيل بين القرآن وبين اليهود ومن تابعهم ممن ينتحل إلى العلم!!** فقد جرى القرآن الكريم بإبطال هذه الخرافة وتعرض في إبطاله لجميع جهاته وجوانبه. **فتحصل أن مرجع النزاع بين القرآن)**[2] **(وبين اليهود وموافقيهم ومتابعيهم من المسلمين، هو إمكان التغيير والتبديل في هذا النظام المشهود الجاري، واستحالته على مذهب اليهود ومن وافقهم؛ فإنهم يقولون: إن كل ما يجري**

---

(١)توحيد الإمامية، محمد الملكي، ٣٦٤.

(٢)توحيد الإمامية، محمد الملكي، ٣٩٠.

في هذا النظام من أفعاله تعالى، مقدر ومكتوب في الكتاب الأزلي وإن علمه تعالى محدود بذلك!!!.

وأما القرآن الكريم والروايات الواردة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام يقول: هو تعالى في مرتبة ذاته قدرة وعلم وكشف على النظامات الحسنة الحكيمة الغير المتناهية. فإن قلت: أوليس أفعاله تعالى وخلقه على قدر مقدر ونظام حكيم ؟ قلت : نعم ، لا بد من ذلك والالتزام به. ولا خلاف في ذلك بين أكابر الشيعة وأعيانهم!! ونسبة خلاف ذلك إلى الشيعة ناشئة من الجهل بمعارفهم وأصولها. فإنهم يقولون: **إن التقدير المنظم العلمي أمر حادث جديد. ولو شاء تعالى محو هذا التقدير أو بعضه، فلا محالة يمحوه ويثبت مكانه آخر بتقدير حادث جديد. فلولا يشأ محوه ولم ينسخه ولم يثبت تقديرًا آخر مكانه، فهو جرى على تقديره السابق الحادث. فالتقدير الجديد ليس هو التقدير الأول!! وهكذا في كل تقدير جديد يرد عليه تقدير جديد آخر!!** كما يدل عليه تكرار ليلة القدر في كل سنة وسنة إجمالاً؛ **فتحصل أن صريح الآيات المباركة بطلان التقدير الأزلي وبطلان انعزاله تعالى عن مالكيته واقتداره وانحصاره بالتقدير الواحد بل في وسعه وتمكنه تقديرات أخر في عرض هذه النظام إن شاء يحدثها**. ومن هنا يعلم ضعف ما افترضوه واصطلحوا عليه من تعين النظام الواحد الأصلح بالمشية الأزلية. لأنه.. **تحديد لعلمه وقدرته تعالى!!!).**[1]

ويقول:(الذات المقدسة والعلم الغيري المتناهي آب عن التعين والتحديد بشيء من هذه النظامات .... **فيستحيل تحديد ذاته سبحانه بأنه علم بالنظام الواحد الأحسن)** .[2]

ويقول:(**أن علمه سبحانه هو العيان على نحو الحقيقة والإحاطة من دون حصر وتقييد بالنظام الواحد الأصلح**. فلا نهاية ولا حد لعله تعالى وبالمآل لمعلوماته أيضًا من النظامات الحسنى الغير المتناهية. وهو تعالى عالم إذ لا معلوم في الخارج بوجه أصلاً ومن

---

(١)توحيد الإمامية، محمد الملكي، ٣٩٠-٣٩١.

(٢)توحيد الإمامية، محمد الملكي،٣١١.

دون احتياج في ثبوت العلم ووجوبه الذاتي إلى المعلوم. **فيستحيل تعين العلم بالنظام الواحد وتعين النظام الواحد بالإرادة الذاتية).**[1]

ولا أخال إجابة للشيعة المثبتين للبداء عن هذه النصوص بل ولا عن الروايات الدلة على تعلق البداء بالعلم الإلهي!! [2] **والحق الذي لا مرية فيه أن قول الشيعة بالبداء تجهيل للرب ونفي لعلمه السابق وهو من أعظم النقائص في حق الرب؛ إذ لا يمكن الجمع بين القول بالبداء، وبين إثبات عموم علم الله السابق وتقديره الشامل لجميع الأشياء ووقوعها حتمًا على ما سبق به علمه وتقديره بل دون ذلك خرط القتاد!!** [3]

---

(١)توحيد الإمامية، محمد الملكي، ٣٢١-٣٢٢.

(٢)تنويه: ليس للشيعة جواب يبهتون به -من يلزمهم تجهيل الله وإثبات التغيير في علمه بناء على قولهم بالبداء- ويقطعون به حجتهم؛ وغاية ما يذكرونه أحد أمرين:

- الأول: القول بالبداء مع الزعم بأنه لا يلزم منه تغيير علم الله لأنه لا يثبت على ظاهره بل يجب تأويله!! وهذا في حقيقة الأمر لا يعدو من أن يكون:
  - إما تقية؛ فيكون تأويل معنى البداء مطية لإثباته حقيقته وإثبات تغير علم الله وتبدله!!
  - أو هو في معنى إنكار وقوع البداء والتغير في علم الله؛ إذ التأويل نفي وزيادة؛ فيلزمهم إما التصريح بنفيه وإبطاله وإنكار ما ورد في مروياتهم من تعظيم شأنه أو التناقض والاضطراب!!
- الثاني: الإقرار بالبداء والتغير في العلم؛ لكن لا بالنسبة إلى علم الله تعالى بل إلى علم بعض مخلوقاته من النفوس والأفلاك، والزعم بأن نسبة البداء إلى الله من قبيل القول بأن كل ما يجري في العالم هو بإرادة الله!!؛ وهؤلاء اتخذوا من الفلسفة مطية لنشر عقيدتهم الفاسدة، وكانوا -في الحقيقة- كالمستجير من الرمضاء بالنار؛ فقد حاولوا الفرار من محذور البداء فلتزموا لأجل ذلك عدة محاذير مبنية على القول بالعقول والأفلاك؛ أبرزها: إنكار الفاعل المختار، وتعطيل قدرته وخلقه وعلمه بتفاصيل أحوال خلقه؛ فلزمهم تجهيل الرب على كل حال!!

انظر في ذلك: الوافي، الفيض الكاشاني، ١/٥٠٧-٥٠٨، حق اليقين، الفيض الكاشاني، ١/٤٠٦، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٤/٩٢-١٣٤، تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٤/ ص: ٢٣٦حاشية(٢)، ص: ٢٤٧حاشية(٣)، ص: ٢٤٨ حاشية(١)، ص: ٢٥٤حاشية(١)، ص:٢٥٥ حاشية(١)،

(٣)مثل يُضرب للشيءِ لا يُنال إلا بمشقة عظيمة، أو للأمر دونه مانع، والقتاد : شجر له شوك كالإبر، والخرط: إزالة الورق عن الشجرة بكفيك؛ والمعنى: إزالة الأشواك التي تشبه الإبر بالأكف، وذا أمر في غاية الصعوبة لا يكاد أن يصبر عليه أحد، فإذا أراد أحد أن يبالغ في صعوبة أمر ما، قال: (دونه خرط القتاد) أي: أن خرط القتاد أقل منه في الصعوبة! فإذا كان خرط القتاد – على ما فيه من ألم شديد – أقل من هذا الأمر، فما بالك به؟ انظر: مجمع الأمثال، أبو الفضل الميداني، ١/٢٦٥، زهر الأكم في الأمثال والحكم، اليوسي، ٢/٢٤٥.

المبحث الثالث:

أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على معتقدهم في مرتبة العلم.

إثبات الشيعة علم القدر لأئمتهم! بل وزعمهم أن الأئمة هم علم الله!

زعم الشيعة أن الأئمة عندهم علم ما كان وما هو كائن وما سيكون إلى يوم القيامة، وأنهم يعلمون الغيب، وعندهم علم القدر وأسراره وعلم ما هو كائن في الدنيا والآخرة!

ولم يكتفوا بذلك؛ بل زادوا في الشطح والغلو؛ فزعموا أن الأئمة مظاهر علم الله تعالى الذي وسع السماوات والأرض، بل هم عين علم الله تعالى!!!، وكل علم في الوجود مصدره منهم!![1] بل(إن علمه تعالى بخلقه بواسطة علمهم!!).[2] [3]

والرافضة تجعل إثبات علم الإمام بما كان وما سيكون من أصول دينها،[4] وتحكي هذا عن أئمة أهل البيت الذين برأهم الله عن ذلك!!

فقد عقد الكليني في كتابه الكافي بابًا بعنوان (باب: أن الأئمة عليهم السلام ولاة أمر الله وخزنة علمه)،[5] ضمنه طائفة من الروايات المنسوبة للأئمة الدالة على ذلك؛[6] وباباً آخر بعنوان: (باب: أن الأئمة عليهم السلام يعلمون علم ما كان وما يكون، وأنه لا يخفى عليهم الشيء صلوات الله عليهم)؛[7] ضمنه طائفة من الروايات المنسوبة للأئمة الدالة على ذلك.[8]

---

(١)انظر: بحر الفوائد في شرح الفرائد، ميرزا محمد حسن الآشتياني، ٤/٤٦٠، شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢/١١٦، المظاهر الإلهية في الولاية التكوينية، فاضل الصفار، ١/٢١٥، ٢/٣٢، الأنوار الساطعة في شرح الزيارة الجامعة، الكربلائي، ١/٤٣٨، ٣/٢٤٩-٢٥٠، ٤/٧٧، علم الإمام، كمال حيدري، ١٢٠.

(٢)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٢/٢٩١.

(٣)يدعي الشيعة أن أئمتهم عين علم الله الواسع ثم يدعون أن علم الله بخلقه إنما يكون بواسطتهم! فكيف يمكن الجمع بين القولين؛ وليت شعري هل أدى بهم الغلو إلى التناقض في القول والمعتقد!!

(٤)انظر: تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٦/٣٦ حاشية(١)، تنقيح المقال في علم الرجال، المامقاني، ٣/٢٤٠.

(٥)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحجة، باب أن الأئمة عليهم السلام ولاة أمر الله وخزنة علمه، ١/١٩٢.

(٦)انظر: الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحجة، باب أن الأئمة عليهم السلام ولاة أمر الله وخزنة علمه، ١/١٩٢-١٩٣.

(٧)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحجة، باب: أن الأئمة عليهم السلام يعلمون علم ما كان وما يكون، وأنه لا يخفى عليهم الشيء صلوات الله عليهم، ١/٢٦٠

(٨)انظر: الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحجة، باب: أن الأئمة عليهم السلام يعلمون علم ما كان وما يكون، وأنه لا يخفى عليهم الشيء صلوات الله عليهم، ١/٢٦٠-٢٦٢.

كما عقد صاحب بصائر الدرجات بابًا بعنوان (باب: في الأئمة أنهم....خزنة علمه ﷻ)؛[١] ضمنه جملة من الروايات الدالة على ذلك![٢] وباباً آخر بعنوان: (باب: في علم الأئمة بما في السماوات والأرض والجنة و النار وما كان وما هو كائن إلى يوم القيمة)[٣] ضمنه جملة من الروايات الدالة على ذلك![٤] وبابًا ثالثًا بعنوان: (باب: في الأئمة عليهم السلام أنهم أعطوا علم ما مضى وما بقي إلى يوم القيمة،[٥]ضمنه جملة من الروايات الدالة على ذلك![٦]

وعقد المجلسي في بحار الأنوار بابًا بعنوان (بابٌ: إنهم عليهم السلام خزان الله على علمه وحملة عرشه)؛ [٧]ضمنه جملة من الروايات الدالة على ذلك![٨] وباباً آخر بعنوان: (بابٌ: إنهم عليهم السلام لا يحجب عنهم علم السماء والأرض والجنة والنار، وأنه عرض عليهم ملكوت السماوات والأرض ويعلمون علم ما كان وما يكون إلى يوم القيامة) ،[٩] ضمنه جملة من الروايات الدالة على ذلك![١٠] بل أوجب الاعتقاد بعلم الأئمة بما كان ويكون؛ فقال: **(لابد أن تعتقد في النبي صلى الله عليه وآله والأئمة صلوات الله عليهم..أنهم يعلمون علم ما كان وعلم ما يكون إلى يوم القيامة!)**.[١١]

---

(١)بصائر الدرجات، ابن فروخ الصفار، ٨١

(٢)انظر: بصائر الدرجات، ابن فروخ الصفار، ٨١-٨٤

(٣)بصائر الدرجات، ابن فروخ الصفار، ١٤٧.

(٤)انظر: بصائر الدرجات، ابن فروخ الصفار، ١٤٧-١٤٨.

(٥)بصائر الدرجات، ابن فروخ الصفار، ١٤٩.

(٦)انظر: بصائر الدرجات، ابن فروخ الصفار، ١٤٩-١٥٠.

(٧)بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٠٥/٢٦.

(٨)انظر: بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ١٠٥/٢٦-١٠٨.

(٩)بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ١٠٩/٢٦.

(١٠)انظر: بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ١٠٩/٢٦-١١٧.

(١١)العقائد، المجلسي، ٥٨-٦١.

وعقد حافظ الشيعة رجب البرسي في كتابه مشارق الأنوار فصلاً تُرجم له بعنوان: (فصلٌ علم آل محمد للغيب).[1] قال فيه: (**وكيف لا يطلعون على الغيب؟ وعلمه واجب لهم**...وكيف يحجب عنهم علم الغيب والكرامات وهم خلفاء الله على الخلائق وأمناؤه على الحقائق؟!). [2]

وقد تكاثرت نصوص علماء الشيعة في إثبات علم الأئمة بما كان وما سيكون، وتقرير شمول علمهم لكل شيء، ومن ذلك:

يقول المفيد: (إن الأئمة من آل محمد (ص) قد كانوا يعرفون ضمائر بعض العباد، **ويعرفون ما يكون قبل كونه**، وليس ذلك بواجب في صفاتهم، ولا شرطًا في إمامتهم، وإنما أكرمهم الله تعالى به، وأعلمهم إياه للطف في طاعتهم، والتمسك بإمامتهم، وليس ذلك بواجب عقلاً، **ولكنه وجب لهم من جهة السماع**[3]).[4]

---

(١)مشارق أنوار اليقين، الحافظ رجب البرسي، ١٠٣، مع ملاحظة أن عنوان الترجمة –مع مطابقتها لمحتوى الفصل– إلا أنها من صنيع محقق الكتاب علي عاشور!

(٢)مشارق أنوار اليقين، الحافظ رجب البرسي، ١٠٣-١٠٦.

(٣) تنويه!! لئن زعم المفيد أن السمع أوجب للأئمة العلم بما سيكون؛ فقد خالفه في ذلك ابن شهر آشوب الذي رأى أن مدلول الآيات: أن الإمام لا يجب أن يعلم الغيب وما كان وما يكون؛ غير أنه جوز أن يعلم الإمام الغائبات والكائنات الماضيات أو المستقبلات بإعلام الله تعالى له شيئًا منها، يقول في كتابه متشابه القرآن ومختلفه، ٢١١/١(قوله سبحانه:﴿ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ ﴾ الأنعام:٥٠، وقوله: ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ ﴾ البقرة:٣؛ النبي والإمام يجب أن يعلما علوم الدين والشريعة، ولا يجب أن يعلما الغيب وما كان وما يكون؛ لأن ذلك يؤدي إلى أنهما مشاركان للقديم تعالى في جميع معلوماته، ومعلوماته لا تتناهى، وإنما يجب أن يكونا عالمين لأنفسهما؛ وقد ثبت أنهما عالمان بعلم محدث، والعلم لا يتعلق على التفصيل إلا بمعلوم واحد، ولو علما ما لا يتناهى لوجب أن يعلما وجود ما لا يتناهى من المعلومات وذلك محال، ويجوز أن يعلما الغائبات والكائنات الماضيات أو المستقبلات بإعلام الله تعالى لهما شيئا منها).بل إن المفيد –نفسه– تناقض وتنافر قوله في هذه المسألة؛ فتارة يثبت أن السمع أوجب للأئمة العلم بما سيكون قبل كونه –انظر: أوائل المقالات، المفيد، ٦٧، – وتارة أخرى يقول: (فأما القول **بأنه يعلم كل ما يكون** ، فلسنا نطلقه ولا نصوب قائله لدعواه فيه من غير حجة ولا بيان!!!) المسائل العكبرية، المفيد، ٧٠.

(٤)أوائل المقالات، المفيد، ٦٧، وانظر: كمال الدين ، الصدوق، ٣٥٣، أهل البيت في الكتاب والسنة، محمد الريشهري، ٢٠٩-٢١٤.

ويقول محمد تقي المجلسي في كتابه روضة المتقين -عن الأئمة-:(**ورد في المتواتر من الأخبار**: أنهم خزنة علم الله ووحيه من العلوم اللدنية والأسرار الإلهية وغيرهما).[1]

ويقول البروجردي-عن الأئمة-: (هم أحياء عند ربّهم يرزقون، وغائبهم إذا غاب لم يغب، **بل هم للأشياء مشاهدون، فلا يعزب عنهم شيء في الأرض ولا في السماء بإذن خالقهم وبارئهم . فلا ينبغي الإصغاء إلى ما يقال: من أنّه لا علم لهم بما غاب عنهم، وبما استقبل من أحوالهم وأحوال غيرهم نظرًا إلى أنّه تعالى: ﴿ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ ﴾ الجن: ٢٦-٢٧، ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطۡلِعَكُمۡ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجۡتَبِي مِن رُّسُلِهِۦ مَن يَشَآءُ ﴾آل عمران: ١٧٩؛ إذ مع الغضّ عن الاستثناء في الأوّل، والاستدراك في الثاني، لا يخفى أنّ علمهم ليس علمًا بالغيب بل هو تعلّم من ذي علم**[2] **...على أنّه لا ينكر ولا يدافع علمهم**

---

(١)روضة المتقين، المجلسي الأول، ٤٦٦/٥.

(٢) تنويه..! يظهر هنا بجلاء تدليس الشيعة؛ إذ مقصودهم من في نفي علم الغيب عن الأئمة: أنهم ينفونه بكونه صفة لواجب الوجود، فالنفي كان لعلم الغيب الاستقلالي، ولم ينفوه بما هو من الله تعالى-بزعمهم-؛ فيثبتون علم الغيب للأئمة ويزعمون أنه من الله وبتعليمه!!. وبهذا التأويل يحرفون الكلم عن مواضعه! فما ورد في مروياتهم من نفي علم الغيب عن الأئمة يؤولونه على المعنى السابق!! يقول السيد علي عاشور في كتابه حقيقة علم آل محمد؛ ١٥٥-١٥٧:(سعة علمهم مردد بين : العلم بما في اللوح المحفوظ - العلم بالقرآن -العلم بما في السماوات والأرض والجنة والنار - العلم بما كان ويكون - علمهم بما يحتاج إليه الناس - عندهم جوامع ومعدن العلوم - عندهم علم جميع الملائكة والأنبياء - أنهم أعلم من الملائكة وأولي العزم - العلم بكل شيء لا يعلمونه — العلم بالغيب، وهذه الاحتمالات ليست متنافية فيما بينها لإمكان التداخل، **فما أثبت لهم العلم باللوح المحفوظ لم ينف العلم بالقرآن ولا بقية الاحتمالات ، وهكذا بالنسبة لكل** احتمال احتمال. **وعليه فجمعًا بين هذه الاحتمالات نقول: إنهم يعلمون اللوح المحفوظ والقرآن، وما في السماوات والأرض وما كان وما يكون وما يحتاج إليه الناس وأمورا غيبية أخرى ....وعلم الغيب أيضًا يشمل علمهم بما يكون لأنه إخبار عن أمور غيبية. وعليه فالمتعين هو علمهم بكل شيء ..وهو مساوق للعلم بالغيب، وإن شئت قلت: علمهم بكل علم ممكن.. ويأتي علم الأئمة بموتهم على التفصيل، والتي هي أمور غيبية. وعلم الغيب لابد أن يكون داخلاً تحت هذا الشيء. أما ما ورد في نفي علم الغيب عنهم فلما تقدم أنهم ينفونه بكونه صفة لواجب الوجود، وأنه عين الذات، فالنفي كان لعلم الغيب الاستقلالي، ولم ينفوه بما هو من الله تعالى!!!**)، وانظر: تفسير مقتنيات الدرر، علي الحائري الطهراني، /١١٤-١١٥.

بالكتاب الذي فيه تفصيل كلّ شيء ممّا كان أو يكون إلى يوم القيمة من الأمور التكوينية والتشريعية والجزئيّة والكليّة، كما في الآيات الكثيرة والأخبار المستفيضة بل المتواترة).[1]

ويقول كمال الحيدري[2]-عن الأئمة-(**إنّ علمهم يشمل ما كان وما يكون وما هو كائن إلى يوم القيامة، وأنّه لا يعزب عن علمهم شيء).**[3] ويقول أيضًا: (إنّ أهل البيت عليهم السلام يعلمون ما كان وما يكون وما هو كائن إلى يوم القيامة، إذن فهم يعلمون مصيرهم ومكان وزمان وكيفيّة موتهم، وهذا ما أشارت إليه نصوص كثيرة).[5] [4]

ويقول حبيب الله الخوئي:(الأخبار المتظافرة بل المتواترة ..دّالة على عموم علمهم عليهم السلام بما في الآفاق والأنفس، وعلى كونهم أعرف بطرق السّماء من طرق الأرض، وكونهم شهداء على النّاس والشهادة -فرع العلم-، ومعرفتهم على النّاس لحقيقة الإيمان وحقيقة الكفر، وعلمهم بعدد أهل الجنّة وأهل النّار).[6]

ويقول المازندراني في حديثه عن أنواع علوم الأئمة: الأئمة عندهم (علم البلايا [و] هذا بعض أنواع علومهم، ولهم أنواع أُخر مثل: علم أسرار المبدأ والمعاد **وأسرار القضاء والقدر** وأحوال الجنّة

---

(١)تفسير الصراط المستقيم، حسين البروجردي، ٣/٦١٣-٦١٤.

(٢)كمال بن باقر بن حسن الحيدري، مرجع شيعي عراقي معاصر مقيم بقم، ولد في كربلاء عام ١٣٥٦هـ ونشأ فيها ودرس في حوزاتها ثم أكمل دراسته في النجف ثم استقر في قم متعلمًا ومعلمًا، له مجموعة من المؤلفات منها: علم الإمام، البداء وكيفية وقوعه في العلم الإلهي، القضاء والقدر وإشكالية تعطيل الفعل الإنساني، العرفان الشيعي، وغيرها. انظر: ترجمته في الموقع الرسمي لمكتب سماحة المرجع الديني السيد كمال الحيدري، تاريخ الاطلاع:١-٩-١٤٣٨هـ، استرجعت من: http://alhaydari.com/

(٣)علم الإمام، كما حيدري، ٣٠٩.

(٤)علم الإمام، كمال الحيدري، ٢٨٦، وانظر منه: ٣٩٥.

(٥)تنويه! ولئن دلت روايات الشيعة على علم الأئمة بسبب موتهم ومكانه وزمانه -حتى عقد الكليني في كتابه الأصول من الكافي، ١/٢٥٨-٢٦٠ باب: أن الأئمة يعلمون متى يموتون ولا يموتون إلا باختيارهم، ضمنه عدة روايات تدل على ذلك- غير أنه تنافرت أقوال أعلامهم في ذلك؛ فمنهم من أثبت علم الأئمة بوقت موتهم وسببه، كالمجلسي، علي النمازي، ومنهم من نفى علمهم بذلك كابن شهرآشوب، انظر: متشابه القرآن ومختلفه، ابن شهر آشوب، ١/٢١١، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٥/١٠٥، مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ١٠/٥٤٣.

(٦)منهاج البراعة، حبيب الله الخوئي، ٨/٢١٤.

والنّار ومراتب المقامات والدّركات وعلم الأَحكام والحدود إلى غير ذلك ممّا لا يعلم قدرها و كمّيتها وكيفيّتها إلاّ العالم المحيط بالكلِّ).[١]

ويقول في شرح ما نسب إلى علي أنه قال-كما يفترون في أحد خطبه- : "وشرفني بعلمه"[٢] **أي: (المكنون المخزون مثل العلم بأسرار القضاء والقدر[٣] والتوحيد وبما كان وما يكون وما هو كاين وبأحوال القيامة والجنة والنار ومن فيها وأمثال ذلك).**[٤] ويقول: **الإمام (عليه السلام عندنا عالم بجميع ما كان وما يكون وما هو كائن كما دلّت عليه الرِّوايات المتكاثرة** [٥] **).**[٦]

---

(١)شرح أصول الكافي، المازندراني، ٥ /٣٠١ ، وانظر: بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٩٢/٢٥.

(٢)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الروضة، خطبة لأمير المؤمنين عليه السلام وهي خطبة الوسيلة ، برقم (٤)، ٢٦/٨، الوافي، الفيض الكاشاني، ٢٥/٢٦، موسوعة أحاديث أهل البيت، هادي النجفي ، ٤٢٩/١، وقال المجلسي في مرآة العقول، ٣٥/٢٥: (الحديث الرابع : ضعيف . لكن هذه الأخبار قوة مبانيه ورفعة معانيها تشهد بصحتها ولا تحتاج إلى سند مع أن هذه الخطبة من الخطب المشهورة عنه صلوات الله!!!!).

(٣)تنويه! أثبت المازندراني للأئمة –في هذه المواضع- العلم بأسرار القضاء والقدر؛ وفي مواضع أُخر؛ جعل المازندراني العلم بأسرار القضاء والقدر من العلم المخزون الذي لم يطلع عليه أحد من الخلق!! يقول: هناك (علم عند الله مخزون لا يعلمه إلا هو..لم يطلع عليه أحدًا من خلقه وهو العلم بسر القضاء والقدر ونحوه!!). شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٢٤٥/٤، ولا يخفي أن في كلامه نوع تنافر فتارة يقول: العلم بأسرار القدر من العلم المخزون الذي لم يطلع عليه أحد من الخلق، وأخرى يقول: الأئمة يعلمون بسر القدر! ويقف المرء في استرابة من صنيعه –وصنيع غيره من أعلام الشيعة- هل يضطربون في أقوالهم أم يتسترون بلباس التقية والتدليس أم يجمعون بين الأمرين!!

(٤)شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٧٣/١١ وانظر منه: ٢٣٢/٥.

(٥)تنويه! قرر المازندراني في قوله السابق أن الشيعة يثبتون علم الأئمة **بجميع ما كان وما يكون وما هو كائن**؛ وأن مروياتهم المتواترة تدل على ذلك؛- وقول الشيعة بذلك يظهر بأقل نظر في مصنفاتهم ومروياتهم – والعجب من شيخ الشيعة المفيد فمع أنه في كتابه- أوائل المقالات، ٦٧-قرر أن السمع أوجب للأئمة العلم بما يكون قبل كونه؛ غير أنه في موضع آخر تغافل وأنكر أن يكون من اعتقادات الشيعة القول بعموم علم الإمام بكل ما سيكون، وادعى عدم قيام أدلتهم عليه!!؛ فقال في معرض حديثه عن علم الإمام (فأما القول **بأنه يعلم كل ما يكون**، فلسنا نطلقه ولا نصوب قائله لدعواه فيه من غير حجة ولا بيان!!!) المسائل العكبرية، المفيد، ٧٠.

(٦)شرح أصول الكافي، المازندراني، ١٨٦/٥، وانظر منه: ٢٠٠/٢، وانظر كذلك: مشارق أنوار اليقين، رجب البرسي، ٢٠٨-٢١٠.

ويقول: (إذا قبض الأنبياء انتقل روح القدس إلى أوصيائهم وهو لا ينام ولا يغفل ولا يلهو ولا يزهو، وبه يعرفون ما تحت العرش إلى ما تحت الثرى، ويشاهدون ما كان وما هو كائن وما يكون في الدُّنيا والآخرة).[١]

ويقول الحر العاملي في كتابه الفوائد الطوسية ما نصه: (الأئمة (ع) كانوا..يعلمون ما كان وما يكون كله أو أكثره بتعليم الله إياهم). [٢]

وجاء في نوادر المعجزات ما نصه:(إن حججه والداعين **إليه والناطقين عنه** عليهم السلام **معصومون، قادرون على كل شيء، عالمون بما كان وبما يكون إلى آخر الزمان**).[٣]

ويقول محمد حسين المظفر[٤]: **إن (علم الإمام يشمل العلم بالساعة والآجال والمنايا وغيرها مما ظاهره استئثاره به تعالى والتي يجمعها قوله جل شأنه:** (﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَۖ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡأَرۡحَامِۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسٞ مَّاذَا تَكۡسِبُ غَدٗاۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسُۢ بِأَيِّ أَرۡضٖ تَمُوتُ ﴾ لقمان:٣٤؛ **لأن النصوص الخاصة صريحة في أن الله تعالى أطلعهم على هذا العلم!!!**؛[٥] بل وبعض الآيات الكريمة مثل قوله تعالى: ﴿ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ ﴾ الجن:٢٦-٢٧)!!![١]

---

(١)شرح أصول الكافي، المازندراني، ٥٩/١.

(٢)الفوائد الطوسية، الحر العاملي، ٢٦٩.

(٣)نوادر المعجزات، محمد بن جرير الطبري (الشيعي)، ١١.

(٤)محمد حسين بن محمد بن عبدالله بن محمد المظفر النجفي، فقيه إمامي وعالم شيعي، ولد سنة ١٣١٢هـ، وتوفي سنة ١٣٨١هـ، من شيوخ شيعة النجف بالعراق، له عدة مؤلفات منها: عقائد الشيعة، علم الإمام، الإمام الصادق، ميثم التمار، مؤمن الطاق، وغيرها. انظر: الأعلام، الزركلي، ١٠٧/٦، موسوعة طبقات الفقهاء، السبحاني، ٦٦٣/٢/١٤.

(٥)تنويه: لئن تبجح المظفر فأثبت -بصريح العبارة-علم الأئمة بالساعة وغيرها مما استأثر الله به في آية لقمان؛ غير أنه يحق التنبيه إلى أنه تنافرت أقوال الشيعة في ذلك فمنهم من نهج نهجه فأثبت علم الساعة للأئمة؛ كـ: كمال حيدري في كتابه علم الإمام، ٣٢٩، ومنهم من جعل علم الساعة من العلم المخزون الذي (لم يعرف به أحدًا من خليقته، ولم يطّلع =

ويقول الكربلائي: (**إنهم** عليهم السلام..**قد علموا ما كان وما يكون إلى يوم القيامة كما هو في علمه تعالى** بتعليمه تعالى!!!).[٢]

ويقول: (دلَّت .. الأحاديث على أنّ كل ما خرج منه تعالى من العلم إلى الأنبياء والملائكة فهو عندهم عليهم السلام **، ثم إنهم** عليهم السلام كما علموا العلم الخارج منه تعالى إلى غيره من المعارف والأحكام والمواعظ والحكم وسائر العلوم الربوبية **فكذلك يعلمون ما كان في الوجود وما يكون وما هو كائن إلى يوم القيامة،** بل وما هو كائن بعدها مما هو كائن في الجنة أو في النار أو ما شاء الله تعالى).[٣]

ويقول:(إن العلم المستأثر لنفسه تعالى الذي هو مصداق لعلم الغيب قد يبدو له تعالى أن يعلمه حججه عليهم السلام فيعلمهم كما لا يخفى، **ولكنه تعالى مع ذلك أقدرهم على أنهم إذا شاؤوا أن يعلموا ذلك العلم المستأثر لنفسه علموه.**

ولعمري هذا مقام لم يعطه الله لأحد إلا إياهم عليهم السلام **فهم في مقام القرب منه تعالى ، بحيث إذا شاؤوا أن يعلموا من ذلك العلم المستأثر لنفسه علموه ، وإليه يشير كثير من الأخبار الدالة عليه منها:**

ما في الكافي بإسناده عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ...: " إذا أراد الإمام أن يعلم شيئًا أعلمه الله ذلك".[٤] **فدلَّت هذه على أنهم** عليهم السلام **إذا أرادوا أن يعلموا من ذلك العلم المستأثر لنفسه تعالى علموه!!!، وليس معناها أن الإمام لا يعلم شيئا كساير الناس، وإنما إذا أراد أن يعلم علم، فإن**

=

عليه مخلوق من بريّته، لا مَلَك مقرّب، ولا نبيّ مرسل) كحسن اللواساني في كتابه نور الأفهام ٩٤/٢، و هادي النجفي في موسوعة أحاديث أهل البيت، ٢١٨/٨.

(١)علم الإمام، محمد حسين المظفر، ١٢-١٣، وانظر: علم الإمام، كمال الحيدري، ٣٢٩.

(٢)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ١١٧/٣، وانظر منه: ٤٩٥/٢.

(٣)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٢٢٩/٥.

(٤)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحجة، باب: أن الأئمة عليهم السلام إذا شاؤوا أن يعلموا علموا، رقم(٣)، ٢٥٨/١، الوافي، الفيض الكاشاني،٥٩١/٣، ينابيع المعاجز، هاشم البحراني، ٤٣، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٥٧/٢٦، موسوعة أحاديث أهل البيت، هادي النجفي، ٢١٦/٨، وقال المجلسي في مرآة العقول، ١١٩/٣، (الحديث الثالث : مجهول).

هذا مخالف لضرورة الدين والكتاب والسنة فإنهم– كما تقدم ويأتي– عالمون بما كان، وما يكون، وما هو كائن إلى يوم القيمة، وإنما المراد من العلم في هذه الأحاديث هو العلم المستأثر لنفسه ، فهم عليهم السلام إذا أرادوا أن يعلموا هذا العلم أعلمهم اللَّه تعالى).[1]

ويقول –في معرض شرحه لما نسب لعلي في الخطبة التطنجية: " لقد علمت من عجائب خلق الله ما لا يعلمه إلا الله، **وعرفت ما كان وما يكون وما كان في الذر الأول** ...لقد علمتُ ما فوق الفردوس الأعلى، وما تحت السابعة السفلى، وما في السماوات العلى، وما بينهما وما تحت الثرى؛ **كل ذلك علم إحاطة لا علم أخبار** "– [2] (أي: ما يقوله عليه السلام بقوله **عن مشاهدة لا بنحو الخبر**، بحيث يكون المخبر به غائبًا؛ **فيعلم من هذا الحديث ومن مثله وهو كثير جدًا أن لهم عليهم السلام في كل شيء علمًا حقًّا من جميع ذرّات العالم العلوي والسفلي والغيب والشهادة والبداء والعود والدنيا والآخرة، وجميعها في مرأى منهم ومنظر كما ينظر أحدنا في كفه!!.....[ف]هم عليهم السلام يعلمون جميع ذلك عيانًا، وقد منحهم اللَّه تعالى ذلك).**[3]

ويقول–عن الأئمة–: (هم خزنة علم اللَّه ومستودع سرّه).[4] ويقول في موضع آخر:(هم الحفظة لعلمه تعالى بما جعلهم الله حصنًا وحرزًا وخزينة لعلمه، .. فهم خزائن علمه؛ أي: ولاة خزائن علم الله تعالى، و..مظهر عين علم الله تعالى!!)،[5] ويقول أيضًا: (الأئمة عليهم السلام.. خزّان علم الله، فعلم الله فيهم ظاهر!!)[6] ويقول: (إنه تعالى..حمّلهم علمه!!).[7] ويقول أيضًا: (إنهم عليهم السلام علمه تعالى

---

(١)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤٩٥/٢.

(٢)مشارق أنوار اليقين، البرسي، ٢٠٩، ٢٦٣–٢٦٤، نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ١٤٧/٢، ٥٠٨، تفسير الصراط المستقيم، البروجردي، ١٥٤/٣، الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣٨٥/٥.

(٣)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣٨٥/٥.

(٤)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٦٢/٣.

(٥)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ١/ ٤٨٣، وانظر منه:٤٨٣/١، ٤٨٩.

(٦)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ١٦٣/١.

(٧)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ١/ ٤٩٢.

وقدرته وحكمه، وأمره وعدله،...وعيبة علمه، وأسرار غيبه!!).[١] بل(لا محالة أن علمه تعالى بخلقه بواسطة علمهم)!![٢] ويقول: (يستفاد من .. الروايات أنه تعالى عالم بخلقه بهم)عليهم السلام !! [٣]

ويقول المجلسي الأول: (لا ريب أن علومهم من الله تعالى بل عين علم الله).[٤]

ويقول آية الشيعة علي النمازي: (أئمة الهدى ..قد جعلهم الله المثل الأعلى **فعلمهم نظير علم الله،** وقدرتهم نظير قدرته). [٥]

ويقول: (ولأنهم مثل الله الأعلى فعلمهم وقدرتهم من علم الله وقدرته، وهم مثل علمه ومثل قدرته، **فيعلمون ويقدرون على كل شيء!!**). [٦]

وفيما يلي إيراد بعض مروياتهم في هذا الباب:

- **فمن رواياتهم التي تدعي أن الأئمة خزنة علم الله وعيبته، وأنهم عين علم الله:**

- ما ورد في خطبة منسوبة لأمير المؤمنين أنه قال-كما يفترون-: " وأنا الذي أنحلني ربي اسمه وكلمته وحكمته وعلمه!!" ، وقال-كما يفترون- في أحد خطبه- "وشرفني بعلمه "، ونسبوا إليه أيضًا أنه قال: -كما يفترون- " أنا علم الله!!"
- كما نسبوا لأبي عبد الله أنه قال -كما يفترون-: "نحن ولاة أمر الله، وخزنة علم الله.." !
- وجاء عن أبي جعفر الباقر أنه قال-كما يفترون-: " ونحن جنبه وأمره وحكمه ، وكلمته وعلمه وحقه"!!

- **ومن رواياتهم التي تدعي علم الأئمة بالغيب وأنهم يعلمون ما كان وما سيكون:**

- ما نسبوه لأبي عبد الله أنه قال-كما يفترون-: " إن عندنا علم ما كان وعلم ما هو كائن إلى أن تقوم الساعة ".[١]

---

(١)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤/٣٨٠-٣٨١، وانظر منه:٢/٢٩٠، ٤/٤٩٧.

(٢)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٢/٢٩١.

(٣)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٢/٢٩١.

(٤)روضة المتقين، المجلسي الأول، ٥/٤٦٣.

(٥)الولاية التكوينية للنبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام، علي النمازي الشاهرودي، ١٩٣.

(٦)الولاية التكوينية للنبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام، علي النمازي الشاهرودي، ٢٥٦.

- وفي رواية عنه أيضًا أنه قال –كما يفترون–: "إنّي لأعلم ما في السّماوات وما في الأرض وأعلم ما في الجنّة وأعلم ما في النّار، وأعلم ما كان وما يكون"!
- وقال –كما يفترون–: " واللّه إنّي لأعلم ما في السماوات وما في الأرض وما في الجنّة وما في النّار وما كان وما يكون إلى أن تقوم الساعة ".[٢]
- بل نسبوا إليه أيضًا أنه حكم بالكفر على من أنكر ذلك!!؛ [٣] ففي رواية عنه أنه قال –كما يفترون–: "يا مفضل[٤] إنّ العالم منا يعلم كلّ شيء حتّى تقلّب جناح الطير في الهواء ومن أنكر من ذلك شيئًا فقد كفر باللّه من فوق عرشه وأوجب لأوليائه الجهل، وهم حلماء علماء أبرار أتقياء! يا مفضل من زعم أنّ الإمام من آل محمد صلّى اللّه عليه وآله وسلّم يعزب عنه

=

(١)بصائر الدرجات، ابن فروخ الصفار، رقم(٣)، ١٧٢، الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحجة، باب فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة عليها السلام، برقم (١)، ١/٢٤٠، الوافي، الفيض الكاشاني، ٣/٥٨٠، المحتضر، حسن الحلي، ٢٠٤، ينابيع المعاجر، هاشم البحراني، ١٢٩، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٢٦/٣٩، موسوعة أحاديث أهل البيت، هادي النجفي، ٢/٣٣٨، ٨/٢٧٦، ١٠/٣٠٠، وقال المجلسي في مرآة العقول، ٣/٥٦: (الحديث الأول : صحيح).

(٢)بصائر الدرجات، ابن فروخ الصفار، رقم(٢)، ١٤٧، عيون المعجزات، حسين بن عبد الوهاب، ٧٩، مناقب آل أبي طالب، ابن شهر آشوب، ٣/ ٣٧٣ ،كشف الغمة في معرفة الأئمة، علي الإربلي، ٢/ ٤١٣-٤١٤، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٢٦/٢٨، ١١١، ٤٧/٣٥ .

(٣)وإذا أتت رواياتهم المفتراة بتكفير من أنكر علم الإمام بما كان وما سيكون فلا عجب بعد ذلك أن ترى في نصوص التصريح بكفر من أنكر علم الإمام بذلك!! انظر: مشارق أنوار اليقين، رجب البرسي، ٢١٠، ٢٢٣.

(٤)أبو محمد، وقيل: أبو عبد الله، وقيل: أبو محمد، مفضل بن عمر الجعفي بالولاء، الكوفي، محدث إمامي، اختلفت أقوال الشيعة الإمامية فيه: فبعضهم جرحه وبعضهم وثقه، ومما قيل في توثيقه: بأنه –في زعمهم– أحد شيعة الإمام الصادق وبطانته وخاصته وثقاته، وكان وكيلاً عنه بالكوفة، وروى عن الإمام الكاظم أيضًا وكان بابه.–كما يدعون!– ومما قيل في جرحه:أنه كان خطابيًا، متهافتًا، فاسد المذهب لا يعبأ به، مضطرب الحديث لا يعول عليه، ولعل السبب في القول بضعفه وذمه ما جاء في خاتمة المستدرك عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال للمفضل بن عمر الجعفي: "يا كافر، يا مشرك، ما لك ولابني – يعني إسماعيل بن جعفر عليه السلام– وكان منقطعًا إليه، يقول فيه مع الخطابية ثم رجع بعد"، له مصنفات منها: الإيمان والإسلام، الوصية، يوم وليلة، علل الشرائع، التوحيد وغيرها، كان على قيد الحياة قبل سنة ١٨٣هـ. انظر: رجال النجاشي، ٤١٦، خاتمة المستدرك، الطبرسي، ٤/١٠٧-١٠٨، الفائق في رواة وأصحاب الإمام الصادق، عبد الحسين الشبستري، ٣/٢٩٠-٢٩١، دراسات في الحديث والمحدثين، هاشم معروف الحسني، ١٩٧-١٩٨.

شيء في السماوات والأرض من الأمر المحتوم فقد كفر بما أنزل الله على محمد صلَّى الله عليه وآله وسلَّم" !!.[1]

ورواياتهم المفتراة في ذلك يطول بها المقام؛ ولها عناوين عامة–مفرطة في الغلو– يمكن أن تُجمل تحتها؛ وقد أشار إليها كمال حيدري في كتابه علم الإمام؛ فقال بعد ذكره جملة من الروايات التي تثبت علم الغيب للأئمة: (هذا **غيضٌ من فيض من الروايات التي تحدّثت عن علم أئمّة أهل البيت بالأمور الغيبيّة، وهي كثيرة جدّاً لا يمكن إحصاؤها في هذه الدراسة ، لكن نحاول الإشارة إلى بعض عناوينها العامّة بنحو الإجمال:** ...

إنّهم عليهم السلام لا يحجب عنهم من علم السماء وأخباره وعلم الأرض شيء!، إنّهم عليهم السلام أُعطوا علم ما مضى وما بقي إلى يوم القيامة!، عندهم عليهم السلام الكتب التي فيها أسماء الملوك الذين يملكون!، عندهم عليهم السلام ديوان فيه أسماء شيعتهم وأسماء آبائهم!، عندهم عليهم السلام الصحيفة التي فيها أسماء أهل الجنّة وأهل النار!، يعرفون عليهم السلام الضمائر وحديث النفس!، إنّهم عليهم السلام يخبرون شيعتهم بأفعالهم وأفعال غيرهم!، إنّهم عليهم السلام يعلمون من يأتي إلى أبوابهم من قبل أن يستأذنوا عليهم!، هذا مضافًا إلى علمهم بما يجري عليهم!!!).[2]

هذا ومن عجائب الشيعة وتناقضهم وتدليسهم في هذا الباب:

١- **أنهم يدعون (أن مسألة علم الأئمة والأنبياء بالغيب معضلة عند العوام** واضحة عند الخواص)! [3] ويدعون أن (**الأخبار الكثيرة المتواترة .. دالة على أنهم عالمون بما يكون إلى قيام الساعة**).[4]

---

(١)مشارق أنوار اليقين، رجب البرسي، ٢٠٥، ٢١٢، تفسير كنز الدقائق وبحر الغرائب، محمد القمي المشهدي، ٦٣/١١، تفسير الصراط المستقيم، البروجردي، ٦١١/٣.

(٢)علم الإمام، كمال حيدري، ٢٧٣-٢٧٤.

(٣)تعليق الميرزا أبو الحسن الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٣٠/٦، حاشية(١)، وانظر: الولاية التكوينية؛ الحق الطبيعي للمعصوم، جلال الصغير، ٢٦٨.

(٤)مجموعة الرسائل، لطف الله الصافي، ١٣٤/٢، وانظر: الفوائد الطوسية، محمد حسن العاملي ، ١١٤، جواهر الكلام، الجواهري، ٧٢/١٣-٧٦، مصباح الفقيه، أغا رضا الهمداني، ٣٤٥/٩

٢- **أنهم يجعلون القول بعلم الإمام بكل ما كان وما يكون وما هو كائن لا يخالف أصول مذهبهم!** يقول الشعراني- في معرض تعليقه على ورد في مروياتهم عن أبي عبدالله أنه قال كما يفترون:" إذا أراد الإمام أن يعلم شيئاً أعلمه الله بذلك" -: (قوله عليه السلام في الحديث الرابع من الباب السابق: « أعلمه الله ذلك » إذا كان حصول العلم بهذه السهولة **صدق أنه عالم بما كان وما يكون وما هو كائن، وأحاديث الباب .....لا تخالف أصول المذهب!!**)[١] بل **وينصون على كون هذا المعتقد من ضروريات مذهبهم؛ فيقولون: (من الضروري عند الإمامية** -أعلى الله كلمتهم- **أنّ أئمتنا عليهم السلام يعلمون الغيب** بتعليم الله تعالى وبعلمه ومشيئته)!!![٢]

٣- **أنهم ينكرون على من جعل من الغلو اعتقاد علم الأئمة بما كان وما يكون!!**

يقول المجلسي: (ولكن أفرط بعض المتكلمين والمحدثين في الغلو؛[٣] لقصورهم عن معرفة الأئمة عليهم السلام وعجزهم عن إدراك غرائب أحوالهم وعجائب شؤنهم؛ فقدحوا في كثير من الرواة الثقات لنقلهم بعض غرائب المعجزات حتى قال بعضهم: من الغلو نفي السهو عنهم[٤] أو القول بأنهم يعلمون ما كان وما يكون[٥] وغير ذلك!!).[٦]

---

(١)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٣٦/٦، حاشية(١)

(٢)موسوعة أحاديث أهل البيت، هادي النجفي ، ٢١٨/٨، وانظر: تنقيح المقال في علم الرجال، المامقاني، ٢٤٠/٣.

(٣)يقصد الصدوق وشيخه ابن الوليد القمي والغضائري، انظر: الاعتقادات في دين الإمامية، الصدوق، ٩٧، من لا يحضره الفقيه، الصدوق، ٣٦٠/١، ٥٤٥/٤، الفوائد الرجالية، البهبهاني، ٣٨.

(٤)انظر: الاعتقادات في دين الإمامية، الصدوق، ٩٧، من لا يحضره الفقيه، الصدوق، ٣٦٠/١، تنقيح المقال في علم الرجال، المامقاني، ٢٤٠/٣، الفوائد الرجالية، البهبهاني، ٣٨، المعالم المأثورة، هاشم الآملي، ٢٤٨/٢.

(٥)نقل الشعراني عن ابن قبة أنه نفي علم الإمام بالغيب، وسمى من أثبته له بالمشرك! فقال:(قال ابن قبّة وهو من قدماء علمائنا الإماميّة: إن علم الغيب لا يدّعيه في الأئمة إلاّ مشرك) تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ١٨٦/٥، حاشية (١)، وانظر: من لا يحضره الفقيه، الصدوق، ٥٤٥/٤، تنقيح المقال في علم الرجال، المامقاني، ٢٤٠/٣، الفوائد الرجالية، البهبهاني، ٣٨، المعالم المأثورة، هاشم الآملي، ٢٤٨/٢، والعجب أن تجد من علمائهم من ينكر ثبوت علم الغيب للأئمة ويصف قائله بالغالي والمشرك بالرغم أن من علمائهم من حكى الإجماع على ثبوته لهم، بل ورواياتهم-في الأصل- طافحة بإثباته لهم!!

(٦) بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٣٤٧/٢٥.

ويقول الكربلائي: (إن بعضهم عدّ من الغلو..القول: إنهم يعلمون ما كان وما يكون إلى يوم القيمة!...ولعمري إنّ هذا الأمر مما يوجب الحزن والأسف، كيف أصبح الأئمة عليهم السلام غرباء الأحوال في الناس بل عند كثير من شيعتهم ؟).[1]

٤- **بل يدعون أن الاعتقاد بإحاطة علوم الأئمة لجميع الممكنات لا يستلزم التشبيه المنافي للتنزيه والتقديس!**

يقول مفسر الشيعة علي الحائري:[2] (واعلم انّ الاعتقاد بإحاطة علومهم لجميع الممكنات ليس مستلزمًا للتشبيه المنافي للتنزيه والتقديس، فإنّ علمه تعالى، قديم، أزليّ سرمديّ، متّحد مع ذاته تعالى، وعلمهم صلوات الله عليهم حادث، فقير، إلى الله، حصلت بتعليم الله إيّاهم، متّصف بجميع لوازم الإمكان: محتاج في وجوده وبقائه إلى الواجب، والنسبة بين الواجب والممكن تباين، وعلى هذا البيان فالقول بالعلم الحضوري للنبي والأئمة في مقامهم النورانيّة وباعتبار حقائقهم المقدّسة ليس مستلزمًا لشيء من الشرك والتشبيه).[3]

٥- **أنهم يكفرون من أنكر علم الأئمة بالغيب!!** يقول حافظ الشيعة رجب البرسي –بعد ذكره جملة من أدلته على علم الإمام بما كان ويكون-:(**فمن أنكر بعد هذا الشاهد الحق علم الغيب للإمام، وخالف بعدما وضح من البرهان المبين، فقد كذب بالقرآن ، وكفر بالرحمن)**،[4] **ويقول أيضًا:(فمن أنكر علم الولي بأهل ولايته ومشاهدته لأعمالهم فقد كذب القرآن وكفر بالرحمن، وكذا من خصص علمه بوقت دون وقت، وشيء دون شيء)!!** [5]

---

(١) الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣٣١/١، وانظر منه: ٤٧٠/٢-٤٧١.

(٢)علي بن الحسين بن يونس الموسوي اللاريجاني الأصل الحائري المولد والمنشأ الطهراني المسكن، ولد بكربلاء عام ١٢٧٠هـ وتوفي في طهران عام ١٣٥٣هـ ودفن في مدينة الري، اشتهر بالمفسر، قال عنه أبناء طائفته:(من أرباب الفتوى وأساتذة الحكمة الإلهية والتفسير والكلام)، **هذا قدره عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛ له مؤلفات في الفقه والتفسير منها: كتاب في الفقه ،كتاب مقتنيات الدرر وملتقطات الثمر، وتقريرات في الأصول وبعض الرسائل . انظر: مستدركات أعيان الشيعة، حسن الأمين، ١٦٧/٧-١٦٨، الذريعة، آقا بزرگ الطهراني، ٣٥/٢٢.

(٣)تفسير مقتنيات الدرر، علي الحائري الطهراني، ١١٤/١-١١٥.

(٤)مشارق أنوار اليقين، رجب البرسي،٢١٠.

(٥)مشارق أنوار اليقين، رجب البرسي ، ٢٢٣ .

٦- أنهم يتخذون من عبارة (بإعلام الله تعالى) [١] وَ(بتعليم الله تعالى وإلهامه) [٢] ترسًا لهم في إثبات علم الأئمة بما كان وما سيكون! [٣] وحقيقة قولهم الغلو المفرط في الأئمة وادعاء أن علم الأئمة **مأخوذ من الله تعالى بالارتباط الحقيقي بين نفوسهم والمبادي العالية!!!**[٤] يقول الشعراني:(الروايات المتواترة وضروري مذهب الشيعة: أن علم الأئمة عليهم السلام **مأخوذ من الله تعالى بالارتباط الحقيقي بين نفوسهم والمبادي العالية** وإن كنا لا نعلم تفصيل ذلك أنه بالإلهام أو بالتحديث أو بمصاحبة روح القدس أو أن جميع ما رُوي تعبير عن معنى واحد!!). [٥] **بل بلغ من شططهم أن زعموا أن الأئمة كانوا عالمين أبدًا غير جاهلين أصلاً في بدء الفطرة وأصل الخلقة!!** [٦] يقول المازندراني: (علم الأئمّة الطاهرين ليس

---

(١)انظر: شرح أصول الكافي، المازندراني، ٦/٣٠-٣١.

(٢)انظر: بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٢٥/٢٦٨، ٢٦/١٠٣، علم الإمام، محمد المظفر، ١٠-١٣، مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٨/٨١-٨٢، الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٢/٤٧٠-٤٧٥، الانتصار، العاملي، ١/٥٩-٦٠، هوية التشيع، الوائلي، ١٥٨، حقيقة علم آل محمد وجهاته، علي عاشور، ١٥٧-١٥٨، علم الأئمة بالغيب والاعتراض عليه بالإلقاء إلى التهلكة والإجابات عنه عبر التاريخ، محمد رضا الحسيني الجلالي، –مقالة في مجلة تراثنا العدد الرابع[٣٧]، السنة التاسعة، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ١٤١٤هـ، ص:١٧، ٤٩، ٥٠.

(٣)انظر: تفسير الصراط المستقيم، حسين البروجردي، ٣/٦١١-٦١٤، الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٢/٤٧٥-٤٧٦، حقيقة علم آل محمد وجهاته، علي عاشور، ١٥٧-١٥٨، دفاع عن التشيع، نذير الحسني، ٤٢٦-٤٢٩، الولاية التكوينية الحق الطبيعي للمعصوم، جلال الصغير، ٢٦٧.

(٤)المقصود بالمبادئ العالية: العقول العشرة والنفوس السماوية، وقد أول الفلاسفة الملائكة بالمبادئ العالية؛ يقول السبزواري في تعليقه على الحكمة المتعالية للشيرازي، ٨/١٣٩، حاشية(٢) إن المراد (بالملائكة المقربون.. العقول الكلية التي هي المبادئ العالية)، ويقول الألوسي في تفسيره، ٥/٢٠٨، :(المبادئ العالية.. يعبر عنها أرباب الشرع بالملائكة)، وانظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ،التهانوي، ط. مكتبة لبنان، ٢/ ١٤٢٧، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد، ٣/ ١٤٠.

(٥)تعليق الميرزا أبو الحسن الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٥/٣٣٥، حاشية(٢)، وانظر: جامع الشتات، الخاجوئي، ١٧٩-١٨٦.

(٦) هذا القول غلو مفرط يناقض صريح القرآن؛ فالله عز وجل قال في جميع الخلق:﴿ وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا ﴾ النحل:٧٨، وقال: ﴿ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ۝٥ ﴾ العلق:٥، فكيف استثنى الشيعة أئمتهم من هذه الآيات؟ بل ما دليلهم على الاستثناء!! ولله در الشيخ خالد الوصابي الذي طرح على حسابه في تويتر ضمن مشروعه =

كعلمنا، ولا تعلّمهم مثل تعلّمنا بحيث يحتاجون إلى زمان طويل وفكر كثير؛ **بل كان يكفيهم لكمال ذاتهم ونقاوة صفاتهم وصفاء أذهانهم وقوّة أفهامهم أدنى توجّه وأقصر زمان لكمال الاتّصال بينهم وبين المفيض بل كانوا عالمين أبداً غير جاهلين أصلاً في بدء الفطرة وأصل الخلقة).** (١)

٧- أنهم يحكون الإجماع على عدم امتناع أن يعلم الإمام ما سيكون بتعليم الله له، وقد نقل الشعراني هذا الإجماع عن المفيد؛ فقال: (قال المفيد ﷺ في المسائل العكبرية: إجماعنا على أن الإمام يعلم الأحكام لا الأعيان، ولسنا نمنع أن يعلم أعيان ما يحدث ويكون بإعلام الله تعالى له ذلك).(٢)

٨- بل ويقررون صراحة أن (**علم الإمام بما يكون مجمع عليه بين الإمامية**)،(٣) وأن (**الطائفة مجمعة على أن النبي والأئمة يعلمون الغيب – من الله وبوحيه وإلهامه –إما بالتفصيل أو**(٤)**بالإجمال**، وليس في الطائفة من ينكر علمهم هذا.(١) **فالقول بنفي علم الغيب عنهم، مخالف لإجماع الطائفة!!).** (٢)

=

١٠٠٠ سؤال يتحدى الشيعة الإجابة عليه؛ ومما جاء فيه س٤٤٨: الله قال عن جميع الخلق: ﴿ وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا ﴾ النحل:٧٨، فهل أئمتكم يا شيعة يدخلون في هذه الآية أم لا؟ وما الدليل على الاستثناء!! ، س٤٥٥ قال الله عن موسى ﴿ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسۡتَوَىٰٓ ءَاتَيۡنَٰهُ حُكۡمٗا وَعِلۡمٗاۚ ﴾ القصص:١٤، فإذا كان الله أعطى موسى العلم بعد بلوغ الأشد فكيف أعطى الأئمة العلم منذ الولادة؟! الحساب الرسمي للباحث في شؤون الشيعة خالد الوصابي في تويتر، تاريخ الاطلاع: ٢٢-١٠-١٤٣٨هـ، استُرجعت من: @www3477

(١)شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٩٩/٢، وانظر منه: ١١٦/٢، ٣٦/٦ .

(٢)تعليق الميرزا أبو الحسن الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٣٠/٦، حاشية(١)، وانظر قول المفيد في المسائل العكبرية، المفيد، ٦٩.

(٣)مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٣٣٩/٧.

(٤) يظهر هنا اضطراب الشيعة وعدم حزمهم في مسألة علم الإمام هل هو من قبيل العلم الإجمالي بالأمور؛ أم هو علم بتفاصيل كل شيء! وقد تنافرت أقوالهم في ذلك؛ فتجد في بعض نصوصهم الميل إلى القول الأول: انظر: الوافي، الفيض الكاشاني، ٥٩٢/٣-٥٩٣، الفوائد الطوسية، الحر العاملي، ٢٠٧، ٣٥٤، بينما تجد في نصوص أُخر القول بالقول

=

٩- وبعد هذا الإجماع المدعى؛ تلحظ في نصوصهم اختلاف أعلامهم في مسألة علم الأئمة بالغيب:

- فقد جنحت طائفة من الشيعة إلى التوقف في هذه المسألة وزعمت أن (التوقّف....في خصوص علم الإمام عليه السلام سبيل السّلامة لاختلاف الأخبار في ذلك جدًا)؛[٣] يقول شيخ الشيعة المرتضى الأنصاري: (وأما مسألة مقدار معلومات الإمام عليه السلام من حيث العموم والخصوص، وكيفية علمه بها من حيث توقفه على مشيتهم أو على التفاتهم إلى نفس الشيء أو عدم توقفه على ذلك، فلا يكاد يظهر من الأخبار المختلفة في ذلك ما يطمئن به النفس، فالأولى وكول علم ذلك إليهم صلوات الله عليهم أجمعين).[٤]
- بينما جنحت طائفة أخرى إلى أن علم الأئمة حصولي بتعليم الله؛ وأنهم يعلمون الغيب إذا شاؤوا؛ فقالت: الأئمة(علمهم حصولي ، يعنى إنّما يعلمون الممكنات كلَّها بتعليم اللَّه إيّاهم، وإحاطة علومهم بالجميع على ترتيب الحصول، وليس لازمًا لذواتهم المقدّسة، وليس العلم

=

الثاني: انظر: علم الإمام، محمد المظفر، ١٠-١٢، الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤٧٣/٢، تعليق محقق كتاب الاثنا عشرية للحر العاملي، ٨٣، حاشية (١)، وَ ٢٠٨، حاشية(١)، وَ ٣٥٤، حاشية (١)!!!

(١) بل في الطائفة من ينكر علم الأئمة بالغيب؛ فقد نقل الشعراني عن ابن قبة أنه نفي علم الإمام بالغيب، وسمى من أثبته له بالمشرك! فقال:(قال ابن قبّة وهو من قدماء علمائنا الإماميّة: إن علم الغيب لا يدّعيه في الأئمة إلاّ مشرك) تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ١٨٦/٥، حاشية (١)، وانظر: المعالم المأثورة، هاشم الآملي، ٢٤٨/٢، ومنهم من ينكر كون علم الأئمة إلهامي!!! بل و يُجهل من ينسب هذا المعتقد إلى الشيعة ويجعل صنيعه من الدس!! يقول محمد جواد مغنية في كتابه الشيعة في الميزان، ٤٤-٤٥، -في معرض حديثه عن علم الإمام-:(.وبهذا يتبين الجهل ، أو الدس في قول من قال بأن الشيعة يزعمون أن علم الأئمة إلهامي ، وليس بكسبي)!! وبعد هذا..يحق السؤال..أي الفريقين أحق بهذه النسبة؛- أي: بمسمى الجهل والدس -الذين ينسبون إلى الشيع اعتقادهم بأن علم الإمام إلهامي أم الذين ينفون عنهم هذا المعتقد!!

(٢)علم الأئمة بالغيب والاعتراض عليه بالإلقاء إلى التهلكة والإجابات عنه عبر التاريخ، محمد رضا الحسيني الجلالي، – مقالة في مجلة تراثنا العدد الرابع[٣٧]، السنة التاسعة، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ١٤١٤هـ، ص:٥٠.

(٣)أوثق الوسائل في شرح الرسائل، موسى التبريزي، ٢٩١.

(٤)فرائد الأصول، الأنصاري، ١٣٤/٢.

متّحدًا، مع حقائقهم على سبيل الحضور حتى يكون حضوريًّا).[١] وأما (علم الغيب فلا يعلمه إلا الله، وإن كانوا يعلمون منه ما يحتاجون إليه وإذا شاؤا أن يعلموا شيئًا علموه). [٢]

- وجنحت طائفة ثالثة إلى الزعم بأن علم الأئمة حضوري بجميع الأشياء، وأن ذلك مقتضى إمامتهم الإلهية! وأنكرت على من قال من أعلامهم بأن علمهم إرادي؛ جاء في حاشية كتاب الاثنا عشر ما نصه: (يظهر من كلام المصنف رضوان الله عليه في الفوائد الطوسية[٣] بأن علمهم عليهم السلام بالغيب إرادي والتفاتي لا حضوري اتكالاً ببعض الأخبار، فهو خلاف ما حققه المحققون من علمائنا الأعلام!؛ فينبغي حمل الأخبار الواردة على التقية؛ لأنها مخالف لكثير من الآيات القرآنية والأحاديث المتواترة وتنافي مقام الإمامية وزعامة الكبرى الإلهية !!).[٤] وجاء في بحر الفوائد ما نصه: (الأئمة عليهم السلام..علمهم الحضوري بجميع الموضوعات الخارجيّة..[ف]الحق وفاقًا لمن له إحاطة بالأخبار الواردة في باب كيفيّة علمهم صلوات الله عليهم أجمعين وخلفهم: كونهم عالمين بجميع ما كان وما يكون وما هو كائن، ولا يعزب عنهم مثقال ذرّة إلَّا اسم واحد من أسمائه الحسنى تعالى شأنه المختص علمه به تبارك وتعالى).[٥] ويقول الكربلائي -في معرض شرحه لما نسب لعلي في الخطبة التطنجية: " لقد علمت من عجائب خلق الله ما لا يعلمه إلا الله، **وعرفت ما كان وما يكون وما كان في الذر الأول** ...لقد علمتُ ما فوق الفردوس الأعلى، وما تحت السابعة السفلى، وما في السماوات العلى، وما بينهما وما تحت الثرى؛ **كل ذلك علم إحاطة لا علم أخبار**"- (أي: ما يقوله عليهم السلام بقوله **عن مشاهدة لا بنحو الخبر**، بحيث يكون المخبر به غائبًا؛ **فيعلم من هذا الحديث ومن مثله وهو كثير جدًا**

---

(١)تفسير مقتنيات الدرر، علي الحائري الطهراني، ١١٥/١، ونسب الحائري هذا القول إلى أهل النظر والتحقيق من علماء الشيعة!

(٢)الفوائد الطوسية، الحر العاملي، ٥٢٠.

(٣)يقصد الحر العاملي؛ انظر: الفوائد الطوسية، الحر العاملي، ٥٢٠.

(٤)تعليق محقق كتاب الاثنا عشرية للحر العاملي، ٨٣، حاشية (١)، وانظر منه أيضًا:٢٠٨، حاشية(١) وَ ٣٥٤، حاشية (١)، وانظر أيضًا: علم الإمام، محمد حسين المظفر، ٥٥-٥٦، حقيقة علم آل نحمد وجهاته، علي عاشور، ٣١-٣٢، ٥٤-٦٠، علم الإمام، كمال الحيدري، ٢٠٥-٢٠٦.

(٥)بحر الفوائد في شرح الفرائد، محمد حسن الآشتياني، ٤٥٩/٤-٤٦٠، وانظر: تفسير مقتنيات الدرر، علي الحائري الطهراني، ١١٤/١-١١٥، علم الإمام، محمد المظفر، ١١، مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٣٧٦/٣.

أن لهم ﷺ في كل شيء علمًا حقًّا من جميع ذرّات العالم العلوي والسفلي والغيب والشهادة والبداء والعود والدنيا والآخرة، وجميعها في مرأى منهم ومنظر كما ينظر أحدنا في كفه!!.....[ف]هم ﷺ يعلمون جميع ذلك عيانًا، وقد منحهم اللَّه تعالى ذلك).[1]

بل ادعى بعض أعلام الشيعة انعقاد إجماع الإمامية على ذلك!! جاء في كتاب الإمامة الإلهية ما نصه:(كل الإمامية متفقون على أن مستقى علومهم ليس بالعلم الحصولي الاعتيادي بل لهم العلم الواقعي، وإنهم مطهرون مبرؤون من العيب والأدناس والأرجاس، وهذه كلها بعيدة عن الغلو).[2]

- وطائفة رابعة جمعت بين الأقوال الثالثة السابقة-في تناقض ظاهر-فقالت: (يمكن أن يُقال: إن الاعتراض..مبني على كون علم الأئمة ﷺ بالموضوعات حاضرًا عندهم من غير توقف على الإرادة، وقد دلت عليه جملة من الروايات، كما أن علمهم بالأحكام كذلك، وأما بناء على أن علمهم بالموضوعات تابع لإرادتهم واختيارهم، كما دلت عليه جملة أخرى من الروايات فلا يتوجه الإشكال..ولكن الذي يسهل الخطب أن البحث في علم الإمام ﷺمن المباحث الغامضة، والأولى رد علم ذلك إلى أهله!!).[3]
- وطائفة خامسة وفّقت -بل لفقت- بين الزعم بأن علم الأئمة فعلي حضوري وبين الزعم بأن علمهم إرادي حصولي؛ فقالت:(**إن المعصوم بحسب طبقات روحه وقواه المختلفة تختلف شؤونه** وحالاته!!..و بهذا الأصل يمكن تفسير كثير من حالات الأنبياء والرسل المذكورة في القرآن الكريم، وإنّها لا تتنافى مع مسارهم الوحياني. ومن ثمار معرفة هذا الأصل وتلك القاعدة يتّضح وجه الجمع بين طائفتين مستفيضتين في علم الأئمة ﷺ في المسألة العضال المعروفة من **أنّ علم الأئمة فعليّ بالأشياء كلّها أو أنّه مشيئي وإرادي؟** أي: إذا شاؤوا وأرادوا علموا!! وقد صُنّفت فيها رسائل وكتب لترجيح إحدى الطائفتين على الأخرى، مع أنّه بالالتفات إلى هذه القاعدة يتجلّى عدم التضارب بين مفاديهما، فإنّ العلم الفعليّ

---

(١)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣٨٥/٥.

(٢)الإمامة الإلهية، تقرير بحث محمد السند لبحر العلوم، ٤٢٩/١.

(٣)مصباح الفقاهة، الخوئي، ٥٨٣.

بلحاظ الأرواح العالية فيهم، كروح القدس أو ما فوقها من النور الأول،[1] والعلم المشيئي بلحاظ أرواحهم الجزئية والنازلة!!).[2]

وفي ذلك يقول مفسر الشيعة علي الحائري:(جماعة من الشيعة فصّلوا بين مرتبتهم النورانية والجسمانية، فقالوا بالعلم الحضوري في الأولى، والحصولي في الثانية).[3]

١٠- **أنهم يزعمون أن القول بثبوت علم ما كان وما سيكون(علم القضاء والقدر) للأئمة كفيلٌ ببقاء الدين واستمراره!!** جاء في كتاب أسس النظام السياسي عند الإمامية في معرض ذكره لـ(تعدّد أنماط علم المعصوم واختلاف أحكام تلك الأنماط وحالاتها و طبائعها)،[4] ما نصه:(و قد أُشير في القرآن الكريم و الأحاديث الشريفة إلى جملة من أقسام تلك العلوم [وذكر منها]:

- علم الكتاب والكتاب المبين والكتاب المكنون؛ كقوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٤٣﴾﴾ الرعد: ٤٣، ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾﴾ الأنعام: ٥٩، و:﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِي كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾﴾ الواقعة: ٧٧-٧٩، و: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِي صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ۚ﴾ العنكبوت:٤٩، و: ﴿وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴿١٢﴾﴾ يس:١٢، و: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ۚ﴾ الأنعام:٣٨، و: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ﴾ فاطر:٣٢ .....

---

(١)النور الأول-في زعم الفلاسفة- هو النور بالذات أو النور الحقيقي أو النور المحض (الله) وقد زعموا أنه لا يسمى غيره باسم النور إلا مجازاً. وقالوا: إن هذا النور الحق هو الذي بيده الخلق والأمر، ومنه الإنارة أولاً وإدامة الإنارة ثانيًا، ولا شركة لنور غيره في حقيقة اسم النور ولا استحقاقه! انظر: مشكاة الأنوار، الغزالي، ١٣، ٤١.

(٢)أسس النظام السياسي، محمد السند، ١١١، تفسير مقتنيات الدرر.

(٣)علي الحائري الطهراني، ١/١١٤-١١٥.

(٤)أسس النظام السياسي، محمد السند، ١١٦.

- رؤية الأعمال والشهادة عليها؛ كقوله تعالى: ﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ ﴾ التوبة:١٠٥، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلدِّينِ مِنۡ حَرَجٖۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمۡ إِبۡرَٰهِيمَۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ مِن قَبۡلُ وَفِي هَٰذَا لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيۡكُمۡ وَتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِۚ ﴾ الحج:٧٨، وقوله تعالى :﴿ وَيَوۡمَ نَبۡعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٖ شَهِيدًا عَلَيۡهِم مِّنۡ أَنفُسِهِمۡۖ وَجِئۡنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِۚ وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُسۡلِمِينَ ﴿٨٩﴾ ﴾ النحل:٨٩.....

- **علم القضاء والقدر**؛ كما في قوله تعالى : ﴿ حمٓ ﴿١﴾ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ﴿٢﴾ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ﴿٣﴾ فِيهَا يُفۡرَقُ كُلُّ أَمۡرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ ﴾ الدخان:١-٤، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ ﴿١﴾ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا لَيۡلَةُ ٱلۡقَدۡرِ ﴿٢﴾ لَيۡلَةُ ٱلۡقَدۡرِ خَيۡرٞ مِّنۡ أَلۡفِ شَهۡرٖ ﴿٣﴾ تَنَزَّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذۡنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمۡرٖ ﴿٤﴾ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴿٥﴾ ﴾ القدر:١-٥، و:﴿ يُنَزِّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنۡ أَمۡرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦٓ ﴾ النحل:٢، و: ﴿ يُلۡقِي ٱلرُّوحَ مِنۡ أَمۡرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦ ﴾ غافر:١٥.

- العلم الإلهامي والنقر في القلوب والأسماع؛ كما أشير إليه في قوله تعالى: ﴿ ۞ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا فَيُوحِيَ بِإِذۡنِهِۦ مَا يَشَآءُۚ ﴾ الشورى:٥١،.....

فهذه الضرورة للعلوم المختصة بالأئمة لبقاء الدين لا تقف على أمير المؤمنين عليه السلام وحده، بل هي مستمرة إلى الإمام الثاني عشر – عجل الله فرجه – كذلك و مستمرة باستمرار حياة الإمام الثاني عشر عليه السلام).[1]

١١- أنهم يؤولون مرويات الأئمة الدالة على عدم علم الأئمة بالغيب–بما يناقض ظاهر ويتفق مع أهوائهم –لتصبح دليلاً ومستندًا على إثبات علمهم بالغيب!!

يقول المازندراني:(قوله:" [سئل أبو] عبد الله عليه السلام عن الإمام ؟ يعلم الغيب ؟ فقال: لا"[2]؛ دلّ على أنّ علم الغيب علم غير مستفاد كعلم الله تعالى، وعلم الإمام لما كان مستفادًا منه تعالى لا يكون علمًا بالغيب حقيقة؛ **وقد يسمّى أيضًا علمًا بالغيب نظرًا إلى تعلّقه بالأُمور الغائبة وبه يجمع بين الأخبار التي دلّ بعضها على أنهم عالمون بالغيب ودلَّ بعضها على أنّهم غير عالمين به)!!!.** [3]

ويقول الأميني: (ليس هناك أي منع وخطر إن علّم الله أحدًا ممن خلق بما شاء وأراد من الغيب المكتوم من علم ما كان أو سيكون، من علم السماوات والأرضين، من علم الأولين والآخرين، من علم الملائكة والمرسلين؛ كما لم ير أي وازع إذا حبا أحدًا بعلم ما شاء من الشهادة، وأراه ما خلق؛ كما أرى إبراهيم ملكوت السماوات والأرض!. ولا يتصور عندئذ قط اشتراك مع المولى سبحانه في صفته العلم بالغيب، ولا العلم بالشهادة، ولو بلغ علم العالم أي مرتبة رابية!، وشتان بينهما!، إذ القيود الإمكانية البشرية مأخوذة في العلم البشري دائمًا لا محالة، سواء تعلق بالغيب أو تعلق بالشهادة، وهي تلازمه ولا تفارقه!، كما أن العلم

---

(١)أسس النظام السياسي، محمد السند، ١١٦-١٢٢.

(٢)بصائر الدرجات، ابن فروخ الصفار، رقم(٤)، ٣٣٥، الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحجة، باب نادر فيه ذكر الغيب، رقم(١)، ٢٥٧/١، الاختصاص، المفيد، ٢٨٦، الوافي، الفيض الكاشاني،٥٩٠/٣، الفصول المهمة، الحر العاملي، ٣٩٦/١، ينابيع المعجز، هاشم البحراني، ٤٤، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٥٧/٢٦، واختلف حكم أعلام الشيعة على الرواية، فقد قال المجلسي في مرآة العقول،١١٥/٣:(الحديث الرابع : موثق)، وأيده هادي النجفي فقال في كتابه موسوعة أحاديث أهل البيت، ٢١٦/٨، (الرواية معتبرة الإسناد) بينما حكم الشعراني بضعفها مع عدم مخالفتها لأصول المذهب!!! فقال: (وأحاديث الباب وإن كان جميعها ضعيفة لا تخالف أصول المذهب). تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٣٦/٦.

(٣)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٦ / ٣٥ .

الإلهي بالغيب أو الشهادة تؤخذ فيه قيود الأحدية الخاصة بذات الواجب الأحد الأقدس ﷻ!.

وبهذا التفصيل في وجوه العلم يعلم عدم التعارض نفيًا وإثباتًا بين أدلة المسألة كتابًا وسنة، فكل من الأدلة النافية والمثبتة ناظر إلى ناحية منها، والموضوع المنفي من علم الغيب في لسان الأدلة غير المثبت منه، وكذلك بالعكس! وقد يوعز إلى الجهتين في بعض النصوص الواردة عن أهل بيت العصمة عليهم السلام، مثل قول الإمام أبي الحسن موسى الكاظم عليه السلام مجيبًا..[لمن سأله]:جعلت فداك إنهم يزعمون أنك تعلم الغيب ؟ فقال عليه السلام: سبحان الله!، ضع يدك على رأسي؛ فوالله ما بقيت شعرة فيه ولا في جسدي إلا قامت!، ثم قال: لا والله، ما هي إلا وراثة عن رسول الله صلى الله عليه وآله"(١)).(٢)

ويقول المجلسي –في معرض تعليقه على ما جاء في التوقيع الواردة عن صاحب الزمان – المنتظر المعدوم: "تعالى الله ﷻ عمّا يصفون، سبحانه وبحمده، ليس نحن شركاءه في علمه ولا في قدرته. **بل لا يعلم الغيب غيره كما قال في محكم كتابه** ﷻ: ﴿**قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ**﴾ النمل:٦٥، وأنا وجميع آبائي من الأوّلين آدم ونوح وإبراهيم وموسى وغيرهم من النبيّين، ومن الآخرين محمّد رسول الله وعليّ بن أبي طالب والحسن والحسين وغيرهم ممّن مضى من الأئمّة صلوات الله عليهم أجمعين إلى مبلغ أيّامي ومنتهى عصري ، عبيد الله ﷻ،..... فأشهد الله الذي لا إله إلاّ هو وكفى به شهيدًا، ورسوله محمّد صلّى الله عليه وآله، وملائكته وأنبياءه وأولياءه عليهم السلام، **وأُشهدك وأُشهد كلّ من سمع كتابي هذا ، أنّي بريءٌ إلى الله ورسوله ممّن يقول : إنّا نعلم الغيب** أو نشارك الله في ملكه أو يجلنا محلا سوى المحل الذي نصبه الله لنا...."–(٣) (بيان: المراد من نفي علم الغيب عنهم أنهم لا يعلمونه من غير وحي وإلهام، وأما ما كان من ذلك فلا يمكن نفيه إذ كانت

---

(١)الأمالي، المفيد، ٢٣، رجال الكشي، الطوسي، ٥٨٧/٢، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٢٩٣/٢٥، ١٠٣/٢٦.

(٢)الغدير، الأميني، ٥٦/٥–٥٨.

(٣)الاحتجاج، الطبرسي، ٢٨٨/٢–٢٨٩، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٢٦٧/٢٥، معجم أحاديث المهدي، إشراف: علي الكراني، ٣٢٨/٤.

عمدة معجزات الأنبياء والأوصياء عليهم السلام الإخبار عن المغيبات، وقد استثناهم الله تعالى في قوله : ﴿ إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ ﴾ الجن:٢٧!!!).[١]

١٢- **بل يدعون أنه لم ترد (رواية واحدة صريحة ينفي فيها أحد الأئمّة علم الغيب عن نفسه!!)**؛[٢] ويجيبون عنما ورد في مروياتهم من أن الأئمة عليهم السلام ما كانوا يدعون علم الغيب بل كانوا ينكرون غاية الإنكار؛ بأنه (تقية من الخصم كما هو لمن له إحاطة بالأخبار والآثار!!)[٣] (وعليه فلا دلالة لمثل هذه الروايات على عدم توفّرهم عليهم السلام على علم الغيب!!). [٤]

يقول المازندراني في شرح ما ورد في مروياتهم – عن أبي عبد الله عليه السلام أنه خرج وهو مغضب، فلمّا أخذ مجلسه؛ قال: "**يا عجبًا لأقوام يزعمون أنّا نعلم الغيب ما يعلم الغيب إلاّ الله** ﷻ، لقد هممت بضرب جاريتي فلانة، فهربت **منّي فما علمت في أيّ بيوت الدّار هي** ؟" قال سدير:[٥] فلمّا أن قام من مجلسه وصار في منزله دخلت....وقلنا له: جعلنا فداك! سمعناك وأنت تقول كذا وكذا في أمر جاريتك، ونحن نعلم أنّك تعلم علمًا كثيرًا ولا ننسبك إلى علم الغيب، قال: فقال: "يا سدير ألم تقرأ القرآن ؟"، قلت: بلى ، قال: فهل وجدت فيما قرأت من كتاب الله ﷻ: ﴿ قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ﴾ النمل:٤٠،؟" قال: قلت: جعلت فداك قد قرأته!، قال: "فهل عرفت الرّجل؟ وهل علمت ما كان عنده من علم الكتاب؟" قال: قلت: أخبرني به؟، قال: "قدر قطرة من الماء في البحر الأخضر فما يكون ذلك من علم الكتاب ؟!"، قال: قلت: جعلت

---

(١)بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٢٦٧/٢٥، وانظر منه:١٠٣/٢٦، وانظر: مرآة العقول، المجلسي، ١١٣/٣.

(٢) دفاع عن التشيع، نذير يحيى الحسني، ٤٠٦.

(٣)تعليق محقق كتاب الاثنا عشرية للحر العاملي، ٨٣، حاشية (١)، وانظر: مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٨٢/٨، الولاية التكوينية؛ الحق الطبيعي للمعصوم، جلال الصغير، ٢٦٨، موسوعة أحاديث أهل البيت، هادي النجفي، ٢١٥/٨-٢١٦.

(٤)الولاية التكوينية؛ الحق الطبيعي للمعصوم، جلال الصغير،٢٨٢.

(٥)أبو الفضل، سدير بن حكيم بن صهيب الصيرفي، والد حنان، زعمت كتب الشيعة أنه من أصحاب السجاد والباقر والصادق. انظر: رجال ابن داود الحلي، ١٠١، المفيد من معجم رجال الحديث، الجواهري، ٢٤٣.

فداك ما أقلّ هذا! فقال: "يا سدير ما أكثر هذا أن ينسبه الله ﷻ إلى العلم الذي أُخبرك به، يا سدير!، فهل وجدت فيما قرأت من كتاب الله ﷻ أيضًا: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٤٣﴾﴾ الرعد:٤٣ ؟"، قال: قلت: قد قرأته جعلت فداك!. قال: "أفمن عنده علم الكتاب كلّه أفهم أمّن عنده علم الكتاب بعضه ؟!"، قلت: لا، بل من عنده علم الكتاب كلّه، قال: فأومأ بيده إلى صدره وقال: "**علم الكتاب والله كلّه عندنا، علم الكتاب والله كلّه عندنا**".[1] -(الشرح : قوله: "وهو مغضب" اسم مفعول من أغضبه شيء، ولابدّ أن يكون ذلك الشيء المغضب لله تعالى لا لمقتضى النفس؛ إذ مقتضاها لا يحرّكه إلى الغضب، فهو إمّا ما رآه من الجارية من خلاف الآداب، **أو ما زعمه بعض الناس من أنه يعلم الغيب مثل الله سبحانه وتعالى ويشاركه في الإلهية**. قوله: "يا عجبًا لأقوام" أي: يا صحبي عجبت عجبًا، والسبب في التعجّب عن الشيء: هو عدم اطلاع النفس على أسبابه؛ لغموضها مع كونه في نفسه أمرًا غريبًا، وكلّما كان الشيء أغرب، وأسبابه أخفى كان أعجب، وفيه أيضًا: **إظهار بأنه لا يعلم الغيب مثله سبحانه**، وإلاّ لم يخف عليه السبب؛ **ثم الغرض من هذا التعجّب وإظهاره هو أن لا يتخذه الجهّال إلهًا، أو يدفع عن وهم بعض الحاضرين المنكر لفضله ما نسبوه إليه من العلم بالغيب حفظًا لنفسه؛ وإلاّ فهو عليه السلام كان عالمًا بما كان وما يكون فكيف يخفى عليه مكان الجارية**؛ فإن قلت: إخباره بذلك على هذا يوجب الكذب!، قلت: **إنّما يوجب الكذب لو لم يقصد التورية وقد قصدها**؛ فإنّ المعنى: فما علمت علمًا غير مستفاد منه تعالى بأنها في أي بيوت الدار؛ وهذا حقّ فإنّ علمه بذلك علم مستفاد، وهذا العلم في الحقيقة ليس علمًا بالغيب كما أشرنا إليه. قوله: "قال سدير: فلما أن قام من مجلسه": **هذا**

---

(١)بصائر الدرجات، ابن فروخ الصفار، برقم (٣) ٢٣٣، و برقم(٥)، ٢٥٠-٢٥١، الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحجة، باب نادر فيه ذكر الغيب، برقم (٣)، ٢٥٧/١، الوافي، الفيض الكاشاني، ٥٩١/٣-٥٩٢، الفصول المهمة، العاملي، ٣٩٥/١، ينابيع المعاجز، هاشم البحراني، ١٣-١٤، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٧٠/٢٦-١٧١، ١٩٧ موسوعة أحاديث أهل البيت، هادي النجفي، ٢١٥/٨-٢١٦، ٢٨٩/٩-٢٩٠، وقال المجلسي في مرآة العقول، ١١١/٣: (الحديث الثالث: مجهول).

يدل على أن ذلك القول كان على سبيل التقية من بعض الحاضرين حيث لم يسألوه عنه في ذلك المجلس!. قوله: "علمًا كثيرًا "وهو إمّا مصدر تعلم أو مفعوله. قوله: "ولا ننسبك إلى علم الغيب " **قالوا ذلك: تحرّزًا عن التعجب المذكور، وعن تخاطبه بما يكرهه، ثم هذا القول منهم بعد اعترافهم بأنه يعلم كثيرًا من الأُمور الكائنة بناءً على أن علم الغيب علم غير مستفاد كعلم الواجب، وأمّا علم غيره بالأُمور الغائبة عن الحواس فإنّما هو اطلاع على أمر غيبي كما أشرنا إليه.** قوله:" قال: فقال: يا سدير! ألم تقرأ القرآن؟" ملخّص الجواب أمران: **أحدهما:** أنه عليه السلام **أعلم من صاحب سليمان الذي أحضر عرش بلقيس في أقل من طرفة عين بعلمه. وثانيهما: أنه عالم بجميع الأشياء، ولا يخفى عليه شيء، وذلك لأن كلّ شيء في الكتاب، وهو عالم بالكتاب كلّه، فهو عالم بجميع الأشياء، وقد دفع بذلك ما خالج قلب السائل من الكلام السابق من أنه لا يعلم بعض الأشياء!!!).**[1]

ويقول المجلسي-في معرض شرحه للرواية السابقة-:(بيان: إن ما **ذكره** عليه السلام **أولاً كان للتقية من المخالفين أو من ضعفاء العقول من الشيعة، لئلا ينسبوهم إلى الربوبية**، ولعله أظهر وأرفق بسائر الأخبار!!).[2]

وجاء في بحر الفوائد ما نصه: (**مقتضى الآية كونهم عالمين بالغيب أيضًا، من حيث كونهم من الراسخين في العلم يقينًا....وإن كان الحق وفاقًا لمن له إحاطة بالأخبار الواردة في باب كيفيّة علمهم صلوات الله عليهم أجمعين وخلفهم، كونهم عالمين بجميع ما كان وما يكون وما هو كائن، ولا يعزب عنهم مثقال ذرّة إلّا اسم واحد من أسمائه الحسنى تعالى شأنه المختص علمه به** سبحانه وتعالى **سواء قلنا: بأن خلقتهم من نور ربّهم أوجب ذلك لهم، أو مشيّة أفاضته باريهم في حقّهم أودعه فيهم، ضرورة أن علم العالمين من أولي العزم من الرسل والملائكة المقرّبين فضلاً عمّن دونهم في جميع العوالم ينتهي إليهم؛ فإنهم الصّادر الأوّل، والعقل الكامل المحض، والإنسان التّام التمام، فلا غرو في علمهم بجميع ما يكون في تمام العوالم فضلاً عما كان أو ما هو كائن، كما هو مقتضى الأخبار الكثيرة**

---

(١)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٦ /٣٤- ٣٥.

(٢)مرآة العقول، المجلسي، ٣/١١٤.

المتواترة جدًّا، ولا ينافيه بعض الأخبار المقتضية لكون علمهم على غير الوجه المذكور؛ لأن الحكمة قد تقتضي بيان المطلب على غير وجهه من جهة قصور المخاطب ونقصه، أو جهة أخرى من خوف ونحوه مع عدم كذبهم من جهة التورية!!).[1]

ويقول الكربلائي:(إنه عليه السلام قال: " إنني بريء إلى الله وإلى رسوله ممن يقول: إنا نعلم الغيب، أو نشارك الله في ملكه، أو يحلنا محلاً سوى المحل الذي نصبه الله لنا وخلقنا له "، والحاصل: أن هذا الحديث..محمول على التقية)!.[2]

١٣- بل بلغ من شططهم أنهم يتكلفون الجمع بين ما دلت عليه النصوص الشرعية ومرويات أئمتهم من اختصاص الله بعلم الغيب وعلم ما كان وما سيكون، وما دلت عليه مروياتهم باستفاضة وتواتر من إثبات علم الأئمة بالغيب وبما كان وما سيكون![3]

فقد جاء في نصوصهم:(**ما الجمع بين ما دلّ من الأخبار على أن خمسة أشياء تفرّد بعلمها الباري تعالى لم يُطلع عليها نبيًّا ولا ملكًا**، وهي المشار لها في قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَۖ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡأَرۡحَامِۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسٞ مَّاذَا تَكۡسِبُ غَدٗاۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسُۢ بِأَيِّ أَرۡضٖ تَمُوتُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ٣٤ ﴾ لقمان:٣٤، وبين **ما دلّ على أن أهل البيت عليهم السلام عندهم علم ما كان وما يكون وما هو كائن إلى آخر الدهر، وهذا مستفيض جدّاً بل متواتر المضمون ؟**

الجواب ومن الله استمداد الصواب من وجوه:

أحدها: أن ما دلّ على عدم علمهم بشيء **من ذلك آحاد، أو متشابه، أو مؤوّل بنفي علمهم به من أنفسهم ذاتاً؛ إذ لا علم لهم إلَّا ما علَّمهم الله.**

---

(١)بحر الفوائد في شرح الفرائد، محمد حسن الآشتياني، ٤/٤٥٩-٤٦٠.

(٢)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٢/٤٧٥، وانظر منه:٢/٤٧٤.

(٣)انظر:بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٢٦/١٠٣-١٠٥، مرآة العقول، المجلسي، ٣/١١٣. الولاية التكوينية الحق الطبيعي للمعصوم، جلال الصغير، ٢٦٤-٢٧٤، علم الإمام، كمال حيدري، ٢٧٥-٢٨٦.

الثاني: أو أنّهم لا يعلمونها بحسب المقام البشري الذي سكنوه مع أبناء النوع، وإن علموها من مقامٍ آخر. وعلى هذا يحمل ما ورد من طلبهم الجارية وقد تستّرت في بعض البيوت، وقال: " لا أدري أين هي!".....

الثالث: أو معنى نفي علمهم بها: اشتراط البداء فيها، وإخبار بأنّها ليست من المحتوم.

الرابع: أو أنّهم لا يعلمونها بالجزئيّة الخاصّة الشخصيّة من كلّ وجه؛ لأن ذلك لا يكون إلَّا بعد الوجود الخارجي الجزئيّ؛ إذ لا يكون علم بأنّ هذا الشيء وقع في الزمان خارج الحسّ إلَّا بعد كونه كذلك.

الخامس: أو أنّهم لا يعلمونها باعتبار مقام: ﴿ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ ﴾ الجن:٢٦، ويعلمونها باعتبار مقام: ﴿ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ ﴾ الجن:٢٧، وهذه الوجوه جاريات في جميع الجزئيات).[1]

السادس: أو(أنّهم عليهم السلام يرفضون تسميتهم بالعالمين بالغيب لا نفي توصيفهم بذلك). [2]

وجاء في نصوصهم أيضًا:(جمعٌ وبيان! ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ لقمان:٣٤، مسألة: **ما الجمع بين ما دلّ من الأخبار على أن خمسة أشياء تفرّد بعلمها الباري تعالى لم يُطلِع عليها نبيًّا مرسلاً ولا ملكًا مقرّبًا وهي المشار لها في قوله تعالى:** ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ . ﴾ لقمان:٣٤، **وبين ما دلّ منها على أن الأولياء والأنبياء أخبروا عن علمهم بذلك!؛ بل ربما أخبر غيرهم عن بعض الأربعة الأخيرة ؟**

والجواب، وعلى الله التكلان من وجوه:

---

(١)رسائل آل طوق القطيفي، أحمد آل طوق، ٣/٢٢١-٢٢٢.

(٢)علم الإمام، كمال حيدري، ٢٨٢.

منها: أن ما دلّ على علم الأنبياء وخلفائهم بذلك لا يضبط كثرةً، فهو مستفيض بل متواتر المضمون، وأكثره نصّ محكم، وما دلّ على عدمه آحاد أو من المتشابه، ولا معارضة إلَّا بعد المقاومة!

ومنها: أن ما دلّ على نفي علمهم بذلك نفي علمهم من تلقاء أنفسهم، وهذا لا ينافي علمهم به بتعليم العليم الخبير!).[1]

ومنها:(أنّ اسم « عالم الغيب » من الأسماء المختصّة بالله تعالى في الأدب الديني، ولأجل أدب العبوديّة لا يطلق – بنحو التسمية – على غير الباري تعالى وإن اتّصف به...وبهذا يتبيّن أنّ التسمية غير تابعة للاتّصاف، بل لها قانونها الخاصّ، وهو أنّ الأسماء التي توحي وتشعر بالشراكة في الربوبيّة لا يسمّى بها الممكن وإن اتّصف بها لأجل رعاية أدب العبوديّة لله تعالى!!. وهذا هو السبب في نفي بعض النصوص تسمية أهل البيت عليهم السلام بالعالمين بالغيب، لأنّ هذا الاسم من الأسماء التي يرى العرف الديني أنّها مختصّة بالواجب سبحانه، فلكي لا ينصرف الذهن إلى توفّرهم على نصيب من الربوبيّة والشراكة مع الله تعالى!!!)[2]

(**ومنها:** أنّهم لا يعلمون ذلك بحسب المقام البشري الصرف، ويعلمونه مِن مقامٍ فوقه؛ كقوله تعالى: ﴿ مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ ﴾ الشورى:٥٢، ومن هذا نفيه عليه السلام علمه بالجارية حين هربت منه وتسرّت ببعض بيوت الدار!، ومنه نفي علمهم بالغيب ولعنهم من يدّعي فيهم ذلك!، وهذا يجري في الوجه الأوّل أيضًا ، وهو نفي علمهم من تلقاء أنفسهم. وله وجه آخر هو أن يراد بالغيب: رتبة الوجوب!

ومنها: أنّهم لا يعلمون ذلك؛ لأنه من المحتوم قبل أن يصل إلى رتبة الإمضاء لسرّ البداء، ومنه سرّ خوفهم عليهم السلام... فإنّ البداء يجري في كلّ رتبة قبل إمضائها من جميع المراتب السبع، فالبداء يجري في القضاء ما دام الشيء مرادًا، وفي القدر ما دام مقضيًا، وهكذا. **وهذا لا**

---

(١)رسائل آل طوق القطيفي، أحمد آل طوق، ٣/٢٢٥.

(٢)علم الإمام، كمال حيدري، ٢٨٢-٢٨٣.

ينافي علمهم بما كان وما يكون، فإنّهم يعلمون الشيء وشروطه وعلله وإن كان ذلك مخزوناً في ينبوع البداء، وهو باطن المشيئة ومقام منقطع الصفات.!

ومنها: أنّهم لا يعلمونها بمقام الإذن الجزئي من كلّ وجه ...، فإنّ كلّ واحدة من السبع في نفسها درج ورتب حتّى الإمضاء، ونهايته نهاية كمال العلم. وهذا لا ينافي علمهم بها من كلّ وجه بمقام آخر.

ومنها: أنّهم لا يعلمونها باعتبار مقام: ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾﴾ الجن:٢٦، ويعلمونها باعتبار مقام: ﴿إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ ﴾﴿٢٧﴾﴾ الآية الجن: ٢٧ والوجوه في هذه كثيرة. وهذا كلّه عام لجميع جزئيّات العالم وكلّيّاته).[1]

بل شطح الكربلائي فزعم أن نفي علم الغيب عن الأئمة له (معنيان:

أحدهما: أنهم لا يعلمون ما في ذاته المقدسة ﷻ قال تعالى:﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ النمل:٦٥، فنفي الغيب عن كلّ ذي عقل بإطلاقه في السماوات والأرض بلحاظ نسبتها إلى ساير الآيات المثبتة للغيب لمن ارتضاه كقوله: ﴿إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ ﴾﴿٢٧﴾﴾ الآية الجن: ٢٧، **يقضي بأن الغيب المنفي في هذه الآية المباركة هو الغيب المطلق، أي: ما في ذاته المقدسة غير المتناهية التي هي غيب الغيوب .**

وثانيهما: أنهم ﷺ **حيث يكونون نفس علم الغيب، فلا غيب لهم في عالم ما سوى سواهم**، فلا محالة لا يعلمون الغيب لنفي موضوعه،..

(١)رسائل آل طوق القطيفي، أحمد آل طوق، ٣/٢٢٥-٢٢٦.

وهذا أصل ثابت لهم ﷺ، فمهما نفي عنهم الغيب؛ فهو بلحاظ نفي ما في ذاته المقدسة الغائب عنهم ﷺ، ومهما ثبت لهم علم الغيب فهو بلحاظ حقيقتهم الأولية النورية التي حمّلها اللَّه تعالى علمه، فهم نفس الغيب بهذا المعنى!!.

هذا وإن الناس في إدراكهم لذواتهم المقدسة على طبقات ثلاث:

الأولى: من كان نور عقله ضعيفا جدًّا؛ كأغلب المحجوبين على معرفتهم بالنورانية، فهذه الطبقة ينظرون إليهم بالعقل المنحط الضعيف فيميزونهم بلحاظ هياكل البشرية، غاية الأمر الكاملة، ولا معرفة لهم بأنهم ﷺ في عالم القرب الذي ليس فوقه قرب؛ فهم حينئذ يقولون: **إن الأئمة ﷺ يعلمون الغيب بلحاظ ثبوته لهم بالآيات والأخبار، فيميزون الأئمة ﷺ بذاتهم عن تلك الحقائق الغيبية .**

الثانية: من كان نور عقله بنحو الاستواء، أي: بلغ من الكمال بحيث فاق أقرانه، وعرف منازلهم ومعارفهم ومقاماتهم، **فهؤلاء يجدون أنهم ﷺ نفس العلم الغيبي المتقدم آنفا بيانه، وعرف أنهم ﷺ نفس خزائن الغيب، وهم ﷺ مفاتيحه التي لا يعلمها إلا اللَّه،** ومن هذه الآية بلحاظ هذا المعنى أنه لا يعلم أحد حقيقتهم النورانية الغيبية ..

الثالثة: من كان نور عقله بنحو يلاحظ تلك الذوات المقدسة مع ما لها من المقام المنيع منسوبة إليه تعالى، فحينئذ يلاحظ علمهم وحقيقتهم بالنسبة إليه تعالى، فلا محالة ينفي عنهم ما هو ثابت لذاته المقدسة تبارك وتعالى، فحينئذ يقول: إنهم ﷺلا يعلمون الغيب- أي: بلحاظ ذاته المقدسة ﷻ- كما تقدم. وإليه يشير قوله تعالى:﴿ **قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ** ﴾ النمل: ٦٥.

ثم إن المؤمن الممتحن من نظر إليهم ﷺ بهذه العقول الثلاثة، أي: تارة ينظر إليهم بما هم بشر فوق كلّ بشر، فيقول: هم يعلمون الغيب نظرًا إلى الآيات والأخبار المثبتة لهم ذلك، وتارة ينظر إليهم بلحاظ مقامهم المنيع النوراني، فيقول: هم نفس

الغيب، وتارة ينظر إليهم بلحاظ نسبتهم إليه تعالى؛ فيقول: إنهم لا يعلمون الغيب، وهم عليهم السلام بهذه المنزلة، أي: في حد الواجب والإمكان يستفيدون العلم منه تعالى). [1]

ثم بعد هذا الهراء يتنصلون من نسبة هذا المعتقد الفاسد إلى التشيع، وينفون ورود الإجماع من طائفتهم عليه!! أو وجود أي حجة تدل له! بل ويتبجحون ويكذبون من نسب إلى الإمامية الاعتقاد بعلم الأئمة بالغيب: ويقولون: (يتهم بعضهم الشيعة بأنهم يعتقدون بأن الأئمة يعلمون كل شيء!. وهذا كذب على الشيعة!!) [2]

يقول المفيد: (الجواب – وبالله التوفيق– عن قوله: إن الإمام يعلم ما يكون بإجماعنا؛ أن الأمر على خلاف ما قال!. وما أجمعت الشيعة قط على هذا القول! ... [بل] القول بأنه يعلم كل ما يكون..لسنا نطلقه ولا نصوب قائله لدعواه فيه من غير حجة ولا بيان!!).[3]

ويقول الطبرسي عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾﴾ المائدة:١١٦، (ذكر الحاكم أبو سعيد[4] في تفسيره أنها تدل على بطلان قول الإمامية: إن الأئمة يعلمون الغيب! **وأقول: إن هذا القول ظلم منه لهؤلاء القوم!، فإنا لا نعلم أحدًا منهم، بل أحدا من أهل الإسلام، يصف أحدًا من الناس بعلم الغيب!، ومن وصف مخلوقًا بذلك فقد فارق الدين!، والشيعة الإمامية براء من هذا القول!!!، فمن نسبهم إلى ذلك، فالله فيما بينه وبينهم !!!!).** [5]

---

(١)الأنوار الساطعة، الكربلائي؛ ٢/٣١١-٣١٢.

(٢)وركبت السفينة، مروان خليفات، ٥٨٦.

(٣)المسائل العكبرية، المفيد، ٦٩-٧٠.

(٤)اسمه المحسّن بن محمد بن كرامة الجشمي البيهقي ولد سنة ٤١٣هـ، وتوفي مقتولاً بمكة سنة ٤٩٤هـ، مفسر، عالم بالأصول والكلام، حنفي ثم معتزلي فزيدي، وهو شيخ الزمخشريّ. قرأ بنيسابور وغيرها. واشتهر بصنعاء (اليمن) ، له عدة مؤلفات منها: شرح عيون المسائل –في علم الكلام–، المنتخب –في فقه الزيدية–، الإمامة– على مذهب الزيدية– وغيرها. انظر: الأعلام للزركلي، ٥/ ٢٨٩.

(٥)تفسير مجمع البيان، الطبرسي، ٣/٤٤٧.

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ هود:١٢٣؛ (معناه: ولله علم ما غاب في السماوات والأرض، لا يخفى عليه شيء منه،.. وقيل: معناه والله مالك ما غاب في السماوات والأرض. وقيل: معناه ولله خزائن السماوات والأرض ...

ووجدت بعض المشايخ، ممن يتسم بالعدوان والتشنيع، قد ظلم الشيعة الإمامية في هذا الموضع من تفسيره، فقال: هذا يدل على أن الله سبحانه يختص بعلم الغيب، خلافًا لما تقول الرافضة: إن الأئمة يعلمون الغيب!

ولا شك أنه عنى بذلك من يقول بإمامة الاثني عشر، ويدين بأنهم أفضل الأنام بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فإن هذا دأبه وديدنه فيهم، يشنع في مواضع كثيرة من كتابه عليهم، وينسب الفضائح والقبائح إليهم!!، ولا نعلم أحدًا منهم استجاز الوصف بعلم الغيب لأحد من الخلق، فإنما يستحق الوصف بذلك من يعلم جميع المعلومات، لا بعلم مستفاد. وهذه صفة القديم سبحانه، العالم لذاته، لا يشركه فيها أحد من المخلوقين! ومن اعتقد أن غير الله سبحانه يشركه في هذه الصفة فهو خارج عن ملة الاسلام .

فأما ما نقل عن أمير المؤمنين عليه السلام، ورواه عنه الخاص والعام، من الإخبار بالغائبات.و ..غير ذلك مما روي عنهم عليهم السلام، فإن جميع ذلك متلقى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، مما أطلعه الله عليه !

فلا معنى لنسبة من روى عنهم هذه الأخبار المشهورة إلى أنه يعتقد كونهم عالمين للغيب!!. وهل هذا إلا سبب قبيح، وتضليل لهم، بل تكفير لا يرتضيه، من هو بالمذاهب خبير، والله يحكم بينه وبينهم، وإليه المصير!!) . [1]

(١)تفسير مجمع البيان، الطبرسي، ٥/٣٥٢-٣٥٣.

المبحث الرابع:

نقد موقف الشيعة الإمامية من المرتبة الأولى من مراتب القضاء والقدر: مرتبة العلم.

موقف الشيعة من المرتبة الأولى من مراتب القضاء والقدر–مرتبة العلم– مخالف لما عليه أهل السنة والجماعة؛ فهم إما قائلون بأقوال المتكلمين المبتدعة أو بأقوال الفلاسفة الزنادقة؛ مع مزج ذلك بما انفردوا به من العقائد؛ وسيكون –بعون الله الرد عليهم– من وجوه:

الوجه الأول: في نقد قولهم بعينية صفة العلم:

القول بعينية صفة العلم؛ يعني: نفي صفة العلم عن الله و أنه ليس له تعالى علم في الحقيقة؛ وقد صرح –الشيعة– بذلك في قولهم: عن الله: (عليم بنفسه)، [١] وقولهم:(والله عالم لذاته .. فلا يقال: إنه يعلم الأشياء بعلم)[٢] بل (علمه عين ذاته)[٣]،(وهذه هي مسألة إنكار صفات الرب سبحانه، وأنه لا علم له ولا قدرة ولا سمع ولا بصر ولا حياة ولا إرادة، فلا يقولون: عالم بعلم ولا قادر بقدرة ولا سميع بسمع، ويقولون: يعلم ويسمع ويقدر بلا علم ولا قدرة ولا سمع، وإذا كان كذلك) [٤] فقولهم: إنه تعالى (يعلم ما كان وما سيكون وما لا يكون لو كان كيف كان يكون، قد أحاط بكل شيء علمًا).[٥] إنما هو من قبيل المجاز (إذ لا علم له، وعلمه فعل يدل على المصدر والصفة، وليس في نفس الأمر عندهم لله علم ولا قدرة فجاء المجاز وانتفت الحقيقة؛ فيقال لهم: قولكم:) [٦] إنه (سبحانه عالم بما كان وبما يكون وبما هو كائن إلى الأبد).[٧] هذا العلم أمر وجودي أم عدمي؟! فإن كان عدميًا فهو لا شيء كاسمه!، وإن كان وجوديًا؛ فإما أن يقوم بالعالم أو بالمعلوم أو بنفسه، وقيامه بنفسه محال لأنه معنى، وقيامه أيضا بالمعلوم محال، لأنها لو قام به لكان هو العالم

---

(١)التوحيد، الصدوق، ٢٠١. بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٩٣/٤.

(٢)التوحيد، الصدوق، ٢٠١. بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٩٣/٤.

(٣)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٢٥٣/٣، ٤٣٥/١٠، نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٤٩١/١.

(٤)مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن القيم، اختصره: ابن الموصلي، ٨٣٥/٣-٨٣٦.

(٥)رسائل الشريف المرتضى، ١٨٧/٢-١٨٨.

(٦)مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن القيم، اختصره: ابن الموصلي، ٨٣٦/٣.

(٧)تقريب القرآن إلى الأذهان، محمد الحسيني الشيرازي، ٣٣٨/٥.

المدرك، فتعين قيامه بالعالم، وهذه هي صفة العلم التي أنكرتموها، وهذا مما لا سبيل لكم إلى دفعه![1] وهو الحق الذي دلت عليه النصوص الشرعية.

ولأجل هذه المفارقة –في إثبات علم القدر(علم الله السابق بما كان وما سيكون)– بين قول السلف المثبتين للصفات وبين قول من أنكر الصفات وأقر–من حيث الجملة– بعلم الله تعالى بما كان وما سيكون(علم القدر) حرص السلف على التأكيد على ثبوت صفة العلم لله تعالى عند حديثهم عن الإيمان بالقدر؛ يقول ابن تيمية﵀:(وتؤمن الفرقة الناجية – أهل السنة والجماعة – بالقدر: خيره وشره والإيمان بالقدر على درجتين كل درجة تتضمن شيئين: – فالدرجة الأولى: الإيمان بأن الله تعالى علم ما الخلق عاملون **بعلمه القديم الذي هو موصوف به أزلًا** وعلم جميع أحوالهم من الطاعات والمعاصي والأرزاق والآجال...)، [2]ويقول: (والمسلمون يعلمون أن الله عالم بالأشياء قبل كونها **بعلمه القديم الأزلي** الذي هو من لوازم نفسه المقدسة) [3].

ويقول:(**كل نفس منفوسة قد علم الله سبحانه – بعلمه الذي هو صفة له – الشقي من عباده والسعيد** وكتب سبحانه ذلك في اللوح المحفوظ ويأمر الملك أن يكتب حال كل مولود ما بين خلق جسده ونفخ الروح فيه إلى كتب أخر.. **ومن أنكر العلم القديم في ذلك فهو كافر**). [4]

ويقول الشيخ حافظ حكمي[5] ﵀:(الإيمان بالقدر على أربع مراتب: المرتبة الأولى: الإيمان بعلم الله ﷻ المحيط بكل شيء من الموجودات والمعدومات والممكنات والمستحيلات، فعلم ما كان

---

(١)انظر: مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن القيم، اختصره: ابن الموصلي، ٨٣٦/٣.

(٢)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٣/ ١٤٨.

(٣)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٢/ ٢١١.

(٤)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٤/ ٢٤٨.

(٥)الشيخ العلامة حافظ بن أحمد بن علي الحكمي، أحد علماء المملكة العربية السعودية السلفيين، ولد في شهر رمضان المبارك سنة ١٣٤٢هـ، كان آية في الذكاء، عميق الفهم، سريع الحفظ لما يقرأ، على جانب كبير من الورع والكرم والعفة والتقوى، قويّ الإيمان، صداعًا بالحق، يأمر بالمعروف ويأتيه، وينهى عن المنكر ويبتعد عنه، لا تأخذه في الله لومة لائم، جُلّ وقته ملازم لتلاوة القرآن الكريم ، ومطالعة الكتب العلمية، بالإضافة إلى التدريس والتأليف والمذاكرة، توفي في الثامن عشر من شهر ذي الحجة سنة ١٣٧٧هـ بمكة المكرمة على إثر مرض ألمَّ به، وهو في ريعان شباب، إذ كان عمره آنذاك خمسًا وثلاثين سنة ونحو ثلاثة أشهر، ودفن بمكة المكرمة، له مؤلفات كثيرة منها: سلم الوصول، إلى علم الأصول في توحيد =

وما يكون وما لم يكن لو كان كيف يكون، وأنه علم ما الخلق عاملون قبل أن يخلقهم وعلم أرزاقهم وآجالهم وأحوالهم وأعمالهم في جميع حركاتهم وسكناتهم وشقاوتهم وسعادتهم ومن هو منهم من أهل الجنة ومن هو منهم من أهل النار من قبل أن يخلقهم ومن قبل أن يخلق الجنة والنار علم دق ذلك وجليله وكثيره وقليله وظاهره وباطنه وسره وعلانيته ومبدأه ومنتهاه، **كل ذلك بعلمه الذي هو صفته ومقتضى اسمه العليم الخبير عالم الغيب والشهادة علام الغيوب** كما قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۖ ﴾ الحشر: ٢٢، وقال تعالى: ﴿ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًا ﴿١٢﴾ ﴾ الطلاق: ١٢، وقال تعالى: ﴿ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَىْءٍ عَدَدًا ﴿٢٨﴾ ﴾ الجن: ٢٨، وقال تعالى: ﴿ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ۖ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ ﴾ سبأ: ٣ ، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱهْتَدَىٰ ﴿٣٠﴾ ﴾ النجم: ٣٠ ، وقال تعالى: ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَإِذْ أَنتُمْ أَجِنَّةٌ فِى بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ ۖ فَلَا تُزَكُّوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ۖ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰ ﴿٣٢﴾ ﴾ النجم: ٣٢، وقال تعالى: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٥٣﴾ ﴾ الأنعام: ٥٣، ﴿ أَوَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِى صُدُورِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠﴾ ﴾ العنكبوت: ١٠، وقال تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾ البقرة: ٣٠).[1]

=

الله واتباع الرسول ﷺ، معارج القبول، بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، وغيرها، انظر: ترجمته في مقدمة كتابه معارج القبول بشرح سلم الوصول١/١١-٢٦.

(١)معارج القبول بشرح سلم الوصول، الحكمي، ٣/ ٩٢٠.

ويقول:(ومما أثبته الله ﷻ لنفسه وأثبته له رسوله ﷺ أنه **عليم بعلم وأن علمه محيط بجميع الأشياء من الكليات والجزئيات، وهو من صفاته الذاتية، وعلمه أزلي بأزليته،** وكذلك جميع صفاته، **فقد علم تعالى في الأزل جميع ما هو خالق وعلم جميع أحوال خلقه وأرزاقهم وآجالهم، وأعمالهم وشقاوتهم وسعادتهم، ومن هو منهم من أهل الجنة ومن هو منهم من أهل النار، وعلم عدد أنفاسهم ولحظاتهم وجميع حركاتهم وسكناتهم أين تقع ومتى تقع وكيف تقع كل ذلك بعلمه)**[1] **(وأنكرت الجهمية والمعتزلة أن يكون لله علم أضافه إلى نفسه إضافة الصفة إلى الموصوف،** فأنكروا أن يكون أنزل القرآن بعلمه، وأن أنثى لا تحمل ولا تضع إلا بعلمه، وجحدوا أن يكون قد أحاط بكل شيء علمًا، **وحاربوا نصوص الكتاب والسنة وجميع سلف الأمة).** [2]

وبهذا يظهر أن قول الشيعة بذاتية صفة العلم:

- مخالف لنصوص الكتاب والسنة والإجماع، وخروج عن المنهج الحق في إثبات صفة العلم لله وأنها صفة قائمة بذاته تعالى، زائدة عن الذات، وليست هي عين الذات!
- وهو في حقيقة الأمر لوثة من لوثات المعتزلة الجهمية-نفاة الصفات-ورثها الشيعة عنهم!

الوجه الثاني: في بيان الاختلاف بين الإخباريين والاصوليين في طريق ثبوت صفة العلم لله؛ ومخالفة الطائفتين للحق في ذلك!

فقد ادعى أصوليو الشيعة أن العقل هو العمدة والركيزة الأساسية في إثبات علم الله وسائر مسائل الأصول؛ وادعوا أنه لا يصح دليل غيره فيها من سماع (سواء في ذلك النقل أو الإجماع) لأمرين: لأنها أمور ظنية، ولأن كل ما يتوقف عليه صدق النقل لا يجوز إثباته بالنقل لئلا يلزم الدور!

بينما قرر الإخباريون أنه **يكفي في ثبوت علمه تعالى الآيات المتضافرة والأخبار المتواترة.**؛ وأن الأخبار الواردة في هذا **المضمار هي العمدة في إثبات هذه الصفة؛** لأنهم ﷺ مرجع الأنام في

---

(١)معارج القبول بشرح سلم الوصول، الحكمي، ١/ ٢٣٧.

(٢)معارج القبول بشرح سلم الوصول، الحكمي، ١/ ٢٤٣.

المعارف اليقينية؛ [1] **وأما دلالة الاجماع** فالإجماع في الأصل عند الإخباريين وبعض الأصوليين؛ ليس دليلاً شرعيًا؛ ولا يمكن الاعتماد عليه في مجال الاستدلال لأنه بمجرده ليس بحجة.[2]

هذا في الجملة حاصل تنظير الشيعة في الاستدلال على علم الله تعالى؛ وفي تنظيرهم مواقع للنظر؛ يمكن إبرازها في خمسة جوانب:

الجانب الأول: مسألة علم الله تعالى بما كان وما سيكون (علم القدر) من مسائل أصول الدين التي دل عليها الكتاب والسنة والإجماع والعقل.

يقول شيخ الإسلام ابن تيميةﷺ: (فأما إثبات علمه وتقديره للحوادث قبل كونها ففي القرآن والحديث والآثار ما لا يكاد يحصر بل كل ما أخبر الله به قبل كونه فقد علمه قبل كونه وهو سبحانه يعلم ما كان وما يكون وما لم يكن لو كان كيف يكون وقد أخبر بذلك).[3]، ويقول في معرض رده على أنكر علم الله الأزلي وتقديره السابق لأفعال العباد: (هذا القول مهجور باطل مما اتفق على بطلانه سلف الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر علماء المسلمين بل كفروا من قاله والكتاب والسنة مع الأدلة العقلية تبين فساده. فإن الله قد أخبر عما يكون من أفعال العباد قبل أن تكون بل أعلم بذلك من شاء من ملائكته وغير ملائكته). [4]

الجانب الثاني: حصل في تنظير الشيعة في طريق الاستدلال على علم الله تعالى غلو إما بالافراط أوالتفريط حول دلالة النقل(الكتاب والسنة) والعقل عليها؛ فبينما قصر الأصوليون الأدلة الدالة على علم الله تعالى على العقل دون النقل؛ قرر الإخباريون كفاية الأدلة النقلية– وخاصة أخبار الأئمة– في الدلالة على علمه تعالى؛ وهنا يقُال:

---

(١)انظر: القول الشارح والحجة فيما ورد عمن هو على العباد حجة، حسين آل عصفور، ١٨٢ .

(٢)انظر: الفوائد المدنية، محمد الاسترآبادي، ٥١، الشواهد المكية، نور الدين العاملي، ٥١-٥٢، جواهر الكلام، الجواهري، ٦/ ٢٥٠، الأصول، مرتضى المطهري،٥٣-٥٤، المسائل المستحدثة، محمد الروحاني، ٤٣، مصادر التلقي وأصول الاستدلال العقدية عند الإمامية، إيمان الحلواني، ٢/ ٧١٦.

(٣)جامع الرسائل، ابن تيمية، ١/ ١٨٣.

(٤)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ٤٩١.

أولاً: إن الدين اكتمل بالوحي–القرآن وسنة الرسول ﷺ–، و (رسول الله ﷺ بين جميع الدين أصوله وفروعه؛ باطنه وظاهره علمه وعمله) [1] ومن المحال أن يكون شيء من الدين –عقائده وعباداته– لم يبينه النبي ﷺ؛ بل إن كل مسألة –في باب العقيدة والعبادة– لم يرد فيها دليل نقلي (من الكتاب أو السنة) فليست من دين الله [2] فالدين قد تم وكمل فلا يزاد فيه ولا ينقص منه ولا يبدل لا من إمام مزعوم ولا من غائب موهوم! [3]

ثانيًا: إن دلالة الوحي–القرآن و سنة الرسول ﷺ– على مسألة علم الله سبحانه وغيرها من مسائل أصول الدين دلالة يقينية تحصل بها الكفاية؛ وعليه:

- فنفي الأصوليين من الشيعة اليقين عن الدليل النقلي خطأ فاحش، ولوثة من لوثات المتكلمين ورثها الشيعة عنهم!!
- وادعاء الإخباريين أن أخبار معصوميهم وأقوالهم هي العمدة في إثبات صفة العلم لله تعالى؛ لأنهم مرجع الأنام في المعارف اليقينية–بزعمهم–؛ غلو مفرط يؤدي إلى الصرف عن مصدر الهداية(الكتاب و سنة الرسول ﷺ)، ويجعل أقول الأئمة كأقوال النبي في التشريع والعصمة ووجوب الاتباع، ويزيد في دين الله ما ليس منه؛ بل يناقضه: كادعاء تعلق البداء بالعلم الالهي، وإثبات علم الأئمة بما كان وما سيكون، وأنهم مظاهر علم الله وعيبته، وغير ذلك مما جاءت به أخبارهم المفتراة المنسوبة لأئمتهم!!

ثالثًا: مسألة علم الله تعالى من مسائل أصول الدين التي يمكن أن يُستدل عليها بالأدلة العقلية؛ وكل ما (أمكن أن يستدل له بالأدلة العقلية لا بد أن يرد في الوحي ما يدل عليه بحيث لا تكون الدلالة فيه عقلية خالصة؛ بل تكون عقلية من جهة دلالة العقل عليها ونقلية من جهة دلالة النقل عليها وكونها من الدين المنزل، والسبيل في الأدلة النقلية العقلية أن تبين دلالاتها العقلية؛ لأن ذلك هو مراد الله بها؛ فإنه ما ذكر الدلالة العقلية إلا لتعقل ويستدل بها، إذ لا يمكن أن تكون تلك النصوص أخبارًا محضة؛ لكن لا يصح مع ذلك تجاوز مدلولاتها والتعسف في الاستدلال بها على ما لا تحتمله

---

(١)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٩/١٥٥.

(٢)انظر: المعرفة في الإسلام، د.عبدالله القرني، ٥٠١.

(٣)انظر: أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية–عرض ونقد–، د.ناصر القفاري، ١/٣٢٧.

من الدلالة). [١] يقول ابن القيم ﷺ: (والقرآن مملوء من ذكر الأدلة العقلية التي هي آيات الله الدالة عليه وعلى ربوبيته ووحدانيته وعلمه وقدرته وحكمته ورحمته) [٢] ويقول ابن تيميةﷺ:(إن الله بين في كتابه الحق وأدلته بما ضرب فيه من الأمثال، وسنه من البراهين العقلية، إذ كانت دلالة القرآن ليست مجرد الإخبار، حتى يكون الاستدلال به موقوفًا على العلم بصدق المخبر؛ بل القرآن–وإن أخبر بالحقائق الثابتة في أمر الإيمان بالله واليوم الآخر في المبدأ والمعاد–فهو يذكر الأدلة الدالة على ذلك ويرشد إليها، ويهدي إليها، فإذا تأمل العاقل الخبير نهاية ما يذكره أهل النظر من جميع طوائف الكلام والفلسفة وغيرهم، وجد الذي في القرآن أكمل منه، مع سلامته عن الخطأ والتناقض والتلبيس والتعقيد والتطويل الذي يكثر في كلام أولئك!) [٣][٤].

وعليه فالشيعة –إخباريهم وأصوليهم– بموجب تنظيرهم السابق غالطون؛ لأنهم أعرضوا عما في القرآن من الدلائل العقلية والبراهين اليقينية؛ فكلاهما يلحقه الملام[٥]:

بيان ذلك:

- أن الأصوليين ورثوا لوثة المتكلمين في تقسيم الأدلة إلى عقلية ونقلية، فجعلوا العقل قسيم النقل؛ وقصروا الأدلة الدالة على علم الله تعالى –وسائر مسائل الأصول– على العقل دون النقل؛ فالعقل في زعمهم مصدر الحجج وإليه تنتهي، فنفوا أن يكون في النقل أدلة عقلية نقلية، فأعرضوا بذلك عما في القرآن من الدلائل العقلية والبراهين اليقينية؛ وعمدوا إلى أدلة المتكلمين فاعتمدوها وقرروها!!
- أن الإخباريين وإن قرروا كفاية الأدلة النقلية في الدلالة على علمه تعالى؛ لكنهم ساووا كلام الرسول بكلام معصوميهم، وخلطوا الأخبار صحيحها بضعيفها،[٦] وأيضًا فهم إنما يستدلون

---

(١)المعرفة في الإسلام، د.عبدالله القرني، ٥٠١–٥٠٢، بتصرف يسير.

(٢)الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، ابن القيم، ٢/ ٧٩٣.

(٣)شرح الأصبهانية، ابن تيمية، ١٨٠.

(٤)في تفصيل الأدلة النقلية العقلية على علم الله تعالى؛ انظر: درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ١٠ /١١٣.

(٥)انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٥٩–١٦١.

(٦)لاسيما وأنهم يدعون أن (عدم صحّة السند غير مضرّ)!! منتهى المقال في أحوال الرجال، محمد بن إسماعيل المازندراني، ٢/٧٩، وأنه (لا يحل تكذيب راوية إلا أن يرده إلى إمام معصوم ويصح النقل عنه بالرد فيجوز حينئذ)!! مختصر بصائر الدرجات، حسن بن سليمان الحلي، ١٥٤. ولله در ابن تيميةﷺ حين قال: الرافضة (من أضل الناس عن =

بالقرآن من جهة إخباره لا من جهة دلالته فلا يذكرون ما فيه من الأدلة على إثبات علم الرب وصفاته والربوبية؛ وأنه قد بين الأدلة العقلية الدالة على ذلك!!

الجانب الثالث: يعد الإجماع المبني على الكتاب والسنة الأصل الثالث الذي يُعتمد عليه في العلم والدين؛ والاستدلال –بالإجماع – على مسألة علم الله بما كان وما سيكون –وغيرها من مسائل أصول الدين– من أبرز معالم أهل السنة. وفي ذلك يقول شيخ الإسلام رحمه الله:(الإجماع: هو الأصل الثالث الذي يعتمد عليه في العلم والدين. وهم[1] يزنون بهذه الأصول الثلاثة جميع ما عليه الناس من أقوال وأعمال باطنة أو ظاهرة مما له تعلق بالدين؛ والإجماع الذي ينضبط: هو ما كان عليه السلف الصالح؛ إذ بعدهم كثر الاختلاف وانتشرت الأمة). [2] ويقول رحمه الله –في معرض بيانه للمنهج الحق في معرفة ما جاءت به الرسل عن الله:(الحق الذي لا باطل فيه هو ما جاءت به الرسل عن الله .. ويعرف بالكتاب والسنة والإجماع .. فلهذا كانت الحجة الواجبة الاتباع: للكتاب والسنة والإجماع فإن هذا حق لا باطل فيه، واجب الاتباع، لا يجوز تركه بحال، عام الوجوب لا يجوز ترك شيء مما دلت عليه هذه الأصول وليس لأحد الخروج عن شيء مما دلت عليه). [3]

الجانب الرابع: حصل في تنظير الشيعة في طريق الاستدلال على علم الله تعالى تفريط حول دلالة الإجماع عليها؛ فقد قصر الأصوليون الأدلة الدالة على علم الله تعالى –وسائر مسائل

=

سواء السبيل، فإن الأدلة إما نقلية، وإما عقلية، والقوم من أضل الناس في المنقول، والمعقول في المذاهب والتقرير، وهم من أشبه الناس بمن قال الله فيهم: ﴿ وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴿١٠﴾ ﴾ الملك: ١٠، **والقوم من أكذب الناس في النقليات**، ومن أجهل الناس في العقليات، **يصدقون من المنقول بما يعلم العلماء بالاضطرار أنه من الأباطيل**، ويكذبون بالمعلوم من الاضطرار المتواتر أعظم تواتر في الأمة جيلاً بعد جيل، **ولا يميزون في نقلة العلم، ورواة الأحاديث، والأخبار بين المعروف بالكذب، أو الغلط، أو الجهل بما ينقل، وبين العدل الحافظ الضابط المعروف بالعلم بالآثار**). منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ١/ ٨.

(١)يقصد: أهل السنة والجماعة.

(٢)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٣/ ١٥٧.

(٣)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية،١٩/ ٥.

أصول الدين- على العقل فقط؛ ولم يجعل الإخباريون الإجماع ضمن الأدلة أصلاً بل اكتفوا في الاستدلال على علم الله وسائر مسائل الأصول بالأدلة النقلية الأخرى-وخاصة أخبار الأئمة-!

الجانب الخامس: أن انشغال الأصوليين من الشيعة[1] بنقل الإجماع على مسألة علم الله يُعد ثغرة منهجية، وهو في حقيقة الأمر خروج عن النهج الذي ارتسموه في الاستدلال على أصول دينهم!! هذا من جانب. ومن جانب آخر؛ فإذا كان الإجماع في الأصل عند الإخباريين وبعض الأصوليين؛ ليس دليلاً شرعيًا؛ ولا يمكن الاعتماد عليه في مجال الاستدلال لأنه بمجرده ليس بحجة ؛[2] فلم ينشغلون بحكايته!!

الوجه الثالث: في بيان أن قول الشيعة في مسألة العلم الإلهي يقتضي إنكار العلم القديم والتكذيب بالقدر:

(الإيمان بالقدر يتضمن الإيمان بعلم الله القديم) [3]وإثبات أن (الله تبارك وتعالى قدر الأشياء في القدم، وعلم سبحانه أنها ستقع في أوقات معلومة عنده سبحانه وتعالى وعلى صفات مخصوصة فهي تقع على حسب ما قدرها سبحانه وتعالى)[4]. وإذا تقرر ذلك؛ فإن من كذّب بما سبق ونفاه فقد أنكر القدر؛ يقول ابن القيمﷺ:(القضاء والقدر منشؤه عن علم الرب وقدرته.. ولهذا كان المنكرون للقدر..: فرقة كذبت بالعلم السابق ونفته، وهم غلاتهم الذين كفرهم السلف والأئمة، وتبرأ منهم الصحابة .. فأنكر هؤلاء ..كمال علمه)[5].

وقد ضل في هذا الموضع الشيعة، فحصل في قولهم تكذيب بالقدر من خلال:

---

(١)كالمفيد، والخوئي!

(٢)انظر: الفوائد المدنية، محمد الاسترآبادي، ٥١، الشواهد المكية، نور الدين العاملي، ٥١-٥٢، جواهر الكلام، الجواهري، ٦/٢٥٠، الأصول، مرتضى المطهري،٥٣-٥٤، المسائل المستحدثة، محمد الروحاني، ٤٣، مصادر التلقي وأصول الاستدلال العقدية عند الإمامية، إيمان الحلواني، ٢/٧١٦.

(٣)شرح الطحاوية، ابن أبي العز، ٢/ ٣٥٨.

(٤) شرح صحيح مسلم للإمام النووي١/٢٦٩.

(٥) طريق الهجرتين، ابن القيم، ١/١٩٦-١٩٧.

- **اعتقادهم بتعلق البداء بالعلم القديم. وزعمهم أن (القرآن ينص على عدم الفراغ من العلم، قال سبحانه: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴿٢٩﴾﴾ الرحمن:٢٩، وقال سبحانه : ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴿٣٩﴾﴾ الرعد:٣٩)!!** [1]
- **إنكارهم وقوع الأشياء وفق علم الله الأزلي وتقديره السابق.**
- **قول هشام ابن الحكم–ومن تبعه– بنفي علم الله السابق بالأمور قبل كونها.**
- **وقول طائفة منهم بأن العلم هو المعلوم متأثرين بقول نصير دينهم الطوسي في ذلك!**

وهذا كله يقتضي إنكار العلم القديم.

بل قد ورد في رواياتهم ما يصرح بنفي القدر السابق=(نفي علم الله السابق بالأشياء قبل كونها) ومن ذلك:

- سُئل أبو جعفر الباقر عليه السلام عن قول الله تعالى: " أولم ير الإنسان أنا خلقناه من قبل ولم يك شيئًا " [2] فقال: –كما يفترون–" **لم يكن شيئًا في كتاب ولا علم**".
- وسُئل أبوعبد الله عليه السلام عن قول الله تعالى:" أولم ير الإنسان أنا خلقناه من قبل ولم يك شيئًا"[3] فقال:–كما يفترون– "**لا مقدرًا ولا مكونًا**".

---

(١)الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٧١٨، الإلهيات على هدي الكتاب والسنة والعقل، محاضرات السبحاني بقلم المكي،٢/٣٧٤.

(٢)في نص الرواية تحريف ظاهر للآية، وأصل الآية﴿ أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا ﴿٦٧﴾ ﴾ مريم ٦٧،!!

(٣)في نص الرواية تحريف ظاهر للآية، وأصل الآية﴿ أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا ﴿٦٧﴾ ﴾ مريم ٦٧، وجاء في هامش الوافي–٥٦٧/١ هامش(١)– عند تخريج الآية ما نصه: (وفي الأصل وسائر نسخ الوافي وما رأينا من نسخ الكافي هكذا: أو لم ير الإنسان . . . والآية في القرآن:﴿ أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنسَانُ ﴾ مريم ٦٧) فبدل أن يُقر بحصول تصحيف أشار إلى مخالفة الرواية إلى ما في القرآن!!؛ وهذا إن دلّ فإنما يدل على رسوخ معتقدهم الفاسد بتحريف القرآن!!

ولا ريب أن أقوال الشيعة السابقة من جنس قول القدرية الأوائل نفاة العلم الذين كفرهم السلف والأئمة وتبرأ منهم الصحابة، يقول ابن تيمية: اتفق (سلف الأمة وأئمتها، على أن الله عالم بما سيكون قبل أن يكون. وقد **نص الأئمة على أن من أنكر العلم القديم فهو كافر. ومن هؤلاء غلاة القدرية**، الذين ينكرون علمه بأفعال العباد قبل أن يعملوها، **والقائلون بالبداء من الرافضة ونحوهم.**) [١] ويقول: ال(**بداء يخالف العلم القديم كما قاله بعض غلاة الرافضة**) [٢]

ويقول:(كثير من شيوخ الرافضة من يصف الله تعالى بالنقائص... فزرارة بن أعين وأمثاله يقولون: يجوز البداء عليه وأنه يحكم بالشيء ثم يتبين له ما لم يكن علمه فينتقض حكمه لما ظهر له من خطئه. .. وكذلك هشام بن الحكم .. يقول إنه يعلم ما لم يكن عالما به. ومعلوم أن هذا من أعظم النقائص في حق الرب)[٣].

ويقول:(**أئمة المسلمين، كـ مالك**[٤] **والشافعي**[٥] **وأحمد**[١]، .. **كفروا غلاة القدرية، الذين أنكروا علمه بالأفعال الجزئية قبل وجودها، فكيف من أنكر علمه بالجزئيات كلها قبل وجودها**

---

(١)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ٩/ ٣٩٦.

(٢)جامع الرسائل، ابن تيمية، ١/ ١٨٠.

(٣)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية،، ٢/ ٣٩٤.

(٤)أبو عبد الله، مالك ابن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو، الأصبحي المدني، إمام دار الهجرة، ولد سنة ثلاث وتسعين، وتوفي سنة تسع وسبعين بعد المائة، من مؤلفاته: الموطأ، قال عنه الإمام أحمد: ''هو إمام في الحديث، وفي الفقه''، وقال ابن معين:'' مالك من حجج الله على خلقه''. من أقواله: ''الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، وبعضه أفضل من بعض''، انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٨/٤٨-١٣٥، ط. مؤسسة الرسالة، البداية والنهاية، ابن كثير،١٠/٦٠٢-٦٠٣.

(٥)أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب القرشي المطلبي، الإمام، عالم العصر، كان من أعلم الناس بمعاني القرآن والسنة، وأشد الناس نزعًا للدلائل منهما، وكان من أحسن الناس قصدًا وإخلاصًا، فمن أقواله: وددت أن الناس تعلموا هذا العلم ولا ينسب إلي شيء منه أبدًا فأوجر عليه، ولا يحمدوني، كان مخالفًا للشيعة، وكان يقول: حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد، ويطاف بهم في القبائل، وينادى عليهم هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام، ويقول: القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال مخلوق فهو كافر، ولد سنة ١٥٠هـ، وتوفي سنة٢٠٤هـ. للاستزادة؛ انظر: آداب الشافعي ومناقبه، لأبي محمد الرازي، مناقب الشافعي، للبيهقي، سير أعلام النبلاء، الذهبي، ط. دار إحياء التراث العربي، ٧/٢٠٤-٢٣٩، البداية والنهاية، ابن كثير،١٠/٦٩١-٦٩٤.

وبعد وجودها؟!) [٢] **كـ(قول من قال من الفلاسفة: إنه لا يعلم إلا الكليات، فهذا من أخبث الأقوال وشرها، ولهذا لم يقل به أحد من طوائف الملة. وهؤلاء شر من المنكرين لعلم القديم، من القدرية وغيرهم)** [٣] ، و(**للطوسي قول قريب منه**، مضمونه أن العلم ليس صفة له، بل هو نفس المعلومات) [٤] وحاصله قوله:(أنه لا يقوم به علم لا بالكليات ولا بالجزئيات، بل العلم عنده نفس المعلومات). [٥]

الوجه الرابع: في نقد جمع الشيعة بين القول بتعلق البداء بالعلم الإلهي ونفي تعلق علمه تعالى بالمعلوم بعد وجوده (أي نفي تجدد العلم بكون الشيء ووجوده) وأن ذلك حماية لجنابه تعالى بزعمهم وإثباتًا لكمال علمه كما يدعون.

والكلام في ذلك على مقامات ثلاث:

- **المقام الأول**: علق الشيعة البداء بالعلم الإلهي؛ وادعوا أن إنكار البداء والقول بقوع الأشياء وفق تقدير الله وعلمه السابق الأزلي تحديد لعلم الله وقدرته!! وأن تحقيق معنى البداء وصحته لا ينافي علم الله سبحانه في الأزل بكل ما كان وما سيكون من الأزل إلى الأبد، ومن عجائبهم أنهم فسروا اتفاق كلمة الشيعة على أن الله تعالى لم يزل عالمًا قبل أن يخلق الخلق

=

(١)أحمد بن حنبل الإمام حقًا، وشيخ الإسلام صدقًا، أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الذهلي الشيباني المروزي ثم البغدادي، أحد الأئمة الأعلام، ولد سنة أربع وستين ومائة، حفظ الله به السنة، ثبت في محنة القول بخلق القرآن، قيل عنه: في الدين ما كان أبصره، وعن الدنيا ما كان أصبره، وفي الزهد ما كان أخبره، وبالصالحين ما كان ألحقه، وبالماضين ما كان أشبهه، عرضت عليه الدنيا فأباها، والبدع فنفاها. قال علي بن المديني بعد ما امتحن أحمد: ما قام أحد في الإسلام ما قام أحمد بن حنبل، وقال أبو عبيد القاسم بن سلام تعليقًا على قول علي بن المديني : صدق، إن أبا بكر وجد يوم الردة أنصارًا وأعوانًا، وإن أحمد بن حنبل لم يكن له أنصار ولا أعوان. وكان أحمد يقول: لا يفلح من تعاطى الكلام ولا يخلو من أن يتجهم، توفي سنة٢٤١هـ. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي،٨/١٦٢-٢٥٨، ط. دار إحياء التراث العربي، البداية والنهاية، ابن كثير، ١٠/٧٧٥-٧٩٤.

(٢)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ٩/ ٤٠٢.

(٣)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ٩/ ٣٩٧.

(٤)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ٩/ ٤٠٢.

(٥)قاعدة عظيمة في الفرق بين عبادات أهل الإسلام والإيمان وعبادات أهل الشرك والنفاق، ابن تيمية، ١٤٤.

بالقول بعقيدة البداء –المبنية على المعارضة بين العلم والقدرة– واستدلوا لإثبات البداء برواية تدل على علم الله السابق بما كان وما سيكون إلى يوم القيامة!!!

وهنا يُقال:

أ– إن إثبات وقوع الأشياء وفق تقدير الله وعلمه السابق الأزلي لا يُعد تحديدًا لعلم الله وقدرته؛ بل عقيدة البداء الفاسدة هي التي يلزم منها الجهل وقصور العلم والقدرة؛ فالشيعة القائلون بتعلق البداء بالعلم الإلهي هم النافون لكمال العلم والقدرة، حقيقة! وليس في القول بالعلم الأزلي لما سيكون والتقدير السابق تحديد لقدرة الله وعلمه؛ بل وجود الأشياء ووقوعها بحسب علم الرب وتقديره السابق يدل على سعة علم الله وكمال قدرته تعالى، يقول ابن القيم﵀: التقدير(يدلُّ على سعة علم الرَّبّ، وإحاطته بالكُلِّيَّات والجزئيَّات؛.. و..يدلُّ على كمال قدرة الرَّبِّ، ومطابقة مقدوره لمعلومه، فتبارك الله رَبُّ العالمين). (١)

ب– إن صفة العلم واجبة لله قديمة غير حادثة متعلقة بكل معلوم على التفصيل، والقول بتعلق البداء بالعلم الإلهي يلزم منه كون علمه حادث بعد أن لم يكن، وتشبيه علم الخالق بعلم المخلوق، وهذه اللوازم يستحيل إضافتها إلى علمه تعالى! يقول الآمدي: (٢) (جوزت الروافض البداء عليه ..فلزم .. على ذلك وصف الباري تعالى بالجهل مع النصوص القطعية والأدلة العقلية الدالة على استحالة ذلك في حقه، وأنه لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء). (٣)

ت– إن القول بالبداء إثبات لوقوع التغير في علم الرب القديم ونفي لإحاطته بالأشياء على ماهي عليه في نفس الأمر، وهذا القول باطل، يقول ابن تيمية: (والعلم القديم وما

---

(١)التبيان في أيمان القرآن، ابن القيم، ٥٢٤.

(٢)علي بن محمد بن سالم التغلبي، أبو الحسن، سيف الدين الآمدي، من أعلام الأشاعرة، أصله من آمد (ديار بكر) ولد بها سنة ٥٥١هـ، وتعلم في بغداد والشام، وانتقل إلى القاهرة، فدرس فيها واشتهر، توفي بدمشق سنة ٦٣١هـ، كان عالمًا بالمعقول والمنطق والكلام، له نحو عشرين مصنفًا، منها: الإحكام في أصول الأحكام، أبكار الأفكار، المبين في شرح معاني الحكماء والمتكلمين. انظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، ٣/٢٩٣-٢٩٤، الأعلام للزركلي، ٤/ ٣٣٢.

(٣)الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، ٣/ ١٠٩-١١٠.

يجري مجراه لا يتغير). [1] ويقول: (والعلم القديم والكتاب السابق لا يتغير) [2] ويقول: (علم الله السابق يحيط بالأشياء على ما هي عليه في نفس الأمر؛ فلا محو فيه ولا تغيير ولا إثبات ولا نقص ولا زيادة). [3]

ث- إذا كان البداء ينافي العلم القديم، فتعليق الشيعة البداء بالعلم الإلهي يعني صراحة اعتقادهم بحدوث العلم لله وأنه علم بعد أن لم يكن يعلم، وأن علمه يتغير؛ فكيف يفسر هؤلاء إجماع طائفتهم على إثبات علم الله بما سيكون بالقول بعقيدة البداء الفاسدة التي تقتضي نفي علم الله بالحوادث قبل أن تكون!!!! وكيف يستدل هؤلاء لإثبات البداء برواية تدل على ثبوت علم الله بما كان وما سيكون!! وهل هذا إلا ضرب من ضروب التناقض والاضطراب أو التلبيس والتقية والعبث بعقول الأتباع!!

ج- إن تفسير الشيعة إجماع طائفتهم على إثبات علم الله بما سيكون بالقول بعقيدة البداء الفاسدة ، واستدلالهم على البداء برواية تدل بمنطوقها على ثبوت علم الله بما كان وما سيكون يبين حال الرافضة وفساد دخيلتهم وزندقتهم بإبطان الكفر وإظهار الإسلام وأنهم يسعون جاهدين لإثبات عقيدة البداء الفاسدة وتعلقها بالعلم الإلهي من خلال إظهار القول بعلم الله بما كان وما سيكون وإبطان ما ينقض ذلك؛ فهم يتخذوا من تأويل الإجماع على علم الله السابق، والرواية الدالة عليه ذريعة ليثبتوا البداء وأن الله تعالى لا يعلم الأشياء إلاّ بعد وقوعها!! وصنيعهم هذا ينم عن قصد سيئ وكيد وحسد للحق وأهله دفعهم إلى الدس والخداع وإعمال معاول الهدم سرًا وعلنًا للنيل منه وإبطاله!

ح- إن تفسير الشيعة إجماع طائفتهم على إثبات علم الله بما سيكون بالقول بعقيدة البداء الفاسدة برهان قاطع على أن موافقتهم للحق موافقة لفظية؛ وأن بين قولهم وبين قول أهل السنة والجماعة المجمعين على إثبات علم الله بما كان وما سيكون بون شاسع،

---

(١)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ٨/ ٣٧١.

(٢)نقل هذا القول عن ابن تيمية: ابن القيم في كتابه: أحكام أهل الذمة، ٢/ ٩٦٢.

(٣)مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية، اختصار: بدر الدين البعليّ، ١٨٨.

وفرق كبير، خاصة أن قول الشيعة قد أدى إلى ما أدى إليه من انحراف ظاهر، وضلال بين في باب القدر.

فبون بعيد بين الإجماع على ثبوت علم الله بما كان وما سيكون والاعتقاد بموجبه والمنافحة عنه والرد على من أبطله ونقضه، وبين تفسير هذا الإجماع بعقيدة البداء؛ فإن متعلق القول الأول(قول السلف) إثبات القدر وكمال علم الرب، وتنزهه عن الخطأ والجهل، ومتعلق القول الثاني(قول الشيعة) وصف الرب سبحانه بما لا يليق به، وبما هو منزه عنه ونفي العلم القديم، والتكذيب بالقدر، وموافقة القدرية الأوائل الذين كفرهم السلف وتبرأ منهم الصحابة!! ، والفرق بينهما كبير؛ فلا يستوي من قصر الإثبات لعلم الله السابق على مجرد اللفظ ثم حرفه ونفاه بتفسيره بعقيدة تناقضه، ومن جعل إثبات علم الله السابق اعتقادًا راسخًا ثابتًا ونفى عنه كل ما ينقصه أو ينقضه!

خ- ثم إن استدلال الشيعة على البداء برواية تدل بمنطوقها على ثبوت علم الله بما كان وما سيكون يُعد من عجائب الشيعة في باب الاستدلال؛ فهم يقررون البداء وتعلقه بالعلم الإلهي ثم يستدلون عليه برواية تنقضه، وتبطله!! فتكون بعض أدلتهم التي يذكرونها في تقرير البداء وتعلقه بالعلم؛ هي في الرد عليهم ونقض أقوالهم، أجدر من أن تكون في الدلالة عليه..!! وهذا غاية في الاستخفاف والمراوغة والتضليل والعبث واللعب بعقول الأتباع! وهو في واقع الأمر من دفائنهم الباطنية التي تدعي أن للنصوص باطن يجري من الظاهر مجرى اللب من القشر...فوراء المعنى الظاهر للنصوص معنى باطنًا؛ تحمل النصوص عليه، وتحت ستار هذا الباطن يقررون ما أرادوا من عقائد بعيدة كل البعد عن المعنى الظاهر المراد ضاربين بقواعد فهم النصوص الشرعية -من اللغة العربية ومراد الشارع- عرض الحائط!!

د- جوزت الروافض البداء على الله تعالى واعتضدوا في ذلك بروايات نقلوها عن أئمتهم تحض على القول بالبداء وتعظم من شأنه وتثبت تعلقه بالعلم الإلهي وهذه الروايات والأقوال المنسوبة إلى الأئمة ما هي إلاّ أكاذيب ومفتريات، ومما يؤكد كذبهم وافتراءهم على الأئمة هو التناقض الواضح في الروايات حول عقيدة البداء إذ تجد في كتب الاثني عشرية روايات عن الأئمة تنقض عقيدة البداء وترمي من قال به بالخزي، وتناقض الروايات

الحاضة على القول به!!؛ (وهذه الروايات قد تكون روايات وثيقة الصلة بعلماء آل البيت لأنها تعبر عن المعنى الحق وهو ما يليق بأولئك الصفوة، وقد تكون من آثار الشيعة المعتدلة بقيت آثارها في كتب الاثني عشرية، ولا يبعد أن تكون هذه الروايات ستارًا وضعه أولئك الزنادقة على عقيدتهم في البداء).[1] لا سيما وأنهم يوردونها لإثباته وتقريره!!

- **المقام الثاني: أتت النصوص الشرعية بإثبات تعلق علمه تعالى بالمعلوم بعد وجوده؛ وأنه عند وجود المعلوم إذا علمه–تعالى– موجودًا، فليس ذلك العلم هو عين ما كان موجودًا قبل وجود ذلك المعلوم بل هناك معنى زائد. وتعرف هذه المسألة بمسألة تجدد العلم بكون الشيء ووجوده، وأن المتجدد أمر ثبوتي، وهو: العلم الذي يتعلق بالمعلوم بعد وجوده وأن هذا العلم غير العلم بأن سيكون. وثمة فرق بين العلمين بيانه:**

أن (العلم الذي يتعلق بالمعلوم بعد وجوده، هو العلم الذي يترتب عليه المدح والذم والثواب والعقاب) [2] أما الثاني فـ(هو العلم بأنه سيكون، ومجرد ذلك العلم لا يترتب عليه مدح ولا ذم ولا ثواب ولا عقاب فإن هذا إنما يكون بعد وجود الأفعال) [3] أي أن(العلم على منزلتين علم بالشيء قبل وجوده وعلم به بعد وجوده والحكم للعلم به بعد وجوده لأنه يوجب الثواب والعقاب) [4] وإثبات العلمين لله هو الحق الذي دل عليه الدليل.

يقول ابن تيمية ﷺ: (المتجدد علم بكون الشيء ووجوده، وهذا العلم غير العلم بأنه سيكون وهذا كما في قوله: ﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ ﴾ التوبة: ١٠٥، فقد أخبر بتجدد الرؤية ...وعامة السلف وأئمة السنة والحديث على أن المتجدد أمر ثبوتي كما دل عليه النص) [5].

---

(١)أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية، القفاري، ٢/ ٩٥١.

(٢)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ٤٩٦.

(٣)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ٤٩٦.

(٤)الرد على المنطقيين، ابن تيمية، ٤٦٦.

(٥)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ٤٩٦.

ويقول: (مسألة تعلق صفاته بالمخلوقات بعد وجودها، تعلق العلم والسمع والبصر ونحو ذلك، هي مسألة كبيرة... والكلام على هذا متعلق بما ذكره الله في القرآن في غير موضع. كقوله: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ﴾ البقرة: ١٤٣ ، وقوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٢﴾ ﴾ آل عمران: ١٤٢ ، وقوله: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ ﴾ آل عمران: ١٤٠ وقوله: ﴿ أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا ۖ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ ﴾ آل عمران: ١٦٥، إلى قوله: ﴿ فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ وَلِيَعْلَمَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٦٦﴾ وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ نَافَقُوا۟ ﴾ آل عمران: ١٦٦ – ١٦٧ ، الآية. وقوله: ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓا۟ أَمَدًا ﴿١٢﴾ ﴾ الكهف: ١٢، وقوله: ﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٣﴾ ﴾ العنكبوت: ٣، إلى قوله: ﴿ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ ﴿١١﴾ ﴾ العنكبوت: ١١. وغير ذلك في كتاب الله. هذا مع اتفاق سلف الأمة وأئمتها، على أن الله عالم بما سيكون قبل أن يكون. وقد نص الأئمة على أن من أنكر العلم القديم فهو كافر. ومن هؤلاء غلاة القدرية، الذين ينكرون علمه بأفعال العباد قبل أن يعملوها، والقائلون بالبداء من الرافضة ونحوهم. وإنما المسألة الدقيقة أنه عند وجود المسموع والمرئي والمعلوم، إذا سمعه ورآه علمه موجوداً فهل هذا عين ما كان موجوداً قبل وجود ذلك؟ أو هناك معنى زائد؟)[1] (والعقل والقرآن يدل على أنه قدر زائد كما قال: ﴿ لِنَعْلَمَ ﴾ في بضعة عشر موضعًا) [2] (وعامة من يستشكل الآيات الواردة في هذا المعنى كقوله: ﴿ إِلَّا لِنَعْلَمَ ﴾ البقرة: ١٤٣، ﴿ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ﴾ محمد: ٣١، يتوهم أن هذا ينفي علمه السابق بأن سيكون، وهذا جهل فإن القرآن قد أخبر بأنه

(١)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ٩/ ٣٩٤-٣٩٧.

(٢)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٦/ ٣٠٤.

يعلم ما سيكون في غير موضع، بل أبلغ من ذلك أنه قدر مقادير الخلائق كلها وكتب ذلك قبل أن يخلقها فقد علم ما سيخلقه علمًا مفصلاً وكتب ذلك وأخبر بما أخبر به من ذلك قبل أن يكون، وقد أخبر بعلمه المتقدم على وجوده، ثم لما خلقه علمه كائنًا مع علمه الذي تقدم أنه سيكون، فهذا هو الكمال وبذلك جاء القرآن في غير موضع، بل وبإثبات رؤية الرب له بعد وجوده كما قال تعالى: ﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ ﴾ التوبة: ١٠٥، فأخبر أنه سيرى أعمالهم. وقد دل الكتاب والسنة واتفاق سلف الأمة ودلائل العقل على أنه سميع بصير، والسمع والبصر لا يتعلق بالمعدوم، فإذا خلق الأشياء رآها سبحانه، وإذا دعاه عباده سمع دعاءهم وسمع نجواهم، كما قال تعالى: ﴿ قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوۡجِهَا وَتَشۡتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسۡمَعُ تَحَاوُرَكُمَآۚ ﴾ المجادلة: ١، أي تشتكي إليه وهو يسمع التحاور، والتحاور تراجع الكلام بينها وبين الرسول.. وكما قال تعالى لموسى وهارون: ﴿ لَا تَخَافَآۖ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ ٤٦ ﴾ طه: ٤٦ ، وقال: ﴿ أَمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّا لَا نَسۡمَعُ سِرَّهُمۡ وَنَجۡوَىٰهُمۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيۡهِمۡ يَكۡتُبُونَ ٨٠ ﴾ الزخرف: ٨٠. وقد ذكر الله علمه بما سيكون بعد أن يكون في بضعة عشر موضعًا في القرآن مع إخباره في مواضع أكثر من ذلك أنه يعلم ما يكون قبل أن يكون)[1].

وبهذا يتضح أن الأدلة دالة على إثبات تعلق علمه تعالى بالمعلوم بعد وجوده؛ وأنه عند وجود المعلوم إذا علمه–تعالى– موجودًا، فليس ذلك العلم هو عين ما كان موجودًا قبل وجود ذلك المعلوم بل هناك معنى زائد وليس للشيعة ما يبطل ذلك، إلا كون ذلك يفضي إلى تغير العلم، لكونه يعلم أن سيكون الشيء، ثم يعلم أنه قد كان، وهذا إن أبطلوه (من جهة أنه نقص في العلم فهو باطل، فإن هذا هو علم للشيء على ما هو عليه، فإنه علمه معدوماً لما كان)[2] معدومًا، (وعلم أنه سيوجد، ثم لما وجد علمه موجوداً، ثم إذا عدم بعد ذلك علم أن قد كان ثم عدم. فهذا هو العلم المطابق للمعلوم،

---

(١)الرد على المنطقيين، ابن تيمية،٤٦٤-٤٦٥.

(٢)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ١٠/ ١٧٨.

وما سوى ذلك فهو جهل لا علم) [1] **وإن أنكروه (من جهة أنه يحدث تحول العلم بتحول المعلوم، وأن ذلك تغير)** [2] **ينافي القدم ويوجب حلول الحوادث فذلك:**

- في غاية الضعف والفساد، وهو مخالف لصريح المعقول وصحيح المنقول!!، فالله تعالى قد أخبر في كتابه بعلمه بما سيكون، كالأمور التي أخبر بها قبل كونها، فعلم أنه يعلم الأشياء قبل وجودها، وأخبر أنه إذا وجدت علمها أيضاً. وفي القرآن من هذا بضعة عشر موضعاً [3].
- أن مضمون حجتهم -التي ورثوها ممن سبقهم من المتكلمين-هو: أن علم الرب بما وجد من مخلوقاته وبأحوال عباده يستلزم تنوع علمه بهم لتنوع المعلوم، وأن ذلك تغير يمتنع على الله، -وهم كغيرهم من المتكلمين-لم يقيموا على امتناع مثل هذا المعنى حجة صحيحة: لا شرعية ولا عقلية. [4]
- أن لفظ التغير فيه إجمال، والتغير الممتنع ما يكون فيه استحالة تتضمن نقصًا. وأما ما نفوه وقرره السلف -من إثبات علمه سبحانه بالأشياء قبل وجودها، ثم إذا وجدت علمها-. فهو إثبات كون العلم يطابق المعلوم، فيتنوع بتنوع حاله فهو صفة كمال، وإلا كان العلم جهلاً. [5] والشيعة كغيرهم من المتكلمين (إذا سموا هذا تغيرًا وادعوا أن ما دخل في هذا الاسم وجب نفيه، فهو كتسميتهم إثبات الصفات تركيبًا، ودعواهم أن ما يدخل في ذلك يجب نفيه. والحجج العقلية إنما تعتبر فيها المعاني لا الألفاظ. والحجج السمعية يعتبر فيها كلام المعصوم. وليس في كلام الله ورسوله، ولا الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ما ينفي هذا المعنى الذي سموه تركيبًا وتغيرًا، بل النصوص المتواترة التي جاءت بها الأنبياء عن الله، كلها تدل على إثبات ما نفوه من هذه المعاني، ولو لم يكن إلا إثبات علمه بكل شيء علمًا مفصلاً) [6].

---

(١)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ١٠/ ١٧٨.

(٢)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ١٠/ ١٧٨.

(٣)انظر: درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ١٠/ ١٧٨-١٧٠.

(٤)انظر:درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ١٠/١٨٥

(٥)انظر: درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ١٠/١٨٥

(٦)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ١٠/١٨٥

- إن(من أعظم الضلال والجهل أن ينفي النافي علم رب العالمين بمخلوقه، لكون ذلك يستلزم ما يسمونه تغيرًا وحلول حوادث. ثم نفي هذا المعنى لم يذهب إليه أحد من سلف الأمة ولا أئمتها، وإنما يوافقهم عليه الجهمية. ومن تلقاه عن الجهمية من الكلابية[1] ونحوهم، فلا يقر بنفي ذلك إلا من هو من أهل الكلام المبتدع المذموم المحدث في الإسلام، ومن تلقاه عنهم جهلاً بحقيقته ولوازمه. وإذا كان علم الرب مستلزمًا لهذا، كان هذا من أعظم البراهين على ثبوته، وخطأ من نفاه شرعًا وعقلاً، فإنه قد علم بالاضطرار من دين الرسول إثبات العلم بكل شيء من الأعيان. فإذا تبين بصريح العقل أن ذلك يستلزم قيام هذه المعاني بالرب، لزم القول بذلك، كيف والقرآن قد دل على أنه يعلم الشيء بعد كونه، مع علمه بأن سيكون، في بعض عشرة آية، وقد ثبت بالدلائل اليقينية أنه يعلم كل ما فعله، وأنه بكل شيء عليم. وهو مقتضى حجتهم) [2].

- **المقام الثالث: إن الحفاظ على جناب الرب وتعظيمه يكون بنفي وصفه بالبداء وإثبات كمال علمه وأنه تعالى (عالم بالشيء قبل أن يكون على أنه سيكون، وعالم بالشيء إذا كان على أنه قد كان، وعالم بما تلف أنه تلف في وقت تلافه. وهذا هو الذي تقتضيه أصول الشرع)** [3].

والعجب من الشيعة أنهم يثبتون البداء الذي يستلزم وصف الله بالنقائص كالجهل والخطأ والزعم بأنه يعلم ما لم يكن عالما به، وليس لهم حجة صحيحة في إثباته أصلاً. وينفون علم الرب بالشيء على ما هو عليه، وأن (علمه سبحانه يتنوع بتنوع حال المعلوم) مع أنه صفة كمال لأن هذا هو العلم المطابق للمعلوم، وما سوى ذلك فهو جهل لا علم، وحينئذ فلا حجة لهم في نفي ذلك أصلاً.- (فنفي العلم فيه من النقص والعيب ما هو أحق بتنزيه عنه

---

(١)الكلابية: أصحاب عبد الله بن سعيد بن كُلاّب القطان البصري، كان يقول: إن صفات الله ليست باقية، ولا فانية، ولا قديمة، لا حديثة؛ لكنها لم تزل مخلوقة، وكان يقول: ليس لله كلام مسموع، وأن الذي أنزل على الأنبياء حكاية كلام الله، إلى غير ذلك من الأباطيل، انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، ٢٠٨/٤، البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان، السكسكي الحنبلي، ٣٦-٣٨.

(٢)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ١٠/ ١٨٧.

(٣)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ٩/ ٣٨١.

من لوازم العلم، ونفي ما يناقض العلم هو أولى بالنفي، من نفي لوازم العلم. والأدلة العقلية الصريحة، مع النقلية الصحيحة، إنما تدل على إثبات العلم ولوازمه، لا يدل شيء منها على نقيض ذلك، بل كل ما يظن من لوازم العلم أنه منفي بدليل العقل، فدليل العقل يوجب ثبوته لا نفيه، ولكن هم استسلفوا مقدمات باطلة ظنوها عقلية، واحتاجوا إلى القول بلوازمها، فألجأهم ذلك إلى الأقوال الباطلة المخالفة لصريح العقول وصحيح المنقول، مع أنها من أعظم الفرية على رب العالمين، وأعظم الجهل بما هو عليه سبحانه من نعوت الكمال. دع ما في ذلك من تكذيب رسله، والإلحاد في أسمائه وآياته) [1].

وبهذا يتضح أن الشيعة بموجب عقيدتهم الفاسدة بإثبات البداء في علم الرب ونفي تجدد علمه تنزه الرب عن الأكمل دون الأنقص وهل هذا إلا إضلال للخلق وقلب للحق؟!

الوجه الخامس في بيان معنى علمه تعالى؛ وأنه فعلي وانفعالي، وعلاقة ذلك بباب القدر:

الرب سبحانه وتعالى عالم بصفة له هي العلم لا بذات مجردة عن العلم، و ذاته سبحانه هي الموجبة لكونه عالمًا[2] (بمعنى: أن ذاته أوجبت كونه عالمًا، وأنه نفسه مستغن عما يجعله عالماً، وليس هناك شيء غيره جعله عالمًا).[3] و(العلم هو إدراك الشيء على ما هو عليه إدراكًا جازمًا، والله ﷻ ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ﴾ البقرة: ٢٥٥، المستقبل، ﴿ وَمَا خَلْفَهُمْ ﴾ البقرة: ٢٥٥، الماضي، وكلمة ﴿ مَا ﴾ من صيغ العموم تشمل كل ماض وكل مستقبل، وتشمل أيضًا ما كان من فعله وما كان من أفعال الخلق) [4]. والعلم أبدًا تابع للمعلوم مطابق له، ثم قد يكون سببًا في وجود المعلوم- لكن ليس هو وحده العلة في وجوده، بل لا بد من القدرة والمشيئة- فيكون علمًا فعليًا، كعلم الرب بمخلوقاته ومفعولاته، وقد لا يكون سببًا، فيكون علمًا انفعاليًا لا يؤثر في المعلوم ولا هو

---

(١)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ١٠/ ٨٣.

(٢)انظر: درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ٤٢٩/٣، ٤١/٥.

(٣)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ٤١/٥.

(٤)شرح العقيدة الواسطية، العثيمين، ١٧٠/١، وانظر: رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت، أبو نصر السجزي، ١٥٢.

شرط فيه؛ ولا يكسبه صفة ولا يكتسب عنه صفة؛ كعلم الرب بذاته، أي: أن العلم ينقسم إلى قسمين علم فعلي، وعلم انفعالي. [١]

يقول شيخ الإسلام ﷺ: (التحقيق أن .. علم الخالق ..ينقسم إلى ما يكون له تأثير في وجود معلومه، وإلى ما لا يكون كذلك، فما لا يكون كذلك علم الله بنفسه سبحانه، فإن هذا العلم ليس سببًا لهذا الموجود، فلا يجوز إطلاق القول بأن ذلك العلم سبب للوجود مطلقًا..... وأما الثاني فعلم الله بمخلوقاته، فإن خلق المخلوقات مشروط بالعلم بها. كما قال: ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ﴾ الملك: ١٤ ، فالعلم بها شرط في وجودها، لكن ليس هو وحده العلة في وجودها، بل لا بد من القدرة والمشيئة. ومن هنا ضل.. المتفلسفة، فجعلوا مجرد العلم بنظام المخلوقات موجبًا لوجوده، ولم يجعلوا للقدرة والمشيئة أثرًا، مع أن تأثير القدرة والمشيئة في ذلك أظهر من تأثير العلم)[٢].

ويقول: (من الناس من يقول: "العلم" صفة انفعالية لا تأثير له في المعلوم؛ كما يقوله طوائف من أهل الكلام، ومنهم من يقول بل هو صفة فعلية له تأثير في المعلوم كما يقوله طوائف من أهل الفلسفة والكلام. والصواب أنه "نوعان" –كما بيناه– وهكذا علم الرب –تبارك وتعالى– فإن علمه بنفسه سبحانه لا تأثير له في وجود المعلوم، وأما علمه بمخلوقاته التي خلقها بمشيئته وإرادته فهو مما له تأثير في وجود معلوماته .. فإنه –سبحانه وتعالى– إذا خلق الشيء خلقه بعلمه وقدرته ومشيئته، ولذلك كان الخلق مستلزمًا للعلم ودليلاً عليه كما قال تعالى: ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾ ﴾ الملك: ١٤)[٣] وكل (علم فهو تابع للمعلوم مطابق سواء كان سببًا في وجود المعلوم أو لم يكن). [٤]

ويقول:(علمه بذاته لا يمكن أن يكون فعليًا، وإنما يكون فعليًا علمه بخلقه. فإن علمه له تأثير في فعل خلقه، وليس له تأثير في وجود نفسه، وهذا مما لا ينازع فيه عاقل فهمه، .. فإن القدرية من أهل الكلام يقولون: العلم تابع للمعلوم، مطابق له، لا يكسبه صفة ولا يكتسب عنه صفة. وكثير

---

(١)انظر: بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ابن تيمية، ١/٥١٠-٥١٢.

(٢)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ٩/ ٣٩٠- ٣٩١.

(٣)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/٢٨٠-٢٨١، وانظر منه: ١٩/١٢٩-١٣٠.

(٤)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٩/١٣٠.

من المتفلسفة يقولون: علم الرب فعلي، وقد يجعلون نفس علمه إبداعه. وقد بسطنا الكلام على هذا في موضع آخر، وبينا أن العلم نوعان: علم العالم بما يريد أن يفعله، فهذا علم فعلي، هو شرط في وجود المعلوم، إذ وجود المعلوم بدونه ممتنع. ومذهب أهل السنة أن الله خالق كل شيء من أفعال العباد وغيرها، فعلمه فعلي لجميع المخلوقات بهذا الاعتبار، لا باعتبار أن مجرد العلم هو الإبداع، من غير قدرة وإرادة، كما يقول ذلك من يقوله من المتفلسفة، فإن هذا باطل كما قد بين في موضعه. والقدرية عندهم أن الله [لم] يخلق أفعال العباد، فعلمه بها علم بأمر أجنبي منه، فلهذا لا يجعلون علمه بالمخلوقات فعليًا، لكن علمه بمخلوقاته لا ينازعون فيه. وأما علم العالم بما ليس علمه به شرطًا في وجوده، .. فهذا علم تابع للمعلوم، مطابق له، ليس فعليًا بوجه من الوجوه. وعلم الرب بنفسه من هذا الباب) [(١)].

وإذا تقرر ما سبق فقد أخطأ كل الخطأ:

- من زعم من الشيعة **أن العلم نسب وإضافات، فهو –على زعمهم–ليس صفة ذاتية لله ثابتة له؛** وقولهم بذلك ورثوه من النفاة المعطلة من الجهمية والمعتزلة: الذين يصفون الله بما لم يقم به؛ ويدعون أن الصفات إضافات لا صفات؛ ويقولون: هو عليم ويعلم والعلم لا يقوم به، رحيم ويرحم والرحمة لا تقوم به، وهذا الأصل الباطل الذي أصله نفاة الصفات الجهمية المحضة من المعتزلة وغيرهم قد فارقهم به جميع المثبتة للصفات: من السلف والأئمة[(٢)].
- **من زعم من الشيعة أن العلم يعني عدم الجهل، والعليم والعالم يعني نفي الجهل عن الرب، وأنه لا يجهل شيئًا،** وهم في ذلك عالة على النفاة المعطلة؛ لأنهم يرجعون صفات الحق إلى أمور عدمية، ويجعلون العليم والعالم من أسماء السلوب، وهذا خطأ فادح لأن السلب والعدم ليس فيه مدح أصلاً ولا تعظيم، (وما ليس فيه مدح فإن الله لا يوصف به سبحانه وتعالى بل له الأسماء الحسنى والمثل الأعلى) [(٣)]فالله سبحانه لا يوصف بصفة سلب إن لم تتضمن معنى ثبوتيًا، وأما الصفة السلبية التي لا تتضمن ثبوتًا فلا يوصف بها إلا

---

(١)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ١٠/ ١١٢.

(٢)انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٧/ ١٤٨.

(٣)بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ابن تيمية، ٣/ ٥٦٤.

المعدوم) [1]، ومن (زعم أن صفاته ليست إلا عدمية محضة وأنه لا يوصف بأمر وجودي فهذا لم يثبت له صفة كمال أصلاً) [2].

والحق: أن-اسم العليم والعالم متضمن لكمال العلم السالم من كل ما يضاده، وعليه فالعلم والعالم والعليم إنما هي وصف لأمر وجودي يقتضي كمال العلم وعظمة القدر؛ بخلاف السلب المحض، وإذا تقرر أن العلم من الصفات الثبوتية فلا يصح أن يُقال في معناه عدم الجهل أو نفي الجهل؛ (لأن النفي عدم، والعدم ليس بشيء، فضلاً عن أن يكون كمالاً، ولأن النفي قد يكون لعدم قابلية المحل له، فلا يكون كمالاً كما لو قلت: الجدار لا يظلم)[3] الجدار لا يعلم!

- **من زعم من الشيعة أن العلم هو حضور المعلوم؛ فجميع الأشياء(المعلومات) حاضرة عند الرب وماثلة بين يديه!** وبطلان هذا القول من أربعة وجوه:

الأول: أن هذا قول بنفي العلم بالأشياء قبل كونها؛ لأنه إذا كان معنى علم الرب هو حضور المعلوم ومشاهدته -كما يدعون-؛ لاقتضى أن يكون (معنى قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ ٧٥﴾ الأنفال: ٧٥، أنه إنما علم ذلك بالمشاهدة) [4] والحضور وإذا كان هذا هو معنى علم الرب بطل علمه السابق بالأشياء قبل كونها و(لم يكن له فَضْل على علم الخلائق، وبطل فَضْل علمه بعلم الغيب؛ لأن كل من شاهد شيئًا وعاينه وحله بذاته، فقد علمه، فلا يقال لمن علم ما شاهده، وأحصى ما عاينه: إنه يعلم الغيب؛ لأن من شأن المخلوق أن لا يعلم الشيء حتى يراه بعينه، ويسمعه بأذنه، فإن غاب عنه جهله، إلا أن يعلمه غيره فيكون معلمًا لا عالمًا، والله تعالى يعلم ما في السماوات، وما في الأرض، وما بين ذلك، وهو بكل شيء محيط بعلمه ﴿وَأَحۡصَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ عَدَدٗا ٢٨﴾ الجن: ٢٨،

---

(١)بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ابن تيمية، ٣/ ٥٦٤.

(٢)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٤٦/١٧.

(٣)مجموع فتاوى ورسائل العثيمين، محمد العثيمين، ٢٨٥/٣.

(٤)الإبانة الكبرى لابن بطة، ٧/ ١٤٥.

و﴿ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴿١٢﴾ ﴾ الطلاق: ١٢ ، ..فبين تلك الإحاطة: إنما هي بالعلم لا بالمشاهدة بذاته، فبين تعالى أنه ليس كعلمه علم؛ لأنه لا يعلم الغيب غيره، ...فقال:﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ النمل: ٦٥، فأخبر أنه يعلم الغيب، وقال: ﴿ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ ﴿٩﴾ ﴾ الرعد: ٩، فوصف نفسه تعالى بعلم الغيب والكبر والعلو) [١] ووصفه هؤلاء الشيعة النفاة بضد ذلك فزعموا أنه يعلم الأشياء بمشاهدته لها وحضورها ومثولها بين يديه!!!!

الثاني: زعم بعض الشيعة أن العلم هو حضور المعلوم ومشاهدته هو في الحقيقة غلو في نفي علم الرب سبحانه المحيط بكل شيء،[٢] وهم في ذلك عالة على نصير ملتهم الطوسي، وقوله من أفسد الأقوال في العلم، فإن كون المعلوم (المخلوق) هو العلم، كلام لا حقيقة له، و من تصوره حق التصور علم أنه ليس فيه إثبات لصفة العلم!![٣] يوضحه:

الثالث: أن هذا القول المأخوذ عن نصير ملة الشيعة الطوسي شر من قول جهم، فإن جهمًا، وإن قال: إنه عالم بعلم لا يقوم به- فالعلم عنده ليس هو حضور المعلوم!! يقول ابن تيمية﵀: (كل عالم لا بد أن يكون العلم قائمًا به، وحصول العلم للعالم بدون قيامه به ممتنع، فإن العلم لا يقوم بنفسه، ولو قدر قيامه بنفسه لم تختص به ذات دون ذات، فلا تكون الذات عالمة علمًا، إن لم يكن ذلك العلم قائمًا بها. وهذا مما رد به على جهم حيث قال: إن الرب عالم بعلم لا يقوم به، لامتناع قيام الصفات به.. وقول هذا الطوسي شر من قول جهم، فإن جهمًا، وإن قال: إنه عالم بعلم لا يقوم به- فالعلم عنده ليس هو المعلوم. وهذا يجعله عالمًا بعلم منفصل عنه، ويجعل العلم هو المعلوم) [٤]، و(حقيقة قول هذا الرجل،

---

(١)الإبانة الكبرى، ابن بطة، ٧/ ١٤٥-١٤٦.

(٢)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ١٠/ ٨٢.

(٣)انظر: درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ١٠/ ٨٢.

(٤)انظر: درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ١٠/ ٥٧.

هو قول غلاة النفاة للعلم من سلفه، وهو أن الخالق تعالى لا يعلم شيئًا: لا نفسه ولا غيره)[1].

الرابع: من المعلوم بالضرورة: أن نفس العلم ليس هو لا ذات العالم ولا ذات المعلوم.[2] يقول ابن تيمية﵀: (ليس العلم هو نفس المعلوم، كما أنه ليس هو العالم، بل يعقل بالضرورة الفرق بين العالم والمعلوم والعلم)[3] ويقول: (معلوم أن العلم ليس هو المعلوم، فمن قال: إن العلم هو المعلوم، والمعلوم هو العلم فضلاله بين). [4]

- **من زعم من الشيعة أن علم الرب بأفعال عباده ليس علمًا فعليًا، بل علمه بأفعالهم غير مأثر فيها، بحجة أن إثبات تأثير علمه تعالى في أفعال العباد مستلزم للجبر ونفي الاختيار! وبطلان هذا القول من أربعة أوجه:**

الأول: أن قول الشيعة بذلك بناءً على أصلهم الفاسد في نفي خلق أعمال العباد وهم في ذلك عالة على المعتزلة.

الثاني: أن الحق في هذه المسألة: أن الله سبحانه عالم ما العباد عاملون، قبل أن يوجدهم، وأعمال العباد خيرها وشرها مخلوقة لله واقعة بعلمه ومشيئته، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فعلمه سبحانه بأفعال عباده فعلي بهذا الاعتبار، أي: أن علمه تعالى القديم بأفعال عباده ومشيئته لها شرط في وجودها؛ وليس في ذلك ما ينافي أمر الله ونهيه ولا ما يقتضي كون العبد مجبورًا لا قدرة له ولا فعل! يوضحه:

الثالث: أن القول بما سبق لا ينافي وجود الأعمال التي بها تكون السعادة والشقاوة؛ وذلك لأن الله سبحانه وتعالى هو يعلم الأشياء على ما هي عليه وكذلك يكتبها؛ فإذا كان قد علم أنها تكون بأسباب من عمل وغيره وقضى أنها تكون كذلك وقدر ذلك لم يجز أن يظن أن تلك الأمور تكون بدون الأسباب التي جعلها الله أسبابًا ولهذا كان من اتكل على العلم

---

(١)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ١٠/ ٨٢.

(٢)انظر: درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ١٠/ ٤٩.

(٣)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ١٠/ ٤٨-٤٩.

(٤)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ١/ ٢٨٥.

القديم والقدر السابق، وترك ما أمر به من الأعمال أو فعل المحظورات فهو من الأخسرين أعمالاً الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا، وكان تركهم لما يجب عليهم من العمل وفعلهم للمحظور من جملة المقدور الذي يسروا به لعمل أهل الشقاوة، فإن أهل السعادة هم الذين يفعلون المأمور ويتركون المحظور، فمن ترك العمل الواجب الذي أمر به وفعل المحظور متكلاً على العلم القديم والقدر السابق كان من جملة أهل الشقاوة الميسرين لعمل أهل الشقاوة.[1]

يقول شيخ الإسلام رحمه الله:(إن العلم بأن الشيء سيكون... لا يوجب استغناء ذلك عما به يكون من الأسباب التي لا يتم إلا بها كالفاعل وقدرته ومشيئته؛ فإن اعتقاد هذا غاية في الجهل) [2]، (وذلك أن الله علم الأشياء كما هي عليه وقد جعل لها أسبابًا تكون بها، ويعلم أنها تكون بتلك الأسباب) [3]، (فلا ينال العبد شيئًا إلا بما قدره الله من جميع الأسباب، والله خالق ذلك الشيء وخالق الأسباب) [4]و(الأعمال هي سبب في الثواب والعقاب)[5]، (فمن سبقت له من الله الحسنى: فلا بد أن يصير مؤمنًا تقيًا، فمن لم يكن من المؤمنين لم يسبق له من الله حسنى، ولكن إذا سبقت للعبد من الله سابقة استعمله بالعمل الذي يصل به إلى تلك السابقة، كمن سبق له من الله أن يولد له ولد، فلا بد أن يطأ امرأة يحبلها، فإن الله سبحانه قدر الأسباب والمسببات، فسبق منه هذا وهذا؛ فمن ظن أن أحدًا سبق له من الله حسنى بلا سبب فقد ضل، بل هو سبحانه ميسر الأسباب والمسببات وهو قد قدر فيما مضى هذا وهذا) [6]، (فمن أعرض عن الأمر والنهي والوعد والوعيد ناظرًا إلى القدر فقد ضل، ومن طلب المقام بالأمر والنهي معرضًا عن القدر فقد ضل، بل لا بد من الأمرين كما

---

(١)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ٢٧٥-٢٧٦.

(٢)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ٢٨٠.

(٣)مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية، اختصار: بدر الدين البعليّ، ١٨٠.

(٤)مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية، اختصار: بدر الدين البعليّ، ١٨١.

(٥)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/٢٧٨.

(٦)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ٢٦٦.

قال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ الفاتحة: ٥، فنعبده اتباعًا للأمر ونستعينه إيمانًا بالقدر) [١].

الرابع: أن الشيعة في حقيقة الأمر اجتمع في قولهم نفي نوعي العلم (الانفعالي والفعلي): أما بيان نفيهم للعلم الانفعالي بأن يقال: إن سلمنا تنزلاً أن علم الله بأفعال العباد علم انفعالي كما يدعون فإن الشيعة بقولهم بعقيدة البداء الفاسدة أنكروا أن يكون علم الله السابق مطابقًا لمعلومه، فنفوا بذلك العلم الانفعالي!

وأما نفيهم للعلم الفعلي فذلك لقولهم إن الله لم يخلق أفعال العباد، فجعلوا علمه بها علم بأمر أجنبي منه، ولم يجعلوا علمه بالمخلوقات فعليًا فنفوا بذلك العلم الفعلي العملي!

فاجتمع في قولهم نفي نوعي العلم (الفعلي والانفعالي) وهذا غاية في الضلال ومخالفة الحق وفساد الاعتقاد.

الوجه السادس: في نقد اتجاهات الشيعة الفلسفية في مسألة العلم الإلهي:

أ- نقد قول الطوسي في العلم الإلهي:

وذلك في ثلاثة مقامات:

المقام الأول: إيضاح الخلل في قول الطوسي: (علم الأول تعالى فعلي ذاتي). [٢]

فيُقال:

أولاً: علم الرب سبحانه ينقسم إلى قسمين علم فعلي، وعلم انفعالي.[٣] يقول شيخ الإسلام رحمه الله: (التحقيق أن .. علم الخالق ..ينقسم إلى ما يكون له تأثير في وجود معلومه، وإلى ما لا يكون كذلك، فما لا يكون كذلك علم الله بنفسه سبحانه، فإن هذا العلم ليس سببًا لهذا الموجود،

---

(١)مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية، اختصار: بدر الدين البعليّ، ١٨٢.

(٢)الإشارات والتنبيهات لأبي علي بن سينا، مع شرح نصير الدين الطوسي، ٢٧٨/٣.

(٣)انظر: بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ابن تيمية، ٥١٠/١-٥١٢.

فلا يجوز إطلاق القول بأن ذلك العلم سبب للوجود مطلقاً..... وأما الثاني فعلم الله بمخلوقاته، فإن خلق المخلوقات مشروط بالعلم بها. كما قال: ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ﴾ الملك: ١٤، فالعلم بها شرط في وجودها، لكن ليس هو وحده العلة في وجودها، بل لا بد من القدرة والمشيئة)[١].

ثانيًا: علم الرب بذاته (لا يمكن أن يكون فعليًا، وإنما يكون فعليًا علمه بخلقه. فإن علمه له تأثير في فعل خلقه، وليس له تأثير في وجود نفسه، وهذا مما لا ينازع فيه عاقل فهمه، ولعله ما أراد إلا ذلك!) [٢] .

ثالثًا: الفلاسفة يجعلون علم الرب فعلي ويجعلونه هو وحده الموجب للمعلوم، فنفس علمه إبداعه وهذا غلط[٣] إذ (من المعلوم أن نفس العلم بالمعقولات لا يغني عن إرادة ذلك والقدرة عليه، فمن ادعى أن مجرد العلم هو كاف في حصول المعلومات، كان مكابرًا مباهتًا)[٤].

يقول شيخ الإسلام رحمه الله: (مذهب أهل السنة أن الله خالق كل شيء من أفعال العباد وغيرها، فعلمه فعلي لجميع المخلوقات بهذا الاعتبار، لا باعتبار أن مجرد العلم هو الإبداع، من غير قدرة وإرادة، كما يقول ذلك من يقوله من المتفلسفة، فإن هذا باطل). [٥]

ويقول:(خلق المخلوقات مشروط بالعلم بها، كما قال: ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ﴾ الملك: ١٤، فالعلم بها شرط في وجودها، لكن ليس هو وحده العلة في وجودها، بل لا بد من القدرة والمشيئة.

ومن هنا ضل.. المتفلسفة، فجعلوا مجرد العلم بنظام المخلوقات موجباً لوجوده، ولم يجعلوا للقدرة والمشيئة أثراً، مع أن تأثير القدرة والمشيئة في ذلك أظهر من تأثير العلم)[٦].

---

(١) درء التعارض، ابن تيمية، ٩/٣٩٠-٣٩١.

(٢)درء التعارض، ابن تيمية، ١٠/ ١١٢.

(٣)انظر: بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ابن تيمية، ١/ ٥١٠، درء التعارض، ابن تيمية، ١٠/ ١١٢-١١٣.

(٤)بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ابن تيمية، ١/ ٥١٢.

(٥)درء التعارض، ابن تيمية، ١٠/ ١١٢.

(٦)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ٩/ ٣٩٠- ٣٩١.

المقام الثاني: الرد على إنكار الطوسي علم الله بالجزئيات:

وذلك من جانبين:

الجانب الأول: في بيان أن إنكار علم الله بالجزئيات يُعد تكذيبًا بالقدر!

(**القدر: يتضمن العلم القديم والعلم بالجزئيات**)،[1] والإيمان بالقدر يعنى اعتقاد أن الرب سبحانه علم علمًا تفصيليًا بالأمور المقدرة قبل كونها، وكتب لكل مخلوق قدره الذي يخصه في كميته وكيفيته، وشاء ذلك وخلقه.

وإذا تقرر أن الرب سبحانه قدر مقادير المخلوقات وصفاتها المعينة المختصة بها كان ذلك أبلغ في العلم بالأمور الجزئية المعينة، خلافًا لمن أنكر ذلك وقال: إنه يعلم الكليات دون الجزئيات!

وقد ضل في هذا الموضع خلائق من الفلاسفة، ممن ينكر علمه تعالى بالجزئيات أو بغيرها، وذلك كله يدخل في التكذيب بالقدر.

يقول شارح الطحاوية[2]: (الإيمان بالقدر يتضمن الإيمان بعلم الله القديم وما أظهر من علمه بخطابه وكتابة مقادير الخلائق. وقد ضل في هذا الموضع خلائق من المشركين والصابئين والفلاسفة وغيرهم، **ممن ينكر علمه بالجزئيات** أو بغير ذلك، **فإن ذلك كله مما يدخل في التكذيب بالقدر**).[3]

ويقول ابن تيمية عن الفلاسفة: (ليس عندهم ...الإيمان بأن الله قدر مقادير العباد، **فإنه عندهم لا يعلم الجزئيات، فكيف يقدرها؟**).[4]

---

(١)شرح الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي،٢/٣٥٩.

(٢)ابن أبي العز: علي بن علي بن محمد بن أبي العز، الحنفي الدمشقي، فقيه، كان قاضي القضاة بدمشق، ثم بالديار المصرية، ثم بدمشق، مولده: سنة إحدى وثلاثين وسبعمائة، ووفاته: سنة اثنتين وتسعين وسبعمائة، من مؤلفاته شرح العقيدة الطحاوية. انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر،٣/٨٧، الأعلام للزركلي٤/٣١٣.

(٣)شرح الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، ٢/٣٥٨.

(٤)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ٦/ ٥٨.

الجانب الثاني: إبطال نفي الطوسي علم الرب بالجزئيات:

وذلك بأمور: **الأول**: القول بأن علم الرب كلي وأنه لا يعلم الجزئيات يقتضي أنه تعالى لا يعلم موجودًا البتة! لأن (الكليات إنما وجودها في الأذهان لا في الأعيان فإذ لم يعلم شيئًا من الجزئيات لم يعلم شيئا من الموجودات)،[١] فإن كل موجود جزئي معين فإذا لم يعلم الجزئيات لم يكن عالمًا بشيء من العالم العلوي والسفلي، وهذا مناقض للنصوص الشرعية الدالة على (أن الله بكل شيء عليم: بالكليات والجزئيات). [٢] ولهذا كان ضلال من نفى علم الرب بالجزئيات (عظيم جدًا، وهو من أقبح الكفر وأعظمه منافاة لصريح المعقول، وما فطر الله عليه عباده). [٣]

والفلاسفة بهذا القول شركاء للقدرية الأوائل في مخالفتهم لأصل العلم؛ يقول ابن القيمﷺ: (الأصل ..إثبات عموم علمه سبحانه وإحاطته بكل معلوم، وأنه لا تخفى عليه خافية ولا يعزب عنه مثقال ذرة في السماوات والأرض، بل قد أحاط بكل شيء علمًا وأحصى كل شيء عددًا، **والخلاف في هذا الأصل مع فرقتين**: إحداهما: أعداء الرسل كلهم وهم الذين ينفون علمه بالجزئيات، وحاصل قولهم: أنه لا يعلم موجودًا البتة فإن كل موجود جزئي معين فإذا لم يعلم الجزئيات لم يكن عالمًا بشيء من العالم العلوي والسفلي. والفرقة الثانية غلاة القدرية الذين اتفق السلف على كفرهم وحكموا بقتلهم الذين يقولون لا يعلم أعمال العباد حتى يعملوها ولم يعلمها قبل ذلك ولا كتبها ولا قدرها فضلاً عن أن يكون شاءها وكونها.! وقول هؤلاء معلوم البطلان بالضرورة من أديان جميع المرسلين وكتب الله المنزلة وكلام الرسول ﷺ مملوءة بتكذيبهم، وإبطال قولهم، وإثبات عموم علمه الذي لا يشاركه فيه خلقه، ولا يحيطون بشيء منه إلا بما شاء أن يطلعهم عليه ويعلمهم به، وما أخفاه عنهم ولم يطلعهم عليه لا نسبة لما عرفوه إليه إلا دون نسبة قطرة واحدة إلى البحار كلها كما قال الخضر لموسى وهما أعلم أهل الأرض حينئذ: "ما نقص علمي وعلمك من علم الله إلا كما نقص هذا العصفور من البحر") [٤].

---

(١)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١٨/ ٢٣٠.

(٢)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ١٠/ ١٣٣.

(٣)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ١٠/ ١٩٢.

(٤)شفاء العليل، ابن القيم، ٢/٥٢٨-٥٢٩.

بل قد عدهم شيخ الإسلام شر من القدرية الأوائل؛ يقول رحمه الله: (وأما قول من قال من الفلاسفة: إنه لا يعلم إلا الكليات، فهذا من أخبث الأقوال وشرها، ولهذا لم يقل به أحد من طوائف الملة. وهؤلاء شر من المنكرين لعلم القديم، من القدرية وغيرهم)[1].

الثاني: أن فاتحة الكتاب تضمنت الرد على منكري تعلق علمه تعالى بالجزئيات(وذلك من وجوه: أحدها: كمال حمده، وكيف يستحق الحمد من لا يعلم شيئًا من العالم وأحواله وتفاصيله، ولا عدد الأفلاك، ولا عدد النجوم، ولا من يطيعه ممن يعصيه، ولا من يدعوه ممن لا يدعوه؟ الثاني: أن هذا مستحيل أن يكون إلهًا، وأن يكون ربًا، فلا بد للإله المعبود، والرب المدبر، من أن يعلم عابده، ويعلم حاله. الثالث: من إثبات رحمته، فإنه يستحيل أن يرحم من لا يعلم. الرابع: إثبات ملكه، فإن ملكًا لا يعرف أحدًا من رعيته البتة، ولا شيئًا من أحوال مملكته البتة، ليس بملك بوجه من الوجوه. الخامس: كونه مستعانًا. السادس: كونه مسئولا أن يهدي سائله ويجيبه. السابع: كونه هاديًا. الثامن: كونه منعمًا. التاسع: كونه غضبان على من خالفه. العاشر: كونه مجازيًا، يدين الناس بأعمالهم يوم الدين. فنفي علمه بالجزئيات مبطل لذلك كله)[2]، بل قد احتج سبحانه (على إثبات علمه بالجزئيات كلها بأحسن دليل وأوضحه وأصحه حيث يقول: ﴿ وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓ ۖ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿١٣﴾ ﴾ الملك: ١٣، ثم قرر علمه بذلك بقوله: ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾ ﴾ الملك: ١٤، وهذا من أبلغ التقرير فإن الخالق لا بد أن يعلم مخلوقه، والصانع يعلم مصنوعه، وإذا كنتم مقرين بأنه خالقكم وخالق صدوركم وما تضمنته فكيف تخفى عليه وهي خلقه) [3].

الثالث: أن الرب سبحانه أثبت لنفسه في كتابه صفة التعليم؛ فقال: ﴿ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾ ﴾ العلق: ٥، وقال تعالى: ﴿ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ ﴾ النساء: ١١٣ ، وقال تعالى: ﴿ فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ﴾ آل عمران: ٦١، وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ

---

(١)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ٩/ ٣٩٧.

(٢)مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، ابن القيم، ١/ ٦٧.

(٣)الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، ابن القيم، ٢/ ٤٩١.

مِن قَبۡلِ أَن يُقۡضَىٰٓ إِلَيۡكَ وَحۡيُهُۥۖ وَقُل رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمٗا ﴿١١٤﴾ ﴾ طـــه: ١١٤، وقـــال تعـــالى: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ ﴿١﴾ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ﴿٢﴾ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ﴿٣﴾ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ ﴿٤﴾ ﴾ الـرحمن: ١ – ٤، وحقيقة قول من نفى علم الله بالجزئيات كالطوسي ومن على شاكلته إنكار ذلك ونفيه! لأن الرب –في زعمهم–(لا يعلم شيئًا من جزئيات العلم، والتعليم فرع العلم، فمن لم يعلم الجزئيات يمتنع أن يعلمها غيره، وكل موجود فهو جزئي لا كلي، كذا الكليات إنما وجودها في الأذهان لا في الأعيان، فإذا لم يعلم شيئًا من الجزئيات لم يعلم شيئًا من الموجودات، **فامتنع أن يعلم غيره شيئًا من العلم بالموجودات المعينة**). [١]

يقول ابن تيميةﷺ:(من قال يعلم الكليات الثابتة دون المتغيرة، فهو عندهم لا يعلم شيئًا من الحوادث ولا يعلمها لأحد من خلقه) [٢].

الرابع: أن نفي علم الله بالجزئيات من بلايا الفلاسفة وكفرياتهم؛ يقول ابن تيميةﷺ في معرض حديثه عن الفلاسفة:(ثم من بلاياهم وكفرياتهم أنهم قالوا: إن الباري تعالى لا يعلم الجزئيات ولا يعرف عين موسى وعيسى ولا غيرهما ولا شيئًا من تفاصيل الحوادث)[٣]. وإذا كان (أئمة المسلمين، كمالك والشافعي وأحمد، .. كفروا غلاة القدرية، الذين أنكروا علمه بالأفعال الجزئية قبل وجودها، فكيف من أنكر علمه بالجزئيات كلها قبل وجودها وبعد وجودها؟!)[٤]

الخامس: أن عقيدة مشركي العرب خير من عقيدة هؤلاء الفلاسفة المنكرين لعلم الرب بالجزيئات فـ(مشركو العرب يقرون بأن الله قادر يفعل بمشيئته ويجيب دعاء الداعي إذا دعاه، وهؤلاء المتفلسفة.. عندهم أن الله لا يفعل شيئًا بمشيئته ولا يجيب دعاء الداعي، بل ولا يعلم الجزئيات ولا يعرف هذا الداعي من هذا الداعي ولا يعرف إبراهيم من موسى من محمد وغيرهم بأعيانهم من رسله). [٥]

السادس: (أن العلم صفة كمال، فالعالم أكمل من الجاهل، والدلائل الدالة على علم الله كثيرة، مثل: أنه سبحانه خالق كل شيء بإرادته. والإرادة تستلزم تصور المراد فلابد أن يعلم المخلوقات قبل أن

---

(١)مجموعة الرسائل والمسائل، ابن تيمية، ٥/ ١٨٦، مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١٨/ ٢٢٩–٢٣٠.

(٢)مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية، ٥/ ١٨٦.

(٣)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٩/ ٢٤٩.

(٤)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ٩/ ٤٠٢.

(٥)الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية، ١/ ٣٥٣.

يخلقها. وكل ما وجد في الخارج فهو موجود وجودًا معينًا يمتاز به عن غيره، فإذا خلقها كذلك فلابد أن يعلمها علمًا مفصلاً يمتاز به كل معلوم عما سواه، ولو قدر أنه علمها على وجه كلي فقط لم يكن علم منها شيئًا، لأن الكلي إنما يكون كليًا في الأذهان، وأما ما هو موجود في الخارج فهو معين مختص بعينه ليس بكلي. وكل واحد من الأفلاك معين، فلو لم يعلم إلا الكليات لم يكن عالمًا بشيء من الموجودات) [١].

السابع: من لم يثبت للرب إلا معرفة الكليات فقط لم يثبت له كمالاً؛ إذ (الكليات التي لا يعرف بها الجزئيات الموجودة لا كمال فيها البتة) [٢]فمن علم أن الكليات لا تكون إلا كلية في الذهن، وأن كل موجود فإنه معين، والأفلاك معينة، ونفسه المقدسة معينة، تبين له أن قول من يقول: الرب لا يعلم إلا الكليات، مضمون كلامه أنه لا يعلم نفسه ولا شيئًا من الموجودات. [٣] بل لا يعلم إلا أمورًا كلية؛ ومن كان لا يعلم إلا أمورًا كلية مقدرة لا يعلم بها شيء من العالم الموجود فأي خير في هذا فضلاً عن أن يكون كمالاً،[٤] يقول ابن تيمية ﷺ عن الفلاسفة: (وأصل أمر هؤلاء أنهم لا يثبتون لصانع العالم مشيئة واختيارًا وقدرة بها يقدر على تغيير العالم وتحويله من حال إلى حال بل، وأئمتهم لا يثبتون علمه بتفاصيل أحوال العالم ...فإن كل موجود في الخارج هو موجود معين جزئي، والكليات إنما تكون كليات في الأذهان لا في الأعيان، ونفس الصانع موجود واجب معين ليس هو كليًا، وكذلك أيضًا الصادر عنه كالأفلاك وكالعقول والنفوس التي يثبتونها؛ فإن كان لا يعلم إلا كليًا لم يعلم نفسه ولا الصادر عنه ولا الأفلاك، وأيضًا فلا يوجد إلا ما هو جزئي فإن كان لا يعلم إلا الكليات لم يعلم شيئًا من الموجودات) [٥]و(الكليات التي لا يعرف بها الجزئيات الموجودة لا كمال فيها البتة)[٦]

---

(١)الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، لابن تيمية، ٣/ ٢١٤- ٢١٥.

(٢)الرد على المنطقيين، ابن تيمية، ١٣٨.

(٣)انظر: درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ٩/ ١٠٥.

(٤)انظر: الرد على المنطقيين، ابن تيمية، ١٢٤-١٢٥.

(٥)الصفدية، ابن تيمية، ١/٧-٨.

(٦)الرد على المنطقيين، ابن تيمية، ١٣٨.

ولاريب أن ذلك جحود وإنكار لبعض قدره تعالى من صفات كماله! ولله در ابن القيم ﷺ حين قال: أنه تعالى قال(﴿ وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ ﴾ الأنعام: ٩١، ولم يقل: وما قدروا الله قدره، فإن حق قدره هو الحق الذي لقدره فهو حق عليهم لقدره سبحانه، فجحدوا ذلك الحق وأنكروه، وما قاموا بذلك الحق معرفة ولا إقرارًا ولا عبودية، وذلك جحود وإنكار لبعض قدره من صفات كماله وأفعاله لجحودهم أن يتكلم **أو يعلم الجزئيات أو يقدر على إحداث فعل)** [1].

الثامن: أن في هذا القول إساءة ظن بالرب تعالى وجحد لكمال صفاته، وهذا من أن أعظم الذنوب عند الله، وقد قال الله في حق من ظنوا أنه لا يعلم بعض الجزئيات: ﴿ وَلَكِن ظَنَنتُمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِّمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٢٢﴾ وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٢٣﴾ ﴾ فصلت: ٢٢ – ٢٣، يقول ابن القيم ﷺ: (أهل البدع هم الذين يظنون بربهم ظن السوء؛ إذ يعطلونه عن صفات كماله وينزهونه عنها، وإذا عطلوه عنها لزم اتصافه بأضدادها ضرورة؛ ولهذا قال الله تعالى في حق من أنكر صفة واحدة من صفاته وهي صفة العلم ببعض الجزئيات: ﴿ وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٢٣﴾ ﴾ فصلت: ٢٣ ، وأخبرهم عن الظانين بالله ظن السوء أن عليهم دائرة السوء، وغضب الله عليهم، ولعنهم، وأعد لهم جهنم وساءت مصيرًا، فلم يتوعد بالعقاب أحدًا أعظم ممن ظن به ظن السوء) [2]. ويقول:(قال تعالى في حق من شكّ في تعلّق سمعه ببعض الجزئيات، وهو السرّ من القول: ﴿ وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٢٣﴾ ﴾ فصلت: ٢٣، فهؤلاء لما ظنّوا أن الله سبحانه لا يعلم كثيرًا مما يعملون، كان هذا إساءةً لظنهم بربهم، فأرداهم ذلك الظن. وهذا شأن كل من جحد صفات كماله ونعوت جلاله ووَصَفه بما لا يليق به) [3]. ويقول (إن أعظم الذنوب عند الله إساءة الظن به، فإن المسيء به الظن قد ظن به خلاف كماله المقدس، وظن به ما يناقض أسماءه وصفاته.

ولهذا توعد الله سبحانه الظانين به ظن السوء بما لم يتوعد به غيرهم، كما قال تعالى:﴿ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ

---

(١)الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، ابن القيم، ٤/ ١٣٦٢.

(٢)إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم، ٣/ ٢٥٦.

(٣)الداء والدواء، ابن القيم، ١/ ٤٦.

ٱلسَّوۡءِۖ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَلَعَنَهُمۡ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴿٦﴾ ﴾ الفتح: ٦، وقال تعالى لمن أنكر صفة من صفاته:﴿ وَذَٰلِكُمۡ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِي ظَنَنتُم بِرَبِّكُمۡ أَرۡدَىٰكُمۡ فَأَصۡبَحۡتُم مِّنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ﴿٢٣﴾ ﴾ فصلت: ٢٣) [١].

التاسع: أن ادعاء الطوسي أن الرب لا يعلم إلا الكليات، -فلا يعلم الجزئيات- مع قوله عنه إنه لا يعزب عن علمه مثقال ذرة تناقض بيّن لمن تصور حقيقة الأمر؛ لأن من لم يتصور إلا كليًا ويمتنع عليه أن يتصور جزئيًا كان قد عزب عن علمه كل شيء في الوجود! ؛ لأن علمه الكلي لا يفيده شيئًا من معرفة المعينات [٢]. يقول ابن تيمية﵀:(قوله: بل واجب الوجود إنما يعقل كل شيء على نحو كلي، ومع ذلك فلا يعزب عنه شيء ..، فلا يعزب عنه مثقال ذرة في السماوات والأرض، هذا من العجائب. فيقال: إن عنيت أنه لا يعزب عنه من حيث هو كلي، فهل في هذا ما يقتضي أنه يعلم شيئًا من الجزئيات؟ فإن العلم بالكلي من حيث هو كلي، لا يوجب علمًا بشيء من المعينات الموجودة، فمن علم أن كل إنسان حيوان، لم يوجب ذلك أن يعلم إنسانًا بعينه، ولا شيئًا من تعيناته، ولا عدد الأناسي، بل ولا يعلم حيوانًا بعينه. وإن عنيت أنه لا يعزب عنه شيء من المعينات، فهذا مع قولك: إنما يعقلها على وجه كلي، باطل). [٣]

ويقول: (وقول القائل: إنه يعلم الكليات دون الجزئيات...وقوله مع ذلك إنه: لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء، تلبيس منه، ... وإلا فكل ذرة من ذرات المحدثات عازبة عنه عندهم....ومضمون كلامه أنه يعلم ولا يعلم، فهو كلام متناقض)[٤].

العاشر: إن قول الطوسي عن علم الرب أنه فعلي، مع إخراجه الجزئيات الموجودة عنه تناقض يعرفه من تصور القولين؛ لأن العلم الكلي بدون العلم بالجزيئات التي يفعلها الفاعل، لا يكون علمًا فعليًا، ولا يؤثر في وجود شيء ولا في فعله. يقول ابن تيمية﵀: الشخص(إذا علم المعينات مع الكليات انتفع بعلمه، وأمكن أن يكون له تأثير في الوجود، ويصير علمًا فعليًا، أي هو شرط في الفعل. فأما

---

(١)الداء والدواء، ابن القيم، ١/ ٣١٨.

(٢)انظر: الرد على المنطقيين، ابن تيمية، ٤٧٦.

(٣)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ١٠/ ٣٠.

(٤)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ١٠/ ١٧٨.

العلم الكلي بدون العلم بالجزيئات التي يفعلها الفاعل، فلا يكون علمًا فعليًا، ولا يؤثر في وجود شيء ولا في فعله. وبهذا يتبين أن قولهم: إن علم الرب تعالى فعلي، مع إخراج الجزئيات الموجودة عنه تناقض يعرفه من تصور القولين)[1]. ويقول: (ومن علم أن الكليات لا تكون إلا كلية في الذهن، وأن كل موجود فإنه معين، والأفلاك معينة، والعقول والنفوس عندهم معينة، ونفسه المقدسة معينة، تبين له أن قول من يقول: يعلم الكليات، وأنه إنما يعلم الجزئيات على وجه كلي، مضمون كلامه أنه لا يعلم نفسه ولا شيئًا من الموجودات. وهذا وهم يقولون: إنه مبدع لها وسبب في وجودها، وأن العلم بالسبب يقتضي العلم بالمسبب. فقولهم هذا يوجب علمه بنفسه وبكل موجود، وذلك يناقض هذا)[2]. ويقول:(فيقال: فعلى هذا التقدير لا يكون الرب عالمًا بشيء من هذه الأمور الموجودة، ولا فاعلاً لها، إذا كان علمه بها هو إبداعه لها، فإن العلم ..الكلي، لا يتضمن العلم بشيء من المعينات، ولا يكفي هذا العلم في وجودها، فضلاً عن أن يكون هو إيجادها)[3].

الحادي عشر: أنه كما يلزم على هذا القول نفي العلم؛ فإنه يلزم عليه نفي الفعل والخلق (فمن لم يعلم إلا الكليات، لم يمكنه أن يفعل شيئًا قط، ولا يكون عالمًا بشيء من الموجودات، فإن الموجودات في الخارج ليس فيها كلي. فعلى قول هؤلاء لم يعلم الله شيئًا من الموجودات، بل ولا فعل شيئًا من الموجودات) [4]. يقول شيخ الإسلام﵀: (وقول القائل: إنه يعلم الكليات دون الجزئيات، كلام متناقض، يستلزم أنه لم يخلق شيئًا ولا يعلم شيئًا من الموجودات) [5].

الثاني عشر: أن من أصول الطوسي وغيره من الفلاسفة أن العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول وهذا يلزمهم علم الرب بالجزيئات. يقول ابن تيمية(وقد تقدم أصله[م]: أن العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول، فالعلم بالعلل إنما يوجب العلم بمعلولها، والعلة أوجبت معلولات جزئية متغيرة، فيجب أن يعلم عليتها على هذا الوجه. وحينئذ فيلزم أن يعلم المتغيرات متغيرة، لا يكون علمها على وجه كلي كما ذكروه)[6].

---

(١)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ١٠/١٩٢.

(٢)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ٩/ ١٠٥-١٠٦.

(٣)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ١٠/ ١٦٧-١٦٨.

(٤)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ١٠/ ١٧١.

(٥)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ١٠/ ١٧٨.

(٦)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ١٠/ ١٧١-١٧٢.

ويقول الرازي: (الحكماء قالوا: إنه تعالى مبدأ لجميع الممكنات، والعلم بالمبدأ يوجب العلم بالأثر فوجب كونه تعالى عالماً بكلها: واعلم أن هذا الكلام من أدل الدلائل على كونه تعالى عالـمًا بجميع الجزئيات الزمانية وذلك؛ لأنه لما ثبت أنه تعالى مبدأ لكل ما سواه وجب كونه مبدأ لهذه الجزئيات بالأثر. فوجب كونه تعالى عالـمًا بهذه التغيرات والزمانيات من حيث أنها متغيرة وزمانية وذلك هو المطلوب)[1].

الثالث عشر: أن سائر الأدلة الدالة على علمه تعالى تستلزم علمه بالجزئيات، وليس للطوسي ومن على شاكلته حجة صحيحة في إبطال ذلك!

هذا وحقيقة مذهب هذا الرجل أنه لا يقوم به تعالى علم لا بالكليات ولا بالجزئيات، لأن العلم عنده نفس المعلومات،[2] و قوله هذا من أفسد ما قيل في العلم وأبعده عن العقل.[3] و **من هنا يأتي ذكر**:

المقام الثالث: ايضاح فساد زعم الطوسي أن علم الله هو المعلوم:

وذلك من جانبين:

الجانب الأول: في بيان أن قول الطوسي بأن العلم هو المعلوم يُعد تكذيبًا بالقدر!

القول بأن العلم هو حضور المعلوم، وأن التغاير بين المعلوم والعلم به اعتباري[4] -أي: باعتبار الذهن أما بحسب المصداق الخارجي فأحدهم عين الآخر-؛ يلزم منه نفي علم الرب القديم (علم الرب بالأشياء قبل كونها)، وقد شهد بذلك أعلام الشيعة أنفسهم!

---

(١)التفسير الكبير، الرازي، ١٣/ ١١.

(٢)انظر: قاعدة عظيمة في الفرق بين عبادات أهل الإسلام والإيمان وعبادات أهل الشرك والنفاق، ابن تيمية، ١٤٤.

(٣)انظر: الصفدية، ابن تيمية، ٢/ ٣٠٠.

(٤) انظر: كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، الحلي، ٢٦٤-٢٦٥، شرح القوشجي على تجريد العقائد للطوسي"مبحث الإلهيات"، دراسة وتحقيق: د.صابر أبا زيد، ٥٨-٦٠، البراهين القاطعة في شرح تجريد العقائد الساطعة، محمد جعفر الاسترابادي، ٢/١٥٤-١٥٥.

يقول الشعراني في معرض كلامه على -العلم الحضوري ومن قال به-:(حقق ذلك الحكيم الطوسي (قدس سره) في شرح الإشارات واستحسنه العلامة في شرح التجريد[1] واختاره المتأخرون وأصله من الشيخ شهاب الدين[2].... ولكن فيما ذكروه شيء وهو **أنه لا يكفي حصر علم الواجب فيما ذكر، إذ يلزم منه عدم علمه بالأشياء قبل وجودها** وهذا أفحش من العلم الحصولي الارتسامي!) [3].

وإنكار العلم القديم (علم الرب بالأشياء قبل كونها) يُعد إنكارًا للقدر وتكذيبًا به!

يقول ابن القيم﵀:(القضاء والقدر منشؤه عن علم الرب وقدرته..ولهذا كان المنكرون للقدر..: فرقة كذبت **بالعلم السابق ونفته،** وهم غلاتهم الذين كفرهم السلف والأئمة، وتبرأ منهم الصحابة .. **فأنكر هؤلاء ..كمال علمه)**[4].

وقد بين بعض أعلام الشيعة فساد هذا القول بالاستدلال على علم الرب بزيادة نعيم أهل الجنة وعذاب أهل النار قبل وقوعه:

يقول نعمة الله الجزائري في نور البراهين:(أن الله سبحانه يعلم جميع ما في الجنة والنار، وإذا استقر أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار، وأعطاهما ما كان في علمه من الدرجات لأهل الجنة والدركات لأهل النار، ولا بد لهما من الزيادة على ما هما فيه في الأعصار المستقبلة، لأنها زمن الخلود، فتلك الزيادة الآتية لا تخلو من أن تكون علمها قبل حصولها ومجيء وقتها أم لا، والثاني

---

(١) انظر: كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، الحلي، ٢٦٤-٢٦٥.

(٢)يحيى بن حبش بن أميرك، أبو الفتوح، شهاب الدين، السهروردي: فيلسوف، اختلف المؤرخون في اسمه، ولد في سهرورد (من قرى زنجان في العراق العجمي) سنة ٥٤٩هـ، ونشأ بمراغة، وسافر إلى حلب، فنسب إليه انحلال العقيدة، والتعطيل، وكان علمه أكثر من عقله، فأفتى العلماء بإباحة دمه، فسجنه الملك الظاهر غازي، وخنقه في سجنه بقلعة حلب سنة ٥٨٧هـ. قال عنه الذهبي: كان يتوقد ذكاء، إلا أنه قليل الدين، له عدة مؤلفات منها: التلويحات اللوحية والعرشية، اللمحة، هياكل النور، المعارج والمطارحات، حكمة الإشراق، وسائرها ليست من علوم الإسلام. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ط. مؤسسة الرسالة ٢١/ ٢٠٧-٢١١، الأعلام للزركلي، ٨/ ١٤٠.

(٣)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٩٢/٣.

(٤) طريق الهجرتين، ابن القيم، ١٩٦/١-١٩٧.

باطل بالإجماع، لأن علمه سبحانه محيط بالأزمنة كلها قبل حصولها وبعد حصولها، فبقي الأول، وهو علمه سبحانه بالزيادة قبل وقوعها، **فظهر منه وجود العلم بدون المعلوم)**[1].

الجانب الثاني: في بيان بطلان قول الطوسي في العلم الإلهي بأنه هو المعلوم!

أولاً: بطلان استدراك الطوسي على قول ابن سينا في مسألة العلم الإلهي في الإشارات:

قول ابن سينا في الإشارات بأن العلم عبارة عن حصول صورة المعلوم عند العالم صريح في ثبوت صفة العلم لله، وأنها صفة وجودية، وهذا يناقض أصل الفلاسفة في نفي الصفات ولهذا استدرك عليه الطوسي!

يقول ابن تيمية﵀:(وأما الطوسي فلما رأى هذا لازمًا أنكره على ابن سينا وادعى أن علمه بالمعلومات هي نفس المعلومات وزعم أنه حقق هذا وهذا من أفسد ما قيل في العالِم وأبعده عن العقل)[2].

ويقول:(ولما رأى الطوسي شارح الإشارات ما لزم صاحبها سلك طريقة أخرى جعل فيها العلم بالمعقولات هو نفس المعقولات)[3] و(مضمونه أن العلم ليس صفة له، بل هو نفس المعلومات)[4].

وهنا يُقال[5]:

١-لما كان ابن سينا قد قال في مسألة العلم الإلهي-في كتابه الموسوم بالإشارات والتنبيهات- بعض الحق الذي يقتضيه العقل الصريح، مع موافقته للنقل الصحيح، أراد هذا الطوسي أن يرد ما قاله ابن سينا من الحق انتصارًا لطائفته الملاحدة، فتبجح وقال قولاً يظهر لمن فهمه أنه من أفسد أقوال الآدميين، وأشبه الأشياء بأقوال المجانين. ولا ريب أن هذه عقول كادها باريها، لما ألحدت في صفات الله تعالى، وأرادت نصر التعطيل، وقعت في هذا الجهل الطويل؛ فجعل الطوسي نفس

---

(١) نور البراهين، الجزائري، ٢/٤٩٤.

(٢)الصفدية، ابن تيمية، ٢/٣٠٠.

(٣) الرد على المنطقيين، ابن تيمية، ٤٦٣.

(٤) درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ٩/٤٠٢.

(٥)انظر: درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ١٠/٤٤-٤٦.

الحقائق، المعلومة الموجودة المباينة للعالم، هي نفس علم العالم بها، ولا ريب أن هذا أفسد من قول من جعل العلم نفس العالم، كما يقوله طائفة من النفاة.

٢-بل من جعل نفس المخلوقات نفس علم الخالق بها. فقد أتى من السفسطة بما هو من أعظم الأشياء فرية على الخالق تعالى وعلى مخلوقاته، وما هو من أظهر الأقوال فسادًا عند كل من تدبره. وأقرب الأشياء شبهًا بهذا القول، قول أهل الوحدة، الذين يقولون: وجود المخلوق عين وجود الخالق، فإن أولئك جعلوا الوجودين وجودًا واحدًا، وهذا جعل نفس علم الخالق ووجود المخلوق شيئًا واحدًا، فتلك وحدة في وجوده، وهذه وحدة في علمه، مع وجود المخلوقات. ولا ريب أن قول النصارى بالاتحاد والحلول، أقرب إلى المعقول من قول هؤلاء، فإن أولئك يجعلون الكلمة التي هي عندهم جوهر قد تجدد له اتحاد بالمسيح، وهؤلاء جعلوا نفس علمه اللازم له، الذي لم يزل ولا يزال، هو نفس المخلوقات كلها.

٣-ثم إن هذه اللوازم الظاهرة الفساد بناها الطوسي على مقدمة استسلفها ممن سلمها له من أشباهه؛ وفيما يلي بيان فساد مقدماته التي استسلفها، وفساد نتائجه التي استنتجها.

ثانيًا: بيان فساد مقدماته الطوسي التي استسلفها لإثبات مذهبه في العلم، وفساد نتائجه التي استنتجها وذلك من وجوه:[1]

الوجه الأول (قوله: العاقل، كما لا يحتاج في إدراك ذاته إلى صورة غير صورة ذاته التي بها هو هو. فلا يحتاج أيضًا في إدراك ما يصدر عن ذاته بذاته إلى صورة غير صورة تلك الصادر التي بها هو هو). **فيقال:**

١-كلا المقدمتين ممنوع، فلا نسلم أنه لا يحتاج في إدراك ذاته إلى صورة غير صورة ذاته، ولا نسلم أنه إذا كان كذلك لا يحتاج في إدراك ما يصدر عنه إلى صورة غير صورة الصادرة عنه.

٢-في بيان فساد المقدمة الأولى:

---

(١)انظر: درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ١٠/٤٦-٨٣.

- أن المقدمة الأولى له فيها سلف، وعليها بنى طائفة من الفلاسفة المتقدمين والمتأخرين، كالسهروردي المقتول، كلامهم في مسألة العلم، وإن كان جماهير العقلاء من بني آدم يقولون: إن فساد هذا معلوم بالضرورة. فيُقال في الأولى التي ذهب إليها بعض سلفه، لمَ قلت: إن العالم إذا علم نفسه، لم يكن علمه بنفسه إلا مجرد نفسه؟ وما الدليل على ذلك؟ وهل هذه إلا مجرد الدعوى؟ ثم إنها دعوى معلومة الفساد بالضرورة وبالأدلة، فإن الإنسان حاله قبل أن يعرف نفسه، خلاف حاله إذا عرفها: يعلم أنه حصل له علم لم يكن، مع أن نفسه لم تزل، ويعلم أنه إذا قال: علمتُ نفسي، كان في هذا زائد على قوله: كانت نفسي. وإذا قال: علمي بنفسي موجود، علم أن هذا زائد على قوله: نفسي موجودة. وقوله: علمت نفسي، كقوله: أحببت نفسي، وظلمت نفسي، ورأيت نفسي، فهل يكون حبه لها وظلمه لها ورؤيته لها هو ذاتها؟!.
- إن من الأقوال المشهورة عند الناس: من عرف نفسه عرف ربه، فلو كانت معرفته بنفسه هو نفسه، لكان كل أحد عارفاً بنفسه وبربه. ثم إن العاقل يتبين له كل وقت من أحوال نفسه، ما لم يكن متبينًا له قبل ذلك، فيزداد عقلاً ومعرفة وتبينًا لنفسه. ويجد ذلك فيه وجودًا ضروريًا، كما يجد علومه الضرورية، فكيف يكون علمه بنفسه ليس فيه زيادة على مجرد نفسه، التي كانت قبل العلم بها؟.
- إن قول القائل: العاقل لا يحتاج في إدراك ذاته إلى صورة غير صورة ذاته التي بها هو. يقال له: من المعلوم بالضرورة أن إدراك ذاته ليس هو عين ذاته، بل إذا قدر ذاته بدون إدراكها، وقدر ذاته مع إدراكها، كان إدراكها قدرًا زائدًا على ذاته بدون إدراكها، وهذا الإدراك غير الذات الخلية عن إدراك، فهذا معلوم بالحس والضرورة. ثم إن كان القائل ممن يقول: الإدراك هو انطباع صورة المعقول في العاقل، أو يقول: الإدراك هو نفس تلك الصورة، أو هو إدراك تلك الصورة، أو يقول: ليس هناك صورة، بل الإدراك علم بالمدرك بلا صورة، أو يقول: هو نسبة بين المدرك والمدرك بلا صورة، فأي قول في هذه الأقوال قاله، فلا بد له أن يجعل الإدراك ليس هو المدرك، فليس العلم هو نفس المعلوم، كما أنه ليس هو العالم، بل يعقل بالضرورة الفرق بين العالم والمعلوم والعلم، كما يعقل الفرق بين المريد والمراد والإرادة، والمرئي

والرائي والرؤية، والمسموع والسامع والسمع، والمحبوب والمحب والمحبة. لكن إن كان الواحد هو العالم والمعلوم، والمحب والمحبوب، بحيث يقال: إنه يعرف نفسه، ويحب نفسه، فهنا، مع كونها العالم والمعلوم، والمحب والمحبوب، فليس علمها بنفسها وحبها نفسها هو ذات نفسها، بل يمكن تقديرها غير عالمه بنفسها ولا محبة لنفسها، ويمكن تقديرها مع علمها وحبها. ويعلم أنه مع تقديرها الوجود، هناك أمر موجود زائد على تقدير العدم، هذا مع أن جهة كونه عالمًا غير جهة كونه معلومًا، وإن كانت الذات واحدة. وأما نفس العلم فليس هو لا ذات العالم ولا ذات المعلوم.

- وقول القائل: الشيء لا يضاف إلى نفسه، كلام مجمل. فإن عنى به أنه لا يضاف في اللفظ، فهذا ليس بحثًا عقليًا، مع أنه ممنوع، فإنه قال: نفسه وذاته، وليس الكلام في هذه. وإن أراد بذلك ما نحن فيه، وهو أن ذاته لا تتعلق بها الصفات الثبوتية الإضافية، كالعلم والحب والظلم، فلا يكون عالمًا بنفسه ولا محبًا لها، ولا ظالمًا لها فهذا مكابرة.

٣-في بيان فساد المقدمة الثانية:

- أنه لو قدر أن إدراكه لذاته ليس فيه صورة عقلية غير صورة ذاته التي بها هو، فلمَ قلت: إنه يلزم مثل ذلك في إدراك كل شيء؟ والذين فرقوا قالوا: ذاته لا تضاف إلى ذاته، وهذا الفرق منتف فيما سواهما، قالوا: ليس بينه وبين ذاته واسطة أقرب من ذاته إلى ذاته وهذا منتف فيما سوى ذاته. وقالوا: العلم هو العالم وليس هو المعلوم، فعلمه بذاته هو نفس ذاته، بخلاف علمه بغيره. وبالجملة فهم قد ذكروا فروقًا، إن كانت صحيحة بطل الجمع، وإن كانت باطلة منع الحكم في الأصل. أما كون الحكم في الأصل يوجد مسلمًا، مع قياس العلم بما سواه على العلم بنفسه، في أن كل عالم بمعلوم هو نفس المعلوم، وليس هناك علم زائد على المعلوم- فهذا مردود بصريح العقل، ومجرد تصوره التام كاف في العلم بفساده.
- أن يُقال: (قوله: فلا يحتاج في إدراك ما يصدر عن ذاته بذاته، إلى صورة غير صورة ذلك الصادر، التي بها هو هو) قضية معلومة الفساد بالضرورة، فإن الإنسان يجد من نفسه أنه إذا أراد أن تصدر عنه صورة خارجية، من قول أو فعل، فإنه يتصور في ذهنه ما يريد أن يظهره قبل أن يظهره، ويميز بين الصورة التي في ذهنه، وبين ما يظهره بقوله وفعله. والفلاسفة، مع سائر العقلاء، متفقون على هذا، ويقولون: أول الفعلة آخر العمل، وأول البغية آخر الدرك،

ويقولون: العلة الغائية هي أول في التصور آخر في الوجود. وجمهور العقلاء يقولون: السابق هو تصور العلة الغائية وإرادتها. وفي الجملة العاقل الفاعل فعلاً باختياره، يتصور ما يريد أن يفعله في نفسه، ثم يوجده في الخارج، فتلك الصورة الموجودة في الخارج بفعله، ليست هي الصورة المعقولة في ذهنه، كمن أراد أن يصنع شكلاً مثلثًا أو مربعًا، أو يصنف خطبة، أو يبني دارًا، أو يغرس شجرًا أو يسافر إلى مدينة، فإنه يتصور ما يريده ابتداءً، فتكون له صورة عقلية في نفسه، قبل صورته التي توجد في الخارج، وهو معنى قولهم: أول البغية آخر الدرك، أي أول ما تبغيه فتريده وتطلبه، هو آخر ما تدركه وتناله. وهذا العلم، هو العلم الفعلي المشروط في الفعل، وعلم الرب عندهم فعلي، فكيف يكون نفس علمه به، هو نفس المعلوم الذي أبدعه في الخارج؟ وهل يقول هذا من يتصور ما يقول؟.

الوجه الثاني: (قوله: واعتبر من نفسك أنك تعقل شيئاً بصورة تتصورها أو تستحضرها، فهي صادرة عنك، لا بانفرادك مطلقاً، بل بمشاركة ما من غيرك، ومع ذلك فأنت لا تعقل تلك الصورة بغيرها، بل، كما تعقل ذلك الشيء بها، كذلك تعقلها بنفسها، من غير أن تتضاعف الصور فيك... إلى قوله: وإذا كان حالك مع ما يصدر عنك بمشاركة غيرك هذه الحال، فما ظنك بحال العاقل، مع ما يصدر عنه لذاته من غير مداخلة غيره فيه؟.

فيقال له: هذا تلبيس لا يروج إلا على جاهل أو متجاهل، فإن هنا أمرين: أحدهما: الشيء الموجود في الخارج، وهذا هو الذي يقال: إن تعقله ارتسام صورته في العالم. والثاني: نفس الصورة العلمية التي في العاقل المطابقة لهذا المعلوم، فهذه الصورة لم يقل أحد: إنها تفتقر إلى صورة أخرى، فإن هذه هي العلم. وهم قالوا: إن العلم صورة مطابقة للمعلوم. والعلم من حيث هو علم لا يجب أن تكون له صورة غير نفسه في العقل تطابقه، اللهم إلا إذا قيل: إن ذلك العلم صار معلوماً، فتكون له صورة من حيث هو معلوم، لا من حيث هو علم.

وقوله: (إنك تعقل شيئاً بصورة تتصورها وتستحضرها، فهي صادرة عنك، وأنت لا تعقل تلك الصورة بغيرها، بل كما تعقل ذلك الشيء بها، كذلك تعقلها أيضاً بنفسها). فيقال: قوله: (صادرة عنك) إنما تُعرف فيما يفعله الإنسان. أما حصول الصورة العلمية في نفسه، فهذا قد يكون ضروريًا حصل بغير فعل منه، وإن كان نظريًا فهو ضروري بعد وجود سببه وحينئذ فلا تكون تلك الصورة العقلية صادرة عنه، بل هي حاصلة في ذاته بغير اختياره. وعلم الرب القديم اللازم لذاته، كعلمه

بنفسه، لا يقال: إنه صادر عنه ولا مفعول له، بل هو كحياته. ولكن ما يتجدد من سمع وبصر وعلم بالكائن كائناً، فهذا من أثبته فإنه يمكن أن يجعله صادرًا عنه. وعلى كلٍ؛ فليست صورة المعلوم التي خلقها وأبدعها هي نفس علمه به، وإذا سمي العلم صورة عقلية، فليس هذا هو ذاك. وإذا قيل: إن عقل العاقل للصورة الموجودة، لا يكون إلا بصورة عقلية، لم نقل: إن الصورة العقلية لها صورة أخرى، والرب سبحانه يعلم المخلوقات، ويعلم أنه عالم بها، وعلمه بكونه عالمًا، ليس هو العلم بالمعلوم المنفصل، ولا يلزم ذلك وجود علوم لا تتناهى –تضاعف الصور–، كما ادعى الطوسي؛ لأن علم الله سبحانه بنفسه يوجب كونه عالمًا بصفاتها، ومن صفاتها كونه عالمًا بهذا وهذا، فعلمه بنفسه يتضمن العلم بكونه عالمًا بالمعلومات، وهذا العلم ليس هو العلم بالمعلومات المخلوقات، لكن هو مستلزم له، فعلمه تعالى بنفسه مستلزم للعلم بجميع صفاته، يمتنع وجود أحدهما دون الآخر، فليس هناك علمان متباينان، بخلاف علمه ومخلوقه المعلوم، فإن هذا مباين لهذا. والعلم محله نفسه المقدسة، والمخلوق مباين له، فكيف يكون هو إياه؟ وهو سبحانه يعلم الشيء قبل وجوده، فيكون العلم به موجوداً، والمعلوم لم يوجد بعد. وهذا بخلاف علمه، وعلمه بعلمه. فإنه يمتنع وجود أحدهما دون الآخر، فيمكن أن يقال: علمه بنفسه يتضمن العلم بعلمه، فلا يوجد بدونه، كما يوجد علمه بالمخلوقات قبل وجود المخلوق.

الوجه الثالث: قوله: (بل ربما تتضاعف اعتباراتك المتعلقة بذاتك، وبتلك الصورة فقط، على سبيل التركب). فيُقال: تضاعف هذا الاعتبار هو الذي يريده من يقول بتضاعف الصور، فإن مقصودهم أن العلم بالعلم بالشيء ليس هو العلم بالشيء. والمقصود هنا أن علم العالم بالمعلوم ليس هو المعلوم، وهو يريد أن يقرر أن العلم بالمعلوم عين المعلوم، كما أن العلم بالعلم بالمعلوم هو نفس العلم المعلوم. وجوابه: إما بالمنع، وإما بالفرق. فإن كان العلم بالعلم زائدًا على العلم، منع الحكم في الأصل. وإن لم يكن زائدًا، فالفرق حاصل. وهو يريد التسوية بين العلم بالعلم وبين العلم بالمعلوم. فيُقال: إذا كان ذاك المعلوم هو نفس العلم، فكل معلوم نفس العلم. وكلا المقدمتين ممنوعة، ولقد قرر أنه لم تنحل هذه الشبهة، فنحن نعلم علمًا ضروريًا أن هذا سفسطة، وأن من جعل نفس المعلوم الموجود المخلوق، هو نفس علم العالم به، فهو مكابر جاحد للخالق.

الوجه الرابع: قوله: (ولا تظنن أن كونك محلاً لتلك الصورة شرط في تعقلك إياها، فإنك تعقل ذاتك مع أنك لست بمحل لها، بل إنما كان كونك محلاً لتلك الصورة شرطاً في حصول تلك

الصورة لك، الذي هو شرط في تعقلك إياها، فإن حصلت تلك الصورة لك بوجه آخر، غير الحلول فيك، حصل التعقل من غير حلول). فيُقال: هنا صورتان: الصورة الموجودة في الخارج، والصورة المعقولة المطابقة لتلك المسماة بالعلم. فإن أريد أن كونه محلاً للصورة العقلية. ليس شرطاً في تعقل الصورة العقلية. فهذا باطل. فإن تعقلها لا يكون إلا بحصولها له، والصورة العقلية لا تحصل له إلا إذا قامت به، بل الصورة العقلية لا تكون إلا حالة في الإنسان، لا تكون حاصلة له بدون الحلول أبدًا. وكذلك كل عالم لا بد أن يكون العلم قائمًا به، وحصول العلم للعالم بدون قيامه به ممتنع، فإن العلم لا يقوم بنفسه، ولو قدر قيامه بنفسه لم تختص به ذات دون ذات، فلا تكون الذات عالمة علمًا، إن لم يكن ذلك العلم قائمًا بها. وهذا مما رد به على جهم حيث قال: إن الرب عالم بعلم لا يقوم به، لامتناع قيام الصفات به. وقول هذا الطوسي شر من قول جهم، فإن جهمًا، وإن قال: إنه عالم بعلم لا يقوم به- فالعلم عنده ليس هو المعلوم. وهذا يجعله عالمًا بعلم منفصل عنه، ويجعل العلم هو المعلوم. وإن أراد أن تعقل الموجود في الخارج ليس مشروطًا بحصول الصورة العقلية، فقد اعترف هو بثبوت الصورة العقلية، وادعى أنها صورة المفعول. ثم يُقال: مقصودنا لا يتوقف إلا على إثبات علم قائم بالعالم، سواء سمي صورة عقلية أو لم يسم، فعقل الوجود في الخارج لا يكون إلا إذا قام بالعاقل عقل له، وذلك العقل ليس هو العقل الموجود في الخارج المباين للعاقل. وإذا سمي ذلك العقل صورة عقلية، وقيل: إن التعقل ليس مشروطًا بها، كان معناه أن وجود العلم ليس مشروطًا بوجود العلم. ومعلوم أن الشيء لا يثبت بدون لازمه، فكيف يثبت الشيء مع انتفائه؟ وهل هذا إلا جمع بين النقيضين: وجوده وعدمه؟ وحينئذ فكون العالم محلاً للعلم شرط في حصول العلم، فإن حصول العلم للعالم بدون اتصافه به وقيامه به ممتنع. فلا يكون العقل، الذي هو العلم، حاصلاً للعاقل، إلا إذا كان العاقل، الذي هو العالم، محلاً لذلك العقل الذي هو العلم، كما أن المحب لا يكون محبًا، إلا إذا كانت المحبة قائمة به، وكذلك في الإرادة والكلام وسائر الصفات. وهذا أصل مطرد لأهل السنة: أن الصفة إذا قامت بمحل، عاد حكمها على ذلك المحل، ولم يتصف بتلك الصفة غير ذلك المحل. وأما من يقول: عالم لا بعلم يقوم به، ومريد لا بإرادة تقوم به، ومتكلم لا بكلام يقوم به- فهذا كلام الجهمية النفاة، ومن وافقهم من المعتزلة. وهذا الطوسي وأمثاله هم الجهمية النفاة المتفلسفة الملاحدة. وهو في التعطيل شر من المعتزلة وغيرهم.

وأما قوله: (فإنك تعقل ذاتك ولست بمحل لها). فيُقال: ليس من شرط الموجود المعلوم أن يكون هو نفسه حالاً في العالم، بل أن يكون العلم به حالاً في العالم، ومن عرف نفسه فلابد أن يقوم

في نفسه علم بنفسه، فيكون العلم بنفسه حالاً في نفسه، لا أن تكون نفسه حالة في نفسه، ولكن هو يريد أن يسوي بين العلم والمعلوم، فيجعل ما لا يشترط في المعلوم لا يشترط في العلم، ويجعل العلم نفس المعلوم، وهذا باطل كما تقدم.

الوجه الخامس: قوله: (بل إنما كان كونك محلاً لتلك الصورة، شرطًا في حصول تلك الصورة لك، الذي هو شرط في تعقلك إياها، فإن حصلت تلك الصورة لك بوجه آخر غير الحلول فيك، حصل التعقل من غير حلول فيك). هذا كلام متناقض، فإن كونه محلاً لتلك الصورة: إذا كان شرطًا في حصول تلك الصورة، امتنع وجود المشروط بدون شرطه فلا تحصل الصورة له إلا بحلولها فيه، لأن الحلول شرط فيها، فدعواه بعد هذا أنه يمكن حصولها له بدون الحلول، جمع بين النقيضين. وهو يعلم أن هذا الحلول شرط في تعقل العبد، وإنما يدعي أنه ليس بشرط في علم الرب.

الوجه السادس: أن يُقال: حصول العلم للعالم بدون قيامه به ممتنع، فإذا كانت الصورة العقلية هي العلم، أو كان العلم مستلزمًا لها لا يوجد إلا بوجودها لكونها شرطًا فيه، امتنع حصول العلم، وحصول الصورة العقلية، التي هي العلم، أو شرطه أو لازمه، للعالم بدون حلولها فيه، كما يمتنع مثل ذلك في سائر صفات الحي، فيمتنع أن يحصل له علم أو قدرة، أو حب أو بغض، أو رضى أو سخط، أو فرح أو ألم أو لذة، أو غير ذلك من صفات الحي، بدون حلول ذلك في الحي، ولا يحصل ذلك له إلا بحلوله فيه، لا مع وجوده مباينًا له.

الوجه السابع: أن يُقال: مراده بالصورة الحاصلة بلا حلول: إن كان هو مجرد الصورة الموجودة، وهو لم يرد ذلك، كان حقيقته أن العلم يحصل بمجرد وجود المعلوم، فلا يكون هنا علم قائم بالعالم ولا صورة عقلية، وهذا مع ظهور فساده، فهو يسلم بطلانه، في العبد، ويقول: إن كونه محلاً لتلك الصورة، شرط في حصول تلك الصورة، الذي هو شرط في تعقله إياها، فيجعل الحلول شرطًا في الحصول، الذي هو شرط في التعقل، ويثبت الصورة العقلية القائمة بقلب الإنسان، فيمتنع أن يريد بالصورة الحاصلة بلا حلول، الصورة العقلية الحاصلة للإنسان. وإن أراد بذلك الصورة الموجودة، فلا ريب أنها تحصل من غير حلول، بل الحلول فيها ممتنع. لكن يقال: ليس في مجرد حصولها للإنسان، ما يوجب أن يكون الإنسان عاقلاً لها، إذا لم يكن في نفسه علم بها، بل الحصول الخالي عما يقوم بالعالم من العلم، ليس معه علم ضرورة، فإن ادعى حصول الصورة العقلية بلا حلول فيمتنع، وإن ادعى حصول الصورة الموجودة بلا حلول فهو ممكن، لكن وجود العلم بمجرد ذلك من

غير شعور يقوم بالشاعر بها ممتنع. وهذا أمر معلوم بالضرورة واتفاق العقلاء، لكن هؤلاء القوم يدعون أن علم الله بالأشياء بلا علم يقوم به، ويسمونه عاقلاً، ويفرقون بين عقل وعقل، مع جعل العقل جنسًا واحدًا، وهو تناقض بين، وقول بلا علم، بل مما يعلم بطلانه.

الوجه الثامن: أن يُقال: قوله: (فإذا حصلت تلك الصورة بوجه آخر غير الحلول فيك، حصل التعقل من غير حلول فيك. ومعلوم أن حصول الشيء لفاعله، في كونه حصولاً لغيره، ليس دون حصول الشيء لقابله). فيُقال: حصول الشيء لغيره بدون حلول فيه لفظ مجمل. قد يراد به حصوله في ملكه، وقد يراد به حصوله عنده وفي يده. وقد يراد به حصوله لينتفع به بوجه معاونًا له ومشاركًا. فإنه يُقال لك: هذا المال، وهذه الدار، وهذا المملوك. ويُقال: حصل لك هذا لتستعيره أو تستأجره. وقد يُقال: حصلت لك هذا الرفيق أو الشريك لترافقه وتشاركه، وحصل لك هذا المعلم لتتعلم منه، وحصل لك هذا العدو في يديك وقبضتك، وأمثال ذلك. ومعلوم أنه ليس في هذه الأنواع من الحصول، ما يوجب أن يكون هذا الحصول موجبًا للعلم بدون شعور يقوم بالعالم، بل إن لم يقم بالحي شعور قائم بنفسه بما حصل له، وإلا لم يكن شاعرًا بها. والشعور أول درجات العلم والعقل، فمن لم يكن شاعرًا بالشيء كيف يكون عالمًا به وعاقلاً له؟.

فقوله: (إذا حصلت تلك الصورة بوجه غير الحلول فيك، حصل التعقل من غير حلول فيك). كلام لا دليل عليه، وهو باطل. ويكفيه المنع المجرد، وهو أن يُقال: لا نسلم أن الحصول الخالي عن حلول، يكون تعقلاً من غير حلول، أو يوجب التعقل من غير حلول. ونعني بالحلول ما بيناه من حلول نفس الشعور بالشاعر، سواء كان هناك صورة عقلية أو لم يكن، فكيف وقد رأينا الحصول من غير شعور لا يكون علمًا في عامة أنواع الحصول؟.

الوجه التاسع قوله: (ومعلوم أن حصول الشيء لفاعله في كونه حصولاً لغيره، ليس دون حصول الشيء لقابله، فإذن المعلولات الذاتية للعاقل الفاعل لذاته، حاصلة من غير أن تحل فيه، فهو عاقل إياها من غير أن تكون هي حالة فيه). يُقال له: لا ريب أن كونها مفعولة مخلوقة فيه، مغاير لكونها قائمة به، لكن يجب أن نعرف أنه لم يقل عاقل: إن العلم بالمخلوقات يقتضي حلول المخلوقات بذات الخالق، كما أن خلقه لها نفس إبداع ذواتها، فلم يقل عاقل: إن الذي هو مخلوق مفعول، هو نفس الذي هو حال مقبول، حتى نفرق بينهما، بأن أحدهما: حصول للفاعل، والآخر: حصول للقابل، بل الحاصل للفاعل هو نفس الأشياء المخلوقة، كالسماوات والأرض وما بينهما.

وأما القبول القائم بالقابل، فهو العلم بها، الذي يسمونه صورة عقلية، لا نفسها الموجودة. ولا يقول عاقل يتصور ما يقول: إن العلم حصول نفس الموجودات في العالم، فإن كل عاقل يعلم أنه إذا علم النار والشمس والقمر، لم تكن هذه الحقائق في نفسه، وإن قدر أن أحدًا قال ذلك، أو قال: إن الحاصل في نفسه مثل حقائقها الموجودة في الخارج في الحد والحقيقة، حتى يقول: إن من علم الشمس صار في نفسه شمسًا مساوية في الحد والحقيقة للشمس التي في السماء، ومن علم النار حصل في نفسه نار مساوية في الحقيقة للنار التي تحرق فهذا القول ظاهر الفساد. وإنما الذي قد يقال: إنه تحصل صورة عقلية تطابق تلك الحقيقة، مطابقة ما في النفس لما في الخارج. وبالجملة؛ فالغرض في هذا المقام إثبات قيام العلم بالعالم، فإنه أمر معلوم بالضرورة، إذ كل أحد يميز بين شعوره بالشيء، وعدم شعوره به. وأن ذلك العلم هو المسمى بالصورة العقلية، وهو حال في العالم. وليس هذا هو الصورة الموجودة في الخارج، ولا فاعل هذا فاعل ذاك، ولا قابل هذا هو قابل ذاك، فإن العلم بقلبه -قلب العالم- فهو صفة قائمة بالعالم، وفاعله هو ما أحدثه فيه. وعلم الله القديم اللازم لذاته قائم به، وليس له فاعل، وإن كان له موصوف به يسمى محلاً ويسمى قابلاً. وأما الصورة الموجودة في الخارج، فالله سبحانه خالقها. والإنسان قد يكون له فعل في بعض الصور، ومحلها -إن كانت عرضًا- الجسم الذي قامت به، كما أن محل الصياغة هو الذهب والفضة، ومحل النجارة هو الخشب، ومحل صورة الدرهم والدينار والخاتم هو الذهب والفضة، ومحل الخياطة الثوب، ومحل النساجة الغزل، وأمثال ذلك. فقول القائل: حصول الشيء لفاعله غير حصوله لقابله يقتضي أن الشيء الحاصل للفاعل، هو الشيء الحاصل للقابل، وإنما اختلف الحصولان. وليس كذلك، فإن حصول الشيء لفاعله هو حصول نفسه المخلوقة الموجودة، كحصول العالمين لرب العالمين، فإن كل المخلوقات حاصلة له، حصول المفعول لفاعله، بل حصولاً لا يماثله فيه أحد، فإن أحدًا لا يخلق كخلقه. وأما حصول المقبول لقابله. فإنما المراد به هنا حصول العلم بهذه المخلوقات للعالم بها، فإن العلم يحصل له حصول المقبول لقابله، لا يراد به أنها نفسها حصلت له حصول المقبول لقابله، بحيث حلت فيه، وكان محلاً لها، فهذا هذا.

الوجه العاشر: أن يُقال: وإذا كان هذا الحصول غير هذا الحصول، فأي مقصود يحصل لك بذلك؟ وأي دليل في ذلك على أن المعلولات -التي هي المخلوقات- إذا كانت حاصلة للخالق الذي خلقها، من غير أن يقوم به شعور بها أصلاً، بل ذاته مع عدم العلم بها، كذاته مع وجود العلم بها، فيكون عالمًا بها من غير حلول شيء فيه؟. وقوله: فهو عاقل إياها، من غير أن تكون حالةً

فيه. يُقال له: لم يشترط أحد حلول ذواتها فيه، ولم يقل أحد من المسلمين: إن الله لا يعلم المخلوقات، حتى تحل في ذاته، أو يحل في ذاته ما هو مماثل في الحقيقة لهذه المخلوقات. فإن كان في سلفه الملاحدة من قال نحو هذا، فدونه وإياه. وأما سلفنا المسلمون فلم يقل أحد منهم شيئًا من هذا. وإن أراد بقوله: من غير أن تكون حالة فيه من غير أن يقوم به علم بها، بل يكون حال ذاته مع العلم بها، كحالها إذا قدر عدم العلم بها، فهذا باطل معلوم الفساد بالضرورة، وإذا أثبت علمًا بجميع المخلوقات، يتصف به الرب، غير المخلوقات المعلومة، حصل المقصود في هذا المقام.

الوجه الحادي عشر: (قوله: وإذ تقدم هذا، فأقول: قد علمت أن الأول عاقل لذاته، من غير تغاير بين ذاته، وبين عقله لذاته في الوجود، لا في اعتبار المعتبرين على ما مر، وحكمت بأن عقله لذاته علة لعقله المعلول الأول. فإذا حكمت بكون العلتين: أعني ذاته، وعقله لذاته، شيئًا واحدًا في الوجود من غير تغاير، فاحكم بكون المعلولين أيضًا: أعني المعلول الأول وعقل الأول له، شيئًا واحدًا في الوجود من غير تغاير يقتضي كون أحدهما مباينًا للأول، والثاني متقررًا فيه. وكما حكمت بكون التغاير في العلتين اعتبارًا محضًا، فاحكم بكونه في المعلولين كذلك). فيُقال: كلا المقدمتين ممنوعة باطلة: أما قوله: (حكمت بكون ذاته وعقله لذاته شيئًا واحدًا في الوجود) فهذا لم يحكم به أحد من مثبتة الصفات، الذين هم سلف الأمة وأئمتها وجماهيرها، على تنوع أصنافهم، فلم يقل منهم أحد: إن علمه بنفسه هو عين نفسه، وإنما يحكي ما يشبه هذا عن المعطلة الجهمية من أهل الكلام والفلسفة،، بل علمه بنفسه في كونه ليس هو نفسه، كعلمه بسائر المعلومات، فليس العلم نفس العالم عند أحد من أهل الإثبات للصفات. فإذا قال: الأول عاقل لذاته، من غير تغاير بين ذاته، وبين عقله لذاته في الوجود. قيل: هذا ممنوع، بل عقله لذاته ليس هو ذاته، بل هو مفهوم مغاير لمفهوم الذات، وإن كانا متلازمين.

الوجه الثاني عشر: قوله: (وحكمت بأن عقله لذاته علة لعقله لمعلوله الأول، فإذا حكمت بكون العلتين: أعني ذاته وعقله لذاته، شيئًا واحدًا في الوجود من غير تغاير، فاحكم بكون المعلولين شيئًا واحدًا). فيُقال: أما كون ذاته علة، فمعناه أنها مبدعة فاعلة لمفعولها. وأما كون عقله لذاته علة لعقله، فليس معناه أن عقل ذاته أبدع عقل مفعوله، بل معناه أن عقله لذاته مستلزم لعقله لمفعوله، فإن كونه فاعلاً له من لوازم ذاته، والعلم التام بالملزوم يقتضي العلم بلوازمه، فكونه هنا علة بمعنى كونه ملزومًا، وهناك بمعنى كونه فاعلاً. وإذا كان كذلك، لم يلزم من كون ذاته الفاعلة وعلمه بنفسه شيئًا واحدًا -إذا قدر أن الأمر كذلك- أن يكون مخلوقه المباين له، وعلمه بهذا المخلوق، شيئًا واحدًا،

لأن المخلوق مباين له، وعلم الخالق صفة للخالق قائمة به، فلم يكن العلم قائمًا بالمخلوق، كما كان عقله لذاته قائمًا بذاته. وهناك إنما جعل من جعل عقله عين ذاته، لكون العلم هو العالم عندهم، لا لكون العلم هو المعلوم عندهم. لكن هناك كان ذات العالم والمعلوم واحدة، ولم يبق إلا العلم، وعندهم العلم ليس بزائد على الذات، فقالوا: ذاته وعقله لذاته شيء واحد. وأما هنا: فالعالم مباين للمعلوم، والعلم صفة للعالم قائمة به، ليس صفة للمعلوم قائمة به، فلم يكن جعل المخلوق الذي يسمونه المعلول الأول، وعلم الخالق به، شيئًا واحدًا.

الوجه الثالث عشر: أن يُقال: بأن العلم بالمخلوق ليس هو المخلوق علم ضروري، لا يمكن دفعه بالشبهات، بل القدح فيه سفسطة. فإن كان من لوازم هذا كون علمه بنفسه ليس هو نفسه، فلازم الحق حق، وإن لم يكن من لوازم هذا كون علمه بنفسه هو نفسه، فقد بطلت الحجة. وهذا بين جدًا إذا تصور الإنسان نتيجة مقدماته.

وقوله: (فإذن وجود المعلول الأول هو نفس تعقل الأول إياه). فهل يقول هذا من يتصور ما يقول؟، فيقول: إن نفس مبدعه المفعول المصنوع المخلوق المباين له هو نفس علمه. وطرد هذا أن تكون السموات والأرض هي نفس علمه بالسموات والأرض، والإنسان هو علم الله بالإنسان. والإنسان مولود كان في بطن أمه، فيكون علم الله مولوداً كان في بطن أمه. فهل قالت النصارى مثل هذا القول الباطل؟!.

الوجه الرابع عشر: قوله: (فإذن وجود المعلول الأول هو نفس تعقل الأول إياه، من غير احتياج إلى صورة مستأنفة تحل ذات الأول، تعالى عن ذلك). فيُقال له: ليس كل أحد يقول: إنه يحتاج إلى صورة مستأنفة، بل من يقول: إنه يعلم الأشياء قبل وقوعها، وأن علمه بها بعد الوجود هو ذلك الأول، لا يقول: إنه تكون هناك صورة مستأنفة. فهؤلاء لا يلزمهم ما ذكرت. فإن قلت: قول هؤلاء ضعيف، لأن العلم بأن الشيء سيكون، ليس هو العلم بأن قد كان. قيل لك: معلوم أن قولك: إن نفس علم الخالق هو نفس المخلوق، أشد امتناعًا في العقل من هذا، فجعل العلم بأن سيكون هو العلم بأن قد كان، إن كان باطلاً، فهو أقرب إلى العقل من جعل العلم نفس المخلوق. وإذا كان أقرب إلى العقل، كان التزامه -إن كان تجدد العلم محذورًا- أولى من التزام ذاك، وإن لم يكن محذورًا، التزم ذاك.

الوجه الخامس عشر: أن يُقال: لمَ قلت إن استئناف علم يحل ذات الأول بعد وجود المخلوق محال؟. وقولك: إنه يتعالى عن ذلك، فلا ريب أنه يتعالى عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا. ومنازعك يقول: إنك أنت الظالم المفتري على الله، الذي سلبته صفات الكمال، ووصفته بصفة الجهل، وقلت فيه المحال، وألحدت في أسمائه وآياته إلحاد طائفتك الضلال. وأما أهل الإثبات فوصفوه بصفات الكمال، ووافقوا صريح المنقول عن الأنبياء والمرسلين، وما فطر الله عليه عباده أجمعين، وما دلت عليه صرائح عقول الآدميين، ووصفوا ربهم بأنه يسمع كلامهم، ويرى أعيانهم، ويسمع سرهم ونجواهم. وأنت وصفت رب العالمين بنقيض ذلك، ولم تجعل له علمًا سوى المخلوقات. والمخلوقات ليست علمًا باتفاق أهل الفطر السليمات، فتعالى الملك الحق عن قولك، وقول أمثالك المفترين الملحدين، أعداء الأنبياء، شياطين الإنس، الذين يوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول غرورًا. وأنت فليس لك دليل أصلاً ينفي ذلك، فإن قيام ما يتعلق بمشيئته وقدرته بذاته، لا دليل لك على نفيه، إلا ما تنفي به الصفات، كما نفيت العلم. ومعلوم أن هذا من أفسد أقوال الآدميين. وغاية ما تقوله أنت وأصحابك: إن ذلك يستلزم التكثر والتغير، وهما لفظان مجملان، فذاك لا يستلزم تكثر الآلهة، بل الرب إله واحد، وإنما يستلزم تكثر علمه وكلماته، وهذا حق، وهو من أعظم كمالاته. وأما التغير، فليس المراد به استحالته، وإنما المراد أنه يتكلم بمشيئته وقدرته، ويحدث الحوادث بقدرته ومشيئته. ومعلوم أن من كان قادرًا على أن يفعل بمشيئته وقدرته ما شاء كان، أكمل ممن لا يقدر على فعل يختاره يفعل به المخلوقات، ولا كلام يتكلم به بمشيئته، ولا يرضى على من أطاعه، ولا يغضب على من عصاه. وهم يعلمون أن الفعل الاختياري القائم بالفاعل صفة كمال، فبأي دليل ينفون ذلك؟

الوجه السادس عشر: قوله: (ثم لما كانت الجواهر العقلية تعقل ما ليس بمعلولات لها، بحصول صور فيها، وهي تعقل الأول الواجب، ولا موجود إلا وهو معلول للأول الواجب، كانت جميع صور الموجودات الكلية والجزئية على ما هي عليه في الوجود حاصلة فيها). فيُقال: مضمون هذا الكلام أن الجواهر العقلية لما عقلت الأول، لزم أن تعقل كل شيء، لأن ما سواه معلول له، وأن تكون جميع صور الوجود حاصلة فيها. وفي هذا الكلام من الباطل أنواع:

منها؛ أن يُقال: ومن أين لكم أن مخلوق الرب يعلمه علمًا تامًا، بحيث لا يخفى عليه من أحوال الرب شيء؟ بل يعلم الرب، كما يعلم نفسه، حتى يكون علمه بالرب متضمنًا للعلم بكل موجود؟ وما الدليل على هذا، والكتب الإلهية والدلائل العقلية تناقض ذلك؟. قال تعالى: ﴿ **مَن ذَا**

ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ۚ ﴾ البقرة: ٢٥٥، وقال عن الملائكة: ﴿ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ ﴾ البقرة: ٣٢، وقال تعالى: ﴿ وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾ الأنبياء: ٢٦ – ٢٨ ، وقال: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ۚ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ الأعراف: ١٨٧، أي: خفي علمها على أهل السماوات والأرض. وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾ طه: ١٥ ، أي أخفيها من نفسي، فكيف أطلعكم عليها؟. وقال: ﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ ﴾ النمل: ٦٥، وقال عن الملائكة: ﴿ وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ ﴾ مريم: ٦٤ ، وقال: ﴿ إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ وَسِعَ كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا ﴿٩٨﴾ ﴾ طه: ٩٨، إلى قوله: ﴿ وَخَشَعَتِ ٱلْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَٰنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا ﴿١٠٨﴾ يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا ﴿١٠٩﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴿١١٠﴾ ﴾ طه: ١٠٨ – ١١٠.

ومنها: أن الأول الواجب لم يثبتوا له علمًا محققًا بجزئيات المخلوقات، بل ولا بكلياتها، فكيف يستفاد من العلم بنفسه العلم بتفاصيلها، وهو عندهم لا يعلم تفاصيلها؟ فإذا لم يستفد العلم بتفاصيلها إلا من العلم به لكونه مبدأً امتنع ذلك.

ومنها: أن يُقال: حصول جميع صور الموجودات الجزئية والكلية على ما هي عليه: إن كان صفة الكمال، فالرب أحق بها من مخلوقاته. وإن كان صفة نقص، فلا موجب لوصف العقول بها. فإن قلتم: أثبتناها للعقول لتعلم جميع الأشياء. قيل: إن كان العلم بجميع الأشياء يمكن بدون حصول صورها في العالم، أمكن ذلك في العقل، كما أمكن في الأول. وإن لم يمكن ذلك، وجب إثباتها للأول، وكان أحق بذلك من مفعوله. فإن الأول إذا كان علمه بالمخلوق نفس المخلوق، كان علم العقل به يفيده العلم بالمخلوق، من غير قيام صورة المخلوق عنده، بل يكفيه ارتسام صورة المخلوق.

ومنها: أن يُقال: إذا كان العقل المعلول إنما يستفيد علمه بالموجودات من علمه بالأول، وهي ليست متصورة في ذات الأول، فكيف يتصور في ذات العقل ما لم يتصور في ذات معلومة؟ وكيف يكون الفرع أكمل من أصله؟. فإن قيل: علمه بالأول ومعلولاته يوجب الارتسام، فاستفاد ذلك من علمه بوجوده، لا من علمه بعلمه. قيل: إذا كان هذا صفة كمال، فالأول أحق به، وإن كان نقصًا وجب تنزيه العقل عنه.

الوجه السابع عشر: قوله: (والأول الواجب يعقل تلك الجواهر مع تلك الصور، لا بصور غيرها، بل بأعيان تلك الجواهر والصور، وكذلك الوجود على ما هو عليه، فإذن لا يعزب عنه مثقال ذرة، من غير لزوم محال من المحالات المذكورة). فيُقال له: ما هي الصورة التي يعقلها مع الجواهر؟ أهي صورة عقلية قائمة به؟ فهذا عندك باطل، وليس عندك إلا الموجودات. أم صور أخرى منفصلة عنه مقارنة للموجودات، فيكون علمه بها خارجًا عن ذاته مقارناً لها؟ وهذا أيضًا باطل كما تقدم. أم تعني بالصور الصور العقلية القائمة بالجواهر، -وهذا مراده!- فمراده: أن الصور العقلية القائمة بالجواهر تعقل الجواهر، وتعقل عقلها للموجودات. ومن جملة عقلها للموجودات عقلها له، فهو يعلم علمها له ولكل شيء، وهو نفسه ليس له علم عنده إلا وجود المخلوقات. فهل هذا القول إلا من أعظم الأقوال فساداً في العقل والدين؟. ثم قوله: (يعقل تلك الجواهر بأعيان تلك الجواهر) من العجب، فإنه ليس عنده موجود إلا تلك الجواهر، فما العقل الذي يكون به؟ أهو عقل يتصف به؟ فعنده لا يتصف بعقل يقوم به، بل عقله نفس مخلوقاته. فحقيقة قوله: إنه يعقل تلك الجواهر التي هي عقله، وهي معقوله، ليس له عقل يقوم به.

الوجه الثامن عشر: أن يُقال: حقيقة قول الطوسي، هو قول غلاة النفاة للعلم من سلفه، وهو أن الخالق تعالى لا يعلم شيئًا: لا نفسه ولا غيره، فإن العلم لا يكون إلا بقيام صفة به، وإذا كان قيام الصفات به ممتنعًا عندهم، امتنع كونه عالمًا بنفسه وبغيره فهذا حقيقة ما قاله. وأما كون المخلوقات هي العلم، فكلام لا حقيقة له، وإن كان يظن من يجهل معناه أن فيه إثباتًا لعلم الله، فمن تصوره حق التصور علم أنه ليس فيه إثبات لعلم الله، وعلم بذلك أن ابن سينا ونحوه من الفلاسفة أقرب إلى صحيح المنقول وصريح المعقول، من النفاة الملحدين الذين قالوا في علم الله مثل هذا الافتراء. ومعلوم أنه إنما دعاهم إلى ذلك القول بنفي الصفات، والأحوال الاختيارية التي تقوم بذات الله، وظنهم أن ذلك مستلزم للكثرة التي يجب نفيها، ومستلزم لتغير الأحوال الذي يجب نفيه. ونفي هذين هو الذي أوقع نفاة العلم في نفيه، فإنهم رأوا إثبات العلم لا يمكن إلا مع إثبات الصفات

اللازمة والأحوال العارضة، وظنوا وجوب نفي هذين. وإذا كان العلم مستلزمًا لهذين، فلازم الحق حق، لا سيما ومهما قدر من توهم تنزيه وتعظيم في نفي لوازم العلم -لأن ثبوت العلم مستلزم ما يظن نقصًا من تجسيم وحلول حوادث وغير ذلك- فنفي العلم فيه من النقص والعيب ما هو أحق بتنزيهه عنه من لوازم العلم، ونفي ما يناقض العلم هو أولى بالنفي، من نفي لوازم العلم. والأدلة العقلية الصريحة، مع النقلية الصحيحة، إنما تدل على إثبات العلم ولوازمه، لا يدل شيء منها على نقيض ذلك، بل كل ما يظن من لوازم العلم أنه منفي بدليل العقل، فدليل العقل يوجب ثبوته لا نفيه، ولكن هم استسلفوا مقدمات باطلة ظنوها عقلية، واحتاجوا إلى القول بلوازمها، فألجأهم ذلك إلى الأقوال الباطلة المخالفة لصريح العقول وصحيح المنقول، مع أنها من أعظم الفرية على رب العالمين، وأعظم الجهل بما هو عليه سبحانه من نعوت الكمال. دع ما في ذلك من تكذيب رسله، والإلحاد في أسمائه وآياته. والمقدمات الفاسدة التي بنوا عليها أقوالهم هي نفيهم صفاته سبحانه، وظنهم أنه لا تقوم به المعاني، وكلامهم ظاهر البطلان، مع ما فيه من التناقض. (١)

الوجه التاسع عشر: مؤدى هذا القول أن العلم لا يتعلق بالمعدوم ولا يقع إلا على موجود حاضر، وهذا نفي لعلم الرب بالمعدوم، والمستحيل، وبما لم يكن لو كان كيف يكون، وقد جاءت النصوص بإثباته.

ب- نقد قول فلاسفة الشيعة المقتفين أثر ابن عربي في مسألة العلم الإلهي:

فقد زعم أولئك أن علم الرب كلي، وأن علمه تعالى بنفسه عين علمه بكل شيء وأن العلم الإلهي ليس إلا من العين الثابتة، فمعلومات الحق أعطت الحق العلم من نفسها.

و بطلان قولهم يتضح من عدة جوانب:

الجانب الأول: في بيان الأساس الذي بني عليه قول فلاسفة الشيعة المقتفين أثر ابن عربي في مسألة العلم الإلهي.

هذا القول مبني على الزعم بـ(أن أعيان المخلوقات ثابتة في العدم، ووجود الحق فاض عليها، فهي مفتقرة إليه من حيث الوجود المشترك العام، وهو وجوده، وهو مفتقر إليها من حيث الأعيان

(١)انظر: درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ١٠/٤٦-٨٣.

الثابتة في العدم، وهو ما يختص به كل عين عين، ف...كل واحد من الخالق والمخلوق مفتقر إلى الآخر). [١]

وهو مركب من أصلين فاسدين: أحدهما: أن أعيان الممكنات ثابتة في العدم، ، وهذا القول فاسد عند جماهير العقلاء، (وإنما حقيقة الأمر، أن المعدوم يراد إيجاده ويتصور، ويخبر به، ويكتب قبل وجوده، فله وجود في العلم والقول والخط، وأما في الخارج فلا وجود له. والوجود هو الثبوت، فلا ثبوت له في الوجود العيني الخارجي، وإنما ثبوته في العلم؛ أي يعلمه العالم قبل وجوده). [٢]

والأصل الثاني: وحدة الوجود؛ فقد (جعلوا نفس وجود رب العالمين الخالق القديم الأزلي الواجب بنفسه، هو نفس وجود المربوب المصنوع الممكن)، [٣] وعلى هذا فالوجود واحد -في زعمهم- فليس هناك وجودان أحدهما واجب بنفسه، والآخر بغيره. بل الوجود الواجب هو عين الوجود الممكن وهذا القول غاية في الزندقة والإلحاد! وقد تقدم الكلام على هذين الأصلين! [٤]

الجانب الثاني: في بيان أن قول فلاسفة الشيعة المقتفين أثر ابن عربي في مسألة العلم الإلهي يُعد تكذيبًا بالقدر!

وذلك من وجهين:

الوجه الأول: زعمهم أن علم الرب كلي، وذلك نفي لعلمه تعالى بالجزيئات، وقد تقدم أن إنكار علم الرب بالجزئيات يدخل في التكذيب بالقدر.[٥]

الوجه الثاني: زعمهم أن العلم الإلهي ليس إلا من العين الثابتة، وأن معلومات الحق أعطت الحق العلم من نفسها وهذا يعني أن الله تعالى إنما علم بالأشياء من جهة رؤيته لها ثابتة في العدم خارجًا عن نفسه المقدسة، وأنه سبحانه لا يعلم بالأشياء من جهة نفسه بل يراها في حال ثبوتها -

---

(١)الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ابن تيمية، ٤/ ٢٩٩.

(٢)الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ابن تيمية، ٤/ ٣٠٠.

(٣)الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ابن تيمية، ٤/ ٣٠٠.

(٤)راجع من هذا البحث: ٥٠٥-٥١٠.

(٥)راجع من هذا البحث: ٧٠٩-٧١٠.

التي لا تفتقر فيه إليه- فيعلم أحوالها حينئذ؛ وعلى هذا فالرب -على قولهم- مفتقر إلى الأعيان الثابتة في علمه بها، فما استفاد علمه بها إلا منها!

وهذا صريح في جعل الرب عالمًا بالأشياء -من جهة علمه بأعيانها الثابتة- بعد أن لم يكن عالما!! وهذا تكذيب بالقدر؛ إذا غاية المكذب بقدر الله أن يقول: إن الله علم ما لم يكن عالمًا به!! يقول ابن تيميةﷺ-في معرض بيانه لقول ابن عربي بالأعيان الثابتة- (أنه جعل الله عالمًا بها بعد أن لم يكن عالمًا و..غاية المكذب بقدر الله أن يقول: إن الله علم ما لم يكن عالمًا)[1]. ويقول:(والمسلمون يعلمون أن الله عالم بالأشياء قبل كونها بعلمه القديم الأزلي الذي هو من لوازم نفسه المقدسة لم يستفد علمه)[2] من غيره.

الجانب الثالث: في بيان فساد قول فلاسفة الشيعة المقتفين أثر ابن عربي في مسألة العلم الإلهي:

هذا القول هو في الحقيقة تعطيل للرب تعالى ولعلمه؛ ويتضح فساده وبطلانه من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: بطلان نفي علم الرب بالجزيئات، وقد تقدم الكلام على ذلك باستفاضة![3]

الوجه الثاني: بطلان الزعم بأن علمه بنفسه هو علمه بالأشياء: ويتضح بطلانه بأمور:

١-أن هذا القول متوقف على كون الأشياء منطوية في ذاته تعالى غير مباينة له - كما التزم به أصحاب هذا القول- وهو مناقض لما عُلم بالاضطرار من دين الإسلام وجميع الأنبياء والمرسلين وجميع الأولياء والصالحين، بل جميع عوام أهل الملل؛ من اليهود والنصارى والصابئين: يبرؤون إلى الله تعالى من هذا القول! بل إن المشركين عباد الأوثان والكفار أهل الكتاب يعترفون بوجود الصانع الخالق البارئ المصور -الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور -ربهم ورب آبائهم الأولين- رب المشرق والمغرب. ولا يقول أحد منهم إنه عين المخلوقات ولا نفس

---

(١)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٢/ ٢١٣.

(٢)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٢/ ٢١١.

(٣)راجع من هذا البحث: ٧٠٩-٧١٧.

المصنوعات كما يقوله هؤلاء! [1] بل (قد علم بالكتاب والسنة والإجماع، وبالعلوم العقلية الضرورية إثبات غير الله تعالى، وأن كل ما سواه من المخلوقات فإنه غير الله تعالى، ليس هو الله ولا صفة من صفات الله)،[2] (وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها: على أن الخالق تعالى بائن من مخلوقاته ليس في ذاته شيء من مخلوقاته ولا في مخلوقاته شيء من ذاته).[3]

٢-أن علم الرب بنفسه ليس هو علمه بالمخلوقات، يقول ابن تيمية رحمه الله:(علمه بنفسه يتضمن العلم بكونه عالمًا بالمعلومات، وهذا العلم ليس هو العلم بالمعلومات المخلوقات، لكن هو مستلزم له). [4]

٣-أن هذا القول مناقض لما دل عليه الدليل من كون علم الرب تعالى واحد بالنوع، وأنه يتعدد بتعدد المعلومات،[5] فعلومه (متكثرة متغايرة بتكثر المعلومات وتغايرها، فلكل معلوم علم يخصه)[6].

٤-أن هذا القول سفاهة في العقل؛ وقائله لم يتميز عن من يدعي بأن علم الإنسان بغيره عين علمه بنفسه!! ولله در الغزالي حين قال: (فنقول: علم الأول بوجود كل الأنواع والأجناس التي لا نهاية لها عين علمه بنفسه أو غيره. فإن قلتم: إنه غيره، فقد أثبتم كثرة ونقضتم القاعدة. وإن قلتم: إنه عينه، **لم تتميزوا عن من يدعي أن علم الإنسان بغيره عين علمه بنفسه وعين ذاته، ومن قال ذلك سفه في عقله**)[7].

الوجه الثالث: بطلان الزعم بأن العلم الإلهي ليس إلا من الأعيان الثابتة، وأن معلومات الحق أعطت الحق العلم من نفسها.

---

(١)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٤٦٩/٢، مجموعة الرسائل والمسائل، ابن تيمية، ١٧٥/١.

(٢)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٣٥٣/٢.

(٣)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١٢٦/٢.

(٤)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ١٠/ ٥٤.

(٥)انظر: درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ١٠/ ١٩.

(٦) بدائع الفوائد، ابن القيم، ٤٨٦/٢.

(٧)تهافت الفلاسفة، الغزالي، ١١٧.

القول بأن الرب سبحانه استفاد علمه من غيره(من الأعيان الثابتة)؛ وفيه:

١- وصف لكون علمه تعالى محدث!؛ و هذا مخالف لما قام عليه الدليل من أن علمه تعالى قديم من لوازم ذاته لم يستفده من أحد، يقول ابن تيميةﷺ: (إن كان العلم قديمًا من لوازم ذاته فلم يستفده من أحد، وإن كان محدثاً فقد استفاده من غيره)[١]، (والمسلمون يعلمون أن الله عالم بالأشياء قبل كونها بعلمه القديم الأزلي الذي هو من لوازم نفسه المقدسة لم يستفد علمه بها منها:﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾ ﴾ الملك: ١٤، فقد دلت هذه الآية على وجوب علمه بالأشياء من وجوه انتظمت البراهين المذكورة لأهل النظر والاستدلال القياسي العقلي من أهل الكلام والفلسفة وغيرهم:

أحدها: أنه خالق لها والخلق هو الإبداع بتقدير وذلك يتضمن تقديرها في العلم قبل تكونها في الخارج.

الثاني: أن ذلك مستلزم للإرادة؛ والمشيئة والإرادة مستلزمة لتصور المراد والشعور به ..

الثالث: أنها صادرة عنه وهو سببها التام والعلم بأصل الأمر وسببه يوجب العلم بالفرع المسبب فعلمه بنفسه مستلزم العلم بكل ما يصدر عنه.

الرابع: أنه في نفسه لطيف يدرك الدقيق؛ خبير يدرك الخفي وهذا هو مقتضى العلم بالأشياء فيجب وجود المقتضى لوجود السبب التام فهو في علمه بالأشياء مستغن بنفسه عنها كما هو غني بنفسه في جميع صفاته ثم إذا رأى الأشياء بعد وجودها وسمع كلام عباده ونحو ذلك؛ فإنما يدرك ما أبدع وما خلق وما هو مفتقر إليه ومحتاج من جميع وجوهه لم يحتج في علمه وإدراكه إلى غيره ألبتة؛ فلا يجوز القول بأن علمه بالأشياء استفاده من نفس الأشياء الثابتة الغنية في ثبوتها عنه)[٢]. ويقول: الرب (عالم بالذات بمعنى أن ذاته أوجبت كونه عالمًا وأنه نفسه مستغن عما يجعله عالمًا وليس هناك شيء غيره جعله عالمًا)[٣].(فذاته هي

---

(١)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ٣/ ٤٣٠.

(٢)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٢/ ٢١١.

(٣)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ٥/ ٤١.

الموجبة لكونه عالمًا، لا أن شيئًا من الموجودات جعله عالمًا)[1]. ويقول: (وعلم الرب ﷻ لا يجوز أن يكون مستفادًا من شيء من الموجودات، فإن علمه من لوازم ذاته، فعلم العبد يفتقر إلى سبب يحدثه، وإلى المعلوم، الذي هو الرب تعالى، أو بعض مخلوقاته، وعلم الرب لازم له، من جهة أن نفسه مستلزمة للعلم، والمعلوم: إما نفسه المقدسة، وإما معلوماته التي علمها قبل خلقها). [2]

٢- تشبيه لعلم الرب بعلم المخلوق: فـ(نحن أخرجنا الله من بطون أمهاتنا لا نعلم شيئًا، فنفتقر في حصول العلم لنا إلى أسباب غير أنفسنا...والرب تعالى علمه من لوازم نفسه المقدسة، وكذلك قدرته، لم يستفد شيئًا من صفاته المقدسة من غيره، ولم يحتج إلى سواه بوجه من الوجوه، بل هو الغني عن كل ما سواه)[3].

٣- وصف للرب بأنه مفتقر للأعيان في علمه بالأشياء ونفي ما استحقه بنفسه من كمال علمه ولزوم التجهيل له![4] يقول ابن تيمية ﷺ: (أنه جعل علم الله بالعبد إنما حصل له من علمه بتلك العين الثابتة في العدم التي هي حقيقة العبد لا من نفسه المقدسة، ..فتضمن هذا وصف الله تعالى بالفقر إلى الأعيان وغناها عنه، ونفي ما استحقه بنفسه من كمال علمه وقدرته ولزوم التجهيل والتعجيز، وبعض ما في هذا الكلام المضاهاة لما ذكره الله عمن قال فيه: ﴿ لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ ﴾ الآية، آل عمران:١٨١؛ فإنه جعل حقائق الأعيان الثابتة في العدم غنية عن الله في حقائقها وأعيانها، وجعل الرب مفتقرًا إليها في علمه بها،

---

(١)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ١٠/ ٢٠.

(٢)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ٩/ ٣٩٤.

(٣)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ١٠/ ١٢٩-١٣٠.

(٤)انظر: درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية،٣١٣/٥، مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٦٠/٢، ٢٠٥، ٢١٠-٢١٢، ٢٤٩، ٤٦٦-٤٦٧، مجموعة الرسائل والمسائل، ابن تيمية، ١٧٢/١-١٧٣، ١٧/٤، ٤٧، ٥٠-٥٢، ٧٨، بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة، ابن تيمية، ٣٩٥-٣٩٦.

فما استفاد علمه بها إلا منها، كما يستفيد العبد العلم بالمحسوسات من إدراكه لها مع غنى تلك المدركات عن المدرك)[1].

٤- (أنه جعل الله عالمًا بها-بالأعيان- بعد أن لم يكن عالمًا،.. وزعم..أن وجود العبد هو عين وجود الرب؛ فكل مخلوق علم ما لم يكن علمه فهو الله علم ما لم يكن علمه! وهذا الكفر ما سبقه إليه كافر؛ فإن غاية المكذب بقدر الله أن يقول: إن الله علم ما لم يكن عالمًا؛ أما أنه يجعل كل ما تجدد لمخلوق من العلم فإنما تجدد لله، وأن الله لم يكن عالمًا بما علمه كل مخلوق حتى علمه ذلك المخلوق؛ فهذا لم يفتره غيره!). [2]

ج-نقد قول الشيرازي-مؤسس المدرسة الشيرازية(مدرسة الحكمة المتعالية)- في مسألة العلم الإلهي.

الشيرازي في محاولته الجمع والتوفيق -أو التلفيق- بين الفلسفة المشائية (والتي تقرر أن علمه تعالى صوري) والفلسفة العرفانية الإشراقية (الزاعمة بأن علمه تعالى شهودي إشراقي)، قرر أن العلم هو الوجود المجرد عن المادة؛[3] فأدخل العلم مطلقًا داخل الدائرة الإشراقية؛ فالعلم عنده أولاً وبالذات عرفاني شهودي وبالعرض مشائي! وقد وصف هذا النوع من التلفيق والجمع (بالحكمة المتعالية)!

فالعلم إذن -في زعمه- حضور، والحضور ملازم له، سواء في ذلك العلم الحضوري والحصولي،! [4] وبكلام آخر:(العلم عبارة عن حضور المعلوم لدى العالم، إما حضورًا بالمباشرة أو

---

(١)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٢/٢١٠، مجموعة الرسائل والمسائل، ابن تيمية، ٤/٥٠.

(٢)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٢/٢١٠-٢١٤، مجموعة الرسائل والمسائل، ابن تيمية، ٤/٥٠-٥٣، -بتصرف يسير-

(٣) بمعنى أن العلم عنده هو الوجود أو الواقعية نفسها التي هي مناط الكشف لا ماهيته؛ فهو في -زعمه- ليس شيئًا خاصًا من جملة الأشياء في هذا العالم بحيث يمكن انتزاع ماهية له، بل هو يشبه أن يكون من الحقائق التي إنيتها عين ماهيتها؛ فنفى بذلك كون العلم ماهويًا كما وصفه الفلاسفة! انظر: النظام الفلسفي لمدرسة الحكمة المتعالية، عبد الرسول عبوديت، ٢/٢٣٨-٢٣٩، مراتب المعرفة وهرم الوجود عند ملا صدرا-دراسة مقارنة-، كمال لزيق، ١٧٥-١٧٦.

(٤)زعم شيخ الإشراق السهروردي أن علم الرب بذاته كونه نورًا لذاته وظاهرًا لذاته وعلمه بالأشياء كونها ظاهرة له إما بنفسها أو متعلقاتها، وقد تأثر الشيرازي بقول شيخ الإشراق السهروردي في العلم، واقترب منه في اعتبار العلم إضافة نورية إشراقية قائمة على التجرد والحضور الذاتي للمدرِك والمدرك؛ إلا أنهما اختلفا اختلافًا عميقًا في الأصول المعتمدة لبناء هذه الإضافة النورية؛ ففي حين أرجعها شيخ الإشراق إلى أصالة الماهية، فإن الشيرازي ردها إلى أصالة الوجود!، انظر: أصول =

بغيرها، وهذا التعريف يشمل جميع أقسام العلم الحضوري والحصولي، فإن المعلوم بالعلم الحضوري حاضر بنفسه لدى النفس والمعلوم بالعلم الحصولي أعني المعلوم بالعرض، حاضر لدى النفس بتوسط صورته العلمية).[١] [٢]

وهذا هو القول الذي ارتضاه في العلم وبموجبه أقام نظريته في العلم الإلهي؛[٣] فالذات الإلهية في زعمه مع بساطتها وأحديتها كل الأشياء، فهي عبارة عن صور الأشياء كلها، والأشياء كلها حاضرة مشهودة عندها لا تفارقها أزلاً وأبدًا! فعلم الحق في زعمه يشمل: العلم المجمل الذي هو عين ذاته، والعلم بالأعيان الثابتة المشهودة لدى الذات الإلهية على عدمها، والعلم المفصل الذي يمثل عين وجود الأشياء! .[٤]

وهو إنما اعتمد على قاعدة بسيط الحقيقة كل الأشياء لإثبات العلم الذاتي للحق سبحانه قبل الإيجاد!![٥]

وقد اعترف بغموض قوله–في العلم الإلهي– وأنه يقصر عن دركه أكثر الأذهان، لكنه زعم أن من أدركه هان عليه إدراك العلم المقدم على الإيجاد!! وتبعه على ذلك الشعراني، فقال في معرض كلامه على–العلم الحضوري ومن قال به– (حقق ذلك الحكيم الطوسي (قدس سره) في شرح

=

الفلسفة الإشراقية عند شهاب الدين السهروردي، د.محمد علي أبو ريان، ١٣٣–١٣٤، مراتب المعرفة وهرم الوجود عند ملا صدرا–دراسة مقارنة–، كمال لزيق، ١٨٦–١٩١.

(١)نظرية المعرفة–المدخل إلى العلم والفلسفة والإلهيات–، جعفر السبحاني، ٣٤.

(٢)يقول الشيرازي في تقريره لهذا المعنى –كل ما يُسمى علمًا فهو موجود حاضر لدى العالم–: (كل موجود مستقل الوجود قائم الذات؛ فهو عالم بذاته، لاتحاد ذاته بذاته، وكل موجود كذلك فهو عالم بمعلولاته، **فالمعلولات إن كانت معلوليتها بحسب وجودها الأصلي العيني؛ فيكون العلم بها علمًا حضوريًا، وإن كانت معلوليتها بحسب وجودها الذهني الظلي، فيكون العلم بها علمًا حصوليًا)، مقدمات وتعليقات مفاتيح الغيب، صدر الدين الشيرازي، ١/١٨٦–١٨٧، نقلاً مراتب المعرفة وهرم الوجود عند ملا صدرا–دراسة مقارنة–، كمال لزيق، ١٨٧.**

(٣)انظر: مراتب المعرفة وهرم الوجود عند ملا صدرا–دراسة مقارنة–، كمال لزيق، ١٨٣–١٨٤.

(٤)مقال بعنوان نظرية صدر المتألهين في العلم الإلهي، يحيى محمد، موقع فهم الدين، تاريخ الاطلاع: ٧–٥–١٤٣٨هـ، مسترجع: http://www.fahmaldin.com/index.php?id=459

(٥)انظر: التوحيد، كمال حيدري، ١/٢٣١–٢٣٢.

الإشارات واستحسنه العلامة في شرح التجريد[1] واختاره المتأخرون وأصله من الشيخ شهاب الدين.... ولكن فيما ذكروه شيء، وهو **أنه لا يكفي حصر علم الواجب فيما ذكر، إذ يلزم منه عدم علمه بالأشياء قبل وجودها!** وهذا أفحش من العلم الحصولي الارتسامي! ولا يندفع المحذور إلاّ بما حققه أستاذ الحكماء المتألهين صدر الدين الشيرازي في الأسفار وغيره: **من العلم الإجمالي في الكشف التفصيلي فهو تعالى يعلم بعلمه بذاته بجميع الأشياء مفصلاً ولا يلزم من ذلك تكثر في ذاته!!).** [2]

وهنا يُقال:

١- يظهر جليًا أن قول الشيرازي في العلم الإلهي قائم على مادة إلحادية مستقاة من ابن عربي كالقول بوحدة والوجود والقول بالأعيان الثابتة، وقد أقر بذلك بعض عرفاء الشيعة، يقول كمال حيدري -في بيان تأثر الشيرازي بقول ابن عربي في العلم الإلهي- :(إن الشيرازي نفسه ينقل كلامًا للشيخ الأكبر تأييدًا لرأيه يرد فيه بالنص تعبير: العلم التفصيلي في عين الكشف الإجمالي، مما يدل على وجد قاعدة سابقة للقاعدة والنتيجة المترتبة عليها في العلم الإلهي لا نعرف لماذا أغفلها صدر المتألهين بقوله:"وهذا مطلب شريف لم أجد في وجه الأرض من له علم بذلك"!! [3]). [4] بل صرح بأن (الجذور المعرفية لصدر الدين الشيرازي تعود إلى الشيخ ابن عربي). [5]

٢-إن قول الشيرازي في العلم الإلهي لم يفد إثبات تقدم علم الرب التفصيلي بالأشياء قبل كونها؛ وغاية قوله الزعم بأن (علمه السابق بفعله منطوي في علمه بذاته علمًا إجماليًا في عين الكشف التفصيلي، وتفصيليًا في عين الوحدة الإجمالية، حيث إن ما به الانكشاف الواحد الذي به ينكشف ذاته الفرد الأقدس الأنور، بعينه ما به ينكشف ذوات الأشياء انكشافًا أعلى وأنور)!. [6] أي: من علمه بذاته الذي هو عين ذاته -لا أمرًا زائدًا على ذاته- يعلم كل الأشياء،

---

(١) انظر: كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، الحلي، ٢٦٤-٢٦٥.

(٢)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٩٢/٣

(٣)الحكمة المتعالية، الشيرازي، ٤٠/٤.

(٤)التوحيد، كمال حيدري، ٢٣٢/١.

(٥)التوحيد، كمال حيدري، ٢٣٢/١.

(٦)شرح الأسماء الحسنى، السبزواري، ٢٠٨/١، وانظر: نهاية الحكمة، الطبطبائي، ٣٥١.

فكل الأشياء معلومة لذاته بنفس علمه بذاته الذي هو عين ذاته لا بعلم آخر، (فكما أن وجوده تعالى وتقدّس مع وحدته كلّ الوجودات بحيث لا يشذ عن سعة وجوده وجود، فكذلك من علمه بذاته الذي يكون عين ذاته -لا أمرًا زائدًا على ذاته- يعلم كل الأشياء، حيث لا يكون شيء خارجًا عنه، وإذا كان ذاته الذي كلّ الأشياء حاضرًا لدى ذاته ومعلومًا لذاته، فكل الأشياء معلوم لذاته بنفس علمه بذاته الذي هو عين ذاته لا بعلم آخر). [١]

وليس فيما زعم إثبات لتقدم علم الرب التفصيلي بالأشياء قبل كونها!

وقد بين آية الشيعة محمد آصف؛ -عدم إفادة مذهب الشيرازي في إثبات علم الرب بجميع الأشياء أزلاً- فقال: (**لا يتعقل معنى أنه تعالى عالم بالأشياء أزلاً**)، [٢] (**بما سلكه صاحب الأسفار ومن تبعه؛**)،[٣]-بقوله-: (ذاته تعالى مع بساطته وأحديته كل الأشياء و.. نحن قد أقمنا البرهان على أن البسيط الحقيقي من الوجود يجب أن يكون كل الأشياء؛ فإذن لما كان وجوده تعالى وجود كل الأشياء فمن عقل ذلك الوجود عقل جميع الأشياء، وذلك الوجود هو بعينه عقل لذاته وعاقل، فواجب الوجود عاقل لذاته بذاته، فعقله لذاته عقل لجميع ما سواه، وعقله لذاته مقدم على وجود جميع ما سواه، فعقله لجميع ما سواه سابق على جميع ما سواه، فثبت أن علمه تعالى بجميع الأشياء حاصل في مرتبه ذاته بذاته قبل وجود ما عداه- سواء كانت صورًا عقلية قائمه بذاته أو خارجه منفصله عنها- فهذا هو العلم الكمالي التفصيلي بوجه والإجمالي بوجه، وذلك لأن المعلومات على كثرتها وتفصيلها بحسب المعنى موجودة بوجود واحد بسيط ففي هذا المشهد الإلهي والمجلى الأولي ينكشف وينجلي الكل من حيث لا كثره فيها فهو الكل في وحدة[٤]). [٥] **إذ (هذه النظرية... العمدة في طريقها هي القاعدة القائلة: بأن بسيط الحقيقة كل الأشياء كما صرح هو بنفسه، وحيث إن القاعدة المذكورة عندنا ضعيفة الأركان منهدمة الأساس فقد سقط هذا المسلك!...**

---

(١)تفسير الصراط المستقيم، البروجردي، ١/٣٧٧، حاشية(٢).

(٢)صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ١/ ١٤٨.

(٣)صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ١/ ١٥٠.

(٤)انظر قول الشيرازي في: الحكمة المتعالية، الشيرازي، ٨/٢٧٠-٢٧١.

(٥)صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ١/ ١٥٠.

ثم إنا لو أغمضنا النظر عن هذه الناحية وفرضنا المقدمات صحيحة، لما ترتب عليها هذه النتيجة، وذلك لأن اندراك الأشياء فيه تعالى ليس بنحو التعيين والتمييز وإلا لزم الكثرة فيه كما صرح هو به أيضًا، بل بنحو حذف حدودها وتشخصاتها، ومن الواضح أن العلم بمثل هذا الوجود الجمعي الفاقد للمميزات لا يستلزم العلم بالأشياء تفصيلاً، كما تخيله المستدل، بل لا يشم منه رائحة التفصيل، فإنه علم إجمالي تعلق بأصول الموجودات تعلقًا في غاية الإجمال وشدة الإبهام ونهاية الإهمال...فهذا المسلك غير مفيد ..في بيان علمه بالأشياء أزلاً).![1]

٣- إن قول الشيرازي في العلم الإلهي يُعد تكذيبًا للقدر من ثلاثة جوانب:

الأول: اعتقاده أن العلم نحو وجود و(أن علمه بذاته هو وجود ذاته، وذلك الوجود بعينه علم بالأشياء)(فحضور ذاته تعالى حضور كل شيء)!! وإذا كان معنى علم الرب هو وجود المعلوم ومشاهدته وحضوره -كما يدعي-؛ لاقتضى أن يكون معنى قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ ٧٥﴾ الأنفال: ٧٥، أنه إنما علم ذلك بالمشاهدة والحضور وإذا كان هذا هو معنى علم الرب بطل علمه السابق بالأشياء قبل كونها و(لم يكن له فَضْل على علم الخلائق، وبطل فَضْل علمه بعلم الغيب؛ **لأن كل من شاهد شيئًا وعاينه وحله بذاته، فقد علمه، فلا يقال لمن علم ما شاهده، وأحصى ما عاينه: إنه يعلم الغيب!)** [2]ويعلم ما سيكون قبل كونه!

- **الثاني:** اعتقاده أن العلم الإلهي مستفاد من الأعيان الثابتة. [3]

---

(١)صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ١/ ١٥١-١٥٢.

(٢)الإبانة الكبرى، ابن بطة، ٧/ ١٤٥-١٤٦.

(٣)فالكشف التفصيلي -عنده- إنما هو باعتبار الأعيان الثابتة. ويتضح ذلك جليًا من قول السبزواري في -تعليقه على الحكمة المتعالية للشيرازي، ٥/٢٥١، حاشية (١)-(علمه تعالى هو العلم الاجمالي في عين الكشف التفصيلي، والمراد بالإجمال بساطه ذلك الوجود العلمي **وبالتفصيل كثره مفاهيم الأسماء والماهيات المسماة بالأعيان الثابتة)**. ويقول أيضًا: في -تعليقه على الحكمة المتعالية للشيرازي، ٧/٢٢٠، حاشية (١)-:(المراد بالإجمال بساطه ذلك الوجود الأكيد =

- **الثالث**: اعتقاده أن العلم الإلهي علم إجمالي بجميع الموجودات، [1] وهذا صريح بنفي علم الرب بالجزيئات. [2]

وقد تقدم بيان أن القول بهذين الأمرين: –إنكار علم الرب بالجزئيات، والزعم بأن العلم الإلهي مستفاد من العين الثابتة–، يدخل في التكذيب بالقدر. كما تقدم إبطال ذينك القولين!

٤–إن صدر المتألهين في نظريته في العلم الإلهي جمع بين العلم الصوري[3] والعلم الشهودي[4] فقرر أن الذات الإلهية صور الأشياء كلها وأن عين الأشياء كلها حاضرة مشهودة أمام الحق بلا غياب، وادعى مع ذلك أن الذات الإلهية مع بساطتها وأحديتها كل الأشياء، وأنه تعالى يعلم بعلمه بذاته بجميع الأشياء، وهنا يُقال:

- لا يمكن الجمع بين كونه تعالى بسيط وكونه كل الأشياء؛ (فبين الأمرين شيء من التعارض، و..إثبات أحدهما لا يمهد السبيل للآخر، وبالتالي فإن القول بأن الحق بسيط الحقيقة لا

=

الشديدي الذي هو ببساطه كل الوجودات، **ولهذا كان علمًا إجماليا في عين الكشف التفصيلي بكل وجود، وإنما كان علمًا بماهيات الأشياء تفصيلاً لأن ذلك الوجود الوجوبي ملزوم الأسماء والصفات الملزومة للأعيان الثابتة)!**.

(١) انظر: المبدأ والمعاد، الشيرازي،٢٢١-٢٢٢.

(٢) لا يفهم من قول الشيرازي عن علم الرب بأنه علم إجمالي بالتفصيل بجميع الأشياء إثباته علم الرب بالجزئيات، ويدل لذلك أمرين: **الأول**: قول أتباعه؛ فقد قال الفيض الكاشاني–في كتابه عين اليقين– بقول الشيرازي –في مسألة العلم الإلهي– انظر: عين اليقين، الفيض الكاشاني،٣٥٥/١-٣٥٧، مع تصريحه بأن علمه تعالى كلي، في قوله:(إن..إحاطة علمه سبحانه بما عليه الوجود من الأشياء الكلية والجزئية الواقعة في النظام الكلي على الوجه الكلي). عين اليقين، الفيض الكاشاني،٤٠١/١. **الثاني**: قول الناقدين –لقوله في العلم– من أعلام ملته الشيعية؛ ومن ذلك ما قاله الأحسائي –في معرض نقده لقول الشيرازي في العلم الإلهي–(وما أعجب ما يقولون من أن علمه محيط بكل شيء لا يعزب عنه شيء، ويحصرون ذلك كله في الأصول، ويخرجون هيئاتها وجزئياتها وأشباحها وتفصيلاته وظواهرها وحدودها ومقاديرها وما أشبه ذلك عن ذلك العلم المطلق، فنحن نعلم ما لا يعلم تعالى عن ذلك!!) شرح المشاعر، أحمد الأحسائي، ٣٠١/٢.

(٣) أتباع نظرية العلم الصوري يفرون مما يقتضي التركيب والكثرة في الذات الإلهية!، فالذات الإلهية عندهم بسيطة، انظر: تعليق أبو العلا عفيفي على فصوص الحكم لابن عربي، ١٧٨/٢-١٧٩، الفلسفة والعرفان، يحيى محمد، ٦٠.

(٤) أتباع نظرية العلم الشهودي يزعمون أن للأشياء–عند الذات الإلهية–حضور ثابت وأزلي لا غياب فيه! انظر: الفلسفة والعرفان، يحيى محمد، ٦٠.

يعني أنه كل شيء، والقول بأنه كل شيء لا يعني أنه بسيط الحقيقة!)، [١] ويبقى (السؤال المطروح: هو كيف يمكن الجمع بين البساطة وحمل الكثرة أو الكل -كما تفترضه قاعدة (بسيط الحقيقة كل الأشياء)-؟ ذلك أن هذا الجمع يوحي بالتناقض، إذ كيف يمكن التوفيق بين قبول وجود الكثرة في ذات الحق، وبين اعتبار هذه الذات عقلاً واحدًا بسيطًا من دون تكثر ولا تركيب؟).[٢] هذا تناقض ظاهر! (والواقع أن من غير الممكن الجمع بين بساطة المبدأ الحق وبين إثبات كونه كل الأشياء، فذلك ما يبعث على التناقض). [٣] وهنا يقال: إن نظرية صدر المتألهين في العلم الإلهي والتي جاءت لتجمع بين النظريتين الصورية والشهودية حاولت أن تجمع بين أمرين متناقضين في الذات الإلهية هما تمام البساطة بلا تركيب وأنها حاوية كل الأشياء، والجمع بين ذلك محال !! [٤]

- مفاد قول الشيرازي: أن علمه تعالى بالأشياء إنما هو بحلولها في ذاته (ولم يقل أحد من المسلمين: إن الله لا يعلم المخلوقات، حتى تحل في ذاته، أو يحل في ذاته ما هو مماثل في الحقيقة لهذه المخلوقات. فإن كان في سلفه الملاحدة من قال نحو هذا، فدونه وإياه. وأما سلفنا المسلمون فلم يقل أحد منهم شيئاً من هذا). وقد انتقده على ذلك أحد أتباع مذهبه: يقول محمد الملكي في كتابه توحيد الإمامية: (إن قوله: "علمه تعالى بنفسه علم بجميع الأشياء" متوقف على كون الأشياء منطوية في ذاته تعالى -كما التزم به - وهو خلاف ضرورة مذهب أئمة أهل البيت عليهم السلام فإن المباينة بينه تعالى وبين ما سواه بينونة صفة حقيقة). [٥] ويقول: (ما ذكره من أن علمه تعالى بنفسه علم بجميع ما سواه ، لا محصل

---

(١) مقال بعنوان نظرية صدر المتألهين في العلم الإلهي، يحيى محمد، موقع فهم الدين، تاريخ الاطلاع: ٧-٥-١٤٣٨هـ، مسترجع: http://www.fahmaldin.com/index.php?id=459

(٢)مقال بعنوان نظرية صدر المتألهين في العلم الإلهي، يحيى محمد، موقع فهم الدين، تاريخ الاطلاع: ٧-٥-١٤٣٨هـ، مسترجع: http://www.fahmaldin.com/index.php?id=459

(٣)مقال بعنوان نظرية صدر المتألهين في العلم الإلهي، يحيى محمد، موقع فهم الدين، تاريخ الاطلاع: ٧-٥-١٤٣٨هـ، مسترجع: http://www.fahmaldin.com/index.php?id=459

(٤)انظر: تعليق أبو العلا عفيفي على فصوص الحكم لابن عربي، ٢/١٧٨-١٧٩، الفلسفة والعرفان، يحيى محمد، ٦٠، وانظر أيضًا: شرح المشاعر، أحمد الأحسائي، ٢/٣٠٠-٣٠١.

(٥)توحيد الإمامية، محمد الملكي، ٢٨٠.

لـه)، [١] فـ(هـذه الفرضية الـتي ذكرهـا مـع وهـن شـديد لهـا ، لا تـدل علـى علمـه سـبحانه بالأشياء في مرتبة الأشياء. ضرورة أن الأشياء من حيث حقيقتها الوجودية ليست منطوية في ذاته تعالى. فإن المسلم من مذهب أئمة أهل البيت عليهم السلام أن البينونة بينه تعالى وبين ما سواه بينونة...هي أشد أنحاء البينونات، وقد بان ربنا جل مجده من الأشياء وبانت الأشياء منه سبحانه). [٢]

- أنه ادعى أن علم الأول سبحانه بوجود كل الأنواع والأجناس التي لا نهاية لها عين علمه بنفسه وهو بهذه الدعوى لم يتميز عن من يدعي أن علم الإنسان بغيره عين علمه بنفسه وعين ذاته، ومن قال ذلك سفه في عقله!! [٣]

- أن علم الرب بنفسه ليس هو علمه بالمخلوقات، يقول ابن تيمية:(علمه بنفسه يتضمن العلم بكونه عالمًا بالمعلومات، وهذا العلم ليس هو العلم بالمعلومات المخلوقات، لكن هو مستلزم له). [٤]

٥–اعتبر الشيرازي علم الرب وتعقله عين الوجود والإيجاد؛ فقال: (إن علمه بذاته هو وجود ذاته، وذلك الوجود بعينه علم بالأشياء، وهو بعينه سبب لوجوداتها في الخارج)، [٥] وقال: (علمه الذي هو عين ذاته سبب لوجودات الأشياء التي هي عبارة عن معلوميتها له)، [٦] وهنا يُقال:

- لاريب أن (اعتبار علمه وتعقله عين الوجود والإيجاد؛ هو في حد ذاته مما يستلزم نفي الإرادة والاختيار). [٧]

---

(١)توحيد الإمامية، محمد الملكي، ٢٨٠.

(٢)توحيد الإمامية، محمد الملكي، ٢٧٩.

(٣)انظر: تهافت الفلاسفة، الغزالي، ١١٧.

(٤)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ١٠/ ٥٤.

(٥)الحكمة المتعالية، الشيرازي، ٢٨٣/٨.

(٦)تفسير القران الكريم، الشيرازي، ١٩.

(٧)مقال بعنوان نظرية صدر المتألهين في العلم الإلهي، يحيى محمد، موقع فهم الدين، تاريخ الاطلاع: ٧-٥-١٤٣٨هـ، مسترجع: http://www.fahmaldin.com/index.php?id=459

- يلزم على قوله نفي علم الرب بالمعدوم والمستحيل (فالمعلوم هو الموجود، والموجود هو المعلوم، وما ليس بمعلوم فهو غير موجود، كذلك فإن ما ليس بموجود فهو غير معلوم) .[١] وهذا مناقض للأدلة الدالة على علم الرب بالمعدوم والممتنع و ما لم يكن لو كان كيف يكون.

٦- رغم قول الشيرازي بالعلم الصوري إلا أنه صرح بنفي صفة العلم عن الرب، وادعى أن: الصور(من لوازم الذات، ولكن لزومها لا بنحو العروض)، [٢] كما صرح ببساطة العلم الإلهي ووحدته، فقال:(علمه بالموجودات علمًا بسيطًا)، [٣] وقال: (علمه تعالى يجب أن يكون حقيقة العلم وحقيقة العلم حقيقة واحدة ومع وحدتها علم بكل شيء)، [٤] وقوله مناقض لما دل عليه الدليل من كون الرب عالم بعلم وعلمه –تعالى- واحد بالنوع، متعدد بتعدد المعلومات،[٥] فعلومه سبحانه (متكثرة متغايرة بتكثر المعلومات وتغايرها، فلكل معلوم علم يخصه). [٦]

الوجه السابع: في الرد على مظاهر غلو الشيعة في أئمتهم المتعلقة بمرتبة العلم

وذلك من خلال:

تقرير انفراد الرب بالعلم الشامل اليقيني بما كان وما سيكون؛ وأنه ليس لغير الله في ذلك نصيب:

الرب سبحانه هو المنفرد بعلم غيب السماوات والأرض، وعلم ما كان وكل ما يكون، والعلم بعدد القطر وأمواج البحر، وذرات الرمال ومساقط الأوراق، وعدد الكواكب ومقاديرها، وعلم ما فوق السموات وما تحت الثرى، وما في لجج البحار، وأقطار العالم، وما تحمل كل أنثى وما تغيض

---

(١)مقال بعنوان نظرية صدر المتألهين في العلم الإلهي، يحيى محمد، موقع فهم الدين، تاريخ الاطلاع: ٧-٥-١٤٣٨هـ، مسترجع: http://www.fahmaldin.com/index.php?id=459

(٢)النظام الفلسفي لمدرسة الحكمة المتعالية، عبدالرسول عبوديت، ٢٩٦/٣، وانظر: المبدأ والمعاد، الشيرازي، ٢٠٧، الحكمة المتعالية، الشيرازي، ٢٦١/٨.

(٣) رسالة الحكمة العرشية، صدر الدين الشيرازي، نقلاً من شرح العرشية، أحمد الأحسائي، ١٥٥/١.

(٤)المشاعر، الشيرازي، ١٠٨.

(٥)انظر: درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ١٠/ ١٩.

(٦)بدائع الفوائد، ابن القيم، ٤٨٦/٢.

الأرحام وما تزداد، وما يكنه الناس في صدورهم، أحاط علمه بالسرائر والبواطن والخفايا، وانفرد بعلم ذات الصدور وعلم ما في النفوس، وقد دل على ذلك نصوص كثيرة؛ كقوله تعالى: ﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ النمل: ٦٥، وقوله: ﴿ ۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾ ﴾ الأنعام: ٥٩، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي ٱلْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌۢ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ﴾ لقمان: ٣٤، وقوله تعالى: ﴿ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٣﴾ ﴾ سبأ: ٣ ، وقوله تعالى: ﴿ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ ﴾ المائدة: ١١٦، وقوله تعالى: ﴿ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى ﴿٧﴾ ﴾ طه: ٧، **(فهذه الغيوب ونحوها اختص الله بعلمها فلم يعلمها ملك مقرب ولا نبي مرسل)،** [1] **وليس لله كفؤ في ذلك، بل يمتنع ثبوت ذلك لغيره سبحانه.**

وقد جاء في الصحيح عن النبي ﷺ، أنه قال: " مفاتيح الغيب خمس، لا يعلمها إلا الله: لا يعلم ما تغيض الأرحام إلا الله، ولا يعلم ما في غد إلا الله، ولا يعلم متى يأتي المطر أحد إلا الله، ولا تدري نفس بأي أرض تموت إلا الله، ولا يعلم متى تقوم الساعة إلا الله "[2]. وعن عائشة [3] رضي الله عنها أنها

---

(١)تفسير السعدي، ٦٠٨.

(٢)البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ ﴾ الجن: ٢٦ ، و ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ لقمان: ٣٤ ، و﴿ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ ﴾ النساء: ١٦٦، ﴿ وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ ﴾ فاطر: ١١، ﴿ ۞ إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ فصلت: ٤٧ ، ٩/ ١١٦.

(٣)الصديقة بنت الصديق: أم المؤمنين عائشة بنت عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو القرشي التميمي، تكنى بأم عبد الله، ولدت بعد المبعث بأربع سنين أو خمس، وتوفيت سنة سبع وخمسين من الهجرة، تزوجها رسول الله ﷺ وهي بنت ست وقيل سبع، ودخل بها وهي بنت تسع، كانت رضي الله عنها أفقه الناس، وأعلم الناس، وأحسن الناس رأيًا في العامة، قال عنها =

قالت: "من زعم أنه يخبر بما يكون في غد، فقد أعظم على الله الفرية، والله يقول: ﴿ قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ ﴾ النمل: ٦٥". (١)

وقد تكاثرة النصوص عن السلف في إثبات اختصاص الرب بعلم الغيب المطلق:

يقول السعدي ﷺ في تفسير قوله تعالى: ﴿ قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ ﴾ النمل: ٦٥،: (يخبر تعالى أنه المنفرد بعلم غيب السماوات والأرض كقوله تعالى: ﴿ ۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِۚ وَمَا تَسۡقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعۡلَمُهَا وَلَا حَبَّةٖ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلۡأَرۡضِ وَلَا رَطۡبٖ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ ﴿٥٩﴾ ﴾ الأنعام: ٥٩، وكقوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡأَرۡحَامِۖ ﴾ لقمان: ٣٤، إلى آخر السورة. **فهذه الغيوب ونحوها اختص الله بعلمها فلم يعلمها ملك مقرب ولا نبي مرسل، وإذا كان هو المنفرد بعلم ذلك المحيط علمه بالسرائر والبواطن والخفايا فهو الذي لا تنبغي العبادة إلا له)**(٢).

ويقول ابن تيمية ﷺ:(صفات الكمال، ..نوعان: **نوع يختصُّ به ويمتنع ثبوته لغيره**، مثل كونه ربّ العالمين، وإله الخلق أجمعين، الأول الآخر، الظاهر الباطن، القديم الأزلي، الرحمن الرحيم، مالك الملك، **عالم الغيب والشهادة، فهذا كله هو مختصٌّ به، وهو مستلزم لاختصاصه بالإلهية)**،(٣) (ونوعٌ يتصف عباده منه بما وهبه لهم كالعلم والرحمة والحكمة فهذا وإن اتصف به العبد

=

النبي ﷺ:"فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام". انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر، ٩١٨-٩٢١، ط. دار الأعلام، أسد الغابة، ابن الأثير،٧ /١٨٦-١٨٩، الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، ١٣٩/٨-١٤٠، ط. دار الكتب الأزهر.

(١)مسلم، كتاب الإيمان، باب معنى قول الله ﷻ:﴿ وَلَقَدۡ رَءَاهُ نَزۡلَةً أُخۡرَىٰ ﴿١٣﴾ ﴾ النجم: ١٣، وهل رأى النبي ﷺ ربه ليلة الإسراء ، ١/ ١٥٩.

(٢)تفسير السعدي، ٦٠٨.

(٣)جامع المسائل، ابن تيمية، ٣/ ٢٧٤.

فالله تعالى لا كفوًا له سبحانه فهو منزَّهٌ عن النقائص مطلقًا ومنزَّه عن أن يكون له مِثْلٌ في شيء من صفات كماله، بل هو موصوف بصفات الكمال على وجه التفصيل وهو منزَّه فيها عن التمثيل)،[1] (فما يحصل لغيره من نوع صفات الكمال؛- فإن المخلوق متصف بأنه موجود، وأنه حي وأنه عليم، قدير، سميع بصير، إلى غير ذلك- فهو سبحانه أكبر من كل شيء، فلا يساويه شيء في شيء من صفات الكمال)، [2] (وعلى هذا؛ فعلمه أكبر من كل علم، وقدرته أكبر من كل قدرة، وهكذا سائر صفاته). [3]

ويقول رحمه الله:(**صفات الكمال ترجع إلى ثلاثة: العلم، والقدرة، والغنى، ... وهذه الثلاثة لا تصلح على وجه الكمال إلا لله وحده، فإنه الذي أحاط بكل شيء علماً**، وهو على كل شيء قدير، وهو غني عن العالمين. وقد أمر الرسول ﷺ أن يبرأ من دعوى هذه الثلاثة بقوله:﴿ **قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ إِنِّي مَلَكٌۖ إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّۚ** ﴾ الأنعام: ٥٠، وكذلك قال نوح عليه السلام. فهذا أول أولي العزم، وأول رسول بعثه الله تعالى إلى أهل الأرض. وهذا خاتم الرسل وخاتم أولي العزم، كلاهما يتبرأ من ذلك) [4].

ويقول تعليقًا على قوله تعالى:(﴿ **قُلۡ مَا كُنتُ بِدۡعٗا مِّنَ ٱلرُّسُلِ وَمَآ أَدۡرِي مَا يُفۡعَلُ بِي وَلَا بِكُمۡۖ** ﴾ الأحقاف: ٩، يقول: لست أول من أرسل، أو ادعى الرسالة، بل قد تقدم قبلي رسل: ﴿ **وَمَآ أَدۡرِي مَا يُفۡعَلُ بِي وَلَا بِكُمۡۖ إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ مُّبِينٞ ۝٩** ﴾ الأحقاف: ٩، يقول: لا أدعي علم الغيب، ﴿ **إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ مُّبِينٞ ۝٩** ﴾ الأحقاف: ٩ ، أنذركم بما أمرني الله أن أنذركم به، لا أقول لكم عندي خزائن الله، ولا أعلم الغيب، ولا أقول إني ملك، **وهذا من كمال صدقه وعدله وعبوديته لله وطاعته، وتمييز ما يستحقه الخالق وحده مما يستحقه العبد، فإن العلم بعواقب الأمور على وجه التفصيل مما استأثر الله بعلمه، فلا**

---

(١)الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق، ابن تيمية، ٩٧.

(٢)جامع المسائل، ابن تيمية، ٣/ ٢٧٤.

(٣)جامع المسائل، ابن تيمية، ٣/ ٢٧٤.

(٤)مجموعة الرسائل والمسائل، ابن تيمية، ٥/ ٢.

يعلمه ملك مقرب، ولا نبي مرسل. وليس من شرط الرسول أن يعلم كل ما يكون، وقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَدۡرِي مَا يُفۡعَلُ بِي وَلَا بِكُمۡۖ ﴾ الأحقاف: ٩، **نفي لعلمه بجميع ما يفعل به وبهم وهذا لا يعلمه إلا الله).** (١)

ويقول: (قال تعالى: ﴿ قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ ﴾ الأنعام: ٥٠، **نفى قوله أنه يعلم الغيب المطلق، وإن كان الله قد أعلمه مما غاب عن غيره شيئًا كثيرًا.** وقال تعالى: ﴿ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ ﴾ الجن: ٢٦ – ٢٧، وكذلك قوله: ﴿ قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ ﴾ النمل: ٦٥) (٢).

ويقول: (**لا ريب أن رفعَ الأمور الساترة عن مطالعة الغيوب مطلقًا لا يحصل لغير الله تعالى،** فإنه عالِمُ الغيبِ والشهادةِ، وإنما أَطْلَعَ من شاء من خلقه على ما يشاء من علمه، كما قال تعالى: ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ ﴾ البقرة: ٢٥٥، وقال: ﴿ وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ إِلَّا قَلِيلٗا ٨٥ ﴾ الإسراء: ٨٥ ، وفي الصحيحين: أن الخَضِر قال لموسى لما نَقَر العصفورُ نقرةً في البحر: "ما نقص علمي وعلمُك من علم الله إلا كما نقص هذا العصفور من هذا البحر".(٣) فإذا كان موسى الذي قال الله فيه: ﴿ وَكَتَبۡنَا لَهُۥ فِي ٱلۡأَلۡوَاحِ مِن كُلِّ شَيۡءٖ مَّوۡعِظَةٗ وَتَفۡصِيلٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ ﴾ الأعراف: ١٤٥، والخضر الذي قال فيه: ﴿ ءَاتَيۡنَٰهُ رَحۡمَةٗ مِّنۡ عِندِنَا وَعَلَّمۡنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلۡمٗا ٦٥ ﴾ الكهف: ٦٥، عِلْمُهما في القِلَّة بهذه النسبة فكيف بمن هو دونهما؟! وقد قال تعالى لأفضل خلقه: ﴿ قُلۡ إِنِّي لَآ أَمۡلِكُ لَكُمۡ ضَرّٗا وَلَا رَشَدٗا ٢١ ﴾ –إلى قوله– ﴿ قُلۡ إِنۡ أَدۡرِيٓ أَقَرِيبٞ مَّا تُوعَدُونَ أَمۡ يَجۡعَلُ لَهُۥ رَبِّيٓ أَمَدًا ٢٥ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ابن تيمية، ١٥٩/٣.

(٢)جامع المسائل، ابن تيمية، ٨/ ١٥٤.

(٣)البخاري، كتاب العلم، باب ما يستحب للعالم إذا سئل: أي الناس أعلم؟ فيكل العلم إلى الله، ٣٥/١، مسلم، كتاب الفضائل، باب من فضائل الخضر عليه السلام، ٤/ ١٨٤٧.

غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ فَإِنَّهُۥ يَسۡلُكُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ رَصَدًا ﴿٢٧﴾ ﴾ الجن: ٢١ – ٢٧ ، وقال له: ﴿ قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ إِنِّي مَلَكٌۖ إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّۚ ﴾ الأنعام: ٥٠). [١]

والقول بانفراد الرب واختصاصه بعلم الغيب وعلم ما كان وكل ما سيكون من أصول اعتقاد اهل السنة والجماعة؛ فقد جاء في كتاب اعتقاد التوحيد بإثبات الأسماء والصفات[٢] ما نصه: (**ونعتقد أن الله تعالى اختص بمفتاح خمس من الغيب لا يعلمها إلا الله** ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ لقمان: ٣٤ ، الآية). [٣]

وقد خالف في هذا الأصل الشيعة؛ فادعوا أن الأئمة عندهم علم ما كان وما هو كائن وما سيكون إلى يوم القيامة، وأنهم يعلمون الغيب، وعندهم علم القدر وأسراره وعلم ما هو كائن في الدنيا والآخرة! ولم يكتفوا بذلك؛ بل زادوا في الشطح والغلو؛ فزعموا أن الأئمة مظاهر علم الله تعالى الذي وسع السماوات والأرض، بل هم عين علم الله تعالى!!!، وكل علم في الوجود مصدره منهم!! بل إن علمه تعالى بخلقه بواسطة علمهم!! و ادعوا أن ما ورد من نفي علم الغيب عنهم إما محمول على التقية، أو أن المراد منه نفي العلم الذاتي لا الوهبي!!

وفي هذا الكلام من الباطل والزور أنواع؛ بيانها فيما يلي:

أولاً: جعل الشيعة–بموجب اعتقادهم السابق– الأئمة شركاء لله في علم الغيب، ووصفوهم بما هو من خصائصه، فجعلوا علم الأئمة كعلم الرب، فعند هؤلاء الغلاة: أن علم الأئمة منطبق على علم الله سواء بسواء فكل ما يعلمه الله يعلمه الأئمة، وهذا القول كفر صريح، فالرب سبحانه لا مثل له في شيء من صفات الكمال، فهو منزه عن النقائص، ومنزه أن يماثله شيء في صفات الكمال.

---

(١)الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق، ١٢–١٣.

(٢) لمؤلفه: الإمام أبو عبد الله محمد بن خفيف، وقد نقل آخر خطبته ابن تيمية، في: الفتوى الحموية الكبرى، ابن تيمية، ٤٠٣–٤٧٦، مجموعة الفتاوى، ابن تيمية،٥/٧١–٨٥.

(٣)اعتقاد التوحيد بإثبات الأسماء والصفات، للإمام أبو عبد الله محمد بن خفيف، نقلاً من الفتوى الحموية الكبرى، ابن تيمية، ٤٤٣، مجموعة الفتاوى، ابن تيمية،٥/٧٧.

ولا ريب أن القول بأن الأئمة يعلمون ما يعلمه الله (شرٌّ من قول النصارى من بعض الوجوه فإنَّ النصارى ادَّعوا هذا الغلو في المسيح وحْدَه فمن قال إن كثيرًا من الناس يعلم ما يعلمه الله ويَقْدر على ما يقدر عليه فقد قال في كثيرٍ من الناس ما يضاهي قولَ النصارى في المسيح ابن مريم). [1]

ثانيًا: حقيقة الأمر أن هؤلاء الشيعة يقترحون في الأئمة ما لا حقيقة له من كونهم لا يخفى عليهم شيء، وأنهم يعلمون الغيب، وأنهم خزان علمه تعالى بل عين علمه، وكل هذا باطل خلاف ما خلقه الله، وخلاف ما شرعه الله. [2] وهو من الكذب الصراح!

وقد جود شيخ الإسلام ﵀ حين قال: (الغلاة الذين كانوا يدعون علم علي بالمستقبلات مطلقًا كذب ظاهر؛ فالعلم ببعضها ليس من خصائصه، والعلم بها كلها لم يحصل له ولا لغيره) [3]

ثالثًا: من أين للشيعة أن الأئمة متصفون بعلم ما كان وما سيكون، وأنه لا يخفى عليهم شيء؟ وأنهم مصدر العلوم، وخزان العلم الإلهي[4]!!وما الدليل على هذا؟؟، والكتب الإلهية والدلائل العقلية تناقض ذلك!. قال تعالى: ﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ النمل: ٦٥، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾ طه: ١٥، أي: أخفيها من نفسي، فكيف أطلعكم عليها؟. وقال:﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ۚ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ الأعراف: ١٨٧؛ أي: خفي علمها على أهل السماوات والأرض. وقال:﴿ إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ وَسِعَ كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا ﴿٩٨﴾ ﴾ طه: ٩٨، وقال:﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴿١١٠﴾ ﴾ طه:

---

(١)الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق، ابن تيمية، ١٥.

(٢)انظر: منهاج السنة، ابن تيمية، ٢٩٧/٤، ٣٦٧/٦-٣٦٨، مختصر منهاج السنة لابن تيمية، اختصره: الشيخ عبد الله بن محمد الغنيمان، ٣٢٨.

(٣) منهاج السنة، ابن تيمية، ١٣٩/٨.

(٤)هذا الغلو من سفاهة القوم وخفة عقولهم!!، ولله در الشيخ خالد الوصابي الذي طرح على حسابه في تويتر ضمن مشروعه ١٠٠٠ سؤال يتحدى الشيعة الإجابة عليه؛ ومما جاء فيه: س٩٤٨: إذا كان الأئمة خزان علم الله فمن كان خازن علم الله قبل ولادتهم وبعد موتهم؟! هل ظل علم الله بدون خازن؟! انظر: الحساب الرسمي للباحث في شؤون الشيعة خالد الوصابي في تويتر، تاريخ الاطلاع: ٢٢-١١-١٤٣٨هـ، استُرجعت من: www3477@

١١٠، وقال: ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾ الأنبياء: ٢٨، وقال: ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ﴾ البقرة: ٢٥٥، وقال تعالى: ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ قَالُوا۟ لَا عِلْمَ لَنَآ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ الْغُيُوبِ ﴿١٠٩﴾ ﴾ المائدة: ١٠٩، وقال عن الملائكة: ﴿ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ ﴾ البقرة: ٣٢، [1] وقال: ﴿ قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ ﴾ البقرة: ١٤٠، وقال: ﴿ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى السَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى الْأَرْضِ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٨﴾ ﴾ يونس: ١٨ ، فهذه النصوص صريحة الدلالة على سعة علم الله، واستئثاره بعلم الغيب، وأن الخلق لا يحيط أحد منهم بشيء من علم الله ومعلوماته إلا بما شاء منها؛ وهو: ما أطلعهم عليه من الأمور الشرعية والقدرية، وهو جزء يسير جدًا مضمحل في علوم الباري ومعلوماته، كما قال أعلم الخلق به:﴿ سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ﴾ البقرة: ٣٢ .

فكيف يدعي الشيعة لأئمتهم علم الغيب المطلق، وأنه لا يخفى عليهم شيء وأنهم مصدر علم الملائكة والرسل وغيرهم؟! بل كيف يدعون أن علم الله بخلقه إنما يكون بواسطته الأئمة!![2]

رابعًا: ادعاء الشيعة أن علم الله بخلقه إنما يكون بواسطته الأئمة غلو ظاهر؛ لا يقوله مسلم، بل هو مخالف لإجماع المسلمين يقول ابن تيمية﵀: (المسلمون متفقون على أن الله مستغن عما سواه في علمه بالأشياء ..، بل هو المعلم لكل من علم سواه من علمه. وقد قال تعالى: ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ﴾ البقرة: ٢٥٥، وقال:﴿ الَّذِى عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ

---

(١)انظر: درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ١٠/ ٧٨- ٧٩.

(٢)أفرط الشيعة في غلوهم بأئمتهم حتى جعلوا الرب سبحانه مفتقر إلى علمهم!!-تعالى الله عن قولهم-، وقد أدى بهم الغلو إلى التناقض في القول والمعتقد!! فهم يدعون أن أئمتهم عين علم الله الواسع ثم يدعون أن علم الله بخلقه إنما يكون بواسطتهم!!

﴿ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥﴾ العلق: ٤ - ٥ ، وقال: ﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ۝٥٠﴾ طه: ٥٠، وقال: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣﴾ الأعلى: ٢ - ٣ ، وقال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ۝٤﴾ الرحمن: ١ - ٤ ، وقال: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾ النساء: ١١٣، وقال: ﴿وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ۝٦٥﴾ الكهف: ٦٥، وقال: ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ فَلْيَكْتُبْ﴾ البقرة: ٢٨٢، وقال: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ إلى قول الملائكة: ﴿سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ۝٣٢﴾ البقرة: ٣١ - ٣٢ ، وقال: ﴿تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُ﴾ المائدة: ٤) [1].

خامسًا: أن القول بثبوت علم الغيب للأئمة عين اعتقاد الغلاة الذين ادعى الشيعة مخالفتهم وحكموا بكفرهم!

يقول النوبختي [2] في حديثه عن فرق الشيعة:(ومن العباسية [3] فرقتان قالتا بالغلو.. **فرقة منها قالت: إن الإمام يعلم كل شيء وهو بمنزلة النبي صلى الله عليه وآله في جميع أموره**، ومن لم يعرفه

---

(١)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ١٠/ ١٥-١٦.

(٢)أبو محمد الحسن بن موسى بن الحسن بن محمد النوبختي، فلكي عارف بالفلسفة، من متكلمي الإمامية، من أهل بغداد، نسبته إلى جده (نوبخت) وتوفي سنة: ٣١٠هـ، له عدة مؤلفات، منها: النكت على ابن الراوندي، فرق الشيعة، الفرق والمقالات، الآراء والديانات، اختصار الكون والفساد لأرسطاطاليس، الرد على أصحاب التناسخ، الرد على الغلاة. انظر: رجال النجاشي، ٦٣-٦٤، لسان الميزان، ابن حجر، ٢/٢٥٨، الأعلام للزركلي، ٢/ ٢٢٤.

(٣)العباسية، ويُقال لهم الهريرية أو الروندية أصحاب أبي هريرة الروندي وهم العباسية الخلص الذين غلوا في العباس وولده، وقالوا الإمامة لعم النبي ﷺ العباس بن عبد المطلب، وهي في الأصل إحدى فرق الكيسانية القائلين إن الإمامة كانت حقًا لمحمد بن الحنفية؛ وأنه الإمام بعد أبيه علي بن أبي طالب فلما مات أوصى إلى ابنه أبي هاشم عبدالله بن محمد، والذي أوصى إلى محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، والذي أوصى إلى ابنه إبراهيم، وهو أوصى إلى أخيه عبدالله، وهو أوصى إلى أخيه أبي جعفر والذي أوصى إلى ابنه المهدي محمد بن عبدالله، فردهم المهدي عن إثبات الإمامة لمحمد بن الحنفية وابنه أبي هاشم، وأثبت الإمامة بعد النبي ﷺ للعباس بن عبد المطلب ودعاهم إليها، وزعم أن العباس بن عبد المطلب عم النبي ﷺ فهو وارثه وأولى الناس به، وأن أبا بكر وعمر وعثمان وعليﷺ وكل من دخل في الخلافة بعد =

لم يعرف الله وليس بمؤمن بل هو كافر مشرك...وفرقة قالت: **الإمام عالم بكل شيء وهو الله** ﷻ – وتعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا– **ويحيي ويميت**) [1].

فأي فرق بين قول الغلاة الذين لعنهم الأئمة وبين قول من يدعي ثبوت علم الغيب للأئمة وأنهم مظاهر علم الله وخزان علمه بل عين علمه!!

وما بال الشيعة قالوا بأقوال من حكموا عليهم بالكفر؟ بل عدوها من ضروريات مذهبهم بعد أن كانت من أقوال غلاتهم !!

سادسًا: لا يستقيم الجمع بين إثبات علم الأئمة بما كان وما سيكون إلى يوم القيامة، والقول بعقيدة البداء؛ فيبقى السؤال للشيعة (هل أئمتكم يعلمون ما كان وما يكون إلى يوم القيامة أم لا؟ إن قلتم نعم أبطلتم عقيدة البداء!!، وإن قلتم لا: أبطلتم أنهم يعلمون ما كان وما يكون) [2] وسؤال آخر: (هل الأئمة يعلمون البداء قبل كونه أم لا؟ فإن كانوا لا يعلمونه إلا بعد كونه فما الفرق بينهم وبين عامة الناس) [3] في العلم!! وكيف يستقيم بعد ذلك وصفهم بالعلم بما كان وما سيكون!!

سابعًا: لا يستقيم الجمع بين إثبات علم الأئمة بالغيب وادعاء وقوع الظلم عليهم فيبقى السؤال للشيعة (هل الأئمة مسهم السوء والمظلومية في حياتهم أم لا؟ فإن كان مسهم السوء فلا يعلمون الغيب ﴿ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُ ﴾

=

النبي ﷺ غاصبون متوثبون، ومن العباسية فرقة يسمون الأبا مسلمية، وهم الذي قالوا بإمامة أبي مسلم، وادعو أنه حي لا يموت، وإليهم ترجع فرقة الخرمية، ومن العباسية فرقة أقامت على ولاية أسلافها وولاية أبي مسلم سرًا، وهم الرازمية أصحاب رازم . انظر: فرق الشيعة، النوبختي،٣٢، ٤١-٤٤، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، الرازي، ٦٢-٦٣.

(١)فرق الشيعة، النوبختي، ٤٦

(٢)طرح هذا التحدي الشيخ خالد الوصابي على حسابه في تويتر ضمن مشروعه ١٠٠٠ سؤال يتحدى الشيعة الإجابة عليه؛ ورقمه(٩٦٦) الحساب الرسمي للباحث في شؤون الشيعة خالد الوصابي في تويتر، تاريخ الاطلاع: ٢٢-١١-١٤٣٨هـ، استُرجعت من: @www3477

(٣)طرح هذا التحدي الشيخ خالد الوصابي على حسابه في تويتر ضمن مشروعه ١٠٠٠ سؤال يتحدى الشيعة الإجابة عليه؛ ورقمه(٥٥) الحساب الرسمي للباحث في شؤون الشيعة خالد الوصابي في تويتر، تاريخ الاطلاع: ٢٢-١١-١٤٣٨هـ، استُرجعت من: @www3477

الأعراف: ١٨٨) [١] ولله در شيخ الإسلام حين قال:(علي إمام مجتهد، لم يفعل إلا ما رآه مصلحة. لكن .. لو كان يعلم الكوائن كان قد علم أن إقراره على الولاية-يقصد إقرار معاوية [٢]- أصلح له من حرب صفين، التي لم يحصل بها إلا زيادة الشر وتضاعفه، لم يحصل بها من المصلحة شيء، وكانت ولايته أكثر خيرًا وأقل شرًا من محاربته، وكل ما يظن في ولايته من الشر، فقد كان في محاربته أعظم منه. وهذا وأمثاله كثير مما يبين جهل من **يقول: إنه كان يعلم الأمور المستقبلة، بل الرافضة تدعي الأمور المتناقضة: يدعون عليه علم الغيب، مع هذه الأمور المنافية لذلك**) [٣].

ثامنًا: أن الله سبحانه أعطى عباده (من العلوم المتعلقة بصلاح معاشهم ودنياهم بقدر حاجاتهم؛ كعلم الطب والحساب، وعلم الزراعة والغراس، وضروب الصنائع واستنباط المياه، وعقد الأبنية وصنعة السفن، واستخراج المعادن وتهيئتها لما يراد منها، وتركيب الأدوية، وصنعة الأطعمة، ومعرفة ضروب الحيل في صيد الوحش والطير ودواب الماء، والتصرف في وجوه التجارات، ومعرفة وجوه المكاسب، وغير ذلك مما فيه قيام معايشهم، ثم منعهم سبحانه علم ما سوى ذلك مما ليس من شأنهم .. ولا نشأتهم قابلة له؛ كعلم الغيب وعلم ما كان وكل ما يكون، والعلم بعدد القطر، وأمواج البحر وذرات الرمال، ومساقط الأوراق، وعدد الكواكب ومقاديرها، وعلم ما فوق السموات، وما تحت الثرى، وما في لجج البحار، وأقطار العالم، وما يكنه الناس في صدورهم، وما تحمل كل أنثى وما

---

(١)طرح هذا التحدي الشيخ خالد الوصابي على حسابه في تويتر ضمن مشروعه ١٠٠٠ سؤال يتحدى الشيعة الإجابة عليه؛ ورقمه(٥٣٨) الحساب الرسمي للباحث في شؤون الشيعة خالد الوصابي في تويتر، تاريخ الاطلاع: ٢٢-١١-١٤٣٨هـ، استُرجعت من: @www3477

(٢)معاوية بن صخر -أبي سفيان- بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، وأمه هند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف، يكنى: أبا عبد الرحمن، ولد قبل البعثة بخمس سنين، كان هو وأبوه وأخوه من مسلمة الفتح، وقيل: كان معاوية وأبوه من المؤلفة قلوبهم، وقيل: إنه أسلم بعد الحديبيّة وكتم إسلامه حتى أظهره عام الفتح، وأنه كان في عمرة القضاء مسلمًا. وهو أحد الذين كتبوا لرسول الله ﷺ، كان من الفصحاء، حليمًا وقورًا، ولاه عمر ﷺ على الشام عند موت أخيه يزيد، أخته أم المؤمنين أم حبيبة بنت أبي سفيان ﷺ، قال عنه ابن عمر ﷺ: ما رأيت أحدًا بعد رسول الله ﷺ أسود من معاوية. فقيل له: فأبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي! فقال: كانوا والله خيرًا من معاوية، وكان معاوية أسود منهم. مات معاوية في رجب سنة ستين، وكانت خلافته تسع عشرة سنة ونصفًا ﷺ. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر، ط. دار الجيل، ٣/ ١٤١٦-١٤٢٢، أسد الغابة، ابن الأثير، ٢٠١/٥، الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، ط. دار الكتب العلمية، ١٢٠/٦-١٢٢.

(٣)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٨/ ١٤٣.

تغيض الأرحام وما تزداد، إلى سائر ما حجب عنهم علمه)[1]، فمن ادعى في أحد من الخلق –سواءً كان إمامًا أو معصومًا– معرفة ذلك الغيب المطلق، وأن الله أطلعه عليه، فقد ظلم نفسه، وبخس من التوفيق حظه، وأعظم الفرية على ربه، وقوله باطل بإجماع المسلمين، بل قوله ظاهر الكفر والفساد لمخالفته المنقول والمعقول! ولله در ابن تيمية ﷺ حين قال:(المقالات الباطلة التي تتضمن أن الواحد من البشر يشارك الله في بعض خصائصه مثل أنه بكل شيء عليم، أو على كل شيء قدير، ونحو ذلك، كما يقول بعضهم في النبي ﷺ، وفي شيوخه: إن علم أحدهم ينطبق على علم الله، وقدرته منطبقة على قدرة الله، فيعلم ما يعلمه الله، ويقدر على ما يقدر الله عليه فهذه المقالات، وما يشبهها من جنس قول النصارى، والغالية في علي، وهي باطلة بإجماع علماء المسلمين)[2].

تاسعًا: ما ادعاه الشيعة –في سبيل إثبات علم الغيب لأئمتهم– من أن الأئمة كالرسل وأنه يشملهم الاستثناء في قول الله: ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ الجن:٢٦-٢٧، –وعليه فلا يمكن نفي علم الغيب عنهم؛ إذ كانت عمدة معجزات الأنبياء والأوصياء الإخبار عن المغيبات–، هذا الافتراء والادعاء إنما هو ترهات وتهافت وتناقض بل هو في إبطال ثبوت علم الغيب للأئمة ونقضه أجدر من أن يُستخدم في الدلالة عليه وإرسائه؛ لأمور:

أ– أن الآية حجة عليهم لا لهم؛ فالله استثنى الرسل فقط؛ فقال: ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ الجن:٢٦-٢٧، وقال: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجْتَبِى مِن رُّسُلِهِۦ مَن يَشَآءُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾ آل عمران: ١٧٩، فهل الأئمة رسل؟![3].

---

(١)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٢/ ٨٠٠- ٨٠١.

(٢)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ١/ ٩٦.

(٣)لله در الشيخ خالد الوصابي الذي طرح على حسابه في تويتر ضمن مشروعه ١٠٠٠ سؤال يتحدى الشيعة الإجابة عليه؛ ومما جاء فيه: س٥٣٩: هل الأئمة يعلمون الغيب بإذن الله؟ فإن قلتم نعم، قلنا: الله يعلم الرسل فقط﴿فَلَا يُظْهِرُ =

ب- أن قياسهم فاسد؛ فخصائص الأنبياء لا يشاركم فيها غيرهم، (وقد اصطفى الله من خلقه أنبياء نبأهم.. من الغيب بما يشاء وأطلعهم منه على ما لم يطلع عليه غيرهم، كما قال تعالى: ﴿ مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجْتَبِى مِن رُّسُلِهِۦ مَن يَشَآءُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ۚ ﴾ آل عمران: ١٧٩) [١] ؛ (ولذلك سمي نبيًا من الإنباء وهو الإخبار؛ لأنه مخبر من جهة الله ومخبر عنه فهو منبأ ومنبيء، وليس كل ما أخبر به الأنبياء يمكن معرفته بدون خبرهم بل ولا أكثره) [٢] يقول ابن تيمية ﷺ:(والقرآن مملوء من إخباره عن الغيب الماضي، الذي لا يعلمه أحد من البشر، إلا من جهة الأنبياء الذين أخبرهم الله بذلك، ليس هو الشيء الذي تزعمه ملاحدة المتفلسفة، فإن هذه الأمور الغيبية المعينة المفصلة لا يؤخذ خبرها قط إلا عن نبي، كموسى، ومحمد، وليس أحد ممن يدعي المكاشفات[٣]؛ لا من أولياء الله، ولا من غير أولياء الله يخبر بشيء من ذلك؛ ولهذا كان هذا من أعلام الأنبياء وخصائصهم التي لا يشركهم فيها غيرهم) [٤]، ويقول:(وآياته ﷺ قد استوعبت جميع أنواع الآيات الخبرية والفعلية. وإخباره عن الغيب الماضي والحاضر والمستقبل بأمور باهرة، لا يوجد مثلها لأحد من النبيين قبله، فضلاً عن غير النبيين). [٥]

=

﴿ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ ﴾ ، الجن ٢٦-٢٧، فهل الأئمة رسل؟؟ الحساب الرسمي للباحث في شؤون الشيعة خالد الوصابي في تويتر، تاريخ الاطلاع: ٢٢-١١-١٤٣٨هـ، استُرجعت من: @www3477

(١)الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، ابن القيم، ٣/ ٨٧٤.

(٢)الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، ابن القيم، ٣/ ٨٧٤-٨٧٥.

(٣)المقصود بالكشف: الكشف عما وراء الحجب الحسية، العلوية منها والسفلية، و الاطلاع على حقائق الموجودات من العرش إلى الفرش؛ إما بعين البصر، أو بعين البصيرة، أو بهما معًا، فيُنال بالكشف العلوم والمعارف، ويحصل لصاحب الكشف مالا يحصل لغيره من العلوم والمعارف. انظر: موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي، رفيق العجم، ٧٩٣-٧٩٥، المصادر العامة للتلقي عند الصوفية، عرض ونقد، لصادق سليم صادق٢٠٧، معجم ألفاظ العقيدة، فالح، ٣٣٣.

(٤)الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ابن تيمية، ٥/ ٣٨٦.

(٥)الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ابن تيمية، ٦/ ٨٠.

ت- ثم إنهم يرفعون مقام أئمتهم على الأنبياء ويدعون فيهم ما لم يثبت للأنبياء أصلاً بل ويقترحون فيهم ما لا يقترحون في الأنبياء، وقد أمر الله تعالى نوحًا ومحمدًا أن يقولا: ﴿ لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ ﴾ الأنعام: ٥٠، هود: ٣١ [١]! يوضحه:

ث- أن (الأنبياء لا يعلمون من الغيب إلا قدر ما علمهم الله)، [٢] وسَيِّدُ ولدِ آدم -وهو أشرف الخلق- لم يُظهِرُه الله على جميع الغيب بل أظهره على شيء وحجب عليه أشياءَ، و قد ثبت بنصوص الكتاب والسنة الصحيحة الصريحة عدم علمهﷺ ببعض الأشياء كما يدل عليه قول الله له: ﴿ وَمِمَّنۡ حَوۡلَكُم مِّنَ ٱلۡأَعۡرَابِ مُنَٰفِقُونَۖ وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡمَدِينَةِۖ مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعۡلَمُهُمۡۖ نَحۡنُ نَعۡلَمُهُمۡۚ ﴾ التوبة: ١٠١، وقوله: ﴿ قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ ﴾ الأنعام: ٥٠ ، وقوله: ﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرۡسَىٰهَاۖ قُلۡ إِنَّمَا عِلۡمُهَا عِندَ رَبِّيۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقۡتِهَآ إِلَّا هُوَۚ ﴾ الأعراف: ١٨٧، وقوله: ﴿ يَسۡـَٔلُكَ ٱلنَّاسُ عَنِ ٱلسَّاعَةِۖ قُلۡ إِنَّمَا عِلۡمُهَا عِندَ ٱللَّهِۚ ﴾ الأحزاب: ٦٣، وقوله في حديث جبريل لما أتى النبي ﷺ في صورة أعرابي، وسأله عن الإيمان والإسلام والإحسان، قال له: أخبرني عن الساعة. قال ﷺ: "ما المسؤول عنها بأعلم من السائل"[٣]وقد رميت أم المؤمنين بالإفك ولم يكن ﷺ يعلم حقيقة الأمر حتى جاءه الوحي من الله ببراءتها[٤]؛ فكيف يكون من دون النبي ﷺ أعلم بالغيب منه!! وكيف يستقسم قياسهم والأصل المقيس عليه (النبيﷺ) لم يطلع على جميع الغيب! ولم يكن خازنًا لعلمه تعالى بل خفيت عليه أمور؟!

عاشرًا: يدعي الشيعة أن علم أئمتهم بالغيب وهبي بإذن الله وتعليمه فيقال لهم:

---

(١)انظر: منهاج السنة، ابن تيمية، ٦/ ٣٦٧.

(٢)أحكام أهل الذمة، ابن القيم، ٢/ ١٠٣٥.

(٣) البخاري، كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان، والإسلام، والإحسان، وعلم الساعة، ١/١٩، مسلم، كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان، والإسلام، والقدر وعلامة الساعة، ١/٣٦ .

(٤) حادثة الأفك؛ أخرجها البخاري، كتاب المغازي، باب حديث الإفك، ٥/١١٦، مسلم، كتاب التوبة، باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف، ٤/٢١٢٩-٢١٣٦.

أ– دلت النصوص على أن ثمة أمور استأثر الله بعلمها وأخفى علمها عن الخلق؛ كالساعة وغيرها من مفاتيح الغيب الخمس، فمن أين للشيعة أن الله أذن بعلمها للأئمة؟! وهل هذا إلا قول على الله بغير علم، وإتباع للظن، ولما تهواه أنفسكم المريضة!؟

ب– ما الطريق الذي وهب الله به علم الغيب للأئمة؛ إن كان بالوحي فهم أنبياء، وإن كان بالإلهام[١] فالإلهام ليس بمعصوم؛ فقد ضُمنت لنا العصمة فيما جاء به الوحي، ولم تضمن لنا العصمة في الكشوف والإلهام.[٢]

ت– هل وهب الله للأئمة علم الغيب كله أم بقي شيء يجهلونه؟ إن كان الأول فهذه مكابرة مخالفة للمعقول والمنقول، وإن كان الثاني بطل قول الشيعة عن الأئمة أنهم يعلمون الغيب وأنهم خزان علم الله! [٣]

ث– ثم كيف يستقيم أن يكون علم الأئمة بالغيب وهبي بإذن الله وهم –على زعم الشيعة–مصدر لعلم الله في خلقه!!

حادي عشر: أن قول الشيعة: بأن المراد بنفي علم الغيب عن الأنبياء والأئمة –في بعض الآيات والأحاديث– نفى العلم الذاتي الاستقلالي لا الوهبي؛ يجاب عنه:

أ– أن هذا (يتنافى مع الأسلوب القرآني الذي يؤكد نفي علم الأنبياء بالغيب، والذي لم يكن واردًا على سبيل نفي الاستقلال –كما ذكر– بل على نفي الفعلية بحسب الواقع الفعلي الذي يعيشه الرسول في حياته وفي مهمته الرسالية). [٤]

---

(١) انظر: ما طرحه الشيخ خالد الوصابي على حسابه في تويتر ضمن مشروعه ١٠٠٠ سؤال يتحدى الشيعة الإجابة عليه؛ (س٥٠٠) الحساب الرسمي للباحث في شؤون الشيعة خالد الوصابي في تويتر، تاريخ الاطلاع: ٢٢–١١–١٤٣٨هـ، استُرجعت من: @www3477

(٢) انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٢/٢٢٦–٢٢٧

(٣) انظر: ما طرحه الشيخ خالد الوصابي على حسابه في تويتر ضمن مشروعه ١٠٠٠ سؤال يتحدى الشيعة الإجابة عليه؛ (س:٤٩٩) الحساب الرسمي للباحث في شؤون الشيعة خالد الوصابي في تويتر، تاريخ الاطلاع: ٢٢–١١–١٤٣٨هـ، استُرجعت من: @www3477

(٤) نظرة إسلامية حول الولاية التكوينية، محمد حسين فضل الله، ٥٧–٥٨.

ب- أن هذا القول تحكم محض، وادعاء بحت، ليست عليه أثارة من علم لا من كتاب، ولا من سنة، ولا من إجماع، ولا من قياس، بل يبطله قوله تعالى: ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴿١١٠﴾ ﴾ طه: ١١٠، وقوله:﴿ وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ ﴾ المدثر: ٣١، [1] وقوله: ﴿ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ ﴾ المائدة: ١١٦، وقوله: ﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ النمل: ٦٥ وقوله: ﴿ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ﴾ الأعراف: ١٨٧ ، فهذا غيب مطلق استأثر الله بعلمه لم يعطى علمه لا ملك مقرب ولا نبي مرسل فضلاً عن إمام معصوم أو معدوم أو موهوم!!

ثاني عشر: أن قول الشيعة: بأن المراد بنفي علم الغيب عن الأئمة- في بعض الآيات والأحاديث- نفي العلم الذاتي لا الوهبي ستار وقناع سرعان ما ينكشف ويفتضح أمرهم ويظهر غلوهم لأمور:

١- أنهم ادعو مماثلة أئمتهم لله تعالى في العلم التام الكامل المحيط بكل شيء.

٢-بل زعموا أن أئمتهم هم عين علم الله تعالى.

٣-وزادوا في الشطح والغلو فزعموا أن علم الله بالخلق إنما يكون بواسطة الأئمة! فالله على -زعمهم- مفتقر إلى علمهم!!

ثالث عشر: حقيقة قول الشيعة أن علم أئمتهم أكمل وأتم وأعظم من علم الله؛ لأن الأئمة- بزعمهم- وسائط علم الله في خلقه -تعالى الله عما يقولون علوًا كبيرًا- والحق أن الرب (مستغن عما سواه في علمه بالأشياء) [2]، وأنه (سبحانه أكبر من كل شيء، فلا يساويه شيء في شيء من

(١)انظر: مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، المباركفوري، ٢/ ٤٣٦.

(٢)درء التعارض، ابن تيمية، ١٠/١٥.

صفات الكمال)[1]، (فعلمه أكبر من كل علم، وقدرته أكبر من كل قدرة، وهكذا سائر صفاته).[2]

رابع عشر: ما ادعاه الشيعة –في سبيل إثبات علم الغيب لأئمتهم والتوفيق بين قولهم وبين الأدلة النافية لذلك– من أن الأئمة لهم مرتبتان أو مقامان، وأنهم لا يعلمون الغيب بحسب المقام البشري الصرف(المرتبة الجسمانية)، ويعلمونه مِن مقامٍ فوقه (المرتبة النورانية)؛ كذب بارد وافتراء ظاهر، وهو من جنس قول النصارى في المسيح، فقد زعم بعضهم أن له طبيعتان طبيعة لاهوتية وطبيعة ناسوتية![3]

خامس عشر: ما ادعاه الشيعة –في سبيل إثبات علم الغيب لأئمتهم والتوفيق بين قولهم وبين الأدلة النافية لذلك؛– من أن الأئمة يرفضون تسميتهم بالعالمين بالغيب لا نفي توصيفهم به؛ لأنّ اسم عالم الغيب، من الأسماء المختصّة بالله تعالى في الأدب الديني، ولأجل أدب العبوديّة لا يطلق بنحو التسمية على غير الباري تعالى وإن اتّصف به؛ تمويه وتلبيس؛ ويتضح تهافته بأمور:

الأول: أن في هذا القول إقرار من الشيعة باتصاف أئمتهم بعلم الغيب وأنهم في ذلك كالرب تعالى سواء بسواء.

الثاني: أن ادعائهم بأن اسم عالم الغيب مختص بالله دون الوصف بذلك؛ تحكم محض، وهو مخالف للنقل والعقل، إذ من المقرر أنه كما أن من أسماء الله تعالى المختصة به عالم الغيب كذلك من الصفات المختصة به التي لا يشاركه فيها أحد علم الغيب؛ يقول ابن تيمية: (**من صفات الكمال؛.. نوع يختص به ويمتنع ثبوته لغيره؛ مثل كونه** رب العالمين، وإله الخلق أجمعين، الأول الآخر، الظاهر الباطن، القديم الأزلي، الرحمن الرحيم، مالك الملك، **عالم الغيب والشهادة. فهذا كله هو مختص به، وهو مستلزم لاختصاصه بالإلهية)**[4].

---

(١)جامع المسائل، ابن تيمية، ٣/٢٧٤.

(٢)جامع المسائل، ابن تيمية، ٣/٢٧٥.

(٣) وهو قول الذين أخذوا بقرار مجمع خلقيدونية، وهم الملكانية؛ ويمثلهم اليوم الكاثوليكية. انظر: محاضرات في النصرانية، أبو زهرة، ١٢٦–١٢٧، النصرانية من التوحيد إلى التثليث، الحاج، ١٨٦.

(٤)جامع المسائل، ابن تيمية، ٣/ ٢٧٤.

الثالث: أن هذا القول بناء على مذهبهم الفاسد في إثبات الأسماء مجردة عن الصفات، فقد أنكروا قيام صفة العلم بالرب تعالى نافين بذلك حقيقة علمه، فسلب هؤلاء صفة العلم عن الله تعالى، وأعطوها لأئمتهم، فأفرغوا بذلك علم الله عن مضمونه وأعطوه للأئمتهم.

الرابع: أن القول بأن مقصد الأئمة من نفيهم علم الغيب عن أنفسهم: نفي التسمية بعالم الغيب لا الوصف بذلك، افتراء على الأئمة وقدح فيهم وفيه اتهام لهم بإقرار الغلاة على قولهم!

سادس عشر: أن هؤلاء الشيعة يصدقون بمروياتهم المكذوبة التي تدعي أن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون، وأنه لا يخفى عليهم الشيء، ويحرفون الآيات والأحاديث الصحيحة النافية لذلك عن مواضعها لترويج معتقداتهم.

سابع عشر: أن روايات الشيعة –حول علم الأئمة بالغيب–تكشف كذب نفسها بنفسها وتتناقض نصوصها؛ ولا غرو فالضلال والكذب لا محالة له من التناقض والاختلاف. فبالرغم من كثرة المرويات –في مصنفاتهم–التي تحدّثت عن علم أئمتهم بالأمور الغيبيّة وأنّهم لا يحجب عنهم من علم السماء وأخباره وعلم الأرض شيء!، وإنّهم أُعطوا علم ما مضى وما بقي إلى يوم القيامة!، وعندهم الكتب التي فيها أسماء الملوك الذين يملكون!، وعندهم ديوان فيه أسماء شيعتهم وأسماء آبائهم!، وعندهم الصحيفة التي فيها أسماء أهل الجنّة وأهل النار!، وأنهم يعرفون الضمائر وحديث النفس! وأنهم خزان علمه تعالى...إلخ، إلا أنك تجد وسط هذا الركام من هذه الدعاوى الملحدة الغالية حول علم الأئمة وصفاتهم بعض النصوص التي روتها كتبهم والتي تجرد الأئمة من هذه الصفات التي خلعوها عليهم، وهي لا تنبغي إلا للحق جل شأنه.[1] غير أن الشيعة –كعادتهم– يحملونها على التقية؛ أو يصرفونها عن ظاهرها بالتأويل فيحملونها على خلاف منطوقها ويتخذون منها دلالة على شركهم وضلالهم وغلوهم!

ثامن عشر: إن ما ادعاه الشيعة –في سبيل إثبات علم الغيب لأئمتهم– من أن ما ورد في مروياتهم عن الأئمة من أنهم ما كانوا يدعون علم الغيب بل كانوا ينكرونه غاية الإنكار؛ إنما هو من قبيل التقية؛ هذا الادعاء إنما هو ترهات وتهافت وتناقض، بل هو في إبطال ثبوت علم الغيب للأئمة ونقضه أجد من أن يُستخدم في الدلالة عليه وإرسائه! ويتضح هذا بأمرين:

---

(١)انظر: أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية، القفاري، ٢/ ٥٦٣.

الأمر الأول: أن هذه الدعوى فيها اتهام لأئمة الشيعة إما بالعجز والخور وعدم الصلابة في بيان الحق، وإما بالكتمان وعدم التبليغ،[1] وهذا لا يستقيم مع الاعتقاد بولايتهم ومع ما ادعوه في أئمتهم من الصفات الكاملة كالعلم والتصرف في الكون والقدرة التامة والتي تنفي أي حاجة للتقية.

الأمر الثاني: أن هذه الدعوى لا تتسق مع ما تثبته الحقائق التاريخية من سيرة الأئمة وموقفهم من الغلاة[2].

(١)لله در الشيخ خالد الوصابي الذي طرح على حسابه في تويتر ضمن مشروعه ١٠٠٠ سؤال يتحدى الشيعة الإجابة عليه؛ ومما جاء فيه: (س١٨٦: هل الإمام مأمور بالتبليغ أم بالكتمان؟ فإن كان مأمورًا بالتبليغ بطلت التقية، وإن كان مأمورًا بالكتمان بطل تكليفه بالتبليغ!!)، س١٢٠: (هل التقية لحفظ الدين أم لحفظ النفس؟ فإن كانت لحفظ الدين؛ فأي دين يحفظ والمستعمل للتقية يكتم الحق ويقول خلافه) وإن كانت لحفظ النفس فكيف يخاف الإمام- المستعمل للتقية- على نفسه وهو موصوف بالقوة؛ وهل هذا إلا من الخور والضعف!!الحساب الرسمي للباحث في شؤون الشيعة خالد الوصابي في تويتر، تاريخ الاطلاع: ٢٢-١١-١٤٣٨هـ، استُرجعت من: @www3477

(٢)مبدأ التقية بين أهل السنة والشيعة الإمامية، أحمد قوشتي، ١٢٩.

وبعد مناقشة موقف الشيعة الإمامية من المرتبة الأولى من مراتب القضاء والقدر –مرتبة العلم–، أخلص إلى ما يلي:

نتائج الفصل الأول:

١- الإيمان بمرتبة العلم يتضمن إثبات علمه ﷻ الشامل للكليات والجزئيات على سبيل التفصيل من الأزل إلى الأبد؛ وعلمه بما كان وما سيكون ومن ذلك علمه بأحوال العباد ومآلهم وأفعالهم قبل كونها، وإثبات أن علمه ﷻ السابق يحيط بالأشياء على ما هي عليه في نفس الأمر؛ فلا محو فيه ولا تغيير ولا إثبات ولا نقص ولا زيادة.

٢- تكاثرت نصوص الشيعة في إثبات علمه سبحانه بما كان وما سيكون، وإثبات علمه تعالى بأحوال العباد ومآلهم وأفعالهم قبل كونها.

٣- أثبت متكلمة الشيعة علم الله الأزلي بالأشياء قبل كونها غير أنهم ادعوا أن هذا العلم بعينه هو العلم بها بعد وجودها.

٤- ادعى متكلمة الشيعة أن علمه تعالى بكلّ شيء قبل أن يخلقه، كعلمه به بعد خلقه بلا اختلاف وتفاوت في العلم والانكشاف قبل الخلق وبعده.

٥- جمع الشيعة بين نفي التجدد في علم الله والقول باستحالة الجهل على الله وبين الاعتقاد بالبداء في العلم؛ وتعظيم شأن القول به!!!

٦- عقيدة الشيعة في العلم الإلهي متضاربة لا تستقيم على أصل واحد فهم يجمعون بين نفي التجدد في علم الله والقول باستحالة الجهل على الله وبين الاعتقاد بالبداء في العلم؛ وتعظيم شأنه والقول به!!!

٧- اعتقد الشيعة بذاتية صفة العلم، ونفوا أن يكون علمه تعالى صفة قائمة به زائدة على ذاته.

٨- إثبات متكلمة الشيعة لعلم الله السابق بما كان وما سيكون، وعلمه بأحوال العباد ومآلهم وأفعالهم قبل كونها إثبات لفظي؛ لقولهم بالبداء واعتقاد بعضهم بأن علمه تعالى حضوري وإنكارهم خلق الله لأفعال العباد! .

٩- أثبت أهل السنة أن الله خالق كل شيء من أفعال العباد وغيرها، فعلمه فعلي لجميع المخلوقات بهذا الاعتبار.

١٠- علم الله بمخلوقاته التي خلقها بمشيئته وإرادته علم فعلي له تأثير في وجود معلوماته.

١١- علم الرب بما سيكون، علم خبري انفعالي.

١٢- ادعى متكلمة الشيعة أن علمه تعالى بأفعال العباد تابع للمعلوم، مطابق له، لا يكسبه صفة ولا يكتسب عنه صفة.

١٣- أنكر متكلمة الشيعة علم الرب الفعلي بأفعال عباده من حيث أنهم أنكروا خلق الله لأفعال العباد.

١٤- أنكر الشيعة علم الرب بما سيكون (العلم الخبري الانفعالي) ويظهر إنكارهم له من وجهين؛ الأول: حين علقوا البداء بالعلم، والثاني: حين زعموا أن علمه تعالى حضوري!

١٥- زعم متكلمة الشيعة أن القول بأنه لا يقع شيء إلا بسبب علمه تعالى هو قول الجبرية!!

١٦- قول متكلمة الشيعة في وقوع الأفعال الاختيارية الصادرة عن العبادة؛ كقول المعتزلة: أثبتوا علمه تعالى بهذه الأفعال، ولكن أنكروا إسناد وجودها إلى ذلك العلم، بل إلى محض اختيار العباد وقدرتهم.

١٧- جمع بعض متكلمة الشيعة في أقواله في مسألة أفعال العباد وعلم الرب بها بين نفي خلق الأفعال وإنكار إسناد وجودها إلى علم الرب ومشيئته (مذهب المعتزلة) وبين الزعم بأن علمه تعالى علة لما سواه (مذهب الفلاسفة)!!.

١٨- اختلفت نصوص متكلمة الشيعة في بيان معنى كونه تعالى عالم.

١٩- غاية ما يدل عليه اسم الله العالم عند الشيعة: الزعم بأنه عالم بنفسه أو أن العلم نسب وإضافات أو الزعم بأنه ليس بجاهل أو القول بأن الأشياء متبينة له ومنكشفة لديه؛ بمعنى أنها حاضرة عنده.

٢٠- ذهب بعض متكلمة الشيعة إلى أنه لا يجوز التفكير في كيفية علمه الله تعالى، ولا البحث عن كونه حضوري أو حصولي.

٢١- أُدخلت آراء نصير الدين الطوسي الفلسفية في مذهب الشيعة ومزجت بعلم الكلام الشيعي.

٢٢- مزج محقق الشيعة الطوسي الفلسفة بعلم الكلام في كتابه الذي يُعرف بتجريد الكلام مرة وبتجريد الاعتقاد مرة.

٢٣- تأثر بعض متكلمة الشيعة بقول محققهم الطوسي فادعوا أن علم الرب حضوري.

٢٤- قسم الفلاسفة والمناطقة العلم إلى قسمين علم حصولي، وعلم حضوري.

٢٥- ادعى أغلب فلاسفة الشيعة أن العلم الحضوري هو أتم صنفي العلم بل العلم في الحقيقة ليس إلا هو!!

٢٦- أطلق فلاسفة الشيعة على العلم الحصولي عدة مسميات: فسموه بالعلم الارتسامي والعلم الانطباعي والعلم الكسبي والعلم الحادث والعلم الانفعالي!

٢٧- أطلق فلاسفة الشيعة على العلم الحضوري عدة مسميات: فسموه بالعلم الشهودي، والعلم الفعلي والعلم الواقعي والعلم الحقيقي والعلم اليقيني والكشف الذاتي والعياني والعلم اللدني!

٢٨- استحدث بعض فلاسفة الشيعة ومناطقتهم عدة فروقات بين العلم الحضوري والعلم الحصولي.

٢٩- النزعة الاشراقية العرفانية طاغية على أغلب الشيعة وتظهر من خلال تعظيمهم للعلم الحضوري ورفعهم لشأنه.

٣٠- اتفق متكلمة الشيعة -الإخبارية والأصولية- على إثبات علمه سبحانه بما كان وما سيكون؛ -من حيث الجملة- إلا أنهم اختلفوا في منهج الاستدلال على ذلك.

٣١- عمدة أدلة الاتجاه الأصولي الشيعي في الاستدلال على علم الله هو العقل.

٣٢- استدل الأصوليون من الشيعة -لإثبات علم الله- بالعقل اعتمادًا وبالنقل اعتضادًا واسترشادًا! غير أنهم خالفوا منهجم فاستدلوا عليه أيضًا بالإجماع!

٣٣- انشغال الأصوليين من الشيعة بنقل الإجماع - لإثبات علم الله - يُعد ثغرة منهجية.

٣٤- حكاية الأصوليين من الشيعة الإجماع- لإثبات علم الله - هو في حقيقة الأمر خروج عن النهج الذي ارتسموه في الاستدلال على أصول دينهم!!

٣٥- زعم الإخباريون من الشيعة وبعض الأصوليين أن الإجماع؛ ليس دليلاً شرعيًا؛ ولا يمكن الاعتماد عليه في مجال الاستدلال.

٣٦- زعم الشيعة أن الإجماع لا يعد حجة بمجرده.

٣٧- عمدة أدلة الاتجاه الإخباري الشيعي في الاستدلال على علم الله تعالى-وسائر مسائل العقيدة-؛ النصوص الواردة في الكتاب والسنة وما ورد عن أهل البيت عليهم السلام.

٣٨- ليس للشيعة قول منتظم في منهج الاستدلال؛ فقد تجد في بعض نصوصهم الاستدلال على علم الله السابق بالنقل-الأخبار، والإجماع- و العقل والفطرة، من غير التزام بتطبيق تنظير معين في الاستدلال!

٣٩- متكلمة الشيعة وإن أثبتوا علم الله التفصيلي بالأشياء قبل -من حيث الجملة- إلا أن هشام بن الحكم وأصحابه من الرافضة على نقيض هذا القول!!

٤٠- نفى هشام بن الحكم وأصحابه من الرافضة علم الله بالأشياء قبل كونها؛ كما نفوا سبق علمه بأفعال عباده!

٤١- اضطرب أعلام الشيعة في نسبة القول بنفي علم الله بالأشياء قبل كونها؛ ونفي سبق علمه بأفعال عباده إلى هشام ابن الحكم؛ فقد نفاه عنه بعض علماء ملته وشهد بقوله بها بعضهم الآخر!

٤٢- نسبت بعض روايات الشيعة إلى هشام ابن الحكم القول بأن الله لا يعلم بالشيء حتى يكون.

٤٣- روايات الشيعة في باب البداء تؤيد قول هشام ابن الحكم في نفي علم الله بالأشياء قبل كونها!

٤٤- ورد في مرويات الشيعة ما يؤيد قول هشام ابن الحكم-بنفي علم الله بالأشياء قبل كونها؛ ونفي سبق علمه بأفعال عباده —

٤٥- شكك بعض أعلام الشيعة في نسبة القول بنفي علم الله بالأشياء قبل كونها؛ ونفي سبق علمه بأفعال عباده إلى هشام ابن الحكم— وادعوا أنه لم يحكه عنه ثقة! بل لا يعدو أن يكون تخرصًا على هشام وكذبًا عليه!

٤٦- حكى بعض أعلام الشيعة إجماع محققيهم على بطلان نسبة القول بنفي علم الله بالأشياء قبل كونها؛ ونفي سبق علمه بأفعال عباده إلى هشام ابن الحكم.

٤٧- زعم بعض أعلام الشيعة أن نسبة القول بنفي علم الله بالأشياء قبل كونها؛ ونفي سبق علمه بأفعال عباده إلى هشام بن الحكم إنما هي تهمة من الأعداء والخصوم لترويج الدعايات المضللة ضده.

٤٨- زعم بعض أعلام الشيعة أن ما نُسب إلى هشام بن الحكم من آراء وعقائد وأفكار وأدلة وشواهد لم يعتمد فيه على مصدر شيعي أبدًا!!

٤٩- نسبة بعض أعلام الشيعة كقطب الدين الشيرازي ، والحلي والمازنداني والمجلسي القول بنفي علم الله بالأشياء قبل كونها؛ ونفي سبق علمه بأفعال عباده إلى هشام بن الحكم يظهر كذب الشيعة في ادعائهم انعقاد الإجماع على نفي نسبة ذلك القول له.

٥٠- نسبة بعض أعلام الشيعة كقطب الدين الشيرازي ، والحلي والمازنداني والمجلسي القول بنفي علم الله بالأشياء قبل كونها؛ ونفي سبق علمه بأفعال عباده إلى هشام بن الحكم يبطل ما ادعاه بعض الشيعة من أنه لم يحكي ذلك القول عنه شيعي واحد!

٥١- الروايات الواردة في مصنفات الشيعة حول البداء وتعظيم شأنه تؤيد قول هشام بن الحكم في حدوث العلم لله تعالى وتعضده!!

٥٢- ووردت في هشام ابن الحكم عدة روايات-منسوبة إلى الأئمة- منها مادحة، ومنها ذامة!!

٥٣- تناقضت روايات الشيعة- المنسوبة إلى الأئمة - في الحكم على هشام ابن الحكم!

٥٤- حقيقة مذهب الفلاسفة نفي علم الله السابق الأزلي التفصيلي بالأشياء قبل كونها.

٥٥- انقسمت أراء فلاسفة الشيعة إزاء مسألة العلم الإلهي بالأشياء إلى أقوال متعددة.

٥٦- زعم ابن سينا —في كتابه الاشارات-أن علمه تعالى حصولي ارتسامي.

٥٧- لم يرتض محقق الشيعة الطوسي ما ذهب إليه ابن سينا في كتابه الإشارات من كون علمه تعالى يكون بصور مرتسمة في ذاته.

٥٨- زعم محقق الشيعة الطوسي أن علمه تعالى حضوري.

٥٩- جعل محقق الشيعة الطوسي علمه تعالى بالأشياء هو نفس وجوداتها العينية! فنفى بذلك علم الله السابق بالأشياء قبل كونها، ونفى علمه بالمعدوات!

٦٠- قول الطوسي في العلم الإلهي معلوم الفساد!

٦١- جعل الطوسي نفس المخلوقات نفس علم الخالق بها؛ فأتى من السفسطة بما هو من أعظم الأشياء فرية على الخالق تعالى وعلى مخلوقاته، وما هو من أظهر الأقوال فسادًا عند كل من تدبره.

٦٢- حكاية الطوسي الإجماع لإثبات علم الله تعالى؛ يعد ثغرة منهجية.

٦٣- اضطرب موقف محقق الشيعة الطوسي من دليل الإحكام والإتقان؛ فقد استند إليه كدليل أول في إثبات العلم لله في بعض كتبه ونقده وصرح بعدم صحته في بعض آخر!

٦٤- زعم أتباع الفلسفة العرفانية -المقتفون أثر ابن عربي بالقول بالأعيان الثابتة- أن معلومات الحق أعطت الحق العلم من نفسها!!

٦٥- زعم أتباع الفلسفة العرفانية -المقتفون أثر ابن عربي- أن العلم الإلهي ليس إلا من الأعيان الثابتة.

٦٦- حقيقة قول أتباع الفلسفة العرفانية المقتفون أثر ابن عربي بالقول بالأعيان الثابتة في العلم الإلهي؛ وصف الله بالفقر إلى الأعيان وغناها عنه ونفي ما استحقه بنفسه من كمال علمه ولزوم التجهيل له!

٦٧- فلسفة الشيرازي قائمة على الجمع والتلفيق- بين الفلسفة المشائية والفلسفة العرفانية الإشراقية.

٦٨- زعم الشيرازي أن علم الرب تعالى بالموجودات علم إجمالي في عين الكشف التفصيلي.

٦٩- قول الشيرازي في العلم الإلهي مبني على عقيدة وحدة الوجود الفاسدة والقول بالأعيان الثابتة!

٧٠- جمع الشيرازي في مذهبه في العلم الإلهي بين القول: بالعلم الحضوري والعلم الصوري!!

٧١- زعم الشيرازي أن الأشياء حاضرة مشهودة في ذات الله لا تفارقه أزلاً وأبدًا (وهذا علم حضوري).

٧٢- زعم الشيرازي أن الأشياء كلها معقولة لله تعالى كما هي عليها بعقل واحد بسيط هي عين ذات. (وهذا علم صوري وهو علم إجمالي محض يمثل عين العلم بالذات).

٧٣- زعم الشيرازي أن إثبات الصور الإلهية (العلم الصوري)لا يلزم منه ارتسام الصور – في ذاته تعالى.

٧٤- زعم الشيرازي أن الصور الإلهية لها جهتان: الجهة الأولى: عين وجود الله –وهي من هذه الجهة علم إجمالي محض يعبر عن الذات الإلهية- والجهة الأخرى: متأخرة عن الذات الإلهية –وهي من تلك الجهة علم بالأعيان الثابتة التي تمثل صور الأشياء الكامنة في العالم الإلهي-؛ والصور الإلهية بهذا الاعتبار ليست من جملة العالَم وما سوى الله وليست هي أيضًا عينه بل هي من متأخرة عن الذات الإلهية وهي من مراتبها ومقاماته التي توجد بوجوده!!

٧٥- اعتبر الشيرازي أن علم الحق بالأشياء علمان؛ أحدهما: عين ذاته وهو العلم المجمل، والآخر: علم مفصل وهو عبارة عن صورة كل واحدة من الحقائق الإمكانية .

٧٦- الشيرازي وإن أثبت الصور العقلية (والعلم الحصولي) غير أنه لم يرتضِ أن تكون صور الأشياء أعراضًا حالة ومرتسمة في ذات الله.

٧٧- اعترض الشيرازي على المشائين القائلين بالعلم الحصولي؛ ووصفهم بالمحجوبين عن الحق!! لادعائهم ارتسام الصور الذهنية في ذاته تعالى.

٧٨- ملاك علم الله بالأشياء عند أفلاطون هو الصور المفارقة والمثل.

٧٩- قبل الشيرازي نظرية المثل الأفلاطونية غير أنه رفض أن تكون الصور المفارقة المنفصلة(المثل) هي مناط العلم الإلهي!.

٨٠- العلم الإلهي-في زعم الشيرازي- عين ذاته تعالى، والصور العقلية (والتي تسمى بالصور الإلهية) -في زعمه- ليس لها وجود مباين لذات الرب!

٨١- اعترف الشيرازي بصعوبة قوله في العلم الالهي وغموضه ثم زعم بأن من لم يقل به لم يذق الشهد ولم يظفر بالحق!

٨٢- افترقت الرافضة في جواز البداء على الله تعالى على ثلاث مقالات رئيسة.

٨٣- نظرة عجلى، في الروايات المنسوبة لأئمة آل البيت في البداء، تكشف أبعادًا من التناقض الذي جاء على لسان أتباع أئمة أهل البيت في هذا المجال!

٨٤- بعض مرويات الشيعة عن الأئمة تنقض عقيدة البداء وترمي من قال به بالخزي، وبعضها تعظم من شأنه وتحث على القول به .

٨٥- تناقضت مرويات الشيعة حول جواز تعلق البداء بالعلم الإلهي—(وصف الله بالبداء) وقد تناقضت تبعًا لذلك أقول أعلامهم!!!

٨٦- حكى بعض أعلام الشيعة إجماع طائفته على عدم جواز وصف الله بالبداء، بينما حكى بعضهم الآخر إجماع الطائفة على وصفه تعالى بالبداء.

٨٧- أوجب بعض أعلام الشيعة القول بالبداء لله تعالى بينما جعل بعضهم البداء في حقه تعالى محال!

٨٨- تناقضت مرويات الشيعة حول جواز تعلق البداء فيما علمه الأنبياء والمعصومين عن طريق إخبار الله لهم وقد تناقضت تبعًا لذلك أقول أعلامهم!!!

٨٩- أثبتت بعض مرويات الشيعة تعلق البداء فيما علمه الأنبياء والمعصومين عن طريق إخبار الله لهم؛ بينما نفى بعضها الآخر تعلق البداء به وادعى أن البداء إنما يكون فيما لم يطلع الله عليه الأنبياء والمعصومين حتمًا؛ لئلا يخبروا فيكذبوا!

٩٠- تناقض الشيعة في عقيدة البداء واضح، وتهافتهم مفضوح.

٩١- البداء من عقائد الشيعة المقررة في مصنفاتهم، ونصوصهم في إثباته متكاثرة فضلاً عن رواياتهم وأخبارهم!

٩٢- اتخذ الشيعة المثبتة للبداء من تأويل البداء ذريعة لإثباته.

٩٣- لم يتفق أعلام الشيعة على معنى بعينه في تأويل البداء؛ بل اختلفوا في تأويله إلى عدة معاني.

٩٤- ادعت الشيعة المثبتة للبداء أنه لا خلاف بينهم وبين المسلمين في معناه بل الخلاف في لفظه!!.

٩٥- ادعاء الشيعة المثبتة للبداء أنه لا خلاف بينهم وبين المسلمين في معناه بل الخلاف في لفظه!! ادعاء باطل؛ لإنكارهم أن يكون الرب سبحانه قد فرغ من الأمر؛ ولمزهم لمن اعتقد ذلك بأنه وافق اليهود! واختلاف أعلام طائفتهم في تأويل البداء؛ إذ لم يتفقوا فيه على معنى بعينه!!

٩٦- أقر أعلام الشيعة بأن مسألة البداء من غوامض المسائل الإلهية وعويصات المعرف الربانية.

٩٧- الدعوة إلى الإقرار بعقيدة البداء وتعظيم شأنه مع تأويله، تلبيس وتقية وتمويه غرضه تمرير الاعتقاد بالبداء، ودفع الشناعة عن الاعتقاد به، وهو من باب التدرج في تلقين هذا المعتقد الفاسد وتأسيس القول به.

٩٨- تتخذ الشيعة المثبتة للبداء ما ورد في مروياتهم من نفي البداء دليلاً لإثباته.

٩٩- اتخذ الشيعة المثبتة للبداء من بعض العبارات ترسًا وجنة يترسون بها من سهام الراشقين؛ كـ قولهم: ليس البداء بداءُ ندامة وقولهم: لا يلزم من الالتزام بالبداء تجويز الجهل عليه سبحانه أو ما ينافي عظمته وإجلاله أو الكذب.

١٠٠- عرض الشيعة من قولهم باستحالة الجهل وتجدد العلم عن الله دفع الشناعة التي تلزمهم من القول بعقيدة البداء.

١٠١- ظن المقررون لعقيدة البداء من الشيعة أن قولهم باستحالة الجهل على الله وتجدد العلم له يخلصهم من شناعة القول البداء!

١٠٢- أقر الشيعة بأن الاعتقاد بالبداء أمر تختص به الإمامية دون سائر المسلمين.

١٠٣- عد علماء الشيعة القول بالبداء من ضروريات مذهبهم.

١٠٤- زعم الشيعة أن البحث في حقيقة البداء المقصودة للإمامية أمر اتفق عليه المسلمون حسب نصوص كتابهم وأحاديث نبيهم ولا يمكن لأحد إنكاره.

١٠٥- دعوى الشيعة المثبتة للبداء أنه لا خلاف بينهم وبين المسلمين في معناه بل الخلاف في لفظه يناقض قولهم بأن الاعتقاد بالبداء من خصائص مذهبهم.

١٠٦- زعم الشيعة تواتر الروايات عن الأئمة الطاهرين في لزوم الاعتقاد بالبداء، والتوبيخ في إنكاره.

١٠٧- زعم الشيعة أن وصف الله بالبداء مستلزم لتعظيمه ووصفه بجميع الصفات الكمالية!

١٠٨- ربط الشيعة بين علم الله بكل ما كان وما سيكون وعقيدة البداء الفاسدة!

١٠٩- زعم الشيعة أن تحقيق معنى البداء وصحته لا ينافي علم الله سبحانه في الأزل بكل ما كان وما سيكون من الأزل إلى الأبد

١١٠- استدل الشيعة لإثبات البداء برواية تدل على علم الله السابق بما كان وما سيكون إلى يوم القيامة.

١١١- جعل الشيعة من بعض روايات الأئمة الدالة على علم الله السابق بما كان وما سيكون إلى يوم القيامة دليلاً ومستند لإثبات البداء.

١١٢- البداء في زعم الشيعة مقتضى مرويات الأئمة المثبتة لعلم الله السابق الأزلي!!

١١٣- تتخذ الشيعة المثبتة للبداء من الروايات الدالة على بطلانه دليلا لإثباته!!

١١٤- بعض الأدلة التي يذكرها الشيعة لإثبات البداء هي في الرد عليه ونقضه أجدر من أن تكون في الدلالة عليه.

١١٥- فسر الشيعة إجماع أعلامهم في أن الله تعالى لم يزل عالما قبل أن يخلق الخلق بالقول بعقيدة البداء.

١١٦- اتخذ الشيعة من إجماع أعلامهم على علم الله السابق ذريعة لإثبات البداء

١١٧- حقيقة قول الشيعة المثبتة للبداء المعارضة بين العلم والقدرة، فالقدرة عندهم أعم، لذا نفوا العلم وقالوا بالبداء!

١١٨- الشيعة المثبتة لتعلق البداء بالعلم لما ضاقت بهم الحيل في إثباته -للزومه تجهيل الرب-؛ استحدثوا تقسيمًا للعلم أملاً في أن يجدوا فيه مخرجًا يدفع عنهم شناعة قولهم!

١١٩- التقسيم الذي استحدثه الشيعة للعلم -في معرض إثبات البداء- لا يسعفهم بل يظهر تناقضهم واضطرابهم؛ كما أنه لا يخلصهم من المحذور (تجهيل الرب)الذي يلزمهم من القول به!

١٢٠- تنافرت أقوال الشيعة في محل البداء: فتارة يعلقون البداء بالعلم المخزون ويثبتون المحو والإثبات فيه، وتارة ينفون تعلق البداء به ويدعون أن البداء إنما ينشأ منه!! وتارة يقولون بأن ما علمه

ملائكته ورسله فإنه يكون ولا يقع فيه البداء، وتارة أخرى يقسمونه إلى قسمين قسم معلق بالمشيئة يقع فيه البداء وقسم حتمي لا يقع فيه البداء!!

١٢١- إذا سلم-على سبيل التنزل- تعلق البداء بأحد أقسام العلم لزم أن يتعلق البداء بالباقي؛ وإلا لصدق أن لا يكون الأول علمًا بل جهلاً؛ إذ كيف يكون علمٌ ويحصل فيه البداء!!

١٢٢- حقيقة قول الشيعة تعلق البداء في كل أقسام العلم -التي استحدثوها-؛ وإن نفوا ذلك تقية أو تلبيسًا أو تغافلاً!!

١٢٣- زعم الشيعة أن في الاعتقاد بالبداء يتضح نقطة الفرق بين العلم الإلهي وعلم غيره!.

١٢٤- البداء في زعم الشيعة صفة لله وليس للمخلوق.

١٢٥- ادعى الشيعة أن في الاعتقاد بالبداء تعظيم لسلطان الله وإجلالٌ لقدرته، وامتياز علم الخالق عن علم المخلوق!

١٢٦- زعم الشيعة أن البداء من خصائص علم الله التي يتميز بها عن المخلوقين؛ ثم اختلفوا في علم أئمتهم فمنهم من علق البداء بعلمهم، ومنهم من نفاه!

١٢٧- علق بعض الشيعة البداء بعلم الأئمة وادعوا أن الأحاديث المتواترة تصرح بذلك وأنه من شعار الإمامية!

١٢٨- زعم الشيعة أن البداء صفة لله تعالى ومن خصائص علمه ثم تناقضوا فعلق بعضهم البداء بعلم الأئمة، وأول بعضهم الروايات الواردة في إثبات حقيقة البداء لله عن ظاهرها؛ فحملها على المخلوق إما الإنسان بظهور الأمر له على خلاف ظنه وعلمه، وإما النفوس والأفلاك لعدم إحاطتها بتفاصيل ما يقع من الأمور، وحنج بعضهم إلى الزعم بأن البداء مجاز في حق الله!!!

١٢٩- اضطراب الشيعة في البداء ومحله ينقض ما ادعوه من أن البداء من صفات الرب وخصائص علمه!!

١٣٠- ادعى الشيعة أن الاعتقاد بالبداء لا يتنافى مع أصول الإسلام، ولا يلزمه شيء من المحاذير!!

١٣١- بعض مرويات الشيعة صريحة بتعلق البداء والمشيئة بعلم الله المخزون الذي استأثر الله به ولم يطلع عليه أحد.

١٣٢- أطلق الشيعة على العلم الذي يتعلق به البداء العلم الموقوف.

١٣٣- أطلق الشيعة على العلم المخزون العلم البدائي!!

١٣٤- بعض مرويات الشيعة في البداء صريحة في نفي العلم عن الله!

١٣٥- ادعى الشيعة أن إنكار البداء والقول بقوع الأشياء وفق تقدير الله وعلمه السابق الأزلي تحديد لعلم الله وقدرته!!

١٣٦- اعترف أحد أعلام الشيعة؛ بأن ثمة مرويات في البداء تثبت الجهل لله.

١٣٧- اعترف القائلون بالبداء ببطلان التقدير الأزلي.

١٣٨- لا يمكن الجمع بين القول بالبداء، وبين إثبات عموم علم الله السابق وتقديره الشامل لجميع الأشياء ووقوعها حتمًا على ما سبق به علمه وتقديره.

١٣٩- توهم الشيعة أن بإمكانهم الجمع بين القول بالبداء المقتضي إثبات التغير في علم الله تعالى ووصفه بالجهل وأنه يكون في علم الله اليوم ما لم يكن في الأمس، وبين إثبات علم الله السابق الأزلي بما كان وما سيكون.

١٤٠- احتال الشيعة للجمع بين القول بالبداء وبين إثبات علم الله السابق الأزلي بما كان وما سيكون؛ وذلك بأحد أمريين: أحدهما: تأويل معنى البداء تأويلاً يؤول إلى إنكاره؛ فتكون أقوالهم منكرة للبداء نافية للتغير والتبدل في العلم الإلهي، مع إصرارهم على القول به وتعظيم شأنه! والثاني: الإقرار بالبداء والتغير لكن لا بالنسبة إلى علم الله تعالى بل إلى علم بعض مخلوقاته(الأفلاك والنفوس) وكلا الحيلتين لا تسعفهم بل تبين تناقضهم و تلزمهم تجهيل الرب وإنكار علمه.

١٤١- الحق الذي لا مرية فيه أن قول الشيعة بالبداء تجهيل للرب ونفي لعلمه السابق وهو من أعظم النقائص في حق الرب.

١٤٢- أثبت الشيعة علم القدر لأئمتهم.

١٤٣- أثبت الشيعة علم الأئمة بجميع ما كان وما يكون وما هو كائن؛ وادعوا تواتر مروياتهم في ذلك.

١٤٤- تنافرت أقوال الشيعة في دلالة السمع على عموم علم الأئمة بما سيكون؛ فتارة يدعون أن السمع أوجب للأئمة العلم بكل ما سيكون وتارة يدعون عدم قيام أدلتهم على ذلك!

١٤٥- ادعى الشيعة أن مسألة علم الأئمة والأنبياء بالغيب معضلة عند العوام واضحة عند الخواص.

١٤٦- يزعم الشيعة أن علم الغيب المختص بالله: هو علم الغيب الاستقلالي.

١٤٧- يثبت الشيعة علم الغيب للأئمة ويزعمون أنه من الله وبتعليمه!!

١٤٨- يحمل الشيعة الأدلة الدالة على اختصاص علم الغيب بالله ونفي علم أئمتهم به على علم الغيب الاستقلالي.

١٤٩- غاية ما يثبته القائلون بعلم الأئمة بما كان وما سيكون من فرق بين علم الله بالغيب وعلم الأئمة بالغيب أن علمه تعالى ذاتي استقلالي وعلم الأئمة بالغيب مكتسب منه تعالى، بتعليمه وإلهامه!

١٥٠- ليس ثمة فرق حقيقي –عند الشيعة –بين علم الله بالغيب وبما كان وسيكون وبين ما يثبتونه لمعصوميهم من ذلك لزعمهم أن الأئمة هم مظاهر علم الله بل هم عين علم الله تعالى!!!، وكل علم في الوجود مصدره منهم!! بل إن علمه تعالى بخلقه بواسطة علمهم.

١٥١- الدعوة إلى الإقرار بعلم الأئمة بالغيب وبما كان وسيكون مع تقيده بأن علمهم متلقى من الله، تلبيس وتقية وتمويه غرضه تمرير اعتقاد ثبوت علم الأئمة بالغيب، ودفع الشناعة عن الاعتقاد بذلك، وهو من باب التدرج في تلقين هذا المعتقد الفاسد وتأسيس القول به.

١٥٢- ما ادعاه الشيعة من كون أئمتهم يعلمون الغيب وما كان وسيكون بتعليم الله يُعد من الغلو والكذب على الله والقول عليه بغير علم.

١٥٣- ما ادعاه الشيعة من كون أئمتهم مظاهر علم الله بل هم عين علم الله تعالى!!!، وكل علم في الوجود مصدره منهم!! بل إن علمه تعالى بخلقه بواسطة علمهم!! يُعد من الغلو والكذب على الله والقول عليه بغير علم.

١٥٤- جعلت الرافضة إثبات علم الإمام بما كان وما سيكون من أصول دينها.

١٥٥- جعلت الرافضة إثبات علم الإمام بما كان وما سيكون من ضروريات مذهبهم.

١٥٦- زعم بعض الشيعة أن السمع أوجب للأئمة العلم بما سيكون.

١٥٧- ادعى الشيعة أن مسألة علم الإمام بما يكون مجمع عليها بين الإمامية.

١٥٨- ادعى الشيعة أنه ليس في الطائفة من ينكر علم الأئمة بالغيب.

١٥٩- أنكر بعض أعلام الشيعة اتصاف الأئمة بعلم الغيب، وسمى من أثبت ذلك لهم مشركًا!

١٦٠- أنكر بعض أعلام الشيعة كون علم الأئمة إلهامي!!!

١٦١- جهَّل بعض أعلام الشيعة من نسب القول بأن علم الأئمة إلهامي إلى الشيعة وجعل صنيعه من الدس!!

١٦٢- ادعى الشيعة أن القول بنفي علم الغيب عن الأئمة مخالف لإجماع الطائفة!!

١٦٣- اضطرب الشيعة في مسألة علم الإمام هل هو من قبيل العلم الإجمالي بالأمور؛ أم هو علم بتفاصيل كل شيء! وتنافرت أقوالهم في ذلك!

١٦٤- تناقض الشيعة تناقضًا فوضويًا جليًا في معرض حديثهم عن مسألة علم الإمام .

١٦٥- تناقض الشيعة في مسألة علم الإمام بالغيب وحدودها يظهر كذبهم في دعوى الإجماع عليه.

١٦٦- جنحت طائفة من الشيعة إلى التوقف في مسألة علم الإمام بالغيب وزعمت أن التوقّف في خصوص علم الإمام سبيل السّلامة لاختلاف الأخبار في ذلك جدًا

١٦٧- أقرت طائفة من الشيعة بتناقض مروياتهم واضطرابها حول مسألة علم الأئمة بالغيب.

١٦٨- جنحت طائفة من الشيعة إلى أن الأئمة يعلمون الغيب إذا شاؤوا. أي: أن علمهم بالغيب إرادي حصولي والتفاتي لا حضوري اتكالاً ببعض الأخبار

١٦٩- أنكرت طائفة من الشيعة على من قال من أعلامهم بأن علم الأئمة إرادي حصولي.

١٧٠- جنحت طائفة من الشيعة إلى الزعم بأن علم الأئمة حضوري بجميع الأشياء، -فجعلت علمهم علم إحاطة وحضور لا علم إخبار وحصول وتعليم- و زعمت أن ذلك مقتضى إمامتهم الإلهية وكونهم الإنسان الكامل! وادعت أن هذا قول محققي الطائفة!

١٧١- ادعى بعض أعلام الشيعة انعقاد إجماع الإمامية على كون علم الإمامية حضوري وليس حصولي اعتيادي.

١٧٢- جمع بعض أعلام الشيعة-في تناقض ظاهر- بين التوقف في مسألة علم الأئمة، والزعم بأن علمهم حضوري، والزعم بأن علمهم إرادي حصولي !

١٧٣- جمعت طائفة من الشيعة- بين القول بأن علم الأئمة فعلي حضوري وبين القول بأن علمهم إرادي حصولي؛ بتقرير أن المعصوم بحسب طبقات روحه وقواه المختلفة تختلف شؤونه وحالاته!!.

١٧٤- زعم بعض الشيعة أن إثبات العلم الحضوري للأئمة بعيدًا عن الغلو.

١٧٥- زعم بعض الشيعة أن علم الأئمة حضوري فجميع العلوم مشهودة لديهم كلها دفعة واحدة لا أن بعضها حاضر وبعضها غائب!!

١٧٦- زعم بعض الشيعية أن العلم الذي تعلمه الأئمة من قبل الحق لم يكن بالتعليم الكسبي الحصولي إنما هو بالعلم الحضوري ، وهو نوع من الارتباط والرقي للروح إلى عوالم عالية حيث ترتبط الروح بتلك العوالم العلوية عيانًا وحضورًا.

١٧٧- أغلب فلاسفة الشيعة لما تقرر عندهم أن العلم الحصولي ليس بعلم حقيقي نزهوا عنه أئمتهم المعصومين؛ وادعوا أن علمهم حضوري!

١٧٨- زعم بعض الشيعة أن علم الأئمة الحضوري من أهم أسباب منحهم الولاية التكوينية المطلقة على الكون.

١٧٩- زعم الشيعة أن الأئمة كانوا عالمين أبدًا غير جاهلين أصلاً في بدء الفطرة وأصل الخلقة!!

١٨٠- اتخذ الشيعة من عبارة إعلام الله تعالى وَ تعليم الله تعالى وإلهامه ترسًا لهم في إثبات علم الأئمة بما كان وما سيكون!

١٨١- ظن الشيعة أن تعليق علم الأئمة بالغيب وما كان وما سيكون على تعليم الله وإلهامه يخلصهم من الوقوع في والغلو!

١٨٢- الحق أن تعليق علم الأئمة بالغيب وبما كان وسيكون على تعليم الله وإلهامه هو شرك وكذب على الله وقول عليه بغير علم!

١٨٣- أنكر الشيعة على من جعل من الغلو اعتقاد علم الأئمة بما كان وما يكون!!

١٨٤- أخرج الشيعة الاعتقاد بثبوت علم الأئمة بما كان وما يكون من مسمى الغلو!!

١٨٥- أخرج الشيعة من مسمى الغلو، بعض أفراده الداخلة تحته فسلبوا عنه حكمه، ففرقوا بين ما جمع الله بينهما!!

١٨٦- ادعى الشيعة أن الاعتقاد بإحاطة علوم الأئمة لجميع الممكنات لا يستلزم التشبيه المنافي للتنزيه والتقديس!

١٨٧- أخرج الشيعة الاعتقاد بإحاطة علوم الأئمة لجميع الممكنات من مسمى التشبيه والتمثيل!!

١٨٨- أخرج الشيعة من مسمى التشبيه والتمثيل، بعض أفراده الداخلة تحته فسلبوا عنه حكمه، ففرقوا بين ما جمع الله بينهما!!

١٨٩- جاءت بعض مرويات الشيعة المنسوبة لأئمتهم بتكفير من أنكر علم الأئمة بالغيب!

١٩٠- كفر الشيعة من أنكر علم الأئمة بما كان وما يكون!

١٩١- أدخل الشيعة في مسمى الكفر: إنكار علم الأئمة بما كان وما يكون!!!

١٩٢- أدخل الشيعة في مسمى الكفر ما ليس منه؛ فحكموا له بحكم المراد من اللفظ(الكفر)، فساووا بين ما فرق الله بينهما!

١٩٣- تبجح بعض الشيعة فأثبتوا -بصريح العبارة-علم الأئمة بالساعة وغيرها مما استأثر الله به.

١٩٤- ادعى الشيعة أن علم الأئمة مأخوذ من الله تعالى بالارتباط الحقيقي بين نفوسهم والمبادي العالية!!!

١٩٥- زعم الشيعة أن القول بثبوت علم ما كان وما سيكون(علم القضاء والقدر) للأئمة كفيلٌ ببقاء الدين واستمراره!!

١٩٦- جاء في مرويات الشيعة أن الأئمة ما كانوا يدعون علم الغيب بل كانوا ينكرونه غاية الإنكار.

١٩٧- أول الشيعة مروياتهم الدالة على عدم علم الأئمة بالغيب-بما يناقض ظاهرها ويتفق مع أهوائهم -لتصبح دليلاً ومستندًا على إثبات علم أئمتهم بالغيب!!

١٩٨- ادعى الشيعة أنه لم ترد رواية واحدة صريحة ينفي فيها أحد الأئمّة علم الغيب عن نفسه!!

١٩٩- حمل الشيعة مروياتهم الدالة على عدم علم الأئمة بالغيب على التقية.

٢٠٠- حمْل المثبتين لعلم الأئمة بالغيب ما ورد من نهي الأئمة عن وصفهم بذلك على التقية تهافت وتناقض وهو في إبطال القول بعلم الأئمة بالغيب ونقضه أجدر من أن يُستخدم في الدلالة عليه وإرسائه.

٢٠١- حاول الإمامية الجمع بين الأدلّة التي دلّت على أنّ الأئمة عالمون بالغيب والأدلّة التي نفت ذلك.

٢٠٢- تكلف الشيعة في تعسف شديد الجمع بين ما دلت عليه النصوص الشرعية ومرويات أئمتهم من اختصاص الله بعلم الغيب وعلم ما كان وما سيكون، وما دلت عليه مروياتهم باستفاضة وتواتر من إثبات علم الأئمة بالغيب وبما كان وما سيكون.

٢٠٣- زعم الشيعة أن الروايات النافية لعلم الأئمة بالغيب لا تعارض النصوص المثبتة لذلك.

٢٠٤- زعم الشيعة أن غاية ما تدلّ عليه الروايات النافية لعلم الأئمة بالغيب هو نفي علم أهل البيت بالغيب بنحو الاستقلال عنه تعالى.

٢٠٥- زعم الشيعة أن ما دلّ من الروايات على عدم علم الأئمة بالغيب وبما كان وسيكون إما هو آحاد، أو متشابه، أو محمول على التقية أو مؤوّل بنفي علمهم به بنحو الاستقلال عنه

تعالى أو لاشتراط البداء أو أنهم لا يعلمون ذلك بحسب مقامهم البشري الصرف، ويعلمونه مِن مقامٍ فوقه هو المقام النوراني الإلهي أو أنه محمول على نفي التسمية دون الوصف!!

٢٠٦- زعم الشيعة أن ما دلّ على علم الأئمة بالغيب وبما كان وسيكون لا يضبط كثرةً، فهو مستفيض بل متواتر المضمون، وأكثره نصّ محكم، وما دلّ على عدمه آحاد أو من المتشابه، ولا معارضة إلَّا بعد المقاومة!

٢٠٧- ادعى الشيعة أنه لا دلالة -في الروايات الناصة على عدم علم الأئمة بالغيب على نفي علم الغيب عنهم بل هو ثابت لهم.

٢٠٨- تدعي الشيعة الإجماع على مسائل أُشتهر فيها الخلاف عندهم؛ كادعائهم الإجماع على أن علم الأئمة حضوري!

٢٠٩- شطح بعض الشيعة فزعم أن نفي الغيب عن الأئمة يراد به أحد معنيان: أنهم لا يعلمون ما في ذات الله المقدسة، أو لكون الأئمة نفس علم الغيب، فلا غيب لهم في عالم ما سوى سواهم، فلا محالة لا يعلمون الغيب لنفي موضوعه!

٢١٠- زعم بعض الشيعة أن المؤمن الممتحن هو من نظر إلي الأئمة بثلاثة عقول: تارة ينظر إليهم بما هم بشر فوق كلّ بشر، فيقول: هم يعلمون الغيب نظرًا إلى الآيات والأخبار المثبتة لهم ذلك، وتارة ينظر إليهم بلحاظ مقامهم المنيع النوراني، فيقول: هم نفس الغيب، وتارة ينظر إليهم بلحاظ نسبتهم إليه تعالى؛ فيقول: إنهم لا يعلمون الغيب الذي هو ذاته المقدسة!.

٢١١- يُعد واقع المعصومين وما تثبته الحقائق التاريخية من سيرتهم من أبرز القوادح الطاعنة في القول بعلمهم بالغيب!

٢١٢- تنصل بعض الشيعة من نسبة إثبات علم الغيب وما كان وما سيكون إلى التشيع، ونفى ورود الإجماع من طائفتهم عليه!! أو وجود أي حجة تدل له!

٢١٣- تبجح بعض الشيعة وكذّب من نسب إلى الإمامية الاعتقاد بعلم الأئمة بالغيب!

٢١٤- موقف أعلام الشيعة من المرتبة الأولى من مراتب القدر -مرتبة العلم- مستقى من أقول المتكلمين المبدعة أو الفلاسفة الزنادقة وممزوج بما ابتدعوه من بدع وانفردوا به من عقائد(البداء، التقية، الغلو في الأئمة).

٢١٥- تشكل موقف أعلام الشيعة من المرتبة الأولى من مراتب القدر -مرتبة العلم- من مشارب ونزعات متنوعة؛ فقد احتوى على نزعات جهمية، ونزعات اعتزالية قدرية، ونزعات فلسفية(مشائية، وإشراقية عرفانية)!

٢١٦- موقف أعلام الشيعة من المرتبة الأولى من مراتب القدر -مرتبة العلم- مخالف صراحة لما دلّ عليه الكتاب والسنة.

٢١٧- معالم دين الشيعة الإمامية ظاهرة في موقفهم من المرتبة الأولى من مراتب القدر-مرتبة العلم- ؛ فهم يعلقون البداء بالعلم، ويثبتون علم القدر لأئمتهم، ويحملون الروايات النافية لعلم الأئمة بذلك على التقية أو البداء!.

٢١٨- خلط فلاسفة الشيعة -في موقفهم من المرتبة الأولى من مراتب القدر -مرتبة العلم- - الفلسفة بالتشيع، فاستخدموا الفلسفة في تقرير ما انفردوا به من عقائد! كزعمهم أن البداء يتعلق بعلم النفوس والأفلاك، وزعمهم أن علم الأئمة حضوري كعلم الله، وزعمهم أن الروايات النافية لعلم الأئمة بالغيب محمولة على مقامهم البشري دون مقامهم النوري الإلهي(مقام الإنسان الكامل).

٢١٩- إن موقف الشيعة من المرتبة الأولى من مراتب القضاء والقدر-مرتبة العلم- مخالف لما عليه أهل السنة والجماعة؛ فهم إما قائلون بأقوال المتكلمين المبتدعة أو بأقوال الفلاسفة الزنادقة؛ مع مزج ذلك بما انفردوا به من العقائد.

٢٢٠- حرص السلف على التأكيد على ثبوت صفة العلم لله تعالى عند حديثهم عن الإيمان بالقدر.

٢٢١- أن قول الشيعة بذاتية صفة العلم: مخالف لنصوص الكتاب والسنة والإجماع، وخروج عن المنهج الحق في إثبات صفة العلم لله وأنها صفة قائمة بذاته تعالى، زائدة عن الذات، وليست هي عين الذات!

٢٢٢- أن قول الشيعة بذاتية صفة العلم وهو في حقيقة الأمر لوثة من لوثات المعتزلة الجهمية-نفاة الصفات-ورثها الشيعة عنهم!

٢٢٣- اختلف الشيعة -الإخباريون والأصوليون- في طريق ثبوت صفة العلم لله؛ وخالفت الطائفتان الحق في ذلك!

٢٢٤- الأدلة على ثبوت علم الله بما كان وما سيكون نقلية وعقلية بل إن الدليل النقلي يؤخذ منه الدليل العقلي.

٢٢٥- حصل في تنظير الشيعة في طريق الاستدلال على علم الله تعالى غلو إما بالإفراط أو التفريط حول دلالة النقل والعقل عليها.

٢٢٦- إن دلالة الوحي-القرآن و سنة ﷺ- على مسألة علم الله سبحانه وغيرها من مسائل أصول الدين دلالة يقينية تحصل بها الكفاية.

٢٢٧- نفي الأصوليين من الشيعة اليقين عن الدليل النقلي خطأ فاحش، وهي لوثة من لوثات المتكلمين ورثوها عنهم!!

٢٢٨- ادعاء إخباريي الشيعة أن أخبار معصوميهم وأقوالهم هي العمدة في إثبات صفة العلم لله تعالى؛ غلو مفرط يؤدي إلى الصرف عن مصدر الهداية(الكتاب و سنة الرسول ﷺ)، ويجعل أقول الأئمة كأقوال النبي في التشريع والعصمة ووجوب الإتباع، ويزيد في دين الله ما ليس منه؛ بل يناقضه: كادعاء تعلق البداء بالعلم الإلهي، وإثبات علم الأئمة بما كان وما سيكون، وأنهم مظاهر علم الله وعيبته.

٢٢٩- حصل في تنظير الشيعة في طريق الاستدلال على علم الله تعالى تفريط حول دلالة الإجماع عليها.

٢٣٠- قصر الأصوليون الأدلة الدالة على علم الله تعالى على العقل فقط.

٢٣١- لم يجعل الإخباريون الإجماع دليلاً ضمن الأدلة الدالة على علم الله تعالى.

٢٣٢- انشغال الأصوليين من الشيعة بنقل الإجماع على مسألة علم الله يُعد ثغرة منهجية، وهو في حقيقة الأمر خروج عن النهج الذي ارتسموه في الاستدلال على أصول دينهم!!

٢٣٣- أن قول الشيعة في مسألة العلم الإلهي يقتضي إنكار العلم القديم والتكذيب بالقدر.

٢٣٤- اعتقاد الشيعة بتعلق البداء بالعلم القديم. وإنكارهم وقوع الأشياء وفق علم الله الأزلي وتقديره السابق، وقول بعضهم بقول هشام ابن الحكم بنفي علم الله السابق بالأمور قبل كونها. وقول طائفة منهم بأن العلم هو المعلوم يعد إنكارًا للعلم القديم وتكذيبًا بالقدر.

٢٣٥- صرحت بعض روايات الشيعة بنفي العلم السابق.

٢٣٦- نص علماء السلف على أن من أنكر العلم القديم فهو كافر.

٢٣٧- قلب الشيعة المفاهيم فأثبتوا البداء وزعموا أن إثبات وقوع الأشياء وفق تقدير الله وعلمه السابق الأزلي يُعد تحديدًا لعلمه تعالى وقدرته.

٢٣٨- إن وجود الأشياء ووقوعها بحسب علم الرب وتقديره السابق يدل على سعة علم الله وكمال قدرته.

٢٣٩- يلزم من عقيدة البداء نسبة الجهل للرب وقصور علمه وقدرته.

٢٤٠- إن صفة العلم واجبة لله قديمة غير حادثة متعلقة بكل معلوم على التفصيل.

٢٤١- القول بتعلق البداء بالعلم الإلهي يلزم منه تشبيه علم الخالق بعلم المخلوق، وأن علمه تعالى حادث بعد أن لم يكن.

٢٤٢- اتخذ الشيعة من إجماع طائفتهم على علم الله السابق والرواية الدالة عليه دليلاً على البداء وأن الله تعالى لا يعلم الأشياء إلاّ بعد وقوعها!!

٢٤٣- بون شاسع بين حكاية الشيعة إجماع طائفتهم على إثبات علم الله بما كان وما سيكون وبين قول أهل السنة والجماعة المجمعين على إثبات علم الله بما كان وما سيكون.

٢٤٤- إن تفسير الشيعة إجماع طائفتهم على إثبات علم الله بما سيكون بالقول بعقيدة البداء الفاسدة برهان قاطع على أن موافقتهم للحق موافقة لفظية.

٢٤٥- إن استدلال الشيعة على البداء برواية تدل بمنطوقها على ثبوت علم الله بما كان وما سيكون يُعد من عجائب الشيعة في باب الاستدلال؛ وهو في واقع الأمر من دفائنهم الباطنية التي تدعي أن للنصوص باطن يجري من الظاهر مجرى اللب من القشر.

٢٤٦- أتت النصوص الشرعية بإثبات تعلق علم الرب تعالى بالمعلوم بعد وجوده وأن المتجدد أمر ثبوتي.

٢٤٧- ثمة فرق بين العلم الذي يتعلق بالمعلوم بعد وجوده والعلم بأن سيكون المعلوم وإثبات العلمين لله هو الحق الذي دل عليه الدليل.

٢٤٨- أن العلم الذي يتعلق بالمعلوم بعد وجوده، هو العلم الذي يترتب عليه المدح والذم والثواب والعقاب أما مجرد العلم بأنه سيكون المعلوم، فلا يترتب عليه مدح ولا ذم ولا ثواب ولا عقاب.

٢٤٩- العلم بالشيء على ما هو عليه وتنوعه بتنوع حال الشيء هو العلم المطابق للمعلوم، وهو صفة كمال وما سوى ذلك فهو جهل لا علم.

٢٥٠- الحق إثبات علم الرب بالشيء على ما هو عليه، وأن علمه سبحانه يتنوع بتنوع حال المعلوم.

٢٥١- إن الحفاظ على جناب الرب وتعظيمه يكون بنفي وصفه بالبداء وإثبات كمال علمه وأن علمه سبحانه يتنوع بتنوع حال المعلوم.

٢٥٢- إن من أعظم الضلال والجهل أن ينفي النافي علم رب العالمين بمخلوقه، لكون ذلك يستلزم ما يسمونه تغيرًا وحلول حوادث.

٢٥٣- أدلة الشيعة وأقوالهم في عقيدة البداء مختلفة ومتنافرة ومتناقضة.

٢٥٤- ظهور تناقض الشيعة في عقيدة البداء من أوضح أمارات بطلانها.

٢٥٥- أن الشيعة بموجب عقيدتهم الفاسدة بإثبات البداء في علم الرب ونفي تجدد علمه بالمعلوم بعد وقوعه تنزه الرب عن الأكمل دون الأنقص و هذا إضلال للخلق وقلب للحق.

٢٥٦- كل علم فهو تابع للمعلوم مطابق سواء كان سببًا في وجود المعلوم أو لم يكن.

٢٥٧- القول بأن العلم نسب وإضافات لوثة ورثها الشيعة من النفاة المعطلة.

٢٥٨- النفاة المعطلة من الجهمية والمعتزلة: يصفون الله بما لم يقم به؛ ويدعون أن الصفات إضافات لا صفات.

٢٥٩- القول بأن العلم يعني عدم الجهل لوثة ورثها الشيعة من النفاة المعطلة.

٢٦٠- يرجع النفاة المعطلة؛ صفات الحق إلى أمور عدمية، ويجعلون العليم والعالم من أسماء السلوب.

٢٦١- اسم العليم والعالم متضمن لكمال العلم السالم من كل ما يضاده.

٢٦٢- العلم والعالم والعليم وصف لأمر وجودي يقتضي كمال علم الرب وعظمة قدره.

٢٦٣- العلم من الصفات الثبوتية فلا يصح أن يُقال في معناه عدم الجهل أو نفي الجهل.

٢٦٤- لا يصح أن يُقال في معنى العلم عدم الجهل أو نفي الجهل لأمرين الأول: لأن النفي عدم، والعدم ليس بشيء، فضلا عن أن يكون كمالا، والثاني: لأن النفي قد يكون لعدم قابلية المحل له، فلا يكون كمالاً!

٢٦٥- لا يوصف الرب بصفة سلب إن لم تتضمن معنى ثبوتيًا.

٢٦٦- الصفة السلبية التي لا تتضمن ثبوتًا لا يوصف بها إلا المعدوم.

٢٦٧- كل صفة تصلح للمعدوم المحض فإنها لا تصلح لله تعالى لأن تلك الصفة لا مدح فيها بحال.

٢٦٨- ما ليس فيه مدح فإن الله لا يوصف به سبحانه وتعالى بل له الأسماء الحسنى والمثل الأعلى.

٢٦٩- الزعم بأن العلم هو حضور المعلوم يقتضي نفي علم الرب السابق.

٢٧٠- القول بأن العلم هو حضور المعلوم ومشاهدته لوثة ورثها بعض متكلمة الشيعة من نصير ملتهم الطوسي.

٢٧١- قول نصير ملة الشيعة الطوسي في العلم شر من قول جهم.

٢٧٢- من المعلوم بالضرورة: أن نفس العلم ليس هو لا ذات العالم ولا ذات المعلوم.

٢٧٣- ينقسم علم الرب تعالى إلى فعلي وانفعالي.

٢٧٤- نفي الشيعة كون علم الرب بأفعال العباد علمًا فعليًا مبني على أصلهم الفاسد في نفي خلق الأفعال.

٢٧٥- اجتمع في قول الشيعة نفي نوعي العلم الانفعالي والفعلي وهذا غاية في الضلال ومخالفة الحق وفساد الاعتقاد.

٢٧٦- الشيعة بقولهم بعقيدة البداء الفاسدة أنكروا أن يكون علم الله السابق مطابقًا لمعلومه، فنفوا بذلك العلم الانفعالي!

٢٧٧- الشيعة بنفيهم خلق أفعال العباد، جعلوا علم الرب بها علم بأمر أجنبي منه، ولم يجعلوا علمه بالمخلوقات فعليًا فنفوا بذلك العلم الفعلي العملي!

٢٧٨- الرب سبحانه هو المنفرد بالعلم الشامل اليقيني بما كان وما سيكون؛ وليس لغيره في ذلك نصيب.

٢٧٩- لا يحيط الخلق بشيء من علم الله ومعلوماته إلا بما شاء منها وهو ما أطلعهم عليه من الأمور الشرعية والقدرية، وهو جزء يسير جدًا مضمحل في علوم الباري ومعلوماته.

٢٨٠- من أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة؛ القول بانفراد الرب واختصاصه بعلم الغيب وعلم ما كان وكل ما سيكون.

٢٨١- خالف الشيعة النصوص الشرعية؛ فادعوا أن الأئمة عندهم علم ما كان وما هو كائن وما سيكون إلى يوم القيامة، وأنهم يعلمون الغيب، وعندهم علم القدر وأسراره وعلم ما هو كائن في الدنيا والآخرة!

٢٨٢- جعل الشيعة الأئمة شركاء لله في علم الغيب، ووصفوهم بما هو من خصائصه.

٢٨٣- اقترح الشيعة في أئمتهم ما لا حقيقة له من كونهم لا يخفى عليهم شيء، وأنهم يعلمون الغيب، وأنهم خزان علمه تعالى بل عين علمه، وكل هذا باطل خلاف ما خلقه الله، وخلاف ما شرعه.

٢٨٤- وصف الشيعة أئمتهم بعلم ما كان وما سيكون، وأنه لا يخفى عليهم شيء وأنهم مصدر العلوم وخزان العلم الإلهي بل عين علم الرب مناقض لما دلت عليه الكتب الإلهية والدلائل العقلية.

٢٨٥- اتفق المسلمون على أن الله مستغن عما سواه في علمه بالأشياء، وأنه المعلم لكل من علَّم سواه من علمه.

٢٨٦- ادعاء الشيعة أن علم الله بخلقه إنما يكون بواسطته الأئمة غلو ظاهر؛ لا يقوله مسلم، بل هو مخالف لإجماع المسلمين.

٢٨٧- القول بثبوت علم الغيب للأئمة عين اعتقاد الغلاة الذين ادعى الشيعة مخالفتهم وحكموا بكفرهم!

٢٨٨- ثمة عقائد عند الشيعة لا تستقيم مع ادعائهم ثبوت علم الغيب لأئمتهم.

٢٨٩- لا يستقيم الجمع بين إثبات علم الأئمة بما كان وما سيكون إلى يوم القيامة والقول بعقيدة البداء.

٢٩٠- لا يستقيم الجمع بين إثبات علم الأئمة بالغيب وادعاء وقوع الظلم عليهم.

٢٩١- نفى الله علم الغيب المطلق عن خلقه ولم يأذن لأحد أن يعلمه.

٢٩٢- ادعى الشيعة أن أئمتهم أعلم من الأنبياء والرسل والملائكة وأنهم المصدر لعلمهم ولعلم جميع الخلق، ونصوص القرآن تدل على نقيض قولهم!

٢٩٣- الرسل لا يعلمون من الغيب إلا قدر ما علمهم الله، وعلمهم ببعض الغيب من خصائصهم التي لا يشاركهم فيها غيرهم.

٢٩٤- ادعاء الشيعة أن أئمتهم يعلمون ما يعلمه الله شرٌّ من قول النصارى فإنَّ النصارى ادَّعوا هذا الغلو في المسيح وحده!

٢٩٥- إن غاية ما يثبته الشيعة من فرق بين علم الله بالغيب وعلم الأئمة به أن علم الله ذاتي وعلم أئمتهم وهبي منه تعالى.

٢٩٦- الفارق الذي يثبته الشيعة بين علم الله بالغيب وعلم الأئمة به لا طائل تحته لزعمهم أن الأئمة هم عين علم الله، وأن علمه تعالى بالخلق إنما يكون بواسطتهم؛ فالله -في زعمهم- مفتقر إلى علمهم!

٢٩٧- ساوى الشيعة أئمتهم بالله في العلم، فزعموا أنه ثابت لهم على وجه الكمال.

٢٩٨- قدح الشيعة في صفة الغنى الثابتة لله تعالى بادعائهم أنه تعالى مفتقر إلى الأئمة في علمه بخلقه!!

٢٩٩- من زعم أن الله مفتقر لمخلوق بوجه ما، فهو كاذب مفتر كافر!

٣٠٠- أن علم الله تعالى -الذي هو صفته- قائم به، ومن الممتنع أن تقوم صفته تعالى بغيره أو أن يكون له تعالى مثل فيها!

٣٠١- حقيقة قول الشيعة أن علم أئمتهم أكمل وأتم وأعظم من علم الله؛ لأنهم -في زعمهم- مصدر العلوم بل وسائط علم الله في خلقه -تعالى الله عما يقولون علوًا كبيرًا.

٣٠٢- الرب سبحانه أكبر من كل شيء، فلا يساويه شيء في شيء من صفات الكمال فعلمه أكبر من كل علم، وقدرته أكبر من كل قدرة، وهكذا سائر صفاته.

٣٠٣- ادعاء الشيعة أن أئمتهم يرفضون تسميتهم بالعالمين بالغيب لا نفي توصيفهم به تمويه وتلبيس.

٣٠٤- ادعاء الشيعة أن اسم عالم الغيب مختص بالله دون الوصف بذلك؛ تحكم محض، وهو مخالف للنقل والعقل.

٣٠٥- سلب الشيعة صفة العلم عن الله تعالى، وأعطوها لأئمتهم، فأفرغوا علم الله عن مضمونه وأعطوه لأئمتهم.

٣٠٦- أعطى الشيعة أئمتهم صفة العلم بينما أنكروا قيام صفة العلم- وسائر الصفات -بالرب تعالى نافين بذلك حقيقة علمه!

٣٠٧- ادعاء الشيعة أن مقصد الأئمة من نفيهم علم الغيب عن أنفسهم: نفي التسمية بعالم الغيب لا الوصف بذلك، افتراء على الأئمة وقدح فيهم واتهام لهم بإقرار الغلاة على قولهم!

٣٠٨- صدق الشيعة بمروياتهم المكذوبة التي تدعي أن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون، وأنه لا يخفى عليهم شيء.

٣٠٩- حرف الشيعة الآيات والأحاديث الصحيحة النافية لعلم الأئمة بالغيب- عن مواضعها ترويجًا لمعتقداتهم.

٣١٠- تناقضت روايات الشيعة —حول علم الأئمة بالغيب-إثباتًا ونفيًا.

٣١١- زعم الشيعة: بأن المراد بنفي علم الغيب عن الأئمة- في بعض الآيات والأحاديث- نفي العلم الذاتي لا الوهبي تحكم محض وادعاء بحت ليست عليه أثارة من علم لا من كتاب، ولا من سنة، ولا من إجماع، ولا من قياس، بل هو كذب وافتراء وقول على الله بلا علم.

٣١٢- لا يستقيم الجمع بين اعتقاد الشيعة: أن علم الأئمة بالغيب وهبي بإذن الله، وأنهم مصدر لعلم الله في خلقه!!

٣١٣- لا يستقيم الجمع بين اعتقاد الشيعة: أن الأئمة عين علم الله، وأنهم مصدر لعلم الله في خلقه!!

٣١٤- أن غاية ما يثبته الشيعة من فرق بين علم الله بالغيب وعلم أئمتهم به أن علمه تعالى ذاتي وعلم أئمتهم وهبي منه تعالى، بإذنه ومشيئته! وهذا الفارق لا طائل تحته لزعمهم أن أئمتهم هم عين علم الله، وأن الله مفتقر إلى علمهم؛ فعلمه بالخلق إنما يكون بواسطتهم!

٣١٥- ما ادعاه الشيعة -في سبيل إثبات علم الغيب لأئمتهم والتوفيق بين قولهم وبين الأدلة النافية لذلك- من أن الأئمة لهم طبيعتان أو مقامان كذب وافتراء وهو من جنس قول النصارى في المسيح!

٣١٦- من ادعى في أحد من الخلق -سواءً كان إمامًا أو معصومًا- معرفة الغيب المطلق وأن الله أطلعه عليه فقد ظلم نفسه وبخس من التوفيق حظه وأعظم الفرية على ربه وقوله باطل بإجماع المسلمين، بل قوله ظاهر الكفر والفساد لمخالفته المنقول والمعقول.

٣١٧- قياس الشيعة أئمتهم على الأنبياء في معرفة الغيب قياس فاسد؛ فهم يرفعون مقام أئمتهم على الأنبياء ويدعون فيهم ما لم يثبت للأنبياء أصلاً بل ويقترحون فيهم ما لا يقترحون في الأنبياء.

٣١٨- خصائص الأنبياء-في الإخبار عن بعض المغيبات-لا يشاركم فيها غيرهم.

٣١٩- الأنبياء لا يعلمون من الغيب إلا قدر ما علمهم الله.

٣٢٠- لا يستقسم قياس الشيعة أئمتهم على الأنبياء -في ثبوت علم الغيب- إذ الأصل المقيس عليه (النبي) لم يطلع على جميع الغيب! ولم يكن خازنًا لعلمه تعالى بل خفيت عليه أمور!

٣٢١- ادعاء الشيعة أن الله أذن للأئمة بعلم الغيب قول على الله بغير علم وإتباع للظن ولما تهواه أنفسكم المريضة!

٣٢٢- حمْل الشيعة إنكار أئمتهم لعلم الغيب على التقية تهافت وتناقض وهو في إبطال ثبوت علم الغيب للأئمة ونقضه أجد من أن يُستخدم في الدلالة عليه وإرسائه!

٣٢٣- حمْل الشيعة إنكار أئمتهم لعلم الغيب على التقية هو في حقيقة الأمر اتهام لأئمتهم إما بالعجز والخور وعدم الصلابة في بيان الحق، وإما بالكتمان وعدم التبليغ، وهذا لا يستقيم مع اعتقادهم بولايتهم ومع ما ادعوه في أئمتهم من الصفات الكاملة.

٣٢٤- حمْل الشيعة إنكار أئمتهم لعلم الغيب على التقية لا يتسق مع ما تثبته الحقائق التاريخية من سيرة الأئمة وموقفهم من الغلاة.

٣٢٥- قول الطوسي ومن على شاكلته من الفلاسفة بنفي علم الرب بالجزئيات، باطل شرعاً وعقلاً.

٣٢٦- الفلاسفة بنفيهم علم الرب بالجزئيات شركاء للقدرية الأوائل في مخالفتهم لأصل العلم.

٣٢٧- قول الفلاسفة بنفي علم الرب بالجزئيات شر من قول القدرية الأوائل.

٣٢٨- نفي علم الله بالجزئيات من بلايا الفلاسفة وكفرياتهم.

٣٢٩- قول الفلاسفة بنفي علم الرب بالجزئيات إساءة ظن بالرب تعالى وحجد لكمال صفاته.

٣٣٠- قول الطوسي عن علم الرب أنه فعلي، مع إخراجه الجزئيات الموجودة عنه تناقض يعرفه من تصور القولين.

٣٣١- العلم الكلي بدون العلم بالجزيئات التي يفعلها الفاعل، لا يكون علماً فعلياً، ولا يؤثر في وجود شيء ولا في فعله.

٣٣٢- القول بأن الرب يعلم الكليات دون الجزئيات، يستلزم أنه لم يخلق شيئاً ولا يعلم شيئاً من الموجودات.

٣٣٣- سائر الأدلة الدالة على علمه تعالى تستلزم علمه بالجزئيات.

٣٣٤- حقيقة قول نصير الدين الطوسي في العلم، هو قول غلاة النفاة للعلم، و أن الخالق تعالى لا يعلم شيئاً: لا نفسه ولا غيره.

٣٣٥- ضل الفلاسفة، فجعلوا مجرد العلم بنظام المخلوقات موجباً لوجوده، ولم يجعلوا للقدرة والمشيئة أثرًا.

٣٣٦- العلم بالمخلوقات شرط في وجودها، لكن ليس هو وحده العلة في وجودها، بل لا بد من القدرة والمشيئة.

٣٣٧- يعد قول الطوسي في العلم الإلهي تكذيبًا للقدر من جانبين، نفي علم الرب بالجزئيات، والزعم بأن العلم هو المعلوم!

٣٣٨- إنكار علم الرب بالجزئيات يدخل في التكذيب بالقدر.

٣٣٩- حقيقة قول نصير ملة الشيعة الطوسي أن العلم ليس صفة للرب، بل هو نفس المعلومات.

٣٤٠- حاصل قول نصير ملة الشيعة الطوسي: أنه لا يقوم بالرب علم لا بالكليات ولا بالجزئيات، إذ العلم عنده نفس المعلومات.

٣٤١- قول فلاسفة الشيعة المقتفين أثر ابن عربي في مسألة العلم الإلهي مركب من أصلين فاسدين وحدة الوجود والزعم بأن أعيان الممكنات ثابتة في العدم.

٣٤٢- يعد قول فلاسفة الشيعة المقتفين أثر ابن عربي في مسألة العلم الإلهي تكذيبًا للقدر من جانبين، نفي علم الرب بالجزئيات، والزعم بأن الرب استفاد علمه من الأعيان الثابتة!

٣٤٣- قول فلاسفة الشيعة المقتفين أثر ابن عربي في مسألة العلم الإلهي مناقض لما دل عليه الدليل من كون الرب عالم بعلم وعلمه –تعالى– واحد بالنوع، متعدد بتعدد المعلومات.

٣٤٤- الزعم بأن علم الرب بنفسه هو عين علمه بالأشياء زعم باطل؛ متوقف على كون الأشياء منطوية في ذاته تعالى غير مباينة له.

٣٤٥- أن علم الرب بنفسه ليس هو علمه بالمخلوقات.

٣٤٦- الرب سبحانه عالم بالذات بمعنى أن ذاته أوجبت كونه عالماً وأنه نفسه مستغن عما يجعله عالمًا وليس هناك شيء غيره جعله عالمًا.

٣٤٧- علم الرب تعالى من لوازم نفسه المقدسة، فهو سبحانه لم يستفد شيئًا من صفاته المقدسة من غيره، ولم يحتج إلى سواه بوجه من الوجوه، بل هو الغني عن كل ما سواه.

٣٤٨- الزعم بأن العلم الإلهي ليس إلا من الأعيان الثابتة قدح في علم الرب إذ فيه: وصف لكون علمه تعالى محدث، وتشبيه لعلمه بعلم المخلوق، والزعم بأنه مفتقر للأعيان في علمه بالأشياء، ونفي ما استحقه بنفسه من كمال علمه ولزوم التجهيل له!

٣٤٩- ادعى الشيرازي أن وجوده تعالى وجود كل الأشياء وأن الرب بسيط الحقيقة كل الأشياء.

٣٥٠- ادعى الشيرازي أن علم الحق يشمل: العلم المجمل الذي هو عين ذاته، والعلم بالأعيان الثابتة المشهودة لدى الذات الإلهية على عدمها، والعلم المفصل الذي يمثل عين وجود الأشياء!

٣٥١- أن قول الشيرازي في العلم الإلهي قائم على مادة إلحادية مستقاة من ابن عربي.

٣٥٢- أقر بعض عرفاء الشيعة، بتأثر الشيرازي بقول ابن عربي في العلم الإلهي.

٣٥٣- إن قول الشيرازي في العلم الإلهي لم يفد إثبات تقدم علم الرب التفصيلي بالأشياء قبل كونها وغاية قوله الزعم بأن علمه السابق بفعله منطوي في علمه بذاته علمًا إجماليًا في عين الكشف التفصيلي، وتفصيليًا في عين الوحدة الإجمالية.

٣٥٤- يعد قول الشيرازي في العلم الإلهي تكذيبًا للقدر من ثلاث جوانب، نفي علم الرب بالجزئيات، والزعم بأن العلم هو الوجود والحضور، والزعم بأن العلم الإلهي مستفاد من الأعيان الثابتة.

٣٥٥- لا يمكن الجمع بين كونه تعالى بسيط وكونه كل الأشياء فبين الأمرين شيء من التعارض.

٣٥٦- إن نظرية صدر المتألهين في العلم الإلهي والتي جاءت لتجمع بين النظريتين الصورية والشهودية حاولت أن تجمع بين أمرين متناقضين في الذات الإلهية هما تمام البساطة بلا تركيب وأنها حاوية كل الأشياء، والجمع بين ذلك محال.

٣٥٧- مفاد قول الشيرازي أن علمه تعالى بالأشياء إنما هو بحلولها في ذاته.

٣٥٨- لم يقل أحد من المسلمين: إن الله لا يعلم المخلوقات، حتى تحل في ذاته، أو يحل في ذاته ما هو مماثل في الحقيقة لهذه المخلوقات!

٣٥٩- من ادعى أن علم الأول سبحانه بوجود كل الأنواع والأجناس التي لا نهاية لها عين علمه بنفسه لم يتميز عن من يدعي أن علم الإنسان بغيره عين علمه بنفسه وعين ذاته، ومن قال ذلك سفه في عقله!!

٣٦٠- يلزم على قول الشيرازي في العلم نفي علم الرب بالمعدوم والمستحيل، ونفي قدرة الرب واختياره.

٣٦١- قول الشيرازي في العلم الإلهي مناقض لما دل عليه الدليل من كون الرب عالم بعلم وعلمه- تعالى- واحد بالنوع، متعدد بتعدد المعلومات.

الفصل الثاني:

موقف الشيعة الإمامية من المرتبة الثانية من مراتب القضاء والقدر: مرتبة الكتابة.

-عرض ونقد-

وفيه توطئة، ومبحثان:

المبحث الأول: موقف الشيعة الإمامية من المرتبة الثانية من مراتب القضاء والقدر؛ مرتبة الكتابة.

المبحث الثاني: نقد موقف الشيعة الإمامية من المرتبة الثانية من مراتب القضاء والقدر؛ مرتبة الكتابة.

توطئة:

المراد من هذه المرتبة: إثبات أن الله تعالى كتب مقادير كل شيء –ما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة– في اللوح المحفوظ قبل خلق السماوات والأرض عندما خلق القلم، وقد جفت الصحيفة المكتوب فيها بالمداد المكتوب به فيها. (فلو اجتمع الخلق كلهم على شيء كتبه الله تعالى فيه أنه كائن، ليجعلوه غير كائن – لم يقدروا عليه. ولو اجتمعوا كلهم على شيء لم يكتبه الله تعالى فيه، ليجعلوه كائنًا – لم يقدروا عليه، جف القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة). [١]

والإيمان بكتابة مقادير الخلائق يتضمن أصولاً عظيمة:

أحدها: إثبات أن الله تعالى كتب في اللوح المحفوظ جميع ما سبق علمه أنه كائن ومن ذلك ما سيصير إليه العباد، فكتب الأعمال والآجال والأرزاق والسعادة والشقاوة ثم الخلائق ما شون على ذلك لا يحيدون عنه.

الثاني: إثبات أنه تعالى (أخبر بذلك وأظهره قبل وجود المخلوقات إخبارًا مفصلاً)، [٢] إذ (حصوله في الكتابة والتقدير يتضمن حصوله في الكلام والقول والعلم من غير عكس). [٣]

الثالث: إثبات اللوح والقلم، فلا يتم الإيمان بالكتابة إلا بالإيمان باللوح والقلم؛ إذ (الإيمان باللوح والقلم من الإيمان بكتابة الله ﷻ). [٤]

الرابع: إثبات تعدد أنواع التقادير، إذ (الإيمان بكتابة المقادير يدخل فيه خمسة تقادير). [٥]

إذا تقرر ما سبق؛ فإن تجلية موقف الشيعة من مرتبة الكتابة؛ وإظهار ضلالهم وكشف عوارهم، يتضح من خلال ثلاثة أمور رئيسة:

---

(١)العقيدة الطحاوية، للطحاوي، شرح وتعليق: محمد ناصر الدين الألباني، ٥٣.

(٢)شرح الطحاوية، أبي العز الحنفي، ٢/ ٣٥٩.

(٣)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٦٢/١٦.

(٤)جامع شروح العقيدة الطحاوية، مجموعة من العلماء، ٥٧٨/١.

(٥)معارج القبول بشرح سلم الوصول، حافظ حكمي، ٣/ ٩٢٨، وانظر: أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة، حافظ حكمي، ٨١.

الأمر الأول: إبراز موقف الشيعة من:

- **اللوح والقلم.**
- **صفة الكتابة.**
- **أنواع التقادير والمحو والإثبات فيها.**

الأمر الثاني: إبراز قول الشيعة الفاسد في تعلق البداء بمرتبة الكتابة!

الأمر الثالث: إبراز غلو الشيعة المفرط في أئمتهم من خلال اعتقاداتهم وأقوالهم في المسائل المتعلقة بمرتبة الكتابة.

وسيكون –بعون الله– الحديث عما سبق مندرج في المباحث التالية:

المبحث الأول:

موقف الشيعة الإمامية من المرتبة الثانية من مراتب القضاء والقدر؛ مرتبة الكتابة

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: موقف الشيعة الإمامية من اللوح والقلم.

المطلب الثاني: موقف الشيعة الإمامية من مدلول لفظ كتب وصفة الكتابة.

المطلب الثالث: موقف الشيعة الإمامية من أنواع التقادير والمحو والإثبات فيها.

المطلب الرابع: أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على معتقدهم في مرتبة الكتابة.

المطلب الأول: موقف الشيعة الإمامية من اللوح والقلم.

قرر الشيعة أن (**اللوح والقلم ..من ضروريات الإسلام**، تكرر ذكرهما في القرآن، وتواترت بهما أخبار العامة والخاصة). (١)

وأقروا بـ(أن الله .. خلق اللوح والقلم وكتب فيه من الغيب ما يتعلق بهذا العالم وبذلك ورد الأثر من قوله: "جف القلم بما هو كائن" (٢)). (٣)

وقالوا: (**القلم .. نحن مجمعون عليه** وهو مذكور في القرآن حيث يقول الله تعالى:﴿ **وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ۝١** ﴾ القلم: ١، وقد ثبت أنه يجري في اللوح). (٤)

بل صرحوا بأن الإقرار باللوح والقلم من مذهب الإمامية، يقول الصدوق: (دين الإمامية هو الإقرار بتوحيد الله تعالى ذكره،...والإقرار بأنبياء الله ورسله وحججه وملائكته و كتبه، والإقرار بأن محمدًا صلى الله عليه وآله هو سيد الأنبياء والمرسلين، ... وأن الدعائم التي بني الإسلام عليها خمس: الصلاة، والزكاة، والصوم، و الحج، وولاية النبي والأئمة بعده صلوات الله عليهم، وهم اثنا عشر إمامًا ... والإقرار بأنهم أولو الأمر الذين أمر الله ﷻ بطاعتهم.... **والإقرار** بالصراط والحساب والميزان **واللوح والقلم**). (٥)

وأقل نظر في مصنفات الشيعة يظهر من خلاله أن مقصدهم من اللوح: لوحين؛ الوح المحفوظ، ولوح المحو والإثبات.

---

(١) رسالة الوسائط، ضمن مجموعة رسائل العلامة الطباطبائي، محمد حسين الطباطبائي، ١٧١.

(٢))أخرجه بهذا اللفظ الطبراني في المعجم الكبير، برقم(١١٥٦٠)، ٢٢٣/١١، وأخرجه أحمد في المسند بلفظ: "قد جف القلم بما هو كائن"، برقم(٢٨٠٤)، ٢٤٤/٣-٢٣٦، وصحح إسناده أحمد شاكر رحمه الله.

(٣)مشارق أنوار اليقين، رجب البرسي، ٢١١.

(٤)المسائل العكبرية، المفيد، ١٠١، تفسير القرآن المجيد، المفيد، ٥٣٥.

(٥) الأمالي، الصدوق، ٧٣٨-٧٣٩، ونقله عنه المجلسي في كتابه بحار الأنوار، ١٠ /٣٩٣ -٣٩٤، ط. مؤسسة الوفاء، وترجم له بعنوان: (بابٌ نادر فيما بين الصدوق محمد بن بابويه رحمة الله عليهما من مذهب الإمامية، وأملى على المشايخ في مجلس واحد على ما أورده في كتاب المجالس).

فقد صرحوا بأن (الآيات والأخبار تدل على أن الله خلق لوحين أثبت فيهما ما يحدث من الكائنات: أحدهما اللوح المحفوظ .... والآخر لوح المحو والإثبات). [1]

يقول المجلسي: (يظهر من الأخبار أن لله ﷻ لوحين: اللوح المحفوظ وهو لا يتغير، ولوح المحو والإثبات وفيه يكون البداء). [2]

ويقول نعمة الله الجزائري:(الظاهر ممن تتبع الأحاديث أن الله تعالى خلق لوحين، أحدهما: لوح المحو والإثبات.. والثاني: لوح المحفوظ). [3]

وجاء في الرسالة الوعائية(اللوحين: المحفوظ، ولوح المحو والإثبات). [4]

ويقول جعفر مرتضى العاملي:(للقلم كتابتين في لوحين:

إحداهما : في لوح المحو والإثبات، وفيه يكون البداء. ولا يكون منه.

والأخرى: في الكتاب المكنون، الذي هو أم الكتاب ، ومنه يكون البداء . . ولا يكون فيه)[5].

ويقول حبيب الله الخوئي: (**إن الله سبحانه قد خلق لوحًا وسمّاه لوح المحو والإثبات** قد كتب فيه الآجال والأرزاق وجميع ما يكون في عالم الكون معلَّقا على الأسباب والشرائط وهو الذي يقع في المحو والاثبات والتّغيير والبداء ،..فهذا اللَّوح الذي أبدع فيه صور الموجودات على الوجه القابل للتّغيير.

---

(١) بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ١٣٠/٤، مرآة العقول، المجلسي، ١٣٢/٢، وانظر: تعليقة على معالم الأصول، علي الموسوي القزويني، ٤٥٩/٤، مختصر مفيد، جعفر العاملي، ٢٨/٢، استخراج المرام من استقصاء الإفحام، علي الحسيني الميلاني، ٢٢٩/١، منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله الخوئي، ٣٨٧/٤-٣٨٨، صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ٢١٦/١-٢١٧.

(٢)بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٤٦٣/٤.

(٣) نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ١٤٩/٢-١٥٠، وانظر منه:٢٣٤/٢.

(٤) الرسالة الوعائية، أحمد الإحسائي، ٣٥.

(٥) الصحيح من سيرة النبي الأعظم، جعفر العاملي، ٢٠٠/٢٨.

وخلق لوحًا آخر أبدع فيه صور الموجودات وجميع الأشياء مفصّلة معقولة محفوظة عن التّغيّر وهو المسمّى بأم الكتاب المشار إليه في قوله تعالى:﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩ ، وقد كتب الله فيه الكاينات على ما علمه في الأزل).[١]

ويُطلق فلاسفة الشيعة على اللوح المحفوظ مسمى لوح القضاء والنفس الكلية الفلكية، وعلى لوح المحو والإثبات مسمى لوح القدر، والنفس المنطبعة!

يقول الشيرازي: (**العالم العقلي ..معبر عنه بالقلم** ..[و] **العالم النفساني السماوي ..لوح قضائه إذ كل ما جرى في العالم أو سيجري مكتوب مثبت في النفوس الفلكية فإنها عالمة بلوازم حركاتها** ... . فكما ينتسخ بالقلم في اللوح نقوش حسية كذلك ارتسمت من عالم العقل في عالم النفوس صور معلومة مضبوطة منوطة بعللها وأسبابها على وجه كلي. **فتلك الصور ..محلها هو عالم النفوس الكلية التي هي ..لوح القضاء** . ثم ينتقش منه في **القوى المنطبعة الفلكية** نقوش جزئية مشخصة بأشكال وهيئات معينة مقارنة لأوقات وأوضاع معينة من لواحق المادة على ما يظهر في الخارج...**وهذا العالم...هو لوح القدر كما أن ذلك العالم الذي هو عالم النفوس الناطقة الكلية لوح القضاء.** وكل منهما لاشتماله على صورة الوجود كله كتاب مبين على ما قال سبحانه: ﴿ وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾ ﴾ الأنعام: ٥٩، ...**إلا أن الأول: لوح محفوظ هو أم الكتاب، والثاني: كتاب المحو والإثبات على ما قال سبحانه:** ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩).[٢]

ويقول:(**عالم العقول المقدسة والنفوس الكلية كلاهما كتابان إلهيان**، وقد يقال للعقل الأول: أم الكتاب لإحاطته بالأشياء إجمالاً، **وللنفس الكلية الفلكية الكتاب المبين لظهورها فيها تفصيلاً، والنفس المنطبعة في الجسم الكلي كتاب المحو والإثبات**).[٣]

---

(١) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله الخوئي، ٣٨٨/٤.

(٢)المبدأ والمعاد، صدر الدين الشيرازي، ٢٢٥-٢٢٦.

(٣)المبدأ والمعاد، صدر الدين الشيرازي، ٢٢٦-٢٢٧ .

وقد بين الشعراني أن (لوح المحو والإثبات هو الذي عبر عنه في موضع.. بالصحف السماوية و.. القوى المنطبعة الفلكية)! [1]

هذا وقد زعم بعض عرفاء الشيعة أن ألواح التقدير أو الكتب الإلهية خمسة:

أم الكتاب وهو القلم أو: العقل الأول!.

والكتاب المبين وهو اللوح المحفوظ أو: النفس الكلية!.

ولوح المحو والإثبات وهو النفس المنطبعة ويسمى أيضا: لوح القدر.

والكتاب المسطور.

والكتاب الجامع للكل؛ أي للكتب المتقدمة هو الإنسان الكامل؛ أي: النبي وأمير المؤمنين والأئمة من بعده! زعموا!!!

يقول عارف الشيعة هادي السبزواري: (الكتب الإلهية والصحف المكرمة المرفوعة المطهرة كثيرة:

الأول: أم الكتاب) [2]: (وهو العقل الأول والممكن الأشرف الأقرب سُمي به لاحتوائه بكل الحقايق لكونه بسيط الحقيقة جامعًا لكمالات ما دونه.

-وكتابيته: باعتبار ماهيته، وكونه قلمًا على ما في القرآن والأحاديث كقوله تعالى: ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ ١﴾ القلم: ١، وقوله صلى الله عليه وآله: "أول ما خلق الله القلم"[3] وقوله صلى الله عليه وآله: :جف القلم بما هو كائن" وغير ذلك باعتبار فعاليته وإفاضته لصور ما دونه-

---

(١)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ج٤/ حاشية(١)، صفحة ٢٥٥، وانظر منه: ج٤/ حاشية(٢)، صفحة ٢٤٩.

(٢)شرح الأسماء الحسنى، حاج ملا هادي السبزواري ، ٤٩/١.

(٣)أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب في القدر،٥٢/٥، ط. دار ابن حزم، و الترمذي، أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب ومن سورة ن، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب.٣٤٨/٥، ط. دار الغرب الإسلامي، وقال الألباني رحمه الله: حديث صحيح، ظلال الجنة في تخريج السنة للألباني ٤٩.

أو أم الكتاب: جملة عالم العقل). [1]

(**والثاني**: الكتاب المبين وهو النفس الكلية **وتسمى اللوح المحفوظ** وإليهما الإشارة بقوله تعالى: ﴿ نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ ﴾ القلم: ١، وبـ ﴿ مَا يَسۡطُرُونَ ١ ﴾ القلم: ١، إلى ما صدر عنهما من صور الموجودات.

والثالث: كتاب المحو والإثبات وهو النفس المنطبعة وتسمى لوح القدر. **والحق أن الكتاب المبين الذي لا رطب ولا يابس إلا فيه أعم يشمل الأول والثالث أيضًا**، وإلى هذا الكتاب أشار بقوله: ﴿ يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ ٣٩ ﴾ الرعد: ٣٩ .

والرابع: الكتاب المسطور وهو المنقوش على الرق المنشور ... ويسمى سجل الوجود وإليه الإشارة بقوله: ﴿ وَٱلطُّورِ ١ وَكِتَٰبٖ مَّسۡطُورٖ ٢ فِي رَقّٖ مَّنشُورٖ ٣ ﴾ الطور: ١ – ٣.

والخامس: الكتاب الجامع للكل وهو الإنسان، ولا سيما الكامل منه وهو الكتاب الصغير المستنسخ من الكتاب الكبير، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿ وَكُلَّ شَيۡءٍ أَحۡصَيۡنَٰهُ فِيٓ إِمَامٖ مُّبِينٖ ١٢ ﴾ يس: ١٢).[2]

وقد أيد الكربلائي كلام السبزواري الآنف وشرحه واستدل له بالروايات المنسوبة للأئمة؛ فقال:(وهنا كلام للمحقق السبزواري رضى الله عنه ولعلّه كلام جامع لبيان موضوع أمّ الكتاب وكتابي المحو والإثبات، مع الإشارة إلى انطباق هذه الكتب على الإنسان الكامل خصوصًا على محمد وآله ﷺ فلا بأس بذكره، ثم الإشارة إلى بعض ما هو لازم فنقول: قال قدّس سرّه): [3] (الكتب الإلهية والصحف المكرمة المرفوعة المطهرة كثيرة. **الأول: أمّ الكتاب**) [4]و(أم الكتاب: هو العقل الممكن الأشرف سمي به لاحتوائه بكلّ الحقائق، لكونه بسيط الحقيقة، جامعًا لكمالات ما

---

(١)شرح الأسماء الحسنى، حاج ملا هادي السبزواري ، ١/٤٨- ٤٩.

(٢)شرح الأسماء الحسنى، حاج ملا هادي السبزواري ، ١/٤٩.

(٣)الأنوار الساطعة في شرح الزيارة الجامعة، جواد بن عباس الكربلائي، ٣/٣٢٠.

(٤)الأنوار الساطعة في شرح الزيارة الجامعة، جواد بن عباس الكربلائي، ٣/٣٢١.

دونه باعتبار ماهيته وكتاب ماهيته، وكونه قلمًا على ما في القرآن والأحاديث كقوله تعالى: ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ ۝١﴾ القلم: ١، وقوله صلَّى الله عليه وآله: " أول ما خلق الله القلم"، وقوله صلَّى الله عليه وآله: "جفّ القلم بما هو كائن"، وغير ذلك باعتبار فعاليته وإفاضته لصور ما دونه. **أقول: ولعلَّه أشار إلى هذه المعاني ما [ورد]... عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث طويل يقول عليه السلام في آخره: وقد سئل عن قوله عز وجل: ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ ۝١﴾** القلم: ١، :"**وأما ﴿نٓ﴾** القلم: ١ ، **فكان نهرًا في الجنة أشدّ بياضًا من الثلج، وأحلى من العسل، قال الله عز وجل: " كن مدادًا فكان مدادًا " ثم أخذ شجرة فغرسها بيده ..، ثم قال لها: كوني قلمًا، ثم قال له: اكتب، فقال له: يا رب وما أكتب؟ قال: ما هو كائن إلى يوم القيامة، ففعل ذلك، ثم ختم عليه وقال: لا تنطقنّ إلى يوم الوقت المعلوم"**[1] . **و في.. الخصال عن رسول الله صلَّى الله عليه وآله .. : " وأما النون فـ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ ۝١﴾** القلم: ١ ، **فالقلم قلم من نور، وكتاب من نور، في لوح محفوظ، يشهده المقربون"**[2]) [3].

(أو أمّ الكتاب جملة عالم العقل ..

الثاني : الكتاب المبين وهو النفس الكلية ويسمى اللوح المحفوظ، وإليها الإشارة بقوله: ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ ۝١﴾ القلم: ١ ،إلى ما صدر عنها من الموجودات. **أقول : كما علمت التصريح به من قول النبي صلَّى الله عليه وآله في حديث الخصال.**

الثالث: كتاب المحو والإثبات وهو النفس المنطبعة وتسمى لوح القدر. أقول : قد تقدم من الأحاديث ما بين هذين الكتابين) [4] .

---

(١)علل الشرائع، الصدوق، ٤٠٢/٢، بحار الأنوار، المجلسي، ١٠٩/١١، ط. مؤسسة الوفاء.

(٢)التوحيد، الصدوق، ٢٣٧، الأمالي، الصدوق، ٣٩٦، الخصال، الصدوق، ٣٣٢، وسائل الشيعة، العاملي، ٢٤٧/١٢، بحار الأنوار، المجلسي، ٣١٨/٢، ط. مؤسسة الوفاء.

(٣)الأنوار الساطعة في شرح الزيارة الجامعة، جواد بن عباس الكربلائي، ٣٢٠/٣.

(٤)الأنوار الساطعة في شرح الزيارة الجامعة، جواد بن عباس الكربلائي، ٣٢١/٣.

(قال قدّس سرّه: والحق أن الكتاب المبين الذي لا رطب ولا يابس إلا فيه أعمّ، يشمل الأول والثالث أيضًا. **أقول: يعني أن الكتاب المبين يشمل أمّ الكتاب وكتابي المحو والإثبات.** قال قدّس سرّه: وإلى هذا الكتاب. **أقول: الكتاب المبين الذي يشتمل عليهما، أشار بقوله تعالى:** ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩، **أي: هذه الآية الشريفة لما أضاف إلى كتابي المحو والإثبات أمّ الكتاب بالعطف، فحينئذ يمكن أن يراد من المعطوف والمعطوف عليه الكتاب المبين الذي يشمل هذه الكتب الثلاثة: أعني أمّ الكتاب والكتاب المبين وكتاب المحو والإثبات.** هذا وربما يقال بأنه خلاف الظاهر إلا أنه ستأتي روايات في بيان مصداق القسم الخامس من الكتب، وأنه أمير المؤمنين عليه السلام ما يقرّب هذا المعنى ويصدقه.

قال قدّس سرّه: **والرابع: الكتاب المسطور**، وهو المنقوش على الرق المنشور.. ويسمى سجل الوجود وإليه الإشارة بقوله: ﴿ وَٱلطُّورِ ﴿١﴾ وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ ﴿٢﴾ فِى رَقٍّ مَّنشُورٍ ﴿٣﴾ ﴾ الطور: ١ – ٣. أقول: وفي تفسير البرهان بإسناده .. عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله عزّ وجلّ: ﴿ وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ ﴿٢﴾ فِى رَقٍّ مَّنشُورٍ ﴿٣﴾ ﴾ الطور: ٢ – ٣، "فالرقّ كتاب كتبه الله عزّ وجلّ في ورقة آس، ووضعه على عرشه قبل خلق الخلق بألفي عام، يا شيعة آل محمد إني أنا الله أجبتكم قبل أن تدعوني، وأعطيتكم قبل أن تسألوني، وغفرت لكم قبل أن تستغفروني"(١). أقول: ولعلّ المذكور هو بعض ما في الكتاب، والله العالم.

والخامس : الكتاب الجامع للكل وهو الإنسان، ولا سيما الكامل منه وهو الكتاب الصغير المستنسخ من الكتاب الكبير وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿ وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴿١٢﴾ ﴾ يس: ١٢، فكل إنسان بل كل نفس من النفوس الحيوانية كتاب من كتب الله، فالإنسان من حيث روحه وعقله الإجمالي كتاب عقلي، ومن حيث قلبه وعقله التفصيلي كتاب نفسي، ومن حيث خياله كتاب المحو والإثبات . **أقول: ويدل على أنّ الكتاب الجامع هو الإنسان الكامل،**

---

(١) تفسير فرات الكوفي، ٣١٦، البرهان في تفسير القرآن، البحراني، ١٧٦/٥، بحار الأنوار، المجلسي، ٢٦٦/٢٤، ط. مؤسسة الوفاء.

وأنه هو الأئمة عليهم السلام روايات كثيرة .. ففي .... بعض الزيارات، أنهم الكتاب المسطور [1]. و.. عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال : "أنا والله الإمام المبين، أبين الحقّ من الباطل، وورثته من رسول الله صلَّى الله عليه وآله"[2]. و..عن أمير المؤمنين عليه السلام في خطبة كان يخطبها للناس: " أنا نقطة باء بسم الله، وأنا جنب الله الذي فرطتم فيه، **وأنا القلم وأنا اللوح المحفوظ**، وأنا العرش وأنا الكرسي، وأنا السماوات السبع والأرضين"، **الخطبة**[3] . **و** .. ، عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر، عن أبيه عن جده عليه السلام قال: "لما نزلت هذه الآية على رسول الله صلَّى الله عليه وآله: ﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴿١٢﴾ ﴾ يس: ١٢ ، قام أبو بكر وعمر عن مجلسهما وقالا: "يا رسول الله هو التوراة ؟ قال : لا ، قالا : فهو الإنجيل ؟ قال : لا ، قالا : فهو القرآن ؟ قال : لا ، فأقبل أمير المؤمنين عليه السلام فقال رسول الله صلَّى الله عليه وآله: هو **هذا إنه الإمام الذي أحصى الله فيه تبارك وتعالى علم كلّ شيء**"[4] .... **فهذه الأحاديث وما مثلها تدل على أن الكتاب الجامع لجميع الأقسام المتقدمة هو الإنسان الكامل، ودلَّت على أنه النبي وأمير المؤمنين والأئمة عليهم السلام وهذا يدلّ أيضا على أن الأئمة عليهم السلام هم كتابا المحو والإثبات كما لا يخفى)!!**[5].

ومهما يكن من أمر فإن تجلية موقف الشيعة من اللوح والقلم يكون بالحديث عن أمرين رئيسين:

الأمر الأول: موقف الشيعة من حقيقة اللوح والقلم.

والأمر الثاني: موقف الشيعة من صفات اللوح والقلم.

---

(١) فقد ورد في دعاء زيارة أمير المؤمنين: "أشهد أنك الطور والكتاب المسطور"، المزار الكبير، المشهدي، ٢٥٩، مستدرك سفينة البحار، النمازي، ٢٦/٩.

(٢) تفسير القمي، علي بن إبراهيم، ٢١٢/٢، التفسير الأصفى، الفيض الكاشاني، ١٠٣٢/٢، بحار الأنوار، المجلسي، ٤٢٧/٣٥، ط. مؤسسة الوفاء.

(٣) لم أجده في كتب مرويات الشيعة! ولعل هذا ما جعل الكربلائي يعزوه إلى كتاب منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، الخوئي، ٣٢٤/١٩.

(٤)معاني الأخبار، الصدوق، ٩٥، الأمالي، الصدوق، ٢٣٥، بحار الأنوار، المجلسي، ٤٢٧/٣٥-٤٢٨، ط. مؤسسة الوفاء.

(٥)الأنوار الساطعة في شرح الزيارة الجامعة، جواد بن عباس الكربلائي، ٣٢١/٣-٣٢٤.

وفيما يلي –بعون الله–بيان ذلك:

الأمر الأول: موقف الشيعة الإمامية من حقيقة اللوح والقلم.

أ–موقف متكلمة الشيعة من حقيقة اللوح والقلم.

اختلف قول متكلمة الشيعة في حقيقة اللوح والقلم، واضطربوا في ذلك اضطرابًا شديدًا؛ ولا غرو فقد اختلفت مروياتهم في حقيقتهما؛ وقد أقروا هم بذلك؛ فقالوا: (اللوح والقلم ..قد ورد لهما في الأخبار معان متعددة!). (١)

ويمكن حصر أقوالهم فيما يلي:

القول الأول: الزعم بأن اللوح والقلم ملكان من ملائكة الله.

وقد نحا إلى هذا القول الصدوق؛ فقد عقد في كتابه الاعتقادات بابًا ترجم له بعنوان (باب الاعتقاد في اللوح والقلم) ثم قال (اعتقادنا في اللوح والقلم أنهما ملكان). (٢)

واشتهر بين أعلام الشيعة نسبة هذا القول إليه:

يقول المازندراني:(اللوح المحفوظ **إما الملك كما هو مذهب الصدوق ﷺ وقد صرح به في كتاب الاعتقادات،** أو الروح المقدس لأمير المؤمنين عليه السلام كما قال في خطبة البيان(٣): "أنا اللوح المحفوظ"). (١)

---

(١)تفسير الصراط المستقيم، حسين البروجردي،١/٤١٩.

(٢) الاعتقادات في دين الإمامية، الصدوق، ٤٤.

(٣)خطبة البيان: خطبة منسوبة لعلي بن أبي طالب، وقد أورد شيخ الشيعة علي البارجيني اليزدي الحائري في كتابه إلزام الناصب أن هناك ثلاث نسخ تحمل تسمية خطبة البيان: إحداها: اشتملت على أسماء أصحاب الإمام المهدي، والثانية: اشتملت على أسماء ولاة الإمام المهدي. والثالثة: نقلها ابنُ طلحة الشافعي واشتملت على الأسماء والوقائع والملاحم وأحداث آخر الزمان. وقد اختلف موقف علماء الشيعة الإمامية من هذه الخطبة، وكان لهم تجاهها ثلاثة اتجاهات: الاتجاه الأول: القبول بالخطبة وما جاء فيها، على قاعدة القبول والتسليم لكل ما ورد عن أهل البيت. الاتجاه الثاني: القبول ببعض مما جاء في خطبة البيان، لأنه يتفق في المضمون مع بعض الأخبار والروايات. الاتجاه الثالث: الرفض التام لخطبة البيان وعدم صحتها، أو عدم صحة نسبتها للإمام علي، ونسبوها إلى كتب الغلاة، وذلك لقدح في سندها ومتنها: أما =

ويقول صدر الدين الشيرازي: (قاعدة في اللوح والقلم:... في كتاب الاعتقادات لابن بابويه القمي رضوان الله عليه: إن اللوح والقلم هما ملكان؛ فإثباتهما من طريق الخبر والرواية هكذا). [٢]

ويقول عارف الشيعة ملا هادي السبزواري: (قال ابن بابويه رضوان الله عليه: اعتقادنا في اللوح والقلم أنهما ملكان كشف الله لهما مخفيات علمه وأطلعهما على علومه الغيبية). [٣]

ويقول الشعراني: (اللوح والقلم على ما ذكره الصدوق في اعتقاداته ملكان من ملائكة الله).[٤]

وقد نسب الصدوق -كعادته- هذا المفهوم إلى أئمة آل البيت؛ فعقد في كتابه "معاني الأخبار" بابًا ترجم له بعنوان (**باب معنى اللوح والقلم**) [٥]**أورد فيه بسنده: سئل (جعفر بن محمد** عليه السلام **عن اللوح والقلم. فقال: "هما ملكان"**[٦]).[٧]

كما ورد في سند بعض مرويات الشيعة ومتنها ما يؤيد هذا القول!

- **فمن السند:**

=

السند؛ فليس لها سند معتبر، بل قد أعرض عنها علماء الشيعة الكبار كالكليني والمجلسي والطبرسي ولم يوردوها في كتبهم مما يُسقط حجيتها ويوهنها. وأما المتن: فقد اتسم بركاكة اللفظ، ومخالفة لسان أهل البيت، واحتوى على الغلو بآل البيت ونسبة الصفات الإلهية لهم، والمخالفة للعقل وللروايات الثابتة في نظرهم عن آل البيت وهذا كاف لإسقاطها عن الحجيّة والطعن فيها. انظر: إلزام الناصب في إثبات الحجة الغائب، الحائري، ١٥٦/٢، ١٨٤، ٢٠٢، صراط النجاة، الخوئي، ٤٧١/١، مختصر مفيد، جعفر العاملي، ٢٤٨/٣-٢٤٩، ٢٥٨/١٣. وانظر: تعليق محسن الموسوي التبريزي في تحقيقه لكتاب تفسير المحيط الأعظم والبحر الخضم، لحيدر الآملي، حاشية(١٩)،(٢٠)، ٢١٤/١-٢٢٥.

(١)شرح أصول الكافي، المازندراني، ٤ /٢٤٥.

(٢) أسرار الآيات، صدر الدين الشيرازي، ١١٧.

(٣)شرح الأسماء الحسنى، ملا هادي السبزواري، ٢٥٣/١.

(٤)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ج٤/ حاشية(١)، صفحة ٢٥٥.

(٥)معاني الأخبار، الصدوق، ٣٠.

(٦)معاني الأخبار، الصدوق، ٣٠، بحار الأنوار، المجلسي، ٣٦٩/٥٤، ط. مؤسسة الوفاء.

(٧)معاني الأخبار، الصدوق، ٣٠.

أ- ما ورد أن عبد الله بن سلام[1] **قال للنبي صلى الله عليه وآله فيما سأله: من أخبرك ؟ قال النبي صلى الله عليه وآله : "جبرئيل ، قال: عمن ؟ قال : عن ميكائيل، قال: عمن ؟ قال: عن إسرافيل، قال: عمن؟ قال: عن اللوح المحفوظ، قال: عمن؟ قال: عن القلم، قال: عمن قال: عن رب العالمين قال: صدقت.** [2]

ب- سند حديث سلسلة الذهب؛ وهو: السند المروي -في زعمهم- عن علي بن موسى الرضا عليه السلام عن موسى بن جعفر عليه السلام **عن** جعفر بن محمد عليه السلام **عن** محمد بن علي عليه السلام **عن** علي بن الحسين عليه السلام **عن** الحسين بن علي عليه السلام **عن** علي بن أبي طالب عليه السلام، **عن** رسول الله صلى الله عليه وآله **عن جبرئيل، عن ميكائيل، عن إسرافيل** عليهم السلام **عن اللوح والقلم، قال:** " يقول الله عز وجل: ولاية علي بن أبي طالب حصني، فمن دخل حصني أمن من ناري " . [3]

يقول حسين البروجردي: **(المراد باللوح والقلم في هذا السند: الملكان!).** [4]

ويقول لطف الله الصافي: (**ورد في حديث سلسلة الذهب المعروف؛** الذي رواه الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام وذكر سند الحديث؛ فقال: "عن اللوح عن القلم عن الله تبارك وتعالى ": **الذي يظهر منه أن اللوح والقلم اسمان لملكين)!!.** [5]

---

(١)عبد الله بن سلام بن الحارث الإسرائيلي، ثم الأنصاري، يكنى أبا يوسف، وهو من ولد يوسف بن يعقوب عليه السلام، كان حليفًا للأنصار، وكان اسمه في الجاهلية الحصين، أسلم إذ قدم النبي صلى الله عليه وآله المدينة، فلما أسلم سماه رسول الله صلى الله عليه وآله عبد الله، وتوفي بالمدينة في خلافة معاوية سنة ثلاث وأربعين، وهو أحد الأحبار، وأحد المبشرين بالجنة رضي الله عنه. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر، ٣/ ٩٢١-٩٢٣، ط. دار الجيل، أسد الغابة، ابن الأثير، ٣/ ٢٦٥، الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، ٤/١٠٢-١٠٤، ط. دار الكتب العلمية.

(٢)الاختصاص، المفيد، ٤٥، بحار الأنوار، المجلسي، ٩/٣٣٨، ط. مؤسسة الوفاء.

(٣)معاني الأخبار، الصدوق، ٣٧١، عيون أخبار الرضا، الصدوق، ٢/١٤٦، الأمالي، الصدوق، ٣٠٦، الأمالي، الطوسي، ٣٥٣، بحار الأنوار، المجلسي، ٣٩/٢٤٦-٢٤٧، ط. مؤسسة الوفاء.

(٤)تفسير الصراط المستقيم، حسين البروجردي،١/٤١٩.

(٥)مجموعة الرسائل، لطف الله الصافي، ١/٣٠٦.

ويقول آية الشيعة عبد الأعلى السبزواري في معرض تعليقه عن سند الرواية: **(إنّه قد وقع في هذا الحديث النقل عن اللوح والقلم، و.. بناء على ما عن الصدوق في اعتقاداته من قوله: «اعتقادنا في اللوح والقلم أنّهما ملكان»[1]، فيكون النقل عنه حقيقيًا).** [2]

- **ومن المتن:** عن جعفر الصادق أنه قال –كما يفترون–" **نون ملك يؤدي إلى القلم وهو ملك، والقلم يؤدي إلى اللوح وهو ملك،** واللوح يؤدي إلى إسرافيل، وإسرافيل يؤدي إلى ميكائيل، وميكائيل يؤدي إلى جبرئيل، وجبرئيل يؤدي إلى الأنبياء والرسل صلوات الله عليهم".[3]

وحيث نصت بعض مرويات الشيعة المنسوبة إلى أئمتهم على أن اللوح والقلم ملكان واعتقد شيخهم الصدوق ذلك فقد تبعه في قوله الآنف بعض أعلام الشيعة،[4] ولأجل ذا

- **ادعوا أن ما ورد في (ذكر كيفية خلق اللوح والقلم من نهر الخلد: يجرى مجرى المثل،[5] وحقيقة الأمر أنهما ملكان).** [6]
- **نفوا الوجود الحقيقي المادي للوح والقلم؛ يقول كمال حيدري: (لا معنى لصرف اللوح والقلم والمداد إلى مصاديقها المادّية)،** [7] فهذا اللوح أو**(الكتاب ليس من سنخ الألواح والأوراق المادّية برغم أنّه يؤدّي وظيفة الكتاب، وبتعبير آخر: إنّ مفهوم الكتاب وإن كان واحدًا، إلاّ أنّ مصداقه يختلف من نشأة لأخرى، ومن ثمّ لا معنى لحمله على الكتاب الذي نألفه في حياتنا)** ، [8] **(والحاصل:** أنّ .. النصوص .. تفيد: أنّ القلم موجود حيّ ناطق عاقل، فحينما قال له الحقّ تعالى: "اكتب"، ردَّ: "يا ربّ وما أكتب؟"،

---

(١) الاعتقادات في دين الإمامية، الصدوق، ٤٤.

(٢)مهذب الأحكام، عبد الأعلى السبزواري، ٦٧/٤.

(٣)معاني الأخبار، الصدوق، ٢٣، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٣٦٨/٥٤.

(٤)انظر: الوافي، الفيض الكاشاني، ٧٨/٢.

(٥)علم الإمام، كمال الحيدري، ١١٢.

(٦)بحار الأنوار، المجلسي، ط. موسسة الوفاء ٥٤/ ٣٦٧، هامش (٣).

(٧)علم الإمام، كمال الحيدري، ١١١.

(٨)علم الإمام، كمال الحيدري، ١٠٠.

فهذا يكشف أنّه ليس موجودًا جامدًا كالأقلام المادّية التي نتداولها فيما بيننا. وهذا معنى ما ورد عن ... جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام [حين سُئل] عن اللوح والقلم، فقال: «**هما ملكان**».[1]

غير أن طائفة منهم وإن لم يعترضوا على قول الصدوق الآنف صراحة إلا أنهم اتخذوا من التأويل جنة يترسون بها من سهام القادحين في قوله والناقدين له ومن هؤلاء:

١-علامة الشيعة المجلسي فقد صرح بأن (الصدوق-ره- تبع فيما ذكره الرواية فلا اعتراض عليه)[2] **بل قعد قاعدة نص فيها على أن:** (ما ورد في الكتاب والسنة ... لا يجوز تأويله والتصرف فيه بمحض استبعاد الوهم بلا برهان وحجة ونص معارض يدعو إلى ذلك)[3] ثم عقب قائلاً: **(وما ورد في بعض الأخبار أن اللوح والقلم ملكان لا ينافي ظاهره كما لا يخفى)-**[4] **لكنه مع ذلك:**

- **لم يستبعد:(كونهما ملكين ومع ذلك يكون أحدهما آلة النقش، والآخر منقوشًا فيه[5]).**[1]

---

(١)انظر: علم الإمام، كمال الحيدري، ١١١-١١٢.

(٢)بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٥٤/٣٧٠.

(٣)بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٥٤/٣٦٥.

(٤)بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٥٤/٣٦٥.

(٥)**تنويه! صنيع المجلسي وتمويهه نظير ما جاء في بعض روايات الشيعة المنسوبة لأئمتهم؛ إذ تجد في صدرها ما يفيد أن اللوح المحفوظ كتاب بينما يصرح آخرها أنه ملك!** فقد ورد في مروياتهم: عن سفيان بن السعيد الثوري، قال: قلت لجعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام: يا ابن رسول الله ما معنى قول الله عز وجل:.. ﴿نٓ﴾ القلم: ١ ؟ قال عليه السلام: أما ... ﴿نٓ﴾ القلم: ١ ، فهو نهر في الجنة، قال الله عز وجل: "أجمد " فجمد فصار مدادًا، ثم **قال عز وجل للقلم: " اكتب " فسطر القلم في اللوح المحفوظ ما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة. فالمداد من نور والقلم قلم من نور واللوح لوح من نور.** وقال سفيان: فقلت له: يا ابن رسول الله بين لي أمر اللوح والقلم والمداد فضل بيان، وعلمني مما علمك الله، فقال:" يا ابن سعيد لولا أنك أهل للجواب ما أجبتك!، **فنون ملك يؤدي إلى القلم وهو ملك، والقلم يؤدي إلى اللوح وهو ملك، واللوح يؤدي إلى إسرافيل،** وإسرافيل يؤدي إلى ميكائيل، وميكائيل يؤدي إلى جبرئيل، وجبرئيل يؤدي إلى الأنبياء والرسل صلوات الله عليهم. قال: ثم قال لي: قم يا سفيان فلا آمن عليك!!).

- **ذكر احتمال أن يكون إطلاق الملك على اللوح والقلم إنما هو على سبيل المجاز؛ لكونهما حامليه! فقال (يحتمل أيضًا: أن يكون المراد بكونهما ملكين: كون حامليهما ملكين مجازًا.).** [٢] **فنقض قاعدته الآنفة!**

٢- **آية الشيعة لطف الله الصافي الذي قرر أن (كل.. ما ورد في هذه المصطلحات على لسان الشرع من اللوح والقلم والعرش والكرسي، وما يتعلق بعالم الغيب، فمصدر رواياته صحيح حتمًا)**[٣] **غير أنه صدر حديثه عن (الاعتقاد في اللوح والقلم)؛** [٤] **بقوله: (الرواية التي رواها الصدوق في باب اللوح والقلم يحتمل أن يكون المراد منهما الملكين القائمين على اللوح والقلم بأمر الله، وهما يقرآن ما يكتب بقلم القدرة ويبلغانه سائر الملائكة!!)** [٥] وعلى هذا فـ(القول بأن الملائكة يدعون بالألواح والأقلام غير مستبعد، حيث يكفي في التسمية أدنى مناسبة). [٦]

القول الثاني: اللوح كتاب حقيقي كتب فيه ما يكون إلى يوم القيامة، والقلم شيء حقيقي أحدث اللَّه به الكتابة في اللوح؛ فكلاهما أمران حقيقيان واقعيان من غير مجاز.

ورد في نصوص الشيعة إفادة أن:

- (اللوح والقلم وسائر الآيات الخفية على حواس الناس كل ذلك أمور حقيقية واقعية من غير مجاز). [٧] (فإن الآيات القرآنية وكذا ما نُقل إلينا من بيانات لأنبياء الماضين ظاهرة في

=

(١)بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٥٤/٣٧٠.

(٢)بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٥٤/٣٧٠.

(٣)مجموعة الرسائل، لطف الله الصافي، ١/٣٠٦.

(٤)مجموعة الرسائل، لطف الله الصافي، ١/٣٠٦.

(٥)مجموعة الرسائل، لطف الله الصافي، ١/٣٠٦.

(٦)مجموعة الرسائل، لطف الله الصافي، ١/٣٠٦.

(٧)تفسير الميزان، الطباطبائي، ٢/٣١٤.

كونهم لم يريدوا بها المجاز والتمثيل).[١] بل (وصريح الكثير من الروايات المعتبرة تتحدث عن عدم رمزيته) [٢].

- (القلم يطلق ..على ما كُتب به اللوح المحفوظ) [٣] فـ(بالقلم كتب على اللوح المحفوظ ما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة). [٤]
- اللوح (والكتاب: ..هو ما يثبت فيه الأشياء وتقرر فيه)، [٥] فتُثبت(في اللوح المحفوظ بقلم التصوير؛ لأن صورة كل ما يدخل في الوجود مكتوبة فيه).[٦] بل (جميع ما ينال الإنسان وما يصيبه في الأرض وفي الأنفس كله مثبت ومسجل في كتاب وهو اللوح المحفوظ من قبل أن .. تخلق الأنفس وما يصيبها ، .. وإثباته في اللوح المحفوظ يسيرٌ على الله سهل عليه)، [٧] وعلى هذا فـ(**اللوح المحفوظ هو الكتاب الجامع، ليس لأعمال جميع البشر من الأولين والآخرين فقط، بل لجميع الحوادث العالمية**).[٨]

يقول مفسر الشيعة علي الحائري: (**جميع الحوادث الأرضيّة قبل دخولها في الوجود وكذا جميع أعمال الخلق مكتوبة في اللوح**)، [٩] و(ليس ما يدبّ على وجه الأرض من الجنّ والإنس والأنعام والطير والهوامّ والوحوش إلّا والله يتكفّل برزقها ويعلم موضع قرارها من أصلاب الآباء وأرحام الأمّهات ومسكن الأرض ويعلم سبحانه حيث تأوي هذه الأنواع إليه من الأرض وحيث تموت وتبعث منه وأين مكان يستقرّ عملها وإلى أيّ مكان تصير إليه وتستودع فيه وجميع **ذلك مكتوب في**

---

(١)تفسير الميزان، الطباطبائي، ٣١٤/٢.

(٢)لهذا كانت المواجهة، الشيخ جلال الصغير، ٢٦.

(٣) شرح أصول الكافي، المازندراني، ١٠/١٢.

(٤)تقريب القرآن إلى الأذهان، محمد الحسيني الشيرازي، ٤٧٩/٥.

(٥) الحاشية على أصول الكافي، محمد النائيني، ٤٨٤.

(٦) شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٦٦/٤.

(٧)الشفاء الروحي، عبد اللطيف البغدادي، ٣٥٩، وانظر: التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، ٥٣٣/٩، تفسير مجمع البيان، الطبرسي، ٣٩٩/٩.

(٨)الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ناصر مكارم الشيرازي، ١١٦/١١.

(٩) تفسير مقتنيات الدر، علي الحائري، ٢٠٨/١١-٢٠٩.

كتاب ظاهر وهو اللوح المحفوظ). [1] (﴿ وَٱلۡقَلَمِ ﴾ القلم: ١ ، **هو ما يُكتب به...والمراد: قلم اللَّوح؛** كما جاء في الخبر "إنّ أوّل ما خلق الله القلم ونظر إليه فانشقّ بنصفين ثمّ قال: له أجر بما هو كائن إلى يوم القيامة فجرى على اللوح المحفوظ بذلك من الآجال والأعمال والأرزاق ثمّ ختم على القلم وهو قلم من نور طوله كما بين السماء والأرض" [2]).[3]

ويقول آية الشيعة عبد الأعلى السبزواري: (اللوح عبارة عن كتاب خاص فيه تمام ما يقع في العالم بأجزائها وجزئياتها وسائر جهاتها قال تعالى: ﴿ وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌ ﴿٤﴾ ﴾ ق: ٤، وقال تعالى: ﴿ فِي لَوۡحٖ مَّحۡفُوظِۭ ﴿٢٢﴾ ﴾ البروج: ٢٢، إلى غير ذلك من الآيات الدالة على عظمة هذا الكتاب وكمال العناية به ويصح النقل عنه لمثل إسرافيل ومن يقدر على النظر فيه من الملائكة المقربين. وأما القلم فهو ما به يكتب في اللوح). [4]

وقد ذهب إلى هذا القول شيخ الشيعة المفيد، فقد عقد في كتابه تصحيح اعتقادات الامامية فصلاً ترجم له بعنوان (فصل: في اللوح والقلم) قال فيه: (**اللوح كتاب الله تعالى كتب فيه ما يكون إلى يوم القيامة،** وهو قوله تعالى يوضحه: ﴿ وَلَقَدۡ كَتَبۡنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعۡدِ ٱلذِّكۡرِ أَنَّ ٱلۡأَرۡضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ ٱلصَّٰلِحُونَ ﴿١٠٥﴾ ﴾ الأنبياء: ١٠٥، **فاللوح هو الذكر والقلم هو الشيء الذي أحدث الله به الكتابة في اللوح،** وجعل اللوح أصلاً ليعرف الملائكة عليهم السلام منه ما يكون من غيب أو وحي، فإذا أراد الله تعالى أن يطلع الملائكة على غيب له أو يرسلهم إلى الأنبياء عليهم السلام بذلك أمرهم بالاطلاع في اللوح، فحفظوا منه ما يؤدونه إلى من أرسلوا إليه، وعرفوا منه ما يعملون، وقد جاءت بذلك آثار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن الأئمة عليهم السلام).[5]

على أن المفيد وإن أثبت حقيقة اللوح والقلم؛ إلا أنه:

---

(١)تفسير مقتنيات الدر، علي الحائري،٥٧/١١.

(٢) لم أجد رواية بهذا اللفظ!

(٣) تفسير مقتنيات الدر، علي الحائري،٢٠٨/١١-٢٠٩.

(٤)مهذب الأحكام، عبد الأعلى السبزواري، ٦٧/٤.

(٥) تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ٧٤.

- **لم يرتضِ مذهب أصحاب الحديث في اللوح والقلم وإثبات كتابة الرب، مدعيًا أنه ليس في القرآن دليل على ما رووه؛ فقال: (ليس في القرآن دليل على ما رواه أصحاب الحديث أن الله تعالى خلق قلمًا ولوحًا يسطر بالقلم في اللوح).** [١] **وقال:(ليس في القرآن شاهد ما ذكره أصحاب الحديث في اللوح والقلم على التفصيل).** [٢]
- **نفى حقيقة أمر القلم بالكتابة؛ فقال: (فأما القول بأن هناك قلمًا جمادًا يؤمر على الحقيقة فيفعل، فإنه حال فاسدة).** [٣]
- **لم يرتض قول الصدوق في أن اللوح والقلم ملكان بل اعترض عليه وتعقبه؛ وضعف الروايات التي استند إليها في قوله!**

فقال في كتابه تصحيح اعتقادات الإمامية: (فأما من **ذهب إلى أن اللوح والقلم ملكان ؟** فقد أبعد بذلك ونأى به عن الحق، إذ **الملائكة لا تسمى ألواحًا، ولا أقلامًا، ولا يعرف في اللغة اسم ملك ولا بشر لوح ولا قلم).**[٤]

وقال في كتابه المسائل العكبرية: **(ومن ذهب إلى أن القلم ملك حي ناطق واللوح كذلك، أخرج الحديث من جملة المفهوم، واستعار ذلك اسمًا لا يعرف في اللغة.** مع أنه لا معنى لكتابة ملكٍ في ملكٍ. وإن كان الذاهب إلى ذلك قد تعلق فيه بحديث، فهو ضعيف لا يثبت). [٥]

وإذا كان المفيد–في معرض تعقبه– على الصدوق نفى الحياة عن اللوح والقلم؛ فقد تعقبه على ذلك آية الشيعة عبد الأعلى السبزواري فقال–بعد نقله لاستدراك المفيد الآنف –:(**يظهر من الروايات المستفيضة أن لهما نحو حياة و إدراك و لا محذور فيه من عقل أو نقل،** قال الصادق عليه السلام: "أول ما خلق الله القلم فقال له: اكتب. قال: وما أكتب يا رب؟ قال: أكتب ما كان وما

---

(١) المسائل العكبرية، المفيد، ١٠١، تفسير القرآن المجيد، المفيد، ٥٣٥.

(٢) المسائل العكبرية، المفيد، ١٠١، تفسير القرآن المجيد، المفيد، ٥٣٦.

(٣) المسائل العكبرية، المفيد، ١٠٢، تفسير القرآن المجيد، المفيد، ٥٣٦.

(٤) تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ٧٤.

(٥) المسائل العكبرية، المفيد، ١٠٢، تفسير القرآن المجيد، المفيد، ٥٣٦.

هو كائن إلى يوم القيامة. فكتب القلم"[1]. ونحوه غيره، **وهو ظاهر في علمه والتفاته وإحاطته بما علّمه الله تعالى)**. [2]

وقد نحى المجلسي منحًا للتوفيق بين رأي الصدوق والمفيد غير أنه انتهى إلى التوقف في حقيقة اللوح والقلم والاكتفاء–في ذلك– بالاعتقاد الإجمالي!

يقول المجلسي بعد نقله لقول الصدوق في حقيقة اللوح والقلم واعتراض المفيد عليه (الصدوق – ره – تبع فيما ذكره الرواية، فلا اعتراض عليه، **مع أنه لا تنافي بين ما ذكر المفيد وبين ذلك، إذ يمكن كونهما ملكين ومع ذلك يكون أحدهما آلة النقش، والآخر منقوشًا فيه، ويحتمل أيضًا: أن يكون المراد بكونهما ملكين كون حامليهما ملكين مجازًا. ولعل الإيمان بمثل ذلك على الإجمال أسلم من الخطاء والضلال)**. [3]

وهذا هو القول الثالث من أقوال متكلمة الشيعة، وفيما يلي توضيحه:

القول الثالث: الزعم بأن اللوح والقلم لم تعلم حقيقتهما فالصحيح التوقف في ذلك.

يقول آية الشيعة محمد آصف: (الإنصاف **أن حقيقة اللوح والقلم غير ثابتة شرعًا**، ..وإنما الثابت شرعًا أصل وجودهما؛.. **فالصحيح التوقف)**. [4]

ويبرز هذا القول من خلال ما ورد في بعض نصوص الشيعة؛ ومن ذلك:

- **(الشيعة الإمامية الاثني عشرية الجعفرية.. مذهبهم)**[5] **و(اعتقادهم فيما لم تعلم حقيقته؛ مثل: اللوح والقلم والعرش وغيرها: أنه يجب الاعتقاد به إجمالاً** على ما هو عليه في الواقع، ولا يجب أزيد من ذلك لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاها). [6]

---

(١)تفسير القمي، علي بن إبراهيم، ١٩٨/٢، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٣٦٦/٥٤.

(٢)مهذب الأحكام، عبد الأعلى السبزواري، ٦٩/٤.

(٣)بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٣٧٠/٥٤.

(٤)صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ٢١٨/١.

(٥)أعيان الشيعة، محسن الأمين، ١٠٦/١.

(٦)أعيان الشيعة، محسن الأمين، ١٠٨/١.

- **(للمفسرين كلام طويل وعريض حول اللوح المحفوظ، ونحن غير مسؤولين عن تحديده ومعرفة حقيقته. والراسخون في العلم يؤمنون بالغيب المحجوب، ويحجمون عن الشروح والتفاصيل).** [1]

- **(الكلام في القلم واللوح المحفوظ والمحو والإثبات والقضاء والقدر**، وما ذكره الحكماء من المعاني لهذه الأمور لا عبرة به، **فالواجب الاعتقاد الإجمالي بوجودها، والكفّ عن التفصيل)** [2] إذ (جواز الاعتقاد بأحد هذه الأنحاء **هو موقوف على حصول العلم، وهو غير حاصل، والأخبار الواردة في الباب من قبيل الظاهر، وقد قرّر في محلّه عدم حجّيّة الظنّ في أصول الدين .. فالمتعيّن هو الاعتقاد الإجمالي** بما هو الواقع، وإيكال التفصيل إليهم عليهم السلام). [3]

وقد نحى بعض الشيعة إلى هذا القول – التوقف في حقيقة اللوح والقلم والاكتفاء بالاعتقاد الإجمالي في ذلك–؛ لأمرين:

الأول: عدم حجية مروياتهم الواردة في اللوح والقلم لضعفها أو لكونها من الظواهر التي لا تفيد العلم!

الثاني: البرهان العقلي، والذي يحيل وجود لوح مادي يسع كتابة ما كان وما سيكون! – بزعمهم–

يقول آية الشيعة محمد آصف: (قال بعض [الأفاضل]: **إن كنا بحثنا عن اللوح من جهة العقل** فالبرهان يثبت في الوجود أمرًا نسبته إلى الحوادث الكونية نسبة الكتاب إلى ما فيه من المكتوب، **ومن البديهي أن لوحًا جسمانيًا لا يسع كتابة ما يستقبل نفسه وأجزاؤه من الحالات والقصص في أزمنة غير متناهية وإن كبر ما كبر فضلاً عن شرح حال كل شيء في الأبد الغير المتناهي، وان كنا بحثنا من جهة النقل؛ فالأخبار نفسها تؤول اللوح والقلم إلى ملكين من ملائكة**

---

(١)التفسير الكاشف، محمد جواد مغنية ، ٧ / ٥٤٧.

(٢)حواشي المشكيني على كفاية الأصول للخرساني، ٤٦٢/٢

(٣)حواشي المشكيني على كفاية الأصول للخرساني، ٤٦١/٢-٤٦٢.

الله...الخ[1].. انتهى).[2] **والنقل في ذلك؛** (روايتان: الأولى ..عن الصادق عليه السلام قال: "فنون ملك يؤدي إلى القلم وهو ملك، والقلم يؤدي إلى اللوح وهو ملك.. إلخ"، الثانية: رواية..[سئل] جعفر بن محمد عليهما السلام عن اللوح والقلم. فقال: "هما ملكان".. **ولكنهما ضعيفان من حيث السند فلا اعتداد بهما).**[3]

(والإنصاف أن حقيقة اللوح والقلم غير ثابتة شرعًا، فلا ينبغي البناء على طرف دون طرف، وإنما الثابت شرعًا أصل وجودهما، فإن الخبرين المتقدمين مع ضعف سنديهما لا يخلوان من المعارض أيضًا، فلاحظ.. البرهان، فالصحيح التوقف).[4]

القول الرابع: تأويل اللوح المحفوظ بالعلم.

وقد ورد هذا التأول في بعض مرويات الشيعة فعن أبي عبد الله أنه قال –كما يزعمون– في قوله :

﴿ مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مِّن قَبۡلِ أَن نَّبۡرَأَهَآ ﴾ الحديد: ٢٢، "صدق الله، وبلغت رسله، **و كتابه في السماء: علمه بها،** وكتابه في الأرض إعلامنا في ليلة القدر وفي غيرها، إن ذلك على الله يسير".[5]

ويبرز هذا التأويل –أيضًا–من خلال ما ورد في بعض نصوص الشيعة؛ ومن ذلك قولهم:

- **(علمه سبحانه .. هو المعبّر عنه باللوح المحفوظ أو بأُمّ الكتاب).**[6]
- (القضاء الحتمي المعبر عنه **باللوح المحفوظ** وبأم الكتاب **والعلم المخزون عند الله).**[7]
- **(للمفسرين آراء متعددة في معنى:** ﴿كِتَٰبٖ مُّبِينٖ ٥٩﴾ الأنعام: ٥٩، **ولكن الأقوى أنه كناية عن علم الله الواسع، أي: أن كل الموجودات مسجلة في علم الله اللامحدود،**

---

(١)بحار الأنوار للمجلسي، ط. مؤسسة الوفاء،١٣١/٤، حاشية(١).

(٢)صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ٢١٧/١-٢١٨.

(٣)صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ٢١٨/١.

(٤)صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ٢١٨/١.

(٥)تفسير القمي، علي بن إبراهيم، ٣٥١/٢، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ١٣/٩٤.

(٦)نور الأفهام في علم الكلام، حسن الحسيني اللواساني، ٩٨/٢، وانظر: منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله الهاشمي الخوئي، ٣٦٣/٢١.

(٧)البيان في تفسير القرآن، الخوئي، ٣٩٠، وانظر: تقريب القرآن إلى الأذهان، الشيرازي، ٨٦/٢.

كما أنه تفسر بكونه " اللوح المحفوظ " نفسه، إذ لا يستبعد أن يكون اللوح المحفوظ هو صفحة علم الله). [١]

- (الكتاب المبين: **إشارة إلى علم الله الواسع**، والذي **يعبر عنه أحيانًا باللوح المحفوظ).** [٢]
- (﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩، **أم الكتاب: كناية عن علمه تعالى بما كان ويكون).** [٣]
- (﴿ وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا ۚ كُلٌّ فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٦﴾ ﴾ هود: ٦، ... **الكتاب المبين :كناية عن أن الله قد أحاط بكل شيء علمًا).** [٤]
- (**قال تعالى:** ﴿ ۞ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا ۚ كُلٌّ فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٦﴾ ﴾ هود: ٦ ، **مزج سبحانه بين علمه وبين الكتاب، فأفاد أن علمه عين الكتاب الذي هو مبين).** [٥]
- **(المتعين في المقام: أن الكتاب المبين هو العلم).** [٦]
- (يبدو أن **اللوح المحفوظ ، هو " علم الله " الذي يملأ الشرق والغرب**، ومصان من أي اختلاق أو تحريف)[٧].
- (أن لعلمه تعالى مظاهر عبر عنها في الكتاب الكريم، منها: أم الكتاب، وهذا المظهر يعبر عن علمه الأزلي المحيط بكل شيء...**والمظهر الآخر من علمه تعالى هو المعبر عنه بلوح المحو والإثبات**، ولله تعالى فيه المشيئة يقدم ما يشاء ويؤخر ما يشاء حسب ما تقتضيه حال العباد من حسن الأفعال أو قبحها التي تؤدي بالإنسان إلى السعادة أو

---

(١) الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ناصر الشيرازي، ٣١٧/٤، وانظر: التحقيق في كلمات القرآن، حسن المصطفوي، ٢٥٤/١٠.

(٢) الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ناصر الشيرازي، ٥٠٣/٥، وانظر منه:٥٣٤/١٣.

(٣)التفسير الكاشف، محمد جواد مغنية، ٤١٥/٤.

(٤)التفسير الكاشف، محمد جواد مغنية، ٢١٠/٤، وانظر منه: ٢٠١/٧-٢٠٢.

(٥) رسالة الوسائط، ضمن مجموعة رسائل العلامة الطباطبائي، محمدحسين الطباطبائي، ١٧١.

(٦)توحيد الإمامية، محمد باقر الملكي، ٢٩٦.

(٧) الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ناصر الشيرازي، ٢٣١/١٥.

الشـــقاء، قـــال تعـــالى: ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ الرعد: ٣٩). [١]

- (**إن للعلم الإلهي مرحلتين:** علم بالمقتضيات والعلل الناقصة، وعلم بالعلل التامة؛ فما ارتبط بالمرحلة الثانية **نعبر عنها بـ: أم الكتاب واللوح المحفوظ،** وما ارتبط بالمرحلة الأولى نعبر عنها بـ:لوح المحو والإثبات؛ **وإلا فليس اللوح موضوعًا في زاوية من السماء حتى يكتبوا أو يمحوا فيه شيئا ويثبتوا بدله شيئا آخر!!!**).[٢]

ومن هنا يظهر بوضوح أن **من أوّل اللوح المحفوظ بالعلم أو ادعى أنه من مظاهر علم الرب؛ فهو نافٍ لحقيقة اللوح بل(قائل بتجرده عن المادة والمادية حتي يصح أن يُعد مظهر لعلمه غير المتناهي).** [٣] وهذا ما صرح به آية الشيعة السبحاني في قوله: (**الذكر الحكيم يذكر لعلمه سبحانه مظاهر عبر عنها تارة : باللوح المحفوظ،** وأخرى بالكتاب المسطور، وثالثة بالكتاب المبين، ورابعة بالكتاب المكنون، وخامسة بالكتاب الحفيظ، وسادسة بالكتاب المؤجل، وسابعة بالكتاب، وثامنة بالإمام المبين، وتاسعة بأم الكتاب. وعاشرة بلوح المحو والإثبات) [٤] (**ثم إن المفسرين اختلفوا في حقيقة هذه الكتب وخصوصياتها فمن قائل بتجردها عن المادة والمادية حتى يصح أن تعد مظاهر لعلمه غير المتناهي. ومن قائل بكونها ألواحًا وكتبًا مادية سطرت فيها الأشياء وأعمارها وأوقاتها على وجه الرمز. ولا يمكن الركون إلى هذين القولين)** [٥].

---

(١)الدعاء–حقيقته، آدابه، آثاره، مركز الرسالة، ١٠٨–١٠٩، وانظر: الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥٨٢–٥٨٣، مطارحات في الفكر والعقيدة، مركز الرسالة، ١٥٠.

(٢) الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ناصر الشيرازي، ٤٦٦/٦. وانظر: التحقيق في كلمات القرآن، حسن المصطفوي، ٢٢٢/٩–٢٢٣، ٢٢١/٩.

(٣)الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ١٢١، الإلهيات على هدي الكتاب والسنة والعقل، محاضرات السبحاني بقلم المكي،١٢١/١.

(٤)الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ١٢٠، الإلهيات على هدي الكتاب والسنة والعقل، محاضرات السبحاني بقلم المكي،١٢٠/١.

(٥)الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ١٢١، الإلهيات على هدي الكتاب والسنة والعقل، محاضرات السبحاني بقلم المكي،١٢١/١.

وإذا كان السبحاني قد أنكر تأويل اللوح بالعلم فله سلف من علماء مذهبه وهو الطباطبائي؛ فقد قال عند تفسير قوله تعالى: ﴿ مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾ ﴾ الحديد: ٢٢، (قيل: المراد بالكتاب علمه تعالى وهو خلاف الظاهر) [١].

القول الخامس: التردد في تأويل اللوح المحفوظ بين العلم أو عالم الخلق (سلسلة العلل والمعلولات).

يقول ناصر الشيرازي:(معنى: ﴿ كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾ ﴾ الأنعام: ٥٩ ، .. أنه كناية عن علم الله الواسع، أي: أن كل الموجودات مسجلة في علم الله اللامحدود، كما أنه تفسر بكونه " اللوح المحفوظ " نفسه ، إذ لا يستبعد أن يكون اللوح المحفوظ هو صفحة علم الله، وثمة احتمال آخر عن معنى ﴿ كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾ ﴾ الأنعام: ٥٩، وهو أنه عالم الخلق وسلسلة العلل والمعلولات التي كتب فيها كل شيء). [٢]

ويقول أيضًا: (إن المصائب التي تحدث في الطبيعة كالزلازل والسيول والفيضانات والآفات المختلفة، وكذلك المصائب التي تقع على البشر كالموت وأنواع الحوادث المؤلمة التي تشمل الإنسان، **فإنها مقدرة من قبل ومسجلة في لوح محفوظ،**)[٣]فـ(كل الحوادث التي تحدث في هذا العالم مسجلة في لوح محفوظ وفي علم الله ﷻ اللا محدود.. **والمقصود من " اللوح المحفوظ " هو: العلم اللا متناهي لله سبحانه، أو صحيفة عالم الخلقة ونظام العلة والمعلول، والتي هي مصداق العلم الفعلي لله سبحانه، فتدبر**)[٤].

القول السادس: الزعم بأن اللوح المحفوظ هو عالم الخلق (الكون).

ورد في بعض نصوص الشيعة؛ تأويل اللوح المحفوظ بالعالم الخارجي ومن ذلك قولهم:

---

(١) تفسير الميزان، الطباطبائي، ١٦٧/١٩.

(٢) الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ناصر الشيرازي، ٣١٧/٤-٣١٨.

(٣) الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ناصر الشيرازي، ٥٩٥/١٣.

(٤) الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ناصر الشيرازي، ٥٩٦/١٣.

(اعلم أن اللوح المحفوظ هو العالم الكلي بما فيه، فإنه لوح قد نُقش فيه كلما يكون وما كان....فالعالم هو الكتاب الأكبر، وهو الذي أراد سبحانه بقوله تعالى: ﴿ وَكُلَّ شَيۡءٍ أَحۡصَيۡنَٰهُ فِيٓ إِمَامٖ مُّبِينٖ ﴿١٢﴾ ﴾ يس: ١٢، لقد أحصى وكتب ونقش وأوجد فيه كل شيء عنده تعالى، في ملكه على سبيل التفضل). [1]

غير أن هذا التأويل لم يرتضيه بعض الشيعة بل اعترضوا عليه؛ بقولهم:

- (لا يمكن المصير إلى أنّ الكتاب المبين هو هذه الأعيان الخارجيّة الواقعة في متن الكون، وذلك لأنّ هذه الموجودات والحوادث التي في عالمنا متغيّرة متبدّلة، تجري عليها قوانين الحركة العامّة، وقد تقدّم أنّ الآيات دالّة على عدم جواز التغيير والفساد فيما يشتمل عليه هذا الكتاب كما في قوله: ﴿ فِي لَوۡحٖ مَّحۡفُوظِۭ ﴿٢٢﴾ ﴾ البروج: ٢٢، وقوله: ﴿ وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٞ ﴿٤﴾ ﴾ ق: ٤، فهي – كما ترى – واضحة الدلالة على أنّ هذا الكتاب في عين أنّه يشتمل على جميع مشخّصات الحوادث وخصوصيّات الأشياء المتغيّرة المتبدّلة – لا يتبدّل هو في نفسه، ولا يتسرّب إليه أيّ تغيّر أو تحوّل. إذن فهذا الكتاب المبين – الذي يحصي جميع ما وقع في عالم الصنع والإيجاد، ممّا كان وما يكون وما هو كائن من غير أن يشذّ عنه شاذّ – أمر نسبته إلى الأشياء جميعًا، نسبة الكتاب المشتمل على برنامج العمل إلى نفس العمل، ففيه نوع تعيين وتقدير للأشياء، إلاّ أنّه موجود قبل الأشياء ومعها وبعدها، وهو المشتمل على علمه تعالى بالأشياء علمًا لا سبيل للضلال والنسيان إليه، قال تعالى: ﴿ قَالَ فَمَا بَالُ ٱلۡقُرُونِ ٱلۡأُولَىٰ ﴿٥١﴾ قَالَ عِلۡمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٖۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ﴿٥٢﴾ ﴾ طه: ٥١ – ٥٢) [2].
- (قوله تعالى: ﴿ مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مِّن قَبۡلِ أَن نَّبۡرَأَهَآۚ ﴾ الحديد: ٢٢، يدل على أن نسبة هذا الكتاب إلى الحوادث الخارجية نسبة الكتاب الذي يكتب فيه برنامج العمل إلى العمل الخارجي ، ويقرب منه قوله تعالى: ﴿ وَمَا

(١) مجموعة الرسائل، كاظم الرشتي، ٢٧٧/١، نقلاً من الرسالة الوعائية، أحمد الإحسائي، حاشية (٢)، ٣٦.

(٢) علم الإمام، كمال الحيدري، ١٠٧-١٠٨.

يَعۡزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثۡقَالِ ذَرَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصۡغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرَ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ ﴿٦١﴾ ﴾ يونس: ٦١، وقوله: ﴿ لَا يَعۡزُبُ عَنۡهُ مِثۡقَالُ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَآ أَصۡغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرُ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ ﴿٣﴾ ﴾ سبأ: ٣، وقوله: ﴿ قَالَ فَمَا بَالُ ٱلۡقُرُونِ ٱلۡأُولَىٰ ﴿٥١﴾ قَالَ عِلۡمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٖۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ﴿٥٢﴾ ﴾ طه: ٥١ – ٥٢، إلى غير ذلك من الآيات. فالكتاب المبين أيا ما كان هو شيء غير هذه الخارجيات من الأشياء بنحو من المغايرة، وهو يتقدمها ثم يبقى بعد فنائها وانقضائها كالبرامج المكتوبة للأعمال التي تشتمل على مشخصات الأعمال قبل وقوعها ثم تحفظ المشخصات المذكورة بعد الوقوع. على أن هذا الموجودات والحوادث التي في عالمنا متغيرة متبدلة تحت قوانين الحركة العامة والآيات تدل على عدم جواز التغير والفساد فيما يشتمل عليه هذا الكتاب كقوله تعالى: ﴿ يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩، وقوله: ﴿ فِي لَوۡحٖ مَّحۡفُوظٖ ﴿٢٢﴾ ﴾ البروج: ٢٢، وقوله: ﴿ وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٞ ﴿٤﴾ ﴾ ق: ٤، فالآيات –كما ترى– تدل على أن هذا الكتاب في عين أنه يشتمل على جميع مشخصات الحوادث وخصوصيات الأشخاص المتغيرة المتبدلة لا يتبدل هو في نفسه ولا يتسرب إليه أي تغير وفساد) [1].

القول السابع: الزعم أن اللوح المحفوظ هو الذكر الأول وهو المشيئة المرادفة للعلم!

ورد في بعض نصوص الشيعة؛ تأويل اللوح المحفوظ بالذكر الأول أي بالمشيئة المرادفة للعلم؛ فقد جاء في شرح الفيض الكشاني لما ورد في مروياتهم عن أبي الحسن الرضا قال: "يا يونس تعلم ما المشيئة ؟" قلت: لا ، قال: "هي الذكر الأول"، قال الفيض: (والذكر الأول هو **اللوح المحفوظ وإنما سماه مشية لأنه مرتبة تعين العلم بالنظام الأوفق المعنى بالمشية**). [2]

---

(١) تفسير الميزان، الطباطبائي، ١٢٦/٧-١٢٧.

(٢)الوافي، الفيض الكاشاني، ١/ ٥٤٣.

القول الثامن: استخدام أسرار الحروف في تفسير معنى اللوح والقلم!

نحى بعض الشيعة منحى باطني فاستخدم علم الحروف[١] في معرض حديثه عن اللوح والقلم، ومن هؤلاء حافظ الشيعة رجب البرسي، فقد عقد في كتابه مشارق أنوار اليقين فصلاً تُرجم له بعنوان: (فصلٌ: أسرار علم الحروف)[٢] ضمنه الحديث عن اللوح والقلم؛ وادعى فيه:

- **أن الألف هو الاختراع الأول والعقل النوراني، وأن اللوح والقلم ظاهر الألف**؛ يقول: (العالم العلوي والسفلي بأجمعه داخلان تحت فلك **الألف الذي هو عبارة عن الاختراع الأول، والعرش العظيم، والعقل النوراني، والجبروت الأعلى**، وسر الحقيقة وحضرة القدس وسدرة المنتهى، وساير الحروف إجمالاً وتفصيلاً انبعثت عنه، وجميعها باختلاف أطوارها وتباين آثارها تستمد منه، وترجع إلى الرب سبحانه)(**ومن عرف ظاهر الألف** وباطنه، وصل إلى درجة الصديقين، ومرتبة المقربين، لأن له ظاهرًا وبطونًا ، **فظاهره: العرش ، واللوح، والقلم** ...)[٣]!!
- أن (حرف القاف باطن القلم وسر الأمر. والمراد بسر الأمر: القدر. و**القلم ببسايطه (٣) أحرف، وهو الكائن لأسرار القدر**، وهو سر الاسم الأعظم، والقلم حرفه الأول القاف المحيط بالعالم ظاهرًا، وبالعلم باطنًا وعدده (١٨١). فإذا أخذ منه عدد الاسم الأعظم، وهو (١١١) بقي (٧٠) وهي مادة الاسم الأعظم، وحرف من حروفه، كما أن السين حرف من حروف ظاهر الاسم الأعظم، ومن علم باطن السين علم الاسم الأعظم، وحرفه الثاني: ل، والثالث: م، ومن هذه الحروف تتركب العوالم بأسرها، وسائر الموجودات بأجمعها داخلة تحت (٢٩٩) أسماء، والأسماء داخلة تحت الاسم الأعظم، والاسم الأعظم هو المائة، والقاف بحسابه العددي مائة)!![٤]

---

(١) ولا غرو فهذا المنحى الباطني المبنى على استخدام علم الحروف تجده في بعض الروايات المبثوثة في كتب الشيعة التي تكلمت عن أبي جاد، وكتاب الجفر، انظر تفصيل ذلك في: أسرار الحروف وحساب الجمل، طارق القحطاني، ٢١٢-٢١٩.

(٢)مشارق أنوار اليقين، الحافظ رجب البرسي، ٢٧، مع ملاحظة أن عنوان الترجمة -مع مطابقتها لمحتوى الفصل- إلا أنها من صنيع محقق الكتاب علي عاشور!

(٣)مشارق أنوار اليقين، الحافظ رجب البرسي، ٢٨.

(٤)مشارق أنوار اليقين، الحافظ رجب البرسي، ٢٩.

- أن (سائر الحروف تستمد من نور الألف، ورجوع السفلي والعلوي منها إليها، وكل حرف من الحروف قائم بسر الألف والألف سر الكلم، وملائكة النور الحاملون للعرش من ذوات هذه الحروف، والأول منها المتعلق بالعقل اسمه الألف، والموحدون لحضرة الجلال أربعة: العقل، والروح، والنفس، **والقلب هو الموحد الرابع، وتوحيده بسر الحروف التي أوجدها الحق في جبلته، لأن القلب لوح النقوش الربانية، بل هو اللوح المحفوظ بعينه**)[1].

القول التاسع: الزعم بأن اللوح المحفوظ هو القرآن.

وقد ذهب إلى ذلك ابن شهر آشوب! فقد عقد في كتابه متشابه القرآن ومختلفه فصلاً ترجم له بعنوان(فصل قوله تعالى:﴿ فِي لَوۡحٖ مَّحۡفُوظٖ ﴿٢٢﴾ ﴾ البروج: ٢٢)[2] **تعقب فيه على قولي الصدوق والمفيد** -في حقيقة اللوح والقلم-

فقال: (قال **أبو جعفر بن بابويه**: اللوح والقلم ملكان! **والملائكة لا تسمى أقلامًا ولا ألواحًا.**

وقال الشيخ المفيد: اللوح: كتاب الله تعالى كتب فيه ما هو كائن إلى يوم القيامة؛ يوضحه: ﴿ وَلَقَدۡ كَتَبۡنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعۡدِ ٱلذِّكۡرِ ﴾ الأنبياء: ١٠٥، **والقلم**: هو ما أحدث الله به الكتابة فيه، وجعل اللوح أصلاً لتعرف الملائكة منه من غيب أو وحي!

وإنما سمي اللوح الذي يكتب فيه؛ لأنه نحت على تلك الهيئة، وكذلك قوله: ﴿ وَحَمَلۡنَٰهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلۡوَٰحٖ وَدُسُرٖ ﴿١٣﴾ ﴾ القمر: ١٣ ، **ورجل عظيم الألواح، أي: اليدين والرجلين، ولو عنى به ما ذكروه لعرفه؛ لأنه مقصود مخصوص، وإنما ينكر الشيء متى ما كان ذا جنس وأشباه**). [3]

ثم بين ابن شهر آشوب مذهبه القائم على إنكار حقيقة اللوح المحفوظ وتأويله بالقرآن، فقال: (وأصل اللوح: التلألؤ من لاح الشيء يلوح، ولاح البرق، **فمعنى ﴿ لَوۡحٖ مَّحۡفُوظٖ ﴿٢٢﴾ ﴾** البروج: ٢٢: **أنه قرآن شريف**، في نظم عجيب يتلألأ حسنًا محفوظًا). [4]

---

(١)مشارق أنوار اليقين، الحافظ رجب البرسي، ٢٧-٢٨.

(٢)متشابه القرآن ومختلفه، ابن شهر آشوب، ١ /٤١.

(٣)متشابه القرآن ومختلفه، ابن شهر آشوب، ١ /٤١.

(٤)متشابه القرآن ومختلفه، ابن شهر آشوب، ١ /٤١.

وقد انتهج ابن شهر آشوب نهج التأويل للآيات الدالة على إثبات اللوح المحفوظ وأنه مغاير للقرآن؛ وادعى أنه لا تعلق فيها لإثباته؛ بل لا دلة فيها عليه؛ بل هي–في زعمه– يراد بها القرآن!

فقال: (قوله سبحانه:﴿ وَإِنَّهُۥ فِيٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ الزخرف: ٤، **إنه لا تعلق فيه،** وأم كل شيء أصله، يقال: أم القرى، أم الولد، فأمه هاوية، وقد فسره الله تعالى فقال: ﴿ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ آل عمران: ٧ .

قوله سبحانه: ﴿ وَمَا مِنْ غَآئِبَةٍ فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ النمل: ٧٥، **فاللوح لا يسمى كتابًا، وإذا فسر به فالمتعلق به عادل عن الظاهر، ثم إن الله وضحه بذلك في مواضع فقال:** ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ ﴾ إبراهيم: ١،﴿ حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ ﴾ الزخرف: ١ – ٢، **فكأنه قال: لا غائبة في السماء والأرض إلا وذلك مبين في القرآن؛ لقوله:**﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ ﴾ الأنعام: ٣٨، **ويدل عليه عقيب الآية:** ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَقُصُّ ﴾ النمل: ٧٦.

قوله سبحانه:﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِيٓ إِمَامٍ ﴾ يس: ١٢، **واللوح لا يسمى إمامًا ويسمى القرآن إمامًا).** [١]

القول العاشر: الزعم بأن اللوح المحفوظ والقلم إنما هي رموز لأمور عند الله وأمثال مضروبة لأسرار عنده!

يقول آية الشيعة محمد حسين فضل الله [٢] عن اللوح المحفوظ:(ربّما تكون الكلمة رمزًا لما عند الله سبحانه). [١]

---

(١)متشابه القرآن ومختلفه، ابن شهر آشوب، ١ /٤١.

(٢)محمد حسين بن عبد الرؤوف فضل الله العاملي، لد في النجف في العراق عام ١٣٥٤ هـ، وتوفي في لبنان سنة ١٤١٣هـ، مرجع دين شيعي لبناني من بلدة عيناثا الجنوبية، له قدره عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!؛من أعلام حركة إصلاح التراث الإسلامي[الشيعية]، ويعتبر من أكثر علماء الشيعة انفتاحًا على التيارات الأخرى، ناصر الثورة الشيعية في إيران في عهد الإمام الخميني وخلفه الإمام الخامنئي، دعم حركات المقاومة الشيعية في لبنان وخاصة =

ويقـول الطباطبـائي: (الإشـارة والرمـز شـائع.. لاسـيما في أمثـال هـذه الحقـائق مـن اللـوح والقلم..)[٢].

ويقول أيضًا: (القلم واللوح ..قد ظهر من [الروايات] أن هذه أمثال ضربت للناس وما يعقلها إلا العالمون)،[٣] فـ(هذه صنائع لفظية وتشبيهات شعرية ارتكبها أئمة الإسلام **لتزيين اللفظ بتسمية أشياء باللوح والقلم والمداد والكتاب** والميزان وأمثال ذلك، فما معنى تذييله بأنه أشد بياضًا من الثلج، وأحلى من الشهد، ونحو ذلك، **فهل هذا إلا إنها أمثال مضروبة، وأستار دونها أسرار، والله الهادي**). [٤] [٥]

ب–موقف فلاسفة الشيعة من حقيقة اللوح والقلم:

جنح فلاسفة الشيعة إلى تأويل اللوح والقلم، ولهم في ذلك أقوال ذات اتجاهات متعددة؛ أبرزها:

=

حزب الله حتى كان يوصف بالمرشد الروحي لحزب الله، بعد تصديه للمرجعية، تعرض محمد حسين فضل الله للانتقاد من قبل عدد من مراجع الشيعة وعلمائهم، بسبب اختلافه معهم في تحديد بعض تفاصيل وجزئيات العقيدة الشيعية وتشكيكه ببعض الحوادث التاريخية، منها: إنكار الولاية التكوينية، إنكار حادثة كسر ضلع فاطمة الزهراءﷺ، رفض وتحريم مبدأ اللعن والسب والتوجه بالإساءة إلى بعض أصحاب النبي محمد ﷺ أمثال أبي بكر وعمر بن الخطاب وعائشة بنت أبي بكرﷺ؛ له عدة مؤلفات منها: من وحي القرآن، مسائل عقائدية، نظرة إسلامية حول عاشوراء، الزهراء المعصومة أنموذج المرأة العالمي. انظر ترجمته: موقع مؤسسة العلامة المرجع السيد محمد حسين فضل الله، تاريخ الاطلاع: ٩-٣-١٤٣٩هـ، استُرجعت من:
/http://arabic.bayynat.org.lb

(١) نقله عنه جعفر مرتضى العاملي في كتابه، خلفيات مأساة الزهراء، ٣٠٥/٢، وانظر: لهذا كانت المواجهة، جلال الصغير، ٢٦.

(٢) تفسير الميزان، الطباطبائي، ٣٠/٢

(٣) رسالة الوسائط، ضمن مجموعة رسائل العلامة الطباطبائي، محمدحسين الطباطبائي، ١٧١، ١٧٤.

(٤) رسالة الوسائط، ضمن مجموعة رسائل العلامة الطباطبائي، محمدحسين الطباطبائي، ١٧٤.

(٥) تنويه! علامة الشيعة محمدحسين الطباطبائي؛ مضطرب جدًا في موقفه من اللوح والقلم؛ فتارة يثبت أنهما أمران حقيقيان واقعيان من غير مجاز؛ وتارة يدعي أن ما ورد فيهما يجري مجرى الرمز والتمثيل!!

الاتجاه المشائي، والاتجاه العرفاني (أتباع ابن عربي)، والاتجاه الشيرازي(مدرسة الحكمة المتعالية).

أولاً: موقف الاتجاه المشائي من حقيقة اللوح والقلم:

أوّل نصير ملة الشيعة الطوسي اللوح المحفوظ **بالعقل الفعال**، وهذا مقتضى قوله: (المعلولات القريبة... وهي التي يعبر عنها تارة بالكتاب المبين وتارة **باللوح المحفوظ ويسميها الحكماء بالعقول الفعالة**).[١]

ونُقل عنه تأويل اللوح المحفوظ **بعقل الكل**[٢]، قال الشيرازي نقلاً عنه: (**عقل الكل**: وهو الذي عبر عنه في القرآن تارة باللوح المحفوظ وتارة بالكتاب المبين المشتمل على كل رطب ويابس)[٣].

ولم أقف له على قول في معنى القلم! لكن شيخه ابن سينا أوّل القلم بـ(العقل الأول) وزعم أنه (الصادر الأول)، وهو –بزعمه– (جوهر روحاني ونور محض قائم لا في جسم ولا في مادة)[٤].

ثانيًا: موقف الاتجاه العرفاني من حقيقة اللوح والقلم:

زعم أرباب هذا الاتجاه أن اللوح والقلم من المصطلحات العرفانية التي لها معانٍ أخرى إضافة عما يفهمه العامة وأهل الحديث والسنة منها.[٥]

ومن هنا فقد أولوا اللوح والقلم بعدة تأويلات، ونصوصهم في ذلك على ثلاث أنماط:

---

(١)شرح مسألة العلم، نصير الدين الطوسي، ٢٨-٢٩، وانظر منه:٤١، وانظر: جامع الأفكار، النراقي، ١١٨/٢-١٢٠.

(٢)العقل الكل عند الفلاسفة هو الصادر الأول من البارئ تعالى. انظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي، ٢/ ١١٩٥. ط. مكتبة لبنان.

(٣)نسب الشيرازي في حكمته المتعالية القول السابق لنصير الدين الطوسي، انظر: الحكمة المتعالية، الشيرازي، ٢٧٢/٣.

(٤) رسائل في معرفة النفس الناطقة وأحوالها ضمن رسائل في النفس لابن سينا، ٢٨٨، الرسالة العرشية، ابن سينا، ٣٦.

(٥)انظر: الذريعة، الطهراني، ٦٠/٢٥

الأول: نصوص أفردت تأويل اللوح محفوظ:

- **تأويل اللوح بالنفس الكلية:** ومن ذلك قولهم: (النفس الكلية المسماة باللوح). [١] (النفس الكل التي هي اللوح المحفوظ). [٢] (النفس الذي هو اللوح)! [٣](اللوح المحفوظ .. نفس الكل)، [٤] (النفس الكلية التي هي اللوح). [٥] (عين الحقيقة اللوحية النفسية المسماة باللوح المحفوظ والنفس الكلية). [٦] (اللوح المحفوظ المسمى بالنفس الكلية). [٧]

- **تأويل اللوح بالعقل الكلي.**

ومنه قولهم: (واعلم : أن العقل الكل باعتبار توجهه إلى موجده بواسطة القلم الأعلى **يسمى لوحًا محفوظًا**). [٨]

- **تأويل اللوح المحفوظ بعدة تأويلات باعتبارات مختلفة:**

ومن ذلك قولهم: (وأما اللوح المحفوظ فله ستة وجوه معنوية كلية:

الأول: كونه هيئة اجتماعية من شعاع النور المفاض المضاف ومن أحكام الماهيات المتعلقة، .. بحيث لا يفوته شيء مما يدخل في الوجود إلى انتهاء يوم القيامة ، **وبهذا الاعتبار يسمى كل شيء المعني بقوله:** ﴿ وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَىْءٍ ﴾ الأعراف: ١٤٥.

الثاني: توجهه إلى موجده وأخذه المدد منه إما بلا واسطة ، وبه يسمى روحًا... .وإما بواسطة القلم الأعلى وهو الوجه الثالث وبه يسمى لوحًا محفوظًا .

---

(١)مصباح الأنس للفناري، ٥٧، ٥١٠، وانظر منه:٣٣٠.

(٢) مصباح الأنس للفناري، ٤٤٨.

(٣)مصباح الأنس للفناري، ٤٧٥.

(٤)مصباح الأنس للفناري، ٥٠٧.

(٥)مصباح الأنس للفناري، ٥٣٧.

(٦)مصباح الأنس للفناري، ٣٩٤.

(٧)مصباح الأنس للفناري، ٨٥، ٣٤٢، وانظر منه:٦٣٨.

(٨) تمهيد القواعد، ابن تركه، حاشية (٥)، ١٨٢-١٨٣، وانظر منه: ١٨٣.

الرابع: تنزله وظهوره من حيث بعض ما اشتملت عليه حقيقته مفصلاً متصورًا بصور مثالية وحسية بسيطة ومركبة عرشًا أو كرسيًا وسموات وأرضين وما بينهما من الأفلاك والأملاك والكواكب والعناصر والمولدات إلى الإنسان ، وذلك لتحقيق كمال الجلاء والاستجلاء **وبه يسمى بالكتاب المبين الفعلي وهو المراد به في القرآن** .

الخامس والسادس: توجهه بوصف التدبير والتكميل لما يفصل منه ويظهر ، وبه يسمى النفس الكلية . وتوجهه إلى التدبير بصورتين: إحداهما : كلية ، وهو بهذا الاعتبار نفس الكمل من الأنبياء والأولياء ..وثانيتهما: النفوس الجزئية)[1].

ثانيًا: نصوص أفردت تأويل القلم:

١-ادعو أن (العرش من بعض الوجوه والاعتبارات القلم). [2] فـ(روح العرش: القلم الأعلى لأنه مظهر القلم بتأثيره العام) . [3]

٢-تأويل القلم بالعقل الأول: ومن ذلك قولهم : (العقل الأول المكنى عنه بالقلم) [4] (القلم الأعلى الذي هو العقل) [5](العقل الذي هو القلم)! [6](القلم الأعلى المسمى بالعقل الأول)! [7]،(إن العقل الأول الَّذي هو أول مبدع خلق ، هو القلم الأعلى ولم يكن ثمّ محدث سواه) [8].

٣-تأويل القلم بالعقل الكلي والعقل الفعال، ومنه قولهم: (القلم الأعلى الذي هو العقل الكلي والعقل الفعال الذي ينتقش به النفوس الناطقة والخيال..) [9].

٤-تأويل القلم بالنفس الكلية، ومن ذلك قولهم: (القلم..النفس الكلية) [1].

---

(١)مصباح الأنس للفناري، ٤٠٠

(٢)مصباح الأنس للفناري، ٥٧.

(٣)مصباح الأنس للفناري، ٥١٠، وانظر منه:٥٢٨.

(٤) تمهيد القواعد، ابن تركه، ٣٢٧.

(٥)مصباح الأنس للفناري، ٢٥٨.

(٦)مصباح الأنس للفناري، ٤٧٥.

(٧)مصباح الأنس للفناري، ٨٠، ١٩١، وانظر منه: ٤٠٠.

(٨)تفسير المحيط الأعظم، حيدر الآملي، ٣٨/٢.

(٩)تعليقات بر الشواهد الربوبية، آشتياني، ٤٩١-٤٩٢.

٥-تأويلهم القلم بالروح الأعظم، ومن ذلك قولهم:(الروح الأعظم الأوحد الأقدم الذي هو القلم الأعلى). [٢]

٦-تأويل القلم بمحمد ﷺ ، ومن ذلك قولهم: (القلم ..هو المراد بنفس محمد صلى الله عليه وآله)[٣] (القلم..هو الروح الأعظم المحمدي) [٤] (نفسه الشريفة وجه تفصيل القلم) [٥] (القلم الأعلى، هو النفس المحمدية) [٦](القلم.. حقيقة الروح الأعظم المحمدي صلى الله عليه وآله)[٧]. وعلى هذا فـ(ذات القلم الأعلى) أي:(الصّادر الاوّل) [٨] مؤولة-عند هؤلاء- (بالعقل الأول والعقل الكل والروح الأعظم) [٩](والروح الكلي) [١٠]و(العرش المجيد) [١١] (وهو روح نبيّنا..أعني النّبي (ص) والحقيقة المحمّدية). [١٢]

ومرد هذه التأويلات إلى ما اعاه فلاسفة العرفاء من (أنّه تعالى تعيّن أوّلا بحقيقة واحدة ، قابلة للكثرة كلَّها) وهذه (الحقيقة الكلية الأولى المتعينة بالتعين الأول) زعموا أنها (عند التحقيق ليس لها اسم ولا رسم ولا وصف ولا نعت لأن الحق التي هي صورته كذلك فاختلاف أساميها بحسب اعتباراتها في مدارج كمالاتها علمًا وعينًا فسموها بحقيقة الحقائق ... وسموها بالقلم ..وسموها

=

(١)تفسير المحيط الأعظم، حيدر الآملي، ٤٤٤/٢

(٢)مصباح الأنس للفناري، ٦٠٧ ، وانظر منه:٦٣٨.

(٣)مصباح الأنس للفناري، ٥٠٧.

(٤)مصباح الأنس للفناري، ٥٠٧

(٥)مصباح الأنس للفناري، ٥٠٨.

(٦)مصباح الأنس للفناري، ٤٠٠.

(٧)مصباح الأنس للفناري، ٤٠٠.

(٨) مفتاح السعادة، محمد تقي النقوي، ٤٥/٤.

(٩)مصباح الأنس للفناري، ٣٩١.

(١٠)مصباح الأنس للفناري، ٢٧١.

(١١)شرح فصوص الحكم، علي التركة، ٢٨٧/١.

(١٢) مفتاح السعادة، محمد تقي النقوي، ٤٥/٤.

بمركز الدائرة ...ومن أساميها العقل الأول، والتعين الأول، والروح القدس، والإمام المبين، والروح الأعظم، والنور، والإنسان الكبير، والجوهر، وخليفة الله) [١] .

جاء في كتاب رسالة نقد النقود في معرفة الوجود، ما نصه: **(هذه الحقيقة الكلَّيّة الأولى فقد اختلفوا في تحقيقها اختلافًا شديدًا يكاد يخرج عن الحصر، والكلّ ، عند التحقيق مصيب غير مخطئ فيها!؛ لأنها قابلة للكلّ كالحقّ تعالى مثلاً ، فإنّه قابل للاختلافات والاعتبارات، كما لا يخفى على أهله. ولا غرو! لأنها أيضًا – أعني هذه الحقيقة الكلَّيّة – ليست غير الحقّ تعالى في الحقيقة!!)** [٢] **(وأهل التحقيق أقوالهم في هذا الباب كثيرة ، فإنّهم سمّوها بكلّ اعتبار لها باسم كاسمها. فسمّوها بالعقل الأوّل، والنفس الأولى ، والحضرة الواحديّة ، والحضرة الالوهيّة ، والإنسان الكبير ، وآدم ، وجبرئيل ، وروح القدس ، والإمام المبين ، والمسجد الأقصى ، والروح الأعظم ، والنور ، وحقيقة الحقائق ، والهيولى ، والجوهر ، والهباء ، والعرش ، وخليفة الله ، والمعلَّم الاوّل ، والبرزخ الجامع ، والمفيض ، ومرآة الحقّ ، والقلم الأعلى ، وبمركز الدائرة ، والنقطة!!!)** [٣].

ثالثًا: نصوص جمعت بين تأويل اللوح والقلم ، وجاء فيها:

– الادعاء بأن اللوح المحفوظ مظهر الاسم المفصل، والقلم مظهر الاسم المدبر

بناءً على اعتقاد العرفاء بوحدة الوجود وادعائهم بأن (جميع الصور المدركة في العالم هي صور الحقائق الأسمائية والمراتب الإلهية) [٤] **فقد ادعوا أن (اللوح مظهر الاسم المفصل).** [٥]**وأن (القلم الأعلى مظهر الاسم المدبر وصورة صفة القدرة).** [٦] ومن ذلك قولهم:(اللوح المحفوظ مظهر الاسم المفصل، لأنه نفس الكل وكل نفس تحته رشح منه وشعاع من أشعته، فله التفصيل)[٧]

---

(١)رسالة نقد النقود في معرفة الوجود، سيد حيدر آملي، ٦٨٧.

(٢)رسالة نقد النقود في معرفة الوجود ، سيد حيدر آملي، ٦٨٧.

(٣)رسالة نقد النقود في معرفة الوجود ، سيد حيدر آملي، ٦٨٨.

(٤)مصباح الأنس للفناري، ٥٧، وانظر منه:٥٠٢.

(٥) مصباح الأنس للفناري، ٥٧، وانظر منه:٤٤٨.

(٦)مصباح الأنس للفناري، ٥٧، وانظر منه:٤٤٨.

(٧)مصباح الأنس للفناري، ٥٠٧.

و(القلم الأعلى صورة صفة القدرة). [١] وقولهم:(كون القلم..مظهرًا للاسم المدبر..) [٢] وقولهم: (الاسم المدبر الذي مظهره القلم الأعلى). [٣]

- **تأويل اللوح والقلم بالملك**[٤]:

ومن ذلك قولهم: (جعل الله للملكين الكريمين: القلم واللوح توجهًا إليه..)! [٥]

- **تأويل القلم بالعقل واللوح بالنفس (أي: الروح):**

ومنه قولهم: (اعلم أنّ اللّه تعالى لما خلق القلم واللّوح ، وسمّاها العقل والنّفس (الرّوح))[٦] وقولهم:(العقل والنفس اللذان هما القلم واللوح) [٧] وقولهم: (اتخذت من العقل الكلي قلمًا، ومن..النفس الكلية لوحًا) [٨].

- **تأويل القلم بالعقل الأول وتسميته بلوح القضاء وأم الكتاب، و تأويل اللوح المحفوظ بالنفس الكلية وتسميته بلوح القدر والكتاب المبين، وتأويل لوح المحو والإثبات بالنفس المنطبعة أو مقام الفيض المطلق المنبسط بالوجهة الخلقية:**

ومنه قولهم: (العقل الأول المسمى بلوح القضاء وأم الكتاب والقلم الأعلى . و.. النفس الكلية المسماة بلوح القدر وهو اللوح المحفوظ والكتاب المبين . و...النفس المنطبعة في الجسم الكلي المسماة بلوح المحو والإثبات). [٩]

---

(١)مصباح الأنس للفناري، ٥٠٥.

(٢)مصباح الأنس للفناري، ٥٠٧.

(٣)مصباح الأنس للفناري، ٦١٨.

(٤)تنويه: الملائكة في زعمه هذا الاتجاه عقول وأفلاك!! جاء في كتاب مفتاح الغيب، القونوي وشرحه مفتاح الأنس للفناري، ٥١٢ ما نصه: (الملائكة التي هي عمار السماوات أعني القوى الفلكية..).

(٥)مصباح الأنس للفناري، ٤٧٥، وانظر منه: ٤٨٣.

(٦)تفسير المحيط الأعظم، حيدر الآملي، ١٢٣/٢.

(٧)مصباح الأنس للفناري، ٤٧٥.

(٨)جامع الأسرار، حيدر الآملي، ٤٤٩.

(٩)شرح فصوص الحكم، محمد داوود قيصري رومي، ٢٣.

وقولهم:(وأما كتاب المحو والإثبات فهو مقام الفيض المطلق المنبسط بالوجهة الخلقية، وإن شئت قلت الوجهة الليلي الحقي أم الكتاب لا يتغير ولا يتبدل، والوجهة الليلي الخلقي هو كتاب المحو والإثبات)[١].

- **تأويل القلم بالعقل الأول وتسميته بأم الكتاب، و تأويل اللوح المحفوظ بالنفس الكلية وتسميته بالكتاب المبين.**

ومنه قولهم: (قد تقرّر عند أرباب التحقيق أنّ جميع العلوم والحقائق ثابتة في العقل الأوّل ، الذي هو أمّ الكتاب، و القلم الأعلى على سبيل الإجمال ومسطورة في النفس الكلّيّة ، التي هي اللوح المحفوظ والكتاب المبين على سبيل التفصيل) [٢].

وقولهم: (العقل الأول ، وهو أم الكتاب والقلم الأعلى ولوح القضاء عند أرباب العرفان . .. النفس الكلية المسماة بلوح القدر، وهو اللوح المحفوظ والكتاب المبين). [٣]

- **تأويل القلم بالعقل الأول والعرش المجيد، واللوح المحفوظ بالنفس الناطقة والعرش العظيم.**

ومنه قولهم: (العرش المجيد: هو العقل الأوّل، وهو القلم الأعلى. والعرش العظيم: النفس الناطقة الكليّة وهو اللوح المحفوظ) [٤].

- **الزعم بأنه ليس في الوجود موجود إلا وهو مظهر من مظاهر الحق وصورة من صوره، و أن أول ظهور للرب هو الإنسان الكبير المسمّى بآدم الحقيقي وهو النور والقلم والروح والعقل، وثاني ظهور للرب هو حواء والنفس النفس الكلّيّة، واللّوح المحفوظ، والكتاب المبين!**

---

(١) شرح فصوص الحكم، محمد داوود قيصري رومي، ١٦٤، تعليقات على شرح فصوص الحكم ومصباح الأنس، الخميني، ٣٤.

(٢)جامع الأسرار ومنبع الأنوار، حيدر آملي، ٥٣٤.

(٣)تفسير القرآن الكريم، مصطفى الخميني، ١/١٢٠، وانظر منه:٢٣١-٢٣٢

(٤)شرح فصوص الحكم، علي بن محمد التركه، ١/٢٨٧.

ومنه قولهم: (ليس في الوجود موجود إلا وهو مظهر من مظاهر.. الحق وصورة من صوره)، [١] (الله تعالى لـمّا أراد التنزّل من حضرة الذات إلى حضرة الأسماء والصفات ، ومنها إلى حضرة الأكوان المعبّر عنها بالعالم ، والظهور بصورها... ظهر أوّلا بصورة حقيقة كلّيّة وتعيّن بها وتقيّد بصورتها ، وهي حقيقة الإنسان الكبير المسمّى بآدم الحقيقيّ. وهذه الحقيقة لها أسماء كثيرة بحسب اعتباراتها ، منها النور، ...ومنها العقل ، ... ومنها القلم ... ومنها الروح الأعظم ..وغير ذلك من الأسماء. ثمّ بعد ذلك ظهر تعالى بصورة حقيقة أخرى، وهي نفس هذا الإنسان المسمّاة بحواء الحقيقيّة ..ولها أيضا أسماء كثيرة ، منها النفس الكلّيّة ، واللّوح المحفوظ ، والكتاب المبين) [٢] .

ثالثًا: موقف الاتجاه الشيرازي (مدرسة الحكمة المتعالية) من حقيقة اللوح والقلم.

أوّل الشيرازي القلم بالعالم العقلي، واللوح بالعالم النفسي؛ فقال في كتابه أسرار الآيات تحت عنوان: (قاعدة في اللوح والقلم): [٣] (يشبه أن يكون إحداهما وهو القلم جوهرًا عقليًا بل العقل الكلي وهو العالم العقلي بجملته وثانيهما أعني اللوح جوهرًا نفسانيًا بل النفس الكلية وهو العالم النفساني بجملته) [٤].

ويقول: (وإنما سمي العقل الفعال قلمًا لأن شأنه تصوير الحقائق في ألواح النفوس وصحائف القلوب وبه يستكمل النفوس بالصور العلمية ويخرج ذاتها من القوة إلى الفعل كما بالأقلام ينتقش الألواح والصحائف ويتصور مادتها بصور الأرقام ونقوش الكتابة وأما اللوح فهو جوهر نفساني وملك روحاني يقبل العلوم من القلم). [٥]

والشيرازي إذ أول القلم بالعالم العقلي (العقل الفعال) ؛ سماه بـ: القلم الأعلى والعقل الأول والروح الأعظم والملك المقرب والممكن الأشرف والروح القدسي!

---

(١)رسالة نقد النقود في معرفة الوجود، حيدر آملي، ٦٩٥.

(٢)رسالة نقد النقود في معرفة الوجود، حيدر آملي، ١٤٤ – ١٤٥، وانظر منه: ٣٨٠-٣٨٣، ٦٨٨-٧٠٢.

(٣) أسرار الآيات، الشيرازي، ١١٧.

(٤)أسرار الآيات، الشيرازي، ١١٨.

(٥)أسرار الآيات، الشيرازي، ٤٧.

يقول الشيرازي: (إن عناية البارئ اقتضت أول ما اقتضت جوهرا قدسيًا يسمى بالقلم الأعلى والعقل الأول) [١]**و(العقل الفعال و.. الروح القدسي)** [٢] **(والروح الأعظم والملك المقرب والممكن الأشرف** كما وردت به الأحاديث النبوية ونطقت به الحكمة الإلهية). [٣]

وقد ادعى الشيرازي (أن العالم العقلي المعبر عنه بالقلم محل القضاء) [٤] و(أن صور جميع ما أوجده الله تعالى من ابتداء العالم إلى آخره حاصلة فيه على وجه بسيط مقدس عن شائبة الكثرة التفصيلية) [٥] وأنه إنما سمي بـ(القلم باعتبار إفاضة الصور منه على النفوس الكلية الفلكية) [٦] (فالقلم موجود عقلي متوسط بين الله وبين خلقه فيه جميع صور الأشياء على الوجه العقلي وهو أيضًا عقل بسيط إلا أنه دون الحق الأول في البساطة والشرف) [٧].

و أما **(اللوح المحفوظ الذي هو جوهر منقوش بجميع ما قضى الله تعالى به إلى يوم القيامة)**[٨] وهو العالم النفسي-النفس الكلية الفلكية- فهو -في زعم الشيرازي- محل القدر و**لوح القضاء!**

يقول الشيرازي: **(وأما اللوح المحفوظ فهو عبارة عن النفس الكلية الفلكية سيما الفلك الأقصى)** [٩]و **(العالم النفساني السماوي محل قدره تعالى ولوح قضائه،** إذ كل ما جرى في العالم أو سيجري مكتوب مثبت في **النفوس الفلكية** فإنها عالمة بلوازم حركاتها ... فكما ينتسخ بالقلم في اللوح نقوش حسية ،كذلك ارتسمت من عالم العقل في عالم النفوس صور معلومة مضبوطة منوطة

---

(١) المبدأ والمعاد، الشيرازي، ٢٢٤.

(٢) الحكمة المتعالية، الشيرازي، ٢٤/٣.

(٣) المبدأ والمعاد، الشيرازي، ٢٢٤.

(٤)المبدأ والمعاد، الشيرازي، ٢٢٥.

(٥)المبدأ والمعاد، الشيرازي، ٢٢٥.

(٦)المبدأ والمعاد، الشيرازي، ٢٢٥.

(٧) أسرار الآيات، الشيرازي، ٤٦.

(٨)الشواهد الربوبية، الشيرازي، ٣٤٨

(٩) الحكمة المتعالية، الشيرازي، ٢٩٥/٨.

بعللها وأسبابها على وجه كلي، **فتلك الصور هي قدره تعالى، ومحلها وهو عالم النفوس الكلية... محل القدر ولوح القضاء).** [1]

وقد ادعى الشيرازي أن اللوح المحفوظ–العالم النفساني– (ينتقش منه في **القوى المنطبعة الفلكية نقوش جزئية مشخصة بأشكال وهيئات معينة مقارنة لأوقات وأوضاع معينة من لواحق المادة على ما يظهر في الخارج** كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٖ مَّعۡلُومٖ ﴿٢١﴾ ﴾ الحجر: ٢١..وهذا العالم هو عالم الخيال الكلي وعالم المثال **وهو لوح القدر، كما أن ذلك العالم الذي هو عالم النفوس الناطقة الكلية لوح القضاء . وكل منهما لاشتماله على صورة الوجود كله كتاب مبين على ما قال سبحانه:** ﴿ وَلَا حَبَّةٖ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلۡأَرۡضِ وَلَا رَطۡبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ ﴿٥٩﴾ ﴾ الأنعام: ٥٩ ، **إلا أن الأول لوح محفوظ هو أم الكتاب، والثاني كتاب المحو والإثبات على ما قال سبحانه :** ﴿ يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩) [2].

يقول الشيرازي: أما (**اللوح المحفوظ فهو عبارة عن النفس الكلية الفلكية** سيما الفلك الأقصى إذ كلما جرى في العالم أو سيجري مكتوب مثبت في النفوس الفلكية، فإنها عالمه بلوازم حركاتها...فكما ينتسخ بالقلم في اللوح الحسى النقوش الحسية، كذلك ارتسمت من عالم العقل الفعال صور معلومة مضبوطة لعللها وأسبابها على وجه كلي، فتلك الصور محلها النفس الكلية...وكونها لوحا محفوظا باعتبار انحفاظ صورها الفائضة عليها على الدوام في خزائن الله تعالى على وجه بسيط عقلي..ثم ينتقش في النفوس المنطبعة الفلكية صور جزئيه متشخصة بأشكال وهيئات مقدره مقارنة لأوقات معينة، على مثال ما يظهر في المادة الخارجية، وهذه الصور لجزئيتها وشخصيتها متبدلة متجددة بعضها خلاف بعض في التعينات والتشخصات، بخلاف ما في اللوح المحفوظ، فإنها مضبوطة مستمرة على نسق واحد كالكبريات الكلية، فهذه النفوس هي ألواح قدرية فيها المحو والإثبات، وعالمها عالم الخيال الكلى وعالم المثال، وكل منهما كتاب مبين كما قال تعالى:

---

(١) المبدأ والمعاد، الشيرازي، ٢٢٥-٢٢٦.

(٢) المبدأ والمعاد، الشيرازي، ٢٢٦.

﴿ وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾ ﴾ الأنعام: ٥٩، إلا أن الأول لوح محفوظ ما فيه من التغير يسمى بأم الكتاب، والثاني كتاب المحو والاثبات على ما قال تعالى:﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩) [١].

ومن هنا يظهر بجلاء أن الشيرازي يرى (أن حقائق الأشياء مثبتة في العالم العقلي المسمى بالقلم الإلهي، وفي العالم النفساني المسمى باللوح المحفوظ وأم الكتاب، وفي الألواح القدرية القابلة للمحو والإثبات ،كما قال الله تعالى: ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩.وجميع هذه الكتب مما كتبها يد الرحمن، فإن العناية الإلهية اقتضتها وأنشأتها على وفق علمه تعالى بذاته علمًا فعليًا؛ لأن ما عداه من آثار وجوده وقدرته). [٢]

وفي تقرير ذلك يقول الشيرازي: (عالم العقول المقدسة والنفوس الكلية كلاهما كتابان إلهيان . وقد يقال للعقل الأول أم الكتاب لإحاطته بالأشياء إجمالاً. وللنفس الكلية الفلكية الكتاب المبين لظهورها فيها تفصيلاً. والنفس المنطبعة في الجسم الكلي كتاب المحو والإثبات). [٣]

غير أن الشيرازي فرق بين ما كتبه القلم الأعلى في اللوح المحفوظ(لوح القضاء)، وما كتبته الأقلام في لوح المحو والإثبات(لوح القدر)؛ فقرر صيانة الأولى عن التغيير بخلاف الثانية فإنهما محل البداء والنسخ!

يقول الشيرازي: (الكتابة العقلية مصونة عن التبدل والتغير والنسخ والتحريف، وأما الكتابة النفسية اللوحية فيتطرق فيها المحو والإثبات، وينشأ منها نسخ الأحكام) [٤] .

ويقول: (ما في عالم القدر من الصور التي كتبتها أقلام رتبتها دون رتبة القلم الأعلى، وألواحها دون اللوح المحفوظ؛ فإن الذي كتبه القلم الأعلى لا يتبدل وهي حقائق العلوم العقلية

---

(١) الحكمة المتعالية، الشيرازي، ٨/٢٩٥.

(٢) الشواهد الربوبية، الشيرازي، ٣٤٩-٣٥٠.

(٣) المبدأ والمعاد، الشيرازي، ٢٢٦-٢٢٧.

(٤) الشواهد الربوبية، الشيرازي، ٣٥١.

التي لا تمحو أبدًا من اللوح المحفوظ وهذه الأقلام تكتب في ألواح المحو والإثبات) [1] (فيتطرق فيها المحو والإثبات وينشأ منها نسخ الأحكام) [2] (ولو لم يكن الأمر كذلك لكانت الأمور كلها حتما مقضيا فقد **تبين لك صحة النسخ والتردد ومعنى البداء الذي عليه أصحابنا الإماميون).** [3]

ويقول:(العالم العقلي مصون عن التغير والفساد ولكل موجود في عالم الطبيعة صورة باقية في القضاء الإلهي واللوح المحفوظ عن المحو والزوال، وله صورة إدراكية في كتاب المحو والإثبات ..قابل للتغير والتبدل) [4].

ويقول: (عالم النفوس المنطبعة السماوية التي هي كتاب المحو والإثبات؛ لأن كل ما يثبت من أرقام الصور العلمية الجزئية في ألواح تلك النفوس فهي قابلة للمحو غير محفوظة عن النسخ والتبديل كأم الكتاب لقوله تعالى:﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩ ، وهو الإمام المبين واللوح المحفوظ عن المحو والتغيير، وفيه جميع الأشياء المتخالفة الذوات في الخارج المتضادة الصور في الكون على وجه عقلي نوراني مقدس عن التخالف والتضاد كما قال تعالى: ﴿ وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾ ﴾ الأنعام: ٥٩). [5]

ويقول: (وأما القلم الأعلى فأثبت في اللوح المحفوظ صورة كل شيء يجري من هذه الأقلام من محو وإثبات ففيه إثبات المحو وإثبات الإثبات ومحو الإثبات على وجه أرفع فصورته مقدسة عن المحو والتغير). [6]

ويقول أيضًا: (وأما القلم الأعلى فأثبت في اللوح المحفوظ كل شيء يجرى من هذه الأقلام من محو وإثبات ففي اللوح المحفوظ إثبات المحو في هذه الألواح، وإثبات الإثبات، ومحو الإثبات عند وقوع

---

(١)الشواهد الربوبية، الشيرازي، ٣٥١.

(٢)الشواهد الربوبية، الشيرازي، ٣٥١.

(٣) الشواهد الربوبية، الشيرازي، ٣٥٤.

(٤)أسرار الآيات، صدر الدين محمد الشيرازي، ٦٦.

(٥) الحكمة المتعالية، الشيرازي، ٣٩٤/٨.

(٦)الشواهد الربوبية، الشيرازي، ٣٥٤.

الحكم، وإنشاء أمر آخر، فهو لوح مقدس عن المحو فهو الذي يمده القلم الإلهي باختلاف الأمور وعواقبها مفصلة مسطرة كل ذلك على الوجه الثابت وذلك بتقدير العزيز العليم) [١].

ولا يحق إغفال الإشارة إلى أن الشيرازي مع تأويلاته العقلية السابقة للوح والقلم جوّز ما جاءت به الآيات والروايات في وصفهما!!

فقال بعدما ذكر جملة من الآيات والروايات التي تحدثت عن اللوح والقلم: (فإثباتهما من طريق الخبر والرواية هكذا، وأما طريق الاعتبار والاستبصار فالبرهان العقلي يجوز جميع ما ذكروا ولا يأبى عنه)! [٢]

بل اعتبر قول الصدوق–في أن اللوح والقلم ملكان– قريب من قوله، فقال: (وقال الشيخ أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي رضوان الله عليه: "اعتقادنا في اللوح والقلم أنهما ملكان كشف الله بهما مخفيات علمه، وأطلعهما على علومه الغيبية" **وهو قريب مما ذكرناه من أنهما واسطتان في إفاضة العلوم من الله على خلقه)!!** [٣]

ولهذا تجده يقرر أن (القلم الأعلى ملك إلهي قدسي، واللوح المحفوظ ملك نفساني مجرد، والكتابة تصوير الحقائق وإفاضتها)!! [٤]

ولا غرو فمادة هؤلاء فلسفية محضة، والملائكة عندهم عقول وأفلاك!! ومن ثم لم يجد الشيرازي بون بين قوله وقول شيخه الصدوق لاتفاقه معه في ظاهر اللفظ (الملائكة)!! ولله در شيخ الإسلام حين قال:(إن من فهم ما يقوله هؤلاء من العقول والنفوس، وإن سموها ملائكة وفهم ما جاءت به الرسل عن الأخبار بملائكة الله ..علم بالاضطرار أن قول هؤلاء من أعظم الأقوال منافاة لأقوال الرسل وأن ذلك من أعظم الكفر في دين الرسل)[٥].

---

(١)الحكمة المتعالية، الشيرازي، ٣/٤٩-٥٠.

(٢) أسرار الآيات، الشيرازي، ١١٧-١١٨.

(٣) أسرار الآيات، الشيرازي، ١١٩.

(٤) المبدأ والمعاد، الشيرازي، ٢٢٨.

(٥)بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية، ابن تيمية، ٣٥٧.

الأمر الثاني: موقف الشيعة الإمامية من صفات اللوح والقلم.

أ- مادة خلق اللوح والقلم:

ثمة اختلاف وتناقض فوضوي في مرويات الشيعة وأقولهم حول مادة خلق اللوح والقلم!

- **أما الأقوال في مادة خلق اللوح:**

- **فتارة يقولون إنه ("رق أشد بياضًا من الثلج.." .. والرق: الجلد). كما في مروياتهم عن أبي عبدالله: "فكتب القلم في رق أشد بياضًا من الفضة وأصفى من الياقوت"**[١].
- **وتارة يقولون إنه لوح من نور**[٢] **كما في مروياتهم "اللوح لوح من نور"**. وفي نصوص الشيعة ما يقرره؛ ومنه قولهم: ورد (**في كون النور أصلاً لخلقة** طائفة من الموجودات كالأنبياء والملائكة **واللوح والقلم** والعرش والكرسي والجنة أخبار كثيرة). [٣]
- **وتارة ثالثة يقولون إن اللوح من ياقوتة حمراء، كما في حديث نزول إسرافيل على رسول الله :" قال جبرائيل: إن هذا إسرافيل وهو حاجب الرب، وأقرب خلق الله منه، واللوح بين عينيه من ياقوتة حمراء"**[٤].
- **وتارة رابعة أنه من زمردة خضراء؛** [٥] **كما في رواية سؤال عبد الله بن سلام للنبي: أخبرني عن اللوح المحفوظ مما هو ؟ قال: "من زمردة خضراء، أجوافه اللؤلؤ، بطانته الرحمة"**[٦] **، وفي نصوص الشيعة ما يقرره؛ ومن ذلك:**

---

(١) تفسير القمي، علي بن إبراهيم، ٣٧٩/٢، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٣٦٦/٥٤-٣٦٧.

(٢)تنويه! وان نصت بعض مرويات الشيعة وأقوالهم على أن اللوح مخلق من نور إلا أنها اختلفت في ماهية هذا النور واضطربت فيه اضطرابًا فوضويًا؛ فتارة أنه نور النبي، وتارة أنه نور الكرسي، وتارة أنه نور الأئمة!!!

(٣) تفسير الميزان، الطباطبائي، ١٠٤/٨.

(٤)تفسير القمي، علي بن إبراهيم، ٢٨/٢، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء،٢٥٨/١٨.

(٥) انظر: بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٢٣٥/٥.

(٦)الاختصاص، المفيد، ٤٨، بحار الأنوار، المجلسي، ٣٤٢/٩، ط. مؤسسة الوفاء.

قولهم: (اللوح المحفوظ جوهرة من زمردة خضراء، كتب الله فيه بقلم كلمته ما شاء من خلقه، وما فيه من النقوش هي آحاد الموجودات، فمن المكتوب فيه جواهر، ومنه صور، ومنه طبائع، ومنه مواد، ومنه أشباح، ومنه أجسام، ومنه أعراض، كالحركات والألوان والهيئات والنمو والذبول وما أشبه ذلك).[١]

وقولهم:(حقيقة اللوح المحفوظ جوهرة نورانية شفافة براقة من زمردة خضراء مأخوذة عن تحت جبل الأعراف في أعلى الفردوس في الجنة ثخنها ألف ألف شبر، وسعتها ما بين المشرق الأول والمغرب الأول عند بدو الوجود الذي يظهر في العود عند الكشف والشهود، وعليها تمثال كلما خلق الله تعالى في عالم الأكوان، قد نقشها كاتب الأزل بقلم الاختراع الذي هو غصن أخذ من شجرة الخلد من مداد بحر صاد، أي: المدد الأول في الدواة الأولى، أي: القابلية الأولى، فانتقش جميع ما كان وما يكون فيها إلى ما لا نهاية له في الأكوار والأدوار، وما يحصل اختلاف الليل والنهار في الأعلان والأسرار من الظلمات والأنوار فجف القلم وختم على فيه فلم ينطق أبدًا.

وجميع التماثيل والصور والهياكل والأشباح المنقوشة في ذلك اللوح الجوهرة البسيطة كلها حدود بسم الله الرحمن الرحيم بل الأصل الذي تفرع عليه تلك الفروع كلها هو البناء في هذه الكلمة المباركة!).[٢]

- **وتارة خامسة أن اللوح (أصله من ذهب دفتاه ياقوتتان حمراوان عرض كل منهما من المشرق إلى المغرب وطوله من العرش إلى الثرى).** [٣]
- **وسادسة: أن (اللوح من درّة بيضاء طوله ما بين السماء والأرض وعرضه ما بين المشرق والمغرب).**[٤]

- **وأما الأقوال في القلم:**

- **فتارة أنه من شجرة الخلد في الجنة،** كما في الرواية عن أبي عبد الله أنه قال –كما يفترون–"**إن الله خلق القلم من شجرة في الجنة يقال لها: الخلد**"، **وفي نصوص**

---

(١) الرسالة الوعائية، أحمد الإحسائي، ٣٥.

(٢) مجموعة الرسائل، كاظم الرشتي، ٢٧٧/١، نقلاً من الرسالة الوعائية، أحمد الإحسائي، حاشية (٢)، ٣٥-٣٦.

(٣) أسرار الآيات، الشيرازي، ١١٧.

(٤)تفسير مقتنيات الدرر، علي الحائري الطهراني، ١١٧/١٢.

الشيعة ما يقرره؛ ومنه قولهم: (قلم الاختراع الذي هو غصن أخذ من شجرة الخلد).[1]

- **وتارة أن (القلم...درة بيضاء طوله ألف سنة).** [2]
- **وتارة أنه قلم من نور،** [3] **كما في مروياتهم عن أبي عبد الله أنه قال: " القلم قلم من نور"!** وفي نصوص الشيعة ما يقرره؛ ومنه قولهم: ورد (**في كون النور أصلاً** لخلقة طائفة من الموجودات كالأنبياء والملائكة **واللوح والقلم** والعرش والكرسي والجنة أخبار كثيرة).[4]

والجدير بالذكر أن الروايات التي نصت على أن أصل مادة القلم من نور اختلفت في طوله على قولين:

١- أن **طوله خمس مئة سنة، وعرضه مسيرة ثمانين سنة،** له ثمانون سنا يخرج المداد من بين أسنانه، يجري في اللوح المحفوظ بأمر الله وسلطانه. وهو مقتضى ما ورد **في رواياتهم: سأل عبد الله ابن سلام النبي صلى الله عليه وآله ما تفسير ن والقلم ؟ قال: النون اللوح المحفوظ، والقلم نور ساطع وذلك قوله :﴿ نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ ١ ﴾** القلم: ١، **قال: صدقت يا محمد، قال: فأخبرني وما طوله وما عرضه وما مداده وأين مجراه ؟ قال: طول القلم خمس مائة سنة وعرضه مسيرة ثمانين سنة له ثمانون سنًا، يخرج المداد من بين أسنانه يجرى في اللوح المحفوظ بأمر الله وسلطانه، قال: صدقت يا محمد".**

٢- **أن طوله كما بين السماء والأرض،** كما ورد في الخبر الذي ذكره مفسر الشيعة على الحائري، ونصه:" إنّ أوّل ما خلق اللّه القلم ونظر إليه، فانشقّ بنصفين ثمّ قال: له أجر بما هو كائن إلى

---

(١) مجموعة الرسائل، كاظم الرشتي، ٢٧٧/١، نقلاً من الرسالة الوعائية، أحمد الإحسائي، حاشية (٢)، ٣٥-٣٦.

(٢) أسرار الآيات، الشيرازي، ١١٧.

(٣)تنويه! وان نصت بعض مرويات الشيعة وأقوالهم على أن القلم مخلق من نور إلا أنها اختلفت في ماهية هذا النور واضطربت فيه اضطرابًا فوضويًا؛ فتارة أنه نور النبي، وتارة أنه نور اللوح، وتارة أنه نور الأئمة!!!

(٤) تفسير الميزان، الطباطبائي، ١٠٤/٨.

يوم القيامة فجرى على اللوح المحفوظ بذلك من الآجال والأعمال والأرزاق ثمّ ختم على القلم **وهو قلم من نور طوله كما بين السماء والأرض..**"

ولعل هذا الاضطراب والتناقض الفوضوي حول مادة خلق اللوح والقلم هو ما حمل بعض الشيعة إلى نفي حقيقة اللوح والقلم المادية والزعم بأنهما مجرد رموز وأمثال لأسرار عند الله!

وقد صرح بذلك الطباطبائي فقال: (القلم واللوح ..قد ظهر من [الروايات] أن هذه أمثال ضربت للناس وما يعقلها إلا العالمون، والإشارة إلى هذا المعنى كثير في الكتاب والسنة،). [1] (والأخبار تبين هذا البيان ويفسرها على هذه الاعتبارات). [2] فـ(قوله: "في رق أشد بياضًا من الثلج.." **تعبير عن اللوح، والرق:** الجلد، **وقد مر تعبير آخر عنه في رواية ..بأنه لوح من نور، وله تعبير آخر في حديث..** نزول إسرافيل على رسول الله ﷺ :" قال جبرائيل: إن هذا إسرافيل وهو حاجب الرب، وأقرب خلق الله منه، واللوح بين عينيه من ياقوتة حمراء" الحديث، **وقد اختلف التعبير عن القلم أيضًا تارة بأنه من شجرة الخلد في الجنة،** وتارة بأنه قلم من نور، وعن المداد تارة بأنه نهر في الجنة أشد بياضًا من الثلج، وأحلى من الشهد، وتارة بأنه مداد من نور، **وعن الجميع بأن المداد واللوح والقلم أملاك ثلاثة، ولعمري هذا الاختلاف في التعبير وأمثاله من أوضح الدليل على أنها أمثال مضروبة بحسب اختلاف الجهات أو الأفهام،** فهب أن هذه صناع لفظية وتشبيهات شعرية ارتكبها أئمة الإسلام لتزيين اللفظ بتسمية أشياء باللوح والقلم والمداد والكتاب والميزان وأمثال ذلك، فما معنى تذييله بأنه أشد بياضًا من الثلج، وأحلى من الشهد، ونحو ذلك، **فهل هذا إلا إنها أمثال مضروبة، وأستار دونها أسرار، والله الهادي**). [3]

ويقول أيضًا: (قوله ﷺ: "فكتب القلم في رق.." الخ ، تمثيل للوح المكتوب فيه الحوادث؛ بالرق والرق ما يكتب فيه شبه الكاغد) [4]**(وأما قوله في (ن) أنه نهر صيره الله مدادًا كتب به**

---

(١) رسالة الوسائط، ضمن مجموعة رسائل العلامة الطباطبائي، محمدحسين الطباطبائي، ١٧١، ١٧٤.

(٢) رسالة الوسائط، ضمن مجموعة رسائل العلامة الطباطبائي، محمدحسين الطباطبائي، ١٧٤.

(٣) رسالة الوسائط، ضمن مجموعة رسائل العلامة الطباطبائي، محمدحسين الطباطبائي، ١٧٤.

(٤) تفسير الميزان، محمد حسين الطباطبائي، ١٨٢/١٨، وانظر: علم الإمام، كمال الحيدري، ١١١.

القلم بأمره على اللوح ما كان وما يكون إلى يوم القيامة، وأن المداد والقلم واللوح من النور ثم قوله: إن المداد ملك والقلم ملك واللوح ملك فهو نعم الشاهد على أن ما ورد في كلامه تعالى من العرش والكرسي واللوح والقلم ونظائر ذلك وفسر بما فسر به في كلا كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأئمة أهل البيت (ع) من باب التمثيل أريد به تقريب معارف حقيقية هي أعلى وأرفع من سطح الأفهام العامة بتنزيلها منزلة المحسوس). [1] فليس(المراد بـ.. اللوح المكتوب فيه ما كان وما يكون وما هو كائن إلى يوم القيامة... لوح فلزي أو نحوه منصوب في ناحية من نواحي الجو مكتوب فيه الحوادث بلغة من لغاتنا بخط يشبه خطوطنا). [2]

ويقول في موضع آخر: (عن الصادق عليه السلام.. قال: "إن الله خلق القلم من شجرة في الجنة يقال لها: الخلد، ثم قال لنهر في الجنة: كن مدادًا فجمد النهر، وكان أشد بياضًا من الثلج وأحلى من الشهد. ثم قال: للقلم: اكتب. قال: يا رب ما أكتب ؟ قال: اكتب ما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة، فكتب القلم في رق أشد بياضًا من الفضة، وأصفى من الياقوت، ثم طواه فجعله في ركن العرش، ثم ختم على فم القلم فلم ينطق بعد، ولا ينطق أبدًا فهو الكتاب المكنون الذي منه النسخ كلها" (الحديث) . ...**أقول : وفي معناها روايات أخر، وفي بعضها لما استزاد الراوي بيانًا وأصر عليه قال عليه السلام: "القلم ملك واللوح ملك" ، فبين بذلك أن ما وصفه تمثيل من قبيل تشبيه المعقول بالمحسوس لتفهيم الغرض).** [3]

ويقول كمال حيدري: (الحقائق القرآنية كاللّوح والقلم والكتاب ...لا بدّ من الالتفات إلى أنّ لغة بعض الآيات والروايات وإن كانت تتحدّث عن هذه الحقائق بما يشبه المصداق المادّي، إلاّ أنّ ذلك من باب المثال: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ ﴿٤٣﴾ ﴾ العنكبوت: ٤٣، **باعتبار أنّ الإنسان لا يستطيع أن يستوعب تلك الحقائق إلاّ من خلال هذا السبيل).** [4] **ويقول في موضع آخر:(النون والقلم والكتاب المبين في البدء لا بدّ من**

---

(١)تفسير الميزان، محمد حسين الطباطبائي، ١٥/١٨-١٦،

(٢)تفسير الميزان، محمد حسين الطباطبائي، ٧١٦/١٩.

(٣)تفسير الميزان، محمد حسين الطباطبائي، ١٦٩/٨.

(٤)علم الإمام، كمال الحيدري، ٩٩.

الالتفات إلى أنّ النصوص الروائيّة التي سنتوفّر عليها، حاولت أن تستخدم المثال بصيغة مكثّفة تطبيقاً لقوله تعالى: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ ﴿٤٣﴾ ﴾ العنكبوت: ٤٣. إلاّ أنّ ذلك لا يعني إسقاط الحقائق الواقعيّة والمصاديق الخارجيّة لهذه المفاهيم ما وراء عالمنا المحسوس، فهي موجودة بحقائقها، ووظيفة المثال أنّه يساهم في تعقّلها على مستوى الفهم الإنساني . ذلك لأنّ الناس يختلفون في تلقّيهم للنصوص الدينيّة بحسب اختلاف أفهامهم ، فمن سامع لا حظَّ له منها إلاّ تلقّي ألفاظها وتصوّر مفاهيمها الساذجة من غير تعمّق فيها وسبر لأغوارها ، ومن سامع يتلقّى بسمعه ما يسمعه هؤلاء ثمّ يغور في مقاصدها العميقة ويعقل حقائقها ؛ قال تعالى: ﴿ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا ﴾ الرعد: ١٧. في ضوء هذه الحقيقة ، فإنّ عمليّة انتقاش العلوم والمعارف في الكتاب ، تحتاج إلى شيئين هما القلم والدواة ، وقد حاولت روايات الفريقين على نحو مشترك بيان ذلك . فـ... عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام في تفسير الحروف المقطّعة في القرآن ، قال : « وأمّا نون فهو نَهرٌ في الجنّة ، قال الله عزّ وجلّ: اجمد . فجمد فصار مداداً ، ثمّ قال للقلم : اكتُب فسطّر القلم في اللّوح المحفوظ ما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة . فالمداد مدادٌ من نور ، والقلم قلمٌ من نور ، واللوح لوحٌ من نور » ..[فقيل] له : يا ابن رسول الله بيّن لي أمر اللّوح والقلم والمداد فضل بيان وعلّمني ممّا علّمك الله . فقال : « ..نون ملك يؤدّي إلى القلم وهو ملك ، والقلم يؤدّي إلى اللّوح وهو ملك ، واللّوح يؤدّي إلى إسرافيل ، وإسرافيل يؤدّي إلى ميكائيل ، وميكائيل يؤدّي إلى جبرائيل ، وجبرائيل يؤدّي إلى الأنبياء والرُّسل » .... . والتعبير عن المداد والقلم واللوح أنّهما نور ، إشارة إلى ما قدّمناه من أنّ المفهوم الواحد قد يكون له مصاديق متعدّدة ، منها ما يكون مادّيًا ومنها ما يكون وراء عالمنا المشهود ، ومن ثمّ لا معنى لصرف اللوح والقلم والمداد إلى مصاديقها المادّية). [1]

هذا وقد تغافل بعض الشيعة عن جميع هذه الأقوال والمرويات المتعلقة بمادة خلق اللوح والقلم وادعى أن اللوح والقلم مخلوقين من غير مادة لأنهما من عالم الأمر(عالم الملكوت) !!

---

(١)علم الإمام، كمال الحيدري، ١١٠-١١١.

يقول علي خان المدني[1]: **(عالم الأمر: هو الأوّليّات العظام المخلوقة للبقاء من غير مادّة وأصل ، من: الروح والعقل والقلم واللوح** والعرش والكرسي والجنّة والنار، **وسمّي بعالم الأمر : لأنّ الله ﷻ أوجده بأمره لا من شيء ، وعالم الخلق : هو الموجودات المخلوقات للفناء من مادّة مستحيلة كائنة فاسدة ، وسمّي بعالم الخلق : لأنّه تعالى خلقه من شيء له مساحة وتقدير إذ كان الخلق بمعنى المساحة والتقدير).** [2]

وشطح بعضهم فادعوا أن القلم **(قلم إلهي ليس بقصب ولا خشب)** [3] **، وكذا اللوح؛ فأضافوا القلم واللوح إلى الرب إضافة صفة لموصوف، وجعلوهما كذاته تعالى وصفاته التي تستوجب التنزيه عن الجسمية؛ فقالوا: (أو ما.. علمت أن الله تعالى لا تشبه ذاته سائر الذوات، فليس في ذاته بجسم ولا هو في مكان،**[4] **فكذلك لا تشبه يده سائر الأيدي، ولا قلمه سائر الأقلام،**[5] **ولا كلامه سائر الكلام، ولا خطه سائر الخطوط؛ بل هذه أمور إلهية من عالم**

---

(١)صدر الدين، علي بن نظام الدين، أحمد بن معصوم الحسيني الدشتكي الشيرازي، الشهير بالسيد علي خان المدني الشيرازي، **له قدره عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!**؛ يُعرف في الأوساط العلمية الشيعية في إيران بالسيد علي خان الكبير، ويعرف أيضًا بالسيد علي شارح الصحيفة، ولد بالمدينة سنة ١٠٥٢ ، وتوفي بشيراز اختلف في سنة وفاته؛ فقيل: ١١٢٠ هـ وقيل: ١١١٨ هـ، اشتهر في الوسط الديني والحوزات العلمية بكتابه شرح الصحيفة السجادية وكتاب الحدائق الندية، واشتهر في الوسط الأدبي بديوانه وكتابه سلوة الغريب وسلافة العصر في أدباء العصر، ، ومن مصنفاته: الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة، لحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية، وطراز اللغة، انظر ترجمته: أعيان الشيعة، محسن الأمين، ٦٣٨/١، الذريعة، الطهراني، ٤٥٠/١، ٢٥٣/٢، ٤٢٦، ٧٦/٣ ، مستدرك أعيان الشيعة، حسن الأمين، ١٨٨/٧-١٩٥.

(٢)رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين، علي خان المدني الشيرازي، ٣١/٢، وانظر: أسرار الآيات، الشيرازي، ١٠٤.

(٣) جامع السعادات، محمد النراقي، ١٣٩/١. وانظر: المبدأ والمعاد، الشيرازي، ٢٢٨-٢٢٩، الحكمة المتعالية، الشيرازي، ٢٩٨/٨.

(٤)تنويه: في النص نفي ظاهر لصفة العلو!

(٥)تنويه: القلم واللوح المحفوظ من الغيبيات التي جاءت النصوص بإثباتها، فيقف المسلم –في وصفها–مع النص ولا يزاد على ذلك، واللوح والقلم ليسا من الصفات الإلهية؛ بل لا يُقاس –بحال– القلم واللوح على صفات الرب من (اليد، والكلام) لأنهما ليسا من صفات الرب القائمة به، بل هما من مخلوقاته المنفصلة عنه وإضافتهما للرب إنما تصح باعتبارها إضافة مخلوق لخالقه لا إضافة صفة لموصوف!

الملكوت الأعلى، فليست يده من لحم وعظم ودم، ولا قلمه من قصب، ولا لوحه من خشب، ولا كلامه من صوت وحرف،[1] ولا خطه من نقش ورسم ورقم، ولا حبره من زاج وعفص)!!.[2]

وقالوا:(فإن كنت لا تشاهد هذا هكذا فأنت من أهل التشبيه والتجسم وما عرفت ربك، إذ لو نزهت ذاته تعالى وصفاته عن ذات الأجسام وصفاتها ونزهت كلامه عن الحروف والأصوات، فما بالك تتوقف في يده وقلمه ولوحه وخطه، ولا تنزهها عن الجسمية والتشبيه بغيرها؟)!!.[3]

ب- وقت خلق اللوح والقلم.

-وقت خلق القلم:

اختلفت مرويات الشيعة في وقت خلق القلم:

- فبعضها يقتضي **أن القلم مخلوق قبل العرش؛** كما في الرواية المنسوبة إلى علي بن الحسين عليه السلام أنه قال –كما يفترون– "إن الله ﷻ خلق العرش أرباعًا، لم يخلق قبله إلا ثلاثة أشياء: الهواء **والقلم** والنور".[4]

---

(١)تنويه: في النص نفي ظاهر لصفة الكلام؛ إذ الكلام إنما يكون بحرف وصوت، (فالإجماع منعقد بين العقلاء على كون الكلام حرفًا وصوتًا)(والاتفاق حاصل على أن الكلام حرف وصوت)،(وما عري عنهما لم يكن كلاماً في الحقيقة) – رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت، أبو نصر السجزي، ٨١، ١٤٥، وانظر: درء التعارض، ابن تيمية، ٨٤/٢–، و(كلام الله حرف وصوت بحكم النص) رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت، أبو نصر السجزي، ١٥٣ وانظر: درء التعارض، ابن تيمية، ٩٢/٢، وإثبات ذلك للرب لا يقتضي التمثيل، يقول ابن تيمية رحمه الله :(الله تعالى متكلم بصوت..وليس ذلك كأصوات العباد.. [فهو سبحانه] ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، فكما لا يشبه علمه وقدرته وحياته علم المخلوق وقدرته وحياته فكذلك لا يشبه كلامه كلام المخلوق ولا معانيه تشبه معانيه ولا حروفه تشبه حروفه ولا صوت الرب يشبه صوت العبد فمن شبه الله بخلقه فقد ألحد في أسمائه وآياته، ومن جحد ما وصف به نفسه فقد ألحد في أسمائه وآياته!). الفتاوى الكبرى لابن تيمية، ٦/ ٤٦٧.

(٢)جامع السعادات، محمد النراقي، ١٣٩/١، المبدأ والمعاد، الشيرازي، ٢٢٨–٢٢٩.

(٣)جامع السعادات، محمد النراقي، ١٣٩/١.

(٤) التوحيد، الصدوق، ٣٢٥–٣٢٦، بحار الأنوار، المجلسي، ٢٥/٥٥، ط. مؤسسة الوفاء.

- وبعضها يقتضي **أن القلم مخلوق قبل اللوح**، كما في الرواية المنسوبة إلى علي بن أبي طالب أنه قال:(أول ما خلق الله **القلم** ، **ثم خلق النون وهي الدواة** ، **ثم خلق اللوح** ، فكتب الدنيا وما يكون فيها حتى تفنى من خلق مخلوق أو عمل معمول بر أو فجور ، وما كان من رزق حلال أو حرام أو رطب أو يابس ، ثم وكل بذلك الكتاب ملائكة ، ووكل بالخلق ملائكة)".[١]

- وبعضها يقتضي **أن القلم مخلوق بعد نور محمد والماء والعرش والكرسي واللوح**، كما في الرواية المنسوبة إلى علي بن أبي طالب أنه قال –كما يفترون– "إن الله.. خلق من نور محمد صلى الله عليه وآله جوهرة ، وقسمها قسمين ، فنظر إلى القسم الأول بعين الهيبة فصار ماء عذبًا، ونظر إلى القسم الثاني بعين الشفقة فخلق منها العرش فاستوى على وجه الماء، فخلق الكرسي من نور العرش، وخلق من نور الكرسي اللوح ، **وخلق من نور اللوح القلم**".[٢]

- وبعضها يقتضي **أن القلم مخلوق بعد اللوح** كما في الرواية المنسوبه إلى النبي أنه قال " **أول ما خلق الله اللوح** ، **ثم خلق القلم** ، ثم أشار إلى نهر في الجنة أن أجمد فجمد وصار مدادًا ، ثم قال له: أكتب. فقال: ربي وما أكتب ؟ فقال: ما كان، وما هو كائن إلى يوم القيامة." [٣]

- وبعضها **يقتضي سبق خلق الجنة على خلق القلم**، كما في الرواية المنسوبة إلى أبي عبد الله " إن الله خلق القلم من شجرة في الجنة يقال: الخلد".

- وفي أقوال أعلام الشيعة ما يقتضي سبق خلق الهواء على خلق القلم، فقد ذكر القمي في تفسيره (أن الرب تبارك وتعالى **خلق الهواء ثم خلق القلم**). [٤]

–وقت خلق اللوح:

اختلفت مرويات الشيعة في وقت خلق اللوح:

- فبعضها يقتضي **أن اللوح مخلوق بعد الحجب والأرض والعرش**؛ كما في الرواية المنسوبة إلى الحسين بن علي عليه السلام أنه قال في مسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذلك في حياة أبيه علي

---

(١) مسند الإمام علي، القبانجي، ١٦٧/٩.

(٢)بحار الأنوار، المجلسي، ٢٩/١٥، ط. مؤسسة الوفاء.

(٣) مشارق أنوار اليقين، البرسي، ٢٠٨.

(٤) تفسير القمي، علي بن إبراهيم القمي، ٣٢١/١.

عليه السلام: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: "أول ما خلق الله عز وجل حجبه فكتب على أركانه (على حواشيها) لا إله الا الله محمد رسول الله علي وصيه **ثم خلق العرش** فكتب على أركانه لا إله إلا الله محمد رسول الله على وصيه **ثم خلق الأرضين** فكتب على أطوادها (أطوارها) لا إله إلا الله محمد رسول الله علي **وصيه ثم خلق اللوح، فكتب على حدوده لا إله إلا الله محمد رسول الله علي وصيه، فمن زعم أنه يحب النبي ولا يحب الوصي فقد كذب ومن زعم أنه يعرف النبي ولا يعرف الوصي فقد كفر**" .[1]

- **وبعضها يقتضي أن اللوح مخلوق بعد نور محمد ونور علي والعرش،** كما في الرواية المنسوبة إلى الرسول صلى الله عليه وآله أنه قال-كما يفترون-:": **أول ما خلق الله** نوري ابتدعه من نوره واشتقه من جلال عظمته ، فأقبل يطوف بالقدرة حتى وصل إلى جلال العظمة في ثمانين ألف سنة ، ثم سجد لله تعظيما **ففتق منه نور علي** عليه السلام فكان نوري محيطًا بالعظمة ونور علي محيطًا بالقدرة ، **ثم خلق العرش واللوح**".[2]

- وبعضها يقتضي **أن اللوح مخلوق بعد نور محمد والماء والعرش والكرسي، وقبل القلم،** كما في الرواية المنسوبة إلى علي بن أبي طالب أنه قال –كما يفترون- "إن الله.. خلق من نور محمد صلى الله عليه وآله جوهرة، وقسمها قسمين ، فنظر إلى القسم الأول بعين الهيبة فصار ماء عذبًا، ونظر إلى القسم الثاني بعين الشفقة فخلق منها العرش فاستوى على وجه الماء، فخلق الكرسي من نور العرش، **وخلق من نور الكرسي اللوح، وخلق** من نور **اللوح القلم**".

- وبعضها يقتضي **أن اللوح مخلوق قبل القلم** كما في الرواية المنسوبة إلى النبي صلى الله عليه وآله أنه قال " **أول ما خلق الله اللوح ، ثم خلق القلم** ، ثم أشار إلى نهر في الجنة أن أجمد فجمد وصار مدادًا ، ثم قال له : أكتب . فقال : ربي وما أكتب ؟ فقال : ما كان، وما هو كائن إلى يوم القيامة."

- وبعضها يقتضي **أن اللوح مخلوق بعد القلم، والدواة** كما في الرواية المنسوبة إلى علي بن أبي طالب أنه قال: " أول ما خلق الله **القلم ، ثم خلق النون وهي الدواة ، ثم خلق اللوح** ، فكتب الدنيا وما يكون فيها حتى تفنى من خلق مخلوق أو عمل معمول بر أو فجور ، وما كان

---

(١)كفاية الأثر، القمي، ١٧١، بحار الأنوار، المجلسي، ٣٤٢/٣٦، ط. مؤسسة الوفاء.

(٢)بحار الأنوار، المجلسي، ٢٢/٢٥، ط. مؤسسة الوفاء.

من رزق حلال أو حرام أو رطب أو يابس ، ثم وكل بذلك الكتاب ملائكة ، ووكل بالخلق ملائكة".

ت- مكان اللوح.

للشيعة في مكان اللوح أقاويل عدة؛ بيانها:

- **أن اللوح في ركن العرش** كما هو مقتضى رواية الشيعة: "فكتب القلم في رقٍّ أشدّ بياضًا من الفضّة وأصفى من الياقوت، ثمّ طواه فجعله في ركن العرش، ثمّ ختم على فم القلم فلم ينطق أبدًا".
- **أن اللوح المحفوظ تحت العرش؛**[١] كما هو مقتضى رواية شيعة؛ عن النبي صلى الله عليه وآله ، أنه قال -كما يدعون-: "إن **في اللوح المحفوظ تحت العرش** -مكتوب-: علي بن أبي طالب أمير المؤمنين." [٢]
- **أن اللوح له طرفان أحدهما على يمين العرش والآخر على جبهة إسرافيل،** كما في تفسير القمي: (اللوح المحفوظ له طرفان طرف على يمين العرش وطرف على جبهة إسرافيل). [٣]
- **أن اللوح بين عيني إسرافيل،** كما في رواية نزول إسرافيل على رسول الله:" قال جبرائيل: إن هذا إسرافيل وهو حاجب الرب، وأقرب خلق الله منه، **واللوح بين عينيه** من ياقوتة حمراء" .
- **أن اللوح المحفوظ في السماء،** كما هو مقتضى قول الطبرسي:(الذكر؛ أي: أم الكتاب الذي في السماء وهو اللوح المحفوظ). [٤]
- **أن اللوح المحفوظ فوق السماء السابعة، وفي نصوص الشيعة ما يقرره؛ ومن ذلك: قولهم: (فوق السّماء السّابعة .. اللَّوح).** [١]

---

(١) انظر: بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٢٣٥/٥.

(٢) اليقين، ابن طاووس، ١٥٢، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٢٩٩/٣٧.

(٣)تفسير القمي، علي بن إبراهيم القمي، ٤١٤/٢-٤١٥.

(٤) تفسير مجمع البيان، الطبرسي، ١١٩/٧، وانظر: مرآة العقول، المجلسي، ٢١/٣.

- **أن (اللوح المحفوظ عند الله تعالى،** كما قال سبحانه : ﴿ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩)،[٢] و (المراد بأم الكتاب: اللوح المحفوظ). [٣] يقول الطبرسي (**الكتاب الذي هو عند الله،** ﷻ، المشتمل على ما كان ويكون، **وهو اللوح المحفوظ،**)، [٤]ويقول الطباطبائي:(الله سبحانه عليم لا يعزب عنه شيء من أحوال خلقه وآثارهم و.. جميع ذلك مستطر **في اللوح المحفوظ عند الله** بحيث لا يشذ عنه شاذ). [٥] ويقول حسن المصطفوي:(**اللوح المحفوظ عند الله تعالى، يضبط فيه ما يقضى ويقدّر**) . [٦] وجاء في مروياتهم عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن قول الله ﷻ: ﴿ وَلَقَدۡ كَتَبۡنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعۡدِ ٱلذِّكۡرِ ﴾ الأنبياء: ١٠٥، ما الزبور وما الذكر ؟ قال : **الذكر عند الله،** والزبور الذي أنزل على داود، وكل كتاب نزل فهو عند أهل العلم، ونحن هم"[٧].
- **أن اللوح المحفوظ بين يدي الرب كما هو مقتضى الرواية المنسوبة لأبي جعفر أنه قال: "إن الله لم يدع شيئًا كان أو يكون إلا كتبه في كتاب فهو موضوع بين يديه ينظر إليه، فما شاء منه قدم وما شاء منه أخر، وما شاء منه محا، وما شاء منه كان، وما لم يشأ لم يكن".**[٨] ، وكذا الرواية المنسوبة لأبي عبد الله أنه قال:" **إن الله كتب كتابًا فيه ما كان وما هو كائن ،**

=

(١)تفسير كنز الدقائق وبحر الغرائب، محمد بن محمد رضا القمي المشهدي، ١٤/٢٢٠-٢٢١، وانظر: زبدة التفاسير، فتح الله الكاشاني، ٦/٢٧٩.

(٢)مرآة العقول، المجلسي، ٣/٢١، وانظر: تقريب القرآن إلى الأذهان، محمد الحسيني، ٤/٣٠٨.

(٣) تفسير الميزان، الطباطبائي، ١٨/٨٤.

(٤)تفسير مجمع البيان، الطبرسي، ٤/٤٩.

(٥) تفسير الميزان، الطباطبائي، ١٨/٣٤٠، وانظر: مجمع الفرائد في الأصول، علي الكاشاني، ١٧٦.

(٦)التحقيق في كلمات القرآن، حسن المصطفوي، ٩/٢٢١، وانظر منه: ٩/٢٢٠.

(٧)بصائر الدرجات، ابن فروخ الصفار، ١٥٦، الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحجة، باب أن الأئمة ورثوا علم النبي وجميع الأنبياء والأوصياء الذين من قبلهم ، برقم (٦)، ١/٢٢٦، قال المجلسي: (صحيح)، مرآة العقول، المجلسي، ٣/٢١، الوافي، الفيض الكاشاني، ٣/٥٥٧.

(٨)تفسير العياشي، ٢/٢١٥-٢١٦، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٤/١١٨-١١٩.

فوضعه بين يديه ، فما شاء منه قدم وما شاء منه أخر ، وما شاء منه محا ، وما شاء منه أثبت ، وما شاء منه كان ، وما لم يشأ منه لم يكن " .[١]

ث- الاطلاع على اللوح والعلم بما فيه:

للشيعة في ذلك قولين:

الأول: **التفريق بين اللوح المحفوظ ولوح المحو والاثبات؛ وادعاء (كتمان ما في اللوح المحفوظ عن كلّ أحد، وإظهار ما في اللوح الثاني لبعض الخواصّ من العباد)**.[٢] كالأئمة - بزعمهم- ومنه قولهم:

- (الذي يعلمه الإمام علي(ع) **هو ما كان في لوح المحو والاثبات** ، والعلم به لا ينافي المباشرة بأمر **لا يعلم حاله في اللوح المحفوظ)**.[٣]
- الأئمة (علم الدين مخزون عندهم وأمّا **أمور الدنيا فعلمهم فيها محصور على ما يكون في عالم لوح المحو والإثبات)**.[٤]

الثاني: **التصريح باطلاع المخلوقات على اللوح المحفوظ والعلم بما فيه:**

يقول حافظ الشيعة البرسي: (ما في اللوح إن كان الخلق لا يحتاجون إليه فما الفائدة في سطره؟ وإن كان محتاجًا إليه وهو محجوب عنهم فالحكمة لا تقتضي حجب الفوائد).[٥]

ويقول محمد صالح المازندراني: **(كل ما في اللوح المحفوظ من العلوم لا يجب أن يكون مختصا به سبحانه لا يطلع عليه أحد من خلقه بل لنا أن نقول: كل ما فيه فهو حاصل لبعض خلقه)**.[٦]

---

(١)تفسير العياشي، ٢١٦/٢، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ١١٩/٤.

(٢)نور الأفهام في علم الكلام، حسن الحسيني اللواساني، ٩٩/٢.

(٣) صراط النجاة، الخوئي، تعليق الميرزا التبريزي ، ٣ / ٤٢١.

(٤)الأنوار الإلهية في المسائل العقائدية، جواد التبريزي، ١٤٠، وانظر: صراط النجاة، الخوئي، تعليق الميرزا التبريزي ، ٥/ ٢٨٠.

(٥)مشارق أنوار اليقين، الحافظ رجب البرسي، ٢٠٨.

(٦)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٢٤٥/٤.

ويقول الشيرازي: (**القوة العاقلة من الإنسان يتصور أن يحصل فيه حقيقة العالم وهيئة الوجود** تارة من جهة اقتباس الحواس **وتارة من اللوح المحفوظ والألواح القدرية** ورأى الأشياء فيها فاستغنى عن الاقتباس من مداخل الحواس، **فإذن للقلب .. باب مفتوح إلى...اللوح المحفوظ**). [1]

وقد اختلف الشيعة –كعادتهم – في تحديد من يطلع عليه على أقول:

- **القول الأول:** أنه لا يطلع على اللوح المحفوظ إلا بعض الملائكة؛ وهذا مقتضى قول الحائري: (﴿ فِي لَوۡحٖ مَّحۡفُوظِۭ ﴿٢٢﴾ ﴾ البروج: ٢٢، ...صفة للوح فالمعنى أنّه محفوظ عند الله لا يطَّلع عليه غير بعض الملائكة). [2] ويقول أيضًا: (ما من شيء شديد الغيبوبة والخفاء إلَّا وعلمه الله وأحاط به وأثبته في اللوح المحفوظ ، **والمبين الظاهر البيّن لمن ينظر فيه من الملائكة**). [3] **ويقول شيخ طائفة الشيعة الطوسي: قوله:** ﴿ كَانَ ذَٰلِكَ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَسۡطُورٗا ﴿٦﴾ ﴾ الأحزاب: ٦، **يعني أن ما ذكره الله كان مكتوبًا في الكتاب المحفوظ أثبته الله وأطلع عليه ملائكته لما لهم في ذلك من اللطف فلا يجوز خلاف ذلك**). [4]

وفي اعتقادات الشيعة ما يقرر اطلاع الملائكة على اللوح، ومن ذلك:

(**اعتقادهم في كيفية نزول الوحي من عند الله ﷻ بالكتب**)، [5] **فقد ادعوا أن إسرافيل ينظر في اللوح فيقرأ ما فيه فيلقيه إلى ميكائيل، ويلقيه ميكائيل إلى جبرائيل**، ويلقيه جبرائيل إلى الأنبياء عليهم السلام [6]

---

(١)المبدأ والمعاد، صدر الدين الشيرازي، ٦١١-٦١٢ .

(٢)تفسير مقتنيات الدرر، علي الحائري الطهراني (المفسر)، ١١٧/١٢، وانظر: بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٢٠٨/١٣، ٣٦٠/٥٤.

(٣)تفسير مقتنيات الدرر، علي الحائري الطهراني، ٨ / ١١٠.

(٤)التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، ٨ / ٣١٨-٣١٩.

(٥) الاعتقادات في دين الإمامية، الصدوق، ٨١.

(٦)انظر: الاعتقادات في دين الإمامية، الصدوق، ٨١، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٣٧٠/٥٤، مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٢٦٤/١٠.

بل ادعى شيخ الشيعة المفيد أن الله تعالى جعل اللوح أصلاً **ليعرف الملائكة منه ما يكون من غيب أو وحي!** يقول: (**اللوح كتاب الله تعالى كتب فيه ما يكون إلى يوم القيامة**، وهو قوله تعالى يوضحه: ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ ﴿١٠٥﴾ ﴾ الأنبياء: ١٠٥ ، **فاللوح هو الذكر والقلم هو الشيء الذي أحدث الله به الكتابة في اللوح، وجعل اللوح أصلاً ليعرف الملائكة عليهم السلام منه ما يكون من غيب أو وحي ، فإذا أراد الله تعالى أن يطلع الملائكة على غيب له أو يرسلهم إلى الأنبياء عليهم السلام بذلك أمرهم بالاطلاع في اللوح، فحفظوا منه ما يؤدونه إلى من أرسلوا إليه، وعرفوا منه ما يعملون**، وقد جاءت بذلك آثار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن الأئمة عليهم السلام).[1]

وادعى المجلسي أن (علم الملك.. قد يكون بأن يطالع في اللوح).[2]

- **القول الثاني: أن قسم من اللوح المحفوظ ولوح المحو والإثبات يعلم به الخواص إذا اقتضت الضرورة**، وهذا مقتضى قول ناصر الشيرازي: (**اللوح المحفوظ ولوح المحو والإثبات** بكل خصوصياتها مختصة بالله جل جلاله، **وهناك قسم منها يعلم بها الخواص من عباده إذا اقتضت الضرورة**).[3]
- **القول الثالث: أن النبي صلى الله عليه وآله يطلع على اللوح المحفوظ ولوح المحو والإثبات**؛ وقد صار علم ذلك إلى الأوصياء! فادعى هؤلاء (اتصال النبي صلّى الله عليه وآله بعالم الوحي الإلهي والقضاء الرباني وقراءة اللوح المحفوظ ولوح المحو والإثبات)[4] (**فلقلب النبي صلّى الله عليه وآله بابان مفتوحان، أحدهما: وهو الباب الداخلاني إلى مطالعة اللوح المحفوظ والذكر الحكيم فيعلمه علمًا يقينًا لدنيًّا من عجائب ما كان أو سيكون وأحوال العالم فيما مضى وفيما سيقع**

---

(١) تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ٧٤.

(٢)بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٢٤٦/١٨، وانظر: مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٢٦٤/١٠.

(٣)الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ناصر مكارم الشيرازي، ٤٦٧/٦.

(٤)الشواهد الربوبية في المناهج السلوكية، صدر الدين محمد الشيرازي، ٣٤٩.

وأحوال القيامة والحشر والحساب ومآل الخلق إلى الجنة .. والثاني: إلى مطالعة ما في الحواس ليطلع على سوانح مهمات الخلق ويهديهم إلى الخير ويردعهم عن الشر).[١]

وقد (صار علم اللوح إلى النبي صلى الله عليه وآله ثم إلى الأوصياء إلى آخر الدهر). [٢] (فكل ما أبرزه الله من الغيب وبسطه قلمه في اللوح المحفوظ فإن النبي والولي يعلمه) [٣](**فالأئمة** عليهم السلام **قائمون وقوامون بأمر اللَّه تعالى مما علَّمهم اللَّه تعالى من أمّ الكتاب وكتابي المحو والإثبات**).[٤]

يقول حافظ الشيعة رجب البرسي: (إن الله سبحانه سطر في اللوح المحفوظ علم ما كان وما يكون، ثم أبرز إلى كل نبي منهم ما يكون له ولأوصيائه). [٥] ويقول أيضًا: (**جملة ما صار إلى الأنبياء وما خفي عنهم مما كتب اللوح ، وجرى به القلم صار إلى سيد الأولين والآخرين ، وجميع ما صار إليه وحيًا وإلهامًا ومشاهدة في المقام الأعلى والخطاب الرباني بغير واسطة صار إلى وصية القائم بدينه أمير المؤمنين** عليه السلام**، ثم إلى عترته الأبرار وخلفائه الأطهار**). [٦]

- **القول الرابع: أن أكثر اطلاع الأنبياء على اللوح المحفوظ بخلاف لوح المحو والإثبات**، وهذا مقتضى ما جاء في نصوصهم:(صور الكائنات كلها منتقشة في **أم الكتاب المسمى باللوح المحفوظ** ..وفي كتاب المحو والإثبات أخرى .. **وأكثر اطلاع الأنبياء والرسل** عليهم السلام **على الأول وهو محفوظ من المحو والإثبات وحكمه محتوم بخلاف الثاني)**[٧] فـ(**الأنبياء** .. عليهم السلام يستكشفون الحقائق **من الاطلاع** على ما في علم الحق أو **اللّوح المحفوظ** حسب مراتبهم).[٨] جاء في مرآة

---

(١)الشواهد الربوبية في المناهج السلوكية، صدر الدين محمد الشيرازي، ٣٥٦.

(٢)مشارق أنوار اليقين، الحافظ رجب البرسي، ٢٠٨.

(٣)مشارق أنوار اليقين، الحافظ رجب البرسي، ٢٠٦.

(٤) الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣١٩/٣.

(٥)مشارق أنوار اليقين، الحافظ رجب البرسي، ١٠٦.

(٦)مشارق أنوار اليقين، الحافظ رجب البرسي، ٢١١.

(٧) الوافي، الفيض الكاشاني، ٥١٢/١.

(٨)تعليقات على شرح فصوص الحكم ومصباح الأنس، الخميني، ١٩٤.

العقول:(إن الله تعالى علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم جل نقوش اللوح المحفوظ المتعلقة بما مضى وما سيكون). [١]

- **القول الخامس**: الزعم بأن كل (**الأفراد الذين طهرهم الله قادرون على الاطلاع على اللوح المحفوظ** وحقائقه وهي غيب السماوات والأرض). [٢](فالإنسان إذا بلغ إلى .. المقام الرباني **يطلع على ما في القضاء الإلهي والقدر الرباني ويشاهد القلم واللوح**)[٣] ف(قد يظفر الإنسان بإدراك الحقائق لقوة فكرته المتصرفة في تجريد الصور عن الغواشي والانتقال من بعضها إلى بعض **وقد تهب رياح الألطاف الإلهية فينكشف الحجب ويرتفع الغواشي عن عين بصيرته فيتجلى فيها بعض ما هو مثبت في اللوح الأعلى**).[٤] **وفي نصوص الشيعة ما يقرره؛ ومنه قولهم: (وأما الكمل... فإنهم أهل الاطلاع على اللوح المحفوظ بل وعلى المقام القلمي بل وعلى الحضرة العلم الإلهي** ، فيشعرون بالمقدر كونه لسبق العلم بوقوعه ولا بد، فلا يسألون في مستحيل غير مقدر الوجود). [٥] وقولهم: (**نوم العقلاء وكمل المؤمنين يوجب...اطلاعهم على الألواح السماوية**) . [٦] **على (أن القدر** المتيقن من المطهرين...هو النبي الأكرم (ص) وأهل بيته عليهم السلام) [٧] ف(رسول الله (ص) وهو خاتم الأنبياء والرسل وأفضلهم وأوصياؤه الكرام وهم المطهرون .. والمرتبطون باللوح المحفوظ) [٨].

---

(١)مرآة العقول، المجلسي، ٩٨/٣.

(٢)الرد على شبهات الوهابية، غلام رضا كاردان، ١٧

(٣)الشواهد الربوبية في المناهج السلوكية، صدر الدين محمد الشيرازي، ٣٥١.

(٤)الشواهد الربوبية في المناهج السلوكية، صدر الدين محمد الشيرازي، ٣٤٨، وانظر: الوافي، الفيض الكاشاني، ٧٧/٢-٧٨.

(٥)مفتاح الغيب، القونوي وشرحه مفتاح الأنس للفناري، ٥٧١.

(٦)مرآة العقول، المجلسي،٣٧/١.

(٧)الرد على شبهات الوهابية، غلام رضا كاردان، ١٨

(٨)الرد على شبهات الوهابية، غلام رضا كاردان، ٢٠

ج- الحكمة من الكتابة في اللوح المحفوظ:

ذكر الشيعة-في معرض حديثهم عن اللوح المحفوظ- عدة حكم[1] من الكتابة فيه؛ ومن ذلك:

١- **أن الكتابة في اللوح المحفوظ لطف بالملائكة و المكلفين، يقول الطبرسي في تفسير قول قوله تعالى:** ﴿كُلٌّ فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ٦﴾ هود: ٦، هنا إخبار منه سبحانه أن جميع ذلك مكتوب في كتاب ظاهر، وهو اللوح المحفوظ، وإنما أثبت سبحانه ذلك مع أنه عالم لذاته، لا يعزب عن علمه شيء من مخلوقاته، **لما فيه من اللطف للملائكة**، أو لمن يخبر بذلك). [2]

ويقول الطوسي: (وقوله: ﴿كُلٌّ فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ٦﴾ هود: ٦ ، خبر من الله تعالى أن جميع ذلك مكتوب في كتاب ظاهر يعني اللوح المحفوظ، **وإنما أثبت تعالى ذلك مع أنه عالم أنه لا يعزب عنه شيء لما فيه من اللطف للملائكة أو يكون فيه لطف لمن يخبر بذلك**). [3]

ويقول: قوله: (﴿إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ٣﴾ سبأ: ٣، يعني: اللوح المحفوظ الذي أثبت الله تعالى فيه جميع ما هو كائن إلى يوم القيامة **ليطلع عليه ملائكته، فيكون لطفًا لهم، ويكون للمكلفين أيضًا في الإخبار عنه لطف لهم**) . [4]

٢- **أن الكتاب في اللوح المحفوظ لزيادة تعريف الملائكة بصفات الله، فالله تعالى لم يكتب ما سيكون من الأمور (في اللوح المحفوظ ليحفظها ويدرسها، فإنه كان عالمًا بها قبل أن كتبها، ولكن ليعارض الملائكة الحوادث على ممر الأيام بالمكتوب فيه، فيجدونها موافقة للمكتوب فيه، فيزدادون علمًا ويقينًا بصفات الله تعالى).** [5]

---

(١) تنويه! الشيعة بناءً على أصلهم الفاسد في نفي الصفات لا يثبتون صفة الحكمة للرب، والحكمة التي يثبتونها حكمة مخلوقة منفصلة عن الله عائدة إلى المخلوقات ولا يعود على الله منها شيء!

(٢)تفسير مجمع البيان، الطبرسي، ٥/٢٤٥.

(٣)التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، ٥/٤٥١.

(٤)التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، ٨/٣٧٥، وانظر منه أيضًا: ٩/١٨٠-١٨١.

(٥)تفسير مجمع البيان، الطبرسي، ٤/٧٢.

يقول الطبرسي في تفسيره: (﴿ مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ الحديد: ٢٢، مثل: قحط المطر ، وقلة النبات ، ونقص الثمرات ﴿ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ ﴾ الحديد: ٢٢ ، من الأمراض والثكل بالأولاد ﴿ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ ﴾ الحديد: ٢٢، يعني إلا وهو مثبت مذكور في اللوح المحفوظ ﴿ مِّن قَبۡلِ أَن نَّبۡرَأَهَآۚ ﴾ الحديد: ٢٢ ، أي: من قبل أن نخلق الأنفس. المعنى: إنه تعالى أثبتها في اللوح المحفوظ قبل أن يخلق الأنفس؛ **ليستدل ملائكته به على أنه عالم لذاته يعلم الأشياء بحقائقها**)، [١]

ويقول الطوسي في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَكُلَّ شَيۡءٍ أَحۡصَيۡنَٰهُ فِيٓ إِمَامٖ مُّبِينٖ ١٢ ﴾ يس: ١٢، (معناه أحصيناه في كتاب ظاهر، وهو اللوح المحفوظ . **والوجه في إحصاء ذلك في إمام مبين اعتبار الملائكة به إذا قابلوا به ما يحدث من الأمور، وكان فيه دليل على معلومات الله على التفصيل**). [٢]

ويقول علي حائري: (جميع الحوادث الأرضيّة قبل دخولها في الوجود وكذا جميع أعمال الخلق مكتوبة في اللوح)؛[٣] (**ليستدلّ ملائكته به على علمه تعالى**)، [٤](**وليعرف الملائكة حلمه سبحانه فإنّه تعالى مع علمه أنّهم يقومون على المعاصي خلقهم ورزقهم وأمهلهم**). [٥]

٣- أن الله تعالى أثبت الأمور وكتبها في اللوح المحفوظ قبل أن يخلق الأنفس والأرض لئلّا تحزنوا ﴿ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمۡ ﴾ الحديد: ٢٣ من نعم الدنيا ﴿ وَلَا تَفۡرَحُواْ بِمَآ ءَاتَىٰكُمۡ ﴾ الحديد: ٢٣، بما أعطاكم الله منها، فإنّ من علم أنّ الكلّ مقدّر هان عليه الأمر). [٦] يقول علي

---

(١)تفسير مجمع البيان، الطبرسي، ٣٩٩/٩، وانظر: زبدة التفاسير، فتح الله الكاشاني، ٦٠٤/٦، مرآة العقول، المجلسي، ٣٤٨/١١.

(٢) التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، ٤٤٧/٨-٤٤٨.

(٣)تفسير مقتنيات الدرر، علي الحائري الطهراني، ٥٧/١١.

(٤)تفسير مقتنيات الدرر، علي الحائري الطهراني، ٥٧/١١.

(٥)تفسير مقتنيات الدرر، علي الحائري الطهراني، ٥٧/١١.

(٦)زبدة التفاسير، فتح الله الكاشاني، ٦ /٦٠٤.

الحائري: (جميع الحوادث الأرضيّة قبل دخولها في الوجود وكذا جميع أعمال الخلق مكتوبة في اللوح... أخبرناكم بإثباتها كي لا يحصل لكم الحزن والألم ﴿عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ الحديد: ٢٣ من نعم الدنيا ﴿وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾ الحديد: ٢٣، وأعطاكم؛ **فإنّ من علم أنّ كلًّا من المصيبة والنعمة مقدّر يذهب ما قدّر فواته ويأتي ما قدّر إتيانه لا محالة لا يعظم جزعه على ما فات ولا فرحه بما هو آت).**[١]

٤- **أن (المكلف إذا علم أن أعماله مكتوبة في اللوح المحفوظ، تطالعها الملائكة، قويت دواعيه إلى الأفعال الحسنة، وترك القبائح).** [٢]

٥- **الكتابة في اللوح المحفوظ فيها (من المصلحة والاعتبار لمن تفكر فيه من الملائكة الذين يشاهدونه إذا قابلوا ما يكون بما هو مكتوب فيه، وعلموا أن ما يحدث على كثرته، قد أحصاه الله تعالى وعلمه، قبل أن يكون.).** [٣] جاء في نور البراهين: (اللوح المحفوظ الذي لا يغير ولا يبدل، لأن الكتب المنزلة انتسخت منه.. و إنما سمي أم الكتاب، لأنه الأصل الذي كتب أولاً سيكون كذا وكذا لكل ما يكون، فإذا وقع كتب أنه قد كان ما قيل إنه سيكون، **والوجه في ذلك ما فيه من المصلحة والاعتبار لمن تفكر فيه من الملائكة الذين يشاهدونه إذا قابلوا ما يكون بما هو مكنون فيه، وعلموا أن ما يحدث على كثرته قد أحصاه الله تعالى وعلمه قبل أن يكون)،**[٤]

ويقول مفسر الشيعة علي الحائري: (أمّ الكتاب ..الأصل الَّذي كتب فيه أوّلاً سيكون كذا وكذا لكلّ ما يكون فإذا وقع بعد كتب أنّه قد كان ما قيل إنّه سيكون . **والوجه في ذلك: ما فيه من**

---

(١)تفسير مقتنيات الدرر، علي الحائري الطهراني، ١١/٥٧-٥٨.

(٢) تفسير مجمع البيان، الطبرسي، ٤/٧٢، وانظر: مجمع البحرين، الطريحي، ٢/٧٠.

(٣)تفسير مجمع البيان، الطبرسي، ٦/٤٩، وانظر: التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، ٦/٢٦٣، التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، ٩/١٨٠-١٨١، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٥٤/٣٦٥.

(٤)نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢/١٤٩.

المصلحة لمن تفكّرت من الملائكة الَّذين يشاهدونه إذا قابلوا ما يكون بما هو مكتوب فيه وعلموا أنّ ما يحدث على كثرته قد أحصاه اللَّه).[١]

٦- **أن (الله تعالى** ..جعل اللوح أصلاً ليعرف الملائكة عليهم السلام منه ما يكون من غيب أو وحي ، فإذا أراد الله تعالى أن يطلع الملائكة على غيب له أو يرسلهم إلى الأنبياء عليهم السلام بذلك أمرهم بالاطلاع في اللوح، فحفظوا منه ما يؤدونه إلى من أرسلوا إليه، وعرفوا منه ما يعملون عليهم السلام).[٢]

ح- أسماء القلم واللوح المحفوظ:

- **أسماء القلم:**

سمى الشيعة القلم بعدة أسماء؛ فقد ورد في مصنفاتهم عدة أسماء للقلم؛ منها:

- **قلم الأقلام،**[٣] كما هو مقتضى الدعاء المروي عن أبي الحسن علي بن محمد عليه السلام - بعد صلاة الوتر في أوّل ليلة من رجب- —كما يفترون-: "أسألك يا مولاي بالفجر ولليالي العشر والشفع والوتر ، ولليل إذا يسر، **وبما جرى به قلم الأقلام"**.[٤]
- **قلم التقدير،**[٥] كما هو مقتضى قول حبيب الله الخوئي: (قسّم أرزاقهم بينهم على وفق ما جرى عليه **قلم التقدير** وكتبه يد التّدبير في الكتاب المكنون واللَّوح المحفوظ). [٦] ومقتضى ما جاء في نور الأفهام: (ما قُدّر للعبد وما كتبه عليه **قَلَمُ التقدير**...)[٧].
- **قلم النور،** ومنه قولهم: (الكتاب المسطور **بقلم النّور** على اللَّوح المحفوظ قبل وجود الأنفس والآفاق) [٨].

---

(١)تفسير مقتنيات الدرر، علي الحائري الطهراني، ١٠٠/٦.

(٢) تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ٧٤.

(٣) شرح الأسماء الحسنى، هادي السبزواري، ٦١/٢.

(٤) مصباح المتهجد، الطوسي، ٨٠٠، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٣٨٢/٩٥.

(٥)انظر: شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٣٨/١، الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥٧٥، ٥٨٢

(٦)منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله الهاشمي الخوئي، ٦ / ٢٧٦.

(٧)نور الأفهام في علم الكلام، حسن الحسيني اللواساني، ٢ /٣٣١.

(٨)منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله الهاشمي الخوئي، ٢٩٢/٢.

- **قلم القضاء؛** ومنه قولهم: (**جرى عليه قلم القضاء** في عالم التدوين مطابقًا لما في التكوين)[١]. وقولهم:(الرضى والتسليم إلى الله فيما جرى عليه **قلم القضاء**)[٢]. وقولهم:(**جرى قلم القضاء** بما يكون)[٣].
- **قلم القضاء الإلهي،** كما هو مقتضى قول ابن ميثم البحراني: (إحاطة اللوح المحفوظ بما يكون من وجود النوع الإنساني بأشخاصه، **وانتقاشه بذلك عن قلم القضاء الإلهي**). [٤] وقوله: (إنّ كلّ ما يحدث من زيادة أو نقصان ويتجدّد فيما يكون به صلاح حال الخلق في معاشهم ومعادهم من صحّة أو مال أو علم أو جاه أو أهل فإنّه صادر عن القسمة الربّانيّة المكتوبة **بقلم القضاء الإلهيّ في اللوح المحفوظ**) . [٥]
- **القلم الإلهي،** كما هو مقتضى قول ابن ميثم البحراني: (سطر ما كان وما يكون في اللوح المحفوظ **بالقلم الإلهي** وذلك أمر قد فرغ منه)[٦].
- **القلم الأعلى،**[٧] **كما هو مقتضى قول الشيرازي: (الذي كتبه القلم الأعلى لا يتبدل وسُمي اللوح بالمحفوظ من المحو فلا يمحى ما كتب فيه).** [٨]
- **القلم الأول،**[٩] كما هو مقتضى قول الفيض الكاشاني: (قضائه السابق المكتوب **بقلمه الأول**).[١٠]
- **قلم الاختراع:** ومنه قولهم: (**قلم الاختراع الذي هو غصن أخذ من شجرة الخلد**). [١١]

---

(١) تفسير الصراط المستقيم، البروجردي، ٣١٤/١.

(٢) منهاج البراعة، حبيب الله الخوئي، ١٤٥/٤.

(٣) توضيح نهج البلاغة، الشيرازي، ٣٠٨/١.

(٤)شرح نهج البلاغة، ابن ميثم البحراني، ٢٠١/١، وانظر منه:٥٨/٢.

(٥)شرح نهج البلاغة، ابن ميثم البحراني، ٤/٢.

(٦)شرح نهج البلاغة، ابن ميثم البحراني، ١٦٣/١.

(٧) شرح الأسماء الحسنى، هادي السبزواري، ٦١/٢.

(٨)الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، صدر الدين محمد الشيرازي، ٤٧/٣-٤٨.

(٩)انظر: الشواهد الربوبية في المناهج السلوكية، صدر الدين محمد الشيرازي، ٣٥٣.

(١٠)الوافي، الفيض الكاشاني، ٥٠٩/١.

(١١) مجموعة الرسائل، كاظم الرشتي، ٢٧٧/١، نقلاً من الرسالة الوعائية، أحمد الإحسائي، حاشية (٢)، ٣٥-٣٦.

- **قلم التصوير**: ومنه قولهم: كتب(في اللوح المحفوظ **بقلم التصوير**)[١].
- **قلم القدرة**: كما هو مقتضى قول لطف الله الصافي: (**الرواية التي رواها الصدوق في باب اللوح والقلم يحتمل أن يكون المراد منهما الملكين القائمين على اللوح والقلم بأمر الله، وهما يقرأن ما يكتب بقلم القدرة ويبلغانه سائر الملائكة!!**) [٢]
- **القلم العقلي**، وهو مقتضى قول الكربلائي: (قد نبه القرآن على أن حقائق الأشياء كلَّها مسطورة في اللوح المحفوظ .. . ومن هنالك يخرج إلى الوجود ، فالعلوم إنما تفيض من ذلك العالم على القلوب بأنحاء مختلفة **بواسطة القلم العقلي الكاتب** في ألواح النفوس) .[٣]
- **أسماء اللوح المحفوظ**:

أورد الشيعة في مصنفاتهم عدة أسماء للوح المحفوظ؛ منها:

- **اللوح المحفوظ**: ومنه قولهم: (أمّ الكتاب هو الذي فيه ما علمه اللّه تعالى أزلاً وأنه لا يغيّر أبدًا وهو محفوظ عنده تعالى، وبهذا الاعتبار يسمّى باللوح المحفوظ). [٤]
- **أم الكتاب**،[٥] ومنه قولهم:(أم الكتاب يعنى اللوح المحفوظ عن التغير والتبدل). [٦]

وفي سبب تسمية اللوح المحفوظ به؛ يقول الطوسي: ("**أم الكتاب لدنيا " يعنى: اللوح المحفوظ** الذي كتب الله فيه ما يكون إلى يوم القيامة .." **وأم الكتاب " أصله لأن أصل كل شيء أمه**)،[٧] ويقول الطبرسي: (**أم الكتاب هو اللوح المحفوظ الذي لا يغير ولا يبدل، لأن الكتب المنزلة انتسخت منه**، فالمحو والاثبات إنما يقع في الكتب المنتسخة لا في أصل الكتاب، ... **وقيل: إنما**

---

(١) شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٦٦/٤.

(٢)مجموعة الرسائل، لطف الله الصافي، ٣٠٦/١.

(٣)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤٤١.

(٤)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣٠٥/٣.

(٥)انظر: تفسير مجمع البيان، الطبرسي، ٤٩/٦، تفسير غريب القرآن، الطريحي، ٤٨٩، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٣٦٥/٥٤، نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ١٤٩/٢.

(٦)الحكمة المتعالية، صدر الدين الشيرازي، ٣٥٥/٩.

(٧) التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، ١٨٠/٩-١٨١.

سمي أم الكتاب؛ لأنه الأصل الذي كتب أولاً سيكون كذا وكذا لكل ما يكون، فإذا وقع كتب أنه قد كان ما قيل إنه سيكون). [1]

ويقول كمال الحيدري: (سبب تسمية الكتاب المبين بأُمّ الكتاب عبّر القرآن الكريم عن الكتاب المبين بأنّه أُمّ الكتاب ﴿ وَإِنَّهُۥ فِيٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴿٤﴾ ﴾ الزخرف: ٤، ومردّ ذلك إلى أنّ هذا الكتاب هو الأصل الذي تنشأ منه الأشياء وترجع إليه ، فإذن هو أمّ ، لأنّ الأمّ في اللغة، الأصل الذي يرجع إليه ، وقد استبانت مرجعيّته للأشياء وأنّه يضبط صورها الثابتة على نحو دقيق لا يضلّ ولا ينسى ..، فإذن هو أمّ الكتاب وأصل الأشياء . بهذا الوصف يصير الكتاب المبين مصدراً لجميع الكتب الأخرى ، تستنسخ منه باقي الكتب ؛ قال تعالى: ﴿ هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِٱلْحَقِّ ۚ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٢٩﴾ ﴾ الجاثية: ٢٩)[2].

- **الإمام المبين،** [3] وهذا مقتضى قول الطوسي: في تفسير قوله تعالى:﴿ وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِيٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴿١٢﴾ ﴾ يس: ١٢،(معناه أحصيناه في كتاب ظاهر ، وهو اللوح المحفوظ . **والوجه في إحصاء ذلك في إمام مبين** اعتبار الملائكة به إذا قابلوا به ما يحدث من الأمور، وكان فيه دليل على معلومات الله على التفصيل). [4] وكذا قول المجلسي: (﴿ فِيٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴿١٢﴾ ﴾ يس: ١٢ **يعني: اللوح المحفوظ).** [5]

وفي سبب تسميت اللوح المحفوظ بالإمام المبين؛ يقول الفيض الكاشاني: («في إمام مبين » يعني في اللوح المحفوظ ، وهذا كقوله سبحانه ﴿ وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِيٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴿١٢﴾ ﴾ يس: ١٢ ، وهو تفسير للكتاب المبين **ولعله إنما سمي بالإمام لتقدمه على سائر الكتب).** [6]

---

(١)تفسير مجمع البيان، الطبرسي، ٤٩/٦، وانظر: بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٣٦٥/٥٤، نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ١٤٩/٢.

(٢)علم الإمام، كمال الحيدري ،١٠٨.

(٣)انظر: التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، ١٢٨/٤، تقريب القرآن إلى الأذهان، محمد الحسيني، ٤٣٥/٤.

(٤) التبيان في تفسير القرآن، ٤٤٧/٨-٤٤٨.

(٥) مرآة العقول، المجلسي، ١٩٨/٣،

(٦)الوافي، الفيض الكاشاني، ٤٣٧/٢٦، وانظر: بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٤٢٨/٣٥.

ويقول محمد الحسيني عند تفسير قوله تعالى﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا۟ وَءَاثَـٰرَهُمْ ۚ وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَـٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴿١٢﴾ ﴾ يس: ١٢؛ ما نصه: (﴿ وَكُلَّ شَىْءٍ ﴾ يس: ١٢ من الأعمال الصالحة والطالحة ، وسائر الأشياء ﴿ أَحْصَيْنَـٰهُ ﴾ يس: ١٢، من الإحصاء ، وهو التعداد بالإثبات والكتابة ﴿ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴿١٢﴾ ﴾ يس: ١٢، **أي كتاب ظاهر ، وإنما سمي الكتاب إمامًا ، لأنه يجعل مصدر الأخذ، كما أن الإمام، مصدر الاقتداء والأخذ، ولعل المراد بذلك اللوح المحفوظ)** [١].

ويقول كمال الحيدري: (المراد من قوله : ﴿ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴿١٢﴾ ﴾ يس: ١٢، هو اللوح المحفوظ من التغيير الذي يشتمل على تفصيل قضائه في خلقه فيحصي كلّ شيء ، ... **ولعلّ العناية في هذه التسمية هو اشتماله على القضاء المحتوم ، متبوع للخلق مقتدىً لهم ، وكتب الأعمال – كما أسلفنا – مستنسخة منه)**[٢].

- **الكتاب المبين،** [٣] وهو مقتضى قول الطوسي في تفسيره:(قوله:﴿ كُلٌّ فِى كِتَـٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٦﴾ ﴾ هود: ٦ ، خبر من الله تعالى أن جميع ذلك مكتوب في كتاب ظاهر يعني **اللوح المحفوظ)**. [٤] وقوله أيضًا في تفسير:(قوله:﴿ إِلَّا فِى كِتَـٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾ ﴾ الأنعام: ٥٩، **يعني: اللوح المحفوظ** الذي أثبت الله تعالى فيه جميع ما هو كائن إلى يوم القيامة). [٥]
- **الكتاب،** [٦] وهو مقتضي قول الطبرسي: (**الكتاب الذي هو عند الله،** ﷻ، المشتمل على ما كان ويكون، **وهو اللوح المحفوظ،** وفيه آجال الحيوان، وأرزاقه، وآثاره، ليعلم ابن آدم أن عمله

---

(١)تقريب القرآن إلى الأذهان، محمد الحسيني، ٤/٤٣٥.

(٢)علم الإمام، كمال الحيدري ، ١١٤-١١٥.

(٣)انظر: تفسير مجمع البيان، الطبرسي، ٨/١٩٢.

(٤)التبيان في تفسير القرآن ، ٥/ ٤٥٠.

(٥)التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، ٨/٣٧٥.

(٦) انظر: التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، ٥/٢١٤، ١٦٥، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٩٧/٣١٥.

أولى بالإحصاء والاستقصاء). [1] وقول الطوسي: (ليس يصيب أحدًا مصيبة ﴿ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ الحديد: ٢٢ في ماله ﴿ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا ﴾ الحديد: ٢٢ وهو مثبت مذكور ﴿ فِي كِتَٰبٍ ﴾ الحديد: ٢٢ ، يعني اللوح المحفوظ). [2] وقوله:(﴿ قَالَ ﴾ فرعون﴿ فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ ٱلْأُولَىٰ ﴿٥١﴾ ﴾ طه: ٥١،أي : فما حال الأمم الماضية ، فإنه لم تقر بالله ، وما تدعو إليه ، بل عبدت الأوثان . ويعني بالقرون الأولى مثل قوم نوح وعاد وثمود . ف ﴿ قَالَ ﴾ موسى ﴿ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي ﴾ طه: ٥٢ ،أي : أعمالهم محفوظة عند الله يجازيهم بها. والتقدير علم أعمالهم لها عند ربي ﴿ فِي كِتَٰبٍ ﴾ طه: ٥٢ **يعني اللوح المحفوظ**). [3] وكذا مقتضى ما جاء في تفسير غريب القرآن؛ عند قوله: (﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ ﴾ الأنعام: ٣٨ **ما تركنا في اللوح المحفوظ**). [4]

- **الذكر**،[5] وهو مقضى قول شيخ الشيعة المفيد: (**اللوح هو الذكر**) [6] وقول المجلسي: (**الذكر: اللوح المحفوظ** عند الله تعالى كما قال سبحانه : ﴿ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩)[7] وقول الفيض الكاشاني: (**الذكر كناية عن اللوح المحفوظ**) . [8] ومقتضى ما جاء في كتاب مجمع البحرين: (**الذكر أم الكتاب يعني اللوح المحفوظ**). [9]

---

(١)تفسير مجمع البيان، الطبرسي، ٤٩/٤.

(٢)التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، ٩/ ٥٣٣.

(٣)التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، ٧/ ٢٧.

(٤)تفسير غريب القرآن ، الطريحي، ١٢٢.

(٥) انظر: تفسير مجمع البيان، الطبرسي، ١٩٩/٧، شرح أصول الكافي، المازندراني، ٣٠٦/٥، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ١٢٦/٩، ٤٧/٥١.

(٦)تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ٧٤، تفسير القرآن المجيد، المفيد، ٣٥٦.

(٧) مرآة العقول، المجلسي، ٢١/٣.

(٨) الوافي، الفيض الكاشاني، ٥٥٧/٣.

(٩) مجمع البحرين، الطريحي، ٣١٤/٣.

- **الكتاب الحفيظ،**[1] وهو مقتضى قول الطبرسي: عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌ ﴿٤﴾ ﴾ ق: ٤، **أي: حافظ لعدتهم وأسمائهم ، وهو اللوح المحفوظ ، لا يشذ عنه شيء).** [2] **وقول الطباطبائي: (قوله :** ﴿ وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌ ﴿٤﴾ ﴾ ق: ٤، أي حافظ لكل شيء ولآثاره وأحواله ، أو كتاب ضابط للحوادث محفوظ عن التغيير والتحريف ، **وهو اللوح المحفوظ الذي فيه كل ما كان وما يكون وما هو كائن إلى يوم القيامة)** . [3]
- **الكتاب المسطور،**[4] وهو مقتضى قول فتح الله الكاشاني في تفسيره لقوله تعالى: (﴿ وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ ﴿٢﴾ ﴾ الطور: ٢ مكتوب . والسطر ترتيب الحروف المكتوبة . والمراد به ... ما كتبه الله في اللوح المحفوظ)، [5] وقول علي الحائري: في تفسيره لقوله تعالى:(﴿ وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ ﴿٢﴾ ﴾ الطور: ٢ مكتوب على وجه الانتظام فإنّ السطر ترتيب الحروف المكتوبة والمراد به ... الكتاب الَّذي كتبه الله لملائكته في السماء يقرؤون فيه ما كان وما يكون وآخر سطر **في اللوح المحفوظ : سبقت رحمتي غضبي من أتاني بشهادة أن لا إله إلَّا الله وأنّ محمّد رسول الله وأنّ عليّا وليّ الله أدخله الجنّة).** [6]
- **الرق المنشور:** وفي نصوص الشيعة ما يقرره، ومن ذلك: قولهم: ﴿ وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ ﴿٢﴾ ﴾ الطور: ٢ ، أي مكتوب ﴿ فِى رَقٍّ مَّنشُورٍ ﴿٣﴾ ﴾ الطور: ٣ ، وهو الكتاب الذي كتبه الله لملائكته في السماء يقرؤون فيه ما كان وما يكون) [7] .

---

(١) انظر: بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٥٤/٣٦٠.

(٢) تفسير مجمع البيان، الطبرسي، ٩/٢٣٥.

(٣) تفسير الميزان، الطبرسي، ١٨/٣٣٩.

(٤)انظر: تفسير الميزان، الطباطبائي، ١٩/٤٣، الأقسام في القرآن، السبحاني، ٩٨، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ناصر الشيرازي، ١٣/٢٦١.

(٥) زبدة التفاسير، فتح الله الكاشاني، ٦/٤٨٦.

(٦) تفسير مقتنيات الدرر، علي الحائري، ١٠/٢٤٢.

(٧)بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٥٤/٣٦٠.

ومقتضي ما جاء في مروياتهم "عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله عز وجل: ﴿ وَكِتَٰبٖ مَّسۡطُورٖ ۝٢ فِي رَقّٖ مَّنشُورٖ ۝٣ ﴾ الطور: ٢ – ٣، **قال : كتاب كتبه الله عز وجل في ورقة آس ووضعه على عرشه قبل خلق الخلق بألفي عام : يا شيعة آل محمد إني أنا الله أجبتكم قبل أن تدعوني وأعطيتكم قبل أن تسألوني وغفرت لكم قبل أن تستغفروني**".

- **الكتاب المكنون**،[1] وهو مقتضى تفسيرهم لقوله تعالى:﴿ فِي كِتَٰبٖ مَّكۡنُونٖ ۝٧٨ ﴾ الواقعة: ٧٨ بـ(اللوح المحفوظ أثبت الله تعالى فيه القرآن والمكنون: المصون). [2] يقول الطبرسي: (﴿ فِي كِتَٰبٖ مَّكۡنُونٖ ۝٧٨ ﴾ الواقعة: ٧٨ أي مستور من خلقه عند الله ، وهو اللوح المحفوظ، أثبت الله فيه القرآن). [3] ويقول الفيض الكاشاني:(﴿ فِي كِتَٰبٖ مَّكۡنُونٖ ۝٧٨ ﴾ الواقعة: ٧٨ مصون ، وهو اللوح). [4] وجاء في مرويات الشيعة ما يؤيده ؛ فقد ورد عن أبي عبد الله عليه السلام، وقد سأل عن﴿ نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ ﴾ القلم: ١؟ قال: "إن الله خلق القلم من شجرة في الجنة يقال لها الخلد، ثم قال: لنهر في الجنة كن مدادًا فجمد النهر وكان أشد بياضًا من الثلج وأحلى من الشهد، **ثم قال للقلم: اكتب، قال: يا رب وما أكتب؟ قال: اكتب ما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة، فكتب القلم في رق أشد بياضًا من الفضة وأصفى من الياقوت، ثم طواه فجعله في ركن العرش، ثم ختم على فم القلم، فلم ينطق بعد ولا ينطق أبدًا فهو الكتاب المكنون** الذي منه النسخ كلها أو لستم عربًا ، فكيف لا تعرفون معنى الكلام، وأحدكم يقول لصاحبه انسخ ذلك الكتاب أوليس ينسخ من كتاب آخر من الأصل وهو قوله: ﴿ إِنَّا كُنَّا نَسۡتَنسِخُ مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ۝٢٩ ﴾ الجاثية: "٢٩ [5].

---

(١) انظر: زبدة التفاسير، فتح الله الكاشاني، ٥٨٣/٦، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٢٥٤/٧٧، منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله الهاشمي الخوئي، ٦ / ٢٧٦.

(٢) التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، ٥١٠/٩.

(٣) تفسير مجمع البيان، الطبرسي، ٣٧٦/٩.

(٤) التفسير الأصفى، الفيض الكاشاني، ١٢٥٩/٢.

(٥) تفسير القمي، علي بن إبراهيم، ٣٧٩/٢، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء ، ٣٦٦/٥٤-٣٦٧.

- **الصحف،** [1] وهو مقتضى ما جاء في بحار الأنوار؛ (في قوله تعالى :﴿ فِي صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ﴿١٣﴾ ﴾ عبس: ١٣ ، أي هذا القرآن أو هذه التذكرة في كتب معظمة عند الله ، وهي اللوح المحفوظ).[2]
- **الكتاب المؤجل:** وهو مقتضى قول محمد الحسيني في تفسيره لقوله تعالى: ﴿كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا ﴾ آل عمران: ١٤٥، أي: كتب الله ذلك الوقت في اللوح المحفوظ كتابًا ذا أجل ومدة محدودة معلومة). [3]
- **لوح التصوير،** وهو مقتضى قول المازندراني: الأئمة (أطلعهم الله سبحانه على أسرار مكنونه في **لوح التصوير** مكتوبة بقلم التقدير، غايبة عن بصائر الخلائق). [4]
- **الكتاب الأول،** وهو مقتضى ما جاء في كتاب تفسير القرآن الكريم: (أن الرزق على نحوين ونوعين : رزق مقسوم بالقسمة القطعية ، ... **وهو في الكتاب الأول وفي أم الكتاب** ، ورزق مقسوم قابل لأن يتبدل ويتغير ، .... **وهو المقسوم في الكتاب الثاني ، وهو كتاب المحو والإثبات).** [5]

ومما لا ينقضي منه العجب أن بعض الشيعة لم يجعلوا هذه الأسماء المتعددة تتعلق بمسمى واحد هو اللوح المحفوظ؛ بل ادعوا تعدد الكتب واختلافها بتعدد الأسماء فلكل اسم كتاب معين يختص به! وهذا مقتضى ما ادعاه السبحاني في قوله: (**الذكر الحكيم يذكر لعلمه سبحانه مظاهر عبر عنها تارة : باللوح المحفوظ،** وأخرى: **بالكتاب المسطور،** وثالثة: **بالكتاب المبين،** ورابعة: **بالكتاب المكنون،** وخامسة: **بالكتاب الحفيظ،** وسادسة: **بالكتاب المؤجل،** وسابعة: **بالكتاب،** وثامنة: **بالإمام المبين،** وتاسعة: **بأم الكتاب.** وعاشرة: **بلوح المحو والإثبات،** فإلى **اللوح المحفوظ أشار سبحانه بقوله :** ﴿ بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴿٢٢﴾ ﴾ البروج: ٢١ – ٢٢ ، وإلى **الكتاب المسطور بقوله :** ﴿ وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ ﴿٢﴾ فِي رَقٍّ مَّنشُورٍ ﴿٣﴾ ﴾ الطور: ٢ – ٣، وإلى

---

(١) انظر: تفسير مجمع البيان، الطبرسي، ٢٦٧/١٠، زبدة التفاسير، فتح الله الكاشاني، ٣٣٦/٧.

(٢) بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ١٧١/٥٦.

(٣) تقريب القرآن إلى الأذهان، محمد الحسيني، ٤٠٠/١.

(٤)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٣٨/١.

(٥)تفسير القرآن الكريم، مصطفى الخميني، ٤٥٤/٢.

الكتاب المبين بقوله: ﴿ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾ ﴾ الأنعام: ٥٩، وإلى **الكتاب المكنون** بقوله :﴿ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِي كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ ﴾ الواقعة: ٧٧ – ٧٨، وإلى **الكتاب الحفيظ** بقوله : ﴿ قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنقُصُ ٱلْأَرْضُ مِنْهُمْ ۖ وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌ ﴿٤﴾ ﴾ ق: ٤، وإلى **الكتاب المؤجل** بقوله : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا ۗ ﴾ آل عمران: ١٤٥، وإلى **الكتاب** بقوله :﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ ﴾ الإسراء: ٤، وإلى الإمام المبين بقوله: ﴿ وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴿١٢﴾ ﴾ يس: ١٢، وإلى أم الكتاب بقوله : ﴿ وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ ﴿٤﴾ ﴾ الزخرف: ٤، وإلى لوح المحو والإثبات بقوله : ﴿ يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ ﴾ الرعد: ٣٩ **وقد اكتفينا في الإشارة إلى كل كتاب بآية واحدة مع أن بعض هذه الكتب وردت الإشارة إليها في آيات كثيرة . ثم إن المفسرين اختلفوا في حقيقة هذه الكتب وخصوصياتها...)** [١]

خ- خصائص اللوح المحفوظ:

جاء في نصوص الشيعة ذكرٌ لبعض خصائص اللوح المحفوظ؛ منها:

- **(الخصوصيّة الأولى: فيه كلّ شيء.**

تدلّ الآيات.. أنّ هذا الكتاب يشتمل على دقائق حدود الأشياء ، ويضبط جميع ما وقع في عالم الصنع والإيجاد، ممّا كان ويكون وما هو كائن ، دون أن يشذّ عنه غائبة في الأرض والسماء). [٢]

- **(الخصوصيّة الثانية: ثابت لا يتغيّر** [٣].

---

(١)الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ١٢٠-١٢١، الإلهيات على هدي الكتاب والسنة والعقل، محاضرات السبحاني بقلم المكي،١/١٢٠-١٢١.

(٢) علم الإمام، كمال حيدري، ١٠١.

(٣) تنويه: اختلفت أقوال الشيعة فيما كتب في اللوح المحفوظ هل يتعلق به البداء فيتغير ويتبدل أم لا؟ وهم في هذه المسألة فريقين مثبت وناف، وقد اضطربوا فيها اضطرابًا شديدًا ! راجع من هذا البحث، حاشية (٢) صفحة ٤١٤.

ومن خصائص هذا الكتاب أيضاً عدم تغيّره وتبدّله، كما أشارت لذلك جملة من الآيات.. مثل : ﴿ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴿٢٢﴾ ﴾ البروج: ٢٢ و ﴿كِتَابٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ ﴾ الواقعة: ٧٨ ، و ﴿كِتَابٌ حَفِيظٌ ﴿٤﴾ ﴾ ق: ٤ ، ونحوها من التعابير القرآنيّة التي توحي أنّ هذا الكتاب **لا يناله التبدّل والتغيّر**). [١] **(ووراء ذلك ألواح وكتب تقبل التغيير والتبديل)**. [٢]

- **(الخصوصيّة الثالثة : لا يناله شيء من الخطأ والنسيان،**

وهذا ما تقتضيه وتؤكّده الآيات .. التي أشارت إلى أنّه محفوظ ، كما في قوله تعالى :﴿ **قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ﴿٥٢﴾** ﴾ طه: ٥٢، فلا مجال فيه للنسيان أو الضلالة أو الخطأ والسهو). [٣]

- **الخصوصية الرابعة:** أن اللوح المسمى بـ(الكتاب المكنون.. فيه حقيقة القرآن). [٤] فالقرآن – في حد زعمهم-(**مكانته الوجودية غيبية مكنونة في لوح محفوظ)** [٥] وهذا يعني أن (الكتاب المكنون،.. هو الوجود الغيبي للقرآن الكريم) [٦] فـ(القرآن الذي بأيدينا إنّما تنزّل من تلك المرتبة العينيّة التي هي الأصل) اللوح المسمى بـ(الكتاب المكنون.. فيه حقيقة القرآن). [٧] ؛ فـ (الكتاب المكنون،.. هو الوجود الغيبي للقرآن الكريم) [٨] **(فمكانته الوجودية غيبية مكنونة في لوح محفوظ)**. [٩]وعندئذٍ(جعله مقروءًا عربيًّا ، وإنّما أُلبس لباس القراءة والعربيّة ليعقله الناس ،

---

(١) علم الإمام، كمال حيدري، ١٠١، وانظر: تفسير الميزان، الطباطبائي، ١٢٧/٧-١٢٩.

(٢)تفسير الميزان، الطباطبائي، ١٢٨/٧.

(٣) علم الإمام، كمال حيدري، ١٠١.

(٤) مقامات فاطمة الزهراء في الكتاب والسنة، محمد السند، ٧٣.

(٥)الإمامة الإلهية – تقرير بحث الشيخ محمد السند لسيد بحر العلوم – ج ٢-٣١١/٣.

(٦)الإمامة الإلهية – تقرير بحث الشيخ محمد السند لسيد بحر العلوم – ج ٢-٣٠٢/٣.

(٧) مقامات فاطمة الزهراء في الكتاب والسنة، محمد السند، ٧٣.

(٨)الإمامة الإلهية – تقرير بحث الشيخ محمد السند لسيد بحر العلوم – ج ٢-٣٠٢/٣.

(٩)الإمامة الإلهية – تقرير بحث الشيخ محمد السند لسيد بحر العلوم – ج ٢-٣١١/٣.

وإلاّ فإنّه – وهو في أُمّ الكتاب ، والكتاب المكنون ، واللّوح المحفوظ – عند الله ، عليٌّ لا يصعد إليه العقول ، حكيمٌ لا يوجد فيه فصل فصل .). [1]

يقول الطباطبائي: (للقرآن موقعًا هو في الكتاب المكنون لا يمسه هناك أحد إلا المطهرون من عباد الله وإن التنزيل بعده ، وأما قبل التنزيل فله موقع في كتاب مكنون عن الأغيار وهو الذي عبر عنه في آيات الزخرف ، بأم الكتاب وفي سورة البروج ، باللوح المحفوظ ، حيث قال تعالى : ﴿ بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴿٢٢﴾ ﴾ البروج: ٢١ – ٢٢). [2]

وخلاصة القول في خصائص اللوح– كما يدعون–: أن (مرتبة الكتاب المبين تمتاز بخصوصيّات مهمّة ، من قبيل أنّ فيها علم كلّ شيء ، وأنّه لا يطاله التغيير ولا التبدّل ولا النسيان والاشتباه ، مضافاً إلى خصوصيّة أخرى هي لا يمكن الوصول إلى علم الكتاب من خلال العقل البشري ، وأن لا طريق للوصول إلى هذا العلم إلاّ من خلال الطهارة). [3]

د– ادعاء أن القلم له فم ختم عليه بعد كتابة ما كان وما يكون فلم ينطق أبدًا!

جاء في الرواية المنسوبة إلى أبي عبد الله أنه قال –كما يفترون–" إنّ الله خلق القلم من شجرة في الجنّة يُقال لها الخُلد، ثمّ قال لنهر في الجنّة: كُنْ مدادًا، فجمد النهر، وكان أشدّ بياضًا من الثلج وأحلى من الشهد. ثمّ قال للقلم: اكتب. قال: يا ربّ ما أكتب؟ قال: اكتب ما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة. فكتب القلم في رقٍّ أشدّ بياضًا من الفضّة وأصفى من الياقوت، ثمّ طواه فجعله في ركن العرش، **ثمّ ختم على فم القلم فلم ينطق بعد، ولا ينطق أبدًا** ".

وقد حمل بعض الشيعة هذا الوصف على التمثيل والكناية عن كون ما كتبه القلم محتوماً لا يتغيّر ولا يتبدّل!!؛ يقول الطبطبائي: (عن الصادق عليه السلام.. قال : "إن الله خلق القلم من شجرة في الجنة يقال لها : الخلد ، ثم قال لنهر في الجنة: كن مدادًا فجمد النهر ، وكان أشد بياضًا من الثلج وأحلى من الشهد. ثم قال: للقلم: اكتب . قال : يا رب ما أكتب ؟ قال : اكتب ما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة فكتب القلم في رق أشد بياضًا من الفضة وأصفى من الياقوت ثم طواه فجعله في ركن

---

(١) علم الإمام، كمال الحيدري، ٩٧، وانظر: تفسير الميزان، الطباطبائي، ٢/١٦-١٧.

(٢) تفسير الميزان، الطباطبائي، ٢/١٧-١٨.

(٣) تفسير الميزان، الطباطبائي، ٢/١٧-١٨.

العرش ثم ختم على فم القلم فلم ينطق بعد ، ولا ينطق أبدًا فهو الكتاب المكنون الذي منه النسخ كلها" (الحديث)....**أقول:.. إن ما وصفه تمثيل من قبيل تشبيه المعقول بالمحسوس لتفهيم الغرض)،**[1] **(وقوله : "ثمّ ختم على فم القلم "كناية عن كون ما كتب في الرقّ قضاءً محتومًا لا يتغيّر ولا يتبدّل!).** [2]

ومهما يكن من أمر فإثبات الشيعة الحتم فيما كتبه القلم ونفي التغيير والتبديل يناقض قولهم بإثبات البداء ونفي الفراغ من الأمر!

ذ- وصف القلم بالسُكر والإفاقة، والسجود، والانشقاق، وإلقاء السلام!

ادعت بعض مرويات الشيعة أن القلم بعد خلقه أمره الله بكتابة التوحيد فسَكِر ألف عام من كلام الله فلما أفاق أمره بكتابة لا إله إلا الله محمد رسول الله؛ فلما سمع اسم محمد ﷺ خر ساجدًا ثم سأل عنه، فلما عرفه الرب به انشق من حلاوة ذكره ﷺ ثم ألقى عليه السلام!

وقد جاء هذا الادعاء في الرواية الموسومة بـ(رواية خلقة نور محمد صلى الله عليه وآله وخلقة القلم واللوح) [3] والمنسوبة إلى علي بن أبي طالب والتي ورد فيها: " ثم خلق من نور محمد صلى الله عليه وآله جوهرة، وقسمها قسمين، فنظر إلى القسم الأول بعين الهيبة فصار ماء عذبًا، ونظر إلى القسم الثاني بعين الشفقة فخلق منها العرش فاستوى على وجه الماء، فخلق الكرسي من نور العرش، وخلق من نور الكرسي اللوح، **وخلق من نور اللوح القلم، وقال له: اكتب توحيدي، فبقي القلم ألف عام سكران من كلام الله تعالى، فلما أفاق، قال: اكتب، قال: يا رب وما أكتب ؟ قال: اكتب: لا إله إلا الله، محمد رسول الله؛ فلما سمع القلم اسم محمد صلى الله عليه وآله خر ساجدًا،** وقال: سبحان الواحد القهار، سبحان العظيم الأعظم، ثم رفع رأسه من السجود وكتب: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، ثم **قال: يا رب ومن محمد الذي قرنت اسمه باسمك وذكره بذكرك ؟** قال الله تعالى له: يا قلم فلولاه ما خلقتك، ولا خلقت خلقي إلا لأجله، فهو بشير ونذير، وسراج منير، وشفيع وحبيب، **فعند ذلك انشق القلم من حلاوة ذكر محمد صلى الله عليه وآله، ثم قال القلم:**

---

(١)تفسير الميزان، محمد حسين الطباطبائي، ١٦٩/٨-١٧٠.

(٢)علم الإمام، كمال الحيدري، ١٢٣.

(٣)مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ١١٥/٥.

السلام عليك يا رسول الله، فقال الله تعالى: وعليك السلام مني ورحمة الله وبركاته، فلأجل هذا صار السلام سنة، والرد فريضة، ثم قال الله تعالى: اكتب قضائي وقدري، وما أنا خالقه إلى يوم القيامة".

ر- ادعاء أن أول من يدعى للمسألة-يوم القيامة- القلم ثم اللوح، وأنهما يقفان بين يدي الله في صورة آدميين!

وقد جاء هذا الادعاء في رواية شيعة وردت تحت باب ترجم له بعنوان:(**باب: السؤال عن الرسل والأمم، والسؤال عن القلم واللوح وإسرافيل وجبرئيل ومحمد وعلي والأئمة صلوات الله عليهم واحتجاجهم بحججهم وشواهدهم**)[1] و نسبت إلى أبي جعفر و مما جاء فيها؛ أنه قال:-كما يفترون- " **ثم أول من يدعا للمسألة القلم، قال: فيتقدم فيقف بين يدي الله في صورة الآدميين ، فيقول الله: هل سطرت في اللوح ما ألهمتك وأمرتك به من الوحي؟ فيقول القلم: نعم يا رب قد علمت أني قد سطرت في اللوح ما أمرتني وألهمتني به من وحيك، فيقول الله: فمن يشهد لك بذلك ؟ فيقول: يا رب هل اطلع على مكنون سرك خلق غيرك ؟ قال: فيقول له: أفلجت حجتك، قال: ثم يدعا باللوح فيتقدم في صورة الآدميين حتى يقف مع القلم فيقول له: هل سطر فيك القلم ما ألهمته وأمرته به من وحي ؟ فيقول اللوح: نعم يا رب وبلغته إسرافيل، ثم يدعا بإسرافيل فيتقدم مع القلم واللوح في صورة الآدميين : فيقول الله له: هل بلغك اللوح ما سطر فيه القلم من وحي ؟ فيقول : نعم يا رب وبلغته جبرئيل،...**"[2]

ز- التخرص بذكر أول ما كتب القلم في اللوح !

اختلفت مرويات الشيعة في ذكر أول ما كتب في اللوح المحفوظ:

- فبعضها يقتضي أن أول ما كتب القلم البسملة ثم كتب ما هو كائن إلى يوم القيامة.

---

(١)مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٤/٤١٠.

(٢)تفسير القمي، علي بن إبراهيم، ١/١٩١-١٩٢، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٧/٢٨١.

كما جاء في مرويات الشيعة منسوبًا إلى النبي ﷺ أنه قال: "أوّل ما كتب القلم بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ ، ثمّ كتب الدنيا وما هو كائن فيها إلى يوم القيامة ،..".[1]

- وبعضها يقتضي أن أول شيء كتب في اللوح البسملة، وشهادة الرب لنفسه بالوحدانية، وجزاء من استلم لقضائه وصبر على بلائه!

كما في رواية أخرى نسبت إليه النبي ﷺ أنه قال: "إن أول شيء كتبه الله في اللوح المحفوظ: بسم الله الرحمن الرحيم، إني أنا الله لا إله إلاّ أنا، لا شريك لي، إنه من استسلم لقضائي، وصبر على بلائي، ورضي لحكمي، كتبته صدّيقًا وبعثته مع الصديقين يوم القيامة".[2]

- وبعضها يقتضي أن أول ما كتب في اللوح شهادة الرب لنفسه بالوحدانية، وجزاء من رضي عنه والده!

كما ورد في مستدرك الوسائل: روي "أن أول ما كتبه الله في اللوح المحفوظ: إني لا إله إلا أنا، من رضي عنه والداه فأنا عنه راض".[3]

س- التخرص بذكر آخر سطر في اللوح!

ادعى مفسر الشيعة علي الحائري أن (آخر سطر في اللوح المحفوظ: سبقت رحمتي غضبي من أتاني بشهادة أن لا إله إلَّا اللَّه وأنّ محمّد رسول اللَّه وأنّ عليّا وليّ اللَّه أدخله الجنّة). [4]

المطلب الثاني: موقف الشيعة الإمامية من مدلول لفظ كتب وصفة الكتابة

أ- موقف الشيعة الإمامية من مدلول لفظ كتب.

ذكر الشيعة في مصنفاتهم معاني لفظ كتب، **وأنه يأتي (بمعنى: حكم وقضى)**، [1] **و(فرض.** وأصل الكتب: الخط الدال على معنى الفرض...ومنه الصلاة المكتوبة أي المفروضة)، [2] (وكتب عليه، أي: قضى وفرض وألزم عليه). [3]

---

(١) لم أجد هذه الرواية إلا في رسائل الشهيد الثاني، ٧٠٣/٢.

(٢)مسند الإمام علي، القبانجي، ١٦٨/٩.

(٣) مستدرك الوسائل، الطبرسي، ١٧٦/١٥.

(٤) تفسير مقتنيات الدرر، علي الحائري، ٢٤٢/١٠.

كما يأتي (**بمعنى: وجب**)، [٤] إذ (المراد بالكتاب: الإيجاب).[٥] و (**بمعنى: جمع**، ويقال: للكاتب كاتب؛ لأنه يجمع الكلمات بعضها إلى بعض)، [٦] (ويقال للخزن: الكتب لأنه تجمع بعضها إلى بعض).[٧].

وهذه المعاني كلها جاءت في القرآن الكريم: فـ(﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ البقرة: ١٨٣، **أي: فرض عليكم**، و ﴿كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾ المجادلة: ٢٢، **أي جمعه** ... ، و ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ﴾ المجادلة: ٢١، **أي قضى الله** ، و﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ الأنعام: ١٢، **أوجب** و﴿كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ﴾ الأنفال: ٦٨، **أي حكم من الله سبق إثباته في اللوح المحفوظ وهو أن لا يعاقب المخطئ في اجتهاده أو أن لا يعذب أهل بدر أو قوما بما لم يصرح لهم بالنهي عنه**). [٨]

يقول الكربلائي: (الكتْب (بسكون التاء) له معان : منها : الفرض كقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ البقرة: ١٨٣، ومنها: الجمع كقوله تعالى: ﴿كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾ المجادلة: ٢٢، أي جمع . ومنها: القضاء كقوله تعالى: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓ﴾ المجادلة: ٢١، أي قضى الله . وللكتاب معان: منها: اللوح المحفوظ أو القرآن كقوله

=

(١) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله الخوئي، ٣٥٨/٧.

(٢) التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، ٩٩/٢-١٠٠

(٣) مستدرك سفينة البحار، النمازي، ١٩/٩-٢٠

(٤) تفسير الصراط المستقيم، حسين البروجردي، ٣١٣/١.

(٥) ملاذ الأخيار، المجلسي، ٢٥٩/٦، وانظر: المقنعة، المفيد، ٣٦٤.

(٦) توضيح نهج البلاغة، محمد الشيرازي، ٢٣٧/٢.

(٧)تفسير غريب القرآن، الطريحي، ١٢١-١٢٢ .

(٨)تفسير غريب القرآن، الطريحي، ١٢١-١٢٢ ، وانظر: تفسير الصراط المستقيم، البروجردي، ٣١٣/١-٣١٤، تفسير مقتنيات الدرر، علي الحائري، ٣٨/١،

تعـــالى:﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ ﴾ التوبـــة: ٣٦، وكقوله: ﴿ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ ﴾ البقرة: ١٢٩ ، وقوله: ﴿ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ ﴾ الزخرف: ٢، ومنها: الإيجاب كقوله تعالى: ﴿ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ﴾ الأنعام: ١٢، أي: أوجب هذا بحسب اللغة) [١].

وقد أقر الشيعة –من حيث اللفظ– بأن (كل ما يكون فقد كتبه الله)، [٢](في اللوح المحفوظ وما كتبه فلابد من أن يكون) [٣] ومن ذلك أفعال العباد فالله (تعالى بينها وكتبها وعلم أنهم سيفعلونها). [٤] بل قالوا: (اتفق أهل القبلة على إثبات القضاء والقدر في فعل العبد بمعنى العلم والكتابة له). [٥]

وجاء في مروياتهم إثبات الكتابة القدرية، فعن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام قال: "لا يكون شيء في السماوات ولا في الأرض إلا بسبع: بقضاء وقدر وإرادة ومشيئة وكتاب وأجل وإذن، فمن زعم غير هذا فقد كذب على الله ، أو رد على الله عز وجل" . وعن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : "لا يكون شيء في الأرض ولا في السماء إلا بهذه الخصال السبع: بمشيئة و إرادة وقدر وقضاء وإذن و**كتاب** وأجل، فمن زعم أنه يقدر على نقض واحدة فقد كفر".

ومع أن صريح الروايتين في الكتابة الكونية القدرية؛ إلا أن الشراح من الشيعة– لم يقصروا معناها على ذلك!

---

(١) الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٢/ ٣٦١– ٣٦٢

(٢) مجمع البيان، الطبرسي، ٢/٤٠٧

(٣) التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، ٩/٥٥٥

(٤) كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، الحلي، ٤٣٣.

(٥)الصراط المستقيم، علي بن يونس العاملي،١/٣٧، وانظر: التوحيد، الصدوق، ٣٨٤–٣٨٥، مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، المجلسي،٢ / ١٥٢.

يقول المجلسي في شرح الرواية: (والمراد ...بالكتاب الكتابة في الألواح السماوية أو الفرض والإيجاب كما قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ البقرة: ١٨٣، و﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ الأنعام: ١٢)[١].

ويقول المازندراني: (قوله:(وكتاب) في اللوح المحفوظ بقلم التصوير؛ لأن صورة كل ما يدخل في الوجود مكتوبة فيه ويحتمل أن يراد بالكتاب الفرض والإيجاب كما في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ البقرة: ١٨٣، و﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ الأنعام: ١٢، **أي: فرض وأوجب**، ومعناه: إيجاد خلق الأشياء خلق تقدير وتمكين في أفعال العباد وخلق إيجاد وتكوين في أفعال نفسه). [٢]

ويقول الشعراني: (أما الكتاب؛ فلعله يشير إلى كون جميع هذه الأمور محتومة؛ لأن الكتاب كثيرًا ما ورد في القرآن بمعنى الحتم والفرض مثل قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴿٣٨﴾﴾ الرعد: ٣٨، وقوله:﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ الأنعام: ٥٤)[٣].

ب- موقف الشيعة الإمامية من صفة الكتابة.

ورد في مرويات الشيعة وصف الرب بالكتابة ومن ذلك؛ ما جاء عن أبي عبد الله أنه قال: "**إن الله تعالى كتب كتابًا فيه ما كان وما هو كائن ، فوضعه بين يديه** ، فما شاء منه قدم ، وما شاء منه أخر ، وما شاء منه محا ، وما شاء منه أثبت ، وما شاء منه كان ، وما لم يشأ منه لم يكن". وقد علق النمازي على الرواية فقال: (**المراد بالكتاب اللوح المحفوظ ، والكتابة هو إثبات نظام خاص وتعيينه بحدوده وتحميل علمه رسوله وأولياءه المعصومين صلوات الله عليهم الذين هم**

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ٢/١٥٠

(٢) شرح أصول الكافي، المازندراني، ٤/٢٦٦

(٣)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ج٤/ حاشية(١)، صفحة ٢٦٥.

حملة عرشه وحملة علمه) [١]. **ولم يفد قوله الآنف إثبات صفة الكتابة للرب بل قوله صريح في تأويلها–كما عليه أبناء نحلته–!**

ولمزيد بيان لموقف الشيعة الإمامية من صفة الكتابة يحق ذكر موقف متكلمتهم وفلاسفتهم منها:

أولاً: موقف متكلمة الشيعة من صفه الكتابة:

حين يقرر الشيعة (أن الله كتب في اللوح المحفوظ ما سبق في علمه) [٢] لا يثبتون قيام صفة الكلام والكتابة بالرب؛ بناءً على أصلهم الفاسد في نفي الصفات، ونفي قيام الأفعال به تعالى، وغاية أمرهم في صفة الكتابة:

- **أولاً: أنهم يصفونه تعالى بها لوجود كتابة أحدثها، أي: خلقها في اللوح المحفوظ لا لقيام الفعل به، وعلى هذا فالمكتوب في اللوح المحفوظ مخلوق، وهو رقوم ونقوش، وليس حروف وكلمات!** يقول المازندراني: (القلم ..نقوش العلوم والكائنات في اللوح المحفوظ بتوسطه). [٣]
  وجاء في مجمع البحرين (التقدير: نقوش في اللوح المحفوظ). [٤]

وقد صرح شيخ الشيعة المفيد بتأويل الكتابة بالإحداث (= الخلق) كما يؤول الكلام بذلك؛ فقال:(إن الله تعالى يحدث في القلم اعتمادات وحركات تتولد منها الكتابة في اللوح بما شاء، والكتابة فعله وهو الكاتب لها، كما يحدث الكلام في الهواء ، فيكون الكلام فعله وهو المتكلم). [٥]
وقال: (اللوح هو الذكر، والقلم هو الشيء الذي أحدث الله به الكتابة في اللوح). [٦]

- **الثاني: أو يحملون الآيات والأحاديث الدالة على وصف الرب بالكتابة على الاستعارة ثم يؤولونا:**
  - **تارة بأن المراد وصف الملك بالكتابة؛** وهذا ما صرح به المفيد أيضًا فقال:(ويحتمل أن يكون لله ملك موسوم يكتب وحيه في اللوح لما يتلقاه الملائكة ، ويكون المعنى – فيما

---

(١)مستدرك سفينة البحار، علي النمازي الشاهرودي، ١ / ٢٩٦.
(٢) التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، ٥٦٠/٩.
(٣) شرح أصول الكافي، المازندراني، ١٣/١٢.
(٤) مجمع البحرين، الطريحي، ١٥٩/٥.
(٥) المسائل العكبرية، المفيد، ١٠١-١٠٢، تفسير القرآن المجيد، المفيد، ٥٣٦.
(٦) تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ٧٤، تفسير القرآن المجيد، المفيد، ٣٥٦.

تضمنه الخبر من "أن الله تعالى يأمر القلم فيجري في اللوح لما شاء"؛ أنه يأمر الملك بكتبه ما يشاء بقلمه فيكتبه. ويكون ذكر القلم يراد به صاحبه تجوزًا في الكلام وعلى مذهب الاستعارة فيه) [1].

- **وتارة ثانية بأن المراد من الكتابة الحكم والقضاء:**

يقول الشريف الرضي[2]: (وقوله سبحانه: ﴿ كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴿٢١﴾ ﴾ المجادلة: ٢١ ، وهذه استعارة. والمراد بالكتابة هاهنا الحكم والقضاء . وإنما كنى تعالى عن ذلك بالكتابة ، مبالغة في وصف ذلك الحكم بالثبات ، وأنّ بقاءه كبقاء المكتوبات . وقوله سبحانه: ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ﴾ المجادلة: ٢٢، وفي هذا الكلام استعارتان ، إحداهما قوله تعالى : ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ ﴾ المجادلة: ٢٢، ومعناه أنه ثبّته في قلوبهم ، وقرّره في ضمائرهم ، فصار كالكتابة الباقية ، والرّقوم الثابتة ، على ما أشرنا إليه من الكلام على الاستعارة المتقدمة . وذلك كقول القائل : هو أبقى من النقش في الحجر ، ومن النقش في الزّبر) [3] .

- **وثالثة يدعون أن (الإثبات في اللوح المحفوظ.. كناية عن العلم القديم)** [4]وعلى هذا فـ(ما ورد في هذه الأخبار الصحيحة من كتابة السعادة والشقاوة يرجعان إلى العلم لأنه تعالى يعلم عواقب الأمور فرب كافر يموت مؤمنًا وبالعكس) [5].

---

(١)المسائل العكبرية، المفيد، ١٠٢، تفسير القرآن المجيد، المفيد، ٥٣٦.

(٢) أبو الحسن محمد بن الحسين بن موسى بن محمد بن موسى بن إبراهيم بن موسى الكاظم، أخو الشريف المرتضى، له قدره عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!؛ مدحه أبناء طائفته بالعلم والفضل وعلو الهمة والورع، من مؤلفاته: المجازات النبوية، مجاز القرآن، حقائق التنزيل، وديوان شعر، مولده ببغداد سنة ٣٥٩هـ، ووفاته بها سنة ٤٠٦هـ. قال عنه الذهبي **رافضي جلد**. انظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ٣/ ٥٢٣، الكنى والألقاب، عباس القمي، ٢/٢٧٢-٢٧٣.

(٣)تلخيص البيان في مجازات القرآن، الشريف الرضي، ٣٢٩.

(٤)نور الأفهام، اللواساني، ١/ ٢٦٤، وانظر: مرآة العقول، المجلسي، ٢/١٥١

(٥)روضة المتقين، المجلسي الأول، ٨/٥٥٣.

ثانيًا: موقف فلاسفة الشيعة من صفة الكتابة.

جنح فلاسفة الشيعة إلى تأويل صفة الكتابة، ولهم في ذلك أقوال ذات اتجاهات متعددة؛ أبرزها: الاتجاه المشائي، الاتجاه العرفاني (أتباع ابن عربي)، الاتجاه الشيرازي

- **أولاً: موقف الاتجاه المشائي من صفة الكتابة:**

أول الفلاسفة المشائين الكتابة بالإبداع،[١] ولذا تجد في نصوصهم؛ أن الله(خلق لوحًا..**أبدع فيه** صور الموجودات وجميع الأشياء مفصّلة معقولة محفوظة عن التّغيّر وهو المسمّى بأمّ الكتاب المشار إليه في قوله تعالى :﴿ يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩، وقد كتب الله فيه الكائنات على ما علمه في الأزل) [٢].

والكتابة في زعمهم تصور الحقائق[٣] وعلى هذا فصور جميع الموجودات موجودة في العالم العقلي![٤]

- **ثانيًا:موقف الاتجاه العرفاني من صفة الكتابة:**

للاتجاه العرفان تأويلان للكتابة:

التأويل الأول: تأويل الكتابة بالإيجاد: ويظهر ذلك جليًا في قولهم – تعليقًا على حديث: "اكتب ما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة"– (إن الكتابة كناية عن الإيجاد، فالكاتب الحق، والقلم السبب العادي، والرق المنشور التجلي الساري، والكتاب المسطور نقوش الكائنات). [٥]

وكذا قولهم:(الكتابة الإلهية التي هي إيجاد) [٦]، (الكتابة والقول نظير الإيجاد والإظهار) [٧]، المراد(بكتابة القلم توسطه في الإيجاد) [٨].

---

(١)انظر: الإشارات والتنبيهات لأبي علي بن سينا، مع شرح نصير الدين الطوسي، ٢٩٨/٣.

(٢)منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله الهاشمي الخوئي ،٣٨٨/٤

(٣)انظر: الرسالة الثالثة في القوى الإنسانية وإدراكاتها، ضمن تسع رسايل في الحكمة والطبيعيات لابن سينا، ٦٧.

(٤)انظر: الإشارات والتنبيهات لأبي علي بن سينا، مع شرح نصير الدين الطوسي، ٢٨٥/٣، ٢٩٨.

(٥)مصباح الأنس للفناري، ٥٠٥.

(٦)مصباح الأنس للفناري، ٥٩١.

(٧)مصباح الأنس للفناري، ٥٩٢.

(٨)مصباح الأنس للفناري، ٥٠٧.

التأويل الثاني: تأويل الكتابة بالظهورات والتعينات فالكتابة في اللوح المحفوظ أحد ظهورات الأعيان الثابتة المسمات بالشؤون الإلهية أو بحقائق الموجودات–زعموا–! ويظهر ذلك جليًا في مما أورده في مصنفاتهم؛ ومن ذلك:

- (حقيقة القلم الأعلى عبارة عن المعنى الجامع لمعاني التعينات الإمكانية التي قصد الحق إفرازها من بين الممكنات الغير المتناهية ونقشها في ظاهر صفحة النور الوجودي بالحركة الغيبية الإرادية بموجب الحكم العلمي الذاتي . فالألواح والأوراق مثل لصفحة النور الوجودي. والمدة المدادية المتصلة بالقلم نظير الوجود المتصل بما قصد الحق تعالى إفرازه من مطلق الممكنات الغير المتناهية ، **والكتابة عبارة عن إظهار أحكام التعينات المرتسمة في نفس الحق المعبر عنها تارة بالشئون وتارة بالممكنات وتارة بحقائق الموجودات** ، فالكتب المقروءة والصور المشهودة حسًا وخيالاً وروحًا ومثالاً **ليست غير التعينات الشئونية** المعبر عنها بالممكنات، يسطرها القلم من الجمع المتحصل من اجتماع العلم والإرادة والقدرة والحياة والوجود ، وهو بعض ما اتصل بذلك الجمع من مطلق الغيب الذاتي) [1].
- (إن للماهيات التي يقال لها **الأعيان الثابتات** في عرف العرفاء أكوانًا سابقات وبرزات في مراتب كامنات، فأول بروزها: ظهورها في علم الله، وثبوتها تابعة لأسمائه الحسنى وصفاته العليا الموجودة بوجود واحد بسيط لم يكن فيه جهة وجهة وشيء وشيء وهو وجود ذات الله بهر نوره.

وثاني بروزها: في قلمه الأعلى بنحو واحد جمعي دون الوحدة الحقة الحقيقة التي لخالق اللوح والقلم كجمعية الحروف المتكثرة المتخالفة في مداد رأس القلم الجسماني بين إصبعي الكاتب البشرى، وهكذا لها **ظهورات في اللوح المحفوظ إلى لوح المحو والإثبات، والنفس المنطبعة الفلكية بنحو التغاير**)[2].

---

(١)مصباح الأنس للفناري، ٣٩١.

(٢)شرح الأسماء الحسنى، حاج ملا هادي السبزواري، ٢/ ٦٠ – ٦١.

وحقيق بالقول هنا: أن التأويل الأول (تأويل الكتابة بالإيجاد) مرده إلى التأويل الثاني (تأويل الكتابة بالظهورات والتجليات للأعيان الثابتة) فالتأويلان وجهان لعملة واحدة؛ هي الظهورات والتجليات؛ **ويظهر ذلك من قولهم**: (**الكتابة والقول** نظير **الإيجاد والإظهار**) [١].

لاسيما وأن المقصود بالإيجاد أصلاً –في فلسفة ابن عربي العرفانية ومن اتبعه–سلسلة من التجليات، فليس على التحقيق في مذهبهم إيجاد بمعنى خلق من العدم إذ عملية الخلق من العدم لا مكان لها ولا معنى في مذهب يقول بوحدة الوجود ويرى أن الأشياء قبل وجودها الظاهر ليست أمورًا عدمية صرفة بل لها وجود ثابت في العالم المعقول؛ هو الوجود بالقوة، والإيجاد؛ إنما هو ظهور أو تجل دائم، للحق في صور الأعيان على نحو متجدد، والموجودات إنما هي ظهور وتجليات للرب ﷻ في صور مختلفة!![٢]

- **ثالثًا: موقف الاتجاه الشيرازي (مدرسة الحكمة المتعالية)من صفة الكتابة:**

أول الشيرازي الكتابة **بالإفاضة**؛ فالكتابة –بزعمه– عبارة عن: **التصوير والإفاضة**، يقول الشيرازي: (معنى الكتابة: تصوير الحقائق)، [٣] ويقول:(والكتابة تصوير الحقائق وإفاضتها).[٤] ويقول:(القلم واللوح جوهران بسيطان عقليان في عالم الأمر ولكن القلم أبسط وأشرف وأقوى عقلاً).[٥]وهما(واسطتان في إفاضة العلوم من الله على خلقه). [٦]

ويقول:(القلم موجود عقلي متوسط بين الله وبين خلقه فيه جميع صور الأشياء على الوجه العقلي وهو أيضا عقل بسيط) [٧] وإنما سمي:(بالقلم باعتبار إفاضة الصور منه على النفوس الكلية

---

(١)مصباح الأنس للفناري، ٥٩٢.

(٢) انظر: تعليق أبو العلا عفيفي على فصوص الحكم لابن عربي، ٨/٢، ٢٠، ٧٨، ٧٩، ١٣٣– ١٣٥، ١٥١، ٢١٣، ٢١٤–٢١٥

(٣)الحكمة المتعالية، الشيرازي، ٢٩٨/٨.

(٤)المبدأ والمعاد، الشيرازي، ٢٢٩.

(٥)أسرار الآيات، الشيرازي، ١١٩.

(٦)أسرار الآيات، الشيرازي، ١١٩.

(٧) أسرار الآيات، الشيرازي، ٤٦.

الفلكية)،[1] (فباعتبار كونها مصورة لصور المعلومات ناقشة في قوابل النفوس والأجرام على وجه التجدد والتقضي تسمى بالقلم) [2].

ويقول:(وإنما سمي العقل الفعال قلمًا لأن شأنه تصوير الحقائق في ألواح النفوس وصحائف القلوب وبه يستكمل النفوس بالصور العلمية ويخرج ذاتها من القوة إلى الفعل) [3].

وبهذا يظهر أن الشيرازي يجعل ما في اللوح المحفوظ نقوش وصور، لا حروف وكلمات؛ وقد أكد على هذا المعنى مرارًا فقال:(وأما الكتاب؛ فهو محل التقدير، وهو جوهر نفساني علوي.. ينتقش فيه صور الأشياء الكلية على الوجه المقدر) [4].

وقال:(واللوح المحفوظ الذي هو جوهر منقوش بجميع ما قضى الله تعالى به إلى يوم القيامة)[5].وقال:(القلم الأعلى أثبت في اللوح المحفوظ صورة كل شيء يجري) [6].

---

(١) المبدأ والمعاد، الشيرازي، ٢٢٥.

(٢)الحكمة المتعالية، الشيرازي، ٢٩٤/٨.

(٣) أسرار الآيات، الشيرازي، ٤٧.

(٤) شرح أصول الكافي، صدر الدين الشيرازي، ٢٢٨/٤.

(٥) الشواهد الربوبية، الشيرازي، ٣٤٨.

(٦)الشواهد الربوبية، الشيرازي، ٣٥٤.

المطلب الثالث: موقف الشيعة الإمامية من أنواع التقادير والمحو والإثبات فيها.

والكلام على ذلك من جانبين:

الجانب الأول: موقف الشيعة الإمامية من أنواع التقادير.

ليس عند الشيعة الإمامية ما يفيد اعتقادهم أن الإيمان بالكتابة يلزم منه إثبات خمسة تقادير: (التقدير الأول العام لجميع المخلوقات، والتقدير البشري حين أخذ الميثاق على بني آدم، والتقدير العمري والجنين في بطن أمه، والتقدير الحولي، وهو ما يقدر ليلة القدر، والتقدير اليومي وهو ما يقضيه تعالى ويمضيه من حوادث اليوم) غير أن الناظر في مروياتهم وتفاسيرهم للآيات الدالة على التقادير يجد عندهم تطرقًا للحديث عن هذه التقادير!

وفيما يلي عرض ما ذكره:

أولاً: موقف الشيعة الإمامية من التقدير الأول العام الشامل لجميع المخلوقات:

للشيعة موقفان من ذلك:

الموقف الأول: التصريح بإنكار التقدير الأول العام الشامل لجميع المخلوقات

نص بعض الشيعة على إنكار أن يكون هناك (تقديرًا واحدًا أزليًا لا يتغير ولا يتبدل) [١] وأبطلوا (قول من يقول باستحالة التغيير في نظم العالم المشهود على خلاف النظم الثابت في الكتاب الأزلي. لأنه ليس كتاب أزلي وليس علمه مقيدًا بهذا النظام . وكذلك ليس قدرته منحصرة بهذا النظام الحكيم)[٢] وادعوا أن (هذا النزاع نزاع أصيل بين القرآن وبين اليهود ومن تابعهم) [٣].

يقول محمد الملكي: (قول اليهود: إن الحوادث تجري طبق النظام المقدر المقضي في الأزل وليس المراد إلا إجراء ما كان مكتوبًا في الأزل طبق ما كتب لا يقدر على تحويل شيء مما في هذا

(١) توحيد الإمامية، محمد الملكي، ٣٨٦.

(٢) توحيد الإمامية، محمد الملكي، ٣٩٠.

(٣) توحيد الإمامية، محمد الملكي، ٣٩٠.

الكتاب ولا يقدر على كتابة جديدة لم يكتب في الكتاب الأزلي .)[1] وقد (جرى القرآن الكريم بإبطال هذه الخرافة).[2]

ويقول في معرض كلامه عن (قوله تعالى :﴿ ۞ مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآۗ أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ١٠٦ ﴾ البقرة ١٠٦، (قوله تعالى:﴿ أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ١٠٦ ﴾ البقرة ١٠٦. الاستفهام تقريري . وواضح أن الجواب إقرار وإثبات. أي : نعلم ونشهد على أنه تعالى على كل شيء قدير. وهذه الجملة المباركة في مرحلة التعليل لما تقدم في صدر الآية من جواز نسخ آية وإذهابها أو تأخيرها عن الوقت المضروب عليها وإتيان آية خير من المنسوخة والمنسية أو مثلهما. وهذه الجملة تقرير لسعة اقتداره تعالى على التبديل والتحويل بإزالة آية ومحوها وإثبات آية أخرى مكانها. وفيها احتجاج على إبطال قول اليهود : إن الحوادث تجري طبق النظام المقدر المقضي في الأزل وليس المراد إلا إجراء ما كان مكتوبًا في الأزل طبق ما كتب لا يقدر على تحويل شيء مما في هذا الكتاب ولا يقدر على كتابة جديدة لم يكتب في الكتاب الأزلي) [3].

ويقول: (اليهود ومن وافقهم .. **يقولون : إن كل ما يجري في هذا النظام من أفعاله تعالى ، مقدر ومكتوب في الكتاب الأزلي وإن علمه تعالى محدود بذلك)**[4] (وعليه هذه الحوادث المتجددة حسب النظر البدوي منطوية ومقدرة في العلم الأزلي ومستندة إلى أسبق عللها ، فلا بد أن يحدث كل منها في ظرفه وموقعه طبق التقدير الأزلي) [5]. **(وأما القرآن الكريم ...فتحصل أن صريح الآيات المباركة بطلان التقدير الأزلي** وبطلان انعزاله تعالى عن مالكيته واقتداره وانحصاره بالتقدير الواحد بل في وسعه وتمكنه تقديرات أخر في عرض هذه النظام إن شاء يحدثها . ومن هنا

(١) توحيد الإمامية، محمد الملكي، ٣٨٢.

(٢) توحيد الإمامية، محمد الملكي، ٣٩٠.

(٣) توحيد الإمامية، محمد الملكي، ٣٨٢.

(٤) توحيد الإمامية، محمد الملكي، ٣٩٠-٣٩١.

(٥) توحيد الإمامية، محمد الملكي، ٣٤٣

يعلم ضعف ما افترضوه واصطلحوا عليه من تعين النظام الواحد الأصلح بالمشية الأزلية. لأنه ..تحديد لعلمه وقدرته تعالى) [١].

ويقول: الحق أن (المشية حادثة وهي عين الفعل المتعين بالعلم الحادث الذي حمله تعالى الحملة وهو الكتاب المبين والصحف المطهرة النورية. والتغيير والتبديل في هذا الكتاب بتغيير بعض أجزاء النظام المكتوب فيه ، لا يوجب تغييرًا في ذات العلم المكنون وإنما يوجب تغيير شيء في المشية بمحو شيء ثابت فيها وإثبات شيء لم يكن مكتوبًا فيها) [٢] قال تعالى: ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ﴾ الرعد: ٣٩، (أي: يثبت بالمشية الجديدة ما لم يكن بوجه أصلاً ولم يشأه ولم يكتبه بالمشيئة الأولى في هذه الصحيفة المباركة النورية الإلهية). [٣]

ويقول: (إياك أن تتوهم أنه لا شيء في العالم إلا يحدث بالقضاء الأزلي). [٤]

وهذا القول يتسق مع ما ورد في بعض مرويات الشيعة:

- سُئل أبو جعفر الباقر عليه السلام عن قول الله تعالى:" أولم ير الإنسان أنا خلقناه من قبل ولم يك شيئًا " [٥] قال: فقال: **" لم يكن شيئًا في كتاب ولا علم"**.
- سُئل أبوعبد الله عليه السلام عن قول الله تعالى:" أولم ير الإنسان أنا خلقناه من قبل ولم يك شيئًا" [٦] فقال: **"لا مقدرًا ولا مكونًا"**.

و(معناه: لا مقدرًا في اللوح المحفوظ ولا مكونًا مخلوقًا في الأرض!!). [١]

---

(١) توحيد الإمامية، محمد الملكي، ٣٩٠-٣٩١.

(٢) توحيد الإمامية، محمد الملكي، ٣٤٧

(٣) توحيد الإمامية، محمد الملكي، ٣٤٩.

(٤) توحيد الإمامية، محمد الملكي، ٣٧١.

(٥)في نص الرواية تحريف ظاهر للآية، وأصل الآية﴿ أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا ﴿٦٧﴾ ﴾ مريم ٦٧،!!

(٦)في نص الرواية تحريف ظاهر للآية، وأصل الآية﴿ أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا ﴿٦٧﴾ ﴾ مريم ٦٧.

يقول محمد بن حيدر النائيني في كتابه الحاشية على أصول الكافي –في معرض شرحه للرواية الآنفة–: (والمراد بالخلق في الآية إمّا التقدير، أو الإيجاد والإحداث العيني.

وعلى الأوّل؛ معناه: قدّرنا الإنسان أو وجوده ، **ولم يكن تقدير نوع الإنسان مسبوقًا بكونه مقدّراً** أو مكوّناً في فرد .

وعلى الثاني: **أوجدناه ولم يكن إيجاداً مسبوقاً بتقدير سابق أزلي**، بل بتقدير كائن!). [٢]
وبنصه ولفظه ذكره المجلسي في مرآة العقول–بلا نسبة–! [٣]

وعلاقة هذا القول بعقيدة البداء ظاهرة؛ ولذا قال المجلسي بعد القول الآنف: **(هذا الخبر يدل على أصل التقدير في الألواح ومراتبه التي يقع فيها البداء)!** [٤]

وجاء في كتاب الحاشية على أصول الكافي –بعد ذكر الرواية الآنفة– ما نصه:(تفسير هذا الحديث يعلم من الحديث الذي في آخر باب البداء ، فليلحظ!) . [٥]

وقال المازندراني: قوله: ("لا مقدرًا ولا مكونًا" **بل كان معدومًا صرفًا**، وفيه دلالة على أن المعدوم ليس شيئًا **وإنما قدم المقدر على المكون** ولم يعكس مع أن العكس أتم فائدة **باعتبار أن نفي التقدير مستلزم لنفي التكوين** فليس لنفي التكوين بعده كثير فائدة بخلاف نفي التكوين فإنه لا يستلزم لنفي التقدير لوجهين ؛ أحدهما : **أن المقصود الأصلي هاهنا نفي التقدير ونفي التكوين مقصود بالعرض، والمقصود الأصلي أولى بالتقديم** .

ثانيهما: أن التقدير مقدم على التكوين في نفس الأمر فقدمه في الذكر لرعاية التناسب ... وفيه.. **دلالة على تجدد إرادته تعالى وتجدد تقديره وتدبيره في خلق الإنسان ، وهذا هو المراد بالبداء في حقّه تعالى)**. [١]

=

(١)اللمعة البيضاء، التبريزي الأنصاري، ٣٩٥.
(٢) الحاشية على أصول الكافي، محمد النائيني، ٤٧٧.
(٣) مرآة العقول، المجلسي، ١٣٩/٢.
(٤) مرآة العقول، المجلسي، ١٣٩/٢.
(٥)الحاشية على أصول الكافي، بدر الدين الحسيني العاملي، ١١٠.

وجاء في مجمع البحرين –في معرض التعليق على الرواية الآنفة–ما نصه:

- (ومعناه : لا مقدرًا في اللوح المحفوظ ولا مكونًا مخلوقًا في الأرض ، ومنه يعلم تجدد إرادته تعالى وتقديره ، وهي معنى البداء في حقه تعالى!!). [٢]
- (قد مضى على الإنسان وقت لم يكن موجودًا في الأرض مذكورًا بين أهل الأرض ، ولم يكن تقديره أيضًا – أي: نقشه – موجودًا في اللوح المحفوظ ، فعلم تجدد إرادته تعالى وتجدد تقديره ، وهذا هو معنى البداء في حقه تعالى . ومثله قوله : "أولم ير الإنسان أنا خلقناه ولم يك شيئًا[٣] فقال : لا مقدرًا ولا مكونًا" ، أي مقدرًا في اللوح المحفوظ ولا موجودًا في الأرض!!). [٤]

غير أن بعض الشيعة زعموا أن (المراد بالحديثين أنه لم يكن في كتاب ولا علم من كتب المحو والاثبات ثم أثبته الله حين أراد كونه، وأما اللوح المحفوظ فلا يعزب عنه شيء بنص القرآن).[٥] وعلى هذا فـ(ليس المراد من المقدر: ما تعلق علم الله تعالى بوجوده وقدره؛ إذ علمه متعلق بكل شيء من الأزل فكيف لا يكون شيء مقدرًا).[٦]

ومن هنا يأتي ذكر الموقف الثاني للشيعة من التقدير العام الشامل:

الموقف الثاني: إثبات التقدير الأول العام الشامل لجميع المخلوقات:

وهذا الموقف هو ما تقتضيه كثير من مرويات الشيعة، فالناظر في كتب الأخبار والأحاديث الشيعية كـ : كتاب المحاسن، وكتاب الأصول من الكافي، وكتاب التوحيد، وكتاب الوافي ، وكتاب

=

(١) شرح أصول الكافي، المازندراني، ٤/٢٤٤-٢٤٥.

(٢) مجمع البحرين، الطريحي، ١/٢٥٣.

(٣)في نص الرواية تحريف ظاهر للآية، وأصل الآية﴿ أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا ﴿٦٧﴾ ﴾ مريم ٦٧.

(٤) مجمع البحرين، الطريحي، ٣/٣١٢.

(٥) تفسير الميزان، الطباطبائي، ١٤/٩٢.

(٦)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٤/ حاشية(١)، صفحة ٢٤٤.

بحار الأنوار، **يلحظ من ترجمة بعض الأبواب ومضمون رواياتها إثبات التقدير السابق وسبق السعادة والشقاوة،**[1] وجاءت هذه التراجم تارة بعنوان: (باب: السعادة والشقاوة)[2] وتارة أخرى بعنوان: (باب: خلق الخير والشر)[3] وثالثة بعنوان: (باب: الخير والشر)[4] ورابعة بعنوان: (باب: السعادة والشقاوة والخير والشر وخالقهما ومقدرهما)[5] .

والقصد أن جملة من مرويات الشيعة جاءت بإثبات التقدير السابق؛ أي: إثبات (سطر ما كان وما يكون في اللوح المحفوظ)[6] وأن (اللوح المحفوظ أو التقدير الأزلي.. أمّ لجميع المكتوبات وأصل لجميع الموجودات).[7] **وإثبات جفاف القلم**. ومن ذلك:

- ما ورد عن الإمام الصادق قال: "إنّ اللّه خلق القلم من شجرة في الجنّة يقال لها الخلد ، ثمّ قال لنهر في الجنّة كن مدادًا فجمد النهر ، وكان أشدّ بياضًا من الثلج وأحلى من الشّهد، ثمّ قال للقلم : اكتب ، قال : **وما أكتب يا ربّ ، قال : اكتب ما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة** ، فكتب القلم في رقّ أشدّ بياضًا من الفضّة وأصفى من الياقوت ، ثمّ طواه فجعله في ركن العرش ، ثمّ ختم على فم القلم فلم ينطق بعد ولا ينطق أبدًا ، **فهو الكتاب المكنون الذي منه النسخ كلّها**".
- وعن الحسن بن علي عليه السلام قال: **"جف القلم ، وأبرم الأمر فانعقد ، ولا حل لعقد الله المبرم**[1]**"!**

---

(١) انظر: المحاسن، البرقي، ١/ ٢٧٩-٢٨٠، ٢٨٣-٢٨٤، الأصول من الكافي، الكليني، ١/١٥٢-١٥٤، التوحيد، الصدوق، ٣٥٤-٣٥٨، الوافي ، الفيض الكاشاني، ١/٥٢٧-٥٣٤، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٥/١٥٢-١٦١.

(٢) المحاسن، البرقي، ١/ ٢٧٩، الأصول من الكافي، الكليني، ١/١٥٢، التوحيد، الصدوق، ٣٥٤، الوافي، الفيض الكاشاني، ١/٥٢٧.

(٣) المحاسن، البرقي، ١/ ٢٨٣.

(٤)الأصول من الكافي، الكليني، ١/١٥٤، الوافي، الفيض الكاشاني، ١/٥٣٣.

(٥) بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٥/١٥٢.

(٦) رياض السالكين، علي خان، ٣/٤٦١، وانظر منه: ٢/٣١٢.

(٧)شرح أصول الكافي، المازندراني، ٦/٢٩.

- وعن أبي عبد الله عليه السلام قال : "إن موسى عليه السلام سأل ربه أن يجمع بينه وبين آدم عليه السلام فجمع ، فقال له موسى : يا أبه ألم يخلقك الله بيده ، ونفخ فيك من روحه ، وأسجد لك ملائكته ، وأمرك أن لا تأكل من الشجرة ؟ فلم عصيته ؟ قال : يا موسى بكم وجدت خطيئتي قبل خلقي في التوراة ؟ قال : بثلاثين سنة ، قال : فهو ذلك ، قال الصادق عليه السلام: فحج آدم موسى عليه السلام"(٢).

- وعن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: "يسلك بالسعيد في طريق الأشقياء حتى يقول الناس ما أشبهه بهم ، بل هو منهم ثمَّ يتداركه السعادة ، وقد يسلك بالشقي طريق السعداء حتى يقول الناس ، ما أشبهه بهم ، بل هو منهم ثمَّ يتداركه الشقاء ، إن من كتبه الله سعيدًا وإن لم يبق من الدنيا إلا فواق ناقة ختم له بالسعادة"(٣).

- وعن جعفر، عن أبيه صلوات الله عليهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله : "سبق العلم وجف القلم ومضى القضاء وتم القدر بتحقيق الكتاب ، وتصديق الرسل ، وبالسعادة من الله لمن آمن واتقى ، وبالشقاء لمن كذب وكفر ، وبالولاية من الله للمؤمنين ، وبالبراءة منه للمشركين"(٤).

- وعن الرضا قال: "جف القلم بحقيقة الكتاب من الله بالسعادة لمن آمن واتقى، والشقاوة من الله تبارك وتعالى لمن كذب وعصى "(٥).

ونصوص الشيعة في ذلك متكاثرة:

=

(١) الثاقب في المناقب، ابن حمزة، ٣١٤، موسوعة كلمات الإمام الحسن، لجنة الحديث في معهد باقر العلوم، ١٩٥.

(٢) تفسير القمي، علي بن إبراهيم القمي، ٤٤/١، بحار الأنوار، المجلسي، ٨٨/٥، ط.مؤسسة الوفاء.

(٣)المحاسن، البرقي، ٢٨٠/١، الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب السعادة والشقاوة، برقم (٣)، ١٥٤/١، قال المجلسي: (مجهول)، مرآة العقول، المجلسي، ٢٢/٢١، التوحيد، الصدوق، ٣٥٧، الوافي، الفيض الكاشاني، ٥٣١/١، بحار الأنوار، المجلسي، ١٥٩/٥، ط.مؤسسة الوفاء.

(٤)تفسير القمي، علي بن إبراهيم القمي، ٢١٠/٢، بحار الأنوار، المجلسي، ٩٤/٥، ط.مؤسسة الوفاء.

(٥) قرب الإسناد، الحميري القمي، ٣٥٥، بحار الأنوار، المجلسي، ١٥٥/٥، ط.مؤسسة الوفاء.

يقول شيخ الشيعة المفيد: (اللوح كتاب الله كتب فيه ما يكون إلى يوم القيامة) .[١]

ويقول شيخ طائفة الشيعة الطوسي: (اللوح المحفوظ الذي كتب الله فيه ما يكون إلى يوم القيامة).[٢]

ويقول الطباطبائي: (كل إنسان مقضي في حقه السعادة أو الشقاء قضاء لا يرد ولا يبدل).[٣] ويقول أيضًا: (سعادة أهل السعادة مقضيًا وهم محبوبون لله والخير جار على أيديهم بإجراء الله وشقاء أهل الشقاء مقضي منه وهم غير محبوبين والشر جار على أيديهم بإرادة من الله) .[٤]

ويقول المجلسي: (إن الله تعالى خالق السعادة والشقاوة ومقدرهما)[٥]و(المراد بخلق السعادة والشقاوة تقديرهما بـ..أن يكتب في الألواح السماوية كونه من أهل الجنة ، أو من أهل النار ، موافقًا لعلمه سبحانه ، التابع لما يختارونه بعد وجودهم وتكليفهم بإرادتهم واختيارهم)[٦].

ويقول ابن ميثم البحراني: (لكلّ من طريقي الحقّ والباطل قوم أعدّهم القدر لسلوكها بحسب ما جرى في اللوح المحفوظ بقلم القضاء الإلهيّ)[٧].

ويقول أيضًا (سطر ما كان وما يكون في اللوح المحفوظ بالقلم الإلهي ..ذلك أمر قد فرغ منه).[٨]

والفراغ من الكتابة يستلزم جفاف القلم!

وقد جعل بعض الشيعة (جفاف القلم كناية عن إتمام الكتابة فإن الله تعالى كتب في كتاب التقدير الأول ما يجري على الخلق كلاً ، لا يزيد عليه ولا ينقص منه شيء)[١].

---

(١) تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ٧٤، تفسير القرآن المجيد، المفيد، ٣٥٦.

(٢) التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، ١٨١/٩، وانظر: تفسير مجمع البيان، الطبرسي، ٦٨/٩.

(٣) تعليق الطباطبائي على كتاب الأصول من الكافي للكليني، ١/هامش (١) صفحة١٥٥.

(٤) تعليق الطباطبائي على كتاب الأصول من الكافي للكليني، ١/هامش (١) صفحة١٥٤.

(٥) مرآة العقول، المجلسي، ١٨٥/٢.

(٦) مرآة العقول، المجلسي، ١٦٦/٢.

(٧) شرح نهج البلاغة، ابن ميثم البحراني، ٣٠٢/١، وانظر منه: ١٩٧/٢-١٩٨.

(٨) شرح نهج البلاغة، ابن ميثم البحراني، ١٦٣/١.

جاء في مجمع البحرين: (جفاف القلم كناية عن جريانه بالمقادير وإمضائها والفراغ منها تمثيلاً). [٢]

وعلى فرض إجراء هذا الإقرار على ظاهره يبقى الحديث عن موقف الشيعة من ثلاث أمور رئيسة تتعلق بهذا التقدير؛ هي:

وقت التقدير في اللوح المحفوظ، والمقدر فيه، وهل يتغير ما قدر فيه! وفيما يلي بيان ذلك:

أ- موقف الشيعة من وقت التقدير في اللوح المحفوظ:

اختلفت مرويات الشيعة في وقت هذا التقدير على قولين:

- **الأول: أن التقدير في اللوح المحفوظ كان قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة:**
  - وهذا مقتضى ما ورد في مروياتهم عن رسول الله ﷺ: "قدر الله المقادير قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة" [٣].
- **الثاني: أن التقدير في اللوح المحفوظ كان قبل خلق آدم بألفي عام**، وهذا مقتضى ما جاء في مروياتهم:
  - عن أبي عبد الله أنه قال-كما يفترون-: "لم يختلف فقهاء أهل الحجاز ولا فقهاء أهل العراق أن الله ﷻ أمر القلم فجرى على اللوح المحفوظ بما هو كائن إلى يوم القيمة **قبل خلق آدم بألفي عام** "[٤].
  - عن علي عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ-كما يفترون- "**إن الله ﷻ قدر المقادير ودبر التدابير قبل أن يخلق آدم بألفي عام**".[١]

=

(١)تعليق هاشم الحسيني الطهراني على الرواية في هامش كتاب التوحيد للصدوق، هامش(٣)صفحة٣٤٠.

(٢) مجمع البحرين، الطريحي، ٣٣/٥.

(٣) التوحيد، الصدوق، ٣٦٨، بحار الأنوار، المجلسي، ١١٥/٥، ط.مؤسسة الوفاء.

(٤) بحار الأنوار، المجلسي، ٣٦٩/٥٤، ط.مؤسسة الوفاء.

والعجب أن نعمة الله الجزائري لم يرَ تنافيًا بين القولين!!؛ فقد قال في كتابه نور البراهين في معرض تعليقه على الخبر الآنف: (قد سبق أنه سبحانه قدر المقادير قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف عام ، ولا تنافي بين الخبرين ، لأن بعض العالم سابق على خلق السماوات والأرض)! [٢].

ب- موقف الشيعة من المقدر المكتوب في اللوح المحفوظ الذي جف به القلم:

جاء في مرويات الشيعة ونصوصهم إثبات جفاف القلم بأمرين:

١- إثبات جفاف القلم بما هو كائن:

وهو مقتضى ما ورد في الرواية: "إنّ اللّه خلق القلم من شجرة في الجنّة يقال لها الخلد ، ثمّ قال لنهر في الجنّة كن مدادًا فجمد النهر ، وكان أشدّ بياضًا من الثلج وأحلى من الشّهد ، ثمّ قال للقلم : اكتب ، قال : **وما أكتب يا ربّ ، قال : اكتب ما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة** ، فكتب القلم في رقّ أشدّ بياضا من الفضّة وأصفى من الياقوت ، ثمّ طواه فجعله في ركن العرش ، ثمّ **ختم على فم القلم** فلم ينطق بعد ولا ينطق أبدًا.."

وفي نصوص الشيعة ما يقرره:

يقول الفيض الكاشاني: (جف القلم بما هو كائن ما من نسمة كائنة إلا وهي كائنة). [٣]

ويقول المازندراني: (صح ..جفاف القلم و... جفاف القلم دل على أن كل ما هو كاين إلى يوم القيامة فهو مكتوب في اللوح المحفوظ أو في لوح التقدير ومعلوم له – تعالى شأنه – بحيث لا يتغير ولا يتبدل) [٤].

=

(١)التوحيد، الصدوق، ٣٧٧، عيون أخبار الرضا، الصدوق، ١٢٨/١.

(٢) نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٣٣٣/٢.

(٣) الوافي، الفيض الكاشاني، ٣٥٤/١.

(٤) مختصر مفيد، جعفر العاملي، ٢٥/٢.

ويقول حبيب الله الخوئي: (أمّ الكتاب ..قد كتب الله فيه الكاينات على ما علمه في الأزل و..لا تغيّر فيه ولا تبدّل بوجه من الوجوه ، لأنّ علمه بالأسباب والمسبّبات على نهج واحد، وقد علم وقوع الأسباب وعدم وقوعها وأنّ زيدًا يصل رحمه فيكون عمره كذا، أو لا يصل رحمه فيكون كذا، وقد علم في الأزل أحد الطرفين فكتبه في اللوح المحفوظ، وهذا هو المشار إليه في الأخبار بقولهم : جفّ القلم بما هو كائن ، يعنى أنّه كتب فيه ما هو كائن إلى يوم القيامة فلن يكتب بعده أبدًا إذ لم يبق شيء حتّى يكتب). [1]

٢- إثبات جفاف القلم بسعادة السعداء وشقاء الأشقياء (مصير الإنسان):

وهو مقتضى ما ورد في مروياتهم:

- قال رسول الله ﷺ: "سبق العلم **وجف القلم** ومضى القضاء وتم القدر بتحقيق الكتاب ، وتصديق الرسل ، **وبالسعادة من الله لمن آمن واتقى ، وبالشقاء لمن كذب وكفر ، وبالولاية من الله للمؤمنين ، وبالبراءة منه للمشركين**".
- و عن الرضا قال: "**جف القلم** بحقيقة الكتاب من الله بالسعادة لمن آمن واتقى، والشقاوة من الله تبارك وتعالى لمن كذب وعصى " .

وفي نصوص الشيعة ما يقرره: يقول علي النمازي في معرض تعليقه على الرواية الآنفة: (أقول : يستفاد منه أنه حق القول والقضاء من الله أن المؤمن والمتقي يسعد بدخول الجنة، كما أن من كذب وعصى يشقى بالعذاب ، فإن العذاب على من كذب وتولى... وله تعالى في ذلك كله بأن يمحوه من الأشقياء ويكتبه في السعداء ويكون عاقبة الذين أساؤوا السوأى أن كذبوا بآيات الله فيدخلوا في الأشقياء . نعوذ بالله من سوء العاقبة). [2]

ت- موقف الشيعة مما قُدر وكُتب وقت التقدير الأول العام الشامل في اللوح المحفوظ ؛ هل يتغير ويتعلق به البداء أم لا!

للشيعة في ذلك أربعة أقوال:

---

(١) منهاج البراعة، حبيب الله الخوئي، ٣٨٨/٤.

(٢) مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٤٠/٥.

القول الأول : أن ما في اللوح المحفوظ يتعلق به البداء و يتغير.

وهو مقتضى الرواية المنسوبة لأبي جعفر أنه قال: "إن الله لم يدع شيئًا كان أو يكون إلا كتبه في كتاب فهو موضوع بين يديه ينظر إليه ، فما شاء منه قدم وما شاء منه أخر ، وما شاء منه محا ، وما شاء منه كان ، وما لم يشأ لم يكن". ، وكذا الرواية المنسوبة لأبي عبد الله أنه قال:" إن الله كتب كتابًا فيه ما كان وما هو كائن ، فوضعه بين يديه ، فما شاء منه قدم وما شاء منه أخر ، وما شاء منه محا ، وما شاء منه أثبت ، وما شاء منه كان ، وما لم يشأ منه لم يكن ".

وفي أقوال الشيعة ما يقرره: ومن ذلك:

يقول نعمة الله الجزائري: (كتب[الله] مقاديرها [أي: الأشياء] **وحد حدودها في لوح المحفوظ، إلا أن له فيه البداء** بالزيادة والنقصان والمحو والإثبات). [1]

ويقول علي الشيرازي: (في معنى .. الدعاء .. : "أعوذ بك من شر ما سبق في الكتاب"[2]. قال بعض العلماء : المراد بالكتاب : **اللوح المحفوظ ، والعارف** كما يستعيذ من نزول **الشر كذلك يستعيذ من تقديره في الأزل** ، بل هو أولى بالاستعاذة ، **لأنّه الأصل الأوّل ثم تقديره قد يكون في معرض البداء فيمكن دفعه بالدعاء)** [3].

القول الثاني: أن ما في اللوح المحفوظ لا يتعلق به البداء ولا يتغير.

ومن أقول الشيعة في ذلك:

- (إن الله خلق لوحين أثبت فيهما ما يحدث من الكائنات :**أحدهما: اللوح المحفوظ الذي لا تغير فيه أصلاً** وهو مطابق لعلمه تعالى . والآخر لوح المحو والإثبات فيثبت فيه شيئا ثم يمحوه). [4]

---

(١)نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢/٣١٩-٣٢٠، وانظر: مشارق أنوار اليقين، رجب البرسي، ٢٠٨.

(٢)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الدعاء، باب القول عند الإصباح والإمساء، برقم (٣٠)، ٢/٥٣٢، قال المجلسي: (مجهول)، مرآة العقول، المجلسي، ١٢/٢٧٨، بحار الأنوار، المجلسي، ٨٣/٢٨٣. ط.مؤسسة الوفاء.

(٣)رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين، علي خان المدني الشيرازي، ٧ / ٤٤٠ .

(٤)بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٤/١٣٠، مرآة العقول، المجلسي، ٢/١٣٢.

- (عند الله تعالى كتابان : أحدهما : اللَّوح المحفوظ المثبت ، فيه أحوال جميع الخلق إلى يوم القيامة وهو المعبّر عنه بأمّ الكتاب ، **وهذا لا يتغيّر ما أثبت فيه** . وثانيهما : كتاب المحو والإثبات الذي يمحو الله منه ما يشاء ويثبت فيه ما يشاء)[١] .
- (لكل شيء ومنها الإنسان نصيبًا في اللوح المحفوظ الذي لا سبيل للتغير والتبدل إلى ما كتب فيه ونصيبًا من لوح المحو والإثبات الذي يقبل التغير والتبدل) [٢].
- (ما كتبه **القلم في أمِّ الكتاب ، وهو الكتاب المكنون ، والمطابق لعلمه تعالى وهو أمُّ الكتاب ، والأصل الذي يقاس عليه ما سواه ، فإنه لا بداء فيه)** [٣].
- **(جف القلم "بما فيه" أي: جرى وجف مع ما فيه من الضر والنفع، ولا يمكن تغيير المقدرات أي من اللوح المحفوظ** وإن أمكن تغييرها من لوح المحو والإثبات) [٤].
- (المستفاد من ..الأحاديث أن أمّ الكتاب هو الذي فيه ما علمه اللَّه تعالى أزلاً وأنه لا يغيّر أبدًا، وهو محفوظ عنده تعالى ، وبهذا الاعتبار يسمّى باللوح المحفوظ). [٥]

القول الثالث: أن ما في اللوح المحفوظ قسمان: قسم يتغير ويتعلق فيه البداء، وآخر محتوم لا يتعلق به البداء

وهو مقتضى ما ورد في كتبهم:

(نقوش اللوح المحفوظ قسمان : قسم منه لله فيه المشية والبداء يجري فيه ، وقسم محتوم لا يجري فيه البداء) [٦].

القول الرابع : أن ما في اللوح المحفوظ ثلاثة أقسام: قسم محتوم يستحيل تغيره، وآخر: محتوم يمكن تغييره لكن لا يغيره، وثالث: موقوف!

ومن أقوالهم في ذلك:

---

(١)رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين، علي خان المدني الشيرازي، ٨٨/١.

(٢)تفسير الميزان، الطباطبائي، ٣٥٥/١٤.

(٣)الصحيح من سيرة النبي الأعظم، جعفر مرتضى العاملي، ١٩٩/٢٨-٢٠٠، وانظر: تفسير الميزان، الطباطبائي، ٩/٧.

(٤)روضة المتقين، محمد المجلسي، ١٣٥/٢-١٣٦

(٥)الأنوار الساطعة في شرح زيارة الجامعة، جواد بن عباس الكربلائي، ٣/ ٣٠٥.

(٦)مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، المجلسي، ٩٨/٣، علم الإمام، كمال الحيدري، ٣١٠.

- (إن اللوح المحفوظ له ثلاث جهات : إحداها : الأمور المكتوبة بنحو المحتوم المستحيل تغيره . وثانيها : الأمور المحتومة التي يمكن تغييرها ، ولكنه لا يغيره تفضّلاً منه وعدلاً ، لما في ذلك من اللطف في التكليف ، ولعل سرّه أن لا يقنط المؤمن من رحمته تعالى بالنسبة إلى ما حققه لهم كذلك بالنسبة إلى بعض مكاره الأمور ولا يتهاون الكافرون بسنته ، وأيضًا يستلزم من إمكان التغيير أن لا يتّكل العاملون بطاعتهم له تعالى على أعمالهم إذ لو علموا أنّ له تعالى أن يغيّر ما يشاء كما شاء وإن كان لم يغيره فعلاً وأمضاه ، ولا يقنط العاصون من رحمته لما علموا أيضًا من أن له تعالى أن يرحمهم إن شاء كما شاء حيث إنه تعالى لا يظلم أحدًا. وثالثها: الأمور الموقوفة في لوحة لوح المحو والإثبات فإمكان الأمرين بها ثابت إلى أن يستقر الشيء بتحقيق الموقوف عليه..) [١].
- (اللوح المحفوظ.. منه ما يستحيل محوه، ومنه ما يمكن محوه ولا يمحى، ومنه مما يمحى)[٢].

وبعد! فإنه يحق القول هنا:

أن إثبات عامة الشيعة في الجملة–إلا من شذ– للتقدير السابق في اللوح المحفوظ لا يعدو من أن يكون إثباتًا لفظيًا؛ ويظهر ذلك من عدة أمور:

الأمر الأول: قول الشيعة بالبداء، و:

- **نفيهم عموم التقدير السابق لكل شيء؛ واعتقادهم (أن من الأمور أمورًا موقوفة ومرجاة عند الله سبحانه، فلم يقدر فيها شيئًا)!! [٣]**
- **نفيهم القطع والحتم عن التقدير الأزلي، واعتبار القول به تقيدًا لقدرة الله، وجعله تعالى محكومًا بقدره!**
- **نفيهم جفاف القلم بكل ما هو كائن.**
- **نفيهم الفراغ من الأمر[٤].**

---

(١) الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣/٣٠٧-٣٠٨.

(٢) الرسالة الوعائية، الأحسائي، ٤٠-٤١.

(٣) توحيد الإمامية، الملكي، ٣٩٦.

(٤)انظر: الأمالي، الطوسي، ٦٦١، شرح أصول الكافي،المازندراني، ٤/٢٣٩، ٢٤٠-٢٤١، ٢٥٢، الحاشية على أصول الكافي، محمد النائيني، ٤٧٥، الفوائد الطوسية، الحر العاملي، ٥١٥، الفصول المهمة، الحر العاملي، ١/٢٢٣، بحار =

وقد ورد ما يقتضي هذا الهراء في مرويات الشيعة المنسوبة لأئمتهم:

فعن أبي جعفر عليه السلام أنه قال-كما يفترون- : "من الأمور أمور موقوفة عند الله يقدم منها ما يشاء ويؤخر منها ما يشاء"(١).

وعن الرضا أنه قال كما يفترون: "إن من الأمور أمورًا موقوفة عند الله تبارك وتعالى يقدم منها ما يشاء ويؤخر ما يشاء"(٢).

وعن أبي جعفر عليه السلام أنه قال —كما يفترون-: "من زعم أنه قد فرغ من الأمر فقد كذب، لأن لله عز وجل المشيئة في خلقه ، يحدث ما يشاء ويفعل ما يريد"(٣) .

وعن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في قوله الله عز وجل: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ﴾ المائدة: ٦٤، لم يعنوا أنه هكذا ، ولكنهم قالوا : قد فرغ من الأمر ، فلا يزيد ولا ينقص ، فقال الله جل جلاله تكذيبًا لقولهم :﴿ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾ المائدة: ٦٤، ألم تسمع الله عز وجل يقول :﴿ يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩"(٤).

كما اكتظت نصوص الشيعة بتقرير ذلك وإرسائه!

=

الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٩٦/٤، ١٠٣، ١٠٨-١٠٩، ١١٣، ١٢٨-١٢٩،نور البراهين، الجزائري، ١/ ٨٥، ١٦٤-١٦٥، الرسائل الأحمدية، أحمد البحراني، ٣٥٧/٣.

(١)المحاسن، البرقي، ٢٤٣/١، الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب البداء، برقم (٧)، ١٤٧/١، قال المجلسي: (مجهول كالصحيح!)، مرآة العقول، المجلسي، ١٤٠/٢، الوافي، الفيض الكاشاني، ٥١٣/١، بحار الأنوار، المجلسي، ١١٣/٤، ط.مؤسسة الوفاء.

(٢) التوحيد، الصدوق، ٤٤٥، عيون أخبار الرضا، الصدوق، ١٦١/١، بحار الأنوار، المجلسي، ٩٦/٤. ط.مؤسسة الوفاء.

(٣) قرب الإسناد، الحميري القمي، ٣٥٢، بحار الأنوار، المجلسي، ٢٢٤/٢٦. ط.مؤسسة الوفاء.

(٤) التوحيد، الصدوق، ١٦٧، معاني الأخبار، الصدوق، ١٨، بحار الأنوار، المجلسي، ١٠٤/٤، ط.مؤسسة الوفاء.

يقول المازندراني: (الأمور قسمان: القسم الأول أمور محتومة حتمها الله تعالى قبل أوان وجودها وهو يوجدها في أوقاتها لا محالة ولا يمحوها ... والقسم الثاني أمور غير محتومة حتمها موقوف على مشية وإرادة حادثة في أوقاتها، يقدم منها ما يشاء ويؤخر منها ما يشاء؛ فعلم من ذلك تجدد إرادته تعالى في القسم الثاني وهو معنى البداء). [1][2]

وجاء في مجمع البحرين: (في الحديث من الأمور أمور موقوفة يقدم منها ما يشاء ويؤخر ما يشاء؛ قوله موقوفة: **أي: مقدرة في اللوح المحفوظ أولا على وجه ثم يغير ذلك على وجه آخر ، وهذا هو البداء . ومنه أجل موقوف أي على مشية جديدة ، وهي البداء أيضًا**). [3]

ويقول القمي في تفسير قوله تعالى : ﴿ **وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ** ﴾ المائدة: ٦٤، قالوا: قد فرغ الله من الأمر لا يحدث الله **غير ما قد قدره في التقدير الأول** ، فرد الله عليهم، فقال: ﴿ **بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ** ﴾ المائدة: ٦٤، **أي يقدم ويؤخر، ويزيد وينقص، وله البداء والمشية**) [4].

ويقول شيخ الشيعة الصدوق: (اليهود قالوا: إن الله قد فرغ من الأمر . قلنا : بل هو تعالى كل يوم هو في شأن ، لا يشغله شأن عن شأن ، يحيي ويميت ، ويخلق ويرزق ، ويفعل ما يشاء .

---

(١) شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٤٨/٤.

(٢) لم يرتضِ الشعراني هذا القول بل عقب على قول المازندراني وحمل البداء على علم المخلوقات (النفوس الناقصة) ؛ فقال: " قوله : « الأمور قسمان الأول أمور محتومة » إن كان مراد الشارح تقسيم الأمور بالنسبة إلى علم الباري تعالى وإرادته فإنا لا نسلم التقسيم بل الأمور قسم واحد وهو المحتوم فإنه تعالى يعلم ما يقع ولا يتردد في شيء فكل شيء موقوف على شرط يعلم أن شرطه يحصل أو لا يحصل فإن علم أنه يحصل الشرط يعلم أنه يحصل المشروط به أيضًا ، وإن علم أنه لا يحصل الشرط علم أنه لا يحصل المشروط ، وليس له تعالى تجدد علم بعد الجهل ولا تجدد عزم بعد الترديد ، فليس التغيير في علمه تعالى وإرادته بل إن كان شيء من ذلك ففي علم بعض النفوس الذين ليس لهم إحاطة بجميع الشروط والأسباب وما يمكن أن يقع من الموانع والجوائح ،) فالحق.. أن الأمور تكون مطلقًا محتومة في علم الباري تعالى وإنما يكون الترديد عند النفوس الناقصة) تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٤/ حاشية(١)، صفحة ٢٤٨، ٤/ حاشية(١)، صفحة ٢٤٩.

(٣) مجمع البحرين، الطريحي، ١٣٠/٥.

(٤) تفسير القمي، علي القمي، ١٧١/١.

وقلنا :﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩ ، وإنه لا يمحوا إلا ما كان ولا يثبت إلا ما لم يكن) [١].

ويقول المجلسي: (ليس الأمر كما يقولون: إن الله تعالى قدر الأمور في الأزل ، وقد فرغ منها ، فلا يتغير تقديراته تعالى). [٢] (فنقول وبالله التوفيق: إنهم عليهم السلام إنما بالغوا في البداء ردًا على اليهود الذين يقولون إن الله قد فرغ من الأمر)[٣].

ويقول أيضًا: (أن أكثر مصالح العباد موقوفة على القول بالبداء إذ لو اعتقدوا أن كل ما قدر في الأزل فلا بد من وقوعه حتمًا لما دعوا الله في شيء من مطالبهم ، وما تضرعوا إليه وما استكانوا لديه ، ولا خافوا منه ، ولا رجوا إليه) [٤].

ويقول جعفر العاملي:(الاعتقاد بالبداء إنما يعني : **رفض عقيدة أن الله سبحانه محكوم بقدره**، مغلول اليد، وأنه قد **جف القلم ، بعد أن كتب ما كان وما يكون إلى يوم القيامة**، ولم يعد هناك أية إمكانية للتصرف ، تمامًا كما حكاه الله تعالى عن اليهود ، حيث قال : ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ ﴾ المائدة: ٦٤، وقد روي عن الإمام الصادق عليه السلام، **أنه فسر قوله تعالى:** ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ ﴾ المائدة: ٦٤ ، **بقوله : "قد فرغ من الأمر"**.

ومعنى ذلك هو : أن الله سبحانه عاجز عن التصرف ، وحين يرى الإنسان ربه عاجزًا عن أي تصرف ، فلماذا يرتبط به ، ولماذا يطلب منه حوائجه ، أو يتوسل إليه لكشف الضر عنه ، أو يدعوه لشفاء المريض ، ولزيادة الرزق ، ولغير ذلك ؟!) [٥].

---

(١) الاعتقادات في دين الإمامية، الصدوق، ٤٠، وانظر: التوحيد، الصدوق، ٣٣٥-٣٣٦، ٤٤٤، ٤٥٢.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ١٣٤/٢.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ١٣١/٢.

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ١٨٩/٢٥.

(٥)مختصر مفيد، جعفر العاملي، ٢٤/٢-٢٥ .

ويقول: (لو أننا لم نقل بالبداء، لكنا مثل اليهود الذين نعى الله عليهم اعتقادهم الفاسد، حيث أنكروا البداء. وقالوا : إن الله قدر الأرزاق والأشياء منذ الأزل ، ولا تغيير ولا تبديل فيما قدر، فقد جف القلم)[١] .

ويقول:(طائفة كبيرة من المسلمين ترى أن القدر يشمل أفعال العباد ، بل يشمل أفعال الله أيضًا)[٢] فـ(القدر.. مؤثر ، حيث إنه يجري حتى على أفعال الله تعالى ، فهو تعالى محكوم بقدره مكره على إجرائه ، فإن عليه أن يجري ما كتبه القلم ، ثم إنه لما جف القلم أصبح الله غير قادر على فعل أي شيء)[٣] وعلى هذا (فالقدر حاكم على الله مباشرة ، وقد سلبه الاختيار ، ولم يعد قادرًا إلا على فعل ما جرى به القدر ، على قاعدة :﴿ وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ ﴾ المائدة: ٦٤)[٤]، (والقدر الذي –كتبه القلم – هو الذي حرم ناسًا من الجنة ، وأدخل آخرين النار)[٥] (وينكر الشيعة ذلك في الموردين ، فيرون – وفقًا لتعاليم أئمتهم عليهم السلام أن الله قادر على إجبار عباده ، ولكنه لا يفعل ذلك كما أن له المشيئة فيما قضاه وقدره تبارك وتعالى وليس محكومًا بقدره).[٦]

ويقول السبحاني: (إن التقدير على نوعين موقوف وغير موقوف)[٧] و(إن القول بالفراغ يضاد قوله سبحانه:﴿ يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ ٣٩ ﴾ الرعد: ٣٩،...وقد كافح أئمة أهل البيت عليهم السلام تلك الفكرة بطرح البداء).[٨]

---

(١) الصحيح من سيرة النبي الأعظم، جعفر العاملي، ٦٨/٢.

(٢)الصحيح من سيرة النبي الأعظم، جعفر العاملي، ١٩٣/٢٨.

(٣)الصحيح من سيرة النبي الأعظم، جعفر مرتضى العاملي، ١٨٩/٢٨.

(٤)الصحيح من سيرة النبي الأعظم، جعفر مرتضى العاملي، ١٩٤/٢٨.

(٥)الصحيح من سيرة النبي الأعظم، جعفر مرتضى العاملي، ١٨٩/٢٨.

(٦)الصحيح من سيرة النبي الأعظم، جعفر العاملي، ١٩٣/٢٨.

(٧)الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥٨٦.

(٨) الحديث النبوي بين الرواية والدراية، السبحاني، ١٤٠.

ويقول: (القول بأنّه جفّ القلم على ما كان لا يتغير ولا يتبدل فكرة يهودية كشف عنها القرآن حيث نقل عنهم قولهم: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ ﴾ المائدة: ٦٤) [١].

ويقول : (المراد من البداء عند الشيعة الإمامية ليس إلا تغيير المصير والمقدر) [٢] (وأما اليهود فاستدلوا على امتناع النسخ في التكوين بأن قلم التقدير والقضاء إذا جرى على الأشياء في الأزل استحال أن تتعلق المشيئة بخلافه . وبعبارة أخرى : ذهبوا إلى أن الله قد فرغ من أمر النظام ، وجف القلم بما كان ، فلا يمكن لله سبحانه محو ما أثبت وتغيير ما كتب أولاً . ويرد عليهم سبحانه في بيان إمكانه هذا النسخ في مجال التكوين بالآية التالية :﴿ يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩. وعلى ذلك فإن الله سبحانه باسط اليدين في مجال التكوين والتشريع ، يقدم ما يشاء ويؤخر ما يشاء ويثبت ما يشاء ويمحو ما يشاء لا يمنعه من ذلك مانع . وما تتخيله اليهود ، وما انتحلوه من أن الله قد فرغ من الأمر وانتهى من الايجاد والتكوين فصار مكتوف اليدين ، مسلوب القدرة ، فترده هذه الآية وما سبقها من الآيات والأحاديث . وهذا هو القرآن الكريم يصرح بكونه تعالى : ﴿ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ ﴿٢٩﴾ ﴾ الرحمن: ٢٩، . ويقول أيضًا : ﴿ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٥٤﴾ ﴾ الأعراف: ٥٤. والآية مطلقة غير مقيدة بزمان دون زمان . ولأجل ذلك ينسب إلى نفسه كل ما يرجع إلى الخلق والإيجاد ويبين ذلك بصيغ فعلية استقبالية دالة على الاستمرار ، وناصة على أن الفيض والخلق والإيجاد والتدبير بعد مستمر . يقول سبحانه :﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُزْجِى سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُۥ ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ رُكَامًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ ۖ وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ وَيَصْرِفُهُۥ عَن مَّن يَشَآءُ ۖ ﴾ النور: ٤٣، فالأفعال المتعددة الواردة في هذه الآية أعني قوله : " يزجي " ، " يؤلف " ، " يجعل " ، " يخرج" ، " ينزل " تكشف عن كونه كل يوم هو في شأن، وأن أمر الخلق والإيجاد والتصرف بعد

---

(١)الحديث النبوي بين الرواية والدراية، السبحاني، ٤٤٠.

(٢)الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥٧٧.

مستمر ولم يفرغ منه سبحانه كما تدعيه اليهود . وقد حكى سبحانه عقيدة اليهود بقوله : ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم . . ﴾ المائدة: ٦٤ . . ، فقول اليهود :﴿ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ ﴾ المائدة: ٦٤، يعكس عقيدتهم الكلية في حق الله سبحانه ، وأنه مسلوب الإرادة تجاه كل ما كتب وقدر وبالنتيجة عدم قدرته على الإنفاق زيادة على ما قدر وقضى . فرد الله سبحانه عليهم بإبطال تلك العقيدة أولاً بقوله : ﴿ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ المائدة: ٦٤، وثانيًا بقوله :﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾المائدة: ٦٤، . ولأجل ذلك فسر الإمام الصادق الآية المذكورة بقوله : " إن اليهود قالوا : قد فرغ من الأمر فلا يزيد ولا ينقص . فقال الله جل جلاله تكذيبًا لقولهم : ﴿ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾المائدة: ٦٤ ، إلى هنا تبين أن القول بتغيير المصير بالأعمال الصالحة والطالحة يوافق الكتاب والسنة . والقول بأن المقدر لا يتغير وأن الله فرغ من الأمر يوافق قول اليهود) [١] .

وجاء في كتاب العقائد الإسلامية ما نصه:

(مسألة البداء ، وهي هل أن تقدير الله تعالى في كل الأمور حتمي عليه ، فلا يمكنه تغيير شيء منه ، لأنه فرغ من الأمر على حد تعبير بعض المسلمين ، أو لأن يده مغلولة على حد تعبير اليهود . . أم أن القدر مفتوح له تعالى ، وله الحق والقدرة على البداء والتغيير كما يشاء ، .. على حد تعبير أهل البيت عليهم السلام) [٢].

الأمر الثاني: حمل الشيعة بعض أحاديث القدر السابق على التقية:

يقول المجلسي بعد إيراده ما ورد في مروياتهم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن موسى عليه السلام سأل ربه أن يجمع بينه وبين آدم عليه السلام فجمع ، فقال له موسى : يا أبه ألم يخلقك الله بيده ، ونفخ فيك من روحه ، وأسجد لك ملائكته ، وأمرك أن لا تأكل من الشجرة ؟ فلم عصيته ؟ قال : يا موسى بكم

---

(١)الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥٧٥-٥٧٦.

(٢)العقائد الإسلامية، مركز المصطفى، ٣٦٤/٣.

وجدت خطيئتي قبل خلقي في التوراة ؟ قال : بثلاثين سنة ، قال : فهو ذلك ، قال الصادق عليه السلام: فحج آدم موسى عليه السلام. " (بيان : **من أصحابنا من حمل هذا الخبر على التقية)** [1].

الأمر الثالث: نص الشيعة على أن أحاديث جفاف القلم وسبق السعادة والشقاوة الواردة في مصنفاتهم متشابهة ولا حجة فيها!

يقول نعمة الله الجزائري:(وأما حكاية جف القلم وسبق العلم بالسعادة لمن آمن وبالشقاوة لمن كفر، فقد ورد في متشابهات الأخبار). [2]

ويقول الشعراني في معرض تعليقه –على خبر من أين لحق الشقاء أهل المعصية– :

(قوله: "من أين لحق الشقاء أهل المعصية؟" .. ظاهره الجبر وأنه تعالى قدر السعادة لبعض الناس والشقاء لبعضهم فمن قدر له السعادة سهل له السبيل إليها ومن قدر له الشقاء هيأ له وسائل العصيان ومنعه من قبول الطاعات ولم يقدروا أن يتخلصوا منه ؛ لأن علم الله فيهم لا يتخلف..و..**هذا خبر مرسل مضطرب المتن لا حجة فيه**) [3].

الأمر الرابع: تكذيب الشيعة بأحاديث القدر السابق وجفاف القلم الواردة في مصنفات أهل السنة:

يقول السبحاني بعد إيراده جملة من أحاديث القدر السابق (جفاف القلم وسبق السعادة والشقاوة) الواردة في مصنفات أهل السنة:

(هذه المرويات الّتي تكتظ بها الصحاح والمسانيد ، تناقض الأُصول العقلية والنقلية المسلّمة ، **وحاشا رسول الله وخيرة أصحابه أن ينبسوا بها ببنت شفة** ، وإنّما حيكت على منوال عقيدة الجهاز الأمويّ الحاكم ، ولذلك لا تعجب عمّا يقوله [هؤلاء]...: والقدر خيره وشره ، وقليله وكثيره، وظاهره وباطنه ، وحلوه ومرّه ، ومحبوبه ومكروهه ، وحسنه وسيئه ، وأوّله وآخره من الله .

---

(١)بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٨٩/٥، وانظر: منتهى الدراية، المروج، ٤١٢/١.

(٢) نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢٥١/٢.

(٣)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٤/ حاشية(١)، صفحة ٢٨٦.

قضاء قضاه ، وقدر قدره عليهم ، لا يعدو واحد منهم مشيئة الله ولا يجاوز قضاءَه ، بل هم كلّهم صائرون إلى ما خلقهم له واقفون فيما قدر عليهم لأفعاله وهو عدل منه عزّ ربّنا وجلّ) [١].

ويقول أيضًا: (هذه نماذج مما ذكره القوم في باب القدر ، وكأن القدر حاكم ، متعنت ، حمق ، قاس ، حقود ، على المساكين العاجزين بلا سبب ومبرر ، وبذلك شقيت الكفار والعصاة بشقاوة الأبد ، ولا مجال بعد ذلك لرأفته سبحانه ورحمته وإحسانه . بل لقد قدر كل ذلك لجماعة آخرين غرباء لا يهمه أمرهم بلا جهة ولا سبب ، ..و.. لا شك أن هذه الروايات مخالفة للكتاب والسنة)[٢] (فرفض هذه الروايات أفضل من أخذها وتأويلها) [٣].

ويقول جعفر العاملي-بعد ذكره جملة من أحاديث أهل السنة الواردة في التقدير السابق وجفاف القلم بما هو كائن ونقده لها-: (إن جميع ما ذكرناه لا يعني أن حديث "جف القلم" مكذوب ومختلق من أساسه . إذ إن أهل البيت عليهم السلام وهم سفينة نوح ، قد رووا لنا النص الصحيح لأحاديث القلم ، وفسروه وبينوا معناه ، فأخذه عنهم شيعتهم ، فأمنوا من الوقوع في الشبهات . . **ولكن غير أتباع أهل البيت عليهم السلام لم يوردوا الحديث على وجهه ، بل قد زِيدَ فيه ونُقِّص ، أو أُعطي معنى غير معناه . إذ إن بعض الروايات عن الإمام الصادق عليه السلام قد صرحت بما يدفع شبهة الجبر الإلهي ، وبتخطئة من حاول أن يلصق هذه العقيدة بمعنى هذا الحديث** . فقد روى .. عن الإمام الصادق عليه السلام، أنه قال في تفسير قوله تعالى : ﴿ نٓ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ ١ ﴾ القلم: ١. "نهر في الجنة أشد بياضًا من اللبن . قال : فأمر الله القلم ، فجرى بما هو كائن ، وما يكون فهو بين يديه موضوع ، ما شاء منه زاد فيه ، وما شاء نقص منه ، وما شاء كان ، وما لا يشاء لا يكون" [٤])[٥].

هذا وثمة أمور متعلقة بالتقدير السابق لا يحق إغفالها :

---

(١)الحديث النبوي بين الرواية والدراية، السبحاني، ٤٣٨، وانظر: الصراط المستقيم، علي يونس العاملي، ٣/٦٨-٦٩

(٢)الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥٥١.

(٣)الحديث النبوي بين الرواية والدراية – الشيخ السبحاني، ٢٥٤.

(٤)تفسير العياشي، ١/٣٠، بحار الأنوار، المجلسي، ٩٦/٢٠٤، ط.مؤسسة الوفاء.

(٥)الصحيح من سيرة النبي الأعظم، جعفر مرتضى العاملي، ٢٨/١٩٨-١٩٩.

<u>الأمر الأول</u>: أن بعض متكلمة الشيعة نحى منحى القدرية والمعتزلة في موقفهم من التقدير السابق لأفعال العباد وسبق السعادة والشقاوة؛ فقد:

١-جعلوا أحاديث التقدير الأزلي موافقة للقول بالجبر، وفهموا من (الفراغ من الأمر : الجبر)[١] ونفي الاختيار.[٢]

يقول الشعراني في معرض تعليقه -على خبر من أين لحق الشقاء أهل المعصية- : (قوله : "من أين لحق الشقاء أهل المعصية؟ " .. ظاهره الجبر وأنه تعالى قدر السعادة لبعض الناس والشقاء لبعضهم فمن قدر له السعادة سهل له السبيل إليها ومن قدر له الشقاء هيأ له وسائل العصيان ومنعه من قبول الطاعات ولم يقدروا أن يتخلصوا منه ؛ لأن علم الله فيهم لا يتخلف). [٣]

ويقول السبحاني بعد إيراده جملة من أحاديث أهل السنة في القدر السابق وسبق السعادة والشقاوة:

(هذه الأحاديث ...لا تفارق الجبر قيدَ شعرة ، وتعرب عن أنّه تمّ القضاء على الناس منذ الأزل وجعلهم صنفين فكل ميسَّر لما خلق له ، لا لما لم يخلق له ، فأهل السعادة ميسّرون للأعمال الصالحة فحسب ، وأهل الشقاء ميسّرون للأعمال الطالحة فحسب) [٤] فـ(الأحاديث التي نقلناها عن الصحاح حول القدر ، .. مضامينها تطابق هذه النظرية ، وتعرب عن أن القدر في نظر هؤلاء عامل حاكم على كل شيء) [٥].

---

(١)الحديث النبوي بين الرواية والدراية، السبحاني، ٤٣٧ ، وانظر منه: ٤٣٧ – ٤٤٢، وانظر كذلك: الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥٤٧-٥٥٧، العقائد الإسلامية، مركز مصطفى، ٣/٣٦٧-٣٦٨.

(٢)وقد نص الشيعة على أن **(ما يكون ظاهرًا في الجبر أو موهمًا له فلا بد من تأويله أو طرحه أو حمله على التقية!)**، منتهى الدراية، المروج، ١/٤١٢، بل صرح الشعراني -في معرض تعليقه على الأخبار الواردة في باب السعادة والشقاوة- : بأن (ما ورد من الأخبار في هذه الأبواب وغيرها إن كان مطابقًا لما ثبت بالتواتر من أئمتنا ﷺ من نفي الجبر والتفويض والعدل واللطف فهو وإن **لم يكن مطابقًا صريحًا ويقبل التأويل بحيث يوافق المعلوم الثابت منهم ﷺ وجب التأويل ولو بتكلف وإن لم يطابقه أصلاً وأفاد الجبر والظلم عليه تعالى الله عنه وجب رده)**، تعليق الشعراني على كتاب الوافي للفيض الكاشاني، ١/هامش (١) صفحة ٥٢٧.

(٣)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٤/ حاشية(١)، صفحة ٢٨٦.

(٤)الحديث النبوي بين الرواية والدراية، السبحاني، ٤٣٨.

(٥)الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥٧٧.

ويقول :(على ضوء تلك الأحاديث لا يقدر الإنسان على إضلال نفسه وهدايتها كما لا يقدر على إدخال نفسه في الجنّة أو النار ، فكلما أراد من شيء يكون الكتاب السابق حائلاً بينه وبين إرادته . ثمّ إنّ الكتاب الذي سبق ، حاكم على الإنسان فلا يزيد ولا ينقص ، وهو يخالف النصوص الثابتة من القرآن والسنّة من تغيير المصير بالأعمال الصالحة أو الطالحة ....بقيت هنا كلمتان : الأُولى : وهي إنّ المسلمين تبعاً للقرآن الكريم **متفقون على التقدير في أفعال العباد** إلاّ أنّه لا بدّ أن يفسر بنحو لا يعارض اختيار الإنسان فيجعله مكتوف اليدين وتكون بعثة الأنبياء أمرًا لغوًا .. الثانية : دلت الآيات والأحاديث الصحيحة على أنّ الإنسان قادر على تغيير مصيره بحسن أفعاله وصلاح أعماله وتهذيب أخلاقه بمثل الصدقة والإحسان وصلة الأرحام وبرِّ الوالدين ، والاستغفار والتوبة ، وشكر النعمة إلى غير ذلك من الأُمور المغيّرة للمصير ، الموجبة **لتبدّل القضاء السيء إلى القضاء الحسن ، كما أنّه قادر على تغيير مصيره الحسن ، إلى المصير السيّء بالأعمال التي تقابلها ، فليس الإنسان محكومًا بمصير واحد ومقدّر غير قابل للتغيير ، ولا أنّه يصيبه ما قدر له** ، شاء أم لم يشأ ، بل المصير والمقدر يتغير ويتبدل بالأعمال الصالحة أو الطالحة بشكر النعم أو كفرانها ، وبالتقوى أو المعصية إلى غير ذلك من الأُمور . تغيير المصير بالأعمال الصالحة أو الطالحة). [1]

٢–زعموا أن سعادة الإنسان أو شقاوته باختيار منه وليس للتقدير السابق أي أثر!

وهو مقتضى قولهم:(**سعادة من سعد باختيار منه، و شقاوة من شقي بإرادة منه**)، [2] وعلى هذا فمعنى: («شقي أو سعيد» أي: يكتب ما يعلمه الله تعالى أنه يصير إليه من السعادة والشقاوة والعلم **ليس بعلة!**)[3].

٣–أولوا مرويات سبق التقدير بالسعادة والشقاوة بتقدير التكاليف الموجبة لهما:

---

(١)الحديث النبوي بين الرواية والدراية، السبحاني، ١٣٩–١٤١، وانظر: الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥٤٧–٥٥٧، العقائد الإسلامية، مركز مصطفى، ٣/٣٦٧–٣٦٨.

(٢) نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢/٢٥١–٢٥٢، وانظر منه:٢/٢٨٦، وانظر كذلك: شرح أصول الكافي، المازندراني، ٤/٢٨٣–٢٨٥.

(٣)روضة المتقين، المجلسي الأول،١٣/ ٢١٧–٢١٨، وانظر منه: ١٣/٧.

يقول نعمة الله الجزائري: (قدر السعادة والشقاوة بتقدير التكاليف الموجبة لهما، وحاصله يرجع إلى خلق أسبابهما). [١]

ويقول المجلسي-بعد ذكره جملة من مرويات الدالة على سبق السعادة والشقاوة-: (**بيان : خلق السعادة والشقاوة؛ أي: قدرهما بتقدير التكاليف الموجبة لهما**). [٢]

ويقول في موطن آخر: (المراد بخلق السعادة والشقاوة: تقديرهما بتقدير التكاليف الموجبة لهما). [٣]

٤-أولوا جفاف القلم بالحكم الإلهي العام المتعلق بالجزاء

يقول المجلسي: (المراد بجف القلم: جريان القضاء والحكم الإلهي بعدم معاقبة رجل لفعل آخر ، وعدم المعاقبة قبل صدور الذنب) [٤].

ولا ريب أن هذا القول ذو نزعة قدرية ظاهرة تحصر التقدير بأحكام الجزاء الثواب والعقاب(العدل الإلهي في الثواب والعقاب) و هذا يقتضي نفي تقدير الأعمال قبل كونها و نفي تقدير كل ما هو كائن و ادعاء أن الأمر أنف!

وبون بعيد بين القول بجفاف القلم بالتكليف وبأحكام الجزاء والثواب والعقاب والقول بجفافه بما يلقى الإنسان، وبما هو كائن!؛

فالقول الأول ذو نزعة قدرية ظاهرة تحصر التقدير بالتكليف والثواب والعقاب، وتقرر أن الأمر أنف وتنفي تقدير الأعمال وكل ما هو كائن.

أما القول الثاني: فيثبت القدر، وينفي كون الأمر أنف!

٥-نفوا أن تكون السعادة والشقاوة من الأمور المحتومة المقدرة أزلاً في اللوح المحفوظ

---

(١) نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢٨٩/٢.

(٢) بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ١٥٨/٥.

(٣)مرآة العقول، المجلسي، ١٦٦/٢.

(٤) بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٤٩/٢٨-٥٠.

يقول ناصر الشيرازي: (إن الشقاء والسعادة ليست أمورًا حتمية ، ..، لأن هذه الأمور مكانها في (لوح المحو والإثبات) لا (أم الكتاب)) [1] .

ويقول الطباطبائي: (قول القائل : إن السعادة والشقاوة .. مقضيتان بقضاء أزلي لازم ..فالأمر مفروغ ..مدفوع بأن صحة إقامة الحجة بعينها حجة على عدم كون سعادة السعيد وشقاوة الشقي...بقضاء لازم أزلي). [2]

الأمر الثاني: أن أتباع فلسفة ابن عربي العرفانية القائلين بالأعيان الثابتة يرون أن التقدير الأزلي راجع إلى طبيعة الأشياء ذاتها؛ –أي: الأعيان الثابتة–، وليس ثمة شيء آخر؛ فليس لسابق قدره سبحانه أية أثر! وعلى هذا فإن قيل: أن الكفر مقدر على الكافر ، وأن الإيمان مقدر على المؤمن ، كان معنى ذلك أن العين الثابتة في العلم الإلهي اقتضت كفر الكافر وإيمان المؤمن –لا أن الحق تعالى قدر الكفر على الكافر وقدر الإيمان على المؤمن! وإنما فرض على العبد الكفر عينُه الثابتة أو طبيعة وجوده : فإن كان ظلم فهو الظالم لنفسه! [3] [4]

يقول علي تركة في شرح فصوص الحكم: (قوله: ﴿ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴿١١٧﴾ ﴾ الأنعام: ١١٧، أي: بالذين أعطوه العلم بهدايتهم في حال عدمهم بأعيانهم الثابتة ؛ فأثبت بقوله هذا أنّ العلم تابع للمعلوم ، فمن كان مؤمنًا في ثبوت عينه وحال عدمه ظهر بتلك الصورة في حال وجوده ، وقد علم الله ذلك منه أنّه هكذا يكون فأوجده عليه ، فلذلك قال : ﴿ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴿١١٧﴾ ﴾ الأنعام: ١١٧، منهم بأنفسهم ، فإنّ العالم بالشيء الممكن مع السبب الموجب له أعلم بالعالم به فقط (فلمّا قال مثل هذا) وأظهر الأمر على ما هو عليه (قال أيضًا : ﴿ مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ

---

(١)الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ناصر الشيرازي، ٤٦٧/٦

(٢)تفسير الميزان، الطباطبائي، ١٣/١٩٠-١٩١.

(٣)انظر: تعليق أبو العلا عفيفي على فصوص الحكم لابن عربي، ١٠٢/٢، ١٥٩/٢-١٦٠.

(٤)تنويه: إن ابن عربي –ومن تبعه من الفلاسفة العرفانيين– لا يعتبرون (الكفر والمعصية ولا أي نوع من أنواع المخالفة للشرع ظلمًا أو فجورًا أو شرًا إلا من ناحية الدين: أي من ناحية ما ورد في الشرع من أوامرٍ ونواهٍ. أما في ذاتها: فكل أفعال العباد مرضية مقبولة في نظر الحق، عادلة لا ظلم فيها!!) تعليق أبو العلا عفيفي على فصوص الحكم لابن عربي، ١٦٠/٢.

لَدَىَّ ﴾ ق: ٢٩، لأنّ قولي على حدّ علمي في خلقي) فإنّه صورته (﴿ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ ﴿٢٩﴾ ﴾ ق: ٢٩ ، أي **ما قدّرت عليهم الكفر الذي يشقيهم) حتّى تثبت به نفس الظلم وأكون به ظالمًا (ثمّ طلبتهم بما ليس في وسعهم أن يأتوا به)** حتّى يثبت به المبالغة في الظلم وأكون به ظلّامًا (**بل ما عاملناهم) في إعطائهم الوجود بما لهم من نقود استعداداتهم** (إلّا بحسب ما علمناهم ، وما علمناهم إلّا بما أعطونا من نفوسهم ، مما هم عليه) من نقوش استعداداتهم ونقودها، (فإن كان) في الواقع (ظلم فهم الظالمون) فإنّهم الذين طلبوا من الجواد المطلق ما هم عليه من الخصوصيّات (ولذلك قال :﴿ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ ﴿٥٧﴾ ﴾ البقرة: ٥٧، فـ ﴿ **وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ** ﴾ آل عمران: ١١٧). [١]

وقد عنون محقق كتاب شرح فصوص الحكم، قول ابن تركة السابق بما يوضح معتقد القوم بأبسط عبارة ؛ إذ صدره بعنوان: ([مبدأ السعادة والشقاوة عين السعيد والشقي]) [٢].

ومن هنا يزعمون أن (معنى قوله: اكتب ما كان.. المراد بما كان : **ما في الحضرة العلمية مما سيشم رائحة الوجود).** [٣]

وقد تأثر بقولهم الفيض الكاشاني؛ فقال –في باب السعادة والشقاوة–:(بيان : يمكن الإشارة إلى سر ذلك لأهله من المتعمقين وإن كان الظاهريون لبمعزل عن فهمه ونيله بأن يقال: لما كان الخلق هم المعلومون لله سبحانه وهو العالم بهم والمعلوم يعطي العالم ويجعله بحيث يدرك ما هو عليه في نفسه ولا أثر للعلم في المعلوم بأن يحدث فيه ما لا يكون له في حد ذاته بل هو تابع للمعلوم والحكم على المعلوم تابع له فلا حكم من العالم على المعلوم إلا بالمعلوم وبما يقتضيه بحسب استعداده الكلي والجزئي فما قدر الله سبحانه على الخلق الكفر والعصيان من نفسه بل باقتضاء أعيانهم وطلبهم بالسنة استعداداتهم أن يجعلهم كافرًا أو عاصيًا كما تطلب عين الصورة الكلبية الحكم عليها بالنجاسة العينية فما كانوا في علم الله سبحانه ظهروا به في وجوداتهم العينية فليس للحق إلا إفاضة

---

(١)شرح فصوص الحكم، ابن تركة، ١/٥٤٢-٥٤٣.

(٢)شرح فصوص الحكم، ابن تركة، تحقيق : محسن بيدارفر، ١/٥٤٢.

(٣)مصباح الأنس للفناري، ٥٠٧.

الوجود عليهم والحكم لهم وعليهم فلا يحمدوا إلا أنفسهم ولا يذموا إلا أنفسهم وما يبقى للحق إلا حمد إفاضة الوجود لأن ذلك له لا لهم ولذلك قال: ﴿ مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٢٩﴾ ﴾ ق: ٢٩ ، أي ما قدرت عليهم الكفر الذي يشقيهم ثم طلبتهم بما ليس في وسعهم أن يأتوا به بل ما عاملناهم إلا بما علمناهم وما علمناهم إلا بما أعطونا من نفوسهم مما هم عليه فإن كان ظلمًا فهم الظالمون ولذلك قال: ﴿ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿٥٧﴾ ﴾ البقرة: ٥٧).[1]

الأمر الثالث: أن بعض الشيعة يرون أن السعادة والشقاوة راجعة إلى قابلية المرء واستعداده الذاتي؛ وليس ثمة شيء آخر!!؛ وعليه فليس لسابق قدره سبحانه أي أثر!

يقول الفيض الكاشاني: -في باب السعادة والشقاوة-(بيان: السر في تفاوت النفوس في الخير والشر واختلافها في السعادة والشقاوة هو اختلاف الاستعدادات وتنوع الحقائق ... فلا يمكن لشيء من المخلوقات أن يظهر في الوجود ذاتًا وصفة وفعلاً إلا بقدر خصوصية قابليته واستعداده الذاتي)![2].

ثانيًا: موقف الشيعة الإمامية من التقدير الثاني التقدير البشري-وهو تقدير عام لكن لبني آدم حين أُخذ الميثاق على بني آدم وهم على ظهر أبيهم آدم عليه السلام.

اختلف أعلام الشيعة في مسألة استنطاق الذر وأخذ الميثاق عليهم؛ [3] فمنهم من أثبت ذلك[4] ومنهم من أنكره وحمله على المجاز.[1]

---

(١)الوافي، الفيض الكاشاني، ١/٥٣٠.

(٢) الوافي، الفيض الكاشاني، ١/٥٢٨.

(٣)الاستزادة في ذكر أقوال الشيعة واختلافاتهم في هذه المسألة، انظر: شرح أصول الكافي، المازندراني، ٨/١٧-١٩، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٥/٢٦١- ٢٧٦، مرآة العقول، المجلسي، ٧/٣٧-٥٤، نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢/١٧٩-٢٠٠، دلائل الصدق لنهج الحق، محمد المظفر، ٥/١٤٩-١٥٦،مستدرك سفينة البحار، على النمازي، ١٠/٢٤٣-٢٤٩، مفتاح السعادة في شرح نهج البلاغة، محمد النقوي، ١/٣٠١-٣٢٩.

(٤)ومن أبرز من أثبت استنطاق الذر من الشيعة،: نعمة الله الجزائري، وذكر دلالة الروايات عليه وتعجب ممن أنكره فقال: (ومن تتبع الأخبار الواردة في هذا الباب وجدها مما تزيد على خمسمائة حديث ، وفيها الصحاح والحسان والموثقات =

والذي يهم هنا الكلام على التقدير المصاحب لأخذ الميثاق؛ فيقال:

الناظر في كتب الأخبار والأحاديث الشيعية يلحظ أن **جملة من مرويات الشيعة جاءت بإثبات التقدير البشري حين أخذ الميثاق؛** أي: إثبات (تميز السعداء من الأشقياء في وقت أخذ الميثاق) [٢] – أما أعلامهم فبعضهم أشار إليه[٣] وبعضهم لم يتحدث عنه!– [٤]

ومن مروياتهم في إثبات هذا التقدير:

– **عن أبي جعفر عليه السلام قال: "إن الله تبارك وتعالى حيث خلق الخلق خلق ماء عذبًا وماء مالحًا أجاجًا ، فامتزج الماءان ، فأخذ طينًا من أديم الأرض فعركه عركًا شديدًا ، فقال لأصحاب اليمين وهم كالذر يدبون : إلى الجنة بسلام وقال لأصحاب الشمال : إلى النار ولا أبالي ،** ثم قال : ﴿ **أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَافِلِينَ ﴿١٧٢﴾** ﴾ الأعراف: ١٧٢، **ثم أخذ الميثاق على النبيين ، فقال:**

=

، والعجب أن أجلاء أصحابنا رضوان الله عليهم مثل شيخنا المفيد وسيدنا المرتضى وأمين الإسلام الطبرسي ، كيف أنكروه وأولوا الأخبار الواردة فيه مع أنها لا تقبل التأويل)نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ١٨٤/٢–١٨٥.

(١)ومن أبرز من أنكر ذلك المفيد والمرتضى والطبرسي، والحلي انظر: المسائل السروية، المفيد، ٤٣–٤٧، المسائل العكبرية، المفيد،١١٣–١١٤، ١٣٤،الأمالي، الشريف المرتضى، ٢٠/١–٢٤، ٥/٤، رسائل الشريف المرتضى، الشريف المرتضى، ١١٣/١– ١١٥، مجمع البيان، الطبرسي، ٣٨٩/٤–٣٩٣، أجوبة المسائل المهنائية، الحلي، ١٤١–١٤٢.

(٢) بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٢٧٥/٥، مرآة العقول، المجلسي، ٧/ ٥٣، نور البراهين، نعمة الله الجزاري، ١٩٨/٢.

(٣)كالمفيد فبرغم انكاره استنطاق الذر؛ وقوله(فأما الأخبار التي جاءت بأن ذرية آدم عليه السلام استنطقوا في الذر فنطقوا ، فأخذ عليهم العهد فأقروا ، فهي من أخبار التناسخية ، وقد خلطوا فيها ومزجوا الحق بالباطل) المسائل السروية، المفيد، ٤٦. إلا أنه أثبت أن الله أخرج الذرية من ظهر آدم وأنبأ آدم بما يكون من ولده من مطيع وعاصٍ ومخلط بين الطاعة والمعصية، فقال: (والصحيح أنه أخرج الذرية من ظهره كالذر فملأ بهم الأفق ، وجعل على بعضهم نورًا لا يشوبه ظلمة ، وعلى بعضهم ظلمة لا يشوبها نور ، وعلى بعضهم نورا وظلمة)(فأنبأه الله تعالى بما يكون من ولده ... ، وإنما فعل الله تعالى ذلك ليدل آدم عليه السلام على العاقبة منه، ويظهر له من قدرته وسلطانه وعجائب صنعه، **وأعلمه بالكائن قبل كونه،** ليزداد آدم عليه السلام يقينًا بربه) المسائل السروية، المفيد، ٤٥–٤٦.

(٤)انظر: رسائل الشريف المرتضى، الشريف المرتضى، ١١٣/١– ١١٥، تفسير غريب القرآن ، الطريحي، ٢١٧.

ألست بربكم، وأن هذا محمد رسولي ، وأن هذا علي أمير المؤمنين ؟ قالوا : بلى، فثبتت لهم النبوة وأخذ الميثاق على أولي العزم أنني ربكم ومحمد رسولي وعلي أمير المؤمنين وأوصياؤه من بعده ولاة أمري وخزان علمي عليهم السلام وأن المهدي أنتصر به لديني، وأظهر به دولتي، وأنتقم به من أعدائي وأعبد به طوعًا وكرهًا قالوا : أقررنا يا رب وشهدنا.."[1].

- عن أبي جعفر عليه السلام قال :" **إن الله عز وجل لما أخرج ذرية آدم عليه السلام من ظهره ليأخذ عليهم الميثاق** بالربوبية له وبالنبوة لكل نبي فكان أول من أخذ له عليهم الميثاق بنبوته محمد بن عبد الله –صلى الله عليه وآله– ثم قال الله عز وجل لآدم : انظر ماذا ترى ، قال : فنظر آدم عليه السلام إلى ذريته وهم ذر قد ملأوا السماء ، قال آدم عليه السلام : يا رب ما أكثر ذريتي ولأمر ما خلقتهم ؟ فما تريد منهم بأخذك الميثاق عليهم ؟ قال الله عز وجل: يعبدونني لا يشركون بي شيئا ويؤمنون برسلي ويتبعونهم ، قال آدم عليه السلام: **يا رب فمالي أرى بعض الذر أعظم من بعض وبعضهم له نور كثير وبعضهم له نور قليل وبعضهم ليس له نور** ؟ فقال الله عز وجل: كذلك خلقتهم لأبلوهم في كل حالاتهم ، قال آدم عليه السلام: يا رب فتأذن لي في الكلام فأتكلم ؟ قال الله عز وجل: تكلم فإن روحك من روحي وطبيعتك من خلاف كينونتي : قال آدم : يا رب فلو كنت خلقتهم على مثال واحد وقدر واحد وطبيعة واحدة وجبلة واحدة وألوان واحدة وأعمار واحدة وأرزاق سواء لم يبغ بعضهم على بعض ولم يكن بينهم تحاسد ولا تباغض ولا اختلاف في شيء من الأشياء ، قال الله عز وجل: يا آدم بروحي نطقت وبضعف طبيعتك تكلفت ما لا علم لك به وأنا الخالق العالم ، **بعلمي خالفت بين خلقهم وبمشيئتي يمضي فيهم أمري وإلى تدبيري وتقديري صائرون ، لا تبديل لخلقي ،** إنما خلقت الجن والإنس ليعبدون **وخلقت الجنة لمن أطاعني وعبدني منهم** واتبع رسلي ولا أبالي **وخلقت النار لمن كفر بي وعصاني** ولم يتبع رسلي ولا أبالي : وخلقتك وخلقت ذريتك من غير فاقة بي إليك وإليهم وإنما خلقتك وخلقتهم لأبلوك وأبلوهم أيكم أحسن عملاً في دار الدنيا في حياتكم وقبل مماتكم فلذلك خلقت الدنيا والآخرة والحياة والموت

---

(١)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الإيمان والكفر، باب آخر منه، برقم (١)، ٢/٨، قال المجلسي: (مجهول)، مرآة العقول، المجلسي، ٧/٢٢، الوافي، الفيض الكاشاني، ٤/٤١-٤٢، بحار الأنوار، المجلسي، ٦٤/١١٤، ط.مؤسسة الوفاء.

والطاعة والمعصية والجنة والنار وكذلك أردت في تقديري وتدبيري ، **وبعلمي النافذ فيهم خالفت بين صورهم وأجسامهم وألوانهم وأعمارهم وأرزاقهم وطاعتهم ومعصيتهم ، فجعلت منهم الشقي والسعيد والبصير والأعمى والقصير والطويل والجميل والدميم والعالم والجاهل والغني والفقير والمطيع والعاصي والصحيح والسقيم ومن به الزمانة ومن لا عاهة به،** فينظر الصحيح إلى الذي به العاهة فيحمدني على عافيته ، وينظر الذي به العاهة إلى الصحيح فيدعوني ويسألني أن أعافيه ويصبر على بلائي فأثيبه جزيل عطائي ، وينظر الغني إلى الفقير فيحمدني ويشكرني ، وينظر الفقير إلى الغني فيدعوني ويسألني ، وينظر المؤمن إلى الكافر فيحمدني على ما هديته فلذلك خلقتهم لأبلوهم في السراء والضراء وفيما أعافيهم وفيما أبتليهم وفيما أعطيهم وفيما أمنعهم وأنا الله الملك القادر ، **ولي أن أمضي جميع ما قدرت على ما دبرت ولي أن أغير من ذلك ما شئت إلى ما شئت وأقدم من ذلك ما أخرت** وأؤخر من ذلك ما قدمت وأنا الله الفعال لما أريد لا أسأل عما أفعل وأنا أسأل خلقي عما هم فاعلون"[1].

- **وجاء في الرواية الواردة في حقيقة الحجر الأسود وما أودع فيه من الميثاق قال:** أبو عبد الله عليه السلام: إن الله تبارك وتعالى لما خلق السماوات والأرض خلق بحرين : بحرًا عذبًا ، وبحرًا أجاجًا ، فخلق تربة آدم من البحر العذب ،وشن عليها من البحر الأجاج ، ثم جبل آدم فعرك عرك الأديم فتركه ما شاء الله فلما أراد أن ينفخ فيه الروح أقامه شبحًا فقبض قبضة من كتفه الأيمن **فخرجوا كالذر فقال : هؤلاء إلى الجنة ؛ وقبض قبضة من كتفه الأيسر وقال : هؤلاء إلى النار ؛ فأنطق الله عز وجل أصحاب اليمين وأصحاب اليسار ، فقال أهل اليسار : يا رب لما خلقت لنا النار ولم تبين لنا ولم تبعث إلينا رسولاً ؟ فقال الله عز وجل لهم : ذلك لعلمي بما أنتم صائرون إليه ، وإني سأبتليكم ، فأمر الله عز وجل النار فأسعرت ، ثم قال لهم : تقحموا جميعًا في النار فإني أجعلها عليكم بردًا وسلامًا ، فقالوا : يا رب إنما سألناك لأي شيء جعلتها لنا هربًا منها ، ولو أمرت أصحاب**

---

(١)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الإيمان والكفر، باب آخر منه، برقم (٢)، ٢/٨-٩، قال المجلسي: (حسن)، مرآة العقول، المجلسي، ٢٤/٧، علل الشرائع، الصدوق، ١٠/١، الوافي، الفيض الكاشاني، ٤٣/٤-٤٤، بحار الأنوار، المجلسي، ١١٥/٦٤، ط.مؤسسة الوفاء.

اليمين ما دخلوا ؛ فأمر الله ﷻ النار فأسعرت ثم قال لأصحاب اليمين : تقحموا جميعًا في النار ، فتقحموا جميعًا فكانت عليهم بردًا وسلامًا فقال لهم : ألست بربكم ؟ قال أصحاب اليمين : بلى طوعا ، وقال أصحاب الشمال بلى كرها ؛ فأخذ منهم جميعٍ ميثاقهم ، وأشهدهم على أنفسهم..."[1].

- سئل أبو عبد الله عليه السلام عن قول الله: فَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ وَمِنْكُمْ كافِرٌ [2]، فقال: "**عرف الله إيمانهم بولايتنا وكفرهم بها**[3] **يوم أخذ عليهم الميثاق في صلب آدم عليه السلام وهم ذر**"[4].

وقد أشار بعض أعلام الشيعة إلى هذا التقدير:

يقول شيخ الشيعة المفيد: (أما الحديث في إخراج الذرية من صلب آدم عليه السلام على صورة الذر، فقد جاء الحديث بذلك على اختلاف ألفاظه ومعانيه **والصحيح: أنه أخرج الذرية من ظهره كالذر فملأ بهم الأفق ، وجعل على بعضهم نورًا لا يشوبه ظلمة ، وعلى بعضهم ظلمة لا يشوبها نور ، وعلى بعضهم نورًا وظلمة)** [5].

ويقول المازندراني: (إنه **سبحانه لما علم أزلاً تفاوتهم في الطاعة والعصيان والكمال والنقصان خلق أبدانهم وصورهم أشكالهم وقت الميثاق على قدر تفاوتهم وتفاوت مراتبهم فوضع كلاً في موضعه** وهو العدل الحكيم ويمضي فيهم في هذا العالم **وهو عالم الظهور أمره الذي هو**

---

(١)علل الشرائع، الصدوق، ٤٢٥/٢، بحار الأنوار، المجلسي، ٢٤٥/٥، ط.مؤسسة الوفاء.

(٢)في نص الرواية تحريف ظاهر للآية، وأصل الآية﴿ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ ﴾ التغابن: ٢.

(٣) يظهر من الرواية تعليق اسم الإيمان والكفر على مسألة الولاية والإمامة، وهذا من تحريف –الكلم عن مواضعه– ومن التلاعب بالأسماء الشرعية ومن الجهل بحدود ما أنزل الله، ويلزم من ذاك مفسدتين عظمتين؛ إحداهما: أن يدخل في مسمَّى الاسم الشرعي (الإيمان، الكفر) ما ليس منه؛ فيُحكَم له بحكم المراد منه؛ فيُسَوَّى بين ما فرقَ الله بينهما.
والثانية: أن يخرج من مسمَّى الاسم الشرعي (الإيمان، الكفر) بعضُ أفرادِه الداخلةِ تحتَه؛ فيُسْلَب عنه حكمُه؛ فيفرَّق بين ما جمعَ الله بينهما. انظر: زاد المهاجر إلى ربه، ابن القيم، ١١.

(٤)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحجة، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية، برقم (٤)، ٤١٣/١ قال المجلسي: (حسن)، مرآة العقول، المجلسي، ١٠/٥، الوافي، الفيض الكاشاني، ٨٨٤/٣، بحار الأنوار، المجلسي، ٣٧١/٢٣-٣٧٢، ط.مؤسسة الوفاء.

(٥)المسائل السروية، المفيد، ٤٤.

الاختلاف المقدر في ذلك الوقت أو أمره التكويني على النحو المشاهد بمجر مشيته وإرادته **وهم صايرون إلى ما دبر من عاقبة أمورهم وإلى ما قدر لهم من الجنة والنار لا تبديل لخلق الله** ، فمن حسن أحواله في ذلك الوقت حسنت أحواله في الدنيا ، ومن حسنت أحواله في الدنيا حسنت أحواله في الآخرة ، ومن قبحت أحواله في ذلك الوقت ، قبحت أحواله في الموطنين الآخرين لا يتبدل هؤلاء إلى هؤلاء ولا هؤلاء إلى هؤلاء). [1]

ويقول ابن ميثم البحراني: (قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ الأعراف: ١٧٢ ، ..... واعلم أنّ أخذ الذريّة يعود إلى إحاطة اللوح المحفوظ بما يكون من وجود النوع الإنساني بأشخاصه ، وانتقاشه بذلك عن قلم القضاء الإلهي)[2].

ويقول نعمة الله الجزائري: (اعلم أن الأخبار قد استفاضت بل تواترت بأن هذه الأرواح قبل دخولها في هذه الأجسام قد..أخذ الله سبحانه عليها العهود المكررة والمواثيق المغلظة بأنه رب وواحد لا شريك له، فأقروا عمومًا و أما الإقرار بالولاية لعلي عليه السلام وأهل بيته ففي أحد المواثيق، ولعله الميثاق الأول وهي أرواح خالصة قبل أن تباشر الذرات قد أقرت وأذعنت، ومن ثم قال عليه السلام:"قد أخذ الله ولاية الأئمة عليهم السلام على الناس من يوم العهد والميثاق"[3]، وفي أحد المواثيق قد أنكرت ولم تبادر إلى القبول فمن **ثم كانت السعادة والشقاوة)** [4].

هذا وثمة أمور متعلقة بالتقدير (تميز السعيد والشقي) حين أخذ الميثاق لا يحق إغفالها :

الأمر الأول: موقف الشيعة مما قُدر وكُتب في وقت أخذ الميثاق؛ هل يتغير ويتعلق به البداء أم لا!

للشيعة في ذلك قولان:

---

(١) شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٦/٨.

(٢)شرح نهج البلاغة، ابن ميثم البحراني، ٢٠١/١، وانظر: تفسير المحيط الأعظم، حيدر الآملي، ٣٠٤/٢-٣٠٥.

(٣) لم أجد رواية بهذا اللفظ!

(٤) الأنوار النعمانية، نعمة الله الجزائري، ٢٧٥/١.

الأول: إثبات التغير في تقدير الميثاق وتعلق البداء به!

وهو مقتضى ما جاء في الرواية عن أبي جعفر عليه السلام قال :" **إن الله عز وجل لما أخرج ذرية آدم عليه السلام من ظهره ليأخذ عليهم الميثاق** بالربوبية له..- إلى أن قال:- ، **ولي أن أمضي جميع ما قدرت على ما دبرت ولي أن أغير من ذلك ما شئت إلى ما شئت وأقدم من ذلك ما أخرت** وأؤخر من ذلك ما قدمت، وأنا الله الفعال لما أريد لا أسأل عما أفعل وأنا أسأل خلقي عما هم فاعلون".

يقول المجلسي-في معرض شرحه للرواية الآنفة-: (قوله : **"ولي أن أغير" إشارة إلى أن الطينات المختلفة والخلق منها ، وتقدير الأمور المذكورة فيهم ليس مما ينفي اختيار الخير والشر أو من الأمور الحتمية التي لا تقبل البداء** ") [1].

ويقول نعمة الله الجزائري-في معرض شرحه للرواية الآنفة-:(وفي قوله : **"ولي أن أغير من ذلك ما شئت**" إشارة إلى أنه لا يجوز لك أن تقول إن الأمر قد فرغ منه كما قالته اليهود وتابعهم جمهور المخالفين من حيث لا يشعرون؛ فإنه سبحانه خلقهم على ما رآه آدم عليه السلام ولكن الله يمحو ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب) [2].

الثاني: نفي التغير في تقدير الميثاق، وجعله من القضاء المحتوم الذي لا يتعلق به البداء!

يقول الطباطبائي: (**ما أخذ عليه الميثاق لا بد من أن يخلق في هذه النشأة الدنيوية وما يخلق في هذه النشأة هو مما أخذ** عليه الميثاق **من غير أن يقبل التغيير والتبديل فذلك من القضاء المحتوم**). [3]

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ٢٩/٧.

(٢) الأنوار النعمانية، نعمة الله الجزائري، ٢٨٠/١.

(٣) تفسير الميزان، الطباطبائي، ١٧/٣

الأمر الثاني: موقف الشيعة من الروايات التي تثبت التقدير وتميز السعيد والشقي وقت أخذ الميثاق:

زعم بعض الشيعة أن النصوص الواردة في الميثاق وتميز السعيد من الشقي في وقت أخذه – من المتشابهات والمعضلات التي تقصر عن إدراكها غالب العقول لمنافاتها الاستطاعة والاختيار؛ ومن هنا فقد اختلف علماؤهم في توجيهها وسلكوا فيها عدة مسالك، وقد أقر أعلامهم بذلك:

جاء في كتاب مفتاح السعاة –بعد ذكر جملة من الآثار الدالة على الميثاق– ما نصه: (الروايات في هذا الباب كثيرة قريبة المضامين من حيث المعنى وفيما ذكرناه كفاية لأولي الألباب إلَّا أنّها من مشكلات الأخبار ، ومعضلاتها لمنافاتها ظاهرًا الاستطاعة والاختيار ولهذا تراهم فيها – مختلفين ومن حيث الآراء متشتّتين). [1]

ويقول المجلسي: (اعلم أن آيات الميثاق والأخبار الواردة في ذلك مما يقصر عنه عقول أكثر الخلق وللناس فيها مسالك) [2] .

ويقول في كتابه البحار –بعد إيراده جملة من الأخبار والروايات المتعلقة بباب الطينية والميثاق: (بيان: اعلم أن أخبار هذا الباب من متشابهات الأخبار، ومعضلات الآثار، و لأصحابنا رضي الله عنهم فيها مسالك). [3]

ويقوا نعمة الله الجزائري–بعد إيراده جملة من الأخبار والروايات المتعلقة بذلك– : (في الكشف عن معناها؛ نقول: قد سلك الأصحاب رضوان الله عليهم فيها مسالك مختلفة). [4]

وفما يلي بيان مسالك الشيعة فيها:

المسلك الأول: الوقوف في معنى هذه الأخبار مع الإيمان بظاهرها مجملاً وعدم الخوض فيها بتوجيه أو تأويل مع الاعتراف بالجهل بمعناها ورد علمها إلى الأئمة.

---

(١)مفتاح السعادة في شرح نهج البلاغة، محمد النقوي، ٣٠٥/١.

(٢)مرآة العقول، المجلسي، ٣٧/٧-٣٨

(٣) بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٢٦٠/٥.

(٤) الأنوار النعمانية، نعمة الله الجزائري، ٢٩٣/١.

يقول نعمة الله الجزائري في معرض نقله لمسالك الشيعة في هذه الأخبار: (قد سلك الأصحاب فيها مسالك مختلفة...[منها]: أنها أخبار متشابهة يجب الوقوف عندها وتسليم أمرها إليهم عليهم السلام). [1]

ويقول المجلسي: (اعلم أن آيات الميثاق والأخبار الواردة في ذلك مما يقصر عنه عقول أكثر الخلق وللناس فيها مسالك:

الأول : طريقة المحدثين والمتورعين فإنهم يقولون نؤمن بظاهرها ولا نخوض فيها ولا نطرق فيها التوجيه والتأويل) [2].

ويقول في كتابه البحار –بعد إيراده جملة من الأخبار والروايات المتعلقة بباب الطينية والميثاق: (بيان: اعلم أن أخبار هذا الباب من متشابهات الأخبار ، ومعضلات الآثار ، و لأصحابنا رضي الله عنهم فيها مسالك؛ منها: **ما ذهب إليه الإخباريون ، وهو أنا نؤمن بها مجملاً** ، ونعترف بالجهل عن حقيقة معناها، وعن أنها من أي جهة صدرت ، ونرد علمه إلى الأئمة عليهم السلام). [3]

ويقول –بعد ذكره مسالك الشيعة في هذه الأخبار–(لأصحابنا رضي الله عنهم فيها مسالك؛.. ولا يخفى ما فيها.. وترك الخوض في أمثال تلك المسائل الغامضة التي تعجز عقولنا عن الإحاطة بكنهها أولى، لا سيما في تلك المسألة التي نهى أئمتنا عن الخوض فيها) [4].

وجاء في كتاب مفتاح السعاة –بعد ذكر جملة من الآثار الدالة الميثاق– ما نصه: (الروايات في هذا الباب كثيرة قريبة المضامين من حيث المعنى وفيما ذكرناه كفاية لأولي الألباب إلّا انّها من مشكلات الأخبار ، ومعضلاتها لمنافاتها ظاهرًا الاستطاعة والاختيار ولهذا تراهم فيها – مختلفين ومن حيث الآراء متشتّتين **فالإخباريون قالوا : بأنّا نؤمنّ بها مجملاً ونعترف بالجهل عن حقيقة معناها وعن أنّها من أي جهة صدرت ونردّ علمه إلى الائمّة عليهم السلام**). [5]

---

(١) الأنوار النعمانية، نعمة الله الجزائري، ٢٩٣/١.

(٢)مرآة العقول، المجلسي، ٣٧/٧-٣٨

(٣) بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٢٦٠/٥.

(٤) بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٢٦٠/٥-٢٦١.

(٥)مفتاح السعادة في شرح نهج البلاغة، محمد النقوي، ٣٠٥/١.

المسلك الثاني: أن الأخبار الواردة في تميز السعيد من الشقي وقت أخذ الميثاق أخبار آحاد يجب ردها:

يقول نعمة الله الجزائري في معرض نقله لمسالك الشيعة في هذه الأخبار: (قد سلك الأصحاب فيها مسالك مختلفة؛ أولها:.. أنها أخبار آحاد مخالفة للكتاب والإجماع فوجب ردها..؛ وذلك لأن الكتاب والإجماع قد دلا على أن صدور الحسنة والسيئة إنما هو باختيار العبد ، وليس فيه مدخل للطينية بوجه). (١)

المسلك الثالث: حمل الروايات والأخبار الواردة في تميز السعيد من الشقي وقت أخذ الميثاق على الكناية والمجاز!

يقول نعمة الله الجزائري في معرض نقله لمسالك الشيعة في هذه الأخبار: (قد سلك الأصحاب فيها مسالك مختلفة؛ ..ثالثها: ما صار إليه بعض المحدثين من حملها على المجاز والكناية؛ كما يقال في العرف لمن أسدي خيره إلى عباد الله وحسن خلقه هذا رجل قد عجنت طينته بفعل الخير وحب الكرم والتقوى). (٢)

المسلك الرابع: حمل الروايات والأخبار الواردة في تميز السعيد من الشقي وقت أخذ الميثاق على التقية لموافقتها أخبار العامة ودلالتها على الجبر!

يقول المجلسي في كتابه البحار -بعد إيراده جملة من الأخبار والروايات المتعلقة بباب الطينية والميثاق-: (بيان: اعلم أن أخبار هذا الباب من متشابهات الأخبار ، ومعضلات الآثار ، و لأصحابنا رضي الله عنهم فيها مسالك؛.. ومنها: **أنها محمولة على التقية لموافقتها لروايات العامة ولما ذهبت إليه الأشاعرة-وهم جلهم-، ولمخالفتها ظاهرًا لما مر من أخبار الاختيار والاستطاعة**). (٣)

---

(١) الأنوار النعمانية، نعمة الله الجزائري، ١/٢٩٣.

(٢) الأنوار النعمانية، نعمة الله الجزائري، ١/٢٩٣.

(٣) بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٥/٢٦٠.

وجاء في كتاب مفتاح السعادة –بعد ذكر جملة من الآثار الدالة الميثاق– ما نصه: (الروايات في هذا الباب كثيرة قريبة المضامين من حيث المعنى وفيما ذكرناه كفاية لأولي الألباب إلَّا أنّها من مشكلات الأخبار ، ومعضلاتها لمنافاتها ظاهرا الاستطاعة والاختيار ولهذا تراهم فيها – مختلفين ومن حيث الآراء متشتّتين .. **وذهب بعض العلماء إلى أنّها محمولة على التقيّة لموافقتها لروايات العامّة ولما ذهبت اليه الأشاعرة وهم جلَّهم ولمخالفتها ظاهرًا لما مرّ من أخبار الاختيار والاستطاعة).**[1]

المسلك الخامس: أن الروايات والأخبار الواردة في تميز السعيد من الشقي وقت أخذ الميثاق كناية عن علمه تعالى وعلمه ليس بعلة!

يقول المجلسي في كتابه البحار –بعد إيراده جملة من الأخبار والروايات المتعلقة بباب الطينية والميثاق–: (بيان: اعلم أن أخبار هذا الباب من متشابهات الأخبار ، ومعضلات الآثار ، و لأصحابنا رضي الله عنهم فيها مسالك؛.. ومنها: **ومنها أنها كناية عن علمه تعالى بما هم إليه صائرون ، فإنه تعالى لما خلقهم مع علمه بأحوالهم فكأنه خلقهم من طينات مختلفة).** [2]

ويقول حسن الحلي في كتابه مختصر بصائر الدرجات –بعد إيراده جملة من الروايات المتعلقة بالذر والميثاق–: ظاهرها(الجبر وليس هو المراد مما ثبت وتحقق من مذهب آل محمد صلوات الله عليهم لكونه ينافي الثواب والعقاب . والجواب عن هذا الظاهر: أنه صلى الله عليه وآله أخبر الأمر الباطن الذي جرى في علم الله ﷻ مما يؤل أمر خلقه إليه ويختم لهم به وكان سببه طاعة من أطاعه ومعصية من عصاه في بدء الخلقة وهم ذر ..ولا يلزم من إخباره بهذا العلم الذي علمه الله تعالى إياه، وأظهره عليه، وحدث هو ﷺ به وانتقل من الغيب إلى الشهادة ومن السر إلى العلانية، رفع القدرة والاختيار عن المكلفين فإن التكليف إنما هو جار على الظاهر دون الباطن الذي هو في علمه سبحانه وتعالى وإن أمرنا بتصديقه والاذعان) [3].

وجاء في كتاب مفتاح السعاة –بعد ذكر جملة من الآثار الدالة على الميثاق– ما نصه: (الروايات في هذا الباب كثيرة قريبة المضامين من حيث المعنى وفيما ذكرناه كفاية لأولي الألباب إلَّا

---

(١)مفتاح السعادة في شرح نهج البلاغة، محمد النقوي، ٣٠٥/١.

(٢) بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٢٦٠/٥.

(٣)مختصر بصائر الدرجات، حسن الحلي، ١٥١–١٥٢.

إنّها من مشكلات الأخبار ، ومعضلاتها لمنافاتها ظاهرًا الاستطاعة والاختيار ولهذا تراهم فيها – مختلفين ومن حيث الآراء متشتّتين .. **وذهب آخرون : إلى أنّها كناية عن علمه تعالى بما هم إليه صائرون فإنّه تعالى لمّا خلقهم مع علمه بأحواله فكأنّه خلقهم من طنيات مختلفة).** (١)

ويقول نعمة الله الجزائري في معرض نقله لمسالك الشيعة في هذه الأخبار: (قد سلك الأصحاب فيها مسالك مختلفة؛ ..[منها:] وهو المشهور في تأويل هذه الأخبار وما ضاهاها مما ظاهره الجبر ونفي الاختيار الوارد في كل الأخبار من أنه منزل على العلم الإلهي). (٢)

المسلك السادس: أن الروايات والأخبار الواردة في تميز السعيد من الشقي وقت أخذ الميثاق راجعة إلى قابلية المرء واستعداده الذاتي؛ وليس ثمة شيء آخر!!؛ وعليه فليس للتقدير وقت أخذ الميثاق أي أثر!

ويقول الفيض الكاشاني:(﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ الأعراف: ١٧٢، أخرج من أصلابهم نسلهم على ما يتوالدون قرنًا بعد قرن ، يعني : نثر حقايقهم بين يدي علمه فاستنطق الحقايق بألسنة قابليات جواهرها وألسن استعدادت ذواتها) (٣).

ويقول في كتابه الوافي – بعد إيراده جملة من الأخبار والروايات التي تتضمن تميز السعداء والأشقياء وقت أخذ الميثاق–(بيان:...السر في تفاوت الخلائق في الخيرات والشرور واختلافهم في السعادة والشقاوة اختلاف استعداداتهم وتنوع حقائقهم). (٤)

ويقول المجلسي في كتابه البحار –بعد إيراده جملة من الأخبار والروايات المتعلقة بباب الطينية والميثاق–: (بيان: اعلم أن أخبار هذا الباب من متشابهات الأخبار ، ومعضلات الآثار ، و لأصحابنا رضي الله عنهم فيها مسالك؛.. ومنها: **أنها كناية عن اختلاف استعداداتهم وقابلياتهم ،**

---

(١)مفتاح السعادة في شرح نهج البلاغة، محمد النقوي، ٣٠٥/١.

(٢) الأنوار النعمانية، نعمة الله الجزائري، ٢٩٣/١.

(٣) التفسير الأصفى، الفيض الكاشاني، ٤١١/١، التفسير الصافي، الفيض الكاشاني، ٢٥٠/٢.

(٤) الوافي، الفيض الكاشاني، ٤٤/٤.

وهذا أمر بين لا يمكن إنكاره ، فإنه لا شبهة في أن النبي صلى الله عليه وآله وأبا جهل[1] ليسا في درجة واحدة من الاستعداد والقابلية ، وهذا لا يستلزم سقوط التكليف، فإن الله تعالى كلف النبي صلى الله عليه وآله حسب ما أعطاه من الاستعداد لتحصيل الكمالات ، وكلف أبا جهل حسب ما أعطاه من ذلك ولم يكلفه ما ليس في وسعه ، ولم يجبره على شيء من الشر والفساد). [2]

المسلك السابع: أن سعادة الإنسان أو شقاوته باختيار منه وعليه فليس للتقدير وقت أخذ الميثاق أي أثر!

يقول المجلسي في كتابه البحار –بعد إيراده جملة من الأخبار والروايات المتعلقة بباب الطينية والميثاق–: (بيان: اعلم أن أخبار هذا الباب من متشابهات الأخبار ، ومعضلات الآثار ، و لأصحابنا رضي الله عنهم فيها مسالك؛.. ومنها: **أنه لما كلف الله تعالى الأرواح أولا في الذر وأخذ ميثاقهم فاختاروا الخير والشر باختيارهم في ذلك الوقت ، وتفرع اختلاف الطينة على ما اختاروه باختيارهم كما دل عليه بعض الأخبار السابقة فلا فساد في ذلك ولا يخفى ما فيه وفي كثير من الوجوه السابقة).** [3]

ثالثًا: موقف الشيعة الإمامية من التقدير الثالث: التقدير العمري والجنين في بطن أمه– وهو تقدير متعلق بكل إنسان على حدة–

الناظر في كتب الأخبار والأحاديث الشيعية يلحظ أن **جملة من مرويات الشيعة جاءت بإثبات التقدير العمري والجنين في بطن أمه**؛ أي: إثبات أن الجنين في بطن أمه (يبعث الله ﷻ ملكًا إليه فيكتب على جبهته : شقيّ أو سعيد ، مؤمن أو كافر غنيّ أو فقير ، ويكتب أجله ورزقه

---

(١)أبو جهل: عمرو بن هشام بن المغيرة المخزومي القرشي، أحد سادات قريش وأبطالها، كان من أشد الناس عداوة للنبي في صدر الإسلام، كان يقال له " أبو الحكم " فدعاه المسلمون " أبا جهل، قتل في وقعة بدر الكبرى في السنة الثانية للهجرة. انظر: الأعلام للزركلي، ٨٧/٥.

(٢) بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٢٦٠/٥، وانظر: مفتاح السعادة في شرح نهج البلاغة، محمد النقوي، ٣٠٦/١.

(٣) بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٢٦٠/٥-٢٦١، وانظر: مفتاح السعادة في شرح نهج البلاغة، محمد النقوي، ٣٠٦/١.

وسقمه وصحّته) [1] ف(ملك الأرحام يكتب له بإذن الله بين عينيه أنه سعيد أم شقي وهو في بطن أمه) [2] و(يكتب كل ما يصيب الإنسان في الدنيا بين عينيه). [3]

ومن مروياتهم في إثبات هذا التقدير:

- قال رسول الله ﷺ:"إذا وقع الولد في بطن أمه صار وجهه قبل ظهر أمه إن كان ذكرًا وإن كانت أنثى صار وجهها قبل بطن أمها يداه على وجنتيه وذقنه على ركبتيه كهيئة الحزين المغموم فهو كالمصرور منوط بمعاء من سرته إلى سرة أمه فبتلك السرة يغتذي من طعام أمه وشرابها إلى الوقت المقدر لولادته فيبعث الله ملكًا **إليه فيكتب على جبهته شقي أو سعيد ، مؤمن أو كافر ، غني أو فقير ، ويكتب أجله ورزقه وسقمه وصحته ، فإذا انقطع الرزق المقدر له من** سرة أمه زجره الملك زجرة فانقلب فزعًا من الزجرة وصار رأسه قبل الفرج فإذا وقع على الأرض وقع على هول عظيم.."[4].
- عن أبي جعفر عليه السلام قال : إن الله عز وجل إذا أراد أن يخلق النطفة التي مما أخذ عليها الميثاق في صلب آدم أو ما يبدو له فيه، ويجعلها في الرحم حرك الرجل للجماع، وأوحى إلى الرحم أن افتحي بابك حتى يلج فيك خلقي وقضائي النافذ وقدري ، فتفتح الرحم بابها فتصل النطفة إلى الرحم فتردد فيه أربعين يومًا ، ثم تصير علقة أربعين يومًا ، ثم تصير مضغة أربعين يومًا ، ثم تصير لحمًا تجري فيه عروق مشتبكة ، ثم يبعث الله ملكين خلاقين في الأرحام ما يشاء الله فيقتحمان في بطن المرأة من فم المرأة، فيصلان إلى الرحم وفيها الروح القديمة المنقولة في أصلاب الرجال وأرحام النساء فينفخان فيها روح الحياة والبقاء، ويشقان له السمع والبصر وجميع الجوارح وجميع ما في البطن بإذن الله **ثم يوحي الله إلى الملكين اكتبا عليه قضائي وقدري ونافذ أمري واشترطا لي البداء فيما تكتبان**

---

(١) من لا يحضره الفقيه، الصدوق، ٤١٣/٤، الوافي، الفيض الكاشاني، ١٢٨٦/٢٣، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٣٥٢/٥٧،

(٢)تعليق هاشم الحسيني الطهراني على الرواية في هامش كتاب التوحيد للصدوق، هامش(٤)صفحة٣٥٦

(٣) التفسير الأصفى، الفيض الكاشاني، ١٢٦٨/٢.

(٤)من لا يحضره الفقيه، الصدوق، ٤١٣/٤، الوافي، الفيض الكاشاني، ١٢٨٦/٢٣، وسائل الشيعة، العاملي، ١٧٦/١٥.

فيقولان: يا رب ما نكتب ؟ فيوحي الله إليهما أن ارفعا رؤوسكما إلى رأس أمه فيرفعان رؤوسهما، فإذا اللوح يقرع جبهة أمه فينظران فيه فيجدان في اللوح صورته وزينته وأجله وميثاقه شقيًا أو سعيدًا وجميع شأنه، قال : **فيملي أحدهما على صاحبه فيكتبان جميع ما في اللوح ويشترطان البداء فيما يكتبان ثم يختمان الكتاب ويجعلانه بين عينيه** ثم يقيمانه قائمًا في بطن أمه، قال : فربما عتى فانقلب ولا يكون ذلك إلا في كل عات أو مارد وإذا بلغ أوان خروج الولد تامًا أو غير تام أوحى الله ﷻ إلى الرحم أن افتحي بابك حتى يخرج خلقي إلى أرضي وينفذ فيه أمري فقد بلغ أوان خروجه ، قال : فيفتح الرحم باب الولد فيبعث الله إليه ملكًا يقال له : زاجر فيزجره زجرة فيفزع منها الولد فينقلب فيصير رجلاه فوق رأسه ورأسه في أسفل البطن ليسهل الله على المرأة وعلى الولد الخروج ، قال : فإذا احتبس زجره الملك زجرة أخرى فيفزع منها فيسقط الولد إلى الأرض باكيًا فزعًا من الزجرة"[1].

- وعن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: "إذا وقعت النطفة في الرحم استقرت فيها أربعين يومًا وتكون علقة أربعين يومًا وتكون مضغة أربعين يومًا ثم يبعث الله ملكين خلاقين فيقال لهما : **أخلقا كما يريد الله ذكرًا وأنثى صوراه واكتبا أجله ومنيته وشقيًا أو سعيدًا، واكتبا لله الميثاق الذي أخذه عليه في الذر بين عينيه** فإذا دنا خروجه من بطن أمه بعث الله ملكًا يقال له زاجر، فيزجره فيفزع فزعًا فينسى الميثاق ويقع إلى الأرض يبكي من زجرة الملك"[2] .

- وعن أبي جعفر عليه السلام: إن النطفة تكون في الرحم أربعين يومًا ثم تصير علقة أربعين يومًا ثم تصير مضغة أربعين يوما فإذا كمل أربعة أشهر بعث الله ملكين خلاقين فيقولان : **يا رب**

---

(١)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب العقيقة، باب بدء خلق الإنسان وتقلبه في بطن أمه، برقم (٤)، ١٣/٦، قال المجلسي: (صحيح)، مرآة العقول، المجلسي، ٢٣/٢١،الوافي، الفيض الكاشاني، ١٢٨١/٢٣-١٢٨٢، ، بحار الأنوار، المجلسي، ٣٤٤/٥٧-٣٤٥، ط.مؤسسة الوفاء.

(٢)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب العقيقة، باب بدء خلق الإنسان وتقلبه في بطن أمه، برقم (٧)، ١٦/٦، قال المجلسي: (صحيح)، مرآة العقول، المجلسي، ٢٨/٢١، الوافي، الفيض الكاشاني، ١٢٨٥/٢٣، بحار الأنوار، المجلسي، ٣٦٤/٥٧-٣٦٥، ط.مؤسسة الوفاء.

ما نخلق ، ذكرًا أو أنثى ، فيؤمران فيقولان : يا رب شقيًا أو سعيدًا ، فيؤمران فيقولان : يا رب ما أجله وما رزقه وكل شيء من حاله وعدد من ذلك أشياء ويكتبان الميثاق بين عينيه فإذا أكمل اللَّه له الأجل بعث اللَّه ملكًا فزجره زجرة فيخرج وقد نسي الميثاق"[1].

وقد أقر أعلام الشيعة بورود هذا التقدير في أخبارهم:

يقول المجلسي الأول: ورد في (الأخبار الصحيحة أنه يكتب في بطن أمه أنه شقي أو سعيد)[2].

ويقول علي النمازي: (**الروايات المستفيضة الواردة في بيان** خلقة الإنسان في الرحم أنه إذا تمت الأربعة أشهر، بعث الله ﷻ ملكين خلاقين فيقولان : يا رب ، ما تخلق ؟ قال: فيوحي الله تعالى ما يريد من ذلك ذكرًا أو أنثى ، مؤمنًا أو كافرًا ، أسود أو أبيض ، شقيًا أو سعيدًا ، وأحواله وما يصيبه من صحة أو عافية أو بلاء ومرض..) [3].

ويقول نعمة الله الجزائري: (ورد في الأخبار:.. أن ملائكة التصوير إذا صوروا النطفة بما أمروا به من الذكر أو الأنثى، أوحى الله إليهم أن يكتبوا في جبهته مدة عمره ومقدار رزقه وما يؤول إليه حاله، وأن يكتبوا أنه سعيد أو شقي ، فإذا كتبوا ما أمروا به قال سبحانه لهم : اكتبوا أن لي المشيئة فيما تكتبون) [4].

وجاء في حاشية كتاب التوحيد للصدوق ما نصه: (في بعض الأخبار ، .. أن ملك الأرحام يكتب له بإذن الله بين عينيه أنه سعيد أم شقي وهو في بطن أمه) [5].

---

(١)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب العقيقة، باب بدء خلق الإنسان وتقلبه في بطن أمه، برقم (٣)، ١٣/٦، قال المجلسي: (موثق)، مرآة العقول، المجلسي، ٢٢/٢١، الوافي، الفيض الكاشاني، ١٢٨٠/٢٣-١٢٨١، بحار الأنوار، المجلسي، ٣٤٣/٥٧-٣٤٤، ط.مؤسسة الوفاء.

(٢) روضة المتقين، المجلسي الأول، ٦/١٣.

(٣) مستدرك سفينة البحار، النمازي، ٤٠/٥.

(٤)نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢٨٦/٢.

(٥)تعليق هاشم الحسيني الطهراني على هامش كتاب التوحيد للصدوق، هامش(٤)صفحة٣٥٦

هذا وثمة أمور متعلقة بالتقدير والجنين في بطن أمه لا يحق إغفالها :

الأمر الأول: موقف الشيعة من وقت التقدير العمري والجنين في بطن أمه:

اختلفت مرويات الشيعة وأقوالهم في وقت التقدير العمري والجنين في بطن أمه على ثلاثة أقوال:

– القول الأول: أن وقت التقدير العمري والجنين في بطن أمه بعد أربعين يومًا الأولى:

وهو مقتضى ما ورد في مرويات الشيعة عن أمير المؤمنين: **قال: "تحول النطفة في الرحم أربعين يومًا، فمن أراد أن يدعو الله ﷻ ففي تلك الأربعين** قبل أن تخلق ، **ثم يبعث الله ﷻ ملك الأرحام، فيأخذها فيقول: يا إلهي ، أشقي أم سعيد فيأخذها فيصعد بها إلى الله ﷻ فيقف** منه ما شاء الله ، فيقول : يا إلهي أذكر أم أنثى ؟ فيوحي الله ﷻ إليه من ذلك ما يشاء ويكتب الملك، ثم يقول : إلهي أشقي أم سعيد ؟ فيوحي الله ﷻ إليه من ذلك ما يشاء ويكتب الملك فيقول : اللهم كم رزقه ؟ وما أجله ؟ ثم يكتبه ويكتب كل شيء يصيبه في الدنيا بين عينيه ، ثم يرجع به فيرده في الرحم"[1].

– القول الثاني: أن وقت التقدير العمري والجنين في بطن أمه بعد تمام الأربعة أشهر:

وهو مقتضى ما ورد في مرويات الشيعة عن أبي جعفر ﷺ: **"الدعاء ما لم يمض أربعة أشهر"** ثم قال " إن النطفة تكون في الرحم ثلاثين يومًا ، وتكون علقة ثلاثين يومًا ، وتكون مضغة ثلاثين يومًا ، وتكون مخلقة وغير مخلقة ثلاثين يومًا ، **فإذا تمت الأربعة أشهر بعث الله إليها ملكين خلاقين يصورانه ، ويكتبان رزقه وأجله ، وشقيًا أو سعيدًا"**[2].

وقد وجه الحر العاملي الاختلاف بين القولين الآنفين فقال: (ويمكن حمل اختلاف التقديرين على اختلاف أحوال الأجنة، حيث إن مدة الحمل ما بين ستة أشهر إلى تسعة، والله أعلم). [3]

– القول الثالث: أن وقت التقدير العمري والجنين في بطن أمه في الأربعين يومًا الثانية:

---

(١) علل الشرائع، الصدوق، ٩٥/١، بحار الأنوار، المجلسي، ١٥٥/٥، ط.مؤسسة الوفاء.

(٢)وسائل الشيعة، العاملي،١١٧٣/٤، بحار الأنوار، المجلسي، ١٥٤/٥، ط. مؤسسة الوفاء.

(٣) وسائل الشيعة، الحر العاملي، ١١٧٣/٤.

وهو مقتضى قول المجلسي –في معرض شرحه لما جاء في مروياتهم عن أبي جعفر–في حديث طويل قال فيه–: "ثم يبعث الله ملكين خلاقين فيقولان : يا رب ما نخلق ذكرًا أم أنثى ؟ شقيًا أو سعيدًا ؟ فيقال ذلك ، فيقولان : يا رب ما رزقه وما أجله وما مدته ؟ فيقال ذلك ،"[1] –: (يمكن أن يكون سؤال الملكين في أربعين الثانية ، فإنهما لما شاهدًا انتقال النطفة إلى العلقة، علمًا أن الله تعالى أراد أن يخلق منها إنسانًا فسألاه عن أحواله)[2].

الأمر الثاني: موقف الشيعة مما قُدر وكُتب وقت التقدير العمري والجنين في بطن أمه؛ هل يتغير ويتعلق به البداء أم لا!

للشيعة في ذلك قولان:

القول الأول: إثبات وقوع التغير في التقدير العمري والجنين في بطن أمه و إثبات تعلق البداء به!

وهو مقتضى ما ورد في مروياتهم عن أبي جعفر عليه السلام قال : إن الله عز وجل إذا أراد أن يخلق النطفة التي مما أخذ عليها الميثاق في صلب آدم، أو ما يبدو له فيه، ويجعلها في الرحم حرك الرجل للجماع وأوحى إلى الرحم أن افتحي بابك حتى يلج فيك خلقي وقضائي النافذ وقدري ، فتفتح الرحم بابها فتصل النطفة إلى الرحم فتردد فيه أربعين يومًا ، ثم تصير علقة أربعين يومًا ، ثم تصير مضغة أربعين يومًا ، ثم تصير لحما تجري فيه عروق مشتبكة ، ثم يبعث الله ملكين خلاقين في الأرحام ما يشاء الله فيقتحمان في بطن المرأة من فم المرأة فيصلان إلى الرحم وفيها الروح القديمة المنقولة في أصلاب الرجال وأرحام النساء فينفخان فيها روح الحياة والبقاء ويشقان له السمع والبصر وجميع الجوارح وجميع ما في البطن بإذن الله **ثم يوحي الله إلى الملكين اكتبا عليه قضائي وقدري ونافذ أمري واشترطا لي البداء فيما تكتبان.."**.

وفي نصوص الشيعة ما يقرره، ومن ذلك:

---

(١)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب العقيقة، باب بدء خلق الإنسان وتقلبه في بطن أمه، برقم (٦)، ١٦/٦، قال المجلسي: (مجهول)، مرآة العقول، المجلسي، ٢٧/٢١، الوافي، الفيض الكاشاني، ١٢٨٥/٢٣، وسائل الشيعة، العاملي، ١١٧٢/٤، بحار الأنوار، المجلسي، ٣٤٦/٥٧، ط.مؤسسة الوفاء.

(٢)مرآة العقول، المجلسي، ٢٧/٢١.

- **تعليقهم على الرواية الآنفة ببيان أن قوله: "ثم يوحي الله تعالى إلى الملكين : اكتبا عليه قضائي وقدري ، ونافذ أمري واشترطا لي البداء فيما تكتبان" ..يدل على أن القضاء والقدر في حق الطفل ليس أمرًا قطعيًا، بل قابل للتغيير والتبديل حسب بداء الله تعالى)** [١].
- **تعليقهم على (قول رسول الله : "الشقي من شقي في بطن أمه، والسعيد من سعد في بطن أمه"[٢] الخبر .[أنه] ..يحمل على ظاهره مع ثبوت البداء له تعالى)** [٣].
- قولهم (الشقي من شقي في بطن أمه .. شرح هذه الرواية: .أنه يمكن أن يكون المراد الشقاوة الدنيوية أو الأخروية، أو كليهما، ولا إشكال فيه مع المعارف الإلهية، وجواز المحو والإثبات).[٤]

القول الثاني: نفي وقوع التغير في التقدير العمري والجنين في بطن أمه و نفي تعلق البداء به!

زعم المجلسي أن كتابة الشقي والسعيد في بطن الأم هو ما يؤول إليه أمر الجنين فلا يتغير!، يقول المجلسي معلقًا ما ورد عن أبي جعفر عليه السلام إن النطفة تكون في الرحم ثلاثين يوما ، و تكون علقة ثلاثين يوما ، وتكون مضغة ثلاثين يومًا ، وتكون مخلقة وغير مخلقة ثلاثين يومًا ، وإذا تمت الأربعة أشهر بعث الله تبارك وتعالى إليها ملكين خلاقين يصورانه ، و يكتبان رزقه وأجله شقيًا أو سعيدًا" : **(اعلم أن هذا الخبر يمكن أن يكون تفسيرا لقوله صلى الله عليه وآله : الشقي من شقي في بطن أمه ؛ أي يكتب شقاوته وما يؤول إليه أمره عليه في ذلك الوقت).** [٥]

وقد زعم الطبطبائي عدم المنافاة بين القول بتعلق البداء بهذا التقدير أو عدم تعلقه على اعتبار أنه ثمة لوحين لوح محفوظ عن البداء، ولوح المحو والإثبات.

---

(١)الطفل بين الوراثة والتربية، محمد تقي، ١٢٥.

(٢) التوحيد، الصدوق، ٣٥٦، وسائل الشيعة، الحر العاملي، ٥٩/١٨، بحار الأنوار، المجلسي، ٩/٥، ط.مؤسسة الوفاء.

(٣) مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٤١/٥.

(٤)مستدرك سفينة البحار، النمازي، ٢٢/٦.

(٥) بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ١٥٤/٥.

يقول في تفسيره: (ورد من طرق الشيعة عن أئمه أهل البيت عليهم السلام ..:"فإذا تمت الأربعة الأشهر بعث الله تبارك وتعالى إليها ملكين خلاقين يصورانه ويكتبان رزقه وأجله وشقيًا أو سعيدًا" . الحديث. و.. عن الباقر عليه السلام في تصوير الجنين وكتابة ما قدر له وفيه أن الملكين يكتبان جميع ما قدر له **عن لوح يقرع** جبهة أمه فيكتبان **جميع ما في اللوح ويشترطان البداء فيما يكتبان،** الحديث وفي معناه غيره. **ومقتضى هذا الحديث وما في معناه جواز التغير فيما كتب للولد من كتابة كما أن مقتضى ما تقدم خلافه لكن لا تنافي بين المدلولين فإن لكل شيء ومنها الإنسان نصيبًا في اللوح المحفوظ الذي لا سبيل للتغير والتبدل إلى ما كتب فيه ونصيبًا من لوح المحو والاثبات الذي يقبل التغير والتبدل)** [1]

والحق أن محاولته للجمع بين القولين تمويه وتلبس وقوله كمن يخبط خبط عشواء ويتحذق وما هو إلاَّ يتشدَّق، ويتحقق وما هو إلا يتحمق، ذلك أنه يفهم مما ورد في مروياتهم أن المقصود من اللوح الوارد في هذا التقدير: اللوح المحفوظ، –الذي أقر بعدم وقوع التغير فيه!– فقد جاء في مروياتهم أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: (إن النطفة تثبت في الرحم أربعين يومًا نطفة ، ثم تصير علقة أربعين يومًا ، ثم مضغة أربعين يومًا ، ثم بعده عظمًا، ثم يكسى لحمًا ، ثم يلبس الله فوقه جلدًا ، ثم ينبت عليه شعرًا ، ثم يبعث الله صلى الله عليه وآله إليه ملك الأرحام ويقال له : اكتب أجله وعمله ورزقه وشقيًا يكون أو سعيدًا ، فيقول الملك : يا رب أنى لي بعلم ذلك ؟ فقال : استمل ذلك من قراء اللوح المحفوظ ، فيستمليه منهم) [2].

الأمر الثالث: موقف الشيعة من الروايات الواردة في مصنفاتهم التي تثبت التقدير العمري وتميز السعيد والشقي والجنين في بطن أمه:

اختلف الشيعة تجاه مروياتهم التي تثبت التقدير العمري الجنيني وسلكوا في ذلك عدة مسالك؛ وقد أقر بذلك علامة الشيعة المجلسي فقال في معرض تعليقه على الروايات الواردة في

---

(١)تفسير الميزان، الطباطبائي، ١٤/٣٥٤-٣٥٥

(٢) تفسير الإمام العسكري، المنسوب للإمام العسكري، ١٣٤-١٣٥، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٣٨/٦٦، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٥٧/٣٦٠.

التقدير العمري و الجنين في بطن أمه : (اعلم أن للعلماء في أمثال هذا الخبر مسالك) [١] وقال أيضًا:(في حل أمثال هذا الخبر مسالك) [٢] .

وفيما يلي عرض مسالك القوم فيها:

المسلك الأول: الوقوف في معنى أخبار التقدير العمري والجنين في بطن أمه مع الإيمان بظاهرها مجملاً وعدم الخوض فيها بتوجيه أو تأويل مع الاعتراف بالجهل بمعناها ورد علمها إلى الأئمة.

يقول المجلسي-في معرض تعليقه على رويات التقدير العمري والجنين في بطن أمه-: (ثم اعلم أن للعلماء في أمثال هذا الخبر مسالك : فمنهم من آمن بظاهرها ووكل علمها إلى من صدرت عنه ، وهذا سبيل المتقين) [٣].

ويقول في موطن آخر: (في حل أمثال هذا الخبر مسالك ، فمنهم من آمن بظاهره ووكل علمه إلى من صدر عنه، وهذا سبيل المتيقن)[٤].

ويقول بعد ذكره مسالك أصحابه الشيعة في رويات التقدير العمري الجنيني: (ثم اعلم أن للعلماء في أمثال هذا الخبر مسالك :..أقول : الأحوط والأولى عدم التعرض لأمثال هذه التأويلات الواهية ، والتسليم لما ورد عن الأئمة الهادية عليهم السلام .) [٥] .

المسلك الثاني: القول بأن أخبار التقدير العمري والجنين في بطن أمه حق، وأنها تحمل على ظاهرها بلا تأويل:

يقول المجلسي -في معرض ذكره لموقف أصحابه الشيعة من روايات التقدير العمري-: (في حل أمثال هذا الخبر مسالك،.. و منهم من يقول : ما يفهم من ظاهره حق واقع ، ولا عبرة باستبعاد الأوهام فيما صدر عن أئمة الأنام)[٦] . وقال أيضًا: (ثم اعلم أن للعلماء في أمثال هذا

---

(١)بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٣٤٦/٥٧.

(٢)مرآة العقول، المجلسي، ٢٤/٢١.

(٣)بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٣٤٦/٥٧.

(٤)مرآة العقول، المجلسي، ٢٤/٢١.

(٥)بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٣٤٦/٥٧.

(٦)مرآة العقول، المجلسي، ٢٤/٢١-٢٥.

الخبر مسالك :..ومنهم من يقول : ما يفهم من ظاهره حق ولا عبرة باستبعاد الأوهام في ما صدر عن أئمة الأنام عليهم السلام) [1].

ويقول علي النمازي: (قول رسول الله: "الشقي من شقي في بطن أمه ، والسعيد من سعد في بطن أمه" – الخبر. **يحمل على ظاهره مع ثبوت البداء له تعالى ، فلا إشكال فيه على أساس المعارف الإلهية ، ولا يحتاج إلى التأويل)** [2].

وجاء في هامش كتاب التوحيد للصدوق: تعليقًا على حديث "الشقي من شقي في بطن أمه ، والسعيد من سعد في بطن أمه": هذا الحديث له (معنى مذكور في بعض الأخبار، وهو أن ملك الأرحام يكتب له بإذن الله بين عينيه أنه سعيد أم شقي وهو في بطن أمه) [3].

المسلك الثالث: الزعم بأن روايات التقدير العمري والجنين في بطن أمه من قبيل الكناية والتمثيل!

يقول المجلسي –في معرض ذكره لموقف أصحابه الشيعة من روايات التقدير العمري–: (ثم اعلم أن للعلماء في أمثال هذا الخبر مسالك :.. **ومنهم من قال : هذا على سبيل التمثيل** ، كأنه عليه السلام شبه ما يعلمه سبحانه من حاله وطينته وما يستحقه من الكمالات وما أودع فيه من درجات الاستعدادات **بمجيء الملكين وكتابتهما على جبهته وغير ذلك**) [4].

ويقول (في حل أمثال هذا الخبر مسالك ،..ومنهم من قال : **هذا على سبيل التمثيل** ، كأنه شبه ما يعلمه تعالى من حاله ومن طينته ، وما يستحقه من الكمالات **وما يودع فيه عن مراتب الاستعدادات بمجيء الملكين وكتابتهما على جبهته وغير ذلك)**[5].

وقد سلك هذا المسلك–الزعم بأن أحاديث التقدير العمري والجنين في بطن أمه من قبيل الكناية والتمثيل– الفيض الكاشاني؛ فقال في معرض شرحه لما ورد في مروياتهم "فيوحي الله عز وجل

---

(١)بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٣٤٦/٥٧.

(٢) مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٤١/٥.

(٣)تعليق هاشم الحسيني الطهراني على الرواية في هامش كتاب التوحيد للصدوق، هامش(٤)صفحة٣٥٦.

(٤)بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٣٤٦/٥٧.

(٥)مرآة العقول، المجلسي، ٢٤/٢١–٢٥.

إليهما أن ارفعا رؤوسكما إلى رأس أمه فيرفعان رؤسهما فإذا اللوح يقرع جبهة أمه فينظران فيه فيجدان في اللوح صورته وزينته وأجله وميثاقه شقيًا أو سعيدًا وجميع شأنه ، قال : فيملي أحدهما على صاحبه فيكتبان جميع ما في اللوح ويشترطان البداء فيما يكتبان ثم يختمان الكتاب ويجعلانه بين عينيه": ("**وقرع اللوح جبهة أمه" كأنه كناية عن ظهور أحوال أمه وصفاتها وأخلاقها من ناصيتها** وصورتها التي خلقت عليها كأنها جميعا مكتوبة عليها وإنما تستنبط الأحوال التي ينبغي أن يكون الولد عليها من ناصية أمه ويكتب ذلك على وفق ما ثمة للمناسبة التي تكون بينه وبينها، وذلك لأن جوهر الروح إنما يفيض على البدن بحسب استعداده وقبوله إياه واستعداد البدن تابع لأحوال نفسي الأبوين وصفاتهما وأخلاقهما ولا سيما الأم المربية له على وفق ما جاء به من ظهر أبيه فناصيتها حينئذ مشتملة على أحواله الأبوية والأمية أعني ما يناسبهما جميعا بحسب مقتضى ذاته، "**وجعل الكتاب المختوم بين عينيه" كناية عن ظهور صفاته وأخلاقه من ناصيته وصورته التي خلق عليها** وأنه عالم بها وقتئذ بعلم بارئها بها لفنائه بعد وفناء صفاته في ربه لعدم دخوله بعد في عالم الأسباب والصفات المستعارة والاختيار المجازي ولكنه لا يشعر بعلمه فإن الشعور بالشيء أمر والشعور بالشعور أمر آخر!!). [1]

وتجدر الإشارة إلى أن هذا القول – الزعم بأن أخبار التقدير العمري من قبيل التمثيل والكناية – فتح المجال أمام أعلام الشيعة لتأويلها كل بحسب مشربه ومذهبه!

ومن ثم فقد اختلف الشيعة في تأويل هذه الأخبار على أقوال:

أ– الزعم بأن المراد من بطن الأم–في روايات التقدير العمري والجنين في بطن أمه–: بطن الأرض، فيكون بمعنى قوله تعالى: ﴿أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾ هود: ٦١.

ومن ذلك:

قولهم تعليقًا على رواية الشقي من شقي في بطن أمه، والسعيد من سعد في بطن أمه: (**المراد من بطن الأم بطن الأرض حين يدخل في قبره** ، فإن الأرض أمه يعني أصله

---

(١)الوافي، الفيض الكاشاني، ١٢٨٣/٢٣، التفسير الصافي، الفيض الكاشاني، ٣١٧/١، وانظر: مرآة العقول، المجلسي، ٢٤/٢١-٢٥، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٣٤٦/٥٧.

الذي خلق منها ، كما قال تعالى : ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ هود: ٦١، وقوله : ﴿ ۞ مِنْهَا خَلَقْنَٰكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ ﴾ طه: ٥٥، إلى غير ذلك من الآيات) [١].

ب- الزعم بأن أم الشقي جهنم، فيكون معنى الأم-في روايات التقدير العمري والجنين في بطن أمه- هو معنى قوله تعالى: ﴿ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ ۝٩ ﴾ القارعة: ٩.

يقول الصدوق تعليقًا على رواية: "الشقي من شقي في بطن أمه ، والسعيد من سعد في بطن أمه" : (لهذا الحديث معنى آخر وهو أن أم الشقي جهنم ، قال الله ﷻ: ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝٨ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ ۝٩ ﴾ القارعة: ٨ – ٩ ، والشقي من جعل في الهاوية ، والسعيد من أسكن الجنة) . [٢]

ت- الزعم بأن المراد بالأم -في روايات التقدير العمري والجنين في بطمن أمه- دار الدنيا.

ومن ذلك قولهم:

- لحديث الشقي من شقي في بطن أمه، والسعيد من سعد في بطن أمه (معنى آخر أن المراد بالأم دار الدنيا؛ فإنه كما يولد من بطن أمه إلى الدنيا يولد من الدنيا إلى الآخرة فإحديهما حاصلة له في الدنيا بأعماله) [٣].

ث- تأويل السعادة والشقاوة الواردة في روايات التقدير العمري والجنين في بطن أمه بسعادته أو شقاوته الدنيوية دون حاله في الآخرة!

ومن ذلك:

---

(١) مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٥/٤١.

(٢)ذكر نسبته إلى الصدوق محقق كتاب التوحيد هاشم الحسيني الطهراني في معرض تعليقه على الرواية في هامش كتاب التوحيد للصدوق، هامش(٤)صفحة٣٥٦، ونبه على وجوده في بعض نسخ كتاب التوحيد!؛ فقال: في نسخة (و) بعد الحديث الرابع هكذا : (قال مصنف هذا الكتاب : ولهذا الحديث معنى آخر وهو أن أم الشقي جهنم ، قال الله ﷻ: ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝٨ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ ۝٩ ﴾ القارعة: ٨ – ٩، والشقي من جعل في الهاوية ، والسعيد من أسكن الجنة).

(٣)تعليق هاشم الحسيني الطهراني على الرواية في هامش كتاب التوحيد للصدوق، هامش(٤)صفحة٣٥٦.

- قولهم تعليقًا على رواية: (الشقي من شقي في بطن أمه ، والسعيد من سعد في بطن أمه) بأنه (يمكن أن يكون المراد بالسعادة الراحة والنعمة والصحة وسائر نعمات الدنيا ويقابله الشقاوة يعني الضيق والزحمة والضنك والمحنة والمرض والآفات الدنيوية، كما استعمل في القرآن في سورة طه خطابًا منه تعالى لآدم وحواء بقوله : ﴿ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ ﴿١١٧﴾ ﴾ طه: ١١٧، وقوله :﴿ طه ﴿١﴾ مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ﴿٢﴾ ﴾ طه: ١ - ٢). [١]

ج- حمل الروايات والأخبار الواردة في تميز السعيد من الشقي في بطن الأم أنها كناية عن علمه تعالى الأزلي وعلمه ليس بعلة!

وهذا التأويل هو مقتضى ما ورد في مرويات الشيعة:

- سئل أبو الحسن موسى بن جعفر عليه السلام عن معنى قول رسول الله صلى الله عليه وآله : (الشقي من شقي في بطن أمه والسعيد من سعد في بطن أمه) فقال : **"الشقي من علم الله وهو في بطن أمه أنه سيعمل أعمال الأشقياء والسعيد من علم الله وهو في بطن أمه أنه سيعمل أعمال السعداء"**[٢].

وفي نصوص الشيعة ما يقرره؛ ومن ذلك:

يقول المجلسي: قوله: "الشقي من شقي في بطن أمه "(أي الشقي هو من علم الله أنه يكون في عاقبة أمره شقيًا ، وإن كان بحسب ظاهر أحواله في أكثر عمره عند الناس سعيدًا) [٣].

وجاء في حاشية تفسير القمي: (أخبار السعادة والشقاوة في بطون الأمهات) [٤] (لا يقال إن هذا الخبر مؤيد للمجبرة الذين يقولون بعدم اختيار العباد ، لأنه يقال إنه الله تعالى عالم بسريرة العباد

---

(١) مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٤١/٥.

(٢) التوحيد، الصدوق، ٣٥٦، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ١٥٧/٥.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ١٨٦/٢٥.

(٤)تعليق علامة الشيعة طيب الموسوي الجزائري على تفسير القمي لعلى القمي، ٣٨/١، هامش(١).

قبل خلقهم وخبير بمصيرهم إلى الحسن أو القبح بدون أن يكون لهذا العلم دخل في أفعالهم لأن العلم بالشيء لا يكون مؤثرًا فيه ، بل المؤثر في الافعال إرادة الفاعل) [1].

ح- ادعاء أن روايات التقدير العمري والجنين في بطن أمه راجعة إلى طبيعة الأشياء ذاتها؛ -أي: الأعيان الثابتة-، وليس ثمة شيء آخر؛ فليس للتقدير العمري أية أثر!

وهذا مذهب أتباع فلسفة ابن عربي العرفانية القائلين بالأعيان الثابتة، ومن أقوالهم في ذلك:

- العباد (من حيث تعينهم لديه بصور يقتضيها استعداداتهم الأزلية الغير مجعولة التي بها أخذوا الوجود من الحق سبحانه ومن حيث لوازم تلك الاستعدادات التابعة لها وهي أحوالهم الثابتة في علم الحق الذاتي الأزلي وكليات تلك الأحوال الأمور الأربعة المذكورة في الحديث الناطق بأنه يجمع خلق أحدكم في بطن أمه...الحديث[2] وهي العمر والرزق والأجل والسعادة والشقاوة) [3].

المسلك الرابع: إرجاع روايات التقدير العمري والجنين في بطن أمه، إلى تقدير الميثاق والذر، وحقيقة هذا القول نفي كون التقدير العمري والجنين في بطن أمه تقديرًا آخر مستقلاً عنه!

أرجع بعض أعلام الشيعة روايات التقدير العمري والجنين في بطن أمه إلى تقدير الميثاق والذر!

يقول نعمة الله الجزائري: (ما ورد في الأخبار من أن ملائكة التصوير إذا صوروا النطفة بما أمروا به من الذكر أو الأنثى ، أوحى الله إليهم أن يكتبوا في جبهته مدة عمره ومقدار رزقه وما يؤول إليه حاله ، وأن يكتبوا أنه سعيد أو شقي ، فإذا كتبوا ما أمروا به قال سبحانه لهم : اكتبوا أن لي المشيئة

---

(١)تعليق علامة الشيعة طيب الموسوي الجزائري على تفسير القمي لعلى القمي،١/٣٨، هامش(١)، وانظر منه:١/٢٢٧، هامش(١).

(٢) يقصد حديث: " إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يومًا.."، البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، ٤/ ١١١، مسلم، كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، ٤/ ٢٠٣٦.

(٣)مفتاح الغيب، القونوي وشرحه مفتاح الأنس للفناري، ٥٩٥.

فيما تكتبون ، ..**يجوز أن يكون إشارة إلى ما حررناه من تقدم الشقاوة والسعادة في عالم الأرواح، وهو عالم الذر ، فيكون قوله:" في بطن أمه" كناية عن سبقهم على هذا العالم)** [١].

بقي أن أشير إلى أن بعض أعلام الشيعة طعن في أحاديث التقدير العمري والجنين في بطن أمه الواردة في مصنفات أهل السنة؛ بأمرين:

الأمر الأول: ادعى أن مضمونها (لا يفترق عن الجبر قيد شعرة) [٢] لأنه-في زعمه- إذا كان (الله سبحانه قدَّر مصير كلّ إنسان حيثما كان جنيناً ، فكتب على جبين بعضهم السعادة ، وعلى جبين الآخر الشقاء ، وقد فرغ من التقدير فلا يبدل ولا يغيّر . وكل سيوجه لما خلق له) [٣] فـ(القدر حاكم على مصير الإنسان شاء أم أبى)، [٤](وكلّ إنسان سيوجه لما خلق له شاء أم لم يشأ)، [٥] بل ربما -بحسب زعمه- يكون الإنسان (على نهج ويريد أن يستمر على ذلك النهج إلى آخر عمره ولكن الكتاب (القدر) بما انّه الحاكم الحاسم في حياة الإنسان يسبق على إرادته ومشيئته ، وبالتالي يعمل عملاً إمّا يجره إلى الجنة أو النار ، فالدور للتقدير، -فهو الذي يدفع الإنسان إلى عمل الخير أو الشر- لا للإنسان ولا لإرادته واختياره)![٦]

الأمر الثاني: ادعى أن هذه الأحاديث (كأكثر ما ورد حول القدر والجبر أحاديث استوردها مستسلمة أهل الكتاب وبثوها في الأوساط الإسلامية وتلقاها السُذَّج حقائق راهنة وشوّهوا بها سمعة الإسلام لدى الأجانب والغرباء ، ولأجل ذلك ترى أنّ كثيراً من المستشرقين يعتقدون أنّ الإسلام من دعاة القول بالجبر). [٧]

---

(١)نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢/٢٨٦.

(٢)الحديث النبوي بين الرواية والدراية، السبحاني، ١١٩.

(٣)الحديث النبوي بين الرواية والدراية، السبحان، ١١٩.

(٤)الحديث النبوي بين الرواية والدراية، السبحاني، ١٢١.

(٥)الحديث النبوي بين الرواية والدراية، السبحاني، ١٢٠.

(٦)الحديث النبوي بين الرواية والدراية، السبحاني، ١٢١.

(٧)الحديث النبوي بين الرواية والدراية، السبحاني، ١٢٢.

رابعًا: موقف الشيعة الإمامية من التقدير الرابع: التقدير الحولي السنوي –وهو ما يُقدر في ليلة القدر من وقائع العام–

الناظر في كتب الأخبار والأحاديث الشيعية يلحظ أن **جملة من مرويات الشيعة جاءت بإثبات التقدير الحولي السنوي في ليلة القدر**؛ أي: إثبات أنه (يقدّر في ليلة القدر كلّ شيء يكون في تلك السنة إلى مثلها من قابل ، من خير أو شرّ أو طاعة أو معصية أو مولود أو أجل أو رزق)،[1] فـ(المقصود بليلة القدر... ليلة التقدير ، أي: تقدير الأرزاق والآجال ونحوها). [2]

ومن مروياتهم في إثبات هذا التقدير:

- سئل أبو جعفر عليه السلام عن قول الله عز وجل: ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍۚ ﴾ الدخان: ٣، قال : "هي ليلة القدر وهي في كلّ سنة في شهر رمضان في العشر الأواخر ، ولم ينزل القرآن إلَّا في ليلة القدر ، قال الله عز وجل: ﴿ فِيهَا يُفۡرَقُ كُلُّ أَمۡرٍ حَكِيمٍ ٤ ﴾ الدخان: ٤ ، **قال : "يقدّر في ليلة القدر كلّ شيء يكون في تلك السنة إلى مثلها من قابل ، من خير أو شرّ أو طاعة أو معصية أو مولود أو أجل أو رزق ، فما قدّر في تلك الليلة وقضي فهو المحتوم ، ولله عز وجل فيه المشيئة "**[3].
- و عن أبي جعفر الرضا "ليلة القدر يقدر الله عز وجل فيها ما يكون من السنة إلى السنة من حياة أو موت أو خير أو شر أو رزق ، فما قدره من تلك الليلة فهو من المحتوم".
- عن أبي عبد الله قال: "وفد الحاج يكتب في ليلة القدر والمنايا والبلايا والأرزاق وما يكون إلى مثلها في قابل"[4].

---

(١) منتهى المطلب، الحلي، ، ٤٥٠/٩، وانظر: علل الشرائع، الصدوق، ٢٠٧/١، روضة المتقين، المجلسي الأول، ٢٧٦/٣.

(٢) الأنوار الإلهية في المسائل العقائدية، التبريزي، ٧٨.

(٣)بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ١٩/٩٤.

(٤)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الصيام، باب في ليلة القدر، برقم (٢)، ١٥٦/٤، قال المجلسي: (ضعيف)، مرآة العقول، المجلسي، ٣٨١/١٦، من لا يحضره الفقيه، الصدوق، ١٦٠/٢، الوافي، الفيض الكاشاني، ٣٨٢/١١، وسائل الشيعة، العاملي، ٢٥٩/٧.

- عن أبي عبد الله قال:" رأس السنة ليلة القدر يكتب فيها ما يكون من السنة إلى السنة"[1].

- سئل أبو عبد الله عن قول الله ﷻ: ﴿ وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُوا۟ ﴾ يونس: ١٩، فقال:"كان قبل نوح أمة ضلال فبدا لله فبعث المرسلين وليس كما يقولون لم يزل وكذبوا ، **يفرق الله في ليلة القدر ما كان من شدة أو رخاء أو مطر بقدر ما يشاء تعالى أن يقدر إلى مثلها من قابل**"[2] .

- وسئل أحد الأئمة عن ليلة القدر؛ فقال: "تنزل فيها الملائكة والكتبة إلى السماء الدنيا فيكتبون ما يكون في أمر السنة وما يصيب العباد وأمر عنده موقوف له فيه المشيئة فيقدم منه ما يشاء ويؤخر منه ما يشاء ويمحو ويثبت وعنده أم الكتاب "[3].

ونصوص الشيعة في إثبات هذا التقدير متكاثرة؛ ومنها:

يقول شيخ الشيعة القمي: (معنى ليلة القدر : **إنّ الله يقدّر فيها الآجال والأرزاق وكلّ أمر يحدث من موت أو حياة أو خطب أو جدب أو خير أو شرّ كما قال الله: ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ ﴾ الدخان: ٤ إلى سنة**). [4]

وجاء في كتاب الأسرار الفاطمية ما نصه: (في ليلة القدر يفرق كل أمر أحكمه الله خلال السنة ، فيفرق ما يحدث فيها من الأمور الحتمية وغيرها ..) . [1]

---

(١)تهذيب الأحكام، الطوسي، ٣٣٢/٤، الوافي، الفيض الكاشاني، ٣٨٢/١١، وسائل الشيعة، العاملي، ٢٥٩/٧.

(٢)الأصول من الكافي، الكليني، ، تفسير قوله تعالى:﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً ﴾ البقرة: ٢١٣ ، برقم (٤٠)، ٨٢/٨، قال المجلسي: (مجهول)، مرآة العقول، المجلسي، ١٨٩/٢٥، الوافي، الفيض الكاشاني، ٤٣٥/٢٦، وسائل الشيعة، العاملي، ٢٥٧/٧.

(٣)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الصيام، باب في ليلة القدر، برقم (٣)، ١٥٧/٤، قال المجلسي: (صحيح)، مرآة العقول، المجلسي، ٣٨٣/١٦، من لا يحضره الفقيه، الصدوق، ١٥٩/٢، الوافي، الفيض الكاشاني، ٣٨٢/١١، وسائل الشيعة، العاملي، ٢٥٦/٧، بحار الأنوار، المجلسي، ٩/٩٤، ط.مؤسسة الوفاء.

(٤) تفسير القمي، علي القمي، ٤٣١/٢.

ويقول المازندراني: (**في ليلة القدر يقدر الله كل أمر من الحق ومن الباطل وما يكون في تلك السنة ، وله فيه البداء والمشية يقدم ما يشاء ، ويؤخر ما يشاء من الآجال والأرزاق والبلايا والأمراض ، ويزيد فيها ما يشاء وينقص ما يشاء**).[٢]

وجاء في كتاب المراقبات، ما نصه:(**ليلة القدر ..هي ليلة شريفة يقدّر فيها أرزاق العباد وآجالهم ، وسائر أمور الناس خيرهم وشرّهم**). [٣]

ويقول ناصر الشيرازي: (ليلة القدر .. سبب تسمية هذه الليلة بليلة القدر)[٤] (لأنها الليلة التي تعين فيها مقدرات العباد لسنة كاملة ، يشهد على ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ﴿٣﴾ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ ﴾ الدخان: ٣ – ٤، هذه الآية الكريمة تنسجم مع ما جاء من الروايات تقول : في هذه الليلة تعين مقدرات الناس لسنة كاملة ، وهكذا أرزاقهم ، ونهاية أعمارهم ، وأمور أخرى تفرق وتبين في تلك الليلة المباركة)[٥].

هذا وثمة أمور متعلقة بالتقدير الحولي السنوي وهو ما يقدر ليلة القدر من وقائع العام لا يحق إغفالها :

الأمر الأول: موقف الشيعة من وقت التقدير الحولي السنوي أي: وقت ليلة القدر التي يقدر فيها وقائع العام

للشيعة في ذلك أقوال:

القول الأول: أن ليلة القدر في رمضان؛ وهو مقتضى ما ورد في مروياتهم:

=

(١) الأسرار الفاطمية، محمد فاضل المسعودي، ٣٧٠.

(٢) شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٦٠/٧.

(٣)المراقبات (أعمال السنة)، جواد آغا الملكي التبريزي، ٢٣٦.

(٤) الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، الشيرازي، ٤٣٨/١٥.

(٥) الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، الشيرازي، ٤٣٨/١٥.

- عن أبي الحسن علي الرضا : -سئل عن ليلة النصف من شعبان؛ "إن الناس يقولون : إنها ليلة الصكاك، فقال : تلك **ليلة القدر في شهر رمضان**"(١).
- سئل أبو جعفر عن قول الله ﷻ: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ﴾ الدخان: ٣، قال: "**هي ليلة القدر وهي في كلّ سنة في شهر رمضان في العشر الأواخر**"(٢).

ومقتضى أيضًا ما ورد في كثير من أدعيتهم(٣) ؛ ومنها:

- ما جاء في -دعاء طويل- بعد صلاة العيد (اللهم إنك قلت في محكم كتابك المنزل على نبيك المرسل، وقولك الحق ، ووعدك الصدق : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ ﴾ البقرة: ١٨٥، **فعظمت شهر رمضان بما أنزلت فيه من القرآن الكريم، وخصصته بأن جعلت فيه ليلة القدر**) (٤).
- وكذا ما جاء في -دعاء طويل- منسوب لعلي بن الحسين سيد العابدين: اللهم (اجعلني من أوفر عبادك عندك نصيبًا في كل خير **أنزلته وتنزله في شهر رمضان في ليلة القدر**)(٥).
- وما جاء في – الدعاء الوارد عندهم في كل يوم من شهر رمضان- (اللهم إن هذا شهر رمضان، الذي أنزلت فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان ، وهذا شهر الصيام، وهذا شهر القيام، وهذا شهر الإنابة، وهذا شهر التوبة، وهذا شهر المغفرة

---

(١)عيون أخبار الرضا، الصدوق، ٢٦٣/١، مصباح المجتهد، الطوسي، ٨٣٨، وسائل الشيعة، الحر العاملي، ٢٠٢/٥، بحار الأنوار، المجلسي، ٨٥/٩٤، ط.مؤسسة الوفاء.

(٢) من لا يحضره الفقيه، الصدوق، ١٥٨/٢، بحار الأنوار، المجلسي، ١٩/٩٤، ط.مؤسسة الوفاء.

(٣)انظر في ذلك أيضًا: مصباح المجتهد، الطوسي، ٦٠٨.

(٤)المقنعة، المفيد، ١٩٦، مصباح المتهجد، الطوسي، ٦٥٥، تهذيب الأحكام، الطوسي، ١٤٠/٣، الوافي، الفيض الكاشاني، ١٣٣٣/٩، بحار الأنوار، المجلسي، ٢٠٣/٩٥، ط.مؤسسة الوفاء.

(٥) مصباح المجتهد، الطوسي، ٥٩٥، بحار الأنوار، المجلسي، ٩١/٩٥، ط.مؤسسة الوفاء.

والرحمة، وهذا شهر العتق من النار والفوز بالجنة، **وهذا شهر فيه ليلة القدر التي هي خير من ألف شهر**) [١].

ومقتضى قولهم :

- الاعتكاف في (العشر الأواخر من شهر رمضان أفضل منه في غيره لدخول ليلة القدر فيها) [٢].
- (ليلة القدر ليلة شريفة عظيمة ، لم ترتفع إجماعًا ، وأكثر العلماء على أنّها في شهر رمضان، ويستحبّ طلبها في ليالي الشهر ، وفي العشر الأواخر آكد ، وأكثر الروايات أنّها تطلب في إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين) [٣].
- (في العشر الأخير من رمضان .. ليلة القدر) [٤].
- (ليلة القدر في العشر الأواخر من شهر رمضان بلا خلاف). [٥]
- (الصحيح عند أهل البيت عليهم السلام أن كتب الآجال ، وقسمة الأرزاق يكون في ليلة القدر، ليلة ثلاث وعشرين من شهر رمضان) [٦].
- ليلة القدر(اتفقت أخبار أهل البيت عليهم السلام أنها باقية متكررة كل سنة ، وأنها ليلة من ليالي شهر رمضان) [٧].
- (إن ليلة القدر في شهر رمضان وعليه علماء المسلمين ولا تخرج من ليلة ١٩ و ٢١ و ٢٣ كما عليه اتفاق علماء الإمامية ونطقت به الروايات الشريفة) [٨].

---

(١) تهذيب الأحكام، الطوسي، ١١٢/٣، مصباح المجتهد، الطوسي، ٦١٠، الوافي، الفيض الكاشاني، ٤١٠/١١.

(٢) المبسوط، الطوسي، ٢٩٠/١.

(٣) تحرير الأحكام، الحلي، ٥١٦/١

(٤) فوائد القواعد، زين الدين العاملي –الشهيد الثاني–، ٣٢٢.

(٥) التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، ٣٨٥/١٠.

(٦) فضائل الأشهر الثلاثة، الصدوق، ٦٢، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٨٩/٩٤.

(٧) تفسير الميزان، الطباطبائي، ٣٣٤/٢٠.

(٨) مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٤٣٤/٨.

والناظر في مرويات القوم وأقوالهم يلحظ تعظيمهم لثلاث ليالٍ من شهر رمضان؛ (وهي ليلة تسع عشرة ، وليلة إحدى وعشرين ، وليلة ثلاث وعشرين). [1] وزعمهم حصول تقدير في جميع تلك الليالي الثلاث!

فقد ورد في مروياتهم:

- عن الصادق عليه السلام أنه قال: " **في ليلة تسع عشرة من شهر رمضان التقدير ، وفي ليلة إحدى وعشرين القضاء ، وفي ليلة ثلاث وعشرين إبرام ما يكون في السنة إلى مثلها ، ولله عز وجل أن يفعل ما يشاء في خلقه** "[2].
- وفي رواية عنه أيضًا أنه قال : "**التقدير في ليلة تسع عشرة ، والإبرام في ليلة إحدى وعشرين ، والإمضاء في ليلة ثلاث وعشرين**"[3].
- و في رواية عنه أنه سئل الأرزاق تقسم ليلة النصف من شعبان؟ فقال : **لا والله ما ذلك إلا في ليلة تسع عشرة من شهر رمضان، وإحدى وعشرين، وثلاث وعشرين، فإن في ليلة تسع عشرة يلتقي الجمعان ، وفي ليلة إحدى وعشرين يفرق كل أمر حكيم ، وفي ليلة ثلاث وعشرين يمضي ما أراد الله عز وجل من ذلك ، وهي ليلة القدر** التي قال الله عز وجل: ﴿ **خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ** ﴿٣﴾ ﴾ القدر: ٣، قيل: فما معنى قوله : يلتقي الجمعان ؟ قال يجمع الله فيهما ما أراد تقديمه وتأخيره وإرادته وقضائه قيل: فما معنى قوله : يمضيه في ثلاث وعشرين ؟ قال :إنه يفرقه (لا يفوته – خ ل) في ليلة إحدى

---

(١) المقنعة، المفيد، ١٩٠، وانظر منه:٣١١، وانظر كذلك: الهداية، الصدوق، ١٩٦-١٩٧.

(٢)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الصيام، باب في ليلة القدر، برقم (١٢)، ١٦٠/٤، قال المجلسي: (ضعيف)، العقول، المجلسي، ٣٨٩/١٦، من لا يحضره الفقيه، الصدوق، ١٥٦/٢، الوافي، الفيض الكاشاني، ٣٨٥/١١، وسائل الشيعة، العاملي، ٢٦١/٧.

(٣)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الصيام، باب في ليلة القدر، برقم (٩)، ١٥٩/٤، قال المجلسي: (موثق كالصحيح)، مرآة العقول، المجلسي، ٣٨٨/١٦، الوافي، الفيض الكاشاني، ٣٨٦/١١، وسائل الشيعة، العاملي، ٢٥٩/٧.

وعشرين (إمضاءه – خ) **ويكون له فيه البداء**، فإذا كانت ليلة ثلاث وعشرين **أمضاه فيكون من المحتوم الذي لا يبدو له فيه تبارك وتعالى**[1].

يقول المجلسي الأول في معرض تعليقه على الرواية: (الظاهر أن المراد من التقدير الذي يكون في الليلة الأولى تقدير البلايا والنعم التي استحقها العبد بسبب أعمال عملها ، ولكنه مشروط بأنه لا يعمل ما به يستحق الزيادة والنقصان منهما فإن عمل إلى الليلة الثانية ما يستحق به تغيير ما قدر قبل ، غُيّر وإن لم يفعل يحكم بالمقدر عليه ويصير بالأعمال استحقاق لهما أكثر ، ولكن إن عمل إلى الثالثة ما به يستحق المحو والإثبات يمحو ويثبت بالاستحقاق أو التفضل، وإلا فيبرم ويحكم عليه جزمًا بما قدر له وقلما يغير ما أبرم ولكن لو فعل من الدعاء والخيرات والصلات فلله تعالى فيه المشية بالتغيير تفضلاً منه تعالى). [2](والحاصل من الأخبار المتقدمة أن لكل ليلة من الليالي الثلاث شرفًا عظيمًا وقدرًا جليلاً وإن كانت ليلة القدر مخفية فيها). [3].

القول الثاني: أن ليلة القدر هي ليلة النصف من شعبان.

وهو مقتضى الدعاء المروي عن أبي عبدالله ليلة النصف من شعبان؛ فقد جاء فيه: (اللهم ! أنت الحي القيوم العلي العظيم الخالق الرازق المحيي المميت البدئ البديع لك الجلال ولك الفضل ولك الحمد ولك المن ولك الجود ولك الكرم ولك الأمر ولك المجد ولك الشكر ، وحدك لا شريك لك ، يا واحد !يا أحد ! يا صمد ! يا من لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحد ! صل على محمد وآل محمد واغفر لي وارحمني واكفني ما أهمني واقض ديني ووسع علي في رزقي **فإنك في هذه الليلة كل أمر حكيم تفرق ومن تشاء من خلقك ترزق فارزقني وأنت خير الرازقين** ، فإنك قلت وأنت خير القائلين الناطقين : واسألوا الله من فضله ، فمن فضلك أسأل وإياك قصدت وابن نبيك اعتمدت ، ولك رجوت فارحمني يا أرحم الراحمين)[4].

ومقتضى ما ورد في مروياتهم:

---

(١)بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ١٤٤/٩٥.

(٢) روضة المتقين، المجلسي الأول، ٤٣٣/٣.

(٣) روضة المتقين، المجلسي الأول، ٤٣٧/٣.

(٤) مصباح المتهجد، الطوسي، ٨٤٤.

- عن رسول الله ﷺ أنه قال-في حديث طويل- "إن هذه الليلة ليلة النصف من شعبان فيها يكتب آجال ، وفيها تقسم أرزاق"(١).

- عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ قال : "كنت نائمًا ليلة النصف من شعبان ، فأتاني جبرئيل عليه السلام فقال : يا محمد أتنام في هذه الليلة ؟ فقلت: يا جبرئيل وما هذه الليلة ؟ قال: هي **ليلة النصف من شعبان** ، قم يا محمد فأقامني ثم ذهب بي إلى البقيع ثم قال لي: ارفع رأسك فإن هذه ليلة تفتح فيها أبواب السماء فيفتح فيها أبواب الرحمة ، وباب الرضوان ، وباب المغفرة ، وباب الفضل ، وباب التوبة ، وباب النعمة ، وباب الجود ، وباب الاحسان ، يعتق الله فيها بعدد شعور النعم وأصوافها ، **ويثبت الله فيها الآجال ، ويقسم فيها الأرزاق من السنة إلى السنة ، وينزل ما يحدث في السنة كلها** ..."(٢).

- عن أمير المؤمنين أنه كان جالسًا في مسجد البصرة ومعه جماعة من أصحابه فقال بعضهم: ما معنى قول الله عز وجل: ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ ﴾ الدخان: ٤؟ **قال عليه السلام: ليلة النصف من شعبان، والذي نفس علي بيده إنه ما من عبد إلا وجميع ما يجري عليه من خير وشر مقسوم له في ليلة النصف من شعبان إلى آخر السنة في مثل تلك الليلة المقبلة"** (٣).

- عن أبي الحسن الرضا قال : "كان أمير المؤمنين لا ينام ثلاث ليال : ليلة ثلاث وعشرين من شهر رمضان وليلة الفطر ، وليلة النصف من شعبان وفيها تقسم الأرزاق والآجال وما يكون في السنة"(٤).

ولم يرتض هذا القول الصدوق بل عقب على الرواية الآنفة قائلاً: (الصحيح عند أهل البيت عليهم السلام أن كتب الآجال ، وقسمة الأرزاق يكون في ليلة القدر، ليلة ثلاث وعشرين من شهر رمضان) (١).

---

(١)بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٨٩/٩٤.

(٢)بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٤١٣/٩٥، مستدرك الوسائل، الطبرسي، ٢٨٥/٦.

(٣) إقبال الأعمال، ابن طاووس، ٣٣١/٣.

(٤)بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٨٨/٩٤.

بينما حملها المجلسي على التقية !! فقال بعد أن ذكرها: (بيان : وفيها أي في الأخيرة تقية) [٢].

القول الثالث: الجمع بين القولين: وذلك بادعاء أن لليلة القدر مراتب؛ منها: ليلة النصف من شعبان، وآخر مراتبها في شهر رمضان!

وهو مقتضى ما جاء في كتاب المراقبات :(**من مهام شهر رمضان ليلة القدر ..وهي ليلة شريفة يقدّر فيها أرزاق العباد وآجالهم ، وسائر أمور الناس خيرهم وشرّهم، وفيها نزل القرآن وهي ليلة مباركة بنص القرآن.. ثمّ إنّ الَّذي يظهر من بعض الأخبار أنّ لليلة القدر مراتب ، واللَّيلة الَّتي أشير إليها في القرآن ما يكون فيها آخر مراتب التقدير من الإمضاء الَّذي لا يغيّر ولا يبدّل والَّذي يفهم منها أيضًا أنّ منها ليلة النصف من شعبان ، والتاسع عشر ، وإحدى وعشرين ، وثلاث وعشرين ، وأنّ الأخير أفضلها ... ، وأنّه الَّذي لا يبدّل ما قدّر فيها ، ويحتمل قويًّا أن يكون السابع والعشرين أيضًا من ليالي القدر).** [٣]

وفي نصوص الشيعة ما يقرره؛ ومن ذلك:

- **(ليلة النصف من شعبان ، وهي من أقدس الليالي ، وفي بعض الأحاديث أنها من ليالي القدر ، وأنه يفرق فيها كل أمر حكيم)** [٤]
- **(شعبان المعظم.. له شأن عظيم ، وفضل كثير ، فيه ليلة من ليالي القدر).** [٥]
- **(ليلة النصف ويومها** ، .. موسم شريف جدًّا عظيم المنزلة كثير البركات ، ساطع الأنوار، اجتمع فيها من جهات الشرف والخير أمور عظيمة كلّ واحد منها يكفي في الحثّ على

=

(١) فضائل الأشهر الثلاثة، الصدوق، ٦٢، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٨٩/٩٤.

(٢) بحار الأنوار، المجلسي، ١٢٣/٨٨.

(٣)المراقبات (أعمال السنة)، جواد آغا الملكي التبريزي، ٢٣٦-٢٣٨.

(٤)حياة الإمام المهدي، باقر شريف القرشي،٢٩.

(٥)المراقبات (أعمال السنة)، جواد آغا الملكي التبريزي، ١٢٩.

الجدّ والسعي غايته . **منها : أنّها من ليالي القدر ، وليلة قسمة الأرزاق والآجال ، كما ورد في الأخبار المستفيضة** ، وفي بعضها أنّ الله تعالى جعل اللّيلة للأئمّة كما جعل ليلة القدر لرسول الله صلّى الله عليه وآله والإشكال في كون ليلة القدر أزيد من **واحد يتصوّر ذلك بمراتب التقدير)** [1] .

- **(أن ثمة صلة وتشابهًا بين ليلة القدر وبين ليلة النصف من شعبان** من ناحية الآثار، والتحولات، حيث إن **فيهما تقسم الأرزاق وتكتب الآجال** و. . و. .الخ،.. **فقد يستفاد من هذا: أن من لا يتمكن من إدراك مطلوبه في ليلة القدر، فإن في ليلة النصف من شعبان عوضًا).** [2]

- **ليلة النصف من شعبان بها** (نوع من التقدير غير ما في ليلة القدر، فإن مراتب التقدير مختلفة) [3].

وفي مرويات الشيعة ما يؤيده ومن ذلك: **أن أمير المؤمنين ﷺ كان لا ينام في السنة ثلاث ليال : ليلة ثلاث وعشرين من شهر رمضان ، ويقول : " إنها الليلة التي ترجى أن تكون ليلة القدر** ، وليلة الفطر ويقول : في هذه الليلة يعطى الأجير أجره ، **وليلة النصف من شعبان ويقول : في هذه الليلة يفرق كل أمر حكيم "** [4].

وقد ادعى بعض الشيعة أن التقدير ليلة النصف من شعبان في لوح المحو والاثبات ثم يكون الحتم في ليلة القدر!

- يقول جعفر مرتضى العاملي: (أن التقدير في ليلة النصف من شعبان في لوح المحو والإثبات ، ثم يكون الحتم في ليلة القدر). [5]

وذكر هذا الاحتمال ابن طاووس؛[1] غير أنه لم يستقر عليه!!

---

(١)المراقبات (أعمال السنة)، جواد آغا الملكي التبريزي، ١٣٥.

(٢)مختصر مفيد، جعفر مرتضى العاملي، ٩/٢٣٦-٢٣٧.

(٣) بحار الأنوار، المجلسي، ٨٨/١٢٣. ط.مؤسسة الوفاء.

(٤) مسار الشيعة في مختصر تواريخ الشريعة، المفيد، ٦٢.

(٥)مختصر مفيد، جعفر مرتضى العاملي، ٩ /٢٣٦-٢٣٧.

فقال في كتابه إقبال الأعمال: (إن **قيل : ما تأويل أن ليلة نصف شعبان يقسم الآجال والأرزاق ، وقد تظافرت الروايات أن تقسيم الآجال والأرزاق ليلة القدر في شهر رمضان ؟ فالجواب : لعل المراد أن قسمة الآجال والأرزاق التي يحتمل أن تمحي وتثبت ليلة نصف شعبان ، والآجال والأرزاق المحتومة ليلة القدر** ، أو لعل قسمتها في علم الله جل جلاله ليلة نصف شعبان وقسمتها بين عباده ليلة القدر ، أو لعل قسمتها في اللوح المحفوظ ليلة نصف شعبان وقسمتها بتفريقها بين عباده ليلة القدر . أو لعل قسمتها في ليلة القدر وفي ليلة النصف من شعبان أن يكون معناه: أن الوعد بهذه القسمة في ليلة القدر كان في ليلة نصف شعبان ، فيكون معناه أن قسمتها ليلة القدر كان ابتداء الوعد به أو تقديره ليلة نصف شعبان ،كما لو أن سلطانًا وعد إنسانًا أن يقسم عليه الأموال في ليلة القدر وكان وعده به ليلة نصف شعبان ، فيصح أن يقال عن الليلتين ، أن ذلك قسم فيهما) [٢].

الأمر الثاني: موقف الشيعة مما قُدر وكُتب وقت التقدير السنوي الحولي؛ هل يتغير ويتعلق به البداء أم لا!

للشيعة في ذلك قولان:

القول الأول: إثبات وقوع التغير في التقدير الحولي السنوي و إثبات تعلق المشيئة والبداء به!

يقول المازندراني: (في ليلة القدر يقدر الله كل أمر من الحق ومن الباطل وما يكون في تلك السنة ، وله فيه البداء والمشية يقدم ما يشاء ، ويؤخر ما يشاء من الآجال والأرزاق والبلايا والأمراض، ويزيد فيها ما يشاء وينقص ما يشاء). [٣]

وهو مقتضى ما ورد في مروياتهم:

=

(١) أبو القاسم، علي بن موسى بن جعفر بن طاووس الحسني الحسيني، توفي سنة ٦٦٤، له عدة مصنفات منها: زوائد الفوائد، فرج المهموم، الطرائف، الملهوف على قتلى الطفوف، وغيرها. انظر: الكنى والألقاب، عباس القمي، ٣٣٩/١، الأعلام للزركلي، ٥/ ٢٦.

(٢)إقبال الأعمال، ابن طاووس، ٣ /٣٢٢، وانظر: بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٩٥/ ٤١٥-٤١٦.

(٣) شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٦٠/٧.

- سئل أحد الأئمة عن ليلة القدر؛ فقال: "تنزل فيها الملائكة والكتبة إلى السماء الدنيا فيكتبون ما يكون في أمر السنة وما يصيب **العباد وأمر عنده موقوف له فيه المشيئة** فيقدم منه ما يشاء ويؤخر منه ما يشاء ويمحو ويثبت وعنده أم الكتاب ".
- وعن أبي عبد الله عليه السلام قال : "إذا كان ليلة القدر نزلت الملائكة والروح و والكتبة إلى سماء الدنيا فيكتبون ما يكون من قضاء الله تعالى في تلك السنة **فإذا أراد الله أن يقدم شيئًا أو يؤخره أو ينقص شيئًا أمر الملك أن يمحو ما يشاء ثم أثبت الذي أراد**".
- وعن أبي جعفر قال : "يقدّر في ليلة القدر كلّ شيء يكون في تلك السنة إلى مثلها من قابل ، من خير أو شرّ أو طاعة أو معصية أو مولود أو أجل أو رزق ، فما قدّر في تلك الليلة وقضي فهو المحتوم ، **ولله عز وجل فيه المشيئة**".

ويلحظ في الرواية الآنفة اضطراب في متنها إذ كيف تقرر أن ما قضي ليلة القدر محتوم ثم تعلق به المشيئة (= البداء)؛ وقد نوه إلى ذلك الفيض الكاشاني؛ فقال في معرض تعليقه على الرواية الآنفة:

(بيان: يشبه أن يكون هذا الحديث قد سقط منه شيء لأن المحتوم ما ليس لله فيه المشيئة ولا يلحقه البداء، وما لله **فيه المشيئة ويلحقه البداء فليس بمحتوم**، ويؤيد هذا ما يأتي في آخر حديث علامة ليلة القدر من قوله: "وأمر موقوف له فيه المشيئة") [1].

بينما ادعى الطباطبائي –في معرض تعليقه على الرواية الآنفة– أن (قوله: "ولله فيه المشية" يريد به إطلاق قدرته تعالى فله أن يشاء ما يشاء وإن حتم فإن إيجابه الأمر لا يقيد القدرة المطلقة فله أن ينقض القضاء المحتوم **وإن كان لا يشاء ذلك أبدًا**). [2]

غير أن قولهما لا يخلو من النظر؛ لأنه لا شيء محتوم في نظر الشيعة القائلين بتعلق البداء بكل ما لم يقع؛ بل قد جاء في مروياتهم تقرير وقوع البداء في المحتوم؛ ومن ذلك:

قيل لأبي جعفر عليه السلام: "هل يبدو لله في المحتوم ؟ قال : نعم".

---

(١) الوافي، الفيض الكاشاني، ١١/٣٨٠.

(٢) تفسير الميزان، الطباطبائي، ٢٠/٣٣٤-٣٣٥.

ويؤيد ذلك تعليق المجلسي على الرواية فقد قال: (قوله عليه السلام: " فهو المحتوم " لعل المعنى أنه محتوم بالنسبة إلى التقدير السابق بحيث يعسر **تغييره لكن لله فيه المشية أيضًا**) [1]!!

القول الثاني: نفي وقوع التغير في التقدير الحولي السنوي ونفي تعلق البداء به!

وهو مقتضى ما ورد في مروياتهم:

- عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله :﴿ وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَا ﴾ المنافقون: ١١، قال : **إن عند الله كتبًا موقوفة يقدم منها ما يشاء ، ويؤخر ، فإذا كان ليلة القدر أنزل الله فيها كل شيء يكون إلى مثلها ، فذلك قوله : ﴿ وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَا ﴾** المنافقون: ١١، **إذا أنزل وكتبه كتاب السماوات ، وهو الذي لا يؤخره**"[2].
- وعن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله : ﴿ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا ۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ﴾ الأنعام: ٢، **قال : المسمى ما سمي لملك الموت في تلك الليلة ، وهو الذي قال الله: ﴿ إِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴿٤٩﴾ ﴾** يونس: ٤٩، **وهو الذي سمي لملك الموت في ليلة القدر ، والآخر له فيه المشية إن شاء قدمه ، وإن شاء أخره**"[3].
- وعن أبي عبد الله عليه السلام-في الدعاء في شهر رمضان في كل ليلة تقول- :"اللهم إني أسألك **فيما تقضي وتقدر من الأمر المحتوم في الأمر الحكيم ، من القضاء الذي لا يرد ولا يبدل أن تكتبني من حجاج بيتك الحرام، المبرور حجهم المكفر عنهم سيئاتهم، المغفور ذنوبهم المشكور سعيهم، واجعل فيما تقضي وتقدر من الأمر المحتوم في الأمر**

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ١٦/٣٨٥.

(٢)بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٥/١٣٩.

(٣)بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٤/١١٦.

الحكيم في ليلة القدر من القضاء الذي لا يرد ولا يبدل أن تطيل عمري وأن توسع علي في رزقي وأن تجعلني ممن تنتصر به ولا تستبدل بي غيري"[١].

- وجاء عنه أيضًا-في دعاء طويل- في وداع شهر ومضان "اللهم اجعل فيما تقضي وتقدر من الأمر المحتوم **وفيما يفرق من الأمر الحكيم في ليلة القدر من القضاء الذي لا يرد ولا يبدل ولا يغير** أن تكتبني من حجاج بيتك الحرام المبرور حجهم المشكور سعيهم المغفور ذنبهم المكفر عنهم سيئاتهم واجعل فيما تقضي وتقدر أن تعتق رقبتي من النار"[٢].
- وجاء عن أبي جعفر الرضا "ليلة القدر يقدر الله ﷻ فيها ما يكون من السنة إلى السنة من حياة أو موت أو خير أو شر أو رزق ، فما قدره من تلك الليلة فهو من المحتوم"[٣].

وفي ذلك؛ يقول المجلسي: ليلة القدر(﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ ﴾ الدخان: ٤ ، أي : في هذه الليلة يفصل ويبين، **والمعنى يقضي كل أمر محكم لا تلحقه الزيادة والنقصان ، وهو أنه يقسم فيها الآجال والأرزاق** ، وغيرها من أمور السنة إلى مثلها من العام القابل"[٤] .

الأمر الثالث: موقف الشيعة مما يقدر ليلة القدر:

للشيعة في ذلك ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنه يقدر في ليلة القدر ما يكون من أمر السنة.

وهو مقتضى كثير من روايات الشيعة وأقوالهم، ومن ذلك:

---

(١)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الصيام، باب الدعاء في العشر الأواخر من شهر رمضان، برقم (٣)، ١٦١/٤، قال المجلسي: (حسن)، مرآة العقول، المجلسي، ٣٩٣/١٦، تهذيب الأحكام، الطوسي، ١٠٢/٣، الوافي، الفيض الكاشاني، ٤٠٥/١١.

(٢) مصباح المتهجد، الطوسي،٦٣٩، تهذيب الأحكام، الطوسي، ١٢٥/٣، الوافي، الفيض الكاشاني، ٤٧٩/١١، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ١٧٩/٩٥.

(٣) التوحيد، الصدوق، ٤٤٤، عيون أخبار الرضا، الصدوق، ١٦٢/١، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٩٦/٤.

(٤)ملاذ الأخيار، المجلسي، ١٠/٥، وانظر: تفسير مجمع البيان، الطبرسي، ١٠٣/٩، شرح الأسماء الحسنى، السبزواري، ٢٢٠/١.

- ما جاء عن أبي جعفر الرضا: "ليلة القدر يقدر الله ﷻ فيها ما يكون من السنة إلى السنة من حياة أو موت أو خير أو شر أو رزق ، فما قدره من تلك الليلة فهو من المحتوم".
- عن أبي عبد الله في هذه الآية : ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ ﴾ الدخان: ٤ ، قال : **هي ليلة القدر ، يقضي فيه أمر السنة من حج وعمرة أو رزق أو أجل أو أمر أو سفر أو نكاح أو ولد ، إلى سائر ما يلاقي ابن آدم مما يكتب له أو عليه في بقية ذلك الحول من تلك الليلة إلى مثلها من عام قابل ، وهي في العشر الأواخر من شهر رمضان** ،.."[1].

وفي ذلك؛ يقول المجلسي: ليلة القدر(﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ ﴾ الدخان: ٤ ، أي : في هذه الليلة يفصل ويبين ، **والمعنى يقضي كل أمر محكم لا تلحقه الزيادة والنقصان ، وهو أنه يقسم فيها الآجال والأرزاق** ، وغيرها من أمور السنة إلى مثلها من العام القابل"[2] .

ويقول الطباطبائي: (آية القدر تدل على أن الليلة من ليالي شهر رمضان...وقد سماها الله تعالى ليلة القدر، والظاهر **أن المراد بالقدر التقدير فهي ليلة التقدير يقدر الله فيها حوادث السنة من الليلة إلى مثلها من قابل من حياة وموت ورزق وسعادة وشقاء وغير ذلك كما يدل عليه قوله في سورة الدخان في صفة الليلة:** ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا ۚ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴿٥﴾ رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ۚ ﴾ الدخان: ٤ – ٦ ، **فليس فرق الأمر الحكيم إلا إحكام الحادثة الواقعة بخصوصياتها بالتقدير . ويستفاد من ذلك أن الليلة متكررة بتكرر السنين ففي شهر رمضان من كل سنة قمرية ليلة تقدر فيها أمور السنة من الليلة إلى مثلها من قابل**.. فمحصل الآيات – كما ترى – أنها ليلة بعينها من شهر رمضان من كل سنة فيها إحكام الأمور بحسب التقدير). [3]

---

(١)بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ١٦٦/٩٥.

(٢)ملاذ الأخيار، المجلسي، ١٠/٥، وانظر: تفسير مجمع البيان، الطبرسي، ١٠٣/٩، شرح الأسماء الحسنى، السبزواري، ٢٢٠/١.

(٣)تفسير الميزان، الطباطبائي، ج ٣٣١/٢٠

ويقول محمد الحسيني الشيرازي: **(في الليلة المباركة ﴿ يُفْرَقُ ﴾** الدخان: ٤ ، **أي يبين ويميز ويفصل﴿ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾** الدخان: ٤ ، **أي كل أمر مقدر محكم مرتبط بهذا العالم ، فإن التقديرات من العام إلى العام تجري في ليلة القدر من كل سنة)** [١].

وإذا كانت مرويات الشيعة ونصوصهم قد قررت (أن في ليلة القدر يكتب المنايا والبلايا والأرزاق وفيها يفرق كل أمر حكيم). [٢] فالذي **(يستفاد من الكتاب والسّنّة أنّ فيها تقدير حوادث السّنة)** [٣]. **إلا أن من الشيعة من زعم أن المقادير ثابتة منذ الأزل في اللوح المحفوظ، وليس ثمة كتابة وتقدير في ليلة القدر؛ وإنما هو إظهار مقادير السنة (أي: ما يكون في تلك السنة إلى مثلها) للملائكة والأئمة!!**

يقول علي خان تعليقًا على ما ورد في مروياتهم (عن أبي جعفر عليه السلام .. أنّه قال : يقدّر في ليلة القدر كل شيء يكون في تلك السنة إلى مثلها من قابل خير وشرّ وطاعة ومعصية ومولود وأجل ورزق فما قدّر في تلك السنة وقضي فهو المحتوم ولله عز وجل فيه المشيئة ، الحديث .

والمراد: إظهار تلك المقادير للملائكة والنبيّ والأئمة عليهم السلام في تلك اللَّيلة وإلا فالمقادير من الأزل إلى الأبد ثابتة في اللوح المحفوظ). [٤]

ويقول المازندراني: (قال[بعض العلماء] سمّيت ليلة القدر ليلة القدر لتقدير الله تعالى فيها ما يكون في تلك السنة من الأرزاق والآجال وغير ذلك.

والمراد بهذا التقدير إظهاره تعالى لملائكته ممّا يكون من أفعاله بما سبق به علمه وقضاؤه في الأزل ، ولخواصّ خلقه بنفسه أو بواسطة الملائكة وهو المراد بقوله: ﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ ﴾ القدر: ٤ **الآية).** [١]

---

(١)تقريب القرآن إلى الأذهان، محمد الحسيني الشيرازي، ٨٥/٥ .

(٢)رسالة حول مسألة رؤية الهلال، محمد الحسين الحسيني الطهراني، ١١، وانظر منه: ص:٧٣.

(٣)رسالة حول مسألة رؤية الهلال، محمد الحسين الحسيني الطهراني، ٨٣.

(٤) رياض السالكين، علي خان، ٣٠/٦، وانظر: منهاج البراعة، الخوئي، ٢٤/٢-٢٥.

غير أن هذا القول يتعارض مع ما ورد في مرويات الشيعة من نفي الفراغ من الأمر(التقدير السابق) و إثبات التقدير ليلة القدر!!

ففي رواية عن الصادق جاء فيها أنه قال–كما يدعون–" فبدا لله تبارك وتعالى أن يبعث الرسل، ولو سئل هؤلاء الجهال لقالوا: قد فرغ من الأمر وكذبوا إنما هي شيء يحكم به الله في كل عام، ثم قرأ: ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ ﴾ الدخان: ٤، **فيحكم الله تبارك وتعالى ما يكون في تلك السنة من شدة أو رخاء أو مطر أو غير ذلك"**[٢].

القول الثاني: أنه يقدر في ليلة القدر ما يكون إلى يوم القيامة:

جاء في مرويات الشيعة ما يقتضي أن الله يقدر في ليلة القدر كل ما هو كائن إلى يوم القيامة!!

فعن علي بن أبي طالب أنه قال–كما يدعون– قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله: "يا علي أتدري ما معنى ليلة القدر؟ فقلت: لا يا رسول الله ، فقال صلى الله عليه وآله: **إن الله تبارك وتعالى قدر فيها ما هو كائن إلى يوم القيامة،** فكان فيما قدر ﷺ ولايتك وولاية الأئمة من ولدك إلى يوم القيامة"[٣].

القول الثالث: الجمع بين القولين بلا ترجيح:

يقول الفيض الكاشاني في تفسيره (﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ ﴾ القدر: ١، يعني القرآن ﴿ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴿١﴾ ﴾ القدر: ١. قال : "إن الله قدر فيها ما هو كائن إلى يوم القيامة". وفي رواية : " فيها يقدر

=

(١) شرح أصول الكافي، المازندراني، ٨/٦.

(٢) تفسير العياشي، ١٠٤/١-١٠٥.

(٣)معاني الأخبار، الصدوق، ٣١٦، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ١٨/٩٤.

كل شئ يكون في تلك السنة إلى مثلها من قابل ، من خير أو شر أو طاعة أو معصية أو مولود أو أجل أو رزق") [1].

بقي أن أشير هنا إلى أمرين:

الأمر الأول: ذكر تأثر الشيعة بالقدرية ونفيهم لحقيقة تقدير الله للمعاصي ليلة القدر:

لم يثبت بعض أعلام الشيعة حقيقة تقدير المعاصي ليلة القدر؛ فقد أول بعضهم ذلك بالتخلية بين المكلف ونفسه!!

يقول المجلسي الأول-في معرض شرحه لما روي عن أبي جعفر"يقدّر في ليلة القدر كلّ شيء يكون في تلك السنة إلى مثلها من قابل ، من خير أو شرّ أو طاعة أو معصية أو مولود أو أجل أو رزق ، فما قدّر في تلك الليلة وقضي فهو المحتوم ، ولله ﷻ فيه المشيئة ":(والمراد: بالشر المصائب والمحن **وبتقدير المعصية تخلية المكلف ونفسه بأعماله القبيحة**). [2]

بينما زعم بعضهم أن التقدير لأعمال العباد من طاعات ومعاصي يتم بحسب أحوال العباد أنفسهم فأرضية التقدير –في ادعائهم–يوفرها الإنسان نفسه!!

يقول ناصر الشيرازي: (الروايات تقول : في هذه الليلة تعين مقدرات الناس لسنة كاملة ، وهكذا أرزاقهم ، ونهاية أعمارهم ، وأمور أخرى تفرق وتبين في تلك الليلة المباركة . هذه المسألة طبعًا لا تتنافى مع حرية إرادة الإنسان ومسألة الاختيار ، لأن **التقدير الإلهي عن طريق الملائكة إنما يتم حسب لياقة الأفراد وميزان إيمانهم وتقواهم وطهر نيتهم وأعمالهم** . أي يقدر كل فرد ما يليق له ، وبعبارة أخرى ، أرضية التقدير يوفرها الإنسان نفسه ، وهذا لا يتنافى مع الاختيار بل يؤكده) [3].

---

(١) التفسير الأصفى، الفيض الكاشاني، ١٤٦٢/٢.

(٢) روضة المتقين، المجلسي الأول، ٤٤٠/٣.

(٣) الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، الشيرازي، ٤٣٨/١٥.

الأمر الثاني: ذكر موقف أتباع الفلسفة العرفانية من ليلة القدر؛ فقد نفوا حقيقتها وادعوا أن (ليلة القدر عبارة عن الوجود الأول أي: الوجود العلمي[1]).[2]

خامسًا: موقف الشيعة الإمامية من التقدير الخامس: التقدير اليومي، وهو ما يقضيه الله لأ ويمضيه من حوادث اليوم، من حياة، وموت، وعز، وذل، إلى غير ما لا يُحصى من أفعاله، وإحداثه في خلقه ما يشاء، فيسوق المقادير التي قدّرها إلى المواقيت التي وقتها لها، ويتصرف في ملكه بما يشاء، قال تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴿٢٩﴾﴾ الرحمن: ٢٩:

الناظر في مصنفات الشيعة يلحظ أن **جملة من مروياتهم ونصوصهم جاءت بإثبات التقدير اليومي**؛ بمعنى: إثبات أنه تعالى:(﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴿٢٩﴾﴾ الرحمن: ٢٩، أي: في خلق وتقدير، وتغيير وقضاء حاجة ودفع كربة ورفع قوم ووضع آخرين، ورزق وتربية وسائر ما يتعلق بقدرته وحكمته تعالى). [3] فهو تعالى (في كل وقت وحين يحدث أمورًا ويجدد أحوالاً من إهلاك وإنجاء، وحرمان وإعطاء، وغير ذلك)، [4]من (سوق المقادير إلى المواقيت). [5]

فـ(إيصال القضاء إلى القدر، ووقوع القدر بموجب القضاء واجب، بل هو فعله وشأنه بحكم قوله تعالى:﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴿٢٩﴾﴾ الرحمن: ٢٩)[6] فهو تعالى كل يوم (يستأنف فيه ما يريد

---

(١) يزعم فلاسفة التصوف العرفانيين: أن للكون وجودًا علميًا قبل وجوده العيني، وبتعبير آخر وجود ذهني قبل وجوده الخارجي، وذلك حين كان وجوده في وجود الحق!! فكل صور الكون وجدت في الحق، ومن ذلك الإنسان الكامل، فلما أراد الحق أن يعرف، أخرج تلك الموجودات الذهنية العلمية إلى الخارج لتمثل عينها في الحس، فاكتسبت وجودًا حقيقيًا عينيًا، ثم إن لهذا الوجود حد بعده تكون العودة والرجوع إلى الحالة الأولى، حيث تنتفي الاثنينية وتثبت الأحدية!!. انظر: الإنسان الكامل في الفكر الصوفي، د.خوجه، ٢٩٤.

(٢) جامع الأسرار، حيدر آملي، ٢٦٣، وانظر: تفسير المحيط الأعظم، حيدر الآملي، ٥٣٣/٢.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ١٢٥/٢٦.

(٤) بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٦٥/٨٣، وانظر: ٨٢/٨٣، ٢٤٢/٨٧.

(٥) تفسير مقتنيات الدرر، علي الحائري، ٩/١١.

(٦)عوالي اللئالي، ابن أبي جمهور الأحسائي، ١١١/٤، حاشية(٣)، والحاشية من كلام المصنف؛ كما أفاد بذلك محقق الكتاب في تقدمته، انظر: مقدمة المحقق ٢١/١-٢٢.

ولا يبنيه على اليوم السابق). [1] بل هو(سبحانه كل يوم في شأن من ملكه وسلطانه وإبراز ما كتب في الألواح كما ..في قوله عز شانه :﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٢٩﴾﴾ الجاثية: ٢٩)[2] و(ليس أحد من المسلمين ينكر أنه سبحانه كل يوم هو في شأن ، وأنه ﷻ يبدئ ويعيد ، ويحيي ويميت ، كما أنه سبحانه يزيد في الرزق والعمر وينقص ، إلى غير ذلك حسب المشيئة الحكيمة والمصالح الكامنة في أفعاله). [3]

ومن مروياتهم في إثبات هذا التقدير:

- عن الصادق، عن آبائه عليهم السلام أن النبي صلى الله عليه وآله قال: "الله تعالى كل يوم هو في شأن ، فإن من شأنه أن يغفر ذنبًا ويفرج كربًا ويرفع قومًا ويضع آخرين" [4].
- قول علي في بعض خطبه : "الحمد لله الذي لا يموت ولا تنقضي عجائبه؛ لأنه كل يوم هو في شأن من إحداث بديع لم يكن"[5].
- عن علي بن الحسين السجاد؛ قال : إن لله لوحًا محفوظًا يلحظه في كل يوم ثلاثمائة لحظة ليس منها لحظة إلا يحيي فيها ويميت ويعز ويذل ويفعل ما يشاء"[6].
- وفي رواية سؤال عبد الله بن سلام رضي الله عنه للنبي صلى الله عليه وسلم: قال: يا محمد فأخبرني كم لحظة لرب العالمين في اللوح في كل يوم وليلة؟ قال : ثلاث مائة وستون لحظة" .

---

(١)بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٠٦/٨٣.

(٢) نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢٥٢/٢.

(٣)أضواء على عقائد الشيعة، السبحاني، ٤٤٠.

(٤)الأمالي، الطوسي، ٥٢١-٥٢٢، بحار الأنوار، المجلسي، ٧١/٤، ط.مؤسسة الوفاء، ٧١/٤، مستدرك الوسائل، الطبرسي، ٢٤١/٢.

(٥)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب جوامع التوحيد، برقم (٧)، ١٤١/١، قال المجلسي: (مرسل)، مرآة العقول، المجلسي،١٠٤/٢، التوحيد، الصدوق، ٣١، الوافي، الفيض الكاشاني، ٤٣٩/١، بحار الأنوار، المجلسي، ١٦٧/٥٤، ط.مؤسسة الوفاء.

(٦) مناقب آل أبي طالب، ابن شهر آشوب، ٢٩٩/٣، بحار الأنوار، المجلسي، ١٣٣/٤٦، ط.مؤسسة الوفاء.

غير أن الملاحظ هنا أن عامة الشيعة يجعلون هذا التقدير –التقدير اليومي– عمدة لهم في نفي الفراغ من الأمر وإثبات البداء لله تعالى!! إذ الإقرار بالبداء–في حقه تعالى– يعني–في زعمهم– أن (يقر له بقضاء مجدد في كل يوم بحسب مصالح العباد لم يكن ظاهرًا عندهم ، وكان الإقرار عليهم بذلك للرد على اليهود حيث زعموا أنه تعالى فرغ من الأمر ، يقولون إنه تعالى عالم في الأزل بمقتضيات الأشياء فقدر كل شيء على مقتضى علمه). [١]

وبمعنى آخر: أنهم ادعوا أن (**البداء ..[يعني]: تجدد التقدير والمشية والإرادة في كل وقت بحسب المصالح**)،[٢] و(**القول بالبداء رد على اليهود حيث زعموا أنه تعالى فرغ من الأمر؛ لأنه عالم في الأزل بمقتضيات الأشياء، فقدّر كل شيء على وفق علمه، وملخص الرد: أنه يتجدد له تعالى تقديرات وإرادات حادثة كل يوم بحسب المصالح المنظورة له تعالى**).[٣] (**فالله لم يفرغ من الأمر و** ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٍ ﴿٢٩﴾﴾ الرحمن: ٢٩) [٤].

ومن نصوصهم في ذلك:

يقول المجلسي: (﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٍ ﴿٢٩﴾﴾ الرحمن: ٢٩، أي: في كل يوم ووقت له شأن بديع وخلق جديد، أي: يحدث أشخاصًا ويجدد أحوالاً كما ورد في الحديث:" من شأنه يغفر ذنبًا، ويفرج كربًا، و يرفع قومًا، ويضع آخرين"، وهو رد لقول اليهود لعنهم الله: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ﴾ المائدة:.. وقول ..المنكرين للبداء). [٥]

ويقول: (لا تقل إن الأمر قد فرغ منه، والنهي عن هذا القول ..[لـ] بطلانه فإن هذا قول اليهود .. بل لا بد من الإيمان بالبداء ، والله سبحانه كل يوم في شأن) [٦].

---

(١)تعليق العلامة طيب الموسوي الجزائري على تفسير القمي لعلى القمي، ٣٨/١، هامش(٢)، وانظر: أضواء على عقائد الشيعة الإمامية، السبحاني، ٤٣٩.

(٢)شرح أصول الكافي، المازندراني،٢٤١/٤.

(٣)شرح أصول الكافي، المازندراني،٢٤٠/٤-٢٤١.

(٤) مجموعة الرسائل، لطف الله الصافي، ٢٩٠/١، وانظر منه: ٩٦/٢.

(٥)بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٧٠/٨٤.

(٦)مرآة العقول، المجلسي، ٤/١٢.

ويقول: (إنهم عليهم السلام إنما بالغوا في البداء ردًا على اليهود الذين يقولون إن الله قد فرغ من الأمر.....فنفوا عليهم السلام ..ذلك وأثبتوا أنه تعالى كل يوم في شأن من إعدام شيء وإحداث آخر وإماتة شخص وإحياء آخر إلى غير ذلك لئلا يترك العباد التضرع إلى الله ومسألته وطاعته والتقرب إليه بما يصلح أمور دنياهم وعقباهم ، وليرجوا عند التصدق على الفقراء وصلة الأرحام وبر الوالدين والمعروف والإحسان ما وعدوا عليها من طول العمر وزيادة الرزق وغير ذلك) . [1]

وجاء في الرسالة الأحمدية: (أمّا قوله جلّ شأنه : ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴿٢٩﴾﴾ الرحمن: ٢٩، فإنّما يدلُّ على بقائه على تقديره ودوامه في مملكته وتدبيره ، ردًّا على اليهود القائلين بأنّ الله ..فرغ من الأمر . ولهذا فسّر أمير المؤمنين عليه السلام في بعض خطبه المرويّة في (الكافي) الشأن بـ : "الإحداث البديع الذي لم يكن " والقمّي في تفسيره بأنّه : « يحيي ويميت ويرزق ويزيد وينقص »[2]).[3]

ويقول محمد الملكي: (اليهود فإنهم مع لجاجهم وعنادهم قائلون باستحالة.. التغيير في التكوين وفي شيء من النظام الموجود ولهم في هذه الخرافة شبهات ومغالطات بصورة البرهان .وقد ورد في القرآن الكريم التوبيخ عليهم . قال تعالى :﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ المائدة: ٦٤ ، وقدس تعالى نفسه عما نسبوا إليه تعالى، قال تعالى:﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴿٢٩﴾ ﴾ الرحمن: ٢٩) [4].

ويقول الشيخ الصدوق في (**باب الاعتقاد في البداء**): (**إن اليهود قالوا: إن الله قد فرغ من الأمر .قلنا: بل هو تعالى:**﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴿٢٩﴾ ﴾ الرحمن: ٢٩، **لا يشغله شأن عن شأن ، يحيي ويميت، ويخلق ويرزق ، ويفعل ما يشاء)** [5].

---

(١)مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، المجلسي،٢ / ١٣١ – ١٣٢.

(٢) تفسير القمي، علي القمي، ٣٤٥/٢.

(٣) الرسائل الأحمدية، أحمد القطيفي، ٣٥٧/٣.

(٤)بدائع الكلام في تفسير آيات الأحكام، محمد الملكي، ١٧٤-١٧٥.

(٥) الاعتقادات في دين الإمامية، الصدوق، ٤٠.

ويقول المازندراني: (**القول بالبداء والتصديق بثبوته له تعالى.. فيه إذعانًا بأنه تعالى قادر على الحوادث اليومية، واعترافًا بأنه مختار يفعل بإرادته ما يشاء ويتصرف في ملكه كيف يشاء!** ولا يبلغ شيء من العبادة هذه المرتبة ؛ لأن العبادة إنما هي عبادة وكمال بعد معرفته بما ينبغي له ، ومن أنكر البداء له تعالى فقد نسب العجز إليه وأخرجه عن سلطانه وعبد إلهًا آخر ودان بدين اليهود) [١].

ويقو أيضًا: (**البداء بالفتح والمد في اللغة ظهور الشيء بعد الخفاء ...وفي العرف على ما استفدت من كلام العلماء وأئمة الحديث يطلق على معان كلها صحيح في حقه تعالى؛ منها: إبداء شيء وإحداثه والحكم بوجوده بتقدير حادث وتعلق إرادة حادثة بحسب الشروط والمصالح ، ومن هذا القبيل إيجاد الحوادث اليومية**)[٢] فهو (تعالى يحدث ما يشاء في أي وقت يشاء على وفق الحكمة والمصلحة كما.. دل عليه.. قول أمير المؤمنين عليه السلام:" الحمد لله الذي لا يموت ولا ينقضي عجائبه لأنه كل يوم في شأن من إحداث بديع لم يكن" ، فإنه صريح في أنه تعالى يحدث في كل وقت ما أراد إحداثه من الأشخاص والأحوال) و(لا منافاة) بين (ما صح من جفاف القلم) وابتداء الأشياء وإحداثها (فإن جفاف القلم دل على أن كل ما هو كاين إلى يوم القيامة فهو مكتوب في اللوح المحفوظ أو في لوح التقدير ومعلوم له – تعالى شأنه – بحيث لا يتغير ولا يتبدل ، ومن المكتوب والمعلوم له تعالى أنه يقدر كذا في وقت كذا ويبتدي بإيجاده وإحداثه على وفق الحكمة والمصلحة فالابتداء والإحداث الذي هو البداء المراد هنا أيضًا من المكتوبات فليتأمل). [٣]

وبموجب ربط الشيعة بين البداء والتقدير اليومي و زعمهم أن التقدير اليومي من معاني البداء بل وتسميتهم للتقدير اليومي بالبداء ادعو أن الخلاف بينهم وبين أهل السنة في البداء خلاف لفظي؛ فقالوا مسألة البداء: (النزاع في هذه المسألة بيننا وبين أهل السنة لفظي، لأن ما ينكرونه من البداء الذي لا يجوز على الله عز وجل تبرأ الشيعة منه، وممن يقول به براءتها من الشرك بالله ومن المشركين، وما يقوله الشيعة من البداء بالمعنى الذي ذكرناه يقول به عامة المسلمين، ... وبه جاء

---

(١)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٤/٢٤٠.

(٢)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٤/٢٣٦-٢٣٨.

(٣)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٤/٢٣٩-٢٤٠.

التنزيل ..﴿ يَسْـَٔلُهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ ﴿٢٩﴾ ﴾ الرحمن: ٢٩، **أي: كل وقت وحين يحدث أمورًا ويجدد أحوالاً من إهلاك وإنجاء وحرمان وإعطاء).** [١]

وبقي هنا أن أشير إلى عدة أمور تتعلق بهذا التقدير:

الأمر الأول: اتخذ بعض الشيعة من إثبات التقدير اليومي ذريعة إلى القول بنفي العلم السابق فانتهج نهج القدرية الأوائل في نفي العلم السابق!!

يقول السبحاني:(القرآن ينص على عدم الفراغ من العلم، قال سبحانه: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴿٢٩﴾ ﴾ الرحمن: ٢٩)[٢].

الأمر الثاني: اتخذ بعض الشيعة من إثبات التقدير اليومي ذريعة إلى القول بنفي التقدير السابق فانتهج نهج القدرية الأوائل في نفي الفراغ من الأمر والقول بأن الأمر أنف!!

يقول السبحاني: (إن الله سبحانه باسط اليدين في مجال التكوين والتشريع ، يقدم ما يشاء ويؤخر ما يشاء ويثبت ما يشاء ويمحو ما يشاء لا يمنعه من ذلك مانع . وما تتخيله اليهود ، وما انتحلوه من أن الله قد فرغ من الأمر وانتهى من الإيجاد والتكوين فصار مكتوف اليدين ، مسلوب القدرة ، فترده هذه الآية وما سبقها من الآيات والأحاديث . وهذا هو القرآن الكريم يصرح بكونه تعالى :﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴿٢٩﴾ ﴾ الرحمن: ٢٩ ، ويقول أيضًا : ﴿ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٥٤﴾ ﴾ الأعراف: ٥٤. والآية مطلقة غير مقيدة بزمان دون زمان . ولأجل ذلك ينسب إلى نفسه كل ما يرجع إلى الخلق والإيجاد ويبين ذلك بصيغ فعلية استقبالية دالة على الاستمرار ، وناصة على أن الفيض والخلق والإيجاد والتدبير بعد مستمر .يقول سبحانه :﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُزْجِى سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُۥ ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ رُكَامًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن

---

(١)أجوبة مسائل جار الله، عبد الحسين شرف الدين الموسوي، ١٠٢.

(٢)الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٧١٨، الإلهيات على هدي الكتاب والسنة والعقل، محاضرات السبحاني بقلم المكي،٢/٣٧٤.

جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ وَيَصۡرِفُهُۥ عَن مَّن يَشَآءُۖ ﴾ النور: ٤٣ . فالأفعال المتعددة الواردة في هذه الآية أعني قوله : " يزجي " ،" يؤلف " ، " يجعل " ، " يخرج " ، " ينزل " **تكشف عن كونه كل يوم هو في شأن وأن أمر الخلق والإيجاد والتصرف بعد مستمر ولم يفرغ منه سبحانه كما تدعيه اليهود** .وقد حكى سبحانه عقيدة اليهود بقوله :﴿ وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرٗا مِّنۡهُم .. ﴾ المائدة: ٦٤ . **فقول اليهود** : ﴿ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ ﴾ المائدة: ٦٤، **يعكس عقيدتهم الكلية في حق الله سبحانه ، وأنه مسلوب الإرادة تجاه كل ما كتب وقدر وبالنتيجة عدم قدرته على الإنفاق زيادة على ما قدر وقضى** . فرد الله سبحانه عليهم بإبطال تلك العقيدة أولاً: بقوله :﴿ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ ﴾ المائدة: ٦٤، وثانيًا بقوله : ﴿ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ ﴾ المائدة: ٦٤ ،. ولأجل ذلك فسر الإمام الصادق الآية المذكورة بقوله :" إن اليهود قالوا : قد فرغ من الأمر فلا يزيد ولا ينقص" . فقال الله جل جلاله تكذيبًا لقولهم : ﴿ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ ﴾ المائدة: ٦٤ ، إلى هنا تبين أن القول بتغيير المصير بالأعمال الصالحة والطالحة يوافق الكتاب والسنة. **والقول بأن المقدر لا يتغير وأن الله فرغ من الأمر يوافق قول اليهود** .

والعجب أن بعض العقائد اليهودية تسربت إلى المجتمعات الإسلامية في بعض الفترات ، **فهذا عبد الله بن طاهر**(١) **دعى الحسين بن فضل**(٢) **وقال له :أشكلت علي ثلاث آيات دعوتك لتكشفها لي . . . قوله تعالى** : ﴿ كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ ﴿٢٩﴾ ﴾ الرحمن: ٢٩ ، **وقد صح أن القلم قد جف بما هو كائن إلى يوم القيامة .فأجاب الحسين – متأثرًا بالعقيدة اليهودية – بقوله** : ﴿ كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ ﴿٢٩﴾ ﴾ الرحمن: ٢٩ **فإنها شؤون يبديها لا شؤون يبتدؤها** ".(٣) وهذه العبارة من

---

(١) عبدالله بن طاهر النقار، يكنى أبا القاسم، وثقه رجال الشيعة، من أصحاب العياشي. انظر: رجال ابن داود، الحلي، ١٢١، المفيد من معجم رجال الحديث، الجواهري.

(٢) الحسين بن فضل بن تمام الكوفي، مجهول. انظر: مستدركات علم رجال الحديث، النمازي، ١٧٩/٣-١٨٠.

(٣) الكشاف، للزمخشري، ٤/ ٤٤٨.

المسؤول تكشف عن تسرب عقيدة إلى تلك الأوساط . **وهو باطل بنفس الآية لأن معناها أنه يحدث الأشياء ويبتدئ بها لا إنه يبديها بعد ما ابتدأها في الأزل.** [1] **ويظهر ذلك جليًا بالمراجعة إلى الأحاديث التي نقلناها عن الصحاح حول القدر ، فإن مضامينها تطابق هذه النظرية ، وتعرب عن أن القدر في نظر هؤلاء عامل حاكم على كل شيء)** [2] .

ويقول أيضًا: (فبما أنه سبحانه: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴿٢٩﴾﴾ الرحمن: ٢٩،.. **[فـ]مشيئته حاكمة على التقدير**[3]**)** [4].

ويقول محمد الملكي: (قال تعالى: ﴿يَسْئَلُهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴿٢٩﴾﴾ الرحمن: ٢٩. **بيان : الظاهر من الآية الكريمة أنه تعالى كل يوم في شأن جديد من إحداث بديع لم يكن وإذهاب أمر قد كان . وهكذا سنته تعالى في جميع ما يحيط به علمه من الحوادث الحكيمة القيمة أن يأتي بشيء منها ويذهب بآخرين . وهو تعالى يعطي ويمنع ويحيي ويميت ويؤاخذ ويعفو . وحيث إن هذه الحوادث مؤسسة على حكمة فاضلة محكمة ، فيحمد ويمجد بها ولا يجوز لأحد أن يسأله تعالى عما يفعل . وإياك أن تتوهم أن هذه الحوادث القيمة الحكيمة مستندة إلى المشية الأزلية)** [5] **أو إلى (المقضي المقدر في الأزل..و.. الكتاب الأزلي)**[1].

---

(١)النفاة للبداء من الشيعة لم يجدوا عضاضة من هذا الأثر! بل صرحوا بتأييده! يقول الشعراني: (قوله : " شؤون يبديها " أي يظهرها في الوجود الخارجي بعد أن كان معلوماً عند الباري ، لا أنه تعالى يبتديها من غير أن يكون له علم بها في الأزل ،.. **وقول الحسين بن الفضل لا يخالف مذهب ساير المؤمنين بالقضاء)** تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٤/ حاشية(٤)، صفحة ٢٣٩.

(٢)الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥٧٥- ٥٧٧.

(٣) النفاة للبداء وتغيير المقدر- من الشيعة لم يرتضوا جعل التقدير اليومي ذريعة لإثبات البداء والتغير في التقدير، يقول الشعراني: (إنه تعالى يميت زيداً ويحيي عمراً ويسقم هذا ويشفي ذلك، وكل يوم هو في شأن، فالتغير بفعله في العالم لا التغيير في حكمه وإرادته بالنسبة إلى شيء واحد)، والأخير المنفي هو (البداء .. بالمعنى المصطلح [الذي يستلزم] أن يقدر الله تعالى موت زيد ثم يبطل هذا التقدير ويقضى بحياته) تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٤/ حاشية(١)، صفحة ٢٤٠.

(٤) الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥٧٧.

(٥) توحيد الإمامية، محمد الملكي، ٣٨٣.

الأمر الثالث: أن بعض الشيعة يرون أن التقدير اليومي للخلائق راجع إلى قابلية المرء واستعداده الذاتي؛ وليس ثمة شيء آخر!!؛ وعليه فليس لتقديره سبحانه وتدبيره اليومي ومشيئته أي أثر!

يقول الفيض الكاشاني: الأشياء (**بقدر استعداداتها مستغنيات كل في وقته ومحله وعلى حسب طاقته وإنما فقرها وفقدها ونقصها بالقياس إلى ذواتها وقوابل ذواتها**) [٢].

ويقول: الأشياء(منقادة لله سبحانه بتقلصها وازديادها يتصرف فيها على حسب مشيته **وتدعو الله بالسنة استعداداتها وتسأله ما تستعد له فتستجاب قال الله تعالى:** ﴿ يَسْـَٔلُهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴿٢٩﴾ ﴾ الرحمن: ٢٩).[٣]

ويقول صدر الدين الشيرازي: (أما قوله:﴿ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴿٢٩﴾ ﴾ الرحمن: ٢٩، فقد مر أنه من جهة كثرة القوابل والاستعدادات، فهو من جهة شأن واحد **ومن جهة القوابل شئون كثيرة**)[٤].

ولا يخفى أن ذلك نفي لحقيقة التقدير اليومي!

الأمر الرابع: أن أتباع فلسفة ابن عربي العرفانية القائلين بالأعيان الثابتة والتجليات والظهورات الإلهية يدعون ما يلي:

- **أن التقدير اليومي للخلائق راجع إلى طبيعة الأشياء ذاتها؛ –أي: الأعيان الثابتة–، وليس ثمة شيء آخر؛ فليس لتقديره سبحانه وتدبيره اليومي ومشيئته أية أثر!**

=

(١) توحيد الإمامية، محمد الملكي، ٣٨٢.

(٢) الوافي، الفيض الكاشاني، ١/٣٥٤-٣٥٥، وانظر: كتاب عين اليقين، الفيض الكاشاني، ١/٣٤٨.

(٣) الوافي، الفيض الكاشاني، ٩/١٥٤٥.

(٤) شرح أصول الكافي، ملا صدرا، ٤/١١٢.

يقول عبدالرزاق القاشاني: (سر القدر المتحكم على الخلائق [أن]لا يظهر في الوجود إلا ما ثبت في الأعيان الممكنة ولا يتجلى الحق إلا بصورة حال المتجلى فيه ، ولهذا قيل : **كل يوم هو في شأن يبديه ، لا في شأن يبتديه**) [1].

- **أن التقدير اليومي يرجع إلى تجليات الرب وظهوره في خلقه! فالرب –بزعمهم– يتجلى في كلّ خلق بظهور خاصّ به، فله تعالى بحسب كلّ يوم هو في شأن شئونات وتجلّيات في مراتبه الإلهيّة[2]، وقد اتخذوا من قوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴿٢٩﴾﴾** الرحمن: ٢٩، مستندًا على بدعتهم، فادعوا أن فيها دلالة **(على أن هويته كل يوم في شأن من شؤون الخلق ظاهرة فيه بمظهر خاص من مظاهر الأسماء والصفات).** [3]

يقول حبيب الله الخوئي: (على **مشرب العرفان للحقّ سبحانه وتعالى في كلّ خلق ظهور خاصّ به وهو تعالى متجلّ للعباد على حسب استعداداتهم المتنوعة بالعطايا الأسمائيّة الفائضة عليهم بالفيض المقدّس ، بل له تعالى بحسب كلّ يوم هو في شأن شئونات وتجلّيات في مراتبه الإلهيّة**) [4].

ومن نصوص أرباب الاتجاه العرفاني في تقرير ذلك:

- (اعلم أن للحق سبحانه وتعالى بحسب ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴿٢٩﴾﴾ الرحمن: ٢٩ ، شؤونات وتجليات في مراتب الإلهية وإن له بحسب شؤونه ومراتبه صفات وأسماء) [5] و(لما

---

(١) شرح فصوص الحكم، عبد الرزاق القاشاني، ١٣٠.

(٢) وفي تقرير ذلك يقول ابن عربي:(﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴿٢٩﴾﴾ الرحمن:٢٩، فكل حال في الكون فهو عين شأن إلهي وقد تقرر.. أنه تعالى لا يتجلى في صورة واحدة لشخصين ولا في صورة واحدة لشخص مرتين)،الفتوحات المكية لابن عربي، ٢/ ٧٧.

(٣)تعليق أبو العلا عفيفي على فصوص الحكم لابن عربي، ٢/ ٢٨٧.

(٤) منهاج البراعة، حبيب الله الخوئي، ٢٧٩/١٧.

(٥) شرح فصوص الحكم، محمد قيصري رومي، ٤٣.

كانت التجليات الإلهية المظهرة للصفات متكثرة بحكم ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ ﴿٢٩﴾﴾ الرحمن: ٢٩ ، صارت الأعراض متكثرة غير متناهية) (١).

- **(تحول الحق سبحانه بكماله الذاتي في مراتب شؤونه وأسمائه ومظاهره كما قال تعالى: ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ ﴿٢٩﴾﴾** الرحمن: ٢٩ **المستدعى لظهوره كل لحظة ولمحة في ألف ألف مظهر** أو أكثر، فليس بممتنع). (٢)
- (متى نظرت إلى العالم بعين الجمع في الوجود بين الحق والخلق ، رأيت حقا في **خلق ، لأن الوجود الواحد في ذاته ظهر في صور أعيان كثيرة كما قال تعالى: ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ ﴿٢٩﴾﴾** الرحمن: ٢٩، **فالكثرة في شؤونه وأحواله وظهرت في مرايا أعيان العالم).** (٣)
- **(لا يتناهى تعيّنات الحق وتنوعات ظهوراته ....، كما دلّ على ذلك بقوله : ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ ﴿٢٩﴾﴾** الرحمن: ٢٩). (٤)
- (ينبغي أن تعرف **أيضًا أنّ من جملة كمالاته تعالى هو أن يظهر بصورة كلّ ممكن ومعناه ، وبصورة كلّ ما يمكن أن يفرض وجوده أو لا يفرض ، لا إلى نهاية ولا يتكرّر شيء من هذه الصور ولا من معانيها بوجه من الوجوه ... وقوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ ﴿٢٩﴾﴾** الرحمن: ٢٩، **إشارة إلى هذا المعنى)** (٥)
- (عبّر.. بالتقدير والشأن في قوله : ﴿ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ﴿٩٦﴾﴾ الأنعام: ٩٦، وفي قوله :﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ ﴿٢٩﴾﴾ الرحمن: ٢٩. وتقديره وهو أنّه كلّ يوم من أيّامه الألوهيّة الَّتي هي خمسين ألف سنة، أو من أيّام الدنيا الَّتي هي سبعة آلاف سنة في شأن

---

(١) شرح فصوص الحكم، محمد قيصري رومي، ٧٧.

(٢) مصباح الأنس، الفناري، ٢٢٥

(٣) مصباح الأنس، الفناري، ٦٦٤

(٤)رسالة النصوص، القونوي، ٤٩-٥٠.

(٥) جامع الاسرار، حيدر آملي، ١٦٠-١٦١.

من هذه الشؤون ، وأمر من هذه الأمور **الَّذي هو استيفاء حقوق كلّ اسم من أسمائه في صورة مظهر من مظاهره ومرتبة من مراتبه في مواطن النزول والعروج والظهور والبطون ، وذلك لأنّ الأكوان مظاهر الأفعال** ، والأفعال مظاهر الصفات والصفات مظاهر الذات (الأسماء) والأسماء مظاهر الذات وكمالاتها الذاتيّة الغير المتناهية).[1]

وبناء على زعمهم بأن الموجودات هي ظهورات للرب وأن ذلك هو مصداق لقوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴿٢٩﴾﴾ الرحمن: ٢٩ :

- **ادعوا: أن أول ظهور للرب هو الإنسان الكبير المسمّى بآدم، وهو النور والقلم والروح والعقل، وثاني ظهور للرب هو حواء، المسماة بالنفس النفس الكلّيّة ، واللّوح المحفوظ ، والكتاب المبين!**

جاء في كتاب جامع الأسرار ومنبع الأنوار: (اعلم أنّ فعل الله تعالى عبارة عن صدور الموجودات عنه، إجمالاً وتفصيلاً ، غيبًا وشهادة ، من الأزل إلى الأبد ، صدورا غير منقطع ، لقوله تعالى:﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴿٢٩﴾﴾ الرحمن: ٢٩ .

وبيان ذلك على حسب الترتيب ، هو أنّ الله تعالى لمّا أراد التنزّل من حضرة الذات إلى حضرة الأسماء والصفات ، ومنها إلى حضرة الأكوان المعبّر عنها بالعالم ، والظهور بصورها ...ظهر أوّلاً بصورة حقيقة كلّيّة وتعيّن بها وتقيّد بصورتها ، وهي حقيقة « **الإنسان الكبير** » **المسمّى بآدم** ، ... **وهذه الحقيقة لها أسماء كثيرة بحسب اعتباراتها ، منها النور ، ..ومنها العقل ، ..ومنها القلم ..ومنها الروح الأعظم ، .. وغير ذلك من الأسماء ثمّ بعد ذلك ظهر تعالى بصورة حقيقة أخرى ، وهي نفس هذا الإنسان المسمّاة بـ « حواء الحقيقيّة » المخلوقة من ضلعه الأيسر ،.. ولها أيضًا أسماء كثيرة ، منها النفس الكلّيّة ، واللّوح المحفوظ ، والكتاب المبين ، وغير ذلك من الأسماء بحسب اعتباراتها أيضًا)** .[2]

---

(١)تفسير المحيط الأعظم، حيدر الآملي، ٢٩٦/٣، وانظر منه: ٣٥٢/٢.-٣٥٥.

(٢)جامع الأسرار ومنبع الأنوار، حيدر آملي، ١٤٤ - ١٤٥.

- **ادعوا أن الإنسان الكامل هو المظهر التام والتجلي الجامع لقوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴿٢٩﴾﴾** الرحمن: ٢٩ .

يقول الخميني: (**إن الله تعالى بمقتضى اسم** ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴿٢٩﴾﴾ الرحمن: ٢٩ ، **في كل آن شانًا ، ولا يمكن التجلي بجميع شؤوناته إلا للإنسان الكامل . فإن كل موجود من الموجودات من عوالم العقول المجردة والملائكة المهيمنة والصافات صفًا، إلى النفوس الكلية الإلهية والملائكة المدبرة والمدبرات أمرًا وسكان الملكوت العليا ، وسائر مراتبها من الملائكة الأرضية مظهر اسم خاص ، يتجلى له ربه بذلك الاسم . ولكل منها مقام معلوم ، منهم ركع لا يسجدون ومنهم سجد لا يركعون، لا يمكن لهم تجاوز مقامهم وتخطي محلهم .....**

وأما أهل يثرب الإنسانية ومدينة النبوة فلا مقام لهم ، فلهذا صاروا حاملي الولاية المطلقة العلوية التي هي كل الشؤون الإلهية ، وصاروا مستحقين للخلافة التامة الكبرى ، ... فالسالك إذا تجلى له ربه بكل اسم اسم وتحقق بمقام كل اسم خاص صار قلبه قابلا للتجلي بالاسم الجامع الذي فيه كل الشئونات وتمام الجبروت والسلطان) [١].

ويقول: (إن حالات السالك ومقاماته في سيره وسلوكه مختلفة ، **فإن الإنسان مظهر اسم** ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴿٢٩﴾﴾ الرحمن: ٢٩ ، **ففي كل حال وشأن يظهر له محبوبه باسم ويتجلى له معشوقه ومطلوبه بتجلّي)** [٢].

ويقول الكربلائي: **الإنسان الكامل (هذا العبد مظهر لقوله تعالى :** ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴿٢٩﴾﴾ الرحمن: ٢٩) . [٣]

ويقول أيضًا: الإنسان الكامل (سائر بنور ربّه في حقائق الأمور والأشياء ، وبصفاء ذاته يحاذي بها شطر الحق ، ولا يشغله شيء عن شيء لكمال قابليته ، فيتطور بكلّ طور ، ويتلوّن بكلّ

---

(١) شرح دعاء السحر، الخميني، ١٤٩-١٥٠.

(٢) شرح دعاء السحر، الخميني، ١٢٣.

(٣) الأنوار الساطعة، الكربلائي، ١٤٧/١.

لون...**وحال العبد حينئذ على مفاد قوله تعالى وعلى مظهرية قوله تعالى على حسب ما يقتضيه حاله وهو قوله تعالى :﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴿٢٩﴾﴾** الرحمن: ٢٩). [١]

الجانب الثاني: موقف الشيعة الإمامية من المحو والإثبات في المقادير:

يربط الشيعة بين مسألة المحو والإثبات في المقادير وبين عقيدة البداء الفاسدة، ولعل اختلاف مواقفهم من البداء كان له أثر في اختلاف موقفهم من تغيير المقادير والمحو والإثبات فيها؛ ومن هنا كان للشيعة موقفان تجاه هذه المسألة:

الموقف الأول: منع التغير في المقادير، إذ جميع الحوادث مقدرة على وجه يمتنع تطرق الزيادة والنقصان والتغيير إليها، فالتغير في الأشياء المقدرة المقضية بداء وهو غير جائز على الله!

وقد نحى إلى هذا الرأي الشعراني؛ فنفى (تغيير قضاء بالنسبة إلى شخص واحد في زمن واحد). [٢]

يقول: (ليس.. يقدر الله تعالى موت زيد ثم يبطل هذا التقدير ويقضى بحياته، بل.. التغير بفعله في العالم لا التغيير في حكمه وإرادته بالنسبة إلى شيء واحد). [٣]

ويقول: (ليس [هناك] تغيير حكم وقضاء راجع إلى شخص بعينه بل إثبات حكم بعد زوال حكم آخر وهو النسخ أو إيجاد شيء بعد إفناء شيء آخر كإحياء زيد بعد إماتة عمرو). [٤]

ويقول: (إذا اعتقد الإنسان أن القضاء لا يتغير، وأن علمه تعالى تعلق بحصول الصحة من المرض وطول العمر والغنى بعد الفقر بعد حصول أسباب طبيعية؛ كشرب الدواء والتجارة والسعي في طلب الرزق، أو أسباب روحانية كصلة الرحم والدعاء والتضرع كفى في السعي والطلب وفي الدعاء

---

(١) الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٢/٣٥٤.

(٢)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٤/ حاشية(١)، صفحة ٢٥٤.

(٣)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٤/ حاشية(١)، صفحة ٢٤٠.

(٤)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٤/ حاشية(١)، صفحة ٢٥٤.

أيضًا وبذلك يجمع بين القول بالقضاء والقدر وبين اختيار العبد وتكليفه بالسعي والعمل لتحصيل معاشه ومعاده من غير أن نلتزم بالبداء المصطلح). [1]

ويقول: (وربما تمحل بعض وقال: إنا لا نقول بالجهل والندامة **بل الله تعالى قضى حكمًا يعلم أنه يغيره بسبب حادث مثلاً ويحكم الله تعالى بقصر عمر زيد مع أنه يعلم أنه يتصدق ويصل الرحم فيستحق طول العمر ويغير الحكم الأول ويطيل عمره وهذا معنى ... فيه تناقضاً صريحًا!** مثل: أن يقال عزم زيد على إقامة عشرة أيام في بلد مع أنه يعلم أنه لا يقيم به أكثر من ثلاثة أيام وكيف يحكم الله تعالى بقصر عمر رجل يعلم أنه يطيل عمره ؟ فإن قيل لا تناقض في حكمين مختلفين موقوفين على شرطين مختلفين فيحكم بقصر عمره إن لم يصل الرحم ولم يتصدق ، وبطوله إن وصله وتصدق ، فيرفع التناقض باختلاف الشرط . **قلنا : لا يطلق الإرادة والمشية والقضاء والقدر وأمثالهما إلا على الطرف المثبت الذي حصل شرطه الذي حكم الشارع بوقوعه ولا يطلق على ما يعلم تعالى أنه لا يقع قط ، فلا يقال : قضى الله تعالى بظلمة النهار وضياء الليل على فرض كون الشمس طالعة ليلاً وآفلة نهارًا وكذلك لا يقال قضى الله بكون الحمار ناطقاً أي إن صار إنسانًا، وكون النار باردة أي إن صارت ماء، وكون عمر زيد قصيرًا إن لم يصل الرحم مع علمه تعالى بكون عمره طويلاً لصلة الرحم**). [2]

ويقول معقبًا على –قول المازندراني: (البداء ....في العرف على ما استفدت من كلام العلماء وأئمة الحديث يطلق على معان كلها صحيح في حقه تعالى؛ منها:) [3] (**ترجيح أحد المتقابلين والحكم بوجوده بعد تعلق الإرادة بهما تعلقاً غير حتميّ** لرجحان مصلحته وشروطه على مصلحة الآخر وشروطه، ومن هذا القبيل إجابة الداعي وتحقيق مطالبه وتطويل العمر بصلة الرحم وإرادة إبقاء قوم بعد إرادة إهلاكهم)–. [4]

---

(١)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٤/ حاشية(١)، صفحة ٢٥٥.

(٢)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٤/ حاشية(١)، صفحة ٢٣٦.

(٣)شرح أصول الكافي، مولي محمد صالح المازندراني، ٤/ ٢٣٦-٢٣٧.

(٤)شرح أصول الكافي، مولي محمد صالح المازندراني، ٤/ ٢٣٨.

(قوله: " تعلقًا غير حتميّ" هذا من طغيان القلم أو سهو وذهول من القائل، وليس أحد معصومًا عن الخطأ ولا يجوز على الله تعالى إلاّ الحتم والحكم ولا يقبل قضائه الترديد ، وكما أن الندامة عليه تعالى محال، **كذلك التردد بل كل ما تعلق علمه وإرادته به فهو كما هو من الأزل ولم يحصل القطع بعد الترديد** ، فإن قيل : فما معنى إجابة الدعاء وتطويل العمر بصلة الرحم وأمثال ذلك ؟ قلنا : الأمر فيه كالأمر في ساير الأسباب، فكما تعلق إرادته تعالى بإرسال السحاب ونزول المطر بسببه كذلك تعلق علمه وإرادته بصلة الرحم من فلان وطول عمره بالصلة، وأنه لو لم يصل رحمه لم يطل عمره ،كما أنه لو لم يرسل السحاب لم ينزل المطر ، فقصر العمر إنما هو على فرض عدم صلة الرحم وطوله على فرض الصلة ، والثاني هو الواقع وتعلق علمه بالثاني). [1]

ويقول: (عمر من يصل رحمه ويتصدق طويل بسبب صلة الرحم والصدقة وليس له أجل آخر قريب غير مشروط ، وإنما يكون البداء إذا كان لشيء واحد بعينه أجلان لا أن يكون لشيء أجل محتوم ولشيء آخر أجل موقوف فإن قيل إذا كان لشيء أجل موقوف على شرط فلابد أن يكون له أجل آخر غير موقوف على فرض عدم ذلك الشرط ، قلنا: **لا نسلم ذلك بل الأجل المسمى الذي تعلق علم الواجب تعالى بوقوعه هو الأجل الموقوف على الشرط الذي علم تعالى بوجوده وحصوله وليس غيره أجلاً مقدراً في علمه تعالى** ، مثلاً : أبو لهب[2] قضى عليه بأنه سيصلى نارًا ذات لهب بسبب كفره وليس له قضاء آخر بأنه يدخل الجنة ولا بأنه يدخل النار ولو بغير سبب كفره حتى يلزم الجبر.

وغاية ما يمكن أن يتوهم هنا قضية منطقية غير بتية لم تثبت في قضائه تعالى ولم يتعلق بها مشيئته وهو أن زيداً لو لم يصل رحمه كان عمره قصيرًا لكنه يصل في علم الله فلا يكون عمره قصيرًا وإن بنينا على تسمية هذه القضايا قضاء وقدرًا ومشية وإرادة يكون كل ممتنع بالغير

---

(١)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، حاشية(١)، ٤/ ٢٣٨.

(٢)أبو لهب: عبد العزى بن عبد المطلب بن هاشم القرشي، عم النبيﷺ ،كان أحمر الوجه، مشرَقا، فلقب في الجاهلية بأبي لهب، من أشد الناس عداوة للمسلمين في الإسلام، مات في السنة الثانية من الهجرة بعد وقعة بدر بأيام ولم يشهدها. انظر: الأعلام للزركلي ٤/١٢.

مقضيًا مقدرًا ، مثلاً : اليوم مظلم إن لم يطلع الشمس قضاء إلهي فيكون طلوعها وإضاءة النهار بداء لأنه تغيير القضاء) [١]

ويقول معقبًا على –قول المازندراني: (الأمور قسمان: **القسم الأول أمور محتومة حتمها الله تعالى قبل أوان وجودها** وهو يوجدها في أوقاتها لا محالة ولا يمحوها ، ... والقسم الثاني أمور غير محتومة حتمها موقوف على مشية وإرادة حادثة في أوقاتها "يقدم منها ما يشاء ويؤخر منها ما يشاء" فعلم من ذلك تجدد إرادته تعالى في القسم الثاني وهو معنى البداء)– . [٢]

(قوله : "الأمور قسمان الأول أمور محتومة " ...لا نسلم التقسيم بل الأمور قسم واحد وهو المحتوم فإنه تعالى يعلم ما يقع ولا يتردد في شيء فكل شيء موقوف على شرط يعلم أن شرطه يحصل أو لا يحصل فإن علم أنه يحصل الشرط يعلم أنه يحصل المشروط به أيضًا ، وإن علم أنه لا يحصل الشرط علم أنه لا يحصل المشروط ، وليس له تعالى تجدد علم بعد الجهل ولا تجدد عزم بعد الترديد ، فليس التغيير في علمه تعالى وإرادته). [٣]

ويقول: **(والحق أن .. الأمور تكون مطلقًا محتومة** في علم الباري تعالى). [٤] (ولا معنى للقضاء غير المحتوم إلاّ على البداء بالمعنى الباطل). [٥]

وبما أن الشيعة اتخذوا من إثبات المحو والإثبات في المقادير ذريعة لإثبات البداء فقد خالفهم الشعراني في ذلك، وحمل المحو والإثبات إما على محو شخص من الوجود وإثبات شخص آخر! أو على نسخ الأحكام والشرائع، ولم ير فيه إثبات للبداء أو تغيير المقدر!

---

(١)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٤/ حاشية(١)، صفحة ٢٤٣.

(٢)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٤ / ٢٤٨.

(٣)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٤/ حاشية(١)، صفحة ٢٤٨.

(٤)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٤/ حاشية(١)، صفحة ٢٤٩.

(٥)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٦/ حاشية(١)، صفحة ٢٧.

يقول الشعراني: (وبالجملة إذا خلق زيدًا وأماته ثم خلق عمرًا فهذا .. خلق جديد وإذا شب زيد ثم شاخ فهذا .. أمر جديد حدث .. و ﴿ يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩، بمعنى: أنه يمحو زيدًا من لوح الوجود ويثبت عمرًا). [١]

ويقول-معقبًا على ما قاله المازندراني: (**أن المحو يتعلق بالموجود والإثبات يتعلق بالمعدوم** ، وكل ذلك لعلمه تعالى بالمصالح العامة والخاصة والشرائط ، فيزيل وجود ما أوجده ويفيض وجود ما أراد إيجاده لانقضاء مصالح الوجود وشرائط حسنه في الأول وتحققها للثاني وتلك المصالح والشرائط مما يختلف باختلاف الأوقات والأزمان **ودلالته على البداء بمعنى تجدد التقدير والمشية والإرادة في كل وقت بحسب المصالح ظاهرة**).- [٢]

(قوله :" ودلالته على البداء " كما أن عدم دلالته على البداء بالمعنى المصطلح أيضًا ظاهر ويصدق على نسخ حكم بحكم أو شريعة بشريعة أنه محو وإثبات أي محو السابق وإثبات اللاحق ، **والبداء المصطلح إثبات شيء ثم محو ذلك الشيء بعينه).** [٣] فـ(قوله... **لا يدل على البداء بالمعنى المصطلح، أعنى: تغيير المقدرات).** [٤] (والحق أنه تعالى كان عالمًا من الأزل بما يفعل في كل زمان وتعلق مشيئته به **ولا تغير في مشيئته ولا يؤخر ما أراد تقديمه من الأزل ولا يقدم ما أراد تأخره من الأزل).** [٥]

الموقف الثاني: إثبات المحو والإثبات في المقادير:

وهذا الموقف هو ما تقتضيه مرويات الشيعة؛ فالناظر في كتب الأخبار والأحاديث الشيعية يلحظ أن **جملة من مروياتهم جاءت بإثبات المحو والإثبات في المقادير؛** وأنه (سبحانه يمحو ما يشاء من القضاء ويثبت ما يشاء من غير تغيير للعلم الأزلي) [٦] بل (**هو جل شأنه – عالم منذ الأزل بما**

---

(١) تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٤/ حاشية(١)، صفحة ٢٣٧.

(٢)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٤/٢٤١.

(٣)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٤/ حاشية(١)، صفحة ٢٤١.

(٤)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٤/ حاشية(١)، صفحة ٢٤٣.

(٥)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٤/ حاشية(٣)، صفحة ٢٤٧.

(٦)الفصول المهمة في أصول الأئمة، الحر العاملي، ١ /٢١٩.

تؤدي إليه مشيئته من المحو والإثبات). [1] فـ**(ما نشأ منه سبحانه حكم وإرادة في شيء بالمحو والإثبات على حسب المصالح إلا كان ذلك الشيء ومحوه وإثباته ومصالحهما في علمه)**[2](فهو سبحانه كان في الأزل عالمًا بأنه يمحو ذلك الشيء الثابت في وقت معين لمصلحة معينة عند انقطاع ذلك الوقت وانقضاء تلك المصلحة ويثبت هذا الشيء في وقته عند تجدد مصالحه). [3] [4]

ومن مروياتهم في ذلك:

- عن أبي عبد الله عليه السلام قال: "إن الله تبارك وتعالى كتب كتابًا فيه ما كان وما هو كائن فوضعه بين يديه فما شاء منه قدم وما شاء منه أخر وما شاء منه محى وما شاء منه كان وما لم يشأ لم يكن"[5].
- وعنه أيضًا قال: "إن الله يقدم ما يشاء ويؤخر ما يشاء ويمحو ما يشاء ويثبت ما يشاء وعنده أم الكتاب"[6] .
- وعنه أيضًا أنه قال في هذه الآية : ﴿ يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ ﴾ الرعد: ٣٩،"**وهل يمحي إلا ما كان ثابتًا؟ وهل يثبت إلا ما لم يكن ؟**"[7].
- وعنه أيضًا أنه سئل:﴿ يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩ ؟ فقال :"إنه إذا كان ليلة القدر، ونزلت الملائكة الكتبة إلى السماء الدنيا فيكتبون ما يقضى في تلك السنة من أمر ، **فإذا أراد الله أن يقدم شيئًا أو يؤخره ، أو ينقص منه أو يزيد ، أمر الملك فمحا ما شاء ، ثم أثبت الذي أراد**"[8].

---

(١) رسالة في البداء، البلاغي، ١٨.

(٢)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٢٥٠/٤.

(٣)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٢٥٠/٤ – ٢٥١.

(٤)تنويه! هذا القول ينقضه ما أتت به مرويات الشيعة ونصوصهم من إثبات المحو والإثبات والبداء في العلم الإلهي!!

(٥) تفسير العياشي، ٢١٦/٢، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ١١٩/٤.

(٦)تفسير العياشي، ٢١٨/٢، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ١٢١/٤.

(٧)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب البداء، برقم (٣)، ١٤٦/١-١٤٧، قال المجلسي: (حسن)، مرآة العقول، المجلسي، ١٣٧/٢، التوحيد، الصدوق، ٣٣٣، الوافي، الفيض الكاشاني، ٥١٠/١، بحار الأنوار، المجلسي، ١٠٨/٤، ط. مؤسسة الوفاء.

(٨)تفسير العياشي، ٢١٦/٢، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء،١١٩/٤.

- وفي دعاء منسوب له أنه كان يقول: "يا ذا المن لا من عليك ، يا ذا الطول لا إله إلا أنت، ظهير اللاجئين ومأمن الخائفين ، وجار المستجيرين **إن كان عندك في أم الكتاب أني شقي أو محروم أو مقتر علي رزقي ، فامح من أم الكتاب شقائي وحرماني واقتار رزقي، واكتبني عندك سعيدًا موفقًا للخير ، موسعًا علي رزقك، فإنك قلت في كتابك المنزل على نبيك المرسل صلواتك عليه وآله ،**﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩ ، وقلت: ﴿ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ الأعراف:١٥٦، وأنا شيء؛ فلتسعني رحمتك يا أرحم الراحمين وصلى الله على محمد وآل محمد!" (١).
- وعن أبي جعفر؛ في رواية قال فيها-كما يدعون -:"وأمر موقوف لله تعالى فيه المشيئة يقدم منه ما يشاء ويؤخر ما يشاء. وهو قوله تعالى : ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩ "(٢).
- **وفي رواية سأل محمد بن صالح الأرمني أبا محمد العسكري عليه السلام عن قول الله عز وجل:** ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾﴾ الرعد:٣٩ فقال أبو محمد : وهل يمحو إلا ما كان ويثبت إلا ما لم يكن، **فقلت في نفسي هذا خلاف ما يقول هشام بن الحكم: إنه لا يعلم الشيء حتى يكون ؟** فنظر إلي أبو محمد عليه السلام فقال: "تعالى الجبار العالم بالأشياء قبل كونها".

و قد نحى إلى هذا القول جمع من الشيعة ؛ فجاء في أقوالهم إثبات تغير المقادير والمحو والإثبات فيها.

ومن نصوصهم في إثباته:

يقول المجلسي الأول: (قدر جميع ما كان وما يكون **فلا يمكن تغيير المقدر إلا الله**). (١)

---

(١) مصباح المتهجد، الطوسي، ٣٥٧، تهذيب الأحكام، الطوسي، ٣/٧٢-٧٣، الوافي، الفيض الكاشاني، ١١/٤٤٠، بحار الأنوار، المجلسي، ٨٧/٧-٨، ط. مؤسسة الوفاء.

(٢) الأمالي، الطوسي، ٦٠، بحار الأنوار، المجلسي، ٤/١٠٢، ط. مؤسسة الوفاء.

وجاء في حاشية كتاب التوحيد للصدوق ما نصه: (يمحو الله ما يشاء مما ثبت في كتاب التقدير عند عمال الملكوت ويثبت مكانه أمرًا آخر ﴿ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩، التي إليها يرجع أمر الكتاب في المحو والإثبات) [٢].

ويقول المجلسي: الله تعالى (بيده.. إحكام التقديرات وإمضائها ونقضها بالدعوات والصدقات ونحوهما ، كما ..قال تعالى : ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩). [٣]

ويقول المازندراني: (القدر –وهو تقدير الأشياء– والقضاء –هو الحكم بها– .. يجوز المحو والإثبات بعدهما قبل الإمضاء) [٤].

ويقول:(يجوز البداء في بعض المقدرات والمدبرات ...ومواقع جوازه: وهي ما لم يبلغ الامضاء الحتم مثلاً إذا قدر صحة زيد أو سقمه أو غناه أو فقره أو طول عمره أو قصره تقديرًا غير حتمي مشروطًا بالتصدق أو صلة الرحم **أو بعدمها جاز البداءِ والتغيير**). [٥]

ومن هنا قالوا بـ(**جواز الدعاء برد البلاء المقدر ، وطلب تغيير قضاء السوء ، واستحباب ذلك**).[٦]

والشيعة بهذا الاعتبار نصوا على (أنّ المقدّرات على قسمين : مقدّر محتوم ، ومقدّر غير محتوم ، **والقدر غير المحتوم قابل للتغيير من قبل الإنسان بأعماله الصالحة ، كالدعاء والاستغفار وصلة الرحم والصدقة**). [٧]

=

(١) روضة المتقين، المجلسي الأول، ٢١٧/١٣

(٢)تعليق هاشم الحسيني الطهراني على هامش كتاب التوحيد للصدوق، هامش(١)صفحة٣٣٣

(٣) بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٣٥٧/٨٣.

(٤)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٢٣١/١٠-٢٣٢.

(٥)شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٨/٨.

(٦)وسائل الشيعة، الحر العاملي، ١٠٩/٤، مستدرك الوسائل، حسين النوري الطبرسي، ١٧٧/٥.

(٧) موسوعة من حياة المستبصرين، مركز الأبحاث العقائدية، ٥٨/٥.

أي: جعلوا (القضاء والقدر .. على قسمين: حتم وغير حتم) .[1]

يقول محسن الخزازي:(التقدير حتم وغير حتم).[2]

ويقول الطباطبائي: (القضاء ينقسم إلى قضاء متغير وغير متغير)[3] و(إن لله سبحانه في كل شيء قضاء ثابتًا لا يتغير، وبه يظهر فساد ما ذكره بعضهم أن كل قضاء يقبل التغيير، واستدل عليه بمتفرقات الروايات والأدعية الدالة على ذلك، والآيات والأخبار الدالة على أن الدعاء والصدقة يدفعان سوء القضاء، وفيه أن ذلك في القضاء غير المحتوم).[4]

ويقول حبيب الله الخوئي:(القضاء ينقسم إلى قضاء ثابت محتوم لا **يتغيّر وقضاء متغيّر** .. فإيّاك أن تظنّ أنّ الدّعاء ينافي القول بالقضاء فإنّه﴿ يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩)[5][6].

هذا وفي موقف الشيعة من المحو والإثبات أمور ونكات أشير إليها في مطاوي الصفحات الآتية:

الأمر الأول: معنى المحو والإثبات عند الشيعة الإمامية:

تعددت تعريفات الشيعة للمحو والإثبات:

---

(١) شرح أصول الكافي، محمد المازندراني، ٤/٥.

(٢) بداية المعارف، محسن الخزازي، ١٨١/١.

(٣) تفسير الميزان، الطباطبائي، ٣٧٨/١١.

(٤) تفسير الميزان، الطباطبائي، ٣٧٨/١١.

(٥) منهاج البراعة، حبيب الله الخوئي، ٣٥٥/١٨.

(٦) سبق البيان بأن نصوص الشيعة لم تتفق على نفي تعلق المحو والإثبات والبداء بالقضاء المبرم المحتوم؛ بل هم في ذلك متناقضون مضطربون، وحقيقة أمرهم تعلق البداء والمحو والإثبات بكل شيء!. راجع من هذا البحث ٢٣٩-٢٥٠.

- فتارة يعرفون المحو بإعدام وإزالة الموجود في اللوح المحفوظ أو في الأعيان!، والإثبات بإيجاد المعدوم فيهما!

يقول المازندراني -في معرض شرحه لما ورد في مروياتهم عن أبي عبد الله عليه السلام قال في هذه الآية : ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ﴾ الرعد: ٣٩ ، قال : فقال : "وهل يمحي إلاّ ما كان ثابتًا وهل يثبت إلاّ ما لم يكن"-:

(عن أبي عبد الله عليه السلام قال في هذه الآية) أي في تفسيرها :﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴾ الرعد: ٣٩، محوه وإعدامه ﴿ وَيُثْبِتُ ﴾ الرعد: ٣٩ ، ما يشاء إثباته؛ إيجاده، (قال: فقال) إعادة القول للتأكيد والتقدير : **" وهل يمحي إلا ما كان ثابتًا" في اللوح المحفوظ**[1] **أو في الأعيان "وهل يثبت إلاّ ما لم يكن" ثابتًا فيهما . أن المحو يتعلق بالموجود والإثبات يتعلق بالمعدوم ، وكل ذلك لعلمه تعالى بالمصالح العامة والخاصة والشرائط ، فيزيل وجود ما أوجده ويفيض وجود ما أراد إيجاده لانقضاء مصالح الوجود وشرائط حسنه في الأول وتحققها للثاني وتلك المصالح والشرائط مما يختلف باختلاف الأوقات والأزمان ودلالته على البداء بمعنى تجدد التقدير والمشية والإرادة في كل وقت بحسب المصالح ظاهرة)** .[2]

ويقول محمد الملكي: (إنه تعالى يمحو ما كان ثابتًا بالحقيقة ويثبت ما هو أمر حادث جديد ابتدائي بالحقيقة ولم يكن بوجه أصلاً)؛ (**فـ...الآية الكريمة صريحة في أن المحو حقيقي ومتعلقه الأمر الموجود الثابت – لولا المحو – سواء كان في الأعيان أو الحوادث ، وكذلك صريحة في**

---

(١)**في النص إثبات لوقوع المحو والإثبات في اللوح المحفوظ** وبه ينتقض تخصيص بعض الشيعة بوقوعه في لوح المحو والإثبات! كقول المجلسي الأول: (جف القلم بما فيه أي: جرى وجف مع ما فيه من الضر والنفع **ولا يمكن تغيير المقدرات أي من اللوح المحفوظ وإن أمكن تغييرها من لوح المحو والإثبات)** روضة المتقين، محمد المجلسي، ٢/١٣٥-١٣٦.

(٢) شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٤ /٢٤١.

إثبات ما لم يكن بوجه أصلاً ، لا إبراز وإظهار لما أثبته في الأزل وصريح الروايات أن من ذلك تقديم ما كان مؤخرًا وتأخير ما كان مقدمًا). [1]

ويقول محمد المظفر: **(الذي يطرأ عليه التغيير والمحو بعد الإثبات فهو ما في اللوح المحفوظ بدليل قوله تعالى:﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ﴾** الرعد: ٣٩. **ولنضرب مثالاً لذلك يبين معنى البداء عند الإمامية : فلان من الناس كتب عليه الشقاء في مستهل حياته ، وفي سن الأربعين تاب إلى الله فكتب في اللوح المحفوظ من السعداء . فالبداء هنا محو : اسمه من باب الأشقياء في اللوح وكتابته في باب السعداء).** [2]

- **وتارة ثانية يقرون بأن المحو اذهاب رسم الشيء و إذهاب أثر الكتابة، والإثبات: إقرار الشيء، غير أنهم يجعلون المحو والإثبات إنما هو في كتاب المحو والإثبات لا اللوح المحفوظ!**

يقول الطباطبائي: (قوله تعالى : ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩، **محو الشيء هو إذهاب رسمه وأثره**، يُقال: محوت الكتاب؛ إذا أذهبت ما فيه من الخطوط والرسوم. قال تعالى : ﴿ وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓ ﴾ الشورى: ٢٤، أي: يذهب بآثار الباطل كما قال: ﴿ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ﴾ الرعد: ١٧، وقال:﴿ وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً ﴾ الإسراء: ١٢ ، أي: أذهبنا أثر الأبصار من الليل، فالمحو قريب المعنى من النسخ، يُقال: نسخت الشمس الظل؛ أي: ذهبت بأثره ورسمه .

وقد قوبل المحو في الآية **بالإثبات؛ وهو: إقرار الشيء في مستقره بحيث لا يتحرك ولا يضطرب،** يقال: أثبت الوتد في الأرض إذا ركزته فيها بحيث لا يتحرك ولا يخرج من مركزه.

فالمحو هو إزالة الشيء بعد ثبوته برسمه ويكثر استعماله في الكتاب....والملخص من مضمون الآية: أن الله سبحانه في كل وقت وأجل كتابًا؛ أي: **حكمًا وقضاء** وأنه يمحو ما يشاء من هذه

---

(١) توحيد الإمامية، محمد باقر الملكي، ٣٥٤-٣٥٥.

(٢) عقائد الإمامية، محمد رضا المظفر، ٢٥.

الكتب والأحكام والأقضية ويثبت ما يشاء، أي: **يغير القضاء الثابت في وقت، فيضع في الوقت الثاني مكانه قضاء آخر، لكن عنده بالنسبة إلى كل وقت قضاء لا يتغير ولا يقبل المحو والاثبات، وهو الأصل الذي يرجع إليه الأقضية الأخر وتنشأ منه،** فيمحو ويثبت على حسب ما يقتضيه هو). [1] فـ(قوله : ﴿ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩، أي: أصله فإن الأم هي الأصل الذي ينشأ منه الشيء ويرجع إليه، وهو دفع للدخل وإبانة لحقيقة الأمر، فإن اختلاف حال الكتاب المكتوب لأجل بالمحو والإثبات، أي تغير الحكم المكتوب والقول المقضي به حينًا بعد حين ربما أوهم أن الأمور والقضايا ليس لها عند الله سبحانه صورة ثابتة، وإنما يتبع حكمه العلل والعوامل الموجبة له من خارج كأحكامنا وقضايانا معاشر ذوي الشعور من الخلق، أو أن حكمه جزافي لا تعين له في نفسه ولا مؤثر في تعينه من خارج كما ربما يتوهم أرباب العقول البسيطة أن الذي له ملك بكسر اللام مطلق وسلطنة مطلقة له أن يريد ما يشاء ويفعل ما يريد على حرية مطلقة من رعاية أي قيد وشرط وسلوك أي نظام أو لا نظام في عمله، فلا صورة ثابتة لشيء من أفعاله وقضاياه عنده، وقد قال تعالى :﴿ مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ ﴾ ق: ٢٩، وقال :﴿ وَكُلُّ شَىْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ ﴿٨﴾ ﴾ الرعد: ٨، إلى غير ذلك من الآيات . **فدفع هذا الدخل بقوله:** ﴿ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩، **أي: أصل جنس الكتاب والأمر الثابت الذي يرجع إليه هذه الكتب التي تمحى وتثبت بحسب الأوقات والآجال ولو كان هو نفسه تقبل المحو والإثبات لكان مثلها لا أصلاً لها)** . [2] ومن هنا كان (للأشياء المشهودة جهتان: جهة تغير يستتبع يستتبع الموت والحياة والزوال والبقاء وأنواع الحيلولة والتبدل، وجهة ثبات لا تتغير عما هي عليها، **وهما إما نفس كتاب المحو والإثبات وأم الكتاب،** وإما أمران مترتبان على الكتابين وعلى أي حال تقبل الآية الصدق على هاتين الجهتين)[3].

---

(١)تفسير الميزان، الطباطبائي، ١١/٣٧٤ -٣٧٦ .

(٢)تفسير الميزان، الطباطبائي، ١١/٣٧٦ .

(٣)تفسير الميزان، الطباطبائي، ١١/٣٧٧ .

ويقول علي خان: (قوله تعالى :﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩، المحو : إذهاب ونحوها) و(الأمور الموقوفة عند الله ﷻ [هي]التي يمحو منها ما يشاء ويثبت ما يشاء)أما (الأمور المحتومة التي حتمها الله تعالى قبل أوان وجودها فهو يوجدها في أوقاتها لا محالة ولا يمحوها .فقد ورد .. : "إنّ من الأمور أمورًا موقوفة عند الله يقدّم منها ما يشاء ويؤخّر ما يشاء" وفي هذا المعنى روايات أخر ، وهذا معنى البداء الَّذي ذهبت الفرقة الإماميّة إلى القول به . وقد استدلّ الصادق عليه السلام على وقوعه بالآية المذكورة فقال : "هل يمحي إلا ما كان ثابتًا؟ وهل يثبت إلا ما لم يكن". وبيان الاستدلال : أنّ قوله تعالى : ﴿ يَمْحُواْ ﴾ الرعد: ٣٩، يستدعى كونًا ثابتًا أوّلاً ، لأن المحو ليس سلبًا صرفًا ، ولهذا لا يقال لما لم يوجد قطّ أنّه يمحى ، وكذلك قوله : ﴿ وَيُثْبِتُۖ ﴾ الرعد: ٣٩ يستدعي عدمًا سابقًا . فتحقّق أنّ كلاً من المحو والإثبات يقتضي سنوح أمر وزوال آخر في بعض الصحف العلويّة . قال بعض المحقّقين : فعلى هذا عند الله تعالى كتابان : أحدهما : اللّوح المحفوظ المثبت ، فيه أحوال جميع الخلق إلى يوم القيامة وهو المعبّر عنه بأمّ الكتاب ، وهذا لا يتغيّر ما أثبت فيه .وثانيهما : كتاب المحو والإثبات الذي يمحو الله منه ما يشاء ويثبت فيه ما يشاء) [1].

ويقول المجلسي الأول:(لا يمكن تغيير المقدرات أي من اللوح المحفوظ وإن أمكن تغييرها من لوح المحو والإثبات)[2] .

ويقول المجلسي: (يظهر من الأخبار أن لله ﷻ لوحين : اللوح المحفوظ وهو لا يتغير ، لوح المحو والإاثبات وفيه يكون البداء، كما مر تحقيقه في بابه ، ويومئ إليه قوله سبحانه:﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩) . [3]

---

(١) رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين، علي خان، ١/٨٧-٨٨.

(٢) روضة المتقين، محمد المجلسي، ٢/١٣٥-١٣٦.

(٣) بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٥٤/٣٦٣-٣٦٤.

وهـذا القـول هـو مقتضـى مـا ورد في مـروياتهم عـن أبي عبـد الله ﷺ، سـئل عـن قـول الله : ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعـد: ٣٩، قـال: "إن ذلـك الكتاب كتاب يمحو الله فيه ما يشاء ويثبت ، فمن ذلك الذي يرد الدعاء القضاء ، وذلك الدعاء مكتوب عليه ، والذي يرد به القضاء ، حتى إذا صار إلى أم الكتاب ، لم يغن الدعاء فيه شيئًا"(١).

– وتارة ثالثة يجعلون من معاني المحو والإثبات التقديم والتأخير والزيادة والنقص!

وهـو مقتضى مـا ورد في مـروياتهم عـن أبي عبد الله أنه سئل: ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعـد: ٣٩ ؟ فقـال:" إنـه إذا كـان ليلـة القـدر ونزلـت الملائكـة الكتبة إلى السماء الدنيا فيكتبون ما يقضى في تلك السنة من أمر ، **فإذا أراد الله أن يقدم شيئًا أو يؤخره ، أو ينقص منه أو يزيد ، أمر الملك فمحا ما شاء ، ثم أثبت الذي أراد**" .

وعن أبي جعفر؛ في رواية قال فيها–كما يدعون –: "**وأمر موقوف لله تعالى فيه المشية يقدم منه ما يشاء ويؤخر ما يشاء** . وهو قوله تعالى : ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩".

– وتارة رابعة يـدعون أن (المحـو إنمـا هـو لمـا لـه نحـو ثبـوتي، بتقـدير الأسـباب وتسـبيباتها ، وسيرها في التسبيب) (٢)!

وفي تقرير ذلك قالوا: (إن الله جل شأنه قد اقتضت حكمته ولطفه بعباده – في دلالتهم على مقام إلهيته في علمه و قدره وإرادته – أن يجعل نظام العالم — في أحواله وأدواره ومواليده – مبنيًا – نوعًا – على قوانين الأسباب والتسبيب في المسببات ، المرتبطة بالغايات والحكم ، والدالة على قصدها .وهو الخـالق للسـبب والمسـبب ، والجاعـل للتسـبيب ، وبيـده الأسـباب وتسـبيباتها ، في وجودهـا وبقائهـا وتأثيرها ، وتحكيم بعضها على بعض ، فقد يعدم السبب ، وقد يبطل تأثيره ، وقد يمنع تأثيره بسبب

(١)تفسـير العياشـي، ٢/٢٢٠، بحـار الأنـوار، المجلسـي، ط. مؤسسـة الوفـاء، ١٢١/٤، مسـتدرك الوسـائل، الطبرسـي، ١٧٧/٥.

(٢) رسالة في البداء، البلاغي، ١٨.

آخر ، وقد يعدم ما يحسب الناس أنه موضوع القانون المقرر ويقيم غيره مقامه .**وهذا هو مقام البداء والمحو والإثبات**). [1]

وقالوا: (**مقام المحو والإثبات هو غير مقام أم الكتاب ، وعلم الله المكنون ، ومشيئته وإرادته الأزلية . بل هو في مقام الظاهر في سير الأسباب وتسبيباتها**، فقد تقتضي مشيئته – جل اسمه – أن يمنع أسباب البقاء وطول العمر عن الزاني وقاطع الرحم ، وقد يمنع الأسباب المهلكة عن واصل الرحم والمتصدق والداعي مثلاً ، فيمحو في هذه الموارد ما جعله لنوع الأسباب من التسبيب ، وقد لا يمحوه في بعض الموارد لحكمة أخرى ، فيكون قد أثبته ، أي أبقاه ثابتًا . وقد يراد من قوله تعالى : ﴿ وَيُثْبِتُ ﴾ الرعد: ٣٩ ، أنه يثبت حين المحو خلاف المحو). [2]

وقالوا: (المحو إنما هو لما له نحو ثبوتي بتقدير الأسباب وتسبيباتها ، وسيرها في التسبيب .... . إذ لا يعقل محو ما هو ثابت الوقوع بعينه في علم الله وأم الكتاب . وأما كون المراد من المحو هو إفناء الموجود ، ومن الإثبات إيجاد المعدوم أو إبقاء الموجود ...فيدفعه أولاً: أنه خلاف ظاهر الآية الكريمة وسوقها ، لأن استعمال المحو ومقابلته بأم الكتاب إنما يناسب مقام التسجيل والكتابة ، التي هي كناية عن التقدير والتسجيل بسير الأسباب – وإن كان نوعيًا – . ولا يناسب في المقام إفناء العين الموجودة، مضافًا إلى أنه عند إرادة الإفناء لا يبقى لقوله تعالى : ﴿ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩، معنى تأسيسي ترتبط به أطراف الكلام في الآية ، و يناسب ذكر المحو والإثبات ، كما لا ينبغي أن يخفى) [3].

ولعل هذا القول **في معنى المحو والإثبات قد نشأ عن تأويل بعض الشيعة اللوح بالعلم، ومن هنا نفوا حقيقة المحو والإثبات في المقادير وأولوه بتقدير الأسباب والعلل؛ يقول ناصر الشيرازي: (إن للعلم الإلهي مرحلتين:** علم بالمقتضيات والعلل الناقصة، وعلم بالعلل التامة؛ فما ارتبط بالمرحلة الثانية نعبر عنها بـ: أم الكتاب واللوح المحفوظ، وما ارتبط بالمرحلة الأولى نعبر عنها بـ:لوح المحو

---

(١) رسالة في البداء، البلاغي، ١٧-١٨.

(٢) رسالة في البداء، البلاغي، ٢١.

(٣) رسالة في البداء، البلاغي، ١٨-١٩.

والإثبات؛ **وإلا فليس اللوح موضوعًا في زاوية من السماء حتى يكتبوا أو يمحوا فيه شيئًا ويثبتوا بدله شيئا آخر!!!)**. [1]

- **وتارة خامسة يدعون أن المحو والإثبات من مظاهر أم الكتاب، فالإثبات من مصاديقه بدون عروض تغيّر له والمحو من مصاديقه بعروض التغير فيه!**

يقول الكربلائي: (كتابا المحو والإثبات ، فقد علمت ... أن المراد من الإثبات هو المعلوم الأزلي الذي لم يشأ الله تعالى تغييره بل أراد بقاءه ، فالمراد من الإثبات هو إدامة ما علمه وأخبر به فهو من مظاهر أمّ الكتاب ومن مصاديقه بدون عروض تغيّر له . وأما كتاب المحو فهو أيضًا باعتبار إظهاره قبل المحو ومحوه بعد الإظهار من مظاهر أمّ الكتاب ، إلا أنه من مظاهره ومصاديقه بهذا الاعتبار من التغيير ، وهو تعالى عالم بهذا التغيير .. ، إلا أنه تعالى لمصلحة أخبر عباده أن له تعالى أن يؤخّر أو يقدم أي يغيّر بعض ما أخبر به عباده لمصلحة ، فهذا التغيير أعني كتاب المحو هو المقوم لكتابي المحو والإثبات . وبعبارة أخرى : إن كتاب المحو أعطي عنوانًا واسمًا لكتاب الإثبات وإلا فهو عين أمّ الكتاب ومصداقه)[2].

- **وتارة سادسة يتأولون المحو والإثبات بتأويلات فلسفية!**

ولفلاسفة الشيعة في تأويل المحو والإثبات قولان:

القول الأول: قول من علق المحو والإثبات بالنفوس والأفلاك!

علق بعض فلاسفة الشيعة المحو والإثبات بالنفوس والأفلاك، وادعوا **أنّ (للأفلاك نفوسًا ترتسم فيها صور المقدّرات ويُقال لها لوح المحو والإثبات، وإنّ الأفلاك متحرّكة على الاستدارة والدوام حركة**

---

(١) الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ناصر الشيرازي، ٤٦٦/٦. وانظر: تفسير الميزان، الطباطبائي، ٩/٧.

(٢) الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣١٢/٣.

إرادية اختيارية،[1] **للشبه بعالم العقول، والوصول إلى المقصد الأقصى ، وإنّها مؤثّرة فيما يحدث في عالم العناصر من الموت والمرض والصحة والفقر والغنى)** [2]

وهم في ذلك على اتجاهين:

الاتجاه الأول: يدعي:(أن الأمور كلها عامها وخاصها ومطلقها ومقيدها وناسخها ومنسوخها ومفرداتها ومركباتها وأخباراتها وإنشاءاتها بحيث لا يشذ عنها شيء منتقشة في لوح ، والفائض منه على الملائكة والنفوس العلوية والنفوس السفلية قد يكون الأمر العام المطلق أو المنسوخ حسب ما تقتضيه الحكمة الكاملة من الفيضان في ذلك الوقت ويتأخر المبين إلى وقت تقتضى الحكمة فيضانه فيه **وهذه النفوس العلوية وما يشبهها يعبر عنها بكتاب المحو والإثبات ، والبداء عبارة عن هذا التغيير في ذلك الكتاب).** [3]

وبحسب هذا الاتجاه؛ **فإن المحو والإثبات والتغير (البداء) إنما يقع في النفوس الفلكية لأن علومها جزئية متغيرة وفق اكتمال الشروط التامة للفعل الخاضع لأسباب معينة**[4] (وأما نسبة ذلك كله إلى الله تعالى فلأن كلما يجري في العالم الملكوتي إنما يجري بإرادة الله تعالى)(وإن كان مثل هذه الأمور يشعر بالتغير والنسوخ ، وهو سبحانه منزه عنه) [5].

يقول الفيض الكاشاني: (إن قيل كيف يصح نسبة البداء إلى الله تعالى مع إحاطة علمه بكل شيء أزلاً وأبدًا على ما هو عليه في نفس الأمر وتقدسه عما يوجب التغير والسنوح ونحوهما. فاعلم أن القوى المنطبعة الفلكية لم تحط بتفاصيل ما سيقع من الأمور دفعة واحدة لعدم تناهي تلك الأمور بل إنما ينتقش فيها الحوادث شيئًا فشيئًا وجملة فجملة مع أسبابها وعللها على نهج مستمر ونظام

---

(١) تنويه: القول بأن حركة الأفلاك اختيارية قول باطل مخالف لما دلت عليه النصوص الشرعية، فقد دلت النصوص الشرعية على أن حركة الأفلاك قسرية ، وأن محركها هم الملائكة فالالتزام بأنها حية مختارة مخالف للشرع وتكذيب له!

(٢)مصباح الفقاهة في المعاملات، المكاسب المحرمة (موسوعة الإمام الخوئي)، تقرير بحث السيد الخوئي لتوحيدي التبريزي، ٣٨٥/٣٥. وانظر: أسرار الآيات، صدر الدين الشيرازي، ٦٦.

(٣)بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ١٢٩/٤، زبدة الأصول، محمد صادق الروحاني، ٢٣٦.

(٤) انظر: نظرية البداء عند صدر الدين الشيرازي، عبد الزهرة البندر، ٣٥.

(٥)بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ١٢٨/٤، مرآة العقول، المجلسي، ١٣٠/٢، نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢٣٢-٢٣٣.

مستقر . فإن ما يحدث في عالم الكون والفساد إنما هو من لوازم حركات الأفلاك المسخرة لله ونتائج بركاتها فهي تعلم أنه كلما كان كذا كان كذا فمهما حصل لها العلم بأسباب حدوث أمر ما في هذا العالم حكمت بوقوعه فيه فينتقش فيها ذلك الحكم وربما تأخر بعض الأسباب الموجب لوقوع الحادث على خلاف ما يوجبه بقية الأسباب لولا ذلك السبب ولم يحصل لها العلم بذلك بعد لعدم اطلاعها على سبب ذلك **السبب ثم لما جاء أوانه واطلعت عليه حكمت بخلاف الحكم الأول فيمحى عنها نقش الحكم السابق ويثبت الحكم الآخر**، مثلاً: لما حصل لها العلم بموت زيد بمرض كذا في ليلة كذا لأسباب تقتضي ذلك ولم يحصل لها العلم بتصدقه الذي سيأتي به قبيل ذلك الوقت لعدم اطلاعها على أسباب التصدق بعد ثم علمت به وكان موته بتلك الأسباب مشروطًا بأن لا يتصدق فتحكم أولاً بالموت وثانيًا بالبرء، وإذا كانت الأسباب لوقوع أمر ولا وقوعه متكافئة، ولم يحصل لها العلم برجحان أحدهما بعد لعدم مجيء أوان سبب ذلك الرجحان بعد كان لها التردد في وقوع ذلك الأمر ولا وقوعه فينتقش فيها الوقوع تارة واللاوقوع أخرى **فهذا هو السبب في البداء والمحو والإثبات والتردد وأمثال ذلك في أمور العالم، وأما نسبة ذلك كله إلى الله تعالى فلأن كل ما يجري في العالم الملكوتي إنما يجري بإرادة الله تعالى بل فعلهم بعينه فعل الله سبحانه** حيث إنهم لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون إذ لا داعي لهم على الفعل إلا إرادة الله ﷻ لاستهلاك إرادتهم في إرادته تعالى، ومثلهم كمثل الحواس للإنسان كلما هم بأمر محسوس امتثلت الحاسة لما هم به وإرادته دفعة فكل كتابة تكون في هذه الألواح والصحف فهو أيضًا مكتوب الله ﷻ بعد قضائه السابق المكتوب بقلمه الأول **فيصح أن يوصف الله ﷻ بأمثال ذلك بهذا الاعتبار، وإن كان مثل هذه الأمور يشعر بالتغير والسنوح وهو سبحانه منزه عنه**، فإن كل ما وجد أو سيوجد فهو غير خارج عن عالم ربوبيته ...ولله الحمد على ما فهمنا من غوامض علمه!!) [1].

الاتجاه الثاني: يدعي أن معنى المحو والإثبات إنما هو تجدد الأمثال في صفات النفوس والأفلاك بسبب الحركة الجوهرية وليس زوال صور وثبوت أخرى!!

(١)الوافي، الفيض الكاشاني، ١/٥٠٧-٥١٠.

فـ(النفس الفلكية بما هي نفس مرتبة فيها تمحو ومرتبة أخرى تثبت ففيها التغير على سبيل الاتصال وتجدد الأمثال) [1]

يقول هادي السبزواري: (**نقوش النفوس الفلكية المنطبعة على وجه الجزئية .. متحركة كطبايعها بالحركة الجوهرية فإذا كانت جواهر ذواتها متبدلة كانت صفاتها أيضًا متبدلة، ولكن على سبيل تجدد الأمثال في كلا القبيلين،** ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾﴾ الرعد: ٣٩، **فهذا معنى محوها وإثباتها، لا زوال صور وثبت أخرى، إذ لا يجوز سنوح أمثال هذه التغيرات في الفلكيات وقد جوز بعض .. المحو والاثبات بالمعنى الثاني)**[2].

ومما لا ينتهي منه العجب أن الشيعة نسبوا إلى أئمتهم تأويل المحو والاثبات بحركة الفلك وسرعته وبطأه!!!

فجاء في مروياتهم عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال-كما يدعون- : "إن الله إذا أراد فناء قوم أمر الفلك فأسرع الدور بهم ، فكان ما يريد من النقصان، فإذا أراد الله بقاء قوم أمر الفلك فأبطأ الدور بهم فكان ما يريد من الزيادة، فلا تنكروا، فإن الله يمحو ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب"[3].

القول الثاني: قول أصحاب الاتجاه العرفاني!

بيّن أصحاب الاتجاه العرفاني المحو والإثبات؛ فقالو: (**كيفية المحو والإثبات على المشرب العرفاني هي إيجاد جميع الموجودات باسمه الرحمن والباسط، وإعدامها باسمه المالك والقهّار ففي كل آنٍ يكون الإعدام والإيجاد على سبيل الاستمرار!!**) [4]

فهم أولوا المحو والإثبات بالإيجاد والإعدام وربطوه بالأسماء الإلهية فاستعملوا الرحمن والباسط لمنح الوجود، والمالك والقهار لإعدام الموجودات!

---

(١)تعليقات بر الشواهد الربوبية، جلال الدين آشتياني، ٨٠٨.

(٢)شرح الأسماء الحسنى، ملا هادي السبزواري، ١/٢٣٤ – ٢٣٥.

(٣)تفسير العياشي، ٢/٢١٨، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٤/١٢٠.

(٤)شرح فصوص الحكم، محمد داوود قيصري رومي ، ١٦٤، تعليقات على شرح فصوص الحكم ومصباح الأنس، الخميني، ٣٤.

وحقيق بالقول هنا التنبيه إلى أن المقصود بالإيجاد –في الفلسفة العرفانية –سلسلة التجليات، فليس على التحقيق في مذهبهم إيجاد بمعنى خلق من العدم فعملية الخلق من العدم لا مكان لها ولا معنى في مذهب يقول بوحدة الوجود ويرى أن الأشياء قبل وجودها الظاهر ليست أمورًا عدمية صرفة بل لها وجود ثابت في الأعيان الثابتة (العالم المعقول)؛ هو: الوجود بالقوة، والإيجاد؛ إنما هو: ظهور أو تجل دائم، للحق في صور الأعيان على نحو متجدد، والموجودات إنما هي ظهور وتجليات للرب ﷻ في صور مختلفة!![1] (فالخلق؛ بمعنى: الإيجاد من العدم أو الابتداع على غير مثال سابق، والخالق؛ بمعنى: الموجد من العدم أو المبدع على غير مثال سابق ، لا محل لهما في [هذا المذهب]: وإنما الخالق [في زعمهم] هو جوهر أزلي أبدي يظهر في كل آن في صور ما لا يحصى من الموجودات، فإذا ما اختفت فيه تلك، تجلَّى في غيرها في اللحظة التي تليها. والمخلوق هو هذه الصور المتغيرة الفانية التي لا قوام لها في ذاتها: أو هي الأعراض التي تتعاقب على هذا الجوهر الثابت الدائم!!!). [2]

الأمر الثاني: متعلقات تغير المقادير والمحو والإثبات عند الشيعة الإمامية:

المحو والإثبات–عند الشيعة– عام في كل شيء وكل الحوادث!!

نص الشيعة على أن المحو والإثبات (عام في كل شيء فيمحو من الرزق ويزيد فيه ، ومن الأجل ، ويمحو السعادة والشقاوة).[3] فـ(حاصل ما تقوله الشيعة هنا : إن الله ﷻ قد ينقص من الرزق وقد يزيد فيه ، وكذا الأجل والصحة والمرض والسعادة والشقاء ، والمحن والمصائب والإيمان والكفر وسائر الأشياء ، كما يقتضيه قوله تعالى: ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩) [4] .

---

(١) انظر: تعليق أبو العلا عفيفي على فصوص الحكم لابن عربي، ٨/٢، ٢٠، ٧٨، ٧٩، ١٣٣– ١٣٥، ١٥١، ٢١٣، ٢١٤–٢١٥

(٢)تعليق أبو العلا عفيفي على فصوص الحكم لابن عربي، ٢/ ٢١٣.

(٣)تفسير مجمع البيان، الطبرسي، ٤٨/٦، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٣٦٤/٥٤

(٤)أجوبة مسائل جار الله، شرف الدين، ١٠٠.

يقول نعمة الله الجزائري في معرض ذكره للأقوال في متعلقات المحو والإثبات (الثالث : **أنه عام في كل شيء ، فيمحو من الرزق ويزيد فيه ، ومن الأجل ويمحو السعادة والشقاوة ويثبتهما ، وروي مثل ذلك عن أئمتنا عليهم السلام**)[1].

ويقول الطباطبائي (إن **حكم المحو والاثبات عام لجميع الحوادث** التي تداخله الآجال والأوقات وهو جميع ما في السماوات والأرض وما بينهما قال تعالى : ﴿ **مَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى** ﴾ الأحقاف: ٣. **وذلك لإطلاق قوله:** ﴿ **يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ** ﴾ الرعد: ٣٩....وبذلك يظهر فساد قول بعضهم: إن ذلك في الأحكام وهو النسخ، وقول ثان: إن ذلك في المباحات المثبتة في صحائف الأعمال يمحوها الله ويثبت مكانها طاعة أو معصية مما فيه الجزاء. وقول ثالث: إنه محو ذنوب المؤمنين فضلاً وإثبات ذنوب للكفار عقوبة. وقول رابع: إنه في موارد يؤثر فيها الدعاء والصدقة في المحن والمصائب وضيق المعيشة ونحوها. وقول خامس: إن المحو إزالة الذنوب بالتوبة، والإثبات تبديل السيئات حسنات. وقول سادس: إنه محو ما شاء الله من القرون والإثبات إنشاء قرون آخرين بعدهم. وقول سابع: إنه محو القمر وإثبات الشمس، وهو محو آية الليل وجعل آية النهار مبصرة. وقول ثامن: إنه محو الدنيا وإثبات الآخرة. وقول تاسع: إن ذلك في الأرواح حالة النوم يقبضها الله فيرسل من يشاء منهم ويمسك من يشاء. وقول عاشر: إن ذلك في الآجال المكتوبة في ليلة القدر يمحو الله ما يشاء منها ويثبت ما يشاء . **فهذه وأمثالها أقوال لا دليل على تخصيص الآية الكريمة بها من جهة اللفظ البتة وللآية إطلاق لا ريب فيه**)[2].

وفيما يلي زيادة بيان لقول الشيعة في متعلقات المحو والإثبات:

---

(١)نور البراهين، نعمة الله الجزائري،١٤٨/٢

(٢)تفسير الميزان، الطباطبائي، ٣٧٧/١١ .

- **أولاً: المحو ولإثبات في الرزق:**

جاءت مرويات الشيعة بإثباته: وقد عقد الحر العاملي في كتابه الفصول بابًا ترجم له بعنوان: (باب ٥٢ – إن الله قسم الأرزاق من الحلال[١]وأنه يزيدها وينقصها فمن أخذ حرامًا حسب عليه من رزقه). [٢] ضمنه جملة من المرويات الدالة على ذلك

ومن مروياتهم في ذلك:

- عن علي عليه السلام قال: "ألا أنبئكم بعد ذلك بما تزيد في الرزق ؟ قالوا: بلى يا أمير المؤمنين، فقال: الجمع بين الصلاتين يزيد في الرزق، والتعقيب بعد الغداة وبعد العصر، يزيد في الرزق، وصلة الرحم يزيد في الرزق، وكسح الفناء يزيد في الرزق، ومواساة الأخ في الله ﷻ تزيد في الرزق، والبكور في طلب الرزق يزيد في الرزق، والاستغفار يزيد في الرزق، واستعمال الأمانة يزيد في الرزق، وقول الحق يزيد في الرزق، وإجابة المؤذن تزيد في الرزق، وترك الكلام في الخلاء يزيد في الرزق، وترك الحرص يزيد في الرزق، وشكر المنعم يزيد في الرزق، واجتناب اليمين الكاذبة يزيد في الرزق، والوضوء قبل الطعام يزيد في الرزق، وأكل ما يسقط من الخوان يزيد في الرزق، ومن سبح الله كل يوم ثلاثين مرّة دفع الله ﷻ عنه سبعين نوعًا من البلاء أيسرها الفقر[٣]".

---

(١)هذا مبني على أصلهم الاعتزالي في نفي خلق أفعال العباد وقولهم في الإرادة والأمر واعتبارهم الأمور شرعية فقط دون القدر؛ فالله تعالى–على أصلهم– لا يريد الحرام ولا يرزقة ولا يملكه لأحد ولا يأمر به؛ بل يكون الحرام ويقع وهو لا يريده فالحرام ليس رزقًا لله! والحق–في هه المسألة– اعتبار الشرع والقدر، وعلى هذا فرزق الله نوعان : رزق شرعي وهو ما أباحه الله أو ملكه ولا يدخل الحرام في مسمى هذا الرزق، وزق كوني قدري ساقه الله إلى خلقه فانتفعوا به على أي وجه كان صحيح أو غير صحيح، وهذا النوع يشمل الحلال والحرام. فالرزق الحرام مما قدره الله وكتبته الملائكة وهو مما دخل تحت مشيئة الله وخلقه وهو مع ذلك قد حرمه ونهى عنه فلفاعله من غضبه وذمه وعقوبته ما هو أهله. انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية ١٣٢/٨، ٥٤١، ٥٤٥–٥٤٦، جهود شيخ الإسلام ابن تيمية في توضيح الإيمان بالقدر، تامر متولي، ٣٩٧/١–٤٠٥، انظر قول المعتزلة: المغني، القاضي عبدالجبار، ٣٥/١١، ٤٠، شرح الأصول الخمسة، القاضي عبدالجبار، ٧٨٧، متشابه القرآن، القاضي عبدالجبار، ٩٣/١–٩٤، ١٣٠، ٣١٣، ٥٤٢.

(٢) الفصول المهمة، الحر العاملي، ٢٦٩/١.

(٣)بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٣١٤/٧٣–٣١٥.

- عن أبي جعفر عليه السلام قال : "إنّ العبد ليذنب الذنب فيزوى عنه الرزق"[1].

- **ثانيًا: المحو والإثبات في الآجال:**

جاءت مرويات الشيعة بإثباته: وقد عقد الحر العاملي في كتابه الفصول بابًا ترجم له بعنوان: (باب ٥١ – إن لكل شيء أجلاً ووقتًا، وإن بعض الأجل محتوم وبعضه يزيد وينقص). [2] ضمنه جملة من المرويات الدالة على ذلك.

ومن مروياتهم في ذلك:

- عن أبي عبد الله عليه السلام قال: "الأجل المقضي، هو المحتوم الذي قضاه الله وحتمه **والمسمى هو الذي في البدا، يقدم ما يشاء ويؤخر ما يشاء** ، والمحتوم ليس فيه تقديم ولا تأخير"[3].

- وعن أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا ۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ﴾ الأنعام: ٢، قال: "الأجل الذي غير مسمى موقوف يقدم منه ما شاء ويؤخر منه ما شاء ، **وأما الأجل المسمى فهو الذي ينزل مما يريد أن يكون من ليلة القدر إلى مثلها من قابل ، فذلك قول الله** : ﴿ إِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً ۖ وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴿٤٩﴾ ﴾ يونس: ٤٩ "[4].

ويلاحظ الاختلاف بين الروايتين في متعلق –البداء والمحو والإثبات– فتارة هو الأجل المسمى وتارة غيره!!

وقد أقر المجلسي بتنافر مروياتهم في ذلك؛ وحاول الجمع بينها في تهافت ظاهر!! فقال: هنا خبران (يدلان على أن الأجل الذي فيه البداء هو المسمى ، وسائر الأخبار على أنه هو المقضي ، ويشكل الجمع بينها إلا أن يقال : صدر بعضها موافقة لبعض العامة ، أو أنه اشتبه على بعض الرواة ، أو أن أحد التأويلين من بطون الآية!!!). [5]

---

(١)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الإيمان والكفر، باب الذنوب، برقم (٨)، ٢/٢٧٠، قال المجلسي: (ضعيف على المشهور)، مرآة العقول، المجلسي، ٩/٤٠٣، الوافي، الفيض الكاشاني، ٥/١٠٠٠، وسائل الشيعة، العاملي، ١١/٢٣٨، بحار الأنوار، المجلسي، ٧٠/٣١٨، ط. مؤسسة الوفاء.

(٢) الفصول المهمة، الحر العاملي، ١/٢٦٦.

(٣)تفسير القمي، ١/١٩٤، بحار الأنوار، المجلسي، ٤/٩٩، ط. مؤسسة الوفاء.

(٤) تفسير العياشي، ١/٣٥٤، بحار الأنوار، المجلسي، ٤/١١٦، ط. مؤسسة الوفاء.

(٥) بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٤/١١٦.

هذا وقد أوَّل بعض الشيعة الزيادة في العمر بالبركة فيه؛ يقول علي خان (إن معنى الزيادة في العمر: زيادته بالبركة فيه ، بتوفيقه إلى أعمال الطاعة وعمارة أوقاته بما ينفعه في الآخرة) [١] .

- **ثالثًا: المحو ولإثبات في السعادة والشقاوة:**

أثبتت نصوص الشيعة تعلق المحو والإثبات بالسعادة والشقاوة، و أن المرء (إن كان سعيدًا احتمل البداء بأن يصير شقيًّا ، أو كان شقيًّا احتمل البداء بأن يصير سعيدًا).[٢]

وهو مقتضى ما جاء في مروياتهم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : " إن الله خلق المؤمن من طينة الجنة ، وخلق الناصب من طينة النار ، وقال : إذا أراد الله بعبد خيرًا طيّب روحه وجسده ، فلا يسمع من الخير إلا عرفه ، ولا يسمع شيئًا من المنكر إلا أنكره ، قال : وسمعته يقول : "الطينات ثلاثة ، طينة الأنبياء والمؤمن من تلك الطينة ، إلا أن الأنبياء هم صفوتها ، وهم الأصل ، ولهم فضلهم ، والمؤمنون الفرع من طينة لازب ، كذلك لا يفرّق الله بينهم وبين شيعتهم ، وقال : طينة الناصب من حمأ مسنون ، **وأما المستضعفون فمن تراب ، لا يتحوّل مؤمن عن إيمانه ، ولا ناصب عن نصبه ، ولله فيهم المشية جميعًا** "[٣] .

إلا أن بعض مرويات الشيعة أثبتت المحو في الشقاء ونفته في السعادة؛ وعلقت البداء بأصحاب الشمال (الشقاء) دون أصحاب اليمين(السعادة)!

فعن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال–كما يدعون–: "إن الله تبارك وتعالى ينقل العبد من الشقاء إلى السعادة ولا ينقله من السعادة إلى الشقاء "[٤].

وعن أمير المؤمنين عليه السلام في خبر طويل : قال الله تبارك وتعالى للملائكة :﴿ **إِنِّي خَٰلِقُۢ بَشَرًا مِّن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴿٢٨﴾ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُواْ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ﴿٢٩﴾** ﴾

---

(١)رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين، علي خان المدني الشيرازي٤/٩٩.

(٢) الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣/٣١٠-٣١١.

(٣) بصائر الدرجات، الصفار،٣٦، الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الإيمان والكفر، باب طينة المؤمن والكافر، برقم (٢)، ٣/٢، قال المجلسي: (مجهول)، مرآة العقول، المجلسي، ٤/٧، الوافي، الفيض الكاشاني، ٤/٢٧-٢٨، بحار الأنوار، المجلسي، ٢٥/٩، ط. مؤسسة الوفاء.

(٤) التوحيد، الصدوق، ٣٥٨، بحار الأنوار، المجلسي، ٥/١٥٨، ط. مؤسسة الوفاء.

الحجر: ٢٨ – ٢٩ ، قال : وكان ذلك من الله تقدمة في آدم قبل أن يخلقه واحتجاجًا منه عليهم ، قال : فاغترف ربنا تبارك وتعالى غرفة بيمينه من الماء العذب الفرات – وكلتا يديه يمين – فصلصلها في كفه فجمدت فقال لها : منك أخلق النبيين و المرسلين ، وعبادي الصالحين ، والأئمة المهتدين ، والدعاة إلى الجنة وأتباعهم إلى يوم الدين ولا أبالي ، ولا أسأل عما أفعل وهم يسألون . ثم اغترف غرفة أخرى من الماء المالح الأجاج فصلصلها في كفه فجمدت ثم قال لها : منك أخلق الجبارين ، والفراعنة ، والعتاة ، وإخوان الشياطين ، **والدعاة إلى النار إلى يوم القيامة وأشياعهم ولا أبالي ، ولا أسأل عما أفعل وهم يسألون . قال : وشرط في ذلك البداء فيهم ، ولم يشترط في أصحاب اليمين البداء**"(١).

وعن أبي عبد الله عليه السلام: "إن الله تبارك و تعالى خلق في مبتدأ الخلق بحرين : أحدهما عذب فرات ، والآخر ملح أجاج ، ثم خلق تربة آدم من البحر العذب الفرات ثم أجراه على البحر الأجاج فجعله حمأ مسنونًا وهو خلق آدم ، ثم قبض قبضة من كتف آدم الأيمن فذرأها في صلب آدم ، فقال: **هؤلاء في الجنة ولا أبالي ، ثم قبض قبضة من كتف آدم الأيسر فذرأها في صلب آدم ، فقال : هؤلاء في النار ولا أبالي ولا أسأل عما أفعل ، ولي في هؤلاء البداء بعد ، وفي هؤلاء وهؤلاء سيبتلون**"(٢).

- **رابعًا: المحو ولإثبات في جنس الجنين:**

جاءت مرويات الشيعة بإثباته؛ ومن ذلك: سئل أبو جعفر: "أفيجوز أن ندعو اللَّه فيحول الأنثى ذكرًا أو الذكر أنثى؟! فقال : إن اللَّه يفعل ما يشاء"(٣).

---

(١)تفسير العياشي، ٢/٢٤٠-٢٤١، علل الشرائع، الصدوق، ١/١٠٥، بحار الأنوار، المجلسي، ٥/٢٣٧، ط. مؤسسة الوفاء.

(٢)تفسير العياشي، ١/١٨٢، بحار الأنوار، المجلسي، ٥/٢٥٥، ط. مؤسسة الوفاء.

(٣)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب العقيقة، باب بدء خلق الإنسان وتقلبه في بطن أمه، برقم (٣)، ٦/١٣، قال المجلسي: (موثق)، مرآة العقول، المجلسي، ٢١/٢٢، الوافي، الفيض الكاشاني، ٢٣/١٢٨١، بحار الأنوار، المجلسي، ٥٧/٣٤٤، ط. مؤسسة الوفاء، مستدرك الوسائل، الطبرسي، ٥/٢٦٦.

- **خامسًا: المحو ولإثبات والتقديم والتأخير في العلم الإلهي!!**

جاء في مرويات الشيعة: عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال-كما يفترون- : "العلم علمان فعلم عند الله مخزون لم يطلع عليه أحدًا من خلقه وعلم علمه ملائكته ورسله فما علمه ملائكته ورسله فإنه سيكون لا يكذب نفسه ولا ملائكته ولا رسله ، **وعلم عنده مخزون يقدم منه ما يشاء ويؤخر منه ما يشاء ويثبت ما يشاء**"(١).

يقول المازندراني -في معرض شرحه للرواية الآنفة- :("وعلم عنده مخزون يقدم منه ما يشاء ويؤخر منه ما يشاء ويثبت ما يشاء " باختياره وإرادته إن كان لكل واحد من التقديم والتأخير والإثبات مصلحة تقتضيه، وهذا هو المراد بالبداء هنا). (٢)

ويقول نقلاً عن أحد أعلامهم: (وقال [بعض الأفاضل] في حل هذا الكلام **وعلم عنده مخزون، أي: مقدر في اللوح المحفوظ أولاً على وجه ثم يغير ذلك إلى وجه آخر لمصلحة حادثة وهذا هو البداء في حقه**). (٣)

ويقول الكربلائي: (في العلم الذي مضى بما هو كائن إلى يوم القيامة ما هو موقوف وما فيه البداء ، فلا بد من التضرع والدعاء) (٤).

وإذا كانت النصوص السابقة صرحت بتعلق المحو والإثبات بالعلم المخزون (اللوح المحفوظ) فإن من الشيعة من نفى نسبة القول السابق إلى طائفته –مع تصريح الرواية به–وزعم أن المحو والإثبات يتعلق بالعلم المبذول و لوح المحو والإثبات الذي هو من مظاهر علم الرب ولا يتعلق بالعلم المحفوظ!! فقال: (الشيعة الإمامية ... لم يقولوا أن التغيير والتبديل يكون في علم الله المحفوظ ، فذلك العلم عندهم لا يجوز عليه التبديل ولا التغيير مطلقًا، وهم متفقون على

---

(١)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب البداء، برقم (٦)، ١٤٧/١، قال المجلسي: (مجهول كالصحيح)، مرآة العقول، المجلسي، ١٣٩/٢، الوافي، الفيض الكاشاني، ٥١٢/١، بحار الأنوار، المجلسي، ١١٣/٤، ط. مؤسسة الوفاء.

(٢)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٢٤٧/٤.

(٣)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٢٤٨/٤.

(٤)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣١٨/٣.

ذلك خلفًا عن سلف اقتداءً بأئمتهم عليهم السلام. بل ذهبوا إلى أن ما يحصل فيه التغيير إنما هو لوح المحو والإثبات الذي يمثل مظهرًا من مظاهر علمه تعالى ، وقد أطلق عليه بعضهم اسم العلم الفعلي). [1]

يقول السبحاني : (إن علمه سبحانه ينقسم إلى علم ذاتي وعلم فعلي، فعلمه الذاتي نفس ذاته وهو لا يتغير ولا يتبدل، وأما علمه الفعلي ، فهو عبارة عن لوح المحو والإثبات ، فهو مظهر لعلم الله تعالى في مقام الفعل ، فإذا قيل : بدا لله في علمه : فمرادهم البداء في هذا المظهر) [2].

ويقول علي النمازي: (المراد بالعلم المكنون المخزون الذي لا يعلمه إلا هو ، هو العلم الذي عين ذاته .. ، و..العلم المبذول إلى ملائكته وأنبيائه وأوليائه في غير المحتوم منه، **فإن في هذا العلم المبذول أمور محتومة جائية لا محالة ، ومنه أمور موقوفة يقدم منها ما يشاء ويؤخر ما يشاء ويمحو ما يشاء ويثبت ما يشاء).** [3]

وجاء في كتاب كفاية الأصول ما نصه: (ما كان في علمه المكنون المخزون لا يكون فيه تغيير ولا تبديل ولا محو ولا إثبات ، ويعبّر عنه باللوح المحفوظ وقضائه المحتوم ، **وما لم يكن في المكنون من علمه فيجري فيه التبديل والمحو والاثبات وهو قضاء الله غير المحتوم والبداء يتبع هذا القضاء بمعنى أنّ ما جرى في قضائه غير المحتوم المعبّر عنه بلوح المحو والاثبات** ، ومنه علمه الذي يظهر لملائكته ورسله وأنبيائه فإنّه قد يكون الشيء في هذا القضاء بنحو التعليق والتقدير ، فلو كان هذا مخالفًا لما في قضائه المحتوم وقع فيه البداء أي تغيير وتبديل ، وذلك لعدم حصول المعلّق عليه ، أو حصول تقدير آخر ، والموجب لعدم حصوله مختلف فقد يكون تضرّع العبد وابتهاله لربّه وتوسّله بالأولياء المقرّبين لديه وتوسيط شفاعتهم عليهم السلام كما ورد في دفع البلاء بالدعاء ورد القضاء به فعن .. أبي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول : "إنّ الدعاء يردّ القضاء ينقضه كما ينقض السلك وقد أبرم إبرامًا" ..وغيرها من الأخبار الواردة في أبواب الدعاء أو أمر آخر مما ورد في ترتّب الحسنة على

---

(١) مطارحات في الفكر والعقيدة، مركز الرسالة، ١٥٠.

(٢)الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥٨٢-٥٨٣.

(٣)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٢٤٨/٤.

التوسلات والعبادات والزيارات والصدقات إلى غير ذلك من أفعال الخير وكذا بالأفعال السيّئة والمعاصي مما ورد فيها من ترتّب السيّئة والشرور والنحوسات). [1]

- **سادسًا: المحو ولإثبات في الأخبار!**

ادعى الشيعة أنه (**قد يقع الأخبار عن النبي أو الوصي بما في لوح المحو والإثبات ثم يظهر تخلّفه عمّا في لوحه المحفوظ لما أشرنا إليه من موجب التخلّف**﴿ يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩) [2].

وفي تقرير ذلك قالوا: (**إنّ الله سبحانه وتعالى قد يكشف لنبيّه أو وليّه صلوات الله وسلامه عليهما وقوع شيء يمحوه فيوحى أو يلهم إليهما أن يخبرا وقوع ذلك الشيء** مع علمهما بعدم وقوعه وأنّه يمحوه الله سبحانه وتعالى **أو مع عدم علمهما بالمحو المزبور لأنّ النبي أو الولي لا يحيط بتمام ما جرى في علمه** سبحانه وتعالى لأنّ حال الوحي أو الإلهام ترتقي نفسه الزكية وتتصل بلوح المحو والإثبات فيطّلع على وقوع شيء ولا يطلع على كونه معلّقًا على أمر غير واقع ، أو على عدم المانع ، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ ﴾ الرعد: ٣٩ ، وكلّ من إظهاره سبحانه وتعالى ، وقوعه ، والأمر بالإخبار به ، إنّما هو لمصلحة داعية إلى ذلك من ترتّب توبة الناس عليه أو انبعاثهم إلى عمل خير خاص ، أو غير ذلك مما يظهر للعباد بعد ذلك) [3].

وقالوا: (أما البداء الذي تقول به الشيعة والذي هو من أسرار آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم وغامض علومهم ...**فهو عبارة عن إظهار الله جل شأنه أمرًا يرسم في ألواح المحو والإثبات ، وربما يطلع عليه بعض الملائكة المقربين أو أحد الأنبياء والمرسلين فيخبر الملك به النبي ، والنبي يخبر به أمته ، ثم يقع بعد ذلك خلافه لأنه محاه وأوجد في الخارج غيره**)!!!. [4]

---

(١) كفاية الأصول، جواد التبريزي، ٣/٣٢١.

(٢) كفاية الأصول، جواد التبريزي، ٣/٣٢٢.

(٣) كفاية الأصول، جواد التبريزي، ٣/٣١٨-٣١٩.

(٤) تنزيه الشيعة الاثني عشرية عن الشبهات الواهية، أبو طالب التجليل التبريزي، ٢/٥٧٥، وانظر: نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢/١٥٠.

وقالوا: في معرض كلامهم عن (فوائد البداء:... **إنه إذا أخبر الأنبياء والأوصياء**عليهم السلام**، أحيانًا عن لوح المحو والإثبات، ثم أخبروا بخلافه يلزم الناس الإذعان به، ويكون في ذلك تشديد للتكليف عليهم، وتسبيب لمزيد من الأجر لهم. إذ لا شك أنهم يؤجرون على هذا التسليم!!**). [1]

وقالوا: (يجوز للحجج الإخبار به لا على سبيل الحتم بل عليهم أن يعرفوا من لا يعرفوا إنّ اللّه يفعل ما يشاء وإنّه يمحو ما يشاء ويثبت وعنده أمّ الكتاب ولهذا قالوا عليهم السلام ما معناه: **إذا أخبرناكم بأمر فكان كما قلنا فقولوا : صدق اللّه ورسوله ، وإن كان بخلاف ذلك فقولوا : صدق اللّه ورسوله تؤجروا مرّتين!!!**[2]) . [3]

وقد نسبوا إلى أئمتهم ما يقتضي ذلك:

فعن علي عليه السلام أنه قال –كما يدعون–: "ولولا آية في كتاب الله لأخبرتكم بما كان وبما يكون وما هو كائن إلى يوم القيامة وهي هذه الآية ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾﴾ الرعد: ٣٩".

وعن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام: أنهما قالا لرجل:" إن حدثناك بأمر أنه يجيئ من هاهنا فجاء من هاهنا فإن الله يصنع ما يشاء ، وإن حدثناك اليوم بحديث وحدثناك غدًا بخلافه فإن الله يمحو ما يشاء ويثبت" [4][5].

---

(١)مختصر مفيد، جعفر العاملي، ٢/٢٥-٢٦.

(٢) عن أبي جعفر أنه قال كما يفترون:" إذا حدثناكم الحديث فجاء على ما حدثناكم فقولوا صدق اللّه، وإذا حدثناكم الحديث فجاء على خلاف ما حدثناكم به فقولوا صدق اللّه تؤجروا مرتين" . الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحجة، باب كراهية التوقيت، برقم (٥)، ١/٣٦٩، قال المجلسي: (ضعيف على المشهور)، مرآة العقول، المجلسي، ٤/١٧٥، الوافي، الفيض الكاشاني، ٢/٤٢٧، بحار الأنوار، المجلسي، ٤/١٣٢، ط. مؤسسة الوفاء.

(٣)منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة – حبيب الله الهاشمي الخوئي – ج ٨/٢٢٢.

(٤)تنويه! يتغافل بعض الشيعة عن هذه الروايات والأقوال الواردة في مصنفاتهم والتي تثبت تعلق المحو والإثبات في الأخبار، ويقولون: (إن مقتضى دلالة العقل والنقل هو أن البداء والمحو لا يقعان فيما أخبر الله به أنبياءه وأوصياءهم ، وأخبروا به عنه جل اسمه)! رسالة في البداء، البلاغي، ٢٤، وانظر منه:٢٧ **وهنا يُقال: إذا كان هذا مقتضى العقل والنقل فلم أتت نصوصكم ورواياتكم بما يخالف ذلك ويثبت تعلق المحو في الأخبار!!**

(٥)تفسير العياشي، ٢/٢١٧، بحار الأنوار، المجلسي، ٤/١١٩، ط. مؤسسة الوفاء.

الأمر الثالث: أسباب تغير المقادير والمحو والإثبات فيها عن الشيعة الإمامية:

أقر الشيعة بورود (الأخبار المتواترة الواردة في الحثّ على الدعاء والصدقات وسائر وجوه البرّ، والدالّة على أنّها تردّ القضاء الذي نزل من السماء وأُبرم إبرامًا)، [١] وأقوالهم في ذلك متكاثرة:

جاء في منهاج الفقاهة: دلت (النصوص المتواترة على أن الدعاء والصدقة وسائر وجوه البر ترد القضاء الذي ينزل من السماء وتدفع البلاء المبرم). [٢]

ومن أبرز ما ذكر الشيعة في أسباب تغير المقادير والمحو والإثبات فيها:

- **صلة الرحم وقطعها:**

جاء في مرويات الشيعة عن جعفر بن محمد ، عن أبيه عليهما السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله: "إن المرء ليصل رحمه وما بقي من عمره إلا ثلاث سنين فيمدها الله إلى ثلاث وثلاثين سنة ، وإن المرء ليقطع رحمه وقد بقي من عمره ثلاث وثلاثون سنة فصيرها الله إلى ثلاث سنين أو أدنى"[٣].

وفي ذلك يقول علي النمازي: (الروايات الكثيرة أن صلة الرحم تزيد في العمر وتنسي الأجل، وقطع الرحم ينقص العمر ويعجل الأجل. وفيها روايات مستفيضة أن الرجل يصل رحمه وقد بقي من عمره ثلاث سنين، فيصيرها الله عز وجل ثلاثين سنة ، ويقطعها وقد بقي من عمره ثلاثون سنة فيصيرها الله ثلاث سنين ، يمحو الله ما يشاء ويثبت). [٤]

- **الدعاء:**

مرويات الشيعة الدالة على تغير القضاء بالدعاء متكاثرة؛ و قد عقد الكليني في كتابه الكافي بابًا ترجم له بعنوان (باب: إن الدعاء يرد البلاء والقضاء)، [٥] ضمنه طائفة من الروايات الدالة على ذلك.

---

(١)مصباح الفقاهة في المعاملات، المكاسب المحرمة (موسوعة الإمام الخوئي)، تقرير بحث السيد الخوئي لتوحيدي التبريزي، ٣٩٢/٣٥.

(٢)منهاج الفقاهة، محمد صادق الروحاني، ٣٢٠/١.

(٣)تفسير العياشي، ٢٢٠/٢، وسائل الشيعة، العاملي، ٢٤٦/١٥، بحار الأنوار، المجلسي، ١٢١/٤، ط. مؤسسة الوفاء.

(٤) مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٢٩٤/١.

(٥) الأصول من الكافي، الكليني، ٤٦٩/٢-٤٧٠.

كما عقد الكاشاني في كتابه الوافي بابًا ترجم له بعنوان (باب: إن الدعاء يرد القضاء والبلاء)،[1] ضمنه طائفة من الروايات الدالة على ذلك.

ومن رواياتهم في ذلك:

عن أبي عبد الله عليه السلام سئل عن قول الله :﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩، قال : " إن ذلك الكتاب كتاب يمحو الله فيه ما يشاء ويثبت ، فمن ذلك الذي يرد الدعاء القضاء ، وذلك الدعاء مكتوب عليه ، والذي يرد به القضاء ، حتى إذا صار إلى أم الكتاب ، لم يغن الدعاء فيه شيئًا".

وعن أبي عبد الله عليه السلام: " إنّ الدعاء يرد القضاء وقد نزل من السماء وقد أبرم إبرامًا".

وفي نصوص الشيعة ما يقرره:

يقول عبد الأعلى السبزواري :(لا ريب في أنّ تغير القضاء والقدر بإرادة الله تعالى واختياره..فما لم يتحقق مورد مشيته وإرادته عز وجل في الخارج يكون قابلاً للتغير ، بل وبعد الوقوع في الخارج أيضًا في الجملة ،كما يأتي . ويدل عليه مضافًا إلى الوجدان ، والمستفيضة الواردة في البداء وأنّه يدخل في جميع أسباب الفعل ، قول الصادق عليه السلام: " إنّ الدعاء يرد القضاء وقد نزل من السماء وقد أبرم إبرامًا " وعنه عليه السلام أيضًا: "إنَّ الدُّعاء يردّ القضاء، ينقضه كما ينقض السلك وقد أُبرم إبرامًا".... **أقول : يعني أنّ الدعاء يزاحم جميع مراتب أسباب الفعل من القضاء والقدر والمشية وغير ذلك من الأسباب التي هي مذكورة في الكافي باب : أسباب الفعل)** [2] .

- **الصدقة:**

يقول ابن طاووس: (رأيت الاستخارة ، أقوى في كشف بعض الأسرار وأبلغ في الإشارة ، وتعدد الصدقات والدعوات ، دافعة لما يجمع المنجمون عليه من المحذورات ، وكان ما وجدته بالتجربة كما

---

(١) الوافي، الفيض الكاشاني، ٩/١٤٧٧-١٤٨٠.

(٢)مهذب الأحكام في بيان الحلال والحرام، عبد الأعلى السبزواري، ٧/ ١٤٤.

نقلته من الروايات وعلى مقتضى صريح مقدس كلام مالك الأسباب، في قوله جل جلاله: ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩)[1].

- **صلاة مائة ركعة ليلة النصف من شعبان:**

قال ابن طاووس في كتابه إقبال الأعمال: في رواية في فضل هذه المائة ركعة كل ركعة بالحمد مرة وعشر مرات﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ﴾ الإخلاص: ١، ما وجدناه ، قال راوي الحديث : ولقد حدثني ثلاثون من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، أنه من صلى هذه الصلاة في هذه الليلة، نظر الله إليه سبعين نظرة ، وقضى له بكل نظرة سبعين حاجة أدناها المغفرة ، ثم لو كان شقيًا ، فطلب السعادة لأسعده الله﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩ ، ولو كان والده من أهل النار ، ودعا لهم أخرجا من النار ، بعد أن لا يشركا بالله شيئًا.."[2].

- **صلاة ست ركعات ليلة الخميس:**

جاء في مرويات الشيعة عن رسول الله ﷺ، أنه قال : "من صلى ليلة الخميس ست ركعات ، يقرأ في كل ركعة : فاتحة الكتاب ، وآية الكرسي ، وقل يا أيها الكافرون ، مرة مرة ، وقل هو الله أحد ثلاث مرات ، فإذا سلم قرأ آية الكرسي ثلاث مرات ، **فإن كان عند الله مكتوبًا شقيًا ، بعث الله ملكًا ليمحو شقوته ، ويكتب مكانه سعادته ، وذلك قول الله ﷻ:﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾** الرعد: ٣٩"[3] .

- **النذر:**

جعل بعض الشيعة النذر له أثر في تغيير المقدر كالصدقة والدعاء!

---

(١) فرج المهموم، السيد ابن طاووس، ٧.

(٢) إقبال الأعمال، السيد ابن طاووس، ٣٢١/٣.

(٣)بحار الأنوار، المجلسي، ٣٠٩/٨٧، ط. مؤسسة الوفاء، مستدرك الوسائل، الطبرسي، ٣٧٣/٦.

جاء في كتاب ميزان الحكمة ما نصه (لا مانع من أن يكون النذر – مثل: الصدقة والدعاء – يرد القضاء) [١].

الأمر الرابع: محل تغير المقادير والمحو والإثبات فيها عند الشيعة الإمامية

تقدم في الكلام عن أنواع التقادير ذكر اختلافات الشيعة في وقوع المحو والإثبات والتغير فيها، وظهر أن من أقوالهم: إثبات التغير والمحو والإثبات في جميع أنواع التقادير!!

ويتأكد هذا القول؛ بقولهم في تعريف البداء: بأنه (**تقدير الأشياء وإثباتها في الألواح السماوية ومحوها وتغييرها بحسب الأوقات والمصالح!!**) [٢]

فالبداء عندهم هو المحو والإثبات وهو معلق بسائر التقديرات!

وفي تقرير ذلك يقول المجلسي: (التقدير في الألواح ومراتبه ..يقع فيها البداء) [٣].

ويقول: (البداء لا يكون إلا قبل الوقوع في الكون الخارجي بل إنما يقع في عالم التقدير)[٤].

ويقول تعليقًا على ما ورد في مروياتهم –عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: "**إن القضاء والقدر** خلقان من خلق الله ، والله يزيد في الخلق ما يشاء"–: (بيان : "خلقان من خلق الله" بضم الخاء، أي: صفتان من صفات الله. أو بفتحها، أي: هما نوعان من خلق الأشياء وتقديرها في الألواح السماوية ، **وله البداء فيها قبل الإيجاد**، فذلك قوله: "يزيد في الخلق ما يشاء"). [٥]

ويقول نعمة الله الجزائري–في معرض تعليقه على الرواية الآنفة–: (خلقان بفتح الخاء، أي: نوعان من مقدورات الله سبحانه، **ومرتبتان من مراتب علمه المكتوب في الألواح**، مقدمان على التكوين والإيجاد العيني، **وله البداء فيهما** قبل الإيجاد والإرادة الحتمية، وذلك قوله:" يزيد في الخلق ما يشاء"). [٦]

---

(١)ميزان الحكمة، محمد الريشهري، ٣٢٧٦/٤.

(٢) بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٣٣٨/١٠، وانظر: نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٤٨٧/٢.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ١٣٩/٢.

(٤)مرآة العقول، المجلسي، ١٤٨/٢.

(٥) بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١١١/٥-١١٢.

(٦) نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٣١١/٢-٣١٢.

الأمر الخامس: مظاهر الربط بين عقيدة البداء والمحو والإثبات عند الشيعة:

ربط الشيعة بين عقيدة البداء والمحو والإثبات في المقادير، ويظهر هذا الربط في المظاهر التالية:

- **المظهر الأول: التعريف.**

فقد جاء في نصوصهم ادعاء أن (تغير التقديرات المشروطة وغير الحتمية يُعبر عنه في الروايات بالبداء)، [١] وأن (المحو والإثبات هو البداء). [٢]

وفي تقرير ذلك؛ يقول آية الشيعة السبحاني: (المقدرات الإلهية القطعية لا تقبل التغيير، **وأما مقدراته المشروطة ، والمعلقة فهي قابلة للرفع والتغيير ، وهذا هو " البداء " الذي تقول به الشيعة ويعتقدونه،)!** [٣]

ويقول المازندراني: (**البداء بالفتح والمد في اللغة ظهور الشيء بعد الخفاء ...وفي العرف على ما استفدت من كلام العلماء وأئمة الحديث يطلق على معان كلها صحيح في حقه تعالى؛ منها:).** [٤] **(ترجيح أحد المتقابلين والحكم بوجوده بعد تعلق الإرادة بهما تعلقاً غير حتميّ** لرجحان مصلحته وشروطه على مصلحة الآخر وشروطه، ومن هذا القبيل إجابة الداعي وتحقيق مطالبه **وتطويل العمر بصلة الرحم وإرادة إبقاء قوم بعد إرادة إهلاكهم)**[٥].

(ومنها : **محو ما ثبت وجوده في وقت محدود بشروط معلومة** ومصلحة مخصوصة وقطع استمراره بعد انقضاء ذلك الوقت والشروط والمصالح سواء ثبت بدله لتحقق الشروط والمصالح في

---

(١)نظرة حول دروس في العقيدة الإسلامية، عبد الجواد الإبراهيمي، ٨٧.

(٢) رسالة الأفعال، ضمن مجموعة رسائل العلامة الطباطبائي، محمد حسين الطباطبائي، ٩٢

(٣)العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة آل البيت عليهم السلام، السبحاني، ٤٥١، وانظر منه: ٢٨٦-٢٨٨.

(٤)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٤/ ٢٣٦-٢٣٧.

(٥)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٤/ ٢٣٨.

إثباتـه أو لا ، ومـن هـذا القبيـل : الإحيـاء والإماتـة والقـبض والبسـط **في الأمـر التكـويني ونسـخ الأحكام بلا بدل أو معه في الأمر التكليفي)** [1].

ويقول جعفر العاملي: (**أما حقيقة البداء** فنبينها كما يلي:

إن الله سبحانه قد خلق لوحين:

أحدهما: اللوح المحفوظ وأم الكتاب ، وهو المطابق لعلمه تعالى . . فلا تغيير فيه ولا تبديل . .

الثاني: **لوح المحو والإثبات** ، فيكتب فيه مثلاً : أن عمر زيد خمسون سنة ، أي بحسب عمره الطبيعي الذي معناه : أن الحكمة تقتضي أن يكون له هذا المقدار من العمر . . إذا لم يصل رحمه ، فإذا وصله زِيد في عمره ثلاثون مثلاً . . وإذا لم يقطع رحمه ، فإذا قطعه نقص من عمره ثلاثون . . **فالتغيير الواقع في هذا اللوح بعد حصول صلة الرحم أو قطيعتها ، هو ما نسميه بالبداء** . .

وقد ظهر بذلك أن الذين ينكرون البداء ، بحجة أنه يستبطن الجهل من الله ، وأنه لم يكن يعلم بالشيء فعلمه .. لم يفهموا حقيقة البداء على النحو الذي بيناه ، من أن ما يكتب في اللوح هو ما يوافق الحكمة ، بغض النظر عما يرد على ذلك من موانع ، أو ما يستجد من مقتضيات ، من خلال فعل الإنسان الاختياري الذي يتمثل بالصدقة ، أو الدعاء ، أو الاستشفاع ، أو ما إلى ذلك). [2]

ويقـول المجلسـي: (إن الله خلـق.. لـوح المحـو والإثبـات ، فيثبـت فيـه شـيئًا ثم يمحـوه لحكـم كثيرة..والتغيير الواقع في هذا **اللوح يسمى بالبداء)**. [3]

ويقـول:(**للبـداء** معـانٍ:.. الثالـث : **تقـدير الأشـياء وإثباتهـا في الألـواح السـماوية ومحوهـا وتغييرهـا بحسـب المصـالح ، وإليـه أشـار بقولـه** :﴿ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ ﴾ فاطر: ١١) [4].

---

(١)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٤ / ٢٣٩.

(٢) مختصر مفيد، جعفر العاملي، ٢٨/٢.

(٣) بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ١٣٠/٤، وانظر: نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢٢٨/٢.

(٤) بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٣٣٨/١٠.

ويقول نعمة الله الجزائري في معرض شرحه لما جاء في مروياتهم-في باب البداء- عن أبي عبد الله عليه السلام في هذه الآية ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ﴾ الرعد: ٣٩ ، قال :وهل يمحو الله إلا ما كان وهل يثبت إلا ما لم يكن ؟ !:

(الآية.. إيرادها في هذا الباب دلالة على أن المراد من **البداء هو المحو والإثبات!)** [١].

ويقول: (**البداء** .. ورد واشتهر في الاخبار.. **أنه عبارة عن تقدير الأشياء وإثباتها في الألواح السماوية ومحوها وتغييرها بحسب الأوقات والمصالح!!)** [٢].

ويقول محمد باقر الملكي: (البداء هو تبديل التقدير الأول بالتقدير الثاني منه تعالى). [٣]

وجاء في كتاب قلائد الخرائد: (**ويجوز البداء عليه بمعنى جواز المحو والإثبات** في أفعاله في لوح التقدير لا في لوح القضاء؛ فيما يصح فيه البدء). [٤]

- **المظهر الثاني: الزعم بأن الحكمة من المحو والإثبات كالحكمة من البداء.**

يقول الكربائي: (كتابي **المحو والإثبات** على ما عرفتهما ، إنما جعلهما في **الخلق لتحقيق العبودية،** بما لها من المعاني في الخلق ، إذ لولاهما لقلَّت عبادتهم بعد ما علموا أن الأمور محتومة فقط ، وهذا بخلاف ما لو أنّ أمرهم كان مرددًا بين السعادة والشقاوة ، والخير والشر ، والجنة والنار فلا محالة يسعون إلى العبادة ولنجاة أنفسهم ، والالتزام بهذا الأمر هو الالتزام بالبداء الذي دلَّت عليه أخبار كثيرة .

وبعبارة أخرى : أن الحكمة في جعل البداء في الأمور للعباد ، حتى بالنسبة للأنبياء على نبينا وآله وعليهم السلام كما دلَّت عليه الأخبار الكثيرة الآتية أن **البداء يوجد الخوف في العبد** ، بحيث لا يتكل على عمله العبادي فيغترّ به ، ويأمن من مكر الله تعالى ، ولا ييأس منه تعالى إذا عمل بالمعاصي ، بل في الأمرين بحيث إنه يحتمل البداء في عواقب أموره ، حتى بالنسبة إلى نفسه ، فإن كان سعيدًا احتمل

---

(١)نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢/٢٢٢.

(٢)نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢/٤٨٧.

(٣)توحيد الإمامية، محمد باقر الملكي، ٣٩٤.

(٤)قلائد الخرائد في أصول العقائد، محمد مهدي القزويني، ٤٥.

البداء بأن يصير شقيًّا ، أو كان شقيًّا احتمل البداء بأن يصير سعيدًا ، فبالقول بالبداء وعقيدته به يكون بين الخوف والرجاء في حال العبادة والمعصية معًا ، كما لا يخفى . وهذا الخوف هو حقيقة العبودية).[١]

ويقول نعمة الله الجزائري: (الحكمة في لوح **المحو والإثبات** خفية ، ولعل الظاهر منها ترغيب الخلائق واستمالتهم في الدعاء والتضرع والصدقة والعبادات والطاعات ، **وأن لا يقولوا : أن الأمر قد فرغ منه)** [٢] والناس **(إذا تحققوا البداء وأن الله سبحانه يمحو ما يشاء ويثبت،** وهو كل يوم في شأن ، ويزيد في الأعمار والأرزاق والآجال على وفق العبادة والصدقة وصلة الأرحام والإحسان إلى العباد ، أقبلوا على فعل هذه الطاعات وفعل ما يكون فعله صلاح النشأتين ، **أما إذا علموا أنه قد فرغ من الأمر وكتب في الأزل ما يكون في الأبد ولا فائدة للأمور المذكورة ، انقطعت بهم الآمال عن فعل ما تقدم لعدم الداعي والباعث على فعلها).** [٣]

- **المظهر الثالث: إدراج الروايات الدالة على المحو والإثبات تحت باب البداء[٤] والزعم بأن (البداء عند الشيعة الإمامية الاثني عشرية.. هو نسخ في التكوين لضرب من المصلحة**

تقتضيها حكمة الله ﷻ كالنسخ في التشريع يدل عليه قوله تعالى : ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩ [٥].

- **المظهر الرابع: الزعم بأن مصدر فكرة البداء هو آية المحو والإثبات.**

ادعى الشيعة أن (البداء الذي يقولون به من باب : ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُۖ ﴾ الرعد: ٣٩) [٦] و (أن مصدر فكرة البداء هو الآية المذكورة) [١].

---

(١) الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣/٣١٠-٣١١.

(٢)نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢/١٥٠.

(٣)نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢/٢٢٤.

(٤)انظر: الأصول من الكافي، الكليني، ١/١٤٦-١٤٩، كتاب التوحيد، الصدوق، ٣٣١-٣٣٣، الوافي، الفيض الكاشاني،١/٥٠٧-٥١٥، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٤/٩٢-١٠٠.

(٥)الحصون المنيعة، حسن عبدالله علي، ٤٠٦.

(٦)الفوائد الحائرية، محمد باقر البهبهاني، ١٨٠.

- **المظهر الخامس: الزعم بأن المحو والإثبات والتغير في المقادير دال على نفي الفراغ من الأمر وإثبات البداء!!**

يقول المجلسي:(ليس الأمر كما يقولون: إن الله تعالى قدر الأمور في الأزل ، وقد فرغ منها ، فلا يتغير تقديراته تعالى ، بل لله البداء فيما كتب في لوح المحو والإثبات ، كما قال ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩) [٢].

ويقول المازندراني: (إن المحو يتعلق بالموجود والإثبات يتعلق بالمعدوم ، وكل ذلك لعلمه تعالى بالمصالح العامة والخاصة والشرائط ، فيزيل وجود ما أو جده ويفيض وجود ما أراد إيجاده لانقضاء مصالح الوجود وشرائط حسنه في الأول وتحققها للثاني وتلك المصالح والشرائط مما يختلف باختلاف الأوقات والأزمان ودلالته على البداء بمعنى تجدد التقدير والمشية والإرادة في كل وقت بحسب المصالح ظاهرة) . [٣]

ويقول الفيض الكاشاني في معرض شرحه لما ورد في مروياتهم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : في هذه الآية ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ ﴾ الرعد: ٣٩، قال – فقال: وهل يمحي إلا ما كان ثابتًا؟ وهل يثبت إلا ما لم يكن؟" .

(بيان :**يعني أن في هذه الآية دلالة على ثبوت البداء** لله سبحانه فلا وجه لإنكار المخالفين علينا بذلك وذلك لأن القول بالبداء لله تعالى من خواص مذهب أهل البيت عليهم السلام) [٤].

ويقول أيضًا: (**إنّ اللَّه عزّ وجلّ لم يفرغ من الأمر كما زعمته اليهود** بل هو كلّ يوم في شأن ، يخلق ويرزق **ويفعل ما يشاء** ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾

=

(١)خلاصة علم الكلام، عبدالهادي الفضلي، ١٠٧.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ١٨٩/٢٥.

(٣)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٤ /٢٤١.

(٤)الوافي، الفيض الكاشاني، ٥١٠/١.

الرعد: ٣٩، **ولا يمحو إلا ما كان ، ولا يثبت إلا ما لم يكن ، وإلا لبطل الدعاء والدواء والصدقة وغيرها)**. [١]

ويقول نعمة الله الجزائري: (الحكمة في لوح **المحو والإثبات** خفية ، ولعل الظاهر منها ترغيب الخلائق واستمالتهم في الدعاء والتضرع والصدقة والعبادات والطاعات ، **وأن لا يقولوا : أن الأمر قد فرغ منه)** [٢] والناس **(إذا تحققوا البداء وأن الله سبحانه يمحو ما يشاء ويثبت،** وهو كل يوم في شأن ، ويزيد في الأعمار والأرزاق والآجال على وفق العبادة والصدقة وصلة الأرحام والإحسان إلى العباد ، أقبلوا على فعل هذه الطاعات وفعل ما يكون فعله صلاح النشأتين ، **أما إذا علموا أنه قد فرغ من الأمر وكتب في الأزل ما يكون في الأبد ولا فائدة للأمور المذكورة ، انقطعت بهم الآمال عن فعل ما تقدم لعدم الداعي والباعث على فعلها)**. [٣]

وقد نسب الشيعة كعادتهم هذا الهراء إلى الأئمة!!؛

فجاء في مروياتهم عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في قوله الله عز وجل: ﴿ **وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ** ﴾ المائدة: ٦٤، : لم يعنوا أنه هكذا ، **ولكنهم قالوا : قد فرغ من الأمر ، فلا يزيد ولا ينقص ، فقال الله جل جلاله تكذيبًا لقولهم :** ﴿ **غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ** ﴾ المائدة: ٦٤، **ألم تسمع الله عز وجل يقول :** ﴿ **يَمْحُوا ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾** ﴾ الرعد: ٣٩".

وجاء في رواية مجلس الرضا عليه السلام مع سليمان المروزي "قال سليمان : لأنه قد فرغ من الأمر فليس يزيد فيه شيئًا؟! قال الرضا عليه السلام: هذا قول اليهود فكيف قال تعالى :﴿ **ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ** ﴾ غافر: ٦٠ ! قال سليمان : إنما عنى بذلك أنه قادر عليه قال : أفيعد ما لا يفي به؟ فكيف قال:

---

(١) المحجة البيضاء في تهذيب الإحياء، الفيض الكاشاني، ٢٢٣/١.

(٢)نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ١٥٠/٢.

(٣)نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢٢٤/٢.

﴿يَزِيدُ فِي ٱلۡخَلۡقِ مَا يَشَآءُۚ﴾ فاطر: ١، وقال ﷻ: ﴿يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾﴾ الرعد: ٣٩؟ ! وقد فرغ من الأمر؟! فلم يحر جوابًا".

- **المظهر السادس: إنكار العلم الأزلي بما سيكون لأجل إثبات المحو والإثبات.**

يقول السبحاني:(والقرآن ينص على عدم الفراغ من العلم، قال سبحانه:﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٍ ﴿٢٩﴾﴾ الرحمن:٢٩، **وقال سبحانه :** ﴿يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾﴾ الرعد:٣٩). [1]

- **المظهر السابع: ادعاء أن من أقر بأن الله يقدم ما يشاء ويؤخر ما يشاء ويمحو ما يشاء ويثبت ما يشاء فقد أقر بالبداء!**

يقول الصدوق: (من أقر لله ﷻ بأن له أن يفعل ما يشاء ويعدم ما يشاء ويخلق مكانه ما يشاء ، ويقدم ما يشاء ويؤخر ما يشاء ، ويأمر بما شاء كيف شاء فقد أقر بالبداء ، وما عظم الله ﷻ بشيء أفضل من الإقرار بأن له **الخلق والأمر ، والتقديم ، والتأخير ، وإثبات ما لم يكن ومحو ما قد كان ، والبداء هو رد على اليهود لأنهم قالوا: إن الله قد فرغ من الأمر)** [2].

- **المظهر الثامن: الزعم بأن الأخبار الواردة في البداء وتعلقه بجميع أسباب الفعل دليل على المحو والإثبات و تغير القضاء والقدر قبل الوقوع وبعده!**

يقول عبد الأعلى السبزواري :(**لا ريب في أنّ تغير القضاء والقدر بإرادة اللّه تعالى واختياره..فما لم يتحقق مورد مشيته وإرادته ﷻ في الخارج يكون قابلاً للتغير ، بل وبعد الوقوع في الخارج أيضًا في الجملة** ، كما يأتي . ويدل عليه مضافا إلى الوجدان ، و**[الأخبار] المستفيضة الواردة في البداء وأنّه يدخل في جميع أسباب الفعل** ، قول الصادق عليه السلام: " إنّ الدعاء يرد القضاء وقد نزل من السماء وقد أبرم إبرامًا " وعنه عليه السلام أيضًا: "إنَّ الدُّعاء يردّ القضاء، ينقضه كما ينقض

---

(١)الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٧١٨، الإلهيات على هدي الكتاب والسنة والعقل، محاضرات السبحاني بقلم المكي،٢/٣٧٤.

(٢)التوحيد ، الصدوق، ٣٣٥ .

السلك وقد أُبرم إبرامًا " .... أقول : **يعني أنّ الدعاء يزاحم جميع مراتب أسباب الفعل من القضاء والقدر والمشية وغير ذلك من الأسباب التي هي مذكورة في الكافي باب : أسباب الفعل)** [١] .

- **المظهر التاسع: الزعم بأن أسباب تغير المقادير والمحو والإثبات الواردة في النصوص هي تصريح بالبداء.**

نص الشيعة على أن ما دلت عليه المرويات من (**جواز الدعاء برد البلاء المقدر وطلب تغيير قضاء السوء** واستحباب ذلك.. **فيه تصريح بالبداء بمعنى تغيير الله للقضاء إذا شاء)** [٢] وقالوا: (وقد تواتر ..عن أئمتنا في أدعيتهم المأثورة ، .. أن الصدقة على وجهها ، وبر الوالدين ، واصطناع المعروف ، يحول الشقاء سعادة ، ويزيد في العمر و...هذا هو البداء الذي تقول به الشيعة) [٣].

وفي تقرير ذلك:

يقول الحر العاملي –تعليقًا على الرواية المنسوبة إلى أبي عبد الله: "إن الدعاء يرد **القضاء وقد نزل من السماء وقد أبرم إبرامًا**"[٤] –(**هذا يدل على البداء).**[٥]

ويقول المازني–تعليقًا على الرواية المنسوبة إلى أبي عبد الله:" إنَّ الدُّعاء **يردّ القضاء،** ينقضه كما ينقض السلك **وقد أبرم إبرامًا** " [١] **(الياء في قوله « يرد » متعلق بالدُّعاء، والإبرام الإحكام، وقد مرَّ أن البداء يجري في مرتبة القضاء).**[٢]

---

(١)مهذب الأحكام في بيان الحلال والحرام، عبد الأعلى السبزواري، ٧/ ١٤٤.

(٢)وسائل الشيعة، الحر العاملي، ٤ / ١٠٩٢.

(٣)أجوبة مسائل جار الله، شرف الدين، ١٠٠-١٠١

(٤)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الدعاء، باب أن الدعاء يرد البلاء والقضاء، رقم(٣)، ٤٦٩/٢،الوافي، الفيض الكاشاني،١٤٧٧/٩، وسائل الشيعة، الحر العاملي، ١٠٩٣/٤، الفصول المهمة، الحر العاملي، ٣٢٦/٣-٣٢٧، موسوعة أحاديث أهل البيت، هادي النجفي ، ٢١٢/٧. وقال المجلسي في مرآة العقول،١٥/١٢:(الحديث الثالث:صحيح)، وقد أيد آية الشيعة عبد الحسين المظفر المجلسي في حكمه على إسناد الرواية، حيث قال في كتابه الشافي في شرح أصول الكافي٨/٧: ''صحيح''.

(٥)الفصول المهمة في أصول الأئمة، الحر العاملي، ٣ / ٣٢٧، هامش(١).

- **المظهر العاشر: الزعم بأن البداء يتعلق بما يتعلق به المحو والإثبات.**

وهو مقتضى قولهم: (البداء ..**حاصل ما تقوله الشيعة..[فيه] : إن الله ﷻ قد ينقص من الرزق وقد يزيد فيه ، وكذا الأجل والصحة والمرض والسعادة والشقاء ، والمحن والمصائب والإيمان والكفر وسائر الأشياء كما يقتضيه قوله تعالى:﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾** الرعد: ٣٩)[٣] .

- **المظهر الحادي عشر: الزعم بأن محل البداء ومحل المحو والإثبات واحد فهو يقع في جميع أنواع التقديرات:**

ظهر عند الحديث –عن أنواع التقادير– أن من أقوال الشيعة: إثبات التغير والبداء والمحو والإثبات في جميع أنواع التقادير!!

وبموجب ربط الشيعة بين البداء والمحو والإثبات وجعلهم المحو والإثبات من معاني البداء بل وتسميتهم للمحو والإثبات بالبداء:

- **ادعو أن الخلاف بينهم وبين أهل السنة في البداء خلاف لفظي؛** فقالوا: مسألة البداء (النزاع في هذه المسألة بيننا وبين أهل السنة لفظي، لأن ما ينكرونه من البداء الذي لا يجوز على الله ﷻ تبرأ الشيعة منه، وممن يقول به براءتها من الشرك بالله ومن المشركين، وما يقوله الشيعة من

=

(١)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الدعاء، باب أن الدعاء يرد البلاء والقضاء، رقم(١)، ٤٦٩/٢، الوافي، الفيض الكاشاني، ١٤٧٧/٩، وسائل الشيعة، الحر العاملي، ١٠٩٣/٤، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٢٩٥/٩٠، وقال المجلسي في مرآة العقول،١٣/١٢:(الحديث الأول:كالصحيح)، وقال آية الشيعة عبد الحسين المظفر المجلسي في كتابه الشافي في شرح أصول الكافي، ٨/٧: ''حسن كالصحيح'' وقال شيخهم هادي النجفي في كتابه موسوعة أحاديث أهل البيت، ٤٢٤/٣؛''الرواية صحيحة الإسناد''.

(٢)شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٣٦/١٠.

(٣)أجوبة مسائل جار الله، شرف الدين، ١٠٠.

البداء بالمعنى الذي ذكرناه يقول به عامة المسلمين، ... وبه جاء التنزيل: ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩)[١].

- **ادعوا أن البداء عقيدة سليمة تتمشى مع القرآن (آية المحو والإثبات) وأنكروا على أهل السنة إبطاله مع قولهم بالمحو والإثبات وتغير المقادير وإقرارهم بوقوع النسخ في الأحكام الشرعية!**

فقالوا: (البداء الذي تقول به الشيعة ، لا يتعدى حدود القرآن في قوله سبحانه وتعالى :﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩ ، . وهذا القول يقول به أهل السنة والجماعة كما يقول به الشيعة ، فلماذا يشنع على الشيعة ولا يشنع على أهل السنة والجماعة القائلين بأن الله سبحانه يبدل الأحكام ويغير الآجال والأرزاق) [٢].

ومن هنا(فإن القول بالبداء عقيدة سليمة تتماشى ومفاهيم الدين الإسلامي وروح القرآن.. **ولولا اعتقادنا – سنة وشيعة – بأن الله سبحانه يبدل ويغير ، لما كان لصلاتنا ودعائنا من فائدة ولا تعليل ولا تفسير** ،كما أننا نؤمن جميعًا بأن الله سبحانه يبدل الأحكام ، وينسخ الشرائع من نبي لآخر بل وحتى في شريعة نبينا صلى الله عليه وآله وسلم هناك ناسخ ومنسوخ ، **فالقول بالبداء ليس كفرًا ولا خروجًا على الدين ، وليس لأهل السنة أن يشنعوا على الشيعة من أجل هذا الاعتقاد).** [٣]

- **اتهموا أهل السنة بالقول بالبداء لروايتهم حديث المعراج في تخفيف الصلاة المكتوبة[٤]، وحديث الأبرص والأعمى والأقرع[٥].**

---

(١)أجوبة مسائل جار الله، عبد الحسين شرف الدين الموسوي، ١٠٢.

(٢) لأكون مع الصادقين، محمد التيجاني، ١٧٧-١٧٨.

(٣)لأكون مع الصادقين، محمد التيجاني، ١٧٩-١٨٠.

(٤) البخاري، كتاب الصلاة، باب: كيف فرضت الصلاة في الإسراء؟، ١/ ٧٨، مسلم، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات، وفرض الصلوات ، ١/ ١٤٥.

(٥) البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، ٤/ ١٧١، مسلم، كتاب الزهد والرقائق،٤/ ٢٢٧٥.

فقال قائلهم: (رواة أهل السنة والجماعة ،.. يشنعون على الشيعة أتباع أئمة أهل البيت في القول بالبداء.. وهم.. يعتقدون بأن الله سبحانه فرض على محمد صلى الله عليه وآله وسلم خمسين صلاة، ثم بدا له بعد مراجعة محمد إياه أن جعلها أربعين، ثم بدا له بعد مراجعة ثانية أن جعلها ثلاثين، ثم بدا له بعد مراجعة ثالثة أن جعلها عشرين ثم بدا له بعد مراجعة رابعة أن جعلها عشرًا، ثم بدا له بعد مراجعة خامسة أن جعلها خمسًا). [1]

(والحقيقة أن.. رواية المعراج هذه مستوجبة لنسبة الجهل إلى الله ﷻ، وموجبة لانتقاص شخصية أعظم إنسان عرفه تاريخ البشرية، وهو نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم، إذ تقول الرواية بأن موسى قال لمحمد: إنا أعلم بالناس منك ، وتجعل هذه الرواية الفضل والمزية لموسى الذي لولاه لما خفف الله عن أمة محمد. ولست أدري كيف يعلم موسى بأن أمة محمد لا تطيق حتى خمس صلوات في حين أن الله لا يعلم ذلك ويكلف عباده بما لا يطيقون فيفرض عليهم خمسين صلاة ؟!

وهل تتصور معي أخي القارئ كيف تكون خمسين صلاة في اليوم الواحد ، فلا شغل ولا عمل ، ولا دراسة ولا طلب رزق ولا سعي ولا مسؤولية ، فيصبح الإنسان كالملائكة مكلف بالصلاة والعبادة ، وما عليك إلا بعملية حسابية بسيطة لتعرف كذب الرواية ، فإذا ضربت عشر دقائق – وهو الوقت المعقول لأداء فريضة واحدة للصلاة جماعة – في الخمسين فسيكون الوقت المفروض بمقدار عشر ساعات ، وما عليك إلا بالصبر ، أو أنك ترفض هذا الدين الذي يكلف أتباعه فوق ما يتحملون ويفرض عليهم ما لا يطيقون. فإذا كان أهل السنة والجماعة يشنعون على الشيعة قولهم بالبداء ، وأن الله سبحانه وتعالى يبدو له فيغير ويبدل كيف شاء فلماذا لا يشنعون على أنفسهم في قولهم بأن الله سبحانه يبدو له فيغير ويبدل الحكم خمس مرات في فريضة واحدة وفي ليلة واحدة وهي ليلة المعراج –لعن الله التعصب الأعمى والعناد المقيت الذي يغطي الحقائق ويقلبها ظهرًا على عقب ، فيتحامل المتعصب على من يخالفه في الرأي وينكر عليه الأمور الواضحة ويقوم بالتشنيع عليه وبث الإشاعات ضده ، والتهويل في أبسط القضايا ، التي يقول هو بأكثر منها). [2]

---

(١)لأكون مع الصادقين، محمد التيجاني، ١٧٩.

(٢)لأكون مع الصادقين، محمد التيجاني، ١٨٠-١٨١.

(وكثيرًا ما كنت أستعرض قصة المعراج للاستدلال بها على القول بالبداء عند أهل السنة ، فاعترض علي بعضهم بهذا الرأي ولكنهم سلموا بعدها عندما أوقفتهم على رواية أخرى من صحيح البخاري[1] تذكر البداء بلفظة صراحة لا لبس فيها .

فقد روى البخاري .. أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : " إن ثلاثة من بني إسرائيل أبرص وأعمى وأقرع بدا لله أن يبتليهم ، فبعث إليهم ملكًا فأتى الأبرص ، فقال : أي شيء أحب إليك ؟ فقال لون حسن وجلد حسن ، قد قذرني الناس فمسحه فذهب عنه ، فأعطي لونًا حسنًا وجلدًا حسنًا ، ثم قال له : أي المال أحب إليك ، فقال : الإبل ، فأعطي ناقة عشراء ، وأتى الأقرع فقال : أي شيء ، أحب إليك ، قال : شعر حسن ويذهب عني هذا قد قذرني الناس ، فمسحه فذهب عنه وأعطي شعرًا حسنًا ، ثم قال له : أي المال أحب إليك فقال : البقر ، فأعطاه بقرة حاملاً ، وأتى الأعمى فقال : أي شيء أحب إليك قال : يرد الله بصري ، فمسحه فرد الله إليه بصره ، قال : فأي المال أحب إليك ، قال: الغنم ، فأعطاه شاء ولودًا ثم رجع الملك بعد أن تكاثرت عند هؤلاء الإبل والبقر والغنم حتى أصبح يملك كل منهم قطيعًا فأتى الأبرص والأقرع والأعمى كل على صورته ، وطلب من كل واحد منهم أن يعطيه مما عنده فرده الأقرع والأبرص فأرجعهما الله إلى ما كانا عليه ، وأعطاه الأعمى فزاده الله وأبقاه مبصرًا ")[2].

فظهر أن (أهل السنة يقولون بالبداء وأنّ هذا اللفظ ورد في أحد أحاديث صحيح البخاري وبالمعنى الذي تقول به الشيعة وإن كانوا لا يصرحون بذلك) .[3]

---

(١)أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي البخاري، ولد سنة أربع وتسعين ومئة، حبر الإسلام، الحافظ لحديث رسول اللهﷺإمام أهل الحديث، توفي سنة ست وخمسين ومائتين، من مصنفاته : الجامع الصحيح، المعروف بصحيح البخاري، أجمع العلماء على قبوله وصحة ما فيه، وكذلك سائر أهل الإسلام، وكتاب الضعفاء، وكتاب الأدب المفرد. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ١٢:٣٩١-٤٧١، ط. مؤسسة الرسالة، الأعلام للزركلي، ٦/٣٤.

(٢)لأكون مع الصادقين، محمد التيجاني، ١٨١-١٨٢.

(٣)الحصون المنيعة، حسن عبدالله علي، ٤١٧.

(ولهذا أقول لإخواني قول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ وَلَا نِسَآءٞ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيۡرٗا مِّنۡهُنَّۖ وَلَا تَلۡمِزُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلۡأَلۡقَٰبِۖ بِئۡسَ ٱلِٱسۡمُ ٱلۡفُسُوقُ بَعۡدَ ٱلۡإِيمَٰنِۚ وَمَن لَّمۡ يَتُبۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ١١ ﴾ الحجرات: ١١. كما أتمنى من كل قلبي أن يثوب المسلمون إلى رشدهم وينبذوا التعصب ويتركوا العاطفة لتحل العقل محلها في كل بحث ، حتى مع أعدائهم وليتعلموا من القرآن الكريم أسلوب البحث والنقاش والمجادلة بالتي هي أحسن) !! [1]

هذا ولا يحق إغفال الإشارة إلى أن الشيعة وبموجب غلوهم المفرط في أئمتهم ومعصوميهم امتلأت بل طفحت نصوصهم ومؤلفاتهم –أثناء حديثهم عن المسائل المتعلقة بمرتبة الكتابة– بعبارات و نصوص فجة دخيلة على الإسلام أفرغت النصوص الشرعية المتعلقة باللوح والقلم والكتابة والتقادير والمحو والإثبات فيها من دلالاتها ومعانيها التي جاءت فيها وحملتها على الأئمة والمعصومين!!

ولا شك أن هذه العبارات والنصوص ما هي إلا انعكاسات مباشرة لغلوهم المفرط في آل البيت، و من هنا يأتي عرض:

(١)لأكون مع الصادقين، محمد التيجاني، ١٨٢.

المطلب الرابع: أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على معتقدهم في مرتبة الكتابة:

وفيه أربعة فروع رئيسة:

الفرع الأول: أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على معتقدهم في اللوح والقلم:

أ- أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على موقفهم من حقيقة اللوح

تأويل حقيقة اللوح المحفوظ بأحد معصومي الشيعة، ومن ذلك:

- **تأويل اللوح المحفوظ بالنبيﷺ أو قلب النبيﷺ:**

يقول حافظ الشيعة رجب البرسي: عن النبيﷺ (ثم أنه ليلة المعراج لما وصل المقام الأسنى، وكان قاب قوسين أو أدنى، وعلا على اللوح المحفوظ رفعة وعلمًا،[1] وخوطب من الأسرار الإلهية بما ليس في اللوح، فكان علم الغيب الأول والآخر عنده وله **بل هو اللوح المحفوظ** لأنه السابق على الكل وجودًا، والممد للكل جودًا، فعلم ما كان وما يكون عنده وعند أوصيائه!).[2]

ويقول آية الشيعة حسن المصطفوي: قوله تعالى: ﴿ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي تَكۡذِيبٖ ١٩ وَٱللَّهُ مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطُۢ ٢٠ بَلۡ هُوَ قُرۡءَانٞ مَّجِيدٞ ٢١ فِي لَوۡحٖ مَّحۡفُوظِۭ ٢٢ ﴾ البروج: ١٩ – ٢٢، **يراد اللوح الروحانيّ الثابت المحفوظ من التحوّلات والتغيّرات ومن أيدي الخونة ، والمراد قلب رسول الله ص** وفؤاده الَّذى هو وجه الله والفاني فيه). [3]

وجاء في كتاب جامع الأسرار:(**النفس الكلي الذي هو اللوح..**)(**صرح أصحابنا بأن النفس الكلي هو صلى الله عليه وآله**)[4].

---

(١)غلو الشيعة يحملهم على الجمع بين متناقضات؛ إذ كيف يستقيم الجمع بين تأويل اللوح المحفوظ بالنبيﷺ مع وصفه ﷺبأنه علا على اللوح!!

(٢)مشارق أنوار اليقين، الحافظ رجب البرسي، ١٠٦.

(٣)التحقيق في كلمات القرآن الكريم، حسن المصطفوي، ٢٥٣/١٠.

(٤)جامع الأسرار ومنبع الأنوار، الآملي، ٤٥٠-٤٥١.

- **تأويل اللوح المحفوظ بعلي:**

وفي مروياتهم ما ينطق بذلك كما في خطبة البيان المنسوبة لعلي أنه قال -كما يفترون-: "أنا اللوح المحفوظ" وفي رواية أخرى منسوبة له: (أنا اللوح) [١].

ونصوص الشيعة في تقرير ذلك متكاثرة ومن ذلك قولهم:

- (اللوح المحفوظ علي) [٢] .
- علي الولي و(اللوح المحفوظ بالحقيقة هو الولي). [٣]
- (اعلم أن اللوح المحفوظ هو صدر الإمام عليه السلام ...أمير المؤمنين). [٤] فهو ((اللوح الحقيقي.. أولاً وبالذات وإنما كان كذلك؛ لأنه الواسطة في الإيجاد، والباب الأعظم لتمكن الإيجاد.. والفيض الإيجادي لا يتعداه أبدًا). [٥]
- (**اللوح المحفوظ هو الإمام**، .. ، وإمام الحق علي). [٦]
- (**إن اللوح المحفوظ هو أمير المؤمنين** عليه السلام) [٧]
- (**الحقيقة العلوية المسماة بالبداية بالنفس الكلية الأولية واللوح المحفوظ** لما أفاده وكتبه القلم الأعلى بأم الكتاب الحافظ للمعاني التفصيلية الفائضة عليه بتوسط الروح الأعظم المحمدي وهو العقل الفرقاني ، كل ذلك عند وجودها التجردي النوري ، وفي النهاية **ظهرت في علي بن أبي طالب** عليه السلام). [٨]
- (**العلويّة العليا هي نفس الكل، واللوح المحفوظ**)[٩].

---

(١) جامع الأسرار ومنبع الأنوار، الآملي، ٢٠٥.

(٢)مشارق أنوار اليقين، رجب البرسي، ١٨٩. وانظر: شرح أصول الكافي، المازندراني، ٤ /٢٤٥.

(٣)مشارق أنوار اليقين، رجب البرسي، ٢٢١.

(٤) مجموعة الرسائل، كاظم الرشتي، ٢٧٧/١، نقلاً من الرسالة الوعائية، أحمد الإحسائي، حاشية (٢)، ٣٦.

(٥) مجموعة الرسائل، كاظم الرشتي، ٢٧٧/١، نقلاً من الرسالة الوعائية، أحمد الإحسائي، حاشية (٢)، ٣٦.

(٦) مشارق أنوار اليقين، رجب البرسي، ١٥٩.

(٧)حقيقة علم آل محمد وجهاته، علي عاشور، ١٥١.

(٨) الأنوار الساطعة، الكربلائي، ١١١/٥.

(٩)تعليق علي بن جمشيد النوري على شرح فصوص الحكم، علي بن محمد التركه، حاشية(١)، ٢٨٦/١.

- **تأويل اللوح المحفوظ بالأئمة:**

وهو مقتضى قول الشيعة:

- (إنهم[أي: الأئمة] اللوح المحفوظ الذي حفظ الله فيه كل شيء أحصاه بعلمه وقدرته) [١].
- الأئمة(عليهم السلام)..**اللوح المحفوظ ... الذي خص الله فيه كل شيء)** [٢].
- (آل محمد .. **هم اللوح الحاوي لكل شيء، والكتاب المبين الجامع لكل شيء)**[٣].
- **(ما ظنك بالنبي والأئمة عليهم السلام فإن حقيقتهم عليهم السلام هو اللوح المحفوظ المجتمع فيه جميع حقائق الأمور)**[٤].

- **تأويل اللوح والقلم بعلي وفاطمة.**

- ومنه قولهم: (**اللوح والقلم علي وفاطمة، وإليه الإشارة بقوله تعالى:** ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ ۝١﴾ القلم: ١) [٥].

- **تأويل لوح المحو والإثبات بالأئمة:**

- ومنه قولهم –عن الأئمة–: (**وسُمّي أيضًا نفوسهم الزكية الملهمة بتلك المغيبات بلوح المحو والإثبات)** [٦].
- وقولهم أيضًا: (إنهم عليهم السلام لوح المحو والإثبات). [٧]

---

(١) حقيقة علم آل محمد وجهاته، علي عاشور، ١٥١.

(٢) حقيقة علم آل محمد وجهاته، علي عاشور، ١٥٢.

(٣) مشارق أنوار اليقين، رجب البرسي، ١٥٨.

(٤)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤٥٢/١.

(٥) مشارق أنوار اليقين، الحافظ رجب البرسي، ٣٢-٣٣.

(٦)نور الأفهام في علم الكلام، حسن الحسيني اللواساني، ٩٩/٢.

(٧)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤٧٧/٢.

ب- أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على موقفهم من حقيقة القلم.

- **تأويل القلم بالحقيقة المحمدية أو بمحمد.**

ومنه قولهم :(**الحقيقة المحمدية المسمى في البداية بالعقل الأول والقلم الأعلى** .... هذا في ابتداء خلقته صلَّى اللَّه عليه وآله ثم في النهاية ظهرت هذه الحقيقة في محمد بن عبد اللَّه). [١]

(**المحمدية البيضاء هي عقل الكل، والقلم الأعلى**) [٢].

(**محمد** صلى الله عليه وآله وسلم.. قلم الأقلام)[٣].

- **تأويل القلم بعلي:**

كما ورد في مروياتهم عن أمير المؤمنين عليه السلام في خطبة كان يخطبها للناس : " أنا نقطة باء بسم اللَّه ، وأنا جنب اللَّه الذي فرطتم فيه ، **وأنا القلم وأنا اللوح المحفوظ** ، وأنا العرش وأنا الكرسي ، وأنا السماوات السبع والأرضين " .

ومن نصوص الشيعة في تقرير ذلك:(القلم أمير المؤمنين) [٤].

- **تأويل اللوح والقلم بعلي وفاطمة.**

ومنه قولهم: (**اللوح والقلم علي وفاطمة، وإليه الإشارة بقوله تعالى:** ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ ١﴾ القلم: ١) [٥].

- **تأويل قلم المحو والإثبات بالأئمة:**

يقول الكربلائي: (الظاهر من الأحاديث والأدعية أن قلوبهم المطهرة وحقيقتهم المقدسة هي قلم المحو والإثبات كما دلّ عليه : ما ..[ورد] عن علي عليه السلام في حديث طويل وفيه يقول عليه السلام: "وبنا يمحو اللَّه

---

(١) الأنوار الساطعة، الكربلائي، ١١١/٥.

(٢)تعليق علي بن جمشيد النوري على شرح فصوص الحكم، علي بن محمد التركه، حاشية(١)، ٢٨٦/١.

(٣) الأنوار القدسية، محمد الأصفهاني، ١٣-١٤.

(٤) مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٥٨٣/٨.

(٥) مشارق أنوار اليقين، الحافظ رجب البرسي، ٣٢-٣٣.

ما يشاء وبنا يثبت" . وفي الزيارة المطلقة للحسين عليه السلام كما في كامل الزيارات : "وبكم يمحو الله ما يشاء ويثبت"). [1]

ت- أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على موقفهم من مادة خلق اللوح والقلم.

- **ادعاء خلق اللوح والقلم من نور النبي صلى الله عليه وآله.**

يقول علي النمازي: (الروايات الشريفة ..واردة في أن الله تعالى خلق من نور محمد صلى الله عليه وآله كل نور العرش والكرسي ، والشمس والقمر والنجوم ، وضوء النهار ، ونور الأبصار ، ونور العقل والعلم والفهم والشعور والمعرفة ، وأبصار العباد ، وأسماعهم وقلوبهم ، **واللوح والقلم** ، والجنة ، والملائكة ، والأنبياء والمرسلين ، وكل بر وخير) [2].

وقد أورد الشيعة لذلك رواية منسوبة إلى النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: " أنا الذي خلق الله العرش من نوري والكرسي من نوري واللوح والقلم من نوري "[3] ونسبوا إليه أيضًا أنه قال: " فالعرش والكرسي وحملة العرش وخزنة الكرسي من نوري ، والقلم واللوح والكروبيون والروحانيون من الملائكة والجنة وما فيها من النعيم من نوري "[4].

- **ادعاء خلق اللوح والقلم من نور الحسن.**

ذكر الشيعة – في معاجز الإمام أبي محمد الحسن بن علي بن أبي طالب عليهما السلام (أن نور الحسن عليه السلام خلق الله جل جلاله منه اللوح والقلم) [5]ونسبوا إلى النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: "**وفتق نور الحسن، فخلق منه اللوح والقلم،** والحسن والله أفضل من اللوح والقلم"[6].

---

(١) الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣٠٤/٣.

(٢) مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ١٦٣/١٠.

(٣) الولاية التكوينية لآل محمد، علي عاشور، ٩٥-٩٦.

(٤) ينابيع المودة لذوي القربى، القندوزي، ٥٧/١.

(٥) مدينة المعاجز، هاشم البحراني، ٢١٩/٣.

(٦)بحار الأنوار، المجلسي، ٤٤/٤٠، ط. مؤسسة الوفاء.

- **ادعاء خلق اللوح والقلم من نور الحسين.**

فقد نسبوا إلى النبيﷺ أنه قال: "**وفتق نور الحسين وخلق منه اللوح والقلم** ، والحسين والله أجل من اللوح والقلم"[١].

- **ادعاء خلق اللوح والقلم من نور الأئمة.**

يقول علي النمازي: الأئمة (**خلق من نورهم** العرش والكرسي **واللوح والقلم** والملائكة والجنة والشمس والقمر وغير ذلك) .[٢]

ث- أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على موقفهم من الاطلاع على اللوح والعلم بما فيه!

ثمة اضطراب في موقف الشيعة حول اطلاع أئمتهم على اللوح المحفوظ:

ففي حين ادعى بعضهم أن الأئمة إنما يطلعون على لوح المحو الإثبات دون اللوح المحفوظ، فقالوا (الذي يعلمه الإمام علي(ع) **هو ما كان في لوح المحو والإثبات** ، والعلم به لا ينافي المباشرة بأمر **لا يعلم حاله في اللوح المحفوظ).** [٣] وقالوا الأئمة (علم الدين مخزون عندهم وأمّا **أمور الدنيا فعلمهم فيها محصور على ما يكون في عالم لوح المحو والإثبات).** [٤]

صرح بعضهم الآخر باطلاع معصوميهم على اللوح المحفوظ وعلمهم بما فيه و استهجنوا القول بعدم اطلاعهم عليه، فقالو:(وكيف لا يطلعون على الغيب؟ وعلمه واجب لهم...وكيف يحجب عنهم علم الغيب والكرامات وهم خلفاء الله على الخلائق وأمناؤه على الحقائق؟!). [٥] **بل ادعى**

---

(١)بحار الأنوار، المجلسي، ٧٣/٣٦، ط. مؤسسة الوفاء.

(٢) مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ١٣/٢، مستدركات علم رجال الحديث، علي النمازي، ١٠٠/٢.

(٣) صراط النجاة، الخوئي، تعليق الميرزا التبريزي ، ٣ / ٤٢١.

(٤)الأنوار الإلهية في المسائل العقائدية، جواد التبريزي، ١٤٠، وانظر: صراط النجاة، الخوئي، تعليق الميرزا التبريزي ، ٥/ ٢٨٠.

(٥)مشارق أنوار اليقين، الحافظ رجب البرسي، ١٠٣-١٠٦.

بعضهم اختصاصهم بذلك فقالوا: الأئمة (ليس كغيرهم لأنهم ينظرون إلى اللوح ويطلعون عليه).[١]

ونصوص الشيعة في إثبات إطلاع الأئمة على اللوح المحفوظ وعلمهم بما فيه متكاثرة، ومن أقوالهم في ذلك:

- (الأئمة عليهم السلام قائمون وقوامون بأمر الله تعالى مما علَّمهم الله تعالى من أمّ الكتاب وكتابي المحو والإثبات). [٢]
- (إنهم عليهم السلام علموا جميع ما في اللوح المحفوظ من النقوش حتمية كانت أو غير حتمية)[٣].
- (النبي وأهل بيته يعلمون ما في الكتاب المبين). [٤]
- (الآيات.. دالّة على علمه صلى الله عليه وآله بجملة الكتاب المبين والمكنون وأمّ الكتاب واللوح المحفوظ ، وكذلك الأئمّة من أهل بيته). [٥]
- (كل ما أبرزه الله من الغيب وبسطه قلمه في اللوح المحفوظ فإن النبي والولي يعلمه ، وإليه الإشارة بقوله صلى الله عليه وآله: "إن الله أطلعني على ما شاء من غيبه وحيًا وتنزيلاً وأطلعك عليه إلهامًا ، وإن الله خلق من نور قلبك ملكا فوكله باللوح المحفوظ ، فلا يخط هناك غيب إلا وأنت تشهده) [٦] . فالنبي والولي مطلعان على علم الغيب ، لكن النبي لا ينطق به إلا مع الأمر لأنه الرسول، وإليه الإشارة بقوله : ﴿ وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ ﴾ طه: ١١٤ ، وأما الولي في النطق بالغيب مطلق) [٧].

---

(١)الشهب الثواقب لرجم شياطين النواصب، محمد آل عبد الجبار، ١٦٥.

(٢) الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣١٩/٣.

(٣) شرح أصول الكافي للمازندراني، ١٣/٦.

(٤)علم الامام، كمال الحيدري، ١١٢، وانظر: حقيقة علم آل محمد وجهاته، علي عاشور، ١٢١.

(٥)الإمامة الإلهية – تقرير بحث الشيخ محمد السند لسيد بحر العلوم – ج ٢-٣/٣٣٤.

(٦)مشارق أنوار اليقين، رجب البرسي، ٣٥.

(٧)مشارق أنوار اليقين، رجب البرسي، ٢٠٧.

- (صار علم اللوح إلى النبي صلى الله عليه وآله ثم إلى الأوصياء إلى آخر الدهر). [١]
- (النبي صلى الله عليه وآله حين يطلعه الله على غيبه ، فإنما يطلعه عليه عبر كشف حجاب اللوح ، أو أم الكتاب له صلى الله عليه وآله. ولكن عليًا عليه السلام يطلع على نفس ذلك اللوح، ولكن بواسطة اطلاعه واتصاله بنفس رسول الله صلى الله عليه وآله ، فنفس الرسول إذن هي المرآة الصافية التي تعكس له ما في أم الكتاب) [٢] فـ(الله سبحانه يطلع رسوله على غيبه ، ويكشف له المكنون المخزون ، أو فقل : المكفوف في أم الكتاب ، ..، وفي اللوح المحفوظ . حيث يمكِّن الله تعالى نبيه صلى الله عليه وآله، من الإشراف عليه ، دون سواه من خلقه ، فيكون ذلك اللوح أو الكتاب هو المرآة التي تعكس غيبه تعالى على القلب الأطهر ، والروح والنفس الأصفى للرسول الأعظم صلى الله عليه وآله فلا غرو بعد هذا أن ينال علي عليه السلام، ذلك الغيب بالذات ، وتكون واسطة الفيض له هي قلب الرسول ، المشرف على اللوح بصورة مباشرة وتكون نفسه الشريفة صلى الله عليه وآله ، هي المرآة الصافية التي تعكس لعلي عليه السلام ما في ذلك اللوح أو أم الكتاب تمامًا كما كان الإشراف المباشر وكشف اللوح أو أم الكتاب له ، الواسطة في اطلاع الرسول صلى الله عليه وآله، على غيب الله سبحانه وتعالى). [٣]
- (الأئمة عليهم السلام مطلعون على الغيب من الله تعالى ، والاطلاع أخص من العلم ، فإنه مساوق للرؤية والمشاهدة) [٤].

ج- أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على موقفهم من الحكمة من الكتابة في اللوح.

يظهر غلوهم في أئمتهم بادعائهم أن الحكمة من الكتابة في اللوح المحفوظ؛ لكيلا يأسى أبو بكر وأصحابه، على ما فاتهم ممّا خصّ به عليّ بن أبي طالب من الوصاية إليه بالخلافة!؛ ولكيلا يفرحوا بما حققوه من اغتصاب الخلافة!

---

(١)مشارق أنوار اليقين، رجب البرسي، ٢٠٨.

(٢)مختصر مفيد، جعفر مرتضى العاملي، ١١٥/٢.

(٣)مختصر مفيد، جعفر مرتضى العاملي، ١٠٢/٢.

(٤) الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤٩٧/٢. وانظر: شرح إحقاق الحق، المرعشي، ٧٦/٢٩، ١٥٤/٣٣.

فقد ورد في مروياتهم عن أبي جعفر الثاني في قوله: ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ ﴾ الحديد: ٢٣، قال : قال أبو عبد الله عليه السلام: سأل رجل أبي عليه السلام عن ذلك فقال: نزلت في أبي بكر وأصحابه واحدة مقدمة ، وواحدة مؤخرة ، لا تأسوا على ما فاتكم مما خص به علي بن أبي طالب عليه السلام ﴿ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ﴾ الحديد: ٢٣ من الفتنة التي عرضت لكم بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال الرجل: أشهد أنكم أصحاب الحكم الذي لا اختلاف فيه"[1] !.

يقول علامة الشيعة المجلسي في معرض شرحه للرواية الآنفة: (قوله : "مما خص علي عليه السلام به "، هذا من كلام أبي جعفر عليه السلام، ففي الكلام حذف يعني **قال: مما خص علي به ، يعني الخلافة والإمامة** ، وكأنه سقط من النساخ ، ... .

أقول : هذا الكلام يحتمل وجوهًا من التأويل : الأول: ما خطر ببالي القاصر **وهو أن الآية نزلت في أبي بكر وأصحابه يعني عمر وعثمان. والخطاب معهم ، فقوله :** ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ ﴾ الحديد: ٢٣، **أي: لا تحزنوا على ما ليس لكم من النص والتعيين للخلافة والإمامة ، وخص علي عليه السلام به حيث نص الرسول صلى الله عليه وآله بالخلافة عليه وحرمكم عنها :** ﴿ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ﴾ الحديد: ٢٣ ، **من الخلافة الظاهرية بعد الرسول صلى الله عليه وآله أي خلاّكم وإرادتكم ولم يجبركم على تركها ، ومكنكم من غصبها من مستحقها** "واحدة مقدمة " أي قوله: لا تأسوا ، إشارة إلى قضية متقدمة وهي النص بالخلافة في حياة الرسول صلى الله عليه وآله "وواحدة مؤخرة " أي قوله : ﴿ وَلَا تَفْرَحُوا ﴾ ، إشارة إلى واقعة مؤخرة وهي غصب الخلافة بعد الرسول صلى الله عليه وآله ، ولا يخفى شدة انطباق هذا التأويل على الآية فإنه يصير حاصلها هكذا : ما تحدث مصيبة وقضية في الأرض وفي أنفسكم إلا وقد كتبناها والحكم المتعلق بها في كتاب من قبل أن تخلق المصيبة أو الأنفس **لكيلا تأسوا على ما فاتكم من الخلافة وتعلموا أن الخلافة لا يستحقها إلا من تنزل عليه الملائكة والروح بالوقائع والأحكام المكتوبة في ذلك**

---

(١)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحجة، باب في شأن إنا أنزلناه في ليلة القدر وتفسيرها، برقم (١)، ٢٤٧/١، قال المجلسي: (ضعيف)، مرآة العقول، المجلسي، ٦١/٣، الوافي، الفيض الكاشاني، ٣٥/٢-٣٦، بحار الأنوار، المجلسي، ٢٢٣/٢٤، ط. مؤسسة الوفاء.

الكتاب ، ولا تفرحوا بما يتيسر لكم من الخلافة وتعلموا أنكم لا تستحقونه وأنه غصب ، وسيصيبكم وباله....

الثاني : ما أفاده والدي العلامة قدس الله روحه وهو أن السؤال عن هذه الآية لبيان أنه لا يعلم علم القرآن غير الحكم، إذ كل من يسمع تلك الآية يتبادر إلى ذهنه أن الخطابين لواحد ، لاجتماعهما في محل واحد ، والحال **أن الخطاب في قوله:** ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ الحديد: ٢٣، **لعلي عليه السلام لما فاته من الخلافة ، وفي قوله** : ﴿ وَلَا تَفْرَحُوا ﴾ الحديد: ٢٣، **لأبي بكر وأصحابه لما غصبوا الخلافة فقوله : " واحدة مقدمة وواحدة مؤخرة " لبيان اتصالهما وانتظامهما في آية واحدة ، فلذا قال الرجل : أشهد أنكم أصحاب الحكم الذي لا اختلاف فيه ، حيث تعلمون بطون الآيات وتأويلاتها وإسرارها وموارد نزولها .**

الثالث : [ما قيل أن قوله]... لا تأسوا ، خطاب مع أهل البيت عليهم السلام، ولا تحزنوا على مصيبتكم للذي فات عنكم ، ﴿ وَلَا تَفْرَحُوا ﴾ خطاب مع المخالفين ، **أي لا تفرحوا بالخلافة التي أعطاكم الله إياها بسبب سوء اختياركم ، وإحدى الآيتين مقدمة والأخرى مؤخرة فاجتمعتا في مكان واحد في تأليف عثمان.** (١)

الرابع : ما قيل أن قوله : ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ الحديد: ٢٣، **خطاب للشيعة حيث فاتهم خلافة علي عليه السلام**، ﴿ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ﴾ الحديد: ٢٣، **خطاب لمخالفيهم حيث أصابتهم الخلافة المغصوبة** وإحدى القضيتين مقدمة على الأخرى .

الخامس : ما ذكره بعض الأفاضل حيث قال : من في " مما " للتبعيض ، والظرف حال تفسير وما **عبارة عن التفسير الذي خص رسول الله صلى الله عليه وآله عليًا عليه السلام به** ، ﴿ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ﴾ الحديد: ٢٣، بتقدير: وعن تفسير لا تفرحوا بما آتاكم ، **والمقصود السؤال عن تفسيرهما الذي خص رسول الله عليًا عليه السلام به ، قال : في أبي فلان أي: في أبي بكر** ، وهذا تفسير الكلمة الثانية وهي ولا تفرحوا بما آتاكم ، قدمه للاهتمام به وهو مبني على أن المخاطبين بالثانية غير

---

(١) يظهر من النص بجلاء اتهام الشيعة عثمان رضي الله عنه بتحريف القرآن!!

المخاطبين بالأولى ، نظير : ﴿ يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ وَٱسۡتَغۡفِرِي لِذَنۢبِكِۖ ﴾ يوسف: ٢٩ ، **وعلى أنه أهل دولة الباطل إن علموا أن أهل الحق لا ييأسون على ما فاتهم لعلمهم بكل مصيبة قبل وقوعه وكرامتهم عند الله تكدرت عليهم دولتهم وما آتاهم ، وكثرت آلامهم في أنفسهم ،** وتأنيث " واحدة " باعتبار الكلمة أو الفقرة " مقدمة " بشد المهملة المكسورة وصف الأولى بأنها لإعزاز المخالفين بها " مؤخرة " بشد المعجمة المكسورة وصف للثانية بأنها لإذلال المخاطبين فيها ﴿ لِّكَيۡلَا تَأۡسَوۡاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمۡ ﴾ الحديد: ٢٣، مبتدأ خبره " مما خص به علي عليه السلام " والجملة استيناف بياني ، والمراد أنه مما نزل في علي عليه السلام وأوصيائه ، وهذا تفسير للكلمة الأولى ، وتغيير الأسلوب في ﴿ وَلَا تَفۡرَحُواْ بِمَآ ءَاتَىٰكُمۡۗ ﴾ الحديد: ٢٣، من الفتنة إلى آخره لأن كونها مما خص به أبو بكر وأصحابه معلوم مما مر ، ولا يحسن إعادته ، فمن في قوله " من الفتنة " لبيان " ما آتاكم " والمراد بالفتنة: الامتحان بدولة الدنيا كما في قوله تعالى :﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗۖ ﴾ الأنفال: ٢٥).[1]

وجاء في كتاب الحاشية على أصول الكافي ما نصه: (إنّ﴿ مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ الحديد: ٢٢ ؛ نحو: الجدب وآفات الزروع والثمار، ﴿ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ ﴾ الحديد: ٢٢؛ كالمرض والموت ، ﴿ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ ﴾ الحديد: ٢٢ ، أي: اللوح ، ﴿ مِّن قَبۡلِ أَن نَّبۡرَأَهَآۚ ﴾ الحديد: ٢٢ ، أي: المصائب أو الأنفس ﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ ﴾ الحديد: ٢٢ ، أي: إنّ تقدير ذلك وإثباته في اللوح ، ﴿ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ ٢٢ ﴾ الحديد: ٢٢ ، ثم **علّل ذلك وبيّن الحكمة فيه؛ فقال** :﴿ لِّكَيۡلَا تَأۡسَوۡاْ ﴾ الحديد: ٢٣ ، **يعني أبا بكر وأصحابه** ،﴿ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمۡ ﴾ الحديد: ٢٣ **ممّا خصّ به عليّ بن أبي طالب من الوصاية إليه بالخلافة** ، ﴿ وَلَا تَفۡرَحُواْ بِمَآ

(١)مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، المجلسي، ٣/٧٢-٧٤.

ءَاتَىٰكُمْ ﴾ الحديد: ٢٣ من الفتنة ، **فإنّ ذلك لم يكن لكرامة بكم على الله ، بل هو استدراج وابتلاء).** [١]

ح- أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على موقفهم من أسماء اللوح المحفوظ!

ويظهر ذلك من خلال:

- **إعطاء أسماء اللوح المحفوظ للنبي:**

سمى الشيعة النبي بالذكر، وادعوا أنه المقصود من الذكر في قوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ ٱلصَّٰلِحُونَ ﴿١٠٥﴾ ﴾ الأنبياء: ١٠٥، **وجعلوا في الآية دليلاً على وراثة المهدي والأئمة للأرض!**

يقول المجلسي في معرض شرحه لما ورد في مروياتهم عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن قول الله عز وجل:﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ ﴾ الأنبياء: ١٠٥ ما الزبور وما الذكر ؟ **قال:" الذكر عند الله ، والزبور الذي أنزل على داود ، وكل كتاب نزل فهو عند أهل العلم ونحن هم"** قوله: "**الذكر عند الله " أي المراد بالذكر اللوح المحفوظ عند الله** تعالى كما قال سبحانه : ﴿ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩ ، **وفي بالي ..أن الذكر رسول الله ، وذكر في الزبور بعد ذكره صلى الله عليه وآله أن المهدي من ولده والأئمة من ذريته يرثون الأرض وهم الصالحون).** [٢]

- **إعطاء أسماء اللوح المحفوظ لعلي:**

أعطى الشيعة أسماء اللوح المحفوظ لعلي؛ فسموه بـ:

---

(١)الحاشية على أصول الكافي، بدر الدين بن أحمد الحسيني العاملي، ١٦٧.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ٢١/٣.

١- **الإمام المبين، والكتاب المبين** يقول كمال الحيدري: **في معرض تعليقه على قوله تعالى :** ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴿١٢﴾﴾ يس: ١٢،(**فقد تظافرت النصوص الروائيّة في ظلال هذه الآية أنّ المقصود من ذلك هو الإمام عليّ عليه السلام**). [١]

ويقول نعمة الله الجزائري: (**تحقق في الأخبار العامة والخاصة أن قوله تعالى :**﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴿١٢﴾﴾ يس: ١٢،**المراد به علي بن أبي طالب عليه السلام**). [٢]

بل عقد المجلسي في بحاره بابًا ترجم له بعنوان: (**باب: إنه عليه السلام هو الإمام المبين**). [٣] **أورد فيه جملة من الروايات تدل على ذلك؛ ثم قال:** (**بيان** : ذهب المفسرون إلى أن المراد بالإمام المبين اللوح المحفوظ ، لأنه إمام لسائر الكتب ، **وما في الخبر[يقصد: تأويل الإمام المبين بعلي] هو المعتمد**)[٤].

ومثله حافظ الشيعة رجب البرسي، عقد في مشارق أنوار اليقين فصلاً، تُرجم له بعنوان: (فصل: علي الكتاب المبين)، [٥] **ومما قال فيه:** (الولي هو الكتاب، وعلي هو الولي، فعلي هو الكتاب المبين). [٦]

ونصوص الشيعة في تقرير ذلك متكاثرة، منها :

- (صدر الإمام عليه السلام .. هو الإمام المبين الذي قال الله تعالى:﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴿١٢﴾﴾ يس: ١٢،). [٧]

---

(١) علم الإمام، كمال الحيدري، ١١٤

(٢)الأنوار النعمانية، نعمة الله الجزائري، ١ / ٤٧

(٣) بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٤٢٧/٣٥، وانظر: مرآة العقول، المجلسي، ١٩٨/٣.

(٤) بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٤٢٨/٣٥.

(٥)مشارق أنوار اليقين، الحافظ رجب البرسي، ١٨٦، مع ملاحظة أن عنوان الترجمة –مع مطابقتها لمحتوى الفصل– إلا أنها من صنيع محقق الكتاب علي عاشور!

(٦)مشارق أنوار اليقين، الحافظ رجب البرسي، ١٨٦.

(٧) مجموعة الرسائل، كاظم الرشتي، ٢٧٧/١، نقلاً من الرسالة الوعائية، أحمد الإحسائي، حاشية (٢)، ٣٦.

- (﴿ وَكُلَّ شَيۡءٍ أَحۡصَيۡنَٰهُ فِيٓ إِمَامٖ مُّبِينٖ ﴿١٢﴾ ﴾ يس: ١٢،فالكتاب المبين هو الإمام ، وإمام الحق علي ، فعلي هو الكتاب المبين). [١]

- (﴿ وَكُلَّ شَيۡءٍ ﴾ يس: ١٢،من الأعمال الصالحة والطالحة ، وسائر الأشياء ﴿ أَحۡصَيۡنَٰهُ ﴾ يس: ١٢، من الإحصاء ، وهو التعداد بالإثبات والكتابة ﴿ فِيٓ إِمَامٖ مُّبِينٖ ﴿١٢﴾ ﴾ يس: ١٢، أي **كتاب ظاهر ، وإنما سمي الكتاب إمامًا** ، لأنه يجعل مصدر الأخذ ، كما أن الإمام ، مصدر الاقتداء والأخذ ، ولعل المراد بذلك اللوح المحفوظ ، وفي جملة من الأحاديث ، **أن الإمام المبين ، هو الإمام أمير المؤمنين)**[٢]

- (قوله تعالى :﴿ وَكُلَّ شَيۡءٍ أَحۡصَيۡنَٰهُ فِيٓ إِمَامٖ مُّبِينٖ ﴿١٢﴾ ﴾ يس: ١٢،. **والإمام المبين هو أمير المؤمنين علي عليه السلام)** [٣]

- (اللوح الحفيظ لما في الأرض والسماء ، هو **الإمام المبين وهو علي)** [٤] .

وقد نطقت بذلك صريح مروياتهم:

ومن ذلك: ما جاء عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قال-كما يفترون- : "**أنا والله الإمام المبين** ، أبين الحق من الباطل. ورثته من رسول الله صلى الله عليه وآله".

وعن عمار بن ياسر [٥]رضي الله عنه، قال: كنت عند أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في بعض غزواته فمررنا بواد مملوء نملا . فقلت : يا أمير المؤمنين ، أترى يكون أحدًا من خلق الله تعالى يعلم كم عدد

---

(١) مشارق أنوار اليقين، رجب البرسي، ١٥٩.

(٢)تقريب القرآن إلى الأذهان، محمد الحسيني، ٤٣٥/٤، وانظر: التفسير الصافي، الفيض الكاشاني ، ٢٤٦/٤، مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ١٦٤/٤.

(٣)حقيقة علم آل محمد (ع) وجهاته ، علي عاشور ، ١٤٩.

(٤)مشارق أنوار اليقين، رجب البرسي، ١٨٩.

(٥)عمار بن ياسر بن مالك بن كناية بن قيس بن حصين العنسي، ثم المذحجي، يكنى أبا اليقظان حليف لبني مخزوم، من السابقين الأولين إلى الإسلام، كان عمار وأمه سمية ممن عذب في الله، هاجر إلى أرض الحبشة، وصلى القبلتين، ثم شهد بدرًا والمشاهد كلها، وأبلى ببدر بلاء حسنًا، ثم شهد اليمامة، فأبلى فيها أيضًا، ويومئذ قطعت أذنه، تواترت الأحاديث عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّ عمارًا تقتله الفئة الباغية، وأجمعوا على أنه قتل مع عليرضي الله عنه بصفّين سنة سبع وثمانين في ربيع وله ثلاث =

هذا النمل؟ قال : نعم يا عمار ، أنا أعرف رجلاً يعلم عدده ، وكم فيه من ذكر ؟ وكم فيه من أنثى؟ فقلت : ومن ذلك الرجل يا مولاي ؟ فقال : يا عمار ، أما قرأت في سورة يس :﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴿١٢﴾ ﴾ يس: ١٢، فقلت : بلى يا مولاي ، فقال : "أنا ذلك الإمام المبين" [١].

وعن أبي جعفر الباقر عن أبيه عن جدّه عليه السلام أنه قال-كما يفترون- : "لمّا نزلت هذه الآية على رسول الله صلّى الله عليه وآله :﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴿١٢﴾ ﴾ يس: ١٢ ، قام رجلان فقالا : يا رسول الله هو التوراة ؟ قال : لا . قالا : هو الإنجيل ؟ قال : لا . قالا : فهو القرآن ؟ قال : لا . قال : فأقبل أمير المؤمنين عليه السلام فقال رسول الله صلّى الله عليه وآله : هو هذا ، إنّه الإمام الذي أحصى الله تبارك وتعالى فيه علم كلّ شيء ".

والعجب أن ناصر مكارم الشيرازي ادعى (أن أمثال هذه الروايات لا تتنافى مع تفسير " الإمام المبين " ب " اللوح المحفوظ " . بلحاظ أن قلب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بالمقام الأول ، ثم يليه قلب وليه ، ويعتبران مرآة تعكس ما في اللوح المحفوظ . وإن الله سبحانه وتعالى يلهمهم القسم الأعظم مما هو موجود في اللوح المحفوظ ، وبذا يصبحان نموذجًا من اللوح المحفوظ ، وعليه فإن إطلاق " الإمام المبين" عليهما ليس بالأمر العجيب ، لأنهما فرع لذلك الأصل !!) [٢]

٢- **الكتاب**، ومن نصوص الشيعة في تقرير ذلك:

- (**الولي هو الكتاب، وعلي هو الولي، فعلي** هو الكتاب المبين، **والصراط المستقيم، فهو الكتاب**). [٣]

=

وتسعون سنةرضي الله عنه. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر، ط.دار الجيل،٣/ ١١٣٥-١١٤١، أسد الغابة، ابن الأثير،١٢٢/٤، الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، ط.دار الكتب العلمية، ٤٧٣/٤-٤٧٤.

(١)بحار الأنوار، المجلسي، ١٧٦/٤٠، ط. مؤسسة الوفاء.

(٢)الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ناصر مكارم الشيرازي، ١١٨/١١.

(٣)مشارق أنوار اليقين، الحافظ رجب البرسي، ١٨٦.

- (**صدر الإمام** عليه السلام **...هو الكتاب الأكبر الأعظم**، الذي فيه علم الله سبحانه، قال تعالى: ﴿قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ﴿٥٢﴾﴾ طه: ٥٢، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٧٠﴾﴾ الحج: ٧٠،... والكتاب في هذه المواضع كلها هو **الإمام.. أمير المؤمنين** عليه السلام). [1]

٣- الكتاب الحفيظ، ومن نصوص الشيعة في تقرير ذلك:

- (**صدر الإمام** عليه السلام **...هو** ..الذي قال تعالى[فيه]:...﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنقُصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ وَعِندَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ ﴿٤﴾﴾ ق: ٤ والكتاب في هذه المواضع كلها هو **الإمام.. أمير المؤمنين** عليه السلام). [2]

- (**قوله تعالى:** ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنقُصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ وَعِندَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ ﴿٤﴾﴾ ق: ٤،..**الكتاب الحفيظ، هو الولي وعلمه عنده**) [3]

٤- الكتاب المسطور في رق منشور، وهو مقتضى ما جاء في الخطبة التطنجية المنسوبة إلى علي: "..أنا الطور، أنا الكتاب المسطور، أنا البحر المسجور "

وكذا ما ورد في زيارة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب صلوات الله عليه : (تنكب على القبر وتقبله وتقول :...أشهد أنك الطور والكتاب المسطور، في الرق المنشور).

٥- أم الكتاب، وهو مقتضى ما ورد في خطبة الافتخار[4] المنسوبة لعلي؛ **وفيها**: "أنا شهر رمضان أنا ليلة القدر **أنا أم الكتاب " وفي نصوص الشيعة ما يقرره**، ومن ذلك:

---

(١) مجموعة الرسائل، كاظم الرشتي، ٢٧٧/١، نقلاً من الرسالة الوعائية، أحمد الإحسائي، حاشية (٢)، ٣٦.

(٢) مجموعة الرسائل، كاظم الرشتي، ٢٧٧/١، نقلاً من الرسالة الوعائية، أحمد الإحسائي، حاشية (٢)، ٣٦.

(٣)مشارق أنوار اليقين، رجب البرسي، ٢٢١.

(٤)الخطبة الافتخارية أو خطبة الافتخار خطبة منسوبة لعلي بن أبي طالب، رواها الأصبغ بن نباته، وردت كاملة في مشارق الأنوار، البرسي، ٢٦٠-٢١٦، مجمع النورين، المرندي، ٣٣٩-٣٤٠، وورد ذكرها مع بعض ما جاء فيها في:

=

=

مناقب آل أبي طالب، ابن شهر آشوب، ١/ ٣٩٩، ٣٣/٣، بحار الأنور للمجلسي، ٧٨/٣٨، ٢٢٧/٣٩،، ط. مؤسسة الوفاء، مستدرك سفينة البحار، النمازي، ٩٦/١، ١٤٥/٨، رسائل آل طوق القطيفي، أحمد القطيفي ، ١٢٨/١، وجاء في كتاب الذريعة، لآقا بزرگ الطهراني، ١٩٨/٧:(خطبة الافتخار من مشاهير خطب علي (ع) ويظهر من كلام ابن شهرآشوب وجودها في عصره، وقد عقد الشيخ رجب البرسي في مشارق الأنوار فصلاً أورد فيه خطبة الافتخار برواية الأصبغ بن نباتة ، أولها " أنا أخ رسول الله ووارث علمه ومعدن حكمه وصاحب سره "يشبه مضامينها مضامين خطبة البيان التي لم يذكرها البرسي بهذا الاسم، كما أن ابن شهرآشوب لم يذكر خطبة البيان، وإنما ذكر خطبة الافتخار فلذا يحتمل اتحادهما كما سنشير إليه) انتهى بتصرف يسير.

وقد ورد سؤال عن صحّة الخطبة الافتخارية إلى مركز الأبحاث العقائدية، نصه: (ما مدى صحة اعتقاد الشيعة بالخطبة الافتخارية لأمير المؤمنين علي عليه السلام..؟

الجواب: ..خطبة الافتخار أو الخطبة الافتخارية ذكرت في بعض مصادرنا فقد أوردها ابن شهر آشوب في مناقب آل أبي طالب، ورجب البرسي في مشارق أنوار اليقين، ونقلها عنهما جملة من الأعلام كالمجلسي في البحار، والشيخ علي النمازي في مستدرك سفينة البحار، والشيخ أبو الحسن المرندي في مجمع النورين وآخرون. وهذه الخطبة تشبه في مضامينها مضامين خطبة البيان المنسوبة إليه عليه السلام، وتشبه ما ورد في حديث النورانية الذي ذكره الشيخ المجلسي في بحار الأنوار.

والخطبة من جهة السند ضعيفة، غير أن أسلوب نظمها وبلاغتها يقترب كثيراً من أسلوب خطب أمير المؤمنين عليه السلام الأخرى الواردة في نهج البلاغة..وربما يقال: بأن اعتقاد صحة نسبتها إلى أمير المؤمنين عليه السلام من جهة المتن يفتقر إلى ممارسة وأنس وإطلاع واسع على الأخبار، فقد ورد في متفرقات الأخبار كلمات لا تختلف معنىً عما ورد في الخطبة الافتخارية أو خطبة البيان، وكذا اشتملت على جانب من مضامين هذه الخطبة بعض الأدعية والزيارات، كدعاء الحجة (في كل يوم من شهر رجب) وكالزيارة الجامعة الكبيرة وغيرها، ومنها زيارته عليه السلام التي وردت في كتب الزيارة المشهورة، فقد جاء في زيارته في إقبال الأعمال: ((السلام عليك يا عين الله الناظرة في العالمين ويده الباسطة ولسانه المعبر عنه)) وفي كتاب المزار للمجلسي ((السلام عليك يا عين الله الناظرة ويده الباسطة وإذنه الواعية وحكمته البالغة ونعمته السابغة... الخ)). فمن يعتقد بصحة هذه المعاني ولا ينكرها لا يسعه أن ينكر ما ورد في خطبة الافتخار وخطبة البيان. ومن جملة ما يوجه الاعتقاد بصحة نسبتها إليه عليه السلام الاطلاع على ما ورد في كتب الحديث من عظيم منزلة آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم ومقاماتهم العالية، وكذا ما جاء من أن لهم أحاديث صعبة مستصعبة لا يؤمن بها إلا ملك مقرب أو نبي مرسل أو مؤمن ممتحن، وهي مبثوثة في مصادرنا المعتبرة كالكافي وبصائر الدرجات ومناقب آل أبي طالب والثاقب في المناقب ومختصر البصائر وغيرها). مركز الأبحاث العقائدية، تاريخ الاطلاع: ١٠-٣-١٤٣٩هـ، مسترجع من:
/http://www.aqaed.com/faq/3006

وانظر: تعليق محسن الموسوي التبريزي في تحقيقه لكتاب تفسير المحيط الأعظم والبحر الخضم، لحيدر الآملي، حاشية(١٩)،(٢٠)، ٢١٤/١-٢٢٥.

- (**الولي هو الكتاب، وعلي هو الولي، فعلي** هو الكتاب المبين، **والصراط المستقيم**، فهو الكتاب **وأم الكتاب**). [١]

- **إعطاء أسماء اللوح المحفوظ للغائب المنظر المعدوم:**

سمى الشيعة مهديهم المعدوم بالكتاب المسطور، يدل لذلك ما ورد في زيارة صاحب الزمان:(السلام على وارث الأنبياء وخاتم الأوصياء ، السلام على الإمام المنتظر والغائب المشتهر ، السلام على السيف الشاهر والقمر الزاهر والنور الباهر، السلام على شمس الظلام وبدر التمام ، السلام على ربيع الأيتام وفطرة الأنام ، السلام على صاحب الصمصام وفلاق الهام. **السلام على** صاحب الدين المأثور **والكتاب المسطور** ، السلام على بقية الله في بلاده وحجته على عباده)[٢].

- **إعطاء أسماء اللوح المحفوظ للأئمة:**

سمى الشيعة الأئمة بـ:

١-الكتاب المسطور:

يقول الكربلائي-عن الأئمة-: (إنهم الكتاب المسطور) [٣].

ويقول علي النمازي: (الكتاب المسطور أئمة الهدى عليهم السلام في باطن القرآن . وتقدم في طور قوله في الزيارة: "أشهد أنك الطور والكتاب المسطور". وفي زيارة مولانا صاحب الزمان عليه السلام: السلام على الدين المأثور والكتاب المسطور) [٤].

٢-الكتاب والكتاب المبين:

يقول علي النمازي: (أئمة الهدى صلوات الله عليهم...من كثرة علمهم بالكتاب أطلق عليهم الكتاب، كما يقال زيد عدل. فهم الكتاب المبين الناطق). [٥]

ويقول حافظ الشيعة رجب البرسي: -عن الأئمة-(العلم فيهم ومنهم وعنهم ، والقرآن عندهم وإليهم ، ودين الله الذي ارتضاه لأنبيائه ورسله وملائكته منهم وعنهم ، وإليه الإشارة بقوله سبحانه

---

(١)مشارق أنوار اليقين، الحافظ رجب البرسي، ١٨٦.

(٢)بحار الأنوار، المجلسي، ١٠١/٩٩، ط. مؤسسة الوفاء.

(٣) الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣٢٣/٣.

(٤) مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٢٦/٩.

(٥)مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٢٠/٩.

شـــهادة لهـــم : ﴿ وَمَا يَعۡزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثۡقَالِ ذَرَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصۡغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرَ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ ﴿٦١﴾ ﴾ يـونس: ٦١، **والكتـاب المبـين هـم وعنـدهم ومـنهم وعنهم**). [١]

ويقول علي عاشور [٢] : **الأئمة** (هم الكتاب المبين) [٣]. ويقول: (ورد في الأحاديث الشريفة أن آل محمد صلوات الله عليهم جميعًا هم الكتاب المبين. و.. تقدم أن الكتاب المبين هو الإمام المبين)[٤] ويقول أيضًا: (استفاضة الأخبار بأن عندهم علم الكتاب وأنهم المرادون بقوله تعالى : ﴿ وَمَنۡ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡكِتَٰبِ ﴿٤٣﴾ ﴾ الرعد: ٤٣، هذا وقد فسر علم الكتاب باللوح المحفوظ .. **فينتج : كونهم عليهم السلام الإمام المبين واللوح المحفوظ والكتاب المبين الذي خص الله فيه كل شيء ،** وهذا يشمل كل الأمور الغيبية لأنها لا تخرج عن الشيئية، بل الآية مطلقة لكل أمر أمر) [٥].

٣–الإمام المبين.

يقول علي النمازي: (**الإمام المبين الأئمة عليهم السلام**) . [٦] **ويقول: (المراد في قوله تعالى: ﴿ وَكُلَّ شَيۡءٍ أَحۡصَيۡنَٰهُ فِيٓ إِمَامٖ مُّبِينٖ ﴿١٢﴾ ﴾** يس: ١٢ **أمير المؤمنين والأئمة عليهم السلام**) [٧].

ويقول علي عاشور: (إنهم هم الإمام المبين في كل زمان) [٨].

---

(١)مشارق أنوار اليقين، رجب البرسي، ٢٠٨.

(٢) علي عاشور العاملي شيعي معاصر، لم أجد له ترجمة وافية، له عدة مؤلفات؛ منها: عجائب قدرة آل محمد وولايتهم التكوينية، النص على أمير المؤمنين، حقيقة علم آل محمد، طهارة آل محمد، وغيرها.

(٣) حقيقة علم آل محمد وجهاته، علي عاشور، ١٥١.

(٤) حقيقة علم آل محمد وجهاته، علي عاشور، ١٥٣.

(٥) حقيقة علم آل محمد وجهاته، علي عاشور، ١٥١–١٥٢.

(٦)مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٢٢/٩.

(٧)مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ١٩٥/١.

(٨) حقيقة علم آل محمد وجهاته، علي عاشور، ١٥٣. وانظر: حقيقة علم آل محمد وجهاته، علي عاشور، ١٥١–١٥٢.

- **ادعاء أن المقصود من الكتاب المسطور في قوله تعالى:﴿ وَكِتَٰبٖ مَّسۡطُورٖ ۝٢ فِي رَقّٖ مَّنشُورٖ ۝٣ ﴾ الطور: ٢ – ٣ ، هو الكتاب الذي كتبه علي لقائم آل محمد!**

وهذا مقتضى ما ورد في مروياتهم: عن أبي عبد الله عليه السلام قال: "الليلة التي يقوم فيها قائم آل محمد ينزل رسول الله صلى الله عليه وآله، وأمير المؤمنين صلوات الله عليه ،وجبرئيل عليه السلام ، على حراء ، فيقول له جبرئيل عليه السلام: أجب . فيخرج رسول الله صلى الله عليه وآله رقا من حجزة إزاره ، فيدفعه إلى علي عليه السلام، فيقول له : اكتب :" بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا عهد من الله ، ومن رسوله ، ومن علي بن أبي طالب ، لفلان بن فلان " باسمه واسم أبيه ، وذلك قول الله عز وجل في كتابه : ﴿ وَٱلطُّورِ ۝١ وَكِتَٰبٖ مَّسۡطُورٖ ۝٢ فِي رَقّٖ مَّنشُورٖ ۝٣ ﴾ الطور: ١ – ٣ ، **وهو الكتاب الذي كتبه علي بن أبي طالب عليه السلام**، والرق المنشور الذي أخرجه رسول الله صلى الله عليه وآله من حجزة إزاره .قلت : والبيت المعمور ، أهو رسول الله صلى الله عليه وآله ؟ قال : نعم ، المملي رسول الله صلى الله عليه وآله ، والكاتب علي عليه السلام). (١)

خ- أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على موقفهم من أسماء القلم.

١-ادعاء أن القلم اسم لأمير المؤمنين:

وهذا مقتضى ما ورد في مروياتهم عن أبي الحسن ، موسى عليه السلام أنه سئل عن قول الله عز وجل: ﴿ نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ ۝١ ﴾ القلم: ١ قال: ﴿ نٓۚ ﴾ اسم لرسول الله صلى الله عليه وآله ، ﴿ وَٱلۡقَلَمِ ﴾ اسم لأمير المؤمنين عليه السلام "(٢).

وفي نصوص الشيعة ما يقرره، ومن ذلك:

- **(القلم اسم لعلي عليه السلام...وسمّي أمير المؤمنين بالقلم لما في القلم من المنافع للخلق** ، إذ هو أحد لساني الإنسان ، يؤدّي عنه ما في جنانه ويبلّغ البعيد عنه ما يبلّغ القريب بلسانه ، وبه تحفظ أحكام الدين وتستقيم أمور العالمين ، وكذلك أمير المؤمنين عليه السلام. وقيل : إنّ قوام الدّنيا

---

(١) دلائل الإمام، الطبري الشيعي، ٤٧٨، مستدرك سفينة البحار، النمازي، ٥٧٨/٦.

(٢) البرهان في تفسير القرآن، البحراني، ٤٥٤/٥.

والدّين بشيئين: القلم والسّيف ، والسّيف يخدم القلم ... وإن شئت جعلت تسميته مجازًا، أي: صاحب القلم وصاحب السّيف، اللّذان بهما قوام الدّين والدّنيا ، كما تقدّم ، وكان أمير المؤمنين عليه السلام كذلك). (١)

- (إن الله سبحانه وتعالى أقسم بنون والقلم ، ونون اسم للنبي. **والقلم اسم لعلي صلى الله عليهما وعلى ذريتهما**). (٢)

٢-ادعاء أن علي القلم الأعلى:

وهو مقتضى ما ورد في مروياتهم عن علي أنه قال في خطبة البيان كما يفترون: " أنا وجه الله وأنا جنب الله وأنا يد الله ، وأنا القلم الأعلى ، وأنا اللوح المحفوظ ".

٣-ادعاء أن الأئمة القلم الأعلى:

وهو مقتضى ما ورد في نصوص الشيعة عن الأئمة: (**صح أنهم القلم الأعلى**) (٣).

د- أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على موقفهم من خصائص اللوح المحفوظ!

ادعى الشيعة أن اللوح المحفوظ -الكتاب المكنون- الذي فيه حقيقة القرآن لا يمسه إلا الأئمة المطهرون، وأن الأئمة هم المحيطون بعلمه دون غيرهم. وهذا مقتضى قولهم:

- (كلّ ما كان وما يكون وما هو كائن فهو مستطرّ مكتوب في **الكتاب المكنون ، الذي هو الوجود الغيبي للقرآن الكريم**) (٤) و(ما في الكتاب من استطارَ كلّ شيء فيه من غائبة في الأرض أو في السماء أو رطب أو يابس ، **في رتبة حقائقه العالية من الكتاب المكنون الذي هو الكتاب المبين والذي لا يمسّه إلاّ المطهّرون ، وهو وصف أولي الأمر المعصومين**). (٥)

---

(١)تفسير كنز الدقائق وبحر الغرائب، محمد بن محمد رضا القمي المشهدي، ٣٧٣/١٣.

(٢)تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة، شرف الدين علي الحسيني الأستر آبادي، ٧١٠/٢.

(٣) تفسير مقتنيات الدرر، علي الحائري، ١١٥/١.

(٤)الإمامة الإلهية، تقرير بحث الشيخ محمد السند لسيد بحر العلوم، ٢-٣٠٢/٣.

(٥)الإمامة الإلهية، تقرير بحث الشيخ محمد السند لسيد بحر العلوم، ٢-٩٧/٣.

- (القرآن في اللوح المحفوظ) [1] (إنّما هو وصف لدرجة غيبية من درجات القرآن الكريم، وهي درجة الكتاب المبين ، والكتاب المبين هو الذي لا يغادر صغيرة ولا كبيرة ، ولا رطب ولا يابس، **ذلك الكتاب الملكوتي العلمي الذي لا يصل إليه إلاّ المطهّرون** كما في سورة الواقعة، قال تعالى: ﴿ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾ ﴾ الواقعة: ٧٩ ، جُعل ذلك الكتاب تبياناً لكلّ شيء ، ويتنزّل في كلّ ليلة قدر ، ولا يصل إليه لا فقيه ولا مجتهد ولا صحابي ولا راوي ولا مفسّر ولا محدّث ولا مرتاض ولا عارف ولا صوفي ولا سياسي ولا داهية ولا اقتصادي فالآية حصرت وقالت : ﴿ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾ ﴾ الواقعة: ٧٩ ، **أي : لا يمسّه إلاّ أهل آية التطهير)**[2]ف(علي عليه السلام قد اختص.. وولده المطهرون دون بقية الأمة ..[بالإحاطة] بعلم الكتاب المبين في اللوح المحفوظ) [3]و(مس الكتاب المكنون الذي فيه حقيقة القرآن) [4] و(في ضوء ذلك ينكشف المدلول العظيم لنصّ عليّ أمير المؤمنين عليه السلام حيث قال: ﴿ نٓۚ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ﴿١﴾ ﴾ القلم: ١ فالقلم قلمٌ من نور، وكتاب من نور في لوح محفوظ، يشهده المقرّبون، وكفى بالله شهيدًا". وقد تظافرت الروايات على أنّ المقرّبين في هذه الأمّة هم النبيّ صلّى الله عليه وآله وأهل بيته الطاهرين عليهم السلام). [5]

- (**الكتاب المكنون هذا الذي فيه حقيقة القرآن** قد وصف في سورة الأنعام بأنه الذي يُستطر فيه كل رطب ويابس ، وفيه ما من غائبة كما في قوله تعالى: ﴿ ۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾ ﴾ الأنعام: ٥٩ ، وقوله تعالى: ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩ ، وقوله تعالى:

---

(١) بحوث معاصرة في الساحة الدولية، محمد السند، ٤٨.

(٢)بحوث معاصرة في الساحة الدولية، محمد السند، ٣٨٤-٣٨٥.

(٣)أسس النظام السياسي عند الإمامية، محمد السند، ١٢٢.

(٤)مقامات فاطمة الزهراء في الكتاب والسنة، محمد السند، ٧٢.

(٥)علم الإمام، كمال الحيدري، ١١٣-١١٤.

﴿ وَمَا مِنْ غَآئِبَةٍ فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٧٥﴾ ﴾ النمل: ٧٥، وقوله تعالى: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً ﴾ النحل: ٨٩ ، وقوله تعالى: ﴿ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٣﴾ ﴾ سبأ: ٣، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿١١﴾ ﴾ فاطر: ١١، فقد وصف الكتاب بأوصاف جامعة محيطة بكل مغيبات الخلقة المستقبلية، ما هو كائن وما يكون وما هو خفي في النشآت العلوية ،.. **ودلالة سورة الواقعة على أنّ كل مطهر في هذه الشريعة يمس الكتاب المكنون ، وهذا مقام .. خاص كما ذكرنا بالمطهرين)** [١] عليهم السلام، **فـ(قد أنعم الباري تعالى على أهل البيت عليهم السلام قربى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بالتطهير الخاص بهم، وأنّهم الّذين يمسّون ويصلون إلى الوجود الغيبي العلوي للقرآن في الكتاب المكنون في اللوح المحفوظ)**[٢].

- **(فاطمة مطهرة من كل رجس ودلالة سورة الواقعة على أنّ كل مطهر في هذه الشريعة يمس الكتاب المكنون)**[٣] **فـ(كونها مطهرة تُمسُ القرآن الكريم في الكتاب المكنون واللوح المحفوظ الذي يستطرُ فيه كل غائبة ورطب ويابس وما كان وما يكون)** [٤].

ذ- أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على موقفهم مما سطر في اللوح!

- **ادعى الشيعة أن آخر سطر مكتوب في اللوح المحفوظ الشهادة لله بالتوحيد ولمحمد بالرسالة ولعلي بالولاية!!**:يقول علي الحائري:(وآخر سطر في اللوح المحفوظ : سبقت رحمتي غضبي من أتاني بشهادة أن لا إله إلّا اللّه وأنّ محمّد رسول اللّه **وأنّ عليًّا وليّ اللّه أدخله الجنّة)**. [٥]

---

(١)مقامات فاطمة الزهراء في الكتاب والسنة، محمد السند، ٧٣-٧٤.

(٢)الصحابة بين العدالة والعصمة ، محمد السند، ٣٢٨.

(٣)مقامات فاطمة الزهراء (ع) في الكتاب والسنة، محمد السند، ٧٤، وانظر منه: ٢٦-٢٧.

(٤)مقامات فاطمة الزهراء (ع) في الكتاب والسنة، محمد السند، ٢٤، وانظر منه:٣٤.

(٥) تفسير مقتنيات الدرر، علي الحائري، ٢٤٢/١٠.

- **ادعى الشيعة أن الله كتب في اللوح يا شيعة آل محمد إني أنا الله أجبتكم قبل أن تدعوني وأعطيتكم قبل أن تسألوني وغفرت لكم قبل أن تستغفروني،** وهو مقتضى ما ورد في مروياتهم عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله عز وجل: ﴿ وَكِتَابٍ مَّسْطُورٍ ﴿٢﴾ فِي رَقٍّ مَّنشُورٍ ﴿٣﴾ ﴾ الطور: ٢ – ٣ ، **قال:" كتاب كتبه الله عز وجل في ورقة آس ووضعه على عرشه قبل خلق الخلق بألفي عام: يا شيعة آل محمد إني أنا الله أجبتكم قبل أن تدعوني وأعطيتكم قبل أن تسألوني وغفرت لكم قبل أن تستغفروني".**
- **ادعى الشيعة أن مما كتب في اللوح المحفوظ عصمة علي من كل خطأ وزلة وهو مقتضى ما ورد في مرويات الشيعة –في حديث طويل– عن رسول الله صلى الله عليه وآله جاء فيه أنه قال:–كما يفترون– "وهؤلاء قرّاء اللّوح المحفوظ أخبروني ليلة أُسري بي أنّهم وجدوا في اللوح المحفوظ : عليّ المعصوم من كلّ خطأ وزلّة"**[1].

ر– أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم في إثباتهم أمور متفرقة تتعلق باللوح والقلم

- **ادعاء أن الله خلق الملك الموكل باللوح المحفوظ من نور قلب علي.**

وهو مقتضى ما ورد في مروياتهم أن النبي صلى الله عليه وآله قال لعلي عليه السلام–كما يفترون– " إن الله خلق من نور قلبك ملكًا فوكله باللوح المحفوظ، فلا يخط هناك غيب إلا وأنت تشهده".

- **ادعاء أن علي صاحب اللوح المحفوظ والموكل به![2]**

وهو مقتضى ما ورد في مروياتهم عن أمير المؤمنين عليه السلام في حديث طويل جاء فيه –كما يفترون–: "أنا صاحب اللوح المحفوظ ألهمني الله عز وجل علم ما فيه" [3] وفي نصوص الشيعة ما يقرره ومن ذلك: (الولي... موكلاً باللوح وعالماً بما في اللوح، ووالياً على اللوح) [4].

---

(١) تفسير الإمام العسكري، ١٣٨، بحار الأنوار للمجلسي، ٦٨/٣٨، ط. مؤسسة الوفاء.

(٢) تناقض أقوال الشيعة في الموكل باللوح ظاهر، فتارة يدعون أن الملك المخلوق من نور قلب علي هو الموكل باللوح، وتارة أخرى يقررون أن علي هو الموكل باللوح والوالي عليه !

(٣)بحار الأنوار، المجلسي، ٤/٢٦، ط. مؤسسة الوفاء.

(٤)مشارق أنوار اليقين، رجب البرسي، ٢٠٨.

- **إثبات كتاب الجفر لعلي، وادعاء أنه لوح القضاء والقدر، أو مفاتيح اللوح والقلم أو سر القدر!**

ومن نصوص الشيعة في تقرير ذلك:

- (**جفر الإمام علي بن أبي طالب** ﷺ : وهو ألف وسبعمئة مصدر من مفاتيح العلوم ومصابيح النجوم المعروف عند علماء الحروف بالجفر الجامع والنور اللامع **وهو عبارة عن لوح القضاة والقدر** عند الصوفية، وقيل : **مفاتيح اللوح والقلم** ، وقيل **سر القضاء والقدر**، وقيل مفتاح علم اللدني). (١)
- (**علي .. صنف الجفر الجامع في أسرار الحروف**، وفيه: ما جرى للأولين وما يجري للآخرين وفيه اسم الله الأعظم وتاج آدم وخاتم سليمان .. ، **وكانت الأئمة الراسخون من أولاده رضي الله عنهم يعرفون أسرار هذا الكتاب الرباني** واللباب النوراني وهو ألف وسبعمائة مصدر المعروف بالجفر الجامع والنور اللامع **وهو عبارة عن لوح القضاء والقدر**). (٢)
- **ادعاء أن كتاب الجفر: هو لوح القضاء، أو لوح القضاء والقدر، وكتاب الجامعة: هو لوح القدر ، وأن علم هذين الكتابين يتوارثه آل البيت، ولا يقف على حقيقته إلا المنتظر المعدوم!**

وهذا مقتضى ما ورد في تفسير المحيط الأعظم: (فسّر الجفر بلوح القضاء والجامع بلوح القدر) (٣). وكذا ما ورد في كتاب تفسير القرآن: (ألم ذلك الكتاب الموعود ، أي صورة الكل المومى إليها بكتاب الجفر والجامعة ، المشتملة على كل شيء ، الموعود بأنه يكون مع المهدي عليه السلام في آخر الزمان ، لا يقرأه كما هو بالحقيقة إلا هو ، والجفر لوح القضاء الذي هو عقل الكل ، والجامعة لوح القدر الذي هو نفس الكل ، فمعنى كتاب الجفر والجامعة الحاويين على كل ما كان ويكون) (٤) .

وجاء في كتاب إحقاق الحق؛ ما نصه: (إن علم الجفر عبارة عن العلم الإجمالي بلوح القضاء والقدر المحتوي على كل ما كان وما يكون كليًا وجزئيًا ، وقد يقرن بالجامعة فيقال الجفر والجامعة . **فالجفر**

---

(١)إحقاق الحق، المرعشي التستري، ١٩/٨، ينابيع المودة، القندوزي، ٢٠٤/٣.

(٢)إحقاق الحق، المرعشي التستري، ١٨/٨، ينابيع المودة، القندوزي، ٢٢١/٣.

(٣) تفسير المحيط الأعظم، حيدر الآملي، ٢٢/٢

(٤) تفسير القرآن الكريم، مصطفى الخميني، ٢٩٩/٢-٣٠٠، وانظر: تفسير المحيط الأعظم، حيدر الآملي، ٢٢/٢.

عبارة عن لوح القضاء والقدر الذي هو عقل الكل ، والجامعة لوح القدر الذي هو نفس الكل. وقد ادعى طائفة أن الإمام علي بن أبي طالب وضع الحروف الثمانية والعشرين على طريق البسط الأعظم في جلد جفر و.. يستخرج منها بطريق مخصوصة وشرائط معينة ألفاظ مخصوصة يستخرج منها ما في لوح القضاء والقدر . **وهذا علم يتوارثه أهل البيت** ومن ينتمي إليهم ويأخذ منهم من المشايخ الكاملين ، وكانوا يكتمونه عن غيرهم كل الكتمان ، **وقيل: لا يقف على هذا الكتاب حقيقة إلا المهدي المنتظر خروجه آخر الزمان)** [1].

- **ادعاء أن علي مع القلم وقبله، ومع اللوح وقبله!**

وهو مقتضى ما ورد في خطبة التطنجية المنسوبة لعلي بن أبي طالب، ومما جاء فيها: " أنا مع القلم قبل القلم، أنا مع اللوح قبل اللوح، أنا صاحب الأزلية الأولية..! "

- **ادعاء ذل اللوح والقلم للحجة!**

ومن أقوال الشيعة في ذلك: (الكرسي **واللوح والقلم،** أشياء . . .**كلها ذليلة أمام الإمام الحجة بن الحسن صلوات الله عليه!**؛...لأنه صار عبدًا مطلَقا). [2]

- **ادعاء أن إبداع اللوح والقلم إنما هو لأجل النبيﷺ.**

ومن أقوال الشيعة في ذلك: **(رسوله المصطفى الذي أبدع لأجله اللوح والقلم).** [3] وهو مقتضى ما ورد في مروياتهم أن القلم (قال: يا رب ومن محمد الذي قرنت اسمه باسمك وذكره بذكرك ؟ قال الله تعالى له: يا قلم فلولاه ما خلقتك).

- **ادعاء أن علي أعلى وأفضل من اللوح المحفوظ لولايته المطلقة.**

يقول حافظ الشيعة رجب البرسي:(**اللوح المحفوظ علي ، وهو أعلى**[1] **وأفضل من اللوح بوجوده. الأول:** لأن اللوح وعاء الخط وظرف السطور ، والإمام محيط بالسطور وأسرار السطور ، فهو أفضل

---

(١)إحقاق الحق، المرعشي التستري، ٨٧/٣٢.

(٢) الحق المبين، الكوراني، ٥٢٨.

(٣)مفتاح الشفا-مخطوط-، تأليف: محمد كاظم بن محمد بن محمد هاشم الطبيب الطهراني نقلاً من: دليل المخطوطات (٣)، السيد أحمد الحسيني، مقالة في مجلة تراثنا العدد الرابع، السنة الأولى، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ١٤٠٦هـ، ص: ١١٧.

من اللوح . **الثاني:** لأن اللوح المحفوظ بوزن مفعول ، والإمام المبين بوزن فعيل ، وهو بمعنى فاعل ، فهو عالم بأسرار اللوح ، **واسم** الفاعل أشرف من اسم المفعول . **الثالث:** أن الولي المطلق ولايته شاملة للكل ، ومحيط بالكل واللوح داخل فيها فهو دال على اللوح المحفوظ وعال عليه ، وعالم بما فيه) [٢] .

- **ادعاء أن ولاية الأئمة محيطة بأم الكتاب واللوح!**

وهذا مقتضى قول مفسر الشيعة علي الحائري-عن الأئمة-: "**صحّ بالبرهان والسمع، أنّ لهم الولاية الكليّة ، إلى كافّة الممكنات ، وهذه الولاية محيطة بأمّ الكتاب واللوح**". [٣] وقوله عنهم أيضًا:(**إنّهم الصادر الأوّل فمرتبتهم محيطة باللوح المحفوظ ، وإحاطتهم على ذلك دليل على الإحاطة العلميّة** إذ العالي مطّلع على ما دونه).[٤]

- **ادعاء أنه بحقيقة الأئمة حصل الانتقاش في اللوح المحفوظ!**

وهذا مقتضى قول مفسر الشيعة علي الحائري-عن الأئمة-:(بحقيقتهم حصل الانتقاش في اللوح المحفوظ). [٥]

- **ادعاء إشراف الأئمة على لوحي المحو والاثبات وأم الكتاب!**

وهذا مقتضى قول جعفر العاملي: (إن العلم الذي يحصل عليه المعصوم عليه السلام بالطرق غير العادية ، الخاصة به ، كالذي يأتيه من الله على سبيل الإلهام ، أو الوحي ، أو **من خلال إشرافه على لوح المحو والإثبات أو على أم الكتاب)** . [٦]

=

(١) غلو الشيعة المفرط في أئمتهم يوقعهم في الاضطراب والتناقض؛ فيالله العجب كيف يدعي هؤلاء أن عليًا هو اللوح المحفوظ ثم يقولون –في نفس الآن– هو أفضل من اللوح وأعلى منه!

(٢)مشارق أوار اليقين، رجب البرسي، ١٨٩.

(٣) تفسير مقتنيات الدرر، علي الحائري، ١/١١٦.

(٤) تفسير مقتنيات الدرر، علي الحائري، ١/١١٥.

(٥) تفسير مقتنيات الدرر، علي الحائري، ١/١١٦.

(٦)مختصر مفيد، جعفر العاملي، ٤/١١٨.

- **ادعاء أن مقام الحجة المنتظر الإمام المعدوم فوق اللوح والقلم!**

ومن أقوال الشيعة في ذلك: (الإمام المهدي عليه السلام..الإمام المطلق ، والقديس الأعلى ، **الذي مقامه فوق اللوح والقلم**).[1]

- **ادعاء أن زينب الكبرى[2] زينة اللوح المحفوظ.**

ومن أقوال الشيعة في ذلك: (زينب الكبرى زينة اللوح المحفوظ)، (**فزينب زينة اللوح المحفوظ**، كما أنّ أباها أمير المؤمنين عليّ عليه السلام زينة عرش الله) [3].

الفرع الثاني: أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على موقفهم من التقدير

- **ادعاء أن مقادير الخلائق تصدر من بيوت الأئمة:**

وهو مقتضى ما ورد في مرويات الشيعة في أحد الزيارات "**إرادة الرب في مقادير أموره تهبط إليكم وتصدر من بيوتكم**".

وفي نصوص الشيعة ما يقرره، يقول الكربلائي: (**إن المقادير في الخلق تصدر من بيوتهم عليهم السلام**)!![4]

وقد اتخذ بعض الشيعة ذلك دليلاً على ولاية الأئمة التكوينية!

---

(١)الحق المبين، الكوراني العاملي، ٥٤٤.

(٢)زينب بنت علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمية، ابنة فاطمة الزهراء، سبطة رسول الله ﷺ، ولدت في حياة النبي ﷺ، وكانت عاقلة لبيبة جزلة، زوّجها أبوها ابن أخيه عبد الله بن جعفر، فولدت له عليًا، وعونًا الأكبر، وعباسًا، ومحمدًا، وأم كلثوم، وكانت مع أخيها الحسين رضي الله عنه لما قتل، وحملت إلى دمشق، وحضرت عند يزيد بن معاوية. انظر: أسد الغابة، لابن الأثير، ٧/ ١٣٤، الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، ٨/ ١٦٦-١٦٧، ط. دار الكتب العلمية.

(٣)مقال بعنوان : زينب الكبرى زينة اللوح المحفوظ، آية الله عادل العلوي، بتاريخ: ١٩ ذو القعدة ١٤٢٩ هـ ، موقع قادتنا كيف نعرفهم، تاريخ الاطلاع، ١٤٣٩/٣/١هـ، استرجعت من: http://qadatona.org/%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/457

(٤)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤٨٢/١.

يقول الكربلائي: (إيصال الفيوضات إلى مستحقيها ومواردها .. هذا هو شأن ولايتهم التكوينية المستفاد من قوله عليهم السلام: " إرادة الرب في مقادير أموره تهبط إليكم وتصدر من بيوتكم" وصدورها من بيوتهم إلى الخلق ، إنما هو من وظائفهم الثابتة لهم بالولاية التكوينية). [1]

- **ادعاء أن الأئمة هم المقدرون لحدود الخلق!!**

يقول الكربلائي: (إنهم عليهم السلام أصل كل موجود حيث جعلهم الله تعالى الأعضاد والأشهاد والمناة، أي: **المقدرون لحدود الخلق!!**).[2] ويقول: (**أنهم عليهم السلام.. بهم يقدر الأشياء الموجودة من حيث الحدود والمقادير كمًّا وكيفًا**)[3].

ويقول أيضًا: إنهم (عليهم السلام .. لهم مقام التقدم في جميع الأمور في تدبير الخلق ، **يقودون الخلق بوضع أسباب التيسير لهم ، وتقديرها بأمر الله حتى يصل كلّ واحد من الخلق إلى مقر أعماله من سعادة وشقاوة** ، فيقدمون السعيد بما له عندهم من الخيرات حتى يضعوه في مقام سعادته، ويسوقون الشقي بما له مما كسبت يداه حتى يضعوه في دار أعماله ومقام شقاوته .وهذا المقام لهم عليهم السلام شأن من شؤون ولايتهم التكوينية) .[4]

- **ادعاء أن الله قدر أن يكون العطاء بالأئمة!**

وهو مقتضى ما ورد في زيارة الحجة المنتظر عليه السلام الصادرة عن الناحية المقدسة : "**ومن تقديره منائح** العطاء بكم، إنفاذه محتومًا مقرونًا، فما شيء منه إلا وأنتم له السبب وإليه السبيل..!!".

- **ادعاء أن الله يقضي قضاءه في الخلق بالأئمة!**

وهو مقتضى ما ورد في مرويات الشيعة عن أبي عبدالله الصادق أنه قال –كما يفترون–: " إن لله عزّ وجلّ خلقًا من رحمته، خلقهم من نوره، ورحمة من رحمته لرحمته، فهم عين الله الناظرة، وأذنه السامعة، ولسانه الناطق في خلقه بإذنه، وأمناؤه على ما أنزل من عذر أو نذر أو حجة، فبهم يمحو السيئات،

---

(١)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤١٦/٢، وانظر منه: ٤٩٢/٢-٤٩٣.

(٢)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ١٤/٤.

(٣)الأنوار الساطعة، الكربلائي،٤٨١/١.

(٤)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤٨٢/١.

وبهم يدفع الضيم، وبهم ينزل الرحمة، وبهم يحيي ميتًا، وبهم يميت حيًا، وبهم يبتلي خلقه، **وبهم يقضي في خلقه قضيته**"، قيل: جعلت فداك من هؤلاء! ؟ قال: "الأوصياء".

وقد اتخذ الشيعة هذه الرواية متكأ في تقرير هذا الغلو،[١] بل وجعلوها دليلاً على كون الأئمة وسطاء في الخلق، وأن لهم الولاية التكوينية والتشريعية!!

يقول الكربلائي: -عن الأئمة-: (أنه تعالى تقضى بهم قضيته كما تقدم من قول الصادق عليه السلام).[٢]

ويقول أيضًا:(إنه تعالى يقضي في الخلق قضيّته بهم[٣] (وإليه يشير ما تقدم عن التوحيد عن الصادق عليه السلام في حديث صحيح يذكر فيه شؤون الأئمة والأوصياء إلى أن قال: " **وبهم يقضى في الخلق قضيّته**").[٤] ويقول: (الله تعالى بهم يقضي في الخلق في الدنيا والآخرة قضيته، كما تقدم عن توحيد الصدوق قول الصادق عليه السلام في حديث صحيح: "وبهم يقضي قضيته")[٥]. ويقول: (إنه تعالى يقضي قضيّته بهم كما تقدم التصريح به في الخبر الصحيح ، **فهم عليهم السلام وسائط الخلق**).[٦] ويقول: (فهذا الحديث خصوصًا قوله عليه السلام: " **وبهم يقضي في خلقه قضيته** " ظاهر في أن **قضاء الأمور التكويني والتشريعي في الخلق إنما هو بهم** عليه السلام)،[٧]ويقول: (فقوله عليه السلام: "وبهم يقضي إلخ"، دليل على أنهم عليهم السلام متصرفون في الخلق تصرفًا تكوينيًا؛ إذ المراد من قضيته: هو إيجاد الخلق والأمر والشئون الربوبية كما لا يخفى!!).[٨]

---

(١)انظر: الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤١٥/٣، ، ٤/ ١١٥، ١٢٢، ١٢٤، أهل البيت في الكتاب والسنة، محمد الريشهري، ١٤٤، العقائد الإسلامية، مركز المصطفى،٤٢٤/٢، مقدمة هاشم الحسيني الطهراني على كتاب التوحيد للصدوق، ٥.

(٢)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ١٠٨/٢.

(٣)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤٩٠/٤.

(٤)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ١٩٦/٥.

(٥)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤٤/٤-٤٥، وانظر منه: ٣٢٤/١، ١٩٦/٥.

(٦)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٢٢٢/٥.

(٧)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٥٧/٢، وانظر منه:٤٩/٣.

(٨)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣٦٩/٣، وانظر منه: ٤١٦/٣، وانظر: الولاية التكوينية لآل محمد، علي عاشور، ٢٣٠.

الفرع الثالث: أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على موقفهم من أنواع التقادير

أ- أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على موقفهم من التقدير الأول العام الشامل لجميع المخلوقات.

- ادعاء أن من المقدر السابق أن لا يدخل النار محب لآل البيت ولا يدخل الجنة مبغض لهم!

وهو مقتضى ما ورد في مروياتهم "**كان في قضاء الله السابق** أن لا يدخل النار محب لنا ، ولا يدخل الجنة مبغض لنا ، لأن الله يسأل العباد يوم القيامة عما عهد إليهم ولا يسألهم عما قضى عليهم"(١).

- النص على أن قومًا أعدّهم القدر السابق لحب آل البيت وآخرين لبعضهم، وهو أمر سابق في القضاء مفروغ منه.

من غلو الشيعة في أئمتهم النص على أن من القضاء السابق المفروغ منه محبة أقوامٍ لآل البيت والقول بأحقيتهم بالإمامة وبغض آخرين لهم؛ **فقد جاء في مصنفاتهم:**

(المخالفين العارفين بهم الغير القائلين بإمامتهم ،.. مكتوبون في عالم الأزل ، موسومون بالبغض والعداوة لا مفرّ لهم ولا محوّل). (٢) **على (أنّ محبّتهم ﷺ إنّما هي عبارة عن القول بإمامتهم ، وجعلهم في مرتبتهم ، وأنّ اعتقاد تأخيرهم عن تلك المرتبة وتقديم غيرهم عليهم بغض وعداوة لهم صلوات الله عليهم ، فما يدّعيه بعض المخالفين من المحبّة ، أو يدّعيه بعض أصحابنا لهم ، دعوى لا دليل لها ولا برهان ، بل الدليل على خلافها واضح البيان).** (٣)

ولا ريب أن الاعتناء بذكر هذا الأمر وتخصيص وقوع التقدير الأزلي المفروغ منه به من الغلو.

وقد نسب الشيعة -كعادتهم- هذا المفهوم إلى أئمة آل البيت:

---

(١) مشارق أنوار اليقين، البرسي، ٦٧، بحار الأنوار، المجلسي، ٢٤/٢٥، ط.مؤسسة الوفاء.

(٢) الشهاب الثاقب في بيان معنى الناصب، البحراني، ١٤٣.

(٣) الشهاب الثاقب في بيان معنى الناصب، البحراني، ١٤٤.

فجاء في مروياتهم أن عليًا قال في خطبة له –كما يفترون–: "قد والله فرغ من الأمر، لا يزيد فيمن أحبني رجل منهم ولا ينقص منهم رجل". (١)

وعن أبي عبد الله أنه قال –كما يفترون– :"إن الله خلق خلقه ، فخلق خلقًا لحبنا ، لو أن أحدًا خرج من هذا الرأي لرده الله وإن رغم أنفه ، وخلق قومًا لبغضنا ، فلا يحبوننا أبدًا "(٢) .

- **الزعم بأن صفات الأئمة من ولد الحسين وكونهم حجج الله ودعاته ورعاته على خلقه ، يدين بهديهم العباد ، وتستهلُّ بنورهم البلاد ، وينمو ببركتهم التلاد ولا يقبل من العباد عمل إلا بمعرفتهم...قد جرى بها القضاء الأزلي المحتوم الذي لا يتغير ولا يتعلق به المحو والإثبات**

وهذا مقتضى ما ورد في مروياتهم عن أبي عبد الله في خطبة له يذكر فيها حال الأئمّة وصفاتهم: " أن الله ﷻ أوضح بأئمة الهدى من أهل بيت نبينا عن دينه ، وأبلج بهم عن سبيل منهاجه ، وفتح بهم عن باطن ينابيع علمه ، فمن عرف من أمة محمد صلى الله عليه وآله واجب حق إمامه ، وجد طعم حلاوة إيمانه ، وعلم فضل طلاوة إسلامه ، لأن الله تبارك وتعالى نصب الإمام علمًا لخلقه ، وجعله حجة على أهل مواده وعالمه ، وألبسه الله تاج الوقار ، وغشاه من نور الجبار ، يمد بسبب إلى السماء ، ولا ينقطع عنه مواده ، ولا ينال ما عند الله إلا بجهة أسبابه ، ولا يقبل الله أعمال العباد إلا بمعرفته ، فهو عالم بما يرد عليه من ملتبسات الدجى ، ومعميات السنن ، ومشبهات الفتن ، فلم يزل الله تبارك وتعالى يختارهم لخلقه من ولد الحسين عليه السلام من عقب كل إمام ، يصطفيهم لذلك ويجتبيهم ، ويرضي بهم لخلقه ويرتضيهم ، كل ما مضى منهم إمام نصب لخلقه من عقبه إمامًا ، علمًا بينًا ، وهاديًا نيرًا ، وإمامًا قيمًا ، وحجة عالمًا ، أئمة من الله ، يهدون بالحق وبه يعدلون ، حجج الله ودعاته ورعاته على خلقه ، يدين بهديهم العباد وتستهل بنورهم البلاد ، وينمو

---

(١) مستدرك نهج البلاغة، هادي كاشف الغطاء، ٥٥.

(٢) المحاسن، البرقي، ١/٢٠٠، بحار الأنوار، المجلسي، ٥/١٦٠-١٦١، ط.مؤسسة الوفاء.

ببركتهم التلاد ، جعلهم الله حياة للأنام ، ومصابيح للظلام ، ومفاتيح للكلام ، ودعائم للإسلام ، **جرت بذلك فيهم مقادير الله على محتومها**"[1] .

يقول المازندراني في شرحه للرواية الآنفة:- (قوله: "جرت بذلك فيهم مقادير الله على محتومها" استيناف لبيان الموجب للصفات المذكورة ، القدر والمقدرة بفتح الدّال: القضاء ، ...والمقادير المحتومة التي لا يجري فيها المحو والإثبات بخلاف غيرها ، **والمراد أنّ اتصافهم بالصفات المذكورة ممّا تعلّقت به القضاء المحتوم أزلاً لمصالح يظهر بعضها لأولي الألباب ولا يعلم بعضها إلاّ هو**).[2]

- الزعم بأن من القضاء السابق المحتوم أمر الإمامة وتحديد الأئمة

وهو مقتضى ما ورد في مروياتهم عن أَبي جَعْفَرٍ عليه السلام: "إن الطاعة مفروضة من الله عزّ وجلّ، وسنة أمضاها في الأولين، وكذلك يجريها في الآخرين، والطاعة لواحد منا، والمودة للجميع، **وأمر الله يجرى لأوليائه بحكم موصول وقضاء مفصول، وحتم مقضي...**"

يقول المجلسي في معرض شرحه للرواية الآنفة -: ("وأمر الله " أي: الإمامة ووجوب الطاعة أو حكمه بخروجهم وقيامهم بأمر الإمامة، .. " بحكم موصول " **أي: متصل بعضه ببعض، أراد لواحد بعد واحد،** كما ورد في تأويل قوله سبحانه: ﴿ ۞ وَلَقَدۡ وَصَّلۡنَا لَهُمُ ٱلۡقَوۡلَ ﴾ القصص: ٥١؛ أي: **إمام بعد إمام.** " **وقضاء مفصول " أي مفروغ عنه،** أو مبين غير مشتبه، أو المراد بـ"الحكم الموصول" الإمضاء المتصل بالفعل، والقضاء السابق على الفعل، وقيل: "بحكم موصول" أي: **متتابع ليس فيه استثناء بعض أوليائه ، والقضاء المفصول: الفصل بين الحق والباطل** ، ووصفه بمفصول للمبالغة؛ كقوله تعالى: ﴿ حِجَابٗا مَّسۡتُورٗا ٤٥ ﴾ الإسراء: ٤٥. " **وحتم مقضي": إشارة إلى تأكيد القضاء ورفع احتمال البداء وقيل : الحتم الحكم، والمقضي المحتوم..**).[3]

فالنص السابق يبيّن أن أمر الإمامة وتحديد الأئمة من القضاء السابق الحتم المفروغ منه!!

---

(١)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحجة، باب نادر جامع في فضل الإمام وصفاته، برقم (٢)، ١/٢٠٣-٢٠٤، قال المجلسي: (صحيح)، مرآة العقول، المجلسي، ٢/٤٠٠، الوافي، الفيض الكاشاني، ٣/٤٨٧-٤٨٨، بحار الأنوار، المجلسي، ٢٥/١٥١-١٥٢، ط.مؤسسة الوفاء.

(٢)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٥ / ٢٤٥، وانظر منه: ١٩٣/٥ وما بعدها.

(٣) مرآة العقول في شرح أخبار الرسول، المجلسي، ١١٢/٤.

ب- أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على موقفهم من التقدير الثاني البشري العام حين أخذ الميثاق

- ادعاء أن أول من نطق في الميثاق النبي والأئمة فقالوا: أنت ربنا.

وهو مقتضى ما ورد في مروياتهم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : "لما أراد الله ﷻ أن يخلق الخلق خلقهم ونشرهم بين يديه ، ثم قال لهم : من ربكم ؟ **فأول من نطق رسول الله صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين والأئمة صلوات الله عليهم أجمعين** فقالوا : أنت ربنا ، فحملهم العلم والدين ، ثم قال للملائكة : هؤلاء حملة ديني وعلمي وأمنائي في خلقي، وهم المسؤولون . ثم قال لبني **آدم : أقروا لله بالربوبية ، ولهؤلاء النفر بالطاعة والولاية** فقالوا : نعم ربنا أقررنا ، فقال الله جل جلاله للملائكة : اشهدوا ، فقالت الملائكة شهدنا على أن لا يقولوا غدًا إنا كنا عن هذا غافلين ، أو يقولوا إنما أشرك آباؤنا من قبل وكنا ذرية من بعدهم أفتهلكنا بما فعل المبطلون ؛ .. الأنبياء مؤكدة عليهم في الميثاق"(١).

وفي ذلك يقول علي عاشور: (فذلكة: اعلم وفقنا الله وإياك، أن ..الأئمة .. **أول من نطق في عالم الذر وأخذ الميثاق)** (٢).

- ادعاء أن أول من استجاب لأمر الله بدخول النار في عالم الذر والميثاق النبي والأئمة وشيعتهم.

وهو مقتضى ما ورد في مرويات الشيعة عن أبي عبد الله أنه سئل عن قول الله ﷻ : ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ﴿١٠﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴿١١﴾ ﴾ الواقعة: ١٠ – ١١، **قال: نطق الله ﷻ بهذا يوم ذرأ الخلق في الميثاق قبل أن يخلق الخلق بألفي عام،** فقال السائل: فسر لي ذلك! فقال: إن الله ﷻ لما أراد أن يخلق الخلق خلقهم من طين ورفع لهم نارًا؛ فقال: ادخلوها **فكان أول من دخلها**

---

(١) علل الشرائع، الصدوق، ١١٨/١، بحار الأنوار، المجلسي، ٢٤٤/٥، ط.مؤسسة الوفاء.

(٢)الولاية التكوينية لآل محمد، علي عاشور، ١٢٣.

محمد * ص * وأمير المؤمنين والحسن والحسين وتسعة من الأئمة (ع) إمام بعد إمام ثم اتبعهم شيعتهم فهم والله السابقون"[1].

- ادعاء عرض ولاية آل محمد عليهم السلام على الأنبياء في عالم الذر، وأخذ الميثاق من أولي العزم من الرسل بولاية علي والأئمة وبنصرة المهدي!

وهو مقتضى ما ورد في مرويات الشيعة عن أبي جعفر عليه السلام قال: "إن الله تبارك وتعالى حيث خلق الخلق خلق ماء عذبًا وماء مالحًا أجاجًا ، فامتزج الماءان ، فأخذ طينًا من أديم الأرض فعركه عركًا شديدًا ، فقال لأصحاب اليمين وهم كالذر يدبون : إلى الجنة بسلام وقال لأصحاب الشمال : إلى النار ولا أبالي ، ثم قال: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَافِلِينَ ﴿١٧٢﴾ ﴾ الأعراف: ١٧٢، ثم أخذ الميثاق على النبيين ، فقال : ألست بربكم وأن هذا محمد رسولي ، وأن هذا علي أمير المؤمنين؟ قالوا : بلى فثبتت لهم النبوة وأخذ الميثاق على أولي العزم أنني ربكم ومحمد رسولي وعلي أمير المؤمنين وأوصياؤه من بعده ولاة أمري وخزان علمي عليهم السلام وأن المهدي أنتصر به لديني وأظهر به دولتي وأنتقم به من أعدائي وأعبد به طوعًا وكرهًا قالوا : أقررنا يا رب وشهدنا..".

وفي ذلك يقول على عاشور: (عرض ولاية آل محمد عليهم السلام على الأنبياء في عالم الذر قال الإمام الصادق عليه السلام في قوله تعالى :﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ ﴾ الأعراف: ١٧٢، الآية ، قال : " كان الميثاق مأخوذًا عليهم لله بالربوبية ، ولرسوله بالنبوة ، ولأمير المؤمنين والأئمة بالإمامة " [2]. وفي حديث قدسي : " وعلى ذلك أخذت ميثاق الخلائق ومواثيق أنبيائي ورسلي ، أخذت مواثيقهم لي بالربوبية ، ولك يا محمد بالنبوة ، ولعلي بن أبي طالب بالولاية " [3] ..... و.. قال رسول الله صلى

(١) الغيبة، النعماني، ٩١، بحار الأنوار، المجلسي، ٤٠١/٣٦، ط.مؤسسة الوفاء.

(٢)تفسير القمي، ٢٤٧/١، بحار الأنوار، المجلسي، ٢٣٦/٥، ط.مؤسسة الوفاء.

(٣) الأمالي، الطوسي، ١٠٤، بحار الأنوار، المجلسي، ٢٧٢/٢٦، ط.مؤسسة الوفاء.

الله عليه وآله: " ما تكاملت النبوة لنبي في الأظلة حتى عرضت عليه ولايتي وولاية أهل بيتي ومثلوا له فأقروا بطاعتهم وولايتهم "[١] .. ونحو هذه الروايات كثير) [٢] .

- **ادعاء أن الله (أخذ ميثاق الطاعة والولاية لمحمد وآله عليهم السلام من خلقه في عالم الميثاق والذر)** [٣]

ومرويات الشيعة في تقرير ذلك متكاثرة؛ حتى أفرد لها مصنفوا الشيعة-في كتبهم- فصولاً وأبوابًا تجمعها وتحويها!!

فقد جاء في كتاب أنوار الولاية؛ فصلٌ تُرجم له بعنوان: (فصل: في أخذ الميثاق على الناس بالولاية في عالم الذر وتكليفهم جميعًا..بالإقرار بولايتهم وأفضليتهم) [٤] تضمن جملة من الروايات الدالة على ذلك!

كما عقد الكاشاني في كتابه الوافي بابًا ترجم له بعنوان (باب: أخذ الميثاق بولايتهم عليهم السلام)، [٥] ضمنه جملة من الروايات الدالة على ذلك!

ومن مرويات الشيعة في ذلك:

- أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال لعلي : أنت الذي احتج الله بك في ابتدائه الخلق حيث أقامهم **أشباحًا** ، فقال لهم : **ألست بربكم ؟ قال : بلى . قال : ومحمد رسولي ؟ قالوا : بلى . قال : وعلي بن أبي طالب وصيي ؟** فأبى الخلق جميعًا إلا استكبارًا وعتوًا من ولايتك إلا نفر قليل ، وهم أقل القليل ، وهم أصحاب اليمين"[٦].
- أن أبا عبد الله عليه السلام قال : لما أراد الله عز وجل أن يخلق الخلق خلقهم ونشرهم بين يديه ، ثم قال لهم : من ربكم ؟ **فأول من نطق رسول الله صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين والأئمة صلوات الله عليهم أجمعين** فقالوا : أنت ربنا ، فحملهم العلم والدين ، ثم قال للملائكة : هؤلاء حملة

---

(١) بصائر الدرجات، الصفار، ٩٣، بحار الأنوار، المجلسي، ٢٨١/٢٦، ط.مؤسسة الوفاء.

(٢)الولاية التكوينية لآل محمد، علي عاشور، ١٢٥ – ١٢٨.

(٣) تهذيب المقال في تنقيح كتاب رجال النجاشي، الأبطحي، ٤٤٤/٥.

(٤) أنوار الولاية، ملا زين العابدين الكلبايكاني، ١٣٩.

(٥) الوافي، الفيض الكاشاني، ٤٩٢/٣.

(٦) الأمالي، الطوسي، ٢٣٣، بحار الأنوار، المجلسي، ٢/٢٤، ط.مؤسسة الوفاء.

ديني وعلمي وأمنائي في خلقي ، وهم المسؤولون . ثم قال لبني **آدم : أقروا لله بالربوبية ، ولهؤلاء النفر بالطاعة والولاية** فقالوا : نعم ربنا أقررنا ، فقال الله جل جلاله للملائكة : اشهدوا ، فقالت الملائكة شهدنا على أن لا يقولوا غدًا إنا كنا عن هذا غافلين ، أو يقولوا إنما أشرك آباؤنا من قبل وكنا ذرية من بعدهم أفتهلكنا بما فعل المبطلون"...

- عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ ﴾ الأعراف: ١٧٢، إلى آخر الآية ، قال : **أخرج الله من ظهر آدم ذريّته إلى يوم القيامة فخرجوا كالذّر** وعرّفهم نفسه وأراهم نفسه ، ولولا ذلك لم يعرف أحد ربّه ، قال: ألست بربكم قالوا : بلى ، قال : **فإنّ محمّدًا عبدي ورسولي وأنّ عليًّا أمير المؤمنين خليفتي وأميني**"(١).
- وعن الصادق عليه السلام أنه قال : **كان الميثاق مأخوذًا عليهم لله بالربوبية ، ولرسوله بالنبوة ، ولأمير المؤمنين والأئمة بالإمامة** ، فقال : **ألست بربكم ، ومحمد نبيكم ، وعلي إمامكم ، والأئمة الهادون أئمتكم ؟ فقالوا : بلى ، فقال الله** :﴿ شَهِدْنَآ أَن تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ الأعراف: ١٧٢ ، أي: لئلا تقولوا يوم القيامة ﴿ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾ ﴾ الأعراف: ١٧٢، فأول ما أخذ الله عز وجل الميثاق على الأنبياء بالربوبية وهو قوله : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ ﴾ الأحزاب: ٧، فذكر جملة الأنبياء ثم أبرز أفضلهم بالأسامي ، فقال : ﴿ وَمِنكَ ﴾ الأحزاب: ٧، يا محمد ، فقدم رسول الله لأنه أفضلهم ﴿ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ﴾ الأحزاب: ٧، فهؤلاء الخمسة أفضل الأنبياء ، ورسول الله أفضلهم . ثم **أخذ بعد ذلك ميثاق رسول الله صلى الله عليه وآله على الأنبياء بالإيمان به ، وعلى أن ينصروا أمير المؤمنين** ، فقال:﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ ﴾ آل عمران: ٨١ ، يعني رسول الله صلى

---

(١) بصائر الدرجات، الصفار، ٩١، الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الإيمان والكفر، باب فطرة الخلق على التوحيد، برقم (٣)، ٢/١٢-١٣، قال المجلسي: (صحيح)، مرآة العقول، المجلسي،٧/٥٤، التوحيد، الصدوق، ٣٣٠-٣٣١، بحار الأنوار، المجلسي، ٢٦/ ٢٨٠، ط.مؤسسة الوفاء.

الله عليه وآله، ﴿ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ﴾ آل عمران: ٨١ ، **يعني أمير المؤمنين تخبروا أممكم بخبره وخبر وليه من الأئمة.**

وأقوال الشيعة في تقرير ذلك متكاثرة؛ ومن ذلك:

يقول جعفر مرتضى العاملي: (**جاءت الروايات.. تبين : أن الله سبحانه وتعالى قد أخذ من بني آدم في عالم الذر ذريتهم ، وأشهدهم على ألوهيته ، ونبوَّة نبينا محمد صلى الله عليه وآله، وولاية مولانا علي أمير المؤمنين عليه السلام. وقد شهدوا بذلك** . وأخذ الله عليهم الميثاق به . **وأشهد الملائكة على قبولهم لهذا الميثاق**) . [١]

ويقول المازندراني: (**أخذ الميثاق من ذرّية آدم بالربوبيّة له وبالنبوّة لكلّ نبيٍّ وبالوصاية لعليّ عليه السلام**)[٢].

ويقول حبيب الله الخوئي: (بدّل أكثر الخلق عهد اللّه وميثاقه المأخوذ عليهم في باب التوحيد والمعرفة والنّبوة والولاية حسبما أشير إليه في الآية الشريفة والأخبار المتواترة قال سبحانه :﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾ أَوْ تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ ۖ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿١٧٣﴾ ﴾ الأعراف: ١٧٢ – ١٧٣)[٣]. (**وبالجملة فقد تلخص ممّا ذكرنا أنّ المراد من العهد المأخوذ عن الخلق الذي بدّلوه هو الميثاق المأخوذ عليهم للّه بالرّبوبية ولرسوله صلّى اللّه عليه وآله بالنبوة وللأئمة عليهم السلام بالولاية**) [٤].

بل ادعى بعض الشيعة إمعانًا منهم في إرساء هذا المعتقد الفاسد وقوع التحريف في آية الميثاق وأن أصل الآية هكذا: ألست بربكم ومحمد نبيكم وعلي إمامكم، قالوا بلى!! يقول

---

(١) مختصر مفيد، جعفر العاملي، ٣٤/١

(٢) شرح أصول الكافي، المازندراني، ١١٥/٢.

(٣) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله الخوئي، ١٤٤/٢-١٤٥.

(٤) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله الخوئي، ٢/ ١٤٩.

شيخ الشيعة نعمة الله الجزائري –تعليقًا على– (قوله عز شأنه :﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْۖ قَالُواْ بَلَىٰۛ شَهِدْنَآۛ أَن تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾ أَوْ تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْۖ أَفَنُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿١٧٣﴾ ﴾ الأعراف: ١٧٢ – ١٧٣، **والأخبار الواردة في أن معنى هذه الآية هو عالم الذر وأخذ الميثاق فيه على العباد بأن يقروا لله سبحانه بالربوبية ، ولمحمد صلى الله عليه وآله بالنبوة ، ولأهل بيته بالإمامة والطاعة مستفيضة بل متواترة)** [1] **(وفي بعض الأخبار المعتبرة أن الخطاب هكذا: "ألست بربكم ومحمد نبيكم وعلي إمامكم، قالوا: بلى"، فحذفوا تمام الآية** [2] **كما تصرفوا في غيره من الآيات)** [3].

وشطح بعض الشيعة فزعم أن أخذ الميثاق على الإقرار بولاية الأئمة يتضمن القول بالولاية التشريعية والتكوينية وأن الميثاق بالإقرار بذلك ليس مقتصرًا على البشر بل مأخوذ من سائر المخلوقات :

يقول الكربلائي:(الميثاق المأخوذ .. من ساير الناس هو الإقرار بالتوحيد لله تعالى ، والنبوّة له صلّى الله عليه وآله وسلم والولاية لهم عليهم السلام والمشي عليها والالتزام بها هو توكيدها... **بل المستفاد من الأخبار أنّ الله تعالى قد أخذ على جميع ما خلق من الملائكة وغيرهم من سائر الموجودات الميثاق على الولاية** ، كما صرّحت به الأخبار الواردة على أنّ ولايتهم عرضت على جميع الموجودات.. فمن تتبّع أحاديثهم عليهم السلام وجد أنّ **الله تعالى قد أخذ على جميع الخلق من الجنّ والإنس والملائكة ، والحيوانات والنباتات والجمادات ، طاعتهم ، وعرض عليهم ولايتهم).** [4] (وبالجملة فالميثاق المأخوذ على غيرهم من سائر الخلق ولايتهم ومحبّتهم ، فيجب على كلّ من سواهم طاعتهم ، وقد تقدّم أنّ هذا هو الملك الكبير الذي **منحهم الله تعالى ، وكلّ ما سواهم مطيعون لهم**

---

(١)نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢/١٨١-١٨٢

(٢)يظهر من النص بجلاء اعتقاد الجزائري بوقوع التحريف في القرآن واتهامه أهل السنة بتحريفه!!

(٣)الأنوار النعمانية، نعمة الله الجزائري، ١/٢٧٧.

(٤)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣/٥٠٧-٥٠٨.

خصوصًا الملائكة ،.. هذا وقد ظهر أيضًا أنّ زمان هذا الميثاق زمان أخذه هو عالم الذرّ والأرواح)،[1] فقد (ورد في الأحاديث من أنه تعالى أخذ الميثاق من الخلق في الذّر على الإقرار بولاية محمد وآله صلَّى الله عليه وآله . فـ.. عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ الأعراف: ١٧٢، الآية ، قال : " أخرج الله من ظهر آدم ذريته إلى يوم القيامة ، فخرجوا كالذر فعرّفهم نفسه ، ولولا ذلك لم يعرف أحد ربه ، ثم قال : ألست بربكم، قالوا: بلى ، وإن هذا محمد رسولي وعلي أمير المؤمنين خليفتي وأميني " . و..[سئل أبو] عبد الله عليه السلام عن قول الله تبارك وتعالى :﴿ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ ﴾ التغابن: ٢، فقال : " عرف الله والله إيمانهم بولايتنا وكفرهم بها يوم أخذ الله عليهم الميثاق في صلب آدم وهم ذر" . **أقول : ومعناه أنه تعالى عرفهم حقيقة التوحيد وما يتعلق به ، وحقيقة نبوة نبيه صلَّى الله عليه وآله وما يترتب عليها ، وحقيقة إمامة الأئمة وولايتهم ، وما يتفرّع عليها من وجوب الطاعة لهم فيما أمروا به من أمر التشريع، وما أخبروا به من أمر التكوين المتعلق بالمبدأ إلى المعاد)**،[2]**وهو (يرجع إلى حقيقة مقامهم النفساني الذي قد منحهم اللَّه تعالى، والذي هو مقام ولايتهم التكوينية؛)**[3](فمعنى قولهم هناك: بلى، هو الالتزام بهذا العهد الإلهي).[4]

– ادعاء أن علي هو آخذ الميثاق في عالم الذر والمنادي فيه ألست بربكم!

وهو مقتضى ما ورد في خطبة الافتخار :أن أمير المؤمنين عليه السلام قال: "أنا أخو رسول الله ووارث علمه ، ومعدن حكمه ....، **أنا آخذ العهد على الأرواح في الأزل ، أنا المنادي لهم ألست بربكم بأمر قيوم لم يزل . أنا كلمة الله الناطقة في خلقه ، أنا آخذ العهد على جميع الخلائق في الصلوات**".

---

(١) الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣/٥٠٨-٥٠٩.

(٢)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤/٤٠٠-٤٠١

(٣)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣/٥٠٧.

(٤)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤/٤٠١.

- ادعاء أن فاطمة فطمها الله بالعلم وعن الطمث في الميثاق

وهو مقتضى ما ورد في مروياتهم عن أبي **جعفر** عليه السلام **أنه قال: "والله لقد فطمها الله بالعلم وعن الطمث في الميثاق"**(١).

- ادعاء أن عليًا يذكر وقت أخذ الميثاق منه!!

وهو مقتضى ما ورد في مرويات الشيعة عن الحسين بن عليّ عن أبيه أنّه قُرأ عليه:﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْۖ قَالُواْ بَلَىٰ ﴾ الأعراف: ١٧٢ ، **قال : فبَكَى عَلي عليه السلام وقال : "إنّي لأذكر الوقت الذي أخذ الله تعالى عليَّ فيه الميثاق"**(٢).

- ادعاء أن آية الميثاق دالة على إمرة علي وأحقيته بالإمامة!

قال الحلي:(**في معرض ذكره للأدلة على تعيين إمامة علي (ع) بالقرآن: (أما القرآن فآيات:)** (٣)؛ (الثالثة والثلاثون : قوله تعالى :﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ ﴾ الأعراف: ١٧٢، . .. قال رسول الله صلى الله عليه وآله : "لو يعلم الناس متى سمي علي أمير المؤمنين ما أنكروا فضله ، سمي أمير المؤمنين ، وآدم بين الروح والجسد ، قال الله عز وجل: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْۖ ﴾ الأعراف: ١٧٢ ، قالت الملائكة : بلى ، فقال تعالى : " أنا ربكم ، ومحمد نبيكم ، وعلي أميركم"(٤)) (٥).

---

(١)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحجة، باب مولد الزهراء فاطمة عليها السلام، برقم (٦)، ١/٤٦٠، قال المجلسي: (مجهول)، مرآة العقول، المجلسي،٥/٣٤٤، الوافي، الفيض الكاشاني، ٣/٧٤٦.

(٢) مناقب علي بن أبي طالب، ابن المغازلي، ٢٢١.

(٣) نهج الحق وكشف الصدق، الحلي، ١٧٢.

(٤)بحار الأنوار، المجلسي، ٢٦/٢٨٥، ط.مؤسسة الوفاء.

(٥) نهج الحق وكشف الصدق، الحلي، ١٩١.

وجاء في كتاب دلائل الصدق لنهج الحق، -تعليقًا على الرواية الآنفة- ما نصه:(وكيف كان!! فالرواية قاضية بإمرة عليّ عليه السلام حتّى على الخلفاء الثلاثة ؛ لأنّهم ممّن أخذ عليه الميثاق ؛ ولأنّ أخذ الميثاق بإمرته مع نبوّة محمّد صلَّى اللَّه عليه وآله وسلم دليل على أنّه خليفته بلا فصل ، وإلَّا فلا وجه لترك السابقين عليه !) [١] .

وادعى بعض الشيعة أن الاستشهاد بآية الميثاق (على نبوة نبينا صلى الله عليه وآله وسلم وإمامة أئمتنا عليهم السلام..شيء لم يكن مدلولاً عليه بظاهر الآية لولا ما رويناه في تفسيرها عن الإمام الصادق عليه السلام إذ قال : "كان الميثاق مأخوذا عليهم لله بالربوبية ، ولرسوله بالنبوة ، ولأمير المؤمنين والأئمة بالإمامة، فقال: ألست بربكم ومحمد نبيكم وعلي إمامكم والأئمة الهادون أئمتكم، قالوا: بلى ..الحديث)! [٢]

بل شطح بعضهم فزعم أن (أخذ الميثاق هنا لرسول الله بالنبوة ، ولأوصيائه الاثني عشر بالإمامة ، فإنما هو .. من أخذ الميثاق لله عز وجل بالربوبية!!) . [٣]

وجاء في مروياتهم سئل أبو جعفر عليه السلام لم سمّي عليّ عليه السلام: أمير المؤمنين ؟ قال : "اللَّه سمّاه ، **وهكذا أنزل اللَّه في كتابه** . "وإذ أخذ ربّك من بني آدم من ظهورهم ذرّيّتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربّكم، وأنّ محمّدًا نبيّكم رسولي وأنّ عليّا أمير المؤمنين قالوا بلى".[٤][٥] .

- ادعاء أن النبي عرضت عليه أمته في الميثاق وأول من آمن به حينها علي!!

وهو مقتضى ما ورد في مرويات الشيعة عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال-كما يفترون-: "**إن أمتي عرضت علي عند الميثاق فكان أول من آمن بي وصدقني علي**، وكان أول من آمن بي وصدقني حيث بعثت فهو الصديق الأكبر"[٦].

---

(١)دلائل الصدق لنهج الحق، المظفر، ٥/ ١٥٦.

(٢) فلسفة الميثاق والولاية، عبدالحسين الموسوي العاملي، ٢٨.

(٣) فلسفة الميثاق والولاية، عبدالحسين الموسوي العاملي، ٢٩.

(٤) تحريف ظاهر للآية!!

(٥)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحجة، باب نادر، برقم (٤)، ٤١٢/١، قال المجلسي: (مجهول)، مرآة العقول، المجلسي،٣٧٠/٤، الوافي، الفيض الكاشاني، ٦٦٨/٣.

(٦) بصائر الدرجات، الصفار، ١٠٤، بحار الأنوار، المجلسي، ٢٢٦/٣٨، ط.مؤسسة الوفاء.

- **ادعاء أن عليًا سمي أمير المؤمنين وقت أخذ الذر**

وهو مقتضى ما ورد في مرويات الشيعة:

سئل أبو جعفر عليه السلام: متى سمى أمير المؤمنين أمير المؤمنين ؟ قال : قال والله نزلت هذه الآية على محمد صلى الله عليه وآله: "وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم، وأن محمد رسول الله نبيكم، وأن عليًا أمير المؤمنين ، فسماه الله والله أمير المؤمنين"(١).

وعن أبي جعفر عليه السلام أيضًا- أنه قال –كما يفترون-: لو يعلم الجهال متى سمى أمير المؤمنين على لم ينكروا حقه، قيل له: جعلت فداك متى سمى؟ فقال : قوله: "وإذ أخذ ربك من بني آدم " إلى " ألست بربكم وإن محمدًا نبيكم رسول الله وإن عليًا أمير المؤمنين"(٢) ثم قال : هكذا والله جاء بها محمد صلى الله عليه وآله(٣).

يقول علي النمازي: جاءت (الروايات في أنه سمي أمير المؤمنين أمير المؤمنين يوم الميثاق حين قال تعالى : ألست بربكم وهذا محمد رسول الله نبيكم ، وأن عليًا أمير المؤمنين) (٤).

- **ادعاء تميز شيعة علي القائلين بأحقيته بالولاية من غيرهم وقت أخذ الميثاق وأنهم لا يزيدون ولا ينقصون!**

ورد في مرويات الشيعة إثبات تميز شيعة علي القائلين بأحقيته بالولاية من غيرهم وقت أخذ الميثاق وأنهم لا يزيدون ولا ينقصون ، ومن ذلك:

- سئل أبو عبد الله عليه السلام عن قول الله: "فَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ وَمِنْكُمْ كافِرٌ"(٥)؛ فقال: "**عرف الله إيمانهم بولايتنا وكفرهم بها يوم أخذ عليهم الميثاق في صلب آدم عليه السلام وهم ذر**".

---

(١) تفسير العياشي، ٤١/٢، بحار الأنوار، المجلسي، ٣٣٢/٣٧، ط.مؤسسة الوفاء.

(٢) تحريف ظاهر للآية!

(٣)تفسير العياشي، ٤١/٢، بحار الأنوار، المجلسي، ٣٣٣/٣٧، ط.مؤسسة الوفاء.

(٤)مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٢٤٢/١٠ .

(٥)في نص الرواية تحريف ظاهر للآية، وأصل الآية﴿ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ ﴾ التغابن: ٢.

- وعن علي بن الحسين عليه السلام **أنه قال : "أخذ الله ميثاق شيعتنا معنا على ولايتنا لا يزيدون ولا ينقصون"**[1].
- وعن أبي جعفر عليه السلام قال: "لا تخاصموا الناس ، فانّ الناس لو استطاعوا أن يحبّونا لأحبّونا ، إنّ الله أخذ **ميثاق الناس ، فلا يزيد فيهم أحد ولا ينقص منهم أحد** "[2].
- وعن أبي جعفر:" إن الله **أخذ ميثاقنا وميثاق شيعتنا ونحن وهم أظلة ، فلو جهد الناس أن يزيدوا فيه رجلاً أو ينقصوا منه رجلاً ما قدروا على ذلك**"[3].
- وعن علي بن الحسين زين العابدين عليه السلام أنه قال : " إن الله تعالى أخذ ميثاق من يحبنا وهم في أصلاب آبائهم ، فلا يقدرون على ترك ولايتنا ، لأن الله عز وجل جبلهم على ذلك "[4] .

وفي ذلك يقول نعمة الله الجزائري: (**اعلم أن الأخبار قد استفاضت بل تواترت** بأن هذه الأرواح قبل دخولها في هذه الأجسام قد.. **أخذ الله سبحانه عليها العهود المكررة والمواثيق المغلظة بأنه رب وواحد لا شريك له،** فأقروا عمومًا و أما **الإقرار بالولاية لعلي** عليه السلام وأهل بيته ففي أحد المواثيق، ولعله الميثاق الأول وهي أرواح خالصة قبل أن تباشر الذرات قد أقرت وأذعنت، ومن ثم قال عليه السلام: "قد أخذ الله ولاية الأئمة عليهم السلام على الناس من يوم العهد والميثاق"[5]، وفي أحد المواثيق، قد أنكرت ولم تبادر إلى القبول **فمن ثم كانت السعادة والشقاوة** من هناك، ومن هذا قال سيد الموحدين عليه السلام: إن الله سبحانه قد كتب أسامي شيعتنا وأسامي آبائهم وأمهاتهم من وجد منهم ومن لم يوجد إلى يوم القيامة بصحيفة وتلك الصحيفة عندنا"[6]، **وكانت الكتابة في ذلك الميثاق، وهذه**

---

(١) بصائر الدرجات، الصفار، ٣٩، بحار الأنوار، المجلسي، ٢٤٩/٥، ط.مؤسسة الوفاء.

(٢) المحاسن، البرقي، ١٣٦/١، وسائل الشيعة، العاملي، ٤٥٠/١١، بحار الأنوار، المجلسي، ١٣٢/٢، ط.مؤسسة الوفاء.

(٣)المحاسن، البرقي، ١٣٦/١، بحار الأنوار، المجلسي، ٢٥٢/٥، ط.مؤسسة الوفاء.

(٤) الدر النظيم، العاملي،٨٠٧، ينابيع المودة، القندوزي، ٧٦/١.

(٥) لم أقف عليه!

(٦) لم أقف عليه!

الصحيفة الآن بعدما توارثها الأئمة عليهم السلام انتهت نوبتها إلى مولانا صاحب الزمان عليه السلام فهي عنده الآن!!) [1].

- **ادعاء أن الله أخذ من شيعة علي الميثاق بولايته كما أخذ على بني آدم الميثاق بربوبيته !**

جاء في مرويات الشيعة:

- عن أمير المؤمنين عليه السلام في حديث طويل ، قال : من سرّه أن يعلم أمحبّ لنا أم مبغض فليمتحن قلبه ، فإن كان يحبّ وليًّا لنا فليس بمبغض ، وإن كان يبغض وليًّا لنا فليس بمحبّ لنا ، **إنّ الله تعالى أخذ الميثاق لمحبّينا بمودّتنا ، وكتب في الذكر اسم مبغضينا**[2].
- وعن أبي جعفر عليه السلام أنه قال : إنّ الله **أخذ ميثاق شيعتنا بالولاية لنا وهم ذرّ ، يوم أخذ الميثاق على الذرّ ، بالإقرار له بالربوبية ولمحمد –صلى الله عليه وآله وسلم–** بالنبوّة وعرض الله عز وجل على محمّد –صلى الله عليه وآله وسلم– أُمّته في الطين وهم أظلّة وخلقهم من الطينة التي خلق منها آدم **وخلق الله أرواح شيعتنا قبل أبدانهم بألفي عام وعرضهم عليه وعرّفهم رسول الله –صلى الله عليه وآله وسلم– وعرّفهم عليًّا ونحن نعرفهم في لحن القول**[3].
- وعن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال–كما يفترون– : "إن حديثنا صعب مستصعب لا يحتمله إلا صدور منيرة أو قلوب سليمة أو أخلاق حسنة، **إن الله أخذ من شيعتنا الميثاق كما أخذ على بني آدم ألست بربكم**، فمن وفى لنا وفى الله له بالجنة، ومن أبغضنا ولم يؤد إلينا حقنا ففي النار خالدًا مخلدًا"[4].

---

(١) الأنوار النعمانية، نعمة الله الجزائري، ٢٧٥/١.

(٢) الأمالي، المفيد، ٣٣٤، الأمالي، الطوسي، ١١٣، بحار الأنوار، المجلسي، ٥٣/٢٧، ط.مؤسسة الوفاء.

(٣)المحاسن، البرقي، ١٣٥/١، بصائر الدرجات، ابن فروخ الصفار، ١١٠، الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحجة، باب فيه نتف وجوامع من الرواية في الولاية، برقم (٩)، ٤٣٧/١-٣٤٨، قال المجلسي: (حسن)، مرآة العقول، المجلسي،١٦٦/٥، الوافي، الفيض الكاشاني، ٤٩٣/٣، بحار الأنوار، المجلسي، ٢٥٠/٥، ط.مؤسسة الوفاء.

(٤)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحجة، باب فيما جاء أن حديثهم صعب مستصعب، برقم (٣)، ٤٠١/١، قال المجلسي: (ضعيف)، مرآة العقول، المجلسي،٣١٧/٤، الوافي، الفيض الكاشاني، ٦٤٤/٣، بحار الأنوار، المجلسي، ١٩٠/٢، ط.مؤسسة الوفاء.

يقول الفيض الكاشاني بعد إيراده الرواية الآنفة: (بيان : **يعني أخذ من شيعتنا الميثاق بولايتنا واحتمال حديثنا بالقبول والكتمان كما أخذ على سائر بني آدم الميثاق بربوبيته فمن وفى لنا** بذلك وفى الله له بالجنة، يدل على هذا قوله عليه السلام في حديث آخر : "إن أمرنا سر مستور في سر مقنع بالميثاق من هتكه أذله الله "[1]، فإن المستفاد منه أن وجوب كتمان أمرهم من توابع الميثاق بالولاية فإن السر المقنع بالميثاق هو الولاية) [2].

– ادعاء أن الله حين أخذ الميثاق على الشيعة وعدهم أن يُسلم لهم الأرض المباركة والحرم الآمن وأن ينزل لهم البيت المعمور، ويظهر لهم السقف المرفوع ويريحهم من عدوهم!

روي عن أبي عبد الله أنه قال –كما يدعون–: "إن الله تبارك وتعالى لما خلق نبيه ووصيه وابنته وابنيه وجميع الأئمة، وخلق شيعتهم أخذ عليهم الميثاق وأن يصبروا ويصابروا ويرابطوا وأن يتقوا الله، ووعدهم أن يسلم لهم الأرض المباركة والحرم الآمن، وأن ينزل لهم البيت المعمور، ويظهر لهم السقف المرفوع، ويريحهم من عدوهم، والأرض التي يبدلها الله من السلام ويسلم ما فيها لهم لاشية فيها ، قال: لا خصومة فيها لعدوهم ،وأن يكون لهم فيها ما يحبون وأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله على جميع الأئمة وشيعتهم الميثاق بذلك"[3] .

فالوعود الواردة في الرواية كانت وقت أخذ الميثاق [4] لذا أوردها شيخ الشيعة حسن الحلي في كتابه مختصر بصائر الدرجات – ضمن روايات الذر والميثاق–[5]!!

---

(١)بصائر الدرجات، ابن فروخ الصفار، ٤٨، الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الإيمان والكفر، باب الكتمان، برقم (١٥)، ٢٢٦/٢، قال المجلسي: (مجهول)، مرآة العقول، المجلسي،٢٠١/٩، الوافي، الفيض الكاشاني، ٧٠٣/٥، وسائل الشيعة، العاملي، ٤٩٥/١١، بحار الأنوار، المجلسي، ٧١/٢، ط.مؤسسة الوفاء، مستدرك الوسائل، الطبرسي، ٢٩٦/١٢.

(٢)الوافي، الفيض الكاشاني، ٦٤٤/٣-٦٤٥.

(٣)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحجة، باب بلد النبي صلى الله عليه وآله ووفاته، برقم (٣٩)، ٤٥١/١، قال المجلسي: (ضعيف على المشهور)، مرآة العقول، المجلسي،٢٦٨/٥، الوافي، الفيض الكاشاني، ١٣٥٥/١٤-١٣٥٦، بحار الأنوار، المجلسي، ٣٨٠/٥٢، ط.مؤسسة الوفاء.

(٤)انظر:مرآة العقول، المجلسي، ٢٦٨/٥.

(٥)مختصر بصائر الدرجات، حسن الحلي، ١٧٢.

ت- أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على موقفهم من التقدير الثالث التقدير العمري والجنين في بطن أمه

- ادعاء أحوال خاصة بالإمام وهو في بطن أمه مفادها:

١-أن نطفة الإمام إذا استقرت في الرحم أربعين ليلة نصب الله له عمودًا من نور في بطن أمه ينظر منه مد بصره!

وهو مقتضى ما ورد في مروياتهم عن أبي عبدالله -في حديث طويل- قال فيه: "وإن نطفة الإمام مما أخبرتك فإذا استقرت في الرحم أربعين ليلة نصب الله له عمودًا من نور في بطن أمه ينظر منه مد بصره"(١).

٢-أن الإمام إذا تم له في بطن أمه أربعة أشهر جاءه ملك وكتب على عضده الأيمن وتمت كلمة ربك صدقًا وعدلاً!

وهو مقتضى ما ورد في مروياتهم عن أبي عبدالله -في حديث طويل- قال فيه: "إن نطفة الإمام مما أخبرتك وإذا سكنت النطفة في الرحم أربعة أشهر وأنشئ فيها الروح **بعث الله تبارك وتعالى ملكًا يقال له : حيوان فكتب على عضده الأيمن** ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١١٥﴾ ﴾ الأنعام: ١١٥ "(٢).

- ادعاء أحوال خاصة بالإمام إذا وضعته أمه مفادها:

١-أن الإمام إذا وضعته أمه كتب الملك وتمت كلمة ربك صدقًا وعدلاً !

وقد اختلفت مرويات الشيعة في موضع كتابة الملك لهذه الآية على ثلاثة أقوال:

- الأول: أن الملك يكتب تلك الآية بين عيني الإمام

---

(١) بصائر الدرجات، الصفار، ٤٦١، بحار الأنوار، المجلسي، ٤٢/٢٥، ط.مؤسسة الوفاء.

(٢)المحاسن، البرقي، ٣١٥/٢، الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحجة، باب مواليد الأئمة، برقم (١)، ٣٨٦/١، قال المجلسي: (ضعيف بسنديه)، مرآة العقول، المجلسي،٢٥٩/٤، الوافي، الفيض الكاشاني، ٦٩٢/٣، بحار الأنوار، المجلسي، ٢٩٨/١٥، ط.مؤسسة الوفاء.

وهو مقتضى ما ورد في مروياتهم عن أبي جعفر عليه السلام قال –كما يفترون–: "لا تكلموا في الإمام فإن الإمام يسمع الكلام وهو جنين في بطن أمه ، **فإذا وضعته كتب الملك بين عينيه** :﴿ **وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ ۚ** ﴾ الأنعام: ١١٥ ، فإذا قام بالأمر رفع الله له في كل بلد منارًا ينظر به إلى أعمال الخلائق"(١).

وفي لفظ ورد عن أبي عبد الله أنه قال –كما يفترون–"إن الله تبارك وتعالى إذا أحب أن يخلق الإمام أمر ملكًا فأخذ شربة من ماء تحت العرش ، فيسقيها أباه ، فمن ذلك يخلق الإمام ، فيمكث أربعين يومًا وليلة في بطن أمه لا يسمع الصوت ، ثم يسمع بعد ذلك الكلام ، **فإذا ولد بعث الله ذلك الملك فيكتب بين عينيه** : ﴿ **وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١١٥﴾** ﴾ الأنعام: ١١٥، فإذا مضى الإمام الذي كان قبله ، رفع له منار من نور يبصر به أعمال العباد ، فلذلك يحتج الله على خلقه"(٢).

– **الثاني: أن الملك يكتب تلك الآية على عضد الإمام الأيمن**

وهو مقتضى ما ورد في مروياتهم عن أبي عبدالله: أنه قال –كما يفترون– : "إن الله عز وجل إذا أراد أن يخلق الإمام من الإمام بعث ملكًا فأخذ شربة من ماء تحت العرش ثم أوقعها – أو دفعها – إلى الإمام ، فشربها فيمكث في الرحم أربعين يومًا لا يسمع الكلام ، ثم يسمع الكلام بعد ذلك ، **فإذا وضعته أمه بعث الله إليه ذلك الملك الذي أخذ الشربة ، فكتب على عضده الأيمن** ﴿ **وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ ۚ** ﴾ الأنعام: ١١٥، فإذا قام بهذا الأمر رفع الله له في كل بلدة منارا ينظر به إلى أعمال العباد"(٣).

– **الثالث: أن الملك يكتب تلك الآية بين كتفي الإمام!**

---

(١) بصائر الدرجات، الصفار، ٤٥٥، بحار الأنوار، المجلسي، ٤٥/٢٥، ط.مؤسسة الوفاء.

(٢) تفسير القمي، ٢١٤/١، بحار الأنوار، المجلسي، ٣٧/٢٥، ط.مؤسسة الوفاء.

(٣)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحجة، باب مواليد الأئمة عليهم السلام، برقم (٣)، ٣٨٧/١، قال المجلسي: (ضعيف)، مرآة العقول، المجلسي، ٢٦٤/٤، الوافي، الفيض الكاشاني، ٦٨٨/٣.

وهو مقتضى ما ورد في مروياتهم عن أبي عبدالله: أنه قال –كما يفترون– : "إن الإمام ليسمع في بطن أمه ، **فإذا ولد خط بين كتفيه** :﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١١٥﴾ ﴾ الأنعام: ١١٥، فإذا صار الأمر إليه جعل الله له عمودًا من نور يبصر به ما يعمل أهل كل بلدة"(١).

٢–أن الإمام إذا وقع من بطن أمه وضع يده على الأرض ليقبض كل علم أنزله الله من السماء إلى الأرض

وهو مقتضى ما ورد في مروياتهم عن أبي عبدالله –في حديث طويل– قال فيه: " **نطفة الامام مما أخبرتك ...وإذا وقع من بطن أمه وقع واضعًا يديه على الأرض رافعًا رأسه إلى السماء فأما وضعه يديه على الأرض فإنه يقبض كل علم لله أنزله من السماء إلى الأرض**".

٣–أن الإمام إذا وقع من بطن أمه رفع رأسه إلى السماء لأن مناديًا يناديه من بطنان العرش من قبل الرب باسمه واسم أبيه يبشره بالإمامة !

وهو مقتضى ما ورد في مروياتهم عن أبي عبدالله –في حديث طويل– قال فيه: " نطفة الإمام مما أخبرتك ...وإذا وقع من بطن أمه وقع واضعًا يديه على الأرض رافعًا رأسه إلى السماء فأما وضعه يديه على الأرض فإنه يقبض كل علم لله أنزله من السماء إلى الأرض **وأما رفعه رأسه إلى السماء فان مناديًا ينادي به من بطنان العرش من قبل رب العزة من الأفق الأعلى باسمه واسم أبيه يقول: يا فلان بن فلان أثبت تثبت ، فلعظيم ما خلقتك أنت صفوتي من خلقي وموضع سري وعيبة علمي وأميني على وحيي وخليفتي في أرضي ، لك ولمن تولاك أوجبت رحمتي ومنحت جناني وأحللت جواري ، ثم وعزتي وجلالي لأصلين من عاداك أشد عذابي وإن وسعت عليه في دنياي من سعة رزقي**".

---

(١)بصائر الدرجات، ابن فروخ الصفار، ٤٥٧، الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحجة، باب مواليد الأئمةﷺ، برقم (٤)، ٣٨٧/١، قال المجلسي: (مجهول)، مرآة العقول، المجلسي،٢٦٤/٤، الوافي، الفيض الكاشاني، ٦٨٨/٣–٦٨٩، بحار الأنوار، المجلسي، ١٣٤/٢٦، ط.مؤسسة الوفاء.

٤-أن الإمام إذا وقع من بطن أمه وبشره المنادي بالإمامة أجابه بقوله: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ آل عمران: ١٨ ،..الآية، فإذا قالها أعطاه الله علم الأول وعلم الآخر و استوجب زيارة الروح في ليلة القدر!

وهو مقتضى ما ورد في مروياتهم عن أبي عبدالله –في حديث طويل- قال فيه: " نطفة الإمام مما أخبرتك ...وإذا وقع من بطن أمه وقع واضعًا يديه على الأرض رافعًا رأسه إلى السماء فأما وضعه يديه على الأرض فإنه يقبض كل علم لله أنزله من السماء إلى الأرض، **وأما رفعه رأسه إلى السماء فان مناديًا ينادي به من بطنان العرش من قبل رب العزة من الأفق الأعلى باسمه واسم أبيه يقول: يا فلان بن فلان أثبت تثبت، فلعظيم ما خلقتك...**

فإذا انقضى الصوت–صوت المنادى– أجابه هو؛ وهو واضع يده على الأرض رافعًا رأسه إلى السماء، ويقول: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ ﴾ آل عمران: ١٨ .. **إلى آخرها، قال: فإذا قال ذلك أعطاه الله العلم الأول والعلم الآخر واستوجب زيارة الروح في ليلة القدر "**

يقول المازندراني في معرض شرحه للرواية الآنفة: (**قوله "فإذا قال ذلك أعطاه الله العلم الأوّل والعلم الآخر" لعلّ المراد بالعلم الأوّل علوم الأنبياء السابقين ، وبالعلم الآخر علوم خاتم الأنبياء صلى الله عليه وآله، ويحتمل أن يراد بالأوّل العلم بأحوال المبدء وأسرار التوحيد وقوانين الشرائع ، وبالآخر العلم بأحوال المعاد والحشر والنشر والبرزخ وكلّ ما يكون بعد الموت ،** ووضع يديه على الأرض كناية عن أخذه جميع العلوم حينئذ، وفيه دلالة على أن قراءة هذه الآية توجب زيادة العلم . قوله: "**واستحقّ زيارة الروح في ليلة القدر" كناية عن استحقاقه للإمامة لأن ذلك من خواصّها وزيارة الروح لقصد التبرّك والإخبار بما يقع في تلك السنة ويحتم الله بوقوعه**)[1].

(١) شرح أصول الكافي، المازندراني، ٦/٣٨٤.

- **ادعاء أن ملك الأرحام كتب قبل أن يولد علي حين استحكم في بطن أُمّه عصمته من الخطيئة!**

وهو مقتضى ما ورد في مرويات الشيعة—في حديث طويل- عن رسول الله ﷺ جاء فيه أنه قال:- كما يفترون-"وهذا جبرئيل أخبرني عن حفظة علي أنّهم ما كتبوا عليه قط خطيئة منذ ولد ، **وهذا ملك الأرحام حدّثني أنّهم كتبوا قبل أن يولد حين استحكم في بطن أُمّه أنّه لا يكون من خطيئة أبدًا**".

وعنه ﷺ أنه قال—كما يفترون- : "**وإنّ ممّن كتب أجله وعمله ورزقه وسعادة خاتمته علي بن أبي طالب عليه السلام، كتبوا من عمله أنّه لا يعمل ذنبًا أبدًا إلى أن يموت**"[1] .

- **ادعاء أن من كان في الميثاق شيعيًا قائلاً بولاية علي ألقى الملك من طينته فرمى بها في النطفة حتى تصير إلى الرحم ليخلق منها!**

وهو مقتضى ما ورد في مرويات الشيعة عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال —كما يفترون-: "إن لله ملكًا رأسه تحت العرش ، وقدماه في تخوم الأرض السابعة السفلى ، بين عينيه راحة أحدكم ، **فإذا أراد الله عز وجل أن يخلق خلقًا على ولاية علي بن أبي طالب عليه السلام أمر ذلك الملك فأخذ من تلك الطينة فرمى بها في النطفة حتى تصير إلى الرحم منها يخلق وهي الميثاق**"[2].

- **ادعاء أن من علم الله كونه من شيعة آل البيت حجبه من أذية إبليس عند وضعه!**

وهو مقتضى ما ورد في مرويات الشيعة عن أبي عبدالله جعفر الصادق أنه قال-كما يفترون- : "**ما من مولود يولد إلا إبليس من الأبالسة بحضرته ، فإن علم الله أنه من شيعتنا حجبه عن ذلك الشيطان** ، وإن لم يكن من شيعتنا أثبت الشيطان إصبعه السبابة في دبره فكان مأبونا ...فإن كانت امرأة أثبت في فرجها فكانت فاجرة ، فعند ذلك يبكى الصبي بكاءً شديدًا إذا هو خرج من بطن أمه، **والله بعد ذلك يمحو ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب**"[3].

---

(١) تفسير العسكري، ١٣٦، بحار الأنوار، المجلسي، ٦٦/٣٨، ط.مؤسسة الوفاء.

(٢) الأمالي، الطوسي، ٦٥٦، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٢٤٢/٥.

(٣) تفسير العياشي، ٢١٨/٢، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ١٢١/٤.

ث- أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم و معصوميهم على موقفهم من التقدير الرابع – التقدير الحولي السنوي –وهو ما يُقدر في ليلة القدر من وقائع العام–

– ادعاء أن ليلة القدر هي فاطمة!

وهو مقتضى ما ورد في مرويات الشيعة عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴿١﴾ ﴾ القدر: ١، **الليلة: فاطمة والقدر الله** فمن عرف فاطمة حق معرفتها فقد أدرك ليلة القدر ، وإنما سميت فاطمة لأن الخلق فطموا عن معرفتها"(١).

وفي لفظ عنه أنه قال- كما يدعون-: "وأما قوله :﴿ لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ﴿٣﴾ ﴾ القدر: ٣ ، يعنى: **فاطمة عليها السلام**".(٢)

وجاء عن أبي الحسن موسى الكاظم حين سئل عن قوله تعالى :﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ﴾ الدخان: ٣ ، ما تفسيرها في الباطن ؟ فقال : أما حم محمد –صلى الله عليه وآله وسلم– وهو في كتاب ، هو الذي أنزل عليه ، وهو منقوص الحروف ، وأما الكتاب المبين فهو أمير المؤمنين ، **وأما الليلة المباركة فهي فاطمة**"(٣).

وقد تلقى الشيعة هذا التأويل بالقبول؛ وأقروا به؛ فجاء في نصوصهم:

- (ورد أن فاطمة عليها السلام هي ليلة القدر) (٤).
- ورد (تأويل قوله تعالى في الدخان :﴿ لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ﴾ الدخان: ٣، بفاطمة الزهراء عليها السلام. وكذا قوله تعالى : ﴿ لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴿١﴾ ﴾ القدر: ١ الليلة فاطمة والقدر الله تعالى) (٥).
- (فاطمة الزهراء عليها السلام..عبر عنها بليلة القدر) (٦) (فإن حقيقة فاطمة عليها السلام حقيقة ليلة القدر) (١).

---

(١)تفسير فرات الكوفي، ٥٨١، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٦٥/٤٣.

(٢) بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٩٧/٢٥.

(٣) تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة، الاستر أبادي، ٥٧٣/٢.

(٤) التعليقة على الفوائد الرضوية، سعيد القمي، ٧٤ .

(٥) مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٢٩٨/٩.

(٦) تقديم عادل العلوي على كتاب الأسرار الفاطمية، لمحمد فاضل المسعودي، ١٤ .

- (فاطمة الزهراء ..هي الليلة المباركة وليلة القدر) [٢].
- (جاء في تعريف فاطمة ، أنها ليلة القدر وأن الذي يعرف حقها ، وقدرها يدرك ليلة القدر). [٣]
- (لما كانت السيدة الزهراء –سلام الله عليها– جامعة لعلوم القرآن وكانت ليلة القدر ظرفًا لنزول القرآن صح القول بأن الزهراء –سلام الله عليها– هي ليلة القدر).[٤]
- (الألقاب المشعرة بالكمالات الذاتية والفضائل الخارجية لفاطمة الزكية هي كالتالي:...الثاني والستون: ليلة القدر) [٥].
- (الآيات القرآنيّة المنزلة والمؤولة في حقّ فاطمة الطاهرة: ، ..منها:.. الآية العشرون : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ﴾ الدخان: ٣ ، إلى آخرها . الآية الحادية والعشرون : ﴿ لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ﴿٣﴾ ﴾ القدر: ٣) [٦] .

وفي ذلك يقول المجلسي: (أما تأويله عليها السلام ليلة القدر بفاطمة عليها السلام فهذا بطن من بطون الآية).[٧]

بل جاء في كتاب مجمع النورين فصل ترجم له بعنوان (فصل تفسير ليلة القدر بالصديقة الكبرى) [٨] وهو (الفصل الحادي والعشرون في تفسير ليلة القدر بفاطمة سلام الله عليها) . [٩] تضمن ما يؤيد ذلك!!

=

(١) تقديم عادل العلوي على كتاب الأسرار الفاطمية، لمحمد فاضل المسعودي – ص ١٥.

(٢) تقديم عادل العلوي على كتاب الأسرار الفاطمية، لمحمد فاضل المسعودي – ص ١٥.

(٣) الأسرار الفاطمية، محمد فاضل المسعودي، ٢٣٧، وانظر منه: ٣١٥، ٣١٧.

(٤)صراط النجاة، تعليق الميرزا التبريزي، الخوئي، ٣٩٧/٦.

(٥)الخصائص الفاطمية، محمد باقر الكجوري، ١٤٢/١، وانظر منه: ٢٩٩/١-٣٠٠.

(٦)الخصائص الفاطمية، محمد باقر الكجوري، ٣٩٠/٢، ٣٩٣.

(٧) بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٩٩/٢٥.

(٨) مجمع النورين، المرندي، ٤١.

(٩) مجمع النورين، المرندي، ٤.

وقد ادعى الشيعة أن هذا من خصائصها ﵂؛ فقالوا في معرض حديثهم عن (خصايص الصديقة الكبرى ﵇) [١](منها: أنها ليلة القدر كما روي عن الصادق) [٢].

ولأجل هذا تجد في أدعيتهم-كما في الصحيفة السجادية-: (السلام عليك وعلى ليلة القدر التي هي خير من ألف شهر) [٣].

- **ادعاء أن ليلة القدر هي محمد ﷺ (الإنسان الكامل)!**

يقول الخميني : (الإنسان الكامل.. هو آخر الآخرين كما هو أوّل الأوّلين فله الرّجوع إلى نهاية النهايات وغاية الغايات ... فهو ليلة القدر، وله الخروج من جميع الحجب بظهور يوم القيامة فيه، فهو يوم القيامة فاستنار نور الأحدي في تعين الأحمدي ليلة القدر ولعلّ قوله تعلى : ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴿١﴾﴾ القدر: ١، إشارة إليه على بعض البطون وطلوع نوره تعالى من وراء حجابه الأقرب يوم القيامة ولعلّ قوله تعالى: "سلام هي حتّى الفجر"[٤] إشارة إلى ذلك فهو صلّى الله عليه وآله على سلامة من تصرّف الشيطان وقذارات الشّرك وغلبة الوحدة على الكثرة والكثرة على الوحدة في تمام ليلة القدر إلى مطلع الفجر من يوم القيامة) [٥].

وجاء في مصباح الهداية ما نصه: (قوله تبارك وتعالى : ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴿١﴾﴾ القدر: ١، إشارة إلى الحقيقة: الحقيقة.. المحمدية التي هي حقيقة ليلة القدر) [٦].

---

(١)مجمع النورين، المرندي، ٢٦، وانظر: الخصائص الفاطمية، محمد باقر، ٢٩٩/١، ما نزل من القرآن في شأن فاطمة، محمد علي الحلو، ٨٧، الأسرار الفاطمية، محمد فاضل المسعودي، ٣٦٥، ٣٦٩، الحق المبين في معرفة المعصومين ﵈، علي الكوراني، ٢٦٤-٢٦٥.

(٢)مجمع النورين، المرندي، ٣٠.

(٣)الصحيفة السجادية، زين العابدين، ٢٠٠.

(٤) تحريف في نص الآية!

(٥)تعليقات على شرح فصوص الحكم ومصباح الأنس، الخميني، ٦١-٦٢.

(٦)مصباح الهداية إلى الخلافة والولاية، الخميني، ٢٧.

- **ادعاء أن ليلة القدر هي علي!**

وهو مقتضى ما ورد في خطبة الافتخار أن أمير المؤمنين عليه السلام قال-كما يفترون-: "أنا أخو رسول الله ووارث علمه ، ومعدن حكمه ...، **أنا شهر رمضان، أنا ليلة القدر**"

- **ادعاء أن الله خلق في ليلة القدر أول نبي وأول وصي!**

وهو مقتضى ما ورد في مرويات الشيعة عن أبي جعفر عليه السلام قال : "لقد خلق الله جل ذكره ليلة القدر أول ما خلق الدنيا، **ولقد خلق فيها أول نبي يكون ، وأول وصي يكون** ، ولقد قضى أن يكون في كل سنة ليلة يهبط فيها بتفسير الأمور إلى مثلها من السنة المقبلة ، من جحد ذلك فقد رد على الله عز وجل علمه ، لأنه لا يقوم الأنبياء والرسل والمحدثون إلا أن تكون عليهم حجة بما يأتيهم في تلك الليلة ، مع الحجة التي يأتيهم بها جبرئيل عليه السلام.."[1].

- **ادعاء أن في ليلة القدر ينادي مناد من بطنان العرش بالمغفرة لمن زار قبر الحسين**

وهو مقتضى ما ورد في مرويات الشيعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : "إذا كان ليلة القدر وفيها يفرق كل أمر حكيم نادى مناد تلك الليلة من بطنان العرش (أي: وسطه وبينه) إن الله تعالى قد غفر لمن أتى قبر الحسين عليه السلام في هذه الليلة"[2].

- **ادعاء أن من شهد ليلة القدر عند قبر الحسين وسأل الله تعالى الجنة ، واستعاذ به من النار ، آتاه الله تعالى ما سأل ، وأعاذه مما استعاذ منه!**

وهو مقتضى ما ورد في مروياتهم عن أبي عبد الله جعفر بن محمد عليهما السلام في هذه الآية : ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ ﴾ الدخان: ٤، ، قال : "هي ليلة القدر ، يقضي فيه أمر السنة من

---

(١)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحجة، باب في شأن﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴿١﴾ ﴾ القدر: ١ ، برقم (٧)، ٢٥٠/١، قال المجلسي: (السند مشترك)، مرآة العقول، المجلسي،٩٠/٣، الوافي، الفيض الكاشاني، ٥٢/٢-٥٣، بحار الأنوار، المجلسي، ٧٣/٢٥، ط.مؤسسة الوفاء.

(٢)تهذيب الأحكام، الطوسي، ٤٩/٦، الوافي، الفيض الكاشاني، ١٤٧٩/١٤، وسائل الشيعة، العاملي، ٣٦٩/١٠، بحار الأنوار، المجلسي، ١٦٦/٩٥، ط.مؤسسة الوفاء.

حج وعمرة أو رزق أو أجل أو أمر أو سفر أو نكاح أو ولد ، إلى سائر ما يلاقي ابن آدم مما يكتب له أو عليه في بقية ذلك الحول من تلك الليلة إلى مثلها من عام قابل ، وهي في العشر الأواخر من شهر رمضان ، **فمن أدركها – أو قال : شهدها – عند قبر الحسين عليه السلام يصلي عنده ركعتين أو ما تيسر له ، وسأل الله تعالى الجنة ، واستعاذ به من النار ، آتاه الله تعالى ما سأل ، وأعاذه مما استعاذ منه ، وكذلك إن سأل الله تعالى أن يؤتيه من خير ما فرق وقضى في تلك الليلة ، وأن يقيه من شر ما كتب فيها ، أو دعا الله وسأله تبارك وتعالى في أمر لا إثم فيه رجوت أن يؤتى سؤله ، ويوقى محاذيره ويشفع في عشرة من أهل بيته ، كلهم قد استوجبوا العذاب ، والله إلى سائله وعبده بالخير أسرع**".

– ادعاء زيارة أربع وعشرون ألف ملك ونبي لقبر الحسين ليلة القدر!

وهو مقتضى ما ورد في مرويات الشيعة عن أبي جعفر الثاني عليه السلام – في حديث – قال : "من زار الحسين عليه السلام ليلة ثلاث وعشرين من شهر رمضان وهي الليلة التي يرجى أن تكون ليلة القدر وفيها يفرق كل أمر حكيم صافحه أربعة وعشرون ألف ملك ونبي كلهم يستأذن الله في زيارة الحسين عليه السلام في تلك الليلة"[1] .

– ادعاء طواف الملائكة بالأئمة في ليلة القدر!

وهو مقتضى ما ورد في مرويات الشيعة عن أبي جعفر الباقر "وكيف لا نعرف ليلة القدر والملائكة يطوفون بنا فيها !"[2] .

– ادعاء سلام الملائكة على الإمام في ليلة القدر حتى مطلع الفجر!

ادعى القمي أن معنى قوله: ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ۝٥ ﴾ القدر: ٥ ، (تحية يحيى بها الإمام إلى أن يطلع الفجر) [3].

---

(١)وسائل الشيعة، العاملي، ٣٧٠/١٠، بحار الأنوار، المجلسي، ١٦٦/٩٥، ط.مؤسسة الوفاء.

(٢) تفسير القمي، علي القمي، ٤٣٢/٢، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٩٤/ ١٤، البرهان في تفسير القرآن، هاشم البحراني، ٧١٥/٥.

(٣) تفسير القمي، علي القمي، ٤٣١/٢.

وقد نسب الشيعة هذا الهراء إلى الأئمة؛ فجاء في مروياتهم عن علي بن الحسين السجاد عليه السلام في قوله تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ٥ ﴾ القدر: ٥، " يقول: تسلم عليك يا محمد ملائكتي وروحي بسلامي من أول ما يهبطون إلى مطلع الفجر"(١).

وجاء في كتاب تفسير القرآن ما نصه: (ليلة القدر ﴿ تَنَزَّلُ ﴾ القدر: ٤ ، تتنزل ﴿ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ ﴾ القدر: ٤، جبرئيل أو خلق أعظم من الملائكة﴿ فِيهَا بِإِذۡنِ رَبِّهِم ﴾ القدر: ٤ ، بأمره في كل سنة إلى النبي وبعده إلى أوصيائه﴿ مِّن كُلِّ أَمۡرٍ ٤ ﴾ القدر: ٤ ، بكل أمر قدر في تلك السنة أو من أجله ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ ﴾ القدر: ٥ ، قدم الخبر للحصر أي ما هي إلا سلامة أو سلام لكثرة سلام الملائكة فيها على ولي الأمر﴿ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ٥ ﴾ القدر: ٥، وقت طلوعه). (٢)

– ادعاء كفر من لم يصدق بما يأتي للأئمة في ليلة القدر

جاء في مرويات الشيعة عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل : أرأيت من لم يقر بما يأتيكم في ليلة القدر كما ذكر ولم يجحده ؟ قال : أما إذا قامت عليه الحجة ممن يثق به في علمنا فلم يثق به فهو كافر ، وأما من لم يسمع ذلك فهو في عذر حتى يسمع ثم قال عليه السلام: يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين"(٣).

– ادعاء نزول الشياطين بالإفك والكذب على أئمة الضلال ليلة القدر!

جاء في مرويات الشيعة:

عن أبي جعفر–في حديث طويل– أنه قال –كما يدعون–:".. إنه ليس من يوم ولا ليلة إلا وجميع الجن والشياطين ، تزور أئمة الضلالة ويزور إمام الهدى عددهم من الملائكة **حتى إذا أتت ليلة**

---

(١)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحجة، باب في شأن﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ ١ ﴾ القدر: ١ ، برقم (٤)، ٢٤٨/١، الوافي، الفيض الكاشاني، ٤٧/٢.

(٢)تفسير القرآن الكريم (تفسير شبر)، عبد الله شبر، ٥٦٢.

(٣)بصائر الدرجات، الصفار، ٢٤٤، وسائل الشيعة، العاملي، ٢٦/١، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٢١/٩٤.

القدر ، فيهبط فيها من الملائكة إلى ولي الأمر ، خلق الله – أو قال: قيض الله – ﷻ **من الشياطين بعددهم ثم زاروا ولي الضلالة فأتوه بالإفك والكذب حتى لعله يصبح** فيقول : رأيت كذا وكذا ، فلو سأل ولي الأمر عن ذلك لقال رأيت شيطاناً أخبرك بكذا وكذا حتى يفسر له تفسيراً ويعلمه الضلالة التي هو عليها . **وأيم الله إن من صدق بليلة القدر ، ليعلم أنها لنا خاصة لقول رسول الله صلى الله عليه وآله لعلي** عليه السلام **حين دنا موته : هذا وليكم من بعدي ، فإن أطعتموه رشدتم ، ولكن من لا يؤمن بما في ليلة القدر منكر ، ومن آمن بليلة القدر ممن على غير رأينا فإنه لا يسعه في الصدق إلا أن يقول ، إنها لنا ومن لم يقل فإنه كاذب** ، إن الله ﷻ أعظم من أن ينزل الأمر مع الروح والملائكة إلى كافر فاسق ، فإن قال : إنه ينزل إلى الخليفة الذي هو عليها فليس قولهم ذلك بشيء ، وإن قالوا : إنه ليس ينزل إلى أحد فلا يكون أن ينزل شيء إلى غير شيء وإن قالوا – وسيقولون – : ليس هذا بشيء فقد ضلوا ضلالاً بعيداً"[1]. .

– ادعاء أن ظهور المهدي عليه السلام هو المراد بمطلع الفجر في قوله تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ۝٥ ﴾ القدر: ٥!

زعم الشيعة (أن ظهور المهدي عليه السلام هو مطلع الفجر في الآية)، [2] ونسبوا هذا الهراء إلى الأئمة!

فرووا عن الصادق أنه قال في تفسير قوله تعالى : ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ۝٥ ﴾ القدر: ٥، يعني: حتى يخرج القائم".[3]

---

(١)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحجة، باب في شأن﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ ۝١ ﴾ القدر: ١ ، برقم (٩)، ٢٥٢/١-٢٥٣، قال المجلسي: (بالسند السابق)، مرآة العقول، المجلسي،١٠٠/٣، الوافي، الفيض الكاشاني، ٥٦/٢، بحار الأنوار، المجلسي، ٨٢/٢٥-٨٣، ط.مؤسسة الوفاء.

(٢) معجم أحاديث المهدي، علي الكوراني، ٥٠٢/٥.

(٣) تفسير فرات الكوفي، فرات بن إبراهيم الكوفي، ٥٨١-٥٨٢، تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة، شرف الدين علي الحسيني، ٨١٨/٢، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٩٧/٢٥، معجم أحاديث المهدي، علي الكوراني، ٥٠٢/٥، ٥٠٤.

- ادعاء نزول الملائكة بالأمر ليلة القدر على النبي والأئمة من بعده خاصة وأن الإيمان بذلك هو التصديق بليلة القدر!

وهو مقتضى ما ورد في مروياتهم عن علي أنه قال –كما يفترون-: "إن ليلة القدر في كل سنة وإنه ينزل في تلك الليلة أمر السنة وإن لذلك الأمر ولاة بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، فسئل: من هم؟ فقال أنا وأحد عشر من صلبي أئمة محدثون"(١).

وكذا ما ورد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم ﴾ القدر: ٤؛ أي: من عند ربهم على محمد وآل محمد صلى الله عليه وآله وسلم بكل أمر سلام" (٢).

وفي رواية عنه انه كان يقرأ هذه الآية: ﴿ بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ ۝٤ سَلَٰمٌ ﴾ القدر: ٤ – ٥، أي: بكل أمر إلى محمد وعلي سلام". (٣)

بل نسبوا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال لأصحابه: "آمنوا بليلة القدر إنها **تكون لعلي بن أبي طالب ولولده الأحد عشر من بعدي"**(٤).

وقال أيضًا –كما يدعون:- **"يا علي ألم أشهدك معي سبعة مواطن الموطن الخامس ليلة القدر خصصنا ببركتها ليست لغيرنا"**(٥).

---

(١)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحجة، باب في شأن﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ۝١ ﴾ القدر: ١ ، برقم (٢)، ٢٤٧/١-٢٤٨ قال المجلسي: (ضعيف على المشهور)، مرآة العقول، المجلسي،٢٢٩/٦، التوحيد، الصدوق، ٤٧٩-٤٨٠، الوافي، الفيض الكاشاني، ٤٤/٢، بحار الأنوار، المجلسي، ٧٩/٢٥، ط.مؤسسة الوفاء.

(٢)تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة، شرف الدين علي الحسيني، ٨١٨/٢، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٧٠/٢٥، ٩٦/٢٥.

(٣) تفسير فرات الكوفي، فرات بن إبراهيم الكوفي، ٥٨١، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٣٦/ ١٤٥-١٤٦.

(٤)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحجة، باب فيما جاء في الاثني عشر والنص عليهم ، برقم (١٢)، ٥٣٣/١، قال المجلسي: (ضعيف على المشهور)، مرآة العقول، المجلسي،٢٢٩/٦، الخصال، الصدوق، ٤٨٠، الوافي، الفيض الكاشاني، ٣١٠/٢، بحار الأنوار، المجلسي، ٢٤٣/٣٦، ط.مؤسسة الوفاء.

(٥) بصائر الدرجات، الصفار، ٢٤٢، بحار الأنوار، المجلسي،٢٣/٩٤، ط.مؤسسة الوفاء.

ونسبوا إلى أبي جعفر أنه قال: "يا معشر الشيعة ! خاصموا بسورة ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ ﴾ القدر: ١، تفلحوا ، فو الله إنّها لحجّة الله تبارك وتعالى على الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله. وإنّها لسيّدة دينكم ، وإنّها لغاية علمنا ، يا معشر الشيعة خاصموا ب ﴿ حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ۝٣ ﴾ الدخان: ١ – ٣، **فإنها لولاة الأمر خاصة بعد رسول اللَّه صلّى الله عليه وآله وسلّم**".[١]

ونسبوا إليه أيضًا: "**وأيم الله إن من صدق بليلة القدر ، ليعلم أنها لنا خاصة لقول رسول الله صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام حين دنا موته : هذا وليكم من بعدي ، فإن أطعتموه رشدتم ، ولكن من لا يؤمن بما في ليلة القدر منكر ، ومن آمن بليلة القدر ممن على غير رأينا فإنه لا يسعه في الصدق إلا أن يقول ، إنها لنا ومن لم يقل فإنه كاذب**".

وفي تقرير ذلك يقول الفيض الكاشاني: الأئمة (ينزل إليهم في ليلة القدر من كل أمر يكون في السنة). [٢]

ويقول: (قوله تعالى: ﴿ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ۝٣ ﴾ القدر: ٣ ، يعني خير من ألف شهر يملك فيها بنو أمية الأمر بعدك ليس لهم فيها ليلة القدر **لاختصاصها بك وبأهل بيتك من بعدك بنزول الأمر لهم فيها وبشيعتهم بتضاعف حسناتهم فيها**). [٣] ويقول أيضًا: (**ليلة القدر.. إنما هي للأئمة المعصومين بعد النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم وفي شأنهم ليست لغيرهم ..[فـ]الإنزال إنما هو عليهم بعده و.. الإنذار إنما يكون بهم بعده وإرسال الأمر المذكور فيها إنما هو إليهم خاصة**) [٤].

---

(١)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحجة، باب في شأن ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ۝١ ﴾ القدر: ١ ، برقم (٦)، ٢٤٩/١، قال المجلسي: (السند مشترك)، مرآة العقول، المجلسي،٨٧/٣، الوافي، الفيض الكاشاني، ٥٠/٢، بحار الأنوار، المجلسي، ٧١/٢٥-٧٢، ط.مؤسسة الوفاء.

(٢) الوافي، الفيض الكاشاني، ١٤٨٩/١٤-١٤٩٠.

(٣) الوافي، الفيض الكاشاني، ٤٨/٢.

(٤) الوافي، الفيض الكاشاني، ٥١/٢-٥٢.

ويقول حبيب الله الخوئي: قوله تعالى: ﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ ﴿٤﴾ ﴾ القدر: ٤ ، المنزل إليه هو رسول اللَّه صلَّى اللَّه عليه وآله وسلَّم وأمير المؤمنين عليه السلام بعده والأئمة القائمون مقامه)،[١] و(قد ظهر بدلالة .. الرّوايات أنّ ما ينزل من عالم الأمر فإنما ينزل أوّلاً إلى وليّ الأمر، ثمّ يجرى بعده في الموادّ المقدّرة ، ولازمه كون وليّ الأمر عالمًا بها وبكيفيّة نزولها في مسالكها ومجاريها العلويّة والسفليّة). [٢]

بل عقد الحر العاملي في كتابه الفصول بابًا ترجم له بعنوان(باب ٩٤ – **إن الملائكة والروح ينزلون ليلة القدر إلى الأرض ويخبرون الأئمة ع بجميع ما يكون في تلك السنة من قضاء وقدر**)[٣] ضمنه جملة من الروايات تدل على ذلك!

وعقد الصفار في كتابه بصائر الدرجات بابًا ترجم له بعنوان: (**باب ما يلقى إلى الأئمة في ليلة القدر مما يكون في تلك السنة ونزول الملائكة عليهم**) [٤] ضمنه جملة من الروايات تدل على ذلك!

وحكي بعض الشيعة الإجماع على ذلك فقال: (اتّفق علماء التفسير والمحدّثون كافة أنّ الملائكة والروح كانت تنزل عَلَى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في ليلة القدر من كلّ سنة بمقدّرات العالم كلّه من خير أو شرّ ، أو حَياة و ممات ، أو يُسر أو عُسر ، ومن كلّ أمر ، ولذا كان النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم يأمر المسلمين بإحياء ليالي القدر بالصَلاة والدعاء والتضرّع إِلَى الله عزّ وجلّ في طلب الخير وحسن العاقبة ، ففيها المحو والإثبات لحوائج الدنيا والآخرة) [٥]. و(تواترت عندنا الأخبار عن أئمتنا الأطهار وخلفاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الاثني عشر ، وفي صحاحنا **أنّ الملائكة والروح تتنزّل عليهم بعد وفاة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في كلّ عام ، تنزّلَت عَلَى وصيّه وخليفته المنصوص عليه بالولاية والطاعة وأخذت له البيعة العامّة عَلَى المسلمين جميعًا في**

---

(١) منهاج البراعة، حبيب الله الخوي، ١١/١٧٥.

(٢) منهاج البراعة، حبيب الله الخوي، ١١/١٧٦.

(٣)الفصول المهمة في أصول الأئمة، الحر العاملي، ١/٣٩١.

(٤)بصائر الدرجات، الصفار، ٢٤٠.

(٥) الشيعة الفرقة الناجية، سعيد أبو معاش، ١/٥٨٣.

حجّة الوداع ، ... وهو إمام الحق وقائد الخلق وأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام . **نعم ولم تزل الملائكة والروح تنزّل عَلَى أوصياء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تباعًا في ليالي القدر من كلّ عام ، فمن بعد علي أمير المؤمنين عليه السلام عَلَى وصيِّه بالحَقّ الإمام الحسن بن علي السبط عليه السلام، ومن بعده على أخيه إمام الحَقّ الحسين بن علي السبط الشهيد عليه السلام، ومن بعده عَلَى وصيِّه بالنصّ زين العابدين وسيِّد الساجدين إمام الحقّ علي بن الحسين عليه السلام، ومن بعده عَلَى وصيِّه إمام الحَقّ مُحَمَّد الباقر عليه السلام، ومن بعده عَلَى وصيِّه إمام الحَقّ مُحَمَّد الصادق عليه السلام، ومن بعده عَلَى وصيِّه إمام الحَقّ موسى بن جَعفر الكاظم عليه السلام، ومن بعده عَلَى وصيِّه إمام الحَقّ علي بن موسى الرضا عليه السلام، ومن بعده عَلَى وصيِّه إمام الحَقّ مُحَمَّد بن علي الجواد عليه السلام، ومن بعده عَلَى وصيِّه إمام الحَقّ علي بن مُحَمَّد الهادي عليه السلام، ومن بعده عَلَى وصيِّه إمام الحَقّ الحَسَن بن علي العسكري عليه السلام، ومن بعده وصيِّه الخلف الصالح الإمام المنتظر الحجّة بن الحسن المهدي صاحب الزمان عليه السلام وأرواحنا له الفداء**)[1](إن ثبوت ليلة القدر .. ، وادّعاء أئمة أهل البيت الصادقون أن الملائكة والروح تتنزّل عليهم في ليالي القدر منذ وفاة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وحتّى الآن ، وانتفاء ادّعاء ذلك من أيّ من المخالفين مُطلقًا بنزول الملائكة والروح عليهم في ليلة القدر ، ..يثبت حَقنا لكلّ ذي بصيرة منصف ، أن أئمتنا الهداة الأطهار هم أئمة الحق والهدى بدون منازع) [2].

وجاء في كتاب الحاشية على أصول الكافي ما نصه: (**أنّ ليلة القدر في كلّ سنة ، وأنّه تنزّل في تلك الليلة أمر السنة ، وأنّ لذلك الأمر ولاة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وأنّهم علي عليه السلام وأحد عشر من صلبه أئمّة محدَّثون ، فمن حملها غير هذا فقد صرفها عن معناها** ، ومن صرفها عن معناها فقد ظلم في ذلك) [3].

ويقول المازندراني: (في ليلة القدر يقدر الله كل أمر من الحق ومن الباطل وما يكون في تلك السنة ، وله فيه البداء والمشية يقدم ما يشاء ، ويؤخر ما يشاء من الآجال والأرزاق والبلايا والأمراض

---

(١) الشيعة الفرقة الناجية، سعيد أبو معاش، ١/٥٨٣-٥٨٤.

(٢) الشيعة الفرقة الناجية، سعيد أبو معاش، ١/٥٨٤.

(٣)الحاشية على أصول الكافي، بدر الدين الحسيني، ١٦٩.

، ويزيد فيها ما يشاء وينقص ما يشاء ، ويلقيه رسول الله صلى الله عليه وآله أمير المؤمنين صلوات الله عليه ويلقيه أمير المؤمنين صلوات الله عليه إلى الأئمة صلوات الله عليهم حتى ينتهي ذلك إلى صاحب الزمان صلوات الله عليه ويشترط فيها البداء والمشية والتقديم والتأخير). [١]

ويقول أيضًا: (فضل.. ليلة القدر بالنسبة إلى غيرها .. بنزول الملائكة والروح فيها لقصد زيارتهم وتبليغ بشارتهم).[٢]

ويقول أيضًا: **(من صدق بليلة القدر علم أن الملائكة ينزلون إلى خليفة الله تعالى ووليّه)**.[٣]

ويقول المجلسي: – في معرض شرحه لما جاء في بعض الزيارات–، إرادة الرب في مقادير أموره تهبط إليكم ، وتصدر من بيوتكم –:(أي: تقديراته تعالى تنزل عليكم في ليلة القدر، وتصدر من بيوتكم أي يأخذها الخلق ويتعلمها منكم) [٤].

ويقول: (إن من صدق بليلة القدر.. أنها باقية بعد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وأن نزول الملائكة فيها إلى أحد من الأئمة) [٥] ومن جحد ذلك فقد رد على الله علمه (لأن علم الله في الأمور المتجددة في كل سنة لابد أن ينزل في ليلة القدر إلى الأرض ليكون حجة على الأنبياء والمحدثين لنبوتهم وولايتهم فالراد لليلة القدر هو الراد على الله علمه الجاحد أن يكون علمه في الأرض، أو[أنه].. رد على الله ما يعلمه من نزول العلوم فيها على الأوصياء) [٦].

هذا وقد جاء في مرويات الشيعة وأقوالهم بيان معنى الأمر المنزل على الأئمة ليلة القدر ؛ وأنه الأمر التكويني الذي يقدر في السنة، والأمر التشريعي!

---

(١) شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٦٠/٧.

(٢)شرح أصول الكافي، مولي محمد صالح المازندراني، ٦ /٩.

(٣)شرح أصول الكافي، مولي محمد صالح المازندراني، ٢٢/٦.

(٤)بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ١٥٦/٩٨.

(٥)مرآة العقول، المجلسي، ١٠٢/٣،

(٦)مرآة العقول، المجلسي، ٩٠/٣-٩١.

فقد ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام في حديث طويل وفيه بعد أن ذكر أمير المؤمنين الحجج قال السائل من هؤلاء الحجج ؟ قال : "هم رسول الله صلى الله عليه وآله، ومن حل محله من أصفياء الله الذين قرنهم الله بنفسه وبرسوله ، وفرض على العباد من طاعتهم مثل الذي فرض عليهم منها لنفسه ، وهم ولاة الأمر الذين قال الله فيهم :﴿ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ ﴾ النساء: ٥٩، وقال فيهم : ﴿ وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ ﴾ النساء: ٨٣، **قال السائل وما ذاك الأمر ؟ قال علي عليه السلام: ..الذي به تنزل الملائكة في الليلة التي يفرق فيها كل أمر حكيم ، من خلق ، ورزق ، وأجل ، وعمل ، وحياة ، وموت ، وعلم غيب السماوات والأرض ، والمعجزات التي لا تنبغي إلاّ لله وأصفيائه والسفرة بينه وبين خلقه"**[1] .

وعن أبي جعفر عليه السلام قال: "قال الله تعالى في ليلة القدر ﴿ فِيهَا يُفۡرَقُ كُلُّ أَمۡرٍ حَكِيمٍ ٤ ﴾ الدخان: ٤، يقول: ينزل فيها كل أمر حكيم والمحكم ليس بشيئين، إنما هو شيء واحد، فمن حكم بما ليس فيه اختلاف فحكمه من حكم الله تعالى، ومن حكم بأمر فيه اختلاف فرأى أنه مصيب فقد حكم بحكم الطاغوت، **إنه لينزل في ليلة القدر إلى ولي الأمر تفسير الأمور سنة سنة يؤمر فيها في أمر نفسه بكذا وكذا وفي أمر الناس بكذا وكذا** وإنه ليحدث لولي الأمر سوى ذلك كل يوم علم الله الخاص والمكنون العجيب المخزون مثل ما ينزل في تلك الليلة من الأمر ثم قرأ ﴿ وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ أَقۡلَٰمٞ وَٱلۡبَحۡرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦ سَبۡعَةُ أَبۡحُرٖ مَّا نَفِدَتۡ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ٢٧ ﴾ لقمان: ٢٧".[2]

---

(١) الاحتجاج، الطبرسي، ٣٧٥/١، بحار الأنوار، المجلسي، ١١٨/٩٠، ط.مؤسسة الوفاء.

(٢)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحجة، باب في شأن ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ ١ ﴾ القدر: ١، برقم (٣)، ٢٤٨/١، قال المجلسي: (السند كما مر-ضعيف-)، مرآة العقول، المجلسي،٨٧/٣، الوافي، الفيض الكاشاني، ٤٦/٢، وسائل الشيعة، العاملي، ١٣١/١٨، بحار الأنوار، المجلسي، ٧٩/٢٥، ط.مؤسسة الوفاء.

ويقول الفيض الكاشاني في معنى قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴿١٩﴾ ﴾ القيامة: ١٩، **في ليلة القدر بإنزال الملائكة والروح فيها عليك وعلى أهل بيتك من بعدك بتفريق المحكم من المتشابه وبتقدير الأشياء وتبيين أحكام خصوص الوقائع التي تصيب الخلق في تلك السنة إلى ليلة القدر الآتية)** [1].

ويقول:**(في ليلة القدر ينزل كل سنة من تبيين القرآن وتفسيره ما يتعلق بأمور تلك السنة إلى صاحب الأمر)** [2].

ويقول: (ليلة القدر يدبر فيها كل أمر يكون في الدنيا ويقدر فيها كل شيء يوجد في العالم وتنزل الملائكة والروح فيها بإذن ربهم من كل أمر إلى نبي أو وصي كما تقرر ذلك كله في النصوص) [3] **ف(علم الله في الأمور المتجددة في كل سنة لا بد أن ينزل في ليلة القدر إلى الأرض ليكون حجة على الأنبياء والمحدثين لنبوتهم وولايتهم)** [4].

- ادعاء أن الله جعل ليلة القدر لنبيه والأئمة خاصة، خيرًا من ألف شهر من ملك بني أمية فهي تعويض لآل محمد عن الخلافة الظاهرية!

وهو مقتضى ما ورد في مروياتهم: "أري رسول الله صلى الله عليه وآله ، في منامه بني أمية يصعدون منبره من بعده يضلون الناس عن الصراط القهقرى ، فأصبح كئيبا حزينا ، فهبط عليه جبرئيل فقال : يا رسول الله ما لي أراك كئيبًا حزينًا؟ قال : يا جبرئيل إني رأيت بني أمية في ليلتي هذه يصعدون منبري من بعدي يضلون الناس عن الصراط القهقرى فقال : والذي بعثك بالحق إن هذا لشيء ما اطلعت عليه ،ثم عرج إلى السماء فلم يلبث أن نزل عليه بآي من القرآن يؤنسه بها ، منها: ﴿ أَفَرَءَيْتَ إِن مَّتَّعْنَـٰهُمْ سِنِينَ ﴿٢٠٥﴾ ثُمَّ جَآءَهُم مَّا كَانُوا۟ يُوعَدُونَ ﴿٢٠٦﴾ مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يُمَتَّعُونَ ﴿٢٠٧﴾ ﴾ الشعراء: ٢٠٥ – ٢٠٧، وأنزل عليه : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴿١﴾ وَمَآ

---

(١) الوافي، الفيض الكاشاني، ٤٢/٢، وانظر منه: ١٩/١١، وانظر كذلك: مرآة العقول، المجلسي،٧٨/٣

(٢) الوافي، الفيض الكاشاني،٣٨١/١١.

(٣) الوافي، الفيض الكاشاني، ٥٧/٢.

(٤) الوافي، الفيض الكاشاني، ٥٧/٢.

﴿أَدْرَىٰكَ مَا لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ ﴿٢﴾ لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ﴿٣﴾﴾ القدر: ١ – ٣ ، **جعل ليلة القدر لنبيه صلى الله عليه وآله، خيرًا من ألف شهر من ملك بني أمية "**[١].

ونصوص الشيعة في تقرير ذلك متكاثرة؛ ومن ذلك:

جاء في كتاب الإمامة الإلهية ما نصه: **(أنّ الله تعالى قد عوّض النبيّ وأهل بيته عن غصب الخلافة الظاهرية بإعطائهم ليلة القدر ، أن تكون معهم كما كانت مع الأنبياء السابقين)** [٢].

وفي كتاب دراسات في ولاية الفقيه :(إن نزول سورة القدر كان لتسلية النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قبال ملك بني أمية ، ولعلها من جهة بيان أن الملك الظاهري وإن انتقل إلى بني أميّة ، **ولكن الأئمة من عترة النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكونون مهابط الملائكة والروح ، وعليهم تتنزّل الأمور والمقدرات بنزولهم إليهم ، وليلة القدر ليلة سلام عليهم ، يسلّم عليهم الملائكة النازلون ، كما ورد بذلك بعض الروايات ، فلهم الملك بحسب الباطن والمعنى ، لكونهم وسائط الفيض والمقدّرات)** [٣].

ويقول المجلسي الأول في معرض شرحه للرواية الآنفة: (جعل الله ﷻ ليلة القدر : أي ثوابها **أو الملك المعنوي فيها بنزول الملائكة والروح عليه وعلى عترته من بعده صلوات الله عليهم "خيرًا من ألف شهر" ملك بني أمية).**[٤]

– ادعاء استمرار نزول الأمر في ليلة القدر على قائم الشيعة المنتظر!

ومقصدهم الأمر التكويني الذي يقدر في السنة، والأمر التشريعي!

---

(١)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الصيام، باب في ليلة القدر، برقم (١٠)، ١٥٩/٤، قال المجلسي: (مجهول)، مرآة العقول، المجلسي،٣٨٨/١٦، من لا يحضره الفقيه، الصدوق، ١٥٧/٢، تهذيب الأحكام، الطوسي، ٥٩/٣، الوافي، الفيض الكاشاني، ٣٧٨/١١، وسائل الشيعة، العاملي، ٢٥٧/٧، بحار الأنوار، المجلسي، ٧٧/٢٨، ط.مؤسسة الوفاء.

(٢) الإمامة الإلهية، محمد السند، ٢-٣/ ٣٠٦.

(٣)دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية، المنتظري، ٢٢٧/١.

(٤) روضة المتقين، المجلسي الأول، ٤٣٨/٣-٤٣٩.

وهذا الادعاء هو مقتضى ما ورد في أدعيتهم : (اللهم ! وعجل فرج أوليائك، واردد عليهم مظالمهم **وأظهر بالحق قائمهم**، واجعله لدينك منتصرًا وبأمرك في أعدائك مؤتمرًا ، اللهم احففه بملائكة النصر **وبما ألقيت إليه من الأمر في ليلة القدر** منتقمًا لك) [١].

وجاء في مروياتهم عن أبي عبد الله في قوله: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ۝١ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ ۝٢ ﴾ القدر: ١ – ٢، قال : " ينزل فيها ما يكون من السنة من موت أو مولود " ، قيل له : إلى من ؟ فقال : " إلى من عسى أن يكون؟!، إن الناس في تلك الليلة في صلاة ودعاء ومسألة **، وصاحب هذا الأمر في شغل ، تنزل الملائكة إليه بأمور السنة ، من غروب الشمس إلى طلوعها ، من كل أمر سلام هي له ، إلى أن يطلع الفجر** "[٢].

يقول علي القمي: (قوله:﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا ﴾ القدر: ٤ ، قال: **تنزل الملائكة وروح القدس على إمام الزمان ويدفعون إليه ما قد كتبوه من هذه الأمور**). [٣]

وجاء في كتاب الأسرار الفاطمية ما نصه: (في ليلة القدر يفرق كل أمر أحكمه الله خلال السنة ، فيفرق ما يحدث فيها من الأمور الحتمية وغيرها ، **وينزل بها روح القدس على ولي العصر والزمان وحجة الله على الخلق الذي بيمنه رزق الورى وبوجوده ثبتت الأرض والسماء)** . [٤]

وجاء في كتاب مفاتيح الجنان ما نصه (لَيلَة القَدر هِيَ لَيلَة لا يضاهيها في الفضل سواها مِن اللّيالي والعَمَل فيها خَير مِن عمل ألف شَهر وفيها يقدر شؤون السنة وفيها تنزَّل الملائكة والرّوح الأَعْظَمِ بإذن الله فتمضي إلى إمام العصر عليه السلام وتتشرّف بالحضور لديه فتعرض عَليهِ ما قَدر لكلّ أحد من المقدّرات) [٥].

---

(١) مصباح المجتهد، الطوسي، ٦٧٠، إقبال الأعمال، ابن طاووس، ٢٩/٢.

(٢) بصائر الدرجات، الصفار، ٢٤٠، بحار الأنوار، المجلسي، ٢٢/٩٤، ط.مؤسسة الوفاء، مستدرك الوسائل، الطبرسي، ٤٦٢/٧.

(٣) تفسير القمي، علي القمي، ٤٣١/٢.

(٤) الأسرار الفاطمية، محمد فاضل المسعودي، ٣٧٠.

(٥)مفاتيح الجنان، عباس القمي، ٣٥٧.

وجاء في كتاب نهاية الدراية: (النازل على ولى الأمر في ليلة القدر دفتر قضاء الله التكويني والتشريعي) [1].

وفي كتاب النجم الثاقب: (ليلة القدر: **وهي ليلة تجلي وظهور القدر ، ومنزلة ويمن وسلطة وعظمة وجلال إمام العصر عليه السلام لنزول الروح والملائكة عليه عليه السلام بما تضيق عليه الأرض لتقدير أمور سنة العباد ، كما جاء في أخبار كثيرة)** [2].

ويقول محمد الحسيني الشيرازي: **(في الليلة المباركة** ﴿ يُفْرَقُ ﴾ الدخان: ٤، **أي: يبين ويميز ويفصل** ﴿كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ ﴾ الدخان: ٤ ، **أي: كل أمر مقدر محكم مرتبط بهذا العالم ، فإن التقديرات من العام إلى العام تجري في ليلة القدر من كل سنة ، وقد ورد متواتر الأحاديث أن الملائكة ينزلون بتقديرات العام ، إلى الإمام الموجود بعد الرسول صلَّى اللَّه عليه وآله وسلَّم ففي دورنا هذا تنزل الملائكة في ليلة القدر على الإمام المهدي عليه السلام بتقديرات كل إنسان وكل أمة من العام إلى العام)** [3].

ويقول أيضًا: **(سميت الليلة بـ "القدر" لتقدير أعمال العباد في هذه الليلة، وقد ورد في الأحاديث أن في هذه الليلة من كل سنة تنزل أفواج من الملائكة بالتقديرات لتلك السنة ، إلى الإمام الحي من الأئمة الاثني عشر عليه السلام بعد الرسول صلَّى اللَّه عليه وآله وسلَّم، فيعلم الإمام بما قدر اللَّه سبحانه للخلائق من الآجال والأرزاق والأعمال وسائر الأمور المرتبطة بهم ، وهذا ... تشريف من اللَّه سبحانه للإمام الذي هو خليفة في أرضه بعد الرسول ، وفي دورنا تنزل الملائكة بالتقديرات – في ليلة القدر – على الإمام المهدي المنتظر عجل اللَّه فرجه.. فقد جاء جبرئيل وسائر الملائكة إلى الرسول صلَّى اللَّه عليه وآله وسلَّم في تلك الليلة ومعهم كل أمر مربوط**

---

(١)نهاية الدراية في شرح الكفاية، الأصفهاني، ١/١٧٤.

(٢)النجم الثاقب، حسين النوري الطبرسي، ٢/٥١١ – ٥١٢.

(٣)تقريب القرآن إلى الأذهان، محمد الحسيني الشيرازي، ٥/ ٨٥ – ٨٦.

بالأرض من الهداية والإرشاد ، والتنظيم والتقنين والسعادة والخير ؟ وكذلك يأتون في كل سنة إلى الإمام الحي بذلك كله) [1].

وجاء في كتاب بحوث معاصرة في الساحة الدولية:(**ليلة القدر .. منذ عهد آدم عليه السلام لا بدّ أن تكون مع خليفة الله في الأرض ، وماذا يحدث في ليلة القدر ؟ تتنزّل في ليلة القدر إحصائيات وملفّات علمية لا تتخلّف عن الواقع إلى ليلة القدر في العام القادم ، حيث تتحدّد جميع الآجال ، وإحصائيات الأموات ، وأيّ دولة ستكون أكثر من ناحية عدد الموتى ؟ والشرائح التي سيصيبها الموت ؟ ومقدار الزيادة البشرية في العدد من حيث المواليد بشكل دقيق ، في كلّ بلد ومدينة . معلومات ضخمة تنزل على المهدي من آل محمّد عجّل الله فرجه الشريف في كلّ سنة هذه المعلومات الضخمة تنزل في كلّ عام على المهدي من آل محمّد عجّل الله فرجه الشريف الأرزاق ، الرخاء ، الإنعاش الاقتصادي والزراعي والصناعي والحروب والسلم وغير ذلك ، كلّه ينزل بالدّقة على صاحب ليلة القدر لا على أحد آخر ، ولا تنزل في ليلة القدر معلومات عن الظواهر العامّة فقط ، بل حتّى الظواهر الخاصّة ، يعني : ملف كلّ شخص ينزل على صاحب الأمر من ناحية الصحة والمرض وما سيجري عليه بالدّقة .. وما يجري بين البلدان والهواء والطقس والحيوانات والبيئة وغير ذلك ، ..ماذا يصنع الإمام المهدي عجل الله فرجه الشريف بهذه الملفّات النازلة ؟ هل يتفرّج عليها ؟ وهل تنزل عبثاً واعتباطاً في كلّ عام ؟ الإمام المهدي عجّل الله فرجه الشريف يتصدّى للأمر في غيبته وهذه من أبجديات عقائد الشيعة ، ومع هذا تصدر بعض الكتابات للأسف حتّى من الحوزة العلمية ، تقول : " إنّ الإمام الحجّة عجّل الله فرجه الشريف ليس متصدّيًا !! وهذه الإحصائيات الكبيرة المهولة التي لا تمتلكها أيّ دولة من الدول ، وإحصائياتهم تخفق ولا تصيب الواقع ، ولا تستقصي الواقع، والكثير من المجهولات يسعون للحصول عليها بطرق مختلفة وقنوات مختلفة ولا يحصلون عليها ، وكلّها تنزل على مهدي آل محمّد عجل الله فرجه الشريف ، فماذا يصنع بها .. الإمام هو مخزن هذه**

---

(١)تقريب القرآن إلى الأذهان، محمد الحسيني الشيرازي، ٥/٧٠٩ – ٧١٠.

المعلومات التي يتلقاها ليلة القدر ، وهو الذي ترسل إليه المعلومات ، ..ف.. الإمام الحجّة يدير الأُمور في الخفاء حيث إنّ في عقيدة أهل البيت عليهم السلام أنّ العالم يحتاج في كلّ عام إلى تدبير ، .. فهو حاضر في كبد الحدث ، ويدير الشبكات.. **ولو لم يكن الإمام الحجّة عجل الله فرجه موجودًا لانتشرت الأوبئة والكوارث والأمراض. البشر يقدمون على تجربة معيّنة دون أن يعرفوا عواقبها، كالطفل الذي يعبث بالمتفجّرات ، ولولا هذا الذي ينزل في ليلة القدر ، ويزوّد به تدبير المهدي عجّل الله فرجه لكان العالم ليس كما هو الآن ، ونلاحظ كم عانت البشرية من أمراض السارس والإيدز ، ولو لم يحفظهم عجل الله فرجه لما بقوا ، فهو له الفضل على البشر كما أراد الله)**[1].

ويقول المجلسي في معرض حديثه عن **ليلة القدر: (روي متواترًا أنه تنزل الملائكة والروح فيها إلى إمام الوقت).** [2]

بل ادعى (أن ليلة القدر .. فائدتها نزول الملائكة والروح على المعصوم)!! [3]

وأقوال الشيعة في تقرير هذا الهراء متكاثرة!!، ومن هنا زعموا (أن المهدي عليه السلام صاحب ليلة القدر) [4].

- **ادعاء أن القول ببقاء ليلة القدر ونزول الملائكة فيها دليل على مذهب الشيعة في ولاية الأئمة وأحقيتهم بالإمامة وجود إمام في كل زمان!**

يقول المازندراني: (إذا نزلت الملائكة في ليلة القدر بعده صلى الله عليه وآله من كلِّ أمر حكيم بحكم الآية الكريمة نزلت إلى أهل الأرض قطعًا لأنَّ أهل السماء لا يحتاجون إلى الزجر والنهي إذ أحد منهم لا يرجع إلى معصية الربّ حتّى يحتاج إلى الزجر عنها، **وإذا نزلت إلى أهل الأرض وجب أن يكون هناك منزل إليه وهو إمّا حاكم الجور أو حاكم العدل والأوّل باطل لأنّ الجائر**

---

(١)بحوث معاصرة في الساحة الدولية، محمد السند، ٣٧٤ – ٣٧٩.

(٢) روضة المتقين، المجلسي الأول، ٤٤١/٣.

(٣) روضة المتقين، المجلسي الأول، ٤٣٩/٣.

(٤) معجم أحاديث الإمام المهدي، علي الكوراني، ٥٠٥/٥.

معزول عن الحكم بالضرورة ولقوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوۡلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ ﴾ البقرة: ٢٥٧، أي: التابع للهوى النفسانيّة والوساوس الشيطانيّة فهو لا يصلح أن يكون وليًّا للمؤمنين ومورِدًا للملائكة ومتكفّلاً لأمر الخلق بالأمر والنهي، **فتعيّن الثاني وهو المطلوب)** [١].

وقد اتخذ الشيعة من قوله تعالى: ﴿ فِيهَا يُفۡرَقُ كُلُّ أَمۡرٍ حَكِيمٍ ٤ أَمۡرًا مِّنۡ عِندِنَآۚ إِنَّا كُنَّا مُرۡسِلِينَ ٥ ﴾ الدخان: ٤ – ٥ ، دليلاً على بدعتهم؛ فقالوا :إن (الله سبحانه يقول:﴿ فِيهَا يُفۡرَقُ كُلُّ أَمۡرٍ حَكِيمٍ ٤ أَمۡرًا مِّنۡ عِندِنَآۚ إِنَّا كُنَّا مُرۡسِلِينَ ٥ ﴾ الدخان: ٤ – ٥، فهذه الآية تدل على **تجدد الفرق والإرسال في تلك الليلة المباركة بإنزال الملائكة والروح فيها من السماء إلى الأرض دائما فلا بد من وجود من يرسل إليه الأمر دائمًا)** [٢].

يقول المازندراني: قوله: ﴿ حمٓ ١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ٢ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ٣ فِيهَا يُفۡرَقُ كُلُّ أَمۡرٍ حَكِيمٍ ٤ أَمۡرًا مِّنۡ عِندِنَآۚ إِنَّا كُنَّا مُرۡسِلِينَ ٥ ﴾ الدخان: ١ – ٥ ، (إشارة إلى دليل آخر دالّ على **وجوب وجود خليفة له عالم بعلمه حاكم بين خلقه** .. والمراد بالكتاب المبين: القرآن، وبالليلة المباركة: ليلة القدر ، وبإنزاله فيها ابتداء إنزاله أو إنزال كلّه فيها إلى السماء الدنيا ثمّ إنزاله نجومًا إلى الأرض ، وبالأمر الحكيم الأمر المحكم المشتمل على الحكمة **وبالإرسال إرسال الملائكة في ليلة القدر ما دامت الدّنيا إلى من يتولّى أُمور الخلق ويحكم بينهم بالعدل)** [٣].

ويقول: (اعلم ان الاستدلال بسورة القدر على وجود إمام [٤] **في كلّ عصر يتوقّف على استمرار حكمها وهو مذهبنا).** [١]

---

(١) شرح أصول الكافي، المازندراني، ٥/٣٥٠-٣٥١.

(٢) الوافي، الفيض الكاشاني، ٢/٤٠.

(٣) شرح أصول الكافي، المازندراني، ٥/٣٥٠.

(٤) لم يرتض الشعراني هذا الاستدلال بل صرح بالاعتراض عليه، فقال (لا يخفى أن سورة القدر لا تدل على وجود الإمام عليه السلام وساحة المعصوم بريئة عن نسبة هذا الاستدلال إليه!!) تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٦/ حاشية(١)، صفحة ٨، وقال في موضع آخر: (لا ريب أن سورة إنّا أنزلناه ونزول الملائكة في ليلة القدر لا يدلّ =

ويقول: (ليلة القدر .. القول بعدم ذهابها يستلزم القول بأنّ لله تعالى فيها أمرًا وهذا القول يستلزم الإقرار بأن لذلك الأمر صاحبًا تنزل الملائكة إليه) [٢].

ويقول في معرض تعليقه على قول أبي جعفر: (" **خاصموا بسورة** ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ ﴾ القدر: **١، تفلحوا " أي تظفروا وتغلبوا عليهم، لإخبارها بنزول الملائكة والروح فيها من كل أمر إلى وليّ مؤيّد من عند الله تعالى ، ولا يمكنهم التخلّص إلاّ بأن يقولوا : ذهبت الليلة بذهابه صلى الله عليه وآله أو يقولوا : ذهب النزول بذهابه ، أو يقولوا : ثبت النزول إلى سلطان الجور ، أو يقولوا : ثبت النزول لا إلى أحد ، والكلّ باطل ، أمّا الأوّلان: فلدلالة رواياتهم أيضًا على بقائها وبقاء النزول فيها إلى يوم القيامة ؛ ولإجماعهم على بقائهما كما مرّ ، وأمّا الثالث: فلأنّ نزول الملائكة إلى الجائر بما يحتاج إليه الناس من الأوامر والنواهي باطل بالضرورة ، ولم يدّع ذلك أحد من الجائرين ، وأما الرابع: فلأنّ نزولهم بالأوامر والنواهي لا إلى أحد من الخلق ممّا لا يتصوّر قطعًا . قوله: "إنّها لحجّة الله على الخلق بعد رسول الله" حيث دلّت على أن الزمان بعده لا يخلو من حجّة.. قوله: "وإنّها لسيّدة دينكم" لدلالتها على أعظم أُمور الدين وهي الخلافة التي تبتنى عليها سائر أموره)** [٣].

ومحصل قوله: أن﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم ﴾ القدر: ٤، يدلّ بزعمه على تنزيل الوحي في الأحكام والشرائع وحوائج الناس في أُمور دينهم في كلّ سنة –في ليلة القدر–، ولابدّ أن يكون في كلّ زمان إمام وحاكم ينزل إليه الوحي أو الإلهام ليكمل به الدين! وهذا دليل على وجود الإمام!

=

بظاهرها .. على أن الملائكة تنزل بالأحكام والشرائع، فلعلّها تنزل بالبركات وإلهام الخيرات للمؤمنين كما ورد ، وليس نزول الملائكة بأمثال ذلك مستلزماً لوجود إمام تنزل عليه)! تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٦/ حاشية(١)، صفحة ٢٣.

(١) شرح أصول الكافي، المازندراني، ٨/٦.

(٢)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ١١/٦.

(٣)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ١٣/٦.

وجاء في كتاب تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة تعليقًا على قوله تعالى: ﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ ﴾ القدر: ٤ ، **(قال سبحانه بلفظ المستقبل ، ولم يقل " نزل " بلفظ الماضي . وذلك حق ، .. ، فلا بد من رجل تنزل عليه الملائكة والروح فيها بالأمر المحتوم في ليلة القدر في كل سنة ، ولو لم يكن كذلك لم يكن بكل أمر .ففي زمن النبي صلى الله عليه وآله كان هو المنزل عليه ، ومن بعده على أوصيائه أولهم أمير المؤمنين وآخرهم القائم عليه السلام وهو المنزل عليه إلى يوم القيامة ، لأن الأرض لا تخلو من حجة الله عليها ، وهو الحجة الباقية إلى يوم القيامة عليه وعلى آبائه أفضل الصلاة التامة)** [1].

وجاء فيه أيضًا: **(اعلم .. أن ليلة القدر باقية إلى يوم القيامة ، لأن الأرض لا تخلو من حجة الله سبحانه وتعالى عليها ، تنزل فيها عليه الملائكة والروح من عند ربهم من كل أمر إلى الليلة الآتية في السنة المقبلة ، من لدن آدم إلى أن بعث الله سبحانه نبيه صلى الله عليه وآله ، فكان هو الحجة المنزلة عليه ، ثم من بعده أمير المؤمنين ثم الحسن ، ثم الحسين ، ثم الأئمة واحد بعد واحد إلى أن انتهت الحجة إلى القائم . صلوات الله عليهم أجمعين صلاة باقية إلى يوم الدين)** [2].

ويقول المجلسي: **(يدل ما في سورة الدخان وما في سورة القدر على أن الحكم النازل من عنده سبحانه في ليلة القدر هو الحكم اليقيني الحتمي الواقعي ، ولا بد من عالم بذلك الحكم وإلا فلا فائدة في إنزاله ، وليس العالم بذلك إلا الإمام المعصوم المؤيد من عند الله سبحانه ، فيدل على أنه لا بد في كل عصر إلى انقراض التكليف من إمام مفترض الطاعة عالم بجميع أمور الدين ، دقيقها وجليلها)** [3].

ويقول أيضًا: **(الخلافة لا يستحقها إلا من ينزل عليه الملائكة والروح بالوقايع والأحكام المكتوبة في ذلك الكتاب)** [4].

---

(١)تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة، شرف الدين علي الحسيني الأستر آبادي، ٨٢٠/٢.

(٢)تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة، شرف الدين علي الحسيني الأستر آبادي، ٨٢٨/٢.

(٣)مرآة العقول، المجلسي، ٧٩/٣.

(٤)مرآة العقول، المجلسي، ٧٢/٣، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٨٩/٢٥.

وجاء في كتاب الإمامية الإلهية ما نصه: **(ليلة القدر كانت من لَدُن آدم ﷺ، واستمرّت إلى النبيّ الخاتم صلى الله عليه وآله ، وهي مستمرّة إلى يوم القيامة نزولاً على خلفاء النبيّ الاثني عشر . و.. إنّ هذا الروح النازل في ليلة القدر هو قناة ارتباط الأنبياء والأوصياء مع الغيب.. ممّا يدلّل على عموم الخلافة الإلهية.. من لدن آدم وفي أوصياء كلّ نبيّ حتّى أوصياء النبيّ الخاتم، وأنّ هذه السفارة الإلهية لم تزل متّصلة ما استمرّ بنو آدم في العيش على الأرض واستمرار نزول باطن القرآن في ليلة القدر إلى يوم القيامة)** [١] **فـ(ما ينزل في ليلة القدر من كلّ عام إلى يوم القيامة هو من باطن القرآن . .. فباطن القرآن لا زال يتنزّل في كلّ عام إلى يوم القيامة)** [٢] **(وهذا يقتضي احتواء القرآن الكريم ، وكذا ما ينزل منه ليلة القدر لكلّ تقدير في الخلق ، وقدر كلّ كائن وتكوين)** [٣]. **فـ(أصل القرآن وحقيقته العلوية الغيبية، متضمّن لكلّ قضاء وقدر ، .. وهذه الحقيقة للقرآن لا ينالها إلاّ المعصوم الذي ينزّل عليه الروح في ليلة القدر ، ولا يطمع في نيلها غير المعصوم ؛ إذ ليس الأمر بالأماني والتمنّي ، هيهات)** [٤].

و(تصريح القرآن الكريم في سورة القدر بتنزيل الروح كلّ عام ، هو تصريح باستمرار الوحي بعد سيد الأنبياء ، غاية الأمر الذي يتنزّل هو من غيب القرآن الذي قد ورّثه النبيّ صلى الله عليه وآله لأوصيائه) [٥].

ونزول ذلك (ليلة القدر على آل محمد عوض عن غصب الخلافة). [٦] **فـ(الله تعالى قد عوّض النبيّ وأهل بيته أصحاب الكساء والأئمّة الاثني عشر سلام الله عليهم بنزول الروح عليهم والملائكة في ليلة القدر ينبّئونهم بكلّ أمر)** [٧]**و(إنّ الإرسال في الآيات الكريمة في سورة الدخان مرتبط بإنزال الروح ليلة القدر بتقادير الحوادث كلّها ، وهذا الإرسال في كلّ ليلة قدر**

---

(١)الإمامة الإلهية، محمد السند، ج٢-٣/ ٣٠٠-٣٠١.

(٢)الإمامة الإلهية، محمد السند، ج٢-٣/ ٣٠٢.

(٣) الامامة الإلهية، محمد السند، ج٢-٣/ ٣٠٢.

(٤) الإمامة الإلهية، محمد السند، ج٢-٣/ ٣٠٩.

(٥) الإمامة الإلهية، محمد السند، ج٢-٣/ ٣٠٨.

(٦) الإمامة الإلهية، محمد السند، ج٢-٣/ ٣٠٤.

(٧) الإمامة الإلهية، محمد السند، ج٢-٣/ ٣٠٦.

من كلّ عام إلى يوم القيامة وإن لم يكن إرسال نبوّة ورسالة ، بل هو تزويد لخليفة الله في الأرض، واطّلاعه بإرادات الله ومشيئاته للقيام بالمسؤوليات الإلهية الخطيرة التي تعهد إليه من الباري تعالى، والتي تتوقّف على هذا الكمّ الهائل من العلم بالمقدّرات الإلهية المستقبلية) [1].

و(حيث دلّت سورة القدر ونحوها من السور على بقاء تنزّل ذلك الروح كلّ عام على من يشاء من عباده ، قال تعالى : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴿١﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ ﴿٢﴾ لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ﴿٣﴾ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ ﴿٤﴾ سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴿٥﴾ ﴾ القدر: ١ – ٥، وقال تعالى : ﴿ يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ ﴾ النحل: ٢، وقال تعالى : ﴿ يُلْقِى ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ﴾ غافر: ١٥، فكما أنّ تنزّل الروح الأعظم في ليلة القدر دائم دائب في كلّ سنة بالضرورة ، فكذلك ليلة القدر تعني وراثة وليّ الله تعالى لمقام النبيّ صلى الله عليه وآله في تنزّل الروح عليه) [2].

ومن هنا فإن (شهر رمضان إعداد لليلة القدر وهي باب عظيم لمعرفة الإمام عليه السلام فكما أن هناك صلة بين شهر رمضان وليلة القدر ، فهناك صلة وثيقة بينهما وبين حقيقة الإمام عليه السلام، وكما أنّ شهر رجب وشهر شعبان يوطّئان ويمهّدان لشهر رمضان ، فكذلك شهر رمضان يوطئ لليلة القدر ، وليلة القدر بدورها توطئ لنزول الروح والملائكة الذي هو نزول لحقيقة القرآن ، والروح إنّما ينزل بكلّ أمر على من يصطفيه الله من عباده في كلّ عام وهو الإمام ، وتعظيم شهر رمضان إنّما هو لما فيه من ليلة القدر ، وعظمة ليلة القدر إنّما هي لما فيها من نزول الروح ونزول القرآن ، وهو إنما ينزل على من يشاء من عباد الله ، مَنْ اصطُفي لذلك . فشهر رمضان بيئة نورية لليلة القدر ، وليلة القدر بيئة أشدّ نورًا لنزول الروح ، ونزول الروح أشدّ نورًا بأضعاف عند من يتنزّل عليه الروح . فالانشداد إلى شهر رمضان انشداد إلى ليلة القدر ، والانشداد إلى ليلة القدر انشداد إلى الإمام الذي يتنزّل عليه الروح . وإدراك ليلة القدر هو بمعرفة حقيقة القدر

---

(١) الإمامة الإلهية، محمد السند، ج٢-٣/ ٣١٢-٣١٣.

(٢) الإمامة الإلهية، محمد السند، ج٢-٣/ ٣٣٧.

وهي نزول الروح على من يشاء الله من عباده المصطفين بكلّ أمر يقدّره من حوادث السنةّ ، فمعرفة ليلة القدر معرفة لحقيقة النبوّة والإمامة وإدراكها هو بهذه المعرفة)[1] وبمعنى آخر: (ليلة القدر..معرفتها هو بمعرفة حقيقتها المتّصلة بحقيقة الإمام والإمامة . فمن ثمّ كان شهر رمضان شهر الله الأغرّ وشهر معرفة الإمام خليفة الله في أرضه ، فكما أنّ شهر رمضان نفخ بالحياة للدين القويم ، فإنّ ليلة القدر هي القلب النابض في هذا الشهر ؛ لما لها من صلة بالإمام وتنزّل الروح الأعظم عليه . فشهر رمضان بوابة لمعرفة ليلة القدر ، وليلة القدر بوابة لمعرفة الإمام والارتباط به والانشداد إليه). [2]

فـ(ليلة القدر..حقيقتها مرتبطة بالإمامة الإلهية) .[3] فملفات (ما يتنزّل في ليلة القدر صريحة في قيام و تدبير صاحب الأمر الإلهي الذي يتنزّل عليه الروح و الملائكة في ليلة القدر بتدبير النظام البشرى في كلّ حقوله و أصعدته)[4] و(من ذلك يتّضح أنّ الملف القرآني لليلة القدر بمجموع السور والآيات المتعرّضة لحدث ليلة القدر في كلّ عام وما يتنزّل فيها هو دليل مستقلّ برأسه على هذه المهمّة الخطيرة الموكلة لوليّ الأمر الإمام المعصوم عبر الاستخلاف الإلهي)[5].

بل جعل –بعض الشيعة–ذلك دليلاً على ولاية الأئمة السياسية و التكوينية:

جاء في كتاب الإمامة الإلهية ما نصه: (أنّ ليلة القدر وما يتنزّل فيها والروح النازل ، كلّ ذلك يرتبط ارتباطًا وثيقًا بحقيقة إمامتهم التكوينية الإلهية. و..يُعدّ أيضًا ارتباط حقيقة ليلة القدر بحكومتهم السياسية الخفية في النظام الاجتماعي السياسي، ولكن بنمو تكويني منظومي . وهذا

---

(١) الإمامة الإلهية، محمد السند، ج٢-٣/ ٣١٥.

(٢) الإمامة الإلهية، محمد السند، ج٢-٣/ ٣١٧.

(٣) الإمامة الإلهية، محمد السند، ج٢-٣/ ٣٩٩-٤٠٠.

(٤) أسس النظام السياسي عند الإمامية، محمد السند، ٢٥٣.

(٥) الإمامة الإلهية، محمد السند، ٢-٣/ ٣٩٩-٤٠٠.

النازل في ليلة القدر ليس وحي شريعة ، وإنّما هو علم في الإدارة والتدبير والقيادة والإمامة الإلهية ، ومحلّ تقدير وتدبير لكلّ شيء في القضاء والقدر الإلهي إلى السنة المقبلة) [1] .

فـ (قسمة الأرزاق في ليلة القدر.. وكل شيء يمر من خلالهم عليهم السلام). [2]

– ادعاء زيادة علم الأئمة في ليلة القدر!

وهو مقتضى ما نسبه الشيعة إلى أبي جعفر الباقر عليه السلام حين سأله سائل: "أرأيت قولك في ليلة القدر وتنزّل الملائكة والروح فيها إلى الأوصياء ، يأتونهم بأمر لم يكن رسول الله صلّى الله عليه وآله قد عَلِمه ؟ أو يأتونهم بأمر كان رسول الله صلّى الله عليه وآله يعلمه ؟ وقد علمت أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله مات وليس من علمه شيء إلاّ وعليّ عليه السلام له واع . فأجابه عليه السلام: **إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله لمّا أُسري به لم يهبط حتّى أعلمه – صلى الله عليه وآله ذكره – علم ما قد كان وما سيكون، وكان كثير من علمه جُملاً يأتي تفسيره في ليلة القدر ، وكذلك كان عليّ بن أبي طالب عليه السلام قد علم جُمل العلم ويأتي تفسيره في ليلة القدر كما كان رسول الله صلّى الله عليه وآله،** قال السائل: أو ما كان في الجمل تفسير ؟ قال : بلى ولكنه إنما يأتي بالأمر من الله تعالى في ليالي القدر إلى النبي وإلى الأوصياء : افعل كذا وكذا ، لأمر قد كانوا علموه ، أمروا كيف يعملون فيه"[3].

يقول كمال حيدري–في معرض تعليقه على الرواية–: (إنّ المراد بالجمل في قوله عليه السلام: "وكان كثير من علمه ذلك جُملاً" ما يقبل البداء من الأمور المستقبليّة ، وبالتفسير في قوله : "ويأتي تفسيرها في ليلة القدر"، هو تعيين وتفصيل ما هو محتوم وما يقبل البداء) [4] أي: (أنّ إمضاء وحتم ما علموه من الأمور المستقبليّة من خير وشرّ وطاعة ومعصية ، وحياة وموت ورزق ونحوها ، **إنّما**

---

(١) الإمامة الإلهية، محمد السند، ٢–٣/ ٤٦١، وانظر: الولاية التكوينية الحق الطبيعي للمعصوم، جلال الصغير، ١٧٠–١٧١.

(٢) مختصر مفيد، جعفر مرتضى العاملي، ٥٥/٧–٥٦.

(٣)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحجة، باب في شأن﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ ١ ﴾ القدر: ١ ، برقم (٨)، ٢٥١/١–٢٥٢، قال المجلسي: (السند مشترك)، مرآة العقول، المجلسي،٩٦/٣، الوافي، الفيض الكاشاني، ٥٤/٢–٥٥، بحار الأنوار، المجلسي، ١٣٥/١٧، ط.مؤسسة الوفاء.

(٤) علم الإمام، كمال الحيدري، ٣١٠

يحصل لهم ﷺ في ليلة القدر من كلّ سنة ، وهذه أهمّ خصوصيّة في هذه الليلة بالنسبة إلى الأوصياء ﷺ) [1]**(والحاصل ..أنّهم ﷺ علموا المحتوم وغير المحتوم جميعًا ، لكن لا يجوز لهم العمل في غير المحتوم إلاّ بعد العلم الحاصل لهم في ليلة القدر بأنّه صار محتومًا، وبعد الإذن لهم في العمل)** [2].

ومن هذه الحيثية يزداد علم الأئمة–كما يدعون–!!

يقول الفيض الكاشاني– في معرض حديثه عن الأئمة–: (إنّ ليلة القدر لهم خاصّة ، وإنّما ينزل الملائكة والروح فيها بإذن ربّهم عليهم خاصّة **وإنّهم يزدادون فيها علمًا)** [3].

ويقول نعمة الله الجزائري: (أنه سبحانه ينزل الملائكة في ليلة القدر إلى إمام الزمان ﷺ بما يكون من الأمور المحتومة تلك السنة ، وهو أحد أنواع علومهم ﷺ) [4].

ويقول حبيب الله الخوئي: (ساير الأمورات المقدورة مكتوبة في الألواح السّماوية قبل حدوثها وظهورها ، وينزل علمها إلى الإمام في ليلة القدر). [5]

ويقول المجلسي: (أن في ليلة القدر يميز للإمام ﷺبين الأمور الحتمية والأمور التي تحتمل البداء ليخبر، بالأمور الأولة حتمًا، وبالأمور الثانية على وجه إن ظهر خلافه لا ينسب إلى الكذب). [6]

ويقول المازندراني –في معرض شرحه لما نسبوه لأبي جعفر: "يا معشر الشيعة ! خاصموا بسورة إنّا أنزلناه تفلحوا ، فو الله إنّها لحجّة الله تبارك وتعالى على الخلق بعد رسول الله صلى الله

---

(١) علم الإمام، كمال الحيدري، ٣١٠

(٢) علم الإمام، كمال الحيدري،٣١٢-٣١٣، وانظر: شرح أصول الكافي، مولي محمد صالح المازندراني، ٦/ ص١٩-٢٠.

(٣)المحجة البيضاء، الفيض الكاشاني، ١٨٦/٤،وانظر: روضة المتقين، المجلسي الأول، ٤٥٨/٥، الفوائد الطوسية، الحر العاملي، ١١٣-١١٤.

(٤) نور البراهين، نعمة الله الجزاري، ٤٨٩/٢.

(٥) منهاج البلاغة، حبيب الله الخوئي، ١٧٨/١١.

(٦) بحار الأنوار، المجلسي، ٩٩/٢٥، ط.مؤسسة الوفاء.

عليه وآله . وإنّها لسيّدة دينكم ، وإنّها لغاية علمنا، –: قوله: "وإنها لغاية علمنا" لدلالتها على حصول علوم غير محصورة لهم في تلك الليلة بإخبار الملائكة ، أو لأن هذه العلوم من توابع العلوم التي كانت حاصلة لهم وغاياتها ، فإنّهم عليهم السلام علموا جميع ما في اللوح المحفوظ من النقوش حتميّة كانت أو غير حتميّة ، ويجيئهم حتم غير المحتوم في تلك الليلة ، والله أعلم) [1].

ويقول أيضًا:(لا يقوم هؤلاء العظام بأمر الخلق وإرشادهم إلاّ أن تكون لله تعالى حجّة وبرهان عليهم وهي ما يأتيهم الملائكة من العلوم المتكثّرة في ليلة القدر) [2] **و(قد تحقّق أن أئمتنا عليهم السلام كانوا عالمين بجميع الأُمور إلاّ أن بعضها لما كان محتومًا مبرمًا وبعضها غير محتوم كان المراد .. تفسير غير المحتوم، فيحصل لهم العلم في تلك الليلة بأنه صار محتومًا فيؤمرون بفعل هذا وترك ذاك إلى ما شاء الله تعالى)**[3].

ويقول –عن الإمام–: (إن كثيرًا من علمه ذلك كان مجملاً لا يعلم هل يأمر بإمضائه وفعله وتركه أو لا يأمر؟! وهل يثبته أو يمحوه ؟!كما في العلم الذي يجري فيه البداء ، وإنّما يأتي الأمر بتفاصيل هذه الأُمور في ليلة القدر) [4].

بل جاء في مرويات الشيعة ما يقتضي (أن علمهم من ليلة القدر) [5] ففي رواية عن أبي عبد الله عليه السلام جاء فيها–أنه قال كما يدعون– : " فإذا كانت ليلة ثلاثة وعشرين فيها يفرق كل أمر حكيم أمضاه ثم أنهاه ، قال : قلت : إلى من جعلت فداك ؟ فقال : **إلى صاحبكم ، ولولا ذلك لم يعلم ما يكون في تلك السنة**"[6].

---

(١)شرح أصول الكافي، مولي محمد صالح المازندراني، ٦/ ١٣.

(٢)شرح أصول الكافي، مولي محمد صالح المازندراني، ٦/ ١٥.

(٣)شرح أصول الكافي، مولي محمد صالح المازندراني، ٦/ ١٥.

(٤)شرح أصول الكافي، مولي محمد صالح المازندراني، ٦/ ١٩.

(٥)حقيقة علم آل محمد (ع) وجهاته، علي عاشور، ٨١ – ٨٢، وانظر منه:١١٤.

(٦) بصائر الدرجات، الصفار، ٢٤٢، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٢٠/٩٤.

- **ادعاء أن مما قدر ليلة القدر ولاية علي وولاية الأئمة من ولده!**

وهو مقتضى ما ورد في مروياتهم عن علي بن أبي طالب أنه قال-كما يدعون- قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله: يا علي أتدري ما معنى ليلة القدر؟ فقلت: لا يا رسول الله ، فقال صلى الله عليه وآله: "**إن الله تبارك وتعالى قدر فيها ما هو كائن إلى يوم القيامة فكان فيما قدر ﷺ ولايتك وولاية الأئمة من ولدك إلى يوم القيامة**".

وعن أبي عبد الله أنه قال في ليلة القدر: "هي ليلة قدرت فيها السماوات والأرض وقدرت ولاية أمير المؤمنين عليه السلام فيها"[1].

وجاء في كتاب الإمامة الإلهية ما نصه: (**تقدير ولاية أمير المؤمنين عليه السلام في مقامها التكويني قد قدّر في ليلة القدر**) [2].

- **ادعاء أن ولاية علي قدرت ليلة القدر قبل خلق آدم بألف عام!**

وهو مقتضى ما ورد في مرويات الشيعة:

خطب أمير المؤمنين عليه السلام في أوّل يوم من شهر رمضان في مسجد الكوفة ، فحمد الله بأفضل الحمد وأشرفها وأبلغها وأثنى عليه بأحسن الثناء وصلى على محمّد نبيه صلى الله عليه وآله ثمّ قال : "أيّها الناس ، إنّ هذا الشهر ، شهر فضّله الله على سائر الشهور كفضلنا أهل البيت على سائر الناس، وهو شهر يفتح فيه أبواب السماء وأبواب الرحمة ويغلق فيه أبواب النيران، وهو شهر يسمع فيه النداء ويستجاب فيه الدعاء ويرحم فيه البكاء، وهو شهر فيه ليلة نزلت الملائكة فيها من السماء فتسلم على الصائمين والصائمات بإذن ربّهم إلى مطلع الفجر **وهي ليلة القدر قدر فيها ولايتي قبل أن خلق آدم عليه السلام بألفي عام** ،.."[3].

---

(١) معاني الأخبار، الصدوق، ٣١٦، بحار الأنوار، المجلسي، ١٩/٩٤، ط.مؤسسة الوفاء.

(٢) الإمامة الإلهية، محمد السند، ٢-٣/ ٣٩٨.

(٣) فضائل الأشهر الثلاثة، الصدوق، ١٠٧، موسوعة أحاديث أهل البيت، هادي النجفي، ٢٦٩/٤.

- ادعاء أن الأمر الذي نزلت به الملائكة ليلة القدر ولاية علي و الأئمة من بعده!

وهو مقتضى ما جاء في مروياتهم عن أبي عبد الله عليه السلام، إنه قال في قول الله تعالى : ﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ ﴿٤﴾ سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴿٥﴾ ﴾ القدر: ٤ - ٥. قال : "نزل جبرائيل في ثلاثين ألفًا من الملائكة ليلة القدر بولاية علي عليه السلام وولاية الأوصياء من ولده صلوات الله عليهم أجمعين"(١).

- ادعاء أن الملائكة تسلم على النبي والأئمة في ليلة القدر حتى مطلع الفجر!

وهو مقتضى ما جاء في مروياتهم في حديث طول-جاء فيه- عن أبي عبدالله قال "كان علي بن الحسين عليه السلام إذا تلا ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴿١﴾ ﴾ القدر: ١ ، يقول : صدق الله ، ...قال الله تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴿٥﴾ ﴾ القدر: ٥ ، يقول تسلم عليك يا محمد ملائكتي وروحي بسلامي من أول ما يهبطون إلى مطلع الفجر"(٢) .

- ادعاء أن سبب تسمية ليلة القدر بذلك هو قدر الأئمة ونورهم، وأن ليلة القدر للأئمة وشيعتهم، وليس لغيرهم فيها نصيب وأن الله آل على نفسه أن يقضي للأئمة فيها حوائج الدنيا والآخرة!

وهو مقتضى ما ورد في مرويات الشيعة عن علي بن طالب-في حديث طويل- جاء فيه:- كما يدعون- أن سائلاً قال : يا أمير المؤمنين أخبرني عن قول الله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴿١﴾ ﴾ القدر: ١، قال عليه السلام : أما قوله تعالى:﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴿١﴾ ﴾ القدر: ١، فنور أنزل على الدنيا . قال السائل : كيف أنزل ؟ قال عليه السلام: لما استوى الرب على العرش **أراد أن يستضئ ضوء ، بنورنا وإن نورنا من نوره ، فأمر الله النور أن ينطق فنطق حول العرش فعلمت الملائكة بذلك فخروا له سجدا لحلاوة كلام نورنا ، فلذلك سميت القدر فإنها لنا ولمن**

---

(١)شرح الأخبار، النعمان المغربي، ٢٤٢/١.

(٢)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحجة، باب في شأن﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴿١﴾ ﴾ القدر: ١ ، برقم (٤)، ٢٤٨/١، الوافي، الفيض الكاشاني، ٤٧/٢، بحار الأنوار، المجلسي، ٨٠/٢٥، ط.مؤسسة الوفاء.

يتولانا ، وليس لغيرنا فيه نصيب فكان نورنا عند العرش ناميًا صباحًا ، والملائكة يسلمون علينا، فلما أن خلق الله آدم رفع رأسه فنظر إلى نورنا فقال آدم : إلهي وسيدي منذ كم نورهم تحت عرشك ؟ فقال الله تبارك وتعالى : يا آدم من قبل أن خلقتك وخلقت السماوات والأرض والجبال والبحار والجنة والنار بأربعة وعشرين ألف عام وأنت في بعض أنوارهم ، فلما أن هبط آدم عليه السلام إلى الدنيا كانت الدنيا مظلمة ، فقال آدم عليه السلام: بإذن ربهم . أتدري أي إذن كان ؟ قال السائل : لا . قال : أنزل الله تعالى إلى جبرائيل يا رب بحق محمد وعلي إلا رددت علي النور الذي كان لي ، فأهبطه الله تبارك وتعالى إلى الدنيا فكان آدم يستضئ بنورنا ، فلذلك سمى ليلة القدر ، فلما بقي آدم عليه السلام في الدنيا وعاش فيها أربعمائة سنة أنزل الله عليه تابوتا من نور له اثنا عشر بابًا ، لكل باب وصي قائم يسير بسيرة الأنبياء . قال : يا رب من هؤلاء ؟ قال الله جل جلاله : يا آدم أول الأنبياء أنت والثاني نوح والثالث إبراهيم والرابع موسى والخامس عيسى والسادس محمد خاتم الأنبياء . وأما الأوصياء أولهم شيث .. والسادس علي بن أبي طالب عليه السلام وآخرهم القائم من ولد محمد الذي أظهر به ديني على الدين كله ولو كره المشركون . قال : فسلم آدم التابوت إلى شيث وقبض آدم ، فلذلك قال الله تعالى:﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴿١﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ ﴿٢﴾ لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ﴿٣﴾ ﴾ القدر: ١ – ٣، **وإن نورنا أنزله الله إلى الدنيا حتى يستضئ بنورنا المؤمنون ويعمى الكافرون** . وأما قوله:﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ القدر: ٤، فإنه لما بعث الله محمد صلى الله عليه وآله ومعه تابوت من در أبيض له اثنا عشر بابًا ، فيه رق أبيض فيه أسامي الاثني عشر فعرضه على رسول الله صلى الله عليه وآله وأمره عن ربه أن الحق لهم وهم أنوار . قال السائل : ومن هم يا أمير المؤمنين ؟ قال : أنا وأولادي الحسن والحسين وعلي بن الحسين ومحمد بن علي وجعفر بن محمد وموسى بن جعفر وعلي بن موسى ومحمد بن علي وعلي بن محمد والحسن بن علي ومحمد بن الحسن صاحب الزمان صلوات الله عليهم أجمعين ، وبعدهم أتباعنا وشيعتنا المقرون بولايتنا المنكرون لولاية أعدائنا . وقوله:﴿ مِّن كُلِّ أَمْرٍ ﴿٤﴾ سَلَٰمٌ ﴾ القدر: ٤ – ٥، من كل من في السماوات ومن في الأرض علينا صباحًا ومساء إلى يوم القيامة ، **هي نور ذريتي ، تستضاء بنا الدنيا حتى مطلع الفجر عنا إلى يوم القيامة** ، وأول ما يسأل العبد في ذلك اليوم يسأل عن ولايتنا فإن كان منا نجا وإلا دحى في نار جهنم . قال السائل : صدقت يا أمير المؤمنين أشهد أنك وصي محمد صلى الله عليه وآله حقًا ، **فأخبرني عن نوركم ما هو ؟ قال : نعم ، نور لا**

يزول ولا ينقص ولا يطفأ فإذا كان ليلة القدر زيد فيه من نور عرش رب العالمين فيدخل في نورنا ونور شيعتنا ومحبينا . قال السائل : من شيعتك ومحبوك ؟ قال عليه السلام: المؤمنون والمؤمنات من يتولانا ولا يتولى عدونا . قال السائل : **يا أمير المؤمنين فبعد ذلك أين يذهب نوركم ؟ قال عليه السلام: يرجع نورنا إلى السماء فإذا كان العام القابل وتأتي ليلة القدر ينزل نورنا إلى الدنيا فمن كان منا نظر إلى نورنا ومن لم يكن منا لم ير نورنا ولم يدر . قال السائل : يا أمير المؤمنين ففي أي ليلة نلتمس أنواركم ؟** قال : **في الليلة الثالثة والعشرين من شهر رمضان أو سبعة وعشرين وهي أكرم ليلة على الله وأشرفها**.....-إلى أن قال عليه السلام:-: **وإن الله تعالى آلى على نفسه في ليلة القدر أن يقضي لنا حوائج الدنيا والآخرة . وليلة القدر ليلة عظيمة شريفة شرفها الله تعالى في محكم كتابه المنزل على لسان نبيه الصادق فقال:** ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ ﴾ البقرة: ١٨٥، **فمن اهتدى إلينا وشايعنا كانوا هم السعداء ومن لم يهتد إلينا كانوا هم الأشقياء الذين لا خلاق لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم**"[1] ...

- **ادعاء أن الأنبياء والأولياء يعرجون إلى الله في ليلة القدر!**

ومن نصوص الشيعة في ذلك:

- (وفي ليلة القدر معراج الأنبياء والأولياء إلى الله سبحانه فيزاد في علمهم اللدني والرباني ويكسبوا من الفيض الأقدس الإلهي) .[2]
- (إن ليلة القدر معراج الأنبياء والأولياء) .[3]
- **ادعاء عروج الملائكة إلى الله صبح ليلة القدر من عند النبي والوصي!**

وهو مقتضى ما نسبوه الشيعة إلى النبي صلى الله عليه وآله: في قوله:﴿ مِّنَ ٱللَّهِ ذِى ٱلْمَعَارِجِ ﴿٣﴾ ﴾ المعارج: ٣، قال : "تعرج الملائكة والروح في صبح ليلة القدر إليه من عند النبي والوصي"[1].

---

(١) إلزام الناصب، الحائري، ١٠٣/١.

(٢) الأسرار الفاطمية، محمد فاضل المسعودي، ٣٧٠.

(٣) الأسرار الفاطمية، محمد فاضل المسعودي، ٣٩٥.

- **ادعاء أن ليلة النصف من شعبان جعلها الله لأهل البيت بإزاء ليلة القدر لنبيه**

وهو مقتضى ما ورد في مرويات الشيعة سئل الباقر عليه السلام **عن فضل ليلة النصف من شعبان** فقال: "هي أفضل ليلة بعد ليلة القدر، فيها يمنح الله العباد فضله ويغفر لهم بمنه، فاجتهدوا في القربة إلى الله تعالى فيها ، فإنها ليلة آلى الله عزوجل على نفسه لا يرد سائلاً فيها ما لم يسأل الله معصية **وإنها الليلة التي جعلها الله لنا أهل البيت بإزاء ما جعل ليلة القدر لنبينا** صلى الله عليه وآله"[٢].

وفي أقوال الشيعة ما يقرره، ومن ذلك:

- (ليلة النصف ويومها ، .. موسم شريف جدًّا عظيم المنزلة كثير البركات ، ساطع الأنوار ، اجتمع فيها من جهات الشرف والخير أمور عظيمة كلّ واحد منها يكفي في الحثّ على الجدّ والسعي غايته . منها : .. أنّ اللّه تعالى جعل اللّيلة للأئمّة كما جعل ليلة القدر لرسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله) [٣] .
- (أن ثمة صلة وتشابهًا بين ليلة القدر وبين ليلة النصف من شعبان من ناحية الآثار، والتحولات، حيث إن فيهما تقسم الأرزاق وتكتب الآجال و . . و . . الخ، مع التصريح في الروايات عنهم عليهم السلام بأن الله قد جعل ليلة النصف من شعبان لأهل البيت عليهم السلام بإزاء ما جعل ليلة القدر للنبي الأعظم صلى الله عليه وآله). [٤]

=

(١) تفسير القمي، ٣٨٦/٢، بحار الأنوار، المجلسي، ١٤/٩٤، ط.مؤسسة الوفاء.

(٢) مصباح المتهجد، الطوسي، ٨٣١، الأمالي، الطوسي، ٢٩٧، وسائل الشيعة، الحر العاملي، ٢٣٨/٥، بحار الأنوار، المجلسي، ٨٥/٩٤، ط.مؤسسة الوفاء.

(٣)المراقبات (أعمال السنة)، جواد آغا الملكي التبريزي، ١٣٥.

(٤)مختصر مفيد، جعفر مرتضى العاملي، ٢٣٦/٩-٢٣٧.

- ادعاء عرض الأعمال على النبي والأئمة ليلة النصف من شعبان!

جاء في مرويات الشيعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: "إن الأعمال تعرض علي في كل خميس، فإذا كان الهلال أكملت، فإذا كان النصف من شعبان عرضت على رسول الله صلى الله عليه وآله وعلى علي ثم ينسخ في الذكر الحكيم"(١) .

يقول الكربلائي في معرض تعليقه على الرواية الآنفة: (فيعلم من هذا أن الأعمال في حيطة الرسول والوصي صلى الله عليهما وآلهما ثم منهما ينسخ في الذكر الحكيم)(٢).

- ادعاء المغفرة لمن زار قبر الحسين ليلة النصف من شعبان!

وهو مقتضى ما ورد في مروياتهم عن أبي جعفر عليه السلام قال: " من زار قبر الحسين عليه السلام في النصف من شعبان غفرت له ذنوبه ، ولم يكتب عليه سيئة في سنته، حتى يحول عليه الحول،(٣) فإن زاره في السنة الثانية غفرت له ذنوبه "(٤).

- ادعاء أن من زار قبر الحسين ليلة النصف من شعبان كتب الله له ألف حجة!

وهو مقتضى ما ورد في مروياتهم عن الصادق عليه السلام قال : "من زار الحسين عليه السلام في النصف من شعبان كتب الله عز وجل له ألف حجة"(٥).

---

(١) بصائر الدرجات، الصفار، ٤٤٤، بحار الأنوار، المجلسي، ٣٤٣/٢٣، ط.مؤسسة الوفاء.

(٢)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤٨٠/١.

(٣)آثار الوضع ظاهرة على الرواية؛ فهي ركيكة المعنى؛ إذ كيف يقول الإمام (لم يكتب عليه سيئة في سنته، حتى يحول عليه الحول)، ثم يقول (فإن زاره في السنة الثانية غفرت له ذنوبه)؛ كيف تغفر الذنوب لزائر قبر الحسين في ليلة النصف من شعبان في السنة الثانية، وهي لم تكتب أصلاً!!!

(٤) مصباح المتهجد، الطوسي، ٨٣٠، الأمالي، الطوسي، ٤٧، وسائل الشيعة، العاملي، ٣٦٦/١٠، بحار الأنوار، المجلسي، ٨٧/٩٤، ط.مؤسسة الوفاء.

(٥)وسائل الشيعة، العاملي، ٣٦٨/١٠، بحار الأنوار، المجلسي، ١٠٠/٩٨، ط.مؤسسة الوفاء.

- ادعاء زيارة مائة الف نبي سوى الملائكة لقبر الحسين ليلة النصف من شعبان!

جاء في نصوص الشيعة: (**ليلة النصف ويومها** ، .. موسم شريف جدًّا عظيم المنزلة كثير البركات ، ساطع الأنوار ، اجتمع فيها من جهات الشرف والخير أمور عظيمة كلّ واحد منها يكفي في الحثّ على الجدّ والسعي غايته . **منها** : .. **أنّها من مواقف زيارة الحسين عليه السلام، يزوره فيه مائة ألف نبيّ سوى الملائكة ، هذا موقف جليل يكشف عن أمر عظيم يكون فيه**).[1]

وهو مقتضى ما ورد في مروياتهم علي بن الحسين أنه قال –كما يفترون– : "من أحب أن يصافحه مائة ألف نبي وأربعة وعشرون ألف نبي فليزر الحسين عليه السلام ليلة النصف من شعبان ، فإن أرواح النبيين يستأذنون الله في زيارته فيأذن لهم ، فطوبى لمن صافحهم وصافحوه"[2].

ج- أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على موقفهم من الكتابة والتقدير الخامس التقدير اليومي-

- ادعاء أن لله في كل يوم وليلة مائة ألف لحظة إلى الأرض، فيغفر لمن شاء ويعذب من يشاء ويغفر لزائري قبر الحسين خاصة!

جاء في مرويات الشيعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن لله في كل يوم وليلة مائة ألف لحظة إلى الأرض ، ويغفر لمن يشاء منه ، ويعذب من يشاء منه **ويغفر لزائري قبر الحسين عليه السلام خاصة**" [3].

- ادعاء حدوث العلم اللدني للإمام كل يوم! أي: يحدث للإمام كل يوم علم الله الخاص والمكنون العجيب المخزون!

وهو مقتضى ما ورد في مروياتهم عن أبي جعفر عليه السلام قال "**وإنه ليحدث لولي الأمر سوى ذلك كل يوم علم الله الخاص والمكنون العجيب المخزون مثل ما ينزل في تلك الليلة- يقصد**

---

(١)المراقبات (أعمال السنة)، جواد آغا الملكي التبريزي، ١٣٥-١٣٦.

(٢)بحار الأنوار، المجلسي، ٥٨/١١، ط.مؤسسة الوفاء، مستدرك الوسائل، الطبرسي، ٢٨٨/١٠.

(٣)كامل الزيارات، ابن قولويه، ٣١١، بحار الأنوار، المجلسي، ٢٧/٩٨، ط.مؤسسة الوفاء، مستدرك الوسائل، الطبرسي، ٢٣٨/١٠.

ليلة القدر– من الأمر ثم قرأ ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٧﴾ ﴾ لقمان: ٢٧.

يقول المازندراني في معرض شرحه للرواية: (**قوله: "ثم قرأ " استشهاد لما سبق من كثرة علومه الفائضة على قلوبهم المطهّرة في كل يوم وليلة إلى انقراض الدهر ورفع لاستبعاد ذلك** . وقوله: ﴿ مِن شَجَرَةٍ ﴾ لقمان: ٢٧، بيان لما وتنكيرها للتكثير ، وقوله:﴿ أَقْلَٰمٌ ﴾ لقمان: ٢٧،خبر أن وقوله:﴿ وَٱلْبَحْرُ ﴾ لقمان: ٢٧ ، بالرفع عطف على محل اسم « أن » أو الواو للحال والمراد به البحر المحيط من شعبه وخبره محذوف أي : ولو أن البحر مداد يمدّه من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله . والمقصود أن هذا البحر مع بحار متكثّرة منضمّة إليه لو صارت مدادًا وصارت الأشجار كلّها أقلامًا لا تفي بكتب كلمات الله وآياته وعلومه إن الله عزيز غالب قاهر على جميع ما سواه فلا يعجز عن شيء ، **حكيم يفعل ما يشاء على وفق الحكمة فلا يسئل عمّا يفعل ومن جملته إفاضته العلوم الغير المحصورة على الوجه المذكور إلى وليّ الأمر**).[1]

ويقول الفيض الكاشاني –في معرض شرحه للرواية وتبيينه لما يحدث للأئمة من العلوم كل يوم–: (**أراد عليه السلام بعلم الله الخاص العلم اللدني المتعلق** بمعرفة أسرار المبدأ والمعاد مما يخصهم، أعني غير المتعلق بأفعال العباد، وبالمكنون العجيب المخزون ما يجب من ذلك صونه عن غير أهله لعدم احتمال أفهام الجمهور له)[2].

– ادعاء أنه في كل يوم يزور جميع الجن والشياطين أئمة الضلال ويزور إمام الهدى عددهم من الملائكة!

جاء في مرويات الشيعة عن أبي جعفر–في حديث طويل– أنه قال –كما يدعون–:".. **إنه ليس من يوم ولا ليلة إلا وجميع الجن والشياطين ، تزور أئمة الضلالة ويزور إمام الهدى عددهم من الملائكة.**". .

---

(١)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٩/٦.

(٢) الوافي، الفيض الكاشاني، ٤٦/٢.

- ادعاء أن الإمام المهدي يتنزل عليه الأمر كل ليلة وآن لإدارة شئون البشر!!

جاء في كتاب أسس النظام السياسي عند الإمامية؛ ما نصه: (إنّ الأدلة قائمة على ضرورة أنّ الخليفة الإلهي على البشرية خلافته فعلية قائمة و هو القائم بالأمر الإلهي في النظام البشري بالفعل في الوقت الراهن)[1](فوجوده و تدبيره ضرورة في إصلاح نظام الحياة للبشر على وجه الأرض ، بما يزوّد من البرنامج الإلهي التدبيري الذي يتنزل عليه من معلومات إحصائية خطيرة حول الكيان البشري و بقية الكائنات الأرضية) [2] إذ (لا وسيلة ..إلا بالإمام الحيّ القائم بما يتنزّل عليه من الأمر في ليلة القدر و ليلة الجمعة **و كلّ ليلة وآن من الأمر الإلهي في إدارة البشر** و بهذه الرؤية العقيدية للخليفة الإلهي الحاضر الحي على البشر و المسلمين يتسنّى رسم مسيرة الصلاح و الإصلاح و بيان خريطة النظام الاجتماعي السياسي). [3]

- ادعاء أن شئون الله تعالى التي يدل عليها قوله:﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴿٢٩﴾﴾ الرحمن: ٢٩ ، ثابتة للأئمة!!

يقول الكربلائي: (**ما هو شأنه تعالى اللايق به هو إليكم ، وشأنه تعالى كثيرة قال تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴿٢٩﴾﴾** الرحمن: ٢٩ ، فعن تفسير علي بن إبراهيم : وقوله : ﴿يَسْئَلُهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴿٢٩﴾﴾ الرحمن: ٢٩، قال : " يحيي ويميت ويرزق ويزيد وينقص"[4] . وفي المحكي عن الكافي ، عن أمير المؤمنين عليه السلام في خطبة وفيها : " الحمد لله الذي لا يموت ، ولا تنقضي عجائبه ، لأنه كل يوم هو في شأن من إحداث بديع لم يكن " .....أقول: **ولكن يجمعه بحيث لا يشذّ عنه شأن ولايته تعالى ، وهي جامعة لشؤون المعبود** جل جلاله **وهي ثابتة لهم** عليهم السلام)[5].

---

(١) أسس النظام السياسي عند الإمامية، محمد السند،٢٤٩.

(٢) أسس النظام السياسي عند الإمامية، محمد السند،٢٤٩

(٣) أسس النظام السياسي عند الإمامية، محمد السند،٢٥٠.

(٤) تفسير القمي، علي بن إبراهيم القمي، ٣٤٥/٢.

(٥)الأنوار الساطعة في شرح زيارة الجامعة، الكربلائي، ٩٩/٤.

- ادعاء معرفة الأئمة بجميع تقديراته تعالى اليومية وشئونه التي يدل عليها قوله: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴿٢٩﴾﴾ الرحمن: ٢٩!

زعم الشيعة أن الأئمة مطلعون على شئون الرب ومقاديره اليومية عارفون بها! يقول الكربلائي في معرض شرحه لما جاء في الزيارة الجامعة -**"وأكبرتم شأنه"**[1] -: (في تفسير عليّ بن إبراهيم : وقوله : ﴿يَسْأَلُهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴿٢٩﴾﴾ الرحمن: ٢٩، قال : "يحيي ويميت ، ويرزق ويزيد وينقص"[2] وفيه عن أصول الكافي خطبة مروية عن أمير المؤمنين عليه السلام وفيها : " الحمد لله الذي لا يموت ، ولا تنقص عجائبه ، لأنّه كلّ يوم في شأن من إحداث بديع لم يكن "**.....وكيف كان (فعظَّمتم شأنه) أي: أمره أو حاله أو مقامه تعالى ، إنّما يكون ممّن عرفها منه تعالى ، ومن المعلوم أنّهم عليهم السلام هم العارفون بها....وبسائر أفعاله وأحكامه ومقاديره ، وبما فيها من الحكم والأسرار ، ما لا تدركه الأبصار ، ولا تقدره غوامض الأفكار** ، ووجدوا صنعًا متقنًا عن علم محكم وأمر مبرم يشهد للربّ بالوحدانية والقدرة والتفرّد بالصنع الأكمل الأتمّ ....والآيات التي دلَّت على قدرته القاهرة ، التي لا نهاية لها ، وعلى علم لا نهاية له ، وعلى كرم وجود وفضل سرمد ، وفيض ومدد وغناء وبقاء أبدي ومعلوم أنّه لا يعرف هذا إلا هم عليهم السلام! فهم عليهم السلام وجدوا منها ما تهيم فيه الأفكار ، وتنحسر دونه الأبصار ، **فهم عليهم السلام علموا ذلك كله وعرفوها** ، و...**هم عليهم السلام يشاهدون تلك الشؤون والعظمة منه تعالى ، فيكبرون هذا الشأن الذي هو حال العظمة والسلطنة دائمًا، ويعظَّمونه تعظيمًا لا يكون من غيرهم)**[3].

- ادعاء أن أعمال جميع العباد تعرض على النبي والأئمة كل يوم!

ادعى الشيعة أن (روايات ..كثيرة و متواترة ، ..تدل على أن أعمال جميع العباد تعرض على رسول الله صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام والحسن عليه السلام والحسين عليه السلام والأئمة عليهم السلام واحدًا بعد واحد إلى إمام العصر وناموس الدهر الحجة بن الحسن العسكري عجل الله تعالى فرجه الشريف ،

---

(١)من لا يحضره الفقيه، الصدوق، ٦١١/٢، تهذيب الأحكام، الطوسي، ٩٧/٦، الوافي، الفيض الكاشاني، ١٥٦٩/١٤، بحار الأنوار، المجلسي، ٣٤٤/٩٧، ط.مؤسسة الوفاء، مستدرك الوسائل، الطبرسي، ٤١٩/١٠.

(٢) تفسير القمي، علي بن إبراهيم القمي، ٣٤٥/٢.

(٣)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤٨٩/٣-٤٩٠.

تعرض عليهم في كل يوم وليلة) [1] وأن هذا العرض لأعمال العباد –في كل يوم و ليلة– لطف للعباد حتى يستحيوا منهم ولا يعملوا سيئة !! [2]

وقد عقد الحر العاملي في كتابه الفصول بابًا ترجم له بعنوان(باب ٩٣ – إن الأعمال كلها تعرض على النبي والأئمة (ع) كل يوم)؛ [3] ضمنه جملة من الروايات تدل على ذلك!

وفي تقرير ذلك يقول الكربلائي: (قد دلَّت أحاديث على أنهم عليهم السلام كالنبي صلَّى الله عليه وآله يرون أعمال العباد وتعرض عليهم أعمالهم) [4]

ويقول المجلسي الأول: (والظاهر أن العرض في اليوم والليلة لطف للعباد حتى يستحيوا منهم ولا يعملوا سيئة)!! [5]

ومن مروياتهم في ذلك عن أبي عبد الله عليه السلام قال :"تعرض الأعمال على رسول الله (ص) ، أعمال **العباد كل صباح ، أبرارها وفجارها** ، فاحذروها وذلك قول الله عز وجل: ﴿ **ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ** ﴾التوبة: ١٠٥ "[6].

وعنه أنه قال في قوله: ﴿ **وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ** ﴾التوبة: ١٠٥ ، **هم الأئمة تعرض عليهم أعمال العباد كل يوم إلى يوم القيامة**"[7]..

وعن علي بن موسى الرضا قال: "والله إن أعمالكم لتعرض علي في كل يوم وليلة"[1].

---

(١) ألف حديث في المؤمن، هادي النجفي، ٢٣٣.

(٢)انظر: روضة المتقين، المجلسي الأول، ٨٦/١٣.

(٣)الفصول المهمة في أصول الأئمة، الحر العاملي،١ / ٣٨٩.

(٤) الانوار الساطعة، الكربلائي، ٢٥٠/٥.

(٥) روضة المتقين، المجلسي الأول، ٨٦/١٣.

(٦)بصائر الدرجات، ابن فروخ الصفار، ٤٤٨، الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحجة، باب عرض الأعمال على النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة عليهم السلام، برقم (١)، ٢١٩/١، قال المجلسي: (ضعيف)، مرآة العقول، المجلسي، ٤/٣، الوافي، الفيض الكاشاني، ٥٤٤/٣، وسائل الشيعة، العاملي، ٣٨٦/١١، بحار الأنوار، المجلسي، ١٣١/١٧، ط.مؤسسة الوفاء.

(٧)بصائر الدرجات، ابن فروخ الصفار، ٤٤٨، بحار الأنوار، المجلسي، ٣٤٦/٢٣، ط.مؤسسة الوفاء.

الفرع الرابع: أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على موقفهم من المحو والإثبات في المقادير.

أ- أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على موقفهم من حقيقة المحو والإثبات.

- ادعاء أن الأئمة هم لوح المحو والإثبات.

يقول الكربلائي: (أنهم عليهم السلام هم لوح المحو والإثبات) [٢].

- ادعاء أنه حقيقة الأئمة هي قلم المحو والإثبات.

يقول الكربلائي: (الظاهر من الأحاديث والأدعية أن قلوبهم المطهرة وحقيقتهم المقدسة هي قلم المحو والإثبات كما دلّ عليه : ما عن الخصال عن علي عليه السلام في حديث طويل وفيه يقول عليه السلام: "وبنا يمحو الله ما يشاء وبنا يثبت" . وفي الزيارة المطلقة للحسين عليه السلام كما في كامل الزيارات : "وبكم يمحو الله ما يشاء ويثبت"[٣]). [٤]

- ادعا أن المحو والإثبات بالأئمة.

وهو مقتضى ما ورد في مرويات الشيعة:

ففي كامل الزيارات: "وبكم فتح الله ،وبكم يختم الله ، وبكم يمحو الله ما يشأ ، وبكم يثبت ، وبكم يفك الذل من رقابنا".

=

(١)بصائر الدرجات، ابن فروخ الصفار، ٤٤٩، الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحجة، باب عرض الأعمال على النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة عليهم السلام، برقم (٤)، ٢١٩/١، قال المجلسي: (مجهول)، مرآة العقول، المجلسي، ٥/٣، الوافي، الفيض الكاشاني، ٥٤٥/٣، وسائل الشيعة، العاملي، ٣٨٧/١١، بحار الأنوار، المجلسي، ٣٤٧/٢٣، ط.مؤسسة الوفاء.

(٢) الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤٧٧/٢.

(٣) كامل الزيارات، بن قولويه، ٣٦٥، من لا يحضره الفقيه، الصدوق، ٥٩٦/٢، وسائل الشيعة، العاملي، ٣٨٤/١٠، بحار الأنوار، المجلسي، ١٥٣/٩٨، ط.مؤسسة الوفاء.

(٤) الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣٠٤/٣.

وعن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام قال : "..بنا فتح الله وبنا يختم ، **وبنا يمحو الله ما يشاء ويثبت** ، وبنا ينزل الغيث".

– ادعاء أن القضاء المثبت ما استأثرت به مشية الأئمة والمحو ما لا استأثرت به سنتهم.

وهو مقتضى ما ورد في زيارة الحجة المنتظر عليه السلام الصادرة عن الناحية المقدسة : " والقضاء المثبت ما استأثرت به مشيتكم والمحو ما لا استأثرت به سنتكم " .

وقد نبه المجلسي بوقوع تصحيف في جزء من هذه الرواية !! وأنها في نسخ قديمة والمحو ما استأثرت به سنتكم بدون حرف النفي!!

فقال في معرض شرحه للرواية الآنفة:(قوله عليه السلام ما استأثرت به مشيئتكم، أي: اختارته، يقال: استأثر بالشيء؛ أي:استبد به وخص به نفسه **وفي بعض النسخ المصححة القديمة** . والمحو ما استأثرت به سنتكم **بدون حرف النفي** ، فالمعنى: **إن قدركم في الواقع بلغ إلى درجة يجري القضاء على وفق مشيتكم)!!.** [1]

– ادعاء أن المحو والإثبات غير معلوم بالنسبة إلى غير الأئمة أما الأئمة فهم يعلمون الممحو والمثبت وهذا موجب ولايتهم المطلقة الإلهية.

يقول الكربلائي:(أن كتابي المحو والإثبات بالنسبة إلى النبي والأئمة عليه و عليهم السلام من العلوم الواضحة ، وكونهما محوًا أو إثباتًا فإنما هو بالنسبة إلى غيرهم عليهم السلام وإلا فهم يعلمون بلا شك ، نعم لا يظهرون علمهم بها لمصلحة في ذلك) [2].

ويقول: (الأئمة عليهم السلام قائمون وقوامون بأمر الله تعالى مما علَّمهم الله تعالى من أمّ الكتاب وكتابي المحو والإثبات . ولعمري إن القيام بكتابي المحو والإثبات صعب جدًّا خصوصًا للعالم بجميع الأمور ، وهذا من شؤون ولايتهم المطلقة الإلهية فإنهم عليهم السلام في مثابة من التسليم لأمر الله تعالى ، بحيث يعاملون مع الناس بمقتضى البداء ومقتضى كتابي المحو والإثبات ، ولا يخبرون الناس بواقع علمهم) [3].

---

(١) بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ١٢٢/٩٩، وانظر: مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٢٩٦/١.

(٢) الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣٠٣/٣.

(٣) الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣١٩/٣-٣٢٠.

ب- أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على موقفهم من متعلق المحو والإثبات.

- الزعم بأن صفات المدعاة للأئمة من ولد الحسين؛ كـ:كونهم حجج الله ودعاته ورعاته على خلقه ، يدين بهديهم العباد ، وتستهلُّ بنورهم البلاد ، وينمو ببركتهم التلاد ولا يقبل من العباد عمل إلا بمعرفتهم... من القضاء المحتوم الذي لا يتغير ولا يتعلق به المحو والإثبات.

وهذا مقتضى ما ورد في مروياتهم عن أبي عبد الله صلى الله عليه وآله في خطبة له يذكر فيها حال الأئمّة صلى الله عليه وآله وصفاتهم : إنّ الله ﷻ أوضح بأئمّة الهدى من أهل بيت نبيّنا عن دينه، و أبلج بهم عن سبيل مناجه وفتح بهم عن باطن ينابيع علمه ، فمن عرف من أُمّة محمد صلى الله عليه وآله واجب حقّ إمامه وجد طعم حلاوة إيمانه ، وعلم فضل طلاوة إسلامه ، لأنّ الله تبارك وتعالى نصب الإمام علمًا لخلقه ، وجعله حجّة على أهل موادّه و عالمه ، وألبسه الله تاج الوقار ، وغشّاه من نور الجبّار ، يمدّ بسبب إلى السماء ، لا ينقطع عنه موادّه ، ولا ينال ما عند إلاّ بجهة أسبابه ، ولا يقبل الله أعمال العباد إلا بمعرفته ، فهو عالم بما يرد عليه من ملتبسات الدُّجى ومعمّيات السنن ومشبّهات الفتن ، فلم يزل الله تبارك وتعالى يختارهم لخلقه من ولد الحسين صلى الله عليه وآله من عقب كلّ إمام يصطفيهم لذلك ويجتبيهم ، ويرضى بهم لخلقه ويرتضيهم ، كلّ ما مضى منهم إمامٌ نصب لخلقه من عقبه إمامًا علمًا بيّنًا وهاديًا نيّرًا وإمامًا قيّمًا وحجّة عالمًا ، أئمّة من الله ، يهدون بالحقّ وبه يعدلون ، حجج الله ودعاته ورعاته على خلقه ، يدين بهديهم العباد ، وتستهلُّ بنورهم البلاد ، ينمو ببركتهم التلاد ، جعلهم الله حياة للأنام ومصابيح للظلام ومفاتيح للكلام ودعائم للإسلام ، **جرت بذلك فيهم مقادير الله على محتومها**".

يقول المجلسي- في شرحه للرواية -: (**جرت بسبب تلك الأمور المذكورة الحاصلة فيهم تقديرات الله على محتومها ، أي قدرها الله تقديرًا حتمًا لا بداء فيها ولا تغيير**) [1].

- الزعم بأن من القضاء المحتوم الذي لا يتغير قيام قائم الشيعة محمد بن الحسن العسكري.

وهو مقتضى ما ورد في مروياتهم عن أبي جعفر محمد الباقر عليه السلام أنه قال -كما يفترون-: "من المحتوم الذي لا تبديل له عند الله قيام قائمنا ، فمن شك فيما أقول ، لقى الله وهو به كافر وله جاحد"[1].

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ٤٠٢/٢.

- الزعم بأن توقيت خروج المهدي تعلق به المحو والإثبات.

جاء في مرويات الشيعة عن أبي جعفر أنه قال: "إنّ الله تبارك وتعالى قد كان وقّت هذا الأمر في السّبعين، فلمّا أن قتل الحسين صلوات الله عليه اشتدّ غضب الله تعالى على أهل الأرض ، فأخّره إلى أربعين ومائة ، فحدّثناكم فأذعتم الحديث فكشفتم قناع السرّ ولم يجعل الله له بعد ذلك وقتًا عندنا ويمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أمُّ الكتاب"(٢).

يقول المازندراني في معرض شرحه للرواية الآنفة: (كراهية تعيين الوقت لظهور هذا الأمر وصاحبه وحمل الكراهة على الظاهر ظاهر وعلى التحريم محتمل.

قوله: " قد كان وقت هذا الأمر في السبعين" توقيت ظهور هذا الأمر في السبعين من الغيبة على الظاهر أو من الهجرة على احتمال بعيد - حتى يرجع الخلق إلى دين واحد - توقيت بدائي فلذلك جرى فيه البداء . أو غير السبعون إلى ضعفه وهو مائة وأربعون ثم غير ضعفه إلى ما شاء الله.

قوله: "فكشفتم قناع السر" القناع والمقنع والمقنعة بالكسر في الجميع ما تقنّع به المرأة رأسها إلا أن القناع أوسع. والسر: واحد الأسرار، وهو ما يكتم ، وإضافة القناع إليه لامية وفيه مكنية وتخييلية وترشيح.

قوله: " ولم يجعل الله " عطف على محذوف دلّ عليه ظاهر الحال، بل ظاهر المقال، أيّ: فحدثناكم حديثًا ينبغي كتمانه فأذعتم الحديث كما فتشتموه، فكشفتم قناع السر فأخره الله عن الأربعين ومائة ولم يجعل الله له بعد ذلك وقتًا عندنا، أيّ: لم يجعل لنا توقيته بعد ذلك ، ولا يجوز لنا إظهار وقته، ويحتمل أن يكون المراد أنه لم يجعل لنا علمًا بوقته بعد ذلك.

=

(١)الغيبة، النعماني، ٨٨، وسائل الشيعة، الحر العاملي، ٥٦٤/١٨، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٣٩٣/٣٦.

(٢)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحجة، باب كراهية التوقيت، برقم (١)، ٣٦٨/١، قال المجلسي: (صحيح)، مرآة العقول، المجلسي، ١٧٠/٤، الوافي، الفيض الكاشاني، ٤٢٦/٢، بحار الأنوار، المجلسي، ١١٤/٤، ط. مؤسسة الوفاء، مستدرك الوسائل، الطبرسي، ٣٠١/١٢.

قوله: "ويمحو الله ما يشاء " أيّ يمحو الله ما يشاء محوه كالسبعين وضعفه، ويثبت ما يشاء إثباته كما زاد عليهما. وعنده أم الكتاب، وهو اللوح المحفوظ على أشهر الأقوال وقد كتب فيه جميع ذلك). [1]

ت- أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على موقفهم من أسباب المحو والإثبات.

- ادعاء أن زيارة الأئمة المقبولة من أسباب محو الشقاوة والزيادة في الرزق والعمر وتركها من أسباب نقصهما!

والعجب أن الشيعة نسبوا هذا الهراء إلى الأئمة!!

فذكر الملكي في كتابه توحيد الإمامية: (الروايات الدالة على وقوع البداء بصلة الرحم والصدقة وزيارة سيد الشهداء عليه السلام) [2]!!!

وعقد المجلسي في بحاره بابًا ترجم له بعنوان: ((باب) إن زيارته [3]صلوات الله عليه توجب طول العمر وحفظ النفس والمال وزيادة الرزق وتنفس الكرب وقضاء الحوائج) [4] ضمنه جملة من الروايات الدالة على ذلك!

وجاء في كتاب جامع أحاديث الشيعة باب ترجم له بعنوان: (باب إن زائر الحسين عليه السلام يحفظ في نفسه و ماله وأهله ويبارك له فيهم ويمد في عمره ويزيد في رزقه ويدفع عنه الهدم والغرق والحرق وغيرها من مدافع السوء ويكفي ما أهمه!!) [5] تضمن جملة من الروايات الدالة على ذلك!

كما جاء في كتاب كامل الزيارات باب ترجم له بعنوان (الباب (٦١) إن زيارة الحسين عليه السلام تزيد في العمر والرزق وإن تركها تنقصهما) [6] تضمن جملة من الروايات الدالة على ذلك!

---

(١) شرح أصول الكافي، المازندراني، ٣٣٢/٦.

(٢)توحيد الإمامية، محمد الملكي، ٣٩٩.

(٣) يقصد: الحسين بن علي.

(٤) بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٩٨/ ٤٥.

(٥)جامع أحاديث الشيعة، البروجردي، ٣٨١/١٢.

(٦)كامل الزيارات، جعفر بن محمد بن قولويه، ٢٨٤.

وجاء في موسوعة أحاديث أهل البيت عنوان: (زيارة الحسين عليه السلام تزيد في العمر والرزق)[1] ذُكر تحته جملة من الروايات الدالة على ذلك!

ومن مروياتهم في ذلك:

- **عن أبي عبد الله وقد سئل : " ما لمن أتى قبر الحسين بن علي** عليه السلام زائرًا عارفًا بحقه ، غير مستنكف ولا مستكبر ؟ **قال** : يكتب له ألف حجة مقبولة ، وألف عمرة مبرورة ، **وإن كان شقيًا كتب سعيدًا ، ولم يزل يخوض في رحمة الله** "[2].
- وعنه أيضًا أنه قال لرجل: "لا تدع زيارة الحسين بن علي عليهما السلام ومر أصحابك بذلك ، يمد الله في عمرك ويزيد الله في رزقك ، ويحييك الله سعيدًا ولا تموت إلا سعيدًا ويكتبك سعيدًا"[3].
- عن الباقر عليه السلام، أنه قال-كما يدعون- : "مروا شيعتنا بزيارة الحسين عليه السلام، فإنّ إتيانه يزيد في الرزق ويمدّ في العمر ، ويدفع مواقع السوء، وإتيانه مفترض على كل مؤمن يقرّ بالإمامة من الله"[4].
- وعنه أيضًا " من أتى عليه حول لم يأت قبر الحسين عليه السلام أنقص الله من عمره حولاً ، ولو قلت: إن أحدكم ليموت قبل أجله بثلاثين سنة لكنت صادقًا ، وذلك لأنكم تتركون زيارة الحسين عليه السلام فلا تدعوا زيارته يمدّ الله في أعماركم ويزيد في أرزاقكم ، وإذا تركتم زيارته نقص الله من أعماركم وأرزاقكم ، فتنافسوا في زيارته ولا تدعوا ذلك ، فإن الحسين شاهد لكم في ذلك عند الله وعند رسوله وعند فاطمة وعند أمير المؤمنين "[5].

---

(١) موسوعة أحاديث آل البيت، هادي النجفي، ٤٠٧/٤

(٢)كامل الزيارات، بن قولويه، ٢٧٤،وسائل الشيعة، العاملي، ٣٥٤/١٠-٣٥٥، بحار الأنوار، المجلسي، ٢٠/٩٨، ط. مؤسسة الوفاء، مستدرك الوسائل، الطبرسي، ٣١٠/١٠.

(٣)كامل الزيارات، بن قولويه، ٢٨٦، وسائل الشيعة، العاملي، ٣٥٥/١٠، بحار الأنوار، المجلسي، ٤٧/٩٨، ط. مؤسسة الوفاء.

(٤)كامل الزيارات، بن قولويه، ٢٨٤، الوافي، الفيض الكاشاني، ١٤٦٥/١٤، وسائل الشيعة، العاملي، ٣٢١/١٠-٣٢٢، بحار الأنوار، المجلسي، ٣/٩٨-٤، ط. مؤسسة الوفاء.

(٥)كامل الزيارات، بن قولويه، ٢٨٥، بحار الأنوار، المجلسي، ٤٧/٩٨، ط. مؤسسة الوفاء.

واستنادًا إلى هذه الروايات المنسوبة كذبًا إلى الأئمة قال الكربلائي: (أن زيارتهم عليهم السلام المقبولة تزيد في الرزق والعمر)[1] .وقال (إن المستفاد من الأحاديث الواردة في أن ما يجري لأولهم يجري كلّه لآخرهم عليهم السلام)فـ(زيارتهم عليهم السلام سواء في الفضل والمثوبات ، إلا أن للحسين عليه السلام وللرضا عليه السلام خصوصيات من حيث زيادة المشقة للزائر وبكائه على مصابهم ونحوه، هذا ولكن التصريحات الواردة في زيارة الحسين عليه السلام بزيادة تلك المثوبات لعلّها صريحة في امتياز زيارته عليه السلام على زيارة سائرهم عليهم السلام إلا أن يقال : **إن إثبات هذه لا ينافي ثبوتها لسائر الأئمة** عليهم السلام أيضًا فتأمل والعلم عند الله تعالى).[2]

ث- أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على موقفهم من محل تغير المقادير والمحو والإثبات فيها.

- **ادعاء أن ما يقدر ليلة القدر (مما يكون في السنة) لله فيه المشيئة والبداء يقدم ما يشاء ويؤخر ما يشاء وكذا لصاحب الزمان؛ فله فيما يقدر فيها المشيئة والبداء إذ حكمه حكم الله!**

يقول حافظ الشيعة رجب البرسي: (قوله سبحانه: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ ١﴾ القدر: ١، وقوله : ﴿فِيهَا يُفۡرَقُ كُلُّ أَمۡرٍ حَكِيمٍ ٤﴾ الدخان:٤، قال : **فيها يقدر الله ما يكون من الحق والباطل في تلك السنة، وله فيها المبدأ والمشية،** يعني النسخ **يقدم ما يشاء ويؤخر ما يشاء،** من الأعمار والأرزاق والبلايا ، ثم يوحيها إلى الروح الأمين، فينزل بها إلى الرسول ثم يلتفت الرسول إلى أمير المؤمنين ثم إلى الأوصياء حتى ينتهي إلى صاحب الأمر والزمان **ويشترك له فيها البداية والمشية، لأن حكمه حكم الله، ومقامه مقامه،** فهو مالك ومملوك، لأنه سيد الخلق وعبد الحق، وليلة القدر باقية والحجة باقية، وأمر ليلة القدر في كل سنة ينتهي إليه، لأن ما دامت الدنيا باقية فليلة القدر باقية لا تزول، **والمشية والحكم الإلهي لا يزول، والولي باق لا يزول،** ووصول الغيب إليه باق لا يزول، ولا يزول، صدق القرآن ودوام حكم الرحمن، وهذا مقام الولي المطلق!!). [3]

---

(١)الأنوار الساطعة في شرح الزيارة الجامعة، جواد بن عباس الكربلائي، ٥/٥٨١-٥٨٢.

(٢)الأنوار الساطعة في شرح الزيارة الجامعة، جواد بن عباس الكربلائي، ٥/٥٧١.

(٣)مشارق أنوار اليقين، رجب البرسي، ٢١١-٢١٢.

المبحث الثاني:

نقد موقف الشيعة الإمامية من المرتبة الثانية من مراتب القضاء والقدر؛ مرتبة الكتابة.

موقف الشيعة من المرتبة الثانية من مراتب القضاء والقدر–مرتبة الكتابة– مخالف لما عليه أهل السنة والجماعة؛ فهم إما قائلون بأقوال المتكلمين المبتدعة أو بأقوال الفلاسفة الزنادقة؛ مع مزج ذلك بما انفردوا به من العقائد؛ وسيكون –بعون الله الرد عليهم– من وجوه[1]:

الوجه الأول: نقد موقف الشيعة الإمامية من حقيقة اللوح والقلم:

أولاً: ادعاء الشيعة أن المقصود من اللوح في النصوص الشرعية لوحان: اللوح المحفوظ ولوح المحو والإثبات، ادعاء باطل، ويظهر بطلانه بأمور:

الأمر الأول: عدم وجود مستند شرعي لهذا القول، والأصل في الاعتقادات الغيبية الوقوف على النص الشرعي الصحيح، والاقتصار على دلالته، وقد دلت النصوص الشرعية على إثبات صحف وكتب للمقادير، واللوح الذي ذكرته النصوص الشرعية وبينت أنه كُتب فيه مقادير كل شيء، هو اللوح المحفوظ، ولم تأت النصوص الصحيحة بإثبات لوح باسم لوح المحو والإثبات؛ فإثبات لوح بهذا الاسم قول بلا علم.

الأمر الثاني: أن إثبات الشيعة للوح المحو والإثبات مبني على اعتقادهم الفاسد بالبداء.

ثانيًا: أن من عقيدة أهل السنة والجماعة الإيمان بأن اللوح المحفوظ كتابٌ حقيقي خلقه الله وكتب فيه ما كان وما يكون إلى يوم القيامة، والقلم قلم حقيقي، خلقه الله، وأمره بأن يكتب، فامتثل وجرى بما هو كائن إلى يوم القيامة. وقد دل على ذلك الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها، يقول أبو عمرو الداني[2]رحمه الله:(ومن قولهم –يقصد أهل السنة والجماعة من علماء المسلمين–: **إن الإيمان واجب باللوح المحفوظ وبالقلم**، على ما أخبر به تعالى في قوله:﴿ بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴿٢٢﴾ ﴾ البروج: ٢١ – ٢٢، وقال تعالى:﴿ وَعِندَهُۥ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد:

---

(١) انظر: المباحث العقدية المتعلقة باللوح المحفوظ والقلم، عادل العامري، موقف الرازي من القضاء والقدر، عرض ونقد، أنفال إمام، ١/٤٦٠-٥٥٣.

(٢)أبو عمرو الداني: عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الأموي، مولاهم الأندلسي، القرطبي ثم الداني، ويعرف قديمًا بابن الصيرفي، أحد حفاظ الحديث، ومن الأئمة في علم القرآن ورواياته وتفسيره، كان مالكي المذهب، ولد سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة، ومات سنة أربع وأربعين وأربع مئة، له عدة مؤلفات، منها: كتاب المحتوى في القراءات الشواذ، التيسير في القراءات السبع والأرجوزة في أصول الديانة، والوقف والابتداء، والفتن الكائنة. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ١٨/ ٧٧-٨٣، ط. مؤسسة الرسالة، الأعلام للزركلي٤ / ٢٠٦.

٣٩، وقال:﴿ وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌ ﴿٤﴾ ﴾ ق: ٤، و﴿ نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ ﴿١﴾ ﴾ القلم: ١)[١]. ويقول النووي رحمه الله:(**قال العلماء:** وكتاب الله تعالى ولوحه، وقلمه، والصحف المذكورة في الأحاديث كل ذلك **مما يجب الإيمان به**)[٢]. **إذا تقرر ذلك فإن:**

أقوال الشيعة في حقيقة اللوح والقلم فاسدة، وفيما يلي بيان ذلك:

١- **ادعاء بعض الشيعة أن اللوح والقلم ملكان؛ باطل؛** لأمور:

- مخالفة هذا القول للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة.
- أن تسمية الملائكة لوحًا وقلمًا مما يُعلم بالاضطرار أنه ليس من لغة العرب، بل لا يعرف في كلام أحد من الأمم لا حقيقة ولا مجازًا! يقول شيخ الإسلام:(أن تسمية الملائكة .. قلمًا شيء لا يعرف في كلام أحد من الأمم لا حقيقة ولا مجازًا)[٣] و(كل من علم ما جاء به الرسول يعلم بالاضطرار أن مراده باللوح المحفوظ ليس هو هذا ولا اللوح المحفوظ ملك من الملائكة باتفاق المسلمين بل قد أخبر أنه قرآن مجيد في لوح محفوظ وقال: ﴿ إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ ﴿٧٧﴾ فِي كِتَٰبٖ مَّكۡنُونٖ ﴿٧٨﴾ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾ ﴾ الواقعة: ٧٧ – ٧٩، .. وقال تعالى:﴿ أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ ﴿٧٠﴾ ﴾ الحج: ٧٠، وقال: ﴿ مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مِّن قَبۡلِ أَن نَّبۡرَأَهَآۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ ﴿٢٢﴾ ﴾ الحديد: ٢٢)[٤].
- أن هذا تأثر بالفلاسفة والقرامطة الذين زعموا أن ما جاءت به الشريعة من إثبات اللوح والقلم المقصود به العقل الفعال أو النفس الكلية وهو ملك من الملائكة[٥].

---

(١) الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات، للداني، ٥٨.

(٢)المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي، ١٩٨/١٦.

(٣)بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية، ابن تيمية، ٢٨٢.

(٤)بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية، ابن تيمية،٣٢٦.

(٥)انظر: بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية، ابن تيمية، ١٩٤، ٣٢٦.

٢- **ادعاء بعض الشيعة أن اللوح والقلم وردا على سبيل الرمز والتمثيل لأسرار عند الله، وإنكار بعضهم لحقيقة أمر الله للقلم بالكتابة، باطل**؛ لأمور:

- أن حقيقة هذا القول إنكار اللوح والقلم، وإنكار الأمر بالكتابة.
- أن الأصل في الكلام الحقيقة لا المجاز والرمز والتمثيل، وادعاء المجاز والتمثيل هنا يحتاج إلى دليل، فالقرآن بلسان عربي مبين، والرسول ﷺ قد بُعث بأفصح اللغات وأبين الألسنة، وإذا تكلم بكلام وأراد به خلاف ظاهره، وضد حقيقته فلا بد أن يُبين للأمة أنه لم يرد حقيقته، وأنه أراد مجازه، ولا يجوز أن يُحيل الأمة على دليل خفي لا يستنبطه إلا أفراد الناس(١)، وعلى هذا فالقول بالمجاز والتمثيل يتضمن اتهام الشارع، بالعجز عن التعبير بالحقيقة أو بعدم النصح.
- أن القول بالمجاز والتمثيل، يتضمن اتهام الشارع بالكذب، فالنصوص الشرعية أثبتت اللوح والقلم، وأثبتت مخاطبة الله للقلم، وأمره له، كما أثبتت مخاطبة القلم لله، ثم يأتي هؤلاء ويقولون أن كل هذا رمز وتمثيل وليس هناك لوح حقيقي ولا قلم حقيقي ولا أمر حقيقي، فمن نصدق إذن؟(٢).
- أن القول بالمجاز والتمثيل يفتح بابًا لأهل البدع لتأويل نصوص الكتاب والسنة على وفق ما يريدون، فهو في الحقيقة طاغوت يلجأ إليه المعطلون، ويجعلونه جنة يتترسون بها من سهام الراشقين، ويصدون به عن حقائق الوحي المبين(٣).
- أن الحجة التي لأجلها أنكر هؤلاء حقيقة أمر القلم بالكتابة، داحضة؛ لأنها مبنية على أن الجمادات لا تعقل، ولا تدرك، وليس لها أي عبودية لله، وكل ذلك باطل، والحق الذي دلت عليه النصوص: أن الله جعل للجماد تمييز وإدراك خاص به، ولا يعلم كيفيته إلا هو سبحانه، كما جعل للجماد نطق خاص به لا نفهمه نحن البشر، يقول تعالى: ﴿ تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبۡعُ

---

(١) انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٦/٣٦٠-٣٦١.

(٢) انظر: جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية، محمد لوح، ١١٦-١١٨.

(٣) انظر: مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم، الموصلي، ٢/٦٩٠ .

وَٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهِنَّۚ وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفۡقَهُونَ تَسۡبِيحَهُمۡ ﴾الإسراء: ٤٤[١]، وقد أثبتت النصوص الشرعية خطاب الله للجماد، وإدراك الجماد لذلك الخطاب.

وعليه: فإخبار النبي ﷺ في الحديث عما قاله القلم حين أُمر بالكتابة، يدل على حقيقة أمر الله للقلم، وحقيقة كلام القلم، وعلى إدراكه الذي أودعه الله فيه، حتى سأل ربه استفسارًا عما يكتب[٢]. يقول الشيخ محمد بن صالح العثيمين ﷺ في شرحه لقوله النبي ﷺ:" **إن أول ما خلق الله القلم، فقال له: اكتب. قال: رب وماذا أكتب؟! قال: اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة**"[٣]: (أخبر النبي ﷺ **أن الله** لما خلق القلم قال له: اكتب، قال رب: وماذا أكتب؟ قال: اكتب ما هو كائن، فجرى في تلك الساعة بما هو كائن إلى يوم القيامة، فأمر الله القلم أن يكتب؛ **ولكن كيف يوجه الخطاب إلى الجماد؟ الجواب عن ذلك: نعم، من الله يصح؛ لأنه هو الذي يُنطق الجماد، ثم إن الجماد بالنسبة إلى الله عاقل، يصح أن يوجه إليه الخطاب، قال تعالى:﴿ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٞ فَقَالَ لَهَا وَلِلۡأَرۡضِ ٱئۡتِيَا طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهٗا قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ ﴿١١﴾ ﴾** فصلت: ١١، **فوجه الخطاب إليهما، وذكر جوابهما، وكان بجمع العقلاء (طائعين) دون**

---

(١) انظر: عبودية الكائنات لرب العالمين، التوني، ٢٣٤-٣٣٧.

(٢)انظر: عبودية الكائنات لرب العالمين، التوني،٣٨١.

(٣)أخرجه بهذا اللفظ أبو داود، كتاب السنة، باب في القدر، ٥٢/٥، ط. دار ابن حزم، وصححه الشيخ الألباني، انظر: صحيح سنن أبي داود١٤٨/٣، وأخرجه الإمام أحمد في المسند، بلفظ:" إن أول ما خلق الله تبارك وتعالى القلم، ثم قال: اكتب. فجرى في تلك الساعة بما هو كائن إلى يوم القيامة" ولفظ:" أول ما خلق الله تبارك وتعالى القلم، ثم قال له: اكتب. قال وما أكتب؟ قال: فاكتب ما يكون وما هو كائن إلى أن تقوم الساعة".برقم(٢٢٦٠٤)،(٢٢٦٠٦)،٣٩٦/١٦-٣٩٨، ط. دار الحديث، وأخرجه الترمذي بلفظ:" إن أول ما خلق الله القلم، فقال: اكتب. فقال: ما أكتب؟! قال: اكتب القدر ما كان، وما هو كائن إلى الأبد". كتاب القدر عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الرضا بالقضاء، ٣٩٨/٤، ط.دار الكتب العلمية، وصححه الشيخ الألباني، صحيح سنن الترمذي،٢٢٩/٢. ولفظ: " إن أول ما خلق الله القلم، فقال له: اكتب. فجرى بما هو كائن إلى الأبد.." وقال:(هذا حديث حسن صحيح غريب)، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة ن،٣٤٨/٥، ط.دار الغرب الإسلامي، وصححه الشيخ الألباني، انظر: صحيح سنن الترمذي١٢٣/٣.

(طائعات))[1]. **(وقال تعالى:** ﴿ قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ﴿٦٩﴾ ﴾ الأنبياء: ٦٩، **فكانت كذلك. وقال تعالى:** ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾ سبأ: ١٠، **فكانت الجبال تؤوب معه. والحاصل أن الله أمر القلم أن يكتب، وقد امتثل القلم، لكنه أشكل عليه ماذا يكتب؛ لأن الأمر مجمل، فقال: ما أكتب؟ أي: أي شيء أكتب؟ قال؛ أي: الله. اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة: فكتب القلم بأمر الله ما هو كائن إلى يوم القيامة. فانظر كيف علم القلم ماذا يكون إلى يوم القيامة، فكتبه؛ لأن أمر الله ﷻ لا يرد)**[2].

٣- **توقف بعض الشيعة في حقيقة اللوح والقلم، باطل،** لأمور:

- أن الواقفة في حقيقة اللوح والقلم هم في الباطن يوافقون النفاة أو يقرونهم، ويعارضون المثبتة الذين أثبتوا ما دلت عليه النصوص، ولذلك تجدهم يقولون : (من البديهي أن لوحًا جسمانيًا لا يسع كتابة ما يستقبل نفسه وأجزاؤه من الحالات والقصص في أزمنة غير متناهية وإن كبر ما كبر فضلاً عن شرح حال كل شيء في الأبد الغير المتناهي) [3] .
- أن الوقوف في حقيقة اللوح والقلم جهل وعي؛ لأن النصوص الشرعية بيّنت حقيقتهما، لنثبتها ونؤمن بها، فوقوفنا عن إثباتها ونفيها عدول عن المقصود من النصوص الشرعية، فإن الشارع ما بيّن لنا إلا لنثبت ما بينه، ولا نقف في ذلك[4].
- أن مسلك الوقوف منافٍ لما يجب على المسلم سلوكه؛ فمن المعلوم أنه يجب على الخلق الإقرار بما جاء به النبي ﷺ، فما جاء به القرآن العزيز أو السنة الصحيحة وجب على الخلق الإقرار به جملة وتفصيلاً عند العلم بالتفصيل؛ فلا يكون الرجل مؤمنًا حتى يقر بما جاء به النبي ﷺ، وهو تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله[5].

---

(١) شرح الأربعين النووية، ابن عثيمين، ٥١، شرح العقيدة الواسطية، ابن عثيمين، ١٩٨/٢-١٩٩.

(٢)شرح العقيدة الواسطية، ابن عثيمين، ١٩٩/٢.

(٣)صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ٢١٧/١-٢١٨.

(٤) انظر: النصيحة في صفات الرب، للواسطي، ٣٧.

(٥) انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٥٤/٥.

- أن مسلك الوقوف يفضي إلى تعطيل ما دلت عليه النصوص من المسائل سواء كانت في العقائد أو الأحكام[١][٢].

٤- تأويل بعض الشيعة اللوح المحفوظ بالعلم، أو بالمشيئة أو بالقرآن، باطل؛ لأمور:

- مخالفة هذا التأويل للكتاب والسنة وإجماع الأمة!
- أن القرآن كلام الله، وكلام الله وعلمه، ومشيئته من صفاته، وليس شيء منها مخلوق، واللوح المحفوظ مخلوق كما جاء في قول ابن عباس رضي الله عنهما:" إن الله خلق لوحًا محفوظًا.."[٣].
- أن صفات الله تعالى أزلية، واللوح المحفوظ ليس أزليًا، يقول ابن تيمية رحمه الله:(والكتاب-في نفسه- ليس أزليًا)[٤].
- أن علم الله تعالى وسع كل شيء، قال تعالى:﴿ **وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا** ﴾الأعراف: ٨٩، وقال:﴿ **رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا** ﴾ غافر: ٧، فالله تعالى يعلم نفسه ويعلم ما كان، وما يكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون، وليس كل معلوم الله مكتوب؛ فالذي كُتب في اللوح ما كان وما يكون إلى يوم القامة، وهو متناهٍ، وعلم الله تعالى أعم وأشمل.
- أن القرآن مكتوب في اللوح المحفوظ، قال تعالى:﴿ **بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴿٢٢﴾** ﴾ البروج: ٢١ – ٢٢، يقول شيخ الإسلام :(**إن القرآن العربي منزل من الله،...مكتوب في اللوح المحفوظ قبل نزوله** كما قال تعالى: ﴿ **بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِي لَوْحٍ**

---

(١) انظر: روضة الناظر وجنة المناظر، ابن قدامة المقدسي،٤٣٢/٢.

(٢)انظر: مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات، القاضي،١٣٣-١٣٧.

(٣)أخرج الحديث موقوفًا عن ابن عباس: الصنعاني في تفسيره٢٦٣/٣-٢٦٤، وابن جرير في تفسيره، ٢١٥/٢٢، ط. دار هجر، وعزاه السيوطي في الدر المنثور إلى ابن المنذر وابن مردويه وغيرهم، الدر المنثور٧/ ٦٩٩، وقد صحح وقفه على ابن عباس الحاكم بقوله:(صحيح الإسناد، ولم يخرجاه)، وتعقبه الذهبي فقال:(اسم أبي حمزة ثابت، وهو واه بمرة) المستدرك، الحاكم، رقم(٣٧٧١)٥١٦/٢، وقال الألباني في وقفه:(إسناده يحتمل التحسين)، شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز، الألباني، صفحة٢٦٣. انظر: المباحث العقدية المتعلقة باللوح المحفوظ والقلم، العامري، حاشية(١)، صفحة١٥٧.

(٤) مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٣٠٧/١٦.

﴿مَّحۡفُوظِۭ ﴿٢٢﴾﴾ البروج: ٢١ – ٢٢، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ ﴿٧٧﴾ فِي كِتَٰبٖ مَّكۡنُونٖ ﴿٧٨﴾ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾﴾ الواقعة: ٧٧ – ٧٩، وقال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا تَذۡكِرَةٞ ﴿١١﴾ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ﴿١٢﴾ فِي صُحُفٖ مُّكَرَّمَةٖ ﴿١٣﴾ مَّرۡفُوعَةٖ مُّطَهَّرَةِۭ ﴿١٤﴾ بِأَيۡدِي سَفَرَةٖ ﴿١٥﴾ كِرَامِۭ بَرَرَةٖ ﴿١٦﴾﴾ عبس: ١١ – ١٦، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ فِيٓ أُمِّ ٱلۡكِتَٰبِ لَدَيۡنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴿٤﴾﴾ الزخرف: ٤،)[1]. وعليه فلا يصح تأويل اللوح المحفوظ بالقرآن!

٥- **تأويل بعض الشيعة اللوح المحفوظ بالكون، أو عالم الخلق، باطل،** لمخالفته الصريحة الظاهرة لنصوص الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة الدال على أن اللوح المحفوظ كتابٌ خلقه الله وكتب فيه ما كان وما يكون إلى يوم القيامة.

٦- **استخدام بعض الشيعة أسرار الحروف في تفسير معنى اللوح والقلم، باطل،** وهو سبيل لهدم الدين، والتلاعب بمعاني النصوص الشرعية، فإنه لا يجوز أن يفرق حروف الكلمة المجتمعة فيقال: الألف من كذا، واللام من كذا.. ولا يفعل ذلك إلا ملحد يريد شين الإسلام، أو فاسق قليل المبالاة بالدين، أو جاهل في غاية الجهل![2]

٧- **تأويل بعض فلاسفة الشيعة اللوح المحفوظ بالعالم النفسي، أو العقل الفعال أو عقل الكل أو النفس الكلية أو العرش، ولوح المحو والإثبات بالنفس المنطبعة، والقلم بالعالم العقلي أو العقل الأول، أو الصادر الأول، أو العقل الكلي، أو النفس الكلية أو العرش أو الروح الأعظم، باطل؛ لأمور:**

- أن هذا التأويل مبني على نظرية الفيض أو الصدور، والتي دل على بطلانها الشرع والعقل! يقول شيخ الإسلام:(هؤلاء الذين حملوا كلام الرسل على ما يوافق قول المتفلسفة يجعلون اللوح المحفوظ هو النفس الفلكية، كما يجعلون العقل والقلم هو العقل الأول)[3]، (ثم لم يقيموا على ثبوت

---

(١) الرسالة البعلبكية، ابن تيمية، ١٦٥-١٦٦.

(٢) انظر: الموضوعات لابن الجوزي، ١/ ٢٠٤-٢٠٥. للاستزادة: انظر: أسرار الحروف حساب الجمل، عرض نقد، طارق القحطاني.

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ابن تيمية، ٤٣/٥.

شيء من ذلك دليلاً، ولا دليل مما دلت عليه الكتب الإلهية، فإن النفس الفلكية والعقول العشرة لم ينطق بها كتاب ولا رسول، بل ولا دل عليها دليل عقلي، وأدلة المتفلسفة عليها ضعيفة، وإنما دل العقل على ما أخبرت به الرسل..)[١].

- أن الذي ثبت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة أن اللوح المحفوظ كتاب حقيقي، خلقه الله، وكتب فيه كل شيء، وأن القلم قلم حقيقي، خلقه الله، وأمره بأن يكتب، فامتثل وجرى بما هو كائن إلى يوم القيامة، ولم يُثبت للوح والقلم، إبداع العالم، ولا أنه يفيض عنهما علم المكاشفات كما يدعي الفلاسفة!! وبهذا يظهر المنافاة بين مفهوم اللوح والقلم الشرعي وبين تأويل الفلاسفة لهما بالعقول والنفوس والأفلاك. يقول شيخ الإسلام: (الأحاديث التي في الصحاح، والسنن، والمسانيد، والآثار التي عن الصحابة والتابعين تُبيّن أن هذا القلم ليس ما يدعيه هؤلاء أنه الذي يسمونه العقل الأول أو الفعال: فإنه أمره أن يكتب فقط لا أن يفعل شيئًا غير ذلك، والعقل عندهم أبدع جميع الكائنات. وأمره بالكتابة ففرغت تلك الكتابة، كما قال: "فرغ الله من المقادير وأمور الدنيا قبل أن يخلق السماوات والأرض"[٢]، وعندهم القلم إذا فسروه بالعقل الذي ينقش العلوم في قلوب بني آدم كتابته دائمة، كلما حدث إنسان كتب في قلبه ما يكتبه إلى موته، وكذلك إن فسروه بالعقل الأول فإن كتابته دائمة. كما أنه كتب في الذكر المقادير قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وعندهم أن العقل مقارن للسماوات لم يتقدمها)[٣]. ويقول: (وهؤلاء يجعلون العقول كالذكور، والنفوس كالإناث....و..يسمون العقل القلم، ويسمون النفس الفلكية اللوح، ويدعون أن ذلك هو اللوح المحفوظ في كلام الله ورسوله)[٤] و(قول هؤلاء .. المتفلسفة القرامطة أن اللوح المحفوظ وهو العقل الفعال أو النفس الكلية وذلك ملك من الملائكة وأن حوادث الوجود منتقشة فيه فإذا اتصلت به النفس الناطقة فاضت

---

(١)الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ابن تيمية، ٤٢/٥.وانظر: الرد على الشاذلي، ابن تيمية، ١٣٢-١٤١.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ ابن منده في كتاب التوحيد، برقم(١١)، ٩٣، والبيهقي في القضاء والقدر، برقم(٦)،١٨٣/١-١٨٤، والأسماء والصفات، برقم(٧٩٩)،٢٣٤/٢، وقال: (رواه مسلم في الصحيح عن محمد بن سهل بن عسكر التميمي عن ابن أبي مريم).

(٣) بغية المرتاد، ابن تيمية، ٢٩٤-٢٩٥، بتصرف يسير.

(٤) الرد على الشاذلي، ابن تيمية، ١٣٨-١٤١.

عليها...كل من علم ما جاء به **الرسول يعلم بالاضطرار أن مراده باللوح المحفوظ ليس هو هذا ولا اللوح المحفوظ ملك من الملائكة باتفاق المسلمين)**[1].

- أن تسمية اللوح المحفوظ والقلم عقلاً أو نفسًا أو فلكًا مما يُعلم بالاضطرار أنه ليس من لغة العرب، ولا قاله أحد معتبر من مفسري القرآن والحديث، بل هو مما يعلم بطلانه بالضرورة من دين الإسلام[2].
- أن القول بأن اللوح المحفوظ والقلم عقل أو نفس أو فلك محاولة بائسة باطلة للجمع بين الفلسفة وعلم الهيئة، وبين الشريعة.

٨- **ادعاء بعض عرفاني الشيعة أن اللوح والقلم مظاهر بعض الأسماء الإلهية، باطل،** وهو مبني على القول بوحدة الوجود، وأنه ليس في الوجود سوى الله تعالى، وكل الموجودات إنما هي مظاهر وتجليات له سبحانه! و أن الأسماء الإلهية هي المعاني التي تتجلى في الوجود بصور الموجودات![3] –تعالى الله عما يقولون علوًا كبيرًا–وهذا القول جحود لله ولأسمائه ولصفاته وخلقه وأمره وهو إلحاد في أسماء الله وآياته![4]

٩- **تأويل بعض عرفاني الشيعة القلم بالروح الأعظم المحمدي أو الحقيقة المحمدية أو الإنسان الكبير، باطل،** وهو مبني على أساسين إلحاديين، هما: فكرة وحدة الوجود، ونظرية الفيض والصدور، فليس في الوجود سوى الله تعالى، وكل الموجودات إنما هي مظاهر وتجليات له سبحانه، وأول تلك الموجودات وأكملها وأتمها هو الحقيقة المحمدية والإنسان الكامل! –كما يدعون–.

١٠- **تأويل الشيعة اللوح والقلم بمحمد أو فاطمة أو الأئمة،** غلو فاضح، وكذب بارد!

---

(١)بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية، ابن تيمية، ٣٢٦.

(٢) انظر: الصفدية، ابن تيمية، ٢/٨٠.

(٣) انظر: تعليق أبو العلا عفيفي على فصوص الحكم لابن عربي، ٢/٢٥٣-٢٥٤.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٢/٢١٥.

وخلاصة القول: أن الشيعة خالفوا الحق في موقفهم من حقيقة اللوح والقلم، وأولوهما بتأويلات كلامية أو فلسفية بل أقحموا غلوهم في الأئمة عند الكلام عن حقيقتهما؛ فأولوا اللوح والقلم بهم!

وكل ذلك يُعد جناية على النصوص، وتحريفًا لها عن المعنى الصحيح المراد منها، فقد أثبت أولئك للنصوص الشرعية معنى فاسد لا يليق بها، فحرفوا الكلم عن مواضعه، وابتدعوا في دين الله ما ليس منه، بل ما هو مباين له ومناقض!

الوجه الثاني: نقد موقف الشيعة الإمامية من صفات اللوح والقلم:

أولاً: نقد قول الشيعة الإمامية في مادة خلق اللوح المحفوظ والقلم:

سبق البيان بتناقض مرويات الشيعة وأقوالهم في مادة خلق اللوح المحفوظ والقلم، والحق الذي دلت عليه النصوص:

- أن اللوح المحفوظ مخلوق من درة (لؤلؤة) بيضاء، وله دَفَّتان من ياقوتة حمراء، وأن كتابه -أي: مكتوبه[1]- من نور، وأن عرضه ما بين السماء والأرض[2]. يقول ابن عباس ﷺ:" إن الله خلق لوحًا محفوظًا من درّة بيضاء، دفتاه ياقوتة حمراء، قلمه نور، وكتابه نور، عرضه ما بين السماء والأرض، ينظر فيه كلّ يوم ثلاث مئة وستين نظرة، يخلق بكل نظرة، ويُحيي ويميت، ويُعزّ ويُذلّ، ويفعل ما يشاء".
- أن القلم مخلوق من نور، وأن طوله أو عظمه كما بين السماء والأرض، يقول ابن عباسﷺ:" قلمه نور "، ويقول: "إن الله خلق العرش فاستوى عليه، ثم خلق القلم فأمره ليجري بإذنه، وعظم القلم **كقدر ما بين السماء والأرض**"[3].وفي لفظ عنه:" وهو **قلم من نور طوله كما بين**

---

(١) انظر: فيض القدير، المناوي، ٢/٢٣٣.

(٢)انظر: المباحث العقدية المتعلقة باللوح المحفوظ والقلم، العامري، ١٥٧-١٦٠.

(٣)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٦/١٣٨-١٣٩، وانظر: المعجم الكبير، الطبراني، برقم(١٠٥٩٥)، ١٠/٣٠٣، قال الهيثمي:(رواه الطبراني، وفيه الضحاك ضعفه جماعة ووثقه ابن حبان، وقال: لم يسمع من ابن عباس، وبقية رجاله وثقوا).بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد، برقم(١١٧٩٨)،٧/٣٩٢-٣٩٣.

السماء والأرض"[1]، وفي لفظ عنه: "إن أول ما خلق الله ﷻ القلم..فتصور قلمًا من **نور، ظله ما بين السماء والأرض**"[2].

- **أن ادعاء الشيعة في اللوح والقلم أنهما خلقا من نور النبي أو الأئمة، كذب بارد،** فإن النبي والأئمة من البشر، وأصل خلق البشر من طين، فلم يخلقوا من نور، ولم يخلق من نورهم القلم ولا اللوح ولا غير ذلك![3]

ثانيًا: نقد قول الشيعة في وقت خلق اللوح والقلم:

سبق البيان بتناقض مرويات الشيعة وأقوالهم في وقت خلق اللوح المحفوظ والقلم، والحق الذي دلت عليه النصوص:

- **أن القلم خُلق بعد خلق العرش وقبل خلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة،** يقول شيخ الإسلام:(عن النبي ﷺأنه قال: " أول ما خلق الله القلم فقال له: اكتب قال: وما أكتب. قال: ما هو كائن إلى يوم القيامة" **فهذا القلم خلقه لما أمره بالتقدير المكتوب قبل خلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان مخلوقًا قبل خلق السموات والأرض وهو أول ما خلق من هذا العالم وخلقه بعد العرش كما دلت عليه النصوص وهو قول جمهور السلف)**[4]. ويقول ابن القيم:(اختلف العلماء: هل "القلم" أول المخلوقات أو "العرش"؟ على قولين، .. **أصحهما أن "العرش" قبل "القلم"** ؛ لما ثبت في "الصحيح" .. قال رسول الله ﷺ: "قدر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وعرشه على الماء"[5]. **فهذا صريح في أن التقدير وقع بعد خلق "العرش"، والتقدير وقع عند أول خلق القلم)**[6].
ويقول:(كتابة القلم للقدر كان في الساعة التي خُلق فيها)[7].

---

(١)تفسير القرطبي، ١٨/ ٢٢٥.

(٢)الإبانة لابن بطة، الكتاب الثاني(القدر)، برقم(١٣٧٦)،١/ ٣٤٠-٣٤١، الشريعة، الآجري ، برقم(٣٤٨)، ٢/٧٦٨.

(٣)انظر: المباحث العقدية المتعلقة باللوح المحفوظ والقلم، عادل العامري، ٤٠٦-٤١٨.

(٤)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١٨/ ٢١٣.

(٥) مسلم، كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام، ٤/ ٢٠٤٤.

(٦)التبيان في أيمان القرآن، ابن القيم، ١/ ٣٠٤.

(٧) شفاء العليل، ابن القيم، ١/٥٦.

- **أن اللوح المحفوظ خلق بعد خلق القلم والدواة؛** فعن ابن عباس ﷺ أنه قال:" **إن أول ما خلق الله ﷻ القلم، ثم النون وهي الدواة، ثم خلق الألواح،** فكتب الدنيا وما يكون فيها حتى تفنى، من كل خلق مخلوق أو عمل معمول من بر أو فجور..."[١]. وعنه أنه قال: "**أول ما خلق الله القلم** فأخذه بيمينه، وكلتا يديه يمين، وخلق النون، وهي الدواة، **وخلق اللوح،** فكتب فيه، ثم خلق السموات، فكتب ما يكون من حينئذ في الدنيا إلى أن تكون الساعة من خلق مخلوق أو عمل معمول بر أو فجور، وكل رزق حلال أو حرام رطب أو يابس"[٢].

ثالثًا: نقد قول الشيعة في مكان اللوح المحفوظ:

سبق البيان بتعدد مرويات الشيعة وأقوالهم في مكان اللوح المحفوظ، والحق الذي دلت عليه النصوص: أن مكان وجود اللوح المحفوظ عند الله فوق السموات. يقول شيخ الإسلام:(اللوح المحفوظ فوق السموات)[٣]. ويقول الإمام أحمد :(وقد عرف أهل العلم أن فوق السموات السبع: الكرسي، والعرش، واللوح المحفوظ..)[٤].

وحقيق بالذكر هنا أن إقرار بعض الشيعة بأن اللوح المحفوظ عند الله ينبغي أن لا يُفهم منه ما يُفهم من كلام السلف الصالح في مسألة مكان وجود اللوح المحفوظ؛ لأن عامة الشيعة ينفون صفة العلو عن الله تعالى، وينفون أن تكون هذه العندية عندية مكان. والحق: إثبات العلو والفوقية لله تعالى، ومن دلائل ذلك تصريح النصوص الشرعية بأن الله تعالى في السماء، وتصريحها باختصاص بعض الأشياء بأنها عنده[٥]، ومنها: اللوح المحفوظ، كما ورد في قوله تعالى:﴿ يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩، وقوله:﴿ وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ

---

(١)أخرجه ابن بطة، في الإبانة، الكتاب الثاني،(القدر)، برقم(١٣٧٥)،١/٣٣٩-٣٤٠.

(٢) عزاه السيوطي إلى ابن أبي شيبة وابن المنذر. الدر المنثور، السيوطي، ٨/ ٢٤٢.

(٣) بغية المرتاد، ابن تيمية، ٣٢٧.

(٤) الرد على الزنادقة والجهمية، الإمام أحمد، ٤١.

(٥) انظر: معارج القبول بشرح سلم الوصول، حكمي، ١/١٥٤-١٥٩.

حَكِيمٌ ﴿٤﴾ ﴾ الزخرف: ٤. وبهذا يُعلم أن في كلام الشيعة عن مكان وجود اللوح لوثة من لوثات مذهبهم الكلامي المتأثر بالجهمية والمعتزلة![1]

رابعًا: نقد قول الشيعة في اطلاع الخلق على اللوح المحفوظ والعلم بما فيه:

ادعى الشيعة اطلاع بعض الخلق على اللوح؛ واختلفوا في تحديدهم، فمنهم من أثبت اطلاع الملائكة على اللوح، وزعم أن الملائكة تحفظ الوحي منه ثم تلقيه إلى الأنبياء، ومنهم من أثبت اطلاع الأنبياء على اللوح، ومنهم من أثبت اطلاع النبيﷺ وفاطمة والأئمة على اللوح وادعى اختصاصهم بذلك، ومنهم من أثبت اطلاع الكمل من المؤمنين على اللوح. وكل ذلك باطل، وسيكون الرد عليهم من جوانب:

الجانب الأول: أن الاطلاع على اللوح المحفوظ والعلم بما فيه؛ من الغيب الذي استأثر الله بعلمه، وقد دلت على ذلك النصوص الشرعية؛ قال تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ ﴾ الواقعة: ٧٧ – ٧٨، أي: مستور عن أعين الخلق[2]، **وقال: ﴿ أَمْ عِندَهُمُ ٱلْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُبُونَ ﴿٤٧﴾ ﴾** القلم: ٤٧، أي: **أعندهم اللوح المحفوظ الذي فيه نبأ ما هو كائن!! وسماه غيبًا لأنه كُتب فيه ما غاب عن العباد** [3].

---

(١) يقول شيخ الشيعة الصدوق: (**العلي: معناه القاهر**، فالله العلي ذو العلى والعلاء والتعالي أي ذو القدرة والقهر والاقتدار ، ..**ومعنى الارتفاع والصعود والهبوط عن الله تبارك وتعالى منفي**) التوحيد، الصدوق، ١٩٨-١٩٩، ويقول ابن فهد الحلي: (**إنه تعالى لا مكان له**، إذ لو كان له مكان لم يكن قريبًا من كل من يناجيه!). عدة الداعي ونجاح الساعي، ابن فهد الحلي، ١٣ – ١٥، ويقول شيخهم البروجردي:(إن المراد بالعندية عندية القرب والشرف، لا عندية المكان والجهة)، تفسير الصراط المستقيم، حسين البروجردي، ١٨٤/٥، وقد أيدوا قولهم بروايات كثيرة افتروها على لسان أئمتهم، منها: ما نسبوه إلى علي بن أبي طالب أنه قال:" ربنا لا يوصف بمكان ولا بزوال، بل لم يزل بلا مكان و لا يزال" التوحيد، الصدوق، ٣١٠، الوافي، الفيض الكاشاني، ٣٦١/١، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ١٣٢/٣٨،وما نسبوه إلى الرضا أنه قال: "إن الله تبارك وتعالى لا يوصف بمكان"، عيون أخبار الرضا، الصدوق، ١٠٦/١، الاحتجاج، الطبرسي، ١٩٠/٢، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٤/٤.

(٢) انظر: تفسير الطبري٣٦٣/٢٢، ط. دار هجر، تفسير السعدي٨٣٦.

(٣) انظر: تفسير الطبري ١٩٩/٢٣، ط. دار هجر، تفسير السمعاني٣١/٦.

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام :(اللوح المحفوظ لا يطلع عليه غير الله)[١].

ويقول: (وليس لأحد اطلاع على اللوح سوى الله)[٢].

ويقول الشيخ عبد الرحمن حسن آل الشيخ[٣]:(الإحاطة بما في اللوح المحفوظ علمًا ليس إلا لله وحده)[٤].

ويقول الشيخ عبد العزيز بن باز:[٥] (فاللوح المحفوظ لا يطلع عليه إلا اللهﷻ هو الذي جعله، وهو الذي يطلع عليه، ومن زعم أنه يعلم ما فيه فهو كافر يُستتاب من ولاة الأمر، فإن تاب وإلا وجب قتله حماية للمسلمين من شره وفتنته)[٦].

ويقول الشيخ الألباني[١]في تعليقه على العقيد الطحاوية عن اللوح المحفوظ:(**هو من الغيب الذي يجب الإيمان به،** ولا يعرف حقيقته إلا الله، **واعتقاد أن بعض الصالحين يطلعون على ما فيه كفر بالآيات والأحاديث المصرحة بأنه لا يعلم الغيب إلا الله تعالى)**[٢].

---

(١) الرد على المنطقيين، ابن تيمية، ٤٧٤.

(٢)المستدرك على مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١/١٣٧.

(٣)الشيخ عبد الرحمن بن حسن بن محمد ابن عبد الوهاب آل الشيخ، ولد في الدرعية سنة١١٩٣هـ، وتربى في حجر جده، وتتلمذ عليه، وعلى غيره من علماء الدرعية ومصر، توفي سنة١٢٨٥هـ، من تصانيفه: فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، مختصر العقل والنقل، قرة عيون الموحدين. انظر: الأعلام للزركلي٣/٣٠٤، علماء نجد خلال ثمانية قرون، البسام، ١/١٨٠-٢٠١.

(٤)الرسالة الثالثة عشرة: بيان المحجة في الرد على اللجة، للشيخ عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، ضمن مجموعة التوحيد١/٤١٥.

(٥)هو شيخ الإسلام والمسلمين في هذا العصر، الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله آل باز، ولد في الرياض عام/ ١٣٣٠ هـ، وتوفي في الطائف؛ فجر الخميس، لسبع وعشرين ليلة خلت من شهر محرم، عام/ ١٤٢٠ هـ، محدث فقيه، كان مفتي عام المملكة العربية السعودية، ورئيس المجمع الفقهي، كان : حسن الخلق، كريمًا، عابدًا، عالمًا، إمامًا، زهدًا، ورعًا حريصًا على نشر عقيدة السلف الصالح، نذر نفسه لخدمة الإسلام والمسلمين، ونصرة قضاياهم، من مصنفاته: العقيدة الصحيحة وما يضادها، وجوب العمل بسنة رسول الله ﷺ وكفر من أنكرها، وجوب تحكيم شرع الله ونبذ ما خالفه، التحذير من البدع، وغيرها. انظر: كوكبة من أئمة الهدى ومصابيح الدجى، القريوتي ، ١٣٩-١٧٩.

(٦) فتاوى نور على الدب، لابن باز، إعداد الطيار، الموسى، ١/١٧١-١٧٢.

ولا يتنافر ما سبق مع **ورد من اطلاع الله لكتبة المقادير**[٣]، **وإسرافيل على ما يشاء من اللوح المحفوظ**[٤]، **فإنه سبحانه لا يطلع على غيبه أحد إلا من شاء من عباده، يطلعه سبحانه بما شاء، وليس لأحد أن يقيس على كتبة المقادير وإسرافيل أحد من الخلق، فيدعي فيه الاطلاع على اللوح!.**

الجانب الثاني: أن جبريلﷺ سمع القرآن من الله، ولم يحفظه من اللوح المحفوظ، قال تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ ﴾

=

(١)محدث العصر ريحانة الشام المحدث الإمام أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن نوح نجاتي بن آدم الألباني، ولد سنة ١٣٣٢ هـ، وتوفي سنة ١٤٢٠ هـ، كان شديد الغيرة على السنة النبوية، شديد الحب لها، شديد التمسك بها، تقيًا ورعًا، لا تأخذه في الحق لومة لائم، من مؤلفاته: تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد، الذب الأحمد عن مسند الإمام أحمد، الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام، التوسل أنواعه وأحكامه، وغيرها. انظر: كوكبة من أئمة الهدى ومصابيح الدجى، القريوتي،١٨٥-٢٧٦، كتاب الإمام المجدد العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني، عمر أبو بكر.

(٢) العقيدة الطحاوية شرح وتعليق الألباني، ٥٣.

(٣)روي عن ابن عباس ﷺأنه قال :" تكتب الملائكة أعمال العباد، ثم تصعد بها إلى السماء، فيقابلون الملائكة الذين في ديوان الأعمال على ما بأيدي الكتبة **مما قد أبرز لهم من اللوح المحفوظ في كل ليلة قدر،** مما كتبه الله في القدم على العباد قبل أن يخلقهم، فلا يزيد حرفًا ولا ينقص حرفًا، ثم قرأ:﴿ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٢٩﴾ ﴾ الجاثية: ٢٩ " تفسير ابن كثير٧/ ٢٧١. وأخرجه بلفظ آخر عن ابن عباس الطبراني في معجمه الكبير رقم (١٠٥٩٥)، ٣٠٣/١٠، وقال الهيثمي:(رواه الطبراني، وفيه الضحاك: ضعفه جماعة ووثقه ابن حبان، وقال: لم يسمع من ابن عباس، وبقية رجاله وثقوا). بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد، رقم(١١٧٩٨)، ٣٩٣/٧.

(٤)كما في الحديث:" هذا إسرافيل خلقه الله .. بين يديه اللوح المحفوظ، **فإذا أذن الله بشيء في السماء أو في الأرض ارتفع ذلك اللوح فضرب جبهته فينظر فيه:** فإن كان من عملي أمرني به، وإن كان من عمل ميكائيل أمره به، وإن كان من عمل ملك الموت أمره به". ، أخرجه ابن أبي شيبة في كتاب العرش، برقم(٧٥)،٤٦٠-٤٦٣، وصححه محقق الكتاب بمجموع طرقه، والطبراني في المعجم الكبير، برقم(١٢٠٦١)، ٣٧٩/١١-٣٨٠، وقال الهيثمي:(رواه الطبراني وفيه محمد بن أبي ليلى وقد وثقه جماعة ولكنه سيئ الحفظ، وبقية رجاله ثقات).بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد، الهيثمي، برقم(١٤٢١٢)،٥٨٣/٨، وأخرجه أبو الشيخ في العظمة برقم(٢٩١)،٧٠٠-٧٠٣، وصححه محقق الكتاب بمجموع طرقه، وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان برقم(١٥٥)،٣١٥/١-٣١٦، وضعفه محققه، وحسنه السيوطي في الدر المنثور١/٢٢٦.

الشعراء: ١٩٢ – ١٩٤، وقال تعالى:﴿ قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ﴾ النحل: ١٠٢، وروح القدس جبريل عليه السلام[١] يقول شيخ الإسلام: (قوله:﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا ﴾الأنعام: ١١٤، يتناول نزول القرآن العربي على كل قول، وقد أخبر:أن الذين آتاهم الكتاب يعلمون أنه منزل من ربك بالحق، إخبار مستشهد بهم لا مكذب لهم،...**فعلم أن القرآن العربي منزل من الله، لا من الهواء، ولا من اللوح المحفوظ، ولا من جسم آخر، ولا من جبريل، ولا من محمد، ولا غيرهما ... وهذا لا ينافي...أنه مكتوب في اللوح المحفوظ قبل نزوله** كما قال تعالى: ﴿ بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ ﴿٢٢﴾ ﴾ البروج: ٢١ – ٢٢، وقال تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾ ﴾ الواقعة: ٧٧ – ٧٩، وقال تعالى:﴿ كَلَّآ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ﴿١١﴾ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ﴿١٢﴾ فِى صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ﴿١٣﴾ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍۭ ﴿١٤﴾ بِأَيْدِى سَفَرَةٍ ﴿١٥﴾ كِرَامٍۭ بَرَرَةٍ ﴿١٦﴾ ﴾ عبس: ١١ – ١٦، وقال تعالى:﴿ وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ ﴿٤﴾ ﴾ الزخرف: ٤، **فإن كونه مكتوبًا في اللوح المحفوظ، وفي صحف مطهرة بأيدي الملائكة، لا ينافي أن يكون جبريل نزل به من الله، سواء كتبه الله قبل أن يرسل به جبريل أو بعد ذلك، وإذا كان قد أنزله مكتوبًا إلى بيت العزة، جملة واحدة، في ليلة القدر فقد كتبه كله قبل أن ينزله.** والله تعالى يعلم ما كان وما يكون وما لا يكون أن لو كان كيف كان يكون، وهو سبحانه قد قدر مقادير الخلائق، وكتب أعمال العباد قبل أن يعملوها، كما ثبت ذلك في صريح الكتاب والسنة وآثار السلف،.....فإذا كان ما يخلقه بائنًا عنه قد كتبه قبل أن يخلقه، فكيف يُستبعد أن يكتب كلامه الذي يرسل به ملائكته قبل أن يرسلهم به؟!)[٢].

إذا تقرر ما سبق فإن ما لمح به الشيعة من أن جبريل حفظ القرآن من اللوح المحفوظ ولم يسمعه من الله باطل لأمور[٣]:

---

(١)انظر: المباحث العقدية المتعلقة باللوح المحفوظ والقلم، العامري، ٢٧٩-٢٨٠.

(٢) الرسالة البعلبكية، ابن تيمية، ١٦٥-١٦٧.

(٣) انظر: موقف الرازي من القضاء والقدر، أنفال إمام، ١/٥٢٧-٥٣١.

١- أن هذا القول مبني على أصل فاسد، هو قولهم إن القرآن مخلوق[١]، يقول الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ[٢]:(القائلون بخلق القرآن منهم من يقول: خلقه في اللوح المحفوظ، وأخذ جبريل ذلك المخلوق من اللوح المحفوظ، وجاء به إلى محمد ﷺ..)[٣].

٢- أن هذا القول معارض للآيات الدالة على أن القرآن الكريم تنزيل من الله، نزل به جبريل من الله:

قال تعالى:﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾ ﴾ السجدة: ٢ ، وقال: ﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴿١﴾ ﴾ الزمر: ١، وقال:﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴿٢﴾ ﴾ غافر: ٢، وقال:﴿ تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٢﴾ ﴾ فصلت: ٢، وقال:﴿ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾ تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٠﴾ ﴾ الواقعة: ٧٧ – ٨٠.

فبيّن سبحانه في غير موضع أن القرآن منزل منه، فمن قال: إنه منزل من بعض المخلوقات كاللوح والهواء، فهو مفتر على الله، مكذب لكتاب الله، متبع لغير سبيل المؤمنين[٤]. وقد أخبر سبحانه أن أهل الكتاب يعلمون أن القرآن منزل من الله، فقال: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ﴾الأنعام: ١١٤، وهذا إخبار مستشهد بهم لا مكذب لهم، فإنه أخبر: أنهم يعلمون ذلك، ولم يقل إنهم يظنونه، أو يقولونه، والعلم لا يكون إلا حقًا مطابقًا للمعلوم، بخلاف القول والظن الذي ينقسم إلى حق وباطل؛ فعُلم أن القرآن العربي منزل من الله، لا من الهواء، ولا من اللوح،

---

(١)انظر: تفسير القرآن المجيد، المفيد، ٤٧٤ ، المسائل العكبرية، المفيد، ٣٨ ، رسائل الشريف المرتضى، ١/ ٣٠١ ، التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، ١/٤٣٢-٤٣٣.

(٢)محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ، فقيه حنبلي، كان المفتي الأول للمملكة العربية السعودية، وعين رئيسًا للمجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي، ولد سنة ١٣١١ هـ، وتوفي سنة ١٣٨٩ هـ، من مؤلفاته: تحكيم القوانين، الجواب المستقيم، وغيرها. انظر: مشاهير علماء نجد، عبدالرحمن آل الشيخ، ١٦٩-١٨٤، الأعلام للزركلي ٥/٣٠٦-٣٠٧.

(٣) الجواب الواضح المستقيم في التحقيق في كيفية إنزال القرآن الكريم، ضمن فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم، ١/٢١٥.

(٤)انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٢/٥٢٠.

ولا من جسم آخر، ولا من جبريل، ولا من محمد ولا غيرهما، وإذا كان أهل الكتاب يعلمون ذلك فمن لم يقر بذلك من هذه الأمة كان أهل الكتاب المقرون بذلك خيرًا منه من هذا الوجه[1].

كما بيّن سبحانه أن جبريل نزل بالقرآن منه، فقال: ﴿ قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ البقرة: ٩٧، وقال تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ ﴾ الشعراء: ١٩٢ – ١٩٤، وقال: ﴿ قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ﴾ النحل: ١٠٢، فأخبر أن جبريل نزل بالقرآن منه، ولهذا قال السلف: منه بدء، أي: بدأ من الله، فهو الذي تكلم به، لم يبتدئ من غيره، لا من اللوح، ولا من جبريل، ولا من محمد ﷺ[2].

٣- أن الله تعالى فرق بين ما نزله منه، وما نزله من بعض المخلوقات، فما نزله منه قيده بأنه منزل منه، كالقرآن كما مضى في الآيات السابقة، وما نزله من بعض المخلوقات قيده بما نزل من المخلوق، كالمطر أخبر بأنه نزل من السماء فقال: ﴿ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا ﴿٤٨﴾ ﴾ الفرقان: ٤٨ ، أو أخبر بتنزيل مطلق كقوله: ﴿ وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ ﴾ الحديد: ٢٥ ، وقوله: ﴿ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ ﴾الزمر: ٦ ، ولو كان مبدأ نزول القرآن من اللوح لأخبر سبحانه بذلك، ولقيد نزوله بأنه من اللوح، كما قيد نزول المطر من السماء، ولكن لما كان مبدأ نزول القرآن من الله قيد نزوله بأنه منه[3].

٤- لو كان جبريل أخذ القرآن من اللوح المحفوظ لكان اليهود أكرم على الله من أمة محمد؛ لأنه قد ثبت بالنقل الصحيح: أن الله كتب لموسى التوراة بيده وأنزلها مكتوبة[4]، فيكون بنو إسرائيل قد قرأوا الألواح التي كتبها الله، وأما المسلمون فأخذوه عن محمد ﷺ ، ومحمد أخذه عن جبريل،

---

(١)انظر: الرسالة البعلبكية، ابن تيمية، ١٦٥.

(٢) انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٢/١٢٠، المباحث العقدية المتعلقة باللوح والقلم، العامري، ٢٧٧-٢٧٨.

(٣)انظر: المباحث العقدية المتعلقة باللوح والقلم، العامري، ٢٧٨، وانظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٢/٥٢٠.

(٤) أخرج مسلم بسنده:" أنت موسى، اصطفاك الله بكلامه، وكتب لك التوراة بيده"، كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام، ٤/٢٠٤٢.

وجبريل عن اللوح، فيكون بنو إسرائيل بمنزلة جبريل، وتكون منزلة بني إسرائيل أرفع من منزلة محمد ﷺ على قول هؤلاء الجهمية، والله سبحانه جعل من فضائل أمة محمد ﷺ أنه أنزله عليهم تلاوة لا كتابة وفرقه عليهم لأجل ذلك. فقال: ﴿ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ﴿١٠٦﴾ ﴾ الإسراء: ١٠٦، وقال تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا ﴿٣٢﴾ ﴾ الفرقان: ٣٢ [1].

٥- لو كان جبريل أخذ القرآن من اللوح المحفوظ ولم يسمعه من الله لكانت العبارة عبارة جبريل، وكان القرآن كلام جبريل ترجم به عن الله، كما يُترجم عن الأخرس الذي كتب كلامًا ولم يقدر أن يتكلم به. وهذا خلاف دين المسلمين[2].

وبهذا يتبين بطلان ما لمح به الشيعة من أن جبريل حفظ القرآن من اللوح المحفوظ ولم يسمعه من الله.

الجانب الثالث: أن قول الشيعة باطلاع الأنبياء وفاطمة والأئمة على اللوح المحفوظ مبني على أساس إلحادي وهو القول بنظرية الفيض أو الصدور الفلسفية والزعم بأن الله قد صدر عنه العقل الأول وصدر عن العقل الأول العقل الثاني، وعن العقل الثاني العقل الثالث وهكذا يتوالى الفيض إلى أن يصل إلى العقل الفعال، وهذا الأخير هو المبدع لما تحت السماء من هواء، وسحاب، وجبال، وحيوان، ونبات، ومعدن[3]، **ومنه يفيض الوحي والعلم على الأنبياء والأوصياء وغيرهم، فالنفس البشرية عندهم إذا طهرت فإنها تتصل بالعقل الفعال أو النفس الفلكية، وعند ذلك تعلم الغيب وتطلع عليه،** وقد زعم أولئك **أن النفس الفلكية أو العقل الفعال هو اللوح المحفوظ!!**[4]

---

(١) انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٥٢٠/١٢، وانظر: الرسالة البعلبكية، ابن تيمية، ١٦٨.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٥٢١/١٢، المباحث العقدية المتعلقة باللوح والقلم، العامري، ٢٧٩.

(٣)الصفدية، ابن تيمية، ٩/١.

(٤) انظر: درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ١٨٩/١٠، الرد على المنطقيين، ابن تيمية، ٤٧٤-٤٧٥.

يقول شيخ الإسلام: (وليس لأحد اطلاع على اللوح سوى الله. وما يوجد في كلام بعض الشيوخ والمتكلمين **من الاطلاع عليه فمبني على ما اعتقدوه من أن اللوح هو العقل الفعال، وأن نفوس البشر تتصل به)**[1].

ويقول في معرض رده على الغزالي:(قوله:... يتضمن أصلين فاسدين ليسا من أصول المسلمين، بل من أصول الفلاسفة الضالة.....**الأصل الثاني من الأصلين الفاسدين: كون روح العبد تُطالع اللوح المحفوظ** فإن هذا هو قول هؤلاء من المتفلسفة القرامطة[2]: أن اللوح المحفوظ وهو العقل الفعال أو النفس الكلية وذلك ملك من الملائكة وأن حوادث الوجود منتقشة فيه فإذا اتصلت به النفس الناطقة فاضت عليها.

وكل من علم ما جاء به الرسول يعلم بالاضطرار أن مراده باللوح المحفوظ ليس هو هذا،....ولم يقل أحد من علماء المسلمين أن أرواح كل من رأى منامًا تطلع على اللوح المحفوظ، بل قد جاء في الحديث أنه لا ينظر فيه غير الله .. ثم اللوح المحفوظ فوق السماوات، والنفس والعقل اللذان يذكرونهما متصلان بفلك القمر دون ما فوقهما من العقول والنفوس!!)[3].

ويقول:(**إن ابن سينا وأمثاله يدعون أن ما يحصل للنفوس البشرية من العلم والإنذارات والمنامات، إنما هو فيض العقل الفعال والنفس الفلكية**، وإذا أرادوا أن يجمعوا بين الشريعة والفلسفة قالوا: إن النفس الفلكية هي اللوح المحفوظ، كما يوجد مثل ذلك في كلام أبي حامد في كتاب الإحياء و المضنون وغير ذلك من كتبه. وكما يوجد في كلام من سلك سبيله من الشيوخ المتفلسفة المتصوفة، يذكرون اللوح المحفوظ ومرادهم به النفس الفلكية، ويدعون أن العارف قد يقرأ ما

---

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١/١٣٧.

(٢)فرقة باطنية هدامة تنتسب إلى حمدان بن الأشعث، الملقب بقرمط؛ لقصر قامته وساقه، ظاهر الفرقة التشيع لآل البيت والانتساب إلى محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق، وحقيقتها الإلحاد والإباحية وهدم الأخلاق والقضاء على الدولة الإسلامية، انظر: الحركات الباطنية في العالم الإسلامي، الخطيب، ١٣٥-١٦٨، الموسوعة الميسرة في الأديان، الجهني، ١/٣٧٨-٣٨٢.

(٣) بغية المرتاد، ابن تيمية، ٣٢٦-٣٢٧.

في اللوح المحفوظ ويعلم ما فيه. ومن علم دين الإسلام الذي بعث الله به رسله علم أن هذا من أبعد الأمور عن دين الإسلام كما قد بسط في موضع آخر)[1].

خامسًا: نقد قول الشيعة في الحكمة من الكتابة في اللوح المحفوظ:

في هذه المسألة خالف الشيعة الحق في أمور:

- أنهم أقروا بلفظ الحكمة وجحدوا حقيقتها ومعناها فهم بناءً على أصلهم الفاسد في نفي الصفات لا يثبتون صفة الحكمة للرب، والحكمة التي يثبتونها حكمة مخلوقة منفصلة عن الله عائدة إلى المخلوقات ولا يعود على الله منها شيء!
- أن الحكم التي ذكرها الشيعة مبنية على قولهم الفاسد باطلاع الملائكة والكمل من المؤمنين على اللوح المحفوظ، وقد تقدم بيان بطلان قولهم.
- أن من الحكم التي ذكرها الشيعة ما هو مبني على مذهبهم الفاسد في الإمامة، فقد زعموا أن من حكم الكتابة في اللوح المحفوظ؛ لكيلا يأسى أبو بكر وأصحابه، على ما فاتهم ممّا خصّ به عليّ بن أبي طالب من الوصاية إليه بالخلافة!؛ ولكيلا يفرحوا بما حققوه من اغتصاب الخلافة!

سادسًا: نقد قول الشيعة في أسماء القلم، واللوح المحفوظ:

في هذه المسألة خالف الشيعة الحق في أمور:

- تسميتهم القلم واللوح بأسماء مبتدعة لم ترد في النصوص الشرعية.
- ادعاؤهم أن من أسماء اللوح المحفوظ الكتاب المسطور والرق المنشور واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ ۝٢ فِي رَقٍّ مَّنشُورٍ ۝٣ ﴾ الطور: ٢ - ٣، والراجح أن المراد بالكتاب هنا: القرآن الكريم، يقول ابن القيم:(الكتاب المسطور في الرق المنشور، واختلف في هذا الكتاب: **فقيل: هو اللوح المحفوظ. وهذا غلط؛ فإنه ليس بـ "رق"**. وقيل: هو الكتاب الذي تضمن أعمال بني آدم. قال مقاتل[2]: "تخرج إليهم أعمالهم يوم القيامة في رق منشور".

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ٣٩٨/٩.

(٢)أبو الحسن، مقاتل بن سليمان بن بشير البجلي الأزدي البلخي، كبير المفسرين، مات سنة نيف وخمسين ومئة، قال ابن المبارك: ما أحسن تفسيره لو كان ثقة! قال عنه البخاري: مقاتل لا شيء البتة، وفيه قال الذهبي: أجمعوا على تركه. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٢٠١/٧-٢٠٢، ط. مؤسسة الرسالة، لسان الميزان، ابن حجر، ٧/ ٣٩٧.

وهذا وإن كان أقوى وأصح من القول الأول، واختاره جماعة من المفسرين ومنهم من لم يذكر غيره؛ **فالظاهر أن المراد به الكتاب المنزل من عند الله، وأقسم الله به لعظمته وجلالته، وما تضمنه من آيات ربوبيته، وأدلة توحيده، وهداية خلقه.** ثم قيل: هو التوراة التي أنزلها الله على موسى. وكأن صاحب هذا القول رأى اقتران هذا الكتاب بالطور، فقال: هو التوراة، ولكن التوراة إنما أنزلت في ألواح لا في رق، إلا أن يقال: هي في رق في السماء وأنزلت في ألواح **وقيل: هو القرآن؛ ولعل هذا أرجح الأقوال)**[1].

- تسميتهم النبي ﷺ وأئمتهم بأسماء اللوح والقلم، وهو مبني على زعمهم أن الأئمة هم اللوح والقلم وهذا غاية في الغلو والتحريف والكذب.

سابعًا: نقد قول الشيعة في خصاص اللوح والقلم:

في هذه المسألة خالف الشيعة الحق في أمور:

- تناقضهم واضطرابهم؛ ذلك أنهم قالوا: أن من خصائص اللوح أنّه لا يطاله التغيير ولا التبدّل ولا النسيان والاشتباه ، وهذا يناقض مذهبهم الفاسد بالبداء وتعلقه باللوح المحفوظ.
- قولهم أن من خصائص اللوح: أنه لا طريق للوصول إلى العلم بما فيه إلاّ من خلال الطهارة، وهذا يلمح إلى مذهبهم الفاسد في اطلاع النبيﷺ وأهل بيته –فاطمة والأئمة– على اللوح المحفوظ وعلمهم بما فيه واختصاصهم بذلك، وقد تقدم الكلام على ذلك.
- ادعاؤهم أن للقلم فم، ووصفهم له بالسكر والانشقاق والسجود لسماع اسم محمدﷺ ونحو ذلك، كل ذلك من التخرص والكذب والافتراء!
- ادعاؤهم أن القلم واللوح يقفان بين يدي الله في صورة آدميين، وأنهما أول من يُدعى للمسألة يوم القيامة، وهذا كذب وافتراء.
- كلامهم عن أول ما كُتب في اللوح وآخر ما سطر فيه، ليس عليه دليل صحيح من الكتاب والسنة، فهو من قبيل التخرص والرجم بالغيب والقول بلا علم!

---

(١)التبيان في أيمان القرآن، ابن القيم، ١/ ٤٠٠-٤٠١.

- ادعاؤهم أن مما كتب في اللوح إجابة الله للشيعة قبل سؤاله وعصمة علي عن الخطأ، وأن من أواخر ما كتب فيه الشهادة لعلي بالولاية، وأن زينب الكبرى زينة للوح المحفوظ كل ذلك من مظاهر غلوهم الفاضحة وكذبهم البارد!
- ادعاؤهم أن الله خلق الملك الموكل باللوح المحفوظ من نور قلب علي، غلو وكذب وافتراء وهو يناقض ادعائهم أن علي صاحب اللوح المحفوظ والموكل به!
- **ادعاؤهم أن علي صاحب اللوح المحفوظ والموكل به، وأنه مع القلم وقبله، ومع اللوح وقبله**؛ وهذا:

أ- غلو وكذب وافتراء.

ب- وهو يناقض قولهم أن علي هو اللوح المحفوظ والقلم!

ت- كما يناقض قولهم أن الأئمة هم المشرفون على اللوح!!

ث- ثم إن الذي ذكره بعض أهل العلم أن الموكل باللوح المحفوظ هو **إسرافيل** وليس علي أو الأئمة!، فإسرافيل عليه السلام هو صاحب الصور واللوح[1]، ولعل من أدلة أهل العلم على ذلك ما جاء في الحديث: "هذا إسرافيل خلقه الله يوم خلقه...بين يديه اللوح المحفوظ فإذا أذن الله في شيء في السماء أو في الأرض ارتفع ذلك اللوح فضرب جبهته فينظر فيه..".

- ادعاؤهم أن كتاب الجفر هو لوح القضاء والقدر أو سر القدر وأن علم هذين الكتابين يتوارثه آل البيت، ولا يقف على حقيقته إلا المنتظر المعدوم! وهذا غلو وكذب وافتراء.
- ادعاؤهم ذل اللوح والقلم للحجة، وولاية الأئمة المحيطة الكلية الشاملة للوح والقلم، وهذا شرك وغلو وكذب وافتراء، ثم هو قدح في القلم واللوح!
- ادعاؤهم أن إبداع اللوح والقلم إنما هو لأجل النبي وآله؛ وهذا باطل؛ فإن الله خلق اللوح والقلم لحكم عظيمة يُعلم بعضها من خلال استنباطها من النصوص الشرعية الصحيحة، وما نجهله من الحِكَم في ذلك أكثر مما نعلمه، ومن أعظم تلك الحكم الدلالة على كمال تدبير الله، وعلمه وقدرته وإحاطته بخلقه، وتفرده بالربوبية واستحقاقه للعبادة وحده لا شريك له.

---

(١) انظر: مفتاح دار السعادة، ابن القيم، ٣/ ١٣٧١.

- ادعاؤهم أن علي أعلى وأفضل من اللوح المحفوظ وأن مقام الحجة المنتظر الإمام المعدوم فوق اللوح والقلم، وكل ذلك باطل وهو مبني على غلوهم ومذهبهم الشركي القائل بولاية أئمتهم المطلقة على الكون! كما أنه يتناقض مع قولهم أن علي والأئمة هم اللوح والقلم!!

الوجه الثالث: نقد موقف الشيعة الإمامية من صفة الكتابة:

سبق البيان بإنكار الشيعة – متكلمة وفلاسفة– لصفة الكتابة الثابتة لله تعالى، وتأويلهم لها بالخلق والإحداث أو الإبداع أو الإيجاد أو الظهورات والتجليات أو التصوير والإفاضة، أو وصف الملك بها أو جعلها كناية عن الحكم والقضاء والعلم! ولم يقف ضلالهم عند ذلك بل ادعوا أنه بحقيقة الأئمة حصل الانتقاش في اللوح المحفوظ !!

والحق: أن صفة الكتابة من الصفات الفعلية الثابتة لله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته، (وقد ثبتت هذه الصفة بالكتاب والسنة، فمن الكتاب قوله تعالى:﴿ وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ ﴾ الأعراف: ١٤٥، ومن السنة قوله ﷺ في قصة احتجاج آدم وموسى عليهما السلام:"فقال آدم: أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالته وبكلامه، وأعطاك الألواح فيها تبيان كل شيء، وقربك نجيا، فبكم **وجدت الله كتب التوراة قبل أن أُخلق**.."[(١)]، وفي رواية: "قال له آدم: أنت موسى. اصطفاك الله بكلامه **وخط لك بيده**.."[(٢)])[(٣)]. وفي ذلك يقول ابن القيم رحمه الله:(**وقد يكون المتكلم نفسه كتب كلامه فينظر الناظر إلى حروفه وكلماته التي كتبها بيده**، كما سمع كلماته التي تكلم بها، وهذا كما كتب لموسى التوراة بيده، بغير واسطة، كما في الحديث الصحيح في قصة احتجاج آدم وموسى، ..، وغير ذلك، **فجمع لموسى بين الأمرين أسمعه كلامه بغير واسطة، وأراه إياه بكتابته**)[(٤)]. ويقول شيخ الإسلام رحمه الله:(الكتابة.. فعل يقوم به)[(٥)].

---

(١)مسلم، كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام، ٤/٢٠٤٢-٢٠٤٣.

(٢) البخاري، كتاب القدر، باب تحاج آدم وموسى عند الله، ٨/ ١٢٦، مسلم، واللفظ له، كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام، ٤/٢٠٤٢-٢٠٤٣.

(٣) موقف الرازي من القضاء والقدر، أنفال إمام، ١/٥١٩.

(٤) مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم، الموصلي، ٤/١٣٧٧.

(٥) الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، ٦/٤٤٦.

ثم إن ادعاء الشيعة في الأئمة أنهم هم المقدرون لحدود الخلق، وبحقيقتهم حصل الانتقاش في اللوح المحفوظ !! غلو ظاهر، وهم سلبوا عن الله صفة الكتابة- وهي من صفات الكمال- وأعطوها لمعصوميهم!! و(من سلب صفات الكمال عن الله .. فقد جعل له مثل السوء ونزهه عن المثل الأعلى)[1].

الوجه الرابع: نقد موقف الشيعة الإمامية من أنواع التقادير والمحو والإثبات فيها:

وذلك في فرعين:

الفرع الأول: نقد موقف الشيعة من أنواع التقادير:

أولاً: نقد موقف الشيعة من التقدير الأول العام الشامل لجميع المخلوقات:

سبق البيان بأن للشيعة تجاه هذا التقدير موقفان:

الموقف الأول: الإنكار، ولا شك أن إنكار هذا التقدير كفر وقول بقول القدرية الأوائل نفاة القدر.

يقول شيخ الإسلام: (المأثور عن السلف والأئمة إطلاق أقوال بتكفير ... القدرية الذين ينفون الكتابة والعلم)[2].

ويقول:(القدرية يقولون: الأمر مستقبل وإن الله لم يقدر الكتابة والأعمال؛ .. وهو كله كفر)[3].

ويقول ابن رجب الحنبلي: (من أنكر العلم القديم السابق بأفعال العباد، وأن الله قسمهم قبل خلقهم إلى شقي وسعيد، **وكتب ذلك عنده في كتاب حفيظ، فقد كذب بالقرآن، فيكفر بذلك)**[4].

الموقف الثاني: الإثبات، وقد خالفوا فيه الحق من جوانب:

الجانب الأول: وقت التقدير: وقد تنافرت أقوالهم في ذلك؛ والحق الذي صرحت به النصوص أن وقت هذا التقدير قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة عندما خلق الله تعالى القلم وأمره بالكتابة. وفي ذلك يقول ﷺ:"كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات

---

(١)الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، ابن القيم، ٣/ ١٠٣١-١٠٣٢.

(٢) مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٣/ ٣٥٢.

(٣)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٧/ ٣٨٥.

(٤) جامع العلوم والحكم، ابن رجب، ١/١٠٣.

والأرض بخمسين ألف سنة" ويقول :" إن أول ما خلق الله القلم، فقال: اكتب. فقال: ما أكتب؟! قال: اكتب القدر ما كان، وما هو كائن إلى الأبد".

الجانب الثاني: غلوهم في أئمتهم؛ بادعائهم أن مقادير الخلائق تصدر من بيوت الأئمة، وأنهم هم المقدرون لحدود الخلق، وأن من القضاء السابق المحتوم أمر الإمامة وتحديد الأئمة، ونجاة الشيعة من النار!

الجانب الثالث: أن حقيقة مذهبهم إنكار التقدير السابق لأمرين:

- **الأمر الأول: تعلقيهم البداء والمحو والإثبات بهذا التقدير، ونفيهم الفراغ من الأمر وجفاف القلم، وزعمهم أن هناك أمور موقوفة عند الله لم يقدر فيها شيء!**

والحق: إثبات الفراغ من الأمر، وجفاف القلم! فليس ثمة أمورًا موقوفًا لم يقع فيها تقدير، بل هذا قول القدرية الأوائل نفاة القدر!

وإثبات الفراغ من الأمر ليس فيه مشابهة لقول اليهود الذين زعموا أن الله استراح يوم السبت فلا يقضي فيه شيئًا ؛ بل لفظة(فرغ من الأمر) واردة في النصوص الشرعية؛

ومن النصوص المثبتة لها:

١- عن عمر بن الخطاب ﷺ أنه قال: "قلت يا رسول الله: أرأيت عملنا هذا على أمر قد فرغ منه أم على أمر نستقبله؟ فقال رسول الله ﷺ: بل على أمر قد فرغ منه " (١).

٢-وعن ابن عمر ﷺ، قال: "سمعت رسول الله ﷺ يقول:" أول ما خلق الله تعالى القلم فأخذه بيمينه، وكلتا يديه يمين. قال: فكتب الدنيا، وما يكون فيها من عمل معمول بر أو فجور، رطب أو يابس، فأحصاه عنده في الذكر، فقال: ﴿ هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيۡكُم بِٱلۡحَقِّۚ إِنَّا كُنَّا

(١)أخرجه ابن وهب في القدر، برقم(٢٠)، صفحة٤٨، وابن أبي عاصم في السنة، برقم(١٦١)،صفحة٧١، وقال الألباني:((حديث صحيح))، وابن بطة في الإبانة عن شرعة الفرقة الناجية، الكتاب الثاني،(القدر)، برقم(١٣٢٣)،٣٠٣/١، والفريابي في القدر، برقم(٢٩)، صفحة٤٥، والآجري في الشريعة، برقم(٣٢٥)،٧٤٣/٢-٧٤٤، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة، برقم(١٥٥٦)،٩١٩/٤-٩٢٠.

﴿نَسۡتَنسِخُ مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ٢٩﴾ الجاثية: ٢٩، فهل تكون النسخة إلا من شيء قد فرغ منه"[١].

ومعنى فرغ من الأمر: إثبات أن الله قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلقهم: قدر آجالهم وأرزاقهم وأعمالهم وكتب ذلك وكتب ما يصيرون إليه من سعادة وشقاوة، وليس في هذا المعنى تعطيل للرب بل فيه إقرار بأن الله عالم في الأزل بمقتضيات الأشياء فقدر كل شيء على وفق علمه فما يجري بعد ذلك يجري على ما قدره، ووقوع الأشياء على حسب تقديره السابق يدل على كمال قدرته وعلمه وأنه لا نقص فيهما بوجه؛ كما يدل على تنزهه سبحانه عن نقص البشر وقصور علمهم وقدرتهم؛ إذ البشر قاصرون قد يقع تقديرهم للأمور وقد لا يقع؛ وأما الرب ﷻ فإن ما سبق به تقديره فهو واقع[٢].

واعتقاد ما سبق هو حقيقة الإيمان بالقدر الذي زاغت فيه الفرق؛ ومن هنا يقول ابن القيم:(إنه لم يؤمن بالقضاء والقدر ..حقيقة الإيمان إلا أتباع الرسل وورثتهم، والقدر منشؤُه عن علم الرب وقدرته،)(فارتباط الخلق بقدرته التامة يقتضى أن لا يخرج موجود عن قدرته، وارتباطه بعلمه التام يقتضى إحاطته به وتقدمه عليه، ... **فـ.. لا يخرج مقدور عن علمه وقدرته ومشيئته**)و(المنكرون للقدر فرقتين: فرقة كذبت بالعلم السابق ونفته، وهم غلاتهم الذين كفرهم السلف والأئمة وتبرأ منهم الصحابة. وفرقة جحدت كمال القدرة وأنكرت أن تكون أفعال العباد مقدورة لله تعالى وصرحت بأن الله لا يقدر عليها، فأنكر هؤلاء كمال قدرة الرب، وأنكرت الأخرى كمال علمه)[٣].

وليس في هذا المعنى مشابهة لقول اليهود الذين قدحوا في قدرة الرب وعطلوه عن الفعل حيث زعموا أن الله استراح يوم السبت فلا يقضي فيه شيئًا ولا هو مقتضى ما أنكره القرآن عليهم في قولهم : ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ﴾ لأن (اليهود أرادوا بقولهم: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ﴾ المائدة: ٦٤ أنه بخيل، فكذبهم

---

(١)أخرجه ابن أبي عاصم في السنة، برقم(١٠٦)، صفحة٤٩-٥٠، وقال الألباني:((إسناده حسن))، وابن بطة، في الإبانة، الكتاب الثاني،(القدر)، برقم(١٣٦٥)،١/٣٣٥-٣٣٦، والفريابي في القدر، برقم(٤١٥)، صفحة٢٦٦، والآجري في الشريعة، برقم(٣٣٩)،٢/٧٥٩.

(٢)انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٨/٤٤٨-٤٤٩.

(٣)طريق الهجرتين وباب السعادتين، ابن القيم، ١/ ١٩٦-١٩٨.

الله في ذلك، وبين أنه جواد لا يبخل، فأخبر أن يديه مبسوطتان)[1] وسياق الآية يدل على هذا المعنى،قال تعالى:﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ ﴾ المائدة: ٦٤، بل الناظر في معتقدات اليهود يلحظ التشابه بين عقائد الشيعة واليهود؛ ومن ذلك:

أن اليهود ينسبون الجهل وقصور العلم لله من خلال وصفه بالندم والأسف ؛ - فجاء في توراتهم: " وَرَأَى الرَّبُّ أَنَّ شَرَّ الإِنْسَانِ قَدْ كَثُرَ فِي الأَرْضِ، وَأَنَّ كُلَّ تَصَوُّرِ أَفْكَارِ قَلْبِهِ إِنَّمَا هُوَ شِرِّيرٌ كُلَّ يَوْمٍ. ٦ فَحَزِنَ الرَّبُّ أَنَّهُ عَمِلَ الإِنْسَانَ فِي الأَرْضِ، وَتَأَسَّفَ فِي قَلْبِهِ. "[2] **وهذا المعنى هو لازم القول بالبداء!!**

لأن البداء يُراد به: الظهور بعد الخفاء، ونشأة الرأي الجديد، وظهور الرأي بعد أن لم يكن، واستصواب شيء علم بعد أن لم يعلم وهو يقتضي الجهل وقصور العلم، ومن ندم وحزن وتأسف على فعل ما؛ فلا بد أن يكون ذلك لظهور رأي جديد صائب غير رأيه السابق، وهذا الرأي ناتج عن تجدد علم له علم به خطأه فندم!

وهذا ما جعل العلماء يربطون بين عقيدة البداء في الفكر الشيعي وبين الندم والجهل والنسيان المنسوب إلى الله في نصوص العهد القديم[3].

فظهر أن القول بالبداء فيه مشابهة لليهود، بل هو من لوازم عقائدهم وقد أقر بذلك بعض الشيعة- وشهد شاهد من أهلها- يقول الشعراني:(البداء مصرح به في التوراة التي بأيدي اليهود الآن)[4].

---

(١)الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ، ٤/ ٤١٢.

(٢)(سفر التكوين، الفصل:٦ ، فقرة: ٥-٦) ومثل هذا المعنى الباطل تكرر في توراتهم (انظر: سفر الخروج، الفصل: ٣٢ فقرة: ١٢، ١٤، وسفر قضاة، الفصل:٢، فقرة: ١٨، وسفر صموئيل الأول، الفصل:١٥ فقرة: ١٠-١١، وسفر صموئيل الثاني، الفصل: ٢٤، فقرة: ١٦، وسفر أخبار الأيام الأول، الفصل: ٢١، فقرة: ١٥،وغيرها).

(٣)انظر: الصحاح، الجوهري، مادة(بدا)، ٦/٢٢٧٨، ولسان العرب، ابن منظور، مادة(بدا)، ١٤/٦٥-٦٦، بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود، عبدالله الجميلي، ١/ ٣١٧- ٣٣٧، أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية - عرض ونقد- القفاري، ٢/٩٣٧- ٩٣٩، مفهوم العلم الالهي عند اليهود وموقف الإسلام منه، مريم تيجاني، ١٣٤-١٣٨، عقيدة البداء نشأتها وتطورها والرد عليها والفرق بينها وبين النسخ، د. محمد ملكاوي، مجلة أبحاث اليرموك. سلسلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، الأردن، المجلد:١٣، العدد:١(أ)، ١٩٩٧م، ص٥٩-ص٦٥.

(٤)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ج٤/ حاشية(١)، صفحة ٢٥٢.

إذا تقرر ذلك: فلفظة (فرغ من الأمر) لفظة شرعية وإثباتها ليس فيه مشابهة لما نسبه اليهود لله من النقائص بل نفيها يقتضي نفي علم الله السابق والقول بأن الأمر أنف وفي ذلك مشابهة لقول اليهود في نسبه الجهل وقصور العلم إلى الله؛ **فما بال الشيعة يلبسون الحق بالباطل، ويحرفون الكلم عن مواضعه!!**

- **الأمر الثاني: نفيهم أن تكون السعادة والشقاوة من الأمور المحتومة المقدرة أزلاً في اللوح المحفوظ، وزعمهم أن أحاديث التقدير السابق دالة على الجبر، وإرجاع بعضهم التقدير السابق إلى الأعيان الثابتة، أو إلى قابلية المرء واستعداده الذاتي!**

والحق: أن الله تعالى قدر أمور الخلائق، وأعمالهم، وسعادتهم وشقاؤهم، وتقديره سبحانه لذلك لا يقتضي الجبر وسلب الاختيار ويتضح ذلك من وجوه:

١- أن تقدير الله السابق لأفعال العباد، وإخباره بأهل الجنة، وأهل النار، وكتابته لذلك في اللوح لا يعني أن العبد مجبور، لا إرادة له ولا اختيار، بل العبد يفعل بإرادته واختياره، مع كون فعله مقدّر عليه(١)، فأفعال العباد مقدرة معلومة مكتوبة مقطوع بوقوعها منهم باختيارهم على جهة توجب الحجة عليهم وتقطع أعذارهم من غير جبر ولا سلب اختيار(٢).

٢- أنه لم يقل أحد أن التقدير السابق -الإخبار السابق والكتابة في اللوح المحفوظ- يقتضي الجبر، وسلب الاختيار، وكيف يكون كذلك وقد ثبت أن الله ﷻ كتب ما يقوله وما يفعله، وهو سبحانه مختار بغير شك ولا خلاف(٣).

٣- أن الله علم الأمور وكتبها على ما هي عليه؛ فهو سبحانه قد كتب أن فلانًا يؤمن ويعمل صالحًا فيدخل الجنة، وفلانًا يعصي ويفسق فيدخل النار؛ كما علم وكتب أن فلانًا يأكل ويشرب فيشبع، ويروى، وأن فلانًا يبذر البذر فينبت الزرع(٤).

---

(١) انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٤٩٧/٨.

(٢) انظر: العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، ابن الوزير، ١٢٠/٧.

(٣) انظر: إيثار الحق على الخلق، ابن الوزير، ٢٧٩، العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، ابن الوزير، ١٩٩/٦-٢٠٣.

(٤) انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٢٦٥/٨.

فمن ظن أن الشيء إذا عُلم وكُتب أنه يكفي ذلك في وجوده، ولا يحتاج إلى ما به يكون من الفاعل الذي يفعله، وسائر الأسباب؛ فهو جاهل ضال ضلالاً مبينًا؛ من جهة كونه جعل العلم جهلاً والخبر كذبًا ؛ فإن العلم يطابق المعلوم؛ ويتعلق به على ما هو عليه؛ وهو سبحانه قد علم أن المكونات تكون بما يخلقه من الأسباب؛ لأن ذلك هو الواقع، فمن قال: إنه يعلم شيئًا بدون الأسباب؛ فقد قال على الله الباطل، وهو بمنزلة من قال: إن الله يعلم أن هذا الولد ولد بلا أبوين، وأن هذا النبات نبت بلا ماء، فإن تعلق العلم بالماضي والمستقبل سواء، فكما أن من أخبر عن الماضي بعلم الله بوقوعه بدون الأسباب يكون مبطلاً؛ فكذلك من أخبر عن المستقبل، كقول القائل: إن الله علم أنه خلق آدم من غير طين، وعلم أنه يتناسل الناس من غير تناكح؛ وأنه أنبت الزروع من غير ماء ولا تراب، فهو باطل ظاهر بطلانه لكل أحد، وكذلك إخباره عن المستقبل.

وكذلك الأعمال هي سبب في الثواب والعقاب، فلو قال قائل: إن الله أخرج آدم من الجنة بلا ذنب، وأنه قدر ذلك، أو قال: إنه غفر لآدم بلا توبة، وإنه علم ذلك، كان هذا كذبًا وبهتانًا، بخلاف ما إذا قال: ﴿ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِۚ ﴾ البقرة: ٣٧، ﴿ فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْءَٰتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ ﴾طه: ١٢١، فإنه يكون صادقًا في ذلك.

وكذلك خبره عما يكون من السعادة والشقاوة بالأعمال كقوله: ﴿ كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ هَنِيٓـًٔۢا بِمَآ أَسْلَفْتُمْ فِى ٱلْأَيَّامِ ٱلْخَالِيَةِ ﴿٢٤﴾ ﴾ الحاقة: ٢٤، وقوله تعالى: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٧٢﴾ ﴾ الزخرف: ٧٢ ، وقوله: ﴿ إِنِّى جَزَيْتُهُمُ ٱلْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوٓا۟ أَنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴿١١١﴾ ﴾ المؤمنون: ١١١، وقوله: ﴿ وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُوا۟ جَنَّةً وَحَرِيرًا ﴿١٢﴾ ﴾ الإنسان: ١٢، وأمثال هذا في القرآن كثير جدًا، بيّن سبحانه فيما يذكره من سعادة الآخرة وشقاوتها: أن ذلك كان بالأعمال المأمور بها والمنهي عنها.

٤- أن النبي ﷺ حين أخبر بسبق المقادير، والفراغ منها، بيّن أن كلاً لن ينال إلا بالعمل، وهذا فيه تأكيد على أن الإيمان بتقدم الكتابة والفراغ منها لا يستلزم الجبر، ونفي الاختيار، فقد

أخرج مسلم[١] في صحيحه بسنده أن سراقة بن مالك بن جعشم[٢] قال: "يا رسول الله! بين لنا ديننا كأنا خلقنا الآن، فيما العمل اليوم؟ أفيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير، أم فيما نستقبل؟ قال: لا. بل فيما جفت به الأقلام، وجرت به المقادير. قال: ففيم العمل؟ فقال: اعملوا فكل ميسر"[٣]. وفي رواية أن سراقة قال:"فالآن نجد، الآن نجد، الآن نجد"[٤]. وروي عن عمر بن الخطاب ﷺأنه قال: "قلت: يا رسول الله: أرأيت عملنا هذا على أمر قد فرغ منه أم على أمر نستقبله؟ فقال رسول الله ﷺ: بل على أمر قد فرغ منه. قال عمر: ففيم العمل ؟ فقال رسول الله ﷺ: كلا ، لا ينال إلا بعمل. فقال عمر: إذًا نجتهد" [٥].

---

(١)هو الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، النيسابوري، إمام أهل الحديث. كان مولده في السنة التي توفي فيها الشافعي، وهي سنة أربع ومائتين ،وكانت وفاته عشية يوم الأحد، ودفن يوم الاثنين لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين بنيسابور، ، فكان عمره سبعًا وخمسين سنة رحمه الله تعالى. وكان من كبار العلماء وأوعية العلم، وله مصنفات كثيرة منها: "كتاب المسند الصحيح" وقال: صنفته من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة، وهو تلو صحيح البخاري عند أكثر العلماء، جمع فيه اثني عشر ألف حديث، و"كتاب الأسامي والكنى "، و "كتاب أولاد الصحابة فمن بعدهم من المحدثين " ، و "كتاب ذكر أوهام المحدثين " ، و "كتاب تفضيل السنن " ، و "كتاب طبقات التابعين " ، و "كتاب أفراد الشاميين من الحديث " وغيرها. انظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، ١٩٤/٥-١٩٥، الأعلام للزركلي، ٢٢١/٧-٢٢٢.

(٢)سراقة بن مالك بن جعشم بن عمرو المدلجي الكناني، يكنى أبا سفيان، كان شاعرًا مجودًا، أدرك النبي ﷺ في طريق هجرته إلى المدينة، فدعا عليه النبي ﷺ حتى ساخت رجلا فرسه، ثم إنه طلب منه الخلاص وأن لا يدل عليه، ففعل وكتب له أمانًا، أسلم يوم الفتح، توفي سنة أربع وعشرين. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبدالبر،٣٢٠-٣٢١، ط. دار الأعلام، أسد الغابة، ابن الأثير،٤١٢/٢-٤١٤، الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، ٦٩/٣-٧٠، ط. دار الكتب بالأزهر.

(٣) مسلم، كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته،٢٠٤٠/٤-٢٠٤١.

(٤) السنة لابن أبي عاصم، برقم(١٦٧)،٧٣، وقال الألباني (إسناده صحيح على شرط مسلم).

(٥) أخرجه ابن وهب في القدر، برقم(٢٠)، صفحة٤٨، وابن أبي عاصم في السنة، برقم(١٦١)،صفحة٧١، وقال الألباني (حديث صحيح)، وابن بطة في الإبانة عن شرعة الفرقة الناجية، الكتاب الثاني،(القدر)، برقم(١٣٢٣)،٣٠٣/١، والفريابي في القدر، برقم(٢٩)، صفحة٤٥، والآجري في الشريعة، برقم(٣٢٥)،٧٤٣/٢-٧٤٤، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة، برقم(١٥٥٦)،٩١٩/٤-٩٢٠.

وفي هذا يقول العلامة الألباني (وقد صح أن بعض الصحابة لما سمعوا هذا الحديث منه ﷺ قالوا: إذًا نجتهد. وفي رواية: فالآن نجد، الآن نجد، الآن نجد. ففيه رد صريح على الجبرية المتواكلة الذين يفهمون من الحديث خلاف فهم الصحابة فتأمل!)[1].

٥- أن قول الله ﷻ في الحديث:" **هؤلاء في الجنة ولا أبالي، وهؤلاء في النار ولا أبالي**" ليس فيه التعذيب بغير ذنب ولا حجة، يدل على ذلك تتمة الحديث، فقد سئل سائل الرسول ﷺ قائلاً:" يا رسول الله فعلى ماذا نعمل؟! قال: "على مواقع القدر"[2]. يقول ابن الوزير رحمه الله تعليقًا الحديث: (وقوله فيها: "ولا أُبالي" ليس فيه التعذيب بغير ذنب ولا حجة؛ ولهذا ذكر العمل في موافقته للقدر، وإنما هو مثل قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَا يَعْبَؤُا۟ بِكُمْ رَبِّى لَوْلَا دُعَآؤُكُمْ ﴾الفرقان: ٧٧، فأثبت عدم المبالاة على حال. ومثل قوله: ﴿ فَرِيقٌ فِى ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِى ٱلسَّعِيرِ ﴿٧﴾ ﴾ الشورى: ٧، ولم يستلزم إهمال الأعمال، وإنما خرجت هذه الأشياء مخرج التمدح بالقدرة التامة، كقوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿١٤﴾ ﴾ الفتح: ١٤، وقوله: ﴿ وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٩﴾ ﴾ آل عمران: ١٢٩، وقوله: ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٤٠﴾ ﴾ المائدة: ٤٠، وقوله تعالى: ﴿ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ۗ ﴾ المائدة: ١٧، وقوله: ﴿ لِّيَجْزِىَ ٱللَّهُ ٱلصَّٰدِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ إِن شَآءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ

---

(١) العقيدة الطحاوية شرح وتعليق، ٤٨. وانظر: شفاء العليل، ابن القيم، ١/١١٩-١٢٠.

(٢)أخرجه الإمام أحمد في مسنده، برقم(١٧٥٩١)،١٣/٤٥٥، ط. دار الحديث، وصححه الحاكم في مستدركه، برقم(٨٤)،١/ ٨٥.

﴿ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٢٤﴾﴾ الأحزاب: ٢٤، وليس في شيء من ذلك أنه يفعل شيئًا من ذلك بالمشيئة من غير حكمة باطنة، ولا حجة ظاهرة.

ألا تراه مع ذلك يقول ﷻ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾﴾ الإسراء: ١٥، ويقول: ﴿مَّا يَفْعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَءَامَنتُمْ ﴾النساء: ١٤٧، ونحوه: ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٦﴾﴾ آل عمران: ٢٦، وكذلك: ﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١﴾﴾ التغابن: ١، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١١٨﴾﴾ المائدة: ١١٨، والجمع بين هذه الآيات وآيات الحكمة توجب القطع بنفي العبث واللعب بالخلق عن أرحم الراحمين)[1].

وبهذا يبطل نفي الشيعة التقدير السابق، وزعمهم أن الأحاديث الواردة فيه دالة على الجبر، ونفي الاختيار. [2]

ولله در البرزنجي[3] حين قال عن الشيعة: (**ومن أعظم هواتهم وأقبح زلاتهم القول بالقدر**، بمعنى نفيهم قدرة الله في الكائنات **وأن الله لم يقدر شيئًا في الأزل** وأن الله تعالى لم يرد شرًا ولا يريده)[4].

ثانيًا: نقد موقف الشيعة من التقدير الثاني التقدير البشري–وهو تقدير عام لكن لبني آدم حين أُخذ الميثاق على بني آدم وهم على ظهر أبيهم آدم عليه السلام.

وقد خالفوا فيه الحق من جوانب:

---

(١)العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، ابن الوزير، ٦/٢٤١-٢٤٢.

(٢)انظر: موقف الرازي من القضاء والقدر، عرض ونقد، أنفال إمام، ١/٥٤٨-٥٥٣.

(٣)محمد بن عبد الرسول بن عبد السيد الحسني البرزنجي، فاضل، له علم بالتفسير والأدب، من فقهاء الشافعية، برزنجي الأصل، ولد بشهرزور عام ١٠٤٠هـ، وتعلم بها ، ورحل إلى همذان وبغداد ودمشق والقسطنطينية، ومصر، واستقر في المدينة، فتصدر للتدريس، وتوفي بها عام ١١٠٣هـ. له كتب، منها: الإشاعة في أشراط الساعة، النواقض للروافض، شرح ألفية المصطلح، وغيرها. انظر: الأعلام للزركلي، ٦/ ٢٠٣-٢٠٤.

(٤)النواقض للروافض، ٥٨٥، نقلاً من كتاب الألوهية والعبودية في معتقد الرافضة، أبو ذر هجاد التيمي، ١٧٦.

الجانب الأول: غلوهم في أئمتهم وإقحامهم أمر الإمامة والولاية في هذا التقدير، وادعائهم أن آية الميثاق دالة على إمرة علي وأحقيته بالإمامة! و أن عليًا هو آخذ الميثاق في عالم الذر والمنادي فيه ألست بربكم!

الجانب الثاني: ربطهم الميثاق بعقيدة مبتدعة فاسدة وهي عقيدة الطينة، ويتضح هذا الربط من خلال:

- شرحهم لأحاديث الذر والميثاق[1].
- وتراجم أبواب أحاديث الذر والميثاق في مصنفاتهم الحديثية:

فقد عقد شيخهم المجلسي في بحاره بابًا ترجم له بعنوان: باب الطينة والميثاق، أورد فيه سبعة وستين حديثًا، وابتدأه بقوله:(باب (١٠) الطينة والميثاق: الآيات ، الأعراف " ٧ " ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾ أَوْ تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ ۖ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿١٧٣﴾ ﴾ الأعراف: ١٧٢ – ١٧٣، ..)[2]

ومما أورد فيه من روايات:

- عن علل الشرائع بسنده عن أبي إسحاق الليثي[3] قال : قلت لأبي جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام: يا بن رسول الله أخبرني عن المؤمن المستبصر إذا بلغ في المعرفة وكمل هل يزني ؟ قال : اللهم لا ، قلت : فيلوط؟ قال : اللهم لا ، قلت : فيسرق ؟ قال : لا ، قلت : فيشرب الخمر ؟ قال : لا ؛ قلت : فيأتي بكبيرة من هذه الكبائر أو فاحشة من هذه الفواحش ؟ قال : لا ؛ قلت : فيذنب ذنبا ؟ قال : نعم وهو مؤمن مذنب، مسلم ؛ قلت : ما معنى مسلم ؟ قال : المسلم بالذنب لا يلزمه ولا يصير عليه ، قال فقلت : سبحان الله ما أعجب هذا ! لا يزني ولا يلوط ولا يسرق ولا يشرب الخمر ولا يأتي كبيرة من الكبائر ولا فاحشة ؟ ! فقال : لا عجب

---

(١) انظر: الأنوار النعمانية، نعمة الله الجزائري، ١/٢٧٥-٢٩٥.

(٢)بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٥/٢٢٥.

(٣) أبو إسحاق الليثي: اسمه إبراهيم، من أصحاب الباقر، مجهول. انظر: طرائف المقال، البروجردي، ٢/٤٩، مستدركات علم الرجال، النمازي، ٨/٣٢٦.

من أمر الله ، إن الله ﷻ يفعل ما يشاء ولا يسأل عما يفعل وهم يسألون ؛ فمم عجبت يا إبراهيم؟ سل ولا تستنكف ولا تستحسر فإن هذا العلم لا يتعلمه مستكبر ولا مستحسر ؛ قلت : يا بن رسول الله إني أجد من شيعتكم من يشرب ، ويقطع الطريق ، ويحيف السبيل ، ويزني ويلوط ، ويأكل الربا ، ويرتكب الفواحش ، ويتهاون بالصلاة والصيام والزكاة ، ويقطع الرحم . ويأتي الكبائر ، فكيف هذا ؟ ولم ذاك ؟ فقال : يا إبراهيم هل يختلج في صدرك شيء غير هذا ؟ قلت: نعم يا بن رسول الله أخرى أعظم من ذلك ؛ فقال : وما هو يا أبا إسحاق قال : فقلت: يا بن رسول الله وأجد من أعدائكم ومناصبيكم من يكثر من الصلاة ومن الصيام ، ويخرج الزكاة، ويتابع بين الحج والعمرة ، ويحض على الجهاد ، ويأثر على البر وعلى صلة الأرحام ، ويقضي حقوق إخوانه ، ويواسيهم من ماله ، ويتجنب شرب الخمر والزنا واللواط وسائر الفواحش ، فمم ذاك ؟ ولم ذاك ؟ فسره لي يا بن رسول الله وبرهنه وبينه فقد والله كثر فكري وأسهر ليلي وضاق ذرعي ! قال : فتبسم صلوات الله عليه ثم قال : يا إبراهيم خذ إليك بيانًا شافيًا فيما سألت ، وعلمًا مكنونًا من خزائن علم الله وسره ، أخبرني يا إبراهيم كيف تجد اعتقادهما ؟ قلت : يا بن رسول الله أجد محبيكم وشيعتكم على ما هم فيه مما وصفته من أفعالهم لو أعطي أحدهم مما بين المشرق والمغرب ذهبا وفضة أن يزول عن ولايتكم ومحبتكم إلى موالاة غيركم وإلى محبتهم ما زال ، ولو ضربت خياشيمه بالسيوف فيكم ، ولو قتل فيكم ما ارتدع ولا رجع عن محبتكم وولايتكم ؛ وأرى الناصب على ما هو عليه مما وصفته من أفعالهم لو أعطي أحدهم ما بين المشرق والمغرب ذهبًا وفضة أن يزول عن محبة الطواغيت وموالاتهم إلى موالاتكم ما فعل ولا زال ولو ضربت خياشيمه بالسيوف فيهم ، ولو قتل فيهم ما ارتدع ولا رجع ، وإذا سمع أحدهم منقبة لكم وفضلاً اشمأز من ذلك وتغير لونه ، ورئي كراهية ذلك في وجهه ، بغضًا لكم ومحبة لهم .

قال : فتبسم الباقر عليه السلام ثم قال : يا إبراهيم ههنا هلكت العاملة الناصبة ، تصلى نارًا حامية ، تسقى من عين آنية ، ومن أجل ذلك قال ﷻ: ﴿ **وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا** ﴿٢٣﴾ ﴾ الفرقان: ٢٣، ويحك يا إبراهيم أتدري ما السبب والقصة في ذلك ؟ وما الذي قد خفي على الناس منه ؟ قلت : يا بن رسول الله فبينه لي واشرحه وبرهنه .

قال : يا إبراهيم إن الله تبارك وتعالى لم يزل عالمًا قديمًا خلق الأشياء لا من شيء ومن زعم أن الله ﷻ خلق الأشياء من شيء فقد كفر لأنه لو كان ذلك الشيء الذي خلق منه الأشياء قديمًا معه في أزليته وهويته كان ذلك أزليًا ؛ **بل خلق الله ﷻ الأشياء كلها لا من شيء ، فكان مما**

خلق الله ﷻ أرضًا طيبة ، ثم فجر منها ماءً عذبًا زلالاً ، فعرض عليها ولايتنا أهل البيت فقبلتها ، فأجرى ذلك الماء عليها سبعة أيام حتى طبقها وعمها ، ثم نضب ذلك الماء عنها ،وأخذ من صفوة ذلك الطين طينا فجعله طين الأئمة عليهم السلام، ثم أخذ ثفل ذلك الطين فخلق منه شيعتنا ، ولو ترك طينتكم يا إبراهيم على حاله كما ترك طينتنا لكنتم ونحن شيئًا واحدًا . قلت : يا بن رسول الله فما فعل بطينتنا ؟ قال : أخبرك يا إبراهيم خلق الله ﷻ بعد ذلك أرضا سبخة خبيثة منتنة ، ثم فجر منها ماءً أجاجًا ، آسنًا ، مالحًا ، فعرض عليها ولايتنا أهل البيت ولم تقبلها فأجرى ذلك الماء عليها سبعة أيام حتى طبقها وعمها ، ثم نضب ذلك الماء عنها ، ثم أخذ من ذلك الطين فخلق منه الطغاة وأئمتهم ، ثم مزجه بثفل طينتكم ، ولو ترك طينتهم على حاله ولم يمزج بطينتكم لم يشهدوا الشهادتين ولا صلوا ولا صاموا ولا زكوا ولا حجوا ولا أدوا أمانة ولا أشبهوكم في الصور ، وليس شيء أكبر على المؤمن من أن يرى صورة عدوه مثل صورته . قلت : يا بن رسول الله فما صنع بالطينتين ؟ قال : مزج بينهما بالماء الأول والماء الثاني ، ثم عركها عرك الأديم ، ثم أخذ من ذلك قبضة فقال : هذه إلى الجنة ولا أبالي وأخذ قبضة أخرى وقال : هذه إلى النار ولا أبالي ؛ ثم خلط بينهما فوقع من سنخ المؤمن وطينته على سنخ الكافر وطينته ، ووقع من سنخ الكافر وطينته على سنخ المؤمن وطينته ، فما رأيته من شيعتنا من زنا ، أو لواط ، أو ترك صلاة ، أو صيام ، أو حج ، أو جهاد، أو خيانة، أو كبيرة من هذه الكبائر فهو من طينة الناصب وعنصره الذي قد مزج فيه لأن من سنخ الناصب وعنصره وطينته اكتساب المآثم والفواحش والكبائر ؛ وما رأيت من الناصب ومواظبته على الصلاة والصيام والزكاة والحج والجهاد وأبواب البر فهو من طينة المؤمن وسنخه الذي قد مزج فيه لأن من سنخ المؤمن وعنصره وطينته اكتساب الحسنات واستعمال الخير واجتناب المآثم ، فإذا عرضت هذه الأعمال كلها على الله ﷻ قال : أنا عدل لا أجور ، ومنصف لا أظلم ، وحكم لا أحيف ولا أميل ولا أشطط ، **الحقوا الأعمال السيئة التي اجترحها المؤمن بسنخ الناصب وطينته ، وألحقوا الأعمال الحسنة التي اكتسبها الناصب بسنخ المؤمن وطينته ردوها كلها إلى أصلها ، فإني أنا الله لا إله إلا أنا ، عالم السر وأخفى**

وأنا المطلع على قلوب عبادي ، لا أحيف ولا أظلم ولا ألزم أحدًا إلا ما عرفته منه قبل أن أخلقه.."[1] .

- عن المحاسن بسنده "كان أبو جعفر عليه السلام يقول : إن الله تبارك وتعالى أخذ ميثاق شيعتنا بالولاية لنا وهم ذر يوم أخذ الميثاق على الذر بالإقرار له بالربوبية ، ولمحمد بالنبوة ، وعرض على محمد صلى الله عليه وآله أمته في الظل وهم أظلة ، **وخلقهم من الطينة التي خلق منها آدم وخلق أرواح شيعتنا قبل أبدانهم بألفي عام ، وعرضهم عليه ، وعرفهم رسول الله صلى الله عليه وآله وعلي بن أبي طالب عليه السلام ونحن نعرفهم في لحن القول"**[2] .

وخلاصة هذه العقيدة –عقيدة الطينة– التي ابتدعها الرافضة هي: أن الشيعي خلق من طينة خاصة، والسني خلق من طينة أخرى، وجرى المزج بين الطينتين بوجه معين، فما في الشيعي من معاصي وجرائم هو من تأثره بطينة السني، وما في السني من صلاح وأمانة هو بسبب تأثره بطينة الشيعي، فإذا كان يوم القيامة فإن سيئات وموبقات الشيعة توضع على أهل السنة، وحسنات أهل السنة تعطى للشيعة، وسبب ظهور هذه العقيدة عندهم: كثرة الشكاوى من بعض الشيعة الإمامية لما يجدونه من الموبقات التي يرتكبها كثير من الشيعة، وفي المقابل كثرة الأعمال الصالحة والحسنات التي يعملها أهل السنة، فأوجد ذلك لديهم شكوك حيال شيعتهم، فكان منهم أن أحدثوا القول بالطينة لأجل تسكين ما في قلوبهم من شك وحيرة!.

ولا يشك عاقل في بطلان هذه العقيدة وفسادها، فتصورها كافٍ في بطلانها، وهي من فضائح المذهب الاثني عشري وعوراته ولمزيد بيان لبطلانها يُقال:

أولاً: أن الله سبحانه قد خلق الله النّاس جميعًا على فطرة الإسلام، قال تعالى: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ ﴾ الروم: ٣٠، والتّفريق بينهما ممّا شذّت به أساطير الشّيعة.

---

(١) بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٥/٢٣٠-٢٣١.

(٢)بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٥/٢٥٠.

ثانيًا: أن روايات الطينة ناقضت نفسها بنفسها، فقد أوضحت الروايات أن الشّيعي أكثر إيغالاً في المعاصي والموبقات، وأسوأ معاملة، وأردأ خلقًا ودينًا، فكيف يكون مَنْ هذه حاله أفضل طينة، وأطهر خلقة؟

ثالثًا: أن قول الشيعة بعقيدة الطينة يناقض مذهبهم في أفعال العباد؛ لأنّ مقتضى عقيدة الطينة أن يكون العبد مجبورًا على فعله وليس له فيه اختيار؛ إذ أفعاله إنما هي بمقتضى الطّينة، وهذا يناقض مذهبهم القائم على أنّ العبد يخلق فعل نفسه.

رابعًا: تقرر أخبار طينتهم: أن موبقات الشيعة وأوزارها يتحملها أهل السنة، وحسنات المسلمين جميعًا تعطى للشيعة، وهذا مخالف للعدل الرّباني ومخالف للنقل الصحيح، والعقل الصريح، والفطرة السليمة، وأصول الإسلام، قال تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ الأنعام: ١٦٤، وقال: ﴿كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ﴿٢١﴾﴾ الطور: ٢١، وقال: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴿٣٨﴾﴾ المدثر: ٣٨، وقال: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴿٧﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴿٨﴾﴾ الزلزلة: ٧ - ٨، وقال: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ۚ لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ﴾ غافر: ١٧[1].

الجانب الثالث: أن حقيقة مذهبهم إنكار هذا التقدير(التقدير البشري) لأمرين:

- تعليقهم البداء به!
- إنكارهم تقدير السعادة والشقاوة وتمييز السعيد والشقي وقت أخذ الميثاق وتأويلهم النصوص الدالة على ذلك بتأويلات مختلفة.

ثالثًا: نقد موقف الشيعة من التقدير الثالث: التقدير العمري والجنين في بطن أمه–وهو تقدير متعلق بكل إنسان على حدة–

وقد خالفوا فيه الحق من جوانب:

الجانب الأول: وقت هذا التقدير: وقد تنافرت أقوالهم في ذلك؛ والحق في وقت التقدير العمري هو ما صرحت به النصوص الشرعية، فقد جاءت الأحاديث الصحيحة بتبيين وقته:

---

(١) انظر: أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية، القفاري، ٢/ ٩٥٥-٩٦٢.

- قال ﷺ:"**يدخل الملك على النطفة بعد ما تستقر في الرحم بأربعين، أو خمسة وأربعين ليلة،** فيقول: يا رب أشقي أو سعيد؟ فيكتبان، فيقول: أي رب أذكر أو أنثى؟ فيكتبان، ويكتب عمله وأثره وأجله ورزقه، ثم تطوى الصحف، فلا يزاد فيها ولا ينقص "(١). **وفي لفظ آخر:**
- قالﷺ:" **إذا مر بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة، بعث الله إليها ملكًا،** فصورها وخلق سمعها وبصرها وجلدها ولحمها وعظامها، ثم قال: يا رب أذكر أم أنثى؟ فيقضي ربك ما شاء، ويكتب الملك، ثم يقول: يا رب أجله، فيقول ربك ما شاء، ويكتب الملك، ثم يقول: يا رب رزقه، فيقضي ربك ما شاء، ويكتب الملك، ثم يخرج الملك بالصحيفة في يده، فلا يزيد على ما أمر ولا ينقص"(٢). **وفي لفظ آخر:**
- قالﷺ: "**إن النطفة تقع في الرحم أربعين ليلة، ثم يتصور عليها الملك**.. فيقول: يا رب أذكر أو أنثى، فيجعله الله ذكرًا أو أنثى، ثم يقول: يا رب أسوي أو غير سوي، فيجعله الله سويًا أو غير سوي، ثم يقول: يا رب ما رزقه ما أجله ما خلقه، ثم يجعله الله شقيًا أو سعيدًا"(٣)، وفي لفظ: "أن ملكًا موكلاً بالرحم، إذا أراد الله أن يخلق شيئا بإذن **الله، لبضع وأربعين ليلة**.."(٤).
- وعن ابن مسعود(٥) قال: قال ﷺ: "**إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما، ثم يكون في ذلك علقة مثل ذلك، ثم يكون في ذلك مضغة مثل ذلك، ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: بكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد،** فو الذي لا إله

---

(١)مسلم، كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، ٤/ ٢٠٣٧.

(٢)مسلم، كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، ٤/ ٢٠٣٧.

(٣)مسلم، كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، ٤/ ٢٠٣٨.

(٤)مسلم، كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، ٤/ ٢٠٣٨.

(٥)عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، يُكنى بأبي عبد الرحمن، أحد المبشرين بالجنة، وأول من جهر بالقرآن بمكة، أخذ من في رسول الله ﷺ سبعين سورة، كان أعلم الصحابة بكتاب الله، قال عنه النبي ﷺ:" من سره أن يقرأ القرآن غضًا كما نزل؛ فليقرأ على قراءة ابن أم عبد "، كان يعرف في الصحابة بصاحب السواد والسواك، هاجر الهجرتين جميعًا، وصلى القبلتين، وشهد مع رسول الله ﷺ المشاهد كلها، وشهد اليرموك، وسيّره عمر بن الخطاب ﷺ إلى الكوفة معلمًا ووزيرًا. مات ﷺ بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبدالبر،٤٠٧ -٤١١، ط. دار الأعلام، أسد الغابة، ابن الأثير، ٣/٣٨١-٣٨٧، الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، ٤/١٢٩-١٣٠ ط. دار الكتب بالأزهر.

غيره إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل النار، فيدخلها، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار، حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل الجنة، فيدخلها ".

فاجتمعت هذه الأحاديث على تقدير رزق العبد وأجله وشقاوته وسعادته وهو في بطن أمه، واختلفت في وقت هذا التقدير، وهذا تقدير بعد التقدير الأول السابق على خلق السماوات والأرض، وبعد التقدير الذي وقع يوم استخراج الذرية بعد خلق أبيهم آدم، ففي حديث: أن هذا التقدير يقع بعد مائة وعشرين يومًا من حصول النطفة في الرحم، وأما الأحاديث الأخرى فقد وقت فيها التقدير: بأربعين يومًا، وفي لفظ: بأربعين ليلة، وفي لفظ: ثنتين وأربعين ليلة، وفي لفظ: بثلاث وأربعين ليلة ، ولا تعارض بين الحديثين؛ بحمد الله فإن الملك الموكل بالنطفة يكتب ما يقدره الله سبحانه على رأس الأربعين الأولى حتى يأخذ في الطور الثاني وهو العلقة، وأما الملك الذي ينفخ فيه فإنما ينفخها بعد الأربعين الثالثة، فيؤمر عند نفخ الروح فيه بكتب رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته وهذا تقدير آخر غير التقدير الذي كتبه الملك الموكل بالنطفة، ولهذا قال في حديث ابن مسعود: "ثم يرسل إليه الملك فيؤمر بأربع كلمات" وأما الملك الموكل بالنطفة فذاك راتب معها ينقلها بإذن الله من حال إلى حال فيقدر الله سبحانه شأن النطفة حتى تأخذ في مبدأ التخليق وهو العلق، ويقدر شأن الروح حين تتعلق بالجسد بعد مائة وعشرين يوما فهو تقدير بعد تقدير، فاتفقت أحاديث رسول الله ﷺ وصدق بعضها بعضًا ودلت كلها على إثبات القدر السابق ومراتب التقدير وما يؤتى أحد إلا من غلط الفهم أو غلط في الرواية ومتى صحت الرواية وفهمت كما ينبغي تبين أن الأمر كله من مشكاة واحدة صادقة متضمنة لنفس الحق[1].

الجانب الثاني: تعليقهم البداء بهذا التقدير.

الجانب الثالث: إنكار بعض الشيعة –تأثرًا بالقدرية الأوائل– تقدير السعادة والشقاوة وتمييز السعيد والشقي وقت التقدير العمري وتأويل بعضهم النصوص الدالة على التقدير العمري

(١) شفاء العليل، ابن القيم، ١/٩٩-١٠٨.

بتأويلات مختلفة تؤول إلى إنكاره!، وزعمهم أن أحاديث التقدير العمري دالة على الجبر، وإرجاع بعضهم التقدير العمري إلى تقدير الميثاق والذر، أو إلى قابلية المرء واستعداده الذاتي!

الجانب الرابع: غلوهم في أئمتهم بادعاء أحوال خاصة بالإمام وهو في بطن أمه، وحين وضعه، وإقحامهم الاعتقاد بعصمة علي وتعظيم مواليد الشيعة في هذا التقدير.

رابعًا: نقد موقف الشيعة من التقدير الرابع: التقدير الحولي السنوي –وهو ما يُقدر في ليلة القدر من وقائع العام–

وقد خالفوا فيه الحق من جوانب:

الجانب الأول: وقت هذا التقدير: فقد ادعى بعض الشيعة أن ليلة القدر في شهر رمضان، على ثلاثة أيام: يوم فيه التقدير ، ويوم فيه القضاء ، ويوم فيه إبرام؛ وهذا قول محدث، ليس عليه دليل!! كما ادعى بعضهم أن التقدير يكون ليلة النصف من شعبان وهي دعوى باطلة، مخالفة لنص القرآن الصريح، والأحاديث التي يوردها من يرى ذلك لا أساس لها، ولا يصح سند شيء منها، كما جزم بذلك غير واحد من المحققين[1]. يقول الشيخ الشنقيطي[2]: (بين تعالى أن هذه الليلة المباركة هي ليلة القدر، التي أنزل فيها القرآن من شهر رمضان، في قوله تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ ﴾ البقرة: ١٨٥، فدعوى أنها ليلة النصف من شعبان..، لا شك في أنها دعوى باطلة لمخالفتها لنص القرآن الصريح. ولا شك كل ما خالف الحق فهو باطل. والأحاديث – التي يوردها بعضهم في أنها من شعبان – المخالفة لصريح القرآن – لا أساس لها، ولا يصح سند شيء منها، كما جزم به ..غير واحد من المحققين. فالعجب كل العجب من مسلم يخالف نص القرآن الصريح بلا مستند كتاب، ولا سنة صحيحة)[3].

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير٧/٢٤٦، تفسير الشنقيطي٧/١٧٢، ٩/٣٣.

(٢)محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الشنقيطي، ولد بموريتانيا سنة١٣٢٥هـ، وتوفي بعد ما أدى الحج بمكة سنة١٣٩٣هـ، كان إمامًا، مفسرًا، فقيهًا، غزير العلم، زاهدًا، ورعًا، زكي النفس، كريم السجايا، درّس في المسجد النبوي، والمعهد العلمي بالرياض، والجامعة الإسلامية بالمدينة، وكان عضوًا في هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية، وعضوًا في رابطة العالم الإسلامي، من مصنفاته: منع المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز، دفع إيهام الاضطراب عن آي الكتاب، أضواء البيان لتفسير القرآن بالقرآن وغيرها. انظر ترجمته في أضواء البيان١/١٩-٣٩، ط. دار عالم الفوائد.

(٣)أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، الشنقيطي، ٧/ ١٧٢.

الجانب الثاني: تعليقهم البداء بهذا التقدير!

الجانب الثالث: ما يقدر في ليلة القدر: فقد زعم بعضهم أن الله تبارك وتعالى قدر فيها ما هو كائن إلى يوم القيامة!! والحق الذي دل عليه الدليل أنه يقدر في ليلة القدر ما يكون في السنة؛ فعن ابن عباسﷺ :" **يُكتب من أم الكتاب في ليلة القدر ما يكون في السنة** من رزق، أو موت، أو حياة، أو مطر، حتى يكتب الحاج، يحج فلان، ويحج فلان". وعنه أنه قال:" إنك لترى الرجل يمشي في الأسواق وقد وقع اسمه في الموتى، ثم قرأ: ﴿ حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ۝٣ فِيهَا يُفۡرَقُ كُلُّ أَمۡرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمۡرٗا مِّنۡ عِندِنَآۚ إِنَّا كُنَّا مُرۡسِلِينَ ۝٥ ﴾ الدخان: ١ – ٥، يعني: ليلة القدر. قال: **ففي تلك الليلة يفرق أمر الدنيا إلى مثلها من قابل؛** موت، أو حياة، أو رزق، **كل أمر الدنيا يفرق تلك الليلة إلى مثلها من قابل"**(١).

الجانب الرابع: تأثر بعض الشيعة بالقدرية ونفيهم لحقيقة تقدير الله للمعاصي في ليلة القدر، ونفي بعض عرفاني الشيعة لحقيقة التقدير بادعائهم أن ليلة القدر هي الوجود الأول!

الجانب الخامس: غلوهم في أئمتهم بتأويل ليلة القدر بمحمد، وعلي، وفاطمة، وادعائهم أن آية الدخان، وسورة القدر دالة على إمرة علي وأحقيته بالإمامة!، وإقحامهم الاعتقاد بالولاية والإمامة في هذا التقدير، واستحداثهم فضل لزيارة الحسين في تلك الليلة.

خامسًا: نقد موقف الشيعة من التقدير الخامس: التقدير اليومي، وهو ما يقضيه الله ﷻ ويمضيه من حوادث اليوم، من حياة، وموت، وعز، وذل، إلى غير ما لا يُحصى من أفعاله، وإحداثه في خلقه ما يشاء، فيسوق المقادير التي قدّرها إلى المواقيت التي وقتها لها، ويتصرف في ملكه بما يشاء، قال تعالى: ﴿ كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ ۝٢٩ ﴾ الرحمن: ٢٩:

وقد خالفوا فيه الحق من جوانب:

---

(١)أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره، برقم(١٨٥٣٠)،١٠/٣٢٨٧، و الحاكم في المستدرك، وصححه، برقم(٣٦٧٨)،٢/ ٤٨٧ ، والبيهقي في شعب الإيمان، برقم(٣٣٨٨)،٥/٢٥٤، وعزاه السيوطي إلى عبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم، الدر المنثور، السيوطي، ٧/ ٤٠٠.

الجانب الأول: أن عامة الشيعة يجعلون التقدير اليومي عمدة لهم في نفي الفراغ من الأمر وإثبات البداء لله تعالى!!

الجانب الثاني: أن عامة الشيعة يتخذون من إثبات التقدير اليومي ذريعة إلى القول بقول القدرية الأوائل؛ فنفوا العلم والتقدير السابق وادعوا أن الأمر أنف!

والحق أن التقدير اليومي لا يعني البداء، كما لا يعني عدم الفراغ من الأمر؛ إذ التقدير اليومي مثبت أيضًا في التقدير السابق ولا يخالفه؛ ويدل على ذلك ما روي عن ابن عباس ﷺ في قوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴿٢٩﴾﴾ الرحمن: ٢٩، قال: "إن الله خلق لوحًا محفوظًا من درّة بيضاء، دفتاه ياقوتة حمراء، قلمه نور، وكتابه نور، عرضه ما بين السماء والأرض، **ينظر فيه كلّ يوم ثلاث مئة وستين نظرة**، يخلق بكل نظرة، ويُحيي ويميت، ويُعزّ ويُذلّ، ويفعل ما يشاء".

وعليه فالتقدير اليومي يكون بالنظر إلى اللوح المحفوظ[1]، فالشئون التي أخبر أنه تعالى كل يوم هو في شأن، هي تقاديره وتدابيره التي قدرها في الأزل وقضاها، لا يزال تعالى يمضيها وينفذها في أوقاتها التي اقتضته حكمته[2]. وهذا معنى قوله: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴿٢٩﴾﴾ الرحمن: ٢٩، يقول السعدي:(وهذه الشئون التي أخبر أنه تعالى كل يوم هو في شأن، هي: تقاديره وتدابيره التي قدرها في الأزل وقضاها، لا يزال تعالى يمضيها وينفذها في أوقاتها التي اقتضته حكمته)[3].

كما يكون التقدير اليومي باستنساخ الصحف، حيث تنزل الملائكة كل يوم بشيء يكتبون فيه أعمال بني آدم نسخًا من الكتاب الأول[4]: فقد روي عن ابن عباس ﷺ أنه قال في قوله تعالى: ﴿هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِالْحَقِّ﴾الجاثية: ٢٩،: "هو أم الكتاب فيه أعمال بني آدم، ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٢٩﴾﴾ الجاثية: ٢٩، قال: هم الملائكة عليهم الصلاة

---

(١) انظر: الآثار الواردة عن السلف في القضاء والقدر من خلال تفسير الطبري، سعاد السويد، ٤٨١/٢.

(٢) انظر: تفسير السعدي ٨٣٠.

(٣)تفسير السعدي ٨٣٠.

(٤) انظر: موقف الرازي من القضاء والقدر، عرض ونقد، أنفال إمام، ٥٣٨/١-٥٤١.

والسلام، **يستنسخون أعمال بني آدم**"[1]. وقال: "**تستنسخ الحفظة من أم الكتاب ما يعمل بنو آدم، فإنما يعمل الإنسان على ما استنسخ الملك من أم الكتاب**"[2].

وعنه ﷺ قال: "كتب في الذكر عنده كل شيء هو كائن، **ثم بعث الحفظة على آدم عليه السلام وذريته، فالحفظة ينسخون من الذكر ما يعمل العباد**، ثم قرأ: ﴿ هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيۡكُم بِٱلۡحَقِّۚ إِنَّا كُنَّا نَسۡتَنسِخُ مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴿٢٩﴾ ﴾ الجاثية: ٢٩"[3].

وفي ذلك يقول ابن القيم معلقًا على قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيۡكُم بِٱلۡحَقِّۚ إِنَّا كُنَّا نَسۡتَنسِخُ مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴿٢٩﴾ ﴾ الجاثية: ٢٩،: (**يأمر الله ملائكته فتستنسخ من أم الكتاب أعمال بني آدم، ثم يكتبونها عليهم إذا عملوها**، فلا تزيد على ما نسخوه من أم الكتاب ذرة ولا تنقصها)[4].

الجانب الثالث: نفي الشيعة لحقيقة التقدير اليومي وذلك بزعمهم أنه بمعنى البداء؛ أو أنه راجع إلى قابلية المرء واستعداده الذاتي؛ أو إلى الأعيان الثابتة، أو الادعاء بأنه يعني التجليات والظهورات الإلهية التي يُعتبر الإنسان الكامل أتم وأعلى صورها!

الجانب الرابع: غلوهم في أئمتهم بادعائهم أن الشؤون الثابتة لله في قوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٍ ﴿٢٩﴾ ﴾ الرحمن: ٢٩ ثابتة للأئمة، وأن الأئمة يعرفون جميع تقديرات الله وشؤونه اليومية!

الفرع الثاني: نقد موقف الشيعة من المحو والإثبات في المقادير:

خالف الشيعة الحق في مسألة المحو والإثبات، وتظهر مخالفتهم من جوانب:

---

(١)أخرجه ابن جرير في تفسيره،١٠٤/٢١، ط. دار هجر، وعزاه السيوطي إليه في الدر المنثور، السيوطي، ٧/ ٤٢٩.

(٢) عزاه السيوطي إلى ابن مردويه، الدر المنثور، السيوطي، ٧/ ٤٣٠-٤٣١.

(٣)عزاه السيوطي إلى ابن مردويه، وأبو نعيم في الحلية، الدر المنثور، السيوطي، ٧/ ٤٣١.

(٤) طريق الهجرتين، ابن القيم،١٣٩/١، وانظر: شفاء العليل، ابن القيم، ١١٤/١-١١٥.

الجانب الأول: اختلاف الشيعة في وقوع المحو والإثبات في المقادير واضطرابهم في ذلك، فأنكرت المحو والإثبات طائفة منهم، وتوسعت في إثباته طائفة أخرى حتى ادعت تعلقه في كل شيء وطعنت في العلم الأزلي والأخبار، وجاء الحق بين غلو النفاة والمثبتة، وهو إثبات الفراغ من المقادير والقول بمضمون أدلته وحملها على التقدير السابق، وإثبات المحو والإثبات في المقادير والقول بمضمون أدلته وحملها على التقدير اللاحق وتخصيصه بكلمات المقادير الأربعة دون غيرهن، وهي: الأرزاق والآجال والأعمال والسعادة أو الشقاوة. (١)

الجانب الثاني: ربط الشيعة بين مسألة المحو والإثبات في المقادير وبين عقيدة البداء الفاسدة، والحق: أن إثبات المحو والإثبات في المقادير، لا يلزم منه القول بالبداء ولا نفي الفراغ من الأمر كما توهمت الشيعة؛ لأن المحو والإثبات في الكتابة لا في العلم، وهو مختص بما تكتبه الملائكة في صحف المقادير دون ما في اللوح المحفوظ ودون ما في علم الله من تقدير الأشياء(٢).

يقول ابن أبي العز الحنفي:(إن المحو والإثبات من الصحف التي في أيدي الملائكة)(٣).

ويقول الشيخ السعدي:(﴿ يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴾ الرعد: ٣٩، من الأقدار ﴿ وَيُثۡبِتُۖ ﴾ الرعد: ٣٩، ما يشاء منها، **وهذا المحو والتغيير في غير ما سبق به علمه وكتبه قلمه فإن هذا لا يقع فيه تبديل ولا تغيير لأن ذلك محال على الله**، أن يقع في علمه نقص أو خلل ولهذا قال:﴿ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ ٣٩ ﴾ الرعد: ٣٩، أي: اللوح المحفوظ الذي ترجع إليه سائر الأشياء، فهو أصلها، وهي فروع له وشعب.

فالتغيير والتبديل يقع في الفروع والشعب، كأعمال اليوم والليلة التي تكتبها الملائكة، ويجعل الله لثبوتها أسبابًا ولمحوها أسبابًا، لا تتعدى تلك الأسباب، ما رسم في اللوح المحفوظ، كما جعل الله البر والصلة والإحسان من أسباب طول العمر وسعة الرزق، وكما جعل المعاصي سببًا لمحق بركة الرزق والعمر، وكما جعل أسباب النجاة من المهالك والمعاطب سببًا للسلامة، وجعل التعرض لذلك سببًا

---

(١) انظر: المحو والإثبات في المقادير، السعدي، ٥، ٧.

(٢) انظر: المحو والإثبات في المقادير، السعدي، ٦.

(٣)شرح الطحاوية، ابن أبي العز، ت الأرناؤوط، ١/ ١٣١.

للعطب، فهو الذي يدبر الأمور بحسب قدرته وإرادته، وما يدبره منها لا يخالف ما قد علمه وكتبه في اللوح المحفوظ)[1].

ويقول الشيخ عبدالرزاق عفيفي تعليقًا على قوله تعالى: ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ ﴾ الرعد: ٣٩،(بين تعالى في آخر الآية أن كل ما يكون منه من محو وإثبات وتبديل وتغيير واقع بمشيئته فعلاً كونيًا أو تشريعًا، ومسطور عنده في أم الكتاب، جرى به القلم فكتب ما هو كائن من ناسخ ومنسوخ وسعادة وشقاوة وسائر ما يكون من التغيير والتبديل كل منها في وقته الذي حدد له في علمه تعالى وكتابه، ورهين بأسبابه حسب ما تقتضيه الحكمة، وبذلك **يتبين أنه لا يلزم من المحو والإثبات عمومًا أن يكون بدا لله أمر كان خفيًا عليه، بل كل ما كان وما سيكون من فعل أو تشريع تفسير عملي وتطبيق واقعي دقيق موافق لسابق علمه وما جرى به قلمه في كتابه)**[2].

الجانب الثالث: اختلاف موقف الشيعة من المحو والإثبات، واختلاف أقوالهم في تعريفه والحق إثبات المحو والإثبات على معناه المعلوم لغة، والله أعلم بكيفيته، وهذا أولى من ابتداع أقوال في تعريفه تؤول إلى نفيه.

وأصل المحو في اللغة: يدل على إذهاب الشيء وإزالة أثره؛ يُقال: محوت الكتاب أمحوه محوًا وهو ممحوّ إذا ذهب أثر الكتابة وزال[3]. وضده الإثبات، يُقال: أثبت الشيء؛ إذا أقره وأدامه وأبقاه، قولاً أو فعلاً أو حكمًا[4].

والمحو والإثبات في المقادير صفة فعلية ثابتة للرب كما يليق به، وهي على معناها المفهوم لغةً، والله أعلم بكيفيتها، فالله تعالى يمحو من الأقدار ما يشاء حتى تكون كالعدم، ويثبت منها ما يشاء،

---

(١) تفسير السعدي، ٤١٩-٤٢٠.

(٢) تعليق الشيخ عبدالرزاق عفيفي على كتاب الإحكام في أصول الأحكام للآمدي، حاشية(١)، ٣/ ١١١.

(٣) انظر: معجم مقاييس اللغة، ٣٠٢/٥، مادة(محو)، المفردات في غريب القرآن، ٤٦٧، مادة(محو)، المعجم الوسيط٨٥٦/٢، مادة(محا)، المحو والإثبات في المقادير، السعدي، ٩٠.

(٤)المحو والإثبات في المقادير٩٠، وانظر: معجم مقاييس اللغة، ٣٩٩/١، مادة(ثبت)، المعجم الوسيط٩٣/١، مادة(ثبت).

فيجري فيها قضاؤه على حسب ما تقتضيه مشيئته وحكمته، ولا مناقضة في ذلك لعلم الله الأزلي؛ لأن الله يعلم ما كتبه للعبد، وما يزيده بعد ذلك وما يمحوه، والملائكة لا علم لهم إلا ما علمهم الله[1].

الجانب الرابع: إسناد الشيعة المحو والإثبات إلى الأئمة أو إلى الأفلاك والكواكب، وهذا باطل، ويتضح بطلانه بأمور:

أولاً: أن قوله سبحانه: ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ﴾ الرعد: ٣٩، صريح في أن الماحي والمثبت هو الله سبحانه، لا الأئمة ولا النفوس الفلكية كما زعموا .

وثانيًا: أنه لم يقم دليل على ثبوت النفوس للأفلاك.

وثالثًا: أنه على تقدير تسليم ذلك ، فكيف تكون جاهلة جهلاً مركبًا حاكمة بما ليس عليه دليل مع أنهم زعموا أن جميع الأمور الحادثة في عالم الكون والفساد إنما هو من لوازم حركاتها ونتائج بركاتها ؟ وكيف يسلط الله هذه النفوس الجاهلة على كافة الحوادث الكائنة في عالم الكون ، فربما يحدث منها لجهلها ما يكون قبيحًا مستقبحًا مخلًا بالنظام ؟

ورابعًا: أن نسبة وجود جميع حوادث عالم الكون إلى الأئمة أو إلى الأفلاك مخالف لما عليه الإمامية فإن ما يحدث فيها من أفعال العباد مخلوقة لهم، وما يحدث من غير ذلك فهي مخلوقة لله سبحانه، فهو يتناقض مع مذهبهم في أفعال العباد .

وخامسًا: أنهم ادعوا أن فعل الأفلاك بعينه فعل الله – إلى آخره – فيلزم أن يكون المحو والإثبات لتلك النفوس في وقوع شيء أو لا وقوعه فعل الله سبحانه، وأنه هو الماحي والمثبت على الحقيقة كما يشعر به تنظرهم بحواسّ الإنسان ، **مع أن سبب المحو والإثبات المذكور كما ذكروه إنما هو للجهل وعدم العلم برجحان أسباب الوقوع أو اللاوقوع . وحينئذ، فيلزم حصول ذلك له تعالى عن ذلك علوًا كبيرًا .**

وبالجملة، فما ذكروه في هذا المقام بناء على قواعد المتصوفة والفلاسفة وفسّروا به نصوص المحو والإثبات **كلام مختل النظام ، منحل الزمام ، كما لا يخفى على المنصف من ذوي الأفهام!!**

---

(١) انظر: المحو والإثبات في المقادير، السعدي، ٩٠-٩٤.

وهؤلاء – لولعهم بأصول الفلاسفة والحكماء التي جرت عليها الصوفية – يزعمون تطبيق النصوص الشرعية عليها ، وهو جمع بين النقيضين وتأليف بين المتباغضين ، ومن أين إلى أين ؟[١]

الجانب الخامس: في بيان بطلان قول الشيعة في متعلق المحو والإثبات؛ فقد زعموا أن المحو والإثبات عام في كل شيء، حتى علقوه بالعلم والأخبار: والحق أن: المحو والإثبات في المقادير فيه خصوص من جهة متعلقه؛ فهو مختص بكلمات المقادير الأربع، الرزق والأجل والعمل والسعادة والشقاوة، خلافًا لمن شذ وجوز التبدل والتغير في القدر كله.

ومن هنا فلا يتعلق المحو والإثبات بالعلم ولا بالأخبار ولا بالأحكام الكونية، كوعد الله ووعيده، وأشراط الساعة، وأخبار القيامة، وما أخبر به الله ورسوله من الكوائن المستقبلة، وإلا للزم البداء، والجهل، وخلف الوعد، والكذب في الخبر[٢].

وقد أقر بعض عقلاء الشيعة بعدم تعلق المحو بالأخبار ، فقالوا:(إن مقتضى دلالة العقل والنقل هو أن البداء والمحو لا يقعان فيما أخبر الله به أنبياءه وأوصياءهم ، وأخبروا به عنه جل اسمه . أما دلالة العقل ، فلأن وقوع ذلك يستلزم عدم وثوق الناس بهم وبأخبارهم ، وحمل الناس لهم على الجهل والكذب على الله ، فيسقط محلهم ، وينقض الغرض من نصبهم للنبوة والإمامة ، و نقض الغرض قبيح ومحال على الله جل اسمه)[٣] .

وأما النقل ، فقد **روت في كتب مرويات الشيعة حادثة بين اليهودي عبدالله بن صوريا**[٤] **وسلمان الفارسي**[٥]، تدل على نفي تعلق المحو والإثبات بالأخبار؛ جاء فيها: **"قال ابن صوريا : قد كان الله**

---

(١)انظر: الدرر النجفية، المحقق البحراني، ١/٣٤٩-٣٥٠.

(٢)انظر: المحو والإثبات في المقادير، السعدي، ٦، ١٤٠.

(٣) رسالة في البداء، البلاغي، ٢٤-٢٥.

(٤)عبد الله بن صوريا، ويقال ابن صور الإسرائيلي، وكان من أحبار اليهود، يقال: إنه أسلم. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، ٤/ ١١٥، ط. دار الكتب العلمية.

(٥)أبو عبد الله سلمان الفارسي، ويعرف بسلمان الخير، وسلمان ابن الإسلام، أصله من رامهرمز، وقيل: من أصبهان. سمع بأن النبيﷺسيبعث، فخرج في طلب ذلك، فأسر وبيع بالمدينة، فاشتغل بالرّق، حتى كان أول مشاهده الخندق، اختلف في وقت وفاته، فقيل: مات سنة ثلاث وثلاثين وقيل غير ذلكﷺ. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ط. دار الجيل، ٢/٦٣٤-٦٣٨، أسد الغابة، لابن الأثير، ٢/٥١٠، الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، ط. دار الكتب العلمية، ٣/١١٨-١٢٠.

تعالى أخبر بذلك على ألسن أنبيائه ولكنه يمحو ما يشاء ويثبت . قال سلمان : فإذا لا تثقون بشيء مما في التوراة من الأخبار عما مضى وما يستأنف فإن الله يمحو ما يشاء ويثبت ، وإذا لعل الله قد كان عزل موسى وهارون عن النبوة وأبطلا في دعواهما لأن الله يمحو ما يشاء ويثبت ، ولعل كلما أخبراكم به عن الله أنه يكون لا يكون وما أخبراكم به أنه لا يكون لعله يكون ، وكذلك ما أخبراكم أنه لم يكن لعله كان ، ولعل ما وعده من الثواب يمحوه ولعل ما توعد به من العقاب يمحوه فإنه يمحو ما يشاء ويثبت . إنكم جهلتم معنى يمحو الله ما يشاء ويثبت فلذلك أنتم بالله كافرون ولأخباره عن الغيوب مكذبون وعن دين الله منسلخون"[1] .

الجانب السادس: في بيان بطلان قول الشيعة في محل المحو والإثبات؛ فقد زعموا أن المحو والإثبات والتغير في جميع أنواع التقادير!!

والراجح: أن المحو والإثبات في المقادير محله صحف الملائكة، دون اللوح المحفوظ، فهو مختص بما تكتبه الملائكة في صحف التقدير الحولي، والتقدير العمري، دون ما في اللوح لمحفوظ، ودون ما في علم الله من تقدير الأشياء؛ يقول ابن تيميةﷺ: (والعلم القديم وما يجري مجراه لا يتغير)[2]، ويقول أيضًا: (ما سبق في علمه أنه يفعله وسبقت كلمته أنه يفعله وأخبر أنه يفعله وكتب في اللوح المحفوظ أنه يفعله فإنه لا بد أن يفعله وهو لا يشاء نقيضه وهذا متفق عليه بين المسلمين). [3] ويقول ابن القيمﷺ:(والعلم القديم والكتاب السابق لا يتغير)[4]. ويظهر رجحان هذا القول بأمرين:

- الأول: أن ما في اللوح المحفوظ هو علم الله في خلقه، وعلم الله لا يتطرق إليه محو ولا إثبات.
- الثاني: أن الله كتب ما في اللوح المحفوظ بيده، وما في كتب المقادير الأخرى تكتبه الملائكة، وهذا الفرق في الفعل يقتضي فرقًا في الأثر، فيكون المحو فيما تكتبه الملائكة، دون ما كتبه الله تعالى[5].

---

(١) الاحتجاج، الطبرسي، ١/٤٩-٥٠، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٩/٢٨٨.

(٢)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ٨/ ٣٧١.

(٣)الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق، ابن تيمية، ٧٧.

(٤)أحكام أهل الذمة، ابن القيم، ٢/ ٩٦٢.

(٥) انظر: المحو والإثبات في المقادير، السعدي، ١٣٩-١٤١.

الجانب السابع: في بيان بطلان قول الشيعة في أسباب المحو والإثبات، فقد ابتدعوا أسبابًا للمحو والإثبات كالنذر، والصلوات المخصوصة، وزيارة قبور الأئمة!! وهذه أسباب باطلة مخالفة للنصوص الشرعية.

والواجب العمل بموجب دلالة النصوص الصحيحة وإثبات مع أثبتته من أسباب المحو والإثبات؛ وقد وردت نصوص تدل على أن الطاعات عامة ثورث أهلها سعة الرزق، وطول العمر، وعافية البدن، وكثرة الولد، والحفظ من المكاره في الدنيا والآخرة، ومن ذلك:

قوله تعالى:﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۝٢ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ ﴾الطلاق: ٢ – ٣، و قولـــــــه:﴿ وَلَوۡ أَنَّ أَهۡلَ ٱلۡقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوۡاْ لَفَتَحۡنَا عَلَيۡهِم بَرَكَٰتٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾ الأعراف: ٩٦، و قوله:﴿ فَقُلۡتُ ٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارٗا ۝١٠ يُرۡسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيۡكُم مِّدۡرَارٗا ۝١١ وَيُمۡدِدۡكُم بِأَمۡوَٰلٖ وَبَنِينَ وَيَجۡعَل لَّكُمۡ جَنَّٰتٖ وَيَجۡعَل لَّكُمۡ أَنۡهَٰرٗا ۝١٢ ﴾ نوح: ١٠ – ١٢.

كما جاءت النصوص بربط المحو والإثبات في الأقدار بطاعات معينة، منها:

١–صنائع المعروف: قال ﷺ:"صنائع المعروف تقي مصارع السوء، وصدقة السر تطفئ غضب الرب، وصلة الرحم تزيد في العمر"(١).

٢–البر، ومنه بر الوالدين: قال ﷺ:" لا يرد القدر إلا الدعاء، ولا يزيد في العمر إلا البر"(٢)، وقال:" من سره أن يمد له في عمره، ويزاد له في رزقه، فليبر والديه، وليصل رحمه"(٣).

---

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، برقم(٨٠١٤)،٣١٢/٨، وقال الهيثمي:(إسناده حسن). بغية الرائد، برقم(٤٦٣٧)،٢٩٣/٣.

(٢)أخرجه أحمد في المسند، برقم(٢٢٢٨٦)،٢٩١/١٦-٢٩٢، ط.دار الحديث، وابن ماجة، كتاب السنة، باب في القدر، ٦٩/١، ط.دار المعرفة، وحسنه الشيخ الألباني، انظر: صحيح سنن ابن ماجة، ٢٢/١، والحاكم في المستدرك، برقم(١٨١٤)، ٦٧٠/١، وصححه.

(٣) أخرجه أحمد في المسند، برقم،(١٣٧٤٥)،٢٧٩/١١، ط. دار الحديث، قال الهيثمي:(رجاله رجال الصحيح)، بغية الرائد، برقم(١٣٣٩٠)،٢٥٣/٨.

٣–الدعاء: قال تعالى:﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾غافر: ٦٠، وقال ﷺ:" لا يرد القدر إلا الدعاء"، وفي رواية:" لا يرد القضاء إلا الدعاء"(١)، وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "لا ينفع الحذر من القدر، **ولكن الله يمحو بالدعاء ما يشاء من القدر**"(٢).

٤–صلة الرحم: قال ﷺ:"من سره أن يبسط له في رزقه، وأن ينسأ له في أثره، فليصل رحمه"(٣)، ومعنى يُنْسأ له في أثره: أي يُؤخر له في أجله(٤).

٥–حسن الجوار، وحسن الخلق: قال ﷺ:" صلة الرحم، وحسن الخلق، وحسن الجوار، يعمران الديار ويزيدان في الأعمار"(٥).

أما النذر فقد نهى عنه النبي ﷺ، وقال: "إنه لا يأتي بخير " (٦) **وقال ﷺ:" إنه لا يرد من القدر، وإنما يستخرج به من البخيل"(٧)، وقال ﷺ : "لا تنذروا ، فإن النذر لا يغني من القدر"(٨).**

الجانب الثامن: غلو الشيعة في أئمتهم وإقحامهم أمر الإمامة والولاية في المحو والإثبات، وادعائهم أن الأئمة هم لوحا المحو والإثبات، وقلمه، وبحقيقتهم حصل المحو والإثبات.

الجانب التاسع: في بيان أن اتهام الشيعة أهل السنة بالقول بالبداء، لإثباتهم المحو والإثبات في المقادير والنسخ مجرد ادعاء لا حقيقة له:

---

(١) أخرجه الترمذي، كتاب القدر، باب ما جاء لا يرد القدر إلا الدعاء، ٣٩٠/٤، ط. دار الكتب العلمية، وقال:(هذا حديث حسن غريب)، وحسنه الشيخ الألباني، انظر:صحيح سنن الترمذي،٢٢٥/٢.

(٢)أخرجه الفريابي في القدر، برقم(٣٠٦)، صفحة ٢٢٤ ، والآجري في الشريعة، برقم(٤٥٠)، ٨٧١/٢، والبيهقي في القضاء والقدر، برقم(١٨٥)، ٤٨٤/٢، والسيوطي في الدر المنثور، ٤/ ٦٦١، وصححه الحاكم في المستدرك، برقم(٣٣٣٣)، ٣٨٠/٢.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب من بُسط له في الرزق بصلة الرحم، ٥/٨، ومسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب صلة الرحم، وتحريم قطيعتها، ١٩٨٢/٤.

(٤) انظر: فتح الباري، ابن حجر، ٧٥/١.

(٥) أخرجه أحمد في المسند، برقم(٢٥١٣٥)،٥٥٤/١٧، ط. دار الحديث، والحديث صحيح الإسناد، انظر: فتح الباري، ابن حجر، ١٠/ ٤١٥، سلسلة الأحاديث الصحيحة، الألباني، ٣٤/٢، برقم(٥١٩).

(٦) مسلم، كتاب النذر، باب النهي عن النذر وأنه لا يرد شيئًا، ٣/ ١٢٦١.

(٧)مسلم، كتاب النذر، باب النهي عن النذر وأنه لا يرد شيئًا، ٣/ ١٢٦١.

(٨)مسلم، كتاب النذر، باب النهي عن النذر وأنه لا يرد شيئًا، ٣/ ١٢٦١.

عمدت الشيعة دَفعًا للشناعة عن قولهم الكفري بالبداء وتدليلاً على صحة معتقدهم وسلامته من الشذوذ إلى اتهام أهل السنة بالقول به لاعتقادهم بثبوت المحو والإثبات في المقادير، وقولهم بنسخ الأحكام، وورد لفظ بدا لله في صحاحهم!

وهنا يقال: هذا كلام نازل جدًا واستدلال لا يتماسك ضعفًا واحتجاج لا تقبله الأذهان ولا تصغي إليه الآذان، لأمور منها:

الأمر الأول: بون بعيد بين قول أهل السنة بالمحو والإثبات في المقادير وبين عقيدة الشيعة بالبداء، ذلك:

- أن قول أهل السنة قائم على الاعتقاد بأن الله فرغ من الامر، والإقرار بجفاف القلم، وبحتمية وقوع ما سبق به القضاء.
- أن قول أهل السنة بالمحو والإثبات في المقادير لا يناقض العلم الأزلي، لأن المحو والإثبات في الكتابة لا في العلم، فما في علم الله لا يتقدم ولا يتأخر، ولا يتغير، ولا يتبدل، ولا يبدو له ما لم يكن عالمًا من قبل، ولو كان غير ذلك لوجب التمثيل ضرورةً؛ إذ البداء من خصائص المخلوقات(١).
- أن قول أهل السنة بالمحو والإثبات في المقادير لا يُعارض أدلة الفراغ من كتابة المقادير؛ لأن أدلة الفراغ من المقادير محمولة على التقدير السابق وهو كتابة المقادير في اللوح المحفوظ، وأدلة المحو في المقادير محمولة على التقدير اللاحق، وهو التقدير العمري، والتقدير الحولي في ليلة القدر، أي: أن محله صحف الملائكة(٢).
- أن المحو والإثبات في المقادير عند أهل السنة فيه خصوص من جهة متعلقه؛ فهو مختص بكلمات المقادير الأربع دون غيرهن، فلا يتعلق بالعلم ولا بالأخبار ولا بالأحكام الكونية، كوعد الله ووعيده، وأشراط الساعة، وأخبار القيامة، وما أخبر به الله ورسوله من الكوائن المستقبلة!

ومن هنا يتضح أنه لا ترابط بين عقيدة البداء الفاسدة وبين المحو والاثبات في المقادير وربط الشيعة بينهما غاية في التعمية والتمويه والتلبيس!!

---

(١) انظر: المحو والإثبات في المقادير، السعدي، ٨٣.

(٢)انظر: المحو والإثبات في المقادير، السعدي، ٨٥.

الأمر الثاني: بطلان إلزام الشيعة لأهل السنة القول بالبداء لقولهم بالنسخ في الأحكام –كما هو مقتضى حديث تخفيف الصلاة[1]– وورد لفظ بدا لله في صحاحهم!– كما في حديث الأبرص والأعمى والأقرع؛ ويتضح بطلان هذا الإزام فيما يلي:

أولاً: النسخ في الأحكام ليس ضربًا من البداء، لأن الله يعلم الناسخ والمنسوخ أزلاً، ولا يبدل أحكامه لظهور مصالح كانت خافية عليه، وإنما يفعل ذلك ابتلاء للعباد ورعاية لمصالحهم؛ ليعلم من يتبع الرسول ممن ينقلب على عقبيه، فيشرع الحكم وقت أن يكون مصلحة لعباده ثم يرفعه إذا صار مفسدة لهم لاختلاف المصالح باختلاف الأزمان والأحوال[2]، وبهذا يبطل احتجاج الشيعة بالنسخ على البداء.

ثانيًا: الكلام على لفظة بدا لله الواردة في حديث الأبرص والأعمى والأقرع:

تمسك الشيعة بهذه اللفظة (بدا لله) التي وردت في صحيح البخاري[3]وطاروا بها فرحًا ورموا أهل السنة بدائهم وزعموا أنهم قائلون بعقيدة البداء الفاسدة! والحق أن هذا كذب وزور، فأهل السنة بريؤون من هذا المعتقد براءة الذئب من دم يوسف!

وقد ذكر العلماء أقوالا بخصوص هذه اللفظة ملخصها فيما يلي[4] :

- **القولُ الأولُ : معنى لفظة " بدا لله " أي سبق في علمهِ.**

يقول ابن حجر[5]: (قوله: "بدا لله" بتخفيف الدال المهملة بغير همز، أي: سبق في علم الله فأراد إظهاره، وليس المراد أنه ظهر له بعد أن كان خافيًا؛ لأن ذلك محال في حق الله تعالى)[1].

---

(١) البخاري، كتاب الصلاة، باب: كيف فرضت الصلاة في الإسراء؟، ١/ ٧٨، مسلم، كتاب الإيمان ، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات، وفرض الصلوات ، ١/ ١٤٥.

(٢)انظر: المحو والإثبات في المقادير، السعدي، ٩٨.

(٣) البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، ٤/ ١٧١.

(٤) انظر: بحث في لفظة "بدا لله" كتبه: عَبْد اللَّه بن محمد زُقَيْل، صيد الفوائد، تاريخ الاطلاع: ١٤-٥-١٤٣٩هـ، استرجع من http://www.saaid.net/Doat/Zugail/330.htm

(٥)أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد بن محمود بن أحمد بن حجر العسقلاني الأصل ثم المصري، الشافعي، ولد في ثاني عشر شعبان، سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة. وعني بالأدب والشعر حتى برع فيهما ثم حبب إليه فن الحديث فأقبل عليه سماعًا وكتابة وتخريجًا وتعليقًا وتصنيفا، حتى صار فريد زمانه، وحامل لواء السنة في أوانه، ذهبي عصره، وعمدة زمانه في التوهية والتصحيح، وأعظم الشهود والحكام في بابي التعديل والتجريح، له تصانيف كثيرة منها: " فتح =

- **القولُ الثاني : أن لفظة : " بدا لله " من تصرفِ بعضِ الرواةِ ، واللفظة المحفوظة ما وردت في روايةِ مسلم:" أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَبْتَلِيهِمْ"**[٢] .

يقول ابن حجر: (وقد أخرجه مسلم ..بلفظ "أراد الله أن يبتليهم"، فلعل التغيير فيه من الرواة)[٣].

ويقول الألباني في كتابه مختصر صحيح البخاري عند لفظة : " أراد الله " : (قلت: وهي رواية مسلم، وهذا هو المحفوظ، ..ونسبة البداء إلى الله لا يجوز)[٤].

- **القولُ الثالثُ : أن معنى لفظة : " بدا لله " أي " قضى الله " .**

جاء في كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر" عند مادة " بدا " : (وفي حديث الأقرع والأبرص والأعمى "بدا الله ﷻ أن يبتليهم" أي قضى بذلك، وهو معنى البداء ها هنا، لأن القضاء سابق. والبداء استصواب شيء علم بعد أن لم يعلم، وذلك على الله ﷻغير جائز)[٥].

وقد مال الحافظ ابن حجر إلى هذا الرأي فقال:(وأولى ما يحمل عليه؛ أن المراد قضى الله أن يبتليهم، وأما البدء الذي يراد به تغير الأمر عما كان عليه فلا)[٦].

- **القولُ الرابعُ : أن ضبط الكلمة بالهمز " بدأ لله " . ومعناها أي: ابتدأ الله أن يبتليهم** [٧].

هذه تخريجات العلماء لهذه اللفظة. وبها يتضح بطلان التمسك بها في اتهام أهل السنة بالقول بعقيدة البداء الفاسد.

=

الباري شرح البخاري "، " تهذيب التهذيب "، " تقريب التهذيب "، " طبقات الحفاظ "، " الإصابة في تمييز الصحابة "، " نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر "، وغيرها كثير، مات ليلة السبت ثامن عشر ذي الحجة، سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة، ودفن بالقرافة، رحمه الله رحمة واسعة. انظر: إنباء الغمر بأبناء العمر، ابن حجر، ٣/١، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، السخاوي، ٣٦/٢-٤٠.

(١)فتح الباري لابن حجر، ٦/ ٥٠٢.

(٢) مسلم، كتاب الزهد والرقائق،٤/ ٢٢٧٥.

(٣)فتح الباري لابن حجر، ٦/ ٥٠٢.

(٤)مختصر صحيح الإمام البخاري، الألباني، حاشية(٥٧)، ٢/ ٤٤٦.

(٥)النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، ١/ ١٠٩.

(٦)فتح الباري لابن حجر، ٦/ ٥٠٢.

(٧) انظر: فتح الباري لابن حجر، ٦/ ٥٠٢.

وبعد مناقشة موقف الشيعة الإمامية من المرتبة الثانية من مراتب القضاء والقدر –مرتبة الكتابة–، أخلص إلى ما يلي:

نتائج الفصل الثاني:

١- المراد من الإيمان بمرتبة الكتابة: إثبات أن الله تعالى كتب مقادير كل شيء –ما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة– في اللوح المحفوظ قبل خلق السماوات والأرض عندما خلق القلم، وقد جف القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة.

٢- الإيمان بكتابة مقادير الخلائق يتضمن إثبات أن الله تعالى كتب في اللوح المحفوظ جميع ما سبق علمه أنه كائن ومن ذلك ما سيصير إليه العباد، فكتب الأعمال والآجال والأرزاق والسعادة والشقاوة ويتضمن إثبات أنه تعالى أخبر بذلك وأظهره قبل وجود المخلوقات إخبارًا مفصلاً ثم الخلائق ما شون على ذلك لا يحيدون عنه!

٣- لا يتم الإيمان بالكتابة إلا بالإيمان باللوح والقلم وتعدد الكتابة والمقادير.

٤- الإيمان بكتابة المقادير يتضمن إثبات خمسة مقادير (التقدير العام السابق، والتقدير وقت أخذ الميثاق، والتقدير العمري، والتقدير الحولي، والتقدير اليومي).

٥- صرح الشيعة بأن إثبات اللوح والقلم من ضروريات الإسلام والإقرار بهما من مذهب الإمامية.

٦- صرح الشيعة بأن النصوص الشرعية تدل على أن الله خلق لوحين أثبت فيهما ما يحدث من الكائنات: أحدهما اللوح المحفوظ والآخر لوح المحو والإثبات.

٧- أطلق فلاسفة الشيعة على اللوح المحفوظ مسمى لوح القضاء والنفس الكلية الفلكية، وعلى لوح المحو والإثبات مسمى لوح القدر، والنفس المنطبعة!

٨- زعم بعض عرفاء الشيعة أن ألواح التقدير خمسة: أحدها: أم الكتاب وهو القلم أو: العقل الأول!، والثاني: الكتاب المبين وهو اللوح المحفوظ أو: النفس الكلية!. والثالث: لوح المحو والإثبات وهو النفس المنطبعة ويسمى أيضا: لوح القدر، والرابع: الكتاب المسطور، والخامس: الكتاب الجامع للكل؛ أي: للكتب المتقدمة وهو الإنسان الكامل؛ أي: النبي وأمير المؤمنين والأئمة من بعده!

٩- اختلف قول متكلمة الشيعة في حقيقة اللوح والقلم، واضطربوا في ذلك اضطرابًا شديدًا.

١٠- اختلف الشيعة وتناقضوا في بيان حقيقة اللوح والقلم.

١١- تنافر أقوال الشيعة واختلافها في حقيقة اللوح والقلم ناشئ عن اختلاف مشاربهم ومذاهبهم واختلاف مروياتهم!

١٢- أقر الشيعة بتنافر مروياتهم في اللوح والقلم.

١٣- ادعى الصدوق أن اللوح والقلم ملكان.

١٤- اعترض المفيد على قول الصدوق في حقيقة اللوح والقلم.

١٥- لم يجد المجلسي مسوغًا للاعتراض على قوله الصدوق لورود الرواية به.

١٦- ادعى المجلسي أن ليس بين قول المفيد والصدوق تنافر في حقيقة اللوح والقلم.

١٧- لم يعترض بعض الشيعة على قول الصدوق في حقيقة اللوح والقلم صراحة إلا أنهم اتخذوا من التأويل جنة يترسون بها من سهام القادحين في قوله والناقدين له.

١٨- أثبت المفيد حقيقة اللوح والقلم غير أنه لم يرتضِ مذهب أصحاب الحديث في اللوح والقلم وأول صفة الكتابة الثابتة للرب، ونفى أمره تعالى للقلم بالكتابة.

١٩- نحى المجلسي منحًا للتوفيق بين رأي الصدوق والمفيد غير أنه انتهى إلى التوقف في حقيقة اللوح والقلم والاكتفاء-في ذلك- بالاعتقاد الإجمالي!

٢٠- زعم بعض الشيعة أن اللوح والقلم لم تعلم حقيقتهما وأن الصحيح التوقف في ذلك.

٢١- تعددت أقوال الشيعة حول اللوح المحفوظ بين الإثبات والتأويل، فتارة يثبتونه كتابًا مكتوبًا فيه، وتارة يؤولونه إما بالملك أو بالعلم أو بسلسلة العلل والمعلولات، أو بالكون أو بالقرآن أو أنه رمز لسر عند الله.

٢٢- استخدم بعض الشيعة أسرار الحروف في تفسير معنى اللوح والقلم.

٢٣- أول نصير الدين الطوسي اللوح المحفوظ بالعقل الفعال وعقل الكل.

٢٤- زعم أرباب الاتجاه العرفاني أن اللوح والقلم من المصطلحات العرفانية التي لها معانٍ أخرى إضافة عما يفهمه العامة وأهل الحديث والسنة منها.

٢٥- تعدت تأويلات الاتجاه العرفاني للوح والقلم!

٢٦- أوّل الشيرازي القلم بالعالم العقلي، واللوح بالعالم النفسي.

٢٧- جوّز الشيرازي -مع تأويلاته الفلسفية للوح والقلم- ما جاءت به الآيات والروايات في وصفهما!! واعتبر قول الصدوق-في أن اللوح والقلم ملكان- قريب من قوله!

٢٨- لم يجد الشيرازي بون بين قوله وقول شيخه الصدوق في تأويل اللوح والقلم بالملك لاتفاقه معه في ظاهر اللفظ!!

٢٩- تناقضت مرويات الشيعة وأقولهم حول مادة خلق اللوح والقلم.

٣٠- الاضطراب والتناقض الفوضوي حول مادة خلق اللوح والقلم حمل بعض الشيعة إلى نفي حقيقتهما المادية والزعم بأنهما مجرد رموز وأمثال لأسرار عند الله.

٣١- أضاف بعض الشيعة القلم واللوح إلى الرب إضافة صفة لموصوف، وجعلوهما كذاته تعالى وصفاته التي تستوجب التنزيه عن الجسمية!.

٣٢- اختلفت مرويات الشيعة في وقت خلق القلم؛ تارة: أنه مخلوق قبل العرش، وتارة: أنه مخلوق قبل اللوح، وتارة: أنه مخلوق بعد نور محمد والماء والعرش والكرسي واللوح، وتارة: أنه مخلوق بعد اللوح، وتارة: أنه مخلوق بعد الجنة، وتارة: أنه مخلوق بعد الهواء.

٣٣- اختلفت مرويات الشيعة في وقت خلق اللوح؛ تارة: أنه مخلوق بعد الحجب والأرض والعرش، وتارة: أنه مخلوق بعد نور محمد ونور علي والعرش، وتارة: أنه مخلوق بعد نور محمد والماء والعرش والكرسي، وقبل القلم، وتارة: أنه مخلوق قبل القلم، وتارة: أنه مخلوق بعد القلم، والدواة.

٣٤- يعد تأويل بعض الشيعة اللوح المحفوظ بالعلم و ادعاءهم أنه من مظاهر علم الرب؛ نفي لحقيقة اللوح وقول بتجرده عن المادة والمادية!.

٣٥- حمل بعض الشيعة ما ورد في وصف اللوح والقلم على الرمز والتمثيل والمجاز!

٣٦- اختلفت أقاويل الشيعة في مكان اللوح المحفوظ؛ تارة: أنه في ركن العرش، وتارة: أنه تحت العرش، وتارة: أن له طرفان أحدهما على يمين العرش والآخر على جبهة إسرافيل، وتارة: أنه بين عيني إسرافيل، وتار:ة أنه في السماء، وتارة أنه فوق السماء السابعة، وتارة: أنه عند الله، وتارة: أنه بين يدي الرب!

٣٧- فرق بعض الشيعة بين اللوح المحفوظ ولوح المحو والإثبات؛ فادعوا كتمان ما في اللوح المحفوظ عن كلّ أحد، وإظهار ما في اللوح الثاني لبعض الخواصّ من العباد، بينما صرح بعضهم باطلاع المخلوقات عليه غير أنهم اختلفوا في تحديد من يطلع عليه!

٣٨- تحدث الشيعة عن الحكمة من الكتابة في اللوح المحفوظ وخصائصه وصفات اللوح والقلم وأسماءهما ولم يخل كلامهم من المخالفة لمذهب السلف وربطه ببدعهم في الإمامة.

٣٩- ادعى بعض الشيعة أن كل اسم من أسماء اللوح خاص بكتاب معين! ولم يجعل هذه الأسماء المتعددة تتعلق بمسمى واحد هو اللوح المحفوظ!

٤٠- لم يثبت الشيعة صفة الكتابة لله تعالى.

٤١- تعدت تأويلات الشيعة لصفة الكتابة تبعًا لاختلاف مشاربهم بين الكلام والفلسفة والعرفان.

٤٢- أن قول الشيعة-على اختلاف مشاربهم الكلامية والفلسفية والعرفانية- بتأويل صفة الكتابة: مخالف لنصوص الكتاب والسنة والإجماع، وخروج عن المنهج الحق في إثبات صفة الكتابة لله وأنها صفة من صفاته الفعلية قائمة بذاته تعالى، على ما يليق بجلاله!

٤٣- ليس عند الشيعة الإمامية ما يفيد اعتقادهم أن الإيمان بالكتابة يلزم منه إثبات خمسة تقادير.

٤٤- اختلف موقف الشيعة من التقدير الأول العام الشامل لجميع المخلوقات تارة بالتصريح بإنكاره وتارة بإثباته.

٤٥- الناظر في كتب الأخبار والأحاديث الشيعية يلحظ من ترجمة بعض الأبواب ومضمون رواياتها إثبات التقدير السابق وسبق السعادة والشقاوة.

٤٦- جاءت جملة من مرويات الشيعة بإثبات التقدير السابق أي: إثبات سطر ما كان وما يكون في اللوح المحفوظ وأن اللوح المحفوظ و التقدير الأزلي أمّ لجميع المكتوبات وأصل لجميع الموجودات وإثبات جفاف القلم.

٤٧- اختلفت مرويات الشيعة في وقت التقدير السابق.

٤٨- تحدث الشيعة عن التقدير السابق ووقته والمقدر فيه وتطرق التغير والبداء إليه ولم يخل كلامهم من التناقض والاضطراب والتنافر والتأويل، والمخالفة لمذهب السلف وربطه ببدعهم في الإمامة.

٤٩- أن إثبات الشيعة للتقدير السابق في اللوح المحفوظ لا يعدو من أن يكون إثباتًا لفظيًا؛ لقولهم بالبداء، ونفيهم عموم التقدير السابق لكل شيء؛ واعتقادهم أن من الأمور أمورًا موقوفة ومرجاة عند الله سبحانه، لم يقدر فيها شيئًا، ونفيهم القطع والحتم عن التقدير الأزلي،

واعتبارهم القول به تقيدًا لقدرة الله، وجعله تعالى محكومًا بقدره! ونفيهم جفاف القلم بكل ما هو كائن. ونفيهم الفراغ من الأمر، وحملهم بعض أحاديث القدر السابق على التقية وتكذيبهم بأحاديث القدر السابق وجفاف القلم الواردة في مصنفات أهل السنة وحملها على الجبر!

٥٠- لا يعد إثبات التقدير السابق والفراغ من الأمر نفي لقدرة الله وحجر له؛ لأن ذلك إنما يلزم لو كان الأمر صادرًا من خارج الذات، والله سبحانه هو الذي قدر الأمور وكتب على نفسه وعلى عباده ما كتب، ولو كان إثبات التقدير السابق والفراغ منه يقتضي الحجر ونفي القدرة لورد ذلك على كل ما كتبه الله على نفسه، وهذا يبطل كل ما أوجبه الله على نفسه ويفرغ نصوص الاستحقاق من مضمونها.

٥١- اختلف أعلام الشيعة في مسألة استنطاق الذر وأخذ الميثاق عليهم؛ فمنهم من أثبت ذلك ومنهم من أنكره وحمله على المجاز.

٥٢- جاءت جملة من مرويات الشيعة بإثبات التقدير البشري حين أخذ الميثاق؛ أي: إثبات تميز السعداء من الأشقياء في وقت أخذ الميثاق.

٥٣- تحدث الشيعة عن التقدير البشري وقت أخذ الميثاق وتطرق التغير والبداء إليه ولم يخل كلامهم من التناقض والاضطراب والتنافر والتأويل، والمخالفة لمذهب السلف وربطه بعقيدتهم بالطينة وببدعهم في الإمامة.

٥٤- جاءت جملة من مرويات الشيعة بإثبات التقدير العمري والجنين في بطن أمه؛ أي: إثبات أن الجنين في بطن أمه يبعث الله ﷻ إليه ملكًا فيكتب على جبهته: شقيّ أو سعيد، مؤمن أو كافر غنيّ أو فقير، ويكتب أجله ورزقه وسقمه وصحّته.

٥٥- اختلفت مرويات الشيعة في وقت التقدير العمري والجنين في بطن أمه.

٥٦- تحدث الشيعة عن التقدير العمري ووقته وتطرق التغير والبداء إليه ولم يخل كلامهم من التناقض والاضطراب والتنافر والتأويل، والمخالفة لمذهب السلف وربطه ببدعهم في الإمامة.

٥٧- جاءت جملة من مرويات الشيعة بإثبات التقدير الحولي السنوي في ليلة القدر؛ أي: إثبات أنه يقدّر في ليلة القدر كلّ شيء يكون في تلك السنة إلى مثلها من قابل، من خير أو شرّ أو طاعة أو معصية أو مولود أو أجل أو رزق.

٥٨- اختلفت أقوال الشيعة في وقت التقدير السنوي.

٥٩- تحدث الشيعة عن التقدير السنوي ووقته والمقدر فيه وتطرق التغير والبداء إليه ولم يخل كلامهم من التناقض والاضطراب والتنافر والتأويل، والمخالفة لمذهب السلف وربطه ببدعهم في الإمامة.

٦٠- جاءت جملة من مرويات الشيعة ونصوصهم بإثبات التقدير اليومي بمعنى: إثبات أنه تعالى:(﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴿٢٩﴾﴾ الرحمن: ٢٩، أي: في خلق وتقدير، وتغيير وقضاء حاجة ودفع كربة ورفع قوم ووضع آخرين، ورزق وتربية وسائر ما يتعلق بقدرته وحكمته تعالى.

٦١- تحدث الشيعة عن التقدير اليومي ولم يخل كلامهم من التناقض والاضطراب والتنافر والتأويل، والمخالفة لمذهب السلف وربطه بقولهم بالبداء، وببدعهم في الإمامة.

٦٢- ربط الشيعة بين مسألة المحو والإثبات في المقادير وبين عقيدة البداء الفاسدة.

٦٣- اختلف موقف الشيعة من المحو والإثبات في المقادير تارة بإنكاره وتارة بإثباته.

٦٤- اختلاف مواقف الشيعة من البداء كان له أثر في اختلاف موقفهم من تغيير المقادير والمحو والإثبات فيها.

٦٥- ادعى الشيعة أن القول بالبداء يقلع أساس الجبرية.

٦٦- ادعى الشيعة أن المحو والإثبات عام في شيء، وعلقوه بالعلم والأخبار!

٦٧- ابتدع الشيعة أسبابًا للمحو والإثبات لم ترد في النصوص الشرعية.

٦٨- تحدث الشيعة عن معنى المحو والإثبات في المقادير ومتعلقه ومحله وأسبابه ولم يخل كلامهم من التناقض والاضطراب والتنافر والتأويل-على اختلاف مشاربهم الكلامية والفلسفية والعرفانية-، والمخالفة لمذهب السلف وربطه ببدعهم في الإمامة والقول بالبداء.

٦٩- بموجب ربط الشيعة بين البداء والمحو والإثبات وجعلهم المحو والإثبات من معاني البداء بل وتسميتهم للمحو والإثبات بالبداء، ادعو أن الخلاف بينهم وبين أهل السنة في البداء خلاف لفظي، وأن البداء عقيدة سليمة تتمشى مع القرآن (آية المحو والإثبات)، وأنكروا على أهل السنة إبطاله مع قولهم بالمحو والإثبات وتغير المقادير وإقرارهم بوقوع النسخ في

الأحكام الشرعية، بل اتهموا أهل السنة بالقول بالبداء لروايتهم حديث تخفيف الصلاة المكتوبة، وحديث الأبرص والأعمى والأقرع.

٧٠- غلا الشيعة غلوًا مفرطًا في أئمتهم ومعصوميهم امتلأت بل طفحت نصوصهم ومؤلفاتهم – أثناء حديثهم عن المسائل المتلقة بمرتبة الكتابة- بعبارات و نصوص فجة دخيلة على الإسلام أفرغت النصوص الشرعية المتعلقة باللوح والقلم والكتابة والتقادير والمحو والإثبات فيها من دلالاتها ومعانيها التي جاءت فيها وربطتها بمعتقدهم في الإمامة وحملتها على الأئمة والمعصومين!!

٧١- معالم دين الشيعة الإمامية ظاهرة في موقفهم من المرتبة الثانية من مراتب القدر-مرتبة الكتابة-فهم يعلقون البداء بالكتابة والمقادير، ويحملون بعض روايات التقدير على التقية، ويربطون كلامهم في مسائل مرتبة الكتابة بمعتقدهم في الطينة والإمامة وغلوهم في الأئمة!!

٧٢- إن موقف الشيعة من المرتبة الثانية من مراتب القضاء والقدر-مرتبة الكتابة- مخالف لما عليه أهل السنة والجماعة؛ فهم إما قائلون بأقوال المتكلمين المبتدعة أو بأقوال الفلاسفة الزنادقة؛ مع مزج ذلك بما انفردوا به من العقائد.

٧٣- الأصل في الاعتقادات الغيبية الوقوف على النص الشرعي الصحيح، والاقتصار على دلالته.

٧٤- دلت النصوص الشرعية على إثبات صحف وكتب للمقادير.

٧٥- اللوح الذي ذكرته النصوص الشرعية وبينت أنه كُتب فيه مقادير كل شيء، هو اللوح المحفوظ.

٧٦- لم تأت النصوص الصحيحة بإثبات لوح باسم لوح المحو والإثبات؛ فإثبات لوح بهذا الاسم رجم بالغيب وقول بلا علم.

٧٧- إثبات الشيعة للوح المحو والإثبات مبني على اعتقادهم الفاسد بالبداء.

٧٨- دل الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها على إثبات اللوح المحفوظ، وأنه كتابٌ حقيقي خلقه الله وكتب فيه ما كان وما يكون إلى يوم القيامة.

٧٩- دل الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها على إثبات القلم، وأنه قلم حقيقي، خلقه الله، وأمره بأن يكتب، فامتثل وجرى بما هو كائن إلى يوم القيامة.

٨٠- لم يخل كلام الشيعة في حقيقة اللوح والقلم –على اختلاف مشاربهم–من التناقض والاضطراب والمخالفة لمذهب السلف.

٨١- دلت النصوص الشرعية على أن اللوح المحفوظ مخلوق من لؤلؤة بيضاء، وله دَفَّتان من ياقوتة حمراء، وأن مكتوبه من نور، وأن عرضه ما بين السماء والأرض.

٨٢- دلت النصوص الشرعية على أن القلم مخلوق من نور، وأن طوله وعظمه كما بين السماء والأرض.

٨٣- دلت النصوص الشرعية على أن القلم خلق بعد خلق العرش وقبل خلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة.

٨٤- دلت النصوص الشرعية على أن اللوح المحفوظ خُلق بعد خلق القلم والدواة.

٨٥- دلت النصوص الشرعية على أن مكان وجود اللوح المحفوظ عند الله فوق السموات.

٨٦- إقرار بعض الشيعة بأن اللوح المحفوظ عند الله ينبغي أن لا يُفهم منه ما يُفهم من كلام السلف الصالح في مسألة مكان وجود اللوح المحفوظ؛ لأن عامة الشيعة ينفون صفة العلو عن الله تعالى، وينفون أن تكون هذه العندية عندية مكان.

٨٧- دلت النصوص الشرعية على أن الاطلاع على اللوح المحفوظ والعلم بما فيه؛ من الغيب الذي استأثر الله بعلمه.

٨٨- ورد اطلاع الله لكتبة المقادير وإسرافيل على ما يشاء من اللوح المحفوظ، وليس لأحد أن يقيس على كتبة المقادير وإسرافيل أحد من الخلق، فيدعي فيه الاطلاع على اللوح!.

٨٩- إن قول الشيعة باطلاع الأنبياء وفاطمة والأئمة على اللوح المحفوظ مبني على أساس إلحادي وهو القول بنظرية الفيض أو الصدور الفلسفية.

٩٠- بعض الحكم التي ذكرها الشيعة من الكتابة في اللوح مبني على قولهم الفاسد باطلاع الملائكة والكمل من المؤمنين على اللوح المحفوظ، وبعضها مبني على مذهبهم الفاسد في الإمامة،

٩١- زعم الشيعة أن من حكم الكتابة في اللوح المحفوظ؛ لكيلا يأسى أبو بكر وأصحابه، على ما فاتهم ممّا خصّ به عليّ بن أبي طالب من الوصاية إليه بالخلافة!؛ ولكيلا يفرحوا بما حققوه من اغتصاب الخلافة!

٩٢- سمى الشيعة القلم واللوح بأسماء مبتدعة لم ترد في النصوص الشرعية.

٩٣- صفة الكتابة من الصفات الفعلية الثابتة لله تعالى.

٩٤- دلت النصوص الشرعية على ثبوت صفة الكتابة لله على ما يليق بجلاله.

٩٥- إنكار بعض الشيعة للتقدير السابق كفر وقول بقول القدرية الأوائل نفاة القدر.

٩٦- إنكار بعض الشيعة للتقدير السابق هو في حقيقة الأمر لوثة من لوثات القدرية.

٩٧- ادعاء الشيعة أن أحاديث التقدير السابق تقتضي الجبر هو في حقيقة الأمر لوثة من لوثات القدرية والمعتزلة.

٩٨- دلت النصوص على أن التقدير السابق كان قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة عندما خلق الله تعالى القلم وأمره بالكتابة.

٩٩- ليس ثمة أمورًا موقوفًا لم يقع فيها تقدير، بل قول الشيعة بذلك من جنس قول القدرية الأوائل نفاة القدر!

١٠٠- تقدير الله لأمور الخلائق، وأعمالهم، وسعادتهم وشقاؤهم لا يقتضي الجبر وسلب الاختيار.

١٠١- ربط الشيعة الميثاق بعقيدة الطينة الفاسدة.

١٠٢- إنكار بعض الشيعة لأحاديث الكتابة على الجنين هو في حقيقة الأمر لوثة من لوثات القدرية الأوائل.

١٠٣- لا تعارض في الأحاديث النبوية بين وقت التقدير العمي والجنين في بطن أمه فإن الملك الموكل بالنطفة يكتب ما يقدره الله سبحانه على رأس الأربعين الأولى حتى يأخذ في الطور الثاني وهو العلقة، وأما الملك الذي ينفخ فيه فإنما ينفخها بعد الأربعين الثالثة، فيؤمر عند نفخ الروح فيه بكتب رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته وهذا تقدير آخر غير التقدير الذي كتبه الملك الموكل بالنطفة.

١٠٤- ادعاء بعض الشيعة أن ليلة القدر في شهر رمضان، على ثلاثة أيام: يوم فيه التقدير، ويوم فيه القضاء، ويوم فيه إبرام؛ قول محدث، ليس عليه دليل!!

١٠٥- ادعاء بعض الشيعة أن التقدير السنوي يكون ليلة النصف من شعبان ادعاء باطل، مخالفة لنص القرآن الصريح.

١٠٦- اتخذ الشيعة من التقدير اليومي عمدة لهم في نفي الفراغ من الأمر وإثبات البداء لله تعالى!!

١٠٧- التقدير اليومي لا يعني البداء، ولا يعني عدم الفراغ من الأمر.

١٠٨- التقدير اليومي مثبت في التقدير السابق ولا يخالفه، فالشئون التي أخبر أنه تعالى كل يوم هو في شأن، هي تقاديره وتدابيره التي قدرها في الأزل وقضاها، لا يزال تعالى يمضيها وينفذها في أوقاتها التي اقتضته حكمته.

١٠٩- إثبات المحو والإثبات في المقادير، لا يلزم منه القول بالبداء ولا نفي الفراغ من الأمر.

١١٠- الحق إثبات الفراغ من المقادير والقول بمضمون أدلته وحملها على التقدير السابق، وإثبات المحو والإثبات في المقادير والقول بمضمون أدلته وحملها على التقدير اللاحق وتخصيصه بكلمات المقادير الأربعة دون غيرهن.

١١١- المحو والإثبات في الكتابة لا في العلم، وهو مختص بما تكتبه الملائكة في صحف المقادير دون ما في اللوح المحفوظ ودون ما في علم الله من تقدير الأشياء.

١١٢- تعددت أقوال الشيعة في معاني المحو والإثبات.

١١٣- اختلاف أقوال الشيعة في معاني المحو والإثبات ناتج على اختلاف مشاربهم وتعددها بين الكلام والفلسفة والعرفان.

١١٤- أن قول الشيعة-على اختلاف مشاربهم الكلامية والفلسفية والعرفانية- في معنى المحو والإثبات: يستلزم تعطيل النصوص الثابتة أو الإخلال بمقصودها.

١١٥- أن المحو والإثبات في المقادير صفة فعلية ثابتة للرب كما يليق به، وهي على معناها المفهوم لغةً، والله أعلم بكيفيتها.

١١٦- إسناد الشيعة المحو والإثبات إلى الأئمة أو إلى الأفلاك والكواكب باطل مخالف لصريح القرآن.

١١٧- المحو والإثبات في المقادير فيه خصوص من جهة متعلقه؛ فهو مختص بكلمات المقادير الأربع، الرزق والأجل والعمل والسعادة أوالشقاوة، خلافًا لمن شذ وجوز التبدل والتغير في القدر كله.

١١٨- لا يتعلق المحو والإثبات بالعلم ولا بالأخبار ولا بالأحكام الكونية، كوعد الله ووعيده، وأشراط الساعة، وأخبار القيامة، وما أخبر به الله ورسوله من الكوائن المستقبلة، وإلا للزم البداء، والجهل، وخلف الوعد، والكذب في الخبر.

١١٩- العلم القديم والكتاب السابق لا يتغير.

١٢٠- ابتدع الشيعة أسبابًا للمحو والإثبات مخالفة للنصوص الشرعية كالنذر، والصلوات المخصوصة، وزيارة قبور الأئمة!!

١٢١- الواجب العمل بموجب دلالة النصوص الصحيحة وإثبات مع أثبتته من أسباب المحو والإثبات.

١٢٢- بون بعيد بين قول أهل السنة بالمحو والإثبات في المقادير وبين عقيدة الشيعة بالبداء.

١٢٣- لا ترابط بين عقيدة البداء الفاسدة وبين المحو والاثبات في المقادير.

١٢٤- ربط الشيعة بين عقيدة البداء الفاسدة وبين المحو والاثبات في المقادير غاية في التعمية والتمويه والتلبيس.

١٢٥- النسخ في الأحكام ليس ضربًا من البداء.

١٢٦- لا يصح التمسك بحديث المعراج وتخفيف الصلاة المكتوبة في اتهام أهل السنة بالقول بعقيدة البداء!

١٢٧- لا يصح التمسك بلفظة بدا لله الواردة في حديث الأبرص والأعمى والأقرع في اتهام أهل السنة بالقول بعقيدة البداء!

الفصل الثالث:

موقف الشيعة الإمامية من المرتبة الثالثة من مراتب القضاء والقدر: مرتبة القدرة والمشيئة (الإرادة الكونية).

-عرض ونقد-

وفيه توطئة، وأربعة مباحث:

- **المبحث الأول**: موقف الشيعة الإمامية من مرتبة القدرة والمشيئة (الإرادة الكونية).
- **المبحث الثاني**: ربط الشيعة الإمامية البداء بالقدرة والمشيئة.
- **المبحث الثالث**: أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على معتقدهم في مرتبة القدرة والمشيئة (الإرادة الكونية).
- **المبحث الرابع**: نقد موقف الشيعة الإمامية من المرتبة الثالثة من مراتب القضاء والقدر: مرتبة القدرة والمشيئة (الإرادة الكونية).

توطئة:

المراد من هذه المرتبة: إثبات أن كل ما في الكون بمشيئته تعالى وقدرته، وأن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنه لو شاء لكان خلاف الواقع، ولو شاء ما عصى، ولو شاء لجمع خلقه على الهدى وجعلهم أمة واحدة؛ بل لو شاء لكان خلاف القدر الذي قدره وكتبه.

(فتضمن ذلك: أن الواقع بمشيئته، وأن ما لم يقع فهو لعدم مشيئته، وهذا حقيقة الربوبية، وهو معنى كونه رب العالمين، وكونه القائم بتدبير عباده، فلا خلق ولا رزق ولا عطاء ولا منع ولا قبض ولا بسط ولا موت ولا حياة ولا إضلال ولا هدى ولا سعادة ولا شقاوة إلا بعد إذنه، وكل ذلك بمشيئته وتكوينه؛ إذ لا مالك غيره ولا مدبر سواه ولا رب غيره). [١]

ف(ليس في الوجود موجب ومقتض إلا مشيئة الله وحده، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، [و] هذا عمود التوحيد الذي لا يقوم إلا به). [٢]

والإيمان بهذه المرتبة –مرتبة المشيئة والقدرة–يتضمن أصولاً عظيمة:

أحدها: إثبات أنه تعالى (قادر مختار يوجب بمشيئته ما شاء وجوده)، [٣] **فهو سبحانه (مختار لما يفعله، محدث له بمشيئته وإرادته، ليس لازما لذاته).** [٤] أي: أنه (يفعل بمشيئته لا مكره له، وليس هو موجبًا بذاته بمعنى أنه علة أزلية مستلزمة للفعل، ولا بمعنى أنه يوجب بذاتٍ لا مشيئة لها ولا قدرة، بل هو يوجب بمشيئته وقدرته ما شاء وجوده، وهذا هو القادر المختار). [٥] إذ (القادر هو الذي إن شاء فعل، وإن شاء ترك ليس هو الذي إن شاء الفعل مشيئة جازمة، وهو قادر عليه قدرة تامة يبقى الفعل ممكنا جائزًا لا لازما واجبا ولا ممتنعا محالاً) .[٦]

---

(١) شفاء العليل، ابن القيم، ١/١٧٤-١٧٥.

(٢) شفاء العليل، ابن القيم، ١/١٧١.

(٣) منهاج السنة، ابن تيمية، ١/١٦٣-١٦٤.

(٤) شرح الطحاوية، العز بن عبدالسلام، ٢/٣٥٩.

(٥) منهاج السنة، ابن تيمية، ١/١٦٣-١٦٤.

(٦) منهاج السنة، ابن تيمية، ١/١٦٣.

الثاني: إثبات أن (ما في السماوات والأرض، من حركة ولا سكون إلا بمشيئة الله سبحانه، لا يكون في ملكه إلا ما يريد). [١] ويدخل في ذلك أفعال العباد فهي مرادة له خيرها وشرها؛ لم يؤمن أحد إلا بمشيئته، ولم يكفر أحد إلا بمشيئته.

الثالث: إثبات (أنه سبحانه وتعالى على كل شيء قدير من الموجودات والمعدومات). [٢] ويدخل في ذلك قدرته على الفعل القائم به سبحانه، وقدرته على أفعال العباد، فهي مقدورة له.

الرابع: إثبات أن إرادة الرب نوعان: (إرادة دينية وهي المقارنة للأمر والنهي والحب والبغض والرضا والغضب، وإرادة كونية وهي المقارنة للقضاء والقدر والخلق والقدرة). [٣] وهي بمعنى المشيئة ولا خروج لأحد عنها إذ هي واجبة الوقع، وأما إرادته الدينية الشرعية فيعصيه الفجار والفساق.

الخامس: أن الإيمان بمشيئة الرب العامة وقدرته النافذة لا يعني مشروعية الرضا بكل ما يقع في الكون بل من المقضي المراد ما يؤمر العبد بالرضى به، ومنه ما يُنهى عن الرضى به. [٤]

إذا تقرر ما سبق؛ فإن تجلية موقف الشيعة من مرتبة القدرة والمشيئة(الإرادة الكونية)؛ وإظهار وكشف عوارهم، وبيان فضائحهم يتضح من خلال ثلاثة أمور:

الأمر الأول: إبراز موقف الشيعة من مسألة قدرة الرب وإرادته.

الأمر الثاني: إبراز قول الشيعة الفاسد في تعلق البداء بالإرادة والقدرة!

الأمر الثالث: إبراز أثر غلو الشيعة المفرط في أئمتهم على معتقدهم في مرتبة القدرة والمشيئة (الإرادة الكونية). وذلك بإبراز إثباتهم قدرة الرب وإرادته لأئمتهم!؛ بل وزعمهم أن الأئمة هم عين قدرته وإرادته ومشيئته، وتفصيل ذلك–بعون الله – في المباحث التالية:

---

(١) العقيدة الواسطية، ابن تيمية، ١٠٧.

(٢) العقيدة الواسطية، ابن تيمية، ١٠٧.

(٣) الاستقامة، ابن تيمية، ٤٣٣/١.

(٤) شفاء العليل، ابن القيم، ٧٦٢/٢.

المبحث الأول:

موقف الشيعة الإمامية من مرتبة القدرة والمشيئة (الإرادة الكونية).

وفيه مطلبان:

- **المطلب الأول:** موقف متكلمة الشيعة من مسألة قدرة الرب وإرادته للكائنات.
- **المطلب الثاني:** موقف فلاسفة الشيعة من مسألة قدرة الرب وإرادته للكائنات.

المطلب الأول: موقف متكلمة الشيعة من مسألة قدرة الرب وإرادته للكائنات.

والكلام على ذلك في جانبين:

الجانب الأول: موقف متكلمة الشيعة من قدرة الرب وإرادته.

الناظر في مصنفات متكلمة الشيعة يجد أنهم يثبتون: أن (الله تعالى قادر مختار، بمعنى: أنه إن شاء أن يفعل فعل، وإن شاء أن يترك ترك، بدليل أنه صنع العالم في وقت وتركه في وقت آخر مع قدرته عليه) [١] فـ(وجود العالم بعد العدم على حسب مقتضى إرادة العزيز العليم يشهد لذلك) [٢] ومن هنا فـ(لا شبهة في أنّه مختار في أفعاله، ليس بموجب ولا مضطرّ في شيء من آثاره وصنائعه. وأنّه سبحانه يُنشئ بالقدرة الكاملة ما يختار)[٣] ويريد! و(إرادته على وجه الحكمة[٤] والجزم لا على نهج الجزاف والتردد). [٥]

ونصوصهم في تقرير ذلك متكاثرة:

يقول علامة الشيعة الحلي: (إنه تعالى قادر مختار ، .. لأنه لو كان موجبًا لم يتخلف أثره عنه بالضرورة، فيلزم من ذلك إما قدم العالم، أو حدوث الله تعالى، وهما باطلان). [٦]

ويقول ابن طاووس: (اعلم أننا نعتقد: أن لنا ربًا واجب الوجود بذاته، متفردًا في صفاته، قادرًا على كل مقدور، مختارًا في سائر الأمور). [٧]

---

(١)الرسائل العشر، الطوسي، ٩٤.

(٢)مطارح النظر في شرح الباب الحادي عشر، الطريحي، ٥٦.

(٣)نور الأفهام في علم الكلام، حسن اللواساني، ٨١/١.

(٤)تنويه! الحكمة التي يثبتها عامة الشيعة حكمة مخلوقة منفصلة عن الله عائدة إلى المخلوقات، ولا يعود على الله منها شيء!

(٥)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٥٥/١.

(٦)الباب الحادي عشر، العلامة الحلي، ٩.

(٧) الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف، ابن طاووس، ٩.

ويقول شيخ الشيعة محمد حسن المظفر[١]: (إن الله تعالى متصرف بأفعاله من خلق السماوات والأرض والأجسام والأعراض بإرادته واختياره). [٢]

ويقول السبحاني: (إن الله فاعل مختار، وليس تعالى بمجبور من جانب غيره، ولا بمضطر من ناحية ذاته، والمقصود من قولنا: إن الله مريد، هو أنه تعالى مختار وليس بمجبور ولا مضطر). [٣]

ويقول آية الشيعة محمد آصف: (لا شك عند الموحدين أن الله مختار في خلقه وفعله). [٤] (واختياره.. وإن ادعاه المتكلمون بأجمعهم، بل ..إنه ضروري من دين الإسلام لكنه لم يتدين به – حق التدين– إلا الطائفة الإمامية الذين أخذوا أصولهم وفروعهم من آل محمد صلى الله عليه وعليهم أجمعين!!) [٥]

وجاء في رسالة الواجبات المكية ما نصه: إنه تعالى (**قادر مختار لإيقاعه أفعاله على نهج السداد بحسب اختياره وإرادته**).[٦]

---

(١)محمّد حسن بن محمّد بن عبد الله المظفّر، **له قدرٌ عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لبٍ**، فقيه إمامي نجفي، له شعر، أخواه شيخا الشيعة: محمّد حسين المظفر، وَ محمّد رضا المظفر، وهما من تلامذته!!، عُرفت أسرته باسم جدّها الأعلى مظفّر بن أحمد، ولد في الثاني عشر من صفر ١٣٠١هـ بمدينة النجف، من أبرز أساتذته: فتح الله الإصفهاني المعروف بشيخ الشريعة، محمّد كاظم الخراساني المعروف بالآخوند، محمّد كاظم الطباطبائي اليزدي، محمّد حسين الغروي النائيني، علي الشيخ باقر الجواهري، ضياء الدين العراقي، أبوه محمّد المظفّر، له عدة مؤلفات؛ منها: دلائل الصدق لنهج الحق ، الإفصاح عن أحوال رجال الصحاح، رجال السنّة في الميزان، تُوفّي في الثالث والعشرين من ربيع الأوّل ١٣٧٥هـ بمستشفى الكرخ ببغداد بعد مرض عضال، ودُفن في مقبرته الخاصّة بالنجف، انظر: أعيان الشيعة، محسن الأمين، ٩ /١٤٠-١٤١، الأعلام، الزركلي،٦/٩٥.

(٢)دلائل الصدق لنهج الحق، محمد حسن المظفر، ٢/٣٩٧-٣٩٨.

(٣) العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة أهل البيت، السبحاني، ٧٢.

(٤)صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ١/١١٦.

(٥)صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ١/١٣٠.

(٦) الواجبات المكية، الحسين العاملي، وهي الرسالة الخامسة والستون ضمن كتاب عقيدة الشيعة تأصيل وتوثيق من خلال سبعين رسالة اعتقادية من القرن الثاني لغاية القرن العاشر الهجري، جمع وتحقيق وتقديم: محمد رضا الأنصاري القمي، ٩٢٨.

وجاء في كتاب حق اليقين ما نصه: إنه تعالى(مريد لأفعاله، تصدر منه أفعاله بالإرادة والاختيار). [١]

وفيه أيضًا: (إن أفعال الله تعالى تصدر منه بالإرادة والاختيار، بمقتضى الحكمة والمصالح، وإنه تعالى ليس بمقهور فيها) . [٢]

ويقول محسن الخزازي: إنه (تعالى قادر لا عاجز، ومختار في فعله وليس بموجب)، [٣] و(الإرادة والاختيار.. من المعاني المدرجة في حقيقة قدرته تعالى). [٤]

وجاء في كتاب نور الأفهام ما نصه: (**هو تعالى شأنه مريد لخلق الكائنات في مواطنها** بإرادة أزلية متّحدة بذاته، المقدّسة **يفعل كلّ ما يريد،** أي: يوجد كلّ ما كان في إيجاده نفع ومصلحة بعلمه المحيط الكامل، ويحدثه في وقته المقتضي لحدوثه على الهيئة الّتي أرادها أزلا وعلم صلاحها قديمًا). [٥]

ويقول المازندراني: (إن الباري تعالى فاعل مختار قادر على جميع الممكنات). [٦]

وقد أقروا بأن (قدرته تعالى تتعلق بجميع المقدورات من غير استثناء). [٧] **حتى أثبتوا قدرته على خلاف معلمه وعلى القبيح، وإن كان لا يفعله** [٨] **فـ(هو كما يقدر على الحسن قادر على القبيح، ولكن بمقتضى حكمته لا يختار إلا الحسن الراجح).** [٩] **فجاء في نصوصهم (الصانع**

---

(١)حق اليقين، عبدالله شبر، ٥٢/١.

(٢)حق اليقين، عبدالله شبر، ٥٤/١.

(٣)بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية، محسن الخزازي، ٥١/١.

(٤)بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية، محسن الخزازي، ٥١/١.

(٥) نور الأفهام في علم الكلام، الواساني، ١١١/١-١١٢.

(٦) شرح أصول الكافي، المازندراني، ١٤/١٢، انظر: شرح نهج البلاغة، ابن ميثم البحراني، ١٤٢/١.

(٧) خلاصة علم الكلام، عبدالهادي الفضلي، ٩٨.

(٨)انظر: تقريب المعارف، أبو الصلاح الحلبي، ٩٩-١٠١، المسلك في أصول الدين، المحقق الحلي، ٨٨، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، العلامة الحلي، ٤٢١.

(٩)محاضرات في الإلهيات، للسبحاني تلخيص علي الرباني، ١٧٣، وانظر: الكافي في الفقه، أبو الصلاح الحلبي، ٤٨-٤٩.

عالم فيما لم يزل..وقادر فيما لم يزل...وهو قادر على القبيح، وإلا لم يستحق مدحًا إذا لم يفعله، ولم يصح أن يفعله..وقادر على خلاف المعلوم للإمكان). [١]

بل حكى شيخ الشيعة المفيد إجماع طائفته على أنه تعالى قادر على خلاف معلومه وعلى القبيح وعلى خلاف العدل كما أنه قادر على الحسن وعلى العدل، وإن كان لا يفعل جورًا ولا ظلمًا ولا قبيحًا ؛ فقال: (إنه سبحانه قادر على ما علم أنه لا يكون، مما لا يستحيل كاجتماع الأضداد ونحو ذلك من المحال، **وعلى هذا إجماع أهل التوحيد).** [٢] **وقال:** (إن الله – جل جلاله – قادر على خلاف العدل كما أنه قادر على العدل، إلا أنه لا يفعل جورًا ولا ظلمًا ولا قبيحًا، وعلى هذا **جماعة الإمامية).** [٣]

ونصوصهم الشيعة في تقرير عموم قدرة الرب متكاثرة؛ منها قولهم:

- (إنه تعالى قادر على كل شيء، لكنه لكمال ذاته وجلال وجهه لا يفعل ما هو مذموم وشنيع البتة بحكم العقل). [٤]
- (يجب أن يكون تعالى قادرًا على القبيح؛ لأنه قادر لنفسه ..ولا يجوز أن يفعل القبيح؛ لعلمه بقبحه ولأنه غني عنه، ولا يجري فيما ذكرناه مجرى الحسن، لأن الحسن قد يفعله لحسنه لا لحاجة إليه...وهو تعالى لا يفعل شيئًا من القبائح). [٥]
- (الله تعالى قادر على كل مقدور) [٦] وهو (تعالى قادر على القبيح) [٧] وإن كان (لا يفعله). [٨]

---

(١) الياقوت في علم الكلام، إبراهيم بن نوبخت، ٥٧-٥٨.

(٢)أوائل المقالات، المفيد، ٥٧.

(٣)أوائل المقالات، المفيد، ٥٦.

(٤)صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ١٣٩/٢.

(٥) رسائل الشريف المرتضى، ١٢/٣.

(٦)الرسائل العشر، الطوسي، ٩٤، نهج الحق، العلامة الحلي، ٥٤.

(٧) الاقتصاد، الطوسي، ٤٧، ٤٩، ٥٠.

(٨) الاقتصاد، الطوسي، ٤٧، وانظر منه:٥٠.

- (كونه تعالى قادرًا لنفسه.. يقتضي كونه سبحانه قادرًا على كل ما يصح كونه مقدورًا، والقبيح من جملة المقدورات بغير شبهة فيجب أن يكون قادرًا عليه. وأيضًا فإن صفة القبح وجه للفعل كالحسن وليس بجنس؛ فيجب لكونه تعالى قادرًا على سائر الأجناس أن يكون قادرًا على وجوهها التي يحدث عليها). [١]
- (أنه تعالى قادر على كل مقدور ..وخالف أكثر الناس في ذلك فإن الفلاسفة قالوا : إنه تعالى قادر على شيء واحد لأن الواحد لا يتعدد أثره[٢]، ...والمجوس ذهبوا إلى أن الخير من الله تعالى والشر من الشيطان[٣] ... .والنظام [٤] قال : إن الله تعالى لا يقدر على القبيح لأنه يدل على الجهل أو الحاجة[٥]. ..... وهذه المقالات كلها باطلة). [٦]
- (الحقّ.. كونه تعالى متّصفًا بأعلى مراتب القدرة والاختيار، وسائر أوصاف العزّ والكمال)،[٧] (وبذلك كلّه يتّضح.. فساد مذاهب أهل الضلال ، وهم: بين قائل بأنّه تعالى غير قادر على الشرّ، وأنّه لا يصدر منه إلاّ الخير ولا يقدر على غيره ، وأنّ الشرّ من الشيطان ، والقائل بذلك

---

(١) الكافي في الفقه، أبو الصلاح الحلبي، ٤٧-٤٩.

(٢) انظر: الإشارات والتنبيهات لابن سينا مع شرح الطوسي، ٤٤٧/٢، ١٤٣/٣-١٤٤.

(٣) انظر: الملل والنحل، الشهرستاني، ٢٧٤/١-٢٨٩، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، الرازي، ٨٦.

(٤)النظام: أبو إسحاق إبراهيم بن سيار مولى آل الحارث بن عباد الضبعي البصري المتكلم، شيخ المعتزلة، تبحر في علوم الفلسفة واطلع على أكثر ما كتبه رجالها من طبيعيين وإلهيين، وانفرد بآراء خاصة، تابعته فيها فرقة من المعتزلة سميت (النظامية) نسبة إليه، وافق المعتزلة في مسائلهم وانفرد عنهم بمسائل أخرى: منها: ميله إلى الرفض ووقوعه في أكابر الصحابة ﷺ، ومنها: أن الله تعالى لا يوصف بالقدرة على الشر والمعاصي وقال المعتزلة: هو قادر عليها لكنه لا يفعلها لقبحها، كان شاعرًا أديبًا بليغًا، اتهم بالزندقة، مات سكرانًا سنة ثلاثين ومائتين تقريبًا. من مصنفاته: كتاب الطفرة، وكتاب الجواهر والأعراض، وكتاب حركات أهل الجنة، وكتاب الوعيد، وكتاب النبوة. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٥٤١/١٠-٥٤٢، ط. مؤسسة الرسالة، الأعلام للزركلي ١/ ٤٣.

(٥)انظر قول النظام: المغني، للقاضي عبدالجبار، (ج٦ق١ص١٢٧-١٢٨)، ٦٠/١١.

(٦) كشف المراد شرح تجريد الاعتقاد، العلامة الحلي، ٣٩٥-٣٩٦، وانظر منه: ٤٢١، وانظر كذلك: المسلك في أصول الدين، المحقق الحلي، ٨٨.

(٧)نور الأفهام في علم الكلام، الواساني، ٨٣/١.

هم المجوس. وبين قائل بأنّ الخير من النور والشرّ من الظلمة ، وهم الثنويّة[1]. وبين قائل بأنّه تعالى غير قادر على القبيح، والقائل به النظّام وأتباعه من الجمهور .....إلى غير ذلك من المذاهب الفاسدة) [2] و(**الحقّ الصحيح أنّه لا يشذّ عن قدرته تعالى شيء** ، ولا يمتنع منه شيء ونسبة القدرة الكاملة منه ﷻ للأشياء بأجمعها ساوت من غير فرق بين صغيرها وكبيرها ودقيقها وجليلها فعمّتها بلا استثناء شيء منها أصلاً. فالممكنات كلّها طوع يده، أي: تحت قدرته القديمة الأزلية، ولكنّه تعالى يُنشئ ما يشاؤه في مورده بمقتضى علمه القديم بمصالح العباد تقديمًا وتأخيرًا، و وصفًا وعارضًا، فيوجد الكائنات شيئًا فشيئًا تدريجًا بإراداته الحتميّة وأفعاله الحادثة).[3]

- ﴿إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٦﴾﴾ آل عمران: ٢٦..دل .. على عموم القدرة؛ فإن متعلق القدرة .. كل شيء ما شاء الله وما شاء غيره، والمخالف في عموم القدرة من ملل غير الإسلام الثنوية القائلون بمبدأين للخير والشر... والمخالف فيه من فرق المسلمين:...النظام يقول: إنه تعالى لا يقدر على القبيح). [4]
- (إنه تعالى قادر على كل مقدور. الحق ذلك، لأن المقتضي لتعلق القدرة بالمقدور هو الإمكان، فيكون الله تعالى قادرًا على جميع المقدورات. وخالفت في ذلك جماعة من الجمهور؛ فقال بعضهم:... إنه تعالى لا يقدر على القبيح... .وكل ذلك بسبب سوء فهمهم ، وقلة تحصيلهم).[5]

---

(١)الثنوية: إحدى فرق المجوس اللذين يرون أن العالم له إلهان ظلمة، ونور، وتعرف هذه الفرقة: بأصحاب الاثنين الأزليين، لأنهم يزعمون أن الظلمة والنور أزليان، قديمان، فقالوا :بتساويهما في القدم، واختلافهما في الجوهر والطبع والفعل والحيز والمكان والأجناس والأرواح والأبدان، بخلاف المجوس فإنهم قالوا بحدوث الظلام، وذكروا سبب حدوثه. انظر: الملل والنحل، الشهرستاني، ٢٩٠/١، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، الجهني، ١٠٣٢/٢.

(٢)نور الأفهام في علم الكلام، الواساني، ٨٣/١.

(٣)نور الأفهام في علم الكلام، الواساني، ٨٤/١-٨٥.

(٤) شرح الأسماء الحسنى، ملا هادي السبزواري، ٩١/٢.

(٥) نهج الحق وكشف الصدق، العلامة الحلي، ٥٣-٥٤.

- (إنه تعالى قادر ومختار.. وقدرته يتعلق بجميع المقدورات)، [1] و(عموم قدرته ..قد نازع فيه الحكماء حيث قالوا : إنه واحد لا يصدر عنه إلا واحد، والثنوية حيث زعموا : أنه لا يقدر على الشر، والنظام حيث اعتقد: أنه لا يقدر على القبيح، .....والحق خلاف ذلك كله). [2]

إلا أن الشيعة رغم تقريرهم الآنف بثبوت إرادته تعالى واختياره وعموم قدرته على كل المقدورات:

١- ادعو أن (القدرة.. عين ذاته)، [3] فـ(هو تعالى ..قادر بنفسه لا يحتاج إلى قدرة بها يقدر)، [4] وإثبات أن (الله قدير.. يعني: أنه ليس عاجزًا عن شيء من الأشياء، فقدرته عبارة عن نفي العجز عنه مطلقًا لا أنها صفة زائدة عليه قائمة به)، [5] ونصوصهم في تقرير ذلك متكاثرة:

يقول الشريف المرتضى: (القديم تعالى قادرا بنفسه لا بقدرة).[6] ويقول المفيد: (الله – ﷻ اسمه – حي لنفسه لا بحياة، **وأنه قادر لنفسه وعالم لنفسه لا بمعنى**.. وهذا **مذهب الإمامية كافة**)، [7] ويقول الراوندي: إنه (تعالى قادر لا بقدرة عالم لا بعلم حي لا بحياة، بل هو قادر لذاته عالم لذاته حي لذاته).[8]وجاء في شرح إحقاق الحق: ذهبت(الإمامية ..[إلى] أنه تعالى عالم بلا علم زائد، **وقادر بلا قدرة** زائدة، ومريد بلا إرادة زائدة، بل عالم بعلم هو عين الذات ، **قادر بقدرة هي عينه**).[9]

---

(١) النافع يوم الحشر، المقداد السيوري، ط. دار الأضواء، ٣٦.

(٢) النافع يوم الحشر، المقداد السيوري، ط. دار الأضواء، ٣٦.

(٣)القول الشارح والحجة فيما ورد عمن هو على العباد حجة، حسين آل عصفور، ٤٢٨، وانظر: عقائد الإمامية، محمد المظفر، ٢٢.

(٤) التذكرة للأصول الخمسة، الصاحب بن عباد، وهي الرسالة السابعة ضمن كتاب عقيدة الشيعة تأصيل وتوثيق من خلال سبعين رسالة اعتقادية من القرن الثاني لغاية القرن العاشر الهجري، جمع وتحقيق وتقديم: محمد رضا الأنصاري القمي، ١٨٥.

(٥)شرح أصول الكافي، المازندراني، ١٧/٤

(٦) رسائل الشريف المرتضى، ٣٦٢/١، وانظر منه:١٩/٤.

(٧) أوائل المقالات، المفيد، ٥٢.

(٨) منهاج البراعة، قطب الدين الراوندي، ٤١/١.

(٩) إحقاق الحق، المرعشي، ٣٣٢/١.

ويقول محمد رضا المظفر:(ونعتقد أن من صفاته تعالى الثبوتية الحقيقية الكمالية التي تسمى بصفات (الجمال والكمال) ، كالعلم والقدرة والغنى والإرادة والحياة – هي كلها عين ذاته ليست هي صفات زائدة عليها).[١]

ويقول الصدوق: (إن الله تعالى ﷻ عالم حي قادر لنفسه لا بعلم وقدرة وحياة). [٢] و(إذا قلنا: إن الله لم يزل قادرًا؛ [٣] فإنما **نريد بذلك: نفي العجز عنه، ولا نريد إثبات شيء معه لأنه ﷻ لم يزل واحدًا** لا شيء معه). [٤] وقد نسبوا هذا المعنى إلى الأئمة!

فجاء في مروياتهم: عن أبي عبد الله جعفر بن محمد أنه قال–كما يفترون– : لم يزل الله (جل اسمه) عالمًا بذاته ولا معلوم ، ولم يزل قادرًا بذاته ولا مقدور"[٥]

وعن الرضا أنه قال–كما يفترون–: " هو سبحانه قادر لذاته لا بالقدرة ." [٦]

وعن أبي جعفر الثاني محمد بن علي الجواد أنه قال لأحد أصحابه–كما يفترون–: "فقولك : إن الله قدير خبرت أنه لا يعجزه شيء فنفيت بالكلمة العجز ، وجعلت العجز سواه".[٧]

---

(١) عقائد الإمامية، محمد رضا المظفر، ٢٥.

(٢)التوحيد، الصدوق، ٢٢٣، وانظر: الهداية، الصدوق، –مقدمة لجنة التحقيق–١٤٧

(**٣**)**تنويه:** جاء في كثير من أقوال الشيعة إثبات أن الله لم يزل قادرًا، ومن ذلك قولهم: (إنه ﷻ لم يزل قادرًا)،و(أنه قادر حي لم يزل) التوحيد، الصدوق، ٢٢٣، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٧١/٤، وقولهم عن الله تعالى: (يجب أن يكون قادرًا فيما لم يزل) رسائل الشريف المرتضى، الشريف المرتضى، ١١/٣، وانظر: تقريب المعارف، أبو الصلاح الحلبي، ١٠، ٨١، ٨٢، إلا أنه نُسب إلى طائفة من الرافضة القول بأن قدرة الله حادثة، والزعم بأن (الله تعالى **لا يوصف بأنه لم يزل إلهًا قادرًا**) (**ولن يجوز أن يوصف بالقدرة** لا على شيء)، مقالات الإسلاميين، الأشعري، ١١١/١، منهاج السنة، ابن تيمية، ٢٣٦/٢، قدرة الله تعالى وقدرة العبد بين السلف ومخالفيهم، د.أحمد الزهراني، ٤٨٥.

(٤)التوحيد، الصدوق، ١٣١.

(٥) الأمالي، الطوسي، ١٦٨، بحار الأنوار، المجلسي، ٦٨/٤، ط. مؤسسة الوفاء.

(٦) عيون أخبار الرضا، الصدوق، ١٠٨/١، بحار الأنوار، المجلسي، ١٣٦/٤، ط. مؤسسة الوفاء.

(٧)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب معاني الأسماء واشتقاقها، برقم (٧)، ١١٦/١–١١٧، قال المجلسي: (مرفوع)، مرآة العقول، المجلسي، ٤١/٢، التوحيد، الصدوق، ١٩٣، الوافي، الفيض الكاشاني، ٤٧٣/١، بحار الأنوار، المجلسي، ١٥٤/٤، ط.مؤسسة الوفاء.

٢-أنكروا قدرة الرب على فعل يقوم بذاته، وأنكروا قيام الأفعال الاختيارية به ؛كالكلام والإتيان والمجيء والنزول والتقرب، وخصوا القدرة بالممكن المخلوق، فقالوا:(القدرة صفة ذاتية تتعلق بالممكنات لا غير فلا تتعلق بالواجب ولا بالممتنع) [١] و(المقصود من عموم قدرته سبحانه هو سعتها لكل شيء ممكن، بمعنى أنه تعالى قادر على خلق كل ما يكون ممكنًا لذاته غير ممتنع كذلك). [٢]

وفي ذلك يقول علي خان: (كمال قدرته تعالى على جميع الأشياء مقتض لسؤاله كلّ شيء)،[٣] (والشيء...قد خصّ هاهنا بالممكن موجودًا كان أو معدومًا قضية اختصاص تعلّق القدرة به، لما أنّها عبارة عن التمكّن من الإيجاد والإعدام الخاصين به). [٤]

وجاء في مفتاح الباب ما نصه: (صفة العلم...أعم من القدرة لشمولها الممكنات والممتنعات، **واختصاص القدرة بالممكنات**). [٥]

٣-أنكروا قدرة الرب على هداية البشر وإضلالهم؛ فجاء في أقوالهم:

- (**الهداية التي كلف الله تعالى العباد فعلها**؛ كالإيمان به وبأنبيائه وغير ذلك؛ **فإنها من فعل العباد،** ولذلك يستحقون عليها المدح والثواب). [٦]
- (الإضلال بمعنى الإغواء...ليس في القرآن ولا في السنة شيء يضاف إلى الله تعالى بهذا المعنى). [٧]

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ٢٢/٢، وانظر: كشف المراد، العلامة الحلي، ٣٩٦، صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ١٣٣/١.

(٢)الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ١٤٠

(٣) رياض السالكين، علي خان، ١٧٨/٧.

(٤) مفتاح الباب، أبو الفتح بن مخدوم الحسيني، ٩٩.

(٥) رياض السالكين، علي خان، ١٧٨/٧.

(٦) مجمع البيان، الطبرسي، ١٣٨/١، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ١٧٢/٥، وانظر: العدل عند مذهب أهل البيت عليهم السلام، علا الحسون، ٣٨٠.

(٧)شرح أصول الكافي، المازندراني، ٦٥/٥، مرآة العقول، المجلسي، ٢٤١/٢.

- (**يطلق الإضلال على: الإشارة إلى خلاف الحق وإلباس الحق بالباطل**، كما تقول: أضلني فلان عن الطريق، إذا أشار إلى غيره وأوهم أنه هو الطريق، **ويطلق على: فعل الضلالة في الإنسان**، كفعل الجهل فيه حتى يكون معتقدًا خلاف الحق. **ويطلق على الإهلاك والبطلان**؛ كما قال تعالى: ﴿فَلَن يُضِلَّ أَعْمَٰلَهُمْ ﴿٤﴾﴾ محمد:٤، يعني: يبطلها. **والهدى يقال لمعان ثلاثة مقابلة لهذه المعاني**؛ فيقال بمعنى: **نصب الدلالة على الحق** كما تقول: هداني إلى الطريق، وبمعنى: **فعل الهدى في الإنسان حتى يعتقد الشيء على ما هو به**، وبمعنى: **الإثابة**؛ كقوله تعالى: ﴿سَيَهْدِيهِمْ﴾ محمد:٥، يعني: سيثيبهم، **والأولان منفيان عنه تعالى، يعني: الإشارة إلى خلاف الحق وفعل الضلالة، لأنهما قبيحان والله تعالى منزه عن فعل القبيح**، وأما الهداية؛ فالله تعالى نصب الدلالة على الحق، وفعل الهداية الضرورية في العقلاء و**لم يفعل الإيمان فيهم لأنه كلفهم به ويثيب على الإيمان، فمعاني الهداية صادقة في حقه تعالى إلا فعل ما كلف به**). [1]
- (قوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ الأنعام: ١٢٥، المعنى فيه: **أن من أراد الله تعالى أن ينعمه ويثيبه جزاء** على طاعته شرح صدره للإسلام بالألطاف التي يحبوه بها، فييسر له بها استدامة أعمال الطاعات ، والهداية في هذا الموضع هي النعيم. قال الله تعالى فيما خبر به عن أهل الجنة : ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا﴾ الأعراف: ٤٣، الآية، أي: نعمنا به وأثابنا إياه، والضلال في هذه الآية هو العذاب، قال الله تعالى:﴿إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ فِى ضَلَٰلٍ وَسُعُرٍ ﴿٤٧﴾﴾ القمر: ٤٧، فسمى الله تعالى العذاب ضلالاً والنعيم هداية، والأصل في **ذلك أن الضلال هو الهلاك والهداية هي النجاة** . قال الله تعالى حكاية عن العرب:﴿أَءِذَا ضَلَلْنَا فِى ٱلْأَرْضِ أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ۚ﴾ السجدة: ١٠ ، يعنون إذا هلكنا فيها، وكان المعنى في قوله: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ﴾ الأنعام: ١٢٥ ، ما

---

(١) كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، العلامة الحلي، ٤٣٥-٤٣٦.

قدمناه وبيناه، ﴿ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ ﴾ الأنعام: ١٢٥، ما وصفناه ، والمعنى في قوله تعالى: ﴿ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾ الأنعام: ١٢٥ يريد سلبه التوفيق عقوبة له على عصيانه ومنعه الألطاف جزاء له على إساءته ، فشرح الصدر ثواب الطاعة بالتوفيق ، وتضييقه عقاب المعصية بمنع التوفيق ، **وليس في هذه الآية على ما بيناه شبهة لأهل الخلاف فيما ادعوه من أن الله تعالى يضل عن الإيمان، ويصد عن الإسلام، ويريد الكفر، ويشاء الضلال).** (١)

ومن هنا ادعوا أن ما ورد في قوله تعالى: ﴿ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ﴾ النحل: ٩٣، **ونحوها من الآيات محمول على قدرة الإلجاء والإجبار، فقالوا:(مجاز هذه الآيات كلها.. إخبار عن قدرته أي: إنه قادر على هداية من يشاء وضلال من يشاء وإذا أجبرهم بقدرته على أحدهما لم يجب لهم ثواب ولا عليهم عقاب)**(٢).

٤-**أنكروا تعلق إرادته تعالى بالقبيح**؛ وادعو أن قول المسلمين ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن؛ إنما يعنون به من أفعاله تعالى خاصة دون أفعال المكلفين،(٣) ونصوصهم في ذلك متكاثرة؛ منها قولهم:

- (الحقّ ما عرفت من كونه تعالى متّصفًا بأعلى مراتب القدرة والاختيار، وسائر أوصاف العزّ والكمال، وقد صرّح الكتاب الكريم بذلك في آيات عديدة، نحو قوله ﷻ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٠﴾ ﴾ البقرة: ٢٠ ، نعم إنّه تعالى **لا يصدر منه شرّ ولا قبيح مع كمال قدرته على كلّ منهما**؛ لمنافاة كلّ ذلك لكماله وحسن ذاته المقدّسة، و**هو لا يريد شيئًا ممّا يستقبحه العقل، ولا تلازم بين قدرته وإرادته).** (٤)

---

(١) تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ٥١-٥٢.

(٢) تحف العقول عن آل الرسول، ابن شعبة الحراني، ٤٧٥، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٨١/٥.

(٣) وهم في ذلك تبع للمعتزلة، على نهجهم يسيرون، وبقولهم يقولون! انظر: شرح الأصول الخمسة، القاضي عبدالجبار، ٤٥٦، ٤٦٩، المحيط بالتكليف، القاضي عبدالجبار، ٢٨٥-٢٨٨، المغني، القاضي عبدالجبار، (ج٦، ق٢، ص٢٨٣-٢٨٦)، متشابه القرآن، القاضي عبدالجبار، ٥٠٨/٢.

(٤)نور الأفهام في علم الكلام، الواساني، ٨٣/١.

- الرب تعالى (يستحيل عليه إرادة القبيح؛ لأنها قبيحة). [١]
- (ثبت أنه سبحانه لا يريد القبيح) . [٢]
- (إنه تعالى.. لا يريد شيئًا من القبائح البتة؛ لأن إرادة القبيح قبيحة).[٣]
- **(لا يجوز أن يريد تعالى القبيح؛** لأنه إذا أراده بإرادة محدثة كانت قبيحة، وهو تعالى لا يفعل شيئًا من القبائح تعالى عن ذلك، وإن أراده لنفسه وجب أن يكون تعالى على صفة نقص، وصفات النقص كلها عنه منتفية). [٤]
- **(إرادة القبيح لا تجوز على الله سبحانه).** [٥]
- (أنه تعالى يريد كل ما هو خير حسن وجد أو لم يوجد، **ولا يريد كل ما هو سوء وقبح كذلك).**[٦]
- **(ثبت أن الله ﷻ لا يجوز أن يريد المقبحات)** . [٧]
- **(الحق في ذلك: أن الله تعالى لا يريد إلا ما حسن من الأفعال، ولا يشاء إلا الجميل من الأعمال ولا يريد القبائح ولا يشاء الفواحش).** [٨]
- **(دلّ الدليل على أنه لا يريد القبيح ولا يفعله).** [٩]
- **(ليس القديم مريدًا للقبائح من عباده، وعندنا لا يكاد الخلاف يتحقق هيهنا)** [١٠]

---

(١)الباب الحادي عشر، العلامة الحلي، ٢٨.

(٢)الكافي في الفقه، أبو الصلاح الحلبي، ٤٩.

(٣) الخلاصة في علم الكلام، قطب الدين السبزواري، وهي الرسالة العشرون ضمن كتاب عقيدة الشيعة تأصيل وتوثيق من خلال سبعين رسالة اعتقادية من القرن الثاني لغاية القرن العاشر الهجري، جمع وتحقيق وتقديم: محمد رضا الأنصاري القمي، ٤٠٢.

(٤) رسائل الشريف المرتضى، الشريف المرتضى، ١٢/٣.

(٥) كنز الفوائد، أبو الفتح الكراجكي، ٢٥.

(٦) القول الشارح والحجة فيما ورد عمن هو على العباد حجة، حسين آل عصفور، ٢١٩.

(٧) كنز الفوائد، أبو الفتح الكراجكي، ٢٥.

(٨) تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ٤٩-٥٠.

(٩) مسألة في الإرادة، المفيد، ٧.

(١٠) الياقوت في علم الكلام، إبراهيم بن نوبخت، ٤٦.

- **(يجب أن نعلم أن إرادة القبيح قبيحة، لأن الذم تعلق بمريد القبيح كما تعلق بفاعله، وإذا ثبت أن الله تعالى ما يفعل القبيح ثبت أنه لا يريد القبيح، وقول المسلمين ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن؛ يعنون بذلك من أفعاله خاصة دون أفعال المكلفين، يشهد بذلك قوله تعالى:** ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾﴾ البقرة:٢٠٥،﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٨﴾﴾ آل عمران:١٠٨). [١]

٥-اتخذوا من إثبات إرادة الله ذريعة لإثبات العصمة؛ فادعوا أن الله تعالى أراد -إرادة لا تتخلف -عصمة آل البيت وتطهيرهم من الرجس!

جاء في كتاب محاضرات في الاعتقادات ما نصه: (﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ﴾ الأحزاب: ٣٣، أي إنما يريد الله بالإرادة التكوينية أن يذهب عنكم الذنوب أهل البيت ، ويطهركم من الذنوب تطهيرًا ، فهذا يكون محصل معنى الآية المباركة . إن إرادة الله التكوينية لا تتخلف ، وبعبارة أخرى : المراد لا يتخلف عن الإرادة الإلهية ، ﴿إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ يس: ٨٢ ، فإذا كانت الإرادة تكوينية ، والمراد إذهاب الرجس عن أهل البيت ، **فهذا معناه طهارة أهل البيت عن مطلق الذنوب ، وهذا واقع العصمة ، فتكون الآية دالة على العصمة**[٢]). [٣]

---

(١) رسالة في العقيدة، المحقق أبو القاسم جعفر بن يحيى الحلي، وهي الرسالة الرابعة والعشرون ضمن كتاب عقيدة الشيعة تأصيل وتوثيق من خلال سبعين رسالة اعتقادية من القرن الثاني لغاية القرن العاشر الهجري، جمع وتحقيق وتقديم: محمد رضا الأنصاري القمي، ٤٩٦.

(٢) وقد اتخذ علامة الشيعة الحلي هذه الآية دليلاً على العصمة، ومن ثم دليلاً على الإمامة؛ فقال: (وفي هذه الآية دلالة على العصمة، مع التأكيد بلفظ ﴿إِنَّمَا﴾ الأحزاب: ٣٣ ، وبإدخال اللام في الخبر ، والاختصاص في الخطاب بقوله: ﴿أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ الأحزاب: ٣٣ ، والتكرير بقوله : ﴿وَيُطَهِّرَكُمْ﴾ الأحزاب: ٣٣، والتأكيد بقوله : ﴿تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾ الأحزاب: ٣٣، وغيرهم ليس بمعصوم ، فتكون الإمامة في علي عليه السلام). منهاج الكرامة، العلامة الحلي، ١٢١.

(٣) محاضرات في الاعتقادات، علي الحسيني، ٦٦/١.

وجاء في كتاب أقطاب الدوائر ما نصه: (إرادة الله لرفع الرجس تلازم العصمة: **فالله سبحانه أراد بإرادته الأزلية الذاتية، رفع الرجس الذي يتحقق في نوع الإنسان، أو دفعه عنه بالنظر إليهم عليهم السلام بإفاضة صفة العصمة إليهم نظرا إلى علمه تعالى باستعدادهم لاستحقاق ذاتهم الشريفة لها)** . [1]

٦-اتخذوا من إثبات عموم قدرة الله ذريعة لإثبات عقائدهم المبتدعة في الإمامة وحياة المهدي – ووجوده وطول عمره– والرجعة والبداء!

- **ففي استدلالهم بقدرة الرب على مذهبهم في نصب الإمام:**

يقول علامة الشيعة الحلي في معرض ذكره للأدلة العقلية على الإمامة: (**الرابع: إن الله تعالى قادر على نصب إمام معصوم**، والحاجة للعالم داعية إليه ، ولا مفسدة فيه ، فيجب نصبه ، وغير علي عليه السلام لم يكن كذلك إجماعًا، فتعين أن يكون الإمام هو علي عليه السلام). [2] **فجعلوا قدرة الرب والحاجة الداعية إلى وجود الإمام أحد الأدلة العقلية على الإمامة–**

بل غلا بعضهم فاتخذ من القدرة الإلهية دليلاً ومتكأً لإثبات ولاية المعصومين التكوينية؛ فادعوا أن عموم قدرة الخالق سبحانه ودوام فيضه وتمامه يلزم منه إعطاء المعصومين الولاية التكوينية، وإلا دل على نقصان الخالق تعالى عن ذلك علوًا كبيرًا! [3]

- **وفي تقرير حياة المهدي ووجوده وطول عمره:**

استدلوا بقدرة الله على حياته وطول عمره! يقول محمد رضا المظفر–في معرض حديثه عن المهدي –: (**الإمامية تعتقد أن هذا المصلح المهدي هو شخص معين** معروف ولد سنة ٢٥٦هجرية ولا يزال حيًا، هو ابن الحسن العسكري واسمه (محمد) . وذلك بما ثبت عن النبي وآل البيت من الوعد به وما تواتر عندنا من ولادته واحتجابه. ولا يجوز أن تنقطع الإمامة وتحول في عصر من العصور، وإن

---

(١) أقطاب الدوائر، عبد الحسين مصطفى، ٣٤-٣٥ .

(٢) منهاج الكرامة، العلامة الحلي، ١١٥.

(٣)انظر: المظاهر الإلهية في الولاية التكوينية، فاضل الصفار، ٥٧/٢، الولاية التكوينية عند الشيعة الإمامية–دراسة نقدية–، أختي: أنفال إمام،٦٨٢-٦٨٣.

كان الإمام مخفيًا، ليظهر في اليوم الموعود به من الله تعالى الذي هو من الأسرار الإلهية التي لا يعلم بها إلا هو تعالى. **ولا يخلو من أن تكون حياته وبقاؤه هذه المدة الطويلة معجزة جعلها الله تعالى له،** وليست هي بأعظم من معجزة أن يكون إمامًا للخلق وهو ابن خمس سنين يوم رحل والده إلى الرفيق الأعلى، ولا هي بأعظم من معجزة عيسى إذ كلم الناس في المهد صبيًا وبعث في الناس نبيًا. وطول الحياة أكثر من العمر الطبيعي أو الذي يتخيل أنه العمر الطبيعي لا يمنع منها فن الطب ولا يحيلها، غير أن الطب بعد لم يتوصل إلى ما يمكنه من تعمير حياة الإنسان. **وإذا عجز عنه الطب فإن الله تعالى قادر على كل شيء)** [١].

وجاء في كتاب عجالة المعرفة في أصول الدين: (الإمام الثاني عشر عجل الله فرجه... أما طول حياته، فمما لا يتعجب منه؛ **لأن هذا الإنكار: إما أن يكون ممن يثبت قدرة الله، أو ممن لا يثبتها:**

فمن أثبتها: إن شك في أن الله تعالى قادر على إبقائه أحدًا، مع أنه قادر على جميع المقدورات، فهو كمن شك في أن الله تعالى عالم بجميع الجزئيات، مع أنه عالم بجميع المعلومات. وإن كان لا يثبته قادرًا على ذلك: فالكلام معه لا يكون في الإمامة، والغيبة، ولكنه في كونه تعالى قادرًا، ومن ثم إلى هنا بون بعيد)!!!. [٢]

- **وفي تقرير الرجعة:**

ربطوا بين إثبات عقيدة الرجعة، والإيمان بقدرة الله؛ وزعموا أن من أنكر الرجعة؛ فقد أنكر قدرة الله!!

يقول محمد رضا المظفر: (**الرجعة دليل القدرة البالغة لله تعالى** كالبعث والنشر، وهي من الأمور الخارقة للعادة التي تصلح أن تكون معجزة لنبينا محمد وآل بيت).[٣]

ويقول السبحاني:(من أنكر إمكان **الرجعة فقد أنكر قدرة الله!**).[٤]

---

(١) عقائد الإمامية، محمد رضا المظفر، ٦٩.

(٢)عجالة المعرفة في أصول الدين، محمد بن سعيد الراوندي، ٤٠-٤١.

(٣)عقائد الإمامية، محمد رضا المظفر، ٧٢.

(٤)رسائل ومقالات، السبحاني، ١٥٢، وانظر: رسائل الشريف المرتضى، الشريف المرتضى، ١/١٢٥-١٢٧.

ويقول الكربلائي: (**الكرّات والرجعة من قدرة الله** تعالى، ولا ينكرها إلا القدريّة من المعتزلة، الذين ينكرون كثيرًا من قدرة الله تعالى!!).[1]

- **وفي تقرير عقيدة البداء:**

- **عارضوا بين علم الرب السابق وبين اختياره ومشيئته وعموم قدرته؛** فقالوا: (**اتفقت كلمة الشيعة الإمامية على أن الله تعالى لم يزل عالـمًا قبل أن يخلق الخلق بشتى أنواعه، بمقتضى الحكم العقل الفطري وطبقًا للكتاب والسنة. بيان ذلك:** أنه لا شبهة في أن العالم بشتى ألوانه وأشكاله تحت قدرة الله تعالى وسلطانه المطلق، وأن وجود أي ممكن من الممكنات فيه منوط بمشيئته تعالى وأعمال قدرته، فإن شاء أو جده وإن لم يشاء لم يوجده، **هذا من ناحية.**

ومن ناحية أخرى: أن الله سبحانه عالم بالأشياء بشتى أنواعها وأشكالها منذ الأزل، وأن لها بجميع أشكالها تعيينًا علميًا في علم الله الأزلي، ويعبر عن هذا التعيين بتقدير الله مرة وبقضائه مرة أخرى.

ومن ناحية ثالثة: أن علمه تعالى بالأشياء منذ الأزل لا يوجب **سلب قدرة الله تعالى واختياره عنها،** ضرورة أن حقيقة العلم بشيء الكشف عنه على واقعه الموضوعي من دون أن يوجب حدوث شيء فيه؛ فالعلم الأزلي بالأشياء هو كشفها لديه تعالى على واقعها من **الإناطة بمشيئة الله واختياره،** فلا يزيد انكشاف الشيء على واقع ذلك الشيء... **فالنتيجة على ضوء هذه النواحي الثلاث هي:** أن معني تقدير الله تعالى للأشياء وقضائه بها: أن الأشياء بجميع ضروبها كانت متعينة في العلم الإلهي منذ الأزل على ما هي عليه من أن وجودها معلق على أن تتعلق المشيئة الإلهية بها حسب اقتضاء الحكم والمصالح التي تختلف باختلاف الظروف والتي يحيط بها العلم الإلهي.

ومن ضوء هذا البيان يظهر بطلان ما ذهب إليه اليهود من أن قلم التقدير والقضاء حينما جرى على الأشياء في الأزل استحال أن تتعلق المشيئة الإلهية بخلافه، ومن هنا قالوا: يد الله مغلولة عن القبض والبسط والأخذ والإعطاء! **ووجه الظهور:** ما عرفت **من أن قلم التقدير والقضاء لا يزاحم قدرة الله تعالى على الأشياء حين إيجادها حيث إنه تعلق بها على واقعها**

---

(١)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤/٤٠٧.

الموضوعي [من] الإناطة بالمشيئة والاختيار فكيف ينافيها!! ومن الغريب جدًا أنهم -لعنهم الله- التزموا بسلب القدرة من الله ولم يلتزموا بسلب القدرة عن العبد مع أن الملاك في كليهما واحد -وهو العلم الأزلي - فإنه كما تعلق بأفعاله تعالى كذلك تعلق بأفعال العبيد. فالنتيجة: أنهم التزموا بحفظ القدرة لأنفسهم وأن قلم التقدير والقضاء لا ينافيها، **وسلب القدرة عن الله تعالى وأن قلم التقدير والقضاء ينافيها!!).** (١)

- **كما عارضوا بين قدرة الله وقدره السابق،** فقالوا: إن أحاديث القلم والتقدير السابق(تقضي بتعميم القدر ..حتى على أفعال الله تعالى، **فهو تعالى محكوم بقدره مكره على إجرائه،** فإن عليه أن يجري ما كتبه القلم، **ثم إنه لما جف القلم أصبح الله غير قادر على فعل أي شيء!!**،.. ومهما يكن من أمر، فإن طائفة كبيرة من المسلمين ترى أن القدر .. يشمل أفعال الله. وينكر الشيعة ذلك ..، فيرون -وفقاً لتعاليم أئمتهم عليهم السلام أن الله .. له المشيئة فيما قضاه وقدره ﷻ وليس محكوماً بقدره). (٢)(٣)

هذا وقد اختلف الشيعة في عدة مسائل متعلقة بهذا الأصل (قدرة الرب ومشيئته) وفيما يلي بيان جملة منها:

---

(١)محاضرات في أصول الفقه، تقرير بحث السيد الخوئي للفياض، ٣٣٣/٥- ٣٣٥، وانظر: البيان في تفسير القرآن، الخوئي، ٣٨٥-٣٨٦، رسالتان في البداء، الخوئي وَ البلاغي، ٣٢-٣٤.

(٢)الصحيح من سيرة النبي الأعظم، جعفر العاملي، ١٨٨/٢٨-١٩٣.

(٣)وذاك خلف من القول؛ **إذ لا معارضة أصلاً بين علم الله السابق وقدره، وبين مشيئته وقدرته؛ يقول ابن القيم:(عِلْمُ الله ﷻ ماض في خلقه بمشيئة منه ﷻ.... فكل ....صائر إلى ما قضى عليه، لا يعدو أحد منهم قدر الله ومشيئته والله الفعال لما يريد).** -حادي الأرواح، ابن القيم، ٨٢٩/٢، وانظر منه:٨٢٨/٢- ويقول: **(كل ما تعلق به علمه من العالم تعلقت به قدرته ومشيئته).** طريق الهجرتين، ابن القيم، ٢٣٧/١.

والرب سبحانه إذا قَدّر أمرًا أمضاه وأنفذه بمشيئته واختياره، ووجود الشيء ووقوعه على حسب تقدير الله السابق له يدل على سعة علم الله وكمال قدرته تعالى!! وقد جود ابن القيم رحمه الله حين قال: التقدير(يدلُّ على سعة علم الرَّبِّ ﷻ، وإحاطته بالكُلِّيَّات والجزئيَّات؛.. و..يدلُّ على كمال قدرة الرَّبِّ ﷻ، ومطابقة مقدوره لمعلومه، فتبارك الله رَبُّ العالمين). التبيان في أيمان القرآن، ابن القيم، ٥٢٤، انظر: مجموعة الفتاوى، ٣٨١/٧-٣٨٢، موقف الرازي من القضاء والقدر -عرض ونقد-، لأختي: أنفال ٥٠/١، حاشية(٧)، ٥٢/١ حاشية(١).

○ **المسألة الأولى: اختلاف منهج الشيعة في الاستدلال على قدرة الرب ومشيئته!**

الشيعة سواءً في ذلك –الإخباريون منهم والأصوليون– وإن اتفقت أقوالهم على إثبات قدرة الله سبحانه واختياره، وإرادته إلا أنهم اختلفوا في نوعية الاستدلال على هذه المسألة، وكيفية سوق الدليل، والبرهنة عليها وعلى غيرها من مسائل الأصول العقدية!![1]

فعمدة أدلة الأصوليين في الاستدلال على قدرة الرب واختياره وسائر مسائل الأصول هو العقل؛ وقد زعموا (أن كل ما يتوقف عليه ثبوت النقل–كالقدرة مثلاً– فلا يجوز إثباته بالنقل)؛ [2] لئلا يلزم الدور![3]

يقول آية الشيعة محمد آصف: (حجية قول النبي بل نبوته وحجية القرآن وصدقه موقوفة على قدرته.. فلو توقف إثبات القدرة عليها للزم الدور). [4]

ويقول: (**التمسك بالنقل في إثبات** أصل علمه **وقدرته غير صحيح**)! [5]

بل زعم هؤلاء أن لا حجية لدلالة القرآن على اختياره تعالى في قبال الأدلة العقلية!! وأن دلالة آياته على عموم قدرته[6] غير قطعية لأنها من الظواهر!!

---

(١) انظر: الكلام عند الإمامية، محمد رضا الجعفري –مقالة في مجلة تراثنا العددان الأول والثاني[٣٠-٣١]، السنة الثامنة، مؤسسة آل البيت ﷺ لإحياء التراث، ١٤١٣هـ، ص:١٥٨-١٥٩، النظريات الكلامية عند الطوسي–دراسة تحليلية مقارنة–، علي جواد، ٦٧-٦٨.

(٢)مطارح النظر، الطريحي، ٢٧.

(٣)انظر: رياض السالكين، علي خان، ١/٤٤٣-٤٤٤، صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ١/١٤٧.

(٤)صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ١/١١٥.

(٥)صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ١/١٤٧.

(٦) تنويه! اختلف الأصوليون من الشيعة في الاستدلال على شمول القدرة وعمومها هل هو سمعي أم عقلي؛ فزعم بعضهم أن إثبات عموم قدرته تعالى كإثبات أصل قدرته كلاهما مما يتوقف إرسال الرسول عليه؛ فالدليل عليهما عقلي لئلا يلزم الدور!؛ بينما قال فريق آخر؛ الحقّ: أنّ المعوّل في إثبات عموم القدرة على الدليل السمعي دون أصلها. انظر: رياض السالكين، علي خان، ١/٤٤٣-٤٤٤.

يقول آية الشيعة محمد آصف: (إن القرآن بظواهره.. يدل على اختياره تعالى؛.. لكن لا حجية للظهور في قبال الأدلة العقلية)!! . [1] ويقول-في معرض ذكره للأدلة الدالة على عموم قدرته تعالى: (﴿ أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٨١﴾ إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾ ﴾ يس:٨١-٨٢، يمكن أن يكون شاملاً للمقام لكنه ظهور غير قطعي!!) . [2]

وأما عمدة أدلة الإخباريين في الاستدلال على قدرة الله تعالى واختياره-وسائر مسائل العقيدة-؛ فقد اعتمدوا (على النصوص الواردة في الكتاب والسنة وما ورد ..عن أهل البيت عليهم السلام) [3] .

ومن هنا قالوا: (**يكفي في ثبوت القدرة النقل أيضًا، قال تعالى في مواضع: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٠﴾ ﴾** البقرة:٢٠، **وقال تعالى: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرًا ﴿٢٧﴾ ﴾** الأحزاب:٢٧). [4]

هذا من حيث التنظير! وفي الجملة فليس للشيعة قول منتظم في ذلك؛ ولذا تجد في بعض نصوصهم الاستدلال على قدرة الله واختياره وإرادته بالنقل و العقل، من غير التزام بتطبيق تنظير معين في الاستدلال!

جاء في كتاب حق اليقين ما نصه: (إن قدرته تعالى عامة لكل المقدورات كما يدل عليه العقل، وهو استلزام العجز لولاه والنقل من الآيات والروايات). [5]وقد(ثبت كونه تعالى قادرًا مختارًا ببديهة العقل والنقل). [6]

---

(١)صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ١/١٢٩.

(٢)صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ١/١٣٢-١٣٣.

(٣)النظريات الكلامية عند الطوسي-دراسة تحليلية مقارنة-، علي جواد، ٦٧-٦٨.

(٤)حق اليقين في معرفة أصول الدين، عبدالله شبر، ١/٤٤-٤٥.

(٥)حق اليقين في معرفة أصول الدين، عبدالله شبر، ١/٤٤-٤٥.

(٦)حق اليقين في معرفة أصول الدين، عبدالله شبر،١/٤٧

وجاء في كتاب نور الأفهام ما نصه: دلت (ظواهر الكتاب والسنّة وحكم العقل باستناد الكائنات إلى إرادته تعالى). [١] (وبالجملة لا شبهة في وجود الإرادة له والعقل أيضًا قد دلّ على اتّصافه تعالى بها وفاقاً للكتاب والسنّة، كما لا شبهة في كونها هي العلّة لخلق البعض من الممكنات دون البعض الآخر منها الّذي لم يخلق وكذا هي العلّة لتغاير ما خلق منها) [٢].

وجاء في رسالة غنية المكلفين في أصول الدين :(التخصيص في إيجاد العالم والقرآن دلا على إرادته)[٣].

و يأتي هنا ذكر بعض أدلتهم في ذلك:

أدلة الشيعة على إثبات إرادة الرب واختياره وعموم قدرته.

أ- الأدلة النقلية:

- الآيات والأخبار:

أقر الشيعة باستفاضة الآيات والأخبار الدلة على إرادة الرب واختياره وعموم قدرته.

يقول حسين محمد آل عصفور: (وأما الأخبار الواردة في ثبوت هذه الصفة وأنها قدرة مختارة غير موجبة فمستفيضة وكذلك الآيات الواردة في ذلك متعددة).[٤]

ويقول: (الأخبار في ثبوت القدرة والاختيار وأنها عين ذاته لا بآلة خارجة مما بلغت حد الاستفاضة وهو مما يضيق به هذا الإملاء).[٥]

---

(١) نور الأفهام في علم الكلام، حسن اللواساني، ١٠٩/١.

(٢) نور الأفهام في علم الكلام، الواساني، ١١٠/١.

(٣) غنية المكلفين في أصول الدين، وهي الرسالة الخامسة والأربعون ضمن كتاب عقيدة الشيعة تأصيل وتوثيق من خلال سبعين رسالة اعتقادية من القرن الثاني لغاية القرن العاشر الهجري، جمع وتحقيق وتقديم: محمد رضا الأنصاري القمي، ٧١٣.

(٤)القول الشارح والحجة فيما ورد عمن هو على العباد حجة، حسين آل عصفور، ١٥٢.

(٥)القول الشارح والحجة فيما ورد عمن هو على العباد حجة، حسين آل عصفور، ١٤٩.

كما نصوا على أن (كونه تعالى متّصفًا بأعلى مراتب القدرة والاختيار، وسائر أوصاف العزّ والكمال، قد صرّح [به] الكتاب الكريم.. في آيات عديدة، نحو قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ٢٠﴾ البقرة: ٢٠، نعم إنّه تعالى **لا يصدر منه شرّ ولا قبيح مع كمال قدرته على كلّ منهما؛** لمنافاة كلّ ذلك لكماله وحسن ذاته المقدّسة، و**هو لا يريد شيئاً ممّا يستقبحه العقل، ولا تلازم بين قدرته وإرادته).** [1] **فقالوا:** (إن دلائل السمع كثيرة بعموم قدرته؛ فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ١٢٠﴾ المائدة: ١٢٠.ومن السنة قوله عليه السلام "إن الله لا يوصف بعجز كيف وهو وما قدروا الله حق قدره فلا يوصف بقدر إلا كان أعظم من ذلك" [2]). [3]

وقالوا: (لقد تضافرت النصوص من الكتاب والسنة على سعة قدرته وإطلاقها، على غرار ذاته؛ نذكر منها: قوله سبحانه: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٗا ٢٧﴾ الأحزاب: ٢٧، وقوله سبحانه: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ مُّقۡتَدِرٗا ٤٥﴾ الكهف: ٤٥، وقوله سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعۡجِزَهُۥ مِن شَيۡءٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمٗا قَدِيرٗا ٤٤﴾ فاطر: ٤٤

وقال الإمام الصادق عليه السلام: " الأشياء له سواء، علمًا وقدرة وسلطانًا وملكًا وإحاطة ". [4] وقال الإمام موسى بن جعفر عليه السلام: " هو القادر الذي لا يعجز ". [5]) [6].

كما قالوا: (إنه تعالى مختار في أفعاله إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل، وليس بموجب مضطر في صدور الأفعال عنه كالنار في الإحراق والشمس في الإشراق والدليل عليه مضافًا إلى ما تقدم في أدلة القدرة ..النقل؛ كقوله تعالى : ﴿وَرَبُّكَ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخۡتَارُۗ ٦٨﴾ القصص: ٦٨،

---

(١)نور الأفهام في علم الكلام، الواساني، ٨٣/١.

(٢) بحار الأنوار، المجلسي، ١٤٢/٤، ط.مؤسسة الوفاء.

(٣) النافع يوم الحشر، المقداد السيوري، ط. دار الأضواء، ٣٧، هامش: (١).

(٤) التوحيد، الصدوق، ١٣٣، بحار الأنوار، المجلسي، ٣٢٣/٣، ط.مؤسسة الوفاء.

(٥)التوحيد، الصدوق، ١٣٣، بحار الأنوار، المجلسي، ٢٩٦/٤، ط.مؤسسة الوفاء.

(٦)الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ١٤٣.

﴿ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴿٢٧﴾ ﴾ إبراهيم:٢٧،). [١] ومن مروياتهم في ذلك: عن أبي عبدالله: (هو متعال نافذُ الإرادة والمشيئة ، فَعّالٌ لما يشاء ") [٢] وعنه أيضًا: "**لا يكون شيء في الأرض ولا في السماء إلاّ بهذه الخصال السبع: بمشيئة وإرادة** وقدر وقضاء وإذن وكتاب وأجل؛ فمن زعم أنه يقدر على نقض واحدة فقد كفر". وعنه أيضًا :" الله أعز من أن يكون في سلطانه ما لا يريد".[٣]

وقد عقد الحر العاملي في كتابه الفصول المهمة بابًا في عموم قدرته تعالى ترجم له بعنوان: (باب: إن جميع المعلومات بالنسبة إلى علمه سواء وكذا المقدورات بالنسبة إلى قدرته)، [٤] أورد فيه من الروايات ما يدل على ذلك؛ ثم قال: (الأحاديث والأدلة في ذلك كثيرة).[٥]

كما عقد المجلسي في كتابة البحار بابًا ترجم له بعنوان (**باب ٤**)(**القدرة والإرادة**)، ضمته جملة من الآيات والروايات؛ ومما أورد فيه: (الآيات، **البقرة ٢**: ﴿ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٥٩﴾ ﴾ البقرة: ٢٥٩ ، **آل عمران ٣**: ﴿ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٩﴾ ﴾ آل عمران: ٢٩، ١٨٩ وقال: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٦٥﴾ ﴾ آل عمران: ١٦٥ ، **النساء ٤**:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿٥٦﴾ ﴾ النساء: ٥٦، وقال تعالى: ﴿ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا ٱلنَّاسُ وَيَأْتِ بِـَٔاخَرِينَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ قَدِيرًا ﴿١٣٣﴾ ﴾ النساء: ١٣٣، وقال تعالى: ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا ﴿١٤٩﴾ ﴾ النساء: ١٤٩ ، **المائدة ٥**:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴿١﴾ ﴾ المائدة: ١، **التوبة ٩**:﴿ فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلْحَيَوٰةِ

---

(١)حق اليقين في معرفة أصول الدين، عبدالله شبر، ٤٦/١.

(٢)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب إطلاق القول بأنه شيء، برقم (٦)، ٨٥/١، قال المجلسي: (مجهول)، مرآة العقول، المجلسي، ٢٨٤/١، الوافي، الفيض الكاشاني، ٣٣٠/١.

(٣)المحاسن، البرقي، ٢٩٦، الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب الجبر والأمر بين الأمرين، برقم (١٤)، ١٦٠/١، قال المجلسي: (صحيح)، مرآة العقول، المجلسي، ١٩٥، التوحيد، الصدوق، ٣٦٠، الوافي، الفيض الكاشاني، ٥٤١/١، بحار الأنوار، المجلسي، ٤١/٥، ط.مؤسسة الوفاء.

(٤)الفصول المهمة، الحر العاملي، ٢١٠/١.

(٥)الفصول المهمة، الحر العاملي، ٢١٣/١.

ٱلدُّنۡيَا وَتَزۡهَقَ أَنفُسُهُمۡ وَهُمۡ كَٰفِرُونَ ﴿٥٥﴾ ﴾ التوبة: ٥٥ ، **هود ١١** ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ﴿٤﴾ ﴾ هود: ٤ ، **إبراهيم ١٤** ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّۚ إِن يَشَأۡ يُذۡهِبۡكُمۡ وَيَأۡتِ بِخَلۡقٖ جَدِيدٖ ﴿١٩﴾ وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٖ ﴿٢٠﴾ ﴾ إبراهيم: ١٩ – ٢٠ ، **النحل ١٦** ﴿إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾ ﴾ النحل: ٤٠ ، **الكهف ١٨** ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ مُّقۡتَدِرٗا ﴿٤٥﴾ ﴾ الكهف: ٤٥، **الحج ٢٢** ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿١٤﴾ ﴾ الحج: ١٤ ، وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يُرِيدُ ﴿١٦﴾ ﴾ الحج: ١٦ ، **النور ٢٤** ﴿يَخۡلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ﴿٤٥﴾ ﴾ النور: ٤٥، **الأحزاب ٣٣** ﴿قُلۡ مَن ذَا ٱلَّذِي يَعۡصِمُكُم مِّنَ ٱللَّهِ إِنۡ أَرَادَ بِكُمۡ سُوٓءًا أَوۡ أَرَادَ بِكُمۡ رَحۡمَةٗۚ وَلَا يَجِدُونَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيّٗا وَلَا نَصِيرٗا ﴿١٧﴾ ﴾ الأحزاب: ١٧، وقال تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزٗا ﴿٢٥﴾ ﴾ الأحزاب: ٢٥، وقال تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٗا ﴿٢٧﴾ ﴾ الأحزاب: ٢٧، **فاطر ٣٥** ﴿إِن يَشَأۡ يُذۡهِبۡكُمۡ وَيَأۡتِ بِخَلۡقٖ جَدِيدٖ ﴿١٦﴾ وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٖ ﴿١٧﴾ ﴾ فاطر: ١٦ – ١٧ ، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعۡجِزَهُۥ مِن شَيۡءٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمٗا قَدِيرٗا ﴿٤٤﴾ ﴾ فاطر: ٤٤ ، **يس ٣٦** ﴿أَوَلَيۡسَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخۡلُقَ مِثۡلَهُمۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلۡخَلَّٰقُ ٱلۡعَلِيمُ ﴿٨١﴾ إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾ ﴾ يس: ٨١ – ٨٢، **الفتح ٤٨** ﴿وَأُخۡرَىٰ لَمۡ تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهَا قَدۡ أَحَاطَ ٱللَّهُ بِهَاۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٗا ﴿٢١﴾ ﴾ الفتح: ٢١ ، **القمر ٥٤** ﴿وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٞ كَلَمۡحِۭ بِٱلۡبَصَرِ ﴿٥٠﴾ ﴾ القمر: ٥٠ ، **المعارج ٧٠** ﴿إِنَّا خَلَقۡنَٰهُم مِّمَّا يَعۡلَمُونَ ﴿٣٩﴾ فَلَآ أُقۡسِمُ بِرَبِّ ٱلۡمَشَٰرِقِ

﴿وَٱلْمَغَٰرِبِ إِنَّا لَقَٰدِرُونَ ﴿٤٠﴾ عَلَىٰٓ أَن نُّبَدِّلَ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ﴿٤١﴾﴾ المعارج: ٣٩ - ٤١ ، **الجن ٧٢** ﴿وَأَنَّا ظَنَنَّآ أَن لَّن نُّعْجِزَ ٱللَّهَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَن نُّعْجِزَهُۥ هَرَبًا ﴿١٢﴾﴾ الجن: ١٢ ..)[1].

هذا واستقصاء استدلالات الشيعة وأخبارهم ومروياتهم الواردة في ذلك يفضي إلى التطويل.

- الإجماع:

وأما الإجماع على أنه تعالى مختار؛ ومريد، وقادر على كل مقدور فقد حكاه بعض أعلامهم:

يقول ابن طاووس: (عند كافة أهل الإسلام إن الله تعالى مختار غير مضطر ولا ملجأ) .[2]

ويقول آية الشيعة حسين محمد آل عصفور: (إنه تعالى قادر أن يصح منه إيجاد العالم وتركه فليس شيء منه لازمًا بحيث يستحيل انفكاكه عنه **وإلى هذا ذهب المليون كلهم**).[3]

ويقول –في معرض حديثه عن الإرادة–: (لا كلام في اتصافه تعالى بها وأنه مريد كما وقع في الكتاب والسنة **والإجماع من الإمامية**) .[4]

وجاء في كتاب النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر، ما نصه: (**اتفق المسلمون على وصفه بالإرادة** واختلفوا في معناها). [5]

ويقول ابن ميثم البحراني: (اتفق المسلمون على وصفه تعالى بكونه مريدًا وكارهًا، لكن اختلفوا في معناها).[6]

---

(١) بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٤/١٣٤-١٣٥، وانظر: الاعتقادات في دين الإمامية، الصدوق، ٣٠-٣٣، تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ٥٠-٥١، مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٤/٢٤٣-٢٤٥.

(٢)الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف، ابن طاووس، ٣٣٢.

(٣)القول الشارح والحجة فيما ورد عمن هو على العباد حجة، حسين آل عصفور، ١٥٨.

(٤)القول الشارح والحجة فيما ورد عمن هو على العباد حجة، حسين آل عصفور، ٢٠٥.

(٥) النافع يوم الحشر، المقداد السيوري، ط. دار الأضواء، ٤٠.

(٦)قواعد المرام في علم الكلام، ابن ميثم البحراني، ٨٨.

ويقول علامة الشيعة الحلي: (**ذهب العلماء كافة إلى أنه تعالى قادر على القبيح** .. ، والدليل على ذلك أنا قد بينا عموم نسبة قدرته إلى الممكنات والقبيح منها فيكون مندرجًا تحت قدرته). [١]

ويقول علي خان: الله تعالى (لا يذهب عن قدرته شيء لصغره ودقّته كما لا يعجزها شيء لعظمه وكبره، بل هو على كلّ شيء قدير عظيمًا كان أو لطيفًا، لعموم قدرته جلّ شأنه وعزّ سلطانه)، [٢] و(المعوّل في ذلك على الدليل **السمعي وإجماع الأنبياء** عليهم السلام الذين علموا ذلك بالوحي والعلم الشهودي، كما قال تعالى مخاطبًا لخاتم أنبيائه عليه و عليهم السلام: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٦﴾﴾ البقرة:١٠٦). [٣]

وقد نقل آية الشيعة محمد آصف إجماع المتكلمين على ذلك؛ فقال-في معرض ذكره للأدلة على قدرة الرب واختياره-: (اتفاق الملل والنحل وإجماع الأنبياء والآيات القرآنية والروايات المتواترة تدل على أن الله قادر، ذكره بعض المتكلمين). [٤] و(الضرورة الدينية **على اختياره**؛ بل تقدم عن العلامة الحلي قدس سره أنه الفارق بين الإسلام والفلسفة،[٥] بل ادعى..[بعض المتكلمين] **اتفاق المليين قاطبة على ذلك**). [٦] وقال -في معرض حديثه عن الأدلة على عموم قدرته تعالى-: (الضرورة المذهبية والإجماع والكتاب والسنة بأجمعها تدل على ذلك. ذكره بعض المتكلمين من أصحابنا). [٧]

---

(١)كشف المراد، العلامة الحلي، ٤٢١.

(٢)رياض السالكين، علي خان، ٤٤٣/١.

(٣) رياض السالكين، علي خان، ٤٤٥/١.

(٤)صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ١١٥/١.

(٥)نهج الحق وكشف الصدق، العلامة الحلي، ١٢٥.

(٦)صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ١٢٨/١.

(٧)صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ١٣٢/١.

ب- دليل الوجدان والفطرة:

استدل الشيعة على قدرة الرب واختياره بدليل الفطرة والوجدان؛ فجاء في نصوصهم: (إنّ البرهان الساطع والدليل القطعي على ثبوت الاختيار له تعالى ما يشاهد وجدانًا من حدوث الممكنات؛ فإنّه بذلك ظهرت قدرته الكاملة، وجلت إرادته التامّة واختياره المطلق جلاءً واضحًا. **ومن خاصم في ذلك وجادل بالباطل تاهت فطرته وضاع وجدانه؛ إذ مقتضى سلب القدرة وانتفائها عنه ثبوت الإيجاب).** [1] (وهل ترى مسلوب الاختيار والموجب المضطرّ في الآثار أن يملك خلق العبد الفاعل المختار؟! أو **هل يمكن أن يكون فاقد الشيء واهبًا له ؟!** أو هل يمكن إنكار الاختيار في العبد المخلوق بيد قدرته تعالى ؟! أو هل يعقل كون الممكن المحتاج واجداً للاختيار الّذي هو من أعلى مراتب الكمال وكون الواجب الغني على الإطلاق فاقداً له ؟! هيهات ثمّ هيهات). [2]

ت- الأدلة العقلية:

استدل الشيعة على عموم قدرة الرب بعدت أدلة عقلية؛ فقالوا:

(إنه تعالى قادر ليس بعاجز لا يعجزه شيء من الأشياء، والدليل على ذلك عدة أمور:

أولاً: استحالة الصانعية بدون القدرة التي هي من صفات الكمال

ثانيًا: إن العجز نقص لا يليق بالكامل، وقد تقدم وجوب كمال الواجب

ثالثًا: صدور الأفاعيل العجيبة منه تعالى الدالة على كمال قدرته). [3] (وقدرته تتعلق بجميع المقدورات ، لأن العلة المحوجة إليه هي الإمكان ونسبة ذاته إلى الجميع بالسوية ، فيكون قدرته عامة). [4] وتفصيل ذلك من وجهين:

---

(١)نور الأفهام في علم الكلام، الواساني، ١/٨١.

(٢)نور الأفهام في علم الكلام، الواساني، ١/٨٣.

(٣)حق اليقين في معرفة أصول الدين، عبدالله شبر، ١/٤٣.

(٤) الباب الحادي عشر، العلامة الحلي، ١١، وانظر: النافع يوم الحشر، المقداد السيوري، ط. دار الأضواء، ٣٥-٣٧، خلاصة علم الكلام، عبد الهادي الفضلي، ٩٨-٩٩، بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية، محسن الخزازي، ١/٤٩-٥٠.

(**أحدهما**: إن صح أن يكون تعالى قادرًا على كل مقدور، وجب أن يكون كونه قادرًا كذلك، والملزوم حق فاللازم حق؛ بيان الملازمة: إنه تعالى واجب الوجود من جميع جهاته، فكل ما يصح له فواجب أن يجب له، ويكفي في تحققه ذاته. وأما حقيقة الملزوم فلأن المصحح لذلك هو الإمكان، وهو قائم في كل مقدور). [١]

(**الثاني**: إنه تعالى إن كان قادرًا على بعض المقدورات وجب أن يكون قادرًا على كلها، لكن الملزوم حق فالازم حق. بيان الملازمة: أن ما لأجله صح أن يكون البعض مقدورًا وهو الإمكان قائم في الكل على سواء، ونسبة قدرته إلى الكل على سواء، فلو اختصت قادريته بالبعض دون البعض لكان ذلك ترجيحًا بلا مرجح، وهو محال). [٢]

كما استدلوا على أنه مختار فقالوا:

- (إنه تعالى مختار في أفعاله إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل وليس بموجب مضطر في صدور الأفعال عنه كالنار في الإحراق والشمس في الإشراق والدليل عليه مضافًا إلى ما تقدم في أدلة القدرة:...

إن الإيجاب عجز واضطرار وهو نقص فلا يجوز عليه تعالى كما عرفت.

وأيضًا لو كان موجبًا؛ للزم أحد محذورين: إما قدم العالم الذي هو من آثاره ؛ فإن أثر الموجب لا يتخلف عنه كما لا يتخلف الإحراق عن النار، وإما حدوثه تعالى لأنه مؤثر في العالم، والعالم حادث فيكون حادثًا وكلاهما باطلان فالملزوم مثله والملازمة بينة فتعين كونه تعالى مختارًا). [٣]

- (الدليل على أنه تعالى قادر مختار لا موجب ، لأن القادر المختار هو الذي يصدر عنه الفعل المحكم المتقن مع تقدم وجوده ويمكنه الترك ، و الموجب هو الذي يصدر هو وفعله واحدة . فلو كان الباري تعالى موجبًا لزم قدم العالم ، وقد بينا أنه غير قديم فيكون الباري تعالى قادرا مختارا ، وهو المطلوب). [٤]

---

(١) قواعد المرام في علم الكلام، ابن ميثم البحراني، ٩٦.

(٢) قواعد المرام في علم الكلام، ابن ميثم البحراني، ٩٦-٩٧.

(٣)حق اليقين في معرفة أصول الدين، عبدالله شبر، ٤٦/١.

(٤)الرسائل العشر، الطوسي، ١٠٤.

- (لما كانت الممكنات قد ثبت حدوثها بالأدلة القاطعة والبراهين المضيئة الامعة في محلها من الكتاب والسنة وأدلة العقل..ثبت أن فاعلها قادر؛ لأن إيجاب صدورها عنه يقتضي المقارنة لاستحالة تخلف المعلول عن العلة، ومعها لا يكون الفعل حادثًا هذا خلف، فيكون قادرًا مختارًا). (١)
- (فقدان الاختيار بالمعنى المذكور يرجع إلى صدور الفعل أو الترك عنه بلا دخل له تعالى فيه، كالقوى الطبيعية، بل ينتهي إلى سلب صدق القدرة عليه، لأن القوى الطبيعية العاملة العادمة للشعور والعلم المؤثر، لا تسمى قادرة. ففقدان الاختيار نقص وهو يتنافى مع كونه صرف الكمال). (٢)

واستدلوا على أنه مريد؛ بأحد أمرين:

الأمر الأول: الأمر والنهي، والتخصيص؛ فقالوا:

- (يجب أن يعتقد أنه تعالى مريد، لأنه أمر بالطاعة على جميع العباد فيكون مريدًا لها، ولأن نسبة الحدوث إلى جميع الأوقات بالسوية فلابد من مخصص وهو الإرادة(٣)). (١)

---

(١)القول الشارح والحجة فيما ورد عمن هو على العباد حجة، حسين آل عصفور، ١٦١-١٦٢.

(٢) بداية المعرف الإلهية، محسن الخزازي، ١/٥٠-٥١.

(٣)**تنويه!** اضطرب موقف علامة الشيعة الحلي من استخدام دليل الترجيح والتخصيص في الاستدلال على إرادة الرب تعالى؛ فهو وإن استدل في عدة مواطن من كتبه بالتخصيص (الترجيح) على الإرادة إلا أنه قرر في بعض كتبه أن الأقرب في الاستدلال على الإرادة؛ هو الأدلة السمعية؛ دون دليل التخصيص والترجيح! فقال: (**في أنه مريد وكاره؛ الأقرب في هذا الباب الاستدلال بالسمع**، والمتكلمون قد يستدلون هاهنا بالعقل، فيقولون إنه قادر مختار ونسبة الفعل والترك إليهما على السواء فلابد من مرجح هو الإرادة، وهذا يناقض قاعدة كلية لهم: هي: أن القادر يرجح أحد مقدوريه على الاخر لا لمرجح). **الأبحاث المفيدة في تحصيل العقيدة، العلامة الحلي، وهي الرسالة التاسعة والثلاثون ضمن كتاب عقيدة الشيعة تأصيل وتوثيق من خلال سبعين رسالة اعتقادية من القرن الثاني لغاية القرن العاشر الهجري، جمع وتحقيق وتقديم: محمد رضا الأنصاري القمي، ٦٣٧**. وإذا كان علامة الشيعة الحلي قد قرر في النص السابق أن الأقرب في الاستدلال على الإرادة هو السمع دون العقل؛ فقد سبقه إلى ذلك شيخ الشيعة المفيد حين قال: (أقول : إن الله تعالى مريد من جهة السمع والاتباع والتسليم على حسب ما جاء في القرآن، **ولا أُوجب ذلك من جهة العقول!**). أوائل المقالات، المفيد، ٥٣.

- (إنه تعالى مريد وكاره لأن تخصيص الأفعال بإيجادها في وقت دون آخر لا بد له من مخصص، وهو الإرادة، ولأنه تعالى أمر ونهى، وهما يستلزمان الإرادة والكراهة بالضرورة) [٢].
- (الله تعالى مريد .. بدليل أنه خصص بعض الأشياء بوقت دون وقت وشكل دون شكل) .[٣]
- (الدليل على أنه مريد لأفعال نفسه ..أنه تعالى خصص إيجاد الحوادث، بوقت دون وقت، والأوقات كلها صالحة للإيجاد فلا بد من مخصص لاستحالة التخصيص من غير مخصص وذلك المخصص هو الإرادة، فيكون مريدًا لأفعال نفسه وهو المطلوب ...[و]الدليل على أنه تعالى كاره لأفعال نفسه.. أنه تعالى ترك إيجاد الحوادث في وقت دون وقت آخر والأوقات كلها صالحة للترك فلا بد من مخصص لاستحالة التخصيص من غير مخصص وذلك المخصص هو الكراهة فيكون كارها لأفعال نفسه وهو المطلوب،..[و] الدليل على أنه تعالى يريد من عباده أفعالاً ويكره منهم أفعالاً.. أنه تعالى أمرهم بالطاعة فيكون مريدًا لها ونهاهم عن المعصية فيكون كارهًا لها إذ الحكيم لا يأمر إلا بما يريد ولا ينهى إلا عما يكره). [٤]

الأمر الثاني: (أن الإرادة وصف كمال). [٥] وسلب الإرادة عنه تعالى يستلزم خلوه (عن الكمال المطلق للموجود بما هو موجود، وتصور ما هو أكمل منه تعالى، لأن الفاعل المريد، أفضل وأكمل من الفاعل غير المريد، فيكون سبحانه كالفواعل الطبيعية غير المريدة التي تعد من مبادئ الآثار). [٦]

=

(١) واجب الاعتقاد على جميع العباد، العلامة الحلي، وهي الرسالة الثامنة والثلاثون ضمن كتاب عقيدة الشيعة تأصيل وتوثيق من خلال سبعين رسالة اعتقادية من القرن الثاني لغاية القرن العاشر الهجري، جمع وتحقيق وتقديم: محمد رضا الأنصاري القمي، ٦٠٥-٦٠٦، وانظر: كشف المراد، العلامة الحلي، ٤٠٢.

(٢) الباب الحادي عشر، العلامة الحلي، ١٤، وانظر: رسائل الشريف المرتضى، ٣/١٠-١١، النافع يوم الحشر، المقداد السيوري، ط. دار الأضواء، ٤٠.

(٣)الرسائل العشر، الطوسي، ٩٥.

(٤) النكت الاعتقادية، المفيد، ٢٦-٢٧.

(٥) الإرادة الإلهية التكوينية والتشريعية، السبحاني، ١١.

(٦)لب الأثر في الجبر والقدر، تقرير بحث الخميني للسبحاني، ١٦.

- **المسألة الثانية: اختلاف موقف الشيعة من وقوع الفعل من الفاعل المختار تعالى؛ وتحريره: هل يقع الفعل بقدرته ومشيئته سبحانه على سبيل الجواز أم على سبيل الوجوب؟!**

والشيعة في ذلك على قولين: [1]

- **القول الأول:**

تمثلته طائفة منهم فانتهجت نهج أهل الكلام من المعتزلة ونحوهم-فيما ادعوه من أنه تعالى إن شاء الفعل مشيئة جازمة، وهو قادر عليه قدرة تامة يبقى الفعل ممكنًا؛ فالقادر -عندهم يرجح بلا مرجح، والفاعل المختار يفعل على وجه الجواز لا على وجه الوجوب-[2]

ومن هنا زعمت -تلك الطائفة من الشيعة - (أنه تعالى قادر.. ونعني بالقادر: الذي يصدر عنه الفعل مع إمكان أن لا يصدر عنه مع اجتماع الشرائط!!) [3]**فـ(وقوع الفعل منه على سبيل**

---

(١) وبمثله وقع الخلاف بين الشيعة في مسألة وجوب فعل العبد باجتماع القدرة والداعية؛ **وهم في ذلك على قولين:**؛ فمنهم من نص على (أنّ مذهب المعتزلة ومن تابعهم من الإمامية ، **أنّ أفعال العباد الاختيارية واقعة بقدرة العبد وحدها على سبيل الاستقلال بلا إيجاب، بل باختيار)** دلائل الصدق لنهج الحق، محمد حسن المظفر، ١١٤/٣، إحقاق الحق، المرعشي، ٦/٢، وادعى(أن القدرة غير موجبة للفعل، [و]الدليل على أنها غير موجبة..:أنها قدرة على الضدين فلو كانت موجبة لأوجبتهما فأدى ذلك إلى المحال، وكون المكلف حاضرًا ومسافرًا في حال ومتحركًا ساكنًا في حال، ولو كانت القدرة أيضًا موجبة لكان القادر بها مضطرًا ويخرج من كونه مختارًا، والمضطر لا معنى لتوجه الأمر والنهى إليه ولا يحسن ثوابه وعقابه على أمر هو مضطر فيه)، كنز الفوائد، أبو الفتح الكراجكي،٤٣-٤٤، وانظر: قواعد المرام، ميثم البحراني، ١٠٩-١١٠، ومنهم من قرر (القول بالاختيار والقول بالوجوب عقيب القدرة والداعي) وقال: (إن الوجوب ههنا غير مناف للقدرة، فإن القادر من حيث هو هو إنما هو الذي يجوز أن يفعل وأن لا يفعل، وهذا لا ينافي وجوب الفعل بشرط انضمام إرادة أو شيء آخر من شرائط التأثير)، مناهج اليقين في أصول الدين، العلامة الحلي، ٣٧٤، وانظر: روضة الواعظين، الفتال النيسابوري، ٩٠/١، نور الأفهام في علم الكلام، حسن اللوساني، ٢٣٧/١.

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة، القاضي عبدالجبار، ٩٣، ٤٣٨، ١٥١-١٥٢، المطالب العالية، الرازي، ٧٧/٣، ١٧٥ ،١٨٠. وانظر: منهاج السنة، ابن تيمية، ١٦٢/١-١٦٣، ٤٠٥.

(٣) الأبحاث المفيدة في تحصيل العقيدة، العلامة الحلي، وهي الرسالة التاسعة والثلاثون ضمن كتاب عقيدة الشيعة تأصيل وتوثيق من خلال سبعين رسالة اعتقادية من القرن الثاني لغاية القرن العاشر الهجري، جمع وتحقيق وتقديم: محمد رضا الأنصاري القمي، ٦٣٥.

الجواز!!)،[1] وذلك أن (إرادته تعالى .. لا يمكن أن تكون علة لفعله بقاعدة أن الممكن ما لم يجب وجوده بالغير لم يوجد، لأن نتيجة ذلك أن لا يكون الواجب تعالى مختاراً في فعله، باعتبار أنه ناشئ بالضرورة من ارادته الواجبة بالذات والضرورة تنافي الاختيار)!!![2]

وقالت في تقرير ذلك:

- (إنه تعالى قادر، فإن افتقرت القدرة إلى المرجح – وكان المرجح موجبًا للأثر – لزم أن يكون الله تعالى موجبا لا مختارًا، فيلزم الكفر). [3][4]
- (أن ارادته تعالى.. لا يمكن أن تكون علة تامة لفعله) [5] لأن (فعله تعالى صادر من ذاته المقدسة باختياره وسلطنته المطلقة التامة لا بإرادته، و.. ارتباط الفعل الاختياري بالسلطنة غير ارتباط المعلول الطبيعي لعلته التامة، فإن الأول لا يجب وجوده بوجود السلطنة بل يبقى على حدّ

---

(١) عقيدة الشيخ الشهيد، الشهيد الأول جمال الدين محمد بن مكي، وهي الرسالة الحادية والثلاثون ضمن كتاب عقيدة الشيعة تأصيل وتوثيق من خلال سبعين رسالة اعتقادية من القرن الثاني لغاية القرن العاشر الهجري، جمع وتحقيق وتقديم: محمد رضا الأنصاري القمي، ٥٦٨، وانظر: العقيدة الكافية الشهيد الأول جمال الدين محمد بن مكي، وهي الرسالة الثامنة والعشرون ضمن كتاب عقيدة الشيعة تأصيل وتوثيق من خلال سبعين رسالة اعتقادية من القرن الثاني لغاية القرن العاشر الهجري، جمع وتحقيق وتقديم: محمد رضا الأنصاري القمي، ٥٣٨، عقيدة ابن العودي، لابن العودي الحلي، وهي الرسالة الرابعة والثلاثون ضمن كتاب عقيدة الشيعة تأصيل وتوثيق من خلال سبعين رسالة اعتقادية من القرن الثاني لغاية القرن العاشر الهجري، جمع وتحقيق وتقديم: محمد رضا الأنصاري القمي، ٥٨١.

(٢) المباحث الأصولية، محمد الفياض، ٦٧/٣.

(٣) منهاج الكرامة، العلامة الحلي، ٤٦. وانظر: كنز الفوائد، أبو الفتح الكراجكي، ٤٣، نهج الحق وكشف الصدق، العلامة الحلي، ١٢٤-١٢٥، الرسالة الاعتقادية الثانية، الحلي، وهي الرسالة السابعة والثلاثون، ضمن كتاب عقيدة الشيعة تأصيل وتوثيق من خلال سبعين رسالة اعتقادية من القرن الثاني لغاية القرن العاشر الهجري، جمع وتحقيق وتقديم: محمد رضا الأنصاري القمي، ٥٩٩.

(٤) تنويه: اضطرب موقف علامة الشيعة الحلي من هذه المسألة؛ فهو وإن انتهج نهج المعتزلة وقرر أن القادر المختار يرجح أحد مقدوريه بلا مرجح وإلا كان موجبًا كما في منهاج الكرامة، الحلي، ٤٦، إلا أنه في شرحه لتجريد العقائد قرر وجوب الفعل مع الداعي والقدرة و أن ذلك لا ينافي الاختيار، بل قال: (بهذا التحقيق يندفع جميع المحاذير اللازمة لأكثر المتكلمين في قولهم القادر يرجح أحد مقدوريه على الآخر لا لمرجح!!) كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، العلامة الحلي، ٢٦٠.

(٥) المباحث الأصولية، محمد الفياض، ٦٥/٣.

إمكانه ، وأما الثاني فهو يجب وجوده بوجود علته .ومن هنا قلنا أن ارتباط الأول بها لا يكون من صغريات قاعدة أن الممكن ما لم يجب وجوده لم يوجد ، باعتبار أن نسبة السلطنة إلى الفعل وجوداً وعدماً نسبة واحدة ، ومع ذلك تكفي لتحقق أحد الطرفين بدون الحاجة إلى ضمّ مقدمة أُخرى إليها وإلا لتخرج السلطنة عن كونها سلطنة وهو خلف ، وقد يعبر عن السلطنة بالاختيار تارة وبالمشيئة أُخرى). (١)

- **القول الثاني:**

تمثلته طائفة أخرى من الشيعة؛ فقالت: (القدرة إن اجتمعت مع إرادة الفعل وجب، وإن اجتمعت مع إرادة الترك امتنع، فالفعل في حد ذاته مما تشمله القدرة، وإن كان يمكن عروض الوجوب أو الامتناع والإمكان للأثر باعتبارين؛ فاعتبار ذاته ممكن، وباعتبار إرادة المؤثر ولا إرادته واجب أو ممتنع، والحاصل: أن الفعل باعتبار القدرة وحدها ممكن وباعتبار الإرادة وانضمام الإرادة واجب أو ممتنع، وهذا ما يقال أن الوجوب بالاختيار لا ينافي الاختيار بل يحققه) (٢)إذ (الإرادة صفة توجب ترجيح أحد طرفي ما يقع في دائرة القدرة) (٣)فـ(بالإرادة [يـ]خصّص أحد الطرفين و.. بهـ[ـا] يرجِّح القادر أحدَ مقدورَيْه على الآخر). (٤)

ومن نصوصهم في ذلك:

- (الحكماء يقولون: إنّه مختار بمعنى وجوب صدور الفعل عنه دائماً، والمتكلّمون...يقول بعضهم بوجوب الصدور نظراً إلى قدرته وإرادته ، وبعضهم ينفي وجوب الصدور عنه أصلاً ، ويقولون : إنّه يختار أحَدَ الطرفين المتساويين على الآخر لا لمرجّح. **وفيه نظر**). (٥)
- (الله سبحانه قادر على جميع الممكنات وعالم بها فلو حصل مع قدرته عليها إرادة وقوعها عن قدرته كان مجموعها مستلزمًا لوقوعها عنها). (١)

---

(١) المباحث الأصولية، محمد الفياض، ٦٨/٣.

(٢) تعليق الزنجاني على كتاب كشف المراد للحلي، ٣٠٦، حاشية(١).

(٣) التوحيد عند مذهب أهل البيت، علاء الحسون، ٢٧٧.

(٤)الحاشية على أصول الكافي، محمد النائيني، ٣٦٨، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ١٣٨/٤.

(٥)نهاية المرام في علم الكلام، العلامة الحلي، ٢٢٨/١-٢٢٩.

- الرب(سبحانه قادر على جميع الممكنات وعالم بها ، ولو تعلّقت إرادته بها مع عموم قدرته عليها لزم وقوعها). [٢]

- (إنه تعالى قادر مختار، **القدرة والاختيار،) يعني: (كون الفاعل بحيث يصح منه الفعل والترك، بمعنى أنه لا يلزمه أحدهما إلا بشرط الإرادة**، ويقابله الإيجاب وهو كونه بحيث يلزمه أحد الطرفين بلا اشتراط الإرادة) [٣]

- **(القادر المختار هو الّذي يصحُّ منه الفعل والترك قبل تعلّق الإرادة الجازمة وإن وجب بعده،** والوجوب بالغير لو كان منافياً للقدرة والاختيار لزم أن لا يوجد فاعل مختار أصلاً إذ الشيء ما لم يجب لم يوجد). [٤]

- (إن المختار لا يختار بغير مرجح، وبعد ما تحقق في نظره ما هو المرجح عنده –وإن لم يكن واقعًا – يختار البتة، وباختياره وبإرادته يصدر عنه البتة، إلا أنه قادر على خلافه ومتمكن منه، وتحقق الصدور لا ينافي القدرة على الخلاف). [٥]

- (مع وجود القدرة والداعي يجب الفعل)، (وتحريره: أن الفعل بالنظر إلى ذاته ممكن، وبالنظر إلى علته واجب، وكل ممكن مفتقر إلى قادر فإن علته إنما تتم بواسطة القدرة والداعي، فإذا وجد فقد تم السبب ، وعند تمام السبب يجب وجود الفعل). [٦]

هذا وقد شهد بوقوع الاختلاف بين المتكلمين في هذه المسألة محقق ملة الشيعة نصير الدين الطوسي؛ فقال في كتابه رسالة في قواعد العقائد: (إذا حصل الداعي للقادر فهل يجب وجود الفعل أم لا؟ فيه خلاف بين المتكلمين، والمحققون منهم يقولون بوجوبه، ويقولون أن هذا الوجوب لا

=

(١) شرح نهج البلاغة، ابن ميثم البحراني، ٤/٢٧٣-٢٧٤.

(٢)منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله الخوئي، ١١/٣٣٤-٣٣٥.

(٣)مفتاح الباب، أبو الفتح مخدوم الحسيني، ٩٩.

(٤)شرح أصول الكافي، المازندراني، ٥/٣٩.

(٥)الفوائد الحائرية، محمد باقر الوحيد البهبهاني، ٣٨٥.

(٦)كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، العلامة الحلي، ٤٢١.

يقتضي إيجاب فاعله إذ كان فعله تبعًا لداعيه، وليس للاختيار معنى غير ذلك، وبعض القدماء أنكروه مخافة التزام الإيجاب، وقال بعضهم:.. للقادر أن يختار أحد طرفي الفعل والترك من غير رجحان لذلك الطرف.. ومع التزام هذا يلزم محالات ويتعذر إثبات الإرادة له تعالى). [١]

- **المسألة الثالثة: اختلاف موقف الشيعة من قدرة الرب على فعل العبد؛ وتحريره: أيقدر الرب على أفعال العباد أم لا يقدر عليها وإنما يقدر على مثالها، بمعنى هل يوصف الرب بالقدرة على ما أقدر عليه عباده أم لا!**

وهم في ذلك فرقتان: [٢]

- **الفرقة الأولى: نفت قدرة الله على مقدور العبد وفعله.**

يقول الطوسي: قوله تعالى:(﴿ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٣٩﴾ ﴾ فصلت:٣٩، خرج مخرج المبالغة، وهو أخص من قوله: ﴿ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٩﴾ ﴾ البقرة:٢٩؛ لأن أفعال العباد لا توصف بالقدرة عليها). [٣]

- **الفرقة الثانية: أثبتت قدرة الرب تعالى على مثل مقدور العبد، و عين مقدور العبد،** فقررت أن قدرته تعالى عامة حتى لأفعال العباد الاختيارية[٤] فـ(الله تعالى قادر على كل مقدور) [٥] ويدخل في عموم قدرته أفعال العباد؛ فإنه تعالى (القادر على ما أقدرهم عليه) [٦]خلافًا لمن

---

(١) رسالة في قواعد العقائد، نصيرالدين الطوسي، ٤٠-٤١.

(٢) للشيعة في كلا القولين سلف من المعتزلة؛ فقد ذكر الأشعري في المقالات-٢/٢٢٨-: عن (أبو الهذيل وسائر المعتزلة والقدرية إلا الشحام: لا يوصف البارئ بالقدرة على شيء يقدر عليه عباده، ومحال أن يكون مقدور واحد لقادرين. وقال الشحام: إن الله يقدر على ما أقدر عليه عباده)، وقال أيضًا:(واختلفت المعتزلة في البارئ هل يوصف بالقدرة على ما أقدر عليه عباده؟ أم لا؟، وهم فرقتان: فزعم أكثرهم أن البارئ لا يوصف بالقدرة على ما أقدر عليه عباده على وجه من الوجوه! وزعم بعضهم وهو الشحام أن الله يقدر على ما أقدر عليه عباده)، مقالات الإسلاميين، الأشعري، ١/٢٧٤، وانظر منه:٢/٢٢٨-٢٣٠.

(٣)التبيان في تفسير القران، الطوسي، ٣/٧٨، وانظر: المنتخب من تفسير القرآن، بن إدريس الحلي، ١/٢٥٨.

(٤)انظر: بداية الحكمة، الطباطبائي، ٢٠٩

(٥)نهج الحق، العلامة الحلي، ٥٤.

(٦) الرسائل الأحمدية، أحمد القطيفي، ١/١٤٢.

زعم (أن الله تعالى لا يقدر على مثل مقدور العبد) [١] أو (أنه لا يقدر على عين مقدور العبد). [٢]

وقد وردت بذلك بعض مروياتهم؛ فعن الحسين بن علي: "إن الله تعالى.. لم يهمل العباد سدى من المملكة ولكنه ﷻ المالك لما ملكهم **والقادر على ما عليه أقدرهم** ".

ونصوصهم في تقرير ذلك متكاثرة؛ منها قولهم:

- الرب تعالى هو(القائم على كل نفس بما كسبت الذي ملكه الفعل وأقدره عليه وهو المالك لما ملكه **والقادر على ما عليه أقدره**). [٣]
- (الله سبحانه على كل شيء قدير، ولا قدرة لغيره إلا مقدار ما أقدره الله عليه، وهو المالك لما ملكه والقادر على ما عليه أقدره). [٤]
- الله(سبحانه وتعالى قادر على كل ما يصح أن يكون مقدورًا..وعلى أعمال عباده..وعلى أمثال أعمال العباد). [٥]
- الذين (زعموا عدم قدرة الرب على أفعالهم؛ فالخطب أفضح وأقبح؛ بل لعل بطلانه حينئذٍ يكون ضروريًا في دين الإسلام، فإن أفعال الإنسان ممكنة، والله قادر على كل ممكن).[٦]
- (ثبت في أبواب التوحيد أنه تعالى قادر على كل مقدور ، ومقدورات العباد مما يصح أن يكون مقدورًا لله تعالى). [٧]
- (إنه تعالى قادر على كل مقدور ..وخالف أكثر الناس في ذلك فإن الفلاسفة قالوا : إنه تعالى قادر على شيء واحد لأن الواحد لا يتعدد أثره، ...والمجوس ذهبوا إلى أن الخير من الله تعالى

---

(١) منهاج الكرامة، العلامة الحلي، ٤٠.

(٢) منهاج الكرامة، العلامة الحلي، ٤٠.

(٣) تفسير الميزان، الطباطبائي، ٢٧٣/١٣، وانظر منه: ٢٧٠/١٣، ١٢٣/١٤.

(٤)تفسير الميزان، الطباطبائي، ٢٢/١٨.

(٥) الياقوت في علم الكلام، إبراهيم بن نوبخت، ٤٢.

(٦)صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ١٨٧/٢.

(٧)المسلك في أصول الدين، المحقق الحلي، ٨٠.

والشر من الشيطان ... .والنظام قال: إن الله تعالى لا يقدر على القبيح لأنه يدل على الجهل أو الحاجة. وذهب البلخي [١]إلى أن الله لا يقدر على مثل مقدور العبد لأنه إما طاعة أو سفه. وذهب الجبائيان [٢]إلى أنه تعالى لا يقدر على عين مقدور العبد وإلا لزم اجتماع الوجود والعدم على تقدير أن يريد الله إحداثه والعبد عدمه. وهذه المقالات كلها باطلة[٣]). [٤]

- **(الحقّ.. كونه تعالى متّصفًا بأعلى مراتب القدرة والاختيار ، وسائر أوصاف العزّ والكمال)**،[٥] (وبذلك كلّه يتّضح.. فساد مذاهب أهل الضلال ، **وهم : بين قائل بأنّه تعالى غير قادر على الشرّ ، وأنّه لا يصدر منه إلاّ الخير ولا يقدر على غيره** ، وأنّ الشرّ من الشيطان ، والقائل بذلك هم المجوس. وبين قائل بأنّ الخير من النور والشرّ من الظلمة ، وهم الثنويّة. وبين قائل **بأنّه تعالى غير قادر على القبيح** ، والقائل به النظّام وأتباعه من الجمهور . وبين قائل بأنّه سبحانه غير قادر على مقدور العبد ، والقائل به الجبائيون؛ احتجاجًا بأنّه لو كان الفعل مقدورًا لكلٍّ منهما لزم اجتماع النقيضين عند اختلافهما في الإرادة ، إلى غير ذلك من المذاهب الفاسدة) [٦] و(البلخي من الجمهور زاد بنهيقه في الطنبور نغمة ، وقال : إنّه تعالى

---

(١)البلخي ويقال له الكعبي: أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكَعْبي البَلْخي، البَلْخي: نسبة إلى بلخ إحدى مدن خراسان، والكَعْبي: نسبة إلى بني كعب، من معتزلة بغداد، ومن كبار المتكلمين، رأس طائفة من المعتزلة يُقال لهم: الكعبية، له مقالات عديدة، منها: أن الله سبحانه وتعالى ليست له إرادة، وأن جميع أفعاله واقعة منه من غير إرادة ولا مشيئة منه لها، وقوله مخالف لصريح النقل و العقل، توفي مستهل شعبان سنة سبع عشرة وثلاثمائة. انظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان ٤٥/٣، طبقات المعتزلة لابن المرتضى٨٨-٨٩.

(٢)يقصد: أبو علي الجبائي وأبو هاشم الجبائي؛ أما أبو علي الجبائي البصري، فقد تقدمت ترجمته، وأما أبو هاشم الجبّائي، فهو شيخ المعتزلة وابن شيخهم، عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب البصري، من معتزلة البصرة، كان يصرح بخلق القرآن كأبيه، ويقول بخلود الناس في النار، وأن التوبة لا تصح مع الإصرار على الذنب، وكذا لا تصح مع العجز عن الفعل، وأنكر كرامات الأولياء، ولأبي هاشم تصانيف وتلامذة، وتعرف طائفته بالبهشمية انفرد هو وأبوه عن أصحابهما بمسائل، وانفرد كل منهما عن الآخر بمسائل هي مذكورة في كتب الكلام، مات سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة. انظر: العبر في خبر من غبر، الذهبي، ١٢/٢، المواقف للإيجي، ٤١٨.

(٣)انظر: مقالات الإسلاميين، الأشعري، ٢٧٤/١، ٢٢٨/٢-٢٣٠.

(٤) كشف المراد شرح تجريد الاعتقاد، العلامة الحلي، ٣٩٥-٣٩٦.

(٥)نور الأفهام في علم الكلام، الواساني، ٨٣/١.

(٦)نور الأفهام في علم الكلام، الواساني، ٨٣/١.

غير قادر على مثل مقدور العبد ، حيث إنّ مقدور العبد لا يخلو من كونه طاعة أو معصية أو عبثاً ، ولا يجوز صدور شيء منها من الربّ تعالى ، أمّا الأوّلان : فلعدم وجود آمر عليه فوقه كي يُنسب إلى فعله الطاعة أو المعصية لمن فوقه ، وأمّا الثالث : فلما فيه من القبح ، وهو سبحانه منزّه عن كلّ قبيح وعبث ، وعليه فهو تعالى غير قادر على شيء منها ، مع أنّ جميعها مقدور للعبد) . [1] (والجواب : أنّ عناوين الطاعة والمعصية واللغوية ليست إلاّ عناوين اعتباريّة ، وأنّ عدم اتّصاف أفعاله تعالى بشيء منها – لعدم وجود آمر فوقه ، أو عدم صدور عبث منه سبحانه من جهة حكمته وتنزّهه عن القبائح – لا ينافي قدرته على نفس الفعل المتأصّل المماثل لفعل العبد على ما ذكرنا . وأين عدم اتّصاف فعله بأحد الأمرين الاعتباريين عن عدم قدرته على نفس الفعل ؟ ! **وهل هو إلاّ خلط واضح !**

وعليه فالحقّ الصحيح أنّه لا يشذّ عن قدرته تعالى شيء ، ولا يمتنع منه شيء ونسبة القدرة الكاملة منه ﷻ للأشياء بأجمعها ساوت من غير فرق بين صغيرها وكبيرها ودقيقها وجليلها فعمّتها بلا استثناء شيء منها أصلاً. فالممكنات كلّها طوع يده، أي: تحت قدرته القديمة الأزلية، ولكنّه تعالى يُنشئ ما يشاؤه في مورده بمقتضى علمه القديم بمصالح العباد تقديمًا وتأخيرًا، و وصفًا وعارضًا، فيوجد الكائنات شيئًا فشيئًا تدريجًا بإراداته الحتميّة وأفعاله الحادثة) .[2]

- (إنك على كل شيء قدير ..دل .. على عموم القدرة؛ فإن متعلق القدرة .. كل شيء ما شاء الله وما شاء غيره، والمخالف في عموم القدرة من ملل غير الإسلام الثنوية القائلون بمبدأين للخير والشر... والمخالف فيه من فرق المسلمين:...النظام يقول: إنه تعالى لا يقدر على القبيح، والبلخي يقول: إنه تعالى لا يقدر على مثل فعل العبد؛ لأن مقدور العبد إما طاعة أو سفه أو عبث، وذلك على الله محال وأبو علي الجبائي وأبو هاشم يقولان: إنه تعالى قادر على مثل مقدور العبد وليس بقادر على نفس مقدور العبد وهؤلاء المسلمون ينادون من مكان بعيد).[3]

---

(١)نور الأفهام في علم الكلام، الواساني، ١/٨٣-٨٤.

(٢)نور الأفهام في علم الكلام، الواساني، ١/٨٤-٨٥.

(٣) شرح الأسماء الحسنى، ملا هادي السبزواري، ٢/٩١.

- (إنه تعالى قادر على كل مقدور . الحق ذلك ، لأن المقتضي لتعلق القدرة بالمقدور هو الامكان ، فيكون الله تعالى قادرا على جميع المقدورات. وخالفت في ذلك جماعة من الجمهور . فقال بعضهم: إن الله تعالى لا يقدر على مثل مقدور العبد . وقال آخرون : إنه تعالى لا يقدر على غير مقدور العبد . وقال آخرون : إنه تعالى لا يقدر على القبيح . ... .وكل ذلك بسبب سوء فهمهم ، وقلة تحصيلهم). [١]
- (إنه تعالى قادر ومختار.. وقدرته يتعلق بجميع المقدورات)، [٢] و(عموم قدرته ..قد نازع فيه الحكماء حيث قالوا : إنه واحد لا يصدر عنه إلا واحد، والثنوية حيث زعموا : أنه لا يقدر على الشر، والنظام حيث اعتقد: أنه لا يقدر على القبيح، والبلخي حيث منع قدرته على مثل مقدورنا، والجبائيان حيث أحالا قدرته على عين مقدورنا. **والحق خلاف ذلك كله**). [٣]

هذا وقد شهد باختلاف الشيعة في هذه المسألة علامتهم الحلي؛ فقال في كتابه أنوار الملكوت: (المبحث الثاني: في أنه تعالى قادر على عين أفعال العباد وهو مذهب ..**جماعة من أصحابنا** والأشاعرة[٤]. وذهب أبو علي وأبو هاشم وأتباعهما **إلى أنه تعالى لا يقدر على عين مقدور العبد وإن قدر على مثله واختاره السيد المرتضى والشيخ أبو جعفر الطوسي** - ره -)![٥]

- **المسألة الرابعة: اختلاف قول الشيعة في معنى إرادة الرب لما يكون في الكون:**

أطبق الشيعة على أن الله لا يريد الشر ولا القبيح، وعلى هذا فإرادته تعالى-في زعمهم- لا تعم جميع الكائنات!! ومن هنا أولوا الأدلة الدالة على عموم إرادته تعالى لما يكون في الكون بعدة تأويلات!

---

(١) نهج الحق وكشف الصدق، العلامة الحلي، ٥٣-٥٤.

(٢) النافع يوم الحشر، المقداد السيوري، ط. دار الأضواء، ٣٦.

(٣) النافع يوم الحشر، المقداد السيوري، ط. دار الأضواء، ٣٦.

(٤) انظر: التفسير الكبير، الرازي، ٨١/٢، ٢٤/٢٤، ٥٣/٣٠.

(٥)أنوار الملكوت شرح الياقوت، العلامة الحلي، ٨٨.

وقد اعترفوا بذلك؛ فقالوا: (**قد ورد في جملة من الأخبار أنه لا يقع في الوجود شيء إلا بإرادة الله تعالى، وقد ثبت أن الله لا يريد المعاصي والشرور والكفر والزندقة وأن جميع ذلك غير مراد له تعالى وغير مرضي له، ويمكن التطبيق بين ذلك بأحد الوجوه**): [١]

- (**الوجه الأول**: مشيئته تعالى وإرادته متعلقة بجميع الموجودات **بمعنى: أنه أراد أن لا يكون شيء إلا بعلمه**). [٢]

يقول آية الشيعة حسين محمد آل عصفور-تعليقًا على ما ورد عن أبي عبدالله: "شاء وأراد ولم يحب ولم يرض، **شاء أن لا يكون شيء إلا بعلمه وأراد مثل ذلك** ولم يحب أن يقال ثالث ثلاثة ولم يرض لعباده الكفر"[٣]- (يعني: **شاء وأراد إرادة حتم أن يتعلق علمه بكل شيء ولا يقع شيء من الأشياء إلا بعلمه من غير أن يكون العلم سببًا من أسباب وقوعه وهذا أحد التأويلات لما ورد من تعلق إرادته ومشيئته بكل شيء خيرًا كان أو شرًا**). [٤]

وجاء في كتاب حق اليقين:(إن مشيئته تعالى وإرادته متعلقة بجميع الموجودات، ولكن بهذا المعنى: **وهو أنه أراد أن لا يكون شيء إلا بعلمه**). [٥]

ويقول شيخ الشيعة الصدوق: (اعتقادنا في الإرادة والمشيئة :..إنا نقول .. إن الله تعالى أراد أن .. **تكون المعاصي غير منسوبة إليه من جهة الفعل وأراد أن يكون موصوفًا بالعلم بها قبل كونها**).[٦]

---

(١)حق اليقين، عبدالله شبر، ٥٣/١. وانظر: شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٦٤/٤، القول الشارح والحجة فيما ورد عمن هو على العباد حجة، حسين آل عصفور، ٢١٤.

(٢)القول الشارح والحجة فيما ورد عمن هو على العباد حجة، حسين آل عصفور، ٢١٤، وانظر: شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٦٤/٤، حق اليقين، عبدالله شبر، ٥٥/١.

(٣)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب المشيئة والإرادة، برقم (٥)، ١٥١/١-١٥٢، قال المجلسي: (ضعيف)، مرآة العقول، المجلسي، ١٦٢/٢، التوحيد، الصدوق، ٣٣٩، الوافي، الفيض الكاشاني، ٥٢٤/١، بحار الأنوار، المجلسي، ٥١/٥، ط.مؤسسة الوفاء.

(٤)القول الشارح والحجة فيما ورد عمن هو على العباد حجة، حسين آل عصفور، ٢٢١.

(٥)حق اليقين، عبدالله شبر، ٥٥/١.

(٦)الاعتقادات في دين الإمامية، الصدوق، ٣٢.

ويقول نعمة الله الجزائري –في معرض تعليقه على ما ورد عن أبي عبدالله الصادق–في حديث طويل– جاء فيه: "ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن"–[1] **(وأما قول الصادق عليه السلام ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ففيه وجوه..الثاني: القول بعمومه وشموله لأفعال المكلفين؛ لكن المشية فيه بمعنى العلم كما هو الوارد في بعض الروايات مثل المشية في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾ الإنسان: ٣٠،أي: ما تريدون شيئًا إلا أن الله سبحانه قد علمه في الأزل لكن قد تحقّقت أن علمه تعالى ليس علة للمعلول كما لا يصير علمنا بأن الشمس تطلع غدًا علة في طلوعها).**[2]

وجاء في تفسير المحيط الأعظم:(المشيّة عند التّحقيق، **فهي بمعنى العلم خصوصًا على رأي أهل البيت(ع)**والعلم ليس له تأثير في المعلوم بالاتّفاق، فلا يكون كفرهم بإرادته وأمره بل بعلمه ومشيّته!!). [3]

وقد نسب الشيعة –كعادتهم– هذا المعنى للأئمة؛ فجاء في مروياتهم عن أمير المؤمنين أنه قال–كما يدعون– : "وشاء المعصية يعني علم من عباده المعصية".[5] [4]

---

(١)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الروضة، برقم (٣٩)، ٨٢/٨، الأمالي، الصدوق، ٥٧٧، من لا يحضره الفقيه، الصدوق، ٤٠٣/٤، الوافي، الفيض الكاشاني، ١٥٥/٢٦، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١١٥/٧٤، وقال المجلسي في مرآة العقول، ١٨٥/٢٥: (الحديث التاسع والثلاثون مجهول ورواه الصدوق في أماليه بسند حسن).

(٢)الأنوار النعمانية، نعمة الله الجزائري، ٣٠٦/١.

(٣)تفسير المحيط الأعظم، حيدر الآملي، ٣٧٩/١، وانظر: مرآة العقول، المجلسي، ١٥٧/٢.

(٤)فقه الرضا، القمي، ٤١١، بحار الأنوار، المجلسي، ١٢٥/٥، ط.مؤسسة الوفاء.

(٥) **تنويه!** تأويل المشيئة بالعلم وإن أتت به هذه الرواية إلا أنه منقوض بروايات أخرى بل ومنقوض أيضًا حتى في أقوال طائفة من أعلام الشيعة!!؛ فقد روى الكليني بسنده عن بكير بن أعين قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: علم الله ومشيئته هما مختلفان أو متفقان!؟ فقال: "**العلم ليس هو المشيئة**؛ ألا ترى أنك تقول: سأفعل كذا إن شاء الله، ولا تقول: سأفعل كذا إن علم الله! فقولك: إن شاء الله دليل على أنه لم يشأ فإذا شاء كان الذي شاء كما شاء، وعلم الله السابق للمشيئة"، ويقول نعمة الله الجزائري:(ليس معنى المشيئة معنى العلم) نور البراهين، ٣٦٩/١، ويقول المازندراني: (إطلاق المشية على العلم لم يثبت لغة ولا عرفًا)، شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٧٣/٤، وقد أفاض النمازي في ذكر الأدلة على نقض هذا القول، انظر: مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٩٦/٦-٩٩.

- (**الوجه الثاني: أن الإرادة متعلقة بالأشياء كلها؛ لكن تعلقه بها على وجوه مختلفة؛ لأن تعلقها بأفعال نفسه بمعنى: إيجادها والرضا بها** لكون كلها حسنة واقعة على وجه الحكمة، والشر القليل تابع لخيرات كثيرة فيه، وليس مرادًا بالذات، **وتعلقها بأفعال العباد: أما بالطاعات؛ فهو: إرادة وجودها والرضا بها أو الأمر بها،**[1] **وأما بالمباحات؛** فهو: الرخصة بها، **وأما بالمعاصي: فهو إرادة أن لا يمنع منها بالجبر والقهر.. أو إرادة عدمها،** وبذلك فسروا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُواْ﴾ الأنعام:١٠٧ حيث قالوا: ولو شاء الله عدم شركهم على سبيل الإجبار ما أشركوا ولكن لم يشأ على هذا الوجه لمنافاته لغرض التكليف، وإنما شاء على سبيل الاختيار، ولتكون لهم القدرة على الفعل والترك).[2]

يقول المازندراني: (**الحقُّ أنّه لا يكون في ملكه إلاّ ما يريد؛** لما مرَّ عن الصادق عليه السلام أنّه قال : "لا يكون شيء في الأرض ولا في السماء إلاّ بالخصال السبع" وعدَّ **منها الإرادة، ولكن إرادته المتعلّقة بأفعال نفسه: هي إيجادها، وبالطاعات: هي إرادة وجودها والأمر بها على سبيل التخيير، وبالمناهي: هي إرادة عدمها والأمر بتركها،** وبالمباحات: هي الرُّخصة لها وإرادة تساويها في الفعل والترك).[3]

ويقول شيخ الشيعة الصدوق: (**مشية الله وإرادته في الطاعات الأمر بها والرضا، وفي المعاصي النهي عنها والمنع منها بالزجر والتحذير**).[4][5]

---

(١)**تنويه!** صرح المفيد أن إطلاق وصف الله بإرادة أفعال العباد من قبيل المجاز، ومعناه الأمر! فقال: (فأما إرادة الله تعالى لأفعال خلقه فهي أمره لهم بالأفعال، **ووصفنا له بأنه يريد منهم كذا إنما هو استعارة ومجاز**، وكذلك كل من وصف بأنه مريد لما ليس من فعله تعالى طريق الاستعارة والمجاز.. فقولنا : إن الله يريد من عباده الطاعة إنما معناه أنه يأمرهم بها...فأما كراهة الله تعالى للشئ فهو نهيه عنه ، وذلك مجاز كالإرادة فاعلمه) مسألة في الإرادة، المفيد، ١٤.

(٢)القول الشارح والحجة فيما ورد عمن هو على العباد حجة، حسين آل عصفور، ٢١٤-٢١٥. وانظر: شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٦٤/٤، حق اليقين، عبدالله شبر، ٥٥/١.

(٣)شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٥/٥.

(٤) التوحيد، الصدوق، ٣٤٦-٣٤٧.

(٥) لهذا القول سلف من المعتزلة؛ فقد قال بأن معنى إرادة أفعال العباد الأمر والنهي البغداديين من المعتزلة؛ انظر: شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، ٤٣٤، صفة الإرادة في الفكر الإسلامي، خليل الرحمن عبد الرحمن ، ٦٥، أصول العقيدة بين المعتزلة والشيعة الإمامية، عائشة المناعي، ١٧٥.

ويقول شيخهم المفيد: (إرادة أفعال عبيده عبارة عن طلبه إيقاعها منهم على وجه الاختيار....وكراهته لأفعال عبيده عبارة عن نهيه إياهم عن إيقاعها على وجه الاختيار).[1](**وأما** قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ يونس:٩٩ ، **فالمراد به الإخبار عن قدرته ، وأنه لو شاء أن يلجئهم إلى الإيمان ويحملهم عليه بالإكراه والاضطرار لكان على ذلك قادرًا ، لكنه شاء تعالى منهم الإيمان على الطوع والاختيار ، وآخر الآية يدل على ما ذكرناه وهو قوله تعالى:** ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ يونس:٩٩ ، **يريد أنه قادر على إكراههم على الإيمان ، لكنه لا يفعل ذلك ، ولو شاء لتيسر عليه**). [2] ويقول الشريف المرتضى:(فإن سألوا عن معنى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ يونس:٩٩ ؟! قيل لهم: معنى ذلك لو شاء ربك لألجأهم إلى الإيمان، لكنه لو فعل ذلك؛ لزال التكليف، فلم يشأ ذلك، بل شاء أن يطيعوا على وجه التطوع والإيثار لا على وجه الإجبار والاضطرار، وقد بين الله ذلك؛ فقال: ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ﴾ يونس:٩٩، يريد: إني أنا أقدر على الإكراه منك، ولكنه: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِ ۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَيِّ﴾ البقرة:٢٥٦، وكذلك الجواب في قوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ الأنعام:١١٢، ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ۝٩﴾ النحل:٩، وقوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ﴾ البقرة:٢٥٣، ولو شاء لحال بينهم وبين ذلك، ولو فعل ذلك لزال التكليف عن العباد، لأنه لا يكون الأمر والنهي إلا مع الاختيار لامع الإلجاء والاضطرار!!).[3]

---

(١) النكت الاعتقادية، المفيد، ٢٥-٢٦.

(٢) تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ٥٢.

(٣)رسائل الشريف المرتضى، الشريف المرتضى، ٢/٢٣٤-٢٣٥، وانظر: التوحيد، الصدوق، ٣٤٢، كنز الفوائد، أبو الفتح الكراجكي، ٣٠٣-٣٠٤.

بل زعم شيخهم المفيد أن هذا هو قول سائر الشيعة؛ فقال: (إن إرادة الله تعالى لأفعاله هي نفس أفعاله ، وإرادته **لأفعال خلقه أمره بالأفعال** ، وبهذا جاءت الآثار عن أئمة الهدى من آل محمد عليهم السلام وهو مذهب سائر الإمامية إلا من شذ منها عن قرب وفارق ما كان عليه الأسلاف).[1]

وقد نسب الشيعة -كعادتهم- هذا المعنى للأئمة؛ فجاء في مروياتهم:

عن الرضا أنه قال-كما يدعون- : "**فأما الطاعات فإرادة الله ومشيته فيها: الأمر بها والرضا لها والمعاونة عليها، وإرادته ومشيته في المعاصي: النهى عنها والسخط لها والخذلان عليه**"

وعن علي بن أبي طالب أنه قال-كما يدعون- : أن المسلمين قالوا لرسول الله صلى الله عليه وآله: لو أكرهت يا رسول الله من قدرت عليه من الناس على الإسلام لكثر عددنا وقوينا على عدونا؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: ما كنت لألقى الله عز وجل ببدعة لم يحدث إلي فيها شيئًا وما أنا من المتكلفين . فأنزل الله تبارك وتعالى: يا محمد ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ﴾ يونس:٩٩ على سبيل الإلجاء والاضطرار في الدنيا، كما يؤمنون عند المعاينة ورؤية البأس في الآخرة، ولو فعلت ذلك بهم لم يستحقوا مني ثوابًا ولا مدحًا؛ لكني أريد منهم أن يؤمنوا مختارين غير مضطرين، ليستحقوا مني الزلفى والكرامة ودوام الخلود في جنة الخلد".[2]

- **(الوجه الثالث: أن تعلقها بأفعاله تعالى هو ما مرّ، وتعلقها بأفعالهم على سبيل التجوز باعتبار خلق الالة والقدرة عليها وعدم المنع منها فكأنه أرادها).** [3]

يقول المازندراني:(مشيئته للإيمان والكفر: المشيئة باعتبار الإقدار عليهما).[4]

---

(١)أوائل المقالات، المفيد، ٥٣.

(٢)التوحيد، الصدوق، ٣٤٢ عيون أخبار الرضا، الصدوق، ١/١٢٣-١٢٤، الاحتجاج، الطبرسي، ٢/١٩٦، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء،٥/٤٩-٥٠، ١٠/٣٢٣.

(٣)القول الشارح والحجة فيما ورد عمن هو على العباد حجة، حسين آل عصفور، ٢١٥. وانظر: شرح أصول الكافي، المازندراني، ٤/٢٦٤، حق اليقين، عبدالله شبر، ١/٥٥.

(٤)شرح أصول الكافي، المازندراني، ١٠/١٤١.

ويقول المجلسي: (إن الله تعالى أقدر العباد على أفعالهم لكن بشرط عدم تعلق إرادته القاهرة بخلافه، ولذا ورد في الأخبار أنه لا يحدث شيء في السماء والأرض إلا بإذنه سبحانه). [1]

- **(الوجه الرابع: أن إرادته تعالى عبارة عن العلم بما في الفعل من المصلحة).** [2][3]

جاء في كتاب حق اليقين ما نصه: (إنه تعالى مريد لأفعاله..خصص إيجاد الحوادث بوقت دون وقت..[و]مريد لأفعال عباده وكاره لبعضها..أمرهم بالطاعة فيكون مريدًا لها، ونهاهم عن المعصية فيكون كارهًا لها، إذ الحكيم لا يأمر إلا بما يريد ولا ينهى إلا بما يكره، **وحينئذٍ فإرادته تعالى ترجع إلى العلم بالأصلح، وكراهيته إلى العلم بالمفسدة**، وقد صرح بهما في الكتاب والسنة، قال تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ البقرة:١٨٥، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ يس:٨٢، وقال تعالى: ﴿وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَأَوْلَٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلدُّنْيَا﴾ التوبة:٨٥، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿١٤﴾﴾ الحج:١٤، وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾ الحج:١٦، وقال تعالى: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴿٣٨﴾﴾ الإسراء:٣٨). [4]

- **(الوجه الخامس: أن إرادة العبد لأفعاله مخلوقة لله تعالى.. يعني:.. أصل الإرادة مخلوقة له تعالى، والإرادة الجازمة التي يصدر منها الفعل وهي الجامعة للشرائط وارتفاع الموانع اختيارية لنا).** [5] **(وبالجملة الإرادة الجازمة اختيارية لنا لاستناد عدم كف النفس المعتبر فيها إلى**

---

(١) بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٧١/٥٧.

(٢)القول الشارح والحجة فيما ورد عمن هو على العباد حجة، حسين آل عصفور، ٢١٥. وانظر: شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٦٤/٤، حق اليقين، عبدالله شبر، ٥٥/١.

(٣) لهذا القول سلف من المعتزلة؛ فقد نُسب إلى النظام وأبو القاسم البلخي المعروف بالكعبي أن معنى إرادته لفعله تعالى: العلم بما فيه من المصلحة؛ انظر: صفة الإرادة في الفكر الإسلامي، خليل الرحمن عبد الرحمن ، ٢٩.

(٤) حق اليقين، عبدالله شير، ٥٣/١.

(٥)القول الشارح والحجة فيما ورد عمن هو على العباد حجة، حسين آل عصفور، ٢١٥. وانظر: شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٦٤/٤-٢٦٥، حق اليقين، عبدالله شبر، ٥٤/١.

اختيارنا وإن لم يكن نفسها اختيارية). [1] و(لا مانع من أن تكون الإرادة مخلوقة لله تعالى، والفعل الذي لا ينفك عنها على الشرط المذكور مخلوقًا للعبد!!). [2]

- **الوجه السادس: (أراد الله تعالى كون عباده مختارين في أفعالهم)** [3] **فمشيئته لأفعال العباد مشيئة تكليفية وإرادته إرادة اختيارية**[4] **حفاظًا للتكليف!**

يقول الشعراني: (**إرادة المعاصي بالعرض لا بالذات؛ فإنَّه تعالى أراد أن يكون الإنسان مختاراً في فعله** وأن لا يجبره على الطاعة ولازم الاختيار وجود جماعة عاصية كسلطان لا يرى المصلحة في إجبار رعاياه على شيء فإن الإجبار يرفع نشاط العمل ويقل ارتفاع البلاد فيتركهم وما يفعلون إلاَّ أنَّه يعاقب من ارتكب فساداً وفتنة ولازم تخيير الرعايا وحريتهم أن يرتكب بعضهم بعض القبائح لكن قهرهم يوجب ضرراً أشد فيختار أقل الضررين، **والقبائح ليست مطلوبة له إلاَّ بالعرض لضرورة حرية الناس واختيارهم).** [5]

ويقول: (**إنه تعالى أراد من العباد** الخير والصلاح إرادة غير جبرية بل **بأن يختاروا الخير بأنفسهم**، فلم يوجب كما أوجب في التكوينيات، ولو فعلوا خلاف ما أمروا به لم يرض بفعلهم). [6]

ويقول المازندراني-تعليقًا على ما ورد في مروياتهم عن أبي عبدالله-: "أمر الله ولم يشأ وشاء ولم يأمر ، أمر إبليس أن يسجد لآدم وشاء أن لا يسجد ولو شاء لسجد ، ونهى آدم عن أكل الشجرة وشاء أن يأكل منها ولو لم يشأ لم يأكل"[1] —

---

(١)القول الشارح والحجة فيما ورد عمن هو على العباد حجة، حسين آل عصفور، ٢١٦. وانظر: شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٦٥/٤.

(٢) شرح إحقاق الحق، المرعشي، ١٧/٢.

(٣)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٥/ حاشية(١)، صفحة ١٢.

(٤) وقد يسمونها مشيئة تخلية، انظر: مختصر بصائر الدرجات، حسن الحلي، ١٣٢. أي: (خلَّى بينهم وبين أفعالهم وهيّأهم لها وذلك من لوازم اختيارهم). شرح نهج البلاغة، ابن ميثم البحراني، ٢٨٠/٥، وانظر: التبيان في تفسير القرآن ، الطوسي، ٢٣٨/٤، ٢٤١، مجمع البيان، الطبرسي، ١٤٠/٤، ١٧٠/٩.

(٥)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ١٠/ حاشية(١)، صفحة ١٥٣.

(٦)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٤/ حاشية(١)، صفحة ١٧٥.

(لعل المراد أنه أمر الله بشيء على وجه الاختيار **وأراده على وجه التفويض والاختيار** ولم يشأ ذلك الشيء مشية جبر ولم يرده إرادة قسر "وشاء ولم يأمر" يعني: شاء شيئاً مشية تكليفية وإرادة تخييرية ولم يأمر به على وجه القسر ولم يرده على وجه الجبر أو شاء شيئاً باعتبار أنه لم يجبر على ضده ولم يأمر بذلك الشيء أصلاً كما أنه شاء أكل آدم من الشجرة بالاعتبار المذكور ولم يأمر به لكونه مرجوحًا).[٢] فهو(تعالى أراد أن يكون فعل العبد وتركه بقدرته حفظاً لنظام التكليف وتحقيقًا لمعنى الثواب والعقاب). [٣]

ويقول محمد بن حيدر النائيني –تعليقًا على ما ورد في مروياتهم: عن أبي عبد الله أنه قال: "إن الله لم يجبر أحدًا على معصيته ، ولا أراد — إرادة حتم – الكفر من أحد، ولكن حين كفر كان في إرادة الله أن يكفر، وهم في إرادة الله وفي علمه أن لا يصيروا إلى شيء من الخير ، فقال رجل: أراد منهم أن يكفروا ؟ قال: "ليس هكذا أقول ولكني أقول: علم أنهم سيكفرون ، فأراد الكفر لعلمه فيهم وليست هي إرادة حتم إنما هي إرادة اختيار"–.[٤]

(**إنّما أراد وقوع الكفر عند إرادة العبد إيّاه وبها وبقدرته**، فيتعلّق هذه الإرادة منه سبحانه بالعَرَض بالكفر وتحقّقه ، فحين كفر بإرادته كان في إرادة الله أن يكفر ، وهم في إرادة الله وفي علمه أن لا يصيروا إلى شيء من الخير بإرادتهم)، [٥]**فـ(الله أراد وقوعَ مرادهم** ، وعلم أنّ إرادتهم تتعلّق بالكفر ،

=

(١)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب المشيئة والإرادة، برقم (٣)، ١٥١/١، قال المجلسي: (مجهول)، مرآة العقول، المجلسي، ١٥٧/٢، الوافي، الفيض الكاشاني، ٥٢٢/١.

(٢)شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٧١/٤-٢٧٢، وانظر: القول الشارح والحجة فيما ورد عمن هو على العباد حجة، حسين آل عصفور، ٢١٨.

(٣)شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٧٢/٤-٢٧٣.وانظر: القول الشارح والحجة فيما ورد عمن هو على العباد حجة، حسين آل عصفور، ٢١٩.

(٤)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب الاستطاعة، برقم (٣)، ١٦٢/١، قال المجلسي: (ضعيف)، مرآة العقول، المجلسي، ٢١٨/٢، ، الوافي، الفيض الكاشاني، ٥٤٩/١.

(٥) الحاشية على أصول الكافي، محمد النائيني، ٥١١.

فتعلّق إرادته بكفرهم من حيث تعلّق إرادته بوقوع ما يريدون ، ومن حيث علمه بتعلّق إرادتهم به!!). [1]

- **الوجه السابع: أن الله تعالى أراد أن تكون المعاصي خلاف الطاعات، وأراد أن تكون قبيحة غير حسنة،[2] وأراد أن يكون منهيًا عنها مسخوطًا عن فاعلها، وأراد أن يكون موصوفًا بالعلم بها وأراد أن لا يمنع عنها بالجبر كما منع عنها بالنهي والزجر!**

يقول شيخ الشيعة الصدوق: (اعتقادنا في الإرادة والمشيئة :..إنا نقول .. **إن الله تعالى أراد أن يكون معصية العاصين خلاف طاعة المطيعين،** وأردا أن تكون المعاصي غير منسوبة إليه من جهة الفعل وأراد أن يكون موصوفًا بالعلم بها قبل كونها، ونقول: أراد الله أن يكون قتل الحسين معصية خلاف الطاعة، ونقول: **أراد الله أن يكون قتله منهيا عنه غير مأمور به،** ونقول: أراد الله تعالى أن يكون قتله مستقبحًا غير مستحسن، **ونقول: أراد الله تعالى أن يكون قتله سخطًا لله غير رضى. ونقول أراد الله ألا يمنع من قتله بالجبر والقدرة كما منع منه بالنهي، ونقول: أراد الله أن لا يدفع القتل عنه ﷺ كما دفع الحرق عن** إبراهيم، حين قال تعالى للنار التي ألقي فيها: ﴿ يَٰنَارُ كُونِي بَرۡدٗا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ ٦٩ ﴾ الأنبياء: ٦٩ ، **ونقول : ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن، هذا اعتقادنا في الإرادة والمشيئة)،** [3] **(ومخالفونا يشنعون علينا في ذلك ويقولون: إنا نقول إن الله تعالى أراد المعاصي وأراد قتل الحسين بن علي ﷺ وليس هكذا نقول)!.** [4]

وحقيق بالقول هنا التنويه إلى أن شيخ الشيعة المفيد لم يرتض قول الصدوق الآنف بل اعترض عليه ونسبه إلى الجبرية

---

(١)الحاشية على أصول الكافي، محمد النائيني، ٥١١.

(٢) وقد قال بهذا القول –في حد الإرادة– فرقة من المعتزلة؛ وهم أصحاب جعفر بن حرب؛ يقول الأشعري في معرض حكايته قول فرق المعتزلة في الإرادة: (والفرقة الخامسة منهم أصحاب جعفر بن حرب يزعمون أن الله أراد أن يكون الكفر مخالفاً للإيمان وأراد أن يكون قبيحاً غير حسن والمعنى أنه حكم أن ذلك كذلك)، مقالات الإسلاميين، الأشعري، ٢٦٧/١، وانظر: صفة الإرادة في الفكر الإسلامي، خليل الرحمن عبد الرحمن ،٦٧.

(٣) الاعتقادات في دين الإمامية، الصدوق، ٣٢-٣٣.

(٤) الاعتقادات في دين الإمامية، الصدوق، ٣٢.

فقال: (وفِرار المجبرة من إطلاق القول بأن الله تعالى يريد أن يعصى ويكفر به، ويقتل أولياؤه، ويشتم أحباؤه إلى القول بأنه **يريد أن يكون ما علم كما علم، ويريد أن تكون معاصيه قبائح منهيًا عنها، وقوعٌ فيما هربوا منه، وتورط فيما كرهوه، وذلك أنه إذا كان ما علم من القبيح كما علم،** وكان تعالى مريدًا لأن يكون ما علم من القبيح كما علم؛ فقد أراد القبيح وأراد أن يكون قبيحًا!! فما معنى فرارهم من شيء إلى نفسه! وهربهم من معنى إلى عينه!، فكيف يتم لهم ذلك مع أهل العقول، وهل قولهم هذا إلا كقول إنسان:

أنا لا أسب زيدًا لكني أسب أبا عمرو، وأبو عمرو هو زيد، أو كقول اليهود إذ قالوا سخرية بأنفسهم: نحن لا نكفر بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم لكنا نكفر بأحمد، فهذا رعونة وجهل ممن صار إليه، وعناء وضعف عقل ممن اعتمد عليه). [1]

غير أن نعمة الله الجزائري تعقب المفيد في قوله الآنف؛ وقال مستدركًا عليه -بعدما نقل حرفه-: **(أقول: كلام الصدوق ﵀ عند التأمل لا غبار عليه لما تحققت من اختلاف معاني المشيئة في الموارد المختلفة).** [2]

- **الوجه الثامن: أن عموم مشيئته تعالى مخصوص بأفعاله دون أفعال العباد.** [3]

يقول نعمة الله الجزائري – في معرض تعليقه على ما ورد عن أبي عبدالله الصادق– في حديث طويل– جاء فيه: "ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن".–

(وأما قول الصادق﵇ : "ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن"؛ ففيه وجوه..الأول:..أن هذا مخصوص بأفعاله تعالى دون أفعال المكلفين يشهد بذلك قوله تعالى:﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾﴾ البقرة:٢٠٥،**﴿ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٨﴾﴾** آل عمران:١٠٨). [4]

---

(١) تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ٥٢-٥٣.

(٢) نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢/٢٥٠.

(٣)للشيعة في هذا التأويل سلف من المعتزلة، انظر: شرح الأصول الخمسة، القاضي عبدالجبار، ٤٥٦، ٤٦٩، المحيط بالتكليف، القاضي عبدالجبار، ٢٨٥-٢٨٨، المغني، القاضي عبدالجبار، (ج٦، ق٢، ص٢٨٣-٢٨٦)، متشابه القرآن، القاضي عبدالجبار، ٢/٥٠٨.

(٤)الأنوار النعمانية، نعمة الله الجزائري، ١/٣٠٦.

هذا وقد جمع المجلسي بين طائفة من هذه الوجوه في معنى إرادة الرب لما يكون–مع استبعاده تأويل الإرادة بالعلم– فقال في معرض شرحه لما ورد في مروياتهم عن أبي عبد الله: "لا يكون شيء في الأرض ولا في السماء إلاّ بهذه الخصال السبع: بمشيئة وإرادة وقدر وقضاء وإذن وكتاب وأجل؛ فمن زعم أنه يقدر على نقض واحدة فقد كفر".

(الحاصل أن الإرادة متعلقة بالأشياء كلها؛ لكن تعلقها بها على وجوه مختلفة، إذ تعلقها بأفعال نفسه سبحانه بمعنى إيجادها والرضا بها، وبطاعات العباد بمعنى إرادة وجودها والرضا بها، أو الأمر بها، وبالمباحات بمعنى الرخصة بها، وبالمعاصي إرادة أن لا يمنع منها بالجبر لتحقق الابتلاء والتكليف، كما قال تعالى : ﴿ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكُواْۚ ﴾ الأنعام: ١٠٧، **أو يقال: تعلقها بأفعال العباد على سبيل التجوز باعتبار إيجاد الآلة والقدرة عليها، وعدم المنع منها، فكأنه أرادها، وربما تأول الإرادة بالعلم وهو بعيد).** (١)

ولعل مرد هذا الاختلاف–بين الشيعة– في توجيه معنى إرادة الرب لما يكون في الكون – هو اختلافهم أصلاً في صفة الإرادة ومعناها !

وهم قد صرحوا باختلافهم في ذلك– في غير ما موطن؛ ، بل وعباراتهم وأقوالهم ملئ من ذلك كما لا يخفى على المتتبع:

يقول نعمة الله الجزائري:(مسألة الإرادة؛ فإنّ المتكلّمين من أصحابنا قد أقاموا البراهين العقليّة على كونها عين الذّات، **وقد وردت في الأخبار المستفيضة أنّها زائدة عليها وأنّها من صفات الأفعال وذهب إليه شيخنا الكليني وقد عنون بابًا في أصول الكافي في زيادة الإرادة على الذّات).** (٢)

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ٢/١٥٠.

(٢)غاية المرام في شرح تهذيب الأحكام، نعمة الله الجزائري نقلاً من بحر الفوائد، ميرزا محمد حسن الآشتياني، ١/٣٣.

وجاء في كتاب نور الأفهام ما نصه: (**لا شبهة في اتّصافه تعالى في الكتاب والسنّة بالمريد ، وقد وقع الخلاف الشديد بينهم في أنّها هل هي صفة حادثة فيه تعالى، أو أنّها صفة قديمة ذاتية له**) .[١]

ويقول السبحاني: (معنى الإرادة الإلهية.. قد طال فيها الكلام، وكثر فيها النقاش، فعدها بعضهم من صفات الذات.. وعدها الآخرون ..من صفات الفعل). [٢][٣]

ويقول ابن ميثم البحراني: (اتفق المسلمون على وصفه تعالى بكونه مريدًا وكارهًا، **لكن اختلفوا في معناها).**[٤]

وجاء في كتاب النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر، ما نصه: (**اتفق المسلمون على وصفه بالإرادة واختلفوا في معناها).** [٥]

بل اعترفوا باختلاف مروياتهم في معناها، يقول حسين آل عصفور –في معرض حديثه عن الإرادة–: (لا كلام في اتصافه تعالى بها، وأنه مريد كما وقع في الكتاب والسنة **والإجماع من الإمامية)**، [٦] **لكن (قد تضمنت الأخبار تعدد معانيها).** [٧]

ولهم في ذلك عدة أقوال؛ أبرزها ما يلي:

---

(١) نور الأفهام في علم الكلام، الواساني، ١/١٠٧-١١٢.

(٢) الإرادة الإلهية التكوينية والتشريعية، السبحاني، ٥.

(**٣**)**تنويه:** مع تصريح عبارات القوم بوجود خلاف ونزاع في صفة الإرادة إلا أن بعض الباحثين نزه متكلمة الشيعة عن وقوع الخلاف بينهم في هذه المسألة فقال عند حديثه عن موقفهم من حقيقة الإرادة الإلهية: (من الملاحظ عند قراءة كلماتهم في مسألة الإرادة أنه لا يوجد جدل واضح بينهم على كون الإرادة صفة فعلية أو صفة ذاتية، بل إن الاتصاف عندهم هنا هو اتصاف مجازي وليس اتصافًا حقيقيًا)!!القضاء والقدر دراسة مقارنة بين الفلسفة وعلم الكلام الإمامي-القسم الأوّل-، عقيل البندر، فصلية المنهاج، العدد: التاسع والأربعون ربيع ١٤٢٩ هـ/ ٢٠٠٨ م ، صفحة ٩٣.

(٤)قواعد المرام في علم الكلام، ابن ميثم البحراني، ٨٨.

(٥) النافع يوم الحشر، المقداد السيوري، ط. دار الأضواء، ٤٠.

(٦)القول الشارح والحجة فيما ورد عمن هو على العباد حجة، حسين آل عصفور، ٢٠٥.

(٧)القول الشارح والحجة فيما ورد عمن هو على العباد حجة، حسين ال عصفور،٢٠٦

- **القول الأول: نفي أن يكون الله تعالى مريدًا على الحقيقة، فالإرادة في حقه تعالى مجاز، ولا يوصف بها إلا مجازًا.** [١]

يقول شيخ الشيعة المفيد[٢]:(ثبت أنه مريد مجازًا لا حقيقة فتأمل ذلك). [٣]

ويقول محمد رضا الجلالي[٤]: (الإرادة الإلهية بعد إثبات إتصافه بها ليست أمرًا موجودًا عينيًا لا قديمًا ولا محدثًا بل توصف بها الذات مجازيًا لا حقيقيًا). [٥]

وجاء في كتاب كنز الفوائد ما نصه: (**بيان صفات المجاز**؛ فأما الذي يوصف الله تعالى به ومرادنا غير حقيقة الوصف في نفسه فهو كثير **فمنه مريد وكاره** وغضبان وراض ومحب ومبغض وسميع وبصير ورائي ومدرك فهذه صفات لا تدل على وجوب صفة يتصف بها وإنما نحن متبعون للسمع الوارد بها **ولم يرد بها السمع إلا على مجاز اللغة واتساعاتها، والمراد بكل صفة منها معنى غير حقيقتها**). [٦]

---

(١) وقد قال بهذا القول –في حد الإرادة– الكعبي والنظام وأتباعهما من المعتزلة؛ يقول البغدادي–في معرض حكايته لأقوال المعتزلة: (الكعبي والنظام وأتباعهما ...زعموا أنه ليست لله تعالى إرادة على الحقيقة، ..وقالوا: إن وصفه بالإرادة.. مجاز) الفرق بين الفرق، البغدادي، ١٨١–١٨٢، وانظر: ماحكاه القاضي عبد الجبار؛ عن النظام والبلخي المعروف بالكعبي في كتابه، شرح الأصول الخمسة، ٤٣٤ صفة الإرادة في الفكر الإسلامي، خليل الرحمن عبد الرحمن ،٦٥، ومعنى ذلك أنهم لا يثبتون لله تعالى صفة الإرادة على الحقيقة!

(٢) تنويه!: اضطرب موقف المفيد من معنى إرادة الرب؛ واختلفت أقوله فيها وتنافرت؛ فتارة يزعم أن الإرادة صفة مجازية في حق الرب، وتارة هي فعله، وتارة هي علمه بالأصلح!!–وأدنى تأمل في الأقوال أعلاه يظهر منه اضطراب المفيد وتناقضه وعدم استقراره على شيء!!–

(٣) مسألة في الإرادة، المفيد، ٨

(٤) محمد رضا محسن علي الجلالي الكشميري، عالم شيعي معاصر، له قدره عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لبٍ، ولد في كربلاء، في السابع من جمادى الأولى عام(١٣٦٥هجري) ونشأ بها، وتدرّج في طلب العلم على الطريقة الشيعية: فدخل الحوزة العلمية وحصّل علوم الأدب ومقدمات الفقه والاصول على مشايخها، ثم هاجر إلى النجف، وحضر الدراسات العليا في الفقه والأصول، ومن أبرز أساتذته: والده محسن الجلالي، وجعفر الرشتي، ومهدي الحائري الشهير الكابليّ، والخمينيّ، أبو القاسم الخوئي وغيرهم، امتهن التدريس، وله عدة مؤلفات؛ منها: تدوين السنّة الشريفة، جهاد الإمام السجّاد، حول نهضة الحسين، وغيرها، انظر ترجمته: موقع دروس، كتب وآثار سماحة السيد محمد رضا الجلالي، تاريخ الاطلاع: ٢٥–٥–١٤٣٩هـ، استُرجعت من:www.jalaali.ir/arabic/page/

(٥) تقديم محمد الجلالي على كتاب مسألة في الإرادة، للمفيد، ٤

(٦) كنز الفوائد، أبو الفتح الكراجكي، ٢٤–٢٥.

وفيه أيضًا: (**القول في المريد:** اعلم أن المريد في الحقيقة والمعقولة هو القاصد إلى أحد الضدين اللذين خطرا بباله الموجب له بقصده وإيثاره دون غيره، وهذا من **صفات المخلوقين التي يستحيل أن يوصف في الحقيقة بها رب العالمين).** [١]

- **القول الثاني: أن الإرادة هي العلم بالأصلح (الداعية)، وهي عين الذات.** [٢]

(إرادة الله تعالى ..[عند] أكثر متكلمي الإمامية هي العلم بالخير والنفع وما هو الأصلح). [٣]

يقول المجلسي: (اعلم أن إرادة الله سبحانه عند متكلمي الإمامية هي العلم بالخير والنفع وما هو الأصلح ولا يثبتون فيه تعالى وراء العلم شيئًا). [٤]

ويقول نعمة الله الجزائري:(متكلمي علمائنا ذهبوا إلى أن الإرادة عبارة عن العلم بالخير وما هو الأصلح). [٥]

وقد جاء في كتاب الياقوت في علم الكلام ما نصه: (الإرادة هي العلم) . [٦] (وهو مريد: أي يعلم المصلحة من فعل فيدعوه علمه إلى إيجاده). [٧]

ويقول الطوسي: (الله تعالى مريد، بمعنى أنه يرجح الفعل **إذا علم المصلحة).** [١]

---

(١) كنز الفوائد، أبو الفتح الكراجكي، ٢٥.

(٢) وقد قال بهذا القول –في حد الإرادة– أبو الحسن البصري وجماعة من محققي المعتزلة؛ **كما قال به محقق طائفة الشيعة ونصير دينهم الطوسي، وسماه الداعي،** –يقول في كتابه المسمى بالفصول النصيرية، ١٣٥(ثبت أن فعل البارئ تعالى تبع لداعيه، والداعي هو العلم بمصلحة الفعل أو الترك) وانظر: رسالة في قواعد العقائد، نصيرالدين الطوسي، ٤٣–٤٤، وقد حكى قوله المازندراني، في شرحه لأصول الكافي، فقال: (المحقّقين منهم المحقّق الطوسي رحمه الله ..ذهبوا إلى أن الإرادة هي الدَّاعي يعني العلم بالنفع والمصالح)شرح أصول الكافي، ٢٦٤/٣–، **وقال به أيضًا طائفة من الفلاسفة غير أنهم يسمونها العناية=** وهي العلم بالنظام الأتم، انظر: الرسالة العرشية، ابن سينا، ٢٨–٢٩، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي،١/ ١٣٢، صفة الإرادة في الفكر الإسلامي، خليل الرحمن عبد الرحمن، ٢٥، ٢٩، ٦٥.

(٣) بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ١٣٧/٤–١٣٨.

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ١٥/٢.

(٥) نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢٤٣/٢، وانظر: مسألة في الإرادة، المفيد، صفحة ٤، وما بعدها.

(٦) الياقوت في علم الكلام، إبراهيم بن نوبخت، ٤٦.

(٧) الياقوت في علم الكلام، إبراهيم بن نوبخت، ٣٩.

ويقول المفيد –في حد الإرادة–: (**إرادة أفعال نفسه عبارة عن علمه الموجب لوجود الفعل في وقت دون وقت** بسبب **اشتماله على مصلحة داعية إلى إيجاد الفعل في ذلك الوقت دون غيره** ... وكراهته لأفعال نفسه عبارة عن علمه الموجب لترك فعل في وقت، دون وقت بسبب اشتماله على مفسدة صارفة عن إيجاد الفعل في ذلك الوقت).[٢]

وجاء في كتاب أقطاب الدوائر: (اعلم: **أن إرادة الله تعالى في إيجاد الممكنات هي الداعي** ، والمراد بالداعي : **هو العلم بالأصلح) والدليل(** على أن الإرادة ليست أمرًا آخر سوى الداعي ، بأنها لو كانت أمرًا آخر سواه لزم التسلسل أو تعدد القدماء. فإن هذا الأمر إن كان قديما لزم تعدد القدماء، وإن كان حادثا احتاج إلى تخصيص وجوده إلى أمر آخر ولزم التسلسل، **فالمراد بالإرادة .. هو الداعي الذي هو العلم بالأصلح، وهو عين ذاته تعالى وهو المرجح**). [٣]

وفيه أيضًا:(المراد بإرادته تعالى هو الداعي وتحقق الداعي الذي هو العلم بالأصلح كاشف عن خلوه من وجود المفسدة. ووجود شرائط المصلحة: فيكون إرادته تعالى علة تامة لحصول مراده تعالى).[٤]

وفي رسالة تلقين أولاد المؤمنين: (**إن علمه باشتمال الفعل على المصلحة مرجح لوجوده، وهو معنى كونه مريدًا** لفعله). [٥]

ويقول ابن ميثم البحراني: (معنى كونه.. مريدًا هو علمه باشتمال الفعل على المصلحة الداعية إلى إيجاده). [١]

=

(١)الرسائل العشر، الطوسي، ٩٥.

(٢) النكت الاعتقادية، المفيد، ٢٥-٢٦.

(٣) أقطاب الدوائر، عبدالحسين بن مصطفى، ٣٢.

(٤) أقطاب الدوائر، عبدالحسين بن مصطفى، ٣٣-٣٤.

(٥)رسالة تلقين أولاد المؤمنين، زين الدين عبد الرحمن الآوي، وهي الرسالة السابعة عشر ضمن كتاب عقيدة الشيعة تأصيل وتوثيق من خلال سبعين رسالة اعتقادية من القرن الثاني لغاية القرن العاشر الهجري، جمع وتحقيق وتقديم: محمد رضا الأنصاري القمي، ٣٥٤.

وهل صفة الإرادة زائدة عن العلم أم لا! اختلف متكلمة الشيعة في ذلك؛ فزعم بعضهم أن (الإرادة هي العلم)،[٢] (وهو مريد: أي يعلم المصلحة من فعل فيدعوه علمه إلى إيجاده **ولا زيادة في ذلك**).[٣]

جاء في رسالة في العقيدة ما نصه: (يجب أن يوصف بما دل عليه القرآن المجيد والسنة المتواترة من كونه.. مريدًا لأفعاله.. بمعنى أن له داعيًا حكيمًا إلى فعلها، لا بمعنى إثبات أمرٍ زائدٍ على العلم المخصوص!)[٤].

ويقول المجلسي: (**اعلم أن إرادة الله تعالى كما ذهب إليه أكثر متكلمي الإمامية هي العلم بالخير والنفع وما هو الأصلح ، ولا يثبتون فيه تعالى وراء العلم شيئًا**). [٥]

بينما توقف في المسألة بعضهم الآخر؛ فقال: (**أنه مريد وكاره**.. والحق أنهما زائدان على العلم في حقنا نحن.. **وهل هما زئدتان في حقه تعالى أم لا؟ الحق التوقف**). [٦]

هذا ولم يرتض فريق من الشيعة تأويل الإرادة والمشيئة بالعلم بل قال: بعضهم إن (إطلاق المشيئة على العلم إطلاق مجازي).[٧]

=

(١) قواعد المرام في علم الكلام، ابن ميثم البحراني، ٨٨.

(٢) الياقوت في علم الكلام، إبراهيم بن نوبخت، ٤٦.

(٣) الياقوت في علم الكلام، إبراهيم بن نوبخت، ٣٩.

(٤) رسالة في العقيدة، المحقق أبو القاسم جعفر بن يحيى الحلي، وهي الرسالة الرابعة والعشرون ضمن كتاب عقيدة الشيعة تأصيل وتوثيق من خلال سبعين رسالة اعتقادية من القرن الثاني لغاية القرن العاشر الهجري، جمع وتحقيق وتقديم: محمد رضا الأنصاري القمي، ٤٩٤.

(٥) بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٤/١٣٧-١٣٨، وانظر: مرآة العقول، المجلسي، ٢/١٥.

(٦)الأبحاث المفيدة في تحصيل العقيدة، العلامة الحلي، وهي الرسالة التاسعة والثلاثون ضمن كتاب عقيدة الشيعة تأصيل وتوثيق من خلال سبعين رسالة اعتقادية من القرن الثاني لغاية القرن العاشر الهجري، جمع وتحقيق وتقديم: محمد رضا الأنصاري القمي، ٦٣٧.

(٧)القول الشارح والحجة فيما ورد عمن هو على العباد حجة، حسين آل عصفور، ٢٢٠.

وصرح بعضهم بـ(أن مفهوم الإرادة غير مفهوم العلم وليس لفظ الإرادة ولفظ العلم من اللفظين المترادفين كالإنسان والبشر . فالنتيجة أن تفسير الإرادة بالعلم تفسير خاطئ جدًا). [١]

وذكروا-في معرض ردهم على هذا التأويل- **أن لازمه:** (أن الإرادة ليست صفة أُخرى في قبال العلم ، لأن ملاك تعدد الصفات الذاتية العليا تعدد مفاهيمها في مرحلة المفهوم وتباينها في هذه المرحلة، فإن مفهوم القدرة غير مفهوم العلم ومفهوم الحياة، وهكذا وأما مطابقها في الخارج فهو واحد بالذات وهو ذاته الأحدية، لأن جميع صفاته الذاتية العليا عين ذاته خارجاً والتغاير إنما هو في المفاهيم فحسب، وعليه فلو كانت الإرادة عين العلم مفهوماً وخارجاً **فهي ليست صفة أُخرى في مقابل العلم بل هي صفة العلم ، وقد يعبر عنها بالإرادة!**)، [٢]وإن التزم القائلون بتأويل الإرادة بالعلم أن الإرادة عين العلم خارجًا وعينًا. فيرد عليهم: أن ذلك مجرد دعوى منهم في المسألة ولم يأتوا ببرهان عليها! والنتيجة أن ما ذكروه لا يرجع لمعنى صحيح! [٣]

يقول آية الشيعة السبحاني: (إن إرجاع الإرادة إلى العلم يلازم نفي واقع الإرادة عنه سبحانه، لأن العلم والإرادة حقيقتان مختلفتان، فتفسير الثانية بالأول إثبات لوصف العلم ونفي لوصف الإرادة، فيصبح سبحانه فاعلاً عالمًا غير مريد، مع أن الفاعل العالم المريد أفضل وأكمل من الفاعل العالم غير المريد!). [٤]

هذا وقد وورد في مرويات الشيعة ما يبطل –بصريح العبارة– هذا التأويل ويؤكد على المغايرة بين العلم والمشيئة، ومن ذلك:

- **سئل أبو عبد الله عليه السلام:** علم الله ومشيئته هما مختلفان أو متفقان!؟ فقال: "**العلم ليس هو المشيئة؛** ألا ترى أنك تقول: سأفعل كذا إن شاء الله، ولا تقول: سأفعل كذا إن علم الله!

---

(١) المباحث الأصولية، محمد إسحاق الفياض، ٣/٥٧.

(٢)المباحث الأصولية، محمد إسحاق الفياض، ٣/٥٧-٥٨.

(٣)انظر: المباحث الأصولية، محمد إسحاق الفياض، ٣/٥٨.

(٤)الإرادة الإلهية التكوينية والتشريعية، السبحاني، ٢٠.

فقولك: إن شاء الله دليل على أنه لم يشأ فإذا شاء كان الذي شاء كما شاء، وعلم الله السابق للمشيئة". (١)

- **وفي مناظرة علي الرضا مع سليمان المروزي قال: سليمان : إرادته علمه، قال الرضا عليه السلام: "يا جاهل فإذا علم الشيء فقد أراده ؟ قال سليمان : أجل ، قال عليه السلام: فإذا لم يرده لم يعلمه ، قال سليمان : أجل ، قال عليه السلام: "من أين قلت ذاك ، وما الدليل على أن إرادته علمه . وقد يعلم ما لا يريده أبدًا ، وذلك قوله عز وجل: ﴿ وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِيٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ﴾ الإسراء: ٨٦، فهو يعلم كيف يذهب به وهو لا يذهب به أبدًا...فلم يحر سليمان جوابًا.**

وتعليقًا على الرواية الآنفة؛ يقول آية الشيعة السبحاني: (إن ما دار بين الإمام والمروزي كافٍ في نقد ما يتخيل بأن إرادته سبحانه هي علمه بالأصلح). (٢)

ويقول نعمة الله الجزائري: (قال سليمان:.. إرادته علمه، يعني: أن الإرادة من صفات الذات وهي عين العلم، فأجابه عليه السلام بأن العلم متقدم على الإرادة، لأنه إذا علم الشيء أراده . ... وبالجملة فهذه الآية ناصة على أن العلم غير الإرادة، لأن العلم حاصل هنا والإرادة لم توجد). (٣)

- **القول الثالث: أن إرادة الرب هي فعله، فالله عز وجل مريد على الحقيقة، والإرادة من صفات الأفعال وهي محدثة لا في محل.** (٤)

---

(١)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب الإرادة إنها من صفات الفعل وسائر صفات الفعل، برقم (٢)، ١٠٩/١، قال المجلسي: (ضعيف)، مرآة العقول، المجلسي، ١٦/٢، التوحيد، الصدوق، ١٤٦، الوافي، الكاشاني، ٤٥٧/١، بحار الأنوار، المجلسي، ١٤٤/٤، ط.مؤسسة الوفاء.

(٢)الإرادة الإلهية التكوينية والتشريعية، السبحاني، ٣٨.

(٣)نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٥٠١/١-٥٠٢.

(٤) وقد قال بهذا القول -في حد الإرادة- البصريون من المعتزلة؛ يقول البغدادي-في معرض حكايته لأقوال المعتزلة: (إن البصريين منهم.. في أن الله عز وجل مريدٌ على الحقيقة.. و.. أنه يريد بإرادة حادثة لا في محل) الفرق بين الفرق، البغدادي، ١٨١، وانظر: صفة الإرادة في الفكر الإسلامي، خليل الرحمن عبد الرحمن ،٦٥.

أقرت طائفة من الشيعة أنه تعالى (مريد على الحقيقة)، [١] وقالوا: (وقوع أفعاله تعالى على وجه دون وجه وفي حال دون حال دليل على أنه سبحانه مريد، لعلمنا بافتقار ذلك إلى أمر زائد على كون الحي قادرًا عالمًا لأنه قد يقدر على أشياء ، ويعلم أشياء كثيرة ، ويؤثر إيجاد بعضها دون بعض ، وفي حال دون أخرى ، وعلى وجه دون وجه ، كالقادر على التجارة والكتابة والعالم بضروبهما قد يؤثر الكتابة مرة ، والتجارة أخرى ، ويقصد إلى نوع من إحديهما دون نوع ، وفي حال دون حال ، مع تساوي الكل في كونه مقدورًا معلومًا له ، فاقتضى ذلك ثبوت صفة له زائدة على كونه قادرًا عالما ، تلك الصفة هي كونه مريدًا)[٢] **إلا أنهم ادعوا أن (إرادته تعالى فعله.. وهي موجودة لا في محل)**[٣].

فهو تعالى–في زعمهم– مريد (بإرادة يفعلها لا في محل[٤] **لاستحالة حلولها فيه أو في غيره، ولا صفة له زائدة!!)**[٥].

يقول شيخ الطائفة الطوسي: (فأما كونه مريدًا وكارهًا فيجب أن يحصلا له بإرادة محدثة موجودة لا في محل). [٦]

---

(١) إشارة السبق، علي بن أبي المجد الحلبي، وهي الرسالة الخامسة عشر ضمن كتاب عقيدة الشيعة تأصيل وتوثيق من خلال سبعين رسالة اعتقادية من القرن الثاني لغاية القرن العاشر الهجري، جمع وتحقيق وتقديم: محمد رضا الأنصاري القمي، ٣٠٩.

(٢) الكافي في الفقه، أبو الصلاح الحلبي، ٤٢-٤٣.

(٣) الكافي في الفقه، أبو الصلاح الحلبي، ٤٣.

(٤) انظر: إشارة السبق، علي بن أبي المجد الحلبي، وهي الرسالة الخامسة عشر ضمن كتاب عقيدة الشيعة تأصيل وتوثيق من خلال سبعين رسالة اعتقادية من القرن الثاني لغاية القرن العاشر الهجري، جمع وتحقيق وتقديم: محمد رضا الأنصاري القمي، ٣٠٩.

(٥) البرهان على ثبوت الإيمان، أبو صلاح الحلبي، وهي الرسالة الثالثة عشر ضمن كتاب عقيدة الشيعة تأصيل وتوثيق من خلال سبعين رسالة اعتقادية من القرن الثاني لغاية القرن العاشر الهجري، جمع وتحقيق وتقديم: محمد رضا الأنصاري القمي، ٢٨٠.

(٦) الاقتصاد، الطوسي، ٣٥، ويظهر هنا اضطراب الطوسي في صفة الإرادة؛ لأنه قرر هنا أنها صفة محدثة لا في محل، وقرر في موضع أخر أنها الترجيح إذا علمت المصلحة!! انظر: الرسائل العشر، الطوسي، ٩٥.

وجاء في كتاب تقريب المعارف ما نصه: (وهو سبحانه مريد ، لوقوع أفعاله على وجه دون وجه ، وفي حال دون أخرى ، وافتقار وقوع الأفعال على ذلك إلى كون فاعلها مريدًا ، لتعلق كونه قادرًا عالمًا بجميعها على حد سواء ، فلا يجوز إسناد وقوعها على الوجوه وفي الأوقات المخصوصة إلى كون فاعلها قادرًا عالماً . **وإرادته فعله.. وهي موجودة لا في محل)!** [١][٢]

وقد ورد في أقوال كثير من الشيعة ومروياتهم الزعم بأن إرادة الرب محدثة، وأنها فعله! إذ (المراد بالإرادة الحادثة نفس الإيجاد والإحداث). [٣]

يقول شيخ الشيعة المفيد: (الإرادة من الله جل اسمه نفس الفعل) [٤] **و**(ثبت أن وصفه بالإرادة مخالف في معناه لوصف العباد، **وأنها نفس فعله الأشياء،** وإطلاق الوصف بها عليه مأخوذ من جهة الاتباع دون القياس، **وبذلك جاء الخبر عن أئمة الهدى).** [٥] ويقول أيضًا: **(إن إرادة الله تعالى لأفعاله هي نفس أفعاله،** وإرادته لأفعال خلقه أمره بالأفعال ، وبهذا جاءت الآثار عن أئمة الهدى من آل محمد ﷺ وهو مذهب سائر الإمامية إلا من شذ منها عن قرب وفارق ما كان عليه الأسلاف) [٦]

---

(١)تقريب المعارف، أبو الصلاح الحلبي، ٨٥.

(٢) تنويه! نسب علامة الشيعة الحلي هذا القول إلى بعض المعتزلة، وحقره ووصفه بأنه في غاية السقوط؛ يقول: (إرادة القديم عند بعض المعتزلة محدثة لا في محل، وهي محدثة لأنها لو كانت قديمة لشاركت الباري تعالى في القدم الذي هو أخص الصفات، ولا تكون حادثة حالة فيه لاستحالة حلول الحوادث في ذاته تعالى ولا في غيره وإلا لكان ذلك الغير هو المريد فتعين أن يكون لا في محل، **وهذا الكلام عندي في غاية السقوط)** الأبحاث المفيدة في تحصيل العقيدة، العلامة الحلي، وهي الرسالة التاسعة والثلاثون ضمن كتاب عقيدة الشيعة تأصيل وتوثيق من خلال سبعين رسالة اعتقادية من القرن الثاني لغاية القرن العاشر الهجري، جمع وتحقيق وتقديم: محمد رضا الأنصاري القمي، ٦٣١.

(٣) شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٦٤/٣، وانظر: حق اليقين، عبدالله شبر، ٥٥/١.

(٤) مسألة في الإرادة، المفيد، ١١.

(٥) مسألة في الإرادة، المفيد، ١١.

(٦) أوائل المقالات، المفيد، ٥٣.

ويقول المجلسي:(قال بعض المحققين:.. **إرادة الله سبحانه من مراتب الفعل** المنسوب إليه لا غير ذلك) [١]

وجاء في كفاية الأصول: (إنّ إرادة الله ومشيئته من صفات الفعل وبها يكون الخلق وتكوين الأشياء وليست من صفات الذات ، فالعلم منه (سبحانه وتعالى) وإن كان عين القدرة والحياة إلاّ أنّ إرادته (سبحانه وتعالى) التي بها يكوّن الأشياء غير العلم والقدرة). [٢]

وصرح شيخ الشيعة الصدوق بكون الإرادة من صفات الأفعال في قوله: (وليست **الإرادة والمشيئة، والرضا والغضب وما يشبه ذلك من صفات الأفعال،** بمثابة صفات الذات، لأنه لا يجوز أن يقال: لم يزل الله مريدًا شائيًا كما يجوز أن يقال: لم يزل الله قادرًا عالمًا). [٣]

وجاء في كتاب المباحث الأصولية ما نصه: (أن الروايات الكثيرة تنص على أن ارادته تعالى من الصفات الفعلية لا الذاتية)، [٤]**(فإذن لا مجال للشك في أن إرادته تعالى فعلية لا ذاتية).** [٥]

ويقول علي النمازي: (مقتضى المعارف الحقة الإلهية، أن مشيته تعالى وإرادته من صفات الفعل ، لا من صفات الذات). [٦]

ويقول الكليني:(الإرادة من صفات الفعل). [١] **وجاء في حاشية كتاب التوحيد:(إن مذهب أهل البيت عليهم السلام على ما يظهر من أخبار كثيرة في هذا الكتاب وغيره: أن الإرادة من صفات الأفعال).** [٢]

---

(١) بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ١٣٧/٤-١٣٨.

(٢)كفاية الأصول، جواد التبريزي، ٣٢١/٣

(٣) التوحيد، الصدوق، ١٤٨.

(٤) المباحث الأصولية، محمد الفياض، ٧١/٣.

(٥) المباحث الأصولية، محمد الفياض، ٦٧/٣.

(٦) مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٩٦/٦-٩٩، وقد أفاض في ذكر الأدلة على أن مشيئته تعالى وإرادته محدثة وأنها من صفات الفعل، وأنها ليست من صفات الذات!

ويقول محمد ملكي: (الروايات الشريفة ناصة على أن المشية والإرادة .. فعل لله سبحانه، وأنها غير ذاته وغير علمه تعالى). [٣]

وقد عقد الكليني في كتابه الأصول من الكافي بابًا ترجم له بعنوان (باب الإرادة إنها من صفات الفعل وسائر صفات الفعل). [٤] ضمنه جملة من الروايات الدالة على ذلك.

ومن مروياتهم في ذلك:

- قال رجل لأبي الحسن عليه السلام، أخبرني عن الإرادة من الله ومن الخلق ؟ فقال: الإرادة من الخلق الضمير وما يبدو لهم بعد ذلك من الفعل، **وأما من الله تعالى فإرادته إحداثه لا غير ذلك** لأنه لا يروي ولا يهم ولا يتفكر ، وهذه الصفات منفية عنه وهي صفات الخلق ، **فإرادة الله: الفعل، لا غير ذلك،** يقول له: كن فيكون بلا لفظ ولا نطق بلسان ولا همة ولا تفكر ولا كيف لذلك ، كما أنه لا كيف له. [٥]
- وعن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال-كما يفترون-: **"المشيئة محدثة"**.
- وعنه أيضًا؛ أنه قال -كما يفترون-: " خلق الله المشيئة بنفسها ثم خلق الأشياء بالمشيئة". [٦]

=

(١) الأصول من الكافي، الكليني، ١/١١١-١١٢، وانظر: التوحيد، الصدوق، ١٤٨، تفسير الصراط المستقيم، البروجردي، ١/٣٥٨-٣٥٩.

(٢) تعليق هاشم الحسيني الطهراني في هامش كتاب التوحيد للصدوق، هامش(٢)صفحة١٤٦.

(٣) توحيد الإمامية، محمد الملكي، ٣١٨.

(٤) الأصول من الكافي، الكليني، ١/١٠٩.

(٥)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب الإرادة إنها من صفات الفعل وسائر صفات الفعل، برقم (٣)، ١/١٠٩، قال المجلسي: (صحيح)، مرآة العقول، المجلسي، ٢/١٦، التوحيد، الصدوق، ١٤٧، الوافي، الفيض الكاشاني، ١/٤٥٥-٤٥٦.

(٦)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب الإرادة إنها من صفات الفعل وسائر صفات الفعل، برقم (٤)، ١/١١٠، قال المجلسي: (حسن)، مرآة العقول، المجلسي، ٢/١٨، التوحيد، الصدوق، ١٤٨، الوافي، الفيض الكاشاني، ١/٤٥٨، بحار الأنوار، المجلسي، ٤/١٤٥، ط.مؤسسة الوفاء.

- وعنه أيضًا؛ وقد سئل: لم يزل الله مريدًا ؟ فقال—كما يفترون-: "إن المريد لا يكون إلا لمراد معه، لم يزل الله عالمًا قادرًا ثم أراد"[١]
- وعن الرضا عليه السلام أنه قال-كما يفترون-: "المشية والإرادة من صفات الأفعال، فمن زعم أن الله تعالى لم يزل مريدًا شائيًا فليس بموحد"[٢] و(هاتان الروايتان تنصان على نفي الإرادة الذاتية عنه سبحانه!). [٣]

هذا وإن أقر آية الشيعة السبحاني بأنه (وصفت الإرادة الإلهية في أحاديث أهل البيت عليهم السلام بأنها نفس إيجاد الفعل وعين تحققه) . [٤] إلا أنه لم يرتضِ حصر معنى الإرادة بصفات الفعل المحدثة المخلوقة المنفصلة عن الذات، فقال: (إن تفسير الإرادة بـ..كونها من صفات الفعل..معنى ذلك خلو الذات عن ذلك الكمال الوجودي، وهو يستلزم تصور الأكمل والأفضل من الواجب).[٥]

- **القول الرابع: إرادة الله تعالى هي الابتهاج والرضا.** [٦]

وقد ذهب إلى هذا الرأي جماعة من الشيعة[٧] منهم محققهم محمد الأصفهاني،[٨] يقول في كتابه نهاية الدراية: (الإرادة.. معناها العام هو الابتهاج والرضا) [١]

---

(١)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب الإرادة إنها من صفات الفعل وسائر صفات الفعل، برقم (١)، ١٠٩/١، قال المجلسي: (صحيح)، مرآة العقول، المجلسي، ١٥/٢، التوحيد، الصدوق، ١٤٦، الوافي، الفيض الكاشاني، ٤٥٥/١، بحار الأنوار، المجلسي، ١٤٤/٤، ط.مؤسسة الوفاء.

(٢) التوحيد، الصدوق، ٣٣٨، بحار الأنوار، المجلسي، ١٤٥/٤، ط.مؤسسة الوفاء، مستدرك الوسائل، الطبرسي، ١٨٢/١٨.

(٣) محاضرات في أصول الفقه، تقرير بحث السيد الخوئي، للفياض، ٣٦/٢.

(٤) العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة أهل البيت، السبحاني، ٧٢.

(٥)الإرادة الإلهية التكوينية والتشريعية، السبحاني، ٣٤.

(٦)نهاية الدراية في شرح الكفاية، محمد الأصفهاني، ١٩٤/١.

(٧) انظر: الإرادة الإلهية التكوينية والتشريعية، السبحاني، ٢٢.

(٨)محمد حسين الأصفهاني الكمباني، أحد آيات الشيعة، له قدره عند أبناء نحلته مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لبٍ، لقب بالمحقق، ولد سنة ١٢٩٦هـ، وتوفي سنة ١٣٦١هـ في النجف، كان مشاركًا في الكلام والتفسير والحكمة والتاريخ والأدب نثرًا ونظمًا لا سيما في الأراجيز، وغدا من أعلام شيعة النجف البارزين، ومع تعمقه في تدريس الفقه والأصول كانت شهرته مستفيضة بتدريس الفلسفة، له عدة مؤلفات، منها: نهاية الدراية في حاشية الكفاية، وحاشية المكاسب، =

ويقول:(**حقيقة إرادته تبارك وتعالى في مرتبة ذاته ..الابتهاج والرضا**). [٢]

ويقول: (ينبغي أن يكون مفهوم الإرادة..مبائنًا مع.. مفهوم العلم، لا أن مفهوم الإرادة معناه العلم بالصلاح...ومن البين أن مفهوم الإرادة–كما هو مختار الأكابر من المحققين– هو الابتهاج والرضا). [٣]

ولم يرتضِ هذا القول –في حد الإرادة– طائفة من الشيعة؛ بل صروا بتخطئته؛ لمخالفته لأمرين: للغة، وللأخبار المنسوبة لأئمتهم الناطقة بحدوث الإرادة وأنها من الصفات الفعلية!،

فقد جاء في كتاب المباحث الأصولية؛ ما نصه: (تفسير.. الإرادة بالعلم.. فقد مرّ أنه تفسير خاطئ لأن مفهوم الإرادة غير مفهوم العلم . وأما تفسير المحقق الأصبهاني (قدس سره) الإرادة بالرضا والابتهاج فأيضاً كذلك ، لأنه إن أراد بذلك مفهوم الرضا بالحمل الأولي الذاتي ، فيرد عليه أن مفهوم الإرادة غير مفهوم الرضا ولا تكون الإرادة مع الرضا من اللفظين المترادفين ، وإن أراد به واقع الرضا بالحمل الشايع ، فيرد عليه أن الرضا بالحمل الشايع من صفات الفعل لا الذات ، هذا من ناحية .

ومن ناحية أُخرى أن هناك ..روايات كثيرة قد صرحت بأن إرادته تعالى مشيئته وهي فعله ، وفي بعضها قد صرح بنفي الإرادة الذاتية له تعالى). [٤] **(فلا يمكن لنا إثبات أن إرادته تعالى من الصفات الذاتية كالعلم والقدرة .. ولا برهان على ذلك ولا تحكم به الفطرة السليمة).** [٥]

=

منظومة في الفلسفة باسم « تحفة الحكيم »، ديوان في الغزل العرفاني، الأنوار القدسية وغيرها. انظر: مستدركات أعيان الشيعة، حسن الأمين، ٢٦٦/٦، موسوعة طبقات الفقهاء، السبحاني، ٤٤٥/١.

(١)نهاية الدراية في شرح الكفاية، محمد الأصفهاني، ١٧٠/١.

(٢)وهذا في الجملة مقصد الفلاسفة من الإرادة ؛ فهم ينتهون بالإرادة إلى أنها الرضا؛ وهي في الحقيقة حالة ربما تكون أقل من الرضا؛ حيث تعني عدم وجود ما يمنع حدوث الشيء من ذاته، ومن ثم فهي انعدام الرفض ودواعي المنع، وذلك في الحقيقة نفي لصفة الإرادة!!. انظر: القضاء والقدر في الإسلام، الدسوقي، ٢٩٨/٣-٢٩٩.

(٣)نهاية الدراية في شرح الكفاية، محمد الأصفهاني، ١٩٤/١.

(٤)المباحث الأصولية، محمد الفياض، ٦٦/٣.

(٥)المباحث الأصولية، محمد الفياض، ٦٥/٣-٦٦.

وجاء فيه أيضًا: المحقق الأصبهاني (قدس سره إن أراد بهذا التفسير تفسيرها بمعناها العرفي اللغوي ، ففيه أنه ليس معناها لا لغة ولا عرفاً ، فإن الإرادة مستعملة في أحد معنيين: الأول: الشوق المؤكد في النفس. والثاني: المشيئة والاختيار.

وإن أراد قدس سره به بيان حقيقة الإرادة فإنها من الصفات الذاتية العليا كالعلم والقدرة والحياة ونحوها، فيرد عليه: أن ما أفاده قدس سره من البيان في هذا النص لا يتضمّن أي برهان على أن إرادته تعالى من الصفات الذاتية كالعلم والقدرة ولا إشارة إلى ذلك ، وإنما هو بيان وتقريرًا اختاره قدس سره من دون الإشارة إلى تبريره وسببه ..مع أن المستفاد من الكتاب والسنة إن إرادته به تعالى فعله كسائر أفعاله ، أما من الكتاب فقوله تعالى: ﴿إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ يس: ٨٢ ، فإنه ناص في أن إرادته تعالى هي أمره التكويني ويعبر عنه بمشيئته تعالى أيضًا ، وأما من السنة فهي روايات كثيرة تنصّ بمختلف الألسنة في أن إرادته فعله تعالى، وفي بعضها نفي الإرادة الأزلية الذاتية، وفي بعضها الآخر إن من يقول بأن الله لم يزل مريدًا شائيًا فليس بموحد، وهكذا) [1].

بل صرح آية الشيعة السبحاني ببقاق الإشكال في هذا التفسير، وأنه يستلزم نفي الإرادة عنه سبحانه، يقول: (إن تفسير الإرادة الإلهية بابتهاج الذات.. يستلزم نفي وصف الإرادة عنه سبحانه، إن الإرادة.. رمز الاختيار والحرية، فالفاعل المريد مختار في فعله، يوجده بإرادته، وأين هي من تفسير الإرادة بالابتهاج!!). [2]

- **القول الخامس: إرادة الله تعالى على وجهين: صفة ذات وصفة فعل.** [3]

---

(١)المباحث الأصولية، محمد الفياض، ٣/٦٠-٦١، وانظر: محاضرات في أصول الفقه، تقرير بحث السيد الخوئي، للفياض، ٢/٣٤-٣٧.

(٢)الإرادة الإلهية التكوينية والتشريعية، السبحاني، ٢٠.

(٣) وهذا نهج سابق؛ نهجه بشر بن المعتمر-من معتزلة بغداد-!! يقول الأشعري في المقالات في معرض حديثه على أقاويل المعتزلة في الإرادة (والفرقة الثانية منهم أصحاب بشر بن المعتمر يزعمون أن إرادة الله على ضربين إرادة وصف بها الله في ذاته وإرادة وصف بها وهي فعل من أفعاله وأن إرادته التي وصف بها في ذاته غير لاحقة بمعاصي العباد.)مقالات الإسلاميين، الأشعري، ١/٢٦٦، وانظر: المغني، القاضي عبدالجبار، ٦/(الإرادة) ص:٣، صفة الإرادة في الفكر الإسلامي، خليل الرحمن عبد الرحمن ، ٦٥،أصول العقيدة بين المعتزلة والشيعة الإمامية، عائشة المناعي، ١٧٤.

زعم بعض الشيعة أن الإرادة تقال على معنيين؛ أحدهما بمعنى الصفة الذاتية (العلم) ، والآخر بمعنى الصفة الفعلية(الإيجاد)!. [١]

يقول آية الشيعة حسين آل عصفور: (صرح ..جماعة من علماء المحدثين من علمائنا إلى **أن الإرادة** تطلق على معنيين: **أحدهما: الإرادة التي هي من الصفات الذاتية...وثانيهما: أنها نفس الإيجاد وإحداث الفعل).** [٢]

ويقول المازندراني: (الإرادة يطلق على معنيين.. **أحدهما:** الإرادة الحادثة وهي الّتي فسّرت في الحديث بأنّها نفس الإيجاد وإحداث الفعل، **وثانيهما:** الإرادة الّتي هي من الصفات الذّاتية). [٣]

ويقول تعليقًا على ما ورد في مروياتهم : ("العلم ليس هو المشيّة": الظاهر ..أنّ **المراد بهذه المشيئة: الإرادة الحادثة الّتي هي نفس الإيجاد لا الإرادة القديمة** بكلِّ خير الّتي هي ذاته وعين علمه بالخيرات عند المحقّقين، **والمغايرة بين الإرادة الحادثة والعلم ظاهرة لأنَّ الإرادة الحادثة من الصفات الفعليّة والعلم من الصفات الذّاتيّ)** . [٤]

ويقول الشيخ ناصر مكارم الشيرازي: (**أن إرادة الله تعالى على نوعين: ١-الإرادة الذاتية. ٢-الإرادة الفعلية،..و.. إرادة الله الذاتية عين علمه، وعين ذاته،...وإرادته الفعلية عين الإيجاد والتحقق).** [٥][٦]

---

(١)لم يرتض القول بتقسيم الإرادة إلى ذاتية وفعلية بعض أعلام الشيعة ومنهم محمد إسحاق الفياض، انظر كتابه المباحث الأصولية، ٣/٦٩-٧١، بل صرح في كتابه الآنف قائلاً: (الصحيح: أن ارادته تعالى من الصفات الفعلية لا الذاتية، اما أولاً: فلأنه لا يوجد في كلمات القائلين بأنها من الصفات الذاتية برهان على ذلك، و.... الروايات الكثيرة تنص على أن ارادته تعالى من الصفات الفعلية لا الذاتية) المباحث الأصولية، الفياض، ٣/٧١.

(٢)القول الشارح والحجة فيما ورد عمن هو على العباد حجة، حسين ال عصفور ،٢٠٦.

(٣) شرح أصول الكافي، المازندراني، ٣/٢٦٤-٢٦٥.

(٤) شرح أصول الكافي، المازندراني، ٣/٢٦٥، وانظر منه:٣/٢٧٨.

(٥) الكشكول العقائدي، ناصر الشيرازي،٧٧-٧٨، وانظر: نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢/٢٤٤، نور الأفهام في علم الكلام، حسن الحسيني اللواساني، ١/١١٠-١١١.

(٦) تنويه: آية الشيعة السبحاني؛ وإن قال بتقسيم الإرادة إلى قسمين ذاتية وفعليه إلا أنه لم يرتضِ تفسير الإرادة الذاتية بالعلم؛ فقال: (إن إرجاع الإرادة الذاتية إلى العلم بالأصلح إنكارٌ للإرادة والكمال المطلق للموجود) الإرادة الإلهية =

وهذا الزعم هو في حقيقته محاولة للجمع بين ما جاءت به أخبارهم من حدوث الإرادة وأنها عين الإيجاد والفعل وما حصله متكلميهم ومحقيقهم من كونها صفة ذاتية بمعنى العلم! وهذا ما صرحت به بعض نصوص الشيعة!

يقول نعمة الله الجزائري: (إرادته تعالى من صفات الفعل وهي حادثة، لأنها عين الإبداع . و.. **وجه الجمع بين ما دلت عليه الأخبار من حدوثها وما قاله المتكلمون من قدمها ، وذلك أنها بهذا المعنى حادثة ، وبمعنى العلم بالأصلح قديمة).** [1]

ويقول: (متكلمي علمائنا ذهبوا إلى أن الإرادة عبارة عن العلم بالخير وما هو الأصلح ، وليس فيه تعالى وراء العلم شيء غيره ، ولا شك في كون العلم قديمًا ، فكيف يكون الإرادة من صفات الأفعال التي هي علامة الحدوث ؟).[2](والحاصل في وجه الجمع أن ما دل على حدوث الإرادة وأنها من صفات الأفعال ، يحمل على مخصص أحد الطرفين على الآخر ، وما دل على قدمها يراد به منشأ هذه الإرادة ، أعني : العلم بالأصلح الذي هو عين الذات).[3]

وقد سمى بعض الشيعة الإرادة الذاتية بإرادة العزم، والإرادة الفعلية الحادثة بإرادة الحتم، وقال بورود الإرادتين في روايات الشيعة!

جاء في كتاب نور الأفهام في علم الكلام: (**إنّ إرادته تعالى القديمة المفسّرة بعلمه سبحانه مغايرة لإرادته الحادثة المقارنة لفعله الخارجي وإيجاده الحوادث شيئاً فشيئاً** كما ورد التصريح بذلك في بعض أحاديث المعصومين عليهم السلام: "إنّ لله إرادتين : إرادة حتم ، وإرادة عزم " إلى آخره . **فالمراد من**

=

التكوينية والتشريعية، السبحاني، ٤٦، والمختار عنده في حد الإرادة الذاتية، هو كمال الصفة (في كون صاحبها مختارًا مالكًا لفعله آخذًا بزمام عمله، فلو كان هذا هو كمال الإرادة فالله سبحانه واجد له على النحو الأكمل، إذ هو الفاعل المختار غير المقهور في سلطانه). الإرادة الإلهية التكوينية والتشريعية، السبحاني، ٥١، ومن هنا نص على (أن وصفه سبحانه في مقام الذات بأنه مريد، بمعنى أنه مختار ووصفه به في مقام الفعل بمعنى أنه موجد ومحدث)، العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة أهل البيت عليهم السلام، السبحاني، ٧٣.

(١)نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢/٤٧٤ .

(٢)نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢/٢٤٣ .

(٣)نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢/٢٤٤ .

الإرادة العزمية: هو العلم الأزلي، ومن الحتمية: هو الفعل الخارجي، وعليه فالتغيّرات والتبدّلات الحاصلة للكائنات زمانًا ووصفًا وغيرهما إنّما تستلزم التغيّر في إرادته تعالى الحتمية الّتي هي أفعاله الخارجية الصادرة عنه، وهي بأجمعها متعلّقات لإرادته العزمية القديمة المتّحدة مع ذاته المقدّسة، ولا محذور في ذلك أصلاً). (١)

وفيه أيضًا: (إنّ لله تعالى إرادتين كما نصّ عليه الحديث السابق ، إحداهما : **إرادة عزم ، وهي المفسّرة بالعلم القديم الأزلي**، كما قال..[بعض المحققين]: **إرادة الله:** هي المرجّحة إيجادًا وإعدامًا للفعل في موطنه، **وهي علمه بالمصلحة المكنونة في ذوات الأشياء الّتي تفرّعت الإرادة عليها، وهذه هي عين الذات المقدّسة**، وليس لها تغيّر ولا حدوث، وإنّما التغيّر يكون في متعلّقاتها ، وهي الحوادث الواقعة خارجًا، وبتبع ذلك يحصل التغيّر أيضًا في الإضافات بينها وبين العلم مع بساطة نفس العلم ووحدته الحقيقية ...

وثانيتهما: إرادة حتم، وهي الإرادة الحادثة مع حدوث الأفعال الخارجية، وهي الّتي تُعدّ من صفات الأفعال الخارجة عن الذات، وهي القابلة للتعليق على أداة الشرط. ولا يترتّب حينئذ محذور أصلاً. **وقد ورد التصريح في كثير من أحاديث أهل البيت عليهم السلام بثبوت هذه الإرادة الحادثة له تعالى، مضافًا إلى تلك الإرادة القديمة).** (٢)

غير أن هذه التسمية –يعنى تسمية الإرادة الذاتية المفسرة بالعلم بإرادة العزم، والإرادة الفعلية الحادثة بإرادة الحتم؛ لم يضطرد عليها الشيعة!

بل عكس بعضهم الأمر؛ فزعم أن المقصود بإرادة الحتم: الإرادة القديمة، وأن إرادة العزم هي الإرادة الحادثة!

---

(١) نور الأفهام في علم الكلام، الواساني، ١/٧٨.

(٢) نور الأفهام في علم الكلام، الواساني، ١/١٠٩.

جاء في كتاب حق اليقين: قال (بعض المحققين عما رواه الكليني..عن أبي الحسن عليه السلام قال: "إن لله تعالى إرادتين إرادة حتم وإرادة عزم"[1]: **بأن المراد بالحتم القديمة وبالعزم الحادثة!**). [2]

كما أنها لا تتفق مع ما ذكره بعض الشيعة في التعليق على ما جاء في مروياتهم؛ عن أبي الحسن أنه قال: (إن لله إرادتين ومشيئتين : إرادة حتم وإرادة عزم)؛ فقد خصوا الإرادة الحتمية بأفعال الرب، والإرادة العزمية بأفعال العباد–لأن إرادته لأفعال العباد –في زعمهم– غير قطعية!

جاء في كتاب أقطاب الدوار تحت عنوان (الإرادة الحتمية وغير الحتمية) ما نصه: (قد ورد في رواية أصحابنا عن أئمتهم عليهم السلام" أن لله إرادتين ومشيتين : إرادة حتم ". **أي : إرادة حتمية ومشيئة قطعية لا يجوز تخلف المراد عنها كما هو شأن إرادته ومشيئته بالنسبة إلى أفعاله تعالى**[3] **" وإرادة عزم " أي إرادة عزمية غير حتمية ومشيئة غير قطعية يجوز تخلف المراد عنها ، كما هو شأن إرادته ومشيئته بالنسبة إلى أفعال العباد**). [4]

هذا ومما لا ينقضي منه العجب أن بعض أعلام الشيعة أرجع الأقوال المعتبرة –عنده– في معنى الإرادة إلى الذات في تلفيق عجيب ثم ادعى زوال الإشكال والاختلاف في مسألة الإرادة!

---

(١)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب المشيئة والإرادة، برقم (٤)، ١٥١/١، قال المجلسي: (مجهول)، مرآة العقول، المجلسي، ١٦١/٢، التوحيد، الصدوق، ٦٤، الوافي، الفيض الكاشاني، ٥٢٢/١-٥٢٣، بحار الأنوار، المجلسي، ١٣٩/٤، ط.مؤسسة الوفاء.

(٢)حق اليقين، عبدالله شبر، ٥٥/١.

(٣) تنويه! كيف يتسق وصف الشيعة لإرادة الرب لما يكون في الكون بالإرادة الحتمية التي لا تتخلف، وقولهم-كما في مختصر بصائر الدرجات، حسن الحلي، ١٣٢.- (إن المشية قد تكون **مشية حتم** ؛كمشية الله سبحانه وتعالى لخلقنا على الصفات الجارية في علمه السابق فهو يقع كما شاء) **مع قولهم بالبداء!!**

(٤)أقطاب الدوائر، عبدالحسين بن مصطفى، ٣٤، وانظر: شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٧٣/٤-٢٧٤.

يقول آية الشيعة ميرزا محمد حسن الآشتياني[1] – مستدركًا على قول نعمة الله الجزائري– في مقام بيان الفروع التي وقع التعارض فيها بين العقل والنقل –:(مسألة الإرادة؛ فإنّ المتكلّمين من أصحابنا قد أقاموا البراهين العقليّة على كونها عين الذّات، **وقد وردت في الأخبار المستفيضة أنّها زائدة عليها وأنّها من صفات الأفعال وذهب إليه شيخنا الكليني وقد عنون بابًا في أصول الكافي في زيادة الإرادة على الذّات).** [2]

(وأمّا مسألة الإرادة فالتّحقيق أنّه لا خلاف بين العقل والشّرع فيها لأنّها إن فسّرت بالقصد إلى أحد طرفي الممكن بمعنى الجزم بإيقاعه الّذي هو المقدّمة الأخيرة من مقدّمات الفعل الاختياري المسبوق بالعزم والشّوق والهمّ والميل والعلم التّصديقي والعلم التّصوّري بالفعل ومنفعته وكيفيّة إتيانه فهي ممّا لا مسرح له بالنّسبة إليه تعالى؛ لأنّها من صفات المخلوقين الصّادرة عنهم الأفعال الاختياريّة على الوجه المزبور إذ هي بهذا المعنى كيفيّة نفسانيّة تحدث عقيب تصوّر الشّيء الملائم والتّصديق بثبوته ونفعه تصديقًا علميًّا أو جهليًّا أو ظنيًّا أو تخييليًّا راجحًا وربّما يحصل ذلك التّصديق الرّاجح بعد تردّد واستعمال رويّة فإذا بلغ حدّ الرّجحان وقع العزم الّذي هو الإرادة فإذا حصلت يصدر الفعل لا محالة ويبدو صورته في الخارج.

وإن فسّرت بالدّاعي إلى اختيار أحد الطّرفين المفسّر بالعلم بالنّفع والأصلح كما عليه جمهور المتكلّمين منّا ومن العامة منهم المحقّق الطّوسي قدّس سرّه في التّجريد فهي عين ذاته تعالى لرجوعها إلى العلم الّذي هو عين الذّات كالكراهة فإنّها يرجع إلى الذّات أيضًا.

وإن فسّرت بالمحبّة كانت من صفات الذّات أيضًا لأنّ حبّه تعالى لنفسه عين ذاته .

وإن فسّرت بنفس إيجاد الشّيء وفعله أو ما يرجع إليه فهي من صفات الأفعال لا محالة ولا بدّ من أن يرجع إلى هذا التّفسير بعض الأخبار الواردة الدّالة بظواهرها كونها من صفات الفعل وأنّ إرادته تعالى إحداثه فإنّه إذا أراد لشيء أن يقول له كن فيكون بلا لفظ ولا نطق ولا

---

(١)محمد حسن بن جعفر الآشتياني، فقيه إمامي من أهل طهران، تعلم في النجف وصنف كتبًا منها؛ بحر الفوائد في شرح الرسائل، الأجزاء، أحكام الأواني من الذهب والفضة، إزاحة الشكوك عن اللباس المشكوك، توفي عام ١٣١٩ هـ بطهران ودفن بالنجف، أعيان الشيعة، ٤٤٧/٣، الأعلام للزركلي ٢/ ١٨٦.

(٢)غاية المرام في شرح تهذيب الأحكام، نعمة الله الجزائري نقلاً من بحر الفوائد، ميرزا محمد حسن الآشتياني، ٣٣/١.

همّة ولا تفكّر ولا كيف، كما أنّه لا بدّ من أن يرجع إلى أحد الأوّلين قول الحكماء والمتكلّمين بأنّه عين الذات فلا خلاف ولا إشكال في المسألة بعون اللّه تعالى!!). [1]

ولأجل هذا الاضطراب الجلي الواقع في موقف الشيعة من مسألة الإرادة ادعى بعضهم أنه (يكفي المكلف أن يعتقد أن أفعال الله تعالى تصدر منه بالإرادة والاختيار، بمقتضى الحكمة والمصالح، وأنه تعالى ليس بمقهور فيها). [2] **من غير زيادة تفصيل في ذلك!**

فجاء في أقوالهم:(ذهبت أنظار العلماء مذاهب شتى في الإرادة والمشيئة المذكورتين في بعض الآيات.. وما خلافهم هذا إلا فرعًا من اختلافهم في أصل الإرادة الإلهية!.

وجدير بالمرء أن يقنع في هذه الورطة باعتقاد: **أن الله سبحانه مريد فقط،** ولا يريد شيئًا من السيئات والقبائح قط، دون أن يتعمق في كنه الإرادة والمشيئة، هذا ما يقتضيه العقل والعدل وتقضي به ظواهر الكتاب والسنة ، فكلما صادفته آية أو رواية مخالفة لهذا الاعتقاد لجأ إلى تأويلها تأويلاً مناسبًا لأصول البلاغة واللغة ومتفقا مع المذهب!!). [3]

هذا ومما يحق ذكره: أنه قد ورد في نصوص بعض الشيعة تقسيم الإرادة الإلهية إلى قسمين تكوينية وتشريعية ؛ غير أنهم:

- **نفوا تعلق الإرادة التكوينية بأفعال العباد!!**

فقد جاء في كتاب نور الأفهام في علم الكلام ما نصه:(**إنّ لله تعالى إرادتين: إرادة تكوينية، وإرادة تشريعية .**

فالأُولى منهما : هي الإرادة القاهرة الحتمية الّتي لا تغلبها إرادات العبيد ، ولا يعارضها ولا يقهرها شيء ولم يشترط فيها المشيئة لأحد من عبيده . وذلك كإنزاله الأمطار ، وإيجاده الأكوان ، وفي مثلها كيف يعقل التعارض واجتماع النقيضين .

---

(١)بحر الفوائد، محمد حسن الآشتياني، ١/٣٥.

(٢)حق اليقين، عبدالله شبر، ١/٥٤.

(٣)تعليق حسين درگاهي في هامش كتاب تصحيح اعتقادات الإمامية للمفيد-فصل: في الإرادة والمشيئة-، هامش(٢)صفحة٤٩.

وأمّا الثانية : فهي في الحقيقة عبارة عن رغبته تعالى في عمل العبد وطاعته ، ولذلك أمره به أمرًا تشريعيًّا ، وأوكل الفعل وجودًا وعدمًا – طاعة كانت أو معصية – إلى إرادته واختياره ؛ ليميّز الخبيث من الطيّب ، ولم تتعلّق مشيئته القاهرة ولا إرادته الحتميّة بشيء من عمل العبد فعلاً وتركًا ، ولم يجبره على شيء من الأمرين ، خلافًا لأهل الجبر). [١]

(وحينئذ فلا شبهة أنّه سبحانه لا يريد غير فعل الطاعة والخير من عبده سواء عصاه أو أطاعه وقد عرفت فيما تقدّم أنّ تلك الإرادة منه تعالى إنّما هي إرادة تشريعية مع جعل الاختيار التامّ للعبيد في أفعالهم ؛ رعاية لحسن العدل ، وتتميمًا للحجّة عليهم ، وتثبيتًا لاستحقاقهم الثواب والعقاب . ولم تكن إرادته تلك إرادة تكوينية كي يستلزم مقهوريته عند اختلاف إرادته مع إرادتهم) . [٢]

وجاء في كتاب الفوائد العلية:(من المعلوم أن الامتحان لا يتحقق إلا مع كونه قادرًا مختارًا في الفعل والترك ضرورة أن عنوان الطاعة والعصيان لا يتحققان مع كونه مجبورًا في فعله، فانكشف بما بيناه إن الطاعة والعصيان مشتركتان في عدم تعلق المشيئة التكوينية بهما، وأنه لا يعقل مع تحقق العنوانين في أفعال العباد تعلق المشيئة التكوينية بهما.. **هذا بالنسبة إلى الإرادة التكوينية. وأما بالنسبة إلى الإرادة التشريعية فمختلفان،** فإن الطاعة مأمور بها ومرضاة للرب تعالى والعصيان منهى عنه وسخط له تعالى شأنه). [٣]

- **ادعوا أنه (لا يجوز أن تكون إرادته التكوينية مخالفة لإرادته التشريعية؛ لأنه حينئذ تقع التكوينية لا محالة ولا يقدر العبد على امتثال التكليف التشريعي وهو جبر)!** [٤].
- **أجروا هذا التقسيم على المشيئة؛** يقول الطباطبائي: (للمشيئة والإرادة انقسام إلى الإرادة التكوينية الحقيقية، والإرادة التشريعية) [٥]. ويقول علي خان: (قسّمت المشيئة على نوعين: مشيئة حتميّة قطعيّة، لا يجوز تخلّف المراد عنها؛ كما هو شأن إرادته ومشيّته بالنسبة إلى أفعاله

---

(١)نور الأفهام في علم الكلام، الواساني، ١/٨٤.

(٢)نور الأفهام في علم الكلام، الواساني، ١/٢٥٤-٢٥٥، وانظر: صراط الحق، محمد آصف، ١/٢٢١-٢٢٢، الإرادة الإلهية التكوينية والتشريعية، السبحاني،٥٢-٦٢.

(٣)الفوائد العلية، البهبهاني، ٢/٤٨٥.

(٤)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٤/ حاشية(١)، صفحة ٢٧٢.

(٥)تعليق الطباطبائي على هامش كتاب الوافي للفيض الكاشاني، ١/ حاشية(١)، صفحة ١٥١.

تعالى. ومشيئة تخييريّة غير قطعيّة: يجوز تخلّف المراد عنها؛ كما هو شأن إرادته ومشيئته بالنسبة إلى أفعال العباد)[1].

ومزيد الكلام في بيان موقف متكلمة الشيعة لإرادة الرب لأفعال العباد يأتي فيما يلي:

الجانب الثاني: موقف متكلمة الشيعة من مسألة إرادة الله لأفعال العباد و العلاقة بين الإرادة والامر.

اتفقت كلمت الشيعة الإمامية على (استلزام الأمر للإرادة)[2] والمحبة والرضا (والنهي للكراهة)[3] وأن (الطاعة بأمره ومشيته)[4]وأن (الله تعالى لا يريد من خلقه إلا الطاعة و.. أنه سبحانه لا يريد المعاصي والقبائح ولا يجوز أن يشاء شيئًا منها).[5][6]

ومرد ذلك أنهم فهموا من الإرادة: الإرادة الشرعية فحسب، فوحدوا بينها وبين الأمر، وعلى هذا فكل ما أراده الله أمر به، وأحبه، ورضيه، وكل ما نهى عنه، فهو مكروه له ليس مرادًا له ولا مرضي عنه، ومن هنا كان الكفر والمعاصي واقع بغير إرادة الله-بزعمهم-!!

---

(١)رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين، علي خان، ٦/ ٣٣٥. وانظر: شرح أصول الكافي، ٤/٢٣٥-٢٣٦.

(٢) نهج الحق وكشف الصدق، العلامة الحلي، ٦٣، دلائل الصدق لنهج الحق، محمد حسن المظفر، ٢/٢٥١، وانظر: شرح إحقاق الحق، المرعشي، ١/٢٢٣.

(٣) نهج الحق وكشف الصدق، العلامة الحلي، ٦٣، دلائل الصدق لنهج الحق، محمد حسن المظفر، ٢/٢٥١، وانظر: شرح إحقاق الحق، المرعشي، ١/٢٢٣.

(٤) متشابه القرآن ومختلفه، ابن شهر آشوب، ١/١٣٨.

(٥) كنز الفوائد، أبو الفتح الكراجكي، ٤٤.

(٦) تنويه! نسب محمد جواد مغنية إلى أهل السنة القول بـ(أن الله يأمر بما لا يريد، بل ربما أمر بما يكره، وإنه ينهى عما لا يكره ، وربما نهى عما يحب) الشيعة في الميزان،٧٧ وغير خاف أن نسبة مغنية هذا القول لعامة أهل السنة تمويه ظاهر؛ فذلك قول الأشاعرة-من أهل السنة-؛ دون المعتزلة؛ وأما السلف فهم يثبتون مشيئة الرب لكل ما يقع في الكون، ويفرقون بين المشيئة والإرادة، والإرادة والأمر!

وقد نسبوا هذا القول إلى الأئمة، فعن الرضا أنه قال -كما يدعون- "قد شاء الله.. من عباده .. الطاعة وأرادها منهم وإرادته إرادة الرضا وإرادة الأمر، أمر بالطاعة ورضي بها"[١].

ونصوصهم في تقرير هذا المعنى متكاثرة؛ منها قولهم:

- (المعلوم من مذهب الامامية ..هو اتحاد الطلب والإرادة، و.....أنه ليس له تعالى في أفعال العباد إلاّ الأمر والنهي ولا إرادة ولا طلب غير مفاد الأمر والنهي ، فلا يريد كفر أبي لهب تكويناً ولا أكل آدم من الشجرة تكويناً إن فرض نهيه عنه تشريعًا، وإنما يريد صدور الأفعال عن الناس باختيارهم، وإن كان تعالى يعلم أنهم يختارون العصيان لكن لا يريد صدور العصيان منهم). [٢]
- (مذهب العدلية الإمامية .. أنه تعالى كل ما يأمر به فهو يريده وكل ما ينهى عنه فهو لا يريده بل يكرهه ، وأنه تعالى يريد كلما هو خير حسن وجد أو لم يوجد ، ولا يريد كلما هو شر وقبيح كذلك). [٣]
- (قالت الإمامية: إن الله تعالى أراد الطاعات، سواء وقعت أم لا، ولم يرد المعاصي، سواء وقعت أم لا) . [٤]
- (مذهب العدلية أعني المعتزلة والإمامية: ...أنه تعالى يريد من أفعال العباد الطاعات والخيرات ولا يريد المعاصي والشرور). [٥]
- (إنه تعالى لا يريد المعاصي ولا القبائح). [٦]
- (ثبت أن الله تعالى لا يريد المعاصي والشرور والكفر والزندقة، وأن جميع ذلك غير مراد له تعالى وغير مرضي له). [١]

---

(١)فقه الرضا، القمي، ٤١١، بحار الأنوار، المجلسي، ١٢٥/٥، ط.مؤسسة الوفاء.

(٢)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٤/ حاشية(١)، صفحة ٢٧٣، وانظر: الفصول النصيرية، نصير الدين الطوسي، ١٣٦.

(٣)شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٧٢/٤-٢٧٣، القول الشارح والحجة فيما ورد عمن هو على العباد حجة، حسين آل عصفور، ٢١٩.

(٤)حق اليقين، عبدالله شبر، ٨٨/١.

(٥)شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٦٤/٤، القول الشارح والحجة فيما ورد عمن هو على العباد حجة، حسين آل عصفور، ٢١٥.

(٦)الأمالي، الشريف المرتضى، ٢/٣.

- (قوله عليه السلام: "لا يكون شيء إلا ما شاء الله" دالاً بحسب الظاهر على أن المعاصي تقع بمشيئته تعالى وإرادته وهذا لا يستقيم على المذهب الحق)!!! [٢]
- (الحق كما عليه أهله وفاقًا للمعتزلة وخلافًا للأشاعرة[٣] هو اتحاد الطلب والإرادة، بمعنى: أن لفظيهما موضوعان بإزاء مفهوم واحد). [٤]
- (اعتقاد الإمامية والعدلية أن الله تعالى قد **أراد الطاعات وأحبها ورضيها واختارها**، ولم يكرهها ولم يسخطها، وأنه كره المعاصي والفواحش **ولم يحبها ولم يرضها ولم يخترها، وجمهور المخالفين على أن الله تعالى مريد لجميع ذلك، وأنه تعالى أراد من الكافر أن يسبه ويعصيه، واختار ذلك وكره أن يمدحه!)** . [٥]

وقد ادعى الشيعة أن القول بأن الله (يريد المعاصي من الكافر ولا يريد منه الطاعة،..يستلزم أشياء شنيعة): [٦] (**منها** : أنه يلزم أن يكون الكافر مطيعًا بكفره ، لأنه قد فعل ما هو مراد الله تعالى ، لأنه أراد منه الكفر. وقد فعله، ولم يفعل الإيمان الذي كرهه الله تعالى منه ، فيكون قد أطاعه لأنه فعل مراده ولم يفعل ما كرهه.

ومنها : أنه يلزم نسبة السفه إلى الله تعالى ، لأنه أمر الكافر بالإيمان ولا يريده منه ، وينهاه عن المعصية وقد أرادها، وكل عاقل ينسب من يأمر بما لا يريد وينهى عما يريد إلى السفه ، تعالى الله عن ذلك .

=

(١)حق اليقين، عبدالله شبر، ٥٣/١.

(٢)شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٦٩/٤.

(٣)انظر: التفسير الكبير، الرازي، ٩١/٥، ٢٢٧/١٣، ١٠٩/٢١، ١٥٣/٢١.

(٤)كفاية الأصول، الآخوند الخراساني، ٦٤. وانظر: منتهى الدراية، محمد جعفر الجزائري المروج، ٣٨٣/١.

(٥)حق اليقين، عبدالله شبر، ٨٧/١-٨٨.

(٦)منهاج الكرامة، العلامة الحلي، ٣٩.

ومنها : أنه يلزم عدم الرضا بقضاء الله تعالى وقدره : لأن الرضا بالكفر حرام بالإجماع ، والرضا بقضاء الله تعالى وقدره واجب ، فلو كان الكفر بقضاء الله تعالى وقدره ، وجب علينا الرضا به، لكن لا يجوز الرضا بالكفر .....

ومنها : أنه يلزم منه تعطيل الحدود والزواجر عن المعاصي ، **فإن الزنا إذا كان واقعًا بإرادة الله تعالى ، والسرقة إذا صدرت من الله تعالى ، وإرادته هي المؤثرة**، لم يجز للسلطان المؤاخذة عليها ، لأنه يصد السارق عن مراد الله تعالى ويبعثه على ما يكرهه الله تعالى ، ولو صد الواحد منا غيره عن مراده ، وحمله على ما يكرهه ، استحق منه اللوم . **ويلزم أن يكون الله مريدًا للنقيضين ، لأن المعصية مرادة الله تعالى ، والزجر عنها مراد** له أيضًا .

ومنها : أنه يلزم منه مخالفة المعقول والمنقول ، أما المعقول ، فلما تقدم من العلم الضروري بإسناد أفعالنا الاختيارية إلينا ، **وقوعها بحسب إرادتنا** ، فإذا أردنا الحركة يمنة لم يقع يسرة ، وبالعكس ، والشك في ذلك عين السفسطة). [1]

يقول علامة الشيعة الحلي:(في أنه تعالى يريد الطاعات ويكره المعاصي . هذا مذهب الإمامية قالوا : إن الله تعالى أراد الطاعات ، ولم يرد المعاصي ، سواء وقعت ، أو لا . وكره المعاصي ، وسواء وقعت ، أم لا ، ولم يكره الطاعات ، سواء وقعت أم لا .

وخالفت الأشاعرة مقتضى العقل ، والنقل في ذلك ، فذهبوا إلى أن الله تعالى يريد كل ما وقع في الوجود ، سواء كان طاعة ، أو لا ، وسواء أمر به ، أو نهى عنه ، وكره كل ما لم يقع ، سواء كان طاعة ، أو لا ، وسواء أمر به ، أو نهى عنه ، فجعلوا كل المعاصي الواقعة في الوجود من : الشرك ، والظلم ، والجور ، والعدوان ، وأنواع الشرور مرادة لله تعالى ، وأنه تعالى راض بها ! .

وبعضهم قال : إنه محب لها ، وكل الطاعات التي لم تصدر عن الكفار مكروهة لله تعالى ، غير مريد لها ، وأنه تعالى أمر بما لا يريد ، ونهى عما لا يكره ، وأن الكافر فعل في كفره ما هو مراد لله تعالى ، وترك ما كرهه تعالى من الإيمان ، والطاعة منه. [2]

---

(١)منهاج الكرامة، العلامة الحلي، ٤٣-٤٤، وانظر: الياقوت في علم الكلام، إبراهيم بن نوبخت، ٤٦-٤٧.

(٢) انظر: شرح المواقف، الجرجاني، ١٩٢/٨-١٩٣، ١٩٧/٨-١٩٨.

وهذا القول يلزم منه محالات؛ منها: نسبة القبيح إلى الله تعالى، لأن إرادة القبيح قبيح، وكراهة الحسن قبيحة ، وقد بينا : أنه تعالى منزه عن فعل القبايح كلها .

ومنها: كون العاصي مطيعًا بعصيانه، حيث أوجد مراد الله تعالى، وفعل وفق مراده .

ومنها: كونه تعالى يأمر بما يكره، لأنه أمر الكافر بالإيمان ، وكرهه منه، حيث لم يوجد ، وينهى عما يريد ، لأنه نهاه عن الكفر ، وأراده منه .وكل من فعل ذلك من أشخاص البشر ينسبه كل عاقل إلى السفه والحمق ، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا . . فكيف يجوز للعاقل أن ينسب إلى ربه تعالى ما يتبرأ منه ، ويتنزه عنه ؟ . .

ومنها : مخالفة النصوص القرآنية ، الشاهدة . بأنه تعالى يكره المعاصي ، ويريد الطاعات ، كقوله تعالى :﴿ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ ﴿٣١﴾ ﴾ غافر: ٣ ، و ﴿ كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴿٣٨﴾ ﴾ الإسراء: ٣٨، ﴿ إِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنكُمْ ۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ۖ وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ ۗ ﴾ الزمر: ٧ ، ﴿ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾ ﴾ البقرة: ٢٠٥ ، إلى غير ذلك من الآيات ، فترى لأي غرض يخالف هؤلاء القرآن العزيز ، وما دل العقل عليه .

ومنها : مخالفة المحسوس ، وهو استناد أفعال العباد إلى تحقق الدواعي ، وانتفاء الصوارف ، لأن الطاعة حسنة ، والمعاصي قبيحة ، ولأن الحسن جهة دعاء ، والقبح جهة صرف ، فيثبت لله تعالى في الطاعة دعوى الداعي إليها ، وانتفاء الصارف عنها ، وفي القبح ثبوت الصارف ، وانتفاء الداعي ، لأنه ليس داعي الحاجة ، لاستغنائه تعالى ، ولا داعي الحكمة ، لمنافاتها إياها ، ولا داعي الجهل ، لإحاطة علمه به ، فحينئذ يتحقق ثبوت الداعي إلى الطاعات ، وثبوت الصارف في المعاصي ، فثبت إرادته للأول ، وكراهته) [1].

ومنها خرق الإجماع بوجوب الرضا بالقضاء والقدر ووجه:(اتفقت الإمامية والمعتزلة ، وغيرهم من الأشاعرة ، وجميع طوائف الإسلام : على وجوب الرضا بقضاء الله تعالى وقدره. ثم إن الأشاعرة قالوا قولاً لزمهم منه خرق الإجماع ، والنصوص الدالة على وجوب الرضا بالقضاء، هو : أن الله تعالى يفعل القبائح بأسرها، ولا مؤثر في الوجود غير الله تعالى: من الطاعات، والقبائح. فتكون

---

(١)نهج الحق وكشف الصدق، العلامة الحلي، ٩٤-٩٦، وانظر: الرسالة السعدية، العلامة الحلي، ٦٠.

القبائح من قضاء الله تعالى على العبد ، وقدره. والرضا بالقبح حرام بالإجماع ، فيجب أن لا يرضى بالقبح ولو كان من قضاء الله تعالى لزم إبطال إحدى المقدمتين ، وهي : إما عدم وجوب الرضا بقضائه تعالى وقدره ، أو وجوب الرضا بالقبح ، وكلاهما خلاف الإجماع . أما قول الإمامية من أن الله تعالى منزه من فعل القبائح والفواحش ، وأنه لا يفعل إلا ما هو حكمة ، وعدل ، وصواب ، ولا شك في وجوب الرضا بهذه الأشياء ، فلا جرم كان الرضا بقضائه وقدره على قواعد الإمامية ، والمعتزلة واجبًا ، ولم يلزم منه خرق الاجماع ، في ترك الرضا بقضاء الله تعالى ، ولا في الرضا بالقبائح)[1].

هذا وقد رمى الشيعة من خالفهم في هذه المسألة بالجبر

يقول المازندراني: (مذهب الجبرية...أنه تعالى قد يأمر بالشيء وهو لا يريده، وينهى عن الشيء وهو يريده ، وأنه يريد كل ما يدخل في الوجود وإن كان معصية ولا يريد ما لا يدخل فيه وإن كان طاعة بناء على ما تقرر عندهم من أنه تعالى خالق لأفعال العباد ، فكل ما خلقه فقد أراده وكل ما لم يخلقه لم يرده، فأمر إبليس بالسجود ولم يرده لعدم تحققه وأراد عدمه لتحققه ، ونهى آدم عن الأكل وأراد أكله لتحققه ولم يرد تركه لعدم تحققه.

غير موافق لمذهب العدلية الإمامية: وهو أنه تعالى كل ما يأمر به فهو يريده وكل ما ينهى عنه فهو لا يريده بل يكرهه ، وأنه تعالى يريد كلما هو خير حسن وجد أو لم يوجد ، ولا يريد كلما هو شر وقبيح كذلك). [2]

وفي الجملة فخلاصة مذهب الشيعة أن (أفعال العباد غير متعلقة لإرادة الله تعالى)، [3] وليس له فيها إلا الأمر والنهي!!

وهذا ما عبروا عنه بقولهم:

---

(١)نهج الحق وكشف الصدق، العلامة الحلي، ٩٦-٩٧، وانظر: رسائل الشريف المرتضى، ٢/٢٣٩، كنز الفوائد، لأبي الفتح الكراجكي، ١٦٩، روضة الواعظين، الفتال النيسابوري، ١/٩٣-٩٤، استقصاء النظر في القضاء والقدر؛ الحلي،٤٢، الصراط المستقيم، علي العاملي، ٣٧-٣٨.

(٢)شرح أصول الكافي، المازندراني، ٤/٢٧٢-٢٧٣.وانظر: القول الشارح والحجة فيما ورد عمن هو على العباد حجة، حسين آل عصفور، ٢١٩.

(٣) زبدة الأصول، محمد الروحاني، ١/١٩٨.

- (إن إرادته تعالى ... فاعلم أن متعلقها الأعيان الخارجية وأفعاله، وأما أفعال العباد فلا تكون متعلقة لإرادته تعالى وإن كان فيض الوجود والقدرة وساير المبادئ من قبل الله تبارك وتعالى، بل موجد فعل العبد هو النفس بوساطة أعمال القدرة بلا دخل لإرادته فيه، فلا تكون أفعال العباد متعلقة لإرادته حتى يلزم الجبر). [١]
- (أن مشيئته تعالى لا تتعلق بفعل العبد أصلاً)[٢] فـ(أفعال العباد لا تقع تحت إرادته سبحانه وتعالى ومشيئته)؛ [٣] و(ليس له تعالى في أفعال العباد إلاّ الأمر والنهي ولا إرادة ولا طلب غير مفاد الأمر والنهي)!!. [٤]

ومن هنا صرح المفيد أن إطلاق وصف الله بإرادة أفعال العباد إنما هو من قبيل المجاز!!!

فقال: (فأما إرادة الله تعالى لأفعال خلقه فهي أمره لهم بالأفعال، ووصفنا له بأنه يريد منهم كذا إنما هو استعارة ومجاز، وكذلك... كراهة الله تعالى للشيء فهو نهيه عنه ، وذلك مجاز كالإرادة فاعلمه)![٥]

ولما كان القول باتحاد الإرادة والأمر، وإخراج أفعال العباد وهدايتهم وإضلالهم عن إرادة الرب يتعارض مع ما أتت به بعض مروياتهم؛ مثل ما ورد:

- عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام أنه قال: "لا يكون شيء إلاّ ما شاء الله وأراد وقدر وقضى".
- عن أبي عبد الله عليه السلام قال : "أمر الله ولم يشأ، وشاء ولم يأمر، أمر إبليس أن يسجد لآدم وشاء أن لا يسجد ، ولو شاء لسجد ، ونهى آدم عن أكل الشجرة وشاء أن يأكل منها ولو لم يشأ لم يأكل".

---

(١)زبدة الأصول، محمد الروحاني، ١٩٨/١.

(٢)الفوائد العلية، البهبهاني، ٤٨٥/٢. وانظر: زبدة الأصول، الروحاني، ١٩٨/١.

(٣) محاضرات في أصول الفقه، تقرير بحث السيد الخوئي للفياض، ٧٠/٢.

(٤)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٤/ حاشية(١)، صفحة ٢٧٣، وانظر: الفصول النصيرية، نصير الدين الطوسي، ١٣٦.

(٥) مسألة في الإرادة، المفيد، ١٤.

- وعنه أيضًا: "ومن زعم أن الخير والشر بغير مشيئة الله فقد أخرج الله من سلطانه"[١].
- وعنه أيضًا: "إن الله تبارك وتعالى لم يكلف العباد ما لا يستطيعون، ولم يكلفهم إلا ما يطيقون، وإنهم لا يصنعون شيئًا من ذلك إلا بإرادة الله ومشيته وقضائه وقدره"[٢].
- وعنه أيضًا: "لا يكون شيء في الأرض ولا في السماء إلاّ بهذه الخصال السبع : بمشيئة وإرادة وقدر وقضاء وإذن وكتاب وأجل".
- وعنه أيضًا: " والله لو أن أهل السماوات وأهل الأرضين اجتمعوا على أن يهدوا عبدًا يريد الله ضلالته ما استطاعوا على أن يهدوه، ولو أن أهل السماوات وأهل الأرضين اجتمعوا على أن يضلوا عبدًا يريد الله هدايته ما استطاعوا أن يضلوه ".[٣]
- وعنه أيضًا: "إن الله إذا أراد بعبد خيرًا نكت في قلبه نكتة من نور وفتح مسامع قلبه ووكل به ملكًا يسدده وإذا أراد بعبد سوءًا نكت في قلبه نكتة سوداء وسد مسامع قلبه ووكل به شيطانًا يضله ثم تلا هذه الآية: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِۚ﴾ الأنعام: ١٢٥ ".[٤]

---

(١)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين، برقم (٦)، ١/١٥٨، قال المجلسي: (مجهول)، مرآة العقول، المجلسي، ٢/١٨٩، التوحيد، الصدوق، ٣٥٩، الوافي، الفيض الكاشاني، ١/٥٤٠،، بحار الأنوار، المجلسي، ٥/٥٢، ط.مؤسسة الوفاء.

(٢)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب الاستطاعة، برقم (٤)، ١/١٦٢، قال المجلسي: (مرسل)، مرآة العقول، المجلسي، ٢/٢٢٠، التوحيد، الصدوق، ٣٤٧، الوافي، الفيض الكاشاني، ١/٥٥٠، بحار الأنوار، المجلسي، ٥/٣٧، ط.مؤسسة الوفاء.

(٣)المحاسن، البرقي، بصائر الدرجات، ابن فروخ الصفار، رقم(٣٤)، ١/٢٠٠، الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب الهداية أنها من الله ﷻ، برقم (١)، ١/١٦٥، الوافي، الفيض الكاشاني، ١/٥٦١، الفصول المهمة، الحر العاملي، ١/٢٦٣، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٥/٢٠٣، مستدرك الوسائل، الطبرسي، ١٢/٢٤٣. وقال المجلسي في مرآة العقول، ٢/٢٤٣: (الحديث الأول: مجهول).

(٤)تفسير العياشي، محمد العياشي، ١/٣٢٠،الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب الهداية أنها من الله ﷻ، برقم (٢)، ١/١٦٦، التوحيد، الصدوق، ٤١٥، الوافي، الفيض الكاشاني، ١/٥٦٢،، الفصول المهمة، الحر العاملي، ١/٢٦٢، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٦٧/٥٧، وقال المجلسي في مرآة العقول، ٢/٢٤٨: (الحديث الثاني: مجهول)، بينما صححها شيخ الشيعة هادي النجفي: فقال عنها: (الرواية صحيحة الإسناد) موسوعة أحاديث أهل =

ضاق عطنهم منها، وسلكوا تجاه هذه الروايات أحد المسالك التالية:

- الطعن في حجية الروايات!![1]
- تخصيص الرواية بأفعال الخالق، والزعم بأن (غرض الإمام عليه السلام أن الأمور التكوينية لا يكون في الأرض ولا في السماء إلاّ بسبعة لا الأفعال الاختيارية للناس، وحينئذ فلا حاجة إلى الشرح الطويل لتطبيق مفاد الحديث على أفعال الناس)!![2]
- الزعم بأن الحديث (غير باق على ظاهره)، [3] ومن ثم يجب (تأويل الحديث أو ردّه إن لم يمكن التأويل حتى لا يخالف المذهب). [4][5]
- (حمل الحديث على التقية) [6] وادعاء أن ذلك (من أقوى محامله الموجبة لاطراحه!) [7]

هذا وقد جاءت أقوال في مصنفات الشيعة خالفت –في ظاهرها– المشهور من المذهب في هذه المسألة؛ حيث قررت:

=

البيت، هادي النجفي، ٢٧٢/٨، وقال أيضًا: (الرواية معتبرة الإسناد). موسوعة أحاديث أهل البيت، هادي النجفي، ٢٢/١٢-٢٣.

(١)انظر: تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ٤٧.

(٢) تعليق الميرزا أبو الحسن الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٢٦٣/٤، حاشية(١)، وانظر: تعليق الميرزا أبو الحسن الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٢٦٩/٤، حاشية(١).

(٣)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٤/ حاشية(٢)، صفحة ٢٧٣.

(٤)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٤/ حاشية(٢)، صفحة ٢٧٣ ، وانظر: شرح أصول الكافي ، محمد صالح المازندراني، ٦٨/٥، تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٤/ حاشية(١)، صفحة ٢٧٢، مرآة العقول، المجلسي، ٢٤٨/٢.

(٥)وبمثل ذلك انتهجوا في الآيات الدالة على مشيئة الرب لأفعال العباد؛ فقد صرحوا بأن (الظاهر غير مراد)انظر: بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ١١٥/٥، هامش(١).

(٦)القول الشارح والحجة فيما ورد عمن هو على العباد حجة، حسين آل عصفور، ٢١٣، وانظر: شرح أصول الكافي للمازندراني، ٢٧٣/٤، ٢٩٥/٤.

(٧)القول الشارح والحجة فيما ورد عمن هو على العباد حجة، حسين آل عصفور، ٢١٣.

- قدرة الرب على هداية القلوب؛ إذ (مما لا شك فيه أن صاحب الولاية على التوفيقيات وعلى الميول والتحولات الداخلية للإنسان هو الله عزت آلاؤه، فهو الذي يؤثر ويتصرف بقلب الإنسان، يجذبه للطاعة والهداية، وما إلى ذلك من الأمور التكوينية الداخلية في الإنسان). [١]
- أن (مسألة القضاء وهو تعلق الإرادة الإلهية الحتمية بكل شيء .. الأخبار تقضى فيها بالإثبات). [٢]
- (الإرادة والمشيئة والقضاء والقدر التكوينية .. أفعال العباد ليست خارجة عنها ولا ينافي ذلك اختيارهم). [٣]
- (أن الطلب مغاير للإرادة، فإن مفهوم الطلب السعي وراء المقصود وهو قد يكون تكوينيًا وقد يكون تشريعيًا، ومفهوم الإرادة الشوق المؤكّد في النفس وقد يراد منها المشيئة والاختيار ، وعلى كل حال فهي مباينة للطلب مفهومًا ومصداقًا ، فما ذكر.. من اتحاد الطلب مع الإرادة واقعاً وحقيقة، فلا يرجع إلى معنى محصل ، نعم الطلب التشريعي عين الإرادة التشريعية). [٤]
- أنه (ليس للعبد مشيئة مستقلة دون مشيئة الله تعالى، قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾﴾ الإنسان: ٣٠). [٥]
- (أن لله مشية في كل شيء، وأنها لا تلغو ولا تغلبه مشية العبد، فالفعل لا يخطئ مشيته تعالى، ولا يوجب ذلك بطلان تأثير مشية العبد، فإن مشية العبد إحدى مقدمات تحقق ما تعلقت به مشيته تعالى، فإن شاء الفعل الذي يوجد بمشية العبد فلابد لمشية العبد من التحقق والتأثير). [٦]

---

(١)عجائب قدرة آل محمد وولايتهم التكوينية، علي عاشور١٧٤.

(٢) تعليق الطباطبائي على هامش الأصول من الكافي للكليني، ١/١٥٥، هامش(٣).

(٣)تعليق هاشم الحسيني الطهراني على هامش كتاب التوحيد للصدوق، هامش(١)صفحة٣٤٧.

(٤) المباحث الأصولية، محمد الفياض، ٣/٥٥. وانظر: كفاية الأصول، الآخوند الخراساني، ٦٤.

(٥) مناظرات في العقائد والأحكام، عبدالله الحسن، ١/١٨، هامش (١).

(٦) تعليق الطباطبائي في هامش بحار الانوار للمجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٥/١١١، هامش(١)، وانظر: تفسير المحيط الأعظم للآملي، ٣/١٥١، هامش(٨٦).

- (إن الإنسان إنما يفعل ما يفعل بمشيئة وقوة، والله سبحانه هو الذي شاء أن يشاء الإنسان، ولو لم يشأ لم تكن من الإنسان مشيئة، وهو الذي ملك الإنسان قوة من قوته، وإن القوة لله جميعًا فلا استغناء للإنسان في فعله عنه تعالى). [١]

- أن (إثبات القدر في الأعمال يستلزم كونها بمشيئته، وهذا من عجيب أمر هذا المبحث؛ إذ نفي أحد الطرفين يجر إلى الطرف الآخر، والقرار في الوسط يحتاج إلى قريحة لطيفة وفكرة دقيقة، فأثبت عليه السلام [٢] للعبد مشيئة ولله تعالى المشيئة إلا أنها متقدمة حاكمة عليها مؤثرة فيها. وقوله: " فليس إليك من المشيئة شيء " أي: ليس شيء من مشيئتك مفوض إليك من دون تأثير مشيئته، وهذا هو الأمر بين أمرين). [٣]

- (أن القول بأن أفعال العباد خارجة من متعلق الإرادة الإلهية مخالف للبرهان، فإن الفعل ممكن كذاته، فكما أن الذات تتعلق به الإرادة الإلهية، فهكذا الفعل، وإلا يلزم تحديد سلطانه سبحانه، وتحقق بعض الأشياء بلا إرادة منه، وهو كما ترى، وقد ورد في غير واحد من الروايات الرد على تلك الفكرة!). [٤]

---

(١) تعليق الطباطبائي على هامش الأصول من الكافي للكليني، ١/١٦٠، هامش(١).

(٢) **يقصد بذلك**: ما ورد في مروياتهم أن رجلاً جاء إلى أمير المؤمنين عليه السلام فقال: يا أمير المؤمنين أخبرني عن القدر؟!، قال عليه السلام: "بحر عميق فلا تلجه"، قال: يا أمير المؤمنين أخبرني عن القدر؟!، قال عليه السلام: "طريق مظلم فلا تسلكه" ، قال: يا أمير المؤمنين أخبرني عن القدر؟!، قال عليه السلام: "سر الله فلا تكلفه"، قال: يا أمير المؤمنين أخبرني عن القدر؟!، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: "أما إذا أبيت فإني سائلك، أخبرني أكانت رحمة الله للعباد قبل أعمال العباد أم كانت أعمال العباد قبل رحمة الله ؟!" قال: فقال له الرجل: بل كانت رحمة الله للعباد قبل أعمال العباد، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: "قوموا فسلموا على أخيكم فقد أسلم، وقد كان كافرًا"، وانطلق الرجل غير بعيد، ثم انصرف إليه؛ فقال له: يا أمير المؤمنين أبالمشية الأولى نقوم ونقعد ونقبض ونبسط ؟ فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: "وإنك لبعد في المشية؛ أما إني سائلك عن ثلاث لا يجعل الله لك في شيء منها مخرجًا: أخبرني أخلق الله العباد كما شاء أو كما شاؤوا ؟!"؛ فقال: كما شاء، قال عليه السلام: "فخلق الله العباد لما شاء أو لما شاؤوا ؟!"؛ فقال: لما شاء، قال عليه السلام: "يأتونه يوم القيامة كما شاء أو كما شاؤوا ؟!"؛ قال: يأتونه كما شاء، قال عليه السلام:"قم فليس إليك من المشية شيء".

(٣)تعليق هاشم الحسيني الطهراني على الرواية في هامش كتاب التوحيد للصدوق، هامش(١)صفحة٣٦٦.

(٤)الإرادة الإلهية التكوينية والتشريعية، السبحاني، ٣٤-٣٥.

- (إن شمول إرادته سبحانه لجميع الكائنات عمومًا وأفعال الإنسان خصوصًا مما لا مناص عنه، كتابًا وسنة وعقلاً). [١]
- (الروايات والآيات.. دالة على أن أفعال العباد غير خارجة عن إرادته سبحانه)![٢]
- (العباد ..وإن كانوا مختارين يفعلون ما يريدون من خير أو شر ليكون الجزاء لهم طبق ما صدر منهم، ولكن ذلك لا يقع منهم إلا بمقدار ما أراد الله وقوعه لا أكثر ولا أقل ، ..و.. ذلك لأن مشيئة الله وإرادته هي المهيمنة والمسيطرة على إرادة العبد والسابقة لها كلها؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾﴾ الإنسان: ٣٠)![٣]
- (أن المشيئة و الإرادة قد تخالفان المحبة و الرضا، كما قد نريد نحن شيئًا لا نستلذه كالحجامة وشرب الدواء الكريهة الطعم، فكذلك ربما انفكت مشية الله و إرادته عن محبته و رضاه، فكل ما وقع أو سيقع في العالم سواء كان من الخيرات كالإيمان و الطاعة أو من الشرور كالكفر و المعصية فالجميع بمشيئة الله و إرادته غير خارجة عن قضائه وقدره، لكن الخيرات كلها مقضية منه مرضية عنده تعالى و الشرور كلها مقضية غير مرضية عنده)[٤].

فهذه الكلمات –في الجملة–لا تخالف ما قاله أهل السنة في مسألة إرادة الكائنات وأفعال العباد، وهي لا تخلو من أحد ثلاثة أمور

الأول: أنها تناقض واضطراب؛ يظهر به اضطراب الشيعة وتلون أقوالهم وتناقضهم، ورحم الله شيخ الإسلام حين قال:(وهؤلاء....يوجد من كلامهم في مواضع ما يظهر به خطأ كلامهم في مواضع، فإن الله فطر عباده على الصحة والسلامة وفساد الفطرة عارض، فقل من يوجد له كلام فاسد إلا وفي كلامه ما يبين فساد كلامه الأول ويظهر به تناقضه)[٥].

الثاني: أن هذه الكلمات؛ إنما قليت على ضربٍ من التأويل أو لونٍ من الاتقاء.

---

(١)الإلهيات، تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥٤٦.

(٢)الإرادة الإلهية التكوينية والتشريعية، السبحاني، ٣٥.

(٣)الشفاء الروحي، عبداللطيف البغدادي، ٣٦٢.

(٤) شرح أصول الكافي، الملا صدرا، ٢٣٧/٤.

(٥) منهاج السنة، ابن تيمية، ٣٠٣/٣.

الثالث: قد يكون من أتباع الشيعة من يذهب إلى الحق في هذه المسألة! والعلم عند الله.

المطلب الثاني: موقف فلاسفة الشيعة من مسألة قدرة الرب وإرادته للكائنات.

ذكر فلاسفة الشيعة أن(صانع العالم فاعل ..بالقصد .. عند أكثر المتكلمين، وبالرضا عند الإشراقيين، **وبالعناية عند جمهور الحكماء وبالتجلّي عند الصوفية**). [١]

يقول الشيرازي:(فاعلية الأول سبحانه ..بالقصد عند أكثر المتكلمين وبالرضا عند الإشراقيين وبالعناية عند المشائيين وبالتجلي عند أهل الله). [٢]

وقد ادعوا (أنّ الأدلَّة العقليّة لا تثبت أكثر من كونه تعالى فاعلاً بالرّضا أو بالعناية أو بالتّجلى).[٣] وسائر أقوالهم المدعاة مردها إلى نفي القصد والإرادة، وإثبات الفيض!

وفيما يلي ذكر أبرز اتجاهاتهم حيال هذه المسألة:

أ- الاتجاه المشائي:

ويبرز هذا الاتجاه في شرح نصير ملة الشيعة الطوسي على إشارات ابن سينا؛ فقد وافق ابن سينا فيما ادعاه: من أن علة وجود الأشياء ليست هي الإرادة الإلهية، وإنما علمه تعالى بما يجب عنه؛ فالله تعالى لا يفعل بالإرادة والقصد بل العلم والعناية الإلهية كافية للإيجاد، وعليه فصدور الموجودات عنه تعالى على سبيل اللزوم، لا لإرادة وقصد، وهذا الصدور دائم بلا منع وهو ناشئ عن العلم، فالعلم (العناية) مبدأ الفيض وسبب وجود جميع الموجودات! [٤]

فحين قال ابن سينا: (إن تمثل النظام الكلي في العلم السابق، مع وقته الواجب اللائق، يفيض منه ذلك النظام على ترتيبه وتفاصيله معقولاً فيضانه **وهذا هو العناية**) [٥]

---

(١)المشاعر، الشيرازي، ١١٥

(٢)الشواهد الربوبية، الشيرازي، ٥٥.

(٣)مفتاح السعادة، محمد تقي النقوي، ٤٥٣/٦.

(٤)انظر: موقف فخر الدين الرازي ونصير الدين الطوسي من مشكلة العلم الإلهي عند ابن سينا-دراسة مقارنة-، حسام محمود إبراهيم رزق، ٩٣.

(٥)الإشارات والتنبيهات لأبي علي بن سينا، ١٣١/٣-١٣٢.

قال الطوسي شارحًا ومؤيدًا:(لما بين أن **العلل العالية** لا تفعل لغرض في الأمور السافلة وجب عليه أن يبين أن النظام المشاهد في الموجودات الكائنة الفاسدة كيف صدر **عنها إذ لا يجوز أن يكون صدورها بقصد وإرادة** ولا بحسب طبيعة ولا على سبيل الاتفاق أو الجزاف فذكر في هذا الفصل أن تمثل النظام الكلي، أي: تمثل نظام جميع الموجودات من الأزل إلى الأبد في علم الباري السابق على هذه الموجودات مع الأوقات المترتبة غير المتناهية التي يجب ويليق أن يقع كل موجود منها في واحد من تلك الأوقات يقتضي إفاضة ذلك النظام على ذلك الترتيب والتفصيل والذات المقتضية في جميع الأحوال يعقل ذلك الفيضان منها **وهذا المعنى هو عناية الباري تعالى بمخلوقاته)**.[١]

وحين قال ابن سينا: (العناية: هي إحاطة علم الأول بالكل، وبالواجب أن يكون عليه الكل، حتى يكون على أحسن النظام، وبأن ذلك واجب عنه، وعن إحاطته به، **فيكون الموجود وفق المعلوم على أحسن النظام، من غير انبعاث قصد وطلب من الأول الحق، فعلم الأول بكيفية الصواب في ترتيب وجود الكل متبع لفيضان الخير في الكل)**. [٢]

قال الطوسي في معرض شرحه لقوله الآنف: (هذا الفصل يشتمل على تفسير العناية وهو ظاهر وقد مر .. ذكر ذلك، وإنما أورده هناك بعد ذكر أن العالي لا يفعل لغرض في السافل **ليعلم أن نظام الموجودات كيف صدر عن الأول من غير قصد)**.[٣]

ويقول-في كتابه شرح مسألة العلم- بيانًا لمذهب الحكماء في إرادة الله سبحانه: **(إنها العلم بنظام الكل على الوجه الأتم، وإذا كان القدرة والعلم شيئًا واحدًا مقتضيًا لوجود الممكنات على النظام الأكمل،** كانت القدرة والعلم والإرادة شيئًا واحدًا في ذاته مختلفًا بالاعتبارات العقلية). [٤][٥]

---

(١)الإشارات والتنبيهات لأبي علي بن سينا، مع شرح نصير الدين الطوسي، ١٣١/٣.

(٢)الإشارات والتنبيهات لأبي علي بن سينا، ٢٩٨/٣-٢٩٩.

(٣)الإشارات والتنبيهات لأبي علي بن سينا، مع شرح نصير الدين الطوسي، ٢٩٨/٣.

(٤) شرح مسألة العلم، الطوسي، ٤٢.

(٥) وقد صرح نصير ملة الشيعة الطوسي بمذهبه الآنف، وأن العالم فاض عن الله تعالى فيضًا أزليًا في كتابه روضة التسليم، المعروف بالتصورات، انظر: روضة التسليم، نصير الدين الطوسي، ١٩، نقلاً عن موقف فخر الدين الرازي ونصير الدين الطوسي من مشكلة العلم الإلهي عند ابن سينا-دراسة مقارنة-، حسام محمود إبراهيم رزق، ١٢٧.

ب- الاتجاه العرفاني (أتباع ابن عربي):

حقيقة هذا الاتجاه إبطال الإرادة الإلهية؛ فقد ادعى أتباعه أن الإرادة الإلهية للموجودات والكائنات لا تتعلق إلا بالناحية التي تقتضيها طبيعة أعيان الموجودات الثابتة؛ فإرادة وجود الكائنات؛ تعني: تحقيق الأعيان الثابتة للموجودات بإظهارها في العالم الخارجي على نحو ما تطلبه طبائعها! [١] والكائنات بأسرها ليست إلا ظهورات وتجليات للرب! [٢]

ومن هنا قرروا (أن الحق لا يعين من نفسه شيئًا لشيء أصلاً، صفة كان أو فعلاً أو حالاً أو غير ذلك ، لأنه أمره واحد، وأمره الواحد عبارة عن التأثير الوحداني بإفاضة الوجود الواحد المنبسط على الممكنات القابلة له **والظاهرة به والمظهرة إياه**، متعددًا متنوعًا مختلف الأحوال والصفات بحسب ما اقتضته حقائقها الغير المجعولة المتعينة في العلم الأزلي)، [٣] وادعوا أنه (وإن كان الأكثرون يظنون أن القدرة تابعة الإرادة وأن الإرادة تقتضي التخصيص [إلا أن]، ..**الكشف المحقق يعطي أن الإرادة ليس لها إلا تعين التخصيص الإلهي العلمي، لا أنها مبدأ التخصيص، كما أن العلم لا أثر له في المعلوم، بل المعلوم تعين تعلق العلم به على حسب ما هو المعلوم عليه في نفسه من التعين والجزئية لا غير، وهذه عمدة سر القدر**). [٤]

والرب في زعم هذا الاتجاه فاعل بـ(الفيض لا بالعلية) [٥] و(قد فسر الفيض بالتجلي)؛ [٦] **(وإنّما سمى الفاعل بالتجلي لكون أفعاله ظهورات ذاته، وتجليات صفاته التي عين ذاته)**. [٧]

---

(١) انظر: أبو العلا عفيفي على فصوص الحكم لابن عربي،٢/٦٤-٦٥

(٢)انظر: نقد النصوص في شرح الفصوص، عبد الرحمن جامي، ٢٢٤، شرح فصوص الحكم، محمد داوود رومي، ١١٠٦.

(٣)الفكوك في أسرار مستندات حكم الفصوص، أبو المعالي القونوي، ٢٥٨ .

(٤)الفكوك في أسرار مستندات حكم الفصوص، أبو المعالي القونوي، ٢٥٩.

(٥)مصباح الأنس للفناري، ٥٩٢.

(٦)شرح فصوص الحكم، عبد الرزاق القاشاني، ١٤.

(٧)تفسير الصراط المستقيم، البروجردي، ١/٣٧٥، هامش(٢).

فـ(سلسلة الوجود .. من تجليات قدرته تعالى ودرجات بسط سلطنته ومالكيته!!.. بل لا وجود إلا وجوده). [١]

يقول علي تركة: (إنّ الإيجاد من الفاعل هو الذي عبّر عنه لسان السنّة بالنفخ منه في القابل.. ما هو إلَّا حصول الاستعداد من تلك الصورة المسوّاة لقبول الفيض قبولاً لا ينفكّ عن التسوية ، ويلزمها لزومه **للفيض الذي هو عبارة عن التجلي الدائم الذي لم يزل**). [٢]

ويقول عبد الرزاق القاشاني:(الله عين الوجود المحض المطلق الذي هو أظهر الأشياء ونور الأنوار، **فهو يتجلى بذاته لذاته دائمًا فتسويته للمحل ظهوره في صورة اسم ، وذلك الاسم هو عينه مقيدًا بصفة من الصفات القابلية فلا يظهر فيه إلا عينه،** وذلك الظهور قبوله للروح وعينه هو الموصوف بكل صفة إلا أنه لا يظهر في ذلك المحل إلا بصفة واحدة من الصفات الفاعلية ، و[ما]ذلك .. إلا حصول الاستعداد من تلك الصورة المسواة لقبول الفيض التجلي الدائم الذي لم يزل ولا يزال ، أي: **لقبول الفيض الذي هو التجلي الدائم)**. [٣]

وقد اشتهر نسبة هذا القول لأتباع فلسفة ابن عربي العرفانية:

يقول السبزواري:(مذاق العرفاء هو..أنه تعالى فاعل بالتجلي). [٤] ويقول:(والتحقيق العرفاني يقتضي أنه فاعل بالتجلي) . [٥]

وقد استنكر بعض أعلام الشيعة على بعض المنسبين إلى التشيع مسايرتهم للصوفية العرفاء، ومتابعتهم لأقوالهم فقالوا: (هذا القول وإن أبداه ابن العربي ..تبعه فيه كثير من المبتعدين والمنحرفين عن طريقة الأئمة الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين). [٦]

---

(١) شرح دعاء السحر، الخميني، ١١٣.

(٢)شرح فصوص الحكم، علي التركه، ٨٣/١.

(٣)شرح فصوص الحكم، عبد الرزاق القاشاني، ١٣.

(٤) تعليق السبزواري على الحكمة المتعالية، ٥٩/٥ هامش(٢).

(٥)تعليق السبزواري على الحكمة المتعالية، ٣٩١/٧ هامش(٢).

(٦)تفسير الصراط المستقيم، البروجردي، ٤٤٩/١.

وقالوا:(وهلَّم الخطب في بعض من تبعهم على غرّة وغفلة من الشيعة الإمامية الذين لم يقتصّوا آثار أئمتهم في مذاهبهم ، ومشاربهم ، ومسالكهم حتى ظهر منهم القول بوحدة الوجود ، والأعيان الثابتة ، وانبساط وجوده على الأعيان **والقول بفاعليته بالتجلي لا الاختيار!**). [١]

ت- الاتجاه الشيرازي (مدرسة الحكمة المتعالية):

زعم الشيرازي أن الرب تعالى فاعل بالعناية؛ يقول (الحق .. أن فاعل الكل .. يعلم الكل قبل وجودها بعلم هو عين ذاته، فيكون علمه بالأشياء الذي هو عين ذاته منشأ لوجودها، فيكون فاعلاً بالعناية). [٢]

ويقول: (الواجب تعالى.. إما فاعل بالعناية أو بالرضا. ... **إلا أن الحق هو الأول منهما**. فإن الأول تعالى كما حققناه يعلم الأشياء قبل وجودها بعلم هو عين ذاته فيكون علمه، بالأشياء الذي هو عين ذاته منشأ لوجودها فيكون **فاعلاً بالعناية**). [٣]

وإذا كانت هذه الأقوال صريحة الدلالة على مذهبه إلا أن بعض أعلام ملته نسبوا إليه القول بأن الله فاعل بالتجلي، فقالوا: (الصدر الأجل الشيرازي...يستفاد من بعض كلماته القول بوحدة الوجود وبإثبات الأعيان الثابتة والصور العلميّة .. وعدم مجعوليّة الماهيّة بل ولا الوجود وكون البقاء للممكنات ببقاء الله تعالى لا بإبقائه وكونه **فاعلاً بالتجلّي** وإنّ بسيط الحقيقة كلّ الأشياء إلى غير ذلك من المسائل). [٤]

ومهما يكن من أمر....

فجميع أقوال فلاسفة الشيعة تستلزم ما يلي:

- نفي الإرادة والاختيار، و القدرة عن الله تعالى!
- ضرورة صدور الفعل منه واضطراره إليه واقعًا!

---

(١)تفسير الصراط المستقيم، البروجردي، ١/٤٥٠.

(٢)الحكمة المتعالية، الشيرازي،٧/٢٢٥.

(٣)المبدأ والمعاد، الشيرازي، ٢٣٤، وانظر: عين اليقين، الفيض الكاشاني، ١/٤٠٠.

(٤)تفسير الصراط المستقيم، البروجردي، ١/٣٧٥، وانظر: تعليق السبزواري على الحكمة المتعالية للشيرازي، ٧/٢٢٠، هامش (٣)، تعليقات بر الشواهد الربوبية، سيد جلال الدين آشتياني، ٤٨٢.

وحينئذ فما حوته مصنفاتهم وأقوالهم من التعبير عن أنه تعالى مختار في أفعاله لا مضطر وأنه فاعل بالإرادة لا بالايجاب والضرورة مجرد اصطلاحات متداولة بينهم وتعبيرات فارغة بدون المحتوى هذا!

إذ خلاصة أقوالهم أنه تعالى مضطر في أفعاله في صورة المختار. وإلى ذلك يرجع مغزى قول من يقول: إن علمه تعالى بالنظام الأتم مبدأ له ، وأنه تعالى فاعل بالعناية أو بالتجلي!.

ومن هنا اعترض على قولهم بعض أعلام الشيعة، فقرروا (أن فاعليته تعالى وخالقيته ليست بالعناية ولا بالرضا ولا بالتجلي ولا . .بل إن الله تعالى فاعل بالقدرة والمشية). [1]

(١)وجود العالم بعد العدم عند الإمامية، قاسم الأحمدي، ١٧٠، وانظر: المباحث الأصولية، محمد الفياض، ٣/٦٩-٧٠.

المبحث الثاني:

ربط الشيعة الإمامية البداء بالقدرة والمشيئة.

ربط الشيعة بين عقيدة البداء وبين إثبات إرادة الرب واختياره وعموم قدرته، ويظهر هذا الربط في عدة مظاهر:

المظهر الأول: معارضة الشيعة بين علم الله السابق الأزلي بالأشياء قبل وقوعها، وبين اختياره ومشيئته وعموم قدرته؛ فاتخذوا من إثبات اختيار الرب ومشيئته وعموم قدرته ذريعة للقول بالبداء ونفي العلم السابق! (١)

المظهر الثاني: فهمهم من إثبات المشيئة وعموم القدرة البداء!

يقول المازندراني: (الله تعالى يفعل .. ما يشاء، **فإن له بداءات أيّ: تقديرات متجدّدة في أوقات الزمان وإرادات حادثة فيها إن شاء أظهره وإن شاء أخفاه بحسب المصالح المعلومة له تعالى ولتقديراته وإراداته غايات ونهايات).** (٢)

ويقول آية الشيعة حسين محمد آل عصفور: **(له تعالى البداء .. إذ له أن يشاء وأن لا يشاء بقدرته واختياره على ما تقتضيه الحكمة والمصلحة وأن يريد وأن لا يريد وأن يقدر وأن لا يقدر، وهذا معنى البداء في حقه تعالى).**(٣)

وبناءً على ربط الشيعة بين مفهوم البداء والمشيئة؛ فقد:

أ- **علقوا المشيئة بالعلم الإلهي! فادعوا** (أن لعلمه تعالى مظاهر عبر عنها في الكتاب الكريم، منها: أم الكتاب، وهذا المظهر يعبر عن علمه الأزلي المحيط بكل شيء...**والمظهر الآخر من علمه تعالى هو المعبر عنه بلوح المحو والإثبات،** ولله تعالى فيه المشيئة يقدم ما يشاء ويؤخر ما يشاء حسب ما تقتضيه حال العباد من حسن الأفعال أو قبحها التي تؤدي بالإنسان إلى

---

(١)انظر: محاضرات في أصول الفقه، تقرير بحث السيد الخوئي للفياض، ٥/٣٣٣- ٣٣٥، البيان في تفسير القرآن، الخوئي، ٣٨٥-٣٨٦، رسالتان في البداء، الخوئي وَ البلاغي، ٣٢-٣٤.

(٢)شرح أصول الكافي، المازندراني، ٦/ ٢٥٩ .

(٣)القول الشارح والحجة فيما ورد عمن هو على العباد حجة، حسين آل عصفور، ٢٢٠.

السعادة أو الشقاء، قال تعالى: ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ الرعد:٣٩) [١](**فإذا قيل بدا لله في علمه فمرادهم البداء في هذا المظهر)!!.** [٢]

وقد نسبوا القول بتعليق المشية بالعلم إلى الأئمة:

فجاء في مروياتهم عن علي بن أبي طالب أنه قال–كما يفترون–: " العلم علمان: **فعلم علمه الله وملائكته ورسله، فما علمه ملائكته ورسله فإنه يكون!**، ولا يكذب نفسه ولا ملائكته ولا رسله، **وعلم عنده مخزون لم يطلع عليه أحدًا من خلقه يقدم منه ما يشاء ويؤخر منه ما يشاء، ويمحو ما يشاء ويثبت ما يشاء"!!**

وعن أبي جعفر محمد الباقر أنه قال –كما يفترون– : "العلم علمان، علم علمه ملائكته ورسله وأنبيائه، **وعلم عنده مخزون لم يطلع عليه أحد، يحدث فيه ما يشاء".**

وعنه أيضًا أنه سئل عن قوله تعالى: ﴿ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ ﴾ الجن:٢٦: فقال" أمّا قوله: ﴿ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ ﴾ الجن:٢٦؛ **فإنّ الله ﷻ عالم بما غاب عن خلقه فيما يقدّر من شيء ويقضيه في علمه قبل أن يخلقه وقبل أن يُفضيه إلى الملائكة فذلك .. علم موقوف عنده، إليه فيه المشيئة؛ فيقضيه إذا أراد ويبدو له فيه فلا يمضيه،** فأمّا العلم الذي يقدّره الله ﷻ فيقضيه ويمضيه؛ فهو العلم الذي انتهى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله ثمّ إلينا".

ب– زعموا أن قضاء الله وتقديره السابق للأمور كلها معلق بالمشيئة؛ فما سبق به القضاء والقدر ليس حتمي الوقوع؛ بل قد يقع المقضي المقدر وقد لا يقع–بحسب ما تقتضيه المشيئة الإلهية– وعلى هذا فقضاء الله السابق –بزعمهم– متردد بين الوقوع وعدم الوقوع!

يقول جعفر العاملي: (الله .. له المشيئة فيما قضاه وقدره ﷻ وليس محكوماً بقدره). [٣]

ويقول علامة الشيعة الخوئي: (لا بد من أن تتعلق المشيئة بما تعلق به القضاء). [٤]

---

(١)الدعاء–حقيقته، آدابه، آثاره، مركز الرسالة، ١٠٨–١٠٩، وانظر: الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥٨٢–٥٨٣، مطارحات في الفكر والعقيدة، مركز الرسالة، ١٥٠.

(٢)الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥٨٣، وانظر: مطارحات في الفكر والعقيدة، مركز الرسالة، ١٥٠.

(٣)الصحيح من سيرة النبي الأعظم، جعفر العاملي، ١٨٨/٢٨–١٩٣.

(٤)البيان في تفسير القرآن، الخوئي، ٣٨٦.

ويقول: (تقدير الله وعلمه سبحانه بالأشياء منذ الأزل لا يزاحم ولا ينافي قدرته تعالى عليها حين إيجادها، فإن الممكن لا يزال منوطًا بتعلق مشيئة الله بوجوده التي قد يعبر عنها بالاختيار، وقد يعبر عنها بالإرادة، فإن تعلقت المشيئة به وجد وإلا لم يوجد. والعلم الإلهي يتعلق بالأشياء على واقعها من الإناطة بالمشيئة الإلهية)[١] و(معنى تقدير الله تعالى للأشياء وقضائه بها: أن الأشياء بجميع ضروبها كانت متعينة في العلم الإلهي منذ الأزل على ما هي عليه من أن وجودها معلق على أن تتعلق المشيئة الإلهية بها حسب اقتضاء الحكم والمصالح التي تختلف باختلاف الظروف والتي يحيط بها العلم الإلهي)،[٢] وعلى ضوء هذا البيان يظهر بطلان ما ذهب إليه اليهود من (أن قلم التقدير والقضاء حينما جرى على الأشياء في الأزل استحال أن تتعلق المشيئة الإلهية بخلافه)[٣] (ومن الغريب أنهم – قاتلهم الله – التزموا بسلب القدرة عن الله، ولم يلتزموا بسلب القدرة عن العبد، مع أن الملاك في كليهما واحد، فقد تعلق العلم الأزلي بأفعال الله تعالى، وبأفعال العبيد على حد سواء). [٤] فـ(البداء الذي تقول به الشيعة الإمامية وتعتقد به هي: الاعتراف الصريح بأن العالم بأجمعه تحت سلطان الله وقدرته حدوثًا وبقاءً، وأن مشيئة الله تعالى نافذة في جميع الأشياء، وأنها بشتى ألوانها بأعمال قدرته واختياره)[٥]و(إنكار البداء يشترك بالنتيجة مع القول بأن الله غير قادر على أن يغير ما جرى عليه قلم التقدير، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا)!![٦]

ت– علقوا المشيئة ببعض ما أخبر به الرب أنه سيكون! وزعموا إمكانية وقوع البداء فيه!!

ومن هنا قسموا ما أعلم الله به ملائكته وأنبياؤه –إلى قسمين:

- ما أطلع الله عليه ملائكته ورسله والأئمة، وأخبر أنه يقع حتمًا–بلا شرط المشيئة– وهذا القسم لا بداء فيه –بزعمهم–

---

(١)البيان في تفسير القرآن، الخوئي، ٣٨٥–٣٨٦، وانظر: رسالتان في البداء، الخوئي وَ البلاغي، ٣٣.

(٢)البيان في تفسير القرآن، الخوئي، ٣٨٦، وانظر: مفهوم البداء في الفكر الإسلامي، هاشم الموسوي، ٤٨–٤٩.

(٣)البيان في تفسير القرآن، الخوئي، ٣٨٦، وانظر: رسالتان في البداء، الخوئي وَ البلاغي،٣٣، مفهوم البداء في الفكر الإسلامي، هاشم الموسوي، ٤٩.

(٤)البيان في تفسير القرآن، السيد الخوئي، ٣٨٦.

(٥)محاضرات في أصول الفقه، تقرير بحث السيد الخوئي للفياض، ٣٤١/٥.

(٦)البيان في تفسير القرآن، السيد الخوئي، ٣٩٢–٣٩٣.

- ما أطلع الله عليه ملائكته ورسله والأئمة، وأخبر أنه يقع، لكن علقه بشرط أن لا تتعلق المشيئة بخلافه؛ وهذا يقع فيه البداء. (١)

بل ادعوا أن ذلك هو دلالة أخبارهم وفي ذلك يقول نعمة الله الجزائري: (**في كثير من الأخبار دلالة على أن ما يعلمه الله سبحانه ملائكته ورسله على قسمين** : منه ما يكون على طريق الجزم ، فهذا لا يدخله البداء ، **ومنه ما يكون لله فيه المشيئة**، وهذا لا يجوز لهم الإخبار عنه إلا كما أمروا من التعليق بأن يقولوا ولله فيه المشيئة) (٢).

المظهر الثالث: ادعاءهم أن الإقرار لله بالبداء من الإيمان بالقادر المختار؛ فالقول بالبداء إثبات للقدرة الإلهية واعتراف بها!

يقول المازندراني: الإقرار (لله بالبداء ..من أُصول الإيمان بالله القادر المختار).(٣)

ويقول:(**القول بالبداء .... فيه اعتراف** بتقديره تعالى وتدبيره **وقدرته على إيجاد الحوادث واختياره** في إفاضة الوجود على ما تقتضيه الحكمة والمصالح واقتداره على ما أراد عدمه وإبقاء ما أراد بقاءه، وفيه أيضًا خروج عن قول اليهود القائلين بأنه تعالى قد فرغ من الأمر فراغاً لا يريد، ولا يقدر ولا يدبر بعده شيئًا). (٤)

ويقول المجلسي: (**البداء.. إثبات لقدرته وتدبيره وحكمته**، وإذعان في أمر يأبى عنه العقول القاصرة). (٥)

ويقول الخوئي: (نتيجة البداء الذي تقول به الشيعة الإمامية وتعتقد به هي: **الاعتراف الصريح بأن العالم بأجمعه تحت سلطان الله وقدرته حدوثًا وبقاء وأن مشيئة الله تعالى نافذة في جميع الأشياء وأنها بشتى ألوانها بأعمال قدرته واختياره!!)** (١)

---

(١)انظر: البيان في تفسير القرآن، السيد الخوئي، ٣٨٦-٣٩٤، محاضرات في أصول الفقه، تقرير بحث السيد الخوئي للفياض، ٣٤١/٥،كفاية الأصول دروس في مسائل علم الأصول، الميرزا جواد التبريزي، ٣٢٠/٣.راجع من هذا البحث: ٢٢٨-٢٣٥!

(٢)نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢/ ٤٩٠-٤٩١

(٣)شرح أصول الكافي، المازندراني، ٢٥٥/٤.

(٤)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٢٥٢/٤

(٥)مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، المجلسي، ١٣٦/٢

ويقول كمال حيدر: (من يؤمن بالبداء فإنّه يدين له بالقدرة اللامتناهيّة ، وفي هذا بعض أسباب التأكيد على البداء). [٢]

ويقول آية الشيعة السبحاني: (المقدرات الإلهية القطعية لا تقبل التغيير، **وأما مقدراته المشروطة، والمعلقة فهي قابلة للرفع والتغيير، وهذا هو " البداء " الذي تقول به الشيعة ويعتقدونه، وهو لا يعني إلا الاعتقاد بقدرة الله المطلقة في جميع شؤون الوجود)!** [٣]

المظهر الرابع: تعريفهم البداء بإثبات اختيار الرب!

جاء في كتاب القرآن والعقيدة: (**المقصود من.. البداء:** .. إثبات أن الله تعالى مختار مطلوب في كل الأفعال التكوينية ، وفي كل الإرادات ، في كل الأمور ، في مختلف الأحوال والشؤون).[٤]

المظهر الخامس: ادعاءهم أن أدلة البداء دالة على القدرة الإلهية!

يقول آية الشيعة حسين محمد آل عصفور: (ومما يشهد بالقدرة.. أخبار البداء وهي مستفيضة جدًا).[٥]

المظهر السادس: ادعاءهم أن من لم يقل بالبداء فهو سالب لقدرة الرب واختياره مقرر للجبر الإلهي!

ادعى الشيعة أن (نفي البداء يعني نفي القدرة المطلقة الإلهية ونفي سلطة الباري على سلاسل القضاء والقدر).[٦]

جاء في كتاب الحاشية على أصول الكافي: (البداء في الفعل..، وهو دليل على نسبة الاختيار إليه تعالى ومن لم يقل به فهو قائل بالجبر ، وهو في الحقيقة سلب للقدرة عنه تعالى!!) .[٧]

=

(١)محاضرات في أصول الفقه، تقرير بحث السيد الخوئي للفياض، ٥/ ٣٣٨، وانظر: خلاصة علم الكلام، الفضلي ١١٥.

(٢)علم الإمام، كمال الحيدري، ٣١٨.

(٣)العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة آل البيت عليهم السلام، السبحاني، ٤٥١، وانظر منه: ٢٨٦-٢٨٨.

(٤)القرآن والعقيدة، مسلم الحلي، ١٢٤.

(٥)القول الشارح والحجة فيما ورد عمن هو على العباد حجة، حسين آل عصفور، ١٥٤.

(٦) مقدمة كتاب شرح أصول الكافي لمؤلفه صدر الدين الشيرازي، ١/١٢٦.

(٧)الحاشية على أصول الكافي، بدر الدين العاملي، ٢٦٠.

ويقول محمد الملكي: (أنه تعالى مالك وقادر بذاته للفعل وضده ونقيضه في مرتبة ذاته ، فيمتنع صدور الفعل عنه إيجابًا من دون إعمال لمالكيته وقادريته . ... وهذا هو سر البداء ومنشأه أما إذا كان صدور الفعل إيجابًا عليه تعالى ، فلا يكون له تعالى قدرة ولا مالكية ولا مشية ولا إرادة . فعليه لا يكون تعالى قادرًا ومالكًا على الإطلاق ، فيبطل توحيده تعالى بالقدرة والمالكية . **ومن هنا يعلم أن إنكار البداء الذي هو آية كونه سبحانه قادرًا ومالكًا، إنكار لعين القدرة والمالكية. فما عظم الله بمثل البداء)!!** .[1]

المظهر السابع: تعريفهم البداء بحدوث الإرادة وتجددها!

ونصوص الشيعة في تقرير ذلك متكاثرة؛ منها قولهم:

- (إرادة الله تعالى حادثة وليست قديمة .. **والبداء في حقه تعالى حدوث إرادته**).[2]
- (**البداء** ..**[يعني]**: **تجدد التقدير والمشية والإرادة في كل وقت بحسب المصالح**)،[3] و(القول بالبداء رد على اليهود حيث زعموا أنه تعالى فرغ من الأمر؛ لأنه عالم في الأزل بمقتضيات الأشياء، فقدّر كل شيء على وفق علمه، وملخص الرد: **أنه يتجدد له تعالى** تقديرات **وإرادات حادثة** كل يوم بحسب المصالح المنظورة له تعالى).[4]
- (**البداء**.. إبداء شيء وإحداثه والحكم بوجوده بتقدير حادث **وتعلق إرادة حادثة بحسب الشروط**).[5]

المظهر الثامن: ادعاءهم أن من أقر بأن الرب له أن يفعل ما يشاء فقد أقر بالبداء!

يقول شيخ الشيعة الصدوق:(**من أقر لله ﷻ بأن له أن يفعل ما يشاء ويعدم ما يشاء ويخلق مكانه ما يشاء، ويقدم ما يشاء ويؤخر ما يشاء، ويأمر بما شاء كيف شاء فقد أقر بالبداء!!**)[6]

---

(١) توحيد الإمامية، محمد باقر الملكي، ٣٩٢-٣٩٣.

(٢)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٤٦١/١١.

(٣)شرح أصول الكافي، المازندراني،٢٤١/٤.

(٤)شرح أصول الكافي، المازندراني،٢٤٠/٤-٢٤١.

(٥)شرح أصول الكافي، المازندراني،٢٣٧/٤.

(٦) التوحيد، الصدوق، ٣٣٥، وانظر: الحاشية على أصول الكافي، بدر الدين العاملي، ١١١-١١٢، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ١٠٩/٤، مرآة العقول، المجلسي، ١٢٣/٢.

المظهر التاسع: تعليقهم البداء صراحة بما يريده الرب ويشاؤه!

ف(كل الروافض إلا شرذمة قليلة يزعمون أنه [تعالى] يريد الشيء ثم يبدو له فيه). [1]

وقد نسبوا–كعادتهم– هذا القول إلى أئمتهم!

فجاء في مروياتهم **عن الكاظم موسى بن جعفر أنه قال–كما يفترون–**:"علم وشاء وأراد وقدر وقضى وأمضى، فأمضى ما قضى، وقضى ما قدر، وقدر ما أراد، فبعلمه كانت المشيئة، وبمشيئته كانت الإرادة، وبإرادته كان التقدير، وبتقديره كان القضاء، وبقضائه كان الإمضاء، والعلم متقدم على المشيئة، والمشيئة ثانية، والإرادة ثالثة، والتقدير واقع على القضاء بالإمضاء. **فلله تبارك وتعالى البداء فيما علم متى شاء، وفيما أراد لتقدير الأشياء، فإذا وقع القضاء بالإمضاء فلا بداء."**

ونصوصهم في تقرير ذلك متكاثرة!

يقول المازندراني: (إيجاده تعالى للشيء موقوف على علمه بذلك الشيء، ومشيئة وإرادته –وهي: العزيمة على ما شاء–، وتقديره وقضائه وإمضائه، **وفي مرتبة المشيئة إلى الإمضاء تجري البداء**).[2]

ويقول محمد النائيني: ("ولله ﷻ البداء فيما علم متى شاء"؛ فإنّ الدخول في العلم أوّل مراتب السلوك إلى الوجود العيني ، **وله البداء** بعدم الإيجاد فيما علم متى شاء أن يبدو، **وفيما أراد وحرّك الأسباب نحو تقديره متى شاء** قبل القضاء والإيجاب ، فإذا وقع القضاء والإيجاب متلبّساً "بالإمضاء " والإيجاد " فلا بَداء ").[3]

---

(١)مقالات الإسلاميين، الأشعري، ١/١١١، منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٢/ ٢٣٦

(٢)شرح أصول الكافي للمازندراني، ١٠/٢٢٦.

(٣)الحاشية على أصول الكافي، محمد بن حيدر النائيني، ٤٨٢، وانظر: بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٥/١٠٣.

المبحث الثالث:

أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على معتقدهم في مرتبة القدرة والمشيئة (الإرادة الكونية).

يظهر أثر غلو الشيعة في أئمتهم على معتقدهم في(مرتبة القدرة والمشيئة= الإرادة الكونية) من خلال التالي:

- ادعاء أن المشيئة الإلهية تعلقت بتعيين النبي ﷺ علي رضي الله عنه خليفة وإمامًا من بعده!

يقول آية الشيعة السبحاني: (لقد تعلقت المشيئة الربانية بأن يعرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالإمام والقائد من بعده، وقد فعل ذلك صلى الله عليه وآله وسلم بتعيينه عليًا عليه السلام خليفة من بعده، والتصريح بخلافته هذه في مواقع مختلفة ومواضع عديدة)! [١]

- ادعاء أن إرادة الرب الحتمية تعلقت بطهارة أهل البيت وعصمتهم!

يقول آية الشيعة السبحاني: تعلقت(إرادة الله القطعية والحتمية بطهارة أهل البيت عن " الرجس " كما قال تعالى : ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ ۖ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾ الأحزاب:٣٣)! و(تعلق إرادة الله الخاصة بطهارة أهل البيت من أي نوع من أنواع الرجس يلازم عصمتهم من الذنوب والمعاصي، لأن المقصود من تطهيرهم من " الرجس " في الآية هو تطهيرهم من أي نوع من أنواع القذارة الفكرية والروحية، والعملية التي من أبرزها المعاصي والذنوب). [٢]

- ادعاء أن النبي ﷺ لكونه مظهر بجميع أسماء الله؛ فإنه يريد بإرادة الله ويفعل بقدرته.

يقول السبزواري: (نبينا.. صلى الله عليه وآله مملو من نور الله وبهائه وسمعه وبصره ومظهر بجميع أسمائه..فجسده المطهر صار عين روح الله ونوره .. **فهو يريد بإرادة الله ويقدر بقدره الله**). [٣]

---

(١)العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة آل البيت عليهم السلام، السبحاني، ٤٣٥، وانظر منه:١٨٦.

(٢)العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة آل البيت عليهم السلام، السبحاني، ٢٠٤-٢٠٥.

(٣)شرح الأسماء الحسنى، ملا هادي السبزواري، ١٢٢/١.

- ادعاء أن الأئمة عند تصرفهم في الأمر الكوني- بموجب ولايتهم التكوينية - يعكسون قدرة الحق ويجلون أمره التكويني!

يقول علي عاشور في كتابه الولاية التكوينية لآل محمد: (ما يأتي من إثبات الولاية التكوينية لآل محمد ﷺ يكون في الواقع إثباتًا لمظهريتهم لولاية الله تعالى).[1] (فولاية الولي لله هي مظهرًا لولاية الله ﷻ، فالولي هو الذي يظهر ويجلي ولاية الله، وولاية الله تكون متجلية فيه .. ويضرب لذلك مثالاً المرآة، فإنها عندما تعكس صورة الشخص فليس الصورة المعكوسة في عرض الشخص ولا في طوله، إنما هي بالدقة تدل على الشخص، وآية عليه وعلامة، فليس لها شيء ذاتي مستقل ولا عرضي من نفسها، إنما كل الصورة هو من الشخص، فهي مظهرًا ومتجلاً لصاحبها. **فكذلك الولي الحقيقي لله تعالى، فعند تصرفه بالأمر التكويني فهو يعكس قدرة الحق تعالى ويظهر عظمته وقدرته ، ويجلي أمره التكويني . قال تعالى مخاطبًا نبيه الأعظم:** ﴿لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُۚ﴾ النساء: ١٠٥).[2]

- ادعاء أن قلوب الأئمة موردٌ لمشيئة الله وإرادته فهي أوعية لمشيئة الله،[3] وهم محال وموضع مشيئة الله!!، [4]وأن الرب إذا شاء شاءوا!

جاء في كتاب ينابيع المعاجز ما نصه:(أنهم (ع) إذا شاءوا أن يعلموا علموا، **وأن قلوبهم مورد لإرادة الله سبحانه إذا شاء شيئًا شاؤه).**[5]

---

(١) الولاية التكوينية لآل محمد، علي عاشور، ٤٨.

(٢)الولاية التكوينية لآل محمد، علي عاشور، ٤٥-٤٦.

(٣) انظر: التفسير الصافي، الفيض الكاشاني، ٢٩٤/٥، ينابيع المعاجر، هاشم البحراني، ٤٤، البرهان في تفسير القرآن، هاشم البحراني، ٥٩٨/٥، تفسير نور الثقلين، الحويزي، ٥١٩/٥، كنز الدقائق وبحر الغرائب، محمد المشهدي، ١٥٩/١٤، تفسير الصراط المستقيم، البروجردي، ١٥٤/٣، مجمع النورين، المرندي، ٢١٢، مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٢٥٤/١٠، الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣٣٩/١، ٢/ ٨٨، ١١٥/٤، ٥٤٩، ٤٩٠/٥، الولاية التكوينية لآل محمد، علي عاشور، ٢٢٦، موسوعة الإمام الهادي، بإشراف: محمد الحسيني وآخرون، ٩٧/٢، ٥٢١، ٢٧٢/٣، موسوعة المصطفى والعترة، الحاج حسين الشاكري، ٢٨٩/١٤، موسوعة مكاتيب الأئمة، عبد الله الصالحي النجف آبادي، ١٤٩/٢.

(٤)انظر: مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ١٠٠/٦.

(٥)ينابيع المعاجر، هاشم البحراني، ٤٣.

وفي كتاب الصحابة بين العدالة والعصمة: (الإمام وعاء مشيئة الله وإرادته).[١]

وفي كتاب المظاهر الإلهية في الولاية التكوينية، الأئمة (وعاء المشيئة الإلهية).[٢]

ويقول الكربلائي–عن الأئمة–:(إنّ قلوبهم أوعية مشيّته!!)[٣] ويقول: (إنهم عليهم السلام...**محال مشيته وألسنة إرادته!!**).[٤]

وقد نسب الشيعة –كعادتهم– هذا الهراء إلى أئمتهم!

ففي بعض الزيارات : " **يا موضع مشية الله** "**!** وفي خطبة منسوبة لأمير المؤمنين " **جعلهم تراجم مشيته وألسن إرادته** "**!**

وعن أبي الحسن الثالث عليه السلام أنه قال : –كما يفترون–"**إن الله جعل قلوب الأئمة موردًا لإرادته فإذا شاء الله شيئًا شاؤوه، وهو قوله** [٥]: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢٩﴾ التكوير:٢٩".

وفي ذلك يقول النمازي: (الروايات ..واردة في أن قلوب الأئمة صلوات الله عليهم أوعية لمشية الله تعالى. وبعبارة ثانية مواضع مشية الله تعالى ومجلى إرادته، وبعبارة ثالثة مورد إرادته ومشيته). [٦]

---

(١)الصحابة بين العدالة والعصمة، محمد السند، ٢٨٩.

(٢)المظاهر الإلهية في الولاية التكوينية، فاضل الصفار، ١٤٩/٢، وانظر منه: ٤٧٤/١.

(٣)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤٩٧/٤.

(٤)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣٨١/٤.

(٥) تنويه! بموجب هذا التأويل المنسوب لأبي الحسن الثالث لهذه الآية! ادعى الشيعة أن قوله تعالى:﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ في سورتي الإنسان:٣٠،التكوير:٢٩، خاص بالأئمة، يقول علي النمازي: (إن هذه الآيات مخصوصة بالأئمة عليهم السلام، وهذه الآية في سورة الدهر وسورةالتكوير على وجهين : إن قلوبهم خالية عن مراداتهم فلا تتعلق مشيتهم بشيء إلا بما علموا أن الله يشاءه، أو أن الله هو الشائي والمريد لهم فلا يفعلون شيئا إلا بما يفيض عليهم ويأذن لهم)، مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ١٠٠/٦. ويقول المجلسي: (وفي الآية وجه آخر ذكر في الخبر السابق ، وحاصله أن الله تعالى بعد أن أكمل أولياءه وحججه عليهم السلام لا يشاؤون شيئًا إلا بعد أن يلهمهم الله تعالى ويلقي المشية في قلوبهم، فهو المتصرف في قلوبهم وأبدانهم والمسدد لهم في جميع أحوالهم **فالآية خاصة غير عامة**). بحار الأنوار، المجلسي، ١١٥/٥.

(٦) مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٩٩/٦.

– ادعاء أن الأئمة إذا شاءوا شيئًا شاءه الله!![1] فمشيئتهم مشيئة الله!

جاء في كتابه مشارق الأنوار؛ (فصل: إذا شاء آل محمد عليهم السلام شاء الله تعالى)؛[2] **ويقول الكربلائي:** الأئمة (مشيئتهم مشيئة الله!! وإرادتهم إرادة الله)،[3] ويقول أيضًا: (مشيتهم عليهم السلام عين مشيته تعالى!!).[4]

وجاء في كتاب الخصائص الفاطمية ما نصه: (إنّ إرادة النبيّ وعدم إرادته هي عين إرادة الله وعدم إرادته).[5]

وقد نسب الشيعة –كعادتهم– هذا الهراء إلى أئمتهم!

فعن أمير المؤمنين أنه قال –كما يفترون–:"**ونحن إذا شئنا شاء الله** وإذا كرهنا كره الله".

وعن أبي جعفر الباقر أنه قال–كما يفترون–:"**وإذا شئنا شاء الله ، ويريد الله ما نريده**".

وعن علي بن الحسين أنه قال–كما يفترون–: "**ونحن إذا شئنا شاء الله وإذا أردنا أراد الله**".

وقد جعل الشيعة ذلك ذريعة للقول بثبوت الولاية التشريعة والتكوينية للأئمة:

جاء في كتاب المظاهر الإلهية في الولاية التكوينية ما نصه: الأئمة (قد أعطاهم الله سبحانه صلاحية التحريم والتحليل **حسب مشيئتهم من حيث إنهم لا يفعلون إلا ما شاء الله،** ولا يعصون له أمرًا، أو يخالفون له إرادة، بل هم تجسيد إرادته ووعاء مشيئته، فلا يفعلون ما يفعلون بالاستقلال،أو فيما يخالف مشيئة الله)[6] .

---

(١) انظر: إلزام الناصب في إثبات الحجة الغائب، علي اليزدي الحائري، ١/٣٥-٣٦، مجمع النورين، المرندي، ٢١٤، الأنوار الساطعة، الكربلائي، ١/٤١٣، ٢/ ٢٣٣، ٤/٤٤، ٦٤، ٥/١٥٢، ٣١٩، مفتاح السعادة، النقوي، ٢/٨١-٨٢، الأربعين في حب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، علي أبو معاش، ٤/١٦٣، ٤/٣٨١، مختصر مفيد، جعفر العاملي، ٨/١٣، ١٣/٢١-٢٢، الولاية التكوينية لآل محمد، علي عاشور، ٣٨-٣٩، ٤٧، ١٨٩، ٢٢٥-٢٢٨، عجائب قدرة آل محمد (ع) وولايتهم التكوينية، علي عاشور، ٢٠-٢٨، ٢٨٤-٢٨٨.

(٢)مشارق أنوار اليقين، البرسي، ٢٨٥.

(٣)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣/٣٢٨.

(٤)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤/١١٩، وانظر منه:٤/١٢١، ٣٣٣، ٥٥٢

(٥) الخصائص الفاطمية، محمد باقر، ٢/٥٠٣.

(٦)المظاهر الإلهية في الولاية التكوينية، فاضل الصفار، ١/٤٧٤.

وجاء في كتاب الولايتان التكوينية والتشريعية ماذا تعرف عنها؟، ما نصه: :(ليس من التفويض الباطل: أنّ الله يفوّض الأمر إلى أصحاب النفوس الكاملة والأرواح القدسيّة من أولياءه الكرام وأنبياءه العظام ، فيكونوا محلّاً لإرادته ومشيّته، وتكون إرادتهم ومشيّتهم فانية في إرادته ومشيّته سبحانه وتعالى، **فلا يريد في مقام التكوين والتشريع إلّا ما أراد الله**، ولا يتحرّك إلّا طبقًا لما فيه النظام الأصلح مطلقًا، سواء في الخلق والإيجاد، أو التشريع والتربية والتعليم، فمثل هذا التفويض جائز وحقّ في جميع الأمور، وما ذكر إجمالاً، فإنّ عليه البرهان، ويطابق الأدلّة العقليّة والسمعيّة، كما يوافق الذوق السليم والمشرب العرفاني).[١]

– ادعاء أن الأئمة مظاهر إرادة الرب!

جاء في كتاب أسس النظام السياسي عند الإمامية: (لا بدّ من التنبيه على أنّ المراد من الإرادات الإلهية الكليّة و الجزئية ليس بمعنى أنّ الذات الإلهية تعرضها إرادة نفسانية كحالات النفس و الروح، بل المراد هي الإرادة المخلوقة كصفة للفعل المخلوق الإلهي[٢] **وهي قائمة بالنفوس الشريفة المقدّسة من الملائكة المقرّبين والأنبياء والمرسلين والأوصياء المرضيين ؛ فإرادتهم مظهر الإرادة الإلهية**).[٣]

– ادعاء أن الأئمة مظاهر قدرة الرب وأن الله أعطاهم قدرته!!

جاء في كتاب المظاهر الإلهية في الولاية التكوينية، الأئمة (مظهر القدرة الربانية تكوينًا).[٤]

ويقول الكربلائي: الأئمة (مظاهر قدرته تعالى)[٥] ويقول:(**إنهم عليهم السلام مظاهر** علمه الذي وسع السماوات والأرض ، وحكمه على كلّ الخلق ، ونعمه على جميع الخلائق ، ..**وقدرته الجامعة**)،[٦]

---

(١)الولايتان التكوينية والتشريعية ماذا تعرف عنها؟، عادل العلوي، كتاب الكتروني، موقع مكتب السيد عادل العلوي، تاريخ الاطلاع: ١٣-٦-١٤٣٩هـ، استُرجعت من:
http://www.alawy.net/arabic/book/11751

(٢) تنويه: يظهر من النص أن الشيعة اتخذوا من مذهبهم الباطل –في حدوث الإرادة وكونها من صفات الأفعال المحدثة المخلوقة المنفصلة عن الرب ذريعة لتبرير الغلو في الأئمة وجعلهم مظاهر إرادته ومشيئته!!

(٣)أسس النظام السياسي عند الإمامية، محمد السند، ١١٥.

(٤)المظاهر الإلهية في الولاية التكوينية، فاضل الصفار، ١٤٩/٢.

(٥)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٢٤٠/٣، وانظر منه:٣٤٠-٣٤١، ٤٤٨

(٦)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤٢٦/١، وانظر منه: ٢٤٠/٣، ٣٤٠-٣٤١، ٣٥٠، ٤٤٨، ٢٧١/٤.

ويقول: (إن الله تعالى قد.. جعلهم عليهم السلام **مظهرًا لعلمه وقدرته** ومعارفه)![1] ويقول-عن الأئمة-: (أنه تعالى عرّفهم ولايتهم وسلطانهم في الوجود، الذي لهم لا لغيرهم وهو في الحقيقة المرتبة العليا، التي أقامهم الله تعالى فيها، ومكّنهم فيها بحيث **حمّلهم علمه وأعطاهم قدرته**). [2]

- **ادعاء أن الأئمة (فانين في قبضة قدرته تعالى)** [3] **وأن (إرادتهم ومشيّتهم فانية في إرادته ومشيّته سبحانه وتعالى).** [4] **(بل مضمحلة في إرادته).** [5] **(ففي الحقيقة ليس لهم عليهم السلام إرادة وإنما الإرادة إرادته تعالى).** [6]
- **ادعاء أن الأئمة هم مشيئة الرب النافذة!** [7] **وقدرته القاهرة!**

جاء في كتاب رشحات البحار ما نصه: (إنّ نعمة الوجود وكمالاته تحصل بمشيئته **وهم صاروا مشيئته**).[8]

ويقول البروجردي: (**الأئمة** عليهم السلام **..هم يد الله الباسطة وقدرته القاهرة ومشيئته النافذة!!**).[9]

ويقول الكربلائي: (إنهم عليهم السلام علمه تعالى **وقدرته)**[10] وقد قرر هذا الغلو في عدة مواطن؛ فقال: (إنهم قدرته).[11] وقال: (فهم عليهم السلام يد الله **وقدرته)**[12] وقال: (لا ريب في أن الأئمة عليهم السلام ..

---

(١)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٢/٤٠٥.

(٢)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤/٣٥٦.

(٣)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤/٢٠٠.

(٤)الولايتان التكوينية والتشريعية ماذا تعرف عنها؟، عادل العلوي، كتاب الكتروني، موقع مكتب السيد عادل العلوي، تاريخ الاطلاع: ١٣-٦-١٤٣٩هـ، استُرجعت من:
http://www.alawy.net/arabic/book/11751

(٥)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣/٣٢٨.

(٦)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣/٣٢٨.

(٧)انظر: مجمع النورين، المرندي، ٢١٥، مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٦/٩٩،

(٨)رشحات البحار، الشاه آبادي، ٤٢.

(٩)تفسير الصراط المستقيم، البروجردي ،٣/٦١٠-٦١١، وانظر منه:٣/٣٧٤.

(١٠)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤/٣٨٠ .

(١١)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤/٤٥، ٤٩٧.

(١٢)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤/٢٠٠

هم...قدرة الله تعالى) [1]وقال (فإنهم قدرة الله)،[2] ويقول: (قد دلت أحاديث كثيرة على أنهم عليهم السلام قدرة الله).[3]

وقد نسب الشيعة –كعادتهم– هذا الهراء إلى أئمتهم!

فنسبوا إلى الأئمة أنهم قالوا –كما يفترون–: "نحن قدرة الله"

وجاء في مروياتهم عن أمير المؤمنين أنه قال –كما يفترون–"**وأنا قدرة الله** ﷻ"

وفي رواية عنه أنه قال: كما يفترون–: "**إن الأئمة من آل محمد قدرة الله ومشيته**"![4] وعنه أيضًا أنه قال–كما يفترون–: " الإمام ...**قدرة الرب ومشيته**..".[5]

وعن الصادق أنه قال–كما يفترون– : " **نحن مشية الله** "![6]

– ادعاء أن قدرة الأئمة نظير قدرة الرب؛ فهم يقدرون على كل شيء!

يقول آية الشيعة علي النمازي: (أئمة الهدى ..قد جعلهم الله المثل الأعلى فعلمهم نظير علم الله، **وقدرتهم نظير قدرته**). [7]

ويقول: (ولأنهم مثل الله الأعلى فعلمهم **وقدرتهم من علم الله وقدرته**، وهم مثل علمه **ومثل قدرته، فيعلمون ويقدرون على كل شيء!!**). [8]

ويقول رجب البرسي: (القدرة المطلقة والتصرف وتفويض الأمور إلى علي). [9]

– ادعاء أن الأئمة لهم القدرة على هداية قلوب البشر وتطهير نفوسهم وسائر تحولاتهم الداخلية، وأن ذلك بموجب ولايتهم التكوينية!

ومن نصوصهم في ذلك:

---

(١)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٢/ ٤٠٢

(٢)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣/ ٥٩

(٣)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤/٤٤، وانظر منه: ٤/٤٤٢، ٥٤٣، ٥/٢٢٤

(٤) مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٦/١٠٠.

(٥)مشارق أنوار اليقين، البرسي،١٧٨–١٧٩، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٢٥/١٦٩–١٧٤.

(٦) مجمع النورين، المرندي، ٢١٥، مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٦/٩٩.

(٧)الولاية التكوينية للنبي ﷺ والأئمة عليهم السلام، علي النمازي الشاهرودي، ١٩٣.

(٨)الولاية التكوينية للنبي ﷺ والأئمة عليهم السلام، علي النمازي الشاهرودي، ٢٥٦.

(٩) مشارق أنوار اليقين، البرسي، ٢٧٧.

- **(إن آل محمد عليهم السلام لديهم القدرة على تطهير النفوس وهداية القلوب وإخراجها من الظلمات إلى النور. وهذا من الأمور الداخلية المتعلقة بميولات الإنسان وهي من الأمور المظهرية أو التكوينية. وقد تقدم في دليل الآيات قدرة النبي الأعظم صلى الله عليه وآله على هداية البشرية وإمكان التأثير على التحولات الداخلية للإنسان، وأنه من باب الولاية التي منحها الله له)** [1].

- (الإمام عليه السلام هو الصراط للكلّ، ولكلّ من تبعهم وخصوصًا للشيعة. **ثم إن معنى كونهم صراطًا أنهم الهداة للخلق بالنسبة إلى جميع المعارف والسعادات والمقامات وهي على أقسام:**

منها: تعلَّم العلم منهم عليهم السلام بالمشافهة، أو بمطالعة أخبارهم الحاكية عما صدر عنهم من قول أو عمل، أو بالأخذ عمن تعلم منهم عليهم السلام. .....

ومنها: الهداية بوقوع النور الإلهي في قلبه، ..والحاصل: أن الإمام عليه السلام مظهر للاسم الهادي بجميع أنحاء الهداية الثابتة والكائنة في الخلق، فالتابع له عليه السلام يهتدي بهداه في جميع هذه المراتب فهو (أي الإمام) صراطه الواضح إليه تعالى في هذه الأمور تكوينًا وتشريعًا ،وهو من لوازم ثبوت الولاية التكوينية والتشريعية لهم). [2]

- **(الهيمنة على قلوب المؤمنين: بمعنى أن المعصوم ... له نفوذ غيبي وتسلط معنوي على قلوب المؤمنين لجذبها نحو الله سبحانه وتعالى.. وقد اعتبر.. هذا المعنى ..من الولاية التكوينية)** [3].

- **أما (رسول الله وآل بيته الأطهار صلوات المصلين عليهم، فقد أعطاهم الله ...هداية الخلق تكوينًا، و.. مارسوا هذه الكرامة والولاية في كثير من حياتهم، ولم تتخلف مرة واحدة، لأن الهداية المظهرية أو التكوينية لا تتخلف. لا يُقال: كان أهل البيت يهدون بعض الناس فلا يهتدوا. لأنا نقول: هذا من باب الهداية التشريعية والوعظ!)** [4].

---

(١)عجائب قدرة آل محمد وولايتهم التكوينية، علي عاشور، ٢٤٩.

(٢)الأنوار الساطعة في شرح الزيارة الجامعة، جواد بن عباس الكربلائي، ٣/١٠٤-١٠٦.

(٣) الولاية التكوينية بين الكتاب والسنة، هشام العاملي، ١٧٧.

(٤)عجائب قدرة آل محمد وولايتهم التكوينية، علي عاشور، ٢٥٢-٢٥٣.

- **إنهم (عليهم السلام) روّادًا؛ أي: لهم مقام التقدم في جميع الأمور في تدبير الخلق، يقودون الخلق بوضع أسباب التيسير لهم، وتقديرها بأمر الله حتى يصل كلّ واحد من الخلق إلى مقر أعماله من سعادة وشقاوة، فيقدمون السعيد بما له عندهم من الخيرات حتى يضعوه في مقام سعادته، ويسوقون الشقي بما له مما كسبت يداه حتى يضعوه في دار أعماله ومقام شقاوته. وهذا المقام لهم (عليهم السلام) شأن من شؤون ولايتهم التكوينية)** (١).
- **(منصبهم التكويني (عليهم السلام): قيادة الكون عبر قوانين الطبيعة، الهيمنة على قلوب المؤمنين)**(٢).
- (مما لا شك فيه أن صاحب الولاية على التوفيقيات وعلى الميول والتحولات الداخلية للانسان هو الله عزت آلاؤه، فهو الذي يؤثر ويتصرف بقلب الإنسان، يجذبه للطاعة والهداية، وما إلى ذلك من الأمور التكوينية الداخلية في الإنسان، **ونجد أن الله (عزّ وجلّ) قد أعطى نبيه وأهل بيته (عليهم السلام) هذا الحق فكانوا صلوات الله عليهم يستطيعون التصرف بالتوفيقيات والميول الداخلية للإنسان، ولذا كانت الهداية منحصرة فيهم لما منحهم الله من القدرة على التصرف في أسبابها)**(٣).

---

(١)الأنوار الساطعة في شرح الزيارة الجامعة، جواد بن عباس الكربلائي، ٤٨٢/١.

(٢)الولاية التكوينية بين الكتاب والسنة، هشام العاملي، ١٦٦.

(٣)عجائب قدرة آل محمد وولايتهم التكوينية، علي عاشور١٧٤-١٧٦.

- **ادعاء أن الأئمة (عاملون بأمره في الكون فيما أمروا به).** [1] **فهم (عاملون بأمره [سبحانه] فلا مؤثر ولا داعي فيهم عليهم السلام سوى أمره سواء فسّر الأمر بالأمر التشريعي أو التكويني، فهم عاملون بأمره تعالى التشريعي ، وبأمره تعالى التكويني من إرادته ومشيته).** [2]
- **ادعاء أن الأئمة هم أمر الله؛ وأنه مطاعون في الأمر التكويني فلا يمكن مخالفة أمرهم فيه! أما الأمر التشريعي فتقع فيه المخالفة!**

نسب الشيعة إلى أبي جعفر الباقر أنه قال- كما يفترون-: " **ونحن** جنبه **وأمره** وحكمه ، وكلمته وعلمه وحقه"!!

وجاء في نصوصهم (إنهم عليهم السلام ..حكمه، **وأمره** وعدله!!) ،[3] (وبيدهم أزمة الأمور عطاءً ومنعًا وتشريعًا، فأمرهم عليهم السلام أمره سبحانه، ونهيهم نهيه، وطاعتهم طاعته، ورضاهم رضاه تبارك تعالى، كما أن غضبهم غضبه عليهم السلام).[4] وقد ثبتت لهم الطاعة و(المراد من الطاعة: **هو طاعة جميع الأشياء لهم ، بمعنى أنه إذا أمروا شيئًا من الموجودات بشيء لا يمكنه المخالفة ، بل لا بد له من الطاعة ، هذا إذا أمروا بالأمر الولائي التكويني، فلا يمكن حينئذ لشيء مخالفتهم، وأما إذا أمروا بالأمر التشريعي ، فقد يقع فيه المخالفة كما لا يخفى).** [5]

يقول الكربلائي: (لهم عليهم السلام قسمان من الطاعة: التشريعية كما هو المسلم لهم من الكتاب والسنة ، والطاعة التكوينية ، **وذلك إذا أمروا واحدًا أو شيئًا بالأمر الولائي ، فحينئذ لا يمكن للمأمور المخالفة ، والملك العظيم هو هذان الطاعتان ، خصوصًا الطاعة التكوينية الحاكية عن تصرفهم في الموجودات بالولاية التكوينية).** [6]

---

(١)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٢/٤١٧.

(٢)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٢/٤١٨-٤١٩.

(٣)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤/٣٨٠-٣٨١، وانظر منه:٤/٤٩٧.

(٤)المظاهر الإلهية في الولاية التكوينية، فاضل الصفار، ٢/١٤٩.

(٥)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤/٣٣١.

(٦)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤/٣٣١.

المبحث الرابع:

نقد موقف الشيعة الإمامية من المرتبة الثالثة من مراتب القضاء والقدر: مرتبة القدرة والمشيئة (الإرادة الكونية).

موقف الشيعة من المرتبة الثالثة من مراتب القضاء والقدر- مرتبة القدرة والمشيئة (الإرادة الكونية)- مخالف لما عليه أهل السنة والجماعة؛ فهم إما قائلون بأقوال المتكلمين المبتدعة أو بأقوال الفلاسفة الزنادقة؛ مع مزج ذلك بما انفردوا به من العقائد؛ وسيكون -بعون الله الرد عليهم- من عدة وجوه:

الوجه الأول: في بيان أن إخباريي الشيعة وأصولييهم وإن اختلفوا في طريق ثبوت قدرة الله واختياره؛ إلا أن الطائفتين قد خالفوا الحق في ذلك:

سبق البيان بأن أصوليو الشيعة زعموا أن العقل هو العمدة والركيزة الأساسية في إثبات قدرة الرب واختياره وسائر مسائل الأصول؛ وادعوا أنه لا يصح دليل غيره فيها من سماع (سواء في ذلك النقل أو الإجماع) لأمرين: لأنها أمور ظنية، ولأن كل ما يتوقف عليه صدق النقل لا يجوز إثباته بالنقل لئلا يلزم الدور!

بينما قرر الإخباريون أنه يكفي في ثبوت قدرته تعالى واختياره الآيات المتضافرة والأخبار المتواترة.؛ وأن الأخبار الواردة في هذا المضمار هي العمدة في إثبات هذه الصفة؛ لأنهم عليهم السلام مرجع الأنام في المعارف اليقينية.

وأما دلالة الإجماع فالإجماع —وإن حكاه بعض أعلام الشيعة على قدرة الرب واختياره وإرادته- إلا أنه في الأصل عند الإخباريين وبعض الأصوليين؛ ليس دليلاً شرعيًا؛ ولا يمكن الاعتماد عليه في مجال الاستدلال لأنه بمجرده ليس بحجة.[1]

هذا في الجملة حاصل تنظير الشيعة في الاستدلال على قدرة الرب واختياره ومشيئته؛ وفي تنظيرهم مواقع للنظر؛ يمكن إبرازها في خمسة جوانب:

---

(١)انظر: الفوائد المدنية، محمد الاسترآبادي، ٥١، الشواهد المكية، نور الدين العاملي، ٥١-٥٢، جواهر الكلام، الجواهري، ٦/٢٥٠، الأصول، مرتضى المطهري،٥٣-٥٤، المسائل المستحدثة، محمد الروحاني، ٤٣، مصادر التلقي وأصول الاستدلال العقدية عند الإمامية، إيمان الحلواني، ٢/٧١٦.

الجانب الأول: مسألة عموم قدرة الرب واختياره ومشيئته؛ من مسائل أصول الدين التي دل عليها الكتاب والسنة والإجماع والعقل.

يقول ابن القيم في معرض حديثه عن الأدلة الدالة على المرتبة الثالثة من مراتب القضاء والقدر–مرتبة القدرة والمشيئة–رحمه الله–: (هذه المرتبة قد دل عليها إجماع الرسل من أولهم إلى آخرهم وجميع الكتب المنزلة من عند الله والفطرة التي فطر الله عليها خلقه وأدلة العقول والعيان) [1].

ويقول:(وقد اتفقت الرسل صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وجميع كتب الله المنزلة على إثبات القدر، وأن الله تعالى على كل شيء قدير،...وأنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنه لا يكون في ملكه ما لا يشاء، وأنه لو شاء لما عصاه أحد، ولو شاء لآمن من في الأرض كلهم،...وأنه يضل من يشاء، ويهدي من يشاء، وبالجملة فلا يخرج حادث من الأعيان والأفعال عن قدرته وخلقه، كما لا يخرج عن علمه ومشيئته، هذا دين جميع المرسلين)[2].

ويقول: (**المسلمون يقولون قد دلّ العقل والوحي معا على إثبات علم الرب تعالى** .. وعلى كونه فوق العالم كله **وعلى كونه يفعل بقدرته ومشيئته** وعلى أنه يرضى ويغضب ويثيب ويعاقب ويحب ويبغض **فقد شهد بذلك العقل والنقل** أما النقل فلا يمكنكم المكابرة فيه وأما العقل فلأن ذات الرب أكمل من كل ذات على الإطلاق بل ليس الكمال المطلق التام من كل وجه إلا له وحده فيستحيل وصفه بما يضاد كماله وكل ما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله فهو صفة كمال ثبوتها له أكمل من نفيها عنه). [3]

الجانب الثاني: حصل في تنظير الشيعة في طريق الاستدلال على قدرة الرب واختياره غلو إما بالإفراط أو التفريط حول دلالة النقل(الكتاب والسنة) والعقل عليها؛ فبينما قصر الأصوليون الأدلة الدالة على قدرة الرب واختياره على العقل دون النقل؛ قرر الإخباريون كفاية الأدلة النقلية–وخاصة أخبار الأئمة– في الدلالة على ذلك؛ وهنا يقُال:

---

(١)شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ابن القيم، ١/١٧١.

(٢) مختصر الصواعق المرسلة، ابن القيم، ٢/٨٣٤.

(٣)الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، ابن القيم، ٣/ ١٠١٠.

أولاً: إن الدين اكتمل بالوحي–القرآن وسنة الرسول ﷺ–، و (رسول الله ﷺ بين جميع الدين أصوله وفروعه؛ باطنه وظاهره علمه وعمله) [1] ومن المحال أن يكون شيء من الدين –عقائده وعباداته– لم يبينه النبي ﷺ؛ بل إن كل مسألة –في باب العقيدة والعبادة– لم يرد فيها دليل نقلي (من الكتاب أو السنة) فليست من دين الله [2] فالدين قد تم وكمل فلا يزاد فيه ولا ينقص منه ولا يبدل لا من إمام مزعوم ولا من غائب موهوم! [3]

ثانيًا: إن دلالة الوحي–القرآن و سنة النبيّ ﷺ– على مسألة قدرة الله سبحانه واختياره وغيرها من مسائل أصول الدين دلالة يقينية تحصل بها الكفاية؛ وعليه:

- فنفي الأصوليين من الشيعة اليقين عن الدليل النقلي خطأ فاحش، ولوثة من لوثات المتكلمين ورثها الشيعة عنهم!!
- وادعاء الإخباريين أن أخبار معصوميهم وأقوالهم هي العمدة في إثبات ذلك–؛ غلو مفرط يؤدي إلى الصرف عن مصدر الهداية(الكتاب و سنة الرسول ﷺ)، ويجعل أقول الأئمة كأقوال النبي في التشريع والعصمة ووجوب الاتباع، ويزيد في دين الله ما ليس منه؛ بل يناقضه: كادعاء تعلق البداء بالإرادة الإلهية، وادعاء أن الأئمة أوعية لمشيئته تعالى ومورد لإرادته، وأنهم عين قدرة الرب وعين مشيئته وإرادته وعين أمره، وغير ذلك مما جاءت به أخبارهم المفتراة المنسوبة لأئمتهم!!

ثالثًا: مسألة قدرة الرب واختياره من مسائل أصول الدين التي يمكن أن يُستدل عليها بالأدلة العقلية؛ وكل ما (أمكن أن يستدل له بالأدلة العقلية لا بد أن يرد في الوحي ما يدل عليه بحيث لا تكون الدلالة فيه عقلية خالصة؛ بل تكون عقلية من جهة دلالة العقل عليها ونقلية من جهة دلالة النقل عليها وكونها من الدين المنزل، والسبيل في الأدلة النقلية العقلية أن تبين دلالاتها العقلية؛ لأن ذلك هو مراد الله بها؛ فإنه ما ذكر الدلالة العقلية إلا لتعقل ويستدل بها، إذ لا يمكن أن تكون تلك النصوص أخبارًا محضة؛ لكن لا يصح مع ذلك تجاوز مدلولاتها والتعسف في الاستدلال بها على ما

---

(١)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٩/١٥٥.

(٢)انظر: المعرفة في الإسلام، د.عبدالله القرني، ٥٠١.

(٣)انظر: أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية–عرض ونقد–، د.ناصر القفاري، ١/٣٢٧.

لا تحتمله من الدلالة). [1] يقول ابن القيم ﷺ: (والقرآن مملوء من ذكر الأدلة العقلية التي هي آيات الله الدالة عليه وعلى ربوبيته ووحدانيته وعلمه وقدرته وحكمته ورحمته) [2] ويقول ابن تيميةﷺ:(إن الله بين في كتابه الحق وأدلته بما ضرب فيه من الأمثال، وسنه من البراهين العقلية، إذ كانت دلالة القرآن ليست مجرد الإخبار، حتى يكون الاستدلال به موقوفًا على العلم بصدق المخبر؛ بل القرآن- وإن أخبر بالحقائق الثابتة في أمر الإيمان بالله واليوم الآخر في المبدأ والمعاد-فهو يذكر الأدلة الدالة على ذلك ويرشد إليها، ويهدي إليها، فإذا تأمل العاقل الخبير نهاية ما يذكره أهل النظر من جميع طوائف الكلام والفلسفة وغيرهم، وجد الذي في القرآن أكمل منه، مع سلامته عن الخطأ والتناقض والتلبيس والتعقيد والتطويل الذي يكثر في كلام أولئك!) [3].

وعليه فالشيعة –إخباريهم وأصوليهم–بموجب تنظيرهم السابق غالطون؛ لأنهم أعرضوا عما في القرآن من الدلائل العقلية والبراهين اليقينية؛ فكلاهما يلحقه الملام[4]:

بيان ذلك:

- أن الأصوليين ورثوا لوثة المتكلمين في تقسيم الأدلة إلى عقلية ونقلية، فجعلوا العقل قسيم النقل؛ وقصروا الأدلة الدالة على قدرة الله تعالى واختياره –وسائر مسائل الأصول- على العقل دون النقل؛ فالعقل في زعمهم مصدر الحجج وإليه تنتهي، فنفوا أن يكون في النقل أدلة عقلية نقلية، فأعرضوا بذلك عما في القرآن من الدلائل العقلية والبراهين اليقينية؛ وعمدوا إلى أدلة المتكلمين فاعتمدوها وقرروها!!
- أن الإخباريين وإن قرروا كفاية الأدلة النقلية في الدلالة على قدرة الرب تعالى واختياره؛ لكنهم ساووا كلام الرسول بكلام معصوميهم، وخلطوا الأخبار صحيحها بضعيفها،[5] وأيضًا فهم إنما

---

(١)المعرفة في الإسلام، د.عبدالله القرني، ٥٠١-٥٠٢، بتصرف يسير.

(٢)الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، ابن القيم، ٢/ ٧٩٣.

(٣)شرح الأصبهانية، ابن تيمية، ١٨٠.

(٤)انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٥٩-١٦١.

(٥)لا سيما وأنهم يدعون أن (عدم صحّة السند غير مضرّ)!! منتهى المقال في أحوال الرجال، محمد بن إسماعيل المازندراني، ٢/٧٩، وأنه (لا يحل تكذيب راوية إلا أن يرده إلى إمام معصوم ويصح النقل عنه بالرد فيجوز حينئذ)!! مختصر بصائر الدرجات، حسن بن سليمان الحلي، ١٥٤. ولله در ابن تيميةﷺ حين قال: الرافضة (من أضل الناس عن سواء السبيل، فإن الأدلة إما نقلية، وإما عقلية، والقوم من أضل الناس في المنقول، والمعقول في المذاهب والتقرير، وهم من =

يستدلون بالقرآن من جهة إخباره لا من جهة دلالته فلا يذكرون ما فيه من الأدلة على إثبات قدرة الرب واختياره ؛ وأنه قد بين الأدلة العقلية الدالة على ذلك!!

الجانب الثالث: يعد الاجماع المبني على الكتاب والسنة الأصل الثالث الذي يُعتمد عليه في العلم والدين؛ والاستدلال –بالإجماع – على مسألة قدرة الرب واختياره –وغيرها من مسائل أصول الدين– من أبرز معالم أهل السنة.

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام﵀:(الإجماع: هو الأصل الثالث الذي يعتمد عليه في العلم والدين. وهم[1] يزنون بهذه الأصول الثلاثة جميع ما عليه الناس من أقوال وأعمال باطنة أو ظاهرة مما له تعلق بالدين؛ والإجماع الذي ينضبط: هو ما كان عليه السلف الصالح؛ إذ بعدهم كثر الاختلاف وانتشرت الأمة). [2]

ويقول ﵀–في معرض بيانه للمنهج الحق في معرفة ما جاءت به الرسل عن الله–:(الحق الذي لا باطل فيه هو ما جاءت به الرسل عن الله .. ويعرف بالكتاب والسنة والإجماع .. فلهذا كانت الحجة الواجبة الاتباع: للكتاب والسنة والإجماع فإن هذا حق لا باطل فيه، واجب الاتباع، لا يجوز تركه بحال، عام الوجوب لا يجوز ترك شيء مما دلت عليه هذه الأصول وليس لأحد الخروج عن شيء مما دلت عليه). [3]ويقول: (لا يعتمد أهل العلم والإيمان في مثل مسائل العلم والدين إلا على نصوص الكتاب والسنة، وإجماع الأمة). [4]

=

أشبه الناس بمن قال الله فيهم: ﴿ وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴿١٠﴾ ﴾ الملك: ١٠، **والقوم من أكذب الناس في النقليات**، ومن أجهل الناس في العقليات، **يصدقون من المنقول بما يعلم العلماء بالاضطرار أنه من الأباطيل**، ويكذبون بالمعلوم من الاضطرار المتواتر أعظم تواتر في الأمة جيلاً بعد جيل، **ولا يميزون في نقلة العلم، ورواة الأحاديث، والأخبار بين المعروف بالكذب، أو الغلط، أو الجهل بما ينقل، وبين العدل الحافظ الضابط المعروف بالعلم بالآثار**). منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ١/ ٨.

(١)يقصد: أهل السنة والجماعة.

(٢)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٣/ ١٥٧.

(٣)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية،١٩/ ٥.

(٤)الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، ٣/ ٦٩.

الجانب الرابع: حصل في تنظير الشيعة في طريق الاستدلال على قدرة الرب واختياره وإرادته تعالى تفريط حول دلالة الإجماع عليها؛ فقد قصر الأصوليون الأدلة الدالة على قدرة الرب واختياره وإرادته تعالى –وسائر مسائل أصول الدين– على العقل فقط؛ ولم يجعل الإخباريون الإجماع ضمن الأدلة أصلاً بل اكتفوا في الاستدلال على قدرة الله واختياره وسائر مسائل الأصول بالأدلة النقلية الأخرى–وخاصة أخبار الأئمة–!

الجانب الخامس: أن انشغال الأصوليين من الشيعة بنقل الإجماع على مسألة قدرة الله واختياره وإرادته يُعد ثغرة منهجية، وهو في حقيقة الأمر خروج عن النهج الذي ارتسموه في الاستدلال على أصول دينهم!! هذا من جانب. ومن جانب آخر؛ فإذا كان الإجماع في الأصل عند الإخباريين وبعض الأصوليين؛ ليس دليلاً شرعيًا؛ ولا يمكن الاعتماد عليه في مجال الاستدلال لأنه بمجرده ليس بحجة ؛[1] فلم ينشغلون بحكايته!!

الوجه الثاني: في بيان اتصافه تعالى بالإرادة والقدرة على الحقيقة؛ وعلاقة ذلك بباب القدر:

الإرادة والقدرة من صفات الرب الذاتية الثابتة له على ما يليق بجلاله؛ واتصافه بهما ظاهر من أدلة الكتاب والسنة والإجماع والعقل إذ كان من شروط صدور الشيء عن الفاعل العالم أن يكون مريدًا له وكذلك من شرطه أن يكون قادرًا.

- وإرادة الله إرادة حقيقية قائمة به لائقة بكماله وجلاله ، وهي إرادة (قديمة من لوازم ذاته لا فاعل لها)، [2] وهو سبحانه (يوصف من الإرادة بأكملها وهو الحكمة وحصول كل ما يريد بإرادته) [3] وعند تعلق إرادته بالمراد يلزم وقوعه وعند عدم تعلقها به يمتنع وقوعه وهذا اللزوم

---

(١)انظر: الفوائد المدنية، محمد الاسترآبادي، ٥١، الشواهد المكية، نور الدين العاملي، ٥١–٥٢، جواهر الكلام، الجواهري، ٢٥٠/٦، الأصول، مرتضى المطهري،٥٣–٥٤، المسائل المستحدثة، محمد الروحاني، ٤٣، مصادر التلقي وأصول الاستدلال العقدية عند الإمامية، إيمان الحلواني، ٧١٦/٢.

(٢)شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ابن القيم، ٤١٦/١.

(٣)طريق الهجرتين، ابن القين، ٧١٧/٢.

والامتناع لا يخرجه سبحانه عن كونه فاعلا مختارًا [١] فهو سبحانه (يفعل كل ما يريد أن يفعله، وهذا في إرادته المتعلقة بفعله.

وأما إرادته المتعلقة بفعل العبد فتلك لها شأن آخر؛ فإن أراد فعل العبد ولم يرد من نفسه أن يعينه عليه ويجعله فاعلاً لم يوجد الفعل وإن أراده، حتى يريده من نفسه أن يجعله فاعلاً.
وهذه هي النكتة التي خفيت على "القدرية" و"الجبرية"، وخبطوا في مسألة القدر لغفلتهم عنها، فإن هنا إرادتان: إرادة أن يفعل العبد، وإرادة أن يجعله الرب فاعلاً. وليستا متلازمتين، وإن لزم من الثانية الأولى من غير عكس، فمتى أراد من نفسه أن يعين عبده، وأن يخلق له أسباب الفعل فقد أراد فعله. وقد يريد فعله ولا يريد من نفسه أن يخلق له أسباب الفعل، فلا يوجد الفعل). [٢]

- وكذا قدرته سبحانه من صفاته الذاتية؛ فهو (القادر الذي سلمت قدرته من اللغوب والتعب والإعياء والعجز عما يريد) [٣] ("القدير" الذي له مطلق القدرة وكمالها وتمامها) [٤] (الذي ليس كمثله شيء في قدرته) [٥] فهو (كامل القدرة، بقدرته أوجد الموجودات، وبقدرته دبرها، وبقدرته سواها وأحكمها، وبقدرته يحيي ويميت، ويبعث العباد للجزاء، ويجازي المحسن بإحسانه، والمسيء بإساءته، الذي إذا أراد شيئًا قال له "كن فيكون"، وبقدرته يقلب القلوب، ويصرفها على ما يشاء ويريد). [٦] فلكمال قدرته يهدى من يشاء ويضل من يشاء، ويجعل المؤمن مؤمنًا والكافر كافرًا، والبر برًا والفاجر فاجرًا، وهو الذى جعل إبراهيم وآله أئمة يدعون إليه ويهدون بأمره، وجعل فرعون وقومه أئمة يدعون إلى النار. ولكمال قدرته لا يحيط أحد بشيء من علمه إلا بما شاء سبحانه أن يعلمه إياه. ولكمال قدرته خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام وما مسه من لغوب ولا

---

(١)انظر: شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ابن القيم، ١/٤١٦.
(٢)التبيان في أيمان القرآن، ابن القيم، ١٥١-١٥٢.
(٣)أحكام أهل الذمة، ابن القيم، ١/ ٤١٤.
(٤)معارج القبول بشرح سلم الوصول، الحكمي، ١/ ١٣٨.
(٥)الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، ابن القيم، ٤/ ١٣٣٨.
(٦)تفسير السعدي، ٩٤٧.

يعجزه أحد من خلقه، ولا يفوته، بل هو في قبضته أين كان)، [١] فقدرته شاملة لا يخرج عنها مثقال ذرة كما أنه لا يعزب عن علمه مثقال ذرة[٢].

وإذا تقرر ما سبق فقد أخطأ كل الخطأ:

- **الشيعة الذين ضلوا في صفة الإرادة على اختلاف أقوالهم بين التأويل والنفي والحمل على المجاز؛ والحق:** أن الإرادة صفة حقيقة قائمة بالرب ليست هي إرادة محدثة لا في محل، ولا هي: فعل المفعول والأمر بالمأمورات، ولا هي العلم، ولا هي الفعل المخلوق، ولا هي الابتهاج، بل هي إرادة حقيقة نافذة لا تحتاج إلى معاون ولا يعارضها مانع، وهي إرادة تميز بين مراد ومراد بمقتضى العلم والحكمة. [٣]
- **الشيعة الذين زعموا أن الله قادر بنفسه، وأن قدرته عين ذاته، وهذا قول بعينية صفة القدرة، فهي –على زعمهم–ليس صفة ذاتية لله ثابتة له؛** وقولهم بذلك ورثوه من النفاة المعطلة من الجهمية والمعتزلة: الذين يصفون الله بما لم يقم به؛ ويدعون أن الصفات إضافات لا صفات؛ ويقولون: هو قدير ويقدر والقدرة لا تقوم به، رحيم ويرحم والرحمة لا تقوم به، وهذا الأصل الباطل الذي أصله نفاة الصفات الجهمية المحضة من المعتزلة وغيرهم قد فارقهم به جميع المثبتة للصفات: من السلف والأئمة[٤]. فالله تعالى قادر بقدرته، والقدرة صفة ذاتية حقيقية ثابتة له تعالى على ما يليق بجلاله، يقول شيخ الإسلام : (أهل الإثبات مع أئمة السنة والجماعة ..يقولون: إن الله حي بحياة عالم بعلم، قادر بقدرة).[٥]ويقول: (أئمة العلم والدين من أهل السنة والجماعة .. وعلماء أهل الحديث .. كلهم متفقون على أن الله تعالى حي عالم بعلم قادر بقدرة). [٦]

---

(١)طريق الهجرتين وباب السعادتين، ابن القيم، ١/٢٧١.

(٢)انظر: معارج القبول بشرح سلم الوصول، الحكمي، ١/ ١٣٩.

(٣)انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٦/١٣٠.

(٤)انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٧/ ١٤٨.

(٥)شرح العقيدة الأصفهانية، ابن تيمية، ٥٢٠.

(٦)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١١/ ٤٨٥.

- **الشيعة الذين زعموا أن القدرة تعني عدم العجز، و القدير والقادر يعني نفي العجر عن الرب، وأنه ليس بعاجز**، وهم في ذلك عالة على النفاة المعطلة؛ لأنهم يرجعون صفات الحق إلى أمور عدمية، ويجعلون القدير والقادر من أسماء السلوب، وهذا خطأ فادح لأن السلب والعدم ليس فيه مدح أصلاً ولا تعظيم، (وما ليس فيه مدح فإن الله لا يوصف به سبحانه وتعالى بل له الأسماء الحسنى والمثل الأعلى) [١]ف(الله سبحانه لا يوصف بصفة سلب إن لم تتضمن معنى ثبوتيًا، وأما الصفة السلبية التي لا تتضمن ثبوتًا فلا يوصف بها إلا المعدوم) [٢]، ومن (زعم أن صفاته ليست إلا عدمية محضة وأنه لا يوصف بأمر وجودي فهذا لم يثبت له صفة كمال أصلاً) [٣].

والحق: أن-اسم القدير والقادر متضمن لكمال القدرة السالمة من كل ما يضاده، وعليه فالقدرة والقدير والقادر إنما هي وصف لأمر وجودي يقتضي كمال القدرة وعظمة القدر؛ بخلاف السلب المحض، وإذا تقرر أن القدرة من الصفات الثبوتية فلا يصح أن يُقال في معناه عدم العجز أو نفي العجز؛ (لأن النفي عدم، والعدم ليس بشيء، فضلاً عن أن يكون كمالاً، ولأن النفي قد يكون لعدم قابلية المحل له، فلا يكون كمالاً كما لو قلت: الجدار لا يظلم) [٤] الجدار لا يقدر!

- **الشيعة الذين اتخذوا من إثبات عموم قدرة الله ذريعة لإثبات عقائدهم المبتدعة في الإمامة وحياة المهدي –ووجوده وطول عمره– والرجعة والبداء والولاية التكوينية!**

ذلك:

- أن البداء والولاية التكوينية ليس بشيء أصلاً! فهي من الممتنع لذاته فلا يتعلق به قدرة ولا حكمة!
- (أن قدرته سبحانه على الشيء لا تنفي حكمته المانعة من وجوده؛ فإنه تعالى يقدر على مقدورات تُمنع بحكمته؛ كقدرته على قيامه الساعة الآن، وقدرته على إرسال الرسل بعد النبي ﷺ

---

(١)بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ابن تيمية، ٣/ ٥٦٤.

(٢)بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ابن تيمية، ٣/ ٥٦٤.

(٣)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٤٦/١٧.

(٤)مجموع فتاوى ورسائل العثيمين، محمد العثيمين، ٢٨٥/٣.

وقدرته على إبقائهم بين ظهور الأمة إلى يوم القيامة، وقدرته على إماتة إبليس وجنوده واراحة العالم منهم. **وقد ذكر سبحانه في القرآن قدرته على ما لا يفعله لحكمته في غير موضع؛** كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ الأنعام:٦٥، وقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّاهُ فِي الْأَرْضِ ۖ وَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابٍ بِهِ لَقَادِرُونَ ﴿١٨﴾﴾ المؤمنون:١٨، وقوله:﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ ﴿٣﴾ بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ ﴿٤﴾﴾ القيامة:٣-٤ أي: نجعلها كخف البعير صفحة واحدة، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي﴾ السجدة:١٣، وقوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ﴾ يونس:٩٩، وقوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ هود:١١٨؛ فهذه وغيرها مقدورات له سبحانه، وإنما امتنعت لكمال حكمته، فهي التي اقتضت عدم وقوعها، فلا يلزم من كون الشيء مقدورًا أن يكون حسنًا موافقًا للحكمة، وعلى هذا فقدرته تبارك وتعالى على ما ذكرتم لا تقتضي حسنه وموافقته لحكمته). [١]

- **الشيعة الذين ادعوا أن الله لا يقدر إلا على المنفصل (المخلوق) ولا يقدر على فعل يقوم به!!**، فنفوا أن تقوم به سبحانه أمور تتعلق بقدرته ومشيئته و امتنع عندهم أن يقوم به فعل اختياري يحصل بقدرته ومشيئته؛ لا لازم ولا متعد؛ لا نزول ولا مجيء ولا استواء ولا إتيان ولا خلق ولا إحياء ولا إماتة ولا غير ذلك؛[٢] فهؤلاء لا يجعلونه قادرا على هذه الأفعال فلا يكون على شيء قدير – على قولهم –! وهذا لازم لا محيد لهم عنه إذ من المعلوم أن قدرة القادر على فعله المتصل به القائم به أولى من قدرته على أمور مباينة له؛ فإذا قالوا لا يقدر على فعل متصل به لزم أن لا يقدر على المنفصل؛ فلزم على قولهم أن لا يقدر على شيء ولا أن يفعل شيئا فلزم أن لا يكون خالقا لشيء. [٣] **هذا أولاً! أما ثانيًا:** فإن

---

(١) مفتاح دار السعادة، ابن القيم، ١٠٧٠/٢، وانظر: شرح الأصبهانية، ابن تيمية، ٤٢٢.

(٢) الاستواء والنزول والمجيء والاتيان؛ أفعال ثابتة للرب–على ما يليق بجلاله– وهي أفعال لازمة لا تتعدى إلى مفعول بل هي قائمة بالفاعل؛ أما الخلق والرزق والإحياء والإماتة فهي أفعال متعدية!

(٣) انظر: جامع الرسائل، ابن تيمية، ٣٦/٢، ٤٣.

إثبات كونه قادرًا على الفعل بنفسه صفه كمال، كما أن قدرته على المفعول المنفصل صفة كمال، فإنا إذا عرضنا على صريح العقل من يقدر على الفعل القائم به والمنفصل عنه ومن لا يقدر على أحدهما علم أن الأول أكمل! [1] فبطل بذلك نفيهم وتلبيسهم!

- **الشيعة الذين زعموا أن الله لا يقدر على هداية العبد ولا يقدر على إضلاله!** والحق ما دلت عليه النصوص الشرعية من إثبات عموم قدرة الله ومشيئته، وأنه سبحانه (على كل شيء قدير. فيقدر أن يهدي العباد ويقلب قلوبهم، وأنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، فلا يكون في ملكه ما لا يريد ولا يعجز عن إنقاذ مراده وأنه خالق كل شيء من الأعيان والصفات والحركات) [2] ، بل البشر ليس في قدرتهم أن يجعلوا الهدى ولا الضلالة في قلب أحد، بل ذلك لا يَقدِرُ عليه إلاّ الله.

يقول ابن تيمية: (الرسول.. ليس في قدرته أن يجعل الهدى ولا الضلالة في قلب أحد، بل ذلك لا يَقدِرُ عليه إلاّ الله، قال تعالى: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾ القصص: ٥٦، وقال تعالى: ﴿ إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَىٰهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِي مَن يُضِلُّ ﴾ النحل: ٣٧، أي: من يضله الله لا يهدَى، كما قال: ﴿ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا ﴿١٧﴾ ﴾ الكهف: ١٧، وقال: ﴿ ۞ لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَآءُ ﴾ البقرة: ٢٧٢، ولهذا أمر الله عبادَه أن يقولوا: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ ﴾ الفاتحة: ٦ ، وهذه الهداية المطلوبة من الله، لا يَقدِرُ عليها إلاّ الله). [3]

ويقول: (وأما حصول الهدى في القلب فهذا لا يقدر عليه إلا الله، باتفاق المسلمين). [4]

ويقول: (أهل السنة ..يقولون: إن الاهتداء الذي في القلب لا يقدر عليه إلا الله، ولكن العبد يقدر على أسبابه وهو المطلوب منه بقوله تعالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ ﴾

---

(١) انظر: درء التعارض، ابن تيمية، ٢/٢٢٠.

(٢)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٣/ ٣٧٤.

(٣)جامع المسائل، ابن تيمية، ٢/ ٧٥.

(٤)الاستغاثة في الرد على البكري، ابن تيمية، ٢١٤.

الفاتحة: ٦، وهو المنفي عن الرسول بقوله: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾ القصص: ٥٦، وقوله: ﴿ إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَىٰهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ ﴾ النحل: ٣٧، وقوله: ﴿ لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ﴾ البقرة: ٢٧٢) [١].

ويقول ابن القيم : (قد اتفقت رسل الله من أولهم إلى آخرهم وكتبه المنزلة عليهم على أنه سبحانه يضل من يشاء ويهدي من يشاء، وأنه من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأن الهدى والإضلال بيده لا بيد العبد، وأن العبد هو الضال أو المهتدي، فالهداية والإضلال فعله سبحانه وقدره، والاهتداء والضلال فعل العبد وكسبه). [٢]

وعليه:

- فحقيقة مذهب هؤلاء الإمامية وشيوخهم القدرية أنه ليس على كل شيء قديرًا إذ لا يقدر أن يهدي ضالاً، ولا يضل مهتديًا، ولا يجعل أحدًا مسلمًا مصليًا ولا صائمًا ولا حاجًا ولا معتمرًا، ولا يحتاج أحد من الخلق إلى أن يهديه الله، بل الله قد هداهم هدى البيان، وأما الاهتداء، فهذا يهتدي بنفسه لا بمعونة الله له، وهذا يهتدي بنفسه لا بمعونة الله له. [٣]

يقول شيخ الإسلام: (هؤلاء المعتزلة ومن وافقهم من الشيعة يوجبون على الله سبحانه أن يفعل بكل عبد ما هو الأصلح له في دينه .. ومذهبهم أنه لا يقدر أن يفعل مع مخلوق من المصلحة الدينية غير ما فعل ولا يقدر أن يهدي ضالاً ولا يضل مهتديًا) [٤].

ويقول: الإمامية (لا يثبتون لله مشيئة عامة، ولا قدرة تامة، ولا خلقًا متناولاً لكل حادث، وهذا القول أخذوه عن المعتزلة هم أئمتهم فيه). [٥]

وقد عد رحمه الله قولهم من التكذيب بالقدر فقال: (أصول الدين عند الإمامية أربعة: التوحيد، والعدل، والنبوة، والإمامة، ..وهم ..يدخلون في العدل التكذيب بالقدر، وأن الله لا يقدر أن يهدي

---

(١)الاستغاثة في الرد على البكري، ابن تيمية، ٢١٤-٢١٥.

(٢)شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ابن القيم، ٢٢٩/١.

(٣)انظر: منهاج السنة، ابن تيمية، ١٢٩/١.

(٤)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ٩٢.

(٥)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ١/ ١٣٠.

من يشاء، ولا يقدر أن يضل من يشاء، وأنه قد يشاء ما لا يكون، ويكون ما لا يشاء، وغير ذلك، فلا يقولون: إنه خالق كل شيء، ولا إنه على كل شيء قدير، ولا إنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن) [1].

- أن نفي الإمامية لقدرة الرب على الهداية يتناقض مع قولهم: أن الله قادر على نصب إمام معصوم بيان ذلك: أنهم قالوا إن الله قادر على نصب إمام معصوم " فيقال لهم: أتريدون به معصومًا يفعل الطاعات باختياره والمعاصي باختياره، والله تعالى لم يهده ولم يخلق اختياره كما هو قولكم ؟ أم تريدون به أنه معصوم يفعل الطاعات بغير اختيار يخلقه الله فيه؟

فإن قلتم بالأول، كان باطلاً على أصلكم، فإن الله عندهم لا يقدر على الهداية ولا يقدر على خلق مؤمن معصوم بهذا التفسير، كما لا يقدر على خلق مؤمن وكافر عندكم بهذا التفسير. فإن الله عندكم لا يقدر على هداية الحي المختار، ولا يخلق إرادته المختصة بالطاعة دون المعصية.

وإن قلتم بهذا الثاني، لم يكن لهذا المعصوم ثواب على فعل الطاعة ولا على ترك المعصية. وحينئذ فسائر الناس يثابون على طاعتهم وترك معاصيهم أفضل منه، فكيف يكون الإمام المعصوم الذي لا ثواب له أفضل من أهل الثواب؟

فتبين انتقاض مذهب الإمامية حيث جمعوا بين متناقضين: بين إيجاب خلق معصوم على الله، وبين قولهم: إن الله لا يقدر على هداية العباد ولا على جعل أحد معصومًا باختياره، بحيث يثاب على فعله للطاعات وتركه للمعاصي!.[2]

– من زعم من الشيعة أن الفاعل المختار تعالى يفعل على وجه الجواز لا على وجه الوجوب، وأنه يرجح أحد مقدوريه على الآخر بلا مرجح، وأنه تعالى إن شاء الفعل مشيئة جازمة، وهو قادر عليه قدرة تامة يبقى الفعل ممكنًا؛ و أن المرجح إذا كان موجبًا للأثر – لزم أن يكون الله تعالى موجبًا لا مختارًا وقولهم فاسد من وجوه:

الأول: أنه مع استواء الأسباب الموجبة من كل وجه يمتنع الرجحان، يقول شيخ الإسلام: (القادر يمتنع أن يرجح أحد مقدوريه إلا بمرجح وذلك أنه إذا كان الفعل والترك نسبتهما إلى القادر سواء كان

---

(١)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ١/ ٩٩- ١٠٠.

(٢)انظر: منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٦/ ٤٦٩.

ترجيح أحدهما على الآخر ترجيحًا لأحد المتماثلين على الآخر بلا مرجح، وهذا ممتنع في بدائه العقول) [1].

الثاني: أن قولهم يقتضي (أن لا يكون في الوجود قادر مختار إلا من يرجح أحد المتساويين على الآخر بلا مرجح، وأما من رجح أحد الجائزين بمرجح فلا يكون مختارًا، وهذا من أبطل الباطل، بل القادر المختار لا يرجح أحد مقدريه على الآخر إلا بمرجح، وهو معلوم بالضرورة). [2]

الثالث: أن القادر لا يرجح أحد مقدوريه إلا بمرجح، والقادر إذا كان له إرادة تامة لزم وجود مقدوره فهو يوجب بقدرته ومشيئته ما يريده، وكل ما شاءه الرب فواجب كونه وما لم يشأ فيمتنع كونه وهو وجوب لوجود مشيئته وامتناع لعدم مشيئته. [3] يقول شيخ الإسلام: (القدرية من المعتزلة وغيرهم .. تزعم أن القادر يمكنه ترجيح الفعل على الترك بدون ما يستلزم ذلك، وادعوا أنه إن لم يكن القادر كذلك لزم أن يكون موجبًا بالذات لا قادرًا قالوا: والقادر المختار هو الذي إن شاء فعل، وإن شاء ترك، فمتى قيل: إنه لا يفعل إلا مع لزوم أن يفعل لم يكن مختارًا بل مجبورًا. فقال لهم الجمهور من أهل الملة وغيرهم: بل هذا خطأ، فإن القادر هو الذي إن شاء فعل، وإن شاء ترك ليس هو الذي إن شاء الفعل مشيئة جازمة، وهو قادر عليه قدرة تامة يبقى الفعل ممكنًا جائزًا لا لازمًا واجبًا ولا ممتنعًا محالاً.

بل نحن نعلم أن القادر المختار إذا أراد الفعل إرادة جازمة، وهو قادر عليه قدرة تامة لزم وجود الفعل، وصار واجبًا بغيره لا بنفسه، كما قال المسلمون: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وما شاء سبحانه، فهو قادر عليه، فإذا شاء شيئًا حصل مرادًا له، وهو مقدور عليه، فيلزم وجوده، وما لم يشأ لم يكن، فإنه ما لم يرده وإن كان قادرًا عليه لم يحصل المقتضى التام لوجوده، فلا يجوز وجوده. قالوا: ومع القدرة التامة والإرادة الجازمة يمتنع عدم الفعل، ولا يتصور عدم الفعل إلا لعدم كمال القدرة أو لعدم كمال الإرادة، وهذا أمر يجده الإنسان من نفسه، وهو معروف بالأدلة اليقينية، فإن فعل المختار لا يتوقف إلا على قدرته وإرادته، فإنه قد يكون قادرًا، ولا يريد الفعل، فلا يفعله، وقد يكون مريدًا للفعل لكنه عاجز عنه، فلا يفعله، أما مع كمال قدرته وإرادته فلا يتوقف الفعل على

---

(١)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ٢٦٨.

(٢)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٢/٩٥٥.

(٣) انظر: الصفدية، ابن تيمية، ٢/٣٣٠.

شيء غير ذلك، والقدرة التامة والإرادة الجازمة هي المرجح التام للفعل الممكن، فمع وجودهما يجب وجود ذلك الفعل. والرب تعالى قادر مختار يفعل بمشيئته لا مكره له، وليس هو موجبًا بذاته بمعنى أنه علة أزلية مستلزمة للفعل، ولا بمعنى أنه يوجب بذات لا مشيئة لها، ولا قدرة، بل هو يوجب بمشيئته، وقدرته ما شاء وجوده، وهذا هو القادر المختار، فهو قادر مختار يوجب بمشيئته ما شاء وجوده). (١)

الرابع: أن (لفظ الموجب بالذات فيه إجمال، فإن أريد به أنه يوجب ما يحدثه بمشيئته، وقدرته، فلا منافاة بين كونه فاعلاً بالقدرة والاختيار، وبين كونه موجبًا بالذات بهذا التفسير، وإن أريد بالموجب بالذات أنه يوجب شيئًا من الأشياء بذات مجردة عن القدرة والاختيار، فهذا باطل ممتنع، وإن أريد أنه علة تامة أزلية تستلزم معلولها الأزلي بحيث يكون من العالم ما هو قديم بقدمه لازم لذاته أزلاً وأبدًا – الفلك، أو غيره – فهذا أيضًا باطل.

فالموجب بالذات إذا فسر بما يقتضي قدم شيء من العالم مع الله، أو فسر بما يقتضي سلب صفات الكمال عن الله، فهو باطل، وإن فسر بما يقتضي أنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فهو حق، فإن ما شاء وجوده فقد وجب وجوده بقدرته ومشيئته). (٢)

– **من زعم من الشيعة أن الله لا يقدر على فعل العبد؛**(٣) وهؤلاء يدعون (أنهم ينفردون بالقدرة على أعمالهم دون ربهم، ..[ف]أثبتوا لأنفسهم غنى عن الله ووصفوا أنفسهم بالقدرة

---

(١) منهاج السنة، ابن تيمية، ١/١٦٢-١٦٤.

(٢) منهاج السنة، ابن تيمية، ١/١٦٣-١٦٤.

(**٣**) **تنويه**: الشيعة القدرية، وإن اختلفوا في مسألة قدرة الرب على فعل العبد على قولين؛ (أحدهما: نفي قدرته تعالى على فعل العبد، والآخر: إثبات قدرته تعالى على فعل العبد) إلا أتباع كلا القولين يدعون أن فعل العبد غير مراد للرب وغير مخلوق له وأن العبد هو الخالق لفعله المحدث له بدون مشيئة الله وخلقه!؛ فاختلفوا في المقال واتحدوا في المآل؛ فكان إثبات طائفة منهم لقدرة الرب على فعل العبد مصانعة صانعوا بها أهل السنة لنفيهم خلق الله لها –إلا من شذ–؛ هذا وليس معنى قدرة الله عليها عندهم أنه قادر على فعلها هذا عندهم عين المحال!!!

يقول ابن القيم في معرض حكايته لأقوال القدرية: القول بأن(العباد موجدون لأفعالهم مخترعون لها بقدرهم وإرادتهم **والرب لا يوصف بالقدرة على مقدور العبد ولا تدخل أفعالهم تحت قدرته كما لا يوصف العباد بمقدور الرب ولا تدخل أفعاله تحت قدرهم وهذا قول جمهور القدرية** وكلهم متفقون على أن الله سبحانه غير فاعل لأفعال العباد **واختلفوا هل يوصف بأنه مخترعها ومحدثها وأنه قادر عليها وخالق لها!؟ فجمهورهم: نفوا ذلك، ومن يقرب منهم إلى السنة أثبت كونها مقدورة لله وأن الله سبحانه قادر على أعيانها وأن العباد أحدثوها بإقدار الله لهم على إحداثها وليس معنى قدرة**
=

على ما لم يصفوا الله بالقدرة عليه) [١] (فمذهب هؤلاء الإمامية وشيوخهم القدرية أنه ليس على كل شيء قديرا، وأن العباد يقدرون على ما لا يقدر عليه)، [٢] (فإذا قالوا: إنه قادر على كل المقدورات لم يريدوا بذلك ما يريده أهل الإثبات، وإنما يريدون بذلك أنه قادر على كل ما هو مقدور له، وأما نفس أفعال العباد – من الملائكة والجن والإنس – فإن الله لا يقدر عليها عند القدرية)، [٣] وهذا مما صاح به عليهم أهل التوحيد من أقطار الأرض ورموهم به عن قوس واحدة إذ (حقيقة هذا القول أن العبد يقدر على مالا يقدر عليه الرب وحكاية هذا الرأي الباطل كافية في فساده). [٤]

وقد عد العلماء أرباب هذه المقالة من المنكرين للقدر، يقول ابن القيم: (المنكرون للقدر فرقتين: فرقة كذبت بالعلم السابق ونفته، وهم غلاتهم الذين كفرهم السلف والأئمة وتبرأ منهم الصحابة. وفرقة جحدت كمال القدرة وأنكرت أن تكون أفعال العباد مقدورة لله تعالى وصرحت بأن الله لا يقدر عليها،)[٥] (فنفت قدرته على شطر العالم وهو أشرف ما فيه من أفعال الملائكة والجن والإنس وطاعاتهم، بل عندهم هذه كلها لا تدخل تحت مقدوره تعالى، ولا يوصف بالقدرة عليها، ولا هي داخلة تحت مشيئته ولا ملكه، وليس في مقدوره عندهم أن يجعل المؤمن مؤمنًا والمصلى مصليًا والموفق موفقًا، بل هو الذى جعل نفسه كذلك. وعندهم أن أفعال العباد من الملائكة والجن والإنس كانت بغير مشيئته واختياره فتعالى الله عن قولهم) [٦] (فأنكر هؤلاء كمال قدرة الرب وأنكرت الأخرى كمال علمه).[٧]

=

الله عليها عندهم أنه قادر على فعلها هذا عندهم عين المحال بل قدرته عليها إقدارهم على إحداثها فإنما أحدثوها بقدرته وإقداره وتمكينه وهؤلاء أقرب القدرية إلى السنة) شفاء العليل، ابن القيم، ١٩٨/١-١٩٩.

(١)الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، ٦/ ٦٥٤.

(٢)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٢/ ٢٩٢.

(٣)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٢/ ٢٩١.

(٤)شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ابن القيم، ٤٢٧/١.

(٥)طريق الهجرتين وباب السعادتين، ابن القيم، ١٩٧/١.

(٦)طريق الهجرتين وباب السعادتين، ابن القيم، ٢٣٦/١.

(٧)طريق الهجرتين وباب السعادتين ابن القيم، ١٩٧/١.

هذا...

وخلاصة القول:

أن من لم يقل بقول السلف–في مسألة القدرة والإرادة– فإنه:

- **في الحقيقة لا يثبت لله إرادة ولا قدرة ولا يثبته قادرًا ولا مريدًا فالإمامية أتباع المعتزلة والقدرية حقيقة قولهم: إنه ليس مريدًا وليس قادرًا وليس له الملك، فإن الملك إما أن يكون هو القدرة؛ أو المقدور؛ أو كلاهما وعلى كل تقدير فلا بد من القدرة؛ فمن لم يثبت له القدرة حقيقة لم يثبت له ملكًا؛ كما لا يثبتون له حمدًا.** (١)
- **لم يقدر الله حق قدره ولم يوفِ جملة إن الله على كل شيء قدير حقها:**

يقول ابن القيم رحمه الله تعليقًا على قول ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ فاطر: ٢٨، قال: الذين يقولون: إن الله على كل شيء قدير"(٢): (وهذا من فقه ابن عباس، وعلمه بالتأويل، ومعرفته بحقائق الأسماء والصفات، **فإن أكثر أهل الكلام لا يوفون هذه الجملة حقها، وإن كانوا يقرون بها،** فمنكروا القدر، وخلق أفعال العباد لا يقرون بها على وجهها، ومنكرو أفعال الرب تعالى القائمة به، لا يقرون بها على وجهها، بل يصرحون أنه لا يقدر على فعل يقوم به.

ومن لا يقر بأن الله سبحانه كل يوم هو في شأن، يفعل ما يشاء، لا يقر بأن الله على كل شيء قدير، ومن لا يقر بأن قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن يقلبها كيف يشاء، وأنه سبحانه مقلب القلوب حقيقة، وأنه إن شاء يقيم القلب أقامه، وإن شاء أن يزيغه أزاغه، لا يقر بأن الله على كل شيء قدير.

ومن لا يقر بأنه استوى على عرشه بعد أن خلق السماوات والأرض، وأنه ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا يقول: من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له، وأنه نزل إلى الشجرة فكلم موسى كلمه

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٨/٣٠.

(٢)أخرجه الطبري ١٩/٣٦٤، ط. دار هجر، وابن أبي حاتم في تفسيره، برقم(١٧٩٧٧)،١٠/٣١٨٠)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة، برقم(٩٤٥)،٣/٥٩٦، وعزاه السيوطي إلى ابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، الدر المنثور، السيوطي، ٧/٢٠.

منها، وأنه ينزل إلى الأرض قبل يوم القيامة حين تخلو من سكانها، وأنه يجيء يوم القيامة فيفصل بين عباده، وأنه يتجلى لهم يضحك، وأنه يريهم نفسه المقدسة، وأنه يضع رجله على النار فيضيق بها أهلها، وينزوي بعضها إلى بعض، إلى غير ذلك من شؤونه وأفعاله، التي من لم يقر بها، لم يقر بأنه على كل شيء قدير. فيا لها كلمة من حبر الأمة، وترجمان القرآن!)[1].

ويقول ﷺ تعليقًا على قوله تعالى: ﴿ وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾ ﴾ الزمر: ٦٧،(وكذلك...ما قدره حق قدره من نفى حقائق أسمائه الحسنى وصفاته العلى، **فنفى** سمعه وبصره، **وإرادته واختياره**، وعلوه فوق خلقه، وكلامه وتكليمه لمن شاء من خلقه بما يريد، أو **نفى عموم قدرته وتعلقها بأفعال عباده من طاعتهم ومعاصيهم، فأخرجها عن قدرته ومشيئته وخلقه، وجعلهم يخلقون لأنفسهم ما يشاءون بدون مشيئة الرب؛ فيكون في ملكه مالا يشاء، ويشاء مالا يكون! تعالى الله عن قول أشباه المجوس علوًا كبيرًا**....

وما قد الله حق قدره من نفى ... حقيقة فعله ولم يجعل له فعلاً اختياريًا يقوم به، بل أفعاله مفعولات منفصلة عنه، فنفى حقيقة مجيئه وإتيانه، واستوائه على عرشه، وتكليمه موسى من جانب الطور، ومجيئه يوم القيامة لفصل القضاء بين عباده بنفسه، إلى غير ذلك من أفعاله وأوصاف كماله التي نفوها وزعموا أنهم بنفيها قد قدروه حق قدره...

وكذلك لم يقدره حق قدره من قال: إنه رفع أعداء رسول الله ﷺ وأهل بيته وأعلى ذكرهم، وجعل فيهم الملك والخلافة والعز، ووضع أولياء رسول الله ﷺ وأهل بيته وأهانهم وأذلهم وضرب عليهم الذل أينما ثقفوا، وهذا يتضمن غاية القدح في جناب الرب تعالى عن قول الرافضة علوا كبيرًا)[2].

وقد اتضح بجلاء أن الشيعة مع إثباتهم لقدرة الله على كل الممكنات، إلا أن مرادهم من ذلك فيه مخالفة لمراد السلف، من وجهين: الأول: أنهم قصَّروا في إثباتهم قدرة الله على كل الممكنات، الثاني:

---

(١) شفاء العليل، ابن القيم، ١/١٣٠-١٣١.

(٢) الداء والدواء، ابن القيم، ٣٢١-٣٢٥.

أنهم بنوا على إثباتهم قدرة الله على كل الممكنات عقائد باطلة، وهي: وجود المهدي وبقاءه وطول عمره، الرجعة، والعصمة والبداء والولاية التكوينية!

الوجه الثالث: في نقد موقف متكلمة الشيعة من مسألة إرادة الله لأفعال العباد:

سبق البيان بأن الشيعة يدعون أن أفعال العباد لا تقع تحت إرادته سبحانه وتعالى ومشيئته، فليس له فيها إلا الأمر والنهي!! ومن هنا:

- صرحوا بأن إطلاق وصف الله بإرادة أفعال العباد إنما هو من قبيل المجاز.
- جعلوا الإرادة نوعًا واحدًا هي الأمر الشرعي، وساووا بينها وبين المحبة والرضا.
- ادعو أن إرادة الله ومشيئته للطاعات هي الأمر بها والرضا عنها، وإرادته ومشيئته في المعاصي هي النهي عنها والسخط عليها، فالرب-على زعمهم- لا يريد وقوع المعاصي -في الكون- ولذا نهى عنها وسخط على فاعلها.

وسيكون الرد عليهم من ثلاث جوانب:

الجانب الأول: في بيان عموم مشيئة الله وإرادته الكونية لأفعال العباد خيرها وشرها:

الحق أن مشيئة الله وإرادته الكونية عامة لجميع ما يكون في الكون، ومن ذلك أفعال العباد خيرها وشرها، رشدها وغيها، فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن!

يقول شيخ الإسلام﵀:(وأما أهل السنة والحديث من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين وعلماء أهل السنة والحديث ﵃ فآمنوا بالكتاب كله، ولم يحرفوا شيئًا من النصوص، وقالوا: نحن نقول: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، ونقول: إن الله خالق كل شيء وربه ومليكه، فكل ما سوى الله مخلوق له حادث بمشيئته وقدرته، ولا يكون في ملكه ما لا يشاؤه ويخلقه)[1].

ويقول ابن القيم﵀: (حزب الله ورسوله وأنصار سنته...يثبتون قدرة الله على جميع الموجودات من الأعيان والأفعال، ومشيئته العامة، وينزهونه أن يكون في ملكه ما لا يقدر عليه، ولا هو واقع تحت مشيئته، ويثبتون القدر السابق، **وأن** العباد يعملون على ما قدره الله وقضاه وفرغ منه، وأنه لا يشاؤون إلا أن يشاء الله لهم، ولا يفعلون إلا من بعد مشيئته، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن..والقدر

(١) منهاج السنة، ابن تيمية، ٣١١/٥.

عندهم قدرة الله تعالى وعلمه ومشيئته وخلقه، فلا تتحرك ذرة فما فوقها إلا بمشيئته وعلمه وقدرته).[1]

ويقول أبو عثمان الصابوني[2]رحمه الله:(مذهب أهل السنة والجماعة أن الله ﷻ مريد لجميع أعمال العباد، خيرها وشرها، لم يُؤمن أحد إلا بمشيئته، ولم يكفر أحد إلا بمشيئته، ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعًا، ولو شاء أن لا يُعصى ما خلق إبليس، فكفر الكافرين، وإيمان المؤمنين بقضائه سبحانه وتعالى، وقدره، وإرادته، ومشيئته، أراد كل ذلك، وشاءه وقضاه)[3].

وقد خالف في ذلك الشيعة متأثرين بمن سلفهم من القدرية المعتزلة؛ فجوزوا حدوث حوادث كثيرة بدون مشيئته وخلقه إذ أخرجوا طاعات ملائكته وأنبيائه ورسله وعباده المؤمنين –وهي أشرف ما في العالم– عن ربوبيته وتكوينه ومشيئته، بل جعلوهم هم الخالقين لها، ولا تعلق لها بمشيئته، ولا تدخل تحت قدرته.

فعندهم أنه–سبحانه– لا يقدر أن يهدي ضالاً، ولا يضل مهتدياً، ولا يقدر أن يجعل المسلم مسلماً، والمصلي مصلياً، والكافر كافراً، ولا يشاء ذلك ولا يريده! والكتاب والسنة على خلاف قولهم وزعمهم.

وفيما يلي إيراد الأدلة على عموم إرادته ومشيئته سبحانه لما يكون في الكون حتى أفعال عباده

---

(١)شفاء العليل، ابن القيم، ١/٢٠٠-٢٠١.

(٢)أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد بن إسماعيل الصابوني النَّيْسابُورِيّ، واعظ، مفسّر، محدِّث، شهدت له أعيان الرجال بالكمال في الحفظ، والتفسير، وغيرهما، كان كثير السماع والتصنيف، وممن رُزق العِزَّ، والجاه في الدين والدنيا، عديم النظير، وسيف السنة، ودافع أهل البدعة، يُضرَب به المثل في كثرة العبادة والعلم والذكاء والزهد والحفظ، ولد سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة، ومات سنة تسع وأربعين وأربعمائة، قال عنه الذهبي: ولقد كان من أئمة الأثر، له مصنف في السنة واعتقاد السلف، ما رآه منصف إلا واعترف له، من مصنفاته: عقيدة السلف، الفصول في الأصول. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي،١٨/٤٠-٤٤، ط. مؤسسة الرسالة، الأعلام للزركلي١/٣١٧.

(٣) عقيدة السلف أصحاب الحديث، الصابوني، ٨١.

أدلة ثبوت عموم مشيئة الرب وإرادته لما يقع في الكون حتى أفعال عباده:

أ- الأدلة من الكتاب والسنة:

دلت الآيات والأحاديث على عموم مشيئة الرب وإرادته لكل ما يقع في الكون -حتى فسق العاصين، وكفر الكافرين، وإيمان المؤمنين وأنه لا معارض لمشيئته تعالى ولا معقب لحكمه، وأن المخلوق لا تصرف له في نفسه فضلاً عن غيره، بل ولا مشيئة له ولا إرادة إلا بمشيئة الله تعالى.

والآيات والأحاديث الدالة على ذلك كثيرة وشهيرة يطول استقصاؤها فالقرآن الكريم، والسنة المطهرة مملوءتان بتقرير ذلك.

يقول الشيخ حافظ الحكمي﵀: (لا يكون في الكون غير ما يريد، والمراد بالإرادة هنا الإرادة القدرية الكونية التي لا بد لكل شيء منها ولا محيص ولا محيد لأحد عنها، وهي مشيئة الله الشاملة وقدرته النافذة، فما شاء الله تعالى كان وما لم يشأ لم يكن فهو سبحانه الفعال لما يريد، ولا نفوذ لإرادة أحد إلا أن يريد، وما من حركة ولا سكون في السماوات ولا في الأرض إلا بإرادته ومشيئته ولو شاء عدم وقوعها لم تقع، **وورود ذلك في نصوص الكتاب والسنة معلوم)** [1]**وفيما يلي ذكر بعض الأدلة الدالة على ذلك:**[2]

١-الأدلة من القرآن:

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ يس:٨٢، وقوله:﴿فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾ البروج:١٦، وقوله: ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتۡنَتَهُۥ فَلَن تَمۡلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔاۚ﴾ المائدة: ٤١، وقوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمۡ﴾ المائدة: ٤١ ، وقول نوح لقومه:﴿وَلَا يَنفَعُكُمۡ نُصۡحِيٓ إِنۡ أَرَدتُّ أَنۡ أَنصَحَ لَكُمۡ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغۡوِيَكُمۡۚ هُوَ رَبُّكُمۡ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴿٣٤﴾﴾ هود: ٣٤ ، وقوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِۚ﴾

---

(١)معارج القبول، الحكمي،٢١٣/١.

(٢)انظر: شفاء العليل، ابن القيم، ١٧١/١-١٧٥، معارج القبول، الحكمي ١٣٨/١-١٣٩، ٢١٣/١-٢٢١.

الأنعام: ١٢٥ ، وقوله: ﴿ وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ ﴾ الرعد: ١١، وقوله: ﴿ وَأَنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يُرِيدُ ﴿١٦﴾ ﴾ الحج: ١٦، وقوله: ﴿ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ المائدة: ١٧، وقوله: ﴿ قُلْ مَن ذَا ٱلَّذِى يَعْصِمُكُم مِّنَ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوٓءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً ﴾ الأحزاب: ١٧، وقوله: ﴿ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًا ﴾ الفتح: ١١، وقوله: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا فِى ٱلْءَاخِرَةِ ﴾ آل عمران: ١٧٦، وقوله: ﴿ مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ ﴾ الإسراء: ١٨، وقوله: ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿٢٥٣﴾ ﴾ البقرة: ٢٥٣، وقوله: ﴿ كَذَٰلِكَ ٱللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ ﴿٤٠﴾ ﴾ آل عمران: ٤٠، وقوله: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ﴾ الأنعام: ١١٢، وقوله: ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ ۗ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ ۚ ﴾ القصص: ٦٨، وقوله: ﴿ لِّلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ﴿٤٩﴾ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَٰثًا ۖ وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا ۚ ﴾ الشورى: ٤٩ - ٥٠، وقوله: ﴿ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ﴾ الشورى: ٥٢ - ٥٣ ، وقوله: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ ﴾ آل عمران: ٦ ، وقوله: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ ﴾ يونس: ٩٩، وقوله: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ ﴾ هود: ١١٨ ، وقوله: ﴿ لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ۗ ﴾ الرعد: ٣١ ، وقوله: ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ۚ ﴾ الأنعام: ٣٥ ، وقوله: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا ﴾ السجدة: ١٣ ، وقوله: ﴿ وَلَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنْهُمْ ﴾ محمد: ٤ ، وقوله: ﴿ وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ﴾

الإسراء: ٨٦ ، وقوله: ﴿ فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخۡتِمۡ عَلَىٰ قَلۡبِكَۖ ﴾ الشورى: ٢٤، وقوله: ﴿ إِن يَشَأۡ يُذۡهِبۡكُمۡ أَيُّهَا ٱلنَّاسُ وَيَأۡتِ بِـَٔاخَرِينَۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ قَدِيرٗا ١٣٣ ﴾ النساء: ١٣٣، وقوله: ﴿ لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾ الفتح: ٢٧ ، وقوله: ﴿ إِنَّمَا يَأۡتِيكُم بِهِ ٱللَّهُ إِن شَآءَ ﴾ هود: ٣٣، وقوله عن قوم موسى: ﴿ وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهۡتَدُونَ ٧٠ ﴾ البقرة: ٧٠ ، وقوله عن إمام الحنفاء: ﴿ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشۡرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّي شَيۡـٔٗاۗ وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيۡءٍ عِلۡمًاۗ ﴾ الأنعام: ٨٠ ، وقوله عن الذبيح عليه السلام: ﴿ سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ ١٠٢ ﴾ الصافات: ١٠٢، وقوله عن شعيب عليه السلام: ﴿ وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَاۚ وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيۡءٍ عِلۡمًاۚ ﴾ الأعراف: ٨٩، وقوله عن يوسف عليه السلام: ﴿ ٱدۡخُلُواْ مِصۡرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ٩٩ ﴾ يوسف: ٩٩ ، وقوله عن موسى عليه السلام: ﴿ سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ صَابِرٗا ﴾ الكهف: ٦٩ ، وقوله لنبيه ﷺ: ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيۡءٍ إِنِّي فَاعِلٞ ذَٰلِكَ غَدًا ٢٣ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ ﴾ الكهف: ٢٣ – ٢٤ ، وقوله: ﴿ قُل لَّوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوۡتُهُۥ عَلَيۡكُمۡ وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦۖ ﴾ يونس: ١٦، **فأعادت الرسل بكمال معرفتها بالله أمورها إلى مشيئة الرب وعلمه.**

وقال تعالى: ﴿ نَّحۡنُ خَلَقۡنَٰهُمۡ وَشَدَدۡنَآ أَسۡرَهُمۡۖ وَإِذَا شِئۡنَا بَدَّلۡنَآ أَمۡثَٰلَهُمۡ تَبۡدِيلًا ٢٨ ﴾ الإنسان: ٢٨، وقوله: ﴿ وَمَا يَذۡكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ ﴾ المدثر: ٥٦، وقوله: ﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ الإنسان: ٣٠ ، فأخبر أن مشيئتهم وفعلهم موقوفان على مشيئته لهم.

يقول العلامة ابن القيم رحمه الله بعد أن ساق نحوًا من هذه الآيات: (وهذه الآيات ونحوها تتضمن الرد على طائفتي الضلال نفاة المشيئة بالكلية **ونفاة مشيئة أفعال العباد وحركاتهم وهداهم وضلالهم،** وهو سبحانه يخبر تارة أن كل ما في الكون بمشيئته، وتارة أن ما لم يشأ لم يكن، وتارة أنه لو شاء لكان خلاف الواقع وأنه لو شاء لكان خلاف القدر الذي قدره وكتبه، وأنه لو شاء ما عصي، وأنه لو شاء لجمع خلقه على الهدى وجعلهم أمة واحدة، فتضمن ذلك أن الواقع بمشيئته، وأن ما لم يقع فهو لعدم مشيئته وهذا حقيقة الربوبية وهو معنى كونه رب العالمين، وكونه القيوم القائم بتدبير أمور

عباده، فلا خلق ولا رزق ولا عطاء ولا منع ولا قبض ولا بسط ولا موت ولا حياة ولا ضلال ولا هدى ولا سعادة ولا شقاوة إلا بعد إذنه، وكل ذلك بمشيئته وتكوينه إذ لا مالك غيره ولا مدبر سواه ولا رب غيره). [1]

هذا ..

وإذا قيل: إن هذه الآيات الدالة على إرادة الرب لأفعال العباد متأولة عند القدرية ومن تبعهم من الشيعة لأنها من المتشابه عندهم.(كان الجواب من وجهين؛ أحدهما: أن هذا مقابل بتأويلات الجبرية لما احتجوا به، وبقولهم هذا متشابه)

الثاني: فساد تأويلاتهم فـ(في تأويلاتهم من تحريف الكلم عن مواضعه ومخالفة اللغة وتناقض المعاني ومخالفة إجماع سلف الأمة وأئمتها – ما يبين بعضه بطلان تحريفاتهم، ويبين أنه ليس في القرآن محكم يناقض هذا حتى يقال: إن هذا متشابه وذلك محكم، بل القرآن يصدق بعضه بعضًا.

ومن فتح هذا الباب من أهل البدع لم يكن له ثبات، فإن خصمه يفعل كما يفعل، فلا يبقى في يده حجة سليمة عن المعارضة بمثلها، كيف وعامة تأويلاتهم مما يعلم بالاضطرار أن الله ورسوله لم يردها بكلامه). [2]

٢–الأدلة من السنة:

- قوله ﷺ في حديث الاستخارة: "اللهم إني أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك، وأسألك من فضلك العظيم، فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم، وأنت علام الغيوب، اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري – أو قال عاجل أمري وآجله – فاقدره لي ويسره لي، ثم بارك لي فيه، وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري – أو قال في عاجل أمري وآجله – **فاصرفه عني واصرفني عنه، واقدر لي الخير حيث كان، ثم أرضني**"[3]. فقوله : "فاصرفه عني، واصرفني عنه" (صريحٌ في أنه–سبحانه–هو الذي يصرف عبده عن فعله الاختياري **إذا شاء صرفه عنه كما قال–**

---

(١)شفاء العليل، ابن القيم، ١/١٧٥.

(٢)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/٢٦٤–٢٦٥.

(٣) البخاري، كتاب الدعوات، باب الدعاء عند الاستخارة، ٨/٨١.

تعالى-في حق يوسف الصديق : ﴿ كَذَٰلِكَ لِنَصۡرِفَ عَنۡهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلۡفَحۡشَآءَۚ ﴾ يوسف: ٢٤، **وصرف السوء والفحشاء هو صرف دواعي القلب، وميله إليهما؛ فينصرفان عنه بصرف دواعيهما).** (١)

- قوله ﷺ في قصة بدر: "هذا مصرع فلان غدًا إن شاء الله "(٢) وفي حصار الطائف: "إنا قافلون غدًا إن شاء الله"(٣)، وفي المدينة:" لا يقربها الدجال ولا الطاعون إن شاء الله "(٤)، وفي زيارة القبور: "وإنا إن شاء الله بكم لاحقون"(٥).
- قوله ﷺ:" لا يقل أحدكم: اللهم اغفر لي إن شئت، ارحمني إن شئت، ارزقني إن شئت، وليعزم مسألته، إنه يفعل ما يشاء لا مكره له ".
- قوله ﷺ:" من يرد الله به خيرا يفقه في الدين"(٦) وقوله "من يرد الله به خيرًا يصب منه"(٧).

والنصوص النبوية في إثبات عموم مشيئة الرب وإرادته لما يقع في الكون أكثر من أن تحصر.

ب- الإجماع

حكى الإجماع على عموم مشيئته تعالى لما يقع في الكون-حتى طاعات العباد ومعاصيهم- جمع من أهل العلم(٨):

---

(١)شفاء العليل، ابن القيم، ٣٣٦/١.

(٢) مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه، وإثبات عذاب القبر، والتعوذ منه، ٢٢٠٣/٤.

(٣) البخاري، كتاب التوحيد، باب في المشيئة والإرادة، ١٤٠/٩، مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب غزوة الطائف١٤٠٢/٣-١٤٠٣.

(٤)البخاري، كتاب التوحيد، باب في المشيئة والإرادة، ١٣٩/٩، مسلم، كتاب الحج، باب صيانة المدينة من دخول الطاعون والدجال إليها، ١٠٠٥/٢.

(٥) مسلم، كتاب الجنائز، باب ما يُقال عند دخول القبور، والدعاء لأهلها، ٦٦٩/٢.

(٦) البخاري، كتاب العلم، باب من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين، ٢٥/١، مسلم، كتاب الإمارة، باب قولهﷺ:"لاتزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم"، ١٥٢٤/٣.

(٧) البخاري، كتاب المرضى، باب ما جاء في كفارة المرض، ١١٥/٧.

(٨) انظر: المسائل العقدية التي حكى فيها ابن تيمية الإجماع، الجعيد، العلياني، الجهني، ٨٢٨-٨٣١.

يقول ابن بطة﵀: (اتفق أهل التوحيد.. على أنه ليس شيء كان ولا شيء يكون في السماوات ولا في الأرض إلا ما أراده الله ﷻ وشاءه وقضاه، والخلق كلهم أضعف في قوتهم وأعجز في أنفسهم من أن يحدثوا في سلطان الله ﷻ شيئًا يخالفون فيه مراده، ويغلبون مشيئته ويردون قضاءه، فالإيمان بهذا حق لازم فريضة من الله ﷻ على خلقه). (١)

ويقول ابن القيم ﵀: (وقد اتفقت الرسل صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وجميع كتب الله المنزلة على إثبات القدر، وأن الله تعالى على كل شيء قدير،...وأنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنه لا يكون في ملكه ما لا يشاء، وأنه لو شاء لما عصاه أحد، ولو شاء لآمن من في الأرض كلهم،...وأنه يضل من يشاء، ويهدي من يشاء، وبالجملة فلا يخرج حادث من الأعيان والأفعال عن قدرته وخلقه، كما لا يخرج عن علمه ومشيئته، هذا دين جميع المرسلين)(٢).

ويقول: (المسلمون من أولهم إلى آخرهم مجمعون على أنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن)(٣).

ويقول أبو الحسن الأشعري: (زعمت القدرية أن الله تعالى ... يشاء ما لا يكون، ويكون مالا يشاء، **خلافًا لما أجمع عليه المسلمون من أن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وردًا لقول الله تعالى: ﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾** الإنسان: ٣٠، **فأخبر تعالى أنا لا نشاء شيئًا إلا وقد شاء الله أن نشاءه**). (٤)

ويقول الفخر الرازي في معرض رده على تأويل القدرية–من المعتزلة ومن سار على نهجهم من الشيعة– لقول المسلمين: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن. بقولهم: ما شاء الله من فعل نفسه كان، وما لم يشأ لم يكن– (**إن المسلمين قد أطبقوا على إطلاق هذه اللفظة** عند حدوث أفعال مخصوصة من العباد من قهر بعضهم بعضًا، وهزم جند جندًا، فكيف يجوز تخصيص ذلك بحصول ما يريده من أفعال نفسه؟؟)(٥). ثم إن(العجز عن أفعال نفسه محال، لأن الشيء إنما يكون فعلاً له إذا

---

(١) الإبانة الصغرى ، ابن بطة، ١٢١–١٢٢.

(٢) مختصر الصواعق المرسلة، ابن القيم، ٨٣٤/٢.

(٣) شفاء العليل، ابن القيم، ١٧١/١.

(٤)الإبانة عن أصول الديانة، الأشعري،١٥–١٦، وانظر: بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ١٠٤/١، ٥٨٨/٢.

(٥) الإشارة في علم الكلام، الرازي، ١٣٨. وانظر: التفسير الكبير، الرازي، ٢٠٥/٦، ١٥/٢٣، ١٢٣/٣١.

فعله، ويستحيل أن يعجز عنه إذا فعله، وقبل أن فعله فهو نفي محض، فكيف يُقال بأنه فعله أو فعل غيره؟)[١]. كما(أن المسلمين إنما يطلقون ذلك في معرض الثناء على الله تعالى، وتعظيم سلطانه، وذلك لا يتحقق إلا عند حصول جميع المرادات، ألا ترى أنه لا يجوز تعظيم شأن الواحد منا، وتفخيم سلطنته إذا حصلت بعض مراداته)[٢].

ت- العقل

ومنها:

- **دلالة التقابل بين الكمال والنقص،** فتنزيه الله عن النقص يستلزم لذاته ثبوت الكمال المطلق له تعالى، إذ لو لم يثبت لله وصف الكمال لثبت ما يقابله من النقص، والله ﷻ منزه عن النقص[٣]. ومن المعلوم أن إثبات عموم مشيئة الله لما يكون في الكون حتى كفر الكافر وإيمان المؤمن، **إثبات لكمال** مشيئته وقدرته وتدبيره، وتنزيه له عن النقص والقسر والقهر والعجز وأن يكون في ملكه ما لا يريد ؛ ولا بد للعبد أن يُثبت لله ما يجب له من صفات الكمال، وينفي عنه ما يجب نفيه عنه مما يُضاد هذه الحال[٤]. لأن صفات الرب اللازمة له صفات كمال، فعدم شيء منها نقص يتعالى الله عنه[٥]، والكمال يقتضي أن يكون كل شيء خاضعًا له تعالى، جاريًا على ما تقتضي به حكمته ومشيئته، فلو جرى أمر في هذا الوجود على غير مشيئة الله تعالى، أو كان خارجًا عن قدرته، لما كان لله تعالى الوصف المطلق بالقدرة والإرادة، وعموم المشيئة والاختيار وهذا عيب ونقص يتعالى الله عنه[٦].

وفي تقرير هذه الدلالة يقول شيخ الإسلام: (إنّا إذا قدرنا مالكين: أحدهما: يريد شيئا فلا يكون ويكون ما لا يريد، والآخر لا يريد شيئًا إلا كان ولا يكون إلا ما يريد علمنا بالضرورة أن هذا أكمل. وفي الجملة قول المثبتة للقدرة يتضمن أنه خالق كل شيء وربه ومليكه وأنه على كل شيء

---

(١) الإشارة في علم الكلام، الرازي، ١٣٣.

(٢)الإشارة في علم الكلام، الرازي، ١٣٧-١٣٨.

(٣) المعرفة في الإسلام، مصادرها، ومجالاتها، القرني، ٥٤٦.

(٤) التدمرية، ابن تيمية،٤.

(٥) مجموعة الفتاوى٢/٣٣٩.

(٦) انظر: مشيئة الله ومشيئة العباد، الخطيب، ٢٢.

قدير وأنه ما شاء كان؛ فيقتضي كمال خلقه وقدرته ومشيئته ونفاة القدر يسلبونه هذه الكمالات).[1]

ويقول: (إذا قيل يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد على وجه بيان قدرته وأنه لا مانع له ولا يقدر غيره أن يمنعه مراده ولا أن يجعله مريدًا كان هذا أكمل ممن له مانع يمنعه مراده ومعين لا يكون مريدًا أو فاعلاً لما يريد إلا به. ....وجماع الأمر في ذلك: أن كمال القدرة صفة كمال، وكون الإرادة نافذة لا تحتاج إلى معاون ولا يعارضها مانع وصف كمال. .. فمن نقصه في قدرته وخلقه ومشيئته فلم يقدره قدره). [2]

- **قياس الأولى**: أي: ما يقتضيه اتصاف المخلوق ببعض صفات الكمال من وجوب اتصاف الله بها، لأن الله هو الذي جعل المخلوق على تلك الصفة، ومُعطي الكمال أحق به وأولى[3]. وعليه فالرب موصوف بالمشيئة والإرادة لأن كل مشيئة في الممكنات–التي هي المخلوقات– هي منه، ومن الممتنع أن يكون فاعل الكمال ومبدعه عاريًا منه، بل هو أحق به[4]. فهو سبحانه أعطى مخلوقاته المشيئة على الفعل، فيكون هو سبحانه مريدًا وشائيًا لأفعاله ولأفعال خلقه، ولا مشيئة لهم إلا أن يشاء الله.

وخلاصة القول:(أن صريح العقل شاهد بأن الإقرار بأن إله العالم حي عالم قادر حليم حكيم رحيم أولى من إنكار ذلك، فكان ذلك المذهب أولى، والإقرار بأن الله تعالى لا يجري في ملكه وسلطانه إلا ما كان على وفق مشيئته أولى من القول بأن أكثر ما يجرى في سلطان الله على خلاف إرادته)[5]. بل لو خرج شيء عن عموم إرادته سبحانه ومشيئته (لأدى إلى انتسابه إلى الضعف والقصور؛ لاتفاق العقلاء على أن نفوذ الإرادة في المرادات مما تمدح به في كمال الاقتدار، واتفاقهم على أن عدم نفوذها من أمارات القصور والعجز، إذ من أصدق علامات العجز أن يُقال: الأمر يجري شاء فلان أم أباه، والذي يؤكد هذه الجملة قوله تعالى:﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ

---

(١)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٦/ ١٢٦.

(٢)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٦/ ١٣٠.

(٣) المعرفة في الإسلام، مصادرها، ومجالاتها، القرني، ٥٤٦.

(٤) انظر: مجموعة الفتاوى١٦/٣٥٧-٣٥٨، الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد، العريفي، ٣٦٤.

(٥) التفسير الكبير، الرازي، ٢٦/٢٦١.

جَمِيعًا ﴾ يونس: ٩٩، ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ﴾ الأنعام: ٣٥، وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ﴾ الأنعام: ١١٢، فثبت أن عدم نفوذ الإرادة في المراد يدل على الضعف، وذلك على الله تعالى محال). (١)

هذا ..

وبتنوع هذه الدلالات التي هي ما بين كتاب وسنة وإجماع وعقل يتضح بجلاء: بطلان قول الشيعة –أتباع القدرية المعتزلة– في نفيهم عموم مشيئة الرب وإرادته الكونية.

وبها يظهر:

- أن الحق إثبات أن المشيئة من صفات الله الذاتية القائمة به، وأن مشيئته –سبحانه– (تارة تتعلق بفعله، وتارة تتعلق بفعل العبد)،(٢) وأن الرب سبحانه له المشيئة النافذة، ومشيئته سبحانه سبب وموجب ومقتض، فما شاء وجب وجوده وما لم يشأ امتنع وجوده(٣) كما أن مشيئته سبحانه عامة فيما يحبه وما لا يحبه فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وهي مشيئة مقرونة بالحكمة والمصلحة(٤).
- أن مسالك الشيعة تجاه الأدلة الدالة على عموم مشيئة الرب وإرادته لما يكون في الكون باطلة؛ لا سيما وأنهم حاولوا جاهدين إبطال دلالة النصوص المخالفة لمذهبهم إما بالتأويل أو التضعيف والرد أو حملها على التقية وهذه المسالك تظهر ضيق عطنهم **ولا تفي بمرادهم في إبطال الحق؛** يوضحه:

١–أن مسلك التأويل؛ ظاهر الفساد؛ ويظهر فساده باضطرابهم في تأويل معنى عموم مشيئة الرب وإرادته لما يكون في الكون بما في ذلك أفعال العباد–والاضطراب دليل على الفساد–؛

- فمنهم من يرده إلى العلم، –وهذا باطل إذ من المعلوم أن العلم ليس هو الإرادة!

---

(١) انظر: التفسير الكبير، الرازي، ٢٢٧/١٣.

(٢) التبيان في أيمان القرآن، ابن القيم، ٢٥٠.

(٣) انظر: شفاء العليل، ابن القيم، ١٣٠/١.

(٤) انظر: شفاء العليل، ابن القيم، ١٨٩/١، تفسير الفاتحة والبقرة، العثيمين، ٢٩٤/١–٢٩٥، ٣١١/٤–٣١٢.

- **ومنهم من يرده إلى الأمر الديني**، فيجعل إرادته تعالى هو نفس أمره ونهيه، ويفسر مشيئة الله لأفعال عباده بأمره لهم بها وهذا لا يستقيم مع النصوص الدالة على أن الأمر بالإيمان عام في حق الكل أما إرادة الإيمان ومشيئته فخاصة بالبعض دون البعض! **كما لا يستقيم مع قوله –تعالى– إخباراً عن نبيه شعيب أنه قال لقومه :﴿ قَدِ ٱفْتَرَيْنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِى مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنْهَا ۚ وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا ۚ﴾** الأعراف:٨٩، **بل هذا يبطل تأويل القدرية المشيئة في مثل ذلك بمعنى الأمر؛ لأنه من الممتنع على الله أن يأمر بالدخول في ملة الكفر والشرك به، ولكن استثنوا بمشيئته التي يضل بها من يشاء، ويهدي من يشاء.** (١)
- **ومنهم من يرده إلى الإقدار والتمكين**؛ وهذا القول لا يقرر مشيئة الله لهداية المؤمن وطاعته، ومشيئته لخذلان الكافر والفاسق وعصيانه، ولا يقرر ما اختص به المؤمنين من نعمة الهداية والتوفيق، بل غاية ما يقرره: الإقدار والتمكين وإزاحة الأعذار وسلامة الآلة، وهو نظير قول المعتزلة الذين أثبتوا للكفار والمؤمنين– على حدٍ سواء–، الإقدار والتمكين والدلالة والبيان، وادعوا أن الله لم يفرد المؤمنين بتوفيق وقع به الإيمان منهم، والكفار بخذلان امتنع به الإيمان منهم، و زعموا أنه لو فعل ذلك لكان محاباة وظلمًا!!(٢)
- **ومنهم من يرده إلى مشيئة الإلجاء، وهذا غير جائز لأمور: الأول**: أن هذا التأويل (لا بد فيه من إضمار، فنحن نقول: التقدير لو شاء الهداية لهداكم، وأنتم تقولون: التقدير: لو شاء الهداية على سبيل الإلجاء لهداكم، فإضماركم أكثر، فكان قولكم مرجوحًا. **الثاني**: أنه تعالى يريد من الكافر الإيمان الاختياري، والإيمان الحاصل بالإلجاء غير الإيمان الحاصل بالاختيار، وعلى هذا التقدير يلزم كونه تعالى عاجزًا عن تحصيل مراده؛ لأن مراده هو الإيمان الاختياري، وأنه لا يقدر البتة على تحصيله، فكان القول بالعجز لازمًا!)(٣).

---

(١)انظر: شفاء العليل، ابن القيم، ١/٢٢٧-٢٢٨، وانظر أيضًا: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٨/٤٨٨-٤٨٩.

(٢) انظر قول المعتزلة، متشابه القرآن، القاضي عبدالجبار، ١/١١٢، ١٣٥، ١٥١، ٢٨٠، ٢٨٢، وانظر: مدارج السالكين، ابن القيم، ١/ ٤١٦.

(٣)التفسير الكبير، الرازي، ١٣/٢٢٩.

ولله در ابن القيم حين قال–في معرض رده على القدرية حين أولوا مشيئة الإيمان بالإلجاء: (هذا كلام باطل فإنه سبحانه قادر على أن يخلق فيهم مشيئة الإيمان وإرادته ومحبته فيؤمنون بغير قسر ولا إلجاء بل إيمان اختيار وطاعة كما قال تعالى: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ يونس: ٩٩، وإيمان القسر والإلجاء لا يسمى إيمانًا، ولهذا يؤمن الناس كلهم يوم القيامة ولا يسمى ذلك إيمانًا؛ لأنه عن إلجاء واضطرار قال تعال: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا ﴾ السجدة: ١٣، وما يحصل للنفوس من المعرفة والتصديق بطريق الإلجاء والاضطرار والقسر لا يسمى هدى وكذلك قوله: ﴿ أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ﴾ الرعد: ٣١ ، فقولكم لم يبق طريق إلى الإيمان إلا بالقسر باطل؛ فإنه بقي إلى إيمانهم طريق لم يرهم الله إياه وهو مشيئته وتوفيقه وإلهامه وإمالة قلوبهم إلى الهدى وإقامتها على الصراط المستقيم وذلك أمر لا يعجز عنه رب كل شيء ومليكه، بل هو القادر عليه كقدرته على خلقه ذواتهم وصفاتهم ودرائهم ولكن منعهم ذلك لحكمته وعدله فيهم وعدم استحقاقهم وأهليتهم لبذل ذلك لهم كما منع السفل خصائص العلو ومنع الحار خصائص البارد ومنع الخبيث خصائص الطيب). [1]

وبهذا يتبين فساد تأويلات الشيعة لما ورد من عموم إرادة الرب للكائنات بما في ذلك أفعال العباد ويتضح أن في تأويلاتهم من تحريف الكلم عن مواضعه ومخالفة اللغة وتناقض المعاني ومخالفة إجماع سلف الأمة وأئمتها – ما يبين بطلان تحريفاتهم، وأن عامة تأويلاتهم مما يعلم بالاضطرار أن الله ورسوله لم يردها بكلامه. [2]

٢–أما مسلك الرد والتضعيف؛ فلا يسوغ بحال تطبيقه على الآيات والأحاديث الصحيحة؛ لأن من حقها القبول والتصديق والاتباع! ومن فتح هذا الباب من أهل البدع لم يكن له ثبات، فإن خصمه يفعل كما يفعل، فلا يبقى في يده حجة سليمة عن المعارضة بمثلها!

٣–وأما حمل مروياتهم وأقوال أئمتهم–المخالفة لمذهبهم خاصة– على التقية، فهو في الحقيقة اتهام للأئمة وتلاعب بالدين؛ لأن الأئمة إذا كانت أقوالهم إنما هي من قبيل التقية؛ فإن

---

(١)شفاء العليل، ابن القيم، ١/٢٨٥-٢٨٦.

(٢)انظر: منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/٢٦٥

أتباعهم سينفذون أقوالهم التقوية ويعملون على ترويجها بين لناس، فمن يتحمل آثامها أمام الله؟! ثم إن تناقض كلام الإمام وتعدده في الموضوع الواحد يحل الفوضى في العالم الإسلامي، خاصة وأنه لا يُعرف أي عبارة هي الصحيحة التي يقصدها الإمام من مجموع كلماته التقوية التي يقولها! (١)

الجانب الثاني: في بيان العلاقة بين الإرادة والأمر، والعلاقة بين الإرادة والمحبة.

قبل ذكر هذه العلاقة لا بد من التنبيه إلى أن الشيعة ساروا على نهج المعتزلة، فجعلوا الإرادة نوعًا واحدًا هي الإرادة الشرعية وساووا بينها وبين الأمر و المحبة والرضا؛ وهذا القول هو متكأهم في إخراج أفعال العباد عن مشيئة الرب وإرادته، فالله تعالى-في زعمهم- لم يرد المعاصي ولم يشأها لأنه لم يأمر بها ولم يحبها ولم يرضها!

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية-في حكاية مذهبهم-: الشيعة و(المعتزلة .. كلاهما يقول: لا فرق بين الإرادة والمحبة والرضا. ثم [قالوا].. " وقد علم بالكتاب والسنة وإجماع السلف أن الله يحب الإيمان والعمل الصالح؛ ولا يحب الفساد ولا يرضى لعباده الكفر؛ ويكره الكفر والفسوق والعصيان. قالوا: فيلزم من ذلك أن يكون كل ما في الوجود من المعاصي واقعًا بدون مشيئته وإرادته كما هو واقع على خلاف أمره وخلاف محبته ورضاه، وقالوا: إن محبته ورضاه لأعمال عباده هو بمعنى أمره بها؛ فكذلك إرادته لها بمعنى أمره بها فلا يكون قط عندهم مريدًا لغير ما أمره به؛ وأخذ هؤلاء يتأولون ما في القرآن من إرادته لكل ما يحدث ومن خلقه لأفعال العباد بتأويلات محرفة). (٢)

ويقول: (القدرية من المعتزلة والشيعة وغيرهم يجعلون الرضا والمحبة بمعنى الإرادة، ثم ..[يقولون]: والكفر والفسوق والمعاصي لا يحبها ولا يرضاها بالنص وإجماع الفقهاء، فلا يريدها ولا يشاؤها) (٣).

ويقول: (القدرية يقولون: كل ما أمر به فهو يشاؤه ويريده، كما أنه يحبه ويرضاه، وما لم يأمر به لا يشاؤه ولا يريده كما لا يحبه ولا يرضاه، بل يكون في ملكه ما لا يشاء، ويشاء ما لا يكون) (٤).

وبيان عوار مذهبهم يتضح بتقرير ما يلي:

---

(١)انظر: التفويض الإلهي للأئمة، اللهيبي،١٩١-١٩٣.

(٢) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٨/٣٤٠.

(٣) منهاج السنة، ابن تيمية، ٣/١٨١-١٨٢.

(٤) منهاج السنة، ابن تيمية، ٣/ ١٩٦.

الحق أن (الإرادة في كتاب الله نوعان: إرادة دينية شرعية، وإرادة كونية قدرية:

فالأول: كقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ البقرة : ١٨٥، قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ المائدة : ٦، وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ النساء : ٢٦، إلى قوله : ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦﴾ وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ النساء : ٢٦-٢٧؛ **فإن الإرادة هنا بمعنى المحبة والرضا، وهي الإرادة الدينية،** وإليه الإشارة بقوله : ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ الذاريات: ٥٦.

وأما الإرادة الكونية القدرية فمثل قوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ۚ﴾[الأنعام : ١٢٥]، ومثل قول المسلمين : "ما شاء الله كان، ومالم يشأ لم يكن"؛ فجميع الكائنات داخلة في هذه الإرادة والإشاءة، لا يخرج عنها خير ولا شر، ولا عرف ولا نكر. **وهذه الإرادة والإشاءة تتناول ما لا يتناوله الأمر الشرعي. وأما الإرادة الدينية فهي مطابقة للأمر الشرعي، لا يختلفان)** [(١]) **(فما يقع في الوجود من المنكرات هي مرادة لله إرادة كونية، داخلة في كلماته التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر. وهو سبحانه مع ذلك لم يردها إرادة دينية، ولا هي موافقة لكلماته الدينية، ولا يرضا لعباده الكفر، ولا يأمر بالفحشاء).** [(٢])

يقول ابن تيمية﵀: (والإرادة نوعان: إرادة دينية، وهي المقارنة للأمر والنهي، والحب والبغض، والرضا والغضب، وإرادة كونية: وهي المقارنة للقضاء والقدر، والخلق والقدرة)[(٣])**.** و(ما يقع في الوجود من الكفر والفسوق و العصيان؛ فإن الله-تعالى-يبغض ذلك، ويسخطه، ويكرهه، وينهى عنه، وهو سبحانه قد قدره وقضاه وشاءه بإرادته الكونية-وإن لم يرده بإرادة دينية-).[(٤])

---

(١) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١٨/١٣٢-١٣٣.

(٢) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١٨/١٣٤.

(٣) الاستقامة، ابن تيمية، ٣٠٧.

(٤) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١٨/١٣١.

ويقول:(وقد بيّن الله في كتابه الفرق في **الإرادة.. بين الكوني الذي خلقه الله وقدره وقضاه، وإن كان لا يحبه ولا يرضاه، ولا يُثيب أصحابه، ولا يجعلهم من أوليائه المتقين**، وبين **الديني الذي أمر به وشرعه، وأحبه ورضيه، وأحب فاعليه وأثابهم وأكرمهم**، وجعلهم من أوليائه المتقين وحزبه المفلحين، وجنده الغالبين، وهذا من أعظم الفروق التي يُفرق بها بين أولياء الله وأعدائه، فمن استعمله الرب سبحانه وتعالى فيما يحبه ويرضاه ومات على ذلك كان من أوليائه، ومن كان عمله فيما يبغضه الرب ويكرهه ومات على ذلك كان من أعدائه.

فالإرادة الكونية هي: مشيئته لما خلقه، وجميع المخلوقات داخلة في مشيئته. والإرادة الدينية هي: المتضمنة لمحبته ورضاه، المتناولة لما أمر به وجعله شرعًا ودينًا، وهذه مختصة بالإيمان والعمل الصالح))[1].

وإذا تقرر ما سبق اتضح ما يلي:

- **فساد جعل الشيعة الإرادة نوعًا واحدًا؛ إذ لفظ "الإرادة" ينقسم إلى إرادة كونية هي المشيئة، وإرادةٍ دينيةٍ شرعية؛ هي المقارنة للأمر والنهي، والحب والبغض، والرضا والغضب، ولا خروج لأحد عن إرادته الكونية القدرية، فهي واجبة الوقوع والوجود، وأما إرادته الدينية الشرعية، فيعصيه الفجار والفساق؛ ومن هنا تنقسم الأشياء باعتبار تعلق الإرادتين بها من عدمه إلى أربعة أقسام:**
  - **أحدها:** ما تعلقت به الإرادتان، وهو ما وقع في الوجود من الطاعات والأعمال الصالحة، فإن الله أراده إرادة دين وشرع؛ فأمر به ورضيه وأحبه، وأراده إرادة كون فوقع.
  - **والثاني:** ما تعلقت به الإرادة الدينية فقط. وهو ما أمر الله به من الطاعات و الأعمال الصالحة، فعصى ذلك الأمر الكفار والفجار، فلم يأتوا به، فهي مرادة دينًا وشرعًا؛ لأنها من الأعمال الصالحة، وليست مرادة كونًا وقدرًا؛ لأنها لم تقع.
  - **والثالث:** ما تعلقت به الإرادة الكونية فقط. وهو ما قدره الله وشاءه من الحوادث التي لم يأمر بها: كالمباحات والمعاصي، فهي مرادة كونًا وقدرًا؛ لأنها وقعت، وليست مرادة دينًا وشرعًا؛ لأن الله لم يأمر بها ولم يحبها ولم يرضها.

---

(١) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ابن تيمية، ٢٧٦-٢٧٧.

- **والرابع:** ما لم تتعلق به الإرادتان لا الكونية ولا الشرعية، وهو ما لم يكن ولم يقع من أنواع المعاصي والمباحات[١].

يقول ابن القيم (فمشيئته سبحانه متعلقة بخلقه وأمره الكوني، وكذلك تتعلق بما يحب، وبما يكرهه، كله داخل تحت مشيئته كما خلق إبليس، وهو يبغضه، وخلق الشياطين والكفار والأعيان والأفعال المسخوطة له، وهو يبغضها؛ فمشيئته سبحانه شاملة لذلك كله. وأما محبته ورضاه فمتعلقة بأمره الديني وشرعه الذي شرعه على ألسنة رسله:

فما وجد منه تعلقت به المحبة والمشيئة جميعًا؛ فهو محبوب للرب، واقع بمشيئته كطاعات الملائكة والأنبياء والمؤمنين. وما لم يوجد منه تعلقت به محبته وأمره الديني، ولم تتعلق به مشيئته. وما وجد من الكفر والفسوق والمعاصي تعلقت به مشيئته، ولم تتعلق به محبته ولا رضاه ولا أمره الديني. وما لم يوجد منها لم تتعلق به مشيئته، ولا محبته) [٢].

- **فساد قول الشيعة باتحاد الإرادة والأمر، وادعائهم أن الأمر يستلزم الإرادة وأنه تعالى لم يرد المعاصي ولم يشأها لأنه لم يأمر بها، ووجه ضلالهم أنهم لم يُميزوا بين إرادة الله لما يخلقه، وإرادته لما يأمر به، وقد تقدم أن الإرادة نوعان: إرادة تتعلق بالأمر والتشريع، وإرادة تتعلق بالخلق والقضاء والتقدير، فإرادة الأمر أن يريد من العبد فعل ما أمره به، وهي المتضمنة للمحبة والرضا، وهي الإرادة الدينية، وإرادة الخلق أن يريد هو خلق ما يحدثه من أفعال العباد وغيرها، وهي الإرادة الكونية القدرية التي بمعنى المشيئة**[٣]، فمن أمره الله وأعانه على فعل المأمور، كان ذلك المأمور به قد تعلق به خلقه وأمره إنشاءً وخلقًا ومحبة، فكان مرادًا بجهة الخلق، ومرادًا بجهة الأمر. ومن لم يُعنه على فعل المأمور كان ذلك المأمور قد تعلق به أمره، ولم يتعلق به خلقه، لعدم الحكمة المقتضية لتعلق الخلق به، ولحصول الحكمة المقتضية لخلق ضده[٤].

---

(١)انظر: مجموعة الرسائل الكبرى، ابن تيمية-الرسالة الثامنة-الإرادة والأمر١/٣٦٧-٣٦٨، مقالات الجبرية عرض ونقد، العنزي، ١٨٤-١٨٥.

(٢) شفاء العليل، ابن القيم، ١/١٨٩.

(٣) انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/٤٣-٤٤، ١٩٧-١٩٨، ٤٧٦-٤٧٨، منهاج السنة، ابن تيمية، ٣/١٦-٢٠، ١٥٦-١٥٨، ١٦٨-١٧٣، ١٨٠، ٧/٧٢-٧٣، ٥/٣١٢، ٤١١-٤١٦.

(٤) شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي، تحقيق: الألباني، ١١٦.

فالأمر يستلزم الإرادة الدينية، ولا يستلزم الإرادة الكونية، فإنه لا يأمر إلا بما يريده شرعًا وديناً، وقد يأمر بما لا يريده كونًا وقدرًا كإيمان من أمره ولم يوفقه للإيمان فإن إيمانه مراد لله دينًا لا كونًا، فإنه سبحانه يحب من عباده أن يؤمنوا به وبرسله، ولكن اقتضت حكمته أن أعان بعضهم على فعل ما أمره ووفقه له، وخذل بعضهم فلم يعنه ولم يوفقه [1].

- **فساد تسوية الشيعة بين الإرادة والمحبة؛** وادعائهم أن المعاصي غير مرضية وعلى هذا فالله تعالى لا يحب المعاصي ولا يشاءها ولا يريدها؛ ووجه ضلالهم أن الإرادة الكونية-المشيئة- و(المحبة.. غير متلازمين **فإنه يريد كون** ما لا يحبه ويحب ويرضى بأشياء لا يريد تكوينها ولو أرادها لوقعت)، [2] ومن هنا (فرّق أهل الحديث والأثر وأتباع السنن **بين الإرادة والمشيئة، وبين المحبة والرضا،** وقرروا النصوص في عموم نفوذ المشيئة والإرادة، وخصوص تعلق المحبة والرضا)[3].

يقول شيخ الإسلام:(**وأما سلف الأمة وأئمتها وأكابر أهل الفقه والحديث والتصوف وكثير من طوائف النظار: كالكلابية، والكرامية[4]؛ وغيرهم فيفرقون بين هذا وهذا-يقصد بين المشيئة والمحبة والرضا-ويقولون: إن الله يحب الإيمان والعمل الصالح، ويرضى به،كما لا يأمر ولا يرضى بالكفر والفسوق والعصيان ولا يحبه؛ كما لا يأمر به وإن كان قد شاءه؛**...والمقصود هنا ...[أن] **أئمة أصحاب مالك والشافعي وأحمد وعامة أصحاب أبي حنيفة.. يقولون بما اتفق عليه السلف من أنه سبحانه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ويثبتون الفرق بين مشيئته وبين محبته ورضاه فيقولون: إن الكفر والفسوق والعصيان – وإن وقع بمشيئته – فهو لا يحبه ولا يرضاه، بل يسخطه ويبغضه. ويقولون: إرادة الله في كتابه نوعان: نوع بمعنى المشيئة لما خلق كقوله: ﴿ فَمَن**

---

(١) شفاء العليل، ابن القيم، ٢/٧٦٨-٧٦٩. وانظر: شفاء العليل، ابن القيم، ١/١٨٩-١٩٠، ٢/٧٣٦-٧٣٧.

(٢) بدائع الفوائد، ابن القيم، ٢/٣٩٨-٣٩٩.

(٣) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، ابن الوزير، ٥/٢٧٣.

(٤)الكرامية: طائفة من طوائف المرجئة، وهم أتباع محمد بن كرام السجستاني، يزعمون أن الإيمان هو الإقرار والتصديق باللسان دون القلب، وأن الكفر هو الجحود والإنكار له باللسان، وأن المنافقين الذين كانوا على عهد رسول اللهﷺ كانوا مؤمنين على الحقيقة، وأن الله محل للحوادث، وأنه لا يحدث في العالم جسم ولا عرض إلا بعد حدوث أعراض كثيرة في ذات معبودهم. انظر: مقالات الإسلاميين، الأشعري،١/٢٢٣، الفرق بين الفرق، البغدادي، ٢١٥-٢٢٥، التبصير في الدين، الإسفرائيني، ٩٣-٩٩، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، الرازي، ٦٧.

يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾الأنعام: ١٢٥، **ونوع بمعنى محبته ورضاه لما أمر به وإن لم يخلقه كقوله:** ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ ﴾ البقرة: ١٨٥، ﴿ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجۡعَلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ حَرَجٖ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمۡ وَلِيُتِمَّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ٦ ﴾ المائدة: ٦، ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ وَيَهۡدِيَكُمۡ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَيَتُوبَ عَلَيۡكُمۡۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ٢٦ وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡكُمۡ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُواْ مَيۡلًا عَظِيمٗا ٢٧ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمۡۚ وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا ٢٨ ﴾ النساء: ٢٦ - ٢٨)[1].

ويقول:(وأما أهل السنة والحديث؛ من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وأئمة المسلمين، وعلماء أهل السنة والحديث ﷺ فآمنوا بالكتاب كله، ولم يحرفوا شيئًا من النصوص، وقالوا: نحن نقول: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن. ونقول: إن الله خالق كل شيء وربه ومليكه، فكل ما سوى الله مخلوق له، حادث بمشيئته وقدرته، ولا يكون في ملكه ما لا يشاؤه ويخلقه، فلا يقدر أحد أن يمنع الله عما أراد أن يخلقه ويكونه....

وقالوا: إن الله يأمر بالإيمان والعمل الصالح، وينهى عن الكفر والفسوق والعصيان، ويحب كل ما أمر به ويرضاه، ويكره ما نهى عنه ويسخطه، وهو سبحانه لا يحب الفساد، ولا يرضى لعباده الكفر.

قالوا: **وليس كل ما أمر العباد به وأراد منهم أن يفعلوه، أراد هو أن يخلقه لهم ويعينهم عليه،** بل إعانته على الطاعة لمن أمره بها فضل منه كسائر النعم، وهو يختص برحمته من يشاء... وقد أمر العباد بالحسنات التي تنفعهم، ونهاهم عن السيئات التي تضرهم، والحسنات محبوبة لله مرضية،

---

(١) مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/٤٧٥-٤٧٦. وانظر: منهاج السنة، ابن تيمية، ٣/١٥٩-١٦٠، مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٦/١١٥.

والسيئات مكروهه له يسخطها ويسخط على أهلها، وإن كان الجميع مخلوقًا له، فإنه خلق جبريل وإبليس، وهو يحب جبريل، ويبغض إبليس...)[1].

وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية أن الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع والعقل دالة على الفرق بين الإرادة التكوينية (المشيئة) وبين المحبة والرضا فقال: (الحب والرضا هل هو الإرادة أو هو صفة مغايرة للإرادة؟ ..كثير من أهل النظر من المعتزلة و..من اتبعهم .. يجعلونهما جنسًا واحدًا. ثم القدرية يقولون: بل هو لا يحب الكفر والفسوق والعصيان فلا يريده ..

و.. يتأولون الآيات المثبتة لإرادة هذه الحوادث، كقوله تعالى: ﴿ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾ الأنعام: ١٢٥ ، و قوله: ﴿ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ﴾ هود: ٣٤.

وأما جماهير الناس من أهل الكلام والفقه والحديث والتصوف فيفرقون بين النوعين، وهو قول أئمة الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة[2] ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم، وهو قول المثبتين للقدر قبل الأشعري....، **فإن النصوص قد صرحت بأن الله لا يرضى الكفر والفسوق والعصيان ولا يحب ذلك، مع كون الحوادث كلها بمشيئة الله تعالى.....**

والله تعالى قد أخبر أنه يكره المعاصي بقوله: ﴿ كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴿٣٨﴾ ﴾ الإسراء: ٣٨ ، وقال النبي ﷺ: "إن الله تعالى كره لكم ثلاثًا: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال "[3].

---

(١) منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٥/٣١١-٣١٢. وانظر: النبوات، ابن تيمية، ١/٢٨٧-٢٨٨.

(٢)أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي التيمي، الكوفي، مولى بني تيم الله بن ثعلبة، كان قوي الحجة، من أحسن الناس منطقًا، كريمًا في أخلاقه، جوادًا، فقيهًا، مجتهدًا محققًا، ولد سنة ثمانين في حياة صغار الصحابة ﷺ، ورأى أنس بن مالك ﷺلما قدم عليهم الكوفة، وتوفي شهيدًا في سنة خمسين ومئة. قال عنه الشافعي: الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي،٦/٣٩٠-٤٠٣، ط. مؤسسة الرسالة، الأعلام للزركلي٨/ ٣٦.

(٣) البخاري، كتاب الزكاة، باب قول الله تعالى: ﴿ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا ﴾ البقرة: ٢٧٣، ..، ٢/١٢٤، مسلم، كتاب الأقضية، باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، والنهي عن منع وهات، وهو الامتناع من أداء حق لزمه، أو طلب ما لا يستحقه، ٣/١٣٤١.

والأمة متفقة على أن الله يكره المنهيات دون المأمورات، ويحب المأمورات، دون المنهيات، وأنه يحب المتقين والمحسنين والصابرين، ويحب التوابين ويحب المتطهرين، ويرضى عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات، وأنه يمقت الكافرين ويغضب عليهم....وإذا كان كذلك فالطاعات يريدها من العباد الإرادة المتضمنة لمحبته لها ورضاه بها إذا وقعت وإن لم يفعلها، والمعاصي يبغضها ويمقتها ويكره من العباد أن يفعلوها وإن أراد أن يخلقها هو لحكمة اقتضت ذلك ولا يلزم إذا كرهها للعبد لكونها تضر العبد ويبغضها أيضا أن يكره أن يخلقها هو لما له فيها من الحكمة...

وإذا كان المخلوق قد يريد ما لا يحبه، كإرادة المريض لشرب الدواء الذي يبغضه، ويحب ما لا يريده كمحبة المريض الطعام الذي يضره، ومحبة الصائم الطعام والشراب الذي لا يريد أن يأكله، ومحبة الإنسان للشهوات التي يكرهها بعقله ودينه فقد عقل ثبوت أحدهما دون الآخر، وأن أحدهما ليس بمستلزم للآخر في المخلوقات: فكيف لا يمكن ثبوت أحدهما دون الآخر في حق الخالق تعالى؟) [1] .

ويقول ابن القيم رحمه الله: (قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَۖ ﴾ الزمر: ٧ ، وقوله: ﴿ لَا يُحِبُّ ٱلۡفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾ ﴾ البقرة: ٢٠٥، وقوله: ﴿ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ ﴾ البقرة: ١٨٥، لا يناقض نصوص القدر والمشيئة العامة الدالة على وقوع ذلك بمشيئته وقضائه وقدره؛ **فإن المحبة غير المشيئة**، والأمر غير الخلق)[2].

وبهذا يتضح أن منشأ ضلال الشيعة وشبهتهم في القول بأن المعاصي والسيئات غير مرادة للرب ولا مرضية له فهي خارجة عن مشيئة الله وإرادته إنما هو من التسوية بين محبة الله ورضاه، ومشيئته وإرادته الكونية، أو اعتقاد تلازمهما وقد سبقهم بهذه التسوية المتكلمين من القدرية والجبرية؛ فاشترك الطائفتان في هذا الأصل وتباينا في لازمه!

يقول شيخ الإسلام رحمه الله: (أصل " هذه المسألة " الفرق بين محبة الله ورضاه وغضبه وسخطه وبين إرادته كما هو مذهب السلف والفقهاء وأكثر المثبتين للقدر من أهل السنة وغيرهم، وصار طائفة من

---

(١)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ١٥٨- ١٦٠.

(٢) شفاء العليل، ابن القيم، ١/١٨٩-١٩٠.

القدرية والمثبتين للقدر إلى أنه لا فرق بينهما. **ثم قالت " القدرية ": هو لا يحب الكفر والفسوق والعصيان ولا يريد ذلك فيكون ما لم يشأ ويشاء ما لم يكن. وقالت " المثبتة " ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن وإذن قد أراد الكفر والفسوق والعصيان ولم يرده دينا أو أراده من الكافر ولم يرده من المؤمن،** فهو لذلك يحب الكفر والفسوق والعصيان ولا يحبه دينا ويحبه من الكافر ولا يحبه من المؤمن. **وكلا القولين خطأ مخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها؛ فإنهم متفقون على أنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وأنه لا يكون شيء إلا بمشيئته ومجمعون على أنه لا يحب الفساد ولا يرضى لعباده الكفر وأن الكفار يبيتون ما لا يرضى من القول).** [1]

ويقول: (أن محبته ورضاه مستلزم للإرادة الدينية والأمر الديني وكذلك بغضه وغضبه وسخطه مستلزم لعدم الإرادة الدينية **فالمحبة والرضا والغضب والسخط ليس هو مجرد الإرادة. هذا قول جمهور أهل السنة. ومن قال إن هذه الأمور بمعنى الإرادة كما يقوله كثير من القدرية وكثير من أهل الإثبات فإنه يستلزم أحد الأمرين:**

إما أن الكفر والفسوق والمعاصي مما يكرهها دينا فقد كره كونها وإنها واقعة بدون مشيئته وإرادته. وهذا قول القدرية أو يقول إنه لما كان مريدًا لها شاءها فهو محب لها راض بها كما تقوله طائفة من أهل الإثبات وكلا القولين فيه ما فيه، فإن الله تعالى يحب المتقين ويحب المقسطين وقد رضي عن المؤمنين ويحب ما أمر به أمر إيجاب أو استحباب وليس هذا المعنى ثابتا في الكفار والفجار والظالمين ولا يرضى لعباده الكفر ولا يحب كل مختال فخور ومع هذا فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن). [2]

ويقول ابن القيم رحمه الله: (**أصل ذلك كله هو الفرق بين محبة الله ورضاه، ومشيئته وإرادته الكونية، ومنشأ الضلال في هذا الباب من التسوية بينهما، أو اعتقاد تلازمهما، فسوى بينهما الجبرية والقدرية، وقالوا: المشيئة والمحبة سواء، أو متلازمان.**

ثم اختلفوا، فقالت الجبرية: الكون كله قضاؤه وقدره طاعته ومعاصيه خيره وشره فهو محبوبه، ثم من تعبد منهم، وسلك على هذا الاعتقاد: رأى أن الأفعال جميعها محبوبة للرب؛ إذ هي صادرة عن

---

(١)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٦/ ١١٥-١١٦.

(٢)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١١/ ٣٥٥-٣٥٦.

مشيئته، وهي عين محبته ورضاه.. ثم بنوا على ذلك أنهم مأمورون بالرضاء بالقضاء، وهذه قضاء من قضائه، فنحن نرضى بها...

وقالت القدرية النفاة: ليست المعاصي محبوبة لله ولا مرضية له، فليست مقدرة له ولا مقضية، فهي خارجة عن مشيئته وخلقه. قالوا: ونحن مأمورون بالرضا بالقضاء، ومأمورون بسخط هذه الأفعال وبغضها وكراهتها، فليست إذًا بقضاء الله، إذ الرضا والقضاء متلازمان، كما أن محبته ومشيئته متلازمان، أو متحدان...**فمنشأ الغلط التسوية بين المشيئة والمحبة واعتقادهم وجوب الرضا بالقضاء..)**[1].

ويقول:(**من لم يُفرق بين المشيئة والمحبة** لزمه أحد أمرين باطلين لا بد له من التزامه: إما القول بأن الله سبحانه يحب الكفر والفسوق والعصيان، **أو القول بأنه ما شاء ذلك ولا قدره ولا قضاه،** وقد قال بكل من المتلازمين طائفة، **قالت طائفة: لا يحبها ولا يرضاها، فما شاءها ولا قضاها،** وقالت طائفة: هي واقعة بمشيئته وإرادته فهو يحبها ويرضاها، **فاشترك الطائفتان في هذا الأصل، وتباينا في لازمه)**[2].

الجانب الثالث: في إبطال شبهات الشيعة واستشكالاتهم المتعلقة بمذهبهم في مسألة إرادة أفعال العباد

سبق البيان بأن الشيعة ادعو أن القول بتعلق إرادة الرب ومشيئته بأفعال العباد يستلزم شناعات بل ويلزم منه محالات ولوازم فاسدة يدل فسادها على فساد الملزوم!!

وفيما يلي الجواب عن استشكالاتهم وابطالها، وتفنيد شبههم ونقضها؛ فيقال:

---

(١) مدارج السالكين، ابن القيم، ١/٢٥١-٢٥٢.

(٢) شفاء العليل، ابن القيم، ١/٣٧٨. وانظر: منهاج السنة، ابن تيمية، ٥/٣٥٩-٣٦٠.

١-زعم الشيعة أن إثبات إرادة الله لكل ما وقع في الوجود سواء كان طاعة أو معصية يلزم منه: نسبة القبيح إلى الله؛ لأن إرادة القبيح قبيحة؛ والذم يتعلق بمريد القبيح كما يتعلق بفاعله، وهذا فاسد لقيام الدليل على أن الله منزه عن القبائح؛ وفساد اللازم يدل على فساد الملزوم.

والجواب من وجوه:

- **أولًا**: إن هذه دعوى مجردة، ليس مع القدرية -وأتباعهم من الشيعة- فيها إلا قياس الرب على أنفسهم، ولا يقول عاقل: إن كل ما كان قبيحًا من أي موجود كان، لزم أن يكون قبيحًا من الله!

فإن الفعل قد يحسن من أحد المخلوقين ويقبح من الآخر لاختلاف حال الفاعلين: فكيف يلزم أنه ما قبح من العبد قبح من الرب مع أنه لا نسبة للمخلوق مع الخالق! (١)

فقياس الغائب على الشاهد فاسد لوضوح الفرق المانع من القياس، والذي يقطع دابر هذا القياس: أن السيد لو رأى عبيده وإماءه يموج بعضهم في بعض ويركبون الظلم والفواحش وهو مطلع عليهم قادر على منعهم لقبح ذلك منه والله ﷻ قد فعل ذلك بعباده بل أعانهم وأمدهم ولم يقبح منه سبحانه ولا يصح قولهم: إنه سبحانه تركهم لينزجروا بأنفسهم ليستحقوا الثواب لأنه سبحانه قد علم أنهم لا ينزجرون ولم يمنعهم قهرًا؛ فكم من ممنوع من الفواحش لعلة وعجز وذلك أحسن من تمكينه مع العلم بأنه لا ينزجر **وبالجملة فقياس أفعال الله على أفعال العباد باطل قطعًا ومحض التشبيه في الأفعال.** (٢)

يقول ابن تيمية﵀: (أصل قول هؤلاء القدرية تشبيه الله بخلقه في الأفعال، فيجعلون ما حسن منه حسن من العبد، وما قبح من العبد قبح منه، وهذا تمثيل باطل) (٣)(فهم مشبهة الأفعال وأما المثبتون للقدر من أهل السنة .. فمتفقون على أن الله تعالى لا يقاس بخلقه في أفعاله، كما لا يقاس بهم في

---

(١) انظر: منهاج السنة، ابن تيمية، ١٦٣/٣.

(٢)انظر: مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٢/ ٩٨٢.

(٣)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ١/ ٤٥٤.

ذاته وصفاته، فليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، وليس.. ما قبح منا قبح من الله، ولا ما حسن من الله تعالى حسن من أحدنا) [1]

ويقول: (ليس ..ما كان قبيحًا من العبد يكون قبيحًا من الرب، فإن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله تحقيق ذلك أنه لو كان الأمر كذلك كما يقوله من يقوله من القدرية للزم أن يقبح منه أمور فعلها فإن الواحد من العباد إذا أمر غيره بأمر لا ينتفع به الآمر وتوعده عليه بالعقاب وهو يعلم أن المأمور لا يفعله بل يعصيه فيستحق العقاب، كان ذلك منه عبثًا وقبيحًا لعدم الفائدة في ذلك للآمر والمأمور.

وكذلك لو قال: مرادي مصلحة المأمور، وهو يعلم أنه لا يترتب عليه مصلحة بل مفسدة، لكان ذلك قبيحًا منه. وكذلك إذا فعل فعلاً لمراد وهو يعلم أن ذلك المراد لا يحصل، لكان ذلك قبيحًا منه.

والقدرية يقولون: إن الله خلق الكفار لينفعهم ويكرمهم وأراد ذلك بخلقهم، وأمرهم مع علمه بأنهم يتضررون لا ينتفعون، وكذلك الواحد من العباد لو رأى عبيده أو إماءه يزنون ويظلمون، وهو قادر على منعهم، ولم يمنعهم، لكان مذمومًا مسيئًا، والله منزه عن أن يكون مذمومًا مسيئًا.

والقدري يقول: هو أراد بخلقه لهم أن يطيعوه ويثيبهم، فخلقهم للنفع، مع علمه أنهم لا ينتفعون. **ومعلوم أن مثل هذا قبيح من الخلق ولا يقبح من الخالق.** ومن المعلوم أن المخلوق إذا كان قادرًا على منع عبيده من القبائح، فمنعه لهم خير من أن يعرضهم للثواب مع علمه أنه لا يحصل لهم إلا العقاب، كالرجل الذي يعطي ولده أو غلامه مالاً ليربح فيه ، وهو يعلم أنه يشتري به سما يأكله ، فمنعه له من المال خير من أن يعطيه إياه مع علمه أنه يتضرر به. وكذلك إذا أعطى غيره سيفا ليقاتل به الكفار، وهو يعلم أنه لا يقاتل به إلا الأنبياء والمؤمنين، لكان ذلك قبيحًا منه. وإن قال: قصدت تعريض هذا للثواب، والله لا يقبح ذلك منه ، **وهذا حال قدرة العبد عند القدرية، والقدرية مشبهة الأفعال: قاسوا أفعال الله على أفعال خلقه، وعدله على عدلهم، وهو من أفسد القياس).** [2]

---

(١)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ١/ ٤٤٧-٤٤٨.

(٢) منهاج السنة، ابن تيمية، ٣/١٥١-١٥٣.

ويقول ابن القيم ﷺ: القدرية النفاة (جعلوا ما يحسن منه من جنس ما يحسن منهم وما يقبح منه من جنس ما يقبح منهم. **وقالوا: لو أراد الشر لكان شريرًا كما فى المشاهد، فإن مريد الشر شرير)**،[1](ومبنى هذه الشبهة على أصل فاسد وهو قياس الرب على خلقه وتشبيههم في أفعاله بحيث يحسن منه ما يحسن منهم ويقبح منه ما يقبح!) [2]، و(قياس أفعاله على أفعال عباده ..هو من أفسد القياس وأعظمه بطلانًا، فإنه تعالى كما أنه ليس كمثله شيء في ذاته ولا في صفاته فكذلك ليس كمثله شيء في أفعاله، وكيف يقاس على خلقه في أفعاله فيحسن منه ما يحسن منهم ويقبح منه ما يقبح منهم، ونحن نرى كثيرًا من الأفعال تقبح منا وهي حسنة منه تعالى؛ كإيلام الأطفال والحيوان وإهلاك من لو أهلكناه نحن لقبح منا من الأموال والأنفس وهو منه تعالى مستحسن غير مستقبح، وقد سئل بعض العلماء[3] عن ذلك فأنشد السائل:

ويقبح من سواك الفعل عندي فتفعله فيحسن منك ذاكا[4])[5]

(أو ليس الواحد منا إذا علم من حال ولده أنه إذا أعطي مالاً يتجر به فهلك وخسر بسبب ذلك فإنه لا يعرضه لذلك، ويقبح منه تعريضه له، **وهو من رب العالمين حسن غير قبيح؟!** وكذلك من علم من حال ولده أنه لو أعطاه سيفًا أو سلاحًا يقاتل به العدو، فقتل به نفسه وأعطى السلاح

---

(١)طريق الهجرتين وباب السعادتين، ابن القيم، ٣١٢/٢.

(٢)شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ابن القيم، ٦٧٨/٢.

(٣)(سأل رجل الجنيد ﷺكيف حسن المكر من الله سبحانه وقبح من غيره، فقال: لا أدري ما تقول ولكن. أنشدني فلان الطبراني:

فديتك قد جبلت على هواكا فنفسي لا تطالبني سواكا

أحبك لا ببعضي بل بكلي وإن لم يبق حبك لي حراكا

ويقبح من سواك الفعل عندي فتفعله فيحسن منك ذاكا

فقال له الرجل: أسألك عن آية من كتاب الله، وتجيبني بشعر الطبراني، فقال: ويحك أجبتك إن كنت تعقل). الكشكول، بهاء الدين الهمذاني، ١/ ١٧٢.

(٤)هذا البيت من قصيدة لأبي نواس مطلعها:

فديتك قد جبلت على هواكا فنفسي لا تطالبني سواكا

انظر: ديوان أبي نواس، شرح علي فاعور، ٤٠١.

(٥)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٢/ ٩٩٠-٩٩١.

لعدوه فإنه يقبح منه إعطاؤه ذلك السلاح، **والرب تعالى قد علم من أكثر عباده ذلك ولم يقبح منه سبحانه تمكينهم وإعطاؤهم الآلات بل هو حسن منه)** [1].

- **ثانيًا:** إن من منهج النصوص الشرعية وصف الله-تعالى-بأفعال الكمال المتقابلة كـ:إرادة الإيمان والكفر والتوفيق والخذلان والهداية والإضلال والمغفرة والتعذيب والإعزاز والإذلال **وهذا أدل على الكمال، وأبلغ في الحمد والثناء.** ومن ذلك :

قوله تعالى: ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا ۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ ۖ فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا يَصۡنَعُونَ ﴿٨﴾ ﴾ فاطر:٨، وقوله: ﴿قُلۡ إِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِيٓ إِلَيۡهِ مَنۡ أَنَابَ ﴿٢٧﴾ ﴾ الرعد:٢٧، وقوله: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمۡ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ ۚ وَلَتُسۡـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴿٩٣﴾ ﴾ النحل:٩٣، وقوله: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقۡتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِم مِّنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخۡتَلَفُواْ فَمِنۡهُم مَّنۡ ءَامَنَ وَمِنۡهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقۡتَتَلُواْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿٢٥٣﴾ ﴾ البقرة : ٢٥٣، وقوله: ﴿ وَلَوۡ شِئۡنَا لَأٓتَيۡنَا كُلَّ نَفۡسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنۡ حَقَّ ٱلۡقَوۡلُ مِنِّي لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلۡجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ ﴿١٣﴾ ﴾ السجدة : ١٣، وقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوّٗا شَيَٰطِينَ ٱلۡإِنسِ وَٱلۡجِنِّ يُوحِي بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٖ زُخۡرُفَ ٱلۡقَوۡلِ غُرُورٗا ۚ وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرۡهُمۡ وَمَا يَفۡتَرُونَ ﴿١١٢﴾ ﴾الأنعام : ١١٢، وقوله: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ تُؤۡتِي ٱلۡمُلۡكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلۡمُلۡكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ ۖ بِيَدِكَ ٱلۡخَيۡرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴿٢٦﴾ ﴾آل عمران:٢٦، وقوله: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمۡ ۚ ﴾ المائدة: ٤١، وقوله: ﴿ وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ كُلُّهُمۡ جَمِيعًا ۚ ﴾ يونس: ٩٩، فلو كان الخلق كلهم مطيعين عابدين حامدين لتعطل أثر كثير من الصفات العلى والأسماء الحسنى. **(فأسماؤه الحسنى اقتضت ما اقتضته من التخلية بين العبد وبين الذنب؛ فإنه الغفار التواب العفو الحليم،**

---

(١)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٢/ ٩٩٤.

وهذه أسماء تطلب آثارها وموجباتها ولا بد، "فلو لم تذنبوا لذهب الله بكم ولجاء بقوم يذنبون فيستغفرون فيغفر لهم"[1] [2] **،ولو لم يشأ (الذنوب والمعاصي فلمن يغفر؟، وعلى من يتوب؟، وعمن يعفو ويسقط حقه ويظهر فضله وجوده وحلمه وكرمه؟! وهو واسع المغفرة، فكيف يعطل هذه الصفة؟! أم كيف تتحقق بدون ما يغفر ومن يغفر له، ومن يتوب وما يتاب منه؟!).**[3]

يقول ابن قيم الجوزية رحمه الله: (**إن الحكمة إنما تتم بخلق المتضادات والمتقابلات** كالليل والنهار والعلو والسفل والطيب والخبيث والخفيف والثقيل والحلو والمر والبرد والألم واللذة والحياة والموت والداء والدواء؛ فخلق هذه المتقابلات هو محل ظهور الحكمة الباهرة، ومحل ظهور القدرة القاهرة، والمشيئة النافذة، والملك الكامل التام؛ فتوهم تعطيل خلق هذه المتضادات تعطيل لمقتضيات تلك الصفات وأحكامها وآثارها، وذلك عين المحال؛ فإن لكل صفة من الصفات العليا حكمًا ومقتضيات وأثرًا هو مظهر كمالها-وإن كانت كاملة في نفسها-لكن ظهور آثارها وأحكامها من كمالها؛ فلا يجوز تعطيله؛ فإن صفة القادر تستدعي مقدورًا، وصفة الخالق تستدعي مخلوقًا، وصفة الوهاب الرازق المعطي المانع الضار النافع المقدم المؤخر المعز المذل العفو الرؤوف تستدعي آثارها وأحكامها، فلو عطلت تلك الصفات عن المخلوق المرزوق المغفور له المرحوم المعفو عنه لم يظهر كمالها، وكانت معطلة عن مقتضياتها وموجباتها، **فلو كان الخلق كلهم مطيعين عابدين حامدين لتعطل أثر كثير من الصفات العلى والأسماء الحسنى، وكيف كان يظهر أثر صفة العفو والمغفرة والصفح والتجاوز والانتقام والعز والقهر والعدل والحكمة التي تنزل الأشياء منازلها، وتضعها مواضعها،** فلو كان الخلق كلهم أمة واحدة لفاتت الحكم والآيات والعبر والغايات المحمودة في خلقهم على هذا الوجه، وفات كمال الملك والتصرف؛ فإن الملك إذا اقتصر تصرفه على مقدور واحد من مقدوراته فإما أن يكون عاجزًا عن غيره؛ فيتركه عجزًا أو جاهلاً بما في تصرفه في غيره من المصلحة؛ فيتركه جهلاً، وأما أقدر القادرين وأعلم العالمين وأحكم الحاكمين فتصرفه في مملكته لا يقف على مقدور واحد لأن ذلك نقص في ملكه؛ فالكمال كل الكمال في العطاء والمنع والخفض والرفع والثواب والعقاب والإكرام والإهانة والإعزاز والإذلال والتقديم والتأخير والضر والنفع وتخصيص هذا على هذا وإيثار

---

(١) مسلم، كتاب التوبة، باب سقوط الذنوب بالاستغفار والتوبة، ٤/٢١٠٦.

(٢)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٢/٨١٠.

(٣)شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ابن القيم، ٢/٦١٦.

هذا على هذا، ولو فعل هذا كله بنوع واحد متماثل الأفراد لكان ذلك منافياً لحكمته، وحكمته تأباه كل الإباء؛ فإنه لا يفرق بين متماثلين، ولا يسوي بين مختلفين، وقد عاب على من يفعل ذلك، وأنكر على من نسبه إليه، والقرآن مملوء من عيبه على من يفعل ذلك؛ فكيف يجعل له العبيد ما يكرهون، ويضربون له مثل السوء، وقد فطر الله عباده على إنكار ذلك من بعضهم على بعض، وطعنهم على من يفعله؟! وكيف يعيب الرب-سبحانه-من عباده شيئًا ويتصف به؟! وهو سبحانه إنما عابه لأنه نقص؛ فهو أولى أن يتنزه عنه. **وإذا كان لا بد من ظهور آثار الأسماء والصفات، ولا يمكن ظهور آثارها إلا في المتقابلات والمتضادات لم يكن في الحكمة بد من إيجادها؛ إذ لو فقدت لتعطلت الأحكام بتلك الصفات، وهو محال).** [1]

- **ثالثًا: أن يقال: إن الله ﷻ منفرد بالخلق ونفوذ المشيئة موصوف بكمال العزة وتمام الملك، والخلق أعجز من أن يعصوه بغير مشيئته،** وقد وصف الله نفسه بكونه عزيزًا، والعزيز: هو الغالب القاهر، فلو شاء (الإيمان من الكافر مع أنه لا يحصل أو أراد [عدم][2] الكفر منهم وقد حصل لما بقي عزيزًا غالبًا)[3]، إذ (لو وقع مراد العبد ولا يقع مراد الله ، لكان ذلك مشعرًا بالعجز والضعف)[4]، (لأن الملك والمالك هو الذي لا يقدر عبيده على أن يعملوا شيئًا على خلاف) [5] مشيئته.

يقول ابن القيم: (عزته تمنع أن يكون في ملكه ما لا يشاؤه، أو أن يشاء ما لا يكون، فكانت عزته تبطل ذلك. وكذلك كمال قدرته توجب أن يكون خالق كل شيء، وذلك ينفي أن يكون في العالم شيء .. لا يتعلق به خلقه لأن كمال قدرته وعزته يبطل ذلك) [6].

---

(١)شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ابن القيم، ٢/٦٠٧-٦٠٩.

(٢) في الأصل المعتمد عليه(عمل)، ولعل الصواب ما أُثبت!

(٣)التفسير الكبير، الرازي، ١٩/٨٢.

(٤)التفسير الكبير، الرازي، ٣٠/٥٤.

(٥) التفسير الكبير، الرازي، ١/٢٨٨.

(٦)بدائع الفوائد ، ابن القيم، ١/٣٣٧.

- **رابعًا: التحقيق أنه يمتنع إطلاق إرادة القبيح والشر عليه سبحانه وفعله نفيًا وإثباتًا لما في إطلاق لفظ الإرادة والفعل للقبيح والشر من إيهام المعنى الباطل ونفي المعنى الصحيح.**

يقول ابن القيم: (تحقيق القول في ذلك أنه يمتنع إطلاق إرادة الشر عليه وفعله نفيًا وإثباتًا، لما في إطلاق لفظ الإرادة والفعل من إيهام المعنى الباطل ونفي المعنى الصحيح، فإن الإرادة تطلق بمعنى المشيئة وبمعنى المحبة والرضا، فالأول كقوله: ﴿ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ﴾ هود: ٣٤ ، وقوله: ﴿ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ ﴾ الأنعام: ١٢٥، وقوله: ﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً ﴾ الإسراء: ١٦، والثاني كقوله: ﴿ وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ ﴾ النساء: ٢٧، وقوله: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾ البقرة: ١٨٥ ، فالإرادة بالمعنى الأول تستلزم وقوع المراد ولا تستلزم محبته والرضا به، وبالمعنى الثاني لا تستلزم وقوع المراد وتستلزم محبته، هذا إذا تعلقت الإرادة بأفعال العباد، وأما إذا تعلقت بأفعاله هو سبحانه فإنها لا تنقسم بل كل ما أراده من أفعاله فهو محبوب مرضي له، ففرق بين إرادة أفعاله وإرادة مفعولاته؛ فإن أفعاله خير كلها وعدل ومصلحة وحكمة لا شر فيها بوجه من الوجوه، وأما مفعولاته فهي مورد الانقسام، وهذا إنما يتحقق على قول أهل السنة أن الفعل غير المفعول والخلق غير المخلوق كما هو الموافق للعقول والفطر واللغة ودلالة القرآن والحديث وإجماع أهل السنة ... وعلى هذا فهاهنا إرادتان ومرادان؛ إرادة أن يفعل ومرادها فعله القائم به، وإرادة أن يفعل عبده ومرادها مفعوله المنفصل عنه، وليسا بمتلازمين، فقد يريد من عبده أن يفعل ولا يريد من نفسه إعانته على الفعل وتوفيقه له وصرف موانعه عنه، كما أراد من إبليس أن يسجد لآدم ولم يرد من نفسه أن يعينه على السجود ويوفقه له ويثبت قلبه عليه ويصرفه إليه ولو أراد ذلك منه لسجد له لا محالة.

وقوله: ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾ ﴾ هود: ١٠٧ ، إخباره عن إرادته لفعله لا لأفعال عبيده، وهذا الفعل والإرادة لا ينقسم إلى خير وشر كما تقدم، وعلى هذا فإذا قيل: هو مريد للشر. أوهم أنه محب له راض به. وإذا قيل: إنه لم يرده. أوهم أنه لم يخلقه ولا كونه. وكلاهما باطل. ولذلك إذا قيل: إن الشر فعله أو أنه يفعل الشر. أوهم أن الشر فعله القائم به. وهذا محال. وإذا قيل: لم يفعله أو ليس بفعل له. أوهم أنه لم يخلقه ولم يكونه. وهذا محال.

فانظر ما في إطلاق هذه الألفاظ في النفي والإثبات من الحق والباطل الذي يتبين بالاستفصال والتفصيل، وأن الصواب في هذا الباب ما دل عليه القرآن والسنة من أن الشر لا يضاف إلى الرب تعالى لا وصفًا ولا فعلاً ولا يتسمى باسمه بوجه من الوجوه وإنما يدخل في مفعولاته بطريق العموم).[1]

٢-زعم الشيعة أن إثبات أن الله يريد المعاصي من العاصي والكفر من الكافر ولا يريد منهما الطاعة، يلزم منه كون العاصي مطيعا بعصيانه، والكافر مطيعا بكفره حيث أوجدا مراد الله تعالى، وفعلا وفق مراده! وكون النبي عاصيًا لأنه يأمر الكافر بالإيمان الذي يكرهه الله منه وينهاه عن الكفر الذي يريده الله منه، وهو كما ترى من الفساد!

<u>والجواب من وجوه:</u>

- **الأول:** (أن هذا مبني على أن الطاعة: هل هي موافقة الأمر؟ أو موافقة الإرادة؟ وهي مبنية على أن الأمر هل يستلزم الإرادة أم لا؟ وأن نفس الطلب والاستدعاء هل هو الإرادة أو مستلزم للإرادة أو ليس واحدا منهما؟

ومن المعلوم أن كثيرًا من نظار أهل الإثبات للقدر يطلقون القول **بأن الطاعة موافقة الأمر لا موافقة الإرادة، وأن الأمر لا يستلزم الإرادة).** [2]

يقول ابن القيم (إن الطاعة هي موافقة الأمر. لا موافقة القدر والمشيئة). [3]

ويقول الرازي: (الطاعة موافقة الأمر لا موافقة الإرادة. لنا أنه لا نزاع في أن موافقة الأمر طاعة، إنما النزاع أن المأمور به هل يجب أن يكون مرادا أم لا؟ فإذا دللنا على أن المأمور به قد لا يكون مرادا ثبت حينئذ أن الطاعة ليست عبارة عن موافقة الإرادة، وإنما قلنا إن الله قد يأمر بما لا يريد لأن علم الله وخبره قد تعلقا بأن الإيمان لا يوجد من أبي لهب البتة، وهذا العلم وهذا الخبر يمتنع زوالهما وانقلابهما جهلاً، ووجود الإيمان مضاد ومناف لهذا العلم ولهذا الخبر، والجمع بين الضدين محال، فكان صدور الإيمان من أبي لهب محالاً. والله تعالى

---

(١) شفاء العليل، ابن القيم، ٢/٧٣٦-٧٣٧.

(٢)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ١٥٥.

(٣) مدارج السالكين، ابن القيم، ٢/٢٠٣.

عالم بكل هذه الأحوال فيكون عالمًا بكونه محالاً، والعالم بكون الشيء محالاً لا يكون مريدًا له، فثبت أنه تعالى غير مريد للإيمان من أبي لهب وقد أمره بالإيمان فثبت أن الأمر قد يوجد بدون الإرادة، وإذا ثبت هذا وجب القطع بأن طاعة الله عبارة عن موافقة أمره لا عن موافقة إرادته). (١)

وإذا كان كذلك؛ فهؤلاء القدرية لم يبينوا صحة قولهم ولا فساد قول منازعيهم، بل أخذوا ذلك دعوى مجردة **بناء على أن الطاعة موافقة الإرادة**، فإذا قال لهم منازعوهم: لا نسلم ذلك، كفى في هذا المقام لعدم الدليل.(٢)

- **الثاني**: أن الأمر –عند كثيرٍ من نظار أهل الإثبات للقدر– لا يستلزم الإرادة، وهم يستدلون على ذلك بـ(أن الله خالق أفعال العباد، وإنما يخلقها بإرادته، وهو لم يأمر بالكفر والفسوق والعصيان، فعلم بأنه قد يخلق بإرادته ما لم يأمر به.

وأيضًا فقد ثبت بالكتاب والسنة وإجماع العلماء أنه لو حلف ليقضينه حقه في غد إن شاء الله تعالى، فخرج الغد ولم يقضه، مع قدرته على القضاء من غير عذر، وطالبه المستحق له، لم يحنث، ولو كانت المشيئة بمعنى الأمر لحنث لأنه مأمور بذلك، وكذلك سائر الحلف على فعل مأمور إذا علقه بالمشيئة.

وأيضًا فإنه قد قال تعالى: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ يونس: ٩٩ ، مع أنه قد أمرهم بالإيمان، فعلم أنه قد أمرهم بالإيمان ولم يشأه، وكذلك قوله: ﴿ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾ الأنعام: ١٢٥، دليل على أنه أراد ضلاله وهو لم يأمره بالضلال). (٣)

- **الثالث**: أن طريقة أئمة الفقهاء وأهل الحديث إثبات (أن الإرادة في كتاب الله نوعان: إرادة تتعلق بالأمر، وإرادة تتعلق بالخلق. فالإرادة المتعلقة بالأمر أن يريد من العبد فعل ما أمره به. وأما إرادة الخلق فأن يريد ما يفعله هو. **فإرادة الأمر هي المتضمنة للمحبة والرضا**

---

(١)التفسير الكبير، الرازي ١٠/١٤٣. وانظر: التفسير الكبير، الرازي، ١٥/٢٠١.

(٢)انظر: منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ١٥٥.

(٣)انظر: منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ١٥٥-١٥٦.

وهي الإرادة الدينية. والثانية المتعلقة بالخلق هي المشيئة وهي الإرادة الكونية القدرية).[1] **(ومن هذا النوع قول المسلمين: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، ومن النوع الأول قولهم لمن يفعل القبائح : هذا يفعل ما لا يريده الله.**

وإذا كان كذلك فالكفر والفسوق والعصيان ليس مرادا للرب بالاعتبار الأول، والطاعة موافقة تلك الإرادة أو موافقة للأمر المستلزم لتلك الإرادة، فأما موافقة مجرد النوع الثاني فلا يكون به مطيعًا.

وحينئذ فالنبي يقول له: بل الرب يبغض كفرك ولا يحبه ولا يرضاه لك أن تفعله ولا يريده بهذا الاعتبار، والنبي يأمره بالإيمان الذي يحبه الله ويرضاه له ويريده بهذا الاعتبار). [2]

- **الرابع:** (أن يقال هذه المسألة مبنية على أصل: وهو أن الحب والرضا هل هو الإرادة أو هو صفة مغايرة للإرادة؟ فكثير من أهل النظر من المعتزلة والأشعرية ومن اتبعهم) (يجعلونهما جنسًا واحدًا. ثم القدرية يقولون: بل هو لا يحب الكفر والفسوق والعصيان فلا يريده، والمثبتة يقولون: بل هو يريد ذلك فيكون قد أحبه ورضيه. وأولئك يتأولون الآيات المثبتة لإرادة هذه الحوادث، كقوله تعالى: ﴿ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾ الأنعام: ١٢٥، و قوله: ﴿ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ﴾ هود: ٣٤.

وهؤلاء يتأولون الآيات النافية لمحبة الله ورضاه بها، كقوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾ ﴾ البقرة: ٢٠٥ ، ﴿ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ﴾الزمر: ٧ ، وقوله: ﴿ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ ﴾ النساء: ١٠٨..

وأما السلف وأهل الحديث فيفرقون بين النوعين،–كما تقدم– فإن النصوص قد صرحت بأن الله لا يرضى الكفر والفسوق والعصيان ولا يحب ذلك، مع كون الحوادث كلها بمشيئة الله تعالى) [3]. (والكتاب والسنة واتفاق سلف الأمة يبين أن الله يحب أنبياءه وأولياءه، ويحب ما أمر به، ولا يحب الشياطين ولا ما نهى عنه، وإن كان كل ذلك

---

(١)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ١٥٦.

(٢)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ١٥٦-١٥٧.

(٣)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ١٥٨-١٥٩.

بمشيئته). [1] (وإذا كان كذلك فالطاعات يريدها من العباد الإرادة المتضمنة لمحبته لها ورضاه بها إذا وقعت وإن لم يفعلها، والمعاصي يبغضها ويمقتها ويكره من العباد أن يفعلوها وإن أراد أن يخلقها هو لحكمة اقتضت ذلك، ولا يلزم إذا كرهها للعبد لكونها تضر العبد ويبغضها أيضًا أن يكره أن يخلقها هو لما له فيها من الحكمة، فإن الفعل قد يحسن من أحد المخلوقين ويقبح من الآخر لاختلاف حال الفاعلين، فكيف يلزم أنه ما قبح من العبد قبح من الرب مع أنه لا نسبة للمخلوق مع الخالق). [2]

- **الخامس: (أن يقال: الإرادة نوعان: أحدهما بمعنى المشيئة وهو أن يريد الفاعل أن يفعل فعلاً، فهذه الإرادة المتعلقة بفعله. والثاني: أن يريد من غيره أن يفعل فعلاً فهذه إرادة لفعل الغير.**

وكلا النوعين معقول في الناس، لكن الذين قالوا: إن الأمر لا يتضمن الإرادة، لم يثبتوا إلا النوع الأول من الإرادة، والذين قالوا: إن الله لم يخلق أفعال العباد، لم يثبتوا إلا النوع الثاني.

وهؤلاء القدرية يمتنع عندهم أن يريد الله خلق أفعال العباد بالمعنى الأول؛ لأنه لا يخلقها عندهم، وأولئك المقابلون لهم يمتنع عندهم الإرادة من الله إلا بمعنى إرادة أن يخلق، فما لم يرد أن يخلقه لا يوصف بأنه مريد له، فعندهم هو مريد لكل ما خلق وإن كان كفرا، ولم يرد ما لم يخلقه وإن كان إيمانًا). [3]

و(التحقيق إثبات النوعين، كما أثبت ذلك السلف والأئمة) (فالواحد من الناس يأمر غيره وينهاه مريدًا لنصحه، وبيانًا لما ينفعه وإن كان مع ذلك لا يريد أن يعينه على ذلك الفعل، إذ ليس كل ما يكون مصلحتي في أن آمر به غيري وأنصحه يكون مصلحتي في أن أعاونه أنا عليه، بل تكون مصلحتي إرادة ما يضاده)،(ففي الجملة أمر المأمور بالفعل لكون الفعل مصلحة له – غير كون الآمر يعينه عليه إن كان من أهل الإعانة له)،(وإذا أمكن الفرق في حق المخلوقين فهو في حق الله أولى بالإمكان. فهو سبحانه

---

(١)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ١٦٢-١٦٣.

(٢)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ١٦٧-١٦٨.

(٣)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ١٦٨-١٦٩.

أمر الخلق على ألسن رسله بما ينفعهم، ونهاهم عما يضرهم، ولكن منهم من أراد أن يخلق فعله، فأراد هو سبحانه أن يخلق ذلك الفعل ويجعله فاعلاً له.

ومنهم من لم يرد أن يخلق فعله. فجهة [مشيئته] و خلقه سبحانه لأفعال العباد وغيرها من المخلوقات غير جهة أمره للعبد على وجه البيان لما هو مصلحة للعبد أو مفسدة). (١)

يقول شيخ الإسلام: (المقصود هنا أنه يمكن في حق المخلوق الحكيم أن يأمر غيره بأمر ولا يعينه عليه، فالخالق أولى بإمكان ذلك في حقه مع حكمته، **فمن أمره وأعانه على فعل المأمور كان ذلك المأمور به تعلق به خلقه وأمره، فشاءه خلقا ومحبة، فكان مرادًا لجهة الخلق ومرادًا لجهة الأمر**. ومن لم يعنه على فعل المأمور، كان ذلك المأمور قد تعلق به أمره ولم يتعلق به خلقه، لعدم الحكمة المقتضية لتعلق الخلق به، ولحصول الحكمة المتعلقة بخلق ضده). (٢)

٣-زعم الشيعة أن إثبات إرادة الله لكل ما وقع في الوجود سواء كان طاعة أو معصية، و القول بأنه يريد المعاصي من العاصي والكفر من الكافر ولا يريد منهما الطاعة يلزم منه: نسبة السفه إلى الله تعالى، لأنه أمر الكافر بالإيمان ولا يريده منه، ونهاه عن المعصية وقد أرادها، وكل عاقل ينسب من يأمر بما لا يريد وينهى عما يريد إلى السفه، تعالى الله عن ذلك.

<u>والجواب من وجوه:</u>

- **أولاً**: أن يقال لهم (قد تقدم أن المحققين من أهل السنة يقولون: إن الإرادة، نوعان: إرادة الخلق وإرادة الأمر فإرادة الأمر أن يريد من المأمور فعل ما أمر به، وإرادة الخلق أن يريد هو خلق ما يحدثه من أفعال العباد وغيرها. والأمر مستلزم للإرادة الأولى دون الثانية.

والله تعالى أمر الكافر بما أراده منه بهذا الاعتبار، وهو ما يحبه ويرضاه، ونهاه عن المعصية التي لم يردها منه، أي: لم يحبها ولم يرضها بهذا الاعتبار، فإنه لا يرضى لعباده الكفر ولا

---

(١)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ١٦٩-١٧٢.

(٢)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ١٧٦.

يحب الفساد. وقد قال تعالى: ﴿ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ ﴾ النساء: ١٠٨، وإرادة الخلق هي المشيئة المستلزمة لوقوع المراد، فهذه الإرادة لا تتعلق إلا بالموجود، فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن. وفرق بين أن يريد هو أن يفعل، فإن هذا يكون لا محالة لأنه قادر على ما يريده، فإذا اجتمعت الإرادة والقدرة وجب وجود المراد، وبين أن يريد من غيره أن يفعل ذلك الغير فعلاً لنفسه، فإن هذا لا يلزم أن يعينه عليه) [١].

- **ثانيًا:** قولهم: أمر الكافر بالإيمان ولا يريده منه؛ يقال فيه: (قد تبين أن القرآن جعل هذا النوع مرادًا، فلا حاجة إلى إطلاق القول بأن الله يأمر بما لا يريده، ثم تبين أن الإرادة نوعان، وأنه يأمر بما يشاؤه فيأمر بما لا يريد أن يخلقه هو، ولا يأمر إلا بما يحبه لعباده ويرضاه لهم أن يفعلوه). [٢]
- **ثالثًا:** قولهم: كل عاقل ينسب من يأمر بما لا يريد وينهى عما يريد إلى السفه، يقال فيه: بل لم يلزم أن يكون سفيها؛ وبيان ذلك بأن يقال: (**إذا أمر غيره بأمر لم يرد أن يفعله له: هل يكون سفيهًا أم لا؟** ومن المعلوم باتفاق العقلاء أن من أمر غيره بأمر، ولم يرد أن يفعل هو ذلك الأمر ولا يعينه عليه، لم يكن سفيهًا، بل أوامر الحكماء والعقلاء كلها من هذا الباب. والطبيب إذا أمر المريض بشرب الدواء، لم يكن عليه أن يعاونه على شربه، والمفتي إذا أمر المستفتي بما يجب عليه، لم يكن عليه أن يعاونه، والمشير إذا أمر المستشير بتجارة أو فلاحة أو نكاح ، لم يكن عليه أن يفعل هو ذلك، ومن كان يحب من غيره أن يفعل أمرًا فأمره به، والآمر لا يساعده عليه، لما في ذلك من المفسدة له، لم يكن سفيهًا) [٣]، فظهر بطلان ما ذكره هؤلاء الشيعة وأمثالهم من القدرية.

(**وكذلك من نهى غيره عما يريد أن يفعله هو، لم يلزم أن يكون سفيهًا،** فإنه قد يكون مفسدة لذلك مصلحة للناهي. فالمريض الذي يشرب المسهلات إذا نهى ابنه الصغير عن شربها لم يكن سفيهًا. والحاوي الذي يريد إمساك الحية إذا نهى ابنه عن إمساكها لم يكن سفيهًا، والسابح في البحر إذا نهى العاجز عن السباحة لم يكن سفيهًا، والملك الذي خرج

---

(١)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ١٨٠.

(٢)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ١٨٧.

(٣)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ١٨٨-١٨٩.

لقتال عدوه إذا نهى نساءه عن الخروج معه لم يكن سفيهًا، ونظائر هذا لا تحصى)[1].و(المقصود أنه يمكن في المخلوق أمر الإنسان بما لا يريد أن يعين عليه المأمور، ونهيه عما يريد الناهي أن يفعله هو لمصلحته) على أن (المثل المطابق لفعل الرب من كل وجه لا يمكن في حق المخلوق، فإن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله. وقد سئل بعض الشيوخ عن مثل هذه المسائل فأنشد:

ويقبح من سواك الفعل عندي فتفعله فيحسن منك ذاكا). [2]

- **رابعًا: أن هؤلاء القدرية وأمثالهم يتكلموا بلفظ مجمل.** فإذا قالوا: من أمر بما لا يريد كان سفيهًا، أوهموا الناس أنه تعالى أمر بما لا يريد للمأمور أن يفعله. والله لم يأمر العباد بما لم يرض لهم أن يفعلوه، ولم يحب لهم أن يفعلوه، ولم يرد لهم أن يفعلوه بهذا المعنى، وإنما أمر بعضهم بما لم يرد هو أن يخلقه لهم بمشيئته ولم يجعلهم فاعلين له. ومن المعلوم أن الآمر ليس عليه أن يجعل المأمور فاعلا للمأمور به، بل هذا ممتنع عند القدرية. وعند غيرهم هو قادر عليه، لكن له أن يفعله وله ألا يفعله لحكمة فـ(له في أن لا يحدث هذا حكمة، كما له في سائر ما لم يحدثه، وقد يكون في إحداث هذا مفسدة لغير هذا المأمور أعظم من المصلحة الحاصلة له، وقد يكون في فعل هذا المأمور تفويت مصلحة أعظم من المصلحة الحاصلة له، والحكيم هو الذي يقدم أعلى المصلحتين، ويدفع أعظم المفسدتين. وليس على العباد أن يعلموا تفصيل حكمة الله تعالى، بل يكفيهم العلم العام والإيمان التام). [3]
- **خامسًا: قولهم: كل عاقل ينسب من يأمر بما لا يريد وينهى عما يريد إلى السفه،** يقال فيه أيضًا:

أ– ذلك إن كان هذا الفاعل من المخلوقين، فلم قلتم: إن الخالق كذلك، مع ما ثبت من الفرق بينهما؟ فالمخلوق محتاج إلى جلب المنفعة ودفع المضرة، والله تعالى منزه عن ذلك، والعبد مأمور منهي، والله منزه عن ذلك، (فهذه القضية إن أخذتموها كلية يدخل فيها الخالق، منعنا الإجماع

---

(١)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ١٨٩.

(٢)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ١٩٠.

(٣)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ١٩٠-١٩١.

المحكي عن العقلاء. وإن أخذتموها في المخلوق لتقيسوا به الخالق، كان هذا قياسًا فاسدًا، فلا يصح معكم هذا القياس، لا على أنه قياس شمول ولا على أنه قياس تمثيل(١)).(٢)

ب- **لم قلتم إن مريد المعصية سفيه!** (أو ليس قد أخبر الله تعالى عن ابن آدم أنه قال لأخيه: ﴿ لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقۡتُلَنِي مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٖ يَدِيَ إِلَيۡكَ لِأَقۡتُلَكَۖ إِنِّيٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢٨ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي وَإِثۡمِكَ فَتَكُونَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلنَّارِۚ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ ٢٩ ﴾ المائدة: ٢٨ – ٢٩، فأراد أن لا يقتل أخاه لئلا يعذب، وأن يقتله أخوه حتى يبوء بإثم قتله له، وسائر آثامه التي كانت عليه فيكون من أصحاب النار، فأراد قتل أخيه الذي هو سفه، ولم يكن بذلك سفيهًا، فلم زعمتم أن الله تعالى إذا أراد سفه العباد وجب أن ينسب ذلك إليه؟).(٣) (ويقال لهم: قد قال يوسف عليه السلام:﴿ قَالَ رَبِّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدۡعُونَنِيٓ إِلَيۡهِۖ ﴾ يوسف: ٣٣، وكان سجنهم إياه معصية، فأراد المعصية التي هي سجنهم إياه دون فعل ما يدعونه إليه، ولم يكن سفيهًا فما أنكرتم من أن لا يجب إذا أراد الباري سبحانه سفه العباد بأن يكون قبيحًا منهم، خلافًا للطاعة أن يكون سفيهًا). (٤)

---

(١)قياس التّمثيل؛ هو حمل فرع على أصل في حكم بجامع بينهما، ففيه يستوي الأصل والفرع؛ ويسمى القياس الفقهيّ؛ لأنّ الفقهاء يحتجّون به في إثبات الأحكام الشرعيّة. وقياس الشّمول؛ هو قول مؤلّف من قضايا إذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر، ففيه يستوي أفراده حكمه، وهو الَّذِي عني بِهِ أهل المنطق ، وزعموا أنّه الطّريق الوحيد لحصول العلوم اليقينيّة النّظريّة! والصّواب أنّ حقيقة القياسين واحدة، واختلافهما إنّما هو في صورة الاستدلال، وصورة التّمثيل أقرب إلى الفطرة؛ ولهذا عوّل عليه أكثر العقلاء! أما مُفادهما من يقين أو ظنّ فتبع لمادّة القياس لا لصورته؛ فإن كانت المادّة يقينيّة أفاد اليقين وإلاّ أفاد الظنّ تمثيلاً كان أو شمولاً .انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٣٤٣/١٢-٣٥٠، الرد على المنطقيين، ابن تيمية، ١١٦، ١١٩، ، ٢١١ ، ٣٦٤ ، المعجم الفلسفي، جميل صليبا، ٢٠٧/٢.

وانظر: قياس الأولى وصور من تطبيقاته العقدية، عيسى عبدالله السعدي، مقال في ملتقى أهل الحديث، تاريخ الاطلاع، ١٣-١٠-١٤٣٩هـ، استرجعت من:

https://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=253324

(٢)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ٢٠٠-٢٠١.

(٣)الإبانة عن أصول الديانة ، الأشعري، ١٧٢.

(٤)الإبانة عن أصول الديانة، الأشعري، ١٧٣.

٤-زعم الشيعة أن إثبات إرادة الله لكل ما وقع في الوجود سواء كان طاعة أو معصية يلزم منه: مخالفة المحسوس، وهو استناد أفعال العباد إلى تحقق الدواعي، وانتفاء الصوارف؛ لأن الطاعة حسنة، والمعاصي قبيحة، ولأن الحسن جهة دعاء، والقبح جهة صرف، فيثبت لله تعالى في الطاعة دعوى الداعي إليها، وانتفاء الصارف عنها، وفي القبح ثبوت الصارف، وانتفاء الداعي، لأنه ليس داعي الحاجة، لاستغنائه تعالى، ولا داعي الحكمة، لمنافاتها إياها، ولا داعي الجهل، لإحاطة علمه به، فحينئذ يتحقق ثبوت الداعي إلى الطاعات، وثبوت الصارف في المعاصي، فثبت إرادته للأول، وكراهته للثاني!

والجواب من وجوه:

- **الوجه الأول: هذا القول مبني على أصل القدرية في تشبيه فعل الله بفعل العبد، وادعاء أن ما حسن من العباد حسن منه تعالى وما قبح من العباد قبح منه،** وقد تقدم أنه ليس ما حسن منه حسن منا، وليس ما قبح منه يقبح منا؛ فإن هؤلاء القدرية من المعتزلة والشيعة مشبهة الأفعال شبهوا الله بخلقه وذلك أن الفعل يحسن منا لجلبه المنفعة ويقبح لجلبه المضرة ويحسن لأنا أمرنا به ويقبح لأنا نهينا عنه، وهذان الوجهان منتفيان في حق الله تعالى قطعًا ولو كان الفعل يحسن باعتبار آخر كما قال بعض الشيوخ:

ويقبح من سواك الفعل عندي فتفعله فيحسن منك ذاكا

- **الوجه الثاني:** دلت النصوص على إثبات عموم مشيئة الله وعموم خلقه وقدرته الله ومن جعل شيئًا من الأعمال خارجًا عن قدرته ومشيئته فقد ألحد في أسمائه وآياته.

الوجه الثالث: تقدم أن الإرادة نوعان، وأن الله إذا أمر العبد بشيء من الطاعات فقد أرادها منه إرادة شرعية دينية، وإن لم يردها منه إرادة قدرية كونية، **فإثبات إرادته في الأوامر والطاعات مطلقًا خطأ ونفيها عن ذلك مطلقًا خطأ، وإنما الصواب التفصيل: كما جاء في التنزيل:** ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾ البقرة: ١٨٥، ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ﴾ النساء: ٢٨، ﴿ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ ﴾ المائدة: ٦ ، وقال: ﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾ الأنعام: ١٢٥، وقال: ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ

﴿ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمۡۚ ﴾ المائدة: ٤١، وقال: ﴿ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقۡتَتَلُواْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿٢٥٣﴾ ﴾ البقرة: ٢٥٣، وأمثال ذلك كثير، (**وإذا كان كذلك فالطاعات يريدها من العباد الإرادة المتضمنة لمحبته لها ورضاه بها إذا وقعت وإن لم يفعلها، والمعاصي يبغضها ويمقتها ويكره من العباد أن يفعلوها وإن أراد أن يخلقها هو لحكمة اقتضت ذلك، ولا يلزم إذا كرهها للعبد لكونها تضر العبد ويبغضها أيضًا أن يكره أن يخلقها هو لما له فيها من الحكمة**). [1] فالكفر والفسوق والعصيان أراد سبحانه وجودها لما تستلزمه من الحكمة التي يحبها ولما في وجودها من دفع ما هو إليه أبغض فهي مرادة له من وجه وهي مبغضة له مسخوطة من وجه آخر، ولا يمتنع أن يخلق تعالى ويريد وجود ما لا يحبه لإفضائه إلى الحكمة التي يحبها كما خلق الشياطين وشاء وجودها.

بل لله تعالى في قضائه ومشيئته بتخليته بين العبد والذنب حكم تعجز العقول عن الإحاطة بها وقد ذكر ابن القيم قريبًا من أربعين حكمة في ذلك[2] بل قال: (والحكم والمصالح والغايات المحمودة التي في ضمن هذا التقدير فوق ما يخطر بالبال...). [3]

فأين هذا من زعمهم أن المعاصي تقبح إرادتها من الرب لانتفاء الداعي! وأين هذا من افترائهم بانتفاء الحكمة من إرادة المعاصي!

- **الوجه الرابع**: قد تقدم أن محبته تعالى ورضاه مستلزم للإرادة الدينية والأمر الديني، وكذلك كرهه وبغضه وغضبه وسخطه مستلزم لعدم الإرادة الدينية فالمحبة والرضا والغضب والسخط ليس هو مجرد الإرادة. هذا قول جمهور أهل السنة. ومن قال إن هذه الأمور بمعنى الإرادة كما يقوله كثير من القدرية وكثير من أهل الإثبات فإنه يستلزم أحد الأمرين: **إما أن الكفر والفسوق والمعاصي مما يكرهها دينًا فقد كره كونها، وإنها واقعة بدون مشيئته وإرادته. وهذا قول القدرية، أو يقول: إنه لما كان مريدًا لها شاءها فهو محب لها راض بها كما**

---

(١)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ١٦٧-١٦٨.

(٢) انظر: مفتاح دار السعادة، ، ابن القيم، ٢/٨١٠.

(٣) شفاء العليل، ابن القيم، ٢/٦١٧.

تقوله طائفة من أهل الإثبات. وكلا القولين فيه ما فيه؛ فإن الله تعالى يحب المتقين ويحب المقسطين وقد رضي عن المؤمنين، ويحب ما أمر به أمر إيجاب أو استحباب، وليس هذا المعنى ثابتًا في الكفار والفجار والظالمين ولا يرضى لعباده الكفر، ولا يحب كل مختال فخور، ومع هذا فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن. (١)

٥-زعم الشيعة أن إثبات إرادة الله لكل ما وقع في الوجود سواء كان كفرًا أو معصية، والقول بأنه يريد كفر الكافر يلزم عدم الرضا بقضاء الله تعالى وقدره: لأن الرضا بالكفر حرام بالإجماع، والرضا بقضاء الله تعالى وقدره واجب، فلو كان الكفر بمشيئة الله وإرادته وقضاء الله تعالى وقدره، وجب علينا الرضا به، لكن لا يجوز الرضا بالكفر!

والجواب من وجوه:

- **الوجه الأول:** أنا لا نسلم بأن الرضا واجب بكل المقضيات، ولا دليل على وجوب ذلك. فـ(بأي كتاب، أم بأي سنة، أم بأي معقول: علمتم وجوب الرضا بكل ما يقضيه ويقدره؟ بل بجواز ذلك، فضلاً عن وجوبه؟! هذا كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، وأدلة المعقول ليس في شيء منها الأمر بذلك، ولا إباحته؛ بل من المقضي ما يرضى به، ومنه ما يسخطه ويمقته. فلا نرضى بكل قضاء كما لا يرضى به القاضي لأقضيته سبحانه. بل من القضاء ما يسخطه، كما أن من الأعيان المقضية ما يغضب عليه، ويمقت عليه، ويلعن ويذم)(٢)، فـ(من القضاء ما يُؤمر بالرضا به، ومنه ما يُنهى عن الرضا به، فالقضاء الذي يحبه الله ويرضاه نرضى به، والذي يبغضه ويسخطه لا نرضى به)(٣). **يوضحه:**
- **الوجه الثاني: أن الرضا بالقضاء ثلاثة أنواع:**

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١١/ ٣٥٣- ٣٥٦.

(٢) مدارج السالكين، ابن القيم، ١/٢٥٦.

(٣) شفاء العليل، ابن القيم، ٢/٧٦٢.

- **أحدها:** الرضا بالمأمورات والطاعات؛ وهذا واجب (فالمأمور به يجب الرضا به، كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِن فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ ﴿٥٩﴾ ﴾ التوبة: ٥٩).[١]
- **الثاني:** الرضا بالمصائب التي ليست ذنوبًا-كالفقر والمرض والذل ونحوها، وهو مستحب ليس بواجب على الصحيح.
- **الثالث:** الكفر والفسوق والعصيان فهذا لا يُؤمر بالرضا به، بل يُؤمر ببغضه وسخطه لأن الرب سبحانه يسخط ذلك ولا يحبه ولا يرضاه **وهو تعالى(وإن خلقه لما له في ذلك من الحكمة فلا يمتنع أن يخلق ما لا يحبه لإفضائه إلى الحكمة التي يحبها كما خلق الشياطين. فنحن راضون عن الله في أن يخلق ما يشاء وهو محمود على ذلك. وأما نفس هذا الفعل المذموم وفاعله فلا نرضى به ولا نحمده).** [٢]

يقول شيخ الإسلام:(وأما الرضا بكل ما يخلقه الله ويقدره فلم يدل عليه كتاب ولا سنة، ولا قاله أحد من السلف، بل قد أخبر الله تعالى أنه لا يرضى بأمور مع أنها مخلوقة، كقوله: ﴿ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ ﴾ الزمر: ٧ ، وقوله: ﴿ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ الْقَوْلِ ﴾ النساء: ١٠٨،...[ف] هو سبحانه يكره ويبغض ويمقت كثيرًا من الحوادث، وقد أمرنا الله أن نكرهها ونبغضها). [٣] ف(الرضا يشرع بما يرضى الله به، والله قد أخبر أنه: ﴿ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾ ﴾ البقرة: ٢٠٥، ﴿ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ ﴾ الزمر: ٧ ، وقد قال تعالى: ﴿ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ الْقَوْلِ ﴾ النساء: ١٠٨ ، وهذا أمر موجود من أقوال العباد، وقد أخبر الله أنه لا يرضاه، فإذا لم يرضه كيف يأمر العبد بأن يرضاه؟ بل الواجب أن العبد يسخط ما يسخطه الله، ويبغض ما يبغضه الله، ويرضى بما يرضاه الله. قال الله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ

---

(١) منهاج السنة، ابن تيمية، ٣/٢٠٤.

(٢)جامع الرسائل، ابن تيمية، ٢/ ١٠٧.

(٣)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ٢٠٥.

﴿ وَكَرِهُوا۟ رِضْوَٰنَهُۥ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴿٢٨﴾ ﴾ محمد: ٢٨ ، فذم من اتبع مساخطه وكره مراضيه، ولم يذم من كره مساخطه واتبع مراضيه). (١)

ويقول: (ليس في كتاب الله، ولا في سنة رسول الله، آية ولا حديث، يأمر العباد أن يرضوا بكل مقضي مقدر من أفعال العباد حسنها وسيئها؛ فهذا أصل يجب أن يُعتنى به، ولكن على الناس أن يرضوا بما أمر الله به، فليس لأحد أن يسخط ما أمر الله به، قال تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾ النساء: ٦٥ ، وقال تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُوا۟ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُوا۟ رِضْوَٰنَهُۥ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴿٢٨﴾ ﴾ محمد: ٢٨، وقال: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا۟ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ سَيُؤْتِينَا ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ إِنَّآ إِلَى ٱللَّهِ رَٰغِبُونَ ﴿٥٩﴾ ﴾ التوبة: ٥٩، وذكر الرسول هنا يبين أن الإيتاء هو الإيتاء الديني الشرعي، لا الكوني القدري، وقال ﷺ في الحديث الصحيح" ذاق طعم الإيمان من رضي بالله ربًا، وبالإسلام دينًا، وبمحمد نبيًا"(٢). وينبغي للإنسان أن يرضى بما يقدره الله عليه من المصائب التي ليست ذنوبًا، مثل: أن يبتليه بفقر أو مرض أو ذل وأذى الخلق له، فإن الصبر على المصائب واجب، وأما الرضا بها فهو مشروع، لكن هل هو واجب أو مستحب؟ على قولين لأصحاب أحمد وغيرهم: أصحهما أنه مستحب ليس بواجب. ومن المعلوم أن أوثق عرى الإيمان الحب في الله والبغض في الله، **وقد أمرنا الله أن نأمر بالمعروف ونحبه ونرضاه ونحب أهله، وننهى عن المنكر ونبغضه ونسخطه ونبغض أهله ونجاهدهم بأيدينا وألسنتنا وقلوبنا، فكيف نتوهم أنه ليس في المخلوقات ما نبغضه ونكرهه؟! وقد قال تعالى لما ذكر ما ذكر من المنهيات:** ﴿ كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴿٣٨﴾ ﴾ الإسراء: ٣٨، **فإذا كان الله يكرهها وهو المقدر لها، فكيف لا يكرهها من أمر الله أن**

---

(١)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ٢٠٦.

(٢) مسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من رضي بالله ربًا وبالإسلام دينًا وبمحمد ﷺ رسولاً فهو مؤمن، وإن ارتكب المعاصي الكبائر،١/٦٢.

يكرهها ويبغضها؟! وهو القائل: ﴿ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ﴿٧﴾ ﴾ الحجرات: ٧ ، وقال تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُوا۟ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُوا۟ رِضْوَٰنَهُۥ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴿٢٨﴾ ﴾ محمد: ٢٨ ، وقد قال تعالى: ﴿ فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ ﴾ الزخرف: ٥٥، وقال تعالى: ﴿ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ ﴾ الفتح: ٦ ، وقال تعالى: ﴿ يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ ﴾النساء: ١٠٨ ، **فأخبر أن من القول الواقع ما لا يرضاه.**)[1].

- **الوجه الثالث:** أن يقال: (إن الله سبحانه وتعالى يفعل ما يفعله لما له في ذلك من الحكمة، وأن ما يضر الناس من المعاصي والعقوبات يخلقها لما له في ذلك من الحكمة والإنسان قد يفعل ما يكرهه، كشربه الدواء الكريه لما له فيه من الحكمة التي يحبها كالصحة والعافية، فشرب الدواء مكروه من وجه محبوب من وجه، **فالعبد يوافق ربه فيكره، الذنوب ويمقتها ويبغضها؛ لأن الله يبغضها ويمقتها، ويرضى بالحكمة التي خلقها الله لأجلها،** فهي من جهة فعل العبد لها مكروهة مسخوطة، ومن جهة خلق الرب لها محبوبة مرضية؛ لأن الله خلقها لما له في ذلك من الحكمة. والعبد فعلها وهي ضارة له موجبة له العذاب، **فنحن ننكرها ونكرهها وننهى عنها كما أمرنا الله بذلك، إذ كان هو أيضًا سبحانه، يسخطها ويبغضها، ونعلم أن الله أحدثها لما له في ذلك من الحكمة،** فنرضى بقضائه وقدره. فمتى لحظنا أن الله قضاها وقدرها رضينا عن الله وسلمنا لحكمه. وأما من جهة كون العبد يفعلها، فلا بد أن نكره ذلك وننهى عنه ونجتهد في دفعه بحسب إمكاننا، فإن هذا هو الذي يحبه الله منا. والله تعالى إذا أرسل الكافرين على المسلمين، فعلينا أن نرضى بقضاء الله في إرسالهم، وعلينا أن نجتهد في دفعهم وقتالهم. وأحد الأمرين لا ينافي الآخر وهو سبحانه خلق الفأرة والحية والكلب العقور، وأمرنا بقتل ذلك، فنحن نرضى عن الله إذ خلق ذلك، ونعلم أن له في ذلك حكمة، ونقتلهم كما أمرنا، فإن الله يحب ذلك ويرضاه) [2].

---

(١) مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/١٩٠-١٩٢.

(٢)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ٢٠٧- ٢٠٨.

٦-زعم الشيعة أن إثبات إرادة الله لكل ما وقع في الوجود سواء كان كفرًا أو معصية يلزم منه تعطيل الحدود والزواجر عن المعاصي، فإن الزنا إذا كان واقعا بإرادة الله تعالى، والسرقة إذا صدرت من الله تعالى، وإرادته هي المؤثرة، لم يجز للسلطان المؤاخذة عليها، لأنه يصد السارق عن مراد الله تعالى ويبعثه على ما يكرهه الله تعالى، ولو صد الواحد منا غيره عن مراده، وحمله على ما يكرهه، استحق منه اللوم . ويلزم أن يكون الله مريدًا للنقيضين، لأن المعصية مرادة الله تعالى، والزجر عنها مراد له أيضًا

والجواب من وجوه:

- **الوجه الأول:** (أن الذي قدره وقضاه من ذلك هو ما وقع، دون ما لم يكن بعد. وما وقع لا يقدر أحد أن يرده، وإنما يرد بالحدود والزواجر ما لم يقع بعد، فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن). [١] فقولهم: " لأنه يصد السارق عن مراد الله " (كذب منهم؛ لأنه إنما يصده عما لم يقع بعد وما لم يقع لم يرده الله. ولهذا لو حلف: ليسرقن هذا المال إن شاء الله، ولم يسرقه لم يحنث باتفاق المسلمين؛ لأن الله لم يشأ سرقته.

ولكن القدرية عندهم الإرادة لا تكون إلا بمعنى الأمر فيزعمون أن السرقة إذا كانت مرادة كانت مأمورًا بها!!

وقد أجمع المسلمون، وعلم بالاضطرار من دينهم، أن الله لم يأمر بالسرقة. ومن قال: إن ما وقع منها مراد، يقول: إنه مراد غير مأمور به، فلا يقول أنه مأمور به إلا كافر. لكن هذا قد يقال للمباحية[٢] المحتجين بالقدر على المعاصي، فإن منهم من لا يرى أن يعارض الإنسان

---

(١)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٢٢٩/٣.

(٢) المباحية، ويقال لهم: الإباحية، وأهل الإباحة: هم المتحللون من قيود الشرائع و الأخلاق: وهي فرقة تبطل قدرة العبد على اجتناب المنهيات و الإتيان بالمأمورات، وتحتج على فعل المعاصي بالقدر، وقد سماهم شيخ الإسلام ابن تيمية قدرية مشركية؛ لإثباتهم القضاء والقدر، وتكذيبهم بالأمر والنهي، فهؤلاء رأوا الأفعال واقعة بمشيئة الله وقدرته، فقالوا: لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا، ولا حرمنا من شيء، ولو كره الله شيئًا لأزاله، وما في العالم إلا ما يحبه الله ويرضاه، وربما استدلوا بالجبر وجعلوا العبد مجبورًا، والمجبور معذور، والفعل لله فيه لا له؛ فلا لوم عليه. فهؤلاء كافرون بكتب الله ورسله، وبأمر الله ونهيه وثوابه وعقابه، ووعده ووعيده، ودينه وشرعه كفرًا لا ريب فيه، وهم أكفر من اليهود والنصارى بل أكفر من الصابئة =

فيما يظنه مقدرًا عليه من المعاصي، ومنهم من يرى أن يعاونه على ذلك معاونة، لما ظن أنه مراد، وهذا الفعل – وإن كان محرمًا ومعصية – فهم لم يصدوا عن مراد الله. **فتبين أن الصد عن مراد الله ليس واقعًا على كل تقدير**). [1]

- **الوجه الثاني**: أن يقال: (إن تناهي الناس عن المعاصي، والقبائح، والظلم، ودفع الظالم، وأخذ حق المظلوم منه، ورد احتجاج من احتج على ذلك بالقدر أمر مستقر في فطر جميع الناس وعقولهم مع إقرار جماهيرهم بالقدر، وأنه لا يمكن صلاح حالهم ولا بقاؤهم في الدنيا إذا مكنوا كل أحد أن يفعل ما يشاء من مفاسدهم ويحتج بالقدر)، ثم إن (المحتجين بالقدر على المعاصي إذا طردوا قولهم كانوا أكفر من اليهود والنصارى، وهم شر من المكذبين بالقدر). [2]
- **الوجه الثالث**: (أن الأمور المقدورة بالاتفاق إذا كان فيها فساد يحسن ردها وإزالتها بعد وقوعها، كالمرض ونحوه فإنه من فعل الله بالاتفاق مراد لله، ومع هذا يحسن من الإنسان أن يمنع وجوده بالاحتماء واجتناب أسبابه، ويحسن منه السعي في إزالته بعد حصوله، وفي هذا إزالة مراد الله، وإن قيل: إن قطع السارق يمنع مراد الله كان شرب الدواء لزوال المرض مانعا لمراد الله، وكذلك دفع السيل الآتي من صبب، والنار التي تريد أن تحرق الدور، وإقامة الجدار الذي يريد أن ينقض)،(وكذلك إزالة الجوع الحاصل بالأكل وإزالة البرد الحاصل بالاستدفاء، وإزالة الحر بالظل) وهذا في الحقيقة من (رد قدر الله بقدر الله إما دفعًا وإما رفعًا، إما دفعًا لما انعقد سبب لوجوده، وإما رفعًا لما وجد كرفع المرض ودفعه). [3]

=

والبراهمة. انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٤١٠/٢، ٧١٨/٥، ٤٥٧/٨، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مادة (باح)، ٧٦/١.

(١)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٢٣٠/٣ .

(٢)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٢٣٠/٣ -٢٣١.

(٣)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٢٣١/٣ -٢٣٢.

- **الوجه الرابع**: قولهم: (ويلزم أن يكون الله مريدًا للنقيضين؛ لأن المعصية مرادة لله، والزجر عنها مراد الله!. كلام ساقط فإن النقيضين ما لا يجتمعان ولا يرتفعان، أو ما لا يجتمعان وهما المتضادان.

والزجر ليس عما وقع وأريد، بل هو عقوبة على الماضي وزجر عن المستقبل، والزجر الواقع بإرادته إن حصل مقصوده لم يحصل المزجور عنه فلم يرده فيكون المراد الزجر فقط، وإن لم يحصل مقصوده لم يكن زجرًا تامًا بل يكون المراد فعل هذا الزاجر وفعل ذاك، كما يراد ضرب هذا لهذا بهذا السيف وحياة هذا، وكما يراد المرض المخوف الذي قد يكون سببًا للموت، ويراد معه الحياة.

فإرادة السبب ليست موجبة لإرادة المسبب، إلا إذا كان السبب تامًا موجبًا. والزجر سبب للانزجار والامتناع كسائر الأسباب، كما أن المرض المخوف سبب للموت، وكما أن الأمر بالفعل والترغيب فيه سبب لوقوعه، ثم قد يقع المسبب وقد لا يقع، فإن وقع كانا مرادين، وإلا كان المراد ما وقع خاصة). [1]

- **الوجه الخامس**: (أنه قد تقدم أن الإرادة نوعان: نوع بمعنى المشيئة لما خلق، فهذا متناول لكل حادث دون ما لا يحدث، ونوع بمعنى المحبة لما أمر به فهذا إنما يتعلق بالطاعات، وإذا كان كذلك فما وقع من المعاصي فهو مراد بالمعنى الأول، فإنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، فكل ما وقع فقد شاء كونه، والزجر عنها مراد بالمعنى الثاني فإنه يحب النهي عن المنكر ويرضاه ويثيب فاعله، بخلاف المنكر نفسه فإنه لا يحبه ولا يرضاه ولا يثيب فاعله، ثم الزجر إنما يكون عما لم يقع، والعقوبة تكون على ما وقع، فإذا وقعت سرقة بالقضاء والقدر وقد أمر الله سبحانه بإقامة الحد فيها فإقامة الحد مأمور به يحبه ويرضاه ويريده إرادة أمر لا إرادة خلق، فإن أعان عليه كان قد أراده خلقًا، وكان حينئذ إقامة الحد مرادة شرعًا وقدرًا، خلقًا وأمرًا، قد شاءها وأحبها. وإن لم يقع كان ما وقع من المعصية قد شاءه خلقًا ولم يرده ولم يحبه شرعًا.

---

(١)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٢٣٣/٣.

ويذكر أن رجلاً سرق فقال لعمر: سرقت بقضاء الله وقدره، فقال له: وأنا أقطع يدك بقضاء الله وقدره[1]. وهكذا يقال لمن تعدى حدود الله وأعان العباد على عقوبته الشرعية كما يعين المسلمين على جهاد الكفار: إن الجميع واقع بقضاء الله وقدره لكن ما أمر به يحبه ويرضاه ويريده شرعًا ودينًا كما شاءه خلقًا وكونًا بخلاف ما نهى عنه). [2]

٧-زعم الشيعة أن إثبات إرادة الله لكل ما وقع في الوجود سواء كان كفرًا أو معصية يلزم منه مخالفة المعقول والمنقول، أما المعقول، فلما تقدم من العلم الضروري بإسناد أفعالنا الاختيارية إلينا ، وقوعها بحسب إرادتنا، فإذا أردنا الحركة يمنة لم يقع يسرة ، وبالعكس ، والشك في ذلك عين السفسطة)

والجواب من وجهين:

- **الوجه الأول:** (أن جمهور أهل السنة قائلون بهذا، وأن أفعال الإنسان الاختيارية مستندة إليه، وأنه فاعل لها ومحدث لها)،(كما جاءت به النصوص فإن الله ورسوله وصف العبد بأنه يعمل ويفعل). [3]
- **الوجه الثاني:** أن يقال بل النفاة لإرادة الله لأفعال العباد وخلقه لها (خالفوا العلم الضروري فإن كون العبد مريدًا فاعلاً بعد أن لم يكن فاعلاً أمر حادث بعد أن لم يكن، فإما أن يكون له محدث وإما أن لا يكون له محدث، فإن لم يكن له محدث لزم حدوث الحوادث بلا محدث، وإن كان له محدث فإما أن يكون هو العبد أو الرب تعالى أو غيرهما. فإن كان هو العبد فالقول في إحداثه لتلك الفاعلية كالقول في إحداث أحداثها، ويلزم التسلسل، وهو هنا باطل بالاتفاق، لأن العبد كائن بعد أن لم يكن فيمتنع أن تقوم به حوادث لا أول لها. وإن كان غير الله فالقول فيه كالقول في العبد فتعين أن يكون الله هو الخالق لكون العبد مريدًا فاعلاً وهو المطلوب. **وأهل السنة يقولون بهذا العلم الضروري فيقولون: إن العبد فاعل والله خلقه فاعلاً والعبد مريد مختار والله جعله مريدًا مختارًا.** قال الله تعالى: ﴿إِنَّ

---

(١) لم أقف عليه!

(٢)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/٢٣٣-٢٣٤.

(٣)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/٢٣٥.

هَٰذِهِۦ تَذۡكِرَةٞۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلٗا ﴿٢٩﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ ﴾ الإنسان: ٢٩ – ٣٠ ، وقال تعالى: ﴿ لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾ ﴾ التكوير: ٢٨ – ٢٩. **فأثبت مشيئة العبد، وجعلها لا تحصل إلا بمشيئة الله تعالى،** وقال الخليل عليه السلام: ﴿ رَبِّ ٱجۡعَلۡنِي مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ وَمِن ذُرِّيَّتِيۚ ﴾ إبراهيم: ٤٠.وقال: ﴿ فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوِيٓ إِلَيۡهِمۡ ﴾ إبراهيم: ٣٧ ، وقال هو وإسماعيل صلى الله عليهما وسلم: ﴿ رَبَّنَا وَٱجۡعَلۡنَا مُسۡلِمَيۡنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةٗ مُّسۡلِمَةٗ لَّكَ ﴾ البقرة: ١٢٨ ، وقال: ﴿ وَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَئِمَّةٗ يَهۡدُونَ بِأَمۡرِنَا ﴾ الأنبياء: ، وقال: ﴿ وَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَئِمَّةٗ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلنَّارِۖ ﴾ القصص: ٤١ ، وأمثال ذلك في الكتاب والسنة.

فدليلهم اقتضى مشيئة العبد وأنه فاعل بالاختيار، وهذا الدليل اقتضى أن هذه المشيئة والاختيار حصلت بمشيئة الرب فكلا الأمرين حق). (١)

٨–زعم الشيعة أن إثبات إرادة الله لكل ما وقع في الوجود سواء كان كفرًا أو معصية فيه مخالفة النصوص القرآنية، الشاهدة. بأنه تعالى يكره المعاصي، ويريد الطاعات، كقوله تعالى :﴿ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمٗا لِّلۡعِبَادِ ﴿٣١﴾ ﴾ غافر: ٣١، و ﴿ كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكۡرُوهٗا ﴿٣٨﴾ ﴾ الإسراء: ٣٨، ﴿ إِن تَكۡفُرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمۡۖ وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَۖ وَإِن تَشۡكُرُواْ يَرۡضَهُ لَكُمۡۗ ﴾ الزمر: ٧ ، ﴿ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلۡفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾ ﴾ البقرة: ٢٠٥ ، إلى غير ذلك من الآيات، وقالوا: لأي غرض يخالف هؤلاء القرآن العزيز ، وما دل العقل عليه!.

<u>والجواب من وجوه:</u>

---

(١)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/٢٣٦-٢٣٧.

- **الوجه الأول:** أن يقال: كل هذا حق، وجمهور أهل السنة قائلون بإرادة الله لكل ما وقع في الوجود سواء كان كفرًا أو معصية، وبكرهه تعالى للمعاصي والسيئات؛ ونهييه عن الظلم، ورضاه عن الشكر، وعدم محبته للفساد فهم قائلون بهذا وهم قائلون بذاك.
- **الوجه الثاني:** (أن يقال: والقرآن مملوء بما يدل على أن أفعال العباد حادثة بمشيئة الله وقدرته وخلقه، فيجب الإيمان بكل ما في القرآن، ولا يجوز أن نؤمن ببعض الكتاب ونكفر ببعض، قال الله تعالى: ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿٢٥٣﴾ ﴾ البقرة: ٢٥٣ ، وقال تعالى: ﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ۚ ﴾ الأنعام: ١٢٥، وقال تعالى: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١١٢﴾ ﴾ الأنعام: ١١٢ ، وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ الكهف: ٢٣ – ٢٤ ، وأجمع علماء المسلمين على أن الرجل لو قال: لأصلين الظهر غدًا إن شاء الله، أو: لأقضين الدين الذي علي، وصاحبه مطالبه، أو: لأردن هذه الوديعة ، ونحو ذلك، ثم لم يفعله – أنه لا يحنث في يمينه، ولو كانت المشيئة بمعنى الأمر لحنث. وقال عن إبراهيم: ﴿ رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا ﴾ البقرة: ١٢٨، وقال تعالى: ﴿ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ ﴾ البقرة: ٢٦ ، وقال تعالى: ﴿ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ ﴾ الأنفال: ٢٤). [1] (ففي القرآن من ذكر تفصيل أفعال العباد التي بقلوبهم وجوارحهم وأنه هو تبارك وتعالى يحدث من ذلك ما يطول وصفه كقوله تعالى: ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ۗ ﴾ الأعراف: ٣٠، وقوله تعالى: ﴿ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ۗ ﴾ البقرة: ٢١٣، وقوله: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى

(١)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/٢٥٧-٢٥٨.

﴿ قُلُوبِكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ۝٧ ﴾ الحجرات: ٧، ومعلوم أنه لم يرد بذلك الهداية المشتركة بين المؤمن والكافر، مثل إرسال الرسل والتمكين من الفعل وإزاحة العلل، بل أراد ما يختص به المؤمن كما دل عليه القرآن في مثل قوله تعالى: ﴿ وَٱجْتَبَيْنَٰهُمْ وَهَدَيْنَٰهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٨٧ ﴾ الأنعام: ٨٧، وقوله: ﴿ وَءَاتَيْنَٰهُمَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلْمُسْتَبِينَ ۝١١٧ وَهَدَيْنَٰهُمَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝١١٨ ﴾ الصافات: ١١٧ – ١١٨، ومنه قولنا في الصلاة: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧ ﴾ الفاتحة: ٦ – ٧ ، فإن الهداية المشتركة حاصلة لا تحتاج أن تسأل، وإنما تسأل الهداية التي خص بها المهتدين) [١] (وفي الجملة ففي القرآن من الآيات المبينة أن الله خالق أفعال العباد، وأنه هو الذي يقلب قلوب العباد فيهدي من يشاء ويضل من يشاء، وأنه هو المنعم بالهدى على من أنعم عليه، ما يتعذر استقصاؤه في هذه المواضع. وكذلك فيه ما يبين عموم خلقه لكل شيء كقوله: ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ ﴾ الرعد: ١٦ ، وغير ذلك، وفيه ما يبين أنه فعال لما يريد، وفيه ما يبين أنه لو شاء لهدى الناس جميعًا، وأمثال ذلك مما يطول وصفه.

وإذا قيل: هذه متأولة عند القدرية لأنها من المتشابه عندهم.

كان الجواب من وجهين؛ أحدهما: أن هذا مقابل بتأويلات الجبرية لما احتجوا به، وبقولهم هذا متشابه)(الثاني: أن نبين فساد تأويلاتهم) فـ(في تأويلاتهم من تحريف الكلم عن مواضعه ومخالفة اللغة وتناقض المعاني ومخالفة إجماع سلف الأمة وأئمتها – ما يبين بعضه بطلان تحريفاتهم، ويبين أنه ليس في القرآن محكم يناقض هذا حتى يقال: إن هذا متشابه وذلك محكم، بل القرآن يصدق بعضه بعضًا. ومن فتح هذا الباب من أهل البدع لم يكن له ثبات، فإن خصمه يفعل كما يفعل، فلا يبقى في يده حجة سليمة عن المعارضة بمثلها، كيف وعامة تأويلاتهم مما يعلم بالاضطرار أن الله ورسوله لم يردها بكلامه). [٢]

---

(١)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/٢٦٢-٢٦٣.

(٢)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/٢٦٤-٢٦٥.

٩-زعم الشيعة أن إثبات تعلق مشيئة الرب الحتمية بأفعال العباد يقتضي الجبر ونفي الاختيار!

فيُقال:

دل الدليل على أن الله مريد لأفعال عباده خيرها وشرها وخالق لها وأن مشيئته الحتمية النافذة تتعلق بجميع الكائنات بما في ذلك أفعال العباد؛ فلا يكون إلا ما شاء و(ما شاء كان فوجب وجوده بمشيئة الله وقدرته، وما لم يشأ لم يكن فيمتنع وجوده لعدم مشيئة الله له) [١]

والقدرية وأتباعهم من المعتزلة والشيعة ضاق نطاقهم عن كون العبد يؤمر بما يقدر عليه الرب خلافه فأثبتوا الأمر والنهي الشرعيين دون القضاء والقدر الذين هما إرادة الله وخلقه لأفعال العباد.

فنفى هؤلاء تعلق مشيئة الرب النافذة بأفعال العباد؛ وادعو أن اثبات تعلقها بها يقتض الجبر أي: إجبار العبد على خلاف مراده، وإلزامه بخلاف رضاه وإكراهه على الفعل بدون رضاه!

وادعوا أنه (لا يجوز أن تكون إرادته التكوينية مخالفة لإرادته التشريعية لأنه حينئذ تقع التكوينية لا محالة ولا يقدر العبد على امتثال التكليف التشريعي وهو جبر)!

والجواب من وجوه:

- **الوجه الأول**: أن يُقال: (حقيقة الجبر: ما حصل بإكراه غير الفاعل له على الفعل وحمله على إيقاعه بغير رضاه واختياره والرب سبحانه هو الخالق للإرادة والمحبة والرضا في قلب العبد فلا يسمى ذلك جبرًا لا لغة ولا عقلاً ولا شرعًا) [٢] بل (الله تعالى أجل وأعلى وأقدر من أن يحتاج إلى مثل هذا الجبر والإكراه؛ فإن هذا إنما يكون من عاجز يعجز عن جعل غيره مريدا لفعله مختارًا له محبًا له راضيًا به، والله سبحانه على كل شيء قدير فإذا شاء أن يجعل العبد محبًا لما يفعله؛ مختارًا له جعله كذلك؛ وإن شاء أن يجعله مريدًا له بلا محبة بل مع كراهة فيفعله كارهًا له جعله كذلك. **وليس هذا كإكراه المخلوق للمخلوق**؛ فإن المخلوق لا يقدر أن يجعل في قلب غيره لا إرادة وحبًا ولا كراهة وبغضًا، بل غايته أن يفعل ما يكون

---

(١) منهاج السنة، ابن تيمية، ٢٥٣/٣.

(٢)شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ابن القيم، ٤١٦/١.

سببًا لرغبته أو رهبته؛ فإذا أكرهه فعل به من العقاب أو الوعيد ما يكون سببًا لرهبته وخوفه؛ فيفعل ما لا يختار فعله ولا يفعله راضيًا بفعله) [١].

- **الوجه الثاني**: أن من يفعل بمشيئته لا يكون مكرهًا عديم الإرادة، وقد دل الدليل على (أن العبد مختار يفعل باختياره ومشيئته ورضاه ومحبته ليس مجبورًا عديم الإرادة والله خالق هذا كله)، [٢] و(المجبور على ما لا يريد فعله يجد من نفسه فرقًا ضروريًا بينه، وبين ما يريد فعله باختياره ومحبته فالتسوية بين الأمرين تسوية بين ما علم بالحس والاضطرار الفرق بينهما وهو كالتسوية بين حركة المرتعش وحركة الكاتب وهذا من أبطل الباطل). [٣]

- **الوجه الثالث**: أن يقال: (إن العبد له مشيئة وهي تابعة لمشيئة الله كما ذكر الله ذلك في عدة مواضع من كتابه: ﴿ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ﴿٥٥﴾ وَمَا يَذۡكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ ﴾ المدثر: ٥٥ – ٥٦ ، ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذۡكِرَةٞۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلٗا ﴿٢٩﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ ﴾ الإنسان: ٢٩ – ٣٠، ﴿ لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾ ﴾ التكوير: ٢٨ – ٢٩، **فإذا كان الله قد جعل العبد مريدًا مختارا شائيا امتنع أن يقال هو مجبور مقهور مع كونه قد جعل مريدا**. وامتنع أن يكون هو الذي ابتدع لنفسه المشيئة فإذا قيل هو مجبور على أن يختار مضطر إلى أن يشاء فهذا لا نظير له وليس هو المفهوم من الجبر بالاضطرار ولا يقدر على ذلك إلا الله.)[٤] يوضحه:

- **الوجه الرابع**: أن يقال: (إنه سبحانه لا يخلق فعل العبد الاختياري بدون اختياره، بل هو الذي جعله مريدًا مختارا). [٥] و(المقسور المكره المجبور لا يكون مريدًا مختارًا محبًا راضيًا والذي جُعِلَ مختارًا محبًا راضيًا لا يقال: إنه مقسور مكره مجبور. وإذا قيل: المراد بذلك أنه جُعِلَ

---

(١)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ٥٠١-٥٠٢.

(٢)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١٢/ ٣٣١.

(٣)شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ابن القيم، ٣٨٨/١.

(٤)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ٣٧٤.

(٥)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ٢٤٦.

مريدًا بمشيئة الله وقدرته بدون إرادة منه متقدمة اختار بها أن يكون مريدًا. قيل لهم: هذا المعنى حق سواء سمي قسرًا أو لم يسم. ولكن هذا لا يناقض كونه مختارًا فإن من جُعِلَ مريدًا مختارًا قد أثبت له الإرادة والاختيار والشيء لا يناقض ذاته ولا ملازمه، فلا يجوز أن يقال كيف يكون المختار قد جُعِلَ مختارًا والمريد جُعِلَ مريدًا. وإذا قيل: يُخَيَّرُ على أن يكون مختارا. قيل: معنى ذلك أن الله جعله مختارًا بغير إرادة منه سابقة لأن يكون مختارًا كما جعله قادرًا وجعله عالمًا وجعله حيًا وجعله أسود وأبيض وطويلاً وقصيرًا. ومعلوم أن الله إذا جعله موصوفا بصفة لم يناقض ذلك اتصافه بتلك الصفة فإن الله إذا جعله على صفة كان كونه على تلك الصفة؛ لأن ما جعل الله له؛ فإنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن وإذا كان كونه مختارًا وعالمًا وقادرًا أمرًا ملازمًا لمشيئة الله وجعله والمتلازمان لا يناقض أحدهما الآخر بل يجامعه ولا يفارقه فيكون اختيار العبد مع ...[إثبات] أن الله جعله مختارًا أمرين متلازمين لا أمرين متناقضين ولا عجب من اجتماع المتلازمين إنما العجب من تناقضهم). [١]

- **الوجه الخامس** أن (أهل السنة المثبتين للقدر متفقون على أن الله لا يكره أحدًا على معصية كما يكره الوالي والقاضي وغيرهما للمخلوق على خلاف مراده يكرهونه بالعقوبة والوعيد. بل هو سبحانه يخلق إرادة العبد للعمل وقدرته وعمله وهو خالق كل شيء). [٢](فإنه سبحانه يخلق الاختيار في المختار، والرضا في الراضي، والمحبة في المحب. وهذا لا يقدر عليه إلا الله) [٣] والعبد إنما (كان مريدًا شائيًا بمشيئة الله له ولولا مشيئة الله أن يكون شائيًا لكان أعجز وأضعف من أن يجعل نفسه شائيًا) [٤].

يقول شيخ الإسلام: (فيؤمن أهل السنة بأن .. العبد له قدرة ومشيئة وعمل وأنه مختار ولا يسمونه مجبورًا؛ إذ المجبور من أكره على خلاف اختياره والله سبحانه جعل العبد مختارًا لما

---

(١)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ٤٨١-٤٨٢.

(٢)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١٦/ ١٤١.

(٣)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ٣٦.

(٤) شفاء العليل، ابن القيم، ١/٤٠٨.

يفعله فهو مختار مريد، والله خالقه وخالق اختياره وهذا ليس له نظير. فإن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله) [١].

- **الوجه السادس**: أن إثبات تعلق مشيئة الله العامة النافذة الحتمية، بأفعال العباد لا يقتضي الجبر ونفي الاختيار إذ (الجبر أن يحمل العبد على خلاف مراده، كجبر البكر الصغيرة على النكاح، وجبر الحاكم من عليه الحق على أدائه، والله سبحانه أقدر من أن يجبر عبده بهذا المعنى، ولكنه يجبله على أن يفعل ما يشاء الرب بإرادة عبده واختياره ومشيئته، فهذا لون، والجبر لون). [٢]

- **الوجه السابع**: أن يقال إن أردتم أن إثبات تعلق مشيئة الرب بأفعال عباده يلزم منه (أن العبد مضطر في أفعاله وحركته في الصعود في السلم كحركته في وقوعه منه فهذا مكابرة للعقول والفطر وإن أردتم به أنه لا حول له ولا قوة إلا بربه وفاطره فنعم لا حول ولا قوة إلا بالله وهي كلمة عامة لا تخصيص فيها بوجه ما فالقوة والقدرة والحول بالله فلا قدرة له ولا فعل إلا بالله فلا ننكر هذا ولا نجحده لتسمية القدري له جبرا فليس الشأن في الأسماء: إن هي إلا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان؛ فلا نترك لهذه الأسماء مقتضى العقل والإيمان) [٣] بل نثبت أن الـ(عبد مخلوق من كل وجه وبكل اعتبار وفقره إلى خالقه وبارئه من لوازم ذاته **وقلبه بيد خالقه وبين أصبعين من أصابعه يقلبه كيف يشاء فيجعله مريدًا لما شاء وقوعه منه كارهًا لما لم يشأ وقوعه فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن** ونعم والله سلسلة المرجحات تنتهي إلى أمر الله الكوني ومشيئته النافذة التي لا سبيل لمخلوق إلى الخروج عنها) [٤].

- **الوجه الثامن**: أنه لم يقل أحد أن مشيئة الله العامة النافذة وقدرته الشاملة تقتضي الجبر، وسلب الاختيار، وكيف يكون كذلك وقد أثبت الله لعبده مشيئة للفعل، وقدرة عليه،

---

(١)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٣/ ٣٧٤.

(٢)زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن القيم، ٣/ ٥٣٣.

(٣) شفاء العليل، ابن القيم، ١/٤٢٣-٤٢٤.

(٤) شفاء العليل، ابن القيم، ١/٤٢٣.

وجعله فاعلاً للفعل بقدرته ومشيئته، التي خلقها فيه، فقدرة العبد مقدورة للرب، لا أنها نفس قدرة الرب، وكذلك إرادة العبد، هي إرادة للعبد، مرادة للرب، وكون مشيئة العبد وقدرته محاطة بمشيئة الرب وقدرته العامة لا يقتضي كون العبد مجبورًا لا قدرة له ولا اختيار(١).

- **الوجه التاسع**: (أن الرب ليس كمثله شيء في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله فجعله العبد فاعلاً بقدرته ومشيئته واختياره أمر يختص به تبارك وتعالى والمخلوق لا يقدر أن يجعل غيره فاعلاً إلا بإكراهه له على ذلك فإن لم يكرهه لم يقدر على غير الدعاء والأمر بالفعل، وذلك لا يصير العبد فاعلاً؛ فالمخلوق هو يجبر غيره على الفعل ويكرهه عليه فنسبه ذلك إلى الرب تشبيه له في أفعاله بالمخلوق الذي لا يجعل غيره فاعلاً إلا بجبره له وإكراهه فكمال قدرته تعالى وكمال علمه وكمال مشيئته وكمال عدله وإحسانه وكمال غناه وكمال ملكه وكمال حجته على عبده تنفي الجبر). (٢)

- **الوجه العاشر**: أن توهم أن إثبات مشيئة الله العامة النافذة يقتضي الجبر وسلب الاختيار، مبني على تقدير شيء محال، وتصور فاسد، وهو تقدير تعارض الإرادتين إرادة الرب وإرادة العبد!

والجواب: منع هذا التقدير، فإن ما لم يرده العبد من أفعاله يمتنع أن يكون الله مريدًا لوقوعه، إذ لو شاء وقوعه لجعل العبد مريدًا له، فإذا لم يجعله مريدًا له عُلم أنه لم يشأه(٣).

ففرض تناقض الإرادتين، ممتنع، فإن العبد إذا شاء أن يكون شيء لم يشأه حتى يشاء الله مشيئته، كما قال تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢٩﴾ التكوير: ٢٨ – ٢٩، وما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، فإذا شاءه الله جعل العبد شائيًا له، وإذا جعل العبد كارهًا له غير مريد له، لم يكن هو في هذه الحال شائيًا له.

---

(١) انظر: منهاج السنة، ابن تيمية، ٣/٢٣٩-٢٤١، مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/٤٩٧، قدرة الله تعالى، وقدرة العبد بين السلف ومخالفيهم، عرض ونقد في ضوء الكتاب والسنة، الزهراني، ٢٠٤-٢٠٧.

(٢) شفاء العليل، ابن القيم، ١/٣٨٩.

(٣) درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ١/٨٢-٨٣.

فالقدرية وأتباعهم بنوا حجتهم على تقدير مشيئة الله لوقوع فعل من العبد، وعدم إرادة العبد لفعله، وهذا تقدير ممتنع، وهذا نقلوه من تقدير ربين وإلهين، وهو قياس باطل؛ لأن العبد مخلوق لله هو وجميع مفعولاته، ليس هو مثلاً لله ولا ندًا ولهذا إذا قيل: إن فعل العبد مقدور بين قادرين، لم يرد به بين قادرين مستقلين، بل قدرة العبد مخلوقة لله، وإرادته مخلوقه لله، فالله قادر مستقل، والعبد قادر بجعل الله له قادرًا، وهو خالقه وخالق قدرته وإرادته وفعله، فلم يكن هذا نظير ذاك(١).

فعدم تعارض الإرادتين، من قدرة الله تعالى وإرادته التي لا يتخلف مرادها، فإذا أراد الله شيئًا جعل العبد مريدًا له، قادرًا عليه(٢).

وبهذا يتبين أنه لا تعارض بين الإرادتين أصلاً؛ لأن مشيئة الله عامة شاملة، ومشيئة العبد محدودة مقيدة بمشيئة الله، ولا منافاة بين المقيد والمطلق، وبين العام والخاص؛ لأن نفس مشيئة العبد هي من الله، فهو الذي جعل العباد مختارين، مريدين، فالمشيئة العامة لله رب العالمين وحده، والمشيئة المحدودة المقيدة بالمشيئة العامة هي مشيئة الإنسان(٣).

وخلاصة الأمر: أن القدرية من المعتزلة والشيعة الذين يقولون: إن الله لم يخلق أفعال العباد ولا يقدر على ذلك ولا شاء المعاصي هم قد قصدوا تعظيم الأمر وتنزيه الله عن الظلم وإقامة حجة الله على نفسه، لكن ضاق عطنهم فلم يحسنوا الجمع بين قدرة الله التامة ومشيئته العامة وخلقه الشامل، وبين عدله وحكمته، وأمره ونهيه، ووعده ووعيده، فجعلوا لله الحمد ولم يجعل له تمام القدرة والملك، (٤) فنفوا عن الله الظلم وردوا النصوص الصريحة المحكمة في قدرة الله على خلقه، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن! وأوردوا الشبه لتقرير بدعهم وضلالاتهم فأخرجوا إنكار عموم مشيئة الله تعالى وقدرته على جميع الموجودات: أفعالها، وأعيانها، في قالب العدل، وقالوا: لو كان الرب قادرًا على أفعال

---

(١)انظر: درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ١/٨٥-٨٦، شفاء العليل، ابن القيم،١/٤٣٧.

(٢)انظر: جهود شيخ الإسلام ابن تيمية في توضيح الإيمان بالقدر، متولي، ١/٢٧٣.

(٣) انظر: دراسة الدكتور عثمان الأثيوبي لكتاب الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، الكتاب الثاني، (القدر)، ١/٢٠٦-٢٠٧، الآثار الواردة عن السلف في القضاء والقدر من خلال تفسير الطبري، السويد، ١/٣٠١.

(٤)انظر: منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ٧٧.

عباده مريدًا لها لزم أن يكون ظالما لهم، فأخرجوا تكذيبهم بالقدر في قالب العدل!!. [1] وجعلوا ذلك سترة وجنة يتسترون بها من سهام الناقدين! وغاية حججهم إنما تدل على أن أفعال العباد فعل لهم قائم بهم واقع بقدرتهم ومشيئتهم وإرادتهم وأنهم مختارون لها غير مضطرين ولا مجبورين لكن ليس معهم دليل صحيح ينفي أن يكون الله سبحانه مريدًا لأفعال عباده قادرًا عليها وهو الذي جعلهم فاعلين، وهو الخالق أفعالهم!! فأدلتهم متظافرة على من نفى فعل العبد وقدرته ومشيئته واختياره وقال أنه ليس بفاعل شيئًا والله يعاقبه على ما لم يفعله ولا له قدرة عليه بل هو مضطر إليه مجبور عليه، وأهل السنة وحزب الرسول وعسكر الإيمان لا مع هؤلاء ولا مع هؤلاء (فإنهم يثبتون قدرة الله على جميع الموجودات من الأعيان والأفعال ومشيئته العامة وينزهونه أن يكون في ملكه ما لا يقدر عليه ولا هو واقع تحت مشيئته ويثبتون القدر السابق، وأن العباد يعملون على ما قدره الله وقضاه وفرغ منه، وأنه لا يشاؤون إلا أن يشاء الله ولا يفعلون إلا من بعد مشيئته، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ولا تخصيص عندهم في هاتين القضيتين بوجه من الوجوه والقدر عندهم قدرة الله تعالى وعلمه ومشيئته وخلقه فلا يتحرك ذرة فما فوقها إلا بمشيئته وعلمه وقدرته فهم المؤمنون بلا حول ولا قوة إلا بالله على الحقيقة). [2]

الوجه الرابع: في نقد موقف فلاسفة الشيعة من مسألة قدرة الرب وإرادته للكائنات :

إذا كان القدر هو قدرة الرب تعالى فإن موقف فلاسفة الشيعة من مرتبة القدرة والمشيئة يُعد تكذيبًا صريحًا بالقدر! إذ حقيقة قولهم إنكار قدرة الرب وإرادته للكائنات؛ بل قولهم من أخبث الأقوال وشرها، ولهذا لم يقل به أحد من طوائف الملة. وهم شر من القدرية المنكرين للعلم القديم، فالتكذيب بقدرة الله واختياره والجحود الذي يوجد في قولهم أعظم من تكذيب القدرية الأوائل بل هم شر من مشركي العرب الذين قاتلهم النبي صلى الله عليه وسلم؛ ويأتي هنا مزيد بيان لفساد قولهم!

أ- بيان فساد قول من زعم أن الرب تعالى فاعل بالعناية:

ويتضح فساد قولهم من جوانب:

---

(١)انظر: إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان، ابن القيم، ٢/ ٧٨٠.

(٢)شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ابن القيم، ١/٢٠٠-٢٠١.

- **الجانب الأول**: حقيقة الزعم بأن الرب فاعل بالعناية، جحد قدرة الرب واختياره؛ فالقائلون به ينفون كونه تعالى فاعلاً مختارًا ويدعون أن صدور العالم عنه بالإيجاب الذاتي لا بالقدرة والاختيار، ففي زعمهم لا يحدث الرب شيئًا بمشيئته وقدرته وإنما العالم فاض عنه. (وهؤلاء كما أنهم مكذبون لجميع الرسل فإنهم مخالفون لصريح العقل والفطرة، قد نسبوا الرب تعالى إلى أعظم النقص، وجعلوا كل قادر مريد مختار أكمل منه وإن كان من كان، بل سلبهم القدرة والاختيار والفعل عن رب العالمين شر من شرك عباد الأصنام به بكثير، وشر من قول النصارى أنه- تعالى عن قولهم- ثالث ثلاثة وأن له صاحبة وولدًا، فإن هؤلاء أثبتوا له قدرة وإرادة واختيارًا وحكمة، ووصفوه مع ذلك بما لا يليق به. وأما أولئك فنفوا ربوبيته وقدرته بالكلية وأثبتوا له أسماء لا حقائق لها ولا معنى).[1]
- **الجانب الثاني**: أن العناية الإلهية تقتضي حياته وقدرته ومشيئته وعلمه وحكمته ورحمته وإحسانه إلى خلقه وقيام الأفعال به فإثبات العناية الإلهية مع نفي هذه الأمور ممتنع.
- **الجانب الثالث**: أن فاتحة الكتاب تضمنت إبطال قول القائلين بأن الرب فاعل بالعناية الزاعمين بأنه سبحانه موجب بالذات دون الاختيار والمشيئة، فقد بينت أنه سبحانه فاعل مختار،(وذلك من وجوه:

أحدها: من إثبات حمده، إذ كيف يحمد على ما ليس مختارًا لوجوده، ولا هو بمشيئته وفعله؟ وهل يصح حمد الماء على آثاره وموجباته؟ أو النار والحديد وغيرها في عقل أو فطرة؟ وإنما يحمد الفاعل المختار بقدرته ومشيئته على أفعاله الحميدة، هذا الذي ليس يصح في العقول والفطر سواه، فخلافه خارج عن الفطرة والعقل ....

الثاني: إثبات ربوبيته تعالى يقتضي فعله بمشيئته واختياره، وتدبيره وقدرته، وليس يصح في عقل ولا فطرة ربوبية الشمس لضوئها، والماء لتبريده، وللنبات الحاصل به، ولا ربوبية شيء أبدًا لما لا قدرة له عليه البتة، وهل هذا إلا تصريح بجحد الربوبية؟ ...

---

(١)طريق الهجرتين وباب السعادتين، ابن القيم، ١/٢٣٤-٢٣٥.

الثالث: إثبات ملكه، وحصول ملك لمن لا اختيار له ولا فعل ولا مشيئة غير معقول، بل كل مملوك له مشيئة واختيار وفعل أتم من هذا الملك وأكمل ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ۗ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾ ﴾ النحل: ١٧.

الرابع: من كونه مستعانًا، فإن الاستعانة بمن لا اختيار له ولا مشيئة ولا قدرة محال.

الخامس: من كونه مسئولاً أن يهدي عباده، فسؤال من لا اختيار له محال، وكذلك من كونه منعمًا). [١]

- **الجانب الرابع: أن هذا القول يقتضي نفي الحياة عن الرب لأن** ("الحي هو الفعال"، وكل حي فعال؛ فلا فرق بين الحي والميت إلا بالفعل والشعور، وإذا كانت الحياة مستلزمة للفعل ...فالفعل الذي لا يعقل الناس سواه هو الفعل الاختياري الإرادي **الحاصل بقدرة الفاعل وإرادته ومشيئته،** وما يصدر عن الذات من غير سفير قدرة منها، ولا إرادة لا **يسميه أحد من العقلاء فعلاً،** وإن كان أثرًا من آثارها ومتولدًا عنها كتأثير النار في الإحراق، والماء في الإغراق، والشمس في الحرارة؛ فهذه آثار صادرة عن هذه الأجسام، وليست أفعالاً لها، وإن كانت بقوى وطبائع جعلها الله فيها؛ **فالفعل والعمل من الحي العالم لا يقع إلا بمشيئته وقدرته.** وكون الرب – سبحانه–حيًا فاعلاً مختارًا مريدًا مما اتفقت عليه الرسل والكتب، ودل عليه العقل والفطرة، وشهدت به الموجودات ناطقها وصامتها، جمادها وحيوانها، علويها وسفليها، فمن أنكر فعل الرب الواقع بمشيئته واختياره وفعله فقد جحد ربه وفاطره، وأنكر أن يكون للعالم ربٌّ).[٢]
- **الجانب الخامس: أنه إذا كان الإيمان بالقدر يتضمن إثبات أنه مختار لما يفعله، مُحدث له بمشيئته وإرادته، ليس لازمًا لذاته[٣].فإن هؤلاء الفلاسفة القائلين بأن الله فاعل بالعناية قدرية مكذبون بالقدر لجحدهم قدرة الرب واختياره.**

يقول شيخ الإسلام (الفلاسفة .. لا يؤمنون أن الله على كل شيء قدير لاسيما من يقول منهم إنه موجب بالذات لا يمكنه أن يغير شيئا ولا يحدثه). [١]

---

(١)مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، ابن القيم، ١/ ٦٦.

(٢) شفاء العليل، ابن القيم، ٢/٥٣١.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، تحقيق الأرناؤوط، ٢/٣٥٩.

بل قد عدهم شيخ الإسلام شر من القدرية الأوائل؛ فقال: (**وشرك هؤلاء المتفلسفة وتعطيلهم أعظم بكثير من شرك القدرية وتعطيلهم**؛ فإن هؤلاء يجعلون الفلك هو المحدث للحوادث التي في الأرض كلها، فلم يجعلوا لله شيئًا أحدثه، بخلاف القدرية، فإنهم أخرجوا عن إحداثه أفعال الحيوان وما تولد عنها، فقد لزمهم التعطيل من إثبات حوادث بلا محدث، وتعطيل الرب عن إحداث شيء من الحوادث، وإثبات شريك فعل جميع الحوادث...**فتبين أن هؤلاء المتفلسفة قدرية في جميع حوادث العالم، وأنهم من أضل بني آدم**؛ ولهذا يضيفون الحوادث إلى الطبائع التي في الأجسام، فإنها بمنزلة القوى التي في الحيوان، فيجعلون كل محدث فاعلاً مستقلاً كالحيوان عند القدرية، ولا يثبتون محدثا للحوادث. وحقيقة قول القوم الجحود لكون الله رب العالمين، فلا يثبتون أن يكون الله رب العالمين، بل غايتهم أن يجعلوه شرطًا في وجود العالم، وفي التحقيق هم معطلة لكون الله رب العالمين)[٢].

وعدهم شرٌ من مشركي العرب فقال-رحمه الله-:(فالذين أثبتوا فاعلاً مستقلاً غير الله كالفلك والآدميين، وجعلوا هذه الحركات الحادثة ليست مخلوقة لله، فيهم من الشرك والتعطيل ما ليس في مشركي العرب، فإن مشركي العرب كانوا يقرون بالقدر، وأن الله وحده خالق كل شيء)[٣].

وجحد هؤلاء الفلاسفة لقدرة الرب أعظم من جحدهم لعلمه بالجزيئات، يقول شيخ الإسلام: الفلاسفة (مقالاتهم التي لم يذهب إليها أحد من طوائف المسلمين لا أهل البدعة ولا أهل السنة كثيرة مثل ..إنكار مشيئة الله وقدرته)[٤] (فإنكارهم لقدرة الله ومشيئته أعظم من إنكارهم لعلمه بالجزئيات فإن كثير من الناس كان لا يعرف ذلك ولكن يعلم أن الله قادر خلق الأشياء بمشيئته كما في الصحيحين عن ابن مسعود قال: "اجتمع عند البيت ثلاثة نفر قرشيان وثقفي أو ثقفيان

=

(١)بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ابن تيمية، ٤/ ٥٢٦.

(٢) منهاج السنة، ابن تيمية، ٣/٢٨٢-٢٨٦.

(٣) منهاج السنة، ابن تيمية، ٣/٣٣١.

(٤)الرد على المنطقيين، ابن تيمية، ٥٢٣.

وقرشي كثير شحم بطونهم قليل فقه قلوبهم فقال: أحدهم أترون الله يسمع ما نقول؟! فقال الثاني: يسمع أن جهرنا ولا يسمع أن أخفينا، فقال الثالث: إن كان يسمع إذا جهرنا فهو يسمع إذا أخفينا فأنزل الله: ﴿ وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ وَلَٰكِن ظَنَنتُمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِّمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٢٢﴾ وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٢٣﴾ ﴾ فصلت: ٢٢ – ٢٣ "[1]، **وهؤلاء يقرون بأن الله خلق السموات والأرض بمشيئته وقدرته، وكذلك كان بعض أحداث من المسلمين قد يجهل هذه المسألة، فيقول: "يا رسول الله مهما يكتم الناس يعلمه الله؟!" فيقول له النبي ﷺ: "نعم"[2] ولم يكن هؤلاء يجهلون أن الله خلق كل شيء بمشيئته وقدرته بل كان هذا من أظهر الأمور وأعرفها عند عامة المسلمين، بل وعامة المشركين الذين كانوا يعبدون الأصنام، وهم كفار وهم مشركون وهم الذين قاتلهم النبي ﷺ وهم أول من يتناوله ذم القرآن للمشركين، ومع هذا فكانوا مقرين بأن الله خلق السموات والأرض وما بينهما وخلق كل شيء بقدرته ومشيئته، فكانوا أحسن حالاً من هؤلاء الفلاسفة في الإقرار بأن الله خالق كل شيء وربه ومليكه وأنه خلق الأشياء بمشيئة وقدرته).** [3]

- **الجانب السادس:** أن النتيجة اللازمة لهذا القول هو إثبات جبرية إلهية لأن العالم –في زعمهم– فائض عن الرب، والرب في–زعمهم–ترك كل شيء يحدث ليس بمقتضى فعله المباشر وتدبيره الدائم للكون، وإنما نتيجة لوجوب المعلول عن علته[4]وهذا كما يتعارض مع النصوص الشرعية

---

(١) البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿ وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ وَلَٰكِن ظَنَنتُمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِّمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ فصلت: ٢٢ ، ١٥٢/٩، مسلم، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، ٢١٤١/٤.

(٢) مسلم، كتاب الجنائز، باب ما يُقال عند دخول القبور، والدعاء لأهلها، ٦٦٩/٢.

(٣)الرد على المنطقيين، ابن تيمية، ٥٢٤.

(٤) والجبرية الإلهية هي لازم مذهب الفلاسفة كابن سينا ومن تبعه، انظر: الإشارات والتنبيهات لابن سينا مع شرح الطوسي،٣/٩٠-٩٤، مفهوم الخير والشر في الفلسفة الإسلامية –دراسة مقارنة في فكر ابن سينا–، د. منى أحمد محمد =

التي تثبت عموم قدرته تعالى ونفاذ مشيئته واختياره وتدبيره يتعارض أيضًا مع قول الشيعة في البداء ولا يتأتى على أصولهم!.

ب- بيان فساد قول من زعم أن الله تعالى فاعل بالتجلي، وأن الإرادة الإلهية للموجودات والكائنات لا تتعلق إلا بالناحية التي تقتضيها طبيعة أعيان الموجودات الثابتة.

سبق مرارًا أن هذا القول مبني على أمرين فاسدين؛ هما: القول بوحدة والوجود، والقول بالأعيان الثابتة، وحقيقته إنكار القدر الذي هو قدرة الله تعالى، وبيان ذلك من أربعة جوانب:

- **الجانب الأول:**(أنه جعل علم الله بالعبد إنما حصل له من علمه بتلك العين الثابتة في العدم التي هي حقيقة العبد لا من نفسه المقدسة، **وأن علمه بالأعيان الثابتة في العدم وأحوالها تمنعه أن يفعل غير ذلك، وأن هذا هو سر القدر.**

فتضمن هذا وصف الله تعالى بالفقر إلى الأعيان وغناها عنه، ونفي ما استحقه بنفسه من كمال علمه وقدرته ولزوم التجهيل والتعجيز، وبعض ما في هذا الكلام المضاهاة لما ذكره الله عمن قال فيه: ﴿ لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ ﴾ الآية، آل عمران: ١٨١؛ فإنه جعل حقائق الأعيان الثابتة في العدم غنية عن الله في حقائقها وأعيانها، وجعل الرب مفتقرًا إليها في علمه بها، فما استفاد علمه بها إلا منها، كما يستفيد العبد العلم بالمحسوسات من إدراكه لها مع غنى تلك المدركات عن المدرك)[1].

- **الجانب الثاني:**(**أنه جعل الرب لا يقدر إلا على تجليه في تلك الأعيان الثابتة في العدم الغنية عنه، فقدرته محدودة بها مقصورة عليها مع غناها عنه وثبوت حقائقها بدونه؛ وهذا عنده هو السر الذي أعجز الله أن يقدر على غير ما خلق، فلا يقدر عنده على أن يزيد في العالم ذرة**

=

أبو زيد، ١٧٥-١٧٦، موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من آراء الفلاسفة ومنهجه في عرضها، د.صالح الغامدي، ٤٣٧-٤٣٩، الإنسان عند صدر الدين الشيرازي، هاشم حسن، ٢٣٥-٢٣٦.

(١)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٢/٢١٠.

ولا ينقص منه ذرة، ولا يزيد في المطر قطرة ولا ينقص منه قطرة، ولا يزيد في طول الإنسان ولا ينقص منه، ولا يغير شيئًا من صفاته ولا حركاته ولا سكناته، ولا ينقل حجرًا عن مقره، ولا يحول ماء عن ممره، ولا يهدي ضالاً، ولا يضل مهتديًا، ولا يحرك ساكنًا ولا يسكن متحركًا؛ ففي الجملة لا يقدر إلا على ما وجد؛ لأن ما وجد فعينه ثابتة في العدم، ولا يقدر على أكثر من ظهوره في تلك الأعيان. وهذا التجهيل والتعجيز الذي ذكره وزعم أنه هو سر القدر فيه من الكفر والضلال ما لا يخفى). [1]

وبهذا يتضح أن القول بأن الله فاعل بالتجلي وأن الإرادة الإلهية للموجودات والكائنات لا تتعلق إلا بالناحية التي تقتضيها طبيعة أعيان المجودات الثابتة يقتضي إنكار قدرة الرب واختياره ولزوم تجهيل الرب وتعجيزه!! – ونفي ما استحقه الله بنفسه من كمال علمه وقدرته.

- **الجانب الثالث: أن فساد هذا القول لم يقتصر على ذلك، إذ إن حقيقته إنكار وجود الحق، وإنكار خلقه لمخلوقاته؛ وقدرته عليها وإرادته لها؛ فالقائل بهذا القول منكر للرب الذي خلق، ومنكر لقدرته وإرادته فلا يقر برب ولا بخلق، ولا يقر بمقدور ولا مراد؛ فهو منكر لرب العالمين فلا رب قادر مريد ولا عالمون مربوبون مُرادون؛ فليس إلا أعيان ثابتة ووجود قائم بها، فلا الأعيان مربوبة مُرادة، ولا الوجود مربوب مُراد، ولا الأعيان مخلوقة ولا الوجود مخلوق.**

يقول شيخ الإسلام ﷺ: الذي (يقول: أعيان الممكنات ثابتة في العدم، كما يقول إن المعدوم شيء، ويقول: إن نفسَ **وجود الحقّ فاضَ عليها وظهرَ فيها**، فوجودُها هو وجود الحقّ، وذاتها ليست ذات الحق، ويقول: ما كنتَ به في ثبوتك ظهرتَ به في وجودك، وإنّ الله ما أحسن إلى أحدٍ ولا أنعمَ على أحد، وإنما الذوات الثابتة في العدم هي المحسنة المسيئة بما قبلتْه في فيض وجود الحق عليها...[قولهم] كفرٌ،).[2] إذ (**حقيقة قولهم**: أن الله لم يخلق شيئًا ولا ابتدعه ولا برأه ولا صوره، **لأنه إذا لم يكن وجودٌ إلا وجوده، فمن الممتنع أن يكون خالقًا لوجود نفسه، أو بارئاً لذاته**، فإن العلم

---

(١)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٢/٢١٠-٢١٤، مجموعة الرسائل والمسائل، ابن تيمية، ٤/٥٠-٥٣، -بتصرف يسير-

(٢)جامع المسائل، ابن تيمية، ٤/٤١٩-٤٢٠.

بذلك من أبين العلوم وأبدهها للعقول: أن الشيء لا يخلق نفسه، ولهذا قال سبحانه: ﴿ أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾ الطور:٣٥؛ فإنهم يعلمون أنهم لم يكونوا مخلوقين من غير خالق، ويعلمون أن الشيء لا يخلق نفسه، فتعين أن لهم خالقًا، وعند هؤلاء.. ما ثم إلا وجوده والذوات الثابتة في العدم الغنية عنه، ووجوده لا يكون مخلوقًا والذوات غنية عنه فلم يخلق الله شيئًا.

[و] عندهم أن الله ليس رب العالمين ولا مالك الملك إذ ليس إلا وجوده، وهو لا يكون رب نفسه، ولا يكون الملك المملوك هو الملك المالك، وقد صرحوا بهذا الكفر مع تناقضه وقالوا: إن..وجوده مفتقر إلى ذوات الأشياء، وذوات الأشياء مفتقرة إلى وجوده، فالأشياء مالكة لوجوده..). [١]

([و] عندهم أن الله لم يرزق أحدًا شيئًا ولا أعطى أحدًا شيئًا ولا رحم أحدًا ولا أحسن إلى أحد ولا هدى أحدًا. ولا أنعم على أحد نعمة ولا علم أحدًا علمًا ولا علم أحدًا البيان وعندهم في الجملة: لم يصل منه إلى أحد لا خير ولا شر ولا نفع ولا ضر ولا عطاء ولا منع ولا هدى ولا إضلال أصلاً. **وأن هذه الأشياء جميعها عين نفسه ومحض وجوده فليس هناك غير يصل إليه ولا أحد سواه ينتفع بها ولا عبد يكون مرزوقًا أو منصورًا أو مهديًا)** [٢] [بل وعلى رأيهم]: أن هذه الذوات ثابتة في العدم والذوات هي أحسنت وأساءت ونفعت وضرت وهذا سر القدر عندهم!.

والحاصل أن من تدبر قول من قال بذلك؛ يجد أنه (انتظم شيئين: إنكار وجود الحق، وإنكار خلقه لمخلوقاته، فهو منكرُ للرب الذي خلق، فلا يقر برب ولا بخلق، ومنكر لرب العالمين، فلا رب ولا عالمون مربوبون، إذ ليس إلا أعيان ثابتة ووجود قائم بها، فلا الأعيان مربوبة ولا الوجود مربوب، ولا الأعيان مخلوقة ولا الوجود مخلوق). [٣]

ويقول ﷺ: (الذين يقولون إن الذوات بأسرها كانت ثابتة في العدم ذاتها أبدية أزلية حتى ذوات الحيوان والنبات والمعادن والحركات والسكنات وأن وجود الحق فاض على تلك الذوات فوجودها وجود الحق وذواتها ليست ذوات الحق ويفرقون بين الوجود والثبوت فما كنت به في ثبوتك ظهرت به

---

(١) مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٢/٢٤٨-٢٤٩، مجموعة الرسائل والمسائل، ابن تيمية، ٤/٧٧-٧٨.

(٢) مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٢/٢٤٩، مجموعة الرسائل والمسائل، ابن تيمية، ٤/٧٨.

(٣) مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٢/١٦٠، مجموعة الرسائل والمسائل، ابن تيمية، ٤/١٧.

في وجودك. ويقولون: إن الله سبحانه لم يعط أحدًا شيئًا ولا أغنى أحدًا ولا أسعده ولا أشقاه وإنما وجوده فاض على الذوات فلا تحمد إلا نفسك ولا تذم إلا نفسك.

ويقولون: إن هذا هو سر القدر وأن الله تعالى إنما علم الأشياء من جهة رؤيته لها ثابتة في العدم خارجًا عن نفسه المقدسة. ويقولون: إن الله تعالى لا يقدر أن يغير ذرة من العالم.. ويقولون: إنهم لم يعبدوا غير الله ولا يتصور أن يعبدوا غير الله تعالى وإن عباد الأصنام ما عبدوا إلا الله سبحانه ... لأن للحق في كل معبود وجهًا يعرفه من عرفه وينكره من أنكره ... وأن العارف منهم يعرف من عبد وفي أي صورة ظهر حتى عبد. فإن الجاهل يقول: هذا حجر وشجر والعارف يقول: هذا مجلى إلهي ينبغي تعظيمه فلا يقتصر.. **حقيقة أمرهم هو حقيقة قول فرعون المنكر لوجود الخالق الصانع)**[1]

- **الجانب الرابع: أن النتيجة اللازمة لهذا القول تستلزم جبرية إلهية؛ لأنها تستتبع بالضرورة حتمية نفاذ القدر واستحالة تغيره لأنه مرتب على الأعيان الثابتة منذ الأزل وهذه الحتمية شاملة حتى للإله فلا يستطيع تغييره؛ لأن حكمه –في زعمهم– إنما يكون بحسب طبائع الأعيان الثابتة للأشياء منذ الأزل!** [2] وهذا كما يتعارض مع النصوص الشرعية التي تثبت المحو والإثبات في المقادير وتثبت عموم قدرته تعالى ونفاذ مشيئته واختياره، يتعارض أيضًا مع قول الشيعة في البداء ولا يتأتى على أصولهم!

الوجه الخامس: في بيان بطلان تعلق البداء بالقدرة والمشيئة (الإرادة الكونية):

ادعى الشيعة أن إثبات البداء لازم لتقرير اختيار الرب وعموم قدرته ونفاذ مشيئته، فعلقوا البداء بكل شيء حتى بما يريد ويشاء؛ حتى يثبتوا اختياره–بزعمهم–!! **وهذا أحد سهم في كنانتهم وهو بحمد الله سهم لا ريش له ولا نصل مع عوجه وعدم استقامته** بيان ذلك:

- أن هؤلاء القوم قد ضلوا ضلالاً بعيدًا، فهم مع قولهم بالبداء لم يثبتوا لله نفاذ المشيئة وعموم القدرة والاختيار، لكنهم نفوا عن الله تعالى العلم بما يكون، وأنه سبحانه قدر ما يكون وفق إرادته وعلمه!

---

(١)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٢/ ٤٦٦-٤٦٧.

(٢)انظر: القدر في الفكر الصوفي، علي العمري، ١٥٥.

- أنه لا معارضة أصلاً بين ثبوت تقدير الرب السابق وعلمه الأزلي بما سيكون وبين عموم قدرته ونفاذ مشيئته؛ وافتراض ذاك خلف من القول!

يقول ابن القيمرحمه الله:(**عِلْمُ الله** ﷻ **ماض في خلقه بمشيئة منه** ﷻ.... **فكلٌ....صائر إلى ما قضى عليه، لا يعدو أحد منهم قدر الله ومشيئته والله الفعّال لما يريد**). [١] ويقول: (**كل ما تعلق به علمه من العالم تعلقت به قدرته ومشيئته**). [٢]

ويقول ابن تيمية رحمه الله:(ما سبق في علمه أنه يفعله وسبقت كلمته أنه يفعله وأخبر أنه يفعله وكتب في اللوح المحفوظ أنه يفعله فإنه لا بد أن يفعله وهو لا يشاء نقيضه وهذا متفق عليه بين المسلمين). [٣]
والرب سبحانه إذا قَدّر أمرًا أمضاه وأنفذه بمشيئته واختياره، ووجود الشيء ووقوعه على حسب تقدير الله السابق له **يدل على سعة علم الله وكمال قدرته تعالى!!** وقد جود ابن القيم رحمه الله حين قال: التقدير(يدلُّ على سعة علم الرَّبِّ ﷻ، وإحاطته بالكُلِّيَّات والجزئيَّات؛.. و..يدلُّ على كمال قدرة الرَّبِّ ﷻ، ومطابقة مقدوره لمعلومه، فتبارك الله رَبُّ العالمين). [٤]
بل إن (ما قدّره الله سبحانه وتعالى واجب من جهات عشر: **من جهة علم الله سبحانه** وتعالى من وجهين؛ الأول: ما علمه الله أنه سيكون، فلابُدّ أن يكون. والثاني: ما علم الله سبحانه وتعالى أنه لا يكون، فلا يكون. **وكذلك من جهة إرادته سبحانه** من وجهين؛ الأول: أنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن. والثاني: من جهة حكمته سبحانه، وهي الغاية المرادة لنفسها التي يفعل لأجلها. وكذلك من جهة كلامه، من وجهين؛ الأول: من جهة أنه أخبر به، وخبره مطابق لعلمه. والثاني: من جهة أنه أوجبه على نفسه وأقسم ليفعلنّه، كذلك من جهة كتابته إياه في اللوح المحفوظ من وجهين؛ الأول: كتابته ما علم أنه سيكون. والثاني: كتابته ما أوجبه على نفسه، وكذلك من جهة رحمته، وكذلك من جهة عدله). [٥]

---

(١)حادي الأرواح، ابن القيم، ٨٢٩/٢، وانظر منه:٨٢٨/٢.
(٢)طريق الهجرتين، ابن القيم، ٢٣٧/١..
(٣)الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق، ابن تيمية، ٧٧.
(٤)التبيان في أيمان القرآن، ابن القيم، ٥٢٤، انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٣٨١/٧-٣٨٢، موقف الرازي من القضاء والقدر -عرض ونقد-، لأختي: أنفال ٥٠/١، حاشية(٧)، ٥٢/١ حاشية(١).
(٥) النبوات، ابن تيمية، ٩١٤/٢، حاشية (١).

- أن هذه الحجة لا تتوجه على أصولهم لا سيما وأنهم- مع قولهم بالبداء- قصروا عموم قدرة الرب واختياره فلم يثبتوا قدرته على هداية الخلق وإضلالهم، ولم يثبتوا تعلق مشيئته بأفعال العباد ولم يقرروا (انفراد الله ﷻ بالخلق والإبداع ونفوذ المشيئة وأن الخلق أعجز من أن يعصوه بغير مشيئته).[1] فلم تفدهم عقيدة البداء إلا نفي العلم دون إثبات عموم المشيئة والقدرة ولم يزدادوا بها إلا ضلالاً على ضلالهم!

الوجه السادس: الرد على مظاهر غلو الشيعة في أئمتهم المتعلقة بمرتبة القدرة والمشيئة

سبق البيان بأن الشيعة غلو في أئمتهم وادعوا ثبوت العصمة لهم زاعمين بأن ذلك هو مقتضى إرادة الرب وقدرته؛ ولم يقتصروا على ذلك بل زادوا الطين بلة وأثبتوا لأئمتهم القدرة على كل شيء وادعو أن الله أعطاهم قدرته ومشيئته وأنهم مظاهر قدرة الرب ومشيئته بل عين قدرة الرب ومشيئته وأمره وأن لهم الأمر التكويني والتشريعي وهم مطاعون في الأمر التكويني فلا يمكن مخالفة أمرهم فيه! أما الأمر التشريعي فتقع فيه المخالفة!

وسيكون بعون الله الرد عليهم من جانبين:

الجانب الأول: في تقرير انفراد الأنبياء بالعصمة [2] وأنه ليس لغيرهم من البشر في ذلك نصيب.

العصمة من الذنوب مطلقًا لا تحصل لغير الأنبياء باتفاق أهل العلم المعتبرين. والسلف يثبتونها للأنبياء بمعنى: أنهم لا يقرون على ذنب، وهم باتفاق المسلمين معصومون في تبليغ الرسالة عن أن يقروا في ذلك على خطأ فإن ذلك يناقض مقصود الرسالة. [3] يقول شيخ الإسلام:(القول بأن الأنبياء معصومون عن الكبائر دون الصغائر هو قول أكثر علماء الإسلام، وجميع الطوائف)،(وهو أيضًا قول أكثر أهل التفسير والحديث والفقهاء، بل لم يُنقل عن السلف والأئمة والصحابة والتابعين

---

(١)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٨٠٩/٢.

(٢) الأنبياء معصومون في التبليغ، ومعصومون من الكبائر دون الصغار ومن الإقرار على الذنوب مطلقًا، انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٤/ ٣١٩، الرد على الشاذلي، ابن تيمية، ١٧، الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، ٢٥٨/٥، ٢٦٠.

(٣)انظر: الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق، ابن تيمية، ١٧.

وتابعيهم إلا ما يوافق هذا القول)، [١] ،(والعصمة فيما يبلغونه عن الله ثابتة فلا يستقر في ذلك خطأ باتفاق المسلمين). [٢]

أما (غير الأنبياء فإنهم ليسوا معصومين كما عصم الأنبياء، ولو كانوا أولياء لله) [٣] **، فـ(كل من ليس بنبي فليس برسول الله وليس بمعصوم وإن كانت له خوارق عادات كأولياء الله من المسلمين وغيرهم، فإنه وإن كانت لهم كرامات من الخوارق فليسوا معصومين من الخطأ.**

والخوارق التي تجري على يدي غير الأنبياء لا تدل على أن أصحابها أولياء الله عند أكثر العلماء فضلاً عن كونهم معصومين، فإن ولي الله من يموت على الإيمان ومجرد الخارق لا يدل على أنه يموت على الإيمان بل قد يتغير عن ذلك الحال وإذا قطعنا بأن الرجل ولي الله كمن أخبر النبي بأنه من أهل الجنة فلا يجب الإيمان بكل ما يقوله: إن لم يوافق ما قالته الأنبياء بخلاف الأنبياء عليهم السلام فإنهم معصومون). [٤] **(وقد اتفق أئمة الدين على أنه لا معصوم في الأمة غير رسول الله ﷺ)**. [٥]

يقول شيخ الإسلام: أما (**العصمة فقد أجمع جميع سلف المسلمين وأئمة الدين من جميع الطوائف أنه ليس بعد رسول الله ﷺ أحد معصوم ولا محفوظ لا من الذنوب ولا من الخطايا** بل من الناس من إذا أذنب استغفر وتاب وإذا أخطأ تبين له الحق فرجع إليه وليس هذا واجبا لأحد بعد رسول الله ﷺ بل يجوز أن يموت أفضل الناس بعد الأنبياء وله ذنب يغفره الله وقد خفى عليه من دقيق العلم ما لم يعرفه، ولهذا اتفقوا على أنه ما من الناس أحد إلا يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ). [٦] (واتفقوا على أنه ليس من شرط ولي الله أن لا يكون له ذنب أصلاً) [٧].

---

(١)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٤/ ٣١٩.

(٢)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١٠/ ٢٩٠، وانظر: الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، ٥/٢٦٠.

(٣)الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، ٥/ ٢٥٦.

(٤)الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ابن تيمية، ٢/ ٨٣-٨٤.

(٥)بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية، ابن تيمية، ٤٩٦.

(٦) جامع الرسائل، ابن تيمية، ١/ ٢٦٦.

(٧) جامع الرسائل، ابن تيمية، ١/ ٢٦٧.

ويقول ابن القيم: (لم تضمن العصمة لبشر بعد رسول الله ﷺ). [١] (وليس من شرط ولي الله العصمة). [٢]

وقد خالفت الشيعة هذا الأصل فادعت أن علي والأئمة من بعده كانوا معصومين من الذنوب والخطأ وزعموا أن ذلك مقتضى قدرة الرب وإرادته؛ وسيكون بعون الله الرد عليهم من وجوه:

- **الوجه الأول**: أن قول الرافضة بعصمة الاثني عشر إمامًا من أفسد الأقوال؛ بل هو من أقوال أهل الإفك والبهتان؛ فإن العصمة في ذلك ليست لغير الأنبياء عليهم السلام.[٣]

يقول شيخ الإسلام : القول بأن أحدًا من الناس (كانوا معصومين من الذنوب والخطأ، كما يدعيه الرافضة في الاثني عشرة .. فإن الرافضة ادعت ذلك فيمن لا شك في إيمانه وتقواه، بل فيمن لا يشك أنه من أهل الجنة: كعلي، والحسن، والحسين رضي الله عنهم ومع هذا فقد اتفق أهل العلم والإيمان على أن هذا القول من أفسد الأقوال؛ وأنه من أقوال أهل الإفك والبهتان؛ فإن العصمة في ذلك ليست لغير الأنبياء عليهم السلام بل كان من سوى الأنبياء يؤخذ من قوله ويترك، ولا تجب طاعة من سوى الأنبياء والرسل في كل ما يقول، ولا يجب على الخلق اتباعه والإيمان به في كل ما يأمر به ويخبر به، ولا تكون مخالفته في ذلك كفرًا). [٤] (والمقصود: أن من ادعى عصمة هؤلاء السادة، المشهور لهم بالإيمان والتقوى والجنة؛ هو في غاية الضلال والجهالة، ولم يقل هذا القول من له في الأمة لسان صدق؛ بل ولا من له عقل محمود). [٥]

ويقول:(**العصمة من الذنوب مطلقًا لا تحصل لغير الأنبياء باتفاق أهل العلم المعتبرين**. والرافضة تدعي ثبوتها للأنبياء والأئمة. والسلف وجمهور الخلف يثبتونها للأنبياء بمعنى أنهم لا يقرون على ذنب

---

(١)مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين ، ابن القيم، ٢/٣٩.

(٢)مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، ابن القيم،١/٥٠٠.

(٣)الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، ٣/ ٤٨٧.

(٤)الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، ٣/ ٤٨٧.

(٥)الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، ٣/ ٤٩١.

وهم باتفاق المسلمين معصومون في تبليغ الرسالة عن أن يقروا في ذلك على خطأ فإن ذلك يناقض مقصود الرسالة).[١]

- **الوجه الثاني**: أن الذي عليه سلف الأمة وأئمتها أن الأنبياء هم معصومون من الإقرار على الذنوب (**وأما غيرهم فلا تجب له العصمة وإنما يدعي العصمة المطلقة لغير الأنبياء: الجهال من الرافضة**) [٢] (وليس في الطوائف المنتسبة إلى القبلة أعظم افتراء للكذب على الله وتكذيبًا بالحق من المنتسب إلى التشيع، ولهذا لا يوجد الغلو في طائفة أكثر مما يوجد فيهم ومنهم من ادعى إلهية البشر وادعى النبوة في غير النبي ﷺ وادعى العصمة في الأئمة ونحو ذلك مما هو أعظم مما يوجد في سائر الطوائف، واتفق أهل العلم على أن الكذب ليس في طائفة من الطوائف المنتسبين إلى القبلة أكثر منه فيهم) [٣] .
- **الوجه الثالث**: أن الرافضة اقتطعوا وادي المجاوزة والتعدي حتى ادعوا في أئمتهم خصائص النبوة من العصمة وغيرها،[٤] وهم لما (ادعوا العصمة في علي وغيره حتى من الخطأ احتاجوا أن يثبتوا ذلك للأنبياء بطريق الأولى. ولما نزهوا عليًا ﷺ ومن دونه أن يكون له ذنب يستغفر منه كان تنزيههم للرسول أولى).[٥] فخالفوا القول الحق في مسألة عصمة الأنبياء، وأثبتوا للأئمة نظير ما يثبت للأنبياء من العصمة وهذا باطل مخالف للسنة والإجماع.[٦]
- **الوجه الرابع**: أن (دعوى العصمة تضاهي المشاركة في النبوة. فإن المعصوم يجب اتباعه في كل ما يقول، لا يجوز أن يخالف في شيء. وهذه خاصة الأنبياء. ولهذا أمرنا أن نؤمن بما أنزل إليهم فقال تعالى: ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ

---

(١)الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق، ابن تيمية، ١٧.

(٢)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١١/ ٤١٥.

(٣)دقائق التفسير، ابن تيمية، ٢/ ٢٠٨.

(٤)انظر: إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان، ابن القيم، ١/ ٢٠٥.

(٥)المستدرك على مجموع الفتاوى ، ابن تيمية، ١/ ٢٠٦.

(٦)انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٢/ ٢٢٧.

أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٦﴾ ﴾ البقرة: ١٣٦ ، فأمرنا أن نقول: آمنا بما أوتي النبيون. فالإيمان بما جاء به النبيون مما أمرنا أن نقوله ونؤمن به. وهذا مما اتفق عليه المسلمون: أنه يجب الإيمان بكل نبي، ومن كفر بنبي واحد فهو كافر، ومن سبه وجب قتله باتفاق العلماء. وليس كذلك من سوى الأنبياء، سواء سموا أولياء أو أئمة أو حكماء أو علماء أو غير ذلك. فمن جعل بعد الرسول معصومًا يجب الإيمان بكل ما يقوله فقد أعطاه معنى النبوة، وإن لم يعطه لفظها). [1] وهذا مخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها!

- **الوجه الخامس**: أن يقال: نحن نعلم أن الله قادر على خلق معصوم، ولا ننازع في قدرة الرب على ذلك لكن (قدرة الرب لا يفعل بها إلا مع وجود مشيئته، فإن ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وليس كل ما كان قادرا عليه فعله)؛ [2] فمن أين لهم إثبات مشيئة الله لعصمة الأئمة؛ وهل هذا إلا تخرص، وقول على الله بغير علم!.
- **الوجه السادس**: أن (الرافضة الذين يعتقدون العصمةَ في الاثنَي عشرَ أجهلُ الخلق وأضلُّهم، ليس لهم عقل ولا نقل،)[3] فليس في الأدلة الصحيحة ما يدل على ثبوت العصمة للأئمة؛ (أما آية الطهارة فليس فيها إخبار بطهارة أهل البيت وذهاب الرجس عنهم، وإنما فيها الأمر لهم بما يوجب طهارتهم وذهاب الرجس عنهم. فإن قوله: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾ ﴾ الأحزاب: ٣٣ ، كقوله تعالى: ﴿ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ ﴾ المائدة: ٦، وقوله: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦﴾ وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟ مَيْلًا عَظِيمًا ﴿٢٧﴾ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾ ﴾ النساء: ٢٦ - ٢٨ .

---

(١)مختصر منهاج السنة، الغنيمان، ٢٩٨، وانظر: منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٦/ ١٨٧-١٨٧.

(٢)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ٢٧٠.

(٣)جامع المسائل، ابن تيمية، ٤/ ٥٥.

فالإرادة هنا متضمنة للأمر والمحبة والرضا ، وليست هي المشيئة المستلزمة لوقوع المراد، فإنه لو كان كذلك لكان قد طهر كل من أراد الله طهارته. وهذا على قول هؤلاء القدرية الشيعة أوجه، فإن عندهم أن الله يريد ما لا يكون، ويكون ما لا يريد.

فقوله: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾ ﴾ الأحزاب: ٣٣ ، إذا كان هذا بفعل المأمور وترك المحظور، كان ذلك متعلقًا بإرادتهم وأفعالهم، فإن فعلوا ما أمروا به طهروا وإلا فلا.

وهم يقولون: إن الله لا يخلق أفعالهم، ولا يقدر على تطهيرهم وإذهاب الرجس عنهم وأما المثبتون للقدر فيقولون: إن الله قادر على ذلك، فإذا ألهمهم فعل ما أمر، وترك ما حظر حصلت الطهارة وذهاب الرجس.

ومما يبين أن هذا مما أمروا به لا مما أخبروا بوقوعه، ما ثبت في الصحيح "أن النبي ﷺ أدار الكساء على علي وفاطمة وحسن وحسين، ثم قال: " اللهم هؤلاء أهل بيتي، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرًا"(١). وهذا الحديث يدل على ضد قول الرافضة من وجهين:

أحدهما: أنه دعا لهم بذلك، وهذا دليل على أن الآية لم تخبر بوقوع ذلك، فإنه لو كان قد وقع لكان يثني على الله بوقوعه ويشكره على ذلك، لا يقتصر على مجرد الدعاء به.

الثاني: أن هذا يدل على أن الله قادر على إذهاب الرجس عنهم وتطهيرهم، وذلك يدل على أنه خالق أفعال العباد). (٢)

يقول شيخ الإسلام: (إن قوله: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾ ﴾ الأحزاب: ٣٣، كقوله: ﴿ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ

---

(١)مسلم، كتاب فضائل الصحابة ﷺ، باب فضائل أهل بيت النبي ﷺ، ١٨٨٣/٤، مختصرًا، وأخرجه الإمام أحمد في المسند، رقم(٢٦٥٠٨)، ١١٨/٤٤-١١٩، والترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة الأحزاب، ٢٠٤/٥، وصححه الألباني، صحيح سنن الترمذي، ٩٢/٣.

(٢)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٤/ ٢١-٢٢.

عَلَيۡكُم مِّنۡ حَرَجٖ ﴾ المائدة: ٦ ، وكقوله: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ ﴾ البقرة: ١٨٥ ، وكقوله: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ وَيَهۡدِيَكُمۡ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَيَتُوبَ عَلَيۡكُمۡۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ٢٦ وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡكُمۡ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُواْ مَيۡلًا عَظِيمٗا ٢٧ ﴾ النساء: ٢٦ – ٢٧. فإن إرادة الله في هذه الآيات متضمنة لمحبة الله لذلك، المراد ورضاه به، وأنه شرعه للمؤمنين وأمرهم به، **ليس في ذلك أنه خلق هذا المراد، ولا أنه قضاه وقدره، ولا أنه يكون لا محالة**. والدليل على ذلك أن النبيﷺ بعد نزول هذه الآية قال: "اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرًا". فطلب من الله لهم إذهاب الرجس والتطهير. فلو كانت الآية تتضمن إخبار الله بأنه قد أذهب عنهم الرجس وطهرهم، لم يحتج إلى الطلب والدعاء. وهذا على قول القدرية أظهر، فإن إرادة الله عندهم لا تتضمن وجود المراد، بل قد يريد ما لا يكون ويكون ما لا يريد، فليس في كونه تعالى مريدًا لذلك ما يدل على وقوعه) وهؤلاء الرافضة قدرية، (فكيف يحتجون بقوله: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ ﴾ الأحزاب: ٣٣ ، على وقوع المراد؟ وعندهم أن الله قد أراد إيمان كل من على وجه الأرض فلم يقع مراده؟ .

وأما على قول أهل الإثبات، فالتحقيق في ذلك أن الإرادة في كتاب الله نوعان: إرادة شرعية دينية تتضمن محبته ورضاه، وإرادة كونية قدرية تتضمن خلقه وتقديره. الأولى مثل هؤلاء الآيات. والثانية مثل قوله تعالى: ﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجٗا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِۚ ﴾ الأنعام: ١٢٥، وقول نوح: ﴿ وَلَا يَنفَعُكُمۡ نُصۡحِيٓ إِنۡ أَرَدتُّ أَنۡ أَنصَحَ لَكُمۡ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغۡوِيَكُمۡۚ ﴾ هود: ٣٤)[1] .

(١)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٧/ ٧١-٧٢.

والمقصود أن القرآن لا يدل ما ادعوه من ثبوت الطهارة وإذهاب الرجس، فضلاً عن أن يدل على العصمة والإمامة! [1]

ثم يقال للشيعة (هب أن القرآن دل على طهارتهم وإذهاب الرجس عنهم، كما أن الدعاء المستجاب لا بد أن يتحقق معه طهارة المدعو لهم وإذهاب الرجس عنهم، **لكن ليس في ذلك ما يدل على العصمة من الخطأ**)[2] من وجهين:

أحدهما: أن الله تعالى قال لأزواج النبي: ﴿ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِۚ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ فَلَا تَخۡضَعۡنَ بِٱلۡقَوۡلِ فَيَطۡمَعَ ٱلَّذِي فِي قَلۡبِهِۦ مَرَضٞ ﴾ الأحزاب: ٣٢، إلى قوله: ﴿ وَأَطِعۡنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا ٣٣ ﴾ الأحزاب: ٣٣ ، لكنه سبحانه لم يرد بما أمر به أزواج النبي ﷺ أن لا يصدر من واحدة منهن خطأ، فإن الخطأ مغفور لهن ولغيرهن، وسياق الآية يقتضي أنه يريد ليذهب عنهم الرجس –الذي هو الخبث كالفواحش– ويطهرهم تطهيرًا من الفواحش وغيرها من الذنوب. والتطهير من الذنب على وجهين: إما بأن لا يفعله العبد، وإما بأن يتوب منه كما في قوله: ﴿ خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا ﴾ التوبة: ١٠٣؛ فمن وقع ذنبه مغفورًا أو مكفرًا فقد طهره الله منه تطهيرًا، وليس من شرط المتطهرين والمتقين ونحوهم أن لا يقع منهم ذنب، ولا أن يكونوا معصومين من الخطأ والذنوب. فإن هذا لو كان كذلك لم يكن في الأمة متطهر متق، بل من تاب من ذنوبه دخل في المتقين المتطهرين، ومن فعل ما يكفر سيئاته دخل في المتقين المتطهرين.

الثاني: أن دعاء النبي ﷺ بأن يطهرهم تطهيرًا، كدعائه بأن يزكيهم ويطيبهم ويجعلهم متقين ونحو ذلك. والنبي ﷺ إذا دعا بدعاء أجابه الله بحسب استعداد المحل، فإذا استغفر للمؤمنين

---

(١)انظر: منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٧/ ٧٩.

(٢)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٧/ ٧٩.

والمؤمنات، لم يلزم أن لا يوجد مؤمن مذنب، فإن هذا لو كان واقعًا لما عذب مؤمن، لا في الدنيا ولا في الآخرة! [1]

و(بالجملة فالتطهير الذي أراده الله، والذي دعا به النبي ﷺ، ليس هو العصمة بالاتفاق، فإن أهل السنة عندهم لا معصوم إلا النبي ﷺ. والشيعة يقولون: لا معصوم غير النبي ﷺ والإمام. فقد وقع الاتفاق على انتفاء العصمة المختصة بالنبيﷺ والإمام عن أزواجه وبناته وغيرهن من النساء، وإذا كان كذلك امتنع أن يكون التطهير المدعو به للأربعة متضمنًا للعصمة التي يختص بها النبيﷺ والإمام عندهم ، فلا يكون من دعاء النبي ﷺ له بهذه العصمة: لا لعلي ولا لغيره، فإنه دعا بالطهارة لأربعة مشتركين لم يختص بعضهم بدعوة. وأيضًا فالدعاء بالعصمة من الذنوب ممتنع على أصل القدرية، بل وبالتطهير أيضًا؛ فإن الأفعال الاختيارية –التي هي فعل الواجبات وترك المحرمات– عندهم غير مقدورة للرب، ولا يمكنه أن يجعل العبد مطيعًا ولا عاصيًا، ولا متطهرًا من الذنوب ولا غير متطهر، فامتنع على أصلهم أن يدعو لأحد بأن يجعله فاعلاً للواجبات تاركًا للمحرمات، وإنما المقدور عندهم قدرة تصلح للخير والشر، كالسيف الذي يصلح لقتل المسلم والكافر، والمال الذي يمكن إنفاقه في الطاعة والمعصية، ثم العبد يفعل باختياره: إما الخير وإما الشر بتلك القدرة. وهذا الأصل يبطل حجتهم. والحديث حجة عليهم في إبطال هذا الأصل، حيث دعا النبي ﷺ لهم بالتطهير. فإن قالوا: المراد بذلك أنه يغفر لهم ولا يؤاخذهم. كان ذلك أدل على البطلان من دلالته على العصمة. فتبين أن الحديث لا حجة لهم فيه بحال على ثبوت العصمة. والعصمة مطلقًا – التي هي فعل المأمور وترك المحظور – ليست مقدورة عندهم لله، ولا يمكنه أن يجعل أحدًا فاعلاً لطاعة ولا تاركًا لمعصية، لا لنبي ولا لغيره،) [2]وهذا مما يبين تناقض قولهم في مسائل العصمة ! **يوضحه:**

---

(١) انظر: منهاج السنة، ابن تيمية، ٧/٧٩-٨٣.

(٢)منهاج السنة، ابن تيمية، ٧/٨٣-٨٥.

- **الوجه الخامس:** أن القول بثبوت العصمة للأئمة وأن الله جعلهم كذلك لا يتأتى مع أصول الشيعة في القدر وقولهم بنفي قدرة الرب على الهداية والاضلال، ونفي إرادته وخلقه لأفعال العباد-

بيان ذلك:

أ- **أن العصمة إنما تكون بأن يريد الفاعل الحسنات ولا يريد السيئات، والرب عندكم لا يقدر أن يغير إرادة أحد، فلا يقدر على جعله معصومًا. وهذا دليل مستقل على إبطال خلق أحد معصومًا على قول القدرية،** يقول شيخ الإسلام: (العصمة إنما تكون بأن يكون العبد مريدًا للحسنات، غير مريد للسيئات. فإذا كان هو المحدث للإرادة، **والله تعالى عند القدرية لا يقدر على إحداث إرادة أحد، امتنع منه أن يجعل أحدًا معصومًا،** وإذا قالوا: يخلق ما تميل به إرادته إلى الخير. **قيل: إن كان ذلك ملجئًا، زال التكليف. وإن لم يكن ملجئًا لم ينفع. وإن كان ذلك مقدورًا عندكم، فهلا فعله بجميع العباد؟ فإنه أصلح لهم، إذا أوجبتم على الله أن يفعل الأصلح بكل عبد، وذلك لا يمنع الثواب عندكم، كما لا يمنعه في حق المعصوم)!!.** [1]

ب- **أن يقال للشيعة: (العصمة الثابتة للإمام: أهي فعله للطاعات باختياره وتركه للمعاصي باختياره، مع أن الله تعالى عندكم لا يخلق اختياره؟ أم هي خلق الإرادة له؟ أم سلبه القدرة على المعصية!.**

فإن قلتم بالأول، وعندكم أن الله لا يخلق اختيار الفاعلين، لزمكم أن الله لا يقدر على خلق معصوم. **وإن قلتم بالثاني،** بطل أصلكم الذي ذهبتم إليه في القدرة. **وإن قلتم: سلب القدرة على المعصية،** كان المعصوم عندكم هو العاجز عن الذنب. كما يعجز الأعمى عن نقط المصاحف، والمقعد عن المشي. والعاجز عن الشيء لا ينهى عنه ولا يؤمر به، وإذا لم يؤمر وينه لم يستحق ثوابًا على الطاعة، فيكون المعصوم عندكم لا ثواب له على ترك معصية، بل ولا على فعل طاعة. **وهذا غاية النقص. وحينئذ فأي مسلم كان خيرًا من هذا المعصوم، إذا أذنب ثم تاب؛ لأنه بالتوبة محيت سيئاته، بل بدل**

---

(١)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٦/ ٤٠٦.

بكل سيئة حسنة مع حسناته المتقدمة، فكان ثواب المكلفين خيرًا من المعصوم عند هؤلاء، وهذا يناقض قولهم غاية المناقضة). [1]

الجانب الثاني: في تقرير انفراد الرب بالقدرة التامة والمشيئة النافذة؛ وأنه ليس لغير الله في ذلك نصيب:

رب العالمين هو الذي كملت قدرته وسلطانه وملكه؛ فهو القدير الذي ليس كمثله شيء في قدرته، فقدرته سبحانه تامة لا نقص فيها، وهو المتفرد بنفاذ المشيئة إذا شاء شيئًا وجب وجوده، وإذا لم يشأ امتنع، فليس في الوجود ما يوجب حصول المقدور إلا مشيئة الله وحده، والواقع في الكون بمشيئته وما لم يقع فهو لعدم مشيئته وهذا حقيقة الربوبية، وهو معنى كونه رب العالمين وكونه القائم بتدبير عباده فلا خلق ولا رزق ولا عطاء ولا منع ولا قبض ولا بسط ولا موت ولا حياة ولا إضلال ولا هدى ولا سعادة ولا شقاوة إلا بعد إذنه، و كل ذلك بمشيئته وتكوينه إذ لا مالك غيره ولا مدبر سواه ولا رب غيره،(﴿ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ﴾ يونس: ٣ ، القدري والأمر الشرعي، الجميع هو المتفرد بتدبيره) [2].

وهو سبحانه منفرد بذاته وصفاته عن مماثلة مخلوقاته، لا سمي له لتفرده بكمال الصفات والأفعال، فله أعظم المباينة وأجلها، وأكملها، كما له من كل صفة كمال أعظمها وأكملها.

وليس أحد من المخلوقين مماثلاً له في أوصافه فليس كمثله شيء، في ذاته، وأسمائه، وصفاته، وأفعاله تبارك وتعالى.

وقد تكاثرت نصوص أهل العلم في تقرير ذلك:

يقول ابن القيم: (**رب العالمين.. تفرد بتدبير ملكه. فالتدبير كله بيديه ومصير الأمور كلها إليه**)، [3] **فهو (المتفرد بتدبير خلقه، لا يشركه فيه غيره).** [4]

---

(١)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٦/ ٤٢٩.

(٢)تفسير السعدي، ٦٥٤.

(٣)الصلاة، ابن القيم، ٣٤٧.

(٤)الداء والدواء، ابن القيم، ١/ ٣١٩.

ويقول ابن تيمية ﷺ :(صفات الكمال، ..نوعان: **نوع يختصُّ به ويمتنع ثبوته لغيره،** مثل كونه ربّ العالمين، وإله الخلق أجمعين، الأول الآخر، الظاهر الباطن، القديم الأزلي، الرحمن الرحيم، مالك الملك، **عالم الغيب والشهادة، فهذا كله هو مختصٌّ به، وهو مستلزم لاختصاصه بالإلهية)،** [1] **(ونوعٌ يتصف عباده منه بما وهبه لهم كالعلم والرحمة والحكمة فهذا وإن اتصف به العبد فالله تعالى لا كفوًا له سبحانه فهو منزَّهٌ عن النقائص مطلقًا ومنزَّه عن أن يكون له مِثْلٌ في شيء من صفات كماله، بل هو موصوف بصفات الكمال على وجه التفصيل وهو منزَّه فيها عن التمثيل)**[2] **(فما يحصل لغيره من نوع صفات الكمال؛– فإن المخلوق متصف بأنه موجود، وأنه حي وأنه عليم، قدير، سميع بصير، إلى غير ذلك– فهو سبحانه أكبر من كل شيء، فلا يساويه شيء في شيء من صفات الكمال)** [3] **(وعلى هذا؛ فعلمه أكبر من كل علم، وقدرته أكبر من كل قدرة، وهكذا سائر صفاته).** [4]**(واختصاصه بالقدرة أظهر من اختصاصه بالعلم).**[5]

ويقول ﷺ:(**صفات الكمال ترجع إلى ثلاثة: العلم، والقدرة، والغنى، ... وهذه الثلاثة لا تصلح على وجه الكمال إلا لله وحده، فإنه الذي أحاط بكل شيء علمًا، وهو على كل شيء قدير،** وهو غني عن العالمين. وقد أمر الرسول ﷺأن يبرأ من دعوى هذه الثلاثة بقوله: ﴿ **قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ إِنِّي مَلَكٌۖ إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّۚ** ﴾ الأنعام: ٥٠، وكذلك قال نوح ﷺ. فهذا أول أولي العزم، وأول رسول بعثه الله تعالى إلى أهل الأرض. وهذا خاتم الرسل وخاتم أولي العزم، كلاهما يتبرأ من ذلك) [6].

ويقول:(الله تعالى أخبر في كتابه ﴿ **إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ ١٢** ﴾ الشورى: ١٢، و﴿ **عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ٢٠** ﴾ البقرة: ٢٠، وأنه ﴿ **غَفُورٞ رَّحِيمٞ ١٧٣** ﴾ البقرة: ١٧٣، ﴿ **عَزِيزٌ**

---

(١)جامع المسائل، ابن تيمية، ٣/ ٢٧٤.

(٢)الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق، ابن تيمية، ٩٧.

(٣)جامع المسائل، ابن تيمية، ٣/ ٢٧٤.

(٤)جامع المسائل، ابن تيمية، ٣/ ٢٧٤.

(٥)الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية، ٣/ ٢٩٤.

(٦)مجموعة الرسائل والمسائل، ابن تيمية، ٥/ ٢.

﴿ حَكِيمٌ ﴿٢٠٩﴾ ﴾ البقرة: ٢٠٩، ﴿ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ﴿٦١﴾ ﴾ الحج: ٦١ ، ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ ﴾ الفرقان: ٥٩، وأنه ﴿ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٧٦﴾ ﴾ آل عمران: ٧٦، ويرضى عن المؤمنين ويغضب على الكافرين وأنه ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾ ﴾ هود: ١٠٧... وأمثال ذلك وقال تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ ﴾ الشورى: ١١ ، ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾ ﴾ مريم: ٦٥ ، ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾ ﴾ الإخلاص: ٤ .

فبين بذلك أن الله لا مثل له ولا سمي ولا كفوًا، فلا يجوز أن يكون شيء من صفاته مماثلاً لشيء من صفات المخلوقات، ولا أن يكون المخلوق مكافئًا ولا مساميًا له في شيء من صفاته سبحانه وتعالى). (١)

ويقول أبو السعود(٢) رحمه الله: (﴿ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ الروم: ٢٧ أي : الوصف الأعلا العجيب الشأن من القدرة العامة، والحكمة التامة، وسائر صفات الكمال التي ليس لغيره ما يدانيها، فضلاً عن ما يساويها). (٣)

وقد خالفت الشيعة في هذا الأصل؛ فادعوا أن الأئمة مظاهر قدرة الرب ومشيئته بل عين قدرته ومشيئته، وأنهم إذا شاءوا شيئًا شاءه الله، وأن الله أعطاهم قدرته –فقدرتهم نظير قدرة الرب–!

---

(١)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٦/ ٥١٦.

(٢)محمد بن محمد بن مصطفى العمادي، المولى أبو السعود: مفسر شاعر، من علماء الترك المستعربين، ولد بقرب القسطنطينية، سنة٨٩٨هـ ودرس ودرّس في بلاد متعددة، وتقلد القضاء في بروسة فالقسطنطينية فالروم ايلي. وأضيف إليه الإفتاء سنة ٩٥٢ هـ وكان حاضر الذهن سريع البديهة، توفي ٩٨٢هـ، من مؤلفاته: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، رسالة في المسح على الخفين، قصة هاروت وماروت. انظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد، ١٠/٥٨٤-٥٨٦، الأعلام للزركلي، ٧/ ٥٩.

(٣)إرشاد العقل السليم، أبو السعود، ٤/٢٧٧.

وزعموا أن لأئمتهم القدرة على هداية القلوب وإيقاع النور فيها وأثبتوا لهم الأمر التكويني الذي لا يمكن مخالفته! وفي هذا الكلام من الباطل والزور أنواع؛ بيانها فيما يلي:

أولاً: جعل الشيعة-بموجب اعتقادهم السابق- الأئمة شركاء لله في القدرة والمشيئة، ووصفوهم بما هو من خصائصه، فجعلوا قدرة الأئمة كقدرة الرب ومشيئتهم كمشيئته، فعند هؤلاء الغلاة: أن قدرة الأئمة ومشيئتهم منطبقة على قدرة الله سواء بسواء فكل مقدور للرب مراد له مقدور للأئمة ومراد لهم، وهذا القول كفر صريح، فالرب سبحانه لا مثل له في شيء من صفات الكمال، فهو منزه عن النقائص، ومنزه أن يماثله شيء في صفات الكمال.

ولا ريب أن القول بأن الأئمة يقدرون على ما يقدر عليه الله (شرٌّ من قول النصارى من بعض الوجوه فإنَّ النصارى ادَّعوا هذا الغلو في المسيح وحْدَه فمن قال إن كثيرًا من الناس يعلم ما يعلمه الله **ويَقْدر على ما يقدر عليه فقد قال في كثيرٍ من الناس ما يضاهي قولَ النصارى في المسيح ابن مريم)**. [1] وهذا القول باطل بإجماع المسلمين.

يقول ابن تيمية: (ما يدعيه بعضهم من ...المقالات الباطلة التي تتضمن أن الواحد من البشر يشارك الله في بعض خصائصه مثل: أنه بكل شيء عليم، **أو على كل شيء قدير**، ونحو ذلك، كما يقول بعضهم في النبيﷺ، وفي شيوخه: إن علم أحدهم ينطبق على علم الله، **وقدرته منطبقة على قدرة الله**، فيعلم ما يعلمه الله، ويقدر على **ما يقدر الله عليه فهذه المقالات، وما يشبهها من جنس قول النصارى، والغالية في علي، وهي باطلة بإجماع علماء المسلمين)**.[2]

ثانيًا: حقيقة الأمر أن هؤلاء الشيعة يقترحون في الأئمة ما لا حقيقة له من كونهم يقدرون على كل شيء، وأن مشيئتهم مشيئة الله، و أن لهم الأمر التكويني الذي لا يمكن مخالفته، وكل هذا باطل خلاف ما خلقه الله، وخلاف ما شرعه الله. [3]

---

(١)الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق، ابن تيمية، ١٥.

(٢)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ١/ ٩٥-٩٦.

(٣)انظر: منهاج السنة، ابن تيمية، ٤/٢٩٧، ٦/٣٦٧-٣٦٨، مختصر منهاج السنة لابن تيمية، اختصره: الشيخ عبد الله بن محمد الغنيمان، ٣٢٨.

ثالثًا: من أين للشيعة أن الأئمة متصفون بالأمر التكويني والتشريعي، وأنه لا يمكن مخالفة أمرهم التكويني؟ وأن مشيئتهم عين مشيئة الرب وأن قدرتهم نظير قدرة الرب !!وما الدليل على هذا؟؟، والكتب الإلهية والدلائل العقلية تناقض ذلك!.

يقول السعدي في تفسيره: (﴿ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ﴾ يونس: ٣، القدري والأمر الشرعي، الجميع هو المتفرد بتدبيره). (١)

ويقول في تفسيره: (﴿ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ﴾ الأعراف: ٥٤ ، أي: له الخلق الذي صدرت عنه جميع المخلوقات علويها وسفليها، أعيانها وأوصافها وأفعالها والأمر المتضمن للشرائع والنبوات، فالخلق: يتضمن أحكامه الكونية القدرية، والأمر: يتضمن أحكامه الدينية الشرعية، وثم أحكام الجزاء، وذلك يكون في دار البقاء). (٢)

ويقول: الله تعالى في القرآن (كثيرًا ما يقرن بين الخلق والأمر كما .. في قوله: ﴿ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ﴾ الأعراف: ٥٤ ، وفي قوله: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ ﴾ الطلاق: ١٢ ، وذلك أنه الخالق الآمر الناهي، فكما أنه لا خالق سواه، فليس على الخلق إلزام ولا أمر ولا نهي إلا من خالقهم، وأيضًا فإن خلقه للخلق فيه التدبير القدري الكوني وأمره فيه التدبير الشرعي الديني فكما أن الخلق لا يخرج عن الحكمة فلم يخلق شيئًا عبثًا فكذلك لا يأمر ولا ينهى إلا بما هو عدل وحكمة وإحسان) (٣).

ويقول ابن حجر تعليقًا على دعاء الاستخارة: (قوله: "فإنك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم" إشارة إلى أن العلم والقدرة لله وحده وليس للعبد من ذلك إلا ما قدر الله له، وكأنه قال: أنت يا رب تقدر قبل أن تخلق في القدرة وعندما تخلقها في وبعد ما تخلقها). (٤)

---

(١)تفسير السعدي، ٦٥٤.

(٢)تفسير السعدي، ٢٩١.

(٣)تفسير السعدي، ٥٠٢.

(٤)فتح الباري، ابن حجر، ١١/ ١٨٦.

ويقول ابن تيمية: (إن قدرة الله تعالى كاملة تامة لانقص فيها ليست مثل قدرة العباد)، [1] فـ(قدرته وصنعه ليس مثل قدرة العباد وصنعهم) [2].

ويقول: (ومعلوم أن مشيئة الله ليست مثل مشيئة العبد، ولا إرادته مثل إرادته ولا محبته مثل محبته، ولا رضاه مثل رضاه) [3].

ويقول: (فليست مشيئة أحد من العباد مشيئة لله، ولا مشيئة الله مستلزمة لمشيئة العباد بل ما شاء الله كان وإن لم يشأ الناس، وما شاء الناس لم يكن إن لم يشأ الله). [4]

ويقول حافظ حكمي: الرب تعالى (منفرد بالإرادة **فلا مراد لأحد معه ولا إرادة لأحد إلا بعد إرادته ﷻ ومشيئته** كما قال تعالى: ﴿ كَلَّآ إِنَّهُۥ تَذۡكِرَةٞ ٥٤ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ٥٥ وَمَا يَذۡكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ هُوَ أَهۡلُ ٱلتَّقۡوَىٰ وَأَهۡلُ ٱلۡمَغۡفِرَةِ ٥٦ ﴾ المدثر: ٥٤ – ٥٦، وقال تعالى: ﴿ إِنۡ هُوَ إِلَّا ذِكۡرٞ لِّلۡعَٰلَمِينَ ٢٧ لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢٩ ﴾ التكوير: ٢٧ – ٢٩، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذۡكِرَةٞۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلٗا ٢٩ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمٗا ٣٠ يُدۡخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحۡمَتِهِۦۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمَۢا ٣١ ﴾ الإنسان: ٢٩ – ٣١، فللعباد قدرة على أعمالهم ولهم مشيئة والله خالقهم وخالق قدرتهم ومشيئتهم، **ولا قدرة لهم ولا مشيئة إلا بإقدار الله ﷻ لهم إذا شاء وأراد... فلا معقب لحكمه ولا راد لإرادته ولا مناقض لقضائه وقدره** ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعۡجِزَهُۥ مِن شَيۡءٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ ﴾ فاطر: ٤٤، **بل هو فعال لما يريد** ﴿ وَرَبُّكَ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخۡتَارُۗ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُۚ ﴾ القصص: ٦٨ ، ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ١١٧ ﴾ البقرة: ١١٧، ﴿ إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ

---

(١)بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ابن تيمية، ٢/ ٣١٠.

(٢)الاستقامة، ابن تيمية، ١/ ١٤٧.

(٣)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٣/ ١٣.

(٤)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٣/ ١٠٩.

شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾ ﴾ يس: ٨٢، ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ مَا يُرِيدُ ﴿١﴾ ﴾ المائدة: ١، و ﴿ يَفۡعَلُ مَا يَشَآءُ ﴿٤٠﴾ ﴾ آل عمران: ٤٠، و﴿ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ ﴾ آل عمران: ٤٧، **لا ناقض لما أبرم ولا معارض لما حكم)** [١].

ويقول: (العباد ..قدرتهم وإرادتهم ومشيئتهم وأفعالهم تبع لقدرة الله سبحانه وإرادته ومشيئته وأفعاله، إذ هو تعالى خالقهم وخالق قدرتهم ومشيئتهم وإرادتهم وأفعالهم، **وليس مشيئتهم وإرادتهم وقدرتهم وأفعالهم هي عين مشيئة الله تعالى وإرادته وقدرته وفعله، كما ليسوا هم إياه تعالى الله عن ذلك)**. [٢]

فهذه النصوص صريحة الدلالة على شمول قدرة الرب، ونفاذ مشيئته وتفرده بتصريف الكون وتدبيره، **وأن العباد ليست مشيئتهم كمشيئة الرب، ولا إرادتهم كإرادته ولا قدرتهم كقدرته، فلا يوصفون بمقدور الرب بل ولا تدخل أفعاله تحت قدرهم؛ فكيف يدعي الشيعة لأئمتهم قدرة نظير قدرة الرب، ومشيئة هي عين مشيئة الرب؛ بل يدعون لهم الأمر التشريعي، والأمر الكوني الذي لا يمكن مخالفته!!!**

رابعًا: أن مشيئة الله تعالى وقدرته وإرادته صفات قائمة به، وما يقوم بالرب من الصفات، لا يتصور أن يقوم هو نفسه بغير الرب، بل ما يقوم بالمخلوق من الصفات والأعراض، يمتنع أن يقوم هو نفسه بغيره. [٣] يوضحه:

خامسًا: أن مشيئة الله تعالى وقدرته وإرادته التي هي صفات من صفاته يمتنع أن تقوم بغيره، أو أن يكون لله مثل فيها؛ فالمخلوق وإن اتصف بالقدرة والإرادة والمشيئة فليست كقدرة الله وإرادته ومشيئته، فإن الله تعالى لا مثل له ولا كفؤ ولا ند لا في ذاته، ولا في أسمائه، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، وهذا النفي عام في المماثل والمكافئ ولو من بعض الوجوه، فقدرة الله ومشيئته وإرادته مختصة به لا يماثله ولا يكافئه فيها أحد، ولا يشركه فيها مخلوق بوجه من الوجوه، وقدرة المخلوق ومشيئته

---

(١)معارج القبول بشرح سلم الوصول، حكمي، ١/ ٢٢٢ -٢٢٣.

(٢)معارج القبول بشرح سلم الوصول، حكمي، ٣/ ٩٤٢.

(٣)انظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية، ٤/ ٣٧٠.

وإرادته مختصة به، والرب تعالى منزه عن كل ما يختص بالمخلوقين، وليس الرب متصفًا بشيء من ذلك، فضلاً عن أن يماثل ذلك، والمقصود أن ما ثبت لأحدهما لا يماثله فيه الآخر.[1] يوضحه:

سادسًا: أن صفات الله نوعان: نوعٌ يختص به كالإلهية، فليس لأحدٍ أن يتصف بذلك فإنه لا إله إلا الله. ونوعٌ يتصف عباده منه بما وهبه لهم، كالعلم والقدرة والمشيئة والإرادة فهذا وإن اتصف به العبد فالله تعالى لا كفوًا له سبحانه فهو منزَّهٌ عن النقائص مطلقًا ومنزَّه عن أن يكون له مِثْلٌ في شيء من صفات كماله بل هو موصوف بصفات الكمال على وجه التفصيل وهو منزَّه فيها عن التمثيل والكفو والند والشريك والعديل ولو من بعض الوجوه؛ وذلك لأن المخلوقات وإن كان فيها شبه من بعض الوجوه في مثل معنى الموجود والعليم والقدير فليست مماثلة بوجه من الوجوه ولا مكافأة له بل هو سبحانه له المثل الأعلى في كل ما يثبت له ولغيره، ولما ينفى عنه وعن غيره، لا يماثله غيره في إثبات شيء، ولا في نفيه، فصفاته مختصة به سبحانه لا يشركه فيها أحد، فإضافة القدرة والمشيئة والإرادة وغيرها من الصفات إلى الله توجب اختصاصه بها وتمنع مشاركة غيره له فيها بوجه من الوجوه، فإذا كان الموصوف لا يماثل الموصوفات، وجب أن تكون صفته لا تماثل الصفات، ودل على ذلك نفس اختصاصه بجهة الإضافة.[2] فبطل بذلك ما ادعاه الشيعة من أن إرادة الله وقدرته ومشيئته عين إرادة الأئمة وقدرتهم ومشيئتهم.

سابعًا: أن ادعاء الشيعة أن الأئمة هم عين قدرة الرب ومشيئته وإرادته؛ باطل، مخالف للنقل والعقل، ويظهر **بطلانه بأربعة أمور:**

- الأمر الأول: أن هذا القول مبني على سلب الجهمية وتعطيلهم، الذين جحدوا صفات الرب وعطلوا حقائق أسمائه ونفوا قيام الأفعال به، وادعوا أن صفاته مخلوقة، لأنها بزعمهم غيره وما كان غيره فهو مخلوق.

---

(١)انظر: الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق، ابن تيمية، ٢١٩-٢٢٠، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ابن تيمية، ٦/ ٤٨٨-٤٩٠.

(٢)انظر: الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق، ابن تيمية، ٩٧، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ابن تيمية، ٦/ ٤٨٨-٤٩٠.

- الأمر الثاني: أن أسماء الله تعالى وصفاته ليست مخلوقة وليست من وضع البشر، بل الله سبحانه سمى نفسه وتكلم بأسمائه، وأسماؤه تعالى دالة على صفات حقيقية قائمة بذاته سبحانه [١].
- الأمر الثالث: يمتنع عقلاً أن يكون الأئمة عين صفات الرب من القدرة والمشية والإرادة لأمور:

أ- أن الإمام قائم بنفسه ويمتنع أن يكون القائم بنفسه صفة لغيره. يوضحه:

ب- أن الأعيان القائمة بنفسها لا تكون قائمة بذات الله وأما الصفات القائمة بغيرها فلابد لها من موصوف تقوم به وتضاف إليه فإذا أضيفت عُلم أنها أضيفت إلى الموصوف التي هي قائمة به وإذا كان كذلك فعلم الله وقدرة الله ومشيئة الله وإرادة الله يمتنع أن تقوم بغيره.[٢]

ت- أن قدرة الإمام ومشيئته وإرادته بل وسائر صفات الإمام هي صفات له وهي مفعولة للرب مخلوقة له ليست بصفات له. [٣]

ث- أن قدرة الله ومشيئة الله وإرادة الله ونحو ذلك من الصفات كلها صفات حقيقة ثابتة لله تعالى من غير أن يدخل فيها شيء من المخلوقات ومن غير أن يماثله فيها شيء من المخلوقات. [٤] فإذا قال العبد: مشيئة الله وإرادة الله وقدرة الله ونحو ذلك فهذا كله غير مخلوق ولا يماثل صفات المخلوقين وإذا قال مشيئة الإمام وقدرة الإمام وإرادة الإمام فهذا كله مخلوق ولا يماثل صفات الرب.

ج-أن الإمام يعتريه لوازم البشرية من الولادة والمرض والموت والنوم والأكل والشرب ونحوها من لوازم البشر التي تتنزه عنها صفات الرب تعالى. يوضحه:

ح-أن مشيئة الله وإرادة الله وقدرة الله ونعته وصفاته كلها غير مخلوقات، دائمات أزلية ليست بمحدثات فتبيد، ولا كان ربنا ناقصا فيزيد جلت صفاته عن شبه المخلوقين، عال على عرشه، بائن عن خلقه، والأئمة من جملة مخلوقاته والخلق ميتون بآجالهم عند نفاد أرزاقهم، وانقطاع

---

(١)انظر: بدائع الفوائد، ابن القيم، ١/٣٠-٣٢، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى، التميمي، ٢٨٢-٢٨٣.

(٢) انظر: بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ابن تيمية، ٦/ ٥٣٥.

(٣) انظر: منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ٢٤١.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٥/ ٢٠٧.

آثارهم، ثم هم بعد الضغطة في القبور مسؤولون، وبعد البلى منشورون، ويوم القيامة إلى ربهم محشورون . [1]

- الأمر الرابع: أن الشيعة أنكروا قيام صفة القدرة والمشيئة والإرادة بالرب تعالى نافين بذلك حقيقة قدرته، ومشيته وإرادته فسلب هؤلاء صفة القدرة والمشيئة والإرادة عن الله تعالى، وأعطوها لأئمتهم، فأفرغوا بذلك قدرة الله ومشيئته وإرادته عن مضمونها وأعطوها لأئمتهم.

ثامنًا: أن الاهتداء الذي في القلب لا يقدر عليه إلا الله، فهو سبحانه (على كل شيء قدير...يقدر أن يهدي العباد ويقلب قلوبهم) [2] أما البشر–سواءً أكانوا أنبياء أو أولياء أو أئمة– فليس في قدرتهم أن يجعلوا الهدى ولا الضلالة في قلب أحد.

يقول ابن تيمية: (الرسول.. ليس في قدرته أن يجعل الهدى ولا الضلالة في قلب أحد، بل ذلك لا يَقدِرُ عليه إلاّ الله، قال تعالى: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾ القصص: ٥٦، وقال تعالى: ﴿ إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَىٰهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ ﴾ النحل: ٣٧، أي: من يضله الله لا يهدَى، كما قال: ﴿ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا ﴿١٧﴾ ﴾ الكهف: ١٧، وقال: ﴿ ۞ لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ﴾ البقرة: ٢٧٢، ولهذا أمر الله عبادَه أن يقولوا: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ ﴾ الفاتحة: ٦ ، وهذه الهداية المطلوبة من الله، لا يَقدِرُ عليها إلاّ الله). [3]

ويقول: (وأما حصول الهدى في القلب فهذا لا يقدر عليه إلا الله، باتفاق المسلمين). [4]

ويقول: (أهل السنة متفقون على أن غير الله لا يقدر على جعل الهدى أو الضلال في قلب أحد). [1]

---

(١)انظر: اجتماع الجيوش الإسلامية، ابن القيم، ٢٤٨.

(٢)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٣/ ٣٧٤.

(٣)جامع المسائل، ابن تيمية، ٢/ ٧٥.

(٤)الاستغاثة في الرد على البكري، ابن تيمية، ٢١٤.

ويقول: (أهل السنة ..يقولون: إن الاهتداء الذي في القلب لا يقدر عليه إلا الله، ولكن العبد يقدر على أسبابه وهو المطلوب منه بقوله تعالى: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ ﴾ الفاتحة: ٦، وهو المنفي عن الرسول بقوله: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ ﴾ القصص: ٥٦، وقوله: ﴿ إِن تَحۡرِصۡ عَلَىٰ هُدَىٰهُمۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي مَن يُضِلُّ ﴾ النحل: ٣٧، وقوله: ﴿ لَّيۡسَ عَلَيۡكَ هُدَىٰهُمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ ﴾ البقرة: ٢٧٢) (٢).

ويقول ابن القيم : (قد اتفقت رسل الله من أولهم إلى آخرهم وكتبه المنزلة عليهم على أنه سبحانه يضل من يشاء ويهدي من يشاء، وأنه من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأن الهدى والإضلال بيده لا بيد العبد، وأن العبد هو الضال أو المهتدي، فالهداية والإضلال فعله سبحانه وقدره، والاهتداء والضلال فعل العبد وكسبه). (٣)

ويقول: (الهداية معرفة الحق والعمل به فمن لم يجعله الله تعالى عالمًا بالحق عاملاً به لم يكن له سبيل إلى الاهتداء، **فهو سبحانه المتفرد بالهداية الموجبة للاهتداء التي لا يتخلف عنها؛ وهي جعل العبد مريدًا للهدى محبًا له مؤثرًا له عاملاً به، فهذه الهداية ليست إلى ملك مقرب ولا نبي مرسل، وهي التي قال سبحانه فيها:** ﴿ إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ ﴾ القصص:٥٦) (٤)

والعجب أن الشيعة نفوا قدرة الرب على هداية القلوب وإضلالها وأثبتوا ذلك لأئمتهم!

تاسعًا: لا يستقيم الجمع بين إثبات قدرة الأئمة على كل شيء وأن الله أعطاهم قدرته بل هم عين قدرته ومشيئته وإرادته ولهم الأمر التكويني الذي لا يرد و بين ادعاء وقوع الظلم عليهم، ومن هنا يطرح سؤال للشيعة هل الأئمة مسهم السوء والمظلومية في حياتهم أم لا؟ فإن كان مسهم السوء فلا يقدرون على كل شيء بل ليس لهم من الأمر شيء!

=

(١)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ٨/ ٣٧٩.

(٢)الاستغاثة في الرد على البكري، ابن تيمية، ٢١٤-٢١٥.

(٣)شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ابن القيم، ٢٢٩/١.

(٤)شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ابن القيم، ٢٠٢/١.

عاشرًا: أن إعطاء الشيعة لأئمتهم حق التشريع (الأمر الشرعي=الولاية التشريعية): باطل وهو:

- مخالف للنصوص الشرعية الدالة على أن التشريع حق خالص لله قال تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ﴾ آل عمران: ١٥٤، وقال: ﴿ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ﴾ الأعراف: ٥٤ ، (فالأمر كله لله، خلقاً وأمراً) [١] (فكما لا يخلق غيره لا يأمر غيره، بل الدين كله له).[٢]
- خروج عن نهج أمة محمد ﷺ، ومشابهة للنصارى الذين أعطوا لرهبانهم حق النسخ والتشريع،

يقول شيخ الإسلام: (وأما أمة محمد ﷺ، فإن الله هداهم لما اختلف فيه الأمم قبلهم من الحق بإذنه وهذا بين، فإنهم على الحق والعدل الوسط بين طرفي الباطل، وهذا ظاهر في اتباعهم الحق الذي اختلفت فيه اليهود والنصارى في التوحيد والأنبياء والأخبار والتشريع والنسخ والحلال والحرام والتصديق والتكذيب وغير ذلك.

أما التوحيد: فإن اليهود شبهوا الخالق بالمخلوق فوصفوا الرب سبحانه بصفات النقص الذي يختص بها المخلوق فقالوا: إن الله فقير وبخيل وأنه يتعب وغير ذلك. والنصارى وصفوا المخلوق بصفات الخالق، صفات الكمال الذي يختص بها الخالق فقالوا: عن المسيح أنه خالق السماوات والأرض القديم الأزلي علام الغيوب القادر على كل شيء....والمسلمون هداهم الله لما اختلفوا فيه من الحق فلم يشبهوا الخالق بالمخلوق، ولا المخلوق بالخالق، بل أثبتوا لله ما يستحقه من صفات الكمال ونزهوه عن النقائص، وأقروا بأنه أحد ليس كمثله شيء، وليس له كفوًا أحد في شيء من صفات الكمال، فنزهوه عن النقائص خلافًا لليهود وعن مماثلة المخلوق له خلافًا للنصارى.....

وأما التشريع فإن اليهود زعموا أن ما أمر الله به يمتنع منه أن ينسخه.والنصارى زعموا أن ما أمر الله به يسوغ لأكابرهم أن ينسخوه فهدى الله المؤمنين لما اختلفوا فيه من الحق، فقالوا: إن الله سبحانه له أن ينسخ ما شرعه خلافًا لليهود، وليس للمخلوق أن يغير شيئًا من شرع الخالق خلافًا للنصارى). [٣]

---

(١)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١٤/ ٣٨٧.

(٢)الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح ، ابن تيمية، ٣/ ١٠٢.

(٣)الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ابن تيمية، ٢/ ٢٦٠-٢٦٣.

وبعد مناقشة موقف الشيعة الإمامية من المرتبة الثالثة من مراتب القضاء والقدر –مرتبة القدرة والمشيئة(الإرادة الكونية)–، أخلص إلى ما يلي:

نتائج الفصل الثالث:

١- الإيمان بمرتبة القدرة والمشيئة يعني: اعتقاد أن كل ما في الكون بمشيئته تعالى وقدرته، وأن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنه لو شاء لكان خلاف الواقع، ولو شاء ما عصى، ولو شاء لجمع خلقه على الهدى وجعلهم أمة واحدة؛ بل لو شاء لكان خلاف القدر الذي قدره وكتبه.

٢- ليس في الوجود موجب ومقتض إلا مشيئة الله وحده، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، و هذا عمود التوحيد الذي لا يقوم إلا به.

٣- الإيمان –بمرتبة المشيئة والقدرة–يتضمن إثبات أصول عظيمة؛ هي:

- أنه تعالى قادر مختار يوجب بمشيئته وقدرته ما شاء وجوده.
- أن القادر هو الذي إن شاء فعل، وإن شاء ترك ليس هو الذي إن شاء الفعل مشيئة جازمة، وهو قادر عليه قدرة تامة يبقى الفعل ممكنًا جائزًا لا لازمًا واجبًا ولا ممتنعًا محالاً!
- أن ما في السماوات والأرض، من حركة ولا سكون إلا بمشيئة الله سبحانه، فلا يكون في ملكه إلا ما يريد فالحوادث كلها مرادة له خلقًا وتكوينًا.
- أن أفعال العباد مرادة لله تعالى خيرها وشرها؛ لم يؤمن أحد إلا بمشيئته، ولم يكفر أحد إلا بمشيئته.
- أن إرادة الرب نوعان:
  - إرادة دينية وهي المقارنة للأمر والنهي والحب والبغض والرضا والغضب، –وهذه الإرادة ممكنة التخلف فقد يقع مرادها وقد لا يقع.
  - وإرادة كونية وهي المقارنة للقضاء والقدر والخلق والقدرة وهي بمعنى المشيئة ولا خروج لأحد عنها إذ هي واجبة الوقع. فلا يخرج عنها خير ولا شر ولا عرف ولا نُكر!

- أن الإرادة الكونية(=المشيئة) تتناول ما لا يتناوله الأمر الشرعي وأما الإرادة الدينية فهي مطابقة للأمر الشرعي لا يختلفان.
- أن الإيمان بمشيئة الرب العامة وقدرته النافذة لا يعني مشروعية الرضا بكل ما يقع في الكون بل من المقضي المراد ما يؤمر العبد بالرضى به، ومنه ما يُنهى عن الرضى به.
- أن الوقوف مع الإرادة الكونية القدرية مطلقًا غير مقدور عقلاً ولا مأمور شرعًا.

٤- تكاثرت نصوص متكلمة الشيعة في إثبات أنه تعالى قادر مختار ليس بموجب ولا مضطرّ في شيء من آثاره وصنائعه وأفعاله.

٥- تكاثرت نصوص متكلمة الشيعة في إثبات أنه تعالى لم يزل قادرًا إلا أنه نُسب إلى طائفة من الرافضة القول بأن قدرة الله حادثة!

٦- ادعى الشيعة أنه لم يتدين بإثبات قدرته تعالى واختياره —حق التدين- إلا الطائفة الإمامية الذين أخذوا أصولهم وفروعهم من آل محمد صلى الله عليه وعليهم أجمعين!!

٧- أقر متكلمة الشيعة بأن قدرته تعالى تتعلق بجميع المقدورات من غير استثناء!

٨- أقر متكلمة الشيعة بأنه تعالى قادر على خلاف معلومه وعلى القبيح وعلى خلاف العدل كما أنه قادر على الحسن وعلى العدل، وإن كان لا يفعل جورًا ولا ظلمًا ولا قبيحًا.

٩- أبطل متكلمة الشيعة قول **من خالف في عموم القدرة من** الفلاسفة الذين ادعوا: إنه تعالى قادر على شيء واحد لأن الواحد لا يتعدد أثره، والمجوس الذين زعموا أنّه تعالى غير قادر على الشرّ، والنظام الذي ادعى أن الله تعالى لا يقدر على القبيح، وحكموا عليها بالضلال والفساد!

١٠- اعتقد الشيعة بذاتية صفة القدرة، ونفوا أن تكون قدرته تعالى صفة قائمة به زائدة على ذاته.

١١- غاية ما يدل عليه اسم الله القدير عند الشيعة: الزعم بأنه قادر بنفسه أو الزعم بأنه ليس بعاجز!

١٢- أقر متكلمة الشيعة بأن الله على كل شيء قدير غير أنهم لم يوفوا هذه الجملة حقها!

١٣- إثبات متكلمة الشيعة عموم قدرة الرب لكل الممكنات إثبات قاصر؛ لإنكارهم قدرة الرب على فعل يقوم بذاته، وإنكارهم قدرة الرب على هداية البشر وإضلالهم!

١٤- أقر الشيعة بأن مشيئة الله وإرادته مقرونة بالحكمة إلا أن الحكمة التي يثبتونها حكمة مخلوقة منفصلة عن الرب عائدة إلى الخلق ولا يعود على الرب منها شيء!

١٥- رغم إقرار متكلمة الشيعة بثبوت إرادة الرب واختياره إلا أنهم أنكروا تعلق إرادته تعالى بالقبيح!

١٦- إثبات متكلمة الشيعة اختيار الرب وإرادته إثبات قاصر؛ لاختلافهم في صفة الإرادة، وإنكارهم تعلق ارادته بالقبيح وأفعال العباد.

١٧- أثبت متكلمة الشيعة إرادة الرب ومشيئته لأفعاله؛ وأما أفعال عباده فادعوا أنه يريد الطاعات ويشاؤها ويأمر بها ولا يريد المعاصي ولا يشاؤها!

١٨- لم يثبت الشيعة عموم مشيئة الرب و إرادته لما يكون في الكون.

١٩- ادعى الشيعة أن الله تعالى لا يريد إلا ما حسن من الأفعال، ولا يشاء إلا الجميل من الأعمال ولا يريد القبائح ولا يشاء الفواحش.

٢٠- ادعى الشيعة أن قول المسلمين ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن؛ إنما يعنون به من أفعاله تعالى خاصة دون أفعال المكلفين.

٢١- ادعى الشيعة أن عموم مشيئته تعالى مخصوصة بأفعاله دون أفعال العباد.

٢٢- اتخذ الشيعة من إثبات إرادة الله ذريعة لإثبات العصمة؛ فادعوا أن الله تعالى أراد -إرادة لا تتخلف -عصمة آل البيت وتطهيرهم من الرجس!

٢٣- اتخذ الشيعة من إثبات عموم قدرة الله ذريعة لإثبات عقائدهم المبتدعة في الإمامة و حياة المهدي -ووجوده وطول عمره- والرجعة والبداء!

٢٤- استدل الشيعة بقدرة الرب على مذهبهم في نصب الإمام.

٢٥- اتخذ بعض الشيعة من القدرة الإلهية دليلاً ومتكأً لإثبات ولاية المعصومين التكوينية.

٢٦- استدل الشيعة بقدرة الله على وجود المهدي وطول عمره!

٢٧- ربط الشيعة بين إثبات عقيدة الرجعة، والإيمان بقدرة الله!

٢٨- ادعى الشيعة أن من أنكر الرجعة؛ فقد أنكر قدرة الله!!

٢٩- ادعى الشيعة أن الإقرار بعقيدة البداء إقرار لله بالقدرة المطلقة والاختيار التام والسلطة النافذة!

٣٠- جعل الشيعة إثبات اختيار الرب وعموم قدرته مشروط بالقول بالبداء!

٣١- عارض الشيعة بين علم الرب وقدره السابق وبين اختياره ومشيئته وعموم قدرته لتقرير البداء.

٣٢- أنكر الشيعة القدر السابق والعلم الأزلي تحت قناع إثبات اختيار الرب وإرادته وعموم قدرته.

٣٣- اتفق متكلمة الشيعة -الإخبارية والأصولية- على إثبات اختيار الرب وإرادته وعموم قدرته -من حيث الجملة- إلا أنهم اختلفوا في منهج الاستدلال على ذلك.

٣٤- عمدة أدلة الاتجاه الأصولي الشيعي في الاستدلال على قدرة الرب واختياره هو العقل.

٣٥- ادعى الأصوليون من الشيعة أن التمسك بالنقل في إثبات قدرته تعالى غير صحيح!

٣٦- ادعى بعض الأصوليون من الشيعة أن دلالة آيات القرآن على عموم قدرته تعالى غير قطعية.

٣٧- اختلف الأصوليون من الشيعة في الاستدلال على شمول القدرة وعمومها هل هو سمعي أم عقلي

٣٨- زعمت طائفة من أصولي الشيعة أن إثبات عموم قدرته تعالى كإثبات أصل قدرته كلاهما مما يتوقف إرسال الرسول عليه؛ فالدليل عليهما عقلي لئلا يلزم الدور!؛ بينما قالت طائفة أخرى منهم؛ أنّ المعوّل في إثبات عموم القدرة على الدليل السمعي دون أصلها.

٣٩- نفى بعض الأصوليون من الشيعة القطعية عن دلالة آيات القرآن على عموم قدرته تعالى.

٤٠- ادعى الأصوليون من الشيعة أن لا حجية لدلالة القرآن على اختياره تعالى.

٤١- عمدة أدلة الاتجاه الإخباري الشيعي في الاستدلال على قدرة الرب واختياره -وسائر مسائل العقيدة-؛ النصوص الواردة في الكتاب وما ورد عن أهل البيت عليهم السلام.

٤٢- ليس للشيعة قول منتظم في منهج الاستدلال؛ فقد تجد في بعض نصوصهم الاستدلال على قدرة الرب واختياره بالنقل-الأخبار، والإجماع- و العقل والفطرة، من غير التزام بتطبيق تنظير معين في الاستدلال!

٤٣- أقر الشيعة باستفاضة الآيات والأخبار الدلة على إرادة الرب واختياره وعموم قدرته.

٤٤- استخدام الشيعة دليل الترجيح والتخصيص في الاستدلال على إرادة الرب تعالى يناقض قاعدة كلية -عند عامة متكلميهم؛ هي: أن القادر يرجح أحد مقدوريه على الاخر لا لمرجح!

٤٥- اضطرب موقف علامة الشيعة الحلي من استخدام دليل الترجيح والتخصيص في الاستدلال على إرادة الرب تعالى.

٤٦- ادعت طائفة من الشيعة أن الأقرب في الاستدلال على الإرادة هو السمع دون العقل.

٤٧- اختلف متكلمة الشيعة هل يوصف الرب بالقدرة على ما أقدر عليه عباده أم لا!

٤٨- نفت طائفة من متكلمة الشيعة قدرة الله على مقدور العبد وفعله.

٤٩- أثبتت طائفة من متكلمة الشيعة قدرة الرب تعالى على مثل مقدور العبد، وعين مقدور العبد.

٥٠- اختلف الشيعة هل يجب وجود المفعول عند وجود إرادة الرب الجازمة والقدرة التامة أم لا؟

٥١- سلكت طائفة من متكلمة الشيعة مسلك المعتزلة فادعوا أن القادر المختار لا يكون قادرًا مختارًا إلا إذا فعل على وجه الجواز لا على وجه الوجوب.

٥٢- ادعت طائفة من متكلمة الشيعة أن القادر المختار يرجح أحد مقدوريه على الآخر بلا مرجح.

٥٣- القول بأن القادر المختار يرجح أحد مقدوريه على الآخر بلا مرجح، فاسد، فإنه مع استواء الأسباب الموجبة من كل وجه يمتنع الرجحان.

٥٤- أقرت طائفة من متكلمة الشيعة بأن الوجوب بالاختيار لا ينافي الاختيار بل يحققه، وأن القدرة إن اجتمعت مع إرادة الفعل وجب، وإن اجتمعت مع إرادة الترك امتنع.

٥٥- اضطرب موقف علامة الشيعة الحلي من مسألة قوع الفعل من الفاعل المختار تعالى؛ هل يقع الفعل بقدرته ومشيئته سبحانه على سبيل الجواز أم على سبيل الوجوب.

٥٦- ادعى علامة الشيعة الحلي -في مواطن من كتبه- أن القادر المختار يرجح أحد مقدوريه بلا مرجح وإلا كان موجبًا، إلا أنه في مواطن أخر قرر وجوب الفعل مع الداعي والقدرة و أن ذلك لا ينافي الاختيار.

٥٧- أطبق الشيعة على أن الله لا يريد الشر ولا القبيح.

٥٨- زعم الشيعة أن إرادته تعالى لا تعم جميع الكائنات.

٥٩- اختلف قول الشيعة في معنى إرادة الرب لما يكون في الكون.

٦٠- ضاق الشيعة ذرعًا من الأدلة الدالة على عموم إرادته تعالى لما يكون في الكون

٦١- أول الشيعة الأدلة الدالة على عموم إرادته تعالى لما يكون في الكون بعدة تأويلات فاسدة.

٦٢- مرد الاختلاف -بين الشيعة- في تأويل معنى إرادة الرب لما يكون في الكون - هو اختلافهم في صفة الإرادة ومعناها !

٦٣- اختلف أعلام الشيعة في صفة الإرادة؛ واضطرب موقفهم منها.

٦٤- صرح الشيعة باختلاف أعلامهم في صفة الإرادة ومعناها.

٦٥- ادعت طائفة من الشيعة أن الإرادة من صفات المخلوقين التي يستحيل أن يوصف بها رب العالمين في الحقيقة.

٦٦- زعمت طائفة من الشيعة أن الإرادة توصف بها الذات الإلهية مجازيًا لا حقيقيًا.

٦٧- زعم أكثر متكلمي الإمامية أن الإرادة هي العلم بالخير والنفع وما هو الأصلح (وهي الداعي).

٦٨- صرح بعض الشيعة أن مفهوم الإرادة غير مفهوم العلم وأن تفسير الإرادة بالعلم تفسير خاطئ جدًا.

٦٩- ورد في مرويات الشيعة ما يبطل -بصريح العبارة- تأويل الإرادة بالعلم ويؤكد على المغايرة بينها وبين العلم.

٧٠- أقرت طائفة من الشيعة أن الله تعالى مريد على الحقيقة إلا أنها ادعت أن إرادته فعله، وهي موجودة لا في محل!

٧١- ورد في أقوال كثير من الشيعة ومروياتهم الزعم بأن إرادة الرب محدثة، وأنها فعله!

٧٢- ادعى جمع من الشيعة أن الإرادة من صفات الأفعال المحدثة المخلوقة، فالمشيئة هي الفعل والإحداث

٧٣- ادعى شيخ الشيعة المفيد أن القول بأن إن إرادة الله تعالى لأفعاله هي نفس أفعاله هو مذهب سائر الإمامية إلا من شذ وفارق ما كان عليه الأسلاف.

٧٤- ادعى شيخ الشيعة المفيد أن القول بأن إن إرادة الله تعالى لأفعال خلقه هي أمره بالأفعال هو مذهب سائر الإمامية إلا من شذ وفارق ما كان عليه الأسلاف!

٧٥- أبطل علامة الشيعة الحلي القول بأن إرادة الرب محدثة لا في محل ووصفه بأنه في غاية السقوط.

٧٦- نصت كثير من مرويات الشيعة على أن إرادته تعالى من الصفات الفعلية لا الذاتية.

٧٧- ادعت طائفة من الشيعة أن مقتضى المعارف الحقة الإلهية، القول بأن مشيته تعالى وإرادته من صفات الفعل ، لا من صفات الذات.

٧٨- لم ترتضِ طائفة من الشيعة حصر معنى الإرادة بصفات الفعل المحدثة المخلوقة المنفصلة عن الذات.

٧٩- ادعت طائفة من الشيعة أن إرادة الله تعالى هي الابتهاج والرضا.

٨٠- لم يرتضِ طائفة من الشيعة القول بأن إرادة الله تعالى هي الابتهاج والرضا؛ بل صرحوا بتخطئته؛ لمخالفته للغة، وللأخبار المنسوبة لأئمتهم الناطقة بحدوث الإرادة وأنها من الصفات الفعلية!

٨١- صرح بعض الشيعة بأن تفسير إرادة الله تعالى بالابتهاج والرضا يستلزم نفي الإرادة عنه سبحانه.

٨٢- زعم بعض الشيعة أن الإرادة تقال على معنيين؛ أحدهما بمعنى الصفة الذاتية (العلم) ، والآخر بمعنى الصفة الفعلية(الإيجاد)!

٨٣- الزعم بأن الإرادة تقال على معنيين هو في حقيقته محاولة يائسة للجمع بين ما جاءت به أخبار الشيعة من حدوث الإرادة وأنها عين الإيجاد والفعل وما حصله متكلميهم ومحقيقهم من كونها صفة ذاتية بمعنى العلم!

٨٤- ادعى بعض الشيعة-نتيجة لاضطراب أعلامهم في صفة الإرادة-أنه يكفي المكلف أن يعتقد أن أفعال الله تعالى تصدر منه بالإرادة والاختيار، بمقتضى الحكمة والمصالح، وأنه تعالى ليس بمقهور فيها من دون أن يتعمق في معنى الإرادة والمشيئة.

٨٥- ورد في نصوص بعض الشيعة تقسيم الإرادة الإلهية إلى قسمين تكوينية وتشريعية.

٨٦- تقسيم بعض الشيعة الإرادة الإلهية إلى قسمين تكوينية وتشريعية موافقة لفظية للحق؛ لأنهم: نفوا تعلق الإرادة التكوينية بأفعال العباد!!، وادعوا أنه لا يجوز أن تكون إرادته التكوينية مخالفة لإرادته التشريعية، كما أنهم أجروا هذا التقسيم على المشيئة!

٨٧- اتفقت كلمت الشيعة الإمامية على استلزام الأمر للإرادة والمحبة والرضا، والنهي للكراهة.

٨٨- سرى الشيعة على نهج المعتزلة وفهموا من الإرادة: الإرادة الشرعية فحسب، فوحدوا بينها وبين الأمر.

٨٩- ادعى الشيعة أن كل ما أراده الله أمر به، وأحبه، ورضيه، وكل ما نهى عنه، فهو مكروه له ليس مرادًا له ولا مرضي عنه، ومن هنا ادعوا أن الكفر والمعاصي واقع بغير إرادة الله!!

٩٠- أبطل الشيعة القول بأن الله تعالى يريد كل ما وقع في الوجود، سواء كان طاعة، أو لا، وادعوا أن القول بذلك يستلزم عدة محالات!

٩١- خلاصة مذهب الشيعة أن أفعال العباد لا تقع تحت إرادته سبحانه وتعالى ومشيئته، فليس له فيها إلا الأمر والنهي!!

٩٢- صرح بعض أعلام الشيعة أن إطلاق وصف الله بإرادة أفعال العباد إنما هو من قبيل المجاز!!!

٩٣- رمى متكلمة الشيعة من خالف قولهم في اتحاد الإرادة والطلب بالجبر.

٩٤- القول باتحاد الإرادة والأمر، وإخراج أفعال العباد عن إرادة الرب يتعارض مع ما أتت به بعض مرويات الشيعة.

٩٥- ضاق عطن الشيعة من الروايات التي تخالف قولهم في مسألة إرادة الكائنات والإرادة والطلب فسلكوا في ردها وتأويلها عدة مسالك!

٩٦- خالفت طائفة من الشيعة المشهور من المذهب- في مسألة إرادة الكائنات والإرادة والطلب - فقررت: قدرة الرب على هداية القلوب، المغاير بين الطلب والإرادة، وأنه ليس للعبد مشيئة مستقلة دون مشيئة الله تعالى ، وأن مشيئة الله وإرادته هي المهيمنة والمسيطرة على إرادة العبد، وأن القول بأن أفعال العباد خارجة من متعلق الإرادة الإلهية مخالف للآيات والروايات والبرهان، وأن مشية الرب وإرادته قد تخالف محبته ورضاه!

٩٧- ثمة أقوال-في بعض مصنفات الشيعة- لا تخالف ما قاله أهل السنة في مسألة إرادة الكائنات وأفعال العباد، وهي لا تخلو من أحد ثلاثة أمور؛ إما أنها تناقض واضطراب؛ يظهر به اضطراب الشيعة وتلون أقوالهم وتناقضهم، أو أن هذه الكلمات؛ إنما قليت على ضربٍ من التأويل أو لونٍ من الاتقاء، أو قد يكون من أتباع الشيعة من يذهب إلى الحق في هذه المسألة! والعلم عند الله.

٩٨- مخالفة طائفة من الشيعة -في فلتات كتاباتهم- المشهور من المذهب في مسألة إرادة الكائنات والإرادة والطلب يُظهر تناقضهم واضطرابهم ويبين خطأ مذهبهم، وفساده!

٩٩- حقيقة مذهب الفلاسفة نفي قدرة الرب وإرادته لما يكون في الكون.

١٠٠- ادعى فلاسفة الشيعة أنّ الأدلَّة العقليّة لا تثبت أكثر من كونه تعالى فاعلاً بالرّضا أو بالعناية أو بالتّجلي.

١٠١- زعم أتباع الفلسفة المشائية من الشيعة أن الله تعالى فاعل بالعناية.

١٠٢- زعم أتباع الفلسفة العرفانية من الشيعة -المقتفون أثر ابن عربي بالقول بالأعيان الثابتة- أن الرب تعالى فاعل بالتجلي.

١٠٣- ادعى أتباع الفلسفة العرفانية من الشيعة -المقتفون أثر ابن عربي بالقول بالأعيان الثابتة- أن الإرادة الإلهية للموجودات والكائنات لا تتعلق إلا بالناحية التي تقتضيها طبيعة أعيان المجودات الثابتة؛ فإرادة وجود الكائنات؛ تعني: تحقيق الأعيان الثابتة للموجودات بإظهارها في العالم الخارجي على نحو ما تطلبه طبائعها! وأن الكائنات بأسرها ليست إلا ظهورات وتجليات للرب!

١٠٤- استنكر بعض أعلام الشيعة على بعض المنسبين إلى التشيع مسايرتهم للصوفية العرفاء، ومتابعتهم لأقوالهم.

١٠٥- تبع الشيرازي الفلاسفة المشائين في قولهم أن الله تعالى فاعل بالعناية.

١٠٦- نسب بعض أعلام الشيعة إلى الشيرازي القول بأن الله فاعل بالتجلي.

١٠٧- جميع أقوال فلاسفة الشيعة تستلزم نفي الإرادة والاختيار والقدرة عن الله تعالى، والقول بضرورة صدور الفعل منه واضطراره إليه واقعًا.

١٠٨- خلاصة أقوال فلاسفة الشيعة أنه تعالى مضطر في أفعاله في صورة المختار، وإلى ذلك يرجع مغزى من يقول: إن علمه تعالى بالنظام الأتم مبدأ له، وأنه تعالى فاعل بالعناية أو بالتجلي.

١٠٩- اعترض بعض أعلام الشيعة على أقوال الفلاسفة في الإرادة، وقرروا أن فاعليته تعالى وخالقيته ليست بالعناية ولا بالرضا ولا بالتجلي بل إن الله تعالى فاعل بالقدرة والمشيئة!

١١٠- ربط الشيعة بين عقيدة البداء وبين إثبات إرادة الرب واختياره وعموم قدرته.

١١١- فهم الشيعة من المشيئة البداء.

١١٢- ادعى الشيعة أن الإقرار لله بالبداء من الإيمان بالقادر المختار؛ وأن القول بالبداء إثبات للقدرة الإلهية واعتراف بها!

١١٣- ادعى الشيعة أن القول بالبداء إثبات لاختيار الرب!

١١٤- ادعى الشيعة أن أدلة البداء شاهدة على القدرة الإلهية ودالة عليها!

١١٥- ادعى الشيعة أن من لم يقل بالبداء فهو سالب لقدرة الرب واختياره مقرر للجبر الإلهي!

١١٦- ربط الشيعة بين قولهم بحدوث الإرادة وعقيدة البداء.

١١٧- ادعى الشيعة أن البداء في حقه تعالى يعني حدوث إرادته.

١١٨- كل الروافض إلا شرذمة قليلة منهم يزعمون أنه تعالى يريد الشيء ثم يبدو له فيه.

١١٩- ادعى الشيعة أن الأئمة عند تصرفهم في الأمر الكوني- بموجب ولايتهم التكوينية - يعكسون قدرة الحق ويجلون أمره التكويني.

١٢٠- نسب الشيعة لأئمتهم تأويل قوله تعالى﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ الإنسان: ٣٠، التكوير: ٢٩؛ بأن الله جعل قلوب الأئمة موردًا لإرادته فإذا شاء الله شيئًا شاؤوه، ومن هنا ادعو أن هذه الآيات خاصة بالأئمة!!

١٢١- ادعى الشيعة أن الأئمة مظاهر إرادة الرب وقدرته!

١٢٢- اتخذ الشيعة من مذهبهم الباطل –في حدوث الإرادة وكونها من صفات الأفعال المحدثة المخلوقة المنفصلة عن الرب ذريعة لتبرير الغلو في الأئمة وجعلهم مظاهر إرادته ومشيئته!!

١٢٣- أثبت الشيعة قدرة الرب لأئمتهم!

١٢٤- زعم الشيعة أن الأئمة هم قدرته تعالى وإرادته ومشيئته وأمره!

١٢٥- زعم الشيعة أن الأئمة لهم القدرة على هداية قلوب البشر وتزكيتها وتطهيرها و على سائر تحولاتهم الداخلية، وأن ذلك بموجب ولايتهم التكوينية!

١٢٦- ما ادعاه الشيعة من كون أئمتهم مظاهر قدرة الرب وإرادته بل هم قدرته ومشيئته!!!، يُعد من الغلو والكذب على الله والقول عليه بغير علم.

١٢٧- يُعد واقع المعصومين وما تثبته الحقائق التاريخية من سيرتهم من أبرز القوادح الطاعنة في القول بقدرتهم على كل شيء!، وأن قدرتهم نظير قدرة الرب!!

١٢٨- ادعى الشيعة أن أئمتهم لا يريدون في مقام التكوين والتشريع إلّا ما أراد الله، وجعلوا ذلك ذريعة للقول بثبوت الولاية التكوينية والتشريعية لهم!

١٢٩- ادعى الشيعة أن أئمتهم مطاعون في الأمر التكويني فلا يمكن مخالفة أمرهم فيه! أما الأمر التشريعي فتقع فيه المخالفة!

١٣٠- معالم دين الشيعة الإمامية ظاهرة في موقفهم من المرتبة الثالثة من مراتب القدر –مرتبة المشيئة والقدرة- ؛ فهم يعلقون البداء صراحة بالإرادة والمشيئة، ويربطون بين عقيدة البداء وإثبات اختيار الرب وعموم قدرته ، ويحملون الروايات التي تخالف قولهم في مسألة إرادة الكائنات والإرادة والطلب على التقية، ويربطون كلامهم في مسائل مرتبة القدرة والمشيئة(الإرادة الكونية) بمعتقدهم في حياة المهدي، والإمامة والعصمة والرجعة، وغلوهم في الأئمة!.

١٣١- موقف أعلام الشيعة من المرتبة الثالثة من مراتب القدر -مرتبة المشيئة والقدرة- مستقى من أقول المتكلمين المبدعة أو الفلاسفة الزنادقة وممزوج بما ابتدعوه من بدع وانفردوا به من عقائد(الإمامة، الرجعة، العصمة، البداء، التقية، الغلو في الأئمة).

١٣٢- تشكل موقف أعلام الشيعة من المرتبة الثالثة من مراتب القدر -مرتبة المشيئة والقدرة- من مشارب ونزعات متنوعة؛ فقد احتوى على نزعات جهمية، ونزعات اعتزالية قدرية، ونزعات فلسفية(مشائية، وعرفانية)!

١٣٣- موقف أعلام الشيعة من المرتبة الثالثة من مراتب القدر -مرتبة المشيئة والقدرة- مخالف صراحة لما دلّ عليه الكتاب والسنة.

١٣٤- إن موقف الشيعة من المرتبة الثالثة من مراتب القضاء والقدر-مرتبة القدرة والمشيئة- مخالف لما عليه أهل السنة والجماعة؛ فهم إما قائلون بأقوال المتكلمين المبتدعة أو بأقوال الفلاسفة الزنادقة؛ مع مزج ذلك بما انفردوا به من العقائد.

١٣٥- إن مسألة عموم قدرة الرب واختياره من مسائل أصول الدين التي دل عليها الكتاب والسنة والإجماع والعقل.

١٣٦- اختلف الشيعة -الإخباريون والأصوليون- في طريق ثبوت قدرة الرب وإرادته واختياره؛ وخالفت الطائفتان الحق في ذلك!

١٣٧- أن الأدلة على ثبوت قدرة الرب وإرادته واختياره نقلية وعقلية بل إن الدليل النقلي يؤخذ منه الدليل العقلي.

١٣٨- حصل في تنظير الشيعة في طريق الاستدلال على قدرة الرب وإرادته واختياره غلو إما بالإفراط أو التفريط حول دلالة النقل والعقل عليها.

١٣٩- إن دلالة الوحي-القرآن و السنة - على قدرة الرب وإرادته واختياره وغيرها من مسائل أصول الدين دلالة يقينية تحصل بها الكفاية.

١٤٠- نفيُ الأصوليين من الشيعة اليقين عن الدليل النقلي خطأ فاحش، وهي لوثة من لوثات المتكلمين ورثوها عنهم!!

١٤١- ادعاء إخباريي الشيعة أن أخبار معصوميهم وأقوالهم هي العمدة في إثبات قدرة الرب وإرادته واختياره ؛ غلو مفرط يؤدي إلى الصرف عن مصدر الهداية(الكتاب و سنة الرسول ﷺ)، ويجعل أقول الأئمة كأقوال النبي في التشريع والعصمة ووجوب الإتباع، ويزيد في دين الله ما

ليس منه؛ بل يناقضه: كادعاء تعلق البداء بالإرادة الإلهية، وادعاء أن الأئمة أوعية لمشيئته تعالى ومورد لإرادته، وأنهم عين قدرة الرب وعين مشيئته وإرادته وعين أمره.

١٤٢- الإجماع –وإن حكاه بعض أعلام الشيعة على قدرة الرب واختياره وإرادته- إلا أنه في الأصل عند الإخباريين وبعض الأصوليين؛ ليس دليلاً شرعيًا؛ ولا يمكن الاعتماد عليه في مجال الاستدلال لأنه بمجرده ليس بحجة.

١٤٣- حصل في تنظير الشيعة في طريق الاستدلال على قدرة الرب وإرادته واختياره تفريط حول دلالة الإجماع عليها.

١٤٤- قصر الأصوليون الأدلة الدالة على قدرة الرب وإرادته واختياره على العقل فقط.

١٤٥- لم يجعل الإخباريون الإجماع دليلاً ضمن الأدلة الدالة على قدرة الرب وإرادته واختياره.

١٤٦- انشغال الشيعة بنقل الإجماع على مسألة قدرة الله واختياره وإرادته يُعد ثغرة منهجية، وهو في حقيقة الأمر خروج عن النهج الذي ارتسموه في الاستدلال على أصول دينهم!!

١٤٧- أن الإرادة والقدرة من صفات الرب الذاتية الثابتة له على ما يليق بجلاله؛ واتصافه بهما ظاهر من أدلة الكتاب والسنة والإجماع والعقل.

١٤٨- أن الإمامية لا يثبتون لله صفة الإرادة –كما يليق بجلاله- بل تنازعوا فيها على أقوال؛ ولهم في عامة أقوالهم سلف من المعتزلة، فهم أئمتهم فيها.

١٤٩- أن قول الشيعة بذاتية صفة القدرة: مخالف لنصوص الكتاب والسنة والإجماع، وخروج عن المنهج الحق في إثبات صفة القدرة لله وأنها صفة قائمة بذاته تعالى، زائدة عن الذات، وليست هي عين الذات!

١٥٠- أن قول الشيعة بذاتية صفة القدرة هو في حقيقة الأمر لوثة من لوثات المعتزلة الجهمية-نفاة الصفات-ورثها الشيعة عنهم!

١٥١- أنكر الشيعة -أتباع القدرية النفاة- عموم قدرة الله على أفعال عباده وهدايتهم وإضلالهم وعموم مشيئته لذلك وادعت أن الأمر إليهم لا إليه تعالى.

١٥٢- أصلت القدرية-ومن تبعهم من الشيعة- إنكار عموم قدرة الله سبحانه ومشيئته لجميع الكائنات وأخرجت أفعال عباده خيرها وشرها عن قدرته ومشيئته وخلقه

١٥٣- أخرجت الشيعة طاعات ملائكة الله وأنبيائه ورسله وعباده المؤمنين -وهي أشرف ما في العالم- عن ربوبية الله تعالى وتكوينه ومشيئته، بل جعلوهم هم الخالقين لها، ولا تعلق لها بمشيئته!

١٥٤- ادعى الشيعة أنه تعالى لا يقدر أن يهدي ضالاً، ولا يضل مهتدياً، ولا يقدر أن يجعل المسلم مسلماً، والكافر كافراً، والمصلي مصلياً، وإنما ذلك بجعلهم أنفسهم كذلك لا بجعله-تعالى.

١٥٥- جعلت الشيعة أتباع القدرية لفظ العدل اسمًا لإنكار قدرة الرب على أفعال عباده وخلقه لها ومشيئته فجعلوا إخراجها عن قدرته ومشيئته وخلقه هو العدل.

١٥٦- العدل عند الشيعة —أتباع القدرية -مضمونه نفى عموم قدرة الله وأنه لا قدرة له على أفعال الحيوانات بل هي خارجة عن ملكه وخلقه وقدرته، وأنه يريد ما لا يكون ويكون ما لا يريد، فإنه لا يقدر أن يهدى ضالاً ولا أن يضل مهتديًا ولا يجعل المصلى مصليًا ولا الذاكر ذاكرًا ولا الطائف طائفًا، تعالى الله عن إفكهم.

١٥٧- الزعم بأن أفعال العباد مقدورة للعبد وحده: إخراج لبعض الأشياء عن قدرة الرب تعالى، فلا يكون على كل شيء قدير، ويكون العبد المخلوق الضعيف قادرًا على ما لم يقدر عليه خالقه وفاطره!

١٥٨- الحق إثبات عموم قدرة الرب تعالى ومشيئته وأنه لا خالق غيره وأنه على كل شيء قدير، لا يستثنى من هذا العموم فرد واحد من أفراد الممكنات.

١٥٩- الأدلة متظافرة صحيحة في الرد على من نفى قدرة الرب سبحانه على كل شيء من الأعيان والأفعال، ونفى عموم مشيئته وخلقه لكل موجود وأثبت في الوجود شيئًا بدون مشيئته وخلقه.

١٦٠- الإمامية لا يثبتون لله مشيئة عامة، ولا قدرة تامة، ولا خلقًا متناولاً لكل حادث، وهذا القول أخذوه عن المعتزلة هم أئمتهم فيه.

١٦١- الشيعة أتباع القدرية ضاق ذرعهم وحصل عندهم نوع جهل اعتقدوا معه أن تنزيه الرب سبحانه لا يتم إلا بأن يسلبوه قدرته على أفعال العباد وخلقه لها وشمول إرادته لكل شيء .

١٦٢- ادعى الشيعة أتباع القدرية أن فعل المعاصي يكون بغير قدرة الرب وبغير مشيئته وهم وإن قصدوا بذلك تنزيه الرب عن الظلم ووصفه بالعدل؛ إلا أنهم سلبوه قدرته وخلقه ونفوا عموم مشيئته!

١٦٣- أن حقيقة مذهب الإمامية وشيوخهم القدرية أنه تعالى ليس على كل شيء قدير، إذ لا يقدر أن يهدي ضالاً، ولا يضل مهتديًا، ولا يجعل أحدًا مسلمًا مصليًا ولا صائمًا ولا حاجًا ولا معتمرًا.

١٦٤- ظن الشيعة أن نفي قدرة الرب ومشيئته لأفعال العباد هو كمال و تعظيم له، وذلك من جهلهم بل إثبات ما نفوه هو الكمال الذي يكون مثبته معظماً للرب.

١٦٥- لا يؤمن بتمام ربوبية الرب وكمالها إلا من آمن بأنه على كل شيء قدير.

١٦٦- دلت الألة على إثبات عموم قدرته على كل شيء من الأعيان والأفعال وشمول مشيئته وخلقه لكل شيء.

١٦٧- دل الدليل على شمول قدرة الرب سبحانه لكل ممكن من الذوات والصفات والأفعال وأنه لا يخرج شيء عن مقدوره البتة.

١٦٨- جمع الإمامية بين متناقضين، بين إيجاب خلق معصوم على الله، وبين قولهم: إن الله لا يقدر على هداية العباد ولا على جعل أحد معصومًا باختياره، بحيث يثاب على فعله للطاعات وتركه للمعاصي!

١٦٩- الرب تعالى قادر على فعل قائم به ومفعول منفصل عنه.

١٧٠- من أنكر قيام الأفعال الاختيارية به تعالى فإنه ينكر خلقه لهذا العالم المشاهد وغير المشاهد، وينكر قوله: "إنه على كل شيء قدير".

١٧١- صريح العقل يحكم بأن من يقدر على الفعل القائم به والمنفصل عنه أكمل ممن لا يقدر على أحدهما.

١٧٢- أن قدرة الرب لا يفعل بها إلا مع وجود مشيئته، فإن ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وليس كل ما كان قادرًا عليه فعله.

١٧٣- ما شاء الله تعالى كونه فهو كائن بقدرته لا محالة وما لم يشأ الله تعالى لم يكن لعدم مشيئة الله تعالى إياه ليس لعدم قدرته عليه.

١٧٤- ما شاء الله كان ووجب وجوده بمشيئة الله وقدرته، وما لم يشأ لم يكن وامتنع وجوده لعدم مشيئة الله له.

١٧٥- أن وجوب الفعل عند القدرة والداعي(الإرادة) وامتناعه عند عدمهما ثابت في حقه سبحانه.

١٧٦- إن فعل الرب سبحانه يجب عند وجود مرجحه التام ولا يكون ذلك جبرًا بالنسبة إليه سبحانه

١٧٧- أن الإمامية لم يقدروا الله حق قدره ولم يوفوا جملة: "إن الله على كل شيء قدير" حقها.

١٧٨- أن الشيعة مع إثباتهم لقدرة الله على كل الممكنات، إلا أن مرادهم من ذلك فيه مخالفة لمراد السلف، فقد قصَّروا في إثباته قدرة الله على كل الممكنات ولم يوفوا جملة إن الله على كل شيء قدير حقها، كما بنوا على إثبات قدرة الله على كل الممكنات عقائد باطلة، وهي: الرجعة، والعصمة والبداء ووجود المهدي وإطالة عمره، والولاية التكوينية!

١٧٩- قدرة الرب لا يفعل بها إلا مع وجود مشيئته، فإن ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وليس كل ما كان قادرًا عليه فعله فمن أين للشيعة إثبات مشيئة الله للرجعة ووجود المهدي وإطالة عمره، والولاية التكوينية ؛ وهل هذا إلا تخرص، وقول على الله بغير علم!

١٨٠- دلت الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع والعقل على أن الله ﷻ مريد لجميع أعمال العباد، خيرها وشرها، لم يُؤمن أحد إلا بمشيئته، ولم يكفر أحد إلا بمشيئته.

١٨١- ادعى الشيعة اتحاد الأمر والإرادة.

١٨٢- لم يُميز الشيعة بين إرادة الله لما يخلقه، وإرادته لما يأمر به.

١٨٣- ادعى الشيعة أنه تعالى لم يرد المعاصي ولم يشأها لأنه لم يأمر بها!

١٨٤- الحق أن الأمر يستلزم الإرادة الدينية، ولا يستلزم الإرادة الكونية.

١٨٥- الحق أن الإرادة نوعان: إرادة تتعلق بالأمر والتشريع، وإرادة تتعلق بالخلق والقضاء والتقدير، فإرادة الأمر أن يريد من العبد فعل ما أمره به، وهي المتضمنة للمحبة والرضا، وهي الإرادة

الدينية، وإرادة الخلق أن يريد هو خلق ما يحدثه من أفعال العباد وغيرها، وهي الإرادة الكونية القدرية التي بمعنى المشيئة.

١٨٦- ادعى الشيعة أتباع المعتزلة، و الجبرية أنه لا فرق بين المحبة والإرادة.

١٨٧- اشتركت الطائفتان الجبرية والقدرية- من الشيعة والمعتزلة- في القول بالتسوية بين المحبة والإرادة وتباينتا في لازم هذا القول!

١٨٨- أن من لم يُفرق بين المشيئة والمحبة لزمه أحد أمرين باطلين لا بد له من التزامه: إما القول بأن الله سبحانه يحب الكفر والفسوق والعصيان، أو القول بأنه ما شاء ذلك ولا قدره ولا قضاه.

١٨٩- الزعم بأن الإرادة تعني المحبة والرضا يستلزم أحد أمرين فاسدين: إما أن الكفر والفسوق والمعاصي واقعة بدون مشيئته وإرادته. -كما هو قول الشيعة أتباع القدرية- أو أنه لما كان مريدا لها شاءها فهو محب لها راض بها -كما هو قول الجبرية-

١٩٠- منشأ ضلال الشيعة وشبهتهم في القول بأن المعاصي والسيئات غير مرادة للرب ولا مرضية له فهي خارجة عن مشيئة الله وإرادته إنما هو من التسوية بين محبة الله ورضاه، ومشيئته وإرادته الكونية، أو اعتقاد تلازمهما.

١٩١- فرق سلف الأمة وأئمتها، بين المحبة والرضا وبين الإرادة.

١٩٢- المحبة والرضا والغضب والسخط ليس هو مجرد الإرادة.

١٩٣- دلت الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع والعقل على الفرق بين الإرادة الكونية (المشيئة) وبين المحبة والرضا.

١٩٤- أن الإرادة الكونية (المشيئة) والمحبة غير متلازمين فإنه تعالى يريد كون ما لا يحبه ويحب ويرضى بأشياء لا يريد تكوينها ولو أرادها لوقعت.

١٩٥- أن لفظ "الإرادة" ينقسم إلى إرادة كونية؛ هي المشيئة، وإرادةٍ دينيةٍ؛ هي المحبة.

١٩٦- أن قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ﴾ الزمر: ٧ ، وقوله: ﴿ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾ ﴾ البقرة: ٢٠٥ ، وقوله: ﴿ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾ البقرة: ١٨٥ ، لا يناقض

نصوص القدر والمشيئة العامة الدالة على وقوع ذلك بمشيئته وقضائه وقدره؛ فإن المحبة غير المشيئة، والأمر غير الخلق.

١٩٧- أن الله إذا أمر العبد بشيء من الطاعات ولم يفعلها فقد أرادها منه إرادة شرعية دينية وإن لم يردها إرادة قدرية كونية.

١٩٨- أن إثبات إرادة الرب في الأوامر والطاعات مطلقًا خطأ ونفيها عن ذلك مطلقًا خطأ وإنما الصواب التفصيل.

١٩٩- أصاب متكلمة الشيعة في إثبات اختياره تعالى وحكمته وعموم قدرته ، وأخطئوا في:

- إخراجهم أفعال عباده عن ملكه وقدرته ومشيئته.
- تشبيههم الله بخلقه فيما يحسن منهم وما يقبح، فقاسوه في أفعاله على خلقه.
- تعطيلهم عود الحكمة والغاية المطلوبة إليه سبحانه.

٢٠٠- إثبات متكلمة الشيعة اختيار الله تعالى وحكمته وعموم قدرته إثبات ظاهري: لنفيهم قيام الصفات بالله تعالى! وإخراجهم أفعال العباد عن ملكه وقدرته ومشيئته.

٢٠١- إثبات طائفة من متكلمة الشيعة لقدرة الرب على فعل العبد مصانعة صانعوا بها أهل السنة لنفيهم مشيئة الرب لفعل العبد وخلقه له.

٢٠٢- أصل ضلال الشيعة أتباع القدرية تشبيه الله بخلقه في الأفعال، فيجعلون ما حسن منه حسن من العبد، وما قبح من العبد قبح منه، وهذا تمثيل باطل.

٢٠٣- ادعى الشيعة أتباع القدرية النفاة أن ما حسن من الله حسن من عباده، وما قبح من عباده قبح منه، فهم مشبهة الأفعال.

٢٠٤- ليس ما كان قبيحًا من العبد يكون قبيحًا من الرب، فإن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله.

٢٠٥- قياس أفعال الله على أفعال خلقه، وعدله على عدلهم، من أفسد القياس.

٢٠٦- اتفق أهل السنة على أن الله تعالى لا يقاس بخلقه في أفعاله، كما لا يقاس بهم في ذاته وصفاته، فليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله.

٢٠٧– اتفق أهل السنة على أنه ليس ما قبح من الخلق قبح من الله، ولا ما حسن من الله تعالى حسن من الخلق.

٢٠٨– أن قياس أفعال الرب على أفعال عباده من أفسد القياس وأعظمه بطلانًا فكما أنه تعالى ليس كمثله شيء في ذاته ولا في صفاته فكذلك ليس كمثله شيء في أفعاله.

٢٠٩– أن قياس أفعال الله على أفعال العباد باطل قطعًا وهو محض التشبيه في الأفعال.

٢١٠– نهج الشيعة نهج المعتزلة فنوا الصفات تحاشيًا عن التشبيه في الصفات، وغفلوا عن التشبيه في الأفعال!

٢١١– أثبتت القدرية ومن تبعهم من الشيعة لله سبحانه شريعة بعقولهم وحكمت عليه بها واستحسنت منه ما استحسنته من أنفسها واستقبحت منه ما استقبحته من نفوسها.

٢١٢– الشيعة مشبهة من وجهين حيث:

- شبهوا أفعاله سبحانه وتعالى بأفعال العباد وكانوا هم المشبهة في الأفعال فاعتقدوا أن ما حسن منهم حسن، مطلقًا وما قبح منهم قبح منه مطلقًا بقدر علمهم وعقلهم.
- وشبهوا أئمتهم بالرب فجعلوهم مثله في القدرة التامة والمشيئة النافذة!!

٢١٣– أن ما يقع في الوجود من الكفر والفسوق و العصيان؛ يبغضه الله ، ويسخطه، ويكرهه، وينهى عنه، مع أنه سبحانه قد قدره وقضاه وشاءه بإرادته الكونية–وإن لم يرده بإرادة دينية.

٢١٤– أن ما يقع في الوجود من المنكرات هي مرادة لله إرادة كونية، داخلة في كلماته التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر، وهو سبحانه مع ذلك لم يردها إرادة دينية، ولا هي موافقة لكلماته الدينية.

٢١٥– تعلق إرادة الرب ومشيئته بالطاعات والمعاصي يدل على قدرته تعالى على خلق المتضادات والمتقابلات.

٢١٦– وصف الله تعالى بأفعال الكمال المتقابلة كإرادة الإيمان والكفر والهداية والإضلال والمغفرة والتعذيب والإعزاز والإذلال والإبداء والإعادة أدل على الكمال، وأبلغ في الحمد والثناء.

٢١٧– الحكمة إنما تتم بإرادة المتضادات والمتقابلات وخلقها؛ كالإيمان والكفر والهدى والضلال.

٢١٨- إرادة المتقابلات من الإيمان والكفر والهدى والضلال وخلقها هو محل ظهور الحكمة الباهرة، ومحل ظهور القدرة القاهرة، والمشيئة النافذة، والملك الكامل التام. وتوهم تعطيل إرادة هذه المتضادات وخلقها تعطيل لمقتضيات تلك الصفات وأحكامها وآثارها، وذلك عين المحال.

٢١٩- لو كان الخلق كلهم مطيعين عابدين حامدين لتعطل أثر كثير من الصفات العلى والأسماء الحسنى.

٢٢٠- لا يمكن ظهور آثار الأسماء والصفات إلا في المتقابلات والمتضادات فلم يكن في الحكمة بد من إيجادها؛ إذ لو فقدت لتعطلت الأحكام بتلك الصفات، وهو محال.

٢٢١- الرب ﷻ منفرد بالخلق ونفوذ المشيئة موصوف بكمال العزة وتمام الملك، والخلق أعجز من أن يعصوه بغير مشيئته.

٢٢٢- التحقيق أنه يمتنع إطلاق إرادة القبيح والشر عليه سبحانه وفعله نفيًا وإثباتًا لما في إطلاق ذلك من إبهام المعنى الباطل ونفي المعنى الصحيح.

٢٢٣- أن الإرادة إذا تعلقت بأفعال العباد؛ فإنها تطلق بمعنى المشيئة وبمعنى المحبة والرضا، وهي بالمعنى الأول تستلزم وقوع المراد ولا تستلزم محبته والرضا به وبالمعنى الثاني لا تستلزم وقوع المراد وتستلزم محبته.

٢٢٤- أن الإرادة إذا تعلقت بأفعاله الله سبحانه فإنها لا تنقسم بل كل ما أراده من أفعاله فهو محبوب مرضي له.

٢٢٥- ثمة إرادتان ومرادان إرادة أن يفعل الرب ومرادها فعله القائم به وإرادة أن يفعل عبده ومرادها مفعوله المنفصل عنه وليسا بمتلازمين.

٢٢٦- الطاعة هي موافقة الأمر، لا موافقة القدر والمشيئة.

٢٢٧- مشيئة الله العامة وإرادته القدرية شاملة لا يخرج عنها حادث صغير ولا كبير ولا عين ولا فعل ولا وصف، فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، بخلاف الإرادة الدينية فقد يقع مرادها وقد لا يقع.

٢٢٨- من جعل شيئًا من الأعمال خارجًا عن قدرة الرب ومشيئته فقد ألحد في أسمائه وآياته.

٢٢٩- أن لله تعالى في قضائه ومشيئته وتخليته بين العبد والذنب حكم تعجز العقول عن الاحاطة بها.

٢٣٠- الرضا بكل ما يخلقه الله ويقدره لم يدل عليه كتاب ولا سنة، ولا قاله أحد من السلف.

٢٣١- من القضاء ما يُؤمر بالرضا به، ومنه ما يُنهى عن الرضا به.

٢٣٢- زعم الشيعة أن إثبات إرادة الله لكل ما وقع في الوجود سواء كان كفرًا أو معصية فيه مخالفة النصوص القرآنية، الشاهدة بأنه تعالى يكره المعاصي، ويريد الطاعات.

٢٣٣- القرآن مملوء بما يدل على أن أفعال العباد حادثة بمشيئة الله وقدرته وخلقه.

٢٣٤- يجب الإيمان بكل ما في القرآن، ولا يجوز أن نؤمن ببعض الكتاب ونكفر ببعض.

٢٣٥- أن مشيئة الله العامة النافذة وقدرته الشاملة لا تقتضي الجبر، وسلب الاختيار.

٢٣٦- أن إرادة الرب الحتمية لأفعال العباد لا تقتضي الجبر ونفي الاختيار.

٢٣٧- الله أعظم وأجل من أن يجبر، إنما يجبر غيره من لا يقدر على جعله مختارًا، والله تعالى يجعل العبد مختارا فلا يحتاج إلى إجباره.

٢٣٨- الرب سبحانه يخلق الاختيار في المختار، والرضا في الراضي، والمحبة في المحب. وهذا لا يقدر عليه إلا الله.

٢٣٩- إن كون مشيئة العبد وقدرته محاطة بمشيئة الرب وقدرته العامة لا يقتضي كون العبد مجبورًا لا قدرة له ولا اختيار.

٢٤٠- أن الإيمان بقدرة الله الشاملة ومشيئته المطلقة النافذة لا يستلزم الجبر، ونفي الاختيار، بل يدفع إلى الخوف من الله والحذر من بطشه وانتقامه.

٢٤١- إنكار مشيئة الله العامة وقدرته الشاملة مخالفة للعلم الضروري كما أن إنكار مشيئة العبد وقدرته واختياره إنكار للضروريات.

٢٤٢- توهم أن إثبات مشيئة الله العامة النافذة وقدرته الشاملة يقتضي الجبر وسلب الاختيار، مبني على تقدير شيء محال، وتصور فاسد، وهو تقدير تعارض الإرادتين (إرادة الرب وإرادة العبد).

٢٤٣- إن ما لم يرده العبد من أفعاله يمتنع أن يكون الله مريدًا لوقوعه، إذ لو شاء وقوعه لجعل العبد مريدًا له، فإذا لم يجعله مريدًا له عُلم أنه لم يشأه.

٢٤٤- أن العبد إذا شاء أن يكون شيء لم يشأه حتى يشاء الله مشيئته، وما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، فإذا شاءه الله جعل العبد شائيًا له، وإذا جعل العبد كارهًا له غير مريد له، لم يكن هو في هذه الحال شائيًا له.

٢٤٥- لا تعارض أصلاً بين الإرادتين(إرادة الرب وإرادة العبد)، ولا بين القدرتين (قدرة الرب وقدرة العبد).

٢٤٦- مشيئة الله وقدرته عامة شاملة، ومشيئة العبد وقدرته محدودة مقيدة بمشيئة الله، ولا منافاة بين المقيد والمطلق، وبين العام والخاص.

٢٤٧- نفس مشيئة العبد وقدرته هي من الله، فهو الذي جعل العباد قادرين، مختارين، مريدين، فالمشيئة العامة، والقدرة الشاملة لله رب العالمين وحده، والمشيئة والقدرة المحدودة المقيدة بالمشيئة العامة هي مشيئة الإنسان.

٢٤٨- أن موقف فلاسفة الشيعة من مرتبة القدرة والمشيئة يُعد تكذيبًا صريحًا بالقدر.

٢٤٩- حقيقة قول فلاسفة الشيعة إنكار قدرة الرب وإرادته للكائنات.

٢٥٠- قول فلاسفة الشيعة في مرتبة القدرة والمشيئة من أخبث الأقوال وشرها.

٢٥١- التكذيب بقدرة الله واختياره والحجود الذي يوجد في قول فلاسفة الشيعة أعظم من تكذيب القدرية الأوائل.

٢٥٢- يعد قول فلاسفة الشيعة في مرتبة القدرة والمشيئة شر من المنكرين للعلم القديم، من القدرية بل شر من مشركي العرب الذين قاتلهم النبي ﷺ.

٢٥٣- العناية الإلهية تقتضي حياة الرب وقدرته ومشيئته وعلمه وحكمته ورحمته وإحسانه إلى خلقه وقيام الأفعال به فإثبات العناية الإلهية مع نفي هذه الأمور ممتنع.

٢٥٤- مذهب القائلين من فلاسفة الشيعة أن الرب فاعل بالعناية قائم على نظرية الفيض والتي تقتضي صدور جميع الموجودات من الإله صدورًا حتميًا لا اختيار له فيه.

٢٥٥- النتيجة اللازمة لمذهب القائلين من فلاسفة الشيعة أن الرب فاعل بالعناية تقتضي إبطال اختيار الرب وإرادته، فقد أثبتوا بذلك جبرية إلهية، وهذا كما يتعارض مع النصوص الشرعية التي تثبت عموم قدرته تعالى ونفاذ مشيئته واختياره يتعارض أيضًا مع قول الشيعة في البداء ولا يتأتى على أصولهم!

٢٥٦- جحد الفلاسفة -الزاعمين أن الرب فاعل بالعناية- لقدرة الرب واختياره وإنكارهم لذلك أعظم من جحدهم لعلمه بالجزيئات وإنكارهم له.

٢٥٧- الإيمان بالقدر يتضمن إثبات أنه تعالى مختار لما يفعله، مُحدث له بمشيئته وإرادته، ليس لازمًا لذاته.

٢٥٨- كون الرب سبحانه فاعلاً مختاراً مريداً مما اتفقت عليه الرسل والكتب، ودل عليه العقل والفطرة، وشهدت به الموجودات ناطقها وصامتها، جمادها وحيوانها، علويها وسفليها.

٢٥٩- من أنكر كون الرب فاعلاً بمشيئته واختياره فقد جحد ربه وفاطره، وأنكر أن يكون للعالم ربٌّ.

٢٦٠- القول بأن الله فاعل بالتجلي وأن الإرادة الإلهية للموجودات والكائنات لا تتعلق إلا بالناحية التي تقتضيها طبيعة أعيان المجودات الثابتة يقتضي إنكار قدرة الرب واختياره ولزوم تجهيل الرب وتعجيزه!! ونفي ما استحقه الله بنفسه من كمال علمه وقدرته.

٢٦١- النتيجة اللازمة للقول بأن الله فاعل بالتجلي تستلزم جبرية إلهية؛ لأنها تستتبع بالضرورة حتمية نفاذ القدر واستحالة تغيره لأنه مرتب على الأعيان الثابتة منذ الأزل وهذه الحتمية شاملة حتى للإله فلا يستطيع تغييره؛ لأن حكمه في زعمهم إنما يكون بحسب طبائع الأعيان الثابتة للأشياء منذ الأزل! وهذا كما يتعارض مع النصوص الشرعية التي تثبت المحو والإثبات في المقادير وتثبت عموم قدرته تعالى ونفاذ مشيئته واختياره، يتعارض أيضًا مع قول الشيعة في البداء ولا يتأتى على أصولهم!

٢٦٢- ادعاء الشيعة أن إثبات البداء لازم لتقرير عموم قدرة الله ونفاذ مشيئته لا يتوجه على أصولهم لا سيما وأنهم مع قولهم بالبداء نفوا تعلق مشيئته بأفعال العباد فلم يثبتوا عموم مشيئته!.

٢٦٣- عقيدة البداء لم تزد الشيعة إلا ضلالاً فلم تفدهم إلا نفي العلم دون إثبات عموم المشيئة والقدرة.

٢٦٤- لا معارضة أصلاً بين ثبوت تقدير الرب السابق وعلمه الأزلي بما سيكون وبين عموم قدرته ونفاذ مشيئته؛ وافتراض ذاك خلف من القول.

٢٦٥- ادعى الشيعة أن علي والأئمة من بعده كانوا معصومين من الذنوب والخطأ وزعموا أن ذلك مقتضى قدرة الرب وإرادته.

٢٦٦- قدرة الرب لا يفعل بها إلا مع وجود مشيئته، فإن ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وليس كل ما كان قادرا عليه فعله فمن أين للشيعة إثبات مشيئة الله لعصمة الأئمة؛ وهل هذا إلا تخرص، وقول على الله بغير علم!.

٢٦٧- قول الرافضة بعصمة الاثني عشر إمامًا من أفسد الأقوال؛ بل هو من أقوال أهل الإفك والبهتان.

٢٦٨- إنما العصمة للنبوة.

٢٦٩- العصمة لا تحصل لغير الأنبياء باتفاق أهل العلم.

٢٧٠- اتفق أئمة الدين على أنه لا معصوم في الأمة غير رسول الله ﷺ.

٢٧١- اتفق أئمة الدين على أنه ليس من شرط ولي الله أن لا يكون له ذنب أصلاً.

٢٧٢- أن دعوى العصمة تضاهي المشاركة في النبوة؛ فإن المعصوم يجب اتباعه في كل ما يقول، لا يجوز أن يخالف في شيء. وهذه خاصة الأنبياء.

٢٧٣- من جعل بعد الرسول معصومًا يجب الإيمان بكل ما يقوله فقد أعطاه معنى النبوة، وإن لم يعطه لفظها.

٢٧٤- ليس في الأدلة الصحيحة ما يدل على ثبوت العصمة للأئمة.

٢٧٥- الرب تعالى منفرد بالقدرة التامة والمشيئة النافذة؛ و ليس لغير الله في ذلك نصيب.

٢٧٦- الرب تعالى هو المتفرد بتدبير الأمر القدري والأمر الشرعي.

٢٧٧- احتوت بعض مرويات الشيعة ونصوصهم على مقالات باطلة تتضمن أن الأئمة يشاركون الله فيما هو خصائصه مثل أن الإمام على كل شيء قدير، وأن له الأمر التكويني الذي لا يرد والأمر التشريعي ونحو ذلك.

٢٧٨- ادعى الشيعة أن الإمام ينطبق قدرته على قدرة الله تعالى ومشيئته على مشيئة الله فيقدر على ما يقدر عليه الله ويشاء ما يشاء الله!.

٢٧٩- ادعاء أن أحدًا من البشر ينطبق قدرته على قدرة الله تعالى، فيقدر على ما يقدر عليه الله كفر صريح، وجهل قبيح!

٢٨٠- ليست مشيئة أحد من العباد مشيئة لله، ولا مشيئة الله مستلزمة لمشيئة العباد، بل ما شاء الله كان وإن لم يشأ الناس، وما شاء الناس لم يكن إلا أن يشاء الله!

٢٨١- قدرة الرب وصنعه ليس مثل قدرة العباد وصنعهم.

٢٨٢- الإمامية ينسبون إلى الأئمة ما لا تجوز نسبته إلى أحد من البشر مثل دعوى أن الإمام له القدرة المطلقة، فقدرته نظير قدرة الرب بل عين قدرته تعالى، وأن له الأمر التكويني الذي لا يخالف، وهو عين مشية الرب وإرادته، وهذا باطل بإجماع المسلمين، وهو من جنس قول النصارى في الباب.

٢٨٣- أنكر الشيعة قيام صفة القدرة والمشيئة والإرادة بالرب تعالى فنفوا بذلك حقيقة قدرة الرب، ومشيئته وإرادته!

٢٨٤- سلب الشيعة صفة القدرة والمشيئة والإرادة عن الله تعالى، وأعطوها لأئمتهم.

٢٨٥- أفرغ الشيعة قدرة الله ومشيئته وإرادته عن مضمونها وأعطوها لأئمتهم.

٢٨٦- أن الاهتداء الذي في القلب لا يقدر عليه إلا الله، أما البشر-سواءً أكانوا أنبياء أو أولياء أو أئمة- فليس في قدرتهم أن يجعلوا الهدى ولا الضلالة في قلب أحد.

٢٨٧- نفى الشيعة قدرة الرب على هداية القلوب وإضلالها وأثبتوا ذلك لأئمتهم!

٢٨٨- الرب تعالى له الوصف الأعلا العجيب الشأن من القدرة العامة، والمشيئة النافذة، وسائر صفات الكمال التي ليس لغيره ما يدانيها، فضلاً عن ما يساويها.

الفصل الرابع:

موقف الشيعة الإمامية من المرتبة الرابعة من مراتب القضاء والقدر: مرتبة الخلق (خلق أفعال العباد).

-عرض ونقد-

وفيه توطئة، وأربعة مباحث:

المبحث الأول: موقف الشيعة الإمامية من مسألة خلق الله سبحانه أعمال العباد وتكوينه وإيجاده لها.

المبحث الثاني: ربط الشيعة الإمامية البداء بمرتبة الخلق.

المبحث الثالث: أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على معتقدهم في مرتبة الخلق.

المبحث الرابع: نقد موقف الشيعة الإمامية من المرتبة الرابعة من مراتب القضاء والقدر: مرتبة الخلق (خلق أفعال العباد).

توطئة:

المراد من هذه المرتبة:

إثبات عموم خلقه تعالى، أي: إثبات أن الله خالق كل شيء، ومن ذلك أفعال العباد فهو سبحانه وتعالى خالق العباد وأفعالهم، قال تعالى:﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ ﴾ الزمر: ٦٢،﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾ الأنعام: ١٠٢، ومما خلق سبحانه وتعالى من أفعال العباد إرادتهم، فالله خالقهم وخالق أفعالهم وإرادتهم وهم يفعلون الفعل عن إرادة واختيار. (١)

والإيمان بهذه المرتبة – مرتبة خلق الله سبحانه الأعمال وتكوينه وإيجاده لها –يتضمن أصولاً عظيمة:

أحدها: إثبات عموم خلق الله لجميع ما في الكون من الأعيان والأفعال، (فما من مخلوق في الأرض ولا في السماء إلا الله خالقه سبحانه لا خالق غيره، ولا رب سواه). (٢)

الثاني: إثبات أنه تعالى خلق كل شيء على وفق ما سبق به قدره، قال تعالى: ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرٗا ۝٢ ﴾ الفرقان: ٢، وقال تعالى: ﴿ وَكَانَ أَمۡرُ ٱللَّهِ قَدَرٗا مَّقۡدُورًا ۝٣٨ ﴾ الأحزاب: ٣٨). (٣)

الثالث: إثبات أن (للعباد قدرة على أعمالهم، وإرادة، والله خالقهم وخالق قدرتهم وإرادتهم) (٤) وأن (العبد لا يحصل فعله إلا بمرجح من الله وعند وجود ذلك المرجح يجب وجود الفعل)(وهذا معنى كون الرب تبارك وتعالى خالقًا لفعل العبد) (٥) فـ(الله تعالى يخلق في العبد القدرة التامة والإرادة

---

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية، البراك، ١٦٣.

(٢)العقيدة الواسطية: اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة أهل السنة والجماعة، ابن تيمية، ١٠٧.

(٣)انظر: شرح العقيدة الطحاوية، البراك، ١٨٥.

(٤)العقيدة الواسطية: اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة أهل السنة والجماعة، ابن تيمية، ١٠٨.

(٥)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ٢٦٩.

الجازمة، وعند وجودهما يجب وجود الفعل؛ لأن هذا سبب تام للفعل، فإذا وجد السبب التام وجب وجود المسبب). [1]

الرابع: إثبات أن العباد مأمورون مهنيون وأنهم فاعلون لأفعالهم حقيقة، مريدون لها مختارون لها حقيقة، وأن إضافتها ونسبتها إليهم إضافة حق وأنهم يستوجبون عليها المدح والذم؛ فبها صاروا مطيعين وعصاة. [2] وأن ذلك لا ينفي أن تكون أفعالهم مخلوقة مفعولة لله فإن الخلق غير المخلق، والفعل غير المفعول.

الخامس: أن (الله تعالى- مع أنه هو خالق أفعال العباد - فإنه لا يصف نفسه بصفة من قامت به تلك الأفعال؛ فلا يسمي نفسه مصليًا ولا صائمًا ولا آكلاً ولا شاربًا) [3] فـ(العبد هو المصلي الصائم الحاج المعتمر المؤمن وهو الكافر الفاجر القاتل الزاني السارق حقيقة والله تعالى لا يوصف بشيء من هذه الصفات بل هو منزه عن ذلك؛ لكنه هو الذي جعل العبد فاعلاً لهذه الأفعال فهذه مخلوقاته ومفعولاته حقيقة وهي فعل العبد أيضًا حقيقة). [4]

إذا تقرر ما سبق؛ فإن تجلية موقف الشيعة من مرتبة الخلق (خلق الله سبحانه الأعمال وتكوينه وإيجاده لها)؛ وإظهار وكشف عوارهم، وبيان فضائحهم يتضح من خلال ثلاثة أمور:

الأمر الأول: إبراز موقف الشيعة من مسألة خلق الله لأفعال العباد.

الأمر الثاني: إبراز قول الشيعة الفاسد في تعلق البداء بالخلق!

الأمر الثالث: إبراز أثر غلو الشيعة المفرط في أئمتهم على معتقدهم في مرتبة الخلق.

وتفصيل ذلك-بعون الله- في المباحث التالية:

---

(١)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ٢٦٩.

(٢)انظر: شرح الطحاوية، ابن أبي العز، ت الأرناؤوط، ٢/ ٦٤٠.

(٣)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٢/ ٣٧٦.

(٤)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٢/ ١١٩.

المبحث الأول:

موقف الشيعة الإمامية من مسألة خلق الله سبحانه أعمال العباد وتكوينه وإيجاده لها.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقف متكلمة الشيعة من مسألة خلق الله سبحانه أعمال العباد وتكوينه وإيجاده لها.

المطلب الثاني: موقف فلاسفة الشيعة من مسألة خلق الله سبحانه أعمال العباد وتكوينه وإيجاده لها.

المطلب الأول: موقف متكلمة الشيعة من مسألة خلق الله سبحانه أعمال العباد وتكوينه وإيجاده لها:

أقر متكلمة الشيعة أن الله سبحانه (خالق كل مخلوق) [١] و أنه (خالق جميع ما وجد من الممكنات) [٢] (فكلّ موجود فلا محالة يكون الله تعالى هو موجده) [٣]فهو (تعالى خالق جميع الأجسام) [٤] (والألوان والطعوم والأراجيح، والموت والحياة، والشهوة والنفار ، وغير ذلك من الافعال التي.. يستحق بها العبادة) [٥].

وقالوا: (لا ريب في أن الله متفرد بخلق الأجسام) [٦] (وهو متفرد بخلق ما خلق وصنع ما صنع بلا استعانة من غيره). [٧]

بل نصوا على أنه (يجب أن يعتقد: أن الله تبارك و تعالى واحد.. خالق كل شيء) [٨] [٩] .

---

(١)التوحيد، الصدوق، ٢٠٧.

(٢)تفسير كنز الدقائق، محمد رضا القمي، ٤٢٩/١١.

(٣)الولاية الإلهية الاسلامية (الحكومة الاسلامية)، محمد المؤمن القمي، ١٠/١

(٤)التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، ٤٤/٥، وانظر: تفسير مجمع البيان، الطبرسي، ٤٠٣/٤

(٥)التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، ٢٣٧/٦.

(٦)الفصول المهمة في أصول الأئمة، الحر العاملي، ٢٥٧/١.

(٧)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤١٧/٤.

(٨) الهداية، الصدوق، ٤، ١٣.

(٩)**تنويه:** وإن أقر متكلمة الشيعة بأن الله خالق كل شيء؛ إلا أن الرب في زعمهم- لا تقوم به الأفعال؛ **فـ(الصفات الفعلية خارجة عن الذات)-** بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، حاشية(١)، ٦٧/٥٤، وانظر: تفسير الصراط المستقيم، البروجردي، ٣٠٨/٣، بدية المعرف، محسن الخزازي، ٩٧/١.- **وهي(حادثة بحدوث الفعل)؛-** تفسير الصراط المستقيم، البروجردي، ٣٠٨/٣، وانظر: بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء،حاشية(١)، ١٧٢/٥٤.- **والخلق – في زعمهم–هو المخلوق؛ وهذا ما قرروه بقولهم: (الصفات الفعلية كالرزق والخلق ..هي نفس الموجود الخارجي)** بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ١٣٧/٤، حاشية(٣).، وانظر: مقالات الإسلاميين، الأشعري، ١/ ١٢٧، الصفدية، ابن تيمية، ١٥٢/١-١٥٣، وانظر: إحقاق الحق، المرعشي، ٧١/٢؛ فالفعل عندهم هو المفعول والخلق هو المخلوق، وهم يفسرون أفعاله المتعدية مثل قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾ الأنعام:١، وأمثاله: إن ذلك وجد بقدرته من غير أن يكون منه فعل قام بذاته بل حاله قبل أن يخلق وبعد ما خلق سواء، فليس لله عند هؤلاء صنع ولا فعل =

يقول شيخ الشيعة الصدوق في كتابه اعتقادات الإمامية؛ تحت عنوان -باب: في صفة اعتقاد الإمامية في التوحيد- : (اعلم أن اعتقادنا في التوحيد أن الله تعالى واحد أحد،...وهو اللطيف الخبير خالق كل شيء لا إله إلا هو له الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين) .[1]

ويقول في كتابه الهداية؛ تحت عنوان؛ -باب: ما يجب أن يعتقد في التوحيد -: (يجب أن يعتقد: أن الله تبارك وتعالى واحد ليس كمثله شيء.. خالق كل شيء).[2]

ويقول شيخهم المفيد في كتابه المقنعة؛ تحت عنوان؛ -باب ما يجب من الاعتقاد في إثبات المعبود جلت عظمته وصفاته التي باين بها خلقه- : (واجب **على كل ذي عقل أن يعرف خالقه جل جلاله،** ليشكره على نعمه، ويطيعه فيما دعاه إليه، **فيعلم أن له صانعًا صنعه واخترعه من العدم، وأوجده،** وأنعم عليه بما أسداه من الفضل والإحسان إليه، فجعله حيًا سميعًا بصيرًا مميزًا وأمره ونهاه، وأرشده وهداه، كما ذكر ذلك جل اسمه فيما عدده عليه من الآلاء، فقال: ﴿ **أَلَمْ نَجْعَل لَّهُۥ عَيْنَيْنِ ﴿٨﴾ وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ ﴿٩﴾ وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ﴿١٠﴾ فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴿١١﴾** ﴾ البلـــد: ٨ – ١١، **ويعتقد أنه الخالق لجميع أمثاله من البشر، وأغياره من الجن، والملائكة، والطير والوحوش،**

=

ولا خلق ولا إبداع إلا المخلوقات أنفسها، وخلاصة قولهم: ادعاء أن الخلق والفعل غير قائمة به= (نفي صفة الخالقية للرب) و (حقيقة هذا القول أنه غير خالق، فإن إثبات خالق بلا خلق إثبات اسم لا معنى له، وهو كإثبات سميع لا سمع له وبصير لا بصر له ومتكلم وقادر لا كلام له ولا قدرة، فتعطيل الرب سبحانه عن فعله القائم به كتعطيله عن صفاته القائمة به،.. وتعطيل الصانع عن صفات كماله ونعوت جلاله ..هو تعطيل الجهمية نفاة الصفات، وتعطيله عن أفعاله..هو أيضًا تعطيل الجهمية، وهم أبنائه ودب فيمن عداهم من الطوائف؛ فقالوا لا يقوم بذاته فعل لأن الفعل حادث، وليس محلًا للحوادث، كما قال إخوانهم لا تقوم بذاته صفة لأن الصفة عرض وليس محلاً للأعراض، فلو التزم الملتزم أي قول التزمه كان خيرًا من تعطيل صفات الرب وأفعاله) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ابن القيم، ٤٤٧/٢، والحق الذي دل عليه الدليل: إثبات صفة الخلق لله، وأن الرب تعالى تقوم به الأفعال؛ وأن خلقه للسموات والأرض فعلا فعله غير المخلوق، إذا الخلق غير المخلوق، فالخلق فعل الخالق وهو صفة قائمة به، والمخلوق هو مفعوله أي: هو المخلوقات المنفصلة عنه، وهذا هو المأثور عن السلف. انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٥/ ٥٢٨-٥٢٩، ٤٣٦/١٢.

(١) الاعتقادات، الصدوق، ٢١، ٢٢.

(٢) الهداية، الصدوق، ٤، ١٣.

وجميع الحيوان، والجماد، والسماء، والأرض، وما فيهما، وما بينهما من الأجناس والأصناف والأفعال التي لم يقدر عليها سواه) [1].

وجاء في مروياتهم ما يقرر ذلك؛ فعن علي بن موسى الرضا: "إن محض الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له إلها واحدًا أحدًا فردًا صمدًا.. وأنه خالق كل شيء". [2] وعنه أيضًا: " إن الله ﷻ خالق كل شيء وهو يقول ﷻ: ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ۖ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَىْءٍ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٤٠﴾ ﴾ الروم: ٤٠ " . [3]

غير أنهم اختلفوا في أفعال العباد هل تدخل في عموم خلق الله لكل شيء أم لا!؛ وقد ذكر الأشعري في المقالات اختلافهم في ذلك فقال:

(اختلفت الرافضة في أعمال العباد هل هي مخلوقة؟.

وهم ثلاث فرق:

فالفرقة الأولى منهم: وهو هشام بن الحكم يزعمون أن أعمال العباد مخلوقة لله [وحُكي]..عن هشام بن الحكم أنه كان يقول: أفعال الإنسان اختيار له من وجه اضطرار من وجه، اختار من جهة أنه أرادها واكتسبها واضطرار من جهة أنها لا تكون منه إلا عند حدوث السبب المهيج لها.

والفرقة الثانية منهم: يزعمون أنه لا جبر كما قال الجهمي ولا تفويض كما قالت المعتزلة لأن الرواية عن الأئمة – زعموا – جاءت بذلك ولم يتكلفوا أن يقولوا في أعمال العباد هل هي مخلوقة أم لا شيئاً؟

---

(١) المقنعة، المفيد، ٢٩.

(٢) عيون أخبار الرضا، الصدوق، ١٢٩/٢، وسائل الشيعة، العاملي، ٢٢٧/١، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٣٥٢/١٠.

(٣)عيون أخبار الرضا، الصدوق، ٢١٩/٢، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٧/١٧.

والفرقة الثالثة منهم: يزعمون أن أعمال العباد غير مخلوقة لله وهذا قول قوم يقولون بالاعتزال والإمامة). [1]

وقد نقل شيخ الإسلام؛ قول الأشعري الآنف ثم عقب عليه مبينًا أن مرد أقوال الرافضة في هذه المسألة إلى قولين؛ فقال-بعد أن نقل قول الأشعري-: (فإذن، كانت الإمامية على ثلاثة أقوال: منهم من يوافق المثبتة، ومنهم من يوافق المعتزلة، ومنهم من يقف. والواقفة معنى قولهم هو معنى قول أهل السنة، ولكن توقفوا في إطلاق اللفظ، فإن أهل السنة لا يقولون بالتفويض -كما تقول القدرية -، ولا بالجبر -كما تقول الجهمية - ..

والمقصود أن الإمامية إذا كان لهم قولان . كانوا متنازعين في ذلك. كتنازع سائر الناس، لكنهم فرع على غيرهم في هذا وغيره ، فإن مثبتيهم. تبع للمثبتة، ونفاتهم تبع للنفاة) [2].

ويقول: (قد تقدم النقل عن الإمامية: هل أفعال العباد خلق الله تعالى ؟ **على قولين**). [3]

ويقول في موطن آخر:(سائر علماء أهل البيت متفقون على إثبات القدر.. وقدماء الشيعة كانوا متفقين على إثبات القدر والصفات، وإنما شاع فيهم رد القدر من حين اتصلوا بالمعتزلة). [4]

ويقول أيضًا: (غالب الشيعة الأولى كانوا مثبتين للقدر، وإنما ظهر إنكاره في متأخريهم). [5][6]

---

(١)مقالات الإسلاميين، الأشعري، ١/١١٤.

(٢)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٢/ ٣٠١.

(٣)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ٨.

(٤)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ١٣٩.

(٥)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ٩.

(٦)**من تمويه الشيعة وتلبيسهم؛ ادعاؤهم أن نسبة إثبات القدر للأئمة ازدراء بهم!**؛ يقول علي الحسيني الميلاني، في كتابه شرح منهاج الكرامة في معرفة الإمامة، ١/١٧٥- تحت عنوان: **إزراء ابن تيمية بأئمة أهل البيت**، ما نصه:(**وكثيرًا ما ينسب إلى الإمامية – بل إلى أئمة أهل البيت ﷺ– أشياء نسبة مجرّدة عن الدليل والمستند الصحيح ، فممّا قال مثلاً** : « قدماؤهم كانوا يقولون: القرآن غير مخلوق كما يقوله أهل السنّة والحديث . وهذا هو المعروف عند أهل البيت ، كعلي بن أبي طالب وغيره مثل أبي جعفر الباقر وجعفر الصّادق وغيرهم ، ولكن الإماميّة تخالف أهل البيت في عامّة أصولهم .**فليس من أئمة أهل البيت مثل: علي بن الحسين وأبي جعفر الباقر وابنه جعفر ابن محمد** ، من كان ينكر الرؤية ، ولا يقول بخلق القرآن ، **ولا ينكر القدر** ، ولا يقول بالنصّ على علي ، ولا بعصمة الأئمة الاثني عشر ، ولا =

وإذا كان أئمة آل البيت و غالب قدماء الشيعة على إثبات القدر وخلق الأفعال[١] إلا أن أقل نظر في مصنفات الشيعة يلحظ من خلاله أن عامة متكلمة الإمامية على نصرة القول بأن أفعال العباد غير مخلوقة لله–[٢] بل قد ألصقوا هذا المعتقد بالأمر بين أمرين الوارد عن أئمتهم.[٣]

فهذا هو القول السائد في مصنفاتهم والذائع في اعتقاداتهم؛ فهم في جملة أقوالهم متابعون للمعتزلة حذو القذة بالقذة، لا يخرجون فيما قالوه عن قولهم!– وإن كانوا لا يرتضون أن يصمهم أحد بتقليد المعتزلة؛ بل ربما أظهروا البراءة من قولهم–!![٤]

=

يسبّ أبا بكر وعمر . والمنقولات الثابتة المتواترة عن هؤلاء معروفة موجودة ، وكانت مما يعتمد عليه أهل السنّة.» **وقد تخرج من فيه كلمات كبيرة في أئمة أهل البيت ﷺ) !**

(١)انظر: أفعال العباد بين أهل السنة ومخالفيهم، د.عبد العزيز الحميدي، ١٨٩-١٩١، أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية – عرض ونقد –، د.ناصر القفاري، ٢/٦٤١-٦٤٥.

(٢) تنويه: أوائل الرافضة قبل نهاية المائة الثالثة من الهجرة كانوا يقولون بالقدر وخلق الأفعال، ولكن في أواخر المائة الثالثة دخل من دخل من الشيعة في أقوال المعتزلة كابن النوبختي ، والمفيد وأتباعه! بل أطبق عامة الرافضة –تقريبًا– بعد المائة الثالثة على القول بمذهب المعتزلة في القدر وأفعال العباد، ولا غرو فـ(شيوخ القدرية ...هم شيوخ هؤلاء الإمامية المتأخرين في مسائل التوحيد والعدل؛ [بل]..إن جميع ما يذكره هؤلاء الإمامية المتأخرون في مسائل التوحيد والعدل ، كابن النعمان والموسوي الملقب بالمرتضى وأبي جعفر الطوسي وغيرهم، هو مأخوذ من كتب المعتزلة، بل كثير منه منقول نقل المسطرة وبعضه قد تصرفوا فيه. وكذلك ما يذكرونه من تفسير القرآن في آيات الصفات والقدر ونحو ذلك، هو منقول من تفاسير المعتزلة)! منهاج السنة، ابن تيمية، ٣/٥-٦، **والقصد أن (كتب الشيعة مملوءة بالاعتماد في ذلك على طرق المعتزلة،** وهذا كان من أواخر المائة الثالثة، وكثر في المائة الرابعة لما صنف لهم المفيد وأتباعه كالموسوي والطوسي) منهاج السنة، ابن تيمية، ٢/١٠١، وانظر: منهاج السنة، ابن تيمية، ١/٧٢، أفعال العباد بين أهل السنة ومخالفيهم، د.عبد العزيز الحميدي، ١٨٩-١٩٢.

(٣)انظر: الاعتقادات في دين الإمامية، الصدوق، ٢٩، تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ٤٢-٤٧، رسائل الشريف المرتضى، ١/١٣٥-١٣٩، قلائد الخرائد في أصول العقائد، محمد مهدي القزويني الحسيني،٦٥.

(٤)تنويه: مع أن عامة الشيعة تبع للمعتزلة في أقوالهم إلا أنهم لا يعترفون بمتابعتهم للمعتزلة بل:

إما أن يجعلوا المعتزلة تبع لهم في أقوالهم؛ فيجعلوا قولهم هو الأصل والمعتزلة موافقين لهم؛ ويقولوا: ذهبت الإمامية ومن وافقهم من المعتزلة!!، انظر: الصلة بين التشيع والاعتزال، ٣/١٨٩.

=

والقصد أن عامة متكلمة الشيعة وإن أقروا بأن الله خالق كل شيء إلا أنهم أخرجوا أفعال العباد من هذا العموم، وادعوا أن (الأفعال الظاهرة من العباد التابعة لقصودهم وأحوالهم هم المحدثون لها دونه تعالى) [1] **فـ(أفعال العباد وطاعتها ومعاصيها هم يخترعونها ويؤخذون بها، وكذلك يحمدون على حسنها ويذمون على سيئها، ولو كان الله تعالى خلقها لما جاز أن يثيبهم ويعاقبهم عليها ويأمرهم وينهاهم عنها).** [2]

ومن هنا زعموا أن (معنى قول الله تعالى: ﴿ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾ الأنعام: ١٠٢، ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ ﴾ الأنعام: ١٠١.. **إنما أراد به خلق السماوات والأرض والليل والنهار والجن والإنس وما أشبه ذلك ولم يرد أنه خلق الكفر والظلم والكذب، إذ لم يجز أن يكون ظالمًا ولا كاذبًا، ﷺ).** [3] **وعليه فـ(من تعلق من المجبرة بقوله:** ﴿ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾ الرعد: ١٦، **على أن أفعال العباد مخلوقة لله، فقد أبعد، لأن المراد .. أنه تعالى خالق كل شيء يستحق بخلقه العبادة دون ما لا يستحق به ذلك)** [4] .

وخلاصة قولهم: ادعاء أن (كونه تعالى خالقًا للأشياء كلها ممنوع، والاستناد بقوله تعالى: ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾ الأنعام: ١٠٢ ، **ضعيف، لأنه عام مخصوص بما عدا ذات تعالى وأفعال عباده ، .. [لـ]أنه تعالى ليس بخالق لأفعال العباد ، وإنما القدرة و التمكين لهم من الله تعالى).** [5]

=

أو يصمون المعتزلة بالمفوضة والقدرية ويصرحون بالبراءة من معتقدهم-مع عدم خروجهم في الحقيقة عنه!!-

(١)رسائل الشريف المرتضى، ١٢/٣.

(٢) التذكرة للأصول الخمسة، الصاحب ابن عباد، وهي الرسالة السابعة ضمن كتاب عقيدة الشيعة تأصيل وتوثيق من خلال سبعين رسالة اعتقادية من القرن الثاني لغاية القرن العاشر الهجري، جمع وتحقيق وتقديم: محمد رضا الأنصاري القمي، ١٨٦.

(٣)رسائل الشريف المرتضى، ٢١٨/٢.

(٤)التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، ٢٣٧/٦.

(٥)إحقاق الحق، المرعشي، ٢٢٤/٢-٢٢٥.

ونصوص متكلمة الشيعة في تقرير هذا المعنى متكاثرة:

فقد عقد الحر العاملي في كتابه الفصول المهمة في أصول الأئمة بابًا ترجم له بعنوان (باب ٤٧ – إن الله سبحانه خالق كل شيء إلا أفعال العباد) [١] .

وجاء في كتاب كنز الفوائد في معرض ذكر جملاً من اعتقاد الشيعة وأصولاً في مذهبهم: (اعلم أن الواجب على المكلف أن يعتقد حدوث العالم بأسره وأنه لم يكن شيئًا قبل وجوده **ويعتقد أن الله هو محدث جميعه من أجسامه وأعراضه إلا أفعال العباد الواقعة منهم فإنهم محدثوها دونه سبحانه).** [٢]

وفيه أيضًا: (أن الله تعالى لم يخلق أفعال العباد، وإنها فعل لهم على سبيل الإحداث والإيجاد). [٣]

ويقول الشريف المرتضى: (أما أفعال العباد فليست مخلوقة لله ﷻ، وكيف يكون خلقًا له وهي مضافة إلى العباد إضافة الفعلية ؟ ولو كانت مخلوقة لكانت من فعله، ولو كانت فعلاً له لما توجه الذم والمدح على قبحها وحسنها إلى العباد ، كما لا يذمون ويمدحون بخلقهم وصورهم وهيئتهم ، ولكانت أيضًا لا يتبع في وقوعها تصور العباد ودواعيهم وأحوالهم. ألا ترى أن أفعاله في العباد التي لا شبهة فيها ، ولا يتبع إرادتهم ، ولا يقع بحسب تصورهم). [٤]

ويقول المفيد: (الصحيح عن آل محمد صلَّى اللَّه عليه وآله أنّ أفعال العباد غير مخلوقة للَّه) [٥] .

ويقول:(إن الله ﷻ عدل كريم، خلق الخلق لعبادته وأمرهم بطاعته ونهاهم عن معصيته وعمهم بهدايته، بدأهم بالنعم وتفضل عليهم بالإحسان، لم يكلف أحدًا إلا دون الطاقة، ولم يأمره إلا بما جعل له عليه الاستطاعة. لا عبث في صنعه ولا تفاوت في خلقه لا قبيح في فعله، جل عن مشاركة

---

(١)الفصول المهمة في أصول الأئمة، الحر العاملي، ١/٢٥٥.

(٢)كنز الفوائد، أبو الفتح الكراجكي، ١٠٩، وانظر: أضواء على عقائد الشيعة الإمامية، السبحاني، ٣٥٧.

(٣)كنز الفوائد، أبو الفتح الكراجكي، ٤٤.

(٤)رسائل الشريف المرتضى، ١/١٣٥-١٣٦.

(٥) تصحيح اعتقادات الامامية، المفيد، ٤٢.

عباده في الأفعال، وتعالى عن اضطرارهم إلى الأعمال. لا يعذب أحدًا إلا على ذنب فعله، ولا يلوم عبدًا إلا على قبيح صنعه. لا يظلم مثقال ذرة فإن تك حسنة يضاعفها ويؤت من لدنه أجرًا عظيمًا.

وعلى هذا القول جمهور أهل الإمامية وبه تواترت الآثار عن آل محمد (ص)، وإليه يذهب المعتزلة بأسرها.. **و خالف فيه جمهور العامة وبقايا ممن عددناه، وزعموا** أن الله تعالى خلق أكثر خلقه لمعصيته، وخص بعض عباده بعبادته، ولم يعمهم بنعمته وكلف أكثرهم ما لا يطيقون من طاعته، **وخلق أفعال جميع بريته**، وعذب العصاة على ما فعله فيهم من معصيته، وأمر بما لم يرد ونهى عما أراد، وقضى بظلم العباد وأحب الفساد وكره من أكثر عباده الرشاد، تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا). [١]

ويقول آية الشيعة لطف الله الصافي: (ما قاله المفيد هو الحقيقة عينها ، وهو أن الله تعالى متعال عن خلق الفواحش والقبائح على كل حال، وهذه حقيقة يعتقد بها الصدوق **وأهل العلم جميعًا والشيعة قاطبة** ، والآيات والروايات صريحة في ذلك ، ولايتهم أي شيعي بغير هذا الاعتقاد).[٢]

ويقول: محمد حسن المظفر: (أفعال العباد عند الإمامية غير مخلوقة لله تعالى). [٣]

وقد عقد المجلسي في بحاره بابًا ترجم له بعنوان: (باب: أنه تعالى خالق كل شيء ، وليس الموجد والمعدم إلا الله تعالى وأن ما سواه مخلوق) [٤] قال فيه: (بيان : لا ريب في أن خالق الأجسام ليس إلا الله تعالى . وأما الأعراض فذهبت الأشاعرة إلى أنها جميعا مخلوقة لله تعالى **وذهبت الإمامية والمعتزلة إلى أن أفعال العباد وحركاتهم واقعة بقدرتهم واختيارهم فهم خالقون لها . وما في الآيات من أنه تعالى خالق كل شيء وأمثالها فإما مخصص بما سوى أفعال العباد ، أو مؤول بأن المعنى أنه خالق كل شيء إما بلا واسطة أو بواسطة مخلوقاته).** [٥]

---

(١) أوائل المقالات، المفيد، ٥٨-٥٩.

(٢)مجموعة الرسائل، لطف الله الصافي، ١ /٢٩٦.

(٣) دلائل الصدق، محمد حسن المظفر، ٦٨/٣.

(٤) بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٤٧/٤.

(٥) بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٤٨/٤.

وقال في معرض حكايته لأقوال الناس في أفعال العباد: (**استقلال العبد في الفعل مذهب أكثر الإمامية والمعتزلة** [١]، فإنهم ذهبوا إلى أن العباد موجدون لأفعالهم مخترعون لها بقدرتهم) [٢].

ويقول: (**الإمامية.. عندهم أن أعمال العباد مخلوقة لهم**) . [٣]

ومع أنه قد ذاع في اعتقادات متكلمة الشيعة وساد في مصنفاتهم نفي خلق الله لأفعال العباد الا أنهم اختلفوا في أمور– وهذه الاختلافات لا تعدوا من أن تكون اختلافات لفظية؛ لا أثر لها في معتقدهم الباطل بنفي خلق الأفعال–

وفيما يلي بيانها:

الأمر الأول: اختلفوا في منهج الاستدلال على مسألة أفعال العباد!

اتفقت أقوال الشيعة سواءً في ذلك –الإخباريون منهم والأصوليون– على إثبات أصل العدل،[٤] ونفي خلق الرب لأفعال العباد، إلا أنهم اختلفوا في نوعية الاستدلال على هذه المسألة، وكيفية سوق الدليل، والبرهنة عليها وعلى غيرها من مسائل الأصول العقدية!![١]

(**١**)**تنويه**: أفصح –هنا– علامة الشيعة المجلسي أن القول باستقلال العباد في أفعالهم، وأنهم مخترعون لها بقدرتهم هو مذهب الإمامية والمعتزلة؛ وقد صرحت بذلك –أيضًا– نصوصهم؛ فجاء فيها: (أنّ مذهب المعتزلة ومن تابعهم من الإمامية ، أنّ أفعال العباد الاختيارية واقعة بقدرة العبد **وحدها على سبيل الاستقلال** بلا إيجاب، بل باختيار) دلائل الصدق لنهج الحق، محمد حسن المظفر، ١١٤/٣، إحقاق الحق، المرعشي، ٦/٢، غير أن من الشيعة من برأ أتباع ملته من هذا القول، و طعن في نسبته إلى الشيعة!! فقال: (ما في بعض الكتب من نسبة متابعة الإمامية للمعتزلة في التفويض واستقلال الفاعلية ناشٍ عن طغيان التعصب)!!! صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ١٨٨/٢.

(٢)مرآة العقول، المجلسي، ١٩٧/٢.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ١٦١/٢.

(٤) العدل أصل من أصول الشيعة، عرفه بعضهم فقال:(المراد بالعدل هو تنزيه الباري تعالى عن فعل القبيح ، والإخلال بالواجب)، النافع يوم الحشر، المقداد السيوري، ط. دار الأضواء، ٦٤، وانظر: الاقتصاد، الطوسي، ١١٤، وتوسع آخرين في تعريفه؛ فقالوا: (العدل هو اعتقاد أنه تعالى عادل في مخلوقاته غير ظالم لهم لا يفعل قبيحًا ولا يخل بواجب، ولا يجور في قضائه ولا يحيف في حكمه وابتلائه يثيب المطيعين ، وله أن يعاقب العاصين، ولا يكلف الخلق ما لا يطيقون ولا يعاقبهم زيادة على ما يستحقون، ولا يقابل مستحق الأجر والثواب بأليم العذاب والعقاب، وإنه تعالى لم يجبر عباده على الأفعال =

فعمدة أدلة الأصوليين في الاستدلال على سائر مسائل الأصول هو العقل؛ وقد زعموا أن (العقل..هو العمدة والركيزة الأساسية في إثبات أصول الدين الخمسة بأكملها وهي التوحيد والعدل والنبوة والإمامة والمعاد، ولا يصح دليل غيره فيها من سماع أو نقل أو غير ذلك لأنها أمور ظنية)! [٢]

ومن هنا استدلوا –على مسألة العدل الإلهي، =(نفي خلق الأفعال) وإثبات فاعلية الإنسان وحريته في اختيار ما يصدر عنه– بالعقل اعتمادًا وبالنقل اعتضادًا واسترشادًا! [٣] غير أنهم خالفوا منهجم فاستدلوا عليها أيضًا بالإجماع!

بل اعتبر علامة الشيعة الحلي أن فاعلية الإنسان وحريته مسألة ضرورية في حكم العقل، فعقد في كتابه الباب الحادي عشر فصلاً ترجم له بعنوان: (الفصل الرابع في العدل؛ وفيه مباحث). [١]

=

سيما القبيحة ويعاقبهم عليها، والأدلة على ذلك مضافًا إلى الضرورة والبداهة من العقل والنقل كتابًا وسنة آية ورواية كثيرة لا تحصى) حق اليقين، عبدالله شبر، ٨٣/١ ، وهم في تعريفهم لهذا الأصل لا يخرجون عما قاله المعتزلة وإن كان بعضهم أضاف إليه إضافات لا تعدو أن تكون تفصلاً لمجمل كلام المعتزلة وهذا لا يغير في الأمر شيئًا، بل قد اعترف بعضهم بالموافقة بين المعتزلة والشيعة في الكلام على أصل العدل؛ لكنه ادعى أن الشيعة هم الأصل، والمعتزلة توافقهم على معتقدهم! يقول أبو الفتح الكراجي –في كتابه كنز الفوائد، صفحة ٤١–: (كل من قال الله تعالى لا يكلف عباده ما لا يطيقون ولا يعذبهم على ما لم يفعلوا فهو من أهل العدل) وقال: (المعتزلة توافقنا عليه)!، وانظر: شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، ٣٠١، المحيط بالتكليف، القاضي عبد الجبار، ٢١، الصلة بين التشيع والاعتزال، الجدعاني، ١٨٥/٣–١٨٦. والجدير بالذكر أنهم يتوصلون عبر هذا الأصل إلى (نفي أن يكون الرب خالقًا لأفعال العباد كونها تشمل القبيح الذي يتنزه الله عن فعاله) الصلة بين التشيع والاعتزال، الجدعاني، ١٨٨/٣–١٨٩.

(١) انظر: الكلام عند الإمامية، محمد رضا الجعفري –مقالة في مجلة تراثنا العددان الأول والثاني[٣٠–٣١]، السنة الثامنة، مؤسسة آل البيت ﷺ لإحياء التراث، ١٤١٣هـ، ص:١٥٨–١٥٩، النظريات الكلامية عند الطوسي–دراسة تحليلية مقارنة–، علي جواد، ٦٧–٦٨.

(٢)معتقدات الشيعة، علي مكي، ٣٢.

(٣)انظر: النظريات الكلامية عند الطوسي–دراسة تحليلية مقارنة–، علي جواد، ٦٧–٦٨، القضاء والقدر دراسة مقارنة بين الفلسفة وعلم الكلام الإمامي–القسم الأوّل–، عقيل البندر، فصلية المنهاج، العدد: التاسع والأربعون . ربيع ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م ، صفحة١٠٨–١٠٩.

(الثاني: في أنا فاعلون بالاختيار والضرورة قاضية بذلك)[٢] وكأنه (لا يجد جوابًا أجدى وأنفع لمن يقول بخلق الله لأفعال الإنسان من ضرورة العقل وحكمه)!![٣]

وأما عمدة أدلة الإخباريين في الاستدلال على سائر مسائل العقيدة–؛ فقد اعتمدوا (على النصوص الواردة في الكتاب والسنة وما ورد ..عن أهل البيت عليهم السلام)[٤] .

هذا من حيث التنظير! وفي الجملة فليس للشيعة قول منتظم في ذلك؛ ولذا تجد في بعض نصوصهم الاستدلال على مسألة العدل – إثبات فاعلية الإنسان وحريته في الاختيار على وجه يقتضي نفي خلق الأفعال، بالنقل–الأخبار، والإجماع– و العقل والوجدان من غير التزام بتطبيق تنظير معين في الاستدلال!

جاء في كتاب حق اليقين: ضمن الحديث عن أصل العدل و(أنه تعالى لم يجبر عباده على الأفعال سيما القبيحة ويعاقبهم عليها، ..**الأدلة على ذلك مضافًا إلى الضرورة والبداهة من العقل والنقل كتابًا وسنة آية ورواية كثيرة لا تحصى**).[٥]

وجاء في كتاب نور الأفهام ما نصه: (اعلم أنّه **قد اتّفقت كلمة الفرقة** المحقّة الإمامية (قدس سرهم) على أنّ « الله عدل » وفاقاً **للكتاب والسنّة وإجماع عقلاء الملل** . « وبه العقل استقلّ » أيضاً على سبيل سائر أحكامه المستقلّة الضرورية)[٦] (فللقبيح لم يكن مرتكبًا عقلاً ونقلاً وإجماعًا

=

(١) الباب الحادي عشر، العلامة الحلي، ٢٥. وانظر: ،كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، العلامة الحلي، ٤٢٣–٤٢٤، نهج الحق وكشف الصدق، العلامة الحلي، ١٠١، معراج اليقين في شرح نهج المسترشدين في أصول الدين،محمد بن الحسن الحلي،٢٢٦–٢٢٧، إرشاد الطالبين إلى نهج المسترشدين، المقداد الحلي، ٢٦٣.

(٢)الباب الحادي عشر، العلامة الحلي، ٢٧.

(٣)القضاء والقدر دراسة مقارنة بين الفلسفة وعلم الكلام الإمامي–القسم الأوّل–، عقيل البندر، فصلية المنهاج، العدد: التاسع والأربعون . ربيع ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م ، صفحة١٠٨.

(٤)النظريات الكلامية عند الطوسي–دراسة تحليلية مقارنة–، علي جواد، ٦٧–٦٨.

(٥)حق اليقين، عبدالله شبر، ٨٣/١.

(٦)نور الأفهام في علم الكلام، حسن اللواساني، ٢١٠/١.

من أهل الحقّ وسائر العقلاء) .[1] (لذلك نقول : إنّ « ما فعل العبد » بإرادته طاعة كان أو معصية أو غيرهما فكلّه « إليه استندا » **بشهادة العرف وإجماع العقلاء** « إذ منه باختياره قد وجدا » **ولا خلاف بينهم في كونه هو الموجد لفعله** ، وذلك تراهم ينسبونه إليه على نحو الحقيقة والحمل الشائع ، بقولهم : أكل زيد مثلاً ، وصلّى عمرو ، وأطاع فلان ، وعصى فلان ، وهكذا . من غير توهّم مجاز ، ولا تصوّر كناية . **ولا يصحّ عندهم نسبة شيء منها إلى الربّ تعالى**)،[2] ف(ما يصدر من العبد من عباداته وأفعاله الحسنة الّتي تكلّف بها ويثاب عليها ، فإنّ صدورها وإيجادها لا يكون إلاّ من العبد، خلافًا لأهل الجبر) [3].

ويأتي هنا ذكر بعض أدلتهم في ذلك:

أدلة الشيعة على إثبات فاعلية العباد واختيارهم على وجه ينفي خلق الله لأفعالهم:

أ- الأدلة النقلية:

- **القرآن الكريم:**

(الكتاب العزيز، ونصوصه، والآيات المتضافرة فيه، الدالة على استناد الأفعال إلينا).[4] **كثيرة ودلالتها من (وجوه:**

الأوّل: الآيات الدّالّة على مدح المؤمن على إيمانه وذمّ الكافر على كفره و الوعد بالثّواب على الطّاعة والعقاب على المعصية، كقوله تعالى:﴿ وَإِبْرَٰهِيمَ ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ ﴿٣٧﴾ ﴾ النجم: ٣٧ ، ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا ﴿٣﴾ ﴾ الإسراء: ٣ ، ﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ ﴿١١٤﴾ ﴾ التوبة: ١١٤، ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴿٤﴾ ﴾ القلم: ٤ ،﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ مريم: ٣٧، ﴿ تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ﴿١﴾ ﴾ المسد: ١، ﴿ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾ النحل: ٣٢.

---

(١)نور الأفهام في علم الكلام، حسن اللواساني، ٢١١/١.

(٢)نور الأفهام في علم الكلام، حسن اللواساني، ٢١١/١.

(٣)نور الأفهام في علم الكلام، حسن اللواساني، ١٧٦/١.

(٤) نهج الحق وكشف الصدق، العلامة الحلي، ١٠٥.

الثّاني: الآيات الدالّة على المجازاة على الأفعال، قال الله تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ ﴾ غافر: ١٧ ، ﴿ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾ الجاثية: ٢٨ ، ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ الأنعام: ١٦٤، ﴿ لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا تَسْعَىٰ ﴿١٥﴾ ﴾ طه: ١٥، ﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴿٦٠﴾ ﴾ الرحمن: ٦٠، ﴿ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٩٠﴾ ﴾ النمل: ٩٠، ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا ﴾ الأنعام: ١٦٠، ﴿ لِيُوَفِّيَهُمْ أُجُورَهُمْ ﴾ فاطر: ٣٠، ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا ﴾ طه: ١٢٤ ، ﴿ وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ۖ ﴾ الشورى: ٤٠، ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْءَاخِرَةِ ۖ ﴾ البقرة: ٨٦، ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ ﴾ البقرة: ٢٨٦، ﴿ لِمِثْلِ هَٰذَا فَلْيَعْمَلِ ٱلْعَٰمِلُونَ ﴿٦١﴾ ﴾ الصافات: ٦١، ولولا أن يكون العبد فاعلاً لما استحقّ الجزاء عليه من ثواب أو عقاب، و لم يتحقّق المجازاة و المقابلة بإزاء الأفعال.

الثّالث: الآيات الدالّة على أنّ أفعال العباد مستندة إليهم وصادرة عنهم، كقوله تعالى: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ﴾ البقرة: ٧٩، ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ﴾ الأنعام: ١١٦، ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ۙ ﴾ الأنفال: ٥٣، ﴿ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا ۖ ﴾ يوسف: ١٨، ﴿ فَطَوَّعَتْ لَهُۥ نَفْسُهُۥ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُۥ ﴾ المائدة: ٣٠ ، ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾ النساء: ١٢٣، ﴿ كُلُّ ٱمْرِئٍۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ﴿٢١﴾ ﴾ الطور: ٢١، ﴿ وَمَا كَانَ لِىَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَٰنٍ إِلَّآ أَن دَعَوْتُكُمْ فَٱسْتَجَبْتُمْ لِى ۖ فَلَا تَلُومُونِى وَلُومُوٓا۟ أَنفُسَكُم ۖ ﴾ إبراهيم: ٢، ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾ البقرة: ٢٧٤، ﴿ يَرْجُونَ تِجَٰرَةً لَّن تَبُورَ ﴿٢٩﴾ ﴾ فاطر: ٢٩، ﴿ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُ ۚ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌۢ بِٱلْعَدْلِ ۚ وَلَا

﴿ يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ فَلْيَكْتُبْ ﴾ البقـــرة: ٢٨٢، ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾ ﴾ البقرة: ٦.

الرّابع: إنّ الله تعالى نزّه نفسه أن يكون أفعاله مثل أفعال المخلوقين من التفاوت والاختلاف، فقال تعالى: ﴿ مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ ﴾ الملك: ٣، ﴿ ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ ﴾ السجدة: ٧ ، والكفر ليس بحسن.

الخامس: إنّ الله نزّه نفسه عن الظّلم، فقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾ يونس: ٤٤، ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ النساء: ٤٠ ، ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٤٦﴾ ﴾ فصـــــلت: ٤٦، ﴿ وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿١١٨﴾ ﴾ النحـــل: ١١٨ ، ﴿ لَا ظُلْمَ ٱلْيَوْمَ ﴾ غـــافر: ١٧، ﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴿٤٩﴾ ﴾ النســـاء: ٤٩، ﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴿١٢٤﴾ ﴾ النســـاء: ١٢٤، ﴿ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ ﴿٣١﴾ ﴾ غافر: ٣١.

السّادس: إنّه تعالى ذمّ عباده على الكفر و المعاصي الصادرة عنهم ووبّخهم على ذلك و منعهم عنه، فقال الله تعالى: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ ﴾ البقرة: ٢٨ ، ويقبح منه تعالى أن يخلق الكفر في الكافر ويوبّخه عليه مع عجز العبد عن مقاهرته تعالى وإيقاع خلاف إرادته، كيف يحسن منه أن يقول: ﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓاْ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰٓ ﴾ الإسراء: ٩٤، وهو المانع لهم، ويقول لإبليس: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾ الأعراف: ١٢، وقد كان لإبليس أن يلتجئ إلى قوله: أنت المانع لي، والقاهر على ترك السجود، ولا أتمكّن من مقاهرتك، ولم يعتذر بالافتخار على آدم، و مثل هذا الإنكار كمثل شخص حبس عبده في بيت، و جعله بحيث لا يتمكّن من الخروج منه، ثمّ يقول له: ما منعك من الخروج عنه إلى قضاء أشغالي؟ ويعاقبه على ذلك بأنواع العقوبات، ولا شكّ عند العقلاء أنّ هذا قبيح. وقال الله تعالى: ﴿ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُواْ ﴾ النساء: ٣٩ ، و قال موسى عليه السلام: ﴿ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ ﴿٩٢﴾ أَلَّا تَتَّبِعَنِ ﴾ طه: ٩٢ – ٩٣، وقال: ﴿ فَمَا لَهُمْ

عَنِ ٱلتَّذۡكِرَةِ مُعۡرِضِينَ ﴿٤٩﴾ ﴾ المدثر: ٤٩ ، ﴿ فَمَا لَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴿٢٠﴾ ﴾ الانشقاق: ٢٠ ، ﴿ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ ﴾ التحريم: ١، ﴿ لِمَ أَذِنتَ لَهُمۡ ﴾ التوبة: ٤٣ إلى غير ذلك من الآيات.

السّابع: الآيات الدالّة على العفو، كقوله تعالى: ﴿ عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ ﴾ التوبة: ٤٣، ﴿ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ ﴾ آل عمران: ٣١ ، ﴿ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ ﴾ النساء: ٤٨، وإنّما يتحقّق العفو والغفران لو صدر الذّنب عن العبد. (١)

الثّامن: الآيات الدالّة على الإنكار، كقوله تعالى: ﴿ لِمَ تَلۡبِسُونَ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ ﴾ آل عمران: ٧١، ﴿ لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ آل عمران: ٩٩، ﴿ فَأَنَّىٰ تُصۡرَفُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾ يونس: ٣٢، ﴿ فَأَنَّىٰ تُؤۡفَكُونَ ﴿٩٥﴾ ﴾ الأنعام: ٩٥، ﴿ لِمَ تَكۡفُرُونَ ﴾ آل عمران: ٧٠، وكيف يحسن منه تعالى التّعنيف على ذلك وهو الفاعل له؟ و كيف يحول بين العبد و الإيمان، ثمّ يقول: ﴿ وَمَاذَا عَلَيۡهِمۡ لَوۡ ءَامَنُواْ ﴾ النساء: ٣٩، وذهب بهم عن الرّشد، ثمّ قال: ﴿ فَأَيۡنَ تَذۡهَبُونَ ﴿٢٦﴾ ﴾ التكوير: ٢٦ ، وكيف يضلّهم عن الدّين حتّى يعرضوا، ثمّ يقول: ﴿ فَمَا لَهُمۡ عَنِ ٱلتَّذۡكِرَةِ مُعۡرِضِينَ ﴿٤٩﴾ ﴾ المدثر: ٤٩ ؟

التّاسع: الآيات الدالّة على أنّه تعالى خيّر عباده في أفعالهم، و جعلها معلّقة بمشيّتهم، فقال: ﴿ فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡۚ ﴾ الكهف: ٢٩، ﴿ ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡۖ ﴾ فصلت: ٤٠، ﴿ لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَتَقَدَّمَ أَوۡ يَتَأَخَّرَ ﴿٣٧﴾ ﴾ المدثر: ٣٧ ، ﴿ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ﴿٥٥﴾ ﴾ المدثر: ٥٥ ، ﴿ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا ﴿١٩﴾ ﴾ المزمل: ١٩، ﴿ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ مَـَٔابًا ﴿٣٩﴾ ﴾ النبأ: ٣٩.

---

(١) ومن هنا ادعوا أن القول بخلق الأفعال يلزم منه: (أنه لا يصح أن يوصف الله تعالى بأنه غفور رحيم حليم عفو؛ لأن الوصف بهذه إنما يثبت لو كان الله تعالى مسقطًا للعقاب في حق الفساق، بحيث إذا أسقطه عنهم كان غفورًا عفوًا رحيمًا، وإنما يستحق العقاب لو كان العصيان من العبد لا من الله تعالى) منهاج الكرامة، العلامة الحلي، ٤١.

العاشر: الآيات الدالّة على الإنكار على من نفى المشيّة عن نفسه و أضافها إلى الله تعالى، فقال تعالى: ﴿ سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ ﴾ الأنعام: ١٤٨، ﴿ وَقَالُواْ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُمْ ﴾ الزخرف: ٢٠.

الحادي عشر: الآيات الدالّة على أنّه تعالى أمر العباد بالمسارعة إلى فعل الطّاعات، فقال: ﴿ ۞ وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ آل عمران: ١٣٣، ﴿ فَٱسْتَبِقُواْ ٱلْخَيْرَٰتِۚ ﴾ البقرة: ١٤٨ ، ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ﴿١٠﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴿١١﴾ ﴾ الواقعة: ١٠ – ١١.

الثّاني عشر: الآيات الدالّة على أمر العباد بالأفعال، فقال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ ﴾ النساء: ٥٩، ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ البقرة: ٤٣، ﴿ أَجِيبُواْ دَاعِىَ ٱللَّهِ وَءَامِنُواْ بِهِۦ ﴾ الأحقاف: ٣١، ﴿ ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ ﴾ الأنفال: ٢٤، ﴿ ٱرْكَعُواْ وَٱسْجُدُواْ وَٱعْبُدُواْ رَبَّكُمْ وَٱفْعَلُواْ ٱلْخَيْرَ ﴾ الحج: ٧٧، ﴿ فَـَٔامِنُواْ خَيْرًا لَّكُمْۚ ﴾ النساء: ١٧٠، ﴿ وَٱتَّبِعُوٓاْ أَحْسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم ﴾ الزمر: ٥٥، ﴿ وَأَنِيبُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّكُمْ ﴾ الزمر: ٥٤ .

الثّالث عشر: الآيات الدالّة على حثّ الله تعالى عباده على الاستعانة به، فقال: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾ ﴾ الفاتحة: ٥، ﴿ ٱسْتَعِينُواْ بِٱللَّهِ ﴾ الأعراف: ١٢٨، ﴿ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٩٨﴾ ﴾ النحل: ٩٨، وكيف يجوز أن يخلق فينا الكفر والظّلم وأنواع المعاصي ويأمرنا بالاستعانة به، والشّيطان مبرّأ عندهم من فعل شيء البتّة و يأمرنا بالاستعاذة منه، وقد كان الواجب على قولهم الاستعانة بالشّيطان والاستعاذة به من الله تعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا. (١)

---

(١)ومن هنا ادعوا أن القائلين بخلق الأفعال يلزم منهم: (أن نستعيذ بإبليس من الله تعالى، ولا يحسن قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٠٠﴾﴾ الأعراف: ٢٠٠، لأنهم نزهوا إبليس والكافر من المعاصي، وأضافوها إلى الله تعالى، فيكون على المكلفين شرًا من إبليس عليهم، تعالى الله عن ذلك). منهاج الكرامة، العلامة الحلي، ٤٣.

الرّابع عشر: الآيات الدالّة على فعل الله تعالى اللّطف للعباد، قال الله تعالى: ﴿ أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ﴾ التوبة: ١٢٦، ﴿ وَلَوْلَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ الزخرف: ٣٣، ﴿ وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ ﴾ الشورى: ٢٧، ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ آل عمران: ١٥٩، ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ ﴾ العنكبوت: ٤٥، و إذا كانت الأفعال من الله تعالى، فأيّ فائدة تقع في اللّطف المقرّب إليها مع أنّها من فعله تعالى.

الخامس عشر: الآيات الدالّة على اعتراف الكفّار و العصاة باستناد أفعالهم إليهم، كقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ سبأ: ٣١- إلى قوله- ﴿ أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَىٰ بَعْدَ إِذْ جَاءَكُم بَلْ كُنتُم مُّجْرِمِينَ ﴿٣٢﴾ ﴾ سبأ: ٣٢، وقوله تعالى: ﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ﴿٤٢﴾ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ ﴿٤٤﴾ ﴾ المدثر: ٤٢ – ٤٤، الخ، وقوله تعالى: ﴿ كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴿٨﴾ قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ ﴾ الملك: ٨ – ٩، ﴿ أُولَٰئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ الْكِتَابِ ﴾ الأعراف: ٣٧، – إلى قوله- ﴿ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ ﴿٣٩﴾ ﴾ الأعراف: ٣٩، ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ﴾ النساء: ١٦٠، و غير ذلك من الآيات.

السّادس عشر: الآيات الدالّة على تحسّر الكفّار في الآخرة، والنّدم على الكفر و المعصية، وطلب الرّجوع إلى الدّنيا ليفعلوا الخير، مع أنّهم في المرّة الثانية مقهورون على فعل الكفر و المعاصي، فأيّ فائدة لهم في ذلك، وقد كان طريق الاعتذار أنّ هذه الأفعال ليست صادرة عنّا باختيارنا، بل هي من فعل الله تعالى وقضائه، ولا اختيار لنا فيها، قال الله تعالى: ﴿ وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ فاطر: ٣٧، ﴿ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عُدْنَا فَإِنَّا ظَالِمُونَ ﴿١٠٧﴾ ﴾ المؤمنون: ١٠٧، ﴿ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ﴾

المؤمنـــــــون: ٩٩ – ١٠٠، ﴿ أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى ٱلْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٨﴾ ﴾ الزمر: ٥٨.

السّابع عشر: الآيات الدالّة على نكس رءوس الكفّار و استحيائهم من الله تعالى، كقوله: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ السجدة: ١٢، و أيّ موجب لنكس رءوسهم، و الحياء اللّاحق بهم، مع أنّهم غير قادرين على ترك المعصية، وأنّها من فعل الله تعالى؟

الثّامن عشر: القرآن إنّما نزّل حجّة لله على عباده، و كذا إرسال الرّسل، قال الله تعالى: ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ﴾ النساء: ١٦٥ ، وأيّ حجّة أعظم على الله من حجّة الكفّار؟ فإنّ لهم أن يقولوا كيف تأمرنا بالإيمان وقد خلقت فينا ضدّه؟ و إنّه لا قدرة لنا عليه، ولا على أن نقهر مرادك، وكيف تنهانا عن الكفر و قد خلقته فينا؟ و أيّ عذر لله تعالى عن ذلك، وما يكون جوابه تعالى عند الأشاعرة عن هذا الإلزام؟!)[1].

التاسع عشر: (الآيات الدالة على اعتراف الأنبياء بذنوبهم، وإضافتها إلى أنفسهم ، كقوله تعالى حكايـــة عـــن آدم (ع): ﴿ رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا ﴾ الأعـــراف: ٢٣، وعـــن يـــونس (ع): ﴿ سُبْحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٨٧﴾ ﴾ الأنبيـــاء: ٨٧، وعـــن موســـى (ع): ﴿ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ﴾ القصـص: ١٦، ، وقـال يعقـوب لأولاده: ﴿ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا ۖ ﴾ يوسف: ١٨، ٨٣، مرارًا، وقال يوسف (ع): ﴿ مِنۢ بَعْدِ أَن نَّزَغَ ٱلشَّيْطَٰنُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِيٓ ۚ ﴾ يوسف: ١٠٠، وقـال نـوح (ع): ﴿ رَبِّ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْـَٔلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِۦ عِلْمٌ ۖ ﴾ هود: ٤٧، فهذه الآيات تدل على اعتراف الأنبياء بكونهم فاعلين لأفعالهم)[2].

---

(١)استقصاء النظر في القضاء و القدر، الحلي، ٤٣-٥٢. وانظر: نهج الحق وكشف الصدق، العلامة الحلي، ١٠٥-١١٣.

(٢)نهج الحق وكشف الصدق، العلامة الحلي، ١١٠-١١١، وانظر: نهج الحق وكشف الصدق، العلامة الحلي، ١٠٥-١١٣، نور الأفهام في علم الكلام، حسن اللوساني، ١/٢٢٦-٢٢٧.

(إلى غير ذلك من الآيات الدالّة على اختيار العباد الّتي لا يسعها المقام مع تكذيب الجبري كلّها، وقوله : إنّ الله هو الموجد لتلك الأفعال فيهم قهرًا عليهم) [١] فاتضح (مخالفة أهل السنة لنص الكتاب والسنة، بالوجوه التي خالفوا فيها آيات الكتاب العزيز، حتى أنه لا تمضي آية من الآيات إلا وقد خالفوا فيها من عدة أوجه)[٢] (ونعوذ بالله تعالى من تلك الهفوات السخيفة ، وذلك المذهب الساقط المستلزم لتكذيب محكمات القرآن العظيم ، والمخالف لجميع الأدلّة العقلية والنقلية ، بل الموجب لاستهزاء العقلاء ، والمنافي للضرورة والوجدان) [٣].

- **الأخبار والروايات:**

استدل الشيعة على مذهبهم في نفي خلق الأفعال بعدد من الروايات والأخبار؛ منها:

- عن الصادق أنه قال –كما يدعون–: "العدل: ألا تنسب إلى خالقك ما لامك عليه". [٤]
- عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قال –لما سأله الشّامي، أكان مسيرك إلى الشّام بقضاء الله وقدره؟– "ويحك، لعلّك ظننت قضاء لازمًا، و قدرًا حاتمًا؟ ولو كان ذلك كذلك لبطل الثّواب و العقاب، وسقط الوعد و الوعيد، إنّ الله سبحانه وتعالى أمر عباده تخييرًا، و نهاهم تحذيرًا، و كلّف يسيرًا ولم يكلّف عسيرًا، وأعطى على القليل كثيرًا، ولم يعص مغلوبًا، ولم يطع مكرهًا، ولم يرسل الأنبياء لغوًا، ولم ينزل الكتب للعباد عبثًا، ولا خلق السّماوات والأرض وما بينهما باطلاً ﴿ ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ ﴿٢٧﴾ ﴾ ص: ٢٧" **والرواية ظاهرة الدلالة بنفي الجبر ونفي خلق الأفعال؛** (فانظر إلى توبيخه عليه السلام للشّامي وتنذيره بقوله: «ويحك»، مع أنّها كلمة توبيخ، حيث ظنّ أنّ القضاء لازم له. ثمّ إلى قوله: «لو كان قضاء لازما لبطل الثّواب و العقاب، وسقط الوعد و الوعيد» لأنّه يكون ظلمًا من الله تعالى، و الله منزّه عنه، وكما أنّه يسقط الثّواب و العقاب، والوعد و الوعيد على خلق الأجسام و الأعراض الّتي لا يقدر عليها إلّا الله تعالى، كذا يجب أن يسقط ذلك على خلق الطّاعة والمعصية الصادرين عن

---

(١)نور الأفهام في علم الكلام، حسن اللوساني، ١/٢٢٧.

(٢)نهج الحق وكشف الصدق، العلامة الحلي، ١٠٥.

(٣)نور الأفهام في علم الكلام، حسن اللوساني، ١/٢٢٧.

(٤)التوحيد، الصدوق، ٩٦، معاني الأخبار، الصدوق، ١١، بحار الأنوار، المجلسي، ٤/٢٦٤، ط.مؤسسة الوفاء.

الله تعالى، و لكن لمّا ثبت الوعد و الوعيد، والثّواب و العقاب، دلّ على بطلان القول بالقضاء اللّازم.

ثمّ انظر إلى قوله عليه السلام: «أمر عباده تخييرًا، و نهاهم تحذيرًا» و الله تعالى لم يقهر عباده على فعل الطّاعة، ولا على اجتناب المعصية، إذ لو كان كذلك لبطل التكليف، وكان الفعل مستندًا إلى الله تعالى، بل أمر عباده أن يوقعوا الفعل على اختيارهم و إرادتهم، فإن فعلوه أثابهم، وإن تركوه عاقبهم، وكذا حذّرهم في النّهي إنّهم متى فعلوا المنهيّ عنه عذّبهم.

ثمّ إلى قوله: «وكلّف يسيرًا و لم يكلّف عسيرًا» و هو مبطل قواعد المجبّرة الّذين قالوا إنّ الله تعالى كلّف عباده بالمحال وبما لا قدرة لهم عليه، وأيّ يسر في ذلك، وأيّ عسر أعظم منه؟

ثمّ إلى قوله عليه السلام: «و لم يعص مغلوبًا، ولم يطع مكرهًا» فإنّه يبطل قواعدهم أيضًا، فإنّه لا يلزم من المعصية الصادرة عن العباد، مع أنّه تعالى لم يردها منهم كونه مغلوبًا، لأنّه تعالى إنّما يكون مغلوبًا لو لم يتمكّن من فعل ضدّ إرادتهم، لكنّه تعالى متمكّن قادر عليه، و إنّما لم يفعله لأنّه أراد إيقاع الفعل من العبد على جهة الاختيار...) [1].

- عن أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن موسى الرضا — صلوات الله عليهم - : أنه سئل عن أفعال العباد، فقيل له: هل هي مخلوقة لله تعالى ؟ فقال عليه السلام: "لو كان خالقًا لها لما تبرأ منها. وقد قال سبحانه: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ ﴾ التوبة: ٣، ولم يرد البراءة من خلق ذواتهم، وإنما تبرأ من شركهم وقبائحهم".[2]
- سأل أبو حنيفة أبا الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام عن أفعال العباد ممن هي ؟ فقال له أبو الحسن عليه السلام: إن أفعال العباد لا تخلو من ثلاثة منازل : إما أن تكون من الله تعالى خاصة ، أو من الله ومن العبد على وجه الاشتراك فيها ، أو من العبد خاصة ، فلو كانت من الله تعالى خاصة لكان أولى بالحمد على حسنها والذم على قبحها ، ولم يتعلق بغيره حمد ولا لوم فيها ، ولو كانت من الله ومن العبد لكان الحمد لهما معًا فيها والذم عليهما جميعًا فيها ، وإذا بطل هذان الوجهان

---

(١)استقصاء النظر في القضاء و القدر، الحلي، ٥٣-٥٤.

(٢)تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ٤٤، بحار الأنوار، المجلسي، ٥/٢٠، ط.مؤسسة الوفاء.

ثبت أنها من الخلق ، فإن عاقبهم الله تعالى على جنايتهم بها فله ذلك ، وإن عفا عنهم فهو أهل التقوى وأهل المغفرة"[١].

هذا واستقصاء استدلالات الشيعة وأخبارهم ومروياتهم الواردة في ذلك يفضي إلى التطويل.

- **الإجماع:**

وأما الإجماع على إثبات فاعلية الإنسان وحريته في الاختيار على وجه يقتضي نفي خلق الأفعال فقد حكاه بعض أعلامهم:

جاء في كتاب نور الأفهام في علم الكلام ما نصه:(إنّ « ما فعل العبد » بإرادته طاعة كان أو معصية أو غيرهما فكلّه « إليه استندًا » بشهادة العرف وإجماع العقلاء « إذ منه باختياره قد وجدا » ولا خلاف بينهم في كونه هو الموجد لفعله، ذلك تراهم ينسبونه إليه على نحو الحقيقة والحمل الشائع، بقولهم: أكل زيد مثلاً ، وصلّى عمرو ، وأطاع فلان ، وعصى فلان ، وهكذا . من غير توهّم مجاز، ولا تصوّر كناية . ولا يصحّ عندهم نسبة شيء منها إلى الربّ تعالى)[٢].

وقد نقل علامة الشيعة الحلي إجماع طائفته على إثبات أن الإنسان فاعل بالاختيار –على وجه ينفي خلق الأفعال– فقال: (اتفقت الإمامية، والمعتزلة على إنا فاعلون وادعوا الضرورة في ذلك)[٣].

ويقول آية الشيعة لطف الله الصافي؛ –بعد أن نقل قول المفيد في نفي خلق الأفعال–: (ما قاله المفيد هو الحقيقة عينها ، وهو أن الله تعالى متعال عن خلق الفواحش والقبائح على كل حال، **وهذه حقيقة يعتقد بها الصدوق وأهل العلم جميعًا والشيعة قاطبة ، والآيات والروايات صريحة في ذلك، ولا يتهم أي شيعي بغير هذا الاعتقاد).** [٤]

---

(١)الأمالي، الصدوق، ٤٩٥، التوحيد، الصدوق، ٩٦، عيون أخبار الرضا، الصدوق، ١٢٦/١، تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ٤٤، تفسير القرآن المجيد، المفيد، ٢٣٧، الاحتجاج، الطبرسي، ١٥٨/٢، بحار الأنوار، المجلسي، ٤/٥، ٢٧/٥، ط.مؤسسة الوفاء. خاتمة المستدرك، الطبرسي، ٤٠٧/٤.

(٢)نور الأفهام في علم الكلام، حسن اللوساني، ٢٢٤/١.

(٣)نهج الحق وكشف الصدق، العلامة الحلي، ١٠١.

(٤)مجموعة الرسائل، لطف الله الصافي، ١ /٢٩٦.

ب- دليل الوجدان:

استدل الشيعة على ثبوت اختيار العبد في أفعاله على وجه ينفي خلق الرب لها؛ بدليل الوجدان فجاء في نصوصهم:

- (إنّ « قدرة العبد » بضميمة إرادته « هي المؤثّرة في فعله » الاختياري « فللعباد الخيرة » بحكم الضرورة في كلّ ما يصدر عنهم اختيارًا . « ولم تكن في » شيء من أصناف « فعلها » وتركها « مجبورة » أو مقهورة « **كما به قد قضت الضرورة** » **والوجدان** .ولذلك ترى العقلاء يمدحون فاعل الخير ، ويذمّون فاعل الشرّ ؛ وذلك لارتكازهم الطبيعي بأنّ الفعل الاختياري لا يُنسب إلاّ إلى فاعله ، بخلاف الجمادات المصنوعة ؛ فإنّها لا يتوجّه إليها مدح منهم ولا ذمّ . وكذا كلّ مقهور في فعله) [1].
- **(أنا نجد من أنفسنا وجدانا ضروريًا** الفرق بين حركاتنا وسكناتنا وصورنا وألواننا ، فنعلم أن ما صدر عنا من الحركات والسكنات واقع بحسب قصودنا ودواعينا خلاف ألواننا وصورنا ، إذ ليست تابعة لذلك ، فلو كانت حركاتنا وسكناتنا من غيرنا فينا ، لوجب أن تتساوى الحالان).[2]

ت- الأدلة العقلية:

استدل الشيعة على ثبوت اختيار العبد في أفعاله على وجه ينفي خلق الرب لها؛ -بعدة أدلة عقلية- منها؛ ما ذكروه بقولهم: (الحقّ أنّا فاعلون، ويدلّ عليه العقل والنّقل.

أمّا العقل فلوجوه:

الأوّل: إنّا نعلم بالضّرورة الفرق بين حركتنا الاختياريّة والاضطراريّة، وحركة الجماد، ونعلم بالضّرورة قدرتنا على الحركة الأولى، كحركتنا يمنة ويسرة، وعجزنا عن الثانية، كحركتنا إلى السماء، وحركة الواقع

---

(١)نور الأفهام في علم الكلام، حسن اللوساني، ٢٢٥/١.

(٢) المسلك في أصول الدين، المحقق الحلي، ٧٨.

من شاهق، و انتفاء قدرة الجماد، و من أسند الأفعال إلى الله تعالى ينفي الفرق بينهما، و يحكم بنفي ما قضت الضرورة بثبوته[1]....

الثّاني: إنّه لو كانت الأفعال كلّها منسوبة إلى الله تعالى لم يبق عندنا فرق بين من أحسن إلينا غاية الإحسان، و من أساء إلينا غاية الإساءة طول عمره، و كان يقبح منّا شكر الأوّل و مدحه، وذمّ الثاني، لأنّ الفعلين صادران عن الله تعالى لا عن الفاعلين، و لمّا علمنا بطلان ذلك، و أنّه يحسن مدح الأوّل و ذمّ الثاني علمنا أنّ العلم باستناد الأفعال إلينا قطعيّ لا يقبل الشكّ.

الثّالث: إنّه لو كانت الأفعال صادرة عن الله تعالى قبح منه أن يأمرنا و ينهانا و يكلّفنا، كما أنّه يقبح من أحدنا أمر الزّمن بالطّيران إلى السّماء، لأنّا عاجزون عن امتثال هذه الأفعال، لاستحالة صدورها عنّا، كما أنّ الزّمن عاجز عن ذلك؛ و كما أنّه يقبح منّا أمر الواقع من شاهق بالحركة و السّكون، كذا يقبح أمر المكلّف بالطّاعة واجتناب المعصية، لعجزه عنهما و وقوعهما بغيره؛ لكنّ الله قد أمر و نهى، وأنذر و حذّر، ووعد وتوعّد، وكيف يحسن منه تعالى أن يقول: ﴿ **ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ** ﴾ النـــور: ٢، ﴿ **وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا** ﴾ المائدة: ٣٨، **و هو الّذي فعل الزّنا عندهم، و السّرقة**، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.[2]

الرّابع: إنّ أفعالنا نعلم بالضّرورة أنّها تقع عند قصودنا و دواعينا و بحسبهما، و تنتفي عند كراهتنا و صوارفنا، فإنّا إذا أردنا الحركة يمنة فعلناها و لا يقع منّا سكون ولا الحركة يسرة، ولولا استنادها إلينا لجاز أن تقع و إن كرهناها، و أن لا تقع وإن أردناها.

الخامس: إنّه يلزم منه أن يكون الله تعالى في غاية الظّلم للعباد، و الجور- تعالى الله عن ذلك- لأنّه يخلق فينا المعاصي وأنواع الكفر و الشّرك ويعذّبنا عليها، ولا فرق بين خلقه الكفر في الكافر، وخلق لونه و طوله، فكما يلزم الظّلم لو عذّبه على لونه وطوله، فكذا يلزم الظّلم لو عذّبه على الكفر الّذي خلقه فيه، و قد نزّه الله تعالى نفسه، فقال: ﴿ **وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ** ﴿٤٦﴾ ﴾ فصلت: ٤٦،

---

(١) انظر: منهاج الكرامة، العلامة الحلي، ٤١-٤٢.

(٢) انظر: منهاج الكرامة، العلامة الحلي، ٤١.

﴿ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمٗا لِّلۡعِبَادِ ﴿٣١﴾ ﴾ غافر: ٣١ فأيّ ظلم أعظم من تعذيب الغير على فعل يصدر من الظّالم لا حيلة للمظلوم فيه، و لا يتمكّن من تركه). (١)

السادس: (إنّه يلزم إفحام الأنبياء عليهم السلام لأنّ النّبي إذا قال للكافر: آمن بي، فإذا قال له الكافر: قل للّذي بعثك يخلق فيّ الإيمان بدل الكفر حتّى آمن، لأنّي لا قدرة لي على مقاهرة القديم انقطع النّبي). (٢)

السابع: أنه (لو كانت أفعال المكلف من فعل الله تعالى فيه، لم يكن لإرسال الرسل ولا للترغيب القرآني ولا للعظات فائدة . وبيان ذلك : أن بتقدير أن يكون الله تعالى فاعلاً للإيمان والكفر لم يكن لهذه الأشياء أثر في وقوع التكليف). (٣)

الثامن: مما يدل أيضًا على (أن الله لم يفعل أفعال العباد، وأن فعل الخلق غير فعل رب العالمين، فهو أنا وجدنا من أفعال العباد ما هو ظلم وعبث وفساد، وفاعل الظلم ظالم، وفاعل العبث عابث، وفاعل الفساد مفسد، **فلما لم يجز أن يكون الله مفسدًا علمنا أنه لم يفعل الظلم ولا العبث ولا الفساد.**

وأيضًا فإن أفعالهم التي هي محكمة؛ منها: ما هو طاعة وخضوع، وفاعل الطاعة مطيع، وفاعل الخضوع خاضع، **فلما [لم] يجز أن يكون الله مطيعًا ولا خاضعًا علمنا أنه لا يفعل الطاعة ولا الخضوع).** (٤)

وخلاصة القول أنه يلزم الجبرية القائلين بخلق الأفعال (مخالفة القرآن العظيم ، والسنة المتواترة ، والإجماع ، وأدلة العقل)! (١)

---

(١) استقصاء النظر في القضاء والقدر؛ الحلي، ٣٤-٣٦، وانظر: منهاج الكرامة، العلامة الحلي، ٤٠-٤٥.

(٢) استقصاء النظر في القضاء والقدر؛ العلامة الحلي، ٤٣، وانظر: كنز الفوائد، أبو الفتح الكراجي، ٤٤، المسلك في أصول الدين، المحقق أبو القاسم الحلي، ٧٨-٧٩، نهج الحق وكشف الصدق، العلامة الحلي، ١٠١-١٠٥، ١١٣-١٢٠.

(٣) المسلك في أصول الدين، المحقق أبو القاسم الحلي، ٧٩.

(٤) رسائل الشريف المرتضى، الشريف المرتضى، ٢/٢٠٣-٢٠٤.

ولما كان القول بنفي خلق الرب لأفعال العباد، يتعارض مع الآيات الدالة على خلق الرب لكل شيء كما يتعارض مع ما أتت به بعض مروياتهم؛ مثل ما ورد عن:

- أبي عبدالله عليه السلام أنه قال: "إن الله خلو من خلقه وخلقه خلو منه **وكل ما وقع عليه اسم شيء ما خلا الله فهو مخلوق** ".(٢)
- أبي عبد الله عليه السلام قال: "قال الله عز وجل: أنا الله لا إله إلا أنا خالق الخير والشر فطوبى لمن أجريت على يديه الخير وويل لمن أجريت على يديه الشر وويل لمن يقول كيف". (٣)
- أبي عبد الله عليه السلام يقول : إن مما أوحى الله إلى موسى عليه السلام وأنزل عليه في التوارة : أني أنا الله لا إله الا أنا، خلقت الخلق وخلقت الخير وأجريته على يدي من أحب ، فطوبى لمن أجريته على يديه وأنا الله لا إله إلا أنا، خلقت الخلق وخلقت الشر وأجريته على يدي من أريده ، فويل لمن أجريته على يديه"(٤).

جعل الشيعة هذه الأدلة من قبيل الظواهر؛ فقالوا: أما (ظواهر بعض الآيات الدالّة على انحصار الخالق فيه تعالى ، كقوله سبحانه: ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾ الزمر: ٦٢، ﴿ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ ﴾ فاطر: ٣، ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ ٩٦ ﴾ الصافات: ٩٦، ونظائرها ممّا ورد في الكتاب والسنّة) (٥) **فالجواب عنها ما يلي:**

=

(١)نهج الحق وكشف الصدق، العلامة الحلي، ١٢٠-١٢١.

(٢)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب إطلاق القول بأنه شيء، برقم (٤)، ٨٣/١، قال المجلسي: (صحيح)، مرآة العقول، المجلسي، ٢٨٤/١، التوحيد، الصدوق، ١٠٥، الوافي، الفيض الكاشاني، ٣٣٥/١، بحار الأنوار، المجلسي، ٢٦٣/٣، ط.مؤسسة الوفاء.

(٣)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب الخير والشر، برقم (٣)، ١٥٤/١، قال المجلسي: (مجهول)، مرآة العقول، المجلسي، ١٧٢/٢، الوافي، الفيض الكاشاني، ٥٣٤/١.

(٤)المحاسن، البرقي، ٢٨٣/١، الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب الخير والشر، برقم (١)، ١٥٤/١، (صحيح)، مرآة العقول، المجلسي، ١٧١/٢، الوافي، الفيض الكاشاني، ٥٣٣/١، بحار الأنوار، المجلسي، ١٦٠/٥، ط.مؤسسة الوفاء.

(٥) نور الأفهام، حسن اللوساني،١/ ٢٢٣-٢٢٤.

- **وجوب التخصيص؛ لأنها من العمومات القابلة للتخصيص، ولا محيص بحكم العقل القطعي من تخصيصه!!** جاء في نصوصهم:

- إن الأدلة (الدالّة بظاهرها على عموم خالقيته تعالى لكلّ شيء ، **فليست إلاّ عمومات قابلة للتخصيص على سبيل سائر العمومات الّتي شاع فيها ذلك** بحدّ اشتهر قولهم : " ما من عامّ إلاّ وقد خُصّ " .بل وقد زادت تلك الآيات على سائر العمومات بقطعية تخصيصها بمخصّصات كثيرة ، حيث إنّه لا شبهة ولا خلاف لأحد في كونها مخصّصة بذاته المقدّسة ، وكلّ واحدة من صفاته الذاتية العليا بعد التسالم على عينيتها للذات وعدم مخلوقية شيء منها .وعليه فلا مانع ، بل لا محيص بحكم العقل القطعي من تخصيصها أيضًا بما ذكر من الشرور والمعاصي الصادرة من العبيد ، ولو بناءً على مذهب الجبر الفاسد، ولا محذور في ذلك أصلاً). [1]

- (قال تعالى: ﴿ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ ۚ يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ۚ ﴾ النور: ٤٥، **والآيات في هذا المعنى كثيرة** ، فخصوصيات أعمال الأشياء وحدودها وأقدارها تنتهي إليه تعالى.. فالأشياء في جواهرها وذواتها تستند إلى الخلقة الإلهية وحدود وجودها وتحولاتها وغاياتها وأهدافها في مسير وجودها وحياتها كل ذلك ينتهي إلى التقدير المنتهي إلى خصوصيات الخلقة الإلهية وهناك آيات أخرى كثيرة ناطقة بأن إجزاء الكون متصل بعضه ببعض متلائم بعض منه مع بعض متوحدة في الوجود يحكم فيها نظام واحد لا مدبر له إلا الله سبحانه ، وهو الذي ربما سُميّ ببرهان اتصال التدبير . فهذا ما ينتجه التدبر في كلامه تعالى غير أن هناك جهات أخرى ينبغي للباحث المتدبر **أن لا يغفل عنها وهي:.. أن من الأشياء ما لا يرتاب في قبحه وشناعته كأنواع الظلم والفجور التي ينقبض العقل من نسبتها إلى ساحة القدس والكبرياء والقرآن الكريم أيضًا ينزهه تعالى عن كل ظلم وسوء في آيات كثيرة كقوله** : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٤٦﴾ ﴾ فصلت: ٤٦، **وقوله** : ﴿ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ ﴾ الأعراف: ٢٨، **وغير ذلك ، وهذا ينافي عموم الخلقة لكل شيء فمن الواجب أن تخصص الآية بهذا المخصص العقلي والشرعي . وينتج ذلك أن الافعال**

---

(١) نور الأفهام، حسن اللوساني، ١/١٧٧-١٧٨.

الإنسانية مخلوقة للإنسان وما وراءه من الأشياء ذواتها وآثارها مخلوقة لله سبحانه . على أن كون الأفعال الإنسانية مخلوقة له تعالى يبطل كونها عن اختيار الإنسان ، ويبطل بذلك نظام الأمر والنهي والطاعة والمعصية والثواب والعقاب وإرسال الرسل وإنزال الكتب وتشريع الشرائع).[1]

- **وجوب التأويل؛**[2] **لمعارضتها لحكم العقل؛** جاء في نصوصهم:

- (قد عرفت الحال في آيات الكتاب ووجوب تأويل ظواهرها **عند معارضة حكم العقل البات لها على ما هي عليه من قطعية الصدور ، اتّضح لك وجوب ذلك أيضاً فيما هو ظنّي الصدور، وهو السنّة** المحّضة في الظنّ صدوراً ودلالة بطريق أولى ، فلا شبهة أيضاً في ذلك على تسليم صدورها وتسليم معارضتها له . مع أنّ معارضتها ممنوعة ، **وإن وقع التصريح في بعضها بأنّه تعالى خالق الشرّ .. فإنّ لفظ الشرّ كلفظ السيّئة إنّما يُطلق أيضاً على معنيين**... فتارةً يُعبّر به عمّا تكرهه النفوس من الأُمور القهرية الّتي تصيبهم ، والبلايا النازلة عليهم بالرغم منهم كالمرض والفقر والموت وأمثالها على ما تقدّمت الإشارة إليها . وأُخرى يُعبّر به عمّا يصدر من العباد من الأعمال القبيحة والمنكرات الشرعية ، فهو لفظ مشترك في المحاورات بينهما ، **ولا محيص من حمل ما وقع منه في الأحاديث على المعنى الأوّل جمعاً بينها وبين حكم العقل ؛ استقلالاً باستحالة صدور الشرّ منه تعالى ، وحذرًا من مخالفة الوجدان والضرورة بعدم الجبر في أفعال العباد ، وأنّ أعمالهم الاختيارية مخلوقة لهم لا له تعالى ؛ كرهًا).** [3]

- قوله عليه السلام ("فويل لمن أجريته على يديه " هذا الحديث وما يتلوه دل بحسب الظاهر على الجبر كما هو مذهب الأشاعرة القائلين بأنه تعالى هو الخالق الموجد أفعال العباد كلها خيرها وشرها، وبطلانه لما كان معلومًا عندنا بالعقل والنقل وجب التأويل فيه، ﴿ **وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ** ﴾ آل عمران: ٧ ، ولكن لا بأس أن نشير إليه على سبيل الاحتمال والله

---

(١) تفسير الميزان، الطباطبائي، ٢٩٥/٧-٢٩٦.

(٢)انظر: تقدمة المحشي الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ١٥/١، رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين (ع)، علي خان المدني الشيرازي، ٢/ ٢٢٦ ، منتهى الدراية، محمد جعفر الجزائري المروج، ٤٠٩/١، ٤١٢.

(٣) نور الأفهام، حسن اللوساني، ١٧٩/١.

أعلم بحقيقة الحال فنقول: لعل المراد بالخير والشر الجنة والنار وإجراؤهما عبارة عن الإعانة والتوفيق للمتوجه إلى الأول ، وعن سلبهما عن المتوجه إلى الثاني ..... أو نقول : المراد بخلق الخير والشر تقديرهما والخلق كما جاء في اللغة بمعنى الإيجاد جاء أيضًا بمعنى التقدير ، والله سبحانه هو المقدر لجميع الأشياء والمبين لحدودها ونهاياتها حتى الخير والشر..) [1].

- **الحمل على التقية أو الطرح والرد ؛ فقد ادعو أن أي آية أو خبر ناقض قولهم في مسألة أفعال العباد (لا سبيل إلى حجيته ، لعدم مكافأته للضرورة العقلية التي هي كالقرينة المتصلة، وللآيات والروايات المتواترة بل المتجاوزة عن حد التواتر النافية للجبر ، فلا محيص عن التأويل أو الحمل على التقية ، لما قيل : من أن الجبر أشهر مذاهب العامة، أو الطرح)**[2]،جاء في نصوصهم:

- (قد عرفت أن الاختيار في أفعال العباد مما لا بد منه في صحة التكليف ، وإلا يلزم الظلم ، ضرورة أن العقاب على فعل غير اختياري قبيح عقلاً ، لكونه ظلمًا لا يصدر عن الحكيم ، فلو كان هناك ما يكون ظاهرًا في الجبر أو موهما له فلا بد من تأويله أو طرحه أو حمله على التقية).[3]

- قوله عليه السلام :("فويل لمن أجريته على يديه" هذا الحديث وما يتلوه دل بحسب الظاهر على الجبر كما هو مذهب الأشاعرة القائلين بأنه تعالى هو الخالق الموجد أفعال العباد كلها خيرها وشرها ، وبطلانه لما كان معلومًا عندنا بالعقل والنقل وجب التأويل فيه)، [4] (وحمل الحديث على التقية عن بعض الحاضرين أيضًا محتمل). [5].

- (ما ورد من الأخبار ..إن كان مطابقًا لما ثبت بالتواتر من أئمتنا عليهم السلام من نفي الجبر والتفويض والعدل واللطف فهو، وإن لم يكن مطابقًا صريحًا ويقبل التأويل بحيث يوافق المعلوم الثابت منهم

---

(١)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٢٩٤/٤.

(٢)منتهى الدراية، محمد جعفر الجزائري المروج، ٤٠٩/١.

(٣)منتهى الدراية، محمد جعفر الجزائري المروج، ٤١٢/١.

(٤)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٢٩٤/٤.

(٥)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٢٩٤/٤-٢٩٥.

عليهم السلام وجب التأويل ولو بتكلف وإن لم يطابقه أصلاً وأفاد الجبر والظلم عليه تعالى الله عنه وجب رده وبالجملة فالأصل هو ما ثبت عنهم بالتواتر . وتقرر في علم الكلام ويجب إرجاع الأخبار إليه إن أمكن وإلا فلا اعتماد على ما روى بطريق الآحاد إن خالف ما ثبت في علم الكلام) [1] .

الأمر الثاني: اختلفوا في جواز إطلاق القول بأن أفعال العباد مخلوقة لله ﷻ، على معنى أنه مقدر لها أو منع ذلك، وتحريره: هل يصح أن يُطلق على أفعال العباد أنها مخلوقة لله على قبيل المجاز (خلق تقدير)، أم لا!

وهم في ذلك على قولين:

القول الأول: جواز القول بأن أفعال العباد مخلوقة لله ﷻ، على معنى أنه مقدر لها مبين لحسنها وقبيحها، أو عالم بها. [2] **أي: جواز إطلاق المعنى المجازي دون الحقيقي.**

وفي ذلك يقول الشريف المرتضى: (أما أفعال العباد فليست مخلوقة لله ﷻ، وكيف يكون خلقًا له وهي مضافة إلى العباد إضافة الفعلية ؟ ولو كانت مخلوقة لكانت من فعله، ولو كانت فعلاً له لما توجه الذم والمدح على قبحها وحسنها إلى العباد ، كما لا يذمون ويمدحون بخلقهم وصورهم وهيئتهم...**هذا إن أريد بالخلق هاهنا الإحداث والانشاء على بعض الوجوه . وإن أريد بالخلق التقدير الذي لا يتبع الفعلية ، جاز القول بأن أفعال العباد مخلوقة لله ﷻ، فكل بمعنى أنه مقدر لها مرتب لجميعها .**

---

(١)تعليق الشعراني على هامش كتاب الوافي للفيض الكاشاني، ١/ ٥٢٧ ، هامش(١).

(٢) لهذا القول سلف من المعتزلة القدرية الذين يقولون (نحن نقول إن الله خالق أفعال العباد لا على أنه محدثها ومخترعها لكن على معنى أنه مقدرها) انظر: شفاء العليل، ابن القيم، ١/٢٠٣، وخلاصته: ادعاء أن الله تعالى مقدر أفعال العباد وهم الذين أوجدوها وأحدثوها؛ فيقال: قدماؤء القدرية ينكرون تقدير الله سبحانه لأعمال العباد البتة فلا يمكنهم أن يقولوا ذلك، وأما أولئك الذين اعترفوا بالتقدير؛ فغاية ما أثبتوه–هم وأتباعهم من متكلمة الشيعة– تقدير لا يرجع إلى تأثير وإنما هو مجرد العلم بها والخبر عنها، فليس التقدير عندهم جعلها على قدر كذا وكذا، فإن هذا عندهم غير مقدور للرب ولا مصنوع له، وإنما هو صنع العبد وإحداثه، فرجع التقدير إلى مجرد العلم والخبر وهذا لا يسمى خلقًا في لغة أمة من الأمم، ولو كان هذا خلقًا لكان من علم شيئًا، وعلم أسمائه وصفاته وأخبر عنه بذلك؛ خالقًا له!! وخلاصة القول: أن التقدير الذي أثبته هؤلاء إن كان متضمنًا للتأثير في إيجاد الفعل فهو خلاف مذهبهم وإن لم يتضمن تأثيرًا في إيجاده فهو راجع إلى محض العلم والخبر! انظر: شفاء العليل، ابن القيم، ١/٢٠٤.

ألا ترى أن أهل اللغة يسمون مقدر الأديم خالقًا له وإن كان الأدم من فعل غيره.

قال الشاعر :

ولأنـــت تعـــري مـــا خلقـــت وبعـض القـوم يخلـق ثم لا يعـتري[1].

...هذا جواب لمن يسأل عن أفعال العباد هل يكون مخلوقة لله تعالى أم لا ؟).[2]

ويقول أيضًا: (روي عن الصادق عليه السلام في أن "أفعال العباد مخلوقة خلق تقدير لا خلق تكوين" [3]. والمراد بأنها مخلوقة لله تعالى على وجه التقدير لا التكوين ...فأما معنى إضافة الصادق عليه السلام -في الخبر المروي-أفعال العباد إلى أنها مخلوقة لله تعالى خلق تقدير، فجار على ما قدمنا بيانه من أنه تعالى لما كان مبينًا لها مفصلاً لحسنها من قبحها مميزًا خيرها من شرها، كان بذلك مقدرًا لها ، وإذا كان مقدرًا جاز أن يقال: إنه خالق لها ، كما قالوا في مقدر الأديم ومربيه، ومبين ما يجئ منه من مراده وغيرها أنه خالق . وقد صرح في الخبر بالمعنى الذي أشرنا إليه، وأعرب عنه أحسن اعراب ، لقوله: "خلق تقدير لا خلق تكوين") . [4]

ويقول الحر العاملي -في معرض تعليقه على ما جاء في مروياتهم- عن الرضا: "إن الله لا يكلف نفسًا إلا وسعها **وإن أفعال العباد مخلوقة لله خلق تقدير لا خلق تكوين والله خالق كل شيء ولا**

---

(١)يروى بلفظ:

ولأنـــت تفـــري مـــا خلقـــت وبعـــض القـــوم يخلـــق ثم لا يفـــري.

وهذا البيت من قصيدة مطلعها:

لمـــن الـــديار بقنـــة الحجـــر؟ أقـــوين مـــن حجـــج ومـــن شـــهر

أنشدها زهير بن أبي سلمى في مدح هرم بن سنان، والفري: القطع، والمعنى: إنك إذا تهيأت لأمر مضيت له وأنفذته دون عجز أو تردد. انظر: ديوان زهير بن أبي سلمى، علي فاعور، ٥٣-٥٦.

(٢) رسائل الشريف المرتضى، ١/١٣٥-١٣٦.

(٣) التوحيد، الصدوق، ٤٠٧، ٤١٦.

(٤) رسائل الشريف المرتضى، ١/١٣٧-١٣٨.

نقول بالجبر والتفويض"[1] ، أقول: **هذا الخلق بمعنى القضاء والقدر ليس بخلق حقيقي أعني الإحداث والإيجاد فقد أثبت الخلق المجازي ونفى الخلق الحقيقي)**[2].

وجاء في كتاب حق اليقين في معرفة أصول الدين: (العباد.. هم موجدون لأفعالهم، لا أن الله تعالى خلقها فيهم.. **نعم هي مخلوقة لله تعالى بخلق التقدير؛ أي: العلم الأزلي، دون التكوين).** [3]

ويقول المازندراني: (**إيجاد خلق الأشياء خلق تقدير وتمكين في أفعال العباد، وخلق إيجاد وتكوين في أفعال نفسه).** [4]

وممن نحى إلى هذا القول شيخ الشيعة الصدوق، فقد عقد في كتابه الاعتقادات بابًا ترجم له بعنوان: (باب الاعتقاد في أفعال العباد) قال فيه: اعتقادنا في أفعال العباد أنها مخلوقة خلق تقدير لا خلق تكوين ومعنى ذلك أنه لم يزل الله عالما بمقاديرها).[5]

ويقول في كتابه التوحيد: (يجوز أيضا **أن يقدر الله** أعمال العباد بأن يبين مقاديرها وأحوالها من حسن وقبح وفرض ونافلة وغير ذلك ، ويفعل من الأدلة على ذلك ما يعرف به هذه الأحوال لهذه الأفعال فيكون ﷻ مقدرًا لها في الحقيقة ، وليس يقدرها ليعرف مقدارها ، ولكن ليبين لغيره ممن لا يعرف ذلك حال ما قدره بتقديره إياه ، وهذا أظهر من أن يخفى، وأبين من أن يحتاج إلى الاستشهاد عليه، ألا ترى أنا قد نرجع إلى أهل المعرفة بالصناعات في تقديرها لنا فلا يمنعهم علمهم بمقاديرها من أن يقدروها لنا ليبينوا لنا مقاديرها ، **وإنما أنكرنا أن يكون الله ﷻ حكم بها على عباده ومنعهم من الانصراف عنها ، أو أن يكون فعلها وكونها ، فأما أن يكون الله ﷻ خلقها خلق تقدير فلا ننكره)**[6].

---

(١) عيون أخبار الرضا، الصدوق،٢/ ١٣٢، الفصول المهمة في أصول الأئمة، الحر العاملي، ٢٥٩/١، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٣٠/٥.

(٢)الفصول المهمة في أصول الأئمة، الحر العاملي، ٢٥٩/١.

(٣)حق اليقين في معرفة أصول الدين، عبدالله شبر،٩١/١.

(٤)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٢٦٦/٤.

(٥)الاعتقادات في دين الإمامية، الصدوق، ٢٩ .

(٦)التوحيد، الصدوق، ٣٨٤ – ٣٨٥.

وقد نسب الشيعة كعادتهم هذا القول إلى الأئمة؛ فجاء في مروياتهم:

- عن جعفر بن محمد عليهما السلام قال -فيما وصف من شرائع الدين-: "إن الله لا يكلف نفسًا إلا وسعها ولا يكلفها فوق طاقتها ، **وأفعال العباد مخلوقة خلق تقدير لا خلق تكوين**، والله خالق كل شيء، ولا نقول بالجبر، ولا بالتفويض"(١).
- عن أبي عبد الله عليه السلام؛ قال: "**إن أفعال العباد مخلوقة خلق تقدير لا خلق تكوين**. ومعنى ذلك أن الله تبارك وتعالى **لم يزل عالمًا بمقاديرها قبل كونها**"(٢).
- سئل الرضا عن أفعال العباد أمخلوقة هي أم غير مخلوقة ؟ فكتب عليه السلام: "أفعال العباد مقدرة في علم الله عز وجل قبل خلق العباد بألفي عام"(٣).
- وفي رواية عنه أيضًا: أنه سئل عن أفاعيل العباد مخلوقة هي أم غير مخلوقة ؟ فقال: هي والله مخلوقة -أراد خلق تقدير لا خلق تكوين-(٤).

بل جاء في مروياتهم ما يدل على أن الاعتقاد بذلك أمارة التشيع والإيمان الحق!! فعن علي موسى الرضا عليه السلام: أنه قال -كما يدعون-: "من أقر بتوحيد الله ونفى التشبيه ونزهه عما لا يليق به، وأقر بأن له الحول والقوة والإرادة والمشية والخلق والأمر والقضاء والقدر **وأن أفعال العباد مخلوقة خلق تقدير لا خلق تكوين**، وشهد أن محمدًا رسول الله وأن عليًا والأئمة بعده حجج الله ووالى أولياءهم واجتنب الكبائر، وأقر بالرجعة والمتعتين وآمن بالمعراج والمساءلة في القبر والحوض والشفاعة وخلق الجنة والنار والصراط والميزان والبعث والنشور والجزاء والحساب **فهو مؤمن حقًا، وهو من شيعتنا أهل البيت**(٥).

---

(١) التوحيد، الصدوق، ٤٠٧.

(٢) التوحيد، الصدوق، ٤١٦.

(٣)التوحيد، الصدوق، ٤١٦، عيون أخبار الرضا، ١٢٤، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٢٩/٥.

(٤)بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء،٣٣٨/٧٥.

(٥)صفات الشيعة، الصدوق، ٥٠-٥١، وسائل الشيعة، العاملي، ٢٥١/١١، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء،١٩٧/٨.

القول الثاني: منع القول بأن أفعال العباد مخلوقة لله ﷻ،–على أي معنى كان–

وممن نحى إلى هذا القول شيخ الشيعة المفيد فقد عقد في كتابه تصحيح اعتقادات الإمامية فصلاً ترجمه بعنوان (فصل: في أفعال العباد) نقل فيه قول الصدوق؛ فقال: (قال الشيخ أبو جعفر ﵀ أفعال العباد مخلوقة خلق تقدير لا خلق تكوين، ومعنى ذلك أنه تعالى لم يزل عالمًا بمقاديرها) **ثم عقب عليه بقوله:** (الصحيح عن آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم: أن أفعال العباد غير مخلوقة لله تعالى، والذي ذكره أبو جعفر ﵀ قد جاء به حديث غير معمول به ولا مرضي الإسناد ، والأخبار الصحيحة بخلافه ، وليس يعرف في لغة العرب أن العلم بالشيء هو خلق له، ولو كان ذلك كما قال المخالفون للحق لوجب أن يكون من علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقد خلقه ، ومن علم السماء والأرض فهو خالق لهما ، ومن عرف بنفسه شيئًا من صنع الله تعالى وقرره في نفسه لوجب أن يكون خالقًا له ، وهذا محال لا يذهب وجه الخطأ فيه على بعض رعية الأئمة ﵈ فضلاً عنهم .

فأما التقدير فهو الخلق في اللغة ، لأن التقدير لا يكون إلا بالفعل ، فأما بالعلم فلا يكون تقديرًا ولا يكون أيضًا بالفكر ، والله تعالى متعال عن خلق الفواحش والقبائح على كل حال.

وقد روي عن أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن موسى الرضا – صلوات الله عليهم – : أنه سئل عن أفعال العباد ، فقيل له : هل هي مخلوقة لله تعالى ؟ فقال ﵇: لو كان خالقًا لها لما تبرأ منها . وقد قال سبحانه : ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ ﴾ التوبة: ٣، ولم يرد البراءة من خلق ذواتهم ، وإنما تبرأ من شركهم وقبائحهم. وسأل أبو حنيفة أبا الحسن موسى بن جعفر ﵇ عن أفعال العباد ممن هي ؟ فقال له أبو الحسن ﵇: إن أفعال العباد لا تخلو من ثلاثة منازل : إما أن تكون من الله تعالى خاصة ، أو من الله ومن العبد على وجه الاشتراك فيها ، أو من العبد خاصة ، فلو كانت من الله تعالى خاصة لكان أول بالحمد على حسنها والذم على قبحها ، ولم يتعلق بغيره حمد ولا لوم فيها ، ولو كانت من الله ومن العبد لكان الحمد لهما معا فيها والذم عليهما جميعًا فيها، وإذا بطل هذان الوجهان ثبت أنها من الخلق ، فإن عاقبهم الله تعالى على جنايتهم بها فله ذلك ، وإن عفا عنهم فهو أهل التقوى وأهل المغفرة . **وفي أمثال ما ذكرناه من الأخبار ومعانيها ما يطول به الكلام).** [1] **(وكتاب الله تعالى مقدم على الأحاديث والروايات ، وإليه يتقاضى في صحيح**

---

(١) تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ٤٢–٤٥.

الأخبار وسقيمها ، فما قضى به فهو الحق دون ما سواه. قال الله تعالى : ﴿ ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَىۡءٍ خَلَقَهُۥۖ وَبَدَأَ خَلۡقَ ٱلۡإِنسَٰنِ مِن طِينٍ ۝٧ ﴾ السجدة: ٧، فخبّر بأن كل شيء خلقه فهو حسن غير قبيح ، فلو كانت القبائح من خلقه لنافى ذلك حكمه بحسنها ، وفي حكم الله تعالى بحسن جميع ما خلق شاهد ببطلان قول من زعم أنه خلق قبيحًا). (١)(٢)

وقد نسب بعض الشيعة القول الأول إلى الاخباريين –وزعم أنهم يسلمون بظاهر الروايات وما تدل عليه من الجبر!!– والثاني إلى الأصوليين!

يقول محمد رضا الجلالي: (ذهب أهل الحديث – وهم الأخباريون – إلى الالتزام ، بما ورد في الروايات والتسليم لظواهرها ، وما تدل عليه من الاعتقاد بالجبر ، فقالوا تبعًا لبعض النصوص: " أفعال العباد مخلوقة لله خلق تقدير لا خلق تكوين " قال الصدوق منهم : ومعنى ذلك : أنه لم يزل عالمًا بمقاديرها وقد رد ذلك في مذهب المتكلمين من الشيعة ، **قال الشيخ المفيد – وهو من أهل الاجتهاد –** : الصحيح عن آل محمد صلى الله عليهم : أن أفعال العباد غير مخلوقة لله ، والذي

---

(١) تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ٤٥.

(٢) تنويه: لم يرتض نعمة الله الجزائري هذا التعقيب الذي أورده المفيد على الصدوق؛ فقد نقله بطوله واعترض عليه قائلاً: (ظني أن هذا الكلام كله غير وارد على الصدوق ، وذلك أن الأخبار الواردة بكون أفعال العباد مخلوقة الله تعالى كثيرة جدًا ، كقول الرضا عليه السلام: أفعال العباد مخلوقة أي : مقدرة ، وكقوله عليه السلام فيما كتب للمأمون من محض الإسلام : أن الله تبارك وتعالى لا يكلف نفسًا إلا وسعها ، وأن أفعال العباد مخلوقة لله خلق تقدير لا خلق تكوين ، والله خالق كل شيء ، واستقصاء الروايات الواردة في ذلك يفضي إلى التطويل .

وأيضًا فقد تقدم في الأخبار أن التقدير مرتبة من مراتب العلم المتقدمة على الإيجاد ، وأنه لا يكون شيء من أفعال العباد إلا بتقدير ، وفي اللغة أيضًا ما يساعد عليه ....

وأما خلق الفواحش بمعنى تقديرها في الألواح وخلق أسبابها فلا قصور في إطلاقه على الله تعالى .وأما قوله عليه السلام " لو كان خالقا لها لما تبرأ منها" فالمراد من الخلق هنا ما يذهب إليه الأشاعرة من معنى التكوين والجبر ، وذلك أن الخلق له معان ، منها : التقدير ، وهو صحيح الإرادة من الأخبار ، ومنها : الإيجاد والتكوين ، وهو غير صحيح في أفعال العباد ، وبالجملة فجملة ما ذكره في معرض الرد على الصدوق قدس الله روحيهما ظاهر الاندفاع بما قررناه) . نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢/٢٩٠.

ذكره أبو جعفر الصدوق قد جاء به حديث غير معمول به ، ولا مرضي الإسناد ، والأخبار الصحيحة بخلافه ، وليس يعرف في لغة العرب أن العلم بالشيء هو خلق له). [1]

الأمر الثالث: اختلفوا في جواز إطلاق لفظ خالق على أحد من العباد أو منع ذلك، وتحريره : هل يصح أن يُطلق على أفعال العباد أنها مخلوقة لهم أم لا!

وهم في ذلك على ثلاثة[2]:

القول الأول: كراهة إطلاق لفظ خالق على العباد، وبمعنى آخر: منع القول بأن العباد خالقون لأفعالهم أو أن أفعال العباد مخلوقة لهم

وممن نحى إلى هذا القول شيخ الشيعة المفيد بل حكى إجماع الشيعة على ذلك!

يقول في كتابه أوائل المقالات تحت عنوان (**القول في كراهة إطلاق لفظ خالق على أحد من العباد**) (وأقول: **إن الخلق يفعلون ويحدثون ويخترعون ويصنعون ويكتسبون ، ولا أطلق القول عليهم بأنهم يخلقون ولا أقول إنهم خالقون** ، ولا أتعدى ذكر ذلك فيما ذكر الله تعالى ، ولا أتجاوز به مواضعه من القرآن ، **وعلى هذا القول إجماع الإمامية** .. والبغداديين من المعتزلة وأكثر المرجئة[3]

---

(١) تعليق محمد رضا الجلالي على كتاب الحكايات، للفيد، حاشية(٨)، صفحة ٨٤.

(٢)وكذا المعتزلة رغم قولهم بنفي خلق الله لأفعال العباد؛ إلا أنهم اختلفوا فيما بينهم حول صحة أن يسمى العبد خالقًا لأفعاله؛ يقول الأشعري في مقالاته: (اختلفت المعتزلة هل يقال أن الإنسان يخلق فعله أم لا على ثلاث مقالات)!! مقالات الإسلاميين، الأشعري، ٢٩٨/١، وانظر: الصلة بين التشيع والاعتزال، حامد الجدعاني، ٢٠٧/٣.

(٣)المرجئة: هم الذين أرجئوا العمل عن مسمى الإيمان، وقالوا: لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة، فالمذنب عندهم مؤمن كامل الإيمان وإن لم يعمل خيرًا قط ولا كف عن شر قط، والإيمان عندهم لا يزيد ولا ينقص، وأوّل من أحدث القول بالإرجاء غيلان الدمشقي، وهم نحو اثنتي عشرة فرقة، وقد جعلهم شيخ الإسلام ﷺ على ثلاثة أصناف؛ الأول: الذين يرون أن الإيمان مجرد ما في القلب ثم من هؤلاء من يدخل فيه أعمال القلوب وهم أكثر فرق المرجئة ومنهم من لا يدخلها كجهم ومن تبعه، والثاني: الذين يرون أن الإيمان مجرد قول اللسان وهذا هو قول محمد بن كرام السجستاني وأصحابه و لا يعرف لأحد قبلهم، والثالث: الذين يرون أن الإيمان تصديق القلب وقول اللسان معًا، وهذا قول أبي حنيفة النعمان ،و المشهور عن أهل الفقه والعبادة منهم. انظر عقائدهم في: مقالات الإسلاميين، الأشعري،١/ ٢١٣-٢٤٣، الفرق بين الفرق للبغدادي،٢٠٢ وما بعدها، الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم الظاهري،١/ ١١١-١١٣، الملل والنحل للشهرستاني،١/١٦١-١٦٧، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، لأبي محمد اليماني،١/ ٢٧١-
=

وأصحاب الحديث . وخالف فيه البصريون من المعتزلة[1] وأطلقوا على العباد أنهم خالقون ، فخرجوا بذلك من إجماع المسلمين). [2]

القول الثاني: جواز تسمية غيره تعالى بأنه خالق مع التحرز من إطلاق ذلك لما فيه من التوهم

يقول الطوسي في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ۗ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾ ﴾ النحل: ١٧ : (يتعلق بهذه الآية المجبرة ، فقالوا : أعلمنا الله تعالى أن أحدًا لا يخلق ، لأنه خلاف الخالق ، وأنه لو كان خالق غيره لوجب أن يكون مثله ، ونظيره .

وهذا باطل، لأن الخلق في حقيقة اللغة هو التقدير والإتقان في الصنعة وفعل الشيء لا على وجه السهو والمجازفة بدلالة قوله: ﴿ وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا ﴾ العنكبوت: ١٧ ، وقوله: ﴿ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ ﴾ المائدة: ١١٠، وقوله: ﴿ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴿١٤﴾ ﴾ المؤمنون: ١٤ ، كما لا يجوز أنه أعظم الآلهة لما لم يستحق الآلهية غيره ، وقال زهير[3]:

ولأنت تفري ما خلقت وبعض القوم يخلق ثم لا يفري

.... **فعلمنا بذلك جواز تسمية غيره بأنه خالق إلا أنا لا نطلق هذه الصفة إلا لله تعالى ، لأن ذلك توهم!)** [4].

=

١،٢٩٥/٣٠١-٣٠٦، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي،٧٠-٧١ ، وانظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية،٧/١٩٤-١٩٦.

(١)تنويه: القاضي عبدالجبار من معتزلة البصرة، وقد رجح المنع من تسمية العبد خالقًا؛ فقال:(وأما تسمية أفعالنا بأنها مخلوقة فغير جائزة على الإطلاق، وقد منع السمع من إطلاق لفظ الخالق في العبد) المحيط بالتكليف، القاضي عبدالجبار، ٤١٤.

(٢) أوائل المقالات، المفيد، ٥٨-٥٩.

(٣)زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رياح المزني، ولد في بلاد مزينة بنواحي المدينة، من فحول شعراء الجاهلية، عمر طويلاً، لم يدرك الإسلام، وأدركه ابناه كعب وبجير. انظر: الشعر والشعراء، ابن قتيبة، ١/١٣٧-١٥٢.

(٤)التبيان في تفسير القرآن، الشيخ الطوسي، ٦/٣٦٩.

القول الثالث: جواز إطلاق لفظ خالق على العباد بل لا وحشة في ذلك! أي: جواز إطلاق القول بأن أفعال العباد مخلوقة لهم.

يقول الشريف المرتضى: (أفعال العباد .. من سأل هل هي مخلوقة للعباد أم لا ؟ فجوابه : **أن الصحيح كون العباد خالقين لأفعالهم المقصودة المجرى بها إلى الأغراض الصحيحة ، وهو مذهب أكثر أهل العلم**، وخالف أبو القاسم البلخي في ذلك ، وإن كان موافقًا على أن العباد يحدثون وينشئون ويخترعون .

وليس يمتنع أن يوصفوا بأنهم خالقون لأفعالهم ، لأن الخلق إن كان معناه إيقاع الفعل مقدرًا أو مقصودًا ، فهذا المعنى قائم بين العباد وأفعالهم ، ولا معنى للامتناع لا العبارة مع ثبوت معناها .
وقد بينا أن أهل اللغة قد سمعوا العبد خالقًا بصريح القول ، ولمن كان غيره لا يستحق هذا الوصف أن يشنع أن يقول: أكرم الآلهة أو أحسن .
وإنما استنكر أبو القاسم البلخي إطلاق القول بأن الإنسان خالق ظنًا منه أن ذلك أدخل في تعظيم الله ﷻ وتمييزه عما يجري من الأوصاف على عباده . وليس الأمر على ما ظنه ، لما بيناه من إطلاق هذا الوصف على العباد في القرآن واستعمال أهل اللغة .
وما توهمه البلخي في التمييز والتخصيص له تعالى . ينتقض بوصفه ، بلا خلاف بينه وبين العبد بأنه محدث منشئ مخترع ، كما يصف الله تعالى بذلك ، وإن كان في الاشتراك في الوصف بالخلق نقص وإبطال للتعظيم والمزية ، ففي الاشتراك بالوصف بالإنشاء والاختراع مثل ذلك .وما يعتذر به البلخي في الاختراع والانشاء إلى المجبرة ، يعتذر إليه بمثله في الخلق!.
فأما ما روي عن الصادق ﷺ في أن: "أفعال العباد مخلوقة خلق تقدير لا خلق تكوين" ؛ فالمراد بأنها مخلوقة لله تعالى على وجه التقدير لا التكوين.
فلم يرد عليها أنها مخلوقة للعباد على أحد الوجهين لا الآخر ، لأنه ﷺ لو أراد ذلك لم يكن صحيحًا ، لأن أفعال العباد مخلوقة لهم خلق تقدير وتكوين معًا بل لا مكون لفعل العبد سواه).[1]

---

(١)رسائل الشريف المرتضى، ١/١٣٦-١٣٧.

ويقـول المجلسـي: (ذهبـت الإماميـة والمعتزلـة إلى أن أفعـال العبـاد وحركـاتهم واقعـة بقـدرتهم واختيارهم **فهم خالقون لها**). [١]

ويقول: (**الإمامية.. عندهم أن أعمال العباد مخلوقة لهم**) . [٢]

وجاء في كتاب قلائد الخرائد: (**أفعال العباد مخلوقة لهم** مستندة إليهم وإن ملكوها بقدرته ومشيئته وإقداره، وإيجاد الأسباب والآلات واقعة منهم بالاختيار، لا بالتفويض ولا الإجبار؛ **بل الأمر بين الأمرين**، وإلا لبطل الثواب والعقاب!!)[٣].

ويقـول علـي النمـازي: (**يظهـر مـن .. الآيات أن أفعـال العبـاد وحركـاتهم واقعـة بقـدرتهم واختيارهم فهم خالقون لها**، ولا إشكال فيه، وما في الآيات من أنه تعالى خالق كل شيء فهو منصرف عن أفعال العباد إلى أجسامهم). [٤]

ويقول الحر العاملي: (**مذهب الإمامية والمعتزلة إن أفعال العباد صادرة عنهم وهم خالقون لها**) [٥].

وجاء في كتاب نور الأفهام؛ ما نصه: (**الخلق بالمعنى المصدري على ما ذكره بعض اللغويّين يطلق على معنيين: أحدهما** : التقدير بمعنى الإثبات في اللوح المحفوظ ، وذلك مختصّ به ﷻ، وإليه الإشارة بقوله سبحانه : ﴿ لَا تَبۡدِيلَ لِخَلۡقِ ٱللَّهِ ﴾ الروم: ٣٠، **وثانيهما : التكوين والإيجاد خارجًا ، كما في قوله تعالى** : ﴿ خَلۡقَ ٱلۡإِنسَٰنِ مِن طِينٖ ۝٧ ﴾ السجدة: ٧، **ولا وحشة في دعوى ثبوت ذلك بالمعنى الثاني للمخلوق أيضًا على ما تقدّم بيانه ، وعرفت هناك أنّ القول به لا يوجب كفرًا ولا فسقًا**)[٦].

---

(١) بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ١٤٨/٤.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ١٦١/٢.

(٣)قلائد الخرائد في أصول العقائد، محمد مهدي القزويني الحسيني،٦٥.

(٤)مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ١٧٠/٣.

(٥) الفصول المهمة، العاملي، ٢٥٧/١.

(٦) نور الأفهام، اللواساني، ٢٢٤/١.

هذا وقد شهد الطبرسي بوقوع الخلاف بين الشيعة في ذلك؛ فقال: (أكثر أصحابنا لا يطلقون على غيره سبحانه أنه يخلق أصلاً ، فضلاً عن أن يقولوا إنه يخلق كخلق الله ، ولكن يقولون: إن العباد يفعلون ويحدثون . ومعنى الخلق عندهم الاختراع ، ولا يقدر العباد عليه .

ومن جوز منهم إطلاق لفظ الخلق في أفعال العباد ، فإنه يقول إنه سبحانه إنما نفى أن يكون أحد يخلق مثل خلقه ، ونحن لا نقول ذلك ، لأن خلق الله اختراع وإبداع وأفعال غيره مفعولة في محل القدرة عليها ، مباشرًا أو متولدًا في الغير ، بسبب حال في محل القدرة ، ولا يقدر على اختراع الأفعال في الغير على وجه من الوجوه إلا الله سبحانه ، الذي أبدع السماوات والأرض وما فيهما ، وينشئ الأجناس من الأعراض التي لا يقدر عليها غيره ، فكيف يشبه الخلق مع هذا التمييز الظاهر؟).[1]

الأمر الرابع: اختلفوا في جواز إسناد فعل العبد إلى الرب، أو منع ذلك، وتحريره : هل يصح أن إسناد أفعال العباد إلى الرب أم لا!

مع اتفاق أقوال الشيعة على نفي خلق الرب لأفعال العباد؛ إلا أنهم اختلفوا في إسناد فعل العبد إلى الرب- لأنه تعالى أقدره عليه-؛ **وهم في ذلك على قولين:**

القول الأول: منع إسناد أفعال العباد إلى الرب (فلا يصح عندهم نسبة شيء منها إلى الرب تعالى) [2].

جاء في نور الأفهام: **(إنّ قدرة العبد وإن كانت من الله تعالى، إلاّ أنّ ذلك لا يوجب استناد العمل إليه** ﷺ) [3].

وجاء في كتاب الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة، **(لا يصح نسبة الفعل إلى الله تعالى لمجرد أنه أوجد في الإنسان القدرة على فعل الشيء وتركه، لأن القدرة على فعل الشيء وتركه، ليست**

---

(١) تفسير مجمع البيان، الطبرسي، ٢٧/٦.

(٢) نور الأفهام، اللواساني، ٢١١/١.

(٣)نور الأفهام في علم الكلام، حسن اللواساني، ٢١١/١.

سببًا تامًا لإيجاد الفعل أو لتركه، وإنما هي من قبيل المعد أو قابلية المحل الذي يتوقف عليه تأثير العلة).[1]

ويقول علامة الشيعة الحلي: (**والحق أنا نعلم بالضرورة أنا فاعلون** ، ..... فإنا نعلم بالضرورة الفرق بين حركتنا الاختيارية والاضطرارية وحركة الجماد ونعلم بالضرورة قدرتنا على الحركة الأولى كحركتنا يمنة ويسرة ، وعجزنا عن الثانية كحركتنا إلى السماء وحركة الواقع من شاهق ، وانتفاء قدرة الجماد ، **ومن أسند الأفعال إلى الله تعالى ينفي الفرق بينهما** ، ويحكم بنفي ما قضت الضرورة بثبوته). [2]

القول الثاني: إسناد أفعال العباد إلى الرب.

جاء في كتاب زبدة الأصول: في معرض الجواب على استدلالات الجبرية: (ومنها الآيات المتضمنة لنسبة أفعال العباد إلى الله تعالى ، وقد تقدمت جملة منها . والجواب عنها : ما مر من أن فعل العبد وسط بين الجبر والتفويض وله حظ من كل منهما ،**لأن القدرة وسائر المبادئ حين الفعل تفاض من الله تعالى وإعمال القدرة في أخرى ، وكل من الإسنادين حقيقي** ، والآيات الكريمة ناظرة إلى هذا المعنى) [3].

ويقول آية الشيعة أبو القاسم الخوئي في معرض حديثه عن أفعال العباد: (**صح إسنادها إلى العبد من جهة، وإليه تعالى من جهة أخرى أما وجه الإسناد إلى العبد فهو أنه صادر منه بإرادته واختياره بلا إكراه وإجبار، وأما وجه الإسناد إليه تعالى فهو أن صدوره من العبد إنما هو بإعطاء القدرة منه تعالى آنًا فآنًا إلى تمام العمل**) [4].

---

(١) الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة، هاشم معروف، ٢٢٧.

(٢)استقصاء النظر في القضاء والقدر ، العلامة الحلي،٣٤-٣٥، وانظر: نهج الحق، العلامة الحلي، ١٠١.

(٣)زبدة الأصول، محمد الروحاني، ٢١٥/١، وانظر: العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة أهل البيت عليهم السلام، السبحاني، ١١٠.

(٤) بحوث عقائدية في ضوء مدرسة أهل البيت، أبو القاسم الخوئي، ٢٤٧-٢٤٨.

الأمر الخامس: اختلفوا في بيان معنى الأمر بين أمرين.

قرر الشيعة (أن الذي استفاض عن الأئمة عليهم السلام هو نفي الجبر والتفويض، وإثبات الأمر بين الأمرين).[١] وقالوا: -في معرض حديثهم عن مسألة أفعال العباد- إن (المذهب الذي هو الصواب والحق ، ما أشار إليه الصادق المصدق صلوات الله عليه بقوله "لا جبر ولا تفويض ولكن أمر بين أمرين"[٢])[٣].

فـ(الحق المطابق للعقل والنقل هو الأمر بين أمرين لا الجبر ولا التفويض)[٤] .

وقد عدوا القول بالأمر بين الأمرين ثابت بالضرورة والتواتر؛ فقالوا:(مما ثبت بالضرورة والتواتر: أنه لا جبر ولا تفويض؛ بل أمر بين أمرين)، [٥] ومن هنا جعلوا هذا القول (من أصول المذهب، ومنكره ليس داخلاً في أهله!)[٦].

بل قرروا أن (مذهب الإمامية القائلين أنه لا جبر ولا تفويض بل أمر بين أمرين -كما ورد به الأخبار المتواترة..يجمع بين الآيات والأخبار والأدلة العقلية من الجانبين)، [٧] وهو(غير موقوف على تأويل الآيات الكريمة وهدم ظواهرها-كما يتوقف عليها بناء الجبر والقدر، بل القائل بالأمر بين الأمرين يرى توافق الآيات في هذا الباب، وهذا من ألطف الأمور وأعجب الرموز)!! [٨] إذ (أن ظاهر الآيات الكثيرة، وكذا الأخبار الكثيرة اختيار العبد وظاهر كثير من الآيات والأخبار عدمه،

---

(١) بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ١٩٣/٢.

(٢)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين، برقم (١٣)، ١٦٠/١، قال المجلسي: (مرسل)، مرآة العقول، المجلسي، ١٩٥/٢، التوحيد، الصدوق، ٣٦٢، الوافي، الفيض الكاشاني، ٥٤٥/١، بحار الأنوار، المجلسي، ١٧/٥، ط.مؤسسة الوفاء.

(٣)كتاب الأربعين، محمد طاهر القمي الشيرازي، ٦٦١ – ٦٦٢.

(٤)صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ١٨٧/٢.

(٥)صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ٢/ ٢٠١، حاشية (١).

(٦)صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ٢/ ٢٠١، حاشية (١)، وانظر: البراهين القاطعة في شرح تجريد العقائد الساطعة، محمد جعفر الاسترآبادي، ٣٦٨/٢.

(٧) روضة المتقين، المجلسي الأول، ١٤٦/٤.

(٨)صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ٢٢١/٢.

والجامع بينها الأخبار الواردة عن أهل البيت سلام الله عليهم: أنه لا جبر ولا تفويض ولكن أمر بين أمرين، بل كلما قالته الأشاعرة في دفع المعتزلة وبالعكس فإنه يؤيدنا والصراط المستقيم هو الوسط وهو طريق الأئمة الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ البقرة:١٤٣ ولما ترك العامة متابعتهم عليهم السلام وقعوا في الضلالات والمزلات). [١]

ومن هنا وصموا أنفسهم بالإيمان بالقدر مع العدالة؛ فقالوا: إنا (قائلون بالإيمان بالقضاء والقدر مع العدالة ، ردًا على المعتزلة المفوضة والأشاعرة المجبرة، لأنا معشر الإمامية قائلون بأنه: لا جبر ولا تفويض ولكن أمر بين أمرين) [٢].

وأنهم بهذا القول (الأمر بين أمرين)جمعوا بين أصلي التوحيد والعدل!

لكنهم لم يتفقوا على تفسير هذه اللفظة!!، تبعًا لاختلاف أقوالهم في معنى التفويض المنفي! وقبل ذكر موقفهم من معنى (الأمر بين أمرين)؛ يجدر بيان موقفهم من معنى الجبر والتفويض المنفي:

وفيما يلي بيان ذلك:

موقف متكلمة الشيعة من معنى الجبر والتفويض والأمر بين أمرين:

- **أولاً معنى الجبر:**

ذكر المجلسي (**أن الجبر المنفي قول الأشاعرة والجبرية**). [٣] **–في أفعال العباد–**

وعرفه شيخ الشيعة المفيد؛ بقوله: (الجبر هو الحمل على الفعل والاضطرار إليه بالقهر والغلبة ، وحقيقة ذلك إيجاد الفعل في الخلق من غير أن يكون لهم قدرة على دفعه والامتناع من وجوده فيه ،

---

(١) روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه، محمد تقي المجلسي–الأول–، ٦٢/١٢.

(٢) روضة المتقين، المجلسي الأول، ٥/١.

(٣)مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، المجلسي، ٢٠٧/٢.

وقد يعبر عما يفعله الإنسان بالقدرة التي معه على وجه الإكراه له على التخويف والإلجاء أنه جبر والأصل فيه ما فعل من غير قدرة على امتناعه منه حسب ما قدمناه). [١]

وادعى مفيد الشيعة أن القائلين بخلق الأفعال جبرية؛ فقال-بعد قوله الآنف-: (وإذا تحقق القول في الجبر على ما وصفناه **كان مذهب أصحاب المخلوق هو بعينه،** لأنهم يزعمون أن الله تعالى خلق في العبد الطاعة من غير أن يكون للعبد قدرة على ضدها والامتناع منها، وخلق فيه المعصية كذلك، فهم المجبرة حقًا، والجبر مذهبهم على التحقيق)! [٢]

وقد ذكر آية الشيعة محمد آصف ثلاث معانٍ للجبر؛ فقال: (أما الجبر؛ فلعل المستفاد من الأخبار..أن له معاني ثلاثة:

١- ما ذكره هؤلاء الناس من عدم قدرة العبد على أفعاله وسلب الاختيار عنه، ولعله مدلول أكثر الأخبار

٢- التكليف بما لا يطاق.

٣- الأمر بالمعاصي.

والجميع واضح البطلان)[٣] .

وصرح الشعراني: بأن (الطاعة والمعصية ..خلقهما مطلقًا يوجب الجبر)! [٤] وهذا يتوافق مع قول عامة الشيعة بأن (ما خلقه الله تعالى في العبد فلا اختيار له فيه)! [٥]وأن (الجبر.. هو مذهب..القائلين بأنه تعالى هو الخالق الموجد أفعال العباد كلها خيرها وشرها). [٦]

ومن هنا ربطوا بين إثبات الاختيار في الأفعال، ونفي خلق الأفعال المستلزم للجبر – بزعمهم-! فصرحوا بإثبات الاختيار على وجه ينفي خلق الله لأفعال العباد! فقالوا:

---

(١) تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ٤٦.

(٢) تصحيح اعتقادا الإمامية، المفيد، ٤٦-٤٧.

(٣)صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ٢/٢١٥.

(٤)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٤/ حاشية(١)، صفحة ٢٩٣.

(٥)شرح نهج البلاغة، ابن ميثم البحراني، ٥ /٢٧٩.

(٦)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٤/٢٩٤.

- (اعتقادنا أنّا **فاعلون بالاختيار** ولذلك يصحُّ من الله تكليفنا **ولو كنّا مجبورين قبح أن يخلق الفعل فينا** ثم يعذّبنا عليه). [١]
- (**إنا فاعلون بالاختيار** والضرورة قاضية بذلك، للفرق الضروري بين سقوط الإنسان من سطح ونزوله منه على الدرج، وإلا لامتنع تكليفنا بشيء فلا عصيان، **ولقبح أن يخلق الفعل فينا ثم يعذبنا عليه** وللسمع). [٢]
- (اعلم أننا نعتقد: أن لنا ربًا واجب الوجود بذاته، متفردا في صفاته .. منزهًا...عن ظلم العباد وعن الرضا بما يقع منهم من الفساد، ...**وإن أفعالنا صادرة عنا بحسب دواعينا وأن كل قبيح أو فساد أو نقص فإنه منا، وإن ربنا ﷻ منزه عن أفعالنا الذميمة وعما نختاره نحن من الاختيارات السقيمة**، وأننا مختارون ولسنا مكرهين ولا مضطرين ولا مقهورين)، [٣] وكونه تعالى جعل العباد مختارين (غير مجبرين ولا مضطرين ..**دل على أنه غير محدث لشيء من أفعالهم فيهم، وأن الأفعال لهم**، هم يكتسبونها بما خلق الله فيهم من القدرة). [٤]
- (**الإمامية والمعتزلة.. قسموا الأفعال إلى ما يتعلق بقصودنا ودواعينا وإرادتنا واختيارنا كحركتنا الاختيارية الصادرة عنا** ، كالحركة يمنة ويسرة ، وإلى ما لا يتعلق بقصودنا ودواعينا وإرادتنا واختيارنا كالآثار التي يفعلها الله تعالى فينا من الألوان وحركة النمو والتغذية وحركة النبض وغير ذلك ،... **والحق أنا نعلم بالضرورة أنا فاعلون** ، ..... فإنا نعلم بالضرورة الفرق بين حركتنا الاختيارية والاضطرارية وحركة الجماد ونعلم بالضرورة قدرتنا على الحركة الأولى كحركتنا يمنة ويسرة ، وعجزنا عن الثانية كحركتنا إلى السماء وحركة الواقع من شاهق ، وانتفاء قدرة الجماد ، **ومن أسند الأفعال إلى الله تعالى ينفي الفرق بينهما** ، ويحكم بنفي ما قضت الضرورة بثبوته). [٥]

---

(١)تقدمة المحشي الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ١٢/١.

(٢)الباب الحادي عشر، الحلي، ٢٧.

(٣)الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف، ابن طاووس، ٩.

(٤)التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، ١٤١/٤.

(٥)استقصاء النظر في القضاء والقدر ، العلامة الحلي،٣٤-٣٥، وانظر: نهج الحق، العلامة الحلي، ١٠١.

- **ثانيًا معنى التفويض:**

اختلف موقف الشيعة من معنى التفويض المنفي على أقوال:

- **فمنهم من حصر التفويض الباطل في تفويض الخلق والرزق إلى العباد؛ قائلاً:** (اعلم أن التفويض المنفي: هو تفويض الخلق والرزق وتدبير العالم إلى العباد؛ كما ذهب إليه الغلاة في الأئمة عليهم السلام، ومن يقول بهذه المقالة فقد أخرج الله من سلطانه وأشرك غيره معه في الخلق) [1] وجاء في مروياتهم ما يؤيده؛ فقد سُئل الرضا: يا بن رسول الله روى لنا عن الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام قال : "إنه لا جبر ولا تفويض بل أمر بين أمرين" فما معناه ؟ قال : من زعم أن الله يفعل أفعالنا ثم يعذبنا عليها فقد قال بالجبر، ومن زعم أن الله عز وجل فوض أمر الخلق والرزق إلى حججه عليهم السلام فقد قال بالتفويض والقائل بالجبر كافر والقائل بالتفويض مشرك"، وفي رواية عنه أنه سئل أيضًا: ما تقول في التفويض ؟ فقال: إن الله تبارك وتعالى فوض إلى نبيه صلى الله عليه وآله أمر دينه فقال: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ ﴾ الحشر: ٧، فأما الخلق والرزق فلا . ثم قال عليه السلام: إن الله عز وجل خالق كل شيء وهو يقول عز وجل :﴿ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ۖ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَىْءٍ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٤٠﴾ ﴾ الروم: ٤٠".
- **ومنهم من صرح بأن التفويض الباطل؛ هو (التفويض الاستقلالي) أي:** القول(بأنّ الله تعالى فوّض إلى النبيّ صلّى الله عليه وآله وأهل بيته عليهم السلام أمر الخلق من الإحياء والإماتة والرزق والإعطاء والمنع ونحوها، وكذلك فوّض تعالى أمر التشريع للنبيّ والأئمّة عليهم السلام، فهم يدبّرون أمر الخلق سواء كان في عالم التكوين أم في عالم التشريع استقلالاً)[2]. وادعى أن (التفويض الاستقلالي .. عين ما ذهبت إليه المعتزلة في بحث القضاء والقدر. وهو أنّ الإنسان وإن كان محتاجًا إلى الله سبحانه في أصل وجوده وقدرته ، أمّا استخدام هذه القدرة في الفعل والترك فهو

---

(١) عقائد الإمامية الاثني عشرية، سيد إبراهيم الموسوي،٣٣/١.

(٢) علم الإمام، كمال الحيدري،٤٩٦.

مستقلّ فيه تمامًا.....وهذا هو المعروف بالتفويض الاعتزالي ، وهو أمرٌ مرفوض لدى مدرسة أهل البيت عليهم السلام القائلين بنظريّة الأمر بين الأمرين).

- **وقال فريق ثالث: إن (التفويض المنفي هو قول المعتزلة إنه تعالى أوجد العباد وأقدرهم على أعمالهم وفوض إليهم الاختيار ، فهم مستقلون بإيجادها على وفق مشيتهم وقدرتهم، وليس لله سبحانه في أعمالهم صنع)** [1]أي أن(التفويض المنفي: هو كون العبد مستقلا في الفعل ، بحيث لا يقدر الرب تعالى على صرفه عنه). [2] وعليه فـ(المفوِّضة.. يقولون بأنّه تعالى أقدرهم على أعمالهم على وجه لا يكون له تعالى بعده قضاء وإرادة وإذن وتصرُّف وتدبير ولطف وإعانة في تلك الأعمال ، وبالجملة يقولون : خرجت أزمّة مقدوراتنا ما دام الإقدار عن يد قدرته)!! [3]
- **وحصر فريق رابع التفويض في ترك الأمر والنهي؛ فقال** (التفويض هو: القول برفع الحظر عن الخلق في الأفعال والإباحة لهم مع ما شاءوا من الأعمال ، وهذا قول الزنادقة وأصحاب الإباحات)[4].

يقول شيخ الشيعة الصدوق (قال الصادق عليه السلام: " لا جبر ولا تفويض بل أمر بين أمرين" عني بذلك: أن الله تبارك وتعالى لم يجبر عباده على المعاصي ولم يفوض إليهم أمر الدين حتى يقولوا فيه بآرائهم ومقائسهم فإنه صلى الله عليه وآله قد حد ووظف وشرع وفرض وسن وأكمل لهم الدين ، فلا تفويض مع التحديد والتوظيف والشرع والفرض والسنة وإكمال الدين) [5].

وجاء في كتاب الحاشية على أصول الكافي ما نصه: إنه سبحانه (لم يفوّض الأمر إليهم ، أي: لم يتركهم بلا أمر ونهي ، بل أمر ونهي وأراهم النجدين) [6] و(إذا لم يفوّض إلى العباد أمرهم فلابدّ من الأمر والنهي). [7]

---

(١)مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، المجلسي، ٢/٢٠٧.

(٢)مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، المجلسي، ٢/٢٠٦.

(٣)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٥/١٣.

(٤)تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ٤٧.

(٥)التوحيد، الصدوق، ٢٠٦.

(٦)الحاشية على أصول الكافي، بدر الدين بن أحمد الحسيني العاملي، ١٢١.

(٧)الحاشية على أصول الكافي، بدر الدين بن أحمد الحسيني العاملي، ١٢١.

وجاء فيه أيضًا: إنه سبحانه (لم يفوّض الأمر إلى عباده، أي لم تركهم وأنفسهم بلا أمر ولا نهي، بل أمر ونهى).[1]

وقال المجلسي تعليقًا على ما ورد في مروياتهم عن أبي عبد الله عليه السلام؛ قال له رجل: جعلت فداك أجبر الله العباد على المعاصي؟، قال: الله أعدل من أن يجبرهم على المعاصي ثم يعذبهم عليها. فقال له: جعلت فداك ففوض الله إلى العباد؟ قال: فقال: لو فوض إليهم لم يحصرهم بالأمر والنهي، فقال له: جعلت فداك فبينهما منزلة؟! قال: فقال: "نعم أوسع ما بين السماء والأرض".. [2] :(**يظهر منه أن التفويض هو إهمال العباد وعدم توجه الأمر والنهي إليهم**) [3].

ويستند أصحاب هذا القول –في حد التفويض– إلى ما أجاب به أبو الحسن عليُّ بن محمّد العسكري في رسالته إلى أهل الأهواز حين سألوه عن الجبر والتفويض؛ وقد جاء فيها –أنه قال كما يدعون–: "وأما التفويض الذي أبطله الصادق عليه السلام وأخطأ من دان به وتقلده فهو قوله القائل : إن الله جل ذكره فوض إلى العباد اختيار أمره ونهيه وأهملهم . وفي هذا كلام دقيق لمن يذهب إلى تحريره ودقته . وإلى هذا ذهبت الأئمة المهتدية من عترة الرسول صلى الله عليه وآله ، فإنهم قالوا : لو فوض إليهم على جهة الإهمال لكان لازمًا له رضا ما اختاروه واستوجبوا منه الثواب ولم يكن عليهم فيما جنوه العقاب إذا كان الإهمال واقعًا . وتنصرف هذه المقالة على معنيين : إما أن يكون العباد تظاهروا عليه فألزموه قبول اختيارهم بآرائهم ضرورةً كره ذلك أم أحب فقد لزمه الوهن ، أو يكون عز وجل عجز عن تعبدهم بالأمر والنهي على إرادته كرهوا أو أحبوا ففوض أمره ونهيه إليهم وأجراهما على محبتهم ، إذ عجز عن تعبدهم بإرادته فجعل الاختيار إليهم في الكفر والإيمان ومثل ذلك مثل رجل ملك عبدًا ابتاعه ليخدمه ويعرف له فضل ولايته ويقف عند أمره ، ونهيه ، وادعى مالك العبد أنه قادر قاهر عزيز حكيم ، فأمر عبده ونهاه ووعده على اتباع أوامره عظيم الثواب ، وأوعده على معصيته أليم العقاب ، فخالف العبد إرادة مالكه ولم يقف عند أمره ونهيه ، فأي أمر أمره به أو نهي نهاه عنه لم يأتمر على إرادة المولى ، بل كان العبد يتبع إرادة نفسه ، وبعثه في بعض حوائجه ، وفيها

---

(١)الحاشية على أصول الكافي، بدر الدين بن أحمد الحسيني العاملي، ١٢٠.

(٢)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين، برقم (١١)، ١/١٦٠، قال المجلسي: (مرسل كالصحيح)، مرآة العقول، المجلسي، ٢/١٩٤، الوافي، الفيض الكاشاني، ١/٥٤٥.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ٢/١٩٤.

الحاجة له ، فصدر العبد بغير تلك الحاجة خلافًا على مولاه ، وقصد إرادة نفسه واتبع هواه ، فلما رجع إلى مولاه نظر إلى ما أتاه فإذا هو خلاف ما أمره به ، فقال العبد : اتكلت على تفويضك الأمر إلي فاتبعت هواي وإرادتي ، لأن المفوض إليه غير محصور عليه ، لاستحالة اجتماع التفويض والتحصير .

ثم قال عليه السلام: من زعم أن الله فوض قبول أمره ونهيه إلى عباده فقد أثبت عليه العجز ، وأوجب عليه قبول كل ما عملوا من خير أو شر وأبطل أمر الله تعالى ونهيه) [1]. **(فإنه صرّح بأن التفويض بمعنى عدم الأمر والنهي وأن الذي يعترف بالتكاليف الإلهيّة وإثبات الثواب والعقاب على الامتثال والعصيان فهو ليس بمفوّض)** [2][3].

- واستدرك فريق خامس على القول الآنف فقال (ينبغي أن نستدرك قائلين: أن التفويض أطلق على معنيين آخرين:

أحدهما: تفويض الخلق والرزق إلى الأئمةعليهم السلام كما روي عن الإمام الرضا عليه السلام حيث قال:" من زعم أن الله يفعل أفعالنا ثم يعذبنا عليه فقد قال : بالجبر ، ومن زعم أن الله فوض الخلق والرزق إلى حججه عليهم السلام فقد قال : بالتفويض . فالقائل : بالجبر كافر والقائل بالتفويض مشرك" . وما يلمس

---

(١) الاحتجاج، الطبرسي، ٢/٢٥٤-٢٥٥، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٥/٢٣-٢٤.

(٢)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٥/ حاشية(١)، صفحة٣٠.

(٣)صرح الشعراني أن هذا القول في حد التفويض جاءت به هذه الرواية المنسوبة إلى أبي الحسن علي بن محمد العسكري؛ فقال-في معرض حديثه عن تعريف التفويض بترك الأمر والنهي- : هذا القول(يدل عليه ما يأتي من رواية الاحتجاج عن أبي الحسن علي بن محمد العسكري عليه السلام فإنه صرّح بأن التفويض بمعنى عدم الأمر والنهي وأن الذي يعترف بالتكاليف الإلهيّة وإثبات الثواب والعقاب على الامتثال والعصيان فهو ليس بمفوّض فيرجع بناء على هذا الحديث التفويض إلى تفويض التشريع وجعل الأحكام لا إلى تفويض التكوين) تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٥/ حاشية(١)، صفحة٣٠.**غير أنه استدرك على ذلك بأمرين: الطعن في الرواية، وبيان أن هذا القول في خلاف المعلوم من مذهب المفوضة؛** فقال-في معرض حديثه عن تعريف التفويض بترك الأمر والنهي- هذ القول(خلاف المعلوم من مذهب المفوّضة وهم المعتزلة وكتبهم دائرة مشهورة وآرائهم منقولة متواترة ، والحق أن رواية الاحتجاج مرسلة لا حجة فيها فيما يحتج فيه بخبر الواحد فكيف في مثل هذه المسائل فرد معناه إلى أهله أولى والحاصل أنه لا يكفي في الخروج عن التفويض الالتزام بالتكاليف ولا يثبت به معنى الأمر بين الأمرين) تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٥/ حاشية(١)، صفحة٣٠.

من خلال هذا التعريف : أن مورد الجبر والتفويض ليس واحدًا ، فالجبر في مورد أفعال العباد ، والتفويض في أمر الخلق والرزق ، ووفقًا لهذا التعريف ، فإن تصور الأمر بين الأمرين اللذين هما في مورد واحد يكون بغير موضوع .

والمعنى الثاني : أن العباد في أفعالهم مخيرون وهم في غنى واستقلال عن المدد الإلهي وقوته ، وأعمالهم تصدر دون حوله وقوته ، ولا توجد في البين مسائل من قبيل التوفيق والخذلان . والظاهر أن المسألة التي أثيرت بين المتكلمين والأشاعرة والعدلية في الجبر بمعناه المذكور والتفويض ، كانت بهذا المعنى ، والحديث الشريف: "لا جبر ولا تفويض بل أمر بين الأمرين"، والأحاديث الكثيرة الأخرى والوجوه المذكورة في المراد من الأمر بين الأمرين تشعر بهذا المعنى وهو أن التفويض في قبال الجبر ، كالرواية الواردة ..[قيل] لأبي عبد الله عليه السلام: فوض الله الأمر إلى العباد ؟ فقال :" الله أكرم من أن يفوض الأمر إليهم ، قلت : فأجبر الله العباد على أفعالهم ؟ فقال : الله أعدل من أن يجبر عبدًا على فعل ثم يعذبه عليه"(١) . وقال عليه السلام في حديث آخر" الله تبارك وتعالى أكرم من أن يكلف الناس ما لا يطيقونه ، والله أعز من أن يكون في سلطانه ما لا يريد").(٢)

- **وذهب فريق سادس إلى أن (التفويض بمعنى إرسال عنان العبد وإطلاقه بحيث يكون العبد مستقلاً بمعنى أنه إن شاء فعل سواء شاء الله ذلك أو شاء عدم وقوعه فهو باطل بالضرورة، إذ قدرته إنما هي بمشية الباري تعالى شأنه فلا يعقل استقلاله فيها ، وكذلك التفويض بمعنى إطلاق عنان العبد وإرساله بحيث يقدر إمضاء ما شاء وأراد ، من دون تقدير وقضاء في أفعاله ولو لم يكن مستقلاً في فعله ، لأنه إهمال للحكمة ومناف لمصلحة نظام الكل ، فوجب في الحكمة لأجل امتحانه وافتتانه إطلاق عنانه مع تقدير وقضاء في أفعاله ، بحيث لا يقدر على ما يتجاوز إلى ما يخالف الحكمة ومصلحة نظام الكل)** (٣) .

فقوله عليه السلام في الخبر " أمر بين أمرين لا جبر ولا تفويض" **فيه تصريح بأن العباد(وإن كانوا غير مجبرين ، فالأمر في أفعالهم غير مفوض إليهم من وجهين :**

---

(١)التوحيد، الصدوق، ٣٦١، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٥/٥١.

(٢)مجموعة الرسائل، لطف الله الصافي، ١/٢٩٨.

(٣)الفوائد العلية، علي البهبهاني، ٢/٤٨٧-٤٨٨.

أحدهما: أن الله تعالى لو لم يقدرهم ويمكنهم بالآلات وغيرها ، لما تمكنوا من تلك الأفعال ، فأشفق عليهم السلام من أن يقتصر على نفي الإجبار عنهم ، فيظن أنهم مستقلون بنفوسهم، وأنهم غير محتاجين إلى الله تعالى في تلك الأفعال فنفى التفويض ، ليعلم أن الأمر في تمكنهم وإقدارهم ليس إليهم .

والوجه الآخر: أن يكون المراد بنفي التفويض أن الأمر في تمييز هذه الأفعال وترتيبها ، وتبين حسنها من قبحها ، وواجبها من ندبها ، ليس مفوضًا إليهم بل هو مما يختص الله ﷻ بالدلالة عليه والإرشاد).[1]

- **وقال فريق سابع (الذي يظهر أن التفويض الباطل على معانٍ:**

١- غلبة إرادة العبد على إرادة الله تعالى، ووقوع الفعل حسب مشيئة العبد وإن كان مخالفًا لإرادة الله تعالى، ويدل عليه جملة من الروايات.

٢- نفي تكليف العباد ورفع الحظر عنهم في أفعالهم، ولعل أكثر الأخبار الواردة في إبطال التفويض ناظر إلى هذا المعنى، كما يظهر لمن تدبرها ومن هنا فسر المفيد قدس سره التفويض بقول مطلق-بالقول برفع الحظر والإباحة للعباد مع ما شاءوا من الأعمال، وقال هذا قول الزنادقة وأصحاب الإباحات...

٣- تفويض أمر الخلق والرزق إلى حجج الله تعالى، وفي بعض الروايات: أن القائل به مشرك).[2]

٤- (التفويض في الأفعال على نحو زعم المعتزلة) [3] (بمعنى أن الله سبحانه فوض أفعال العباد إليهم فما يقع منهم ليس بقدرة من الله، وهو ما ذهبت إليه المعتزلة)[4] فمؤدى هذا (التفويض إنكار لقدرته تعالى). [5]

---

(١)رسائل الشريف المرتضى، ١/١٣٨.

(٢)صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ٢/٢١٤-٢١٥.

(٣)صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ٣/٣٤٧.

(٤)المظاهر الإلهية في الولاية التكوينية، فاضل الصفار، ١/٤٤١.

(٥)صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ١/١٨٨.

- **ثالثًا: معنى الأمر بين أمرين:**

اختلفت أقوال الشيعة في معنى الأمر بين الأمرين في مسألة أفعال العباد حتى اعتبر بعضهم معناه من الغوامض؛ بل من الأسرار التي لا يرخص في إفشائها بالكلام، ولا تدون إلا مرموزًا!!

يقول الفيض الكاشاني: (اعلم أن القدر في الأفعال وخلق الأعمال من الأسرار والغوامض التي تحيرت فيها الأفهام واضطربت فيها آراء الأنام ولم يرخص في إفشائها بالكلام فلا يدون إلا مرموزًا ولا يعلم إلا مكنونًا لما في إظهاره من إفساد العامة وهلاكهم ولهذا لم يرد في بيانه إلا مجملات وترى أئمتنا عليهم السلام تارة يقولون في مثله: "هكذا خرج إلينا"[1] كما مر وأخرى يقولون: "لا جبر ولا قدر ولكن منزلة بينهما فيها الحق التي بينهما لا يعلمها إلا العالم أو من علمها إياه العالم"[2])[3].

ولا غرو فقد عدته بعض مروياتهم من الأسرار[4] فجاء فيها:

- عن الصادق عليه السلام أنه سئل : **هل بين الجبر والقدر منزلة ؟ قال : "نعم ، فقيل ما هو ؟ فقال : سر من أسرار الله".**[5]
- عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الجبر والقدر فقال: "لا جبر ولا قدر ولكن منزلة بينهما فيها الحق التي بينهما لا يعلمها إلا العالم أو من علمها إياه العالم" وما ذاك–كما يدعون– إلا (لدقتها وغموضها وعروض الشبه فيها فلا يقدر على تحقيقها والعلم بها على ما ينبغي إلا العالم أو من

---

(١)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب المشيئة والإرادة، برقم (٢)، ١/١٥٠، قال المجلسي: (موثق كالصحيح)، مرآة العقول، المجلسي، ٢/١٥٥، الوافي، الفيض الكاشاني، ١/٥٢٠، بحار الأنوار، المجلسي، ٥/١٢١، ط.مؤسسة الوفاء.

(٢)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين، برقم (١٠)، ١/١٥٩، قال المجلسي: (ضعيف)، مرآة العقول، المجلسي، ٢/١٩٢، الوافي، الفيض الكاشاني، ١/٥٢٠.

(٣) الوافي، الفيض الكاشاني، ١/٥٣٧.

(٤) تنويه: وإن عدت بعض مرويات الشيعة الأمر بين أمرين من الأسرار إلا أنها لم تستقر على ذلك؛ بل اضطربت في توضيح معناه اضطرابًا فوضويًا؛ فلم تستقر في معناه على شيء.

(٥) بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٥/١١٦.

علمه العالم فالقادر على تحقيقها والعالم بها إما من خصه الله بإفاضة العلوم عليه أو من وفقه للتعلم والأخذ عنه) [1].

- عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت: أجبر الله العباد على المعاصي؟! قال: لا. قال: قلت: ففوض إليهم الأمر؟ قال: لا. قال : قلت فما ذا ؟ قال "لطف من ربك بين ذلك"[2].[3]

---

(١)حاشية رفيع الدين النائيني على كتاب الوافي للفيض الكاشاني، ١/صفحة ٥٤٤، حاشية(٣).

(٢)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين، برقم (٨)، ١/١٥٩، قال المجلسي: (مرسل)، مرآة العقول، المجلسي، ٢/١٩٠، الوافي، الفيض الكاشاني، ١/٥٤٣-٥٤٤، بحار الأنوار، المجلسي، ٥/٨٣، ط.مؤسسة الوفاء.

(٣) تنويه: **تباينت مرويات الشيعة المنسوبة إلى أئمتهم في معنى الأمر بين أمرين؛ على أنماط:**

فبعض المرويات أحجبت معنى الأمر بين أمرين، وهذه الروايات وردت:

تارة بالتصريح أن الأمر بين أمرين سر! كما ورد عن الصادق عليه السلام أنه سئل : هل بين الجبر والقدر منزلة ؟ قال : "نعم ، فقيل ما هو ؟ فقال : سر من أسرار الله".

أو اعتبار الأمر بين أمرين لطف بين الجبر والقدر! كما ورد في مروياتهم عن أبي عبد الله عليه السلام قال له رجل: "أجبر الله العباد على المعاصي ؟ قال: لا، قلت: ففوض إليهم الأمر ؟ قال: قال: لا ، قال: قلت فماذا ؟ قال: لطف من ربك بين ذلك".

أو نفي الجبر والقدر وإثبات منزلة ثالثة أوسع مما بين السماء والأرض دون إشارة إلى معناها! كما ورد عن أبي عبد الله عليه السلام: قال له رجل: جعلت فداك أجبر الله العباد على المعاصي ؟ فقال: الله أعدل من أن يجبرهم على المعاصي ثم يعذبهم عليها، فقال له: جعلت فداك ففوض الله إلى العباد ؟ قال: فقال: لو فوض إليهم لم يحصرهم بالأمر والنهي، فقال له: جعلت فداك فبينهما منزلة قال: فقال: نعم أوسع ما بين السماء والأرض.

وبعضها الآخر جعل معنى الأمر بين أمرين دائر حول إثبات الاقدار والتمكين وخلق الآلة التي تحصل معها القدرة على الشيء كالزاد والراحلة وتخلية السرب وصحة البدن، والامتحان بالاستطاعة والحصر بالأمر والنهي –دون زيادة على ذلك–

كما نسب إلى الإمام الصادق عليه السلام أنه سئل:".. وما أمر بين أمرين ؟ فقال: ذلك مثل رجل رأيته على معصيته فنهيته فلم ينته، فتركته، ففعل تلك المعصية، فليس حيث لا يقبل منك فتركته، كنت أنت الذي أمرته بالمعصية".

ونسب إلى علي بن موسى الرضا عليه السلام: أنه سئل:" ..فما أمر بين أمرين ؟ فقال: وجود السبيل إلى إتيان ما أمروا به ، وترك ما نهوا عنه".

وجاء فيمّا أجاب به أبو الحسن عليُّ بن محمّد العسكري عليه السلام في رسالته إلى أهل الأهواز حين سألوه عن الجبر والتفويض أن قال: " الجبر والتفويض، يقول الصادق جعفر بن محمّد عليه السلام عنما سُئل عن ذلك فقال : لا جبر ولا تفويض بل أمر =

قال الفيض الكاشاني –تعليقًا على الرواية–(يعني: هو معنى دقيق غامض من صنع الله يلطف إدراكه عن العقول والأفهام وهو أمر بين الجبر والتفويض) [1].

وقد صرح المجلسي بغموض معنى الأمر بين أمرين ؛ فقال: إنهم (عليهم السلام نفوا وأبطلوا الجبر والتفويض معًا، وأثبتوا الأمر بين الأمرين وهو أمر غامض دقيق وللناس في تحقيق ذلك مسالك). [2]

ومن هنا تنازع الشيعة في معناه؛ على عدة أقوال؛ منها:

- **ما سلكه شيخ طائفة الشيعة المفيد؛ فقد فقال بعد حديثه عن الجبر والتفويض: (والواسطة بين هذين القولين: أن الله تعالى أقدر الخلق على أفعالهم ومكنهم من أعمالهم ، وحد لهم الحدود في ذلك ، ورسم لهم الرسوم ونهاهم عن القبائح بالزجر والتخويف ، والوعد والوعيد، فلم يكن بتمكينهم من الأعمال مجبرًا لهم عليها ، ولم يفوض إليهم الأعمال لمنعهم من أكثرها ، ووضع الحدود لهم فيها وأمرهم بحسنها ونهاهم عن قبيحها . فهذا هو الفصل**

=

بين أمرين، قيل: فماذا يا ابن رسول الله ؟ فقال: صحّة العقل، وتخلية السرب، والمهلة في الوقت والزَّاد قبل الراحلة، والسبب المهيّج للفاعل على فعله، فهذه خمسة أشياء فإذا نقص العبد منها خلّة كان العمل منه مطرحاً بحسبه".

وبعضها الثالث أفاد أن معنى الأمر بين أمرين: أن أفعال العباد مخلوقة للرب تعالى .

كما جاء عن الرضا: سألت العالم عليه السلام:أجبر الله العباد على المعاصي؟ فقال: "الله أعدل من ذلك"؛ فقيل له: فمفوض إليهم ؟ فقال: "هو أعز من ذلك، فقيل له: فصف لنا المنزلة بين المنزلتين؟، فقال:" الجبر هو الكره، فالله تبارك وتعالى لم يكره على معصيته، وإنما الجبر أن يجبر الرجل على ما يكره وعلى ما لا يشتهي، كالرجل يغلب على أن يضرب أو يقطع يده، أو يؤخذ ماله، أو يغصب على حرمته، أو من كانت له قوة ومنعة فقهر، فأما من أتى إلى أمر طائعًا محبًا له يعطى عليه ما له لينال شهوته فليس ذلك بجبر، إنما الجبر من أكرهه عليه، أو أغضب حتى فعل ما لا يريد ولا يشتهيه، و ذلك أن الله تبارك وتعالى لم يجعل لهم هوى ولا شهوة ولا محبة ولا مشية إلا فيما علم أنه كان منهم، وإنما يجرون في علمه وقضائه وقدره على الذي في علمه وكتابه السابق فيهم قبل خلقهم، والذي علم أنه غير كائن منهم هو الذي لم يجعل لهم فيه شهوة ولا إرادة". فقه الرضا، علي القمي، ٣٤٩، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٥/٥٤.

وقال أيضًا أروي عن العالم عليه السلام: "منزلة بين منزلتين في المعاصي وسائر الأشياء، فالله عز وجل الفاعل لها والقاضي والمقدر والمدبر". فقه الرضا، علي القمي، ٣٤٩، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٥/٥٤.

(١)الوافي، الفيض الكاشاني، ١/٥٤٤.

(٢)مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، المجلسي، ٢/٢٠٠.

بين الجبر والتفويض). [1] [2] **وعلى هذا فالأمر بين أمرين؛ هو إثبات (أنَّ له تعالى سلطنة على العباد بالإحاطة والأمر والنهي . وأنّ للعبد قوَّة على الخير والشرِّ وهذا أمر متوسّط بين الأمرين)** [3]**وقد جاء في مروياتهم ما يؤيد هذا القول**؛ ومنه: سئل علي بن موسى الرضا عليه السلام: يا بن رسول الله روي لنا عن الصادق جعفر بن محمد عليه السلام أنه قال : لا جبر ولا تفويض ، أمر بين أمرين فما معناه ؟ **فقال : من زعم أن الله يفعل أفعالنا ثم يعذبنا عليها فقد قال بالجبر، ومن زعم أن الله عز وجل فوض أمر الخلق والرزق إلى حججه عليهم السلام فقد قال بالتفويض** ، فالقائل بالجبر كافر ، والقائل بالتفويض مشرك ، فقلت له : يا بن رسول الله ، فما أمر بين أمرين ؟ فقال : وجود السبيل إلى إتيان ما أمروا به ، وترك ما نهوا عنه".

- **أن الأمر بين الأمرين، (يعني: أن نهي العبد عن المعصية لا يكون سببًا عن صده عن المعصية، وتركه على حاله لا يكون دافعًا له إلى المعصية ، وفي هذا الأمر (الوسط) يكون اختياره محفوظًا لكنه ليس بلا تكليف ولا مفوض إليه).** [4] وجاء في مروياتهم ما يؤيده؛ فقد نسب إلى الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: "لا جبر ولا تفويض بل أمر بين أمرين " فقيل له : وما أمر بين أمرين ؟ فقال : ذلك مثل رجل رأيته على معصيته فنهيته فلم ينته ، فتركته ، ففعل تلك المعصية ، فليس حيث لا يقبل منك فتركته ، كنت أنت الذي أمرته بالمعصية". [5][6]

---

(١)تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ٤٧.

(٢)عد علامة الشيعة عبدالله شبر في كتابه حق اليقين (ص:١٠٣) هذا القول أحد المعاني الصحيحة للأمر بين أمرين! بينما عقب عليه المجلسي قائلاً: (وأقول هذا معنى حق لكن تنزيل الأخبار عليه لا يخلو من بعد)؛ مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، المجلسي، ٢٠١/٢.

(٣)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٢٣/٥.

(٤)مجموعة الرسائل، لطف الله الصافي الگلپايگاني، ١/ ٢٩٧.

(٥)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين، برقم (١٣)، ١٦٠/١، قال المجلسي: (مرسل)، مرآة العقول، المجلسي، ١٩٥/٢، التوحيد، الصدوق، ٣٦٢، الوافي، الفيض الكاشاني، ٥٤٥/١، بحار الأنوار، المجلسي، ١٧/٥، ط.مؤسسة الوفاء.

(٦) لم يرتض الفيض الكاشاني هذا القول في معنى الأمر بين أمرين؛ وإن كان فحواه منسوبًا إلى إمام من أئمتهم!! ويظهر ذلك جليًا من تعليقه على الرواية بقوله:(هذا مثال حسن لمخاطبة العامي الضعيف الذي قصر فهمه عن درك كيفية الأمر بين الأمرين تقريبًا لفهمه وحفظًا لاعتقاده في أفعال العباد حتى لا يعتقد كون العبد مجبورًا في فعله ولا مفوضًا إليه اختياره!!!). الوافي، الفيض الكاشاني؛ ٥٤٥/١، وقد ادعى أن أقرب الأقوال للحق في هذه المسألة هو قول أهل الشهود =

- **أن الأمر بين أمرين: إثبات مُلك في طول مُلك!** يقول الطباطبائي:(مسألة الجبر والتفويض والأخبار تشير فيها إلى نفى كلا القولين وتثبت قولاً ثالثًا **وهو الأمر بين الأمرين ، لا ملكًا لله فقط من غير ملك للإنسان ولا بالعكس ، بل ملكًا في طول ملك وسلطنة في ظرف سلطنة).** [١]

وجاء في كتاب أصول العقيدة ما يوضح هذا المعنى ويبين أن **الأمر بين أمرين (مرجعه إلى أن أفعال الإنسان خاضعة لاختياره في طول خضوعها لتقدير الله وتدبيره،** فهو جل شأنه قد ملك الإنسان وأقدره على ما هو أملك له وأقدر عليه، فقدر له أن يفعل ما يفعل، ويترك ما يترك مختارًا في ذلك غير مجبور، وعلى ذلك يكون فعل الإنسان خاضعًا لإرادته واختياره بالمباشرة، ولإرادة الله وتقديره من وراء ذلك! ولا يخرج فعله عن سلطان الله تعالى-كما يقوله المفوضة- ولا عن اختيار الإنسان نفسه، كما يقوله الجبريون. ومن ثم أمكن خطاب الله تعالى به، وتكليفه فعلاً أو تركًا، واستحق الإنسان به المدح أو الذم، والثواب). [٢]

- **لا جبر ولا تفويض بل أمر بين أمرين و(المراد بالأمر بين الأمرين:** أمر لا هذا ولا ذاك بل طريق متوسط بينهما وهو أن أفعالهم بقدرتهم واختيارهم مع تعلق قضاء الله وقدره وتدبيره ومشيئته وإرادته وتوفيقه ولطفه وخذلانه بها ، وهذا التعلق لا ينافي اختيارهم لأن القضاء والقدر والإرادة وغيرها على قسمين : حتم وغير حتم ، والمنافي للاختيار هو الحتم دون غيره). [٣]

=

-أرباب الفلسفة العرفانية!!- وأن بيانه عسير لغموضه، يقول:(اعلم أن القدر في الأفعال وخلق الأعمال من الأسرار، فالغور فيه ممنوع منه إلا أنه يمكن الإشارة إلى لمعة منه لمن كان أهله بنقل المذاهب وبيانها؛ فإن الآراء أربعة: اثنان فاسدان؛ وهما: الجبر والتفويض اللذان هلك بهما كثير من الناس، واثنان دائران حول التحقيق **ومرجعهما إلى الأمر بين الأمرين: أحدهما: أقرب إلى الحق والنقول وأبعد من الأفهام والعقول وهو طريقة أهل الشهود العارفين بأسرار الأخبار،** والآخر بالعكس وهو طريقة أهل العقول والأنظار، وبيان الأول **عسير لغموضه جدًا فلنطوها طيًا)!** الوافي، الفيض الكاشاني، ٥٣٧/١.

(١)تعليق الطباطبائي على هامش الأصول من الكافي للكليني، ١٥٥/١، هامش(٣).

(٢) أصول العقيدة، محمد الطباطبائي الحكيم، ١٩٣-١٩٤.

(٣)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٣/٥ – ٤.

- **(معنى الأمر بين الأمرين أنهم ليسوا بحيث ما شاءوا صنعوا بل فعلهم معلق على إرادة حادثة متعلقة بالتخلية أو بالصرف ، وفي كثير من الأحاديث أن تأثير السحر موقوف على أذنه تعالى وكان السر في ذلك أنه لا يكون شيء من طاعة أو معصية أو غيرهما كالأفعال الطبيعية إلا بإذن جديد منه تعالى ، فتوقف حينئذ كل حادث على الإذن توقف المعلول على شروطه ، لا توقفه على سببه)!** [١][٢]
- **معنى الأمر بين أمرين: (أن العبد ليس قادرًا تامًا على طرفي فعله كما هو مذهب المعتزلة ، وإنما قدرته التامة على الطرف الذي وقع منه فقط ، وأما على الطرف الآخر فقدرته ناقصة. والسبب في ذلك مع تساوي نسبة الأقدار، والتمكين منه تعالى إلى طرفي الفعل أمر يرجع إلى نفس العبد ، وهو إرادة أحد الطرفين دون الآخر لا من الله فيلزم الجبر كما هو مذهب الأشاعرة ، فالقدرة التامة للعبد على ما زعمه المعتزلة باطل ، والقول بعدم القدرة على شيء من الطرفين كما زعمه الأشعرية أظهر بطلانًا ، والحق ما بينهما وهو القدرة التامة فيما يقع من العبد فعله والناقصة فيما لم يقع).** [٣] [٤]
- **(الأمر بين الأمرين: هو أن الله تعالى جعل عباده مختارين في الفعل والترك، مع قدرته على صرفهم عما يختارون، وعلى جبرهم على ما لا يفعلون)** [٥] وقد عبر المجلسي عن هذا القول في حد الأمر بين أمرين فقال:(الجبر المنفي ما ذهب إليه الأشعري والجهمية ، والتفويض المنفي هو كون العبد مستقلا في الفعل ، بحيث لا يقدر الرب تعالى على صرفه عنه كما ينسب إلى بعض

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ٢/٢٠٥-٢٠٦.

(٢) نقل المجلسي هذا القول في معنى الأمر بين أمرين، ثم عقب عليه بقوله: (أقول : وهذا معنى يشبه الحق) مرآة العقول، المجلسي، ٢/٢٠٦.

(٣) مجمع البحرين، الطريحي، ٣/٤٢٥-٤٢٦.

(٤)لم يرتضِ آية الشيعة محمد آصف هذا القول في معنى الأمر بين أمرين ؛ بل عقب عليه قائلاً: (ما ذكره الفاضل الطريحي في مجمع البحرين.. فساده واضح، وعدم دلالة الأحاديث عليه لائح)؛ صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ٢/٢١٣.

(٥) حق اليقين في معرفة أصول الدين، عبدالله شبر، ١٠٣.

المعتزلة ، والأمر بينهما هو أنه جعلهم مختارين في الفعل والترك مع قدرته على صرفهم عما يختارون). [1][2]

- **(الأمر بين الأمرين هو أن الأسباب القريبة للفعل بقدرة العبد ، والأسباب البعيدة كالآلات والأدوات والجوارح والأعضاء والقوى بقدرة الله سبحانه ، فقد حصل الفعل بمجموع القدرتين)** . [3][4]
- **(أن المراد بالأمر بين الأمرين كون بعض الأشياء باختيار العبد وهي الأفعال التكليفية ، وبعضها بغير اختياره كالصحة والمرض والنوم واليقظة وأشباهها)** . [5][6]
- **(أن الأمر بين الأمرين هو مدخليته سبحانه في أعمال العباد بالتوفيق والخذلان)**، [7] **فمعنى (الأمر بين الأمرين..: هو أن لهداياته وتوفيقاته تعالى** مدخلاً في أفعالهم بحيث لا يصل إلى حد الإلجاء والاضطرار ، كما أن لخذلانه سبحانه مدخلاً في فعل المعاصي وترك الطاعات ، لكن لا بحيث ينتهي إلى حد لا يقدر معه على الفعل أو الترك ، وهذا أمر يجده الإنسان من نفسه في أحواله المختلفة ، وهو مثل أن يأمر السيد عبده بشيء يقدر على فعله وفهمه ذلك ، ووعده على فعله شيئًا من الثواب وعلى تركه قدرًا من العقاب ، فلو اكتفى من تكليف عبده بذلك ولم يزد عليه مع علمه بأنه لا يفعل الفعل بمحض ذلك ، لم يكن لومًا عند العقلاء لو عاقبه على

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ٢٠٦/٢.

(٢) عد علامة الشيعة عبدالله شبر في كتابه حق اليقين (ص:١٠٣) هذا القول أحد المعاني الصحيحة للأمر بين أمرين.

(٣) مرآة العقول، وانظر: حق اليقين في معرفة أصول الدين، عبدالله شبر، ١٠٣.

(٤) عد علامة الشيعة عبدالله شبر في كتابه حق اليقين (ص:١٠٣) هذا القول أحد المعاني الصحيحة للأمر بين أمرين. بينما لم يرتضِه علامتهم المجلسي؛ بل عقب عليه قائلاً: (أن التفويض بهذا المعنى لم يقل به أحد حتى يحتاج إلى نفيه)؛ مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، المجلسي، ٢٠٦/٢.

(٥) مرآة العقول، المجلسي، ٢٠٦/٢، وانظر: حق اليقين في معرفة أصول الدين، عبدالله شبر، ١٠٣.

(٦) عد علامة الشيعة عبدالله شبر في كتابه حق اليقين (ص:١٠٣) هذا القول أحد المعاني الصحيحة للأمر بين أمرين! بينما لم يرتضِه آيتهم محمد آصف؛ بل عقب عليه قائلاً: (أقول: وضعفه ظاهر؛ فإن الأول تفويض محض، والأمثلة في الشق الثاني قد تكون اختيارية، وقد تكون اضطرارية قهرية، على أن المفوضة أيضًا لم يدعوا أنها اختيارية دائمًا)؛ صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ٢١٣/٢.كما لم يرتضيه علامتهم المجلسي؛ انظر: مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، المجلسي، ٢٠٦/٢.

(٧)مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، المجلسي، ٢/ ١٩٥.

تركه ، ولا ينسب عندهم إلى الظلم ، ولا يقول عاقل أنه أجبره على ترك الفعل ، ولو لم يكتف السيد بذلك وزاد في ألطافه والوعد بإكرامه والوعيد على تركه ، وأكد ذلك ببعث من يحثه على الفعل ويرغبه فيه ويحذره على الترك ، ثم فعل ذلك الفعل بقدرته واختياره فلا يقول عاقل أنه جبره على الفعل ، وأما فعل ذلك بالنسبة إلى قوم وتركه بالنسبة إلى آخرين فيرجع إلى حسن اختيارهم وصفاء طويتهم أو سوء اختيارهم وقبح سريرتهم أو إلى شيء لا يصل إليه علمنا ، فالقول بهذا لا يوجب نسبة الظلم إليه سبحانه ، بأن يقال : جبرهم على المعاصي ثم عذبهم عليها ، كما يلزم الأولين ، ولا عزله تعالى من ملكه واستقلال العباد ، بحيث لا مدخل لله في أفعالهم ، فيكونون شركاء لله في تدبير عالم الوجود كما يلزم الآخرين). [1][2]

- **(أنَّ الأمر بين الأمرين هو الأمر والنهي)!** [3] يقول المازندراني في معرض شرحه لما ورد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال له رجلٌ : جُعلت فداك أجبر الله العباد على المعاصي ؟ فقال : الله أعدلُ من أن يجبرهم على المعاصي ثمَّ يعذّبهم عليها . فقال له : جُعلت فداك ففوّض الله إلى العباد ؟ قال : فقال : لو فوَّض إليهم لم يحصرهم بالأمر والنهي ؛ فقال له : جُعلت فداك فبينهما منزلةٌ ، قال : فقال : نعم أوسع ما بين السماء والأرض" . **قوله:**"لو فوَّض إليهم لم يحصرهم بالأمر والنهي" الحصر في اللّغة : الحبس والمنع ، وفيه **دلالة على أنَّ الأمر بين الأمرين**

---

(١) مرآة العقول، وانظر: حق اليقين في معرفة أصول الدين، عبدالله شبر، ١٠٣-١٠٤.

(٢) هذا القول استظهره علامة الشيعة المجلسي من الروايات واختاره؛ وذكر أنه يدل عليه أخبار كثيرة ؛ انظر: مرآة العقول، المجلسي، ٢/ ٢٠٧-٢٠٨، كما عده علامتهم عبدالله شبر في كتابه حق اليقين (ص:١٠٤) أحد المعاني الصحيحة للأمر بين أمرين؛ بينما لم يرتضِه آيتهم محمد آصف؛ بل اعترض عليه و نقده قائلاً: أما (ما استظهره المجلسي من الأخبار المعتبرة وتبعه عليه بعض السادة...[فـ].أقول: كلامه بطوله ظاهر في أن المراد بالأمر بين الأمرين: هو اللطف المصطلح، وهذا من مثله عجيب، إذ لا ربط بين المسألتين أصلاً، مع أن المباح لا هداية فيه ولا خذلان، فلازم كلامه تفويض الأفعال المباحة إلى العبد، مع أنه مقطوع البطلان بلحاظ دلالة الروايات فضلاً عن حكم العقل باستحالته. نعم إن بعض الروايات يدل على ما ذكره؛ لكن الأمر بين الأمرين الذي هو يقابل الجبر والقدر لا يتحد معه)؛ صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ٢/٢١٤.

(٣)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٥/٣٠.

هو الأمر والنهي ولا ينبغي أن ينكر ذلك باعتبار أنَّ الجبريّة والمفوِّضة وهم الأشاعرة والمعتزلة قائلون بالأمر والنهي ، لـ..أنّه يلزمهم إنكارهما وإن لم يقولوا به صريحاً)!! [١]

وقوله:"فقال له: جُعلت فداك فبينهما منزلة ؟ قال : فقال : نعم أوسع ما بين السماء والأرض" (لعلَّ تلك المنزلة هي الحصر بالأمر والنهي كما أشرنا إليه)!! [٢]

وجاء في كتاب الحاشية على أصول الكافي: (معنى " أمر بين أمرين ": أنّه سبحانه لم يجبر العباد على الطاعة والمعصية ولم يفوّض الأمر إليهم ، أي لم يتركهم بلا أمر ونهي ، بل أمر ونهي وأراهم النجدين، فالمحمدة لهم على الطاعة ، واللائمة راجعة إليهم على المعصية) . [٣][٤]

- **أن الـ(منزلة بين المنزلتين:.. هو الامتحان والاختبار بالاستطاعة التي ملكنا الله وتعبدنا بها على ما شهد به الكتاب ودان به الأئمة الأبرار من آل الرسول صلوات الله عليهم)** [٥] **فـ(القول بين الجبر والتفويض هو الاختبار والامتحان والبلوى بالاستطاعة التي ملك العبد)**[٦].
- **أن الأمر بين الأمرين هو مذهب العدلية!** يقول المازندراني: (مذهب الجبريّة ..واقع في طرف الإفراط و... مذهب المفوِّضة ...واقع في طرف التفريط و.. مذهب العدليّة المتوسّط بين هذه الطرفين والواقع بين هذين المذهبين وهو الأمر بين الأمرين). [٧]

---

(١)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٥/٣٠-٣١.

(٢)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٥/٣١.

(٣)الحاشية على أصول الكافي، بدر الدين بن أحمد الحسيني العاملي، ١٢١-١٢٢.

(٤) لم يرتض الشعراني هذا القول في معنى الأمر بين أمرين؛ بل قال معقبًا على المازندراني: (الحاصل أنه لا يكفي في الخروج عن التفويض الالتزام بالتكاليف ولا يثبت به معنى الأمر بين الأمرين) تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٥/ حاشية(١)، صفحة ٣٠، وقال أيضًا: (قوله « ولعل تلك لمنزلة هي الحصر » قد مرّ أن المعتزلة لا ينكرون الأمر والنهي والثواب والعقاب فليس معنى الأمر بين الأمرين إثبات التكاليف فقط بل يجب أن يضم إليه الألطاف.. والتوفيق والتأييد وتسهيل الأسباب وما يرجع إليه في الأعمال الصالحة والخذلان في المعاصي وأمثال ذلك)! تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٥/ حاشية(١)، صفحة ٣١.

(٥)تحف العقول عن آل الرسول، ابن شعبة الحراني، ٤٦٩.

(٦)تحف العقول عن آل الرسول، ابن شعبة الحراني، ٤٧٠.

(٧)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٥/١٣.

- **أن (نظرية الاختيار..هي نظرية الأمر بين أمرين)!وتعني: (أن الأعمال الصادرة من الإنسان تصدر بالاختيار لا بالقهر والجبر).** [1]
- **أن الأمر بين أمرين يجمع بين أصلي التوحيد والعدل؛ لا سيما و(أن الجنوح إلى الجبر ..كان لأجل التحفظ على التوحيد الأفعالي وأنه لا خالق إلى هو . كما أن الانحياز إلى التفويض كان لغاية التحفظ على عدله سبحانه فالأشاعرة جنحوا إلى الجبر حرصًا على الأصل الأول، والمعتزلة إلى الثاني حرصًا على أصل العدل . وكلا الطرفين غفل عن نظرية ثالثة يوافقها العقل ويدعمها الكتاب والسنة وفيها الحفاظ على كل من أصل التوحيد والعدل ، مع نزاهتها ، عن مضاعفات القولين . فإن في القول بالجبر بطلان البعث والتكليف ، وفي القول بالتفويض الثنوية والشرك .فهذه النظرية الثالثة ، جامعة)**[2] ، **وملخصها**:(هو أن نعتقد بأننا مختارين، واختيارنا هذا يكون ضمن الهيمنة الإلهية، حيث تستطيع الإرادة الإلهية في أي لحظة أن تسلب منا هذا الاختيار) [3] .

يقول ناصر مكارم الشيرازي:(قد يتوهم البعض .. أن أعمالنا وممارساتنا التي نقوم بها لابد أن تكون واقعة ضمن هذا القانون فهي مخلوقة لله تعالى أيضا وبالتالي فلسنا مسؤولين عنها ولا اختبار لنا فيها. ولكن كما قلنا سابقًا فإن أعمالنا هي بتقدير ومشيئة البارئ ﷻ، ولن تخرج عن دائرة قدرته وإرادته أبدًا ، وقد جعلنا الله سبحانه مختارين فيها ضمن ما قدر لنا ، ولذلك عين لنا مسؤوليات وتكاليف فلو لم نكن مختارين فإن هذه المسؤوليات والتكاليف ستكون بلا معنى حيث أن فقدان الإرادة يجعلنا مجبورين في أعمالنا ، وهذا خلاف التقدير الإلهي. ونلاحظ في مقابل إفراط (الجبريين) تفريط جماعة (القدريين) أو المفوضة الذين يذهبون صراحة إلى القول بأن الله لا يتدخل في أعمالنا وممارساتنا ، حيث إنهم يحدون ويحجمون دائرة الهيمنة الإلهية على الإنسان ويعتقدون باستقلاليتهم تمامًا عن المشيئة الإلهية ، وبذلك سلكوا طريق الشرك من هذه الجهة .والحقيقة أن الجمع بين أصلي (التوحيد والعدل) يحتاج إلى دقة وضبط ، فلو فسرنا التوحيد بأن الله خالق كل شيء حتى أعمالنا بشكل لا نملك أي اختيار فيها فإننا نكون بذلك قد أنكرنا أصل العدل ، لأن مقترفي الذنوب مجبرون على

---

(١)المباحث الأصولية، محمد الفياض، ١٧٥/٣.

(٢)الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٦٨٥، وانظر: العدل الإلهي، مرتضى مطهري، ٣٥-٣٦.

(٣) الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ناصر مكارم الشيرازي، ٤١٧/١٣.

ارتكاب المعاصي ثم ينتظرهم الجزاء المتمثل بالعقاب ، وهذا خلاف العدالة . وإذا فسرنا " العدل " بأن الله تعالى ليس له أي لون من التدخل في أعمالنا فإننا سنخرج الإرادة الإلهية من الهيمنة علينا ، وعندئذ نقع في وادي الشرك . ويمثل مفهوم " الأمر بين الأمرين " الإيمان الخالص والصراط المستقيم وخط الوسط بين (الجبريين والقدريين) وهو أن نعتقد بأننا مختارين ، واختيارنا هذا يكون ضمن الهيمنة الإلهية ، حيث تستطيع الإرادة الإلهية في أي لحظة أن تسلب منا هذا الاختيار ، وهذا ما يذهب إليه أهل البيت عليهم السلام). [1]

- **أن الأمر بين أمرين: يفيد أن (الإمامية، ...وقفوا موقفًا وسطًا بين المعتزلة والاشاعرة، فلم يذهبوا الى رأي الاشاعرة، ولا إلى رأي المعتزلة وأتباعهم القدرية، فقالوا: إن الانسان موجد لأفعاله، ولكن بالقدرة التي أودعها الله فيه، وبتلك القدرة بعد وجود الدواعي للفعل، وانتفاء الموانع عنه يصدر الفعل من الفاعل، وينسب إليه مباشرة كما ينسب الإحراق إلى النار، في حين أنها لا تؤثر الإحراق إلا بعد اتصالها بالجسم، وانتفاء الموانع عن تأثيرها فيه. ولا يكون مجبورًا في هذه الحالة لأن قدرته لم تتعلق بطرف الوجود فقط، أو بالطرف الآخر، بل هي بالنسبة إلى الطرفين متساوية، كما لا يصح نسبة الفعل إلى الله تعالى لمجرد أنه أوجد في الإنسان القدرة على فعل الشيء وتركه، لأن القدرة على فعل الشيء وتركه، ليست سببًا تامًا لإيجاد الفعل أو لتركه، وإنما هي من قبيل المعد أو قابلية المحل الذي يتوقف عليه تأثير العلة).** [2]
- **(أنّ قدرة العبد وإن كانت من الله تعالى، إلاّ أنّ ذلك لا يوجب استناد العمل إليه عليه السلام).** [3] **ف (الحقّ الصحيح ما ذهب إليه الإماميّة – قدّس الله أسرارهم – تبعاً للإمام الصادق عليه السلام أنّه "لا جبر ولا تفويض ، بل أمر بين الأمرين ". بيان ذلك** : أنّ الفعل أو الترك المنبعث عن الاختيار لا شبهة في أنّه مسبوق بمعدّات قهرية غير معلولة لإرادة الفاعل .أحدها : تصوّره. ثمّ التأمّل في مقتضياته وموانعه .ثمّ الرغبة فيه .ثمّ الشوق إليه .ثمّ إرادته بمعنى العزم عليه . وأنّه بعد تحقّق كلّ ذلك ينتهي الأمر إلى اختيار الفاعل وترجيحه الفعل أو الترك .ومن الواضح أنّ تلك

---

(١) الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ناصر مكارم الشيرازي، ١٣/٤١٦-٤١٧.

(٢) الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة، هاشم معروف، ٢٢٦-٢٢٧.

(٣) نور الأفهام، اللواساني، ١/٢١١.

المعدّات جلّها أو كلّها تنقدح في نفس الفاعل من غير استنادها إلى علل منه ، فلا يكون تصوّره معلولا لتصوّر سابق منه ، ولا رغبته معلولة لرغبة منه سابقة عليها، وكذا شوقه وإرادته ؛ وإلاّ لزم التسلسل ، فهي بأجمعها منقدحات قهرية فيه مستندة إلى غيره ، ولذلك لا يثاب ولا يعاقب عليها مع عدم العمل على طبقها قولا واحداً وذلك لخروجها عن قدرته .وإنّما هي معلولات لإلهام الربّ تعالى ، وحسن توفيقه لعبده على عمل الخير وفعل الحسن ، أو لتسويل الأبالسة ، وهوى النفس الخدّاعة في عمل الشرّ وفعل القبيح . **ومن الواضح أيضًا أنّها ليست عللاً تامّة للعمل ، ولا موجبة لسلب الاختيار عن الفاعل بحيث يتحقّق العمل منه قهرًا عليه ويثبت الجبر كما زعمه الأشعري. وأنّها ليست إلاّ مقتضيات لما يصدر منه مع تمكّنه من ردعها والعمل بخلاف مقتضاها بحسن سريرته وتوفيقه لعمل الخير ، أو بخبث سريرته وسوء اختياره لعمل الشرّ . وأيضًا ليس شيء منها منقدحًا في نفسه من غير علّة موجدة لها ؛ لمكان إمكانها ، ولا مفوّضًا إليه أمر إيجادها بحيث يكون الربّ تعالى معتزلاً عنها غير دخيل في شيء منها ، كما زعمه المعتزلي. وعليه فإذا صدر الخير من العبد فهو وإن كان بحسن اختياره ، ولكن الفضل فيه للربّ تعالى فقط ، وله المنّة الكاملة على عبده بإيجاده المعدّات فيه ، المقتضية لعمله ؛ فإنّه لولاها لما رغب في ذلك الخير ، ولم يختره .فهو سبحانه لم يعتزل عنه أصلاً ورأسًا كي يثبت الجهل أو العجز أو السفه – والعياذ بالله – فيه تعالى ، أو يثبت الفضل للعبد عليه ﷺ، بل هو الأصيل وله الدخل التامّ في عمل الخير ، ..وأمّا إذا صدر منه الشرّ ، فهو وإن كان مسبوقًا بتلك المعدّات القهرية من النفس والأبالسة ، ولكن ليس له الحجّة فيه على ربّه تعالى بعد جعله الاختيار له ، بل لربّه سبحانه عليه الحجّة البالغة ؛ لسوء اختياره ، وترجيحه الشرّ على الخير ، مع تساوي قدرته واختياره بالإضافة إلى كلّ منهما . وبذلك يتّضح أنّه ليس مجبورًا في فعله الاختياري ، ولا هو مفوّض إليه أمر فعله بجميع معدّاته ومقدّماته ، بل أمره بين الأمرين كما في الحديث الشريف.** ومن هنا ينقدح معنى إضلاله تعالى لعبده في قوله سبحانه : ﴿ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ ﴾ الرعد: ٢٧ ، فإنّ معناه .... ترك إيجاد المعدّات للعبد ، وتفويض أمره إلى حوله وقوّته . وكذا معنى خذلانه تعالى له. فإنّه عند ردع

العبد لتلك المعدّات الحسنة لا يستحقّ إلاّ الإعراض عنه ، الموجب لضلاله واغتنام الأبالسة خزيه وخذلانه المستوجبة لعقوبته) [1].

- **أن الأمر بين أمرين (يعني أن فعل الإنسان في حال كونه مستندًا إلى العبد ، مستند إلى الله أيضًا، لأن الفعل صادر من الفاعل ، وفي نفس الوقت يكون الفاعل وقدرته مخلوقين لله ، فكيف يمكن أن ينقطع عن الله تعالى ؟)[2] (وبعبارة أخرى: إن الله سبحانه هو الذي أقدر العبد على إيجاد الفعل، وفي الوقت نفسه أعطى له الحرية لصرف القدرة في أي نحو شاء).[3] فـ(الإنسان فاعل بالاختيار يستفيد من الفيض الإلهي بمحض اختياره، فهو بحكم ذال مسؤول عن أعماله) [4].**
- **أن الأمر بين أمرين (نظرية وسطى لا إفراط فيها ولا تفريط.) فهي تقرر:(أن الأفعال الصادرة من العبد صادرة منه بإرادته واختياره لا بالإرادة الأزلية الموجبة لاضطراره كي يثبت مذهب الجبر، ولكنها لا تصدر منه بالاستقلال والاستغناء عنه تعالى كي يثبت مذهب التفويض، بل بإفاضة الوجود والشعور والقدرة منه تعالى في كل آن من الآنات إلى تمام العمل بحيث لو انقطع الفيض منه تعالى في آن لما تمكن العبد من الفعل من حينه، فتحصل أن الأفعال الصادرة من العبد بما أنها تصدر منه بإرادته واختياره فهو المختار فيهما، من دون أن يكون هناك شائبة القهر والإجبار، وبما أن فيض الوجود والقدرة وغيرهما من مقدمات الفعل يجري عليه من قبل الله تعالى آنا فآنا بحيث لو انقطع الفيض منه آنا واحدًا لما تمكن العبد فيه من الفعل لا تكون خارجة عن سلطنة الله سبحانه وتعالى، بحيث يكون العبد مستقلاً في فعله غنيًا عنه تعالى فصح إسنادها إلى العبد من جهة، وإليه تعالى من جهة أخرى أما وجه الإسناد إلى العبد فهو أنه صادر منه بإرادته واختياره بلا إكراه وإجبار، وأما**

---

(١) نور الأفهام، اللواساني، ١/٢٢١-٢٢٣.

(٢)العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة أهل البيت عليهم السلام، السبحاني، ١١٠.

(٣)العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة أهل البيت عليهم السلام، السبحاني، ٥١.

(٤)العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة أهل البيت عليهم السلام، السبحاني، ٤١٥.

وجه الإسناد إليه تعالى فهو أن صدوره من العبد إنما هو بإعطاء القدرة منه تعالى آنا فآنا إلى تمام العمل) [1].

يقول أبو القاسم الخوئي:(تصوير الأمر بين أمرين وكشف الغطاء عما دلت عليه الروايات الواردة عن المعصومين عليهم السلام)هو(أن الفعل الاختياري بعد تعلق الشوق به لا يخرج عن كونه تحت اختيار المكلف وسلطانه، بل هو على ما كان عليه من أنه إذا شاء فعله وإذا لم يشأ لم يفعله، ولكنه مع ذلك لا مانع من استناده إلى الله تعالى بوجه من جهة عدم استقلال العبد في إيجاده، فإن وجود الفعل يتوقف على أن يفيض الله تعالى الوجود والقدرة وغيرهما من مبادئ الفعل آنًا فآنًا على ما هو الصحيح من أن الممكن لا يستغني في بقائه عن المؤثر. فالأفعال الصادرة من المخلوقين بما أنها تصدر منهم بالإرادة والاختيار، فهم مختارون في أفعالهم من دون أن يكون هناك شائبة القهر والإجبار، وبما أن فيض الوجود والقدرة والشعور وغيرهما من مبادئ الفعل يجري عليهم من قبل الله تعالى آنًا فآنًا بحيث لو انقطع عنهم الفيض آنًا واحدًا لما تمكن العبد فيه من فعل أبدًا، فالأفعال الاختيارية بين الجبر والتفويض، ومنتسبة إلى المخلوقين من جهة وإلى الخالق من جهة أخرى) وهذا(هو محض الحق الذي لا ريب فيه)!! [2].

ويقول آصف في تقرير حقيقة الأمر بين أمرين: (الحق في تفسيره) [3] أن (العبد محتاج إلى إمداده وإفاضته تعالى في وجوده وإبراز أفعاله في كل آن بحيث لو لا تمكينه لما قدر على شيء أبدًا)و(للعبد القصد وإعمال هذه القدرة، فلا جبر ولا تفويض بل أمر بين أمرين) [4].

وجاء في كتاب زبدة الأصول:(إذا عرفت فساد قول هاتين الطائفتين – أي قول الجبرية والمفوضة – وشناعة تينك المقالتين ، فاعلم أن الحق هو القول بالأمر بين الأمرين الذي هو الخير كله . .. ففعل العبد الاختياري وسط بين الجبر والتفويض ، لأنه بعد ما عرفت من نفى الجبر والتفويض بالبرهان العقلي ، فالأفعال الاختيارية الصادرة عن العباد بما أنها تصدر منهم بالاختيار وليس في صدورها

---

(١) بحوث عقائدية في ضوء مدرسة أهل البيت، أبو القاسم الخوئي، ٢٤٧-٢٤٨.

(٢) بحوث عقائدية في ضوء مدرسة أهل البيت، أبو القاسم الخوئي، ٢٤٩.

(٣)صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ٢١٤/٢.

(٤)صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ٢٠٣/٢.

منهم قهر وإجبار ، فهم مختارون فيها ، والأفعال تستند إليهم وهم الموجدون لها . وبما أن فيض الوجود والقدرة وسائر المبادئ يكون بإفاضة الله تعالى آنا فآنا بحيث لو انقطع الفيض لما تمكن العبد من ايجاد الفعل ، فالفعل مستند إليه تعالى وكل من الإسنادين حقيقي ، فالعلم ينادى بأعلى صوته موافقا لمذهب الحق انه : لا جبر ولا تفويض بل أمر بين الأمرين . والآيات القرآنية كما مر ناظرة إلى هذا المعنى ، وأن اختيار العبد في فعله لا يمنع من نفوذ قدرة الله وسلطانه . وما حققناه وأوضحناه وأوضحنا المنزلة بين المنزلتين ووفينا دليلها ، دقيقة غامضة تكون من أسرار العلوم الإلهية وخلاصة الفلسفة الحقة ، مأخوذة عن إرشادات أهل البيت عليهم السلام وعلومهم ، وهم الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرًا). [1][2]

والملاحظ على جملة هذه الأقوال أنها لا تخرج من عقيدة الاعتزال؛ فهي لا تثبت خلق الرب لأفعال العباد، ولا تثبت هداية التوفيق والإلهام التي خص الله بها المؤمنين دون الكافرين وهذا أصل مذهب القدرية النفاة الذين زعموا (أن الله لا يمتن على المطيع بنعمة أنعم بها عليه دون العاصي صار بها مطيعاً، وتوهموا أن هذا من الظلم الذي يجب نفيه) [3].

وغاية ما تقرره –هذه الأقوال– إما إقدار العباد على أفعالهم، أو توفيقات وهدايات وألطاف عامة لجميع الخلق أو اثبات الحصر بالأمر والنهي!

---

(١) زبدة الأصول، الروحاني، ١/٢٢٣-٢٢٤.

(٢)تنويه: أقل تأمل –في عبارات أنصار هذا القول–يظهر منه أنهم لا يخرجون عن الاعتزال؛ وقولهم في معنى الأمر بين أمرين ما هو إلا قعقعة في العبارة، وتطويل لا طائل تحته؛ لا سيما وأنهم يدعون أن إرادته تعالى من صفات الأفعال المحدثة؛ وغاية ما يثبتونه: إقدار العباد والإفاضة عليهم في كل آن؛ انظر: صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ٢/٢٠٣ بل صرح بعضهم (أن إرادته تعالى ...من صفات الفعل.. [و]..أن متعلقها الأعيان الخارجية وأفعاله، وأما أفعال العباد فلا تكون متعلقة لإرادته تعالى **وإن كان فيض الوجود والقدرة وساير المبادئ من قبل الله تبارك وتعالى**، بل موجد فعل العبد هو **النفس بوساطة أعمال القدرة بلا دخل لإرادته** فيه، فلا تكون أفعال العباد متعلقة لإرادته حتى يلزم الجبر). زبدة الأصول، محمد الروحاني، ١/١٩٨.

(٣)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ٨/٤٠٥. وانظر: نهج الحق وكشف الصدق، العلامة الحلي، ١١٧.

وقد شهد بهذا علامة الشيعة آقا رضا الهمداني [1] فقرر أن عامة أقوال الشيعة في تفسير الأمر بين أمرين (الجبر والتفويض) لم تقدر على تخطي التفويض الاعتزالي!!! فقال: (عامّة الناس لا يمكنهم تصوّر أمر بين الأمرين – كما هو المرويّ عن أئمّتنا – حتّى يعتقدوا به ، فإنّه من غوامض العلوم بل من الأسرار التي لا يصل إلى حقيقتها إلَّا الأوحديّ من الناس الذي هداه اللَّه إلى ذلك . ألا ترى أنّك إذا أمعنت النظر لوجدت أكثر من تصدّى من أصحابنا لإبطال المذهبين لم يقدر على التخطّي عن مرتبة التفويض وإن أنكره باللّسان حيث زعم أنّ منشأ عدم استقلال العبد في أفعاله كونها صادرة منه بواسطة أنّ اللَّه تعالى أقدره عليها وهيّأ له أسبابها ، مع أنّه لا يظنّ بأحد ممّن يقول بالتفويض إنكار ذلك، والحاصل : أنّ هذا المعنى – بحسب الظاهر – عين القول بالتفويض)!! [2].

الأمر السادس: اختلفوا في القدرية؛ من هم؟

والشيعة في ذلك على أقوال:

فذهب بعضهم إلى أن القدرية هم الجبرية الذين يثبتون خلق الأفعال! [3] فهم أحق بهذا الوصف.

جاء في كتاب الصراط المستقيم:(اتفق الناس على أن القدر اسم ذم لتشبيههم بالمجوس فتدارءته العدلية و الجبرية كل فرقة تلقيه على الأخرى ، **فقلنا من يثبت القدر في فعل العبد بمعنى الخلق له أحق بالقدري لأن الاسم إنما يشتق من الشيء لمثبت ذلك الشيء** كما أنه ..المجسم من أثبت جسمًا ، ولو اشتق اسم الشيء لنافيه لكان .. المنزه مجسمي). [4]

---

(١)رضا بن محمد هادي الهمداني النجفي، ولد بهمذان سنة ١٢٤٠هـ، وتوفي في سامراء سنة ١٣٢٢هـ، من فقهاء الإمامية، من مؤلفاته: مصباح الفقيه، العوائد الرضوية على الفوائد المرتضوية انظر: الذريعة، الطهراني، ٣٧٦/٤، الأعلام، للزركلي، ٢٦/٣.

(٢) مصباح الفقيه، آقا رضا الهمداني، ٢٩٧/٧.

(٣) انظر: نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢٧٤/٢.

(٤)الصراط المستقيم، علي العاملي، ٣٨/١.

ويقول الشعراني: **تفسير(القدرية بمن ينفي القدر ..ما وجدنا نظيره في كلام العرب ، ولو جاز ذلك جاز أن يقال : النحوي مَن ينكر علم النحو ، والصرفي : مَن ينكر علم الصرف ، واللغوي : هو الذي لا يعرف من اللغة شيئًا والاثنا عشري : مَن ينكر إمامة الأئمة الاثني عشر . والاسطرلابي : من لا يعرف الأسطرلاب ، والإخباري : مَن ينكر الأخبار ، والسنّي : مَن لا يتمسك بالسنّة النبوية)** [١] **ومن هنا فـ(إن هذا الاصطلاح أعني اطلاق القدرية على النافين للقدر شيء غير معروف في النسبة في لغة العرب ولذلك يجب حمل الحديث المشهور "القدرية مجوس هذه الأمة" على الجبريين)** [٢] .

بل زعم بعضهم أن كل من قال: إن كل شيء بقضاء وقدر، وإن أفعال العباد بقدر! فهو قدري!! فصرح قائلاً: (القدرية هم الذين يقولون كلّ شيء بقضاء من الله وقدر ، والأشعريّون حيث قالوا لا فعل للعبد لزمهم القول بأنّ كلّ شيء بقضاء من الله وقدر). [٣]

يقول الشعراني: **(القدرية : هم القائلون بالقدر ، أي مَن يقول كل فعل من أفعال الإنسان بقدر الله)و(ينبغي أن يكون هذا هو الاستعمال الشائع كما في نظائره يطلق الإمامية : على القائلين بالإمامة دون المنكرين ، والجبرية: على القائلين بالجبر دون المنكرين ، والعدلية : على القائلين بالعدل وأمثالها).** [٤]

بينما ذهب بعضهم الآخر إلى أن القدرية هم المفوضة القائلة باستقلال الإنسان في أفعاله:

يقول الفيض الكاشاني؛ **(المراد بالقدرية .. المفوضة القائلون بقدرة العبد واستقلاله).** [٥]

ويقول الطباطبائي: (المراد **بالقدرية النافون للقدر وهم المعتزلة القائلون بالتفويض).** [٦]

---

(١)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٥/ حاشية(١)، صفحة ٤، وانظر: كشف المراد شرح تجريد الاعتقاد، العلامة الحلي، ٤٣٤-٤٣٥.

(٢)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٥/ حاشية(١)، صفحة ١٨.

(٣)الحاشية على أصول الكافي، بدر الدين بن أحمد الحسيني العاملي، ١١٨.

(٤)تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٥/ حاشية(١)، صفحة ٤.

(٥)الوافي، الفيض الكاشاني، ٥٤٣/١.

(٦)تفسير الميزان، الطباطبائي، ٨٩/١٩.

وذكر المجلسي : أن (**قدماء المحدثين إنما يطلقون القدرية على المفوضة**) [١].

ونحى بعضهم منحًا آخر فأطلق مسمى القدرية على كلٍ من الطائفتين: –المفوضة القائلين باستقلال العبد في أفعاله النافين للقدر، والجبرية القائلين بالقدر– على حدٍ سواء. إذ المستفاد من عدّة أحاديث أنّ القدرية هم المفوّضة ، كما ورد عن العالم عليه السلام أنه قال: "مساكين القدرية أرادوا أن يصفوا ﷻ بعدله ، فأخرجوه من قدرته وسلطانه"[٢]، فهذه الرواية أطلقت القدرية على المفوضة.

ويستفاد من بعضها أنّهم الجبرية ، وهو المستفاد من كلام أمير المؤمنين عليه السلام في حديث المسير إلى الشام. [٣]

جاء في كتاب العدل عند مذهب أهل البيت عليهم السلام : (وردت القدرية في أحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته عليهم السلام تارة في القائلين بالقدر وهم المجبرة، وأخرى في النافين للقدر وهم المفوضة، ويبدو أن المراد من القدرية عند الرسول وأهل بيته عليهم السلام هم الذين يقولون في القدر بخلاف الحق، وهو يشمل المجبرة والمفوضة). [٤]

ويقول المجلسي الأول:(ولا قدري؛ وهو من يقول : إن العبد مستقل في الأفعال ولا مدخل لتوفيق الله فيها كما هو الظاهر من الأخبار . .. . وقد يطلق على المجبرة القائلين بعدم اختيار العبد رأسًا كما يظهر من خبر الأصبغ[٥])[٦] .

ويقول المجلسي الثاني: (لا خلاف بين الأمة في أن النبي صلى الله عليه وآله ذم القدرية، لكن كل من الجبرية والتفويضية يسمون خصومهم بها ، وفي أخبارنا أطلقت عليهما ، وإن كان على التفويضية أكثر). [١]

---

(١)مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، المجلسي، ٢/ ١٨١ .

(٢)فقه الرضا، القمي، ٣٤٩، بحار الأنوار، المجلسي، ٥٤/٥، ط. مؤسسة الوفاء.

(٣) انظر: منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله الهاشمي الخوئي، ٢٥٨/١٣.

(٤)العدل عند مذهب أهل البيت عليهم السلام، علا الحسون، ٢٤٦.

(٥)يقصد حديث المسير إلى الشام!

(٦)روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه، المجلسي الأول، ٥٠/١٢–٥١.

ويقول: (اعلم أن لفظ القدري يطلق في أخبارنا على الجبري وعلى التفويضي) [٢].

ويقول المازندراني: (القدريّة تطلق على الجبريّة القائلين بأنَّ الله تعالى قد جبر عباده على ما قدَّره وقضاه ، وعلى المفوَّضة).[٣]

ويقول أيضًا : (القدرية تطلق على معنيين: أحدهما: -وهو الأشهر- أنهم الفرقة المجبرة الذين يثبتون كلّ الأفعال بقدر الله وينسبون القبايح كلَّها إليه ، وثانيهما: المفوضة الذين يقولون فوّض الله جميع أفعال العباد إليهم بحيث يخرجون عن ربقة الانقياد له من غير أن يكون له تصرف وتدبير وإرادة فيها)[٤].

وزاد بعضهم فذكر أن مسمى القدرية يُطلق على: أ-المجبرة . ب- المفوضة ج- المنكرون للقدر، [٥] وادعى أن (المنكرون للقدر غير المفوضة الذين سموا بالقدرية أيضًا . لأن المفوضة إنما ينكرون القدر في أفعال العباد ، وهؤلاء ينكرونه في أفعال الله سبحانه) [٦] .

هذا ولم يسلم مسمى القدرية من ربطه بمعتقدات الإمامية!! فقد ربط الشيعة بين معتقدهم الفاسد بالرجعة وتعريف القدرية فأطلقوا مسمى القدرية على منكر الرجعة!

وقد نسوا ذلك -كعادتهم- إلى الأئمة؛ فجاء في مروياتهم؛ سئل أبو جعفر عليه السلام عن الرجعة ، فقال : "القدرية تنكرها - ثلاثًا - " [٧]. يقول الحر العاملي تعليقًا على الرواية: (قد روي أحاديث متعددة في لعن القدرية وذمهم وكفرهم ، وهم منسوبون إلى القدر ، فإما أن يراد بهم

=

(١)مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، المجلسي، ٢/ ١٧٨، وانظر: الإلهيات، تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٥٥٧.

(٢)بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٥/٥، وانظر: مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٤٢٩/٨، مسند الإمام علي، حسن القبانجي، ١١٢/١، العدل عند مذهب أهل البيت عليهم السلام، علا الحسون، ٢٤٦-٢٤٨.

(٣) شرح أصول الكافي، المازندراني، ١٠/٥.

(٤) شرح أصول الكافي، المازندراني، ١٨/٧-١٩.

(٥)انظر: توحيد الإمامية، محمد الملكي، ١١٠-١١٤.

(٦)توحيد الإمامية، محمد الملكي، ١١٤.

(٧)مختصر بصائر الدرجات، بن سليمان الحلي، ٢٠، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٦٧/٥٣.

من أثبت القدر على وجه الإفراط وهم أهل الجبر ، أو من نفاه على وجه التفريط وهم أهل التفويض، وقد فسره العلماء بالوجهين ، وقد يقرأ بضم القاف وسكون الدال نسبة إلى القدرة ، ويوجه على الوجهين ، والقسم الأول الأشاعرة ، والثاني المعتزلة ، **والقسمان منكرون للرجعة ولم يقل بها إلا الإمامية)** .[1]

وعلى هذا يكون أهل القبلة كلهم قدرية –عدا الإمامية– لإنكارهم الرجعة!!

هذا..

وإذا كانت الصبغة العامة لأقوال متكلمة الشيعة تقرر نفي خلق الفعل مطلقًا، وأن أفعال العباد ليست مخلوقة لله سواءً أكانت خيرًا أو شرًا ،طاعة أو معصية.

إلا أنه:

- **وُجد في أقوالهم ما يفيد أن الطاعات من أفعالهم مخلوقة له تعالى دون المعاصي، فالمعصية ليست عندهم مخلوقة لله[2]!**

---

(١)الإيقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة، الحر العاملي، ٢٥٩.

(٢) لهذا القول سلف من القدرية المعتزلة، يقول حافظ حكمي: القدرية افترقوا (ففرقة قالت: كل أفعال العباد ليست مقدورة لله ولا مخلوقة له، لا خيرها ولا شرها. **والأخرى قالت: الخير من أفعالهم مخلوق له تعالى ومقدور له، وأما الشر فليس عندهم مخلوقًا لله ولا مقدورًا له، فأثبتوا نصف القدر ونفوا نصفه**، وأثبتوا خالقين؛ فهم في الحقيقة مجوس ثنوية، بل أعظم منهم؛ فإن الثنوية أثبتوا خالقين للكون كله، وهؤلاء أثبتوا خالقين لكل فرد من الأفراد ولكل فعل من الأفعال بل جعلوا المخلوقين كلهم خالقين، ولولا تناقضهم لكانوا أكفر من المجوس فإن اطراد قولهم ولازمه وحاصله هو إخراج أفعال العباد عن خلق الله ﷻ وملكه وأنها ليست داخلة في ربوبيته ﷻ، وأنه يكون في ملكه ما لا يريد ويريد ما لا يكون، وأنهم أغنياء عن الله ﷻ فلا يستعينون على طاعته ولا ترك معصيته ولا يعوذون به من شرور أنفسهم ولا سيئات أعمالهم ولا يستهدونه الصراط المستقيم، فقول إياك نعبد وإياك نستعين وقول لا حول ولا قوة إلا بالله لا معنى له عندهم وربما استنكروه كما جحدوا قوله تعالى:﴿ **مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضۡلِلۡهُ وَمَن يَشَأۡ يَجۡعَلۡهُ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ** ﴿٣٩﴾ ﴾ الأنعام: ٣٩). معارج القبول بشرح سلم الوصول، الحكمي، ٣/ ٩٤٥، بل له –أيضًا– سلف من الفلاسفة المشائين، الذين يدعون أن أفعال الإنسان إذا كانت على حسب ما هي مقدرة عند الله فهي أفعالٌ تتجه إلى الخير؛ أما الشر الناتج من أفعال الإنسان –فهو بزعمهم– ليس بقدرة الله، انظر: مفهوم الخير والشر في الفلسفة الإسلامية، منى أبو زيد، ١٨٦.

يقول الطباطبائي:(قد قال عليه السلام: "كل ما وقع عليه اسم شيء فهو مخلوق ما خلا الله الحديث" ثم قال تعالى :﴿ ٱلَّذِيٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقَهُۥۖ ﴾ السجدة: ٧ ، **فتبين أن كل شيء كما أنه مخلوق فهو في أنه مخلوق حسن ، فالخلقة والحسن متلازمان متصاحبان لا ينفك أحدهما عن الآخر أصلاً** ، ثم إنه تعالى سمى بعض الأفعال سيئة فقال: ﴿ **مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَاۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجۡزَىٰٓ إِلَّا مِثۡلَهَا** ﴾ الأنعام: ١٦٠، وهي المعاصي التي يفعلها الإنسان بدليل المجازاة ، **وعلمنا بذلك أنها من حيث أنها معاص عدمية غير مخلوقة وإلا كانت حسنة** ...[وقد قيل] للرضا عليه السلام إن أصحابنا بعضهم يقول : بالجبر ، وبعضهم بالاستطاعة فقال .. "قال الله تبارك وتعالى يا بن آدم بمشيتي كنت أنت الذي تشاء لنفسك ما تشاء وبقوتي أديت إلي فرائضي وبنعمتي قويت على معصيتي جعلتك سميعًا بصيرًا قويًا ، ما أصابك من حسنة فمن الله ، **وما أصابك من سيئة فمن نفسك ، وذلك أني أولى بحسناتك منك وأنت أولى بسيئاتك مني** ، وذلك أني لا أسأل عما أفعل وهم يسألون [1] ،.. وبالجملة **فالذي لا تنسب إلى الله سبحانه من الأفعال هي المعاصي من جهة أنها معاص خاصة ، وبذلك يعلم معنى قوله عليه السلام في الرواية السابقة ، "لو كان خالقًا لها لما تبرأ منها" إلى قوله: "وإنما تبرأ من شركهم وقبائحهم" الحديث).**[2]

ويقول : (هناك أقوال وآراء يشمئز منها العقل السليم ،كارتفاع العلية بين الأشياء وخلق المعاصي) [3].

- **كما جاءت أقوال أُخر خالفت –في ظاهرها– المشهور من المذهب في مسألة أفعال العباد؛ حيث قررت:**

---

(١)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب المشيئة والإرادة، برقم (٦)، ١/١٥٢، قال المجلسي: (الصحيح)، مرآة العقول، المجلسي، ٢/١٦٢، عيون أخبار الرضا، الصدوق، ١/١٣٢، بحار الأنوار، المجلسي، ٥/٤-٥، ط.مؤسسة الوفاء.

(٢)تفسير الميزان، الطباطبائي، ١/١٠١-١٠٢.

(٣)تعليق الطباطبائي على هامش الأصول من الكافي للكليني، ١/١٥٥، هامش(٣).

- أن(كل ما صدق عليه اسم شيء فهو مخلوق لله منسوب إليه على ما يليق بساحة قدسه وكماله ، وقد جمع في آيات أخر بين الإثباتين جميعًا فنسب الفعل إلى فاعله وإلى الله سبحانه معًا كقوله تعالى :﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾ ﴾ الصافات: ٩٦، **فنسب أعمال الناس إليهم ونسب خلق أنفسهم وأعمالهم إليه تعالى)** [١].

- إن(لأفعال العباد موجد موجب وشرائطُ وأسباب ، **فالموجب الموجد هو الواجب الوجود بذاته وهو خالقها وخالق كلّ شيء** ، وما قدرته وإرادته من شرائطها وأسبابها هو العامل لها ، فهي بين موجب موجد وشرائطَ وأسباب مقرِّبة لها إلى الوجود ؛ ووجودها وجهةُ خيريّتها من ذلك المبدأ الفاعلي وظهورُها على يد عاملها ، وجهاتُ شرّيّتها من شرائطها وأسبابها التي هي من أحوال عاملها ، وواسطةُ ظهورها بجَرْيها على يده ، وبقدرته وإرادته ، فتنسب إلى العامل بهذه الجهة ، **فخالقها وموجدها هو الله سبحانه، وعاملُها والمتكلِّف بكسبها بقدرته وإرادته ، وسائر قواه وجوارحِه هو مَن جرت هي على يده بقدرته وإرادته).** [٢]

- **(سعادة أهل السعادة مقضيّا وهم محبوبون لله والخير جار على أيديهم بإجراء الله وشقاء أهل الشقاء مقضى منه وهم غير محبوبين والشر جار على أيديهم بإرادة من الله)** [٣].

- (إن الخالقية بالذات من مختصات الله تعالى . ولا يتنافى مع اختيارنا في الأفعال ، لأن ما نمتلكه من القدرة والعقل والشعور ، وحتى الاختيار والحرية ، كلها من عند الله ، وعلى هذا **فمن جهة هو الخالق (بالنسبة لكل شيء وحتى أفعالنا) ومن جهة أخرى نحن نفعل باختيارنا،** فهما في طول واحد وليس في عرض وأفق واحد، فهو الخالق لكل وسائل الأفعال ، ونحن نستفيد منها في طريق الخير أو الشر) [٤].

- (إن أفعالنا من جهة هي أفعالنا حقيقة ونحن أسبابها الطبيعية، وهي تحت قدرتنا واختيارنا ومن جهة أخرى هي مقدورة لله تعالى وداخلة في سلطانه لأنه هو مفيض الوجود ومعطيه ، فلم يجبرنا

---

(١) تفسير الميزان، الطباطبائي، ٤٠٢/١.

(٢)الحاشية على أصول الكافي، محمد بن حيدر النائيني، ٤٩٣.

(٣)تعليق الطباطبائي على هامش كتاب الأصول من الكافي للكليني، ١/ حاشية(١)، صفحة ١٥٤.

(٤) الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ناصر مكارم الشيرازي، ٤١٧/٦.

على أفعالنا حتى يكون قد ظلمنا في عقابنا على المعاصي لأن لنا القدرة والاختيار فيما نفعل ، **ولم يفوض إلينا خلق أفعالنا حتى يكون قد أخرجها عن سلطانه ، بل له الخلق والحكم والأمر** ، وهو قادر على كل شيء ومحيط بالعباد). [١][٢]

- (لما كان الله سبحانه وتعالى مفيض الوجود ومعطية ، فالأفعال الصادرة منا تكون داخلة تحت سلطانه ، ومن جملة مقدوراته ، ومن ناحية كونها صادرة منا ونحن أسبابها الطبيعية فهي داخلة تحت قدرتنا واختيارنا ، وهو لم يجبرنا عليها ، بل أعطانا للقدرة والاختيار في أفعالنا ولذا فهو حين يعاقبنا على المعاصي لا يكون ظالمًا لنا . **ولا فوض خلقها إلينا حتى تخرج عن سلطانه. وخلاصة الكلام إننا نقول بالطريق الوسط في القول بين القولين كما علمنا أئمتنا ﷺ وكما قال إمامنا الصادق ﷺ: "لا جبر ولا تفويض بل أمر بين الأمرين "**)[٣].

- إن الله تعالى (لم يُمَلِّك ملكًا وسلطانًا يفوض فيه خلق مخلوق –كأفعال العباد – إلى مخلوق مثلهم، فيكون وجودها مستندًا إليهم لا إليه سبحانه . و.. لم يعط السلطنة للعباد على أفعالهم مفوضًا خلقها إليهم). [٤] فالتفويض المنفي هو (التفويضَ بمعنى: عدم مدخليّة المفوِّض في الإيجاد واستبداد المفوَّض إليه واستقلاله به) [٥].

- (الأمر بين الأمرين، **وهو أن الخلق والإيجاد منه سبحانه** وبإرادته أن يكون وجوده بتوسط قدرة العبد وإرادته اللتين جعلهما للعبد، فأراد الله أن يكون فعله وعمله بإرادته التي أعطاها الله له). [٦][١]

---

(١)عقائد الإمامية، محمد رضا المظفر، ٣١.

(٢)تنويه؛ وإن صرح المظفر هنا–في معرض حديثه عن أفعال العباد– بأن الرب له الخلق والأمر؛ لكن يبقى السؤال؛ هل يُقر حقيقة بأن أفعال العباد مخلوقات للرب مفعولات له؛ وإذا كان كذلك فما معنى قوله في موضع آخر؛ (نعتقد..أنه عادل غير ظالم،..لا يفعل القبيح) عقائد الإمامية، محمد رضا المظفر، ٢٧. مع أن سائر العدلية يتوصلون عبر هذه اللفظة (لا يفعل القبيح) إلى (نفي أن يكون الرب خالقًا لأفعال العباد كونها تشمل القبيح الذي يتنزه الله عن فعاله)!!

(٣)تعليق محقق الاحتجاج ، الطبرسي، ١/هامش(١) ص ٣١٠.

(٤)الحاشية على أصول الكافي، محمد بن حيدر النائيني، ٤٩٨–٤٩٩.

(٥)الحاشية على أصول الكافي، محمد بن حيدر النائيني، ٥١٠.

(٦)الحاشية على أصول الكافي، محمد بن حيدر النائيني، ٥٠٠.

- أن (القدرية : هم قوم قالوا بأن كل أفعالهم مخلوقة لهم وليس لله قضاء ولا قدر) [٢]**فـ(المنكر لكون الأفعال بقضاء الله وقدره قدرية هذه الأمة) والمراد** (بالقدرية من يقول بأن أفعال العباد وجودها ليست بقدر الله وقضائه بل بإيجادهم لها بإرادتهم .. ومن يقول بعدم مدخلية قضاء الله وقدره وباستقلال إرادة العبد به واستواء نسبته إلى الإرادتين وصدور أحدهما عنه لا بموجب غير الإرادة كما ذهب إليه بعض المعتزلة) [٣].

فهذه الكلمات –في الجملة–لا تخالف ما قاله أهل السنة في مسألة خلق أفعال العباد، وهي لا تخلو من أحد ثلاثة أمور:

الأول: أنها تناقض واضطراب؛ يظهر به اضطراب الشيعة وتلون أقوالهم وتناقضهم، ورحم الله شيخ الإسلام حين قال:(وهؤلاء....يوجد من كلامهم في مواضع ما يظهر به خطأ كلامهم في

=

(١) لعل مستند هذا القول في تفسير الأمر بين أمرين؛ ما ورد في مرويات الشيعة عن الرضا أنه قال:
سألت العالمعليه السلام:أجبر الله العباد على المعاصي؟ فقال: "الله أعدل من ذلك"؛ فقيل له: فمفوض إليهم ؟ فقال: "هو أعز من ذلك، فقيل له: فصف لنا المنزلة بين المنزلتين؟، فقال:" الجبر هو الكره، فالله تبارك وتعالى لم يكره على معصيته، وإنما الجبر أن يجبر الرجل على ما يكره وعلى ما لا يشتهي، كالرجل يغلب على أن يضرب أو يقطع يده، أو يؤخذ ماله، أو يغصب على حرمته، أو من كانت له قوة ومنعة فقهر، فأما من أتى إلى أمر طائعًا محبًا له يعطى عليه ما له لينال شهوته فليس ذلك بجبر، إنما الجبر من أكرهه عليه، أو أغضب حتى فعل ما لا يريد ولا يشتهيه، و ذلك أن الله تبارك وتعالى لم يجعل لهم هوى ولا شهوة ولا محبة ولا مشية إلا فيما علم أنه كان منهم، وإنما يجرون في علمه وقضائه وقدره على الذي في علمه وكتابه السابق فيهم قبل خلقهم، والذي علم أنه غير كائن منهم هو الذي لم يجعل لهم فيه شهوة ولا إرادة". فقه الرضا، علي القمي، ٣٤٩، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٥/٥٤.
وأروي عن العالم عليه السلام: "منزلة بين منزلتين في المعاصي وسائر الأشياء، فالله عزوجل الفاعل لها والقاضي والمقدر والمدبر". فقه الرضا، علي القمي، ٣٤٩، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٥/٥٤.
(٢)من لا يحضره الفقيه، ٤/٥٤٥
(٣)الحاشية على أصول الكافي، رفيع الدين محمد بن حيدر النائيني،٥٠١-٥٠٢، حاشية رفيع الدين النائيني على كتاب الوافي للفيض الكاشاني، ١/ ٥٤٢، حاشية(٢)، وانظر: مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، المجلسي، ٢/ ١٨٤، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٥/١٧٧ .

مواضع، فإن الله فطر عباده على الصحة والسلامة وفساد الفطرة عارض، فقل من يوجد له كلام فاسد إلا وفي كلامه ما يبين فساد كلامه الأول ويظهر به تناقضه)[1].

الثاني: أن هذه الكلمات؛ إنما قليت على ضربٍ من التأويل أو لونٍ من الاتقاء.

الثالث: قد يكون من أتباع الشيعة من يذهب إلى الحق في هذه المسألة! والعلم عند الله.

(١) منهاج السنة، ابن تيمية، ٣/٣٠٣.

المطلب الثاني : موقف فلاسفة الشيعة من مسألة خلق الله سبحانه[1] الأعمال وتكوينه وإيجاده لها:

وفيما يلي ذكر أبرز اتجاهاتهم حيال هذه المسألة:

---

(١)**تنويه: حقيقة قول الفلاسفة عدم إثبات كون الرب خالقًا:**

أما الزاعمون بأنه تعالى فاعل بالعناية(أتباع ابن سينا)؛ فإنهم يدعون أن الموجودات والمخلوقات (نظام الوجود) واجبة الفيضان عنه تعالى. فيجعلون الرب سبحانه موجبا بذاته، لا يمكنه إحداث شيء ولا خلق شيء ولا تغيير شيء من العالم!، انظر: الإشارات والتنبيهات لأبي علي بن سينا، مع شرح نصير الدين الطوسي، ١٣١/٣، وانظر: منهاج السنة، ابن تيمية، ١٢٥/٣.

وأما الزاعمون بأنه تعالى فاعل بالتجلي(أتباع ابن عربي) **فقد ادعوا أن (أحدية الحق لا تقتضي إيجاد شيء)** مفتاح الغيب، القونوي وشرحه مفتاح الأنس للفناري، ٥٩٦، وأن (الله عين الوجود المحض المطلق الذي هو أظهر الأشياء ونور الأنوار فهو يتجلى بذاته لذاته دائما فتسويته للمحل ظهوره في صورة اسم، وذلك الاسم هو عينه مقيدا بصفة من الصفات القابلية فلا يظهر فيه إلا عينه، وذلك الظهور قبوله للروح وعينه هو الموصوف بكل صفة إلا أنه لا يظهر في ذلك المحل إلا بصفة واحدة من الصفات الفاعلية ، وذلك هو الخلق) بزعمهم!! شرح فصوص الحكم، عبد الرزاق القاشاني، ١٣. **وعلى هذا فالمقصود بالإيجاد –عندهم –سلسلة التجليات، فليس على التحقيق في مذهبهم إيجاد بمعنى خلق من العدم فعملية الخلق من العدم لا مكان لها ولا معنى في مذهب يقول بوحدة الوجود ويرى أن الأشياء قبل وجودها الظاهر ليست أمورًا عدمية صرفة بل لها وجود ثابت في الأعيان الثابتة (العالم المعقول)؛ هو: الوجود بالقوة، والإيجاد؛ إنما هو: ظهور أو تجل دائم، للحق في صور الأعيان على نحو متجدد، والموجودات إنما هي ظهور وتجليات للرب ﷻ في صور مختلفة!!** انظر: تعليق أبو العلا عفيفي على فصوص الحكم لابن عربي، ٨/٢، ٢٠، ٧٨، ٧٩، ١٣٣– ١٣٥، ١٥١، ٢١٣، ٢١٤–٢١٥، (فالخلق؛ بمعنى: الإيجاد من العدم أو الابتداع على غير مثال سابق، والخالق؛ بمعنى: الموجد من العدم أو المبدع على غير مثال سابق ، لا محل لهما في [هذا المذهب]: وإنما الخالق [في زعمهم] هو جوهر أزلي أبدي يظهر في كل آن في صور ما لا يحصى من الموجودات، فإذا ما اختفت فيه تلك، تجلَّى في غيرها في اللحظة التي تليها. والمخلوق هو هذه الصور المتغيرة الفانية التي لا قوام لها في ذاتها: أو هي الأعراض التي تتعاقب على هذا الجوهر الثابت الدائم!!!). تعليق أبو العلا عفيفي على فصوص الحكم لابن عربي، ٢/ ٢١٣. وبعبارة أخري: الخلق هو (تجلي الحق لنفسه في صورة أعيان الممكنات) تعليق أبو العلا عفيفي على فصوص الحكم لابن عربي، ٢٧/٢، القدر في الفكر الصوفي، علي العمري، ١١٤.

أ- الاتجاه المشائي:

ويبرز هذا الاتجاه من خلال ذكر موقف نصير ملة الشيعة خواجة الطوسي؛ فبرغم أنه قرر أن (التحقيق في هذا الموضع لا جبر ولا تفويض ولكن أمر بين أمرين؛ فهذا هو الحق، ومن لا يعرف حقيقته وقع في التحير) [١] وقال: (**إن الحيوان لا شك أنه ..يصدر عنه أفعال يشعر بها، وتصدر عنه بحسب قصده،.. و[أن] القدرة.. لا تكفي في الصدور إلا بعد أن يترجح أحد الجانبين على الآخر، و الترجيح إنما هو بالقصد الذي يسمى بالإرادة أو بالداعي، وعند القدرة والإرادة يجب الصدور وعند فقد أحدهما أوكليهما يمتنع الصدور. ولا تصغ إلى كلام من يقول: يصدر الفعل من القادر من غير ترجيح أحد الطرفين..[ف]إنه إنما يحتاج إلى وجود الترجيح.. فكل فعل يصدر عن الفاعل بسبب حصول قدرته واختياره فهو باختياره**). [٢] (**ومحال أن تكون قدرته إنما تحصل له بقدرته وإلا لتسلسل)(وأما الإرادة.. فبعضها يحصل أيضًا بقدرة وإرادة لكنها لا يتسلسل بل يقف عند أسباب لا تحصل بقدرته وإرادته ولا شك أن عند حصول الأسباب يجب الفعل وعند فقدانها يمتنع. والذي ينظر إلى الأسباب الأُول ويعلم أنه ليست بقدرة الفاعل ولا بإرادته يحكم بالجبر وهو غير صحيح مطلقًا لأن السبب القريب للفعل هو قدرته وإرادته والذي ينظر إلى السبب القريب يحكم بالاختيار وهو أيضًا ليس بصحيح مطلقًا لأن الفعل لم يحصل بأسباب كلها مقدورة ومرادة والحق ما قاله بعضهم** ﷺ:"**لا جبر ولا تفويض ولكن أمر بين أمرين**") [٣].

إلا أن خلاصة مذهبه إثبات (الجبر والتسخير بالدواعي الزائدة)و(أن المختارين من الممكنات مضطرون في صوره مختارين لأجل التسخير بالدواعي) [٤].

وهذا ما صرح بنسبته إليه غير واحد من أعلام الشيعة:

- فجاء في كتاب الهدايا ما نصه: (قال المحقّق الطوسي نصير الملّة والدِّين في بعض رسائله المعمول لتحقيق الأمر بين الأمرين: العبد مختار في الفعل والترك إلّا أنّ مشيّته ليست تحت قدرته كما قال

---

(١)تلخيص المحصل، نصيرالدين الطوسي، ١٩٩.

(٢)شرح مسألة العلم، خواجة الطوسي، ٤٤.

(٣)شرح مسألة العلم، خواجة الطوسي، ٤٥.

(٤) تعليق السبزواري على كلام خواجة الطوسي الآنف، الحكمة المتعالية، للشيرازي، ٣٣٢/٨، هامش (١).

الله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ الإنسان: ٣٠، فإذن نحن في مشيّتنا مضطرّون وفي عين الاختيار مجبورون)[١].

- وقال الفيض الكاشاني في الوافي؛ -ضمن كلام طويل- جاء فيه: ذكر (المحقق الطوسي نصير الملة والدين قدس الله سره في بعض رسائله:) [٢] (ظهر أن مشيتنا ليست تحت قدرتنا كما قال الله ﷻ:﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ الإنسان: ٣٠، فإذًا نحن في مشيتنا مضطرون... فنحن مضطرون في الجميع فنحن في عين الاختيار مجبورون فنحن إذا مجبورون على الاختيار هذا ملخص ما ذكره) [٣] .
- وقال علامة الشيعة المجلسي في حكايته لمسالك الناس في تفسير الأمر بين أمرين: (الثالث: ما ذكره أيضًا أكثر السالكين مسلك الفلاسفة ونسب إلى المحقق الطوسي أيضا حيث قالوا : قد ثبت أن ما يوجد في هذا العالم فقد قدر بهيئته وزمانه في عالم آخر فوق هذا العالم قبل وجوده، وقد ثبت أن الله تعالى قادر على جميع الممكنات ولم يخرج شيء من الأشياء عن مصلحته وعلمه وقدرته وإيجاده بواسطة أو بغير واسطة وإلا لم يصلح لمبدئية الكل ، فالهداية والضلال والإيمان والكفر والخير والشر والنفع والضرر وسائر المتقابلات كلها منتهية إلى قدرته وتأثيره وعلمه وإرادته ومشيته بالذات أو بالعرض ، وأفعالنا كسائر الموجودات وأفاعيلها بقضائه وقدره وهي واجبة الصدور بذلك منا ، ولكن بتوسط أسباب وعلل من إدراكنا وإرادتنا وحركاتنا وسكناتنا وغير ذلك من الأسباب العالية الغائبة عن علمنا ، وتدبيرنا الخارجة عن قدرتنا وتأثيرنا ، فاجتماع تلك الأمور التي هي الأسباب والشرائط مع ارتفاع الموانع علة تامة يجب عندها وجود ذلك الأمر المدبر والمقضي المقدر ، وعند تخلف شيء منها أو حصول مانع بقي وجوده في حيز الامتناع ، ويكون ممكنًا وقوعيًا بالقياس إلى كل واحد من الأسباب الكونية . ولما كان من جملة الأسباب وخصوصا القريبة منها إرادتنا وتفكرنا وتخيلنا وبالجملة ما نختار به أحد طرفي الفعل والترك فالفعل اختياري لنا فإن الله أعطانا القوة والقدرة والاستطاعة ليبلونا أينا أحسن عملاً ، مع إحاطة علمه

---

(١)الهدايا لشيعة أئمّة الهدي، التبريزي، ٢ /٤٤٠.

(٢) الوافي،الفيض الكاشاني، ٥٣٧/١

(٣) الوافي، الفيض الكاشاني، ٥٣٨/١-٥٣٩، وقد عقب بقوله: (هذا ملخص ما ذكره والحق فيه أمر آخر لا يصل إليه إلا من هو من أهله).

، فوجوبه لا ينافي إمكانه واضطراريته لا تدافع كونه اختياريًا كيف وأنه ما وجب إلا باختياره ولا شك أن القدرة والاختيار كسائر الأسباب من الإدراك والعلم والإرادة والتفكر والتخيل وقواها وآلاتها كلها بفعل الله تعالى لا بفعلنا واختيارنا ، وإلا لتسلسلت القدر والإرادات إلى غير النهاية ، وذلك لأنا وإن كنا بحيث إن شئنا فعلنا ، وإن لم نشأ لم نفعل، لكنا لسنا بحيث إن شئنا شئنا ، وإن لم نشأ لم نشأ ، بل إذا شئنا فلم تتعلق مشيتنا بمشيتنا بل بغير مشيتنا فليست المشية إلينا ، إذ لو كانت إلينا أو إلى مشية أخرى سابقه ، وتسلسل الأمر إلى غير النهاية ، ومع قطع النظر عن استحالة التسلسل نقول : مشياتنا الغير المتناهية بحيث لا تشذ عنها مشية لا يخلو إما أن يكون وقوعها بسبب أمر خارج عن مشيتنا أو بسبب مشيتنا ، والثاني باطل لعدم إمكان مشية أخرى خارجة عن تلك الجملة ، والأول هو المطلوب ، فقد ظهر أن مشيتنا ليست تحت قدرتنا كما قال الله ﷻ: ﴿ **وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ** ﴾ الإنسان: ٣٠، فإذا نحن في مشيتنا مضطرون وإنما تحدث المشية عقيب الداعي ، وهو تصور الشيء الملائم تصورًا ظنيًا أو تخيليًا أو علميًا ، فإذا أدركنا شيئًا فإن وجدنا ملائمته أو منافرته لنا دفعه بالوهم أو ببديهة العقل انبعث منا شوق إلى جذبه أو دفعه ، وتأكد هذا الشوق هو العزم الجازم المسمى بالإرادة ، وإذا انضمت إلى القدرة التي هي هيئة للقوة الفاعلة انبعثت تلك القوة لتحريك الأعضاء الأدوية من العضلات وغيرها ، فيحصل الفعل فإذا تحقق الداعي للفعل الذي تنبعث منه المشية تحققت المشية ، وإذا تحققت المشية التي تصرف القدرة إلى مقدورها انصرفت القدرة لا محالة ، ولم يكن لها سبيل إلى المخالفة ، فالحركة لازمة ضرورة بالقدرة ، والقدرة محركة ضرورة عند انجزام المشية والمشية تحدث ضرورة في القلب عقيب الداعي ، فهذه ضروريات يترتب بعضها على بعض ، وليس لنا أن ندفع وجود شيء منها عند تحقق سابقه ، فليس يمكن لنا أن ندفع المشية عند تحقق الداعي للفعل ، ولا انصراف القدرة عن المقدور بعدها ، **فنحن مضطرون في الجميع ، ونحن في عين الاختيار مجبورون على الاختيار** " انتهى)[1].

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ٢/٢٠٣-٢٠٥، وقد عقب عليه بقوله: (والظاهر أن هذا عين الجبر ، وليس من الأمر بين الأمرين في شيء)!!

وهذا عين ما نسبه الطوسي إلى الفلاسفة؛ حين قال في حكايته لمذهبهم (الأفعال التي تصدر من عبيده ..عند الفلاسفة هم موجدوها بالإيجاب) [1] **وهو عين ما قال به شيخه ابن سنا فقد صرح أن الإنسان مختار بالقوة وأنه مضطر في صورة مختار، وأنه لا يصح فيه الاختيار الحقيقي!!!**[2]

يقول :(المختار في العرف هو ما يكون بالقوة ويحتاج إلى مرجح يخرج اختياره إلى الفعل، إما داع يدعوه إلى ذلك من ذاته أو من خارج. فيكون المختار منا مختارًا في حكم مضطر، والأول في اختياره لم يدعه داع إلى ذلك غير ذاته وخيريته) [3] ويقول : (الإنسان مضطر في صورة مختار) [4] .

بل وجد في بعض كلماته ما يصرح أن الإنسان مجبور أو كالمجبور: يقول(إرادتك موجبة، وأفعالك نتائج، وأقرب ما يساعد عليه من هواك أنها إن لم تكن موجبة فهي كالموجبة ولو لا أن الإجبار ينطبق على معنى من الحمل المستكره لقضيت عليك بأنك مجبر، فإن لم تكن مجبرًا فكمجبر)[5][6] .

---

(١) فصول العقائد، لخواجة الطوسي ضمن شرح الفصول النصيرية، عبدالوهاب الاسترابادي، ١٩٦-١٩٧، الفصول النصيرية، لخواجة الطوسي ضمن الأدلة الجلية في شرح الفصول النصيرية، عبدالله نعمة، ١٠٨.

(٢)انظر: مفهوم الخير والشر في الفلسفة الإسلامية، منى أبو زيد، ١٨٨-١٨٩.

(٣) التعليقات، ابن سبنا، ٥٠.

(٤)التعليقات، ابن سبنا، ٥١.

(٥)رسالة القضاء والقدر، ابن سينا، ٥٩-٦٠، نقلاً عن مفهوم الخير والشر في الفلسفة الإسلامية، منى أبو زيد، ١٨٨.

(٦) تنويه: يعد هؤلاء الفلاسفة-من جانب آخر- قدرية، بل شركهم (وتعطيلهم أعظم بكثير من شرك القدرية وتعطيلهم؛ فإن هؤلاء يجعلون الفلك هو المحدث للحوادث التي في الأرض كلها، فلم يجعلوا لله شيئًا أحدثه، بخلاف القدرية، فإنهم أخرجوا عن إحداثه أفعال الحيوان وما تولد عنها، فقد لزمهم التعطيل من إثبات حوادث بلا محدث، وتعطيل الرب عن إحداث شيء من الحوادث، وإثبات شريك فعل جميع الحوادث...فتبين أن هؤلاء المتفلسفة قدرية في جميع حوادث العالم، وأنهم من أضل بني آدم؛ ولهذا يضيفون الحوادث إلى الطبائع التي في الأجسام، فإنها بمنزلة القوى التي في الحيوان، فيجعلون كل محدث فاعلاً مستقلاً كالحيوان عند القدرية، ولا يثبتون محدثًا للحوادث. وحقيقة قول القوم الجحود لكون الله رب العالمين، فلا يثبتون أن يكون الله رب العالمين، بل غايتهم أن يجعلوه شرطًا في وجود العالم، وفي التحقيق هم معطلة لكون الله رب العالمين). منهاج السنة، ابن تيمية،٣/٢٨٢-٢٨٦.

ب- الاتجاه العرفاني (أتباع ابن عربي):

حقيقة هذا الاتجاه هو ما صرح به ابن عربي بقوله (الخلق عبيد مسخرون مجبورون في حركاتهم، ونواصيهم بيد محركهم) [1].

والجبر لازم لأرباب هذا الاتجاه من جانبين:

الأول: زعمهم أن (كل ما يظهر في الوجود إنما يظهر بالصورة التي تقتضيها عينه الثابتة) [2][3] وعلى هذا فالعباد وإن كانت(منهم تصدر الأفعال،) إلا أنها (في ذواتهم تتقرر من الأزل . ولا يحكم قضاء الله على الأشياء إلا بها – أي بمقتضى طبيعتها ، فهي الحاكمة على نفسها بما استقر في أعيانها الثابتة . وليس لله في الأمر إلا أن تقتضي عنايته تحقق ما في هذه الأعيان على ما هي عليه. فإن فَعَلَ الإنسان الخير فمن استعداده الأزلي لفعل الخير ، وإن فعل الشر فمن استعداده الأزلي لفعل الشر). [4] فالفعل فعل العبد بحسب عينه الثابتة (وليس للحق فيه إلا أن يمنح ذلك الفعل الوجود)[5].

وهذا ما عبروا عنه بقولهم: (ما كنت به في ثبوتك ، ظهرت به في وجودك.. فلا تحمد إلَّا نفسك إن اهتدت إلى كمالاتها – ولا تذمّ إلَّا نفسك إن ضلت عنها، وما يبقى للحقّ –في كلّ حال من تينك الحالتين المتقابلتين– إلَّا حمد إفاضة الوجود) [6][1].

---

(١) الكنه فيما لابد للمريد منه لابن عربي؛ ضمن مجموعة رسائل ابن عربي، ٥٢٧/١.

(٢)تعليق أبو العلا عفيفي على فصوص الحكم لابن عربي، ١٦٨/٢، وانظر منه: ١٦٤/٢.

(٣) تنويه: يعد هؤلاء الفلاسفة القائلين بالأعيان الثابتة –من جانب آخر– قدرية؛ بل شرك هؤلاء المتفلسفة القائلين بالأعيان الثابتة وتعطيلهم أعظم بكثير من شرك القدرية وتعطيلهم؛ فقد ادعوا : أن كل ما يظهر في الوجود إنما يظهر بالصورة التي تقتضيها عينه الثابتة فهم بذلك يجعلون الأعيان الثابتة هي المقدرة للحوادث التي في الأرض كلها، فلم يجعلوا لله تقديرًا لشيء منها، بخلاف القدرية، فإنهم أخرجوا عنه تقدير أفعال الحيوان ، فتبين أن هؤلاء المتفلسفة قدرية في جميع حوادث العالم، وأنهم من أضل بني آدم.

(٤)تعليق أبو العلا عفيفي على فصوص الحكم لابن عربي، ٣١٤/٢ وانظر: القدر في الفكر الصوفي، علي العمري، ١١٧-١١٨.

(٥)تعليق أبو العلا عفيفي على فصوص الحكم لابن عربي، ١٣٧/٢.

(٦)شرح فصوص الحكم، علي بن التركة، ١٣٠-١٣٣.

الثاني: زعمهم أن (الحق هو الفاعل على الحقيقة في صورة كل ما له فعل) [٢] فـ(الفعل فعل الحق في صورة العبد) [٣] (فالفعل حقيقة لله ويضاف للعبد إضافة) [٤].

وهذا ما صرحوا به في قولهم:

- (أنّ المظاهر كلَّها ، .. مظهرًا لحقيقة واحدة وفاعل واحد) [٥]!!
- (ليس في هذا العالم ، أو في هذا الوجود ، فاعل بالحقيقة إلا هو ، ولا فعل إلا له)[٦].
- (المراد بالتوحيد الفعلي ، أي أن لا يرى العبد فعلاً إلا من فاعل واحد مطلق واجب ، ويقول بلسان الحال والمقال : لا فاعل إلا هو)[٧].
- (ليس في الوجود غيره ولا فاعل سواه) [٨].
- (أنّ من انكشف له حجب الأفعال بانفتاح عين البصيرة ، وارتفع عنه تلك الحجب بالكلّيّة بحيث لا يشاهد الأفعال مطلقًا إلَّا من فاعل واحد ومتصرّف واحد ، راعيًا جانبي الجبر والتفويض، حافظًا طرفي الإلجاء والاختيار فقد خلص من درك رؤية الغير ورؤية أفعاله ، ووصل إلى درجة مشاهدة الأفعال من فاعل واحد الَّذي هو الحقّ تعالى جلّ ذكره ، وثبتت قدماه في مقام التوحيد الفعلي وقام بذلك في عرصة القيامة الصغرى بين يديه ، كالميت بين يدي الغاسل، وعلامة ذلك التوكّل والتسليم والتفويض والإقرار بالفعل دون القول : بأن لا فاعل إلَّا الله) [٩].

=

(١)للاستزادة؛ انظر مقال بعنوان: الرؤية الفلسفية وإرادة الإنسان، ، يحيى محمد، موقع فهم الدين، تاريخ الاطلاع: ٧-٥-١٤٣٨هـ، مسترجع:http://www.fahmaldin.com/index.php?id=116

(٢)تعليق أبو العلا عفيفي على فصوص الحكم لابن عربي، ٢/ ٣١٤.

(٣)تعليق أبو العلا عفيفي على فصوص الحكم لابن عربي، ٢/١٣٧-١٣٨.

(٤)القدر في الفكر الصوفي، علي العمري، ١٢٠.

(٥)جامع الأسرار ومنبع الأنوار، حيدر آملي، ١٤٨.

(٦)جامع الأسرار ومنبع الأنوار، حيدر آملي، ١٤٥.

(٧)جامع الأسرار ومنبع الأنوار، حيدر آملي، ١٤٧.

(٨)تفسير المحيط الأعظم، حيدر آملي، ٣/ ١٩٩.

(٩)تفسير المحيط الأعظم، حيدر آملي، ٣/٣٢٩.

■ (أن الأفعال في عين أنها منسوبة إلى العبد منسوبة إليه تعالى، بل النسبة بالنسبة إليه تعالى حقيقية ، وبالنسبة إلى العبد مجازية، ...كيف وقد قسم العرفاء الحقة التوحيد إلى الذاتي[1] والأفعالي والصفاتي[2] ، ولا معنى للتوحيد الأفعالي إلا أنها فعل الحق تعالى.. فعلى هذا فأي فعل

---

(١) التوحيد الذاتي –عند العرفاء–: ادعاء أن ذاته تعالى هي الوجود المطلق، وأن توحيد هذا الوجود وتفريده لا يكون إلا بتمحيضه وتخليصه عمّا سواه ، ومعنى ذلك–في زعمهم– أن التوحيد الذاتي لا يمكن حصوله إلا بالخلاص عن رؤية الغير ومشاهدته) انظر: جامع الأسرار، حيدر آملي، ١٢١–١٢٦. يقول حيدر آملي:(توحيد هذا الوجود وتفريده فلا يكون إلا بتمحيضه وتخليصه عمّا سواه ، أعنى التوحيد الذاتي لا يمكن حصوله إلا بالخلاص عن رؤية الغير ومشاهدته ، المسمّى بالشرك الخفي ، لقوله تعالى:﴿ فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴿١١٠﴾ ﴾ الكهف: ١١٠، أي: من كان منكم يرجو مشاهدة ربّه في مظاهره الأسمائيّة والصفاتيّة ، المسمّاة بالآفاق والأنفس ،﴿ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا ﴾ الكهف: ١١٠، قلبيًّا حقيقيًّا ، أي فليشاهد وجودًا مطلقًا واحدًا من جميع الجهات ، مجرّدًا عن جميع الاعتبارات ، أعنى : ينبغي أن يشاهد هذا المشاهد وجودًا حقيقيًّا واحدًا من جميع الجهات بنظره القلبي ، المسمّى بعين البصيرة ، بحيث لا يشاهد معه غيره أصلاً ، كما قال: ﴿ وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴿١١٠﴾ ﴾ الكهف: ١١٠، أي فلا ينبغي أن يشاهد المشاهد في هذه المشاهدة غيره أبدًا ، حتّى يصدق عليه أنّه موحّد حقيقيّ ، وإلا فلا ، لأنّ العمل الصالح هو العمل الخالص من الشرك الجليّ والخفيّ ، ظاهرا أو باطنا . أعنى : النظر القلبيّ الحقيقي الخالص عن مشاهدة الغير مطلقًا هو العمل الصالح الخالص ، لا غير ، لقوله تعالى أيضًا: ﴿ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ۚ ﴾ الزمر: ٣ ، أي: الخالص من الدين هو لله فقط . والخالص من الدين لا يكون خالصًا إلا إذا خلص من الشركين أي الجلي والخفي). جامع الأسرار، حيدر آملي، ١٢٦، ويقول: (التوحيد الذاتيّ الجمعيّ هو الذي يكون خالصًا من الشركين – أى الجليّ والخفيّ – عن مشاهدة الغير في الوجود مطلقًا ، ظاهرًا كان أو باطنًا ، ذهنًا كان أو خارجًا ، بحيث لا يشاهد معه غيره ، أي لا يشاهد مع الحقّ غير الحقّ ويكون عنده الشاهد والمشهود ، والعارف والمعروف ، عينًا واحدة وحقيقة واحدة) جامع الأسرار، حيدر الآملي، ١٣١.

(٢)التوحيد الصفاتي –عند العرفاء–: ادعاء أن أسماءه تعالى وصفاته –التي هي كمالاته الذاتيّة وخصوصيّاته – كلّ ذلك عين ذاته، وأنّ للأسماء الإلهيّة أحكاما وآثارًا ، وأن كلّ موجود من الموجودات الخارجيّة هو مظهر لاسم من أسمائه تعالى ومحل لأثره وحكمه ، لا يكون رجوعه إلّا إليه ، لأنّ ذلك الاسم–بزعمهم– هو ربّه وهو مربوب له، وإن كان في الحقيقة لا يكون رجوع الكلّ إلّا إلى الله! بل إنه سبحانه –في زعمهم– ما سمّى نفسه باسم من الأسماء إلّا وجعل للإنسان من التخلّق بذلك الاسم حظًّا يظهر به في العالم على قدر ما يليق به!! وأنه ظهر بالإنسان الكامل، من الأسماء الإلهية، ما لم يظهر بالعالم؛ فإنه–في زعمهم– مستعد للظهور بجميع الأسماء الإلهية على تقابلها وتخالفها، كما ظهر الحق بها، فهو حامل لجميع الأسماء الإلهية؛ بل هو مرآة تعالى في زعمهم!! انظر: جامع الأسرار، حيدر آملي، ١٣٣، تفسير المحيط الأعظم، حيدر الآملي، ٥٣/٢، ٢٩٧/٣–٢٩٩، وقد جمعوا بين تلك الضلالات وبين ادعاء أن التوحيد الحقيقي(يكون بقطع =

صدر في عالم الوجود من أي فاعل مخلوق فهو بالحقيقة منسوب إليه تعالى حقيقة وإلى العبد عناية) [1].

- أن (مذهب الموحّدين في هذا المعنى – هو أنّهم – وإن قالوا لا فاعل إلا هو– لكن نسبوا كلّ فعل إلى محلَّه الخاصّ ، أي محلَّه الصادر منه ذلك الفعل ، وقالوا : هذا فعل إبليس ، وهذا فعل آدم ، وهذا فعل موسى ، وهذا فعل أبي جهل ، وهذا فعل محمّد – صلَّى الله عليه وآله وسلَّم – وكذلك بالنسبة إلى جميع المظاهر ، لأنّ المظاهر كلَّها ، وإن كانت مظهرًا لحقيقة واحدة وفاعل واحد ، لكن لهذه الحقيقة أو هذا الفاعل في كلّ مظهر خاصّيّة وكمال ، أو فعل وانفعال ، ليس في غيره . فينبغي أن ينسب الفعل إلى المظهر لا إلى الظاهر فيه ، وإلا لبطل الثواب والعقاب والجنّة والنار ، وصار إرسال الرسل وإنزال الكتب وما شاكل ذلك عبثًا ومحالاً).[2]

وبموجب الجمع بين القول بإضافة الفعل إلى العبد(المظهر) لمقام التكليف، و القول بأنه لا فاعل بالحقيقة إلا الله لمقام التوحيد فسروا الأمر بين أمرين، فجاء في أقوالهم:

- **الأمر بين أمرين** (إشارة إلى ذكر المقامين أعني مقام توحيد الأفعال وتوحيد الوجود ، فإنه مقام يرفع إسناد شيء من الأفعال إلى غير الله ، بل ويرفع إسناد الوجود وإطلاقه على غيره تعالى ، ومقام الشريعة والتكليف المستلزم للأسباب والمسببات وإسناد التأثير إليها الموجب للنظام والترتيب والاحتياج إلى الشارع والسياسات ، فلا ينبغي أن يلاحظ المكلف أحد المقامين دون الآخر لئلا يقع في أحد طرفي الإفراط والتفريط ، بل يجب أن يجمع بين المقامين ويلاحظ الحالين

=

النظر عن جميع الأسماء والصفات له ولغيره ، بحيث لا يبقى في نظر الناظر الا ذات واحدة ووجود واحد منزّه عن جميع الإضافات والاعتبارات ، حتّى يصل بذلك إلى مقام الإخلاص الذي هو التوحيد الحقيقي)!!! جامع الأسرار، حيدر الآملي، ١٣٩.

(١) الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٥٤٥-٥٤٦.

(٢)جامع الأسرار، حيدر آملي، ١٤٨-١٤٩.

ويعرف المرتبتين ولا يشتغل بأحدهما عن الأخرى حتى يكون صاحب جمع الجمع ، فان الجامع بينهما الناظر إليهما ، يكون ملاحظًا لأمر بين الأمرين)[1].

- (التوحيد الفعليّ – كما عرفته– هو إفراد فعل الحقّ عن فعل غيره بمعنى إثبات الفاعليّة لله تعالى مطلقًا ونفيها عن غيره)[2] ف(من قال : إنّ جميع الأفعال صادرة من الله تعالى ، لكنّ كلّ فعل منسوب إلى محلّه وفعل العبد منسوب إليه ، فهو من قبيل آدم وأتباعه ، لقوله : ﴿ رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا ﴾ الأعراف: ٢٣ ، الآية ﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ ﴿٤٣﴾ ﴾ العنكبوت: ٤٣ ، وهذا رمز حسن ، فافهم ! فإنّه دقيق ، ومع دقّته لطيف. وإلى دقّة هذا المعنى وصعوبته أشار مولانا جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام حين سئل عن القضاء والقدر، في قوله: "لا جبر ولا تفويض ، ولكنّ أمر بين أمرين")[3].[4]

وقد ادعوا (أن كلامهم وإن كان قريبًا إلى كلام.. الأشاعرة بحسب اللَّفظ ، لأنّ هذا يقول: لا فاعل إلا هو ، وذاك يقول: لا فاعل إلا هو ، – لكن بحسب المعنى بعيد في غاية البعد ، لأنّهم – أي: الأشاعرة – في هذا القول محجوبون بأنفسهم ، بل مشركون بالشرك الخفيّ، لأنّهم، بعد ما خلصوا من رؤية الغير الذي هو رؤية وجودهم ووجود غيرهم ، المعبّر عنه بالشرك الخفيّ ، وما وصلوا إلى مقام التوحيد الوجوديّ الذي هو مشاهدة وجود الحقّ بلا اعتبار وجود غير معه . وهؤلاء– أي: أرباب التوحيد الفعليّ ما تكلَّموا بهذا إلا بعد ذلك، أي بعد

---

(١)عوالي اللئالي، ابن أبي جمهور الأحسائي ، ٤/ ١٠٩، حاشية (٤) والتعليق للمصنف، كما أفاد بذلك محقق الكتاب في تقدمته، انظر: مقدمة المحقق، ١/٢١-٢٢، وفي تقرير تأثره بفلسفة ابن عربي، انظر: تاريخ الإسلام الشيعي، فرهاد دفتري، ١١٠.

(٢)جامع الأسرار، حيدر آملي، ١٥٣.

(٣) جامع الأسرار، حيدر آملي، ١٥٠.

(٤) تبنى هذا الاتجاه الطباطبائي في بعض رسائله، فقال في رسالة الأعمال: (اعلم أن هناك نظرًا آخر يرتفع به موضوع هذه الأبحاث والمشاجرات، **وهو نظر التوحيد..فالأفعال كلها له كما أن الأسماء والذوات له سبحانه، فلا فعل يملكه فاعل غيره سبحانه حتى يتحقق موضوع لجبر أو تفويض!**) رسالة الأفعال ضمن الرسائل التوحيدية، محمد الطباطبائي، ٩١.

فنائهم من أنفسهم وخلاصهم عن رؤية الغير مطلقًا . وبين الكلاميين ، بل بين الطائفتين بون بعيد وتفاوت كثير) [١].

ت- الاتجاه الشيرازي (مدرسة الحكمة المتعالية):

عرض الشيرازي مذهب نصير الدين الطوسي المتقدم ذكره ثم عقب عليه قائلاً: (وأنت تعلم أن هذا المذهب أحسن.. وأسلم من الآفات وأصح عند ذوي البصائر النافذة في حقائق المعارف فإنه متوسط بين الجبر والتفويض وخير الأمور أوسطها) . [٢]

بل نص على أن(نصاب التحصيل والتدقيق ..أن ما سوى الله من المختارين مضطر في اختياره مجبور في إرادته)[٣] فـ(الإنسان.. مجبور على الاختيار. ففعل النار جبر محض و فعل الله اختيار محض لأنّ الاختيار و الداعي فيه عين ذاته، وفعل الإنسان منزلة بين المنزلتين فإنه جبر على الاختيار)!! [٤].

غير أنه لم يستقر على هذا القول بل تنبى في هذه المسألة- مسألة أفعال العباد-قولاً آخر؛ وهو ما سماه مذهب الراسخون في العلم الذين هم أهل الله خاصه! والذي يرى أنه ليس في الوجود فعل إلا وهو فعله تعالى؛ ففعل العبد مع أنه فعله بالحقيقة دون المجاز هو فعل الله بالحقيقة!

يقول الشيرازي في تفصيله لقولهم: ذهب (الراسخون في العلم وهم أهل الله خاصه إلى أن الموجودات على تباينها في الذوات والصفات والأفعال وترتبها في القرب والبعد من الحق الأول والذات الأحدية يجمعها حقيقة واحده إلهية جامعه لجميع حقائقها وطبقاتها) و(كما أنه ليس في الوجود شان إلا وهو شانه كذلك **ليس في الوجود فعل إلا وهو فعله لا بمعنى أن فعل زيد مثلاً**

---

(١)جامع الأسرار ومنبع الأنوار، حيدر آملي، ١٤٧-١٤٨.

(٢)الحكمة المتعالية، الشيرازي، ٨/ ٣٧٢، وانظر: رسالة خلق الأعمال ضمن مجموعة رسائل فلسفية، صدر الدين الشيرازي، ٣١٦، الإنسان عند صدر الدين الشيرازي، هاشم حسن، ٣٠٢.

(٣)الحكمة المتعالية، الشيرازي، ٨/٣٤٠، وانظر: الإنسان عند صدر الدين الشيرازي، هاشم حسن، ٢٨٠، ٢٨٤-٢٨٥.

(٤) تفسير القرآن الكريم، ملا صدرا، ط.بتحقيق وتصحيح محسن بيدارفر، ١/٤٠٣.

ليس صادرًا عنه بل بمعنى: إن فعل زيد مع أنه فعله بالحقيقة دون المجاز فهو فعل الله بالحقيقة فلا حكم إلا لله ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، يعنى كل حول فهو حوله وكل قوة فهي قوته)، (فإذا تحقق هذا المقام ظهر أن نسبه الفعل والإيجاد إلى العبد صحيح كنسبة الوجود والسمع والبصر وسائر الحواس وصفاتها وأفعالها وانفعالاتها من الوجه الذي بعينه ينسب إليه فكما أن وجود زيد بعينه أمر متحقق في الواقع منسوب إلى زيد بالحقيقة لا بالمجاز وهو مع ذلك شأن من شؤون الحق الأول فكذلك علمه وإرادته وحركته وسكونه وجميع ما يصدر عنه منسوبة إليه بالحقيقة لا بالمجاز والكذب فالإنسان فاعل لما يصدر عنه ومع ذلك ففعله أحد أفاعيل الحق على الوجه الأعلى الأشرف اللائق بأحدية ذاته بلا شوب انفعال ونقص وتشبيه ومخالطة بالأجسام و الأرجاس والأنجاس تعالى عن ذلك علوًا كبيرًا)[1].

ثم قال في اختياره لهذا المذهب: (فهذا حاصل الكلام في تقرير هذا المذهب ..ولا شبهه في..[أنه] عظيم الجدوى شديد المنزلة لو تيسر الوصول إليه لأحد ينال الغبطة الكبرى والشرف الأتم **وبه يندفع جميع الشبه الواردة على خلق الأعمال وبه يتحقق معنى ما ورد من كلام إمام الموحدين علي ع "لا جبر ولا تفويض بل أمر بين الأمرين")**[2].

وقد خلص إلى أن معنى الأمر بين أمرين –الذي زعم أنه يتحقق بهذا المذهب!!– هو أن (الإنسان في عين اختياره مجبور) [3]**وفي عين جبره مختار؛ فالإنسان في نظره مضطر ومختار في نفس الوقت**[4].

---

(١)الحكمة المتعالية، الشيرازي، ٨/ ٣٧٢-٣٧٤، وانظر: رسالة خلق الأعمال ضمن مجموعة رسائل فلسفية، صدر الدين الشيرازي، ٣١٦-٣١٧.

(٢)الحكمة المتعالية، الشيرازي، ٣٧٥/٨، وانظر: رسالة خلق الأعمال ضمن مجموعة رسائل فلسفية، صدر الدين الشيرازي، ٣١٧-٣١٨، وتبعه على هذا القول جمع من فلاسفة الشيعة كالفيض الكاشاني، والخميني وغيره، انظر: عين اليقين، الكاشاني، ٤١٦/١، حديث الإرادة والطلب، الخميني، ٦٥-٦٩، صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ٢١٢/٢.

(٣) تفسير القرآن الكريم، ملا صدرا، ط.بتحقيق وتصحيح محسن بيدارفر، ٢٦٣/٢.

(٤)القضاء والقدر دراسة مقارنة بين الفلسفة وعلم الكلام الإمامي–القسم الثاني–، عقيل البندر، فصلية المنهاج، العدد: الخمسون . صيف ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م ، صفحة٢١٨ .

يقول:(معنى ما ورد من كلام إمام الموحدين علي ع "لا جبر ولا تفويض بل أمر بين الأمرين"..ليس المراد منه: إن في فعل العبد تركيبًا من الجبر والتفويض، ولا أيضًا معناه: إن فيه خلوًا عنهما، ولا أنه اختيار من جهة واضطرار من جهة أخرى، ولا أنه مضطر في صوره الاختيار كما وقع في عبارة الشيخ رئيس الصناعة[١]، ولا أن العبد له اختيار ناقص وجبر ناقص، **بل معناه: أنه مختار من حيث إنه مجبور ومجبور من الوجه الذي هو مختار وإن اختياره بعينه اضطراره)** [٢].

ويقول في موضع آخر بعد تفصيله لمذهب أهل الله الراسخين في العلم –بزعمه– (فهذا حاصل هذا المذهب، ..وبه يظهر معنى كلام الإمام عليه السلام: "لا جبر ولا تفويض بل أمر بين الأمرين" إذ ليس المراد به ان في فعل العبد وقع تركيب بين الجبر والاختيار ، ولا معناه أن فعله خال عن الجبر والاختيار، ولا أيضًا أن العبد له اختيار ناقص وجبر ناقص ولا أنه اختيار من جهة واضطرار من جهة أخرى، ولا أنه مضطر في صورة الاختيار كما وقع في عبارة الشيخ أبي علي رحمه الله[٣] **بل المراد: إنه مختار من حيث هو مجبور ومجبور من حيث هو مختار، بمعنى: أن اختياره بعينه اضطراره)** [٤].

ويقول أيضًا: (الإنسان في عين اختياره مجبور– كما ورد في حديث الصادق عليه السلام:" لا جبر و لا تفويض، بل أمر بين أمرين".وليس معناه كما زعمه أكثر من نظر في هذا الحديث إن للعبد حالة بين الجبر و التفويض خارجًا عن حقيقتهما، كما إنّ الفلك لا حارّ و لا بارد؛ و لا إنّ له حالة ممتزجة عنهما متوسّطة بين كمال كل من طرفي الجبر و التفويض، كالماء الفاتر الممتزج من مائيين منكسري السورتين، يقال له: «لا حارّ و لا بارد» إذ ليس شيء منهما هو المقصود من هذا الحديث– لا ذاك ولا ذا– **بل إن اختيار الإنسان عين اضطراره، و جبره عين تفويضه؛ فهو مضطرّ في عين الاختيار، و مختار، في عين الجبر)** [٥].

---

(١) انظر: التعليقات، ابن سبنا، ٥٠.

(٢) الحكمة المتعالية، الشيرازي، ٨/٣٧٥-٣٧٦.

(٣) انظر: التعليقات، ابن سبنا، ٥٠.

(٤)رسالة خلق الأعمال ضمن مجموعة رسائل فلسفية، صدر الدين الشيرازي، ٣١٧-٣١٨.

(٥) تفسير القرآن الكريم، ملا صدرا، ط.بتحقيق وتصحيح محسن بيدارفر، ٢/٢٦٣.

وقد ادعى أن (قول القائل خير الأمور أوسطها يتحقق في هذا المذهب)!! [1] ، وأنه (بذلك يظهر سر قوله: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ الأنفال: ١٧، ففيه السلب والإثبات من جهة واحده، لأنه سلب الرمي عنه ص من حيث أثبت له، وكذا قوله: ﴿قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾ التوبة: ١٤، فنسب القتل إليهم والتعذيب إلى الله بأيديهم والتعذيب هناك عين القتل) [2].

وعلى هذا فخلاصة مذهبه –على هذا الرأي– هو ما نص عليه بقوله: (الأفعال الصادرة عن العباد هي بعينها فعل الحق [3] **لا كما يقوله الجبري، ولا كما يقوله القدري، ولا كما يقوله الفلسفي)!!** [4] **و(الإنسان في عين اختياره مجبور)،** [5] **بل (إن اختيار الإنسان عين اضطراره، و جبره عين تفويضه؛ فهو مضطرّ في عين الاختيار، و مختار، في عين الجبر)** [6].

---

(١)الحكمة المتعالية، الشيرازي، ٣٧٦/٨.

(٢)الحكمة المتعالية، الشيرازي، ٣٧٧/٨، وانظر: رسالة خلق الأعمال ضمن مجموعة رسائل فلسفية، صدر الدين الشيرازي، ٣٢٠.

(٣) وقد سرت هذه اللوثة إلى السبزواري؛ فادعى أن (فعل زيد مع كونه فعله فعل الله وهذا أمر بين الأمرين بنحو البساطة بلا شايبة تركيب من الجبر والتفويض بل هو اختيار محض في عين كونه تسخيرًا صرفًا) شرح الأسماء الحسنى، هادي السبزواري، ٩٢/٢.

(٤)رسالة خلق الأعمال ضمن مجموعة رسائل فلسفية، صدر الدين الشيرازي، ٣١٩.

(٥) تفسير القرآن الكريم، ملا صدرا، ط.بتحقيق وتصحيح محسن بيدارفر، ٢٦٣/٢.

(٦) تفسير القرآن الكريم، ملا صدرا، ط.بتحقيق وتصحيح محسن بيدارفر، ٢٦٣/٢.

المبحث الثاني:

ربط الشيعة الإمامية البداء بمرتبة الخلق.

أدخل الشيعة اعتقادهم بالبداء ضمن أقوالهم في المسائل المتعلق بمرتبة الخلق ويظهر ذلك فيما يلي

- **أولاً: تعريف البداء بالبدء بخلق شيء قبل شيء!**

يقول الصدوق: (**يجب علينا أن نقر لله ﷻ بأن له البداء ، معناه أن له أن يبدأ بشيء من خلقه فيخلقه قبل شيء**) [١].

- **ثانيًا: ادعاء أن الإيمان بالبداء إقرار بأن له تعالى الخلق والأمر!**

يقول المجلسي: (أن الايمان بالبداء من أعظم العبادات القلبية لصعوبته ومعارضته الوساوس الشيطانية فيه، ولكونه إقرارًا بأن له الخلق والأمر وهذا كمال التوحيد) [٢].

ويقول الصدوق: (فمن أقر لله ﷻ بأن له أن يفعل ما يشاء ويعدم ما يشاء ويخلق مكانه ما يشاء ، ويقدم ما يشاء ويؤخر ما يشاء ، ويأمر بما شاء كيف شاء **فقد أقر بالبداء ، وما عظم الله ﷻ بشيء أفضل من الإقرار بأن له الخلق والأمر، والتقديم، والتأخير، وإثبات ما لم يكن ومحو ما قد كان**) [٣].

- **ثالثًا: ادعاء تعلق البداء بالأمر الواقع المخلوق أي: وقوع البداء بعد الإيجاد!**

الشيعة على أن (البداء لا يكون إلا قبل الوقوع في الكون الخارجي) [٤] وبمعنى آخر:(الأشياء المحدثة لله فيه البداء قبل وقوع أعيانها ، فإذا وقع العيني فلا بداء) [٥] **فـ (البدأ ... قبل الإيجاد)** [٦] (فإذا وقع القضاء والإيجاب متلبسًا بالإمضاء والإيجاد فلا بداء) [٧].

---

(١) التوحيد، الصدوق، ٣٣٥.

(٢)بحار الأنوار، المجلسي، ١٣٢/٤-١٣٣، ط.مؤسسة الوفاء، مرآة العقول، المجلسي، ١٣٤/٢.

(٣) التوحيد، الصدوق، ٣٣٥.

(٤)مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، المجلسي، ٢/ ١٤٨.

(٥)مرآة العقول، المجلسي، ٢/ ١٤٤.

(٦)بحار الأنوار، المجلسي، ١١١/٥ – ١١٢، ط.مؤسسة الوفاء.

(٧)مرآة العقول، المجلسي، ٢/ ١٤٤.

إلا أن بعضهم ادعى تعلق البداء بالأمر الواقع المخلوق أي بعد الإيجاد والخلق؛ فقال : (لا ريب في أنّ تغير القضاء والقدر بإرادة الله تعالى واختياره كما في مقتضياتنا ومقدراتنا فما لم يتحقق مورد مشيته وإرادته ﷻ في الخارج يكون قابلاً للتغير ، **بل وبعد الوقوع في الخارج أيضًا**) [1].

- **رابعًا: ربط تفسير قوله تعالى: ﴿يَزِيدُ فِي ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ﴾ فاطر: ١، بالبداء!**

يقول نعمة الله الجزائري: في معرض شرحه لما ورد في مروياتهم ، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال : "إن القضاء والقدر خلقان من خلق الله ، والله يزيد في الخلق ما يشاء" (أي : نوعان من مقدورات الله سبحانه ، ومرتبتان من مراتب علمه المكتوب في الألواح ، مقدمان على التكوين والايجاد العيني ، وله البداء فيهما قبل الإيجاد والإرادة الحتمية ، وذلك قوله: ﴿يَزِيدُ فِي ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ﴾ فاطر: ١)[2].

- **خامسًا: ادعاء أن القول بالبداء يقلع أساس الجبرية والقدرية كلتيهما!**

جاء في مصنفات الشيعة-في معرض الحث على القول بالبداء!-: (**إن القول بالبداء يقلع أساس الجبرية والقدرية كلتيهما،** نعم من ذهب إلى إنكاره فلابد له من الإقرار بالجبر فأقروا به بل اعتنقوا به). [3]

---

(١)مهذب الاحكام في بيان الحلال والحرام، عبدالأعلى السبزواري، ١٤٤/٧.

(٢)نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٣١١/٢-٣١٢.

(٣)تعليق علامة الشيعة طيب الموسوي الجزائري على تفسير القمي لعلى القمي،:٢٢٧/١، هامش(١)

المبحث الثالث:

أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على معتقدهم في مرتبة الخلق.

جاء في مرويات الشيعة ما نصه: "اختلف جماعة من الشيعة في الله ﷻ فوّض إلى الأئمّة صلوات الله عليهم أن يخلقوا ويرزقوا، فقال قوم: هذا محال، لا يجوز على الله تعالى، لأنّ الأجسام لا يقدر على خلقها غير الله ﷻ، وقال آخرون: بل الله ﷻ أقدر الأئمّة على ذلك وفوّض إليهم فخلقوا، ورزقوا، وتنازعوا في ذلك تنازعًا شديدًا، فقال قائل: ما بالكم لا ترجعون إلى أبي جعفر محمد بن عثمان[1] فتسألونه عن ذلك ليوضح لكم الحقّ فيه فإنّه الطريق إلى صاحب الأمر عليه السلام؟ فرضيت الجماعة بأبي جعفر وسلّمت وأجابت إلى قوله، فكتبوا المسألة وأنفذوها إليه، فخرج إليهم من جهته توقيع نسخته: "**إنّ الله تعالى هو الّذي خلق الأجسام، وقسّم الأرزاق، لأنّه ليس بجسم، ولا حالّ في جسم﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ الشورى: ١١، فأمّا الأئمّة عليهم السلام فإنّهم يسألون الله تعالى فيخلق، ويسألونه فيرزق إيجابًا لمسألتهم وإعظامًا لحقّهم**"[2].

ومع أن هذه الرواية صريحة في نفي هذا الغلو إلا أنه ما لبث أن اشرأبته نفوس القوم وقلوبهم فبقيت له بقايا في أقوالهم؛ ويظهر ذلك من خلال التالي:

١-ادعاء أن الإيجاد والخلق إنما يتحقق بالأئمة؛ فبهم خلق الله الخلق![3]

يقول الكربلائي: (**الإيجاد يتحقق ركنه بهم** عليهم السلام)!!؛[1] (فالله تعالى **بهم خلق ما خلق**) !!.[2] ويقول: (**بهم وبحقائقهم خلق اللّه الخلق**، وألزمهم التشريع والتكليف من العقائد والأعمال، **وبهم خلق الموجودات بمقاديرها وكيفياتها ورتبها وأمكنتها وأوقاتها وآجالها وما يلزمها**)!!![3]

---

(١) أبو جعفر محمد بن عثمان بن سعيد العمري الأسدي، له منزلة جليلة عند الرافضة مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!!، زعموا أنه وأباه أبا عمرو وكيلان من جهة صاحب الزمان منتظرهم المعدوم! قال عنه أبناء طائفته:(أحد سفراء زمن الغيبة، ثقة)، اختلف في سنة وفاته؛ فقيل: توفي سنة خمس وثلاثمائة، وقيل: توفي سنة أربع وثلاثمائة. انظر: رجال الطوسي، ٤٤٧، رجال ابن داود، الحلي، ١٧٨، المفيد من معجم رجال الحديث، الجواهري، ٥٤٩.

(٢)الغيبة، الطوسي، ٢٩٤، الاحتجاج، الطبرسي، ٢/٢٨٤-٢٨٥، بحار الأنوار، المجلسي، ٣٢٩/٢٥، ط.مؤسسة الوفاء.

(٣) تنويه: لا يخرج هذا القول عن قول المفوضة الذين عدهم الشيعة من الغلاة؛ يقول نعمة الله الجزائري في وصف قولهم: (ومنها : المفوضة ، قالوا : إن الله تعالى فوض خلق الدنيا إلى محمد. يعني : إنه خلقه ، وفوض خلق الخلائق إليه . وقيل: فوض خلق ذلك إلى علي)، نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٣١١/٢.

ويقول: (إن كل **موجود مخلوق منهم** ... فمادة الأشياء والخلق موجودة منهم عليهم السلام)!![٤]

وقد نسبوا إلى الأئمة ما يؤيد زعمهم[٥] فرووا عن علي أنه قال-كما يفترون-: "فإنا صنائع ربنا، **والناس بعد صنائع لنا!!**". ورووا عن صاحب الزمان المنتظر المعدوم أنه قال: "ونحن صنائع ربنا **والخلق بعد صنائعنا!!**".

٢-ادعاء أن خالق السماوات والأرضين هو علي؛ وأنه يعمل عمل الرب!

يقول الكربلائي: (**المراد بالربوبية -التي هي مصدر جعلي- هو ظهور صفاته تعالى فيه لأجل العبودية ، فالعبد حينئذ يتصف بالربوبية أي يعمل عمل الرب ، أي يظهر فيه أعماله تعالى ، وحينئذ ربما ينسب العبد تلك الأفعال الربوبية إلى نفسه كما نقل عن خطب أمير المؤمنين عليه السلام من قوله : " أنا خالق السماوات والأرضين ورازق أهلها"**)[٦].

٣-الربط بين إثبات اختيار العبد لفعله-بإذن الله-وبين إثبات الولاية التكوينية للأئمة (وتسميته بالتفويض بنحو الإذن الإلهي)!

جاء في مصنفات الشيعة ما نصه: **إن (الفعل - وهو الإيمان - مع كونه اختياريًا ، فهو صادر عن العبد بإذن الله تعالى . فكذلك الأفعال التي يقوم بها المعصوم صاحب الولاية التكوينية ، فهي مع كونها صادرة عنه بكامل اختياره (ع) ، كلها حادثة بإذن الله)** . [٧]

=

(١)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤١٦/٣.

(٢)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ١٠٧/٣، وانظر منه:١٤١/٢، ١٩/٣، ٥٩/٣، ٢٧٠/٥

(٣)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ١٠٨/٣.

(٤)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤٢٧/٢-٤٢٨.

(٥)جعل بعض الشيعة هذه الروايات دليلاً على أن الله خلق الخلق بالأئمة؛ انظر: الخصائص الفاطمية، محمد باقر الكجوري، ٢/ ٦٠٩-٦١٠، تفسير الصراط المستقيم، البروجردي، ١٥٦/٣، ٤٣٣، الشيعة الفرقة الناجية، سعيد أبو معاش، ٢٥٦.

(٦)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣٣٧/٢. والرواية من خطبة البيان المفتراة على علي! انظر: الذريعة، الطهراني، ٢١٠/١٣، ٢١٨.

(٧)خلفيات كتاب مأساة الزهراء، جعفر مرتضى العاملي، ١٦٣/١.

والمقصود (أنّ الله تعالى أعطى للنبيّ صلّى الله عليه وآله وأئمّة أهل البيت عليهم السلام الولاية والقدرة على التصرّف في الأمور التكوينيّة ، لكن بإذنه تعالى ، فهم لا يفعلون شيئًا إلاّ بإقداره تعالى ، فهم يخلقون ويحيون ويُميتون لكن لا بنحو الاستقلال وإنّما بإذن الله تعالى) [1]، وهذا ما يعرف بـ(التفويض بنحو الإذن الإلهي)[2].

٤–الربط بين تفسير الأمر بين أمرين وإثبات الولاية التكوينية للأئمة!

جاء في مصنفات الشيعة في معرض(**تبيين الأمر بين أمرين ، ونفي الجبر والتفويض**) [3] **ما نصه:**

- **(حقيقة الأمر بين أمرين هي نسبة الفعل للإنسان في عين نسبته للحق تعالى**.. فجميع الذوات والصفات والمشيئات والإرادات والآثار والحركات من شؤون ذاته ، وظل صفة مشيئته وإرادته ، وبروز نوره وتجليه وكل جنوده ، ودرجات قدرته ، **والحق حق والخلق خلق ، وهو تعالى ظاهر فيها وهي مرتبة ظهوره** ...وعليه فما يأتي من **إثبات الولاية التكوينية لآل محمد عليهم السلام يكون في الواقع إثباتًا لمظهريتهم لولاية الله تعالى . وتعبير " التفويض " يراد منه هذا المعنى ،** وإنما أبقينا على هذا المصطلح لوقوعه في الروايات الشريفة) . [4]
- **(الأفعال في عين أنها منسوبة إلى العبد منسوبة إليه تعالى ، بل النسبة بالنسبة إليه تعالى حقيقية، وبالنسبة إلى العبد مجازية ، لما سيأتي من أن العبد وما ينسب إليه من الأفعال والصفات بل وذاته منسوب إليه تعالى ، وهي فعله وتحت قدرته وسلطنته ، ولا عكس أي ليس أفعاله تعالى وصفاته فضلاً عن ذاته مستندة إلى غيره ، بل هو مستقل في استناد الأمور إليه بالحقيقة ، لأن ما أسنده إلى غيره يكون بالعناية والمجاز . ... كما يومئ إليه قوله : " يا فاعل كلّ إرادة " [5] ، التي هي منشأ الأفعال وقوله عليه السلام: " وإنّ فعل أمنائه فعله [1]) [2]**

---

(١)علم الإمام، كمال الحيدري، ٤٩٧.

(٢)علم الإمام، كمال الحيدري، ٤٩٧.

(٣) عجائب قدرة آل محمد وولايتهم التكوينية، علي عاشور، ٥٤.

(٤)عجائب قدرة آل محمد وولايتهم التكوينية، علي عاشور، ٥٤–٥٧.

(٥)بحار الأنوار، المجلسي، ٢٧٩/٨٣، ط.مؤسسة الوفاء.

(فعليه فكل فعل صدر من أي أحد لو قيل : إنّ فاعله بالاستقلال هو هذا المخلوق فقط فهو شرك ، أو قيل : إنه تعالى مستقل بالفعل ولا دخل للعبد فيه فهو الجبر والكفر ، بل لا هذا ولا ذاك ، **بل أمر بين الأمرين**)،[٣]ومن هنا فإن إثبات (صدور الأفعال العظيمة والمعجزات منهم عليهم السلام.. إذا قلنا : بصدورها منهم عليهم السلام **بنحو الأمر بين الأمرين** خصوصًا مع كونها بإذن الله تعالى، ومع أن قلوبهم أوعية لمشيّة الله تعالى فلا محذور فيه ، وحينئذ فجميع ما ورد من الأخبار الدالة على صدور أفعال عجيبة منهم كخطبة البيان ونحوها لا إشكال فيه أبدًا) [٤].

- **(ما ظنّك بالأئمة عليهم السلام الذين خلقت الجنة من فاضل أنوارهم ؟** فهم في مقام من الرفعة والقدرة بحيث لا يدانيهم أحد ، **فحينئذ فما المانع من أن تصدر منهم الأفعال المهمة الربوبية بإذنه تعالى ، ولا فرق بين صدور هذه الأفعال العظيمة عليهم السلام وبين صدور الأفعال اليسيرة والحقيرة من أضعف خلق الله تعالى ، لما علمت من أن الأمر بين الأمرين لا يفرّق فيه في الأفعال ، فجميعها يكون بنحو الأمر بين الأمرين حقيرها وكبيرها)** [٥].

- **(ترى في ... الأحاديث نسبة .. الأفعال العجيبة الخارقة للعادة في الأسباب إلى نفوسهم الشريفة ، ..بناء على قاعدة الأمر بين الأمرين ، وأنّ قلوبهم أوعية أو وكر لمشية الله تعالى ، وأنهم عليهم السلام ﴿ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ ﴾** الأنبياء: ٢٦ – ٢٧، تحمل على أنها وإن كانت مستندة إليهم عليهم السلام إلا أنها مستندة إليه تعالى بالنحو المتقدم ، وبالنحو الذي سيجيئ تحقيقه إن شاء الله تعالى . فتحصّل مما ذكر أن المنفي من التفويض هو القول : إنهم مفوّضون في الخلق والأفعال العجيبة بالاستقلال ، بحيث لا تكون مدخلية له تعالى فيها ، وهذا كفر صريح . **وأما التفويض في الخلق وفي الأفعال**

=

(١)الاحتجاج، الطبرسي، ٣٦٨/١، بحار الأنوار، المجلسي، ١٤١/٦، ط.مؤسسة الوفاء.

(٢)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٥٤٥/٤.

(٣)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٥٤٦/٤.

(٤)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٥٤٧/٤.

(٥)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٥٤٧/٤.

الصادرة منهم من المعجزات ، ومما نسبوا إلى أنفسهم الشريفة كما في خطبة البيان ونحوه ، إذا فسّر بالنحو المذكور ، ومن الأمر بين الأمرين ، فهي عين الإيمان ، بل علمت أنه لا بد من القول بالأمر بين الأمرين بالنسبة إلى جميع الأفعال الصادرة من الخلق ، ولا فرق بين الأفعال الصادرة منا والصادرة منهم عليهم السلام إلا أنّ الصادرة منهم عليهم السلام هي الأفعال والأمور العجيبة الربوبية ، التي اختصّهم الله تعالى بها دون خلقه ، كما لا يخفى ، هذا كله بالنسبة إلى التفويض في الخلق وساير الأفعال الصادرة منهم عليهم السلام) [1].

- (المستفاد من ..الأحاديث وهي كثيرة أن العباد في أفعالهم كانوا مختارين ، ولذا يصحّ استناد الفعل إليهم ، ومع ذلك قد صحّ استناده إليه تعالى ، بل ما أراده كان ويكون ،.... **والحاصل : أن جميع الأفعال تجري فيه مسألة الأمر بين الأمرين ، ولعله إليه يشير قوله عليه السلام في حديث التوحيد قال : فسئلا عليه السلام: هل بين الجبر والقدر منزلة ثالثة ؟ قالا : " نعم أوسع ما بين السماء والأرض ، " أي أن تلك المنزلة تسع ما بين السماء والأرض ، أي أنّ كل ما يقع فيهما فهو مصداق لتلك المنزلة الثالثة ، وحينئذ نقول : كل فعل صدر من أي شخص فإنه هو بقدرته تعالى وبحوله وقوته صدر ، ويصح استناده إلى الشخص وإليه تعالى** ، فالقول بأنه مستند إليه تعالى فقط، بحيث يكون العبد مجبورًا ، فهو كفر والقائل به كافر ... كما أن القول باستناده إلى العبد فقط لتوهين الله في سلطانه ، فهو أيضا كفر والقائل به كافر . ثم إن الفعل يختلف سعة وضيقا بحسب اختلاف سعة قدرته وضيقها ، فكل يعمل على حسب ما أقدره الله تعالى **فحينئذ تقول : إن قوله تعالى :** ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾ ﴾ **الصافات: ٩٦ ، ظاهر في أن العمل الذي استند إلى العباد يكون متعلقًا لخلقه تعالى إياه ومستندًا إليه تعالى ، فالعامل كما يصحّ أن يقول : إني عملت ، كذلك يصحّ أن يقال : إن عمله عمل الله تعالى الفعال لما يشاء.... إذا علمت هذا فنقول : لا مانع من أن يعطي الله تعالى وليه وأولياءه القدرة والقوة ، بحيث يعمل في العالم عالم الوجود الأفعال المهمة والوسيعة من خلق السماوات والأرض وغيرها ، ويكون معنى استناد الفعل إلى الولي كاستناد الفعل إلى أيّ شخص في فعله بنحو الأمر بين الأمرين لا بنحو الجبر ، ولا بنحو التفويض المطلق ، فلو**

---

(١)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤/٥٥٠-٥٥١.

قال علي ﷺ مثلاً: "أنا خالق السماوات والأرض"، فإن أراد ﷺ (ولم يرد) إنه فاعل بالتفويض الباطل فهو باطل والقول به كفر ، وأما لو أراد ﷺ أنه تعالى أقدرني على ذلك كما أقدر أدنى الأشخاص في أقل الأفعال فلا كفر فيه ، بل هو محض الحسن ، وإليه يشير ما قاله الصادق ﷺ .. "إن الله أقدرنا على ما نريد"[1]، فإن ظاهره هو أنه تعالى أقدرهم على ما يريدون بنحو يصح الاستناد إليهم ﷺ. .. ، **وكيف كان فلا مانع من إبقاء ظواهر الأحاديث على ما هي ظاهرة فيه على أن يكون المعنى المراد منها هو المعنى المراد من الأمر بين الأمرين!**)[2].

٥-الربط بين التفويض المنفي والإمامة!

ربط الشيعة بين معنى التفويض المنفي ومسألة نصب الإمام، فجاء في مروياتهم عن أبي الحسن عليُّ بن محمّد العسكري في رسالته إلى أهل الأهواز حين سألوه عن الجبر والتفويض؛ أنه قال -كما يدعون-:"من زعم أن الله فوض قبول أمره ونهيه إلى عباده فقد أثبت عليه العجز ، وأوجب عليه قبول كل ما عملوا من خير أو شر وأبطل أمر الله تعالى ونهيه ، ثم قال : إن الله خلق الخلق بقدرته ، وملكهم استطاعة ما تعبدهم به من الأمر والنهي وقبل منهم اتباع أمره ورضي بذلك منهم ، ونهاهم عن معصيته وذم من عصاه وعاقبه عليها ، ولله الخيرة في الأمر والنهي ، يختار ما يريد ويأمر به ، وينهى عما يكره ، ويثيب ويعاقب بالاستطاعة التي ملكها عباده لاتباع أمره واجتناب معاصيه ، لأنه العدل ومنه النصفة والحكومة ، بالغ الحجة بالأعذار والإنذار ، وإليه الصفوة يصطفي من يشاء من عباده ، اصطفى محمدًا صلى الله عليه وآله وبعثه بالرسالة إلى خلقه ، **ولو فوض اختيار أموره إلى عباده لأجاز لقريش اختيار أمية بن أبي الصلت[3] وأبي مسعود الثقفي[1]، إذ كانا عندهم**

---

(١)بصائر الدرجات، الصفار، ٣٩٦، بحار الأنوار، المجلسي، ٢٤٠/٤٦، ط.مؤسسة الوفاء.

(٢)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ١١١/٤-١١٣.

(٣)أمية بن عبد الله أبي الصلت بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي، شاعر جاهلي حكيم، من أهل الطائف. قدم دمشق قبل الإسلام. وكان مطلعًا على الكتب القديمة، يلبس المسوح تعبدًا. وهو ممن حرموا على أنفسهم الخمر ونبذوا عبادة الأوثان في الجاهلية. ورحل إلى البحرين فأقام ثماني سنين ظهر في أثنائها الإسلام، وعاد إلى الطائف، فسأل عن خبر محمد بن عبد الله ﷺ فقيل له: يزعم أنه نبي. فخرج حتى قدم عليه بمكة وسمع منه آيات من القرآن، وانصرف عنه، فتبعته قريش تسأله عن رأيه فيه، فقال: أشهد أنه على الحق، قالوا: فهل تتبعه؟ فقال: حتى انظر في أمره. وخرج إلى الشام. وهاجر رسول الله =

أفضل من محمد صلى الله عليه وآله لما قالوا :﴿ لَوۡلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ عَلَىٰ رَجُلٖ مِّنَ ٱلۡقَرۡيَتَيۡنِ عَظِيمٖ ﴿٣١﴾ ﴾ الزخرف: ٣١ ، **يعنونهما بذلك . فهذا هو القول بين القولين ليس بجبر ولا تفويض** ...". يقول المجلسي –في معرض تعليقه على الرواية–: (**الظاهر أن غرضه عليه السلام من نفي التفويض نفي ما ذكره المخالفون من تفويض اختيار الإمام عليه السلام ونصبه إلى الأمة وتفويض الأحكام إليهم بأن يحكموا فيها بآرائهم ، وقياساتهم واستحساناتهم ، ولهذا أجمل عليه السلام في الكلام، وقال في هذا كلام دقيق ، وبين ذلك أخيرًا بذكر قريش واصطفائهم فلا تغفل . فيمكن أن يعد هذا وجها عاشرًا لنفي الجبر والتفويض ، وإثبات الواسطة**) [٢].

=

إلى المدينة، وحدثت وقعة بدر، وعاد أمية من الشام، يريد الإسلام، فعلم بمقتل أهل بدر وفيهم ابنا خال له، فامتنع. وأقام في الطائف إلى أن مات. انظر: الأعلام للزركلي، ٢/ ٢٣.

(١) وهم في اسم الرجل، مما يؤكد وضع الرواية! والرجل هو عروة بن مسعود الثقفي، صحابي جليل، اسمه: عروة بن مسعود بن معتب بن مالك بن كعب بن عمرو بن سعد بن عوف الثقفي، اتبع أثر النبيّ ﷺ لما انصرف من الطائف، فأسلم، وأستأذنه أن يرجع إلى قومه، فقال: «إنّي أخاف أن يقتلوك» . قال: لو وجدوني نائمًا ما أيقظوني، فأذن له فدعاهم إلى الإسلام، ونصح لهم فعصوه، وأسمعوه من الأذى، فلما كان من السّحر قام على غرفة له فأذّن، فرماه رجل من ثقيف بسهم فقتله. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر، ١٠٦٦/٣، ط.دار الجيل، أسد الغابة، ابن الأثير، ٣٠/٤، الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، ٤٠٦/٤-٤٠٨، ط.دار الكتب العلمية.

(٢)مرآة العقول، المجلسي، ٢١١/٢.

المبحث الرابع:

نقد موقف الشيعة الإمامية من المرتبة الرابعة من مراتب القضاء والقدر: مرتبة الخلق (خلق أفعال العباد).

موقف الشيعة من المرتبة الرابعة من مراتب القضاء والقدر- مرتبة الخلق (خلق أفعال العباد)- مخالف لما عليه أهل السنة والجماعة؛ فهم إما قائلون بأقوال المتكلمين المبتدعة أو بأقوال الفلاسفة الزنادقة؛ مع مزج ذلك بما انفردوا به من العقائد؛ وسيكون -بعون الله الرد عليهم- من أربعة وجوه:

الوجه الأول: في بيان بطلان مذهب عامة متكلمة الشيعة في ادعائهم نفي خلق الأفعال وزعمهم أن عموم خلقه تعالى مخصوص بما عدا صفاته وأفعال عباده!

و ذلك في ثلاثة جوانب:

الجانب الأول: في بيان أن أفعال العباد داخلة في عموم خلق الله لكل شيء، و أن الإيمان بذلك من أصول الإيمان بالقدر.

﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ ٦٢ ﴾ الزمر: ٦٢، وهذا عام محفوظ لا يخرج عنه شيء من العالم أعيانه وأفعاله وحركاته وسكناته وليس مخصوصًا بذاته وصفاته، فإنه الخالق بذاته وصفاته وما سواه مخلوق له، واللفظ قد فرق بين الخالق والمخلوق، وصفاته سبحانه داخله في مسمى اسمه، فإن الله سبحانه اسم للإله الموصوف بكل صفة كمال المنزه عن كل صفة نقص ومثال) [1]، (فليس ههنا تخصيصًا البتة، بل الله سبحانه بذاته وصفاته الخالق، وكل ما عداه مخلوق، وذلك عموم لا تخصيص فيه بوجه، إذ ليس إلا الخالق والمخلوق والله وحده الخالق وما سواه كله مخلوق)[2]، (والعالم قسمان أعيان وأفعال، وهو الخالق لأعيانه وما يصدر عنها من الأفعال ،كما أنه العالم بتفاصيل ذلك فلا يخرج شيء منه عن علمه ولا عن قدرته ولا عن خلقه ومشيئته) [3] . فأفعال المكلفين —كسائر ما في العالم- دخلت تحت قدرته تعالى ومشيئته وخلقه كما دخلت تحت علمه وكتابه، و(الإنسان بجملته ذاته وصفاته وأفعاله وأخلاقه مخلوق لله ليس فيه شيء خلق لله وشيء خلق لغيره، بل الله خالق الإنسان بجملته وأحواله كلها) [4].

---

(١) شفاء العليل، ابن القيم، ١/٢٠٣.

(٢) شفاء العليل، ابن القيم، ١/٢٠٤.

(٣) شفاء العليل، ابن القيم، ١/٢٠٣.

(٤) شفاء العليل، ابن القيم، ١/٢١٨.

يقول البخاري ﷺ: (ما زلت أسمع أصحابنا يقولون: إن أفعال العباد مخلوقة)[1]، (حركاتهم وأصواتهم واكتسابهم وكتابتهم مخلوقة) [2].

ويقول حافظ حكمي ﷺ: (الله سبحانه وتعالى خالق كل شيء فهو خالق كل عامل وعمله، وكل متحرك وحركته، وكل ساكن وسكونه، وما من ذرة في السموات ولا في الأرض إلا والله سبحانه وتعالى خالقها وخالق حركتها وسكونها، سبحانه لا خالق غيره ولا رب سواه). [3]

والإيمان بخلق الله لكل شيء –ومن ذلك أفعال العباد– هو المرتبة الرابعة من مراتب الإيمان بالقضاء والقدر.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ (وتؤمن الفرقة الناجية –أهل السنة والجماعة – بالقدر خيره وشره، والإيمان بالقدر على درجتين كل درجة تتضمن شيئين: ...وأما الدرجة الثانية: فهو مشيئة الله تعالى النافذة، وقدرته الشاملة، وهو الإيمان بأن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه ما في السموات والأرض من حركة ولا سكون إلا بمشيئة الله سبحانه، لا يكون في ملكه إلا ما يريد، وأنه سبحانه وتعالى على كل شيء قدير من الموجودات والمعدومات، **فما من مخلوق في الأرض ولا في السماء إلا الله خالقه سبحانه، لا خالق غيره ولا رب سواه)** [4].

ويقول عن الإيمان بالقدر:(ويتضمن هذا الأصل من إثبات علم الله، وقدرته، ومشيئته ووحدانيته، وربوبيته، وأنه خالق كل شيء وربه ومليكه: ما هو من أصول الإيمان)[5].

ويقول ابن القيم ﷺ: (في مراتب القضاء والقدر التي من لم يؤمن بها لم يؤمن بالقضاء والقدر، وهي أربع مراتب: المرتبة الأولى: علم الرب سبحانه بالأشياء قبل كونها، المرتبة الثانية: كتابته لها قبل كونها، المرتبة الثالثة: مشيئته لها، **المرتبة الرابعة: خلقه لها)**[1].

---

(١)خلق أفعال العباد، والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل، البخاري، برقم(١٣٢)،٢/٧٠.

(٢)خلق أفعال العباد، والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل، البخاري، برقم(١٣٣)،٢/٧٠.

(٣)معارج القبول بشرح سلم الوصول، حكمي، ٣/ ٩٤٠.

(٤)العقيدة الواسطية، ضمن مجموعة الرسائل الكبرى، لشيخ الإسلام ابن تيمية،١/٤٠٤-٤٠٥، مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٣/١٤٨-١٥٠.

(٥) مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٣/١١٢.

ويقول:(**المرتبة الرابعة من مراتب القضاء والقدر: وهي خلق الله تعالى لأفعال المكلفين، ودخولها تحت قدرته ومشيئته، كما دخلت علمه وكتابه**)[٢].

ومن أقر بتقدم العلم والخبر والكتابة، وأنكر خلق الله لأفعال العباد، فهو مبتدع، ضال.

يقول شيخ الإسلام﵀:(جمهور القدرية يقرون بتقدم العلم، وإنما ينكرون عموم المشيئة والخلق... فهم مبتدعون ضالون)[٣].

وفيما يلي إيراد الأدلة على عموم خلق الرب سبحانه لكل شيء ومن ذلك أفعال عباده خيرها وشرها:

أدلة ثبوت عموم خلق الرب لكل شيء ومن ذلك أفعال عباده:

الأدلة على ذلك سمعية وعقلية:

يقول ابن تيمية﵀: (**أن الله خالق كل شيء وربه ومليكه**، وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن فلا يكون في ملكه إلا ما شاءه، **ولا يكون في ملكه شيء إلا بقدرته وخلقه ومشيئته كما دل على ذلك السمع والعقل**، وهذا مذهب الصحابة قاطبة وأئمة المسلمين وجمهورهم وهو مذهب أهل السنة) [٤]. و(**كل ما دل في بعض الموجودات أنه مخلوق لله، فهو يدل على ذلك في أفعال العباد، فيُعلم بذلك كثرة الأدلة وقوتها على هذا المطلوب**؛ ولهذا قال من قال من أئمة السلف:.. من قال: أفعال العباد لم يخلقها الله، بمنزلة من قال: السماء والأرض لم يخلقها الله)[٥].

ويقول: (دلت الدلائل اليقينية على أن كل حادث فالله خالقه، وفعل العبد من جملة الحوادث.. فمن قال إن شيئًا من الحوادث أفعال الملائكة والجن والإنس لم يخلقها الله تعالى، **فقد**

=

(١) شفاء العليل، ابن القيم، ١/١٣٣.

(٢) شفاء العليل، ابن القيم، ١/٢٠٣. وانظر: شفاء العليل، ابن القيم، ١/١٩٣.

(٣) مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٧/٣٨٥-٣٨٦. وانظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٢/٤٨٥-٤٨٦.

(٤)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ٤٣-٤٤.

(٥) جامع المسائل،، ابن تيمية، ٦/١١٢.

خالف الكتاب والسنة وإجماع السلف والأدلة العقلية. ولهذا قال بعض السلف من قال: إن كلام الآدميين أو أفعال العباد غير مخلوقة، فهو بمنزلة من قال: إن سماء الله وأرضه غير مخلوقة). [1]

ويقول ابن القيم رحمه الله: (في ذكر المرتبة الرابعة من مراتب القضاء والقدر، وهي مرتبة خلق الله سبحانه الأعمال وتكوينه وإيجاده لها، **وهذا أمر متفق عليه بين الرسل صلوات الله وسلامه عليهم، وعليه اتفقت الكتب الإلهية، ودلت عليه أدلة العقول والفطر والاعتبار**)[2].

- **ومن الأدلة السمعية:**

أ- الأدلة من الكتاب والسنة:

دلت الآيات والأحاديث على عموم خلق الرب لكل شيء -حتى فسق العاصين، وكفر الكافرين، وإيمان المؤمنين (فالله تبارك وتعالى الخالق وكل ما سواه مخلوق له، مربوب له، لا خالق غيره، فجميع السموات والأرض ومن فيهن وما بينهما وحركات أهلها وسكناتهم وأرزاقهم وآجالهم وأقوالهم وأعمالهم كلها مخلوقات له محدثة كائنة بعد أن لم تكن، وهو خالق ذلك كله وموجده ومبدئه ومعيده) [3].

والآيات والأحاديث الدالة على ذلك كثيرة وشهيرة يطول استقصاؤها فالقرآن الكريم، والسنة المطهرة مملوءتان بتقرير ذلك.

ومن ذلك:

- قوله تعالى: ﴿ وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿١٣﴾ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ﴾ الملك: ١٣ – ١٤، فالآية دالة على خلق الله لما في الصدور، كما هي دالة على علمه به، بل إن خلقه سبحانه للشيء من أعظم الأدلة على علمه به، فإذا انتفى الخلق انتفى دليل العلم،

---

(١)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ٢٩- ٣٣.

(٢) شفاء العليل، ابن القيم، ١/١٩٣.

(٣)معارج القبول بشرح سلم الوصول، حكمي، ١/ ١٣١.

فلم يبقى –مع المعتزلة وأذنابهم من الشيعة– ما يدل على علمه سبحانه بما تنطوي عليه الصدور، إذا كان غير خالق لذلك، وهذا من أعظم الكفر برب العالمين[1].

- قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢﴾ ﴾ التغابن: ٢ ، (أي: هو الخالق لكم على هذه الصفة وأراد منكم ذلك كونًا لا شرعًا، فلا بد من وجود مؤمن وكافر) (وهو سبحانه وتعالى خالق المؤمن وإيمانه والكافر وكفره)(فأضاف الله تعالى الخلق الذي هو فعله القائم به إليه حقيقة، وأضاف الإيمان والكفر الذي هو عملهم القائم بهم إليهم حقيقة، والله تبارك وتعالى هو الذي جعلهم كذلك، وهم فعلوه باختيارهم وقدرتهم ومشيئتهم التي منحهم الله إياها، وخلقها فيهم وأمرهم ونهاهم بحسبها).[2]

- قوله تعالى: ﴿ يَخْلُقُكُمْ فِى بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ خَلْقًا مِّنۢ بَعْدِ خَلْقٍ فِى ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ ۚ ﴾ الزمر: ٦، وقوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ﴾ الحج: ٥ الآية. وقوله: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ ۚ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴿١٤﴾ ﴾ المؤمنون: ١٢ – ١٤، وقوله: ﴿ أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا ﴿٦٧﴾ ﴾ مريم: ٦٧، (فكما لم يوجد العباد أنفسهم لم يوجدوا أفعالهم، فقدرتهم وإرادتهم ومشيئتهم وأفعالهم تبع لقدرة الله سبحانه وإرادته ومشيئته وأفعاله، إذ هو تعالى خالقهم وخالق قدرتهم ومشيئتهم وإرادتهم وأفعالهم، وليس مشيئتهم وإرادتهم وقدرتهم وأفعالهم هي عين مشيئة الله تعالى وإرادته وقدرته

---

(١)انظر: شفاء العليل، ابن القيم، ١/٢٠٨-٢٠٩.

(٢)معارج القبول بشرح سلم الوصول، حكمي، ٣/ ٩٤٢.

وفعله، كما ليسوا هم إياه تعالى الله عن ذلك بل أفعالهم المخلوقة لله قائمة بهم لائقة بهم مضافة إليهم حقيقة، وهي من آثار أفعال الله تعالى القائمة به اللائقة به المضافة إليه حقيقة). [1] **والمعتزلة وأتباعهم من الشيعة يعترفون** (**بأن** الله خلق الإنسان مريدًا، **لكن يجعلونه مريدًا بالقوة والقبول، أي قابلاً لأن يريد هذا وهذا، وأما كونه مريدًا لهذا المعين وهذا المعين، فهذا عندهم ليس مخلوقًا لله، وغلطوا بل الله خالق هذا كله، وهو الذي ألهم النفس فجورها وتقواها**) [2].

- قوله تعالى عن المسيح ﷺ: ﴿ وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ ﴾ مريم: ٣١ ، إلى قوله: ﴿ وَبَرًّا بِوَالِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا ﴿٣٢﴾ ﴾ مريم: ٣٢، فبين أن الله هو الذي جعله برًا بوالدته ولم يجعله جبارًا شقيًا. وهذا صريح قول أهل السنة في أن الله خالق أفعال العباد. [3]
- قول النبي ﷺ:" رب اجعلني لك شكّارًا، لك ذكّارًا، لك رهّابًا.."[4]، فقد سأل ﷺ ربه أن يجعله كذلك، وهذه كلها أفعال اختيارية واقعة بإرادة العبد واختياره[5]، وهذا يدل على خلق الله لأفعال العباد.
- قول النبي ﷺ: "اللهم آت نفسي تقواها، وزكها "[6] (وفي هذا ما يبين أن الأمر كله له سبحانه، فإنه هو خالق "النفس"، وهو ملهمها الفجور والتقوى، وهو مزكيها ومدسيها، فليس للعبد في

---

(١)معارج القبول بشرح سلم الوصول، حكمي، ٣/ ٩٤٢.

(٢)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ٢٠٦.

(٣) انظر: منهاج السنة، ابن تيمية، ٣/١١١.

(٤) أخرجه أحمد في مسنده، برقم(١٩٩٧)،٢/٤٧٨-٤٧٩، وقال الشيخ أحمد شاكر:(إسناده صحيح) ط. دار الحديث، وابن ماجه، كتاب الدعاء، باب دعاء رسول الله ﷺ، ٤/٢٦٣، ط. دار المعرفة، وأبو داود، كتاب الصلاة، باب ما يقول الرجل إذا سلّم، ٢/١١٩، ط. دار ابن حزم، والترمذي، أبواب الدعوات، باب في فضل التوبة والاستغفار وما ذكر من رحمة الله بعباده، ٥/٥١٧-٥١٨، وقال:(هذا حديث حسن صحيح)، ط. دار الغرب الإسلامي، والحاكم، المستدرك، برقم(١٩١٠)،١/٧٠١، وقال:(هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، وصححه الألباني، انظر: صحيح سنن أبي داود١/٢٨٢.

(٥) شفاء العليل، ابن القيم، ١/٢١٠.

(٦)مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب التعوذ من شر ما عمل ومن شر ما لم يعمل، ٤/ ٢٠٨٨.

الأمر شيء، ولا هو مالك من أمر نفسه شيئًا) [١] بل (الله سبحانه وتعالى هو الذى يخلق أفعال العبد الظاهرة والباطنة، فهو الذى يجعل الإيمان والهدى في القلب ويجعل التوبة والإنابة والإقبال والمحبة.. وأضدادها)[٢].

إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث الدالة على خلق الله لأفعال العباد[٣]..

ب- دلالة الإجماع:

وقد نقل الإجماع على ذلك جمع من أهل العلم[٤]:

يقول اللالكائي[٥]رحمه الله:(سياق...ما نُقل من إجماع الصحابة والتابعين..أن أفعال العباد كلها مخلوقة لله ﷻ طاعاتها ومعاصيها...وهو مذهب أهل السنة والجماعة يتوارثونه خلفًا عن سلف من لدن رسول الله ﷺ بلا شك ولا ريب)[٦].

ويقول ابن تيميةرحمه الله:(أفعال العباد مخلوقة باتفاق سلف الأمة وأئمتها)[٧].

ويقول: (**السلف والأئمة .. متفقون** على الإيمان بالقدر وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن **وأنه خالق كل شيء من أفعال العباد وغيرها** وهم متفقون على إثبات أمره ونهيه ووعده ووعيده وأنه لا حجة لأحد على الله في ترك مأمور ولا فعل محظور). [٨]

- **ومن الأدلة العقلية:**

---

(١)التبيان في أيمان القرآن، ابن القيم، ١/ ٣٤-٣٥.

(٢)طريق الهجرتين وباب السعادتين، ابن القيم، ٦٢٧/٢.

(٣)انظر: شفاء العليل، ابن القيم، ٢٠٣/١-٢٢٨، ٣٣٣/١-٣٦١، القضاء والقدر، المحمود٧٧-٨٣.

(٤) انظر: المسائل العقدية التي حكى فيها ابن تيمية الإجماع، الجعيد، العلياني، الجهني، ٨٣١-٨٣٤.

(٥)هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي، الشافعي، أبو القاسم اللالكائي، إمام، حافظ، كان مفيد بغداد في وقته، عاجلته المنية قبل أن تشتهر كتبه، توفي سنة ثمان عشرة وأربع مئة، من مؤلفاته: شرح السنة، كرامات أولياء الله. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي،٤١٩/١٧-٤٢٠، ط. مؤسسة الرسالة، الأعلام للزركلي٧١/٨.

(٦) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، اللالكائي، ٥٨٩/٣- ٥٩٤.

(٧) مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٤٠٦/٨.

(٨)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ٤٦٦.

- **دلالة التقابل بين الكمال والنقص،** فتنزيه الله عن النقص يستلزم لذاته ثبوت الكمال المطلق له تعالى، إذ لو لم يثبت لله وصف الكمال لثبت ما يقابله من النقص، والله ﷻ منزه عن النقص(١). ومن المعلوم أن إثبات عموم خلق الله لكل شيء حتى كفر الكافر وإيمان المؤمن، **إثبات لكمال** مشيئته وقدرته وخلقه وتدبيره، وتنزيه له عن النقص ؛ ولا بد للعبد أن يُثبت لله ما يجب له من صفات الكمال، وينفي عنه ما يجب نفيه عنه مما يُضاد هذه الحال(٢). لأن صفات الرب اللازمة له صفات كمال، فعدم شيء منها نقص يتعالى الله عنه(٣)، والكمال يقتضي أن يكون كل شيء خاضعًا له تعالى، جاريًا على ما تقتضي به حكمته ومشيئته، فلو جرى أمر في هذا الوجود على غير مشيئة الله تعالى، أو كان خارجًا عن قدرته وخلقه، لما كان لله تعالى الوصف المطلق بالقدرة والإرادة، وعموم المشيئة والاختيار والخلق وهذا عيب ونقص يتعالى الله عنه(٤). (وقد بيّن الله سبحانه أنه أحق بالكمال من غيره، وأن غيره لا يساويه في الكمال، في مثل قوله تعالى: ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ۗ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾ ﴾ النحل: ١٧، وقد بيّن أن الخلق صفة كمال، وأن الذي يخلق أفضل من الذي لا يخلق وأن من عدل هذا بهذا فقد ظلم)(٥). وإخراج أفعال العباد عن قدرة الباري وخلقه وجعلهم مستقلين بها ، طعن في ربوبية المعبود وملكوته وكماله ونسبته إلى العجز ووصفه بما لا يستحق -تعالى ربنا وتقدس وتنزه وﷻ عما يقول الظالمون الجاحدون الملحدون علوًا كبيرًا-(٦).
- **دلالة الإيجاد و الخلق القائم على مبدأ السببية** من جهة أن الحوادث المعلوم حدوثها بالضرورة لا يمكن أن يكون حدوثها ذاتيًا ولا أن توجد بلا سبب، فلا بد أن يكون لها موجد وهو اللهﷻ. وهذا الدليل العقلي هو مقتضى قوله تعالى: ﴿ أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾ الطور: ٣٥، فقد دلت الآية على بطلان إمكان أن يكون الإيجاد و الخلق من غير

---

(١) المعرفة في الإسلام، مصادرها، ومجالاتها، القرني، ٥٤٦.

(٢) التدمرية، ابن تيمية،٤.

(٣) مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٣٣٩/٢.

(٤) انظر: مشيئة الله ومشيئة العباد، الخطيب، ٢٢.

(٥) مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٧٩/٦.

(٦) انظر: معارج القبول بشرح سلم الوصول، حكمي، ٣/ ٩٥٢.

موجد، وبطلان إمكان أن يكون الخلق ذاتيًا، ودلت بمقتضى القسمة الضرورية على أن الله هو الخالق لجميع ما في العالم من الكائنات. والدليل في كل ذلك هو مبدأ السببية الذي يقوم على امتناع الحدوث الذاتي، أو بلا سبب، ومستند ذلك الضرورة العقلية التي لا يمكن الشك فيها أو تصور نقيضها(١).

والقول في خلق فعل العبد بإرادته وقدرته كالقول في خلق سائر الحوادث بأسبابها إذ (غاية قدرة العبد أن تكون سببا بل جزأ من السبب والسبب لا يستقل بحصول المسبب ولا يوجبه وليس في الوجود ما يوجب حصول المقدور إلا مشيئة الله) (٢).

يقول ابن تيميةﷺ: (إن أئمة أهل السنة يقولون: إن الله خالق الأشياء بالأسباب، وأنه خلق للعبد قدرة يكون بها فعله، وأن العبد فاعل لفعله حقيقة، فقولهم في خلق فعل العبد بإرادته وقدرته كقولهم في خلق سائر الحوادث بأسبابها)(٣) (وإذا كان العبد لا يحصل فعله إلا بمرجح من الله تعالى، وعند وجود ذلك المرجح يجب وجود الفعل – كان فعله كسائر الحوادث التي تحدث بأسباب يخلقها الله تعالى يجب وجود الحادث عندها.

وهذا معنى كون الرب تبارك وتعالى خالقًا لفعل العبد، ومعنى ذلك أن الله تعالى يخلق في العبد القدرة التامة والإرادة الجازمة، وعند وجودهما يجب وجود الفعل؛ لأن هذا سبب تام للفعل، فإذا وجد السبب التام وجب وجود المسبب **والله هو الخالق للمسبب أيضًا، كما أنه إذا خلق النار في الثوب فإنه لا بد من وجود الحريق عقيب ذلك، والكل مخلوق لله تعالى).** (٤)

ويقول: (دلت الدلائل اليقينية على أن كل حادث فالله خالقه، وفعل العبد من جملة الحوادث، وكل ممكن يقبل الوجود والعدم، فإن شاء الله كان وإن لم يشأ لم يكن، وفعل العبد من جملة الممكنات؛

---

(١) انظر: المعرفة في الإسلام مصادرها ومجالاتها، القرني، ٥١٦-٥١٧.

(٢)شفاء العليل، ابن القيم، ١٩٧/١.

(٣)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ٣١.

(٤)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ٢٦٩-٢٧٠، وانظر منه: ١١٦/٣-١١٨.

وذلك لأن العبد إذا فعل الفعل فنفس الفعل حادث بعد أن لم يكن، فلا بد له من سبب. وإذا قيل: حدث بالإرادة، فالإرادة أيضًا حادثة، فلا بد لها من سبب). [1]

ويقول: (**أفعال العباد حادثة كائنة بعد أن لم تكن، فحكمها حكم سائر الحوادث، وهي ممكنة من الممكنات فحكمها حكم سائر الممكنات فما من دليل يستدل به على أن بعض الحوادث والممكنات مخلوقة لله إلا وهو يدل على أن أفعال العباد مخلوقة لله**، فإنه قد علم أن المحدث لا بد له من محدث، وهذه المقدمة ضرورية عند جماهير العقلاء، وكذلك الممكن لا بد له من مرجح تام، فإذا كان فعل العبد حادثًا بعد أن لم يكن فلا بد له من محدث وإذا قيل: المحدث هو العبد، فيكون العبد صار محدثًا له بعد أن لم يكن، هو أيضًا أمر حادث فلا بد له من محدث، إذ لو كان العبد لم يزل محدثًا له لزم دوام ذلك الفعل الحادث، وإذا كان إحداثه له حادثًا فلا بد له من محدث. وإذا قيل: المحدث إرادة العبد. قيل: فإرادته أيضًا حادثة، فلا بد لها من محدث. وإن قيل: حدثت بإرادة من العبد. قيل: تلك الإرادة أيضًا لا بد لها من محدث، فأي محدث فرضته في العبد إن كان حادثًا فالقول فيه كالقول في الحادث الأول، وإن جعلته قديمًا أزليًا كان هذا ممتنعًا، لأن ما يقوم بالعبد لا يكون قديمًا أزليًا). [2]

وبتنوع هذه الدلالات التي هي ما بين كتاب وسنة وإجماع وعقل وفطرة يبطل قول القدرية من المعتزلة والشيعة في نفيهم خلق الرب لأفعال العباد.

بل إن (قول القدرية يتضمن الإشراك والتعطيل، فإنه يتضمن إخراج بعض الحوادث عن أن يكون لها فاعل، ويتضمن إثبات فاعل مستقل غير الله. وهاتان شعبتان من شعب الكفر، فإن أصل كل كفر التعطيل أو الشرك، وبيان ذلك أنهم يقولون: إن الإنسان صار مريدًا فاعلاً بإرادته بعد أن لم يكن كذلك بدون محدث أحدث ذلك، فإنه لم يكن مريدًا للفعل ولا فاعلاً له، ثم صار مريدًا للفعل فاعلاً له .وهذا الأمر حادث بعد أن لم يكن، وهو عندهم حادث بلا إحداث أحد، وهذا أصل التعطيل، فمن جوز أن يحدث حادث بلا إحداث أحد، وأن يترجح وجود الممكن على

---

(١)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ٢٩- ٣٠.

(٢)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/١١٦-١١٧.

عدمه بلا مرجح، وأن يتخصص أحد المتماثلين بلا مخصص –كان هذا تعطيلاً لجنس الحوادث والممكنات أن يكون لها فاعل، والله فاعلها بلا شك، فهو تعطيل له أن يكون خالقًا لمخلوقاته.

وأما الشرك فلأنهم يقولون: العبد مستقل بإحداث هذا الفعل من غير أن يكون الله جعله محدثًا له، كأعوان الملوك الذين يفعلون أفعالاً بدون أن يكون الملوك جعلتهم فاعلين لها، وهذا إثبات شركاء مع الله يخلقون كبعض مخلوقاته.

وهذان المحذوران – التعطيل والإشراك في الربوبية – لازمان لكل من أثبت فاعلا مستقلاً غير الله). [1] **بل هؤلاء (الذين أثبتوا فاعلاً مستقلاً غير الله كـ.. الآدميين وجعلوا هذه الحركات الحادثة ليست مخلوقة لله – فيهم من الشرك والتعطيل ما ليس في مشركي العرب، فإن مشركي العرب كانوا يقرون بالقدر وأن الله وحده خالق كل شيء).** [2]

هذا وقد تجرأت طائفة من متكلمة الشيعة فلم تكتف بنفي خلق الأفعال بل صرحت بإطلاق القول بأن العباد خالقون لأفعالهم، وسمتهم بذلك، وادعت أن أفعال العباد مخلوقة لهم خلق تقدير وتكوين معًا فلا مكون لفعل العبد سواه!

والقضية عند هؤلاء الروافض ليست في إطلاق لفظ خالق –بمعنى التقدير– على العباد، فإن الخلق إذا أريد به التقدير؛ فإنه بهذا الاعتبار يا(صح إطلاق خالق على العبد) [3]،ومنه قوله تعالى عن عيسى:﴿ تَخۡلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ ﴾المائدة: ١١٠، فعيسى عليه السلام قدر وصور من الطين كهيئة الطير والله سبحانه خالق المقدِّر وتقدير المقدِّر وإنما أضاف التقدير إليه لأنه كسب له[4].

لكن أولئك الروافض لم يقتصوا على إطلاق لفظ خالق على العباد بهذا المعنى بل أعظموا الفرية فادعوا اطلاقه على العباد بمعنى: أنهم المكونون لأفعالهم الموجدون لها، فلا مكون لفعلهم غيرهم، أي: ادعوا استبداد العباد بخلق أفعالهم كلها!

---

(١)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ٢٧٨– ٢٧٩.

(٢)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ٣٣١.

(٣)شفاء العليل، ابن القيم، ٣٩٢/١.

(٤)الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، العمراني، ١/ ٢٢٢.

فيقال: إن (ادعيتم الاستبداد بخلق الفعل كله وليس لله فيه اختراع ولا خلق توجه على قولكم أن خلقكم أحسن من خلق الله لأن الطاعات والأعمال المستحسنة أحسن من خلق الأعيان، وأدى إلى تكذيب قوله تعالى فيما مدح به نفسه بأنه أحسن الخالقين) [1].

بل أنتم بذا الزعم أكذبتم الله؛ فإن الـ(خلق الذي هو الإنشاء والإبداع لا يوصف به غير الله، بل نفى الله ذلك عن غيره وأثبته لنفسه بقوله تعالى: ﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾ فاطر: ٣ ، وأكذب من ادعى أنه يخلق كخلقه فقال: سبحانه: ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ۗ أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُوا۟ كَخَلْقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ۚ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ ﴾ الرعد: ١٦، فمن قال: إن العباد يوصفون بإنشاء الخلق في أفعالهم وإبداعه، فقد أكذب الله في خبره، ولو كان كذلك لكان يطلق على الإنسان اسم الخالق كما يطلق ذلك على الله سبحانه كاشتراكهما في اسم الموجود والشيء، وفي اختصاص ذلك سبحانه بالله سبحانه دليل على أنه لا يوصف غيره بالإنشاء والإبداع). [2]

وقولهم هذا جرأة عظيمة، ولله در شيخ الإسلام حين قال: القدرية (يخرجون أفعال الحيوان عن أن تكون مخلوقة له، وحقيقة قولهم تعطيل هذه الحوادث عن خالق لها، وإثبات شركاء لله يفعلونها وكثير من متأخرة القدرية يقولون: إن العباد خالقون لها، ولم يكن سلفهم يجترئون على ذلك) [3].

ويقول ابن القيم: (خلق الله سبحانه الأعمال وتكوينه وإيجاده لها وهذا أمر متفق عليه بين الرسل صلوات الله وسلامه عليهم، وعليه اتفقت الكتب الإلهية والفطر والعقول والاعتبار، **وخالف في ذلك مجوس الأمة فأخرجت طاعات ملائكته وأنبيائه ورسله وعباده المؤمنين وهي أشرف ما في العالم عن ربوبيته وتكوينه ومشيئته، بل جعلوهم هم الخالقون لها، ولا تعلق لها بمشيئته، ولا تدخل تحت قدرته،** وكذلك قالوا في جميع أفعال الحيوانات الاختيارية فعندهم أنه سبحانه لا يقدر أن يهدي ضالاً ولا يضل مهتديًا، ولا يقدر أن يجعل المسلم مسلمًا والكافر كافرًا والمصلي مصليًا،

---

(١)الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، العمراني، ١/ ٢٤٢.

(٢)الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، العمراني، ١/ ٢٢٢.

(٣)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ٢٩٤.

وإنما ذلك بجعلهم أنفسهم كذلك لا يجعله تعالى، وقد نادى القرآن بل الكتب السماوية كلها والسنة وأدلة التوحيد والعقول على بطلان قولهم، وصاح بهم أهل العلم والإيمان من أقطار الأرض وصنف حزب الإسلام وعصابة الرسول وعسكره التصانيف في الرد عليهم وهي أكثر من أن يحصيها إلا الله)[١].

بقي أن أشير إن قول متكلمة الشيعة بنفي خلق الله لأفعال العباد وادعائهم أن العباد موجدون لأفعالهم خالقون لها يناقض مع قولهم: بعقيدة الطينة؛ واعتقادهم بالعصمة:

أما مناقضة القول بنفي خلق الله لأفعال العباد لعقيدة الطينة فيقال:

يدعي الشيعة بموجب الطينة أن (الشّيعي خلق من طينة خاصّة والسّنّي خلق من طينة أخرى، وجرى المزج بين الطينتين بوجه معين، فما في الشّيعي من معاصٍ وجرائم هو من تأثّره بطينة السّنّيّ، وما في السّنّيّ من صلاح وأمانة هو بسبب تأثّره بطينة الشّيعي، فإذا كان يوم القيامة فإنّ سيّئات وموبقات الشّيعة تُوضع على أهل السّنّة، وحسنات أهل السّنّة تُعطى للشّيعة.) [٢] ومقتضى هذه العقيدة أن يكون العبد مجبورًا على فعله وليس له فيه اختيار، وهذا لا يتأتى مع قولهم إن العباد خالقون لأفعالهم موجدون لها!

وأما مناقضة القول بنفي خلق الله لأفعال العباد لقولهم بالعصمة فيقال:

نص الشيعة أن العصمة (لطف يفعله الله تعالى بالمكلف بحث يمتنع منه وقوع المعصية وترك الطاعة مع قدرته عليهما) [٣] ، ولا ريب أن هذه الملكة المانعة من المعصية مخلوقة لله، وما نشأ عنها مخلوق له أيضًا، (والعصمة تستلزم عاصمًا ومعصومًا، والمعصوم حصلت له العصمة ممن عصمه بالضرورة.

فحينئذٍ إما أن يقولوا: إن الله لا يخلق أفعال العباد ما عدا المعصومين من الأنبياء والأئمة، وإما أن يتخلوا عن أحد أصليهم): [٤] العدل(=نفي خلق الأفعال) أو العصمة حتى لا يحصل التناقض!

---

(١)شفاء العليل، ابن القيم، ١/١٩٣.

(٢)أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية – عرض ونقد –، القفاري، ٢/ ٩٥٦.

(٣) النكت الاعتقادية، المفيد، ٣٧.

(٤) التناقضات العقدية في مذهب الشيعة الاثنى عشرية، عزيزة الأشول، ٢/٧٥١.

الجانب الثاني: في إبطال استدلالات الشيعة وشبهاتهم المتعلقة بمذهبهم في مسألة نفي خلق أفعال العباد.

وذلك في فرعين أساسين:

الفرع الأول: في بيان أن إخباري الشيعة وأصولييهم كما خالفو الحق في نفيهم خلق الأفعال خالفوا الحق في تنظيرهم للاستدلال(على مذهبهم في نفي خلق الأفعال).

سبق البيان بأن أصوليي الشيعة زعموا أن العقل هو العمدة والركيزة الأساسية في إثبات أصل العدل(نفي خلق الأفعال) وسائر مسائل الأصول؛ وادعوا أنه لا يصح دليل غيره فيها من سماع (سواء في ذلك النقل أو الإجماع) لأمرين: لأنها أمور ظنية، ولأن كل ما يتوقف عليه صدق النقل لا يجوز إثباته بالنقل لئلا يلزم الدور!

بينما قرر الإخباريون أنه يكفي في ثبوت أصل العدل(نفي خلق الأفعال)الآيات المتضافرة والأخبار المتواترة؛ فالأخبار -عندهم هي العمدة في إثبات ذلك؛ لأن الأئمة في -زعمهم- مرجع الأنام في المعارف اليقينية.

وأما دلالة الاجماع فالإجماع —وإن حكاه بعض أعلام الشيعة على أصل العدل(نفي خلق الأفعال)- إلا أنه في الأصل عند الإخباريين وبعض الأصوليين؛ ليس دليلاً شرعيًا؛ ولا يمكن الاعتماد عليه في مجال الاستدلال لأنه بمجرده ليس بحجة. .[1]

هذا في الجملة حاصل تنظير الشيعة في الاستدلال على أصل العدل(نفي خلق الأفعال)؛ وفي مذهبهم فضلاً عن تنظيرهم مواقع للنظر؛ يمكن إبرازها في أمور:

- **الأمر الأول: مسألة عموم خلق الرب لكل شيء(من الأعيان والأفعال)؛ من مسائل أصول الدين التي دل عليها الكتاب والسنة والإجماع والعقل.**

---

(١)انظر: الفوائد المدنية، محمد الاسترآبادي، ٥١، الشواهد المكية، نور الدين العاملي، ٥١-٥٢، جواهر الكلام، الجواهري، ٦/٢٥٠، الأصول، مرتضى المطهري،٥٣-٥٤، المسائل المستحدثة، محمد الروحاني، ٤٣، مصادر التلقي وأصول الاستدلال العقدية عند الإمامية، إيمان العلواني، ٢/٧١٦.

يقول ابن القيم في معرض حديثه عن الأدلة الدالة على المرتبة الرابعة من مراتب القضاء والقدر– خلق الله سبحانه للأعمال وتكوينه وإيجاده لها–ﷻ–: (وهذا أمر متفق عليه بين الرسل صلى الله تعالى عليهم وسلم وعليه اتفقت الكتب الإلهية والفطر والعقول والاعتبار) [١].

ويقول:(وقد اتفقت الرسل صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وجميع كتب الله المنزلة على إثبات القدر، وأن الله تعالى على كل شيء قدير، **وأنه خالق كل شيء**...فلا يخرج حادث من الأعيان والأفعال عن قدرته وخلقه، كما لا يخرج عن علمه ومشيئته، هذا دين جميع المرسلين)[٢].

– **الأمر الثاني: حصل في تنظير الشيعة في طريق الاستدلال على مذهبهم في أصل العدل ومسألة أفعال العباد غلو إما بالإفراط أو التفريط حول دلالة النقل(الكتاب والسنة) والعقل عليها؛ فبينما قصر الأصوليون الأدلة على العقل دون النقل؛ قرر الإخباريون كفاية الأدلة النقلية–وخاصة أخبار الأئمة– في الدلالة على ذلك؛ وهنا يقُال:**

أولاً: إن الدين اكتمل بالوحي–القرآن وسنة الرسول ﷺ–، و (رسول الله ﷺ بين جميع الدين أصوله وفروعه؛ باطنه وظاهره علمه وعمله) [٣] ومن المحال أن يكون شيء من الدين –عقائده وعباداته– لم يبينه النبي ﷺ؛ بل إن كل مسألة –في باب العقيدة والعبادة– لم يرد فيها دليل نقلي (من الكتاب أو السنة) فليست من دين الله [٤] فالدين قد تم وكمل فلا يزاد فيه ولا ينقص منه ولا يبدل لا من إمام مزعوم ولا من غائب موهوم! [٥]

ثانيًا: إن دلالة الوحي–القرآن و سنة ﷺ– على سائر مسائل أصول الدين دلالة يقينية تحصل بها الكفاية؛ وعليه:

- فنفي الأصوليين من الشيعة اليقين عن الدليل النقلي خطأ فاحش، ولوثة من لوثات المتكلمين ورثها الشيعة عنهم!!

---

(١)شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ابن القيم، ١٩٣/١.

(٢) مختصر الصواعق المرسلة، ابن القيم، ٨٣٤/٢.

(٣)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٥٥/١٩.

(٤)انظر: المعرفة في الإسلام، د.عبدالله القرني، ٥٠١.

(٥)انظر: أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية–عرض ونقد–، د.ناصر القفاري، ٣٢٧/١.

- وادعاء الإخباريين أن أخبار معصوميهم وأقوالهم هي العمدة في إثبات ذلك-؛ غلو مفرط يؤدي إلى الصرف عن مصدر الهداية(الكتاب و سنة الرسول ﷺ)، ويجعل أقول الأئمة كأقوال النبي في التشريع والعصمة ووجوب الاتباع، ويزيد في دين الله ما ليس منه؛ بل ما يناقضه: كادعاء أن الأفعال غير مخلوقة، وتأويل الخلق بالتقدير، وتفسير بعض الآيات المرتبطة بالخلق بالبداء ، وتفسير القدرية بمنكري الرجعة، وادعاء أن عليًا خالقًا للسماء والأرض، ، وغير ذلك من ما جاءت به أخبارهم المفتراة المنسوبة لأئمتهم!!

ثالثًا: مسألة خلق الرب لكل شيء (الأعيان والأفعال) من مسائل أصول الدين التي يمكن أن يُستدل بها بالأدلة العقلية؛ وكل ما (أمكن أن يستدل له بالأدلة العقلية لا بد أن يرد في الوحي ما يدل عليه بحيث لا تكون الدلالة فيه عقلية خالصة؛ بل تكون عقلية من جهة دلالة العقل عليها ونقلية من جهة دلالة النقل عليها وكونها من الدين المنزل، والسبيل في الأدلة النقلية العقلية أن تبين دلالاتها العقلية؛ لأن ذلك هو مراد الله بها؛ فإنه ما ذكر الدلالة العقلية إلا لتعقل ويستدل بها، إذ لا يمكن أن تكون تلك النصوص أخبارًا محضة؛ لكن لا يصح مع ذلك تجاوز مدلولاتها والتعسف في الاستدلال بها على ما لا تحتمله من الدلالة). [1] يقول ابن القيم ﷺ: (والقرآن مملوء من ذكر الأدلة العقلية التي هي آيات الله الدالة عليه وعلى ربوبيته ووحدانيته وعلمه وقدرته وحكمته ورحمته) [2] ويقول ابن تيمية ﷺ:(إن الله بين في كتابه الحق وأدلته بما ضرب فيه من الأمثال، وسنه من البراهين العقلية، إذ كانت دلالة القرآن ليست مجرد الإخبار، حتى يكون الاستدلال به موقوفًا على العلم بصدق المخبر؛ بل القرآن-وإن أخبر بالحقائق الثابتة في أمر الإيمان بالله واليوم الآخر في المبدأ والمعاد-فهو يذكر الأدلة الدالة على ذلك ويرشد إليها، ويهدي إليها، فإذا تأمل العاقل الخبير نهاية ما يذكره أهل النظر من جميع طوائف الكلام والفلسفة وغيرهم، وجد الذي في القرآن أكمل منه، مع سلامته عن الخطأ والتناقض والتلبيس والتعقيد والتطويل الذي يكثر في كلام أولئك!) [3].

---

(١)المعرفة في الإسلام، د.عبدالله القرني، ٥٠١-٥٠٢، بتصرف يسير.

(٢)الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، ابن القيم، ٢/ ٧٩٣.

(٣)شرح الأصبهانية، ابن تيمية، ١٨٠.

وعليه فالشيعة –إخباريهم وأصوليهم–بموجب تنظيرهم السابق غالطون؛ لأنهم خالفوا الحق في مسألة أفعال العباد وأعرضوا عما في القرآن من الدلائل العقلية والبراهين اليقينية[1]:

بيان ذلك:

- أن الأصوليين ورثوا لوثة المتكلمين في تقسيم الأدلة إلى عقلية ونقلية، فجعلوا العقل قسيم النقل؛ وقصروا الأدلة الدالة على مذهبهم الفاسد في أصل العدل ونفي خلق الأفعال –وسائر مسائل الأصول– على العقل دون النقل؛ فالعقل في زعمهم مصدر الحجج وإليه تنتهي، فنفوا أن يكون في النقل أدلة عقلية نقلية، فأعرضوا بذلك عما في القرآن من الدلائل العقلية والبراهين اليقينية؛ وعمدوا إلى أدلة المتكلمين فاعتمدوها وقرروها!!
- أن الإخباريين وإن قرروا كفاية الأدلة النقلية في الدلالة على قولهم الفاسد في أصل العدل ونفي خلق الأفعال؛ لكنهم حرفوا الكلم عن مواضعه، وساووا كلام الرسول بكلام معصوميهم، وخلطوا الأخبار صحيحها بضعيفها،[2] وأيضًا فهم –في عامة أقوالهم– إنما يستدلون بالقرآن من جهة إخباره لا من جهة دلالته فلا يذكرون ما فيه من الأدلة ؛ وأنه قد بين الأدلة العقلية الدالة على مسائل الاعتقاد!!

– الأمر الثالث: يعد الاجماع المبني على الكتاب والسنة الأصل الثالث الذي يُعتمد عليه في العلم والدين؛ والاستدلال –بالإجماع – على مسألة عموم خلق الرب لكل شيء(الأعيان و الأفعال)–وغيرها من مسائل أصول الدين– من أبرز معالم أهل السنة.

---

(١)انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٥٩-١٦١.

(٢)لا سيما وأنهم يدعون أن (عدم صحّة السند غير مضرّ)!! منتهى المقال في أحوال الرجال، محمد بن إسماعيل المازندراني، ٢/٧٩، وأنه (لا يحل تكذيب راوية إلا أن يرده إلى إمام معصوم ويصح النقل عنه بالرد فيجوز حينئذ)!! مختصر بصائر الدرجات، حسن بن سليمان الحلي، ١٥٤. ولله در ابن تيمية ﷺ حين قال: الرافضة (من أضل الناس عن سواء السبيل، فإن الأدلة إما نقلية، وإما عقلية، والقوم من أضل الناس في المنقول، والمعقول في المذاهب والتقرير، وهم من أشبه الناس بمن قال الله فيهم: ﴿ **وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ** ﴿١٠﴾ ﴾ الملك: ١٠ ، **والقوم من أكذب الناس في النقليات**، ومن أجهل الناس في العقليات، **يصدقون من المنقول بما يعلم العلماء بالاضطرار أنه من الأباطيل**، ويكذبون بالمعلوم من الاضطرار المتواتر أعظم تواتر في الأمة جيلاً بعد جيل، **ولا يميزون في نقلة العلم، ورواة الأحاديث، والأخبار بين المعروف بالكذب، أو الغلط، أو الجهل بما ينقل، وبين العدل الحافظ الضابط المعروف بالعلم بالآثار**). منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ١/ ٨.

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام﵀:(الإجماع: هو الأصل الثالث الذي يعتمد عليه في العلم والدين. وهم[1] يزنون بهذه الأصول الثلاثة جميع ما عليه الناس من أقوال وأعمال باطنة أو ظاهرة مما له تعلق بالدين؛ والإجماع الذي ينضبط: هو ما كان عليه السلف الصالح؛ إذ بعدهم كثر الاختلاف وانتشرت الأمة). [2]

ويقول ﵀-في معرض بيانه للمنهج الحق في معرفة ما جاءت به الرسل عن الله:(الحق الذي لا باطل فيه هو ما جاءت به الرسل عن الله .. ويعرف بالكتاب والسنة والإجماع .. فلهذا كانت الحجة الواجبة الاتباع: للكتاب والسنة والإجماع فإن هذا حق لا باطل فيه، واجب الاتباع، لا يجوز تركه بحال، عام الوجوب لا يجوز ترك شيء مما دلت عليه هذه الأصول وليس لأحد الخروج عن شيء مما دلت عليه). [3]

ويقول: (لا يعتمد أهل العلم والإيمان في مثل مسائل العلم والدين إلا على نصوص الكتاب والسنة، وإجماع الأمة). [4]

- **الأمر الرابع: حصل في تنظير الشيعة في طريق الاستدلال على قولهم الباطل في أصل العدل ومسألة أفعال العباد تفريط حول دلالة الإجماع عليها؛** فقد قصر الأصوليون الأدلة على العقل فقط؛ ولم يجعل الإخباريون الإجماع ضمن الأدلة أصلاً.
- **الأمر الخامس: أن انشغال الأصوليين من الشيعة بنقل الإجماع على قولهم الباطل في أصل العدل ومسألة أفعال العباد يُعد ثغرة منهجية، وهو في حقيقة الأمر خروج عن النهج الذي ارتسموه في الاستدلال على أصول دينهم!!** هذا من جانب.

ومن جانب آخر؛ **فإذا كان الإجماع في الأصل عند الإخباريين وبعض الأصوليين؛ ليس دليلاً شرعيًا؛ ولا يمكن الاعتماد عليه في مجال الاستدلال لأنه بمجرده ليس بحجة ؛[1] فلم ينشغلون بحكايته!!**

---

(١)يقصد: أهل السنة والجماعة.

(٢)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٣/ ١٥٧.

(٣)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية،١٩/ ٥.

(٤)الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، ٣/ ٦٩.

ومن جانب ثالث: **أن ما حكاه متكلمة الشيعة من إجماع في أصل العدل ومسألة نفي خلق الأفعال لا يُقبل، بل هو دعوى لا حقيقة لها: لأنه مخالف لما ثبت في الكتاب والسنة من خلق الله لكل شيء ومن ذلك أفعال العباد فهو نظير غيره من الإجماعات الباطلة المدعاة في علم الكلام!**[٢]

يقول شيخ الإسلام﵀:(عامة أصول أهل البدع والأهواء الخارجين عن الكتاب والسنة .....لا يعتمدون على كتاب ولا سنة ولا على إجماع مقبول في كثير من المواضع، بل يفارقون أهل الجماعة ذات الإجماع المعلوم، بما يدعونه هم من الإجماع ..، كما يخالفون صرائح المعقول بما يدعونه من المعقول، وكما يخالفون الكتاب والسنة اللذين هما أصل الدين بما يضعونه من أصول الدين)[٣].

ويقول ابن القيم﵀:(أن المتكلمين لو أجمعوا على شيء لم يكن إجماعهم حجة عند أحد من العلماء) (فما أكثر خروج الحق عن أقوالهم، وما أكثر ما يذهبون في المسائل التي هي حق وصواب إلى خلاف الصواب) [٤].

- **الأمر السادس**: أن مسالك الشيعة تجاه الأدلة الدالة على خلاف مذهبهم –و التي تثبت عموم خلق الله لكل شيء – باطلة؛ لا سيما وأنهم حاولوا جاهدين إبطال دلالة النصوص المخالفة لمذهبهم إما بالتأويل أو التخصيص أو التضعيف والرد أو حملها على التقية وهذه المسالك تظهر ضيق عطنهم **ولا تفي بمرادهم في إبطال الحق**:

- **أما مسلك التأويل؛ ففيه** من تحريف الكلم عن مواضعه ومخالفة اللغة وتناقض المعاني ومخالفة إجماع سلف الأمة وأئمتها – ما يبين بطلان تحريفاتهم، وأن عامة تأويلاتهم مما يعلم بالاضطرار أن الله ورسوله لم يردها بكلامه. [١]

=

(١)انظر: الفوائد المدنية، محمد الاسترآبادي، ٥١، الشواهد المكية، نور الدين العاملي، ٥١-٥٢، جواهر الكلام، الجواهري، ٢٥٠/٦، الأصول، مرتضى المطهري،٥٣-٥٤، المسائل المستحدثة، محمد الروحاني، ٤٣، مصادر التلقي وأصول الاستدلال العقدية عند الإمامية، إيمان العلواني، ٧١٦/٢.

(٢) الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، ٤٤٧/٦.

(٣) التسعينية، ابن تيمية، ٦٣١/٢.

(٤) مفتاح دار السعادة، ابن القيم، ٨١٢/٢.

- **وأما التخصيص؛** فهو مسلك من مسالك أهل التأويل الذين يدعون أن الدليل اللفظي العام مبني على مقدمات منها عدم التخصيص وانتفاؤه غير معلوم فـ(إذا ورد عليهم عام يخالف مذهبهم ادعوا تخصيصه وقالوا أكثر عمومات القرآن مخصوصة وليس ذلك بصحيح بل أكثرها محفوظة باقية على عمومها) [٢] و(إنكار العموم بدعة حدثت في الإسلام بعد القرون الثلاثة).[٣]

يقول ابن القيم رحمه الله: (ادعى قوم من أهل التأويل في كثير من [الـ]عمومات..التخصيص وذلك في باب الوعد والوعيد وفي باب القضاء والقدر..أما باب القدر فإن أهل الإثبات لما احتجوا على القدرية بقوله: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ الرعد١٦ وقوله ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ١٢٠﴾ المائدة١٢٠ ونحوه ادعوا تخصيصه، وأكثر طوائف أهل الباطل ادعاءً لتخصيص العمومات هم الرافضة فقل أن تجد في القرآن والسنة لفظًا عامًا في الثناء على الصحابة إلا قالوا هذا في علي وأهل البيت؛ وهكذا تجد كل أصحاب مذهب من المذاهب إذا ورد عليهم عام يخالف مذهبهم ادعوا تخصيصه وقالوا أكثر عمومات القرآن مخصوصة وليس ذلك بصحيح بل أكثرها محفوظة باقية على عمومها؛ فعليك بحفظ العموم فإنه يخلصك من أقوال كثيرة باطلة وقد وقع فيها مدعو الخصوص بغير برهان من الله، وأخطأوا من جهة اللفظ والمعنى!).[٤]

- **وأما مسلك الرد والتضعيف؛ فلا يسوغ بحال تطبيقه على الآيات والأحاديث الصحيحة؛ لأن من حقها القبول والتصديق والاتباع! ومن فتح هذا الباب من أهل البدع لم يكن له ثبات، فإن خصمه يفعل كما يفعل، فلا يبقى في يده حجة سليمة عن المعارضة بمثلها!**
- **وأما حمل مروياتهم وأقوال أئمتهم–المخالفة لمذهبهم خاصة– على التقية، فهو في الحقيقة اتهام للأئمة وتلاعب بالدين؛ لأن الأئمة إذا كانت أقوالهم إنما هي من قبيل التقية؛ فإن أتباعهم سينفذون أقوالهم التقوية ويعملون على ترويجها بين الناس، فمن يتحمل آثامها أمام**

=

(١)انظر: منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/٢٦٥

(٢)الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، ابن القيم، ٢/ ٦٨٩.

(٣)الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، ابن القيم، ٢/ ٦٩٠.

(٤)الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، ابن القيم، ٢/ ٦٨٨-٦٨٩.

الله؟! ثم إن تناقض كلام الإمام وتعدده في الموضوع الواحد يحل الفوضى في العالم الإسلامي، خاصة وأنه لا يُعرف أي عبارة هي الصحيحة التي يقصدها الإمام من مجموع كلماته التقوية التي يقولها! [1]

الفرع الثاني: تفنيد استدلالات الشيعة وشبهاتهم المتعلقة بمذهبهم في مسألة نفي خلق أفعال العباد

أولاً: إن عامة أدلة متكلمة الشيعة حجة على من نفى فعل العبد وقدرته ومشيئته واختياره(الجبرية) لكن ليس معهم دليل صحيح ينفي أن يكون الله سبحانه خالقًا لأفعال العباد وهو الذي جعلهم فاعلون.

يقول ابن القيم ﷺ: (كل دليل صحيح يقيمه القدرية فإنما يدل على أن أفعال العباد فعل لهم قائم بهم واقع بقدرتهم ومشيئتهم وإرادتهم وأنهم مختارون لها غير مضطرين ولا مجبورين ليس معهم دليل صحيح ينفي أن يكون الله سبحانه قادرًا على أفعالهم وهو الذي جعلهم فاعلين، فأدلة الجبرية متظافرة صحيحة على من نفى قدرة الرب سبحانه على كل شيء من الأعيان والأفعال ونفى عموم مشيئته وخلقه لكل موجود وأثبت في الوجود شيئًا بدون مشيئته وخلقه. وأدلة القدرية متظافرة صحيحة على من نفى فعل العبد وقدرته ومشيئته واختياره وقال أنه ليس بفاعل شيئًا والله يعاقبه على ما لم يفعله ولا له قدرة عليه بل هو مضطر إليه مجبور عليه. وأهل السنة وحزب الرسول وعسكر الإيمان لا مع هؤلاء ولا مع هؤلاء بل هم مع هؤلاء فيما أصابوا فيه وهم مع هؤلاء فيما أصابوا فيه فكل حق مع طائفة من الطوائف فهم يوافقونهم فيه وهم براء من باطلهم). [2]

ثانيًا: عمدة شبهات متكلمة الشيعة أتباع المعتزلة القدرية–في نفيهم خلق أفعال العباد– منشؤها: عدم التفريق بين ما خلقه الله صفة لغيره، وبين ما اتصف هو به في نفسه، وعدم التفريق بين إضافة المخلوق إلى خالقه، وإضافة الصفة إلى الموصوف بها. ولذا يزعمون أن القول بخلق الأفعال يلزم منه أن يُسند إليه–تعالى– جميع المعاصي من السرقة والكذب والكفر والظلم وغيرها.

---

(١)انظر: التفويض الإلهي للأئمة، اللهيبي،١٩١-١٩٣.

(٢)شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ابن القيم، ١/١٩٩-٢٠٠.

والجواب أن يُقال:

١-الفرق بين ما خلقه الله تعالى صفة لغيره، وبين ما اتصف هو به في نفسه، و كذا الفرق بين إضافة المخلوق إلى خالقه، وإضافة الصفة إلى الموصوف بها. معلوم باتفاق العقلاء، فإنه تعالى إذا خلق لغيره حركة لم يكن هو المتحرك بها، وإذا خلق للرعد صوتًا لم يكن هو المتصف بذلك الصوت، وإذا خلق الألوان في النباتات والحيوانات والجمادات لم يكن هو المتصف بتلك الألوان، وإذا خلق في غيره علمًا وقدرة وحياة لم تكن تلك المخلوقات في غيره صفات له، وإذا خلق في غيره عمى وصممًا وبكمًا لم يكن هو الموصوف بذلك العمى والبكم والصمم، **و كذا إذا خلق في غيره خبثًا أو فسوقًا لم يكن هو المتصف بذلك الخبث والفسوق، وإذا خلق في غيره كذبًا وكفرًا لم يكن هو المتصف بذلك الكذب وبذلك الكفر، كما أنه إذا قدر أنه خلق فيه طوافًا وسعيًا ورمي جمار وصيامًا وركوعًا وسجودًا، لم يكن هو الطائف الساعي الراكع الساجد الرامي بتلك الحجارة.**

٢-إن الله تعالى إذا خلق في عبد فعلاً، لم يجب أن يكون ذلك المخلوق صوابًا من العبد، كما أنه إذا خلق في الجسم طعمًا أو ريحًا، لم يجب أن يكون ذلك طيبًا، وإذا خلق للعبد عينين ولسانًا، لم يجب أن يكون بصيرًا ناطقًا. فاستناد الكذب والفسوق والعصيات الذي في الناس، كاستناد جميع ما يكون في المخلوقين من الصفات القبيحة والأحوال المذمومة وذلك لا يقتضي أنه تعالى في نفسه مذموم، ولا أنه موصوف بتلك الصفات. ولكن لفظ " الاستناد " لفظ مجمل. أتراه أنه إذا أستند إليه العجز المخلوق في الناس لكونه خالقه، يكون هو عاجزًا؟ وهذا مما يبين فساد هذه الحجة!

٣-الأدلة العقلية دلت على امتناع اتصافه سبحانه بالنقائص والقبائح فالله منزه عن قيام النقائص به، مع أنه يخلق خلقه متصفين بالنقائص، فيخلق العمى والصمم والبكم ولا يقوم به ذلك، فكذلك يخلق الكذب في الكاذب والفسق في الفاسق والكفر في الكافر والزنا في الزاني والسرقة في السارق ولا يقوم به الكذب ولا فسق ولا كفر ولا زنا ولا سرقة- تعالى الرب عن ذلك-[1] .

---

(١) انظر: منهاج السنة، ابن تيمية، ٣/٢١٧-٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٥.

ثالثًا: أصل ضلال متكلمة الشيعة أتباع القدرية المعتزلة، وكذا الجبرية عدم اهتدائهم إلى الفرق بين فعله سبحانه وفعل العبد. فالجبرية جعلوا أفعال العباد فعل الرب والقدرية جعلوا ذلك محض فعلهم الذي لا صنع لله فيه ولا قدرة ولا مشيئة –والطائفتان عن الصراط المستقيم ناكبتان– أما الحق فهو قول (أهل الصراط السوي: جعلوا ذلك فعلهم وهو أثر فعل الله وقدرته ومشيئته كما قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ﴾ يونس: ٢٢ ، فالتسيير فعله والسير فعل العباد وهو أثر التسيير وكذلك الهدى والإضلال فعله والاهتداء والضلال أثر فعله وهما أفعالنا القائمة بنا فهو الهادي والعبد المهتدي وهو الذي يضل من يشاء والعبد الضال وهذا حقيقة وهذا حقيقة) [١] (ومن ذ لك قوله تعالى عن خليله إبراهيم أنه قال:﴿ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا وَٱجْنُبْنِى وَبَنِىَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ ﴿٣٥﴾ ﴾ إبراهيم: ٣٥ ، فها هنا أمران تجنيب عبادتها واجتنابه فسأل الخليل ربه أن يجنبه وبنيه عبادتها ليحصل منهم اجتنابها فالاجتناب فعلهم والتجنيب فعله ولا سبيل إلى فعلهم إلا بعد فعله) [٢] فالرب تعالى (هو الذي يجعل المسلم مسلمًا والكافر كافرًا والمصلي مصليًا والمتحرك متحركًا وهو الذي يسير عبده في البر والبحر وهو المسير والعبد السائر وهو المحرك والعبد المتحرك وهو المقيم والعبد القائم وهو الهادي والعبد المهتدي وأنه المطعم والعبد الطاعم وهو المحي المميت والعبد الذي يحيى ويموت). [٣]

رابعًا: استدلال متكلمة الشيعة –على مذهبهم في نفي خلق الأفعال– بأنه تعالى أسند أفعال العباد إليهم، وأضافها إليهم بأنواع من الإضافات، وأخبر أنهم يفعلون ويصنعون ويعملون ويؤمنون ويكفرون ويتقون ويفسقون ويصدقون ويكذبون ونحو ذلك، وذلك يمتنع اسنادها وإضافتها إليه تعالى!

يجاب عنه من وجوه:

---

(١)شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ابن القيم، ١/٢١٥.

(٢)شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ابن القيم، ١/٢١٥.

(٣)شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ١/٢٠١.

الوجه الأول: أن يُقال: هذا الكلام مشتمل على حق وباطل: أما قولهم: أنه تعالى أضاف الأفعال إليهم فحق لا ريب فيه وهذا حجة لهم على خصومهم من الجبرية ولكن ادعاؤهم أن هذه الإضافة تمنع إضافتها إليه سبحانه كلام فيه إجمال وتلبيس؛ فإن أرادوا بمنع الإضافة إليه منع قيامها به ووصفه بها وجريان أحكامها عليه واشتقاق الأسماء منه له فنعم هي غير مضافة إليه بشيء من هذه الاعتبارات والوجوه، وإن أرادوا بعدم إضافتها إليه عدم إضافتها إلى علمه بها وقدرته عليها ومشيئته العامة وخلقه فهذا باطل فإنها معلومة له سبحانه مقدورة له مخلوقة وإضافتها إليهم لا تمنع هذه الإضافة؛ [1] وبمعنى آخر: أفعال العباد (إضافتها إليهم فعلاً وكسبًا لا ينفي إضافتها إليه سبحانه خلقًا ومشيئة فهو سبحانه الذي شاءها وخلقها وهم الذين فعلوها وكسبوها حقيقة فلو لم تكن مضافة إلى مشيئته وقدرته وخلقه لاستحال وقوعها منهم إذ العباد أعجز وأضعف من أن يفعلوا ما لم يشأه الله ولم يقدر عليه ولا خلقه) [2] يوضحه:

الوجه الثاني: أن الأدلة الدالة على أن أفعال العباد مسندة إليهم وأنها صنع لهم وأنها أفعالهم القائمة بهم وأنهم هم الذين فعلوها وأنهم مسؤولون عنها وسيجازون عليها؛ كلها حق يقول بموجبها أهل السنة فهم قائلون إن العبد فاعل لفعله حقيقة لا مجازًا لكن ذلك لا ينفي أن تكون أفعالا لهم ومخلوقة مفعولة لله فإن الفعل غير المفعول فحركات العباد واعتقاداتهم أفعال لهم حقيقة وهي مفعولة لله سبحانه مخلوقة له حقيقة والذي قام بالرب ﷻ علمه وقدرته ومشيئته وتكوينه والذي قام بالعباد هو فعلهم وكسبهم وحركاتهم وسكناتهم فهم المسلمون المصلون القائمون القاعدون حقيقة وهو سبحانه هو المقدر لهم على ذلك القادر عليه الذي شاءه منهم وخلقه لهم ومشيئتهم وفعلهم بعد مشيئته فما يشاؤن إلا أن يشاء الله وما يفعلون إلا أن يشاء الله. [3]

الوجه الثالث: أن القرآن مملوء بما يدل على أن أفعال العباد مخلوقة لله، وأنها حادثة بمشيئة الله وقدرته وخلقه، فيجب الإيمان بكل ما في القرآن، ولا يجوز أن نؤمن ببعض الكتاب ونكفر ببعض.

---

(١)انظر: شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ابن القيم، ٤٤٣/٢.

(٢)شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ابن القيم، ٢٠٥/١.

(٣)انظر: منهاج السنة، ابن تيمية، ٢٥٧/٣، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ابن القيم، ٢٠١/١.

ومن ذلك قوله تعالى عن إبراهيم: ﴿ رَبَّنَا وَٱجۡعَلۡنَا مُسۡلِمَيۡنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةٗ مُّسۡلِمَةٗ لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا ﴾ البقرة: ١٢٨، وقال تعالى: ﴿ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗاۚ ﴾ البقرة: ٢٦. وقال تعالى: ﴿ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ وَقَلۡبِهِۦ ﴾ الأنفال: ٢٤ ، وقال تعالى: ﴿ وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيۡنَ مَا كُنتُ وَأَوۡصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمۡتُ حَيّٗا ٣١ وَبَرَّۢا بِوَٰلِدَتِي وَلَمۡ يَجۡعَلۡنِي جَبَّارٗا شَقِيّٗا ٣٢ ﴾ مريم: ٣١ - ٣٢ ، وقال تعالى: ﴿ وَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَئِمَّةٗ يَهۡدُونَ بِأَمۡرِنَا ﴾ الأنبياء: ٧٣.وقال عن بني إسرائيل: ﴿ وَجَعَلۡنَا مِنۡهُمۡ أَئِمَّةٗ يَهۡدُونَ بِأَمۡرِنَا لَمَّا صَبَرُواْۖ وَكَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ ٢٤ ﴾ السجدة: ٢٤. وقال عن آل فرعون: ﴿ وَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَئِمَّةٗ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلنَّارِۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا يُنصَرُونَ ٤١ ﴾ القصص: ٤١، وقال عن الخليل ﷺ: ﴿ رَبِّ ٱجۡعَلۡنِي مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ وَمِن ذُرِّيَّتِيۚ رَبَّنَا وَتَقَبَّلۡ دُعَآءِ ٤٠ ﴾ إبراهيم: ٤٠. وقال: ﴿ رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيۡرِ ذِي زَرۡعٍ عِندَ بَيۡتِكَ ٱلۡمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوِيٓ إِلَيۡهِمۡ ﴾ إبراهيم: ٣٧، فأخبر أن الله يجعل المسلم مسلمًا، والمقيم للصلاة مقيم الصلاة، والإمام الهادي إمامًا هاديًا. وقال تعالى: ﴿ وَءَايَةٞ لَّهُمۡ أَنَّا حَمَلۡنَا ذُرِّيَّتَهُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ ٱلۡمَشۡحُونِ ٤١ وَخَلَقۡنَا لَهُم مِّن مِّثۡلِهِۦ مَا يَرۡكَبُونَ ٤٢ ﴾ يس: ٤١ – ٤٢، والفلك من مصنوعات بني آدم. فإذا كان الله قد أخبر أنه خلق الفلك المشحون وجعل ذلك من آياته ومما أنعم الله به على عباده علم أنه خالق أفعالهم. ومثل هذا قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنۢ بُيُوتِكُمۡ سَكَنٗا وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ ٱلۡأَنۡعَٰمِ بُيُوتٗا تَسۡتَخِفُّونَهَا يَوۡمَ ظَعۡنِكُمۡ وَيَوۡمَ إِقَامَتِكُمۡۙ ﴾ النحل: ٨٠ ، إلى قوله: ﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَٰلٗا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلۡجِبَالِ أَكۡنَٰنٗا وَجَعَلَ لَكُمۡ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأۡسَكُمۡۚ كَذَٰلِكَ يُتِمُّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تُسۡلِمُونَ ٨١ ﴾ النحل: ٨١ ، ومعلوم أن خلق البيوت المبنية والسرابيل المصنوعة هو كخلق السفن المنجورة،

وقد أخبر الله أن الفلك صنعة بني آدم مع إخباره أنه خلقها كما قال تعالى عن نوح عليه السلام: ﴿وَيَصْنَعُ ٱلْفُلْكَ﴾ هود: ٣٨.

وأيضًا ففي القرآن من ذكر تفصيل أفعال العباد التي بقلوبهم وجوارحهم وأنه هو تبارك وتعالى يحدث ذلك ما يطول وصفه كقوله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ الأعراف: ٣٠، وقوله تعالى: ﴿فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ﴾ البقرة: ٢١٣ ، وقوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ۝٧﴾ الحجرات: ٧ ، ومعلوم أنه لم يرد بذلك الهداية المشتركة بين المؤمن والكافر، مثل إرسال الرسل والتمكين من الفعل وإزاحة العلل، واللطف بل أراد ما يختص به المؤمن، كما دل عليه القرآن في مثل قوله تعالى: ﴿وَٱجْتَبَيْنَٰهُمْ وَهَدَيْنَٰهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٨٧﴾ الأنعام: ٨٧ ، وقوله: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُمَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلْمُسْتَبِينَ ۝١١٧ وَهَدَيْنَٰهُمَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝١١٨﴾ الصافات: ١١٧ – ١١٨. (١)

(وفي الجملة ففي القرآن من الآيات المبينة أن الله خالق أفعال العباد، وأنه هو الذي يقلب قلوب العباد فيهدي من يشاء ويضل من يشاء، وأنه هو المنعم بالهدى على من أنعم عليه، ما يتعذر استقصاؤه في هذه المواضع . وكذلك فيه ما يبين عموم خلقه لكل شيء كقوله: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ الرعد: ١٦، وغير ذلك، وفيه ما يبين أنه فعال لما يريد، وفيه ما يبين أنه لو شاء لهدى الناس جميعًا، وأمثال ذلك مما يطول وصفه) (٢) ، **وإذا قيل إن هذه الآيات متأولة عند القدرية ومن تبعهم من الشيعة لأنها من المتشابه عندهم،** (كان الجواب من وجهين؛ أحدهما: أن هذا مقابل بتأويلات الجبرية لما احتجوا به، وبقولهم هذا متشابه) الثاني: فساد تأويلاتهم فـ(في تأويلاتهم من تحريف الكلم عن مواضعه ومخالفة اللغة وتناقض المعاني ومخالفة إجماع سلف الأمة وأئمتها – ما يبين بعضه بطلان تحريفاتهم، ويبين أنه ليس في القرآن محكم يناقض هذا حتى يقال: إن هذا متشابه وذلك

---

(١) انظر: منهاج السنة، ابن تيمية،٣/ ١١٠-١١١، ٣/٢٥٧-٢٦٤.

(٢)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ٢٦٤.

محكم، بل القرآن يصدق بعضه بعضًا. ومن فتح هذا الباب من أهل البدع لم يكن له ثبات، فإن خصمه يفعل كما يفعل، فلا يبقى في يده حجة سليمة عن المعارضة بمثلها، كيف وعامة تأويلاتهم مما يعلم بالاضطرار أن الله ورسوله لم يردها بكلامه). [1]

خامسًا: ادعاء متكلمة الشيعة أنه لو كان الله سبحانه خالقًا لأفعال العباد لاشتقت له منها الأسماء ولوجب أن يكون تعالى ظالمًا جائرًا لكونه خلق الظلم والجور؛ مطيعًا لكونه فعل الطاعة فلما لم يجز أن يكون الله مفسدًا علمنا أنه لم يفعل الظلم ولا العبث ولا الفساد)، (ولما يجز أن يكون الله مطيعًا ولا خاضعًا علمنا أنه لا يفعل الطاعة ولا الخضوع).

يجاب عنه كالتالي:

أهل السنة يقولون: العبد فاعل لفعله حقيقة والله خالقه وخالق آلات فعله الظاهرة والباطنة، وإذا كان هذا كذلك فإنه إنما يشتق الأسماء لمن فعل تلك الأفعال فهو القائم والقاعد والمصلي والسارق والزاني حقيقة فإن الفعل إذا قام بالفاعل عاد حكمه إليه ولم يعد إلى غيره واشتق له منه اسم ولم يشتق لمن لم يقم به [2].

وعلى هذا فالطاعات والقربات، وكذا الكذب والظلم والسرقة ونحو ذلك من القبائح إنما يتصف بها من كانت فعلاً له ولا يتصف بها من كانت مخلوقة له إذا كان قد جعلها صفة لغيره كما أنه سبحانه لا يتصف بما خلقه في غيره من الطعوم والألوان والروائح والأشكال والمقادير والحركات وغير ذلك. [3]

يقول ابن تيمية ﷺ: (إذا كان خالقًا لأفعال العباد هل يقال: إنه فعل ما هو قبيح منه وظلم أم لا؟

فأهل السنة المثبتون للقدر. يقولون: ليس هو بذلك ظالمًا ولا فاعلاً قبيحًا، والقدرية يقولون: لو كان خالقًا لأفعال العباد كان ظالمًا فاعلاً لما هو قبيح . وأما كون الفعل قبيحًا من فاعله فلا يقتضي أن يكون قبيحًا من خالقه، كما أن كونه أكلاً وشربًا لفاعله لا يقتضي أن يكون كذلك

---

(١)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/٢٦٤-٢٦٥.

(٢) انظر: شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ابن القيم، ٢/٤٤٥.

(٣) انظر: منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٢/ ٢٩٤، مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ١٢٣.

لخالقه ؛ لأن الخالق خلقه في غيره لم يقم بذاته، فالمتصف به من قام به الفعل لا من خلقه في غيره، كما أنه إذا خلق لغيره لونًا وريحًا وحركة وقدرة وعلمًا كان ذلك الغير هو المتصف بذلك اللون والريح والحركة والقدرة والعلم، فهو المتحرك بتلك الحركة، والمتلون بذلك اللون، والعالم بذلك العلم، والقادر بتلك القدرة، فكذلك إذا خلق في غيره كلامًا أو صلاة أو صيامًا أو طوافًا كان ذلك الغير هو المتكلم بذلك الكلام، وهو المصلي، وهو الصائم، وهو الطائف. وكذلك إذا خلق في غيره رائحة خبيثة منتنة كان هو الخبيث المنتن، ولم يكن الرب تعالى موصوفًا بما خلقه في غيره، وإذا خلق الإنسان هلوعًا جزوعًا -كما أخبر تعالى بقوله: ﴿ ۞ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴿١٩﴾ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ﴿٢٠﴾ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا ﴿٢١﴾ ﴾ المعارج: ١٩ – ٢١، لم يكن هو سبحانه لا هلوعًا ولا جزوعًا ولا منوعًا، كما تزعم القدرية أنه إذا جعل الإنسان ظالمًا كاذبًا كان هو ظالمًا كاذبًا، تعالى عن ذلك!

وهذا يدل على قول جماهير المثبتين للقدر القائلين بأنه خالق أفعال العباد، فإنهم يقولون: إن الله تعالى خالق العبد وجميع ما يقوم به من إرادته وقدرته وحركاته وغير ذلك) (١).

ويقول:(العبد هو المصلي الصائم الحاج المعتمر المؤمن وهو الكافر الفاجر القاتل الزاني السارق حقيقة والله تعالى لا يوصف بشيء من هذه الصفات بل هو منزه عن ذلك؛ لكنه هو الذي جعل العبد فاعلاً لهذه الأفعال فهذه مخلوقاته ومفعولاته حقيقة وهي فعل العبد أيضًا حقيقة) (٢).

ويقول: (والله تعالى – مع أنه هو خالق أفعال العباد – فإنه لا يصف نفسه بصفة من قامت به تلك الأفعال؛ فلا يسمي نفسه مصليًا ولا صائمًا ولا آكلاً ولا شاربًا سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا) (٣).

سادسًا: ادعاء متكلمة الشيعة أن القول بخلق الأعمال يستلزم أن يكون الله أظلم من كل ظالم، لأنه يعاقب الكافر على كفره وهو قدّره عليه وخلقه فيه، ولم يخلق فيه قدرة على الإيمان،

---

(١)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٢/ ٢٩٥.

(٢)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٢/ ١١٩.

(٣)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٢/ ٣٧٦.

فكما أنه يلزم الظلم لو عذبه على لونه وطوله وقصره لأنه لا قدرة له فيها، كذا يكون ظالما لو عذبه على المعصية التي فعلها فيه!

يجاب عنه من وجوه:

- الوجه الأول: مبنى هذه الشبهة على قول القدرية مشبهة الأفعال الذين يقيسون الله تعالى بخلقه في عدلهم وظلمهم، وقد تقدم بيان فساد قولهم وأن الله ليس كمثله شيء: لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، فإنه سبحانه يخلق الاختيار في المختار، والرضا في الراضي، والمحبة في المحب. وهذا لا يقدر عليه إلا الله!
- الوجه الثاني: الفرق بين تعذيب الإنسان على فعله الاختياري وغير فعله الاختياري (لونه وقبحه وحسنه) مستقر في فطر العقول، فإن الإنسان لو كان له ابن في جسمه مرض أو عيب خلق فيه لم يحسن ذمه ولا عقابه على ذلك، ولو ظلم ابنه أحدًا لحسن عقوبته على ذلك، والثواب والعقاب يتعلقان بأفعال العباد الاختيارية أما الاضطرارية فلا يتعلق بها ثواب ولا عقاب. وذلك يكفي في ظهور الفرق بين عقوبته على الكفر وغيره من المعاصي، وبين عقوبته على اللون والطول ، كما يظهر الفرق بينهما إذا كان المعاقب بعض الناس، فإن الكفر وإن كان خُلق فيه إرادته وقدرته عليه، فهو الذي فعله باختياره وقدرته، وإن كان كذلك كله مخلوقًا، كما يعاقب بعض الناس غيره إذا ظلم ابنه مع كون ذلك كله مخلوقًا.
- الوجه الثالث: لا عذر لأحد بالقدر في ترك مأمور ولا فعل محظور بل الاحتجاج بالقدر على الذنوب والمعاصي مما يعلم بطلانه بضرورة العقل، فإن الظالم لغيره لو احتج بالقدر لاحتج ظالمه بالقدر أيضًا، فإن كان القدر حجة لهذا فهو حجة لهذا، وإلا فلا. ولو كان القدر حجة لكان حجة لإبليس وفرعون وسائر الكفار والمفسدين!

يقول ابن تيمية:رحمه الله (لا عذر لأحد في ترك مأمور ولا فعل محظور بكون ذلك مقدرًا عليه، بل لله الحجة البالغة على خلقه). [1] و(الاحتجاج به-أي: بالقدر- باطل باتفاق أهل الملل وذوي العقول، وإنما يحتج به على القبائح والمظالم من هو متناقض القول متبع لهواه، كما قال بعض العلماء: أنت عند الطاعة قدري، وعند المعصية جبري، أي مذهب وافق هواك تمذهبت به.

---

(١)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية،٣/٢٤.

ولو كان القدر حجة لفاعل الفواحش والمظالم لم يحسن أن يلوم أحد أحدًا، ولا يعاقب أحد أحدًا، فكان للإنسان أن يفعل في دم غيره وماله وأهله ما يشتهيه من المظالم والقبائح، ويحتج بأن ذلك مقدر عليه). [1]

- الوجه الرابع: أن الله تعالى يخلق ما يخلق لحكمة، ومن جملة المخلوقات ما قد يحصل به ضرر عارض لبعض الناس، كالأمراض والآلام ونحوها، إذا كان هو الخالق لكل شيء (ومن ذلك المعاصي والقبائح) فذاك لحكمة أخرى له في الفعل، فخلقه حسن بالنسبة إليه لما له فيه من الحكمة، والفعل القبيح المخلوق قبيح من فاعله ، لما عليه فيه من المضرة، وإذا كان قد فعل ذلك لحكمة خرج عن أن يكون سفهًا، وإذا كان العقاب على فعل العبد الاختياري لم يكن ظلمًا. فهذا الحادث بالنسبة إلى الرب له فيه حكمة يحسن لأجل تلك الحكمة وبالنسبة إلى العبد عدل، لأنه عوقب على فعله، فما ظلمه الله ولكن هو ظلم نفسه. يوضحه:
- الوجه الخامس: أن جهة التقدير والخلق غير جهة التشريع والأمر، فإن أمره تعالى وتشريعه، مقصوده: بيان ما ينفع العباد إذا فعلوه وما يضرهم، أما خلقه وتقديره فإنه يتعلق به وبجملة المخلوقات، وهو سبحانه يفعل ما فيه حكمة متعلقة بعموم خلقه، وإن كان في ضمن ذلك مضرة لبعض الناس، كما أنه ينزل المطر لما فيه من الرحمة والنعمة العامة والحكمة وإن كان في ضمن ذلك تضرر بعض الناس بسقوط منزله وانقطاعه عن سفره وتعطيل معيشته وكذلك يرسل نبيه محمدًا ﷺ لما في إرساله من الرحمة العامة، وإن كان في ضمن ذلك سقوط رياسة قوم وتألمهم بذلك. فإذا قدر على الكافر كفره، وخلقه فيه؛ فإنما قدره تعالى لما له في ذلك من الحكمة والمصلحة العامة، وعاقبه لاستحقاقه ذلك بفعله الاختياري وإن كان مقدرًا ، ولما له في عقوبته من الحكمة والمصلحة العامة، فامتنع بذلك أن يكون في خلقه تعالى لأفعال العباد ظلمًا فإن الظلم الذي هو ظلم أن يعاقب الإنسان على عمل غيره، فأما عقوبته على فعله الاختياري، فهو من كمال عدل الله تعالى! [2]

---

(١)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية،٣/٢٣.

(٢) انظر: منهاج السنة النبوية، ابن تيمية،٣/٢٠-٥٣.

سابعًا: ادعاء متكلمة الشيعة أن القول بخلق الأعمال يستلزم إفحام الأنبياء وانقطاع حجتهم، لأن النبي إذا قال للكافر: آمن بي وصدقني، يقول قل للذي بعثك يخلق في الإيمان أو القدرة المؤثرة حتى أتمكن من الإيمان وأومن بك ، وإلا فكيف تكلفني الإيمان ولا قدرة لي عليه؟ بل خلق فيّ الكفر ، وأنا لا أتمكن من مقاهرة الله تعالى، فينقطع النبي ولا يتمكن من جوابه!

يقال فيه:

مبنى هذه الشبهة على الاحتجاج بالقدر! وهذا مقام يكثر فيه خوض النفوس، فإن كثيرًا من الناس إذا أمر بما يجب عليه تعلل بالقدر، وقال: حتى يقدر الله لي ذلك، أو يقدرني الله على ذلك، أو حتى يقضي الله ذلك ، وكذلك إذا نهي عن فعل ما حرم الله قال: الله قضى علي بذلك، أي حيلة لي في هذا؟ ونحو هذا الكلام. وقد تقدم أن الاحتجاج بالقدر حجة باطلة داحضة باتفاق كل ذي عقل ودين من جميع العالمين، ففي فطرة بني آدم أنه ليس حجة صحيحة، بل من احتج به احتج لعدم العلم واتباع الظن والهوى !

والمحتج به لا يقبل من غيره مثل هذه الحجة إذا احتج بها في ظلم ظلمه إياه، أو ترك ما يجب عليه من حقوقه، بل يطلب منه ما له عليه، ويعاقبه على عدوانه عليه، وإنما يحتج به المحتج دفعًا للوم بلا وجه!! (فإن مجرد المشيئة والقدر لا يكون عمدة لأحد في الفعل، ولا حجة لأحد على أحد، ولا عذرا لأحد، إذ الناس كلهم مشتركون في القدر، فلو كان هذا حجة وعمدة، لم يحصل فرق بين العادل والظالم، والصادق والكاذب، والعالم والجاهل، والبر والفاجر، ولم يكن فرق بين ما يصلح الناس من الأعمال وما يفسدهم، وما ينفعهم وما يضرهم)[1] ولذا عُد الاحتجاج بالقدر من جنس شبه السوفسطائية -التي تعرض لهم في المعارف الضرورية- فكما يُعلم فساد شبههم بالضرورة! فكذا يعلم فساد الاحتجاج بالقدر على الأعمال!

وإذا تقرر ذلك؛ فالجواب من وجوه:

- (**أحدها: أن هذا إنما يكون انقطاعًا لو كان الاحتجاج بالقدر سائغًا**، فأما إذا كان الاحتجاج بالقدر باطلاً بطلانًا ضروريًا مستقرًا في جميع الفطر والعقول، لم يكن هذا السؤال متوجهًا،

(١) منهاج السنة، ابن تيمية، ٣/٥٦-٥٧.

وذلك أنه من المستقر في فطر الناس وعقولهم أنه من طلب منه فعل من الأفعال الاختيارية لم يكن له أن يحتج بمثل هذا، ومن طلب دينًا له على آخر لم يكن له أن يقول: لا أعطيك حتى يخلق الله في العطاء، ومن أمر عبده بأمر لم يكن له أن يقول: لا أفعله حتى يخلق الله في فعله، ومن ابتاع شيئًا وطلب منه الثمن، لم يكن له أن يقول: لا أقضيه حتى يخلق الله في القضاء أو القدرة على هذا. وهذا أمر جبل الله عليه الناس كلهم ، مسلمهم وكافرهم، مقرهم بالقدر ومنكرهم له، ولا يخطر ببال أحد منهم الاعتراض بمثل هذا، مع اعترافهم بالقدر، فإذا كان هذا الاعتراض معروف الفساد في بدائه العقول، لم يكن لأحد أن يحتج به على الرسول) [1].

- **الوجه الثاني: أن الرسول له أن يجيبه بعدة جوابات؛ منها:**

- أن يقول له: أنا نذير لك إن فعلت ما أمرتك به نجوت وسعدت، وإن لم تفعله عوقبت. كما قال النبي ﷺ لما صعد على الصفا ونادى: " «يا صباحاه " فأجابوه، فقال: " أرأيتم لو أخبرتكم أن عدوًا مصبحكم أكنتم مصدقي؟ " قالوا: ما جربنا عليك كذبًا. قال: " فإني نذير لكم بين يدي عذاب شديد" [2]**ومن المعلوم أن من أنذر بعدو يقصده لم يقل لنذيره: قل لله يخلق في قدرة على الفرار حتى أفر، بل يجتهد في الفرار، والله هو الذي يعينه على الفرار. فهذا الكلام لا يقوله إلا مكذب للرسل، إذ ليس في الفطرة مع تصديق النذير الاعتلال بمثل هذا. وإذا كان هذا تكذيبًا حاق به ما حاق بالمكذبين.**

- أن يقول له: أنا ليس لي أن أقول لربي مثل هذا الكلام، بل علي أن أبلغ رسالاته، وإنما علي ما حملت وعليك ما حملت، وليس علي إلا البلاغ المبين، وقد قمت به.

- أن يقول له: بل ليس لي ولا لغيري أن يقول له تعالى: لمَ لم تجعل في هذا كذا وفي هذا كذا، فهو سبحانه لا يسأل عما يفعل.

- أن يقول له: إعانتك على الفعل هو من أفعاله تعالى، وما فعله فلحكمة، وما لم يفعله فلانتفاء الحكمة، وأما نفس الطاعة فمن أفعالك التي تعود مصلحتها عليك، فإن أعانك

---

(١) منهاج السنة، ابن تيمية، ٣/٦٣-٦٤.

(٢)البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿ مَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ ۝٢ ﴾ المسد: ٢ ، ٦/ ١٨٠، مسلم، كتاب الإيمان، باب في قوله تعالى: ﴿ وَأَنذِرۡ عَشِيرَتَكَ ٱلۡأَقۡرَبِينَ ۝٢١٤ ﴾ الشعراء: ٢١٤ ، ١/ ١٩٣.

كان فضلاً عليك منه وإن خذلك كان عدلاً منه، فتكليفك ليس لحاجة له إلى ذلك ليحتاج إلى إعانتك، بل التكليف إرشاد وهدى وتعريف للعباد بما ينفعهم في المعاش والمعاد.

ومن عرف أن هذا الفعل ينفعه وهذا الفعل يضره، وأنه يحتاج إلى ذلك الذي ينفعه، لم يمكنه أن يقول: لا أفعل الذي أنا محتاج إليه، وهو ينفعني حتى يخلق في الفعل، بل مثل هذا يخضع ويذل لله حتى يعينه على فعل ما ينفعه، كما لو قيل: هذا العدو أو هذا السبع قد قصدك فإنه لا يقول: لا أهرب وأتخلص منه حتى يخلق الله في الهرب، بل يحرص على الهرب ويسأل الله الإعانة على ذلك!

- **الوجه الثالث: أن يقال: هذا الكلام إما أن يقوله من يريد الطاعة، ويعلم أنها تنفعه، أو من لا يريدها ولا يعلم أنها تنفعه، وكلاهما يمتنع منه أن يقول مثل هذا الكلام**؛ أما الأول: فمن أراد الطاعة وعلم أنها تنفعه أطاع قطعًا إذا لم يكن عاجزًا، فإن نفس الإرادة الجازمة للطاعة مع القدرة توجب الطاعة، فإذا كانت الطاعة مثلاً: التكلم بالشهادتين فمن أراد ذلك إرادة جازمة فعله قطعًا لوجود القدرة والداعي التام، ومن لم يفعله علم أنه لم يرده. وإن كان لا يريد الطاعة فيمتنع أن يطلب من الرسول أن يخلقها الله فيه فإنه، إذا طلب من الرسول أن يخلقها الله فيه كان مريدًا لها، فلا يتصور أن يقول مثل ذلك إلا مريد، ولا يكون مريدًا للطاعة المقدورة إلا ويفعلها. **يوضحه:**
- **الوجه الرابع: وهو أن يُقال: الكافر متمكن من الإيمان قادر عليه، فلو أرده فعله، وإنما لم يؤمن لعدم إرادته له، لا لعجزه وعدم قدرته عليه.**

والقصد: أن الكافر قادر متمكن خلق فيه القدرة على الإيمان، ولكن هو لا يريد الإيمان، فإن قال الكافر: قل له يجعلني مريدا للإيمان. فيقال له: إن كنت تطلب منه ذلك فأنت مريد للإيمان، وإن لم تطلب ذلك فأنت كاذب في قولك–قل له: يجعلني مريدًا للإيمان–. فإن قال الكافر: فكيف تأمرني بما لم يجعلني مريدًا له، لم يكن هذا طلبًا للإرادة، بل كان هذا مخاصمة، وهذا ليس على الرسول جوابه، بل ولا في ترك جوابه انقطاع، فإن القدر ليس لأحد أن يحتج به.

- **الوجه الخامس: أن الاحتجاج بالقدر باطل باتفاق الطائفتين المثبتة والنفاة؛ بيان ذلك:** أن يقال: كل من دعاه غيره إلى فعل وأمره به أو نهاه عن شيء، فلا يخلو أن يكون مقرًا بأن الله خالق أفعال العباد وإرادتهم وأنهم لا يفعلون إلا ما شاءه، أو لا يكون مقرًا بذلك، بل يقول: إنهم

يفعلون ما لا يشاؤه، وهم يحدثون إرادات أنفسهم بلا إرادته؛ فإن كان من القسم الأول فهو يقر بأن كل ظالم له أو لغيره قد خلقت إرادته للظلم فظلمه، وهو لا يعذر الظالم في ذلك. وحينئذٍ يقال له: أنت مقر بأن مثل هذا ليس بحجة لمن خالف ما أمر به كائنًا ما كان، فلا يسوغ لك الاحتجاج به، وإن كان منكرًا للقدر امتنع أن يحتج بهذا، فثبت أن الاحتجاج بالقدر لإفحام الرسل لا يسوغ لا على قول هؤلاء ولا على قول هؤلاء.

- **الوجه السادس: أن يُقال: مقصود الرسالة هو الإنذار والإخبار بالعذاب لمن كذب وعصى،** كما قال موسى وهارون عليهما السلام لفرعون: ﴿ إِنَّا قَدْ أُوحِيَ إِلَيْنَآ أَنَّ ٱلْعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴿٤٨﴾ ﴾ طه: ٤٨. وحينئذ فإذا قال أحد: هو خلق في الكفر ولم يخلق في إرادة الإيمان، قيل له: هذا لا يناقض وقوع العذاب بمن كذب وتولى، فإن كان لم يخلق فيك الإيمان فأنت ممن يعاقبه، وإن جعلك مؤمنًا فأنت ممن يسعده، والرسل إنما هم يبلغونك ينذرونك، وبالبلاغ المبين يحصل مقصود الرسول ، وغاية قولك؛ من قبيل كون المكلف يخاصم ربه حيث أمره بما لم يعنه عليه، وهذا لا يتعلق بالرسول ولا يضره ، والله ﷻ لا يسأل عما يفعل وهم يسألون.
- **الوجه السابع: أن يُقال: هذا السؤال إنما يتوجه على من يسوغ الاحتجاج بالقدر ويقيم عذر نفسه أو غيره إذا عصى بكون هذا مقدرًا علي؛** أي: الذين يثبتوا قدرته تعالى ومشيئته وخلقه ويعارضون بذلك أمره ونهيه ووعده ووعيده، فإن قولهم يقتضي إفحام الرسل، أما من يؤمن بالقدر والشرع ويجمع بين إثبات قدرة الله التامة ومشيئته العامة وخلقه الشامل، وبين عدله وحكمته، وأمره ونهيه، ووعده ووعيده ويميز بين الحقيقة الدينية الشرعية التي تتضمن تحقيق أحوال القلوب كالإخلاص والصبر والشكر والتوكل والمحبة لله، وبين الحقيقة الكونية القدرية التي يؤمن بها ولا يحتج بها على المعاصي -لكن يسلَّم إليها عند المصائب- فلا يرد عليه هذا السؤال! [1]

ثامنًا: ادعاء متكلمة الشيعة أن القول بخلق الأعمال يستلزم عدم وصف الله بالعفو لأنه إنّما يتحقّق العفو و الغفران إذا أُستحق العقاب، وإنما يستحق العقاب لو صدر الذّنب عن العبد.

يجاب عنه بما يلي:

---

(١) انظر: منهاج السنة، ابن تيمية، ٣/٥٤-٨٦.

- **الوجه الأول**: أن يقال: إن قول القائل: " يستحق العقاب " إما أن يعني به أن عقابه تعالى للعصاة عدل منه، أو يعني به أنه محتاج إلى ذلك.

أما الأول فهو متفق عليه، فإن عقوبته للعصاة عدل منه باتفاق المسلمين. وإذا كان كذلك كان عفوه ومغفرته إحسانًا منه وفضلاً. وثبت بذلك وصفه به.

وإن عني به كونه محتاجًا إليه فهذا باطل باتفاق المسلمين.

- **الوجه الثاني**؛ أن العصيان من العبد بمعنى أنه فاعله وبهذا القدر يستحق الإنسان أن يعاقب الظالم فاستحقاق الله أن يعاقب الظالم أولى بذلك، وأما كونه خالقًا لذلك فذاك أمر يعود إليه، وله في ذلك حكمة ! [1]

تاسعًا: ادعاء متكلمة الشيعة أن القول بخلق الأعمال يستلزم الاستعاذة بإبليس من الله تعالى، ولا يحسن قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٠٠﴾﴾ الأعراف: ٢٠٠، لأنهم نزهوا إبليس من المعاصي – فهو مبرأ عندهم من فعل شيء البتّة –، وأضافوها إلى الله تعالى، فيكون الله تعالى على المكلفين شرًا من إبليس عليهم، تعالى الله عن ذلك!

يُقال فيه:

هذا كلام ساقط، من وجوه:

- **الأول**: أن هذا الاعتراض ساقط على قول مثبتة القدر ونفاته، وهو إيراد من غفل عن القولين؛ لأنه إما أن يكون لإبليس فعل، وإما أن لا يكون له فعل. فإن كان له فعل بطل تنزيهه عن المعاصي. وإن لم يكن له فعل امتنع أن يستعاذ به، فإنه حينئذ لا يعيذ أحدًا ولا يفعل شيئًا.

وكذلك بتقدير أن لا يكون له فعل، فلا يكون منه شر حتى يقال: إن غيره شر منه، فضلاً عن أن يقال: إن الله تعالى شر من إبليس.

فدعوى هؤلاء أنه يلزم القائلين بخلق الأفعال أن يكون الله شرًا عليهم من إبليس – دعوى باطلة، إذ غاية ما يقوله القائل هو الجبر المحض ، كما يحكى عن الجهم وشيعته، وغاية ذلك أن لا يكون

---

(١)انظر: منهاج السنة، ابن تيمية، ٣/ ١٠٠-١٠٢.

لإبليس ولا غيره قدرة ولا مشيئة ولا فعل، بل تكون حركته كحركة الهواء ، وعلى هذا التقدير فلا يكون منه لا خير ولا شر، والله تعالى هو الخالق لهذا كله، فكيف يقال على هذا التقدير إن بعض مخلوقاته شر منه!!.

- **الثاني**: أن يقال إنما تحسن الاستعاذة بإبليس لو كان يمكنه أن يعيذهم من الله، سواء كان الله خالقًا لأفعال العباد أو لم يكن. وهؤلاء الشيعة أتباع القدرية المعتزلة، مع قولهم: -إن إبليس يفعل ما لا يخلقه الله ، ويفعل بدون مشيئة الله ويكون في ملك الله ما لا يشاؤه، وإن الله لا يقدر على أن يحرك إبليس ولا غيره من الأحياء، ولا ينقلهم من عمل إلى عمل: لا من خير إلى شر، ولا من شر إلى خير-، إلا أنهم يسلمون مع هذا القول والفعل والتسليط الذي أثبتوه لإبليس من دون الله – أن إبليس لا يقدر أن يجير على الله، ولا يعيذ أحدًا منه، فامتنع على هذا أن يستعاذ به!

ولو قدر – والعياذ بالله – ما ألزموه من كون غير إبليس شرًا منه على الخلق لكنه مع هذا عاجز عن دفع قضاء الله وقدره، فكان المستعيذ به، بل بسائر المخلوقين مخذولاً. كما قال تعالى: ﴿ لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا ﴿٢٢﴾ ﴾ الإسراء: ٢٢ ، وقال تعالى: ﴿ قُل مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾ ﴾ المؤمنون: ٨٨ – ٨٩.

- **الثالث**: أنه قد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه كان يقول في سجوده : "اللهم أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك" [1] فإذا كان ﷺ قد استعاذ ببعض صفاته وأفعاله من بعض، حتى استعاذ به منه، فأي امتناع أن يستعاذ به من بعض مخلوقاته؟
- **الرابع**: أن يُقال: أهل السنة لا ينكرون أن يكون دعاء العبد لربه واستعاذته به سببا لنيل المطلوب ودفع المرهوب، فهم إذا استعاذوا بالله من الشيطان، كان نفس استعاذتهم به سببًا لأن يعيذهم من الشيطان. وقد يوجد في بعض المخلوقين من الظلمة القادرين من يأمر بضرر غيره

(١)مسلم، كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، ١/ ٣٥٢.

ظلمًا وعدوانًا، فإذا استجار به مستجير وذل له؛ دفع عنه ذلك الظالم الذي أمره هو بظلمه. ولله المثل الأعلى، وهو المنزه عن الظلم، وهو أرحم الراحمين، فكيف يمتنع أن يستعاذ به من شر أسباب الشر التي قضاها بحكمته؟ **يوضحه:**

- **الخامس:** أن من أثبت الحكمة والعلة، يقول : خلق الله إبليس كما خلق الحيات والعقارب والنار وغير ذلك، لما في خلقه ذلك من الحكمة. وقد أمرنا أن ندفع الضرر عنا بكل ما نقدر عليه، ومن أعظم الأسباب استعاذتنا به منه، فهو الحكيم في خلق إبليس وغيره، وهو الحكيم في أمرنا بالاستعاذة به منه، وهو الحكيم إذ جعلنا نستعيذ به، وهو الحكيم في إعاذتنا منه، وهو الحكيم بنا في ذلك كله، المحسن إلينا المتفضل علينا.
- **السادس: قولهم: " لأنهم نزهوا إبليس من المعاصي، وأضافوها إلى الله، إلى آخره" – هو في حقيقة الأمر فرية على القائلين بخلق الأفعال،** فإنهم متفقون على أن العاصي هو المتصف بالمعصية، المذموم عليها المعاقب عليها. والأفعال يتصف بها من قامت به لا من خلقها، وإذا كان ما لا يتعلق بالإرادة، كالألوان والطعوم، يوصف بها محالها لا خالقها في محالها، فكيف تكون الأفعال الاختيارية؟ والله تعالى إذا خلق الفواسق: كالحية والعقرب والكلب العقور، وجعل هذه الفواسق فواسق، هل يكون هو سبحانه موصوفًا بذلك؟ وإذا خلق الخبائث: كالدم والخمر، وجعل الخبيث خبيثًا، هل يكون متصفًا بذلك؟ وأين إضافة الصفة إلى الموصوف بها التي قامت به، من إضافة المخلوق إلى خالقه؟ فمن لم يفهم هذا الفرقان فقد سلب خاصية الإنسان.
- **السابع:** أن الله تعالى قد أمرنا أن نستعيذ من عذاب جهنم، وغير ذلك من مخلوقاته التي هي مخلوقاته باتفاق المسلمين، فعلم أنه لا يمتنع أن نستعيذ مما خلقه من الشر كما قال تعالى: ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢ ﴾ الفلق: ١ – ٢ ، ولا فرق في ذلك بين إبليس وغيره. (١)

عاشرًا: ادعاء متكلمة الشيعة أن القول بخلق الأعمال يستلزم أن يقبح منه تعالى أن يأمرنا و ينهانا ويكلّفنا، كما يقبح من أحدنا أمر الزّمن بالطّيران إلى السّماء، لأنّا عاجزون عن امتثال

(١) منهاج السنة، ابن تيمية، ٣/٢١٠-٢١٦.

هذه الأفعال لاستحالة صدورها عنّا!؛ فإثبات خلق الأفعال يلزم منه تكليف ما لا يطاق! وهو قبيح عقلاً[1].

يجاب عنه بما يلي:

- **الوجه الأول**: إن المشروط في التكليف أن يكون العبد قادرًا على الفعل، والله تعالى يأمر بالفعل من لا يريده، لكن لا يأمر به من لو أراده لعجز عنه.[2] يقول ابن تيمية رحمه الله: (إن الله يأمر الإنسان بما يكرهه، وينهاه عما يحبه. كما قال تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ﴾ البقرة: ٢١٦، وقال: ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ ﴾ النازعات: ٤٠ ، وهو قادر على فعل ذلك إذا أراده ، وعلى ترك ما نهى عنه، وليس من شرط المأمور به أن يكون العبد مريدًا له، ولا من شرط المنهي عنه أن يكون العبد كارهًا له، فإن الفعل يتوقف على القدرة والإرادة ، والمشروط في التكليف أن يكون العبد قادرًا على الفعل لا أن يكون مريدًا له، لكنه لا يوجد إلا إذا كان مريدًا له، فالإرادة شرط في وجوده لا في وجوبه).[3] إذا تقرر ذلك فمن أين للشيعة أن خلق الأفعال يستلزم نفي قدرة المأمور ومن ثم قبح التكليف!! يوضحه:
- **الوجه الثاني**: أن يقال: تكليف ما لا يطاق ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: ما لا يطاق للعجز عنه، كتكليف الزمن المشي وتكليف الإنسان الطيران ونحو ذلك فهذا غير واقع في الشريعة عند جماهير أهل السنة المثبتين للقدر: وليس فيما ذكره متكلمة الشيعة ما يقتضي لزوم وقوع هذا.

والثاني: ما لا يطاق للاشتغال بضده، كاشتغال الكافر بالكفر، فإنه هو الذي صده عن الإيمان، وكالقاعد في حال قعوده، فإن اشتغاله بالقعود يمنعه أن يكون قائمًا. والإرادة الجازمة لأحد الضدين تنافي إرادة الضد الآخر، وتكليف الكافر الإيمان من هذا الباب.

---

(١) انظر: منهاج الكرامة، العلامة الحلي، ٤١.

(٢) انظر: منهاج السنة، ابن تيمية، ٣/٥٠.

(٣)منهاج السنة، ابن تيمية، ٣/١٠٦.

ومثل هذا ليس بقبيح عقلاً عند أحد من العقلاء ، بل العقلاء متفقون على أمر الإنسان ونهيه بما لا يقدر عليه حال الأمر والنهي لاشتغاله بضده، إذا أمكن أن يترك ذلك الضد ويفعل الضد المأمور به. وهذا –في حقيقة الأمر–لا يدخل فيما لا يطاق فإنه لا يقال للمستطيع المأمور بالحج إذا لم يحج إنه كلف بما لا يطيق ، ولا يقال لمن أمر بالطهارة والصلاة فترك ذلك كسلاً أنه كلف ما لا يطيق.(١) فظهر أن لا تعارض البتة بين خلق الأفعال وبين التكليف؛ لأن الله تعالى لم يكلف العباد بما يعجزون عن فعله ولم يجبرهم بل كلفهم بما يقدرون على فعله إذا أرادوه، وأقام عليهم الحجة، فإذا اشتغل العبد بضد ما كلف به فلا يلومن إلا نفسه!

الحادي عشر: ادعاء متكلمة الشيعة أن القول بخلق الأعمال يستلزم نفي الفرق بين حركتنا الاختياريّة و الاضطراريّة، فيلزم من استناد الأفعال إلى الله أن تكون أفعالنا الاختيارية الواقعة بحسب قصودنا ودواعينا ، مثل حركتنا يمنة ويسرة ، ، كالأفعال الاضطرارية ، مثل حركة النبض وحركة الواقع من شاهق بإيقاع غيره ، لكن الضرورة قاضية بالفرق بينهما، وهي قاضية بأن أفعالنا الاختيارية تقع عند قصودنا و دواعينا و بحسبهما، و تنتفي عند كراهتنا و صوارفنا، فإنّا إذا أردنا الحركة يمنة فعلناها و لا يقع منّا سكون ولا الحركة يسرة، ولولا استنادها إلينا لجاز أن تقع و إن كرهناها، و أن لا تقع وإن أردناها.

والجواب من وجوه:

- **الوجه الأول:** أن عدم التفريق بين الأفعال الاختيارية والاضطرارية إنما يلزم من يقول إن العبد لا قدرة له على أفعاله الاختيارية، وهذا القول حكي عن الجهم بن صفوان(٢)، وليس هذا قول إمام معروف ولا طائفة معروفة من طوائف أهل السنة بل جمهور أهل السنة على أن العبد فاعل لفعله حقيقة ، وله قدرة واختيار، وقدرته مؤثرة في مقدورها، كما تؤثر القوى والطبائع وغير ذلك من الشروط والأسباب فما ذكره لا يلزم جمهور أهل السنة. **يوضحه:**
- **الوجه الثاني:** أن جمهور أهل السنة من السلف والخلف يقولون: إن العبد له قدرة وإرادة وفعل، وهو فاعل حقيقة، والله خالق ذلك كله كما هو خالق كل شيء، كما دل على ذلك الكتاب

---

(١) انظر: منهاج السنة، ابن تيمية، ٣/١٠٢-١٠٧.

(٢)انظر: مقالات الإسلاميين، الأشعري١/٣٣٨، الفرق بين الفرق، البغدادي، ٢١١-٢١٢.

والسنة. فقد أخبر الله أنه يجعل المسلم مسلمًا، والمقيم للصلاة مقيم الصلاة، والإمام الهادي إمامًا هاديًا. وأثبت مشيئة العبد، وأخبر أنها لا تكون إلا بمشيئة الرب تعالى. وقد أخبر أيضًا أن العباد يفعلون ويصنعون ويعملون ويؤمنون ويكفرون ويتقون ويفسقون ويصدقون ويكذبون ونحو ذلك في مواضع كثيرة، وأخبر أن لهم استطاعة وقوة في غير موضع. وأئمة أهل السنة وجمهورهم يقولون إن الله خالق هذا كله. والخلق عندهم ليس هو المخلوق، فيفرقون بين كون أفعال العباد مخلوقة مفعولة للرب، وبين أن يكون نفس فعله الذي هو مصدر فعل يفعل فعلاً، فإنها فعل للعبد بمعنى المصدر، وليست فعلاً للرب تعالى بهذا الاعتبار، بل هي مفعولة له، والرب تعالى لا يتصف بمفعولاته.

- **الوجه الثالث**: أن هذه الشناعات (القول بعدم الفرق بين الأفعال الاضطرارية والاختيارية) لزمت من لا يفرق بين فعل الرب ومفعوله، ويقول مع ذلك إن أفعال العباد فعل لله ، كما يقول ذلك الجهم بن صفوان وموافقوه، والأشعري وأتباعه [1] – وأئمة أهل السنة وجمهورهم كما تقدم يقولون إن الفعل ليس هو المفعول.

وكذلك أيضًا لزمت من لا يثبت في المخلوقات أسبابًا وقوى وطبائع، ويقول: إن الله يفعل عندها لا بها[2]، فلزمه أن لا يكون فرق بين القادر والعاجز، وأما أئمة أهل السنة وجمهورهم فيقولون بما دل عليه الشرع والعقل، من إثبات الأسباب والقوى والطبائع، قال الله تعالى: ﴿ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ﴾ البقرة: ٢٦، ومثل هذا كثير في الكتاب والسنة يخبر الله تعالى أنه يحدث الحوادث بالأسباب. وكذلك دل الكتاب والسنة على إثبات القوى والطبائع التي جعلها الله في الحيوان وغيره فهم يثبتون للعبد قدرة ويقولون: إن تأثيرها في مقدورها كتأثير سائر الأسباب في مسبباتها. والسبب ليس مستقلا بالمسبب بل يفتقر إلى ما يعاونه، ومثل ذلك قدرة العبد ليست مستقلة بالمقدور. وأيضا فالسبب له ما يمنعه ويعوقه، وكذلك قدرة العبد والله تعالى خالق السبب وما يعينه وصارف عنه ما يعارضه ويعوقه، ومثل ذلك ينطبق على قدرة العبد!

---

(١)انظر: مجرد مقالات الأشعري، ابن فورك، ٩٣، التفسير الكبير، الرازي، ٣٧/١٨، المطالب العالية، الرازي، ١٧٨/٩.

(٢)انظر: التفسير الكبير، الرازي، ٥٣/٣٠.

- **الوجه الرابع**: أن ما ذكره متكلمة الإمامية من الفرق الضروري بين الأفعال الاختيارية الواقعة بحسب قصودنا ودواعينا وبين الأفعال الاضطرارية، مثل حركة النبض وحركة الواقع من شاهق بإيقاع غيره **حق يقوله جميع أهل السنة وجماعة أتباعهم، لم ينازع في ذلك أحد من أئمة المسلمين الذين لهم في الأمة لسان صدق من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، والفقهاء المشهورين وإذا كان في المثبتين للقدر–كالأشاعرة– من يلزمه بطلان الفرق كان قوله باطلاً، ومع هذا فقول نفاة القدر كالمعتزلة والشيعة أبطل منه!** (١)

وخلاصة القول: أن أئمة أهل السنة لا يقولون بشيء من هذا الخطأ بل لا يقرون بهذه الأقوال المتضمنة للخطأ و(هم متفقون على أن الله خالق أفعال العباد، وعلى أن العبد قادر مختار يفعل بمشيئته وقدرته، والله خالق ذلك كله، وعلى الفرق بين الأفعال الاختيارية والاضطرارية، وعلى أن الرب يفعل بمشيئته وقدرته، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه لم يزل قادرًا على الأفعال موصوفًا بصفات الكمال،.. **فيثبتون علمه المحيط، ومشيئته النافذة، وقدرته الكاملة، وخلقه لكل شيء**. ومن هداه الله إلى فهم قولهم، علم أنهم جمعوا محاسن الأقوال، وأنهم وصفوا الله بغاية الكمال، وأنهم هم المستمسكون بصحيح المنقول وصريح المعقول، وأن قولهم هو القول السديد السليم من التناقض الذي أرسل الله به رسله وأنزل به كتبه). (٢)

- **الوجه الخامس**: أن يُقال: ما ذكرتموه من الضرورة العقلية القاضية باستناد أفعالنا الاختيارية إلينا، ووقوعها بحسب اختيارنا، وأن ذلك دليل على كونها مخلوقة لنا – معارض بما ليس من أفعالنا مثل الألوان!، فإن الإنسان يحصّل اللون الذي يريد حصوله في الثوب بحسب اختياره، وهو مستند إلى طبيعته وصنعته، ومع هذا فليس اللون مفعولاً له مخلوقًا له؛ فكون أفعالنا الاختيارية تقع بحسب قصدنا ودواعينا لا يدل على أنها مخلوقة لنا.

---

(١) انظر: منهاج السنة، ابن تيمية، ٣/١٠٧-١٢٩.

(٢) منهاج السنة، ابن تيمية،٣/ ١٢٨-١٢٩.

وأيضًا فما ينبت من الزرع والشجر قد يحصل بحسب اختيار المرء، وهو مستند إلى ازدراعه ، وليس الإنبات من فعله، فظهر أنه ليس كل ما استند إلى العبد ووقع بحسب اختياره كان مفعولاً له، ومخلوقًا له[1].

وقد جود الباقلاني[2] حين قال: (إن وقوع الكسب من الخلق على حسب القصد منهم لا يدل ذلك على أنه خلق لهم واختراع، ألا ترى أن مشى الفرس والدابة يحصل على قصد الراكب وإرادته من عدو، وتقريب، واستطراف، ووقوف، إلى غير ذلك. ولا يقول عاقل إن الراكب خلق جرى الفرس ولا سرعتها، ولا غير ذلك من أفعالها، فبطل أن يكون حصول الفعل على قصد الفاعل يدل على أنه خلقه، وكذلك أيضًا السفن يحصل سيرها وتوجهها في السير من يمين إلى شمال على حسب قصد الملاح، ولا يدل ذلك على أن الملاح خلق سير السفن ولا توجهها فإن كابروا الحقائق وقالوا: نقول إن ذلك خلقه الملاح والفارس فقد خرجوا عن الدين وسووا بين الخالق والعباد، وأن قدرة كل واحد منهما تتعلق بمقدورات، وهذا كفر صراح، وإن قالوا: حركات السفن تقع على حسب قصد الملاح وليس بخلق له. قلنا: فكذلك أفعال أحدنا قد تقع، ولا نقول إنها تقع في كل حال على حسب قصده، ولا يدل ذلك على أنه خلقها فاخترعها. يؤكد ذلك .. أن نمو الزرع يحصل على حسب قصد الزارع وقيامه عليه بسقيه وغير ذلك، ولا يقول أحد إن نمو الزرع خلقه الزارع، ولا أنه خلق في الحبة أضعاف عددها وكذلك ما حصل فيه النمو من الفسيل والتين. وغير ذلك.

وكذلك سمن الدابة يحصل على قصد العالف لها والساقي، ولا يقول أحد إن العالف والساقي هو الذي خلق الشحم والسمن في الدابة. وكذلك دود القز يحصل منه القز على حسب قصد القائم عليه والمربي له، ولا يقال إن القز خلقه في الدود إلا الله تعالى، وإن كان حاصلاً على حسب إرادة

---

(١) انظر: منهاج السنة، ابن تيمية، ٣/٢٧٥-٢٧٦.

(٢)أبو بكر، محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن قاسم، البصري، ثم البغدادي، ابن الباقلاني، المتكلم المشهور؛ ولد في البصرة، وسكن بغداد وتوفي بها في ذي القعدة، سنة ثلاث وأربع مئة، كان على مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري، مؤيدًا اعتقاده وناصرًا طريقته، وكان موصوفًا بجوده الاستنباط وسرعة الجواب، يضرب المثل بفهمه وذكائه، وكان في علمه أوحد زمانه، انتهت إليه الرياسة في مذهب الأشاعرة، من كتبه: الإنصاف، إعجاز القرآن، التمهيد في الرد على الملحدة والمعطلة والخوارج والمعتزلة، كشف أسرار الباطنية، وغيرها. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ١٧/ ١٩٠-١٩٣،ط.مؤسسة الرسالة، الأعلام للزركلي ٦/ ١٧٦.

القائم عليه وقصده، وكذلك فيما يحصل من الواحد منا إذا أراد الله تعالى حصوله على حسب قصده، لا يدل على أنه هو خلقه بل الخالق له هو الله تعالى). [1]

- **الوجه السادس**: أن يُقال: ما ذكرتموه: من أنا وجدنا أفعالنا واقعة على حسب قصدنا، فوجب أن يكون خلقًا لنا وفعلاً لنا، يمكن معارضته؛ بأن يُقال: بل إنا نرى من يريد شيئًا ويقصده ولا يحصل ما يريد ولا ما يقصد. فإنه ربما أراد أن ينطق بصواب فيخطئ، وربما أراد أكلاً لقوة وصحة فيضعف ويمرض، وربما ابتاع سلعة ليربح فيخسر، وربما أراد القيام فيعرض له ما يمنعه منه، إلى غير ذلك. فبطل ما ذكرتموه من نفي خلق الأفعال، وصح أن فعل العبد مخلوق، يجري على حسب مشيئة الخالق تعالى! [2]

الثاني عشر: ادعاؤهم أن القول بخلق الأعمال يستلزم أن لا يبقى فرق بين من أحسن إلينا غاية الإحسان طول عمره، وبين من أساء إلينا غاية الإساءة طول عمره، ولما حسن منا شكر الأول وذم الثاني، لأن الفعلين صادران من الله تعالى!

والجواب أن يُقال:

- **أولاً**: هذا باطل، فإن اشتراك الفعلين في كون الرب خلقهما لا يستلزم اشتراكهما في سائر الأحكام، فإنه من المعلوم بصريح العقل أن الأمور المختلفة تشترك في أمور كثيرة لا سيما في مثل هذا المقام، فإن جميع ما سوى الله مشترك في أن الله خلقه، وأنه ربه ومليكه. ثم من المعلوم أن المخلوقات بينها من الافتراق ما لا يحصيه إلا الخلاق، فالله تعالى جعل الظلمات والنور، وخلق الأعمى والبصير وقال: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾﴾ فاطر: ١٩ – ٢٠، والله خالق الجنة والنار، ولا تستوي الجنة ولا النار، والله خالق الظل والحرور، ولا يستوي الظل ولا الحرور، والله خالق الحي والميت، والقادر والعاجز، والعالم والجاهل، ولا يستوي هذا وهذا، والله خالق ما ينفع وما يضر، وما يوجب اللذة وما يوجب الألم، ولا يستوي هذا وهذا، والله خالق الأطعمة الطيبة والخبيثة، ثم إن الطيب يحب ويشتهى،

---

(١) الإنصاف، الباقلاني، ١٤٧-١٤٨.

(٢) انظر: الإنصاف، الباقلاني، ١٤٧.

ويمدح ويبتغى، والخبيث يذم ويبغض ويجتنب، والله خالق الملائكة والأنبياء، وخالق الشياطين والحيات والعقارب وغيرها من الفواسق، فهذا محمود معظم، وذاك فاسق يقتل في الحل والحرم، وهو سبحانه وتعالى خالق في هذا طبيعة كريمة تقتضي الخير والإحسان، وفي هذا طبيعة خبيثة توجب الشر والعدوان، مع ما بينهما من الفرق في الحب والبغض، والمدح والذم ونحو ذلك. وإذا كان الشرع والعقل متطابقين على أن ما جعل الله فيه منفعة للناس ومصلحة لهم يحب ويمدح ويطلب، وإن كان جمادًا أو حيوانًا بهيميًا، فكيف لا يكون من جعله محسنًا للناس يحصل لهم به منافع ومصالح أحق بأن يحب ويمدح ويثنى عليه، وكذلك في جانب الشر؟؟.

- **ثانيًا:** حقيقة ما يقوله متكلمة الشيعة-أتباع المعتزلة القدرية- في هذه الشبهة: أن لا يكون العبد محمودًا ومشكورًا على إحسانه، ومذموما على إساءته، إلا بشرط أن لا يكون الله جعله محسنًا إلينا ولا منّ به علينا إذا فعل الخير، ولا ابتلانا به إذا فعل الشر، وعلى رأيهم لا يستحق المدح والثناء والشكر إلا من لم يجعله الله محسنًا، ولا يستحق الذم إلا من لم يجعله الله مسيئًا، بل من لا يقدر الله أن يجعله محسنًا ولا مسيئًا، فعندهم لا مدح ولا ذم إلا بشرط عجز الله تعالى وقصور مشيئته وخلقه، وحدوث الحوادث بدون محدث.

ومعلوم فساد هذا القول شرعًا وعقلاً، فإن حقيقته أنه حيث يشكر العبد لا يشكر الرب وحيث يشكر الرب لا يشكر العبد.

وحقيقته: أنه لا يكون لله علينا منة في تعليم الرسول وتبليغه إلينا رسالات ربه. وقد قال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ آل عمران: ١٦٤ .

وعلى قول هؤلاء القدرية يكون إرسال الله له من جنس إرسال مخلوق إلى مخلوق، فذاك تفضل بنفس الإرسال لا بأن جعل الرسل تتلوا وتعلم وتزكي، بل هذه الأفعال منتسبة عندهم فيها للرسول الذي خلقها عندهم دون المرسل الذي لم يحدث شيئًا منها-في زعمهم-.

وعلى قولهم يكون الرسول نطق بنفسه، لم ينطقه الله ولا أنطق الله شيئًا، بل جعل فيه قدرة على أن ينطق وأن لا ينطق، وهو يحدث أحدهما مع استواء الحال قبل الإحداث وبعده، بدون معونة الله له على إحداث النطق وتيسيره له.

وعلى قولهم لا يكون لله نعمة على عباده باستغفار الملائكة لهم، وتعليم العلماء لهم، وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر، وعدل ولاة الأمور عليهم، ولا يكون الله مبتليًا لهم إذا ظلمهم ولاة الأمور.

وعلى قولهم لم يبعث الله عبادًا له أولي بأس شديد فجاسوا خلال الديار، فإنه لم يأمرهم بذلك ولا جعلهم فاعلين، بل أعطاهم قدرة، وكذلك عندهم لم يرسل الشياطين على الكافرين تؤزهم أزًا وقد قال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴿٨٣﴾ ﴾ مريم: ٨٣ ، وقال تعالى: ﴿ فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ أُولَىٰهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَآ أُوْلِى بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا۟ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ ۚ وَكَانَ وَعْدًا مَّفْعُولًا ﴿٥﴾ ﴾ الإسراء: ٥، فإرساله الشياطين وبعثه لهؤلاء المعتدين على بني إسرائيل أهو أمر شرعي أمرهم به، كما أرسل رسله بالبينات والهدى، وكما بعث في الأميين رسولا منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم؟ أم هو تقدير وتسليط، وإن كان المسلط ظالمًا معتديًا عاصيًا لدين الله وشرعه.

- **ثالثًا:** من المعلوم أن عامة أهل الأرض مقرون بالقدر، وهم مع هذا يمدحون المحسن ويذمون المسيء فطروا على هذا وعلى هذا، فيقرون أن الله تعالى خالق كل شيء وربه، وأنه قدر ذلك كله وسلط هذا ويسر هذا، ويمدحون هذا ويذمون هذا، وأهل الإثبات المقرون بالقدر يمدحون المحسن ويذمون المسيء، مع اتفاقهم على أن الله خالق الفعلين. فقولهم: إنه يلزمهم أن لا يفرقوا بين هذا وهذا – لزوم ما لا يلزم وغاية الأمر أن يكون: الله جعل هذا مستحقًا للمدح والثواب، وهذا مستحقًا للذم والعقاب فإذا كان قد جعل هذا مستحقًا وهذا مستحقًا، لم يمتنع أن يمدح هذا ويذم هذا، لكن خلقه لهذين الزوجين كخلقه لغير ذلك، وهذا يتعلق بالحكمة الكلية في خلق المخلوقات! (١)

الثالث عشر: احتجاج متكلمة الشيعة بـ: أنّ الله تعالى نزّه نفسه أن تكون أفعاله مثل أفعال المخلوقين فيها تفاوت و اختلاف، فقال تعالى: ﴿ مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ ﴾

(١) انظر: منهاج السنة، ابن تيمية، ٣/١٢٩-١٣٧.

الملك: ٣، **وقال:** ﴿ ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَىۡءٍ خَلَقَهُۥۖ ﴾ السجدة: ٧، **والكفر ليس بحسن، فكيف يجوز أن يكون خالقًا لكفر الكافرين، وعصيان العاصين،!**

والجواب أن يقال:

هذا أولاً سوء فهم، وذلك لأن سياق الآية ليس في أفعال العباد وإنما هو في خلق السموات، وبيان أنه ليس فيها فطور ولا شقوق، فلا حجة لهم فيها.

ثم إن أول الآية حجة عليهم، لأنه قال: ﴿ خَلَقَ ٱلۡمَوۡتَ وَٱلۡحَيَوٰةَ ﴾ الملك: ٢ ، وبين الموت والحياة تفاوت، وهو خالق الجميع لا خالق لذلك غيره، فكذلك كفر الكافرين وإيمان المؤمنين وإن كان بينهما تفاوت في الحكم[١] فليس بينهما تفاوت في الحكمة فصح أن الآية حجة عليهم لا لهم.

فالله تعالى وإن كان خالقًا لكل شيء فإنه خلق الخير والشر والكفر والإيمان لما له في ذلك من الحكمة التي باعتبارها كان فعله حسنًا متقنًا، كما قال: ﴿ ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَىۡءٍ خَلَقَهُۥۖ ﴾ السجدة: ٧، وقال: ﴿ صُنۡعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتۡقَنَ كُلَّ شَىۡءٍۚ ﴾ النمل: ٨٨ ،[٢] وقال: ﴿ مَّا تَرَىٰ فِى خَلۡقِ ٱلرَّحۡمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍۖ ﴾ الملك: ٣، ولولا مجيئه على أكمل الوجوه وأحسنها ومطابقتها للغايات المحمودة والحكم المطلوبة لكان كله متفاوتًا، فلا أحسن من تقديره وخلقه لوقوعه على الوجه الذي اقتضته حكمته ورحمته وعلمه! [٣].

يقول شيخ الإسلام رحمه الله: (أن الله لم يخلق شيئًا إلا لحكمة قال تعالى: ﴿ ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَىۡءٍ خَلَقَهُۥۖ ﴾ السجدة: ٧، وقال: ﴿ صُنۡعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتۡقَنَ كُلَّ شَىۡءٍۚ ﴾ النمل: ٨٨ ، فالمخلوق باعتبار الحكمة التي خلق لأجلها خير وحكمة وإن كان فيه شر من جهة أخرى فذلك أمر عارض

---

(١) انظر: الإنصاف، الباقلاني، ١٤٤.

(٢)انظر: منهاج السنة، ابن تيمية، ١٤٢/٣.

(٣)انظر: شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ابن القيم، ٥٦٣/٢.

جزئي ليس شرًا محضًا بل الشر الذي يقصد به الخير الأرجح هو خير من الفاعل الحكيم وإن كان شرًا لمن قام به). [1]

الرابع عشر: استدلال متكلمة الشيعة على نفي خلق الأفعال بالروايات المنسوبة إلى الأئمة فيه تدليس وتلبيس!

وبيان ذلك من وجوه:

الوجه الأول: أن الروايات التي استندوا إليها في نفي خلق الأفعال معارضة بالروايات الدالة على عموم خلق الله لكل شيء، ومن ذلك فعال العباد!

الوجه الثاني: أنهم أعرضوا عن الروايات التي تدل على عموم خلق الرب لكل شيء، -وأن أفعال العباد داخله في هذا العموم-، وقابلوها بالتأويل والرد والحمل على التقية!

الوجه الثالث: أن الروايات التي استندوا إليها في نفي خلق الأفعال مختلة من حيث الإسناد؛ فهي إما مراسيل [2] أو مروية عن مجاهيل [3] أو لا تصح نسبتها إلى الإمام. [1] فيجب على من احتج بها إثبات السند فيها حتى يصح الاستدلال!!

---

(١)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ٥١٢.

(٢)كرواية المفيد عن أبي الحسن علي الرضا أنه سئل عن أفعال العباد، فقيل له: هل هي مخلوقة لله تعالى ؟ فقال ﷺ: "لو كان خالقًا لها لما تبرأ منها؛ وهي رواية مرسلة ذكرها المفيد بلا إسناد!

(٣)كالرواية المروية عن الصادق (العدل: ألا تنسب إلى خالقك ما لامك عليه) والتي رواها الصدوق في كتابيه التوحيد، ٩٦، معاني الأخبار ، ١١، و نقلها عنه المجلسي في بحار الأنوار، ٢٦٤/٤، ط.مؤسسة الوفاء. وفي إسنادها أبو الحسن محمد بن سعيد بن عزيز : السمرقندي، وهو شيخ الصدوق وقد عد في كتب الحرج والتعديل الشيعية من المجاهيل، انظر: مستدركات علم رجال الحديث، علي النمازي، ١١٠/٧، المفيد من معجم رجال الحديث، محمد الجواهري، ٥٣١.

وكذا رواية أبي حنيفة وقصته مع موسى الكاظم؛ فقد ذكر إسنادها الصدوق في الأمالي ، ٤٩٥، التوحيد، ٩٦، عيون أخبار الرضا، ، ١٢٦، ونقلها عنه المجلسي في بحاره، ط.مؤسسة الوفاء، ٤/٥، وفي إسنادها محمد بن أحمد السناني ، و محمد بن أبي عبدالله الكوفي الأسدي، وهما من شيوخ الصدوق، ولم يرد فيهم توثيق!! كما ذكر الخوئي في كتابه معجم رجال الحديث، ١٦٤/١٦، وأيضًا الرواية المروية عن الرضا (إن الله لا يكلف نفسًا إلا وسعها وإن أفعال العباد مخلوقة لله خلق تقدير لا خلق تكوين والله خالق كل شيء ولا نقول بالجبر والتفويض) فقد ذكر إسنادها الصدوق في كتابه عيون أخبار الرضا،١٣٢، ونقلها عنه المجلسي في بحاره، ط.مؤسسة الوفاء، ٣٠/٥، وفي إسنادها عبد الواحد بن محمد بن =

الوجه الرابع: أن تلكم الروايات التي استندوا إليها في نفي خلق الأفعال مختلة من حيث المتن والدلالة!!

- **إذ يبدو في الرواية التي عزها مفيدهم إلى الرضا التكلف الواضح**، فبراءة الله من المشركين لعدم رضاه سبحانه عن عملهم، ولا ينفي هذا قدرة الله سبحانه الكاملة ومشيئته النافذة، وخلقه لكل شيء قال تعالى: ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُوا۟ ﴾ الأنعام: ١٠٧، قال: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا ﴾ السجدة: ١٣ (٢).
- **وأما رواية مسير الشام فقد تقدم ظهور الوضع عليها من أهل الاعتزال**، ولو صحت عن عليؓ لم يلزم على القائلين بأن العباد فاعلون حقيقة والله خالق أفعالهم بها حجة، فإنما يلزم الحجة بها على المجبرة الذين يقولون لا كسب للعبد بفعله ولا صنع له، وهذا يدل على أنه لا فهم عند هؤلاء المخالفين في الفرق بين المقالتين(٣).

=

عبدوس و علي بن محمّد بن قتيبة أما عبدالواحد —فهو من شيوخ الصدوق– ولم يُنص على توثيقه من قدماء أهل الرجال، بل نص الجواهري والخوئي على جهالته، انظر: منتهى المقال في أحوال الرجال، المازندراني، ٤/٢٧٥-٢٧٦، معجم رجال الحديث، الخوئي، ١٢/٤٢، المفيد من معجم رجال الحديث، الجواهري، ٣٥٩.

وأما ابن قتيبة فهو غير موثّق ، بل ولا ممدوح مدحا يعتدّ به انظر: مدارك الأحكام، العاملي، ٦/٨٤، منتهى المقال في أحوال الرجال، المازندراني، ٥/٦٨-٦٩، معجم رجال الحديث، الخوئي، ٢/١٧، ٦/١٦١، ١١/١٠٤، ١١/٢٥١، وقد ضعف الخوئي طريق الصدوق في الرواية بهما فقال: (فطريق الصدوق إليه : عبد الواحد بن محمد بن عبدوس العطار النيسابوري ، عن علي بن محمد بن قتيبة ...والطريق ضعيف بعبد الواحد ، وعلي بن محمد) معجم رجال الحديث، الخوئي، ١٢/١٢٠.

(١) كحديث المسير إلى الشام، فقد أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق، عن محمد بن زكريا العلائي عن العباس بن بكار عن أبي بكر الهذلي عن عكرمة ، ٤٢/٥١١-٥١٢، كما عزاها إليه علاء الدين الهندي في كتابه كنز العمال ١/٣٤٤-٣٤٥، وقال: "والعلائي وشيخه كذابان"!! ولذا قال عنه أبو الحسين يحيى العمراني اليمني –في كتابه الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار ٢/ ٥٠٢– إنه(خبر لا يعرف سنده عن علي بن أبي طالب ؓ).

(٢) انظر: أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية، القفاري، ٢/ ٦٣٩.

(٣) انظر: الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، يحيى العمراني اليمني، ١/ ١٥٤.

على أنه يمكن قلب الحجة بالخبر عليهم فيكون الخبر حجة للقائلين بأن العباد فاعلون حقيقة باختيارهم من غير إجبار، والله خالق أفعالهم!

فـ(قد أثبت علي ﷺ القدر والقضاء في السير والانصراف والقضاء ينصرف إلى الخلق لقوله تعالى: ﴿ فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ ﴾ فصلت: ١٢، وقوله تعالى:﴿ إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ ﴿٤٩﴾ ﴾ القمر: ٤٩ ، والمخالف لا يقول إن مسيرهم وانصرافهم كان بقضاء من الله وقدر، وإنما يقول هو بخلقهم، وإنما ظن الشيخ أن عليًا أراد أن الله أجبرهم على المسير والانصراف، فلذلك قال: ما أرى لي من الأجر شيئًا، فأنكر علي ﷺ ذلك وأثبت لهم المسير والانصراف بقضاء الله وقدره، وقال:"لم تكونوا في شيء من حالاتكم مكرهين ولا إليها مضطرين") [1] فنفى علي ﷺ ذلك و بين أنهم ليسوا بمجبرين، وأنه إنما وقع المسير باختيارهم ولو كانوا مجبرين لبطل الثواب والعقاب.. إلى آخر كلامه، وهذا كله حجة لمن أثبت قدرة العبد واختياره وأنه فاعل حقيقة والله خالق فعله، لأن أولئك لا يقولون بالجبر!! فبطل أن يكون للمخالف عليهم بذلك حجة!! [2] بل انقلبت حجة الخبر عليه!

- **وأما الرواية المروية عن الصادق "العدل: ألا تنسب إلى خالقك ما لامك عليه" ففيها إجمال وتلبيس:**

- فإن أُريد بمنع إسناد المعاصي إليه منع الاحتجاج بالقدر على المعاصي فنعم! وهي بذلك حجة على من يسوغ الاحتجاج بالقدر ويقيم عذر نفسه أو غيره إذا عصى بكون هذا مقدرًا علي؛ أي: الذين يثبتوا قدرته تعالى ومشيئته وخلقه ويعارضون بذلك أمره ونهيه ووعده ووعيده، ، أما من يؤمن بالقدر والشرع ويجمع بين إثبات قدرة الله التامة ومشيئته العامة وخلقه الشامل، وبين عدله وحكمته، وأمره ونهيه، ووعده ووعيده ويميز بين الحقيقة الدينية الشرعية ، وبين الحقيقة الكونية القدرية التي يؤمن بها ولا يحتج بها على المعاصي -لكن يسلَّم إليها عند المصائب- فلا ترد عليه!
- وإن أُريد بذلك عدم إسناد المعاصي إلى علمه تعالى وقدرته ومشيئته وخلقه فهذا باطل، فإنها معلومة له سبحانه مقدورة له مخلوقة له، وهم بذلك استعملوا لفظ العدل للتمويه والتلبيس

---

(١)الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، العمراني، ٢/ ٥٠٣.

(٢)انظر: الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، العمراني، ٢/ ٥٠٣-٥٠٤.

فظاهره التنزيه والتعظيم لله ﷻ، وباطنه تعجيز الله والحد من سعة علمه وتمام قدرته ونفوذ مشيئته وعموم خلقه!

- **وأما الرواية المروية عن الرضا "وإن أفعال العباد مخلوقة لله خلق تقدير لا خلق تكوين والله خالق كل شيء ولا نقول بالجبر والتفويض" فيكفي اختلال متنها في إبطال دلالتها؛ وبيانه:**

١- أنها تجمع بين نفي خلق التكوين عن أفعال العباد وإثبات خلق الله لكل شيء، وأفعال العباد داخلة في عموم (كل مخلوق) فجمعت بين النفي والإثبات!

٢-مؤدى الرواية ادعاء أن الله تعالى مقدر أفعال العباد وهم الذين أوجدوها وأحدثوها، فخلق التقدير الذي أثبتته الرواية في أفعال العباد –تقدير اعتزالي المنزع–؛ وهو تقدير لا يرجع إلى تأثير، وإنما هو مجرد العلم بها والخبر عنها، فليس التقدير عندهم جعلها على قدر كذا وكذا فإن هذا عندهم غير مقدور للرب ولا مصنوع له وإنما هو صنع العبد وإحداثه، فرجع التقدير إلى مجرد العلم والخبر وهذا لا يسمى خلقًا في لغة أمة من الأمم ولو كان هذا خلقًا لكان من علم شيئًا وعلم أسمائه وصفاته وأخبر عنه بذلك خالقًا له! والقصد أن: التقدير الذي أثبتته –الرواية–إن كان متضمنًا للتأثير في إيجاد الفعل فهو خلاف مذهب متكلمة الشيعة وإن لم يتضمن تأثيرًا في إيجاده فهو راجع إلى محض العلم والخبر![1].

٣-قد تقدم أن (كل ما دل في بعض الموجودات أنه مخلوق لله، فهو يدل على ذلك في أفعال العباد،)و (من قال: أفعال العباد لم يخلقها الله، بمنزلة من قال: السماء والأرض لم يخلقها الله)[2]. و(من قال: إن كلام الآدميين أو أفعال العباد غير مخلوقة، فهو بمنزلة من قال: إن سماء الله وأرضه غير مخلوقة). [3] فالقول في أفعال العباد كالقول في سائر المخلوقات، فإذا ادعى مدعٍ أن أفعال العباد مخلوقة خلق تقدير فحسب فاطراد قوله أن يدعي ذلك في سائر المخلوقات وهذا معلوم الفساد!

---

(١) جامع المسائل، ابن تيمية، ١١٢/٦.

(٢) جامع المسائل، ابن تيمية، ١١٢/٦.

(٣) انظر: شفاء العليل، ابن القيم، ٢٠٣/١-٢٠٤.

٤–أن من قال إن شيئًا من الحوادث أفعال الملائكة والجن والإنس لم يخلقها الله تعالى–خلق تكوين–، فقد خالف الكتاب والسنة وإجماع السلف والأدلة العقلية.

– **وأما رواية أبي حنيفة وقصته مع موسى الكاظم فبطلان دلالتها من وجوه:**

- **الأول:** أن هذه القصة لا تعرف صحتها؛ فإسنادها غير ثابت وإنما تُعرف الصحة بالأسانيد الثابتة!

- **الثاني: أن الكذب ظاهر على هذه القصة من عدة أمارات؛ منها:**

– أن أبا حنيفة من المقرين بالقدر باتفاق أهل المعرفة به وبمذهبه، وكلامه في الرد على القدرية معروف فكيف يحكى عن أبي حنيفة أنه استصوب قول من يقول إن الله لم يخلق أفعال العباد؟

– أن موسى بن جعفر الكاظم بل وسائر علماء أهل البيت متفقون على إثبات القدر، والنقل بذلك عنهم ظاهر معروف.

– أن هذا الكلام المحكي عن موسى بن جعفر يقوله أصاغر القدرية وصبيانهم، وهو معروف من حين حدثت القدرية قبل أن يولد موسى بن جعفر، فإن موسى بن جعفر ولد بالمدينة سنة ثمان أو تسع وعشرين ومائة قبل الدولة العباسية بنحو ثلاث سنين، وتوفي ببغداد سنة ثلاث وثمانين ومائة. والقدرية حدثوا قبل هذا التاريخ، بل حدثوا في أثناء المائة الأولى.

– أن أبا حنيفة إنما اجتمع بجعفر بن محمد، وأما موسى بن جعفر فلم يكن ممن سأله أبو حنيفة ولا اجتمع به، و إذا كان جعفر بن محمد –وهو من أقران أبي حنيفة–، لم يكن أبو حنيفة ممن يأخذ عنه مع شهرته بالعلم، فكيف يتعلم من ابنه موسى بن جعفر!!

- **الثالث:** أن ما جاء في هذه الحكاية من قول القائل: هو أعدل من أن يظلم عبده ويؤاخذه بما لم يفعله، – تلبيس قُصد به نفي خلق الأفعال تحت ستار إثبات العدل–، وهذا أصل كلام القدرية الذي يعرفه عامتهم وخاصتهم، وهو أساس مذهبهم وشعاره ؛ ولهذا سموا أنفسهم العدلية، فإضافة هذا إلى موسى بن جعفر لو كان حقًا ليس فيه فضيلة له ولا مدح، إذا كان صبيان القدرية يعرفونه، فكيف إذا كان كذبًا مختلقًا عليه؟

- **الرابع:** أن التقسيم المذكور في الرواية ليس بمنحصر؛ ذلك أن قول القائل: " المعصية ممن؟ " لفظ مجمل، فإن المعصية والطاعة عمل وعرض قائم بغيره، فلا بد له من محل يقوم به. والمعاصي وإن

كانت قائمة بالعبد لا محالة ، وليست قائمة بالله تبارك وتعالى بلا ريب. إلا أن كل مخلوق يقال عنه: هو من الله، بمعنى أنه خلقه بائنًا عنه لا بمعنى أنه قام به واتصف به!

والله تعالى وإن كان خالقًا لكل شيء فإنه خلق الخير والشر لما له في ذلك من الحكمة التي باعتبارها كان فعله حسنًا متقنًا، وما يخلقه من الأمور التي فيها شر بالنسبة إلى بعض الناس له فيها حكمة، هو بخلقه لها حميد مجيد، له الملك وله الحمد، فليست بالإضافة إليه شرًا ولا مذمومة، فلا يضاف إليه ما يشعر بنقيض ذلك، كما أنه سبحانه خالق الأمراض والأوجاع والروائح الكريهة والصور المستقبحة والأجسام الخبيثة كالحيات والعذرات لما له في ذلك من الحكمة البالغة. فإذا قيل: هذه العذرة وهذه الروائح الخبيثة من الله، أوهم ذلك أنها خرجت منه، والله منزه عن ذلك.

وكذلك إذا قيل: القبائح من الله أو المعاصي من الله، قد يوهم ذلك أنها خارجة من ذاته، كما تخرج من ذات العبد، وكما يخرج الكلام من المتكلم، والله منزه عن ذلك.

أو يوهم ذلك أنها منه قبيحة وسيئة، والله منزه عن ذلك. بل جميع خلقه خلقه له حسن وقد يوهم إذا قيل: إنها من الله أنه أمر بها، والله لا يأمر بالفحشاء، ولا يحب الفساد، ولا يرضى لعباده الكفر.

وإذا تقرر ذلك؛ فالجواب على هذا التقسيم بما يلي :

١-أن يُقال: الأعمال والأقوال والطاعات والمعاصي هي من العبد، و هي من الله، ولا شركة بين الرب وبين العبد لاختلاف جهة الإضافة!

- إذ هي من العبد، بمعنى أنها قائمة به وحاصلة بمشيئته وقدرته، وهو المتصف بها المتحرك بها، الذي يعود حكمها عليه ، فإنه قد يقال لما اتصف به المحل وخرج منه: هذا منه وإن لم يكن له اختيار، كما يقال: هذه الثمرة من هذه الشجرة، وهذا الزرع من هذه الأرض، فلأن يقال ما صدر من الحي باختياره: هذا منه بطريق الأولى.
- وهي من الله، بمعنى أنه خلقها قائمة بغيره وجعلها عملاً له وكسبًا وصفة، وهو خلقها بمشيئة نفسه وقدرة نفسه بواسطة خلقه لمشيئة العبد وقدرته، كما يخلق المسببات بأسبابها، فيخلق السحاب بالريح، والمطر بالسحاب، والنبات بالمطر.

والحوادث تضاف إلى خالقها باعتبار، وإلى أسبابها باعتبار، فهي-أي: المعاصي- من الله مخلوقة له في غيره، كما أن جميع حركات المخلوقات وصفاتها منه، وهي من العبد صفة قائمة به، كما أن الحركة

من المتحرك المتصف بها وإن كان جمادًا، فكيف إذا كان حيوانا؟ وحينئذ فلا شركة بين الرب وبين العبد لاختلاف جهة الإضافة كما أنا إذا قلنا: هذا الولد من هذه المرأة بمعنى أنها ولدته، ومن الله بمعنى أنه خلقه لم يكن بينهما تناقض.

ولا يُعد إضافتها إليه سبحانه ظلم؛ لأنه إذا كان غير الله يعاقب عبده على ظلمه وإن كان مقرًا بأن الله خالق أفعال العباد، وليس ذلك ظلمًا منه، فالله أولى أن لا يكون ذلك ظلمًا منه، وإذا كان الإنسان قد يفعل مصلحة اقتضتها حكمته، لا تحصل إلا بتعذيب حيوان، ولا يكون ذلك ظلمًا منه، فالله أولى أن لا يكون ذلك ظلمًا منه.

٢-أن يُقال: هي من الله خلقًا لها في غيره وجعلاً لها عملاً لغيره، وهي من العبد فعلاً له قائمًا به وكسبًا يجر به منفعة إليه أو يدفع به مضرة.

وكون العبد هو الذي قام به الفعل، وإليه يعود حكمه الخاص انتفاعًا به أو تضررًا، جهة لا تصلح لله، فإن الله لا تقوم به أفعال العباد، ولا يتصف بها، ولا تعود إليه أحكامها، التي تعود إلى موصوفاتها.

وكون الرب هو الذي خلقها وجعلها عملاً لغيره بخلق قدرة العبد ومشيئته وفعله جهة لا تصلح للعبد، ولا يقدر على ذلك إلا الله، ولهذا قال أئمة السلف: إن أفعال العباد مخلوقة لله، وهي فعل العبد وإذا قيل هي فعل الله فالمراد أنها مفعولة له، لا أنها هي الفعل الذي هو مسمى المصدر.

٣-أن قول القائل: الله أعدل من أن يظلم عبده ويؤاخذه بما لم يفعل، يقول بموجبه أئمة السلف، فإنهم يؤمنون بأن الله لم يظلم عبده ولم يؤاخذه إلا بما فعله العبد باختياره وقوته لا بفعل غيره من المخلوقين. لكن كون الرب خالق كل شيء لا يمنع كون العبد هو الملوم على ذلك، كما أن غيره من المخلوقين يلومه على ظلمه وعدوانه، مع إقراره بأن الله خالق أفعال العباد.

فجماهير الأمم مقرة بالقدر، وأن الله خالق كل شيء، وهم مع هذا يذمون الظالمين ويعاقبونهم لدفع ظلمهم وعدوانهم، كما أنهم يعتقدون أن الله خالق الحيوانات المضرة والنباتات المضرة وهم مع هذا يسعون في دفع ضررها وشرها. وهم أيضًا متفقون على أن الكاذب والظالم مذموم بكذبه وظلمه، وأن ذلك وصف سيئ فيه، وأن نفسه المتصفة بذلك خبيثة ظالمة لا تستحق الإكرام الذي يناسب أهل الصدق والعدل، وإن كانوا مقرين بأن كل ذلك مخلوق. وليس في فطر الناس أن يجعلوا مقابلة الظالم على ظلمه ظلمًا له، وإن كانوا مقرين بالقدر، فالله أولى أن لا ينسب إلى الظلم لذلك.

٤-**أن يُقال: لا نزاع بين المسلمين أن الله عادل ليس ظالمًا**، لكن ليس كل ما كان ظلمًا من العبد يكون ظلمًا من الرب، ولا ما كان قبيحًا من العبد يكون قبيحًا من الرب، فإن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله.

وتحقيق ذلك: أنه لو كان الأمر كذلك كما يقوله هؤلاء القدرية للزم أن يقبح منه أمور فعلها، فإن الواحد من العباد إذا أمر غيره بأمر لا ينتفع به الآمر وتوعده عليه بالعقاب وهو يعلم أن المأمور لا يفعله بل يعصيه فيستحق العقاب، كان ذلك منه عبثًا وقبيحًا لعدم الفائدة في ذلك للآمر والمأمور.

والقدرية يقولون: إن الله خلق الكفار لينفعهم ويكرمهم وأراد ذلك بخلقهم، وأمرهم مع علمه بأنهم يتضررون لا ينتفعون ومعلوم أن مثل هذا قبيح من الخلق ولا يقبح من الخالق.

ومن المعلوم أن المخلوق إذا كان قادرًا على منع عبيده من القبائح، فمنعه لهم خير من أن يعرضهم للثواب مع علمه أنه لا يحصل لهم إلا العقاب كالرجل الذي إذا أعطى غيره سيفًا ليقاتل به الكفار، وهو يعلم أنه لا يقاتل به إلا الأنبياء والمؤمنين، فإذا أعطاه مع علمه بفعله لكان ذلك قبيحًا منه. وإن قال: قصدت تعريض هذا للثواب، والله لا يقبح ذلك منه، وهذا حال قدرة العبد عند القدرية، والقدرية مشبهة الأفعال: قاسوا أفعال الله على أفعال خلقه، وعدله على عدلهم، وهو من أفسد القياس.

٥-**أن يُقال: المعصية من العبد كما أن الطاعة من العبد**، ومن المعلوم أنه إذا كانت الطاعة من العبد بمعنى أنه فعلها بقدرته ومشيئته، لم يمتنع أن يكون الله هو الذي جعله فاعلاً لها بقدرته ومشيئته، بل هذا هو الذي يدل عليه الشرع والعقل. كما قال إبراهيم الخليل: ﴿ رَبَّنَا وَٱجۡعَلۡنَا مُسۡلِمَيۡنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةٗ مُّسۡلِمَةٗ لَّكَ ﴾ البقرة: ١٢٨ ، وقال: ﴿ رَبِّ ٱجۡعَلۡنِي مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ وَمِن ذُرِّيَّتِي ﴾ إبراهيم: ٤٠.

ولأن كونه فاعلاً بعد أن لم يكن أمر حادث فلا بد له من محدث، والعبد يمتنع أن يكون هو الفاعل لكونه فاعلاً ؛ لأن كونه فاعلاً إن كان حدث بنفس كونه فاعلاً، لزم أن يكون الشيء حدث بنفسه من غير إحداث، وهو ممتنع. وإن كان بفاعلية أخرى، فإن كانت هذه حدثت بالأولى لزم الدور

القبلي[1] ، وإن كانت حدثت بغيرها لزم التسلسل في الأمور المتناهية، وكلاهما باطل؛ فعلم أن كون الطاعة والمعصية من العبد يستحق عليها المدح والذم والثواب والعقاب، لا يمنع أن يكون العبد فقيرًا إلى الله في كل شيء، لا يستغني عن الله في شيء قط، وأن يكون الله خالق جميع أموره، وأن يكون نفس فعله من الحوادث والممكنات المستندة إلى قدرة الله ومشيئته.[2]

وخلاصة القول: أن حجج متكلمة الشيعة في نفي خلق الأفعال داحضة، إذا غاية شبههم واستدلالاتهم العقلية والنقلية أن تدل: على مسؤولية العبد تجاه ما يصدر عنه من أفعال، وأنها صادرة عنه على الحقيقة ومنسوبة إليه كونها وقعت باختياره وإرادته وقدرته لا كالأفعال الاضطرارية. سيما أنه قد ترتب عليها الجزاء، والثواب والعقاب المترتبان على الأمور الاختيارية وليس الاضطرارية . وهذا حق قد دلّ عليه الشرع والعقل، لكن إثبات ذلك شيء، ودعوى دلالتها على عدم خلق الله لأفعال العباد شيء آخر دونه خرط القتاد! ذلك أن عامة الأدلة الصحيحة لا تدل على هذا الجزء، ثم إنه لا يمتنع أن تكون أفعالنا الاختيارية هي أفعالنا حقيقة ونحن مسؤولون عنها مع كونها مخلوقة لله.

هذا وكون الباري تعالى خالقًا لطاعات العباد ومعاصيهم لا يوجب أن يكون هو سبحانه متصفًا بها إذ الطاعات والقبائح إنما يتصف بها من كانت فعلاً له وهو العبد الذي فعلها، وباشرها وقامت به ولا يتصف بها من كانت مخلوقة له، وليست نسبة هذه الأفعال إل خالقها كنسبتها إلى فاعلها الذي قامت به. [3]

كما أن إثبات خلقه للمعاصي والكفر والفسوق لا يوجب أن يكون في خلقه تفاوت، فالله لم يخلق شيئًا إلا لحكمة والمخلوق–وإن كان معصية أو شرًا– فهو باعتبار الحكمة التي خلق لأجلها خير وحكمة، فليس في خلق الرحمن تفاوت فلا أحسن من تقديره وخلقه لوقوعه على الوجه الذي اقتضته حكمته ورحمته وعلمه!

---

(١)الدور نوعان: أحدهما الدور القبلي السبقي، فهذا ممتنع باتفاق العقلاء مثل أن يقال لا يكون هذا إلا بعد ذاك ولا كون ذاك إلا بعد هذا، والثاني: الدور المعي الاقتراني، مثل أن يقال لا يكون هذا إلا مع ذاك لا قبله ولا بعده، فهذا جائز كما إذا قيل لا تكون الأبوة إلا مع البنوة. انظر: الصفدية، ابن تيمية، ١/ ١٢.

(٢) انظر: منهاج السنة، ابن تيمية، ١٣٧–١٥٤

(٣) انظر: الصلة بين التشيع والاعتزال، الجدعاني، ٣/٢٠٨–٢٠٩.

الجانب الثالث: في بيان معنى القدرية.

التحقيق: أن للقدرية إطلاقان: خاص وعام.

- **فالقدرية بالمعنى الخاص:** هم نفاة القدر المكذبون به، والمنكرون له،=(القدرية المجوسية) وهؤلاء طائفتان:
- أحدهما: القدرية الأوائل نفاة العلم الذين يقولون: لا قدر، والأمر أنف؛ أي: مستأنف ليس لله فيه تقدير سابق!
- الثانية: جمهور القدرية الذين يقرون بالعلم والكتاب المتقدم لكن ينكرون خلق الله لأفعال العباد وإرادة الكائنات (وهم المعتزلة ومن سلك سبيلهم).

يقول ابن تيميةﷺ: (المكذبون بالقدر القائلون: بأن الله لم يخلق أفعال العباد ولم يرد أن يكون إلا ما أمر بأن يكون. وغلاتهم المكذبون بتقدم علم الله وكتابه بما سيكون من أفعال العباد). [1]

والشيعة يدخلون تحت هذا الاطلاق من ناحيتين؛

- **الناحية الأولى: إنكارهم العلم القديم؛ المتمثل في:**

- **اعتقادهم بتعلق البداء بالعلم القديم.** يقول ابن تيميةﷺ: (من أنكر العلم القديم فهو كافر. ومن هؤلاء غلاة القدرية، الذين ينكرون علمه بأفعال العباد قبل أن يعملوها، والقائلون بالبداء من الرافضة ونحوهم.) [2] ويقول: الـ(بداء يخالف العلم القديم كما قاله بعض غلاة الرافضة) [3].
- **إنكارهم وقوع الأشياء وفق علم الله الأزلي وتقديره السابق.**
- **قول هشام ابن الحكم–ومن تبعه– بنفي علم الله السابق بالأمور قبل كونها.**
- **وقول طائفة منهم بأن العلم هو المعلوم متأثرين بقول نصير دينهم الطوسي في ذلك!**
- **قول فلاسفتهم في العلم.**

---

(١)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١٨/ ١٣٨.

(٢)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ٩/ ٣٩٦.

(٣)جامع الرسائل، ابن تيمية، ١/ ١٨٠.

- **الناحية الثانية: إنكارهم عموم إرادة الرب لما يكون في الكون ومشيئته وخلقه لكل شيء، فمتكلمة الشيعة قدرية في أفعال العباد، أما فلاسفتهم فهم قدرية في جميع حوادث العالم!**

- **وأما القدرية بالمعنى العام**: فهم الخائضون في القدر بالباطل أي: الخائضون في علم الله تعالى وكتابته ومشيئته وتقديره وخلقه بغير علم، وبخلاف مقتضى النصوص الشرعية وفهم السلف. **(إذ هذا جماع المعنى الذي ذُمت به القدرية)**[1].

وعلى هذا فالقدرية بالمعنى العام تشمل الأصناف التالية:

١-القدرية النفاة، (القدرية المجوسية): الذين أنكروا القدر أو بعضه، فيدخل في ذلك القدرية الأوائل، والمعتزلة ومتكلمة الشيعة وفلاسفتهم.

٢-القدرية الإبليسية: التي تصدق بالأمر لكن ترى ذلك تناقضًا مخالفًا للحق والحكمة، وهؤلاء هم الطاعنون على الرب ﷻ بجمعه بين الأمر والقدر!

٣-القدرية المشركية، الذين أثبتوا قدرته ومشيئته وخلقه وعارضوا بذلك أمره ونهيه ووعده ووعيده ، وهم المحتجون بالقدر على الأمر، (كالذي يسوغ الاحتجاج بالقدر ويقيم عذر نفسه أو غيره إذا عصى بكون هذا مقدرًا عليه!) وهؤلاء يشبهون المشركين المكذبين للرسل الذين قالوا: لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من دونه من شيء [2].

٤-الجبرية الذين زعموا أن الإنسان مضطر مجبور على ما يصدر منه، ويدخل في ذلك الجهمية، ومن سلك سبيلهم كفلاسفة الشيعة،

٥-المعترضة والمشككة في القدر.

٦- الذين جعلوا ثبوت القدر موجبًا لسقوط الأمر والنهي، والوعد والوعيد، كالإباحية.

---

(١) درء التعارض، ابن تيمية، ١/٦٥-٦٦، وانظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٣/٣٢٢.

(٢) انظر: منهاج السنة، ابن تيمية، ٣/٧٧، طريق الهجرتين، ابن القيم، ١/ ١٨٦-١٨٨، القدرية والمرجئة، العقل، ١٩-٢٠.

٧–الذين خاضوا في مسألة الكسب والاستطاعة بخلاف ما عليه السلف، ويدخل في ذلك الأشاعرة ومن سلك سبيلهم[١].

إذا تقرر ذلك؛ فإن الشيعة داخلون في مسمى القدرية (بالمعنى العام) لخوضهم في القدر بالباطل!

الوجه الثاني: في بيان بطلان موقف فلاسفة الشيعة من مسألة خلق الله سبحانه الأعمال وتكوينه وإيجاده لها:

أ– بيان فساد قول من زعم أن العباد مضطرون في صورة مختارين لأجل التسخير بالدواعي.

خلاصة مذهب الفلاسفة المشائين –أتباع ابن سينا–الذين نصروا هذا القول في تقرير اضطرار العباد الاحتجاج بأمرين:

الأول: الاحتجاج بالإرادة والاختيار على الجبر والاضطرار!

فزعموا أن الله هو الذي يحدث إرادات العبد، فإحداث الإرادات مما لا صنع للعبد فيه البتة، فلو أراد أن لا يريد لما أمكنه ذلك، فشيئة العبد ليست تحت قدرته، فهو مضطر إلى الإرادة والمشيئة، وهذا ما صرحوا فيه بقولهم: (لا شك أن القدرة والاختيار كسائر الأسباب من الإدراك والعلم والإرادة والتفكر والتخيل وقواها وآلاتها كلها بفعل الله تعالى لا بفعلنا واختيارنا ، وإلا لتسلسلت القدر والإرادات إلى غير النهاية ، وذلك لأنا وإن كنا بحيث إن شئنا فعلنا ، وإن لم نشأ لم نفعل ، لكنا لسنا بحيث إن شئنا شئنا ، وإن لم نشأ لم نشأ ، بل إذا شئنا فلم تتعلق مشيتنا بمشيتنا بل بغير مشيتنا فليست المشية إلينا ، إذ لو كانت إلينا أو إلى مشية أخرى سابقه ، وتسلسل الأمر إلى غير النهاية ، ومع قطع النظر عن استحالة التسلسل نقول : مشياتنا الغير المتناهية بحيث لا تشذ عنها مشية لا يخلو إما أن يكون وقوعها بسبب أمر خارج عن مشيتنا أو بسبب مشيتنا ، والثاني باطل لعدم إمكان مشية أخرى خارجة عن تلك الجملة ، والأول هو المطلوب ، فقد ظهر أن مشيتنا ليست

---

(١) انظر: القدرية والمرجئة، العقل، ١٩–٢٠.

تحت قدرتنا كما قال الله ﷻ: ﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ الإنسان: ٣٠، فإذا نحن في مشيتنا مضطرون).

والجواب من وجوه:

الوجه الأول: أن الله سبحانه جعل العبد مريدًا شائيًا مختارًا ، بل أثبت للعبد مشيئة واختيارًا، وإذا كان كذلك امتنع أن يُقال: هو مقهور مضطر مجبور مع كونه قد جُعل مريدًا، كما يمتنع أن يُقال: هو الذي ابتدع لنفسه المشيئة(١).

الوجه الثاني: إن قول هؤلاء: إن العبد مضطر مقسور على الاختيار والمشيئة. إذا أُريد به أن الله جعله مختارًا مريدًا فهذا حق، لكن تسمية مثل هذا جبرًا وقسرًا وإكراهًا تناقض لفظًا ومعنىً، فإن المجبور المقسور المكره لا يكون مختارًا مريدًا راضيًا محبًا ، والذي جُعل مختارًا راضيًا محبًا لا يُقال إنه مجبور مقسور مُكره.

وإذا قيل: المراد بذلك أنه جُعل مختارًا مريدًا بمشيئة الله وقدرته بدون مشيئة منه متقدمة، اختار بها أن يكون مريدًا. فالجواب: هذا المعنى حق سواء سمي قسرًا، أو لم يسم. ولكن هذا لا يناقض كونه مختارًا، فإن من جُعل مختارًا مريدًا قد أُثبت له الاختيار والإرادة، والشيء لا يناقض ذاته ولا ملازمه، فلا يجوز أن يُقال: كيف يكون المختار قد جعل مختارًا والمريد جعل مريدًا؟!

وإذا قيل: يخير على أن يكون مختارًا.!! فالجواب: معنى ذلك أن الله جعله مختارًا بغير مشيئة منه سابقة لأن يكون مختارًا، كما جعله قادرًا، وجعله عالمًا، وجعله حيًا، جعله وطويلاً وقصيرًا وأسود، وأبيض،. ومعلوم أن الله إذا جعله موصوفًا بصفة لم يناقض ذلك اتصافه بتلك الصفة، فإن الله إذا جعله على صفة كان كونه على تلك الصفة؛ لأن ما جعل الله له كان؛ فإنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وإذا كان كونه مختارًا وعالمًا وقادرًا أمرًا ملازمًا لمشيئة الله وجعله، والمتلازمان لا يناقض أحدهما الآخر، بل يجامعه ولا يفارقه، فيكون اختيار العبد مع إطلاق الجبر الذي يعني به أن

---

(١)انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٣٧٤/٨.

الله جعله مختارًا أمرين متلازمين، لا أمرين متناقضين، ولا عجب من اجتماع المتلازمين إنما العجب من تناقضهما[1].

والخلاصة: أن من جُعل مختارًا راضيًا محبًا ، ليس مجبورًا على خلاف مشيئته ومراده، ولا مكرهًا على ما لا يرضاه، كيف يُسمى هذا مقسورًا مجبورًا ؟! مضطرًا في إرادته واختياره!!![2].

الوجه الثالث: أن العبد فاعل لأفعاله بما خلق الله فيه من القدرة والإرادة والمشيئة، فإن قيل: فهل يمكنه الامتناع منها، وقد خلقت فيه نفسها أو أسبابها الموجبة لها، وخلق السبب الموجب خلق لمسببه وموجبه؟!

فالجواب: هذا السؤال يورد على وجهين:

أحدهما: أن يُراد به أنه يصير مضطرًا إليها، ملجأ إلى فعلها بخلقها أو خلق أسبابها فيه، بحيث لا يبقى له اختيار في نفسه ولا إرادة ولا مشيئة، وتبقى حركته قسرية لا إرادية.

والثاني: أنه هل لقدرته واختياره وإرادته تأثير فيها، أو التأثير لقدرة الرب ومشيئته فقط، وذلك هو السبب الموجب للفعل.

فإن أوردتموه على الوجه الأول، فجوابه: أنه يمكنه أن يفعل، وأن لا يفعل، ولا يصير مضطرًا ملجأ بخلقها فيه، ولا بخلق أسبابها ودواعيها، فإنها إنما خلقت فيه على وجه يمكنه فعلها وتركها، ولو لم يمكنه الترك لزم اجتماع النقيضين، وأن يكون مريدًا غير مريد، فاعلاً غير فاعل، ملجأ غير ملجأ.

وإن أوردتموه على الوجه الثاني، فجوابه: أن لإرادته واختياره وقدرته أثرًا فيها، وهي السبب الذي خلقها الله به في العبد، فقولكم: إنه لا يمكنه الترك مع الاعتراف بكونه متمكنًا من الفعل جمع بين النقيضين، فإنه إذا تمكن من الفعل كان الفعل اختياريًا، إن شاء فعله، وإن شاء لم يفعله، فكيف يصح أن يُقال: لا يمكنه ترك الفعل الاختياري الممكن؟! هذا خلف من القول، وحقيقة الأمر أنه يمكنه الترك لو أراده، لكنه لا يريده فصار لازمًا بالإرادة الجازمة.

---

(١) انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/٤٨١-٤٨٢.

(٢) انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/٢٠٢-٢٠٣.

فإن قيل: فهذا يكفي في كونه مجبورًا عليه مضطرًا في فعله؟!

فالجواب: بل هذا من أدل شيء على بطلان الجبر والاضطرار، فإنه إنما لزم بمشيئته وإرادته المنافية للجبر، ولو كان وجوب الفعل بالمشيئة والإرادة يقتضي الجبر، لكان الرب تعالى وتقدس مجبورًا على أفعاله لوجوبها بإرادته ومشيئته، وذلك محال[1].

فإن قيل: الفرق أن إرادة الرب تعالى من نفسه، لم يجعله غيره مريدًا، والعبد إرادته من ربه، إذ هي مخلوقة له، فإنه هو الذي جعله مريدًا مختارًا؟!

فالجواب: العبد بجملته مخلوق لله جسمه وروحه وصفاته وأفعاله وأحواله، فهو مخلوق من جميع الوجوه، **وخُلق على نشأة وصفة يتمكن بها من إحداث إرادته وأفعاله، وتلك النشأة بمشيئة الله وقدرته وتكوينه، فهو الذي خلقه وكوّنه كذلك، وهو لم يجعل نفسه كذلك، بل خالقه وباريه جعله محدثًا لإرادته وأفعاله، وبذلك أمره ونهاه، وأقام عليه حجته وعرضه للثواب والعقاب، فأمره بما هو متمكن من إحداثه، ونهاه عما هو متمكن من تركه، ورتب ثوابه وعقابه على هذه الأفعال والتروك التي مكنه منها وأقدره عليها وناطها به**، وفطر خلقه على مدحه وذمه عليها، مؤمنهم وكافرهم، المقر بالشرائع منهم والجاحد لها، فكان مريدًا شائيًا بمشيئة الله له، ولولا مشيئة الله أن يكون شائيًا لكان أعجز وأضعف من أن يجعل نفسه شائيًا، فالرب سبحانه أعطاه مشيئة وقدره وإرادة، وعرفه ما ينفعه وما يضره، وأمره أن يجري مشيئته وإرادته وقدرته في الطريق التي يصل بها إلى غاية صلاحه، فأجراها في طريق هلاكه! بمنزلة من أعطى عبده فرسًا يركبها، وأوقفه على طريق نجاة وهلكة، وقال: أجرها في هذه الطريق، فعدل بها إلى الطريق الأخرى، وأجراها فيها، فغلبته بقوة رأسها وشدة مسيرها، وعز عليه ردها عن جهة جريها، وحيل بينه وبين إدارتها إلى ورائها، مع اختيارها وإرادتها. فلو قلت: كان ردها عن طريقها ممكنًا له مقدورًا. أصبت، وإن قلت: لم يبقَ في هذه الحال بيده من أمرها شيء، ولا هو متمكن منه. أصبت[2].

الوجه الرابع: أن الله سبحانه أعطى العبد مشيئة وقدرة وإرادة تصلح للإيمان والكفر، ثم أمد أهل الفضل بأمور وجودية زائدة على ذلك المشترك، أوجب لهم الهداية والإيمان، وأمسك ذلك

---

(١) شفاء العليل، ابن القيم، ١/٤٠٥-٤٠٦.

(٢) شفاء العليل، ابن القيم، ١/٤٠٧-٤٠٨.

الإمداد عمن علم أنه لا يصلح له ولا يليق به، **فانصرفت قوى إرادته ومشيئته إلى ضده، اختيارًا منه ومحبة لا كرهًا واضطرارًا**.

فإن قيل: فهل كان يمكنه إرادة ما لم يُعن عليه، ولم يوفق له بإمداد زائد على خلق الإرادة؟ **فالجواب**: إن أردت بالإمكان أنه يمكنه فعله لو أراده. فنعم، هو ممكن بهذا الاعتبار مقدور له. وإن أردت به أنه ممكن وقوعه بدون مشيئة الرب وإذنه فليس بممكن، فإنه ما شاء الله كان ووجب وجوده، وما لم يشأ لم يكن وامتنع وجوده.

فإن قيل: فقد سلمت حينئذ أنه غير ممكن للعبد إذا لم يشأ الله منه أن يفعله، فصار غير مقدور للعبد، فقد عوقب على ترك ما لا يقدر على فعله؟! **فالجواب**: عدم إرادة الله سبحانه للعبد ومشيئته أن يفعل لا يوجب كون الفعل غير مقدور له، فإنه سبحانه لا يريد من نفسه أن يعينه عليه مع كونه أقدره عليه، ولا يلزم من إقداره عليه وقوعه، حتى توجد منه إعانة أخرى، فانتفاء تلك الإعانة لا يخرج الفعل عن كونه مقدورًا للعبد، فإنه قد يكون قادرًا على الفعل لكن يتركه كسلاً وتهاونًا وإيثارًا لفعل ضده، فلا يصرف الله عنه ترك الموانع، ولا يوجب عدم صرفه كونه عاجزًا عن الفعل، فإن الله سبحانه يعلم أنه قادر عليه بالقدرة التي أقدره بها، ويعلم أنه لا يريده مع كونه قادرًا عليه، فهو سبحانه مريد له ومنه الفعل، ولا يريد من نفسه إعانته وتوفيقه، وقطع هذه الإعانة والتوفيق لا يخرج الفعل عن كونه مقدورًا له، وإن جعلته غير مراد.

وسر المسألة: الفرق بين تعلق الإدارة بفعل العبد، وتعلقها بفعله هو سبحانه بعبده، فمن لم يحط معرفة بهذا الفرق لم يكشف له حجاب المسألة[1].

الثاني: الاحتجاج بوجوب الفعل عند اجتماع القدرة والداعي على الجبر والاضطرار!

وهذ ما صرحوا فيه بقولهم: (إنما تحدث المشية عقيب الداعي وهو تصور الشيء الملائم تصورا ظنيًا أو تخيليًا أو علميًا ، فإذا أدركنا شيئًا فإن وجدنا ملائمته أو منافرته لنا دفعه بالوهم أو ببديهة العقل انبعث منا شوق إلى جذبه أو دفعه ، وتأكد هذا الشوق هو العزم الجازم المسمى بالإرادة ، وإذا انضمت إلى القدرة التي هي هيئة للقوة الفاعلة انبعثت تلك القوة لتحريك الأعضاء الأدوية من

---

(١) شفاء العليل، ابن القيم، ٢/٤٧١-٤٧٢. وانظر: شفاء العليل، ابن القيم، ١/٣٢٠.

العضلات وغيرها ، فيحصل الفعل فإذا تحقق الداعي للفعل الذي تنبعث منه المشية تحققت المشية ، وإذا تحققت المشية التي تصرف القدرة إلى مقدورها انصرفت القدرة لا محالة ، ولم يكن لها سبيل إلى المخالفة ، فالحركة لازمة ضرورة بالقدرة ، والقدرة محركة ضرورة عند إنجزام المشية والمشية تحدث ضرورة في القلب عقيب الداعي ، فهذه ضروريات يترتب بعضها على بعض ، وليس لنا أن ندفع وجود شيء منها عند تحقق سابقه ، فليس يمكن لنا أن ندفع المشية عند تحقق الداعي للفعل ، ولا انصراف القدرة عن المقدور بعدها ، فنحن مضطرون في الجميع ، ونحن في عين الاختيار مجبورون على الاختيار).

والجواب أن يقال:

ما تعنون بقولكم: ليس يمكن دفع الفعل عند اجتماع القدرة والداعي بل الفعل واجب لذا فإن فعل العبد اضطراري ؟!

أتعنون به أن يكون الفعل مع القدرة والداعي بمنزلة حركة المرتعش، وحركة من نفضته الحمى، وحركة من رمى به من مكان عالٍ، فهو يتحرك في نزوله اضطرارًا منه؟! أم تعنون به أن الفعل عند اجتماع القدرة والداعي يكون لازم الوقوع بالقدرة والداعي؟!

فإن أردتم بكونه اضطراريًا المعنى الأول: كذبته العقول والفطر والحس والعيان؛ فإن الله فطر عباده على التفريق بين حركة من يرقى في الجبل إلى علوه، وبين حركة من رُمي به من شاهق فهو يتحرك إلى أسفل، وبين حركة المرتعش، وبين حركة المصفق، و بين حركة المكتوف الذي قد أوثق رباطًا، وجر على الأرض، و حركة الزاني والسارق والمجاهد والمصلي، فمن سوى بين الحركتين فقد خلع ربقة العقل والفطرة والشرعة من عنقه.

يقول ابن تيمية ﷺ (كل عاقل يجد تفرقة بديهية بين قيام الإنسان وقعوده وصلاته وجهاده وزناه وسرقته، وبين ارتعاش المفلوج وانتفاض المحموم، ونعلم أن الأول قادر على الفعل مريد له مختار، وأن الثاني غير قادر عليه ولا مريد له ولا مختار. والمحكي عن جهم وشيعته الجبرية أنهم زعموا: أن

جميع أفاعيل العباد قسم واحد، وهو قول ظاهر الفساد، وبما بين القسمين من الفرقان انقسمت الأفعال: إلى اختياري واضطراري)[1].

وإن أردتم المعنى الثاني: وهو كون الفعل لازم الوجود عند وجود القدرة والداعي فهذا المعنى حق!!، وعليه فإن حقيقة قولكم: إن كان لازم الوجود عند القدرة والداعي كان لازم الوجود، وهذا لا فائدة فيه، وكونه لازمًا وواجبًا بهذا المعنى لا ينافي كون العبد مختارًا لفعله مريدًا له قادرًا عليه، غير مكره ولا مجبور، فهذا الوجوب واللزوم لا ينافي الاختيار! ثم لو صحت هذه الحجة للزم منها أن يكون الرب سبحانه مضطرًا على أفعاله مجبورًا عليها بعين ما ذكرتموه من مقدماتها، فإنه سبحانه يفعل بقدرته ومشيئته، وما ذكرتموه من وجوب الفعل عند القدرة والداعي، وامتناعه عند عدمهما ثابت في حقه سبحانه.

فإن قلتم: الفرق أن إرادة العبد محدثة، فافتقرت إلى إرادة يحدثها الله دفعًا للتسلسل، وإرادة الباري قديمة فلم يفتقر إلى إرادة أخرى!!، **فالجواب**: أن هذا لا يدفع التقسيم المذكور، فإن التقسيم متردد بين لزوم الفعل عند الداعي وامتناعه عند عدمه، وهذا التقسيم ثابت في حق الغائب والشاهد، وكون إرادة الرب سبحانه قديمة من لوازم ذاته لا فاعل لها لا يمنع هذا الترديد والتقسيم، فإن عند تعلقها بالمراد يلزم وقوعه، وعند عدم تعلقها به يمتنع وقوعه، وهذا اللزوم والامتناع لا يخرجه سبحانه عن كونه فاعلاً مختارًا. ثم إن هذا المعنى لا يُسمى جبرًا ولا اضطرارًا فإن حقيقة الجبر: ما حصل بإكراه غير الفاعل له على الفعل، وحمله على إيقاعه بغير رضاه واختياره، والرب سبحانه هو الخالق للإرادة والمحبة والرضا في قلب العبد، فلا يسمى ذلك جبرًا لا لغة ولا عقلاً ولا شرعًا.[2].

فإن قلتم: الفعل عند المرجح التام واجب، والمرجح ليس من العبد وإلا لزم التسلسل، فهو من الرب فإذا وجب الفعل عنده فهو الجبر والاضطرار بعينه.

فالجواب: أن قولكم لا بد من مرجح يرجح الفعل على الترك أو بالعكس مسلم، أما قولكم: المرجح إن كان من العبد لزم التسلسل، وإن كان من الرب لزم الجبر،

---

(١) مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٣٩٤/٨.

(٢) انظر: شفاء العليل، ابن القيم، ٤١٣/١-٤١٧.

فجوابه: ما المانع أن يكون من فعل العبد ولا يلزم التسلسل، بأن يكون من فعله على وجه لا يكون الترك ممكنًا له حينئذ، ولا يلزم من سلب الاختيار عنه من فعل المرجح سلبه عنه مطلقًا، ثم ما المانع أن يكون المرجح من فعل الله ولا يلزم الجبر. فإنكم إن عنيتم بالجبر أنه غير مختار للفعل ولا مريد له لم يلزم الجبر بهذا الاعتبار؛ لأن الرب سبحانه جعل المرجح اختيار العبد ومشيئته فانتفى الجبر، وإن عنيتم بالجبر أنه وجد لا بإيجاد العبد لم يلزم الجبر أيضًا بهذا الاعتبار، وإن عنيتم أنه يجب عند وجود المرجح وأنه لا بد منه، فنحن لا ننفي الجبر بهذا الاعتبار، وتسمية ذلك جبرًا واضطرارًا إنما هو اصطلاح يختص بكم وهو اصطلاح فاسد، فإن فعل الرب سبحانه يجب عند وجود مرجحه التام، ولا يكون ذلك جبرًا بالنسبة إليه سبحانه[1].

وأما قولكم: إذا كان الداعي من الله، وهو سبب الفعل، والفعل واجب عنده، كان خالق الفعل هو خالق الداعي، لأن خلق السبب خلق المسبب.

فالجواب: هذا حق، فإن الداعي مخلوق لله في العبد، وهو سبب الفعل، والفعل يضاف إلى الفاعل لأنه صدر منه ووقع بقدرته ومشيئته واختياره، وذلك لا يمنع إضافته بطريق العموم إلى من هو خالق كل شيء، وهو على كل شيء قدير.

وأيضًا: فإن ذلك الداعي وإن كان من فعل الله إلا أنه جارٍ مجرى فعل المكلف لأنه قادر على أن يبطل أثره بأن يستحضر صارفًا عنه مثل: أن يحجم العطشان مثلاً عن الشراب تجربة هل يقدر على مخالفة الداعي أم لا؟ فإحجامه لأجل التجربة أثر داع ثان هو الصارف، فالحي قادر على تحصيله وقادر على إبقاء الداعي الأول بحاله فإبقاؤه الداعي الأول بحاله وإعراضه عن إحضار المعارض له أمر لولاه ما حصل الشرب، فمن هذا الوجه كان الشرب فعلاً له؛ لأنه قادر على تحصيل الأسباب المختلفة التي تصدر عنها الآثار، ويصير هذا كمن شاهد إنسانًا في نار متأججة وهو قادر على إطفائها عنه من غير مشقة ولا مانع، فإنه إن لم يطفئها استحق الذم، وإن كان الإحراق من أثر النار[2].

---

(١)انظر: شفاء العليل، ابن القيم، ١/٤٣٨-٤٣٩.

(٢)انظر: شفاء العليل، ابن القيم، ١/٤٢٠.

وأيضًا: فالداعي ليس هو المؤثر بل هو شرط في تأثير القادر في مقدوره، وكون الشرط ليس من العبد لا يخرجه عن كونه فاعلاً، وغاية قدرة العبد وإرادته الجازمة أن يكون شرطًا أو جزء سبب، والفعل موقوف على شروط وأسباب لا صنع للعبد فيها البتة، وهذا الموضع مما ضل فيه الفريقان، حيث زعمت القدرية: أنه موجب للفعل، وزعمت الجبرية: أنه لا أثر له فيه، فخالفت الطائفتان صريح المعقول والمنقول، وخرجت عن السمع والعقل.

والتحقيق: أن قدرة العبد وإرادته ودواعيه جزء من أجزاء السبب التام الذي يجب به الفعل، فمن زعم أن العبد مستقل بالفعل مع أن أكثر أسبابه ليست إليه فقد خرج عن موجب العقل والشرع، ومن زعم أنه لا أثر للعبد بوجه ما في الفعل، وأن وجود قدرته وإرادته وعدمهما بالنسبة إلى الفعل على السواء فقد كابر العقل والحس[1].

وأما قولكم: إن انتهت سلسلة الترجيحات إلى مرجح من الله يجب عنده الفعل لزم الجبر والاضطرار!

فجوابه: قد تقدم أن قدرة العبد وإرادته ودواعيه جزء من أجزاء سبب الفعل غير مستقل بإيجاده، ومع ذلك فهذا الجزء مخلوق لله فيه، فهو عبد مخلوق من كل وجه وبكل اعتبار، وفقره إلى خالقه وبارئه من لوازم ذاته، وقلبه بيد خالقه وبين أصبعين من أصابعه يقلبه كيف يشاء، فيجعله مريدًا لما شاء وقوعه منه، كارهًا لما لم يشأ وقوعه، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن.

ونعم والله سلسلة المرجحات تنتهي إلى أمر الله الكوني ومشيئته النافذة التي لا سبيل لمخلوق إلى الخروج عنها، ولكن الجبر لفظ مجمل يراد به حق وباطل، فإن أردتم به أن العبد مضطر في أفعاله، وحركته في الصعود في السلم كحركته في وقوعه منه، فهذا مكابرة للعقول والفطر، وإن أردتم به أنه لا حول له ولا قوة إلا بربه وفاطره؛ فنعم لا حول ولا قوة إلا بالله، وهي كلمة عامة لا تخصيص فيها بوجه ما، فالقوة القدرة، والحول الفعل، فلا قدرة له ولا فعل إلا بالله، فلا ننكر هذا ولا نجحده لتسمية القدري له جبرًا، فليس الشأن في الأسماء، إن هي إلا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان، فلا نترك لهذه الأسماء مقتضى العقل والإيمان.

---

(١)انظر: شفاء العليل، ابن القيم، ١/٤٢١-٤٢٢.

والمحذور كل المحذور أن نقول: إن الله يُعذب عبده على ما لا صنع له فيه، ولا قدرة له عليه، ولا تأثير له في فعله بوجه ما، بل يعذبه على فعله هو سبحانه، وعلى حركته إذا سقط من علو إلى سفل، نعم لا يمتنع أن يعذبه على ذلك إذ كان قد تعاطى أسبابه بإرادته ومحبته، كما يعاقب السكران على ما جناه في حال سكره لتفريطه وعدوانه بارتكاب السبب، وكما يعاقب العاشق الذي غُلب على صبره وعقله، وخرج الأمر عن يده لتفريطه السابق بتعاطي أسباب العشق، وكما يعاقب الذي آل به إعراضه وبغضه للحق إلى أن صار طبعًا وقفلاً ورينًا على قلبه، فخرج الأمر عن يده، وحيل بينه وبين الهدى، فيعاقبه على ما لم يبقَ له قدرة عليه ولا إرادة، بل هو ممنوع منه وعقوبته عليه عدل محض لا ظلم فيه بوجه ما[1].

وبعد فقد اتضح فساد قولهم، وبطلان شبهاتهم في تقرير الجبر ونفي الاختيار، والجدير بالذكر أن بعض الشيعة انتقد هذا القول، فقال: (ما ذهب إليه بعض الفلاسفة من أنّ المؤثّر في صدور الفعل من العبد إنّما هو قدرته ، ولكنّه مقهور في استعمال قدرته بجبر وإكراه من ربّه له على ذلك . وفيه : أنّ ذلك قرين للجبر على نفس الفعل ، بل هو عينه ؛ فإنّه لا فرق في صدقه بين الإكراه على نفس الفعل ، أو الإكراه على سببه .مع أنّ ذلك أيضاً دعوى فارغة من غير شاهد ولا بيّنة). [2]

ب- بيان فساد قول من زعم أن لا فعل إلا لله، فليس في الوجود فعل الا وهو فعله!!

خلاصة مذهب الفلاسفة العرفاء –أتباع ابن عربي– ؛ ادعاء أن مقام التوحيد القول بأنه لا فاعل إلا هو تعالى.

وقد استحسن الشيرازي طريقتهم، وفسر بها الأمر بين أمرين مدعيًا أن العبد مختار من حيث إنه مجبور ومجبور من الوجه الذي هو مختار وأن اختياره بعينه اضطراره!!

وحقيقة قول هؤلاء تقرير الجبر الصراح وإخراج أفعال العباد عن اختيارهم!

---

(١)انظر: شفاء العليل، ابن القيم، ١/٤٢٢-٤٢٤.

(٢) نور الأفهام، اللواساني، ١/٢٢٨-٢٢٩.

ويتضح فساد قولهم من جوانب:

الجانب الأول: أن قولهم مبني على وحدة الوجود، فالوجود في زعمهم واحد له مظاهر متعددة، فلا وجود في الحقيقة إلا وجود الله، وما الكائنات الا مظاهر[١] وكذا الفاعل في الحقيقة واحد وله مظاهر وهذا القول كفر صراح.

الجانب الثاني: لا يصح بحال ما ادعوه من أنه يمكن الجمع بين ما ابتدعوه من التوحيد(لا فاعل في الحقيقة إلا الله) وبين التكليف، لأن التوحيد الذي قرروه ليس توحيدًا شرعيًا، وإنما هو توحيد باطل مبني على خرافة وحدة الوجود المزعومة، التي من التزم بها لا يشهد طاعةً ولا معصيةً، ف(الوجود واحد، وما ثم لا طاعة ولا معصية) [٢]، ومن هنا فلا يصح إضافة هذا التوحيد للشرع، ولا محاولة تبريره والتوفيق بينه وبين التكليف!!

الجانب الثالث: أن حقيقة توحيد هؤلاء نفي وجود الكائنات وأفعالها على الحقيقة، فحقيقة أمرهم:

- جحد الخالق، فإنهم جعلوا وجود المخلوق هو وجود الخالق، فجعلوا نفس وجود رب العالمين الخالق القديم الأزلي الواجب بنفسه، هو نفس وجود المربوب المصنوع الممكن، أي:(جعلوا الوجود الخالق هو الوجود المخلوق وإن أثبتوا تعددًا وسموا ذلك المظاهر وفرقوا بين الثبوت والظهور والوجود ونحو ذلك فهو كلام متناقض لا حقيقة له). [٣] **وحقيقة هذا القول تؤل إلى تعطيل الخالق**[٤] لأنهم (لا يثبتون موجودين خلق أحدهما الآخر بل يقولون: الخالق هو المخلوق

---

(١) قول هؤلاء القوم في غاية التناقض؛ فهم يدعون أن الوجود واحد، ثم يثبتون تعدد الأعيان، ويقولون: هي مظاهر. فإن كان المظهر والمجلى غير الظاهر، فقد ثبت التعدد، وإن كان هو إياه، فلا تعدد، ومن ثم فهم يضطرون إلى التناقض كما يضطر إليه النصارى، حيث يثبتون الوحدة مع الكثرة!!، انظر:ا لجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ابن تيمية، ٢٩٩/٤، وفيهم يقول شيخ الإسلام: هؤلاء (لا تعدد عندهم ولا كثرة في الوجود؛ ولكن يثبتون مراتب ومجالي ومظاهر؛ فإن جعلوها موجودة نقضوا قولهم). مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٢/ ٣٧٢.

(٢)جامع المسائل، ابن تيمية، ٧/ ١٩٠.

(٣)الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق، ابن تيمية، ١٧٠.

(٤) انظر: دقائق التفسير، ابن تيمية، ٢/ ١٨٥.

والمخلوق هو الخالق). [١] ويجب على قولهم (أن يكون كل موجود عابدًا لنفسه شاكرًا لنفسه حامدًا لنفسه) [٢] . فأخرجوا (أعظمَ الكفر والإلحاد: في قالب التوحيد، وأن الوجود واحد لا اثنان، وهو الله وحده، فليس هاهنا وجودان: خالق ومخلوق، ولا رب وعبد، بل الوجود كُلُّه واحد، وهو حقيقة الرب) [٣] .

- نفي أن يكون العباد فاعلون على الحقيقة!! أي: إخراج أفعال العباد أن تكون فعلاً لهم، وأن تكون واقعة بكسبهم أو إرادتهم، بل هي نفس فعل الله (لعدم المغايرة)، فهو الفاعل لها دونهم، فنسبتها إليهم، وأنهم فعلوها مناف للتوحيد عندهم[٤]، وقد ظن أولئك أن ذلك التوحيد هو الذي دعت إليه الرسل، وزعموا أنهم هم الموحدون، ودعوا الناس إلى الباطل باسم التوحيد زاعمين أن القول بوحدة الوجود والجبر لازم لصحة التوحيد، فلا يستقيم التوحيد إلا به، لأنا إن لم نقل بذلك أثبتنا وجودًا لغير الله وفاعلاً للحوادث مع الله إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل، وهذا شرك ظاهر لا يخلص منه إلا القول بنفي الاثنية وإثبات بالجبر[٥]!

  والحق: أن القول بوحدة الوجود والجبر مناف للتوحيد، وبيان ذلك: أن أصل عقد التوحيد وإثباته هو شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، ووحدة الوجود والجبر ينافي الكلمتين؛ فإن الإله هو المستحق لصفات الكمال المنعوت بنعوت الجلال، وهو الذي تألهه القلوب وتصمد إليه بالحب والخوف والرجاء، **فالتوحيد الذي جاءت به الرسل هو إفراد الرب بالتأله الذي هو كمال الذل والخضوع والانقياد له مع كمال المحبة والإنابة، وبذل الجهد في طاعته ومرضاته، وإيثار محابه ومراده الديني على محبة العبد ومراده، فهذا أصل دعوة الرسل وإليه دعوا الأمم، وهو التوحيد الذي لا يقبل الله من أحد دينًا سواه لا من الأولين ولا من الآخرين**، وهو الذي أمر به رسله، وأنزل به كتبه، ودعا إليه عباده، ووضع لهم دار الثواب والعقاب لأجله، وشرع الشرائع لتكميله وتحصيله، **وعلى قول هؤلاء**

---

(١)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٢/ ٣٦٤.

(٢)جامع الرسائل، ابن تيمية، ١/ ١٠٤.

(٣)إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، ابن القيم، ٢/ ٨١، وانظر: جامع المسائل، ابن تيمية، ٧/ ١٥٩.

(٤) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، ابن القيم، ٣/٩٣١.

(٥) انظر: جامع الرسائل، ابن تيمية، ١/٨٨.

الاتحادية: ما ثم إلا وجود الرب فلا وجود للعبد و لا قدرة له على شيء البتة، ولا أثر له فيه، ولا هو فعله، **فرفعوا حقيقة العبودية بإنكار وجود العبد وكونه فاعلاً وعابدًا ومحبًا؛ فإن هذا كله مجاز لا حقيقة له عندهم؛ فضاع التوحيد بتقريرهم لوحدة الوجود والجبر**، الذي ادعوا أنهم يقررون به توحيدهم، وقد قلعوا شجرة التوحيد من أصلها!(١).

الجانب الرابع: أن النصوص حجة عليهم في إثبات المغايرة بين فعل الله وفعل العبد، فليس الوجود واحد، وليس فعل العبد هو فعل الله، ومن ذلك قوله ﷺ في الحديث القدسي: "يقول الله تعالى: من عادى لي وليًا فقد بارزني بالمحاربة وما تقرب إلي عبدي.." (٢) فـ(الحديث حجة عليهم من وجوه كثيرة: منها قوله: "من عادى لي وليا فقد بارزني بالمحاربة" فأثبت معاديًا محاربًا ووليًا غير المعادي، وأثبت لنفسه سبحانه هذا وهذا. ومنها قوله: "وما تقرب إلي عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه" فأثبت عبدًا متقربًا إلى ربه وربا افترض عليه فرائض. ومنها قوله: "ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه" فأثبت متقربًا ومتقربًا إليه ومحبًا ومحبوبًا غيره. وهذا كله ينقض قولهم: الوجود واحد. ومنها قوله: "فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به" إلى آخره. فإنه جعل لعبده بعد محبته هذه الأمور وهو عندهم قبل المحبة وبعدها واحد وهو عندهم هذه الأعضاء: بطنه وفرجه وشعره وكل شيء لا تعدد عندهم ولا كثرة في الوجود؛ ولكن يثبتون مراتب ومجالي ومظاهر؛ فإن جعلوها موجودة نقضوا قولهم) (٣).

الجانب الخامس: أن أفعال الإنسان قائمة به لم تقم بالله فكيف يكون الله سبحانه هو فاعلها؟ ولو كان فاعلها لعادت أحكامها عليه واشتقت له منها أسماء، وذلك مستحيل على الله.

الجانب السادس: الحق أن العباد فاعلون حقيقة، وأفعالهم مفعولة للرب فالفعل غير المفعول فالعبد فعلها حقيقة والله خالقه وخالق ما فعل به من القدرة والإرادة وخالق فاعليته، وسر المسألة أن

---

(١) انظر: شفاء العليل، ابن القيم، ٤١١/١-٤١٣، الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، ابن القيم، ٩٢٩/٣-٩٣٤.

(٢) البخاري، كتاب الرقاق، باب التواضع، ١٠٥/٨.

(٣)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٣٧١/٢-٣٧٢.

العبد فاعل منفعل فهو منفعل في فاعليته فربه تعالى هو الذي جعله فاعلاً بقدرته ومشيئته وأقدره على الفعل وأحدث له المشيئة التي يفعل بها .

يقول ابن القيم﵀ (العبد فاعل منفعل وهو في فاعليته منفعل للفاعل الذي لا ينفعل بوجه، فالجبرية شهدت كونه منفعلاً يجري عليه الحكم بمنزلة الآلة والمحل، وجعلوا حركته بمنزلة حركات الأشجار، ولم يجعلوه فاعلاً إلا على سبيل المجاز فقام وقعد وأكل وشرب وصلى وصام عندهم بمنزلة مرض وألم ومات ونحو ذلك مما هو فيه منفعل محض، والقدرية شهدت كونه فاعلاً محضًا غير منفعل في فعله، وكل من الطائفتين نظر بعين عوراء، وأهل العلم والاعتدال أعطوا كلا المقامين حقه ولم يبطلوا أحد الأمرين بالآخر، فاستقام لهم نظرهم ومناظرتهم واستقر عندهم الشرع والقدر في نصابه، ومهدوا وقوع الثواب والعقاب على من هو أولى به) [1] .

الجانب السابع: أن هؤلاء الزاعمين أنه لا فاعل إلا الله يلزمهم أن لا يكون لأفعال العباد فاعل لا الرب ولا العبد؛ أما العبد: فإنها وإن قامت به الأفعال فإنه غير فاعل لها عندهم. وأما الرب: فعندهم لم يقم به فعل لا هذه ولا غيرها، والفاعل المعقول من قام به الفعل كما أن المتكلم المعقول من قام به الكلام والمريد المعقول من قامت به الإرادة والحي والعالم والقادر من قامت به الحياة والعلم والقدرة والمتحرك من قامت به الحركة؛ فإثبات هؤلاء فاعلاً لا يقوم به فعل كإثبات نفاة الصفات متكلمًا لا يقوم به كلام؛ ومريدًا لا تقوم به إرادة وعالمًا لا يقوم به علم؛ وقادرًا لا تقوم به قدرة؛ وهذا كله باطل[2].

الجانب الثامن: أن زعمهم أن الإنسان مضطر في عين الاختيار ومختار في عين الاضطرار، مؤداه أن الإنسان مجبور ليس له قدرة ولا اختيار، وهم بهذا القول ساوو (بين ما فرق الله بينه، فإن الله سبحانه ما سوى بين حركة المختار وحركة من تحرك قسرًا بغير إرادة منه أبدًا، ولا سوى بين حركات الأشجار، وحركات ابن آدم، ولا جعل الله سبحانه أفعال عباده وطاعتهم ومعاصيهم أفعالاً له، بل نسبها إليهم حقيقة، وأخبر: أنه هو الذي جعلهم فاعلين، كما قال تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾ السجدة: ٢٤، وقال:

---

(١)شفاء العليل، ابن القيم، ١/٣٩٩.

(٢)انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ٤٨٣.

﴿ وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ ۖ ﴾ القصص: ٤١ ، وقال سادات العارفين به ﴿ رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ ﴾ البقرة: ١٢٨، وقال إبراهيم خليله: ﴿ رَبِّ ٱجْعَلْنِى مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ إبراهيم: ٤٠ ، فهو الذي جعل العبد كذلك، والعبد هو الذي صلى وصام وأسلم، وهو الفاعل حقيقة، بجعل الله له فاعلاً، وهو السائر بتيسير الله له، كما قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۖ ﴿٢٢﴾ ﴾ يونس: ٢٢، فهذا فعله، والسير فعلهم، والإقامة فعله، والقيام فعلهم، والإنطاق فعله، والنطق فعلهم) [١] فكيف يجعل -هؤلاء- نسبة الأفعال إلى محالها القائمة بها، وأسبابها المظهرة لها شركًا.

الجانب التاسع: الزعم أن العبد مختار في عين الجبر ومجبور في عين الاختيار جعجعة مردها إنكار كون العبد فاعلاً مختارًا البتة، وذلك يسد باب التكليف جملة؛ لأن متعلق الأمر والنهي إنما هو أفعال العباد الاختيارية، فمن لا فعل له ولا اختيار أصلاً فكيف يعقل أن يكون مأمورًا منهيًا؟

الجانب العاشر: أن قوله: ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾ الأنفال: ١٧ ، لم يرد به أن فعل العبد هو فعل الله تعالى -كما يظنه هؤلاء - فإن ذلك لو كان صحيحًا لكان ينبغي أن يقال لكل أحد حتى يقال للماشي: ما مشيت إذ مشيت ولكن الله مشى، ويقال للراكب: وما ركبت إذ ركبت ولكن الله ركب، ويقال للمتكلم: ما تكلمت إذ تكلمت ولكن الله تكلم، ويقال مثل ذلك للآكل والشارب والصائم والمصلي ونحو ذلك. وطرد ذلك: يستلزم أن يقال للكافر ما كفرت إذ كفرت ولكن الله كفر، ويُقال للكاذب ما كذبت إذ كذبت ولكن الله كذب. ومن قال مثل هذا: فهو كافر ملحد خارج عن العقل والدين! [٢] (ولكن معنى الآية أن النبي ﷺ يوم بدر رماهم ولم يكن في قدرته أن يوصل الرمي إلى جميعهم فإنه إذ رماهم بالتراب وقال: "شاهت الوجوه"[٣] لم يكن في قدرته أن يوصل ذلك إليهم كلهم فالله تعالى أوصل ذلك الرمي إليهم كلهم بقدرته. يقول: وما أوصلت إذ حذفت ولكن الله أوصل فالرمي الذي أثبته له ليس هو الرمي الذي

---

(١)مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، ابن القيم، ٤٠١/٣.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٢/ ٣٣١.

(٣)انظر: تفسير الطبري، ٤٤٤/١٣، ط. مؤسسة الرسالة.

نفاه عنه، فإن هذا مستلزم للجمع بين النقيضين، بل نفى عنه الإيصال والتبليغ، وأثبت له الحذف والإلقاء، وكذلك إذا رمى سهمًا فأوصله الله إلى العدو إيصالاً خارقًا للعادة: كان الله هو الذي أوصله بقدرته). (١)

يقول ابن القيم رحمه الله:قوله تعالى: (﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾ الأنفال: ١٧، . وقد ظن طائفة أن الآية دلت على نفي الفعل عن العبد، وإثباته لله، وأنه هو الفاعل حقيقة، وهذا غلط منهم من وجوه عديدة ... ومعنى الآية: أن الله سبحانه أثبت لرسوله ابتداء الرمي، ونفى عنه الإيصال الذي لم يحصل برميته، فالرمي يراد به الحذف والإيصال، فأثبت لنبيه الحذف، ونفى عنه الإيصال) (٢).

ويقول: قوله تعالى : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾ الأنفال: ١٧ (اعتقد جماعة أن المراد بالآية: سلب فعل الرسول ﷺ عنه، وإضافته إلى الرب تعالى، وجعلوا ذلك أصلاً في الجبر، وإبطال نسبة الأفعال إلى العباد، وتحقيق نسبتها إلى الرب وحده، وهذا غلط منهم في فهم القرآن، فلو صح ذلك لوجب طرده في جميع الأعمال، فيقال: ما صليت إذ صليت، وما صمت إذ صمت، وما ضحيت إذ ضحيت، ولا فعلت كل فعل إذ فعلته، ولكن الله فعل ذلك، فإن طردوا ذلك لزمهم في جميع أفعال العباد – طاعتهم ومعاصيهم – إذ لا فرق، فإن خصوه بالرسول ﷺ وحده وأفعاله جميعها، أو رميه وحده؛ تناقضوا، فهؤلاء لم يوفقوا لفهم ما أريد بالآية.

وبعد، فهذه الآية نزلت في شأن رميه ﷺ المشركين يوم بدر بقبضة من الحصباء، فلم تدع وجه أحد منهم إلا أصابته، ومعلوم أن تلك الرمية من البشر لا تبلغ هذا المبلغ، فكان منه ﷺ مبدأ الرمي، وهو الحذف، ومن الله سبحانه وتعالى نهايته، وهو الإيصال، فأضاف إليه رمي الحذف الذي هو مبدؤه، ونفى عنه رمي الإيصال الذي هو نهايته، ونظير هذا: قوله في الآية نفسها ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ﴾ الأنفال: ١٧ ، ثم قال:﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾ الأنفال: ١٧، فأخبره: أنه وحده هو الذي تفرد بقتلهم، ولم يكن ذلك بكم أنتم، كما

---

(١)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٢/ ٣٣٢.

(٢)زاد المعاد، ابن القيم، ٣/ ١٦٣.

تفرد بإيصال الحصى إلى أعينهم، ولم يكن ذلك من رسوله ولكن وجه الإشارة بالآية: أنه سبحانه أقام أسبابًا ظاهرة، كدفع المشركين، وتولى دفعهم، وإهلاكهم بأسباب باطنة غير الأسباب التي تظهر للناس، فكان ما حصل من الهزيمة والقتل والنصرة مضافًا إليه وبه، وهو خير الناصرين) [1].

الوجه الثالث: في بيان بطلان تعلق البداء بمرتبة الخلق (خلق الأفعال):

ويتضح ذلك من أمور

الأمر الأول: تعريف الشيعة البداء بالبدأ بالخلق؛ تغافل وتلبيس! بيان ذلك: أن يقال: لا يخالف مسلم في إثبات أن الله تعالى يبدأ بخلق أمر قبل أمر، فقد خلق سبحانه العرش قبل خلق السموات والأرض وخلق الملائكة قبل خلق آدم، وعلى هذا فتعريف البداء بذلك تمويه وتلبيس؛ غرضه تمرير هذا المعتقد الفاسد وترسيخه في نفوس الناس، وهو في حقيقة الأمر تعريف خارج عن عقيدة البداء؛ وليس من البداء في شيء، ولو كان هذا مقصودهم بالبداء لما أنكره عليهم أحد، ولما وجدوا فيه مخرجًا لتناقض رواياتهم، وتخلف وعودهم. [2]

الأمر الثاني: ادعاء الشيعة أن اثبات البداء لازم لتقرير أن الله له الخلق والأمر، تمويه ظاهر؛ فإن هؤلاء القوم مع قولهم بالبداء لم يثبتوا لله عموم القدرة والخلق، بل جمعوا بن قولين فاسدين:

أ- نفي علم الله تعالى بما يكون، وأنه سبحانه قدر ما يكون وفق إرادته وعلمه! (فنفوا عنه تعالى عموم العلم).

ب- نفوا خلق الله لأفعال العباد!(فنفوا عنه تعالى عموم الخلق).

فاتضح أنهم مع قولهم بالبداء- لم يفوا جملة الله خالق كل شيء حقها، فلم يثبتوا عموم خلق الله لكل شيء بل نفوا تعلق خلقه بأفعال العباد ولم يقرروا (انفراد الله ﷻ بالخلق والإبداع ونفوذ المشيئة وأن الخلق أعجز من أن يعصوه بغير مشيئته). [3] فلم تفدهم عقيدة البداء إلا نفي العلم دون إثبات عموم الخلق ولم يزدادوا بها إلا ضلالاً على ضلالهم!

---

(١)مدارج السالكين، ابن القيم، ٣/٤٢٦-٤٢٧.

(٢)انظر: أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية – عرض ونقد –، القفاري، ٢/٩٤٤.

(٣)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٢/٨٠٩.

الأمر الثالث: ادعاء بعض الشيعة تعلق البداء بالأمر الواقع المخلوق أي: وقوع البداء بعد الإيجاد والخلق، غلو ظاهر في إثبات هذا المعتقد الفاسد، وجهل وتجاهل، فإن الأشياء الموجودة والمخلوقة إذا تبدلت أحوالها؛ وتغيرت فإن ذلك لا يدل على تعلق البداء بها! فمن أين لهم إثبات البداء عند تغير الشيء بعد خلقه وتكونه؛ وهل هذا إلا جهل ظاهر!!

الأمر الرابع: ربط الشيعة تفسير قوله تعالى: ﴿يَزِيدُ فِي ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ﴾ فاطر: ١، بعقيدة البداء تحريف ظاهر؛ بل هو شطط وتعسف بالغ، فالآية لا علاقة لها بالبداء أصلاً!! فإن معناها: (يزيد بعض مخلوقاته على بعض، في صفة خلقها، وفي القوة، وفي الحسن، وفي زيادة الأعضاء المعهودة، وفي حسن الأصوات، ولذة النغمات).[1]

الأمر الخامس: ادعاء الشيعة أن القول بالبداء يقلع أساس الجبرية والقدرية كلتيهما! فاسد! بل القول بالبداء(=نفي علم الرب بما يكون) قول بقول القدرية الأوائل نفاة العلم الذين كفرهم السلف.

الوجه الرابع: الرد على مظاهر غلو الشيعة في أئمتهم المتعلقة بمرتبة الخلق.

سبق البيان بأن الشيعة غلو في أئمتهم وادعوا أن كل مخلوق موجود منهم وأن الخلق صنائعهم، فهم يخلقون ويحيون ويُميتون بإذن الله!

وسيكون الرد عليهم من خلال تقرير انفرد الرب بالخلق؛ وأنه ليس لغير الله في ذلك نصيب:

الرب سبحانه وتعالى هو المتفرد بالخلق، (فما من مخلوق في الأرض ولا في السماء إلا الله خالقه سبحانه لا خالق غيره، ولا رب سواه).[2] (والخلق لا يصنعون مثل ما خلق الله تعالى. قال الله

---

(١)تفسير السعدي، ٦٨٤.

(٢)العقيدة الواسطية: اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة أهل السنة والجماعة، ابن تيمية، ١٠٧.

تعالى: ﴿ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ ﴾ الرعد: ١٦، وفي الحديث الصحيح يقول الله تعالى: "ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي؛ فليخلقوا ذرة أو ليخلقوا شعيرة"(١) . (٢)

وقد تكاثرت نصوص السلف في إثبات اختصاص الرب بالخلق:

يقول ابن تيمية رحمه الله: (والخلق أعظم الأفعال فإنه لا يقدر عليه إلا الله. فالقدرة عليه أعظم من كل قدرة وليس لها نظير من قدر المخلوقين) (٣).

ويقول ابن القيم رحمه الله: (قوله: ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٨﴾ وَرَبُّكَ يَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴿٦٩﴾ ﴾ القصص: ٦٨ – ٦٩، أي سبحانه المتفرد بالخلق والاختيار مما خلق) (٤).

ويقول أبو العز الحنفي رحمه الله: (الحق سبحانه وتعالى منفرد بخلق المخلوقات، لا خالق لها سواه). (٥)

ويقول حافظ حكمي رحمه الله: (الله سبحانه وتعالى خالق كل شيء فهو خالق كل عامل وعمله، وكل متحرك وحركته، وكل ساكن وسكونه، وما من ذرة في السموات ولا في الأرض إلا والله سبحانه وتعالى خالقها وخالق حركتها وسكونها، سبحانه لا خالق غيره ولا رب سواه) (٦).

ويقول: (فالله تبارك وتعالى الخالق وكل ما سواه مخلوق له، مربوب له، لا خالق غيره، فجميع السموات والأرض ومن فيهن وما بينهما وحركات أهلها وسكناتهم وأرزاقهم وآجالهم وأقوالهم وأعمالهم كلها مخلوقات له محدثة كائنة بعد أن لم تكن، وهو خالق ذلك كله وموجده ومبدئه ومعيده) (٧).

---

(١)البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾ ﴾ الصافات: ٩٦ ، ١٦١/٩.

(٢)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٢٩/ ٣٩٠.

(٣)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٣٥٣/١٦.

(٤)شفاء العليل، ابن القيم، ١٤٠/١.

(٥)شرح الطحاوية، ابن أبي العز، ت الأرناؤوط، ٢/ ٦٤٠.

(٦)معارج القبول بشرح سلم الوصول، حكمي، ٣/ ٩٤٠.

(٧)معارج القبول بشرح سلم الوصول، حكمي، ١/ ١٣١.

ويقول: (**تفرد تعالى بالخلق**، والرزق، والإحياء، والإماتة، والإيجاد، والإعدام، والنفع والضر، والإعزاز والإذلال، والهداية والإضلال وغير ذلك **من معاني ربوبيته، ولم يشركه أحد في خلق المخلوقات ولا في التصرف في شيء منها**) [1].

وقد خالف في هذا الأصل الشيعة؛ فادعوا أن الأئمة خالقون وأن الخلق صنائع لهم، بل كل مخلوق موجود منهم فهم يخلقون ويحيون ويُميتون بإذن الله!

وفي هذا الكلام من الباطل والزور أنواع: بيانها فيما يلي:

أولاً: جعل الشيعة-بموجب اعتقادهم السابق- الأئمة شركاء لله في الخلق والفعل، ووصفوهم بما هو من خصائصه، وهذا القول كفر صريح، فالرب سبحانه لا مثل له في شيء من صفات الكمال، فهو منزه عن النقائص، ومنزه أن يماثله شيء في صفات الكمال.

ثانيًا: أن هؤلاء الشيعة يقترحون في الأئمة ما لا حقيقة له من كون الخلق صنائع لهم ، وأنهم خلقوا السماوات والأرض، وأن فعلهم فعل الله ، وكل هذا باطل خلاف ما خلقه الله، وخلاف ما شرعه الله. [2]

ثالثًا: من أين للشيعة أن الأئمة متصفون بخلق السماوات والأرض، وأن فعلهم فعل الرب؟ وأن الخلق صنائع لهم وما الدليل على هذا، والكتب الإلهية والدلائل العقلية تناقض ذلك؟. قال تعالى: ﴿ يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِّنۢ بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَٰثٍ ﴾ الزمر: ٦ ، وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ﴾ الحج: ٥، الآية. وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا

---

(١)معارج القبول بشرح سلم الوصول، حكمي، ٢/ ٤١٧.

(٢)انظر: منهاج السنة، ابن تيمية، ٤/٢٩٧، ٦/٣٦٧-٣٦٨، مختصر منهاج السنة لابن تيمية، اختصره: الشيخ عبد الله بن محمد الغنيمان، ٣٢٨.

ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ ۚ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴿١٤﴾ ﴾ المؤمنون: ١٢ – ١٤، وقال تعالى: ﴿ أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا ﴿٦٧﴾ ﴾ مريم: ٦٧، وقال تعالى: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ﴾ الأنعام: ١، وقال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ ﴾ الزمر: ٦٢، وقال تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾ ﴾ الصافات: ٩٦، فهذه النصوص صريحة الدلالة في أن الله تبارك وتعالى الخالق وكل ما سواه مخلوق له، مربوب له، لا خالق غيره، وأن جميع السموات والأرض ومن فيهن وما بينهما وحركات أهلها وسكناتهم وأرزاقهم وآجالهم وأقوالهم وأعمالهم كلها مخلوقات له محدثة كائنة بعد أن لم تكن، وهو خالق ذلك كله [1]، فكيف يدعي الشيعة لأئمتهم خلق السماوات والأرض، وأن فعلهم فعله، وأنهم يخلقون ويحيون ويميتون!!

رابعًا: ادعاء الشيعة أن الخلائق صنع لهم وأنه بواسطتهم خلق الخلق غلو ظاهر؛ لا يقوله مسلم، (فليس أحد من البشر واسطة بين الله عز سلطانه وبين خلقه في خلقه ورزقه وهداه ونصره، وإنما الرسل وسائط في تبليغ رسالاته، لا سبيل لأحد إلى السعادة إلا بطاعة الرسل. وأما خلقه وهداه ونصره ورزقه فلا يقدر عليه إلا الله تعالى). [2]

يقول ابن تيمية رحمه الله: (وأما ما خلقه الله سبحانه من الحيوان والنبات والمطر والسحاب وسائر المخلوقات، فلم يجعل غيره من العباد واسطة في ذلك الخلق) [3].

خامسًا: أن القول بثبوت الخلق للأئمة عين اعتقاد المفوضة الذين حكم الشيعة بغلوهم وكفرهم! يقول نعمة الله الجزائري في حديثه عن فرق الغلاة من الشيعة: (ومنها: المفوضة ، قالوا: إن الله تعالى فوض خلق الدنيا إلى محمد. يعني: إنه خلقه، وفوض خلق الخلائق إليه. وقيل: فوض

---

(١)انظر: معارج القبول بشرح سلم الوصول، حكمي، ١/ ١٣١.

(٢)مختصر منهاج السنة لابن تيمية، اختصار الغنيمان، ٤٢.

(٣)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١/٣٠٧-٣٠٨.

خلق ذلك إلى علي) [1]. فأي فرق بين قول المفوضة الغلاة الذين لعنهم الأئمة وبين قول من يدعي ثبوت الخلق للأئمة وأن فعلهم عين فعله تعالى!!

سادسًا: أن من ادعى في أحد من الخلق –سواءً كان إمامًا أو معصومًا– القدرة على خلق جميع المخلوقات وأن الله أقدره على ذلك فقد ظلم نفسه وبخس من التوفيق حظه وأعظم الفرية على ربه وقوله باطل بإجماع المسلمين، بل قوله ظاهر الكفر والفساد لمخالفته المنقول والمعقول، وهو في هذا القول أكفر من مشركي العرب؛ فإن مشركي العرب كانوا مقرين بأن الله وحده خلق السموات والأرض، وكانوا مقرين أن آلهتهم لم يخلقوا كخلقه سبحانه! [2]

ولله در ابن تيمية رحمه الله حين قال:(المقالات الباطلة التي تتضمن أن الواحد من البشر يشارك الله في بعض خصائصه مثل أنه..، على كل شيء قدير، ونحو ذلك، كما يقول بعضهم في النبي ﷺ وفي شيوخه: إن ..قدرته منطبقة على قدرة الله، فيقدر على ما يقدر الله عليه. فهذه المقالات، وما يشبهها من جنس قول النصارى، والغالية في علي، وهي باطلة بإجماع علماء المسلمين) [3].

ويقول: (ومعلوم أن هذا من أعظم الكفر في دين المسلمين فإن مسلمًا لا يقول إن ملكًا من الملائكة خلق كل ما تحت السماء، ولا يقول إن ملكًا من الملائكة خلق جميع المخلوقات .....فكيف بمن قال...أنهم خالقون لجميع المخلوقات). [4]

سابعًا: ليس للشيعة حجة في قوله تعالى عن المسيح: ﴿ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ بِإِذْنِى فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِى ۖ وَتُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ بِإِذْنِى ۖ ﴾ المائدة: ١١٠ ، وقوله عنه:﴿ أَنِّى أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۖ وَأُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ وَأُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۖ ﴾ آل عمران: ٤٩، بل الآية في إبطال ثبوت الخلق للأئمة ونقضه أجدر من أن تُستخدم في الدلالة عليه وإرسائه؛ لأمور!

---

(١)نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢/٣١١.

(٢)انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١/ ٣١١.

(٣)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ١/ ٩٦.

(٤)الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق، ابن تيمية، ٤٣.

■ (أحدها: أن الله لم يذكر عن المسيح خلقًا مطلقًا، ولا خلقًا عامًا، كما ذكر عن نفسه تبارك وتعالى فأول ما أنزل الله على نبيه محمد ﷺ ﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ۝٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ۝٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ۝٥ ﴾ العلق: ١ – ٥، وقال تعالى: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِۖ هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ۝٢٢ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلۡمُؤۡمِنُ ٱلۡمُهَيۡمِنُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡجَبَّارُ ٱلۡمُتَكَبِّرُۚ سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ۝٢٣ هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡخَٰلِقُ ٱلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُۖ لَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ۝٢٤ ﴾ الحشر: ٢٢ – ٢٤. **فذكر نفسه بأنه الخالق البارئ المصور، ولم يصف قط شيئا من المخلوقات بهذا لا ملكًا ولا نبيًا**، وكذلك قال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ ۝٦٢ لَّهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۗ ﴾ الزمر: ٦٢ – ٦٣، وقال تعالى: ﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلۡجِنَّ وَخَلَقَهُمۡۖ وَخَرَقُواْ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتَۢ بِغَيۡرِ عِلۡمٖۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ ۝١٠٠ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٞ وَلَمۡ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٞۖ وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ ۝١٠١ ﴾ الأنعام: ١٠٠ – ١٠١، ووصف نفسه بأنه رب العالمين، وبأنه مالك يوم الدين، وأنه له الملك وله الحمد، وأنه الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم، وأنه على كل شيء قدير وبكل شيء عليم، ونحو ذلك من خصائص الربوبية، ولم يصف شيئًا من مخلوقاته لا ملكًا مقربًا ولا نبيًا مرسلاً بشيء من الخصائص التي يختص بها، التي وصف بها نفسه سبحانه وتعالى.

وأما المسيح عليه السلام فقال فيه: ﴿ وَإِذۡ تَخۡلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ بِإِذۡنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيۡرَۢا بِإِذۡنِيۖ وَتُبۡرِئُ ٱلۡأَكۡمَهَ وَٱلۡأَبۡرَصَ بِإِذۡنِيۖ ﴾ المائدة: ١١٠،

وقال المسيح عن نفسه: ﴿ أَنِّيٓ أَخۡلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيۡرَۢا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۖ وَأُبۡرِئُ ٱلۡأَكۡمَهَ وَٱلۡأَبۡرَصَ وَأُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۖ ﴾ آل عمران: ٤٩،

فلم يذكر إلا خلق شيء معين خاص بإذن الله، فكيف يكون) [1] في ذلك حجة على قولهم بإثبات أن الخلق جميعهم صنائع للأئمة!!

- الثاني: أن المسيح خلق من الطين كهيئة الطير، والمراد به تصويره بصورة الطير، وهذا الخلق يقدر عليه عامة الناس، فإنه يمكن أحدهم أن يصور من الطين كهيئة الطير، وغير الطير من الحيوانات، ولكن هذا التصوير محرم، بخلاف تصوير المسيح، فإن الله أذن له فيه. والمعجزة أنه ينفخ فيه الروح فيصير طيرا بإذن الله ﷻ ليس المعجزة مجرد خلقه من الطين)، [2] ومع هذا فمن أين لهم إثبات ذلك لأئمتهم؟ ومن أين لهم أن الله أذن للأئمة بالخلق والتصوير؟
- الثالث: (أن الله لم يخلق شيئًا إلا بقدر والخلق لا يصنعون مثل ما خلق الله تعالى. قال الله تعالى: ﴿ أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُوا۟ كَخَلْقِهِۦ ﴾ الرعد: ١٦)[3] فمن أين للشيعة إثبات أن فعل الأئمة فعل الله!

ومن خلال ما سبق يتضح بجلاء:

أ- أن الآية حجة عليهم لا لهم فالله جعل ذلك معجزة لعيسى عليه السلام فهل الأئمة هم عيسى؟!

ب- أن قياسهم فاسد؛ فخصائص الأنبياء لا يشاركم فيها غيرهم، يقول ابن تيمية رحمه الله: (أعلام الأنبياء وخصائصهم.. لا يشركهم فيها غيرهم.) [4]

ت- ثم إنهم يرفعون مقام أئمتهم على الأنبياء ويدعون فيهم ما لم يثبت للأنبياء أصلاً بل و يقترحون فيهم ما لا يقترحون في الأنبياء، [5] فالآية أثبتت خلقًا خاصًا ليس خلقًا مطلقًا، وهم أثبتوا الخلق المطلق للأئمة وادعوا أن فعلهم فعل الله!!

ثامنًا: حقيقة قول الشيعة أن قدرة أئمتهم وفعلهم أكمل وأتم وأعظم من قدرة الله وفعله لأن الأئمة-بزعمهم- وسائط فعل الله في خلقه، فبهم خلق الله الخلق -تعالى الله عما يقولون علوًا كبيرًا-

---

(١)الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ابن تيمية، ٤/ ٤٤- ٤٦.

(٢)الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ابن تيمية، ٤/ ٤٤- ٤٦.

(٣)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٢٩/ ٣٩٠.

(٤)الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق، ابن تيمية، ٤٣.

(٥)انظر: منهاج السنة، ابن تيمية، ٦/ ٣٦٧.

والحق أن الرب (مستغن عما سواه) [١] وأنه (سبحانه أكبر من كل شيء، فلا يساويه شيء في شيء من صفات الكمال) [٢] ف(قدرته أكبر من كل قدرة، وهكذا سائر صفاته). [٣]

تاسعًا: ما ادعاه الشيعة في سبيل إثبات الخلق لأئمتهم من أنهم إنما يخلقون الموجودات بإذن الله؛ وأن فعلهم فعله تمويه وتلبيس؛ ويتضح تهافته بأمور:

- الأول: لا يوجد هناك دليل من الشرع والعقل على قولهم هذا، وكل قول يحتاج إلى الدليل، فالقول بخلق غير الله لهذا الكون سواء بالاستقلال أو غير الاستقلال يحتاج إلى الدليل.
- الثاني: أدلة الإسلام كما تقدم من الآيات تبطل هذا الادعاء.
- الثالث: يقول الله تعالى في مواضع عدة في القرآن: ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾ الزمر: ٦٢ ، و "﴿ رَبُّ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾ الأنعام: ١٦٤ ، و﴿ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾ يس: ٨٣ ، حصر خلق الكون وولايته وإدارته لنفسه، ولم يقل في موضع: "**رسولنا أو الإمام مدبر كل شيء**". أو "خالق كل شيء".[٤]
- الرابع: أن في هذا القول إقرار من الشيعة باتصاف أئمتهم بخلق جميع الكائنات وأنهم في ذلك كالرب تعالى سواء بسواء.
- الخامس: أنهم أنكروا قيام صفة الخلق (الفعل) بالرب تعالى نافين بذلك حقيقة خالقيته وفعله، فسلب هؤلاء صفة الخلق عن الله تعالى، وأعطوها لأئمتهم، فأفرغوا بذلك خلق الله عن مضمونه وأعطوه للأئمتهم.

عاشرًا: حقيقة قول هؤلاء الشيعة جعل الأئمة أربابًا مع الله، فعلهم فعله، وهذا فاسد فإنه (يستحيل أن يكون للعالم ربان خالقان متكافئان (وانتظام أمر العالم العلوي والسفلي وارتباط بعضه

---

(١)درء التعارض، ابن تيمية، ١٠/١٥.

(٢)جامع المسائل، ابن تيمية ، ٣/ ٢٧٤.

(٣)جامع المسائل، ابن تيمية، ٣/٢٧٥.

(٤)انظر: درس من الولاية، تأليف: أبو الفضل البرقعي، ترجمة الشيخ جميشيد رحمه الله، لم يطبع.

ببعض وجريانه على نظام محكم لا يختلف ولا يفسد من أدل دليل على أن مدبره واحد لا إله غيره)[1] ، فدليل التمانع دال على أن خالق العالم واحد لا رب له غيره.

حادي عشر: أن الله تعالى(احتج على تفرده بالإلهية بتفرده بالخلق وعلى بطلان إلهية ما سواه بعجزهم عن الخلق وعلى أنه واحد بأنه قهار، والقهر التام يستلزم الوحدة فإن الشركة تنافي تمام القهر) [2] ، وعلى هذا فلا يمكن للشيعة إثبات تفرد الرب بالإلهية مع إثباتهم أن الخلق كلهم صنائع الأئمة، وأن الأئمة فعلهم فعل الرب!!!

(١)الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، ابن القيم، ٢/ ٤٦٤.

(٢)الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، ابن القيم، ٢/ ٤٦٦.

وبعد مناقشة موقف الشيعة الإمامية من المرتبة الرابعة من مراتب القضاء والقدر – خلق أفعال العباد –، أخلص إلى ما يلي:

نتائج الفصل الرابع:

١- الإيمان بمرتبة الخلق يعني: إثبات عموم خلقه تعالى، أي: إثبات أن الله خالق كل شيء، ومن ذلك أفعال العباد فهو سبحانه وتعالى خالق العباد وأفعالهم.

٢- الإيمان –بمرتبة الخلق–يتضمن إثبات أصول عظيمة؛ هي:

- عموم خلق الله لجميع ما في الكون من الأعيان والأفعال، فما من مخلوق في الأرض ولا في السماء إلا الله خالقه سبحانه لا خالق غيره، ولا رب سواه.
- أنه تعالى خلق كل شيء على وفق ما سبق به قدره.
- أن للعباد قدرة على أعمالهم، وإرادة، والله خالقهم وخالق قدرتهم وإرادتهم، فالعبد لا يحصل فعله إلا بمرجح من الله وعند وجود ذلك المرجح يجب وجود الفعل.
- أن الخلق غير المخلق، والفعل غير المفعول.
- أن العباد مأمورون مهنيون وأنهم فاعلون لأفعالهم حقيقة، مريدون لها مختارون لها حقيقة، وأن إضافتها ونسبتها إليهم إضافة حق وأنهم يستوجبون عليها المدح والذم؛ فبها صاروا مطيعين وعصاة.
- أن الله تعالى– مع أنه هو خالق أفعال العباد – فإنه لا يوصف بصفة من قامت به تلك الأفعال؛ فلا يسمى مصليًا ولا صائمًا ولا آكلاً ولا شاربًا فالعبد هو المصلي الصائم الحاج المعتمر المؤمن وهو الكافر الفاجر القاتل الزاني السارق حقيقة والله تعالى لا يوصف بشيء من هذه الصفات بل هو منزه عن ذلك؛ لكنه هو الذي جعل العبد فاعلاً لهذه الأفعال فهذه مخلوقاته ومفعولاته حقيقة وهي فعل العبد أيضًا حقيقة.

٣- تكاثرت نصوص متكلمة الشيعة في إثبات أنه تعالى خالق كل شيء.

٤- إثبات متكلمة الشيعة خلق الله لكل شيء إثبات ظاهري لنفيهم أن يقوم به تعالى خلق أو فعل، ونفيهم خلق الله لأفعال العباد!

٥- حقيقة قول متكلمة الشيعة أنه تعالى غير خالق؛ لادعائهم أن الخلق والفعل غير قائم به (نفيهم صفة الخالقة عن الرب)!

٦- القول بأن الخلق هو المخلوق، والفعل هو المفعول وإنكار خلق الله لأفعال العباد هو الذي أفسد معتقد متكلمة الشيعة في القدر!

٧- ذكر الأشعري في مقالاته اختلاف أقوال الرافضة في أفعال العباد هل تدخل في عموم خلق الله لكل شيء أم لا!.

٨- غالب الشيعة الأولى كانوا مثبتين للقدر وخلق الأفعال، وإنما ظهر إنكاره في متأخريهم.

٩- ادعى الشيعة أن نسبة إثبات القدر وخلق الأفعال للأئمة ازدراء بهم!

١٠- عامة متكلمة الإمامية على نصرة القول بأن أفعال العباد غير مخلوقة لله.

١١- ألصق متكلمة الإمامية القول بنفي خلق الأفعال بالأمر بين أمرين الوارد عن أئمتهم.

١٢- متكلمة الإمامية في جملة أقوالهم متابعون للمعتزلة حذو القدة بالقذة، لا يخرجون فيما قالوه عن قولهم!

١٣- أقر متكلمة الشيعة بأن الله خالق كل شيء غير أنهم لم يوفوا هذه الجملة حقها!

١٤- متكلمة الشيعة وإن أقروا بأن الله خالق كل شيء إلا أنهم أخرجوا أفعال العباد من هذا العموم.

١٥- إثبات متكلمة الشيعة خلق الله لكل شيء إثبات قاصر؛ لإنكارهم قيام الخلق والفعل به تعالى، وادعائهم أن الخلق هو المخلوق، وإنكارهم خلق أفعال العباد!

١٦- لم يثبت متكلمة الشيعة عموم خلق الرب لما يكون في الكون.

١٧- ادعى متكلمة الشيعة أن كونه تعالى خالقا للأشياء كلها ممنوع.

١٨- ادعى متكلمة الشيعة أن عموم خلقه تعالى مخصوص بما عدا ذات الله وأفعال عباده.!

١٩- تكاثرت نصوص متكلمة الشيعة في نفي خلق الرب لأفعال العباد!

٢٠- ذاع في اعتقادات متكلمة الشيعة وساد في مصنفاتهم نفي خلق الله لأفعال العباد.

٢١- صرحت نصوص الشيعة أن القول باستقلال العباد في أفعالهم، وأنهم مخترعون لها بقدرتهم هو مذهب الإمامية والمعتزلة.

٢٢- من الشيعة من برأ أتباع ملته من متابعة المعتزلة في التفويض واستقلال الفاعلية وادعى أن نسبة الشيعة إليه ناشٍ عن طغيان التعصب!!!

٢٣- لا يعترف الشيعة بمتابعتهم للمعتزلة بل: إما أن يجعلوا المعتزلة تبع لهم في أقوالهم؛ فيجعلون قولهم هو الأصل والمعتزلة موافقين لهم؛ أو يصمون المعتزلة بالمفوضة والقدرية ويصرحون بالبراءة من معتقدهم-مع عدم خروج قولهم في الحقيقة عنه!!-

٢٤- صرحت نصوص الشيعة باستقلال العباد في أفعالهم بينما نسبت نصوص أخر هذا القول إلى المفوضة!!

٢٥- اتفق متكلمة الشيعة -الإخبارية والأصولية- على إثبات أصل العدل، ونفي خلق الرب لأفعال العباد، إلا أنهم اختلفوا في منهج الاستدلال على ذلك.

٢٦- عمدة أدلة الاتجاه الأصولي الشيعي في الاستدلال على أصل العدل، ونفي خلق الرب لأفعال العباد هو العقل.

٢٧- ادعى الأصوليون من الشيعة أن التمسك بالنقل في إثبات أصل العدل، ونفي خلق الرب لأفعال العباد غير صحيح!

٢٨- استدل الأصوليون من الشيعة —على مسألة العدل الإلهي، =(نفي خلق الأفعال) وإثبات فاعلية الإنسان وحريته في اختيار ما يصدر عنه- بالعقل اعتمادًا وبالنقل اعتضادًا واسترشادًا! غير أنهم خالفوا منهجم فاستدلوا عليها أيضًا بالإجماع!

٢٩- اعتبر علامة الشيعة الحلي أن نفي خلق الأفعال وإثبات فاعلية الإنسان وحريته مسألة ضرورية في حكم العقل!

٣٠- عمدة أدلة الاتجاه الإخباري الشيعي في الاستدلال على إثبات أصل العدل، ونفي خلق الرب لأفعال العباد -وسائر مسائل العقيدة-؛ النصوص الواردة في الكتاب وما ورد عن أهل البيت عليهم السلام.

٣١- ليس للشيعة قول منتظم في منهج الاستدلال؛ فقد تجد في بعض نصوصهم الاستدلال على إثبات أصل العدل، ونفي خلق الرب لأفعال العباد بالنقل-الأخبار، والإجماع- و العقل والوجدان، من غير التزام بتطبيق تنظير معين في الاستدلال!

٣٢- ادعى متكلمة الشيعة استفاضة الآيات والأخبار الدلة على إثبات أصل العدل، ونفي خلق الرب لأفعال العباد.

٣٣- ادعى متكلمة الشيعة أن القول بخلق الأفعال؛ يلزم منه مخالفة القرآن العظيم ، والسنة المتواترة ، والإجماع ، وأدلة العقل والوجدان!

٣٤- ضاق الشيعة ذرعًا من الأدلة الدالة على عموم خلق الرب لما يكون في الكون.

٣٥- ضاق عطن الشيعة من الآيات والروايات التي تخالف قولهم في أصل العدل(ونفي خلق الأفعال) فسلكوا في ردها وتأويلها عدة مسالك!

٣٦- جعل متكلمة الشيعة الأدلة الدالة على عموم خلق الرب لما يكون في الكون من قبيل الظواهر، وأجابوا عنها: بوجوب التخصيص، أو التأويل، أو الطرح والرد، أو الحمل على التقية!

٣٧- ادعى متكلمة الشيعة أن أي آية أو خبر ناقض قولهم في مسألة أفعال العباد-لا سبيل إلى حجيته، لعدم مكافأته للضرورة العقلية!

٣٨- اختلف متكلمة الشيعة في جواز إطلاق القول بأن أفعال العباد مخلوقة لله ﷻ ،-على معنى أنه مقدر لها- أو منع ذلك!

٣٩- منعت طائفة من متكلمة الشيعة القول بأن أفعال العباد مخلوقة لله ﷻ،-على أي معنى كان-

٤٠- أجازت طائفة من متكلمة الشيعة القول بأن أفعال العباد مخلوقة لله ، على معنى أنه مقدر لها مبين لحسنها وقبيحها، أو عالم بها.

٤١- اختلف متكلمة الشيعة في جواز إطلاق لفظ خالق على أحد من العباد أو منع ذلك.

٤٢- كرهت طائفة من متكلمة الشيعة إطلاق لفظ خالق على العباد، فمنوا القول بأن العباد خالقون لأفعالهم أو أن أفعال العباد مخلوقة لهم.

٤٣- قالت طائفة من متكلمة الشيعة بجواز تسمية غيره تعالى بأنه خالق مع التحرز من إطلاق ذلك لما فيه من التوهم.

٤٤- أجازت طائفة من متكلمة إطلاق لفظ خالق على العباد، وجوزت إطلاق القول بأن أفعال العباد مخلوقة لهم.

٤٥- اختلف متكلمة الشيعة في جواز إسناد فعل العبد إلى الرب- لأنه تعالى أقدره عليه-؛ أو منع ذلك.

٤٦- منعت طائفة من متكلمة الشيعة إسناد أفعال العباد إلى الرب فلا يصح عندهم نسبة شيء منها إلى الرب تعالى، فقدرة العبد وإن كانت من الله تعالى، إلاّ أنّ ذلك لا يوجب استناد العمل إليه ﷻ.

٤٧- قالت طائفة من الشيعة بصحة إسناد أفعال العباد إلى الرب على معنى إعطاء القدرة!

٤٨- أقر الشيعة أن الذي استفاض عن أئمتهم هو نفي الجبر والتفويض، وإثبات الأمر بين الأمرين.

٤٩- اختلفت مرويات الشيعة المنسوبة لأئمتهم في بيان معنى الأمر بين أمرين

٥٠- عد الشيعة القول بالأمر بين الأمرين ثابت بالضرورة والتواتر.

٥١- جعل الشيعة القول بالأمر بين الأمرين من أصول المذهب، و ادعوا أن منكره ليس داخلاً في أهله!

٥٢- قرر الشيعة أن مذهب الإمامية القائلين أنه لا جبر ولا تفويض بل أمر بين أمرين -كما ورد به الأخبار المتواترة-يجمع بين الآيات والأخبار والأدلة العقلية.

٥٣- قرر الشيعة أن مذهب الإمامية القائلين أنه لا جبر ولا تفويض بل أمر بين أمرين غير موقوف على تأويل الآيات الكريمة وهدم ظواهرها-كما يتوقف عليها بناء الجبر والقدر!

٥٤- ادعى الشيعة أن قولهم بالأمر بين أمرين يجمع بين أصلي التوحيد والعدل!

٥٥- عدت بعض مرويات الشيعة معنى الأمر بين أمرين من الأسرار!

٥٦- اضطربت مرويات الشيعة في توضيح معنى الأمر بين أمرين اضطرابًا فوضويًا؛ ولم تستقر في معناه على شيء!

٥٧- لم يتفق الشيعة على تفسير الأمر بين أمرين!

٥٨- اختلف الشيعة في بيان معنى الأمر بين أمرين الوارد عن أئمتهم.

٥٩- اختلف الشيعة في بيان معنى التفويض المنفي-في كلام الأئمة- على عدة أقوال!

٦٠- فهم متكلمة الشيعة من إثبات خلق الأفعال الجبر ونفي الاختيار.

٦١- ربط متكلمة الشيعة بين إثبات الاختيار في الأفعال، ونفي خلق الأفعال المستلزم للجبر -بزعمهم-!

٦٢- صرح متكلمة الشيعة بإثبات الاختيار على وجه ينفي خلق الله لأفعال العباد!

٦٣- اختلفت أقوال الشيعة في معنى الأمر بين الأمرين في مسألة أفعال العباد.

٦٤- اعتبر بعض الشيعة معنى الأمر بين الأمرين من الغوامض؛ بل من الأسرار التي لا يرخص في إفشائها بالكلام، ولا تدون إلا مرموزًا!!

٦٥- إن جملة أقوال متكلمة الشيعة في معنى الأمر بين الأمرين لا تخرج من عقيدة الاعتزال؛ فهي لا تثبت خلق الرب لأفعال العباد، ولا تثبت هداية التوفيق والإلهام التي خص الله بها المؤمنين دون الكافرين.

٦٦- غاية ما تقرره أقوال متكلمة الشيعة في معنى الأمر بين الأمرين إما إقدار العباد على أفعالهم، أو توفيقات وهدايات وألطاف عامة لجميع الخلق أو إثبات الحصر بالأمر والنهي!

٦٧- أقر آية الشيعة آقا رضا الهمداني أن عامة أقوال الشيعة في تفسير الأمر بين أمرين (الجبر والتفويض) لم تقدر على تخطي التفويض الاعتزالي!!!

٦٨- أقر آية الشيعة آقا رضا الهمداني أن عامّة الناس لا يمكنهم تصوّر أمر بين الأمرين - كما هو المرويّ عن الأئمة!.

٦٩- اختلف متكلمة الشيعة في بيان معنى القدرية.

٧٠- أطلق طائفة من الشيعة مسمى القدرية على من قال: إن كل شيء بقضاء وقدر، وإن أفعال العباد بقدر!، وإن أفعال العباد مخلوقة (الجبرية)!

٧١- أطلق طائفة من الشيعة مسمى القدرية على المفوضة القائلة باستقلال الإنسان في أفعاله.

٧٢- ذكرت طائفة من الشيعة أن المراد من القدرية هم الذين يقولون في القدر بخلاف الحق، وهو يشمل المجبرة والمفوضة.

٧٣- ذكرت طائفة من الشيعة أن مسمى القدرية يُطلق على: المجبرة والمفوضة والمنكرون للقدر.

٧٤- ربط الشيعة بين معتقدهم الفاسد بالرجعة وتعريف القدرية.

٧٥- ادعى الشيعة أن من أنكر الرجعة؛ فهو قدري!!!

٧٦- أطلق الشيعة مسمى القدرية على كل من أنكر الرجعة!

٧٧- الصبغة العامة لأقوال متكلمة الشيعة تقرر نفي خلق الفعل مطلقًا وأن أفعال العباد ليست مخلوقة لله سواءً أكانت خيرًا أو شرًا، طاعة أو معصية.

٧٨- وُجد في بعض أقوال الشيعة ما يفيد أن الطاعات من أفعال العباد مخلوقة له تعالى دون المعاصي.

٧٩- وُجد في بعض أقوال الشيعة ما يُخالف-في ظاهرها- المشهور من المذهب —في أصل العدل (نفي خلق الأفعال).

٨٠- مخالفة طائفة من الشيعة -في فلتات كتاباتهم- المشهور من المذهب في أصل العدل (نفي خلق الأفعال) يُظهر تناقضهم واضطرابهم ويبين خطأ مذهبهم، وفساده!

٨١- ثمة أقوال-في بعض مصنفات الشيعة- توافق ما قاله أهل السنة في مسألة أفعال العباد، وهي لا تخلو من أحد ثلاثة أمور؛ إما أنها تناقض واضطراب؛ يظهر به اضطراب الشيعة وتلون أقوالهم وتناقضهم، أو أن هذه الكلمات؛ إنما قليت على ضربٍ من التأويل أو لونٍ من الاتقاء، أو قد يكون من أتباع الشيعة من يذهب إلى الحق في هذه المسألة! والعلم عند الله.

٨٢- حقيقة مذهب الفلاسفة عدم إثبات كون الرب خالقًا.

٨٣- خلاصة مذهب نصير الدين الطوسي إثبات الجبر والتسخير بالدواعي الزائدة وأن المختارين من الممكنات مضطرون في صوره مختارين لأجل التسخير بالدواعي.

٨٤- نُسب إلى نصير الدين الطوسي تفسير الأمر بين أمرين بإثبات الجبر والتسخير بالدواعي الزائدة وأن المختارين من الممكنات مضطرون في صورة مختارين.

٨٥- ما نُسب إلى خواجة الطوسي هو عين ما قال به شيخه ابن سنا-في مسألة أفعال العباد-

٨٦- ادعى ابن سينا أن الإنسان مختار بالقوة وأنه مضطر في صورة مختار، وأنه لا يصح فيه الاختيار الحقيقي.

٨٧- صرح ابن سينا -في بعض كلماته-أن الإنسان مجبور أو كالمجبور.

٨٨- الفلاسفة المشائين جبرية -في مسألة أفعال العباد-.

٨٩- الفلاسفة المشائين قدرية في جميع حوادث العالم، لادعائهم أن الفلك هو المحدث للحوادث التي في الأرض كلها.

٩٠- شرك الفلاسفة المشائين وتعطيلهم أعظم بكثير من شرك القدرية وتعطيلهم.

٩١- الفلاسفة المشائين جبرية من جانب وقدرية من جانب آخر.

٩٢- صرح ابن عربي بالجبر.

٩٣- ادعى ابن عربي أن الخلق عبيد مسخرون مجبورون في حركاتهم، ونواصيهم بيد محركهم.

٩٤- الجبر لازم للفلاسفة العرفانية-أتباع ابن عربي- من جانبين؛ ادعائهم أن فعل العبد بحسب عينه الثابتة، وادعاؤهم أن الحق هو الفاعل على الحقيقة في صورة كل ما له فعل فالفعل فعل الحق في صورة العبد!

٩٥- الفلاسفة العرفانية-أتباع ابن عربي- جبرية من جانب وقدرية من جانب آخر.

٩٦- الفلاسفة العرفانية-أتباع ابن عربي- قدرية في جميع حوادث العالم لادعائهم أن الأعيان الثابتة هي المقدرة للحوادث التي في الأرض كلها!

٩٧- شرك الفلاسفة العرفانية وتعطيلهم أعظم بكثير من شرك القدرية وتعطيلهم.

٩٨- زعم الفلاسفة العرفانية-أتباع ابن عربي أن ليس في الوجود غيره تعالى ولا فاعل سواه.

٩٩- فسر الفلاسفة العرفانية-أتباع ابن عربي – الأمر بين أمرين بالجمع بين مقام توحيد الأفعال وتوحيد الوجود -بزعمهم-، (القول بأنه لا فاعل بالحقيقة إلا الله) ومقام التكليف (القول بإضافة الفعل إلى العبد-المظهر-).

١٠٠- تفسر الفلاسفة العرفانية-أتباع ابن عربي – الأمر بين أمرين قائم على قولهم الفاسد بوحدة الوجود!

١٠١- اضطرب موقف الشيرازي في مسألة أفعال العباد واختيارهم.

١٠٢- تبع الشيرازي -في بعض أقواله-الفلاسفة المشائين، في مسألة أفعال العباد واختيارهم.

١٠٣- ادعى الشيرازي-في بعض أقواله-أن الإنسان مجبور على الاختيار.

١٠٤- اختار الشيرازي -في بعض أقواله- في مسألة أفعال العباد- ما سماه مذهب الراسخون في العلم الذين هم أهل الله خاصه! والذي يرى أنه ليس في الوجود فعل إلا وهو فعله تعالى؛ ففعل العبد مع أنه فعله بالحقيقة دون المجاز هو فعل الله بالحقيقة!

١٠٥- زعم الشيرازي أن بمذهب من سماهم الراسخون في العلم الذين هم أهل الله خاصه! يندفع جميع الشبه الواردة على خلق الأعمال وبه يتحقق معنى ما ورد عن الإمام لا جبر ولا تفويض بل أمر بين الأمرين.

١٠٦- ادعى الشيرازي أن الأمر بين أمرين يعني: أن العبد مختار من حيث هو مجبور ومجبور من حيث هو مختار.

١٠٧- ادعى الشيرازي أن الأفعال الصادرة عن العباد هي بعينها فعل الحق، وأن اختيار الإنسان عين اضطراره، وجبره عين تفويضه؛ فهو مضطرّ في عين الاختيار، ومختار، في عين الجبر!

١٠٨- ربط الشيعة البداء بمرتبة الخلق!

١٠٩- أدخل الشيعة اعتقادهم بالبداء ضمن أقوالهم في المسائل المتعلقة بمرتبة الخلق.

١١٠- ادعى بعض الشيعة أن معنى البداء البدء بخلق شيء قبل شيء.

١١١- فهم بعض الشيعة من البداء البدء بخلق شيء قبل شيء.

١١٢- ربط الشيعة بين عقيدة البداء وبين إثبات أن له تعالى الخلق والأمر.

١١٣- ادعى الشيعة أن الإيمان بالبداء إقرار بأن له تعالى الخلق والأمر.

١١٤- ادعى الشيعة تعلق البداء بالأمر الواقع المخلوق، فأثبتوا وقوع البداء بعد الإيجاد.

١١٥- ربط الشيعة تفسير قوله تعالى﴿ يَزِيدُ فِي ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ ﴾ فاطر: ١،بالبداء.

١١٦- ادعى الشيعة أن القول بالبداء يقلع أساس الجبرية والقدرية كلتيهما.

١١٧- ادعى الشيعة أن الإيجاد والخلق إنما يتحقق بالأئمة؛ فبهم خلق الله الخلق!

١١٨- ادعى الشيعة أن خالق السماوات والأرضين هو علي؛ وأنه يعمل عمل الرب.

١١٩- ربط الشيعة بين إثبات اختيار العبد لفعله—بإذن الله—وبين إثبات الولاية التكوينية للأئمة.

١٢٠- ربط الشيعة بين تفسير الأمر بين أمرين وبين إثبات الولاية التكوينية للأئمة!

١٢١- ربط الشيعة بين معنى التفويض المنفي وبين الإمامة (مسألة نصب الإمام).

١٢٢- معالم دين الشيعة الإمامية ظاهرة في موقفهم من المرتبة الرابعة من مراتب القدر -مرتبة الخلق (خلق الأفعال)- ؛ فهم يحملون الروايات التي تخالف قولهم في مسألة العدل(نفي خلق أفعال العباد) على التقية، ويربطون كلامهم في مسائل مرتبة الخلق (خلق الأفعال) بمعتقدهم في الإمامة، والرجعة والبداء، وغلوهم في الأئمة!.

١٢٣- موقف أعلام الشيعة من المرتبة الرابعة من مراتب القدر - مرتبة الخلق (خلق الأفعال)- مستقى من أقول المتكلمين المبدعة أو الفلاسفة الزنادقة وممزوج بما ابتدعوه من بدع وانفردوا به من عقائد(الإمامة،[١] الرجعة،[٢] البداء، التقية، الغلو في الأئمة).

١٢٤- تشكل موقف أعلام الشيعة من المرتبة الرابعة من مراتب القدر - مرتبة الخلق (خلق الأفعال)- من مشارب ونزعات متنوعة؛ فقد احتوى على نزعات جهمية، ونزعات اعتزالية قدرية، ونزعات فلسفية(مشائية، وعرفانية)!

١٢٥- موقف أعلام الشيعة من المرتبة الرابعة من مراتب القدر - مرتبة الخلق (خلق الأفعال)- مخالف صراحة لما دلّ عليه الكتاب والسنة.

---

(١)فقد ربطوا بين معنى التفويض المنفي ومسألة نصب الإمام!!

(٢) فقد أطلقوا مسمى القدرية على كل من أنكر الرجعة!!

١٢٦- إن موقف الشيعة من المرتبة الرابعة من مراتب القضاء والقدر-مرتبة الخلق (خلق أفعال العباد)- مخالف لما عليه أهل السنة والجماعة؛ فهم إما قائلون بأقوال المتكلمين المبتدعة أو بأقوال الفلاسفة الزنادقة؛ مع مزج ذلك بما انفردوا به من العقائد.

١٢٧- أن أفعال العباد داخلة في عموم خلق الله لكل شيء، والإيمان بذلك من أصول الإيمان بالقدر.

١٢٨- الله تعال خالق كل شيء، وصفات الخالق وذاته لم تدخل في المخلوق فإن الخالق غير المخلوق فليس ههنا تخصيصًا البتة.

١٢٩- الله سبحانه بذاته وصفاته الخالق وكل ما عداه مخلوق وذلك عموم لا تخصيص فيه بوجه إذ ليس إلا الخالق والمخلوق والله وحده الخالق وما سواه كله مخلوق.

١٣٠- إن مسألة عموم خلق الرب لكل شيء من الأعيان والأفعال من مسائل أصول الدين التي دل عليها الكتاب والسنة والإجماع والعقل والفطرة والاعتبار.

١٣١- اتفقت الكتب الإلهية، وأدلة العقول والفطر والاعتبار على إثبات خلق الرب لكل شيء من الأعيان والأفعال.

١٣٢- كل ما دل في بعض الموجودات أنه مخلوق لله، فهو يدل على ذلك في أفعال العباد.

١٣٣- من قال: إن كلام الآدميين وأفعالهم لم يخلقها الله، فهو بمنزلة من قال: إن السماء والأرض لم يخلقها الله.

١٣٤- إخراج أفعال العباد عن خلق الباري وجعلهم مستقلين بها، طعن في ربوبيته تعالى وملكوته وكماله ونسبته إلى العجز ووصفه بما لا يستحق.

١٣٥- القول في خلق الرب لفعل العبد بإرادته وقدرته كالقول في خلق سائر الحوادث بأسبابها.

١٣٦- قول متكلمة الشيعة في نفي خلق الأفعال فيه من الشرك والتعطيل ما ليس في أقوال مشركي العرب، فإن مشركي العرب كانوا يقرون بالقدر وأن الله وحده خالق كل شيء.

١٣٧- من أقر بتقدم العلم والخبر والكتابة، وأنكر خلق الله لأفعال العباد، فهو مبتدع، ضال.

١٣٨- تجرأت طائفة من متكلمة الشيعة فلم تكتف بنفي خلق الأفعال بل صرحت بإطلاق القول بأن العباد خالقون لأفعالهم، وسمتهم بذلك.

١٣٩- ثمة عقائد عند الشيعة لا تستقيم مع ادعائهم نفي خلق الأفعال!

١٤٠- أن قول متكلمة الشيعة بنفي خلق الله لأفعال العباد وادعائهم أن العباد موجدون لأفعالهم خالقون لها يناقض مع قولهم: بعقيدة الطينة؛ واعتقادهم بالعصمة.

١٤١- مقتضى عقيدة الطينة أن يكون العبد مجبورًا على فعله ليس له فيه اختيار، وهذا لا يتأتى مع قول متكلمة الشيعة إن العباد خالقون لأفعالهم موجدون لها!

١٤٢- العصمة تستلزم عاصمًا ومعصومًا، والمعصوم حصلت له العصمة ممن عصمه بالضرورة.

١٤٣- متكلمة الشيعة إما أن يقولوا: إن الله لا يخلق أفعال العباد ما عدا المعصومين من الأنبياء والأئمة، وإما أن يتخلوا عن أحد أصليهم: العدل(=نفي خلق الأفعال) أو العصمة حتى لا يحصل التناقض!

١٤٤- خالف إخباري الشيعة وأصولييهم الحق في نفيهم خلق الأفعال كما خالفوه في تنظيرهم للاستدلال على ذلك.

١٤٥- أن الأدلة على ثبوت عموم خلق الرب لكل شيء من الأعيان والأفعال نقلية وعقلية بل إن الدليل النقلي يؤخذ منه الدليل العقلي.

١٤٦- حصل في تنظير متكلمة الشيعة في طريق الاستدلال على قولهم الفاسد في أصل العدل (نفي خلق الأفعال) غلو إما بالإفراط أو التفريط حول دلالة النقل والعقل عليها.

١٤٧- إن دلالة الوحي-القرآن والسنة - على عموم خلق الرب لكل شيء من الأعيان والأفعال، وعموم قدرته وغيرها من مسائل أصول الدين دلالة يقينية تحصل بها الكفاية.

١٤٨- نفي الأصوليين من الشيعة اليقين عن الدليل النقلي خطأ فاحش، وهي لوثة من لوثات المتكلمين ورثوها عنهم!!

١٤٩- ادعاء إخباريي الشيعة أن أخبار معصوميهم وأقوالهم هي العمدة في إثبات قولهم في أصل العدل (نفي خلق الأفعال) وسائر مسائل الاعتقاد ؛ غلو مفرط يؤدي إلى الصرف عن مصدر الهداية(الكتاب وسنة الرسول ﷺ)، ويجعل أقول الأئمة كأقوال النبي في التشريع والعصمة ووجوب الإتباع، ويزيد في دين الله ما ليس منه؛ بل ما يناقضه: كادعاء أن الأفعال غير مخلوقة، وتأويل الخلق بالتقدير، وتفسير بعض الآيات المرتبطة بالخلق بالبداء ، وتفسير القدرية بمنكري الرجعة، وادعاء أن عليًا خالقًا للسماء والأرض، ، وغير ذلك من ما جاءت به أخبارهم المفتراة المنسوبة لأئمتهم!!

١٥٠- الإجماع —وإن حكاه بعض أعلام الشيعة على قولهم الفاسد في أصل العدل (نفي خلق الأفعال) - إلا أنه في الأصل عند الإخباريين وبعض الأصوليين؛ ليس دليلاً شرعيًا؛ ولا يمكن الاعتماد عليه في مجال الاستدلال لأنه بمجرده ليس بحجة.

١٥١- حصل في تنظير الشيعة في طريق الاستدلال على قولهم في أصل العدل (نفي خلق الأفعال) تفريط حول دلالة الإجماع عليها.

١٥٢- قصر الأصوليون الأدلة الدالة على قولهم في أصل العدل (نفي خلق الأفعال) على العقل فقط.

١٥٣- لم يجعل الإخباريون الإجماع دليلاً ضمن الأدلة على أصل العدل وسائر مسائل الاعتقاد.

١٥٤- انشغال الشيعة بنقل الإجماع على قولهم في أصل العدل (نفي خلق الأفعال) يُعد ثغرة منهجية، وهو في حقيقة الأمر خروج عن النهج الذي ارتسموه في الاستدلال على أصول دينهم!!

١٥٥- ما حكاه متكلمة الشيعة من إجماع في أصل العدل ومسألة نفي خلق الأفعال دعوى لا حقيقة لها: لأنه مخالف لما ثبت في الكتاب والسنة من خلق الله لكل شيء ومن ذلك أفعال العباد.

١٥٦- حكاية الشيعة الإجماع على قولهم الفاسد في نفي خلق الأفعال نظير غيره من الإجماعات الباطلة المدعاة في علم الكلام!

١٥٧- الحق إثبات عموم خلق الرب تعالى وأنه لا خالق غيره، ولا يستثنى من هذا العموم فرد واحد من أفراد الممكنات.

١٥٨- الأدلة متظافرة صحيحة في الرد على من نفى خلق الرب سبحانه لكل شيء من الأعيان والأفعال، وأثبت في الوجود شيئًا بدون خلقه.

١٥٩- الشيعة كسائر أهل البدع والأهواء لا يعتمدون على كتاب ولا سنة ولا على إجماع مقبول، بل يفارقون أهل الجماعة ذات الإجماع المعلوم، بما يدعونه هم من الإجماع، كما يخالفون صرائح المعقول بما يدعونه من المعقول، وكما يخالفون الكتاب والسنة اللذين هما أصل الدين بما يضعونه من أصول الدين!

١٦٠- مسالك الشيعة تجاه الأدلة الدالة على خلاف مذهبهم-والتي تثبت عموم خلق الله لكل شيء-باطلة.

١٦١- حاول متكلمة الشيعة إبطال دلالة النصوص المخالفة لمذهبهم في نفي خلق الأفعال إما بالتأويل أو التضعيف والرد أو حملها على التقية.

١٦٢- الإمامية لا يثبتون لله خلقًا عامًا متناولاً لكل حادث، وهذا القول أخذوه عن المعتزلة هم أئمتهم فيه.

١٦٣- الشيعة أتباع القدرية ضاق ذرعهم وحصل عندهم نوع جهل اعتقدوا معه أن تنزيه الرب سبحانه لا يتم إلا بأن يسلبوه خلقه لأفعال العباد.

١٦٤- ادعى الشيعة أتباع القدرية أن فعل المعاصي يكون بغير خلق الرب وهم وإن قصدوا بذلك تنزيه الرب عن الظلم ووصفه بالعدل؛ إلا أنهم سلبوه عموم خلقه!

١٦٥- أن حقيقة مذهب الإمامية وشيوخهم القدرية أنه تعالى ليس خالقًا لكل شيء.

١٦٦- ظن متكلمة الشيعة أن نفي خلق الله لأفعال العباد هو كمال وتعظيم له، وذلك من جهلهم بل إثبات ما نفوه هو الكمال الذي يكون مثبته معظمًا للرب.

١٦٧- أن الإمامية لم يقدروا الله حق قدره ولم يوفوا جملة: "الله خالق كل شيء" حقها.

١٦٨- القرآن مملوء بما يدل على أن أفعال العباد مخلوقة لله.

١٦٩- يجب الإيمان بكل ما في القرآن، ولا يجوز أن نؤمن ببعض الكتاب ونكفر ببعض.

١٧٠- أن إثبات عموم خلق الرب لكل شيء من الأعيان والأفعال لا يقتضي الجبر، وسلب الاختيار.

١٧١- إن عامة أدلة متكلمة الشيعة حجة على من نفى فعل العبد وقدرته ومشيئته واختياره (الجبرية).

١٧٢- ليس مع متكلمة الشيعة دليل صحيح ينفي أن يكون الله سبحانه خالقًا لأفعال العباد وهو الذي جعلهم فاعلين.

١٧٣- عمدة شبهات متكلمة الشيعة أتباع المعتزلة القدرية-في نفيهم خلق أفعال العباد- منشؤها: عدم التفريق بين ما خلقه الله صفة لغيره، وبين ما اتصف هو به في نفسه، وعدم التفريق بين إضافة المخلوق إلى خالقه، وإضافة الصفة إلى الموصوف بها.

١٧٤- أصل ضلال متكلمة الشيعة أتباع القدرية المعتزلة، وكذا الجبرية عدم اهتدائهم إلى الفرق بين فعله سبحانه وفعل العبد.

١٧٥- إضافة أفعال العباد إليهم فعلاً وكسبًا لا ينفي إضافتها إليه سبحانه خلقًا ومشيئة.

١٧٦- أن حجج متكلمة الشيعة في نفي خلق الأفعال داحضة.

١٧٧- غاية شبهات متكلمة الشيعة واستدلالاتهم العقلية والنقلية في نفي خلق الأفعال أن تدل: على مسؤولية العبد تجاه ما يصدر عنه من أفعال، وأنها صادرة عنه على الحقيقة ومنسوبة إليه كونها وقعت باختياره وإرادته وقدرته لا كالأفعال الاضطرارية. سيما أنه قد ترتب عليها الجزاء، والثواب والعقاب المترتبان على الأمور الاختيارية وهذا حق قد دلّ عليه الشرع والعقل لكن إثبات ذلك شيء ودعوى دلالتها على عدم خلق الله لأفعال العباد شيء آخر.

١٧٨- كون الباري تعالى خالقًا لطاعات العباد ومعاصيهم لا يوجب أن يكون هو سبحانه متصفًا بها.

١٧٩- الطاعات والقبائح إنما يتصف بها من كانت فعلاً له وهو العبد الذي فعلها، وباشرها وقامت به ولا يتصف بها من كانت مخلوقة له.

١٨٠- ليست نسبة الأفعال إل خالقها كنسبتها إلى فاعلها الذي قامت به.

١٨١- إثبات خلق الرب للمعاصي والكفر والفسوق لا يوجب أن يكون في خلقه تفاوت، فالله لم يخلق شيئًا إلا لحكمة.

١٨٢- للقدرية إطلاقان: خاص وعام.

١٨٣- تطلق القدرية بالمعنى الخاص: على القدرية المجوسية، وهم نفاة القدر المكذبون به، والمنكرون له.

١٨٤- الشيعة قدرية بالمعنى الخاص.

١٨٥- يدخل الشيعة تحت إطلاق القدرية بالمعنى الخاص من ناحيتين!

١٨٦- تطلق القدرية بالمعنى العام على كل خائض في القدر بالباطل.

١٨٧- الشيعة داخلون في مسمى القدرية (بالمعنى العام) لخوضهم في القدر بالباطل!

١٨٨- ادعاء فلاسفة الشيعة المشائين أن العبد مضطر في صور مختار باطل.

١٨٩- احتج فلاسفة الشيعة المشائين على مذهبهم في اضطرار العبد بأمرين: الإرادة والاختيار، ووجوب الفعل عند اجتماع القدرة والداعي.

١٩٠- احتجاج فلاسفة الشيعة المشائين بالإرادة والاختيار على الجبر والاضطرار فاسد.

١٩١- احتجاج فلاسفة الشيعة المشائين بوجوب الفعل عند اجتماع القدرة والداعي على الجبر والاضطرار فاسد.

١٩٢- حجج فلاسفة الشيعة المشائين في تقرير اضطرار العباد لأجل التسخير بالدواعي داحضة.

١٩٣- ادعاء فلاسفة الشيعة العرفانيين أن لا فاعل إلا الله باطل .

١٩٤- قول الشيرازي أن العبد مختار من حيث إنه مجبور ومجبور من الوجه الذي هو مختار وأن اختياره بعينه اضطراره باطل.

١٩٥- قول فلاسفة الشيعة العرفانيين في تقرير أن لا فاعل إلا الله مبني على وحدة الوجود.

١٩٦- الوجود في زعم الفلاسفة العرفانيين واحد له مظاهر متعددة، فلا وجود في الحقيقة إلا وجود الله، وما الكائنات إلا مظاهر.

١٩٧- لا يصح بحال الجمع بين ما ابتدعه فلاسفة الشيعة العرفانيين من التوحيد(لا فاعل في الحقيقة إلا الله) وبين التكليف.

١٩٨- زعم فلاسفة الشيعة العرفانيين أن القول بوحدة الوجود والجبر لازم لصحة التوحيد.

١٩٩- القول بوحدة الوجود والجبر مناف للتوحيد والتكليف.

٢٠٠- رفع فلاسفة الشيعة العرفانيين حقيقة العبودية بإنكارهم وجود العبد وكونه فاعلاً وعابدًا ومحبًا؛ فضاع التوحيد بتقريرهم لوحدة الوجود والجبر.

٢٠١- النصوص الشرعية حجة على فلاسفة الشيعة العرفانيين في إثبات المغايرة بين فعل الله وفعل العبد، فليس الوجود واحد، وليس فعل العبد هو فعل الله.

٢٠٢- يلزم فلاسفة الشيعة العرفانيين في قولهم لا فاعل إلا الله أن لا يكون لأفعال العباد فاعل لا الرب ولا العبد!

٢٠٣- ادعاء الشيرازي أن الإنسان مضطر في عين الاختيار ومختار في عين الاضطرار، مؤداه أن الإنسان مجبور ليس له قدرة ولا اختيار.

٢٠٤- ساوى الشيرازي في دعواه أن الإنسان مضطر في عين الاختيار ومختار في عين الاضطرار بين ما فرق الله بينه!

٢٠٥- فرق الله سبحانه بين حركة المختار وحركة من تحرك قسرا بغير إرادة منه أبدًا، وفرق بين حركات الأشجار، وحركات ابن آدم، ولم يجعل سبحانه أفعال عباده وطاعتهم ومعاصيهم أفعالا له!

٢٠٦- تقرير فلاسفة الشيعة للجبر يسد باب التكليف والثواب، والعقاب، والحدود، والزواجر!

٢٠٧- تعريف الشيعة البداء بالبدأ بالخلق؛ تغافل وتلبيس!

٢٠٨- تعريف الشيعة البداء بالبدأ بالخلق؛ تعريف خارج عن عقيدة البداء؛ وليس من البداء في شيء، ولو كان هذا مقصودهم بالبداء لما أنكره عليهم أحد، ولما وجدوا فيه مخرجًا لتناقض رواياتهم، وتخلف وعودهم.

٢٠٩- ادعاء الشيعة أن إثبات البداء لازم لتقرير أن الله له الخلق والأمر، تمويه ظاهر.

٢١٠- ادعاء الشيعة أن إثبات البداء لازم لتقرير أن لله الخلق والأمر لا يتوجه مع أصولهم التي تقرر نفي خلق الله لأفعال العباد.

٢١١- عقيدة البداء لم تزد الشيعة إلا ضلالاً فلم تفدهم إلا نفي العلم دون إثبات عموم الخلق والقدرة.

٢١٢- ادعاء بعض الشيعة وقوع البداء بعد الإيجاد والخلق، غلو ظاهر في إثبات هذا المعتقد الفاسد، وجهل وتجاهل.

٢١٣- الأشياء الموجودة والمخلوقة إذا تبدلت أحوالها؛ وتغيرت فإن ذلك لا يدل على تعلق البداء بها!

٢١٤- ربط الشيعة تفسير قوله تعالى: ﴿ يَزِيدُ فِي ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ ﴾ فاطر: ١، بعقيدة البداء تحريف ظاهر.

٢١٥- لا علاقة بين قوله تعالى: ﴿ يَزِيدُ فِي ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ ﴾ فاطر: ١، وبين عقيدة البداء أصلاً!!

٢١٦- ادعاء الشيعة أن القول بالبداء يقلع أساس الجبرية والقدرية كلتيهما! ادعاء فاسد!

٢١٧- القول بالبداء قول بقول القدرية الأوائل نفاة العلم الذين كفرهم السلف.

٢١٨- الرب تعالى منفرد بالخلق المطلق؛ وليس لغير الله في ذلك نصيب.

٢١٩- الخلق أعظم الأفعال ولا يقدر عليه إلا الله.

٢٢٠- احتوت بعض نصوص الشيعة على مقالات باطلة تتضمن أن الأئمة يشاركون الله فيما هو خصائصه مثل أن الإمام فعله فعل الرب، وأن الخلق صنائع له، وبه خلق الله الخلق، ونحو ذلك.

٢٢١- خلق الرب وصنعه ليس مثل خلق العباد وصنعهم.

٢٢٢- الإمامية ينسبون إلى الأئمة ما لا تجوز نسبته إلى أحد من البشر مثل دعوى أن الإمام له الخلق المطلق، ففعله فعل الرب، والخلق صنع له، وهذا باطل بإجماع المسلمين، وهو من جنس قول النصارى في الباب.

٢٢٣- ادعاء الشيعة أن الله أذن للأئمة بخلق المخلوقات قول على الله بغير علم وإتباع للظن ولما تهواه أنفسكم المريضة!

٢٢٤- من ادعى في أحد من الخلق -سواءً كان إمامًا أو معصومًا- خلق الخلائق وأن الله أذن له بذلك فقد ظلم نفسه وبخس من التوفيق حظه وأعظم الفرية على ربه وقوله باطل بإجماع المسلمين، بل قوله ظاهر الكفر والفساد لمخالفته المنقول والمعقول.

٢٢٥- أنكر الشيعة قيام صفة الخلق والفعل بالرب تعالى فنفوا بذلك حقيقة خلقه وفعله!

٢٢٦- سلب الشيعة صفة الخلق والفعل عن الله تعالى، وأعطوها لأئمتهم.

٢٢٧- أفرغ الشيعة خلق الله وفعله عن مضمونه وأعطوه لأئمتهم.

٢٢٨- الرب تعالى له الوصف الأعلى العجيب الشأن من القدرة العامة، والخلق الحسن، وسائر صفات الكمال التي ليس لغيره ما يدانيها، فضلاً عن ما يساويها.

٢٢٩- يستحيل أن يكون للعالم ربان خالقان متكافئان؛ فضلاً عن اثني عشر ربًا.

٢٣٠- لا يمكن للشيعة إثبات تفرد الرب بالإلهية مع إثباتهم أن الخلق كلهم صنائع الأئمة، وأن الأئمة فعلهم فعل الرب!!!

٢٣١- التعطيل والإشراك في الربوبية لازمان لقول الشيعة من جانبين؛ هما: ادعاءهم أن أفعال العباد ليست مخلوقة لله، وادعاءهم ثبوت خلق الكائنات للأئمة!

وبهذا يكتمل بحمد الله وتوفيقه عرض موقف الشيعة الإمامية من مراتب القضاء والقدر ونقده، وأنتقل بعد ذلك بعون الله إلى بيان موقف الشيعة الإمامية من المسائل المتعلقة بالقضاء والقدر.

الباب الثالث:

موقف الشيعة الإمامية من المسائل المتعلقة بالقضاء والقدر

-عرض ونقد-

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: موقف الشيعة الإمامية من الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى-عرض ونقد-

الفصل الثاني: موقف الشيعة الإمامية من التحسين والتقبيح -عرض ونقد-

الفصل الثالث: موقف الشيعة الإمامية من مسألة تنزيه الله عن الظلم-عرض ونقد-

الفصل الرابع: موقف الشيعة الإمامية من مسألة التكليف بما لا يطاق -عرض ونقد-

الفصل الأول:

موقف الشيعة الإمامية من الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى

–عرض ونقد–

وفيه توطئة، وأربعة مباحث:

المبحث الأول: موقف الشيعة الإمامية من الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى.

المبحث الثاني: ربط الشيعة الإمامية البداء بالحكمة والتعليل.

المبحث الثالث: مظاهر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم المتعلقة بمسألة الحكمة والتعليل.

المبحث الرابع: نقد موقف الشيعة الإمامية من الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى.

توطئة:

حكمة الرب تعالى وتعليل أفعاله أصل عظيم، و(هذا الأصل دخل في جميع أبواب الدين؛ أصوله، وفروعه؛ في خلق الربّ لما يخلقه، ورزقه، وإعطائه، ومنعه، وسائر ما يفعله تبارك وتعالى، ودخل في أمره، ونهيه، وجميع ما يأمر به، وينهى عنه). (١)

ومن هنا يقول ابن تيميةﷺ: (مسألة غايات أفعال الله ونهاية حكمته مسألة عظيمة لعلها أجل المسائل الإلهية).(٢)

ويقول ابن القيمﷺ: (أفعال الرب تعالى وأوامره معللة بالحكم والغايات، وهذه من أجل مسائل التوحيد المتعلقة بالخلق والأمر وبالشرع والقدر)(٣).

والقول بـ(أن الله تعالى لم يفعل فعلاً خاليًا عن حكمة ..**هذا متفق عليه، والخلاف**: في أنه هل قصد الفعل للحكمة؟! أو فعل الفعل ولزمته الحكمة لا بحيث تحمله تلك الحكمة على الفعل؟!).(٤)

وتبعًا لذلك أُختلف في تعليل أفعاله سبحانه وتعالى، هل تعلل أفعاله بالحكم والمصالح أو لا تعلل!، بمعنى: أنه إذا فعل الفعل يفعله لغاية تكون مقصودة بذلك الفعل، أو يفعل بمحض المشيئة والإرادة من غير أن يكون هناك علة وغاية وحكمة مطلوبة فعل لأجلها ذلك الفعل.(٥)

والحق الموافق للدليل–في هذه المسألة–هو قول السلف ويتضمن إثبات عدة أمور؛ هي:

---

(١)النبوات، ابن تيمية،١/ ٤٦٧-٤٦٨.

(٢) منهاج السنة، ابن تيمية، ٣/٣٩.

(٣) مفتاح دار السعادة، ابن القيم،٢/٩٦٥.

(٤)التفسير الكبير، الرازي، ٢٥/ ١٤٤، وانظر: الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى، المدخلي، ٣١، الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى عند أهل السنة والجماعة، الشهري، ٢/٤٢٣-٤٢٤.

(٥) انظر: الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى، المدخلي، ٣١، الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى عند أهل السنة والجماعة، الشهري، ٢/٤٢٤.

– أن الله سبحانه وتعالى حكيم لا يفعل شيئًا عبثًا، ولا لغير مصلحة وحكمة هي الغاية المقصودة بالفعل، بل أفعاله سبحانه صادرة عن حكمة بالغة لأجلها فعل وشرع، كما هي ناشئة عن أسباب بها فعل.(١)

– أن حكمته سبحانه حكمة حق عائدة إليه، قائمه به، كسائر صفاته، وهي الغايات المحبوبة له المطلوبة التي هي متعلق محبته وحمده.(٢)

– أن الحكمة في أفعاله تعالى نوعان: حكمة مطلوبة لذاتها، وحكمة مطلوبة لغيرها، تكون وسيلة إلى مطلوب لنفسه.(٣)

– أن الحكمة تتضمن شيئين: أحدهما: حكمة تعود إليه يحبها و يرضاها؛ فهي صفة له تقوم به، والثاني: حكمة تعود إلى عباده، هي نعمة عليهم يفرحون بها ويلتذون بها؛ وهذا في المأمورات وفي المخلوقات.(٤)

– أن تفصيل حكمة الرب تعالى لا يحيط بها علمًا إلا هو، وهي مما يعجز كثير من الناس عن معرفتها، ومنها ما يعجز عن معرفته جميع الخلق حتى الملائكة؛ فتكفيهم المعرفة المجملة والإيمان العام.(٥)

هذا –في الجملة– هو قول السلف في مسألة الحكمة والتعليل، وقد جاءت أقوال أخر خالفت النهج المستقيم وحادت عن قول السلف؛ أبرزها:(٦)

---

(١) انظر: شفاء العليل، ابن القيم،٢/٥٣٧.

(٢) انظر: طريق الهجرتين، ابن القيم،١/١٩٣-١٩٩.

(٣)انظر: شفاء العليل، ابن القيم،٢/٥٤٠-٥٤١، ٢/٥٤٥، ٢/٥٨٧-٥٨٩، مسائل أصول الدين المبحوثة في علم أصول الفقه، خالد محمد نور،١/٤٥٢-٤٥٣.

(٤) انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/٣٥-٣٦، ٨/١٤٥، منهاج السنة، ابن تيمية، ١/١٤١.

(٥) انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/٥١٣-٥١٤، منهاج السنة، ابن تيمية، ٣/١٩١، شرح الأصبهانية، ابن تيمية،٤٢٠-٤٢٢.

(٦) انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/٣٦-٣٨، موقف الرازي من القضاء والقدر، أختي أنفال، ٢/٨٣٣-٨٥٥.

القـول الأول: قـول المعتزلـة ، الـذين أثبتـوا الحكمـة والتعليـل، وقـرروا أن الـرب تعـالى خلـق المخلوقات، وفعل المفعولات، وأمر بالمأمورات لحكمة محمودة، لكنها-في زعمهم- حكمة مخلوقة منفصلة عن الله تعالى، فهي تعود إلى المخلوق فقط ولا تعود إلى الله تعالى؛ ومقتضى مذهبهم أنه يجب الإحاطة بوجوه الحكمة في أفعاله تعالى؛ فتراهم ينفون أمورًا كثرة بدعوى أن إثباتها ينافي الحكمة؛ كنفيهم خلق الأفعال، واختصاص المؤمن بالهداية والتوفيق دون الكافر؛ بل بنوا على قولهم في الحكمة الإيجاب العقلي؛ فأوجبوا عليه سبحانه أمورًا -بحسب عقولهم- لأنها في زعمهم مقتضى الحكمة! (١)

القول الثاني: قول الجهمية والأشاعرة وهؤلاء أنكروا الحكمة المقصودة بالفعل وأنكروا التعليل؛ فنفوا الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى، وردوا الأمور إلى مشيئة محضة تعمل بلا علة ولا معنى، وقرروا أن الله تعالى خلق المخلوقات وأمر بالمأمورات لا لعلة، ولا لداعٍ ولا باعث، بل لمحض المشيئة وصرف الإرادة.(٢)

القول الثالث: قول الفلاسفة؛ وهؤلاء أنكروا أن يكون لفعل الله سبحانه وتعالى غاية، أو لمِّيَّة، أو علة، فهم ينفون العلة عن الله من كل وجه، إلا أنهم أثبتوا نوعًا من التعليل والحكمة في أفعاله تعالى، وهو: الحكمة العملية في الخلق والكون، وفسروا من خلالها الشر الموجود في الكون(٣)، فهؤلاء نفوا أن يكون لله قصد أو علة أو باعث لفعله ونفوا أن يعود إليه تعالى من الحكمة وصف، بل أثر الحكمة والعلة- غير المقصودة عندهم- عائد إلى الخلق دون الخالق.(٤)

---

(١) انظر: المغني، القاضي عبد الجبار،(مج٦ق١ص٤٨-٥١)، ١١/٩٢-٩٣، ١٤/٤٤-٤٥.

(٢) انظر: نهاية الإقدام، الشهرستاني،٣٩٧، المواقف في علم الكلام، الإيجي،٣٣١-٣٣٢.

(٣)فوجود الشر في العالم عند هؤلاء الفلاسفة ضروري لنظام الخير الكلي وصلاح العالم بحسب الإمكان، غير أن الإله في زعمهم- ليس قاصدًا لرعاية المصالح في العالم ولا يعمل لأجلها بل هي صادرة عن إيجاب ذاته، فذاته تقتضي الصلاح ونظام الخير، وفعل الله في إيجاد العالم الحاصل عن الفيض هو إيجاب ذاتي ليس لسبب ولا لداعٍ ولا غرض!. ولا يخفى ما تضمنه قولهم الفساد من نفي قدرة الله تعالى وإرادته وحكمته في خلق العالم. انظر: الرسالة العرشية، ابن سينا١٧-٢٣، ٣٧-٤٢ النجاة، ابن سينا،٢/١٤٤-١٥١، الإشارات والتنبيهات لابن سينا مع شرح الطوسي،٣/٢٩٩-٣٠٥، الحكمة المتعالية، ملا صدرا، ٣/٥٥-٧٠، مفهوم الخير والشر في الفلسفة الإسلامية دراسة مقارنة في فكر ابن سينا، تأليف: د. منى أبو زيد، ٦-٥٢.

(٤) انظر: الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى عند الفلاسفة والمتكلمين، حامد الفقيه، ٦٦-٧٦، ٤٥٠.

والمقصود هنا: تجلية موقف الشيعة من مسألة الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى وإظهار وكشف عوارهم، وبيان فضائحهم؛ وسيكون ذلك–بعون الله– من خلال ثلاثة أمور:

الأمر الأول: إبراز موقف الشيعة من مسألة الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى.

الأمر الثاني: إبراز قول الشيعة الفاسد في تعلق البداء بالحكمة والتعليل!

الأمر الثالث: إبراز مظاهر غلو الشيعة في أئمتهم المتعلقة بمسألة الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى.

وتفصيله في المباحث التالية:

المبحث الأول:

موقف الشيعة الإمامية من الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقف متكلمة الشيعة من مسألة الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى.

المطلب الثاني: موقف فلاسفة الشيعة من مسألة الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى.

المطلب الأول: موقف متكلمة الشيعة من مسألة الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى.

الناظر في مصنفات متكلمة الشيعة يجد أنهم يثبتون: (أنه تعالى لا يفعل إلا لغرض[١])؛ [٢] فهو سبحانه (عدل حكيم يفعل الأشياء على ما يقتضيه الحكمة والمصلحة). [٣] ف(لم يشرع الله تعالى حكمًا من الأحكام إلا لحكمة من الحكم، و...لم يخلق شيئًا أيضًا إلا لحكمة كاملة وعلة باعثة). [٤]

ونصوصهم في تقرير هذا المعنى متكاثرة؛ ومن ذلك قولهم:

- الشيعة (يعتقدون بأن أَفعاله تعالى كلّها معلّلة بالأَغراض والغايات لتقدّسه عن اللعب وفعل العَبث).[٥]
- (اعتقادنا أنَّ فعل الله تعالى لغاية ومصالح ولا يجوز أن يصدر منه فعل عبثًا).[٦]

---

(١) تنويه: لفظ الغرض لفظ بدعي لم يرد به كتاب ولا سنة ولا أطلقه أحد من أئمة الإسلام وأتباعهم على الله تعالى، وهو لفظ يشعر بنوع من النقص، ولذا فإن أهل السنة والجماعة لا يطلقونه في حق الله سبحانه وتعالى؛ بل يلتزمون بالألفاظ التي ورد بها الشرع فيعبرون بلفظ الحكمة والرحمة والإرادة ونحو ذلك مما جاء به النص، يقول شيخ الإسلام: (وأما لفظ الغرض فالمعتزلة تُصرح به،..وأما الفقهاء ونحوهم فهذا اللفظ يشعر عندهم بنوع من النقص؛ إما ظلم وإما حاجة، فإن كثيرًا من الناس إذا قال: فلان له غرض في هذا، أو فعل هذا لغرضه، أرادوا أنه فعله لهواه ومراده المذموم، والله منزه عن ذلك؛ فعبر أهل السنة بلفظ الحكمة والرحمة والإرادة ونحو ذلك مما جاء به النص)، منهاج السنة، ابن تيمية،١/٤٥٥ ولما يُشعر به هذا اللفظ من النقص استعمله نفاة الحكمة والتعليل في التنفير من إثبات الحكمة والتعليل في أفعال الله فأجابهم السلف بقولهم: (نحن لا ننكر حكمة الله ولا نساعدكم على جحدها؛ لتسميتكم إياها أغراضًا وإخراجكم لها في هذا القالب، فالحق لا ينكر حكمه لسوء التعبير عنه، وهذا اللفظ بدعي لم يرد به كتاب ولا سنة ولا أطلقه أحد من أئمة الإسلام وأتباعهم على الله).مفتاح دار السعادة، ابن القيم، ٢/١٠٢٦-١٠٢٧، هذا وما جاء عن بعض السلف من استخدام لفظ الغرض وغيره من الألفاظ البدعية إنما كان لضرورة الرد على الخصم بنفس الأسلوب الذي يستدل به الخصم في إثبات مذهبه واعتقاده، وهذا خاص في الرد فقط، وإلا فالأصل في إثبات المعتقد والإيمان: النقل من القرآن الكريم والسنة الثابتة، انظر: درء تعارض العقل والنقل١/٢٣-٢٣٢.

(٢)قواعد المرام في علم الكلام، ابن ميثم البحراني، ٨٩.

(٣)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٨/ ١٩٨.

(٤)بحار الأنوار، المجلسي،٦/١١٠.

(٥)الشيعة الفرقة الناجية، سعيد أبو معاش، ١/٢٦٣.

(٦)تقدمة المحشي الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ١/١٢.

- (قالت الإمامية: إن الله تعالى لم يفعل شيئًا عبثًا، بل إنما يفعل لغرض ومصلحة، وإنه إنما يُمرض لمصالح العباد، ويعوض المؤلم بالثواب، بحيث ينتفي العبث والظلم). [١]
- (إنه سبحانه حكيم لا يختار إلا ما كان مطابقًا للحكمة؛ فلا محالة يختار الأفعال الحكيمة). [٢]
- (أن الله تعالى يفعل لغرض وغاية). [٣]
- (الباري تعالى لا يفعل فعلاً إلا لأمر، لا يخلو في فعله عن غرض هو الداعي إلى ذلك الفعل). [٤]
- (قد بينا .. أن أفعال الله تعالى معللة بالمصالح والحكم، وأنه سبحانه يفعل لغرض وغاية لا لعبث كما يقوله الأشاعرة، والأصل في الأحكام أنها لا تثبت تعبدًا، فإذا أمرنا الشارع بأمر وجب أن يكون له حكمة باعثة عليه). [٥]
- (إن أفعال الله تعالى تصدر منه بالإرادة والاختيار، بمقتضى الحكمة والمصالح). [٦]
- الشيعة (اعتقادهم في أفعاله تعالى وأوامره ونواهيه إنها معللة بالعلل والأغراض؛ لئلا يكون عابثًا، وليس الغرض الإضرار لقبحه؛ بل النفع، وأنه يستحيل عليه تعالى فعل القبيح، وأنه لا يأمر إلا بما فيه مصلحة ولا ينهى إلا عما فيه مفسدة). [٧]
- (إنه تعالى يفعل لغرض وحكمة). [٨]
- (أفعال الله تعالى معللة بالأغراض). [١]

---

(١)نهج الحق، العلامة الحلي، ٧٤.

(٢)توحيد الإمامية، محمد باقر الملكي، ٣٩٣.

(٣)الرسالة السعدية، العلامة الحلي، ٦١.

(٤)قواعد المرام في علم الكلام، ابن ميثم البحراني، ١١٠

(٥)مختلف الشيعة، العلامة الحلي، ٣٠٥/٥.

(٦)حق اليقين، عبدالله شبر، ٥٤/١.

(٧) أعيان الشيعة، محسن الأمين، ١٠٦/١.

(٨)نهج الحق، العلامة الحلي، ٨٩.

- (إن أفعاله تعالى معللة بالأغراض والمصالح). [٢]
- (ذهبت الإمامية إلى أن الله تعالى عدل حكيم لا يفعل قبيحا ولا يخل بواجب، وأن أفعاله إنما تقع لغرض صحيح وحكمة). [٣]
- (الإمامية .. اعتقدوا أن الله تعالى عدل حكيم .. وأن أفعاله محكمة واقعة لغرض ومصلحة ، وإلا لكان عابثا).[٤]

ورغم تقرير متكلمة الشيعة الآنف بثبوت الحكمة والغرض في أفعاله تعالى إلا أنهم أخطئوا في موضعين:

الموضع الأول: بناءً على فاسد أصلهم في نفي الصفات؛ نفوا الحكمة من حيث أثبتوها لأنهم:

أولاً: (أعادوا تلك الحكمة إلى المخلوق ولم يعيدوها إلى الخالق سبحانه) [٥] إذ الحكمة التي أثبتوها للرب حكمة مخلوقة منفصلة عنه، تعود على العباد ولا يعود على الله منها شيء. **فقد نصوا على (أن أفعال الله تعالى كلها معللة بالأغراض والفائدة العائدة على العباد في الدنيا أو الآخرة)**؛ [٦] فـ**(الله بريء عن أن يفعل لأجل غرض يعود إلى ذاته)**[٧] ونصوصهم في تقرير ذلك متكثرة؛ منها قولهم:

=

(١)حق اليقين، عبدالله شبر، ٨٦/١.

(٢) تفسير القرآن الكريم، عبدالله شبر، ٤٨٩.

(٣)منهاج الكرامة، الحلي، ٣١.

(٤)منهاج الكرامة، الحلي، ٣٧.

(٥)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ١٠١٠/٢.

(٦)كتاب البراهين القاطعة في شرح تجريد العقائد الساطعة، محمد جعفر الاسترآبادي، ٢/ ٣٩٣.

(٧)مرآة العقول، المجلسي، ١٤٥/٢.

- (قالت الإمامية: **إن الله تعالى إنما يفعل لغرض، وحكمة، وفائدة، ومصلحة ترجع إلى المكلفين، ونفع يصل إليهم**). [١]

- **(الله تعالى يفعل لغرض لا يعود إليه–تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا– بل هو نفع للعباد..)** [٢]

- (ذهبت المعتزلة وجمهور الإماميّة إلى أنّ نفي الغرض مطلقًا يستلزم العبث؛ وإن امتنع عود الغرض إليه عقلاً..وجب أن يكون فعله سبحانه لغرض عائد إلى العبد، وهو إحسانه إليه).[٣]

- **(إن أفعاله معللة بالأغراض الراجعة إلينا رفعًا للعبث والاستكمال في حقه تعالى عن ذلك)!** [٤]

- **(أنه تعالى يفعل لغرض هو مصلحة خلقه)**. [٥]

- **(الله تعالى يفعل لغرض ومصلحة يعودان إلى خلقه لا إليه،** لامتناع احتياجه، للزوم العبث لو خلا عن غرضه وهو قبيح عقلاً فلا يقع منه .. والأشاعرة نفت غرضه تعالى، وهم عن الصراط لناكبون، حيث أعرضوا عن قوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴿١١٥﴾﴾ المؤمنون:١١٥، وقد بين الله تعالى الغرض من بعث المرسلين بأنه لنفي حجة الناس عن رب العالمين، ولو أضيف العبث إلى أحد من هؤلاء لتفصى عنه وتبرأ منه، ولما حكم عقله بقبحه نفاه عن فعله).[٦]

---

(١)نهج الحق، العلامة الحلي، ٨٩.

(٢)ارشاد المسترشدين، محمد بن يوسف الحلي، وهي الرسالة الثانية والأربعون ضمن كتاب عقيدة الشيعة تأصيل وتوثيق من خلال سبعين رسالة اعتقادية من القرن الثاني لغاية القرن العاشر الهجري، جمع وتحقيق وتقديم: محمد رضا الأنصاري القمي، ٦٧٣.

(٣) رياض السلكين في شرح صحيفة سيد الساجدين، علي خان، ٣٢٠/٥.

(٤) مطارح الأنظار، الأنصاري، ٢٤٩.

(٥) الصراط المستقيم، علي العاملي، ١٣/١.

(٦) الصراط المستقيم، علي العاملي، ٢٢/١

- (الحق إنه تعالى يفعل لغرض؛ لأن كل فعل يقع لا لغرض فهو عبث، وكل عبث قبيح؛ فكل فعل لا لغرض قبيح، وكل قبيح لا يفعله الله تعالى **والنقص إنما يلزم لو عاد الغرض إليه، أما إلى غيره فلا**). [١]

- (لما تقرر في علم الكلام كون أفعاله تعالى معللة بالأغراض، واستحالة عود الغرض إليه، وجب كونه لمصالح عبيده، وهو إما جلب نفع أو دفع ضرر، وكلاهما إما دنيوي أو أخروي).[٢]

- **(أنه يفعل لغرض)**، [٣] **(ونفي الغرض يستلزم العبث ولا يلزم عوده إليه)**. [٤]**و(النقص إنما يلزم لو عاد الغرض والنفع إليه، أما إذا كان النفع عائدًا إلى غيره فلا؛ كما نقول: إنه تعالى يخلق العالم لنفعهم)**. [٥]

- **(لما ثبت** في علم الكلام **أن أفعال الله تعالى معللة بالأغراض،** وأن الغرض يستحيل كونه قبيحًا، **وأنه يستحيل عوده إليه تعالى، ثبت كونه لغرض يعود إلى المكلف، وذلك الغرض إما جلب نفع إلى المكلف أو دفع ضرر عنه)**. [٦]

- (إن أفعاله تعالى معللة بالأغراض والفائدة العائدة إلى العباد، وهو..من أصول المذهب).[٧]

- (قال الإمامية : إن جميع أفعاله معللة بمصالح تعود على الناس ، أو تتعلق بنظام الكون "سبحانك ما خلقت هذا باطلاً "). [٨][٩]

---

(١)الألفين، العلامة الحلي، ١٧٦.

(٢)نضد القواعد الفقهية، المقداد السيوري، ٧.

(٣)كشف المراد، العلامة الحلي، ٤٢٢.

(٤)تجريد العقائد، نصيرالدين الطوسي، ١٢١-١٢٢.

(٥)كشف المراد، العلامة الحلي، ٤٢٢.

(٦) القواعد والفوائد، محمد بن مكي العاملي الشهيد الأول، ٣٣/١.

(٧)كتاب البراهين القاطعة في شرح تجريد العقائد الساطعة، محمد جعفر الاسترآبادي، ٣٦٨/٢.

(٨) الشيعة في الميزان، محمد جواد مغنية، ٧٧.

(٩) تنويه! نسب محمد جواد مغنية القول بنفي الحكمة والتعليل لعامة أهل السنة؛ فقال: (اختلف السنة والشيعة في أمور؛ منها:.... قال السنة : إن أفعال الله لا تعلل بالأغراض والمقاصد ، أي إنه تعالى لا يفعل شيئًا لغاية خاصة، لأنه لا =

ثانيًا: لم يثبتوا صفة الحكمة لله تعالى على ما يليق بجلاله؛ بل جحدوا معناها وحقيقتها؛ إذ:

- **قالوا تارة بعينية صفة الحكمة** ؛ فقالوا: (إذا قيل: لم فعل الله تعالى العالم؟ أُجيب بأنَّ ذلك لرحمته **وحكمته وهما عين ذاته** ولو قيل: لم فعل الإنسان بيتًا له ؟ أُجيب لأن يسكن فيه ويأمن الحرَّ والبرد، **وهذه الغاية ليست عين ذات الإنسان بخلاف غاية فعله تعالى)**. (١)
- **وتارة أخرى أولو الحكمة بالعلم، والإحكام والإتقان، والتنزه عن العبث والنقائص؛ وعن فعل ما لا ينبغي**؛ فقالوا: (الحكيم؛ معناه: **أنه عالم**، والحكمة في اللغة العلم، ومنه قوله ﷻ: ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ﴾ البقرة:٢٦٩، ومعنى ثان: **أنه محكم وأفعاله محكمة متقنة من الفساد**، وقد حكمته وأحكمته لغتان، وحكمة اللجام سميت بذلك؛ لأنها تمنعه من الجري الشديد، وهي ما أحاطت بحنكه). (٢) **(وقيل: هو بمعنى التكرم عن النقائص، والتنزه عن الرذائل والأضداد والأنداد والشركاء)**. (٣) (وتنزه الفعل عن العبث). (٤)(وبالجملة الحكيم إذا أطلق عليه تعالى؛ فالمراد منه: العالم المطلق الذي لا يغايا ولا ينتهي علمه ولا تكتنه حقيقته، وتجري أفعاله على مقتضى الحكمة – أي: على مقتضى الصلاح والعدل–). (٥)

=

يجب عليه شيء، ولا يقبح منه شيء. وقال الإمامية: إن جميع أفعاله معللة بمصالح تعود على الناس، أو تتعلق بنظام الكون) الشيعة في الميزان، ٧٦-٧٧ وغير خاف أن نسبة مغنية القول بنفي الحكمة والتعليل لعامة أهل السنة تمويه ظاهر؛ إذ القول بذلك هو من قول الأشاعرة–من أهل السنة–؛ دون المعتزلة؛ وأما السلف فهم يثبتون الحكمة والتعليل لكن ليس على طريقة المعتزلة القدرية!

(١)تقدمة المحشي الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ١٢/١.

(٢)التوحيد، الصدوق، ٢٠١، وانظر: شرح نهج البلاغة، ابن ميثم البحراني، ٢٨٠/٥، الأنوار الساطعة، الكربلائي، ١٥٩/٣، انظر: صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ٢٣٠/١، ٢٣٢.

(٣)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ١٥٩/٣.

(٤)القواعد الكلامية، علي الرباني، ١٤٢.

(٥)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ١٦٠/٣.

الموضع الثاني: أثبتوا –لفظ– الحكمة لله على وجه يقتضي نفي خلق الأفعال وإرادتها؛ فـ(وضعوا لتلك الحكمة شريعة بعقولهم وأوجبوا على الرب تعالى بها وحرموا وشبهوه بخلقه في أفعاله بحيث ما حسن منهم حسن منه وما قبح منهم قبح منه!). [١]

- فقالوا: (إرادة القبيح قبيحة) [٢] و(الله تعالى عدل حكيم، بمعنى: أنه لا يفعل قبيحًا ولا يخل بالواجب؛ بدليل: أن فعل القبيح قبيح، والإخلال بالواجب نقص عليه، فالله تعالى منزه عن كل قبيح وإخلال بالواجب). [٣]
- وقالوا:(إن جميع أفعال الله تعالى حكمة وصواب، ليس فيها ظلم، ولا جور، ولا كذب ولا عبث، ولا فاحشة، والفواحش، والقبائح، والكذب، والجهل، من أفعال العباد، والله تعالى منزه عنها، وبرئ منها). [٤]
- وقالوا: (أطلق المتكلّمون العدل على العلوم الّتي لها تعلّق بأحكام أفعاله تعالى من حسن الحسن منها ووجوب الواجب ونفى القبيح عنها، والأصل الّذي يتفرّع عليه مسائل العدل معرفة كونه تعالى حكيمًا لا يفعل القبيح ولا يخل بالواجب؛ فإذا أثبتوه بنوا عليه مسائل العدل من حسن التكليف ووجوب اللطف، و غيرهما من المسائل). [٥]
- وقالوا أيضًا: –في معرض نفيهم خلق أفعال العباد وسبق تقديرها لأنه–في زعمهم– جبر ينافي العدل؛ –:(إنّه حكيم وحكمته تصدّه عن أن يختار الجانب الذي فيه تعذيب البريء والرضيع إلى غير ذلك من الأعمال التي تعد ظلمًا عند العقل وقبيحاً عند الجميع)، [٦] و(إذا كان مصير كلّ إنسان محتوماً عليه ومقضيّاً به ولم يكن للإنسان دور فيه، فما معنى حمل مسؤوليته على عاتقه. قال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ

---

(١)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٢/١٠١٠.

(٢)تجريد العقائد، نصيرالدين الطوسي، ١٢٢.

(٣)رسالة العقائد الجعفرية للشيخ الطوسي، بذيل كتاب جواهر الفقه، لابن البراج، ٢٤٧

(٤)نهج الحق، العلامة الحلي، ٧٣.

(٥)أنوار الملكوت في شرح الياقوت، العلامة الحلي، ١٠٥.

(٦)الحديث النبوي بين الرواية والدراية، السبحاني، ٢٥٣.

﴿مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ الإسراء:٣٦، وقال سبحانه: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ ﴿٢٤﴾﴾ الصافات:٢٤، وقال تعالى:﴿وَكَانَ عَهْدُ ٱللَّهِ مَسْـُٔولًا ﴿١٥﴾﴾ الأحزاب:١٥، ولأجل ذلك..[فـ]...إنّ إنكار دور الإنسان في مصيره يلازم كون العقاب عليه ظلمًا)، و(لا شكّ أنّ الله سبحانه مالك للملك والملكوت، ولا يملك إنسان شيئًا إلاّ بإذنه، ولكنّ حكمته سبحانه وعدله يصدّه عن أن يظلم عباده، وكون الدنيا وما فيها ملكًا له لا يبرّر التصرف في ملكه على خلاف العدل). (١)

وأقل نظر في موقف متكلمة الشيعة من مسألة الحكمة والتعليل يلحظ من خلاله أنهم نهجوا –في هذه المسألة–نهج المعتزلة حذو القذة بالقذة؛ والعجب أنهم يدعون أن المعتزلة هم التابعون لهم فيها!

فجاء في أقوالهم:

- (إن أفعاله تعالى معللة بالعلل والأغراض؛ **قال به الإمامية والمعتزلة لئلا يكون عابثًا**). (٢)
- **(إنّ أفعاله تعالى .. معللة بالأغراض والمصالح والحكم كما عن الإمامية ، وتبعهم فيه المعتزلة)**. (٣)
- **(ذهبت الإمامية ومن وافقهم من المعتزلة، إلى أن الله تعالى** لا يفعل القبيح، ولا يخل بالواجب. بل جميع أفعاله تعالى حكمة وصواب، ليس فيها ظلم، ولا جور، ولا عدوان، ولا كذب، ولا فاحشة). (٤)
- **(قالت الإمامية ومتابعوهم من المعتزلة:** إن جميع أفعال الله تعالى حكمة وصواب، ليس فيها ظلم ، ولا جور ، ولا كذب ولا عبث، ولا فاحشة، والفواحش، والقبائح، والكذب، والجهل، من أفعال العباد ، والله تعالى منزه عنها، وبرئ منها). (١)

---

(١)الحديث النبوي بين الرواية والدراية، السبحاني، ٢٥٤.

(٢)أعيان الشيعة، محسن الأمين، ١٠٩/١.

(٣)تفسير الصراط المستقيم، حسين البروجردي، ٧٥/٢.

(٤) نهج الحق، العلامة الحلي، ٨٥.

- **(ذهبت الطائفة المحقّة الإمامية والمعتزلة من العامة** إلى أنّ أفعاله سبحانه معلَّلة بالأغراض والمصالح والحكم والمنافع، وخالفهم الأشاعرة). [٢]

- (إنّ الله تعالى **خلق العالم عند الإماميّة و المعتزلة** لحكمة ظاهرة وهي إيصال الجود إلى خلقه، ..ولإظهار رحمته ولطف عنايته وطلب معرفته، كما قال في كتابه العزيز: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ الذاريات:٥٦، ثمّ أرسل الرّسل لإرشاد العالم إلى كيفيّة عبادته على الوجوه الشّرعيّة، لعجز العقول عن تفاصيل العبادات، فيثيب المطيع لهم و يعاقب المخالف المعاند، و إنّما يتمّ ذلك كلّه لو كان الله تعالى يفعل لغرض). [٣]

ومهما يكن من أمر فقد اتفقت أقوال متكلمة الشيعة سواءً في ذلك –الإخباريون منهم والأصوليون– على إثبات أنّ أفعاله سبحانه معلَّلة بالأغراض والمصالح والحكم والمنافع، العائدة إلى خلقه لا إليه، وهذه المسألة هي من مسائل العدل الإلهي عند عامة العدلية.

ولذا لما عقد الحلي في كتابه الباب الحاد عشر فصلاً ترجم له بعنوان: (الفصل الرابع في العدل؛ وفيه مباحث). [٤] **جعل (الرابع: في أنه تعالى يفعل لغرض).** [٥]

ولما عقد محمد رضا المظفر في كتابه عقائد الإمامية ترجمة بعنوان (عقيدتنا بالعدل) نص على الحكمة؛ فقال: (نعتقد أنه سبحانه حكيم لا بد أن يكون فعله مطابقًا للحكمة وعلى حسب النظام الأكمل). [٦]

=

(١)نهج الحق، العلامة الحلي، ٧٣.

(٢) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله الخوئي، ١٢٦/١١.

(٣)استقصاء النظر في القضاء و القدر، العلامة الحلي، ٤٢-٤٣.

(٤) الباب الحادي عشر، العلامة الحلي، ٢٥.

(٥) الباب الحادي عشر، العلامة الحلي، ٢٩.

(٦)عقائد الإمامية، المظفر، ٢٧.

وجاء في مصنفاتهم تقرير أن (العدل كلام في أفعاله تعالى وأنها حكمة وصواب). [١] **فـ(الأصل الّذي يتفرّع عليه مسائل العدل معرفة كونه تعالى حكيمًا لا يفعل القبيح ولا يخل بالواجب).** [٢]

وإذا كان هذا كذلك فإنه لابد أن يختلف الإخباريون والأصوليون في نوعية الاستدلال على هذه المسألة، وكيفية سوق الدليل، والبرهنة عليها بموجب التنظير الذي ارتضاه كلاً منهم!

إذ عمدة أدلة الأصوليين في الاستدلال على سائر مسائل الأصول هو العقل؛ [٣] وقد زعموا أن (العقل..هو العمدة والركيزة الأساسية في إثبات أصول الدين الخمسة بأكملها وهي التوحيد والعدل والنبوة والإمامة والمعاد، ولا يصح دليل غيره فيها من سماع أو نقل أو غير ذلك لأنها أمور ظنية)! [٤]

وأما عمدة أدلة الإخباريين في الاستدلال على سائر مسائل العقيدة-؛ فقد اعتمدوا (على النصوص الواردة في الكتاب والسنة وما ورد ..عن أهل البيت عليهم السلام). [٥]

وأما الإجماع فهو في الأصل عند الاخباريين وبعض الأصوليين؛ ليس دليلاً شرعيًا؛ ولا يمكن الاعتماد عليه في مجال الاستدلال لأنه بمجرده ليس بحجة .[٦]

هذا من حيث التنظير! وفي الجملة: ليس للشيعة قول منتظم في ذلك؛ ولذا تجد في بعض نصوصهم الاستدلال على قولهم في مسألة الحكمة والتعليل بالنقل-الأخبار، والإجماع- و العقل من غير التزام بتطبيق تنظير معين في الاستدلال!

---

(١) المسلك في أصول الدين، المحقق الحلي، ٧٧.

(٢)أنوار الملكوت في شرح الياقوت، العلامة الحلي، ١٠٥.

(٣) وحكمة الرب-عندهم- ضمن أصل العدل؛ فدليلها العقل؛ منعًا للدور! انظر: صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ٢٣٢/١.

(٤)معتقدات الشيعة، علي مكي، ٣٢.

(٥)النظريات الكلامية عند الطوسي-دراسة تحليلية مقارنة-، علي جواد، ٦٧-٦٨.

(٦)انظر: الفوائد المدنية، محمد الاسترآبادي، ٥١، الشواهد المكية، نور الدين العاملي، ٥١-٥٢، جواهر الكلام، الجواهري، ٢٥٠/٦، الأصول، مرتضى المطهري،٥٣-٥٤، المسائل المستحدثة، محمد الروحاني، ٤٣، مصادر التلقي وأصول الاستدلال العقدية عند الإمامية، إيمان الحلواني، ٧١٦/٢.

يقول شيخ الشيعة المفيد: (الله تعالى ..قد أعلم في الجملة أنه لم يخلق الخلق عبثًا وإنما خلقهم للحكمة والمصلحة، ودل على ذلك بالعقل والسمع). [١]

ويقول علامة الشيعة الحلي: (الفصل الرابع في العدل، وفيه مباحث:)، [٢] (الرابع: في أنه تعالى يفعل لغرض لدلالة القرآن ولاستلزام نفيه العبث، وهو قبيح). [٣]

وجاء في كتاب النافع يوم الحشر:(قالت المعتزلة إن أفعال الله معللة بالأغراض وإلا لكان عابثًا تعالى الله عنه ، وهو مذهب أصحابنا الإمامية **وهو الحق لوجهين: نقلي، وعقلي**) [٤]

وجاء في كتاب حق اليقين: (مذهب الإمامية الذي دلت عليه العقول وطابقه المنقول: أن أفعال الله تعالى معللة بالأغراض؛ لأنه حكيم، و فعل الحكيم لا يخلو عن حكمة، والذي يفعل العبث بلا حكمة وغرض سفيه تعالى الله عن ذلك). [٥]

ويأتي هنا ذكر بعض أدلتهم في ذلك:

أدلة الشيعة على إثبات قولهم في مسألة تعليل أفعال الرب– أنّ أفعاله سبحانه معلَّلة بالأغراض والمصالح والحكم والمنافع، العائدة إلى خلقه لا إليه، –:

أ– الأدلة النقلية:

١–القرآن والروايات

أقر متكلمة الشيعة بأن (كون أفعاله تعالى وأحكامه وجميع ما صدر عنه تكوينيًّا كان أو تكليفيًّا معلَّلا بأغراض، وأنّ الغرض منها جميعًا إيصال النفع إلى المكلَّفين والإحسان إليهم واللطف في حقّهم، يشهد [له] .. صريحًا الآيات الكثيرة من الكتاب والأخبار التي لا تعدّ ولا تحصى). [٦]

---

(١) تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ٥٧–٥٨.

(٢) الباب الحادي عشر، العلامة الحلي، ٢٥.

(٣) الباب الحادي عشر، العلامة الحلي، ٢٩

(٤) النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر، المقداد السيوري، ٧٠، ط. دار الأضواء.

(٥) حق اليقين، عبدالله شبر، ٨٦/١.

(٦) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله الخوئي، ١١/ ١٢٧.

أما القرآن:

(فدلالة القرآن عليه ظاهرة) [1] فهو (تعالى قد نص في كتابه العزيز، على ثبوت الغرض في أفعاله)،[2] و (غرضه سبحانه عائدًا إلى المكلفين، وهذا ما يتراءى من الذكر الحكيم في موارد مختلفة..يقول [سبحانه]: ﴿ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ لقمان:٢٠ ؛ فإن خلق السماوات والأرض لم يكن عبثًا) [3] و(قال عز من قائل: ﴿ وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ ﴿٥٦﴾ ﴾ الذاريات:٥٦،﴿ وَمَا خَلَقۡنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا بَٰطِلٗاۚ ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۚ ﴾ ص:٢٧، ﴿ وَمَا خَلَقۡنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿١٦﴾ ﴾ الأنبياء:١٦، ﴿ أَفَحَسِبۡتُمۡ أَنَّمَا خَلَقۡنَٰكُمۡ عَبَثٗا ﴾ المؤمنون:١١٥، ﴿ ٱلۡيَوۡمَ تُجۡزَىٰ كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡۚ ﴾ غافر:١٧، ﴿ لِتُجۡزَىٰ كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا تَسۡعَىٰ ﴿١٥﴾ ﴾ طه:١٥، ﴿ فَبِظُلۡمٖ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمۡنَا عَلَيۡهِمۡ طَيِّبَٰتٍ ﴾ النساء:١٦٠). [4] وكذا (قوله: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ ٱلشَّمۡسَ ضِيَآءٗ وَٱلۡقَمَرَ نُورٗا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعۡلَمُواْ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلۡحِسَابَۚ ﴾ يونس:٥، وقوله: ﴿ مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ كَتَبۡنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾ المائدة:٣٢، الآية، وقوله: ﴿ وَإِذۡ تَقُولُ لِلَّذِيٓ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَأَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِ أَمۡسِكۡ عَلَيۡكَ [زَوۡجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخۡفِي فِي نَفۡسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبۡدِيهِ وَتَخۡشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَىٰهُۖ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيۡدٞ مِّنۡهَا وَطَرٗا زَوَّجۡنَٰكَهَا لِكَيۡ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ حَرَجٞ فِيٓ أَزۡوَٰجِ أَدۡعِيَآئِهِمۡ إِذَا قَضَوۡاْ مِنۡهُنَّ وَطَرٗاۚ]﴾ الأحزاب:٣٧) [5] إلى غير ذلك!

وأما الأخبار والروايات:

---

(١) النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر، المقداد السيوري، ٧٠، ط. دار الأضواء.

(٢) الرسالة السعدية، الحلي، ٦٤.

(٣) رسائل ومقالات، السبحاني، ٢٩.

(٤) الرسالة السعدية، الحلي، ٦٤.

(٥) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله الخوئي، ١١/ ١٢٧.

فمنها:

- حديث مسير الشام؛ وفيه قول أمير المؤمنين: "و لم يرسل الأنبياء لغوًا، ولم ينزل الكتب للعباد عبثًا، ولا خلق السّماوات والأرض وما بينهما باطلاً ﴿ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۚ فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنَ ٱلنَّارِ ٢٧﴾ ص: ٢٧"؛ فقرر عليه السلام (أنه تعالى "لم يخلق السماوات والأرض وما بينهما باطلاً" لا يشتمل على حكمة كاملة "ولم يبعث النبيّين مبشّرين ومنذرين عبثًا" لا يترتّب عليها غايتها ﴿ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۚ فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنَ ٱلنَّارِ ٢٧﴾ ص: ٢٧).[1]

فـ(هذا الحديث موضح عن قول أمير المؤمنين عليه السلام في معنى العدل ... وإثبات الحكمة في أفعال الله تعالى، ونفي العبث عنها)[2] وإثبات أن (إيجاد الموجودات ليس خاليًا عن الحكم والمصالح والغايات حسبما زعمه أبو الحسن الأشعري وأتباعه)[3] لكن (لا يلزم من قوله عليه السلام....**أن يكون إنشاؤها لغرض عائد إليه تعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا، بل عائد إلى العبد**؛ لأنّ دلالتها -على ثبوت قدرته على إنشاء مثلها عند العقول، وجعلها حجّة ودليلاً على خلق شكلها لدى النفوس- أمر يعود منفعته إلى العباد، ليؤمنوا بعموم قدرته، ويوقنوا بجلاله وعظمته، فيوحّدوه ويعبدوه ، فيفوزوا برضاه ورحمته. كما قال سبحانه: ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ ءَايَٰتٞ لِّلۡمُوقِنِينَ ٢٠ وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ ٢١﴾ الذاريات: ٢٠-٢١.والله أعلم).[4]

- قول زين العابدين –كما في الصحيفة السجادية: "يا إلهي - نفسي التي لم تخلقها لتمتنع بها من سوء، أو لتطرق بها إلى نفع، ولكن أنشأتها إثباتًا لقدرتك على مثلها، واحتجاجًا بها

---

(١) الإرشاد، المفيد، ٢٢٦.

(٢) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله الخوئي، ١١/ ١٣٥

(٣) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله الخوئي، ١١/ ١٣٥

(٤) رياض السلكين في شرح صحيفة سيد الساجدين، علي خان، ٥/٣٢٠-٣٢١.

على شكلها "[1] إذ (يستفاد من قوله عليه السلام: « لم تخلقها لتمتنع بها من سوء » إلى آخره . **أنّه تعالى لا يفعل لغرض عائد إليه من دفع مفسدة أو تحصيل منفعة**). [2]

ومرويات الشيعة في ذلك يطول استقصاؤها!

وقد عقد الحر العاملي في كتابه الفصول بابًا ترجم له بعنوان: (باب ٣٣- إن الله خلق الخلق من غير حاجة به إليهم ولا غرض في خلقهم يعود إليه)، [3] وآخر بعنوان: (باب: ٦٢ - إن أفعال الله سبحانه معللة بالأغراض الراجعة إلى مصلحة العباد وأنه لا بد من التكليف لهم بما فيه صلاحهم). [4] أورد فيه جملة من الروايات الدالة على كون أفعاله تعالى وأحكامه وجميع ما صدر عنه تكوينيّا كان أو تكليفيّا معلَّلا بأغراض، وأنّ الغرض منها جميعًا إيصال النفع إلى المكلَّفين والإحسان إليهم واللطف في حقّهم.

(وكفاك شاهدًا في هذا الغرض كتاب علل الشرائع الَّذى ألَّفه الصدوق « قده » في علل تشريع الأحكام الشرعيّة). [5]

٢-الإجماع:

حكى الشيعة (اتّفاق العدلية على كون أفعاله تعالى وأحكامه وجميع ما صدر عنه تكوينيّا كان أو تكليفيّا معلَّلا بأغراض، وأنّ الغرض منها جميعًا إيصال النفع إلى المكلَّفين والإحسان إليهم واللطف في حقّهم). [6]

ومن نصوصهم في ذلك:

- (اتفقت الشيعة - بما أنه سبحانه حكيم لا يعبث - على أن أفعاله معللة بالأغراض، ومعنى ذلك: أن فعله لا ينفك عن الغرض ، وليس الغرض غرضًا للفاعل، وإنما ...هناك قسم آخر

---

(١)الصحيفة السجادية، زين العابدين، ١٧٠.

(٢) رياض السلكين في شرح صحيفة سيد الساجدين، علي خان، ٣١٩/٥.

(٣) الفصول المهمة، الحر العاملي، ٩١/١، ٢١٧/١-٢١٨.

(٤) الفصول المهمة، الحر العاملي، ٩٣/١، ٢٩٢/١.

(٥) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله الخوئي، ١١/ ١٢٧

(٦) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله الخوئي، ١١/ ١٢٧

يخرج به الفعل عن العبثية ويضفي عليه وصف الحكمة ويكون غرضه سبحانه عائدًا إلى المكلفين ، وهذا ما يتراءى من الذكر الحكيم في موارد مختلفة يقول: ﴿سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ لقمان: ٢٠ ؛ فإن خلق السماوات والأرض لم يكن عبثًا، قال سبحانه: ﴿أَفَحَسِبۡتُمۡ أَنَّمَا خَلَقۡنَٰكُمۡ عَبَثٗا وَأَنَّكُمۡ إِلَيۡنَا لَا تُرۡجَعُونَ ١١٥﴾ المؤمنون: ١١٥). [١]

- (اعلم أن أهل الملل قاطبة قالوا باختياره، **وبأن فعله معلل بالغرض،**[٢] **إذ لو لم يفعل للعلم بالفائدة لكان فعله عبثًا**، والفطرة الصحيحة تحكم بذلك وتشهد بذلك الروايات). [٣][٤]
- (**تقرر عند الشيعة الإمامية بلا خلاف أن أفعال الله تعالى معللة بالأغراض**، سواء أكان ذلك في ناحية التكوين أم في ناحية التشريع). [٥][٦]

ب- الفطرة:

أقر الشيعة بأن الفطرة تدل على أن فعله معلل بالغرض؛ فجاء في مصنفاتهم ما نصه: (اعلم أن أهل الملل قاطبة قالوا باختياره، وبأن فعله معلل بالغرض، إذ لو لم يفعل للعلم بالفائدة لكان فعله عبثًا، **والفطرة الصحيحة** تحكم بذلك وتشهد بذلك الروايات). [١]

---

(١) رسائل ومقالات، السبحاني، ٢٩.

(٢)تنويه: لم يقل أهل الملل كلهم بأن أفعاله تعالى معللة بالأغراض بل خالف في ذلك الأشاعرة والفلاسفة!

(٣) رسائل الكركي، الكركي، ١٥٥/٣،

(٤) تنويه: نسب كمال حيدري –في مقال له على موقع مكتبه الرسمي على الشبكة العنكبوتية؛ بعنوان: تعارض الأدلة – الكركي إلى الاتجاه الإخباري؛ وإذا كان كذلك؛ فإن الإجماع عند الإخباريين ليس دليلاً شرعيًا؛ ولا يمكن الاعتماد عليه في مجال الاستدلال لأنه بمجرده ليس بحجة؛ فلم ينشغل بحكايته!

انظر المقال: تعارض الأدلة، الموقع الرسمي لمكتب سماحة المرجع الديني السيد كمال حيدري، تاريخ الاطلاع: ٢٦-٣-١٤٤٠هـ، استُرجعت من:http://alhaydari.com/ar/2013/12/51258/

(٥) القرآن والعقيدة، مسلم الحلي، ٢٢٨.

(٦) تنويه: حكاية آيات الشيعة الأصوليين: -مسلم الحلي، حبيب الله الخوئي، والسبحاني- الإجماع على هذا المسألة لإثبات حكمة الرب في فعله وأمره – يُعد ثغرة منهجية!

ت- الأدلة العقلية:

ذكر متكلمة الإمامية الأدلة العقلية على قولهم في مسألة تعليل أفعال الله بالمصالح والأغراض الراجعة إلى عباده؛ فقالوا: **القول بـ(إن أفعال الله معللة بالأغراض وإلا لكان عابثًا تعالى الله عنه،..هو مذهب أصحابنا الإمامية، وهو الحق لوجهين: نقلي، وعقلي).** [٢] **(وأما العقلي:)** [٣] فـ(الدليل على أن أفعال الله تبارك وتعالى حكمة؛ بعدها من التناقض وسلامتها من التفاوت وتعلق بعضها ببعض وحاجة الشيء إلى مثله وائتلافه بشكله واتصال كل نوع بشبهه حتى لو توهمت على خلاف ما هي عليه من دوران أفلاكها وحركة شمسها وقمرها ومسير كواكبها لانتقضت وفسدت، فلما استوفت أفعال الله ﷻ ما ذكرناه من شرائط العدل وسلمت مما قدمناه من علل الجور صح أنها حكمة)؛ [٤] **هذا أولاً.**

وثانيًا: (أنه لولا ذلك لزم) [٥] **عدة (محالات:**

منها: أن يكون الله تعالى لاعبًا عابثًا في فعله، فإن العابث هو الذي يفعل لا لغرض وحكمة، بل مجانًا. والله تعالى يقول:

﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿٣٨﴾﴾ الدخان:٣٨، ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا﴾ آل عمران:١٩١ والفعل الذي لا لغرض للفاعل فيه باطل ولعب، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا .

ومنها: أنه يلزم أن لا يكون الله تعالى محسنًا إلى العباد، ولا منعمًا عليهم، ولا راضيًا لهم، ولا كريمًا في حق عباده، ولا جوادًا. وكل هذه تنافي نصوص الكتاب العزيز، والمتواتر من الأخبار النبوية، وإجماع

=

(١) رسائل الكركي، المحقق الكركي، ١٥٥/٣.

(٢) النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر، المقداد السيوري، ٧٠، ط. دار الأضواء.

(٣) النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر، المقداد السيوري، ٧٠، ط. دار الأضواء.

(٤)التوحيد، الصدوق، ٣٩٦-٣٩٧.

(٥) النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر، المقداد السيوري، ٧٠، ط. دار الأضواء.

الخلق كلهم، من المسلمين وغيرهم، فإنهم لا خلاف بينهم في وصف الله تعالى بهذه الصفات على سبيل الحقيقة، لا على سبيل المجاز.

وبيان لزوم ذلك: أن الإحسان إنما يصدق لو فعل المحسن نفعًا لغرض الإحسان إلى المنتفع، فإنه لو فعله لا كذلك لم يكن محسنًا. وبهذا لا يوصف مطعم الدابة لتسمن حتى يذبحها بالإحسان في حقها، ولا بالإنعام عليها، ولا بالرحمة، **لأن التعطف والشفقة إنما يثبت مع قصد الإحسان إلى الغير، لأجل نفعه، لا لغرض آخر يرجع إليه، وإنما يكون كريمًا وجوادًا، لنفع الغير للإحسان، وبقصده**. ولو صدر منه النفع لا لغرض، لم يكن كريمًا، ولا جوادًا، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

فلينظر العاقل المنصف من نفسه: هل يجوز أن ينسب ربه ﷻ إلى العبث في أفعاله ؟ وأنه ليس بجواد، ولا محسن، ولا راحم، ولا كريم ؟ نعوذ بالله من مزال الأقدام، والانقياد إلى مثل هذه الأوهام!.

ومنها: أنه يلزم أن يكون جميع المنافع التي جعلها الله تعالى منوطة بالأشياء غير مقصودة، ولا مطلوبة لله تعالى؛ بل وضعها وخلقها عبثًا، فلا يكون خلق العين للإبصار، ولا خلق الأذن للسماع، ولا اللسان للنطق، ولا اليد للبطش، ولا الرجل للمشي وكذا جميع الأعضاء التي في الإنسان، وغيره من الحيوانات، ولا خلق الحرارة في النار للإحراق، ولا الماء للتبريد، ولا خلق الشمس، والقمر، والنجوم للإضاءة، ومعرفة الليل والنهار للحساب. وكل هذا مبطل للأغراض، والحكم، والمصالح. ويبطل علم الطب بالكلية، فإنه لم يخلق الأدوية للإصلاح، ويبطل علم الهيئة، وغيرها. ويلزم العبث في ذلك كله، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

ومنها: أنه يلزم الطامة العظمى، والداهية الكبرى عليهم، وهو: إبطال النبوات بأسرها، وعدم الجزم بصدق أحد منهم. بل يحصل الجزم بكذبهم أجمع؛ لأن النبوة إنما تتم بمقدمتين:

إحداهما: أن الله تعالى خلق المعجزة على يد مدعي النبوة، لأجل التصديق. **والثانية**: أن كل من صدقه الله تعالى فهو صادق. ومع عدم القول بأحدهما لا يتم دليل النبوة، فإنه تعالى لو خلق المعجزة لغير غرض التصديق، لم تدل على صدق المدعي، إذ لا فرق بين النبي وغيره، فإن خلق المعجزة لو لم يكن لأجل التصديق، لكان لكل أحد أن يدعي النبوة، ويقول: إن الله تعالى صدقني، لأنه خلق هذه المعجزة، ويكون نسبة النبي وغيره إلى هذه المعجزة على السواء. ولأنه لو خلقها لا للتصديق لزم الإغراء بالجهل، لأنه دال عليه، فإن في الشاهد لو ادعى شخص أنه رسول سلطان، وقال السلطان: إن كنت صادقًا في دعوى رسالتك فخالف عادتك، واخلع خاتمك، ففعل السلطان ذلك ثم تكرر هذا القول من مدعي رسالة السلطان، وتكرر من السلطان هذا الفعل عقيب الدعوى، فإن

الحاضرين بأجمعهم يجزمون بأنه رسول ذلك السلطان، كذا هنا، إذا ادعى النبي الرسالة، وقال: إن الله تعالى يصدقني، بأن يفعل فعلاً لا يقدر الناس عليه، مقارنًا لدعواي، وتكرر هذا الفعل من الله تعالى عقيب تكرر الدعوى، فإن كل عاقل يجزم بصدقه، **فلو لم يخلقه لأجل التصديق؛ لكان الله تعالى مغريًا بالجهل**، وهو قبيح، لا يصدر عنه تعالى. وكان مدعي النبوة كاذبًا، حيث قال: إن الله تعالى خلق المعجزة على يدي لأجل تصديقي، فإذا استحال عندهم أن يفعل لغرض، كيف يجوز للنبي ﷺ هذه الدعوى ؟ ...

ومنها: أنه يلزم منه مخالفة الكتاب العزيز؛ لأن الله تعالى قد نص نصًا صريحًا في عدة مواضع من القرآن، أنه يفعل لغرض وغاية، لا عبثًا ولعبًا، قال تعالى:

﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿٣٨﴾﴾ الدخان:٣٨ ، وقال تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا﴾ المؤمنون:١١٥، وقال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ الذاريات:٥٦، ، **وهذا الكلام نص صريح في التعليل بالغرض والغاية**، وقال تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ النساء:١٦٠، وقال تعالى: ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾﴾ المائدة:٧٨، وقال تعالى: ﴿وَنَبْلُوَا۟ أَخْبَارَكُمْ ﴿٣١﴾﴾ محمد:٣١. **والآيات الدالة على الغرض والغاية في أفعال الله أكثر من أن تحصى**، ...

ومنها: أنه يلزم تجويز تعذيب أعظم المطيعين لله تعالى، كالنبي صلى الله عليه وآله، بأعظم أنواع العذاب، وإثابة أعظم العاصين له، كإبليس، وفرعون بأعظم مراتب الثواب، لأنه إذا كان يفعل لا لغرض وغاية، ولا لكون الفعل حسنًا، ولا يترك الفعل لكونه قبيحًا، بل مجانًا لغير غرض، لم يكن تفاوت بين سيد المرسلين، وبين إبليس في الثواب والعقاب، فإنه لا يثيب المطيع لطاعته، ولا يعاقب العاصي لعصيانه، فهذان الوصفان إذا تجردا عند الاعتبار في الإثابة والانتقام، لم يكن لأحدهما أولوية الثواب، ولا العقاب، دون الآخر!. فهل يجوز لعاقل يخاف الله تعالى، وعقابه: أن يعتقد في الله تعالى مثل هذه العقائد الفاسدة ؟. مع أن الواحد منا لو نسب غيره إلى أنه يسئ إلى من أحسن إليه،

ويحسن إلى من أساء إليه، قابله بالشتم والسب، ولم يرض ذلك منه، فكيف يليق أن ينسب ربه إلى شيء يكرهه أدون الناس لنفسه ؟؟).[١]

فثبت بما سبق (أن أفعاله معللة بالأغراض الراجعة إلينا رفعًا للعبث والاستكمال في حقه تعالى عن ذلك)! [٢]

هذا وقد أقر متكلمة الشيعة بأنه (لا يجوز لأحد أن يطلب لخلقه جميع ما خلق عللاً مفصلات فيقول لم خلق كذا وكذا ؟ حتى يعد المخلوقات كلها ويحصيها، ولا يجوز أن يقول: لم أمر بكذا ؟ أو تعبد بكذا ؟ ونهى عن كذا ؟ ، إذ تعبده بذلك وأمره لما هو أعلم به من مصالح الخلق، ولم يطلع أحدًا من خلقه على تفصيل علل ما خلق وأمر به وتعبد،[٣]..وإن قطعنا في الجملة أن جميع ما صنع الله تعالى **إنما صنعه لأغراض حكيمة ولم يصنعه عبثًا)** [٤] **إلا أنهم ربطوا ذلك بعقائدهم المبدعة في الإمامة والغيبة.**

- **فقالوا في وجوب نصب الإمام المعصوم:** (الإمامة واجبة في الحكمة)، [٥](نصب الإمام واجب في الحكمة).[٦]
- **وقالوا في الغيبة:** (إنا لما أثبتنا أنه تعالى عدل حكيم لا يفعل قبيحًا، ولا يخل بواجب، وأن أفعال الله تعالى معللة بالأغراض والمصالح، كان ذلك موجبًا لاعتقاد أن جميع أفعاله تعالى مشتملة على الغرض الصحيح، وإن لم نعلم كنه ذلك الغرض وحقيقة تلك الحكمة، إذ لا سبيل لنا إلى معرفة حقائق جميع الأشياء، لعجز القوة البشرية عن إدراك جميع

---

(١) نهج الحق، العلامة الحلي، -٩٤، وانظر: الرسالة السعدية، العلامة الحلي، ٦١-٦٤، القواعد الكلامية، علي الرباني، ١٥٦، صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، محمد آصف المحسني، ١/٢٣٠-٢٣٣.

(٢) مطارح الأنظار، الأنصاري، ٢٤٩.

(٣) تنويه: هذا القول يتعارض مع ما ادعاه الشيعة لأئتمتهم من أن الرب أعطاهم حكمته؛ وأنهم معادن حكمة الرب ومستودعها!

(٤) تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ٥٧-٥٨، وانظر: التوحيد، الصدوق، ٣٩٦.

(٥)النكت الاعتقادية، المفيد، ٣٩، وانظر: المسلك في أصول الدين، المحقق الحلي، ١٨٨-١٨٩، ٢١٧، الصراط المستقيم، علي العاملي، ٢/٢١٩، القواعد الكلامية ، علي الرباني، ١١٨.

(٦)منار الهدى في النص على إمامة الإثني عشر، علي البحراني، ٣٨.

ذلك).(وحينئذ نقول: جاز أن يكون الغيبة لأمر خفي ومصلحة استأثر الله تعالى بعلمها، ولا يجب علينا البحث عن حقيقة تلك المصلحة والاطلاع على كنهها). [1]

المطلب الثاني: موقف فلاسفة الشيعة من مسألة الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى:

الفلاسفة على أن أفعال الله تعالى غير معللة بالأغراض؛ وفيما يلي ذكر أبرز اتجاهاتهم حيال هذه المسألة:

أ- الاتجاه المشائي:

نفى ابن سينا أن يكون لفعله تعالى غاية؛ بل أنكر حتى مجرد التلفظ بما يدل على التعليل؛ فقال: **(فما أقبح ما يقال: من أن الأمور العالية تحاول أن تفعل شيئًا لما تحتها؛ لأن ذلك أحسن بها ولتكون فعالة وأن الأول الحق يفعل شيئًا لأجل شيء وأن لفعله لمية)** [2]

ووافقه نصير ملة الشيعة الطوسي على قوله -بعدم صحة تعليل أفعال الرب تعالى-؛ فقال شارحًا ومؤيدًا:

(هذا تصريح بالمقصود ... ومراده واضح، وقد جعل الحكم عامًا متناولاً لجميع العلل العالية التي هي تامة: إما بذواتها، أو بعللها مع إبداعها.

وإنما سلب الغاية عن فعل الحق الأول جل جلاله مطلقًا؛ لأن الفاعل الذي يفعل لغاية فهو غير تام؛ لوجهين: أحدهما: من حيث يقصد وجود تلك الغاية؛ فإن ذلك يقتضي كونه مستكملاً بذلك الوجود.

والثاني من حيث يتم فاعليته بماهية تلك الغاية؛ فإن ذلك يقتضي كونه من حيث ذاته ناقصًا في فاعليته.

والحق الأول لما كان تامًا بذاته، واحدًا لا كثرة فيه، ولا شيء قبله ولا معه، فإذن لا غاية لفعله؛ بل هو بذاته فاعل، وغاية للوجود كله). [1]

---

(١)الأربعون حديثًا في إثبات إمامة أمير المؤمنين، سليمان الماحوزي، ٢٢٦-٢٢٧، وانظر: ميزان الحكمة، محمد الريشهري، ١٨٣/١.

(٢) الإشارات والتنبيهات، ابن سينا، ١٢٣/٣.

وقال أيضًا: (**الملك الحق لا غرض له مطلقًا**). [٢]

فاتضح أن الطوسي تبعًا لابن سينا اتجه إلى سلب الغرض عن الله لإثبات الكمال المطلق؛ وادعى أن لا غاية لفعله تعالى ولا غرض بل الرب تعالى فعله لذاته لا لداع دعاه إلى ذلك! فهو يفعل الخير لذاته؛ لأن الخير مقتضى ذاته! [٣] وقوله بنفي الغرض عن الرب يتسق مع مذهبه في نفي قصد الرب واختياره!

ب- الاتجاه العرفاني-أتباع فلسفة ابن عربي:

نص ابن عربي -في معرض حديثه عن الله تعالى-على (نزاهته عن الأغراض). [٤]

وصرح أتباعه -أيضًا بنفي التعليل في أفعال الله؛ فقالوا: (الحق أن أفعال الله تعالى بالنسبة إليه سبحانه ليست معللة بالأغراض، بل جميع ما صورته الأغراض المقصودة أو المفهوم من ظاهر الكتاب أو الحديث حكم ومصالح مترتبة ولازمة للكمالات الأسمائية). [٥]

وقالوا: (التحقيق أن يقال: إن كماله الذاتي وعلمه العنائي بنظام الوجود - وهو عين ذاته - دعاه إلى العطاء والفيض، وبالجملة : الملئان أوجب الفيضان؛ وحينئذ : فغاية فعله هو نفسه وظهوره وجلاؤه واستجلاؤه ... لا الاستكمال ولا إيصال النفع إلى السفال، بل هو من لوازمه وتوابعه). [٦]

وهذا ما حكاه عنهم السبزواري في قوله: (أهل الحقيقة... قالوا: أفعال الله غير معللة بالأغراض وإن اشتملت على غايات ومنافع لا تحصى). [٧]

=

(١)شرح الإشارات والتنبيهات، نصير الدين الطوسي، ١٢٣/٣-١٢٤.

(٢)شرح الإشارات والتنبيهات، نصير الدين الطوسي، ١٢٩/٣.

(٣)انظر: مفهوم الخير والشر في الفلسفة الإسلامية، منى أبو زيد، ٤٧-٤٨، الحكمة العملية -دراسة في النظرية وآثارها التطبيقية، ٣٠-٣١.

(٤)كتاب الفناء في المشاهدة، ضمن رسائل ابن عربي، ابن عربي، ٢٠

(٥)مصباح الأنس، الفناري، ٥٨٣.

(٦)حديث الطلب والإرادة، الخميني، ٣٤.

(٧)شرح الأسماء الحسنى، السبزواري، ٦٤/١.

وقول هذا الاتجاه بنفي الغرض يتسق مع قولهم بنفي القصد والإرادة عن الرب؛ ويبقى السؤال عن موقفهم من وجود الشر في العالم!

والجواب عن ذلك أن يُقال: إن هذه الفلسفة قائمة على وحدة الوجود (فما في الوجود إلا الله، فما في الوجود إلا الخير وإن تنوعت الصور). (١)

وبمعنى آخر: (ما ثم في الوجود إلا الخير: لأن الوجود نَفَس الرحمن الذي هو الخير في ذاته، ولأن الخير مرادف للوجود، والشر مرادف للعدم،(٢) فيلزم أن كل ما هو متحقق بالوجود خيرٌ)، فـ(الوجود بأسره خيرٌ في ذاته: فإن حكم على شيء فيه بأنه شر، فذاك من قبيل العرض الصرف). (٣)

ت- الاتجاه الشيرازي (مدرسة الحكمة المتعالية):

ادعى الشيرازي (أن لا لمية لفعله ولا يسأل عما يفعل فعلاً مطلقًا، وإنما تثبت الغاية للأفاعيل المخصوصة الصادرة عن الوسائط وسائر الفاعلين كما..هو قوله في القرآن: ﴿وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ الأنبياء:٢٣). (٤)

ومن هنا نفى عن فعل الله تعالى أي غرض أو داع زائد على ذاته سبحانه!

فقال: (هو سبحانه فاعل للأشياء كلَّها بإرادة ترجع إلى علمه بذاته المستتبع لعلمه بغيره المقتضي لوجود غيره في الخارج **لا لغرض زايد** وجلب منفعة أو طلب محمدة أو ثناء أو التخلَّص من مذّمة، بل غاية فعله محبّة ذاته). (٥)

وقال: (**ليس لفعله تعالى غاية وغرض زائدتين على ذاته**، وإنما الغاية والغرض لأفاعيل ما سواه من الفاعلين، والغاية والغرض اسمان لشيء واحد بالذات متغاير بالاعتبار، فالذي لأجله يفعل الفاعل فعله ويسأل عنه بـ"لِمَ" وهو يقع في الجواب، يقال له: الغاية، بالنسبة إلى الفعل [والغرض

---

(١) الفتوحات المكية، ابن عربي، ٣٧٣/٣.

(٢) يقول ابن عربي: (إن العدم هو الشر المحض) الفتوحات المكية، ابن عربي، ٤٦/١، وانظر منه: ٤٧.

(٣)تعليق أبو العلا عفيفي على فصوص الحكم لابن عربي، ٣٣٩/٢-٣٤٠.

(٤) شرح أصول الكافي، الملا صدرا، ٢٤٥/٤.

(٥) شرح أصول الكافي، الملا صدرا، ٢٢٣/٣.

بالنسبة إلى الفاعل] ، فإذا قلت لباني الفعل لم تبني البيت؟ فيقول في جوابك: لأسكن فيه، فالسّكنى غاية للبناء وغرض للبنّاء .

إذا علمت هذا فاعلم أنّ وجود الأشياء عنه تعالى من لوازم خيريّته تعالى، ليس يريد بإيجادها شيئًا آخر غير ذاته، بل كونه على كماله الأقصى يقتضى ذلك، إذ كلّ فاعل يقصد في فعله شيئًا فذلك الشيء أفضل منه وهو أدون منزلة من مقصوده.

فلو كان للأوّل تعالى قصد إلى ما سواه، أيّ شيء كان من إيصال خيريّة أو نفع أو مثوبة إلى أحد أو طلب ثناء أو شكر أو محمدة أو غير ذلك؛ لكان في ذاته ناقصًا مستكملاً بقصده، وذلك محال؛ لأنّ وجوده على أقصى درجات الفضل والكمال؛ إذ كلّ كمال وشرف وفضل فهو رشح من رشحات وجوده، فكيف يعود إليه من مجعولاته شيء من الفضيلة لم تكن في ذاته؟ .

وأيضًا لو كان له قصد زايد أو لفعله غرض يلحق إليه بواسطة الفعل يلزم فيه الكثرة والانفعال، وقد ثبت أنّه واحد أحد من كلّ وجه هذا خلف .

فإذا قد ظهر أنّه لا لمية لفعله ولا يسأل عمّا يفعل، وكلّ فاعل سواه فله في فعله غرض، ولفعله غاية يطلبها هي لا محالة فوقه). [1]

وقال: (لا لمية لفعله المطلق إلا ذاته؛ فإن إيجاده للأشياء ليس له سبب ولا غاية إلا نفس ذاته بذاته من غير قصد زائد ولا مصلحة ولا داع ولا معين ولا صلوح وقت ولا شيء آخر أي شيء كان إلا الذات الأحدية) [2]

وقول الشيرازي بنفي الغرض عن الرب متسق مع مذهبه في نفي قصد الرب وإرادته!

وقد اشتركت الفلسفة المشائية والشيرازية في: ادعاء أن (الحق الأول لما كان تامًا بذاته واحدًا لا كثرة فيه ولا شيء قبله ولا معه فإذن لا غاية لفعله)، [3] **و(لا سؤال عن فعله تعالى بلمَ؟).** [1]

---

(١) شرح أصول الكافي، الملا صدرا، ٢٤٠/٤.

(٢) شرح أصول الكافي، الملا صدرا، ٢٤٤/٤، وانظر منه: ٩٤/٣-٩٥.

(٣)شرح الإشارات والتنبيهات، نصير الدين الطوسي، ١٢٤/٣، وانظر: الحكمة المتعالية، ملا صدرا، ٣٢٧/٨، حديث الطلب والإرادة ، الخميني، ٣٥.

إذ (ليس لفعله غرض عائد إلى استكماله، فأفعاله تعالى غير معللة بالأغراض والغايات غير ذاته..[وهو]وإن لم يكن له في أفعاله غاية استكمالية ولا لمية مصلحية من المنافع والمصالح،.. لكن ذاته ذات لا تحصل منه الأشياء إلا على أتم ما ينبغي وأبلغ ما يمكن من المنافع والمصالح، سواء كانت ضرورية كوجود العقل للإنسان، أو غير ضرورية ولكنها مستحسنة كإنبات الشعر على الحاجبين وغيره). (٢)

أي: اشتركوا في نفي الغرض والحكمة عن أفعاله الله تعالى سواء كانت الغرض معنى زائدًا على ذاته عائدًا إليه (صفة له)، أو كان عائدًا إلى الخلوق! وهذا يتسق مع قولهم بنفي القصد والإرادة عن الرب.

إلا أنهم مع ذلك أثبتوا عنايته تعالى بالكون وخيرية ذاته التي توصل الأشياء إلى كمالاتها اللائقة بها عن طريق الفيض دون قصد وطلب.(٣) **فـ(الواحد الحق ..ليس فوقه غاية ينظر إليها في إفاضة الخير وبث الرحمة العامة؛ ومع ذلك فإنا نشاهد في موجودات هذا العالم وأجزاء النظام وأفراد الأكوان سيما في النبات والحيوان بل في كليات الأعيان من الأفلاك والأركان من حسن التدبير وجودة الترتيب ورعاية المصالح والمنافع وإبداع القوى والأسباب الملائمة للأغراض الدافعة للآفات والمفسدات ما نقضي به آخر العجب ولا يسع لأحد أن ينكر الآثار العجيبة في جزئيات الأكوان).**(٤)

=

(١)تفسير الميزان، الطباطبائي، ٨٦/١٩

(٢)حديث الطلب والإرادة، الخميني، ٣٥.

(٣)انظر: الإشارات والتنبيهات، ابن سينا، ١٣١/٣-١٣٢، الحكمة المتعالية، ملا صدرا، ٣/٢، ٥٥/٣-٥٧، حديث الطلب والإرادة، الخميني، ٣٤-٣٥، ٧٦، وانظر أيضًا: العدل الإلهي، مرتضى المطهري، ٢١٣، الحكمة العملية-دراسات في النظرية وآثارها التطبيقية-، عمار أبو رغيف، ٣١-٣٦.

(٤)الحكمة المتعالية، ملا صدرا، ٥٦/٣.

وعلى أساس ذلك قرورا أن ما يقع في العالم من شر ليس صادرًا عن الخير بالذات بل الشر أمر عدمي؛[1] عرضي[2] وهو ملازم لما يقع من المبدأ الأول في نظام الوجود من إفاضات وخير، وصدور الخير الكثير الملازم للشر القليل خير!.[3]

(١)انظر: الإشارات والتنبيهات، لابن سينا مع شرح الطوسي، ٢٩٨/٣-٣٠٣، الحكمة المتعالية، ملا صدرا، ٦٨/٣-٧٧.

(٢)تنويه: وإن اشترك ابن عربي مع الفلاسفة المشائين والشيرازي في تقرير أن الشر أمر عدمي عارض؛ إلا أن الفرق بين قول ابن عربي و بين قول الفلاسفة المشائين والشيرازي في مسألة وجود الشر في العالم:

- أن العالم كله خير عند ابن عربي بناءً على قوله بوحدة الوجود، فما في الوجود إلا الله، فما في الوجود إلا الخير!

-أن العالم خلو من الشر المحض أو الغالب أو المساوي فهو إمام خير محض وإما خير غالب عند الاتجاه المشائي والشيرازي.

(٣) انظر: الحكمة العملية-دراسات في النظرية وآثارها التطبيقية-، عمار أبو رغيف، ٣٥.

المبحث الثاني:

ربط الشيعة الإمامية البداء بالحكمة والتعليل.

ربط الشيعة بين عقيدة البداء وبين إثبات الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى، ويظهر هذا الربط في عدة مظاهر:

المظهر الأول: ربط معنى البداء بالحكمة والتعليل في أفعال الرب تعالى.

يقول المازندراني: (الله تعالى يفعل .. ما يشاء، **فإن له بداءات أيّ: تقديرات متجدّدة في أوقات الزمان وإرادات حادثة فيها إن شاء أظهره وإن شاء أخفاه بحسب المصالح المعلومة له تعالى ولتقديراته وإراداته غايات ونهايات).** [١]

ويقول آية الشيعة حسين محمد آل عصفور: **(له تعالى البداء..إذ له أن يشاء وأن لا يشاء بقدرته واختياره على ما تقتضيه الحكمة والمصلحة وأن يريد وأن لا يريد وأن يقدر وأن لا يقدر، وهذا معنى البداء في حقه تعالى).**[٢]

المظهر الثاني: ادعاء أن قضاء الله السابق –بزعمهم– متردد بين الوقوع وعدم الوقوع بحسب الحكمة والمصلحة!

يقول علامة الشيعة الخوئي: (تقدير الله وعلمه سبحانه بالأشياء منذ الأزل لا يزاحم ولا ينافي قدرته تعالى عليها حين إيجادها، فإن الممكن لا يزال منوطًا بتعلق مشيئة الله بوجوده التي قد يعبر عنها بالاختيار، وقد يعبر عنها بالإرادة، فإن تعلقت المشيئة به وجد وإلا لم يوجد. والعلم الإلهي يتعلق بالأشياء على واقعها من الإناطة بالمشيئة الإلهية)[٣] و(معنى تقدير الله تعالى للأشياء وقضائه بها: أن الأشياء بجميع ضروبها كانت متعينة في العلم الإلهي منذ الأزل على ما هي عليه **من أن وجودها معلق على أن تتعلق المشيئة الإلهية بها حسب اقتضاء الحكم والمصالح التي تختلف باختلاف الظروف والتي يحيط بها العلم الإلهي)**،[٤] وعلى ضوء هذا البيان يظهر بطلان ما ذهب إليه اليهود من (أن قلم التقدير والقضاء حينما جرى على الأشياء في الأزل استحال أن تتعلق المشيئة

---

(١)شرح أصول الكافي، المازندراني، ٦/ ٢٥٩ .

(٢)القول الشارح والحجة فيما ورد عمن هو على العباد حجة، حسين آل عصفور، ٢٢٠.

(٣)البيان في تفسير القرآن، الخوئي، ٣٨٥-٣٨٦، وانظر: رسالتان في البداء، الخوئي وَ البلاغي، ٣٣.

(٤)البيان في تفسير القرآن، الخوئي، ٣٨٦، وانظر: مفهوم البداء في الفكر الإسلامي، هاشم الموسوي، ٤٨-٤٩.

الإلهية بخلافه)[1] (ومن الغريب أنهم – قاتلهم الله – التزموا بسلب القدرة عن الله، ولم يلتزموا بسلب القدرة عن العبد، مع أن الملاك في كليهما واحد، فقد تعلق العلم الأزلي بأفعال الله تعالى، وبأفعال العبيد على حد سواء). [2] فـ(البداء الذي تقول به الشيعة الإمامية وتعتقد به هي: الاعتراف الصريح بأن العالم بأجمعه تحت سلطان الله وقدرته حدوثًا وبقاءً، وأن مشيئة الله تعالى نافذة في جميع الأشياء، وأنها بشتى ألوانها بأعمال قدرته واختياره)[3] و(إنكار البداء يشترك بالنتيجة مع القول بأن الله غير قادر على أن يغير ما جرى عليه قلم التقدير، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا)!![4]

المظهر الثالث: ادعاءهم أن الإقرار لله بالبداء من الإيمان بحكمة الله تعالى؛ فالقول بالبداء إثبات للحكمة الإلهية واعتراف بها!

يقول المازندراني: (**القول بالبداء .... فيه اعتراف** بتقديره تعالى وتدبيره وقدرته على إيجاد الحوادث واختياره في إفاضة الوجود **على ما تقتضيه الحكمة والمصالح** واقتداره على ما أراد عدمه وإبقاء ما أراد بقاءه، وفيه أيضًا خروج عن قول اليهود القائلين بأنه تعالى قد فرغ من الأمر فراغاً لا يريد، ولا يقدر ولا يدبر بعده شيئًا). [5]

ويقول المجلسي: (**البداء.. إثبات لقدرته وتدبيره وحكمته،** وإذعان في أمر يأبى عنه العقول القاصرة). [6]

---

(١)البيان في تفسير القرآن، الخوئي، ٣٨٦، وانظر: رسالتان في البداء، الخوئي وَ البلاغي،٣٣، مفهوم البداء في الفكر الإسلامي، هاشم الموسوي، ٤٩.

(٢)البيان في تفسير القرآن، السيد الخوئي، ٣٨٦.

(٣)محاضرات في أصول الفقه، تقرير بحث السيد الخوئي للفياض، ٣٤١/٥.

(٤)البيان في تفسير القرآن، السيد الخوئي، ٣٩٢-٣٩٣.

(٥)شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٢٥٢/٤

(٦)مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، المجلسي، ١٣٦/٢

المبحث الثالث:

مظاهر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم المتعلقة بمسألة الحكمة والتعليل.

يظهر أثر غلو الشيعة في أئمتهم على معتقدهم في الحكمة والتعليل من خلال التالي:

المظهر الأول: ادعاء أن نصب الإمام المعصوم واجب في لحكمة.

ادعى الشيعة أن (الإمامة واجبة في الحكمة) [١]، وقالوا:

- (نصب الإمام واجب في الحكمة) [٢]
- (أما النبوة والإمامة العامتين فلا ريب في **أنهما أصلان واجبان على أصول العقل في الحكمة الإلهية**. بل لا يخلو الأرض من حجة قائمة بالآيات والبينات، سواء كانت نبيًا أو إمامًا أو كتابًا له صلة بالسماء والعصمة. و..**كما يجب في الحكمة بعث الحجة كذلك يجب فيها استدامة حقيقة الحجة**، وإن النظر الدقيق يؤدينا إلى أن دوام الحجة أصل كأصل وجود الحجة، أكانت في صورة النبوة أم كانت في صورة الإمامة المعصومة). [٣]

المظهر الثاني: ادعاء أن الله أعطى حكمته للأئمة وأنهم معادن حكمته تعالى ومستودع حكمته.

ادعى الشيعة أن الله أعطى الأئمة حكمته،[٤] واستودعهم إياها! بل زاد بعضهم الطين بلة فزعم أن الأئمة هم معادن حكمة الله!

يقول علي النمازي:(**علي والأئمة من ولده خزان علم الله ومعادن حكمته**).[٥]

ويقول الكربلائي عن الأئمة:(**إنه تعالى خلقهم كاملين في العلم والمعارف، وحمّلهم علمه، وأعطاهم حكمته**)[١] **ويقول: (إنّه تعالى رضيهم مستودعين لحكمته)**،[٢] **ويقول:(إنّه تعالى استودعهم حكمته)**.[٣]

---

(١)النكت الاعتقادية، المفيد، ٣٩، وانظر: المسلك في أصول الدين، المحقق الحلي، ١٨٨-١٨٩، ٢١٧، الصراط المستقيم، علي العاملي، ٢١٩/٢

(٢)منار الهدى في النص على إمامة الإثني عشر، علي البحراني، ٣٨.

(٣)تقدمة علي عابدي على كتاب شرح أصول الكافي لصدر الدين الشيرازي، ٢٣/١.

(٤) تنويه: هذا القول يتعارض مع ما قرره الشيعة من أن الله تعالى لم يطلع أحدًا من خلقه على تفصيل علل وحكم ما خلق وأمر به وتعبد!

(٥)مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ٣٣٦/٧، وانظر: الأنوار الساطعة، ٣٩٧/٣، ٣٩٨.

ويقول:(الوجه والسّر في أنه تعالى جعلهم الحجج على الخلائق دون غيرهم ، هو أنه تعالى خلقهم كاملين في العلم والمعارف ، وحمّلهم علمه ، **وأعطاهم حكمته** ، **وأتاهم** ما لم يؤت أحدا من العالمين). (٤)

وقد ورد في رواياتهم ما يقرر هذه المعاني الفاسدة؛ ومن ذلك:

ما جاء في خطبة منسوبة لأمير المؤمنين أنه قال –كما يفترون–: " وأنا الذي **أنحلني ربي** اسمه وكلمته و**حكمته** وعلمه!!".

وعن أبي عبد الله عليه السلام في خطبة له يذكر فيها حال الأئمة عليهم السلام وصفاتهم ، قال–كما يدعون–: " إن الله تبارك وتعالى أوضح بأئمة الهدى من أهل بيت نبيه صلّى الله عليه وآله عن دينه ، وأبلج بهم عن سبيل منهاجه...فالإمام هو المنتجب المرتضى.. جاءت الإرادة من عند الله فيه إلى محبته ،..وجعله الحجة على عباده.. استحفظه علمه ، **واستخبأه حكمته** ، واسترعاه لدينه). (٥)

وفي دعاء الزيارة المنسوب إلى علي الهادي أنه أرشدهم أن يقولوا –كما يفترون–:"السلام على محال معرفة الله ومساكن بركة الله **ومعادن حكمة الله** وحفظة سر الله..... ورضيكم خلفاء في أرضه، وحججًا على بريته، وأنصارًا لدينه، وحفظة لسره، وخزنة لعلمه، **ومستودعًا لحكمته..!!** "

يقول الكربلائي–معلقًا على الرواية–: (**قوله** عليه السلام: "**معادن حكمة الله**"، أشير به إلى نفس تحقق الحكمة عندهم عليهم السلام وعبّر عنهم عليهم السلام بمعادنها نظرًا إلى أنّها لا توجد أصلاً وفرعًا إلا عندهم ومنهم كما هو شأن المعدن، و**أمّا قوله** عليه السلام:"**مستودعًا لحكمته**"، يشار به إلى أنّ هذه الحكمة أو

=

(١)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٦٣/٣.

(٢)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣٩٧/٣.

(٣)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣٩٧/٣، وانظر منه:٣٩٨/٣، ٣٩٩.

(٤) الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٦٣/٣.

(٥)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحجة، باب نادر جامع في فضل الإمام وصفاته، برقم (٢)، ٢٠٣/١-٢٠٤، الغيبة، النعماني، ٢٣١-٢٣٢، الوافي، الفيض الكاشاني، ٤٨٧/٣-٤٨٩، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٥٠/٢٥-١٥٣، وقال المجلسي في مرآة العقول، ٤٠٠/٢: (الحديث الثاني: صحيح).

أنّ كونهم معادن حكمته تعالى ليست ذاتيًا لهم، بل هي وديعة عندهم عليهم السلام ولذا تعلَّق بها رضاه تعالى، أيّ: أنّه تعالى رضيهم مستودعًا لحكمته، ويدلّ هذا بالالتزام على أنّهم عليهم السلام قاموا بشأن الوديعة من حفظها والعمل بها كما ينبغي، ويدلّ بالالتزام على عبوديّتهم الحقيقية عليهم السلام حيث إنّ هذه الجملة تحكى عن أنّهم عليهم السلام لما كانوا متّصفين بحقيقة العبودية وأنّهم قاموا بحقّها، ولم يعارضوا بلحاظ واجديتهم لتلك الحكمة والعلم والمعارف التي كانت عندهم شيئًا من أوصاف الربوبية، بل تعاملوا معها بما يوافق ربوبيته تعالى كما هو حقّها، وذلك لا يكون إلا لكونهم في كمال العبودية فرضيهم مستودعين لحكمته). [1]

المظهر الثالث: ادعاء أن الحكمة والعلّة من خلق العباد معرفة الإمام.

جاء في كتاب موسوعة كلمات الإمام الحسين؛ ترجمة بعنوان: (**علّة خلق العباد ومعرفة الإمام** عليه السلام)؛ [2] أورد تحتها رواية منسوبة إلى أبي عبد الله عليه السلام أنه قال-كما يدعون-: خرج الحسين بن عليّ عليهما السلام على أصحابه، فقال: "أَيُّهَا النّاسُ ! إِنَّ اللهَ جَلَّ ذِكْرُهُ ما خَلَقَ الْعِبادَ إِلاّ لِيَعْرِفُوهُ، فَإِذا عَرَفُوهُ عَبَدُوهُ، فَإِذا عَبَدُوهُ اِسْتَغْنَوا بِعِبادَتِهِ عَنْ عِبادَةِ ما سِواهُ". فقال له رجل: "يا ابن رسول الله! بأبي أنت وأُمّي، فما معرفة الله؟ قال: مَعْرِفَةُ أَهْلِ كُلِّ زَمان إِمامَهُمُ الَّذي يَجِبُ عَلَيْهِمْ طاعَتُهُ". [3]

(فحاصل كلامه عليه السلام: أن معرفة الله هو معرفة الإمام عليه السلام)،[4] وتلك هي علة خلق العباد!

يقول الكربلائي: (أن الغاية للخلق هو المعرفة التي تترتب عليها العبادة، التي ينبغي أن يعبد الله تعالى بها، فالغاية هو المعرفة والعبادة عن معرفة، وهذه المعرفة بصريح قوله عليه السلام ليست إلا معرفة

---

(١) الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٣٩٨/٣، وانظر منه: ٣٩٩/٣

(٢) موسوعة كلمات الإمام الحسين، لجنة الحديث في معهد باقر العلوم، ٦٥٠-٦٥١.

(٣)علل الشرائع، الصدوق، ٨/١، كنز الفوائد، الكراجكي، ١٥١، بحار الأنوار، المجلسي، ط.مؤسسة الوفاء، ٣١٢/٥، ٨٣/٢٣، مستدرك سفينة البحار، علي النمازي، ١٧٨/٧.

(٤)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٢٧٣/٢، وانظر منه: ٢٧٥/٢.

الإمام عليهم السلام)!![1] (والمراد من معرفتهم هو الولاية الإلهية والإمامة والخلافة الثابتة لهم بتمام معانيها من الولاية التكوينية والتشريعية)!! [2]

المظهر الرابع: ادعاء أن الأئمة علة التشريع وغايته، كما أنهم علة التكوين وغايته!

ومن أقوالهم في ذلك:

- (هم عليهم السلام علة التشريع)، (إنهم عليهم السلام علة فعلية التشريع وبقاء التشريع). [3]
- (لا بد وأن يكون المقصود من الخلق هو الكامل الذي يتحقق به الغرض، وتتم به الغاية، وبهذا يثبت..كونهم عليهم السلام الغاية من الخلق تكوينًا وتشريعًا، بما أن معرفتهم عليهم السلام ومحبتهم وطاعتهم مصداق معرفته سبحانه ومحبته وطاعته؛ فتأمل!). [4]
- (هم عليهم السلام العلة الغائية للخلق). [5] فـ(جميع الموجودات من الفلك والملك والإنس والجن وساير الموجودات إنما خلقت لأجلهم؛ أي: لأجل تنعّمهم عليهم السلام وتلذذهم وتعبّدهم وتكاملهم، فالكلّ خلقوا لأجلهم، أي: مقدمة لنيلهم عليهم السلام مقاصدهم العالية بالنحو الأتم وبالوجه الأيسر، فالكلّ يعطي فائدته إليهم ويستفيدون منه في بلوغ مطالبهم ونيل مقاصدهم). [6]

والعجب أنه قد جاء في مرويات الشيعة ما يؤيد كون الأئمة هم العلة الغائية للكون!؛ **ومن هذه الروايات:**

- **ما نسبوه إلى الله** جل جلاله، أنه قال مخاطبًا للنبي صلى الله عليه وآله -كما يفترون-: **"لولاك لما خلقت الأفلاك، ولولا علي لما خلقتك، ولولا فاطمة لما خلقتكما"**.[7]

---

(١)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤٢٦/٢، وانظر منه: ٤٢٩/٢، ٤٣/٣.

(٢)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٥٢٣/٥.

(٣)الولاية التكوينية والتشريعية للصديقة الطاهرة سلام الله عليها، مقدمة كتاب فقه الزهراء، محمد الحسيني الشيرازي، ١٩.

(٤)المظاهر الإلهية في الولاية التكوينية، فاضل الصفار، ٣٥٣/١، وانظر منه: ٣٣٦/١، ٤٧٠.

(٥) الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤٢٨/٢، وانظر منه: ٤٢٩/٢.

(٦) الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٤٢٨/٢، وانظر: المظاهر الإلهية في الولاية التكوينية، فاضل الصفار، ٣٢١/١.

(٧) مستدرك سفينة النجاة، علي النمازي الشاهرودي، ١٦٩/٣، ٢٤٣/٨.

- **ما نسبوه إلى النبيﷺ أنه قال–كما يفترون–:** "لو تعلمون أني أفضل الأنبياء، وأن وصيي أفضل الأوصياء، **وأن أبي آدم لما رأى اسمي واسم أخي واسم فاطمة والحسن والحسين مكتوبين على سرادق العرش بالنور، فقال: إلهي هل خلقت خلقًا قبلي هو أكرم إليك مني؟ قال: يا آدم، لولا هذه الأسماء لما خلقت سماء مبنية، ولا أرضًا مدحية، ولا ملكًا مقربًا، ولا نبيًا مرسلاً، لولاهم ما خلقتك**". (١)

وقال–كما يفترون–: "إن الله تبارك وتعالى فضل أنبياءه المرسلين على ملائكته المقربين وفضلني على جميع النبيين والمرسلين، **والفضل بعدي لك يا علي وللأئمة من بعدك**، وإن الملائكة لخدامنا وخدام محبينا. يا علي، الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويستغفرون للذين آمنوا بولايتنا، **يا علي لولا نحن ما خلق الله آدم ولا حواء، ولا الجنة ولا النار، ولا السماء ولا الأرض**".(٢)

وقال–كما يفترون–: " أوحى الله إلي: يا محمد إني اطلعت إلى الأرض اطلاعة فاخترتك منها **فجعلتك نبيًا**، ثم اطلعت ثانيًا **فاخترت منها عليًا** فجعلته وصيك ووارث علمك والإمام بعدك، **وأخرج من أصلابكما الذرية الطاهرة والأئمة المعصومين خزان علمي، فلولاكم ما خلقت الدنيا ولا الآخرة ولا الجنة ولا النار..!**".(٣)

- **ما نسبوه إلى أبي عبد الله عليه السلام أنه قال–كما يفترون–: "نحن جنب الله، ونحن صفوة الله، ونحن خيرة الله، ونحن مستودع مواريث الأنبياء، ونحن أمناء الله، ونحن وجه الله،** ونحن آية الهدى، ونحن العروة الوثقى، وبنا فتح الله وبنا ختم الله، ونحن الأولون ونحن الآخرون، ونحن أخيار الدهر ونواميس العصر، ونحن سادة العباد وساسة البلاد، ونحن النهج القويم والصراط المستقيم،

---

(١)الروضة في فضائل أمير المؤمنين، شاذان بن جبرئيل القمي، ١١١.

(٢) علل الشرائع، الصدوق، ٥/١، عيون أخبار الرضا، الصدوق، ٢٣٧/١، بحار الأنوار، المجلسي، ٣٤٥/١٨،

(٣)كفاية الأثر، الخزاز القمي، ٧٢، الجواهر السنية، الحر العاملي، ٢٧٩، بحار الأنوار، المجلسي، ٣٠٢/٣٦-٣٠٣.

ونحن علة الوجود وحجة المعبود، لا يقبل الله عمل عامل جهل حقنا. ونحن قناديل النبوة ومصابيح الرسالة، **ونحن نور الأنوار، وكلمة الجبار، ونحن راية الحق التي من تبعها نجا ومن تأخر عنها هوى،** ونحن أئمة الدين وقائد الغر المحجلين، ونحن معدن النبوة وموضع الرسالة، وإلينا تختلف الملائكة، ونحن سراج لمن استضاء، والسبيل لمن اهتدى، ونحن القادة إلى الجنة، ونحن الجسور والقناطر، ونحن السنام الأعظم. **وبنا ينزل الغيث، وبنا ينزل الرحمة، وبنا يدفع العذاب والنقمة، فمن سمع هذا الهدى فليتفقد في قلبه حبنا؛ فإن وجد فيه البغض لنا والإنكار لفضلنا فقد ضل عن سواء السبيل، لأنا حجة المعبود، وترجمان وحيه، وعيبة علمه، وميزان قسطه.** ونحن فروع الزيتونة، وربائب الكرام البررة، ونحن مصباح المشكاة التي فيها نور النور، ونحن صفوة الكلمة الباقية إلى يوم الحشر المأخوذ لها الميثاق والولاية من الذر".[1]

بل جاء في مصنفاتهم حكاية الإجماع على كون الأئمة هم العلة الغائية من خلق الكون:

ففي كتاب المظاهر الإلهية في الولاية التكوينية ما نصه: (الأدلة على كون محمد وآل محمد عليهم السلام **هم العلة الغائية للكون** متضافرة، فضلاً عن التسالم بين أعلام الطائفة الحقة فيه، بل **عليه الإجماع).**[2]

وقد جعلوا ذلك ذريعة للقول بإثبات الولاية التكوينية لهم! يقول الكربلائي: (الأئمة عليهم السلام..أصحاب النعم، أو أولى بالتصرف فيها، ولهم الولاية في تصريفها؛ أي: بيدهم عليهم السلام إعطاء النعم للخلق كمًّا وكيفًا وزمانًا ومكانًا، وعمومًا وخصوصًا، ومطلقًا ومقيّدًا، فهم أولياء النعم؛ يعني: أن أمرها بيدهم في وساطتهم من الله تعالى إلى الخلق في هذه الأمور...فهم حينئذ أولياء الله على خلقه؛ **لأنهم العلة والغاية للخلق، فلا محالة هم أولى بالتصرف فيهم!**)[3].

---

(١)بحار الأنوار، المجلسي، ٢٦/٢٥٩-٢٦٠.

(٢)المظاهر الإلهية في الولاية التكوينية، فاضل الصفار، ١/٣٢٢.

(٣)الأنوار الساطعة في شرح زيارة الجامعة، جواد بن عباس الكربلائي، ٢/١٨-١٩، وانظر: الأنوار الساطعة في شرح زيارة الجامعة، جواد بن عباس الكربلائي، ٣ /٣٦٣ – ٣٦٩، ٣/٣٦٩ – ٣٧٣، ٤/١٧٢-١٧٣.

ويقول ناصر الشيرازي:(المعصومون عليهم السلام..لهم.. **ولاية تكوينية في أبواب المعجزات والكرامات بل وغيرها ، لأنهم غاية الخلقة – فإن غاية الخلقة ، الإنسان الكامل ، وهم أتم مصاديقه –** فالله ولي لأنه العلَّة الفاعلية ، وهم أولياء ، لأنهم علل غائية!).[1]

المظهر الخامس: ادعاء أن عالم الولاية هو الخير المحض؛ فالأنبياء والأئمة هم خير محض لا شر فيهم بوجه!

زعم فلاسفة الشيعة أن الأنبياء والأئمة؛ أول فائض عن الله، وهم خير محض لا شر فيه بوجه من الوجوه!! [2]

يقول السبزواري: (الشر في القدر العيني لا في القضاء؛ لأن القضاء عالم تصالح الأضداد برئ عن الشرور مصون عن التفاسد الذي هو منبعها، بل لا شر في عالم السماوات؛ إذ لا تضاد هناك فلا تفاسد فلا شر. إنما هو في عالم الكون والفساد، وذلك في أفراد نادرة في أوقات قليلة، مع أنه عدمي يختلف بالإضافة أيضًا، ولذلك كان تقدير الشر بالعرض).[3](**فبقى أن ما وجد عنه؛ إما الخير المحض، وإما الخير الغالب: أما الأول: فكالعقول إذ لا حالة منتظرة لها** ويتلوها النفوس السماوية،..و..**عقول الأنبياء والأولياء وعقول الكمل بما هي عقول من هذا القسم**..... بل الأجسام السماوية من هذا القسم لعدم التضاد والتفاسد فيها.....

وأما الثاني: فكالموجودات الكائنة التي يعرض لها في عالم التضاد والتزاحم ودار القسر إفساد أو منع عن بلوغ الكمال؛ فهذا أيضًا بحسب وجوده من ذلك المبدأ الذي هو فاعل الخيرات، لأن ترك إيجاده لأجل شره القليل ترك لخير كثير، وترك الخير الكثير لأجل الشر القليل شر كثير).[4]

---

(١)بحوث فقهية مهمة، ناصر مكارم الشيرازي، ٥٦٠ – ٥٦١، وانظر منه: ٥٦٦ – ٥٦٧.

(٢)راجع –من هذا البحث-: ٣٦٢!

(٣)شرح الأسماء الحسنى، السيزواري، ٢٢١/١.

(٤)شرح الأسماء الحسنى، السيزواري، ٢٢١/١- ٢٢٣.

المبحث الرابع:

نقد موقف الشيعة الإمامية من الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى.

موقف الشيعة الإمامية من مسألة الحكمة والتعليل–مخالف لما عليه أهل السنة والجماعة؛ فهم إما قائلون بأقوال المتكلمين المبتدعة أو بأقوال الفلاسفة الزنادقة؛ مع مزج ذلك بما انفردوا به من العقائد؛ وسيكون –بعون الله– الرد عليهم من عدة وجوه:

الوجه الأول: في بيان أن إخباريي الشيعة وأصولييهم وإن اختلفوا في طريق ثبوت تعليل أفعال الرب بالحكم والمصالح ؛ إلا أن الطائفتين قد خالفوا الحق في ذلك:

سبق البيان بأن أصوليو الشيعة زعموا أن العقل هو العمدة والركيزة الأساسية في إثبات تعليل أفعال الرب بالحكم والمصالح وسائر مسائل الأصول؛ وادعوا أنه لا يصح دليل غيره فيها من سماع (سواء في ذلك النقل أو الإجماع) لأمرين: لأنها أمور ظنية، ولأن كل ما يتوقف عليه صدق النقل لا يجوز إثباته بالنقل لئلا يلزم الدور!

بينما قرر الإخباريون أنه يكفي في ثبوت تعليل أفعال الرب بالحكم والمصالح وسائر مسائل الأصول الآيات المتضافرة والأخبار المتواترة؛ وأن الأخبار الواردة في هذا المضمار هي العمدة؛ لأنهم ﷺ مرجع الأنام في المعارف اليقينية.

وأما دلالة الإجماع فالإجماع –وإن حكاه بعض أعلام الشيعة على ثبوت تعليل أفعال الرب بالحكم والمصالح – إلا أنه في الأصل عند الإخباريين وبعض الأصوليين؛ ليس دليلاً شرعيًا؛ ولا يمكن الاعتماد عليه في مجال الاستدلال لأنه بمجرده ليس بحجة.[1]

هذا في الجملة حاصل تنظير الشيعة في الاستدلال على ثبوت تعليل أفعال الرب بالحكم والمصالح؛ وفي تنظيرهم مواقع للنظر؛ يمكن إبرازها في خمسة جوانب:

- **الجانب الأول**: مسألة تعليل أفعال الرب وحكمته ؛ من مسائل أصول الدين التي دل عليها الكتاب والسنة والإجماع والعقل.

يقول ابن تيمية ﷺ: (الذي عليه جمهور المسلمين – من السلف والخلف – أن الله تعالى يخلق لحكمة، ويأمر لحكمة وهذا مذهب أئمة الفقه والعلم، ووافقهم على ذلك أكثر أهل الكلام، من

---

(١)انظر: الفوائد المدنية، محمد الاسترآبادي، ٥١، الشواهد المكية، نور الدين العاملي، ٥١–٥٢، جواهر الكلام، الجواهري، ٦/٢٥٠، الأصول، مرتضى المطهري،٥٣–٥٤، المسائل المستحدثة، محمد الروحاني، ٤٣، مصادر التلقي وأصول الاستدلال العقدية عند الإمامية، إيمان الحلواني، ٢/٧١٦.

المعتزلة..وغيرهم،...والمعتزلة: أثبتت التعليل لكن على أصولهم الفاسدة في التعليل والتجويز، وأما أهل الفقه والعلم وجمهور المسلمين الذين يثبتون التعليل فلا يثبتونه على قاعدة القدرية، ولا ينفونه نفي الجهمية و..قول الجمهور: **هو الذي يدل عليه الكتاب والسنة والمعقول الصريح، وبه يثبت أن الله حكيم؛ فإنه من لم يفعل شيئًا لحكمة لم يكن حكيمًا)**[1]. **فـ(السلف والأئمة متفقون على إثبات الأسباب والحِكم خلقًا وأمرًا)**[2]. (ومن وافق جهم بن صفوان من المثبتين للقدر على أن الله لا يفعل شيئًا لحكمة ولا لسبب، وأنه لا فرق بالنسبة إلى الله بين المأمور والمحظور، ولا يحب بعض الأفعال ويبغض بعضها، فقوله فاسد مخالف للكتاب والسنة واتفاق السلف)،[3] و(هؤلاء الذين اتبعوا جهمًا في الجبر – ونفوا حكمة الله ورحمته، والأسباب التي بها يفعل، وما خلقه من القوى وغيرها – هم مبتدعة مخالفون للكتاب والسنة وإجماع السلف، مع مخالفتهم لصريح المعقول).[4]

ويقول ابن القيم ﷺ: (**إثبات الحكمة ..قد قام على صحته العقل والسمع والفطرة وسائر أنواع الأدلة).**[5]

- **الجانب الثاني:** حصل في تنظير الشيعة في طريق الاستدلال على ثبوت تعليل أفعال الرب بالحكم والمصالح غلو إما بالإفراط أو التفريط حول دلالة النقل(الكتاب والسنة) والعقل عليها؛ فبينما قصر الأصوليون الأدلة–الدالة على تعليل أفعال الرب تعالى– على العقل دون النقل؛ قرر الإخباريون كفاية الأدلة النقلية– وخاصة أخبار الأئمة– في الدلالة على ذلك؛ وهنا يُقال:

أولاً: إن الدين اكتمل بالوحي–القرآن وسنة الرسول ﷺ–، و (رسول الله ﷺ بين جميع الدين أصوله وفروعه؛ باطنه وظاهره علمه وعمله) [6] ومن المحال أن يكون شيء من الدين –عقائده وعباداته– لم يبينه النبي ﷺ؛ بل إن كل مسألة –في باب العقيدة والعبادة– لم يرد فيها دليل نقلي (من الكتاب أو

---

(١) مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٣٧٧/٨–٣٧٨.

(٢)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٤٨٥/٨.

(٣) منهاج السنة، ابن تيمية،٩٨/٣.

(٤) مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٢٧١/١٤.

(٥)شفاء العليل، ابن القيم، ٥٩٢/٢.

(٦)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٥٥/١٩.

السنة) فليست من دين الله [١] فالدين قد تم وكمل فلا يزاد فيه ولا ينقص منه ولا يبدل لا من إمام مزعوم ولا من غائب موهوم! [٢]

ثانيًا: إن دلالة الوحي–القرآن والسنة– على مسألة تعليل أفعال الرب وحكمته وغيرها من مسائل أصول الدين دلالة يقينية تحصل بها الكفاية؛ وعليه:

- فنفي الأصوليين من الشيعة اليقين عن الدليل النقلي خطأ فاحش، ولوثة من لوثات المتكلمين ورثها الشيعة عنهم!!
- وادعاء الإخباريين أن أخبار معصوميهم وأقوالهم هي العمدة في إثبات ذلك–؛ غلو مفرط يؤدي إلى الصرف عن مصدر الهداية (الكتاب وسنة الرسول ﷺ)، ويجعل أقول الأئمة كأقوال النبي في التشريع والعصمة ووجوب الاتباع، ويقرر في دين الله ما ليس منه؛ بل يناقضه: كادعاء نفي صفة الحكمة (=نفي أن يكون لله فيما خلق وأمر حكمة تعود إليه يحبها ويرضاها هي صفة له تقوم به)، وادعاء أن الأئمة معادن لحكمته تعالى ومستودع لها، وأن الله أعطاهم حكمته، وادعاء أن الحكمة من الالتزام بأوامر الله التصرف في الكون، وادعاء أن الغاية من خلق الأنام معرفة الإمام؛ وغير ذلك مما جاءت به أخبارهم المفتراة المنسوبة لأئمتهم!!

ثالثًا: مسألة تعليل أفعال الرب وحكمته من مسائل أصول الدين التي يمكن أن يُستدل بها بالأدلة العقلية؛ وكل ما (أمكن أن يستدل له بالأدلة العقلية لا بد أن يرد في الوحي ما يدل عليه بحيث لا تكون الدلالة فيه عقلية خالصة؛ بل تكون عقلية من جهة دلالة العقل عليها ونقلية من جهة دلالة النقل عليها وكونها من الدين المنزل، والسبيل في الأدلة النقلية العقلية أن تبين دلالاتها العقلية؛ لأن ذلك هو مراد الله بها؛ فإنه ما ذكر الدلالة العقلية إلا لتعقل ويستدل بها، إذ لا يمكن أن تكون تلك النصوص أخبارًا محضة؛ لكن لا يصح مع ذلك تجاوز مدلولاتها والتعسف في الاستدلال بها على ما لا تحتمله من الدلالة). [٣] يقول ابن القيم ﷺ: (والقرآن مملوء من ذكر الأدلة العقلية التي هي آيات الله الدالة عليه وعلى ربوبيته ووحدانيته وعلمه **وقدرته وحكمته** ورحمته) [٤] ويقول ابن تيمية ﷺ:(إن

---

(١)انظر: المعرفة في الإسلام، د.عبدالله القرني، ٥٠١.

(٢)انظر: أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية–عرض ونقد–، د.ناصر القفاري، ٣٢٧/١.

(٣)المعرفة في الإسلام، د.عبدالله القرني، ٥٠١–٥٠٢، بتصرف يسير.

(٤)الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، ابن القيم، ٢/ ٧٩٣.

الله بين في كتابه الحق وأدلته بما ضرب فيه من الأمثال، وسنه من البراهين العقلية، إذ كانت دلالة القرآن ليست مجرد الإخبار، حتى يكون الاستدلال به موقوفًا على العلم بصدق المخبر؛ بل القرآن- وإن أخبر بالحقائق الثابتة في أمر الإيمان بالله واليوم الآخر في المبدأ والمعاد-فهو يذكر الأدلة الدالة على ذلك ويرشد إليها، ويهدي إليها، فإذا تأمل العاقل الخبير نهاية ما يذكره أهل النظر من جميع طوائف الكلام والفلسفة وغيرهم، وجد الذي في القرآن أكمل منه، مع سلامته عن الخطأ والتناقض والتلبيس والتعقيد والتطويل الذي يكثر في كلام أولئك!) [1].

وعليه فالشيعة –إخباريهم وأصوليهم–بموجب تنظيرهم السابق غالطون؛ لأنهم أعرضوا عما في القرآن من الدلائل العقلية والبراهين اليقينية؛ فكلاهما يلحقه الملام[2]:

بيان ذلك:

- أن الأصوليين ورثوا لوثة المتكلمين في تقسيم الأدلة إلى عقلية ونقلية، فجعلوا العقل قسيم النقل؛ وقصروا الأدلة الدالة على ثبوت تعليل أفعال الرب وحكمته –وسائر مسائل الأصول- على العقل دون النقل؛ فالعقل في زعمهم مصدر الحجج وإليه تنتهي، فنفوا أن يكون في النقل أدلة عقلية نقلية، فأعرضوا بذلك عما في القرآن من الدلائل العقلية والبراهين اليقينية؛ وعمدوا إلى أدلة المتكلمين فاعتمدوها وقرروها!!
- أن الإخباريين وإن قرروا كفاية الأدلة النقلية في الدلالة على ثبوت تعليل أفعال الرب بالحكم والمصالح –وسائر مسائل الأصول-؛ لكنهم ساووا كلام الرسول بكلام معصوميهم، وخلطوا الأخبار صحيحها بضعيفها،[3] وأيضًا فهم إنما يستدلون بالقرآن من جهة إخباره لا من جهة

---

(١)شرح الأصبهانية، ابن تيمية، ١٨٠.

(٢)انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٥٩-١٦١.

(٣)لا سيما وأنهم يدعون أن (عدم صحّة السند غير مضرّ)!! منتهى المقال في أحوال الرجال، محمد بن إسماعيل المازندراني، ٧٩/٢، وأنه (لا يحل تكذيب راوية إلا أن يرده إلى إمام معصوم ويصح النقل عنه بالرد فيجوز حينئذ)!! مختصر بصائر الدرجات، حسن بن سليمان الحلي، ١٥٤. ولله در ابن تيميةﷺ حين قال: الرافضة (من أضل الناس عن سواء السبيل، فإن الأدلة إما نقلية، وإما عقلية، والقوم من أضل الناس في المنقول، والمعقول في المذاهب والتقرير، وهم من أشبه الناس بمن قال الله فيهم: ﴿ **وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ** ﴿١٠﴾ ﴾ الملك: ١٠، **والقوم من أكذب الناس في النقليات**، ومن أجهل الناس في العقليات، **يصدقون من المنقول بما يعلم العلماء بالاضطرار أنه من الأباطيل**، ويكذبون بالمعلوم من الاضطرار المتواتر أعظم تواتر في الأمة جيلاً بعد جيل، **ولا يميزون في نقلة العلم، ورواة**

=

دلالته فلا يذكرون ما فيه من الأدلة على إثبات تعليل أفعال الرب وحكمته ؛ وأنه قد بين الأدلة العقلية الدالة على ذلك!!

- **الجانب الثالث**: يعد الإجماع المبني على الكتاب والسنة الأصل الثالث الذي يُعتمد عليه في العلم والدين؛ والاستدلال -بالإجماع - على مسألة تعليل أفعال الرب وحكمته -وغيرها من مسائل أصول الدين- من أبرز معالم أهل السنة. وفي ذلك يقول شيخ الإسلامﷺ:(الإجماع: هو الأصل الثالث الذي يعتمد عليه في العلم والدين. وهم[١] يزنون بهذه الأصول الثلاثة جميع ما عليه الناس من أقوال وأعمال باطنة أو ظاهرة مما له تعلق بالدين؛ والإجماع الذي ينضبط: هو ما كان عليه السلف الصالح؛ إذ بعدهم كثر الاختلاف وانتشرت الأمة). [٢]

ويقول ﷺ-في معرض بيانه للمنهج الحق في معرفة ما جاءت به الرسل عن الله:(الحق الذي لا باطل فيه هو ما جاءت به الرسل عن الله .. ويعرف بالكتاب والسنة والإجماع .. فلهذا كانت الحجة الواجبة الاتباع: للكتاب والسنة والإجماع فإن هذا حق لا باطل فيه، واجب الاتباع، لا يجوز تركه بحال، عام الوجوب لا يجوز ترك شيء مما دلت عليه هذه الأصول وليس لأحد الخروج عن شيء مما دلت عليه). [٣]ويقول: (لا يعتمد أهل العلم والإيمان في مثل مسائل العلم والدين إلا على نصوص الكتاب والسنة، وإجماع الأمة). [٤]

- **الجانب الرابع**: حصل في تنظير الشيعة في طريق الاستدلال على ثبوت تعليل أفعال الرب بالحكم والمصالح تعالى تفريط حول دلالة الإجماع عليها؛ فقد قصر الأصوليون الأدلة الدالة على تعليل أفعال الرب وحكمته -وسائر مسائل أصول الدين- على العقل فقط؛ ولم يجعل

=

الأحاديث، والأخبار بين المعروف بالكذب، أو الغلط، أو الجهل بما ينقل، وبين العدل الحافظ الضابط المعروف بالعلم بالآثار). منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ١/ ٨.

(١)يقصد: أهل السنة والجماعة.

(٢)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٣/ ١٥٧.

(٣)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية،١٩/ ٥.

(٤)الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، ٣/ ٦٩.

الإخباريون الإجماع ضمن الأدلة أصلاً بل اكتفوا في الاستدلال على ثبوت تعليل أفعال الرب بالحكم والمصالح وسائر مسائل الأصول بالأدلة النقلية الأخرى-وخاصة أخبار الأئمة-!

- **الجانب الخامس**: أن انشغال الأصوليين من الشيعة بنقل الإجماع على مسألة تعليل أفعال الرب بالحكم والمصالح يُعد ثغرة منهجية، وهو في حقيقة الأمر خروج عن النهج الذي ارتسموه في الاستدلال على أصول دينهم!! **هذا من جانب**.

ومن جانب آخر؛ فإذا كان الإجماع في الأصل عند الإخباريين وبعض الأصوليين؛ ليس دليلاً شرعيًا؛ ولا يمكن الاعتماد عليه في مجال الاستدلال لأنه بمجرده ليس بحجة؛[1] فلم ينشغلون بحكايته!!

ومن جانب ثالث: أن ما حكاه متكلمة الشيعة من إجماع حول تعطيل عود الحكمة والغاية المطلوبة إلى الله سبحانه وادعائهم أن حكمته فيما شرع وخلق تعود إلى المخلوق فقط! لا يُقبل، بل هو دعوى لا حقيقة لها: لأنه مخالف لما ثبت في الكتاب والسنة من اتصاف الله بالحكمة، وأن له فيما خلق وأمر حكمة تعود إليه فإجماعهم نظير غيره من الإجماعات الباطلة المدعاة في علم الكلام![2]

يقول شيخ الإسلام رحمه الله:(عامة أصول أهل البدع والأهواء الخارجين عن الكتاب والسنة .....لا يعتمدون على كتاب ولا سنة ولا على إجماع مقبول في كثير من المواضع، بل يفارقون أهل الجماعة ذات الإجماع المعلوم، بما يدعونه هم من الإجماع ..، كما يخالفون صرائح المعقول بما يدعونه من المعقول، وكما يخالفون الكتاب والسنة اللذين هما أصل الدين بما يضعونه من أصول الدين).[3]

---

(١)انظر: الفوائد المدنية، محمد الاسترآبادي، ٥١، الشواهد المكية، نور الدين العاملي، ٥١-٥٢، جواهر الكلام، الجواهري، ٢٥٠/٦، الأصول، مرتضى المطهري،٥٣-٥٤، المسائل المستحدثة، محمد الروحاني، ٤٣، مصادر التلقي وأصول الاستدلال العقدية عند الإمامية، إيمان الحلواني، ٧١٦/٢.

(٢)انظر: الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، ٤٤٧/٦.

(٣) التسعينية، ابن تيمية، ٦٣١/٢.

ويقول ابن القيم﵀:(أن المتكلمين لو أجمعوا على شيء لم يكن إجماعهم حجة عند أحد من العلماء) (فما أكثر خروج الحق عن أقوالهم، وما أكثر ما يذهبون في المسائل التي هي حق وصواب إلى خلاف الصواب).[1]

الوجه الثاني: في نقد ادعاء متكلمة الشيعة الإمامية أن الله تعالى إنما يفعل لحكمة، ترجع إلى المكلفين، لا إليه، وتفصيلهم الحكمة بحسب عقولهم!

متكلمة الشيعة؛ وإن أثبتوا حكمة الرب وتعليل أفعاله إلا أنهم-كالمعتزلة-؛ أخطؤوا في موضعين:

أحدهما: أنهم وضعوا لتلك الحكمة شريعة بعقولهم وأوجبوا على الرب تعالى بها وحرموا وشبهوه بخلقه في أفعاله بحيث ما حسن منهم حسن منه وما قبح منهم قبح منه !

الثاني: أنهم أعادوا تلك الحكمة إلى المخلوق ولم يعيدوها إلى الخالق سبحانه على فاسد أصولهم في نفي قيام الصفات به فنفوا الحكمة من حيث أثبتوها وجحدوها من حيث أقروا بها.[2]

والكلام في ذلك على أربعة مقامات:

المقام الأول: أن السلف يعللون أفعاله سبحانه بالمصالح والحكم، لكن لا على الوجه الذي سلكه أهل القدر والاعتزال ومن على نهجهم من متكلمة الشيعة- من إلزام الرب برعاية المصالح والحكم التي اقترحتها عقولهم، وحكمت بأنه هو الأصلح!

فالسلف لا يوجبون عليه تعالى رعاية المصالح، بل يقولون: إن له في كل خلقه حكمة تعجز العقول عن الإحاطة بها، وحكمته أعلى وأعظم من أن توزن بعقول البشر.

أما المعتزلة ومن على نهجهم من متكلمة الشيعة؛ فبنوا قولهم في أصل العدل على تفصيل الحكمة والمصلحة بحسب عقولهم، فأنكروا القدر وخلق الأفعال؛ ووضعوا لله تعالى شرعًا بالتعديل والتجويز! وقالوا: يجب على الله رعاية الأصلح -أو الصلاح - في كل شخص معين، وجعلوا ذلك

---

(١) مفتاح دار السعادة، ابن القيم، ٨١٢/٢.

(٢)انظر: مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ١٠١٠/٢.

الواجب من جنس ما يجب على الإنسان. فغلطوا حيث شبهوا الله بالواحد من الناس، فيما يجب عليه ويحرم عليه، وكانوا هم مشبهة الأفعال، وغلطوا أيضًا من حيث لم يفرقوا بين المصلحة العامة الكلية، وبين مصلحة آحاد الناس، التي قد تكون مستلزمة لفساد عام، ومضادة لصلاح عام.

ومسلك هؤلاء القدرية مسلك باطل يقابل في البطلان مسلك خصومهم من الأشاعرة والفلاسفة الذين ينكرون أن يفعل لغاية أو أن يكون لفعله علة البتة. (١)

المقام الثاني: في بيان اتصافه تعالى بالحكمة، وأن كل ما خلقه الله تعالى وأمر به فله فيه حكمة، والحكمة تتضمن شيئين: أحدهما: حكمة تعود إليه يحبها ويرضاها؛ فهي صفة له تقوم به، والثاني: حكمة تعود إلى عباده.

الرب تعالى موصوف بالحكمة –كما يليق بجلاله–، وحكمته سبحانه حكمة حق عائدة إليه، قائمه به، كسائر صفاته، وهي الغايات المحبوبة له المطلوبة التي هي متعلق محبته وحمده.(٢) **والحكمة في أفعال الله تعالى نوعان:**

١- **حكمة مطلوبة لذاتها**، كما في قول الله تعالى: ﴿ وَٱلْبُدْنَ جَعَلْنَٰهَا لَكُم مِّن شَعَٰٓئِرِ ٱللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَٱذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفَّ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا۟ مِنْهَا وَأَطْعِمُوا۟ ٱلْقَانِعَ وَٱلْمُعْتَرَّ كَذَٰلِكَ سَخَّرْنَٰهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٣٦﴾ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا وَلَٰكِن يَنَالُهُ ٱلتَّقْوَىٰ مِنكُمْ كَذَٰلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَبَشِّرِ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٣٧﴾ ﴾ الحج:٣٦-٣٧، وقوله: ﴿ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ وَٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَٱلْهَدْىَ وَٱلْقَلَٰٓئِدَ ذَٰلِكَ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَأَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٩٧﴾ ﴾ المائدة:٩٧، وقوله: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ ﴾ الذاريات: ٥٦، وقوله: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٣٨/٨، ٩٢، منهاج السنة، ابن تيمية، ٣٩٦/٦، مختصر الصواعق المرسلة، لابن القيم، اختصار الموصلي،٦٣١/٢-٦٣٢.

(٢) انظر: طريق الهجرتين، ابن القيم،١٩٣/١-١٩٩.

يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴿١٢﴾ ﴾ الطلاق: ١٢، وقوله: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ﴾ النساء:٦٤، وقوله: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٦﴾﴾ المائدة:٦، وقوله: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦﴾ وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُواْ مَيْلًا عَظِيمًا ﴿٢٧﴾ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾﴾ النساء:٢٦-٢٨، ونحو ذلك مما فيه: أن الله يفعل فعلاً لغاية يحبها ويرضاها.

٢- **حكمة مطلوبة لغيرها، هي وسيلة إلى مطلوب لنفسه،** ومنه قول الله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآ ۗ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٥٣﴾ ﴾ الأنعام: ٥٣، فاللام في قوله: ﴿لِّيَقُولُوٓاْ ﴾ الأنعام: ٥٣، دالة على الحكمة من قوله المذكور، وهو امتحان بعض خلقه ببعض، فكبراء القوم يأنفون ويستكبرون عن قبول الحق عند رؤيتهم ضعفاءهم قد أسلموا، فيقولون عند ذلك: ﴿ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآ ۗ ﴾ الأنعام: ٥٣، فهذا القول بعض الحكمة المطلوبة بهذا الامتحان، وهي وسيلة إلى مطلوب لنفسه، فامتحان الله لهؤلاء يترتب عليه شكر هؤلاء، وكفر هؤلاء، وذلك يوجب آثارًا مطلوبة للفاعل من إظهار حكمته وعدله وعزته، وقهره وسلطانه، وعطائه من يستحق عطاءه، ويحسن وضعه عنده، ومنعه من يستحق المنع، ولا يليق به غيره، ولهذا قال الله تعالى:﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٥٣﴾ ﴾ الأنعام: ٥٣.[1]

(١)انظر: درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ٨/ ٤٧٠،شفاء العليل، ابن القيم، ٢/٥٤٠-٥٤١، ٢/٥٤٥، ٢/٥٨٧-٥٨٩، مسائل أصول الدين المبحوثة في علم أصول الفقه، خالد محمد نور، ١/٤٥٢-٤٥٣.

وكل ما خلقه الله تعالى وأمر به فله فيه حكمة، والحكمة تتضمن شيئين: أحدهما: حكمة تعود إليه يحبها ويرضاها؛ فهي صفة له تقوم به والثاني: حكمة تعود إلى عباده، هي نعمة عليهم يفرحون بها ويلتذون بها؛ وهذا في المأمورات وفي المخلوقات. [1] ويدل لذلك قوله (تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ١٠ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ١١ يَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ وَيُدۡخِلۡكُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةٗ فِي جَنَّٰتِ عَدۡنٖۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ١٢ وَأُخۡرَىٰ تُحِبُّونَهَاۖ نَصۡرٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتۡحٞ قَرِيبٞۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ١٣﴾ الصف:١٠-١٣؛ ففي الجهاد عاقبة محمودة للناس في الدنيا يحبونها: وهي النصر والفتح؛ وفي الآخرة الجنة؛ وفيه النجاة من النار؛ وقد قال في أول السورة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ صَفّٗا كَأَنَّهُم بُنۡيَٰنٞ مَّرۡصُوصٞ ٤﴾ الصف:٤ فهو يحب ذلك؛ ففيه حكمة عائدة إلى الله تعالى وفيه رحمة للعباد؛ وهي ما يصل إليهم من النعمة في الدنيا والآخرة؛ هكذا سائر ما أمر به، وكذلك ما خلقه؛ خلقه لحكمة تعود إليه يحبها وخلقه لرحمة بالعباد ينتفعون بها).[2]

والمعتزلة وأتباعهم من متكلمة الشيعة يخالفون في هذا الأصل؛ ويقولون: لا تعود الحكمة إليه، وينفون اتصافه بالحكمة؛ وقد دلّ على بطلان قولهم الكتاب والسنة والإجماع والفطرة والعقل.

الأدلة على بطلان قول متكلمة الشيعة في نفيهم اتصاف الله بالحكمة، وادعاءهم أن حكمته فيما شرع وخلق تعود إلى المخلوق فقط!

أ- الأدلة من الكتاب والسنة:

الآيات والأحاديث الدالة على ثبوت صفة الحكمة للرب وأن له في جميع ما خلق وأمر حكمة تعود إليه يحبها ويرضاها؛ فهي صفة له تقوم به وحكمة تعود إلى عباده،- كثيرة وشهيرة يطول استقصاؤها.

وفيما يلي ذكر بعضها:

---

(١)انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ٣٥-٣٦.

(٢)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ٣٥-٣٦.

١- الأدلة من القرآن الكريم:

ومنها:

- قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْحَكِيمُ﴾ الذاريات: ٣٠، نص في إثبات اسم الحكيم؛ وإثبات الاسم إثبات لما تضمنه من صفة، فالله تعالى هو الحكيم، أي: ذو الحكمة، و(اسم " الحكيم " من لوازمه ثبوت الغايات المحمودة المقصودة له بأفعاله، ووضعه الأشياء في موضعها، وإيقاعها على أحسن الوجوه، فإنكار ذلك إنكار لهذا الاسم ولوازمه، وكذلك سائر أسمائه الحسنى). [١]

- قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿١٢٨﴾﴾؛ الآية متضمنة لإثبات صفتي الحكمة والعلم اللذين هما مصدر الخلق والأمر، فجميع ما خلقه سبحانه صادر عن علمه وحكمته، وكذلك أمره وشرعه مصدره عن علمه وحكمته. [٢] فارتباط الخلق (بحكمته يقتضى وقوعه على أكمل الوجوه وأحسنها، واشتماله على الغاية المحمودة المطلوبة للرب تعالى. وكذلك ارتباط أمره بعلمه وحكمته وعزته، فهو عليم بخلقه وأمره، حكيم في خلقه وأمره، عزيز في خلقه وأمره. ولهذا كان الحكيم من أسمائه الحسنى، والحكمة من صفاته العلى، والشريعة الصادرة عن أمره مبناها على الحكمة). [٣] وقد تقدم أن الحكمة فيما خلق وأمر؛ تتضمن شيئين: أحدهما: حكمة تعود إليه يحبها ويرضاها؛ فهي صفة له تقوم به والثاني: حكمة تعود إلى عباده يتنعمون بها.

- إخباره سبحانه أنه على صراط مستقيم في قوله: ﴿إِنَّ رَبِّى عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٦﴾﴾ هود: ٥٦، وقوله: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٧٦﴾﴾ النحل: ٧٦، ومن ضرورة كونه على صراط مستقيم أنه لا يفعل شيئا إلا بحكمة يحمد عليها وغاية هي أولى بالإرادة من غيرها؛ فلا تخرج أفعاله عن الحكمة والمصلحة والإحسان والرحمة والعدل والصواب كما لا تخرج أقواله عن العدل والصدق. [٤]

---

(١)مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، ابن القيم، ١/ ٣١.

(٢) انظر: زاد المهاجر إلى ربه، ابن القيم، ٧٩.

(٣)طريق الهجرتين، ابن القيم، ١٩٨/١.

(٤) انظر: شفاء العليل، ابن القيم، ٥٦٣/٢-٥٦٤.

- قوله تعالى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ ﴾ آل عمران: ١٨، فبين أن له سبحانه الوحدانية في إلهيته، وله العدل، وله العزة، وله الحكمة، وهذه الأربعة إنما يُثبتها السلف وأتباعهم(١)، وقوله: ﴿ هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ ﴾ آل عمران: ١٨، إثبات لعزته وحكمته، وفيها تصريح بلفظ الحكمة، ورد على الطائفتين الأشاعرة والقدرية من المعتزلة والشيعة؛ فإن الأشاعرة يقولون: إن الله لا يفعل لحكمة. والمعتزلة وأتباعهم من الشيعة أثبتوا أنه يفعل لحكمة؛ لكنهم قالوا: الحكمة أمر منفصل عنه لا يقوم به، وذلك باطل؛ فإن الحكيم من يفعل لحكمة تعود إلى نفسه، فإن لم تعد إلى نفسه لم يكن حكيمًا؛ بل كان سفيهًا.(٢)

- إخبار الرب تعالى أنه أمر بكذا لكذا؛ وفعل كذا لكذا؛ كقوله تعالى: ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٢٩﴾ ﴾ الحديد: ٢٩، وقوله: ﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا لِّيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَٰمِ ۗ فَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَلَهُۥٓ أَسْلِمُواْ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُخْبِتِينَ ﴿٣٤﴾ ﴾ الحج: ٣٤، وقوله: ﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا وَلَٰكِن يَنَالُهُ ٱلتَّقْوَىٰ مِنكُمْ ۚ كَذَٰلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٣٧﴾ ﴾ الحج: ٣٧، وقوله: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ ﴾ البقرة: ١٤٣، وقوله: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُواْ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ۚ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ يُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ

---

(١) انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٤/٣١٠.

(٢) انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٤/١٨٣-١٨٤.

لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٥﴾ ﴾ يونس: ٥، ونحو ذلك مما فيه: أن الله يفعل فعلاً لغاية يحبها ويرضاها، ويأمر عباده بها، وإذا حصلت لهم كان فيها نجاتهم وسعادتهم[١].

- إخباره تعالى عن صدور الخلق والأمر عن حكمته وعلمه، فيذكر وصف الحكمة والعلم عند ذكر مصدر خلقه وشرعه؛ تنبيهًا على أنهما إنما صدرا عن حكمة مقصودة مقارنة للعلم المحيط التام، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴿٦﴾ ﴾ النمل: ٦، وقوله ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿٨٣﴾﴾ الأنعام:٨٣، وقوله: ﴿ قَالُوا۟ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٣٠﴾﴾ الذاريات: ٣٠ [٢].

٢- الأدلة من السنة:

ومنها:

- روى النبي ﷺ عن ربه تبارك وتعالى أنه قال:" إنما بعثتك لأبتليك وأبتلي بك"[٣]، فأخبر سبحانه أنه فعل كذا لكذا، وهذه اللام لام التعليل، وهي لام الحكمة والغاية المطلوبة التي تُثبت قصد الفاعل للغاية بفعله.[٤] وقد تقدم أن الحكمة فيما خلق وأمر؛ تتضمن شيئين: أحدهما: حكمة تعود إليه يحبها ويرضاها؛ فهي صفة له تقوم به والثاني: حكمة تعود إلى عباده يتنعمون بها.

- وفي الصحيح جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ ، فقال: علمني كلامًا أقوله. قال: "قل: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الله أكبر كبيرًا، والحمد لله كثيرًا، سبحان الله رب العالمين، لا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم"[٥]، وفيه تصريح بإثبات اسم الحكيم لله المتضمن لثبوت صفة الحكمة

---

(١) انظر: درء التعارض، ابن تيمية، ٤٧٠/٨، شفاء العليل، ابن القيم، ٥٣٨/٢-٥٤٥.

(٢) انظر: شفاء العليل، ابن القيم، ٥٦١/٢-٥٦٢.

(٣) مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار، ٢١٩٧/٤.

(٤) انظر: شفاء العليل، ابن القيم، ٥٣٧/٢-٥٧٥.

(٥) مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل التهليل والتسبيح والدعاء، ٢٠٧٢/٤.

له، وهي صفة قائمه به، كسائر صفاته، وهي الغاية المحبوبة له المطلوبة التي هي متعلق محبته وحمده.

والآيات والأحاديث الدالة على ذلك كثيرة؛ [١]وقد جود ابن الوزير حين قال: (إن وصف الله تعالى بالحكيم معلوم ضرورة من الدين متكرر النص عليه في كتاب الله تعالى تكرارًا كثيرًا، ومعلوم أن الرسول ﷺ وأصحابه والسلف المجمع عليهم ما تأولوه ومعلوم تمدحه سبحانه وتعالى **بالحكمة)** [٢]

ب- دلالة الإجماع:

وقد نقل الإجماع على ذلك ابن تيمية ﷺ فقال: (الحكمة، وشرع الأحكام للحكم مما اتفق عليه الفقهاء مع السلف، وكذلك الحكمة في الخلق، والقرآن مملوء بذلك في الخلق والأمر).[٣]

وقال: (أجمع المسلمون على أن الله تعالى موصوف بالحكمة).[٤] وقال: (هؤلاء الذين اتبعوا جهمًا .. - ونفوا حكمة الله ورحمته، ...هم مبتدعة مخالفون للكتاب والسنة وإجماع السلف، مع مخالفتهم لصريح المعقول).[٥]

ت- دلالة الفطرة:

وفي تقرير دلالة الفطرة على حكمة الرب تعالى؛ يقول ابن الوزير ﷺ : (القول بحكمة الله تعالى أوضح من أن يُروى عن صحابي أو تابعي أو مسلم سالم من تغيير الفطرة التي فطر الله خلقه عليها؛ ولذلك تقر به العوام من كل فرقة، ويقر به كل من لم يتلقن خلافه من أتباع غلاة بعض المتكلمين على ما فيهم من الشذوذ).[٦]

---

(١)انظر: شرح الأصبهانية، ابن تيمية،١٧٦-١٧٩، شفاء العليل، ابن القيم، ٢/٥٣٧-٥٧٥.

(٢)إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات، ابن الوزير،٢٢٢-٢٢٣.

(٣)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/٤٨٥.

(٤) منهاج السنة، ابن تيمية،٣/١٤١.

(٥) مجموعة الفتاوى، ابن تيمية،١٤/٢٧١.

(٦) إيثار الحق على الخلق، ابن الوزير،١٨٢.

ويقول ابن القيم ﷺ : (إثبات الحكمة كمال..ونفيه نقص، والأمة مجمعة على انتفاء النقص عن الله، بل العلم بانتفائه عن الله تعالى من أعلى العلوم الضرورية المستقرة في فطر الخلق).[١]

ويقول أيضًا في (إثبات حكمة الرب تعالى في خلقه وأمره، وذكر الغايات المطلوبة له بذلك، والعواقب الحميدة التي يفعل لأجلها ويأمر لأجلها): (قد دلت أدلة العقول الصحيحة والفطر السليمة على ما دل عليه القرآن والسنة، أنه سبحانه حكيم لا يفعل شيئًا عبثًا، ولا لغير معنى ومصلحة هي الغاية المقصودة بالفعل؛ بل أفعاله صادرة عن حكمة بالغة لأجلها فعل، كما هي ناشئة عن أسباب بها فعل، وقد دل كلامه وكلام رسوله على هذا وهذا في مواضع لا تكاد تحصى).[٢]

ث- دلالة العقل:

من الأدلة العقلية الدالة على ثبوت حكمة الرب تعالى في خلقه وأمره:[٣]

١-دليل الإحكام والإتقان:

أفعال الرب المحكمة والمتقنة دليل على اتصافه بالحكمة، ذلك أن الإحكام والإتقان هو أن يضع كل شيء في محله المناسب لتحصل به الحكمة المقصودة منه، وجميع مخلوقات الرب دالة على أنه قد أحكم ما خلقه وأتقنه ووضع كل شيء بالموضع المناسب له.[٤]

يقول شيخ الإسلام ﷺ : (لا يُتصور الإحكام والإتقان إلا إذا فعل هذا للحكمة المطلوبة؛ فكان ما عُلم من إحكامه وإتقانه دليلاً على علمه وعلى حكمته أيضًا وأنه يفعل لحكمة، والذين استدلوا بالإحكام على علمه ولم يُثبتوا الحكمة وأنه يفعل هذا لهذا متناقضون عند عامة العقلاء، وحذاقهم معترفون بتناقضهم؛ فإنه لا معنى للإحكام إلا الفعل لحكمة مقصودة، فإذا انتفت الحكمة ولم يكن

---

(١) شفاء العليل، ابن القيم،٢/٥٨٠، وانظر: الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى عند أهل السنة، للشهري٢/٤٤٠-٤٤٨.

(٢) شفاء العليل، ابن القيم، ٢/٥٣٧.

(٣) انظر: الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى عند أهل السنة، للشهري، ٢/٤٤٩-٥٢٩.

(٤) انظر: النبوات، ابن تيمية، ٢/٩٢٠-٩٢٤.

فعله لحكمة انتفى الإحكام، وإذا انتفى الإحكام انتفى دليل العلم، وإذا كان الإحكام معلومًا بالضرورة، ودلالته على العلم معلومة بالضرورة، عُلم أن حكمته ثابتة بالضرورة وهو المطلوب).[١]

٢-اتصافه تعالى بالإرادة:

اتصاف الرب تعالى بالإرادة دليل على اتصافه تعالى بالحكمة ، لأن الإرادة تخصص المراد عن غيره، وهذا إنما يكون إذا كان التخصيص لرجحان المراد؛ لكونه أحب إلى المريد وأفضل عنده، فأما إذا ساوى غيره من كل وجه امتنع ترجيح الإرادة له، فكان إثبات الإرادة مستلزمًا إثبات صفة الحكمة، وإلا لم تكن الإرادة،[٢]وإذا ثبت هذا ثبت أنه حكيم، وأن حكمته لازمة لعلمه ولازمة لإرادته، وهما لازمان لذاته، فكانت حكمته من لوازم ذاته، فيمتنع أن يفعل إلا لحكمة، وبحكمة، ويمتنع أن يفعل على خلاف الحكمة، وهذا ثابت في خلقه وأمره.[٣]

٣-قياس الأولى:

من الأدلة على اتصافه تعالى بالحكمة قياس الأولى؛ وهو ما يقتضيه اتصاف المخلوق ببعض صفات الكمال من وجوب اتصاف الله بها، لأن الله هو الذي جعل المخلوق على تلك الصفة، ومُعطي الكمال أحق به وأولى،[٤] فمن جعل غيره حكيمًا فهو أولى بذلك وأحق منه، ويُثبت له من الحكمة أكملها وأتمها[٥]، وقد أعطى سبحانه الحكمة لبعض خلقه ومحال أن يكون معطي الحكمة غير حكيم.[٦]

وفي هذا الصدد يقول ابن القيم ﷺ:(قياس الأولى.. غير مستحيل في حقه بل هو واجب له وهو مستعمل في حقه..كاستدلالنا على أن معطى الكمال أحق بالكمال فمن جعل غيره .. حكيمًا قادرًا مريدًا رحيمًا محسنًا فهو أولى بذلك وأحق منه ويثبت له من هذه الصفات أكملها وأتمها) و(إذا كان الفاعل الحكيم الذي لا يفعل فعلاً إلا لحكمة وغاية مطلوبة له من فعله أكمل ممن يفعل لا

---

(١) النبوات، ابن تيمية،٢/٩٢٤.

(٢) النبوات، ابن تيمية، ٢/٩٢٥.

(٣) انظر: النبوات، ابن تيمية،٢/٩٢٦.

(٤) المعرفة في الإسلام، مصادرها، ومجالاتها، القرني، ٥٤٦. وانظر: شفاء العليل، ابن القيم،٢/٥٧٢.

(٥) انظر مفتاح دار السعادة، ابن القيم، ٢/١٠٥١.

(٦) انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٦/٤٤٨.

لغاية ولا لحكمة ولا لأجل عاقبة محمودة وهي مطلوبة من فعله في الشاهد؛ ففي حقه تعالى أولى وأحرى، **فإذا كان الفعل للحكمة كمالاً فينا؛ فالرب تعالى أولى به وأحق).**[1]

وبتنوع هذه الدلالات التي هي ما بين كتاب وسنة وإجماع وفطرة وعقل يبطل ما ذهب إليه الشيعة من نفي وصف الرب بالحكمة، ويتبين أن له تعالى في جميع ما خلق وأمر حكمة تعود إليه يحبها ويرضاها؛ هي صفة له تقوم به!

المقام الثالث: في بيان بطلان موقف الشيعة من صفة الحكمة.

أقر متكلمة الشيعة بلفظ الحكمة دون حقيقتها، فقالوا بعينيتها تارة وأولوها تارة بمعنى التنزيه عن فعل ما لا يليق من العبث، وتارة ثانية بمعنى العلم، وتارة ثالثة بمعنى الإحكام والإتقان.

فيقال:

أولاً: القول بعينية صفة الحكمة؛ يعنى نفي أن تكون الحكمة صفة ذاتية لله ثابتة له؛ وهذا القول ورثه الشيعة من النفاة المعطلة من الجهمية والمعتزلة: الذين يصفون الله بما لم يقم به؛ ويدعون أن الصفات إضافات لا صفات؛ ويقولون: هو حكيم والحكمة لا تقوم به، رحيم ويرحم والرحمة لا تقوم به، وهذا الأصل الباطل الذي أصله نفاة الصفات الجهمية المحضة من المعتزلة وغيرهم قد فارقهم به جميع المثبتة للصفات: من السلف والأئمة.[2] فالله تعالى حكيم، والحكمة صفة ذاتية حقيقية ثابتة له تعالى على ما يليق بجلاله

يقول شيخ الإسلام ﷺ –في معرض كلامه عن الجهمية–(نفي الصفات من أصول نفاقهم وذلك أنه من المعلوم ببداية العقول أن الحي لا يكون حيا إلا بحياة تقوم به ولا يكون حيًا بلا حياة أو بحياة تقوم بغيره وكذلك العالم والقادر لا يكون عالمًا قادرًا إلا بعلم وقدرة تقوم به ولا يكون عالمًا قادرًا بلا علم ولا قدرة أو بعلم وقدرة تقوم بغيره.

وكذلك الحكيم والرحيم والمتكلم والمريد لا يكون حكيمًا ولا رحيمًا أو متكلمًا أو مريدًا إلا بحكمة ورحمة أو كلام وإرادة تقوم به) [3]

---

(١)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ١٠٥١/٢.

(٢)انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٧/ ١٤٨.

(٣)بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ابن تيمية، ٣/ ٥٦٤.

ثانيًا: تأويل الحكمة بمعنى نفي العبث، أو بمعنى العلم، أو الإحكام والإتقان تأويلات باطلة، وهي في الحقيقة إقرار للفظ الحكمة وجحد لمعناها وحقيقتها؛ فإن الحكمة ليست مجرد نفي العبث أو إثبات العلم، والإحكام والإتقان بل الحكمة تتضمن ما في خلقه تعالى وأمره من العواقب المحمودة والغايات المحبوبة؛ بيان ذلك:

١–أن نفي العبث لا يدل على ثبوت الحكمة، بل هو في حقيقته إرجاع لصفة الحق إلى أمور عدمية، وجعل اسم الله الحكيم من أسماء السلوب، وهذا خطأ فادح لأن السلب والعدم ليس فيه مدح أصلاً ولا تعظيم، (وما ليس فيه مدح فإن الله لا يوصف به سبحانه وتعالى بل له الأسماء الحسنى والمثل الأعلى)[١] فـ(الله سبحانه لا يوصف بصفة سلب إن لم تتضمن معنى ثبوتيًا، وأما الصفة السلبية التي لا تتضمن ثبوتًا فلا يوصف بها إلا المعدوم)، [٢] ومن (زعم أن صفاته ليست إلا عدمية محضة وأنه لا يوصف بأمر وجودي فهذا لم يثبت له صفة كمال أصلاً). [٣]

والحق: أن–اسم الحكيم متضمن لكمال الحكمة السالمة من كل ما يضاده، و (اسم " الحكيم " من لوازمه ثبوت الغايات المحمودة المقصودة له بأفعاله، ووضعه الأشياء في موضعها، وإيقاعها على أحسن الوجوه، فإنكار ذلك إنكار لهذا الاسم ولوازمه، وكذلك سائر أسمائه الحسنى). [٤]

وعليه فالحكيم، وذو الحكمة إنما هي وصف لأمر وجودي يقتضي كمال الحكمة وعظمة القدر؛ بخلاف السلب المحض، وإذا تقرر أن الحكمة من الصفات الثبوتية فلا يصح أن يُقال في معناه عدم العبث أو نفي العبث؛ (لأن النفي عدم، والعدم ليس بشيء، فضلاً عن أن يكون كمالاً، ولأن النفي قد يكون لعدم قابلية المحل له، فلا يكون كمالاً كما لو قلت: الجدار لا يظلم) [٥] الجدار لا يعبث!

٢–أن معنى الحكمة مغايرة لمعنى العلم؛ والدليل على تغاير صفتي العلم والحكمة ما جاء في القرآن الكريم؛ فإن الحكمة كثيرًا ما جاءت مقرونة بالعلم في آيات القرآن، وهذا فيه دلالة على أن

---

(١)بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ابن تيمية، ٣/ ٥٦٤.

(٢)بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ابن تيمية، ٣/ ٥٦٤.

(٣)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٤٦/١٧.

(٤)مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، ابن القيم، ١/ ٣١.

(٥)مجموع فتاوى ورسائل العثيمين، محمد العثيمين، ٢٨٥/٣.

للحكمة معنى يخصها، وأنها ليست مرادفة للعلم،[1] ومن المعلوم أنه ليس كل عالم حكيمًا، فـ(العلم كماله أن تقترن به الحكمة، وإلا فالعالم الذي لا يريد ما تقتضيه الحكمة وتوجبه، بل يريد ما يهواه سفيه غاوٍ وعلمه عون له على الشر والفساد).[2] ولله در شيخ الإسلام حين قال: الذين (فسروا حكمته .. بمعنى أنه عالم، لا ريب أن هذا خلاف ما عليه الناس في معنى الحكمة والحكيم؛..[فإن] الحكمة فعله بعض الأشياء دون بعض لاشتمال المفعول على ما يصلح أن يكون مرادًا للحكيم).[3]

٣-أن الإحكام والإتقان دليل على ثبوت صفة الحكمة، فإن الإحكام والإتقان الظاهر في الخلق من آثار حكمته تعالى[4]، فهو برهان على الحكمة، وأنه سبحانه يفعل لحكمة وغاية محمودة، فمن أثبت الإحكام والإتقان في أفعال الله ولم يُثبت صفة الحكمة ولا أن لفعله تعالى غاية ولا علة متناقض عند عامة العقلاء؛ فإنه لا معنى للإحكام إلا الفعل لحكمة مقصودة، فإذا انتفت الحكمة ولم يكن فعله لحكمة انتفى الإحكام، وإذا كان الإحكام معلومًا بالضرورة، عُلم أن حكمته ثابتة بالضرورة وهو المطلوب، [5]

وأيضًا من المعلوم تمدحه سبحانه وتعالى بالحكمة في آيات كثيرة؛ منها: قوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّنَ ٱلْأَنۢبَآءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ ﴿٤﴾ حِكْمَةٌۢ بَٰلِغَةٌ فَمَا تُغْنِ ٱلنُّذُرُ ﴿٥﴾ ﴾ القمر: ٤ – ٥ ، وأمثالها، وهي مانعة من تأويل الحكيم بأنه ذو الإحكام في المخلوقات لا ذو الحكمة فيها، ولا شك أن إثبات الإحكام لها والحكمة فيها أكثر مدحًا والله تعالى أولى بكل مدح. [6]

---

(١) انظر: منهاج السنة، ابن تيمية،١٤١/٣، طريق الهجرتين، ابن القيم،١٩٢/١-١٩٥، العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، ابن الوزير، ٣١٢/٧.

(٢) طريق الهجرتين، ابن القيم،٢٣٣/١.

(٣) بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ٥٢/٢.

(٤) انظر: الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى عند أهل السنة، للشهري١٨٣/١.

(٥) انظر: النبوات، ابن تيمية،٩٢٤/٢.

(٦)انظر: إيثار الحق على الخلق، ابن الوزير، ٢٢٢-٢٢٣.

المقام الرابع: في بيان أن قول الشيعة أتباع المعتزلة بنفي قيام الحكمة بذات الله تعالى هو في حقيقة الأمر؛ نفي لحقيقة الحكمة وإنكار لها، وإثبات لأمر غير معقول!

نهج متكلمة الشيعة في مسألة الحكمة؛ نهج المعتزلة فأثبتوا حكمة تعود إلى المخلوق فقط، دون الخالق سبحانه! وقولهم باطل؛ وبيان ذلك من عدة وجوه:

الأول: أن (الحكمة صفته سبحانه، وصفاته ليست غيرًا له؛ فإن حكمته قائمة به وهو الحكيم الذي له الحكمة كما أنه العليم الذي له العلم والسميع الذي له السمع والبصير الذي له البصر فثبوت حكمته لا يستلزم استكماله بغير منفصل عنه كما أن كماله سبحانه بصفاته وهو لم يستفدها من غيره).[1]

وما يخيله هؤلاء من أن الله بريء عن أن يفعل لأجل حكمة تعود إلى ذاته لأن إثبات ذلك (يستلزم افتقارًا منه واستكمالاً بغيره؛ فهوس ووساوس؛ فإن هذا بعينه وارد عليهم في أصل الفعل.

وأيضًا؛ فهذا إنما هو إكمال للصنع لا استكمال بالصنع.

وأيضًا؛ فإنه سبحانه فِعاله عن كماله، فإنه كمل ففعل، لا أن كماله عن فعاله، فلا يقال: فعل فكمل، كما يقال للمخلوق.

وأيضًا فإن مصدر الحكمة ومتعلقها وأسبابها عنه سبحانه؛ فهو الخالق وهو الحكيم، وهو الغني من كل وجه أكمل الغنى وأتمه، وكمال الغنى والحمد في كمال القدرة والحكمة، ومن المحال أن يكون سبحانه وتعالى فقيرًا إلى غيره، فأما إذا كان كل شيء فهو فقير إليه من كل وجه، وهو الغني المطلق عن كل شيء؛ فأي محذور في إثبات حكمته مع احتياج مجموع العالم وكل ما يقدر معه إليه دون غيره؟! وهل الغنى إلا ذلك؟!).[2]

---

(١)شفاء العليل، ابن القيم، ٢/٥٧٩.

(٢)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٢/ ١٠٢٥-١٠٢٦، وانظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ١٤٦-١٤٧.

وعلى هذا فحكمة الله تعالى حكمة قائمة به كسائر صفاته، يعود إليه حكمها، والحكم والغايات الحميدة التي يفعل من أجلها سبحانه عائدة إليه تعالى، مع حصول مقتضاها وآثارها وموجبها في المخلوقات، وهي الحكم العائدة إلى الخلق.[1] وهذا ما دلت عليه الفطر والعقول!

فإن مقتضى العقل والفطرة أنه لا يوصف بالصفة إلا من قامت به، فالحكيم لا يكون حكيمًا إلا إذا قامت به صفة الحكمة، فإذا قيل: إن الله تعالى فعل فعلاً لحكمة تضمن ذلك إثبات أمرين: قيام هذا الفعل به وقيام تلك الحكمة به تعالى أيضًا.[2] ونفي قيام الفعل والحكمة به نفي لهما في الحقيقة؛ إذ فعل لا يقوم بفاعله، وحكمة لا تقوم بالحكيم شيء لا يعقل، وذلك يستلزم إنكار ربوبيته وإلهيته، وهذا لازم لمن نفى ذلك، ولا محيد له عنه وإن أبى التزامه، وأما السلف الذين أثبتوا حكمته وأفعاله على الوجه المطابق للعقل والفطرة وما جاءت به الرسل لم يلزم من قولهم محذور البتة، بل قولهم حق ولازم الحق حق كائنًا ما كان.

يقول ابن القيم ﷺ: (هدى الله بفضله ورثة أنبيائه ورسله لميراث نبيهم وأصحابه فلم يؤمنوا ببعض الكتاب ويكفروا ببعض، بل آمنوا... بحكمته، وأنه حكيم في كل ما فعله وخلقه، وأن مصدر ذلك جميعه عن حكمة تامة هي التي اقتضت صدور ذلك وخلقه، وأن حكمته حكمة حق عائدة إليه قائمة به كسائر صفاته، وليست عبارة عن مطابقة علمه لمعلومه وقدرته لمقدوره كما يقوله نفاة الحكمة الذين يقرون بلفظها دون حقيقتها، بل هي أمر وراء ذلك، وهي الغاية المحبوبة له المطلوبة التي هي متعلق محبته وحمده، ولأجلها خلق فسوى وقدر فهدى، وأمات وأحيا وأسعد وأشقى، وأضل وهدى ومنع وأعطى، وهذه الحكمة هي الغاية، والفعل وسيلة إليها، فإثبات الفعل مع نفيها إثبات للوسائل ونفى للغايات وهو محال، إذ نفي الغاية مستلزم لنفى الوسيلة، فنفي الوسيلة وهي الفعل لازم لنفي الغاية وهي الحكمة، ونفي قيام الفعل والحكمة به نفي لهما في الحقيقة، إذ فعل لا يقوم بفاعله وحكمة لا تقوم بالحكيم شيء لا يعقل، وذلك يستلزم إنكار ربوبيته وإلهيته، وهذا لازم لمن نفى ذلك، ولا محيد له عنه وإن أبى التزامه، وأما من أثبت حكمته وأفعاله على الوجه المطابق للعقل والفطرة وما جاءت به الرسل لم يلزم من قوله محذور البتة، بل قوله حق، ولازم الحق حق كائنًا ما

---

(١) انظر: الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى عند أهل السنة للشهري١/٢٠٧.

(٢) انظر: الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى عند أهل السنة للشهري١/١٨٥.

كان. والمقصود أن ورثة الرسل وخلفاءهم -لكمال ميراثهم لنبيهم- آمنوا بالقضاء والقدر والحكم والغايات المحمودة في أفعال الرب وأوامره). (١)

الثاني: أن المعتزلة ومن وافقهم من متكلمة الشيعة متناقضون في إثباتهم حكمة مخلوقة منفصلة عن الله، لا يعود إليه منها حكم؛ بل حقيقة أمرهم نفي الحكمة! بيان ذلك:

أن الإحسان إلى الغير إنما يكون محمودًا لكونه يعود منه على فاعله حكم يحمد لأجله؛ إما لتكميل نفسه بذلك؛ وإما لقصده الحمد والثواب بذلك؛ وإما لرقة وألم يجده في نفسه يدفع بالإحسان ذلك الألم، وإما لالتذاذه وسروره وفرحه بالإحسان؛ فإن النفس الكريمة تفرح وتسر وتلتذ بالخير الذي يحصل منها إلى غيرها، فالإحسان إلى الغير محمود لكون المحسن يعود إليه من فعله هذه الأمور حكم يحمد لأجله.

أما إذا قدر أن وجود الإحسان وعدمه بالنسبة إلى الفاعل سواء، لم يعلم أن مثل هذا الفعل يحسن منه بل مثل هذا يعد عبثًا في عقول العقلاء، وكل من فعل فعلاً ليس فيه لنفسه لذة ولا مصلحة ولا منفعة بوجه من الوجوه لا عاجلة ولا آجلة كان عابثًا، ولم يكن محمودًا على هذا.

والمعتزلة وأتباعهم من متكلمة الشيعة عللوا أفعاله تعالى فرارًا من العبث، فوقعوا في العبث؛ فإن العبث هو الفعل الذي ليس فيه مصلحة ولا منفعة ولا فائدة تعود على الفاعل؛ ولهذا لم يأمر الله تعالى ولا رسوله ﷺ ولا أحد من العقلاء أحدًا بالإحسان إلى غيره ونفعه ونحو ذلك إلا لما له في ذلك من المنفعة والمصلحة، وإلا فأمر الفاعل بفعل لا يعود إليه منه لذة ولا سرور ولا منفعة ولا فرح بوجه من الوجوه لا في العاجل ولا في الآجل لا يستحسن من الآمر.(٢)

وقد جود شيخ الإسلام ﷺ حين قال: (والمعتزلي لا يثبت..حكمة، وإن قال: إنه يثبت حكمة ما، معناها يعود إلى غيره، فتلك لا تكون حكمة، فمن فعل لا لأمر يرجع إليه بل لغيره، فهذا عند العقلاء قاطبة ليس بحكيم).(٣)

---

(١) طريق الهجرتين، ابن القيم،١/١٩٢-١٩٤.

(٢) انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/٨٩-٩٠، جهود شيخ الإسلام ابن تيمية في توضيح الإيمان بالقدر، تامر متولي،٢/٦٢٧-٦٢٨.

(٣) مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/٢١١.

وقال:(والمعتزلي أيضًا لا يثبت..حكمة في الحقيقة، وإن قال: إنه يثبت الحكمة بما معناها يعود إلى غيره، وتلك لا يصلح أن تكون حكمة، من فعل لا لأمر يرجع إليه بل لغيره هو عند العقلاء قاطبة بها ليس بحكيم بل سفيه).[1]

الثالث: أن المعتزلة ومن وافقهم من متكلمة الشيعة يثبتون من التعليل ما لا يُعقل وهو أنه تعالى فعل لعلة منفصلة عن الفاعل؛ مع كون وجودها وعدمها بالنسبة إليه سواء، وهذا أمر غير معقول!.

بيان ذلك؛ أنهم يقولون: من فعل لغير حكمة كان سفيهًا، وهذا إنما يعلم فيمن فعل لغير حكمة تعود إليه، وهم يزعمون أن البارئ فعل لا لحكمة تعود إليه، فإن كان من فعل لا لحكمة سفيهًا لزمهم إثبات السفه، وإن لم يكن سفيهًا تناقضوا، فإن ما أثبتوه من فعله لحكمة لا تعود إليه لا يُعقل، فضلاً عن أن يكون حكيمًا.

ثم إن قولهم عن الرب تعالى أنه يفعل لحكمة، يستلزم أن يكون وجود الحكمة أرجح عنده من عدمها، أو أنها تقوم به، وغير ذلك من اللوازم التي لا يعقل من يفعل لحكمة إلا من يتصف بها، وإلا فإذا قدر أن نسبة جميع الحوادث إليه سواء، وامتنع أن يكون بعضها أرجح عنده من بعض، امتنع أن يفعل بعضها لأجل بعض. [2]

وإذا كانت الجهمية ومن وافقهم من الأشاعرة ينكرون الحكمة المقصودة بالفعل، وينكرون التعليل جملة، ولا يثبتون إلا محض المشيئة، ولا يجعلون في المخلوقات والمأمورات معاني لأجلها كان الخلق والأمر إلى غير ذلك، فإن المعتزلة يثبتون تعليلاً متناقضًا في أصله وفرعه، فيثبتون للفاعل تعليلاً لا تعود إليه حكمة، ثم يزعمون أن كل واحد من العباد قد أراد به الفاعل كل ما هو صالح له أو أصلح، وفعل معه ما يقدر عليه من ذلك، ويتكلمون بكلام فيه من التناقض والفضائح ما لا يحصى.[3] يوضحه:

---

(١)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٤/٣١٠.

(٢) انظر: منهاج السنة، ابن تيمية، ٣/ ١٩٤.

(٣) انظر: درء التعارض، ابن تيمية، ٨/٥٤-٥٥، جهود شيخ الإسلام في توضيح الإيمان بالقدر، تامر متولي، ٢/٦٣٠-٦٣١.

الرابع: أن المعتزلة ومن وافقهم من متكلمة الشيعة متناقضون في أصولهم ولذلك استطال عليهم نفاة العلة.[1]

ووجه ذلك؛ أنهم يوافقون الجهمية والأشاعرة في عدم جواز قيام الحوادث بذات الله تعالى، ولكنهم لا يطردون أصولهم التي يدعون أنها أصول عقلية قطعية لا يجوز مخالفتها ولو بالأدلة الشرعية، ومن نفى قيام الأمور الاختيارية أو الحوادث بذات الرب تعالى لابد أن يقول أقوالاً متناقضة فاسدة، ولما كانت الجهمية المجبرة والقدرية المعتزلة قد اشتركوا في أنه لا يقوم بذاته تعالى شيء، ثم تنازعوا بعد ذلك في تعليل أفعاله وأحكامه؛ كان كل واحد من القولين يستلزم ما يبين فساده وتناقضه؛ إلا أن النفاة للحكمة والتعليل طردوا مذهبهم، وأما القدرية من المعتزلة ومن تابعهم من متكلمة الشيعة فناقضوا مذهبهم.[2]

يقول شيخ الإسلام ﷺ:(فإذا كانت المعتزلة و..الموافقون لهم يسلمون هذه الأصول انقطعوا، وذلك لأنهم إذا قالوا: يفعل لغرض، قيل لهم: نسبة وجود الغرض وعدمه إليه على السواء، أو وجود الغرض أولى به؟! فإن قالوا: هما على السواء، امتنع مع هذا أن يفعل لما وجوده وعدمه بالنسبة إليه سواء، وهذا معدود من السفهاء فينا، وهذا هو العبث فينا.

فإن قالوا: فعل لنفع العباد، قيل: الواحد من الناس إنما ينفع غيره لما له في ذلك من المصلحة في الدين أو الدنيا؛ إما التذاذه بالإحسان إليه، كما يوجد في النفوس الكريمة التي إنما تلتذ وتبتهج بالإحسان إلى غيرها، وهذا مصلحة ومنفعة لها، وإما دفع ألم الرقة عن نفسه، فإن الواحد إذا رأى جائعًا بردان تألم له فيعطيه، فيزول الألم عن نفسه، وزوال الألم منفعة له ومصلحة، دع ما سوى هذا من رجاء المدح والثناء والمكافأة، أو الأجر من الله تعالى، فتلك مطالب منفصلة، ولكن هذان أمران موجودان في نفس الفاعل، فمن نفع غيره وكان وجود النفع وعدمه بالنسبة إليه سواء من كل وجه كان هذا من أسفه السفهاء لو وجد، فكيف إذا كان ممتنعًا؟! فإنه يمتنع أن يفعل المختار شيئًا حتى يترجح عنده، فيكون أن يفعله أحب إليه من أن لا يفعله، وترجيح الأحب لذة ومنفعة.

---

(١) انظر: منهاج السنة، ابن تيمية،١/١٤٥، جهود شيخ الإسلام في توضيح الإيمان بالقدر، تامر متولي،٢/٦٢٨.

(٢) انظر: جهود شيخ الإسلام في توضيح الإيمان بالقدر، تامر متولي،٢/٦٢٨، موقف الرازي من القضاء والقدر، أختي أنفال، ٢/٩٣٩-٩٤٣.

فهؤلاء القدرية الذين يعللون بالغرض هم الذين يذكرون ما يمتنع أن يكون غرضًا، ولا يكون إلا ممتنعًا أو سفهًا، وإن أثبتوا غرضًا قائمًا به لزم أن يكون محلاً للحوادث وهم يحيلون ذلك، ثم الغرض إن كان لغرض آخر لزم التسلسل، وهم يحيلونه في الماضي ولهم في المستقبل قولان، وإن لم يكن لغرض آخر جاز أن يحدث لا لغرض، فهذه الأصول التي اتفقوا عليها هم والمثبتون للقدر هي حجة لأولئك عليهم.

وفي الجملة من نفي قيام الأمور الاختيارية بذات الرب تعالى لا بد أن يقول أقوالاً متناقضة فاسدة، ولما كانت الجهمية المجبرة والقدرية المعتزلة قد اشتركوا في أنه لا يقوم بذاته شيء من ذلك، ثم تنازعوا بعد ذلك في تعليل أفعاله وأحكامه كان كل واحد من القولين يستلزم ما يبين فساده وتناقضه، فمثبتة التعليل تقول: من فعل لغير حكمة كان سفيهًا، وهذا إنما يعلم فيمن فعل لغير حكمة تعود إليه، وهم يزعمون أن البارئ فعل لا لحكمة تعود إليه، فإن كان من فعل لا لحكمة سفيهًا لزمه إثبات السفه، وإن لم يكن سفيهًا تناقضوا، فإن ما أثبتوه من فعله لحكمة لا تعود إليه لا يُعقل، فضلاً عن أن يكون حكيمًا...

والمقصود هنا أن كلامهم أنه يفعل لحكمة، يستلزم أن يكون وجود الحكمة أرجح عنده من عدمها، أو أنها تقوم به، وغير ذلك من اللوازم التي لا يعقل من يفعل لحكمة إلا من يتصف بها، وإلا فإذا قدر أن نسبة جميع الحوادث إليه سواء، وامتنع أن يكون بعضها أرجح عنده من بعض، امتنع أن يفعل بعضها لأجل بعض.

ثم الجهمية المجبرة لما رأت فساد قول هؤلاء القدرية وقد شاركوهم في ذلك الأصل، قالوا: يمتنع أن يفعل شيئًا لأجل شيء أصلاً، ويمتنع أن يكون بعض الأشياء أحب إليه من بعض، ويمتنع أن يحب شيئًا من مخلوقاته دون بعض..).[1]

الخامس: أن نفاة الحكمة من الجبرية والأشاعرة وإن كان قولهم باطلاً ومرجوحًا؛ إلا أنه أكثر استقامة من قول المعتزلة ومن نهج نهجهم من متكلمة الشيعة، لأن النفاة طردوا مذهبهم، على عكس القدرية الذين ناقضوا أنفسهم![2]، وكلا الفريقين أقر بلفظ الحكمة وجحد معناها وحقيقتها!!

---

(١) منهاج السنة، ابن تيمية،٣/١٩١-١٩٦.

(٢) انظر: منهاج السنة، ابن تيمية،٣/١٩١، جهود شيخ الإسلام في توضيح الإيمان بالقدر، تامر متولي،٢/٦٣١.

يقول ابن القيم ﷺ:(اعلم أن الإيمان بحقيقة القدر والشرع والحكمة لا يجتمع إلا في قلوب خواص الخلق ولب العالم، وليس الشأن في الإيمان بألفاظ هذه المسميات وجحد حقائقها كما يفعل كثير من طوائف الضلال..فإن الجبرية تؤمن بلفظ الحكمة وتجحد حقيقتها؛ فإنهم يجعلونها مطابقة علمه تعالى لمعلومه وإرادته لمراده، فهي عندهم وقوع الكائنات على وفق علمه وإرادته، والقدرية النفاة لا يرضون بهذا بل يرتفعون عنه طبقة، ويثبتون حكمة زائدة على ذلك، لكنهم ينفون قيامها بالفاعل الحكيم، ويجعلونها مخلوقًا من مخلوقاته، كما قالوا في كلامه وإرادته، فهؤلاء كلهم أقروا بلفظ الحكمة وجحدوا معناها وحقيقتها).[1]

وبهذا البيان يبطل إثبات متكلمة الشيعة لحكمة تعود إلى المخلوق فقط، دون الخالق سبحانه، ويتضح أن إثباتهم لذلك أفسد وأبطل من قول من نفى الحكمة والتعليل، وإن كان كلا القولين أقر بلفظ الحكمة وجحد معناها وحقيقتها!

الوجه الثالث: نقد موقف فلاسفة الشيعة من مسألة الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى:

سبق البيان بأن فلاسفة الشيعة اشتركوا في ثلاثة أمور:

- الأول: نفي **الغرض والحكمة عن أفعاله الله تعالى** سواء كانت الغرض معنى زائدًا على ذاته عائدًا إليه (صفة له)، أو كان عائدًا إلى الخلوق! وهذا يتسق مع قولهم بنفي القصد والإرادة عن الرب.
- الثاني: إثبات حكمة عملية في الكون (حكم ومصالح وغايات ومنافع لا تحصى) غير مقصودة.
- أن الشر أمر عدمي عرضي

وتفنيد قولهم في ثلاثة مقامات:

المقام الأول: في نقد نفي فلاسفة الشيعة الغرض والحكمة في أفعال الرب تعالى.

فيقال:

---

(١) طريق الهجرتين، ابن القيم،١/١٩٥، بتصرف.

أولاً: تقدم الكلام في إثبات أن الله حكيم، واسم الحكيم (من لوازمه ثبوت الغايات المحمودة المقصودة له بأفعاله، ووضعه الأشياء في موضعها، وإيقاعها على أحسن الوجوه، فإنكار ذلك إنكار لهذا الاسم ولوازمه، وكذلك سائر أسمائه الحسنى).[١]

ثانيًا: (المعروف في الشرع واللغة والعقل، أن الذي يفعل أو يفيد ما ينبغي لا لمقصود أصلاً عابث، وإن كان لا لمقصود يعود إلى نفسه فهو سفيه أو جاهل، وكلاهما مذموم في الشرع والعقل). [٢]

ثالثًا: أن هؤلاء الفلاسفة ينفون حكمة الرب لإثبات غناه وملكه؛ وهم (لا يجعلونه ملكًا حقًا، وكيف يكون ملكًا عندهم من لا يقدر على إحداث شيء، ولا دفع شيء، ولا له تصرف بنفسه، ولا في غيره بوجه من الوجوه؛ بل هو بمنزلة المقيد بحبل معلق به لا يقدر على دفعه عن نفسه. وما يثبتونه من غناه وافتقار ما سواه إليه يتناقضون فيها؛ فإنهم يصفونه بما يمتنع معه أن يكون غنيًا، وأن يكون إليه شيء ما فقير). [٣]

رابعًا: اعتمد هؤلاء الفلاسفة في نفيهم حكمة الرب على شبهة الاستكمال التي تقدم نقدها، فغيّروا وصف الحكمة وسموه مستكملا بغيره، تشنيعًا على خصومهم، وغيروا اسم العبث وسموه غنًا ومُلكًا، واسم العابث وسموه غنيًا ومَلكًا، حيث لم يفعل لغرض؛ فبان بهذا غلطهم، وقلبهم لأسماء الصفات، ووقوفهم مع مجرد العبارات، وهذا كلام نازل، وتطاول ليس تحته طائل!![٤]

خامسًا: المشهور بين أهل السنة والجماعة أنه لا يقال في صفات الله ﷻ كيف ولا في أفعاله لِمَ؟ لكنهم إذا قالوا لا يقال في أفعاله لِمَ فإنما ينفون السؤال بـ لِمَ وذلك ينفي علم السؤال بالحكمة الغائية المقصودة بالفعل التي تصلح أن تكون جواب لِمَ وهي المقرونة في قول المجيب: لكذا، وهي التي تُنصب على المفعول له إذا حذفت اللام بأن تكون العلة مصدرًا فعلاً لفاعل الفعل المعلل ومقارنة له في الزمان، كما تقول فعلت هذا ابتغاء وجه الله ونحو ذلك؛ لكن اللام تقرن بها بنفس الحكمة المقصودة ونفس قصدها وطلبها، فيقال: فعلت هذا لله ولابتغاء وجه الله، وأما مع حذف اللام فلا يكون المنصوب إلا ما يقوم بالفاعل من الباعث له كالإرادة والكراهة وما يستلزم ذلك.

---

(١)مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، ابن القيم، ١/ ٣١.

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ابن تيمية، ١/ ٥٢٥.

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ابن تيمية، ١/ ٥١٤.

(٤) انظر: العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، ابن الوزير،٣٢١/٧.

لكن قولهم لا يقال في أفعاله لِمَ لا ينفي ثبوت الحكمة التي تكون مقصودة له في نفس الأمر ولا كونه مريدًا لها قاصدًا.[1]

نعم العقول تعجز عن إدراك كنه الغاية المقصودة بأفعال الله ﷻ كما تعجز عن كنه إدراك حقيقة الفاعل (**ولكن نفي الشيء غير نفي العلم به، ونفي هذه الحكمة المقصودة لظن أن ثبوتها يستلزم قيام الحوادث المستلزمة حدوثه به واستكماله بغيره المقتضي حاجته ونحو ذلك هو نظير نفي صفاته الثابتة بالفطرة والشرع والعقل لظن أن ثبوتها يستلزم حدوثه أو يستلزم افتقاره إلى غيره فما يتوهمه النفاة المكذبين من المتفلسفة والمتكلمة من أن ثبوت الصفات يستلزم حدوثًا وحاجة وأن ثبوت الأفعال أو حِكمها المقصودة يستلزم حدوثًا وحاجة هو من جنس واحد**).[2]

المقام الثاني: في نقد إثبات فلاسفة الشيعة حكمة عملية في الكون غير مقصودة.

فيقال:

إثبات فلاسفة الشيعة حكمة عملية في الكون غير مقصودة، باطل شرعًا وعقلاً وفطرة، لأمرين: [3]

الأول: أنه لا يُقال لفائدة أعقبت فعلاً من غير قصدٍ: حكمة؛ إذ (الحكمة إنما تكون في حق من يفعل شيئًا لشيء فيريد بما يفعله الحكمة الناشئة من فعله، فأما من لا يفعل شيئًا لشيء البتة فلا يتصور في حقه الحكمة)،[4] بل ولا تكون هذه الفائدة إلا كما قيل: رمية من غير رام[5]، بل هي أنقص قدرًا من هذا، فإن الرامي هنا قصد الإصابة فأصاب رغم عدم مهارته، لكن هذا الفاعل – الذي ترتبت الفائدة على فعله اتفاقًا– لم يقصدها أصلاً، بل هي بمثابة ما لو رمى رجل درهمًا لا

---

(١)انظر: بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ابن تيمية، ٢/ ٣-٦.

(٢)بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ابن تيمية، ٢/ ٨-٩.

(٣)انظر: الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى عند أهل السنة، للشهري٢/٥٢٤-٥٢٧.

(٤) طريق الهجرتين، ابن القيم،١/٢٤٦-٢٤٧.

(٥)المعنى: رب رمية مصيبة حصلت من رام مخطئ، لا أن تكون رمية من غير رام، فإن هذا لا يكون قط. وأول من قال ذلك الحكم بن عبد يغوث المنقري، وكان أرمى أهل زمانه، فخرج يومًا لرمي المهاة فقال له ابنه: يا أبت احملني معك أرفدك. فقال له أبوه: وما أحمل من رعشٍ وهلٍ جبانٍ فشل؟! فضحك الغلام، وقال: إن لم تر أوداجها تخالط أمشاجها فاجعلني وداجها. فانطلقا فإذا هما بمهاة، فرماها الحكم فأخطأها، ثم مرت به أخرى فرماها فأخطأها، فقال: يا أبت أعطني القوس. فأعطاه فرماه فلم يخطئها. فقال أبوه: رب رمية من غير رام. انظر: مجمع الأمثال، أحمد الميداني،١/ ٢٩٩.

لغرض ولا لفائدة، فاتفق أن وقع في يد محتاج انتفع به،[1] أو ألقى طفل رضيع رجله فقتلت عقربًا كادت تلسع أمه، أو وطئ حيوان أعجم حية قصدت أحدًا بأذى، فهذه هي حقيقة الفائدة التي تعقب الفعل من غير قصد، وإنما بالاتفاق الذي هو مجرد الاقتران العادي غير المقصود، فلا يمكن إذًا أن تكون حكمة أو يوصف فاعلها بالحكيم.[2]

فنفي القصد إذًا وصف لا يقتضي كمالاً، بل هو في الحقيقة يقتضي نقصًا، والكمال في أفعاله تعالى أن يكون صدورها عن الحكمة البالغة المتضمنة طلب المصالح العامة، والغايات الحميدة بها، وكلما ظهر ذلك فيها كانت أدل على حكمة فاعلها وعلمه وحسن اختياره ومحامده، وكلما بعدت عن ذلك كانت أشبه بالآثار الاتفاقية وما يتولد عن العلل الموجبة، وأشبهت أفعال الصبيان في ملاعبهم والمجانين في خيالاتهم، فلا يوجد في أفعال المخلوقين أخس ولا أنقص من أفعال الصبيان والمجانين لخلوها عن الحكمة، مع أنها لم تخل من موافقة شهواتهم ولم تجرد عن كل داع، فمن نفى عن أفعال الله كل داع وحكمة فقد جعلها من هذه الجهة أنقص قدرًا من أفعال الصبيان والمجانين في ملاعبهم وجنونهم.[3]

ولا شك أن هذا من أعظم ما يُنزه الرب وأفعاله عنه، فهو تعالى الموصوف بصفات الكمال، المنزه عن أضدادها، وإذا نزه تعالى عن هذا ثبت له كمال الضد وهي صفة الحكمة كما يُثبتها أهل السنة والجماعة.[4]

الثاني: أنه يلزم من هذا القول لوازم فسادة؛ منها:

- **نفي حمد الرب وشكره!**

يوضحه: أن الفاعل بغير قصد للفائدة غير مستحقٍ للحمد والشكر، إذ هو مثل ذلك الرجل الذي رمى درهمًا فوقع في يد فقير اتفاقًا، فإن هذا الرجل لا يُمدح بإنفاقه ولا بصدقته إذ أن مجرد الفعل من غير قصد ولا حكمة ولا مصلحة يقصده الفاعل لأجلها، لا يكون متعلقًا للحمد، فلا يحمد عليه، حتى لو حصلت به مصلحة من غير قصد الفاعل لحصولها، لم يستحق الحمد عليها، بل الذي يقصد

---

(١)انظر: شفاء العليل، ابن القيم،٢/٥٦٠-٥٦١،

(٢)انظر في ذلك: الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى عند أهل السنة، للشهري٢/٥٢٤-٥٢٥.

(٣)انظر: إيثار الحق على الخلق، ابن الوزير،١٨٣.

(٤)انظر: الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى عند أهل السنة، للشهري، ٢/٥٢٥.

الفعل لمصلحة وحكمة وغاية محمودة وهو عاجز عن تنفيذ مراده أحق بالحمد من قادر لا يفعل لحكمة ولا لمصلحة ولا لقصد الإحسان، هذا المستقر في فطر الخلق.(١)

ومن المعلوم أن من أسمائه تعالى الثابتة له اسم الحميد المتضمن إثبات كمال الحمد له تعالى، والذي يقتضي إثبات قصده تعالى للفوائد والغايات الحميدة والعلل العظيمة بأعماله وأوامره.(٢)

يقول ابن الوزير رحمه الله: (واسمه الحميد يقتضي كمال الحمد والعدل والحكمة والفضل والصدق والجود والثناء والتسبيح والتقديس، ثم إن الكمال الأعظم في ذلك كله يقتضي أوفر نصيب لأفعاله الحميدة وأحكامه العادلة من التنزيه عن اللعب والعبث والخلو عن الحكمة والمساواة بينها وبين أضدادها وهذا ما لا شبهة فيه؛ ولذلك نص عليه كثير من أئمة الآثار).(٣)

ولذلك كان من أعظم ما يلزم نفاة الحكمة والتعليل لقولهم بهذا النفي، وأن الفوائد مترتبة على الأفعال بلا قصد، التقصير في إثبات هذا الاسم العظيم لله تعالى، وما يتضمنه من إثبات كمال الحمد له سبحانه.(٤)

يقول ابن القيم رحمه الله – معلقًا على قول نفاة الحكمة– :(فهؤلاء .. يقولون وقع بطريق الاتفاق لا بالقصد؛ كما تسقط خشبة عظيمة فيتفق عبور حيوان مؤذ تحتها فتهلكه، ولا ريب أن هذا ينفي حمد الرب سبحانه على حصول هذه المنافع والحِكم؛ لأنها لم تحصل بقصده وإرادته، بل بطريق الاتفاق الذي لا يُحمد عليه صاحبه ولا يثنى عليه به، بل هو عندهم بمثابة ما لو رمى درهمًا لا لغرض ولا لفائدة، بل لمجرد قدرته ومشيئته على طرحه، فاتفق أن وقع في يد محتاج انتفع به، فهذا من شأن الحِكم والمصالح عند المنكرين)(٥).

- **الطعن في الربوبية والنبوة؛** لاسيما وأن أكثر الأدلة الدالة على إثبات الخالق ﷻ (كدليل الإحكام والإتقان) وعلى النبوة (كالآيات والمعجزات) مبنية على إثبات الحكمة وتعليل الأفعال؛ وعليه فنفي الحكمة والتعليل إبطال لتلك الأدلة، وطعن فيما تدل عليه! (٦)

---

(١) انظر: شفاء العليل، ابن القيم،٢/٦١٢.

(٢)انظر: الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى عند أهل السنة للشهري،٢/٥٢٦.

(٣) إيثار الحق على الخلق، ابن الوزير، ١٨٦-١٨٧.

(٤) انظر: الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى عند أهل السنة، للشهري،٢/٥٢٦.

(٥) شفاء العليل، ابن القيم، ٢/٥٦٠-٥٦١.

(٦)انظر: الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى عند أهل السنة، للشهري، ٢/٥٢٧-٥٢٨.

المقام الثالث: في الكلام على قول فلاسفة الشيعة في مسألة الشر في العالم.

والكلام على ذلك في أربعة جوانب:

الجانب الأول: أن يُقال: قول ابن عربي وأتباعه في مسألة الشر في العالم باطل لأمرين:

الأول: لأنه مبني على وحدة الوجود، وقد تقدم بيان فساد هذا المعتقد.

الثاني: أنهم زعموا أن الوجود خير والشر المحض عدم، وهذا باطل. يوضحه:

الجانب الثاني: إطلاق القول بأن الخير كله من الوجود ولوازمه والشر كله من العدم ولوازمه والوجود خير والشر المحض لا يكون إلا عدمًا، (هذا اللفظ فيه إجمال؛ فإن أريد به أن كل ما خلقه الله وأوجده ففيه الخير ووجوده خير من عدمه، وما لم يخلقه ولم يشأه فهو المعدوم الباقي على عدمه ولا خير فيه؛ إذ لو كان فيه خير لفعله؛ فإنه بيده الخير، فهذا صحيح؛ فالشر العدمي هو عدم الخير وإن أريد أن كل ما يلزم الوجود فهو خير، وكل ما يلزم العدم فهو شر؛ فليس بصحيح. فإن الوجود قد يلزمه شر مرجوح، والعدم قد يلزمه خير راجح؛ مثال الأول: النار والمطر والحر والبرد والثلج ووجود الحيوانات؛ فإن هذا موجود ويلزمه شر جزئي مغمور بالنسبة إلى ما في وجود ذلك من الخير، وكذلك المأمور به قد يلزمه من الألم والمشقة ما هو شر جزئي مغمور بالنسبة إلى ما فيه من الخير). [1]

(**وتحقيق الأمر**: أن الشر نوعان شر محض حقيقي من كل وجه، وشر نسبي إضافي من وجه دون وجه؛ فالأول لا يدخل في الوجود إذ لو دخل في الوجود لم يكن شرًا محضًا، والثاني هو الذي يدخل في الوجود).[2] فـ(دخول الشر في الأمور الوجودية إنما هو بالنسبة والإضافة لا أنها من حيث وجودها وذواتها شر) .[3]

ثم يقال: (الوجود إما أن يكون خيرًا من كل وجه، أو شرًا من كل وجه، أو خيرًا من وجه شرًا من وجه، وهذا على ثلاثة أقسام: قسم خيره راجح على شره، وعكسه، وقسم مستو خيره وشره، وإما أن لا يكون فيه خير ولا شر؛ فهذه ستة أقسام ولا مزيد عليها؛ فبعضها واقع وبعضها غير واقع!

فأما القسم الأول: وهو الخير المحض من كل وجه الذي لا شر فيه بوجه ما؛ فهو أشرف الوجودات على الإطلاق وأكملها وأجلها، وكل خير وكمال فيها فهو مستفاد من خيره وكماله في نفسه، وهي

---

(١) شفاء العليل، ابن القيم، ٢/٥٢٠-٥٢٥، بتصرف.

(٢)شفاء العليل، ابن القيم، ٢/٥١٥.

(٣)شفاء العليل، ابن القيم، ٢/٥١٨.

تستمد منه وهو لا يستمد منها، وهي فقيرة إليه وهو غني عنها، كل منها يسأله كماله)(فأكف جميع العالم ممتدة إليه بالطلب والسؤال، ويده مبسوطة لهم بالعطاء والنوال، يمينه ملأى لا يغيضها نفقة، سحاء الليل والنهار، وعطاؤه وخيره مبذول للأبرار والفجار، له كل كمال، ومنه كل خير، له الحمد كله، وله الملك كله، وله الثناء كله، وبيده الخير كله، وإليه يرجع الأمر كله، تبارك اسمه وتباركت أوصافه، وتباركت أفعاله، وتباركت ذاته، فالبركة كلها له ومنه، لا يتعاظمه خير سُئِله، ولا تنقص خزائنه على كثرة عطائه وبذله؛ فلو صور كل كمال في العالم صورة واحدة ثم كان العالم كله على تلك الصورة؛ لكان نسبة ذلك إلى كماله وجلاله وجماله دون نسبة سراج ضعيف إلى عين الشمس).

(وأما الأقسام الخمسة الباقية، فلا يدخل منها في الوجود **إلا ما كانت المصلحة والحكمة والخير في إيجاده أكثر من المفسدة**، والأقسام الأربعة لا تدخل في الوجود؛ أما الشر المحض الذي لا خير فيه، فذاك ليس له حقيقة بل هو العدم المحض)،(وأما الذي لا خير فيه ولا شر فلا يدخل أيضًا في الوجود؛ فإنه عبث يتعالى الله عنه، وإذا امتنع وجود هذا القسم في الوجود فدخول ما الشر في إيجاده أغلب من الخير أولى بالامتناع.

ومن تأمل هذا الوجود علم أن الخير فيه غالب، وأن الأمراض –وإن كثرت– فالصحة أكثر منها، واللذات أكثر من الآلام، والعافية أعظم من البلاء، والغرق والحرق والهدم ونحوها –وإن كثرت– فالسلامة أكثر، ولو لم يوجد هذا القسم الذي خيره غالب لأجل ما يعرض فيه من الشر لفات الخير الغالب، وفوات الخير الغالب شر غالب ومثال ذلك النار فإن في وجودها منافع كثيرة وفيها مفاسد لكن إذا قابلنا بين مصالحها ومفاسدها لم تكن لمفاسدها نسبة إلى مصالحها وكذلك المطر والرياح والحر والبرد) فظهر بذلك أن هذا الوجود (في غاية التناسب واقع على أكمل الوجوه وأقربها إلى حصول الغايات المحمودة والحكم المطلوبة). [1]

فتبارك الله العليم الحكيم! الذي نفذت حكمته حيث نفذت مشيئته وقدرته (فلا تخرج ذرة من مقدوراته عن حكمته، وحمده، كما لم تخرج عن قدرته ومشيئته).[2]

---

(١)شفاء العليل، ابن القيم، ٥١٨/٢.

(٢)زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن القيم، ١٩٠/٤.

الجانب الثالث: ما أصله الفلاسفة المشاؤون ومن سلك نهجهم كالطوسي والشيرازي- من أن تعطيل أسباب الخيرات والمصالح العظيمة لما في ضمنها من الشرور والآلام الجزئية مناف للحكمة، هذا (أصل في غاية الصحة؛ لكن أخطئوا في ذلك أعظم خطأ، وهو جعلهم ذلك من لوازم الطبيعة المجردة من غير أن يكون متعلقًا بفاعل مختار قدر ذلك بمشيئته وقدرته واختياره، ولو شاء لكان الأمر على خلاف ذلك كما يكون في الجنة، فإنها مشتملة على الخيرات المحضة البريئة من هذه العوارض من كل وجه، فاقتضت حكمته أن تكون هذه الدار على ما هي عليه، ممزوجًا خيرها بشرها، ولذاتها بآلامها، وأن تكون دار القرار خالصة من شوائب الآلام والشرور خلاصًا تامًا، وأن تكون دار الشقاء خالصة للآلام والشرور، وإذا جمعت حق هذه الطائفة وأثبت لله تعالى صفات الكمال، وأنه يُحِب ويحب، ويفرح بتوبة عباده وطاعتهم ويرضى بها ويضحك ويثني عليهم بها، ويحب أن يثنى عليه ويحمد ويشكر، ويفعل ما له في فعله غاية وحكمة يحبها ويرضاها، فيفعل لأجلها، كنت أسعد بالحق من هؤلاء). [1]

الجانب الرابع: أن يُقال: القول بأن الشر أمر عدمي عرضي مخالف لأصول الفلاسفة؛ بيان ذلك: أن هذا البحث لا يتأتى إلا مع إثبات أصلين؛ أحدهما: أن خالق العالم سبحانه مريد قادر مختار، والثاني: تعليل أفعاله تعالى بالمصالح والغايات، والفلاسفة لا يقولون بواحد من هذين الأصلين، فقولهم هذا مناقض لأصولهم.

وقد جود شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ ؛ حين قال- في معرض حديثه عن أقوال الناس في الحكمة-: (والفلاسفة لهم قول أبعد من هذا. وهو: أن ما يقع من عذاب النفوس وغير ذلك من الضرر لا يمكن دفعه. فإنهم يقولون: إنه موجب بذاته وكل ما يقع هو من لوازم ذاته. ولو قالوا: إنه موجب بمشيئته وقدرته لما يفعله لكانوا قد أصابوا. وقد قالوا أيضا: الشر يقع في العالم مغلوبًا مع الخير في الوجود. وهذا صحيح؛ لكن هذا يستلزم أن يكون الخالق قد خلق لحكمة معلومة تسلم ولا تعد، وإلا فمع انتفاء هذين يبقى الكلام ضائعًا ففي قول كل طائفة نوع من الحق ونوع من الباطل). [2]

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة، لابن القيم، اختصار الموصلي، ٢/ ٥٩٥-٥٩٦.

(٢) مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٣٨/٨.

الوجه الرابع: نقد ربط الشيعة عقيدة البداء الفاسدة بإثبات الحكمة والتعليل:

ربط الشيعة بين قولهم بالبداء وإثبات الحكمة، وادعوا أن إثبات البداء لازم لتقرير حكمة الرب، **وقولهم ظاهر الفساد؛ بيان ذلك** من جانبين:

- الجانب الأول: أن هؤلاء القوم قد ضلوا ضلالاً بعيدًا، فهم مع قولهم بالبداء لم يثبتوا تمام الحكمة لله إذ نفوا أن تكون له حكمة عائدة إليه- وهذا القول يؤل إلى الوصف بالعبث ونفي الحكمة ؛ إذ من (المعروف في الشرع واللغة والعقل، أن الذي يفعل أو يفيد ما ينبغي.. لا لمقصود يعود إلى نفسه فهو سفيه أو جاهل) وهو (مذموم في الشرع والعقل)؛ [1] فظهر أن حقيقة قولهم الجمع بين نفي تمام العلم عن الله تعالى (=لنفيهم علم الرب بما يكون)، و نفي تمام حكمته(=لنفيهم أن تكون له حكمة عائدة إليه)! فلم تفدهم عقيدة البداء إلا نفي العلم دون إثبات تمام الحكمة ولم يزدادوا بها إلا ضلالاً على ضلالهم!
- الجانب الثاني: أنه لا معارضة أصلاً بين ثبوت تقدير الرب السابق وعلمه الأزلي بما سيكون وبين حكمته وقدرته ونفاذ مشيئته؛ وافتراض ذاك خلف من القول؛ يقول ابن القيمﷺ:(**عِلْمُ الله ﷻ ماض في خلقه بمشيئة منه ﷻ... فكل....صائر إلى ما قضى عليه، لا يعدو أحد منهم قدر الله ومشيئته والله الفعال لما يريد**). [2] و(**كل ما تعلق به علمه من العالم تعلقت به قدرته ومشيئته**). [3] فـ(هو بكل شيء عليم، و.. هو غني عن كل شيء، وكل شيء فقير إليه، و.. هو أحكم الحاكمين، فلا تخرج ذرة من مقدوراته عن حكمته، وحمده، كما لم تخرج عن قدرته ومشيئته، فحكمته نافذة حيث نفذت مشيئته وقدرته)؛ [4] بل إن (ما قدّره الله سبحانه وتعالى واجب من جهات عشر: **من جهة علم الله سبحانه** وتعالى من وجهين؛ الأول: ما علمه الله أنه سيكون، فلابُدّ أن يكون. والثاني: ما علم الله سبحانه وتعالى أنه لا يكون، فلا يكون. **وكذلك من جهة إرادته سبحانه** من وجهين؛ الأول: أنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن. **والثاني: من جهة حكمته سبحانه، وهي الغاية المرادة**

---

(١)بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ابن تيمية، ١/ ٥٢٥.

(٢)حادي الأرواح، ابن القيم، ٨٢٩/٢، وانظر منه:٨٢٨/٢.

(٣)طريق الهجرتين، ابن القيم، ٢٣٧/١.

(٤)زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن القيم، ١٩٠/٤.

لنفسها التي يفعل لأجلها. وكذلك من جهة كلامه، من وجهين؛ الأول: من جهة أنه أخبر به، وخبره مطابق لعلمه. والثاني: من جهة أنه أوجبه على نفسه وأقسم ليفعلنّه، كذلك من جهة كتابته إياه في اللوح المحفوظ من وجهين؛ الأول: كتابته ما علم أنه سيكون. والثاني: كتابته ما أوجبه على نفسه، وكذلك من جهة رحمته، وكذلك من جهة عدله). [1]

الوجه الخامس: الرد على مظاهر غلو الشيعة في أئمتهم المتعلقة بمسألة الحكمة والتعليل.

سبق البيان بأن الشيعة غلو في أئمتهم وادعوا أن نصب معصوميهم للإمامة واجب في حكمة الرب تعالى ؛ وأن الحكمة والغاية من خلق الخلق معرفة أئمتهم المعصومين، وأن الأئمة هم غاية التكوين والتشريع؛ ولم يقتصروا على ذلك بل زادوا الطين بلة وأثبتوا لأئمتهم حكمة الرب وادعو أن الله أعطاهم حكمته، فهم معادن حكمته، ومستودعها.

وسيكون بعون الله الرد عليهم من ثلاثة جوانب:

الجانب الأول: في نقد ادعاء الشيعة بأن نصب معصوميهم للإمامة واجب في الحكمة.

فيقال:

هؤلاء الإمامية أخذوا عن المعتزلة أن الله يجب عليه الإقدار والتمكين واللطف، بما يكون المكلف عنده أقرب إلى الصلاح، وأبعد عن الفساد، مع تمكنه في الحالين.

ثم قالوا: والإمامة واجبة في الحكمة، لأن بها لطفًا في التكاليف وإذا كان هذا لطفًا في التكليف لزم وجوبه في الحكمة.

وأيضًا: قد علم يقينًا بالعادات واستمرار الأوقات أن الجماعة متى كان لهم رئيس مهيب مطاع متصرف منبسط اليد كانوا بوجوده أقرب إلى الصلاح، وأبعد عن الفساد، وإذا لم يكن لهم رئيس وقع الهرج والمرج بينهم، وكانوا عن الصلاح أبعد، ومن الفساد أقرب. وهذه الحال مشعرة بقضية العقل معلومة لا ينكرها إلا من جهل العادات، ولم يعلم استمرار القاعدة المستمرة في العقل.

ومن هنا فلا بد من نصب إمام معصوم يصد الناس عن الظلم والتعدي، ويمنعهم عن التغالب والقهر، وينصف المظلوم من الظالم، ويوصل الحق إلى مستحقه، لا يجوز عليه الخطأ ولا السهو ولا المعصية!

---

(١) النبوات، ابن تيمية، ٢/٩١٤، حاشية (١).

وخلاصة القول: أنه قد تبين حاجة الناس إلى إمام معصوم، ولا مفسدة في نصبه، فوجب نصبه في الحكمة. [1]

والجواب أن يُقال:

أولاً: (قولكم: لا بد من نصب إمام معصوم يفعل هذه الأمور. أتريدون أنه لا بد أن يخلق الله ويقيم من يكون متصفًا بهذه الصفات؟ أم يجب على الناس أن يبايعوا من يكون كذلك؟ فإن أردتم الأول، فالله لم يخلق أحدًا متصفًا بهذه الصفات، فإن غاية ما عندكم أن تقولوا: إن عليًا كان معصوما لكن الله لم يمكنه ولم يؤيده، لا بنفسه، ولا بجند خلقهم له حتى يفعل ما ذكرتموه.

بل أنتم تقولون: إنه كان عاجزًا مقهورًا مظلومًا في زمن الثلاثة، ولما صار له جند قام له جند، آخرون قاتلوه، حتى لم يتمكن أن يفعل ما فعل الذين كانوا قبله، الذين هم عندكم ظلمة.

فيكون الله قد أيد أولئك الذين كانوا قبله، حتى تمكنوا من فعل ما فعلوه من المصالح، ولم يؤيده حتى يفعل ذلك.

وحينئذ فما خلق الله هذا المعصوم المؤيد الذي اقترحتموه على الله. وإن قلتم: إن الناس يجب عليهم أن يبايعوه ويعاونوه.

قلنا: أيضا فالناس لم يفعلوا ذلك، سواء كانوا مطيعين أو عصاة.

وعلى كل تقدير فما حصل لأحد من المعصومين عندكم تأييد، لا من الله ولا من الناس. وهذه المصالح التي ذكرتموها لا تحصل إلا بتأييد، فإذا لم يحصل ذلك لم يحصل ما به تحصل المصالح). [2]

ثانيًا: يريد هؤلاء الشيعة أنه لا بد من إمام معصوم حي، وهذا باطل؛ لأن (هذا الإمام الموصوف لم يوجد بهذه الصفة. أما في زماننا فلا يعرف إمام معروف يُدعى فيه هذا، ولا يدعي لنفسه، بل مفقود غائب عند متبعيه، ومعدوم لا حقيقة له عند العقلاء. ومثل هذا لا يحصل به شيء من مقاصد الإمامة أصلاً، بل من ولي على الناس، ولو كان فيه بعض الجهل وبعض الظلم، كان أنفع لهم ممن لا ينفعهم بوجه من الوجوه.

---

(١) انظر: منهاج الكرامة، العلامة الحلي، ١١٣ وما بعدها، الألفين، العلامة الحلي، ٧٢ وما بعدها.

(٢)منهاج السنة، ابن تيمية، ٦/٣٩٣-٣٩٤.

وهؤلاء المنتسبون إلى الإمام المعصوم لا يوجدون مستعينين في أمورهم إلا بغيره، بل هم ينتسبون إلى المعصوم، وإنما يستعينون بكفور أو ظلوم. فإذا كان المصدقون لهذا المعصوم المنتظر لم ينتفع به أحد منهم لا في دينه ولا في دنياه، لم يحصل لأحد به شيء من مقاصد الإمامة.

وإذا كان المقصود لا يحصل منه شيء، لم يكن بنا حاجة إلى إثبات الوسيلة؛ لأن الوسائل لا تراد إلا لمقاصدها. فإذا جزمنا بانتفاء المقاصد كان الكلام في الوسيلة من السعي الفاسد، وكان هذا بمنزلة من يقول: الناس يحتاجون إلى من يطعمهم ويسقيهم، وينبغي أن يكون الطعام صفته كذا والشراب صفته كذا، وهذا عند الطائفة الفلانية، وتلك الطائفة قد علم أنها من أفقر الناس، وأنهم معروفون بالإفلاس.

وأي فائدة في طلب ما يعلم عدمه، واتباع ما لا ينتفع به أصلا؟ والإمام يحتاج إليه في شيئين. إما في العلم؛ لتبليغه وتعليمه، وإما في العمل به؛ ليعين الناس على ذلك بقوته وسلطانه.

وهذا المنتظر لا ينفع لا بهذا ولا بهذا. بل ما عندهم من العلم فهو من كلام من قبله، ومن العمل، إن كان مما يوافقهم عليه المسلمون استعانوا بهم، وإلا استعانوا بالكفار والملاحدة ونحوهم، فهم أعجز الناس في العمل، وأجهل الناس في العلم، مع دعواهم ائتمامهم بالمعصوم، الذي مقصوده العلم والقدرة، ولم يحصل لهم لا علم ولا قدرة، فعلم انتفاء هذا مما يدعونه، وأيضًا فالأئمة الاثنا عشر لم يحصل لأحد من الأمة بأحد منهم جميع مقاصد الإمامة). [1]

ثالثًا: لا نسلم أن الحاجة داعية إلى نصب إمام معصوم، وذلك لأن عصمة الأمة مغنية عن عصمته، وهذا مما ذكره العلماء في حكمة عصمة الأمة.

رابعًا: إن أريد بالحاجة أن حالهم مع وجوده أكمل، فلا ريب أن حالهم مع عصمة نواب الإمام أكمل، وحالهم مع عصمة أنفسهم أكمل. وليس كل ما تقدره الناس أكمل لكل منهم يفعله الله، ولا يجب عليه فعله.

خامسًا: من أين يعلم هؤلاء الشيعة انتفاء جميع أنواع الحكمة إذا عدم نصب الإمام المعصوم بل (ولو لم يكن إلا عظم أجر المطيعين إذا لم يكن لهم إمام معصوم، فإن معرفة الطاعة والعمل بها حينئذ أشق، فثوابه أكبر. وهذا الثواب يفوت بوجود المعصوم.

---

(١)منهاج السنة، ابن تيمية، ٦/٣٨٥-٣٨٧.

وأيضًا فحفظ الناس للشرع، وتفقههم في الدين، واجتهادهم في معرفة الدين والعمل به تقل بوجود المعصوم، فتفوت هذه الحكم والمصالح.

وأيضًا فجعل غير النبي مماثلاً للنبي في ذلك، قد يكون من أعظم الشبه والقدح في خاصة النبي، فإنه إذا وجب أن يؤمن بجميع ما يقوله هذا، كما يجب الإيمان بجميع ما يقوله النبي، لم تظهر خاصة النبوة، فإن الله أمرنا أن نؤمن بجميع ما أتى به النبيون، فلو كان لنا من يساويهم في العصمة، لوجب الإيمان بجميع ما يقوله، فيبطل الفرق). (١)

سادسًا: لا نسلم أنه لا مفسدة في نصب الإمام المعصوم؛ وهذا النفي العام لا بد له من دليل، ولا يكفي في ذلك عدم العلم بالمفسدة، فإن عدم العلم ليس علمًا هذا من جانب

ثم إن من المفاسد في ذلك أن يكون طاعة من ليس بنبي وتصديقه مثل طاعة النبي مطلقًا. وأن يساوي النبي في وجوب طاعته في كل شيء ووجوب تصديقه في كل شيء، ونفي كل غلط منه!

وهنا يُقال: إذا ثبت ما تدعون في إمامكم المعصوم (فأي شيء خاصة النبي التي انفرد بها عنه، حتى صار هذا نبيًا، وهذا ليس بنبي؟ فإن قيل: بنزول الوحي عليه؛ قيل: إذا كان المقصود بنزول الوحي عليه قد حصل له، فقد استراح من التعب الذي كان يحصل للنبي، وقد شاركه في المقصود.

وأيضًا فعصمته إنما تكون بإلهام الحق له، وهذا وحي. وأيضًا فإما أن يخبر بما أخبر به النبي – ﷺ، ويأمر بما أمر به، أو يخبر بأخبار وأوامر زائدة. فإن كان الأول لم يكن إليه حاجة، ولا فيه فائدة، فإن هذا قد عرف بأخبار الرسول وأوامره. وإن كان غير ذلك، وهو معصوم فيه، فهذا نبي، فإنه ليس بمبلغ عن الأول.

وإذا قيل: بل يحفظ ما جاء به الرسول.

قيل: يحفظه لنفسه أو للمؤمنين؟ فإن كان لنفسه فلا حاجة بالناس إليه. وإن كان للناس فبأي شيء يصل إلى الناس ما يحفظه: أفبالتواتر أم بخبر الواحد؟ فبأي طريق وصل ذلك منه إلى الناس الغائبين، وصل من الرسول إليهم، مع قلة الوسائط.

ففي الجملة لا مصلحة في وجود معصوم بعد الرسول إلا وهي حاصلة بدونه، وفيه من الفساد ما لا يزول إلا بعدمه. فقولهم: " الحاجة داعية إليه " ممنوع. وقولهم: " المفسدة فيه معدومة " ممنوع.

---

(١)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٦/ ٤٧٠-٤٧١، وانظر: منهاج السنة، ابن تيمية ٣٨٨/٦، مختصر منهاج السنة لابن تيمية، اختصار الغنيمان، ٣٥٦.

بل الأمر بالعكس؛ فالمفسدة معه موجودة، والمصلحة معه منتفية. وإذا كان اعتقاد وجوده قد أوجب من الفساد ما أوجب، فما الظن بتحقق وجوده).[1]

الجانب الثاني: في نقد ادعاء الشيعة أن الأئمة علة التشريع وغايته كما أنهم علة التكوين وغايته

فيقال:أصل هذا الغلو ادعاء أمرين:

الأول: أن التشريع علَّة لحصول الكمال، وإذا حصل الكمال حصل التصرف في الكون؛ فإذا عرف الأئمة الله تعالى وعملوا بتشريعه أعطاهم الولاية على التكوين فيصبح مسخرًا لهم منقادًا إلى إرادتهم، إذ لا يعقل أن يعطي الله تعالى الأئمة الولاية على التكوين من دون انقيادهم إليه تشريعًا ومحافظتهم عليه ودعوة الناس إليه؛ فالتشريع يستبطن انقيادًا إليه تعالى، يتبعه تصرف في الكون، وإلا أصبح التشريع لغوًا لا فائدة فيه ولا غاية في تشريعه! ومن هنا كان الأئمة علة غائية في تشريع الأحكام والتكليف!

الثاني: أن الكون خلق من أجل الأئمة مسخرًا لهم وطوعًا لإرادتهم: لأجل تنعّمهم وتعبّدهم وتكاملهم، ولأجل معرفتهم؛ إذ معرفتهم عليهم السلام ومحبتهم وطاعتهم مصداق معرفته سبحانه ومحبته وطاعته!

وهذا القول غاية في الفساد والبطلان؛ وبيان ذلك في مقامين:

المقام الأول:

أن الأمر بالإيمان والعمل الصالح تشريف لعامة بني آدم؛ فمما لا ريب فيه (أن إلزام الناس شريعة يأتمرون بأوامرها التي فيها صلاحهم وينتهون عن مناهيها التي فيها فسادهم أحسن عند كل عاقل من تركهم هملاً كالأنعام، لا يعرفون معروفًا ولا ينكرون منكرًا، وينزو بعضهم على بعض نزو الكلاب والحمر، ويعدو بعضهم على بعض عدو السباع والكلاب والذئاب، ويأكل قويهم ضعيفهم، لا يعرفون الله ولا يعبدونه ولا يذكرونه ولا يشكرونه ولا يمجدونه ولا يدينون بدين بل هم من جنس الأنعام السائمة). [2]

---

(١)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٦/ ٤٧٢-٤٧٣.

(٢) مفتاح دار السعادة، ابن القيم، ١٠٦٧/٢.

وغاية التشريع وعلته: ذكر الرب وتوحيده؛ فجميع الشرائع والأعمال إنما شرعت إقامة لذكر الله تعالى وتوحيده، والمقصود بها تحصيل ذكر الله تعالى وتوحيده، قال تعالى: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٰ ﴿١٤﴾﴾ طه:١٤ [1] وفي ذلك صلاح العباد وفلاحهم وسعادتهم؛ (فبذكره تطمئن قلوبهم؛ وبرؤيته في الآخرة تقر عيونهم ولا شيء يعطيهم في الآخرة أحب إليهم من النظر إليه؛ ولا شيء يعطيهم في الدنيا أعظم من الإيمان به)؛ فإن (فقر العبد إلى الله أن يعبد الله لا يشرك به شيئًا، ليس له نظير فيقاس به؛ لكن يشبه من بعض الوجوه حاجة الجسد إلى الطعام والشراب؛ وبينهما فروق كثيرة. فإن حقيقة العبد قلبه وروحه، وهي لا صلاح لها إلا بإلهها الله الذي لا إله إلا هو: فلا تطمئن في الدنيا إلا بذكره: وهي كادحة إليه كدحا فملاقيته ولا بد لها من لقائه، ولا صلاح لها إلا بلقائه. ولو حصل للعبد لذات أو سرور بغير الله فلا يدوم ذلك، بل ينتقل من نوع إلى نوع، ومن شخص إلى شخص، ويتنعم بهذا في وقت وفي بعض الأحوال، وتارة أخرى يكون ذلك الذي يتنعم به والتذ غير منعم له ولا ملتذ له، بل قد يؤذيه اتصاله به ووجوده عنده، ويضره ذلك. وأما إلهه فلا بد له منه في كل حال وكل وقت، وأينما كان فهو معه) وهذا (مبني على أصلين: أحدهما: على أن نفس الإيمان بالله وعبادته ومحبته وإجلاله هو غذاء الإنسان وقوته وصلاحه وقوامه كما عليه أهل الإيمان، وكما دل عليه القرآن؛ لا كما يقول من يعتقد من أهل الكلام ونحوهم: أن عبادته تكليف ومشقة. وخلاف مقصود القلب لمجرد الامتحان والاختبار؛ أو لأجل التعويض بالأجرة كما يقوله المعتزلة[2] وغيرهم؛ فإنه وإن كان في الأعمال الصالحة ما هو على خلاف هوى النفس – والله سبحانه يأجر العبد على الأعمال المأمور بها مع المشقة، كما قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ لَا يُصِيبُهُمۡ ظَمَأٞ وَلَا نَصَبٞ﴾الآية؛ التوبة:١٢٠، فليس ذلك هو المقصود الأول بالأمر الشرعي، وإنما وقع ضمنًا وتبعًا لأسباب، ولهذا لم يجئ في الكتاب والسنة وكلام السلف إطلاق القول على الإيمان والعمل الصالح أنه تكليف كما يطلق ذلك كثير من المتكلمة والمتفقهة؛ وإنما جاء ذكر التكليف في موضع النفي؛ كقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَا﴾ البقرة:٢٨٦، ﴿لَا

---

(١)انظر: الوابل الصيب من الكلم الطيب، ابن القيم، ١٧٨، تيسير الكريم الرحمن، السعدي،٥٠٣.

(٢)انظر: شرح الأصول الخمسة، القاضي عبدالجبار، ٦١٤، ٦١٦، المعتزلة وأصولهم الخمسة، عواد المعتق،٢١١-٢١٦.

﴿تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾ النساء:٨٤، ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ الطلاق:٧، أي: وإن وقع في الأمر تكليف؛ فلا يكلف إلا قدر الوسع، لا أنه يسمي جميع الشريعة تكليفًا، مع أن غالبها قرة العيون وسرور القلوب؛ ولذات الأرواح وكمال النعيم، وذلك لإرادة وجه الله والإنابة إليه، وذكره وتوجه الوجه إليه، فهو الإله الحق الذي تطمئن إليه القلوب، ولا يقوم غيره مقامه في ذلك أبدًا. قال الله تعالى: ﴿فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾ مريم:٦٥ فهذا أصل). و(الأصل الثاني: النعيم في الدار الآخرة أيضًا مثل النظر إليه لا كما يزعم طائفة من أهل الكلام ونحوهم أنه لا نعيم ولا لذة إلا بالمخلوق: من المأكول والمشروب والمنكوح ونحو ذلك، بل اللذة والنعيم التام في حظهم من الخالق سبحانه وتعالى) كما في صحيح مسلم عن النبي ﷺ قال: " إذا دخل أهل الجنة الجنة، قال: يقول الله تبارك وتعالى: تريدون شيئا أزيدكم؟ فيقولون: ألم تبيض وجوهنا؟ ألم تدخلنا الجنة، وتنجنا من النار؟ قال: فيكشف الحجاب، فما أعطوا شيئًا أحب إليهم من النظر إلى ربهم ﷻ"؛ [1] (فبين النبي ﷺ أنهم مع كمال تنعمهم بما أعطاهم الله في الجنة لم يعطهم شيئًا أحب إليهم من النظر إليه؛ وإنما يكون أحب إليهم لأن تنعمهم وتلذذهم به أعظم من التنعم والتلذذ بغيره. فإن اللذة تتبع الشعور بالمحبوب، فكلما كان الشيء أحب إلى الإنسان كان حصوله ألذ له، وتنعمه به أعظم، وقال الله تعالى في حق الكفار: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾ ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُوا الْجَحِيمِ ﴿١٦﴾﴾ المطففين:١٥-١٦، فعذاب الحجاب أعظم أنواع العذاب. ولذة النظر إلى وجهه أعلى اللذات؛ ولا تقوم حظوظهم من سائر المخلوقات مقام حظهم منه تعالى. وهذان الأصلان ثابتان في الكتاب والسنة؛ وعليهما أهل العلم والإيمان). [2]

وبعد..

هذا هو قول السلف في علة التشريع وغايته؛ وبون بعيد بينه وبين ما ادعاه الشيعة من أن تشريع الشرائع إنما هو لأجل معرفة الأئمة وأنه علة وغاية لولايتهم التكوينية!! بل حتى خاصة الخلق من الأنبياء والرسل؛ رغم أنهم أعبد الخلق لربهم لم يكن الواحد منهم يملك لنفسه –فضلاً

---

(١)صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى، ١/ ١٦٣.

(٢) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١/٢٣-٢٦.-بتصرف-

عن غيره– ضرًا ولا نفعًا، ولم يقل أحد منهم أن التصرف في الكون هو علة التشريع ولا أن معرفتهم علة له!

والعجب أن هؤلاء الشيعة يدعون أن الإنسان يرتفع بالائتمار بأمر الله والانتهاء بنهيه حتى يُعد بمنزلته تبارك وتعالى،[1] فأين هم من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ الشورى: ١١، **وما بالهم كيف يحكمون!**

وقد اتخذوا من رواية " عبدي أطعني تكن مثلي، تقل للشيء كن فيكون"[2] مستندًا لهم، وهذه الرواية تقشعر منها جلود الموحدين، وتستنكرها قلوب المؤمنين، فضلاً عن كونها باطلة سندًا ومتنًا؛ فقد صرح ببطلانها علماء السنة وبعض أعلام الشيعة على حدٍ سواء:

فجاء في فتاوى اللجنة الدائمة للإفتاء–تعليقًا على الرواية– ما نصه:(هذا الحديث لم نعثر عليه في شيء من كتب السنة، ومعناه يدل على أنه موضوع، إذ أنه ينزل العبد المخلوق الضعيف منزلة الخالق القوي سبحانه، أو يجعله شريكا له، تعالى الله عن أن يكون له شريك في ملكه. واعتقاده شرك وكفر؛ لأن الله سبحانه هو الذي يقول للشيء: كن، فيكون، كما في قوله ﷻ: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ يس: ٨٢). [3] **فهذا موقف علماء السنة من الرواية لآنفة.**

أما موقف بعض آيات الشيعة منها؛ فقد بين حيدر حب الله [4] بطلان سند هذه الرواية ومتنها ونص على أن فساد سندها، من ناحيتين: الأولى: أن (هذا الحديث لا ذكر له، ولا عين له ولا

---

(١) انظر: مستند الشيعة، النراقي ١/٦.

(٢)مشارق أنوار اليقين، للبرسي، ١٠٠، الجواهر السنية، الحر العاملي، ٣٦١، بحار الأنوار للمجلسي، ٣٧٥/٩٠، شجرة طوبى، للحائري، ٣٣/١، الفوائد العلية، البهبهاني،٣٩٤/٢، الصحيح من سيرة النبي الأعظم، جعفر العاملي، ٢٦٦/٢٢.

(٣)فتاوى اللجنة الدائمة، المجموعة الأولى، جمع وترتيب: أحمد الدويش، ٤/ ٤٧١.

(٤)حيدر محمد كامل حب الله، عالم شيعي لبناني، متخرج من الحوزة العلمية بقم، ولد سنة ١٩٧٣م، في مدينة صور بجنوب لبنان، له قدره عند أبناء نحلته؛ حصل على كثير من الإجازات والتزكيات–الشيعية–، له عدة مؤلفات وبحوث في المجالات الفقهية والحديثية والفكر الديني المعاصر، ومنها: المعتبر من بحار الأنوار، المدرسة التفكيكية وجدل المعرفة الدينية، الشعائر الحسينية–الجدل، التاريخ والمواقف–، الإمامة–قراءات جديدة ومنافحات عتيدة–، نظرية السنة في الفكر الإمامي =

أثر في القرون السبعة الهجريّة الأولى، عند غير المتصوّفة وبعض الباطنيّة، ولم يرد– في حدود تتبعنا– في كتب الحديث عند المسلمين لا السنّة ولا الشيعة على الإطلاق.. وهذا كلّه يعني أنّ هذا الحديث لا يمكن الاتكاء عليه؛ لضعف مصادره للغاية، بل غالب مصادره التي جاءت بعد القرن السابع الهجري هي إمّا كتب تصوّف وعرفان أو فلسفة وكلام أو كتب حديث جَمَّاعَة متأخّرة كالجواهر السنيّة وبحار الأنوار، أو كتب تُحسب على مدرسة الغلوّ كمشارق أنوار اليقين،..إنّ الحديث في جميع مصادره ومراجعه لا يُذكر له مصدر في التاريخ الإسلامي ولا سند أصلاً، فمن هذه الجهة أيضًا هو فاقد للإسناد تمامًا).

وأما فساد المتن: فنص على أن متن (هذا الحديث ولغته ليست متوالمة أو متماهية مع طبيعة التراكيب القرآنية التي يبدو عليها التشدّد في توصيف الله وحده بالهيمنة على العالم وفعل ما يريد وتحقّقه بمقام ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴿١١٧﴾ ﴾ البقرة: ١١٧).**(والنتيجة: إنّ هذا الحديث غير ثابت إطلاقًا، وهو ضعيف للغاية، بل لا يعلم كونه حديثًا نبويًّا أساسًا، وغالب الظنّ أنّه استُقي من أصول إسرائيليّة، ونفذ إلى الثقافات الباطنيّة والصوفيّة عند المسلمين، ومنها إلى الثقافة الشيعيّة في القرون المتأخّرة، وأمّا مضمونه .. [فإنا] نقل بغرابته عن اللغة القرآنية).** [1]

فيا لله العجب كيف يتخذ هؤلاء الشيعة أمثال هذه الروايات–المقررة للشرك في الربوبية– حجة لهم في إثبات العلة والغاية من التشريع!!

=

الشيعي، التكون والصيرورة وغيرها. انظر ترجمته على موقعه الرسمي، الموقع الرسمي حيدر حب الله، تاريخ الاطلاع، ٢٦-٣-١٤٤٠هـ، استرجعت من: http://hobbollah.com/questions/

(١)حديث "عبدي أطعني تكن مثلي.." قيمته ودلالاته في التصوّف والولاية التكوينيّة، رقم(١٨٤) تاريخ النشر: ٦-٤-٢٠١٥م، الموقع الرسمي للشيخ حيدر حب الله، تاريخ الاطلاع: ٦-١-١٤٣٩هـ، استرجعت من:
http://hobbollah.com/questions/%d8%ad%d8%af%d9%8a%d8%ab-%d8%b9%d8%a8%d8%af%d9%8a-%d8%a3%d8%b7%d8%b9%d9%86%d9%8a-%d8%aa%d9%83%d9%86-%d9%85%d8%ab%d9%84%d9%8a-%d9%82%d9%8a%d9%85%d8%aa%d9%87-%d9%88%d8%af%d9%84%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%aa/

وانظر الفرق بين ما تشربته قلوب الشيعة من الغلو المفرط بالأئمة؛ حتى صيروهم العلة من التشريع والغاية منه، وما يقرر أهل السنة من توحيد الرب وتعظيمه وتقرير أن حكمته ﷻ في تكليف الخلق ما كلفهم به أعظم وأجل مما يخطر بالبال أو يجري به المقال، وأن له سبحانه (من الحكم البوالغ في تكليف عباده وأمرهم ونهيهم ما يقتضيه ملكه التام وحمده وحكمته ولو لم يكن في ذلك إلا أنه يستوجب من عباده شكر نعمه التي لا تحصى بحسب قواهم وطاقتهم لا بحسب ما ينبغي له فإنه أعظم وأجل من أن يقدر خلقه عليه، ولكنه سبحانه يرضى من عباده بما تسمح به طبائعهم وقواهم فلا شيء أحسن في العقول والفطر من شكر المنعم ولا أنفع للعبد منه) (١).

وأن مبنى علة التكليف والأمر والنهي وغايته على أمرين: (أحدهما: يتعلق بذاته وصفاته وأنه أهل لذلك وأن جماله تعالى وكماله وأسماءه وصفاته تقتضي من عباده غاية الحب والذل والطاعة له، والثاني: متعلق بإحسانه وإنعامه ولا سيما مع غناه عن عباده وأنه إنما يحسن إليهم رحمة منه وجودًا وكرمًا لا لمعاوضة ولا لاستجلاب منفعة ولا لدفع مضرة). (٢)

المقام الثاني: أن المخلوقات ليست مخلوقة خصيصًا لآل البيت، بل هي عامة لبني آدم؛ فإن من منة الله سبحانه على جميع العباد أن سخر لهم البحار، والأنهار، والفلك؛ والدواب، والشمس والقمر، والليل والنهار، بل سخر لهم ما في السماوات وما في الأرض، وخلق لهم ما في الأرض جميعًا للانتفاع والاستمتاع والاعتبار.

ويدل على ذلك عدد من آيات القرآن؛ منها: قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْفُلْكَ لِتَجْرِىَ فِى ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْأَنْهَٰرَ ﴿٣٢﴾ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ﴿٣٣﴾﴾ إبراهيم: ٣٢-٣٣، وقوله: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿٥﴾ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴿٦﴾ وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا۟ بَٰلِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ ٱلْأَنفُسِ ۚ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ

---

(١) مفتاح دار السعادة، ابن القيم، ١٠٨٩/٢.

(٢) مفتاح دار السعادة، ابن القيم، ١٠٨٩/٢.

﴿ ۝٧ وَٱلۡخَيۡلَ وَٱلۡبِغَالَ وَٱلۡحَمِيرَ لِتَرۡكَبُوهَا وَزِينَةٗۚ وَيَخۡلُقُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ۝٨ ﴾ النحل:٥-٨، وقوله: ﴿ أَلَمۡ تَرَوۡاْ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَأَسۡبَغَ عَلَيۡكُمۡ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةٗ وَبَاطِنَةٗۗ ﴾ لقمان: ٢٠ ، وقوله: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا ﴾ البقرة: ٢٩، إلى غير ذلك من الآيات التي يُبين فيها سبحانه أنه خلق المخلوقات لجميع بني آدم امتنانًا عليهم بها، وإلزامًا ودعوة لهم إلى شكره وعبادته وحده لا شريك له. نعم يدخل في بني آدم النبي ﷺ دخولاً أوليًا، ثم أولو العزم، ثم الأنبياء والمرسلين، ثم الأمثل فالأمثل؛ لكن من أين للشيعة تخصيص خلق الكائنات لمعصهمهم!! **هذا من جانب**

ومن جانب آخر: أنه لا يستلزم من خلق الكائنات لبني آدم الغلو بإشراك بعض المخلوقات في شيء من الربوبية، فإن ذلك مردود غير مقبول.

ومن جانب ثالث: إن خلقه سبحانه المخلوقات لبني آدم لا يقتضِ ألا يكون له فيها حكمة أخرى، بل لله فيها حكمًا عظيمة غير ذلك ، وأعظم من ذلك، وهي عبادته وحده لا شريك له.(١) يوضحه:

أن الغاية من خلق العالم توحيد الله تعالى بالعبادة والقصد، قال تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ ۝٥٦ ﴾ الذاريات: ٥٦، **يقول السعدي**: (هذه الغاية، التي خلق الله الجن والإنس لها، وبعث جميع الرسل يدعون إليها، وهي عبادته، المتضمنة لمعرفته ومحبته، والإنابة إليه والإقبال عليه، والإعراض عما سواه، .. فهذا الذي خلق الله المكلفين لأجله، فما خلقهم لحاجة منه إليهم).(٢)

على أن (العبودية نوعان: عامة وخاصة؛ فالعبودية العامة: عبودية أهل السموات والأرض كلهم لله؛ برهم وفاجرهم مؤمنهم وكافرهم، فهذه عبودية القهر والملك، قال تعالى: ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗا ۝٨٨ لَّقَدۡ جِئۡتُمۡ شَيۡـًٔا إِدّٗا ۝٨٩ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِنۡهُ وَتَنشَقُّ ٱلۡأَرۡضُ وَتَخِرُّ

---

(١)انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١١/٩٦-٩٩.

(٢)تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، السعدي، ٨١٣.

﴿ٱلْجِبَالُ هَدًّا ﴿٩٠﴾ أَن دَعَوْا۟ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا ﴿٩١﴾ وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴿٩٢﴾ إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾﴾ مريم: ٨٨ – ٩٣، فهذا يدخل فيه مؤمنهم وكافرهم.....وأما النوع الثاني: فعبودية الطاعة والمحبة واتباع الأوامر؛ قال تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ وَلَآ أَنتُمْ تَحْزَنُونَ ﴿٦٨﴾﴾ الزخرف: ٦٨، وقال: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾ الزمر: ١٧-١٨، وقال: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا ﴿٦٣﴾﴾ الفرقان: ٦٣، وقال تعالى عن إبليس: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿٨٣﴾﴾ ص: ٨٢ – ٨٣ ، فقال تعالى عنهم: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ﴾ الحجر: ٤٢.

فالخلق كلهم عبيد ربوبيته، وأهل طاعته وولايته هم عبيد إلهيته.. وإنما انقسمت العبودية إلى خاصة وعامة؛ لأن أصل معنى اللفظة: الذل والخضوع، يقال: طريق معبد؛ إذا كان مذللاً بوطء الأقدام، وفلان عبده الحب؛ إذا ذَلَّلَهُ؛ لكن أولياؤه خضعوا له وذلوا طوعًا واختيارًا وانقيادًا لأمره ونهيه، وأعداؤه خضعوا له قهرًا ورغمًا).(١)

(فالمعنى العام وهو القهر والتسخير يشمل جميع الكائنات كلها، وأما المعنى الخاص فيشمل المؤمنين الموحدين من الكائنات كلها باتباع أوامره سبحانه وتمجيده وتقديسه ﷻ؛ فكل مطيع من هذه الكائنات له مع عبوديته العامة لله تعالى عبودية خاصة، وكل بحسبه؛ أما العصاة من الكائنات الأخرى فهم محرومون من نعمة العبودية الخاصة داخلون ومقهورون تحت العبودية العامة شاءوا ذلك أم أبوا، لنفاذ أمر الله تعالى فيهم، قال تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾﴾ مريم: ٩٣، وقال: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ ۖ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُ ۗ﴾ الحج: ١٨، فجميع الكائنات -دون من كفر من الإنس والجن- قد عبدت ربها

(١)مدارج السالكين، ابن القيم، ١/١٠٥-١٠٦.

وأدت خضوعها الكامل بالسجود لخالقها وباريها ولم تعرض، إلا [الثقلين] ؛ فمنهم من عبده تعالى اختيارًا منه، ومنهم من عبده كرهًا وقهرًا؛ وذلك لنفاذ سنن ومشيئة الله تعالى فيهم وفي غيرهم من الكائنات).[1]

وبما سبق يتضح بطلان ما زعمه الشيعة من أن أئمتهم المعصومين هم الغاية من خلق الكون كما يبطل ما ادعوه من كونهم الغاية من التشريع!

الجانب الثالث: في نقد ادعاء فلاسفة الشيعة أن الأئمة بما هم عقول هم خير محض لا شر فيهم بوجه!

فيقال:

أولاً: قول فلاسفة الشيعة مبني على نظرية الفيض والصدور، وأن الأئمة بما هم عقول هم أول فائض عن الله وهم الخير المحض، وقد تقدم الكلام على فساد هذا النظرية وبطلانها وما بني على باطل فهو باطل! [2]

ثانيًا: بغض الطرف عن النظرية- وتسليط الكلام على الوجود وما فيه من خير خالص أو شر خالص، فإن القسمة في المخلوقات تقتضي التالي:

- منها: ما هو خير محض لا شر فيه أصلاً ؛كالأنبياء والملائكة.
- ومنها: ما هو شر محض لا خير فيه؛ كإبليس والشياطين- وإن كان في خلقهم من الحكم والمصالح والخيرات التي ترتبت على وجودهم ما لا يعلمه إلا الله-
- ومنها: ما هو خير وشر وأحدهما غالب على الآخر؛ كعامة البشر؛ فمنهم من يغلب خيره على شره ومنهم من يغلب شره على خيره. [3]

ويبقى السؤال؛ من أين للشيعة أن أئمتهم ومعصوميهم كالأنبياء والملائكة -في هذه القسمة-؛ وهل هذا إلا تخرص وقول بغير علم.

---

(١) عبودية الكائنات لرب العالمين، فريد التوني، ٢٨-٢٩، بتصرف يسير.

(٢)راجع -من هذا البحث-: نقد الاتجاه الفلسفي في تعريف القضاء والقدر، ٤٩٥ وما بعدها.

(٣)انظر: مفتاح دار السعادة، ابن القيم، ٨٩٣/٢، شفاء العليل، ابن القيم، ٥٢٢/٢.

الجانب الرابع: في تقرير انفراد الرب بالحكمة البالغة التامة؛ وأنه ليس لغير الله في ذلك نصيب.

رب العالمين (اسمه الحكيم؛ الذي بهرت حكمته الألباب)، [١] فهو الذي كملت حكمته؛ وهو الحكيم الذي ليس كمثله شيء في حكمته، فحكمته سبحانه تامة لا نقص فيها، فله (الحكمة البالغة التامة في خلقه) [٢] وشرعه، فهو (الحكيم في خلقه وتدبيره إحكامًا وإتقانًا، والحكيم في شرعه وقدره عدلاً وإحسانًا، وله الحكمة البالغة والحجة الدامغة). [٣]

وهو سبحانه منفرد بذاته وصفاته عن مماثلة مخلوقاته، لا سمي له لتفرده بكمال الصفات والأفعال، فله أعظم المباينة وأجلها، وأكملها، كما له من كل صفة كمال أعظمها وأكملها.

وليس أحد من المخلوقين مماثلاً له في حكمته ولا في سائر أوصافه فليس كمثله شيء، في ذاته، وأسمائه، وصفاته، وأفعاله تبارك وتعالى.

وعلى هذا فالحكمة (وإن اتصف بها العبد فالله تعالى لا كفوًا له سبحانه فهو منزَّهٌ عن النقائص مطلقًا ومنزَّه عن أن يكون له مِثْلٌ في شيء من صفات كماله، بل هو موصوف بصفات الكمال على وجه التفصيل وهو منزَّه فيها عن التمثيل) [٤] (فما يحصل لغيره من نوع صفات الكمال؛– فإن المخلوق متصف بأنه موجود، وأنه حي وأنه عليم، قدير، سميع بصير) وأنه حكيم،(إلى غير ذلك– فهو سبحانه أكبر من كل شيء، فلا يساويه شيء في شيء من صفات الكمال) [٥] (وعلى هذا؛ فعلمه أكبر من كل علم، وقدرته أكبر من كل قدرة،) وحكمته أكبر من كل حكمة(وهكذا سائر صفاته). [٦] فهو سبحانه (الأزلي وحده.. الفعال لما يريد، ذو الحكمة البالغة، والعدل الشامل). [٧]

---

(١)مدارج السالكين، ابن القيم، ١/٤٠٧.

(٢)طريق الهجرتين وباب السعادتين، ابن القيم،١/١٩١، وانظر منه:٢/٢٧٢.

(٣)معارج القبول بشرح سلم الوصول، حافظ علي حكمي،١/ ٥١.

(٤)الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق، ابن تيمية، ٩٧.

(٥)جامع المسائل، ابن تيمية، ٣/ ٢٧٤.

(٦)جامع المسائل، ابن تيمية، ٣/ ٢٧٤.

(٧)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ٨/ ٥١٩–٥٢٠.

وقد تكاثرت نصوص السلف في تقرير ذلك:

فعن ابن عباس أنه قال:" الحكيم الذي قد كمل في حكمته.. وهو الله سبحانه هذه صفته، لا تنبغي إلا له". (١)

ويقول ابن تيمية: (الله تعالى أخبر في كتابه ﴿إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَىۡءٍ عَلِيمٌ ﴿١٢﴾﴾ الشورى: ١٢، و﴿عَلَىٰ كُلِّ شَىۡءٖ قَدِيرٌ ﴿٢٠﴾﴾ البقرة: ٢٠، وأنه ﴿غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴿١٧٣﴾﴾ البقرة: ١٧٣، ﴿عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٠٩﴾﴾ البقرة: ٢٠٩، ﴿سَمِيعُۢ بَصِيرٞ ﴿٦١﴾﴾ الحج: ٦١ ، ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۚ﴾ الفرقان: ٥٩، وأنه ﴿يُحِبُّ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴿٧٦﴾﴾ آل عمران: ٧٦، ويرضى عن المؤمنين ويغضب على الكافرين وأنه ﴿فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾﴾ هود: ١٠٧... وأمثال ذلك وقال تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَىۡءٞۖ﴾ الشورى: ١١ ، ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا ﴿٦٥﴾﴾ مريم: ٦٥ ، ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ﴿٤﴾﴾ الإخلاص: ٤.

فبين بذلك أن الله لا مثل له ولا سمي ولا كفوًا، فلا يجوز أن يكون شيء من صفاته مماثلاً لشيء من صفات المخلوقات، ولا أن يكون المخلوق مكافئًا ولا مساميًا له في شيء من صفاته سبحانه وتعالى). (٢)

ويقول أبو السعود ﷺ: (﴿وَلَهُ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ الروم: ٢٧ أي : الوصف الأعلا العجيب الشأن من القدرة العامة، **والحكمة التامة**، وسائر صفات الكمال التي ليس لغيره ما يدانيها، فضلاً عن ما يساويها). (٣)

---

(١)أخرجه الطبري في تفسيره ٧٣٦/٢٤، ط. دار هجر، وابن أبي حاتم في تفسيره، برقم(١٩٥٣٥)،٣٤٧٤/١٠، وأبو الشيخ، في كتابه العظمة، برقم(٩٦)، ١/ ٣٨٣، والبيهقي في كتابه الأسماء والصفات، برقم(٩٨)، ١/ ١٥٦، وعزاه السيوطي في الدر المنثور٦٨٢/٨- إلى ابن المنذر، وابن أبي حاتم وأبو الشيخ في العظمة والبيهقي في الأسماء والصفات.

(٢)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٦/ ٥١٦.

(٣)إرشاد العقل السليم، أبو السعود، ٢٧٧/٤.

ويقول ابن القيم ﷺ :(رب العالمين وأحكم الحاكمين..لا يشاركه في علمه ولا حكمته أحد أبدًا، فحسب العقول الكاملة أن تستدل بما عرفت من حكمته على ما غاب عنها، وتعلم أن له حكمة في كل ما خلقه وأمر به وشرعه، وهل تقتضي الحكمة أن يخبر الله تعالى كل عبد من عباده بكل ما يفعله، ويوقفهم على وجه تدبيره في كل ما يريده، وعلى حكمته في صغير ما ذرأ وبرأ من خليقته؟! وهل في قوى المخلوقات ذلك؟! بل طوى سبحانه كثيرًا من صنعه وأمره عن جميع خلقه، فلم يُطلع على ذلك ملكًا مقربًا ولا نبيًا مرسلاً... فقد عُلم أن رب العالمين أحكم الحاكمين، والعالم بكل شيء، والغني عن كل شيء، والقادر على كل شيء، ومَن هذا شأنه لم تخرج أفعاله وأوامره قط عن الحكمة والرحمة والمصلحة، وما يخفى على العباد من معاني حكمته في صنعه وإبداعه وأمره وشرعه فيكفيهم فيه معرفته بالوجه العام أن تضمنته حكمة بالغة، وإن لم يعرفوا تفصيلها، وأن ذلك من علم الغيب الذي استأثر الله به، فيكفيهم في ذلك الإسناد إلى الحكمة البالغة العامة الشاملة التي علموا ما خفي منها بما ظهر لهم، هذا وإن الله تعالى بني أمور عباده على أن عرفهم معاني جلائل خلقه وأمره دون دقائقهما وتفاصيلهما، وهذا مطرد في الأشياء أصولها وفروعها)[1]، فـ((كماله المقدس.. يأبى اطلاع خلقه على جميع حكمته، فحكمته تمنع اطلاع خلقه على جميع حكمته، بل الواحد منا لو أطلع غيره على جميع شأنه وأمره عُد سفيهًا جاهلاً، وشأن الرب أعظم من أن يطلع كل واحد من خلقه على تفاصيل حكمته).[2]

وقد خالفت الشيعة في هذا الأصل؛ فأثبتوا لأئمتهم حكمة الرب حين ادعوا أن الله أعطاهم حكمته، وأنهم معادن حكمته، ومستودعها **وفي هذا الكلام من الباطل والزور أنواع؛ بيانها فيما يلي:**

أولاً: جعل الشيعة-بموجب اعتقادهم السابق- الأئمة شركاء لله في صفة الحكمة التامة، ووصفوهم بما هو من خصائصه، فجعلوا حكمة الأئمة كحكمة الرب ، فعند هؤلاء الغلاة: أن حكمة الأئمة منطبقة على حكمته سواء بسواء ، وهذا القول كفر صريح، فالرب سبحانه لا مثل له في شيء من صفات الكمال، فهو منزه عن النقائص، ومنزه أن يماثله شيء في صفات الكمال.

---

(١) مفتاح دار السعادة، ابن القيم،٢/٨٦٠- ٨٦٢

(٢) شفاء العليل، ابن القيم،٢/٦٠٥.

ثانيًا: حقيقة الأمر أن هؤلاء الشيعة يقترحون في الأئمة ما لا حقيقة له من كونهم معادن حكمة الرب ومستودعها، وأن الله أعطاهم حكمته، وكل هذا باطل خلاف ما خلقه الله، وخلاف ما شرعه الله.

ثالثًا: من أين للشيعة أن الأئمة متصفون بحكمة الرب، وأن الله أعطاهم حكمته فهم معادنها ومستودعها وما الدليل على هذا؟؟، والكتب الإلهية والدلائل العقلية تناقض ذلك!.

رابعًا: أن حكمة الله تعالى صفة قائمة به، وما يقوم بالرب من الصفات، لا يتصور أن يقوم هو نفسه بغير الرب، بل ما يقوم بالمخلوق من الصفات والأعراض، يمتنع أن يقوم هو نفسه بغيره.[١] يوضحه:

خامسًا: أن حكمة الله تعالى التي هي صفة من صفاته يمتنع أن تقوم بغيره، أو أن يكون لله مثل فيها؛ فالمخلوق وإن اتصف بالحكمة فليست كحكمة الله، فإن الله تعالى لا مثل له ولا كفؤ ولا ند لا في ذاته، ولا في أسمائه، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، وهذا النفي عام في المماثل والمكافئ ولو من بعض الوجوه، فحكمة الله مختصة به لا يماثله ولا يكافئه فيها أحد، ولا يشركه فيها مخلوق بوجه من الوجوه، وحكمة المخلوق مختصة به، والرب تعالى منزه عن كل ما يختص بالمخلوقين، وليس الرب متصفًا بشيء من ذلك، فضلاً عن أن يماثل ذلك، والمقصود أن ما ثبت لأحدهما لا يماثله فيه الآخر. [٢] يوضحه:

سادسًا: أن صفات الله نوعان: نوعٌ يختص به كالإلهية، فليس لأحدٍ أن يتصف بذلك فإنه لا إله إلا الله. ونوعٌ يتصف عباده منه بما وهبه لهم، كالعلم والحكمة فهذا وإن اتصف به العبد فالله تعالى لا كفوًا له سبحانه فهو منزَّهٌ عن النقائص مطلقًا ومنزَّه عن أن يكون له مِثْلٌ في شيء من صفات كماله بل هو موصوف بصفات الكمال على وجه التفصيل وهو منزَّه فيها عن التمثيل والكفو والند والشريك والعديل ولو من بعض الوجوه؛ وذلك لأن المخلوقات وإن كان فيها شبه من بعض الوجوه في مثل معنى الموجود والعليم والحكيم فليست مماثلة بوجه من الوجوه ولا مكافأة له بل

---

(١)انظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية، ٤/ ٣٧٠.

(٢)انظر: الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق، ابن تيمية، ٢١٩-٢٢٠، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ابن تيمية، ٦/ ٤٨٨-٤٩٠.

هو سبحانه له المثل الأعلى في كل ما يثبت له ولغيره، ولما ينفى عنه وعن غيره، لا يماثله غيره في إثبات شيء، ولا في نفيه، فصفاته مختصة به سبحانه لا يشركه فيها أحد، فإضافة الحكمة وغيرها من الصفات إلى الله توجب اختصاصه بها وتمنع مشاركة غيره له فيها بوجه من الوجوه، فإذا كان الموصوف لا يماثل الموصوفات، وجب أن تكون صفته لا تماثل الصفات، ودل على ذلك نفس اختصاصه بجهة الإضافة. (١) فبطل بذلك ما ادعاه الشيعة من أن الله أعطى الأئمة حكمته، وأنهم معادن حكمة الرب ومستودعها!

سابعًا: أن ادعاء الشيعة أن الأئمة معادن حكمة الرب، وأن الرب أعطاهم حكمته= (أنهم عين حكمته تعالى)؛ ادعاء باطل، مخالف للنقل والعقل، ويظهر **بطلانه بأربعة أمور:**

- الأمر الأول: أن هذا القول مبني على سلب الجهمية وتعطيلهم، الذين جحدوا صفات الرب وعطلوا حقائق أسمائه ونفوا قيام الأفعال به، وادعوا أن صفاته مخلوقة، لأنها بزعمهم غيره وما كان غيره فهو مخلوق.
- الأمر الثاني: أن أسماء الله تعالى وصفاته ليست مخلوقة وليست من وضع البشر، بل الله سبحانه سمى نفسه وتكلم بأسمائه، وأسماؤه تعالى دالة على صفات حقيقية قائمة بذاته سبحانه (٢).
- الأمر الثالث: يمتنع عقلاً أن يكون الأئمة عين حكمة الرب وأنهم معادن حكمة الرب، وأن الرب أعطاهم حكمته لأمور:

أ- أن الإمام قائم بنفسه ويمتنع أن يكون القائم بنفسه صفة لغيره. يوضحه:

ب- أن الأعيان القائمة بنفسها لا تكون قائمة بذات الله وأما الصفات القائمة بغيرها فلابد لها من موصوف تقوم به وتضاف إليه فإذا أضيفت عُلم أنها أضيفت إلى الموصوف التي هي قائمة به وإذا كان كذلك فحكمة الله يمتنع أن تقوم بغيره.(٣)

---

(١)انظر: الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق، ابن تيمية، ٩٧، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ابن تيمية، ٦/ ٤٨٨-٤٩٠.

(٢)انظر: بدائع الفوائد، ابن القيم، ١/٣٠-٣٢، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى، التميمي، ٢٨٢-٢٨٣.

(٣) انظر: بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ابن تيمية، ٦/ ٥٣٥.

ت- أن حكمة الإمام بل وسائر صفات الإمام هي صفات له وهي مفعولة للرب مخلوقة له ليست بصفات له.[١]

ث- أن حكمة الله ونحو ذلك من الصفات كلها صفات حقيقة ثابتة لله تعالى من غير أن يدخل فيها شيء من المخلوقات ومن غير أن يماثله فيها شيء من المخلوقات. [٢] فإذا قال العبد: حكمة الله وإرادة الله وقدرة الله ونحو ذلك فهذا كله غير مخلوق ولا يماثل صفات المخلوقين وإذا قال حكمة الإمام وقدرة الإمام وإرادة الإمام فهذا كله مخلوق ولا يماثل صفات الرب.

ج-أن الإمام يعتريه لوازم البشرية من الولادة والمرض والغفلة والسهو والموت والنوم والأكل والشرب ونحوها من لوازم البشر التي تتنزه عنها صفات الرب تعالى. يوضحه:

ح- أن حكمة الله ونعته وصفاته كلها غير مخلوقات، دائمات أزلية ليست بمحدثات فتبيد، ولا كان ربنا ناقصا فيزيد جلت صفاته عن شبه المخلوقين، عال على عرشه، بائن عن خلقه، والأئمة من جملة مخلوقاته والخلق ميتون بآجالهم عند نفاد أرزاقهم، وانقطاع آثارهم، ثم هم بعد الضغطة في القبور مسؤولون، وبعد البلى منشورون، ويوم القيامة إلى ربهم محشورون . [٣]

- الأمر الرابع: أن الشيعة أنكروا قيام صفة الحكمة بالرب تعالى نافين بذلك حقيقة حكمته فسلب هؤلاء صفة الحكمة عن الله تعالى، وأعطوها لأئمتهم، فأفرغوا بذلك حكمة الله عن مضمونها وأعطوها لأئمتهم.

---

(١) انظر: منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ٢٤١.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٥/ ٢٠٧.

(٣)انظر: اجتماع الجيوش الإسلامية، ابن القيم، ٢٤٨.

وبعد مناقشة موقف الشيعة الإمامية من مسألة الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى أخلص إلى ما يلي:

نتائج الفصل الأول:

١- مسألة غايات أفعال الله ونهاية حكمته من أجل مسائل التوحيد المتعلقة بالخلق والأمر وبالشرع والقدر.
٢- اتفق أهل الملة على أن الله تعالى لم يفعل فعلاً خاليًا عن حكمة.
٣- اختلف أهل الملة: في أنه تعالى هل قصد الفعل للحكمة؟! أو فعل الفعل ولزمته الحكمة لا بحيث تحمله تلك الحكمة على الفعل؟! وتبعًا لذلك اختلفوا في تعليل أفعاله سبحانه وتعالى، هل تعلل أفعاله بالحكم والمصالح أو لا تعلل؟
٤- الإيمان بحكمة الرب تعالى يتضمن إثبات:
- أن الله حكيم وأفعاله سبحانه صادرة عن حكمة بالغة لأجلها فعل وشرع، كما هي ناشئة عن أسباب بها فعل.
- أن حكمته سبحانه حكمة حق عائدة إليه، قائمه به، كسائر صفاته، وهي الغايات المحبوبة له المطلوبة التي هي متعلق محبته وحمده.
- أن الحكمة في أفعاله تعالى نوعان: حكمة مطلوبة لذاتها، وحكمة مطلوبة لغيرها، تكون وسيلة إلى مطلوب لنفسه.
- أن الحكمة تتضمن شيئين: أحدهما: حكمة تعود إليه يحبها ويرضاها؛ فهي صفة له تقوم به، والثاني: حكمة تعود إلى عباده، هي نعمة عليهم يفرحون بها ويلتذون بها؛ وهذا في المأمورات وفي المخلوقات.
- أن تفصيل حكم الرب تعالى لا يحيط بها علمًا إلا هو، وهي مما يعجز كثير من الناس عن معرفتها، ومنها ما يعجز عن معرفته جميع الخلق؛ فيكفي فيه المعرفة المجملة والإيمان العام.
٥- أثبتت المعتزلة الحكمة والتعليل في فعل الرب وأمره؛ لكنهم جعلوها حكمة مخلوقة منفصلة عن الرب عائدة إلى المخلوق على فاسد أصولهم في نفي قيام الصفات به تعالى.
٦- نفت الجهمية والأشاعرة والفلاسفة الحكمة والتعليل في أفعال الرب.

٧- تكاثرت نصوص متكلمة الشيعة في إثبات أن الله تعالى لم يشرع حكمًا من الأحكام ولم يخلق شيئًا إلا لحكمة كاملة وعلة باعثة.

٨- أقر متكلمة الشيعة بأن أَفعاله تعالى كلّها معلّلة بالأَغراض والغايات والحكم.

٩- أثبت متكلمة الشيعة حكمة الله في خلقه وأمره غير أنهم أعادوا تلك الحكمة إلى المخلوق ولم يعيدوها إلى الخالق سبحانه.

١٠- ادعى متكلمة الشيعة أن الله بريء عن أن يفعل لأجل غرض يعود إلى ذاته!

١١- نفى متكلمة الشيعة الحكمة من حيث أثبتوها لأنهم لم يثبتوا صفة الحكمة للرب تعالى فالحكمة التي أثبتوها للرب حكمة مخلوقة منفصلة عنه، تعود على العباد ولا يعود على الله منها شيء.

١٢- جحد متكلمة الشيعة معنى حكمة الرب وحقيقتها؛ فقالوا تارة بعينية صفة الحكمة وتارة أخرى أولو الحكمة بالعلم، والإحكام والإتقان، والتنزه عن النقائص؛ وعن فعل ما لا ينبغي.

١٣- أخطأ متكلمة الشيعة-عند إقرارهم بحكمة الرب وتعليل أفعاله- في موضعين:

- الأول: أنهم أعادوا تلك الحكمة إلى المخلوق ولم يعيدوها إلى الخالق سبحانه على فاسد أصولهم في نفي قيام الصفات به فنفوا الحكمة من حيث أثبتوها وجحدوها من حيث أقروا بها.
- الثاني: أنهم وضعوا لتلك الحكمة شريعة بعقولهم وأوجبوا على الرب تعالى بها وحرموا وشبهوه بخلقه في أفعاله بحيث ما حسن منهم حسن منه وما قبح منهم قبح منه!

١٤- نهج متكلمة الشيعة في مسألة الحكمة والتعليل نهج المعتزلة حذو القذة بالقذة.

١٥- ادعى متكلمة الشيعة أن المعتزلة هم التابعون لهم في مسألة الحكمة والتعليل!

١٦- من مسائل العدل الإلهي عند عامة العدلية(المعتزلة والشيعة):إثبات أنّ أفعال الرب سبحانه معلَّلة بالأغراض والمصالح والحكم والمنافع، العائدة إلى خلقه لا إليه.

١٧- اتفق متكلمة الشيعة -الإخبارية والأصولية- على إثبات أنّ أفعاله سبحانه معلَّلة بالأغراض والمصالح والحكم والمنافع، العائدة إلى خلقه لا إليه إلا أنهم اختلفوا في منهج الاستدلال على ذلك.

١٨- عمدة أدلة الاتجاه الأصولي الشيعي في الاستدلال على مسألة الحكمة والتعليل هو العقل.

١٩- استدل الأصوليون الشيعة –لإثبات حكمة الرب في فعله وأمره- بالعقل اعتمادًا وبالنقل اعتضادًا واسترشادًا! غير أنهم خالفوا منهجم فاستدلوا عليه أيضًا بالإجماع!

٢٠- انشغال الأصوليين من الشيعة بنقل الإجماع – لإثبات حكمة الرب في فعله وأمره – يُعد ثغرة منهجية.

٢١- حكاية الأصوليين من الشيعة الإجماع- لإثبات حكمة الرب في فعله وأمره – هو في حقيقة الأمر خروج عن النهج الذي ارتسموه في الاستدلال على أصول دينهم!!

٢٢- زعم الإخباريون من الشيعة وبعض الأصوليين أن الإجماع؛ ليس دليلاً شرعيًا؛ ولا يمكن الاعتماد عليه في مجال الاستدلال.

٢٣- زعم الشيعة أن الإجماع لا يعد حجة بمجرده.

٢٤- عمدة أدلة الاتجاه الإخباري الشيعي في الاستدلال على تعليل أفعال الرب؛ النصوص الواردة في الكتاب والسنة وما ورد عن أهل البيت عليهم السلام.

٢٥- ليس للشيعة قول منتظم في منهج الاستدلال؛ فقد تجد في بعض نصوصهم الاستدلال على تعليل أفعال الرب بالنقل-الأخبار، والإجماع- والعقل والفطرة، من غير التزام بتطبيق تنظير معين في الاستدلال!

٢٦- أقر متكلمة الشيعة بأن جميع ما صنع الله تعالى إنما صنعه لأغراض حكيمة ولم يصنعه عبثًا وبأنه لا يجوز لأحد أن يطلب لجميع ما خلق وأمر عللاً مفصلات!، وأنه لم يطلع أحدًا من خلقه على تفصيل علل ما خلق وأمر به وتعبد إلا أنهم ربطوا ذلك بعقائدهم المبدعة في الإمامة والغيبة.

٢٧- ادعى فلاسفة الشيعة أن أفعال الله تعالى غير معللة بالأغراض.

٢٨- نَفي فلاسفة الشيعة الغرض والعلة في أفعال الرب يتسق مع قولهم بنفي القصد والإرادة عن الرب.

٢٩- اتجه نصير الطوسي تبعًا لابن سينا إلى سلب الغرض عن الله لإثبات الكمال المطلق؛ وادعى أن لا غاية لفعله تعالى ولا غرض بل الرب تعالى فعله لذاته لا لداع دعاه إلى ذلك! فهو يفعل الخير لذاته؛ لأن الخير مقتضى ذاته!

٣٠- صرح ابن عربي وأتباعه من الفلاسفة العرفاء – بنفي التعليل في أفعال الله! وإن اشتملت على غايات ومنافع لا تحصى.

٣١- موقف ابن عربي من وجود الشر في العالم قائم على وحدة الوجود؛ فما في الوجود إلا الله، فما في الوجود إلا الخير وإن تنوعت الصور!

٣٢- في فلسفة ابن عربي الوجود بأسره خيرٌ في ذاته: فإن حكم على شيء فيه بأنه شر، فذاك من قبيل العرض الصرف!

٣٣- ادعى الشيرازي أن لا لمية لفعله تعالى ولا يسأل عما يفعل فعلاً مطلقًا.

٣٤- نفى الشيرازي عن فعل الله تعالى أي غرض أو داع زائد على ذاته سبحانه!

٣٥- اشترك فلاسفة الشيعة في نفي الغرض والحكمة عن أفعاله الله تعالى سواء كانت الغرض معنى زائدًا على ذاته عائدًا إليه (صفة له)، أو كان عائدًا إلى الخلوق! وهذا يتسق مع قولهم بنفي القصد والإرادة عن الرب.

٣٦- اشترك فلاسفة الشيعة في إثبات حكمة عملية في الكون(غايات ومنافع لا تحصى) غير مقصودة.

٣٧- أثبت الاتجاه المشائي والشيرازي عنايته تعالى بالكون وخيرية ذاته التي توصل الأشياء إلى كمالاتها اللائقة بها عن طريق الفيض دون قصد وطلب.

٣٨- قرر الاتجاه المشائي والشيرازي أن ما يقع في العالم من شر ليس صادرًا عن الخير بالذات بل الشر أمر عدمي؛ عرضي وهو ملازم لما يقع من المبدأ الأول في نظام الوجود من إفاضات وخير، وصدور الخير الكثير الملازم للشر القليل خير!

٣٩- أنكر الاتجاه المشائي والشيرازي أن يكون لفعل الله سبحانه وتعالى غاية، أو لميَّة، أو علة، فنفوا العلة عن الله من كل وجه، إلا أنهم أثبتوا نوعًا من التعليل والحكمة-غير المقصودة- في أفعاله تعالى، وهو: الحكمة العملية في الخلق والكون، وفسروا من خلالها الشر الموجود في الكون.

٤٠- اشترك ابن عربي مع الفلاسفة المشائين والشيرازي في تقرير أن الشر أمر عدمي عارض.

٤١- الفرق بين قول ابن عربي وبين قول الفلاسفة المشائين والشيرازي في مسألة وجود الشر في العالم:

- أن العالم كله خير عند ابن عربي بناءً على قوله بوحدة الوجود، فما في الوجود إلا الله، فما في الوجود إلا الخير!

- أن العالم خلو من الشر المحض أو الغالب أو المساوي فهو إما خير محض وإما خير غالب عند الاتجاه المشائي والشيرازي.

٤٢- ربط الشيعة بين مسألة الحكمة والتعليل وبين عقيدة البداء الفاسدة.

٤٣- ربط الشيعة معنى البداء بالحكمة والتعليل في أفعال الرب تعالى.

٤٤- ادعى الشيعة أن قضاء الله السابق متردد بين الوقوع وعدم الوقوع بحسب الحكمة والمصلحة!

٤٥- ادعى الشيعة أن الإقرار لله بالبداء من الإيمان بحكمة الله تعالى.

٤٦- ادعى الشيعة أن القول بالبداء إثبات للحكمة الإلهية واعتراف بها!

٤٧- ادعى الشيعة أن نصب الإمام المعصوم واجب في الحكمة.

٤٨- ادعى الشيعة أن الله أعطى حكمته للأئمة وأنهم معادن حكمته تعالى ومستودع حكمته.

٤٩- نسب الشيعة إلى أئمتهم القول بأن الله أعطاهم حكمته وأنهم معادن حكمته تعالى ومستودع حكمته!

٥٠- ادعاء الشيعة أن الأئمة معادن حكمة الرب ومستودعها وأن الرب أعطاهم حكمته يتعارض مع ما قرره من أنه تعالى لم يطلع أحدًا من خلقه على تفصيل علل وحكم ما خلق وأمر به وتعبد!

٥١- ادعى الشيعة أن الحكمة والعلّة من خلق العباد معرفة الإمام.

٥٢- نسب الشيعة إلى أئمتهم القول بأن الحكمة والعلّة من خلق العباد معرفة الإمام.

٥٣- ادعى الشيعة أن الأئمة علة التشريع وغايته.

٥٤- ادعى الشيعة أن الأئمة علة التكوين وغايته.

٥٥- جاء في مرويات الشيعة ما يدل على أن النبي والأئمة هم العلة الغائية من خلق الكون!

٥٦- حكى الشيعة الإجماع على كون الأئمة هم العلة الغائية من خلق الكون.

٥٧- اتخذ الشيعة من القول بأن الأئمة هم العلة الغائية للكون ذريعة للقول بإثبات الولاية التكوينية لهم

٥٨- ادعى فلاسفة الشيعة أن الأنبياء والأئمة هم خير محض لا شر فيهم بوجه!

٥٩- خلط فلاسفة الشيعة –في موقفهم من الحكمة والتعليل ووجود الشر في العالم –الفلسفة بالتشيع، فاستخدموا الفلسفة في تقرير ما انفردوا به من عقائد! فزعموا أن الأنبياء والأئمة أول فائض عن الله، وهم خير محض لا شر فيه بوجه من الوجوه!

٦٠- إن موقف أعلام الشيعة من مسألة الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى- مستقى من أقول المتكلمين المبدعة أو الفلاسفة الزنادقة وممزوج بما ابتدعوه من بدع وانفردوا به من عقائد(البداء، الغيبة، الإمامة، الغلو في الأئمة)

٦١- تشكل موقف أعلام الشيعة من مسألة الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى - من مشارب ونزعات متنوعة؛ فقد احتوى على نزعات جهمية، ونزعات اعتزالية قدرية، ونزعات فلسفية(مشائية، وإشراقية عرفانية)!

٦٢- موقف أعلام الشيعة من مسألة الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى مخالف صراحة لما دلّ عليه الكتاب والسنة.

٦٣- معالم دين الشيعة الإمامية ظاهرة في موقفهم من مسألة الحكمة والتعليل فهم يربطون بين إثبات الحكمة والتعليل ومعتقدهم الباطل في البداء والإمامة والغيبة وغلوهم في الأئمة!!

٦٤- مسألة إثبات حكمة الرب تعالى وتعليل أفعاله بالحكم والمصالح من مسائل أصول الدين التي دل عليها الكتاب والسنة والإجماع والعقل.

٦٥- اختلف الشيعة -الإخباريون والأصوليون- في طريق ثبوت تعليل أفعال الرب بالحكم والمصالح؛ وخالفت الطائفتان الحق في ذلك!

٦٦- خالف إخباري الشيعة وأصولييهم الحق في تعطيلهم عود الحكمة إلى الله تعالى كما خالفوه في تنظيرهم للاستدلال على ذلك.

٦٧- الأدلة على ثبوت حكمة الرب وتعليل أفعاله نقلية وعقلية بل إن الدليل النقلي يؤخذ منه الدليل العقلي.

٦٨- حصل في تنظير الشيعة في طريق الاستدلال على تعليل أفعال الرب بالحكم والمصالح غلو إما بالإفراط أو التفريط حول دلالة النقل والعقل عليها.

٦٩- إن دلالة الوحي-القرآن والسنة - على حكمة الرب وتعليل أفعاله وغيرها من مسائل أصول الدين دلالة يقينية تحصل بها الكفاية.

٧٠- نفي الأصوليين من الشيعة اليقين عن الدليل النقلي خطأ فاحش، وهي لوثة من لوثات المتكلمين ورثوها عنهم!!

٧١- ادعاء إخباريي الشيعة أن أخبار معصوميهم وأقوالهم هي العمدة في إثبات تعليل أفعال الرب بالحكم والمصالح؛ غلو مفرط يؤدي إلى الصرف عن مصدر الهداية (الكتاب و سنة الرسول

ﷺ)، ويجعل أقول الأئمة كأقوال النبي في التشريع والعصمة ووجوب الإتباع، ويقرر في دين الله ما ليس منه؛ بل يناقضه: كنفي اتصاف الله بالحكمة، وادعاء أن الأئمة معادن لحكمته تعالى ومستودع لها، وأن الله أعطاهم حكمته، وادعاء أن الحكمة من الالتزام بشرع الله التصرف في الكون، وأن الغاية من خلق الأنام معرفة الإمام.

٧٢- الإجماع -وإن حكاه بعض أعلام الشيعة على إثبات تعليل أفعال الرب بالحكم والمصالح - إلا أنه في الأصل عند الإخباريين وبعض الأصوليين؛ ليس دليلاً شرعيًا؛ ولا يمكن الاعتماد عليه في مجال الاستدلال لأنه بمجرده ليس بحجة.

٧٣- حصل في تنظير الشيعة في طريق الاستدلال على إثبات تعليل أفعال الرب بالحكم والمصالح تفريط حول دلالة الإجماع عليها.

٧٤- قصر الأصوليون الأدلة الدالة على تعليل أفعال الرب بالحكم والمصالح على العقل فقط.

٧٥- لم يجعل الإخباريون الإجماع دليلاً ضمن الأدلة الدالة على تعليل أفعال الرب بالحكم والمصالح.

٧٦- انشغال الشيعة بنقل الإجماع على إثبات تعليل أفعال الرب بالحكم والمصالح يُعد ثغرة منهجية، وهو في حقيقة الأمر خروج عن النهج الذي ارتسموه في الاستدلال على أصول دينهم!!

٧٧- ما حكاه متكلمة الشيعة من إجماع حول تعطيل عود الحكمة والغاية المطلوبة إلى الله سبحانه دعوى لا حقيقة لها.

٧٨- حكاية الشيعة الإجماع على قولهم الفاسد بتعطيل عود الحكمة والغاية المطلوبة إلى الله سبحانه وتقرير أن حكمته فيما شرع وخلق تعود إلى المخلوق فقط نظير غيره من الإجماعات الباطلة المدعاة في علم الكلام!

٧٩- أن الحكمة من صفات الرب الذاتية الثابتة له على ما يليق بجلاله؛ واتصافه بها ظاهر من أدلة الكتاب والسنة والإجماع والفطرة والعقل.

٨٠- أن الإمامية لا يثبتون لله صفة الحكمة-كما يليق بجلاله- بل قالوا بعينيتها تارة، وأولوها تارة أخرى!

٨١- أن قول متكلمة الشيعة بذاتية صفة الحكمة: مخالف لنصوص الكتاب والسنة والإجماع، وخروج عن المنهج الحق في إثبات صفة الحكمة لله وأنها صفة قائمة بذاته تعالى، زائدة عن الذات، وليست هي عين الذات!

٨٢- أن قول متكلمة الشيعة بذاتية صفة الحكمة هو في حقيقة الأمر لوثة من لوثات المعتزلة والجهمية-نفاة الصفات-ورثها الشيعة عنهم!

٨٣- تأويل الحكمة بمعنى نفي العبث، أو بمعنى العلم، أو الإحكام والإتقان تأويل باطل، وهي في الحقيقة إقرار للفظ الحكمة وجحد لمعناها وحقيقتها.

٨٤- دلت الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع والعقل على أن الله ﷻ حكيم وأن له في جميع ما خلق وأمر حكمة تعود إليه يحبها ويرضاها؛ فهي صفة له تقوم به وحكمة تعود إلى عباده.

٨٥- أصاب متكلمة الشيعة في إثبات تعليل أفعال الله تعالى بالحكم والمصالح، وأخطئوا في:

- وضعهم لتلك الحكمة شريعة بعقولهم أوجبوا على الرب تعالى بها وحرموا وشبهوه بخلقه في أفعاله بحيث ما حسن منهم حسن منه وما قبح منهم قبح منه !
- تعطيلهم عود الحكمة والغاية المطلوبة إليه سبحانه.

٨٦- يعلل السلف أفعال الله سبحانه بالمصالح والحكم، لكن لا على الوجه الذي سلكه أهل القدر والاعتزال ومن على نهجهم من متكلمة الشيعة- من إلزام الرب برعاية المصالح والحكم التي اقترحتها عقولهم، وحكمت بأنها الأصلح!

٨٧- إثبات متكلمة الشيعة تعليل أفعال الله تعالى وحكمته إثبات ظاهري: لنفيهم قيام الصفات بالله تعالى!

٨٨- نهج الشيعة نهج المعتزلة فنوا الصفات تحاشيًا عن التشبيه في الصفات، وغفلوا عن التشبيه في الأفعال!

٨٩- أثبتت القدرية ومن تبعهم من الشيعة لله سبحانه شريعة بعقولهم وحكمت عليه بها واستحسنت منه ما استحسنته من أنفسها واستقبحت منه ما استقبحته من نفوسها.

٩٠- الشيعة مشبهة من وجهين حيث:

- شبهوا أفعاله سبحانه وتعالى بأفعال العباد فاعتقدوا أن ما حسن منهم حسن منه، مطلقًا وما قبح منهم قبح منه مطلقًا بقدر علمهم وعقلهم.
- وشبهوا أئمتهم بالرب فجعلوهم مثله في الحكمة!!

٩١- قول الشيعة أتباع المعتزلة بنفي قيام الحكمة بذات الله تعالى هو في حقيقة الأمر؛ نفي لحقيقة الحكمة وإنكار لها، وإثبات لأمر غير معقول!

٩٢- أن المعتزلة وأتباعهم من متكلمة الشيعة عللوا أفعال الرب تعالى فرارًا من العبث، فوقعوا في العبث؛ فإن العبث هو الفعل الذي ليس فيه مصلحة ولا منفعة ولا فائدة تعود على الفاعل.

٩٣- يُعد من فعل لا لأمر يرجع إليه بل لغيره، عند العقلاء قاطبة ليس بحكيم

٩٤- متكلمة الشيعة أتباع المعتزلة لا يثبتون حكمة في الحقيقة، وإن قالوا: إنهم يثبتون الحكمة بما معناها يعود إلى غيره، فتلك لا يصلح أن تكون حكمة، فمن فعل لا لأمر يرجع إليه بل لغيره هو عند العقلاء قاطبة بها ليس بحكيم بل سفيه.

٩٥- متكلمة الشيعة أتباع المعتزلة يثبتون من التعليل ما لا يُعقل وهو أنه تعالى فعل لعلة منفصلة عنه؛ مع كون وجودها وعدمها بالنسبة إليه سواء، وهذا أمر غير معقول!

٩٦- أن نفاة الحكمة من الجبرية والأشاعرة وإن كان قولهم باطلاً ومرجوحًا؛ إلا أنه أكثر استقامة من قول المعتزلة ومن نهج نهجهم من متكلمة الشيعة، لأن النفاة طردوا مذهبهم، على عكس القدرية الذين ناقضوا أنفسهم!

٩٧- أقر كلا الفريقين –نفاة الحكمة، والمعتزلة ومن على نهجهم من متكلمة الشيعة- بلفظ الحكمة وجحد معناها وحقيقتها!!

٩٨- المعروف في الشرع واللغة والعقل، أن الذي يفعل أو يفيد ما ينبغي لا لمقصود أصلاً عابث، وإن كان لا لمقصود يعود إلى نفسه فهو سفيه أو جاهل، وكلاهما مذموم في الشرع والعقل.

٩٩- اعتمد نفاة صفة الحكمة على شبهة الاستكمال ، فغيّروا وصف الحكمة وسموه مستكملاً بغيره، تشنيعًا على خصومهم، وغيروا اسم العبث وسموه غنًا ومُلكًا، واسم العابث وسموه غنيًا ومَلكًا، حيث لم يفعل لغرض؛ فبان بهذا غلطهم، وقلبهم لأسماء الصفات، ووقوفهم مع مجرد العبارات، وهذا كلام نازل، وتطاول ليس تحته طائل!!

١٠٠- المشهور عن السلف أنه لا يقال في صفات الله ﷻ كيف ولا في أفعاله لِمَ؟

١٠١- أن قول السلف: لا يقال في أفعال الله لِمَ- لا ينفي ثبوت الحكمة المقصودة له تعالى في نفس الأمر ولا كونه مريدًا قاصدًا لها.

١٠٢- العقول تعجز عن إدراك كنه الغاية المقصودة بأفعال الله كما تعجز عن كنه إدراك حقيقته تعالى.

١٠٣- نفي الحكمة المقصودة بأفعال الله تعالى غير نفي العلم بها.

١٠٤- إثبات فلاسفة الشيعة حكمة عملية في الكون غير مقصودة، باطل شرعًا وعقلاً وفطرة.

١٠٥- ما أصله الفلاسفة العرفاء بناء على قولهم بوحدة الوجود؛ من أن الوجود بأسره خيرٌ في ذاته والشر المحض عدم- أصل باطل.

١٠٦- إطلاق القول بأن الخير كله من الوجود ولوازمه والشر كله من العدم ولوازمه والوجود خير والشر المحض لا يكون إلا عدمًا، إطلاق فيه إجمال!

١٠٧- قول القائل: أن كل ما خلقه الله وأوجده ففيه الخير ووجوده خير من عدمه، وما لم يخلقه ولم يشأه فهو المعدوم الباقي على عدمه ولا خير فيه؛ إذ لو كان فيه خير لفعله؛ قول صحيح.

١٠٨- قول القائل أن كل ما يلزم الوجود فهو خير، وكل ما يلزم العدم فهو شر؛ ليس بصحيح.

١٠٩- تحقيق القول في مسألة الشر في العالم: أن الشر نوعان شر محض حقيقي من كل وجه، وشر نسبي إضافي من وجه دون وجه؛ فالأول لا يدخل في الوجود إذ لو دخل في الوجود لم يكن شرًا محضًا، والثاني هو الذي يدخل في الوجود؛ فدخول الشر في الأمور الوجودية إنما هو بالنسبة والإضافة لا أنها من حيث وجودها وذواتها شر.

١١٠- العناية الإلهية تقتضي حياة الرب وقدرته ومشيئته وعلمه وحكمته ورحمته وإحسانه إلى خلقه وقيام الأفعال به فإثبات العناية الإلهية مع نفي هذه الأمور ممتنع.

١١١- ما أصله الفلاسفة المشاؤون ومن سلك نهجهم كالطوسي والشيرازي- من أن تعطيل أسباب الخيرات والمصالح العظيمة لما في ضمنها من الشرور والآلام الجزئية مناف للحكمة، أصل في غاية الصحة؛ لكن أخطئوا في نفيهم الفاعل المختار، وقصده للحكمة .

١١٢- القول بأن الشر أمر عدمي عرضي مخالف لأصول الفلاسفة؛ لأن هذا البحث لا يتأتى إلا مع إثبات أصلين؛ أحدهما: أن خالق العالم سبحانه مريد قادر مختار، والثاني: تعليل أفعاله تعالى بالمصالح والغايات، والفلاسفة لا يقولون بواحد من هذين الأصلين، فقولهم هذا مناقض لأصولهم.

١١٣- ادعاء الشيعة أن إثبات البداء لازم لتقرير حكمة الرب تعالى لا يتوجه على أصولهم لا سيما وأنهم مع قولهم بالبداء نفوا اتصافه بالحكمة فلم يثبتوا حكمته على الحقيقة!.

١١٤- عقيدة البداء لم تزد الشيعة إلا ضلالاً فلم تفدهم إلا نفي العلم دون إثبات الحكمة.

١١٥- لا معارضة أصلاً بين ثبوت تقدير الرب السابق وعلمه الأزلي بما سيكون وبين ثبوت حكمته؛ وافتراض ذاك خلف من القول.

١١٦- القول بأن الحاجة داعية إلى نصب إمام معصوم غير مسلم.

١١٧- ليس كل ما يقدره الناس أنه أكمل لكل منهم يفعله الله، ويجب عليه فعله في الحكمة!

١١٨- القول بأنه لا مفسدة في نصب الإمام المعصوم غير مسلم.

١١٩- لا مصلحة في وجود معصوم بعد الرسول إلا وهي حاصلة بدونه، وفيه من الفساد ما لا يزول إلا بعدمه.

١٢٠- قول الشيعة: " الحاجة داعية إلى المعصوم " ممنوع. وقولهم: " المفسدة فيه معدومة " ممنوع.

١٢١- إذا كان اعتقاد وجود الإمام المعصوم قد أوجب من الفساد ما أوجب، فما الظن بتحقق وجوده.

١٢٢- الأمر بالإيمان والعمل الصالح تشريف لعامة بني آدم.

١٢٣- غاية التشريع وعلته: ذكر الرب وتوحيده.

١٢٤- بين قول السلف في علة التشريع وغايته وبين ما ادعاه الشيعة من أن تشريع الشرائع إنما هو لأجل معرفة الأئمة وأنه علة وغاية لولايتهم التكوينية- بون بعيد!!

١٢٥- خاصة الخلق من الأنبياء والرسل؛ لم يكن الواحد منهم يملك لنفسه -فضلاً عن غيره- ضرًا ولا نفعًا، ولم يقل أحد منهم أن التصرف في الكون هو علة التشريع ولا أن معرفتهم علة له!

١٢٦- لم تُخلق المخلوقات خصيصًا لآل البيت، بل هي عامة لبني آدم.

١٢٧- إن خلق الله سبحانه المخلوقات لبني آدم لا يقتضِ ألا يكون له فيها حكمة أخرى، بل لله فيها حكمًا عظيمة غير ذلك، وأعظم من ذلك، وهي عبادته وحده لا شريك له.

١٢٨- لا يستلزم من خلق الكائنات لبني آدم الغلو بإشراك بعض المخلوقات في شيء من الربوبية.

١٢٩- ادعاء فلاسفة الشيعة أن الأئمة بما هم عقول هم أول فائض عن الله وهم الخير المحض، مبني على نظرية الفيض والصدور.

١٣٠- من المخلوقات ما هو خير محض لا شر فيه أصلاً ؛كالأنبياء والملائكة، ومنها هو شر محض لا خير فيه أصلاً كإبليس والشياطين ومنها ما هو خير وشر وأحدهما غالب على الآخر كعامة البشر!

١٣١- ادعاء الشيعة أن أئمتهم ومعصوميهم كالأنبياء والملائكة – خير محض-؛ تخرص وقول بغير علم.

١٣٢- الرب تعالى منفرد بالحكمة التامة البالغة؛ وليس لغير الله في ذلك نصيب.

١٣٣- الحكمة وإن اتصف بها العبد فالله تعالى لا كفوًا له سبحانه ولا مثل ولا نظير! فلا يساويه شيء في شيء من صفات الكمال!

١٣٤- احتوت بعض مرويات الشيعة ونصوصهم على مقالات باطلة تتضمن أن الأئمة يشاركون الله فيما هو خصائصه مثل أن الإمام معدن حكمة الرب ومستودعها، وأن الله أعطاه حكمته.

١٣٥- ادعى الشيعة أن الإمام ينطبق حكمته على حكمة الله تعالى !

١٣٦- ادعاء أن أحدًا من البشر ينطبق حكمته على حكمة الله تعالى، كفر صريح، وجهل قبيح!

١٣٧- حكمة الرب ليس مثل حكمة البشر.

١٣٨- الإمامية ينسبون إلى الأئمة ما لا تجوز نسبته إلى أحد من البشر مثل دعوى أن الإمام معدن حكمة الرب ومستودعها وأن الله أعطاه حكمته، وهذا باطل بإجماع المسلمين.

١٣٩- أنكر الشيعة قيام صفة الحكمة بالرب تعالى فنفوا بذلك حقيقة حكمته تعالى!

١٤٠- سلب الشيعة صفة الحكمة عن الله تعالى، وأعطوها لأئمتهم.

١٤١- أفرغ الشيعة حكمة الله عن مضمونها وأعطوها لأئمتهم.

١٤٢- كمال الرب المقدس يأبى اطلاع خلقه على جميع حكمته.

١٤٣- حكمة الله تعالى تمنع اطلاع خلقه على جميع حكمته.

١٤٤- الواحد من البشر لو أطلع غيره على جميع شأنه وأمره عُد سفيهًا جاهلاً.

١٤٥- شأن الرب أعظم من أن يطلع كل واحد من خلقه على تفاصيل حكمته.

١٤٦- الرب تعالى له الوصف الأعلا العجيب الشأن من الحكمة، وسائر صفات الكمال التي ليس لغيره ما يدانيها، فضلاً عن ما يساويها.

الفصل الثاني:

موقف الشيعة الإمامية من التحسين والتقبيح

–عرض ونقد–

وفيه توطئة، وثلاثة مباحث:

المبحث الأول: موقف الشيعة الإمامية من التحسين والتقبيح.

المبحث الثاني: مظاهر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم المتعلقة بمسألة التحسين والتقبيح.

المبحث الثالث: نقد موقف الشيعة الإمامية من التحسين والتقبيح.

توطئة:

مناط الخلاف في مسألة التحسين والتقبيح يعود إلى أمرين لا تلازم بينهما:

أحدهما: هل الأفعال مشتملة على صفة ذاتية تقتضي الحسن والقبح، يدركها العقل أم لا ؟!

والثاني: هل علم العقل بحسن الفعل أو قبحه كافٍ في ترتب الثواب والعقاب، وإن لم يرد به الشرع؟!

يقول ابن القيم ﷺ -في معرض حديثه عن التحسين والتقبيح-: (**هاهنا أمران متغايران لا تلازم بينهما؛**

أحدهما: هل الفعل نفسه مشتمل على صفة اقتضت حسنه وقبحه، بحيث ينشأ الحسن والقبح منه، فيكون منشأ لهما أم لا؟

والثاني: أن الثواب المرتب على حسن الفعل، والعقاب المرتب على قبحه، ثابت-بل واقع- بالعقل، أم لا يقع إلا بالشرع؟..[وقد]..ذهب المعتزلة ومن وافقهم إلى تلازم الأصلين)، أما الأشاعرة فقد نفوا (الأصلين جميعًا....والحق الذي لا يجد التناقض إليه السبيل أنه لا تلازم بينهما، وأن الأفعال في نفسها حسنة وقبيحة، كما أنها نافعة وضارة، والفرق بينهما كالفرق بين المطعومات والمشمومات والمرئيات، ولكن لا يترتب عليهما ثواب ولا عقاب إلا بالأمر والنهي، وقبل ورود الأمر والنهي لا يكون قبيحًا موجبًا للعقاب مع قبحه في نفسه، بل هو في غاية القبح، والله لا يعاقب عليه إلا بعد إرسال الرسل، فالسجود للشيطان والأوثان، والكذب والزنا، والظلم والفواحش، كلها قبيحة في ذاتها، والعقاب عليها مشروط بالشرع.

فالنفاة يقولون: ليست في ذاتها قبيحة، وقبحها والعقاب عليها إنما ينشأ بالشرع.

والمعتزلة تقول: قبحها والعقاب عليها ثابتان بالعقل.

وكثير من الفقهاء من الطوائف الأربع يقولون: قبحها ثابت بالعقل، والعقاب متوقف على ورود الشرع،..وقد دل القرآن أنه لا تلازم بين الأمرين، وأنه لا يعاقب إلا بإرسال الرسل، وأن الفعل نفسه حسن وقبيح).[1]

ومن هنا يتضح انقسام الأقوال إزاء هذه المسألة إلى ثلاثة أقسام طرفان ووسط:

فالطرف الأول: هم القدرية من المعتزلة؛ وهؤلاء أثبتوا لسائر الأفعال حسنًا وقبحًا يُدرك بالعقل، ورتبوا الثواب والعقاب عليه، فالأفعال بحكم العقل -بقطع النظر عن الشرع- لها جهة محسنة تقتضي ثوابًا ومدحًا للفاعل، أو جهة مقبحة تقتضي عقابًا وذمًا. [2]

---

(١)مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، ابن القيم، ١/ ٢٣١-٢٣٢.

(٢) تنويه: المعتزلة وإن اتفقوا على أن الحسن والقبح ثابتان بالعقل؛ إلا أنهم اختلفوا في وجه حسن الفعل وقبحه: فمنهم من يرى أن الحسن والقبح ذاتيان في الأفعال وقد ذهب إلى هذا الرأي معتزلة بغداد، ومنهم من يرى أن الفعل يحسن أو يقبح لوجوه واعتبارات وقع الفعل عليها؛ فليس حسن الأفعال وقبحها لذاتها أو لصفات حقيقية؛ بل لوجوه اعتبارية وأوصاف إضافية بحسب الاعتبار، وهذا رأي القاضي عبدالجبار وغيره من معتزلة البصرة! انظر: شرح الأصول الخمسة، القاضي عبدالجبار، ٣٠٩-٣١٠، كتاب المغني، القاضي عبدالجبار، الجزء السادس، القسم الأول/٥٢-٨٠، الصلة بين التشيع والاعتزال، الجدعاني، ٢١٣/٣، وقد حكى المقبلي الخلاف الواقع بين المعتزلة في هذه المسالة وخلص إلى أنه خلاف في العبارة؛ يقول في كتابه العلم الشامخ:-صفحة: ١٧٤-١٧٥ ما نصه:(اعلم أنهم يحكون خلافًا بين الجبائية وسائر المعتزلة، ويقولون: إن الجبائية يقولون يحسن ويقبح لوجوه واعتبارات، والبغدادية يقولون لعينه، ويحكي بعض الأشاعرة عن بعض المعتزلة أنه لصفة من صفاته، **والأقرب أنه خلاف في العبارة**؛ وبيانه: أن مراد الجبائية بالوجه الذي وقع عليه الفعل الوجه الذي له دخل في تحسين الفعل وتقبيحه، ولأجله سمي حسنًا أو قبحًا إذ مطلق الفعل وحده أو مع ألف وجه لا يصير ويسمى لأجله حسنًا وقبحًا لا يعتبره عاقل قطعًا؛ ككونه حركة مثلاً إلى جهة اليمين في وقت الضحى في قعر المنزل وغير ذلك، وإلا للزم كون كل فعل حسنًا وكونه قبحًا وهو معلوم البطلان! والبغدادية لا يقولون إن مطلق الفعل قبح ولا هو مع وجه ملغي كذلك لما ذُكر؛ فتبين أنه مطلق الفعل متركبًا مع وجه أو وجوه لها دخل في صيرورته وتسميته حسنًا وقبحًا.

وأنا أنبهك على وجه غلطهم: وهو أنهم يأخذون الفعل متركبًا مع وصف ملغي أو غير تام؛ كالسجدة مثلاً ثم يقولون: لو كانت السجدة حسنة أو قبيحة لنفسها لما كانت طاعة للرحمن وكفرًا إن كانت للشيطان؛ والجواب: أن مراد البغدادية بلفعل ليس السجدة مطلقة ولا هو مع القيود التي صارت بها سجدة؛ بل ذلك كله مع قيود أخر صار بها عبادة للرحمن، ومتى كان كذلك لم يخرج عن كونه عبادة إلى كونه كفرًا إلا بنقصان قيد وزيادة آخر، والمقيد بقيد غير للمقيد بآخر، وكذلك القول في لطم اليتيم تأديبًا وظلمًا وغير ذلك، وحاصله: أن الظلم مثلاً بعد تمام كونه ظلمًا لا يخرج عن كونه قبيحًا =

وأما الشرع فهو –في زعمهم– كاشف ومبين لما دل عليه العقل، وعلى هذا فالشرع كاشف لحسن المأمور به، والنهي كاشف لقبح المنهي عنه ولا يكون شيء قبيحًا بمجرد النهي ولا حسنًا بمجرد الأمر، فالأمر الوارد عن الله ﷻ يكشف عن حسن الحسن لا أنه يوجبه! وكذا النهي يكشف عن قبح القبيح، لا أنه يوجبه!

وقد تضمن قولهم –بأن العقل هو الحاكم بحسن الأفعال وقبحها–عدة أمور؛ هي:

- التسوية بين الله وخلقه في التحسين والتقبيح، فقاسوا الرب تعالى بخلقه في أفعاله –ففي زعمهم– ما حسن من المخلوق حسن من الخالق، وما قبح من المخلوق قبح من الخالق.
- قيام الحجة بالعقل، فالإنسان مكلف قبل ورود الشرع بما دل عليه العقل؛ كوجوب شكر المنعم، والاتصاف بمحاسن الأخلاق من العدل، والصدق!
- استحقاق الثواب والعقاب بالعقل قبل ورود الشرع. (١)

وأما الطرف الآخر في " مسألة التحسين والتقبيح " فهم الأشاعرة؛ وهؤلاء نفوا تحسين العقل وتقبيحه، فالعقل –في زعمهم– لا يدل على حسن شيء ولا على قبحه، وإنما الحسن والقبح مستفاد من الشرع، فكل ما نهى عنه الشرع فهو قبيح، وكل ما أمر به فهو حسن، وليس ذلك عائدًا إلى أمر حقيقي في الفعل يكشف عنه الشرع، بل الشرع هو المثبت له والمبين، ولو عكس الشرع القضية فحسن ما قبحه وقبح ما حسنه لانعكس وصار القبيح حسنًا والحسن قبيحًا، فليس الحسن والقبح صفة في الفعل مدركة بالشرع، وإنما هو عبارة عن نفس ورود الشرع بالثناء على فاعله في

=

مادام كذلك؛ فلذا قالوا إنه ذاتي: أي مادام الظلم مستجمعًا لما صار به الفعل ظلمًا، فلا يخرج عن القبيح؛ فتأمل هذا؛ فإنه بحث نفيس بديع، وهو مما ترك الأول للآخر).

(١) انظر: المحيط بالتكليف، القاضي عبدالجبار،٢٥٤، شرح الأصول الخمسة، القاضي عبدالجبار،٣٢٦-٣٢٧، الجزء السادس، القسم الأول من كتاب المغني، للقاضي عبدالجبار، متشابه القرآن، القاضي عبدالجبار،٢/٤٦٠، وانظر أيضًا: درء التعارض، ابن تيمية، ٨/٤٩٢، مجموع الفتاوى، ابن تيمية ٨/ ٤٣١-٤٣٢، مفتاح دار السعادة، ابن القيم، ٢/١٠٠٩، الصلة بين التشيع والاعتزال، الجدعاني، ٣/٢١٣-٢١٤، جهود شيخ الإسلام ابن تيمية في توضيح الإيمان بالقدر، د.تامر متولي، ٢/١١٨٨-١١٩٣.

الحسن، أو ذمه في القبيح. [1] وعلى هذا فمناط اتصاف الفعل بالحسن أو القبح -عند هؤلاء- هو أمر الشرع أو نهيه، ولا اتصاف للفعل بهما قبل وودهما.

وأما القول الوسط؛ فهو قول أهل السنة والجماعة، وبيانه: أن الأفعال متصفة بصفات حسنة وسيئة تقتضي الحمد والذم، ولكن لا يُعاقب أحد إلا ببلوغ الرسالة، وهذا هو الحق وعليه يدل الكتاب والسنة.[2]

وأهل السنة والجماعة الناصرون لهذا القول لم يطلقوا التحسين والتقبيح على كل فعل من جهة العقل وحده دون الشرع، ولم ينفوا دور العقل في التحسين والتقبيح، [3] **بل أثبتوا أن التحسين والتقبيح؛ ينشأ (من الفعل المأمور به تارة، ومن الأمر تارة، ومنهما تارة، ومن العزم المجرد تارة).**[4] **وهذه الأربعة أقسام تفصيلها كالتالي:**

- أن يكون الفعل مشتملاً على مصلحة أو مفسدة، فمنشأ المصلحة أو المفسدة من الفعل، ولو لم يرد الشرع بذلك، كحسن العدل وقبح الظلم، فقد علم أن العدل مشتمل على مصلحة العالم، والظلم يشتمل على فسادهم، فهذا حسنه وقبحه يرجع إلى نفس الفعل، وهو معلوم بالعقل.
- أن الشارع إذا أمر بشيء صار حسنًا وإذا نهى عن شيء صار قبيحًا، واكتسب الفعل صفة الحسن والقبح بخطاب الشارع، كالسعي بين الصفا والمروة، ورمي الجمار، فإن هذه الأفعال لو تجردت عن الأمر لم تكن منشأ لمصلحة فلما أمر بها نشأت مصلحتها من نفس الأمر.
- أن تكون المصلحة ناشئة من الفعل المأمور به، ومن الأمر معًا مثل الصوم والصلاة والحج وإقامة الحدود وأكثر الأحكام الشرعية، فإن مصلحتها ناشئة من الفعل والأمر معًا،

---

(١) انظر: الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، الجويني، ١٠٧، المواقف في علم الكلام، الإيجي،٣٢٣، شرح المقاصد، التفتازاني، ٢٨٢/٤-٢٩٥، شرح المواقف، الجرجاني، ٢٠١/٨-٢٢١، وانظر: موقف الرازي من القضاء والقدر، أختي أنفال، ٩٤٧/٢-٩٤٨.

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية ٨/ ٤٩٣-٤٩٤،

(٣) انظر: القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة، للمحمود، ٢٥٥.

(٤)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٢/ ١٠١٢.

فالفعل يتضمن مصلحة والأمر به يتضمن مصلحة أخرى، فالمصلحة فيه من وجهين، فالعدل والصدق والتوحيد حسن في نفسه، وقد ازداد حسنًا إلى حسنه بأمر الرب به وثنائه على فاعله، والظلم والفواحش والكذب والشرك قبيح في نفسه وازداد قبحًا إلى قبحه بنهي الرب عنه وذمه له.

- أن تكون المصلحة ناشئة من العزم على المأمور به لا من نفس الفعل، مثل أن يأمر الشارع بشيء ليمتحن العبد هل يطيعه أم يعصيه، ولا يكون المراد فعل المأمور به، كما أمر إبراهيم بذبح ابنه فلما أسلما وتله للجبين حصل المقصود ففداه بالذبح، فالحكمة منشؤها من نفس الأمر لا من نفس المأمور به.[1]

إذا تقرر ما سبق؛ فإن تجلية موقف الشيعة من مسألة التحسين والتقبيح؛ وإظهار وكشف عوارهم، وبيان فضائحهم يتضح من خلال ثلاثة أمور:

الأمر الأول: إبراز موقف متكلمة الشيعة من مسألة التحسين والتقبيح.

الأمر الثاني: إبراز موقف فلاسفة الشيعة من مسألة التحسين والتقبيح.

الأمر الثالث: إبراز مظاهر غلو الشيعة في أئمتهم المتعلقة بمسألة التحسين والتقبيح.

وتفصيل ذلك في المباحث التالية:

---

(١) انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/٤٣٤-٤٣٦، ١١/٣٥٤، مفتاح دار السعادة، ابن القيم، ٢/١٠١٢، مدارج السالكين، ابن القيم، ١/٢٣٤-٢٣٥.

المبحث الأول:

موقف الشيعة الإمامية من التحسين والتقبيح.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقف متكلمة الشيعة من التحسين والتقبيح.

المطلب الثاني: موقف فلاسفة الشيعة من التحسين والتقبيح.

المطلب الأول: موقف متكلمة الشيعة من التحسين والتقبيح:

جاء في نصوص متكلمة الشيعة إيضاح أن (حسن الأفعال وقبحها بمعنى: استحقاق الذمّ والعقاب أو المدح والثواب مورد النزاع، فالأشعري ينكره والعدليّة تقبله). [١]

يقول محمد رضا المظفر: الحسن والقبح (يطلقان ويراد بهما المدح والذم، ويقعان وصفًا بهذا المعنى للأفعال الاختيارية فقط. ومعنى ذلك: أن الحسن ما استحق فاعله عليه المدح والثواب عند العقلاء كافة، والقبيح ما استحق عليه فاعله الذم والعقاب عندهم كافة.

وبعبارة أخرى أن الحسن ما ينبغي فعله عند العقلاء، أي: أن العقل عند الكل يدرك أنه ينبغي فعله، والقبيح ما ينبغي تركه عندهم، أي: أن العقل عند الكل يدرك أنه لا ينبغي فعله أو ينبغي تركه.

وهذا الإدراك للعقل هو معنى حكمه بالحسن والقبح.. وهذا .. هو موضوع النزاع، فالأشاعرة أنكروا أن يكون للعقل إدراك ذلك من دون الشرع، وخالفتهم العدلية فأعطوا للعقل هذا الحق من الإدراك). [٢]

وبتتبع أقوال متكلمة الشيعة يظهر أنهم اختلفوا في هذه المسألة، وقد شهد على ذلك أعلامهم![٣]

يقول كمال الحيدري: (الإمامية ...اختلفوا فيما بينهم فيما إذا كان للعقل القدرة على كشف الحسن و القبح فيها [يقصد: في الأفعال]) .[٤]

وهم في ذلك على قولين:

---

(١) العقل والبلوغ عند الإمامية، حسين القمي، ١٤٦.

(٢) أصول الفقه، محمد رضا المظفر، ٢/٢٧٥.

(٣)انظر: الكلام المقارن، -بحوث مقارنة في عقائد إسلامية-، علي الرباني الگلپايگاني، ١٤١-١٤٣.

(٤)تفريغ دروس العدل الإلهي للعلامة السيد كمال الحيدري - تفريغ الأستاذ علي العريان - الدرس ١-١٠، النمرقة الوسطى- مدونة تهتم بالفكر الديني والسياسي والاجتماعي -، تاريخ الاطلاع: ٦-٢-١٤٤٠هـ، استُرجعت من: http://alaryan110.blogspot.com/2011/08/1-5.html

القول الأول؛ مذهب الإنكار، وهو رأي الإخباريين من الشيعة:

نفت طائفة من الإخباريين التحسين والتقبيح العقلي، [١] **وذلك تمسكًا بمسلكها في أنّ الحجّة عبارة عن الكتاب والسنّة(=مرويات أئمتهم) وليس للعقل دور في ذلك!**

وإذا كانت (الأدلّة العقليّة تنقسم إلى قسمين: المستقلات العقلية والملازمات العقليّة[٢])،[٣] و(حكم العقل بالحسن والقبح..هو قسم المستقلات العقلية). [٤] **بل (إن المستقلات العقلية تنحصر في مسألة واحدة، وهي مسألة التحسين والتقبيح العقليين).** [٥]

فإن هؤلاء الإخباريين –وبناءً على أصلهم في نفي حجية العقل– لم يعتدوا بشيء من الأدلة العقلية بل لم يقطعوا بشيء من أحكام العقل[٦] إذ العمدة عندهم قول المعصومين (إن

---

(١) انظر: الكلام المقارن، –بحوث مقارنة في عقائد إسلامية–، علي الرباني الگلپايگانى، ١٤٣.

(٢) معنى الملازمة العقلية –عند الشيعة– أنه إذا حكم العقل بحسن شيء أو قبحه هل يلزم عقلاً أن يحكم الشرع على طبقه؟ انظر: أصول الفقه، محمد رضا المظفر، ٢٦٢/٢، ٢٩٣، **وفي مدى ارتباط قاعدة التحسين والتقبيح مع قاعدة الملازمة:** صرّح الشيخ المظفّر في كتابه « أُصول الفقه » بأنّ قاعدة الملازمة نفس قاعدة التحسين والتقبيح؛ فقال:(الحق أن الالتزام بالتحسين والتقبيح العقليين هو نفس الالتزام بتحسين الشارع وتقبيحه، ...ولذا ترى أكثر الأصوليين والكلاميين لم يجعلوها مسألتين بعنوانين ، بل لم يعنوا إلا مسألة واحدة ، هي مسألة التحسين والتقبيح العقليين. وعليه، فلا وجه للبحث عن ثبوت الملازمة بعد فرض القول بالتحسين والتقبيح). أصول الفقه، محمد رضا المظفر، ٢٩٥/٢، وانظر: العقل والبلوغ عند الإمامية، حسين القمي، ١٢٠.

(٣) وسيلة الوصول إلى حقائق الأصول، تقرير بحث الأصفهاني للسبزواري، ٢٦٣.

(٤) أصول الفقه، محمد رضا المظفر، ١٢٨/٣.

(٥) أصول الفقه، محمد رضا المظفر، ١٣٧/٣.

(٦)انظر: الفوائد المدنية، الاسترآبادي، ٢٤١-٢٤٢، ٢٥٤-٢٦٠، وانظر في حكاية مذهبهم وإبطاله: تعليقة على معالم الأصول، علي القزويني، ٣١/٥ -٤٣، فوائد الأصول، إفادات الميرزا النائيني للشيخ الكاظمي الخراساني، ٥٧/٣-٦٣، الهداية في الأصول، تقرير بحث الخوئي لحسن الصافي، ٦٨/٣-٦٩.

تمسّكنا بكلامهم فقد عصمنا عن الخطأ وإن تمسّكنا بغيره لم نعصم منه)، [١] **وعلى قولهم: لابد من توسيط تبليغ الحجة، ولا عبرة بالحكم القطعي الواصل من غير تبليغ الحجة!** [٢]

لذا كان منطقهم: (أن العقل لا يهتدي إلى علل الأحكام)، [٣] **وعلى هذا فمعرفة الحسن والقبح و(المصالح والمفاسد وملاكات الأحكام لا يمكن إدراكها بالعقول البشرية، بل لابدّ من أخذها وتشخيصها من قبل الشارع المقدّس) لاسيما (وقد ورد بهذا الصدد أحاديث مستفيضة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام) منها: قولهم ("إنّ دين الله لا يُصاب بالعقول"** [٤] **).** [٥]

يقول شيخ الشيعة الإخباري باقر آل عصفور[٦] **مهاجمًا مباحث التحسين والتقبيح العقليين باعتبارهما يمثلان امتدادًا للدليل العقلي الأصولي:**

(وعندهم[٧] **معنى آخر لدليل العقلي ، وقد لا يريدون في العصور الأخيرة من الدليل العقلي إلا إيّاه، وهذا مبتني على التحسين والتقبيح العقلي، وهو العقل العملي باصطلاح الحكماء. وهذا أيضاً مما اختلف الفريقان**[٨] **في حجيته والإعتبار به، وقد يمثّل له بعضهم أمثلة**

---

(١)الفوائد المدنية، الاسترآبادي، ٢٥٩.

(٢) انظر حكاية قولهم: فوائد الأصول، إفادات الميرزا النائيني للشيخ الكاظمي الخراساني، ٦٣/٣، أصول الفقه، محمد رضا المظفر، ١٣٨/٣-١٣٩.

(٣) بداية الوصول في شرح كفاية الأصول، محمد طاهر، ٢١٩/٦.

(٤)كمال الدين وتمام النعمة، الصدوق، ٣٢٤، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٣٠٣/٢ ، مستدرك الوسائل، الطبرسي، ٢٦٢/١٧.

(٥) موسوعة الفقه الإسلامي طبقًا لمذهب أهل البيت، مؤسسة دائرة المعارف، ٢٤/١ وانظر في حكاية مذهبهم وإبطاله: تعليقة على معالم الأصول، علي القزويني، ٣٧/٥ -٤٣.

(٦)باقر بن أحمد بن خلف بن يوسف بن شيبة آل عصفور، له قدره عند أبناء ملته من الشيعة، مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب؛ من فقهاء الشيعة الإخباريين، ولد سنة: ١٣٠٣هـ في المنامة بمدينة الفلاحية، وتوفي بالمنامة ٢٤ صفر ١٣٩٩هـ، أجيز بعدة إجازات، وبلغ مرتبة الفقاهه، وعُرف عنه الدفاع باستماتة عن المشرب الأخباري الشيعي، له عدة مصنفات؛ منها: المزايا والأحكام لاسم نبي الإسلام، الدرة في أحكام الحرة أو رسالة النسوان، أحسن الحديث في فقه أهل الحديث، انظر ترجمته في كتاب: العقد الزاهر في ترجمة الشيخ باقر، محمود طرادة.

(٧) يقصد: الاتجاه الشيعي الأصولي.

(٨) يقصد: الاتجاه الإخباري الشيعي و الاتجاه الأصولي الشيعي.

تشبه أن تكون مغالطة؛ لأنّها من نوع الآراء المحمودة، وهي مما تطابق عليه جميع العقلاء؛ مثل: الكذب الضار، وقتل النفس المحترمة بدون جرم أو جناية، وأكل القذرات، ومثل: المثال السائر الدائر وهو حسن الإحسان وقبح العدوان؛ فإنّ هذه المواضيع لا يختلف في شأنها اثنان. **وفي كتب الفقه يأتون بمسائل يبنونها على قواعد فلسفية لا يتفق فيها في الغالب اثنان) ثم (ما هو موقعها يا ترى من الخبر الإمامي المعصومي الداوي الصوت والصيت في الأرجاء والأجواء** : "من دان الله بغير سماع عن صادق ألزمه الله التيه إلى الفناء، ومن دان بسماع من غير الباب الذي فتحه الله لخلقه فهو مشرك" [1]؟؟؟ فأين قوله من قوله عليه السلام: "كل ما لم يخرج من هذا البيت فهو باطل أو هو زخرف" [2]؟؟؟). [3]

وقد صرح بنسبة هذا القول (نفي التحسين والتقبيح العقلي) إلى الاتجاه الإخباري غير واحد من أعلام الشيعة:

- يقول محمد رضا المظفر –تحت عنوان: إدراك العقل للحسن والقبح– (بعد ما تقدم من ثبوت الحسن والقبح العقليين في الأفعال، **فقد نسب بعضهم إلى جماعة الإخباريين –على ما يظهر من كلمات بعضهم– إنكار أن يكون للعقل حق إدراك ذلك الحسن والقبح. فلا يثبت شيء من الحسن والقبح الواقعيين بإدراك العقل!. والشيء الثابت قطعًا عنهم على الإجمال القول بعدم جواز الاعتماد على شيء من الإدراكات العقلية في إثبات الأحكام الشرعية. وقد فسر هذا القول بأحد وجوه ثلاثة حسب اختلاف عبارات الباحثين منهم:**

---

(١)بصائر الدرجات، ابن فروخ الصفار، رقم(١)، ٣٣-٣٤، الأصول من الكافي، الكليني، كتاب الحجة، باب من مات وليس له إمام من أئمة الهدى، برقم (٤)، ٣٧٧/١، عيون أخبار الرضا، الصدوق، ١٢/٢الغيبة، النعماني، ١٣٣، الوافي، الفيض الكاشاني، ١٢١/٢-١٢٢، وسائل الشيعة، العاملي، ٥١/١٨، ٩٢، ٩٣ ، الفصول المهمة، العاملي، ٦٤٨/١، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٩٣/٢، ١٠٥، مستدرك الوسائل، الطبرسي، ٣٠٨/١٧. وقال المجلسي في مرآة العقول، ٢٢١/٤: (مختلف فيه ، ضعيف على المشهور).

(٢)بصائر الدرجات، ابن فروخ الصفار، رقم(٢١)،٥٣١، الاختصاص، المفيد، ٣١، مختصر بصائر الدرجات، حسن الحلي، ٦٢، وسائل الشيعة، العاملي، ٥٠/١٨، الفصول المهمة، العاملي، ٥٢٦/١، مستدرك الوسائل، الطبرسي، ٢٨٢/١٧، مستدرك سفينة البحار، النمازي، ٣٦٩/١.

(٣) القول المفيد، باقر آل عصفور، ٤١٥-٤٢٠، وانظر: الفكر السلفي عند الشيعة، علي الجابري، ٥٠٣.

١- إنكار إدراك العقل للحسن والقبح الواقعيين. وهذه هي مسألتنا التي عقدنا لها هذا المبحث....

٢- بعد الاعتراف بثبوت إدراك العقل إنكار الملازمة بينه وبين حكم الشرع ...

٣-بعد الاعتراف بثبوت إدراك العقل وثبوت الملازمة إنكار وجوب إطاعة الحكم الشرعي الثابت من طريق العقل، ومرجع ذلك إلى إنكار حجية العقل).[١]

- وجاء في كتاب منتهى الأصول: **(وقد نسب إلى الإخباريين منّا إنكار إدراك العقل حسن الأفعال وقبحها)**. [٢]

- ويقول السبحاني: **(زعمت الإخبارية انّ الحجّة عبارة عن الكتاب والسنّة وليس للعقل دور في استنباط الأحكام الشرعية فيما له مجال، واستدلوا على ذلك بأنّ دين الله لا يصاب بالعقول. وقد قام المحقّق البهبهاني[٣] بتأليف رسالة في الحسن والقبح العقليين، وأثبت فيها حجّية حكم العقل في المستقلات العقلية، وأنّه لا صلة لقولهم إنّ دين الله لا يصاب بالعقول إلى هذا النمط من الاستدلال!)**. [٤]

ويقول أيضًا في معرض حديثه عن (الأصول التي قامت عليها الإخبارية ... ٣-**إنكار حجّيّة العقل في مجال الاستنباط: هذا هو الأَصل الركين عند الإخباريين وقد طعنوا به**

---

(١) أصول الفقه، محمد رضا المظفر، ٢/٢٩١-٢٩٢، وانظر: القواعد الكلامية، علي الرباني، ٤١، الأصول العامة للفقه المقارن، محمد تقي الحكين، ٢٩٨-٢٩٩.

(٢) منتهى الأصول، حسن بن علي أصغر، ٢/٤٦.

(٣)محمد باقر بن محمد أكمل بن محمد صالح بن أحمد الأصفهاني البهبهاني الحائري، يعود نسبه للشيخ المفيد، له قدره عند أبناء ملته من الشيعة، **مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب!!**؛ عُرف –عند الشيعة- بالمحقق الثالث، والعلامة الثاني، والوحيد البهبهاني، ولد بأصفهان، سنة: ١١١٦هـ، وقيل سنة:١١١٨هـ، هاجر للنجف لتحصيل العلم، ثم إلى بهبهان، ثم إلى كربلاء ثم حائر التي توفي بها عام ١٢٠٦هـ، قال عنه أبناء طائفته من الشيعة: "مجدد ملة سيد البشر في رأس المائة الثانية عشر.. لم يكتحل عين الزمان له بنظير"، له عدة مؤلفات، منها: الفوائد الرجالية، حاشية على الوافي، حاشية على الكافي، أصول الدين، الإمامة، إثبات التحسين والتقبيح العقليين، رسالة الجبر والاختيار، رسالة في الإجماع، حاشية على مفاتيح الأحكام، وغيرها. انظر: أعيان الشيعة، محسن الأمين، ٩/١٨٢، الأعلام، الزركلي، ٦/٤٩.

(٤) موسوعة طبقات الفقهاء، -المقدمة-، السبحاني، ٢/٤٢١.

الأصوليّين الذين ذهبوا إلى حجّيّة العقل...[و]يلاحظ ..أنّ الأصوليّين لا يعتمدون على الدليل العقلي الظنّي، بل يعتمدون على الأَحكام العقليّة القاطعة التي اتّفقت عليها عقول الناس وفِطَرُهُم السليمة، ولا يخالف فيه أحد، إلَّا إذا كان متأثّرًا بفكرةٍ مسبقة، وهي عبارة عن الأَحكام القطعيّة التي يستقلّ العقل بها كما يستقلّ بوجود الصانع وصفاته، أو قبح إعطاء المعجزة للمتنبي الكاذب، أو لزوم عصمة النبيّ صلَّى اللَّه عليه وآله وسلَّم .

والاستلزامات العقليّة في أُصول الفقه لها دور خاصّ في استنباط الأَحكام الكلّيّة، والكلّ ينبع من مسألة واحدة، **وهي إدراك العقل للحسن والقبح العقليّين، وليس هذا شيئًا مبتدعًا، بل هو أمر يعتمد الكتاب والسنّة عليه في احتجاجاتهما ومناظراتهما، ويتّخذانها أصلاً مسلَّمًا...**

هذه هي الأصول المهمّة التي اعتمد عليها الإخباريون وفي طليعتهم الأَمين الأسترآبادي[1] في مسلكه المبتدع الذي لا يمتّ إلى مذهب السلف الصالح من علماء الإماميّة بصلة). [2]

- وجاء في كتاب دليل العقل عند الشيعة الإمامية-في معرض الحديث عن الشيعة الإخبارية-: **(قد نُسب إليهم إنكار القدرة على إدراك وجوه الحُسن والقبح، وعدم إثبات شيء من الحُسن والقبح بإدراك العقل).** [1]

---

(١)محمد أمين الأسترآبادي، له قدره عند أبناء ملته من الشيعة الإخبارية، **مع أن ضلاله لا يخفى على ذي لب**، كان رأس الإخباريين-الشيعة- في القرن الحادي عشر، وأول من حارب المجتهدين وتجرد للرد عليهم داعيًا إلى العمل بمتون الأخبار، طاعنًا على الأصوليين بلهجة شديدة زاعمًا أن اتباع العقل والإجماع وأن اجتهاد المجتهد وتقليد العامي بدع ومستحدثات ، شن حملة شعواء على الأُصول والأُصوليين وزيّف مسلك الاجتهاد المبني على القواعد الأُصولية، وزعم أنّ طريقة أئمّة أهل البيت ﷺ وأصحابه، تخالف ذلك المسلك، انتقده على مسلكه جماعة من أبناء ملته الشيعية بينما قال عنه بعضهم:(رئيس المحدثين، فاضل، محقق، ماهر، متكلم، فقيه، محدث، ثقة، جليل)، له كتب، منها : كتاب الفوائد المدنية ، وكتاب فوائد دقائق العلوم، وهداية المحدثين، جاور بمكة، وتوفي بها سنة ١٠٣٦هـ، وقيل سنة: ١٠٢٣ هـ. انظر: تعليقة أمل الآمال، الأصبهاني، ٢٤٧-٢٤٨، أعيان الشيعة، السيد محسن الأمين، ١٣٢/٩، الذريعة، الطهراني، ٢١٦/٢، معجم رجال الحديث، الخوئي، ٢١٨/١٥-٢١٩، موسوعة طبقات الفقهاء، -المقدمة-، السبحاني، ٤٣٥/١.

(٢) تذكرة الأعيان، السبحاني، ٣٦٥-٣٦٨

- ويقول كمال الحيدري: الإمامية (اختلفوا فيما بينهم فيما إذا كان للعقل القدرة على كشف الحسن و القبح فيها، **فقال بعض الإخباريين بعدم قدرة العقل على ذلك وبحاجتنا إلى الشرع لكي يكشف لنا حسن و قبح الأفعال**، فكل من الأشاعرة و الإخباريين قائل بحاجتنا إلى الشرع).[٢]
- وجاء في كتاب كلام مقارن في معرض ذكر الطوائف المنكرة للتحسين والتقبيح ما نصه (**فمنهم الأشاعرة...ومن المنكرين للقاعدة...جماعة الإخباريين من الشيعة على اختلاف بينهم في هذا المجال**).[٣]

(وترى بعض المصادر: **أنّ كلماتهم اختلفت في ذلك**، فالذي يبدو من بعضهم **إنكار إدراك العقل للحسن والقبح الواقعيين**، وبعضهم يعترف بذلك، إلاّ أنهم ينكرون الملازمة بينه وبين حكم الشرع، وبعضهم يعترف بالإدراك والملازمة، إلاّ أنهم ينكرون وجوب إطاعة الحكم الشرعي الثابت من طريق العقل).[٤]

هذا وقد ادعى بعض الباحثين –في معرض حديثه عما ذهب إليه الإخباريون من العدلية في مسألة التحسين والتقبيح– أن حقيقة أقوالهم (ليست ظاهرة في نفي الحسن والقبح العقليين؛ إنّما يمكن تفسيرها بما يلي:

أنهم يرون صعوبة إدراك العقل لحسن أو قبح الأفعال، وذلك لأن الحكم المرتبط بقضايا الحكمة، والفقه، وأصوله، ومنها أحكام العقل بالحسن والقبح و ينتهي إلى مادة بعيدة عن الإحساس –لبعد مادة هذه العلوم عن الأذهان– فمن الطبيعي أن تقع الاختلافات،

=

(١) دليل العقل عند الشيعة الإمامية، د.رشدي عليان ،١٥٩.

(٢)تفريغ دروس العدل الإلهي للعلامة السيد كمال الحيدري – تفريغ الأستاذ علي العريان – الدرس ١-١٠، النمرقة الوسطى– مدونة تهتم بالفكر الديني والسياسي والاجتماعي –، تاريخ الاطلاع: ٦-٢-١٤٤٠هـ، استُرجعت من: http://alaryan110.blogspot.com/2011/08/1-5.html

(٣)الكلام المقارن، –بحوث مقارنة في عقائد إسلامية–، علي الرباني الگلپايگاني، ١٤٣.

(٤)دليل العقل عند المذاهب الإسلاميّة، محمّد الغراوي، مجلة رسالة التقريب، العدد الرابع، الدورة الأولى، ذو القعدة، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، صفحة ٤٧.

والمشاجرات بين الفلاسفة في الحكمة، وبين علماء الإسلام في أصول الفقه كما يقول المحدث الأسترآبادي قده)!! [1]

ومهما يكن من أمر فإن عامة متكلمة الشيعة أنكروا على الإخباريين هذا القول:

- فقد جاء في تعليقة على معالم الأصول؛ -في معرض نقد قول الإخبارية في ردهم للأدلة العقلية وتمسكهم بأقوال المعصومين بحجة أنه « إن تمسّكنا بكلامهم فقد عصمنا من الخطأ وإن تمسّكنا بغيرهم لم نعصم منه»[2]- **ما نصه: (إنّ الخطأ في أخبارهم إن لم يكن أكثر ممّا هو في الأدلّة العقليّة فليس بأقلّ منه، مع أنّ المنع من التمسّك بغير كلامهم ممّا يخالف سيرة سلفنا الصالحين وطريقة آبائنا السابقين من المتكلّمين والفقهاء والمحدّثين، حيث نراهم قديمًا وحديثًا متمسّكين في المطالب الشرعيّة كلاميّة وأُصوليّة وفروعيّة بالبراهين العقليّة، وكفاك شاهدًا بذلك استنادهم إلى دليل اللطف الّذي هو دليل عقلي في كثير من المطالب الشرعيّة. وهذا من أقوى الشواهد بعدم انحصار طريق إثبات المطالب في الأدلّة النقليّة!).**[3]

- وجاء في منتهى الأصول ما نصه: (**قد نسب إلى الإخباريين منا إنكار إدراك العقل حسن الأفعال وقبحها ولو بنحو الموجبة الجزئية وفي مورد واحد،** ولكن الإنصاف أن عزل العقل بالمرة عن إدراك الحسن والقبح – ليس كما ينبغي بل ربما يلزم منه إفحام الأنبياء؛ إذ بناء على هذا يمكن صدور المعجزة على يد الكاذب، ولا قبح فيه، فلا يكون صدور المعجزة منه وعلى يده دليلاً على نبوته!، **هذا مع أن بداهة العقل والفطرة تحكم بحسن بعض الأفعال**؛ كإطاعة المنعم وشكره **وقبح بعضها الآخر**؛ كعصيانه وكفرانه، فإذا عزلنا العقل بالمرة عن الإدراك، فينسد باب إثبات الصانع ويبطل جميع العلوم العقلية بل النقلية أيضًا. ومن جملتها: حكم العقل بالملازمة بين ما استقل العقل بحسنه ووجود

---

(١) مسألة التحسين و التقبيح في المذاهب الإسلاميّة، نوري حاتم، مجلة رسالة التقريب، العدد السادس، الدورة الثانية، رمضان وشوال، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، صفحة ١٧٤.

(٢)الفوائد المدنية، الاسترآبادي، ٢٥٩.

(٣) تعليقة على معالم الأصول، علي القزويني، ٤٣/٥.

المصلحة الملزمة فيه، وبين حكم الشارع بوجوبه، وهكذا بين ما استقل بقبحه ووجود المفسدة فيه، وبين حكم الشارع بحرمته، وقد أنكر هذا المعنى بعض الأصوليين وجماعة الإخباريين.

ولكن أنت خبير–بأن إنكاره بنحو السالبة الكلية لا وجه له، لأن إنكاره لا بد وأن يكون لأحد وجهين: إما من جهة عدم تبعية الأحكام للمصالح والمفاسد، وإما من جهة عدم إمكان إدراك العقل لها ولو بنحو الموجبة الجزئية! وقد عرفت فيما تقدم تبعية الأحكام للمصالح والمفاسد، وأن التكاليف لا يمكن أن تتعلق بشي جزافًا، والإرادة التشريعية مثل الإرادة التكوينية في ذلك، وعرفت أيضًا أن العقل بنحو الموجبة الجزئية يمكن أن يدرك المصالح الملزمة وحسن الأشياء والمفاسد وقبحها ولو في بعض الموارد وعزل العقل عن إدراك ذلك بالمرة يوجب إفحام الأنبياء وسد باب إثبات الصانع وإبطال العلوم العقلية والنقلية، والحاصل: أن إنكار الملازمة يتوقف على إنكار إحدى المقدمتين، إحداهما: إنكار تبعية الأحكام للمصالح والمفاسد كما ذهب إليه الأشاعرة وعليه بنوا إنكار الملازمة، ثانيهما: إنكار إمكان إدراك العقل علل الأحكام ومناطاتها ولو بنحو الموجبة الجزئية، **ونسب هذا إلى الإخباريين وعليه بنوا إنكار قاعدة الملازمة، وكلا الإنكارين ليس في محله بل واضح البطلان).** [1]

والعجب أنه ورد في مصنفات القوم نسبة نفي إداك العقل للحسن والقبح إلى كل الإمامية!!

ففي كتاب محنة التراث الآخر ما نصه: (إن الامامية لم يقولوا باستقلال العقل مطلقًا، ولم يوردوا حججًا كتلك التي أوردها المعتزلة ... التي جعلت الأحكام الشرعية كاشفه، وليست آمرة، فسوف نتبين أن الإمامية استطاعوا أن يحددوا أطرًا لما هو قابل للمعاقلة، وما يند عن أن ينكشف بالعقل المجرد. نعم، لقد ...رفضوا إدراك العقل للحسن والقبح الواقعيين في غياب السماع)!!! [2]

---

(١) منتهى الأصول، حسن بن علي أصغر، ٢/٤٦-٤٧.

(٢)محنة التراث الآخر؛ النزعات العقلانية في الموروث الإمامي، إدريس هاني، ١١٢.

وأقل نظر في مصنفات متكلمة الشيعة وأقوالهم يظهر–من خلاله– كذب هذه النسبة وأن عامة متكلمة الإمامية يقولون بالتحسين والتقبيح العقلي

ومن هنا يأتي ذكر القول الثاني.

القول الثاني –وهو المشهور عن متكلمة الشيعة–: مذهب الإثبات والقول بالحسن والقبح العقليين على نهج المعتزلة:

المشهور في مصنفات متكلمة الشيعة إثبات أن (التحسين والتقبيح عقليان قبل أن يكونا شرعيين، وإنّ الشرع في تحسينه بعض الأُمور أو تقبيحه لا يسلك طريق التعبد، بل يسلك طريق الإرشاد إلى ما يحكم به العقل). (١)

فـ(العقل يحكم بأن في الأشياء ما هو حسن؛ بمعنى: أن فاعله يستحق على فعله، المدح عاجلاً والثواب آجلاً، وفيها ما هو قبيح؛ يستحق فاعله الذم عاجلاً والعقاب آجلاً؛ **فالحسن حسن بنفسه، والقبيح قبيح في نفسه سواء أحكم الشارع بذلك أم لا)!**. (٢)

و(العقل بإدراك الحسن يحكم بلزوم الإتيان به وعدم الرضا بتركه، وبإدراك القبح يحكم بلزوم تركه وعدم جواز الإتيان به). (٣) وأما (بعثة الأنبياء [فـ]كانت لغرض إيثار الحقائق المكنوزة في العقول، وتجديد الميثاق الفطري الواقع بين الإنسان وربّه). (٤)

وهذا ما قرروه في قولهم:

- (اعتقادنا أنَّ حسن الأفعال أو قبحها ذاتي يعرفان بالعقل ولذا يحكم بهما من لا يعترف بشرع أصلاً). (٥)

---

(١) موسوعة طبقات الفقهاء–المقدمة–،السبحاني، ١/١٧٣.

(٢) أعيان الشيعة، محسن الأمين، ١/١٠٩، وانظر منه: ١/١٠٦.

(٣) موسوعة طبقات الفقهاء–المقدمة–،السبحاني، ١/١٧٣.

(٤)الكلام المقارن، –بحوث مقارنة في عقائد إسلامية–، علي الرباني الگلپايگاني، ١٥٣، القواعد الكلامية، علي الرباني، ٦١.

(٥) تقدمة المحشي الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ١/١٢.

- القول بـ(**أن حسن الأفعال وقبحها عقليان**، لا سمعيان وشرعيان ونقليان **هو من أصول مذهب الإمامية**).[١]

- (يعتقد الشيعة الإمامية بالحسن والقبح العقليين، والمراد منهما هو حكم العقل ابتداء بحسن بعض الأفعال وقبح بعضها)(فالصدق والوفاء وشكر المنعم والإحسان هذه الصفات يستحسنها العقل ويستحق المتصف بها مدحًا ومثوبة، والظلم والتعدي والخيانة كل هذه الصفات توجب ذمًا وعقوبة بنظر العقل أيضًا، ولا يتوقف حكم العقل بقبح هذه وحسن تلك على الشرع). [٢]

- (تبيّن عندنا معاشر الإماميّة وفاقًا لأكثر العقلاء من أرباب الدّيانات، و غيرهم من الحكماء و البراهمة[٣] والملاحدة وغيرهم بالأدلّة القاطعة والبراهين السّاطعة، بل بالضّرورة الوجدانية التي لا يعارضها شبهة وريبة، **أنّ العقل يدرك الحسن والقبح، بمعنى أنّ بعض الأفعال بحيث يستحق فاعله من حيث هو فاعله المدح، و بعضها بحيث يستحقّ فاعله كذلك الذّم ، وإن لم يظهر من الشّرع خطاب فيه**، ويظهر عنده هذا الحسن والقبح في المواد المختلفة على مراتبهما المرتّبة فيها بحسب نفس الأمر، فقد يدرك في شيء حسنًا لا يرضى بتركه و يحكم بلزوم الإتيان به، و في بعضها قبحًا يحكم بلزوم تركه. وقد يجوز الترك في بعضها والفعل في بعضها، وهكذا.

فكذلك من الواضح أنّه يدرك أنّ بعض هذه الأفعال مما لا يرضى الله بتركه ويريده من عباده بعنوان اللّزوم، وبعضها ممّا لا يرضى بفعله ويريد تركه بعنوان اللّزوم، وأنها مما يستحق بها عن الله المجازاة إن خيرًا فخير وإن شرًّا فشرّ. و**لازم ذلك أنّه تعالى طلب منّا الفعل والتّرك بلسان العقل**.

---

(١) البراهين القاطعة في شرح تجريد العقائد الساطعة، محمد جعفر الأسترابادي، ٢/٣٧٤-٣٧٥، وانظر منه:٢/٣٨٠.

(٢) أصول التشيع –عرض ودراسة–، هاشم معروف، ٨٤، وانظر منه:٨٥-٨٦..

(٣) البراهمة: أمة من الهند، تنسب إلى رجل منهم يُقال له (براهم)، كان قد مهد لهم نفي النبوات وزعم استحالة ذلك في العقول، مدعيًا أن في العقل كفاية عن البعثة، وقد تفرقت البرهمية إلى عدة فرق، ومن معتقداتهم: إباحة الزنا وعبادة البقر، وتعظيم النار والقول بتناسخ الأرواح، انظر عقائدهم في: الملل والنحل، الشهرستاني، ٢/٦٠١-٦٠٧، تلبيس إبليس، ابن الجوزي، ط.دار الفكر، ٦٠-٦٥.

فكما أنّ الرّسول الظّاهر يبيّن أحكام الله ومأموراته ومنهيّاته، فكذلك العقل يبيّن بعضها، فمن حكم عقله بوجود المبدئ الحكيم القادر العدل الصّانع العالم، فيحكم بأنّه يجازي العبد القويّ بسبب ظلمه على العبد الضعيف بالعقاب). [١]

وقولهم هو عين قول المعتزلة!، وقد اعترف متكلمتهم بذلك فصرحوا بنصرة قول المعتزلة في مسألة الحسن والقبح في عدة مواطن؛[٢] منها قولهم:

- (لقد اتفقت كلمة المتكلمين الإماميين في ميدان الحسن والقبح مع التيار الإعتزالي، ولن نجد اختلافًا جليًا في المنطلقات، بل اتحدت كلمتهم في ذلك). [٣]
- (قالت المعتزلة والإمامية: في العقل ما يدل على ذلك فالحسن حسن في نفسه، والقبيح قبيح في نفسه، سواء حكم الشارع بذلك أو لا). [٤]
- (**المعتزلة** وإن كانوا فرقاً مختلفة إلاّ أنّهم قد اتّفقوا على أُمور) منها: أن (أُصول المعرفة، وشكر النعمة واجبة عقلاً، الحسن والقبح يجب معرفتهما بالعقل، ويجب اعتناق الحسن واجتناب القبيح عقلاً). [٥] (**وتبعهم الشيعة الإماميّة الاثنا عشريّة** في مسألة العدل والحكمة **والحسن والقبح العقليّين** وما يتفرّع على ذلك، فعلى هذا كان الالتجاء إلى الدليل العقلي من مفاخر الإماميّة، فهم يقولون: إنّ العقل يُكتسب به الجنان وعُبد به الرحمن، والعقل هو الشرع الباطن . . . فقاعدة الملازمة تعتبر من مفاخر الإماميّة، نعم نُسب إلى بعض الإخباريّين عدم القول بها!). [٦]

---

(١)القوانين المحكمة في الأصول، الميرزا أبو القاسم القمي، ٣/٨-٩.

(٢)انظر: كشف المراد، العلامة الحلي، ٤١٧، مناهج اليقين، العلامة الحلي، ٣٥٨ تعليقة على معالم الأصول، علي الموسوي القزويني، ٥/٤٨٣، اصطلاحات الأصول، علي المشكيني، ١٨٤-١٨٥.

(٣) العقل العملي في أصول الفقه، ميثاق العسر، ٩٤.

(٤)النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادى عشر، المقداد السيوري، ط. دار الأضواء، ٦٤.

(٥) العقل والبلوغ، حسين القمي، ١١٦-١١٧.

(٦) العقل والبلوغ، حسين القمي، ١١٩.

- (اعلم أن الحق مذهب العدلية، فإن حسن بعض الأفعال كالعدل والصدق أو قبحها كالظلم والكذب أمر ضروري، والعقل في قضائه هذا غني عن الشرع). [١]

- (إنّ الأصحّ بل الحقّ الّذي لا محيص عنه ما عليه العدليّة لأنّه العدل لقضاء الضرورة بذلك، فإنّ من الأفعال على ما يعرف بالعيان ويدرك بالوجدان ما يحسّنه العقل ويحكم باستحقاق فاعله من حيث هو فاعله المدح كالعدل والإحسان والصدق النافع ، ومنها ما يقبّحه العقل ويحكم باستحقاق فاعله من حيث هو فاعله الذمّ كالظلم والعدوان والكذب الضارّ، ومن أوضح المحاسن مجازاة المسيء [بالإساءة]، ومن أقبح القبائح مجازاة المحسن بالإساءة، فإنّ العقلاء مطبقون على مدح الأوّل وذمّ الثاني، وليس إلاّ لشهادة عقولهم باستحقاق الأوّل للأوّل واستحقاق الثاني للثاني، وكون الاستحقاقين من القضايا المركوزة في أذهانهم، كما يجده كلّ ذي مسكة [عقل] راعى الإنصاف وجانب الاعتساف، وخلّى نفسه عن الشكوك والشبهات، وخلع عن قلبه العصبيّة والعناد ومتابعة الشهوات). [٢]

- (اختلف الناس في حسن الأفعال وقبحها هل أنّهما عقليّان أو شرعيّان، فقال الأشاعرة: إنّهما شرعيّان، فالحَسَن ما حسّنه الشارع والقبيح ما قبّحه الشارع، **وقالت العدليّة (المعتزلة والإماميّة)**: إنّ لبعض الأفعال قيمًا ذاتيّة مع قطع النظر عن أمر الشارع ونهيه، فهم يقولون: إنّ العدل في نفسه حسن، ولحسنه أمر الله تعالى به، لا أنّه صار حسنًا بأمره، وهكذا الصدق والإحسان وكثير من الأخلاق الفاضلة كالشجاعة والكرم والحلم والإنصاف، كما أنّ الظلم قبيح، ولذلك نهى الله عنه، لا أنّه صار قبيحًا بنهيه، وهكذا الأمر في الأخلاق الرذيلة). [٣]

بل تجد في مصنفاتهم ادعاء أن المعتزلة تبع للإمامية في هذه المسألة؛ ومن ذلك قولهم:

---

(١)سرماية إيمان، المحقق اللاهيجي، نقلاً من رسالة في التحسين والتقبيح، السبحاني، ٤٢.

(٢)تعليقة على معالم الأصول، علي القزويني، ٤٨٣/٥.

(٣)العقل والبلوغ عند الإمامية، حسين القمي، ٩١.

- (**ذهبت الإمامية، ومن تابعهم من المعتزلة،** إلى أن من الأفعال ما هو معلوم الحسن، والقبح بضرورة العقل، كعلمنا بحسن الصدق النافع، وقبح الكذب الضار، فكل عاقل لا يشك في ذلك). [١]

- (**قالت الإمامية والمعتزلة:** العقل يحكم بأن في الأشياء ما هو حسن؛ بمعنى: أن فاعله يستحق على فعله، المدح عاجلاً والثواب آجلاً، وفيها ما هو قبيح؛ يستحق فاعله الذم عاجلاً والعقاب آجلاً؛ **فالحسن حسن بنفسه، والقبيح قبيح في نفسه سواء أحكم الشارع بذلك أم لا !**). [٢]

- (**قالت الإمامية، ومتابعوهم من المعتزلة:** إن الحسن والقبح عقليان، مستندان إلى صفات قائمة بالأفعال، أو وجوه واعتبارات يقع عليها). [٣]

- (**ذهب الإمامية ومن تابعهم من المعتزلة** إلى أن الحسن والقبح عقليان، بمعنى: أن للأشياء في حد ذاتها مع قطع النظر عن ورود الشرع حسنًا وقبحًا، وبعضها يعلم حسنه وقبحه بضرورة العقل، كحسن الصدق النافع وقبح الكذب الضار). [٤]

- (**المعتزلة الذين ذهبوا مذهب الشيعة الإمامية في إثبات الحسن والقبح العقليين في الأفعال الاختيارية،** وحكم العقل بحسن العدل ووجوبه، وقبح الظلم وحرمته بقطع النظر عن السنة والشرع، وقد عرف هؤلاء في المصطلح الكلامي ب " العدلية "). [٥]

- (إن هنا نزاعين؛ أحدهما: أن العقل هل يدرك حسن شيء أو قبحه أم لا يدرك؛ **فأثبته الإمامية ومن تابعهم من المعتزلة** وأنكره الأشاعرة). [٦]

---

(١)نهج الحق وكشف الصدق، العلامة الحلي، ٨٢، وانظر: إحقاق الحق، المرعشي، ١/٣٣٩-٣٤٠.

(٢) أعيان الشيعة، محسن الأمين، ١/١٠٩.

(٣)نهج الحق وكشف الصدق، العلامة الحلي، ٧٢.

(٤)حق اليقين في معرفة أصول الدين، عبدالله شبر، ١/٨٤.

(٥) من المبدأ إلى المعاد، المنتظري، ١٨٦.

(٦)مطارح الأنظار، الشيخ الأنصاري،٢٣١.

- (**يعتقد الإمامية والمعتزلة** أن الأفعال تتصف بالحسن والقبح الذاتيين مع قطع النظر عن أمر الشارع ونهيه).[١]

- (**الشيعة والمعتزلة** في رأيهم حول موضوع العدل الإلهي ..**أُطلق عليهما مصطلح " العدلية " مقابل الأشاعرة**)و(البحث في هذا الموضوع يدور حول ما إذا كان يمكن للعقل بنفسه أن يدرك ويتوصل إلى ضوابط للأفعال، وخاصة الأفعال الإلهية، يحكم على أساسها بلزوم القيام بهذا الفعل، وترك الفعل الآخر. فالمحور الأساسي للخلاف يعبر عنه ب " الحسن والقبح العقليين "، وقد أنكره الأشاعرة واعتقدوا بأن الحسن في الأمور التكوينية هو ما يفعله الله، وأما في الأمور التشريعية فالحسن ما يأمر به الله. وليس الفعل في ذاته حسنًا و لأجل ذلك يفعله الله، أو يأمر به. وأما **العدلية، فيعتقدون بأن الأفعال تتصف في ذاتها بالحسن و القبح بغض النظر عن انتسابها التكويني والتشريعي لله تعالى. ويمكن للعقل إلى حد ما أن يدرك جهات الحسن والقبح في الأفعال**). [٢]

- (**الإمامية والمعتزلة** يدعون أن في بعض الأفعال حسنًا ذاتيًا أمر بها الشارع أو لم يأمر، وفي بعضها قبحًا ذاتيًا يستحق فاعلها اللوم والذم، نهى عنها الشارع أو لم ينه. ومثلوا للحسن الذاتي بالصدق والإحسان، وللقبح الذاتي بالكذب والظلم وغيرهما مما يراه العقلاء قبيحًا حتى ولو لم ترد به الشرائع والأديان. ولو كان الحسن والقبح موقوفين على أوامر الشارع ونواهيه، لما حكم بحسن الصدق والإحسان، وقبح الكذب والظلم من ينكر الشرائع والأديان. هذا بالإضافة إلى أنه يلزم أن لا يقبح من الله شيء حتى إظهار المعجزة على أيدي الكذابين، وذلك يؤدي إلى عدم معرفة الانبياء، ولجاز على الله أن يأمر بالكفر وتكذيب الأنبياء وغير ذلك، لدوران القبح والحسن مدار الأمر والنهي الشرعيين. فإذا أمر بهذه الأشياء كان أمره مقتضيًا لحسنها، وإذا نهى عن الصدق ورد الوديعة والإحسان إلى

---

(١) علم الكلام الإسلامي، رضا برنجكار، ١٢٦.

(٢) نظرة حول دروس في لعقيدة الإسلامية، محمد اليزدي، ٩١.

اليتيم، كانت هذه الأمور قبيحة، إلى غير ذلك من اللوازم الفاسدة التي لا يمكن للأشاعرة الالتزام بها). [١]

- (في أنّ حسن الأشياء وقبحها هل هما عقليّان أو شرعيّان، **فالعدليّة من الإماميّة والمعتزلة** على الأوّل والأشاعرة على الثاني).[٢] [٣]

هذا (وقد اختلف المتكلمون الإماميون في طبيعة الشيء الذي يحدد الحسن والقبح في الأفعال) [٤] أي: في الوجوه التي لها يحسن الحسن ويقبح القبيح! على أربعة أقوال: [٥]

- **فذهب بعضهم إلى (أن التحسين والتقبيح ذاتيان). [٦]**

---

(١) الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة، هاشم معروف، ٢٣١.

(٢) تعليقة على معالم الأصول، علي الموسوي القزويني، ٤٧٦/٥

(٣) تنويه! نسب محمد جواد مغنية القول بنفي التحسين والتقبيح العقليين لعامة أهل السنة؛ فقال: (اختلف السنة والشيعة في أمور؛ منها:.... قال السنة: إن العقل لا يدرك حسنًا ولا قبحًا، وإنما الحسن ما أمر به الشرع ، والقبيح ما نهى عنه، ولو أمر بما نهى لصار حسنًا ، بعد أن كان قبيحًا. أو نهى عما أمر به لصار قبيحًا بعد أن كان حسنًا ولذا يقولون:هذا حسن، لأن الله أمر به، وهذا قبيح، لأنه نهى عنه. وقال الإمامية: إن العقل يدرك الحسن والقبح مستقلاً عن الشرع، ويقولون: أمر الله بهذا، لأنه حسن ، ونهى عنه، لأنه قبيح) الشيعة في الميزان،٧٦-٧٧ وغير خاف أن نسبة مغنية القول بنفي التحسين والتقبيح العقليين لعامة أهل السنة تمويه ظاهر؛ إذ القول بنفي التحسين والتقبيح العقليين هو قول الأشاعرة-من أهل السنة-؛ دون المعتزلة؛ وأما السلف فهم يثبتون الحسن والقبح العقليين لكن ليس على طريقة المعتزلة القدرية!؛ ثم إنه قد نُسب إلى الإخباريين من أبناء طائفته إنكاره فما باله أعرض عنهم وأغفل ذكرهم!

(٤) العقل العملي في أصول الفقه، ميثاق العسر، ٩٥.

(٥) تنويه! جانب بعض الباحثين الصواب؛ فادعى أننا (لا نجد الإمامية يتعرضون لبحث الوجوه التي لها يحسن الحسن ويقبح القبيح) وأن ذلك(هو الأمر الذي اختلف فيه الإمامية عن المعتزلة)!! الشيعة الإمامية وتأثرهم بالعقائد الاعتزالية، عبدالرحمن أبو جمرة، ٣١٨-٣١٩، بل قال-في موطن آخر-: (لم يلق الإمامية بالاً بما اختلف فيه المعتزلة من ذاتية الحسن والقبح في الأشياء، أو لوجوه تقع عليها، ولعلهم رأوا أن بحث هذه المسألة لا يترتب عليه كبير فائدة)!!! الشيعة الإمامية وتأثرهم بالعقائد الاعتزالية، عبدالرحمن أبو جمرة، ٣٢١، والحق أنهم تعرضوا لهذه المسألة بل نص بعضهم (أن الحق في النزاع .. قول الجبائي من كون الحسن والقبح لوجوه واعتبارات وإضافات) شرح الأسماء الحسنى، السبزواري، ١٠٨/١، وانظر: البراهين القاطعة في شرح تجريد العقائد الساطعة، محمد جعفر الأسترابادي، ٣٨٩/٢-٣٩٢، القواعد الكلامية، علي الرباني، ٥٧، العقل العملي في أصول الفقه، ميثاق العسر، ٩٥.!

(٦)البراهين القاطعة في شرح تجريد العقائد الساطعة، محمد جعفر الأسترابادي، ٣٩٠/٢.

- **وذهب بعضهم إلى أن التحسين والتقبيح يرجع إلى وجوه واعتبارات وإضافات؛** فقالوا: (القبائح العقلية إنما تقبح لوجوه تقع عليها). [١] وقالوا: (العقلاء بأسرهم يمدحون راد الوديعة ويذمون الظالم، فإذا طلب منهم العلة في ذلك رجعوا الى أن الرد حسن يستحق فاعله المدح، والظلم قبيح يستحق الذم، ولولا علمهم باستناد الحسن والقبح **إلى الوجوه والاعتبارات التي يقع عليها الأفعال** وإلا لما صح لهم استنادهما إليها). [٢] **بل نصوا على أن هذا القول هو المختار عند عدد من علماء الإمامية؛ فقالوا: (إن حسن الأفعال وقبحها ناشئان عن وجوه واعتبارات طارئة لها، وهذا هو مختار عدة من علماء الإمامية).** [٣] **وقالوا (أكثر أصحابنا الإمامية...صرحوا بكون الحسن والقبح دائرين مدار الوجوه والاعتبارات).** [٤]
- **ونص بعضهم على (أن حسن الأفعال وقبحها.. قد يكون لذاته كما في الصدق والكذب، وقد يكون لصفة ذاتية، وقد يكون لوجوه واعتبارات كما في لطم اليتم).** [٥]
- **بينما ذهب بعضهم الآخر أن الحسن والقبح يرجع إلى (الذاتية في بعض الأفعال، وبالوجوه والاعتبارات في بعض آخر).** [٦] **وقد زعم أصحاب هذا الرأي أن ذلك هو قول الإمامية بأجمعهم!!**

فقالوا في معرض الحديث عن وجوه التحسين والتقبيح: الحسن والقبح يعود إلى (**اختلاف الموارد فربما يكون ذاتيًا؛ كما** في الظلم والشرك وشكر المنعم والخضوع لوجهه الكريم، **وربما يكون بالوجوه والاعتبار**؛ كما في التأديب والإهانة وغير ذلك ..**وهذا هو الحق**

---

(١) تمهيد الأصول في علم الكلام، الطوسي، ١٦٣.

(٢) مناهج اليقين، العلامة الحلي، ٣٥٨.

(٣) القواعد الكلامية، علي الرباني، ٥٧، وانظر: شرح الأسماء الحسنى، السبزواري، ١٠٨/١، العقل العملي في أصول الفقه، ميثاق العسر، ٩٥.

(٤)إحقاق الحق، المرعشي، ٣٧٤/١، حاشية(١).

(٥) الحاشية على إلهيات الشرح الجديد للتجريد، أحمد الأردبيلي، ١٢٠.

(٦) القواعد الكلامية، علي الرباني، ٥٤.

الحقيق بالتصديق الذي لا محيص عنه، ولعل هذا ما ذهب إليه الإمامية بأجمعهم على حسب ما يظهر منهم في موارد كلماتهم ومطاوي تحقيقاتهم). [1]

والجدير بالذكر أن متكلمة الشيعة الذين قالوا بالحسن والقبح العقليين –كالمعتزلة–؛ نتيجة لغلوهم في إثبات الحسن والقبح العقليين:

- **صرحوا بـ**(أن العقل مصدر الحجج وإليه تنتهي)، [2] **فـ**(هو حجة بذاته، ولا يعقل سلخ الحجية عنه. وهل تثبت الشريعة إلا بالعقل ؟ وهل يثبت التوحيد والنبوة إلا بالعقل ؟ وإذا سلخنا أنفسنا عن حكم العقل فكيف نصدق برسالة ؟ وكيف نؤمن بشريعة ؟ بل كيف نؤمن بأنفسنا واعتقاداتها). [3]
- **صرحوا بكفاية حجية العقل** فـ(ما استقل به العقل يستحق العذاب عليه ولو لم يبعث الرسول ولم يبين). [4]

فقالوا:

- **(لا خلاف بين أهل العدل أنه كان يجوز له أن يعذب وإن لم يبعث رسولاً بأن لا تقتضي المصلحة بعثته، ويقتصر بهم على التكليف العقلي، فإنهم متى عصوا كان له أن يعذبهم).** [5]
- **(الحجة قائمة ..بالعقل، وأدلته على توحيده، وصفاته وعدله، ولو لم تقم الحجة بالعقل ولا قامت إلا بإنفاذ الرسل، لفسد ذلك من وجهين:**

---

(١) مطارح الأنظار، الشيخ الأنصاري، ٢٤٤، وانظر: الفصول الغروية في الأصول الفقهية، محمد حسين الحائري، ٤٠٧، القواعد الكلامية، علي الرباني، ٥٧، دليل العقل عند الشيعة، رشدي عليان، ١٥٠-١٥١.

(٢) الأصول العامة للفقه المقارن، السيد محمد تقي الحكيم، ٢٩٩.

(٣) أصول الفقه، محمد رضا المظفر، ١٣٧/٣.

(٤) عناية الأصول في شرح كفاية الأصول، السيد مرتضى الحسيني اليزدي، ١٠/٤.

(٥) التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، ١١٠/٤، وانظر منه: ٤٥٧/٦-٤٥٨.

أحدهما: إن صدق الرسل لا يمكن العلم به إلا بعد تقدم العلم بالتوحيد والعدل فإن كانت الحجة، لم تقم عليه بالعقل فكيف الطريق له إلى معرفة النبي –صلى الله عليه وآله– وصدقه.

والثاني: أنه لو كانت الحجة لا تقوم إلا بالرسول لاحتاج الرسول أيضًا إلى رسول آخر حتى تقوم عليه الحجة. والكلام في رسوله كالكلام في هذا الرسول ويؤدي ذلك إلى ما لا يتناهى. وذلك فاسد فمن استدل بهذه الآية [﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ﴾ النساء:١٦٥] على أن التكليف، لا يصح بحال إلا بعد إنفاذ الرسل، فقد أبعد). [١]

- **صرحوا بالقول بالواجبات العقليّة–كفعل: الصدق والعدل، وشكر المنعم ورد الوديعة وقضاء الدين، وترك الظلم والكذب–**[٢] **وكفاية حكم العقل بالوجوب أو التحريم فيما استقل بحسنه أو قبحه ولو لم يبعث الرّسل!**

فقالوا:

- (القول بالواجبات العقليّة وكفاية حكم العقل بالوجوب أو التحريم فيما استقل بحسنه أو قبحه ولو لم يبعث الرّسل..هو مذهب العدليّة من الإمامية والمعتزلة).[٣]
- (العلم بقبح القبائح ووجوب الواجبات يكون عقليًا وشرعيًا: فالعقليات؛ كالعلم بقبح الظلم والجهل والكذب العاري من نفع أو ضرر والعبث وغير ذلك، والواجبات؛ كالعلم بوجوب رد الوديعة والإنصاف وقضاء الدين والعلم بحسن الإحسان وغير ذلك)، [٤] (والذي يدل على ما قلناه من أن العلم بما تقدم هو العقل دون الشرع، هو أن كل عاقل

---

(١) التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، ٣٩٥/٣، وانظر: تفسير مجمع البيان، الطبرسي، ٢٤٣/٣، متشابه القرآن ابن شهرآشوب، ٨٠/٢، تفسير مقتنيات الدرر، علي الحائري الطهراني، ٢٢٦/٣.

(٢) انظر: الكافي في الفقه، أبو الصلاح الحلبي، ٣٤-٣٦، تقريب المعارف، أبو الصلاح الحلي، ٩٧-٩٨، الاقتصاد، الطوسي، ٩٨، العقل والبلوغ عند الإمامية، حسين القمي، ١٠٠-١٠١.

(٣) منهاج البراعة، حبيب الله الخوئي، ١٨/٩.

(٤) الاقتصاد، الطوسي، ٤٨.

مفطور العقل يعلم قبح الظلم وقبح الجهل والكذب والعبث، فلو لا أن طريق ذلك العقل لما وجب شمول العلم لجميع العقلاء، ولكان يقف على من علم صحة السمع). [١]

- (أمّا العقل فهو مستقلّ في وجوب الشكر وحاكم بحسنه، **واتّفق على ذلك الإماميّة والمعتزلة**، وخالف فيه الأشاعرة بعد تنزّلهم عن أصلهم الذي أسّسوه في مسألة الحسن والقبح). [٢]

- **ساووا بين الله وخلقه في التحسين والتقبيح، فجعلوا الحسن والقبح العقليين معمولاً به في أفعال الله قياسًا على أفعال الناس!!**

فقالوا:

- (كما أن أعمال الإنسان تقاس بمقاييس الحسن والقبح، كذلك لا مانع من تطبيق مقياس الحسن والقبح على أعمال الله سبحانه). [٣]

- (إنّ أصل التحسين والتقبيح من البديهيات العقلية في مجال إدراكات العقل العملي، وأمّا كون الفعل كذلك عند الله، فهو أوضح من أن يخفى، لأنّ العقل يدرك قضية عامة وأنّه كذلك لدى كلّ موجود حي مختار.

وبعبارة أُخرى إنّ موضوع الحكم لدى العقل، هو نفس الموضوع عند الله سبحانه، فكان الحسن والقبح، والمدح والذم، والبعث والزجر من لوازم الفعل عنده، فلا وجه لتفكيك اللازم عن الملزوم في موطن دون موطن. وإن شئت قلت: إنّ العقل يدرك أنّ هذا الفعل بما هو هو حسن أو قبيح، وإنّه مستحق للمدح أو الذم وإنّه يجب أن يفعل أو لا يفعل، فإذا كان المدرك بهذه السعة، فلا يصحّ التفكيك بين الخالق والمخلوق، والتفكيك أشبه بأن تكون زوايا المثلث مساوية لزاويتين قائمتين عند الإنسان دون الله، فالحسن والقبح والمدح والذم، والبعث والزجر، من لوازم نفس الشيء بما هو هو، عند الجميع). [٤]

---

(١) الاقتصاد، الطوسي، ٤٩.

(٢)منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، الخوئي، ٢/٢٧٤.

(٣) أصول العقائد في الإسلام، مجتبى اللاري، ١/١٧٠.

(٤) موسوعة طبقات الفقهاء، المقدمة، السبحاني، ١/١٧٦

- (الفاعل المختار يصدق على الممكن والواجب، وعليه فيكون الفعل الموصوف بالحسن والقبح عند الإنسان هو أيضًا كذلك عند الواجب عز اسمه. والدليل على أن ما يدركه العقل أمر واسع يعم كلا الفاعلين هو ما أقمنا برهانه من أن الموضوع للحسن والقبح هو نفس الفعل، بغض النظر عن فاعل خاص، بل مع غض النظر عما يترتب عليه من المصالح والمفاسد، فإذا كان هذا هو الموضوع فما وقف عليه العقل بفطرته، أمر واقعي يكون الواجب والممكن أمامه سواء). [١]
- (ثبت أن ما يدركه العقل في مجال العقل العملي من الحسن والقبح قضية شمولية تعم كل فاعل مختار من غير فرق بين الممكن والواجب). [٢]
- (إذا أدرك العقل''حسن العدل'' فقد أدرك أنّه حسن مطلقًا؛ أي: سواء أكان الفاعل واجب الوجود أم ممكن الوجود، وسواء أكان الفعل في الدنيا أم في الآخرة). [٣]
- (قاعدة الحسن والقبح تختصّ بالعقل العملي، وتعمّ فعل الخالق والمخلوق). [٤]

هذا وقد استدل متكلمة الشيعة على قولهم بالحسن والقبح العقليين وبطلان قول من زعم بأنهما شرعيين [٥] بعدة أدلة عقلية ونقلية، وفيما يلي ذكرها:

---

(١) رسالة في التحسين والتقبيح، السبحاني، ١٢٤.

(٢) رسالة في التحسين والتقبيح، السبحاني، ١٢٦.

(٣) موسوعة طبقات الفقهاء-المقدمة-، السبحاني، ١٦٦/١.

(٤) العقل والبلوغ عند الإمامية، حسين القمي،١٢٣.

(٥) انظر: الحاشية على أصول الكافي، محمد النائيني،٤٩٩، مرآة العقول، المجلسي، ١٨٣/٢، بحار الأنوار، المجلسي، ١١٠/٦.

أدلة متكلمة الشيعة على قولهم–المستقى من المعتزلة– في إثبات الحسن والقبح العقليين.

أ– الأدلة النقلية:

– الكتاب والروايات.

ذكر متكلمة الشيعة أن (الحجج النقلية الدالة على ذلك من الكتاب والسنة كثيرة جدًا) [1] فـ(هناك طائفة من الآيات القرآنية تدلّ بظاهرها على عقلية الحسن والقبح) [2] فـ(التدبّر في آيات الذكر الحكيم يرشدنا إلى تسليمه لحكم العقل بالتحسين والتقبيح خارج إطار الوحي ، وإليك بعض النماذج :

١– قال سبحانه: ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ٩٠ ﴾ النحل:٩٠.

٢– ﴿ قُلۡ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلۡفَوَٰحِشَ ﴾ الأعراف:٣٣.

٣– ﴿ يَأۡمُرُهُم بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَىٰهُمۡ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ ﴾ الأعراف:١٥٧.

٤– ﴿ وَإِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةٗ قَالُواْ وَجَدۡنَا عَلَيۡهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَاۗ قُلۡ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأۡمُرُ بِٱلۡفَحۡشَآءِۖ ﴾ الأعراف:٢٨.

فهذه الآيات تعرب بوضوح عن أنّ هناك أُموراً توصف بالإحسان والفحشاء والمنكر والبغي والمعروف قبل تعلّق الأمر أو النهي بها، وأنّ الإنسان يجد أنّ وصف الأفعال بأحدها ناجم من صميم ذاته. وليس معرفة الإنسان بها موقوفًا على تعلّق أمر الشارع بها، ولو تعلّق يكون تأكيدًا لإدراك العقل وأمره بالحسن والنهي عن القبيح، أضف إلى ذلك أنّه سبحانه يتخذ وجدان الإنسان سندًا لقضائه فيما يستقل به.

---

(١)هداية المسترشدين، محمد تقي الرازي، ٥٢٦/٣.

(٢)الكلام المقارن، –بحوث مقارنة في عقائد إسلامية–، علي الرباني الگلپايگاني، ١٥٦.

٥- يقـــول تعـــالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ﴿٢٨﴾﴾ ص:٢٨.

٦- ويقول سبحانه: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٦﴾﴾ القلم:٣٥-٣٦.

٧- ويقول سبحانه: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴿٦٠﴾﴾ الرحمن:٦٠.

فالتدبر في هذه الآيات لا يدع مجالاً لتشكيك المشكّكين في أنّ التحسين والتقبيح من الأُمور العقلية التي يدركها الإنسان بحجّة باطنية دون حاجة إلى حجّة ظاهرية.

فهذه الآيات التي تخاطب الإنسان بلسان الفطرة، وتوقفه على ما يدركه من صميم ذاته، خير دليل وأجلى شاهد على أنّ التحسين والتقبيح عقليان قبل أن يكونا شرعيين، وأنّ الشرع في تحسينه بعض الأُمور أو تقبيحه لا يسلك طريق التعبد، بل يسلك طريق الإرشاد إلى ما يحكم به العقل. وعلى ذلك فالعقل يدرك الحسن أو القبح المتفق عليه عند العقل والشرع معًا). (١)

أضف إلى ذلك أن (هناك مجموعة كبيرة من الآيات القرآنية، تبيّن الحِكَم والغايات المترتبة على أحكام الله تعالى، وهي بظاهرها دالّة على أنّ تلك الغايات والحكم هي الجهات الموجبة لحسن الأفعال وقبحها وإيجابها وتحريمها، فعلَّل الصلاة بأنّها تنهى عن الفحشاء والمنكر،(٢) وبأنّ الحسنات يذهبن السيئات،(٣) وبأنّها من أسباب ذكره تعالى. (٤)

وعلّل الصيام بحصول التقوى للصائم،(٥) والزكاة بتطهير القلوب وتزكيتها،(١) وقتال المشركين لئلاّ تكون فتنة،(٢) وتحريم الخمر والميسر والأنصاب والأزلام بأنّها رجس من عمل الشيطان،(٣)

---

(١) موسوعة طبقات الفقهاء-المقدمة-، السبحاني، ١/١٧١-١٧٢، وانظر: هداية المسترشدين، محمد تقي الرازي، ٣/٥٢٦-٥٢٧، الكلام المقارن، -بحوث مقارنة في عقائد إسلامية-، علي الرباني الگلپايگاني، ١٥٦-١٥٩، القواعد الكلامية، علي الرباني، ٦٥-٦٩.

(٢) ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ العنكبوت:٤٥.

(٣) ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ ...إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ ﴿١١٤﴾﴾ هود:١١٤.

(٤) ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ ﴿١٤﴾﴾ طه:١٤.

(٥) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ ....لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾﴾ البقرة:١٨٣.

ووجوب الحج لأن يشهد المسلمون منافع لهم وليذكروا الله تعالى في أيّام معلومات،[٤] وبعث الأنبياء لكي يقوم الناس بالقسط، ولئلا يكون للناس على الله حجة،[٥] إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة في هذا المجال.

وفي الأحاديث المروية عن أئمة أهل البيت عليهم السلام توجد شواهد كثيرة على أنّ للأفعال جهات محسّنة أو مقبّحة هي ملاكات الأحكام الشرعية، و أنّ عقول العباد تتمكّن من معرفة بعض تلك الجهات). [٦] (ويكفيك في ذلك كتاب علل الشرائع للشيخ الصدوق!).[٧]

والقصد أن (السنة الدالة على ذلك ..كثيرة جدًا كما يظهر من ملاحظة الأخبار الواردة في المواعظ، وبيان علل الأحكام، وغيرها مما لا يخفى على من له أدنى اطلاع على الروايات.

ويدل عليه أيضًا بالخصوص عدة من النصوص؛ منها: ما روي عن أبي الحسن عليه السلام حين سئل عن الحجة على الخلق اليوم، فقال: " العقل يعرف به الصادق على الله، فيصدقه والكاذب على الله فيكذبه".[٨]

=

(١) ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ التوبة:١٠٣.

(٢) ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ البقرة:١٩٣.

(٣) ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٩٠﴾﴾ المائدة:٩٠.

(٤) ﴿وَأَذِّن فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا..... لِّيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ﴾ الحج:٢٧-٢٨.

(٥) ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ .....لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ الحديد:٢٥، ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ النساء:١٦٥.

(٦) الكلام المقارن، -بحوث مقارنة في عقائد إسلامية-، علي الرباني الگلپايگاني، ١٥٩، القواعد الكلامية، علي الرباني، ٦٩.

(٧)الكلام المقارن، -بحوث مقارنة في عقائد إسلامية-، علي الرباني الگلپايگاني، ١٥٩، حاشية(٨).

(٨)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب العقل والجهل، رقم(٢٠)، ٢٥/١، علل الشرائع، الصدوق، ١٢٢/١، عيون أخبار الرضا، الصدوق، ٨٦/٢، الاحتجاج، الطبرسي، ٢٢٥/٢، الفصول المهمة، الحر العاملي، ١/ ١٢١، بحار الأنوار، =

ومنها: ما روي عن الكاظم عليه السلام من قوله: "يا هشام إن لله على الناس حجتين: حجة ظاهرة وحجة باطنة، فأما الظاهرة فالأنبياء والرسل والأئمة عليهم السلام، وأما الباطنة فالعقول". [1] إلى غير ذلك من الروايات الواردة مما يقف عليه الناظر في مطاوي الأخبار المأثورة). [2]

وخلاصة القول أن متكلمة الشيعة أقروا بـ(أنّ التحسين و التقبيح العقلين ممّا يستفاد من آيات الذكر الحكيم، وتدلّ عليه أحاديث العترة الطاهرة). [3]

– الإجماع.

جاء في مصنفاتهم حكاية إجماع الإمامية على مسألة التحسين والتقبيح العقليين:

يقول محمد جواد مغنية: (اتفق الإمامية على أن الحسن والقبح أمران عقليان لا شرعيان).[4]

والحق أن استدلال الاتجاه الأصول من متكلمة الشيعة بالأدلة النقلية (القرآن والروايات والإجماع) على التحسين والقبيح العقليين ثغرة منهجية؛ لأن الاستدلال على هذه المسائل – عندهم– لا يكون إلا بالعقل!! [5]

=

المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٦٥/٥٠، ٣٤٤/٧٥، وقال المجلسي في مرآة العقول،٧٨/١: (الحديث العشرون: ضعيف).

(١)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب العقل والجهل، رقم(١٢)، ١/ ١٦،، الوافي، الفيض الكاشاني،٩١/١، ، وسائل الشيعة، العاملي، ١٦٢/١١،، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٣٧/١، ٣٠٠/٧٥، وقال المجلسي في مرآة العقول،٣٨/١: (الحديث الثاني عشر: مرسل).

(٢)هداية المسترشدين، محمد تقي الرازي، ٥٢٨/٣.

(٣)الكلام المقارن، –بحوث مقارنة في عقائد إسلامية–، علي الرباني الگلپايگانى، ١٤١.

(٤) الشيعة في الميزان، محمد جواد مغنية، ٢٧٣.

(٥)تنويه: مسائل الحسن والقبح هي إحدى مباحث العدل الإلهي عند عامة العدلية؛ لذا لما عقد الحلي في كتابه الباب الحاد عشر فصلاً ترجم له بعنوان: (الفصل الرابع في العدل؛ وفيه مباحث). جعل (الأول: العقل قاض بالضرورة أن من الأفعال ما هو حسن؛ كرد الوديعة والإحسان..وبعضها قبيح كالظلم) الباب الحادي عشر، الحلي، ٢٥، وقد تقدم أن عمدة أدلة الأصوليين في الاستدلال على سائر مسائل الأصول هو العقل؛ فقد زعموا أن (العقل..هو العمدة والركيزة =

ولما كان قولهم بقيام الحجة بالعقل، وثبوت الواجبات العقليّة وكفاية حكم العقل بالوجوب أو التحريم فيما استقل بحسنه أو قبحه واستحقاق الثواب والعقاب به ولو لم يبعث الرّسل يتعارض مع قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾﴾ الإسراء:١٥؛ أجابوا عنه بما يلي:

(أن الآية على تقدير تسليم دلالتها على ما ذكروه ظنيّة، وهي لا تصلح لمعارضة ما ذكرناه من الدّليل القطعي فلا بدّ من تأويلها وصرفها عن ظاهرها). [1] **ويمكن تأويلها بأمرين؛ (الأول: التخصيص، وهو حمل نفي التعذيب المتوقف على الرسالة على ترك التكليف السمعي، أو تأول الرسول بالعقل جمعًا بين الأدلة).** [2]

وبهذا نفوا دلالة الآية –في نفي التعذيب قبل إرسال الرسول– وادعوا أنه (ليس في ذلك دلالة على أنه لو لم يبعث رسولاً لم يحسن منه أن يعاقب إذا ارتكب العبد القبائح العقلية).!! [3]

يقول ابن شهرآشوب تعليقًا على قوله تعالى: (وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾﴾ الإسراء:١٥؛ اتفق أهل العدل على أنه يجوز لله تعالى أن يعذب وإن لم يبعث رسولاً بأن لا يقتضي المصلحة بعثته، ويقتصر لهم في التكليف العقلي؛ فإنهم متى عصوا كان له أن يعذبهم، **وليس في الآية أنه لو لم يبعث رسولاً لم يجز منه أن يعاقب إذا ارتكب القبائح العقلية).** [4]

=

الأساسية في إثبات أصول الدين الخمسة بأكملها وهي التوحيد والعدل والنبوة والإمامة والمعاد، ولا يصح دليل غيره فيها من سماع أو نقل أو غير ذلك لأنها أمور ظنية)! معتقدات الشيعة، علي مكي، ٣٢.

(١)أوثق الوسائل في شرح الرسائل، ميرزا موسى تبريزي، ٣٨.

(٢) كشف المراد، العلامة الحلي، ٣٤٨، وانظر: منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، الخوئي، ٢/٢٧٥.

(٣) التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، ٦/٤٥٧-٤٥٨.

(٤) متشابه القرآن ومختلفه، ابن شهر أشوب، ٢/٧٩.

ب- دليل الفطرة والوجدان.

استدل متكلمة الشيعة على مسألة التحسين والتقبيح العقلي بالفطرة والوجدان؛ فقالوا: (**بداهة العقل والفطرة تحكم بحسن بعض الأفعال**؛ كإطاعة المنعم وشكره **وقبح بعضها الآخر**؛ كعصيانه وكفرانه).[1]

وقالوا: (**إنّ من الأفعال على ما يعرف بالعيان ويدرك بالوجدان ما يحسّنه العقل ويحكم باستحقاق فاعله** من **حيث هو فاعله المدح**؛ كالعدل والإحسان والصدق النافع، **ومنها ما يقبّحه العقل ويحكم باستحقاق فاعله من حيث هو فاعله الذمّ**؛ كالظلم والعدوان والكذب الضارّ). [2]

ت- الأدلة العقلية:

استدل متكلمة الشيعة على قولهم بالتحسين والتقبيح العقليين بعدة أدلة عقلية؛ منها:

الأول: (أنا نعلم بالضرورة حسن بعض الأشياء وقبح بعضها من غير نظر إلى شرع، فإن كل عاقل يجزم بحسن الإحسان ويمدح عليه، وبقبح الإساءة والظلم ويذم عليه، وهذا حكم ضروري لا يقبل الشك وليس مستفادًا من الشرع لحكم البراهمة والملاحدة به من غير اعتراف منهم بالشرائع).[3] فالقول بأن الحسن والقبح شرعيين؛ إنكارٌ لما (علمه كل عاقل: من حسن الصدق النافع، وقبح الكذب الضار، سواء كان هناك شرع أم لا، ومنكر الحكم الضروري سوفسطائي!

الثاني: لو خير العاقل الذي لم يسمع الشرايع، ولا علم شيئا من الأحكام، بل نشأ في بادية، خاليًا من العقائد كلها، بين أن يصدق ويعطى دينارًا، أو بين أن يكذب ويعطى دينارًا، ولا ضرر عليه فيهما، فإنه يتخير الصدق على الكذب. ولولا حكم العقل بقبح الكذب، وحسن الصدق، لما فرق بينهما، ولا اختار الصدق دائمًا.

---

(١) منتهى الأصول، حسن بن علي أصغر، ٢/٤٦-٤٧.

(٢)تعليقة على معالم الأصول، علي القزويني، ٥/٤٨٣.

(٣) كشف المراد، الحلي، ٤١٨، وانظر: الباب الحادي عشر، العلامة الحلي، ٢٥.

الثالث: لو كان الحسن والقبح شرعيين لما حكم بهما من ينكر الشرع، والتالي باطل، فإن البراهمة بأسرهم ينكرون الشرايع والأديان كلها، ويحكمون بالحسن والقبح، مستندين إلى ضرورة العقل في ذلك.

الرابع: الضرورة قاضية بقبح العبث، كمن يستأجر أجيرًا ليرمي من ماء الفرات في دجلة، ويبيع متاعًا أعطي في بلده عشرة دراهم، وفي بلد يحمله إليه بمشقة عظيمة، ويعلم أن سعره كسعر بلده بعشرة دراهم أيضًا. وقبح تكليف ما لا يطاق، كتكليف الزمن الطيران إلى السماء، وتعذيبه دائمًا على ترك هذا الفعل، وقبح من يذم العالم الزاهد، على علمه، وزهده، وحسن مدحه، وقبح مدح الجاهل الفاسق على جهله وفسقه، وحسن ذمه عليهما، ومن كابر في ذلك فقد أنكر أجلى الضروريات، لأن هذا الحكم حاصل للأطفال، والضروريات قد لا تحصل لهم.

الخامس: لو كان الحسن والقبح باعتبار السمع لا غير، لما قبح من الله شيء، ولو كان كذلك لما قبح منه تعالى إظهار المعجزة على يد الكذابين، وتجويز ذلك يسد باب معرفة النبوة، فإن أي نبي أظهر المعجزة عقيب ادعاء النبوة، لا يمكن تصديقه، مع تجويز إظهار المعجزة على يد الكاذب في دعوى النبوة.

السادس: لو كان الحسن والقبح شرعيين لحسن من الله تعالى أن يأمر بالكفر، وتكذيب الأنبياء، وتعظيم الأصنام، والمواظبة على الزنا والسرقة، والنهي عن العبادة والصدق لأنها غير قبيحة في أنفسها. فإذا أمر الله تعالى بها صارت حسنة، إذ لا فرق بينهما وبين الأمر بالطاعة، فإن شكر المنعم، ورد الوديعة، والصدق ليست حسنة في أنفسها، ولو نهى الله تعالى عنها كانت قبيحة. لكن لما اتفق أن الله تعالى أمر بهذه مجانًا، لغير غرض ولا حكمة، صارت حسنة، واتفق أنه نهى عن تلك فصارت قبيحة، وقبل الأمر والنهي لا فرق بينهما!. ومن أداه عقله إلى تقليد من يعتقد ذلك، إنه أجهل الجهال، وأحمق الحمقى، إذ علم أن معتقد رئيسه ذلك؛ ومن لم يعلم، ووقف عليه، ثم استمر على تقليده فكذلك! فلهذا وجب علينا كشف معتقدهم، لئلا يضل غيرهم ولا تستوعب البلية جميع الناس!

السابع: لو كان الحسن والقبح شرعيين، لزم توقف وجوب الواجبات على مجيء الشرع. ولو كان كذلك لزم إفحام الأنبياء، لأن النبي ﷺ إذا ادعى الرسالة، وأظهر المعجزة، كان للمدعو أن يقول: إنما يجب علي النظر في معجزتك، بعد أن أعرف أنك صادق، فأنا لا أنظر حتى أعرف

صدقك، ولا أعرف صدقك إلا بالنظر، وقبله لا يجب علي امتثال الأمر، فينقطع النبي، ولا يبقى له جواب!

الثامن: لو كان الحسن والقبح شرعيين، لم يجب المعرفة، لتوقف معرفة الإيجاب على معرفة الموجب، المتوقفة على معرفة الإيجاب، فيدور.

التاسع: الضرورة قاضية بالفرق بين من أحسن إلينا دائمًا، ومن أساء إلينا دائمًا، وحسن مدح الأول، وذم الثاني، وقبح ذم الأول، ومدح الثاني، ومن يشكك في ذلك فقد كابر مقتضى عقله). [1]

العاشر: الحسن والقبح (لو ثبتا شرعًا لم يثبتا لا شرعًا ولا عقلاً، والتالي باطل إجماعًا فالمقدم مثله، بيان الشرطية: أنا لو لم نعلم حسن بعض الأشياء وقبحها عقلاً لم نحكم بقبح الكذب؛ فجاز وقوعه من الله تعالى عن ذلك علوًا كبيرًا، فإذا أخبرنا في شيء أنه قبيح لم نجزم بقبحه، وإذا أخبرنا في شيء أنه حسن لم نجزم بحسنه؛ لتجويز الكذب، ولجوزنا أن يأمرنا بالقبيح وأن ينهانا عن الحسن لانتفاء حكمته تعالى على هذا التقدير). [2]

الحادي عشر: أنه (لم يكن الحسن والقبح عقليين لجاز أن يقع التعاكس في الحسن والقبح؛ بأن يكون ما نتوهمه حسنًا قبيحًا وبالعكس، فكان يجوز أن يكون هناك أمم عظيمة تعتقد حسن مدح من أساء إليهم وذم من أحسن كما حصل لنا اعتقاد عكس ذلك، ولما علم كل عاقل بطلان ذلك جزمنا باستناد هذه الأحكام إلى القضايا العقلية لا الأوامر والنواهي الشرعية ولا العادات). [3]

هذا وقد ظهر عند الإمامية تبعًا لقولهم بالتحسين والتقبيح العقليين مصطلح المستقلات العقلية، وعرفوه بأنه: (ما تفرد العقل بإدراكه لها دون توسط بيان شرعي، ومثلوا له بإدراك العقل

---

(١) نهج الحق، العلامة الحلي، ٨٣-٨٥، وانظر: الياقوت في علم الكلام، إبراهيم بن نوبخت، ٤٥، المسلك في أصول الدين، المحقق الحلي، ٨٥-٨٧، قواعد المرام في علم الكلام، ابن ميثم البحراني، ١٠٤-١٠٧، مناهج اليقين، العلامة الحلي، ٣٥٨-٣٦٠، الرسالة السعدية، العلامة الحلي، ٥٤-٥٥، حق اليقين في معرفة أصول الدين، عبدالله شبر، ٨٤/١-٨٥، هداية المسترشدين، محمد تقي الرازي، ٥١٠/٣-٥٢٦، ، البراهين القاطعة في شرح تجريد العقائد الساطعة، محمد جعفر الأسترابادي، ٣٨٢/٢-٣٨٥، الكلام المقارن، -بحوث مقارنة في عقائد إسلامية-، علي الرباني الگلپايگاني، ١٥١-١٥٥، القواعد الكلامية، علي الرباني، ٥٩-٦٤.

(٢) كشف المراد، الحلي، ٤١٨، وانظر: الباب الحادي عشر، العلامة الحلي، ٢٥.

(٣) كشف المراد، الحلي، ٤١٩، وانظر: الرسالة السعدية، العلامة الحلي، ٥٤-٥٥.

الحسن والقبح المستلزم لإدراك حكم الشارع بهما).[1] ونصوصهم في الربط بين المستقلات العقلية والحسن والقبح العقليين متكاثرة؛ منها:

- (المستقلات العقلية هي المسألة التي تكون موردًا لحكم العقل من دون توسط شيء شرعي، كمبحث الحسن والقبح العقليين؛ فإن البحث فيها غير متوقف على ما يرجع إلى الشرع).[2]

- (الحسن والقبح واستحقاق العقاب والذم والثواب والمدح من المستقلات العقلية)، [3] (فكل ما يرد في لسان الشرع من الأوامر في موارد المستقلات العقلية لابد أن يكون تأكيدًا لحكم العقل، لا تأسيسًا).[4]

- (المستقلاّت العقليّة الّتي يحكم فيها العقل بدون ملاحظة خطاب الشرع هي موارد التحسين والتقبيح العقليّين). [5]

- (المستقلات العقلية؛ وهي: الأمور التي يدركها الإنسان عن طريق العقل لا عن طريق حكم الشرع؛ كإدراك قبح الظلم وحسن العدل، أو سوء الكذب والسرقة والاعتداء وقتل النفس وأمثال ذلك). [6]

- (العقل قد يحكم بدون توسّط خطاب الشرع ومن غير توقّف في حكمه على ملاحظته، سواء ورد من الشرع خطاب أو لا؛ كحكمه بوجوب ردّ الوديعة وحرمة الظلم وغيرهما ممّا

---

(١)الأصول العامة للفقه المقارن، محمد تقي الحكيم، ٢٨١، وانظر: مصادر الاستنباط بين الأصوليين والإخباريين، محمد الغراوي، ١٨٧-١٨٨، تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة أسبابه ومظاهره، عبداللطيف الحفظي، ٤٩٩، الصلة بين التشيع والاعتزال، الجدعاني، ٢١٥.

(٢)بداية الوصول في شرح كفاية الأصول، محمد طاهر آل الشيخ راضي، ٢٦/٣.

(٣)دراسات في علم الأصول، تقرير بحث السيد الخوئي لسيد الشاهرودي، ٧٨/٣.

(٤) أصول الفقه، محمد رضا المظفر، ٢٩٤/٢.

(٥) تعليقة على معالم الأصول، علي القزويني، ٣٧/٥

(٦) الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ناصر الشيرازي، ٢٤٣/٦.

يرجع إلى التحسين والتقبيح العقليّين فهو « المستقلاّت العقليّة »، لاستقلال العقل في حكمه). [1]

- (حتّى لو لم يحكم الشّارع لنا بالعدل وترك الظّلم لوجب علينا الأخذ بالعدل والتّرك للظّلم بحكم العقل ولذلك يقال إنّها من المستقلّات العقليّة). [2]

- (المستقلات العقلية –كحسن الإحسان ورد الوديعة ونحو ذلك – لا ريب في كون من امتثل بها مستحقًا للثواب في نظر العقل). [3]

- (أنّ المستقلّات العقلية يحكم بها الشّرع في أي مورد كانت)، [4] وهذا ما يُعرف بـ:(الملازمة بين حكم العقل وحكم الشرع؛ ..[و] معنى القاعدة هو قولهم: كلما حكم به العقل حكم به الشرع، فإذا حكم العقل بوجوب شيء مثلاً حكمًا قطعيًا مستقلاً لا بد من حكم الشرع به أيضًا، لعدم الانفكاك بين الحكمين، وبحسب الحقيقة حكم العقل الذي كان مورد وفاق العقلاء بما هم عقلاء نفس حكم الشرع بلا فصل ولا غيرية، وعليه يكون وجوب إطاعة المولى –مثلاً– الذي هو من المستقلات العقلية.

- الحكم العقلي الذي لا يحتاج إلى المقدمة كالتحسين والتقبيح العقليين– هو الوجوب الشرعي بعينه، والأمر به قوله تعالى: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ﴾ آل عمران:٣٢...**يحمل على الإرشاد لتمامية البعث عقلاً**).[5] و(منع الملازمة ...لا يخفى.. ضعفه، فإن الكلام إنما هو في المستقلات العقلية، والعقل لا يستقل بحسن شيء أو قبحه إلا بعد إدراكه لجميع ماله دخل في الحسن والقبح. **ودعوى أن العقل ليس له هذا الإدراك ترجع إلى منع المستقلات العقلية** ولا سبيل إلى منعها، فإنه لا شبهة في استقلال العقل بقبح الكذب الضار الموجب لهلاك النبي مع عدم رجوع نفع إلى الكاذب، ومع استقلال العقل بذلك يحكم حكمًا قطعيًا بحرمته

---

(١) تعليقة على معالم الأصول، علي القزويني، ٤٧٦/٥.

(٢)مفتاح السعادة في شرح نهج البلاغة، محمد تقي النقوي القايني، ٦/١.

(٣) العناوين الفقهية، الحسيني المراغي، ٦٦٧/٢.

(٤)مفتاح السعادة في شرح نهج البلاغة، محمد تقي النقوي القايني، ٦/١.

(٥) القواعد–مائة قاعدة فقهية–، المصطفوي، ٢٦٨، وانظر: قواعد الحديث، محيي الدين الموسوي، ٢٣٩.

شرعًا؛ لأن المفروض تبعية الأحكام الشرعية للمصالح والمفاسد، وقد استقل العقل بثبوت المفسدة في مثل هذا الكذب، ومعه كيف يحتمل تخلف حكم الشارع ؟).[1]

- (المستقلات العقلية، تكفي فيه هداية العقل ودلالته). [2] وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾﴾ الإسراء:١٥، فـ(تخصص عموم الآية بغير المستقلات العقلية؛ فإن ما استقل به العقل يستحق العذاب عليه ولو لم يبعث الرسول ولم يبين). [3]

- (هناك نقاش آخر -أيضًا- بين المفسرين حول قاعدة: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾﴾ الإسراء:١٥، وهل أن الحكم فيها يخص المسائل الشرعية التي يعتمد فهمها على الأدلة النقلية فقط، أو أنه يشمل جميع المسائل العقلية والنقلية في الأصول والفروع ؟ في الواقع، إذا أردنا العمل بظاهر الآية الذي يفيد الإطلاق، فينبغي القول أنها تشمل جميع الأحكام العقلية والنقلية، سواء ارتبطت بأصول أو فروع الدين. ومفهوم هذا الكلام أنه حتى في المسائل العقلية البحتة التي يقطع " العقل المستقل " بحسنها وقبحها مثل حسن العدل وقبح الظلم، فإنه ما لم يأت الأنبياء، ويؤيدون حكم العقل بحكم النقل، فإن الله تبارك وتعالى لا يجازي أحدًا بالعذاب. للطفه ورحمته بالعباد. **ولكن هذا الموضوع مستبعد وضعيف الاحتمال، لأنه يصطدم مع قاعدة أن المستقلات العقلية لا تحتاج إلى بيان الشرع، وحكم العقل في إتمام الحجة في هذه الموارد يعتبر كافيًا ومجزيًا، لذلك فلا طريق أمامنا إلا أن نستثني المستقلات العقلية عن مجال عمل القاعدة المذكورة).** [4]

- قوله تعالى:﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾﴾ الإسراء:١٥ **(المحدثين استدلوا بهذه الآية على نفي الملازمة بين حكم العقل والشرع، بتقريب حصر الآية سبب التعذيب في بعث الرسول، فلا عقاب على ارتكاب القبيح العقلي الذي لم ينهض دليل من الشرع**

---

(١)فوائد الأصول إفادات الميرزا النائيني للشيخ الكاظمي الخراساني، ٣/٦١-٦٢.

(٢) عصمة الأنبياء، السبحاني، ٢٦٢.

(٣)عناية الأصول في شرح كفاية الأصول، السيد مرتضى الحسيني اليزدي، ٤/١٠.

(٤) الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ناصر الشيرازي، ٧/٤٢٩.

على حرمته، ولو كانت قاعدة الملازمة ثابتة لاستحق العقوبة على مخالفة المستقلات العقلية، فهذه الآية دليل على عدم تمامية قاعدة الملازمة)،[1] و(التحقيق ما عرفت من أن الآية لا تدل إلا على ما يقتضيه قاعدة قبح العقاب بلا بيان، ..... ومع ذلك لا يصح الاستدلال بالآية على نفي قاعدة الملازمة، إذ المراد ببعث الرسول:..بيان الأحكام الشامل للبيان بالرسول الظاهري والباطني وهو العقل، فلا تدل الآية على عدم استحقاق العقوبة على المستقلات العقلية حتى يصح الاستدلال بها على نفي الملازمة. فالمتحصل من جميع ما ذكرنا: عدم صحة الاستدلال بالآية الشريفة ....على نفي الملازمة بين حكم العقل والشرع). [2]

وغير خاف مما تقدم أن أقوال متكلمة الشيعة الآنفة تضمنت عدة أمور؛ هي:

- أن العقل هو الحاكم بحسن الأفعال وقبحها.
- قيام الحجة بالعقل، فالإنسان مكلف قبل ورود الشرع بما دل عليه العقل؛ كوجوب شكر المنعم، والاتصاف بمحاسن الأخلاق من العدل، والصدق!
- استحقاق الثواب والعقاب بالعقل قبل ورود الشرع.
- التسوية بين الله وخلقه في التحسين والتقبيح، فقاسوا الرب تعالى بخلقه في أفعاله –ففي زعمهم–ما حسن من المخلوق حسن من الخالق، وما قبح من المخلوق قبح من الخالق.

غير أنه قد جاءت أقوال في مصنفات الشيعة خالفت –في ظاهرها– المشهور من المذهب في هذه المسألة؛ حيث قررت:

- **(أن العقل محتاج في علمه ونتائجه إلى السمع وأنه غير منفك عن سمع ينبه العاقل على كيفية الاستدلال، وأنه لا بد في أول التكليف وابتدائه في العالم من رسول[3]).** [1]

---

(١)منتهى الدراية، المروج، ٥/١٧٣.

(٢)منتهى الدراية، المروج، ٥/١٧٥-١٧٦.

(٣) تنويه!! جاء هذا النص في مقالات المفيد تحت ترجمة بعنوان القول في أن العقل لا ينفك عن سمع وأن التكليف لا يصح إلا بالرسلﷺ، والعجب أن المفيد حكى إجماع الإمامية على ذلك!!!!، ولما كان إجماعه مخالف للمشهور من =

- **(أنّ مجرّد درك العقل للحسن والقبح لا يغني عن أمر الشارع ونهيه إلاّ فيما يلزم المحال أو اللغويّة، فالأمر بالعدل والإحسان والنهي عن الظلم والطغيان ليسا للإرشاد، بل لتأكيد حكم العقل والتطميع في الثواب والتحذير من العقاب، أو لكي يمكن الاستناد إلى الشارع، أو لكي ينبعث من لا ينظر إلى غير حكمه ومحبوبيّة العمل أو الترك له).** [٢]
- **(أما في المستقلات العقلية فشأن العقل ليس إلا إدراك حسن بعض الأفعال وقبح بعضها، وحسن مدح فاعل الأول وذم تارك الثاني، لا تكليف له ولا أمر ولا نهي مولوي له، فلا شأن له إلا درك الحسن والقبح الذي يترتب عليه الميل والرغبة إلى فعل الحسن وترك القبيح، وهذا غير التكليف المولوي الصادر من الشارع المقدس الذي يستحق المكلف بامتثاله الثواب وبمخالفته العقاب).** [٣]
- **(من عظيم الجرم أن نحكم العقل عليه تعالى..فنحكم عليه بوجوب فعل كذا**[٤] **وحرمة فعل كذا، وأنه يحسن منه كذا ويقبح منه كذا على ما يراه قوم).** [٥]

فهذه الكلمات –في الجملة–لا تخالف ما قاله أهل السنة في مسألة التحسين والتقبيح، وهي لا تخلو من أحد ثلاثة أمور:

الأول: أنها تناقض واضطراب؛ يظهر به اضطراب الشيعة وتلون أقوالهم وتناقضهم، ورحم الله شيخ الإسلام حين قال في شأن أهل البدع:(وهؤلاء....يوجد من كلامهم في مواضع ما يظهر به خطأ

=

المذهب خصه بعضهم بالتكليف السمعي – الذي يتضمّن العبادات والأحكام التي لا يمكن معرفتها إلا من جهة النبي، – دون العقلي! انظر: العدة في أصول الفقه، الطوسي، ٦٣٥/٢.

(١) أوائل المقالات، المفيد، ٤٤، وانظر: أضواء على عقائد الشيعة الإمامية، السبحاني، ٣٧٩.

(٢) العقل والبلوغ عند الإمامية، حسين القمي، ١٤٧.

(٣) فقه الحج، لطف الله الصافي، ٣١٨.

(٤)تنويه: هذا القول لا يتأتى مع المعروف عن مذهب الإمامية من قولهم بوجوب نصب الإمام على الله؛ والذي قرروه بقولهم: (الذي عليه الفرقة المحقة والطائفة الحقة أنه يجب على الله نصب الإمام في كل زمان عقلاً ونقلاً) حق اليقين، عبد الله شبر، ١٨٣/١.

(٥) تفسير الميزان، الطباطبائي، ٥٥/٨.

كلامهم في مواضع، فإن الله فطر عباده على الصحة والسلامة وفساد الفطرة عارض، فقل من يوجد له كلام فاسد إلا وفي كلامه ما يبين فساد كلامه الأول ويظهر به تناقضه).[1]

الثاني: أن هذه الكلمات؛ إنما قليت على ضربٍ من التأويل أو لونٍ من الاتقاء.

الثالث: قد يكون من أتباع الشيعة من يذهب إلى الحق في هذه المسألة! والعلم عند الله.

المطلب الثاني: موقف فلاسفة الشيعة من التحسين والتقبيح.

وفيما يلي ذكر أبرز اتجاهاتهم حيال هذه المسألة:

أ- موقف الاتجاه المشائي وملا صدر الشيرازي من التحسين والتقبيح

ادعى ابن سينا أنّ الحسن بمعنى استحقاق المدح، والقبح بمعنى استحقاق الذمّ، من القضايا المشهورة[2] لا اليقينية.

والمشهورات لا واقع لها إلاّ تطابق آراء العقلاء، وعلى هذا فمعنى حسن العدل: أنّ فاعله ممدوح لدى العقلاء، ومعنى قبح الظلم: أنّ فاعله مذموم عندهم؛ أي: أن حسن العدل وقبح الظلم حكم عقلائيّ حكم به العقلاء حفظًا لنظامهم، فهما ليسا من قبيل القضايا اليقينية بل من القضايا المشهورة ومن الذائعات التي ليس لها رصيد سوى الشهرة وتطابق العقلاء عليها !![3]

يقول ابن سينا في كتابه النجاة: (وأما الذائعات فهي مقدمات وآراء مشهورة محمودة أوجب التصديق بها إما شهادة الكل، مثل : **إن العدل جميل**. وإما شهادة الأكثر، وإما شهادة العلماء، أو شهادة أكثرهم أو الأفاضل منهم، فيما لا يخالف فيه الجمهور، **وليست الذائعات من جهة ما هي**

---

(١) منهاج السنة، ابن تيمية، ٣٠٣/٣.

(٢)المشهورات -عند الفلاسفة-: هي القضايا التي يعترف بها جميع الناس وسبب شهرتها فيما بينهم؛ إما اشتمالها على مصلحة عامة؛ كقولنا: العدل حسن والظلم قبيح، وإما ما في طباعهم من الرقة والرأفة؛ كقولنا: مراعاة الضعفاء محمودة، وإما ما فيهم من الحمية؛ كقولنا: كشف العورة مذموم، وإما انفعالاتهم من عاداتهم أو من شرائع وآداب؛ كقول الهندوس ذبح البقر مذموم. وقول المسلمين ذبح البقر محمود. انظر: جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد النبي، ١٨٦/٣.

(٣) انظر: رسالة في التحسين والتقبيح، السبحاني، ٣٨.

هي مما يقع التصديق بها في الفطرة، فإن ما كان من الذائعات ليس بأولي عقلي ولا وهمي، فإنها غير فطرية، ولكنها متقررة عند الأنفس، لأن العادة تستمر عليها منذ الصبا، وفي الموضوعات الاتفاقية!.

وربما دعا إليها محبة التسالم والإصلاح المضطر إليهما الإنسان، أو شيء من الأخلاق الإنسانية، مثل الحياء والاستئناس، أو سنن قديمة بقيت ولم تنسخ، أو الاستقراء الكثير، أو كون القول في نفسه ذا شرط دقيق بين أن يكون حقًا صرفًا، أو باطلاً صرفًا، فلا يفطن لذلك الشرط ويؤخذ على الإطلاق.

وإذا أردت أن تعرف الفرق بين الذائع والفطري، فأعرض قولك: " العدل جميل " و " الكذب قبيح " على الفطرة التي عرفنا حالها **وتكلف الشك فيها تجد الشك متأتيًا فيهما وغير متأت في أن "الكل أعظم من الجزء" وهو حق أولي) !!** [1]

وكلامه صريح في أن الذائعات والمشهورات ليست من الأمور اليقينية، ولذلك ادعى أن الشك يتطرق إلى قولنا: العدل جميل، والكذب قبيح، ولا يتطرق إلى قولنا "الكل أعظم من الجزء"!!

ويقول في كتابه الإشارات : (فأما **المشهورات**..فمنها:.. **الآراء المسماة بالمحمودة، وربما خصصناها باسم المشهورة إذ لا عمدة لها إلا الشهرة، وهي آراء لو خلي الإنسان وعقله المجرد ووهمه وحسه، ولم يؤدب بقبول قضاياها والاعتراف بها، ولم يمل الاستقراء بظنه القوي إلى حكم لكثرة الجزئيات، ولم يستدع إليها ما في طبيعة الإنسان من الرحمة والخجل والأنفة والحمية وغير ذلك، لم يقض بها الإنسان طاعة لعقله أو وهمه أو حسه، مثل: حكمنا أن سلب مال الإنسان قبيح، وأن الكذب قبيح، لا ينبغي أن يقدم عليه.. ولو توهم نفسه وأنه خلق دفعة تام العقل ولم يسمع أدبًا ولم يطع انفعالاً نفسانيًا أو خلقيا لم يقض في أمثال هذه القضايا بشيء بل أمكنه أن يجهله ويتوقف فيه وليس كذلك حال قضائه أن الكل أعظم من الجزء!).** [2]

---

(١) النجاة، ابن سينا، ٨٠.

(٢) الإشارات والتنبيهات، ابن سينا، ١/٣٥٠-٣٥٢.

فحسن العدل وقبح الظلم ووجوب الذب عن الحرم، واستهجان إيذاء الحيوان لا لغرض؛ هي في زعم ابن سينا من المشهورات والذائعات: التي لا عمدة لها في التصديق إلا الشهرة وعموم الاعتراف بها!! [١]

وقد وافقه على رأيه نصير ملة الشيعة الطوسي؛ فقال شارحًا ومؤيدًا لكلام ابن سينا الآنف: (ومنها، [أي: المشهورات] كونه مشتملاً على مصلحة شاملة للعموم كقولنا " العدالة أحسن " وقد يسمى بعضها بالشرائع غير المكتوبة، فإن المكتوبة منها ربما لا يعم الاعتراف بها ، وإلى ذلك أشار الشيخ بقوله: ''وما تطابق عليه الشرائع الإلهية'' .

ومنها: كون بعض الأخلاق والانفعالات مقتضية لها، كقولنا " الذب عن الحرام واجب " و "إيذاء الحيوان لا لغرض قبيح" ..) [٢]

(والآراء المحمودة هي ما تقتضيه المصلحة العامة أو الأخلاق الفاضلة، **وهي الذائعات**). [٣]

وتأسيسًا على ما تقدم في تقويم -ابن سينا والطوسي- للتحسين والتقبيح وإخراجهما من دائرة القضايا اليقينية واعتبارهما من الذائعات والقضايا المشهورة التي ليس لها رصيد سوى الشهرة وتطابق العقلاء عليها؛ أي: **أنهما اعتباريين وغير واقعيين!** [٤] **ولأصل هؤلاء الفلاسفة في نفي الغرض والحكمة عن الفعل الإلهي؛**[٥] ذهب الطوسي تبعًا لشيخه ابن سينا إلى أن الحسن والقبح لا يصح استخدامه في أبحاث الإلهيات! فلا يصح لديهم النظر إلى أفعال و**اجب الوجود من زاوية التحسين والتقبيح!**

---

(١) انظر: المنطق، محمد رضا المظفر، ٣٤٠، الحكمة العملية -دراسات في النظرية وآثارها التطبيقية-، عمار أبو رغيف، ١٤٣-١٤٤.

(٢)شرح الإشارات والتنبيهات، نصير الدين الطوسي، ٢٥١/١

(٣)شرح الإشارات والتنبيهات، نصير الدين الطوسي، ٢٥٣/١، وانظر: العقل العملي في أصول الفقه جذوره الكلامية والفلسفية، ميثاق العسر،٥٩-٦٢.

(٤)انظر: العدل الإلهي، مرتضى المطهري، ٦٤-٦٥، علم الكلام الإسلامي، رضا برنجكار، ١٢٨-١٢٩.

(٥) انظر: الإشارات والتنبيهات لأبي علي بن سينا، مع شرح نصير الدين الطوسي، ١١٨/٣-١٢٨.

ومن هنا أدان نصير ملة الشيعة الطوسي منهج مدرسة العقل الكلامية لأنها اعتمدت التحسين والتقبيح كمقاييس توزن من خلالها أفعال واجب الوجود! [١]

فقال: (**إن قومًا من المتكلمين يعللون أفعال الباري تعالى: بالحسن والأولوية**؛ فيقولون: إن إيصال النفع إلى الغير حسن في نفسه، وفعله أولى من تركه؛ فلأجل ذلك خلق الله تعالى الخلق. والشيخ[٢] **أراد أن ينبه على أن هذا الحكم في حق الله مقتضي لإسناد نقصان إليه!**

وتقريره: أن الشيء الذي يحسن به أن يفعل فعلاً، ويكون "أن يفعل" أحسن به من "أن لا يفعل" فإنه إن فعل: كان ما هو أحسن به في نفسه حاصلاً، وكان ما هو أحسن به من شيء آخر أيضًا حاصلاً، وهما صفتان له، إحداهما مطلقة. والأخرى كمالية إضافية إلى شيء آخر، وإن لم يفعل: لم يكن ما هو أحسن به مطلقًا، حاصلاً، ولا ما هو أحسن به من شيء آخر، ويظهر من ذلك: أن هاتين الصفتين قد يستفيدهما ذلك من فعله، وفعله غيره. **فإذن هو في ذاته مسلوب كمال مفتقر إلى غيره في كسب الكمال!**). [٣]

وقال: (بعض المتكلمين المنكرين لتلك الأصول[٤] كالمعتزلة إنما يقررون ذلك [٥] على وجه آخر وهو قولهم: تكليف العباد واجب على الله تعالى أو حسن منه إذ في ذلك صلاح حالهم العاجلة والآجلة، والوعد والوعيد على الطاعة والمعصية حسنان إذ فيهما تقريبهم إلى طاعته وتبعيدهم عن معصيته وتعذيب العاصين عدل منه حسن، والإخلال بإثابة المطيعين ظلم قبيح، **إلى أمثال ذلك مما يبنونه على مقدمات مشهورة مشتملة على تحسين بعض الأحكام وتقبيح بعضها بحسب العقل يعدونها من البديهيات!**

---

(١) انظر: الحكمة العملية، دراسات في النظرية وآثارها التطبيقية، عمار أبو رغيف، ٢٧-٢٩.

(٢) يقصد: ابن سينا.

(٣)شرح الإشارات والتنبيهات، نصير الدين الطوسي، ١٢٢/٣-١٢٣.

(٤) يقصد الأصول الحكمية=أصول الفلاسفة!

(٥) يقصد: الثواب والعقاب.

فذكر الشيخ [1] أن تلك المقدمات ليست من الأوليات **بل أكثرها آراء محمودة واشتهرت لكونها مشتملة على مصالح الجمهور، ويمكن أن يقع فيها ما يصح بالبرهان بحسب بعض الفاعلين، يعني الأشخاص الإنسانية على ما مر.. فإذن بناء بيان أحكام أفعال الواجب الوجود عليها غير صحيح).** [2]

وخلاصة القول: أن هؤلاء الفلاسفة يدعون أن الحسن والقبح اعتباريين وغير واقعيين، (وهما مقصورين على الحياة البشرية فحسب ولا تمتد –حسب رأيهم– لتشمل الساحة الإلهية). [3] **وأن الله هو (الملك الحق الغني الحق مطلقًا..فكل شيء غيره فهو مملوك له وليس له إلى شيء فقر) فلا يفعل لغرض، ولا (ليحسن به ما يفعل)، إذ أن (الذي يفعل شيئًا لو لم يفعله قبح به أو لم يحسن منه) فهو ناقص مسلوب كمال مستكمل بغيره!** [4]

ومن هنا زعموا أن (له تعالى أن يتصرف فيما يشاء بما يشاء من غير أن يستعقب ذلك قبحًا أو ذمًا أو شناعة من عقل أو غيره؛ لأن القبح أو الذم إنما يلحقان الفاعل إذا أتى بما لا يملكه من الفعل بحكم عقل أو قانون أو سنة دائرة، وأما إذا أتى بما له أن يفعله وهو يملكه فلا يعتريه قبح أو ذم أو لائمة البتة، ولا يوجد في المجتمع الإنساني ملك مطلق ولا حرية مطلقة لمناقضته معنى الاجتماع والاشتراك في المنافع، فكل ملك فيه مقيد محدود يذم الإنسان لو تعداه ويقبح فعله ويمدح لو اقتصر عليه ويستحسن عمله. وهذا بخلاف ملكه تعالى فإنه مطلق غير مقيد ولا محدود)، [5] **(فكل تصرفٍ تَصرّف به فهو تصرف من مالك وتصرف في مملوك فلا قبح ولا ذم ولا غير ذلك!).** [6]

---

(١) يقصد: ابن سينا.

(٢)شرح الإشارات والتنبيهات، نصير الدين الطوسي، ٣/٣١٣-٣١٤.

(٣) العدل الإلهي، مرتضى المطهري، ٦٥، وانظر: العقل العملي، محمد السند، ٣٤٤-٣٤٥.

(٤) انظر: الإشارات والتنبيهات لأبي علي بن سينا، مع شرح نصير الدين الطوسي، ٣/١٢٤-١٢٨.

(٥) تفسير الميزان، الطباطبائي، ١٤/٩٤-٩٥، وانظر منه: ١٠/١٥٣.

(٦) تفسير الميزان، الطباطبائي،١/٩٤.

والجدير بالذكر أن صدر الدين الشيرازي انتهج ذات النهج فاعتبر التحسين والتقبيح من القضايا المشهورة.[1] أي: أنهما في نظره اعتباريين وغير واقعيين!

والحاصل: أن هذه النظرية التي ابتدعها الشيخ الرئيس وتبعه المحقق الطوسي في شرحه على الإشارات وملا صدرا الشيرازي تهدم أساس الحسن والقبح الذاتيين (العقليين) وتدمر كل ما بني عليه من الأصول والقواعد في الكلام[2] وأصول الفقه **ومن هنا استنكر قولهم بعض أعلام الشيعة!** [3]

إذ إن (وظيفة العقل العملية في علم الكلام هي إدراك الحسن والقبح الذاتيين. و**يعتقد الإمامية والمعتزلة أن الأفعال تتصف بالحسن والقبح الذاتيين مع قطع النظر عن أمر الشارع ونهيه كما يرون أنه يمكن لعقل الإنسان إدراك هذا الحسن والقبح في بعض الموارد، وقد قدموا أدلة على ما يرونه؛ أهما: هو حكم العقل باستحقاق المدح أو الذم لمن يفعل الأفعال الحسنة أو القبيحة ذاتًا، وهذا معناه الاعتقاد بوظيفة العقل العملية...**

إن أكثر أدلة متكلمي الإمامية والمعتزلة في باب الأفعال الإلهية أو باب العدل الإلهي تستند إلى العقل العملي، فالعدل بنظر المتكلمين هو تنزيه الله ﷻ عن فعل القبيح والتخلف عن فعل الواجب، ومستند هذه القضية هو الاعتقاد بالحسن والقبح العقليين، فالخطوة الأولى

---

(١)انظر: الحكمة المتعالية، صدر الدين الشيرازي، ٤/٤١٨-٤١٩، وانظر: أصول استنباط العقائد محاضرات محمّد السند، بقلم: محمّد حسن الرضوي، ١/٢٢، علم الكلام الإسلامي، رضا برنجكار، ١٢٧.

(٢)تنويه: لا ريب أنه يتفرع على مسألة التحسين والتقبيح مسائل اللطف والأصلح والحكمة، ومن مصاديقها-عند الإمامية-: وجوب نصب الإمام ، فهم يدعون أن وجود الإمام في كل زمان لطف من الله، واللطف واجب عليه تعالى، كما يدعون أن مقتضى حكمة الرب تعالى متعلقة بما هو أصلح في نظام الكون وذلك إنما يتحقق-بحسب زعمهم- بوجود الإمام المعصوم الذي سماه المتأخرون منهم بـ(الإنسان الكامل) فوجوده تحقيق لمبدأ لطف الله بعباده وحكمته وعلمه، -ومن أقوالهم في ذلك: (**اللطف على الله واجب**، لأنه خلق الخلق، وجعل فيهم الشهوة، فلو لم يفعل اللطف لزم الاغراء، **وذلك قبيح، والله لا يفعل القبيح**؛ فاللطف هو نصب الأدلة، وإكمال العقل، وإرسال الرسل في زمانهم، وبعد **انقطاعهم إبقاء الإمام**، لئلا ينقطع خيط غرضه)، رسالة العقائد الجعفرية للشيخ الطوسي، بذيل كتاب جواهر الفقه، لابن البراج، ٢٤٧،- ومن هنا استنكر متكلمة الشيعة نظرية ابن سينا في التحسين والتقبيح؛ إذ القول بها يهدم هذا كله!!!، انظر: القواعد الكلامية، علي الرباني، ١١٤، وما بعدها، الأدلة العقلية على الإمامة، د.إيمان العلواني، ١٧٥-١٧٦، ٢٩٥.

(٣) انظر: الرسائل الأربع، قواعد أصولية وفقهية، أبحاث جعفر السبحاني، ٣١.

في بحث العدل الإلهي هي إثبات أن العقل العملي يدرك الحسن والقبح العقليين، والخطوة الثانية هي إثبات أن الله تعالى لا يفعل القبيح ولا يترك الواجب.

ومن مباحث العدل الإلهي ...كون الأفعال الإلهية معللة بغايات، فثمة العديد من الأفعال تثبتها وظيفة العقل العملية، منها: حب الله تعالى للطاعات وكرهه للمعاصي، ونسبة الفعل الصادر عن الإنسان إلى الإنسان، وتفسير القضاء والقدر والإضلال، وعدم تعذيب أطفال الكفار والمشركين، وحسن التكليف وشروطه، ووجوب اللطف..

ثم إن أول بحث كلامي هو النظر والفكر والتحقيق وقد طرح بعنوان الوجوب بناء على وظيفة العقل العملي،...ولزوم شكر المنعم وهما قائمان على أساس الحسن والقبح العقليين وعلى أساس العقل العملي، كما أنه توجد أدلة عدة عمدتها الرجوع إلى العقل العملي والحسن والقبح العقليين كبعض المباحث المرتبطة بالنبوة والإمامة والمعاد، بل إن وجوب الإيمان بالله تعالى يثبت عبر الرجوع إلى العقل العملي والحسن والقبح العقليين إلا أن...الفلاسفة الإسلاميين كابن سينا والملا صدرا يعتقدون أن الحسن والقبح العقليين أمران عقلائيان لا عقليان ومن أقسام المشهورات العامة لذا لا يقبلون وظيفة العقل العملي بالمعنى الذي ذكرناه). [1]

وخلاصة القول:(إن الفلاسفة الإسلاميين يرون أن الحسن والقبح اعتباريين وغير واقعيين، وأنهما محض بشريين، وهما أدوات للوصول إلى الأهداف الخاصة، وليسا أمورًا واقعية يمكن على أساسها تفسير العدل الإلهي والأفعال الإلهية، في حال أن المتكلمين الإمامية والمعتزلة يعتقدون أن الأفعال بذاتها تتصف بالحسن والقبح، وأنهما أمور واقعية كشف عنها العقلي لذا يمكننا في عقائدنا الدينية كالعدل والنبوة والإمامة والمعاد الاستفادة منهما بل حتى في مبحث وجوب البحث عن المعرفة يمكننا الاستفادة منهما). [2]

---

(١) علم الكلام الإسلامي، رضا برنجكار، ١٢٦-١٢٧.

(٢) علم الكلام الإسلامي، رضا برنجكار، ١٢٩.

ب– موقف الاتجاه العرفاني (أتباع ابن عربي) من التحسين والتقبيح.

تنص فلسفة ابن عربي العرفانية على (أننا لا نصف الأشياء والأفعال بالشر والقبح والذم وما إلى ذلك من الأوصاف، إلا لأمر عرضي. وقد حصر هذه الأمور العرضية في خمسة هي: أن يكون الوصف بالشر أو القبح أو الذم من قبيل العرف والاصطلاح، أو يكون لمخالفة الموصوف بهذه الصفات للطبع، أو لعدم **موافقته للغرض، أو الشرع**، أو لقصوره عن درجة كمال مطلوب.

فالأشياء في ذاتها لا توصف بهذه الأوصاف، وإنما تلحق بها لأمور عارضة، خارجة عن ذاتها). [١]

ومعنى ذلك أن (التفرقة بين صفات الأشياء على أساس المدح والذم تفرقة أخلاقية أو دينية وهي بذلك اعتبارية لا حقيقية. أما الموجودات في ذاتها فلا توصف بأنها محمودة أو مذمومة، كما أن الأفعال في ذاتها لا توصف بأنها خير أو شر)، [٢] وكذا (الفعل في ذاته لا يوصف بالحسن ولا بالقبح). [٣]

ومن هنا صرح ابن عربي أن (لا حسن يقع به المنزلة عند الله ولا قبح يقع باجتنابه الخير من الله إلا ما حسنه الشرع وقبحه). [٤] وإذ كان كذلك؛ فقد نفى التحسين والتقبيح العقلي إذ (''لا مذموم إلا ما ذمه الشرع ، فإن ذم الشرع لحكمة يعلمها الله ، أو من أعلمه الله''[٥] وهذا تصريح منه على أن الحسن والقبح شرعي لا عقلي). [٦]

وقد حذا حذوه فلاسفة الشيعة العرفاء، فقالوا بقوله!

- **يقول عبد الرازق القاشاني: (أعيان الممكنات إذا نظر فيها من حيث ذواتها من غير نظر إلى كمال أو نقص أو ملاءمة طبع أو منافرته أو غرض أو وضع، فلا حسنة هي ولا**

---

(١)تعليق أبو العلا عفيفي على فصوص الحكم لابن عربي، ٣٣٩/٢.

(٢)تعليق أبو العلا عفيفي على فصوص الحكم لابن عربي، ٥٩/٢.

(٣)تعليق أبو العلا عفيفي على فصوص الحكم لابن عربي، ٣١٣/٢.

(٤)الفتوحات المكية، ابن عربي، ٢٤٠/٢.

(٥) فصوص الحكم، ابن عربي، ١٦٨/١.

(٦)شرح فصوص الحكم، محمد داوود قيصري رومي، ٩٧٨، وانظر: الفتوحات المكية، ابن عربي، ٤٠/١.

قبيحة ولا محمودة ولا مذمومة. فإن الحسن والقبح والحمد والذم أوصاف وضعية وضعها شرع أو اقتضاها طبع لحكمة ملائمة أو منافرة دنيا أو آخرة). [١]

- ويقول ابن تركة: (إنّ عين الفعل من حيث أنّها عين غير مذمومة، وإنما اكتسبت ذلك من النسبة التي له إلى عين تلك الصورة)، [٢] فـ(لا مذموم إلا ما ذمّه الشرع ...فإنّه هو الكاشف عن أحكام الأعيان وأوصافها. إذ زمام أمر الإظهار إنّما هو بيده، وهو الذي يتمكَّن عن إظهار بعض الأشياء بالحمد له وإخفاء الآخر بذمّه). [٣]
- **وجاء في كتاب مصباح الأنس:** على المرء (أن يترك التحكم بالتحسين والتقبيح العقليين في مدركاته، إذ الجميع من حيث إنه فعل الحق –ولم يقع بلا مصلحة– حسن). [٤]

وفي ختام عرض موقف فلاسفة الشيعة من التحسين والتقبيح يمكن القول بأن أقوال مؤسسو أبرز اتجاهات الفلسفة الشيعية –المشائية، العرفانية، الشيرازية– اتفقت على نفي التحسين والتقبيح العقلي!!

---

(١)لطائف الإعلام في إشارات أهل الإلهام، عبد الرازق القاشاني، ٨١.

(٢) شرح فصوص الحكم، علي التركه، ٦٩٠/٢، وانظر: شرح فصوص الحكم، عبد الرزاق القاشاني، ٢٢٥/٢.

(٣) شرح فصوص الحكم، علي التركه، ٦٩١/٢، وانظر: شرح فصوص الحكم، عبد الرزاق القاشاني، ٢٢٥/٢.

(٤)مصباح الأنس بين المعقول والمشهود، ابن الفناري، ٧٠٨ .

المبحث الثاني:

مظاهر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم المتعلقة بمسألة التحسين والتقبيح.

يظهر غلو الشيعة في هذه المسألة من خلال جعلهم الأئمة كالرسل في الحجية والإرشاد!!

فقد ادعى الشيعة (أنّ الحجة قد تطلق ويراد بها الكتاب، وقد تطلق على **الإمام المعصوم** الذي يكون مقتدى للخلائق يأتمّون به ويتعلَّمون منه سبيل الهدى وطريق التقوى، نبيّا كان أو **وصيّا**،...

وقد تطلق ويراد بها العقل، فإنّه حجة للّه على النّاس في الباطن كما أن النبي والإمام حجة في الظاهر، وقد وردت به الأخبار المستفيضة عن أئمّتنا عليهم السلام). [١]

ف(**العقل حجة الله الباطنة في المستقلات العقلية للعقلاء بإرشاد الرسول والأئمة صلوات الله عليهم**). [٢]

وقد طفحت مصنفاتهم في الزعم بأن (الإمام حجة الله على خلقه)!! [٣] بل ادعوا أن (الحجة لا تقوم لله على خلقه إلا بإمام " وإليه أشار الكتاب الكريم في قوله عز من قائل: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾﴾ الإسراء:١٥). [٤]

وفي تقرير ذلك عقد الصدوق في كتابه الهداية بابًا ترجم له بعنوان:(باب معرفة الأئمة الذين هم حجج الله على خلقه بعد نبيه صلوات الله عليه وعليهم بأسمائهم) [٥] **؛ قال فيه: (يجب أن يعتقد أن حجج الله عز وجل على خلقه بعد نبيه محمد صلى الله عليه وآله وسلم الأئمة الاثني عشر..)**. [٦]

ويقول المفيد: (يجب على كل مكلف أن يعرف إمام زمانه، ويعتقد إمامته وفرض طاعته، وأنه أفضل أهل عصره وسيد قومه، وأنهم في العصمة والكمال كالأنبياء عليهم السلام ويعتقد أن كل

---

(١) منهاج البرعة، حبيب الله الخوئي، ١٥٨/٢.

(٢)مستدركات علم رجال الحديث، ٩/١-١٠.

(٣)منار الهدى في النص على إمامة الاثني عشر (ع)، علي البحراني، ١٠٤.

(٤)الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، زين الدين الجبعي العاملي الشهيد الثاني، ٤١٢/٢.

(٥) الهداية، الصدوق، ٣٠.

(٦)الهداية، الصدوق، ٣٠.

رسول الله تعالى فهو نبي إمام ، وليس كل إمام نبيًا ولا رسولاً ، **وأن الأئمة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله حجج الله تعالى وأوليائه وخاصة أصفياء الله).** [١]

ويقول المازندراني :(إنَّ حجتّه تعالى على الخلق يوم القيامة بأنّك لِمَ اعتقدت هذا ؟ ولِمَ قلت هذا ؟ ولِمَ فعلت هذا ؟ ولِمَ تفعل ذاك ؟ لا يتمُّ إلاّ بسبب نصب إمام يُبيّن لهم العقليّات والعمليّات لظهور أنَّ عقول البشريّة لا تستقلُّ بتعيين العقائد والأعمال). [٢]

وإرساءًا لهذا الغلو عقدت مصنفات الشيعة الحيثية أبوبًا مفردة في تقريره؛ منها على سبيل المثال–لا الحصر!–:

في كتاب أصول الكافي عقد الكليني تحت كتاب الحجة بابًا ترجم له بعنوان: (باب: أن الحجة لا تقوم لله على خلقه إلا بإمام) أورد فيه جملة من الروايات الدالة على ذلك[٣] ومثله الفيض الكاشاني في الوافي![٤]

كما عقد الحر العاملي في كتابه الفصول المهمة بابًا ترجم له بعنوان: (باب ٩٩ – إن النبي والأئمة (ع) حجج الله على الإنس والجن وإن الجن يرجعون إليهم ويسألونهم). [٥] أورد فيه جملة من الروايات الدالة على ذلك.[٦]

بل زاد بهم الأمر فزعموا أن الأئمة (ﷺ حجج اللَّه على أهل الدنيا والآخرة)، [٧] **بل ادعوا (أنهم ﷺ أولى حجج اللَّه)،** [٨] **بل (إنهم ﷺ أكمل حجج اللَّه)!!!** [٩]

---

(١) المقنعة، المفيد، ٣٢.

(٢) شرح أصول الكافي، المازندراني، ١٢١/٥.

(٣)الأصول من الكافي، الكليني، ١٧٧/١-١٧٨.

(٤)كتاب الوافي، الفيض الكاشاني، ٦٢/١.

(٥)الفصول المهمة في أصول الأئمة، ٩٦/١، ٤٠٠

(٦)الفصول المهمة في أصول الأئمة، ٤٠٠/١-٤٠٢.

(٧) الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٢٥٤/٢.

(٨)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٢٥٤/٢، وانظر: روضة المتقين، المجلسي الأول، ٤٦٣/٥.

(٩)الأنوار الساطعة، الكربلائي، ٢٥٤/٢، وانظر: روضة المتقين، المجلسي الأول، ٤٦٣/٥.

المبحث الثالث:

نقد موقف الشيعة الإمامية من التحسين والتقبيح.

موقف الشيعة الإمامية من مسألة التحسين والتقبيح –مخالف لما عليه أهل السنة والجماعة؛ فهم إما قائلون بأقوال المتكلمين المبتدعة أو بأقوال الفلاسفة الزنادقة؛ مع مزج ذلك بما انفردوا به من العقائد؛ وسيكون –بعون الله الرد عليهم– في ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: نقد موقف متكلمة الشيعة من التحسين والتقبيح

والنقد المتوجه عليهم من عدة وجوه:

الوجه الأول: نقد القول بإنكار التحسين والتقبيح العقليين.

تقدم بيان أن طائفة من الإخباريين نفت التحسين والتقبيح العقلي إذ العمدة عندهم قول المعصومين فحسب أما العقل فلا يهتدي إلى علل الأحكام! –بزعمهم– وعلى هذا فمعرفة الحسن والقبح والمصالح والمفاسد وملاكات الأحكام لا يمكن إدراكها بالعقول البشرية، بل لابدّ من أخذها وتشخيصها من قبل الشارع المقدّس!

وفي قولهم مواقع نظر؛ بيانها:

أولاً: الحق ما قرره السلف في قولهم: إن الحسن والقبح صفة ثابتة للفعل في نفسه، ولكن لا يعذب الله عليه إلا بعد إقامة الحجة بالرسالة؛ فالحسن والقبح–عند أئمة السلف– صفات ثبوتية للأفعال معلومة بالعقل والشرع، **فالشرع جاء بتقرير ما هو مستقر في الفطر والعقول من تحسين الحسن والأمر به، وتقبيح القبيح والنهى عنه، ولم يجيء بما يخالف العقل والفطرة، وإن جاء بما يعجز العقول عن أحواله والاستقلال به!** (١)

وقول الإخباريين إن مستند الاستحسان والاستقباح من قبل الشارع؛ يجاب عنه؛ بأن يُقال:

أ– (لا ريب أن التدين بالشرائع يقتضي الاستحسان والاستقباح، ولكن الشرائع إنما جاءت بتكميل الفطر وتقريرها لا بتحويلها وتغييرها، فما كان في الفطرة مستحسنًا جاءت الشريعة باستحسانه، فكسته حسنًا إلى حسنه فصار حسنًا من الجهتين، وما كان في الفطرة مستقبحًا جاءت الشريعة باستقباحه فكسته قبحًا إلى قبحه فصار قبيحًا من الجهتين، وأيضًا فهذه القضايا مستحسنة ومستقبحة عند من لم تبلغه الدعوة، ولم يقر بنبوة، وأيضًا فمجيء

(١) انظر: مفتاح دار السعادة، ابن القيم، ٣٧٧/٢، ٣٨٥، ١٠٠٩.

الرسول بالأمر بحسنها والنهي عن قبيحها دليل على نبوته وعلم على رسالته). [1] (فلو كان الحسن والقبح لم يكن مركوزًا في الفطر والعقول لم يكن ما أمر به الرسول ونهى عنه علمًا من أعلام صدقه، ومعلوم أن شرعه ودينه عند الخاصة من أكبر أعلام صدقه وشواهد نبوته). [2]

ب- (لا معنى لكون الفعل حسنًا وقبيحًا شرعًا إلا أنه يشتمل على صفة لأجلها كان حسنًا محبوبًا للرب مرضيًا له متعلقًا للمدح والثواب، وكون القبيح مشتملاً على صفة لأجلها كان قبيحًا مبغوضًا للرب متعلقة للذم والعقاب. وهذه أمور وجودية ثابتة له في نفسه، ومحبة الرب له وأمره به كساه أمرًا وجوديًا زاده حسنًا إلى حسنه، وبغضه له ونهيه عنه كساه أمرًا وجوديًا زاده قبحًا إلى قبحه، فجعل ذلك كله عدمًا محضًا ونفيًا صرفًا لا يرجع إلى أمر ثبوتي في غاية البطلان والإحالة). [3]

ثانيًا: أن قول الإخباريين من الشيعة بنفي التحسين والتقبيح العقلي باطل مخالف للحق الذي دلت عليه الأدلة النقلية:

فإن (القرآن دل على ثبوت حسن وقبح قد يعلم بالعقول، ويعلم أن هذا الفعل محمود ومذموم، ودل على أنه لا يعذب أحدًا إلا بعد إرسال رسول). [4] **وكذا السنة.**

ومن أدلة القرآن على ذلك:

- قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِي يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ الأعراف:١٥٧؛ **فقد دلت الآية على (أنه أمرهم بالمعروف الذي تعرفه العقول، وتقر بحسنه الفطر، فأمرهم بما هو معروف في نفسه عند كل عقل سليم، ونهاهم عما هو منكر في الطباع والعقول** بحيث إذا عرض على العقول السليمة أنكرته أشد الإنكار، كما أن ما أمر به إذا

---

(١) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٢/ ١٠٢٧-١٠٢٨.

(٢)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٢/ ١٠٢٨.

(٣)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٢/٩٢٦.

(٤)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ٨/ ٤٩٣-٤٩٤.

عرض على العقل السليم قبله أعظم قبول وشهد بحسنه). [1] **(وإذا كان لا معنى عندهم للمعروف إلا ما أمر به فصار معروفًا بالأمر، ولا للمنكر إلا ما نهى عنه فصار منكرًا بنهيه؛ فأي معنى لقوله: ﴿يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ﴾** الأعراف:١٥٧؟**!وهل حاصل ذلك زائدٌ على أن يقال: يأمرهم بما يأمرهم به، وينهاهم عما ينهاهم عنه؟! وهذا كلام ينزه عنه آحاد العقلاء فضلاً عن كلام رب العالمين).** [2]

- قوله تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ الأعراف:١٥٧؛ (فهذا صريح في أن الحلال كان طيبًا قبل حله، وأن الخبيث كان خبيثًا قبل تحريمه، ولم يستفد طيب هذا وخبث هذا من نفس الحل والتحريم). [3] فلو كان الطيب والخبيث إنما استفيد من التحريم والتحليل لكان ذلك بمنزلة أن يقال: يحل لهم ما يحل ويحرم عليهم ما يحرم، وهذا باطل؛ فإنه لا فائدة فيه! فثبت أنه أحلّ ما هو طيب في نفسه قبل الحلّ؛ فكساه بإحلاله طيبًا آخر، فصار منشأ طيبه من الوجهين معًا! [4]

- قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ الأعراف:٣٣، ففي الآية (دليل على أنها فواحش في نفسها، لا تستحسنها العقول، فعلق التحريم بها لفحشها فإن ترتيب الحكم على الوصف المناسب المشتق يدل على أنه هو العلة المقتضية له، وهذا دليل في جميع هذه الآيات التي ذكرناها؛ فدل على أنه حرمها لكونها فواحش، وحرم الخبيث لكونه خبيثًا، وأمر بالمعروف لكونه معروفًا، والعلة يجب أن تغاير المعلول، فلو كان كونه فاحشة هو معنى كونه منهيًا عنه، وكونه خبيثًا هو معنى كونه محرمًا، كانت العلة عين المعلول

---

(١)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٢/٨٧٤.

(٢)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٢/٨٧٣.

(٣)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٢/٨٧٥.

(٤)انظر: مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٢/٨٧٥.

وهـذا محـال، فتأملـه! وكـذا تحـريم الإثم والبغـي دليـل علـى أن هـذا وصـف ثابـت لـه قبـل التحريم).[1]

- قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا۟ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾﴾ القصص:٤٧ (فأخبر تعالى أن ما قدمت أيديهم قبل البعثة سبب لإصابتهم بالمصيبة، وأنه سبحانه لو أصابهم بما يستحقون من ذلك لاحتجوا عليه بأنه لم يرسل إليهم رسولاً ولم ينزل عليهم كتابًا، فقطع هذه الحجة بإرسال الرسول، وإنزال الكتاب، لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل! **وهذا صريح في أن أعمالهم قبل البعثة كانت قبيحة بحيث استحقوا أن يصابوا بها المصيبة، ولكنه سبحانه لا يعذب إلا بعد إرسال الرسل! وهذا هو فصل الخطاب** وتحقيق القول في هذا الأصل العظيم: أن القبح ثابت للفعل في نفسه، وأنه لا يعذب الله عليه إلا بعد إقامة الحجة بالرسالة). [2]

ومن أدلة السنة:

- عن حذيفة بن اليمان[3] ﷺ قال : "قلت: يا رسول الله إنا كنا في جاهلية وشر، فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شر؟! قال نعم"[1] فدل على أن ما عليه أهل الجاهلية هو شر وقبيح قبل بعثة الرسول ﷺ ، وإن كانوا لا يستحقون العقوبة إلا بالرسول[2].

---

(١) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٨٧٦/٢.

(٢) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٨٧٧/٢.

(٣)حذيفة بن اليمان: هو أبو عبد الله حذيفة بن حسل، ويقال: حسيل، بن جابر بن عمرو بن ربيعة بن جروة، العبسي القطيعي، واليمان لقب أبيه حسل بن جابر، شهد حذيفة وأبوه حسيل وأخوه صفوان ﷺ أحدًا وقتل أباه يومئذ بعض المسلمين وهو يحسبه من المشركين، ولم يشهد بدراً؛ لأن المشركين أخذوا عليه الميثاق أن لا يقاتلهم، فسأل رسول الله ﷺ: هل يقاتل أم لا؟ فقال: "بل نفي لهم، ونستعين الله عليهم "، كان حذيفة من كبار أصحاب النبي ﷺ، وهو معروف في الصحابة بصاحب سر رسول الله ﷺ، كان موته بعد قتل عثمان ﷺ بأربعين ليلة، سنة ست وثلاثين. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبدالبر، ط.دار الأعلام، ١٣٨، أسد الغابة، ابن الأثير ،٧٠٦/١-٧٠٨، الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، ط.دار الكتب بالأزهر،٣٣٢/١-٣٣٣.

- وعن النبي ﷺ أنه قال:" ولا أحد أحب إليه العذر من الله ومن أجل ذلك بعث المبشرين والمنذرين"[٣]، وفيه دليل على أن ما كانوا فيه قبل مجيء الرسول من الشرك والجاهلية شيئًا قبيحًا وكان شرًا، لكن لا يستحقون العذاب إلا بعد مجيء الرسول، ولا تقوم عليهم الحجة إلا بالرسول[٤].
- قول خديجة[٥] رضي الله عنها للرسول ﷺ -في حديث بدء الوحي-؛ "كلا، أبشر، فوالله لا يخزيك الله أبدًا، إنك لتصل الرحم، وتصدق الحديث، وتحمل الكل، وتقري الضيف، وتعين على نوائب الحق"[٦] فقد أدركت بفطرتها وعقلها حسن خلقه وكريم خلاله، وأن الله ما كان ليخزيه لاتصافه بمكارم الأخلاق، ولم يكن ثم وحي ولا شرع!

=

(١) البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، ١٩٩/٤، مسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن، وفي كل حال، وتحريم الخروج على الطاعة ومفارقة الجماعة،١٤٧٥/٣.

(٢)انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية،٦٧٧/١١.

(٣) البخاري، كتاب التوحيد، باب قول النبي ﷺ:"لا شخص أغير من الله"، ١٢٣/٩-١٢٤، ومسلم، كتاب اللعان، ١١٣٦/٢.

(٤)انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٦٧٦/١١-٦٧٧.

(٥)خديجة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي القرشية الأسدية، زوج النبي ﷺ، أول امرأة تزوجها، وأول من أسلم بإجماع المسلمين، كانت تدعى في الجاهلية الطاهرة، أمها فاطمة بنت زائدة بن الأصم، كانت قبل رسول الله ﷺ تحت أبي هالة بن زرارة، ثم خلف عليها بعده عتيق بن عائذ، ثم خلف عليها رسول الله ﷺ وكانت إذ تزوجها رسول الله ﷺ بنت أربعين سنة، فأقامت معه ﷺ أربعًا وعشرين سنة، وولدت له القاسم وعبدالله، وبناته الأربع ،وتوفيت وهي بنت أربع وستين سنة وستة أشهر، ولم يزوج عليها أحدًا من نسائه حتى ماتت، وكانت وفاتها قبل تزويج رسول الله ﷺ عائشة، وأُختلف في وقت وفاتها؛ فقيل: توفيت قبل الهجرة بخمس سنين، وقيل: بأربع سنين، قيل بل بثلاث سنين، انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، بن عبد البر، ط. دار الجيل، ٤/ ١٨١٧-١٨٢٥، أسد الغابة، ابن الأثير، ٨٠/٧، الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، ط.دار الكتب العلمية، ٨/ ٩٩- ١٠١.

(٦)البخاري، كتاب التعبير ، باب أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة ، ٢٩/٩، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ، ١/ ١٣٩-١٤٠.

فظهر بذلك مخالفة قول إخباريي الشيعة نفاة التحسين والتقبيح العقلي للكتاب والسنة؛ بل قولهم مخالف لـ(ما فطر الله عليه العقول من تحسين الحسن وتقبيح القبيح وأن ذلك أمر عقلي فطري).[1]

يقول ابن القيم رحمه الله:(**أنه من المستقر في العقول والفطر انقسام الأفعال إلى قبيح وحسن في نفسه)**،[2] (وهل جعل الله سبحانه في فطر العباد استواء العدل والظلم، والصدق والكذب، والفجور والعفة، والإحسان والإساءة، والصبر والعفو، والاحتمال والطيش، والانتقام والحدة، والكرم والسماحة، والبذل والبخل، والشح والإمساك؟! بل الفطرة على الفرقان بين ذلك كالفطرة على قبول الأغذية النافعة وترك مالا ينفع ولا يغذي، ولا فرق في الفطرة بينهما أصلاً).[3]

ويقول:(إن من المستقر في العقول والفطر أن قضاء .. الوطر في الأمهات والبنات والأخوات والعمات والخالات والجدات مستقبح في كل عقل مستهجن في كل فطرة، ومن المحال أن يكون المباح من ذلك مساويًا للمحظور في نفس الأمر ولا فرق بينهما إلا مجرد التحكم بالمشيئة سبحانك هذا بهتان عظيم، وكيف يكون في نفس الأمر نكاح الأم واستفراشها مساويًا لنكاح الأجنبية واستفراشها وإنما فرق بينهما محض الآمر؟!!

وكذلك من المحال أن يكون الدم والبول والرجيع مساويًا للخبز والماء والفاكهة ونحوها، وإنما الشارع فرق بينهما فأباح هذا وحرم هذا مع استواء الكل في نفس الأمر!

وكذلك أخذ المال بالبيع والهبة والوصية والميراث لا يكون مساويًا لأخذه بالقهر والغلبة والغصب والسرقة والخيانة حتى يكون إباحة هذا وتحريم هذا راجعًا إلى محض الأمر والنهى المفرق بين المتماثلين!

وكذلك الظلم والكذب والزور والفواحش كالزنا واللواط وكشف العورة بين الملأ ونحو ذلك، كيف يسوغ عقل عاقل أنه لا فرق قط في نفس الأمر بين ذلك وبين العدل والإحسان والعفة والصيانة وستر العورة وإنما الشارع يحكم بإيجاب هذا وتحريم هذا!؟

---

(١)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٣/ ١٦٠٢.

(٢)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٨٨٩/٢

(٣)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٩١٥/٢.

هذا مما لو عرض على العقول السليمة التي لم تَنغَل[1] ولم يمسها دغل المقالات الفاسدة وتعظيم أهلها وحسن الظن بهم لكانت أشد إنكارًا له وشهادة ببطلانه من كثير من الضروريات!

وهل ركب الله في فطرة عاقل قط أن الإحسان والإساءة والصدق والكذب والفجور والعفة والعدل والظلم وقتل النفوس وإنجاءها بل السجود لله وللصنم سواء في نفس الأمر لا فرق بينهما، وإنما الفرق بينهما الأمر المجرد؟ وأي جحد للضروريات أعظم من هذا!) [2]

ثالثًا: أن من أنكر أن يكون للفعل صفات ذاتية من الحسن أو القبح (فقد أنكر ما جاءت به الشرائع من المصالح والمفاسد، والمعروف والمنكر، وما في الشريعة من المناسبات بين الأحكام وعللها، وأنكر خاصة الفقه في الدين الذي هو معرفة حكمة الشريعة ومقاصدها ومحاسنها)[3].

يقول ابن القيم ﷺ: (فإذا تأملت شرائع دينه التي وضعها بين عباده وجدتها لا تخرج عن تحصيل المصالح الخالصة أو الراجحة بحسب الإمكان، وإن تزاحمت قدم أهمها وأجلها وإن فاتت أدناها، وتعطيل المفاسد الخالصة أو الراجحة بحسب الإمكان، وإن تزاحمت عطل أعظمها فسادًا باحتمال أدناهما.

وعلى هذا وضع أحكم الحاكمين شرائع دينه دالة عليه شاهدة له بكمال علمه وحكمته ولطفه بعباده وإحسانه إليهم.

وهذه الجملة لا يستريب فيها من له ذوق من الشريعة .. وورود من صفو حوضها، وكلما كان تضلعه منها أعظم كان شهوده لمحاسنها ومصالحها أكمل.

ولا يمكن أحدًا من الفقهاء أن يتكلم في مآخذ الأحكام وعللها والأوصاف المؤثرة فيها جمعًا وفرقًا إلا على هذه الطريقة، وأما طريقة إنكار الحكم والتعليل، ونفي الأوصاف المقتضية لحسن ما أمر به وقبح ما نهى عنه، وتأثيرها واقتضائها للحب والبغض الذي هو مصدر الأمر والنهي بطريقة جدلية كلامية لا يتصور بناء الأحكام عليها ولا يمكن فقيهًا أن يستعملها في باب واحد من أبواب الفقه.

---

(١) أي: تفسد، يُقال: فيه شيء من نغلٍ: أي فساد، انظر: لسان العرب، ابن منظور، ٦٧٠/١١، مادة:(نغل).

(٢)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٨٧٢/٢-٨٧٣.

(٣) مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٣٥٤/١١.

كيف والقرآن وسنة رسول الله مملوآن من تعليل الأحكام بالحكم والمصالح وتعليل الخلق بهما، والتنبيه على وجوه الحكم التي لأجلها شرع تلك الإحكام، ولأجلها خلق تلك الأعيان.

ولو كان هذا في القرآن والسنة في نحو مائة موضع أو مائتين لسقناها ولكنه يزيد على ألف موضع بطرق متنوعة). (١)

ويقول: (كل من تكلم في علل الشرع ومحاسنه وما تضمنه من المصالح ودرء المفاسد فلا يمكنه ذلك إلا بتقرير الحسن والقبح العقليين؛ إذ لو كان حسنه وقبحه بمجرد الأمر والنهى لم يتعرض في إثبات ذلك لغير الأمر والنهي فقط!!) (٢)

رابعًا: (ليس مع النفاة قط دليل واحد صحيح على نفي الحسن والقبح العقليين وإن الأفعال المتضادة كلها في نفس الأمر سواء لا فرق بينها إلا بالأمر والنهي وكل أدلتهم على هذا باطلة). (٣) **وحسبك بهذا القول** (فسادًا استلزامه جواز ظهور المعجزة على يد الكاذب، وأنه ليس بقبيح، واستلزامه جواز نسبة الكذب إلى أصدق الصادقين، وأنه لا يقبح منه، واستلزامه التسوية بين التثليث والتوحيد في العقل، وأنه قبل ورود النبوة لا يقبح التثليث، ولا عبادة الأصنام، ولا مسبة المعبود، ولا شيء من أنواع الكفر، ولا السعي في الأرض بالفساد، ولا تقبيح شيء من القبائح أصلاً). (٤)

وأنه لا فرق قبل السمع بين ذكر الله والثناء عليه وحمده وبين ضد ذلك، ولا بين شكره بما يقدر عليه العبد وبين ضده، ولا بين الصدق والكذب، والعفة والفجور، والإحسان إلى العالم والإساءة إليهم بوجه ما، وإنما التفريق بالشرع بين متماثلين من كل وجه!! وتصور هذا المذهب على حقيقته كافيًا في العلم ببطلانه وأن لا يتكلف رده؛ لمخالفته بدائه العقول والفطر!!

ومن هنا يقول ابن تيمية ﷺ في معرض بيانه لبطلان قول نفاة التحسين والتقبيح:(هذا القول ولوازمه..قول ضعيف مخالف للكتاب والسنة ولإجماع السلف والفقهاء مع مخالفته أيضًا للمعقول)(٥).

---

(١)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٢/٩١٢-٩١٣.

(٢)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٢/٩٦٥.

(٣)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٢/ ٨٧٨.

(٤)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٢/٩٦٢.

(٥) مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/٤٣٣.

(ومن تدبر القرآن وجده مخالفًا لهذا القول، بل هذا مخالف لما فطر الله عليه العقلاء، ولهذا لم يُعرف هذا القول عن أحد من سلف الأمة وأئمتها الأربعة ولا غيرهم، بل قد ذكره...أهل الحديث والسنة من البدع المحدثة في الإسلام، وأضافوه إلى أبي الحسن، وعدوه مما يُنكر على أبي الحسن).[1] يوضحه:

يوضحه:

خامسًا: أن نفي التحسين والتقبيح العقلي من البدع الحادثة في الإسلام، فلم يقله أحد من سلف الأمة ولا أئمتها، بل أكثر الطوائف على إثبات الحسن والقبح العقليين، لكن لا يُثبتونه كما يُثبته نفاة القدر من المعتزلة وغيرهم، وللإخباريين في نفيه سلف من الأشاعرة فالقول بنفيه لوثة من لوثاتهم!!

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية﵀:(أكثر الطوائف على إثبات الحسن والقبح العقليين، لكن لا يثبتونه كما يثبته نفاة القدر من المعتزلة وغيرهم، بل القائلون بالتحسين والتقبيح من أهل السنة والجماعة من السلف والخلف...يثبتون القدر والصفات ونحوهما مما يخالف فيه المعتزلة أهل السنة، ويقولون مع هذا بإثبات الحسن والقبح العقليين..و...نفي ذلك هو من البدع التي حدثت في الإسلام في زمن أبي الحسن الأشعري لما ناظر المعتزلة في القدر بطريق الجهم بن صفوان ونحوه من أئمة الجبر، فاحتاج إلى هذا النفي... **فنفي الحسن والقبح العقليين مطلقًا لم يقله أحد من سلف الأمة ولا أئمتها، بل ما يؤخذ من كلام الأئمة والسلف** في تعليل الأحكام وبيان حكمة الله في خلقه وأمره، وبيان ما فيما أمر الله به من الحسن الذي يعلم بالعقل وما في مناهيه من القبح المعلوم بالعقل ينافي قول النفاة).[2]

سادسًا: أن من أنكر الحسن والقبح العقليين لزمه إنكار الحسن والقبح الشرعيين؛ بيان ذلك:

(أن الله سبحانه فطر عباده على الفرق بين الحسن والقبيح، وركب في عقولهم إدراك ذلك والتمييز بين النوعين، كما فطرهم على الفرق بين النافع والضار، والملائم لهم والمنافر، وركب في حواسهم إدراك ذلك والتمييز بين أنواعه.

---

(١) شرح الأصبهانية، ابن تيمية، ٤٩٩-٤٥٠.

(٢) الرد على المنطقيين، ابن تيمية، ٤٢٠-٤٢١.

والفطرة الأولى[1] هي خاصة الإنسان التي تميز بها عن غيره من الحيوانات، وأما الفطرة الثانية[2] فمشتركة بين أصناف الحيوان، **وحجة الله عليه إنما تقوم بواسطة الفطرة الأولى**، ولهذا اختص من بين سائر الحيوانات بإرسال الرسل إليه، وبالأمر والنهي والثواب والعقاب، فجعل سبحانه في عقله ما يفرق بين الحسن والقبح، وما ينبغي إيثاره وما ينبغي اجتنابه، ثم أقام عليه حجته برسالته بواسطة هذا الحاكم الذي يتمكن به من العلم بالرسالة، وحسن الإرسال، وحسن ما تضمنه من الأوامر، وقبح ما نهت عنه؛ فإنه لولا ما ركب في عقله من إدراك ذلك لما أمكنه معرفة حسن الرسالة، وحسن المأمور وقبح المحظور.

ولهذا قلنا: إن من أنكر الحسن والقبح العقليين لزمه إنكار الحسن والقبح الشرعيين، وإن زعم أنه مقر به؛ فإن إخبار الشرع عن العقل بأنه حسن أو قبيح مطابق لكونه في نفسه كذلك؛ فإذا كان في نفسه ليس بحسن ولا قبيح فإن هذا الخبر لا مخبَر له إلا مجرد تعلق: "افعل" أو: "لا تفعل" به،) وهذا التعلق عند النفاة (جائز أن يكون بخلاف ما هو به، وأن يتعلق الطلب بالمنهي عنه، والنهي بالمأمور به، والتعلق لم يجعله حسنًا ولا قبيحًا؛ بل غايته أن جعل الفعل مأمورًا منهيًا، فعاد الحسن والقبح إلى مجرد كونه مأمورًا منهيًا.

ولا فرق) عند هؤلاء النفاة (بالنظر إلى ذات الفعل بين النوعين، بل ما كان مأمورًا يجوز أن يقع منهيًّا، وبالعكس؛ فلم يكتسب الأمر والنهي صفة حسن ولا قبح أصلاً، فلا حسن ولا قبح إذًا عقلاً ولا شرعًا، وإنما هو تعلق الطلب بالفعل والترك.

وهذا مما لا خلاص منه إلا بالقول بأن للأفعال خواص وصفات عليها في أنفسها اقتضت أن يُؤمر بحسنها، ويُنهى عن سيئها، ويُخبر عن حسنها بما هو عليه، ويُخبر عن قبيحها بما تكون عليه، فيكون للخبر مخبَر ثابتٌ في نفسه، وللأمر والنهي متعلقٌ ثابت في نفسه).

فعلم العبد (من العقل بحسن الحسن وقبح القبيح، ثم علمه بأن ما أمرت به الرسل هو الحسن، وما نهت عنه هو القبيح طريق إلى تصديق الرسل وأنهم جاؤوا بالحق من عند الله).

---

(١) أي: الفرق بين الحسن والقبيح!

(٢) أي: الفرق بين النافع والضار!

ولا يلزم من ذلك الاستغناء عن الرسل لأن (غاية العقل أن يدرك بالإجمال حسن ما أتى الشرع بتفصيله أو قبحه فيدركه العقل جملة ويأتي الشرع بتفصيله؛ وهذا كما أن العقل يدرك حسن العدل وأما كون هذا الفعل المعين عدلاً أو ظلمًا؛ فهذا مما يعجز العقل عن إدراكه في كل فعل وعقد.

وكذلك يعجز عن إدراك حسن كل فعل وقبحه إلى أن تأتي الشرائع بتفصيل ذلك وتبيينه، وما أدركه العقل الصريح من ذلك أتت الشرائع بتقريره، وما كان حسنًا في وقتٍ قبيحًا في وقتٍ ولم يهتد العقل لوقت حسنه من وقت قبحه أتت الشرائع بالأمر به في وقت حسنه، وبالنهي عنه في وقت قبحه.

وكذلك الفعل يكون مشتملاً على مصلحة ومفسدة، ولا تعلم العقول مفسدته أرجح أم مصلحته؟ فيتوقف العقل في ذلك، فتأتي الشرائع ببيان ذلك، وتأمر براجح المصلحة، وتنهى عن راجح المفسدة.

وكذلك الفعل يكون مصلحة لشخص مفسدة لغيره، والعقل لا يدرك ذلك، فتأتي الشرائع ببيانه، فتأمر به من هو مصلحة له، وتنهى عنه من هو مفسدة في حقه.

وكذلك الفعل يكون مفسدة في الظاهر، وفي ضمنه مصلحة عظيمة لا يهتدي إليها العقل، فلا يعلم إلا بالشرع كالجهاد والقتل في الله. ويكون في الظاهر مصلحة، وفي ضمنه مفسدة عظيمة لا يهتدي إليها العقل، فتجيء الشرائع ببيان ما في ضمنه من المصلحة والمفسدة الراجحة.

هذا مع أن ما يعجز العقل عن إدراكه من حسن الأفعال وقبحها ليس بدون ما تدركه من ذلك!

فالحاجة إلى الرسل ضرورية؛ بل هي فوق كل حاجة، فليس العالم إلى شيء أحوج منهم إلى المرسلين صلوات الله عليهم أجمعين، ولهذا يذكر سبحانه عباده نعمه عليهم برسوله، ويعد ذلك عليهم من أعظم المنن منه؛ لشدة حاجتهم إليه، ولتوقف مصالحهم الجزئية والكلية عليه، وأنه لا سعادة لهم ولا فلاح ولا قيام إلا بالرسل.

فإذا كان العقل قد أدرك حسن بعض الأفعال وقبحها، فمن أين له معرفة الله تعالى بأسمائه وصفاته وآلائه التي تعرف بها الله إلى عباده على ألسنة رسله؟ ومن أين له معرفة تفاصيل شرعه ودينه الذي شرعه لعباده؟ ومن أين له تفاصيل مواقع محبته ورضاه، وسخطه وكراهته؟ ومن أين له معرفة تفاصيل ثوابه وعقابه، وما أعد لأوليائه وما أعد لأعدائه، ومقادير الثواب والعقاب، وكيفيتهما، ودرجاتهما؟ ومن أين له معرفة الغيب الذي لم يُظهر الله عليه أحدًا من خلقه إلا من ارتضاه من رسله؟ إلى غير

ذلك مما جاءت به الرسل وبلغته عن الله، وليس في العقل طريق إلى معرفته؛ فكيف يكون معرفة حسن بعض الأفعال وقبحها بالعقل مغنيًا عما جاءت به الرسل). [١]

سابعًا: حاول الإخباريون أن يجدوا في بعض المرويات المنسوبة إلى أئمتهم مستندًا لرأيهم ليصح لهم نسبة نفي التحسين والتقبيح العقليين إلى آل البيت؛ ورد عليهم أبناء ملتهم من عامة الشيعة، وبينوا:

- أن مسلك الإخباريين مبتدع لا يمتّ إلى مذهب السلف الصالح من علماء الإماميّة بصلة!
- أن إدراك العقل للحسن والقبح العقليّين، ليس شيئاً مبتدعاً، بل هو أمر يعتمد الكتاب والسنّة عليه في احتجاجاتهما ومناظراتهما، ويتّخذانها أصلًا مسلَّمًا.[٢]
- **(وأنّه لا صلة لقولهم: "إنّ دين الله لا يصاب بالعقول إلى هذا النمط من الاستدلال).** [٣]

ثامنًا: وجد الإخباريون في قوله تعالى:﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾﴾ الإسراء:١٥، مستندًا لقولهم في نفي التحسين القبيح العقلي ونفي إقامة الحجة بالعقل، **وقصر قيامها بقول المعصوم!** (ووجه الاحتجاج بالآية أنه سبحانه نفى التعذيب قبل بعثة الرسل، **فلو كان حسن الفعل وقبحه ثابتًا له قبل الشرع لكان مرتكب القبيح وتارك الحسن فاعلاً للحرام وتاركًا للواجب؛ لأن قبحه عقلاً يقتضي تحريمه عقلاً عندكم وحسنه عقلاً يقتضي وجوبه عقلاً؛ فإذا فعل المحرم وترك الواجب استحق العذاب، عندكم والقرآن نص صريح: أن الله لا يعذب بدون بعثة الرسل).** [٤]

---

(١) مفتاح دار السعادة، ابن القيم، ١١٥١/٢-١١٥٥

(٢) تذكرة الأعيان، السبحاني، ٣٦٥-٣٦٨

(٣) موسوعة طبقات الفقهاء، -المقدمة-، السبحاني، ٤٢١/٢.

(٤)بين ابن القيم شبهة القوم في ذلك خير بيان في كتابه مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٩٥٦/٢، وحُكيت شبهتهم أيضًا-في كتب المثبتين للحسن والقبح العقليين من الشيعة-؛ انظر: التبيان في تفسير القرآن، الطوسي،٣٩٥/٣، ٤٥٧/٦-٤٥٨، متشابه القرآن ومختلفه، ابن شهر أشوب، ٧٩/٢، ٨٠، كشف المراد، العلامة الحلي، ٣٤٨، أوثق الوسائل في شرح الرسائل، ميرزا موسى تبريزي، ٣٨، فوائد الأصول إفادات الميرزا النائيني للشيخ الكاظمي الخراساني، ٦١/٣-٦٢، منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، الخوئي، ٢٧٥/٢، عناية الأصول في شرح كفاية =

فهذا تقرير استدلالهم بالآية –على المثبتين للحسن والقبح العقلي على نهج المعتزلة– احتجاجًا والتزامًا! ؛ فيقال:

أ– أن الآية إنما قررت قيام الحجة بالرسل؛ فمن أين لهم قياس معصوميهم على الرسل، وتسوية قولهم بقولهم!!

ب– (لا ريب أن الآية حجة على تناقض المثبتين إذا أثبتوا التعذيب قبل البعثة، فيلزم تناقضهم وإبطال جمعهم بين هذين الحكمين: إثبات الحسن والقبح عقلاً، وإثبات التعذيب على ذلك بدون البعثة.

وليس إبطال القول بمجموع الأمرين موجبًا لإبطال كل واحد منهما، فلعل الباطل هو قولهم بجواز التعذيب قبل البعثة وهذا هو المتعين؛ لأنه خلاف نص القرآن، وخلاف صريح العقل أيضًا، فإن الله سبحانه إنما أقام الحجة على العباد برسله؛ قال تعالى: ﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ ﴾النساء:١٦٥ فهذا صريح بأن الحجة إنما قامت بالرسل، وأنه بعد مجيئهم لا يكون للناس على الله حجة، وهذا يدل على أنه لا يعذبهم قبل مجيء الرسل إليهم؛ لأن الحجة حينئذٍ لم تقم عليهم.

فالصواب في المسألة:

إثبات الحسن والقبح عقلاً، ونفي التعذيب على ذلك إلا بعد بعثة الرسل، فالحسن والقبح العقلي لا يستلزم التعذيب وإنما يستلزمه مخالفة المرسلين). [1]

وسبب العقاب وإن كان قائمًا قبل البعثة (لكن لا يلزم من وجود سبب العذاب حصوله؛ لأن هذا السبب قد نصب الله تعالى له شرطًا وهو بعثة الرسل، وانتفاء التعذيب قبل البعثة هو لانتفاء شرطه لا لعدم سببه ومقتضيه). [2]

=

الأصول، السيد مرتضى الحسيني اليزدي، ١٠/٤، منتهى الدراية، المروج، ١٧٣/٥، ١٧٥–١٧٦، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ناصر الشيرازي، ٤٢٩/٧.

(١)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٩٥٦/٢.

(٢)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٩٥٦/٢.

يقول ابن القيم ﷺ: (أما العقاب فقد قررنا أن ترتبه على فعل القبيح مشروط بالسمع، وأنه إنما انتفي عند انتفاء السمع انتفاء المشروط لانتفاء شرطه، لا انتفاءه لا انتفاء سببه؛ فإن سببه قائم ومقتضيه موجود إلا أنه لم يتم لتوقفه على شرطه.

وعلى هذا فكونه متعلقًا للثواب والعقاب والمدح والذم عقلي، وإن كان وقوع العقاب موقوفًا على شرط وهو ورود السمع.

وهل: يقال إن الاستحقاق ليس بثابت لأن ورود السمع شرط فيه؟ هذا فيه طريقان للناس، ولعل النزاع لفظي؛ **فإن أريد بالاستحقاق الاستحقاق التام فالحق نفيه. وإن أريد به قيام السبب، والتخلف لفوات شرط أو وجود مانع؛ فالحق إثباته!**). [1]

الوجه الثاني: نقد القول بإثبات التحسين والتقبيح العقليين على نهج المعتزلة:

تقدم بيان أن عامة متكلمة الشيعة أثبتوا التحسين والتقبيح العقلي على نهج المعتزلة، وأثبتوا الواجبات العقلية، وقالوا بقيام الحجة بالعقل واستحقاق الثواب والعقاب بالعقل قبل ورود الشرع، كما علقوا الإيجاب والتحريم شاهدًا وغائبًا على العبد والرب، وقالوا: إنه يجب على العبد عقلاً بعض الأفعال الحسنة ويحرم عليه القبيح، ويستحق الثواب والعقاب على ذلك، وأنه يجب على الرب تعالى فعل الحسن ورعاية الصلاح والأصلح، ويحرم عليه فعل القبيح والشر، ومالا فائدة فيه كالعبث، ووضعوا بعقولهم شريعة أوجبوا بها على الرب تعالى وحرموا عليه وهذا عندهم ثمرة المسألة وفائدتها. [2]

فيقال:

الحق في هذه المسألة هو قول السلف؛ الذين:

- يثبتون أن السمع حجة الله على خلقه وكذلك العقل فالله سبحانه أقام حجته على العباد بما ركب فيهم من العقل وبما أنزل إليهم من السمع. [3]

---

(١)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٢/٩٧١.

(٢)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٢/ ٩٨٨.

(٣)انظر: الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، ابن القيم، ٣/ ١١٨٧.

- ويقولون: إنه سبحانه جمع (بين السمع والعقل وأقام بهما حجته على عباده، فلا ينفك أحدهما عن صاحبه أصلاً، فالكتاب المنزل والعقل المدرك حجة الله على خلقه، وكتابه هو الحجة العظمى فهو الذي عرفنا ما لم يكن لعقولنا سبيل إلى استقلالها بإدراكه أبدًا). [١]

- ويقولون بإثبات الحسن والقبح العقليين، (ويصرحون بنفي الإيجاب قبل الشرع على العبد وبنفي إيجاب العقل على الله شيئًا البتة). [٢] ويثبتون لله (ما أثبته لنفسه من الإيجاب والتحريم الذي هو مقتضى أسمائه وصفاته، الذي لا يليق به نسبته إلى ضده؛ لأنه موجب كماله وحكمته وعدله)، [٣] فهم لم يجوزوا عليه ما نزه نفسه عنه، ولم يدخلوه تحت شريعة وضعوها بعقولهم كما فعلت المعتزلة ومن على نهجهم من الشيعة (الذين وضعوا لله شريعة بعقولهم، أوجبوا عليه وحرّموا منها ما لم يوجبه على نفسه ولم يحرمه على نفسه، وسووا بينه وبين عباده فيما يحسن منهم ويقبح). [٤]

ومن هنا فإن فساد قول متكلمة الشيعة الذين نهجوا نهج المعتزلة في إثبات التحسين والتقبيح العقلي يتضح من خلال ما يلي:

أولاً: الحق (أن العقول البشرية بل وسائر المخلوقات لا توجب على ربها شيئًا ولا تحرمه، وأنه يتعالى ويتنزه عن ذلك، وأما ما كتبه على نفسه وحرمه على نفسه؛ فإنه لا يخل به ولا يقع منه خلافه؛ فهو إيجاب منه على نفسه بنفسه وتحريم منه على نفسه بنفسه فليس فوقه تعالى موجب ولا محرم). [٥]

---

(١)الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، ابن القيم، ٢/ ٤٥٨-٤٥٩.

(٢)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ١١٢١/٢.

(٣)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ١١٢٤/٢.

(٤)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ١١٤٢/٢.

(٥)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٢/ ١٠٩٤.

ثانيًا: لا تلازم بين ثبوت الحسن والقبح العقليين وبين قياس الرب على عباده في التحسين والتقبيح والإيجاب والتحريم، (فليس بين الله وبين خلقه جامع يوجب أن يحسن منه ما حسن منهم ويقبح منه ما قبح منهم). [١]

و(مذهب أهل السنة والجماعة أن أفعال الله تعالى لا تقاس بأفعال عباده، ولا تدخل تحت شرائع عقولهم القاصرة، بل أفعاله لا تشبه أفعال خلقه، ولا صفاته صفاتهم، ولا ذاته ذواتهم، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ الشورى:١١). [٢]

وعليه؛ فإن متكلمة الشيعة الذين نهجوا نهج **المعتزلة في إثبات التحسين والتقبيح العقلي (أثبتوا لله شريعة عقلية أوجبوا عليه فيها وحرموا بمقتضى عقولهم، وظنوا أنهم لا يمكنهم إثبات الحسن والقبح إلا بذلك؛ فأخطئوا في الأمرين معًا؛ فإن الله تعالى لا يقاس بعباده في أفعاله كما لا يقاس بهم في ذاته وصفاته؛ فليس كمثله شيء في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، وإثبات الحسن والقبح لا يستلزم هذا الإيجاب والتحريم العقليين).** [٣]

ثالثًا: الحق أن الوجوب والتحريم اللذين هما متعلق الثواب والعقاب بدون الشرع ممتنع، والحجة إنما قامت على العباد بالرسل فـ(**الله سبحانه إنما أثبت الحجة بالرسل خاصة** كما قال تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ۚ﴾ النساء:١٦٥ وأيضًا)(قد نفى الله سبحانه العقاب قبل البعثة؛ فقال: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾﴾ الإسراء:١٥)، [٤] فـ(الآية عامة: لا يعذب الله أحدًا إلا بعد رسول). [٥]

---

(١)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٢/ ١١٤٩.

(٢)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٢/ ٩٩٧.

(٣)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٢/ ١١٤٥.

(٤)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٢/٩٨٩.

(٥)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١١/ ٦٧٥.

(وقال تعالى: ﴿وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمُ النَّذِيرُ﴾ فاطر:٣٧؛ **فإنما احتج عليهم بالنذير**

وقال تعالى: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَاكِثُونَ (٧٧) لَقَدْ جِئْنَاكُمْ بِالْحَقِّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَكُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ (٧٨)﴾ الزخرف:٧٧-٧٨.

والحق هاهنا هو ما بعث به المرسلون باتفاق المفسرين. (١)

وقال تعالى: ﴿كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ (٨) قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ (٩)﴾ الملك:٨-٩

وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ (٦٥)﴾ القصص:٦٥، **فلا يسألهم ﷻ عن موجبات عقولهم؛ بل عما أجابوا به رسله، فعليه يقع الثواب والعقاب.**

وقال تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ (٦٠) وَأَنِ اعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ (٦١)﴾ يس:٦٠-٦١.

فاحتج عليهم ﷻ بما عهده إليهم على ألسنة رسله خاصة؛ فإن عهده هو أمره ونهيه الذي بلغته رسله). (٢)

رابعًا: غاية الأدلة التي أوردها متكلمة الشيعة الذين نهجوا نهج المعتزلة في إثبات التحسين والتقبيح العقلي- إثبات الحسن والقبح الذاتيين في الأفعال لكن ليس معهم (دليل واحد صحيح قط يدل على إثبات العذاب على مجرد القبح العقلي قبل بعثة الرسل). (٣)

خامسًا: لا تلازم بين ثبوت الحسن والقبح العقليين وبين استحقاق الثواب والعقاب؛ فأعمال الكفار القبيحة قبل البعثة قبيحة لذاتها (قبيحة في نفسها ولا يستحقون العقاب إلا بعد إقامة الحجة بالرسالة، فلا تلازم بين ثبوت الحسن والقبح العقليين وبين استحقاق الثواب والعقاب؛ فالأدلة إنما

---

(١) انظر: تفسير الطبري، ط.مؤسسة الرسالة، ٦٤٦/٢١،

(٢)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٩٨٨/٢-٩٨٩.

(٣)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٢/ ٨٧٨.

اقتضت ارتباط الثواب والعقاب بالرسالة وتوقفهما عليها، ولم تقتض توقف الحسن والقبح بكل اعتبار عليها وفرق بين الأمرين). [1]

يقول ابن تيمية ﷺ : شرك الكفار (وما فعلوه قبل مجيء الرسل كان سيئًا وقبيحًا وشرًا؛ لكن لا تقوم عليهم الحجة إلا بالرسول. هذا قول الجمهور). [2]

ويقول: (الجمهور من السلف والخلف على أن ما كانوا فيه قبل مجيء الرسول من الشرك والجاهلية شيئًا قبيحًا وكان شرًا. لكن لا يستحقون العذاب إلا بعد مجيء الرسول؛ ولهذا كان للناس في الشرك والظلم والكذب والفواحش ونحو ذلك " ثلاثة أقوال "؛ قيل: إن قبحهما معلوم بالعقل وأنهم يستحقون العذاب على ذلك في الآخرة وإن لم يأتهم الرسول كما يقوله المعتزلة ... وقيل: لا قبح ولا حسن ولا شر فيهما قبل الخطاب وإنما القبيح ما قيل فيه لا تفعل؛ والحسن ما قيل فيه افعل أو ما أذن في فعله. كما تقوله الأشعرية ومن وافقهم ....

وقيل إن ذلك سيء وشر وقبيح قبل مجيء الرسول؛ لكن العقوبة إنما تستحق بمجيء الرسول. وعلى هذا عامة السلف وأكثر المسلمين وعليه يدل الكتاب والسنة. فإن فيهما بيان أن ما عليه الكفار هو شر وقبيح وسيء قبل الرسل وإن كانوا لا يستحقون العقوبة إلا بالرسول). [3]

ويقول: (قوله: ﴿ٱذۡهَبۡ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ٢٤﴾ طه: ٢٤، وقوله: ﴿وَإِذۡ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱئۡتِ ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ١٠ قَوۡمَ فِرۡعَوۡنَۚ أَلَا يَتَّقُونَ ١١﴾ الشعراء: ١٠-١١، وقوله: ﴿إِنَّ فِرۡعَوۡنَ عَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَجَعَلَ أَهۡلَهَا شِيَعٗا يَسۡتَضۡعِفُ طَآئِفَةٗ مِّنۡهُمۡ يُذَبِّحُ أَبۡنَآءَهُمۡ وَيَسۡتَحۡيِۦ نِسَآءَهُمۡۚ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ٤﴾ القصص: ٤، فأخبر أنه ظالم وطاغٍ ومفسد هو وقومه، وهذه أسماء ذم الأفعال؛ والذم إنما يكون في الأفعال السيئة القبيحة؛ فدل ذلك على أن الأفعال تكون قبيحة

---

(١)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٢/١١٤٤.

(٢)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١١/ ٦٧٦.

(٣)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١١/ ٦٧٦-٦٧٧.

مذمومة قبل مجيء الرسول إليهم [لكن] لا يستحقون العذاب إلا بعد إتيان الرسول إليهم؛ لقوله: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾﴾ الإسراء:١٥). [١]

ويقول: (إن الله بكمال رحمته وإحسانه لا يعذب أحدًا إلا بعد إرسال رسول إليهم، وإن كانوا فاعلين لما يستحقون به الذم والعقاب، كما كان مشركو العرب وغيرهم ممن بعث إليهم رسول، فاعلين للسيئات والقبائح التي هي سبب الذم والعقاب، والرب تعالى مع هذا لم يكن معذبًا لهم حتى يبعث إليهم رسولاً). [٢]

الوجه الثالث: في عقد مقارنة بين قولي متكلمة الشيعة، وبيان ما أصاب وأخطأ فيه كل فريق.

فصل الخطاب وتحقيق القول في هذا الأصل العظيم: أن القبح ثابت للفعل في نفسه، وأنه لا يعذب الله عليه إلا بعد إقامة الحجة بالرسالة وهذه النكتة هي التي فاتت الأشاعرة والإخباريين من الشيعة (نفاة التحسين والتقبيح العقلي) و(عامة متكلمة الشيعة الذين أثبتوا التحسين والتقبيح العقلي على نهج المعتزلة) كليهما

فاستطالت كل طائفة منهما على الأخرى لعدم جمعهما بين هذين الأمرين فاستطالت الإخبارية من الشيعة على مثبتة التحسين والتقبيح من المعتزلة والإمامية بإثباتهم العذاب قبل إرسال الرسل وترتيبهم العقاب على مجرد القبح العقلي وأحسنوا في رد ذلك عليهم.

واستطالت المعتزلة وعامة متكلمة الإمامية عليهم في إنكارهم الحسن والقبح العقليين جملة وجعلهم انتفاء العذاب قبل البعثة دليلاً على انتفاء القبح واستواء الأفعال في أنفسها، وأحسنوا في رد هذا عليهم.

فكل طائفة استطالت على الأخرى بسبب إنكارها الصواب وأما من سلك مسلك السلف فلا سبيل لواحدة من الطائفتين إلى رد قوله ولا الظفر عليه أصلاً؛ فإنه موافق لكل طائفة على ما معها من الحق مقرر له، مخالف في باطلها منكر له.

---

(١)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٢٠/ ٣٧.

(٢)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ٨/ ٤٩٢.

وليس مع النفاة قط دليل واحد صحيح على نفي الحسن والقبح العقليين وأن الأفعال المتضادة كلها في نفس الأمر سواء لا فرق بينها إلا بالأمر والنهي، وكل أدلتهم على هذا باطلة .

وليس مع عامة متكلمة الشيعة الذين سلكوا نهج المعتزلة- دليل واحد صحيح قط يدل على إثبات العذاب على مجرد القبح العقلي قبل بعثة الرسل وأدلتهم على ذلك كلها باطلة .(١)

وكلٌ من الفريقين معه حق وباطل، والسلف يساعدون كل فريق على حقه ويصيرون له، ويبطلون ما معه من الباطل ويردونه عليه؛ فيجعلون حق الطائفتين مذهبًا ثالثًا يخرج من بين فرث ودم لبنًا خالصًا سائغًا للشاربين من غير أن ينتسبوا لذي مقالة وطائفة معينة انتسابًا يحملهم على قبول جميع أقوالها والانتصار لها بكل غث وسمين ورد جميع أقوال خصومها ومكابرتها على ما معها من الحق!

وهذه حال المحق؛ أن يؤمن بكل ما جاءه من الحق على لسان أي طائفة كانت!

ومن هنا فالسلف يقولون:

قد أصاب أهل الإثبات من المعتزلة ومن نهج نهجهم من متكلمة الشيعة في قولهم: إن الحسن والقبح صفات ثبوتية للأفعال، معلومة بالعقل والشرع، وأن الشرع جاء بتقرير ما هو مستقر في الفطر والعقول، من تحسين الحسن والأمر به، وتقبيح القبيح والنهى عنه، وأنه لم يجيء بما يخالف العقل والفطرة، وإن جاء بما تعجز العقول عن إدراكه والاستقلال به؛ فالشرائع جاءت بمحارات العقول لا محالاتها، وفرق بين مالا تدرك العقول حسنه وبين ما تشهد بقبحه؛ فالأول مما يأتي به الرسل دون الثاني.

وأخطؤوا: في ترتيب العقاب على هذا القبيح عقلاً كما تقدم.

وأصابوا: في إثبات الحكمة لله تعالى، وأنه سبحانه لا يفعل فعلاً خاليًا عن الحكمة؛ بل كل أفعاله مقصودة لعواقبها الحميدة وغاياتها المحبوبة له.

---

(١) انظر: مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٢/٨٧٧-٨٧٨.

وأخطؤوا في موضعين: أحدهما: أنهم أعادوا تلك الحكمة إلى المخلوق، ولم يعيدوها إلى الخالق سبحانه، على فاسد أصولهم في نفي قيام الصفات به، فنفوا الحكمة من حيث أثبتوها وجحدوها من حيث أقروا بها.

الموضع الثاني: أنهم وضعوا لتلك الحكمة شريعة بعقولهم، وأوجبوا على الرب تعالى بها وحرموا، وشبهوه بخلقه في أفعاله، بحيث ما حسن منهم حسن منه، وما قبح منهم قبح منه؛ فلزمتهم بذلك اللوازم الشنيعة، وضاق عليهم المجال، وعجزوا عن التخلص عن تلك الإلزامات!

ولو أنهم أثبتوا له حكمة تليق به لا يشبه خلقه فيها؛ بل نسبتها إليه كنسبة صفاته إلى ذاته، فكما أنه لا يشبه خلقه في صفاته فكذلك في أفعاله، ولا يصح الاستدلال بقبح القبح وحسن الحسن منهم على ثبوت ذلك في حقه تعالى، ومن هاهنا استطال عليهم النفاة وصاحوا عليهم من كل قطر وأقاموا عليهم ثائرة الشناعة.

وأصابوا أيضًا في قولهم بأن الرب تعالى لا يمتنع عليه في نفسه الوجوب والتحريم.

وأخطؤوا في جعل ذلك تابعًا لمقتضى عقولهم وآرائهم، بل يجب عليه ما أوجبه على نفسه ويحرم عليه ما حرمه هو على نفسه، فهو الذي كتب على نفسه الرحمة، وأحق على نفسه نصر المؤمنين، وأحق على نفسه ثواب المطيعين، وحرم على نفسه الظلم، كما جعله محرمًا بين عباده.

وأصابوا في قولهم: إن مصلحة المأمور تنشأ من الفعل، ولو توسطوا هذا التوسط وسلكوا هذا المسلك وقالوا إن المصلحة تنشأ من الفعل المأمور به تارة، ومن الأمر تارة، ومنهما تارة، ومن العزم المجرد تارة لانتصفوا من خصومهم!

فمثال الأول: الصدق، والعفة، والإحسان، والعدل؛ فإن مصالحها ناشئة منها.

ومثال الثاني: التجرد في الإحرام، والتطهر بالتراب، والسعي بين الصفا والمروة، ورمي الجمار، ونحو ذلك؛ فإن هذه الأفعال لو تجردت عن الأمر لم تكن منشأ لمصلحة، فلما أُمر بها نشأت مصلحتها من نفس الأمر.

ومثال الثالث: الصوم، والصلاة، والحج، وإقامة الحدود، وأكثر الأحكام الشرعية؛ فإن مصلحتها ناشئة من الفعل والأمر معًا؛ فالفعل يتضمن مصلحة والأمر بها يتضمن مصلحة أخرى؛ فالمصلحة فيها من وجهين.

ومثال الرابع: أمر الله تعالى خليله إبراهيم بذبح ولده؛ فإن المصلحة إنما نشأت من عزمه على المأمور به، لا من نفس الفعل، وكذلك أمره نبيه ﷺ ليلة الإسراء بخمسين صلاة.

فلما حصروا المصلحة في الفعل وحده تسلط عليهم خصومهم بأنواع المناقضات والإلزامات.

أما النفاة من الإخباريين؛ فقد أصابوا حيث قالوا: إن الحجة إنما تقوم على العباد بالرسالة وإن الله لا يعذبهم قبل البعثة ولكنهم **أخطؤوا** حيث ساووا في ذلك أئمتهم المعصومين بالرسل!

وأخطؤوا في تسويتهم بين الأفعال التي خالف الله بينها فجعل بعضها حسنًا وبعضها قبيحًا، وركب في العقول والفطر التفرقة بينهما كما ركب في الحواس التفرقة بين الحلو والحامض، والمرّ والعذب، والسخن والبارد، والضار والنافع.

فزعم النفاة أنه لا فرق في نفس الأمر أصلاً بين فعل وفعل في الحسن والقبح، وإنما يعود الفرق إلى مجرد الأمر والنهى، وسلبوا الأفعال خواصها التي جعلها الله عليها من الحسن والقبح.

فخالفوا الفطر والعقول، وسلطوا عليهم خصومهم بأنواع الإلزامات والمناقضات الشنيعة جدًا، ولم يجدوا إلى ردها سبيلاً إلا بالعناء وجحد الضرورة.

وأما السلف؛ فقالوا بما أصابت به كل طائفة؛ فاستولوا على محاسن المذاهب وتجنبوا أرداها، ففازوا بالقدح المعلى، وغيرهم طاف على أبواب المذاهب ففاز بأخس المطالب والهدى هدى الله يختص به من يشاء من عباده. (١)

المطلب الثاني: نقد موقف فلاسفة الشيعة من التحسين والتقبيح.

تقدم بيان أن أقوال مؤسسو أبرز اتجاهات الفلسفة الشيعية –المشائية، العرفانية، الشيرازية– اتفقت على نفي التحسين والتقبيح العقلي!!

(١) انظر: مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٢/١٠٠٥-١٠١٧.

فلا فرق –عندهم– واقعي بين فعل وفعل في الحسن والقبح، وإنما يعود الفرق إلى عادة مجردة أو وهم أو خيال أو مجرد التدين والتشريع، فسلبوا الأفعال خواصها التي جعلها الله عليها من الحسن والقبح وخالفوا النقل وبدائه العقول والفطر!

ويأتي هنا مزيد نقدٍ لقولهم وبيانٍ لفساده!

أ– نقد موقف الاتجاه المشائي –والذي ارتضاه الشيرازي– من التحسين والتقبيح.

استند هؤلاء الفلاسفة في نفي التحسين والتقبيح العقلي إلى ادعاء أن حسن العدل والصدق وقبح الكذب والظلم ونحو ذلك من الآراء المحمودة هي من قبيل المشهورات والذائعات؛ وليست هي من اليقينيات، لأنها تقبل الشك والتردد

فالإنسان –بزعمهم–**لو قدر نفسه وقد خُلق تام الخلقة كامل العقل، دفعة واحدة، من غير أن يتخلق بأخلاق قوم، ولا تأدب بتأديب الأبوين، ولا تربي في الشرع، ولا تعلم من معلم؛ ثم عرض عليه أمران: أحدهما:** أن الاثنين أكثر من الواحد، **والثاني: أن الكذب قبيح؛ لم نشك أنه لا يتوقف في الأول، ويتوقف في الثاني.** (١)

وقد ادعوا أن اشتهار حسن الفضائل، وقبحها بين الخلق، وكونها محمودة مشكورة مثني على فاعلها، أو مذمومة مذمومًا فاعلها، مستنده إما التدين بالشرائع أو محبة التسالم والإصلاح المضطر إليهما الإنسان، أو شيء من الأخلاق الإنسانية، مثل الحياء والاستئناس، أو ما في طبيعة الإنسان من الرحمة والخجل والأنفة والحمية وغير ذلك أو سنن قديمة بقيت ولم تنسخ، أو الاستقراء الكثير، ولو خلي الإنسان وعقله المجرد ووهمه وحسه لم يقض بها طاعة لعقله أو وهمه أو حسه!

ومن هنا خلصوا إلى أن المعاني المستنبطة في الحسن والقبح راجعة إلى مجرد الشهرة واستنباط العقلاء من غير أن يكون الفعل مشتملاً عليها (٢) **أو يكون لها وجود واقعي؛ فهي لهذا أمور اعتبارية وغير واقعية!**

---

(١)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٩٧٢/٢

(٢)انظر: مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٩٨٧/٢

وهي أيضًا –بحسب زعمهم– أمور مقصورة على الحياة البشرية فحسب؛ ولا تمتد لتشمل أفعال الرب؛ لأنه تعالى في زعمهم لا يفعل لغرض، ولا ليحسن به ما يفعل، إذ أن الذي يفعل شيئًا لو لم يفعله قبح به أو لم يحسن منه فهو ناقص مسلوب كمال مستكمل بغيره!

ونقد قولهم من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن هؤلاء الفلاسفة أخرجوا القضايا التي يسمونها الذائعات والمشهورات –كالقول بحسن العدل وقبح الظلم– والتي يسمونها الآراء المحمودة عن أن تكون يقينيات؛ إذ لا واقع لها–في زعمهم– إلا تطابق آراء العقلاء، وجعلوا ذلك ذريعة إلى نفي الحسن والقبح الذاتيين (العقليين).

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ﷺ: (هذه القضايا المشهورة من بني آدم كلهم كقولهم العدل حسن وجميل وصاحبه يستحق المدح والكرامة والظلم قبيح مذموم سيء وصاحبه يستحق الذم والإهانة فإن هؤلاء[الفلاسفة] نفوا كونها من اليقينيات، **وهذا يستلزم أن لا يقول الفلاسفة بالحسن والقبح العقليين إذ لم يكن في العقل قضية برهانية عقلية).** [1]

ويقول: الفلاسفة (يمثلون المشهورات المقبولات التي ليست علمية بقولنا: **العلم حسن والجهل قبيح والعدل حسن والظلم قبيح،** ونحو ذلك –من الأحكام العملية العقلية التي يثبتها من يقول بالتحسين والتقبيح–، **ويزعمون أنا إذا رجعنا إلى محض العقل لم نجد فيه حكمًا بذلك).** [2]

ويقول: (ابن سينا –وأمثاله من الفلاسفة–، .. نفى أن تكون المشهورات العملية من اليقينيات، ...فبإنكاره المشهورات أن تكون يقينية أنكر موجب القوة العملية في النفس التي بها تستحسن ما ينفعها من الأعمال، وتستقبح ما يضرها، فأخرج الأعمال التي لا تكمل النفس إلا بها من أن تكون يقينية)! [3]

والجواب من مقامين، عام ، ومفصل!

---

(١)الرد على المنطقيين ، ابن تيمية، ٤٢٢.

(٢)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٩/ ١٢.

(٣)درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ٦/ ١١١، وانظر منه: ٩/٦٥-٦٦.

أما المقام العام؛ فيقال فيه:

أ– قول هؤلاء الفلاسفة (خلاف الوجدان والقرآن:

أمّا الوجدان: فإنّا نرى–مع قطع النظر عن وجود العقلاء، فضلاً عن اتّفاقهم في الآراء– أنّ العدل مرغوب وممدوح؛ أي: يستحقّ فاعله عند وجداننا المدح والثناء، كما أنّ فاعل الظلم يستحقّ الذمّ والعقاب .

وأمّا القرآن: فقوله تعالى: ﴿وَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلنَّفۡسِ ٱللَّوَّامَةِ ۝٢﴾ القيامة:٢، إذ لو لم يكن للأفعال القبيحة إلاّ تطابق الآراء على اللوم، فما معنى النفس اللوّامة في الخلوات بحيث يُسلب عن الإنسان النوم والسكون ؟!

ثمّ إنّ العقلاء في أيّ عصر، وفي أيّ مكان اجتمعوا وتعاهدوا وتطابق رأيهم على مدح العادل وذمّ الظالم ؟ !

فالحقّ: أنّ الإنسان بفطرته ووجدانه مجبول على درك الخير والشرّ على وجه الإجمال، **وهكذا مدح فاعل الخير وذمّ فاعل الشرّ، لو لم يطرأ عليه الاغترار، ولم يدسّ فطرته في كدورات الأعمال السيّئة والأحوال الخبيث، كما قال الله :** ﴿وَنَفۡسٖ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلۡهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقۡوَىٰهَا ۝٨﴾ الشمس:٧–٨). [1]

ب– مذهب هؤلاء الفلاسفة (لا مجال للبناء عليه، لوضوح أن مدح العقلاء وذمهم على الفعل ليس اعتباطيًا، بل لإدراكهم أمرًا فيه يقتضى فعله أو تركه، تكون الداعوية العقلية متفرعة عليه تفرع الحكم على الموضوع، وذلك الأمر هو الحسن أو القبح؛ فالحسن والقبح أمران واقعيان لا يتوقفان ثبوتًا على إدراك العقلاء، ولا على مدحهم وذمهم). [2]

وأما المقام المفصل؛ فيقال فيه:

---

(١)العقل والبلوغ، حسن الكريمي القمي، ٩٩.

(٢)المحكم في أصول الفقه، السيد محمد سعيد الحكيم، ١٦٨/٢-١٦٩.

إن أصل قول هؤلاء الفلاسفة أنهم (خصوا اليقينيات[1] بالأوليات والمشاهدات والتجربيات والحدسيات والمتواترات والفطريات، فالبرهان المؤلف من هذه الأمور الستة يفيد اليقين، وخصوا الجدل غير المفيد لليقين بالمشهورات والمسلمات[2] ، وأدخلوا حسن العدل وقبح الظلم في المشهورات التي لا تفيد اليقين).[3] ولا العلم ولا تُعلم بالعقل!

والجواب أن يقال:

- أن هؤلاء القوم أخرجوا القضايا التي يسمونها المشهورات والتي يسمونها الآراء المحمودة عن أن تكون يقينيات، والحق أن المشهورات وغيرها من العقليات سواء ولا يجوز التفريق بينهما لاسيما وأن اقتضاء الفطرة لهما واحد.[4]
- ثم أين الدليل على أن هذه المشهورات ليست يقينية؟؛ والحق: أنه لا دليل على دعواهم أن المشهورات ليست من اليقينيات؛ [5] يوضحه:
- أن المراد بالمشهورات عندهم هي القضايا العملية كلها مثل كون العدل حسنًا والظلم قبيحًا والعلم حسنًا والجهل قبيحًا والصدق حسنًا والكذب قبيحًا والإحسان حسنًا ونحو ذلك من الأمور [6] ودعوى المدعي أنها ليست من اليقنيات دعوى باطلة بل هي من أعظم اليقينيات

---

(١) اليقينيات التي يتألف منها البرهان-عند الفلاسفة- ست: **أولها**: الأوليات وتسمى البديهيات، وهي: ما يجزم به العقل بمجرد تصور طرفيه نحو: الكل أعظم من الجزء. **ثانيها**: المشاهدات، وهي: ما لا يفتقر إلى عقل كجوع الإنسان وعطشه وألمه فإن البهائم تدركه، وتسمى المشاهدات الباطنية، **ثالثها**: التجربيات، وهي ما يحصل العلم بها من التجربة؛ كالعلم بأن الرمان يحبس القيء، وقد يعم؛ كعلم العامة بالخمر أنه مسكر، وقد يخص؛ كعلم الطبيب بإسهال المسهلات. **رابعها**: المتواترات، وهي: ما يحصل بنفس الأخبار تواترًا؛ كالعلم بوجود مكة لمن لم يرها. **خامسها**: الحدسيات، وهي ما يجزم به العقل لترتيب دون ترتيب التجربيات مع القرائن كقولنا: نور القمر مستفاد من الشمس. **سادسها**: المحسوسات، وهي ما يحصل بالحس الظاهر أي: بالمشاهدة؛ كالنار حارة والشمس مضيئة. انظر: الكليات، الكفوي، ٩٨٠-٩٨١.

(٢)المسلمات: هي قضايا تسلم من الخصم ويبنى عليه الكلام لدفعه سواء كانت مسلمة فيما بينهما خاصة أو بين أهل العلم، انظر:جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد النبي، ١٨٠/٣.

(٣) رسالة في التحسين والتقبيح، السبحاني، ٤٤.

(٤) انظر: الرد على المنطقيين، ابن تيمية، ٣٩٦.

(٥) انظر: الرد على المنطقيين، ابن تيمية، ٤٢٠، ٤٢٦.

(٦) انظر: الرد على المنطقيين، ابن تيمية، ٤٢٠.

واتفاق الناس عليها أعظم من اتفاقهم على عامة ما يذكره الفلاسفة من العقليات، (فالناس إذا قالوا: العدل حسن والظلم قبيح؛ فهم يعنون بهذا أن العدل محبوب للفطرة، يحصل لها بوجوده لذة وفرح، نافع لصاحبه ولغير صاحبه، يحصل به اللذة والفرح وما تتنعم به النفوس.

وإذا قالوا: الظلم قبيح؛ فهم يعنون به أنه ضار لصاحبه ولغير صاحبه، وأنه بغيض يحصل به الألم والغم وما تتعذب به النفوس.

ومعلوم أن هذه القضايا هي في علم الناس لها بالفطرة وبالتجربة أعظم من أكثر قضايا الطب؛ مثل كون السقمونيا [1] تسهل الصفراء؛ فلم كانت التجربيات يقينية، وهذه التي هي أشهر منها وقد جربها الناس أكثر من تلك لا تكون يقينية؟ مع أن المجربين لها أكثر وأعلم وأصدق، وجزئياتها في العالم أكثر من جزئيات تلك، والمخبرون بذلك عنها أيضًا أكثر وأعلم وأصدق؛ فإن الإنسان من نفسه يجد من لذة العدل والصدق والعلم والإحسان والسرور بذلك ما لا يجده من الظلم والكذب والجهل، والناس الذين وصل إليهم ذلك والذين لم يصل إليهم ذلك يجدون في أنفسهم من اللذة والفرح والسرور بعدل العادل وبصدق الصادق وعلم العالم وإحسان المحسن ما لا يجدونه في الظلم والكذب والجهل والإساءة؛ ولهذا يجدون في أنفسهم محبة لمن فعل ذلك وثناء عليه ودعاء له، وهم مفطورون على محبة ذلك واللذة به لا يمكنهم دفع ذلك من أنفسهم ؛كما فطروا على وجود اللذة بالأكل والشرب والألم بالجوع والعطش؛ فلم كانت تلك القضايا من اليقينيات المعلومة بالحس والعقل؛ كالتجربة وغيرها، ولم تكن هذه من القضايا العقلية المعلومة أيضًا بالحس والعقل والأمر فيها أعظم؟ واللذة التي توجد بهذه لذة روحانية عقلية شريفة، والإنسان كلما كمل عقله كانت هذه اللذة أحب إليه من تلك اللذة). [2] فعلم بهذا أن هذه المشهورات من أعظم اليقينيات!

يقول ابن تيمية:(هذه القضايا المشهورة من بني آدم كلهم؛ كقولهم العدل حسن وجميل وصاحبه يستحق المدح والكرامة والظلم قبيح مذموم سيء وصاحبه يستحق الذم والإهانة ...و. دعوى المدعي أن هذه القضايا ليست من اليقينيات دعوى باطلة بل هذه من أعظم اليقينيات المعلومة بالعقل..

---

(١)نبات يستخرج منه دواء مسهل للبطن ومزيل لدوده، انظر: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ١/ ٤٣٧.

(٢)الرد على المنطقيين ، ابن تيمية، ٤٢٣-٤٢٤.

وإذا تصور معنى الحسن والقبح **علم أن هذه المشهورات من أعظم اليقينيات** فإنها [مـ]ما اتفقت عليها الأمم لما علموه بالحس والعقل والتجربة، بل اتفاق الناس على هذه أعظم من اتفاقهم على عامة ما يذكرونه[من العقليات] وقد يعيش طوائف من الناس زمانًا لا تخطر لهم القضايا الكلية العقلية التي جعلوها مبادئ العلم؛ كقول القائل: "النفي والإثبات لا يجتمعان" وإن يُعلم أن هذا الشيء المعين إذا كان موجودًا لم يكن معدومًا لكن قد لا تخطر لهم القضية الكلية؛ بل وقد لا يخطر لهم تقدير اجتماع وجوده وعدمه؛ فإن هذا التقدير ممتنع فلا يخطر لأكثر الناس! **ولا توجد طائفة إلا وهي تحسن العدل والصدق والعلم وتقبح ضد ذلك).** (١)

- **أن هذه المشهورات من جملة القضايا الواجب قبولها والتصديق بها، وهي بهذا تعد مادة للبرهان اليقيني.**

يقول ابن تيمية: (إن المشهورات العامة؛ مثل حسن العدل وقبح الظلم، هي من الواجب قبولها، وإن لم نقل هي أولية. فإن الواجب قبولها قد جعلوها أصنافًا: أوليات ومشاهدات ومجربات وحدسيات ومتواترات وقضايا قياساتها معها.

وهذه المشهورات إذا لم تكن أولية لم تكن بدون كثير من المجربات والحدسيات ونحو ذلك، فتكون **مادة للبرهان اليقيني** كالمتواترات والمجربات؛ فإن المتواترات والمجربات ليست أوليات، وهذه المشهورات أبلغ من كثير من المجربات **والعلم بها والتصديق بها في نفوس الأمم قاطبة أقوى وأثبت من العلم بكثير من المجربات والمتواترات التي تواترت عند بعض الأمم دون بعض).** (٢)

- أن قولهم: "إن موجب الحكم بالمشهورات والآراء المحمودة؛ العادات أو الأحوال النفسانية أو مصلحة النظام"؛ يقال فيه:

هذا لا ينافي كونها يقينية معلومة بالعقل بل هو دليل على ذلك؛ فإن المجربات كلها عاديات فكونها عاديات لا ينافي كونها يقينيات، وأيضًا الاسترواح إلى عادات الناس، من تسمية ما يضرهم قبيحًا وما

---

(١)الرد على المنطقيين ، ابن تيمية، ٤٢٢-٤٢٤.

(٢)الرد على المنطقيين، ابن تيمية، ٤٢٧-٤٢٨.

ينفعهم حسنًا إنما هو استرواح إلى ما ركبة الله تعالى في عقولهم وفطرهم، وبعث رسله بتقريره وتكميله من استحسان الحسن واستقباح القبيح. (١)

وكذلك كون قوى النفس تقتضيها فإن هذا يدل على الملائمة والمنافرة وهذا هو معنى الحسن والقبح؛ فالرقة والأنفة والحمية هي أمور تقترن بالفعل الحسن كإنقاذ الغريق، ونصرة المظلوم، فيقوى الباعث على فعله، **ولا يوجب تجرده عن وصف يقتضي حسنه، وأن لا تكون ذاته مقتضية لحسنة، وإن اقترن بفاعله هذا الأمور.**

وما مثلكم في ذلك إلا كمثل من قال: إن تناول الأطعمة والأغذية والأدوية ليس حسنًا لذاته فإنه يقترن بتناولها من لذة المرة لفم المعدة ما يوجب نزوعها إلى طلب الغذاء لقيام البنية وكذلك الأدوية وغيرها.

ومعلوم أن هذه البواعث والدواعي وأسباب الميول **لا تنافي الاقتضاء الذاتي وقيام الصفات التي تقتضي الانتفاع بها فكذلك تلك البواعث والدواعي وأسباب الميول التي تحصل لفاعل الإحسان، ومنقذ الغريق والحريق ومنجي الهالك لا تنافي ما عليه هذه الأفعال في ذواتها من الصفات التي تقتضي حسنها وقبح أضدادها.** ولا ينافي كونها قضايا صادقة معلومة الصدق.

وكذلك المصالح المترتبة على حفظ السر والوفاء بالعهد وكون نظام العالم مربوطًا بها هي لما قام بذوات هذه الأفعال من الصفات التي أوجبت المصالح؛ إذ لو ساوت غيرها لم تكن باقتضاء المصلحة أولى منها. وهذا لا ينافي كونها صادقة معلومة، فليس فيما ذكروه ما ينافي العلم ولا ينافي كونها من اليقينيات. (٢)

- **أن قولهم: أن هذه القضايا مثل حكمنا –أن الكذب قبيح لا ينبغي أن يقدم عليه–لا عمدة لها إلا الشهرة ولو خلي الإنسان وعقله المجرد ووهمه وحسه لم يقض بها طاعة لعقله أو وهمه أو حسه!**

---

(١)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ١٠٢٣/٢

(٢)انظر: الرد على المنطقيين، ابن تيمية، ٤٢٨، مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ١٠٣٩/٢-١٠٤٠، ١٠٤٤.

يقال فيه:

أولاً: هذا غير مسلم بل هو دعوى مجردة؛ فإن عقول العقلاء قاطبة تقتضي بقبح الكذب، وهذا أمر فطري ضروري في النفس كما تقتضي قبح السرقة والظلم. وكذلك سائر (القضايا التي ركب في العقول والفطر حسنها وقبحها فإنا إذا سلطنا العقل الصريح عليها لم يحكم لها بخلاف ما هي عليه أبدًا).[1]

ثانيًا: من المعلوم أن النفس (تميل إلى الشخص الذي تعلم أنه عادل صادق محسن وتنفر عن الشخص الذي تعلم أنه كاذب ظالم مسيء، بل تميل إلى هذا الشخص وإن لم يصل إليها من جهته نفع وضرر.

والنفوس مجبولة على محبة العدل وأهله وبغض الظلم وأهله، وهذه المحبة التي في الفطرة هو المعني بكونه حسنًا، وهذا البغض هو المعني بكونه قبيحًا كما يقال: في الصورة الظاهرة هذا حسن وهذا قبيح؛ فالحسن الظاهر ما يحسه الحس الظاهر، والحسن الباطن ما يحسه القلب الباطن، **وإذا كانت النفوس مجبولة على محبة هذا وبغض هذا؛ فهذا معنى الحسن والقبح؛ فكيف يقال: لو ترك الإنسان وحسه وعقله ووهمه لم يقض بها؟ ونفوس بني آدم مجبولة على استحسان هذا واستقباح هذا؟**

وأما العقل فأخص صفات العقل عند الإنسان أن يعلم الإنسان ما ينفعه ويفعله ويعلم ما يضره ويتركه، والمراد بالحسن هو النافع، والمراد بالقبيح هو الضار؛ **فكيف يقال: إن عقل الإنسان لا يميز بين الحسن وبين القبيح وهل أعظم تفاضل العقلاء إلا بمعرفة هذا من هذا بل وجنس الناس يميل إلى من يتصف بالصفات الجميلة وينفر عمن يتصف بالقبائح فذاك يميل جنس الإنسان إلى سمع كلامه ورؤيته وهذا ينفر عن رؤيته وسمع كلامه).**

ثم (إن مبادئ هذه القضايا أمر ضروري في النفوس؛ فإنها مفطورة على حب ما يلائمها وبغض ما يضرها، والمراد بالحسن ما يلائمها وبالقبيح ما يضرها، وإذا كانت مفطورة على حب هذا وبغض هذا؛ فالمراد بقولنا حسن أنه ملائم نافع، والمراد بقولنا قبيح أنه ضار مؤذ وهذا أمر فطري؛ **فعلم أن الناس بفطرتهم يعلمون هذه القضايا المشهورة بينهم).و(لو لم يكن لهذه القضايا مبدأ في قوى**

---

(١)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ١٠٣٥/٢.

الإنسان لم تشتهر في جميع الأمم؛ فإن المشهور في جميع الأمم لا بد أن يكون له موجب في الفطرة المشتركة بين جميع الأمم؛ فعلم أن الموجب لاعتقاد هذه القضايا أمر اشتركت فيه الأمم وذلك لا يكون إلا من لوازم الإنسانية فإن الأمم لم تشترك كلها في غير لوازم الإنسانية). [1]

- **أن قولهم: "لو توهم الإنسان بنفسه أنه خلق دفعة تام العقل ولم يسمع أدبًا ولم يطع انفعالاً نفسانيًا ولا خلقًا لم يقض في أمثاله بشيء" يقال فيه:**

أن هذا ممنوع بل إن كان تام العقل علم أن العلم والعدل والصدق ينفعه، وتصلح به نفسه، وتلتذ، وأن الكذب والظلم يضره، ويفسد نفسه، ويؤلمها، ولو قدر أنه لا يُعلِم به أحد غير علم العقل بأنه إذا ظلم أبغضه الناس وعادوه، وغير علمه بأن الله يعاقبه.!

فإن قيل: الإنسان يلتذ بما يراه قبيحًا، كما قد يلتذ بما يأخذه ظلمًا فيأكله ويشربه! قيل: وإن التذ بدنه فإن قلبه وعقله لا يلتذ بذلك؛ بل يلتذ إذا عدل، وإن قدّر أنه يلتذ به لذة حاضرة، فإنه يتألم بقبح عاقبته عنده، وإذا لم يتألم فلغيبة عقله عن إدراك المؤلم، كما قد يحصل للسكران وغيره من أمور تؤلمه ولا يتألم بها لغيبة عقله عن إدراكها. [2]

هذا من جانب، ومن جانب آخر؛ يقال: إن قولكم: "لو قدر الإنسان نفسه وقد خلق تام الخلقة تام العقل دفعة واحدة من غير تأدب بتأديب الأبوين ولا تعلم من معلم، ثم عرض عليه أمران: أحدهما: أن الواحد أكثر من الاثنين، والآخر: أن الكذب قبيح، لم يتوقف في الأول ويتوقف في الثاني" **فاسد، ويجاب عنه بما يلي:**

أولاً: هذا تقدير مستحيل، ركبتم عليه أمرًا غير معلوم الصحة؛ فإن تقدير الإنسان كذلك محال!

ثانيًا: سلمنا إمكان التقدير، لكن لم قلتم بأنه لا يتوقف في كون الواحد نصف الاثنين، ويتوقف في كون الكذب قبيحًا بعد تصور حقيقته؟ فلا نسلّم أنه إذا تصور ماهية الكذب توقف في الجزم بقبحه، وهل هذا إلا دعوى مجردة!؟

---

(١) الرد على المنطقيين، ابن تيمية، ٤٢٩-٤٣٠.

(٢) انظر: الرد على المنطقيين، ابن تيمية، ٤٣٠-٤٣١.

ثالثًا: سلّمنا أنه قد يتوقف في الحكم بقبحه، ولكن لا يلزم من ذلك أن لا يكون قبيحًا لذاته، وقبحه معلوم للعقل، وتوقف الذهن في الحكم العقلي لا يخرجه عن كونه عقليًا، ولا يجب التساوي في العقليات إذ بعضها أجلي من بعض.

فإن قلتم: فهذا التوقف ينفي أن يكون الحكم بقبحه ضروريًا وهو يبطل قولكم؛ **قلنا:** هذا إنما لزم من التقدير المستحيل في الواقع، والمحال قد يلزمه محال آخر.

سلّمنا أنه ينفي كون الحكم بقبحه ضروريًا ابتداء؛ فلم قلتم: إنه لا يكون ضروريًا بعد التأمل والنظر؟

والضروري أعم من كونه ضروريًا ابتداء بلا واسطة، أو ضروريًا بوسطة، ونفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم، ومن ادعى سلب الوسائط عن الضروريات فقد كابر، أو اصطلح مع نفسه على تسمية الضروريات بما لا يتوقف على وسطة!

رابعًا: أن تصور ماهية الكذب يقتضي جزم العقل بقبحه، ونسبة الكذب إلى العقل كنسبة المتنافرات الحسية إلى الحس؛ فكما أن إدراك الحواس المتنافرات يقتضي نفرتها عنها، فكذلك إدراك العقل لحقيقة الكذب، ولا فرق بينهما إلا فرق ما بين إدراك الحس وإدراك العقل؛ فإن جاز القدح في مدركات العقول وحكمها فيها بالحسن والقبح جاز القدح في مدركات الحواس.

خامسًا: أنكم فتحتم باب السفسطة فإن القدح في معلومات العقول وموجباتها كالقدح في مدركات الحواس وموجباتها؛ فمن لجأ إلى المكابرة في المعقولات فقد فتح باب المكابرة في المحسوسات؛ ولهذا كانت السفسطة حالاً تعرض في هذا وهذا، وليست مذهبًا لأمة من الناس يعيشون عليه كما يظنه بعض أهل المقالات، ولا يمكن أن تعيش أمة ولا أحد على ذلك، ولا تتم له مصلحة، وإنما هي حال عارضة لكثير من الناس، وهي تكثر وتقل، وما من صاحب مذهب باطل إلا وهو مرتكب للسفسطة شاء أم أبي!.[1]

وبعد.. فأقل تأمل في قول هؤلاء الفلاسفة يتبين بطلانه وفساده! والعجب ممن يرضى لنفسه أن يحتج بمثله! إذ كيف لهم أن ينفوا التحسين والتقبيح الذاتي في الأفعال (الحسن والقبح العقلي) مع أن كون الفعل حسنًا كاملاً محبوبًا مرضيًا، وكونه قبيحًا ناقصًا مسخوطًا مبغوضًا أمر عقلي،

---

(١)انظر: مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٢/١٠١٧-١٠٢٠

وحسنه وقبحه إنما هو لمعنى قام به!؛ وكذا مدح العقلاء لمؤثر الكمال والمتصف به، وذمهم لمؤثر النقص والمتصف به، أمر عقلي فطري وإنكاره يزاحم المكابرة!

وأما العقاب فقد تقدم أن ترتبه على فعل القبيح مشروط بالسمع وأنه إنما انتفي عند انتفاء السمع انتفاء المشروط لانتفاء شرطه لا انتفاءه لانتفاء سببه؛ فإن سببه قائم ومقتضيه موجود إلا أنه لم يتم لتوقفه على شرطه!

وعلى هذا فكون الفعل متعلقًا للثواب والعقاب والمدح والذم عقلي، وإن كان وقوع العقاب موقوفًا على شرط وهو ورود السمع! (١)

الوجه الثاني: بطلان ما ذهب إليه الفلاسفة من نفي الحسن والقبح في أفعال الله.

زعم الفلاسفة أن التحسين والتقبيح مقصور على الحياة البشرية فحسب؛ ولا يمتد ليشمل أفعال الرب؛ لأنه تعالى لا يفعل لغرض، ولا ليحسن به ما يفعل، إذ أن الذي يفعل شيئًا لو لم يفعله قبح به أو لم يحسن منه فهو ناقص مسلوب كمال مستكمل بغيره! **مصادم للحق، والجواب عليه من عدة جوانب:**

الجانب الأول: أن إثبات الحسن والقبح في حق الله تعالى مبني على إثبات محبة الله ورضاه وغضبه وسخطه وفرحه بتوبة التائب وحكمته وكمال صفاته. (٢) (وقد أنكر تعالى على من نسب إلى حكمته التسوية بين المختلفين كالتسوية بين الأبرار والفجار فقال تعالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ﴿٢٨﴾﴾ ص:٢٨، وقال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٢١﴾﴾ الجاثية:٢١،فدل على أن هذا حكم سيء قبيح ينزه الله عنه ولم ينكره سبحانه من جهة أنه أخبر بأنه لا يكون وإنما أنكره من جهة قبحه في نفسه وأنه حكم **سيء يتعالى ويتنزه عنه لمنافاته لحكمته وغناه وكماله ووقوع أفعاله كلها على السداد**

---

(١)انظر: مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٢/٩٧٠-٩٧١.

(٢) انظر: الرد على المنطقيين، ابن تيمية، ٤٢٢.

والصواب والحكمة فلا يليق به أن يجعل البر كالفاجر ولا المحسن كالمسيء ولا المؤمن كالمفسد في الأرض؛ فدل على أن هذا قبيح في نفسه تعالى الله عن فعله).[1]

كما أنكر(سبحانه على من جوز أن يترك عباده سدى فلا يأمرهم ولا ينهاهم ولا يثيبهم ولا يعاقبهم **وأن هذا الحسبان باطل والله متعال عنه لمنافاته لحكمته وكماله** كما قال تعالى ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ﴿٣٦﴾﴾ القيامة:٣٦)، (فأنكر سبحانه على من زعم أنه يترك سدى إنكار من جعل في العقل استقباح ذلك واستهجانه، وأنه لا يليق أن ينسب ذلك إلى أحكم الحاكمين، ومثله قوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴿١١٥﴾ فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ ﴿١١٦﴾﴾ المؤمنون:١١٥-١١٦، فنزه نفسه سبحانه وباعدها عن هذا الحسبان وأنه يتعالى عنه ولا يليق به لقبحه ولمنافاته لحكمته وملكه وإلهيته).[2]

وأنكر(سبحانه على العقول التي جوزت أن يجعل الله فاعل القبيح وفاعل الحسن سواء، ونزه نفسه عن هذا الظن وعن نسبة هذا الحكم الباطل إليه، ولولا أن ذلك قبيح عقلاً لما أنكره على العقول التي جوزته؛ فإن الإنكار إنما كان يتوجه عليهم بمجرد الشرع والخبر لا بإفساد ما ظنوه عقلاً).[3]

الجانب الثاني: أن الفلاسفة النفاة -بموجب قولهم الفاسد في نفي الحسن والقبح عن الله- جوزت عليه سبحانه كل شيء، وأنكرت حكمته، وجحدت في الحقيقة ما يستحقه من الحمد والثناء على ما يفعله مما يُمدح بفعله، وعلى ترك ما يتركه مع قدرته عليه مما يُمدح بتركه، وجعلت النوعين واحدًا، ولا فرق عندهم بالنسبة إليه تعالى بين فعل ما يمدح بفعله وبين تركه، ولا بين ترك ما يمدح بتركه وبين فعله! .[4]

---

(١)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٢/٨٨٦-٨٨٧.

(٢)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٢/٨٨٧.

(٣)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٢/١٠٣٦

(٤)انظر: مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٢/١١٤٢.

الجانب الثالث: أن يُقال (ما تعنون –معاشر النفاة– بالأغراض التي نفيتموها عن الله ﷻ ونفيتم لأجلها حسن أوامر الذاتية وقبح نواهيه الذاتية، وزعمتم لأجلها أنه لا فرق عنده بين مذمومها ومحمودها وأنها بالنسبة إليه سواء؟

فأخبرونا عن مرادكم بهذه اللفظة البديعة المحتملة:

أتعنون بها الحكم والمصالح والعواقب الحميدة والغايات المحبوبة التي يفعل ويأمر لأجلها؟! أم تعنون بها أمرًا وراء ذلك يجب تنزيه الرب عنه –كما يُشعر به لفظ الأغراض من الإرادات الفاسدة والأمور التي يكون الفاعل محتاجًا إليها، مستفيدًا لها من غيره؟ أم ماذا تعنون بالأغراض؟

فإن أردتم المعنى الأول؛ فنفيكم إياه عن أحكم الحاكمين مذهب لكم خالفتم به صريح المنقول وصريح المعقول، وأتيتم ما لا تقر به العقول من فعل فاعل حكيم مختار لا لحكمة ولا لمصلحة ولا لغاية محمودة ولا عاقبة مطلوبة بل الفعل وعدمه بالنسبة إليه سيان، وقلتم ما تنكره الفطر والعقول ويرده التنزيل والاعتبار). وكيف يصح قولكم (والحكمة في خلق العالم وأجزائه ظاهرة لمن تأملها، بادية لمن أبصرها، وقد رُقِمَت سطورها على صفحات المخلوقات، يقرأها كل عاقل كاتب وغير كاتب؟! نُصِبت شاهدة لله بالوحدانية والربوبية، والعلم والحكمة واللطف والخبرة) (وأما النصوص على ذلك؛ فمن طلبها بهرته كثرتها وتطابقها، ولعلها أن تزيد على المئين.

وما يخيله النفاة لحكمة الله تعالى: أن إثباتها يستلزم افتقارًا منه واستكمالاً بغيره؛ فهوس ووساوس؛ فإن هذا بعينه وارد عليهم في أصل الفعل.

وأيضًا؛ فهذا إنما هو إكمال للصنع لا استكمال بالصنع.

وأيضًا؛ فإنه سبحانه فِعاله عن كماله، فإنه كمل ففعل، لا أن كماله عن فعاله، فلا يقال: فعل فكمل، كما يقال للمخلوق.

وأيضًا فإن مصدر الحكمة ومتعلقها وأسبابها عنه سبحانه؛ فهو الخالق وهو الحكيم، وهو الغني من كل وجه أكمل الغنى وأتمه، وكمال الغنى والحمد في كمال القدرة والحكمة، ومن المحال أن يكون سبحانه وتعالى فقيرًا إلى غيره، فأما إذا كان كل شيء فهو فقير إليه من كل وجه، وهو الغني المطلق عن كل شيء؛ فأي محذور في إثبات حكمته مع احتياج مجموع العالم وكل ما يقدر معه إليه دون غيره؟! وهل الغنى إلا ذلك؟!

ولله سبحانه في كل صنع من صنائعه وأمر من شرائعه حكمة باهرة، وآية ظاهرة، تدل على وحدانيته وحكمته وعلمه وغناه وقيوميته وملكه، لا تنكرها إلا العقول السخيفة، ولا تنبو عنها إلا الفطر المنكوسة).

(وبالجملة؛ فنحن لا ننكر حكمة الله ولا نساعدكم على جحدها لتسميتكم إياها: أغراضًا، وإخراجكم لها في هذا القالب، فالحق لا ينكر لسوء التعبير عنه، وهذا اللفظ بدعي لم يرد به كتاب ولا سنة، ولا أطلقه أحد من أئمة الإسلام وأتباعهم على الله، وقد قال الإمام أحمد: "لا نزيل عن الله صفة من صفاته لأجل شناعة شنعت"[1] فهل ننكر صفات كماله سبحانه لأجل تسمية المعطلة والجهمية لها أعراضًا؟

ولأرباب المقالات أغراض في سوء التعبير عن مقالات خصومهم وتخيرهم لها أقبح الألفاظ، وحسن التعبير عن مقالات أصحابهم وتخيرهم لها أحسن الألفاظ، وأتباعهم محبوسون في قبول تلك العبارات، ليس معهم في الحقيقة سواها، بل ليس مع المتبوعين غيرها.

وصاحب البصيرة لا تهوله تلك العبارات الهائلة، بل يجرد المعنى عنها، ولا يكسوه عبارة منها، ثم يحمله على محل الدليل السالم عن المعارض؛ فحينئذ يتبين له الحق من الباطل، والحالي من العاطل). [2]

ثم (يقال: إذا كان الفاعل الحكيم الذي لا يفعل فعلاً إلا لحكمة وغاية مطلوبة له من فعله أكمل ممن يفعل لا لغاية ولا لحكمة ولا لأجل عاقبة محمودة وهي مطلوبة من فعله في الشاهد؛ ففي حقه تعالى أولى وأحرى، **فإذا كان الفعل للحكمة كمالاً فينا؛ فالرب تعالى أولى به وأحق، وكذلك إذا كان التنزه عن الظلم والكذب كمالاً في حقنا فالرب تعالى أولى وأحق بالتنزه عنه).** [3]

---

(١) أخرجه ابن بطة، في الإبانة الكبرى، (الكتاب الثالث-تتمة الرد على الجهمية-)٣ / ٣٢٦، برقم(٢٥٢).

(٢)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٢/ ١٠٢٤-١٠٢٧

(٣)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ١٠٥١/٢.

الوجه الثالث: في بيان ما أصاب فيه الفلاسفة وأخطؤوا:

أخطأ النفاة من الفلاسفة في تسويتهم بين الأفعال التي خالف الله بينها فجعل بعضها حسنًا وبعضها قبيحًا، وركب في العقول والفطر التفرقة بينهما كما ركب في الحواس التفرقة بين الحلو والحامض، والمرّ والعذب، والسخن والبارد، والضار والنافع.

فزعموا أنه لا فرق في نفس الأمر أصلاً بين فعل وفعل في الحسن والقبح، وإنما يعود الفرق إلى عادة مجردة أو وهم أو خيال أو مجرد الشرع، وسلبوا الأفعال خواصها التي جعلها الله عليها من الحسن والقبح؛ فخالفوا الفطر والعقول.

وأصابوا في نفيهم التحسين والتقبيح والإيجاب والتحريم على الله الذي أثبتته القدرية من المعتزلة **ومن نهج نهجهم من متكلمة الشيعة** الذين وضعوا على الله شريعة بعقولهم قادتهم إلى مالا قبل لهم به من اللوازم الباطلة.

وأخطؤوا في نفيهم عنه إيجاب ما أوجبه على نفسه وتحريم ما حرمه على نفسه بمقتضى حكمته وعدله وعزته وعلمه.

وأخطؤوا –أيضًا– في نفيهم حكمته تعالى في خلقه وأمره، وأنه لا يفعل شيئًا لشيء، ولا يأمر بشيء لشيء؛ فنفوا الحكم والغايات المطلوبة في أوامره وأفعاله.

فالقدرية من المعتزلة ومن سلك نهجهم من متكلمة الشيعة حجروا على الله وألزموه شريعة حرموا عليه الخروج عنها، وخصومهم من الفلاسفة جوزوا عليه كل فعل ممكن يتنزه عنه سبحانه؛ إذ لا يليق بغناه وحمده وكماله ما نزه نفسه عنه وحمد نفسه بأنه لا يفعله؛ فالطائفتان متقابلتان غاية التقابل.

والقدرية أثبتوا له حكمة وغاية مطلوبة من أفعاله على حسب ما أثبتوه لخلقه، والفلاسفة نفوا حكمته اللائقة به التي لا يشابهه فيها أحد.

والقدرية قالت أنه يجب عليه سبحانه أن يفعل بكل شخص ما هو الأصلح له والفلاسفة لم ينزهوا الله من التسوية بين المطيع والكافر، وعلى قولهم: يجوز أن يعذب أولياءه وأهل طاعته ومن لم يعصيه قط وينعم أعداءه ومن كفر به!

وأهل السنة الوسط أثبتوا لله الحكمة التامة في جميع خلقه وأمره، وأثبتوا له الحمد كله في جميع ما خلقه وأمر به، ونزهوه عن دخوله تحت شريعة يضعها العباد بآرائهم؛ كما نزهوه عما نزه نفسه عنه مما لا يليق به؛ فاستولوا على محاسن المذاهب وتجنبوا أرداها، ففازوا بالقدح المعلى، وغيرهم طاف على أبواب المذاهب، ففاز بأخس المطالب والهدى هدى يختص به من يشاء من عباده. (١)

ب- نقد موقف الاتجاه العرفاني من التحسين والتقبيح:

نَفْيُ أتباع هذا المذهب التحسين والتقبيح الذاتي(العقلي) وادعاؤهم أن الحسن والقبح والحمد والذم أوصاف وضعية وضعها شرع أو اقتضاها طبع لحكمة ملائمة أو منافرة دنيا أو آخرة تناقض ظاهر!

- لأنه (لا معنى لكون الفعل حسنًا وقبيحًا شرعًا إلا أنه يشتمل على صفة لأجلها كان حسنًا محبوبًا للرب مرضيًا له متعلقًا للمدح والثواب، وكون القبيح مشتملاً على صفة لأجلها كان قبيحًا مبغوضًا للرب متعلقة للذم والعقاب.وهذه أمور وجودية ثابتة له في نفسه، ومحبة الرب له وأمره به كساه أمرًا وجوديًا زاده حسنًا إلى حسنه، وبغضه له ونهيه عنه كساه أمرًا وجوديًا زاده قبحًا إلى قبحه، فجعل ذلك كله عدمًا محضًا ونفيًا صرفًا لا يرجع إلى أمر ثبوتي في غاية البطلان والإحالة). (٢) فـ(استحسان الشرع له مطابق لاستحسان العقل لا مخالف، وكذلك انتظار الثواب به هو لحسنه في نفسه.) (٣) (فلو كان الحسن والقبح لم يكن مركوزًا في الفطر والعقول لم يكن ما أمر به الرسول ونهى عنه علمًا من أعلام صدقه، ومعلوم أن شرعه ودينه عند الخاصة من أكبر أعلام صدقه وشواهد نبوته). (٤)
- ولا معنى أيضًا لكون الفعل ملائمًا أو منافرًا -ككون العدل ملائم، والظلم منافر- إلا لما قام به من الصفات التي أوجبت له الملائمة أو المنافرة؛ إذ لو كانت الأفعال سواء في نفس الأمر، وذواتها لا تقتضى حسنًا ولا قبحًا لم يختص أحدها بالملائمة والآخر بالمنافرة، ولم يكن أحدها بما اختص به أولى من العكس، فما لجأ إليه هؤلاء النفاة من الملائمة والمنافرة من أكبر الأدلة على

---

(١) انظر: مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٢/١٠١٣-١٠١٧

(٢)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٢/٩٢٦.

(٣)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٢/١٠٤٤.

(٤)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٢/١٠٢٨

أن ذات الفعل متصفة بما لأجله لائم و نافر!!، وهذا كالملائمة والمنافرة في الطعوم والأغذية والروائح؛ فإن ما لاءم منها الإنسان ووافقه مخالف بالذات والوصف لما نافره منها وخالفه، ولم تكن تلك الملاءمة والمنافرة لمجرد العادة بل لما قام بالملائم والمنافر من الصفات، ففي الخبز والماء واللحم والفاكهة من الصفات التي اقتضت ملاءمتها الإنسان ما ليس في التراب والحجر والقصب والعصف وغيرها، ومن ساوى بين الأمرين فقد كابر حسه وعقله!

فهكذا ما لاءم العقول والفطر من الأعمال والأحوال وما نافرها وخالفها هو لما قام بكل منها من الصفات التي اختصت به فأوجب الملاءمة والمنافرة؛ فملاءمة العدل والإحسان والبر للعقول والفطر والحيوان لما اختصت به ذوات هذه الأفعال من أمور ليست في الظلم والإساءة وليست هذه الملاءمة والمنافرة لمجرد العادة والتدين بالشرائع بل هي أمور ذاتية لهذه الأفعال وهذا مما لا ينكره العقل بعد تصوره! (١)

ولله در شيخ الإسلام ﷺ حين قال: (**الحُسن والقبح الذي يُدرك بالحس وبالعقل وبالشرع، وبالبصر والنظر والخبر، بالمشهور الظاهر وبالباطن، وبالمعقول القياسي وبالأمر الشرعي هو في الأصل من جنس واحد، فإن كلاً يُعْلَم بذلك ويثبت به ما لا يُعلم بالآخر ويثبت به.**

وهذه الطرق الثلاثة: السمع، والبصر، والعقل، هي طرق العلم: فالبصر –وهو المشهود الباطن والظاهر– يدرك ما في هذه الحركات والإرادات من الملاءمة والمنافرة، والمنفعة والمضرة العاجلة.

والسمع –وهو وحي الله وتنزيله– يخبر بما يَقْصر الشهود عن إدراكه من منفعة ذلك ومضرته في الدار الآخرة.

فتمام الدين بالفطرة وتقديرها، لا بتحويلها وتغييرها، فإن كل مولود يولد على الفطرة، والله خلق عباده حُنفاء فاجتالتهم الشياطين وحرَّمت عليهم ما أحل الله لهم، وأمرتهم أن يشركوا به ما لم ينزِّل به سلطانًا. هكذا أخبرنا الله فيما روى عنه رسوله في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم (٢)

---

(١)انظر: مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٢/١٠٢٨-١٠٢٩

(٢)مسلم، كتاب الجنة، باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار، ٤/ ٢١٩٧، ولفظه:" خلقت عبادي حنفاء كلهم، وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم،"

فهم بفطرتهم يحبون الله وحده ويحبون تناول ما يحتاجون إليه من الطيّبات، والمحبة تتبع الشهود والإحساس، فهذا الذي في فطرهم من الحس والحركة إلى عبادة خالقهم مما يعينهم عليها من طيبات الرزق، هو وجه الحُسن الثابت بالأفعال الحسنة: مأمُورِها ومبَاحِها، فإن ذلك كله حسن، لما فيه من هذه الملاءمة المناسبة والمحبة التي فطروا عليها، فما كان من ذلك مشهودًا في عالم الشهادة أدرك بالشهود والإحساس، وما كان غيبًا أُدرك بالسمع الذي جاء به المرسلون.

والقلب يعقل هذا المشهود وهذا المسموع، فلابد من أن يعقل ما أمر الله به وأخبر، كما لابد أن يعقل ما شهدنا وحسسنا، فيعقل الشهادة والغيب، بمعنى ضبط العلم بجريان ذلك على وجهٍ كلي ثابت في النفس). (١)

المطلب الثالث: نقد مظاهر غلو الشيعة في أئمتهم المتعلقة بمسألة التحسين والتقبيح.

تقدم بيان أن الشيعة غلوا في معصوميهم؛ فجعلوا الأئمة كالرسل في الحجية والإرشاد!!

وزاد بهم الأمر فزعموا أن الأئمة حجج الله على أهل الدنيا والآخرة بل ادعوا أنهم أولى حجج الله، بل وأكمل حجج الله!

فيقال: (**الله سبحانه إنما أثبت الحجة بالرسل خاصة**؛كما قال تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ﴾ النساء:١٦٥)(٢).

يقول ابن تيمية ﷺ: (**حجة الله على عباده قامت بالرسل فقط. كما قال تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ﴾** النساء:١٦٥ **ولم يقل بعد الرسل والأئمة أو الأوصياء أو غير ذلك**). (٣)

ويقول: (الحجة على الخلق تقوم بالرسل) (١) (فإن الله إنما أوجب على الناس اتباع الرسول وطاعته واتباع حكمه وأمره وشرعه ودينه؛ وهو حجة الله على خلقه؛ وهو الذي فرق الله به بين الحق والباطل

---

(١)جامع المسائل، لابن تيمية، ١٩٣/٥.

(٢)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، ٩٨٩/٢.

(٣)منهاج السنة النبوية ، ابن تيمية، ٥/ ٧٦.

والهدى والضلال والرشاد والغي وطريق الجنة وطريق النار وبه هدى الله الخلق، قال الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيۡمَٰنَۚ وَءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ زَبُورٗا ١٦٣ وَرُسُلٗا قَدۡ قَصَصۡنَٰهُمۡ عَلَيۡكَ مِن قَبۡلُ وَرُسُلٗا لَّمۡ نَقۡصُصۡهُمۡ عَلَيۡكَۚ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٤ رُّسُلٗا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ﴾ النساء:١٦٣-١٦٥)[٢]

وبهذا يظهر أن كتاب الله ليس فيه ما يدل على قول الشيعة البتة، بل هو يدل على خلاف قولهم؛ لأنه يثبت الحجة بالرسل خاصة دون غيرهم!

وأما ورد من روايات تثبت كون الأئمة كالرسل في الحجية –كالمروي عن النبي ﷺ أنه قال عن علي: "أنا وهذا حجة الله على خلقه"– [٣] فهي من الموضوعات عند أهل العلم بالحديث؛[٤] لا تحل روايتها فضلاً عن الاحتجاج بها!

وكذا ما رُويّ عن آل البيت؛ –في تقرير هذا المعنى– هو أيضًا من الكذب؛[٥] والكذابون كثيرًا ما ينفقون سلعهم الباطلة بنسبتها إلى علي وأهل بيته، ولا يدري ما كذب على أهل البيت إلا الله سبحانه!

=

(١)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٣٥/ ٣٨٣.

(٢)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٣٥/ ٣٨٣، وانظر: أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية –عرض ونقد–، د.القفاري، ٦٢٨/٢.

(٣) وصفه بالوضع وتكلم على رواته الوضاعين ابن الجوزي، والسيوطي، والشوكاني، وابن تيمية، راجع: الموضوعات، ابن الجوزي، ٣٨٢/١ – ٣٨٣ ، اللآلئ المصنوعة، السيوطي، ٣٣٥/١ – ٣٦٦ ، الفوائد المجموعة، الشوكاني، ٣٧٣، منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٥/ ٧٥-٧٦، ٧/ ٣٥٧.

(٤)انظر: منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٥/ ٧٥-٧٦، ٧/ ٣٥٧.

(٥) انظر: كسر الصنم، البرقعي، ١٦٠/١، ٢٢٩، ٢٧٢، ٣٠٩، ٣٤٤، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٩٨، ٥٩٨/٢.

ومن هنا يتضح أن قول الشيعة بأن الأئمة هم الحجة على الناس ولا تقوم الحجة على الخلق إلا بهم، مجرد دعوى ومحض اختلاق؛ وهو قول ظاهر الفساد!

ولله در البرقعي[1] **حين قال:** (إذا كان وجود الإمام ضروريًا إلى هذا الحدّ؛ فلماذا لا يستطيع أحدٌ أن يصل إليه منذ قرون عديدة؟ ثم إن كتاب الله والعقل السليم موجودان دائمًا ولا حاجة إلى حجة أخرى؛ إضافة إلى ذلك إن مثل هذه الحجة لا بد أن يبيّنها اللهُ ورسولُه لا رواة كذّابون يروون مثل هذا الأمر على لسان الأئمة!). [2]

(١)هو أبو الفضل بن حسن بن أحمد بن رضي الدين البرقعي القُمّيّ مولداً ثم الطهراني، يرجع نسبه إلى أحمد بن موسى المبرقع ابن الإمام محمد التقى الجواد بن على بن موسى الرضا، ولد بقم سنة ١٣٢٩هـ، وتوفي سنة ١٤١٢هـ، نشأ في بيت شيعي، وتعلم مذهب الإمامية حتى نال درجة الاجتهاد، حتى أطلق علية آية الله العظمى، هداه الله إلى الحق، وبصره بضلال مذهب الإمامية، فتخلى عن أصول المذهب الاثني عشري كالقول بالإمامة، والعصمة، والغيبة، والتقية، وانتقد قول الشيعة في ذلك، انتقد أيضًا البدع والخرفات وصور الشرك والقول بولاية المعصومين التكوينية، والغلو في الأئمة، ونسبة علم الغيب إليهم، غير أن خروجه عن مذهب الإمامية لا يعني أنه أصبح سنيًا بل لا يزال يتبنى بعض الآراء المخالفة لأهل السنة والجماعة كتفضيل علي على بقية الصحابة ونحو ذلك، له عدة مؤلفات، منها: الخرافات الكثيرة في زيارة القبور، سنوانح الأيام، درس من الولاية، كسر الصنم، انظر ترجمته في كتاب البرقعي وجهوده في الرد على الرافضة، التويجري.

(٢)كسر الصنم، البرقعي،١/٤٠٣.

وبعد مناقشة موقف الشيعة الإمامية من التحسين والتقبيح أخلص إلى ما يلي:

نتائج الفصل الثاني:

١- إن موقف الشيعة الإمامية من مسألة التحسين والتقبيح- مخالف لما عليه أهل السنة والجماعة؛ فهم إما قائلون بأقوال المتكلمين المبتدعة أو بأقوال الفلاسفة الزنادقة؛ مع مزج ذلك بما انفردوا به من العقائد.

٢- انقسمت الأقوال إزاء مسألة التحسين والتقبيح إلى ثلاثة أقسام طرفان ووسط.

٣- مناط الخلاف في مسألة التحسين والتقبيح يعود إلى أمرين لا تلازم بينهما:
أحدهما: هل الأفعال مشتملة على صفة ذاتية تقتضي الحسن والقبح، يدركها العقل أم لا؟.
والثاني: هل علم العقل بحسن الفعل أو قبحه كافٍ في ترتب الثواب والعقاب، وإن لم يرد الشرع!، وقد ذهب أهل البدع إلى تلازم الأصلين، أما المعتزلة فأثبتوا الأصلين جميعًا وأما الأشاعرة فقد نفوا الأصلين جميعًا.

٤- اتفقت المعتزلة على أن الحسن والقبح ثابتان بالعقل؛ إلا أنهم اختلفوا في وجه حسن الفعل وقبحه.

٥- الأقرب أن الخلاف بين المعتزلة في وجه حسن الفعل وقبحه خلاف في العبارة!

٦- ادعت الأشاعرة أن الأشياء ليست في ذاتها قبيحة، وقبحها والعقاب عليها إنما ينشأ بالشرع.

٧- ادعت المعتزلة أن الأشياء قبحها والعقاب عليها ثابتان بالعقل.

٨- الحق أنه لا تلازم بين ثبوت القبح والحسن الذاتي، وثبوت العقاب، فالأفعال في نفسها حسنة وقبيحة، لكن لا يترتب عليهما ثواب ولا عقاب إلا بالأمر والنهي.

٩- قبح القبيح ثابت بالعقل، والعقاب متوقف على ورود الشرع.

١٠- لا يكون قبيحًا موجبًا للعقاب مع قبحه في نفسه إلا بعد إرسال الرسل.

١١- العقاب مشروط بالشرع.

١٢- اختلفت موقف متكلمة الشيعة من مسألة التحسين والتقبيح.

١٣- شهد أعلام الشيعة بوقوع الخلاف في طائفتهم حول مسألة التحسين والقبيح العقلي.

١٤- نفت طائفة من الإخباريين التحسين والتقبيح العقلي.

١٥- نفي الإخباريين التحسين والتقبيح العقلي؛ مبني على أصلهم الفاسد في نفي حجية العقل، وحصرهم الحجة في أقوال المعصومين!

١٦- ادعى الإخباريون أن معرفة الحسن والقبح والمصالح والمفاسد وملاكات الأحكام لا يمكن إدراكها بالعقول البشرية، بل لابدّ من أخذها من قبل المعصوم.

١٧- حاول الإخباريون أن يجدوا في بعض المرويات المنسوبة إلى الأئمة مستندًا لرأيهم ليصح لهم نسبة القول بنفي التحسين والتقبيح العقليين إلى آل البيت!

١٨- ورد في مصنفات الشيعة نسبة نفي إداك العقل للحسن والقبح إلى كل الإمامية!

١٩- نسبة نفي إداك العقل للحسن والقبح إلى كل الإمامية تخالف المشهور في مصنفاتهم وأقوالهم!

٢٠- استنكر عامة متكلمة الشيعة على الإخباريين نفيهم للحسن والقبح العقليين.

٢١- أثبت عامة متكلمة الشيعة الحسن والقبح العقليين.

٢٢- المشهور عن عامة متكلمة الشيعة القول بالحسن والقبح العقليين على نهج المعتزلة.

٢٣- صرح متكلمة الشيعة بنصرتهم لقول المعتزلة في مسألة الحسن والقبح.

٢٤- ادعى بعض متكلمة الشيعة أن المعتزلة تبع للإمامية في مسألة الحسن والقبح.

٢٥- تعرض متكلمة الإمامية لبحث الوجوه التي لها يحسن الحسن ويقبح القبيح.

٢٦- اختلف متكلمة الإمامية في الوجوه التي لها يحسن الحسن ويقبح القبيح على أربعة أقوال.

٢٧- ظهر عند الإمامية تبعًا لقولهم بالتحسين والتقبيح العقليين مصطلح المستقلات العقلية.

٢٨- عامة متكلمة الشيعة على إثبات

- أن العقل هو الحاكم بحسن الأفعال وقبحها.
- قيام الحجة بالعقل، فالإنسان مكلف قبل ورود الشرع بما دل عليه العقل؛ كوجوب شكر المنعم، والتصاف بمحاسن الأخلاق من العدل، والصدق!
- استحقاق الثواب والعقاب بالعقل قبل ورود الشرع.
- التسوية بين الله وخلقه في التحسين والتقبيح، فقاسوا الرب تعالى بخلقه في أفعاله – ففي زعمهم– ما حسن من المخلوق حسن من الخالق، وما قبح من المخلوق قبح من الخالق.

٢٩- استدل متكلمة الشيعة على قولهم بالحسن والقبح العقليين بالكتاب والروايات والإجماع والفطرة والعقل.

٣٠- أقر متكلمة الشيعة أنّ التحسين والتقبيح العقلين ممّا يستفاد من آيات الذكر الحكيم، وتدلّ عليه أحاديث العترة الطاهرة!

٣١- اتخذ عامة متكلمة الشيعة من المرويات المنسوبة إلى الأئمة في علل الأحكام، وحجية العقل مستندً لرأيهم ليصح لهم نسبة القول بالحسن والقبح العقليين -على نهج المعتزلة- إلى آل البيت!

٣٢- استدلال الأصوليين من الشيعة بالأدلة النقلية على التحسين والتقبيح العقليين ثغرة منهجية؛ لأن الاستدلال على هذه المسائل -عندهم- لا يكون إلا بالعقل.

٣٣- ادعى متكلمة الشيعة أن دلالة الآيات النافية للعذاب قبل إرسال الرسل ظنيّة وهي لا تصلح لمعارضة الدّليل القطعي فلا بدّ من تأويلها وصرفها عن ظاهرها.

٣٤- المشهور عند متكلمة الشيعة أن الحسن والقبح عقليين وواقعيين.

٣٥- جاءت أقوال في مصنفات الشيعة خالفت -في ظاهرها- المشهور من المذهب في مسألة التحسين والتقبيح!

٣٦- قررت بعض أقوال الشيعة أن العقل محتاج في علمه ونتائجه إلى السمع وأنه غير منفك عن سمع ينبه العاقل على كيفية الاستدلال، وأنه لا بد في أول التكليف وابتدائه في العالم من رسول.

٣٧- قررت بعض أقوال الشيعة أنّ مجرّد درك العقل للحسن والقبح لا يغني عن أمر الشارع ونهيه وأن الأمر بالعدل والإحسان والنهي عن الظلم والطغيان ليسا للإرشاد، بل لتأكيد حكم العقل والتطميع في الثواب والتحذير من العقاب!

٣٨- قررت بعض أقوال الشيعة أن شأن العقل في المستقلات العقلية ليس إلا إدراك حسن بعض الأفعال وقبح بعضها، فلا تكليف له ولا أمر ولا نهي يستحق المكلف بامتثاله الثواب وبمخالفته العقاب، وإنما مرد ذلك إلى الشرع!

٣٩- قررت بعض أقوال الشيعة أن من عظيم الجرم أن نحكم العقل عليه تعالى فنحكم عليه بوجوب فعل كذا وحرمة فعل كذا، وأنه يحسن منه كذا ويقبح منه كذا.

٤٠- تقرير بعض الشيعة أن من عظيم الجرم أن نحكم العقل عليه تعالى فنحكم عليه بوجوب فعل كذا وحرمة فعل كذا، وأنه يحسن منه كذا ويقبح منه كذا، لا يتأتى مع المعروف عن مذهب الإمامية من قولهم بوجوب نصب الإمام على الله!

٤١- مخالفة طائفة من الشيعة -في فلتات كتاباتهم- المشهور من المذهب في مسألة التحسين والتقبيح يُظهر تناقضهم واضطرابهم ويبين خطأ مذهبهم، وفساده!

٤٢- ثمة أقوال-في بعض مصنفات الشيعة- توافق ما قاله أهل السنة في مسألة التحسين والتقبيح، وهي لا تخلو من أحد ثلاثة أمور؛ إما أنها تناقض واضطراب؛ يظهر به اضطراب الشيعة وتلون أقوالهم وتناقضهم، أو أن هذه الكلمات؛ إنما قليت على ضربٍ من التأويل أو لونٍ من الاتقاء، أو قد يكون من أتباع الشيعة من يذهب إلى الحق في هذه المسألة! والعلم عند الله.

٤٣- الحسن والقبح عند ابن سينا والطوسي والشيرازي من القضايا المشهورة التي قبلها العقلاء وليست من اليقينيات.

٤٤- الحسن والقبح عند الاتجاه المشائي والشيرازي اعتباريين من المشهورات العامة ويرجعان إلى المصلحة.

٤٥- النظرية التي ابتدعها الشيخ الرئيس وتبعه المحقق الطوسي في شرحه على الإشارات وملا صدرا الشيرازي تهدم أساس الحسن والقبح الذاتيين (العقليين).

٤٦- ادعى الفلاسفة أن الحسن والقبح اعتباريين وغير واقعيين، وهما مقصورين على الحياة البشرية فحسب ولا يمتد ليشمل أفعال الله تعالى.

٤٧- ادعى الفلاسفة أنه تعالى لا يفعل ليحسن به ما يفعل؛ بل له تعالى أن يتصرف فيما يشاء بما يشاء من غير أن يستعقب ذلك قبحًا أو ذمًا أو شناعة من عقل أو غيره!

٤٨- ادعى ابن عربي أن التفرقة بين صفات الأشياء على أساس الحسن والقبح تفرقة أخلاقية أو دينية وهي بذلك اعتبارية لا حقيقية، أما الموجودات في ذاتها فلا توصف بأنها حسنة أو قبيحة!

٤٩- تابع الفلاسفة العرفانيين ابن عربي في زعمه أن الأشياء في ذاتها لا توصف بحسن أو قبح، وإنما تلحق بها لأمور عارضة، خارجة عن ذاتها.

٥٠- اتفقت أقوال مؤسسو أبرز اتجاهات الفلسفة الشيعية -المشائية، العرفانية، الشيرازية- على نفي التحسين والتقبيح العقلي!

٥١- الحسن والقبح عند الفلاسفة اعتباري وليس واقعي.

٥٢- يظهر غلو الشيعة في مسألة التحسين والتقبيح من خلال جعلهم الأئمة كالرسل في الحجية والإرشاد!!

٥٣- ادعى الشيعة أن الأئمة حجج الله على أهل الدنيا والآخرة بل زادوا في الشطط؛ فزعموا أنهم أولى حجج الله وأكمل حجج الله.

٥٤- معالم دين الشيعة الإمامية ظاهرة في موقفهم من مسألة التحسين والتقبيح؛ فقد ربطوا كلامهم في مسائل التحسين والتقبيح) بمعتقدهم في الإمامة، وغلوهم في الأئمة!.

٥٥- موقف أعلام الشيعة من مسألة التحسين والتقبيح - مستقى من أقول المتكلمين المبدعة أو الفلاسفة الزنادقة وممزوج بما ابتدعوه من بدع وانفردوا به من عقائد(الغلو في الأئمة).

٥٦- تشكل موقف أعلام الشيعة من مسألة التحسين والتقبيح- من مشارب ونزعات متنوعة؛ فقد احتوى على نزعات أشعرية، ونزعات اعتزالية قدرية، ونزعات فلسفية(مشائية، وعرفانية)!

٥٧- موقف أعلام الشيعة من مسألة التحسين والتقبيح - مخالف صراحة لما دلّ عليه الكتاب والسنة.

٥٨- إن موقف الشيعة من مسألة التحسين والتقبيح-مخالف لما عليه أهل السنة والجماعة؛ فهم إما قائلون بأقوال المتكلمين المبتدعة أو بأقوال الفلاسفة الزنادقة؛ مع مزج ذلك بما انفردوا به من العقائد.

٥٩- جاءت الشرائع بتكميل الفطر وتقريرها لا بتحويلها وتغييرها.

٦٠- ما كان في الفطرة مستحسنًا جاءت الشريعة باستحسانه، فكسته حسنًا إلى حسنه فصار حسنًا من الجهتين، وما كان في الفطرة مستقبحًا جاءت الشريعة باستقباحه فكسته قبحًا إلى قبحه فصار قبيحًا من الجهتين.

٦١- لا معنى لكون الفعل حسنًا شرعًا إلا أنه يشتمل على صفة لأجلها كان حسنًا محبوبًا للرب مرضيًا له متعلقًا للمدح والثواب.

٦٢- حسن الفعل أمر وجودي ثابت له في نفسه، ومحبة الرب له وأمره به كساه أمرًا وجوديًا زاده حسنًا إلى حسنه، وجعل ذلك كله عدمًا محضًا ونفيًا صرفًا لا يرجع إلى أمر ثبوتي في غاية البطلان والإحالة!

٦٣- لا معنى لكون الفعل قبيحًا شرعًا إلا أنه يشتمل على صفة لأجلها كان قبيحًا مبغوضًا للرب متعلقًا للذم والعقاب.

٦٤- قبح الفعل أمر وجودي ثابت له في نفسه، وبغض الرب له ونهيه عنه كساه أمرًا وجوديًا زاده قبحًا إلى قبحه، وجعل ذلك كله عدمًا محضًا ونفيًا صرفًا لا يرجع إلى أمر ثبوتي في غاية البطلان والإحالة!

٦٥- دل القرآن والسنة على ثبوت حسن وقبح قد يعلم بالعقول.

٦٦- دل القرآن والسنة على أنه لا يعذب أحدًا إلا بعد إرسال رسول.

٦٧- انقسام الأفعال إلى قبيح وحسن في نفسه أمر مستقر في العقول والفطر.

٦٨- قول نفاة التحسين والتقبيح العقلي مخالف للكتاب والسنة والإجماع والعقل.

٦٩- من أنكر أن يكون للفعل صفات ذاتية من الحسن أو القبح فقد أنكر خاصة الفقه في الدين.

٧٠- كل من تكلم في علل الشرع ومحاسنه وما تضمنه من المصالح ودرء المفاسد فلا يمكنه ذلك إلا بتقرير الحسن والقبح العقليين.

٧١- ليس مع نفاة التحسين والتقبيح العقلي قط دليل واحد صحيح على نفي الحسن والقبح العقليين وإن الأفعال المتضادة كلها في نفس الأمر سواء لا فرق بينها إلا بالأمر والنهي وكل أدلتهم على هذا باطلة.

٧٢- إثبات الحسن والقبح العقليين لا يستلزم أن العقل يدرك ذلك إدراكًا مفصلاً ولا يدل عليه.

٧٣- غاية العقل أن يدرك بالإجمال حسن ما أتى الشرع بتفصيله أو قبحه.

٧٤- نفي التحسين والتقبيح العقلي من البدع الحادثة في الإسلام.

٧٥- من أنكر الحسن والقبح العقليين لزمه إنكار الحسن والقبح الشرعيين.

٧٦- النصوص الشرعية قاطعة بأن الثواب والعقاب لا يكون إلا ببعثة الرسل، وأنه لا تكليف قبل الشرع.

٧٧- الحسن والقبح العقلي لا يستلزم التعذيب وإنما يستلزمه مخالفة المرسلين.

٧٨- انتفاء التعذيب قبل البعثة هو لانتفاء شرطه لا لعدم سببه ومقتضيه.

٧٩- لا تلازم بين ثبوت الحسن والقبح العقليين وبين استحقاق الثواب والعقاب.

٨٠- ليس مع متكلمة الشيعة الذين نهجوا نهج المعتزلة في إثبات التحسين والتقبيح العقلي دليل واحد صحيح قط يدل على إثبات العذاب على مجرد القبح العقلي قبل بعثة الرسل.

٨١- جمع الله بين السمع والعقل وأقام بهما حجته على عباده، فلا ينفك أحدهما عن صاحبه أصلاً، فالكتاب المنزل والعقل المدرك حجة الله على خلقه.

٨٢- يقول السلف بإثبات الحسن والقبح العقليين، ويصرحون بنفي الإيجاب قبل الشرع على العبد وبنفي إيجاب العقل على الله، ويثبتون لله ما أثبته لنفسه من الإيجاب والتحريم الذي هو مقتضى أسمائه وصفاته.

٨٣- لا تلازم بين ثبوت الحسن والقبح العقليين وبين قياس الرب على عباده في التحسين والتقبيح والإيجاب والتحريم.

٨٤- لم يجوز السلف على الله ما نزه نفسه عنه، ولم يدخلوه تحت شريعة وضعوها بعقولهم كما فعلت المعتزلة ومن على نهجهم من متكلمة الشيعة.

٨٥- ليس بين الله وبين خلقه جامع يوجب أن يحسن منه ما حسن منهم ويقبح منه ما قبح منهم.

٨٦- اعتبر الفلاسفة المشاؤون وكذا الشيرازي الحسن والقبح العقلي كالقول بحسن العدل وقبح الظلم-من المشهورات والذئعات.

٨٧- أخرج الفلاسفة المشاؤون وكذا الشيرازي القضايا التي يسمونها الذائعات والمشهورات والآراء المحمودة عن أن تكون يقينيات؛ وجعلوا ذلك ذريعة إلى نفي الحسن والقبح الذاتيين (العقليين).

٨٨- خالف الفلاسفة المشائين وكذا الشيرازي-في مسألة التحسين والتقبيح- الوجدان والقرآن.

٨٩- الحق أن المشهورات وغيرها من العقليات سواء لا يجوز التفريق بينهما سيما وأن اقتضاء الفطرة لهما واحد.

٩٠- لا دليل مع الفلاسفة على دعواهم أن المشهورات ليست من اليقينيات.

٩١- دعوى المدعي أن المشهورات ليست من اليقنيات دعوى باطلة.

٩٢- المشهورات من أعظم اليقينيات واتفاق الناس عليها أعظم من اتفاقهم على عامة ما يذكره الفلاسفة من العقليات.

٩٣- لا توجد طائفة إلا وهي تحسن العدل والصدق والعلم وتقبح ضد ذلك.

٩٤- الحق أن المشهورات كحسن العدل والصدق من جملة القضايا الواجب قبولها والتصديق بها.

٩٥- تعد المشهورات مادة للبرهان اليقيني.

٩٦- الاسترواح إلى عادات الناس، من تسمية ما يضرهم قبيحًا وما ينفعهم حسنًا إنما هو استرواح إلى ما ركبة الله تعالى في عقولهم وفطرهم، وبعث رسله بتقريره وتكميله من استحسان الحسن واستقباح القبيح.

٩٧- سائر القضايا التي ركب في العقول والفطر حسنها وقبحها إذا سلط العقل الصريح عليها لم يحكم لها بخلاف ما هي عليه أبدًا.

٩٨- نفت الفلاسفة الحسن والقبح في حق الله.

٩٩- إثبات الحسن والقبح في حق الله تعالى مبني على إثبات محبة الله ورضاه وغضبه وسخطه وفرحه بتوبة التائب وحكمته وكمال صفاته.

١٠٠- جوزت الفلاسفة النفاة -بموجب قولهم الفاسد في نفي الحسن والقبح عن الله- على الله سبحانه كل شيء، وأنكرت حكمته، وجحدت في الحقيقة ما يستحقه من الحمد والثناء على ما يفعله مما يُمدح بفعله، وعلى ترك ما يتركه مع قدرته عليه مما يُمدح بتركه.

١٠١- نفي أتباع المذهب العرفاني التحسين والتقبيح الذاتي(العقلي) وادعاؤهم أن الحسن والقبح والحمد والذم أوصاف وضعية وضعها شرع أو اقتضاها طبع لحكمة ملائمة أو منافرة دنيا أو آخرة تناقض ظاهر!

١٠٢- الله سبحانه إنما أثبت الحجة بالرسل خاصة.

١٠٣- الحجة ثابتة بالرسل خاصة دون الأئمة!

١٠٤- ليس في كتاب الله ما يدل على قول الشيعة في إثبات كون الأئمة كالرسل في الحجية البتة، بل هو يدل على خلاف قولهم.

١٠٥- الروايات التي تثبت كون الأئمة كالرسل في الحجية من الموضوعات عند أهل العلم بالحديث؛ لا تحل روايتها فضلاً عن الاحتجاج بها!

١٠٦- أن قول الشيعة بأن الأئمة هم الحجة على الناس ولا تقوم الحجة على الخلق إلا بهم، مجرد دعوى ومحض اختلاق؛ وهو قول ظاهر الفساد.

الفصل الثالث:

موقف الشيعة الإمامية من مسألة تنزيه الله عن الظلم

-عرض ونقد-

وفيه توطئة، وثلاثة مباحث:

المبحث الأول: موقف الشيعة الإمامية من مسألة تنزيه الله عن الظلم.

المبحث الثاني: مظاهر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم المتعلقة بمسألة تنزيه الله عن الظلم.

المبحث الثالث: نقد موقف الشيعة الإمامية من مسألة تنزيه الله عن الظلم.

توطئة:

إثبات عدل الرب وتنزيهه عن الظلم- أصل عظيم (يتعلق بجميع أنواع العلم والدين؛ فإن جميع أفعال الرب ومخلوقاته داخلة في ذلك وكذلك أقواله وشرائعه؛ كتبه المنزلة وما يدخل في ذلك من مسائل المبدأ والمعاد ومسائل النبوات وآياتهم والثواب والعقاب ومسائل التعديل والتجوير وغير ذلك).[1]

وقد (اتفق المسلمون وسائر أهل الملل على أن الله تعالى عدل قائم بالقسط لا يظلم شيئًا بل هو منزه عن الظلم)،[2] غير أنهم-بسبب تنازعهم في القدر- تنازعوا في معنى كونه عدلاً وفي الظلم الذي هو منزه عنه؛ فصاروا في ذلك بين طرفين ووسط.

فالطرف الأول: هم الجبرية الذين عطلوا فعل العبد، وزعموا أن العبد ليس بفاعل وليس بقادر على الفعل، والله يُعذب عباده أشد العذاب على فعل ما لا يقدرون على فعله، وعلى ترك ما لا يقدرون على تركه، بل يعاقبهم على نفس فعله الذي هو لهم غير مقدور.

وهؤلاء يُجوّزون تعذيب الأطفال، وغير الأطفال بلا ذنبٍ أصلاً! ويقولون: إنّه لو عذّب المطيعين، ونعّم العصاة، لم يكن ظالمًا، بل الأمرين بالنسبة إليه سواء؛ فكلاهما عدل وجائز عليه، ولا يُعلم امتناع ذلك إلا بالخبر من الصادق أنه لا يفعله، وحينئذ يعلم امتناعه لوقوع الخبر بأنه لا يكون لا لأنه في نفسه ظلم! ؛ فإنه تعالى -بحسب زعمهم- لا يقبح منه شيء، ولا يفعل لشيء ولا بشيء!

ومن هنا ادعوا أن الظلم ليس بممكن الوجود بل كل ممكن إذا قدر وجوده منه فإنه عدل، والظلم هو الممتنع؛ مثل: الجمع بين الضدين وكون الشيء موجودًا معدومًا؛ فإن الظلم إما التصرف في ملك الغير وكل ما سواه ملكه، وإما مخالفة الآمر الذي تجب طاعته، وليس فوق الله تعالى آمر تجب عليه طاعته!. [3]

---

(١)جامع الرسائل، ابن تيمية، ١/ ١٢٥.

(٢)جامع الرسائل، ابن تيمية، ١/ ١٢١.

(٣)انظر: جامع الرسائل، ابن تيمية، ١/ ١٢١، ١٢٥، الجواب الصحيح، ابن تيمية، ٢/١١٤-١١٥، شفاء العليل، ابن القيم، ١/٤٨-٥٠، ٣٤٣-٣٤٤، وانظر قول الأشاعرة في المسألة: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، الباقلاني،٣٨٣-
=

والطرف الثاني: هم المعتزلة وهؤلاء لا يتم -عندهم- تنزيه الله عن الظلم إن لم يجعل غير خالق لشيء من أفعال العباد بل ولا قادر على ذلك وإن لم يجعل غير شاء لجميع الكائنات بل يشاء ما لا يكون ويكون ما لا يشاء إذ المشيئة عندهم بمعنى الأمر!

فهم يدعون: أنه عدل لا يظلم؛ لأنه لم يرد وجود شيء من الذنوب لا الكفر ولا الفسوق ولا العصيان بل العباد فعلوا ذلك بغير مشيئته كما فعلوه عاصين لأمره، وهو لم يخلق شيئًا من أفعال العباد لا خيرًا ولا شرًا؛ بل هم أحدثوا أفعالهم فلما أحدثوا معاصيهم استحقوا العقوبة عليها فعاقبهم بأفعالهم لم يظلمهم.

كما جعلوا الظلم منه تعالى نظير الظلم من الآدميين بعضهم لبعض، وشبهوه ومثلوه في الأفعال بأفعال العباد، وضربوا له الأمثال، ولم يجعلوا له المثل الأعلى، بل أوجبوا عليه وحرموا ما رأوا أنه يجب على العباد ويحرم بقياسه على العباد، وقالوا: إذا أمر العبد، ولم يعنه بجميع ما يقدر عليه من وجوه الإعانة كان ظالمًا له، والتزموا أنه لا يقدر أن يهدي ضالاً، كما قالوا: إنه لا يقدر أن يضل مهتديًا، وقالوا: إذا أمر اثنين بأمر واحد، وخص أحدهما بإعانته على فعل المأمور كان ظالمًا، إلى أمثال ذلك من الأمور التي هي من باب الفضل والإحسان، جعلوا تركه لها ظلمًا. وكذلك ظنوا أن التعذيب لمن كان فعله مقدرًا ظلم له، ولم يفرقوا بين التعذيب لمن قام به سبب استحقاق ذلك، ومن لم يقم، وإن كان ذلك الاستحقاق خلقه لحكمة أخرى عامة أو خاصة! [1]

ومما سبق يتضح ما يلي:

=

٣٨٦، مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري، لابن فورك، ١٤٤-١٤٥، ١٥٠ومابعدها، التبصير في الدين، الاسفرائيني، ١٤٤- ١٤٥، الإرشاد إلى قواطع الأدلة، الجويني، ١٠٧ وما بعدها، التفسير الكبير، الرازي، ١٧٥/٨، ٧٤/٩، ١٠٢/١٠، ٢٣٠/١١، ٧٥/١٧، ١٧٧/٢٢، المواقف في علم الكلام، الإيجي، ٣٢٣-٣٣١.

(١)انظر: جامع الرسائل، ابن تيمية، ١/ ١٢٣، الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، ١/ ٧٦-٧٧، مجموع الفتاوى، ١١٦/٣، ١٣٨/١٨، وانظر قول المعتزلة في المسألة: شرح الأصول الخمسة، القاضي عبدالجبار،٣٠١، وما بعدها، المغني الجزء السادس، القسم الأول، للقاضي عبد الجبار؛ فقد تحدث فيه على مسألة التعديل والتجوير.

- أن الجبرية لا ينزهون الرب تعالى عن ظلم يمكنه فعله ولا فرق عندهم بالنسبة إليه بين ما يقال هو عدل وإحسان وبين ما يقال هو ظلم؛ فالرب تعالى -في زعمهم- يفعل ما يشاء بلا حكمة ولا سبب ولا مراعاة عدل!
- أن المعتزلة قاست الرب بخلقه في عدلهم وظلمهم، فالرب تعالى-في زعمهم- يجب عليه العدل الذي يجب على المخلوقين!

وكلتا الطائفتان حادت عن الحق وزاغت عن الطريق المستقيم!

والقول الوسط وهو الحق والصواب-في هذه المسألة-؛ هو ما هدى الله إليه السلف الذين فسروا الظلم والعدل بحسب لغة العرب؛ فقالوا: الظلم: وضع الشيء في غير موضعه، والعدل وضع كل شيء في موضعه، قال ابن الأنباري:(١) أصل الظلم وضع الشيء في غير موضعه، يُقال: من أشبه أباه فما ظلم، معناه: فما وضع الشبه في غير موضعه.(٢) وهذا قول أهل اللغة قاطبة، وتفسير الظلم بغير ذلك اصطلاح حادث، ووضع جديد.

وحينئذ يُقال معنى تنزيه الرب سبحانه عن الظلم ووصفه بالعدل أنه سبحانه حكم عدل يضع الأشياء مواضعها، ولا يضع شيئًا إلا في موضعه الذي يُناسبه، وتقتضيه الحكمة والعدل، ولا يُفرّق

---

(١) أبو بكر محمد بن أبي محمد القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة الأنباري، المقرئ النحوي، ولد يوم الأحد لإحدى عشرة ليلة خلت من رجب سنة إحدى وسبعين ومائتين. وتوفي ليلة عيد النحر ببغداد سنة ثمان وعشرين وثلثمائة، وقيل سنة سبع وعشرين وثلثمائة. سمع في صغره من الكديمي، وإسماعيل القاضي، وثعلب، وأخذ عن أبيه؛ فقد كان أبوه القاسم بن محمد الأنباري محدثًا إخباريًا علامة من أئمة الأدب، صنف كتبًا كثيرة؛ منها: كتاب غريب الحديث، والرد على من خالف مصحف عثمان، وكتاب الأمثال، وكتاب المقصور والممدود، وكتاب الزاهر، وكتاب المؤنث والمذكر، وأخذ الناس عنه، وهو شاب، كان علامة وقته في النحو والأدب، وأكثر الناس حفظًا له، وكان من أعلم الناس وأفضلهم في نحو الكوفيين، وأكثرهم حفظًا للغة. وكان صدوقًا ثقة دينًا خيرًا من أهل السنة، ألف الدواوين الكبار مع الصدق والدين، وسعة الحفظ، فقد كان يحفظ مائة وعشرين تفسيرًا بأسانيدها، انظر: طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي الأندلسي، ١٥٣-١٥٤، طبقات الحنابلة، ابن أبي يعلى، ١٣٣/٣-١٤٢، وفيات الأعيان، ابن خلكان، ٣٤١/٤-٣٤٣، سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٧/١١-٩.

(٢) انظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، الأنباري، ٢٠٩، الزاهر في معاني كلمات الناس، الأنباري، ٩٠-٩٢، مختصر الصواعق المرسلة لبن القيم اختصار الموصلي، ٥٧٨/٢-٥٧٩.

بين متماثلين، ولا يُسوّي بين مختلفين، ولا يُعاقب إلا من يستحقّ العقوبة؛ فيضعها موضعها، لما في ذلك من الحكمة والعدل لكنه لا يُقاس على خلقه في أفعاله كما لا يقاس عليهم في ذاته وصفاته!

فالظلم مقدور ممكن لله، والله تعالى منزّه عنه لا يفعله، لعدله. ولهذا مدح نفسه، حيث أخبر أنّه لا يظلم الناس شيئًا. والمدح إنّما يكون بترك المقدور عليه، لا بترك الممتنع.

وعلى هذا فالظلم الذي حرمه الله على نفسه، وتنزه عنه فعلاً وإرادة، هو ما فسره به سلف الأمة وأئمتها، من أنه لا يحمل المرء سيئات غيره، ولا يُعذبه بما لم تكسب يداه، وأنه لا ينقص من حسناته، فلا يُجازى بها أو ببعضها، وهذا هو الظلم الذي نفى الله خوف العباد له بقوله: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴿١١٢﴾﴾ طه: ١١٢.[1]

والمقصود هنا: تجلية موقف الشيعة من مسألة تنزيه الله تعالى عن الظلم وإظهار وكشف عوارهم، وبيان فضائحهم؛ وسيكون ذلك–بعون الله– من خلال أمرين:

الأمر الأول: إبراز موقف الشيعة من مسألة تنزيه الله تعالى عن الظلم.

الأمر الثاني: إبراز مظاهر غلو الشيعة في أئمتهم المتعلقة بمسألة تنزيه الله تعالى عن الظلم.

وتفصيله في المباحث التالية:

---

(١)انظر: جامع الرسائل، ابن تيمية، ١/ ١٢٣، وما بعدها، منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/٣٩-٤٠، ٤/١١٣ - ١٣٥، مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٨/١٣٧-١٤١، الجواب الصحيح، ابن تيمية، ٢/١١٥.

المبحث الأول:

موقف الشيعة الإمامية من مسألة تنزيه الله عن الظلم.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقف متكلمة الشيعة من مسألة تنزيه الله عن الظلم.

المطلب الثاني: موقف فلاسفة الشيعة من مسألة تنزيه الله عن الظلم.

المطلب الأول: موقف متكلمة الشيعة من مسألة تنزيه الله تعالى عن الظلم.

الناظر في مصنفات متكلمة الشيعة يجد أنهم يقولون (الظلم هو إضرار غير المستحق) [١] والله تعالى (عدل) [٢] (لا يقع منه ﷻ الظلم ولا يفعله) [٣] فـ(أفعاله تعالى منزّهة عن أن تكون بصفة الظلم). [٤]

وقد نصوا على أن (من اعتقاد الشيعة)؛ [٥] (وجوب اعتقاد كون واجب الوجود متصفًا بفعل جميل مليح، ومنزهًا عن الظلم والفعل القبيح). [٦]

فقالوا: في معرض حكايتهم لـ(اعتقادات الشيعة): [٧] (اعلم أن الواجب على المكلف أن يعتقد.. أن الله تعالى... منزه من القبائح، لا يظلم العباد، وإن كان قادرًا على الظلم؛ لأنه عالم بقبحه غني عن فعله). [٨]

وقالوا: (العدل في مقابل الجور من أصول الدين ومنكره من الكافرين). [٩]

وعلى هذا فمن أصول عقائد الإمامية: (الاعتقاد بأن الله تعالى عادل لا يفعل القبيح مثل الظلم ولا يترك الواجب مثل اللطف). [١٠] و(معنى قولنا عادل؛ أنه حكيم ليس بظالم)[١١]مع (أنه سبحانه قادر على الظلم، لأنه نزه نفسه عن فعل الظلم، وتمدح بذلك، فلو لم يكن

---

(١)نهج الحق، العلامة الحلي، ١٠٠، وهو مثل قول المعتزلة في حد الظلم؛ انظر: شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، ٣٤٥-٣٤٦، جامع الرسائل، ابن تيمية، ١٢٧/١، الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، ٨٢/١.

(٢)رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين، علي خان المدني الشيرازي، ٣٣٨/٦.

(٣)التوحيد، الصدوق، ٣٩٦.

(٤)رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين، علي خان المدني الشيرازي، ٣٣٨/٦.

(٥)كنز الفوائد، أبو الفتح الكراجكي، ١٠٩.

(٦)البراهين القاطعة في شرح تجريد العقائد الساطعة، محمد جعفر الاسترآبادي، ٣٧٤/٢.

(٧)أضواء على عقائد الشيعة الإمامية، السبحاني، ٣٥٨.

(٨)كنز الفوائد، أبو الفتح الكراجكي، ١٠٩-١١٠، وانظر: أضواء على عقائد الشيعة الإمامية، السبحاني، ٣٥٨-٣٥٩.

(٩) البراهين القاطعة في شرح تجريد العقائد الساطعة، محمد جعفر الاسترآبادي، ٣٧٠/٢.

(١٠)معجم ألفاظ الفقه الجعفري، أحمد فتح الله، ٢٨٦.

(١١)حق اليقين في معرفة أصول الدين، عبدالله شبر، ٨٣/١.

قادرًا عليه، لم يكن فيه مدحة). [1] فيثبتون له (العدل بمعنى: أنّه لا يجور في قضائه، ولا يتجاوز في حكمه وبلائه يثيب المطيعين، وينتقم بمقدار الذنب من العاصين. ويكلّف الخلق بمقدورهم، ويعاقبهم على تقصيرهم، دون قصورهم. ولا يجوز عليه أن يقابل مستحقّ الأجر والثواب بأليم العذاب والعقاب. ولا يأمر عباده إلا بما فيه صلاحهم، ولا يكلّفهم إلا بما فيه فوزهم ونجاحهم، الخير منشؤه منه، والشرّ صادر عنهم، لا عنه).[2]

وأقوالهم في تقرير هذا المعنى متكاثرة؛ منها:

- (الظلم: هو التعدي ووضع الشيء في غير موضعه الذي يليق به، وهذا نقص بالضرورة، والمفروض أنه تعالى مسلوب عنه جميع النقائص؛ فهو عادل؛ فالعدل هو تنزيهه عن النقائص الفعلية، وبعبارة أخرى: إنا نعتقد أن من صفاته الثبوتية الكمالية: أنه تعالى عادل غير ظالم، فلا يجور في قضائه ولا يحيف في حكمه يثيب المطيعين وله أن يجازي العاصين، ولا يكلف عباده ما لا يطيقون ولا يعاقبهم زيادة على ما يستحقون).[3]
- (ذهبت الإمامية إلى أن الله تعالى عدل حكيم لا يفعل قبيحًا ولا يخل بواجب، وأن أفعاله إنما تقع لغرض صحيح وحكمة، وأنه لا يفعل الظلم ولا العبث). [4]
- (الإمامية .. اعتقدوا أن الله تعالى عدل حكيم لا يظلم أحدًا، ولا يفعل القبيح، وإلا لزم الجهل والحاجة، تعالى الله عنهما، ويثيب المطيع، لئلا يكون ظالمًا، ويعفو عن العاصي أو يعذبه بجرمه من غير ظلم له). [5]
- (أما عدله تعالى: فإنا نشهد أنه العدل الذي لا يجور والحكيم الذي لا يظلم، وأنه لا يكلف عباده مالا يطيقون ولا يتعبدهم بما ليس لهم إليه سبيل، ولا يكلف نفسًا إلا وسعها، ولا

---

(١)مجمع البيان، الطبرسي، ٨٨/٣.

(٢)كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء، جعفر كاشف الغطاء، ٦٢/١، وانظر: الاعتقادت في دين الإمامية، الصدوق، ٦٩، تصحيح اعتقادات الإمامية، المفيد، ١٠٣-١٠٥.

(٣)عقائد الإمامية الإثني عشرية، إبراهيم موسوي الزنجاني، ٢٩/١-٣٠.

(٤)منهاج الكرامة، الحلي، ٣١، وانظر: الاقتصاد، الطوسي، ٤٧،

(٥) منهاج الكرامة، الحلي، ٣٧.

يعذب أحدًا على ما ليس من فعله، ولا يلومه على ما خلقه فيه . وهو المنزه عن القبائح والمبرأ من الفواحش، والمتعالي عن فعل الظلم والعدوان، ولا يريد ظلمًا للعباد، ولا يظلم مثقال ذرة). [١]

- (إن الله تعالى عادل بالعدل الذي هو مقابل الجور، وأنه تعالى منزه عن الظلم والقبح والشرور، وهو من أصول الدين، ومنكره كافر). [٢]
- (إنّ الله تعالى قادر حكيم عالم رحيم: فلا يريد إلَّا قسطًا ولا يقضى إلَّا بالحقّ، ولا يمكن في حقّه ظلم وعدوان، فإنّ الظلم عدوان إلى حقوق آخرين، وهو يلازم الفقر والنقص والضعف والحاجة، وهو تعالى غنّي مطلق وغير محدود في غناه ولا ينتهى قدرته، فالظلم منه تعالى نقص وفقر وجهل وعبث ولغو، تعالى الله عن ذلك). [٣]
- (إن الله تعالى عادل منفي عنه الظلم، ولا يجوز عليه الظلم ولا يرضى به). [٤]
- (العدل هو اعتقاد أنه تعالى عادل في مخلوقاته غير ظالم لهم لا يفعل قبيحًا ولا يخل بواجب، ولا يجور في قضائه ولا يحيف في حكمه وابتلائه يثيب المطيعين، وله أن يعاقب العاصين، ولا يكلف الخلق ما لا يطيقون ولا يعاقبهم زيادة على ما يستحقون، ولا يقابل مستحق الأجر والثواب بأليم العذاب والعقاب، وإنه تعالى لم يجبر عباده على الأفعال سيما القبيحة ويعاقبهم عليها). [٥]
- (إن الله سبحانه لا يصدر عنه ظلم ولا جور). [٦]
- إنه تعالى (قادر على الظلم) وهو (وإن كان قادرًا عليه فإنه لا يفعله لعلمه بقبحه، وبأنه غني عنه). [١]

---

(١) زبدة الأصول، محمد صادق الروحاني،٢١٩/١.

(٢) البراهين القاطعة في شرح تجريد العقائد الساطعة، محمد جعفر الاسترآبادي، ٣٦٧/٢.

(٣) التحقيق في كلمات القرآن الكريم، حسن المصطفوي، ٢٨٨/٩.

(٤)البراهين القاطعة في شرح تجريد العقائد الساطعة، محمد جعفر الاسترآبادي، ٣٦٨/٢.

(٥)حق اليقين، عبدالله شبر، ٨٣/١

(٦)الفصول المهمة الحر العاملي، ٩٢/١

- (نعتقد أن من صفاته تعالى الثبوتية الكمالية أنه عادل غير ظالم، فلا يجوز في قضائه ولا يحيف في حكمه، يثيب المطيعين، وله أن يجازي العاصين، ولا يكلف عباده ما لا يطيقون ولا يعاقبهم زيادة على ما يستحقون، ونعتقد أنه سبحانه لا يترك الحسن عند عدم المزاحمة ولا يفعل القبيح). [٢]

ومع إثبات متكلمة الشيعة (أن الله تعالى عادل، وفي جميع أفعاله كامل، وعن الظلم هو المنزه)[٣] إلا أنهم نهجوا نهج المعتزلة في هذه المسألة؛[٤] وهذا ما صرحوا به في قولهم: (الإمامية والمعتزلة أصفقت على أن العدل له مفهوم واحد، ومعنى فارد، اتفق عليه قاطبة العقلاء.. فكل ما حكم العقل بفعل أنه ظلم، فالله سبحانه منزه عنه. وعلى ذلك فالحكم بالعدل وتمييز مصاديقه وجزئياته، وأن هذا عدل وذاك ظلم كلها ترجع إلى العقل، وأما الأشاعرة فهم وإن يصفون الله سبحانه بالعدل، لكنهم لا يحددون العدل، بمفهوم واضح، بل يوكلون ذلك إلى فعل الله سبحانه، وأن كل ما صدر منه فهو عدل، وكل ما نهى عنه فهو ظلم، وبذلك أقصوا العقل عن القضاء في ذلك المقام!

وبعبارة أخرى: أن الشيعة والمعتزلة يرون أن للعدل والظلم ملاكًا عند العقل، وبه يتميز أحدهما عن الآخر، ويوصف الفعل بالعدل أو الظلم، ولكن الأشاعرة ينكرون ذلك الملاك، ويرون أن أفعاله سبحانه فوق ما يدركه العقل القاصر؛ ولذلك كل ما يصدر منه فهو عدل). [٥]

وبناءً على انتهاج الشيعة نهج المعتزلة في مسألة تنزيه الرب عن الظلم نفوا القدر (=خلق الأفعال) لإثبات العدل ونفي الظلم؛ وقاسوا الرب على خلقه في الأفعال! إذ لا يتم عندهم تنزيه الرب عن الظلم إلا أن يُقال إنه غير خالق لشيء من أفعال العباد! وأنه (لا يأمر بما لا يريد ولا ينهى عما

=

(١)التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، ٣/٢٠٠-٢٠١، وانظر: مجمع البيان، الطبرسي، ٨٧-٨٨.

(٢)عقائد الإمامية، المظفر، ٢٧.

(٣)البراهين القاطعة في شرح تجريد العقائد الساطعة، محمد جعفر الاسترآبادي، ٢/٣٦٥.

(٤) وإن أوهموا بأنهم الأصل والمعتزلة تبع لهم!!؛ انظر: الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٢٩٠.

(٥)مفاهيم القرآن (العدل والإمامة)، السبحاني، ١٠/٨-٩، وانظر: نظرة حول دروس في العقيدة الإسلامية، الإبراهيمي، ٩١-٩٢.

يريد) [1](**لأنّه سبحانه إذا أراد وخلق الكفر وشاء له القبيح فبماذا يعاقبه ؟ فلو صدر مثل هذا الأمر من عبد أسود لقبّحه جميع أهل الدنيا على أنّ التنزيه والتكبير لا بدّ وأن يكون بصفات مقدّسة عالية من جلاله ولطفه وعدله وأين هذا الأمر من العدل ؟**)[2]

أي: أنهم نزهوا الرب عن الظلم على وجه يقتضي نفي خلق الأفعال وإرادتها؛ فقالوا: (إرادة القبيح قبيحة) [3] و(الله تعالى عدل حكيم، بمعنى: أنه لا يفعل قبيحًا ولا يخل بالواجب؛ بدليل: أن فعل القبيح قبيح، والإخلال بالواجب نقص عليه، فالله تعالى منزه عن كل قبيح وإخلال بالواجب).[4]

وقالوا: (إنّ الله تعالى لا يعذّب العبيد على فعل يفعله فيهم، ولا يلومهم عليه.. قال تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٤٦﴾﴾ فصلت:٤٦، ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ ﴿٣١﴾﴾ غافر:٣١، ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿١١٨﴾﴾ النحل:١١٨، ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ الأنعام:١٦٤، وأيّ ظلم أعظم من أن يخلق في العبد شيئًا ويعاقبه عليه ؟! بل يخلقه أسود ثمّ يعذّبه على سواده، ويخلقه طويلاً ثمّ يعاقبه على طوله، ويخلقه أكمه ويعذّبه على ذلك، ولا يخلق له قدرة على الطيران إلى السماء ثمّ يعذّبه بأنواع العذاب على أنّه لم يطر! فلينظر العاقل المصنف من نفسه، التارك للهوى، هل يجوز له أن ينسب ربّه ﷻ إلى هذه الأفعال ؟! مع أنّ الواحد منّا لو قيل له: إنّك تحبس عبدك وتعذّبه على عدم خروجه في حوائجك! لقابل بالتكذيب وتبرّأ من هذا الفعل، فكيف يجوز أن ينسب ربّه إلى ما يتنزّه هو عنه ؟!).[5]

---

(١)كنز الفوائد، أبو الفتح الكراجكي، ١١٠، وانظر: المسلك في أصول الدين، المحقق الحلي، ٢٩٩-٣٠١، دلائل الصدق لنهج الحق، محمد حسن المظفر، ٣/٥-١٨، ٩١-٩٩، موسوعة العقائد الإسلاميّة، محمّد الرَّيشهري، ٤/٣٢١-٣٢٢، أضواء على عقائد الشيعة الإمامية، السبحاني، ٣٥٩.

(٢)تفسير مقتنيات الدرر، علي الحائري الطهراني (المفسر)، ٦/٢٧٩.

(٣)تجريد العقائد، نصيرالدين الطوسي، ١٢٢.

(٤)رسالة العقائد الجعفرية للشيخ الطوسي، بذيل كتاب جواهر الفقه، لابن البراج، ٢٤٧

(٥)نهج الحق، العلامة الحلي، ٩٨-٩٩، وانظر منه: ١٠٤، وانظر أيضًا: دلائل الصدق لنهج الحق، محمد حسن المظفر، ٣/٩١-٩٢.

وقالوا:(إن جميع أفعال الله تعالى حكمة وصواب، ليس فيها ظلم، ولا جور، ولا كذب ولا عبث، ولا فاحشة، والفواحش، والقبائح، والكذب، والجهل، من أفعال العباد، والله تعالى منزه عنها، وبرئ منها). [1]

وقالوا: (قولنا في عدله.. فإنا نشهد أنه العدل الذي لا يجوز، والحكيم الذي لا يظلم، وأنه لا يكلف عباده ما لا يطيقون، ولا يأمرهم بما لا يستطيعون. ولا يتعبدهم بما ليس لهم إليه سبيل، لأنه أحكم الحاكمين، وأرحم الراحمين الذي أمرنا بالطاعة، وقدم الاستطاعة، وأزاح العلة، ونصب الأدلة ، وأقام الحجة وأراد اليسر ولم يرد العسر، فلا يكلف نفسًا إلا وسعها، ولا يحملها ما ليس من طاقتها، ولا تزر وازرة وزر أخرى، ولا يؤاخذ أحدًا بذنب غيره، ولا يعذبه على ما ليس من فعله، ولا يطالبه بغير جنايته وكسبه ، **ولا يلومه على ما خلقه فيه،** ولا يستبطئه فيما لم يقدره عليه، ولا يعاقبه إلا باستحقاقه، ولا يعذبه إلا بما جناه على نفسه، وأقام الحجة عليه فيه، **المنزه عن القبائح، والمبرأ عن الفواحش، والمتعالي عن فعل الظلم والعدوان، وعن خلق الزور والبهتان الذي لا يحب الفساد، ولا يريد ظلمًا للعباد ، ولا يأمر بالفحشاء ، ولا يظلم مثقال ذرة وإن تك حسنة يضاعفها ويؤت من لدنه أجرًا عظيمًا،** وكل فعله حسن، وكل صنعه جيد وكل تدبيره حكمة). [2]

وقالوا: (معنى العدل أن تعتقد أن الله تعالى لا يفعل بعباده إلَّا الأصلح لهم، وأنه لا يجور في حكمه. والدليل على ذلك أن الظلم لا يفعله الظالم إلَّا إذا طلب شيئًا أو أراد شيئًا ولم يقدر عليه إلاّ بطريق الظلم، والله تعالى قادر على كلّ شيء، وعالم بكلّ شيء، فلا يفعل الظلم؛ لغناه الذاتي عن فعله. وأيضًا الظلم قبيح بلا شكّ، والله تعالى لا يفعل القبيح بلا شكّ، ولا يأمر به. **فإذا عرفت أن الله تعالى لا يفعل القبيح ولا الظلم تبيّن لك أن الله تعالى لا يخلق الظلم في العبد ولا المعاصي، ولا يجبر العباد على فعلها. والدليل على ذلك أن الله توعّد من يفعل ذلك بالعقاب وبالنار، وإنما خلق النار لأهل المعاصي، فلا يمكّن الخلق على فعل المعصية، ويخلقها فيهم ثمّ يعذّبهم عليها؛ لأن هذا من أشدّ الظلم، والله تعالى عدل لا يجور. فإذن المعصية إنما يفعلها الإنسان باختياره**

---

(١)نهج الحق، العلامة الحلي، ٧٣.

(٢)رسائل الشريف المرتضي، الشريف المرتضى، ١٨٩/٢-١٩٠.

بعد أن نهاه الله عنها، ومكَّنه من فعلها وتركها باختياره، فلو أن عبداً أجبره مولاه على أن يأكل شيئاً فأكله، ثمّ ضربه على أكله، عدّه العقلاء ظالماً بلا شكّ). [1]

وقد ظنوا أن التعذيب لمن كان فعله مقدرًا ظلم له، ولم يفرقوا بين التعذيب لمن قام به سبب استحقاق ذلك، ومن لم يقم؛ فقالوا -في معرض نفيهم خلق أفعال العباد وسبق تقديرها لأنه-في زعمهم- جبر ينافي العدل؛ -:(إنّه حكيم وحكمته تصدّه عن أن يختار الجانب الذي فيه تعذيب البريء والرضيع إلى غير ذلك من الأعمال التي تعد ظلمًا عند العقل وقبيحًا عند الجميع)، [2] و(إذا كان مصير كلّ إنسان محتوماً عليه ومقضيًّا به ولم يكن للإنسان دور فيه، فما معنى حمل مسؤوليته على عاتقه. قال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا ﴿٣٦﴾﴾ الإسراء:٣٦، وقال سبحانه: ﴿وَقِفُوهُمۡۖ إِنَّهُم مَّسۡـُٔولُونَ ﴿٢٤﴾﴾ الصافات:٢٤، وقال تعالى:﴿وَكَانَ عَهۡدُ ٱللَّهِ مَسۡـُٔولٗا ﴿١٥﴾﴾ الأحزاب:١٥، ولأجل ذلك ..[ف]...إنّ إنكار دور الإنسان في مصيره يلازم كون العقاب عليه ظلمًا)، و(لا شكّ أنّ الله سبحانه مالك للملك والملكوت، ولا يملك إنسان شيئًا إلاّ بإذنه، ولكنّ حكمته سبحانه وعدله يصدّه عن أن يظلم عباده، وكون الدنيا وما فيها ملكًا له لا يبرّر التصرف في ملكه على خلاف العدل). [3]

كما ادعوا أن (كل ما حكم العقل بفعل أنه ظلم؛ فالله منزه عنه..فالحكم بالعدل وتمييز مصاديقه وجزيئاته وأن هذا عدل وذاك ظلم كلها ترجع إلى العقل) [4] **فوضعوا للرب شريعة بعقولهم، وحجروا عليه أن يفعل إلا ما ظنوا بعقلهم أنه عدل، وجعلوا الظلم منه تعالى نظير الظلم من الآدميين بعضهم لبعض، وأوجبوا عليه وحرموا ما رأوا أنه يجب على العباد ويحرم بقياسه على العباد، وادعوا أنه إذا أمر العبد، ولم يعنه بجميع ما يقدر عليه من وجوه الإعانة كان ظالمًا له، وأنه إذا أمر اثنين بأمر واحد، وخص أحدهما بإعانته على فعل المأمور كان ظالمًا**

---

(١)رسائل آل طوق القطيفي، أحمد بن الشيخ صالح آل طوق القطيفي،١/٧١.

(٢)الحديث النبوي بين الرواية والدراية، السبحاني، ٢٥٣.

(٣)الحديث النبوي بين الرواية والدراية، السبحاني، ٢٥٤.

(٤)مفاهيم القرآن(العدل والإمامة)، السبحاني، ١٠/٨.

أو خص أحدهما بالهداية كان ظالمًا[1] **ومن هنا نصوا على (وجوب اعتقاد** كون واجب الوجود متصفًا بفعل جميل مليح ومنزهًا عن الظلم والفعل القبيح، ووجوب الاعتقاد بأن أفعاله المتعلقة بالعبد متصفة بالكمال، **وتكون على حد التساوي والاعتدال، وليس فيها شائبة الظلم والقبح والشر والمفسدة**، بل كلها مع الحسن والمصلحة والفائدة، التي هي إلى العباد عائدة، وأن التكليف على قدر الطاقة واستحقاق الثواب على قدر الطاعة والعقاب على قدر المعصية لأنه منزه عن الظلم... وأنّه تعالى خلقهم مع الاختيار، فإن أطاعوا فباختيارهم بحيث لو شاءوا عصوا، فلمّا اختاروا الطاعة، أجرى عليها لازمها وهو استحقاق الثواب، وإن عصوا فباختيارهم بحيث لو شاءوا أطاعوا، ولمّا اختاروا المعصية أجرى عليها لازمها، وهو استحقاق العقاب مع جواز العفو، وليس الأمر على وجه التفويض بأن لم يكن له أمر في أفعالهم حتّى يكون معزولاً عن سلطانه، ولا على وجه الإجبار بأن لم يكن للعبد دخل فيها، وإلاّ لما كان لبعث الرسل وإنزال الكتب معنى، ولما استحق ثوابًا ولا عقابًا، ولكان العقاب ظلمًا).[2]

غير أن ما فارق به متكلمة الشيعة المعتزلة –في هذه المسألة–أنهم ربطوا بين العدل ومعتقدهم الفاسد بالإمامة، فجعلوا القول بالإمامة متوقف على إثبات العدل! فـ(العدل به يتم التوحيد، وتتوقف عليه سائر الأصول من النبوة والإمامة والمعاد). [3] بل زعموا بأنه إنما خُص (العدل) بالذات من بين الصفات الإلهية الأخرى ليكون أصلاً من أصول الدين؛ بسبب أن للعدل ميزة اجتماعية؛ فالعمق الدلالي للعدل إنما هو في بعده الاجتماعي والسياسي(=مسألة الإمامة)!

فـ(العدل هو جانب من التوحيد؛ ولكن إنما فصل؛ العدل صفة من صفات الله سبحانه وتعالى ..لا يوجد ميزة عقائدية في العدل في مقابل العلم في مقابل القدرة ولكن الميزة هنا ميزة اجتماعية ميزة القدوة؛ لأن العدل هو الصفة التي تعطي للمسيرة الاجتماعية، وتغني المسيرة الإجتماعية والتي تكون

---

(١) انظر: أوائل المقالات، المفيد، ١٠٩-١١٢، الاقتصاد، الطوسي، ٨٣-٩٥، متشابه القرآن ومختلفه، ابن شهرآشوب، ١/١٢٣-١٣٨، ١٩٢-١٩٤، المسلك في أصول الدين، المحقق الحلي، ٢٩٩-٣٠٢، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، العلامة الحلي، ٤٣٥-٤٣٦، بحار الأنوار، المجلسي، ط.دار الوفاء، ١٦٢ وما بعدها، نور الأفهام، اللواساني، ١/٢٦٤-٢٦٩، احقاق الحق، التستري، ٢/١٨٤-١٨٩.

(٢)البراهين القاطعة في شرح تجريد العقائد الساطعة، محمد جعفر الاسترآبادي، ٢/٣٦٥-٣٦٦.

(٣) حق اليقين في معرفة أصول الدين، عبدالله شبر، ١/٨٣.

المسيرة الاجتماعية بحاجة إليها أكثر من أي صفة أخرى، أُبرز العدل هنا كأصل ثاني من أصول الدين باعتبار المدلول التربوي لهذه الصفة..إذن من هنا كان العدل له مدلوله الأكبر بالنسبة إلى توجيه المسيرة البشرية ولأجل ذلك أفرز، وإلا العدل في الحقيقة هو داخل في إطار التوحيد العام، في إطار المثل الأعلى) .[1]

وقد أرادوا بذلك أن يتوصلوا إلى أن من العدل الواجب على الله تعالى نصب الأئمة المعصومين، الذين لهم التوجيه والقدوة وقيادة المسيرة الاجتماعية!؛ فالإمامة عندهم عهد إلهي لا يمكن أن يناله إلا رجل عادل معصوم؛ ولا يمكن أن يترك الله البشرية بلا إمام عادل؛ ولهذا عُد العدل من أصول الدين؛ إذ من عدل الرب إجاده للإمام المعصوم وتربيته تربية سماوية خاصة!

فأخذوا أصل العدل من المعتزلة ووظفوه لخدمة عقيدة الإمامة؛ فيجب على الرب أن يعدل وينصب الأئمة؛ ويجب أن يكون الإمام عدلاً؛[2] لأن العدالة مرتبطة بالعصمة ومن خلالها يتحقق القدوة والتوجيه والتربية! [3]

ومهما يكن من أمر فقد اتفقت أقوال متكلمة الشيعة سواءً في ذلك –الإخباريون منهم والأصوليون– على سلوك نهج المعتزلة في مسألة تنزيه الرب عن الظلم، غير أنهم اختلفوا في نوعية الاستدلال على هذه المسألة، وكيفية سوق الدليل، والبرهنة عليها بموجب التنظير الذي ارتضاه كلاً منهم!

إذ عمدة أدلة الأصوليين في الاستدلال على سائر مسائل الأصول هو العقل؛ وقد زعموا أن (العقل..هو العمدة والركيزة الأساسية في إثبات أصول الدين الخمسة بأكملها وهي التوحيد

---

(١) المدرسة القرآنية، محمد باقر الصدر، ١٤٨-١٤٩.

(٢) يقول ابن ميثم البحراني: عن الإمام (إنه يجب أن يكون معصومًا، وجب أن يكون مستجمعًا لأصول الكمالات النفسانية، وهي: العلم، والعفة، والشجاعة، والعدالة)(وأما العدالة؛ فلأن عدمها مستلزم إما للانظلام وهي رذيلة منهي عنها منافية للعصمة أيضًا، وإما للظلم وهو من كبائر المعاصي المنافية للعصمة)، قواعد المرام في علم الكلام، ابن ميثم البحراني، ١٧٩-١٨٠.

(٣) انظر: محمد باقر الصدر وآراؤه الاعتقادية-عرض ونقد-، ١٦٤-١٦٥.

والعدل والنبوة والإمامة والمعاد، ولا يصح دليل غيره فيها من سماع أو نقل أو غير ذلك لأنها أمور ظنية)! [1]

وأما عمدة أدلة الإخباريين في الاستدلال على سائر مسائل العقيدة–؛ فقد اعتمدوا (على النصوص الواردة في الكتاب والسنة وما ورد ..عن أهل البيت عليهم السلام). [2]

وأما الإجماع فهو في الأصل عند الإخباريين وبعض الأصوليين؛ ليس دليلاً شرعيًا؛ ولا يمكن الاعتماد عليه في مجال الاستدلال لأنه بمجرده ليس بحجة .[3]

هذا من حيث التنظير! وفي الجملة: ليس للشيعة قول منتظم في ذلك؛ ولذا تجد في بعض نصوصهم الاستدلال على قولهم في مسألة تنزيه الرب عن الظلم بالنقل–الأخبار، والإجماع– و العقل من غير التزام بتطبيق تنظير معين في الاستدلال!

يقول شيخ الشيعة المفيد: (إن الله ﷻ عدل كريم، خلق الخلق لعبادته وأمرهم بطاعته ونهاهم عن معصيته وعمهم بهدايته، بدأهم بالنعم وتفضل عليهم بالإحسان، لم يكلف أحدًا إلا دون الطاقة، ولم يأمره إلا بما جعل له عليه الاستطاعة. لا عبث في صنعه ولا تفاوت في خلقه لا قبيح في فعله، جل عن مشاركة عباده في الأفعال، وتعالى عن اضطرارهم إلى الأعمال. لا يعذب أحدًا إلا على ذنب فعله، ولا يلوم عبدًا إلا على قبيح صنعه. لا يظلم مثقال ذرة فإن تك حسنة يضاعفها ويؤت من لدنه أجرًا عظيمًا.

وعلى هذا القول جمهور أهل الإمامية وبه تواترت الآثار عن آل محمد (ص)، وإليه يذهب المعتزلة بأسرها.. **و خالف فيه جمهور العامة وبقايا ممن عددناه، وزعموا** أن الله تعالى خلق أكثر خلقه لمعصيته، وخص بعض عباده بعبادته، ولم يعمهم بنعمته وكلف أكثرهم ما لا يطيقون من طاعته، **وخلق أفعال جميع بريته**، وعذب العصاة على ما فعله فيهم من معصيته، وأمر بما لم يرد

---

(١)معتقدات الشيعة، علي مكي، ٣٢.

(٢)النظريات الكلامية عند الطوسي–دراسة تحليلية مقارنة–، علي جواد، ٦٧–٦٨.

(٣)انظر: الفوائد المدنية، محمد الاسترآبادي، ٥١، الشواهد المكية، نور الدين العاملي، ٥١–٥٢، جواهر الكلام، الجواهري، ٦/٢٥٠، الأصول، مرتضى المطهري،٥٣–٥٤، المسائل المستحدثة، محمد الروحاني، ٤٣، مصادر التلقي وأصول الاستدلال العقدية عند الإمامية، إيمان الحلواني، ٢/٧١٦.

ونهى عما أراد، وقضى بظلم العباد وأحب الفساد وكره من أكثر عباده الرشاد، تعالى عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا). [1]

وجاء في كتاب البراهين القاطعة (في بيان أنّ الله تعالى عادل منفيّ عنه الظلم، ولا يجوز عليه الظلم، ولا يرضى به) [2]: ما نصه:(الفعل الصادر من الله تعالى لا يكون ظلمًا وشرًا وقبيحًا بل يكون عدلاً حسنًا سالمًا عن الظلم والقبح لنا على ذلك المطلب برهانان: **عقليّ قاطع، ونقليّ ساطع**). [3]

ويقول الحر العاملي: (الأدلَّة العقليّة والنّقليّة أيضًا لا تحصى دالَّة على أنّ اللَّه عدل حكيم، لا يفعل القبيح ولا يظلم ربّك أحدًا). [4]

وجاء في كتاب حق اليقين: (العدل هو اعتقاد أنه تعالى عادل في مخلوقاته غير ظالم لهم لا يفعل قبيحًا ولا يخل بواجب، ولا يجور في قضائه ولا يحيف في حكمه وابتلائه يثيب المطيعين، وله أن يعاقب العاصين، ولا يكلف الخلق ما لا يطيقون ولا يعاقبهم زيادة على ما يستحقون، ولا يقابل مستحق الأجر والثواب بأليم العذاب والعقاب، وإنه تعالى لم يجبر عباده على الأفعال سيما القبيحة ويعاقبهم عليها، **والأدلة على ذلك مضافًا إلى الضرورة والبداهة من العقل والنقل كتابًا وسنة آية ورواية كثيرة لا تحصى).** [5]

ويأتي هنا ذكر بعض أدلتهم في ذلك:

---

(١) أوائل المقالات، المفيد، ٥٨-٥٩.

(٢) البراهين القاطعة في شرح تجريد العقائد الساطعة، محمد جعفر الاسترآبادي، ٣٦٨/٢.

(٣) البراهين القاطعة في شرح تجريد العقائد الساطعة، محمد جعفر الاسترآبادي، ٣٧٠/٢.

(٤)هداية الأمة إلى أحكام الأئمة، الحر العاملي،١ /١٠-١١.

(٥)حق اليقين، عبدالله شبر، ٨٣/١.

أدلة متكلمة الشيعة على إثبات قولهم–المستقى من المعتزلة– في مسألة تنزيه الرب عن الظلم، –:

استدل متكلمة الشيعة على قولهم –المستقى من المعتزلة– بإثبات عدل الرب وتنزهه من الظلم وبطلان قول الأشاعرة في ذلك [1] بعدة أدلة عقلية ونقلية، وفيما يلي ذكرها:

أ– الأدلة النقلية:

– القرآن الكريم

ذكر متكلمة الشيعة أن كونه تعالى عدل (لا يجور في قضائه، ولا يتجاوز في حكمه وبلائه يثيب المطيعين، وينتقم بمقدار الذنب من العاصين. ويكلّف الخلق بمقدورهم، ويعاقبهم على تقصيرهم، دون قصورهم. ولا يجوز عليه أن يقابل مستحقّ الأجر والثواب بأليم العذاب والعقاب. ولا يأمر عباده إلا بما فيه صلاحهم، ولا يكلّفهم إلا بما فيه فوزهم ونجاحهم. الخير منشؤه منه، والشرّ صادر عنهم، لا عنه ..**[قد]دلّ عليه صريح آياته)**. [2]

فالبرهان النقلي الساطع –الذي هو الآيات الكثيرة– قد دل على أن (الفعل الصادر من الله تعالى لا يكون ظلمًا وشرًا وقبيحًا بل يكون عدلاً حسنًا سالمًا عن الظلم والقبح). [3]

فقد دلت الآيات على (أن الله تعالى قد نفى الظلم عن نفسه في الدنيا والآخرة؛ فأما في الدنيا: فقوله: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمٗا لِّلۡعِبَادِ ٣١﴾ غافر:٣١، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ ٱلنَّاسَ شَيۡـٔٗا﴾ يونس:٤٤، ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظۡلِمَهُمۡ﴾ العنكبوت:٤٠ ﴿ذَٰلِكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡقُرَىٰ نَقُصُّهُۥ عَلَيۡكَۖ [مِنۡهَا قَآئِمٞ وَحَصِيدٞ ١٠٠ وَمَا ظَلَمۡنَٰهُمۡ وَلَٰكِن ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ]﴾هود:١٠٠-١٠١، ﴿أَلَمۡ يَأۡتِهِمۡ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ [قَوۡمِ نُوحٖ وَعَادٖ وَثَمُودَ وَقَوۡمِ إِبۡرَٰهِيمَ وَأَصۡحَٰبِ

---

(١) انظر: محاضرات في أصول الفقه، تقرير بحث الخوئي للفياض، ٢/١٠١-١٠٦، المباحث الأصولية، الفياض، ٣/١٧٠-١٨٦.

(٢)كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء، جعفر كاشف الغطاء، ١/ ٦٢ .

(٣) البراهين القاطعة في شرح تجريد العقائد الساطعة، محمد جعفر الاسترآبادي، ٢/٣٧٠-٣٧١.

مَدْيَنَ وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتِ ۚ أَتَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ ۖ فَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿٧٠﴾] ﴾ التوبة:٧٠، ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ [أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿١١٨﴾] ﴾ النحل:١١٨، ﴿ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِى ٱلْقُرَىٰٓ [إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَٰلِمُونَ ﴿٥٩﴾] ﴾ القصص:٥٩، ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ [بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴿١١٧﴾] ﴾ هود:١١٧، ونحوها. وأما في الآخرة؛ فقوله: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٢٩﴾﴾ ق:٢٩،﴿ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ [وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٢٨١﴾] ﴾ البقرة:٢٨١ ، ﴿وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا ۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿٤٩﴾﴾ الكهف:٤٩، ﴿وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ وَجِا۟ىٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ [وَٱلشُّهَدَآءِ وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٦٩﴾] ﴾ الزمر:٦٩، ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ ۚ لَا ظُلْمَ ٱلْيَوْمَ ۚ ﴾غافر:١٧، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ۖ ﴾ النساء:٤٠). [١]

ومن أدلة القرآن أيضًا: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٤٠﴾﴾النساء:٤٠، فـ(في الآية دلالة على أن منع الثواب ظلم لأنه لو لم يكن ذلك ظلمًا لما كان لهذا الكلام معنى على هذا الترتيب. **وفيه أيضًا دلالة على أنه قادر على الظلم**، لأنها صفة تعظيم وتنزيه عن فعل ما يقدر عليه من الظلم، ولو لم يكن قادر عليه لما كان فيه مدحة، غير أنه وإن كان قادرًا عليه **فإنه لا يفعله لعلمه بقبحه، وبأنه غني عنه**، ولأنه لو فعل لكان ظالمًا، لأن الاشتقاق يوجب ذلك وذلك منزه عنه تعالى). [٢]

و(قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٤٦﴾﴾ فصلت:٤٦، **دليل واضح على قانون الاختيار وحرية الإرادة**، وفيه حقيقة أن الله لا يعاقب أحدًا بدون سبب، ولا يزيد في عقاب أحد دون دليل، فسياسته في عباده العدالة المحضة، لأن الظلم يكون بسبب النقص والجهل والأهواء النفسية، والذات الإلهية المقدسة منزهة عن كل هذه العيوب والنواقص) و(المهم هنا أن القرآن وفي

---

(١)متشابه القرآن ومختلفه، ابن شهر آشوب،١/١٩٢-١٩٣.

(٢)التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، ٣/٢٠٠-٢٠١، وانظر: مجمع البيان، الطبرسي، ٣/٨٧-٨٨.

هذه الآيات البينات نفى الجبر الذي يؤدي إلى إشاعة الفساد وارتكاب أنواع القبائح ، والاعتقاد به يؤدي إلى إلغاء أي نوع من المسؤولية والتكليف، بينما الجميع مسؤولون عن أعمالهم، نتائجها تعود بالدرجة الأولى عليهم). [1]

وقوله تعالى: (﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمٗا لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٨﴾ آل عمران:١٠٨، ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمٗا لِّلۡعِبَادِ ٣١﴾ غافر:٣١، **فيصرّح قوله تعالى بنفي الظلم عنه في الدنيا وفي الآخرة، ولو بمثقال ذرّة، بل يصرّح بنفي إرادة الظلم منه تعالى،** .. . فهو تعالى لا يريد إلَّا بسط الرحمة وإفاضة الفيض والجود وإظهار الخير والصلاح والجمال .. مضافًا إلى أنّ الظلم قبيح عند العقل والفطرة، فكيف يصحّ أن يسند إلى النور المطلق ذي الجلال والجمال والبهاء بما لا يتناهى). [2]

وعليه فإن (قوله سبحانه: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمٗا لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٨﴾ آل عمران:١٠٨، رد على المجبرة لأنه لو أراد ظلم بعضهم لبعض لكان قد أراد ظلمهم وكذلك لو أراد ظلم الإنسان لغيره لجاز أن يريد أن يظلمه هو لأنه لا يفعل ما لا يريد، وقوله: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمٗا لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٨﴾ آل عمران:١٠٨، نفي لإرادة ظلمهم على كل حال). [3]

ولهذا نقول (أمّا الظلم من الله تعالى: فلا يجوز عليه ولا يتصوّر صدوره منه، فإنّ الظلم إمّا هو صادر من الجهل، أو من العجز، أو من الفقر والاحتياج، أو من الغفلة: وكلّ من هذه الأمور مستحيل في حقّ الواجب الَّذى هو الغنيّ بذاته ولا حدّ له ولا نهاية ولا ضعف له بوجه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ ٱلنَّاسَ شَيۡـٔٗا﴾ يونس:٤٤، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةٗ يُضَٰعِفۡهَا﴾ النساء:٤٠، ﴿فَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظۡلِمَهُمۡ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ

(١)الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ناصر مكارم الشيرازي، ٢٠٩/١٢.

(٢)التحقيق في كلمات القرآن الكريم، حسن المصطفوي، ١٧٣/٧-١٧٤.

(٣)متشابه القرآن ومختلفه، ابن شهر آشوب،١٩٣/١

﴿٧٠﴾﴾ التوبة: ٧٠، ﴿ فَٱلۡيَوۡمَ لَا تُظۡلَمُ نَفۡسٞ شَيۡـٔٗا وَلَا تُجۡزَوۡنَ إِلَّا مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴿٥٤﴾﴾ يس: ٥٤). [١]

(ومنها: قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيۡسَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ ﴿٥١﴾﴾ آل عمران: ١٨٢، ومنها قوله تعالى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ ﴾ آل عمران: ١٨، ومنها قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ لِيَجۡزِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ بِٱلۡقِسۡطِۚ ﴾ يونس: ٤، ومنها قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولٞۖ فَإِذَا جَآءَ رَسُولُهُمۡ قُضِيَ بَيۡنَهُم بِٱلۡقِسۡطِ وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ ﴿٤٧﴾﴾ يونس: ٤٧، **إلى غير ذلك من الآيات النافية للظلم، المثبتة لعدالته. ومثلها الأخبار المتكاثرة)** [٢] **ويأتي هنا ذكر بعضها:**

- الأخبار والروايات

ادعى الشيعة (أن أصول التوحيد والعدل مأخوذة من كلام أمير المؤمنين علي عليه السلام وخطبه وأنها تتضمن من ذلك مالا مزيد عليه ولا غاية وراءه ومن تأمل المأثور في ذلك من كلامه علم أن جميع ما أسهب المتكلمون من بعد في تصنيفه وجمعه إنما هو تفصيل لتلك الجمل وشرح لتلك الأصول!). [٣]

وقد تكاثرت مرويات الشيعة في إثبات تنزيه الرب عن الظلم؛ حتى صرحوا بأنه (قد شهد بثبوت العدل متواتر الأخبار، وقامت عليه ضرورة مذهب الصفوة الأبرار). [٤]

فقد عقد المجلسي في بحاره تحت (أبواب العدل) بابًا ترجم له بعنوان: (باب -١- نفي الظلم والجور عنه تعالى وإبطال الجبر والتفويض، وإثبات الأمر بين الأمرين، وإثبات الاختيار والاستطاعة) [١] **أورد فيه جملة من الآيات والروايات الدالة على ذلك.** [٢]

---

(١)التحقيق في كلمات القرآن الكريم، حسن المصطفوي، ١٧٣/٧.

(٢) البراهين القاطعة في شرح تجريد العقائد الساطعة، محمد جعفر الاسترآبادي، ٣٧١/٢-٣٧٢، وانظر: مفاهيم القرآن(العدل والإمامة)، السبحاني، ١٣/١٠-٥٦.

(٣)الأمالي، الشريف المرتضى، ١٠٣/١.

(٤)كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء، جعفر كاشف الغطاء، ٦٣/١.

كما عقد الحر العاملي في فصوله المهمة بابًا ترجم له بعنوان (باب– ٥٠– إن الله سبحانه لا يصدر عنه ظلم ولا جور) [٣] **أورد فيه جملة من الروايات الدالة على ذلك ثم قال: (والآيات والروايات والأدلة في ذلك أكثر من أن تحصى).** [٤]

ومن مروياتهم في ذلك: [٥]

١– عن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهما السلام، قال: إن يهوديًا سأل علي بن أبي طالب عليه السلام؛ فقال: أخبرني عما ليس لله، وعما ليس عند الله، وعما لا يعلمه الله؟، فقال عليه السلام: " أما ما لا يعلمه الله عز وجل فذلك قولكم يا معشر اليهود : إن عزيرًا ابن الله والله لا يعلم له ولدًا، وأما قولك ما ليس لله فليس لله شريك، و قولك: **ما ليس عند الله فليس عند الله ظلم للعباد**"، فقال اليهودي : أنا أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله. [٦]

٢– عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام؛ قال له رجل: جعلت فداك أجبر الله العباد على المعاصي؟، قال: **الله أعدل من أن يجبرهم على المعاصي ثم يعذبهم عليها**....الخبر

٣– عنه أيضًا أنه قال –كما يدعون–: "العدل: ألا تنسب إلى خالقك ما لامك عليه".

٤– وعنه أيضًا أنه قال –كما يدعون–: في خبر طويل فيما احتج على الزنديق " الله عز وجل .. ليس من صفته الجور والعبث والظلم وتكليف العباد ما لا يطيقون ...**إن الله خلق خلقه جميعًا مسلمين، أمرهم ونهاهم، والكفر اسم يلحق الفعل حين يفعله العبد، ولم يخلق الله العبد حين**

=

(١)بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٢/٥.

(٢)انظر: بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٢/٥–٦٧.

(٣) الفصول المهمة، الحر العاملي، ٩٢/١، ٢٦٥.

(٤) الفصول المهمة، الحر العاملي، ٢٦٥/١.

(٥)انظر: الأمالي، الشريف المرتضى،١/ ١٠٣، البراهين القاطعة في شرح تجريد العقائد الساطعة، محمد جعفر الاسترآبادي، ٣٧٢/٢–٣٧٣.

(٦) التوحيد، الصدوق، ٣٧٧، عيون أخبار الرضا، الصدوق، ١٢٩/١، ٥٠/٢، الأمالي، الطوسي، ٢٧٥، الاحتجاج، الطبرسي، ٣٠٨/١، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١١/١٠، ١٢، ٥٣، ٨٦/٣٠، ١٠٩.

خلقه كافرًا؛ إنه إنما كفر من بعد أن بلغ وقتًا لزمته الحجة من الله فعرض عليه الحق فجحده فبإنكاره الحق صار كافرًا...**إنه لا يليق بعدل الله ورأفته أن يقدر على العبد الشر ويريده منه،** ثم يأمره بما يعلم أنه لا يستطيع أخذه، والانزاع عما لا يقدر على تركه، ثم يعذبه على تركه أمره الذي علم أنه لا يستطيع أخذه[1]... الخبر.

٥- وعنه أيضًا أنه قال -كما يدعون-: في تفسير قوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلٗاۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗاۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقِينَ ٢٦﴾ البقرة:٢٦؛ "**إن هذا القول من الله ﷻ رد على من زعم أن الله تبارك وتعالى يضل العباد، ثم يعذبهم على ضلالتهم!!** "[2] و(ظاهر أنه عليه السلام جعل قوله تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗا﴾ البقرة:٢٦؛ من جملة قول الذين كفروا على خلاف ما ذهب إليه المفسرون من أنه من كلامه تعالى جوابًا لقولهم!). [3]

هذا واستقصاء استدلالات الشيعة وأخبارهم ومروياتهم الواردة في ذلك يفضي إلى التطويل.

ومما يحق الإشارة إليه: أنه قد ودر في مرويات الشيعة ما يخالف قول متكلمة الشيعة -المستقى من المعتزلة- في مسألة تنزيه الرب عن الظلم ؛كالروايات الدالة على سبق التقدير(سبق السعادة والشقاوة)، وخلق الله لكل شيء(ومن ذلك أفعال العباد)، إلا أنهم قابلوها بالرد والتأويل!

وقد صرحوا بذلك في قولهم: (مذهبنا..معروف معلوم وتحقيقه في كتب الكلام مذكور وما ورد من الأخبار..إن كان مطابقًا لما ثبت بالتواتر من أئمتنا عليهم السلام من نفي الجبر والتفويض والعدل واللطف

---

(١)الاحتجاج، الطبرسي، ٨٤/٢، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٩/٥، ١٧١/١٠،

(٢) تفسير القمي، علي بن إبراهيم، ٣٤/١، البرهان في تفسير القرآن، البحراني، ١٦١/١، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٧/٥.

(٣)بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٧/٥.

فهو؛ وإن لم يكن مطابقًا صريحًا ويقبل التأويل بحيث يوافق المعلوم الثابت منهم عليهم السلام وجب التأويل ولو بتكلف، وإن لم يطابقه أصلاً وأفاد الجبر والظلم عليه تعالى الله عنه وجب رده). [١]

- **الإجماع:**

ذكر السبحاني أن (العدل..اتفق المسلمون برمتهم على وصفه سبحانه به، ولكن اختلفوا في مفهوم العدل وحقيقته).[٢] (**فالإمامية والمعتزلة أصفقت** على أن العدل له مفهوم واحد، ومعنى فارد، اتفق عليه قاطبة العقلاء.. فكل ما حكم العقل بفعل أنه ظلم، فالله سبحانه منزه عنه). [٣]

وحكى شيخ الشيعة المفيد إجماع طائفته على أنه تعالى قادر على خلاف العدل كما أنه قادر على الحسن وعلى العدل، وإن كان لا يفعل جورًا ولا ظلمًا ولا قبيحًا ؛ فقال: (إن الله جل جلاله قادر على خلاف العدل كما أنه قادر على العدل، إلا أنه لا يفعل جورًا ولا ظلمًا ولا قبيحًا، وعلى هذا **جماعة الإمامية**).[٤] ف(الله جل جلاله عدل كريم لا يعذب أحدًا إلا على ذنب اكتسبه أو جرم اجترمه أو قبيح نهاه عنه فارتكبه، وهذا مذهب سائر أهل التوحيد سوى الجهم بن صفوان ..فإنه كان يزعم أن الله يعذب من اضطره إلى المعصية ولم يجعل له قدرة عليها ولا على تركها من الطاعة). [٥]

ويقول آية الشيعة لطف الله الصافي: (أن الله تعالى **متعال عن** خلق الفواحش **والقبائح على كل حال، وهذه حقيقة يعتقد بها الصدوق وأهل العلم جميعًا والشيعة قاطبة، والآيات والروايات صريحة في ذلك، ولايتهم أي شيعي بغير هذا الاعتقاد**). [٦]

وجاء في كتاب عقائد الإمامية الإثنى عشرية ما نصه: (**اتفقت الشيعة الإمامية على عدله تعالى ومجانبته للظلم**، فلا يظلم عباده مثقال ذرة؛ لأن الظلم ينشأ إما عن الجهل بقبحه، وإما عن التمرد على الحق، وهو آية النقص، وهو تعالى منزه عن كل ذلك لكماله المطلق، وعلى هذا الأساس قالت

---

(١)تعليق الشعراني على كتاب الوافي للفيض الكاشاني، ١/ حاشية(١)، صفحة ٥٢٧.

(٢)مفاهيم القرآن، السبحاني، ٦/١٠، وانظر منه: ٨/١٠.

(٣)مفاهيم القرآن، السبحاني، ٨/١٠.

(٤)أوائل المقالات، المفيد، ٥٦.

(٥)أوائل المقالات، المفيد، ٦١.

(٦)مجموعة الرسائل، لطف الله الصافي، ١ /٢٩٦.

الشيعة ببطلان الجبر في أفعال العباد، وأن المكلفين غير مجبورين في أفعالهم وأقوالهم، خلقهم الله مختارين في ما يفعلونه ويتركونه غير مضطرين في طاعة أو معصية، جعل الإنسان تام التصرف في ما يسعد به ويشقى، وأنه لا تزر وازرة وزر أخرى، وأن ليس للإنسان إلا ما سعى).[١]

ب- الفطرة:

بين الشيعة أن (الظلم قبيح عند العقل والفطرة، فكيف يصحّ أن يسند إلى النور المطلق ذي الجلال والجمال والبهاء). [٢]

ت- العقل:

ذكر الشيعة أن كونه تعالى عدل بمعنى (أنّه لا يجور في قضائه، ولا يتجاوز في حكمه وبلائه يثيب المطيعين، وينتقم بمقدار الذنب من العاصين. ويكلّف الخلق بمقدورهم، ويعاقبهم على تقصيرهم، دون قصورهم. ولا يجوز عليه أن يقابل مستحقّ الأجر والثواب بأليم العذاب والعقاب. ولا يأمر عباده إلا بما فيه صلاحهم، ولا يكلّفهم إلا بما فيه فوزهم ونجاحهم. الخير منشؤه منه، والشرّ صادر عنهم، لا عنه.

يكفي في البرهان عليه: غناه عن الظلم، وعدم حاجته إليه، وأنّه تعالى منزّه عن فعل القبيح، كما يشهد بذلك العقل الصحيح). [٣]

كما ذكروا أن مما (يدركه العقل من صميم ذاته ، ..أن العدل كمال لكل موجود حي مدرك مختار، وأنه يجب أن يتصف الله تعالى به في أفعاله في الدنيا والآخرة). [٤]

وفي تقرير ذلك يقول السبحاني: (الله سبحانه عادل، لأن الظلم قبيح ومما يجب التنزه عنه، ولا يصدر القبيح من الحكيم، والعدل حسن ومما ينبغي الاتصاف به، فيكون الاتصاف بالعدل من شؤون كونه حكيمًا منزهًا عما لا ينبغي. وإن شئت قلت: إن الإنسان يدرك أن القيام بالعدل كمال

---

(١)عقائد الإمامية الإثني عشرية، إبراهيم موسوي الزنجاني، ١١/٢.

(٢)التحقيق في كلمات القرآن الكريم، حسن المصطفوي، ١٧٣/٧-١٧٤.

(٣)كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء، جعفر كاشف الغطاء،٦٢/١-٦٣.

(٤)الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٢٨٩.

لكل أحد. وارتكاب الظلم نقص لكل أحد. وهو كذلك حسب إدراك العقل عنده سبحانه . ومعه كيف يجوز أن يرتكب الواجب خلاف الكمال، ويقوم بما يجر النقص إليه؟).[١]

ويقول: شيخ الشيعة الصدوق: (**الدليل على أنه لا يقع منه ﷻ الظلم ولا يفعله** أنه قد ثبت أنه تبارك وتعالى قديم غني عالم لا يجهل والظلم لا يقع إلا من جاهل بقبحه أو محتاج إلى فعله منتفع به، فلما كان أنه تبارك وتعالى قديمًا غنيًا لا تجوز عليه المنافع و المضار عالمًا بما كان ويكون من قبيح وحسن صح أنه لا يفعل إلا الحكمة ولا يحدث إلا الصواب).[٢]

وجاء في كتاب البراهين القاطعة ما نصه: (الفعل الصادر من الله تعالى لا يكون ظلمًا وشرًا وقبيحًا بل يكون عدلاً حسنًا سالمًا عن الظلم والقبح لنا على ذلك المطلب **برهانان: عقليّ قاطع، ونقليّ ساطع).**[٣] (**أمّا البرهان القاطع العقليّ** فهو أنّ الله تعالى لوجوب وجوده غنيّ مطلق، عالم بجهات القبح، والظلم قبيح بالقبح الذاتيّ ببديهة العقل، فمع الغنى والعلم بالقبح لو صدر منه القبيح لزم الترجيح بلا مرجّح، بل ترجيح المرجوح، وكلاهما قبيح عقلاً، فيكون صدوره عن الحكيم المطلق محالاً، فتجويز صدور القبيح عنه تعالى تجويز لكونه موردًا للذمّ عقلاً؛ لأنّ الظلم إمّا لدفع المفسدة، أو لجلب المنفعة، أو للجهل، أو السفاهة ومع عدم تصوّر شيء من ذلك في حقّ العالم الغنيّ يلزم كونه موردًا للذمّ، وهو ممتنع ضرورة، فصدور الظلم والكذب وسائر الشرور عنه تعالى قبيح، فلا يكون الواجب تعالى خالقًا للكفر والمعاصي، وإلاّ لكان التعذيب عليهما قبيحًا والقبيح لا يصدر عنه تعالى.

وأيضًا إنّه تعالى أخبر بعدم صدور الظلم عنه تعالى، فيلزم أن لا يكون واقعًا، وإلاّ لزم الكذب المحال، وهكذا خلق الكفر والمعاصي وإرادة الكفر من الكفّار، والفجور من الفجّار من جهة القبح، فيكون المراد من الكفّار والفجّار الإيمان والطاعة بالإرادة والاختيار، لا على وجه الإجبار؛ إذ لا إكراه في الدين من غير مغلوبيّته تعالى وعجزه تعالى بسبب عدم إيمانهم وطاعتهم).[٤]

---

(١)الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٢٨٧-٢٨٨.

(٢)التوحيد، الصدوق، ٣٩٦- ٣٩٧، وانظر: النكت، المفيد،٣٥، زبدة الأصول، محمد صادق الروحاني، ٢١٩/١.

(٣) البراهين القاطعة في شرح تجريد العقائد الساطعة، محمد جعفر الاسترآبادي، ٣٧٠/٢.

(٤)البراهين القاطعة في شرح تجريد العقائد الساطعة، محمد جعفر الاسترآبادي، ٣٧٠/٢-٣٧١.

هذا.. ومما تجدر الإشارة إليه أن قول الشيعة بعقيدة الطينة ينقض قولهم في مسألة تنزيه الرب عن الظلم و(أنه لا يأخذ أحدًا بجرم غيره)؛ [1] إذ موجب هذه العقيدة الفاسدة أن موبقات الشيعة وأوزارها يتحملها أهل السنة، وحسنات المسلمين جميعًا تعطى للشيعة.

يقول نعمة الله الجزائري-في تقرير تلك العقيدة-: (طاعات من خالف الولاية لا تثمر لهم نفعًا. ..[ف] ثواب طاعاتهم وعباداتهم يكتب للشيعة ، لأنه من مزج طينتهم، وذلك أنه سبحانه لما خلق الطينتين مزج بينهما ثم عزلهما، فحصل في كل طينة من ماء الأخرى، فما يفعله المخالفون من الطاعات مستند إلى الماء الحلو الذي كان في طينة المؤمنين، وما يأتيه المؤمنون من قبائح الأعمال مسبب عن الماء الآجن الذي حصل لهم من المزج، فذنوبهم يكون في القيامة لاحقة للمخالفين، وحسنات المخالفين محسوبة من جملة حسنات المؤمنين وبهذا وردت أخبار كثيرة). [2]

ولا ريب أن هذا القول مخالف للعدل الرّباني ومخالف للنقل الصحيح، والعقل الصريح، والفطرة السليمة، وأصول الإسلام، قال تعالى:﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾الأنعام: ١٦٤، وقال:﴿ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ﴿٢١﴾ ﴾ الطور: ٢١، وقال:﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴿٣٨﴾ ﴾ المدثر: ٣٨ ، وقال: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴿٧﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴿٨﴾ ﴾ الزلزلة: ٧ - ٨، وقال: ﴿ الْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ۚ لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ ﴾ غافر: ١٧. [3]

المطلب الثاني: موقف فلاسفة الشيعة من مسألة تنزيه الله تعالى عن الظلم.

وفيما يلي ذكر أبرز اتجاهاتهم حيال هذه المسألة:

أ- موقف الاتجاه المشائي وملا صدر الشيرازي من مسألة تنزيه الله تعالى عن الظلم

مسألة تنزيه الرب عن الظلم لها صلة بثبوت الحسن والقبح العقليين؛ وقد تقدم أن كلاً من:

---

(١)التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، ٤٥٨/٦، وانظر: رسائل الشريف المرتضي، الشريف المرتضى، ١٨٩/٢.

(٢)نور البراهين، نعمة الله الجزائري،٢٨٧/٢-٢٨٨.

(٣) انظر في ذلك: أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية، القفاري، ٢/ ٩٥٥-٩٦٢.

الاتجاه المشائي –والذي يمثله الطوسي تبعًا لابن سينا– وملا صدرا الشيرازي مؤسس المدرسة الشيرازية؛ قد زعموا بأن التحسين والتقبيح من المشهورات والذائعات التي لا يصح استخدامها في أبحاث الإلهيات! فلا يصح لديهم النظر إلى أفعال واجب الوجود من زاوية التحسين والتقبيح!

فالتحسين والتقبيح–في نظرهم–أمران اعتباريان وغير واقعيان، وهما مقصوران على الحياة البشرية فحسب ولا يمتد –حسب رأيهم– ليشمل الساحة الإلهية. [١]

وإذا تقرر عند جماهير المسلمين أن الظلم قبيح وأن الرب لكماله منزه عنه؛ فإن منطق هؤلاء الحكماء: (أن حديث الظلم وقبحه والعدل وحسنه آراء محمودة سبب شهرتها وحدثها ووجدتها من جمهور الخلق اشتمالها على مصالحهم وانتظام أمورهم دون أن تكون بديهية فإذا بناء أحكام الله تعالى عليها غير لازم ولا مستقيم) [٢] (فالله سبحانه هو مالك الملك على الإطلاق، وليس له شريك فيه) [٣][٤] (وعلى هذا يعتبر أي تصرف لله في العالم إنما هو تصرف في شيء هو منه وله، ولا يملك أحد بالنسبة إلى الله أي حق ولا أولوية؛ فالظلم إذن في حق الله غير وارد). [٥][٦]

وعلى ضوء ما سبق يُفهم ما قرره ابن سينا –في معرض حديثه عن مسألة الثوب والعقاب–: (وأما ما يورد من حديث الظلم والعدل ومن حديث أفعال يقال إنها من الظلم وأفعال مقابلة لها ووجوب ترك هذه والأخذ بتلك على أن ذلك من المقدمات الأولية فغير واجب وجوبًا كليًا بل أكثره من المقدمات المشهورة التي جمع عليها ارتياد المصالح). [٧]

---

(١) انظر: العدل الإلهي، مرتضى المطهري، ٦٥.

(٢)شرح مئة كلمة لأمير المؤمنين، ابن ميثم البحراني، ١٨٢ .

(٣)العدل الإلهي، مرتضى المطهري، ٥٧.

(٤) انظر: الإشارات والتنبيهات لأبي علي بن سينا، مع شرح نصير الدين الطوسي، ١٢٤/٣–١٢٨.

(٥)العدل الإلهي، مرتضى المطهري، ٥٧، وانظر منه:٧٣.

(٦) نحى إلى هذا القول علي خان المدني الشيرازي في مواطن من كتابه رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين؛ انظر منه: ٢٦٦/٥، ١١٤/٦، وكذا الطباطبائي في مواطن من تفسيره؛ انظر: تفسير الميزان، الطباطبائي، ٩٤/١٤– ٩٨، ٣٢٤/١٥– ٣٢٧!

(٧)الإشارات والتنبيهات لأبي علي بن سينا، ٣١٣/٣–٣١٤.

وما قرره نصير مله الشيعة حين قال-في معرض شرحه كلام شيخه الآنف-: (بعض المتكلمين المنكرين لتلك الأصول[1] كالمعتزلة إنما يقررون ذلك [2] على وجه آخر وهو قولهم: تكليف العباد واجب على الله تعالى أو حسن منه إذ في ذلك صلاح حالهم العاجلة والآجلة، والوعد والوعيد على الطاعة والمعصية حسنان إذ فيهما تقريبهم إلى طاعته وتبعيدهم عن معصيته **وتعذيب العاصين عدل منه حسن، والإخلال بإثابة المطيعين ظلم قبيح، إلى أمثال ذلك مما يبنونه على مقدمات مشهورة مشتملة على تحسين بعض الأحكام وتقبيح بعضها بحسب العقل يعدونها من البديهيات!**

فذكر الشيخ [3] أن تلك المقدمات ليست من الأوليات **بل أكثرها آراء محمودة واشتهرت لكونها مشتملة على مصالح الجمهور، ويمكن أن يقع فيها ما يصح بالبرهان بحسب بعض الفاعلين، يعني الأشخاص الإنسانية على ما مر.. فإذن بناء بيان أحكام أفعال الواجب الوجود عليها غير صحيح).** [4]

على أن الناظرين في أقوال ابن سينا ومن سلك سبيله في هذه المسألة– كالطوسي والشيرازي – يدعون: أن هؤلاء الفلاسفة يثبتون عدل الرب بما يطابق ذوقهم؛ فهم يقولون (إن الله عادل، ولكن ليس من جهة أن العدالة حسنة وأن الإرادة الإلهية لابد أن تبني أفعالها دائمًا على الأفعال الحسنة لا السيئة، وهم يقولون إن الله لا يفعل الظلم وليس بظالم، ولكن لا من جهة أن الظلم قبيح والله لا يريد أن يفعل القبيح؛ بل ملاك العدل الإلهي و.. مفهوم العدل الإلهي شيء آخر)، [5] وهذا المفهوم مبني على قولهم الفاسد بنظرية الفيض والصدور!

ومفاده:

(أنّ العدل هو إعطاء كلّ شيء حقّه حسب ما هو مستعدّ له وتقتضي قابليّته من الوجود والكمال) فالعدل عندهم (هو أنّ اللّه تعالى أعطى كلّ شيء ما أعطى من الحقائق والكمالات والطبائع والغرائز والأحوال والأفعال، بمقتضى العدل والقسط من غير حيف وميل وتقصير وإهمال لأنّه الجواد المطلق،

---

(١) يقصد الأصول الحكمية=أصول الفلاسفة!

(٢) يقصد: الثواب والعقاب.

(٣) يقصد: ابن سينا.

(٤)شرح الإشارات والتنبيهات، نصير الدين الطوسي، ٣/٣١٣-٣١٤.

(٥)العدل الإلهي، مرتضى المطهري، ٦٥.

والجواد المطلق ما يجود على القوابل والمستعدّين إلَّا على الوجه الأتمّ وإلَّا لا يكون جوادًا، وإلى هذا أشار بقوله: ﴿رَبُّنَا ٱلَّذِيٓ أَعۡطَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ خَلۡقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ٥٠﴾ طه: ٥٠، وكذلك بقوله: ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلۡتُمُوهُۚ وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآۗ﴾ إبراهيم: ٣٤، ومعناه):(أي: آتاكم **من كلّ ما سألتموه في الأزل بلسان استعدادكم وقابليّاتكم من غير زيادة ونقصان**). [١]

وبعبارة أخرى:

أن العدل الإلهي –في زعمهم–(هو رعاية الاستحقاق في إفاضة الوجود، وعدم الامتناع عن الإفاضة والرحمة حيث يتوفر إمكان الوجود أو إمكان الكمال) وهذا التعريف مبني على أساس (أن الموجودات تتفاوت مع بعضها في النظام الكوني من حيث قابليتها لاكتساب الفيض) الإلهي(من مبدأ الوجود، فكل موجود وفي أي رتبة من الوجود يملك استحقاقًا خاصًا من حيث قابليته لاكتساب الفيض، ولما كانت الذات الإلهية المقدسة كمالاً مطلقًا وخيرًا مطلقًا وفياضة على الإطلاق فهي تعطي ولا تمسك ولكنها تعطي لكل موجود ما هو ممكن له من وجود أو كمال وجود)، فالعدل الإلهي – حسب زعمهم – (يعني أن أي موجود يأخذ من الوجود ومن كمال الوجود المقدار الذي يستحقه وبإمكانه أن يستوفيه)؛ وهؤلاء الفلاسفة يدعون أن (أي موجود لا يملك حقًا تجاه الله بحيث يكون إعطاء ذلك الحق أداء للدين وقيامًا بالواجب، ويعد الله حينئذٍ عادلاً لأنه أدى بدقة وظائفه تجاه الآخرين؛ وإنما عدل الله هو عين الفيض والجود منه، وهذا يعني أن عدله يقتضي كون فضله غير محبوس عن أي موجود وإلى أي حد يستطيع ذلك الموجود أن يكتسبه). [٢]

وهذا المفهوم يتضح من خلال كلماتهم وأقوالهم؛ وفيما يلي ذكر بعضها:

يقول نصير ملة الشيعة الطوسي:

- (المبدأ الأول الفائضة آثاره على المستعدين من خلقه بقدر استعداداتهم) [٣]
- لابد من (وجود مبدأ قديم يفيض وجود هذه الحوادث عند حصول الاستعدادات). [١]

---

(١)تفسير المحيط الأعظم والبحر الخظم في تأويل كتاب الله العزيز المحكم، حيدر الآملي، ٣/٢٢٥-٢٢٦.

(٢)العدل الإلهي، مرتضى المطهري، ٧٣-٧٤.

(٣)شرح الإشارات والتنبيهات، نصير الدين الطوسي، ٤/٧٧.

ويقول ملا صدرا الشيرازي:

- (ليس للحق إلا إفاضة نور الوجود على الأشياء وإدامتها وحفظها وإبقاء ما يحتمل البقاء قدر ما يحتمل ويسع له بحسب هويته). [٢]
- (الباري جل ذكره لأن فعله إفاضة الخير وإفادة الوجود على الإطلاق من غير تقييد بما دام الذات وما دام الوصف أو بشرط الوصف أو في وقت دون وقت بل ضرورة أزلية بقدر احتمال كل قابل مستحق وسعه قبول كل مستعد). [٣]

ب– موقف الاتجاه العرفاني (أتباع ابن عربي) من مسألة تنزيه الله تعالى عن الظلم

ادعى ابن عربي أن (من لم يخرج شيء على الحقيقة عن ملكه، فلا يتصف بالجور والظلم فيما يجريه من حكمه في ملكه)،[٤] (إن أنعم فنعم: فذلك فضله . وإن أبلى فعذب: فذلك عدله. لم يتصرف في ملك غيره فينسب إلى الجور والحيف!). [٥]

ومن هنا ادعى أن معنى قوله تعالى: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٢٩﴾﴾ ق:٢٩، **لتصرفي في ملكي وإنفاذ مشيئتي في ملكي وذلك لحقيقة عميت عنها الأبصار والبصائر ولم تعثر عليها الأفكار ولا الضمائر إلا بوهب إلهي وجود رحماني لمن اعتنى الله به من عباده**).[٦]

على أن الناظرين في أقوال ابن عربي ومن تبعه وسلك نهجه يدعون أن هؤلاء العرفاء يثبتون عدل الرب بما يطابق ذوقهم؛ فهم يقولون إن الله عادل غير أن **ملاك العدل الإلهي و مفهومه مبني على قولهم الفاسد بالأعيان الثابتة!**[١]

=

(١)شرح الإشارات والتنبيهات، نصير الدين الطوسي، ٢/٢١٣.

(٢) الحكمة المتعالية، ملا صدر الشيرازي، ٢/٢١٩.

(٣) الحكمة المتعالية، ملا صدر الشيرازي، ٤/١٦.

(٤) الفتوحات المكية، ابن عربي، ١/٤٠.

(٥)الفتوحات المكية، ابن عربي، ١/٣٧

(٦)الفتوحات المكية، ابن عربي، ١/٣٧–٣٨.

ومفاده–كما يدعون–:

أن (عدل أهل الحقيقة تطابق الوجود العلمي والخارجي وبالعكس) **بمعنى: (أنّ اللّه عادل في إعطاء وجود الموجودات، كما هو عادل في إعطاء أخلاقهم وأوصافهم ، بعد النظر إلى استعدادهم الذاتي وقابليّاتهم الجبليّة، وذلك لأنّ كلّ موجود فرض في العالم أو لم يفرض، له تعيّن وتحقّق في علم ربّه قبل أن يوجد في العين والخارج، والوجود له تابع لوجوده العلمي، فيجب عليه تعالى حينئذ إعطاء وجود ذلك الموجود العلمي الأزلي المعدوم في الخارج الموجود في العلم، على ما هو عليه في تحقّقه وتعيّنه في علمه، لا أزيد ولا أنقص، لأنّه لو أعطي وجوده بخلاف ذلك لكان ظلمًا فاحشًا، لأنّ الظلم وضع الشيء في غير موضعه، وهذا غير جايز منه لأنّه عادل في فعله وقوله ، مقسط في إعطائه وصنعه كما سبق ذكره، فيجب أن يعطي وجود كلّ موجود على ما هو عليه في نفسه من غير تفاوت من الزيادة والنقص، وهذا هو العدل الحقيقي، لأنّ العدل هو وضع الشيء في موضعه بعكس الظلم).** ويدل عليه عدة آيات؛ منها: (**قوله تعالى :** ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ إبراهيم: ٣٤؛**لأنّه يقول: وآتاكم من كلّ ما سألتموه في الأزل عند الوجود العلمي ليطابق الأزل الأبد، والوجود العلمي الوجود الخارجي).**[٢]

وهذا المفهوم يتضح من خلال كلماتهم؛ ومنها؛ قولهم:

– **(ليس للحق إلا إفاضة الوجود على حسب مقتضى الأعيان).** [٣] **و(ما يوجد الحق إلا بحسب استعداد القوابل لا غير . فلا يقع في الوجود إلا ما أعطته الأعيان، والعين ما تعطى**

=

(١) انظر: فصوص الحكم، ابن عربي، ١/١٣٠-١٣١، ونظر أيضًا: تعليق أبو العلا عفيفي على فصوص الحكم لابن عربي، ٢/١٥٩-١٦٠.

(٢)تفسير المحيط الأعظم والبحر الخظم في تأويل كتاب الله العزيز المحكم، حيدر الآملي، ٣/٢٣٢-٢٣٣، وانظر منه:١/٤٠٢-٤٠٣، ٣/٢٣٤-٢٣٩.

(٣)شرح فصوص الحكم، قيصري رومي، ٥٨٧.

إلا مقتضى ذاتها، ولا يقتضى الذات شيئًا ونقيضه). [1] **(فمن كانت عينه مؤمنة حال ثبوتها وحال كونها موصوفة بالعدم بالنسبة إلى الخارج، فهو يظهر مؤمنًا عند سماع أمر الله بقوله: "كُن". ومن كان كافرًا أو عاصيًا أو منافقًا، فهو يظهر في الوجود العيني بتلك الصفة. فالحق ما يعاملهم إلا بما يقتضى أعيانهم باستعداداتها وقبولها،: إن خيرًا، فخير، وإن شرًا، فشرًا. فمن وجد خيرًا، فليحمد الله، ومن وجد دون ذلك، فلا يلومن إلا نفسه؛ فما ظلمهم الله ولكن كانوا أنفسهم يظلمون)** . [2]

- **(من كان مؤمنًا في ثبوت عينه وحال عدمه ظهر بتلك الصورة في حال وجوده،** وقد علم الله ذلك منه أنّه هكذا يكون فأوجده عليه، فلذلك قال: ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴿١١٧﴾﴾ الأنعام:١١٧، منهم بأنفسهم ، فإنّ العالم بالشيء الممكن مع السبب الموجب له أعلم بالعالم به فقط؛ فلمّا قال مثل هذا وأظهر الأمر على ما هو عليه؛ **قال أيضًا:** ﴿مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ﴾ ق:٢٩، **لأنّ قولي على حدّ علمي في خلقي** ... ﴿وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٢٩﴾﴾ ق:٢٩، أي: ما قدّرت عليهم الكفر الذي يشقيهم حتّى تثبت به نفس الظلم وأكون به ظالمًا؛ ثمّ طلبتهم بما ليس في وسعهم أن يأتوا به، حتّى يثبت به المبالغة في الظلم وأكون به ظلّاما؛ **بل ما عاملناهم في إعطائهم الوجود بما لهم من نقود استعداداتهم إلّا بحسب ما علمناهم، وما علمناهم إلّا بما أعطونا من نفوسهم ، مما هم عليه من نقوش استعداداتهم ونقودها، فإن كان في الواقع ظلم فهم الظالمون فإنّهم الذين طلبوا من الجواد المطلق ما هم عليه من الخصوصيّات ولذلك قال :** ﴿وَلَكِنْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿١١٧﴾﴾ آل عمران:١١٧، **فما ظَلَمَهُمُ الله).** [3]

---

(١)شرح فصوص الحكم، قيصري رومي، ٥٨٨، وانظر منه: ٨٢٢.

(٢)شرح فصوص الحكم، قيصري رومي، ٨٠٩.

(٣)شرح فصوص الحكم، علي التركة، ٥٤٢/١، وانظر: شرح فصوص الحكم، عبدالرزاق القاشاني، ١٩٣-١٩٤.

المبحث الثاني:

مظاهر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم المتعلقة بمسألة تنزيه الله عن الظلم.

يظهر غلو الشيعة في هذه المسألة من خلال **ربطهم بين إثبات العدل ومعتقدهم الفاسد بالإمامة**، فبنوا على إثبات عدل الله وتنزهه عن الظلم إثبات معتقدهم بالإمامة! وقالوا:

- (العدل به يتم التوحيد، وتتوقف عليه سائر الأصول من النبوة والإمامة والمعاد). [1]
- (بعد إيماننا بوحدانية الله تعالى نؤمن بأنّه عادل. و''العدل'' هو ثاني الأصول الاعتقادية عند الشيعة بعد التوحيد . وهو من صفات الله الثبوتية الحقيقية، التي تنطلق من كماله المطلق. والعدل يعني أنه منزه عن فعل القبيح، ولا يفعل إلَّا الحسن ولا يأمر إلَّا به، ولا تصدر أعماله سبحانه إلَّا عن مصلحة وحكمة ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ﴾ آل عمران:١٩١، **ويتجلى عدل اللَّه تعالى في كل شيء**، سواء في الأمور التكوينية كالخلق، أو في الأمور التشريعية كأحكام الدين. فهو لا يجور في قضائه ولا يحيف في حكمه، ولا يكلف عباده ما لا يطيقون، ولا يعاقبهم زيادة على ما يستحقون. **ومن العدل تنبثق بقية الأصول الاعتقادية، أعني النبوة والإمامة** واليوم الآخر. فإذا كان سبحانه كلَّف الإنسان أن يكون خليفته في الأرض، بعد أن أعطاه القدرات لهذه الخلافة، كان لا بدّ له من إرسال الأنبياء ليبينوا للناس معالم هذه الخلافة وقواعدها، **ومن حفظها بالأوصياء والأئمة)**؛ [2] (فقوله : ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ البقرة:٣٠ يدل على معنى هدايتهم لطاعة جليلة مقترنة بالتوحيد، **نافية عن الله ﷻ الخلع والظلم وتضييع الحقوق وما تصح به ومعه الولاية، فتكمل معه الحجة**، ولا يبقى لأحد عذر في إغفال حق) (ولهذا نقول: إن الإمام يحتاج إليه لبقاء العالم على صلاحه . و..**ليس لأحد أن يختار الخليفة إلا الله ﷻ)!** [3]

(ولولا العدل الإلهي لجاز له تعالى أن يترك الأمة من بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سدى، ويتركهم يتخبطون في الضلال من دون وجود أحد يرشدهم إلى الحق والصواب) ف**(العدل الإلهي هو الذي يقتضي اصطفاء الله تعالى الأئمة والأوصياء** بعد رسول الله صلى الله

---

(١) حق اليقين في معرفة أصول الدين، عبدالله شبر، ٨٣/١.

(٢)تصنيف نهج البلاغة، لبيب بيضون،١٥١.

(٣)كمال الدين، الصدوق، ٨-٩.

عليه وآله وسلم للحفاظ على ما جاء به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والتصدي من بعده للقيام بالمسؤوليات التي كانت على عاتقه صلى الله عليه وآله وسلم ما عدا النبوة). [1]

بل زعموا أنه إنما خُص "العدل" بالذات من بين الصفات الإلهية الأخرى ليكون أصلاً من أصول الدين؛ بسبب أن للعدل ميزة إجتماعية؛ فالعمق الدلالي للعدل إنما هو في بعده الاجتماعي والسياسي(=مسألة الإمامة)!

فقالوا: (العدل هو جانب من التوحيد؛ ولكن إنما فصل؛ العدل صفة من صفات الله سبحانه وتعالى..لا يوجد ميزة عقائدية في العدل في مقابل العلم في مقابل القدرة ولكن الميزة هنا ميزة اجتماعية ميزة القدوة؛ لأن العدل هو الصفة التي تعطي للمسيرة الاجتماعية، وتغني المسيرة الإجتماعية والتي تكون المسيرة الاجتماعية بحاجة إليها أكثر من أي صفة أخرى، أبرز العدل هنا كأصل ثاني من أصول الدين باعتبار المدلول التربوي لهذه الصفة..إذن من هنا كان العدل له مدلوله الأكبر بالنسبة إلى توجيه المسيرة البشرية ولأجل ذلك أفرز، وإلا العدل في الحقيقة هو داخل في إطار التوحيد العام، في إطار المثل الأعلى) . [2]

وقد أرادوا بذلك أن يتوصلوا إلى أن من العدل الواجب على الله تعالى نصب الأئمة المعصومين، الذين لهم التوجيه والقدوة وقيادة المسيرة الاجتماعية!؛ فالإمامة عندهم عهد إلهي لا يمكن أن يناله إلا رجل عادل معصوم؛ ولا يمكن أن يترك الله البشرية بلا إمام عادل؛ ولهذا عُد العدل من أصول الدين؛ إذ من عدل الرب إجاده للإمام المعصوم وتربيته تربية سماوية خاصة! [3]

ولم يكتفوا بذلك بل جعلوا تولية منصب الخلافة لغير آل البيت ظلم! فجاء في مصنفاتهم:

(جاء قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ﴾النساء:٤٠ ؛ ليؤكد على حقيقة اختصت لها الشيعة مع بعض الفرقة الدينية الأخرى ألا وهي مسألة العدل؛ حيث أقرت الشيعة بأن من أصول الدين هو العدل، وهو أن الله ليس بظالم ولا يظلم أحدًا فهو العدل؛ لهذا نجد في هذه الآية القرآنية أن الله قد حرم على نفسه الظلم، فلا يظلم عباده؛ بل هو المفيض عليهم رحمته الربانية ونعمته الإلهية،

---

(١) العدل عند مذهب أهل البيت، علاء الحسون، ٢١.

(٢) المدرسة القرآنية، باقر الصدر، ١٤٨-١٤٩.

(٣) انظر: محمد باقر الصدر وآراؤه الاعتقادية-عرض ونقد-، ١٦٤-١٦٥.

وجاء قوله تعالى: ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِن نَّصِيرٍ ﴿٧١﴾﴾ الحج: ٧١؛ ليؤكد على مسألة أخرى بحيث إنها من الأهمية قد ذكرها الله تعالى ليذكر بها البشرية بأن الظالمين ليس لهم نصير ولا تنصرهم السماء وبنفس الوقت قد أكد الله في آية أخرى وطلب من المؤمنين بأن لا ينصروا الظالمين بأي شكل من الأشكال؛ ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ﴾ هود:١١٣. وهكذا جاءت الكثير من الآيات القرآنية الكريمة حاملة بين طياتها التأكيد على هذا الأمر المهم والضروري لتكامل البشرية) و(الظلم وضع الشيء في غير موضعه. وأصل الظلم الجور ومجاوزة الحد، ويقال ظلمه يظلمه ظلمًا ومظلمة ، فالظلم مصدر حقيقي وهو ظالم وظلوم والظلمة هم المانعون أهل الحقوق حقوقهم)[1] وذلك (ثابت في حق غصب الخلافة من أمير المؤمنين)!!. [2]

وخلاصة القول: أن الإمامية ووظفوا إثبات أصل العدل (تنزيه الرب عن الظلم) لخدمة عقيدة الإمامة؛ فقرروا أنه يجب على الرب أن يعدل وينصب الأئمة كما قرروا أن تولية الإمامة لغير آل البيت ظلم !!

(١)الأسرار الفاطمية، محمد فاضل المسعودي،١١٠-١١١.

(٢)الأسرار الفاطمية، محمد فاضل المسعودي،١٣٢.

المبحث الثالث:

نقد موقف الشيعة الإمامية من مسألة تنزيه الله عن الظلم.

موقف الشيعة الإمامية من مسألة تنزيه الله عن الظلم –مخالف لما عليه أهل السنة والجماعة؛ فهم إما قائلون بأقوال المتكلمين المبتدعة أو بأقوال الفلاسفة الزنادقة؛ مع مزج ذلك بما انفردوا به من العقائد؛ وسيكون –بعون الله– الرد عليهم من عدة وجوه:

الوجه الأول: في بيان قول أهل السنة والجماعة في معنى العدل والظلم، وأدلتهم على ذلك:

تقدم بيان أن قول أهل السنة في مسألة تنزيه الرب عن الظلم وسط بين قول المعتزلة وأتباعهم من متكلمة الشيعة وبين قول الجبرية؛ وأبرز ما يقوم عليه قولهم في إثبات عدل الرب وتنزيه عن الظلم؛ ما يلي:

- **الأمر الأول:** تفسيرهم لمعنى الظلم والعدل بموجب لغة العرب! [1] إذ أصل كل تحريف وبدعة حمل ألفاظ الكتاب والسنة على اصطلاح حادث ووضع جديد مخالف للغة التي نزل بها القرآن وتكلم بها سيد الأنام ﷺ وعلى هذا؛ فالعدل هو وضع كل شيء في موضعه؛ ومنه: مجازات المحسن بإحسانه والمسيء بإساءته!

والظلم وضع الشيء في غير موضعه، ومنه: التفريق بين المتماثلين، والتسوية بين المختلفين، ومعاقبة العبد بما لم يجنه، وهضمه ثواب ما عمله، وأن يحمل عليه ذنب غيره ويأخذه بجريرة غيره![2] وعلى هذا فـ(من قال: الظلم إضرار غير مستحق فإن الله لا يعاقب أحدًا بغير حق)، [3] ومحاسبتة لعباده على أفعالهم مع سبق تقديره وخلقه لا يُعد من الظلم.

وأما من ادعى في حد الظلم أنه (التصرف في ملك الغير؛ فهذا ليس بمطرد ولا منعكس، فقد يتصرف الإنسان في ملك غيره بحق، ولا يكون ظالمًا، وقد يتصرف في ملكه بغير حق فيكون ظالمًا، وظلم العبد نفسه كثير في القرآن. وكذلك من قال: فعل المأمور خلاف ما أمر به ونحو

---

(١) انظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، الأنباري، ٢٠٩، الزاهر في معاني كلمات الناس، الأنباري، ٩٠-٩٢، مختصر الصواعق المرسلة لبن القيم اختصار الموصلي، ٢/٥٧٨-٥٧٩.

(٢) انظر: الاستقامة، ابن تيمية، ١/٤٦٤، مفتاح دار السعادة، ابن القيم، ٢/١١٢٨-١١٣٥.

(٣)الفتاوى الكبرى، ابن تيمية ١/ ٨٢، وانظر: جامع المسائل، ابن تيمية، ٦/ ٢٤٠.

ذلك إن سلم صحة مثل هذا الكلام، فالله سبحانه قد كتب على نفسه الرحمة وحرم على نفسه الظلم فهو لا يفعل خلاف ما كتب ولا يفعل ما حرم). [1]

- **الأمر الثاني**: إثباتهم أن الظلم مقدور للرب ممكن له والله منزه عنه لا يفعله لعدله؛ ولهذا مدح نفسه فأخبر أنه لا يظلم مثقال ذرة؛ والمدح إنما يكون بترك المقدور لا بترك الممتنع. **يقول ابن تيمية**رحمه الله: (إن الله سبحانه حكم عدل، لا يضع الأشياء إلا مواضعها، ووضعها غير مواضعها ليس ممتنعا لذاته، بل هو ممكن، لكنه لا يفعله؛ لأنه لا يريده، بل يكرهه ويبغضه؛ إذ قد حرمه على نفسه). [2]

ويقول:(الظلم الذي حرمه الله على نفسه، مثل أن يترك حسنات المحسن فلا يجزيه بها، ويعاقب البريء على ما لم يفعل من السيئات، ويعاقب هذا بذنب غيره، أو يحكم بين الناس بغير القسط، ونحو ذلك من الأفعال التي يتنزه الرب عنها، لقسطه وعدله، وهو قادر عليها، وإنما استحق الحمد والثناء؛ لأنه ترك هذا الظلم وهو قادر عليه، وكما أن الله منزه عن صفات النقص والعيب، فهو أيضًا منزه عن أفعال النقص والعيب). [3]

- **الأمر الثالث**: إيمانهم بأن الله تعالى لا يُقاس على خلقه في عدلهم وظلمهم، فلا يُقاس على خلقه في أفعاله كما لا يقاس عليهم في ذاته وصفاته!
- **الأمر الرابع**: قولهم: أن خلق الله لأفعال العباد وتخصيصه أهل الإيمان بالهداية والإعانة على الطاعة ليس من الظلم في شيء؛ بل ذلك فضله (فهدايته العبد وإسعاده فضل ورحمة، وإضلاله وإبعاده عدل منه وحكمة، وهو أعلم بمواقع فضله وعدله، وهو الحكيم العليم الذي يضع الأشياء مواضعها، وهو أعلم بمن هو محل الهداية فيهديه، ومن هو محل الإضلال فيضله، وهو أحكم الحاكمين، وهو عليم بالمتقين، وعليم بالظالمين، وعليم بالمهتدين، وهو أعلم بالشاكرين وأعلم بما في صدور العالمين). [4]

وقد دل على قولهم الكتاب والسنة والإجماع والعقل والفطرة، وفيما يلي إيراد ذلك:

---

(١) انظر: الاستقامة، ابن تيمية، ١/٤٦٤، مفتاح دار السعادة، ابن القيم، ٢/١١٢٨-١١٣٥.

(٢)الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، ١/ ٨١.

(٣)الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، ١/ ٨٢.

(٤)معارج القبول بشرح سلم الوصول، حافظ علي الحكمي،١/ ٢٢٥.

أ- الأدلة من الكتاب والسنة:

دلت نصوص الكتاب والسنة: على أن الظلم الذي حرمه الله على نفسه، وتنزه عنه فعلاً وإرادة، هو ما فسره به سلف الأمة وأئمتها: أنه لا يحمل المرء سيئات غيره، ولا يعذب بما لم تكسب يداه، ولم يكن سعى فيه، ولا ينقص من حسناته فلا يجازي بها أو ببعضها إلا إذا قارنها أو طرأ عليها ما يقتضي إبطالها أو اقتصاص المظلومين منها. (١)

وفيما يلي ذكر جملة منها:

١-الأدلة من القرآن الكريم:

ومنها:

- قوله تعالى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ ﴾ آل عمران: ١٨، فقد تضمنت هذه الآية عدة أصول: شهادة أن لا إله إلا الله، وأنه قائم بالقسط، وأنه العزيز الحكيم؛ فتضمنت وحدانيته المنافية للشرك، وتضمنت عدله المنافي للظلم، وتضمنت عزته وحكمته المنافية للذل والسفه، وتضمنت تنزيهه عن الشرك والظلم والسفه.

ففيها: إثبات التوحيد وإثبات العدل وإثبات الحكمة وإثبات القدرة. والمعتزلة وأتباعهم من الشيعة قد تحتج بها على ما يدعونه من التوحيد والعدل والحكمة ولا حجة فيها لهم؛ لكن فيها حجة عليهم وعلى خصومهم الجبرية؛ الذين يقولون: كل ما يمكن فعله فهو عدل وينفون الحكمة. فيقولون: يفعل لا لحكمة فلا حجة فيها لهم؛ فإنه أخبر أنه لا إله إلا هو وأنه قائم بالقسط، فقيامه بالقسط مقرون بأنه لا إله إلا هو؛ وذلك يدل على أنه لا يماثله أحد في شيء من أموره، والمعتزلة وأتباعهم من الشيعة يجعلون القسط منه مثل القسط من المخلوقين؛ فما كان عدلاً من المخلوقين كان عدلاً من الخالق، وهذا تسوية منهم بين الخالق والمخلوق؛ وذلك قدح في أنه لا إله إلا هو.

---

(١) انظر: مفتاح دار السعادة، ابن القيم، ٢/١١٢٨-١١٢٩.

والجبرية عندهم: أي شيء أمكن وقوعه كان قسطًا فيكون قوله: ﴿ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ ﴾ آل عمران: ١٨، كلامًا لا فائدة فيه ولا مدح؛ فإنه إذا كان كل مقدور قسطًا، كان المعنى: أنه قائم بما يفعله، والمعنى: أنه فاعل لما يفعله، وليس في هذا مدح، ولا هو المفهوم من كونه قائمًا بالقسط؛ بل المفهوم منه أنه يقوم بالقسط لا بالظلم مع قدرته عليه؛ لكنه سبحانه مقدس منزه أن يظلم أحدًا كما قال: ﴿ وَلَا يَظۡلِمُ رَبُّكَ أَحَدٗا ٤٩ ﴾ الكهف: ٤٩، وقد أمر عباده أن يكونوا قوامين بالقسط، وقال: ﴿ أَفَمَنۡ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡۗ ﴾ الرعد: ٣٣، فهو يقوم عليها بكسبها لا بكسب غيرها، وهذا من قيامه بالقسط. ومن قيامه بالقسط وقيامه على كل نفس بما كسبت أنه لا يظلم مثقال ذرة كما قال: ﴿ فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ ٧ وَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ شَرّٗا يَرَهُۥ ٨ ﴾ الزلزلة: ٧ – ٨، والوعيدية[1]. تحبط الحسنات العظيمة الكثيرة بكبيرة واحدة، وتحبط إيمانه وتوحيده بما هو دون ذلك من الذنوب،[2][3] وهذا مما تفردوا به من الظلم الذي نزه الله نفسه عنه فهم ينسبون الله إلى الظلم لا إلى العدل! [4]

– قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَا يَخَافُ ظُلۡمٗا وَلَا هَضۡمٗا ١١٢ ﴾ طه: ١١٢، أي: لا يخاف أن يحمل عليه من سيئات غيره، ولا ينقص من حسناته ما يتحمل، وهذا

---

(١)يطلق هذا الاسم على الخوارج والمعتزلة لأخذهم بنصوص الوعيد، وإهمالهم نصوص الوعد؛ فجعلوا أهل الكبائر من المسلمين مخلدين في النار، وأخرجوهم من الإيمان، وكذبوا بشفاعة النبي ﷺ لأهل الكبائر.انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية،١/٣١٤، ٣/٣٧٤، ١٢/٤٨٠.

(٢)انظر: شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، ٦٢٨–٦٣٠، المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منهم، عواد المعتق،٢٤٩–٢٥٠.

(٣)تنويه: يرى الأشعري أن الشيعة وعيدية في باب الأسماء والأحكام؛ وأنهم اختلفوا في ذلك؛ فبعضهم يثبت الوعيد على مخالفيهم فقط، وبعضهم يطلق ذلك على كل مرتكب للكبيرة سواء أكان من أهل مقالتهم أو من مخالفيهم، يقول:(اختلفت الروافض في الوعيد وهم فرقتان: **فالفرقة الأولى منهم يثبتون الوعيد على مخالفيهم، ويقولون: إنهم يعذبون ولا يقولون بإثبات الوعيد فيمن قال بقولهم**، ... والفرقة الثانية منهم: **يذهبون إلى إثبات الوعيد، وأن الله ﷻ يعذب كل مرتكب الكبائر** من أهل مقالتهم كان أو من غير أهل مقالتهم ويخلدهم في النار). مقالات الإسلاميين، الأشعري، ١/١٢٦.

(٤) انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية،١٤/١٨٠–١٨٣.

هو المعقول من الظلم، ومن عدم خوفه، وأما الجمع بين النقيضين، وقلب القديم محدثًا، والمحدث قديمًا فمما يتنزه كلام آحاد العقلاء عن تسميته ظلمًا، وعن نفي خوفه عن العبد، فكيف بكلام رب العالمين؟!

- قوله تعالى: ﴿ وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٧٦﴾ ﴾ الزخرف: ٧٦، فنفى أن يكون تعذيبه لهم ظلمًا ثم أخبر أنهم هم الظالمون بكفرهم، ولو كان الظلم المنفي هو المحال لم يحسن مقابلة قوله: ﴿ وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ ﴾ الزخرف: ٧٦، بقوله: ﴿ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٧٦﴾ ﴾ الزخرف: ٧٦، بل يقتضي الكلام أن يُقال: ما ظلمناهم ولكن تصرفنا في ملكنا وعبيدنا، فلما نفى الظلم عن نفسه وأثبته لهم دل على أن الظلم المنفي أن يعذبهم بغير جرم، وأنه إنما عذبهم بجرمهم وظلمهم، ولا تحتمل الآية غير هذا ولا يجوز تحريف كلام الله لنصر المقالات.

- قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴿١٢٤﴾ ﴾ النساء: ١٢٤، فهذه الآية في سياق التحريض على الأعمال الصالحة، والاستكثار منها؛ فإن صاحبها يجزي بها ولا ينقص منها بذرة، ولهذا يسمى تعالى موفيه، كقوله: ﴿ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ آل عمران: ١٨٥، وقوله: ﴿ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴿٧٠﴾ ﴾ الزمر: ٧٠، فترك الظلم هو العدل لا فعل كل ممكن، وعلى هذا قام الحساب، ووضع الموازين القسط، ووزنت الحسنات والسيئات، وتفاوتت الدرجات العلى بأهلها، والدركات السفلى بأهلها.

- قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ النساء: ٤٠، أي: لا يضيع جزاء من أحسن ولو بمثقال ذرة، فدل على أن إضاعتها وترك المجازاة بها مع عدم ما يبطلها ظلم يتعالى الله عنه، ومعلوم أن ترك المجازاة عليها مقدور يتنزه الله عنه لكمال عدله وحكمته، ولا تحتمل الآية قط غير معناها المفهوم منها.

- قوله تعالى: ﴿ مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٤٦﴾ ﴾ فصلت: ٤٦ ، أي: لا يعاقب العبد بغير إساءة، ولا يحرمه ثواب إحسانه، ومعلوم أن ذلك مقدور له تعالى، وهو نظير قوله: ﴿ أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴿٣٨﴾ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا

سَعَىٰ ﴿٣٩﴾ ﴾ النجم: ٣٨ – ٣٩، فأخبر أنه ليس على أحد في وزر غيره شيء، وأنه لا يستحق إلا ما سعاه، **وأن هذا هو العدل الذي نزه نفسه عن خلافه.**

- قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُم مِّثْلَ يَوْمِ ٱلْأَحْزَابِ ﴿٣٠﴾ مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۚ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ ﴿٣١﴾ ﴾ غافر: ٣٠ – ٣١، بيّن أن هذا العقاب لم يكن ظلمًا من الله للعباد بل لذنوبهم واستحقاقهم، ومعلوم أن المحال الذي لا يمكن ولا يكون مقدورًا أصلاً لا يصلح أن يمدح الممدوح بعدم إرادته ولا فعله، ولا يحمد على ذلك، وإنما يكون المدح بترك الأفعال لمن هو قادر عليها، وأن يتنزه عنها لكماله وغناه وحمده، وعلى هذا يتم قوله: "إني حرمت الظلم على نفسي"(١)، وما شاكله من النصوص، فأما أن يكون المعنى: إني حرمت على نفسي ما لا حقيقة له، وما ليس بممكن؛ مثل: خلق مثلي، ومثل: جعل القديم محدثًا، والمحدث قديمًا، ونحو ذلك من المحالات، ويكون المعنى: إني أخبرت عن نفسي بأن ما لا يكون مقدورًا لا يكون مني؛ فهذا مما يتيقن المنصف أنه ليس مرادًا في اللفظ قطعًا، وأنه يجب تنزيه كلام الله ورسوله عن حملة على مثل ذلك.

- قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَا تَخْتَصِمُوا۟ لَدَىَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِٱلْوَعِيدِ ﴿٢٨﴾ مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٢٩﴾ ﴾ ق: ٢٨ – ٢٩، وإنما نزه نفسه عن أمر يقدر عليه لا عن الممتنع لنفسه، ومثل هذا في القرآن في غير موضع؛ مما يبين أن الله ينتصف من العباد ويقضي بينهم بالعدل، وأن القضاء بينهم بغير العدل ظلم ينزه الله عنه، وأنه لا يحمل على أحد ذنب غيره، كما قال تعالى: ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾الأنعام: ١٦٤، فإن ذلك ينزه الله عنه، بل لكل نفس ما كسبت وعليها ما اكتسبت...

هذا..

---

(١) مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، ٤/١٩٩٤-١٩٩٥.

وقد نزه الله نفسه في غير موضع من القرآن عن أن يظلم أحدًا من خلقه فلا يؤتيه أجره أو يحمل عليه ذنب غيره، والآيات الدالة على تنزهه سبحانه عن الظلم مع قدرته عليه يطول استقصاؤها! [1]

غير أنه ليس من الظلم تخصيصه بعض عباده بالهداية والإعانة والتوفيق بل ذلك فضله يختص به من يشاء؛ فلا يخرج فعله عن العدل، والحكمة والإحسان، فكل نعمة منه فضل، وكل نقمة منه عدل.[2]

٢-الأدلة من السنة:

ومنها:

قوله ﷺ فيما يرويه عن ربه: "**يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي**، وجعلته بينكم محرمًا، فلا تظالموا، **يا عبادي كلكم ضال إلا من هديته**، فاستهدوني أهدكم، يا عبادي كلكم جائع، إلا من أطعمته، فاستطعموني أطعمكم، يا عبادي كلكم عار، إلا من كسوته، فاستكسوني أكسكم، يا عبادي إنكم تخطئون بالليل والنهار، وأنا أغفر الذنوب جميعًا، فاستغفروني أغفر لكم، يا عبادي إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني ولن تبلغوا نفعي، فتنفعوني، يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم، ما زاد ذلك في ملكي شيئًا، يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل واحد، ما نقص ذلك من ملكي شيئًا، يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم قاموا في صعيد واحد فسألوني فأعطيت كل إنسان مسألته، ما نقص ذلك مما عندي إلا كما ينقص المخيط إذا أدخل البحر، **يا عبادي إنما هي أعمالكم أحصيها لكم، ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيرًا، فليحمد الله ومن وجد غير ذلك، فلا يلومن إلا نفسه**"

والحديث حجة على الطائفتين الجبرية والمعتزلة وأتباعهم من الشيعة!

فصدر الحديث: صريح الدلالة على أنه ﷻ قادر على الظلم، ولكنه لا يفعله؛ لأنه حرمه على نفسه ومنع نفسه منه، فضلاً منه وجودًا، وكرمًا، وإحسانًا إلى عباده؛ إذ الأمر الذي حرمه على نفسه لا يكون إلا مقدورًا له، فالممتنع لنفسه لا يحرمه على نفسه! [1] وفي ذلك رد على الجبرية!

---

(١) انظر فيما سبق: مفتاح دار السعادة، ابن القيم، ٢/١١٢٨-١١٣٥، مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٧/ ١٧٥-١٧٦، ١٨/١٤٢-١٤٤، منهاج السنة، ابن تيمية،١/١٣٥-١٣٦.

(٢) انظر:منهاج السنة، ابن تيمية، ١/١٣٩،

وقوله في الحديث «يا عبادي كلكم ضال إلا من هديته فاستهدوني أهدكم..». صريح في الرد على القدرية المعتزلة وأتباعهم من الشيعة إذ فيه أمر للعباد بأن يسألوه الهداية، كما أمرهم بذلك في أم الكتاب في قوله: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦﴾ الفاتحة:٦، وعند القدرية المعتزلة وأتباعهم من الشيعة أن الله لا يقدر من الهدى إلا على ما فعله من إرسال الرسل، ونصب الأدلة، وإزاحة العلة، ولا مزية عندهم للمؤمن على الكافر في هداية الله تعالى، ولا نعمة له على المؤمن أعظم من نعمته على الكافر في باب الهدى. وقد بين الاختصاص في هذه بعد عموم الدعوة في قوله: ﴿وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ۝٢٥﴾ يونس: ٢٥ . فقد جمع الحديث تنزيهه عن الظلم الذي يجوزه عليه الجبرية، وبيان أنه هو الذي يهدي عباده ردًا على القدرية المعتزلة وأتباعهم من الشيعة، فأخبر في صدر الحديث بعدله وتحريمه الظلم على نفسه مع قدرته عليه وفي ذلك رد على الجبرية، وأخبر هنا بإحسانه وقدرته على هداية العباد وتخصيصه بذلك من يشاء فضلاً منه وإحسانًا وفي ذلك رد على القدرية المعتزلة وأتباعهم من الشيعة. (٢)

وخاتمة الحديث: يتحقق فيها (ما بينه فيه من عدله وإحسانه، فقال: «يا عبادي إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيرًا فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه» .

فبين أنه محسن إلى عباده في الجزاء على أعمالهم الصالحة إحسانًا يستحق به الحمد؛ لأنه هو المنعم بالأمر بها وأشاد إليها، والإعانة عليها، ثم إحصائها، ثم توفية جزائها، فكل ذلك فضل منه وإحسان، إذ كل نعمة منه فضل، وكل نقمة منه عدل، وهو وإن كان قد كتب على نفسه الرحمة وكان حقًا عليه نصر المؤمنين..، فليس وجوب ذلك كوجوب حقوق الناس بعضهم على بعض، الذي يكون عدلاً لا فضلاً؛ لأن ذلك إنما يكون لكون بعض الناس أحسن إلى البعض، فاستحق المعاوضة، وكان إحسانه إليه بقدرة المحسن دون المحسن إليه. ولهذا لم يكن المتعاوضان ليخص أحدهما

=

(١) انظر: الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، ١/ ٧٦-٧٨، منهاج السنة، ابن تيمية،١/١٣٦-١٣٧، مجموعة الفتاوى، ابن تيمية،١٨/١٤

(٢)انظر: الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، ١/ ١٠٢-١٠٣.

بالتفضل على الآخر لتكافئهما، وهو قد بين في الحديث أن العباد لن يبلغوا ضره فيضروه، ولن يبلغوا نفعه فينفعوه، فامتنع حينئذ أن يكون لأحد من جهة نفسه عليه حق، بل هو الذي أحق الحق على نفسه بكلماته، فهو المحسن بالإحسان، وبإحقاقه وكتابته على نفسه، فهو في كتابة الرحمة على نفسه، وإحقاقه نصر عباده المؤمنين، ونحو ذلك محسن إحسانًا مع إحسان. فليتدبر اللبيب هذه التفاصيل التي يتبين بها فصل الخطاب في هذه المواضع التي عظم فيها الاضطراب.

فمن بين موجب على ربه بالمنع أن يكون محسنًا متفضلاً، ومن بين مسو بين عدله وإحسانه، وما تنزه عنه من الظلم والعدوان. وجاعل الجميع نوعًا واحدًا، وكل ذلك حيد عن سنن الصراط المستقيم، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل. وكما بين أنه محسن في الحسنات، متم إحسانه بإحصائها والجزاء عليها، بين أنه عادل في الجزاء على السيئات، فقال: «ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه» . كما تقدم بيانه في مثل قوله: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ هود: ١٠١. وعلى هذا الأصل استقرت الشريعة الموافقة لفطرة الله التي فطر الناس عليها). [١]

ب- دلالة الإجماع:

نقل شيخ الإسلام رحمه الله اتفاق (أهل الإيمان بالقدر على أن كل ما فعله الله هو عدل). [٢] كما نقل الإجماع على أن خلق الله لأفعال العباد واختصاصه أهل الإيمان بإعانتهم على الطاعة ليس من الظلم، فقال: (والله قد نزه نفسه في غير موضع عن الظلم الممكن المقدور، مثل نقص الإنسان من حسناته، وحمل سيئات غيره عليه. وأما خلق أفعال العباد واختصاصه أهل الإيمان بإعانتهم على الطاعة فليس هذا من الظلم في شيء باتفاق أهل السنة والجماعة وسائر المثبتين للقدر من جميع الطوائف، ولكن القدرية تزعم أن ذلك ظلم، وتتكلم في التعديل والتجوير بكلام متناقض فاسد). [٣]

---

(١)الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، ١/ ١٢٢.

(٢)الفتاوى الكبرى، ابن تيمية ١/ ٧٨.

(٣)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٢/ ٣١١.

ت- دلالة العقل :

في دلالة العقل على عدل الرب وتنزهه عن الظلم؛ يقول ابن القيمﷺ : (**العقول والفطر.. تشهد حكمته البالغة وعزته وعدله في وضع عقوبته في أولى المحال بها وأحقها بالعقوبة؟ وأنها لو أوليت النعم لم تحسن بها ولم تَلِق، ولظهرت مناقضة الحكمة**).[1]

وقد بين شيخ الإسلامﷺ دلالة العقل على ذلك؛ فقال: (الله...سبحانه منزه عن فعل القبائح، لا يفعل السوء ولا السيئات، مع أنه سبحانه خالق كل شيء: أفعال العباد وغيرها، والعبد إذا فعل القبيح المنهي عنه كان قد فعل سوءً وظلمًا وقبيحًا وشرًا، والرب قد جعله فاعلاً لذلك، **وذلك منه سبحانه عدل وحكمة وصواب ووضع للأشياء مواضعها**، فخلقه سبحانه لما فيه نقص أو عيب للحكمة التي خلقه لها هو محمود عليه، وهو منه عدل وحكمة وصواب وإن كان في المخلوق عيبًا، **ومثل هذا معقول في الفاعلين المخلوقين**؛ فإن الصانع إذا أخذ الخشبة المعوجة، والحجر الردى واللبنة الناقصة فوضعها في موضع يليق بها ويناسبها، كان ذلك منه عدلاً واستقامة وصوابًا وهو محمود، وإن كان في تلك عوج وعيب هي به مذمومة، ومن أخذ الخبائث فجعلها في المحل الذي يليق بها كان ذلك حكمة وعدلاً، وإنما السفه والظلم أن يضعها في غير موضعها، ومن وضع العمامة على الرأس والنعلين في الرجلين فقد وضع كل شيء موضعه، ولم يظلم النعلين إذ هذا محلهما المناسب لهما، فهو سبحانه لا يضع شيئًا إلا موضعه، فلا يكون إلا عدلاً ولا يفعل إلا خيرًا فلا يكون إلا محسنًا جوادًا رحيمًا).[2]

ث- دلالة الفطرة:

في دلالة الفطرة على عدل الرب وتنزهه عن الظلم؛ يقول ابن القيمﷺ :(**فطر الله عقول عباده على استقباح وضع العقوبة والانتقام في موضع الرحمة والإحسان، ومكافأة الصنع الجميل بمثله وزيادة**، فإذا وضع العقوبة موضع ذلك استنكرته فطرهم وعقولهم أشد الاستنكار، واستهجنته أعظم الاستهجان، وكذلك وضع الإحسان والإكرام في موضع العقوبة والانتقام، كما إذا جاء إلى من يسيء إلى العالم بأنواع الإساءة في كل شيء من أموالهم وحريمهم ودمائهم، فأكرمه غاية الإكرام ورفعه

---

(١)بدائع الفوائد، ابن القيم، ٢/ ٧٢٢.

(٢)جامع الرسائل، ابن تيمية،١/١٣٠.

وكرمه، فإن الفطر والعقول تأبى استحسان هذا، وتشهد على سفه من فعله. **هذه فطرة الله التي فطر الناس عليها، فما للعقول والفطر لا تشهد حكمته البالغة وعزته وعدله في وضع عقوبته في أولى المحال بها وأحقها بالعقوبة؟ وأنها لو أوليت النعم لم تحسن بها ولم تَلِق، ولظهرت مناقضة الحكمة).**[1]

ويقول ابن تيمية ﷺ :(والله تعالى يخلق ما يخلق لحكمة كما تقدم، ومن جملة المخلوقات ما قد يحصل به ضرر عارض لبعض الناس، كالأمراض والآلام وأسباب ذلك، فخلق الصفات والأفعال التي هي أسبابه من جملة ذلك.

فنحن نعلم أن لله في ذلك حكمة، وإذا كان قد فعل ذلك لحكمة خرج عن أن يكون سفهًا، وإذا كان العقاب على فعل العبد الاختياري لم يكن ظلمًا، فهذا الحادث بالنسبة إلى الرب له فيه حكمة يحسن لأجل تلك الحكمة، وبالنسبة إلى العبد عدل؛ لأنه عوقب على فعله فما ظلمه الله ولكن هو ظلم نفسه.

واعتبر ذلك بأن يكون غير الله هو الذي عاقبه على ظلمه، لو عاقبه ولي أمر على عدوانه على الناس فقطع يد السارق، أليس ذلك عدلاً من هذا الوالي؟ وكون الوالي مأمورًا بذلك يبين أنه عادل.

لكن المقصود هنا أنه مستقر في فطر الناس وعقولهم أن ولي الأمر إذا أمر الغاصب برد المغصوب إلى مالكه، وضمن التالف بمثله، أنه يكون حاكمًا بالعدل، وما زال العدل معروفًا في القلوب والعقول. ولو قال هذا المعاقَب: أنا قد قدر علي هذا، لم يكن هذا حجة له، ولا مانعًا لحكم الوالي أن يكون عدلاً.

فالله تعالى أعدل العادلين إذا اقتص للمظلوم من ظالمه في الآخرة أحق بأن يكون ذلك عدلاً منه، فإن قال الظالم: هذا كان مقدرًا علي، لم يكن هذا عذرًا صحيحًا، ولا مسقطًا لحق المظلوم، وإذا كان الله هو الخالق لكل شيء فذاك لحكمة أخرى له في الفعل فخلقه حسن بالنسبة إليه لما له فيه من الحكمة، والفعل القبيح المخلوق قبيح من فاعله لما عليه فيه من المضرة، كما أن أمر

---

(١)بدائع الفوائد، ابن القيم، ٢/ ٧٢٢.

الوالي بعقوبة الظالم يسر الوالي لما فيه من الحكمة، وهو عدله وأمره بالعدل، وذلك يضر المعاقَب لما عليه فيه من الألم.

ولو قدر أن هذا الوالي كان سببًا في حصول ذلك الظلم، على وجه لا يُلام عليه، لم يكن عذرًا للظالم، مثل حاكم شهد عنده بينة بمال لغريم، فأمر بحبسه أو عقوبته، حتى ألجأه ذلك إلى أخذ مال آخر بغير حق ليوفيه إياه، فإن الحاكم أيضًا يعاقبه فيه، فإذا قال: أنت حبستني وكنت عاجزًا عن الوفاء، ولا طريق لي إلى الخلاص إلا أخذ مال هذا، لكان حبسه الأول ضررًا عليه، وعقوبته ثانيًا على أخذ مال الغير ضررًا عليه، والوالي يقول: أنا حكمت بشهادة العدول، فلا ذنب لي في ذلك، وغايتي أني أخطأت، والحاكم إذا أخطأ له أجر، وقد يفعل كل من الرجلين بالآخر من الضرر ما يكون فيه معذورًا، والآخر معاقبًا، بل مظلومًا لكن بتأويل، وهذه الأمثال ليست مثل فعل الله تعالى، فإن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، فإنه سبحانه يخلق الاختيار في المختار، والرضا في الراضي، والمحبة في المحب، وهذا لا يقدر عليه إلا الله....

فإذا قدر على الكافر كفره قدره الله لما له في ذلك من الحكمة والمصلحة العامة، وعاقبه لاستحقاقه ذلك بفعله الاختياري، وإن كان مقدرًا، ولما له في عقوبته من الحكمة والمصلحة العامة...

والله تعالى غني عن العباد، إنما أمرهم بما ينفعهم، ونهاهم عما يضرهم، فهو محسن إلى عباده بالأمر لهم، محسن لهم بإعانتهم على الطاعة، ولو قدر أن عالمًا صالحًا أمر الناس بما ينفعهم، ثم أعان بعض الناس على فعل ما أمرهم به ولم يعن آخرين، لكان محسنًا إلى هؤلاء إحسانًا تامًا، ولم يكن ظالمًا لمن لم يحسن إليه، وإذا قدر أنه عاقب المذنب العقوبة التي يقتضيها عدله وحكمته، لكان أيضًا محمودًا على هذا وهذا، وأين هذا من حكمة أحكم الحاكمين وأرحم الراحمين؟!

فأمره لهم إرشاد وتعليم وتعريف بالخير، فإن أعانهم على فعل المأمور كان قد أتم النعمة على المأمور، وهو مشكور على هذا وهذا، وإن لم يعنه وخذله حتى فعل الذنب كان له في ذلك حكمة أخرى، وإن كانت مستلزمة تألم هذا، فإنما تألم بأفعاله الاختيارية التي من شأنها أن تورثه نعيمًا أو ألمًا، وإن كان ذلك الإيراث بقضاء الله وقدره، فلا منافاة بين هذا وهذا، فجعله المختار مختارًا من كمال قدرته وحكمته، وترتيب آثار الاختيار عليه من تمام حكمته وقدرته.

لكن يبقى الكلام في نفس الحكمة الكلية في هذه الحوادث، فهذه ليس على الناس معرفتها، ويكفيهم التسليم لما قد علموا أنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه أرحم بعباده من الوالدة بولدها.

ومن المعلوم ما لو علمه كثير من الناس لضرهم علمه، ونعوذ بالله من علم لا ينفع، وليس اطلاع كثير من الناس بل أكثرهم على حكم الله في كل شيء نافعًا لهم بل قد يكون ضارًا قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ ﴾ المائدة: ١٠١، وهذه المسألة مسألة غايات أفعال الله ونهاية حكمته مسألة عظيمة لعلها أجل المسائل الإلهية، وقد بسط الكلام عليها في غير هذا الموضع، وكذلك بسط الكلام على مسائل القدر، وإنما نبهنا تنبيهًا لطيفًا على امتناع أن يكون خلق الفعل ظلمًا...فإن الظلم الذي هو ظلم أن يعاقب الإنسان على عمل غيره، فأما عقوبته على فعله الاختياري وإنصاف المظلومين من الظالمين فهو من كمال عدل الله تعالى).[1]

وبهذا البيان يتضح أن قول السلف في مسألة تنزيه الله عن الظلم هو الحق الذي دلت عليه الأدلة، وبه يبطل قول من خالف نهجهم من المعتزلة ومن اتبعهم كمتكلمة الشيعة، والجبرية ومن سار على خطاهم!

الوجه الثاني: في بيان أن إخباريي الشيعة وأصولييهم كما خالفوا الحق في مسألة تنزيه الرب عن الظلم خالفوا الحق في تنظيرهم للاستدلال على ذلك.

سبق البيان بأن متكلمة الشيعة (الإخباريين منهم والأصوليين) استقوا قولهم في إثبات تنزيه الرب عن الظلم من المعتزلة- غير أنهم اختلفوا في طريق الاستدلال على ذلك فالأصوليون منهم زعموا أن العقل هو العمدة والركيزة الأساسية في إثبات عدل الرب (وتنزيهه عن الظلم) وسائر مسائل الأصول؛ وادعوا أنه لا يصح دليل غيره فيها من سماع (سواء في ذلك النقل أو الإجماع) لأمرين: لأنها أمور ظنية، ولأن كل ما يتوقف عليه صدق النقل لا يجوز إثباته بالنقل لئلا يلزم الدور!

(١) منهاج السنة، بن تيمية،٣/٣٣-٣٩.

بينما قرر الإخباريون أنه يكفي في إثبات عدل الرب وتنزيهه عن الظلم- وسائر مسائل الأصول الآيات المتضافرة والأخبار المتواترة؛ وأن الأخبار الواردة في هذا المضمار هي العمدة؛ لأنهم عليهم السلام مرجع الأنام في المعارف اليقينية.

وأما دلالة الإجماع فالإجماع –وإن حكاه بعض أعلام الشيعة على إثبات عدل الرب وتنزيهه عن الظلم – إلا أنه في الأصل عند الإخباريين وبعض الأصوليين؛ ليس دليلاً شرعيًا؛ ولا يمكن الاعتماد عليه في مجال الاستدلال لأنه بمجرده ليس بحجة.(١)

هذا في الجملة حاصل تنظير الشيعة في الاستدلال على إثبات عدل الرب وتنزهه عن الظلم؛ وفي تنظيرهم مواقع للنظر؛ يمكن إبرازها في خمسة جوانب:

- **الجانب الأول**: مسألة عدل الرب وتنزهه عن الظلم ؛ من مسائل أصول الدين التي دل عليها الكتاب والسنة والإجماع والعقل.

يقول ابن تيمية رحمه الله: (الاستدلال بالكتاب والسنة والإجماع على .. مسائل الصفات والقدر وغيرهما مما اتفق عليه أهل السنة والجماعة من جميع الطوائف وأبى ذلك كثير من أهل البدع المتكلمين بما عندهم على أن السمع لا تثبت به تلك المسائل فإثباتها بالعقل حتى يزعم كثير من القدرية والمعتزلة أنه لا يصح الاستدلال بالقرآن على حكمة الله وعدله وأنه خالق كل شيء وقادر على كل شيء).(٢)

ويقول في معرض نقده لقول الجبرية: (وعلى قول الفريق الثاني ما ثم فعل يجب تنزيه الله عنه أصلاً والكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها يدل على خلاف ذلك). (٣)

ويقول ابن القيم رحمه الله في معرض نقده لمقالة الجبرية: (وتأمل القرآن من أوله إلى آخره، كيف تجده كفيلاً بالرد على هذه المقالة، وإنكارها أشد الإنكار، وتنزيه نفسه عنها؛ كقوله تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ

---

(١)انظر: الفوائد المدنية، محمد الاسترآبادي، ٥١، الشواهد المكية، نور الدين العاملي، ٥١-٥٢، جواهر الكلام، الجواهري، ٢٥٠/٦، الأصول، مرتضى المطهري،٥٣-٥٤، المسائل المستحدثة، محمد الروحاني، ٤٣، مصادر التلقي وأصول الاستدلال العقدية عند الإمامية، إيمان الحلواني، ٧١٦/٢.

(٢)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٣٣٧/١١.

(٣)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٤٦/١٨.

﴿ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٦﴾﴾ القلم:٣٥-٣٦، وقوله: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٢١﴾﴾ الجاثية:٢١، وقوله: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ﴿٢٨﴾﴾ ص:٢٨، فأنكر سبحانه على من ظن هذا الظن ونزه نفسه عنه؛ فدل على **أنه مستقر في الفطر والعقول السليمة:** أن هذا لا يكون ولا يليق بحكمته وعزته وإلهيته، لا إله إلا هو، تعالى عما يقول الجاهلون علوًا كبيرًا

وقد فطر الله عقول عباده على استقباح وضع العقوبة والانتقام في موضع الرحمة والإحسان، ومكافأة الصنع الجميل بمثله وزيادة، فإذا وضع العقوبة موضع ذلك استنكرته فطرهم وعقولهم أشد الاستنكار، واستهجنته أعظم الاستهجان، وكذلك وضع الإحسان والإكرام في موضع العقوبة والانتقام، كما إذا جاء إلى من يسيء إلى العالم بأنواع الإساءة في كل شيء من أموالهم وحريمهم ودمائهم، فأكرمه غاية الإكرام ورفعه وكرمه، فإن الفطر والعقول تأبى استحسان هذا، وتشهد على سفه من فعله.

هذه فطرة الله التي فطر الناس عليها، فما للعقول والفطر لا تشهد حكمته البالغة وعزته وعدله في وضع عقوبته في أولى المحال بها وأحقها بالعقوبة؟ وأنها لو أوليت النعم لم تحسن بها ولم تَلِق، ولظهرت مناقضة الحكمة).[1]

- **الجانب الثاني:** حصل في تنظير الشيعة في طريق الاستدلال على إثبات عدل الرب (وتنزيهه عن الظلم) غلو إما بالإفراط أو التفريط حول دلالة النقل(الكتاب والسنة) والعقل عليها؛ فبينما قصر الأصوليون الأدلة–الدالة على عدل الرب (وتنزهه عن الظلم) – على العقل دون النقل؛ قرر الإخباريون كفاية الأدلة النقلية– وخاصة أخبار الأئمة– في الدلالة على ذلك؛ وهنا يُقال:

أولاً: إن الدين اكتمل بالوحي–القرآن وسنة الرسول ﷺ–، و (رسول الله ﷺ بين جميع الدين أصوله وفروعه؛ باطنه وظاهره علمه وعمله) [2] ومن المحال أن يكون شيء من الدين –عقائده وعباداته– لم

---

(١)بدائع الفوائد، ابن القيم، ٢/ ٧٢١-٧٢٢.

(٢)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٩/١٥٥.

يبينه النبي ﷺ؛ بل إن كل مسألة -في باب العقيدة والعبادة- لم يرد فيها دليل نقلي (من الكتاب أو السنة) فليست من دين الله [1] فالدين قد تم وكمل فلا يزاد فيه ولا ينقص منه ولا يبدل لا من إمام مزعوم ولا من غائب موهوم! [2]

ثانيًا: إن دلالة الوحي-القرآن و السنة- على عدل الرب (وتنزهه عن الظلم) وغيرها من مسائل أصول الدين دلالة يقينية تحصل بها الكفاية؛ وعليه:

- فنفي الأصوليين من الشيعة اليقين عن الدليل النقلي خطأ فاحش، ولوثة من لوثات المتكلمين ورثها الشيعة عنهم!!
- وادعاء الإخباريين أن أخبار معصوميهم وأقوالهم هي العمدة في إثبات ذلك-؛ غلو مفرط يؤدي إلى الصرف عن مصدر الهداية (الكتاب وسنة الرسول ﷺ)، ويجعل أقول الأئمة كأقوال النبي في التشريع والعصمة ووجوب الاتباع، ويقرر في دين الله ما ليس منه؛ بل يناقضه: كادعاء أن سبق تقدير الكفر ظلم، ونفي أن يضل الله العباد، ثم يعذبهم على ضلالتهم وعد ذلك من الظلم، وغير ذلك من ما جاءت به أخبارهم المفتراة المنسوبة لأئمتهم!!

ثالثًا: إثبات عدل الرب وتنزيهه عن الظلم من مسائل أصول الدين التي يمكن أن يُستدل بها بالأدلة العقلية؛ وكل ما (أمكن أن يستدل له بالأدلة العقلية لا بد أن يرد في الوحي ما يدل عليه بحيث لا تكون الدلالة فيه عقلية خالصة؛ بل تكون عقلية من جهة دلالة العقل عليها ونقلية من جهة دلالة النقل عليها وكونها من الدين المنزل، والسبيل في الأدلة النقلية العقلية أن تبين دلالاتها العقلية؛ لأن ذلك هو مراد الله بها؛ فإنه ما ذكر الدلالة العقلية إلا لتعقل ويستدل بها، إذ لا يمكن أن تكون تلك النصوص أخبارًا محضة؛ لكن لا يصح مع ذلك تجاوز مدلولاتها والتعسف في الاستدلال بها على ما لا تحتمله من الدلالة). [3]

---

(١)انظر: المعرفة في الإسلام، د.عبدالله القرني، ٥٠١.

(٢)انظر: أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية-عرض ونقد-، د.ناصر القفاري، ٣٢٧/١.

(٣)المعرفة في الإسلام، د.عبدالله القرني، ٥٠١-٥٠٢، بتصرف يسير.

يقول ابن القيم ﷺ: **(والقرآن مملوء من ذكر الأدلة العقلية التي هي آيات الله الدالة عليه وعلى ربوبيته ووحدانيته وعلمه وقدرته وحكمته ورحمته)** [1] **(وقد نصب الله تعالى الآيات دالة عليه وعلى وحدانيته وأسمائه وصفاته، فكذلك هي دالة على عدله وأحكامه).**[2]

ويقول ابن تيمية ﷺ:(إن الله بين في كتابه الحق وأدلته بما ضرب فيه من الأمثال، وسنه من البراهين العقلية، إذ كانت دلالة القرآن ليست مجرد الإخبار، حتى يكون الاستدلال به موقوفًا على العلم بصدق المخبر؛ بل القرآن-وإن أخبر بالحقائق الثابتة في أمر الإيمان بالله واليوم الآخر في المبدأ والمعاد-فهو يذكر الأدلة الدالة على ذلك ويرشد إليها، ويهدي إليها، فإذا تأمل العاقل الخبير نهاية ما يذكره أهل النظر من جميع طوائف الكلام والفلسفة وغيرهم، وجد الذي في القرآن أكمل منه، مع سلامته عن الخطأ والتناقض والتلبيس والتعقيد والتطويل الذي يكثر في كلام أولئك!) [3].

وعليه فالشيعة –إخباريهم وأصوليهم-بموجب تنظيرهم السابق غالطون؛ لأنهم أعرضوا عما في القرآن من الدلائل العقلية والبراهين اليقينية؛ فكلاهما يلحقه الملام[4]:

بيان ذلك:

- أن الأصوليين ورثوا لوثة المتكلمين في تقسيم الأدلة إلى عقلية ونقلية، فجعلوا العقل قسيم النقل؛ وقصروا الأدلة الدالة على ثبوت عدل الرب وتنزهه عن الظلم -وسائر مسائل الأصول- على العقل دون النقل؛ فالعقل في زعمهم مصدر الحجج وإليه تنتهي، فنفوا أن يكون في النقل أدلة عقلية نقلية، فأعرضوا بذلك عما في القرآن من الدلائل العقلية والبراهين اليقينية؛ وعمدوا إلى أدلة المتكلمين فاعتمدوها وقرروها!!
- أن الإخباريين وإن قرروا كفاية الأدلة النقلية في الدلالة على ثبوت عدل الرب وتنزهه عن الظلم-وسائر مسائل الأصول-؛ لكنهم ساووا كلام الرسول بكلام معصوميهم، وخلطوا الأخبار

---

(١)الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، ابن القيم، ٢/ ٧٩٣.

(٢)الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ابن القيم، ١/ ٢٥٩.

(٣)شرح الأصبهانية، ابن تيمية، ١٨٠.

(٤)انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٥٩-١٦١.

صحيحها بضعيفها،[1] وأيضًا فهم إنما يستدلون بالقرآن من جهة إخباره لا من جهة دلالته فلا يذكرون ما فيه من الأدلة على إثبات عدل الرب وتنزهه عن الظلم ؛ وأنه قد بين الأدلة العقلية الدالة على ذلك!!

- **الجانب الثالث**: يعد الإجماع المبني على الكتاب والسنة الأصل الثالث الذي يُعتمد عليه في العلم والدين؛ والاستدلال -بالإجماع - على إثبات عدل الرب وتنزيهه عن الظلم -وغير ذلك من مسائل أصول الدين- من أبرز معالم أهل السنة.

وفي ذلك يقول شيخ الإسلامﷺ:(الإجماع: هو الأصل الثالث الذي يعتمد عليه في العلم والدين. وهم[2] يزنون بهذه الأصول الثلاثة جميع ما عليه الناس من أقوال وأعمال باطنة أو ظاهرة مما له تعلق بالدين؛ والإجماع الذي ينضبط: هو ما كان عليه السلف الصالح؛ إذ بعدهم كثر الاختلاف وانتشرت الأمة). [3]

ويقول ﷺ-في معرض بيانه للمنهج الحق في معرفة ما جاءت به الرسل عن الله:(الحق الذي لا باطل فيه هو ما جاءت به الرسل عن الله .. ويعرف بالكتاب والسنة والإجماع .. فلهذا كانت الحجة الواجبة الاتباع: للكتاب والسنة والإجماع فإن هذا حق لا باطل فيه، واجب الاتباع، لا يجوز تركه

---

(١)لا سيما وأنهم يدعون أن (عدم صحّة السند غير مضرّ)!! منتهى المقال في أحوال الرجال، محمد بن إسماعيل المازندراني، ٧٩/٢، وأنه (لا يحل تكذيب راوية إلا أن يرده إلى إمام معصوم ويصح النقل عنه بالرد فيجوز حينئذ)!! مختصر بصائر الدرجات، حسن بن سليمان الحلي، ١٥٤. ولله در ابن تيميةﷺ حين قال: الرافضة (من أضل الناس عن سواء السبيل، فإن الأدلة إما نقلية، وإما عقلية، والقوم من أضل الناس في المنقول، والمعقول في المذاهب والتقرير، وهم من أشبه الناس بمن قال الله فيهم: ﴿ **وَقَالُواْ لَوۡ كُنَّا نَسۡمَعُ أَوۡ نَعۡقِلُ مَا كُنَّا فِيٓ أَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ** ﴿١٠﴾ ﴾ الملك: ١٠، **والقوم من أكذب الناس في النقليات**، ومن أجهل الناس في العقليات، **يصدقون من المنقول بما يعلم العلماء بالاضطرار أنه من الأباطيل**، ويكذبون بالمعلوم من الاضطرار المتواتر أعظم تواتر في الأمة جيلاً بعد جيل، **ولا يميزون في نقلة العلم، ورواة الأحاديث، والأخبار بين المعروف بالكذب، أو الغلط، أو الجهل بما ينقل، وبين العدل الحافظ الضابط المعروف بالعلم بالآثار**). منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ١/ ٨.

(٢)يقصد: أهل السنة والجماعة.

(٣)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٣/ ١٥٧.

بحال، عام الوجوب لا يجوز ترك شيء مما دلت عليه هذه الأصول وليس لأحد الخروج عن شيء مما دلت عليه). [1]

ويقول: (لا يعتمد أهل العلم والإيمان في مثل مسائل العلم والدين إلا على نصوص الكتاب والسنة، وإجماع الأمة). [2]

- **الجانب الرابع**: حصل في تنظير الشيعة في طريق الاستدلال على إثبات عدل الرب (وتنزيهه عن الظلم) تعالى تفريط حول دلالة الإجماع عليها؛ فقد قصر الأصوليون الأدلة الدالة على عدل الرب –وسائر مسائل أصول الدين– على العقل فقط؛ ولم يجعل الإخباريون الإجماع ضمن الأدلة أصلاً بل اكتفوا في الاستدلال على ثبوت عدل الرب وسائر مسائل الأصول بالأدلة النقلية الأخرى–وخاصة أخبار الأئمة–!
- **الجانب الخامس**: أن انشغال الأصوليين من الشيعة بنقل الإجماع على إثبات عدل الرب (وتنزيهه عن الظلم) يُعد ثغرة منهجية، وهو في حقيقة الأمر خروج عن النهج الذي ارتسموه في الاستدلال على أصول دينهم!! **هذا من ناحية.**

ومن ناحية أخرى؛ فإذا كان الإجماع في الأصل عند الإخباريين وبعض الأصوليين؛ ليس دليلاً شرعيًا؛ ولا يمكن الاعتماد عليه في مجال الاستدلال لأنه بمجرده ليس بحجة؛[3] فلم ينشغلون بحكايته!!

ومن ناحية ثالث: أن ما حكاه متكلمة الشيعة من إجماع يدعي أن كل ما حكم العقل بفعل أنه ظلم؛ فالله منزه عنه وأن الحكم بالعدل وتمييز مصاديقه وجزيئاته وأن هذا عدل وذاك ظلم كلها ترجع إلى العقل. وأن من عدل الرب عدم خلقه لأفعال العباد! **لا يُقبل**، بل هو دعوى لا حقيقة لها: لأنه مخالف لما ثبت في الكتاب والسنة من خلق الرب لأفعال العباد وتحصيصه

---

(١)مجموعة الفتاوى، ابن تيمية،١٩/ ٥.

(٢)الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، ٣/ ٦٩.

(٣)انظر: الفوائد المدنية، محمد الاسترآبادي، ٥١، الشواهد المكية، نور الدين العاملي، ٥١–٥٢، جواهر الكلام، الجواهري، ٦/٢٥٠، الأصول، مرتضى المطهري،٥٣–٥٤، المسائل المستحدثة، محمد الروحاني، ٤٣، مصادر التلقي وأصول الاستدلال العقدية عند الإمامية، إيمان الحلواني، ٢/٧١٦.

من شاء بالهداية والإضلال، ولأنهم وضعوا للرب شريعة بعقولهم، وحجروا عليه أن يفعل إلا ما ظنوا بعقلهم أنه عدل؛ فإجماعهم نظير غيره من الإجماعات الباطلة المدعاة في علم الكلام![1]

وقد جود ابن تيمية ﵀ حين قال:(عامة أصول أهل البدع والأهواء الخارجين عن الكتاب والسنة.....لا يعتمدون على كتاب ولا سنة ولا على إجماع مقبول في كثير من المواضع، بل يفارقون أهل الجماعة ذات الإجماع المعلوم، بما يدعونه هم من الإجماع ..، كما يخالفون صرائح المعقول بما يدعونه من المعقول، وكما يخالفون الكتاب والسنة اللذين هما أصل الدين بما يضعونه من أصول الدين).[2]

ويقول ابن القيم﵀:(أن المتكلمين لو أجمعوا على شيء لم يكن إجماعهم حجة عند أحد من العلماء) (فما أكثر خروج الحق عن أقوالهم، وما أكثر ما يذهبون في المسائل التي هي حق وصواب إلى خلاف الصواب).[3]

الوجه الثالث: في نقد موقف متكلمة الشيعة الإمامية من مسألة تنزيه الرب تعالى عن الظلم

سبق البيان بأن متكلمة الشيعة؛ وإن أثبتوا (وصفه تعالى بأنه عادل)[4] و قرروا تنزه تعالى عن الظلم مع قدرته عليه؛ فقالوا: (الغرض بالكلام في العدل؛ الكلام في تنزيه الله تعالى عن فعل القبيح والإخلال بالواجب، فإذا حصل العلم بذلك حصل العلم بالعدل. والطريق الموصل إلى ذلك أن نبين أنه تعالى قادر على القبيح ثم نبين بعد ذلك أنه لا يفعله!).[5]

إلا أنهم كالمعتزلة-؛ قاسوا الله بخلقه في عدلهم وظلمهم؛ حتى وضعوا له شريعة التعديل والتجوير؛ فأوجبوا عليه بعقولهم أمورًا كثيرة وحرموا عليه بعقولهم أمورًا كثيرة!

---

(١) انظر: الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، ٤٤٧/٦.

(٢) التسعينية، ابن تيمية، ٦٣١/٢.

(٣) مفتاح دار السعادة، ابن القيم، ٨١٢/٢.

(٤) التوحيد عند مذهب أهل البيت، علاء حسون، ٤٥٦.

(٥) الاقتصاد، الطوسي، ٤٧.

فزعموا أن العدل يقتضي إخراج أفعال العباد عن خلقه تعالى؛ لأنه لو خلق أعمالهم، وخص بعضهم بهدى وبعضهم بضلال ثم عذبهم على خلقه وإضلاله كان ظالمًا، وهو قبيح والله لا يفعل القبيح!

وادعوا أن عدل الله يقتضي أنه تعالى لم يرد وجود شيء من المعاصي لا الكفر ولا الفسوق ولا العصيان لأنها من القبائح فالله منزه عن إرادة شيء منها؛ بل العباد فعلوا ذلك بغير مشيئته، وهو لم يخلق شيئًا من أفعال العباد لا خيرًا ولا شرًا بل هم أحدثوا أفعالهم؛ فلما أحدثوا معاصيهم استحقوا العقوبة عليها فعاقبهم بأفعالهم فلم يظلمهم!

فالشيعة—كالمعتزلة- الذين (قالوا: قد حصل الاتفاق على أن الله ليس بظالم كما دل عليه الكتاب والسنة، والظالم من فعل الظلم كما أن العادل من فعل العدل، هذا هو المعروف عند الناس من مسمى هذا الاسم سمعًا وعقلاً؛ قالوا: ولو كان الله خالقًا لأفعال العباد التي هي الظلم لكان ظالمًا). [1]

فكذبوا بالقدر وبخلق أفعال العباد؛ وأنكروا قدرة الله سبحانه على خلق ما به يهتدي العبد؛ فليس عندهم لله حكم نافذ في عبده غير الحكم الشرعي (الأمر والنهي)؛ ولو كان حكم الله القدري نافذ في العبد لكان ظالمًا له بإضلاله وعقوبته!-كما يدعون-

والكلام في ذلك على مقامين:

---

(١)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١٨/ ١٥٢، وانظر: شرح الأصول الخمسة، القاضي عبدالجبار، ٣٠١، وما بعدها، وفي تقرير الشيعة لذلك يقول الشريف المرتضى: في (أفعال العباد ما هو كفر وظلم وقبيح وكذب، فلو كان الله تعالى هو الفاعل لذلك، **لوجب أن يكون من حيث فعل الظلم ظالمًا**، وبفعل الكفر كاذبًا، وبفعل القبيح مقبحًا؛ **لأن اللغة تقتضي هذا الاشتقاق للفاعل**. ألا ترى أنه تعالى من حيث فعل العدل يسمى عادلاً، وبفعل الإحسان والإنعام يستحق محسنًا أو منعمًا. ولا وجه لتسميته بأنه منعم وعادل إلا أنه فعل هذه الأفعال؛ فلو كان فاعلاً لما سواها لاشتق له منها اسم الفاعل على ما ذكرناه. **واجتمعت الأمة على أنه تعالى لا يستحق الوصف بأنه ظالم ولا كاذب ولا كافر، وأن من وصفه بذلك وسماه به كان خارجًا عن الدين وإجماع المسلمين حجة أن ينفي كونه فاعلاً لما يوجب هذا الاشتقاق ويقتضيه**) رسائل الشريف المرتضى، الشريف المرتضى، ٣/١٩١-١٩٢.

المقام الأول: في بيان أصل ضلال الشيعة أتباع القدرية المعتزلة في باب القدر ومسألة تنزيه الرب عن الظلم.

فيقال: أصل ضلال الشيعة أتباع القدرية المعتزلة في باب القدر ومسألة تنزيه الرب عن الظلم أنهم شبهوا الخالق سبحانه بالمخلوق، وقاسوا أفعال الله على أفعال خلقه، وجعلوا ظلمه من جنس ظلم العباد وعدله من جنس عدلهم وهذا من أفسد القياس.

ففعل الرب لا يقاس بأفعال العباد، فإن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا أفعاله!

والعبد لو رأى رفقة يظلم بعضهم بعضًا وهو يقدر على منعهم من الظلم ولم يمنعهم لكان ظالمًا ومثل هذا ليس ظلمًا من الله!

وإذا ترك السيد مماليكه يظلمون ويفسدون مع قدرته على منعهم كان ظالمًا وعُد فعله من القبائح! وإذا كان قد أمرهم ونهاهم وهو يعلم أنهم يعصونه وهو قادر على منعهم كان ظالمًا وإذا قال مقصودي أن أعرضهم لثواب الطاعة ولذلك اقتنيتهم وقد علم أنهم لا يطيعونه كان سفيها ظالمًا، وعُد فعله من القبائح!

ومعلوم أن مثل هذا قبيح من الخلق ولا يقبح من الخالق!

والعقل وإن كان يعلم (حسن بعض الأفعال وقبحها، لكن العقل لا يقول أن الخالق كالمخلوق حتى يكون ما جعله حسنًا لهذا أو قبيحًا له، جعله حسنًا للآخر أو قبيحًا له، كما يفعل مثل ذلك القدرية لما بين الرب والعبد من الفروق الكثيرة). [1]

وبالجملة ففعل الرب لا يقاس بأفعال العباد بل من أعظم الأصول التي أنكرها أهل السنة على المعتزلة ومن وافقهم من الشيعة قياس أفعال الرب على أفعال العباد، وبالعكس وقالوا: هم مشبهة

(١)الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، ١/ ٨٣، مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٤٧/١٨.

الأفعال فإنهم يجعلون الحسن من العبد والقبيح منه حسنًا من الرب وقبيحًا منه وما كان ظلمًا منهم كان ظلمًا منه؛ وليس الأمر كذلك! فإن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا أفعاله.[1]

يقول شيخ الإسلام رحمه الله: **(لا نزاع بين المسلمين أن الله عادل ليس ظالمًا، لكن ليس كل ما كان ظلمًا من العبد يكون ظلمًا من الرب، ولا ما كان قبيحًا من العبد يكون قبيحًا من الرب، فإن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله).** [2]

ويقول: (هؤلاء الذين قالوا: إن الظلم إضرار غير مستحق .. يقولون: إنه عُرِف بالعقل أن الظلم من الله قبيح وإن كان لا يتضرر بفعله. **وهذا فيه حقٌّ، لكنهم يعنون بذلك أن الظلم منه نظير الظلم من العباد بعضهم بعضًا، فيجعلون لله أندادًا، ويُمثلّونَه بخلقِه، ويَضرِبون له الأمثال، ومن هنا وقعوا في الضلال، وصاروا من القدرية المجوسية المنكرين لمشيئته النافذة وقدرته الكاملة وخلقه للأفعال.** ومنهم من ينكر علمه القديم وكتابه المحيط بجميع الأحوال). [3]

المقام الثاني: في بيان تلبيس الشيعة أتباع القدرية المعتزلة في تعريفهم العدل والظلم.

ويظهر ذلك من عدة جوانب:

الجانب الأول : أن يُقال: الذي يكشف تلبيس الشيعة أتباع المعتزلة أن يقال لهم: الظالم والعادل الذي يعرفه الناس، من كان فاعلاً للظلم والعدل، ولا يعرف الناس من يسمى ظالمًا ولم يقم به الفعل الذي صار به ظالمًا، بل لا يعرفون ظالمًا إلا من قام به الفعل الذي فعله وبه صار ظالمًا، وإن كان فعله متعلقًا بغيره وله مفعول منفصل عنه، لكن لا يعرفون الظالم إلا بأن يكون قد قام به ذلك، فكونكم أخذتم في حد الظالم أنه من فعل الظلم، وعينتم بذلك من فعله في غيره فهذا تلبيس وإفساد الشرع والعقل واللغة، كما فعلتم في مسمى المتكلم، حيث قلتم: هو من فعل الكلام في غيره، وجعلتم من أحدث كلامًا منفصلاً عنه قائمًا بغيره متكلمًا، وإن لم يقم به هو كلام أصلاً، وهذا من أعظم

---

(١)انظر: شرح الأصبهانية، ابن تيمية، ٦٩٧، جامع الرسائل، ابن تيمية، ١٢٨/١، جامع المسائل، ابن تيمية، ٣٨٦/٧، منهاج السنة النبوية، ابن تيمية،٤٤٧/١، ١٥٣/٣، مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٥٠٥/٨-٥٠٦.

(٢)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ١٥١.

(٣)جامع المسائل، ابن تيمية، ٦/ ٢٤٠.

البهتان والقرمطة والسفسطة؛ فإنه قد استقر في الفطر أن المتكلم لا بد أن يقوم به كلام وإن كان مع ذلك فاعلاً له!

وهكذا القول في الظلم فهب أن الظالم من فعل الظلم فليس هو من فعله في غيره ولم يقم به فعل أصلاً بل لا بد أن يكون قد قام به فعل وإن كان متعديًا إلى غيره؛ فالذي يعرفه الناس عامهم وخاصهم أن الظالم فاعل للظلم وظلمه فعل قائم به فهذا جانب من الجوانب.

الجانب الثاني: أن يقال لهم: الظلم فيه نسبة وإضافة فهو ظلم من الظالم بمعنى: أنه عدوان وبغي منه وهو ظلم للمظلوم بمعنى أنه بغي واعتداء عليه. وأما من لم يكن متعدى عليه به ولا هو منه عدوان على غيره فهو في حقه ليس بظلم لا منه ولا له!!. (١)

الجانب الثالث: أن يُقال: ادعاء الشيعة أتباع المعتزلة أن القول بإثبات القدر وخلق الأفعال يلزم منه نسبة الظلم للرب من ناحية أن أفعال العبد فيها الظلم، والقول بخلق الله لذلك يستلزم نسبة الظلم لله، وأن يكون فاعلاً له!

ومن ناحية ثانية: أن خلق فعل العبد وتقديره عليه ثم مجازاته عليه كأن يخلق كفر الكافر وعصيان الفاسق ويقدره عليه ثم يعاقبهم على ذلك ظلم من جنس تعذيبهم على لونهم وطولهم وقصرهم الذي خلقه فيهم!

هذا الادعاء ادعاء باطل؛ يظهر تهافته فيما يلي: (٢)

أ- أن يُقال: الله سبحانه إذا خلق أفعال العباد فذلك من جنس خلقه لصفاتهم؛ فهم الموصوفون بذلك؛ فهو سبحانه إذا جعل بعض الأشياء أسود وبعضها أبيض أو طويلاً أو قصيرًا أو متحركًا أو ساكنًا أو عالمًا أو جاهلاً أو قادرًا أو عاجزًا أو حيًا أو ميتًا أو مؤمنًا أو كافرًا أو سعيدًا أو شقيًا أو ظالمًا أو مظلومًا: كان ذلك المخلوق هو الموصوف بأنه الأبيض والأسود والطويل والقصير والحي والميت والظالم والمظلوم ونحو ذلك. والله سبحانه لا يوصف بشيء من ذلك وإنما إحداثه للفعل الذي هو ظلم من شخص وظلم لآخر بمنزلة إحداثه الأكل والشرب الذي هو أكل من شخص وأكل لآخر وليس هو بذلك آكلاً ولا مأكولاً. ونظائر هذا كثيرة. وإن كان في

---

(١)انظر: الفتاوى الكبرى، ابن تيمية،١/ ٨٧-٨٩، مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٨/١٥٣-١٥٦

(٢) انظر: جهود شيخ الإسلام ابن تيمية في توضيح الإيمان بالقدر، ١/٥٩٥-٦٠٠.

خلق أفعال العباد لازمها ومتعديها حكم بالغة كما له حكمة بالغة في خلق صفاتهم وسائر المخلوقات. [1] **يوضحه:**

ب- أن قولهم: إنه تعالى عدل حكيم لا يظلم أحدًا، ولا يفعل القبيح - وإلا لزم الجهل أو الحاجة تعالى الله عنهما؛[2] **يقال فيه:** هذا متفق عليه بين المسلمين من حيث الجملة: أن الله لا يفعل قبيحًا ولا يظلم أحدًا، ولكن النزاع في تفسير ذلك، وأنه. إذا كان خالقًا لأفعال العباد هل يقال: إنه فعل ما هو قبيح منه وظلم أم لا؟ فأهل السنة المثبتون للقدر يقولون: ليس هو بذلك ظالمًا ولا فاعلاً قبيحًا، والقدرية وأتباعهم من الشيعة يقولون: لو كان خالقًا لأفعال العباد كان ظالمًا فاعلاً لما هو قبيح وقد تقدم أن كون الفعل قبيحًا من فاعله لا يقتضي أن يكون قبيحًا من خالقه، كما أن كونه أكلاً وشربًا لفاعله لا يقتضي أن يكون كذلك لخالقه؛ لأن الخالق خلقه في غيره لم يقم بذاته، فالمتصف به من قام به الفعل لا من خلقه في غيره، كما أنه إذا خلق لغيره لونًا وريحًا وحركة وقدرة وعلمًا كان ذلك الغير هو المتصف بذلك اللون والريح والحركة والقدرة والعلم، فهو المتحرك بتلك الحركة، والمتلون بذلك اللون، والعالم بذلك العلم، والقادر بتلك القدرة، فكذلك إذا خلق في غيره كلامًا أو صلاة أو صيامًا أو طوافًا كان ذلك الغير هو المتكلم بذلك الكلام، وهو المصلي، وهو الصائم، وهو الطائف. [3]

فهذا جواب عن إلزامهم أن خلق الله تعالى لأفعال العباد وفيها الظلم والجور يستلزم نسبة ذلك إليه، وأن يكون فاعلاً للظلم!.

ت- وأما ادعاءهم: أنه إذا كان خلقًا لفعل العباد ثم جازاهم على أفعالهم، فإنه ظلم لهم. فيُجاب عنه بما يلي:

- أن هذا القول غلط، فإنه علم بصريح العقل واتفاق العقلاء أن مجازاة الإنسان بنظير عمله من الحكمة والعدل، وأنه لا يجوز التسوية بين العادل والظالم، والجاهل والمحسن والمسيء، بل هذا من الأمور المنزهة المستقبحة عند العقلاء. ولهذا قال تعالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ

(١)انظر: الفتاوى الكبرى، ابن تيمية،١/ ٨٧-٨٩، مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٨/١٥٣-١٥٦

(٢)انظر: الاقتصاد، الطوسي، ٤٧، الرسائل العشر، الطوسي، ١٠٥، منهاج الكرامة، الحلي، ٣١، ٣٧.

(٣) انظر: منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٢/ ٢٩٤-٢٩٦.

ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ﴿٢٨﴾﴾ ص:٢٨،، وقال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٢١﴾﴾ الجاثية: ٢١، وقال تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٦﴾﴾ القلم: ٣٥ – ٣٦، وقال تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴿٢١﴾ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ ۚ﴾ فاطر: ١٩ – ٢٢، وقال تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ وَيَرْجُوا۟ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ﴾ الزمر: ٩، وقال تعالى: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا ۚ لَّا يَسْتَوُۥنَ ﴿١٨﴾﴾ السجدة: ١٨. فكون المحسن يستحق الإكرام، والظالم يستحق الذم والإهانة أمر فطر عليه بنو آدم، مع كونهم مفطورين على أن الله خالق كل شيء؛ ولهذا كان جماهير الأمم من العرب وغيرهم مقرين بهذا وهذا، وليس في فطرة أحد رفع الذم والعقاب عن الظالم مطلقًا، لكن فعله مخلوق لله، والظلم: وضع الشيء في غير موضعه. فوضع العقاب على من لم يسئ ظلم، والله لا يظلم أحدًا شيئًا، ولا يجزي أحدًا إلا بعمله. وكونه خالقًا لأعمال العباد من كمال قدرته ومشيئته وربوبيته، وجزاؤه بعمله من كمال حكمته وعدله وربوبيته، وهو سبحانه له الملك وله الحمد، وله في ذلك من الحكمة البالغة ما لو جمعت عقول جميع العقلاء لم يدركوا غاية حكمته. وتوهم المتوهم إمكان حصول كمال الحكمة بدون ذلك ظن منه، وكلام بلا علم ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴿٢٨﴾﴾ النجم:٢٨.(١)

- أن الله سبحانه (قد نزه نفسه في غير موضع عن الظلم الممكن المقدور، مثل نقص الإنسان من حسناته، وحمل سيئات غيره عليه. وأما خلق أفعال العباد واختصاصه أهل الإيمان بإعانتهم على الطاعة فليس هذا من الظلم في شيء باتفاق أهل السنة والجماعة وسائر المثبتين للقدر من جميع

(١) انظر: جامع المسائل، ابن تيمية، ٧/ ٣٨٩-٣٩٠.

الطوائف، ولكن القدرية تزعم أن ذلك ظلم، وتتكلم في التعديل والتجوير بكلام متناقض فاسد). [1] **يوضحه:**

- أن (ما تزعمه القدرية من أن تفضيل بعض عباده على بعض بفضله وإحسانه من باب الظلم جهل منهم وكذلك جزاؤهم بأعمالهم التي جرى بها القدر ليس بظلم؛ فإن الواحد من الناس إذا عاقبه غيره بسيئاته وانتصف للمظلوم من الظالم لم يكن ذلك ظلمًا منه باتفاق العقلاء؛ بل ذلك أمر محمود منه، ولا يقول أحد إن الظالم معذور لأجل القدر. فرب العالمين إذا أنصف بعض عباده من بعض وأخذ للمظلومين حقهم من الظالمين كيف يكون ذلك ظلمًا منه لأجل القدر وكذلك الواحد من العباد إذا وضع كل شيء موضعه فجعل الطيب مع الطيب في المكان المناسب له وجعل الخبيث مع الخبيث في المكان المناسب له كان ذلك عدلاً منه وحكمة؛ فرب العالمين إذا وضع كل شيء موضعه ولم يجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض ولم يجعل المتقين كالفجار ولا المسلمين كالمجرمين).[2] لم يكن ظالمًا؛ (فإن الظلم الذي هو ظلم أن يعاقب الإنسان على عمل غيره، فأما عقوبته على فعله الاختياري، وإنصاف المظلومين من الظالمين، فهو من كمال عدل الله تعالى). [3]
- أن خلق الفعل مع ترتب حصول العقوبة عليه هو من باب ترتب الأسباب على المسببات، وترتب الأثر على المؤثر، يقول شيخ الإسلام رحمه الله: (إذا قيل خلق الفعل مع حصول العقوبة عليه ظلم، بمنزلة أن يقال: خلق أكل السم ثم حصول الموت به ظلم. والظلم وضع الشيء في غير موضعه، واستحقاق هذا الفاعل لأثر فعله الذي هو معصية الله، كاستحقاقه لأثره إذا ظلم العباد). [4]
- وادعائهم أن القول بخلق الأعمال يلزم أن يكون عقوبة العبد على كفره كعقوبته على لونه؛ يقال فيه؛ هذا تمويه وتلبيس؛ فبون بعيد بين الأمرين؛ إذ يظهر (الفرق بين عقوبته على الكفر وغيره من المعاصي، وبين عقوبته على اللون والطول، كما يظهر الفرق بينهما إذا كان المعاقب بعض

---

(١)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية،٢/ ٣١١.

(٢)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١٧/ ١٧٥-١٧٦.

(٣)منهاج السنة النبوية، ابن القيم،٣/ ٣٩.

(٤)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية،٣/ ٢٨.

الناس، فإن الكفر وإن كان خلق فيه إرادته وقدرته عليه، فهو الذي فعله باختياره وقدرته، وإن كان كذلك كله مخلوقًا، كما يعاقبه غيره عليه مع كون ذلك كله مخلوقًا). [١]

الجانب الرابع :أن هؤلاء الشيعة الذين يسمون أنفسهم " عدلية " يقولون: طاعات من خالف في ولاية آل البيت لا تثمر لهم نفعًا بل ثواب طاعاتهم وعباداتهم يكتب للشيعة وما يأتيه المؤمنون بولاية آل البيت من قبائح الأعمال والذنوب يكون في القيامة لاحقة للمخالفين![٢] وبهذا وردت أخبارهم الكثيرة. [٣]

فيا لله العجب هذا الذي سماه الله ظلمًا يصفون الله به مع دعواهم تنزيهه عن الظلم ويسمون تخصيصه من يشاء برحمته وفضله وخلقه ما خلقه لما له فيه من الحكمة البالغة ظلمًا! [٤]

فاتضح بجلاء أن أهل السنة، المثبتين للقدر هم القائلون بعدل الله تعالى، وإحسانه دون من يقول من الشيعة: إن طاعات من خالف في ولاية آل البيت لا تثمر لهم نفعًا بل ثواب طاعاتهم وعباداتهم يكتب للشيعة وما يأتيه المؤمنون بولاية آل البيت من قبائح الأعمال والذنوب يكون في القيامة لاحقة للمخالفين!

فإن هذا نوع من الظلم الذي نزه الله سبحانه نفسه عنه، وهو القائل: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴿٧﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴿٨﴾ ﴾ الزلزلة: ٧ – ٨، **والقائل: ﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴿١١٢﴾ ﴾** طه: ١١٢، **أي: لا يخاف أن يظلم فيحمل عليه من سيئات غيره ولا يهضم من حسناته[٥] (وأما من اعتقد أن منته على المؤمنين بالهداية دون الكافرين ظلم منه، فهذا جهل لوجهين:**

---

(١)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية،٣/ ٤٠.

(٢)انظر: نور البراهين، نعمة الله الجزائري،٢/٢٨٧-٢٨٨.

(٣)انظر: علل الشرائع، الصدوق، ٢/٦٠٨-٦٠٩، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٥/٢٣١-٢٣٢.

(٤)انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ٩٢.

(٥) انظر: تفسير الطبري، الطبري، ١٨/٣٧٩، ط.دار هجر، تفسير ابن كثير، ابن كثير، ٥/٣١٨، مجموع الفتاوى، ابن تيمية،١/ ٢١٩.

أحدهما: أن هذا تفضل منه، كما قال تعالى: ﴿ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيۡكُمۡ أَنۡ هَدَىٰكُمۡ لِلۡإِيمَٰنِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴿١٧﴾ ﴾ سورة الحجرات: ١٧، وكما قالت الأنبياء: ﴿إِن نَّحۡنُ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦۖ ﴾ سورة إبراهيم: ١١ ، وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ لِّيَقُولُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنۢ بَيۡنِنَآۗ أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِأَعۡلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٥٣﴾ ﴾ سورة الأنعام: ٥٣؛ فتخصيص هذا بالإيمان كتخصيص هذا بمزيد علم، وقوة، وصحة، وجمال، ومال. قال تعالى: ﴿ أَهُمۡ يَقۡسِمُونَ رَحۡمَتَ رَبِّكَۚ نَحۡنُ قَسَمۡنَا بَيۡنَهُم مَّعِيشَتَهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۚ وَرَفَعۡنَا بَعۡضَهُمۡ فَوۡقَ بَعۡضٖ دَرَجَٰتٖ لِّيَتَّخِذَ بَعۡضُهُم بَعۡضٗا سُخۡرِيّٗاۗ ﴾ سورة الزخرف: ٣٢. وإذا خص أحد الشخصين بقوة، وطبيعة تقضي غذاء صالحًا خصه بما يناسب ذلك من الصحة، والعافية، وإذا لم يعط الآخر ذلك نقص عنه، وحصل له ضعف، ومرض).[١]

الثاني: أن الظلم. وضع الشيء في غير موضعه، وهو سبحانه لا يضع العقوبة إلا في المحل الذي يستحقها لا يضعها على محسن أبدًا. فلا يخرج فعله عن العدل، والإحسان، فكل نعمة منه فضل، وكل نقمة منه عدل. [٢]

وخلاصة القول:

أن هؤلاء الشيعة –أتباع المعتزلة القدرية – معطلة في الصفات مشبهة في الأفعال! ومن أصولهم الفاسدة:

- أنهم يصفون الله بما يخلقه في العالم إذ ليس عندهم صفة لله قائمة به ولا فعل قائم به فيسمونه ويصفونه بما يخلقه في العالم: مثل قولهم: إنه لو كان خالقًا لظلم العبد وكذبه لكان هو الظالم الكاذب. وأمثال ذلك من الأقوال التي إذا تدبرها العاقل علم فسادها بالضرورة.
- أنهم يقيسون الرب على خلقه في العدل والظلم وما يحسن ويقبح ويوجبون على الله سبحانه ما يوجبون على العبد ويحرمون عليه من جنس ما يحرمون على العبد ويسمون ذلك بالعدل والحكمة مع قصور عقلهم عن معرفة حكمته وعدله!

---

(١) منهاج السنة، ابن تيمية، ١/١٣٨،

(٢) انظر:منهاج السنة، ابن تيمية، ١/١٣٩،

- أنهم لا يثبتون للرب مشيئة عامة ولا قدرة تامة فلا يجعلونه على كل شيء قديرًا ولا يقولون '' ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن '' ولا يقرون بأنه خالق كل شيء ويثبتون له من الظلم ما نزه نفسه عنه سبحانه فإنه قال: ﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴿١١٢﴾ ﴾ طه: ١١٢،أي: لا يخاف أن يظلم فيحمل عليه من سيئات غيره ولا يهضم من حسناته. (١) فهم ينزهونه عن خلق أفعال عباده وتصرفه فيهم بالهداية والإضلال وتخصيص من شاء منهم بفضله أو منعه لمن شاء حذرًا من الظلم بزعمهم مع أنهم وصفوه بأقبح الظلم والجور بموجب قولهم بعقيدة الطينة الفاسدة!

هذا...

ومما تجدر الإشارة إليه أن متكلمة الشيعة كالمعتزلة تناقضوا فقالوا في باب الصفات نفيض ما قالوه في باب القدر(٢)

ففي باب الصفات: ادعوا أن الله تعالى لا تقوم به الأفعال،(٣) وأنه خلق الكلام في غيره لا في نفسه، ويسمى متكلمًا بهذا الكلام الذي لم يقم به بل خلقه في غيره، وقياس قولهم: أن يُسمى عادلاً بعدل خلقه في غيره، ومحسنًا بإحسان خلقه في غيره! (٤) وهذا يتناقض مع قولهم في باب القدر!

فقد ادعوا في باب القدر: أن الظلم وكل قبيح لو كان الله تعالى خالقًا له لكان خلقه في نفسه واتصف هو به! (٥)

فجعلوه فاعلاً بفعل قام بغيره في باب الصفات، وأبطلوا أن يكون فاعل الفعل قائمًا بغيره في باب القدر!

---

(١) انظر: تفسير الطبري، الطبري، ٣٧٩/١٨، ط.دار هجر، تفسير ابن كثير، ابن كثير، ٣١٨/٥، مجموع الفتاوى، ابن تيمية،١/ ٢١٩.

(٢)انظر قول المعتزلة: شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، ٣٠١ وما بعدها، ٣٤٤-٣٤٥.

(٣)انظر: بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء،٣٣٨/١٠، نور البراهين، الجزائري، ٤٧٤/٢.

(٤)تنويه: (الجمهور من أهل السنة وغيرهم ..يقولون إنما كان عادلاً بالعدل الذي قام بنفسه، ومحسنًا بالإحسان الذي قام بنفسه. وأما المخلوق الذي حصل للعبد فهو أثر ذلك؛ كما أنه رحمن رحيم بالرحمة التي هي صفته، وأما ما يخلقه من الرحمة فهو أثر تلك الرحمة) مجموع الفتاوى، ابن تيمية،٨/ ١٢٧.

(٥) انظر:رسائل الشريف المرتضى، الشريف المرتضى، ٢٠٣/٢-٢٠٤.

فظهر التناقض بين أصولهم إذ قولهم في القدر يبطل قولهم في الصفات وقولهم في الصفات ينقض قولهم في القدر، فلو كانوا أصابوا في القدر فقد أخطأوا في الصفات، وإن كانوا أصابوا في الصفات فقد أخطأوا في القدر! (١)

الوجه الرابع: في نقد موقف فلاسفة الشيعة الإمامية من مسألة تنزيه الرب تعالى عن الظلم.

تقدم بيان:

- أن كلا: من الاتجاه المشائي -والذي يمثله الطوسي تبعًا لابن سينا- وملا صدرا الشيرازي مؤسس المدرسة الشيرازية؛ قد زعموا أن حديث الظلم وقبحه والعدل وحسنه آراء محمودة سبب شهرتها اشتمالها على مصالح الخلق دون أن تكون بديهية أولية فإذًا بناء أحكام الله تعالى عليها غير لازم ولا مستقيم!
- أن فلاسفة الشيعة (المشائين والعرفانيين) اشتركوا في ادعاء أن الظلم في حقه تعالى غير وارد؛ فهو سبحانه مالك الملك على الإطلاق، و أي تصرف له في العالم إنما هو تصرف في ملكه، فلا يكون مصداقًا للظلم؛ وفسر كل منهم عدل الرب بما يطابق ذوق ذوقه الفلسفي!

وتفنيد قولهم في مقامين:

المقام الأول: في نقد القول بأن الظلم وقبحه والعدل وحسنه آراء محمودة غير بديهية ومن ثم فهي مقصورة على الحياة البشرية فحسب ولا تمتد لتشمل الساحة الإلهية!

فيقال:

أولاً: القول بأن حديث الظلم وقبحه والعدل وحسنه آراء محمودة غير بديهية ولا أولية و ادعاء أنها أمور اعتبارية، غير مسلم؛ بل هذه دعوى ساقطة جدًا؛ لأن قبح الظلم وحسن العدل من الأمور البديهية الأولية التي يدركهما العقل البشري في ذاته ولا يتمكن أحد ولن يتمكن من إنكارها، لا في أفعال الباري ﷻ، ولا في أفعال عباده.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٨/١٢٥-١٢٨، منهاج السنة، ابن تيمية، ١/٤٥٦-٤٥٧، جهود شيخ الإسلام ابن تيمية في توضيح الإيمان بالقدر، ١/٦٠١.

ثانيًا: أصاب هؤلاء الفلاسفة في نفيهم التحسين والتقبيح والإيجاب والتحريم على الله الذي أثبتته القدرية من المعتزلة ومن نهج نهجهم من متكلمة الشيعة الذين وضعوا على الله شريعة بعقولهم فقاسوا الرب بخلقه في عدلهم وظلمهم.

غير أنهم أخطؤوا في نفيهم عن الرب تعالى إيجاب ما أوجبه على نفسه وتحريم ما حرمه على نفسه بمقتضى حكمته وعدله وعزته وعلمه.

فقولهم مخالف للنصوص الشرعية التي تدل على أن الله حرم الظلم على نفسه، وأنه ﷻ ينتصف من العباد، ويقضي بينهم بالعدل، وأن القضاء بينهم بغير العدل ظلم وقبح ينزه الله عنه!

المقام الثاني: في نقد ادعاء فلاسفة الشيعة أن الظلم في حق الله غير وارد.

فيقال:

أولاً: لا يُسلم للفلاسفة أن تصرف الشخص في ملكه لا يكون ظلمًا[١]فقد يتصرف الشخص في ملك غيره بحق، ولا يكون ظالمًا، وقد يتصرف في ملكه بغير حق فيكون ظالمًا[٢].

وقد رأى النبي ﷺ أبا مسعود البدري رضي الله عنه [٣] يضرب أحد مماليكه فقال له: "اعلم أبا مسعود، لله أقدر عليك منك عليه"،[٤] فقال: أبو مسعود: يا رسول الله هو حر لوجه الله، فقال ﷺ:"أما لو لم تفعل للفحتك النار، أو لمستك النار"[٥]. وفي لفظ أن النبي ﷺ قال له: "اعلم، أبا مسعود، أن الله أقدر عليك منك على هذا الغلام"، قال: فقلت: لا أضرب مملوكًا بعده أبدًا".[٦]. ولو كان تصرف المالك في ملكه لا يعد ظلمًا مطلقًا، لما قال له النبي ﷺ: "لو لم تفعل للفحتك النار". ولما أمر النبي

---

(١)مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، ابن القيم، ١/ ٣١.

(٢) مجموعة الفتاوى، ابن تيمية،١٨/١٤٥.

(٣)أبو مسعود البدري: اسمه: عقبة بن عمرو بن ثعلبة، من بني الحارث بن الخزرج الأنصاري، وهو مشهور بكنيته، ويُعرف بأبي مسعود البدري؛ لأنه كان يسكن بدرًا، كان أبو مسعود أحدث من شهد العقبة الثانية سنًا، وشهد أحدًا وما بعدها من المشاهد، واختلفوا في شهوده بدرًا، مات سنة إحدى أو اثنتين وأربعين رضي الله عنه . انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر،٥٦١، ط.دار الأعلام، أسد الغابة، ابن الأثير،٤/٥٥، الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، ٤/٢٥٢، ط.دار الكتب بالأزهر.

(٤) مسلم، كتاب الأيمان، باب صحبة المماليك، وكفارة من لطم عبده، ٣/١٢٨٠-١٢٨١.

(٥)مسلم، كتاب الأيمان، باب صحبة المماليك، وكفارة من لطم عبده، ٣/١٢٨١.

(٦)مسلم، كتاب الأيمان، باب صحبة المماليك، وكفارة من لطم عبده، ٣/١٢٨٠.

ﷺ بالعدل بين الأولاد في العطية، بقوله: "اعدلوا بين أولادكم في العطية"[1]. فدل على أن التصرف في الملك قد يكون ظلمًا.

ثانيًا: أن الرب تعالى مدح نفسه بتنزهه عن الظلم، وعدم إرادته له، وتحريمه إياه على نفسه لكمال عدله؛ و إذا كان الظلم في حقه غير وارد ولا يتصور كما يدعي هؤلاء الفلاسفة؛ لانتفاء موضوعه – لأنه مالك الملك، فتصرفه في العالم إنما هو تصرف في ملكه، فلا يكون مصداقًا للظلم.
لما صح أن يُمدح بعدم إرادته له وتنزهه عنه، لأن المدح إنما يكون بترك الأفعال الواردة في حق الممدوح !
ثم إن تنزيه الله تعالى عن أمرٍ غير وارد في حقه، لا يُعد مدحًا، إذ من المعلوم أن هذا التنزيه يشترك فيه كل أحد، ولا يُمدح به أحد أصلاً فظهر أنه على قول هؤلاء الفلاسفة لا حقيقة للظلم الذي نزه الرب نفسه عنه البتة، وأن هؤلاء الفلاسفة لا يُنزّهون الربّ عن الظلم.

ثالثًا: أن القرآن يد على فساد قول هؤلاء الفلاسفة، **ومن ذلك:**

قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴿١١٢﴾ ﴾ طه: ١١٢، قال المفسرون من السلف والخلف قاطبة: الظلم أن يحمل عليه سيئات غيره، والهضم أن يُنقص من حسنات ما عمل. [2] وعلى قول هؤلاء الفلاسفة أن هذا لو وقع لم يكن ظلمًا. ومن المعلوم أن الآية لم ترفع عنه خوف أمر غير وارد؛ فإن الخوف من الشيء يستلزم تصور وجوده وإمكانه، وما لا يمكن وجوده يستحيل خوفه.

وكذلك قوله: ﴿ ﴿ وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٧٦﴾ ﴾ الزخرف: ٧٦، ﴿ وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ﴾هود: ١٠١ ، فقد بيّن أنه لم يُعاقبهم بغير جرم فيكون ظالما لهم، بل عاقبهم بظلمهم أنفسهم، والمعنى على مذهب هؤلاء الفلاسفة: أنا تصرفنا فيهم تصرف في

---

(١) أورده البخاري في صحيحه معلقًا في كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها، باب الهبة للولد وإذا أعطى بعض ولده شيئًا لم يجز حتى يعدل بينهم ويُعطي الآخر مثله..، ووصله في الباب الذي يليه بدون قوله:"في العطية"،٥١٤.
(٢) انظر: تفسير الطبري، الطبري، ٣٧٩/١٨، ط.دار هجر، تفسير ابن كثير، ابن كثير، ٣١٨/٥، مجموع الفتاوى، ابن تيمية،١/ ٢١٩.

ملكنا فلم نظلمهم وإن كانوا مؤمنين محسنين، وليست الأعمال والسيئات والكفر عندهم أسبابًا للهلاك، ولا مقتضية له. والقرآن يُكذب هذا القول ويرده، في غير ما موطن؛ ومنه قوله تعالى: ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ﴾ النساء: ١٦٠ ، وقوله: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَقَتْلِهِمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٥٥﴾ ﴾ النساء: ١٥٥ ، وقوله: ﴿ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ ﴾ آل عمران: ١١ ، ﴿ فَأَهْلَكْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ ﴾ الأنعام: ٦ ، ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُواْ فَأُدْخِلُواْ نَارًا ﴾ نوح: ٢٥ ، ﴿ وَوَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِم بِمَا ظَلَمُواْ ﴾ النمل: ٨٥ ، ﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٠﴾ ﴾ الشورى: ٣٠ ، والقرآن مملوء من هذا.

فتبين أن الفلاسفة نفوا الظلم الذي أثبته الله للكفار وجعله نفس فعلهم وسبب هلاكهم، وقالوا: ليس من فعلهم ولا سبب هلاكهم، والظلم الذي نفاه عن نفسه؛ وهو عقوبتهم بلا سبب، أثبتوه له، وقالوا: ليس بظلم، فإنه تصرف في ملكه والظلم في حقه غير وارد، فنزهوا الكفار عما عابهم به، ووصفوه بما نزه نفسه عنه، واعتقدوا بذلك أنهم به عارفون![1]

رابعًا: ليس ثمة دليل يدل على أن الظلم غير وارد في حقه فلا يصدق عليه لتمام ملكه؛ وأنه يجوز عليه أن يعذب أهل طاعته وينعم أهل معصيته وأنه يعذب بغير جرم ويحرم المحسن جزاء عمله ونحو ذلك بل الأدلة كلها متفقة متطابقة دالة على كمال قدرته تعالى وكمال عدله وحكمته وغناه ووضعه العقوبة والثواب مواضعهما وأنه لا يعدل بهما عن سننهما وأنه لو عذب أهل سماواته وأرضه لكان ذلك تعذيبًا لحقه عليهم وكانوا إذ ذاك مستحقين للعذاب لأن أعمالهم لا تفي بنجاتهم!

خامسًا: أن هؤلاء الفلاسفة يدعون أن الظلم في حقه تعالى غير وارد لتمام ملكه وهم (لا يجعلونه ملكًا حقًا، وكيف يكون ملكًا عندهم من لا يقدر على إحداث شيء، ولا دفع شيء، ولا له تصرف بنفسه، ولا في غيره بوجه من الوجوه؛ بل هو بمنزلة المقيد بحبل معلق به لا يقدر على دفعه

(١) انظر: مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم اختصار الموصلي، ٢/٥٨٥-٥٨٩.

عن نفسه. وما يثبتونه من غناه وافتقار ما سواه إليه يتناقضون فيها؛ فإنهم يصفونه بما يمتنع معه أن يكون غنيًا، وأن يكون إليه شيء ما فقير). [1]

سادسًا: تفسر الفلاسفة عدل الرب بما يناسب ذوقهم الفلسفي (إما بموجب القول بنظرية الفيض والصدور أو بالأعيان الثابتة)؛ من تحريف الكلم عن مواضعه؛ فهو تفسير حادث ووضع جديد مخالف للغة العرب وللنصوص الشرعية بل هو تفسير للعدل الإلهي بعقائد باطلة مخالفة للدين!

سابعًا: العدالة الإلهية التي أثبتها هؤلاء الفلاسفة هي عدالة سلبية أو عدالة معطلة لأن العدالة الحقيقية عمل إرادي يصدر ممن في قدرته أن يعدل وأن يظلم، والله تعالى في نظر هؤلاء الفلاسفة ليس له إرادة أصلًا بل هو إما فاعل بالعناية أو التجلي!

الوجه الخامس: الرد على مظاهر غلو الشيعة في أئمتهم المتعلقة بمسألة تنزيه الرب تعالى عن الظلم.

تقدم بيان أن الشيعة ربطوا بين إثبات عدل الرب وتنزيهه عن الظلم وبين معتقدهم في الإمامة؛ فادعوا أن إثبات عدل الرب يقتضي اصطفاء الله تعالى الأئمة والأوصياء بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم =(يقتضي إثبات الإمامة) وأن العمق الدلالي للعدل إنما هو في بعده الاجتماعي والسياسي (=مسألة الإمامة)! وخلصوا إلى أن تولية منصب الخلافة لغير آل البيت خلاف العدل وهو ظلم!

والجواب أن يُقال:

أولاً: القول بإثبات عدل الرب وتنزيهه عن الظلم متفق عليه بين المسلمين؛ [2] ولم يبن أحدهم على ذلك إثبات الإمامة، ووجوب تنصيب إمام من قبل الله-كما تدعي الرافضة-!

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ابن تيمية، ١/ ٥١٤.

(٢) يقول ابن تيمية﵀:(اتفق المسلمون وسائر أهل الملل على أن الله تعالى عدل قائم بالقسط لا يظلم شيئًا بل هو منزه عن الظلم؛ ثم لما خاضوا في القدر تنازعوا في معنى كونه عدلاً، و في الظلم الذي هو منزه عنه)، جامع الرسائل، ابن تيمية، ١/١٢١.

ثانيًا: ثمة توافق ظاهر بين ما ذكره متكلمة الشيعة في إثبات عدل الرب وتنزيهه عن الظلم وبين قول المعتزلة، ومعلوم أن المعتزلة هم أصل هذا القول والشيعة تبع لهم فيه، والمعتزلة لا توافقهم على قولهم في الإمامة، فهم يقرون بإمامة الخلفاء الثلاثة،[١] ويقول ما قالوه في القدر!

فتبين أن مسألة إثبات عدل الرب وتنزهه عن الظلم ليست ملزومة لمسائل الإمامة ولا لازمة، وأن الإمامة ليست من مصاديق العدل الإلهي وعلى هذا فإدخال مسألة إثبات عدل الرب وتنزهه عن الظلم في مسألة الإمامة إما جهل، وإما تجاهل. [٢]

ثالثًا: من أين للرافضة أن تولية غير آل البيت ظلم، والنصوص الشرعية إنما دلت على خلافة أبي بكر الصديق، بل على صحة خلافته وعلى انتفاء ما يناقضها، وأن عليًا لم يكن هو الخليفة في زمن الخلفاء الثلاثة. [٣]

رابعًا: أن يقال: إن كل من تولى كان خيرًا من المعدوم المنتظر الذي تقول الرافضة: إنه الخلف الحجة، وتجعل تولية غيره ظلمًا، فإن هذا لم يحصل بإمامته شيء من المصلحة لا في الدنيا ولا في الدين أصلاً، فلا فائدة في إمامته إلا الاعتقادات الفاسدة والأماني الكاذبة والفتن بين الأمة وانتظار من لا يجيء، فتطوى الأعمار ولم يحصل من فائدة هذه الإمامة شيء.

والناس لا يمكنهم بقاء أيام قليلة بلا ولاة أمور، بل تفسد أمورهم ، فكيف تصلح أمورهم إذا لم يكن لهم إمام إلا من لا يعرف ولا يدري ما يقول، ولا يقدر على شيء من أمور الإمامة بل هو معدوم؟.[٤]

---

(١)انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية،١٣/ ٩٧، وانظر قول المعتزلة: المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار، ٢٠/القسم الأول ، ٢٧٢ وما بعدها، ٢٠/القسم الثاني، ٣-٣١.

(٢)انظر: منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ١/ ١٢٨، ٣/ ٨.

(٣)انظر تفصيلها: منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٨/ ٣٣٩، وما بعدها.

(٤)انظر: منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ١/ ٥٤٨.

وبعد مناقشة موقف الشيعة الإمامية من مسألة تنزيه الله عن الظلم أخلص إلى ما يلي:

نتائج الفصل الثالث:

١- إثبات عدل الرب وتنزهه عن الظلم أصل عظيم يتعلق بجميع أنواع العلم والدين.
٢- اتفق أهل الملل على أن الله منزه عن الظلم.
٣- تنازع الناس في معنى الظلم الذي يجب تنزيه الرب عنه.
٤- ادعت الجبرية أن الظلم لا يتصور في حق الرب لأنه مالك كل شيء ولا يقبح منه شيء!
٥- ادعت الجبرية أن الله تعالى يفعل ما يشاء بلا حكمة ولا سبب ولا مراعاة عدل!
٦- ادعت المعتزلة القدرية أنه تعالى يجب عليه العدل الذي يجب على المخلوقين!
٧- زعمت المعتزلة أن تنزيه الرب عن الظلم يقتضي إخراج أفعال العباد عن قدرة الله وخلقه وهدايته وإضلاله.
٨- ادعى المعتزلة أنه تعالى لو خلق أعمال العباد وخص بعضهم بهدى وبعضهم بضلال ثم عذبهم على خلقه وإضلاله لكان ظالمًا!
٩- السلف على أن الله تعالى عادل منزه عن الظلم، ولكن ليس عدله كعدل المخلوق.
١٠- تكاثرت نصوص متكلمة الشيعة في إثبات أن الله تعالى عدل لا يقع منه الظلم ولا يفعله.
١١- أقر متكلمة الشيعة بأن الله تعالى لا يفعل الظلم وإن كان قادرًا عليه.
١٢- من أصول عقائد الإمامية: الاعتقاد بأن الله تعالى عادل لا يفعل القبيح مثل الظلم ولا يترك الواجب مثل اللطف.
١٣- نهج متكلمة الشيعة في مسألة تنزيه الرب عن الظلم نهج المعتزلة حذو القذة بالقذة.
١٤- ادعى متكلمة الشيعة أن المعتزلة هم التابعون لهم في مسألة تنزيه الرب عن الظلم!
١٥- ادعى متكلمة الشيعة-تبعًا للمعتزلة- أن كل ما حكم العقل بفعل أنه ظلم، فالله سبحانه منزه عنه!
١٦- نفى متكلمة الشيعة القدر (=خلق الأفعال) لإثبات عدل الرب وتنزيهه عن الظلم؛ وقاسوا الرب على خلقه في الأفعال!

١٧- لا يتم عند متكلمة الشيعة تنزيه الرب عن الظلم إلا أن يُقال إنه غير خالق لشيء من أفعال العباد! وأنه لا يأمر بما لا يريد ولا ينهى عما يريد!

١٨- نزه الشيعة الرب عن الظلم على وجه يقتضي نفي خلق الأفعال وإرادتها.

١٩- ظن الشيعة أن التعذيب لمن كان فعله مقدرًا ظلم له.

٢٠- نفى الشيعة خلق أفعال العباد وسبق تقديرها لأنه-في زعمهم- جبر ينافي العدل.

٢١- ادعى الشيعة أن كل ما حكم العقل بفعل أنه ظلم؛ فالله منزه عنه فالحكم بالعدل وتمييز مصاديقه وجزيئاته وأن هذا عدل وذاك ظلم كلها ترجع إلى العقل.

٢٢- وضع الشيعة للرب شريعة بعقولهم، وحجروا عليه أن يفعل إلا ما ظنوا بعقلهم أنه عدل.

٢٣- جعل الشيعة الظلم منه تعالى نظير الظلم من الآدميين بعضهم لبعض، وأوجبوا على الرب وحرموا ما رأوا أنه يجب على العباد ويحرم بقياسه على العباد، وادعوا أنه إذا أمر العبد، ولم يعنه بجميع ما يقدر عليه من وجوه الإعانة كان ظالمًا له، وأنه إذا أمر اثنين بأمر واحد، وخص أحدهما بإعانته على فعل المأمور كان ظالمًا أو خص أحدهما بالهداية كان ظالمًا.

٢٤- فارق متكلمة الشيعة المعتزلة – في مسألة تنزيه الرب عن الظلم- بربطهم العدل بمعتقدهم الفاسد بالإمامة.

٢٥- جعل الشيعة القول بالإمامة متوقف على إثبات العدل!

٢٦- ادعى الشيعة أن العدل به يتم التوحيد، وتتوقف عليه سائر الأصول من النبوة والإمامة والمعاد.

٢٧- ادعى الشيعة أن من عدل الرب إجاده للإمام المعصوم وتربيته تربية سماوية خاصة!

٢٨- أخذ الشيعة أصل العدل من المعتزلة ووظفوه لخدمة عقيدة الإمامة.

٢٩- ادعى الشيعة أنه يجب على الرب أن يعدل وينصب الأئمة العدول!

٣٠- اختلف متكلمة الشيعة -الإخبارية والأصولية- في نوعية الاستدلال على مسألة تنزيه الرب عن الظلم، وكيفية سوق الدليل، والبرهنة عليها بموجب التنظير الذي ارتضاه كلاً منهم!

٣١- عمدة أدلة الاتجاه الأصولي الشيعي في الاستدلال على تنزيه الرب عن الظلم هو العقل.

٣٢- انشغال الأصوليين من الشيعة بنقل الإجماع – لإثبات تنزيه الرب عن الظلم - يُعد ثغرة منهجية.

٣٣- حكاية الأصوليين من الشيعة الإجماع- لإثبات تنزيه الرب عن الظلم - هو في حقيقة الأمر خروج عن النهج الذي ارتسموه في الاستدلال على أصول دينهم!!

٣٤- زعم الإخباريون من الشيعة وبعض الأصوليين أن الإجماع؛ ليس دليلاً شرعيًا؛ ولا يمكن الاعتماد عليه في مجال الاستدلال.

٣٥- عمدة أدلة الاتجاه الإخباري الشيعي في الاستدلال على تنزيه الرب عن الظلم ؛ النصوص الواردة في الكتاب وما ورد عن أهل البيت عليهم السلام.

٣٦- لم يلتزم الشيعة بتطبيق تنظير معين في الاستدلال؛ فتجد في بعض نصوصهم الاستدلال على تنزيه الرب عن الظلم بالنقل-الأخبار، والإجماع- والعقل والفطرة.

٣٧- قول الشيعة بعقيدة الطينة ينقض قولهم في مسألة تنزيه الرب عن الظلم وأنه لا يأخذ أحدًا بجرم غيره.

٣٨- منطق الاتجاه المشائي وملا صدر الشيرازي أن حديث الظلم وقبحه والعدل وحسنه آراء محمودة وبناء أحكام الله تعالى عليها غير لازم ولا مستقيم.

٣٩- بنى فلاسفة الشيعة على إثبات أن الله سبحانه هو مالك الملك على الإطلاق ادعاء أن الظلم في حق الله غير وارد.

٤٠- اعتبر فلاسفة الشيعة أن أي تصرف لله في العالم إنما هو تصرف في شيء هو منه وله، ولا يملك أحد بالنسبة إلى الله أي حق ولا أولوية؛ فالظلم في حقه غير وارد.

٤١- أثبت فلاسفة الشيعة عدل الرب بما يطابق ذوقهم!

٤٢- فسر الاتجاه المشائي وملا صدر الشيرازي معنى عدل الرب بناءً على قولهم الفاسد بنظرية الفيض والصدور!

٤٣- زعم فلاسفة الشيعة المشائين وملا صدر الشيرازي أن العدل الإلهي هو رعاية الاستحقاق في إفاضة الوجود، وعدم الامتناع عن الإفاضة والرحمة حيث يتوفر إمكان الوجود أو إمكان الكمال.

٤٤- فسر ابن عربي وأتباعه من الفلاسفة العرفاء معنى عدل الرب بناءً على قولهم الفاسد بالأعيان الثابتة.

٤٥- زعم ابن عربي وأتباعه من الفلاسفة العرفاء أن العدل الإلهي هو تطابق الوجود العلمي والخارجي.

٤٦- ادعى الفلاسفة العرفاء أنّ مقتضى العدل الإلهي أن لا يقع في الوجود إلا ما أعطته الأعيان، إذ ليس للحق إلا إفاضة الوجود على حسب مقتضى الأعيان.

٤٧- ربط الشيعة بين إثبات العدل ومعتقدهم الفاسد بالإمامة.

٤٨- بنى الشيعة على إثبات عدل الله إثبات معتقدهم بالإمامة.

٤٩- زعم الشيعة أن العمق الدلالي للعدل إنما هو في بعده الاجتماعي والسياسي (=مسألة الإمامة)!

٥٠- جعل الشيعة تولية منصب الخلافة لغير آل البيت ظلم!

٥١- وظف الشيعة إثبات أصل العدل (تنزيه الرب عن الظلم) لخدمة عقيدة الإمامة؛ فقرروا أنه يجب على الرب أن يعدل وينصب الأئمة كما قرروا أن تولية الإمامة لغير آل البيت ظلم !!

٥٢- موقف أعلام الشيعة من مسألة تنزيه الرب عن الظلم-مستقى من أقول المتكلمين المبدعة أو الفلاسفة الزنادقة وممزوج بما ابتدعوه من بدع وانفردوا به من عقائد(الإمامة)

٥٣- تشكل موقف أعلام الشيعة من مسألة تنزيه الرب عن الظلم - من مشارب ونزعات متنوعة؛ فقد احتوى على نزعات اعتزالية قدرية، ونزعات فلسفية(مشائية، وإشراقية عرفانية)!

٥٤- موقف أعلام الشيعة من مسألة تنزيه الرب عن الظلم مخالف صراحة لما دلّ عليه الكتاب والسنة.

٥٥- معالم دين الشيعة الإمامية ظاهرة في موقفهم من مسألة تنزيه الرب عن الظلم فهم يربطون بين إثبات العدل ومعتقدهم الباطل في الإمامة!!

٥٦- إن موقف الشيعة من مسألة تنزيه الرب عن الظلم مخالف لما عليه أهل السنة والجماعة؛ فهم إما قائلون بأقوال المتكلمين المبتدعة أو بأقوال الفلاسفة الزنادقة؛ مع مزج ذلك بما انفردوا به من العقائد.

٥٧- قول السلف في مسألة تنزيه الرب عن الظلم وسط بين قول المعتزلة وأتباعهم من متكلمة الشيعة وبين قول الجبرية.

٥٨- أبرز ما يقوم عليه قول السلف في إثبات عدل الرب وتنزيه عن الظلم:

- تفسيرهم لمعنى الظلم والعدل بموجب لغة العرب! وعلى هذا؛ فالعدل هو وضع كل شيء في موضعه؛ ومنه: مجازات المحسن بإحسانه والمسيء بإساءته! والظلم وضع الشيء في غير موضعه، ومنه: التفريق بين المتماثلين، والتسوية بين المختلفين، ومعاقبة العبد بما لم يجنه،

وهضمه ثواب ما عمله، وأن يحمل عليه ذنب غيره ويأخذه بجريرة غيره!، وأما من ادعى في حد الظلم أنه التصرف في ملك الغير؛ فقوله فاسد!

- أن الظلم مقدور للرب ممكن له والله منزه عنه لا يفعله لعدله.
- أن الله تعالى لا يُقاس على خلقه في عدلهم وظلمهم، فلا يُقاس على خلقه في أفعاله كما لا يقاس عليهم في ذاته وصفاته!
- أن خلق الله لأفعال العباد وتخصيصه أهل الإيمان بالهداية والإعانة على الطاعة ليس من الظلم في شيء؛ بل ذلك فضله يختص به من يشاء.

٥٩- دل على قول أهل السنة في مسألة إثبات عدل الرب وتنزهه عن الظلم الكتاب والسنة والإجماع والعقل والفطرة.

٦٠- إن إثبات تنزيه الرب تعالى عن الظلم من مسائل أصول الدين التي دل عليها الكتاب والسنة والإجماع والعقل.

٦١- اختلف الشيعة -الإخباريون والأصوليون- في طريق ثبوت تنزيه الرب تعالى عن الظلم ؛ وخالفت الطائفتان الحق في ذلك!

٦٢- أن الأدلة على ثبوت تنزيه الرب تعالى عن الظلم نقلية وعقلية بل إن الدليل النقلي يؤخذ منه الدليل العقلي.

٦٣- حصل في تنظير الشيعة في طريق الاستدلال على تنزيه الرب تعالى عن الظلم غلو إما بالإفراط أو التفريط حول دلالة النقل والعقل عليها.

٦٤- إن دلالة الوحي-القرآن و سنة النبي ﷺ- على تنزيه الرب تعالى عن الظلم وغيرها من مسائل أصول الدين دلالة يقينية تحصل بها الكفاية.

٦٥- نفي الأصوليين من الشيعة اليقين عن الدليل النقلي خطأ فاحش، وهي لوثة من لوثات المتكلمين ورثوها عنهم!!

٦٦- ادعاء إخباريي الشيعة أن أخبار معصوميهم وأقوالهم هي العمدة في إثبات تنزيه الرب تعالى عن الظلم؛ غلو مفرط يؤدي إلى الصرف عن مصدر الهداية (الكتاب و سنة الرسول ﷺ)، ويجعل أقول الأئمة كأقوال النبي في التشريع والعصمة ووجوب الإتباع، ويقرر في دين الله ما ليس منه؛ بل يناقضه: كادعاء أن سبق تقدير أفعال العباد ظلم، ونفي أن يضل الله العباد، ثم يعذبهم على ضلالتهم وعد ذلك من الظلم!

٦٧- الإجماع –وإن حكاه بعض أعلام الشيعة على إثبات تنزيه الرب عن الظلم – إلا أنه في الأصل عند الإخباريين وبعض الأصوليين؛ ليس دليلاً شرعيًا؛ ولا يمكن الاعتماد عليه في مجال الاستدلال لأنه بمجرده ليس بحجة.

٦٨- حصل في تنظير الشيعة في طريق الاستدلال على إثبات تنزيه الرب عن الظلم تفريط حول دلالة الإجماع عليها.

٦٩- قصر الأصوليون الأدلة الدالة على إثبات تنزيه الرب عن الظلم على العقل فقط.

٧٠- لم يجعل الإخباريون الإجماع دليلاً ضمن الأدلة الدالة على إثبات تنزيه الرب عن الظلم.

٧١- انشغال الشيعة بنقل الإجماع على إثبات تنزيه الرب عن الظلم يُعد ثغرة منهجية، وهو في حقيقة الأمر خروج عن النهج الذي ارتسموه في الاستدلال على أصول دينهم!!

٧٢- ما حكاه متكلمة الشيعة من إجماع يدعي أن كل ما حكم العقل بفعل أنه ظلم؛ فالله منزه عنه، وأن الحكم بالعدل وتمييز مصاديقه وجزيئاته وأن هذا عدل وذاك ظلم كلها ترجع إلى العقل. وأن من عدل الرب عدم خلقه لأفعال العباد! مجرد دعوى لا حقيقة لها.

٧٣- حكاية الشيعة الإجماع على قولهم الفاسد الذي يقرر أن كل ما حكم العقل بفعل أنه ظلم؛ فالله منزه عنه وأن الحكم بالعدل وتمييز مصاديقه وجزيئاته وأن هذا عدل وذاك ظلم كلها ترجع إلى العقل. وأن من عدل الرب عدم خلقه لأفعال العباد! نظير غيره من الإجماعات الباطلة المدعاة في علم الكلام!

٧٤- أصل ضلال الشيعة أتباع القدرية المعتزلة في باب القدر ومسألة تنزيه الرب عن الظلم أنهم شبهوا الخالق سبحانه بالمخلوق، وقاسوا أفعال الله على أفعال خلقه، وجعلوا ظلمه من جنس ظلم العباد وعدله من جنس عدلهم وهذا من أفسد القياس.

٧٥- حذا متكلمة الشيعة حذو المعتزلة فأخذوا في حد الظالم: أنه من فعل الظلم، وعنوا بذلك من فعله في غيره دون أن يقوم به!

٧٦- تعريف متكلمة الشيعة –أتباع المعتزلة–للعدل والظلم تلبيس وإفساد للشرع والعقل واللغة.

٧٧- ادعى متكلمة الشيعة أتباع المعتزلة أن القول بإثبات القدر وخلق الأفعال يلزم منه نسبة الظلم للرب من ناحتين:

- أن أفعال العبد فيها الظلم، والقول بخلق الله لذلك يستلزم نسبة الظلم لله، وأن يكون فاعلاً له!

- أن خلق فعل العبد وتقديره عليه ثم مجازاته عليه كأن يخلق كفر الكافر وعصيان الفاسق ويقدره عليه ثم يعاقبهم على ذلك ظلم من جنس تعذيبهم على لونهم وطولهم وقصرهم الذي خلقه فيهم!

٧٨- أن كون الفعل قبيحًا من فاعله لا يقتضي أن يكون قبيحًا من خالقه.

٧٩- المتصف بالفعل من قام به الفعل لا من خلقه في غيره.

٨٠- خلق الله أفعال العباد من جنس خلقه لصفاتهم؛ فهم الموصوفون بذلك؛ والله سبحانه لا يوصف بشيء من ذلك.

٨١- علم بصريح العقل واتفاق العقلاء أن مجازاة الإنسان بنظير عمله من الحكمة والعدل.

٨٢- خلق الله لأعمال العباد من كمال قدرته ومشيئته وربوبيته، وجزاؤهم بأعمالهم من كمال حكمته وعدله وربوبيته.

٨٣- اتفق أهل السنة والجماعة على أن خلق الله لأفعال العباد واختصاصه أهل الإيمان بإعانتهم على الطاعة ليس من الظلم في شيء.

٨٤- ما تزعمه القدرية وأتباعهم من الشيعة من أن تفضيل الله بعض عباده على بعض بفضله وإحسانه من باب الظلم جهل منهم.

٨٥- جزاء العباد بأعمالهم التي جرى بها القدر ليس بظلم.

٨٦- خلق الفعل مع ترتب حصول العقوبة عليه هو من جنس خلق الأسباب وترتب المسببات عليها، وخلق الأثر وترتب المؤثر عليه.

٨٧- القول بأن خلق الأعمال يلزم أن يكون عقوبة العبد على كفره كعقوبته على لونه؛ تمويه وتلبيس.

٨٨- الكفر وإن كان خلق في الكافر غير أنه هو الذي فعله باختياره وقدرته.

٨٩- الشيعة الذين يسمون أنفسهم " عدلية " يزعمون أن: طاعات من خالف في ولاية آل البيت لا تثمر لهم نفعًا بل ثواب طاعاتهم وعباداتهم يكتب للشيعة وما يأتيه المؤمنون بولاية آل البيت من قبائح الأعمال والذنوب يكون في القيامة لاحقة للمخالفين! وهذا أمرٌ عدته النصوص الشرعية من الظلم!

٩٠- الشيعة مع دعواهم تنزيه الله عن الظلم يصفونه به،- وذلك بموجب قولهم بعقيدة الطينة- .

٩١- سمى الشيعة ما أثبته الله لنفسه من تخصيصه من يشاء برحمته وفضله وخلقه ما خلقه لما له فيه من الحكمة البالغة ظلمًا!

٩٢- أهل السنة، المثبتين للقدر هم المثبتون حقيقة لعدل الله تعالى، وإحسانه دون من يقول من الشيعة بعقيدة الطينة.

٩٣- متكلمة الشيعة كالمعتزلة تناقضوا فقالوا في باب الصفات نفيض ما قالوه في باب القدر.

٩٤- قول متكلمة الشيعة في القدر يبطل قولهم في الصفات وقولهم في الصفات ينقض قولهم في القدر.

٩٥- أن الإمامية لا يثبتون لله صفة العدل لله—كما يليق بجلاله- لنفيهم قام الأفعال به!

٩٦- إثبات متكلمة الشيعة عدل الرب إثبات ظاهري: لنفيهم قيام الصفات بالله تعالى! وقولهم بعقيدة الطينة.

٩٧- اشترك الطوسي -تبعًا لابن سينا- مع ملا صدرا الشيرازي مؤسس المدرسة الشيرازية؛ في ادعاء أن حديث الظلم وقبحه والعدل وحسنه آراء محمودة سبب شهرتها اشتمالها على مصالح الخلق دون أن تكون بديهية أولية فإذًا بناء أحكام الله تعالى عليها غير لازم ولا مستقيم!

٩٨- اشترك فلاسفة الشيعة (المشائين والعرفانيين) في:

- ادعاء أن الظلم في حقه تعالى غير وارد؛ فهو سبحانه مالك الملك على الإطلاق، وأي تصرف له في العالم إنما هو تصرف في ملكه، فلا يكون مصداقًا للظلم.

- تفسير كل منهم عدل الرب بما يطابق ذوق ذوقه الفلسفي!

٩٩- القول بأن حديث الظلم وقبحه والعدل وحسنه آراء محمودة غير بديهية ولا أولية وادعاء أنها أمور اعتبارية، غير مسلم.

١٠٠- قبح الظلم وحسن العدل من الأمور البديهية الأولية التي يدركهما العقل البشري في ذاته ولا يتمكن أحد ولن يتمكن من إنكارها، لا في أفعال الباري، ولا في أفعال عباده.

١٠١- أصاب الفلاسفة-من حيث الجملة- في نفيهم قياس الرب بخلقه في عدلهم وظلمهم، ونفيهم التحسين والتقبيح والإيجاب والتحريم على الله الذي أثبته القدرية من المعتزلة ومن نهج نهجهم من متكلمة الشيعة.

١٠٢- أخطأ الفلاسفة في نفيهم عن الرب تعالى إيجاب ما أوجبه على نفسه وتحريم ما حرمه على نفسه بمقتضى حكمته وعدله وعزته وعلمه.

١٠٣- قول فلاسفة الشيعة مخالف للنصوص الشرعية التي تدل على أن الله حرم الظلم على نفسه، وأنه ﷻ ينتصف من العباد، ويقضي بينهم بالعدل، وأن القضاء بينهم بغير العدل ظلم وقبح ينزه الله عنه!

١٠٤- قول فلاسفة الشيعة أن تصرف الشخص في ملكه لا يكون ظلمًا غير مسلم!

١٠٥- التصرف في الملك قد يكون ظلمًا.

١٠٦- تنزيه الله تعالى عن أمرٍ غير وارد في حقه، لا يُعد مدحًا.

١٠٧- على قول فلاسفة الشيعة لا حقيقة للظلم الذي نزه الرب نفسه عنه البتة.

١٠٨- حقيقة قول فلاسفة الشيعة عدم تنزيه الرب عن الظلم!

١٠٩- تفسير فلاسفة الشيعة عدل الرب بما يناسب ذوقهم الفلسفي (إما بموجب القول بنظرية الفيض والصدور أو بالأعيان الثابتة)؛ من تحريف الكلم عن مواضعه.

١١٠- تفسير فلاسفة الشيعة عدل الرب بما يناسب ذوقهم الفلسفي تفسير حادث ووضع جديد مخالف للغة العرب وللنصوص الشرعية.

١١١- تفسير فلاسفة الشيعة عدل الرب بما يناسب ذوقهم الفلسفي تفسير للعدل الإلهي بعقائد باطلة مخالفة للدين!

١١٢- العدالة الإلهية التي أثبتها فلاسفة الشيعة هي عدالة سلبية أو عدالة معطلة .

١١٣- العدالة الحقيقية عمل إرادي يصدر ممن في قدرته أن يعدل وأن يظلم، والله تعالى في نظر فلاسفة الشيعة ليس له إرادة أصلًا بل هو إما فاعل بالعناية أو التجلي!

١١٤- القول بإثبات عدل الرب وتنزيهه عن الظلم متفق عليه بين المسلمين ولم يبن أحدهم على ذلك إثبات الإمامة، ووجوب تنصيب إمام من قبل الله -كما فعلت الرافضة-!

١١٥- شذت الرافضة ببناء إثبات الإمامة، ووجوب تنصيب إمام من قبل الله على القول بإثبات عدل الرب وتنزيهه عن الظلم !

١١٦- ثمة توافق بين ما ذكره متكلمة الشيعة في إثبات عدل الرب وتنزيهه عن الظلم وبين قول المعتزلة.

١١٧- أصل قول الشيعة في إثبات عدل الرب وتنزيهه عن الظلم وباب القدر مقتبس من المعتزلة، فالشيعة تبع لهم فيه.

١١٨- المعتزلة لا توافق الشيعة على قولهم في الإمامة، فهم يقرون بإمامة الخلفاء الثلاثة مع اتفاقهم مع الشيعة في القدر.

١١٩- مسألة إثبات عدل الرب وتنزهه عن الظلم ليست ملزومة لمسائل الإمامة ولا لازمة.

١٢٠- مسألة الإمامة ليست من مصاديق العدل الإلهي.

١٢١- إدخال مسألة إثبات عدل الرب وتنزهه عن الظلم في مسألة الإمامة إما جهل، وإما تجاهل.

١٢٢- دلت النصوص الشرعية على خلافة أبي بكر الصديق، بل على صحة خلافته وعلى انتفاء ما يناقضها، وأن عليًا لم يكن هو الخليفة في زمن الخلفاء الثلاثة.

١٢٣- ادعاء الشيعة أن تولية غير آل البيت ظلم مصادم للنصوص الشرعية.

١٢٤- أن كل من تولى فهو خير من المعدوم المنتظر الذي تقول الرافضة: إنه الخلف الحجة، وتجعل تولية غيره ظلمًا!

الفصل الرابع:

موقف الشيعة الإمامية من مسألة التكليف بما لا يطاق

–عرض ونقد–

وفيه توطئة، وثلاثة مباحث:

المبحث الأول: موقف الشيعة الإمامية من مسألة التكليف بما لا يطاق.

المبحث الثاني: مظاهر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم المتعلقة بمسألة التكليف بما لا يطاق.

المبحث الثالث: نقد موقف الشيعة الإمامية من مسألة التكليف بما لا يطاق.

توطئة:

مسألة التكليف بما لا يُطاق؛ مبنية على الكلام في قدرة العبد واستطاعته هل هي سابقة على الفعل أو مقارنة له؛ وقد وقع النزاع بين الفرق في هذه المسألة وهم في ذلك طرفان ووسط.

فالطرف الأول هم القدرية المعتزلة؛ وهؤلاء لا يثبتون إلا قدرة (استطاعة) متقدمة سابقة؛ ويقولون القدرة لا تكون إلا قبل الفعل، وهي صالحة للضدين الفعل والترك. فالقدرة عندهم نوع واحد فقط، سابق على الفعل، صالح للضدين! والعباد لم يكلفوا إلا بما هم مستوون في طاقته وقدرته واستطاعته، ولا يختص الفاعل دون التارك باستطاعة خاصة!

وبناء على ذلك: لا يكلف الله العباد إلا ما يطيقون؛ فالتكليف بما لا يطاق غير جائز مطلقًا.(١)

والطرف الثاني هم الجبرية؛ وهؤلاء لا يثبتون إلا قدرة (استطاعة) مقارنة؛ ويقولون القدرة لا تكون إلا مقارنة للفعل، وهي لا تصلح إلا للفعل أو الترك. فالقدرة عندهم نوع واحد فقط، مقارن للفعل، موجب له، ولا يصلح للضدين؛ بل إما أن يتعلق بالفعل أو الترك!؛ فمن فعل فعلاً فهو قادر عليه، ولا يقدر على الترك، ومن ترك فعلاً فهو غير قادر على الفعل؛ فكل من ترك واجبًا لم يكن قادرًا عليه؛ وكل فاسق وكافر قد كُلف ما لا يطيق، بل كل عبدٍ لم يفعل ما أمر به قد كلف ما لا يطيقه؛ فالتكليف بما لا يطاق جائز مطلقًا. (٢)

وكلتا الطائفتين تقابلتا فيما أثبتوه ونفوه:

- فالمعتزلة القدرية (نفاة القدر) اعتبروا القدرة الشرعية السابقة المجوزة والمصححة للفعل فقط وبنوا أقوالهم عليها ونفوا القدرة الكونية التي بها يكون الفعل؛ أي: أنهم رجحوا

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٣٧١/٨-٣٧٦. وانظر: شرح الأصول الخمسة، القاضي عبدالجبار، ٣٩، المحيط بالتكليف، القاضي عبدالجبار ٢٢٩.

(٢) انظر: درء التعارض، ابن تيمية، ٦٠/١، منهاج السنة، ابن تيمية، ١٠٣/٣، مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٣١٨/٣، ٢٩٨/٨، وانظر: التفسير الكبير، الرازي، ١٧٦/٧ ، ١٧٣/٢١، ٦٥/٢٨، شرح المقاصد، التفتازاني، ٢٩٦/٤-٣٠١، شرح المواقف، الجرجاني، ٢٢٢/٨-٢٣٢.

جانب الشرع؛ فالقدرة عندهم هي القدرة الشرعية التي تسبق الفعل، وتصلح للفعل والترك والطاعة والمعصية.

- والجبرية اعتبروا القدرة القدرية الكونية فقط وبنوا أقوالهم عليها ونفوا القدرة الشرعية الدينية التي هي مناط الأمر والنهي؛ أي: أنهم رجحوا جانب القدر؛ فالقدرة عندهم هي القدرة القدرية الموجبة للفعل المقارنة له التي لا تصلح إلا لشيء واحد.

(فأولئك لم يثبتوا له إلا قدرة واحدة تكون قبل الفعل وهؤلاء لم يثبتوا له إلا قدرة واحدة تكون مع الفعل، وأولئك نفوا القدرة الكونية التي بها يكون الفعل وهؤلاء نفوا القدرة الدينية التي بها يأمر الله العبد وينهاه وهذا من أصول تفرقهم في مسألة تكليف ما لا يطاق) [1]. **وكلا المذهبين حائد عن الحق وزائغ عن الطريق المستقيم!**

والقول الوسط وهو الحق والصواب–في هذه المسألة إثبات كلتا القدرتين، وهذا هو قول السلف؛ فهم يثبتون للعبد قدرة هي مناط الأمر والنهي تكون قبل الفعل، وهي سلامة الآلة وصحة الأعضاء، كما يثبتون قدرة يكون بها الفعل، تكون مع الفعل.

وعلى هذا فالاستطاعة عندهم نوعان:

١–استطاعة متقدمة صالحة للضدين. وهي المصححة للفعل المجوزة له، وهذه يشترك فيها المؤمن والكافر، والتقي والفاجر، والمطيع والعاصي؛ وهي مناط الأمر والنهي؛ فلولا وجودها لم يثبت التكليف.

٢–واستطاعة مقارنة لا تكون إلا مع الفعل، وهي الموجبة للفعل المحققة له، ويدخل فيها ما يختص به المؤمن من الإعانة والتوفيق.[2]، وهذه لا تصلح إلا لشيء واحد؛ فلا تصلح إلا لأحد الضدين الطاعة أو المعصية، وأحد الفاعلين المطيع أو العاصي؛ ولا يتوقف عليها صحة التكليف؛ بل يتوقف عليها وجود الفعل ووقوعه!

وعلى ذلك تتفرع مسألة تكليف ما لا يطاق!

---

(١)الاستقامة، ابن تيمية،١/ ٤٣٣.

(٢)انظر: منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ١٠٣-١٠٤.

على أن إطلاق القول بتكليف ما لا يطاق من البدع الحادثة في الإسلام فـ(ليس في السلف والأئمة من أطلق القول بتكليف ما لا يطاق) [1] **بل(القول بتكليف ما لا يطاق لم تطلق الأئمة فيه واحدًا من الطرفين).** [2] **وإنما يفصلون في القول فيه**[3]

بأن يُقال تكليف ما لا يطاق على وجهين:

- **أحدهما:** ما لا يُقدر على فعله للعجز عنه، كتكليف الزمن المشي وتكليف الإنسان الطيران ونحو ذلك فهذا غير واقع في الشريعة عند السلف.
- **والثاني:** ما لا يُقدر عليه للاشتغال بضده، كاشتغال الكافر بالكفر، فإنه هو الذي صده عن الإيمان، وكالقاعد في حال قعوده، فإن اشتغاله بالقعود يمنعه أن يكون قائما ومثل هذا ليس بقبيح عقلاً عند أحد من العقلاء، بل العقلاء متفقون على أمر الإنسان ونهيه بما لا يقدر عليه حال الأمر والنهي لاشتغاله بضده، إذا أمكن أن يترك ذلك الضد ويفعل الضد المأمور به، والذي تدل عليه الأدلة أن هذا لا يُسمى تكليفًا بما لا يطاق، فإنه لا يقال للمستطيع المأمور بالحج إذا لم يحج إنه كلف بما لا يطيق! ولا يقال لمن أمر بالطهارة والصلاة فترك ذلك كسلاً أنه كلف ما لا يطيق.

يقول ابن تيمية: (لفظ القدرة يتناول نوعين: أحدهما: القدرة الشرعية المصححة للفعل التي هي مناط الأمر والنهي. والثاني: القدرة القدرية الموجبة للفعل التي هي مقارنة للمقدور لا يتأخر عنها.. والناس متنازعون في مسمى الاستطاعة والقدرة فمنهم من.. يقولون الاستطاعة لا بد أن تكون قبل الفعل ومنهم من لا يثبت استطاعة إلا ما قارن الفعل ..وعلى هذا تتفرع مسألة تكليف ما لا يطاق؛ فإن الطاقة هي الاستطاعة وهي لفظ مجمل. **فالاستطاعة الشرعية التي هي مناط الأمر والنهي لم يكلف الله أحدًا شيئًا بدونها فلا يكلف ما لا يطاق بهذا التفسير**، وأما الطاقة التي لا تكون إلا مقارنة للفعل فجميع الأمر والنهي تكليف ما لا يطاق بهذا الاعتبار فإن هذه ليست

---

(١)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٨/٤٦٩.

(٢)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٨/٢٩٤.

(٣)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ٤٦٩-٤٧٠.

مشروطة في شيء من الأمر والنهي باتفاق المسلمين)[1] و من هنا (يُقال: تكليف ما لا يطاق ينقسم إلى قسمين أحدهما: ما لا يطاق للعجز عنه، كتكليف الزمن المشي وتكليف الإنسان الطيران ونحو ذلك فهذا غير واقع في الشريعة عند جماهير أهل السنة المثبتين للقدر...

والثاني: ما لا يطاق للاشتغال بضده، كاشتغال الكافر بالكفر، فإنه هو الذي صده عن الإيمان، وكالقاعد في حال قعوده، فإن اشتغاله بالقعود يمنعه أن يكون قائمًا. والإرادة الجازمة لأحد الضدين تنافي إرادة الضد الآخر، وتكليف الكافر الإيمان من هذا الباب.

ومثل هذا ليس بقبيح عقلاً عند أحد من العقلاء، بل العقلاء متفقون على أمر الإنسان ونهيه بما لا يقدر عليه حال الأمر والنهي لاشتغاله بضده، إذا أمكن أن يترك ذلك الضد ويفعل الضد المأمور به.

وإنما النزاع هل يسمى هذا تكليف ما لا يطاق لكونه تكليفًا بما انتفت فيه القدرة المقارنة للفعل، فمن المثبتين للقدر من يدخل هذا في تكليف ما لا يطاق، ..ويقولون: ما لا يطاق على وجهين: منه ما لا يطاق للعجز عنه، وما لا يطاق للاشتغال بضده.

ومنهم من يقول: هذا لا يدخل فيما لا يطاق، وهذا هو الأشبه بما في الكتاب والسنة وكلام السلف، فإنه لا يقال للمستطيع المأمور بالحج إذا لم يحج إنه كلف بما لا يطيق، ولا يقال لمن أمر بالطهارة والصلاة فترك ذلك كسلاً أنه كلف ما لا يطيق). [2]

والمقصود هنا: تجلية موقف الشيعة من مسألة تكليف ما لا يطاق وإظهار وكشف عوارهم، وبيان فضائحهم؛ وسيكون ذلك–بعون الله– من خلال أمرين:

الأمر الأول: إبراز موقف الشيعة من مسألة تكليف ما لا يطاق.

الأمر الثاني: إبراز مظاهر غلو الشيعة في أئمتهم المتعلقة بمسألة تكليف ما لا يطاق.

وتفصيله في المباحث التالية:

---

(١)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ١٢٩-١٣٠.

(٢)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ١٠٤-١٠٥.

المبحث الأول:

موقف الشيعة الإمامية من مسألة التكليف بما لا يطاق.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقف متكلمة الشيعة من مسألة التكليف بما لا يطاق.

المطلب الثاني: موقف فلاسفة الشيعة من مسألة التكليف بما لا يطاق.

المطلب الأول: موقف متكلمة الشيعة من مسألة تكليف ما لا يطاق:

الناظر في مصنفات متكلمة الشيعة يجد أن من اعتقاداتهم: أن الله تعالى لم يكلف العباد إلا دون ما يطيقون،[١] فـ(لم يكلِّفنا إلا ما اتّسع له طوقنا ولم تضق عنه قدرتنا). [٢]

يقول شيخ الشيعة الصدوق في كتابه الاعتقاد تحت -باب الاعتقاد في التكليف-: (اعتقادنا في التكليف هو أن الله تعالى لم يكلف عباده إلا دون ما يطيقون). [٣]

ومبنى ذلك أنهم يقررون أن (تكليف ما لا يطاق قبيح) [٤] (بالضرورة، والله تعالى لا يفعله لحكمته)؛ [٥] و (لو اعتقد بأن الله تعالى يكلف بما لا يطاق لكان ذلك منافيًا للعقيدة بعدل الباري، وتنزهه عن الصفات والأفعال القبيحة)، [٦] لذا عُد (القول بتكليف ما لا يطاق محال). [٧]

(والمراد بقولنا " تكليف ما لا يطاق " هو كلما يتعذر معه الفعل سواء كان ذلك لعدم القدرة أو عدم الآلة، فإن الكل يتساوى في قبح التكليف وإن اختلفت). [٨] أي أن (حقيقته: ما يتعذر وقوعه من المكلف لفقد قدرة عليه، أو حصول عجز لو كان معنى، أو فقد آلة أو بنية أو علم فيما يحتاج إليها، أو حصول منع، أو تعليق بزمان لا تصح في مثله). [٩]

---

(١)انظر: روضة المتقين، المجلسي الأول، ٦/١

(٢) رياض السالكين، علي الشيرازي، ٣٨٧/١، وانظر: زبدة التفاسير، الكاشاني، ٤٤٢/١، تفسير كنز الدقائق، محمد رضا القمي، ٤٧٦/٢.

(٣) الاعتقادات في دين الإمامية، الصدوق، ٢٨، وانظر: تفسير مجمع البيان، الطبرسي، ١٩٨/٧.

(٤) الاقتصاد، الطوسي، ٦١، وانظر: تقريب المعارف، أبو الصلاح الحلبي، ١١٢، كنز الفوائد، الكراجكي، ٤٢، وما بعدها.

(٥) مبادئ الوصول في علم الأصول، العلامة الحلي، ١٠٨.

(٦) مجموعة الرسائل، لطف الله الصافي، ٢٨٦/١، وانظر: الكافي في الفقه، أبو الصلاح الحلبي، ٣٨.

(٧) قواعد المرام في علم الكلام، ابن ميثكم البحراني، ٣٠.

(٨) الاقتصاد، الطوسي، ٦١.

(٩) تقريب المعارف، أبو الصلاح الحلبي، ١١٢.

فهم يثبتون (أن الإنسان مستطيع، وأن الله لا يكلف عباده ما لا يطيقون)؛ [١] ونصوصهم في تقرير هذا المعنى متكاثرة ؛ منها قولهم:

- (أن الله سبحانه لا يكلف ما لا يطاق، لقبحه). [٢]
- (إنا نشهد ...أنه لا يكلف عباده ما لا يطيقون، ولا يأمرهم بما لا يستطيعون. ولا يتعبدهم بما ليس لهم إليه سبيل، لأنه أحكم الحاكمين ، وأرحم الراحمين الذي أمرنا بالطاعة، وقدم الاستطاعة، وأزاح العلة ، ونصب الأدلة ، وأقام الحجة وأراد اليسر ولم يرد العسر، فلا يكلف نفسًا إلا وسعها ، ولا يحملها ما ليس من طاقتها). [٣]
- (التكليف بما لا يطاق أمر قبيح عقلاً ، فيستحيل عليه سبحانه من حيث الحكمة أن يكلف العبد بما لا قدرة له عليه ، ولا طاقة له به . كأن يكلف الزمن بالطيران إلى السماء ، أو إدخال الجمل في خرم الإبرة ، من غير فرق بين كون نفس التكليف بالذات ممكنًا ، ولكن كان خارجًا عن إطار قدرة المخاطب ، كالطيران إلى السماء، أو كان نفس التكليف بما هو هو محالاً من غير فرق بين إنسان وإنسان . كدخول الجسم الكبير في الجسم الصغير من دون أو يتوسع الصغير أو يتصغر الكبير). [٤]
- (قالت الإمامية: إن الله تعالى يستحيل عليه من حيث الحكمة: أن يكلف العبد ما لا قدرة له عليه ، ولا طاقة له به ، وأن يطلب منه فعل ما يعجز عنه ، ويمتنع منه ، فلا يجوز له أن يكلف الزمن الطيران إلى السماء ، ولا الجمع بين الضدين ، ولا كونه في المشرق حال كونه في المغرب ، ولا إحياء الموتى ، ولا إعادة آدم ونوحا عليهما السلام، ولا إعادة أمس الماضي ، ولا إدخال جبل .. في خرم الإبرة ، ولا شرب ماء دجلة في جرعة

---

(١) رسائل الشريف المرتضى، الشريف المرتضى، ٢/٢٤٤.

(٢) المسلك في أصول الدين، المحقق الحلي، ٩٠.

(٣) رسائل الشريف المرتضى، الشريف المرتضى، ٢/١٨٩.

(٤)الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٣٠١.

واحدة ، ولا إنزال الشمس والقمر إلى الأرض ، إلى غير ذلك من المحالات الممتنعة لذاتها).[١]

- (نعتقد أنه تعالى لا يكلف عباده إلا بعد إقامة الحجة عليهم ، ولا يكلفهم إلا ما يسعهم وما يقدرون عليه وما يطيقونه وما يعلمون ، لأنه من الظلم تكليف العاجز والجاهل غير المقصر في التعليم) .[٢]
- (قالت الإمامية والمعتزلة يستحيل عقلاً أن يكلف الله تعالى بما لا يطاق لأنه قبيح). [٣]
- (قال الإمامية : التكليف بغير المقدور ممتنع عقلاً وشرعًا). [٤]

على أن إطلاق متكلمة الإمامية القول بنفي التكليف بما لا يطاق مبني على أصلين فاسدين:

- **الأصل الأول: قولهم بنفي إرادة الله لأفعال العباد وخلقه لها؛ وادعاءهم أنه تعالى لم يخص المؤمنين بهدايته وأن إثبات ذلك يلزم منه تكليف ما لا يُطاق!**

يقول شيخ الشيعة المفيد: (إن الله ﷻ عدل كريم، خلق الخلق لعبادته وأمرهم بطاعته ونهاهم عن معصيته وعمهم بهدايته، بدأهم بالنعم وتفضل عليهم بالإحسان، لم يكلف أحدًا إلا دون الطاقة، ولم يأمره إلا بما جعل له عليه الاستطاعة... وعلى هذا القول جمهور أهل الإمامية وبه تواترت الآثار عن آل محمد (ص)، .. و خالف فيه جمهور العامة .. وزعموا أن الله تعالى خلق أكثر خلقه لمعصيته، وخص بعض عباده بعبادته ، ولم يعمهم بنعمته وكلف أكثرهم ما لا يطيقون من طاعته، وخلق أفعال جميع بريته). [٥]

---

(١) نهج الحق، العلامة الحلي، ٩٩.

(٢) عقائد الإمامية، محمد المظفر، ٢٨-٢٩.

(٣) أعيان الشيعة، محسن الأمين، ١٠٩/١.

(٤)الشيعة في الميزان، محمد جواد مغنية، ٧٧.

(٥) أوائل المقالات، المفيد، ٥٨.

ويقول الحلي في معرض إبطاله للقول بخلق الله لفعل العبد: (إنه يلزم منه تكليف ما لا يطاق: لأنه يكلف الكافر بالإيمان ولا قدرة له عليه ، وهو قبيح عقلاً ، والسمع قد منع منه، فقال: ﴿ **لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا** ﴾ البقرة: ٢٨٦).[١]

- **الأصل الثاني: إثباتهم لنوع واحد من الاستطاعة هو الاستطاعة قبل الفعل.**

ذكر الشيعة أن (الاستطاعة تطلق على ثلاثة معان؛ الأول: القدرة الزائدة على ذات القادر، **الثاني: آلة تحصل معها القدرة على الشيء كالزاد والراحلة وتخلية السرب وصحة البدن في الحج**، الثالث: التفويض مقابل الجبر).[٢]

وإذا قيل: (ما القول في الاستطاعة ؟ وهل تكون قبل الفعل أو معه ؟ [فـ]الجواب وبالله التوفيق. إن الاستطاعة هي القدرة على الفعل، والقدرة التي يفعل بها الفعل لا يكون، إلا قبله، ولا يكون معه في حال وجوده). [٣]

أي: أنهم كالمعتزلة يزعمون أن (القدرة قبل الفعل دون أن تكون مصاحبة له)، [٤] وهي (قدرة على الضدين) [٥] (فالقادر على الكفر قادر على الإيمان والقادر على الطاعة قادر على المعصية وإنما يختار أحدهما فإن اختار الكفر فبسوء اختياره).[٦]

وقد ذكر الشيعة وقوع الخلاف في هذه المسألة؛ وانتصارهم لقول المعتزلة فيه –وان أوهموا أنهم أصله– فقالوا:

---

(١) منهاج الكرامة، العلامة الحلي،٤١، وانظر: النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادى عشر، المقداد السيوري، ط.دار الأضواء، ٦٧.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ١٩٤/٢-١٩٥.

(٣) رسائل الشريف المرتضى، الشريف المرتضى، ١٤٤/١، وانظر: البراهين القاطعة، الأسترآبادي، ٤٥٣/١-٤٥٤، ١٠٠/٢.

(٤) الاقتصاد، الطوسي، ٦٠، وانظر: شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ٢٢/٥، بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ١٢٣/١٤، نور الأفهام في علم الكلام، اللواساني، ٢٧٠/١.

(٥) الاقتصاد، الطوسي، ٦٠، وانظر: نهج الحق، العلامة الحلي، ١٣٠، كشف المراد، العلامة الحلي،٣٥٤.

(٦) الاقتصاد، الطوسي، ٦٠-٦١.

- (اعلم أن المتكلمين اختلفوا في أن الاستطاعة والقدرة هل هما في العبد قبل الفعل أو معه ؟ فذهبت الإمامية والمعتزلة إلى الأول والأشاعرة إلى الثاني، واستدل كل من الفريقين على مذهبهم بدلائل .. ، والحق أن ما ذهب إليه الإمامية ضرورية إذ القطع حاصل بقدرة القاعد في وقت قعوده على القيام ، والقائم في حال قيامه على القعود بالوجدان ، ويدل عليه أخبار كثيرة) [١]
- (أصحابنا : القائلون بأنّ القدرة قبل الفعل) .[٢] و(ذا إشارة إلى المسألة المعروفة بين المتكلّمين ، ومجمل الإشارة إليها في المقام مع تحقيق ما لأصل المرام ، هو أنّهم في أنّ القدرة على الفعل هل هي معه فيمتنع قبله فضلاً عن تعلّقها به ، أو أنّها قبله ويتعلّق به حينئذ ، فيستحيل تعلّقها به حال حدوثه ، فالأشاعرة على الأوّل.. وأمّا المعتزلة فإنّهم وافقوا الإماميّة في إثبات القدرة قبل الفعل) ،[٣]

وتصريح متكلمة الشيعة بما ذهبوا إليه في هذه المسألة (رد على الجبرية من أهل الخلاف النافين لاستطاعة العبد، وعلى من قال منهم بالاستطاعة، إلا أنها مقارنة للفعل لا سابقة عليه) [٤] فقولهم (إبطال لمذاهب الأشاعرة القائلين بجواز تكليف ما لا يطاق ووقوعه)[٥] بل هو (إبطال لما ذهب إليه الأشاعرة من أن العبد غير مستطيع) [٦] ولمذهبهم القائل (بأنّ القدرة مع الفعل) .[٧]

وقد عد متكلمة الشيعة اعتقادهم في هذه المسألة من الفروق بينهم وبين قول أهل الجبر!

فجاء في كتاب كنز الفوائد ما نصه: (من الفرق بين مذهبنا ومذهب المجبرة في الأفعال التي نعتقده:

---

(١)مرآة العقول، المجلسي، ٢/٢١٥.

(٢) رياض السالكين، علي خان، ٧/١٠٦

(٣) تفسير الصراط المستقيم، حسين البروجردي، ٣/٥٢٥-٥٢٧

(٤)نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢/٢٥٩.

(٥)نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢/٢٦١.

(٦)نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢/٧٧٠.

(٧) رياض السالكين، علي خان، ٧/١٠٦.

أن الله تعالى لا يكلف عباده ما لا يطيقون ولا يثيبهم ولا يعاقبهم إلا على ما يفعلون، وأن الإيمان فعل المؤمن، وأن الكفر فعل الكافر، وتزعم المجبرة أن الله تعالى يكلف العبد ما لا يطيقه، ويأمره بما لا يقدر عليه ولا يتأتى منه، ويثيبه ويعاقبه على ما لم يفعله والإيمان والكفر فعلان لله تعالى.

ونعتقد أن القدرة التي أعطاها الله تعالى للعبد هي قدرة على الإيمان والكفر وأنه يفعل بهما أيهما شاء باختياره ولا يصح أن يفعلهما معًا في حال واحدة؛ لتضادهما فقد حصل من هذا: أن الذي أمره الله بالإيمان ونهاه عن الكفر قادر على ما أمره به ونهاه عنه وصح أنه سبحانه لا يكلف العبد إلا ما يستطيعه وتزعم المجبرة أن القدرة التي أعطاها الله ﷻ للعبد لا تصلح إلا لشيء واحد إما للإيمان وإما للكفر، وأن قدرة الإيمان تضاد قدرة الكفر ولا يصح اجتماعهما معًا، فالذي معه قدرة الإيمان قد كلف ترك الكفر وهو غير قادر عليه، والذي معه قدرة الكفر قد كلف فعل الإيمان ولا قدرة معه عليه، فحصل من هذا تكليف ما لا يطاق، وإلزام ما لا يستطاع تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

ونعتقد أن القدرة على الفعل توجد قبله وأن الفعل يوجد بعدها فالمأمور بالإيمان قادر عليه غير فاعل له، وإنما أمر بمعدوم ليوجده وهو يقع ويحصل ثاني وقت القدرة كما قدمناه وكذلك المنتهى عن الكفر إنما نهى وهو قادر على أن يفعل كفرًا يقع منه في ثاني حال قدرته، فإن كان كافرًا وقت قدرته فكفره ذلك إنما صح منه بقدرة أخرى تقدمته. وتزعم المجبرة أن القدرة على الفعل توجد هي والفعل معًا ولا يتأخر الفعل عنها، فالمأمور بالإيمان ومعه قدرة عليه إنما أمر بموجود، والمنتهي عن الكفر ومعه قدرة عليه إنما نهي عن موجود، فكأنه قيل للمؤمن: افعل ما قد فعلت والموجود المفعول لا يفعل. وقيل للكافر: لا تفعل ما قد فعلت وما قد فعل ووجد لا يصلح الامتناع منه، وهذا تخبيط محكم.

ونعتقد أن القدرة غير موجبة للمقدور ولا حامله عليه، وأن القادر مخير بين أن يفعل الشيء أو ضده بدلاً منه. وتزعم المجبرة أن القدرة موجبة للمقدور حامله عليه ولا يصح وجودها إلا والمقدور معها.

ونعتقد أن المقدور الكائن بالقدرة هو فعل للعبد في الحقيقة سواء كان طاعة أو معصية أو مباحًا، وأن العبد محدث الفعل وموجده. وتزعم المجبرة أن جميع المقدورات فعل الله تعالى وهو المحدث

لسائر الأفعال في الحقيقة ولا محدث سواه، ويقولون أن معنى قولنا: إن العبد فعل: إنما هو اكتسب؛ فإذا سئلوا عن حقيقة الكسب لم يتحصل منهم فيه فائدة تعقل!

ونعتقد أن الله تعالى لا يريد من العباد إلا الطاعة وأنه مريد لما أمر به كاره لما نهى عنه، وتزعم المجبرة أن الله تعالى يريد من قوم الطاعة ويريد من آخرين معصيته، وأنه قد يأمر الكافر بالإيمان ولا يريده منه، فقد أمره بما لا يريد ونهى عما أراد، ونعتقد أن الله تعالى إذا أراد شيئًا فهو كان يحبه ويرضاه، وإذا كره شيئًا فإنه لا يحبه ولا يرضاه، وتزعم المجبرة أن الله ﷻ قد يريد شيئًا ويشاؤه ولا يحبه ولا يرضاه، وأنه قد يكره شيئًا ويحبه ويرضاه، وهذه مناقضة لا تخفى على عاقل! **وكل ما ذهبنا إليه في الأفعال بما وصفناه وعددناه فالمعتزلة توافقنا عليه وتخالفنا المجبرة فيه، وكل من قال: الله تعالى لا يكلف عباده ما لا يطيقون ولا يعذبهم على ما لم يفعلوا فهو من أهل العدل ومن خالف في ذلك فهو من أهل الجور والجبر).**[1]

ويقول محمد جواد مغنية: (**اختلف السنة والشيعة في أمور ، منها... قال السنة:**[2] **يجوز أن يكلف الله الناس بما لا يطيقون، لأنه لا يجب عليه شيء ولا يقبح منه شيء . وقال الإمامية: التكليف بغير المقدور ممتنع عقلاً وشرعًا**) [3].

وقد ذكر متكلمة الشيعة أن (الأشاعرة- إنما قالوا بعدم القدرة قبل الفعل وكونها مع الفعل لأنهم يقولون بعدم تأثير قدرة العبد وإرادته في الفعل أصلاً).[4] ولقولهم بخلق الأفعال.

يقول السبحاني: (الحافز الذي دعى الشيخ الأشعري إلى اختيار ذلك المذهب (مقارنة القدرة للفعل) ...بل التركيز عليه ...هو قوله بمسألة خلق أفعال العباد، وإنها مخلوقة لله لا للعباد لا أصالة

---

(١) كنز الفوائد، الكراجكي، ٤٠-٤١.

(٢) تنويه: نسبة محمد جواد مغنية هذا القول لعامة أهل السنة تمويه ظاهر؛ فهذا القول خاص بالأشاعرة، دون المعتزلة؛ وأما السلف فهم ينفون كلا الاطلاقين (إطلاق القول بتكليف ما لا يطاق أو نفيه) ويقولون بلزوم الاستفصال، لإثبات الحق ونفي الباطل!

(٣) الشيعة في الميزان، محمد جواد مغنية، ٧٦-٧٧.

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ٢/٢١٦.

ولا تبعًا ، حتى إن القدرة الحادثة في العبد عند حدوث الفعل غير مؤثرة في إيجاده بل مقارنة له . فإذًا المناسب لتلك العقيدة نفي القدرة المتقدمة على الفعل ، والاكتفاء بالمقارن له) [١].

كما نوه متكلمة الشيعة إلى أن (بحثهم [أي: الأشاعرة] عن عدم تقدم القدرة على الفعل هو فضول، .. لأنهم نفوا مطلق قدرة العبد سوى المباشرة التي عبروا عنها بالكسب، وقد عرفت أنها لا تكون قدرة) [٢].

يقول علامة الشيعة الحلي في معرض حديثه : (-في أن القدرة متقدمة على الفعل- : ذهبت الإمامية، والمعتزلة كافة إلى أن القدرة التي للعبد متقدمة على الفعل وقالت الأشاعرة هنا قولاً غريبًا عجيبًا، وهو أن القدرة لا توجد قبل الفعل ، .. بل مع الفعل غير متقدمة عليه ، لا بزمان ولا بآن.... على أن مذهبهم أن القدرة غير مؤثرة البتة ، لأن فاعل الموجودات كلها هو الله تعالى ، فبحثهم عن القدرة حينئذ يكون من باب الفضول ، لأنه خلاف مذهبهم) . [٣]

هذا وقد استدل متكلمة الشيعة على قولهم -المستقى من قول المعتزلة- في مسألة الاستطاعة وتكليف ما لا يطاق بعدة أدلة عقلية ونقلية، وفيما يلي ذكرها:

أدلة متكلمة الشيعة على قولهم-المستقى من قول المعتزلة- في مسالة الاستطاعة وتكليف ما لا يطاق

استدل متكلمة الشيعة في على قولهم بتقدم الاستطاعة (القدرة) على الفعل، و إطلاق القول بالمنع من تكليف ما لا يطاق بعدة أدلة نقلية [٤] وعقلية!

فقالوا:(القدرة التي للعبد متقدمة على الفعل، وقالت الأشاعرة هنا قولا غريبًا عجيبًا، وهو أن القدرة لا توجد قبل الفعل، بل مع الفعل غير متقدمة عليه، ..، فلزمهم من ذلك ..تكليف ما لا

---

(١)الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٣١٣.

(٢)نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢/٢٧٠-٢٧١.

(٣) نهج الحق، العلامة الحلي، ١٢٩-١٣٠.

(٤)تنويه: استدلال الاتجاه الأصولي من متكلمة الشيعة بالأدلة النقلية على مسألة الاستطاعة وتكليف ما لا يطاق ثغرة منهجية؛ لأن الاستدلال على هذه المسائل -عندهم- لا يكون إلا بالعقل!!

يطاق)[1] و اللازم باطل إذ (لا يجوز في حكمة الله تعالى وعدله أن يكلف أحدًا فوق طاقته، كما **يحكم بذلك العقل والنقل والآيات والروايات**).[2]

بل (استحالة التكليف بما لا يطاق ..من الضروريّات القطعيّة الَّتي قامت عليها دلائل العقل والسمع حسبما حرّره أصحابنا الإماميّة)[3]، فـ(الدليل العقلي والنقلي دالان على بطلان تكليف ما لا يطاق).[4]

وفيما يلي ذكر بعض أدلتهم في ذلك:

أ- الأدلة النقلية:

- **القرآن الكريم**

لما قررت الأشاعرة هذين الـ(أمرين: الأول: جواز التكليف بما لا يطاق .الثاني: كون الاستطاعة مقارنة للفعل)؛[5] أبطل الشيعة قولهم؛ وبينوا أن القرآن إنما دل على أن القدرة (الاستطاعة) متقدمة على الفعل؛ ومن ذلك:

(قال الله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٧﴾ ﴾ آل عمران: ٩٧، فشرط توجه الأمر بالاستطاعة له ، فلولا أنها متقدمة للفعل وأنه يكون مستطيعًا للحج وإن لم يفعله لوجب أن يكون الأمر بالحج إنما توجه إلى من فعله ووجد منه. وهذا محال).[6]

---

(١) نهج الحق، العلامة الحلي، ١٢٩.

(٢)حق اليقين، عبدالله شبر، ٨٧/١.

(٣)الفوائد الطوسية، الحر العاملي، ١٧٩، وانظر منه: ١٩٤.

(٤)تفسير الصراط المستقيم، البروجردي، ٢٣٠/٤.

(٥)الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٣٠٩.

(٦) رسائل الشريف المرتضى، الشريف المرتضى، ١٤٥/١-١٤٦، وانظر: متشابه القرآن ومختلفه، ابن شهر آشوب، ١٤٩/١.

ومن الأدلة أيضًا (قوله سبحانه : ﴿ وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنفُسَهُمْ ﴾ التوبة: ٤٢، يعني بالأيمان الكاذبة ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿٤٢﴾ ﴾ التوبة: ٤٢، أي: يستطيعون فلا يفعلون أو لو استطاعوا ما فعلوا فلو كانت الاستطاعة مع الفعل لكانوا لعجزة وكانوا صادقين). [١]

وقولـــــه:﴿ قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ اللَّهُ ۚ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ السُّوٓءُ ۚ إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿١٨٨﴾ ﴾ الأعراف: ١٨٨، فـ(في الآية دلالة على أن القدرة قبل الفعل ، لأن قوله: ﴿ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ ﴾ الأعراف: ١٨٨ ، يفيد أنه كان قادرًا، لأنه لو لم تكن القدرة إلا مع الفعل لو علم الغيب لما أمكنه الاستكثار من الخير وذلك خلاف الآية). [٢]

و(قوله سبحانه:﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴿٤٢﴾ ﴾ القلم: ٤٢، إلى قوله:﴿ وَهُمْ سَالِمُونَ ﴿٤٣﴾ ﴾ القلم: ٤٣، والسالم غير العاجز فلو كانت الاستطاعة مع الفعل لكانوا عجزة إذا لم يفعلوا لأن الفعل معدوم وإذا عدم الفعل عدمت الاستطاعة لأنها معه). [٣] إلى غير ذلك من الآيات.[٤]

كما بينوا أن (تكليف ما لا يطاق .. قبيح عقلاً، وممتنع سمعًا) [٥](وذهبت الأشاعرة: إلى أن الله تعالى لم يكلف العبد إلا ما لا يطاق ، ولا يتمكن من فعله. فخالفوا المعقول الدال على قبح

---

(١) متشابه القرآن ومختلفه، ابن شهر آشوب، ١٤٨/١، وانظر: التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، ٢٢٥/٥-٢٢٦.

(٢) التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، ٥٠/٥، وانظر: تفسير مجمع البيان، الطبرسي، ٤٠٦/٤.

(٣) متشابه القرآن ومختلفه، ابن شهر آشوب، ١٤٩/١.

(٤) انظر: متشابه القرآن ومختلفه، ابن شهر آشوب، ١٤٩/١-١٥٠.

(٥)الرسالة السعدية، العلامة الحلي،٦٦، وانظر: منهاج الكرامة، العلامة الحلي، ٤١.

ذلك . والمنقول ، وهو المتواتر من الكتاب العزيز) [1] ،فـ(في الآيات الكثيرة دليل على أن الله تبارك وتعالى لم يكلف عباده إلا ما ملكهم استطاعة بقوة العمل بها، ونهاهم عن مثل ذلك)[2] ومن ذلك:

قوله تعالى:﴿ وَلَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ المؤمنون: ٦٢ ، [3] وقوله تعالى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ البقرة: ٢٨٦، [4] فـ(قد تمجد الله بذلك دلالة على تقدسه في كماله عن العبث والقبيح في التكليف بغير المقدور) [5] وقوله:﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا ﴾ الطلاق: ٧ ،﴿ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ البقرة: ٢٣٣، والوسع دون الطاقة)، (وفي ذلك دلالة على بطلان قول المجبرة من الله تعالى يكلف العبد ما لا قدرة له عليه. وقوله:﴿ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ ﴾ التغابن: ١٦، ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ آل عمران: ٩٧ ، ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ الحج: ٧٨، ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾ البقرة: ١٨٥، ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ﴾ النساء: ٢٨، ولو جاز تكليف ما لا يطاق لجاز أن يكلف الأعمى النظر والمقعد المشي ولجاز أن يكلفنا الطيران ولو جاز ذلك لجاز أن يكلف الأشجار والأحجار والنبات والجماد) [6] (وفحوى الأدلّة النافية للعسر والحرج) [7] دالة على نفي التكليف بغير المقدور[8].

---

(١)نهج الحق، العلامة الحلي، ٩٩.

(٢)نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢٦٢/٢.

(٣)بحار الأنوار، المجلسي، ط. مؤسسة الوفاء، ٣/٥، ٢٩٧.

(٤)متشابه القرآن ومختلفه، ابن شهر آشوب، ١٤٦/١،نهج الحق، العلامة الحلي، ٩٩، منهاج الكرامة، العلامة الحلي، ٤١.

(٥)آلاء الرحمن في تفسير القرآن، محمد جواد البلاغي النجفي، ٢٥٢/١.

(٦)متشابه القرآن ومختلفه، ابن شهر آشوب، ١٤٦/١،

(٧) تعليقة على معالم الأصول، علي الموسوي، ٤٤٧/٤.

(٨) انظر: تعليقة على معالم الأصول، علي الموسوي، ١٤٥/٧.

وأيضًا: (قوله سبحانه:﴿ وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ﴾ البقرة: ٢٨٦، أي ما يشتد كلفته من العبادات المتعبة).[١]

وأيضًا: (لأن التكليف بغير المقدور ظلم : ﴿ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿١٨٢﴾ ﴾ آل عمران: ١٨٢)[٢]. (إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة ....وخالفت الأشاعرة المعقول والمنقول في ذلك، وقالوا : إن التكاليف بأجمعها تكليف بالمحال، وبما لا يطاق) .[٣]

- **الروايات والأخبار**

نوه الشيعة إلى أن مروياتهم إنما دلت على تقدم الاستطاعة (القدرة) على الفعل، يقول السبحاني: (لقد تضافرت الروايات عن أئمة أهل البيت على تقدم الاستطاعة على الفعل).[٤]

(والأخبار في ذلك كثيرة)،[٥]منها:

١- عن أبي عبدالله الصادق أنه قال: "ما كلف الله لعباده كلفة فعل ولا نهاهم عن شيء حتى جعل لهم الاستطاعة، ثم أمرهم ونهاهم ، فلا يكون العبد آخذًا ولا تاركًا إلا بالاستطاعة متقدمة قبل الأمر والنهي، وقبل الأخذ والترك، وقبل القبض والبسط ".[٦]

٢- وعنه أيضا أنه قال : " الاستطاعة قبل الفعل لم يأمر الله ﷻ بقبض ولا بسط إلا والعبد لذلك مستطيع"[٧].

٣- وعنه أيضا أنه قال: "لا يكون من العبد قبض ولا بسط إلا باستطاعة متقدمة للقبض والبسط".[٨]

---

(١)التفسير الكاشف، محمد جواد مغنية، ٤٥٥/١.

(٢)متشابه القرآن ومختلفه، ابن شهر آشوب، ١٤٦/١.

(٣) نهج الحق، العلامة الحلي، ٣٨٥-٣٨٦.

(٤)الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٣١٣.

(٥) مرآة العقول، المجلسي، ٢١٦/٢.

(٦) التوحيد، الصدوق، ٣٥٢، بحار الأنوار، المجلسي، ٣٨/٥، ط.مؤسسة الوفاء.

(٧)التوحيد، الصدوق، ٣٥٢، بحار الأنوار، المجلسي، ٣٨/٥، ط.مؤسسة الوفاء.

(٨)التوحيد، الصدوق، ٣٥٢، بحار الأنوار، المجلسي، ٣٨/٥، ط.مؤسسة الوفاء.

كما تكاثرت مرويات الشيعة في نفي تكليف ما لا يطاق؛ حتى عقد الحر العاملي في فصوله المهمة بابًا ترجم له بعنوان: (باب ٤٤ – بطلان تكليف ما لا يطاق وأنه لا حرج في الدين)؛[١] أورد فيه جملة من الروايات الدالة على ذلك ثم قال:(والأحاديث في ذلك كثيرة متواترة).[٢]

كما قرر شيخ الشيعة المفيد تواتر الروايات في ذلك؛ فقال: (إن الله ﷻ عدل كريم ، خلق الخلق لعبادته وأمرهم بطاعته ونهاهم عن معصيته وعمهم بهدايته ، بدأهم بالنعم وتفضل عليهم بالإحسان ، لم يكلف أحدًا إلا دون الطاقة ، ولم يأمره إلا بما جعل له عليه الاستطاعة .... .وعلى هذا القول جمهور أهل الإمامية **وبه تواترت الآثار عن آل محمد ص**).[٣]

فيما يلي: إيراد بعض ما روي عن الأئمة في هذا الشأن :

١– عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : "لله ﷻ .. ليس من صفته الجور والعبث والظلم وتكليف العباد ما لا يطيقون".

٢– وعنه أيضًا: أنه قال : "الله أكرم من أن يكلف الناس ما لا يطيقون".

٣– وعنه أيضًا: أنه قال : "إن الله لا يكلف نفسًا إلا وسعها ولا يكلفها فوق طاقتها".

– **الإجماع**

حكي الشيعة الإجماع على أن القدرة قبل الفعل؛ يقول الشعراني: م(ما **اتفق عليه المتكلمون من أصحابنا أن القدرة قبل الفعل)** وقد بين نعمة الله الجزائري أن من (زعم ..أن الاستطاعة لا تكون قبل الفعل وتكون في حال الفعل ، وحينئذ فيجوز أن يكون المعنى أنهم قالوا بما هو أقبح من هذا وهو نفي الاستطاعة مطلقًا .... **هذا القول منهم خلاف القرآن وخلاف متواتر السنة وإجماع أهل البيت عليهم السلام**).[٤]

---

(١) الفصول المهمة، الحر العاملي، ٤٥٧/١، ٦٢٢.

(٢) الفصول المهمة، الحر العاملي، ٦٢٦/١.

(٣) أوائل المقالات، المفيد، ٥٧.

(٤)نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢٦٩/٢–٢٧٠.

كما حكوا إجماع العدلية –المعتزلة والشيعة–على قبح التكليف بما لا يطاق؛ فقالوا: (**قاطبة العدليّة مطبقون** على اشتراط صحّة التكليف بالمقدوريّة ذاتًا وفعلاً، وعدم الفرق في قبح التكليف بغير المقدور بين الامتناع الذاتي والامتناع العرضي) [١].

وقالوا (استقلال العقل بقبح التكليف بغير المقدور، بل هو من ضروريّات العقول **وعليه إجماع العدليّة**، وهو المستفاد من قوله تعالى: ﴿ **لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ** ﴾ البقرة: ٢٨٦). [٢]

بل حكوا إجماع المسلمين على ذلك، فقالوا:(لا تكليف بما لا يطاق بإجماع المسلمين). [٣]

ب– الفطرة:

بين الشيعة (أن التكليف بما لا يطاق سواء أكان ممكنا بالذات أو غير ممكن ، مما يأباه العقل **وتنكره الفطرة** ، ولا يقر به العقلاء في حياتهم الاجتماعية ، كما تنكره الآيات الصريحة). [٤]

ت– الأدلة العقلية:

ذكر الشيعة عدة أدلة عقلية على مذهبهم–المستقى من المعتزلة–في أن القدرة قبل الفعل دون أن تكون مصاحبة له ، منها: (أن القدرة يحتاج إليها ليخرج بها الفعل من العدم إلى الوجود ، فلو وجد مقدورها لاستغنى عنها . وأيضًا فالفعل في حال البقاء يستغني عن القدرة بلا شك ، ولا علة لذلك إلا وجوده ، فينبغي أن يستغني عنها في أول حال وجوده أيضًا . وأيضًا فقد دللنا على أن القدرة قدرة على الضدين وذلك محال)[٥] . وأيضًا (القطع حاصل بقدرة القاعد في وقت قعوده على القيام ، والقائم في حال قيامه على القعود) [٦]. (ومما يدل أيضًا على أن الاستطاعة قبل الفعل ، أنها لو كانت مع الفعل كان الكافر غير قادر على الإيمان ولمكان الإيمان موجودًا منه على هذا

---

(١) تعليقة على معالم الأصول، علي الموسوي، ٢٩٣/٧.

(٢) تعليقة على معالم الأصول، علي الموسوي، ٤٤٧/٤.

(٣)عقد الحسيني، والد البهائي العاملي، ٢٥.

(٤)الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٣٠٨.

(٥) الاقتصاد، الطوسي، ٦٠-٦١.

(٦)مرآة العقول، المجلسي، ٢١٥/٢.

المذهب الفاسد ، ولو لم يكن قادرًا على الإيمان لما حسن أن يؤمر به، ويعاقب على تركه، كما لا يعاقب العاجز عن الإيمان بتركه ولا يؤمر به . ولا فرق بين العاجز والكافر على مذاهبهم لأنهما جميعًا غير قادرين على الإيمان ولا متمكنين منه) [١](ولو كان الكافر غير قادر على الإيمان لما حسن تكليفه بالإيمان ، لأن تكليف ما لا يطاق قبيح وأجمعت الأمة على أنه مكلف بالإيمان).[٢]

كما بينوا (أن العقل يستقل بمعرفة أن الله تعالى لا يكلف الإنسان ما لا يطاق) [٣] فـ(إن الوجدان السليم والعقل البديهي يحكم بامتناع التكليف بما لا يطاق) [٤]إذ(التكليف بما لا يطاق أمر قبيح عقلاً، فيستحيل عليه سبحانه من حيث الحكمة أن يكلف العبد بما لا قدرة له عليه، ولا طاقة له به. كأن يكلف الزمن بالطيران إلى السماء، أو إدخال الجمل في خرم الإبرة، من غير فرق بين كون نفس التكليف بالذات ممكنًا ، ولكن كان خارجًا عن إطار قدرة المخاطب، كالطيران إلى السماء، أو كان نفس التكليف بما هو هو محالاً من غير فرق بين إنسان وإنسان. كدخول الجسم الكبير في الجسم الصغير من دون أو يتوسع الصغير أو يتصغر الكبير). [٥]

هذا ولما كان القول بنفي القدرة مع الفعل يتعارض مع ما أتت به بعض مرويات الشيعة؛ من إثبات القدرة مع الفعل مثل ما ورد عن:

- عن أبي عبد الله أنه قال: "إن الله خلق خلقًا فجعل فيهم آلة الاستطاعة ثم لم يفوض إليهم ، فهم مستطيعون للفعل وقت الفعل مع الفعل إذا فعلوا ذلك الفعل فإذا لم يفعلوه في ملكه لم يكونوا مستطيعين أن يفعلوا فعلاً لم يفعلوه ، لأن الله ﷻ أعز من أن يضاده في ملكه أحد".[٦]

---

(١) رسائل الشريف المرتضى، الشريف المرتضى، ١/١٤٥-١٤٦.

(٢) الاقتصاد، الطوسي، ٦٠-٦١.

(٣)علم الكلام الإسلامي، رضا برنجكار، ١٤٨.

(٤)الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٣٠١.

(٥)الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٣٠١، وانظر: الاقتصاد، الطوسي، ٦٠-٦١.

(٦)الأصول من الكافي، الكليني، كتاب التوحيد، باب الاستطاعة، برقم (٢)، ١/١٦١، قال المجلسي: (مرسل)، مرآة العقول، المجلسي، ٢/٢١٥، الوافي، الفيض الكاشاني، ١/٥٤٨، بحار الأنوار، المجلسي، ٥/٤٢، ط.مؤسسة الوفاء.

فقد ذكر الشيعة أن تلك الأخبار ظاهرها (موافق لمذهب الأشاعرة ، ومخالف لمذهب الإمامية ، والأخبار الصحيحة السالفة تنفيه) [١].

ومن ثم قابلوها إما بالحمل (على التقية إذ أكثر المخالفين يرون رأي الأشعري ويتبعونه في أصول مذهبهم) [٢] أو تأويلها[٣].

فالقاعدة –عندهم– أنه (لا اعتماد على ما روى بطريق الآحاد إن خالف ما ثبت في علم الكلام ومن ذلك ما اتفق عليه المتكلمون من أصحابنا أن القدرة قبل الفعل) [٤].

وفي ذلك يقول الشعراني:(قد ورد أحاديث تدل على أن الاستطاعة مع الفعل موافقًا لمذهب الأشاعرة والمجبرة فإن أمكن التأويل فهو وإلا فمدلولها لا يوافق المذهب المعروف الذي لا شبهة فيه). [٥]

هذا وإذا كانت الصبغة العامة لأقوال متكلمة الشيعة تقرر أن الاستطاعة (القدرة) قبل الفعل دون أن تكون مصاحبة له وتقرر أيضًا إحالة تكليف ما لا يطاق؛ إلا أنه وردت أقوال في مصنفات الشيعة خالفت –في ظاهرها– المشهور من المذهب حيث قررت أن الاستطاعة (تكون قبل الفعل ومعه)؛ [٦] من ذلك قولهم:

- (إن استطاعة العبد على نوعين: استطاعة حال ، واستطاعة فعل .

أما استطاعة الحال ، فهي الصحة وسلامة الآلات البدنية وتهيئة الأسباب المالية ، والاستطاعة بهذا المعنى سابقة على الفعل بالإجماع ، وهي شرط صحة التكليف ، وهذه الاستطاعة هي المرادة من قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ٢/٢١٦.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ٢/٢١٦، وانظر: تعليق الشعراني على شرح أصول الكافي للمازندراني، ٥/ حاشية(١)، صفحة ٤١.

(٣) انظر:مرآة العقول، المجلسي، ٢/٢١٦.

(٤)تعليق الشعراني على كتاب الوافي للفيض الكاشاني، ١/ حاشية(١)، صفحة ٥٢٧.

(٥)تعليق الشعراني على كتاب الوافي للفيض الكاشاني، ١/ حاشية(١)، صفحة ٥٢٧.

(٦)هشام ابن الحكم، نعمة الله، ١٩٦-١٩٧.

سَبِيلًا ﴾ آل عمران: ٩٧، وقوله تعالى : ﴿ فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾ المجادلة: ٤، وهذه الاستطاعة صالحة للضدين ، كالحركة والسكون ، والطاعة والمعصية ، والصدق والكذب ، وأمثال ذلك.

وأما استطاعة الفعل ، فهي نوع حدة وحمية تترتب على إرادة الفعل إرادة جازمة مؤثرة في وجود الفعل ، وهذه الاستطاعة هي المرادة من قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴿٦٧﴾ ﴾ الكهف: ٦٧، وقوله تعالى : ﴿ وَلَن تَسْتَطِيعُوٓاْ أَن تَعْدِلُواْ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ النساء: ١٢٩، وقوله تعالى :﴿ مَا كَانُواْ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ ﴾ هود: ٢٠، نفى الاستطاعة في هذه الصور مع الصحة وسلامة الآلات البدنية ، فعلم أن بعد الصحة وسلامة الآلات أمرًا آخر يسمى بالاستطاعة ، وهو ما ذكرنا من نوع حدة وحمية تترتب على إرادة الفعل بحيث يلزم عنه الفعل .

والاستطاعة في هذا التفسير إنما توجد مقارنة للفعل ، لا سابقة عليه زمانًا ، وإلا لزم تأخر المعلول عن العلة المستقلة . ثم الواقع بعد هذه الاستطاعة إن كان خيرًا وطاعة يسمى خلق هذه الاستطاعة توفيقًا من الله تعالى ، وإن كان شرًا ومعصية يسمى خذلانًا). [1]

- (إن القدرة تطلق ويراد منها أحد الأمرين:

الأول: صحة الفعل والترك ، وإن شئت قلت : كون الفاعل في ذاته بحيث إن شاء فعل وإن لم يشأ لم يفعل . فلو أريد من القدرة هذا المعنى، **فلا شك أنها مقدمة على الفعل** فطرة ووجدانًا ، فإن القاعد ، قادر على القيام حال القعود ، والساكت قادر على التكلم في زمان سكوته ، لكن بالمعنى المزبور .

الثاني: ما يكون الفعل معه ضروري الوجود باجتماع جميع ما يتوقف وجود الفعل عليه ، وتحقق العلة التامة التي لا ينفك المعلول عنها . **فالقدرة بهذا المعنى مقارنة للفعل**). [2]

كما حُكي عن هشام ابن الحكم إطلاق القول بوقوع تكليف ما لا يُطاق!

---

(١)حكاه نعمة الله الجزائري؛ عن عبد الرحمن الكشي، نور البراهين، نعمة الله الجزائري، ٢/٢٦٥-٢٦٦.

(٢)الإلهيات تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، ٣١١.

جاء في عيون الأخبار وكذا في العقد الفريد ما نصه: (قال رجل لهشام بن الحكم: أنت تزعم أنّ الله في فضله وكرمه وعدله كلّفنا ما لا نطيقه ثم يعذّبنا عليه؟ قال هشام: قد والله فعل، ولكن لا نستطيع أن نتكلم). [1]

على أن سائر الإمامية يلزمهم القول بتكليف ما لا يطاق (فصاحب الزمان الذي يدعون إليه لا سبيل للناس إلى معرفته، ولا معرفة ما يأمرهم به، وما ينهاهم عنه، وما يخبرهم به، فإن كان أحد لا يصير سعيدًا إلا بطاعة هذا الذي لا يعرف أمره، ولا نهيه لزم أنه لا يتمكن أحد من طريق النجاة، والسعادة، وطاعة الله، وهذا من أعظم تكليف ما لا يطاق، وهم من أعظم الناس إحالة له). [2]

وقد ألزمهم بالقول بتكليف ما لا يطاق الرازي فقال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩ ﴾ النساء: ٥٩ ، (**أما حمل الآية على الأئمة المعصومين على ما تقوله الروافض ففي غاية البعد لوجوه: أحدها: ما ذكرناه أن طاعتهم مشروطة بمعرفتهم وقدرة الوصول إليهم، فلو أوجب علينا طاعتهم قبل معرفتهم كان هذا تكليف ما لا يطاق..**)[3].

وقال عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ١١٩ ﴾ التوبة: ١١٩، (نحن نعترف بأنه لا بد من معصوم في كل زمان، إلا أنا نقول: ذلك المعصوم هو مجموع الأمة، **وأنتم تقولون: ذلك المعصوم واحد منهم، فنقول: هذا الثاني باطل؛ لأنه تعالى أوجب على كل واحد من المؤمنين أن يكون مع الصادقين، وإنما يمكنه ذلك لو كان عالمًا بأن ذلك الصادق من هو؟، لا الجاهل بأنه من هو؟، فلو كان مأمورًا بالكون معه كان ذلك**

---

(١)عيون الأخبار، ابن قتيبة، ٢/ ١٥٧، العقد الفريد، ابن عبد ربه الأندلسي، ٢/ ٢٢٢، وانظر: هشام ابن الحكم، نعمة الله، ١٩٥.

(٢)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ١/ ٨٧-٨٨.

(٣)التفسير الكبير، الرازي، ١٠/١٤٦.

تكليف ما لا يطاق وأنه لا يجوز، لكنا لا نعلم إنسانًا معينًا موصوفًا بوصف العصمة، والعلم بأنا لا نعلم هذا الإنسان حاصل بالضرورة، فثبت أن قوله:﴿ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿١١٩﴾ ﴾ التوبة: ١١٩، ليس أمرًا بالكون مع شخص معين، ولما بطل هذا بقي أن المراد منه: الكون مع مجموع الأمة، وذلك يدل على أن قول مجموع الأمة حق وصواب، ولا معنى لقولنا الإجماع إلا ذلك)[1].

المطلب الثاني: موقف فلاسفة الشيعة من مسألة تكليف ما لا يطاق:

قول فلاسفة الشيعة في مسألة أفعال العباد، وتقريرهم للجبر، ونفيهم للحسن والقبح؛ يلزم منه القول بأن التكاليف هي من باب ما لا يُطاق.

فالقول بتكليف ما لا يطاق لازم لهم؛ بيان الملازمة:

- أنه إذا كان الإنسان مجبورًا على أفعاله، فالتكليف هو من باب ما لا يطاق. [2] هذا من جانب.
- ومن جانب آخر إذا كان القول بأنه لا يجوز التكليف بغير المقدور من الأصول المستنتجة من القول بالتحسين والتقبيح العقليين، والحسن والقبح **–عندهم–**أمران غير واقعيين ولا يلزم تقيد أفعاله تعالى بهما؛ بل كل ما يفعله فهو حسن ولا يتصف فعله تعالى بالقبح، فلا مانع حينئذٍ من التكليف بما لا يطاق!
- ومن جانب ثالث إذا كان التكليف بغير المقدور ظلم. والظلم**–عندهم–** في حقه تعالى غير وارد؛ فهو سبحانه مالك الملك على الإطلاق، و أي تصرف له إنما هو تصرف في ملكه، فلا يكون مصداقًا للظلم؛ فعندئذٍ لا مانع من التكليف بغير المقدور!

هذا وقد أشار الرازي إلى أن تكليف ما لا يُطاق لازم على أصول الفلاسفة؛ من جانب آخر فقال: (تكليف ما لا يُطاق لازم ..على أصول الفلاسفة لأن عندهم ..الحوادث الأرضية

---

(١)التفسير الكبير، الرازي، ٢٢١/١٦.

(٢)لم يجد ابن عربي –شيخ الفلاسفة العرفانيين–عضاضة في إطلاق القول بتكليف ما لا يطاق؛ بل عبر عنه بصريح العبارة ؛ فقال: **(تكليف ما لا يطاق، جائز عقلاً، وقد عاينا ذلك مشاهدة ونقل)** الفتوحات المكية، ابن عربي، ٤٠/١.

مستندة إلى حركات السموات، وهي مستندة إلى العقل والنفوس، وهي بأسرها مستندة إلى الباي على نظام يستحيل التغير والتبدل عليها، فيكون التكليف بالإقدام والإحجام تكليفًا بالمحال). [1]

ومثله يُقال لفلاسفة الشيعة أتباع ابن عربي القائلين بالأعيان الثابتة وأن (ما كنت به في ثبوتك ظهرت به في وجودك) [2] فحركات جميع الوجود عندهم مستندة إلى العين الثابتة على نظام يستحيل التغير والتبدل عليها، فيكون التكليف بالإقدام والإحجام تكليفًا بالمحال!!

(١)الإشارة في علم الكلام، الرازي، ١١٢.

(٢)فصوص الحكم، ابن عربي، ٨٣/١، تعليق أبو العلاء عفيفي على فصوص الحكم لابن عربي، ٦٤/٢، وانظر:شرح فصوص الحكم، علي بن التركه، ٣٣٠/١، شرح فصوص الحكم، عبد الرزاق القاشاني، ٩٤.

المبحث الثاني:

مظاهر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم المتعلقة بمسألة التكليف بما لا يطاق

ربط الشيعة بين أقوالهم في الإمامة وبين مسألة الاستطاعة والتكليف بما لا يطاق؛ بيان ذلك:

أ- ربطهم بين الاستطاعة والكفر بولاية علي وعداوته وعداوة أهل البيت!

وقد نسب الشيعة –كعادتهم–هذا الربط إلى أئمتهم:

فجاء في مروياتهم عن أبي عبد الله عليه السلام في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَانَتۡ أَعۡيُنُهُمۡ فِي غِطَآءٍ عَن ذِكۡرِي وَكَانُواْ لَا يَسۡتَطِيعُونَ سَمۡعًا ١٠١﴾ الكهف: ١٠١، أنه قال–كما يدعون–: "يعني بالذكر ولاية علي عليه السلام وهو قوله:﴿ذِكۡرِي﴾ الكهف: ١٠١ "، و"قوله: ﴿لَا يَسۡتَطِيعُونَ سَمۡعًا ١٠١﴾ الكهف: ١٠١، قال: **كانوا لا يستطيعون إذا ذكر علي عليه السلام عندهم أن يسمعوا ذكره لشدة بغض له وعداوة منهم له ولأهل بيته**"(١).

وعن الرضا عليه السلام أنه سئل عن قول الله عز وجل: ﴿ٱلَّذِينَ كَانَتۡ أَعۡيُنُهُمۡ فِي غِطَآءٍ عَن ذِكۡرِي وَكَانُواْ لَا يَسۡتَطِيعُونَ سَمۡعًا ١٠١﴾ الكهف: ١٠١، فقال عليه السلام–كما يدعون–: "إن غطاء العين لا يمنع من الذكر ، والذكر لا يرى بالعيون ، ولكن الله عز وجل شبه الكافرين بولاية علي بن أبي طالب عليه السلام بالعميان؛ **لأنهم كانوا يستثقلون قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه ولا يستطيعون سمعًا**".(٢)

ب- ادعاؤهم:

١- **أنه يجب على الله نصب إمام ويجب أن يكون معصومًا**، فـ(إما أن يكون الإمام معصومًا أو يكون تكليف ما لا يطاق واقعًا) .فقالوا: (لو لم يكن الإمام معصومًا لزم تكليف ما لا يطاق واللازم باطل فكذا الملزوم ، أما الملازمة فلأن المكلف مأمور بالعلم بقوله وإلا لم يحصل التقريب من الطاعة والتبعيد عن المعصية ولم يحصل الانقياد له ، وأقدم الناس على مخالفته ومنازعته ، فلو لم يكن قوله مفيدًا للعلم لكان الله عز وجل قد كلف بالعلم من شيء لا يفيده وهو تكليف ما لا

(١)تفسير القمي، علي القمي، ٤٧/٢، بحار الأنوار، المجلسي، ٣٧٧/٢٤، ط.مؤسسة الوفاء.

(٢) التوحيد، الصدوق، ٣٥٣، عيون أخبار الرضا، الصدوق، ١٢٤/١، الاحتجاج، الطبرسي، ١٩٦/٢، بحار الأنوار، المجلسي، ٤٠/٥، ط.مؤسسة الوفاء.

يطاق وغير المعصوم يمنع التكليف بالعلم بمجرد قوله لاحتمال النقيض وهو يستحيل أن يفيد إلا الظن ، وأما بطلان التالي فظاهر).[1]

وقد استدلوا على ذلك بعدة أدلة؛ ومن أدلتهم:

- (قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَعْتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿١٩٠﴾ ﴾ البقرة: ١٩٠، يجب الاحتراز عن الاعتداء في كل الأحوال ولا يمكن ذلك إلا بعد العلم بأسبابه ولا يحصل ذلك إلا من قول المعصوم فيجب نصبه وإلا لزم تكليف ما لا يطاق). [2] (فتعين نصب الإمام المعصوم ، وأيضًا فإن النهي عن الاختلاف مع عدم وفاء السنة والكتاب بالأحكام وثبوت المجملات والمتشابهات والمجازات مع عدم نصب الإمام المعصوم والتكليف بالأحكام في كل واقعة وتفويض استخراج ذلك إلى الاجتهاد التابع للأمارات المختلفة والأفكار والأنظار المتباينة تكليف بما لا يطاق ، وهو محال). [3]
- و(قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِي ٱلْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَۚ ﴾ آل عمران: ١٥٢، وجه الاستدلال إنه ذم التنازع والخذلان والعصيان وجعله سبب النار وعدم المعصوم مؤد إلى ذلك وموجب له، والمعصوم من فعله تعالى فلو لم يخلقه لكان الله تعالى سببًا في ذلك وهو قبيح، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا ، ولأنه لم يحسن حينئذ الذم لعدم الطريق المفيد لليقين في كثير من الأحوال والأحكام والأمارات والظنون مختلفة ، وكان التكليف بعدم الخلاف في ذلك التكليف ما لا يطاق).[4]
- و(قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ﴿١﴾ ﴾ النساء: ١ ، والتقوى التنزه عن الشبهات ومن جملة الشبهات اعتماد قول غير المعصوم ، فلا يجوز تكليفه بطاعته. وأيضًا فالتقوى موقوفة على المعصوم إذ منه يحصل الجزم بالأحكام والأمر بالشيء مع الإخلال بشرطه الذي

---

(١) الألفين، الحلي، ١٩١.

(٢) الألفين، الحلي، ٩٢.

(٣) الألفين، الحلي، ١١٦.

(٤) الألفين، الحلي، ١٢١.

هو من فعل الأمر لا المأمور لا يحسن من الحكيم لأنه نقض الغرض وتكليف بما لا يطاق).[1]

٢-أن عدم نصب إمام معصوم-في كل وقت- يلزم منه تكليف ما لا يطاق!

- فقالوا: (إنه تعالى نهى عن التفرق مطلقًا، ولو لم يكن المعصوم ثابتًا في كل وقت لزم تكليف ما لا يطاق، إذ الاستدلال بالعمومات والأدلة والاجتهاد فيها مما يوجب التفرق إذ لا يتفق اجتهاد المجتهدين فيما يؤدي إليه اجتهادهم ، فلو لم يكن المعصوم ثابتًا لزم تكليف ما لا يطاق، واللازم باطل فالملزوم مثله). [2]
- وأيضًا (عدم التفرق والاختلاف مشروط بالعلم، والتكليف بالشرط تكليف بالمشروط، فيلزم التكليف بالعلم في الوقائع والحوادث، فلا بد من نصب طريق مفيد للعلم، وليس الأدلة اللفظية إذ أكثرها ظنية، والعقلية في الفقهيات قليلة جدًا بل هي منتفية عند جماعة، فليس إلا المعصوم ، فلو لم يكن ثابتًا في كل وقت لزم التكليف بالعلم الكسبي مع عدم طريق مفيد له، وذلك تكليف ما لا يطاق). [3]

٣-أن مخالفة قولهم في أن نصب الإمام واجب على الله عقلاً يستلزم تكليف ما لا يطاق!

يقول الشيعة في معرض تقريرهم لما ذهبوا إليه من أن نصب الإمام واجب على الله عقلاً؛ فطريق وجوبه العقل؛ فهو (واجب بالعقل لا بالأوامر السمعية): [4]

(إنه لو وجب بالشرع لكان تعيينه إما من الله تعالى أو من المكلفين.

والأول باطل على هذا التقدير إجماعًا ، أما عندنا فلعدم الوجوب شرعًا بل عقلاً، وأما عند الباقين فلعدم تعيين الله تعالى إياه ، والثاني محال أيضًا لاستلزامه الترجيح من غير مرجح أو **تكليف ما لا يطاق**، أو خرق الاجماع ، أو اجتماع الأضداد ، أو عدم وجوب نصب الإمام ، أو انتفاء فائدته ، والكل محال .

---

(١) الألفين، الحلي، ١٤٢.

(٢) الألفين، الحلي، ١٦٢-١٦٣.

(٣) الألفين، الحلي، ١٦٣.

(٤) الألفين، الحلي، ٣٨.

أما الملازمة؛ فلأنه لو اختار قوم إمامًا، وآخرون آخر مع تساويهما في الصفات ، فإما أن يكون أحدهما بعينه هو الإمام **أو لا يكون أحدهما** ، أو يكون كل واحد منهما إمامًا .

والأول يستلزم الترجيح بلا مرجح ، **والثاني يستلزم تكليف ما لا يطاق** وخرق الإجماع وانتفاء فائدته، والثالث يستلزم اشتراط نصب الإمام باتفاق الكل وقبله لا يجب **وإلا لزم تكليف ما لا يطاق،** لكن اتفاقهم على واحد مع اختلاف الأهواء وتشتت الآراء وما بينهم من العداوة والشحناء لا يمكن.

والرابع يستلزم اجتماع الضدين أو النقيضين، لأنه إذا أمر كل بضد أمر الآخر، فإن وجب طاعتهما اجتمع الضدان، وإن لم تجب طاعة واحد منهما مع كونه إمامًا تجب طاعته اجتمع النقيضان ، وانتفت فائدته ، وإن وجب طاعة واحد منهما لزم الترجيح بلا مرجح ، وكان هو الإمام واجتمع النقيضان أيضًا ، ولأنه من الواجبات أيضًا والواجبات إنما تتم بالإمام أو بالإجماع فيدور أو يتسلسل؛ ولأنه إما أن يجب عليهم نصب المعصوم أو لا ، والثاني محال لما يأتي. والأول يستلزم تكليف ما لا يطاق، إذ العصمة أمر خفي لا يطلع عليه إلا الله تعالى ، فيلزم تكليف ما لا يطاق).[1]

ثم لا بد في نصب الإمام من توفر صفات و(الصفات المشترطة في الإمام خفية لا يمكن الاطلاع عليها للبشر كالإسلام والعدالة والشجاعة والعفة وغيرها من الكيفيات النفسية **فلو كان نصبه منوطًا باختيار العامة لكان إما أن يشترط العلم بحصولها في المنصوب بالاختيار ، وهو تكليف ما لا يطاق،** أو يشترط الظن ، وقد نهى الشرع عن اتباعه..)[2]

وخلاصة القول أن عامة المسلمين في نظر الشيعة قائلون بتكليف ما لا يُطاق لمخالفتهم لهم في مسألة الإمامة.

أي: أن أهل القبلة كلهم قائلون بتكليف ما لا يُطاق–عدا الإمامية– لإنكارهم مسائل الإمامة!

---

(١) الألفين، الحلي، ٣٩-٤٠.

(٢) الألفين، الحلي، ٥٥.

المبحث الثالث:

نقد موقف الشيعة الإمامية من مسألة التكليف بما لا يطاق.

موقف الشيعة من مسألة التكليف بما لا يُطاق–مخالف لما عليه أهل السنة والجماعة؛ فهم إما قائلون بأقوال المتكلمين المبتدعة أو بأقوال الفلاسفة الزنادقة؛ مع مزج ذلك بما انفردوا به من العقائد.

وسيكون بعون الله الرد عليهم من عدة وجوه:

الوجه الأول: في بيان أن إطلاق القول بتكليف ما لا يطاق أو نفيه بدعة

أطلق متكلمة الشيعة أتباع القدرية المعتزلة القول بامتناع التكليف بما لا يُطاق؛ بينما حُكي عن هشام ابن الحكم القول بوقوع التكليف بما لا يُطاق؛ ويلزم إطلاق القول بوقوعه أيضًا فلاسفة الشيعة –على فاسد أصولهم– وهنا يُقال:

القول بتكليف ما لا يطاق أو نفيه بدعة؛ لذا (لم تطلق الأئمة فيه واحدًا من الطرفين). [1] **بل لا بد فيه من الاستفصال ليعرف الحق من غيره؛ ووجه ذلك أن يقال: التكليف بما لا يُطاق يُطلق على وجهين:**

الأول: ما لا يقدر على فعله لاستحالته، وهو نوعان:

أ– ما هو ممتنع عادة كالمشي على الوجه والطيران، وكالمقعد الذي لا يقدر على القيام، والأخرس الذي لا يقدر على الكلام .

ب– وما هو ممتنع في نفسه كالجمع بين الضدين، وجعل المحدث قديمًا، والقديم محدثًا، ونحو ذلك.

فهذان النوعان قد اتفق حملة الشريعة على أن مثل هذا ليس بواقع، وأنه لا يجوز تكليفه؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ البقرة: ٢٨٦، ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ التغابن: ١٦، (وقد تضمن ذلك أن جميع ما كلفهم به أمرًا ونهيًا فهم مطيقون له قادرون عليه وأنه لم يكلفهم ما لا يطيقون وفي ذلك رد صريح على من زعم خلاف ذلك). [2]

---

(١) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ٢٩٤.

(٢)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١٤/ ١٣٧.

والثاني: ما لا يقدر عليه لا لاستحالته، ولا للعجز عنه، ولكن لتركه والاشتغال بضده، مثل: تكليف الكافر الإيمان حال كفره، فهذا متفق على جوازه بين المسلمين، بل عامة الأمر والنهي هو من هذا النوع، لكن هل يُسمى هذا تكليف ما لا يُطاق؟! فيه نزاع، وجمهور أهل السنة وأئمتهم على منع إطلاق التكليف بما لا يُطاق عليه(١).

إذا تقرر ما سبق فإن عبارة التكليف بما لا يطاق، وإن كثر تنازع الناس فيها نفيًا وإثباتًا، فينبغي أن يعرف أن الخلاف المحقق فيها نوعان:

أحدهما: ما اتفق الناس على جوازه ووقوعه، وإنما تنازعوا في إطلاق القول عليه بأنه لا يطاق.

والثاني: ما اتفقوا على أنه لا يطاق، لكن تنازعوا في جواز الأمر به، ولم يتنازعوا في عدم وقوعه.

فأما أن يكون أمر اتفق أهل العلم والإيمان على أنه لا يطاق، وتنازعوا في وقوع الأمر به فليس كذلك.

فلم يثبت بحمد الله تعالى أمر اتفق المسلمون على أنه لا يطاق، وقالوا: إنه يكلف به العبد، ولا اتفق المسلمون على فعل كلف به العبد، وأطلقوا القول عليه بأنه لا يطاق(٢).

ولهذه المسألة أربعة مآخذ:

المأخذ الأول: أن الاستطاعة مع الفعل أو قبله، **والصواب**: أنها نوعان؛ نوع قبله، وهي المصححة للتكليف التي هي شرط فيه، ونوع مقارن له فليست شرطًا في التكليف.

المأخذ الثاني: إن تعلق علم الله سبحانه بعدم وقوع الفعل، هل يخرجه عن كونه مقدورًا للعبد؟! فمن أخرجه عن كونه مقدورًا قال: الأمر به أمر بما لا يطاق، ومن لم يخرجه عن كونه مقدورًا لم يُطلق عليه ذلك، **والصواب**: أنه لا يخرجه عن كونه مقدورًا القدرة المصححة التي هي مناط التكليف وشرط فيه، وإن أخرجه عن كونه مقدورًا القدرة الموجبة للفعل المقارنة له.

---

(١) انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/٣٠٠-٣٠٢، ٨/٤٦٩-٤٧١، منهاج السنة، ابن تيمية، ٣/٥٢، ١٠٤-١٠٦، موقف ابن تيمية من الأشاعرة، المحمود، ٣/١٣٢٧-١٣٢٨.

(٢)انظر: درء التعارض، ابن تيمية، ١/٦٠، بدائع الفوائد، ابن القيم، ٤/١٦١٢.

المأخذ الثالث: أن ما تعلق علم الله بأنه لا يكون من أفعال المكلفين نوعان:

أحدهما: أن يتعلق بأنه لا يكون لعدم القدرة عليه، فهذا لا يكون ممكنًا مقدورًا ولا مكلفًا به.

والثاني: ما تعلق بأنه لا يكون لعدم إرادة العبد له، فهذا لا يخرج بهذا العلم عن الإمكان، ولا عن جواز الأمر به ووقوعه.

المأخذ الرابع: وهو أن ما علم الله أنه لا يكون؛ لعدم مشيئته له ولو شاءه من العبد لفعله، هل تُخرجه عدم مشيئة الرب تعالى له عن كونه مقدورًا، ويجعل الأمر به أمرًا بما لا يطاق؟! **والصواب**: أن عدم مشيئة الرب له لا يخرجه عن كونه ممكنًا في نفسه، كما أن عدم مشيئته لما هو قادر عليه من أفعاله لا يخرجه عن كونه مقدورًا له، وإنما يخرج الفعل عن الإمكان إذا كان بحيث لو أراده الفاعل لم يمكنه فعله، وأما امتناعه لعدم مشيئته فلا يخرجه عن كونه مقدورًا ويجعله محالاً.

فإن قيل: هو موقوف على مشيئة الله، وهي غير مقدورة للعبد، والموقوف على غير المقدور غير مقدور؟!

قيل: إنما يكون غير مقدور إذا كان بحيث لو أراده العبد لم يقدر عليه، فيكون عدم وقوعه لعدم قدرة العبد عليه، فأما إذا كان عدم وقوعه لعدم مشيئته له، فهذا لا يخرجه عن كونه مقدورًا له، وإن كانت مشيئته موقوفة على مشيئة الرب تعالى، كما أن عدم وقوع الفعل من الله لعدم مشيئته له لا يخرجه عن كونه مقدورًا له، وإن كانت مشيئته تعالى موقوفة على غيرها من صفاته كعلمه وحكمته[1].

فالنزاع في هذا الأصل يتنوع إلى النظر إلى المأمور به وإلى النظر إلى جواز الأمر به ووقوعه، ومن جعل القسمين واحدًا وادعى جواز الأمر به مطلقًا، لوقوع بعض الأقسام التي يظنها مما لا يطاق، والتي لا يجعلها عامة الناس من باب ما لا يطاق، وقاس عليها النوع الذي اتفق الناس على أنه لا يطاق، وأن وقوع ذلك النوع مستلزم لوقوع القسم المتفق على أنه لا يطاق، أو على جوازه فقد أخطأ خطأ بينًا، فإن من قاس الصحيح المتمكن من الفعل القادر عليه الذي لو أراده لفعله على العاجز عن الفعل إما لاستحالته في نفسه أو لعجزه عنه، لجامع ما يشتركان فيه من كون الاستطاعة

---

(١) انظر: بدائع الفوائد، ابن القيم، ٤/١٦١٣-١٦١٤.

مع الفعل، ومن تعلق علم الرب تعالى بعدم وقوع الفعل منهما، فقد جمع بين ما علم الفرق بينهما بالاضطرار عقلاً وشرعًا وحسًا وهذا من أفسد القياس وأبطله، بل هذا من الأقيسة التي اتفق المسلمون بل وسائر أهل الملل بل وسائر العقلاء على بطلانها، وذلك من مثارات الأهواء بين القدرية المعتزلة ومن اتبهم من الشيعة- وبين إخوانهم الجبرية[1].

الوجه الثاني: في بيان أصل قول أهل السنة والجماعة في مسألة تكليف ما لا يُطاق:

تقدم أن قول أهل السنة والجماعة في مسألة الاستطاعة وتكليف ما لا يُطاق وسط بين قول المعتزلة وأتباعهم من متكلمة الشيعة وبين قول الجبرية؛ **وأبرز ما يقوم عليه قولهم؛ ما يلي:**

- **تقرير أن القول بتكليف ما لا يطاق أو نفيه بدعة لم (تطلق الأئمة فيه واحدًا من الطرفين) [2]بل لا بد فيه من الاستفصال ليعرف الحق من غيره!**
- **إثبات: (أن الله خص المؤمنين بنعمة يهتدون بها لم يعطها الكافر، وأن العبد لا بد أن يكون قادرًا حين الفعل، خلافًا لمن زعم أنه لا يكون قادرًا إلا قبل الفعل، وأن النعمة على الكافر والمؤمن سواء، وإذا كان لا بد من قدرته حال الفعل، فإذا كان قادرًا قبل الفعل وبقيت القدرة إلى حين الفعل لم ينقض هذا أصلهم، لكن مجرد القدرة الصالحة للضدين يشترك فيها المؤمن والكافر، فلا بد للمؤمن مما يخصه الله به من الأسباب التي بها يكون مؤمنًا) [3] ومن هنا قالوا بـ:**
- **إثبات أن العبد له قدرتان: قدرة شرعية مصححة للفعل هي مناط الأمر والنهي، وقدرة قدرية موجبة للفعل وهذه مقارنة للمقدور لا يتأخر عنها، وبمعنى آخر:**

أن الاستطاعة نوعان؛ نوع قبل الفعل وهي المصححة للتكليف وهي شرط فيه، ونوع مقارن للفعل ليس شرطًا فيه.

---

(١)انظر: درء التعارض، ابن تيمية، ١/٦٤-٦٥، بدائع الفوائد، ابن القيم، ٤/١٦١٤-١٦١٥.

(٢)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ٢٩٤.

(٣)منهاج السنة، ابن تيمية، ٣/١٠٣.

ويدل على الأولى (القدرة والإستطاعة التي هي شرط في التكليف): قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾آل عمران: ٩٧ ، ولو كانت هذه الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل لما وجب الحج إلا على من حج، ولما عصى أحد بترك الحج، ولا كان الحج واجبًا على أحد قبل الإحرام به؛ بل قبل فراغه.

وقوله في الكفارة: ﴿ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا ۖ فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ۚ ﴾ المجادلة: ٤، فإن هذا نفي لاستطاعة من لم يفعل، فلا يكون مع الفعل. وقوله:﴿ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ ﴾ التغابن: ١٦، فأمر بالتقوى بمقدار الاستطاعة، ولو أراد الاستطاعة المقارنة لما وجب على أحد من التقوى إلا ما فعل فقط؛ إذ هو الذي قارنته تلك الاستطاعة. وقوله تعالى:﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾البقرة: ٢٨٦، والوسع الموسوع؛ وهو الذي تسعه وتطيقه، فلو أريد به المقارن لما كلف أحد إلا الفعل الذي أتى به فقط دون ما تركه من الواجبات. وقول النبي ﷺ: "إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم" [1] ولو كانت القدرة نوع واحد هي المقارنة فقط؛ لكان المعنى فأتوا منه ما فعلتم، فلا يكونون مأمورين إلا بما فعلوه!

- **ويدل على الثانية: الاستطاعة المقارنة للفعل المنفية عمن لم يفعل (القدرة والإستطاعة التي لا تُعد شرطًا في التكليف)**: قوله تعالى:﴿ ٱلَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِى غِطَآءٍ عَن ذِكْرِى وَكَانُوا۟ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴿١٠١﴾ ﴾ الكهف: ١٠١، وقوله: ﴿ يُضَٰعَفُ لَهُمُ ٱلْعَذَابُ ۚ مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ ﴿٢٠﴾ ﴾ هود: ٢٠. فالاستطاعة المنفية في هذه الآيتين هي الاستطاعة المقارنة للفعل الموجبة له، وليست الاستطاعة المتقدمة على الفعل التي هي صحة السمع وسلامة آلته، لأنها كانت ثابتة لهم. و(المراد أنهم يكرهون سماع الحق كراهة شديدة لا تستطيع أنفسهم معها سماعه. لبغضهم لذلك لا

---

(١)البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، ٩/ ٩٤-٩٥، مسلم، كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر، ٢/ ٩٧٥.

لعجزهم عنه، كما أن الحاسد لا يستطيع الإحسان إلى المحسود لبغضه لا لعجزه عنه. وعدم هذه الاستطاعة لا يمنع الأمر والنهي فإن الله يأمر الإنسان بما يكرهه، وينهاه عما يحبه. كما قال تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ﴾ البقرة: ٢١٦، وقال: ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ ﴾ النازعات: ٤٠، وهو قادر على فعل ذلك إذا أراده، وعلى ترك ما نهى عنه، وليس من شرط المأمور به أن يكون العبد مريدًا له، ولا من شرط المنهي عنه أن يكون العبد كارهًا له، فإن الفعل يتوقف على القدرة والإرادة، والمشروط في التكليف أن يكون العبد قادرًا على الفعل لا أن يكون مريدًا له، لكنه لا يوجد إلا إذا كان مريدًا له، فالإرادة شرط في وجوده لا في وجوبه). (١)

وقد دل على إثبات هذين النوعين الأدلة الشرعية والعقلية، كما أثبته المحققون من أئمة الفقه والحديث والكلام وغيرهم(٢). يقول شيخ الإسلام: (إنهما استطاعتان: **إحداهما: قبل الفعل، وهي الاستطاعة المشروطة في التكليف**، كما قال تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ آل عمران: ٩٧، ... وهي الاستطاعة التي لم تعرف القدرية غيرها، كما أن أولئك المخالفين لهم من أهل الإثبات لم يعرفوا إلا المقارنة. **وأما الذي عليه المحققون من أئمة الفقه، والحديث والكلام وغيرهم، فإثبات النوعين جميعًا..، فإن الأدلة الشرعية والعقلية تثبت النوعين جميعًا. والثانية: المقارنة للفعل، وهي الموجبة له، وهي المنفية عمن لم يفعل**، في مثل قوله: ﴿ مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ ﴿٢٠﴾ ﴾ هود: ٢٠. وفي قوله: ﴿ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴿١٠١﴾ ﴾ الكهف: ١٠١. وهذا الهدى الذي يكثر ذكره في القرآن في مثل قوله: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ ﴾ الفاتحة: ٦ . وقوله: ﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن

---

(١) منهاج السنة، ابن تيمية، ٣/ ١٠٦.

(٢) انظر: درء التعارض، ابن تيمية، ١/٦٠-٦٢، ٩/٢٤١-٢٤٢، مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ١٨/١٧٢-١٧٣، شفاء العليل، ابن القيم، ١/٣٢٠-٣٢١، بدائع الفوائد، ابن القيم، ٤/١٦١٣.

يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾ الأنعام: ١٢٥. وفي قوله: ﴿ مَن يَهۡدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلۡمُهۡتَدِۖ وَمَن يُضۡلِلۡ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيّٗا مُّرۡشِدٗا ﴿١٧﴾ ﴾ الكهف: ١٧. وأمثال ذلك، وهذا هو الذي تنكر القدرية أن يكون الله هو الفاعل له. ويزعمون أن العبد هو الذي يهدي نفسه. وهذا الحديث وأمثاله حجة عليهم حيث قال: "يا عبادي كلكم ضال إلا من هديته فاستهدوني أهدكم". فأمر العباد بأن يسألوه الهداية، كما أمرهم بذلك في أم الكتاب في قوله: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴿٦﴾ ﴾ الفاتحة: ٦ .وعند القدرية أن الله لا يقدر من الهدى إلا على ما فعله من إرسال الرسل، ونصب الأدلة، وإزاحة العلة، ولا مزية عندهم للمؤمن على الكافر في هداية الله تعالى، ولا نعمة له على المؤمن أعظم من نعمته على الكافر في باب الهدى. وقد بين الاختصاص في هذه بعد عموم الدعوة في قوله: ﴿ وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴿٢٥﴾ ﴾ يونس: ٢٥). [1]

وإذ عرف هذا التقسيم للاستطاعة (القدرة) ظهر (أن إطلاق القول بأن العبد لا يستطيع غير ما فعل، ولا يستطيع خلاف المعلوم المقدر، وإطلاق القول بأن استطاعة الفاعل والتارك سواء وأن الفاعل لا يختص عن التارك باستطاعة خاصة عرف أن كلا الإطلاقين خطأ وبدعة). [2]

فإنه لم يقل أحد من أئمة المسلمين –لا الأئمة الأربعة ولا غيرهم–: إن العبد لا يكون قادرًا إلا حين الفعل، وإن الاستطاعة على الفعل لا تكون إلا معه، وإن العبد لا استطاعة له على الفعل قبل أن يفعله، بل نصوصهم مستفيضة بما دل عليه الكتاب والسنة من إثبات استطاعة لغير الفاعل، واتفقوا على أن العبادات لا تجب إلا على مستطيع، وأن المستطيع يكون مستطيعًا مع معصيته وعدم فعله، كمن استطاع ما أمر به من الصلاة

---

(١)الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، ١/ ١٠١-١٠٢.

(٢) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ٢٩٢.

والزكاة والصيام والحج ولم يفعله، فإنه مستطيع باتفاق سلف الأمة وأئمتها، وهو مستحق للعقاب على ترك المأمور الذي استطاعه ولم يفعله، لا على ترك ما لم يستطعه.

وصرحوا بأن الاستطاعة المتقدمة على الفعل تصلح للضدين، وإن كان العبد حين الفعل مستطيعًا أيضًا عندهم فهو مستطيع عندهم قبل الفعل ومع الفعل، وهو حين الفعل لا يمكنه أن يكون فاعلاً تاركًا، فلا يقولون: إن الاستطاعة لا تكون إلا قبل الفعل، كقول المعتزلة وأتباعهم من متكلمة الشيعة، ولا بأنها لا تكون إلا مع الفعل كقول المجبرة، بل يكون مستطيعًا قبل الفعل وحين الفعل(١).

وإذا تقرر ما سبق؛ **فإن قول المعتزلة وأتباعهم من متكلمة الشيعة شر من قول الجبرية وأشد انحرافًا من جهة:** أنهم يمنعون أن يكون مع الفعل قدرة بحال! فعندهم أن المؤثر لا بد أن يتقدم الأثر؛ لا يقارنه بحال!!

وقول الجبرية شر من قول المعتزلة وأتباعهم من متكلمة الشيعة **من جهة أن الجبرية يقولون أنه لا استطاعة إلا للفاعل،** وإن من لم يفعل فعلاً فلا استطاعة له عليه! إذ قول القدرية (=المعتزلة ومتكلمة الشيعة) الذين يجعلون استطاعة العبد صالحة للنوعين ويثبتون الاستطاعة التي هي مناط الأمر والنهي أقرب إلى الكتاب والسنة والشريعة من قول الجبرية، وكلاهما-أي: الجبرية والقدرية- ناكب عن الحق حائد عن الصراط المستقيم(٢).

فلما اعتقدت القدرية أن الاستطاعة المتقدمة على الفعل كافية في حصول الفعل، وأن العبد يحدث مشيئته، جعلته مستغنيًا عن الله حين الفعل، كما أن الجبرية لما اعتقدت أن الاستطاعة مع الفعل، وأنها موجبة للفعل، وهي من غيره رأوه مجبورًا على الفعل، وكلاهما خطأ قبيح.(٣)

---

(١) انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/٤٧٨-٤٨٠.

(٢) انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/٣٧١، الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، ٦/٦٤١، بدائع الفوائد، ابن القيم، ٤/١٦١٥.

(٣) انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/٣٧٤.

الوجه الثالث: في نقد أصل قول متكلمة الشيعة اتباع المعتزلة، في مسألة الاستطاعة وتكليف ما لا يُطاق وتفنيد شبهاتهم

نفي متكلمة الشيعة الاستطاعة المقارنة للفعل ناتج عن أصلهم الفاسد الذي ادعو فيه (أن إقدار الله المؤمن والكافر والبر والفاجر سواء، فلا يقولون: إن الله خص المؤمن المطيع بإعانة حصل بها الإيمان، بل يقولون: إن إعانته للمطيع والعاصي سواء، ولكن هذا بنفسه رجح الطاعة ؛ وهذا بنفسه رجح المعصية. كالوالد الذي أعطى كل واحد من ابنيه سيفًا، فهذا جاهد به في سبيل الله، وهذا قطع به الطريق، أو أعطاهما مالاً، فهذا أنفقه في سبيل الله، وهذا أنفقه في سبيل الشيطان) [1].

وهذا الأصل (فاسد باتفاق أهل السنة والجماعة المثبتين للقدر، فإنهم متفقون على أن لله على عبده المطيع المؤمن نعمة دينية خصه بها دون الكافر، وأنه أعانه على الطاعة إعانة لم يعن بها الكافر، كما قال تعالى: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ﴿٧﴾ ﴾ الحجرات: ٧ ، فبين أنه حبب إليهم الإيمان وزينه في قلوبهم)[2] فالآية (تقتضي أن هذا خاص بالمؤمنين، ولهذا قال: ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ﴿٧﴾ ﴾ الحجرات: ٧ ، والكفار ليسوا راشدين. وقال تعالى: ﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ۚ ﴾ الأنعام: ١٢٥. وقال: ﴿ أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا ۚ كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْكَٰفِرِينَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٢٢﴾ ﴾ الأنعام: ١٢٢ . وقال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوٓا۟ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآ ۗ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٥٣﴾ ﴾ الأنعام: ٥٣. وقال تعالى: ﴿ يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا۟ ۖ قُل لَّا تَمُنُّوا۟ عَلَىَّ إِسْلَٰمَكُم ۖ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٧﴾ ﴾

---

(١)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/٤٣.

(٢)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/ ٤٣-٤٤.

الحجرات: ١٧. وقد أمر الله عباده أن يقولوا: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾ الفاتحة: ٦ – ٧. والدعاء إنما يكون لشيء مستقبل غير حاصل يكون من فعل الله تعالى. وهذه الهداية المطلوبة غير الهدى الذي هو بيان الرسول ﷺ وتبليغه) [١]، (ومثل هذا كثير في الكتاب والسنة يبين سبحانه وتعالى اختصاصه عباده المؤمنين بالهدى والإيمان والعمل الصالح، والعقل يدل على ذلك، فإنه إذا قدر أن جميع الأسباب الموجبة للفعل من الفاعل كما هي من التارك، كان اختصاص الفاعل بالفعل ترجيحًا لأحد المثلين على الآخر بلا مرجح، وذلك معلوم الفساد بالضرورة) [٢].(وغايتهم أن قالوا: القادر المختار يرجح أحد مقدوريه على الآخر بلا مرجح، كالجائع والخائف. [٣] وهذا فاسد، فإنه مع استواء الأسباب الموجبة من كل وجه يمتنع الرجحان. وأيضًا فقول القائل: يرجح بلا مرجح، إن كان لقوله " يرجح " معنى زائد على وجود الفعل فذاك هو السبب المرجح، وإن لم يكن له معنى زائد، كان حال الفعل قبل وجود الفعل كحاله عند الفعل، ثم الفعل حصل في إحدى الحالتين دون الأخرى بلا مرجح، وهذا مكابرة للعقل). [٤]

والقصد أنه لما كان أصل قول متكلمة الشيعة –أتباع القدرية المعتزلة – أن فاعل الطاعات وتاركها كلاهما في الإعانة والإقدار سواء، امتنع على أصلهم أن يكون مع الفعل قدرة تخصه لأن القدرة التي تخص الفعل لا تكون للتارك وإنما تكون للفاعل، والقدرة لا تكون إلا من الله، وما كان من الله لم يكن مختصًا بحال وجود الفعل.–عندهم– ثم لما رأوا أن القدرة لا بد أن تكون قبل الفعل، قالوا: لا تكون مع الفعل، لأن القدرة هي التي يكون بها الفعل والترك، وحال وجود الفعل يمتنع الترك. فلهذا قالوا: القدرة لا تكون إلا قبل الفعل، وهذا باطل قطعًا ؛ لأن وجود الأثر مع عدم بعض شروطه الوجودية ممتنع، بل لا بد أن يكون جميع ما يتوقف عليه الفعل من الأمور الوجودية موجودًا عند الفعل، **فنقيض قولهم حق، وهو أن الفعل لا بد أن يكون معه**

---

(١)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/٤٤-٤٥.

(٢)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/٤٥.

(٣) في تقرير متكلمة الشيعة لذلك، انظر: الياقوت في علم الكلام، ابن النوبخت، ٤٦، أنوار الملكوت، العلامة الحلي، ١١٣ ، نهاية المرام في علم الكلام، العلامة الحلي، ٣/١٦٥، مناهج اليقين في أصول الدين، العلامة الحلي، ٩٨،البراهين القاطعة، محمد جعفر الأسترآبادي، ١/٣٣١، تفسير ستّ سور، حبيب الله الشريف الكاشاني، ٣١٠.

(٤)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/٤٦.

قدرة،[1] (فلا يكون الفعل بمجرد قدرة متقدمة غير مقارنة، ولا بمجرد إرادة متقدمة غير مقارنة، بل لا بد عند وجود الأثر من وجود المؤثر التام، ولا يكون الفعل بفاعل معدوم حين الفعل، ولا بقدرة معدومة حين الفعل، ولا بإرادة معدومة حين الفعل، وقبل الفعل لا تجتمع الإرادة الجازمة والقدرة التامة، فإن ذلك مستلزم للفعل، فلا يوجد إلا مع الفعل، لكن قد يوجد قبل الفعل قدرة بلا إرادة، وإرادة بلا قدرة، كما قد يوجد عزم على أن يفعل، فإذا حضر وقت الفعل قوي العزم فصار قصدًا، فتكون الإرادة حين الفعل أكمل مما كانت قبله، وكذلك القدرة حين الفعل أكمل مما كانت قبله. وبهذا كان العبد قادرًا قبل الفعل القدرة المشروطة في الأمر التي بها يفارق العاجز) [2]، ولهذا كان الصواب الذي عليه أئمة الفقه والسنة أن القدرة نوعان: نوع مصحح للفعل يمكن معه الفعل والترك، وهذه هي التي يتعلق بها الأمر والنهي، فهذه تحصل للمطيع والعاصي وتكون قبل الفعل، وهذه تبقى إلى حين الفعل (ولكن هذه الاستطاعة مع بقائها إلى حين الفعل لا تكفي في وجود الفعل، ولو كانت كافية لكان التارك كالفاعل، بل لا بد من إحداث إعانة أخرى تقارن هذه، مثل جعل الفاعل مريدًا، فإن الفعل لا يتم إلا بقدرة وإرادة. والاستطاعة المقارنة للفعل تدخل فيها الإرادة الجازمة، بخلاف المشروطة في التكليف، فإنه لا يشترط فيها الإرادة، والله تعالى يأمر بالفعل من لا يريده، لكن لا يأمر به من لو أراده لعجز عنه. **وهذا الفرقان هو فصل الخطاب في هذا الباب**. وهكذا أمر الناس بعضهم لبعض، فإن الإنسان يأمر عبده بما لا يريده العبد، لكن لا يأمره بما يعجز عنه العبد. وإذا اجتمعت الإرادة الجازمة والقوة التامة لزم وجود الفعل، ولا بد أن يكون هذا المستلزم للفعل مقارنًا له، لا يكفي تقدمه عليه إن لم يقارنه، فإنه العلة التامة للفعل، والعلة التامة تقارن المعلول، لا تتقدمه. ولأن القدرة شرط في وجود الفعل وكون الفاعل قادرًا، والشرط في وجود الشيء الذي به القادر يكون قادرًا لا يكون الشيء مع عدمه بل مع وجوده، وإلا فيكون الفاعل فاعلاً **حين لا يكون قادرًا، و غير القادر لا يكون قادرًا!**) [3] ويستحيل كونه فاعلاً في حال ليس هو فيها قادرًا.

وخلاصة القول:

---

(١)انظر: منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/٤٧.

(٢)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ١/ ٤٠٧.

(٣)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٣/٤٩-٥٠.

- **أن أصلهم الذي ادعوه من أن إقدار المؤمن والكافر سواء، ونفي تخصيص المؤمن بالهداية، و نفي خلق الأعمال – والذي بنوا عليه قولهم في نفي القدرة مع الفعل– فاسد وقد دلت النصوص الشرعية الإجماع والعقل على فساده.**
- **أن كل دليل صحيح ذكروه غايته أن يدل على إثبات قدرة قبل الفعل؛ وهذا صحيح؛ وهو حجة على من نفى ذلك، أما أن يدل على نفي القدرة مع الفعل فهذا باطل قطعًا؛** لأنه لا بد عند وجود المحدث والفعل من العلة التامة، وكون الفاعل قادرًا تام القدرة مريدًا تام الإرادة، فلا يكفي في الإحداث والفعل مجرد وجود شيء متقدم على الإحداث، بل لا بد حين الإحداث من المؤثر التام**! كما تقدم.**

وعلى هذا لا يصح إطلاق القول بأن كل كافر وفاسق قد كلف ما لا يطيق، وأن الكافر لم يخلق فيه قدرة على الإيمان؛ فإن هذا الإطلاق ليس قول جمهور أهل السنة وأئمتهم –كما تقدم– إذ (ما لا يطاق يفسر بشيئين: يفسر بما لا يطاق للعجز عنه؛ فهذا لم يكلفه الله أحدًا. ويفسر بما لا يطاق للاشتغال بضده؛ فهذا هو الذي وقع فيه التكليف كما في أمر العباد بعضهم بعضًا، فإنهم يفرقون بين هذا وهذا، فلا يأمر السيد عبده الأعمى بنقط المصاحف، ويأمره إذا كان قاعدًا أن يقوم، ويعلم الفرق بين هذا وهذا بالضرورة. ومن هنا قال جمهور أهل السنة، إن الله خلق للكافر القدرة المشروطة في التكليف المصححة للأمر والنهي، فأوجب الإيمان على الكافر المستطيع آمن أولم يؤمن، كما قد أوجب الحج على المستطيع، حج أو لم يحج، وكذلك أوجب صيام الشهرين في الكفارة على المستطيع، كفر أو لم يكفر، وأوجب العبادات على القادرين دون العاجزين، فعلوا أو لم يفعلوا. كما في العباد إذا أمر بعضهم بعضًا، فما يوجد من القدرة في ذلك الأمر، فهو موجود في أمر الله لعباده، بل تكليف الله أيسر، ورفعه للحرج أعظم. والناس يكلف بعضهم بعضًا أعظم مما أمرهم الله به ورسوله، ولا يقولون: إنه تكليف ما لا يطاق. ومن تأمل أحوال من يخدم الملوك والرؤساء ويسعى في طاعتهم، وجد عندهم من ذلك ما ليس عند المجتهدين في العبادة لله) [1].

---

(١)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ٥٣/٣.

الوجه الرابع: في توضيح الفرق بين القدرتين؛ القدرة الشرعية المصححة للفعل السابقة له، والقدرة القدرية المقارنة للفعل الموجبة له:

وافق بعض الشيعة الحق –في الجملة– حين قرروا أن القدرة تكون قبل الفعل ومعه ؛ ولاريب أن هذا القول هو الصواب الذي دلت عليه الأدلة، ومزيد إيضاح وبيان يجدر ذكر الفروق بين القدرتين:[١] فيقال:

- أولاً: أن القدرة الشرعية المصححة، المجوزة للفعل، السابقة عليه؛ يمكن معها الفعل والترك، فهي صالحة للضدين، وأما القدرة القدرية المقارنة فلا تصلح إلا لشيء واحد[٢].
- ثانيًا: أن القدرة المصححة للفعل هي مناط الكلمات الشرعية الأمرية، وأما المقارنة القدرية فهي مناط الكلمات الكونية القدرية[٣].
- ثالثًا: أن القدرة السابقة المجوزة والمصححة للفعل هي التي يتعلق بها الأمر والنهي، فلولا وجودها لم يثبت التكليف، بينما لا يتوقف صحة التكليف على المقارنة، بل يتوقف عليها وجود الفعل ووقوعه[٤].
- رابعًا: أن القدرة الشرعية السابقة تبقى إلى حين الفعل، ولكن مع بقائها إلى حين الفعل لا تكفي في وجود الفعل، ولو كانت كافية لكان التارك كالفاعل، بل لا بد من إحداث إعانة أخرى تقارن هذه مثل: جعل الفاعل مريدًا، فإن الفعل لا يتم إلا بقدرة وإرادة[٥].
- خامسًا: أن القدرة الشرعية تحصل للمطيع والعاصي؛ لأنها تكون قبل الفعل، وصالحة للضدين؛ الطاعة والمعصية، وأما المقارنة فلا تصلح إلا لأحد الضدين؛ الطاعة أو المعصية، وأحد الفاعلين المطيع أو العاصي[١].

---

(١) هذه الفروق ذكرها د.تامر محمد محمود متولي في كتابه جهود شيخ الإسلام في توضيح الإيمان بالقدر، فقد عقد مقارنة بين القدرتين استنخلصها من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، وقد أجاد فيها انظر: جهود شيخ الإسلام في توضيح الإيمان بالقدر،١/٥١٥-٥١٨.

(٢) انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٣/٣١٩، درء التعارض، ابن تيمية، ١/٦٠-٦١.

(٣) انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٨/٣٧٣.

(٤) انظر: مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ٣/٣١٩-٣٢٠، درء التعارض، ابن تيمية، ١/٦٠-٦١.

(٥) انظر: منهاج السنة٤٧-٥٠.

- سادسًا: أن أمر الله تعالى لعباده مشروط بالاستطاعة الشرعية السابقة، فلا يُكلف الله من ليست معه هذه الطاقة، والقدرة، والتي هي سلامة الآلات والأعضاء[٢].
- سابعًا: أن ضد القدرة الشرعية السابقة العجز، كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾ النساء: ٢٥ ، وقوله تعالى: ﴿ وَسَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَوِ ٱسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنفُسَهُمْ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿٤٢﴾ ﴾ التوبة: ٤٢ ، وقوله في الكفارة: ﴿ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا ۖ فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾المجادلة: ٤ ، فإن هذا نفي لاستطاعة من لم يفعل، فلا يكون مع الفعل[٣].
- ثامنًا: أن الاستطاعة المشروطة في الشرع –أي: الشرعية– أخص من الاستطاعة التي يمتنع الفعل مع عدمها؛ فإن الاستطاعة الشرعية قد تكون مما يتصور الفعل مع عدمها وإن لم يُعجز عنه، فالشارع ييسر على عباده، ويريد بهم اليسر ولا يريد بهم العسر، وما جعل عليهم في الدين من حرج.

والمريض قد يستطيع القيام مع زيادة مرضه وتأخر برئه، فهذا في الشرع غير مستطيع لأجل حصول الضرر عليه، وإن كان يسميه بعض الناس مستطيعًا.

فالشارع لا ينظر في الاستطاعة الشرعية إلى مجرد إمكان الفعل، بل ينظر إلى لوازم ذلك، فإذا كان الفعل ممكنًا مع المفسدة الراجحة لم تكن هذه استطاعة شرعية، كالذي يقدر أن يحج مع ضرر يلحقه في بدنه أو ماله، أو يصلي قائمًا مع زيادة مرضه، أو يصوم الشهرين

=

(١) انظر: منهاج السنة، ابن تيمية، ٣/٤٧.

(٢) انظر: منهاج السنة، ابن تيمية ٣/٤٨.

(٣)انظر: منهاج السنة، ابن تيمية، ٣/٤٨.

مع انقطاعه عن معيشته، ونحو ذلك فإذا كان الشارع قد اعتبر في الممكنة عدم المفسدة الراجحة، فكيف يكلف مع العجز؟![1].

- تاسعًا: أن القدرة والاستطاعة المقارنة للفعل تدخل فيها الإرادة الجازمة، بخلاف المشروطة في التكليف؛ فإنه لا يشترط فيها الإرادة، والله تعالى يأمر بالفعل من لا يريده، ولا يأمر به من يعجز عنه، وإذا اجتمعت الإرادة الجازمة والقدرة التامة لزم وجود الفعل[2].
- عاشرًا: أن القدرة المقارنة المستلزمة للفعل لا بد أن تكون مقارنة له، ولا يكفي تقدمها عليه؛ لأنها العلة التامة للفعل، والعلة التامة تقارن المعلول، لا تتقدمه، ولأن القدرة شرط في وجود الفعل، وكون الفاعل قادرًا، والشرط في وجود الشيء، الذي به القادر يكون قادرًا؛ لا يكون الشيء مع عدمه بل مع وجوده، وإلا فيكون الفاعل حين الفعل فاعلاً حين لا يكون قادرًا[3].

وبهذا يتبين خطأ من جعل القدرة نوعًا واحدًا؛ إما سابقًا على الفعل –وهم المعتزلة وأتباعهم من متكلمة الشيعة، وإما مقارنًا للفعل –وهم الجبرية–، وكلاهما مصيب فيما أثبته دون ما نفاه[4].

الوجه الخامس: نقد مظاهر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم المتعلقة بمسألة تكليف ما لا يُطاق.

تقدم بيان أن الشيعة ربطوا بين الإمامة وبين مسألة الاستطاعة والتكليف بما لا يطاق، والرد عليهم من وجهين:

---

(١)منهاج السنة، ابن تيمية، ٣/٤٩.

(٢) انظر: منهاج السنة، ابن تيمية، ٣/٥٠.

(٣)انظر: منهاج السنة، ابن تيمية، ٣/٥٠.

(٤) انظر: جهود شيخ الإسلام في توضيح الإيمان بالقدر، تامر متولي،١/٣٠٥.

الوجه الأول: إبطال ربطهم بين الاستطاعة والكفر بولاية علي وعداوته وآل بيته:

ربط الشيعة بين الاستطاعة والكفر بولاية علي، وعداوته وآل بيته؛ وأولوا بذلك قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَانَتۡ أَعۡيُنُهُمۡ فِي غِطَآءٍ عَن ذِكۡرِي وَكَانُواْ لَا يَسۡتَطِيعُونَ سَمۡعًا ﴿١٠١﴾﴾ الكهف: ١٠١، وقد نسبوا هذا التأويل إلى أئمتهم.

فادعوا أن أبي عبد الله قال في قوله تعالى: ﴿لَا يَسۡتَطِيعُونَ سَمۡعًا ﴿١٠١﴾﴾ الكهف: ١٠١، "كانوا لا يستطيعون إذا ذكر علي عليه السلام عندهم أن يسمعوا ذكره لشدة بغض له وعداوة منهم له ولأهل بيته".

وأن الرضا قال فيها: "الله عز وجل شبه الكافرين بولاية علي بن أبي طالب عليه السلام بالعميان لأنهم كانوا يستثقلون قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه ولا يستطيعون سمعًا".

والجواب أن يُقال: هذا الربط باطل سندًا ومتنًا؛ وبيان ذلك بأمرين:

الأول: أن الروايات التي استندوا إليها لا تصح نسبتها إلى الإمام؛ فيجب على من احتج بها إثبات السند فيها حتى يصح الاستدلال!! ومن هنا فهم مطالبون بصحة النقل! (١)

الثاني: قلب دلالة الآية الواردة في متن الرواية عليهم؛ إذ الآية في إبطال مذهبهم أظهر منه في الدلالة عليه. وبيان ذلك من وجهين:

---

(١)بيان ذلك: أن الرواية المنسوبة إلى أبي عبدالله فمصدرها تفسير القمي والكتاب مشكوك في نسبته إليه، قال آصف محسني: (تفسير علي بن إبراهيم غير معتبر ..حيث لا يُعلم أصل نسبته إليه فلا يؤخذ منه شيء) مشرعة بحار الأنوار، آصف محسني، ١٤/١-١٥، وانظر: المعتبر من بحار الأنوار فقًا لنظريات آصف محسني، عمار الفهداوي ، ٣٥/١ وأما الرواية المنسوبة إلى الرضا فقد رواها الصدوق في كتابيه التوحيد، ٣٥٣، عيون أخبار الأخبار ، ١٢٤/١، و نقلها عنه المجلسي في بحار الأنوار، ٤٠/٥، ٣٤٣/١٠، ٣٩٤/٣٥ ط.مؤسسة الوفاء. وفي إسنادها: أبو الفضل تميم بن عبد الله القريشي الحميري المعروف بابن تميم القرشي، وهو شيخ الصدوق **وقد عد في كتب الحرج والتعديل الشيعية تارة من الضعفاء**، انظر: معجم رجال الحديث، الخوئي، ٢٨٦/٤، و**تارة أخرى من المجاهيل**، انظر: المفيد من معجم رجال الحديث، محمد الجواهري، ٩٥، أما الطبرسي فقد ذكرها في كتابه الاحتجاج ١٩٦/٢؛ مرسلة بلا إسناد!

- **الأول: أن تأويلهم للآية باطل؛ والحق:** أن معنى قوله تعالى:﴿ ٱلَّذِينَ كَانَتۡ أَعۡيُنُهُمۡ فِي غِطَآءٍ عَن ذِكۡرِي وَكَانُواْ لَا يَسۡتَطِيعُونَ سَمۡعًا ﴿١٠١﴾ ﴾ الكهف: ١٠١، (﴿كَانَتۡ أَعۡيُنُهُمۡ فِي غِطَآءٍ عَن ذِكۡرِي ﴾ الكهف: ١٠١، أي: معرضين عن الذكر الحكيم، والقرآن الكريم، وقالوا: ﴿ قُلُوبُنَا فِيٓ أَكِنَّةٖ مِّمَّا تَدۡعُونَآ إِلَيۡهِ ﴾ فصلت: ٥ ، وفي أعينهم أغطية تمنعهم من رؤية آيات الله النافعة، كما قال تعالى: ﴿ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞ ﴾ البقرة: ٧ ، لا يقدرون على سمع آيات الله الموصلة إلى الإيمان، لبغضهم القرآن والرسول، فإن المبغض لا يستطيع أن يلقي سمعه إلى كلام من أبغضه، فإذا انحجبت عنهم طرق العلم والخير، فليس لهم سمع ولا بصر، ولا عقل نافع فقد كفروا بالله وجحدوا آياته، وكذبوا رسله، فاستحقوا جهنم، وساءت مصيرًا) [1]. **(وهذا يتضمن معنيين أحدهما: أن أعينهم في غطاء عما تضمنه الذكر من آيات الله وأدلة توحيده وعجائب قدرته. والثاني: أن أعين قلوبهم في غطاء عن فهم القرآن وتدبره والاهتداء به وهذا الغطاء للقلب أولاً ثم يسري منه إلى العين).** [2] **فهذه الآية تصف (حال من صده هواه، ورأيه الفاسد، عن استماع كتب الله المنزلة واتباعها).** [3]

وعلى هذ فكل من غلا في الأئمة من الشيعة ورفعهم فوق قدرهم ووصفهم بما ليس فيهم كصفات الإلهية، وبالعصمة الخاصة بالرسل فالآية تشمله.

- **الثاني: أن هذه الآية من الأدلة على إثبات استطاعة مقارنة للفعل (الاستطاعة القدرية)؛ وعامة الشيعة لا يثبتونها!** يقول شيخ الإسلام: في معرض كلامه على الاستطاعة التي يكون معها الفعل والأدلة عليها؛ قوله تعالى:(﴿ ٱلَّذِينَ كَانَتۡ أَعۡيُنُهُمۡ فِي غِطَآءٍ عَن ذِكۡرِي وَكَانُواْ لَا يَسۡتَطِيعُونَ سَمۡعًا ﴿١٠١﴾ ﴾ الكهف: ١٠١ فهذه الاستطاعة

---

(١)تفسير السعدي، ٤٨٧.

(٢)شفاء العليل، ابن القيم، ١/٢٩٤-٢٩٥.

(٣)الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، ١/ ١٤٧.

هي المقارنة الموجبة)[1]، (فإن الاستطاعة المنفية هنا – سواء كان نفيها خبرا أو ابتداء – ليست هي الاستطاعة المشروطة في الأمر والنهي فإن تلك إذا انتفت انتفى الأمر والنهي والوعد والوعيد والحمد والذم والثواب والعقاب، ومعلوم أن هؤلاء في هذه الحال مأمورون منهيون موعودون متوعدون؛ فعلم أن المنفية هنا ليست المشروطة في الأمر والنهي المذكورة في قوله: ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ ﴾ التغابن: ١٦)[2] بل (القرآن يدل على أن هذه الاستطاعة إنما نفيت عن التارك لا عن الفاعل، فعلم أنها مضادة لما يقوم بالعبد من الموانع التي تصد قلبه عنه إرادة الفعل وعمله وبكل حال فهذه الاستطاعة منتفية في حق من كتب عليه أنه لا يفعل بل وقضي عليه بذلك). [3]

الوجه الثاني: إبطال ربطهم التكليف بما لا يُطاق بمسائل الإمامة.

وذلك من ثلاثة جوانب:

الجانب الأول: المنع! فلا يُسلم للشيعة ما ادعوه من أن إنكار ما قرره في مسائل الإمامة يلزم منه وقوع التكليف بما لا يُطاق!

الجانب الثاني: أن مسألة التكليف بما لا يُطاق ليست ملزومة لمسائل الإمامة ولا لازمة:

بيان ذلك من ثلاثة أوجه:

الأول: ثمة توافق ظاهر بين قول متكلمة الشيعة في مسألة التكليف بما لا يُطاق وبين قول المعتزلة، ومعلوم أن المعتزلة هم أصل هذا القول والشيعة تبع لهم فيه، والمعتزلة لا توافقهم على قولهم في الإمامة، فهم يقرون بإمامة الخلفاء الثلاثة،[4] ويقول ما قالوه في القدر وإحالة وقوع التكليف بما لا يطاق!

---

(١)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ٣٧٣.

(٢)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ٢٩١.

(٣)مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٨/ ٢٩٢.

(٤)انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية،١٣/ ٩٧، وانظر قول المعتزلة: المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار، ٢٠/القسم الأول ، ٢٧٢ وما بعدها، ٢٠/القسم الثاني، ٣-٣١.

الثاني: أن الجبرية مع قولهم بجواز تكليف ما لا يُطاق غير أنهم لا يوافقون الشيعة في مسائل الإمامة ولا يقولون بقولهم فيها!

الثالث: أن فلاسفة الشيعة يلزمهم القول بوقوع تكليف ما لا يطاق(-بل ومذهبهم أن الرب لا يقبح منه شيء-) رغم قولهم بمسألة الإمامة!

فتبين أن مسألة التكليف بما لا يُطاق ليست ملزومة لمسائل الإمامة ولا لازمة.

الجانب الثالث: قلب الدعوى عليهم؛ بأن يقال بل القول بعقائد الإمامة يلزم منه التكليف بما لا يطاق؛ **فيقال**:

سائر الإمامية يلزمهم القول بتكليف ما لا يطاق (فصاحب الزمان الذي يدعون إليه لا سبيل للناس إلى معرفته، ولا معرفة ما يأمرهم به، وما ينهاهم عنه، وما يخبرهم به، فإن كان أحد لا يصير سعيدًا إلا بطاعة هذا الذي لا يعرف أمره، ولا نهيه لزم أنه لا يتمكن أحد من طريق النجاة، والسعادة، وطاعة الله، وهذا من أعظم تكليف ما لا يطاق، وهم من أعظم الناس إحالة له). [1]

وقد ألزمهم بالقول بتكليف ما لا يطاق الرازي فقال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩ ﴾ النساء: ٥٩ ، (**أما حمل الآية على الأئمة المعصومين على ما تقوله الروافض ففي غاية البعد لوجوه: أحدها: ما ذكرناه أن طاعتهم مشروطة بمعرفتهم وقدرة الوصول إليهم، فلو أوجب علينا طاعتهم قبل معرفتهم كان هذا تكليف ما لا يطاق..**)[2].

وقال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ١١٩ ﴾ التوبة: ١١٩، (نحن نعترف بأنه لا بد من معصوم في كل زمان، إلا أنا نقول: ذلك المعصوم هو مجموع الأمة، **وأنتم تقولون: ذلك المعصوم واحد منهم، فنقول: هذا الثاني باطل؛**

---

(١)منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ١/ ٨٧-٨٨.

(٢)التفسير الكبير، الرازي، ١٠/١٤٦.

لأنه تعالى أوجب على كل واحد من المؤمنين أن يكون مع الصادقين، وإنما يمكنه ذلك لو كان عالمًا بأن ذلك الصادق من هو؟، لا الجاهل بأنه من هو؟، فلو كان مأمورًا بالكون معه كان ذلك تكليف ما لا يطاق وأنه لا يجوز، لكنا لا نعلم إنسانًا معينًا موصوفًا بوصف العصمة، والعلم بأنا لا نعلم هذا الإنسان حاصل بالضرورة، فثبت أن قوله:﴿ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿١١٩﴾ ﴾ التوبة: ١١٩، ليس أمرًا بالكون مع شخص معين، ولما بطل هذا بقي أن المراد منه: الكون مع مجموع الأمة، وذلك يدل على أن قول مجموع الأمة حق وصواب، ولا معنى لقولنا الإجماع إلا ذلك)[1].

(١)التفسير الكبير، الرازي، ٢٢١/١٦.

وبعد مناقشة موقف الشيعة الإمامية مسألة التكليف بما لا يُطاق، أخلص إلى ما يلي:

نتائج الفصل الرابع

١- مسألة التكليف بما لا يُطاق؛ مبنية على الكلام في قدرة العبد واستطاعته هل هي سابقة على الفعل أو مقارنة له.

٢- ادعت القدرية المعتزلة؛ أن القدرة لا تكون إلا قبل الفعل، وهي صالحة للضدين الفعل والترك.

٣- القدرة عند القدرية المعتزلة نوع واحد فقط، سابق على الفعل، صالح للضدين!

٤- ادعت القدرية المعتزلة أن العباد لم يكلفوا إلا بما هم مستوون في طاقته وقدرته واستطاعته، ولا يختص الفاعل دون التارك باستطاعة خاصة!

٥- ادعت القدرية المعتزلة أن التكليف بما لا يُطاق غير جائز مطلقًا.

٦- ادعت الجبرية أن القدرة لا تكون إلا مقارنة للفعل، وهي لا تصلح إلا لشيء واحد الفعل أو الترك.

٧- القدرة عند الجبرية نوع واحد فقط مقارن للفعل، موجب له، لا يصلح للضدين.

٨- ادعت الجبرية أن كل عبدٍ لم يفعل ما أمر به قد كلف ما لا يطيقه.

٩- ادعت الجبرية أن التكليف بما لا يطاق جائز مطلقًا.

١٠- الحق أن لفظ القدرة يتناول نوعين: أحدهما: القدرة الشرعية المصححة للفعل التي هي مناط الأمر والنهي. والثاني: القدرة القدرية الموجبة للفعل التي هي مقارنة للمقدور لا يتأخر عنها

١١- السلف يقولون بإثبات كلتا القدرتين؛ فهم يثبتون للعبد قدرة هي مناط الأمر والنهي تكون قبل الفعل، وهي سلامة الآلة وصحة الأعضاء كما يثبتون قدرة يكون بها الفعل، تكون مع الفعل.

١٢- إطلاق القول بتكليف ما لا يطاق من البدع الحادثة في الإسلام.

١٣- القول بتكليف ما لا يطاق لم تطلق الأئمة فيه واحدًا من الطرفين. وإنما يفصلون القول فيه.

١٤- التكليف بما لا يُقدر على فعله للعجز عنه، غير واقع في الشريعة عند السلف.

١٥- التكليف بما لا يُقدر على فعله للاشتغال بضده لا يقبح عند أحد من العقلاء!

١٦- دلت الأدلة على أن التكليف بما لا يُقدر على فعله للاشتغال بضده لا يُسمى تكليفًا بما لا يطاق.

١٧- اعتقد متكلمة الشيعة أن الله تعالى لم يكلف العباد إلا دون ما يطيقون.

١٨- قول متكلمة الشيعة -الإخباريين والأصوليين-في مسألة التكليف بما لا يطاق مستقى من قول المعتزلة.

١٩- أطلق متكلمة الشيعة القول بالمنع بتكليف ما لا يطاق.

٢٠- نهج متكلمة الشيعة في مسألة التكليف بما لا يطاق نهج المعتزلة حذو القذة بالقذة.

٢١- ادعى متكلمة الشيعة أن المعتزلة هم التابعون لهم في مسألة التكليف بما لا يطاق!

٢٢- قرر متكلمة الشيعة أن تكليف ما لا يطاق قبيح بالضرورة، والله تعالى لا يفعله لحكمته.

٢٣- قرر متكلمة الشيعة أن القول بأن الله تعالى يكلف بما لا يطاق منافيًا لعقيدة عدل الباري، وتنزهه عن الصفات والأفعال القبيحة.

٢٤- إطلاق متكلمة الإمامية القول بنفي التكليف بما لا يطاق مبني على أصلين فاسدين.

٢٥- أصل قول متكلمة الإمامية في نفي التكليف بما لا يطاق ادعاء أن الله لم يخلق أفعال العباد ولم يختص أحدًا من خلقه بإعانة خاصة وخلق لهم قدرة واحدة فقط صالحة للضدين!

٢٦- نزه متكلمة الشيعة الرب عن تكليف ما لا يطاق على وجه يقتضي نفي خلق الأفعال وإرادتها ونفي تخصيص الله بهدايته من يشاء.

٢٧- ظن الشيعة أن التكليف لمن كان فعله مخلوق تكليف بغير المقدور.

٢٨- نفى الشيعة خلق الله لأفعال العباد و تخصيصه بالهداية من يشاء لأنه-في زعمهم- يعنى التكليف بما لا يُطاق.

٢٩- ذكر متكلمة الشيعة وقوع الخلاف في مسألة؛ قدرة العبد واستطاعته هل هي سابقة على الفعل أو مقارنة له.

٣٠- انتصر متكلمة الشيعة لقول المعتزلة في مسألة قدرة العبد واستطاعته؛ فقرروا أنها سابقة على الفعل غير أنهم أوهموا أنهم أصله.

٣١- ادعى متكلمة الشيعة-أتباع القدرية المعتزلة- أن العباد لم يكلفوا إلا بما هو مستوون في طاقته وقدرته واستطاعته لا يختص الفاعل دون التارك باستطاعة خاصة.

٣٢- عد متكلمة الشيعة اعتقادهم في مسألة الاستطاعة وتكليف ما لا يطاق من الفروق بينهم وبين قول أهل الجبر.

٣٣- نسب جواد مغنية إلى أهل السنة القول بأن تكليف ما لا يطاق جائز مطلقًا!

٣٤- استدل متكلمة الشيعة في على قولهم بتقدم الاستطاعة (القدرة) على الفعل، وإطلاق القول بالمنع من تكليف ما لا يطاق بعدة أدلة نقلية وعقلية!

٣٥- ليس للشيعة قول منتظم في منهج الاستدلال؛ فقد تجد في بعض نصوصهم الاستدلال على قولهم في مسألة الاستطاعة والتكليف بما لا يُطاق بالنقل-الأخبار، والإجماع- و العقل والفطرة، من غير التزام بتطبيق تنظير معين في الاستدلال!

٣٦- انشغال الأصوليين من الشيعة بنقل الأدلة النقلية – لإثبات إحالة التكليف بما لا يطاق – وتقدم الاستطاعة على الفعل يُعد ثغرة منهجية.

٣٧- بيّن متكلمة الشيعة أن تكليف ما لا يطاق قبيح عقلاً، وممتنع سمعًا.

٣٨- نوه متكلمة الشيعة إلى أن مروياتهم الصحيحة إنما دلت على تقدم الاستطاعة (القدرة) على الفعل.

٣٩- نوه متكلمة الشيعة إلى تواتر مروياتهم في بطلان تكليف ما لا يطاق.

٤٠- أثبتت بعض مرويات الشيعة أن القدرة تكون مع الفعل.

٤١- قول متكلمة الشيعة بنفي القدرة مع الفعل يتعارض مع ما أتت به بعض مروياتهم؛ من إثبات القدرة مع الفعل.

٤٢- اعتبر متكلمة الشيعة أن الأخبار التي نصت على إثبات القدرة مع الفعل ظاهرها موافق لمذهب الأشاعرة، ومخالف لمذهب الإمامية ومروياتهم الصحيحة!

٤٣- قابل متكلمة الشيعة الأخبار التي نصت على إثبات القدرة مع الفعل إما بالحمل على التقية أو التأويل أو الرد.

٤٤- خالفت طائفة من الشيعة المشهور من المذهب- في مسألة الاستطاعة – فقررت: أن الاستطاعة تكون قبل الفعل ومعه.

٤٥- نُسب إلى هشام ابن الحكم إطلاق القول بوقوع تكليف ما لا يُطاق.

٤٦- مخالفة طائفة من الشيعة -في فلتات كتاباتهم- المشهور من المذهب في مسألة الاستطاعة يُظهر تناقضهم واضطرابهم ويبين خطأ مذهبهم، وفساده!

٤٧- لا سبيل للناس إلى معرفة صاحب الزمان الذي يدعوا الشيعة الناس إليه، ولا إلى معرفة ما يأمرهم به، وما ينهاهم عنه، وما يخبرهم به.

٤٨- قول الشيعة بعقيدة الإمامة ينقض قولهم في مسألة التكليف بما لا يطاق!

٤٩- تكليف ما لا يطاق لازم على أصول الفلاسفة!

٥٠- يلزم من مذهب الفلاسفة القول بجوز أن يكلف الله الناس بما لا يطيقون لأنه تعالى –في زعمهم- لا يقبح منه شيء.

٥١- يلزم من مذهب الفلاسفة القول بوقوع التكليف بما لا يطاق لأن العبد-في زعمهم- مضطر غير مختار!

٥٢- صرح ابن عربي شيخ الفلاسفة العرفاء – بوقوع التكليف بما لا يُطاق!

٥٣- ربط الشيعة بين أقوالهم في الإمامة وبين مسألة الاستطاعة والتكليف بما لا يطاق.

٥٤- ربط الشيعة بين الاستطاعة والكفر بولاية علي.

٥٥- ادعى الشيعة أنه يجب على الله نصب إمام معصوم ولو لم يكن الإمام معصومًا لوقع تكليف ما لا يطاق.

٥٦- ادعى الشيعة أن عدم نصب إمام معصوم-في كل وقت- يلزم منه تكليف ما لا يطاق.

٥٧- ادعى الشيعة أنه لو لم يكن المعصوم ثابتًا في كل وقت لزم تكليف ما لا يطاق.

٥٨- ادعى الشيعة أن مخالفة قولهم في أن نصب الإمام واجب على الله عقلاً يستلزم تكليف ما لا يطاق!.

٥٩- عامة المسلمين في نظر الشيعة قائلون بتكليف ما لا يُطاق لمخالفتهم لهم في مسألة الإمامة.

٦٠- موقف أعلام الشيعة من مسألة التكليف بما لا يُطاق- مستقى من أقول المتكلمين المبدعة أو الفلاسفة الزنادقة وممزوج بما ابتدعوه من بدع وانفردوا به من عقائد (التقية، الإمامة).

٦١- تشكل موقف أعلام الشيعة من مسألة التكليف بما لا يُطاق – من مشارب ونزعات متنوعة؛ فقد احتوى على نزعات جهمية، ونزعات اعتزالية قدرية، ونزعات فلسفية(مشائية، وإشراقية عرفانية)!

٦٢- معالم دين الشيعة الإمامية ظاهرة في موقفهم من مسألة التكليف بما لا يُطاق فهم يربطون بين مسألة الاستطاعة والتكليف بما لا يطاق ومعتقدهم الباطل في الإمامة والتقية!!

٦٣- إن موقف الشيعة من مسألة التكليف بما لا يُطاق-مخالف لما عليه أهل السنة والجماعة؛ فهم إما قائلون بأقوال المتكلمين المبتدعة أو بأقوال الفلاسفة الزنادقة؛ مع مزج ذلك بما انفردوا به من العقائد.

٦٤- أبرز ما يقوم عليه قول أهل السنة والجماعة في مسألة التكليف بما لايطاق؛ ما يلي:

- تقرير أن القول بتكليف ما لا يطاق أو نفيه بدعة لم تطلق الأئمة فيه واحدًا من الطرفين بل لا بد فيه من الاستفصال ليعرف الحق من غيره!
- إثبات أن الله خص المؤمنين بنعمة يهتدون بها لم يعطها الكافر، وأن العبد لا بد أن يكون قادرًا حين الفعل؛ إذ مجرد القدرة الصالحة للضدين يشترك فيها المؤمن والكافر، فلا بد للمؤمن مما يخصه الله به من الأسباب التي بها يكون مؤمنًا.
- إثبات أن العبد له قدرتان: قدرة شرعية مصححة للفعل هي مناط الأمر والنهي، وقدرة قدرية موجبة للفعل لا يتأخر عنها مقدورها.

٦٥- لم يثبت بحمد الله تعالى أمر اتفق المسلمون على أنه لا يطاق، وقالوا: إنه يكلف به العبد، ولا اتفق المسلمون على فعل كلف به العبد، وأطلقوا القول عليه بأنه لا يطاق.

٦٦- دلت الأدلة الشرعية والعقلية على إثبات نوعي الاستطاعة (التي قبل الفعل، والتي مع الفعل)، كما أثبته المحققون من أئمة الفقه والحديث.

٦٧- إطلاق القول بأن العبد لا يستطيع غير ما فعل، ولا يستطيع خلاف المعلوم المقدر، خطأ وبدعة.

٦٨- إطلاق القول بأن استطاعة الفاعل والتارك سواء وأن الفاعل لا يختص عن التارك باستطاعة خاصة خطأ وبدعة.

٦٩- قول متكلمة الشيعة أتباع المعتزلة شر من قول الجبرية وأشد انحرافًا من جهة: أنهم يمنعون أن يكون مع الفعل قدرة بحال! فادعوا أن المؤثر لا بد أن يتقدم الأثر؛ ولا يقارنه بحال!!

٧٠- قول الجبرية شر من قول المعتزلة وأتباعهم من متكلمة الشيعة من جهة أن الجبرية يقولون أنه لا استطاعة إلا للفاعل، وأن من لم يفعل فعلاً فلا استطاعة له عليه!

٧١- قول الجبرية والقدرية وأتباعهم من الشيعة-في مسألة الاستطاعة وتكليف ما لا يطاق- ناكب عن الحق حائد عن الصراط المستقيم.

٧٢- اعتقاد متكلمة الشيعة أتباع القدرية أن الاستطاعة المتقدمة على الفعل كافية في حصول الفعل، وأن العبد يحدث مشيئته، يجعل العبد مستغنيًا عن الله حين الفعل، وهذا خطأ قبيح

٧٣- اعتقاد الجبرية أن الاستطاعة مع الفعل فقط، وأنها موجبة للفعل، وهي من غيره وأن العبد مجبور على الفعل، خطأ قبيح.

٧٤- نفي متكلمة الشيعة الاستطاعة المقارنة للفعل ناتج عن أصلهم الفاسد الذي ادعو فيه أن إقدار الله المؤمن والكافر والبر والفاجر سواء.

٧٥- حكاية متكلمة الشيعة الإجماع على أن القدرة إنما تكون فقط قبل الفعل؛ مخالف لما ثبت في الكتاب والسنة وهو نظير غيره من الإجماعات الباطلة المدعاة في علم الكلام!

٧٦- دلت النصوص الشرعية والإجماع والعقل على فساد أصل متكلمة الشيعة الذي بنوا عليه قولهم في نفي القدرة مع الفعل.

٧٧- لا يكون الفعل بمجرد قدرة متقدمة غير مقارنة.

٧٨- لا يكون الفعل بقدرة معدومة حين الفعل.

٧٩- كل دليل صحيح استدل به متكلمة الشيعة أتباع المعتزلة على قولهم في الاستطاعة غايته أن يدل على إثبات قدرة قبل الفعل.

٨٠- إن عامة أدلة متكلمة الشيعة أتباع المعتزلة حجة على من نفى القدرة قبل الفعل(الجبرية).

٨١- ليس مع متكلمة الشيعة دليل صحيح ينفي أن تكون القدرة مع الفعل.

٨٢- إطلاق القول بأن كل كافر وفاسق قد كلف ما لا يطيق مخالف لقول السلف وجمهور أهل السنة وأئمتهم.

٨٣- قرر السلف أن ما لا يطاق للعجز عنه لم يكلفه الله أحدا.

٨٤- قرر السلف أن ما لا يطاق للاشتغال بضده هو الذي وقع فيه التكليف.

٨٥- القول بأن الله لم يخلق في الكافر قدرة على الإيمان مخالف لقول جمهور أهل السنة.

٨٦- قرر جمهور أهل السنة أن الله خلق للكافر القدرة المشروطة في التكليف المصححة للأمر والنهي.

٨٧- حمل متكلمة الشيعة أقوال أئمتهم-التي تثبت القدرة مع الفعل-على التقية، اتهام للأئمة وتلاعب بالدين!

٨٨- حمل متكلمة الشيعة أقوال أئمتهم-التي تثبت القدرة مع الفعل-على التقية يفقد الثقة في أقوال الأئمة!

٨٩- ثمة فروق بين القدرتين؛ القدرة الشرعية المصححة للفعل السابقة له، والقدرة القدرية المقارنة للفعل الموجبة له.

٩٠- أخطأ كل من جعل القدرة نوعًا واحدًا؛ إما سابقًا على الفعل-كمتكلمة الشيعة أتباع القدرية-، وإما مقارنًا للفعل -وهم الجبرية-، وكلاهما مصيب فيما أثبته دون ما نفاه.

٩١- ربطُ الشيعة بين الكفر بولاية علي؛ وعداوته وآل بيته وبين الاستطاعة الواردة في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَانَتۡ أَعۡيُنُهُمۡ فِي غِطَآءٍ عَن ذِكۡرِي وَكَانُواْ لَا يَسۡتَطِيعُونَ سَمۡعًا ١٠١﴾الكهف: ١٠١، ونسبة ذلك إلى الأئمة باطل سندًا ومتنًا.

٩٢- الروايات التي استند الشيعة إليها في ربطهم بين الكفر بولاية علي وعداوته وآل بيته، وبين الاستطاعة الواردة في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَانَتۡ أَعۡيُنُهُمۡ فِي غِطَآءٍ عَن ذِكۡرِي وَكَانُواْ لَا يَسۡتَطِيعُونَ سَمۡعًا ١٠١﴾الكهف: ١٠١،لا تصح نسبتها إلى الإمام.

٩٣- الآية الواردة في الروايات التي استند الشيعة إليها في ربطهم بين الاستطاعة والكفر بولاية علي؛ وعداوته وآل بيته هي في إبطال مذهبهم أظهر منه في الدلالة عليه.

٩٤- ربط الشيعة مسألة التكليف بما لا يُطاق بمسائل الإمامة باطل.

٩٥- ما ادعاه الشيعة من أن إنكار قولهم في مسائل الإمامة يلزم منه وقوع التكليف بما لا يُطاق غير مسلم!

٩٦- مسألة التكليف بما لا يُطاق ليست ملزومة لمسائل الإمامة ولا لازمة.

٩٧- يمكن قلب الدعوى على الشيعة وتقرير أن القول بعقائد الإمامة يلزم منه التكليف بما لا يطاق.

وبهذا يكتمل بحمد الله وتوفيقه عرض موقف الشيعة الإمامية من المسائل المتعلقة بالقضاء والقدر ونقده.

الخاتمة

وتشتمل على النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

١- تُعد الشيعة الاثني عشرية الوجه المعبر عن الفرق الشيعية الأخرى؛ لاحتواء مصادرها على معظم آراء الفرق الشيعية، وكثرة عدد المنتمين إليها مقارنة بفرق الشيعة الأخرى.

٢- تصادق الاعتزال والرفض وتواخيا منذ أواخر المائة الثالثة واستمر هذا إلى زماننا.

٣- عقيدة عامة الشيعة الإمامية في القضاء والقدر مخالفة لما كان عليه أئمة آل البيت ومتقدميهم- ومجافية لطريقتهم.

٤- عامة الشيعة الإمامية أتباع للمعتزلة، إلا من تفلسف منهم فيكون إما فيلسوفًا، وإما ممتزجًا من فلسفة واعتزال ويضم إلى ذلك الرفض، فيصيرون بذلك من أبعد الناس عن الله ورسوله، وعن دين المسلمين المحض.

٥- تضاربت روايات الشيعة الإمامية في عامة المسائل المتعلقة بالقضاء والقدر تضارب فوضوي.

٦- العقيدة التي قررها عامة الشيعة الإمامية في باب القضاء والقدر دخيلة على الإسلام وليست جزء من نسيجه.

٧- عقيدة الشيعة الإمامية في القضاء والقدر وأسسها ومفاهيمها مغايرة للمضمون الديني والرسالي للإسلام ومخالفة للكتاب والسنة وسبيل المسلمين.

٨- تنازع الشيعة الإمامية في مسائل القضاء والقدر كتنازع سائر الناس، لكنهم فرع على غيرهم فمثبتيهم تبع للمثبتة، ونفاتهم تبع للنفاة، إلا ما اختصوا به من افتراء الرافض والكذب.

٩- موقف الشيعة الإمامية من القضاء والقدر-مخالف لما عليه أهل السنة والجماعة؛ فهم إما قائلون بأقوال المتكلمين المبتدعة أو الفلاسفة الزنادقة؛ مع مزج ذلك بما انفردوا به من العقائد.

١٠- معالم دين الشيعة الإمامية ظاهرة في موقفهم من القضاء والقدر-؛ فهم يربطون كلامهم في مسائل القضاء والقدر بمعتقدهم في الإمامة، والبداء، والتقية وغلوهم في الأئمة!.

١١- تشكل موقف الشيعة الإمامية من القضاء والقدر من مشارب ونزعات متنوعة؛ فقد احتوى على نزعات فقد احتوى على نزعات جهمية، ونزعات اعتزالية قدرية، ونزعات فلسفية (مشائية، وعرفانية)!

١٢- جمع الرافضة أخس المذاهب: مذهب الجهمية في الصفات، ومذهب القدرية في أفعال العباد، ومذهب الرافضة في الإمامة والتفضيل.

١٣- طاف الشيعة الإمامية على أبواب المذاهب وفازوا بأخس المطالب!

ثانيًا: التوصيات:

إنه على الرغم من كل البحوث التي دارت موضوعاتها حول عقيدة الشيعة، إلا أنه لا يزال الشيعة مجالاً واسعًا خصبًا للبحث والدراسة-لمن شمر عن ساعد الجد وائتزر بإزار الصبر والمصابرة والمرابطة- من جوانب عديدة؛ منها:

١- إبراز مخالفة الشيعة الإمامية لأقوال أئمة آل البيت من خلال عقد دراسات تهتم بالمنقول عن أهل البيت في العقائد.

٢- إبراز أهمية عقيدة البداء في الفكر الشيعي من خلال عقد دراسة تهتم بالبداء وارتباطه بعقائد الشيعة الإمامية.

٣- دراسة ظاهر التطبير أصولها وآراء الشيعة الإمامية فيها مع إبراز جوانب ارتباطها بعقائدهم.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

الفهارس العامة

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس الأحاديث النبوية.

٣- فهرس أقوال الصحابة رضي الله عنهم.

٤- فهرس روايات الشيعة.

٥- فهرس الأبيات الشعرية.

٦- فهرس الأمثال.

٧- فهرس البلدان والبقاع.

٨- فهرس الفرق والطوائف.

٩- فهرس المصطلحات والألفاظ الغريبة.

١٠-فهرس الأعلام المترجم لهم.

١١-فهرس المراجع والمصادر.

١٢-فهرس الموضوعات.

فهرس المراجع والمصادر

المراجع والمصادر العامة

(أ)

١- ١٤ عامًا مع سماحة العلامة الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين، تأليف: عبد الكريم بن صالح المقرن، دار طويق للنشر والتوزيع، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٢- الإبانة الصغرى(الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة) تصنيف الإمام: عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري، دار أطلس، المملكة العربية السعودية-الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٣- الإبانة عن أصول الديانة، تأليف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، تحقيق: د. فوقية حسين محمود، دار الأنصار، القاهرة، ط١، ١٣٩٧هـ.

٤- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، تأليف: الشيخ الإمام أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي، تحقيق ودراسة: مجموعة من الباحثين ، دار الراية، ط٢، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.=(الإبانة الكبرى)

٥- كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تأليف: إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني الشافعي، علق عليه وخرج آياته وأحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٦- كتاب الأسماء والصفات، تأليف: الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، حققه وخرج أحاديثه: عبد الله بن محمد الحاشدي، قدم له الشيخ : مقبل بن هادي الوادعي، مكتبة السوادي للتوزيع.

٧- كتاب الإشارة في علم الكلام، تأليف الإمام فخر الدين الرازي"تحقيق ودراسة"، إعداد: هاني محمد حامد محمد، رسالة لنيل درجة الماجستير(التخصص) في العقيدة والفلسفة، كلية أصول الدين-القاهرة، قسم العقيدة والفلسفة، جامعة الأزهر، إشراف: أ.د/ محيي الدين أحمد الصافي، أ.د/ محمد عبد الفضيل القوصى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٨- كتاب الإيمان-أركانه حقيقته نواقضه-تأليف: محمد نعيم ياسين، دار الندوة الجديدة، بيروت-لبنان.
٩- أبحاث هيئة كبار العلماء، إعداد: هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية، اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، المجلد الرابع، إصدار: سنة١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
١٠- ابن تيمية وموقفه من الفكر الفلسفي، تأليف: دكتور عبد الفتاح أحمد فؤاد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، فرع الإسكندرية، ١٩٨٠م.
١١- الاتجاه الإشراقي في فلسفة ابن سينا، تأليف: د.مرفت عزت بالي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
١٢- الآثار الواردة عن السلف في القضاء والقدر من خلال تفسير الطبري-ترتيبًا ودراسة عقدية- رسالة لنيل درجة الدكتوراه في العقيدة من كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مقدمة من: سعاد بنت محمد السويد، عام١٤٢٣هـ.
١٣- أثر الأفلاطونية المحدثة عند المتكلمين والصوفية، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، في قسم الفلسفة ، بكلية الآداب، بجامعة بنها، إعداد: شريف بكر عبدالمعز ، إشراف: الأستاذ الدكتور:حربي عباس عطيتو، وَ الأستاذ الدكتور: عبدالقادر البحراوي، ٢٠٠٨م.
١٤- اجتماع الجيوش الإسلامية على حرب المعطلة والجهمية، تأليف: أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: زائد بن أحمد النشيري، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٣١ هـ.
١٥- أحكام أهل الذمة، تأليف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق: يوسف بن أحمد البكري، شاكر بن توفيق العاروري، رمادى للنشر، الدمام، ط١٤١٨،١هـ — ١٩٩٧م.
١٦- الإحكام في أصول الأحكام، تأليف: أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت- لبنان، دمشق.
١٧- آداب البحث والمناظرة، تأليف: الشيخ العلامة محمد الأمين بن محمد المختار الجنكي الشنقيطي، تحقيق: سعود بن عبد العزيز العريفي، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٦هـ.

١٨- آداب الشافعي ومناقبه (حديث وفقه، فِراسة وطب، تاريخ وأدب، لغة ونسب)، تأليف: الإمام الجليل أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، كَتَب كلمة عنه: محمد زاهد بن حسن الكوثري، قدم له وحقق أصله وعلق عليه: عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
١٩- الأدب المفرد، تأليف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، تحقيق: دار البشائر الإسلامية-بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
٢٠- الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد، تأليف: سعود بن عبد العزيز بن محمد العريفي، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤١٩هـ.
٢١- الأدلة العقلية على الإمامة عند الشيعة الاثني عشرية، -عرض ونقد ، إعداد: د.إيمان بنت صالح بن سالم العلواني، مركز العصر للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، لندن.
٢٢- إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب = معجم الأدباء، تأليف: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
٢٣- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، تأليف: أبي السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى، دار إحياء التراث العربي - بيروت. = تفسير أبي السعود.
٢٤- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، بإشراف: محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٢٥- أساس التقديس في علم الكلام للإمام فخر الدين الرازي، مع مقدمة ودراسة تحليلية، للدكتور محمد العريبي، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
٢٦- الاستغاثة في الرد على البكري، تأليف: شيخ الإسلام ابن تيمية، دراسة وتحقيق: عبد الله دجين السهلي، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
٢٧- الاستقامة، تأليف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٣هـ.
٢٨- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تأليف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١ ،

١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، ط. أخرى صححه وخرج أحاديثه: عادل مرشد، دار الأعلام، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٢٩- أسد الغابة في معرفة الصحابة، تأليف: عز الدين ابن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري، تحقيق وتعليق: الشيخ علي محمد معوض، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، قدم له وقرظه: الأستاذ الدكتور: محمد عبد المنعم البري، الدكتور: عبد الفتاح أبو سنة، الدكتور: جمعة طاهر النجار، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

٣٠- أسرار التنزيل وأنوار التأويل، للإمام فخر الدين الرازي، تحقيق وتصحيح: د.عبد الرحمن عميرة، عبد المنعم فرج درويش، ركابي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م.

٣١- أسرار الحروف وحساب الجمل، عرض ونقد، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من قسم العقيدة، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، إعداد الطالب: طارق بن سعيد القحطاني، ١٤٢٩هـ-١٤٣٠هـ.

٣٢- أسماء الله الحسنى الثابتة في الكتاب والسنة، تأليف:د. محمود عبد الرزاق الرضواني، مكتبة سلسبيل، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٣٣- أسمى المطالب في سيرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ (شخصيته وعصره) - دراسة شاملة- تأليف: عَلي محمد محمد الصَّلاَّبي، مكتبة الصحابة، الشارقة — الإمارات، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

٣٤- اشتقاق أسماء الله، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق:د. عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٣٥- الاشتقاق، تأليف: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١١ هـ - ١٩٩١م.

٣٦- الإصابة في تمييز الصحابة، تأليف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، على محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ، ط. أخرى طبعت هذه النسخة طبق النسخة المطبوعة سنة ١٨٥٣م، في بلدة كلكنا بعد مقابلتها على النسخة الخطية المحفوظة في دار الكتب بالأزهر الشريف بمصر، ثم على النسخة الموقوفة على طلبة العلم برواق الشوام من الأزهر.

٣٧- أصول الإسماعيلية-دراسة- تحليل- نقد-، تأليف: د.سليمان عبد الله السلومي، دار الفضيلة، الرياض-السعودية، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٣٨- الأصول الخمسة عند المعتزلة وموقف السلفيين منها، رسالة مقدمة إلى قسم الدراسات العليا الشرعية، لنيل درجة الماجستير في العقيدة، بجامعة الملك عبد العزيز، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، إعداد: صالح زين العابدين الشيبي، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

٣٩- أصول العقيدة بين المعتزلة والشيعة الإمامية، تأليف: د.عائشة يوسف المناعي، دار الثقافة، الدوحة-قطر، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٤٠- أصول الفلسفة الإشراقية عند شهاب الدين السهروردي، تأليف: محمد علي أبو ريان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٥٩م.

٤١- أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية - عرض ونقد -، تأليف: ناصر بن عبد الله بن علي القفاري، ط١، ١٤١٤هـ.

٤٢- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، تأليف: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، ط أخرى بإشراف بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٦هـ. =تفسير الشنقيطي.

٤٣- اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، للإمام فخر الدين الرازي، ومعه بحث في الصوفية والفرق الإسلامية، للأستاذ: مصطفى بك عبد الرزاق، مراجعة وتحرير: علي سامي النشار، مكتبة النهضة المصرية، ١٣٥٦هـ-١٩٣٨م.

٤٤- أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة، المطبوع باسم ٢٠٠ سؤال وجواب في العقيدة، لحافظ بن أحمد حكمي، ضبط نصوصه وخرج أحاديثه: حلمي بن إسماعيل الرشيدي، دار العقيدة، ط١، ١٩٩٩م.

٤٥- إعلام الموقعين عن رب العالمين، تأليف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٤٦- الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط١٥، ٢٠٠٢م.
٤٧- إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، تأليف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد حامد الفقي، مكتبة المعارف، المملكة العربية السعودية- الرياض.
٤٨- أفعال العباد بين أهل السنة ومخالفيهم، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في قسم العقيدة، كلية الدعوة وأصول الدين، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، إعداد: عبد العزيز بن أحمد بن محسن الحميدي، عام١٤١١هـ.
٤٩- إلهيات بن سينا بين الفخر الرازي ونصير الدين الطوسي، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، في قسم العقيدة والفلسفة، بكلية أصول الدين، بجامعة الأزهر، بالقاهرة، إعداد: إسماعيل محمد إسماعيل أحمد ، إشراف: الأستاذ الدكتور محيي الدين أحمد الصافى، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
٥٠- الأمالي في الحديث، نظم الفوائد وتقريب المراد للرائد، للقاضي عبد الجبار، مخطوط، مصور من دار الكتب المصرية، فلم برقم٨١٦٥.
٥١- الإمام ابن تيمية وقضية التأويل، دراسة لمنهج ابن تيمية في الإلهيات وموقفه من المتكلمين والفلاسفة والصوفية، تأليف: الدكتور محمد السيد الجليند، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط٥، ٢٠٠٠م.
٥٢- الإمام المجدد العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني، تأليف: عمر أبو بكر، بيت الأفكار الدولية.
٥٣- إنباء الغمر بأبناء العمر لشيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: الدكتور حسن حبشي، القاهرة، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
٥٤- الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، تأليف: يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي، تحقيق: سعود بن عبد العزيز الخلف، أضواء السلف، الرياض-المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
٥٥- الإنسان الكامل في الفكر الصوفي، عرض ونقد، تأليف: لطف الله بن عبد العظيم، خوجه، دار الهدي النبوي، مصر، دار الفضيلة، السعودي، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

٥٦- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، للقاضي أبي بكر بن الطيب الباقلاني البصري، تحقيق وتعليق وتقديم: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، ط٢، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٥٧- إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد، تأليف: أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي عز الدين اليمني المشهور بابن الوزير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.

٥٨- الإيمان بالقضاء والقدر، لمحمد بن إبراهيم الحمد، تقديم: الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار ابن خزيمة، المملكة العربية السعودية، ط٣، ١٤٢٩هـ-١٩٩٨م.

(ب)

٥٩- البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل ابن كثير القرشي الدمشقي، اعتنى بهذه الطبعة ووثقها: عبد الرحمن اللادقي، محمد غازي بيضون، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط٩، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٦٠- بدائع الفوائد، للإمام: أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد العمران، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد.

٦١- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، تأليف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، حققه وعلق عليه وضبط نصه وصنع فهارسه: محمد حسن حلاق، دار ابن كثير، دمشق-بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٦٢- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرة - القراءاتُ الشاذةُ وتوجيهها من لغة العرب، تأليف: عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي، دار الكتاب العربي، بيروت — لبنان.

٦٣- بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود، تأليف: عبدالله الجميلي، مكتبة الغرباء الأثرية

٦٤- براءة آل البيت مما نسبته إليهم الروايات، تأليف: أ.د. أحمد بن سعد حمدان الغامدي، مطابع الحميضي، ط١، ١٤٣١هـ.

٦٥- البرقعي وجهوده في الرد على الرافضة، تأليف: خالد بن عبدالمحسن التويجري، مركز البيان للبحوث والدراسات، ١٤٣٦هـ.

٦٦- البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان، للشيخ العلامة أبي الفضل عباس بن منصور السكسكي الحنبلي، تحقيق: الدكتور بسام علي سلامة العموش، مكتبة المنار، الأردن- الزرقاء، ط٢، ١٩٩٦م-١٤١٧هـ.

٦٧- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، تأليف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة،١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٦٨- بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: عبد الله محمد الدويش، دار الفكر، بيروت-لبنان، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٦٩- بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية، تأليف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني، تحقيق: موسى الدويش، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط٣، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٧٠- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان- صيدا.

٧١- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، تأليف: شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني، رسائل علمية مطبوعة بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط١، ١٤٢٦هـ.

(ت)

٧٢- تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة أسبابه ومظاهره، تأليف: عبداللطيف بن عبدالقادر الحفظي، دار الأندلس الخضراء، جدة، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٧٣- تاج العروس من جواهر القاموس، تأليف: أبو الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الزَّبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٧٤- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تأليف: مؤرخ الإسلام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق وتعليق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣ م.

٧٥- تاريخ الرسل والملوك، تأليف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، ومعه صلة تاريخ الطبري لعريب بن سعد القرطبي، دار التراث – بيروت، ط٢، ١٣٨٧هـ.=(تاريخ الطبري).
٧٦- تاريخ الفكر الفلسفي، الجزء الثاني، أرسطو والمدارس المتأخرة، تأليف: دكتور محمد علي أبو ريان، دار المعرفة الجامعية، ط٣، ١٩٧٣م.
٧٧- تاريخ دمشق، تأليف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
٧٨- التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، لأبي المظفر الإسفرائيني، عرف الكتاب وترجم للمؤلف وخرج أحاديثه وعلق حواشيه: الشيخ محمد زاهد بن الحسن الكوثري، المكتبة الأزهرية، ط١.
٧٩- التبيان في أيمان القرآن، تأليف: الإمام أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: عبد الله بن سالم البطاطي، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار علم الفوائد، ط١، ١٤٢٩هـ.
٨٠- تثبيت دلائل النبوة، تأليف: عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، تحقيق وتقديم: د.عبد الكريم عثمان، دار العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان.
٨١- التحفة العراقية في الأعمال القلبية، تأليف: شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره، د. يحيى بن محمد بن عبد الله الهنيدي، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٨٢- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.
٨٣- التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع، تأليف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: د. محمد بن عودة السعوي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١٤٢١،٦هـ- ٢٠٠٠م.

٨٤- التسعينية، تأليف: شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن إبراهيم العجلان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٨٥- تعليق مختصر على كتاب لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد، تأليف: محمد بن صالح بن محمد العثيمين، تحقيق: أشرف بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، مكتبة أضواء السلف، ط٣، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

٨٦- التعليقات المختصرة على متن العقيدة الطحاوية، تأليف: صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان، دار العاصمة للنشر والتوزيع.

٨٧- تفسير الفاتحة والبقرة، تأليف: محمد بن صالح بن محمد العثيمين، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٣هـ.

٨٨- تفسير القرآن العظيم مسندًا عن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين، تأليف: الإمام الحافظ عبد الرحمن بن محمد ابن إدريس الرازي ابن أبي حاتم، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية-مكة المكرمة-الرياض، ط٣، ١٤١٩هـ. =تفسير ابن أبي حاتم.

٨٩- تفسير القرآن العظيم، تأليف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م. =(تفسير ابن كثير).

٩٠- تفسير القرآن، تأليف: أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.=(تفسير السمعاني).

٩١- تفسير القرآن، للإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: د.مصطفى مسلم محمد، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.

٩٢- التفسير الكبير، للإمام الفخر الرازي، إعداد مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت —لبنان، ط٤، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٩٣- التفسير الوسيط للقرآن الكريم، تأليف: مجموعة من العلماء بإشراف مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ط١، ١٣٩٣هـ-١٤١٤هـ، ١٩٧٣م-١٩٩٣م.

٩٤- التفويض الإلهي للأئمة في عقيدة الشيعة الإمامية الاثني عشرية، -دراسة علمية وتقييم رواة وتحليل من كتب الشيعة الإمامية، تأليف: ثروت الحنكاوي اللهيبي، دار عمار، عمان-الأردن، ط١، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

٩٥- تقريب التدمرية، تأليف: محمد بن صالح بن محمد العثيمين، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الدمام، ط١، ١٤١٩هـ.

٩٦- تقريب القرآن إلى الأذهان، تأليف: آية الله العظمى الإمام السيد محمد الحسيني الشيرازي، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٩٧- تلبيس إبليس، تأليف: حافظ الإمام جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي البغدادي، الدراسة والتحقيق والتعليق: د.السيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط٥، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، طبعة أخرى: دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٩٨- تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل، تأليف: محمد بن الطيب الباقلاني، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان، ط١،١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٩٩- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تأليف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.

١٠٠- التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، للإمام أبي الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الملطي الشافعي، قدم له وعلق عليه: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

١٠١- تنزيه القرآن عن المطاعن، تأليف: قاضي القضاة عماد الدين أبي الحسن عبد الجبار بن أحمد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ٢٠٠٦م.

١٠٢- تهافت الفلاسفة، تأليف: الإمام أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي، قدم له وضبط نصه: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط٣، ٢٠٠٨م-١٤٢٩هـ.

١٠٣- تهذيب التهذيب، تأليف: أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦هـ.
١٠٤- تهذيب اللغة، تأليف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
١٠٥- التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد لابن منده، تأليف: أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: الدكتور علي بن محمد ناصر الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، دار العلوم والحكم، سوريا، ط١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
١٠٦- التوقيف على مهمات التعاريف، للشيخ الإمام عبد الرءوف بن المناوى، تحقيق الدكتور: عبد الحميد صالح حمدان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
١٠٧- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تأليف: عبد الرحمن بن ناصر السعدي، قدم له: الشيخ عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل، والشيخ محمد الصالح العثيمين، اعتنى به تحقيقًا ومقابلة: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م. = تفسير السعدي.

(ث)

١٠٨- الثقات، تأليف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، ط١، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣م.

(ج)

١٠٩- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تأليف: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م. طبعة أخرى: تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية، والإسلامية، بدار هجر، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م. = تفسير الطبري.

١١٠- جامع الرسائل، تأليف: تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، دار العطاء، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١١١- الجامع الصحيح في القدر، تأليف: أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار الآثار، ط٢، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

١١٢- الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي؛ تأليف: عيسى محمد بن عيسى بن سورة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م، طبعة أخرى حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: الدكتور: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٦.

١١٣- جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، تأليف: القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، لبنان-بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.=دستور العلماء.

١١٤- جامع العلوم والحكم، تأليف: الحافظ الفقيه زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي الشهير بابن رجب، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، إبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، ط٨، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

١١٥- جامع المسائل، تأليف: تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: محمد عزير شمس، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٢هـ.

١١٦- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، تأليف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ. = (صحيح البخاري)

١١٧- جامع بيان العلم وفضله، تأليف: أبي عمر يوسف بن عبد البر، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، ط٧، ١٤٢٧هـ.

١١٨- جامع شروح العقيدة الطحاوية، للإمام ابن أبي العز الحنفي، والعلامة صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، مع تعليقات العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز، العلامة محمد ناصر الدين

الألباني، العلامة صالح بن فوزان الفوزان، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

١١٩- الجامع لأحكام القرآن، تأليف: أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢ ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م= تفسير القرطبي

١٢٠- الجامع لشعب الإيمان، تأليف: الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.=شعب الإيمان

١٢١- الجانب الإلهي عند ابن سينا، تأليف: الدكتور: سالم مرشان، دار قتيبة، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

١٢٢- الجانب الإلهي من التفكير الإسلامي، تأليف: الدكتور محمد البهي، مكتبة وهبة، ط٦، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

١٢٣- جمهرة مقالات الأستاذ محمود محمد شاكر، تأليف: محمود محمد شاكر، جمعها وقرأها وقدم لها: الدكتور عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط١، ٢٠٠٣ م.

١٢٤- جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية، تأليف الدكتور: محمد أحمد لوح، دار ابن القيم، دار ابن عفان، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

١٢٥- جَنَّةُ المُرْتَابْ بِنَقْدِ عَقِيْدَة كَمَالْ حَيْدَرِيْ الكَذَّابْ. [وَثَائِقْ]، تأليف: أبو وليد التركماني، كتاب منشور عبر الشبكة العنكبوتية، في مدونة الإسلام دين الحق، وهي مدونة مخصصة لنشر عقيدة السلف الصالح وتبيان طرق المبتدعة والرد على شبهاتهم ، الرابط:

http://islam-is-true-way.blogspot.com/2012/07/blog-post_24.html

١٢٦- جهود شيخ الإسلام ابن تيمية في توضيح الإيمان بالقدر، تأليف: د.تامر محمد محمود متولي، الجمعية العلمية السعودية لعلوم العقيدة والاديان والفرق والمذاهب، طبع على نفقة وقف الشيخ إبراهيم حمد الوقيصي، المدينة المنورة، ١٤٣٢هـ.

١٢٧- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، تأليف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي، تحقيق: علي بن حسن، عبد العزيز بن إبراهيم، حمدان بن محمد، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤١٩هـ -١٩٩٩م.

١٢٨- جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمن ﷺ من أن ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ تعدل ثلث القرآن، تأليف: شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: أبو عمر الندوي، عبد العزيز بن فتحي بن السيد ندا، دار القاسم، ط١، ١٤٢١هـ.

(ح)

١٢٩- حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: زائد بن أحمد النشري، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار علم الفوائد، ط١، ١٤٢٨هـ.

١٣٠- حجة القراءات، تأليف: عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة، تحقيق وتعليق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة.

١٣١- الحجة في القراءات السبع، تأليف: الإمام ابن خالويه، تحقيق وشرح: د.عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، القاهرة، ط٣، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

١٣٢- الحجة للقراء السبعة، تأليف: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، تحقيق: بدر الدين قهوجي- بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح- أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق- بيروت، ط٢، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.

١٣٣- الحركات الباطنية في العالم الإسلامي، عقائدها وحكم الإسلام فيها، تأليف: الدكتور محمد أحمد الخطيب، دار عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١٣٤- الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة في الإسلام، تأليف: آدم متز، ترجمة: محمد عبدالهادي أبو ريدة، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط٥.

١٣٥- الحكمة من إرسال الرسل، منهج الرسل في الدعوة إلى الله، الطريقة المثلى في الدعوة إلى الله، تأليف: فضيلة الشيخ عبد الرزاق عفيفي، مطبعة المدني، مصر، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

١٣٦- الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى عند الفلاسفة والمتكلمين عرض ونقد على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه بجامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم العقيدة، إعداد الطالب: حامد بن علي بن إبراهيم الفقيه، ١٤٢٧هـ-١٤٢٨هـ.

١٣٧- الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى عند أهل السنة عرض ودراسة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، بجامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم العقيدة، إعداد الطالب: عبد الله بن ظافر الشهري، ١٤٢٢هـ.

١٣٨- الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى، لمحمد ربيع هادي المدخلي، مكتبة لينة، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

(خ)

١٣٩- خلق أفعال العباد، والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، دراسة وتحقيق: فهد بن سليمان الفهيد، دار أطلس الخضراء، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

١٤٠- الخوارج تاريخهم وآراؤهم الاعتقادية وموقف الإسلام منها، تأليف: د.غالب بن علي عواجي، المكتبة العصرية، جدة-المملكة العربية السعودية، ط٣، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

(د)

١٤١- الداء والدواء، تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن القيم الجوزية، حققه: محمد أجمل الإصلاحي، خرج أحاديثه: زائد بن أحمد النشيري، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٢٩هـ.

١٤٢- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، دار الفكر، بيروت.

١٤٣- درء تعارض العقل والنقل، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم،

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

١٤٤- دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين، -الخوارج والشيعة-، تأليف: دكتور أحمد محمد أحمد جلي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١٤٥- الدرر السنية في الأجوبة النجدية، مجموعة رسائل ومسائل علماء نجد الأعلام من عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى عصرنا هذا، جمع الفقير إلى عفو ربه القدير: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي، القحطاني النجدي، ط٦، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

١٤٦- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تأليف: شيخ الإسلام حافظ العصر شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد ابن محمد بن علي بن أحمد الشهير بان حجر العسقلاني، دار الجيل، بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

١٤٧- درس من الولاية، تأليف: أبو الفضل البرقعي، ترجمة الشيخ جميشيد ﷾، لم يطبع، ترجمه الشيخ جميشيد للدكتور خالد بن محسن التويجري لإعداده أطروحة الدكتوراه، والتي طبعت بعنوان البرقعي وجهوده في الرد على الرافضة، وقد أجاد عليّ الدكتور بالترجمة كان الله له وجزاه خيرًا.

١٤٨- دقائق التفسير الجامع لتفسير ابن تيمية، تأليف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: د. محمد السيد الجليند، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، ط٢، ١٤٠٤هـ.

١٤٩- ديوان أبي نواس، شرحه وضبطه وقدم له: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

١٥٠- ديوان العجاج رواية الأصمعي وشرحه، تحقيق: عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت-لبنان، حلب-سورية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

١٥١- ديوان العجاج رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تحقيق: د.عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق.

١٥٢- ديوان المفضليات بشرح الأنباري-وهي نخبة من قصائد الشعراء المقلين في الجاهلية وأوائل الإسلام،- اختارها الرواية العلامة: أبو العباس المفضل بن محمد الضبي، مع شرح وافر لأبي محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري، تحقيق: كارلوس يعقوب لايل، بيروت، ١٩٢٠م.

١٥٣- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

(ذ)

١٥٤- الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب، للإمام الحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، تحقيق وتعليق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

١٥٥- ذيول العبر في خبر من غبر، ضمن العبر في خبر من عبر، لمؤرخ الإسلام الحافظ الذهبي، حققه وضبطه: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

(ر)

١٥٦- الرد على الجهمية، تأليف: أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السجستاني، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، دار ابن الأثير- الكويت، ط٢، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

١٥٧- الرد على الزنادقة والجهمية، للإمام أحمد بن حنبل، القاهرة، ط٢، ١٣٩٩م.

١٥٨- الرد على الشاذلي في حزبيه، وما صنفه في آداب الطريق، تأليف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد-مكة، ط١، ١٤٢٩هـ

١٥٩- الرد على المنطقيين، تأليف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني، دار المعرفة، بيروت-لبنان.

١٦٠- الرسالة البعلبكية، تأليف: شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، دراسة وتحقيق: مريم بنت عبد العالي الصاعدي، دار الفضيلة، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

١٦١- رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت، تأليف: الإمام أبي نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم الوايلي السجزي، تحقيق ودراسة: محمد باكريم با عبد الله، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مركز البحث العلمي و إحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤١٣هـ.

١٦٢- الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات، تأليف: أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق:د. محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، دار ابن الجوزي، ط٢، ١٤٢٩هـ.

١٦٣- رسالة في الرد على الرافضة، تأليف: الشيخ أبو حامد محمد المقدسي، تحقيق: الأستاذ عبد الوهاب خليل الرحمن، الدار السلفية، بومبائي، الهند، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٦٤- روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني، تأليف: العلامة شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي البغدادي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ. =(تفسير الألوسي).

١٦٥- روضة المحبين ونزهة المشتاقين ، تأليف: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عزير شمس، دار عالم الفوائد.

١٦٦- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لأبي محمد عبد الله بن أحمد ابن قدامة المقدسي الدمشقي، ومعها شرحها نزهة الخاطر العاطر، لعبد القادر بن أحمد بن مصطفى الدمشقي، مكتبة المعارف، الرياض، ط٣، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

١٦٧- الروضة الندية شرح العقيدة الواسطية، تأليف: زيد بن عبدالعزيز بن فياض، دار الوطن، الرياض، ط٣، ١٤١٤هـ.

(ز)

١- زاد المعاد في هدي خير العباد، تأليف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، مؤسسة الرسالة، بيروت، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط٢٧، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٢- زاد المهاجر إلى ربه، تأليف: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عزير شمس إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٥ هـ= الرسالة التبوكية.

٣- الزاهر في معاني كلمات الناس، تأليف: أبو بكر محمد بن القاسم ابن الأنباري، قرأه وعلق عليه: الدكتور يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١٤٢٤،١ هـ-٢٠٠٤م.

٤- الزهد، ويليه كتاب الرقائق، تأليف: عبد الله بن المبارك المروزي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط٢، ٢٠٠٤م-١٤٢٥هـ.

٥- زهر الأكم في الأمثال والحكم، تأليف: الحسن بن مسعود بن محمد، نور الدين اليوسي، تحقيق: د. محمد حجي، د. محمد الأخضر، الشركة الجديدة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط١، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م.

(س)

٦- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط٤، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٧- السنة، تأليف: أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخَلَّال البغدادي الحنبلي، تحقيق: د. عطية الزهراني، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.

٨- كتاب السنة، للحافظ أبي بكر عمر بن أبي عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني، ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة، بقلم: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٩- السنة، تأليف: أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانيّ البغدادي، تحقيق: د. محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، دار ابن القيم، الدمام،ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

١٠- سنن ابن ماجه، بشرح الإمام أبي الحسن الحنفي المعروف بالسندي، وبحاشيته: تعليقات مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، حقق أصوله وخرج أحاديثه على الكتب الستة، ورقمه حسب المعجم المفهرس وتحفة الأشراف: الشيخ خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.؛ طبعة أخرى باسم: سنن ابن ماجه، تأليف: أبو عبد الله

محمد بن يزيد القزويني ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.

١١- سنن أبي داود للإمام الحافظ المصنف المتقن: أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، ومعه كتاب معالم السنن للخطابي، وهو شرح عليه، مع تخريج أحاديثه وترقيمها، إعداد وتعليق: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م. طبعة أخرى، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط، محَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

١٢- السنن الكبرى، تأليف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي،حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ-٢٠٠١م.

١٣- سنن النسائي، بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي، وحاشية الإمام السندي، حققه ورقمه ووضع فهارسه: مكتب تحقيق التراث الإسلامي، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط٢، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

١٤- سير أعلام النبلاء، تصنيف: الإمام شمس الدين محمد بن عثمان الذهبي، أشرف على تحقيق الكتاب وخرج أحاديثه: محمود شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، طبعة أخرى بتحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

١٥- كتاب السبعة في القراءات، تأليف: أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي البغدادي، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط١، ١٤٠٠هـ .

(ش)

١٦- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تأليف: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح، تحقيق: محمود الأرناؤوط، عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق — بيروت، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

١٧- شرح أسماء الله الحسنى للرازي ، وهو الكتاب المسمى لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات، لفخر الدين محمد بن عمر الخطيب الرازي، راجعه وقدم له وعلق عليه: طه عبد

الرءوف سعد، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.=(لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات)

١٨- شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، حققه: عبد الستار أحمد فراج، محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، مطبعة الميداني، القاهرة.

١٩- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين من بعدهم، تأليف: الشيخ الإمام الحافظ أبي القاسم هبة الله ابن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي، تحقيق: الدكتور أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة، ط٩، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٢٠- شرح الأربعين النووية، لفضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين، دار التراث للنشر، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٢١- شرح الإشارات والتنبيهات لابن سينا، لفخر الدين محمد عمر الرازي، مع شرح نصير الدين الطوسي، مكتبة الحرم المكي الشريف.

٢٢- شرح الأصبهانية، تأليف: شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، تحقيق ودراسة: د.محمد بن عوده السعوي، مكتبة دار المنهاج، للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط١، ١٤٣٠هـ.

٢٣- شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار بن أحمد، تعليق: الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، حققه وقدم له: الدكتور: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، ط١، ١٣٨٤هـ-١٩٦٥م.

٢٤- شرح الرسالة التدمرية لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية، شرح فضيلة الشيخ: عبد الرحمن بن ناصر البراك، إعداد: سليمان بن صالح الغصن، دار كنوز إشبيليا، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٢٥- شرح السنة للإمام أبي محمد الحسن بن علي بن خلف البربهاري، تحقيق وتعليق: عبد الرحمن بن أحمد الجميزي، دار المنهاج، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ.

٢٦- شرح السنة، تأليف: الإمام الحسين بن مسعود البغوي، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: شعيب الأرناؤوط، ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٢٧- شرح العقيدة السفارينية - الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية، تأليف: محمد بن صالح بن محمد العثيمين، دار الوطن للنشر، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ.

٢٨- شرح العقيدة الطحاوية، تأليف: عبد الرحمن بن ناصر بن براك بن إبراهيم البراك، إعداد: عبد الرحمن بن صالح السديس، دار التدمرية، ط٢، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٢٩- شرح العقيدة الطحاوية، تأليف: عليّ بن عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذرعي الصالحي الدمشقي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عبد الله بن المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١٠، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٣٠- شرح العقيدة الطحاوية، للعلامة: ابن أبي العز الحنفي، حققها وراجعها: جماعة من العلماء، خرج أحاديثها: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط٩، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٣١- شرح العقيدة الواسطية، تأليف: محمد بن صالح بن محمد العثيمين، خرج أحاديثه واعتنى به: سعد بن فواز الصميل، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط٦، ١٤٢١هـ.

٣٢- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق وتعليق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٥.

٣٣- شرح المقاصد، تأليف: الإمام مسعود بن عمر بن عبد الله الشهير بسعد الدين التفتازاني، تحقيق وتعليق مع مقدمة في علم الكلام: د.عبد الرحمن عميرة، تصدير: فضيلة الشيخ صالح موسى شرف، منشورات الشريف الرضي، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٣٤- شرح المواقف للقاضي عبد الرحمن الإيجي، تأليف: علي بن محمد الجرجاني، ومعه حاشيتا السَّيالكوتي والجلبي على شرح المواقف، ضبطه وصححه: محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٣٥- شرح ثلاثة الأصول، تأليف: محمد بن صالح بن محمد العثيمين، دار الثريا للنشر، ط١٤٢٤،٤هـ - ٢٠٠٤م.

٣٦- شرح رياض الصالحين، تأليف: محمد بن صالح بن محمد العثيمين، دار الوطن للنشر، الرياض، ١٤٢٦هـ.

٣٧- شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري، تأليف: عبد الله بن محمد الغنيمان، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٥هـ.

٣٨- شرح مسائل الجاهلية لشيخ الإسلام المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب﵀ والشرح: لفضيلة الشيخ: د.صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية-الرياض، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٣٩- الشريعة، تأليف: أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ، تحقيق: د.عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن، الرياض-المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٤٠- الشعر والشعراء، تأليف: أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ.

٤١- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، تأليف: الإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: عمر سليمان الحفيان، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٤٢- الشيعة الإمامية وتأثرهم بالعقائد الاعتزالية، عرض ونقد، تأليف: د.عبدالرحمن أحمد أبو جمرة، دار الفلاح، الفيوم، ط١، ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م.

٤٣- الشيعة في مرآة المعتزلة، تأليف: عفاف بن الغالي، جداول للنشر والتوزيع، لبنان، ط١، ٢٠١١م.

٤٤- الشيعة والتشيع - فرق وتاريخ، تأليف: إحسان إلهي ظهير الباكستاني، إدارة ترجمان السنة، لاهور- باكستان، ط١٠، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

(ص)

٤٥- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تأليف: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، محمد علي بيضون، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٤٦- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٤٧- صحيح الجامع الصغير وزيادته، (الفتح الكبير)، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٤٨- صحيح سنن ابن ماجه باختصار السند، صحح أحاديثه: محمد ناصر الدين الألباني، بتكليف من مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، توزيع المكتب الإسلامي-بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
٤٩- صحيح سنن أبي داود، للإمام الحافظ سليمان بن الأشعث السجستاني، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
٥٠- صحيح سنن الترمذي، باختصار السند، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، إشراف: زهير الشاويش، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٥١- صريح السنة، تأليف: الإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، حققه وعلق عليه: بدر بن يوسف المعتوق، راجعه: الشيخ بدر بن عبد الله البدر، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، ط٢، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
٥٢- كتاب الصفدية، تأليف: شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تيمية، مصر، ط٢، ١٤٠٦هـ.
٥٣- صفة الإرادة الإلهية في الفكر الإسلامي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العقيدة، بجامعة الملك عبد العزيز، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إعداد: خليل الرحمن عبد الرحمن، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
٥٤- كتاب الصلاة، تأليف: أبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: عدنان بن صفاخان البخاري، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٣١هـ.
٥٥- صلة الله بالكون في التصوف الفلسفي، دراسة ونقد، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العقيدة ، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم العقيدة، جامعة أم القرى، إعداد: سعيد عقيل سراج سعيد، ١٤١٤هـ.
٥٦- الصلة بين التشيع والاعتزال، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العقيدة، إعداد الطالب: محمد بن حامد بن منور الجدعاني، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم العقيدة، ١٤١٩هـ.

٥٧- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، تصنيف: الشيخ الإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الشهير بابن قيم الجوزية، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه وقدم له: الدكتور علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية-الرياض، ط٣، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٥٨- صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام، لجلال الدين السيوطي، ويليه مختصر السيوطي لكتاب نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق اليونان، لتقي الدين بن تيمية، علق عليه: علي سامي النشار، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

(ض)

٥٩- ضحى الإسلام، أحمد أمين، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة-مصر.

٦٠- ضرورة تعلم مسائل القدر والنهي عن الخوض فيه، تأليف: أ.د.محمد بن عبدالعزيز بن أحمد العلي، دار طيبة.

٦١- ضعيف الجامع الصغير وزيادته، تأليف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي.

٦٢- ضعيف سنن الترمذي، ضعف أحاديثه: محمد ناصر الدين الألباني، إشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٦٣- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، تأليف: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الجيل، بيروت،ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

(ط)

٦٤- طبقات الحفاظ، للإمام الحافظ الشيخ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، راجع النسخة وضبط أعلامها لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٦٥- طبقات الحنابلة، للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء البغدادي الحنبلي، حققه وقدم له وعلق عليه: الدكتور: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٦٦- طبقات الشافعية الكبرى، تأليف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٣هـ.

٦٧- طبقات الشافعية لأبي بكر أحمد بن محمد بن عمر بن محمد، تقي الدين ابن قاضي شهبة الدمشقي، اعتنى بتصحيحه وعلق عليه ورتب فهارسه: الحافظ عبد العليم خان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد، الهند، ط١، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

٦٨- طبقات الفقهاء، لأبي إسحاق الشيرازي الشافعي، حققه وقدم له: د.إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت-لبنان، ١٩٧٠م.

٦٩- الطبقات الكبير، لمحمد بن سعد بن منيع الزهري، تحقيق: د.علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٧٠- طبقات المدلسين أو تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار، عمان، ط١.

٧١- طبقات المعتزلة، تأليف: أحمد بن يحيى بن المرتضى، عُنيت بتحقيقه: سوسنه ديعشلد-ثلزر،ط٢، بيروت-لبنان، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٧٢- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٢.

٧٣- طبقات فحول الشعراء، تأليف: أبو عبد الله محمد بن سلّام بن عبيد الله الجمحي بالولاء، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.

٧٤- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تأليف: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: نايف بن أحمد الحمد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨ هـ.

٧٥- طريق الهجرتين وباب السعادتين، تأليف الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، حققه: محمد أجمل الإصلاحي، خرج أحاديثه: زائد بن أحمد النشيري، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٩هـ.

(ع)

٧٦- عبد الله بن سبأ وأثره في أحداث الفتنة في صدر الإسلام، تأليف: سليمان بن حمد العودة، دار طيبة، الرياض، ط٤، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٧٧- العبر في خبر من غبر، لمؤرخ الإسلام الحافظ الذهبي، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٧٨- عبودية الكائنات لرب العالمين، تأليف: فريد إسماعيل التوني، مكتبة الضياء، جدة، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
٧٩- عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين، تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: إسماعيل بن غازي مرحبا، إشراف: بكر بن عبدالله أبو زيد، تمويل: مؤسسة سليمان بن عبدالعزيز الراجحي الخيرية، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٩.
٨٠- العدل الإلهي بين الاثني عشرية ومعتزلة البصرة، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير، إعداد الطالبة: هيام عباس عبدالعال محمود، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم الفلسفة الإسلامية، ٢٠٠٢م.
٨١- العرش وما رُوِي فيه، تأليف: أبو جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة العبسي تحقيق: محمد بن خليفة بن علي التميمي، مكتبة الرشد، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
٨٢- كتاب العظمة، تأليف: أبي الشيخ الأصبهاني، دراسة وتحقيق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة، الرياض.
٨٣- عقائد الثلاث والسبعين فرقة لأبي محمد اليمني، تحقيق ودراسة: محمد بن عبد الله زربان الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤١٤هـ.
٨٤- العقد الفريد، تأليف: ابن عبد ربه الأندلسي ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤ هـ.
٨٥- عقيدة البداء بين النفي والإثبات عند الفرق الإسلامية دراسة تحليلية مقارنة، رسالة لنيل درجة الماجستير في العقيدة من قسم أصول الدين في كلية الدراسات الفقهية والقانونية بجامعة آل البيت، مقدم من: عامر سلامه فلاح الملاحمه، إشراف: د.الجيلي محمد يوسف.
٨٦- عقيدة البداء نشأتها وتطورها والرد عليها والفرق بينها وبين النسخ، د. محمد ملكاوي، مجلة أبحاث اليرموك. سلسلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بجامعة اليرموك، إربد-الأردن، المجلد:١٣، العدد الأول (أ)، ١٩٩٧م.

٨٧- عقيدة السلف أصحاب الحديث، أو الرسالة في اعتقاد أهل السنة وأصحاب الحديث والأئمة، تأليف: الإمام أبي إسماعيل عبد الرحمن بن إسماعيل الصابوني، حققها وخرج أحاديثها وعلق عليها، بدر البدر، الدار السلفية، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٨٨- عقيدة الصوفية وحدة الوجود الخفية، تأليف: د.أحمد بن عبدالعزيز القصير، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية-الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٨٩- العقيدة الطحاوية، تأليف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي، شرح وتعليق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ..

٩٠- العقيدة الواسطية: اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة أهل السنة والجماعة، تأليف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، أضواء السلف، الرياض، ط٢،١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٩١- العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ، ويليه: الأرواح النوافخ لآثار إيثار الآباء والمشايخ، تأليف: العلامة صالح بن مهدي المقبلي، مصر، ط١، ١٣٢٨هـ.

٩٢- علماء نجد خلال ثمانية قرون، تأليف: سماحة الشيخ: عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح آل بسام، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط٢، ١٤١٩هـ.

٩٣- العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، تصنيف: الإمام محمد بن إبراهيم الوزير اليماني، حققه وضبط نصه، وخرج أحاديثه، وعلق عليه، شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٩٤- عيون الأخبار، تأليف: أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.

٩٥- كتاب العين، تأليف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

(غ)

٩٦- غريب القرآن، تأليف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: أحمد صقر، دار الكتب العلمية، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

٩٧- الغريبين في القرآن والحديث، تأليف: أحمد بن محمد الهروي أبو عبيد صاحب الأزهري، تحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيدي، قدم له وراجعه: أ.د/فتحي حجازي، قرظه: أ.د/ محمد الشريف، أ.د/كمال العناني، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

٩٨- المغني في أبواب التوحيد والعدل، إملاء القاضي أبو الحسن عبد الجبار، تحقيق: الدكتور: توفيق الطويل، سعيد زايد، راجعه الدكتور: إبراهيم مدكور، بإشراف الدكتور: طه حسين، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر.

(ف)

٩٩- الفتاوى الكبرى، للإمام العلامة تقي الدين ابن تيمية، تحقيق وتعليق وتقديم: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

١٠٠-فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع وترتيب: الشيخ أحمد بن عبد الرزاق الدويش، دار المؤيد، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الرياض-المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ.

١٠١-فتاوى نور على الدرب، تأليف: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، جمع: الدكتور محمد بن سعد الشويعر، تقديم: عبد العزيز بن عبد الله بن محمد آل الشيخ.

١٠٢-فتاوى نور على الدرب، لسماحة الإمام عبد العزيز بن عبد الله بن باز، إعداد: أ. د. عبد الله بن محمد الطيار، ومحمد بن موسى بن عبد الله الموسى، مؤسسة الشيخ عبد العزيز بن باز الخيرية.

١٠٣-فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ، جمع وترتيب وتحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، ط١، ١٣٩٩هـ

١٠٤–فتح الباري شرح صحيح البخاري، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

١٠٥–كتاب الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني، تأليف: محمد بن علي الشوكاني، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وضبط نصه ورتبه وصنع فهارسه: أبو مصعب محمد صبحي بن حسن حلاق، مكتبة الجيل الجديد، اليمن–صنعاء.

١٠٦–فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، تأليف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، إعداد وتصحيح وتنفيذ: مكتب التحقيق العلمي في دار ابن كثير و دار الكلم الطيب، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، دار الكلم الطيب، دمشق – بيروت، ط١، ١٤١٤هـ–١٩٩٤م.

١٠٧–الفتوى الحموية الكبرى، تأليف: تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الحنبلي، تحقيق: د. حمد بن عبد المحسن التويجري، دار الصميعي، الرياض، ط٢، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م.

١٠٨–فجر الإسلام، يبحث عن الحياة العقلية في صدر الإسلام إلى آخر الدولة الأموية، تأليف: أحمد أمين، دار الكتاب العربي، بيروت–لبنان، ط١٠، ١٩٦٩م.

١٠٩–الفرق الباطنية–التاريخ والمنهاج، تأليف: أ.د.محمد أمحزون، سلسلة: لتستبين سبيل المجرمين، مكناس–المغرب، ط١، ١٤٣١هـ–٢٠١٠م.

١١٠–الفرق بين الفرق، للعالم: عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي الإسفرائيني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيد–بيروت، ١٤١٦هـ–١٩٩٥م.

١١١–فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها، تأليف: د. غالب بن علي عواجي، المكتبة العصرية الذهبية، جدة، ط٥، ١٤٢٦هـ–٢٠٠٥م.

١١٢–الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، تأليف: شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: د.عبد الرحمن بن عبد الكريم اليحيى، دار الفضيلة، ط١، ١٤٢٠هـ–١٩٩٩م.

١١٣–الفصل في الملل والأهواء والنحل، للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري، وبهامشه الملل والنحل للإمام أبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، دار الفكر، ط١، ١٣١٧هـ.

١١٤–فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تأليف: أبي القاسم البلخي، القاضي عبد الجبار، الحاكم الجشمي، اكتشفها وحققها: فؤاد السيد، الدار التونسية للنشر.

١١٥–فقه اللغة وسر العربية، تأليف: أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

١١٦–فكرة الألوهية عند أفلاطون وأثرها في الفلسفة الإسلامية والغربية، تأليف: د.مصطفى النشار، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٥م.

١١٧–فلسفة القدر في فكر المعتزلة، للدكتور: سميح دغيم، دار الفكر اللبناني، ط١، ١٩٩٢م.

١١٨–الفلسفة اليونانية–عرض ونقد–، تأليف: أ.د. أحمد السيد علي رمضان، دار الدراسات العلمية للنشر والتوزيع، المملكة السعودية–مكة، ط٢، ١٤٣٣هـ–٢٠١٢م.

١١٩–الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، تأليف: محمد بن علي بن محمد الشوكان، تحقيق: عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان.

١٢٠–الفوائد، للإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٩هـ.

١٢١–فيض القدير شرح الجامع الصفير، للعلامة المناوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت–لبنان، ط٢، ١٣٩١هـ–١٩٧٢م.

(ق)

١٢٢–قاعدة عظيمة في الفرق بين عبادات أهل الإسلام والإيمان وعبادات أهل الشرك والنفاق، تأليف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: سليمان بن صالح الغصن، دار العاصمة، الرياض، ط٢، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م.

١٢٣–القاموس المحيط، تأليف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط٨، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

١٢٤–قاموس المذاهب والأديان، تأليف: حسين علي حمد، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١٢٥–كتاب القدر، تصنيف الحافظ الكبير أبي بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض الفريابي، تحقيق وتخريج: عمرو عبد المنعم سليم، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١٢٦–القدر في الفكر الصوفي، تأليف: علي محمود العمري، دار الفتح للدراسات والنشر، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

١٢٧–القدر وما ورد في ذلك من الآثار، تأليف: الإمام عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي المصري، حققه وخرج أحاديثه:عمر بن سليمان الحفيان، دار العطاء، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١٢٨–قدرة الله تعالى، وقدرة العبد بين السلف ومخالفيهم، عرض ونقد في ضوء الكتاب والسنة، أطروحة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في العقيدة، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كلية الدعوة وأصول الدين، إعداد الطالب: أحمد بن صالح بن حسن الزهراني، ١٤٢٥هـ.

١٢٩–القدرية والمرجئة نشأتهما وأصولهما وموقف السلف منها، تأليف: د. ناصر بن عبد الكريم العقل، دار الوطن، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١٣٠–القراءات وأثرها في علوم العربية، تأليف: محمد محمد محمد سالم محيسن، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٣١–القضاء والقدر عند المسلمين- دراسة وتحليل- تأليف: الدكتور: إسماعيل محمد القرني، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

١٣٢–القضاء والقدر في الإسلام، تأليف: فاروق أحمد الدسوقي، دار الاعتصام.

١٣٣–القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه، تأليف: د. عبد الرحمن بن صالح المحمود، دار الوطن، ط٢، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١٣٤–القضاء والقدر، تأليف: عمر بن سليمان بن عبد الله الأشقر العتيبي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط١٣، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥م.

١٣٥–القضاء والقدر، للإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي، ضبط نصه وصححه وعلق عليه: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

١٣٦–كتاب القضاء والقدر، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، دراسة وتحقيق: د.صلاح الدين بن عباس شكر، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

١٣٧–قضية الخير والشر في الفكر الإسلامي، أصولها النظرية-جوانبها التطبيقية، دراسة علمية لمسئولية الإنسان في الإسلام، لمحمد السيد الجليند، دار العلوم، طبع بمطبعة الحلبي، ط٢، ١٩٨١م.

١٣٨–قطر الولي على حديث الولي، تأليف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، تحقيق: إبراهيم إبراهيم هلال، دار الكتب ، مصر- القاهرة.

١٣٩–قلب الأدلة على الطوائف المضلة في توحيد الربوبية والأسماء والصفات، تأليف: تميم بن عبدالعزيز بن محمد القاضي، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٣٥هـ-١٤٣٣م.

١٤٠–القول المفيد على كتاب التوحيد، تأليف: محمد بن صالح بن محمد العثيمين، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط٢، محرم ١٤٢٤هـ.

(ك)

١٤١–الكامل في الاستقصاء فيما بلغنا من كلام القدماء، للشيخ العلامة: تقي الأئمة والدين مختار بن محمود العجالي المعتزلي، الشهير بتقي الدين النجراني، دراسة وتحقيق الدكتور: السيد محمد الشاهق، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

١٤٢–الكامل في التاريخ، تأليف: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد عز الدين ابن الأثير، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٤٣–الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، تأليف: يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبو القاسم الهُذَلي اليشكري المغربي، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ م.

١٤٤–الكتاب المقدس، دار الكتاب المقدس، القاهرة–مصر، ط٣، ٢٠٠٦م، ط. أخرى الكتاب المقدس، عربي/إنجليزي، ١٩٩٩م، ط. أخرى الكتاب المقدس، جمعية الكتاب المقدس في لبنان، ط٣٠، ١٩٩٣م.

١٤٥–كسر الصنم، عرض أخبار الأصول على القرآن والعقول، دراسة نقدية شاملة لأحاديث أصول الكافي، تأليف: أبو الفضل بن الرضا البرقعي القمي، ترجمة وتحقيق: سعد رستم، دار العقيدة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣٥هـ–٢٠١٤م.

١٤٦–كشاف اصطلاحات الفنون، تأليف: محمد علي الفاروقي التهانوي، تحقيق: د.لطفي عبد البديع، ترجم النصوص الفارسية: د.عبد النعيم محمد حنين، راجعه: أ.أمين الخولي. طبعة أخرى؛ تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د.جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون– بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

١٤٧–الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، تأليف: أبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧ هـ.

١٤٨–الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة لابن رشد، مع مدخل ومقدمة تحليلية وشروح للمشرف على المشروع الدكتور: محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ٢٠٠١م.

١٤٩–الكشكول، تأليف: محمد بن حسين بن عبد الصمد الحارثي العاملي الهمذاني، بهاء الدين، تحقيق: محمد عبد الكريم النمري، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

١٥٠–الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تأليف: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٥١–كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، تأليف: علاء الدين علي بن حسام الدين ابن قاضي خان القادري الشاذلي الهندي البرهانفوري ثم المدني فالمكي الشهير بالمتقي الهندي، تحقيق: بكري حياني – صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

١٥٢–كوكبة من أئمة الهدى ومصابيح الدجى، أعدها: عاصم بن عبد الله القريوتي، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

(ل)

١٥٣–اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.

١٥٤–لسان العرب، تأليف: أبو الفضل، جمال الدين محمد بن مكرم بن علي ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

١٥٥–لسان الميزان، تأليف: أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: دائرة المعرف النظامية بالهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت – لبنان، ط٢، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

١٥٦–اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، للإمام أبي الحسن الأشعري، صححه وقدم له وعلق عليه الدكتور: حمودة غرابة، المكتبة الأزهرية للتراث.

١٥٧–اللمعة في تحقيق مباحث الوجود والحدوث والقدر وأفعال العباد، لإبراهيم بن مصطفى الحلبي المذارى، علق على حواشيه وترجم لمؤلفه الشيخ: محمد زاهد الكوثري، راجع أصله وقدم له: السيد عزت العطار الحسيني، المكتبة الأزهرية للتراث، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٦م.

١٥٨–لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، تأليف: شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي، مؤسسة الخافقين، دمشق، ط٢، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

(م)

١٥٩–المباحث العقدية المتعلقة باللوح المحفوظ والقلم، جمعًا ودراسة، رسالة لنيل درجة الماجستير، بقسم العقيدة كلية الدعوة وأصول الدين، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، إعداد الطالب: عادل بن حجي العامري، عام١٤٢٧هـ-١٤٢٨هـ.

١٦٠–مبدأ التقية بين أهل السنة والشيعة الإمامية، تأليف: أحمد قوشتي عبدالرحيم، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، ط١، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

١٦١–المبسوط في القراءات العشر، تأليف: أبو بكر أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨١م.

١٦٢–متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار أحمد الهمذاني، تحقيق الدكتور: عدنان محمد زرزور، مكتبة دار التراث، القاهرة.

١٦٣–مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري، إمام أهل السنة، تأليف: شيخ المتكلمين محمد بن الحسن بن فورك، تحقيق وضبط: أ.د. أحمد عبد الرحيم السايح، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

١٦٤–مجمع الأمثال، تأليف: أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت- لبنان.

١٦٥–مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تأليف: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

١٦٦–مجموع أشعار العرب، ويشتمل على الأصمعيات، وديوان الأراجيز للعجاج والزفيان، وديوان رؤبة بن العجاج، بعناية وتصحيح: وليم بن الورد البروسي، ط.مدينة ليبسيغ في سنة ١٩٠٣م.

١٦٧–مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي، تأليف: زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، دراسة وتحقيق: أبي مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ط٢، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٩م.

١٦٨–مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، دار الثريا للنشر، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

١٦٩–مجموعة التوحيد، راجعه: الشيخ عبد القادر الأرناؤوط، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان، دمشق، مكتبة المؤيد، الطائف، ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م.

١٧٠–مجموعة الرسائل الكبرى لابن تيمية، تأليف: شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني الدمشقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان.

١٧١–مجموعة الرسائل والمسائل، تأليف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تعليق: السيد محمد رشيد رضا، لجنة التراث العربي.

١٧٢–مجموعة الفتاوى لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني، اعتنى بها وخرج أحاديثها: عامر الجزار، أنور الباز، ط٢، ١٤٢١هـ–٢٠٠١م.

١٧٣–محاضرات في النصرانية، تأليف: محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، مطبعة المدني، مصر–القاهرة.

١٧٤–المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تأليف: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ. =(تفسير ابن عطية)

١٧٥–محمد باقر الصدر وأراؤه الاعتقادية–عرض ونقد–، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من قسم العقيدة، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، إعداد الطالب: خالد بن جريد بن هلال العنزي، ١٤٣١هـ–١٤٣٢هـ.

١٧٦–المحو والإثبات في المقادير، تأليف: د.عيسى بن عبد الله السعدي، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٧هـ.

١٧٧–المحيط بالتكليف، للقاضي عبد الجبار، جمع: الحسن بن أحمد متويه، تحقيق: عمر السيد عزمي، مراجعة: الدكتور: أحمد فؤاد الأهوانى، المؤسسة المصرية للتأليف والأنباء والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

١٧٨–مختار الصحاح، تأليف: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، ط٥، ١٤٢٠هـ –١٩٩٩م.

١٧٩–مختصر التحفة الاثنى عشرية، تأليف: شاه عبدالعزيز غلام حكيم الدهلوي، ترجمة: غلام محمد بن محيي الدين الأسلمي، اختصار: محمود شكري الألوسي، تحقيق: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، القاهرة.

١٨٠–مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لابن قيم الجوزية، اختصره الشيخ: محمد الموصلي، تحقيق: الدكتور الحسن بن عبد الرحمن العلوي، أضواء السلف، ط١، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م.

١٨١–مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية، تأليف: أبو عبد الله بدر الدين البعليّ محمد بن علي بن أحمد بن عمر بن يعلى، تحقيق: عبد المجيد سليم، محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، تصوير دار الكتب العلمية.

١٨٢–مختصر صحيح الإمام البخاري، تأليف: أبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، مكتَبة المعارف للنَّشْر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢ م.

١٨٣–مختصر منهاج السنة، تأليف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، اختصره: الشيخ عبد الله بن محمد الغنيمان، دار الصديق للنشر والتوزيع، صنعاء– الجمهورية اليمنية، ط٢، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥م.

١٨٤–المخصص، تأليف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

١٨٥–مدارج السالكين بين منازل" إياك نعبد وإياك نستعين"، للإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٧٥هـ–١٩٩٥م.

١٨٦–مذاهب الإسلاميين،– المعتزلة، الأشاعرة، الإسماعيلية، القرامطة، النصيرية – للدكتور عبد الرحمن البدوي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٧ م.

١٨٧–مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات، تأليف: أحمد بن عبد الرحمن القاضي، ط. دار العاصمة، ط١، ١٤١٦هـ–١٩٩٦م.

١٨٨–مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، تأليف: أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٨٩–مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، تأليف: أبو الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام الرحماني المباركفوري، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء، الجامعة السلفية، بنارس الهند، ط٣، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

١٩٠–مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، تأليف: أبو الحسن علي بن محمد الملا الهروي القاري، دار الفكر، بيروت–لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

١٩١–مسألة القضاء والقدر نشأتها لدى الفلاسفة والمتكلمين بحثها على مقتضى منهج السلف، تأليف: عبدالحليم محمد قنبس، دمشق، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٩٢–مسائل أصول الدين المبحوثة في علم أصول الفقه عرض ونقد على ضوء الكتاب والسنة، لخالد عبد اللطيف محمد نور عبد الله، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١، ١٤٢٦هـ.

١٩٣–مسائل الاعتقاد عند الشيعة الاثني عشرية في ضوء مصادرهم الحديثية، تأليف: د. محمد زكريا النداف، دار السلام، ط١، ١٤٣٢هـ–٢٠١١م.

١٩٤–مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، يطبع للأول مرة عن نسخة وحيدة بدء بطبعه سنة ١٣٩٤هـ وانتهى منه سنة١٤٠٠هـ.

١٩٥–المسائل العقدية التي حكى فيها ابن تيمية الإجماع –جمعاً ودراسة–، إعداد: خالد بن مسعود الجعيد، علي بن جابر العلياني، ناصر بن حمدان الجهني، إشراف: د/عبد الله بن محمد الدميجي، دار الهدي النبوي، مصر، دار الفضيلة، السعودية، ط١، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م.

١٩٦–المستدرك على الصحيحين، تأليف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ–١٩٩٠م.

١٩٧–المستدرك على مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمعه ورتبه وطبعه على نفقته: محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط١، ١٤١٨هـ

١٩٨–المستصفى، تأليف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

١٩٩–المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، تأليف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٠٠–المسند، للإمام أحمد بن محمد بن حنبل، شرحه وصنع فهارسه: أحمد محمد شاكر، حمزة أحمد الزين، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م، ط.أخرى: تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٢٠١–المسودة في أصول الفقه، تتابع على تصنيفه ثلاثة من أئمة آل تيمية؛ مجد الدين أبو البركات عبد السلام بن عبد الله بن الخضر، شهاب الدين أبو المحاسن عبد الحليم بن عبد السلام، شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، جمعها وبيضها: أحمد بن محمد بن أحمد الحراني، حقق أصوله وعلق حواشيه: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة.

٢٠٢–مشاهير علماء الأمصار، لأبي حاتم محمد بن أحمد بن حبان البستي، وضع حواشيه وعلق عليه: مجدي بن منصور بن سيد الشورى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٢٠٣–مشاهير علماء نجد وغيرهم، لعبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله آل الشيخ، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

٢٠٤–مشكاة الأنوار، تأليف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، تحقيق وتقديم: الدكتور أبو العلا عفيفي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.

٢٠٥–مشكلة القضاء والقدر عند علماء الكلام والصوفية، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، في قسم الفلسفة الإسلامية، بكلية دار العلوم، بجامعة القاهرة، إعداد: سنوسي بن دانيج ماريوه ، إشراف: الأستاذ الدكتور صالح موسى شرف.

٢٠٦–مشيئة الله ومشيئة العباد، تأليف: عبد الكريم الخطيب، دار الولاء للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٢٠٧–مصادر التلقي وأصول الاستدلال العقدية عند الإمامية الاثني عشرية -عرض ونقد-، تأليف: إيمان صالح العلواني، دار التدمرية، المملكة العربية السعودية-الرياض، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٢٠٨–المصادر العامة للتلقي عند الصوفية عرضاً ونقداً، تأليف: صادق سليم صادق، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٢٠٩–المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تأليف: أبو العباس، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت.

٢١٠–مصطلحات في كتب العقائد، تأليف: محمد بن إبراهيم بن أحمد الحمد، درا بن خزيمة، ط١.

٢١١–المطالب العالية من العلم الإلهي، وهو المسمى في لسان اليونانيين"باثولوجيا" وفي لسان المسلمين"علم الكلام" أو" الفلسفة الإسلامية"، تأليف: الإمام فخر الدين الرازي، تحقيق: د.أحمد حجازي السقا، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٢١٢–مع الاثنى عشرية في الأصول والفروع، موسوعة شاملة وملحق السنة بيان الله تعالى على لسان الرسولﷺ، تأليف: أ.د.علي أحمد السالوس، دار الفضيلة-الرياض، دار الثقافة – قطر، مكتبة دار القرآن-مصر، ط٧، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٢١٣–معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، تأليف: حافظ بن أحمد بن علي الحكمي، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم، الدمام، ط١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

٢١٤–معالم التنزيل في تفسير القرآن، تأليف : محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ. = تفسير البغوي

٢١٥–معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود، تأليف: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، المطبعة العلمية، حلب، ط١، ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢م.

٢١٦–معاني القرآن وإعرابه، تأليف: أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج ، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

٢١٧–معاني القرآن، تأليف: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي- محمد علي النجار- عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١.

٢١٨–المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها، تأليف: عواد بن عبد الله المعتق، مكتبة الرشد، الرياض، ط٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٢١٩–معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى، تأليف: محمد بن خليفة بن علي التميمي، أضواء السلف، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٢٢٠–معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات، تأليف: محمد بن خليفة بن علي التميمي، أضواء السلف، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٢٢١–المعتمد في أصول الفقه، تأليف أبي الحسين محمد بن علي الطيب البصري المعتزلي، اعتنى بتهذيبه وتحقيقه: محمد حميد الله، بتعاون: محمد بكر، حسن حنفي، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

٢٢٢–معجم أعلام شعراء المدح النبوي، تأليف: محمد أحمد درنيقة، تقديم: ياسين الأيوبي، دار ومكتبة الهلال.

٢٢٣–المعجم الأوسط، تأليف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد- عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة.

٢٢٤–معجم البلدان، تأليف: ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، دار راصد، بيروت، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧.

٢٢٥–معجم التعريفات (قاموس لمصطلحات وتعريفات علم الفقه واللغة والفلسفة والمنطق والتصوف والنحو والصرف والعروض والبلاغة)، تأليف: العلامة علي بن محمد السيد

الشريف الجرجاني، تحقيق وضبط وتصحيح: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.= (التعريفات)

٢٢٦–المعجم الصوفي، تأليف: سعاد الحكيم، دندرة للطباعة والنشر، بيروت–لبنان، ط١، ١٤٠١هـ–١٩٨١م.

٢٢٧–معجم ألفاظ الصوفية، تأليف: د.حسن الشرقاوي، مؤسسة مختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٩٨٧م.

٢٢٨–معجم ألفاظ العقيدة، تصنيف: أبي عبد الله عامر عبد الله فالح، تقديم فضيلة الشيخ: عبد الله بن عبد الرحمن بن جبرين، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤١٧هـ– ١٩٩٧م.

٢٢٩–المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والانكليزية واللاتينية، تأليف: د.جميل صَليبَا، دار الكتاب اللبناني، بيروت–لبنان، ١٩٨٢م.

٢٣٠–المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م.

٢٣١–المعجم الكبير، تأليف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢.

٢٣٢–معجم اللغة العربية المعاصرة، تأليف: د أحمد مختار عبد الحميد عمر بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، ط١، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

٢٣٣–معجم المؤلفين المعاصرين، وآثارهم المخطوطة والمفقودة، وما طبع منها أو حقق بعد وفاتهم، تأليف: محمد خير رمضان يوسف، الرياض، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م.

٢٣٤–معجم المؤلفين،(تراجم مصنفي الكتب العربية) لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٤هـ–١٩٩٣م.

٢٣٥–المعجم الوسيط، تأليف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)،دار الدعوة.

٢٣٦–معجم مصطلحات الصوفية، تأليف: د.عبدالمنعم الحفني، دار المسيرة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م.

٢٣٧–معجم مقاييس اللغة، تأليف: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٢٣٨–المعرفة في الإسلام مصادرها ومجالاتها، تأليف: عبد الله بن محمد القرني، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤١٩هـ.

٢٣٩–المغني في الضعفاء، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.

٢٤٠–مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، تأليف: محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: عبدالرحمن بن حسن بن قائد، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٣٢هـ.

٢٤١–المفردات في غريب القرآن، تأليف: أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني ، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، ط١٤١٢،١هـ.

٢٤٢–المفضليات، تأليف: المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٦.

٢٤٣–المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، تأليف: أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، حققه وعلق عليه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، أحمد محمد السيد، يوسف علي بديوي، محمود إبراهيم بزال، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٢٤٤–مفهوم الخير والشر في الفلسفة الإسلامية -دراسة مقارنة في فكر ابن سينا-، تأليف: د. منى أحمد محمد أبو زيد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٢٤٥–مفهوم العلم الإلهي عند اليهود وموقف الإسلام منه، رسالة لنيل درجة الماجستير في العقيدة من كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، مقدم من: مريم حسن أحمد تيجاني، إشراف: د.أحلام محمد سعيد باحمدان، عام١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٢٤٦–مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تأليف: الإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٢٤٧–مقالات الجبرية، عرض ونقد، رسالة لنيل درجة الماجستير في العقيدة من كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مقدمة من: فيصل بن رثعان العياشي العنزي، عام١٤٢٦- ١٤٢٧هـ.

٢٤٨–الملل والنحل، تأليف: أبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، تحقيق: أمير علي مهنا، علي حسن فاعور، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط٨، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٢٤٩–مناقب الشافعي، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة.

٢٥٠–منة القدير عقيدة أهل السنة والجماعة في توحيد الربوبية، والإيمان بالقضاء والقدر والحكمة والتدبير، إعداد: أ.د. محمود عبد الرزاق الرضواني، مكتبة سلسبيل، القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

٢٥١–منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تأليف: شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الدمشقي، تحقيق: د محمد رشاد سالم، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٢٥٢–المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، تأليف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ.

٢٥٣–منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة، تأليف: عثمان علي حسن، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط٥، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٢٥٤–منهج الأشاعرة في العقيدة، -تعقيب على مقالات الصابوني-للشيخ: سفر بن عبد الرحمن الحوالي، وأصله مقال نُشر في مجلة الجامعة الإسلامية، عدد (٦٢)، بعنوان: هل الأشاعرة من أهل السنة والجماعة؟!.

٢٥٥–المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المعروف بالخطط المقريزية، تأليف: تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي المقريزي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط٢، ١٩٨٧م.

٢٥٦–المواقف في علم الكلام، تأليف: عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، عالم الكتب، بيروت.

٢٥٧–موسوعة الفلسفة، تأليف: عبدالرحمن بدوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

٢٥٨–الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، إشراف وتخطيط ومراجعة: د. مانع بن حماد الجهني، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ط٥، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م.

٢٥٩–الموضوعات، تأليف: جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط١، ١٣٨٦هـ – ١٩٦٦م.

٢٦٠–موقف الرازي من القضاء والقدر عرض ونقد، دراسة نقدية في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة، تأليف: أنفال بنت يحيى إمام، مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع، مصر–الإسماعيلية، ط١، ١٤٣٦هـ–٢٠١٥م.

٢٦١–موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة، لسليمان بن صالح بن عبد العزيز الغصن، دار العاصمة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٦هـ–١٩٩٦م.

٢٦٢–موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من آراء الفلاسفة ومنهجه في عرضها، إعداد: الدكتور صالح بن غرم الله الغامدي، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م.

٢٦٣–موقف فخر الدين الرازي ونصير الدين الطوسي من مشكلة العلم الإلهي عند ابن سينا–دراسة مقارنة–، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، في قسم الفلسفة، بكلية الآداب، بجامعة المنوفية، إعداد: حسام محمود إبراهيم رزق، إشراف: الأستاذ الدكتور عاطف العراقي، الأستاذ الدكتور زينب عفيفي شاكر، ٢٠٠٥م.

٢٦٤–ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تأليف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت — لبنان، ط١، ١٣٨٢هـ – ١٩٦٣م.

٢٦٥–ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت — لبنان، ط١، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣ م.

(ن)

٢٦٦–الألوهية والعبودية في معتقد الرافضة، تأليف: أبي ذر هجاد بن مساعد التيمي، دار المحدثين، القاهرة.

٢٦٧–التناقضات العقدية في مذهب الشيعة الاثنى عشرية، تأليف: عزيزة علي الأشول، تقديم: أ.د. ناصر بن عبدالله الفقاري، معالي الشيخ صالح بن عبدالله الدويش، آل ياسر للنشر والتوزيع، ط١.

٢٦٨–النبوات، تأليف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي، تحقيق: عبد العزيز بن صالح الطويان، أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٢٦٩–نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق وتعليق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ط٢، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٢٧٠–نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، تأليف: أ.دعلي سامي النشار، دار السلام، مصر-القاهرة، الاسكندرية، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٢٧١–النشر في القراءات العشر، تأليف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، تحقيق : علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، دار الكتاب العلمية.

٢٧٢–النصرانية من التوحيد إلى التثليث، تأليف: محمد أحمد الحاج، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٢٧٣–النصيحة في صفات الرب جل وعلا، وتتضمن عقيدة الإمام عبد الله بن يوسف الجويني، تأليف: العلامة الشيخ أحمد بن إبراهيم الواسطي الشافعي، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط٤، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٢٧٤–النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق ودراسة: الدكتور ربيع بن هادي عمير، دار الراية للنشر والتوزيع، ط٣، ١٩٩٤م-١٤١٥هـ.

٢٧٥–نهاية الإقدام في علم الكلام لعبد الكريم الشهرستاني، حرره وصححه: الفردجيوم، مكتبة الثقافة الدينية.

٢٧٦–النهاية في غريب الحديث والأثر، تأليف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي – محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ –١٩٧٩م.

(هـ)

٢٧٧–الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، تأليف: محمد محمد محمد سالم محيسن، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

٢٧٨–هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى، تأليف: محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: عثمان جمعة ضميرية، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، المملكة العربية السعودية–مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٩هـ.

(و)

٢٧٩–الوابل الصيب ورافع الكلم الطيب، تأليف: أبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: عبدالرحمن بن حسن بن قائد، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.

٢٨٠–الوافي بالوفيات، تأليف: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت–لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ– ٢٠٠٠م.

٢٨١–الوسيط في تفسير القرآن المجيد، تأليف: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، د.أحمد محمد صيرة، د.أحمد عبد الغني الجمل، د.عبد الرحمن عويس، تقديم وتقريظ: أ.د. عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

٢٨٢–الوشيعة في نقد عقائد الشيعة، تأليف: موسى جارالله، الناشر سهيل اكيري لاهور، باكستان، ط١، ١٣٩٩هـ–١٩٧٩م.

٢٨٣–وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر — بيروت.

مراجع ومصادر الشيعة الإمامية

(أ)

٢٨٤–إبداعات صدر الدين الشيرازي الفلسفية، النفس نموذجًا، تأليف: صادق المسلم، دار نينوي، سوريا–دمشق، ٢٠٠٩م–١٤٢٩هـ.

٢٨٥–ابن عربي سُنيٌ متعصب، تأليف: السيد جعفر مرتضى العاملي، المركز الإسلامي للدراسات، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .

٢٨٦–إثنا عشر رسالة، تأليف: المير محمد الباقر الداماد الحسيني المرعشي الاسترابادي، عني بطبعه ونشره ونفقته: السيد جمال الدين المير دامادي، طبعة حجرية.

٢٨٧–الإثنا عشرية، تأليف: المحدث الأكبر محمد بن حسن الحر العاملي، نمقه وعلق عليه وأشرف على طبعه: الحاج السيد مهدي اللازوردي الحسيني والشيخ محمد درودي، دار الكتب العلمية، قم– إيران.

٢٨٨–الاجتهاد والتقليد، تأليف: آية الله السيد رضا الصدر، باهتمام: السيد باقر خسروشاهي، مركز النشر التابع لمكتب الاعلام الاسلامي مطبعة قدس، قم، ط٢، ١٤٢٠هـ.ق–١٣٧٨هـ. ش.

٢٨٩–أجوبة المسائل المهنائية، تأليف: الحسن بن يوسف بن المطهر المعروف بالعلامة الحلي، مطبعة الخيام، قم، ١٤٠١هـ.

٢٩٠–أجوبة مسائل جار الله، بقلم: سماحة الإمام آية الله السيد عبد الحسين شرف الدين الموسوي، ط٢، مطبعة العرفان، صيدا ١٣٧٣هـ –١٩٥٣م.

٢٩١– الاحتجاج، تأليف: أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي، تعليق وملاحظات: السيد محمد باقر الخرسان، دار النعمان للطباعة والنشر، النجف الأشرف، ١٣٨٦هـ–١٩٦٦ م.

٢٩٢–إحقاق الحق وإزهاق الباطل، تأليف: العلامة في العلوم العقلية والنقلية متكلم الشيعة نابغة الفضل والأدب القاضي السيد نور الله الحسيني المرعشي التستري الشهيد، مع تعليقات نفيسة هامة بقلم: فضيلة الأستاذ الفقيه الجامع العلامة البارع آية الله السيد شهاب الدين النجفي دام ظله، باهتمام السيد محمود المرعشي، من منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم– إيران، ط١.

٢٩٣–الاختصاص، تأليف: فخر الشيعة أبي عبد الله محمد بن النعمان العكبري البغدادي الملقب بالشيخ المفيد، صححه وعلق عليه: علي أكبر الغفاري، رتب فهارسه: السيد محمود الزرندي المحرمي، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، قم، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، ط٢، ١٤١٤ – ١٩٩٣م.

٢٩٤–اختيار مصباح السالكين من كلام مولانا وإمامنا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع)، تأليف: الشيخ ميثم بن علي بن ميثم البحراني، تحقيق وتقديم وتعليق: د. شيخ محمد هادي الأميني، مجمع البحوث الإسلامية، مؤسسة الطبع والنشر التابعة للآستانة الرضوية المقدسة، إيران، ط١، ١٤٠٨هـ.ق–١٣٦٦هـ.ش.

٢٩٥–اختيار معرفة الرجال المعروف برجال الكشي، تأليف: شيخ الطائفة أبو جعفر الطوسي، تصحيح وتعليق : مير داماد الأستارابادي ، تحقيق : السيد مهدي الرجائي، مطبعة بعثت – قم، مؤسسة آل البيت (ع) لإحياء التراث، ١٤٠٤هـ.

٢٩٦–الأدلة الجلية في شرح الفصول النصيرية، تأليف: الخواجة نصير الدين الطوسي، شرح: عبدالله نعمة، دار الفكر اللبناني، ط١، ١٩٨٦م.

٢٩٧–الإرادة الإلهية التكوينية والتشريعية، تأليف: العلامة المحقق آية الله جعفر السبحاني، مطبعة اعتماد، مؤسسة الإمام الصادق، قم، ط١، ١٤٢٤ق.هـ.–١٣٨٢ش.هـ.

٢٩٨–الأربعون حديثًا في إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، تأليف: العلامة الفقيه المحدث الشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي البحراني، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، مطبعة أمير، إيران– قم، ط١، ١٤١٧ هـ ق.

٢٩٩–الأربعين في إمامة الأئمة الطاهرين، تأليف: محمد طاهر القمي الشيرازي، تحقيق: مهدي الرجائي، مطبعة الأمير، قم، ط١٤١٨،١ هـ ق.

٣٠٠–الأربعين في حب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، تأليف: علي أبو معاش، دار الاعتصام، ط١، ١٤٢١ هـ. ق

٣٠١–إرشاد الطالبين إلى نهج المسترشدين، تأليف: جمال الدين المقداد بن عبد الله السيوري الحلي، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، السيد محمود المرعشي، منشورات آية الله العظمى المرعشي النجفي، إيران–قم.

٣٠٢–الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، تأليف: الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي، تحقيق: مؤسسة آل البيت (ع) لتحقيق التراث، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان ، ط٢، ١٤١٤هـ -١٩٩٣م.

٣٠٣–الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، تأليف: شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، حققه وعلق عليه: حسن الموسوي الخرسان، دار الكتب الإسلامية، تهران.

٣٠٤–استقصاء النظر في القضاء والقدر ويليه الفرق بين كلام النبي وقول الوصي، تأليف: العلامة الحلي جمال الدين أبي منصور الحسن بن يوسف بن المطهر، تحقيق: السيد محمد الحسيني النيسابوري، دار أنباء الغيب، ط١.

٣٠٥–أسرار الآيات، تأليف: صدر الدين محمد الشيرازي، تحقيق وتصحيح : محمد خواجوى، مطبعة چاپخانه وزارت فرهنگ و آموزش عالي، انتشارات أنجمن إسلامي حكمت و فلسفة إيران، طهران، محرم الحرام ١٤٠٢هـ.ق- آبان ١٣٦٠ هـ.ش.

٣٠٦–الأسرار الخفية في العلوم العقلية، تأليف: العلامة الحلي الحسن بن يوسف بن المطهر، تحقيق:مركز العلوم والثقافة و مركز إحياء التراث الإسلامي، مؤسسة بوستا كتاب، ط٢، ١٤٣٠هـ.ق-١٣٨٧هـ.ش.

٣٠٧–الأسرار الفاطمية، تأليف: الشيخ محمد فاضل المسعودي، تقديم: آية الله السيد عادل العلوي، مطبعة أمير، رابطة الصداقة الإسلامية، قم، ط٢، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٣٠٨– أسس النظام السياسي عند الإمامية؛ محاضرات: المحقق آية الله الشيخ محمد السند، تقرير: محمد حسن الرضوي، مصطفى الإسكندري، مطبعة سرور، مكتبة فدك، مدين، قم – إيران، ط١، ١٤٢٦ هـ.

٣٠٩–الإشارات والتنبيهات لأبي علي بن سينا مع شرح نصير الدين الطوسي، تحقيق: الدكتور سليمان دنيا، دار المعارف، ط٣.

٣١٠–الأصفى في تفسير القرآن، تأليف: المولى محمد محسن الفيض الكاشاني، تحقيق : محمد حسين درايتي ومحمد رضا نعمتي بمركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي، مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي، قم، ط١، ١٤١٨ق-١٣٧٦ش =(التفسير الأصفى)

٣١١–اصطلاحات الأصول ومعظم أبحاثها، تأليف: آية الله الحاج الميرزا علي المشكيني، مطبعة الهادي، دفتر نشر الهادي، ط٥، صفر المظفر ١٤١٣هـ . ق – مرداد ١٣٧١هـ . ش.

٣١٢–أصل الشيعة وأصولها، تأليف: محمد حسين كاشف الغطاء، تحقيق: علاء آل جعفر، مطبعة ستاره، مؤسسة الإمام علي (ع)، ط١، ١٤١٥هـ.

٣١٣–أُصول استنباط العقائد في نظرية الاعتبار، محاضرات المحقّق الفقيه آية الله الشيخ محمّد السند، بقلم : السيّد محمّد حسن الرضوي، مطبعة سرور ، مدين، إيران – قم ، ط١، ١٤٢٦هـ.

٣١٤–أصول استنباط العقائد في نظرية الاعتبار، محاضرات المحقّق الفقيه آية الله الشيخ محمّد السند، بقلم: السيّد محمّد حسن الرضوي، مطبعة سرور، مدين، إيران–قم، ط١، ١٤٢٦هـ.

٣١٥–الأصول الأصيلة، تأليف: محمد محسن الفيض القاشاني، عنى بطبعه ونشره وتصحيحه والتعليق عليه: مير جلال الدين الحسيني الأرموي، ويليه: رسالة الحق المبين في تحقيق كيفية التفقه في الدين، للمصنف، سازمان چاپ دانشگاه، إيران، ١٣٩٠هـ.

٣١٦–أصول التشيع–عرض ودراسة–، تأليف: هاشم معروف الحسيني، دار القلم، بيروت–لبنان

٣١٧–الأصول العامة للفقه المقارن، –مدخل إلى دراسة الفقه المقارن مؤسسة آل البيت عليهم السلام–، تأليف: محمد تقي الحكيم، ط٢، آب (أغسطس) ١٩٧٩م.

٣١٨–أصول العقائد في الإسلام، تأليف: السيد مجتبى الموسوي الاري، تعريب: محمد هادي اليوسفي الغروي، الدار الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م.

٣١٩–أصول العقيدة، تأليف: محمد سعيد الطباطبائي الحكيم، دار الهلال، مطبعة فاضل، ط١، ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م.

٣٢٠–أصول الفقه، تأليف: الشيخ محمد رضا المظفر، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم.

٣٢١–أصول الفلسفة والمنهج الواقعي، محمد حسين الطباطبائي، تقديم وتعليق: الشهيد الشيخ مرتضى مطهري، ترجمة: السيد عمار أبو رغيف، المؤسسة العراقية للنشر والتوزيع.

٣٢٢- الأصول من الكافي، تأليف: أبي جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي، مع تعليقات نافعة مأخوذة من عدة شروح، صححه وعلق عليه: علي أكبر الغفاري، نهض بمشروعه: الشيخ محمد الآخوندي، دار الكتب الاسلامية، طهران، ط٣، ١٣٨٨هـ.

٣٢٣-الأصول، تأليف: الأستاذ مرتضى المطهري، ترجمة:حسن علي الهاشمي، مراجعة وإعداد: الشيخ حسين بلوط،دار الولاء، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠٠٩م-١٤٣٠هـ.

٣٢٤-أضواء على عقائد الشيعة الإمامية وتاريخهم، تأليف: آية الله الشيخ جعفر السبحاني، مؤسسة الإمام الصادق(ع)، قم، ط١، ١٤٢١هـ.

٣٢٥-الاعتقادات في دين الإمامية، تأليف: الشيخ الصدوق، تحقيق: عصام عبد السيد، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٣٢٦-الاعتماد في شرح واجب الاعتقاد، تأليف: المقداد بن عبدالله السيوري، تحقيق: صفاء الدين البصري، مجمع البحوث الإسلامية، إيران-مشهد، ط١، ١٤١٢هـ.ق.

٣٢٧-إعلام الورى بأعلام الهدى، تأليف: الفضل بن الحسن الطبرسي، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، مطبعة ستارة، قم، ط١، ١٤١٧هـ.

٣٢٨-أعيان الشيعة، تأليف: السيد محسن الأمين، تحقيق وتخريج: حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت-لبنان.

٣٢٩-إقبال الأعمال، تأليف: السيد رضى الدين على بي موسى بي جعفر بن طاووس، تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني، مكتب الإعلام الإسلامي، قم، ط١، ربيع الأول ١٤١٥ هـ.ق.

٣٣٠-الاقتصاد الهادي إلى طريق الرشاد، تأليف: شيخ الطائفة الفقيه الأكبر أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، مطبعة الخيام، منشورات مكتبة جامع چهلستون، قم-طهران، ١٤٠٠هـ.

٣٣١-أقطاب الدوائر في تفسير آية التطهير، تأليف: العلامة الحجة الشيخ عبد الحسين، تحقيق وتخريج: علي الفاضل القائيني النجفي، منشورات دار القرآن، المطبعة العلمية، قم، ١٤٠٣هـ.

٣٣٢-آلاء الرحمن في تفسير القرآن، تأليف: محمد جواد البلاغي النجفي، مطبعة العرفان، صيداء، ١٣٥١هـ- ١٩٣٣ م.

٣٣٣-إلزام الناصب في إثبات الحجة الغائب عجل الله فرجه، تأليف: الشيخ علي اليزدي الحائري، تحقيق: علي عاشور.

٣٣٤–ألف الحديث في المؤمن، تأليف: الشيخ هادي النجفي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، ط١، ١٤١٦هـ.

٣٣٥–ألف سؤال وإشكال، تأليف: علي الكوراني العاملي، دار الهدى لطباعه والنشر، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٣٣٦–الألفين في إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، تأليف: جمال الدين الحسن بن يوسف المطهر الحلي، مكتبة الألفين، الكويت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣٣٧–الإلهيات على هدي الكتاب والسنة والعقل، محاضرات جعفر السبحاني، بقلم: حسن محمد مكي العاملي، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، قم، ط٧، ١٣٨٨-١٤٣٠ق. طبعة أخرى: الإلهيات على هدى الكتاب والسنة والعقل، تقرير بحث الشيخ السبحاني للمكي، الدار الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٣٣٨–كتاب الأمالي، تأليف: فخر الشيعة أبو عبدالله محمد بن النعمان العكبري البغدادي الملقب بالشيخ المفيد، تحقيق: الحسين أستاد ولي- علي أكبر الغفاري، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، قم، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت — لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٣٣٩– الأمالي، تأليف: الشريف أبي القاسم علي بن الطاهر أبي أحمد الحسين المعروف بالمرتضى، تصحيح وتعليق: السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم — إيران، ط١، ١٤٠٣هـ.ق.

٣٤٠–الأمالي، تأليف: الشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين ابن موسى بن بابويه القمي، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة، قم، ط١، ١٤١٧ هـ . ق.

١٦٨– الأمالي، تأليف: شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة للطباعة والنشر والتوزيع، دار الثقافة، قم، ط١، ١٤١٤هـ.

٣٤١–الإمامة الإلهية بحوث سماحة الأستاذ آية الله الشيخ محمد السند، بقلم: محمد علي بحر العلوم، منشورات لسان الصدق، قم، ط١، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

٣٤٢–الإمامة والتبصرة من الحيرة، تأليف: أبو الحسن علي بن الحسين بن بابويه القمي " والد الشيخ الصدوق "، مدرسة الإمام المهدي عج بالحوزة العلمية، قم، ط١، ١٤٠٤ هـ.ق - ١٣٦٣ هـ.ش

٣٤٣–الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، تأليف: آية الله العظمى الشيخ ناصر مكارم الشيرازي، مدرسة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، إيران–قم، ط١، ١٣٨٤هـ.ش–١٤٢٦هـ.ق.

٣٤٤–الأمر بين الأمرين–دراسة في مسألة الجبر والاختيار–، تأليف: مركز الرسالة، مطبعة مهر، قم–إيران، ١٤١٧هـ .

٣٤٥–أمل الآمل، تأليف: محمد بن الحسن الحر العاملي، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، مكتبة الأندلس، بغداد.

٣٤٦–الانتصار– أهم مناظرات الشيعة في شبكات الإنترنت، بقلم : العاملي، دار السيرة، بيروت–لبنان، ط١، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠م.

٣٤٧–الانتصار، تأليف: الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي البغدادي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، ١٤١٥ هـ.

٣٤٨–الإنسان عند صدر الدين الشيرازي، تأليف: د.هاشم أبو الحسن علي حسن، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ–٢٠٠٩م.

٣٤٩–الأنوار الإلهية في المسائل العقائدية، تأليف: آية الله العظمى الميرزا جواد التبريزي، مطبعة زيتون، دار الصديقة الشهيدة ، ط١، ١٤٢٢ هـ.

٣٥٠–الأنوار الساطعة في شرح الزيارة الجامعة، تأليف: الشيخ جواد بن عباس الكربلائي، مراجعة: محسن الأسدي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

٣٥١–الأنوار القدسية، تأليف: العلامة الشيخ محمد حسين الأصفهاني، تصحيح وتعليق: الشيخ علي النهاوندي، مؤسسة المعارف الإسلامية، قم–إيران، ط١، ١٤١٥هـ.

٣٥٢–الأنوار اللامعة في شرح زيارة الجامعة، تأليف: السيد عبد الله شبر، مطبعة أمير، مكتبة الرضي، قم، مؤسسة الوفاء، بيروت — لبنان، ط١، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣م.

٣٥٣–أنوار الملكوت في شرح الياقوت لإبراهيم النوبختي، تأليف: العلامة الحلي، تحقيق: محمد نجمي زنجاني، مكتبة الشريف الرضى، قم.

٣٥٤–الأنوار النعمانية، تأليف: السيد نعمة الله الجزائري، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت–لبنان، ط٤، ١٤٠٤هـ–١٩٨٤م.

٣٥٥–أنوار الولاية، تأليف: ملا زين العابدين الكلبايكاني، ١٤٠٩هـ.

٣٥٦-أهل البيت في الكتاب والسنة، تأليف: محمد الريشهري، مؤسسة دار الحديث الثقافية، قم، ط٢، ١٣٧٥هـ.

٣٥٧-أوائل المقالات، تأليف: الإمام الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم أبي عبد الله، العكبري، البغدادي، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٣٥٨-أوثق الوسائل في شرح الرّسائل، تأليف: للعلامة المحقّق موسى بن جعفر بن المولى أحمد التّبريزي، نشر: محمد علي التبريزي الغروي، ٢٨ جمادي الأولى ١٣٩٧هـ.

٣٥٩- الإيقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة، تأليف: محمد بن الحسن الحرّ العاملي، تحقيق: مشتاق المظفّر، منشورات دليل ما، مطبعة نگارش، إيران-قم ، ط١، ١٤٢٢ ق - ١٣٨٠ ش .

(ب)

٣٦٠-الباب الحادي عشر، تأليف: العلامة الحلي، مع شرحيه: النافع يوم الحشر لمقداد بن عبدالله السيوري، وَ مفتاح الباب لأبي الفتح بن مخدوم الحسيني، تحقيق وتقديم: د.مهدي محقق، مؤسسة جاب وانتشارات آستان قدس رضوي، مشهد، ١٣٤٨هـ.

٣٦١-بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، تأليف: الشيخ محمد باقر المجلسي، تحقيق: محمد مهدي السيد حسن الموسوي الخرسان، السيد إبراهيم الميانجي، محمد الباقر البهبودي، مؤسسة الوفاء، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م، ط.أخرى: تحقيق وتصحيح: لجنة من العلماء والمحققين والأخصائيين، طبعة منقحة بتعاليق: الشيخ علي النمازي الشاهرودي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط١، ٢٠٠٨م، ط.أخرى: إحياء الكتب الإسلامية، نور روحي، ١٤٣٠هـ، إيران، قم.

٣٦٢-بحر الفوائد في شرح الفرائد، تأليف : ميرزا محمد حسن الآشتياني، طبعة قديمة.

٣٦٣-بحر الفوائد في شرح الفرائد، تأليف: الميرزا محمد حسن الاشتياني الرازي، تحقيق وتدقيق: لجنة احياء التراث العربي، بإشراف: السيد رضا بن السيد جعفر مرتضى العاملي، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٣٦٤-بحوث عقائدية في ضوء مدرسة أهل البيت عليهم السلام، نصوص مختارة من مؤلفات أبو القاسم الخوئي، إعداد: إبراهيم الخزرجي، مؤسسة السبطين العالمية، مطبعة محمد، إيران-قم، ط١، ١٤٢٧هـ.

٣٦٥-بحوث فقهية مهمة، تأليف: سماحة آية الله العظمى مكارم الشيرازي، مدرسة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، نسل جوان للطباعة والنشر، قم، ط١، ١٤٢٢هـ.

٣٦٦-بحوث قرآنية على ضفاف سورة القدر تقريرًا لأبحاث: السيد منير الخباز التفسيرية، بقلم: حسين علي جليح القطيفي، ط١، ٢٠١٣م.

٣٦٧- بحوث معاصرة في الساحة الدولية-دراسات في الفكر الإسلامي المعاصر في ضوء مدرسة أهل البيت عليهم السلام-تأليف: الشيخ محمّد السند، مركز الأبحاث العقائدية، مطبعة ستارة، إيران-قم، العراق-النجف، ط١، ١٤٢٨هـ.

٣٦٨-بداية الحكمة، تأليف: العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي، تقديم وتحقيق : عباس علي الزارعي السبزواري
مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٢ ذي الحجة ١٤١٨ هـ.ق -٢١ / ١ / ١٣٧٧ هـ.ش .

٣٦٩-بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية لآية الله محمد رضا المظفر، تأليف: السيد محسن الخزازي، مطبعة مؤسسة النشر الإسلامي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم المشرف، ط٥، ١٤١٨هـ.

٣٧٠-بداية الوصول في شرح كفاية الأصول، تأليف: آية الله العظمى الشيخ محمّد طاهر آل الشيخ راضي، أشرف على طبعة وتصحيحه: محمّد عبد الحكيم الموسوي البكاء، نشر: أسرة آل الشيخ راضي، مطبعة ستاره، ط١، ١٤٢٥هـ . ق-٢٠٠٤م.

٣٧١-بدائع الكلام في تفسير آيات الأحكام، تأليف: محمد باقر الملكي، مؤسسة الوفاء، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

٣٧٢-البراهين القاطعة في شرح تجريد العقائد الساطعة، تأليف: محمد جعفر الاسترابادي، مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، مؤسسة بوستان كتاب قم، مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي، ط١، ١٤٢٤هـ.

٣٧٣–البرهان في تفسير القرآن، تأليف: العلامة المحدث المفسر السيد هاشم الحسيني البحراني، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، تقديم: الشيخ محمد مهدي الآصفي، مؤسسة البعثة، قم.

٣٧٤–بصائر الدرجات الكبرى، تأليف : أبو جعفر محمد بن الحسن بن فروخ الصفار، تصحيح وتعليق وتقديم: الحاج ميرزا حسن كوچه باغي، طبع في مطبعة الأحمدي، مؤسسة الأعلمي، طهران، ١٣٦٢ هـ.ش- ١٤٠٤ هـ.ق.

٣٧٥–البنات ربائب" قل هاتوا برهانكم"، ويليه ربائب الرسول صلى الله عليه وآله –شبهات وردود–،تأليف: العلامة جعفر مرتضى العاملي، مطبعة: نگارش، المركز الإسلامي للدراسات، إيران- قم، ط١، ١٤٢٨هـ.ق-١٣٨٦هـ.ش.

٣٧٦–بيان الأئمة وخطبة البيان في الميزان، تأليف: السيد جعفر مرتضى العاملي، المركز الإسلامي للدراسات، بيروت–لبنان، ط٢، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .

٣٧٧–البيان في تفسير القرآن، تأليف: الإمام الأكبر زعيم الحوزة العلمية السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي، دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط٤، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

(ت)

٣٧٨–تاريخ الإسلام الشيعي، تأليف: فرهاد دفتري، ترجمة: سيف الدين القصير، دار الساقي، بيروت–لبنان، ط١، ٢٠١٧م.

٣٧٩–تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة، تأليف: السيد شرف الدين علي الحسيني الاسترآبادي النجفي، الطبع بإشراف : السيد محمد باقر بن المرتضى الموحد الأبطحي الأصفهاني، وباهتمام سماحة آية الله الحاج السيد مصطفى المهدوي الأصفهاني، مدرسة الإمام المهدي(عج) بالحوزة العلمية، قم ، ط١، رمضان المبارك سنة ١٤٠٧ هـ ق – ١٣٦٦ هـ ش.

٣٨٠–التبيان في تفسير القرآن، تأليف: شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق وتصحيح: أحمد حبيب قصير العاملي، مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي، دار إحياء التراث العربي، ط١، رمضان المبارك ١٤٠٩هـ.ق

٣٨١–تجارب محمد جواد مغنية بقلمه، تأليف: محمد جواد مغنية، منشورات الرضا، بيروت–لبنان، ط١، ١٤٣٣هـ–٢٠١٢م.

٣٨٢–تجريد العقائد، تأليف: نصير الدين الطوسي، دراسة وتحقيق: د.عباس محمد حسن سليمان، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦م.

٣٨٣–تحرير الأحكام الشرعيّة على مذهب الإمامية، تأليف: أبي منصور الحسن بن يوسف بن المطهّر المعروف بالعلاّمة الحلّي، تحقيق: إبراهيم البهادري، إشراف: جعفر السبحاني، مؤسسة الإمام الصادق، مطبعة اعتماد، قم، ط١، ١٤٢٠هـ.

٣٨٤–تحف العقول عن آل الرسول صلى الله عليهم، تأليف: الشيخ الثقة الجليل الأقدم أبو محمد الحسن بن علي بن الحسين بن شعبة الحراني، عني بتصحيحه والتعليق عليه: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، بقم — إيران، ط٢، ١٣٦٣هـ. ش –١٤٠٤ هـ.ق.

٣٨٥–التحقيق في الإمامة وشؤونها على ضوء الأدلة الأربعة كتاباً وسنةً وإجماعاً وعقلاً مع أدلة الوجدان والعيان وبعض الاكتشافات العلمية الحديثة، تأليف: عبد اللطيف البغدادي، ٨ / ٧ / ١٤١٨هـ - ٩ / ١١ / ١٩٩٧م.

٣٨٦–التحقيق في كلمات القرآن الكريم- يبحث عن الأصل الواحد في كل كلمة من القرآن وتطبيقه على موارد استعمالها-، تأليف: حسن المصطفوي، مؤسسة الطباعة والنشر وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران، ط١، ١٤١٧هـ.ق.

٣٨٧–تذكرة الأعيان، تأليف: جعفر السبحاني، مطبعة اعتماد، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، قم، ط١، ١٤١٩هـ.

٣٨٨–تسع رسايل في الحكمة والطبيعيات، تأليف: الشيخ الرئيس أبي علي الحسين بن عبد الله بن سينا، وفي آخرها قصة سلامان، وأبسال، ترجمها من اليوناني: حنين إسحاق، دار العرب، ط٢.

٣٨٩–تصحيح اعتقادات الإمامية، تأليف: الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم أبي عبد الله العكبري ، البغدادي، تحقيق:حسين درگاهي، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع،

بيروت – لبنان، طبعت بموافقة اللجنة الخاصة المشرفة على المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد ط٢،١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٣٩٠–تصنيف نهج البلاغة، تأليف : لبيب بيضون، مكتب الإعلام الإسلامي، ط٢، محرم ١٤٠٨هـ.

٣٩١–تطور علم الكلام الإمامي دراسة في تحولات المنهج حتى القرن السابع الهجري، تأليف: علي المدن، ترجمة تحقيق: د.عبد الجبار الرفاعي، مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد، ط١، ١٤١٣هـ-٢٠١٠م.

٣٩٢– تعليقات بر الشواهد الروبوبية للحكيم حاج ملاّ هادي سبزواري، تعليق وتصحيح وتقديم: سيد جلال الدّين آشتياني، ستاد انقلاب فرهنگي، مركز نشر دانشگاهي.

٣٩٣–تعليقات على أوائل المقالات، تأليف: الشيخ إبراهيم الأنصاري الزنجاني الخوئيني، ضمن كتاب أوائل المقالات، للإمام الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم أبي عبد الله، العكبري، البغدادي، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٣٩٤–تعليقات على شرح فصوص الحكم ومصباح الأنس، تأليف: سماحة آية الله العظمى الإمام الخميني، مؤسسة پاسدار اسلام، ط١، رمضان المبارك ١٤٠٦ هـ . ق.

٣٩٥–التعليقات، تأليف: ابن سينا، حققه وقدم له: عبدالرحمن بدوي، الدر الإسلامية، بيروت.

٣٩٦–تعليقة أمل الآمل، تأليف: ميرزا عبد الله أفندي الإصبهاني، تدوين وتحقيق: السيد أحمد الحسيني، مطبعة الخيام، مكتبة آية الله المرعشي النجفي، قم المقدسة ، ط١، ١٤١٠هـ.

٣٩٧–التعليقة على الفوائد الرضوية، تأليف: الإمام الخميني، مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني قدس سره، قم، ط٢، ١٣٧٨هـ.

٣٩٨–التعليقة على الفوائد الرضوية، تأليف: القاضي سعيد القمي.

٣٩٩–تعليقة على معالم الأصول، تأليف: العلامة السيد علي الموسوي القزويني، تحقيق: السيد علي العلوي القزويني، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط١، ١٤٢٢هـ .ق.

٤٠٠-تعليقة على منهج المقال، تأليف: محمد باقر الوحيد البهبهاني.

٤٠١-كتاب التفسير، تأليف: المحدث الجليل أبو النظر محمد بن مسعود بن عياش السلمي السمرقندي المعروف بالعياشي، تحقيق : الحاج السيد هاشم الرسولي المحلاتي، المكتبة العلمية الإسلامية، طهران.= (تفسير العياشي)

٤٠٢-تفسير جوامع الجامع، تأليف : المفسر الكبير الشيخ الفضل بن الحسن الطبرسي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، ط١، ١٤١٨ هـ .

٤٠٣-تفسير ستّ سور، تأليف: الملّا حبيب الله الشريف الكاشاني الناشر: مؤسّسة شمس الضحى الثقافيّة المطبعة: نگارش الطبعة: ١ تاريخ النشر : ١٣٨٣ هـ.ش

٤٠٤-كتاب تفسير الصافي، تأليف : فيلسوف الفقهاء المولى محسن الفيض الكاشاني، صححه وقدم له وعلق عليه: العلامة الشيخ حسين الأعلمي، مطبعة مؤسسة الهادي بقم، مكتبة الصدر، طهران، ط٢، ١٤١٦هـ.

٤٠٥-تفسير الصراط المستقيم، تأليف: السيد حسين البروجردي، تصحيح وتعليق: الشيخ غلام رضا بن علي أكبر مولانا البروجردي، مؤسسة أنصاريان للطباعة والنشر، مطبعة الصدر، قم، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

٤٠٦-تفسير سورة هل أتى، تأليف: السيد جعفر مرتضى العاملي، المركز الإسلامي للدراسات، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣ م.

٤٠٧-تفسير غريب القرآن، تأليف: الشيخ فخر الدين الطريحي، تحقيق وتعليق: محمد كاظم الطريحي، انتشارات زاهدي، قم.

٤٠٨-تفسير فرات الكوفي، تأليف: فرات بن إبراهيم الكوفي، تحقيق: محمد الكاظم، مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران، ط١، ١٤١٠هـ -١٩٩٠م.

٤٠٩-تفسير القرآن الكريم مفتاح أحسن الخزائن الإلهية، تأليف: العلامة المحقق آية الله السيد مصطفى الخميني، مطبعة مؤسسة العروج، مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، ط١، آبان ١٣٧٦هـ.ش - جمادالثاني ١٤١٨ هـ.ق.

٤١٠-تفسير القرآن الكريم، تأليف: عبد الله شبر، راجعه: حامد حفني داود، ط٣، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م = تفسير شبر.

٤١١-تفسير القرآن الكريم، تأليف: محمد بن ابراهيم صدر الدين الشيرازي المعروف بـ صدر المتألهين، دار الايمان، قم، طبعة أخرى. تحقيق وتصحيح: محسن بيدارفر، انتشارات بيدار، قم، ١٣٦٦ هـ. ش.

٤١٢-تفسير القرآن المجيد المستخرج من تراث الشيخ المفيد ، إعداد: السيد محمد علي أيازي، بمساهمة: محمد الفاطمي الأبهري، مهدي القماشي، هادي الشاهرخي، مهدي الشاهرخي، صاحب على المحبي، مركز الثقافة والمعارف القرآنية، بوستان كتاب قم، ط١، ١٤٢٤هـ ق- ١٣٨٢هـ ش.

٤١٣-تفسير القمي، تأليف: أبو الحسن علي بن إبراهيم القمي، تصحيح: السيد طيب الجزائري، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، قم- إيران، ط٣، شهر صفر عام ١٤٠٤هـ.

٤١٤-التفسير الكاشف، تأليف: محمّد جواد مغنيّة، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط٣، ١٩٨١م.

٤١٥-تفسير كنز الدقائق وبحر الغرائب، تأليف: العلامة المفسر المحدث الأديب الشيخ محمد بن محمد رضا القمي المشهدي، تحقيق: حسين درگاهي، مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران - إيران، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٤١٦-تفسير مجمع البيان، تأليف: الشيخ أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي، تحقيق وتعليق: لجنة من العلماء والمحققين الأخصائيين، تقديم: السيد محسن الأمين العاملي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، لبنان- بيروت، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٤١٧-تفسير المحيط الأعظم الخضم في تأويل كتاب الله العزيز المحكم، تأليف: السيد حيدر آملي، تحقيق وتقديم وتعليق: محسن الموسوى التبريزى، المعهد الثقافي نورٌ على نور، قم، ط٤، ١٤٢٨هـ.ق = ١٣٨٥هـ.ش.

٤١٨-التفسير المنسوب إلى الإمام أبي محمد الحسن بن علي العسكري، تحقيق ونشر: مدرسة الإمام المهدي، مطبعة مهر، قم، ط١، ١٤٠٩هـ .= تفسير الإمام العسكري

٤١٩-كتاب تفسير نور الثقلين، تأليف: المحدث الجليل العلامة الخبير الشيخ عبد علي بن جمعة العروسي الحويزي، صححه وعلق عليه أشرف على طبعه: الحاج السيد هاشم الرسولي

المحلاتي بنفقة خادم الشريعة الحاج أبى القاسم المشتهر بسالك، مؤسسة اسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع، قم – إيران.

٤٢٠–تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة (كتاب القضاء والشهادات)، تأليف: الشيخ فاضل اللنكراني، تحقيق: مركز فقه الأئمّة الأطهار عليهم السلام، الإخراج الفني: صلاح الموسوي، مطبعة اعتماد، قم، ط١٤٢٠،١هـ.

٤٢١–تقريب القرآن إلى الأذهان، تأليف: آية الله العظمى الإمام السيد محمد الحسيني الشيرازي، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م.

٤٢٢–تقريب المعارف، تأليف: الشيخ أبو الصلاح تقي بن نجم الحلبي، تحقيق: الشيخ فارس تبريزيان (الحسون)، ١٤١٧ هـ.ق–١٣٧٥ هـ.ش.

٤٢٣–تكملة أمل الآمل، تأليف: السيد حسن الصدر، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، باهتمام: السيد محمود المرعشي، مطبعة الخيام، مكتبة آية الله المرعشي، قم، ١٤٠٦ هـ.

٤٢٤–تلامذة العلامة المجلسي والمجازون منه(جمع وتدوين)، تأليف: السيد أحمد الحسيني، طبع باعتناء السيد محمود المرعشي، مطبعة الخيام، مكتبة آية الله المرعشي العامة، قم، ط١، ١٤١٠ هـ ق.

٤٢٥–تلخيص البيان في مجازات القرآن، تأليف: الشريف الرضي، حققه وقدم له وصنع فهارسه: محمد عبد الغني حسن، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط١، ١٣٧٤هـ – ١٩٥٥م.

٤٢٦–كتاب تلخيص المحصل، للعلامة: نصير الدين الطوسي، بذيل كتاب: محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين، تأليف: فخر الدين محمد بن عمر الخطيب الرازي، راجعه وقدم له: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية.

٤٢٧–تمهيد الأصول في علم الكلام، تأليف: أبو جعفر محمد بن حسن بن علي بن حسن الطوسي، –وهو شرح القسم الأول من رسالة جمل العلم والعمل للشريف المرتضى ابي القاسم بن علي بن الحسين الموسوي–، تحقيق: المركز التخصصي لعلم الكلام الإسلامي التابع لمؤسسة الإمام الصادق عليه السلام ، انتشارات رائد، قم، ط١، ١٣٩٤هـ.

٤٢٨–التمهيد في شرح قواعد التوحيد، تأليف: صائن الدين علي بن محمد بن محمد التركه، تقديم وتصحيح وتعليق: الشيخ حسن الرمضاني الخرساني، مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر، لبنان–بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م، طبعة أخرى باسم تمهيد القواعد، تأليف: صائن الدين ابن تركه أصفهاني، بحواشي: آقا محمد رضا قمشه، آقا ميرزا محمود قمي، ويرايش دوم، مقدمة وتصحيح وتعليق: سيد جلال الدين آشتياني، بوستان كتاب قم، ١٣٨٠هـ.

٤٢٩–تنبيهات حول المبدأ والمعاد، تأليف: الفقيه الرباني آية الله الميرزا حسن علي مروايد، طبع مؤسسة الطبع والنشر التابعة للآستانة الرضوية المقدسة، مجمع البحوث الإسلامية، مشهد–إيران، ط٣، ١٤٣٤هـ.ق–١٣٩١هـ.ش.

٤٣٠–تنزيه الشيعة الاثني عشرية عن الشبهات الواهية–رد شبهات القفاري على الشيعة في كتابه الموسوم بأصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية– تأليف: أبو طالب التجليل.

٤٣١–تنقيح المقال في علم الرجال، تأليف: الشيخ عبدالله المامقاني، مطبعة المرتضوية، النجف–العراق.

٤٣٢–تهذيب الأحكام في شرح المقنعة للشيخ المفيد، تأليف: شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، حققه وعلق عليه: السيد حسن الموسوي الخرسان، نهض بمشروعه: الشيخ علي الآخوندي، دار الكتب الإسلامية، تهران، ١٣٩٠ هـ .

٤٣٣–تهذيب المقال في تنقيح كتاب الرجال للشيخ الجليل أبي العباس أحمد بن علي النجاشي، تأليف: العلامة الفقيه آية الله العظمى السيد محمد علي الموحد الأبطحي، مطبعة نگارش، قم، ط٢، ١٤١٧ هـ .ق.

٤٣٤–توحيد الإمامية، تأليف: الشيخ محمد باقر الملكي، تنظيم: محمد البيابانى الأسكوئي، اهتمام: علي الملكي الميانجي، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، مؤسسة الطباعة والنشر، ط١، ١٤١٥هـ.ق

٤٣٥–التوحيد عند مذهب أهل البيت عليهم السلام، تأليف: علاء الحسون، مركز بحوث الحج، ط١، عام ١٤٣٢ هـ.

٤٣٦–التوحيد، –بحوث تحليلية في مراتبه ومعطياته–، تقريرًا لدروس السيد كمال حيدري، بقلم: جواد علي كسار، دار فراقد.

٤٣٧–التوحيد، تأليف: الشيخ الصدوق أبي جعفر محمد علي بن الحسين بن بابويه القمي، تصحيح وتعليق: السيد هاشم الحسيني الطهراني، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة، ط٢.

٤٣٨–توضيح نهج البلاغة، تأليف: آية الله الإمام المجاهد الحاج السيد محمد الحسيني الشيرازي، دار تراث الشيعة، طهران– إيران.

(ث)

٤٣٩–الثاقب في المناقب، تأليف: عماد الدين أبي جعفر محمد بن علي الطوسي المعروف بابن حمزة، تحقيق: نبيل رضا علوان، مطبعة الصدر، مؤسسة أنصاريان، قم –إيران، ط٢، ١٤١٢هـ.

(ج)

٤٤٠–جامع أحاديث الشيعة، ألف تحت إشراف: المحقق العلامة الإمام آية الله العظمى الحاج آقا حسين الطباطبائي البروجردي، طبع في المطبعة العلمية، قم، ١٣٩٩هـ–ق.

٤٤١–جامع الأسرار و منبع الأنوار ومعه رسالة نقد النقود في معرفة الوجود، تأليف: سيد حيدر آملي، تحقيق وتقديم: هنرى كربين، عثمان إسماعيل يحيى، مطبعة دوم، ١٣٦٨هـ.

٤٤٢–جامع الأفكار وناقد الأنظار، تأليف: محمد مهدي بن أبي ذر النراقي، تصحيح وتقديم: مجيد هادي زاده، مؤسسة انتشارات حكمت، ط١، ١٣٨١هـ.ش–١٤٢٣هـ.ق

٤٤٣–جامع الرواة وإزاحة الاشتباهات عن الطرق والإسناد، تأليف:محمد بن علي الأردبيلي الغروي الحائري، مكتبة المحمدي.

٤٤٤–جامع السعادات، تأليف: الشيخ الجليل أحد أعلام المجتهدين المولى محمد مهدي النراقي، تحقيق وتعليق: العلامة السيد محمد كلانتر، تقديم: الشيخ محمد رضا المظفر، مطبعة النعمان، النجف الأشرف.

٤٤٥-جامع الشتات، تأليف: العلامة المحقق العارف محمد إسماعيل بن الحسين المازندراني الخواجوئي، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، ط١، ١٤١٨ هـ . ق.

٤٤٦-جمل العلم والعمل، تأليف: الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، ط١، ١٣٧٨هـ.

٤٤٧-الجواهر السنية في الأحاديث القدسية، تأليف: محمد بن الحسن بن علي بن الحسين الحر العاملي، مكتبة المفيد، قم – إيران.

٤٤٨-جواهر الفقه، تأليف: الفقيه الأقدم القاضي عبد العزيز بن البراج الطرابلسي، وتليه رسالتان: رسالة العقائد الجعفرية للشيخ الطوسي، ومسائل مبافارقيات للسيد المرتضى علم الهدى، تحقيق: إبراهيم بهادري، إشراف: العلامة الشيخ جعفر السبحاني، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، ط١، ١٤١١ هـ.ق.

٤٤٩-جواهر الكلام في شرح شرائع الاسلام، تأليف: الشيخ محمد حسن النجفي، حقيق وتعليق: الشيخ عباس القوچاني، نهض بمشروعه: الشيخ علي الآخوندي، مطبعة خورشيد، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط٢، ١٣٦٥هـ.ش.

٤٥٠-الجوهر العفيف في معرفة النسب النبوي الشريف، تأليف: الدكتور صالح حسن الفضالة، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٩ صفر ١٤٣٤ هـ.

(ح)

٤٥١-الحاشية على أصول الكافي، تأليف: السيد بدر الدين بن أحمد الحسيني العاملي، جمعها ورتبها: السيد محمد تقي الموسوي، تحقيق: علي الفاضلي، دار الحديث للطباعة والنشر، إيران- قم، لبنان- بيروت، ط١٤٢٥،١ق - ١٣٨٣ش.

٤٥٢-الحاشية على أُصول الكافي، تأليف: رفيع الدين محمّد بن حيدر النائيني، تحقيق: محمّد حسين الدرايتي، المساعد: نعمة الله الجليلي، استخراج الفهارس: عبد الحليم الحلّي، المقابلة المطبعي: محمود سپاسى، مصطفى اوجى، مهدى جوهرچى، نضد الحروف والإخراج الفنّيّ : محمّد ضياء السلطاني، دار الحديث للطباعة والنشر، مؤسسة دار الحديث العلميّة الثقافيّة، ط١، ١٤٢٤ ق- ١٣٨٢ ش.

٤٥٣–الحاشية على الهيات الشرح الجديد للتجريد، تأليف: المولى أحمد الاردبيلي، تحقيق: أحمد العابدي، دفتر تبليغات إسلامي، ط١، ١٣٧٧هـ.

٤٥٤–الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، تأليف: العالم البارع الفقيه المحدث الشيخ يوسف البحراني، نشر: الشيخ علي الآخوندي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم– إيران.

٤٥٥–حديث الطلب والإرادة، تأليف: السيد الخميني شرح: الشيخ محمد المحمدي الجيلاني، مؤسسة العروج، ط١، ١٤٢١هـ.

٤٥٦–الحديث النبوي بين الرواية والدراية–دراسة موضوعية منهجية لأحاديث أربعين صحابيًا على ضوء الكتاب، السنّة، العقل، اتفاق الأمة، والتاريخ– تأليف: العلاّمة المحقّق جعفر السبحاني، مطبعة اعتماد، قم، ط١، ١٤١٩هـ.

٤٥٧–حديث حول الجبر والتفويض، تأليف: عبدالله حسن الموسوي البحراني المحرقي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت–لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ–١٩٨٦م.

٤٥٨–الحصون المنيعة –رد على كتاب حوار هادئ بين السنة والشيعة–، تأليف: حسن عبد الله علي، مؤسسة عاشوراء، مطبعة كوثر، ط٢، ١٤٢٦هـ– ٢٠٠٥ م.

٤٥٩–الحق المبين في معرفة المعصومين عليهم السلام؛ بحوث مستفادة من محاضرات المرجع الديني الوحيد الخراساني، تأليف: علي الكوراني العاملي، دار الهدى، قم، ط٢، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م.

٤٦٠–حق اليقين في معرفة أصول الدين، تأليف: العلامة المحقق السيد عبدالله شبر، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت–لبنان، ط١، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م.

٤٦١–حقائق الإيمان مع رسالتي الاقتصاد والعدالة، تأليف: الشهيد الثاني زين الدين بن علي بن أحمد العاملي، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، إشراف: السيد محمود المرعشي، مطبعة سيد الشهداء(ع)، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي العامة، قم المقدسة، ط١، ١٤٠٩ هـ ق.

٤٦٢–حقيقة علم آل محمد عليهم السلام وجهاته، تأليف: العلامة السيد علي عاشور.

٤٦٣–الحكايات في مخالفات المعتزلة من العدلية والفرق بينهم وبين الشيعة الإمامية من أمالي الشيخ المفيد، عرض ورواية: الشريف المرتضى، تحقيق: محمد رضا الحسيني الجلالي، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٤٦٤–الحكمة العملية دراسات في النظرية واثارها التطبيقية، تأليف: السيد عمار أبو رغيف، دار الفقه للطباعة والنشر، قم، ط١، ١٤٢٣هـ.ق-١٣٨١هـ.ش

٤٦٥–الحكمة المتعالية عند صدر المتألهين الشيرازي، تأليف: د.علي الحاج حسن، دار الهادي، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٤٦٦–الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، تأليف: الحكيم الإلهي والفيلسوف الرباني صدر الدين محمد الشيرازي ، مكتبة المصطفى، چابخانه مهر استوار، قم، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط٣، ١٩٨١م.

٤٦٧–الحواشي والتعليقات تأليف: الحاج عباسقلي ص.وجدي، ضمن كتاب أوائل المقالات، للإمام الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم أبي عبد الله، العكبري، البغدادي، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٤٦٨–حياة الإمام الحسين بن علي عليه السلام، تأليف: باقر شريف القرشي، مطبعة الآداب، النجف، ط١، ١٣٩٨ هـ- ١٩٧٤م.

٤٦٩–حياة الإمام محمد المهدي عليه السلام، دراسة وتحليل، تأليف: باقر شريف القرشي، مطبعة أمير، ط١، ١٤١٧ – ١٩٩٦هـ.

٤٧٠–حياة أمير المؤمنين عن لسانه، تأليف: محمد محمديان، طبع ونشر : مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط١، ١٤١٩هـ . ق.

(خ)

٤٧١–خاتمة مستدرك الوسائل، تأليف: المحدث الجليل الميرزا الشيخ حسين النوري الطبرسي، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، مطبعة ستارة، قم-إيران، ط١، رجب ١٤١٥هـ.

٤٧٢–الخصائص الفاطمية، تأليف: الشيخ محمد باقر الكجوري، ترجمة: سيد علي جمال أشرف، مطبعة شريعت، انتشارات الشريف الرضي، ط١، ١٣٨٠ ش.

٤٧٣–خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، تأليف: الحسن بن يوسف بن المطهر " العلامة الحلي "، تحقيق : الشيخ جواد القيومي، مطبعة مؤسسة النشر الإسلامي، مؤسسة نشر الفقاهة، ط١، ١٤١٧هـ.

٤٧٤–خلاصة علم الكلام، تأليف :الدكتور عبد الهادي الفضلي، دار المؤرخ العربي، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٤٧٥–خلفيّات كتاب مأساة الزهراء (ع)، تأليف: جعفر مرتضى العاملي، دار السيرة، بيروت-لبنان، ط٥، ١٤٢٢هـ.

(د)

٤٧٦–الدر النظيم، تأليف: يوسف بن حاتم الشامي المشغري العاملي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.

٤٧٧– دراسات في الحديث والمحدثين، تأليف: هاشم معروف الحسني، دار التعارف للمطبوعات ، بيروت- لبنان، ط٢، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٤٧٨–دراسات في علم الأصول- تقرير بحث السيد الخوئي-، تأليف: آية الله السيد علي الهاشمي الشاهرودي، مركز الغدير للدراسات الإسلامية، ط١، ١٤١٩ هـ- ١٩٩٨م.

٤٧٩–دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية، تأليف: آية العظمى المنتظري، مكتب الاعلام الإسلامي، منشورات المركز العالمي للدراسات الإسلامية، قم - إيران، ط١، ١٤٠٨هـ.

٤٨٠–الدّرة الباهرة من الأصداف الطاهرة، تأليف: محمد بن جمال الدين مكي العاملي المعروف بالشهيد الأول، تصحيح وترجمه: عبد الهادي مسعودي، انتشارات زائر، قم، ١٣٧٩هـ. ش.

٤٨١–الدرر النجفية من الملتقطات اليوسفية، تأليف: يوسف بن أحمد البحراني، تحقيق ونشر: شركة دار المصطفى لإحياء التراث، لبنان — بيروت، ط١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

٤٨٢–دروس في العقيدة الإسلامية من منظور الإمام الخميني، تأليف: الشيخ إبراهيم الأنصاري، مداد للثقافة والإعلام، مملكة البحرين، دار المحجة البيضاء، بيروت–لبنان، ط١، ١٤٣٠هـ–٢٠٠٩م.

٤٨٣–الدعاء؛ حقيقته – آدابه – آثاره، تأليف: مركز الرسالة –سلسلة المعارف الإسلامية (١٥)–، مطبعة مهر، إيران– قم، ط١، ١٤١٩ هـ

٤٨٤–دفاع عن التشيع–تَبَنّي الرّد عَلى الشُّبهاتِ الَّتي أَثارَها أَحمَدُ كاتِبِ وَكَشْف التَّزوير والتَّحريف والكَذْب المُتَعَمَّد عَلى التَّشيُّع وَعُلمائِهِ–، تَأليفُ: السيد نذير الحسني، تقديم: سَماحَةُ السَّيدِ كَمالِ الحَيْدَري، المؤسسة الإسلامية العامة للتبليغ والإرشاد، إيران– قم، ط١، ١٤٢١هـ.

٤٨٥–دفاع عن الكافي، دراسة نقدية مقارنة لأهم الطعون والشبهات المثارة حول كتاب الكافي للشيخ الكليني، تأليف: ثامر هاشم حبيب العميدي، مركز الغدير للدراسات الإسلامية، ط١، ١٤١٦هـ–١٩٩٥م.

٤٨٦–دلائل الإمامة، تأليف: أبو جعفر محمد بن جرير بن رستم الطبري الصغير، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة، قم–إيران، ط١، ١٤١٣ هـ.

٤٨٧–دلائل الصدق لنهج الحق، تأليف: محمد حسن المظفّر، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، دمشق، مطبعة ستاره، قم، ط١، ١٤٢٢ هـ.

٤٨٨–دليل العقل عند الشيعة الإمامية،– بحث موضوعي للدليل الرابع من أدلة الأحكام الشرعية مقارن بآراء المذاهب الإسلامية– تأليف: د.رشدي محمد عرسان عليان، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

٤٨٩–دليل العقل عند المذاهب الإسلاميّة، تأليف: محمّد الغراوي، – مقالة في مجلة رسالة التقريب، وهي: فصلية تعني بقضايا التقريب بين المذاهب ووحدة الأمة الإسلامية، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، طهران–قم، العدد الرابع، الدورة الأولى، ذو القعدة، ١٤١٤هـ–١٩٩٤م

٤٩٠–دليل المخطوطات (٣)، تأليف: السيد أحمد الحسيني، –مقالة في مجلة تراثنا– وهي: نشرة فصلية تصدرها مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم– إيران، العدد الرابع، السنة الأولى، ربيع/ ١٤٠٦هـ.

(ذ)

٤٩١–الذريعة إلى أصول الشريعة، تأليف: أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي الشريف المرتضى، تصحيح وتقديم وتعليق: أبو القاسم گرجي، مطبعة دانشگاه، طهران، ١٣٤٦هـ.ش.

٤٩٢–الذريعة إلى تصانيف الشيعة، تأليف: العلامة الشيخ آقا بزرگ الطهراني، دار الأضواء، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.

(ر)

٤٩٣–كتاب الرجال، تأليف: تقي الدين الحسن بن علي بن داود الحلي تحقيق وتقديم: العلامة السيد محمد صادق آل بحر العلوم، منشورات المطبعة الحيدرية، النجف، منشورات الرضي، قم–إيران، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.=(رجال ابن داود).

٤٩٤–رجال السيد بحر العلوم، تأليف: آية الله العظمى السيد محمد المهدي بحر العلوم الطبطبائي، تحقيق وتعليق : محمد صادق بحر العلوم ، حسين بحر العلوم، آفتاب، مكتبة الصادق، طهران، ط١، ١٣٦٣ ش. = الفوائد الرجالية.

٤٩٥–رجال الطوسي، تأليف: شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، ١٤١٥هـ.

٤٩٦–الرجال، تأليف: أحمد بن الحسين الغضائري الواسطي البغدادي، تحقيق: السيّد محمّد رضا الحسيني الجلالي، دار الحديث، قم، ط١، ١٤٢٢هـ.ق– ١٣٨٠هـ.ش. =(رجال ابن الغضائري).

٤٩٧–الرسالة السعدية، تأليف: العلامة الحلي، تحقيق : عبد الحسين محمد على بقال، مطبعة بهمن، قم، ط١، ١٤١٠ هـ .

٤٩٨–الرسالة العرشية في حقائق التوحيد وإثبات النبوة للشيخ الرئيس ابن سينا، تحقيق وتقديم: الدكتور إبراهيم هلال، دار النهضة العربية.

٤٩٩–رسالة النصوص، تأليف : محمد بن إسحاق قونوي، تصحيح : سيد جلال الدين آشتيانى، طهران، ١٣٦٢هـ.

٥٠٠–الرسالة الوعائية، تأليف: الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي، تحقيق: صالح أحمد الدباب، مؤسسة شمس هجر، بيروت–لبنان.

٥٠١–رسالة حَوْل مَسألةِ رؤية الهلال موسوعة علمية فقهية في لزوم اشتراك الآفاق عند رؤية الهلال في دخول الشهور القمرية، بحوث فنيّة و مراسلات حليّةٌ في قمع مادة الخلاف، تأليف: محمّد الحسين الحسيني الطهراني.

٥٠٢–رسالة في التحسين والتقبيح العقليين وتليها رسالة في فلسفة الأخلاق والمذاهب الأخلاقية، تأليف: العلامة المحقق جعفر السبحاني، مؤسسة الإمام الصادق (ع)، قم، ط١، ١٤٢٠هـ.

٥٠٣–رسالة في قواعد العقائد، تأليف: نصير الدين الطوسي(الخواجة الطوسي)، تحقيق: الشيخ علي حسن خازم، دار الغربة، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ–١٩٩٢م.

٥٠٤–رسالتان في البداء، تأليف: آية الله العظمى السيد أبو القاسم الخوئي، والعلامة المجاهد الشيخ محمد جواد البلاغي، إعداد: السيد محمد علي الحكيم، مركز الأبحاث العقائدية.

٥٠٥–رسائل ابن عربي، تأليف: محيي الدين محمد ابن عربي الحاتمي الطائي، وضع حواشيه: محمد عبدالكريم النمري، طبعة جديدة لونان، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان.

٥٠٦–رسائل آل طوق القطيفي، تأليف: العلامة الشيخ أحمد آل طوق، تحقيق ونشر وتوزيع: شركة دار المصطفى (ص) لإحياء التراث، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

٥٠٧–الرسائل الأحمدية، تأليف: أحمد بن الشيخ صالح آل طعّان البحراني القطيفي، دار المصطفى لإحياء التراث، مطبعة أمين، إيران — قم، ط١، ١٤١٩هـ.

٥٠٨–الرسائل الأربع، قواعد أصولية وفقهية، تقريرًا لبحوث الفقيه المحقق الشيخ جعفر السبحاني، بقلم عدة من الأفاضل، مكتبة التوحيد، قم.

٥٠٩–الرسائل التوحيدية، تأليف: السيد محمد حسين الطباطبائي، مؤسسة النعمان، بيروت–لبنان، ١٤١٩هـ–١٩٩٩م.

٥١٠- رسائل الشريف المرتضى، تأليف: الشريف المرتضى، تقديم: السيد أحمد الحسيني، إعداد: السيد مهدي الرجائي، مطبعة سيد الشهداء، دار القرآن الكريم، قم، ١٤٠٥هـ.

٥١١-رسائل الشهيد الثاني، تحقيق: مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية بإشراف: رضا المختاري، مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي، ط١، ١٤٢١هـ.

٥١٢-رسائل الشيخ الطوسي، تأليف: الشيخ الطوسي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم.= (الرسائل العشر، للطوسي)

٥١٣-رسائل المحقق الكركي، تأليف: المحقق الثاني الشيخ علي بن الحسين الكركي، تحقيق: الشيخ محمد الحسون، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، مطبعة الخيام، قم، ط١، ١٤٠٩ هـ.ق.

٥١٤-الرسائل المهمة في التوحيد والحكمة المسمى بـ(المخازن واللمعات والبراهين الساطعة)، تأليف: آية الله الميرزا حسن الشهير بـ:كوهر، قام بطباعته وتصحيحه: الشيخ حسين الشمالي.

٥١٥-رسائل في النفس ، تأليف: ابن سينا، تحقيق: أحمد فؤاد الأهواني.

٥١٦-رسائل في دراية الحديث، تأليف: أبو الفضل حافظيان البابُلي، مساعدة: علي أوسط الناطقي ومحمّد حسين الدرايتي، دار الحديث للطباعة والنشر، إيران- قم، لبنان- بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.

٥١٧-رسائل ومقالات تبحث في مواضيع فلسفية وكلامية وفقهية وفيها الدعوة إلى التقريب بين المذاهب، تأليف: العلامة المحقق جعفر السبحاني، مطبعة اعتماد، مؤسسة الإمام الصادق (ع)، قم، ط١، ١٤١٩هـ.

٥١٨-رشحات البحار، تأليف: محمد علي شاه آبادي، دار المعارف الحكمية، ط١، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

٥١٩-روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، تأليف: الميرزا محمد باقر الموسوي الخوانساري الأصبهاني، الدار الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٥٢٠-الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، تأليف: زين الدين الجبعي العاملي (الشهيد الثاني)، ط٢، ١٣٩٨هـ.

٥٢١–روضة المتّقين في شرح من لا يحضر الفقيه، تأليف: وحيد عصره وفريد دهره وأروع أهل زمانه وأزهدهم المولى محمد تقي المجلسي(المجلسي الأول)، تعليق وإشراف: السيد حسين الموسوي الكرماني والشيخ علي پناه الإشتهاردي، نشر: بنياد فرهنك اسلامي حاج محمد حسين، كوشانپور.

٥٢٢–روضة الواعظين، تأليف: الشيخ العلامة زين المحدثين محمد بن الفتال النيسابوري، تحقيق: غلام محسن المجيدي، مجتبى الفرجي، منشورات دليل ما، إيران، ط١، ١٤٢٣هـ.

٥٢٣–الروضة في فضائل أمير المؤمنين عليه السلام، تأليف: سديد الدين شاذان بن جبرئيل القمي (ابن شاذان)، تحقيق :علي الشكرچي، ط١، ١٤٢٣ هـ.

٥٢٤–رياض السّالكين في شرح صحيفة سيّد الساجدين عليه السلام، تأليف: العلامة الأريب السيّد علي خان المدنيّ الشيرازي، تحقيق: فضيلة السيّد محسن الحسينيّ الأميني، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين، قم، ط٤، محرم الحرام ١٤١٥هـ.

(ز)

٥٢٥–زبدة الأصول، تأليف: السيد محمد صادق الحسيني الروحاني، مطبعة قدس، مدرسة الإمام الصادق عليه السلام، ط١، ربيع الأول ١٤١٢هـ

٥٢٦–زبدة التفاسير، تأليف: الملا فتح الله الكاشاني، تحقيق: مؤسسة المعارف الإسلامية، مطبعة عترت، مؤسسة المعارف الإسلامية، إيران – قم، ط١، ١٤٢٣ هـ.ق.

(س)

٥٢٧–سر القدر عند العرفاء، تأليف: الشيخ فادي ناصر، دار الولاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.

٥٢٨–السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي، تأليف: أبي جعفر محمد بن منصور بن أحمد بن إدريس الحلي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، ط٢، ١٤١٠هـ.

(ش)

٥٢٩–الشافي في الإمامة، تأليف : الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي، تحقيق: السيد عبد الزهراء الحسيني الخطيب، مراجعة: السيد فاضل الميلاني، مؤسسة الصادق، طهران–إيران، مؤسسة اسماعيليان، قم، ط٢، ١٤٠٧ هـ –١٩٨٦م.

٥٣٠–الشافي في شرح أصول الكافي، تأليف: العلامة الشيخ عبدالحسين عبدالله المظفر، تصحيح: الشيخ محمد علي الروحاني القوجاني، مطبعة الغري الحديثة، النجف، ١٣٩١هـ–١٩٧١م.

٥٣١–شجرة طوبى، تأليف: الشيخ محمد مهدي الحائري، منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها في النجف، ط٥، ١٣٨٥هـ.

٥٣٢–شرح أصول الكافي، تأليف: الملا صدرا صدر الدين محمد بن ابراهيم الشيرازي– (الملا صدرا) مع تعليقات: المولى علي النوري، تصحيح: محمد خواجوي، تعليق: علي بن جمشيد النوري، مؤسسة المطالعات والتحقيقات، ط١، ١٣٦٦هـ.

٥٣٣–شرح أصول الكافي، تأليف: المولى محمد صالح المازندراني، مع تعاليق الميرزا أبو الحسن الشعراني، ضبط و تصحيح: السيد علي عاشور، دار احياء التراث العربي، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢١ هـ –٢٠٠٠ م.

٥٣٤–شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار، تأليف: أبي حنيفة النعمان بن محمد التميمي المغربي، تحقيق: محمد الحسيني الجلالي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط٢، ١٤١٤هـ.

٥٣٥–شرح الأسماء الحسنى–المعروفة بالجوشن الكبير–، تأليف: حاج ملا هادي السبزواري، منشورات مكتبة بصيرتي، طبعة حجرية، قم– إيران.

٥٣٦–شرح العالم الرباني كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني–قدس سره– على المائة كلمة لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، عني بطبعه ونشره وتصحيحه والتعليق عليه: مير جلال الدين الحسيني الأرموي المحدث، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، قم. =(شرح مئة كلمة لأمير المؤمنين).

٥٣٧–شرح العرشية، تأليف: الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي، تحقيق: صالح أحمد الدباب، مؤسسة شمس هجر، ط١، ٢٠٠٥م.

٥٣٨-شرح العروة الوثقى، تأليف: آية الله العظمى الحاج الشيخ مرتضى الحائري، تحقيق : حجة الإسلام والمسلمين الشيخ محمد حسين أمر اللهي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، ط١، رجب المرجب ١٤٢٥هـ . ق.

٥٣٩-شرح الفصول النصيرية، تأليف: عبدالوهاب بن علي الاسترآبادي، تحقيق: قسم الشؤون الفكرية والثقافية في العتبة الحسينية، العراق-كربلاء، ط١، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

٥٤٠-شرح القوشجي على تجريد العقائد للطوسي، "مبحث الإلهيات"، دراسة وتحقيق: د.صابر عبده أبا زيد، تقديم: عبد الفتاح فؤاد، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.

٥٤١-شرح المشاعر، تأليف: الشيخ احمد بن زين الدين الاحسائي، تقديم: توفيق ناصر البوعلي، حققه تحت إشراف: مؤسسة الإحقاقي، مؤسسة البلاغ - مؤسسة الإحقاقي، لبنان، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧هـ.

٥٤٢-شرح تبصرة المتعلمين (كتاب القضاء)، تأليف: العلامة الشيخ ضياء الدين العراقي، تحقيق وتعليق: محمد هادي معرفة، مطبعة مهر، قم.

٥٤٣-شرح دعاء السحر، تأليف: الإمام الخميني، مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، مطبعة مؤسسة العروج، ط١، ١٤١٦ هـ.

٥٤٤-شرح فصوص الحكم لمحيي الدين ابن عربي ، تأليف: صائن الدين علي بن محمد تركه ، تحقيق: محسن بيدارفر، انتشارات بيدار، قم، ١٣٧٨هـ.ش .

٥٤٥-شرح فصوص الحكم، تأليف: عبد الرزاق الكاشاني، مطبعة أمير، انتشارات بيدار، قم، ط٤، ١٣٧٠هـ.ش.

٥٤٦-شرح فصوص الحكم، تأليف: محمد داوود قيصري رومي، تحقيق: سيد جلال الدين آشتيانى، شركة انتشارات علمي وفرهنگي، ط١، ١٣٧٥هـ.

٥٤٧-شرح فصوص الحكم، تأليف: مؤيد الدين الجندي، تصحيح وتعليق: الأستاذ السيد جلال الدين الآشتياني، بوستان كتاب، انتشارات دفتر تبليغات إسلامي حوزة علمية، قم، ١٣٨١هـ.

٥٤٨–شرح مسألة العلم، تأليف: المحقق خواجة نصير الدين محمد الطوسي، تحقيق وتقديم: عبدالله نوراني، مطبعة جامعة مشهد، ١٣٨٥ق–١٣٤٥ش.

٥٤٩–شرح منهاج الكرامة في معرفة الإمامة، لأبي منصور الحسن يوسف الشهير بالعلامة الحلي، والرد على منهاج السنة لابن تيمية، تأليف: علي الحسيني الميلاني، مطبعة وفا، قم، ط١، ١٤٢٨هـ.

٥٥٠–شرح نبراس الهدى في أحكام الفقه وأسرارها، تأليف: الحكيم المتألّه والعارف الكامل المولى هادي السبزواري، مراجعة وتحقيق: محسن بيدارفر، منشورات بيدار، قم، ط١، ١٤٢١ هـ.ق – ١٣٨٠هـ.ش.

٥٥١–شرح نهج البلاغة، تأليف: كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني، عني بتصحيحه عدة من الأفاضل وقوبل بعدة نسخ موثوق بها، مطبعة چاپخانه دفتر تبليغات إسلامي، مكتب الإعلام الإسلامي التابع للحوزة العلمية، قم–إيران، ط١، تابستان ١٣٦٢ هـ.ش.

٥٥٢–الشفاء –الإلهيات(١)– راجعه وقدم له: د.إبراهيم مدكور، تحقيق الأستاذين: الأب قنواتي، سعيد زائد، الجمهورية العربية المتحدة.

٥٥٣–الشفاء الروحي والجسمي في القرآن، تأليف: عبداللطيف البغدادي، الدار الإسلامية للطباعة والنشر، ٢٠٠٣م.

٥٥٤–الشهاب الثاقب في بيان معنى الناصب، تأليف: يوسف بن الشيخ أحمد بن إبراهيم البحراني، تحقيق: مهدي الرجائي، مطبعة أمير، قم، ط١، ١٤١٩ هـ .

٥٥٥–الشهب الثواقب في رجم شياطين النواصب، تأليف: محمد بن الشيخ عبد على آل عبد الجبار، تحقيق: حلمي السنان، مطبعة الهادي، قم ، ط١، ١٤١٨هـ.

٥٥٦–الشواهد الربوبية في المناهج السلوكية، تأليف: صدر الدين محمد الشيرازي، تعليق وتصحيح وتقديم: سيد جلال الدين آشتياني، مزود بحواشي: حاج ملا هادي سبزواري، ستاد انقلاب فرهنگي، مركز نشر دانشگاهي.

٥٥٧–الشواهد المكّية، تأليف: المحقق المتضلع السيد نور الدين الموسوي العاملي، وهو بذيل كتاب الفوائد المدنية للمحدث المتبحر محمد أمين الأسترآبادي، تحقيق: الشيخ رحمة الله الرحمتي الأراكي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط١، منتصف شعبان المعظّم ١٤٢٤هـ.ق.

٥٥٨–الشيعة الفرقة الناجية، تأليف: الحاج سعيد أبو معاش، مؤسسة السيّدة المعصومة (عليها السلام)، مطبعة ثامن الحجج، ط١، ١٤٢٨ هـ.

٥٥٩–الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة، تأليف: هاشم معروف الحسيني، دار الملاك، بيروت–لبنان، ط٣، ١٤٢١هـ–٢٠٠١م.

٥٦٠–الشيعة في الإسلام، تأليف: العلامة الكبير السيد محمد حسين الطباطبائي، ترجمة: جعفر بهاء الدين، مركز بقية الله الأعظم عليه السلام للدراسات، بيت الكاتب للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.

٥٦١–الشيعة في الميزان، تأليف: محمد جواد مغنية، دار الشروق، القاهرة، بيروت.

(ص)

٥٦٢–الصحابة بين العدالة و العصمة، تأليف: آية الله الشيخ محمّد السند، إعداد وتنظيم: مصطفى الإسكندري، منشورات لسان الصدق، قم، ط١، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥م.

٥٦٣–الصحيح من سيرة النبي الأعظم صلّى الله عليه وآله وسلّم، تأليف: العلامة المحقق السيد جعفر مرتضى العاملي، دار الحديث للطباعة والنشر، قم، ط١، ١٤٢٦ هـ.ق – ١٣٨٥ هـ . ش.

٥٦٤–الصحيفة السجادية، تأليف: الإمام زين العابدين عليه السلام، دفتر نشر الهادي، قم– إيران، ط١، ١٤١٨هـ .ق.

٥٦٥–صدر الدين الشيرازي وموقفه النقدي من المذاهب الكلامية، تأليف: د.جميلة محيي الدين البشتي، دار العلوم العربية، بيروت–لبنان، ط١، ١٤٢٩هـ–٢٠٠٨م.

٥٦٦–صراط الحق في المعارف الإسلامية والأصول الاعتقادية، تأليف: الشيخ محمد آصف المحسني، دار ذي القربي، طبعة ستارة، ط١، ١٤٢٨هـ.

٥٦٧-الصراط المستقيم، إلى مستحقي التقديم، تأليف: العلامة المتكلم الشيخ زين الدين أبي محمد علي بن يونس العاملي النباطي البياضي، تصحيح وتحقيق وتعليق: محمد الباقر البهبودي، مطبعة الحيدري، المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية، ط١، ١٣٨٤هـ.

٥٦٨-صراط النجاة في أجوبة الاستفتاءات، تأليف: آية الله العظمى لسيد أبو القاسم الموسوي الخوئي، مع تعليقة وملحق لسماحة آية الله العظمى الميرزا الشيخ جواد التبريزي، جامع مواد الكتاب: موسى مفيد الدين عاصي العاملي، مطبعة سلمان الفارسي، دفتر نشر برگزيده، إيران، ط١، جمادي الأول ١٤١٦ هـ.

٥٦٩-صفات الشيعة، تأليف: الشيخ الصدوق، كانون انتشارات عابدي، تهران.

٥٧٠-الصلة بين التصوف والتشيع، تأليف: كامل مصطفى الشيبي، دار الأندلس، بيروت-لبنان، ط٣، ١٩٨٢م.

(ط)

٥٧١-طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال، تأليف: العلامة السيد علي أصغر الجابلقي، تقديم: العلامة آية الله العظمى المرعشي النجفي، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، إشراف: السيد محمود المرعشي، مطبعة بهمن، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي العامة، قم، ط١٤١٠،١هـ.ق.

٥٧٢-الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف، تأليف: أبي القاسم علي بن موسى ابن طاووس الحلي، مطبعة الخيام، قم، ط١، ١٣٩٩هـ.

٥٧٣-الطفل بين الوراثة والتربية، تأليف: محمد تقى فلسفي، تعريب وتعليق: فاضل الحسيني الميلاني، دار السبط النبي للطباعة والنشر والتوزيع، مكتبة الأوحد، إيران- قم، ط٢، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

(ظ)

٥٧٤-الظنّ دراسة في حجّيته وأقسامه وأحكامه، تقريرًا لأبحاث كمال الحيدري، بقلم: محمود نعمة الجيّاشي، دار فراقد، مطبعة ستاره، قم-إيران، ط١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

(ع)

٥٧٥–عجالة المعرفة في أصول الدين، تأليف: محمد بن سعيد الراوندي، تحقيق: السيد محمد رضا الحسيني الجلالي، مطبعة ستارة- قم، ط١، ربيع الأول ١٤١٧هـ، مؤسسة آل البيت (ع) لإحياء التراث — قم.

٥٧٦–عجائب قدرة آل محمد (ع) وولايتهم التكوينية، تأليف: السيد علي عاشور، دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٩م.

٥٧٧–عدة الداعي ونجاح الساعي، تأليف: أحمد بن فهد الحلي، تصحيح وتعليق عليه: أحمد الموحدي القمي، مكتبة الوجداني، قم.

٥٧٨–العدة في أصول الفقه، تأليف: شيخ الطائفة الإمام محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: محمد رضا الأنصاري القمي، مطبعة ستاره، قم، ط١، ذو الحجة ١٤١٧هـ.ق-١٣٧٦ هـ .ش.

٥٧٩–العدل الإلهي، تأليف: الشهيد مرتضى مطهري، ترجمه إلى العربية: محمد عبد المنعم الخاقاني.

٥٨٠–العدل عند مذهب أهل البيت عليهم السلام بحث استدلالي شامل وميسر، تأليف: علا الحسون، المعاونية الثقافية للمجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام، ط٢، ٢٠١١م.

٥٨١–عدم سهو النبي صلى الله عليه وآله وسلم، تأليف: الشيخ المفيد، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت — لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م

٥٨٢–العرفان الشيعي رؤى في مرتكزاته النظريّة ومسالكه العمليّة من أبحاث السيّد كمال الحيدري، بقلم: الشيخ خليل رزق، تنضيد الحروف: محمد البديري، المراجعة اللغوية: عبد الرضا عبد الحسين، مطبعة ستارة، دار فراقد، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٥٨٣–عصر الشيعة، تأليف: علي الكوراني العاملي، ط١، ١٤٣٠هـ.

٥٨٤–عصمة الأنبياء في القرآن الكريم -يبحث عن عصمة الأنبياء ويعالج أدلّة المخطّئة لها-، تأليف: العلاّمة المحقّق جعفر السبحاني، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، قم، ط٢، ١٤٢٠هـ.

٥٨٥–العقائد الإسلامية، تأليف: مركز المصطفى(ص).

٥٨٦–عقائد الإمامية الاثني عشرية، تأليف: السيد ابراهيم الموسوي الزنجاني، انتشارات حضرت مهدي، قم، ط٥، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م

٥٨٧–عقائد الإمامية برواية الصحاح الستة، تأليف: السيّد محمد علي الحلو، مطبعة السرور، دار الكتاب الإسلامي، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.

٥٨٨–عقائد الإمامية، تأليف: الشيخ محمد رضا المظفر، ط٢، ١٣٨٠هـ .

٥٨٩–عقائد الشيعة وأهل السنة في أصول الدين، تأليف: د. علاء الدين السيد أمير محمد القزويني، منشورات دار الزهراء عليها السلام، بيروت، ط٢، ١٩٩٧م.

٥٩٠–العقائد، تأليف: العلامة محمد باقر المجلسي، تحقيق: حسين دركاهي، مؤسسة الهدى للنشر والتوزيع، ط١، ١٣٧٨هـ.ش.

٥٩١–عقد الحسيني، تأليف: حسين بن عبد الصمد العاملي، والد الشيخ البهائي، عني بتصحيحه وطبعه: جواد المدرسي اليزدي، مطبعة گلبهار – يز .

٥٩٢–العقد الزاهر في ترجمة الشيخ باقر، تأليف: محمود طرادة، قم، ط١، ١٤٢٩هـ.ق–٢٠٠٨م

٥٩٣–العقل العلمي في أصول الفقه جذوره الكلامية والفلسفية، تأليف: ميثاق العسر، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت–لبنان، ط١، ٢٠١٢م.

٥٩٤–العقل العملي دراسات منهجية في الحسن والقبح العقليين والبرهان في الجزئيات والإدراكات الاعتبارية، تأليف: الشيخ محمد سند، مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر، بيروت–لبنان، ط١، ١٤١٨هـ.

٥٩٥–العقل والبلوغ عند الإمامية، تأليف: الشيخ حسين الكريمي القمي، انتشارات دانشگاه، قم، ط١، ١٣٨١هـ.ش.

٥٩٦–العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة أهل البيت عليهم السلام، تأليف: الشيخ جعفر السبحاني، نقله إلى العربية: جعفر الهادي، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، مكتبة التوحيد، قم – إيران، ط١، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.

٥٩٧–عقيدة الشيعة –تأصيل وتوثيق من خلال سبعين رسالة اعتقادية من القرن الثاني لغاية القرن العاشر الهجري–، جمع وتحقيق وتقديم: الشيخ محمد رضا الأنصاري القمي، دار التفسير، قم، ط٢، ١٤٣٧هـ.ق–١٣٩٥هـ.ش–٢٠١٦م.

٥٩٨–عقيدة المؤمن، تأليف: آية الله الشيخ عبد الأمير قبلان، ط٣، ٢٠٠٧م.

٥٩٩–علل الشرائع، تأليف: الشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي القمي، تقديم: السيد محمد صادق بحر العلوم، منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها، النجف الأشرف، ١٣٨٥هـ-١٩٦٦م.

٦٠٠–علم الإمام–بحوث في حقيقة ومراتب علم الأئمة المعصومين–تقريرًا لأبحاث السيد كمال الحيدري، بقلم: الشيخ علي حمود العبادي، المراجعة اللغوية : عبد الرضا افتخاري، تنضيد الحروف: محمد البديري، مطبعة ستاره، دار فرقد للطباعة والنشر، قم –إيران، ط١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

٦٠١–علم الإمام–كتاب وجيز يبحث عن علم الإمام وكميته وكيفيته عن طريقي العقل والنقل– تأليف: الشيخ محمد الحسين المظفر، دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، ط٢، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

٦٠٢–علم الأئمة بالغيب والاعتراض عليه بالإلقاء إلى التهلكة والإجابات عنه عبر التاريخ، تأليف: محمد رضا الحسيني الجلالي، – مقالة في مجلة تراثنا– وهي: نشرة فصلية تصدرها مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، بيروت– لبنان، العدد الرابع[٣٧]، السنة التاسعة، شوال – ذو العقدة — ذو الحجة – ١٤١٤هـ.

٦٠٣–علم الكلام الإسلامي–دراسة في القواعد المنهجية–، تأليف: رضا برنجكار، ترجمة: حسنين الجمال، مؤسسة دراسة وتدوين الكتب الجامعية للعلوم الإنسانية(سمت) ، إيران، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت–لبنان، ط١.

٦٠٤–العناوين، تأليف: الفقيه المحقق الأصولي المدقق السيد مير عبد الفتاح الحسيني المراغي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤١٧هـ.ق.=(العناوين الفقهية).

٦٠٥–عناية الأصول في شرح كفاية الأصول، تأليف: سماحة حجة الإسلام والمسلمين السيد مرتضى الحسيني الفيروزآبادي، انتشارات فيروز آبادي، قم، ط٣، بيروت ١٤٠٠هـ.

٦٠٦–عوالي اللئالي العزيزية في الأحاديث الدينية، تأليف: الشيخ محمد بن علي بن إبراهيم الأحسائي المعروف بابن أبي جمهور، تقديم: سماحة آية الله العظمى السيد شهاب الدين

النجفي المرعشي، تحقيق: الحاج آقا مجتبى العراقي، ط١، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م، مطبعة سيد الشهداء، قم.

٦٠٧-عين اليقين، الملقب بالأنوار والأسرار، تأليف: الفيض الكاشاني، تحقيق: فالح عبدالرزاق العبيدي، أنوار الهدى، إيران-قم، مطبعة وفا، ط٢، ١٤٢٨هـ.

٦٠٨-عيون أخبار الرضا، تأليف: الشيخ الأقدم والمحدث الأكبر أبي جعفر الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، تصحيح وتقديم وتعليق: العلامة الشيخ حسين الأعلمي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت — لبنان، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٦٠٩-عيون الحكمة، ابن سينا، حققه وقدم له، عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، دار القلم، بيروت-لبنان، ط٢، ١٩٨٠م.

٦١٠-عيون المعجزات، تأليف: المحدث الجليل الشيخ حسين بن عبد الوهاب، منشورات المطبعة الحيدرية، النجف، ١٣٦٩ هـ- ١٩٥٠م.

(غ)

٦١١-الغارات، تأليف: إبراهيم بن محمد الثقفي الكوفي، تحقيق : السيد جلال الدين الحسيني الأرموي المحدث، طبع على طريقة أوفست في مطابع بهمن.

٦١٢-الغدير في الكتاب والسنة والأدب -كتاب ديني. علمي. فني. تاريخي. أدبي. أخلاقي؛ مبتكر في موضوعه فريد في بابه يبحث فيه عن حديث الغدير كتابا وسنة وأدبا ويتضمن تراجم أمة كبيرة من رجالات العلم والدين والأدب من الذين نظموا هذه الأثارة من العلم وغيرهم-تأليف: الحبر العلم الحجة المجاهد شيخنا الأكبر الشيخ عبد الحسين أحمد الأميني النجفي، عني بنشره: الحاج حسن إيراني صاحب دار الكتاب العربي، بيروت —لبنان، ط٣، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٦١٣-الغيبة، تأليف: شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: الشيخ عباد الله الطهراني والشيخ على أحمد ناصح، مطبعة بهمن، مؤسسة المعارف الإسلامية، قم، ط١، شعبان ١٤١١ هـ . ق.

٦١٤-الغيبة، تأليف: محمد بن إبراهيم الكاتب المعروف بابن أبي زينب النعماني، تحقيق: فارس حسون كريم، أنوار الهدى، مطبعة مهر، قم-إيران، ط١، ١٤٢٢هـ.

(ف)

٦١٥-الفائق في رواة وأصحاب الإمام الصادق عليه السلام، تأليف: عبد الحسين الشبستري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، ط١، ١٤١٨هـ.

٦١٦-الفتوحات المكية، تأليف: الشيخ أبو عبد الله محمد بن علي المعروف بابن عربي الحاتمي الطائي ، دار صادر، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.

٦١٧-فرائد الأصول، تأليف: الشيخ الأعظم أستاذ الفقهاء والمجتهدين الشيخ مرتضى الأنصاري، إعداد: لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم، مجمع الفكر الإسلامي، مطبعة باقري، قم، ط١، ١٤١٩ هـ.ق- ١٣٧٧هـ.ش.

٦١٨-فرج المهموم في تاريخ علماء النجوم، تأليف: أبي القاسم علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن طاووس، منشورات الرضي، مطبعة أمير، قم، ١٣٦٣ ش.

٦١٩-فرق الشيعة، تأليف: الحسن بن موسى النوبختي.

٦٢٠- فصوص الحكم، تأليف: الشيخ الأكبر محيي الدين بن عربي، مع التعليقات عليه، بقلم: د.أبو العلاء عفيفي، -دكتور في الفلسفة من جامعة كمبردج-، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان.

٦٢١-الفصول الغروية في الأصول الفقهية، تأليف: الشيخ محمد حسين بن عبد الرحيم الطهراني الحائري، دار إحياء العلوم الإسلامية، مطبعة نمونه، إيران-قم، ١٣٦٣هـ.ش-١٤٠٤ هـ.ق.

٦٢٢-الفصول المختارة، تأليف: أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي المعروف بالشيخ المفيد، تحقيق: السيد نور الدين جعفريان الاصبهاني ، الشيخ يعقوب الجعفري ، الشيخ محسن الأحمدي، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٦٢٣–الفصول المهمة في أصول الأئمة، تأليف: محمد بن الحسن الحر العاملي، تحقيق وإشراف: محمد بن محمد الحسين القائيني، مؤسسة معارف إسلامي إمام رضا (ع)، نگين – قم، ط١، ١٤١٨ هـ.ق.- ١٣٧٦ هـ .ش.

٦٢٤–فضائل الأشهر الثلاثة، شهر رجب، شهر شعبان، شعر رمضان، تأليف: محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي الشيخ الصدوق، تحقيق وإخراج: ميرزا غلام رضا عرفانيان، دار المحجة البيضاء دار الرسول الأكرم، بيروت-لبنان، ط٢،١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م.

٦٢٥–فقه الحج-بحوث استدلاليّة في الحج-، تأليف: المرجع الديني سماحة آية الله العظمى الشيخ لطف الله الصافي الگلپايگاني، مؤسسة سيدة المعصومة عليها السلام، ط١، ١١ ذي القعدة ١٤٢٣هـ.ق- ١٣٨١هـ.ش.

٦٢٦–فقه القضاء، تأليف: سماحة آية الله العظمى السيد عبد الكريم الموسوي الأردبيلي، مؤسسة النشر لجامعة المفيد، إيران-قم، ط٢، ١٤٢١هـ.ق.

٦٢٧–الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، نشر: المؤتمر العالمي للإمام الرضا عليه السلام، مشهد المقدس، ط١،شوال ١٤٠٦هـ.ق. =(فقه الرضا).

٦٢٨–الفكر السلفي عند الشيعة الإثنا عشرية- دراسة تحليلية لموقف الفكر السفي في الإسلام عمومًا و عند الإثنا عشرية على وجه الخصوص من منطق و فلسفة اليونان -، تأليف: أ.د.علي حسين حسن الجابري، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.

٦٢٩–كتاب الفكوك في أسرار مستندات حكم الفصوص، تأليف: أبو المعالي محمد بن إسحاق صدر الدين القونوي، انتشارات مولى خيابان انقلاب، چهار راه أبو ريحان، شماره ١٢٨٢هـ.

٦٣٠–الفلسفة الإيرانية الإسلامية من منظار المفكر الفرنسي "آرثر دو غوبينو"، تأليف: د. كريم مجتهدي، ترجمة: أسعد مندي الكعبي، -دراسات استشراقية- فصلية محكمة تعنى بالتراث الاستشراقي عرضًا ونقدًا-، تصدر عن المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، العتبة العباسية – العراق، السنة الثانية، العدد الخامس، صيف ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.

٦٣١–فلسفة الميثاق والولاية، تأليف: عبدالحسين شرف الدين، تحقيق: علي جلال باقر، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ط١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

٦٣٢–فلسفة صدر المتألهين الشيرازي المباني والمرتكزات، تأليف: محمد حسين الطباطبائي، عبدالله جوادي آملي، سيد حسين نصر، عبدالعزيز فهمي، هنري كوربان، فرح رامين، دار المعارف الحكمية، ط١٤٢٩،١هـ- ٢٠٠٨م.

٦٣٣–فلسفة صدر المتألهين،-قراءة في مرتكزات الحكمة المتعالية- محاضرات:السيد كمال الحيدري، بقلم: الشيخ خليل رزق، دار فراقد، إيران-قم، ط١، ١٤٣٠هـ.

٦٣٤–الفلسفة والاعتزال في نهج البلاغة، تأليف: قاسم حبيب جابر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٦٣٥–الفلسفة والعرفان والاشكاليات الدينية-دراسة معرفية تُعنى بتحليل نظام الفلسفة والعرفان وفهمه للإشكاليات الدينية-، تأليف: يحيى محمد، دار الهادي، بيروت، ٢٠٠٥م.

٦٣٦–فهرس التراث، تأليف: محمد حسين الحسيني الجلالي، تحقيق: محمد جواد الحسيني الجلالي، مطبعة نگارش، دليل ما، قم-إيران، ط١، ١٤٢٢هـ.

٦٣٧–فهرست أسماء مصنفي الشيعة المشتهر برجال النجاشي، تأليف: أبي العباس أحمد بن علي النجاشي، تحقيق : الحجة السيد موسى الشبيري الزنجاني، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط٥، ١٤١٦هـ.=(رجال النجاشي)

٦٣٨–الفهرست، تأليف: شيخ الطائفة الإمام أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، مؤسسة نشر الفقاهة، ط١، ١٤١٧هـ.

٦٣٩–فوائد الأصول-من إفادات قدوة الفقهاء والمجتهدين وخاتم الأصولين الميرزا محمد حسين الغروي النائيني- تأليف: الأصولي المدقق والفقيه المحقق العلامة الرباني الشيخ محمد علي الكاظمي الخراساني، مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، ذي الحجة الحرام/ ١٤٠٤هـ.

٦٤٠– الفوائد البهية في شرح عقائد الإمامية تأليف: الشيخ محمد جميل حمود العاملي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - مركز العترة للدراسات والبحوث، بيروت-لبنان، ط٢، ١٤٢١هـ.ق.- ٢٠٠١م.

٦٤١-الفوائد الحائرية، تأليف: محمد باقر الوحيد البهبهاني، مطبعة باقري، مجمع الفكر الإسلامي، قم، ط١، ١٤١٥هـ.

٦٤٢-الفوائد الرجالية، تأليف: محمد باقر الوحيد البهبهاني.

٦٤٣-الفوائد الطوسية، تأليف: المحث الأكبر محمد بن حسن الحر العاملي، تعليق: السيد مهدي اللإجوردي الحسيني و الشيخ محمد درودي، مطبعة أصيل، مكتبة المحلاتي، قم، ط٣، ١٤٣٢هـ.ق-١٣٩٠هـ.ش.

٦٤٤-الفوائد العلية القواعد الكلية مما يبتنى عليه كثير من معضلات مسائل الفقه والأصول، تأليف: حضرة العلامة المحقق الفقيه مولانا الحاج السيد علي البهبهاني، المطبعة العلمية، مكتبة دار العلم، الأهواز، قم، ط٢، ٤ شعبان المعظم ١٤٠٥هـ.

٦٤٥-فوائد القواعد، تأليف: زين الدين الشهيد الثاني، تحقيق: أبو الحسن المطلبي، مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي، ١٤١٩هـ.

٦٤٦-الفوائد المدنية، تأليف: فخر المحدثين وقدوة المجددين المولى محمد أمين الأسترآبادي قدس سره، وبذيله كتاب الشواهد المكّية، للمحقق الخبير والنّاقد البصير السيد نور الدين الموسوي العاملي، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط١، منتصف شعبان المعظّم ١٤٢٤هـ.ق.

٦٤٧-في سجن ولاية الفقيه، تأليف: آية الله السيد رضا الصدر، ترجمة وتعليق: د.علي مهدي، تنقيح وتصحيح: حسن طهراني، فجر الولاية.

٦٤٨-في ظلال نهج البلاغة، تأليف: العلامة محمد جواد مغنية، مطبعة ستار، ط١، ١٤٢٧هـ.ق.

(ق)

٦٤٩-قاعدتان فلسفيتان في الحكمة المتعالية، تأليف: العلامة المحقق الشيخ جعفر السبحاني، منشورات مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، قم ، ط١، ١٣٨٢هـ.ش-١٤٢٤هـ.ق.

٦٥٠-قاموس الرجال، تأليف: العلامة المحقق آية الله العظمى الشيخ محمد تقي التستري، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط١، ١٤١٩ هـ . ق.

٦٥١-القرآن والعقيدة أو آيات العقائد، تأليف: آية الله العلامة السيد مسلم نجل حمود الحسيني الحلي النجفي، تقديم: الدكتور محمد طه السلامي، تحقيق: فارس حسون كريم، ١٩٨١م.

٦٥٢–قرب الإسناد، تأليف: أبي العباس عبد الله الحميري، تحقيق ونشر: مؤسسة آل لإحياء التراث، مطبعة مهر، قم، ط١، ١٤١٣هـ.

٦٥٣–القضاء والشهادات تقريرًا لأبحاث الأستاذ الأعظم سماحة آية الله العظمى السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي، تأليف: الشيخ محمد الجواهري، انتشارات مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي قدس سره، مطبعة ستارة، قم، ط١، شعبان المعظّم – ١٤٢٨ هـ.

٦٥٤–القضاء والشهادات، تأليف: الشيخ مرتضى الأنصاري، تحقيق: لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم، مطبعة باقري، المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى المئوية الثانية لميلاد الشيخ الأنصاري، قم، ط١، ربيع الأول ١٤١٥هـ.

٦٥٥–القضاء والقدر في العلم والفلسفة الإسلامية، تأليف: الشيخ جعفر السبحاني، تعريب: محمد هادي اليوسفي الغروي، دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، ط٢، ١٤٠٨هـ– ١٩٨٧م.

٦٥٦–القضاء والقدر، دراسة مقارنة بين الفلسفة وعلم الكلام الإمامي/ القسم الأوّل/ القسم الثاني/ القسم الثالث، تأليف: الشيخ عقيل البندر، –المنهاج– مجلة إسلامية – فكرية – فصلية–، تصدر عن مركز الغدير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، الأعداد: التاسع والأربعون . ربيع ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م ، العدد الخمسون . صيف ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، العدد الحادي والخمسون . خريف ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٦٥٧–القطع دراسة في حجّيته وأقسامه وأحكامه، تقريرًا لأبحاث كمال الحيدري، بقلم: محمود نعمة الجيّاشي، دار فراقد، مطبعة ستاره، إيران، ط١، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.

٦٥٨–قلائد الخرائد في أصول العقائد: رسالة في بيان عقائد الشيعة الإمامية الاثني عشرية، تأليف: محمد مهدي القزويني الحسيني، تحقيق: جودت كاظم القزويني، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م.

٦٥٩–قواعد الحديث، بقلم: محيّ الدين الموسوي الغُريفي، دار الأضواء، بيروت–لبنان، ط٢، ١٤٠٦هـ–١٩٨٦م.

٦٦٠-القواعد الكلامية-تبحث عن أصول عامة يُعتمد عليها في حل المسائل الكلامية-، تأليف: علي رباني الكلبايكاني، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، قم ، ١٤٣١هـ.ق-١٣٨٩هـ.ش.

٦٦١-قواعد المرام في علم الكلام، تأليف: العلامة كمال الدين ميثم البحراني، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، باهتمام: السيد محمود المرعشي، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، ط٢، ١٤٠٦.

٦٦٢-القواعد -مائة قاعدة فقهية معنى ومدركًا وموردًا-، تأليف: السيد محمد كاظم المصطفوي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط٣، ١٤١٧هـ.

٦٦٣-القواعد والفوائد، "في الفقه والأصول والعربية "، تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن مكي العاملي المعروف ب"الشهيد الأول"، تحقيق: الدكتور السيد عبد الهادي الحكيم، منشورات مكتبة المفيد، قم – إيران.

٦٦٤-القوانين المحكمة في الأصول، تأليف: الميرزا أبو القاسم القمي، شرح وتعليق: رضا حسين صبح، دار المحجة البيضاء ، بيروت-لبنان، ط٣، ١٤٣١هـ.

٦٦٥-القول الشارح والحجة فيما ورد عمن هو على العباد حجة، تأليف الشيخ حسين بن العلامة محمد بن عصفور البحراني، تحقيق: الشيخ حسن آل عصفور، دار المحجة البيضاء، دار العصمة، ط١، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

٦٦٦-القول المفيد في أهم مسائل التقليد، تأليف: الشيخ باقر بن أحمد بن خلف آل عصفور، المطبعة الشرقية، المنامة، ١٣٨٥هـ.

(ك)

٦٦٧-الكافي في الفقه، تأليف: أبي الصلاح الحلبي، تحقيق: رضا أستادي، مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي (ع) العامة، أصفهان.

٦٦٨-كامل الزيارات، تاليف: الشيخ الجليل جعفر بن محمد بن قولويه القمي، تحقيق : الشيخ جواد القيومي ، مع لجنة التحقيق، مطبعة مؤسسة النشر الإسلامي، مؤسسة نشر الفقاهة، ط١، ١٤١٧هـ.

٦٦٩–كشف الحقائق رد على هذه نصيحتي إلى كل شيعي، تأليف: الشيخ علي آل محسن، دار الميزان، بيروت – لبنان، ط٣، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

٦٧٠–كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء، تأليف: العلامة الشيخ جعفر كاشف الغطاء، تحقيق: عباس التبريزيان، محمد رضا الذاكري (طاهريان) وعبد الحليم الحلي، مركز انتشارات دفتر تبليغات إسلامي، مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي، ط١، ١٤٢٢ ق-١٣٨٠ ش.

٦٧١–كشف الغمة في معرفة الأئمة، تأليف: العلامة المحقق أبي الحسن علي بن عيسى بن أبي الفتح الأربلي، دار الأضواء، بيروت-لبنان.

٦٧٢–كشف اللثام، تأليف: بهاء الدين محمد بن الحسن بن محمد الأصفهاني المعروف بالفاضل الهندي، منشورات مكتبة السيد المرعشي النجفي، قم، ١٤٠٥هـ.

٦٧٣–كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، تأليف: العلامة الحلي قدس سره، تحقيق وتعليق: الأستاذ آية الله الشيخ حسن حسن زادة الآملي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، ط٧، ١٤١٧هـ.ق. طبعة أخرى: تحقيق وتعليق: السيد إبراهيم الموسوي الزنجاني، مطبعة إسماعيليان، انتشارات شكوري، قم. ط.٤، ١٣٧٣ هـ.ش.

٦٧٤–كشف المهم في طريق خبر غدير خم، تأليف: العلامة المحدث السيد هاشم البحراني، مؤسسة إحياء تراث السيد هاشم البحراني (قدس سره).

٦٧٥–الكشكول العقائدي، ١٨٠سؤالاً وجوابًا، تأليف: آية الله العظمى ناصر مكارم الشيرازي، دار جواد الأئمة (ع)، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

٦٧٦–كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر، تأليف: علي بن محمد بن علي الخزاز القمي الرازي، تحقيق: عبد اللطيف الحسيني الكوه كمري الخوئي، مطبعة الخيام، قم، ١٤٠١هـ.

٦٧٧–كفاية الأصول دروس في مسائل علم الأصول، تأليف: الميرزا جواد التبريزي، مطبعة نگين، دار الصديقة الشهيدة سلام الله عليها، إيران – قم، ط٢، ١٤٢٩هـ.ق- ١٣٨٧ هـ.ش.
كفاية الأصول، تأليف: الآخوند الشيخ محمد كاظم الخراساني، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، مطبعة مهر، قم، ط١، ١٤٠٩هـ.

٦٧٨-الكلام المقارن-بحوث مقارنة في العقائد الإسلاميّة- تأليف: علي الرباني الكلبايكاني، ١٤٢١هـ.

٦٧٩-الكلام عند الإمامية: نشأته، تطوره، وموقع الشيخ المفيد منه، تأليف: محمد رضا الجعفري ، - مقالة في مجلة تراثنا- وهي: نشرة فصلية تصدرها مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، بيروت- لبنان، العددان الأول والثاني، [٣٠-٣١]، السنة الثامنة، محرم-جمادى الآخرة، ١٤١٣هـ.

٦٨٠-الكلام والعرفان، تأليف: الشهيد مرتضى مطهري، تعريب: الشيخ علي خازم، الدار الإسلامية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٦٨١-كمال الدين وتمام النعمة، تأليف: الشيخ الجليل الأقدم أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي الصدوق، تصحيح وتعليق: على أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم - إيران.

٦٨٢-كنز الفوائد، تأليف: أبو الفتح محمد بن علي الكراجكي، مطبعة غدير، مكتبة المصطفوي، قم، ط٢، ١٣٦٩هـ.ش.

٦٨٣-الكنى والألقاب، تأليف: الشيخ عباس القمي، تقديم: محمد هادي الأميني، مكتبة الصدر، طهران.

(ل)

٦٨٤-لأكون مع الصادقين، تأليف: الدكتور محمد التيجاني، مؤسسة أنصاريان، قم — إيران.

٦٨٥-لب الأثر في الجبر والقدر -تقريرا لمحاضرات آية الله العظمى السيد الإمام الخميني يتناول عرض مناهج الجبر والاختيار-، بقلم: العلامة المحقق جعفر السبحاني، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، قم، ط١، ١٤١٨هـ.ق- ١٣٧٧هـ.ش.

٦٨٦-لطائف الإعلام في إشارات أهل الإلهام (معجم ألفبائي في الاصطلاحات والإشارات الصوفية)، تأليف: عبد الرازق بن أحمد بن محمد القاشاني، ضبط وتصحيح وتعليق: د.عاصم إبراهيم الكيالي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ٢٠٠٤م.

٦٨٧–لمحات الأُصول– إفادات الفقيه الحجة آية الله العظمى البروجردي – ، تأليف: الإمام الخميني، تحقيق ونشر : مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، مطبعة مؤسسة العروج، ط١، ١٣٧٩هـ.ش – ١٤٢١هـ.ق =(لمحات الأصول، تقرير بحث البروجردي للسيد الخميني)

٦٨٨–اللمعة البيضاء في شرح خطبة الزهراءعليها السلام، تأليف : المولى محمد علي بن أحمد القراچه داغي التبريزي الأنصاري، تحقيق : السيد هاشم الميلاني، مطبعة مؤسسة الهادي، دفتر نشر الهادي، إيران – قم، ط١، ٢١ رمضان ١٤١٨ هـ.ق.

٦٨٩–اللوامع الإلهية في المباحث الكلامية : تأليف : مقداد عبد الله الفاضل السيوري الحلي، تعليق: محمد تقي مصباح اليزدي، تحقيق ونشر: مجمع الفكر الإسلامي، إيران–قم، ط١، ١٤٢٤هـ– ١٣٨٢ ش.

(م)

٦٩٠–ما نزل من القرآن في شأن فاطمة الزهراء، تأليف: محمد علي الحلو، ط١، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.

٦٩١– ما وراء الفقه، تأليف: السيد محمد الصدر، المحبين للطباعة والنشر، مكتبة الصفا، إيران– قم، ط٣، ١٤٢٧هـ–٢٠٠٧م.

٦٩٢–المباحث الأصولية، تأليف: الشيخ محمد إسحاق الفياض، مكتب آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض، ط١.

٦٩٣–مبادئ الوصول إلى علم الأصول، تأليف: العلامة الحلي، إخراج وتعليق وتحقيق: عبد الحسين محمد علي البقال، مركز النشر، مكتب الاعلام الاسلامي، ١٤٠٤هـ.

٦٩٤–مباني تحرير الوسيلة للإمام الخميني–القضاء والشهادات–، تأليف: الشيخ محمد المؤمن القمي، مطبعة مؤسسة العروج ، مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، ط١، ذو القعدة ١٤٢٢ – زمستان ١٣٨٠.

٦٩٥–المبدأ والمعاد، تأليف: المولى صدر المتألهين محمد بن إبراهيم الشيرازي، تقديم وتصحيح: السيد جلال الدين الآشتياني، مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي، مركز انتشارات دفتر تبليغات إسلامي، قم، ط٣، ١٤٢٢ق- ١٣٨٠ش.

٦٩٦–المبسوط في فقه الإمامية، تأليف: شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي، صححه وعلق عليه: محمد تقي الكشفي، المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية، المطبعة الحيدرية، طهران، ١٣٨٧هـ.

٦٩٧–متشابه القرآن ومختلفه، تأليف: محمد بن علي شهر بن آشوب المازندراني، انشارات بيدار، إيران- قم، ط٣، ١٣١٠هـ.

٦٩٨–مجلة الفرات، العدد ١٢٣، جماد الثانية ١٤٣٢هـ، سير العلماء، عطر الآفاق في علماء العراق ٤ - الشيخ المجدد محمد رضا المظفر، للشيخ حميد البغدادي،: http://www.alkadhum.org/alfurat/pages/tex.php?tid=875

٦٩٩–مجمع البحرين، تأليف: العالم المحدث الفقيه الشيخ فخر الدين الطريحي، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، مرتضوي، طهران، ط٢، شهريور ماه ١٣٦٢ ش.
مجمع النورين وملتقى البحرين، تأليف: الشيخ أبو الحسن المرندي، طبعة حجرية.

٧٠٠–المجموعة الكاملة -بحوث ومقالات في التفسير، والفقه، والحديث، والعقائد، والاجتماع، تأليف: آية الله العظمى الشيخ لطف الله الصافي الگلپايگاني، مؤسسة الإمام المهدي، ١٤٠٤هـ =(مجموعة الرسائل)

٧٠١–مجموعة رسائل ابن سينا، وفيها تفاسير لسور القرآن والرد على البيروني وغيرها، جمعها وحققها: محيي الدين الكردي، دار بيبليون، باريس.

٧٠٢–مجموعة رسائل ابن عربي، تأليف: الشيخ الأكبر سيدي ابن عربي الحاتمي الطائي، دار المحجة البيضاء، دار الرسول الأكرم، بيروت — لبنان، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٧٠٣–مجموعة رسائل العلامة الطباطبائي،-رسالة التوحيد، رسالة الأسماء، رسالة الأفعال، رسالة الوسائط، كتاب البرهان، رسالة المغالطة، رسالة التركيب، رسالة التحليل، رسالة الاعتبارات،

رسالة القوة والفعل، المنامات والنبوة-، تأليف: العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي، تحقيق: الشيخ صباح الربيعي، مكتبة فدك لإحياء التراث، مطبعة وفا، ط١، إيران-قم، ٢٠٠٧م-١٤٢٨هـ.ق.

٧٠٤-مجموعة رسائل فلسفية، تأليف: صدر الدين الشيرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٧٠٥-كتاب المحاسن، تأليف: الشيخ الثقة الجليل أحمد بن محمد بن خالد البرقي، تصحيح وتعليق: السيد جلال الدين الحسيني المشتهر بالمحدث، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٧٠ق.هـ - ١٣٣٠ هـ.ش.

٧٠٦-محاضرات في أصول الفقه، تقرير أبحاث الأستاذ الأعظم آية الله العظمى السيد أبو القاسم الخوئي قدس سره، المقرر: الفقيه المحقق والأصولي المدقق الشيخ محمد إسحاق الفياض، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط١، ١٤١٩هـ . ق.

٧٠٧-محاضرات في الاعتقادات، تأليف: علي الحسيني الميلاني، مركز الأبحاث العقائدية، قم – إيران، ١٤٢١هـ.

٧٠٨-محاضرات في الإلهيات، تأليف: سماحة العلامة المحقق الشيخ جعفر السبحاني، تلخيص: الشيخ علي الرباني الگلپايگاني، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، قم.

٧٠٩-المختضر، تأليف: أبو محمد الحسن بن سليمان بن محمد الحلّي، تحقيق: سيد علي أشرف، مطبعة شريعت، انتشارات المكتبة الحيدرية، ط١، ١٣٨٢ - ١٤٢٤ هـ.

٧١٠-المحجة البيضاء في تهذيب الإحياء، تأليف: المحقق العظيم والمحدث الكبير الحكيم المتأله: محمد بن المرتضى المدعو بالمولى محسن الكاشاني، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، مطبعة مهر، دفتر انتشارات إسلامي وابسته به جامعة مدرسين، حوزه علمية، قم، ط٢.

٧١١-محنة التراث الآخر النزعات العقلانية في الموروث الإمامي، -مقاربة في الكتابة التاريخية-علم الكلام-الحكمة-أصول التشريع- تأليف: دريس هاني، مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٧١٢–مختصر بصائر الدرجات، تأليف: الشيخ حسن بن سليمان الحلي، منشورات المطبعة الحيدرية، النجف، ط١، ١٣٧٠هـ –١٩٥٠م.

٧١٣–مختصر مفيد(أسئلة وأجوبة في الدين والعقيدة)، تأليف: السيد جعفر مرتضى العاملي، المركز الإسلامي للدراسات، بيروت–لبنان، ط١، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

٧١٤–مختلف الشيعة، تأليف: أبي منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي الحلي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط١، ربيع الثاني ١٤١٥هـ.

٧١٥–مدارك الأحكام في شرح شرائع الاسلام، تأليف: محمد بن علي الموسوي العاملي، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، مطبعة مهر، قم، ط١، ١٤١٠هـ.

٧١٦–المدرسة القرآنية –التفسير الموضوعي والتفسير التجزيئي والسنن التاريخية وعناصر المجتمع في القرآن الكريم–، تأليف: الشهيد السيد محمد باقر الصدر، دار الكتاب الإسلامي، مطبعة ستار، ط٢، ١٤٣٤هـ.ق–٢٠١٣م.

٧١٧–مرآة العقول في شرح اخبار آل الرّسول، تأليف: العلاّمة محمد باقر المجلسي (ره) قدّم له: السيد مرتضى العسكري، إخراج ومقابلة وتصحيح: السيد هاشم الرّسولي، دار الكتب الاسلامية، طهران، ط٢، ١٤٠٤ هـ ق – ١٣٦٣ هـ ش.

٧١٨–مرآة الكتب، تأليف: ثقة الإسلام التبريزي، تحقيق: محمد علي الحائري، مكتبة آية الله المرعشي العامة، قم، ط١، ١٤١٤هـ.

٧١٩–مراتب المعرفة وهرم الوجود عند ملا صدرا–دراسة مقارنة–، تأليف: كمال إسماعيل لزيق، مراجعة وتقويم: فريق مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط١، بيروت، ٢٠١٤م.

٧٢٠–المراقبات–أعمال السنة–: تأليف: الحاج الميرزا جواد آغا الملكي التبريزي، تحقيق:سيد عبد الكريم محمّد الموسوي، مؤسسة دار الاعتصام للطباعة والنشر والتحقيق، مطبعة مهر، ط١، ١٤١٦هـ.

٧٢١–المرجعية الدينية العليا عند الشيعة الإمامية، دراسة في التطور السياسي والعلمي، د. جودت القزويني، دار الرافدين، بيروت–لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ–٢٠٠٥م.

٧٢٢–كتاب المزار، تأليف: الإمام الشيخ المفيد، أبي عبد الله العكبري البغدادي محمد بن النعمان ابن المعلم، تحقيق: آية الله السيد محمد باقر الأبطحي، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٧٢٣–المزار الكبير، تأليف: الشيخ أبو عبد الله محمد بن جعفر المشهدي، تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني، مؤسسة النشر الإسلامي، قم – إيران، ط١، ١٤١٩هـ.

٧٢٤–مسار الشيعة في مختصر تواريخ الشريعة، تأليف: أبي عبد الله محمد بن محمد بن نعمان العكبري البغدادي، الشيخ المفيد، تحقيق: مهدي نجف، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤١٤ هـ- ١٩٩٣ م.

٧٢٥–المسار الفكري بين المعتزلة والشيعة من البداية حتى عصر الشيخ المفيد، تأليف: رسول جعفريات، ترجمة: خالد توفيق، دار الصفوة، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٧٢٦–مسألة التحسين و التقبيح في المذاهب الإسلاميّة، تأليف: نوري حاتم، مقالة في -مجلة رسالة التقريب-، وهي: فصلية تعني بقضايا التقريب بين المذاهب ووحدة الأمة الإسلامية، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، طهران-قم، العدد السادس، الدورة الثانية، رمضان وشوال، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٧٢٧–مسألة في الإرادة، تأليف: الشيخ المفيد محمد بن محمد النعمان ابن المعلم أبي عبد الله العكبري البغدادي، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٧٢٨–المسائل السروية، تأليف: الشيخ المفيد، تحقيق : صائب عبد الحميد، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٧٢٩–المسائل الصاغانية، تأليف: الشيخ المفيد، تحقيق: السيد محمد القاضي، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، مطبعة مهر، ط١، ١٤١٣ هـ .

٧٣٠–المسائل العكبرية، تأليف: الإمام الشيخ المفيد أبي عبد الله محمد بن محمد بن نعمان ابن المعلم العكبري البغدادي، تحقيق: علي أكبر إلهي الخراساني، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٧٣١–المسائل المستحدثة، تأليف: فقيه العصر سماحة آية الله العظمى السيد محمد صادق الحسيني الروحاني، مطبعة فروردين، مؤسسة دار الكتاب، قم، ط٤، ١٤١٤هـ. ق.

٧٣٢–مسائل عقائدية في الغلو والتفويض، الخلق والرزق، العلم بالغيب، الحقيقة المحمدية، تأليف: الدكتور السيد علاء الدين السيد أمير محمد القزويني، دار المحجة البيضاء، ط٢، بيروت–لبنان، ١٤٢١هـ–٢٠٠١م.

٧٣٣–مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل، تأليف: الحاج ميرزا حسين النوري الطبرسي، تحقيق: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، بيروت–لبنان، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.

٧٣٤–مستدرك سفينة البحار، تأليف: العلامة البحاثة الحاج الشيخ علي النمازي الشاهرودي، تحقيق وتصحيح: الحاج الشيخ حسن بن علي النمازي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، ١٤١٨هـ.

٧٣٥–مستدرك نهج البلاغة–مجموع مختار من كلام مولانا أمير المؤمنين علي (ع) مروي في غير النهج جار على منواله، مرتب على أبوابه الثلاثة–ويليه كتاب مدارك نهج البلاغة ودفع الشبهات عنه–تحقيق في صحة جميع الخطب الواردة في النهج وثبوت صدورها عن مولانا علي (ع) ورفع الشك والغموض عنها، تأليف: الهادي كاشف الغطاء، مكتبة الأندلس، بيروت– لبنان.

٧٣٦–مستدركات أعيان الشيعة، تأليف: حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت–لبنان، ١٤٠٨هـ– ١٩٨٧م.

٧٣٧–مستدركات علم رجال الحديث، تأليف: الشيخ علي النمازي الشاهرودي، مطبعة شفق ، ط١، ١٤١٢هـ.

٧٣٨–مستند الشيعة في أحكام الشريعة، تأليف: المولي أحمد بن محمد مهدي النراقي، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، مطبعة ستارة، ط١، قم، ١٤١٥ هـ .

٧٣٩–المسلك في أصول الدين وتليه الرسالة الماتعية، كلاهما؛ تأليف: نجم الدين أبي القاسم جعفر بن الحسن بن سعيد المحقق الحلي، تحقيق: رضا الأستادي، مؤسسة الطبع والنشر في الآستانة

الرضوية المقدسة، جمع البحوث الإسلامية، إيران – مشهد، ط١، ١٤١٤هـ.ق - ١٣٧٣ هـ.ش .

٧٤٠–مسند الإمام الرضا عليه السلام، تحقيق: الشيخ عزيز الله العطاردي الخبوشاني، المؤتمر العالمي للإمام الرضا عليه السلام، مؤسسة طبع ونشر آستان قدس الرضوي، ربيع الاخر ١٤٠٦هـ.

٧٤١–مسند الإمام علي (ع)، تأليف: السيد حسن القبانجي، تحقيق: الشيخ طاهر السلامي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت–لبنان، ط١، ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م.

٧٤٢–مشارق أنوار اليقين في أسرار أمير المؤمنين عليه السلام، تأليف: الحافظ رجب البرسي، تحقيق العلامة: السيد علي عاشور، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٧٤٣–المشاعر، تأليف: صدر الدين محمد الشيرازي، تقديم: هنري كربين خريج جامعة السوربون، ترجمة المقدمة: ابتسام الحموي، تعليق وتصحيح : د. فاتن محمد خليل اللبون، مؤسسة التاريخ العربي، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

مشرعة بحار الأنوار، تأليف: محمد آصف محسني، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت–لبنان، ط٢، ١٤٢٦هـ–٢٠٠٥م.

٧٤٤–مصادر الاستنباط بين الأصوليين والإخباريين، تأليف: محمد عبدالحسن محسن الغراوي، مكتب الإعلام الإسلامي، قم، ط١، ١٤١٣هـ.ق.

٧٤٥–مصارع المصارع، تأليف: الخواجة نصير الدين الطوسي، تحقيق وتقديم: الدكتور فصيل بدير عون، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.

٧٤٦–مصباح البلاغة في مشكاة الصياغة، تأليف:حسن المير جهاني الطباطبائي المحمد آبادي الجرقويي الأصبهاني، سنة ١٣٨٨هـ.=(مستدرك نهج البلاغة).

١٦٩– مصباح الفقاهة تقرير أبحاث أبو القاسم الموسوي الخوئي، بقلم: الشيخ محمد علي التوحيدي، المطبعة العلمية، منشورات مكتبة الداوري، قم - إيران، ط١.

٧٤٧–مصباح الفقيه، تأليف: الفقيه الأصولي المحقق الشيخ آغا رضا الهمداني، تحقيق: المؤسسة الجعفرية لإحياء التراث؛ محمد الباقري–نور علي النوري–محمد الميرزائي، الإشراف: السيد نور الدين جعفريان، مطبعة عترة، دار الفكر، قم، ط١، ربيع الثاني – ١٤٢٣ هـ.

٧٤٨–مصباح المتهجد، تأليف: شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي بن الحسن الطوسي، مؤسسة فقه الشيعة، بيروت — لبنان، ط١، ١٤١١هـ – ١٩٩١م.

٧٤٩–المصباح المسمى جنة الأمان الواقية وجنة الإيمان الباقية، تأليف: الشيخ تقى الدين إبراهيم بن علي الحسن بن محمد بن صالح العاملي الكفعمي، مؤسسة النعمان للطباعة والنشر، بيروت–لبنان، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

٧٥٠–مصباح الهداية إلى الخلافة والولاية، تأليف: سماحة آية الله العظمى الإمام الخميني، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، لبنان–بيروت، ط١، ٢٠٠٦م.

٧٥١–مطارح الأنظار، تأليف: الشيخ مرتضى الأنصاري، طبع حجري، ط١.

٧٥٢–مطارح النظر في شرح الباب الحادي عشر، تأليف: العالم الفقيه والمحدث الأصولي الشيخ صفي الدين الطريحي، تحقيق: مكتبة فدك لإحياء التراث، مطبعة وفا، إيران–قم، ط١، ٢٠٠٧م–١٤٢٨هـ.ق.

٧٥٣–مطارحات في الفكر والعقيدة، تأليف: مركز الرسالة– سلسلة المعارف الإسلامية– ٦ –، مطبعة ستارة، إيران– قم، ط١، ١٤١٨ هـ.

٧٥٤–مطالب السؤول في مناقب آل الرسول، تأليف: كمال الدين محمد بن طلحة الشافعي، تحقيق: ماجد أحمد العطية، مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر.

٧٥٥–المظاهر الإلهية في الولاية التكوينية، تأليف: فاضل الصفار، مؤسسة الفكر الإسلامي، ط١، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م.

٧٥٦–معارج نهج البلاغة، تأليف: الشيخ أبي الحسن علي بن زيد البيهقي، تحقيق وتقديم: محمد تقي دانش پژوه، إشراف: السيد محمود المرعشي، مطبعة بهمن، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم، ط١، ١٤٠٩هـ.ق.

٧٥٧–المعالم المأثورة، تقرير بحث الفقه في طهارة لأستاذ الفقهاء والمجتهدين آية الله العظمى الحاج ميرزا هاشم الآملي النجفي، بقلم: محمد علي الاسماعيل پور القمشه القمي مع تذييلات من المقرر، مطبعة العلمية، قم، ط١، ١٤٠٨ هـ.ق- ١٣٦٦هـ.ش.

٧٥٨–معاني الأخبار، تأليف: الشيخ الجليل الأقدم الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، تصحيح: علي أكبر الغفاري، انتشارات إسلامي، قم، ١٣٦١ هـ.ش.

٧٥٩–المعتبر من بحار الأنوار وفقًا لنظريات الشيخ آصف محسني، إعداد وتنظيم: عمار الفهداوي، إشراف: حيدر حب الله، دار المحجة البيضاء، ط١، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.

٧٦٠–معتقدات الشيعة -عرض موضوعي ميسر-، تأليف: السيد علي السيد حسين يوسف مكي، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر.

٧٦١–معتمد الشيعة في أحكام الشريعة، تأليف: المولى مهدي النراقي، تحقيق: مؤسسة العلامة المجدّد الوحيد البهبهاني، مؤتمر المولى مهدي النراقي، ط١، ١٣٨٠ ش.هـ-١٤٢٢ ق.هـ.

٧٦٢–معجم أحاديث الإمام المهدي عليه السلام، تأليف: الهيئة العلمية في مؤسسة المعارف الإسلامية تحت إشراف: سماحة حجة الإسلام والمسلمين الشيخ علي الكوراني، مطبعة بهمن، مؤسسة المعارف الإسلامية، قم، ط١، ١٤١١هـ.ق.

٧٦٣–المعجم الأصولي-يتناول بالشرح معظم المصطلحات الأصولية وتحرير مسائل الأصول بحسب الترتيب الهجائي- تأليف: الشيخ محمد صنقور علي البحراني، مطبعة عترت، دار المجتبى عليه السلام حيدر النجفي، قم، ط١، ١٤٢١هـ.

٧٦٤–معجم ألفاظ الفقه الجعفري، تأليف: الدكتور أحمد فتح الله، مطابع المدوخل، الدمام، ط١، ١٤١٥ هـ-١٩٩٥م.

٧٦٥–معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، تأليف: الإمام الأكبر زعيم الحوزات العلمية السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي، ط٥، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٧٦٦–معجم رجال الفكر والأدب في النجف خلال ألف عام، تأليف: محمد هادي الأرميني، مطبعة الآداب، ط١، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

٧٦٧–معدن الجواهر ورياضة الخواطر، تأليف: أبي الفتح محمد بن علي الكراجكي، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، مطبعة مهر استوار، قم، ط٢، ١٣٩٤ هـ.

٧٦٨–معراج اليقين في شرح نهج المسترشدين في أصول الدين، تأليف: فخر المحققين الشيخ محمد بن الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي، تحقيق: طاهر السلامي، العتبة العباسية المقدسة، مطبعة الكفيل، ط١، ١٤٣٦هـ.

٧٦٩–معرفة الحديث وتاريخ نشره وتدوينه وثقافته عند الشيعة الإمامية، تأليف: الشيخ محمد الباقر البهبودي، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م.

٧٧٠–مفاتيح الجنان، الشيخ عباس القمي، تعريب: محمد رضا النوري النجفي، مكتبة العزيزي، مطبعة بعثة، قم، ط٣، ١٣٨٥ ش – ٢٠٠٦م.

٧٧١–مفاهيم القرآن–العدل والإمامة–يبحث عن العدل والإمامة وحقوق أهل البيت عليهم السلام في القرآن الكريم وتاريخ التفسير، تأليف: العلامة المحقق جعفر السبحاني، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، توزيع مكتبة التوحيد، قم، ١٤٢٨هـ.ق.–١٣٨٤هـ.ش.

٧٧٢–مفتاح الباب لأبي الفتح بن مخدوم الحسيني ضمن كتاب الباب الحادي عشر، للعلامة الحلي، تحقيق وتقديم: د.مهدي محقق، مؤسسة جاب وانتشارات آستان قدس رضوي، مشهد، ١٣٤٨هـ.

٧٧٣–مفتاح السعادة في شرح نهج البلاغة، تأليف: محمد تقي النقوي القايني الخراساني، مدرسه چهل ستون ومكتبتها العامّة، مطبعة گلشن، طهران، جمادي الثانية ١٤٠٣هـ.

٧٧٤–مفتاح الغيب لأبي المعالي صدر الدين محمد بن إسحاق القونوي، وشرحه مصباح الأنس لمحمد بن حمزة الفناري، صححه وقدم له: محمد خواجي، انتشارات مولى، إيران. =(مصباح الأنس).

٧٧٥–مفهوم البداء في الفكر الإسلامي، تأليف: هاشم الموسوي، الغدير للدراسات والنشر، بيروت–لبنان، ١٤١٥هـ–١٩٩٥م.

٧٧٦– المفيد من معجم الرجال الحديث، تأليف: محمد الجواهري، مطبعة العلمية، منشورات مكتبة المحلاتي، قم، ط٢، ١٤٢٤هـ.ق.

٧٧٧–مقامات فاطمة الزهراء عليها السلام في الكتاب والسنّة، محاضرات الأستاذ الشيخ محمد سند، بقلم: السيد محمد علي الحلو، دار الغدير، قم، ط٢، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٧٧٨–مقتنيات الدرر، تأليف: الحاج مير سيد علي الحائري الطهراني المعروف بالمفسر، مطبعة الحيدري، طهران، ١٣٣٧ هـ.ش. =(تفسير مقتنيات الدرر)

٧٧٩–المقدمات من كتاب نص النصوص في شرح فصوص الحكم لمحيي الدين ابن العربي، تأليف: حيدر آملي، تصحيح وتقديم وفهرسة: هنري كربين، عثمان إسماعيل يحيى، جلد يكم، طهران-إيران، ١٣٥٢هـ-١٩٧٢م.

٧٨٠–المقنعة، تأليف: أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي الملقب بالشيخ المفيد، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط٢، ١٤١٠ هـ.

٧٨١–مقولة ''جسم لا كالأجسام'' بين موقف هشام بن الحكم ومواقف سائر أهل الكلام، تأليف: محمد رضا الجعفري –مقالة في مجلة تراثنا- وهي: نشرة فصلية تصدرها مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، بيروت- لبنان، العدد الثاني[١٩]، السنة الخامسة، ربيع الثاني-جمادى الأولى-جمادى الثانية، ١٤١٠ هـ.

٧٨٢–مكيال المكارم في فوائد الدعاء للقائم عليه السلام، تأليف: العالم العامل والزاهد المجاهد: الحاج ميرزا محمد تقي الموسوي الأصفهاني أبو عبد الله، تحقيق العلامة: السيد علي عاشور، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٧٨٣–ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، تأليف: العلم العلامة الحجّة فخر الأمّة المولى الشيخ محمد باقر المجلسي، تحقيق: السيد مهدي الرّجائي، باهتمام: السيّد محمود المرعشي، أعاد النظر فيه وأشرف على طبعه: السيّد أحمد الحسيني، مطبعة الخيام، مكتبة آية الله المرعشي، قم، ١٤٠٦ هـ.

٧٨٤–من السهروردي إلى الشيرازي، تأليف: د.موسى الموسوي، دار المسيرة، بيروت، ط١، ١٩٧٩م.

٧٨٥–من المبدأ إلى المعاد في حوار بين طالبين، تأليف: سماحة آية الله العظمى المنتظري، تعريب: السيّد حسن علي حسن، انتشارات دار الفكر، ط١، شعبان المعظم ١٤٢٥ هـ.

٧٨٦–من لا يحضره الفقيه، للشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، صححه وعلق عليه: علي أكبر الغفاري، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، قم، ط٢.

٧٨٧–منار الهدى في النص على إمامة الأئمة الاثني عشر (ع)، تأليف: العلامة النحرير والمحدث الخبير الشيخ علي البحراني، نقحه وحققه وعلق عليه: السيد عبد الزهراء الخطيب، دار المنتظر، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٠٥ هـ– ١٩٨٥م.

٧٨٨– مناظرات في العقائد والأحكام، تأليف: عبد الله حسن، مطبعة عترت، انتشارات دليل، ط٢، ١٤٢١هـ.

٧٨٩–مناقب آل أبي طالب، تأليف: أبو عبد الله محمد بن علي بن شهرآشوب، قام بتصحيحه وشرحه ومقابلته على عدة نسخ خطية:لجنة من أساتذة النجف الأشرف، المكتبة والمطبعة الحيدرية، النجف، ١٣٧٦ هـ ١٩٥٦ م.

٧٩٠–مناقب علي بن أبي طالب، تأليف: أبي الحسن الواسطي المغازلي، مطبعة سبحان، انتشارات سبط النبي، ط١، ١٤٢٦هـ.

٧٩١–مناهج اليقين في أصول الدين، تأليف: العلامة الحلي؛ أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر، تحقيق: يعقوب الجعفري المراغي، تقديم: مركز الدراسات والتحقيقات الإسلامية، دار الأسوة، ط١، ١٤١٥هـ.

٧٩٢–المنتخب من تفسير القرآن، والنكت المستخرجة من كتاب التّبيان، تأليف: الشيخ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن إدريس الحلّي، تحقيق: السيّد مهدي الرّجائي، إشراف: السيّد محمود المرعشي، مطبعة سيد الشهداء عليه السلام، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي العامة، قم، ط١، ١٤٠٩ هـ.ق.

٧٩٣– منتهى الأصول، تأليف: حسن بن علي أصغر الموسوي البجنوردي.

٧٩٤–منتهى الدراية في توضيح الكفاية، تأليف: آية الله السيد محمد جعفر الجزائري المروج، مطبعة غدير، مؤسسة دار الكتاب الجزائري للطباعة والنشر، قم– إيران، ط٦، ١٤١٥هـ.

٧٩٥–منتهى المطلب في تحقيق المذهب، تأليف: العلامة الحلي، تحقيق: قسم الفقه في مجمع البحوث الإسلامية، مجمع البحوث الإسلامية ، إيران – مشهد، ط١، ١٤١٢هـ.

٧٩٦–منتهى المقال في أحوال الرجال، تأليف: الشيخ محمد بن إسماعيل المازندراني، مطبعة ستاره، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التّراث، قم، ط١، جمادي الأولى ١٤١٦هـ

٧٩٧–المنطق، تأليف: الشيخ محمد رضا المظفر، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم.

٧٩٨–المنقذ من التقليد، تأليف: العلامة المدقق الشيخ سديد محمود الحمصي الرازي، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط١، صفر المظفر ١٣١٢هـ.

٧٩٩–منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، تأليف: العلامة المحقق الحاج ميرزا حبيب الله الهاشمي الخوئي، تصحيح وتهذيب: السيد إبراهيم الميانجي، طبع في المطبعة الاسلامية بطهران، منشورات دار الهجرة، إيران– قم، ط٤.

٨٠٠–منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، تأليف: قطب الدين سعيد بن هبة الله الراوندي، تحقيق: السيد عبد اللطيف الكوهكمري، باهتمام: السيد محمود المرعشي، مكتبة آية الله المرعشي العامة، مطبعة الخيام، قم، ١٤٠٦هـ.

٨٠١–منهاج الكرامة في معرفة الإمامة، تأليف: العلامة الحلي، تحقيق: عبد الرحيم مبارك، مطبعة الهادي، قم، ط١، ١٣٧٩ش.

٨٠٢–مهذب الأحكام في بيان الحلال والحرام، تأليف: آية الله العظمى السيد عبد الأعلى الموسوي السبزواري، صف وإخراج: مؤسسة المنار، مطبعة الهادي، دفتر آية العظمى السيد السبزواري، قم، ط٤، ١٤١٧هـ.

٨٠٣–موسوعة أحاديث أهل البيت عليهم السلام، تأليف: الشيخ هادي النجفي، دار احياء التراث العربي، بيروت–لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م.

٨٠٤–موسوعة الأسئلة العقائدية، مركز الأبحاث العقائدية، مطبعة ستارة، إيران–قم، ط١، ١٤٢٩هـ.

٨٠٥-موسوعة الإمام الجواد، تأليف: الحسيني القزويني، إشراف: أبي القاسم الخزعلي، مؤسسة ولي العصر للدراسات الإسلامية، مطبعة أمير، قم، ط١، ١٤١٩هـ.

٨٠٦-موسوعة الإمام الهادي عليه السلام، تأليف: اللجنة العلمية في مؤسسة ولي العصر، إشراف: السيد محمد الحسيني القزويني با همكارى أبو الفضل الطباطبائي الإشكذرى، مهدي الإسماعيلي، محمد الموسوي، عبد الله الصالحي، مؤسّسة وليّ العصر عليه السلام للدراسات الإسلاميّة، قم –إيران، ط١، محرم الحرام ١٤٢٤هـ.

٨٠٧-موسوعة العقائد الإسلاميّة في الكتاب والسنّة المعرفة، تأليف: محمّد الرَّيشهري ومساعد : رضا برنجكار ، عبد الهادي المسعودي، تحقيق: مركز بحوثِ دار الحديث، تعريب: صلاح الصاوي ، خليل العصامي، تخريج الأحاديث : غلامحسين مجيدي، رسول أُفقي، ضبط النصّ: مرتضى خوش نصيب، تقويم النصّ: عادل الأسدي، مقابلة النصّ: محمود سپاسي، مصطفى أوجي، مهدي جوهرچي، محمّد محمودي، استخراج الفهارس: رعد البهبهاني، الإخراج الفني: محمّد ضياء سلطاني، الخطّاط: حسن فرزانگان، دار الحديث للطباعة والنشر، إيران–قم، لبنان–بيروت، ط١٤٢٥،١هـ.ق– ١٣٨٣هـ. ش.

٨٠٨-موسوعة الفقه الإسلامي طبقًا لمذهب أهل البيت عليهم السلام، تأليف وتحقيق: مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي، مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي، ط١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

٨٠٩-موسوعة المصطفى والعترة (ع)، تأليف: الحاج حسين الشاكري، مطبعة ستاره، نشر الهادي، قم – ايران
ط١، ١٤١٩هـ . ق.

٨١٠-موسوعة طبقات الفقهاء، تأليف: العلامة المحقق جعفر السبحاني، مطبعة اعتماد، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، قم –إيران، ط١، ١٤١٨هـ.

٨١١-موسوعة كلمات الإمام الحسن عليه السلام، تأليف: معهد تحقيقات باقر العلوم منظمة الإعلام الإسلامي، دار المعروف، قم ، ط١، ١٤٢٣هـ.

٨١٢–موسوعة كلمات الإمام الحسين عليه السلام، تأليف: معهد تحقيقات باقر العلوم عليه السلام، منظمّة الأعلام الإسلامي، مطبعة أسوة، انتشارات أسوة التابعة لمنظمة الأوقاف والأمور الخيرية، ط٤، ١٤٢٥هـ . ق، قم –طهران.

٨١٣–موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي، الدكتور: رفيق العجم، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٩م.

٨١٤–موسوعة مكاتيب الأئمّة، تأليف: الشيخ أبو جعفر عبد الله الصالحي النجف آبادي، ط١.

٨١٥–موسوعة من حياة المستبصرين، تأليف: مركز الأبحاث العقائدية، مطبعة ستارة، إيران– قم، ط١، ١٤٣٠هـ.

٨١٦–موسوعة مؤلفي الإمامية، تأليف: مجمع الفكر الإسلامي، مطبعة شريعت، مجمع الفكر الإسلامي، قم، ط١، ١٤٢٠هـ.

٨١٧–ميزان الحكمة(أخلاقي، عقائدي، اجتماعي، سياسي، اقتصادي، أدبي)، تأليف: محمد الري شهري، دار الحديث، ط٢، ١٤١٦هـ

٨١٨–الميزان في تفسير القرآن، تأليف: العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم.=تفسير الميزان.

(ن)

٨١٩–النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر للعلامة أبي منصور جمال الدين الحسن بن يوسف الحلي، شرح: الفقيه الفاضل المقداد السيوري، دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦م.ط. أخرى مع كتاب الباب الحادي عشر، للعلامة الحلي، وتقديم: د.مهدي محقق، مؤسسة جاب وانتشارات آستان قدس رضوي، مشهد، ١٣٤٨هـ.

٨٢٠–نبراس الضياء وتسواء السواء في شرح باب البداء واثبات جدوى الدعاء، تأليف: المعلم الثالث المير محمد باقر بن الداماد، تعليق: الملا علي النوري، تصحيح وتحقيق: حامد ناجي الأصفهاني، انتشارات هجرت، ط١، ١٣٧٦هـ

٨٢١–النجاة في القيامة في تحقيق أمر الإمامة، تأليف: العالم الرباني والحكيم المتأله ميثم بن علي بن ميثم البحراني، مطبعة مؤسسة الهادي، مجمع الفكر الإسلامي، قم، ط١، ربيع الثاني ١٤١٧ هـ.ق.

٨٢٢–النجاة في المنطق والإلهيات، تأليف: الشيخ الرئيس أبو علي الحسين ابن علي بن سينا، حقق نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٨٢٣–النجم الثاقب في أحوال الإمام الحجّة الغائب (عج)، تأليف: خاتمة المحدثين آية الله الشيخ حسين الطبرسي النوري، تقديم وترجمة وتحقيق وتعليق: السيّد ياسين الموسوي، سلسلة الكتب المؤلفة في أهل البيت عليهم السلام، إعداد: مركز الأبحاث العقائدية، تقريظ آية الله العظمى الإمام المجدد: السيد محمد حسن الشيرازي، مطبعة مهر، أنوار الهدى، قم، ط١، ١٤١٥هـ.

٨٢٤–نضد القواعد الفقهية على مذهب الإمامية، تأليف: الفقيه المتبحر والأصولي المتكلم مقداد بن عبد الله السيوري الحلي، تحقيق: السيد عبد اللطيف الكوهكمري، باهتمام السيد محمود المرعشي، مكتبة آية الله العظمى المرعشي، قم، ١٤٠٣هـ.

٨٢٥–النظام الفلسفي لمدرسة الحكمة المتعالية، تأليف: السيد عبد الرسول عبوديت، تعريب: السيد علي عباس الموسوي، مراجعة: الدكتور خنجر حمية، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠١٠م.

٨٢٦–نظرة إسلامية حول الولاية التكوينية، تأليف: السيد محمد حسين فضل الله، دار الملاك، ط١، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

٨٢٧–نظرة حول دروس في العقيدة الإسلامية ، تأليف: الأستاذ محمد تقي مصباح اليزدي، إعداد: عبد الجواد الإبراهيمي، مطبعة بهمن، مؤسسة انصاريان، قم، ط١، رجب المرجب ١٤١٧ هـ.

٨٢٨–النظريات الكلامية عند الطوسي، دراسة تحليلية مقارنة، تأليف: علي محمد جواد فضل الله، دار المحجة البيضاء، دار الرسول الأكرم(ص)، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٨٢٩–نظرية البداء عند صدر الدين الشيرازي، عبد الزهرة البندر، مطبعة النعمان، النجف، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

٨٣٠–نظرية المعرفة-المدخل إلى العلم والفلسفة والإلهيات، محاضرات: الشيخ جعفر السبحاني، بقلم: الشيخ حسن محمد مكي العاملي، الدار الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٨٣١–نقد الرجال، تأليف: مصطفى التفرشي، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، مطبعة ستارة ، قم، ط١، ١٤١٨هـ.

٨٣٢–نقد النصوص في شرح نقش الفصوص، تأليف: عبد الرحمن بن احمد جامي، تحقيق: سيد جلال الدين آشتيانى، مطبعة آرين، ط٢، ١٣٨١ ش.

٨٣٣–النكت الاعتقادية ورسائل أخرى، تأليف: الشيخ المفيد، دار المفيد، طبعت بموافقة اللجنة الخاصة المشرفة على المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٨٣٤–النكت في مقدمات الأصول، تأليف: الشيخ المفيد، تحقيق: محمد رضا الحسني الجلالي، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت — لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٨٣٥–نهاية الحكمة، تأليف: الأستاذ العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي، تحقيق وتعليق: الشيخ عباس علي الزارعي السبزواري، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط١٤، ١٤١٧هـ.

٨٣٦–نهاية الدراية في شرح الكفاية، تأليف: محمد حسين الغروي الأصفهاني، تحقيق: مهدي أحدي أمير كلائي، انتشارات سيد الشهداء، مطبعة أمير، قم ، ط١، ١٣٧٤هـ ش.

٨٣٧–نهاية المرام في علم الكلام، تأليف: العلامة الحلّي، تحقيق: فاضل العرفان، إشراف: آية الله جعفر السبحاني، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، مطبعة اعتماد، قم، ط١، ١٤١٩هـ.ق .

٨٣٨–نهج البلاغة -وهو مجموع ما اختاره الشريف أبو الحسن محمد الرضي بن الحسن الموسوي من كلام أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام -، ضبط نصّه وابتكر فهارسه العلميّة: د.صبحي الصالح، بيروت، ط١، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.

٨٣٩–نهج الحق وكشف الصدق، تأليف: الحسن بن يوسف المطهر الحلي (العلامة الحلي) تحقيق: عين الله الحسني الأرموي، مطبعة ستارة، مؤسسة الطباعة والنشر دار الهجرة، قم، ١٤٢١هـ .

٨٤٠–نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة، تأليف: الشيخ محمد باقر المحمودي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت– لبنان.

٨٤١–نوادر المعجزات في مناقب الأئمة الهداة، تأليف: محمد بن جرير بن رستم الطبري الإمامي، تحقيق ونشر: مؤسسة الإمام المهدي عليه السلام، برعاية : السيد محمد، مطبعة مؤسسة الإمام المهدي عليه السلام، قم، ط١، ذو الحجة ١٤١٠ هـ . ق .

٨٤٢–نور الأفهام في علم الكلام، تأليف: سيد الفقهاء والمجتهدين العلامة آية الله العظمى الحاج السيّد حسن الحسيني اللواساني، تحقيق وتقديم: السيد إبراهيم اللواساني، مؤسسة النشر الإسلامي، التابعة لجماعة المدرّسين، قم، ط١، ١٤٢٥هـ.ق.

٨٤٣–نور البراهين في أخبار السادة الطاهرين أو أنيس الوحيد في شرح التوحيد، تأليف: العلامة السيد نعمة الله الموسوي الجزائري، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة، ط١، ١٤١٧هـ.ق =(نور البراهين).

٨٤٤–النور المبين في قصص الأنبياء والمرسلين، تأليف: العالم العامل والكامل الباذل صدر الحكماء ورئيس العلماء السيد نعمة الله الجزائري، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النّجفي، قم– إيران، ١٤٠٤هـ.ق.

(هـ)

٨٤٥–الهدايا لشيعة أئمة الهدى، شرح أصول الكافي، تأليف: شرف الدين محمد مجذوب التبريزي، تحقيق: محمد حسين الدرايتي، غلام حسين القيصرية ها، مؤسسة الحديث العلمية الثقافية، مركز بحوث دار الحديث، دار الحديث للطباعة والنشر، إيران–قم، ط٢، ١٤٣١ق– ١٣٨٩ش.

٨٤٦–هداية الأمة إلى أحكام الأئمة عليهم السلام، تأليف: شيخ المحدثين وفقيه أهل البيت محمد بن الحسن الحرّ العاملي، جمع البحوث الإسلامية، مشهد– إيران ، ط١، ١٤١٢ هـ . ق.

٨٤٧–هداية المسترشدين، تأليف: محمد تقي الرازي النجفي الأصفهاني، تقديم: بقلم سماحة آية الله الشيخ مهدي مجد الإسلام النجفي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم.

٨٤٨–الهداية في الأصول –تقريرًا لأبحاث العلامة المحقق الفقيه والأصولي الكبير آية الله العظمى السيد أبو القاسم الخوئي–، تأليف: العلامة الفقيه الأصولي آية الله الشيخ حسن الصافي الأصفهاني، تحقيق و نشر: مؤسسة صاحب الأمر (عج)، قم، ط١، ربيع الأول ١٤١٧هـ.

٨٤٩–الهداية في الأصول والفروع، تأليف : الشيخ الصدوق محمد بن علي بن بابويه، تحقيق ونشر: مؤسسة الإمام الهادي عليه السلام مطبعة اعتماد، قم، ط١، رجب المرجب ١٤١٨هـ.

٨٥٠–هشام بن الحكم رائد الحركة الكلامية في الإسلام وأستاذ القرن الثاني في الكلام والمناظرة، تأليف: الشيخ عبد الله نعمة، دار الفكر اللبناني، ط٢، ١٤٠٥ هـ– ١٩٨٥م.

٨٥١–هوية التشيع، دار الصفوة، تأليف: الدكتور الشيخ أحمد الوائلي، بيروت– لبنان، ط٣، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

(و)

٨٥٢–الوافي، تأليف: محمد محسن المشتهر بالفيض الكاشاني، تحقيق وتصحيح وتعليق: ضياء الدين الحسيني الأصفهاني، طباعة أفست نشاط أصفهان، مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام العامة، أصفهان، ط١، أول شوال المكرم ١٤٠٦ هـ.

٨٥٣–الوافية في أصول الفقه، تأليف: الفاضل التوني؛ المولى عبد الله بن محمد البشروي الخراساني، تحقيق: محمد حسين الرضوي الكشميري، مجمع الفكر الإسلامي، الطبعة المحققة الأولى، قم، رجب ١٤١٢ هـ–ق.

٨٥٤–وجود العالم بعد العدم عند الإمامية، تأليف: قاسم علي الأحمدي، انتشارات مولود كعبه، ط١، ١٤٢٢هـ.

٨٥٥–وركبت السفينة، تأليف: مروان خليفات، مركز الغدير للدراسات الإسلامية، ط٢.

٨٥٦–وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، تأليف: المحدث المتبحر الإمام المحقق العلامة الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي، عنى بتصحيحه وتحقيقه وتذييله: الفاضل المحقق الشيخ

عبد الرحيم الرباني الشيرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط٥، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٨٥٧-وسيلة الوصول إلى حقائق الأصول، تقرير أبحاث العالم الرّباني آية الله العظمى السيد أبو الحسن الإصفهاني، بقلم: الفقيه المحقق والأصولي المدقق آية الله الحاج الميرزا حسن السيادتي السبزواري، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط١، صفر المظفّر/ ١٤١٩هـ.

٨٥٨-الولاية الإلهية الاسلامية، أو الحكومة الاسلامية زمن حضور المعصوم وزمن الغيبة، تأليف: سماحة آية الله الشيخ محمد المؤمن القمي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة، ط٢، ١٤٢٨هـ.

١٧٠- الولاية التكوينية الحق الطبيعي للمعصوم، عليه السلام، تأليف: الشيخ جلال الدين علي الصغير، دار الأعراف للدراسات، بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٨٥٩-الولاية التكوينية بين الكتاب والسنة، تأليف: هشام شري العاملي، دار الهادي، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٨٦٠-الولاية التكوينية عند الشيعة الإمامية -دراسة نقدية-، تأليف: أنفال بنت يحيى إمام، إشراف: د. إبراهيم عبداللطيف خليفة، بحث مسجل، لنيل درجة الدكتوراه، قسم العقيدة، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، ١٤٣٤هـ.

٨٦١-الولاية التكوينية لآل محمد عليهم السلام، تأليف: العلامة السيد علي عاشور العاملي، بيروت، ١٤٢٠ هـ .

٨٦٢-الولاية التكوينية للنبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام، تأليف: آية الله الحاج الشيخ علي النمازي الشاهرودي، ترجمة وتحقيق: محمد جفر المدرسي، شركة الأعلمي للمطبوعات، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

٨٦٣-الولاية التكوينية والتشريعية للصديقة الطاهرة سلام الله عليها، مقدمة كتاب فقه الزهراء (ع)، تأليف: محمد الحسيني الشيرازي، هيئة محمد الأمين، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٨٦٤-الولايتان التكوينية والتشريعية ماذا تعرف عنها؟، تأليف: عادل العلوي، كتاب الكتروني، موقع مكتب السيد عادل العلوي، http://www.alawy.net/arabic/book/11751/

(لا)

٨٦٥-لا تخونوا الله والرسول- دراسة نقدية لآراء الشيخ محمد بن عبد الوهاب في كتابه (رسالة في الردّ على الرافضة)، تأليف: صباح علي البياتي، مركز الأبحاث العقائدية، إيران – قم، ط١، ١٤٢١هـ.

(ي)

٨٦٦-الياقوت في علم الكلام، تأليف: أبو إسحاق إبراهيم بن نوبخت، تحقيق وتقديم: علي أكبر الضيائي، مطبعة ستارة، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي الكبرى، قم-إيران، ط٢، ١٤٢٨هـ.ق-٢٠٠٧م-١٣٨٦هـ.ش.

٨٦٧-اليقين باختصاص مولانا علي بإمرة المؤمنين، ويتلوه التحصين لأسرار ما زاد من أخبار كتاب اليقين، تأليف: رضي الدين علي بن الطاووس الحلي، تحقيق: الأنصاري، مؤسسة الثقلين لإحياء التراث الإسلامي، قم - إيران، ١٤١٣هـ.

٨٦٨-ينابيع المعاجز وأصول الدلائل، تأليف: السيد هاشم الحسيني البحراني، طبع باهتمام: أبو القاسم المشتهر بالسالك، المطبعة العلمية، قم.

٨٦٩-ينابيع المودة لذوي القربى، تأليف: سليمان بن إبراهيم القندوزي الحنفي، تحقيق: سيد علي جمال أشرف الحسيني، دار الأسوة للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٦ هـ .

المواقع العامة

١- الحساب الرسمي للباحث في شؤون الشيعة خالد الوصابي في تويتر: @www3477

٢- الموسوعة العربية: http://arab-ency.com/ar

٣- بحث في لفظة "بدا لله" كتبه: عَبْد اللَّه بن محمد زُقَيْل، صيد الفوائد.
http://www.saaid.net/Doat/Zugail/330.htm

٤- زينب الكبرى زينة اللوح المحفوظ، آية الله عادل العلوي، موقع قادتنا كيف نعرفهم.
http://qadatona.org/%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%AA/457

٥- العلم الإلهي بالجزيئات-قراءة تقويمية في نظريات المدرستين المشائية والمتعالية-، تأليف: د.زهراء المصطفوي، موقع نصوص معاصرة، مركز البحوث المعاصرة في بيروت.
http://nosos.net/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%87%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A6%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D8%AA%D9%82%D9%88%D9%8A%D9%85%D9%8A/%D9%91

٦- قياس الأولى وصور من تطبيقاته العقدية، عيسى عبدالله السعدي، ملتقى أهل الحديث.
https://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=253324

٧- مقال بعنوان: الرؤية الفلسفية وإرادة الإنسان، ، يحيى محمد، موقع فهم الدين.
http://www.fahmaldin.com/index.php?id=116

٨- من الأخطاء العقائدية عند مدرسة الحكمة المتعالية مقال في ٢٠قسم، تأليف: الباحث نبيل الكرخي، موقع كتابات في الميزان.
https://www.kitabat.info/author.php?main=1&id=611

٩- نظرية صدر المتألهين في العلم الإلهي، تأليف: يحيى محمد، موقع فهم الدين:
http://www.fahmaldin.com/index.php?id=459

المواقع الإمامية

١٠- روح الله الخميني الموسوي –مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية.
/http://www.imam-khomeini.com/web1/persian.

١١- شبكة النبأ المعلوماتية.
http://annabaa.org/news/maqalat/fadelalsafar.htm

١٢- شبكة قرآني تبيان.
http://arabic.tebyan.net/QuranIndex.aspx?pid=99124

١٣- شبكة مجموعة النور.
http://www.alnour-group.net/vp/news.php?action=show&id=462

١٤- الشيعة –موقع إلكتروني تابع لمركز آل البيت عليهم السلام العالمي للمعلومات في مدينة قم.
/http://arabic.al-shia.org-

١٥- مركز الأبحاث العقائدية- الإجابة على الأسئلة العقائدية.
/http://www.aqaed.com/faq

١٦- مركز الإشعاع الإسلامي للدراسات والبحوث الإسلامية.
http://www.islam4u.com/ar/maghalat/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D8%A1

١٧- مركز العترة الطاهرة للدراسات والبحوث، الموقع الرسمي للمرجع الديني الكبير الشيخ محمد جميل حمود العاملي، بيروت-لبنان.
http://www.aletra.org/subject.php?id=472

١٨- مؤسسة الإمام الرضا عليه السلام للبحث والتحقيق العلمي برعاية سماحة آية الله الشيخ مسلم الداوري.

http://ridhatorath.com/content/masael/masael_questionanswer.aspx?questionid=97

١٩- موقع الإمام الشيرازي.
http://www.alshirazi.com/index.htm

٢٠- الموقع الرسمي حيدر حب الله.
/http://hobbollah.com/questions

٢١- الموقع الرسمي لسماحة آية الله العظمى محمد فاضل اللنكراني.
http://www.lankarani.com/ara/index.php

٢٢- الموقع الرسمي للمرجع الديني محمد جميل العاملي، مركز العترة الطاهرة للدراسات والبحوث:
http://www.aletra.org/subject.php?id=202

٢٣- الموقع الرسمي لمكتب سماحة المرجع الديني السيد كمال الحيدري.
/http://alhaydari.com

٢٤- الموقع الرسمي لمكتب سماحة المرجع الديني السيد كمال حيدري:
/http://alhaydari.com/ar/2013/12/51258

٢٥- موقع الرسمي لمكتب سماحة آية الله العظمى الصافي الكلبايكاني.
https://safi.ir/ar

٢٦- موقع الميزان للدفاع عن الصديقة الشهيدة فاطمة الزهراء:
http://www.mezan.net/olamaa/kharazi.html

٢٧- موقع دروس، كتب وآثار سماحة السيد محمد رضا الجلالي.
/www.jalaali.ir/arabic/page

٢٨- موقع سماحة السيد جعفر مرتضى العاملي.
http://www.al-ameli.com/edara/index.php

٢٩- موقع سماحة العلامة الشيخ علي الكوراني العاملي.
http://www.alameli.net/about

٣٠- موقع سماحة المرجع الديني آية الله العظمى السبحاني، مؤسسة الإمام الصادق:
http://imamsadeq.com/ar/index/biografy

٣١- موقع سماحة آية الله العظمى ناصر مكارم الشيرازي.
http://makarem.ir/index.aspx?lid=2

٣٢- موقع علامة مصطفوي.
http://www.allamehmostafavi.com

٣٣- موقع مكتب السيد عادل العلوي.
http://www.alawy.net/arabic/book/11751

٣٤- موقع مؤسسة العلامة المرجع السيد محمد حسين فضل الله.
/http://arabic.bayynat.org.lb

٣٥- النمرقة الوسطى- مدونة تهتم بالفكر الديني والسياسي والاجتماعي -.
http://alaryan110.blogspot.com/2011/08/1-5.html

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
ملخص البحث	٢
Research Summary	٣
المقدمة	٤
أسباب اختيار الموضوع	٥
الدراسات السابقة	٥
خطة البحث	٧
منهج البحث	١٢
شكر وتقدير🌹	١٤
التمهيد	١٦
المبحث الأول: التعريف بالقضاء والقدر ومجمل عقيدة أهل السنة والجماعة فيه	١٧
المطلب الأول: التعريف بالقضاء والقدر	١٧
أولاً: معنى القضاء في اللغة	١٧
ثانيًا: معنى القدر في اللغة	١٨
ثالثًا: معنى القضاء والقدر في الاصطلاح	٢٠
المطلب الثاني: مجمل عقيدة أهل السنة والجماعة في القضاء والقدر	٣٣
المبحث الثاني: التعريف بالشيعة الإمامية	٤٠
أولاً: الشيعة في اللغة	٤٠
ثانيًا: الشيعة في الاصطلاح	٤٤
ثالثًا: المراحل التي أدت إلى ظهور الشيعة الإمامية الاثني عشرية	٤٨
نتائج التمهيد	٥٣
الباب الأول: منهج الشيعة الإمامية في الاستدلال على مسائل القضاء	٥٥

والقدر، وحقيقة القضاء والقدر عندهم–عرض ونقد–	
توطئة: في صلة قول الشيعة الإمامية بالمعتزلة ومخالفتهم لعقيدة آل البيت.	٥٦
الفصل الأول: منهج الشيعة الإمامية في الاستدلال على مسائل القضاء والقدر–عرض ونقد–	٧٠
المبحث الأول: منهج الشيعة الإمامية في الاستدلال على مسائل القضاء والقدر	٧١
منهج فلاسفة الشيعة في الاستدلال على مسائل القضاء والقدر	٧٢
منهج متكلمة الشيعة في الاستدلال على مسائل القضاء والقدر	٧٣
موقف متكلمة الشيعة من الاستدلال بالأدلة الشرعية على مسائل القضاء والقدر	٨١
أولاً: موقف متكلمة الشيعة من الاستدلال بالقرآن الكريم، والسنة المتواترة (=قول المعصوم) على مسائل القضاء والقدر	٨١
ثانيًا: موقف متكلمة الشيعة من الاستدلال بخبر الآحاد على مسائل القضاء والقدر	٩١
ثالثًا: موقف متكلمة الشيعة من الاستدلال بالإجماع على مسائل القضاء والقدر	٩٥
موقف متكلمة من الاستدلال بالقياس العقلي على مسائل القضاء والقدر	٩٨
موقف متكلمة الشيعة من الأدلة النقلية المخالفة لمذهبهم في مسائل القضاء والقدر، واتجاهاتهم حيال نصوص مسائل القضاء والقدر	١٠٠
أولاً: موقف متكلمة الشيعة من الأدلة النقلية المخالفة لمذهبهم في مسائل القضاء والقدر	١٠٠
ثانيًا: اتجاهات متكلمة الشيعة حيال نصوص مسائل القضاء والقدر	١٠٣
المبحث الثاني: نقد منهج الشيعة الإمامية في الاستدلال على مسائل القضاء والقدر.	١١٢
نتائج الفصل الأول	١٤٠

الفصل الثاني: حقيقة القضاء والقضاء والقدر عند الشيعة الإمامية–عرض ونقد–	١٤٩
توطئة: حول حكم الكلام في القدر ومعناه عند الشيعة الإمامية	١٥٠
الاتجاه الأول	١٥٠
الاتجاه الثاني	١٥٨
المبحث الأول: معنى القضاء والقدر عند الشيعة الإمامية	١٧١
المطلب الأول: القضاء والقدر لغة وإطلاقات كل منهما في القرآن الكريم عند الشيعة الإمامية	١٧٢
أ–القضاء في اللغة وإطلاقاته في القرآن الكريم عند الشيعة الإمامية	١٧٢
١–أصل اشتقاق القضاء عند الشيعة الإمامية	١٧٢
٢–أصل مفهوم القضاء في اللغة عند الشيعة الإمامية	١٧٢
٣–إطلاقات لفظ القضاء في القرآن الكريم بحسب مرويات الشيعة الإمامية وعلمائهم	١٧٨
ب–القدر في اللغة وإطلاقاته في القرآن الكريم عند الشيعة الإمامية	١٩٤
١–أصل اشتقاق القدر عند الشيعة الإمامية	١٩٤
٢–أصل مفهوم القدر في اللغة عند الشيعة الإمامية	١٩٥
٣–إطلاقات لفظ القدر في اللغة والقرآن الكريم عند الشيعة الإمامية	١٩٩
الغرض من ذكر محامل لفظيّ القضاء والقدر في اللغة والقرآن الكريم عند الشيعة	٢٠٥
المطلب الثاني: معنى القضاء والقدر في الاصطلاح عند الشيعة الإمامية	٢٥٧
أولاً: الاتجاه الروائي في تعريف القضاء والقدر عند الشيعة الإمامية	٢٥٧
١–روايات عرفت القضاء والقدر معًا	٢٥٨
أ–روايات جعلت القضاء والقدر خلقان من خلق الله!	٢٥٨
ب–روايات تفيد بأن القدر: هو التقدير والهندسة، والقضاء:	٢٦٤

إبرام وإمضاء وإيجاد وإيجاب	
ج- روايات اقتصرت على ذكر معنى القضاء والقدر في أفعال العباد وجاءت على ثلاثة أنماط	٢٧١
النمط الأول: رواية تفيد بأن فعل الخير بتوفيق الله وفعل الشر بخذلان الله وكل سابق في علم الله.	٢٧١
النمط الثاني: روايات عرفت القضاء والقدر في أفعال العباد بالأمر والحكم الشرعيين!	٢٧٢
النمط الثالث: رواية عرفت القضاء والقدر: بالأمر بالطاعة، والنهي عن المعصية، والتمكين من فعل الحسنة وترك السيئة، والمعونة على القربة إليه، والخذلان لمن عصاه، والوعد والوعيد والترغيب والترهيب.	٢٨١
النمط الرابع: روايات تفيد بأن المسئول عنه يوم القيامة التكليف وليس القضاء.	٢٨٦
٢-روايات خصت القدر بالتعريف	٢٩٠
أ-رواية عرفت القدر بحكم الإيمان به، ومسألة أفعال العباد	٢٩٠
ب-رواية عرفت القدر بمسألة أفعال العباد وأنها أمر بين أمرين	٢٩١
ت-روايات أشارت إلى تعلق رحمة الله بالتقدير السابق لأفعال العباد	٢٩٢
ث-رواية أشارت إلى تعلق مشيئة الله بأفعال العباد.	٢٩٥
ج-رواية أولت القدر في قوله تعالى:﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾ ﴾ القمر: ٤٩، بخلق عذاب أهل النار على قدر استحقاقهم ومجازاة على أعمالهم بقدرها	٢٩٦
٣-روايات خصت القضاء بالتعريف	٢٩٧
ثانيًا: الاتجاه الكلامي في تعريف القضاء والقدر عند الشيعة الإمامية	٢٩٩
النمط الأول: إطلاق القضاء والقدر على معنى واحد	٢٩٩
النمط الثاني: المقابلة بين القضاء والقدر في التعريف	٣١٠

النمط الثالث: تعريف القضاء على حدة، والقدر على حدة	٣٢٠
أولاً: تعريف القضاء على حدة	٣٢٠
ثانيًا: تعريف القدر على حدة	٣٢٦
ثالثًا: الاتجاه الفلسفي في تعريف القضاء والقدر عند الشيعة الإمامية	٣٣٧
التعريف الأول	٣٣٧
التعريف الثاني	٣٤٢
التعريف الثالث	٣٤٨
التعريف الرابع	٣٥٤
التعريف الخامس	٣٥٨
المبحث الثاني: نقد معنى القضاء والقدر عند الشيعة الإمامية.	٣٦٤
المطلب الأول: نقد اتجاهي الشيعة حول حكم الحديث عن معنى القضاء والقدر.	٣٦٥
التحقيق في مسألة حكم الكلام عن القدر	٣٦٧
المطلب الثاني: نقد اتجاهات الشيعة في تعريف القضاء والقدر اصطلاحًا.	٣٧٤
أولاً: نقد الاتجاه الروائي في تعريف القضاء والقدر	٣٧٤
المقام الأول: بيان مصدر مرويات الشيعة الإمامية	٣٧٥
المقام الثاني: نقد تعريفات الشيعة الروائية للقضاء والقدر	٣٧٧
الوجه الأول: اضطراب الروايات الواردة في كتب الاثنى عشرية في معنى القضاء والقدر؛ واختلاف مضامينها	٣٧٧
الوجه الثاني: اضطراب موقف أعلام الشيعة وتناقض أقوالهم في الروايات الواردة في كتبهم بخصوص معنى القضاء والقدر	٣٨٠
ثانيًا: نقد الاتجاه الكلامي في تعريف القضاء والقدر	٣٨١
المقام الأول: بيان عمدة الشيعة الإمامية في تفسيرهم الكلامي لمعنى القضاء والقدر ومصدر أقوالهم	٣٨١
المقام الثاني: نقد تعريفات الشيعة الكلامية للقضاء والقدر	٣٨١

وموقفهم من العلاقة بينهما	
الجانب الأول: نقد النمط الأول: إطلاق القضاء والقدر على معنى واحد.	٣٨٢
الجانب الثاني: نقد النمط الثاني، المقابلة بين القضاء والقدر في التعريف	٤١٩
الجانب الثالث: نقد النمط الثالث، تعريف القضاء على حدة، والقدر على حدة	٤٥٣
ثالثًا: نقد الاتجاه الفلسفي في تعريف القضاء والقدر	٤٩٤
المقام الأول: بيان عمدة فلاسفة الشيعة في تفسير القضاء والقدر ومصدر أقوالهم	٤٩٤
المقام الثاني: نقد تعريفات القضاء والقدر المرتكزة على فلسفة ابن سينا (الطابع المشائي)	٤٩٥
المقام الثالث: نقد تعريفات القضاء والقد المرتكزة على فلسفة ابن عربي (الطابع العرفاني)	٥٠٧
الوجه العام المطلق.	٥٠٨
الوجه المفصل.	٥١٣
نتائج الفصل الثاني	٥٢٢
الباب الثاني: موقف الشيعة الإمامية من مراتب القضاء والقدر–عرض ونقد–	٥٣٦
توطئة	٥٣٧
نتائج التوطئة	٥٥٦
الفصل الأول: موقف الشيعة الإمامية من المرتبة الأولى من مراتب القضاء والقدر؛ – مرتبة العلم–عرض ونقد–	٥٥٨
توطئة	٥٥٩
المبحث الأول: موقف الشيعة الإمامية من مسألة علم الله السابق الأزلي التفصيلي بالأشياء قبل كونها	٥٦٠

المطلب الأول: موقف متكلمة الشيعة الإمامية من مسألة علم الله السابق الأزلي التفصيلي بالأشياء قبل كونها	٥٦١
اختلاف أقوال الشيعة في معنى علم الله تعالى	٥٦٥
اختلاف منهج الشيعة في الاستدلال على علم الرب تعالى	٥٧٦
أدلة الشيعة على إثبات عموم علم الله بما كان وما سيكون	٥٧٩
أ-الأدلة النقلية	٥٧٩
الآيات القرآنية ومرويات المعصومين	٥٧٩
الإجماع	٥٨٤
ب-دليل الفطرة	٥٨٦
ت-الأدلة العقلية	٥٨٧
قول هشام ابن الحكم وأتباعه في العلم الإلهي	٥٨٩
المطلب الثاني: موقف فلاسفة الشيعة الإمامية من مسألة علم الله السابق الأزلي التفصيلي بالأشياء قبل كونها	٥٩٥
مذهب نصير الدين الطوسي وأتباعه في علم الله الإلهي	٥٩٦
مذهب فلاسفة الشيعة العرفاء المقتفون أثر ابن عربي بالقول بالأعيان الثابتة في علم الله الإلهي	٦٠٢
مذهب مدرسة الحكمة المتعالية (ملا صدر الشيرازي وأتباعه) في العلم الإلهي	٦٠٤
المبحث الثاني: تعلق البداء بالعلم الإلهي عند الشيعة الإمامية.	٦١٣
المبحث الثالث: أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على معتقدهم في مرتبة العلم.	٦٣١
إثبات الشيعة علم القدر لأئمتهم، وزعمهم أن الأئمة هم علم الرب	٦٣٢
إبراز شيء من عجائب الشيعة وتدليسهم وتناقضهم في هذا الباب	٦٤٣
المبحث الرابع: نقد موقف الشيعة الإمامية من المرتبة الأولى من مراتب القضاء والقدر: مرتبة العلم.	٦٦٥
الوجه الأول: في نقد قول الشيعة بعينية صفة العلم	٦٦٦

الوجه الثاني: في بيان الاختلاف بين الإخباريين والاصوليين في طريق ثبوت صفة العلم لله؛ ومخالفة الطائفتين للحق في ذلك!	٦٦٩
الوجه الثالث: في بيان أن قول الشيعة في مسألة العلم الإلهي يقتضي إنكار العلم القديم والتكذيب بالقدر	٦٧٤
الوجه الرابع: في نقد جمع الشيعة بين القول بتعلق البداء بالعلم الإلهي ونفي تعلق علمه تعالى بالمعلوم بعد وجوده (أي نفي تجدد العلم بكون الشيء ووجوده) وأن ذلك حماية لجنابه تعالى بزعمهم وإثباتًا لكمال علمه كما يدعون.	٦٧٧
الوجه الخامس: في بيان معنى علمه تعالى؛ وأنه فعلي وانفعالي، وعلاقة ذلك بباب القدر	٦٨٦
الوجه السادس: في نقد اتجاهات الشيعة الفلسفية في مسألة العلم الإلهي	٦٩٣
أ-نقد قول الطوسي في العلم الإلهي	٦٩٣
المقام الأول: إيضاح الخلل في قول الطوسي: (علم الأول تعالى فعلي ذاتي).	٦٩٣
المقام الثاني: الرد على إنكار الطوسي علم الله بالجزئيات	٦٩٥
الجانب الأول: في بيان أن إنكار علم الله بالجزئيات يُعد تكذيبًا بالقدر!	٦٩٥
الجانب الثاني: إبطال نفي الطوسي علم الرب بالجزئيات	٦٩٦
المقام الثالث: ايضاح فساد زعم الطوسي أن علم الله هو المعلوم	٧٠٣
الجانب الأول: في بيان أن قول الطوسي بأن العلم هو المعلوم يُعد تكذيبًا بالقدر!	٧٠٣
الجانب الثاني: في بيان بطلان قول الطوسي في العلم الإلهي بأنه هو المعلوم!	٧٠٥
أولاً: بطلان استدراك الطوسي على قول ابن سينا في مسألة العلم الإلهي في الإشارات	٧٠٥
ثانيًا: بيان فساد مقدماته الطوسي التي استسلفها لإثبات مذهبه في العلم، وفساد نتائجه التي استنتجها.	٧٠٦

ب-نقد قول فلاسفة الشيعة المقتفين أثر ابن عربي في مسألة العلم الإلهي	٧٢٠
الجانب الأول: في بيان الأساس الذي بني عليه قول فلاسفة الشيعة المقتفين أثر ابن عربي في مسألة العلم الإلهي	٧٢٠
الجانب الثاني: في بيان أن قول فلاسفة الشيعة المقتفين أثر ابن عربي في مسألة العلم الإلهي يُعد تكذيبًا بالقدر!	٧٢١
الجانب الثالث: في بيان فساد قول فلاسفة الشيعة المقتفين أثر ابن عربي في مسألة العلم الإلهي	٧٢٢
ج-نقد قول الشيرازي-مؤسس المدرسة الشيرازية(مدرسة الحكمة المتعالية)- في مسألة العلم الإلهي	٧٢٦
الوجه السابع: في الرد على مظاهر غلو الشيعة في أئمتهم المتعلقة بمرتبة العلم	٧٣٤
تقرير انفراد الرب بالعلم الشامل اليقيني بما كان وما سيكون؛ وأنه ليس لغير الله في ذلك نصيب.	٧٣٤
نتائج الفصل الأول	٧٥٣
الفصل الثاني: موقف الشيعة الإمامية من المرتبة الثانية من مراتب القضاء والقدر؛ مرتبة الكتابة -عرض ونقد-	٧٨١
توطئة	٧٨٢
المبحث الأول: موقف الشيعة الإمامية من المرتبة الثانية من مراتب القضاء والقدر؛ مرتبة الكتابة	٧٨٤
المطلب الأول: موقف الشيعة الإمامية من اللوح والقلم	٧٨٥
الأمر الأول: موقف الشيعة الإمامية من حقيقة اللوح والقلم.	٧٩٣
أ-موقف متكلمة الشيعة من حقيقة اللوح والقلم	٧٩٣
القول الأول: الزعم بأن اللوح والقلم ملكان من ملائكة الله	٧٩٣
القول الثاني: اللوح كتاب حقيقي كتب فيه ما يكون إلى يوم القيامة، والقلم شيء حقيقي أحدث الله به الكتابة في اللوح؛ فكلاهما أمران	٧٩٨

حقيقيان واقعيان من غير مجاز	
القول الثالث: الزعم بأن اللوح والقلم لم تعلم حقيقتهما فالصحيح التوقف في ذلك	٨٠٢
القول الرابع: تأويل اللوح المحفوظ بالعلم	٨٠٤
القول الخامس: التردد في تأويل اللوح المحفوظ بين العلم أو عالم الخلق (سلسلة العلل والمعلولات)	٨٠٧
القول السادس: الزعم بأن اللوح المحفوظ هو عالم الخلق (الكون)	٨٠٧
القول السابع: الزعم أن اللوح المحفوظ هو الذكر الأول وهو المشيئة المرادفة للعلم!	٨٠٩
القول الثامن: استخدام أسرار الحروف في تفسير معنى اللوح والقلم!	٨١٠
القول التاسع: الزعم بأن اللوح المحفوظ هو القرآن	٨١١
القول العاشر: الزعم بأن اللوح المحفوظ والقلم إنما هي رموز لأمور عند الله وأمثال مضروبة لأسرار عنده!	٨١٢
ب-موقف فلاسفة الشيعة من حقيقة اللوح والقلم	٨١٣
أولاً: موقف الاتجاه المشائي من حقيقة اللوح والقلم	٨١٤
ثانيًا: موقف الاتجاه العرفاني من حقيقة اللوح والقلم	٨١٤
الأول: نصوص أفردت تأويل اللوح محفوظ	٨١٥
الثاني: نصوص أفردت تأويل القلم	٨١٦
الثالث: نصوص جمعت بين تأويل اللوح والقلم	٨١٨
ثالثًا: موقف الاتجاه الشيرازي (مدرسة الحكمة المتعالية) من حقيقة اللوح والقلم	٨٢١
الأمر الثاني: موقف الشيعة الإمامية من صفات اللوح والقلم	٨٢٧
أ-مادة خلق اللوح والقلم	٨٢٧
اختلاف الشيعة في مادة خلق اللوح إلى عدة أقوال	٨٢٧

اختلاف الشيعة في مادة خلق القلم إلى عدة أقوال	٨٢٨
اختلاف مرويات الشيعة في طول القلم	٨٢٩
ب-وقت خلق اللوح والقلم	٨٣٤
-وقت خلق القلم	٨٣٤
-وقت خلق اللوح	٨٣٥
ت-مكان اللوح	٨٣٧
ث-الاطلاع على اللوح والعلم بما فيه	٨٣٩
ج-الحكمة من الكتابة في اللوح المحفوظ	٨٤٤
ح-أسماء القلم واللوح المحفوظ	٨٤٧
• أسماء القلم	٨٤٧
• أسماء اللوح المحفوظ	٨٤٩
خ-خصائص اللوح المحفوظ	٨٥٦
د-ادعاء أن القلم له فم ختم عليه بعد كتابة ما كان وما يكون فلم ينطق أبدًا!	٨٥٨
ذ-وصف القلم بالسُكر والإفاقة، والسجود، والانشقاق، وإلقاء السلام!	٨٥٩
ر-ادعاء أن أول من يدعى للمسألة -يوم القيامة- القلم ثم اللوح، وأنهما يقفان بين يدي الله في صورة آدميين!	٨٦٠
ز-التخرص بذكر أول ما كتب القلم في اللوح!	٨٦٠
س-التخرص بذكر آخر سطر في اللوح!	٨٦١
المطلب الثاني: موقف الشيعة الإمامية من مدلول لفظ كتب وصفة الكتابة	٨٦١
أ-موقف الشيعة الإمامية من مدلول لفظ كتب	٨٦١
ب-موقف الشيعة الإمامية من صفة الكتابة	٨٦٤
أولاً: موقف متكلمة الشيعة من صفه الكتابة	٨٦٥
ثانيًا: موقف فلاسفة الشيعة من صفة الكتابة	٨٦٧

▪ أولاً: موقف الاتجاه المشائي من صفة الكتابة	٨٦٧
▪ ثانيًا: موقف الاتجاه العرفاني من صفة الكتابة	٨٦٧
▪ ثالثًا: موقف الاتجاه الشيرازي(مدرسة الحكمة المتعالية) من صفة الكتابة	٨٦٩
المطلب الثالث: موقف الشيعة الإمامية من أنواع التقادير والمحو والإثبات فيها.	٨٧١
الجانب الأول: موقف الشيعة الإمامية من أنواع التقادير	٨٧١
أولاً: موقف الشيعة الإمامية من التقدير الأول العام الشامل لجميع المخلوقات	٨٧١
الموقف الأول: التصريح بإنكار التقدير الأول العام الشامل لجميع المخلوقات	٨٧١
الموقف الثاني: إثبات التقدير الأول العام الشامل لجميع المخلوقات	٨٧٥
أ-موقف الشيعة من وقت التقدير في اللوح المحفوظ	٨٧٩
ب-موقف الشيعة من المقدر المكتوب في اللوح المحفوظ الذي جف به القلم	٨٨٠
ت-موقف الشيعة مما قُدر وكُتب وقت التقدير الأول العام الشامل في اللوح المحفوظ ؛ هل يتغير ويتعلق به البداء أم لا!	٨٨١
في بيان أن من أثبت من الشيعة التقدير الأول العام الشامل لجميع المخلوقات فإثباته لفظي!	٨٨٤
مسالك متكلمة الشيعة وعرفائهم تجاه مرويات التقدير السابق لأفعال العباد وسبق السعادة والشقاوة (التقدير السابق)	٨٩٣
ثانيًا: موقف الشيعة الإمامية من التقدير الثاني التقدير البشري- وهو تقدير عام لكن لبني آدم حين أُخذ الميثاق على بني آدم وهم على ظهر أبيهم آدم عليه السلام.	٨٩٨
الأمر الأول: موقف الشيعة مما قُدر وكُتب في وقت أخذ الميثاق؛ هل يتغير ويتعلق به البداء أم لا!	٩٠٣

الأول: إثبات التغير في تقدير الميثاق وتعلق البداء به!	٩٠٤
الثاني: نفي التغير في تقدير الميثاق، وجعله من القضاء المحتوم الذي لا يتعلق به البداء!	٩٠٤
الأمر الثاني: موقف الشيعة من الروايات التي تثبت التقدير وتميز السعيد والشقي وقت أخذ الميثاق.	٩٠٥
ثالثًا: موقف الشيعة الإمامية من التقدير الثالث: التقدير العمري والجنين في بطن أمه-وهو تقدير متعلق بكل إنسان على حدة-	٩١٠
الأمر الأول: موقف الشيعة من وقت التقدير العمري والجنين في بطن أمه.	٩١٤
الأمر الثاني: موقف الشيعة مما قُدر وكُتب وقت التقدير العمري والجنين في بطن أمه؛ هل يتغير ويتعلق به البداء أم لا!	٩١٥
الأمر الثالث: موقف الشيعة من الروايات الواردة في مصنفاتهم التي تثبت التقدير العمري وتميز السعيد والشقي والجنين في بطن أمه.	٩١٧
موقف الشيعة من أحاديث التقدير العمري الواردة في مصنفات أهل السنة	٩٢٤
رابعًا: موقف الشيعة الإمامية من التقدير الرابع: التقدير الحولي السنوي -وهو ما يُقدر في ليلة القدر من وقائع العام-	٩٢٥
الأمر الأول: موقف الشيعة من وقت التقدير الحولي السنوي أي: وقت ليلة القدر التي يقدر فيها وقائع العام.	٩٢٧
الأمر الثاني: موقف الشيعة مما قُدر وكُتب وقت التقدير السنوي الحولي؛ هل يتغير ويتعلق به البداء أم لا!	٩٣٥
الأمر الثالث: موقف الشيعة مما يقدر ليلة القدر.	٩٣٨
مسالك متكلمة الشيعة وعرفائهم تجاه التقدير ليلة القدر	٩٤٢
خامسًا: موقف الشيعة الإمامية من التقدير الخامس: التقدير اليومي، وهو ما يقضيه الله لأ ويمضيه من حوادث اليوم، من حياة، وموت، وعز، وذل، إلى غير ما لا يُحصى من أفعاله، وإحداثه في خلقه ما يشاء، فيسوق المقادير التي قدّرها إلى المواقيت التي وقتها لها، ويتصرف في ملكه بما يشاء، قال	٩٤٣

تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴿٢٩﴾﴾ الرحمن: ٢٩.	
في بيان أن عامة الشيعة يجعلون التقدير اليومي عمدة لهم في إثبات عقيدة البداء الفاسدة	٩٤٥
الأمر الأول: اتخذ بعض الشيعة من إثبات التقدير اليومي ذريعة إلى القول بنفي العلم السابق فانتهج نهج القدرية الأوائل في نفي العلم السابق!!	٩٤٨
الأمر الثاني: اتخذ بعض الشيعة من إثبات التقدير اليومي ذريعة إلى القول بنفي التقدير السابق فانتهج نهج القدرية الأوائل في نفي الفراغ من الأمر والقول بأن الأمر أنف!!	٩٤٨
الأمر الثالث: أن بعض الشيعة يرون أن التقدير اليومي للخلائق راجع إلى قابلية المرء واستعداده الذاتي؛ وليس ثمة شيء آخر!!؛ وعليه فليس لتقديره سبحانه وتدبيره اليومي ومشيئته أي أثر!	٩٥١
الأمر الرابع: بيان موقف أتباع فلسفة ابن عربي العرفانية القائلين بالأعيان الثابتة والتجليات والظهورات الإلهية حيال التقدير اليومي	٩٥١
الجانب الثاني: موقف الشيعة الإمامية من المحو والإثبات في المقادير:	٩٥٦
الموقف الأول: منع التغير في المقادير، إذ جميع الحوادث مقدرة على وجه يمتنع تطرق الزيادة والنقصان والتغيير إليها، فالتغير في الأشياء المقدرة المقضية بداء وهو غير جائز على الله!	٩٥٦
الموقف الثاني: إثبات المحو والإثبات في المقادير.	٩٦٠
الأمر الأول: معنى المحو والإثبات عند الشيعة الإمامية واختلاف في ذلك إلى عدة أقوال:	٩٦٤
– ادعاء أن معنى المحو: إعدام وإزالة الموجود في اللوح المحفوظ أو في الأعيان!، ومعنى الإثبات: إيجاد المعدوم فيهما!	٩٦٥
– الإقرار بأن المحو: اذهاب رسم الشيء و إذهاب أثر الكتابة، والإثبات: إقرار الشيء، غير أنهم يجعلون المحو والإثبات إنما هو في كتاب المحو والإثبات لا اللوح	٩٦٦

المحفوظ!	
-ادعاء أن من معاني المحو والإثبات: التقديم والتأخير والزيادة والنقص!	٩٦٩
-ادعاء أن (المحو إنما هو لما له نحو ثبوتي، بتقدير الأسباب وتسبيباتها ، وسيرها في التسبيب)!	٩٦٩
-ادعاء أن المحو والإثبات من مظاهر أم الكتاب، فالإثبات من مصاديقه بدون عروض تغيّر له والمحو من مصاديقه بعروض التغير فيه!	٩٧١
-تأويل المحو والإثبات بتأويلات فلسفية!	٩٧١
القول الأول: قول من علق المحو والإثبات بالنفوس والأفلاك!	٩٧١
القول الثاني: قول أصحاب الاتجاه العرفاني!	٩٧٤
الأمر الثاني: متعلقات تغير المقادير والمحو والإثبات عند الشيعة الإمامية.	٩٧٥
في بيان أن المحو الإثبات —عند الشيعة-عام في كل شيء وفي كل الحوادث	٩٧٥
-أولاً: المحو ولإثبات في الرزق	٩٧٧
-ثانيًا: المحو والإثبات في الآجال	٩٧٨
-ثالثًا: المحو ولإثبات في السعادة والشقاوة	٩٧٩
-رابعًا: المحو ولإثبات في جنس الجنين	٩٨٠
-خامسًا: المحو ولإثبات والتقديم والتأخير في العلم الإلهي!!	٩٨١
-سادسًا: المحو ولإثبات في الأخبار!	٩٨٣
الأمر الثالث: أسباب تغير المقادير والمحو والإثبات فيها عن الشيعة الإمامية	٩٨٥
-صلة الرحم وقطعها	٩٨٥
-الدعاء	٩٨٥
-الصدقة	٩٨٦
-صلاة مائة ركعة ليلة النصف من شعبان	٩٨٧

-صلاة ست ركعات ليلة الخميس	٩٨٧
-النذر	٩٨٧
الأمر الرابع: محل تغير المقادير والمحو والإثبات فيها عند الشيعة الإمامية	٩٨٨
الأمر الخامس: مظاهر الربط بين عقيدة البداء والمحو والإثبات عند الشيعة	٩٨٩
-المظهر الأول: التعريف	٩٨٩
-المظهر الثاني: الزعم بأن الحكمة من المحو والإثبات كالحكمة من البداء	٩٩١
-المظهر الثالث: ادراج الروايات الدالة على المحو والإثبات تحت باب البداء والزعم بأن (البداء عند الشيعة الإمامية الاثني عشرية.. هو نسخ في التكوين لضرب من المصلحة تقتضيها حكمة الله ﷻ كالنسخ في التشريع يدل عليه قوله تعالى: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾﴾ الرعد: ٣٩.	٩٩٢
-المظهر الرابع: الزعم بأن مصدر فكرة البداء هو آية المحو والإثبات	٩٩٢
-المظهر الخامس: الزعم بأن المحو والإثبات والتغير في المقادير دال على نفي الفراغ من الأمر وإثبات البداء!!	٩٩٣
-المظهر السادس: إنكار العلم الأزلي بما سيكون لأجل إثبات المحو والإثبات.	٩٩٥
-المظهر السابع: ادعاء أن من أقر بأن الله يقدم ما يشاء ويؤخر ما يشاء ويمحو ما يشاء ويثبت ما يشاء فقد أقر بالبداء!	٩٩٥
-المظهر الثامن: الزعم بأن الأخبار الواردة في البداء وتعلقه بجميع أسباب الفعل دليل على المحو والإثبات وتغير القضاء والقدر قبل الوقوع وبعده!	٩٩٥
-المظهر التاسع: الزعم بأن أسباب تغير المقادير والمحو	٩٩٦

والإثبات الواردة في النصوص هي تصريح بالبداء.	
-المظهر العاشر: الزعم بأن البداء يتعلق بما يتعلق به المحو والإثبات.	٩٩٧
-المظهر الحادي عشر: الزعم بأن محل البداء ومحل المحو والإثبات واحد فهو يقع في جميع أنواع التقديرات.	٩٩٧
نتاج تدليس الشيعة بربطهم بين عقيدة البداء الفاسدة والمحو والإثبات:	٩٩٧
ادعاء أن الخلاف بين الشيعة وبين أهل السنة في إثبات البداء لفظي	٩٩٧
ادعاء أن عقيدة البداء عقيدة سليمة تتمشى مع القرآن (آية المحو والإثبات)	٩٩٨
الإنكار على أهل السنة لإنكارهم القول البداء مع إثباتهم المحو والإثبات في المقادير والنسخ في الأحكام	٩٩٨
اتهام أهل السنة بالقول بالبداء لروايتهم حديث المعراج في تخفيف الصلاة وحديث الأعمى والأبرص والأقرع	٩٩٨
المطلب الرابع: أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على معتقدهم في مرتبة الكتابة.	١٠٠٢
الفرع الأول: أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على معتقدهم في اللوح والقلم.	١٠٠٢
أ-أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على موقفهم من حقيقة اللوح	١٠٠٢
▪ تأويل اللوح المحفوظ بالنبيﷺ.	١٠٠٢
▪ تأويل اللوح المحفوظ بعلي.	١٠٠٣
▪ تأويل اللوح المحفوظ بالأئمة.	١٠٠٤
▪ تأويل اللوح والقلم بعلي وفاطمة.	١٠٠٤
▪ تأويل لوح المحو والإثبات بالأئمة.	١٠٠٤
ب-أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على موقفهم من حقيقة القلم	١٠٠٥
▪ تأويل القلم بالحقيقة المحمدية أو بمحمد.	١٠٠٥

■ تأويل القلم بعلي.	١٠٠٥
■ تأويل اللوح والقلم بعلي وفاطمة.	١٠٠٥
■ تأويل قلم المحو والإثبات بالأئمة	١٠٠٥
ت-أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على موقفهم من مادة خلق اللوح والقلم	١٠٠٦
■ ادعاء خلق اللوح والقلم من نور النبيﷺ.	١٠٠٦
■ ادعاء خلق اللوح والقلم من نور الحسن.	١٠٠٦
■ ادعاء خلق اللوح والقلم من نور الحسين.	١٠٠٧
■ ادعاء خلق اللوح والقلم من نور الأئمة.	١٠٠٧
ث-أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على موقفهم من الاطلاع على اللوح والعلم بما فيه!	١٠٠٧
ج-أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على موقفهم من الحكمة من الكتابة في اللوح	١٠٠٩
ح-أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على موقفهم من أسماء اللوح المحفوظ!	١٠١٣
■ إعطاء أسماء اللوح المحفوظ للنبيﷺ.	١٠١٣
■ إعطاء أسماء اللوح المحفوظ لعلي.	١٠١٣
■ إعطاء أسماء اللوح المحفوظ للغائب المنظر المعدوم.	١٠١٩
■ إعطاء أسماء اللوح المحفوظ للأئمة.	١٠١٩
■ ادعاء أن المقصود من الكتاب المسطور في قوله تعالى: ﴿ وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ ۝٢ فِي رَقٍّ مَّنشُورٍ ۝٣ ﴾ الطور: ٢ - ٣ ، هو الكتاب الذي كتبه علي لقائم آل محمد!	١٠٢١
خ-أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على موقفهم من أسماء القلم	١٠٢١
١-ادعاء أن القلم اسم لأمير المؤمنين	١٠٢١

٢-ادعاء أن علي القلم الأعلى	١٠٢٢
٣-ادعاء أن الأئمة القلم الأعلى	١٠٢٢
د-أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على موقفهم من خصائص اللوح المحفوظ!	١٠٢٢
ذ-أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على موقفهم مما سطر في اللوح!	١٠٢٤
ر-أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم في إثباتهم أمور متفرقة تتعلق باللوح والقلم.	١٠٢٥
■ ادعاء أن الله خلق الملك الموكل باللوح المحفوظ من نور قلب علي.	١٠٢٥
■ ادعاء أن علي صاحب اللوح المحفوظ والموكل به!	١٠٢٥
■ إثبات كتاب الجفر لعلي، وادعاء أنه لوح القضاء والقدر، أو مفاتيح اللوح والقلم أو سر القدر!	١٠٢٦
■ ادعاء أن كتاب الجفر: هو لوح القضاء، أو لوح القضاء والقدر، وكتاب الجامعة: هو لوح القدر، وأن علم هذين الكتابين يتوارثه آل البيت، ولا يقف على حقيقته إلا المنتظر المعدوم!	١٠٢٦
■ ادعاء أن علي مع القلم وقبله، ومع اللوح وقبله!	١٠٢٧
■ ادعاء ذل اللوح والقلم للحجة!	١٠٢٧
■ ادعاء أن إبداع اللوح والقلم إنما هو لأجل النبيﷺ.	١٠٢٧
■ ادعاء أن علي أعلى وأفضل من اللوح المحفوظ لولايته المطلقة.	١٠٢٧
■ ادعاء أن ولاية الأئمة محيطة بأم الكتاب واللوح!	١٠٢٨
■ ادعاء أنه بحقيقة الأئمة حصل الانتقاش في اللوح المحفوظ!.	١٠٢٨
■ ادعاء إشراف الأئمة على لوحي المحو والاثبات وأم الكتاب!	١٠٢٨
■ ادعاء أن مقام الحجة المنتظر الإمام المعدوم فوق اللوح والقلم!	١٠٢٩
■ ادعاء أن زينب الكبرى زينة اللوح المحفوظ.	١٠٢٩

الفرع الثاني: أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على موقفهم من التقدير	١٠٢٩
-ادعاء أن مقادير الخلائق تصدر من بيوت الأئمة.	١٠٢٩
-ادعاء أن الأئمة هم المقدرون لحدود الخلق!!	١٠٣٠
-ادعاء أن الله قدر أن يكون العطاء بالأئمة!	١٠٣٠
-ادعاء أن الله يقضي قضاءه في الخلق بالأئمة!	١٠٣٠
الفرع الثالث: أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على موقفهم من أنواع التقادير.	١٠٣٢
أ-أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على موقفهم من التقدير الأول العام الشامل لجميع المخلوقات	١٠٣٢
-ادعاء أن من المقدر السابق أن لا يدخل النار محب لآل البيت ولا يدخل الجنة مبغض لهم!	١٠٣٢
-النص على أن قومًا أعدّهم القدر السابق لحب آل البيت وآخرين لبعضهم، وهو أمر سابق في القضاء مفروغ منه.	١٠٣٢
-الزعم بأن صفات الأئمة من ولد الحسين وكونهم حجج الله ودعاته ورعاته على خلقه ، يدين بهديهم العباد ، وتستهلُّ بنورهم البلاد ، وينمو ببركتهم التلاد ولا يقبل من العباد عمل إلا بمعرفتهم...قد جرى بها القضاء الازلي المحتوم الذي لا يتغير ولا يتعلق به المحو والإثبات.	١٠٣٣
-الزعم بأن من القضاء السابق المحتوم أمر الإمامة وتحديد الأئمة.	١٠٣٤
ب-أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على موقفهم من التقدير الثاني البشري العام حين أخذ الميثاق.	١٠٣٥
-ادعاء أن أول من نطق في الميثاق النبي والأئمة فقالوا: أنت ربنا.	١٠٣٥
-ادعاء أن أول من استجاب لأمر الله بدخول النار في عالم الذر والميثاق النبي والأئمة وشيعتهم.	١٠٣٥

-ادعاء عرض ولاية آل محمد ﷺ على الأنبياء في عالم الذر، وأخذ الميثاق من أولي العزم من الرسل بولاية علي والأئمة وبنصرة المهدي!	١٠٣٦
-ادعاء أن الله (أخذ ميثاق الطاعة والولاية لمحمد وآله ﷺ من خلقه في عالم الميثاق والذر)	١٠٣٧
-ادعاء أن علي هو آخذ الميثاق في عالم الذر والمنادي فيه ألست بربكم!.	١٠٤١
-ادعاء أن فاطمة فطمها الله بالعلم وعن الطمث في الميثاق.	١٠٤٢
-ادعاء أن عليًا يذكر وقت أخذ الميثاق منه!!	١٠٤٢
-ادعاء أن آية الميثاق دالة على إمرة علي وأحقيته بالإمامة!	١٠٤٢
-ادعاء أن النبي عرضت عليه أمته في الميثاق وأول من آمن به حينها علي!!	١٠٤٣
-ادعاء أن عليًا سمي أمير المؤمنين وقت أخذ الذر.	١٠٤٤
-ادعاء تميز شيعة علي القائلين بأحقيته بالولاية من غيرهم وقت أخذ الميثاق وأنهم لا يزيدون ولا ينقصون!	١٠٤٤
-ادعاء أن الله أخذ من شيعة علي الميثاق بولايته كما أخذ على بني آدم الميثاق بربوبيته!	١٠٤٦
-ادعاء أن الله حين أخذ الميثاق على الشيعة وعدهم أن يُسلم لهم الأرض المباركة والحرم الآمن وأن ينزل لهم البيت المعمور، ويظهر لهم السقف المرفوع ويريحهم من عدوهم!	١٠٤٧
ت-أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على موقفهم من التقدير الثالث التقدير العمري والجنين في بطن أمه.	١٠٤٨
-ادعاء أحوال خاصة بالإمام وهو في بطن أمه مفادها:	١٠٤٨
١-أن نطفة الإمام إذا استقرت في الرحم أربعين ليلة نصب الله له عمودا من نور في بطن أمه ينظر منه مد بصره!	١٠٤٨
٢-أن الإمام إذا تم له في بطن أمه أربعة أشهر جاءه ملك وكتب على عضده الأيمن وتمت كلمة ربك صدقًا وعدلاً!	١٠٤٨

-ادعاء أحوال خاصة بالإمام إذا وضعته أمه مفادها:	١٠٤٨
١-أن الإمام إذا وضعته أمه كتب الملك وتمت كلمة ربك صدقًا وعدلاً !	١٠٤٨
٢-أن الإمام إذا وقع من بطن أمه وضع يده على الأرض ليقبض كل علم أنزله الله من السماء إلى الأرض.	١٠٥٠
٣-أن الإمام إذا وقع من بطن أمه رفع رأسه إلى السماء لأن مناديا يناديه من بطنان العرش من قبل الرب باسمه واسم أبيه يبشره بالإمامة!	١٠٥٠
٤-أن الإمام إذا وقع من بطن أمه وبشره المنادي بالإمامة أجابه بقوله: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ آل عمران: ١٨ ،..الآية، فإذا قالها أعطاه الله علم الأول وعلم الآخر و استوجب زيارة الروح في ليلة القدر!	١٠٥١
-ادعاء أن ملك الأرحام كتب قبل أن يولد علي حين استحكم في بطن أُمّه عصمته من الخطيئة!	١٠٥٢
-ادعاء أن من كان في الميثاق شيعيًا قائلاً بولاية علي ألقى الملك من طينته فرمى بها في النطفة حتى تصير إلى الرحم ليخلق منها!	١٠٥٢
-ادعاء أن من علم الله كونه من شيعة آل البيت حجبه من أذية إبليس عند وضعه!	١٠٥٢
ث-أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم و معصوميهم على موقفهم من التقدير الرابع -التقدير الحولي السنوي -وهو ما يُقدر في ليلة القدر من وقائع العام-	١٠٥٣
-ادعاء أن ليلة القدر هي فاطمة!	١٠٥٣
-ادعاء أن ليلة القدر هي محمد ﷺ (الإنسان الكامل)!	١٠٥٥
-ادعاء أن ليلة القدر هي علي!	١٠٥٦
-ادعاء أن الله خلق في ليلة القدر أول نبي وأول وصي!	١٠٥٦
-ادعاء أن في ليلة القدر ينادي مناد من بطنان العرش بالمغفرة لمن زار قبر الحسين.	١٠٥٦
-ادعاء أن من شهد ليلة القدر عند قبر الحسين وسأل الله تعالى	١٠٥٦

الجنة ، واستعاذ به من النار، آتاه الله تعالى ما سأل، وأعاذه مما استعاذ منه!	
-ادعاء زيارة أربع وعشرون ألف ملك ونبي لقبر الحسين ليلة القدر!	١٠٥٧
-ادعاء طواف الملائكة بالأئمة في ليلة القدر!	١٠٥٧
-ادعاء سلام الملائكة على الإمام في ليلة القدر حتى مطلع الفجر!	١٠٥٧
-ادعاء كفر من لم يصدق بما يأتي للأئمة في ليلة القدر	١٠٥٨
-ادعاء نزول الشياطين بالإفك والكذب على أئمة الضلال ليلة القدر!	١٠٥٨
-ادعاء أن ظهور المهدي عليه السلام هو المراد بمطلع الفجر في قوله تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ٥ ﴾القدر: ٥!	١٠٥٩
-ادعاء نزول الملائكة بالأمر ليلة القدر على النبي والأئمة من بعده خاصة وأن الإيمان بذلك هو التصديق بليلة القدر!	١٠٦٠
-ادعاء أن الله جعل ليلة القدر لنبيه والأئمة خاصة، خيرًا من ألف شهر من ملك بني أمية فهي تعويض لآل محمد عن الخلافة الظاهرية!	١٠٦٦
-ادعاء استمرار نزول الأمر في ليلة القدر على قائم الشيعة المنتظر!	١٠٦٧
-ادعاء أن القول ببقاء ليلة القدر ونزول الملائكة فيها دليل على مذهب الشيعة في ولاية الأئمة وأحقيتهم بالإمامة وجود إمام في كل زمان!	١٠٧١
-ادعاء زيادة علم الأئمة في ليلة القدر!	١٠٧٨
-ادعاء أن مما قدر ليلة القدر ولاية علي وولاية الأئمة من ولده!	١٠٨١
-ادعاء أن ولاية علي قدرت ليلة القدر قبل خلق آدم بألف عام!	١٠٨١
-ادعاء أن الأمر الذي نزلت به الملائكة ليلة القدر ولاية علي والأئمة من بعده!	١٠٨٢
-ادعاء أن الملائكة تسلم على النبي والأئمة في ليلة القدر حتى مطلع الفجر!	١٠٨٢

-ادعاء أن سبب تسمية ليلة القدر بذلك هو قدر الأئمة ونورهم، وأن ليلة القدر للأئمة وشيعتهم، وليس لغيرهم فيها نصيب وأن الله آل على نفسه أن يقضي للأئمة فيها حوائج الدنيا والآخرة!	١٠٨٢
-ادعاء أن الأنبياء والأولياء يعرجون إلى الله في ليلة القدر!	١٠٨٤
-ادعاء عروج الملائكة إلى الله صبح ليلة القدر من عند النبي والوصي!	١٠٨٤
-ادعاء أن ليلة النصف من شعبان جعلها الله لأهل البيت بإزاء ليلة القدر لنبيه.	١٠٨٥
-ادعاء عرض الأعمال على النبي والأئمة ليلة النصف من شعبان!	١٠٨٦
-ادعاء المغفرة لمن زار قبر الحسين ليلة النصف من شعبان!	١٠٨٦
-ادعاء أن من زار قبر الحسين ليلة النصف من شعبان كتب الله له ألف حجة!.	١٠٨٦
-ادعاء زيارة مائة ألف نبي سوى الملائكة لقبر الحسين ليلة النصف من شعبان!	١٠٨٧
ج-أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على موقفهم من الكتابة والتقدير الخامس التقدير اليومي.	١٠٨٧
-ادعاء أن لله في كل يوم وليلة مائة ألف لحظة إلى الأرض، فيغفر لمن شاء ويعذب من يشاء ويغفر لزائري قبر الحسين خاصة!	١٠٨٧
-ادعاء حدوث العلم اللدني للإمام كل يوم! أي: يحدث للإمام كل يوم علم الله الخاص والمكنون العجيب المخزون!	١٠٨٧
-ادعاء أنه في كل يوم يزور جميع الجن والشياطين أئمة الضلال ويزور إمام الهدى عددهم من الملائكة!	١٠٨٨
-ادعاء أن الإمام المهدي يتنزل عليه الأمر كل ليلة وآن لإدارة شئون البشر!!	١٠٨٩
-ادعاء أن شئون الله تعالى التي يدل عليها قوله: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ	١٠٨٩

فِي شَأْنٍ ﴿٢٩﴾ ﴾ الرحمن: ٢٩ ، ثابتة للأئمة!!	
–ادعاء معرفة الأئمة بجميع تقديراته تعالى اليومية وشئونه التي يدل عليها قوله: ﴿ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴿٢٩﴾ ﴾ الرحمن: ٢٩!	١٠٩٠
–ادعاء أن أعمال جميع العباد تعرض على النبي والأئمة كل يوم!	١٠٩٠
الفرع الرابع: أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على موقفهم من المحو والإثبات في المقادير.	١٠٩٢
أ–أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على موقفهم من حقيقة المحو والإثبات.	١٠٩٢
–ادعاء أن الأئمة هم لوح المحو والإثبات.	١٠٩٢
–ادعاء أنه حقيقة الأئمة هي قلم المحو والإثبات.	١٠٩٢
–ادعا أن المحو والإثبات بالأئمة.	١٠٩٢
–ادعاء أن القضاء المثبت ما استأثرت به مشية الأئمة والمحو ما لا استأثرت به سنتهم.	١٠٩٣
–ادعاء أن المحو والإثبات غير معلوم بالنسبة إلى غير الأئمة أما الأئمة فهم يعلمون الممحو والمثبت وهذا موجب ولايتهم المطلقة الإلهية.	١٠٩٣
ب–أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على موقفهم من متعلق المحو والإثبات.	١٠٩٤
–الزعم بأن صفات المدعاة للأئمة من ولد الحسين؛ كـ:كونهم حجج الله ودعاته ورعاته على خلقه ، يدين بهديهم العباد ، وتستهلُّ بنورهم البلاد ، وينمو ببركتهم التلاد ولا يقبل من العباد عمل إلا بمعرفتهم... من القضاء المحتوم الذي لا يتغير ولا يتعلق به المحو والإثبات.	١٠٩٤
–الزعم بأن من القضاء المحتوم الذي لا يتغير قيام قائم الشيعة محمد بن الحسن العسكري.	١٠٩٤
–الزعم بأن توقيت خروج المهدي تعلق به المحو والإثبات.	١٠٩٥
ت–أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على موقفهم	١٠٩٦

من أسباب المحو والإثبات.	
-ادعاء أن زيارة الأئمة المقبولة من أسباب محو الشقاوة والزيادة في الرزق والعمر وتركها من أسباب نقصهما!.	١٠٩٦
ث-أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على موقفهم من محل تغير المقادير والمحو والإثبات فيها.	١٠٩٨
-ادعاء أن ما يقدر ليلة القدر (مما يكون في السنة) لله فيه المشيئة والبداء يقدم ما يشاء ويؤخر ما يشاء وكذا لصاحب الزمان؛ فله فيما يقدر فيها المشيئة والبداء إذ حكمه حكم الله!	١٠٩٨
المبحث الثاني: نقد موقف الشيعة الإمامية من المرتبة الثانية من مراتب القضاء والقدر: مرتبة الكتابة.	١٠٩٩
الوجه الأول: نقد موقف الشيعة الإمامية من حقيقة اللوح والقلم	١١٠٠
الوجه الثاني: نقد موقف الشيعة الإمامية من صفات اللوح والقلم	١١٠٩
أولاً: نقد قول الشيعة الإمامية في مادة خلق اللوح المحفوظ والقلم	١١٠٩
ثانيًا: نقد قول الشيعة في وقت خلق اللوح والقلم	١١١٠
ثالثًا: نقد قول الشيعة في مكان اللوح المحفوظ	١١١١
رابعًا: نقد قول الشيعة في اطلاع الخلق على اللوح المحفوظ والعلم بما فيه	١١١٢
خامسًا: نقد قول الشيعة في الحكمة من الكتابة في اللوح المحفوظ	١١٢٠
سادسًا: نقد قول الشيعة في أسماء القلم، واللوح المحفوظ	١١٢٠
سابعًا: نقد قول الشيعة في خصاص اللوح والقلم	١١٢١
الوجه الثالث: نقد موقف الشيعة الإمامية من صفة الكتابة	١١٢٣
الوجه الرابع: نقد موقف الشيعة الإمامية من أنواع التقادير والمحو والإثبات فيها	١١٢٤
الفرع الأول: نقد موقف الشيعة من أنواع التقادير	١١٢٤
أولاً: نقد موقف الشيعة من التقدير الأول العام الشامل لجميع المخلوقات	١١٢٤

ثانيًا: نقد موقف الشيعة من التقدير الثاني التقدير البشري-وهو تقدير عام لكن لبني آدم حين أُخذ الميثاق على بني آدم وهم على ظهر أبيهم آدم عليه السلام.	١١٣٢
ثالثًا: نقد موقف الشيعة من التقدير الثالث: التقدير العمري والجنين في بطن أمه-وهو تقدير متعلق بكل إنسان على حدة-.	١١٣٧
رابعًا: نقد موقف الشيعة من التقدير الرابع: التقدير الحولي السنوي -وهو ما يُقدر في ليلة القدر من وقائع العام-.	١١٤٠
خامسًا: نقد موقف الشيعة من التقدير الخامس: التقدير اليومي، وهو ما يقضيه الله ﷻ ويمضيه من حوادث اليوم، من حياة، وموت، وعز، وذل، إلى غير ما لا يُحصى من أفعاله، وإحداثه في خلقه ما يشاء، فيسوق المقادير التي قدّرها إلى المواقيت التي وقتها لها، ويتصرف في ملكه بما يشاء، قال تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴿٢٩﴾﴾ الرحمن: ٢٩	١١٤١
الفرع الثاني: نقد موقف الشيعة من المحو والإثبات في المقادير	١١٤٣
نتائج الفصل الثاني	١١٥٤
الفصل الثالث: موقف الشيعة الإمامية من المرتبة الثالثة من مراتب القضاء والقدر: مرتبة القدرة والمشيئة (الإرادة الكونية) -عرض ونقد-.	١١٦٥
توطئة	١١٦٦
المبحث الأول: موقف الشيعة الإمامية من مرتبة القدرة والمشيئة (الإرادة الكونية).	١١٦٨
المطلب الأول: موقف متكلمة الشيعة من مسألة قدرة الرب وإرادته للكائنات	١١٦٩
الجانب الأول: موقف متكلمة الشيعة من قدرة الرب وإرادته.	١١٦٩
○ المسألة الأولى: اختلاف منهج الشيعة في الاستدلال على قدرة الرب ومشيئته!	١١٨٦
أدلة الشيعة على إثبات إرادة الرب واختياره وعموم قدرته	١١٨٨

أ-الأدلة النقلية	١١٨٨
ب-دليل الوجدان والفطرة	١١٩٤
ت-الأدلة العقلية	١١٩٤
○ المسألة الثانية: اختلاف موقف الشيعة من وقوع الفعل من الفاعل المختار تعالى؛ وتحريره: هل يقع الفعل بقدرته ومشيئته سبحانه على سبيل الجواز أم على سبيل الوجوب؟!.	١١٩٨
○ المسألة الثالثة: اختلاف موقف الشيعة من قدرة الرب على فعل العبد؛ وتحريره: أيقدر الرب على أفعال العباد أم لا يقدر عليها وإنما يقدر على مثالها، بمعنى هل يوصف الرب بالقدرة على ما أقدر عليه عباده أم لا!	١٢٠٢
○ المسألة الرابعة: اختلاف قول الشيعة في معنى إرادة الرب لما يكون في الكون!	١٢٠٦
الجانب الثاني: موقف متكلمة الشيعة من مسألة إرادة الله لأفعال العباد والعلاقة بين الإرادة والأمر.	١٢٣٩
المطلب الثاني: موقف فلاسفة الشيعة من مسألة قدرة الرب وإرادته للكائنات	١٢٥١
أ-الاتجاه المشائي	١٢٥١
ب-الاتجاه العرفاني (أتباع ابن عربي)	١٢٥٣
ت-الاتجاه الشيرازي(مدرسة الحكمة المتعالية)	١٢٥٥
المبحث الثاني: ربط الشيعة الإمامية البداء بالقدرة والمشيئة	١٢٥٧
المظهر الأول: معارضة الشيعة بين علم الله السابق الأزلي بالأشياء قبل وقوعها، وبين اختياره ومشيئته وعموم قدرته؛ فاتخذوا من إثبات اختيار الرب ومشيئته وعموم قدرته ذريعة للقول بالبداء ونفي العلم السابق!	١٢٥٨
المظهر الثاني: فهمهم من المشيئة البداء!	١٢٥٨
المظهر الثالث: ادعاءهم أن الإقرار لله بالبداء من الإيمان بالقادر المختار؛ فالقول بالبداء إثبات للقدرة الإلهية واعتراف بها!	١٢٦١

المظهر الرابع: تعريفهم البداء بإثبات اختيار الرب!	١٢٦٢
المظهر الخامس: ادعاءهم أن أدلة البداء دالة على القدرة الإلهية!	١٢٦٢
المظهر السادس: ادعاءهم أن من لم يقل بالبداء فهو سالب لقدرة الرب واختياره مقرر للجبر الإلهي!	١٢٦٢
المظهر السابع: تعريفهم البداء بحدوث الإرادة وتجددها!	١٢٦٣
المظهر الثامن: ادعاءهم أن من أقر بأن الرب له أن يفعل ما يشاء فقد أقر بالبداء!	١٢٦٣
المظهر التاسع: تعليقهم البداء صراحة بما يريده الرب ويشاؤه!	١٢٦٤
المبحث الثالث: أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على معتقدهم في مرتبة القدرة والمشيئة	١٢٦٥
-ادعاء أن المشيئة الإلهية تعلقت بتعيين النبي ﷺ علي رضي الله عنه خليفة وإمامًا من بعده!	١٢٦٦
-ادعاء أن إرادة الرب الحتمية تعلقت بطهارة أهل البيت وعصمتهم!	١٢٦٦
-ادعاء أن النبي ﷺ لكونه مظهر بجميع أسماء الله؛ فإنه يريد بإرادة الله ويفعل بقدرته	١٢٦٦
-ادعاء أن الأئمة عند تصرفهم في الأمر الكوني -بموجب ولايتهم التكوينية- يعكسون قدرة الحق ويجلون أمره التكويني!	١٢٦٧
-ادعاء أن قلوب الأئمة موردٌ لمشيئة الله وإرادته فهي أوعية لمشيئة الله، وهم محال وموضع مشيئة الله!!، وأن الرب إذا شاء شاءوا!	١٢٦٧
-ادعاء أن الأئمة إذا شاءوا شيئًا شاءه الله!! فمشيئتهم مشيئة الله!	١٢٦٩
-ادعاء أن الأئمة مظاهر إرادة الرب!	١٢٧٠
-ادعاء أن الأئمة مظاهر قدرة الرب وأن الله أعطاهم قدرته!!	١٢٧٠
-ادعاء أن الأئمة (فانين في قبضة قدرته تعالى) وأن (إرادتهم ومشيّتهم فانية في إرادته ومشيّته سبحانه وتعالى). (بل مضمحلة في إرادته). (ففي الحقيقة ليس لهم عليهم السلام إرادة وإنما الإرادة إرادته تعالى).	١٢٧١
-ادعاء أن الأئمة هم مشيئة الرب النافذة! وقدرته القاهرة!	١٢٧١

-ادعاء أن قدرة الأئمة نظير قدرة الرب؛ فهم يقدرون على كل شيء!	١٢٧٢
-ادعاء أن الأئمة لهم القدرة على هداية قلوب البشر وتطهير نفوسهم وسائر تحولاتهم الداخلية، وأن ذلك بموجب ولايتهم التكوينية!	١٢٧٢
-ادعاء أن الأئمة (عاملون بأمره في الكون فيما أمروا به). فهم (عاملون بأمره [سبحانه] فلا مؤثر ولا داعي فيهم عليهم السلام سوى أمره سواء فسّر الأمر بالأمر التشريعي أو التكويني، فهم عاملون بأمره تعالى التشريعي ، وبأمره تعالى التكويني من إرادته ومشيته).	١٢٧٥
-ادعاء أن الأئمة هم أمر الله؛ وأنه مطاعون في الأمر التكويني فلا يمكن مخالفة أمرهم فيه! أما الأمر التشريعي فتقع فيه المخالفة!	١٢٧٥
المبحث الرابع: نقد موقف الشيعة الإمامية من مرتبة القدرة والمشيئة (الإرادة الكونية).	١٢٧٦
الوجه الأول: في بيان أن إخباريي الشيعة وأصولييهم وإن اختلفوا في طريق ثبوت قدرة الله واختياره؛ إلا أن الطائفتين قد خالفوا الحق في ذلك.	١٢٧٧
الوجه الثاني: في بيان اتصافه تعالى بالإرادة والقدرة على الحقيقة؛ وعلاقة ذلك بباب القدر.	١٢٨٢
الوجه الثالث: في نقد موقف متكلمة الشيعة من مسألة إرادة الله لأفعال العباد.	١٢٩٥
الجانب الأول: في بيان عموم مشيئة الله وإرادته الكونية لأفعال العباد خيرها وشرها.	١٢٩٥
أدلة ثبوت عموم مشيئة الرب وإرادته لما يقع في الكون حتى أفعال عباده.	١٢٩٧
أ-الأدلة من الكتاب والسنة	١٢٩٧
١-الأدلة من القرآن	١٢٩٧
٢-الأدلة من السنة	١٣٠٠
ب-الإجماع	١٣٠١
ت-العقل	١٣٠٣

الجانب الثاني: في بيان العلاقة بين الإرادة والأمر، والعلاقة بين الإرادة والمحبة	١٣٠٨
الجانب الثالث: في إبطال شبهات الشيعة واستشكالاتهم المتعلقة بمذهبهم في مسألة إرادة أفعال العباد	١٣١٧
١-زعم الشيعة أن إثبات إرادة الله لكل ما وقع في الوجود سواء كان طاعة أو معصية يلزم منه: نسبة القبيح إلى الله؛ لأن إرادة القبيح قبيحة؛ والذم يتعلق بمريد القبيح كما يتعلق بفاعله، وهذا فاسد لقيام الدليل على أن الله منزه عن القبائح؛ وفساد اللازم يدل على فساد الملزوم	١٣١٨
٢-زعم الشيعة أن إثبات أن الله يريد المعاصي من العاصي والكفر من الكافر ولا يريد منهما الطاعة، يلزم منه كون العاصي مطيعا بعصيانه، والكافر مطيعا بكفره حيث أوجدا مراد الله تعالى، وفعلا وفق مراده! وكون النبي عاصيًا لأنه يأمر الكافر بالإيمان الذي يكرهه الله منه وينهاه عن الكفر الذي يريده الله منه، وهو كما ترى من الفساد!	١٣٢٥
٣-زعم الشيعة أن إثبات إرادة الله لكل ما وقع في الوجود سواء كان طاعة أو معصية، والقول بأنه يريد المعاصي من العاصي والكفر من الكافر ولا يريد منهما الطاعة يلزم منه: نسبة السفه إلى الله تعالى، لأنه أمر الكافر بالإيمان ولا يريده منه، ونهاه عن المعصية وقد أرادها، وكل عاقل ينسب من يأمر بما لا يريد وينهى عما يريد إلى السفه، تعالى الله عن ذلك	١٣٢٩
٤-زعم الشيعة أن إثبات إرادة الله لكل ما وقع في الوجود سواء كان طاعة أو معصية يلزم منه: مخالفة المحسوس، وهو استناد أفعال العباد إلى تحقق الدواعي، وانتفاء الصوارف؛ لأن الطاعة حسنة، والمعاصي قبيحة، ولأن الحسن جهة دعاء، والقبح جهة صرف، فيثبت لله تعالى في الطاعة دعوى الداعي إليها، وانتفاء الصارف عنها، وفي القبح ثبوت الصارف، وانتفاء الداعي، لأنه ليس داعي الحاجة، لاستغنائه تعالى، ولا داعي الحكمة، لمنافاتها إياها، ولا داعي الجهل، لإحاطة علمه به، فحينئذ يتحقق ثبوت الداعي إلى الطاعات، وثبوت الصارف في المعاصي، فثبت إرادته للأول، وكراهته للثاني!	١٣٣٣

٥-زعم الشيعة أن إثبات إرادة الله لكل ما وقع في الوجود سواء كان كفرًا أو معصية، والقول بأنه يريد كفر الكافر يلزم عدم الرضا بقضاء الله تعالى وقدره: لأن الرضا بالكفر حرام بالإجماع، والرضا بقضاء الله تعالى وقدره واجب، فلو كان الكفر بمشيئة الله وإرادته وقضاء الله تعالى وقدره، وجب علينا الرضا به، لكن لا يجوز الرضا بالكفر!.	١٣٣٥
٦-زعم الشيعة أن إثبات إرادة الله لكل ما وقع في الوجود سواء كان كفرًا أو معصية يلزم منه تعطيل الحدود والزواجر عن المعاصي، فإن الزنا إذا كان واقعا بإرادة الله تعالى، والسرقة إذا صدرت من الله تعالى، وإرادته هي المؤثرة، لم يجز للسلطان المؤاخذة عليها، لأنه يصد السارق عن مراد الله تعالى ويبعثه على ما يكرهه الله تعالى، ولو صد الواحد منا غيره عن مراده، وحمله على ما يكرهه، استحق منه اللوم . ويلزم أن يكون الله مريدًا للنقيضين، لأن المعصية مرادة الله تعالى، والزجر عنها مراد له أيضًا.	١٣٣٩
٧-زعم الشيعة أن إثبات إرادة الله لكل ما وقع في الوجود سواء كان كفرًا أو معصية يلزم منه مخالفة المعقول والمنقول ، أما المعقول ، فلما تقدم من العلم الضروري بإسناد أفعالنا الاختيارية إلينا ، وقوعها بحسب إرادتنا ، فإذا أردنا الحركة يمنة لم يقع يسرة ، وبالعكس ، والشك في ذلك عين السفسطة)	١٣٤٢
٨-زعم الشيعة أن إثبات إرادة الله لكل ما وقع في الوجود سواء كان كفرًا أو معصية فيه مخالفة النصوص القرآنية، الشاهدة. بأنه تعالى يكره المعاصي، ويريد الطاعات، كقوله تعالى :﴿ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمٗا لِّلۡعِبَادِ ٣١ ﴾ غافر: ٣١، و ﴿ كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكۡرُوهٗا ٣٨ ﴾ الإسراء: ٣٨، ﴿ إِن تَكۡفُرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمۡۖ وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَۖ وَإِن تَشۡكُرُواْ يَرۡضَهُ لَكُمۡۗ ﴾ الزمر: ٧ ، ﴿ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلۡفَسَادَ ٢٠٥ ﴾ البقرة: ٢٠٥ ، إلى غير ذلك من الآيات، وقالوا: لأي غرض	١٣٤٣

يخالف هؤلاء القرآن العزيز ، وما دل العقل عليه!	
٩-زعم الشيعة أن إثبات تعلق مشيئة الرب الحتمية بأفعال العباد يقتضي الجبر ونفي الاختيار!	١٣٤٦
الوجه الرابع: في نقد موقف فلاسفة الشيعة من مسألة قدرة الرب وإرادته للكائنات	١٣٥٢
أ-بيان فساد قول من زعم أن الرب تعالى فاعل بالعناية	١٣٥٢
ب-بيان فساد قول من زعم أن الله تعالى فاعل بالتجلي، وأن الإرادة الإلهية للموجودات والكائنات لا تتعلق إلا بالناحية التي تقتضيها طبيعة أعيان الموجودات الثابتة	١٣٥٧
الوجه الخامس: في بيان بطلان تعلق البداء بالقدرة والمشيئة (الإرادة الكونية)	١٣٦٠
الوجه السادس: الرد على مظاهر غلو الشيعة في أئمتهم المتعلقة بمرتبة القدرة والمشيئة	١٣٦٢
الجانب الأول: في تقرير انفراد الأنبياء بالعصمة وأنه ليس لغيرهم من البشر في ذلك نصيب.	١٣٦٢
الجانب الثاني: في تقرير انفراد الرب بالقدرة التامة والمشيئة النافذة؛ وأنه ليس لغير الله في ذلك نصيب	١٣٧٢
نتائج الفصل الثالث	١٣٨٤
الفصل الرابع: موقف الشيعة الإمامية من المرتبة الرابعة من مراتب القضاء والقدر: مرتبة الخلق (خلق أفعال العباد) -عرض ونقد-.	١٤٠٨
توطئة	١٤٠٩
المبحث الأول: موقف الشيعة الإمامية من مسألة خلق الله سبحانه أعمال العباد وتكوينه وإيجاده لها	١٤١١
المطلب الأول: موقف متكلمة الشيعة من مسألة خلق الله سبحانه أعمال العباد وتكوينه وإيجاده لها.	١٤١٢

الأمر الأول: اختلفوا في منهج الاستدلال على مسألة أفعال العباد!	١٤٢٠
أدلة الشيعة على إثبات فاعلية العباد واختيارهم على وجه ينفي خلق الله لأفعالهم	١٤٢٣
أ-الأدلة النقلية	١٤٢٣
ب-دليل الوجدان	١٤٣٣
ت-الأدلة العقلية	١٤٣٣
الأمر الثاني: اختلفوا في جواز إطلاق القول بأن أفعال العباد مخلوقة لله ﷻ، على معنى أنه مقدر لها أو منع ذلك، وتحريره: هل يصح أن يُطلق على أفعال العباد أنها مخلوقة لله على قبيل المجاز (خلق تقدير)، أم لا!	١٤٤٠
القول الأول: جواز القول بأن أفعال العباد مخلوقة لله ﷻ، على معنى أنه مقدر لها مبين لحسنها وقبيحها، أو عالم بها. أي: جواز إطلاق المعنى المجازي دون الحقيقي.	١٤٤٠
القول الثاني: منع القول بأن أفعال العباد مخلوقة لله ﷻ،—على أي معنى كان-	١٤٤٤
الأمر الثالث: اختلفوا في جواز إطلاق لفظ خالق على أحد من العباد أو منع ذلك، وتحريره: هل يصح أن يُطلق على أفعال العباد أنها مخلوقة لهم أم لا!	١٤٤٦
القول الأول: كراهة إطلاق لفظ خالق على العباد، وبمعنى آخر: منع القول بأن العباد خالقون لأفعالهم أو أن أفعال العباد مخلوقة لهم	١٤٤٦
القول الثاني: جواز تسمية غيره تعالى بأنه خالق مع التحرز من إطلاق ذلك لما فيه من التوهم	١٤٤٧
القول الثالث: جواز إطلاق لفظ خالق على العباد بل لا وحشة في ذلك! أي: جواز إطلاق القول بأن أفعال العباد مخلوقة لهم	١٤٤٨
الأمر الرابع: اختلفوا في جواز إسناد فعل العبد إلى الرب، أو منع ذلك، وتحريره: هل يصح أن إسناد أفعال العباد إلى الرب أم لا!	١٤٥٠
القول الأول: منع إسناد أفعال العباد إلى الرب (فلا يصح عندهم	١٤٥٠

نسبة شيء منها إلى الرب تعالى).	
القول الثاني: إسناد أفعال العباد إلى الرب	١٤٥١
الأمر الخامس: اختلفوا في بيان معنى الأمر بين أمرين	١٤٥٢
موقف متكلمة الشيعة من معنى الجبر والتفويض والأمر بين أمرين	١٤٥٣
أولاً: معنى الجبر	١٤٥٣
ثانيًا: معنى التفويض	١٤٥٦
ثالثًا: معنى الأمر بين أمرين	١٤٦٢
الأمر السادس: اختلفوا في القدرية؛ من هم؟	١٤٧٧
المطلب الثاني: موقف فلاسفة الشيعة من مسألة خلق الله سبحانه الأعمال وتكوينه وإيجاده لها	١٤٨٧
أ-الاتجاه المشائي	١٤٨٨
ب-الاتجاه العرفاني (أتباع ابن عربي)	١٤٩٢
ت-الاتجاه الشيرازي(مدرسة الحكمة المتعالية)	١٤٩٧
المبحث الثاني: ربط الشيعة الإمامية البداء بمرتبة الخلق	١٥٠١
■ أولاً: تعريف البداء بالبدء بخلق شيء قبل شيء!	١٥٠٢
■ ثانيًا: ادعاء أن الإيمان بالبداء إقرار بأن له تعالى الخلق والأمر!	١٥٠٢
■ ثالثًا: ادعاء تعلق البداء بالأمر الواقع المخلوق أي: وقوع البداء بعد الإيجاد!	١٥٠٢
■ رابعًا: ربط تفسير قوله تعالى: ﴿يَزِيدُ فِي ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ﴾ فاطر: ١، بالبداء!	١٥٠٣
■ خامسًا: ادعاء أن القول بالبداء يقلع أساس الجبرية والقدرية كلتيهما!	١٥٠٣
المبحث الثالث: أثر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم ومعصوميهم على معتقدهم في مرتبة الخلق	١٥٠٤
١-ادعاء أن الإيجاد والخلق إنما يتحقق بالأئمة؛ فبهم خلق الله الخلق!	١٥٠٥

٢-ادعاء أن خالق السماوات والأرضين هو علي؛ وأنه يعمل عمل الرب!	١٥٠٦
٣-الربط بين إثبات اختيار العبد لفعله—بإذن الله-وبين إثبات الولاية التكوينية للأئمة (وتسميته بالتفويض بنحو الإذن الإلهي)!.	١٥٠٦
٤-الربط بين تفسير الأمر بين أمرين وإثبات الولاية التكوينية للأئمة!	١٥٠٧
٥-الربط بين التفويض المنفي والإمامة!.	١٥١٠
المبحث الرابع: نقد موقف الشيعة الإمامية من المرتبة الرابعة من مراتب القضاء والقدر؛ مرتبة الخلق (خلق أفعال العباد).	١٥١٢
الوجه الأول: في بيان بطلان مذهب عامة متكلمة الشيعة في ادعائهم نفي خلق الأفعال وزعمهم أن عموم خلقه تعالى مخصوص بما عدا صفاته وأفعال عباده!	١٥١٣
الجانب الأول: في بيان أن أفعال العباد داخلة في عموم خلق الله لكل شيء، وأن الإيمان بذلك من أصول الإيمان بالقدر.	١٥١٣
أدلة ثبوت عموم خلق الرب لكل شيء ومن ذلك أفعال عباده خيرها وشرها	١٥١٥
الجانب الثاني: في إبطال استدلالات الشيعة وشبهاتهم المتعلقة بمذهبهم في مسألة نفي خلق أفعال العباد	١٥٢٦
الفرع الأول: في بيان أن إخباري الشيعة وأصولييهم كما خالفو الحق في نفيهم خلق الأفعال خالفوا الحق في تنظيرهم للاستدلال(على مذهبهم في نفي خلق الأفعال).	١٥٢٦
الفرع الثاني: تفنيد استدلالات الشيعة وشبهاتهم المتعلقة بمذهبهم في مسألة نفي خلق أفعال العباد.	١٥٣٣
الجانب الثالث: في بيان معنى القدرية.	١٥٦٨
الوجه الثاني: في بيان بطلان موقف فلاسفة الشيعة من مسألة خلق الله سبحانه الأعمال وتكوينه وإيجاده لها	١٥٧٠
أ-بيان فساد قول من زعم أن العباد مضطرون في صورة مختارين لأجل التسخير بالدواعي.	١٥٧٠

الأول: الاحتجاج بالإرادة والاختيار على الجبر والاضطرار!	١٥٧٠
الثاني: الاحتجاج بوجوب الفعل عند اجتماع القدرة والداعي على الجبر والاضطرار!	١٥٧٤
ب-بيان فساد قول من زعم أن لا فعل إلا لله، فليس في الوجود فعل إلا وهو فعله!!	١٥٧٩
الوجه الثالث: في بيان بطلان تعلق البداء بمرتبة الخلق (خلق الأفعال)	١٥٨٦
الوجه الرابع: الرد على مظاهر غلو الشيعة في أئمتهم المتعلقة بمرتبة الخلق	١٥٨٧
نتائج الفصل الرابع	١٥٩٦
الباب الثالث: موقف الشيعة الإمامية من المسائل المتعلقة بالقضاء والقدر- عرض ونقد-	١٦١٤
الفصل الأول: موقف الشيعة الإمامية من الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى-عرض ونقد-	١٦١٥
توطئة	١٦١٦
المبحث الأول: موقف الشيعة الإمامية من الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى	١٦٢٠
المطلب الأول: موقف متكلمة الشيعة من مسألة الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى.	١٦٢١
أدلة الشيعة على إثبات قولهم في مسألة تعليل أفعال الرب- أنّ أفعاله سبحانه معلَّلة بالأغراض والمصالح والحكم والمنافع، العائدة إلى خلقه لا إليه.	١٦٣١
أ-الأدلة النقلية	١٦٣١
١-القرآن والروايات	١٦٣١
٢-الإجماع	١٦٣٤
ب-الفطرة	١٦٣٥
ت-الأدلة العقلية	١٦٣٦
المطلب الثاني: موقف فلاسفة الشيعة من مسألة الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى	١٦٤٠

أ-الاتجاه المشائي	١٦٤٠
ب-الاتجاه العرفاني-أتباع فلسفة ابن عربي	١٦٤١
ت-الشيرازي (مدرسة الحكمة المتعالية)	١٦٤٢
المبحث الثاني: ربط الشيعة الإمامية البداء بالحكمة والتعليل	١٦٤٦
المظهر الأول: ربط معنى البداء بالحكمة والتعليل في أفعال الرب تعالى.	١٦٤٧
المظهر الثاني: ادعاء أن قضاء الله السابق -بزعمهم- متردد بين الوقوع وعدم الوقوع بحسب الحكمة والمصلحة!	١٦٤٧
المظهر الثالث: ادعاءهم أن الإقرار لله بالبداء من الإيمان بحكمة الله تعالى؛ فالقول بالبداء إثبات للحكمة الإلهية واعتراف بها!	١٦٤٨
المبحث الثالث: مظاهر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم المتعلقة بمسألة الحكمة والتعليل	١٦٤٩
المظهر الأول: ادعاء أن نصب الإمام المعصوم واجب في لحكمة	١٦٥٠
المظهر الثاني: ادعاء أن الله أعطى حكمته للأئمة وأنهم معادن حكمته تعالى ومستودع حكمته.	١٦٥٠
المظهر الثالث: ادعاء أن الحكمة والعلّة من خلق العباد معرفة الإمام	١٦٥٢
المظهر الرابع: ادعاء أن الأئمة علة التشريع وغايته، كما أنهم علة التكوين وغايته!	١٦٥٣
المظهر الخامس: ادعاء أن عالم الولاية هو الخير المحض؛ فالأنبياء والأئمة هم خير محض لا شر فيهم بوجه!	١٦٥٦
المبحث الرابع: نقد موقف الشيعة الإمامية من الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى.	١٦٥٧
الوجه الأول: في بيان أن إخباريي الشيعة وأصولييهم وإن اختلفوا في طريق ثبوت تعليل أفعال الرب بالحكم والمصالح ؛ إلا أن الطائفتين قد خالفوا الحق في ذلك	١٦٥٨
الوجه الثاني: في نقد ادعاء متكلمة الشيعة الإمامية أن الله تعالى إنما	١٦٦٤

يفعل لحكمة، ترجع إلى المكلفين، لا إليه، وتفصيلهم الحكمة بحسب عقولهم!	
المقام الأول: أن السلف يعللون أفعاله سبحانه بالمصالح والحكم، لكن لا على الوجه الذي سلكه أهل القدر والاعتزال ومن على نهجهم من متكلمة الشيعة- من إلزام الرب برعاية المصالح والحكم التي اقترحتها عقولهم، وحكمت بأنه هو الأصلح!	١٦٦٤
المقام الثاني: في بيان اتصافه تعالى بالحكمة، وأن كل ما خلقه الله تعالى وأمر به فله فيه حكمة، والحكمة تتضمن شيئين: أحدهما: حكمة تعود إليه يحبها ويرضاها؛ فهي صفة له تقوم به، والثاني: حكمة تعود إلى عباده	١٦٦٥
الأدلة على بطلان قول متكلمة الشيعة في نفيهم اتصاف الله بالحكمة، وادعاءهم أن حكمته فيما شرع وخلق تعود إلى المخلوق فقط!	١٦٦٧
أ-الأدلة من الكتاب والسنة:	١٦٦٧
١-الأدلة من القرآن الكريم:	١٦٦٨
٢-الأدلة من السنة	١٦٧٠
ب-دلالة الإجماع	١٦٧١
ت-دلالة الفطرة	١٦٧١
ث-دلالة العقل	١٦٧٢
المقام الثالث: في بيان بطلان موقف الشيعة من صفة الحكمة.	١٦٧٤
المقام الرابع: في بيان أن قول الشيعة أتباع المعتزلة بنفي قيام الحكمة بذات الله تعالى هو في حقيقة الأمر؛ نفي لحقيقة الحكمة وإنكار لها، وإثبات لأمر غير معقول!	١٦٧٧
الوجه الثالث: نقد موقف فلاسفة الشيعة من مسألة الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى	١٦٨٣
المقام الأول: في نقد نفي فلاسفة الشيعة الغرض والحكمة في أفعال الرب تعالى.	١٦٨٣
المقام الثاني: في نقد إثبات فلاسفة الشيعة حكمة عملية في الكون غير مقصودة	١٦٨٥

المقام الثالث: في الكلام على قول فلاسفة الشيعة في مسألة الشر في العالم	١٦٨٨
الوجه الرابع: نقد ربط الشيعة عقيدة البداء الفاسدة بإثبات الحكمة والتعليل	١٦٩١
الوجه الخامس: الرد على مظاهر غلو الشيعة في أئمتهم المتعلقة بمسألة الحكمة والتعليل	١٦٩٢
الجانب الأول: في نقد ادعاء الشيعة بأن نصب معصوميهم للإمامة واجب في الحكمة.	١٦٩٢
الجانب الثاني: في نقد ادعاء الشيعة أن الأئمة علة التشريع وغايته كما أنهم علة التكوين وغايته	١٦٩٦
الجانب الثالث: في نقد ادعاء فلاسفة الشيعة أن الأئمة بما هم عقول هم خير محض لا شر فيهم بوجه!	١٧٠٤
الجانب الرابع: في تقرير انفراد الرب بالحكمة البالغة التامة؛ وأنه ليس لغير الله في ذلك نصيب.	١٧٠٥
نتائج الفصل الأول	١٧١١
الفصل الثاني: موقف الشيعة الإمامية من التحسين والتقبيح–عرض ونقد–	١٧٢٣
توطئة	١٧٢٤
المبحث الأول: موقف الشيعة الإمامية من التحسين والتقبيح.	١٧٢٩
المطلب الأول: موقف متكلمة الشيعة من التحسين والتقبيح	١٧٣٠
القول الأول؛ مذهب الإنكار، وهو رأي الإخباريين من الشيعة	١٧٣١
القول الثاني –وهو المشهور عن متكلمة الشيعة–: مذهب الإثبات والقول بالحسن والقبح العقليين على نهج المعتزلة	١٧٣٩
أدلة متكلمة الشيعة على قولهم–المستقى من المعتزلة– في إثبات الحسن والقبح العقليين	١٧٥١
أ–الأدلة النقلية	١٧٥١

- الكتاب والروايات.	١٧٥١
- الإجماع.	١٧٥٤
ب-دليل الفطرة والوجدان	١٧٥٦
ت-الأدلة العقلية	١٧٥٦
المطلب الثاني: موقف فلاسفة الشيعة من التحسين والتقبيح	١٧٦٤
أ-موقف الاتجاه المشائي وملا صدر الشيرازي من التحسين والتقبيح	١٧٦٤
ب- موقف الاتجاه العرفاني (أتباع ابن عربي) من التحسين والتقبيح.	١٧٧١
المبحث الثاني: مظاهر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم المتعلقة بمسألة التحسين والقبيح	١٧٧٣
المبحث الثالث: نقد موقف الشيعة الإمامية من التحسين والتقبيح	١٧٧٦
المطلب الأول: نقد موقف متكلمة الشيعة من التحسين والتقبيح	١٧٧٧
الوجه الأول: نقد القول بإنكار التحسين والتقبيح العقليين	١٧٧٧
الوجه الثاني: نقد القول بإثبات التحسين والتقبيح العقليين على نهج المعتزلة	١٧٩٠
الوجه الثالث: في عقد مقارنة بين قولي متكلمة الشيعة، وبيان ما أصاب وأخطأ فيه كل فريق	١٧٩٥
المطلب الثاني: نقد موقف فلاسفة الشيعة من التحسين والتقبيح	١٧٩٨
أ-نقد موقف الاتجاه المشائي -والذي ارتضاه الشيرازي- من التحسين والتقبيح.	١٧٩٩
الوجه الأول: أن هؤلاء الفلاسفة أخرجوا القضايا التي يسمونها الذائعات والمشهورات -كالقول بحسن العدل وقبح الظلم- والتي يسمونها الآراء المحمودة عن أن تكون يقينيات؛ إذ لا واقع لها-في زعمهم- إلا تطابق آراء العقلاء، وجعلوا ذلك ذريعة إلى نفي الحسن والقبح الذاتيين (العقليين)	١٨٠٠
الوجه الثاني: بطلان ما ذهب إليه الفلاسفة من نفي الحسن والقبح في أفعال الله.	١٨٠٩
الوجه الثالث: في بيان ما أصاب فيه الفلاسفة وأخطؤوا	١٨١٣

ب-نقد موقف الاتجاه العرفاني من التحسين والتقبيح	١٨١٤
المطلب الثالث: نقد مظاهر غلو الشيعة في أئمتهم المتعلقة بمسألة التحسين والتقبيح.	١٨١٦
نتائج الفصل الثاني	١٨١٩
الفصل الثالث: موقف الشيعة الإمامية من مسألة تنزيه الله عن الظلم- عرض ونقد-	١٨٢٨
توطئة	١٨٢٩
المبحث الأول: موقف الشيعة الإمامية من مسألة تنزيه الله عن الظلم	١٨٣٣
المطلب الأول: موقف متكلمة الشيعة من مسألة تنزيه الله تعالى عن الظلم	١٨٣٤
أدلة متكلمة الشيعة على إثبات قولهم-المستقى من المعتزلة- في مسألة تنزيه الرب عن الظلم، -	١٨٤٥
أ-الأدلة النقلية	١٨٤٥
-القرآن الكريم	١٨٤٥
-الأخبار والروايات	١٨٤٨
-الإجماع	١٨٥١
ب-الفطرة	١٨٥٢
ت-العقل	١٨٥٢
المطلب الثاني: موقف فلاسفة الشيعة من مسألة تنزيه الله تعالى عن الظلم	١٨٥٤
أ-موقف الاتجاه المشائي وملا صدر الشيرازي من مسألة تنزيه الله تعالى عن الظلم	١٨٥٤
ب- موقف الاتجاه العرفاني (أتباع ابن عربي) من مسألة تنزيه الله تعالى عن الظلم	١٨٥٨
المبحث الثاني: مظاهر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم المتعلقة بمسألة تنزيه الله تعالى عن الظلم	١٨٦١

المبحث الثالث: نقد موقف الشيعة الإمامية من مسألة تنزيه الله عن الظلم	١٨٦٥
الوجه الأول: في بيان قول أهل السنة والجماعة في معنى العدل والظلم، وأدلتهم على ذلك	١٨٦٦
أ-الأدلة من الكتاب والسنة	١٨٦٨
١-الأدلة من القرآن الكريم	١٨٦٨
٢-الأدلة من السنة	١٨٧٢
ب-دلالة الإجماع	١٨٧٤
ت-دلالة العقل	١٨٧٥
ث-دلالة الفطرة	١٨٧٥
الوجه الثاني: في بيان أن إخباريي الشيعة وأصولييهم كما خالفو الحق في مسألة تنزيه الرب عن الظلم خالفوا الحق في تنظيرهم للاستدلال على ذلك.	١٨٧٨
الوجه الثالث: في نقد موقف متكلمة الشيعة الإمامية من مسألة تنزيه الرب تعالى عن الظلم	١٨٨٥
المقام الأول: في بيان أصل ضلال الشيعة أتباع القدرية المعتزلة في باب القدر ومسألة تنزيه الرب عن الظلم	١٨٨٧
المقام الثاني: في بيان تلبيس الشيعة أتباع القدرية المعتزلة في تعريفهم العدل والظلم.	١٨٨٨
الوجه الرابع: في نقد موقف فلاسفة الشيعة الإمامية من مسألة تنزيه الرب تعالى عن الظلم	١٨٩٦
المقام الأول: في نقد القول بأن الظلم وقبحه والعدل وحسنه آراء محمودة غير بديهية ومن ثم فهي مقصورة على الحياة البشرية فحسب ولا تمتد لتشمل الساحة الإلهية!	١٨٩٦
المقام الثاني: في نقد ادعاء فلاسفة الشيعة أن الظلم في حق الله غير وارد	١٨٩٧
الوجه الخامس: الرد على مظاهر غلو الشيعة في أئمتهم المتعلقة بمسألة	١٩٠٠

تنزيه الرب تعالى عن الظلم	
نتائج الفصل الثالث	١٩٠٢
الفصل الرابع: موقف الشيعة الإمامية من مسألة التكليف بما لا يطاق– عرض ونقد–	١٩١٢
توطئة	١٩١٣
المبحث الأول: موقف الشيعة الإمامية من مسألة التكليف بما لا يطاق	١٩١٧
المطلب الأول: موقف متكلمة الشيعة من مسألة تكليف ما لا يطاق	١٩١٨
أدلة متكلمة الشيعة على قولهم –المستقى من قول المعتزلة– في مسالة الاستطاعة وتكليف ما لا يطاق	١٩٢٥
أ–الأدلة النقلية	١٩٢٦
–القرآن الكريم	١٩٢٦
–الروايات والأخبار	١٩٢٩
–الإجماع	١٩٣٠
ب–الفطرة	١٩٣١
ت–الأدلة العقلية	١٩٣١
المطلب الثاني: موقف فلاسفة الشيعة من مسألة تكليف ما لا يطاق	١٩٣٦
المبحث الثاني: مظاهر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم المتعلقة بمسألة التكليف بما لا يطاق.	١٩٣٨
المبحث الثالث: نقد موقف الشيعة الإمامية من مسألة تكليف ما لا يطاق	١٩٤٣
الوجه الأول: في بيان أن إطلاق القول بتكليف ما لا يطاق أو نفيه بدعة	١٩٤٤
الوجه الثاني: في بيان أصل قول أهل السنة والجماعة في مسألة تكليف ما لا يُطاق	١٩٤٧
الوجه الثالث: في نقد أصل قول متكلمة الشيعة اتباع المعتزلة، في مسألة الاستطاعة وتكليف ما لا يُطاق وتفنيد شبهاتهم	١٩٥٢
الوجه الرابع: في توضيح الفرق بين القدرتين؛ القدرة الشرعية المصححة للفعل السابقة له، والقدرة القدرية المقارنة للفعل الموجبة له	١٩٥٦

الوجه الخامس: نقد مظاهر غلو الشيعة الإمامية في أئمتهم المتعلقة بمسألة تكليف ما لا يُطاق	١٩٥٨
الوجه الأول: إبطال ربطهم بين الاستطاعة والكفر بولاية علي وعداوته وآل بيته	١٩٥٩
الوجه الثاني: إبطال ربطهم التكليف بما لا يُطاق بمسائل الإمامة.	١٩٦١
نتائج الفصل الرابع	١٩٦٤
الخاتمة	١٩٧١
أولاً: النتائج	١٩٧٢
ثانيًا: التوصيات	١٩٧٣
الفهارس العامة	١٩٧٤
فهرس الآيات القرآنية	١٩٧٥
فهرس الأحاديث النبوية	٢٠٧٦
فهرس أقوال الصحابةﷺ	٢٠٨٥
فهرس روايات الشيعة	٢٠٨٩
فهرس الأبيات الشعرية	٢١٦٩
فهرس الأمثال	٢١٧٠
فهرس البلدان والبقاع	٢١٧٠
فهرس الفرق والطوائف	٢١٧١
فهرس المصطلحات والألفاظ الغريبة	٢١٧٣
فهرس الأعلام المترجم لهم	٢١٧٦
فهرس المراجع والمصادر	٢١٩٢
المراجع والمصادر العامة	٢١٩٢
مراجع ومصادر الشيعة الإمامية	٢٢٤١
المواقع العامة	٢٣٠٤
المقالات الالكترونية	٢٣٠٥

المواقع الإمامية	٢٣٠٦
فهرس الموضوعات	٢٣٠٩